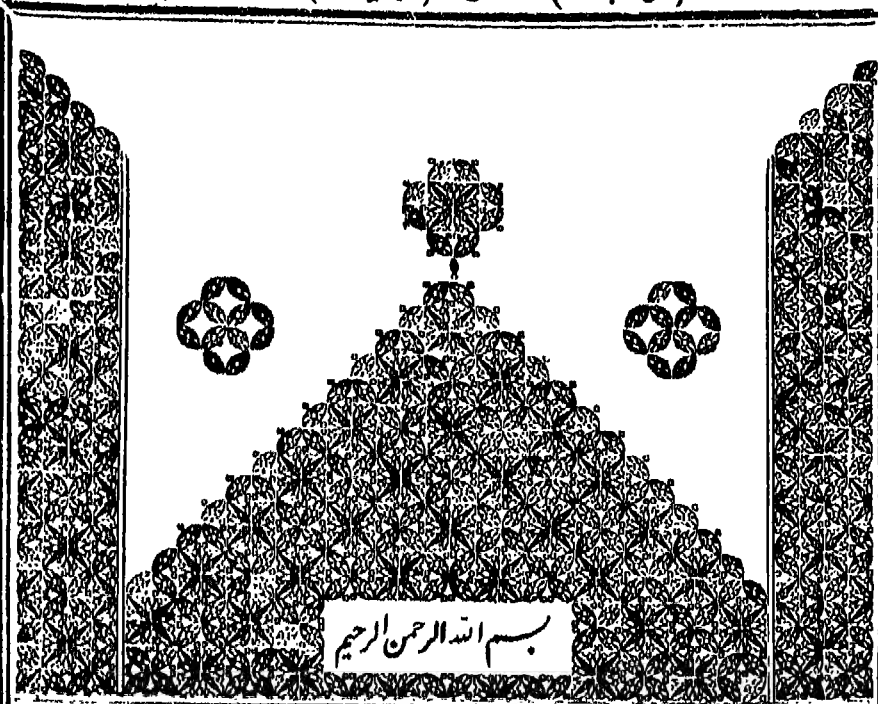


الجزء الرابع من شرح منخ الجليل علي مختصر العلامة خليل
تلافة المحققين وتاج المدققين وارث علوم صفوة
قريش العلامة الشيخ محمد عليش حفظه
الله وبقائه من كل
خير فوق مناه
آمين
٢

(وبهامشه حاشيته المسماة تسهيل منخ الجليل)

* (باب الجعل) * (قوله عقد) جنس و اضافته لما وضة فصل مخرج عقود التبرعات (قوله على عمل آدمي) فصل مخرج الكراه (قوله بعوض غير ناشئ عن محله) أي العمل فصل مخرج القراض والمساواة (قوله لا يجب) أي العوض للعامل (قوله الا بتمامه) أي العمل فصل مخرج الاجارة ٢ (قوله لا بعوضه) أي العوض (قوله يبعث) أي من العمل (قوله فيخرج كراه



* (باب) * في بيان أحكام الجعل وما يتعلق به (صفة) أي موافقة (الجعل) الشرع بضم الجيم وسكون العين المهمة أي عقد معاوضة على عمل آدمي بعوض غير ناشئ عن محله لا يجب الاتمامه لا بعوضه يبعث فيخرج كراه السفن والمساواة والقراض وقولنا به خوف نقض عكسه بقوله ان أتيتني ببعدي الا بق فلك عمله كذا أو خدمته شهرا لانه جعل فاسد بلهله عوضه والمعرف حقيقة المعوضة للصحة والقساد أو جرمه معاوضة على عمل آدمي يجب عوضه بتمامه لا بعوضه يبعث فيخرج المساواة والاجارة لاستحقاق بعوضه يبعث فيخرج مساواة القراض لعدم وجوب عوضه بل هو از تجز ولا يرجع وقول ابن رشد وجعل الرجل جعله على عمل رجل ان لم يكمله لم يكن له شيء ينتقض بالقراض الحط والضمير في قوله به يعود للعمل أي بعوض غير ناشئ عن محل العمل بسبب ذلك العمل فيخرج المساواة والقراض لانهما بعوض ناشئ عن محل العمل بسبب ذلك العمل وتدخل الصورة التي ذكرها لانها وان كانت بعوض ناشئ عن محل العمل لكن ذلك العوض لم ينشأ بسبب العمل الذي هو الايمان بالآتي * (تنبيهان) * الاول في التوضيح الاصل في الجعالة قوله تعالى وان جاء به حل بعير وحديث الرقية ابن عرفة تمسك به غير واحد من أشياخ المذهب في جواز الجعل وفيه نظر بل هو اذن كون اقراره صلى الله عليه وسلم على ذلك لاستحقاقهم اياه بالاضافة فاجاز لهم استخلاصه بالرقية ابن ناجي قوله صلى الله عليه وسلم فيه ان أحق ما أخذتم عليه اجرا كتاب الله تعالى يقتضي صرف ما أخذوه عنهم واخبارهم به رسول

السفن) أي والارض والدار والبهيمة تقربح على اضافة عمل آدمي (قوله والمساواة والقراض) تقربح على غير ناشئ عن محله (قوله عكسه) أي كون عدم الجسد ملزوما لعدم محدودته (قوله بقوله) أي الجاعل (قوله لانه) أي العقد بان أتيتني ببعدي الا بق الخ علة نقض عكسه به (قوله والمعرف) بفتح الراء (قوله حقيقة) أي الجعل والجله تدفع ما يتوهم انه لا ينتقض عكسه بذلك لقصاده (قوله منه) أي الحد المتقدم (قوله بعوضه) أي العوض (قوله يبعث) أي من العمل (قوله فيخرج) أي المساواة والاجارة (قوله والقراض) عطف على المساواة (قوله بل هو اذن) أي احتمال (قوله تجز) أي العامل (قوله ينتقض) بالقراض خبر قول (قوله في الجعالة) أي جوازها (قوله الرقية) أي بالثابتة على قطيع فسم من بعض العصابة رضى الله تعالى عنهم واخبارهم به رسول

الله صلى الله عليه وسلم واقراره صلى الله عليه وسلم اياهم عليها (قوله به) أي حديث الرقية (قوله في جواز الجعل) للرقية صلة تمسك (قوله وفيه) أي تمسكهم به فيه (قوله على ذلك) أي أخذ قطيع الغنم (قوله لاستحقاقهم) أي العصابة (قوله اياه) أي قطيع الغنم (قوله فيه) أي الحديث

(قوله هذا) أي صرفه للرقية (قوله قلت) بضم تاء المتكلم جامع هذا الشارح (قوله وهي) أي الجملة (قوله جواز) أي الجعل (قوله نخرج) أي الجعل (قوله عن ذلك) أي المنع والفساد

٣

(قوله إليه) أي الجعل (قوله عاقدى)

بفتح الدال مشق في بلانون

لاضافته (قوله والعمل)

عطف على الاستتجار (قوله

وشرطه) أي الجعل (قوله

فيه) أي المتعاملين

(قوله شرطهما) أي

عاقدى الجعل (قوله قوله)

أي ابن الحاجب (قوله

منها) أي الجملة (قوله

اعتبارها) أي الجملة

(قوله ذاتها) أي المعرضة

للعواز والامتناع والصحة

والقصد (قوله رفع) أي

اخراج الجاعل صله علم

(قوله فلا يصح) أي الجعل

(قوله بلهلهما) أي

المتعاملين (قوله حاله) أي

الآبق (قوله شرط الجعل)

أي العرض (قوله روى)

بضم فكسر (قوله أنه)

أي القطر يتولى الخ (قوله

وهما) أي القطر يتولى

وما اقتضيت الخ (قوله

الشرط) أي أهلية الاجارة

(قوله فان كان) أي الآتى

به (قوله يأتى بالآبق) أي

شأنه ذلك (قوله والا) أي

وان لم يكن صنعتها ذلك

(قوله وان كان) أي الجاعل

به الخ صالحة (قوله أنه) أي

الآتى به (قوله به) أي الجعل

(قوله قال) أي ابن حبيب

(قوله وقاله) أي استحقاق الآتى به الذي لم يعلم ولم يعتد الاتيان به الجعل المسمى (قوله أظهر) أي من قوله الجماعة (قوله على

للرقية الحظ هذا هو الصواب قلت وأيضا قوله صلى الله عليه وسلم وما يدريك انما رقية اضربوا
لى معكم بسهم يقتضى ذلك والله أعلم (الثاني) * ابن عرفة وهي رخصة اتفاقا والقياس عدم
جواز بل عدم صحته لغرضه لكن نخرج عن ذلك بالآية والحديث للضرورة اليه وخبر صحة
الجعل (بالترام أهل الاجارة) ابن شاس لا يشترط في عاقدى الجعل الأهلية الاستتجار والعمل
ابن عرفة وشرطه أهلية المعاوضة فيها ابن شاس وابن الحاجب شرطهما أهلية الاستتجار
والعمل ابن عبد السلام معنى قوله والعمل ان عمل الجماعة قد يمنع من بعض الناس كمالو
جوعلى ذمى على طالب مصنف ضاع لربه وكذا الحائض مدة الحيض قلت هذا الامتناع شرعى
ولا يتم الا بقصر الجماعة على الجائز منها والاظهر اعتبارها من حيث ذاتها ويقصر الامتناع
بالامتناع العادى كجماعته من لا يحسن العوم على رفع متاع من قعر بئر كثيرة الماء طوبى له
ومفعول التزام المضاف لقوله (جعل) بضم فسكون أي مالا (علم) بضم فكسر الجاعل
والمفعول له فلا يصح بمجهول كان جئتني به بى الآبق فلك نصبة بلهلهما حاله حين العقد ابن
شاس شرط الجعل كونه معلوما مائة دورا عليه كالاجرة فيها ما لا يجوز بيعه لا يجوز ان يكون
ثمنا لاجارة او جعل ابن لبابة ابن القاسم كل ما جاز بيعه جازا لاستتجاره وان يجعل جهلا ومالا
يجوز بيعه لا يجوز الاستتجار به ولا جعله جهلا الا خصه لتين في الذي يجعل لرجل على ان
يغرس له أصولا حتى تبلغ حد كذا ثم هي والاصل بينهما فان نصف هذا لا يجوز بيعه وفي الذي
يقول القطر يتولى الخ القلت فلك نصبة فان هذا لا يجوز ابن رشد أراد ويبيعه لا يجوز ابن لبابة
وقدر روى عن الامام مالك رضى الله عنه انه لا يجوز ولم يختلف قول مالك رضى الله تعالى عنه
في الرجل يكون له دين على الرجل مائة دينار فيقول لا آخر ما اقتضيت من شئ من ديني فلك
نصفه وهماسوا ابن رشد ما هما سواء والاظهر من القولين ان لا تجوز الجماعة على لقطا
الزيتون بالخز منته لان أوله أهون من آخره والجماعة على اقتضاء الدين يجوز ما يقتضيه منه
اشبه والاظهر جوازها اذا لفرق بين أوله وآخره في العناء في اقتضائه وأما الحصاد والحصاد
فلا خلاف بينهم في جواز الجماعة فيه يجوز منه بان يقول بدم من فحلى ما شئت أو احصى بدم من
زرعى ما شئت ولت من كل ما تصدهم وتجد منه مثالا لانه لا يلزم واحد منهما أهق * (تنبيه)
غ ظاهر كلام المصنف ان الشرط قاصر على الجاعل دون المجهول له وليس كذلك اذا لا يصح عقد
الجعل الا من الرشيد أو من المجبور باذن وليه وقد تقدمت النصوص بهذا والله أعلم (يستحقه)
أي الجعل المعلوم الشخص (السامع) قول الجاعل ولو بواسطة ومفهوم السامع ان من لم يسمع
لا يستحقه وهو كذلك على المشهور وسمع عيسى ابن القاسم من جعل في عبده آبق عشرة دنانير
لمن جاء به بغايه من لم يسمع بالجعل فان كان يأتى بالآبق فله جعل مثله والا فلا يس له الا نفعه وان
جاء به من سمعه فله العشرة وان كان ممن لا يأخذ الآبق ابن رشد وحكى ابن حبيب عن ابن
المسبحون واصبح انه له الجعل المسمى وان لم يعلم به قال وقاله مالك رضى الله تعالى عنه ابن
رشد قول ابن القاسم أظهر لان الجاعل انما أراد قهر يض من سمع قوله على طلبه فوجب ان

طلبه) أي الآتى صله تضر يض

(قوله يجب) أى ثبت (قوله من الجعل) بيان ما (قوله سمعه) أى الجاعل (قوله فطلبه) أى الابق (قوله بعده) أى قول الجاعل (قوله هو) ضمير فصل (قوله المذهب) مفعول ثان لجعل (قوله وليس) أى الامر (قوله كذلك) أى جعلها (قوله الجاعل) بفتح العين (قوله فلا يستحقه) أى الجعل (قوله قوم) فاعل جاء (قوله حتى باع) أى صاحب الحائط (قوله منهم) أى للقوم (قوله فلا شئ) أى الرجل ٤ (قوله بالوصول الخ) تصوير للتمام (قوله ومضى)

لا يجب ما سمي من الجعل الا لمن سمعه فطلبه بعده ابن عرفة جعل ابن شاس وابن الجاحب قول ابن الماجشون هو المذهب وليس كذلك وانما يستحقه (بالتمام) للعامل الجاعل عليه فلا يستحقه من عمل البعض الا فيما سجد كراه المصنف ابن المواز الا امام مالك رضى الله تعالى عنه من قال لرجل بيع غرسا تطى ولك كذا ثم جاء صاحب الحائط قوم فساوموه حتى باع منهم فطلب الرجل جعله فلا شئ له وانما جعل له الجعل على ان يبيع ويماكس والذي يبيعهم وما كسهم صاحب الحائط لا المجهول له وشبهه في الاستحقاق بالتمام فقال (ككراء السفين) بضم السين والفاء جمع سفينة فينوقف استحقاقه على التمام بالوصول الى نهاية السفر ومضى زمن يمكن فيه اخراج ما في السفينة فان عرفت في الاثناء أو عقب وصوله اقبل ام كان اخراج ما فيها فلا شئ لربها من الكراء ابن عرفة في حكم كراء السفين اضطراب ابن رشد قول ابن القاسم وروايته انه على البلاغ كالجعل الذي لا يجب الاتمام العمل كان على قطع الموسيقى او الريف وفيها لما لك رضى الله تعالى عنه من اكرى سفينة ففرقت في ثلثي الطريق وغرق ما فيها من طعام وغيره فلا كراء لربها وأرى انه على البلاغ ابن يونس وقال يحيى بن عمران كان كراؤهم على قطع البحر مثل السفر الى صقلية من افرقية الى الاندلس فلا شئ لهم من الكراء وان كان كراؤهم مع الريف مثل الكراء من مصر الى افرقية وشبهه فله بحسب ما سار وبهذا قال أصبغ النخعي كراء السفين جعل واجارة واستثنى من عدم الاستحقاق ان لم يتم فقال (الا ان يستأجر) المكري (على التمام) سفينة أخرى (ف) يستحق المكري الاول من الكراء (بنسبة) الكراء (الثاني) فيها الملا امام مالك رضى الله تعالى عنه والجعل يدعه العامل متى يشاء ولا شئ له أراد الا ان يتقطع الجاعل بما عمل له المجهول له مثل ان يجعل له جعلا على حل خشبة الى موضع كذا فيتركه في الطريق ويستأجر ربه من يأتيه بها أو يعجز عن حفر البئر بعد ابتداءه فيها ثم يجعل صاحبها لا يخرجها لافئمة فلثاني جميع جعله الذي جاء عليه وللاول بقدر ما نتفع به الجاعل مما حظ منه من جعل الثاني وفي المستخرج جعله للاول خمسة على حملها المسافة كلها فلهما نصف الطريق وتركهما فجعل للثاني عشرة على التمام فلاول عشرة لانها التي تنوب عمل الاول من جعل الثاني لانه لما جوع على النصف بعشرة علم ان يجعل الجميع عشرون فيسقط عن الجاعل عشرة ويعطى الاول عشرة ابن يونس انظره فان الاول رضى بحملها المسافة كلها بخمسة فالقياس يقتضى استحقاؤه نصفها اثنين ونصف فقط لانه حملها نصف الطريق والغبين ماض في الجعل وغيره ونحوه ونسب وأجيب عنه بان عقد الجعل لما كان متعلا من جهة العامل وترك في الاثناء صار تركه فسخا للعقد وكأنه لم يكن وقد تبين ما استحقه على عمله يجعل

عطف على الوصول (قوله وروايته) أى ابن القاسم عن مالك رضى الله تعالى عنها عطف على قول (قوله انه) أى كراء السفين (قوله كان) أى كراء السفينة (قوله الموسيقى) لعل المراد به التعبدية من جانب الى آخر (قوله أو الريف) أى السفين من بلد الى آخر (قوله في ثلثي) بفتح المثلثة الثانية مثني بلا فون لاضافته (قوله من طعام الخ) بيان ما (قوله انه) أى كراء السفينة (قوله ان كان كراؤهم) أى السفينتين (قوله على قطع) أى تعبدية (قوله البحر) أى من أحد جانبيه الى الآخر (قوله لهم) أى السفينتين (قوله بهذا) أى التفصيل صله قال (قوله سفينة) مفعول يستأجر (قوله والجعل) أى عمله (قوله يدعه) بفتح الدال أى يتركه (قوله فيتركه) أى المجهول له الخشبة (قوله بها) أى الخشبة

الثاني

(قوله أو يعجز) أى العامل (قوله فيتمه) أى المنفر (قوله

حط) بضم الحاء المهملة أى أسقط (قوله عنه) أى الجاعل (قوله من جعل الثاني) أى على العمل كله (قوله المستخرجة) بفتح الراء (قوله لانها) أى العشرة (قوله لانه) أى الثاني (قوله علم) بضم العين (قوله وكأنه) بفتح الهمزة وشدة الحون أى العقد (قوله يجعل

الثاني) صلة تبين (قوله ويقدر) بضم الباء وفتح القاف والدال مثقلا (قوله له) أي الاتملم (قوله ولولم يستلهم) أي الجاعل للمجوعول عليه (قوله منه) أي المجعول له (قوله لانه) أي الجاعل (قوله أدخله) أي الجاعل للمجوعول له (قوله بسقوطه) أي الجعل (قوله عنه) أي الجاعل (قوله بعده) أي تحصيله (قوله فلا يلزمه) أي الجاعل (قوله له) أي الجاعل

نعت آبق (قوله فقطعت)

بضم فكسر (قوله يده)

أي الآبق (قوله به) أي

الآبق (قوله نصار) أي

الآبق (قوله ذلك) أي

قطع يده أو فقه عينه (قوله

ولا يتقرر) بضم فسكون

ففتح (قوله وان لم يصل)

أي الآبق (قوله به) أي

الجعل (قوله عليه) أي

الآبق الذي ظهر حوا (قوله

التي) بضم الدال (قوله

بعده) أي اعتاقه (قوله

وان لم يعلم) أي واجده

مبالغة (قوله وان أعتقه)

أي السيد (قوله آبق (قوله

وجده) أي العامل الآبق

(قوله فله) أي العامل

(قوله فان كان) أي السيد

(قوله عديما) أي حين

اعتاقه الآبق (قوله

فذلك) أي الجعل (قوله في

رقبة العبد) أي فلم يجعول

له ردة عتقه وبه لا يخذ

جعله من ثمنه وبأقيه ان كان

لسيده (قوله لانه) أي

الشان (قوله بالقبض) أي

للا آبق صلة وجب (قوله

وجب) أي ثبت للمجوعول

له (قوله بسقط) بضم

المضاف لنفاعة (قوله فيذهب) أي عمله (قوله ولا النقد) أي شرطه (قوله فيه) أي الجعل (قوله متعلقا) بفتح اللام (قوله هذا)

أي كل ما جاز فيه الاجارة بلا عكس (قوله وبشبهه) بضم فسكون فكسر أي يقرب ويظهر (قوله على انه) أي الشان (قوله بيجعل)

صلة يصح (قوله لانه) أي الجعل المذكور

الثاني ومثل استجار الجاعل على التام اتماء بنفسه أو بعبيده وخدمه ويقدر له جعل يستحق الاول من الجعل بحسبه وان أتم المجعول له العمل الجاعل عليه بان آبق بالآبق أو الشارد استحق الجعل ان استمر المآتي به في ملك الجاعل بل (وان استحق) بضم التاء وكسر الحاء الشئ الجاعل على تحصيله أي ظهر ملكا لغير الجاعل عبدا كان أو غيره فيلزم الجاعل دفع الجعل للآبق به عند ابن القاسم ولولم يستلهم منه لانه هو الذي أدخله في ذلك العمل وظاهره ان الجاعل لا يرجع بالجعل على المستحق وهو كذلك عند ابن القاسم هذا اذا كان استحقاقه بملك لغير الجاعل بل (ولو استحق بغيره) فيلزم الجعل الجاعل عند ابن القاسم وأشار بولولم لولم أصبغ بسقوطه عنه (بخلاف موته) أي الرقيق أو الحيوان المجعول على تحصيله بعده وقبل تسليمه للجاعل فلا يلزمه الجعل لعدم تمام العمل ابن الموارز ومن جعل لرجل جعل آبق له فقطعت يده أو فقتت عينه قبل ان يصل به الى ربه فصار لا يساوى الجعل أو نزل به ذلك قبل ان يجده ثم وجده فله جعله كاملا ولا يتقرر زاد العبد أو نقص وقاله الامام مالك رضي الله تعالى عنه وان لم يصل لربه حتى استحقه مستحق فالجعل على جاعله ليس على مستحقه بشئ منه وكذلك لو استحق بغيره فالجعل على الجاعل ولا يرجع به عليه أصبغ ولا على أحد هذا قول ابن القاسم ابن الموارز أحب الى ان يرجع الجاعل على المستحق بالآقل من المسمى وجعل مثله عبد الملك من جعل جعله على آبق له ثم أعتقه فلا شئ لمن وجده بعده وان لم يعلم بعنته وان أعتقه بعد ان وجده فله جعله فان كان عديما فذلك في رقبة العبد لانه بالقبض وجب الجعل ابن عرفة وموت الآبق قبل ايصاله يسقط جعله لعدم تمام عمله (بلا تقدير زمن) للجعل الجاعل عليه يحتمل تعلقه بصحة وتمام أي لا يجوز تقدير زمن العمل الجعل لزيادته الغرر لاحتمال انقضاء زمانه قبل تمام عمله فيذهب بالآلافان قدر له زمن بطل في كل حال (الابشرط ترك) للعمل (ماشاء) العامل فيصح (و) (الانقضاء مشروط) مفهومه ان النقد بلا شرط لا يضر فلو قال ولا بشرط نقد كان أحسن لان ظاهر كلامه ان المقصد النقد المشروط ومقتضى التصويب ان شرط النقد منفسد وان لم ينفسد وهذا هو الصواب ابن الموارز الامام مالك رضي الله تعالى عنهما لا يصلح الاجل في الجعل ولا النقد فيه (في كل ما) أي عمل (جاز فيه الاجارة) الشارح صلة صحيحة والمعنى ان الجعل يجوز في كل عمل تجوز الاجارة فيه حال كون هذه الكلية (بلا عكس) لغوى أي ليس كل ما جاز فيه الجعل تجوز فيه الاجارة فالجعل أعم متعلقا من الاجارة غ هذا عكس قوله في المدونة كل ما جاز فيه الجعل جازت فيه الاجارة وليس كل ما جازت فيه الاجارة يجوز فيه الجعل أي فالاجارة أعم متعلقا من الجعل ويشبهه ان المصنف كتب في المبيضة فكل ما جاز فيه الجعل جاز فيه الاجارة على انه يصح بقاء لفظه على حاله بجعل الاجارة مبتدأ خبره في كل ما جاز وفاعل جاز غير الجعل لانه شديد

له (قوله بسقط) بضم الباء وكسر القاف أي موته والجمله خبره (قوله لزيادته) أي تقدير الزمن (قوله الغرر) مقول زيادة المضاف لنفاعة (قوله فيذهب) أي عمله (قوله ولا النقد) أي شرطه (قوله فيه) أي الجعل (قوله متعلقا) بفتح اللام (قوله هذا) أي كل ما جاز فيه الاجارة بلا عكس (قوله وبشبهه) بضم فسكون فكسر أي يقرب ويظهر (قوله على انه) أي الشان (قوله بيجعل) صلة يصح (قوله لانه) أي الجعل المذكور

(قوله سهل) مفتحات مثقلا (قوله ما) مثقلا نكرة تامة نعت شيئا (قوله تحرير) ترجعة كتنبيه (قوله ابن عرفة) أي قال (قوله هذه الكلية) أي كل ما جاز الجعل فيه جازت الاجارة فيه (قوله على ظاهر) صله يصح المنقضي بلا بعده (قوله بصحة الجعل) صله قول (قوله لا يصح) خبر صدق (قوله وعلى منعه) أي الجعل صله واضح (قوله فيه) أي العمل المجعول (قوله صدقها) أي الكلية (قوله منه) أي منعه في المجعول (قوله حالها) أي الارض (قوله فيه) أي المحضر (قوله مع الجعل) أي بحال الارض (قوله كذبت الكلية) أي كل ما جاز الجعل فيه جازت الاجارة ٦ فيه (قوله لصدق تنقيضا) أي الكلية (قوله ومنافيا) أي الكلية (قوله وهو)

التكلف وإذا زيد في أول الكلام فاء أو واو سهل شيئا ما * (تحرير) * ابن عرفة صدق هذه الكلية على ظاهر قول ابن الحاجب وابن رشد والتأقين بصحة الجعل في العمل المجعول لا يصح وعلى منعه فيه صدقها واضح ويلزم منه منع الجعل على حفر الارض لاستخراج ماء ونحوه مع جعل حالها فلو جاز الجعل فيه مع الجعل كذبت الكلية لصدق تنقيضا أو منافيا وهو بعض ما يجوز فيه الجعل لا يجوز فيه الاجارة أو غير جائز فيه الاجارة لاول سابع والثاني عدول وذلك البعض الارض المجعول حالها لهما طي أبق أبو الحسن كلامها على ظاهره فاثلا الاجارة أعم والجعل أخص فبينهما عموم وخصوص مطلق ١٨ وكذا أبق من وقفت عليه من شراح ابن الحاجب كلامه على ظاهره وقول ابن عرفة بعد كلامها صدق هذه الكلية على ظاهر قول ابن الحاجب وابن رشد والتأقين بصحة الجعل في المجعول لا يصح فيه نظر لان المراد كل محل يصح فيه الجعل فصع فيه الاجارة بشرطها فاعتبار شرطها لا يخرجهما عن صحتها في ذلك المحل أبو الحسن لا يعترض على هذه الكلية بالاتباع لكونه لا يجوز فيه الاجارة بل تجوز فيه على ان يطلب كل يوم بكذا أو يطلبه في موضع كذا وله كذا ١٩ وهو واضح وقد نقل غ كلام ابن عرفة وأقره واعتز به عجم فقال هذا لا يصح لجواز الجملة فيما يجعول من الاعمال فتصح الجملة فيما لا تصح فيه الاجارة فبان أن بينهما عموم وخصوصا من وجه ٢٠ يخالف أهل المذهب اذ لم يقل أحد منهم فيما علمت ان بينهما سماعا وخصوصا من وجه وقد حصر ابن رشد الاعمال في ثلاثة أقسام ما يصح فيه الجعل والاجارة وما لا يصح فيه الجعل والاجارة وما لا يصح فيه الجعل وتصح فيه الاجارة فالاول كثير منه يسع الثوب والثوبين وشراء الثياب القليلة والكثيرة وحفر الابار واقتضاء الديون والخاصة في الحقوق على أحد قولي ما لا يرضى الله تعالى عنه وروى عنه ان الجعل في الخصومة لا يجوز والثاني نوحان أحدهما ما لا يجوز للمجعول له فعله والثاني ما يلزمه فعله والثالث كثير أيضا منه خياطة الثوب وخدمة الشجر ويسع السلع الكثيرة ٢١ فحصل من كلامه ان بينهما عموما وخصوصا مطلقا كما في المسدونة اذ حصر الاقسام في الثلاثة وقول قت بن قيس رابع وهو ما يجوز فيه الجعل دون الاجارة كاشتراط جعل الجاعل والمجعول له موضع الاتيق غير ظاهر تبسع فيه ابن عرفة والله الموفق (و) يجوز الجعل على البيع والشراء القليل بل (ولو في الكثير الا) في (كيسع) وشراء (سلع) كثيرة فلا يجوز الجعل عليه اذا كان (لا يأخذ) المجعول له (شيئا) من الجعل (الا) يسع أو شراء (الجميع) اذ يلزم عليه اتساع الجاعل ببيع أو شراء البعض بجائزا اذ لم يسع أو يشتري العامل الباقي ولو واحد من ألف مثلا ومفهوم لا يأخذانه لو كان على

أي تنقيضا أو منافيا (قوله بعض ما يجوز فيه الجعل لا يجوز فيه الاجارة) تنقيض الكلية لانها سالبة جزئية (قوله أو غير جائز فيه الاجارة) عطف على لا يجوز فيه الاجارة (قوله الاول) أي بعض ما يجوز فيه الجعل لا يجوز فيه الاجارة (قوله سابع) أي جزئية سالبة وهو تنقيض الموجهة الكلية (قوله والثاني) أي بعض ما يجوز فيه الجعل غير جائز فيه الاجارة (قوله عدول) أي جعل غير الدال على السلب جرائم الممول فهي قضية جزئية موجبة معدولة المحمول وهي لاتناقض الكلية ولكنها تنافيا (قوله لهما) أي التباين علي (قوله فيه نظر) خبر قول (قوله به) أي كلام ابن عرفة (قوله هذا) أي كل ما جاز الجعل فيه تجوز الاجارة فيه (قوله بخالف) أي هي (قوله فالاول) أي هي ما يصح فيه الجعل

والاجارة (قوله قولي) بفتح اللام منقضي بالنون لاضافته (قوله وروى) بضم فكسر (قوله عنه) أي ما لا يرضى الله تعالى عنه (قوله والثاني) أي ما لا يصح فيه الجعل والاجارة (قوله والثالث) أي ما لا يصح فيه الجعل وتصح فيه الاجارة (قوله من كلامه) أي ابن رشد (قوله بينهما) أي الجعل والاجارة (قوله القليل) راجع للبيع والشراء (قوله وشراء) بيان لمادخل بالكاف (قوله اذا كان) أي الشأن (قوله المجعول له) تفسير لقاعل يأخذ

(قوله رجوعه) أى الاستثناء (قوله يعضده) أى يقوى رجوعه لهما (قوله يلزمه) أى الجاعل (قوله فهو) أى الجاعل
 (قوله ومنع) أى مالت رضى الله تعالى عنه (قوله ففرق) بفتح فاء فرق أى مالت رضى الله تعالى عنه (قوله فيه) أى البيع
 (قوله لا يأخذ) أى المجهول له (قوله يمنع) بضم فكسر أى الجاعل على البيع (قوله بخلاف الشراء) أى فلم يجر العرف فيه بذلك
 بخاز (قوله ولو كان) أى الجاعل على البيع (قوله على أنه) أى المجهول له (قوله بحسابه) أى المبيع (قوله جاز) أى الجاعل على
 البيع (قوله وأولوا) بفتح الهاء والواو مثقالا أى الجماعة السابقة (قوله الاطلاق) أى لجواز الجعل (قوله على أن العرف)
 صلة أولوا (قوله يأنه) أى المجهول له (قوله بحسابه) أى ما اشتراه (قوله يمنع) بضم فكسر أى الجاعل على الشراء
 ٧

(قوله لانه) أى المجهول له
 (قوله ان بداله) أى المجهول
 له (قوله في بيعها) أى تركه
 (قوله ووردها) أى المجهول
 له الثياب (قوله كان) أى
 صاحبها (قوله انتفع) أى
 صاحبها (قوله بمقتضاه) أى
 المجهول له (قوله لها) أى
 الثياب (قوله في يده) أى
 المجهول له (قوله ليس) أى
 منع الجعل على بيعها (قوله
 وان كان) أى الشأن الخ
 حال (قوله ذلك) أى ان المنع
 الكثرة المبيع (قوله فليس)
 أى ما قاله عبد الوهاب
 وغيره (قوله وان قاله عبد
 الوهاب) حال (قوله بجواره)
 أى الجعل (قوله والمستثنى)
 أى بيع السلع (قوله مقيد
 بالكثرة) كلام ابن رشد
 يفيد انها فرض مستثناة
 لا قيد (قوله تجوز الجماعلة
 على بيعهما) الظاهر تفسيده
 باشتراط انه اذا باع أحدهما

ان ما باعه يأخذ حصته يجوز وهو كذلك فالاستثناء راجع للبيع فقط ويحتمل رجوعه للشراء
 أيضا ويعضده ما في بعض النسخ كبيع بالكاف ابن الموازي يجوز عند الامام مالك رضى الله
 تعالى عنه وأصحابه الجعل على الشراء فيما قل وكثر في الحضر والسفر فلا بأس ان يجعل له على
 مائة ثوب يشتريه دينارا اذا كان على ان ما يشتريه له يلزمه فان كان على ان ما يشتريه له فهو فيه
 بالخيار فلا يخبر فيه ومنع الجعل على بيع ما كثر ففرق بين الشراء والمبيع ابن يونس وعياض
 وجماعة من القرويين وغيرهم البيع والشراء سواء وجعلوا المنع في البيع على أن العرف فيه
 لا يأخذ شيئا الا يبيع الجميع فتح بخلاف الشراء ولو كان على أنه اذا باع شيئا كان له بحسابه
 جاز وأولوا الاطلاق في الشراء على أن العرف جاز يأنه اذا اشترى شيئا أخذ بحسابه ولو كان
 لا يأخذ شيئا الا بعد شرط الجمع لمنع فاستوى البيع والشراء في المنع والجواز البنائي دخل تحت
 الكاف كل ما يتفق فيه للباعل منفعة ان لم يتم العمل في البيان لم يجز الجعل على بيع الثياب
 الكثيرة في البلد لانه ان بداله في بيعها ووردها الى صاحبها كان قد انتفع بمقتضاه لها طول كونها
 في يده فليس من أجل ان الجعل لا يجوز في الكثير وان كان قد حال ذلك عبد الوهاب وغيره فليس
 بصحيح وفي المقدمات ليس من شرط الجعل كونه في القليل وان قاله عبد الوهاب فليس بصحيح
 والصحيح جوازه في كل ما لا منفعة فيه للباعل الا بقامه كثيرا كان أو قليلا والمستثنى مقيد
 بالكثرة وأما الثوبان في المقدمات تجوز الجماعلة على بيعهما فانظر ما الفرق بين الثوبين
 والثياب حتى جاز الاول ومنع الثاني مع ان هذه المنع موجودة في الجميع قاله ابن عاشر والروايات
 ناصة على ان شرط الجعل على البيع تسمية الثمن أو تقويضه للمجهول له وهو نقل الصقلي وابن
 رشد فيجب تقييد قولها بجواز الجعل على بيع قليل السلع بالبلد سعى لها ثمن أم لا بالتقويض له
 فيه والعرف في هذا كالشرط في العتية يختمون في الرجل يستأجر على الصباح على المتاع في
 السوق على جعل انه فاسد لانه يصح التنازل له وليس له امضاء البيع وامضاءه الى رب المتاع فلا
 يدرى أي عطى في الساعات ما يرضى به صاحب السلعة أم لا ولو كان امضاء البيع والنظر الى الصانع
 لم يكن بالجعل بأس يختمون هذه مسألة جيدة ابن رشد هذه مسألة جيدة هيجة على ما قال
 يختمون ولا يجوز الجعل على البيع الا باحد الوجهين اما ان يسمى له ثمن أو يقوض له البيع

ورد الا أن الجاعل فله من الجعل بحساب ما باع او عرف ذلك بدليل قوله والصحيح جوازه في كل ما لا منفعة فيه للباعل الا
 بتمامه كثيرا كان أو قليلا وبديل رد ابن رشد لتعليل عبد الوهاب وتقييده بالمنع بالكثرة نسقط تنظير ابن عاشر (قوله تقويضه)
 أى الثمن (قوله وهو) أى تقييد جواز الجعل على البيع بتسمية الثمن أو تقويضه للمجهول له (قوله قولها) أى المداونة (قوله
 بالتقويض) صلة تقييد (قوله له) أى المجهول له (قوله فيه) أى الثمن (قوله يستأجر) بضم الياء وفتح الجيم (قوله انه) أى
 الاستتجار (قوله لانه) أى الرجل (قوله فلا يدرى) أى الرجل (قوله اعطى) بفتح الطاء (قوله ما يرضى به الخ) فيه ان هذا مع
 التسمية أيضا الا ان يقال انها تخفف الغرر (قوله يعمل) صلة منفعة

(قوله في صحة الجعل) صلة شرط (قوله وعدمه) أي الشرط يحط عليه (قوله يريد أنه) أي الجعل فيما لا ينتفع الجاعل به (قوله
 اختلاف) بضم التاء (قوله صحته) أي الجعل (قوله فيه) أي العمل المجعول عليه (قوله على قولين) صلة اختلاف (قوله ومن ثم)
 يفتح المثناة (قوله لأنه) أي خروج الجان (قوله فيه) أي الجعل على أخراج الجان (قوله وكذلك) أي الجعل على أخراج الجان
 في المنع (قوله الأبى) بضم الهمز وكسر الموحدة وشدة الياء (قوله فان كان) أي - له (قوله لأنه) أي عياضا (قوله هو) أي الجعل
 (قوله في هذا الأصل) أي انتفاع ٨ الجاعل بعمل المجعول له (قوله على أنه) أي المجعول له (قوله أن عمله) أي العمل

(قوله وجاء) ای من لم یسمع
(قوله فیہ) ای الّا بق (قوله
وسواء کان) ای جعل مثله
(قوله لانه) ای الجاعل
(قوله ولانه) ای الجاعل
(قوله والا) ای وان ادعی
مالا یشبهه (قوله فقول
خصمه) ای ان اشبه (قوله
والا) ای وان لم یشبه خصمه
ایضا (قوله وردا) بضم الراء
(قوله والا) ای وان لم یأتیا
بمالا یشبهه (قوله قبل)
بضم فکسر (قوله قوله)
ای الجاعل (قوله فان
ادعی) ای الجاعل (قوله
حکم) بضم فکسر (قوله
یماتاله ابن الحاجب) ای
تعالقا ورد الجعل المثل
(قوله هذا) ای ما قاله ابن
عبدا السلام (قوله تبیع)
ای ابن الحاجب (قوله فیہ)
ای ان تنازعا فی قدر الجعل
تعالقا ووجب جعل مثله (قوله
قولها) ای المدونة (قوله
ویحتمل) ای کلام المصنف
(قوله بان ادعی العامل انه)
ای العامل الخ تصویر

(قوله قيمته) اى الا بقی (قوله مثله) اى الا بقی به (قوله احضره) اى الا بقی (قوله وعادته) اى المحضر (قوله به) اى احضار الا بقی (قوله فله) اى محضره (قوله عاده) اى محضره (قوله وفيها) اى المدونة (قوله جعل) مبتدأ خبره من المتقدم (قوله فيه) اى واجد الا بقی (قوله ولم يذكر) اى مالك رضى الله تعالى عنه الخ حال (قوله ان كان) اى واجد الا بقی الخ مفعول قال (قوله لذلک) اى الجعل (قوله وان لم يكن) ٩ اى واجده (قوله ذلک) اى طلب الضوال

(قوله يدعه) بفتح الدال اى

يترك الا بقی (قوله حذف)

اى وان أتى به قبل التزام به

(قوله ولأق) اى المصنف

(قوله به) اى المحذوف

(قوله ورتب) بفتحات

مشقة لای المصنف (قوله

عليه) اى المحذوف (قوله

فيه نظر) خبر قول (قوله

نفس) بالضم (قوله فان

كان) اى الجائى به (قوله

والا) اى وان لم يعتد الا بقی

به الاتيان بالا بقی (قوله

عليه) اى الا بقی صلة

أنفق (قوله يدعه) بفتح

الدال (قوله قبل رجوعه)

اى الا بقی صلة تجاه (قوله

اى مثلها) اى النسبة

(قوله من المسمى) بفتح

الميم الثانية بيان مثل

(قوله نصقه) اى المسمى

(قوله ثلثاه) اى المسمى

(قوله عوده) اى الا بقی

(قوله منه) اى الجعل

(قوله فانقلب) اى رجوع

الرجل (قوله به) اى

الا بقی (قوله شخص) بضم

الشين اى خروج

(قوله بين) بشدة المثناة

ذ (لرب تركه) اى الا بقی ان جاء به فلا مقال له ظاهره ولو كانت قيمته أقل من جعل مثله طنى هذا التقرير صواب موافق قول ابن الحاجب فلو أحضره قبل القول وعادته التمسك به فله جعل مثله بقدر تبعه ولرب تركه ولا شئ له وان لم يكن ذلك عادته فله نفقته فقط اه وفيها قيل هل بان وجد أبقا خارج المصر أو فى المصر جعل ان طلبه قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه فيه ولم يذكر خارج المصر ولا داخله ان كان شأنه يطلب الضوال لذلك ويرد هاهنا الجعل بقدر بعد الموضع الذى أخذ فيه وقربه وان لم يكن ذلك شأنه انما وجد فأخذه فلا جعل له وله نفقته ابن عرفة أراد الا أن يدعه ربه فلا نفقة عليه اه الا أنه على هذا التقرير فى كلام المصنف حذف كما علمت من كلام ابن الحاجب فلأق بى ورتب عليه ولرب تركه كما فعل ابن الحاجب لا بجد وقول عجم ولرب تركه راجع لقوله وان لم يسمع جعل مثله فيه نظر اذ لم أر من قال هذه له تركه وانما قالوا به لى مثله فحسب سمع عيسى ابن القاسم من جعل فى عبد أبق له عشرة دنانير بان جاء به بخاميه من لم يسمع بالجعل فان كان يأتي بالا بقی فله جعل مثله والا فلا شئ له الا نفقته اه فلم يذكر فيه ان له تركه ولا ابن رشد حين تكلم على هذا السماع (والا) اى وان لم يكن الا بقی بالاقبى الذى لم يسمع قول الجاعل معتاد اطلب الا بقی (فالنفقة) التى أنفقها الا بقی على ربه واجبة له على ربه الامام مالك رضى الله تعالى عنه وان لم يكن شأنه ذلك انما وجد فأخذه فلا جعل له وله نفقته ابن عرفة يريد الا أن يدعه ربه فلا نفقة (وان أفلت) بضم الهمز وقصحه وسكون الفاء وكسر اللام وفتح الهمز واللام لازم على هذا ومنه على الاول كحديث اذا أخذته لم يقلته اى ابق الا بقی من وجدته وأخذته لما أتى به لرب به (بخاميه) اى الا بقی لرب به شخص (آخر) بعد الهمز وفتح الخاء المعجمة اى غير الاول قبل رجوعه لمكانه الاول (فلكل) من العاملين (نسبته) اى عمل كل لجموع عليهم ما اى مثلها من المسمى فان استوى العملان فلكل نسبه وان كان عمل أحدهما ثلثين فله ثلثاه فان أتى به الثانى بعد موته لمكانه الاول فالجعل كله للثانى ولا شئ منه للاول للمسمى سمع عيسى ابن القاسم من جعل جهلا لرجل على ابق فانقلب به ثم أفلت فأخذه آخر وأق به فان أفلت بعدا من مكان سيده فلكل الجعل للثانى ولا شئ منه للاول وان أفلت قريبا منه فالجعل بينهما على قدر شخص كل منهما ابن رشد هذان لان الجعول له الثانى هو المنتفع بعمل الاول اذا أفلت بالقرب (وان جاء به) اى الا بقی لرب به (ذو) اى صاحب (درهم) جعله لرب به على محبته به (وذو أقل) من درهم كذلك (اشتركا) اى العام لان (فيه) اى الدرهم وهو الاكثر بنسبة كل جعل من الدرهم والاقل لجموعهما فلذى الدرهم ثلثاه ولذى النصف ثلثه فله الامام مالك رضى الله تعالى عنه من جعل لرجلين فى عبد أبق منه جعلين ثلثتين لواحدان أتى به عشر قولا آخران أتى به خمسة فأقيا به جميعا فالعشر بينهما على الثلث والثلثين

٢ منج ح مكسورة (قوله كذلك) اى الدرهم فى جعله على المسمى به (قوله من الدرهم) والاقل بيان جعل (قوله لجموعهما) صلة نسبية (قوله لواحد) اى من الرجلين خبر عشرة الخ بيان لجعله لرجلين جعلين محتاتين (قوله فأقيا) اى الرجلان

(قوله مثلاً) بكسر فسكون مثني بلا نون لا ضافته (قوله فيها) أي المدونة (قوله لانه) أي عقدها (قوله لهما) أي الجماعل والجمعول له (قوله الجماعلة) تنسيرانا على لزوم (قوله انما) أي الجماعلة (قوله به) أي الشروع (قوله في المستخرجة) خبر مقدم (قوله وله) أي الجماعل (قوله ذلك) أي القسح (قوله يدعه) يفتح الدال أي يتركه (قوله يجعل) يفتح الجيم (قوله جعل) يفتح الجيم (قوله نفسه) أي الصحيح ١٠ (قوله فيجب جعل مثله ان تم عمله) تفريع على رده علىكم صحيحه وبيان له (قوله والا)

ابن يونس لان جعل أحدهما مثلاً لجعل الآخر وقال ابن نافع في السجل واحد منهما نصف جعله وربحه التوسعي والخمى (ولسكليم) أي الجماعل والجمعول له (القسح) اعتد الجماعلة قبل شروعه والجمعول له في العمل لانه جائز على المشهور وقيل لازم لهما وقيل للجمعول له فقط (ولزمت) الجماعلة (الجماعل بالشروع) من العامل في العمل ومنه هو الجماعل انما الاتزام للجمعول له به وهو كذلك على المشهور في المستخرجة ليس للجماعل أن يفسخ اذا شرع للجمعول له الا يرى وله ذلك قبل الشروع ابن يونس هذا هو الصواب الامام مالك رضي الله تعالى عنه جعل يدعه العامل متى شاء ولا شيء له (وفي) الجعل (الناشد جعل المثل) ان تم عمله رده الى الصحيح نفسه فان لم يتم العمل فلا شيء له وقيل له أجر مثله سواء تم العمل أم لا رده الى الصحيح أصله وهي الاجارة واستفتي من الفاسد فقال (الا) القاسد (ب) جعل (جعل) للعامل جعله (مطلقاً) عن التقييد بتمام العمل بأن قال له ان أتيت يالاً بقي فلان دينار وان لم تأت به فلان نصف دينار (فأجرت) أي مثل العامل في مثل العمل على أظهر الأقوال عند ابن رشد ابن عرفة في رد فاسد الجعل لحكم نفسه فيجب جعل مثله ان تم عمله ولا فلا شيء له ولا اجارة فوجب أجر مثله فيما عمل ثمانية الاول في بعض المسائل وللثاني في بعض كالثلاثة في القراض غ أشار الى اظهر الأقوال عند ابن رشد وذلك انه قال في سماع ابن القاسم من جعل في آت به فقل ان وجهه فلك كذا وان لم يجده فلك طعمك وكسوتك قال لا خير فيه ابن القاسم ان وقع فله جعل مثله ان وجهه وان لم يجده فله أجر مثله أصبغ ابن القاسم لا أجر له ابن رشد اختلاف في الجعل الفاسد اذا وقع على ثلاثة أقوال أحدها انه يرد الى حكم نفسه فيكون له جعل مثله ان أتى به ولا شيء له ان لم يأت به وهي رواية أصبغ عن ابن القاسم هذه والثاني انه يرد الى حكم غيره وهي الاجارة التي هي الأصل فله أجر مثله أتى به أو لم يأت به والثالث انه ان كان لم يجبه ان لم يأت به فله هذه المسئلة التي قال له فيها ان لم يجده فلك فذلك فلك وان وجهه فلك كذا وكذا فله اجارة مثله ان أتى به أو لم يأت به وان كان لم يسم شيئاً الا في الاتيان به فله جعل مثله ان أتى به وان لم يأت به فلا شيء له فوجه الاول ان الجعل أصل في نفسه ووجه الثاني انه اجارة بغرضه السنة ووجه الثالث انه انما يكون جعلاً اذا جعل له على الاتيان خاصة فاذا جعل له في الوجهين فليس بجعل وان سماه جعلاً وانما هي اجارة وهذا أظهر الأقوال واياه اختار ابن حبيب وحكامه عن الامام مالك ومطرف وابن الماجشون رضي الله تعالى عنهم وهذه الثلاثة راجعة لأصل وجارية على قياس بخلاف قول ابن القاسم في هذه الرواية له جعل مثله ان وجهه وأجر مثله ان لم يجده * (تنبيهات) * الاول في التوارد ان يجوز الجعل على طلب آت بوجهل مكانه وأما من وجهه آت بالاً أو ثياباً فلا يجوز له أخذ الجعل على رده ولا على أن يدل على مكانه

أي وان لم يتم عمله (قوله أول الاجارة) عطف على لحكم نفسه (قوله فوجب أجر مثله فيما عمل) تفريع أول الاجارة وبيان لكيفية رده علىكمها (قوله الاول) أي حكم نفسه (قوله وللثاني) أي حكم الاجارة (قوله أشار) أي المصنف (قوله انه) أي ابن رشد (قوله فقال) أي الجماعل (قوله قال) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله اختلاف) بضم التاء (قوله انه) أي الجعل الفاسد (قوله يرد) بضم الياء (قوله نفسه) أي صحيحه (قوله فيكون له جعل مثله الخ) بيان لردته لحكم صحيحه (قوله وهي) أي رده الى حكمه اذا صح وأنشئ لتأنيث خبره (قوله وهي) أي غيره وأنشئ لتأنيث خبره (قوله فله أجر مثله الخ) بيان لردته لحكم غيره (قوله انه) أي الجماعل (قوله لم يجبه) (قوله وله وان كان) أي الجماعل (قوله الاول) أي رده الى حكم

اذ

نفسه (قوله الوجهين) أي الاتيان وعدمه (قوله وان سماه

جعلاً) مبالغة أو حال (قوله يجعل) بضم الياء (قوله ذلك) أي رده أو الدلالة على مكانه (قوله واشترط) أي الجماعل (قوله متعسره)

أي العلم (قوله متيسره) أي العلم (قوله جواز) أي الجعل

(قوله مع جهلهما) أي العقادين (قوله بعدما) بضم الباء (قوله فان لم يعرف) أي حال الأرض (قوله فلا يجوز) أي الجعل على استخراج ما فيها (قوله وهو) أي ما في المعونة (قوله ليس من شرطه) أي الجعل (قوله ظاهره) أي قول المقدمات (قوله خبره) أي معرفة حال (قوله وهو) أي عدم شرط خبرتها (قوله وقوله) أي ابن القاسم عطف ١١ على ثاني (قوله العمل) أي في الجعل

(قوله الآية) أي عمل الجعل الخ استدلال على التشبيه لرفع إيهامه اشتراط العلم في عمل الجعل (قوله كلامه) أي ابن الحاجب (قوله ثم قال) أي ابن عبد السلام (قوله باستوائهما) أي الجماعل والمجهول له (قوله ومن علمه) أي محل الآتي (قوله منهما)

أي العقادين (قوله فهو) أي العالم (قوله له) أي غير العالم (قوله له) أي الجماعل (قوله فان لم يعلم) أي الجماعل (قوله ذلك) أي علم المجهول له محله (قوله حتى جاء) أي المجهول له (قوله به) أي الآتي (قوله له) أي المجهول له (قوله عنه) أي بقبح العيين (قوله له) أي تعبته (قوله والمسمى) عطف على قيمة (قوله ثم قال) أي ابن رشد (قوله له) أي المجهول له

(باب الموات وأحيائه) (قوله به) أي الموات (قوله الذريع) أي السريع (قوله دائرة الأرض) من إضافة ما كان صفة (قوله بما يقتضي) صلة تعمير (قوله المعمر) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله أي الأرض) (قوله البور) بضم الموحدة (قوله فتبع) أي ابن الحاجب (قوله وترك) أي ابن شاس وابن الحاجب

أذ ذلك واجب عليه فاما من وجد بعد جعل ربه فيه جهلا فله الجعل علم بما جعل فيه أو لم يعلم تكلف طلب هذه الاشياء أو لم يتكلفه الثاني المتبني القاسمي لا يصلح الجعل على حقير أثر أو عين في ملك الجماعل وقوله الجمل الغفير بعض الموقنين وهو أحسن وأجاز الامام مالك رضي الله تعالى عنه الجعل على القرس في ملكه وعقد ابن العطار وثيقة في حقير يروطها بالصخر في ملك الجماعل واشترط الصخر على المجهول له ابن عرفة قد خله أمر ان الجعل في أرض الجماعل واجتماع الجعل والبيع الثالث ابن عرفة والعمل فيه أي الجعل لا يشترط فيه علم متعسره بخلاف متيسره إذ كل المذهب جواز على الآتي مع جهلهما فاحتمية بخلافه على استخراج الماس من الأرض في المعونة يجوز بعد معرفة بعدما الأرض وقرينه وشدها وإيهامه فان لم يعرف فلا يجوز لأنه لا تدعو ضرورة اليه وهو نصوص نقل ابن قنوح عن المذهب وقول المقدمات ليس من شرطه كون العمل معلوما بل يجوز فيه المجهول ظاهره عدم شرط خبرة الأرض وهو ظاهر ثاني مسألة في رسم أخذ شرب خمر من سماع ابن القاسم وقوله في المسئلة الرابعة من أقول رسم سماع أصبغ ابن الحاجب العمل كعمل الإجارة الآية لا يشترط كونه معلوما فان مسافة الآتي والضالة غير معلومة ابن عبد السلام كلامه يوهم العموم في كل عمل الجمالة وليس كذلك إذ مذهب المدونة لا يجوز الجعل على حقير البئر الآية دخبرتهم الأرض معا وشرط في العتية استتوا حال الجماعل والمجهول له في العلم بحال الأرض ثم قال عن ابن رشد طاب الآتي لا يجوز الجعل له في الإباحة تواتر ما في الجمل محله ومن علمه من علمه من صاحبه فهو غارله فان كان المجهول له في الآتي أو الضالة عالما بمحله دون الجماعل فله امضاء الجعل ورده فان لم يعلم ذلك حتى جاء به فله الأقل من قيمة عنه ذلك الموضع والمسمى ثم قال ولو كان الجماعل هو المالك موضع العبد والضالة فله الأكثر من قيمة عنه ذلك والمسمى الرابع إذا كان الآتي في موضع بعيد وثقتة تستغرق الجعل فلا يرفع المجهول له أمره للقاضي لينبئه ويحكم بجهله فان جاء به فليس له غير الجمل الذي جعل له من أرض رسم من سماع ابن القاسم من كتاب الجعل

(باب في بيان الموات وأحيائه وما يتعلق به) (موات) بفتح الميم ويقال له أيضا مواتان بفتح الميم والواو وميتة وأما بضم الميم والموتان يضمهما فهما الموت الذريع أي حقيقة موات (الأرض ما) أي أرض جنس شمل كل أرض (سلم) بضم السين تاء التأنيث مراعاة لافظ ما أي خلا (عن الاختصاص) أي كونه مختصا بالحد فصل يخرج غير الموات ابن عرفة أحياء الموات لقب للمعمر دائرة الأرض بما يقتضي عدم انصراف المعمر عن انتفاعه بها وموات الأرض قال ابن رشد روى ابن غانم موات الأرض هي التي لا نبات بها القولة تعالى وأترنا من السماء ماء فأحيينا به الأرض بعد موتها فلا يصح الأحياء إلا في البور ثم قال ابن عرفة ابن الحاجب الموات الأرض المنكئة عن الاختصاص فتبع مع ابن شاس الغزالي وتر كرواية ابن غانم وهي أجلى لعدم توقف صور مدلولها على الاختصاص وموجبه طئي هذا التعريف للغزالي ارتكبه ابن شاس وابن الحاجب وتبعهم المصنف مع أنه مخالف لاصطلاح أهل المذهب وذلك أنهم فسر الموات

(قوله وموجبه) بكسر الجيم أي سببه (قوله هذا التعريف) أي ما سلم عن الاختصاص (قوله مع أنه) أي ما سلم عن الاختصاص

(قوله انهم) اي ابن شاس وابن الحاجب وخايل (قوله باسقية قائما) اي الاسباب (قوله ثم ذكر) اي ابن شاس (قوله كلامه) اي ابن شاس (قوله لا يسمى مواتا) لاختصاص ذي العمارة به (قوله وهو) اي عدم تسميته مواتا (قوله قوله) اي ابن شاس (قوله وهو) اي البعيد (قوله من محتطب ومرعى الخ) ١٢ بيان ما (قوله هؤلاء الائمة) اي ابن شاس وابن الحاجب وخايل

بالسالم عن الاختصاص والاختصاص يكون باسباب لا تكون الارض غير موات الا باسقية قائما
ابن شاس الموات الارض المنفعة عن الاختصاص والاختصاص أنواع ثم ذكر الأنواع التي
ذكرها المصنف فاقضى كلامه ان حريم العمارة لا يسمى مواتا وهو يخالف قوله حين تكلم
على الاحياء الموات قسمان قريب من العمران وبعيد فالقريب يقتصر احياءه لاذن الامام
لوقوع التشاح فيه بخلاف البعيد وهو ما خرج عما يحتاجه أهل العمارة من محتطب ومرعى
الخ وكذا كل أهل المذهب يطالبون على الحريم مواتا قريبا كان أو بعيدا فاجب من هؤلاء
الائمة كيف ارتكبوا هذا الحد ولم يتنبهوا انه من اقضى لكلام أهل المذهب بل لكلامهم
فالسوابق في تعريف الموات على اصطلاح أهل المذهب ما لم يعمر من الارض كما قال عباس
وصاحب الباب والحياة ما عمرت والاحياء التعمير البنائي وفي التوضيح اشارة الى نحو هذا
الايراد عند تقسيم الموات الى قريب وبعيد ويمكن الجواب عن المصنف بجعل قوله بعمارة من
تمام التعريف فيخرج به كل ما وقع فيه الاختصاص بغير العمارة كالحريم والحج وما أقطع
الامام ويكون قوله ولو اندرست الخ مباينة على ما فهم من ان المعمر ليس بموات وقد رآه قوله
ويخرجها عامل يناسبه والله أعلم بقوله فيخرج به كذا في نسخة البنائي التي يندى وصوابه يدخل
اذ المقصود ادخال الحريم والحج والمقطع في الموات ولان قصد القيد لادخال كل ما هو مباح
الخط وبدأ المصنف رحمه الله تعالى بتعريف الموات اما لانه السابق في الوجود فلتقدمه طبعا
قدمه وضعا واما لان حقيقة الموات واحدة والاحياء يكون بامور كل منها مضاد الموات
فاحتاج الى ذكره اولاً لئلا يتركضاداه بعده واصله الاختصاص (بعمارة) بكسر العين المهملة
اي تعمير فالارض المعمرة ليست مواتا ان بقيت العمارة بل (ولو اندرست) اي فنيت العمارة
وعادت الارض لما كانت عليه قبل تعميرها فلا يزول اختصاص محميم عنها في كل حال
(الاحياء) من شخص آخر بعد طول اندراس عمارة الاول فيزول اختصاص الاول ويختص
الثاني بها فبها من احياء ارضاً ميتة ثم تركها حتى دثرت وطال زمانها وهلكت اهلها وها
وتهدمت آبارها وعادت كأول مرة ثم احياءها غيره فهي لمحميم بالآخر ابن يونس قياسا على الصبيد
اذا أفادت ولحق بالوحش وطال زمانه ثم صاده آخر فهو للثاني قال لامام مالك رضي الله تعالى
عنه هذا اذا احيى غير اصله كان له فاما من ملك ارضا بخطه أو بشرائه ثم أسلمها فهي له وليس
لأحد أن يحميمها الباجي من اشترى ارضا ثم اندرست فلا يرتفع ملكه عنها باندراسها انتفاها ابن
رشيد انما يكون الثاني أحق بها اذا طال المدة بعد اندراسها وعودها لحالها الاول وأما ان
احياءها الثاني بعد ثمان اندراسها وعودها لحالها الاول فان كان جاهلا بالاول فله قبعة عمارته
قائمة للشبهة وان كان عالما به فليس له الا قيمته منقوضة بعد عشرين الاول ان تركه اياها لم يكن
اسلاما لها وان كان ناويا عاودتها الخط ينبغي أن يقيد بعدم علم أول عمارة الثاني وسكوته

(قوله هذا الحد) اي ما سلم
عن الاختصاص (قوله
انه) اي هذا الحد (قوله
لكلامهم) اي ابن شاس
الخ (قوله ما لم يعمر) بضم
الياء وفتح العين والميم مثقلا
(قوله من الارض) بيان ما
(قوله والحياة) بضم فسكون
(قوله عمرت) بضم فكسر
مثقلا (قوله من أن المعمر)
بضم الميم والاولى وفتح العين
والميم الثانية بيان ما (قوله
والمقطع) بضم فسكون ففتح
(قوله الى ذكره) اي الموات
(قوله أولا) بشد الواو
(قوله اضداده) اي الموات
(قوله فيها) اي المسدونة
(قوله دثرت) بفتحة مخففة
(قوله فهي) اي الارض
(قوله أفدت) بفتح الهمز
واللام لازم اي شرد وبضم
الاول وكسر الثاني متعد
اي أطلق ولحق بكسر الحاء
(قوله فهو) اي الصبيد
(قوله بخطه) بكسر الخاء
المجهلة وشدة الطاء المهملة
لعل المراد بآرث أو اقطاع
امام أو اعطاء غيره (قوله
ثم أسلمها) اي تركها (قوله
فهي) اي الارض (قوله

بعد ثمان) بكسر فسكون اي قرب (قوله فان كان) اي الثاني (قوله فله) اي الثاني (قوله وان كان) اي الثاني (قوله
(قوله به) اي الاول (قوله له) اي الثاني (قوله الا قيمته) اي عمارته (قوله وانه) اي الاول (قوله عاودتها) اي العمارة (قوله
وسكوته) اي الاول بما لا مانع (قوله والا) اي وان علم الاول تعمير الثاني وسكت بالامان

(قوله ان العمارة الخ) خبر حاصل (قوله بها) اي العمارة صلة يحصل (قوله فان كانت) اي العمارة (قوله وان كانت) اي العمارة (قوله وعلى الثاني) اي عدم بقاء الاختصاص صلة درج (قوله لرفع التوهم فقط الخ) اي اذا كانت عن ملك فان كانت عن احياء فهو لرد الخلاف (قوله وبهذا) اي التقرير (قوله كلامه) اي المصنف ١٣ (قوله مراده) اي ابن الحاجب بقوله

العمارة ولو اندرست (قوله

(وحکی) يضم فکسر (قوله

عنه) ای سخنون (قوله ان

كانت) اى الارض (قوله

قال) ای این رشد (قوله

وَقَوْلُهُ (أَيُّ سَمَكُونٍ) قَوْلُهُ

ان ما قرب (الحسن العمران
سان ما صنف في سنة (قوله

بيان ما يفسد من (قوله
لا يفسد) (بضم الهمزة) (قوله

عقلمانی (ای اعطایه و عقلی)

(قوله فبكانه) بفتح الكاف

و شد الذنون ای القرب

الحی باذن الامام (قوله صادر

مذیکا) آی لویه ای قیل

آحياته باقطاع الامام

قاسمياؤہ ناشی عن ملک

(قوله عبدوس) بفتح الهمزة

المهمة "وسكون الموحدة"

ضم الدال واهمال السين

ولهذه) ای مسئله احیاء

رضوانند اسماں حیاتہا

نحو (قوله منة الصيد)

في الذي صاده شخص

دہشتہ و صا دہ آخر بعید

حشہ (قوله فقال) ای

بول (فوله لا) ای لایسمها
ماو شیزه استوشت

ثم صاده آخر (قوله

(ان) ای الصمد (قوله المیز)

(ه) ای ماننا (قبولہ ثم قال)

(ای الارض) (قوله)

والا كان سمكوتة دليلا على اسلامه اياها والله أعلم بالبناء حاصل ما اشار اليه المصنف على ما يفيد من نقله في توضيحه عن البيان ان العمارة تارة تكون ناشئة عن احياء وتارة عن ملك ويحصل الاختصاص بها اذا لم تندرس في القسمين فان اندرست فان كانت عن ملك كادث أو هبة أو شراء فالاختصاص باقيا لا نقلا خلافا لما يفيد ولومن قوله ولو اندرست وان كانت عن احياء فحصل الاختصاص باقيا ولا نقلا وعلى الثاني درج المصنف ولكنه معيد بطول زمن الاندراست وهذا هو الحق في تقرير كلام المصنف فقوله به عمارة اى سواء كانت عن ملك أو احياء وقوله ولو اندرست لدفع التوهم فمطالاة الإشارة للخلاف فلو عبر بان كان أوفق بالصطلاحه واللام في قوله لاحياء بمعنى عن اى الا العمارة الناشئة عن احياء فاندراسها يخرجها عن ملك محييا وبهذا وافق كلامه كلام ابن الحاجب وضح ابن الحاجب والاختصاص على وجوه الاول العمارة ولو اندرست فان كانت عمارة احياء فاندرست فقولان قال في ضريح مراده عمارة ملك لما يلزم بقوله فان كانت عمارة احياء فقولان أحدهما ان اندراسها يخرجها عن ملك محييا فيجوز زعمه أن يحياها وهو قول ابن القاسم والثاني ليعرضون انهم الاول وان أخرجها غيره حكاه عنه صاحب البيان وغيره وحكى عنه ثالث ان كانت قرية من العمران فالاولى أولى بها وان كانت بعيدا فالثاني أولى بها قال وقوله عندي صحيح على معنى ما في المدونة ان ما قرب لا يجبي الا يقطع من الامام فكانت صار ملكا وسأل ابن عبدوس محبون هل تشبه هذه مسئلة الصيد فقال لا الباجى والفرق ان الصيد لو ابتاعه ثم ند واستوحش كان لمن صاده ولا خلاف ان من اشترى أرضا فبورت فاحياها غيره انما للمشتريها ثم قال واعتراض على المصنف بأن قوله أولا العمارة مستغنى عنه لان مجرد الملك كاف في الاختصاص لا يقتصر على ما روي أجيب بأنه لا يرد كريمة قسم العمارة اه وكذا يقال في كلام المصنف هنا والله أعلم (و) يكون الاختصاص أيضا (بغيرهما) اى بسبب كون الارض حرييا للعمارة ابن شاس النوع الثاني من الاختصاص أن تكون حريم عمارة فيقتصص بها صاحب العمارة ولا يملك الاباحياء ولا يجبي الا باذن الامام ان قرب من العمارة كما سيأتى ولما كان حريم العمارة يختلف باختلافها يئنه بقوله (كحطاب) بضم الميم وفتح الطاء المهملة اى موضع قطع حطب المحتاج اليه للخبز والطبخ ونحوهما (ومرعى) بفتح الميم والعين المهملة وسكون الراء اى موضع رمى الدواب (يلحق) بضم التحتية وسكون اللام وفتح الحاء المهملة اى يصل من روج من البلد للاحتطاب أو الرعى المحتطاب والمرعى (غداق) بضم الغين المعجمة والدال المهملة شد الواو اى قبل زوال يومه (و) يرجع منه للبلد (رواحا) بفتح الواو اى قبل مغيب شمس منه بحيث يتوقع به في طبخ العشاء ونحوه ويحلب الدواب فيه وما لا يلحق كذلك فليس حرييا هذا بالنسبة (البلد) انشئت جوات ابن شاس حريم البلد ما كان قرية ما بها بحيث تلحقه

ای فی التوضیح (قوله المستف) ای ابن الحاجب (قوله من الاختصاص) ای أسبابه (قوله ان تكون) ای الارض (قوله بها) ای الارض (قوله ولا یملك) بضم فاء کون ففخ ای الحریم (قوله ولا یجی) بضم الیا (قوله ینبذ) بفتح نون (قوله وما لا یلقی) كذلك ای غدا ورواحه ووم یلقی الخ (قوله انشئت) بضم الهمز وکسر الشین ای احدثت

(قوله وهو) اي القريب (قوله لهم) اي اهل البلد (قوله مسرح) بفتح الميم والراء وسكون السين المهملة (قوله محتطب) بضم الميم وفتح الطاء (قوله الشعراء) بفتح الشين المهملة وسكون العين المهملة ممدودا اي الارض ذات الشوك والشجر المختلط (قوله لا يقطع) بضم فسكون فكسر اي لا يعطى (قوله لانها) اي الشعراء المجاورة أو المتوسطة (قوله كالغنا) اي الموات (قوله من الارض) بيان العفا (قوله هي) اي الشعراء المجاورة أو المتوسطة (قوله قوله) اي ابن حبيب (قوله فقال) اي فضل (قوله وهذا) اي ذهب فضل (قوله لا يلزم) اي ابن حبيب ١٤ (قوله لانه) اي ابن حبيب (قوله أخذ) بفتح فسكون (قوله ضرر) خبر أخذ

مواشيها بالري في غدقها ورواحها ورواحها هو الهـ م مسرح ومحتطب فهو حريمها وليس لاحد احياؤه ابن عرفة ابن رشد ابن حبيب الشعراء المجاورة للقرى أو المتوسطة بينها لا يقطع الامام شيئا منها لانها ليست كالغنا من الارض الذي هو لعامة المسلمين انما هي حق من حقوقهم كالساحة للدور وانما العفا ما بعد ذلك وتعتب فضل قوله ليس للامام أن يقطع شيئا من الشعراء فقال وأين يقطع الامام الا فيما قرب من العمران وهذا لا يلزم لانه أراد الشعراء القريبة جدا لان اقطاعها ضرر في قطع مرفقهم القى تحتون بهما القريب من ابن رشد القريب من العمران قسما القريب الذي في احياؤه ضرر كالافنية التي أخذت من شأنه بالري وشبهه لا يجوز احياؤه بحال ولا يبيحه الامام ونحوه نقل الباجي عن ابن القاسم ينظر فيما قرب فان كان فيه على اهل القرية ضرر في مسرح أو محتطب منع (و) كرها بالقتل اي قدر من الارض (لا يضيق) ما يحدث فيه من بناء أو غيره بضم التحتية الاولى وفتح الصاد المهملة وكسر الثانية مثقلا فتألف (على وارد) البئر من الدواب (ولا يضربها) بالمد بتثنية أو تثنية غ كذا هو في النسخ بنفي الثعلبين وفي المدونة روايتان ما لا يضرو وما يضرب عياض كلاهما صواب في اضرب هو حريمها ولا يضرب هو حريمها ابن يونس وأما البئر فليس لها حريم محدود لاختلاف الارض بالرخاوة والصلابة وليكن حريمها ما لا ضرر معه عليها وهو مقدر ما لا يضرب بها ثم لا يضيق من اخبلها ولا من ارض مواشيها عند دورها ولا اهل البئر منع من اراد أن يحفر بئر أو يبني في ذلك الحريم وهذا حريم البئر سواء كانت لسقي زرع أو ماشية أو غيرها ما عدا حريم البئر ما يتصل بها من الارض التي من حقها أن لا يحدث بها ما يضربها بالباطنة من حق البئر ينقص ماؤها أو يذهبها أو يغيره بطرح نجاسة فيه يصل اليها أو يغيرها ولا ظاهر كالبناء والغرس (و) كرها بالقتل اي قدر من الارض (فيه مصلحة) بفتح الميم واللام وسكون الصاد المهملة اي منفعة حريم بالنسبة (للتخلة) ابن يونس سأل ابن غانم مالكا رضي الله تعالى عنه ما عن حريم التخلة فقال قدر ما يرى ان فيه مصلحتها أو يترك ما أضرب به ما يسأل اهل العلم به وقد قالوا من اثني عشر ذراعا من نواحيها كلها الى عشرة أذرع وذلك حسن وسئل عن الكرم أيضا فقال يسأل عنه وعن كل شجرة أهل العلم به فليسكل شجرة بقدر مصلحتها (و) كرها (طرح) بفتح الميم والراء وسكون الطاء المهملة واهمال الحاء اي موضع طرح (تراب) كرها (مصب) بفتح الميم والصاد المهملة وشدة الموحدة اي موضع ما مصبوب من (ميزاب) بكسر الميم وسكون التحتية فزاي

(قوله بالطريق) صلة ضرر (قوله لا يجوز احياؤه) بفتح (بفتح) خبر القريب (قوله وفتحوه) مقول نقل بعده (قوله ينظر) بضم فسكون ففتح (قوله فيه) اي احياؤه (قوله على أهل القرية) صلة ضرر (قوله منع) بضم فكسر اي احياؤه وينظر الى هنا بيان نقل الباجي عن ابن القاسم (قوله ما يحدث فيه) تفسير لما على يضيق (قوله من بناء أو غيره) بيان (قوله من الدواب) بيان وارد (قوله الثعلبين) اي يضيق ويضر (قوله محدود) اي باذرع معلومة (قوله حريمها) اي حده (قوله في ذلك الحريم) تنازع فيه بيني ويحضر (قوله من الارض) بيان ما (قوله يحدث) بضم الياء وفتح الدال (قوله ما يضربها) اي البئر نائب فاعل يحدث (قوله من حفر بئر) بيان ما (قوله ينقص) بضم ففتح

فكسر مثقلا (قوله يذهب) بضم فسكون فكسر (قوله يغيره) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله بطرح نجاسة) صلة بغيره (قوله لا يضربها) اي ما لا يضربها (قوله لا يترك) بضم فسكون ففتح (قوله يسأل) بضم الياء (قوله فيه) اي ما يضربها (قوله وسئل) اي ما لك رضي الله تعالى عنه (قوله أيضا) اي كما سئل عن التخلة (قوله فقال) اي ما لك رضي الله تعالى عنه (قوله اهل) نائب فاعل يسأل

(قوله منشأة) بضم فسكون (قوله المحفوفة) اى المحوطة (قوله يرتقى به) بضم الياء وفتح القاء (قوله من مطرح الخ) بيان ما
(قوله بحريم) صلة تختص (قوله بها) اى الساحة (قوله بوضع تراب الخ) تصوير للانتفاع (قوله فيها) اى الساحة (قوله فى
تسوية) خبر نظر الا فى (قوله بمجرد) صلة تسوية (قوله عطفه) اى الحريم (قوله عليه) اى اللك (قوله لعطفه) اى حريمه
(قوله عليه) اى ملكه على المغاير (قوله انما يصدق) اى مسي حريمه خبر ان (قوله الفناء) بكسر الفاء ومدودا (قوله وليس
انتفاعه به) اى الفناء الخ حال (قوله مطلقا) اى غير مقيد بعدم ضرر المارة (قوله يكروها) ١٥ بضم الياء (قوله يكرهه) بضم

الياء (قوله وفناء الدار)
اى سقته (قوله ما بين
يدى بناتها) جنس (قوله
فاضلا عن الطريق الخ)
فصل يخرج الطريق الخ
(قوله كان) اى ما بين
يدى بناتها (قوله يدي)
بفتح الدال هثنى بلا نون
لاضاقته (قوله الى أنه)
اى الفناء (قوله الكائن
بين يدي بابها) اى فقط (قوله
وليس) اى الفناء (قوله
كذلك) اى الذى أشار
اليه بعض شيوخه فى
اختصاصه بما بين يدي
بابها (قوله لقولها) اى
المدونة (قوله وان قسما)
اى الشريك (قوله نهى)
اى الاجنحة (قوله ولا
تعد) اى الاجنحة (قوله
وان كانت) اى الاجنحة
ومعلوم انها تسكون من
جميع الجهات وقد أخبر
هنها بانها فى هوا الانفة
فدل على أن الانفة تكون
من كل جهة (قوله قال)

ثم موحدة اى آلة محفوفة تجعل فى طرف سطح الدار ينزل منها الماء المجتمع عليه من المطر ونحوه
وهذا حريم (الدار) منشأة فى موات ابن شاس حريم الدار المحفوفة بالموات يرتقى به من مطرح
تراب ومصب ميزاب ابن عرفة هذا الحكيم فى هذه الصورة لم أعرفه لاحد من أهل المذهب بحال
انما هو للغزالى لكن مسائل المذهب تدل على صحة هذا (ولا تختص) دار (محفوفة) بفتح الميم
وسكون الحاء المهملة وضم الفاء الاولى اى محوطة (باملاك) دورا وغيرها بحريم (ولكل)
من أصحاب الاملاك التى ينفقها ساحة (الانتفاع) بها بوضع متاع أو تراب أو ربط دابة (ماله
يضر) بغيره من أصحاب الاملاك الذين لهم حق فيها ابن شاس وابن الحاجب اسكن الانتفاع
بملكه وحريمه ابن عرفة فى تسوية الانتفاع بملكه وحريمه بمجرد عطفه عليه نظرا لان مسي
حريمه المغاير لمسي ملكه لعطفه عليه انما يصدق على الفناء وليس انتفاعه به كانتفاعه بملكه
اذ يجوز كرامه مطلقا أو مافئاؤه فى سماع ابن القاسم مالكا رضى الله تعالى عنهما
لأرباب الافنية التى انتفاعهم بها لا يضر بالمادة أن يكروها ابن رشد كل مال لرجل أن ينتفع
به فله أن يكرهه ابن عرفة هذه كلمة غير صادقة لان بعض مال لرجل أن ينتفع به لا يجوز له أن
يكرهه بكلمة الاضحية وبيت المدرسة للطالب ونحوه وفناء الدار هو ما بين يدي بناتها فاضلا عن
الطريق المعد للمرو وزغالبا كان بين يدي بابها أو غيره وكان بعض شيوخنا يشيرون الى أنه الكائن
بين يدي بابها وليس كذلك لقولها فى كتاب القسم وان قسمه اذ ارأى أن يأخذ كل واحد
طائفة فن صارت له الاجنحة فى حظه فهى له ولا تعد من القنات وان كانت فى هوا الافنية
وفناء الدار لهم أجمعين الانتفاع به نقله غ قال لقوائمه وأما المناقشة فامر هاسهل ويكون
الاختصاص (ب) سبب (اقطاع) بكسر الهمز وسكون القاف اى اعطاه من الامام أرضا مواتا
ابن شاس النوع الاخر من أنواع الاختصاص الاقطاع فاذا أقطع الامام رجلا أرضا كانت
ملكه وان لم يعمرها ولا عمل فيها شيئا يبيع ويهب ويورث عنه وليس هو من
الاحياء بسبيل وانما هو قليل مجرد روى يعنى عن ابن القاسم سواء كانت فى المهامه
والقيا فى أوقرية من العمران (ولا يقطع) بضم التحتية وسكون القاف وكسر الطاء المهملة
اى لا يعطى الامام مكانا (معمور) أرض (العنوة) بفتح العين المهملة وسكون النون اى
القهرو الغلبة والجهاد اى الارض المعمورة اى الصالحة لزراعة الحبوب المقنوعة بالجهاد
حال كونها (ملكها) اى يملكو كذا لمن أقطعت هى لانها وقفت بمجرد دفعها ويقطعها لمن ينتفع

اى غ (قوله وأما المناقشة) اى المقدمة عن ابن عرفة فى كلام ابن شاس وابن الحاجب وابن رشد (قوله الاخر) بفتح الخاء
(قوله هو) اى الاقطاع (قوله كانت) اى الارض المقطعة (قوله لانها) اى أرض العنوة المعمورة (قوله وقفت) بضم فسكون
(قوله ويقطعها) اى أرض العنوة (قوله لمن ينتفع بها الخ) مفهوم ملكها (قوله ويعدها) اى المدة (قوله حكمها) اى الارض
(قوله فيها) اى المدونة (قوله أرض مصر) اى المصلحة لزراعة الحبوب

من الباجي وأحكام عبد الحق بالنون قبل القاف وذكروا البكري بالباق قبل القاف وكذا وجدته في نسخة صحيحة من النوادر وهو مقتضى قول اللغويين الجوهري في حرف الباء والبقيع موضع فيه أروم الشجر من ضر وبشتى وبه سمي ببقيع الفرقد وهو مقبرة المدينة ومثله في مختصر العين وابن سبيدة وزادوا الفرقد شجرة لشول نبت هناك فذهب وبقي اسمه لازما لموضع ولم يذكروا أحدهم النقيع بالنون قبل القاف أنه اسم موضع مع كثرة ما جلب فيه ابن سبيدة في المحكم وقال الباجي هذا الحمى هو النقيع بالنون ولم يتكلم عياض في مشارقه على هذه الكلمة لأنها ليست في الموطأ والصحيحين الشيخ زكريا بن وهب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمي النقيع وهو قدر ثمانية أميال ثم زاد فيها الولاية الحظ كانه لم يقف على ما ذكره عياض في المشارق في آخر حرف الباء ما ذكر أسماء المواضع ونسبه ببقيع الفرقد الذي فيه مقبرة المدينة بما يغير خلاف وسمى بذلك شجرات غرقده وهو العوسج كانه فيه وكذا ببقيع بطحان جاء في الحديث وهو بالباء أيضا الخليل البقيع كل موضع فيه شجر شتى وأما الحمى الذي سماه النبي صلى الله عليه وسلم ثم عمر بعده وهو الذي يضاف إليه في الحديث غر النقيع وفي الآخر بقدر لعين من النقيع وسمى النقيع وهو على عشرين فرسخا من المدينة وهو صدر وادى العقين وهو أخصب موضع هناك وهو ميل في بريد وفيه شجر ويستجيم حتى يغيب فيه الراكب فاختلف الرواة وأهل المعرفة في ضبطه فوقع عندنا كثرة رواة البخاري بالنون وكذا قبده التسقي وأبو ذر والقاسمي وسمعه في مسلم ١٧ من أبي بصير بالباء وكذا روى عن ابن مائة

وسمعه من القاضي الشهيد بالنون وبالنون ذكره الهروي والخطابي وغير واحد الخطابي قد صحفه أصحاب الحديث فرووه بالباء وانما الذي بالباء ببقيع المدينة موضع قبورها وأما أبو عبيد البكري فقال انما هو بالباء مثل ببقيع الفرقد قال ومثي ذكر البقيع بالباء دون إضافة فهو هذا

كلام ابن عرفة وأتبعه به كلام طويل ابن شاس النوع الآخر من أنواع الاختصاص الحمى الباجي وهو أن يحكى موضع لا يقع به التصديق على الناس للحاجة العامة لذلك كاشية الصدقة والخليل التي يعمل عليها الغازين ابن عرفة قوله كاشية الصدقة يقوم منه جواز طول تأخير صرف الزكاة إذا كان لترجي مصرفها (وافترق) أحياء الموات (لأذن) من الامام ان لم يكن الحمى مسالبا (وان) كان (مسالبا ان قرب) بفتح فضم الموات من العمران ابن رشد المشهور في الموات القريب الذي لا ضرر في أحيائه على أحدانه لا يجوز أحياءه إلا بأذن الامام الخطيب القريب هو سرح العمارة مما يلحقونه غداور واحا اه (والا) أي وان لم يأذن الامام في أحياء القريب واحي (فلا امام امضاؤه) أي الاحياء وبقاؤه مذكرا لحيه (وله) (جعله) أي الحمى بغير اذنه (متعديا) فيعطيه قيمة ثمانية او غرسه متلوعا وبقية بيت المال الباجي اذا قلنا لا يحكي ما قرب إلا بأذن الامام فأحي بغير اذنه فقال الامام مالك ومطرف وابن الماجشون

٣ من وقع فيه في كتاب الاصيل في موضع بالنون والقاف وهو تصحيف فيج والاشهر في هذا النون والقاف والنقيع كل موضع يستفتح المسألة وبه سمي هذا اه قوله ببقيع بطحان بضم المرحدة وسكون الطاء المهملة تحاء مهملة قال في المشارق هكذا رواه المحققون وسمعه من المشايخ وحكى اهل اللغة فيه فتح الموحدة وكسر الطاء البكري لا يجوز غيره وهو وادى المدينة اه قوله غر النقيع بفتح الغين المعجمة والراء المعقبة ازاى في المشارق هكذا نصب بطناء على أبي الحسن وحكى صاحب العين فيه السكون قال واحد غرزة مثل تمرة وغر بالوجهين وجدته في أصل الدياني في كتاب الخطابي أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه هو نبات ذو أعصان رفاق حديد الاطراف يسمى الاسل وتسمى به الرماح وتشبه به صاحب العين هو نوع من الثمار ثم قال الخطابي النووي في تهذيب الاسماء واللغات النقيع بفتح النون وكسر القاف هو صدر وادى العقين على نحو عشرين ميلا من المدينة الشافعي في مختصر المزني هو بالمدينة بالواسع الذي يضيق على من حوله اذا حكي يعني بالبلد الارض ثم قال والذي حكاه الحافظ ابن حجر وغيره انه على عشرين فرسخا وفي النوادر عن كتاب ابن خنوز عن ابن وهب عن مالك ان قدره ميل في ثمانية أميال ثم زادت فيه الولاية بعده وبقي في الخطابي ثمان تنبيهات لا بأس بها (قوله الآخر) بفتح الخاء (قوله الحمى) أي منع الامام الناس من الرعي في موضع خاص لتوفير كلته لخليل وابل الجهاد ونم الصدقة (قوله يقوم) أي يؤخذ (قوله اذا كان) أي طول تأخير الصرف (قوله لترجي) أي انتظار (قوله وأحي) بضم الهمز (قوله وبقاؤه الخ) تفسير لأمضاؤه (قوله لا يحكي) بضم الياء (قوله فأحي) بضم الهمز

(قوله فان رأى انفاذه) اى صوابا وصلا (قوله فعل) اى انفاذه (قوله والا) اى وان لم يره صوابا (قوله ازاله) اى فلا ينقذه
(قوله واعطاه) اى المكان المحيا بغير اذنه شخصا غيره اى محبيه لمصلحة المسلمين كقضاء ما يعطى الاول قيمته منقوضا ابن عبد
السلام اذا فرغنا على المشهور ومن ان القريب الذى لا ضرر فيه يقتصر احياءه لاذن الامام فان احياءه احدى الاذنه نظر الامام فيه
فان رأى امضاه امضاء وان لم يرد ذلك أخذ منه واعطاه قيمة ما منعه من مقلوعا ورد له الميت المال وان شاء كان به دمه وان شاء
أقطعه غيره فبكون له امر هذا بما كان للامام امر به اه وفي التوضيح المشهور ما قاله المصنف وهو قول مالك وابن القاسم
ان للامام امضاء أو جعله متعديا يعطى قيمة بثائه مقلوعا ورأى اللخمي اعطاء قيمته قائما للشبهة وقال الاخوان يخير الامام
بين أربعة أمور اقراره أو للمسلمين واعطاء قيمته مقلوعا أو امره بقلعه أو اقطاعه لغيره واعطاء الاول قيمته منقوضا ابن رند
وهو القياس وفي موضع آخر هو معنى ما في المدونة اه الحظ ظاهره ان كلام الاخوين خلاف المشهور وواظفاهر انه تفسير له كما قال
ابن عبد السلام ويظهر من كلام ابن رشد (قوله وأباعه) اى المكان (قوله للمسلمين) اى وجعل ثمنه في مصالحهم (قوله وقاله) اى
ما تقدم عن الجماعة (قوله حد) ١٨ بفتح الحاء المهملة وشد الدال (قوله من العمران) بيان واضعهم (قوله الاخوان) اى

رضى الله تعالى عنهم ينظر فيه الامام فان رأى انفاذه فعل والا ازاله واعطاه غيره أو بآبوعه للمسلمين
وقاله ابن القاسم ورواه عن مالك رضى الله تعالى عنه (بخلاف) احياء الموات (البعيد) من
العمران فلا يحتاج لاذن الامام ابن رشد دحض البعيد من العمران الذى يكون لمن احياءه دون
اذن الامام ما لم يقتضه اليه مسرح العمران واحتطاب المقتطعين اذ رجعوا الى الميت في
مواضعهم من العمران ان كان الحي مسالبا (ولو) كان (ذميا بغير جزيرة العرب) الاخوان
مكة والمدينة والجزيرة والمدينة واليمن الباسى ان احياءى في
الجموعة عن ابن القاسم هي له الآن يكون في جزيرة العرب الحديث لا يقين ديان في جزيرة
العرب وانما يجيى الذى فيما بعد واما ما قرب من العمران فيخرج عنه ويعطى قيمة ما همر منقوضا
لان ما قرب بمنزلة النى هو الذى لاحق له فى النى وولا في جزيرة العرب مكة والمدينة والجزيرة كله
والنجود واليمن قاله مطرف وابن الماجشون وفيه نظر ولو قيل ان حكمه في ذلك حكم المسلمين
لم يعد كما لهم ذلك فيما بعد لانه لو كان كفى الارض لم يجز ثمنه ولا قسمه ولا يبعه عند الامام
مالك رضى الله تعالى عنه وان لا يحميه عبدا ولا امرأة لان ماليسا من اهل ثم قال في احياء غير
المسلم ما قرب مضرة فلا ياذن فيه الامام ابن عرفة هذا خلاف قوله لم يبعه اللخمي يخرج ان عمر

مطرف وابن الماجشون
(قوله مكة الخ) بيان لجزيرة
العرب (قوله النجود) بضم
النون والجيم واهمال
الدال جمع نجد في القاموس
النجد ما أشرف من الارض
جمعه أنجد والنجد ونجد
ونجد وجمع النجد ونجد
والطريق الواضح المرتفع
وما خالف النور الى تهامة
وتضم جيمه مذ كرا علامتهامة
واليمن وأسفله العراق
والشام وأوله من جهة
الجزاز ذات عرق اه وفي

المصباح النجد ما ارتفع من الارض وجمعه نجد ومثل فاس وفلوس وبالواحد سعى بالادهر ونفة من جزيرة
العرب أولها من ناحية الجزاز ذات عرق وآخرها سواد العراق فلذا قيل ليست من الجزاز وفي التهذيب كل ما وراء النجد
الذى حفره كسرى على سواد العراق فهو نجد الى أن عميل الحرة فانت في الجزاز اه وفي القاموس ونجد مريد ونجد نخل ونجد
عقر ونجد كبكب مواضع ونجد العقاب بدمشق ونجد الودي لادهم ذيل ونجد برق باليمامة ونجد أجابيل أسود اطلق ونجد
الشري عين اه (قوله الجزاز والمدينة واليمن) تفسير بجزيرة العرب (قوله ان احياءى) اى مواتا بعد ما من العمران (قوله هي)
اى الارض التى احياءها (قوله له) اى الذى (قوله الا أن يكون) اى احياء الذى (قوله الحديث) اضافته للبيان (قوله بعد) بضم
العين اى من العمران (قوله ويخرج) بضم الياء وفتح الراء اى الذى (قوله عنه) اى ما احياء (قوله ويعطى) بضم الياء وفتح الطاء
اى الذى (قوله ما همر) اى الذى يقرب العمران (قوله مكة الخ) بيان لجزيرة العرب (قوله حكمه) اى الذى (قوله في ذلك) اى
ما قرب (قوله كمالهم) اى الذين (قوله ذلك) اى الاحياء (قوله لانه) اى ما قرب من العمران (قوله وان لا يحميه) اى ما قرب
(قوله اهل) اى النى (قوله ثم قال) اى الباسى (قوله فيه) اى احياء غير المسلم ما قرب (قوله يخرج) بضم الياء وفتح الراء اى الذى

(قوله غير) حال من ابن القصار (قوله مفرق) بضم ففتح فكسر مثله (قوله قات) بضم تاء المتكلم ابن عرفة (قوله في جوارزه) اي الاحياء (قوله له) اي الذي (قوله مطلقا) اي عن تقييده بالبعد (قوله ومنه) اي احياء الذي ١٩ (قوله مطلقا) اي عن تقييده

بالقرب (قوله فيما بعد) اي جوارزه (قوله هذا) اي كون الذي كالسلم في احياء القريب والبعيد (قوله وقوله) بكسر الموحدة اي قول ابن عبد السلام (قوله اليه) اي كون الذي كالسلم في الاحياء (قوله فقال) اي الباجي (قوله له) اي المصنف (قوله ونه) اي ابن شاس (قوله وأما ان احياء الذي) ظاهرة فيما قرب أو فيما بعد (قوله ليس للذي احياء الموات في أرض الاسلام) ظاهرة ولو فيما بعد (قوله وتبعه) اي ابن شاس (قوله اما) بفتح الهمز وشدايم (قوله من ذلك) اي حفر البئر واجراء العين وغرس الشجر والبناء والحسرت بيان ما (قوله اتفق) بضم فكسر (قوله يعلم) بضم الياء (قوله الاجراء) بضم الهمز وفتح الجسيم جمع أجير (قوله خلا) مقصور منون (قوله منها) صلة رعى (قوله انه) اي الرعي (قوله ليس احياء للموات الذي هو به) اي وهو احياء لنفس البئر ولذا يختص بما يحتاج اليه من ما هو ليس لغیره اما افضل عن حاجته كما يأتي

فيما قرب ولا بن القصار لا يجوز الا لام أن يأذن لاهل الذمة في الاحياء غير مفرق بين قريب وبعيد قلت في جوارزه مطلقا ومنه مطلقا ثالثا فيما بعد لقول الباجي لو قيل حكم الذي حكم المسلم فيما قرب لم يعد وقول ابن القصار والمشهور وعزا ابن شاس الا قول لابن القاسم لقوله قال ابن القاسم الذي كالسلم لعموم الخبر الا في جزيرة العرب وقال بعد نقله قول ابن القصار قال ابن حبيب عن الاخيرين ان عمر فيما بعد فذلك له وفيما قرب يخرج ولو كان باذن الامام لانه في وتبع ابن الحاجب ابن شاس طي درج المصنف على ان الذي كالسلم في احياء القريب والبعيد مع ان ابن عبد السلام قال هذا لم يوجد منصوصا عليه للمتقدمين الا ان الباجي ركن اليه وقوله في التوضيح على ان الباجي بعد كونه اليه أي بما يناقضه فقال وفي احياء غير المسلم ما قرب مضرة فلا ياذن فيه الامام فقال ابن عرفة هذا خلاف قوله لو قيل حكمهم كالسالم لم يعد والقول باحياء الذي في البعيد دون القريب هو المنصوص عليه للمتقدمين كما قال ابن عبد السلام والمصنف في توضيحه وصرح ابن عرفة بأنه المشهور فعلى المصنف المؤاخذه في التسوية المذكورة لكن العذر له ان ابن شاس صدر بهما وعزاها لابن القاسم ونصه وأما ان احياء الذي فقال ابن القاسم يملك كالسلم وقال القاضى أبو الحسن ليس للذي احياء الموات في أرض الاسلام وقال ابن حبيب عن مطرف وابن الحاجب ان عمر فيما بعد فذلك له وأما ما قرب من العمران ولوانه باذن الامام فانه يعطى قيمة ما هم وينزع عنه اه وتبعه ابن الحاجب والله أعلم (والاحياء) يكون (بتجويرها) بالمد من الارض بحفر بئر أو ثق عين في موات (وبانواعه) اي الماء عن الارض الموات المغرورة (وببناء) في الموات (وبغرس) بفتح الغين المعجمة وسكون الراء لشجر في الموات (وبحراث) للموات (وبتكريك ارض) موات بغير الحراث (وبقطع شجر) لانحرل من الارض الموات (وبكسر شجرها وتسويتها) اي الارض الموات الباجي اما صفة الاحياء فقال مالك رضى الله تعالى عنه في المجموعة احياء الارض ان يحقر فيها بئر أو يجرى عين أو يغرس شجر أو يبنى أو يحترق ما فعل من ذلك فهو احياء وقال ابن القاسم واشبه عياض اتفق على سبعة تفجير الماء وانواعه عن غاصرها وبناؤها والغرس والحراث ومثله تحريك الارض بالحفر وقطع شجرها وسابها كسر شجرها وتسويتها ونحوها وتعديل ارضها (لا) يحصل الاحياء (بتحويها) على الموات بنحو حجارة ابن القاسم في المجموعة وغيرها وليس التججير احياء اشبه من حجر ارضها ما تبعية فلا يكون أولى بها حتى يعلم انه حجرها ليعمل فيها الى أيام يسيرة ليتمكنه العمل بيبس الارض او اخلاء الاجراء ونحوه فاما من حجرها لا يتوى عليه فله منه ما عمل (و) لا (رعى كلا) بالقصر هموزا اي خلافت بها بنقصه منها ابن القاسم واشبه لا يكون الرعي احياء الباجي وجهه انه ليس له اثر باق في الارض (و) لا (بحفر بئر ماشية) الباجي ليس حفر بئر الماشية احياء قاله ابن القاسم ابن عاشر معناه ليس احياء للموات الذي هو به (وجاز مسجد) صلة (سكنى) بضم السين وسكون الكاف مقصورا (رجل) لامرأة ولو عجز (تجرد) بفتحات مثقلا اي تحلى الرجل (للعادة) كصلاة وتلاوة قرآن وتعلم علم وتعليمه

(قوله فان لم يجرد لها) اي العبادقة وهم تجرد لها (قوله فلا تجوز) اي سكناه في المسجد (قوله لانه) اي سكناه فيه وذ كره لانه كبير
شبهه (قوله له) اي المسجد (قوله ذلك) اي الالتحاق بسكنا (قوله منه) اي الرجل المتجرد للعبادة (قوله فيه) اي المسجد (قوله
دائم) صله يكون واضافته من اضافة ما كان صفة (قوله على ذلك) اي دوام العبادة (قوله لان السكني الخ) علة الظاهر ان
ينبغي الخ (قوله لانه) اي السكني (قوله له) اي المسجد (قوله حبس) بضم ف كسر مفعلا (قوله اتخذت) بضم التاء (قوله
واستحسنه) اي عقده في المسجد لجا بر كنه ٢٠ (قوله خذته) بكسر الخاء المجهدة وشد القاء مفعول سمع (قوله كتب) بسكون

فان لم يجرد لها فلا تجوز لانه اخراج له عما ينبغي له ابن شامس لا ينبغي ان يتخذ المسجد سكنا لارجل
تجرد للعبادة فيه بقيام الليل واحيائه فلا بأس ان يكون ذلك منه فيه دائمه دهره ان قوى على
ذلك وتبعه ابن الحاجب في التوضيح الظاهر ان ينبغي ههنا اللوجوب لان السكني في المسجد
على غير التجرد للعبادة فمتبعة لانه تغيير له عما حبس له وعلى ولي الامر هدم المقاصير التي اتخذت في
بعض الجوامع للسكني (و) جاز (عقد نسكاج) بمسجد واستحسنه جماعة (و) جاز (قضاء دين)
بمسجد سمع ابن القاسم خفة كتب ذكر الحق به مالم يطل وجواز قضاء الحق على غير وجه التجبر
والصرف لانه معروف بخلاف البيع والصرف الطرطوشي في كتاب البدع أراد بالقضاء المعتاد
الذي فيه يسير العمل وقيل العين وأما قضاء المال الجسيم المحتاج للوزن والنقد وكثرة العمل
فانه مكروه قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه وينهى السؤال عن السؤال في المسجد ولا
تحرم الصدقة عليهم فيه ابن عبد الحكم من سأل فلا يعطى وأمر بجر مانعهم وردهم خاتمين
في الرسالة يكره العمل في المساجد ان ناجي ينبغي ان تنزه المساجد عن البيع والشراء عياض
بعض شيوخنا انما يجمع في المساجد من عمل الصناعات ما يختص بنفعه آحاد الناس مما يتكسب
به فاما ان كان يشغل المسلمين في دينهم مثل المناقفة واصلاح آلات الجهاد مما لا مهنة للمسجد في
عمله فيه فلا بأس به الطرطوشي في كتاب البدع لم أر مالكا رضي الله تعالى عنه شيئا في كتابة
المصاحف في المسجد فاما الرجل المتقي الذي يصون المسجد ويكتب المصاحف فالظاهر جوازه
والله أعلم في الذخيرة يجعل الماء العذب في المسجد وكان في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم
(و) جاز (قتل عقرب) ونحوها بمسجد (و) جاز (نوم بقائه) في مسجد لمقيم أو مسافر ابن شامس
خفف في القاتلة والنوم فيها انهار للمقيم والمسافر (و) جاز (تضييف) باقائه اي انزال الضيف
واطعامه (بمسجد بادية) سمع ابن القاسم يجوز تعلق الاقناء بكل مسجد لضيفه من أن يريد
الاسلام ابن القاسم لم ير مالكا رضي الله تعالى بأسا بكل الرطب الذي يجعل في المساجد ان
رشد في هذا ما يدل على أن الغرياء الذين لا يجدون مأوى يجوز لهم أن يأتوا الى المساجد ويبيتوا
فيها أو يأكلوا فيها ما أشبه التمر من الطعام الجفاف وقد خفف مالك رضي الله تعالى عنه في سمع
ابن القاسم للضيقة المبيت والاكل في مساجد القرى لان الباني لها لله لاهلها فيعلم ان الضيفان
سبيتون فيها الضرورتهم الى ذلك فصار كأنه قد بناها لذلك وان كان أصل بناءه لها انما هو للصلاة
فيها ويجوز ان لا منزل له أن يبيت في المسجد (و) جاز أن يتخذ (اناء) بكسر أوله ومدود اي وعاء
(لبول) فيه لا بمسجد (ان خاف) الباء فيه (سبقة) للبول منه قبل خروجه من المسجد وفي

الناء (قوله ذكر) بضم
فسكون اي وثيقة (قوله
به) اي المسجد صله
كتب (قوله مالم يطل) اي
الكتب (قوله وجواز) عطف
على خفة (قوله قضاء الحق)
اي به (قوله والصرف) عطف
على التجبر (قوله لانه) اي
القضاء (قوله المعتاد)
مفعول أراد (قوله ينهى)
بضم الياء وقح الهاء (قوله
السؤال) بشد الهاء مخرج
سائل (قوله فيه) اي
المسجد (قوله من سأل) اي
في المسجد (قوله يجمع) بضم
الياء (قوله من عمل الصناعات)
بيان ما بعده (قوله ما يختص
الخ) نائب فاعل ينسج
(قوله المناقفة) اي تعديل
معسوج السهام والرمح
(قوله واصلاح آلات الجهاد)
تفسير المناقفة (قوله يجعل)
بضم الياء (قوله وكان)
اي الماء العذب (قوله في)
مسجد النبي صلى الله عليه
وسلم اي في زمنه صلى الله
عليه وسلم (قوله خفف)

بضم اناء المجهدة وكسر القاء مفعلا (قوله فيها) اي المساجد تنازع فيه القاتلة والنوم (قوله الاقناء) بفتح
الهمزة وسكون القاف فنون جمع قنواى عرجون القر (قوله في مساجد القرى) يضم القاف جمع قرية تنازع فيه المبيت
والاكل (قوله فصار) اي الباني (قوله كأنه) بفتح الهاء وشد النون (قوله لذلك) اي مبيت الضيفان واكلهم (قوله وان كان
أصل الخ) حال (قوله يتخذ) بضم الياء

(قوله بسبعة) بفتح السين وكسر هاءى اباحه (قوله من سديته) بفتح السين والدال جمع سادن أى خادمته بيان من (قوله لمراسته) صله مبيت (قوله من اضطر) عطف على سديته (قوله به) أى المسجد (قوله من شيخ ضيف) بيان من (قوله وزمن) بكسر الميم (قوله نظروا) مفعول ادخال المضاف لقاعله (قوله فيها) أى فتوى ٢١ ابن رشد خبر نظروا بالجهة خبر فتوى (قوله ما)

أى الذى اسم ان (قوله يحرس) بضم الياء وفتح الراء صله ما (قوله اتخذها) أى ما يحرس مبتدا (قوله بها) أى المسجد صله اتخذ (قوله غير واجب) خبر (قوله اتخذوا بالجهة خبر ان (قوله وصونها) أى المسجد (قوله واجب) خبر صون (قوله ولا يدخل) بضم الياء وفتح الخاء (قوله يدخل) بضم فسكون فكسر (قوله فوقة) أى المسجد (قوله لانه) أى البيت الذى فوق المسجد (قوله يجامع) بفتح الميم (قوله يؤكل) بفتح السكاف أى ما لا يحل أكله فى المسجد (قوله الحرمه) بيان ما بدده (قوله واختلف) بضم التاء (قوله عليه) أى المسجد (قوله فعلت) بضم القاف (قوله فيمنع) بضم الياء (قوله الحرمه) أى شرف المسجد (قوله حدث) اضافته للبيان (قوله قليل) قال كثير أوى (قوله كثير دم) أى زائد على درهم بغلى (قوله منه) أى المسجد صله خروج (قوله ولو كان) أى من رأى بشوبه كثير دم (قوله وتركه)

بعض النسخ بعين مهملة بدل القاف ابن عرفة فتوى ابن رشد بسبعة ادخال من لاغنى عن مبيته بالمسجد من سديته لمراسته ومن اضطر له مبيت به من شيخ ضيف وزن ومريض ورجل لا يستطيع الخروج لبلال المطر والريح والظلمة ظروفا للبول بها فيم انظر لان ما يحرس اتخذها غير واجب وصونها عن ظروف البول واجب ولا يدخل فى نقل بمصيبة الخطاب ابن العربي الغريب اذ المسجد أين يدخل دابته فانه يدخلها فى المسجد اذا خاف عليها من الموصون وشبهه فى الجواز فقال (ك) اتخذ (منزل تحته) أى المسجد فيجوز (ومنع) بضم فكسر (عكسه) أى اتخاذ منزل فوق المسجد فيها الامام مالك رضى الله تعالى عنه من فى مسجد او بنى فوقه بيتا فلا يجنبى لانه يصير مسكنا يجامع فيه ويؤكل قال مالك رضى الله تعالى عنه وجاز ان يكون البيت تحت المسجد ويورث البنيان الذى تحت المسجد ولا يورث المسجد اذا كان صاحبه قد اباحه للناس ابن رشد لا خلاف ان اظهر المسجد من الحرمه ما للمسجد ولا يورث المسجد ولا البنيان الذى فوقه ويورث البنيان الذى تحته واختلف فى صلاة الجمعة عليه هل تذكره ابتداء وتصح ان فعلت أولا وتصح وتعاد أبدا والله أعلم وقد سبق الكلام على هذه المسئلة فى باب الاجارة عنه قوله وسكنى فوقه بما فيه الكفاية وشبهه فى المنع فقال (ك) كخرج ربيع) من دبر مسجد فيمنع وان لم يكن به أحد لم يركبه وأذية الملازمة ابن رشد لا يحدث بالمسجد حدث ربيع (و) ك(مكث) فى المسجد (بنفس) غير مفعول عنه قليل ابن عرفة فى وجوب خروج من رأى بشوبه كثير دم منه ولو كان فى صلاة وتركه بين يديه سائر اجناسه ببعضه نقل اللخمي عن ابن شعبان وغيره ابن القاسم لا بأس بوضو طاهر الاعضاء بعض المسجد وتركه أحب الى ابن رشد قول محنون لا يجوز أحسن لقول الله تعالى فى بيوت اذن الله أن ترفع فوجب أن ترفع وتزعم عن ان يتوضأ فيها المايسة قط فيها من غسالة الاعضاء من أوساخ والتمعض والاسنة تنشق وقد يحتاج الى التاكيد فى موضع آخر فيتأذى بالماء المهرق فيه وقد روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اجعلوا طاهركم على أبواب مساجدكم وقد كرهه الامام مالك رضى الله تعالى عنه الوضوء بالمسجد وان جدد له فى طست وذكر أن هشام فاعله فأنكر الناس ذلك عليه أراد لقمان بن يوسف من أصحاب محنون وكان حافظ المذهب مفتيا ثقة صالحا غسلا رجليه فى يوم مطير فى جامع تونس فأنكر انسان عليه فقال لقمان كان عطاء ابن ابي رباح رضى الله تعالى عنه يتوضأ فى المسجد الحرام وهذا ينعنى أن أغسل رجلي فى جامع تونس وروى الشيخ يكره السواك بالمسجد فيها ولا يأخذ المعتكف به من شعره وأظفاره وان جمعه وألقاه خارجا الخطاب بمنع المسكت بالنجس فى المسجد صدد ابن شعبان وفى محتمر ما ليس فى المختصر يجب على من رأى بشوبه دما كثيرا فى الصلاة أن يخرج من المسجد ولا يخلعه فيه وقيل يخلعه ويتركه بين يديه ويغطي الدم القاشى وعليه ما لا خلاف فى ادخال النعل الذى لحقه نجاسة فى محفظة أو ملقوفة فى خرقة كشيئة الخزولى دخول

أى الثوب الذى به كثير دم عطف على وجوب (قوله بعض المسجد) صله وضوء (قوله لا يجوز) أى وضوء طاهر الاعضاء بعض المسجد مفعول قول المضاف لقاعله (قوله أحسن) خبر قول (قوله لا يسط) أى بالمسجد صله أحسن (قوله من غسالة الاعضاء) بيان ما (قوله وان جعله فى طست) مبالغة (قوله به) أى المسجد تنازع فيه يأخذ ومعتكف (قوله من شعره) صله يأخذ (قوله وان جمعه) أى المأخوذ فى ثوب الخ مبالغة (قوله يمنع) صله صدد بفتحات منقلا (قوله وعليها) أى التولين

المسجد بالثوب النجس مكروه وكذلك نعلاه اذا كان فيه نجاسة فلا يدخلهما المسجد حتى
يحبكهما ولا يغسلهما فانه يفسد هما اه فاذ كره من الكراهة بخالف لما مشى عليه المصنف
وأما ما ذكره بعد فظاهر لا ينبغي أن يكون فيه خلاف والله أعلم (وكره) بضم فكسر (أن يصق
بأرضه) أي على أرض المسجد (وحكمه) أي مع حكمه فهو من تمام التصو يرأى البصاق فيها
للإمام مالك رضي الله تعالى عنه لا يصق أحد في حصر المسجد ويدلك برجله ولا بأس أن يصق
تحت الحصر ابن القاسم وكذلك أن كان المسجد غير محصب فلا يصق تحت قدمه ويحبك برجله
بمنزلة الحصر الإمام مالك أن كان المسجد محصباً فلا بأس أن يصق بين يديه وعن يساره وتحت
قدمه ويدفنه ويكره أن يصق أمامه في حائط القبلة وإن كان عن يمينه رجل وعن يساره رجل
في الصلاة يصق أمامه ودفنه وإن كان لا يتدبر على دفنه فلا يصق في المسجد بحال كان مع الناس
أو وحده لقوله صلى الله عليه وسلم إذا صلى أحدكم فلا يصق في القبلة بين يديه ولا عن يمينه
ولكن عن شماله فان لم يجد فليصق في ثوبه وقال صلى الله عليه وسلم إن أحدكم إذا قام إلى
الصلاة فأنما يناجي ربه وإن ربه بينه وبين قبلته فليصق إذا بصق عن يساره أو تحت قدمه أو
عمر في هذا الحديث دليل على أن الله صلى الله عليه وسلم هو في الصلاة إذا لم يصق قبل وجهه ولا عن
يمينه (و) كره (تعليم صبي) بمسجد ابن عرفة أمان تعليم الصبيان في المسجد فروى ابن القاسم أن
بلغ الصبي مبلغ الأدب فلا بأس أن يؤتى به المسجد وإن كان صغيراً لا يقرئه ويحب فلا أحب
ذلك وروى سحنون لا يجوز تعليمهم فيه لأنهم لا يتكفون من النجاسة وهذا هو الصحيح (و) كره
(بيع وشراء) بمسجد روى الحافظ أبو عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا رآيت الرجل
يبيع ويشترى في المسجد فقلوا له لا يبيع الله تجارئك وإذا رآيت الرجل يشتري فقلوا له لا
المسجد فقلوا له لا يرد الله عليك وروى ابن القاسم عن مالك رضي الله تعالى عنهم ما لا بأس أن
يقضي الرجل الرجل في المسجد ذهباً الباسي المار به قضاء اليسير وفي المتوسط قال الإمام مالك
رضي الله تعالى عنه لا أحب لأحد أن يظهر سلعته في المسجد للبيع فاما أن يسأله رجل لا يثوب
عليه أو يسأله تقدمت رؤيته لها فيجب بيعها فلا بأس به الجزولي لا يجوز البيع في المسجد
ولا الشراء واختلف إذا رأى سلعة خارج المسجد هل يجوز أن يسهل بيعها في المسجد أم لا
قولان من غير محسار وأما البيع بالسهم بالسهم فممنوع باتفاق فإن باع في المسجد فقال ابن
بطال الإجماع على أنه لا يفسخ وأنه ماض (و) كره (سل سيف) بمسجد ابن رشد لا تسلم بالمسجد
سيوف وروى ابن حبيب لا يمر في المسجد بالحلم ولا ينقر فيه النبل وتمنع المقاتلة فيه ابن حبيب يعني
بقنطرة النبل إذا رآتها على الطقير لعلم مستقيمها من معوجها وأنا كره القنطرة التي أحدثت
عندنا بمسجد قرطبة كراهة شديدة (و) كره (انشاد) بكسر الهمزة زاي تعريف وطلب دابة
(ضالة) بمسجد الحديث إذا رآيت من ينشد ضالة في المسجد فقلوا له لا يرد الله عليك بهضهم
ونشدها أي طلب بها من وجهها والنهي مقيد برفع الصوت الطرطوش في كتاب البدع
لأنه يرفع بذلك صوته وسأل عنها جاساه غير رافع صوته فلا بأس به لأنه من حسن المحادثة وهو
غير ممنوع اه الخطاراد غير مكروه كما يفهم من كلامه فلا بأس به القرطبي في شرح مسلم في
قوله عمر رضي الله تعالى عنه لا ينشد شعر في المسجد فليخط إليه أي أو ما إليه يعني

(قوله نكاح كره) أي الجزولي
(قوله من الكراهة) بيان
ما (قوله بخالف لما مشى عليه
المصنف) (قوله غير
محصب) أي ولا متربان
كان مباط (قوله وإن ربه) أي
رحمته (قوله قبل) بكسر
(قوله يؤتى) بضم فسكون
(قوله وإن كان) أي
فتفتح (قوله يتر) بفتح الياء
الصبي (قوله يشد) بفتح
والقاف وشد الزاء (قوله
ذلك) أي الاتيان به في
المسجد (قوله تعليمهم) أي
الصبيان (قوله فيه) أي
المسجد (قوله ينشد) بفتح
فسكون فضم أي يطالب
(قوله ولا ينقر فيه النبل)
هذه الرواية مخالفة لما تقدم
أن اصلاح آلات الجهاد
بالمسجد لا بأس به

(قوله ونقال وجبر) بيان لما دخل بالكاف (قوله وسع) بفتحات مثقلا (قوله يترقه) بضم بفتحات مثقلا (قوله لانه) أي فرش المسجد بما يترقه به الخ عله كرهه (قوله فيه) أي المسجد (قوله ومخالف) عطف على يناق (قوله السنة) بضم السين وشد النون أي طريقة (قوله السلف الصالح) أي العصاة والتابعين واتباع التابعين الذين هم خير القرون (قوله من تتريب الخ) بيان سنة السلف وتتريبه فرش بالتراب وتخصيبه فرش بالحصباء (قوله لذلك) أي منافاة للشروع المطلوب فيه ومخالفة سنة السلف الصالح (قوله يتوقى) ٢٤ بضم الياء بفتحات مثقلا (قوله بالحصى) صلة بنوقى (قوله المصليات) بضم بفتحات مثقلا أي

حضر صغار من خصوص نخل
أردوم يصلى عليهم (قوله
في المسجد) صلة يتوقى
(قوله وكره) أي ما لا يرضى
الله تعالى عنه (قوله يجلس)
بضم فسكون ففتح (قوله
فيه) أي المسجد (قوله يتكا)
بضم ففتح مثقلا (قوله فيه)
أي المسجد (قوله ذلك) أي
الجلوس على فرش والالتكاء
فيه (قوله بفتح الميم والجيم)
أي بالاهمز بينهما (قوله
أكسرها) أي الجيم (قوله
من غيره) صلة تمنع (قوله
حديث) فاعل ورد (قوله
قيد) بفتحات مثقلا (قوله
بما) صلة قيد (قوله كانت)
أي الأربعة المذكورة
(قوله حذر) بفتحات مثقلا
أي بنى أو زرب (قوله وفى
المقدمات) خبر مقدم
(قوله على عومه) صلة عمل
قوله وهو) أي عمله على عومه
(قوله وتأوله) بفتحات مثقلا
أي جعل الحديث (قوله
مجمعه) بضم الميم الأولى
وفتح الثانية أي عمل اجتماعه (قوله انه) أي الشأن (قوله وهو) أي نفي الخلاف
في أحقية مستخرج الماء بحفر وواضعه في أنائه (قوله ونقل) عطف على قول (قوله وإياهم) أي الباسى والضمى وعياضا
مفعول تسع (قوله واخذ) بسكون الخاء المعجمة (قوله خلافه) مفعول أخذ المضاف لقاعله (قوله من قول) صلة أخذ (قوله
واتباعه) عطف على أخذ أي ابن رشد (قوله ابن عبد السلام) فاعل اتباع المضاف لمفعوله (قوله يرد) بضم ففتح مثقلا خبر أخذ
(قوله حله) أي قول يحيى (قوله وتفسير) بضم الجيم مثقلا عطف على نزول (قوله فيها) أي الأرض (قوله فيه) أي التفسير

(و) الحال

في أحقية مستخرج الماء بحفر وواضعه في أنائه (قوله ونقل) عطف على قول (قوله وإياهم) أي الباسى والضمى وعياضا
مفعول تسع (قوله واخذ) بسكون الخاء المعجمة (قوله خلافه) مفعول أخذ المضاف لقاعله (قوله من قول) صلة أخذ (قوله
واتباعه) عطف على أخذ أي ابن رشد (قوله ابن عبد السلام) فاعل اتباع المضاف لمفعوله (قوله يرد) بضم ففتح مثقلا خبر أخذ
(قوله حله) أي قول يحيى (قوله وتفسير) بضم الجيم مثقلا عطف على نزول (قوله فيها) أي الأرض (قوله فيه) أي التفسير

(قوله متعلق) بكسر اللام (قوله الخطر) بفتح الخاء المجهدة وكسر الطاء المهملة أى الذى خشى الهلاك منه (قوله من الماء) بيان ما (قوله متعلقة) بفتح اللام (قوله كان) أى الماء (قوله مستتبطا) بفتح الموحدة أى مستخرجا بفتح الراء (قوله فهو) أى مالك الارض (قوله به) أى الماء (قوله يبعه) أى الماء (قوله منه) أى الماء (قوله يرد) بفتح فسكسر (قوله عليه) أى مالك الماء (قوله قوله) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله لانه) أى ما انكارضى الله تعالى ٢٥ عنه (قوله نهي) أى النبي صلى الله عليه وسلم (قوله عن منع) صلة نهي (قوله على محومه) صلة يحمل (قوله بل تأوله) أى حمل مالك نهي عن منع نفع البئر (قوله على ما تقدم) أى اذا كان فى أرضه غير المحظورة التى لا ضرر عليه فى الاستقامة منها (قوله الا انه) أى مالك (قوله رضى الله تعالى عنه) قوله يستحب أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله له) أى مالك الماء فى حائطه أوداره (قوله به) أى عدم المنع (قوله أخذه) أى من خيف عليه الماء (قوله كانه) بفتح الهمز وشدة النون أى المصنف (قوله الفرض) بفتح الفاء وسكون الراء (قوله وجوده) أى الثمن مع من خيف عليه (قوله واجب) خبر ان يحبس به (قوله من قوله من المسافرين) أى لهم (قوله ولا يشططوا) أى يزودوا (قوله عليهم) أى المسافرين (قوله ثمنها) أى المياه (قوله يأخذوها) أى المسافرين

(و) الحال (لأن) للماء المحتاج له (معه) أى من خيف عليه فيحرم على ذى الماء منعه ويجب عليه ان يعطيه الفاضل من الماء بمجانا لوجوب مواساته ابن رشد ما كان من الماء فى أرض مثلكة سواء كان مستتبطا مثل بئر يحضرها او عين يستخرجها او غير مستتبطة غديرا او غير ذلك فهو احق به ويحمل له يبعه ومنع الناس منه الا بئنا الا ان يرد عليه قوم لأنهم معهم ويخاف عليهم الهلاك ان منعهم فحق عليه ان لا يمنعهم فان منعهم فعليه مجاهدته هذا قوله فى المدونة لانه لم يحمل نهي عليه الصلاة والسلام عن منع نفع البئر على عموم بل تأوله على ما تقدم الا انه يستحب له أن لا يمنع الشرب من العين والغدير يكون فى أرضه من احد من الناس من غير حكم عليه به وله فى واجب الحكم ان يمنع ماءه اذا شاء ويبيعه اذا شاء ابن عرفة والماء فى اناء له يختص به ويتعلق به حكم المواساة (والارجح) عند ابن يونس من الخلاف أخذه (بالمثل) غ يريد ان كان معه ثمن كانه رأى ان ذكر الثمن يدل على ان الفرض مع وجوده طى لان ترجيح ابن يونس أخذه بالمثل ان كان معه ولا يبيع به ديناه هو الموافق لقول المصنف فى باب الصيدولة الثمن ان وجد ونص ابن يونس واجب على كل من خاف على مسلم الموت ان يحبس بما يقدر عليه فيجب على أصحاب المياه بيعه من المسافرين بمساوئ ولا يشططوا عليهم فى ثمنها ولم يرفى المدونة أن يأخذوها بغير ثمن وقال فى الذى انهارت بئرته بسقى عما جاره بغير ثمن وروى عن مالك انه يرجع عليه بالثمن ابن يونس واحياء نفسه أعظم من احياء زرعهم والاولى فى كلا الامرين ان يأخذ ذلك بالثمن كما لو مات جله فى الصحرى كان على بقية الرفقاء ان يكرروا منه وان كان المسافر ون لأنهم معهم وجبت مواساتهم للتعرف عليهم ولا يتبعوا بالثمن وان كان لهم أموال يملكونهم لانهم اليوم انما يميلونهم يأخذون كالأول وجوب مواساتهم اه غ زادوا بسقى التوسى الا ان يكون أراد فى المدونة ان فضل ما جاره لأنهم فلا يقدر على بيعه فيصعب الجواب ويكون هذا الماء الذى باعه للمسافرين له ثمن فاختلف الجواب لاختلاف المعنى وفرق بعضهم بان المسافرين يختارون بسبب السفر والذى انهارت بئرته ليس يختارون وشبهه فى حرمة المنع ووجوب البذل بالثمن على الارجح فقال (كفضل) بفتح الفاء وسكون الضاد المجمة أى زائد ماء (بقر زرع) من سقى زرع حافره (خيف على زرع جاره) أى حافر البئر أو نخله الهلاك بالعطش (ب) سبب (هدم) أى انهدام (بئر) أى الجار أو غور مائه (وأخذ) أى شرع الجار (يصلح) بضم التثنية وكسر اللام بئر وفهم من قوله يهدم بئرته انه زرع على ماء فيجب على صاحب البئر تركه جاره من سقى زرع أو شجره بما فضل من سقى زرع واختر ابن يونس ان الثمن يلزم الجار ان وجد معه (و) ان امتنع صاحب البئر من تسكين جاره من ذلك (أجبر) بضم الهمز

٤ من ح المياه (قوله والاولى) بفتح الهمز (قوله كلا الامرين) أى احياء النفس واحياء الزرع (قوله يأخذ) أى المحتاج (قوله ذلك) أى الماء (قوله جله) أى المسافر (قوله منه) أى لمن مات جله (قوله وان كان لهم أموال يملكونهم) حال أو مبالغة (قوله من سقى) صلة فضل (قوله ونخله) عطف على زرع (قوله الهلاك) تفسير لنا بفاعل خيف (قوله بئرته) منه هول يصلح (قوله فهم) بضم الفاء (قوله لانه) أى من خيف على زرع (قوله بما فضل) صلة سقى

(قوله الماهية) بفتح الميم أى العجارى (قوله وكرة) أى مالئى الله تعالى عنه (قوله فان لم يحق) بضم قفتح فتح بيان لفاسهم القيود المتقدمة (قوله فيها) أى المدونة (قوله هذا) أى لزوم الثمن (قوله له) أى الماء (قوله صاحبه) أى الماء (قوله بفضل) أى الماء (قوله عليه) أى فضل الماء (قوله وروى) بضم الراء (قوله لا اختصاص الخ) نعت بصحراء (قوله دفعه) أى فضل ماؤها (قوله لانه) أى حافر بئر الماشية ٢٦ (قوله له) أى الماء (قوله فان بينها) بفتحات متفلا أى الملكية (قوله

وكبير الموحدة صاحب البئر) عليه) أى تمكين جاره من سقى زرعه أو نخله لفضل ما بئر فان لم يحق على زرع الجار أو نخله أو كان زرع على غير ماء أو لم تنهدم بئر أو لم يأخذ فى اصلاحها فلا يلزمه تمكينه من ذلك ولا يجبر عليه ان امتنع منه فيها اذا سرت بئر على غير أصل ماء فلك منه ان يسقى أرضه بفضل ما بئر الذى فى أرضك الا بقر ان شئت أبو الحسن قالوا هذا اذا كان له ثمن ابن يونس اما اذا كان لا ثمن له ولا ينتفع صاحبه بفضل ما الذى يمنع الجار ان يتدنى الزرع عليه وذكر أبو اسحق ابن رشد من حق من قرب من الماء أن ينتفع بما فضل منه دون ثمن ان لم يجد له صاحبه تمنايا اتفاق وان وجد فعلى اختلاف وأما ان حوث ولا أرضه بئر فانها سارت تخاف على زرعه فانه يقضى له عليك بفضل ما بئر بغير ثمن وان لم يكن فى ما لك فضل فلا شئ له وروى عن مالك رضى الله تعالى عنه انه يرجع عليه بالثمن واختاره ابن يونس عبيد الوهاب ان ترك النشاغل باصلاح بئر له أو كالا على بئر جاره فلا يلزم جاره بذلك الماء لانه كمن زرع ابتداء على غير ماء وشبهه فى الجبر فقال (كفضل) بفتح القاء وسكون الضاد المجهة أى زائد ماء (بئر) سقى (ماشية) حفر (بصحراء) لا اختصاص لاحد بها يجب على حافر ما دفعه لو اردها (هدرا) بفتح الهاء والدال المهملة أى بلا عوض لانه ليس مال الكالة فلا يبيعه ولا يهبه ولا يورث اذا مات (ان لم يبين) حين حفره انه قصد (الملكية) للبئر وما فيها من الماء فان بينها له منه ويهبه وهبته ويورث عنه ان مات ومن البيان ان يشهد حين حفرها انها لنفسه خاصة فيها لا بن القاسم رحمه الله تعالى ومن حفر فى غير ملكه بئر الماشية أو شقة فلا يمنع فضلها من أحد وان منعها حل قتاله ويغفر دية من منعه ومات عطشا وسبع ابن القاسم والقرينان لا تتبع مياه المواشى ولا تمنع من أحد ولا يصلح فيها عطاء ابن رشد مياه المواشى هى الآبار والمواجل والجلباب يصنعها الرجل فى البرارى للماشية فهو أحق بما يحتاج الماشية ويدع الفضل للناس والبئر والمأجل والجلباب عند الامام مالك رضى الله تعالى عنه سواء فلا أشهد عند حفرها انه يصنعها لنفسه فلا يمنع من بيع ما تم واستحقها مال الكه بالاحياء (و) اذا اجتمع على فضل ما بئر الماشية بصحراء عن سقى أهله وروى جميعهم مستحقون وهو يكفيم (بدئ) بضم فسكون (سقى ذات) مسافر (على سقى حاضرا) أى مقبلا على الماء (وله) أى المسافر على الحاضر سواء كان صاحب الماء أو غيره (عارية) أى اعادة (آلة) للماء كجبل ودلو وحوض يستعين بها على اخراج الماء من البئر والانتفاع به ابن عرفة لابن السبيل عارية الدلو والرشاء والسحوض ان لم تكن له اداة يمينه بها ويخلى بينه وبين الركبة فيسقى ابن عبيد السلام ظاهرا لاطاقات أهل المذهب وجوب عارية الآلة للملئى والفقير واعله لازمال كماله لم يتخذها للكرام ابن عرفة مقتضاها لو اتخذها مال كماله للكرام فلا تجب عليه

قوله) أى حافر بئر الماشية (قوله منعه) أى ماؤها (قوله) وفورث) أى بئر الماشية (قوله عنه) أى حافرها (قوله مات) أى حافرها (قوله ومن البيان) أى للملكية بئر الماشية خسر مقدم (قوله يشهد) بضم فسكون فسكون (قوله انما) أى البئر (قوله شقة) أى شربه (قوله ويغرم) أى المانع (قوله القرينان) أى أشهب وابن نافع (قوله ولا تمنع) بضم التاء (قوله ولا تصلح) أى يصح (قوله فيها) أى مياه المواشى (قوله عطاء) أى بتلك جهة أو صدقة (قوله الجلباب) بكسر الجيم فوحدتين جمع جب بضم الجيم (قوله فهو) أى صانعه (قوله ويدع) بفتح الدال أى يترك (قوله فلا يمنع) بضم الباء (قوله بالاحياء) تنازع فيه استحق ومالكا (قوله على فضل ما) من اضافة ما كان صفة (قوله بصحراء) حال من بئر الماشية (قوله عن سقى)

صلة فضل (قوله مستحقون) فاعل اجتماع (قوله وهو) أى الماء اذا ضل الخ حال (قوله يكفيم) أى يجتمعين هاريتها عليه (قوله لابن السبيل) خبر مقدم (قوله الرشاء) بكسر الراء أى الجبل (قوله له) أى ابن السبيل (قوله يعينه) أى يرفع الماسن البئر (قوله الركبة) بفتح الراء وكسر الكاف وشدة المثناة أى البئر فى المصباح الركبة البئر وجمعها ركيات مثل عطية وعطايا (قوله للملئى والفقير) أى المسافرين (قوله مقتضاها) أى التعليل بان مال الكمال يتخذها للكرام

(قوله خلافه) أى وجوب اعادته ولو أخذت للكراه (قوله لانه) أى وجوب غاربه لمطلقا (قوله باضطراب) صلة تعليل
(قوله يجعل) صلة اضطراب (قوله هو) أى الحمل (قوله ذلك) أى التعليل باضطراب يجعل هو مظنة عدم آلة الكراه (قوله بندور)
صلة ينتقض (قوله اتخذها) أى الآلة (قوله له) أى الكراه (قوله قدم) بضم ٢٧ فكسر مثقلا (قوله له) أى المقدم صلة

الرى (قوله وجه) أى كيفية
وصفة (قوله فى الشرب)
صلة التبديلة (قوله
والمارة) أى المسافرين
(قوله وائر) أى باقى (قوله
يقوم) أى يكفى (قوله ان
يبدأ) بضم الباء (قوله أولا)
بشد الواو (قوله وأخرت)
بضم فكسر مثقلا (قوله
فيفيد) أى التعليل
باستحالة (قوله من تأخير
مواشى المسافر الخ) بيان
ما (قوله وانها) أى ماشية
المسافر (قوله فيه نظير)
خبرها (قوله تجهد) بفتح
فسكون ففتح أى تعب
وتضر (قوله فانه) أى
الشان (قوله بتبديلة
صاحبه) أى بسبب مصلحة
أكثر (قوله يذهب) بضم
فسكون فكسر (قوله
الاحتمالان) أى السابقان
لابن غازى (قوله الا ان
الثانى الخ) استدلال على
راجعان لشي واحد لرفع
ابهامه استواءهما فى
مناسبة كلام المصنف (قوله
أمن) بفتح الهاء والميم
وشد السين أى أقرب
(قوله لانه) أى المصنف

غاربه للمسافر ومقتضى الرواية خلافه لانه ظاهر تعليل وجوب غاربه باضطراب المسافر
يجعل هو مظنة عدم اتخاذ الآلة للكراه فلا ينتقض ذلك بتدوير اتخاذها فيه حسب ما تقررى
التعليل بالمظنة (ثم) يبدأ بأضافتها أيضا بشخص (حاضر) أى مقيم فى بلد الماء غير صاحبه
(ثم) يبدأ بسقى (دابة ربه) أى البئر التى هو راكبها ثم دابة المسافر ثم دابة الحاضر ثم ماشية
رهبته ماشية الحاضر وكل من قدم (ف) يقدم (بضم الراء) بفتح الراء وكسر هاء مصدر زوى
بكسر الواو ابن رشد وجه التبديلة فى الشرب من ما يتر الماشية اذا اجتمع أهل البئر والمارة
وسائر الناس اذا كان الماء يقوم بالجميع ان يبدأ أولا بأهل الماء فيما يندوا لانفسهم حتى يرووا
ثم المارة حتى يرووا ثم سائر الناس حتى يرووا ثم دواب أهل الماء حتى يرووا ثم دواب المسافرين
حتى يرووا ثم دواب سائر الناس حتى يرووا ثم مواشى أهل الماء حتى يرووا ثم مواشى المسافر حتى
يرووا ثم الفضل لسائر مواشى الناس الخو شى ثم مواشى ربه ثم مواشى المسافر ثم مواشى
الحاضر ولم يصرح المصنف بالمسافر والحاضر اكتفا بما ذكر فى اربابها وسكونه فيها عن ماشية
المسافر اعتذر واعنه بان الغالب ان المسافر لا ماشية له واخرت مواشى المسافر عن دابته لعله
لان الدابة لا تدرك اذا خيف موتها بخلاف الماشية العذرى فيه انه قدمت دابة المسافر على
دابة غيره لاستحالة ففسدان ماشيته تكون مع دابته ولا تؤخر عنها كما هو الوجه فيما قاله
الخو شى تبعا لغيره من تأخير مواشى المسافر عن دابته وانما بعد ماشية أهل الماء فيه نظر
(والا) أى وان لم يكن الماء كافيا لجميع الحاضر بن عذره (ف) يبدأ (بنفس) الشخص (المجهود)
أى الذى اشتد عطشه وخيف هلاكه آدميا كان او غيره غ راجع لفضل ماء بئر ماشية أى وان
لم يكن فضل بدئ بنفس المجهود ويحتمل ان يكون راجعا لقوله في جميع الرى أى وان لم يكن فى
الفضل رى الجميع ابن رشد فى المقدمات فاما ان لم يكن فى الماء فضل وتبديلة أحدهم تجهد
الآخرين فانه يبدأ بانفسهم ودوابهم من كل الجهد عليه أكثر بقبلة صاحبه فان استوروا
الجهد تواسوا هذا مذهب أشهب ومذهب ابن لبابة انهم اذا تساوا فى الجهد فاهل الماء حتى
بالتبديلة لانفسهم ودوابهم وأما ان قل الماء وخيف على بعضهم بتبديلة بعض الهلاك فانه يبدأ
أهل الماء فياخذون لانفسهم بقدر ما يذهب عنهم الخوف فان فضل فضل أخذ المسافر لنفسه
بقدر ما يذهب الخوف عنه فان فضل فضل أخذ أهل الماء ودوابهم بقدر ما يذهب عنها الخوف
فان فضل فضل أخذ المسافر ودوابه بقدر ما يذهب الخوف عنها ولا اختلاف عندى فى هذا
الوجه طنى الاحتمالان راجعان لشي واحد الا ان الثانى امر بكلام المصنف لانه فى
الكلام فى الفضل عن أهل البئر ولذا قال وبدئ بمسافر والائمة فرضوا الكلام فيمن يقدم فى
الماء ابتداء ثم رتبوا عاميه اذ لم يكن فيه كفاية ابن عرفة ماحقة فى القيايق والطرق من المواجه
كواجل طرق المغرب كره ما لا يرضى الله تعالى عنه يبيع ماؤها لم يره سوا ما بينا وهو مثل آبار

(قوله ولذا) أى فرضه فى الفضل عن أهل البئر لانه قال (قوله يقدم) بضم ففتح مثقلا (قوله ماحق) بضم فكسر
(قوله من المواجه) بيان ما (قوله كره) بفتح فكسر الخ خبرها (قوله ولم يره) أى يبيع ماؤها (قوله بينا) بكسر الميم
مثقلا

(قوله سقرت) بضم فسقر (قوله صبرهم) أى مسافرا (قوله لاسقيهم) أى المارين (قوله قولها) أى المدونة (قوله قال) أى الباجي (قوله فحوى) مفعول مروي (قوله له) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله له) أى جاعل الجباب الماء (قوله ذلك) أى ماء الجباب (قوله وان احتاج) أى حافرهما بالغلة فى النهى عن بيعها (قوله حافرهما) أى بئر الماشية (قوله وسائر) أى باقى (قوله منه) أى المستغنى (قوله لاتباع) ٢٨ أى بئر الماشية (قوله فيها) أى بئر الماشية (قوله فيها) أى المجموعة (قوله وهو)

الماشية فى المهامه وكره بيع أصل بئر الماشية أو مائها أو فضلها سقرت فى جاهلية أو اسلام قريت من العمران أو بعدت وأهلها أحق بمائها حتى يروا وما فضل بين الناس بالسواء الا من صبرهم لاسقيهم ودوابهم فلا يمنعون ولما ذكر الباجي قوله فى المواجه قال وروى ابن نافع فى جباب البادية التى للماشية فحوى قبل له بالجباب التى تجعل لماء السماء قال ذلك بعد وقال المغيرة له منع ذلك وليس كما يروى ابن القاسم فى المجموعة لا تورث بئر الماشية ولا تورث ولا تورث وان احتاج أراد لا تورث على معنى الملك ولا حظ فيها لزوجة ولا زوج قاله ابن الماجشون ابن حبيب قال جميع أصحابنا وروا حافرهما وورثته أحق بمائها من مائها ابن الماجشون لا رث فى بئر الماشية معنى الملك ومن استغنى منهم عن حظه فليس له ان يعطيه احد أو سائر أهل البئر أو لى منه ومن غاب وسئل أشهب عن الوصية فقال قال مالك رضى الله تعالى عنه لا تورث ولا تورث بمعنى لا تورث فيها الوصية وظاهر المدونة ان المنع من بيعها على الكراهة وفى الجعل والاجارة لا أرى بيعها سارما وظاهر المجموعة خلاف ذلك لقول مالك فيها لا يجوز بيع بئر الماشية وهو قول القاضى وبالله أشهب بان ما يشتريه مجهول لانه انما يشتري من مائها ما يريه وهو مجهود ولو كان لذلك بلان تورث أو تورث لان الجهالة لا تمنعهما وقال ابن القاسم لا تورث لان للناس فيها منافع الباجي وعندى ان الكراهة اذا حفره على معنى انفراديه وان حفره بكمالها لا باحة لفضله وجب له على التحريم وحكم التبدية فيه قال ابن الماجشون ان كانت لهم سنة بتقديم المال الكثير أو قوم على قوم أو كبير على صغير خلوا عليهم والا استهموا وروى ابن وهب لا يمنع ابن السبيل من ماء بئر الماشية وكان يكتب على من احتقر بئرا ان أول من يشرب منها ابن السبيل ابن القاسم لا يمنع منها ابن السبيل بعد رى أهلها فان منهوه بعده فلا يكون عليه دية جراحهم لمصلحة لا يمنع تقع بئر ولو منعوا المسافرين حتى ماتوا عطشا فدياتهم على عواقل المانعين وعلى كل رجل كفارة عن كل نفس مع وجيع الادب ولا شهب فى المجموعة لابن السبيل ان يشرب ويسقى دوابه من فضل الآبار والمواجل الا ان لا يكون فضل واضطرت دوابهم اليه ومسافة ماء آخر بعيدة فيكون ذلك اسوة ينسبم الا ان يكون لاهل تلك المياه غوث أقرب من غوث السفر فيكون السفر أولى به فى أنفسهم ودوابهم وكتب عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه فى الآبار ينسبم المدينة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام ابن السبيل أول من يشرب بها وهو حسن لاضطراره اليه ويتزود منه وليس لاهل القرية مثل تلك الضرورة لقرب غوثهم وجماع بئرهم وسمع القرينان لا تورث مياه المواشى انما يشرب بها أهلها ويشرب

أى المنع (قوله وعلاه) أى المنع (قوله ولو كان) أى منع بيعها (قوله لذلك) أى مجهول ما يشتريه (قوله ان تورث أو تورث) أى بئر الماشية (قوله لاتمنعهما) أى الارث والهبة (قوله اذا حفره) أى البئر وكره سرعاه لعمدوان الجب مثلا (قوله على معنى) اضافته للبيان (قوله انفراديه) أى حافره (قوله به) أى القلب (قوله بكمالها) اضافته للبيان (قوله حمله) أى النهى (قوله وحكم) أى وصف (قوله فيه) أى ماء بئر الماشية (قوله سنة) بضم السين وشذ التثنية (قوله خالوا) بضم الخاء المعجمة واللام مثنلا أى تركوا (قوله عليها) أى سفنهم (قوله والا) أى وان لم تكن لهم سنة (قوله استهموا) أى اقتربوا (قوله وكان) أى الشان قديما (قوله يكتب) بضم الياء وفتح الدال (قوله بعد) أى أهلها أصلا يمنع (قوله فان منهوه) أى أهلها ابن السبيل (قوله بعده) أى ربه (قوله عليه) أى ابن السبيل (قوله لا يمنع) بضم الياء (قوله نفع) بها بسكون القاف أى ماء (قوله وعلى كل رجل) أى من المانعين (قوله اليه) أى ماء الآبار والمواجل (قوله ذلك) أى الماء (قوله به) أى الماء (قوله فى أنفسهم ودوابهم) أى المسافرين (قوله ابن السبيل أول من يشرب بها) مفعول كتب (قوله وهو) أى ما كتبه عمر (قوله لاضطراره) أى الشرب أولا (قوله ويتزود) أى ابن السبيل (قوله سنة) أى ماء الآبار التى بين مكة والمدينة (قوله جام) بفتح الجيم أى خلف ماء (قوله القرينان) أى أشهب وابن نافع (قوله بها) أى مائها

فان منهوه (قوله عليه) أى ابن السبيل (قوله لا يمنع) بضم الياء (قوله نفع) بها بسكون القاف أى ماء (قوله وعلى كل رجل) أى من المانعين (قوله اليه) أى ماء الآبار والمواجل (قوله ذلك) أى الماء (قوله به) أى الماء (قوله فى أنفسهم ودوابهم) أى المسافرين (قوله ابن السبيل أول من يشرب بها) مفعول كتب (قوله وهو) أى ما كتبه عمر (قوله لاضطراره) أى الشرب أولا (قوله ويتزود) أى ابن السبيل (قوله سنة) أى ماء الآبار التى بين مكة والمدينة (قوله جام) بفتح الجيم أى خلف ماء (قوله القرينان) أى أشهب وابن نافع (قوله بها) أى مائها

(قوله ولا تمنع) بضم التاء (قوله عطاء) أى تخليك بعاء وضوءا وبدونها (قوله هو) أى صانعها (قوله بما يحتاج) أى اليه من مائها
(قوله ويدع) بفتح الدال أى يترك (قوله الفضل) أى الماء الفاضل عن حاجته (قوله فيه) أى الماء (قوله أنه) أى الشان (قوله
بدئ) بضم فسكون مثقلا (قوله قلت) بفتح القاف واللام مثقلا (قوله اليه) أى حافرها (قوله تعددهم) بضم القاف والدال
الاولى وسكون العين المهملة أى درجة نسبهم اليه (قوله والا) ٢٩
أى وان لم يستوتو تعددهم

(قوله قدم) بضم فسكون مثقلا (قوله اليه) أى
حافرها (قوله يقسم) بضم فسكون ففتح أى الماء (قوله
ينهم) أى اهل البئر المتحاشين في التمسدة
(قوله قسم) بضم فسكون أى الماء (قوله في البيان)
خبر مقدم (قوله والمارة) أى المسافرين عطف على
اهل (قوله والماء يكتفهم) حال (قوله ثم دوابها) أى
دواب اهل الماء ثم دواب المارة (قوله ثم مواشى
الناس) أى المارة (قوله وان لم يكف) أى الماء (قوله
جميعهم) أى المجتمعين عليه (قوله وتبسدة أحدهم)
أى المجتمعين الخ حال (قوله يتجهد) بفتح التاء والهائى
تعب وتضر (قوله فيه) أى الماء (قوله يذهب)
بضم فسكون مثقلا (قوله صله سواء)
(قوله الانتفاع) بنفسه
لنائب فاعل مباح المستد
فيه (قوله لكل احد) صله
مباح (قوله وبقره) أى

بها البناء السبيل ولا تمنع من أحد ولا يصلح فيها عطاء ابن رشد مياه المواشى هى الا بارو والمواجل
ولجباب يصنعها الر جبل فى البرارى للماشية هو الحق بما يحتاج ويدع الفضل للناس وليس
مراده فى السماع تساوى اهل الماء وغيرهم فيه انما أراد انه يشرب أهلها ثم يشرب ابن السبيل
قالوا فيه للترتيب لا للتشريك فان تشاح اهل البئر فى التمسدة بدئى الاقرب الى حافرها فالاقرب
قلت ماشيته أو كثر فان استووا فى القرب اليه استموا هذا عندى ان استوى تعددهم من
حافرها والا قدم الاقرب اليه فالاقرب وقال اللغوى ارى ان يقسم بينهم فان كانت غنم أحدهما
مائة وغنم الآخر مائتين والماء انما يكتفى مائة قسم بينهم نصفين وكذا فى الزرع ثم قال ابن
عرفة فى البيان اذا اجتمع اهل الماء والمارة والماء يكتفهم بدئى بانفس اهل الماء ثم انفس المارة
ثم دوابها ثم مواشى اهل الماء ثم مواشى الناس وبدأ أشهب بدواب المسافرين قبل دواب اهل
الماء وار لم يكف جميعهم وقبلة أحدهم تجهد الآخر بدئى من الجهد عليه أكثر بتبسة
صاحبه فان استووا فى الجهد قبل يساوون فيه وقيل يبدأ اهل الماء لانفسهم بقدر ما يذهب
الخوف عنهم فان فضل فضل أخذ المسافرين لانفسهم بقدر ما يذهب الخوف عنهم فان فضل
فضل أخذ اهل الماء لدوابهم بقدر ما يذهب الخوف عنهم فان فضل فضل أخذ المسافرين
لدوابهم بقدر ما يذهب الخوف عنهم ولا خلاف فى هذا الوجه والبئر والماجل والجب عند
الامام مالك رضى الله تعالى عنه سواء (وان سأل) أى اجتمع (مطر) مكان (مباح) الانتفاع
به لكل أحد وبقره بساتين ومن اراع (سقى) بضم فسكون البستان أو المزرع (الاعلى) أى
الاقرب للماء قبل سقى غيره (ان تقدم) احياء الاعلى على احياء الاسفل واستويا فى الاحياء فان
تقدم احياء الاسفل قدم سقى الاسفل ان خيف هلاكه والا قدم الاعلى المتأخر احياءه وفى
المفهوم تفصيل فلو قال ان تقدم أو ساوى كان تأخر ما ليخف هلاكه الاسفل لكان أحسن قاله
عج وهذا على قول يعنون ونقل ابن الحاجب تقديم السابق فى الاحياء مطلقا تبعا لظاهر قول
ابن القاسم فى سماع أصبغ وهذا هو الظاهر من عبارة المصنف واحتج بمباح من سبلانه يمكن
مما لو فلصاحبه منعه ويجه كما تقدم ويستحق التقدم فى السقى بلوغ الماء فيه (الكعب) من
الرجل الواقف فيه ثم يرسل الذى يليه جميع الماء قاله ابن القاسم وقال مطرف وابن المباحشون
وابن وهب يحبس ما يبلغ الكعب فى الاعلى ويرسل ما زاد عليه للذى يليه ابن رشد وهو الاظهر
(وأمر) بضم فسكون صاحب الاعلى (بالقسوية) لارضه ان لم تكن مستوية بان كان بعضها
عاليا وبعضها واطيا ان أمكنته القسوية (والا) أى وان لم تكن التسوية وكان الماء لا يبلغ
الكعب فى الاعلى الا وقتها بلغ أكثر منه جردا فى الاسفل (ف) الاعلى الذى لم تستوارضه

الماء خبر مقدم والجملة حال (قوله قدم) بضم فسكون مثقلا (قوله والا) أى وان لم يخف هلاكه (قوله فى المفهوم) أى من
الشرط (قوله ملوقا) أى المصنف (قوله وهذا) أى الذى قاله عج (قوله مطلقا) أى عن تقييد السابق بخوف هلاكه
(قوله وهذا) أى تقديم السابق مطلقا (قوله فيه) أى المقدم (قوله فيه) أى الماء (قوله ثم يرسل) بضم الياء وفتح السين (قوله
يجبس) بضم الياء وفتح الواو

(قوله كذلك) أى الاعلى فى سقيه وحده للكعب (قوله مهزور) بفتح فسكون فضم (قوله من ينب) بضم ففتح فسكون فكسر (قوله يسكن) بضم فسكون الخ منفعل قال (قوله هما) أى مهزور ومن ينب (قوله مقل) بفتح اللام (قوله أولا) بشد الواو (قوله ثم اختلف) بضم التاء (قوله عليه) أى الاسفل (قوله الفخار) بفتح القاف وشد اللام المججمة (قوله يفتى) بضم الياء (قوله لا يلزم من بعدهم) خبر ٣٠ اتفاق (قوله السواقى) أى مجارى الماء وترعه (قوله ساقية) أى ماها

(كنا نطين) حائط أعلى وسائط اسفل فيسقى الاعلى وحده للكعب ثم يسقى الاسفل كذلك روى الامام مالك رضى الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فى سبل مهزور ومن ينب يسكن الاعلى الى الكعبين ثم يرسل الاعلى على الاسفل أبو عمر هما واديان بالمدينة يسيلان بالمطر فنافس أهل المدينة فى سبلهما ابن رشيد هذا الحكم فى كل ما غير مقلل يجرى من قوم الى قوم دونهم ان من دخل الماء أرضه أولا فهو أحق بالسقى به حتى يبلغ الماء فى أرضه الى الكعبين ثم اختلف هل يرسل جميع الماء الى الاسفل أو لا يرسل عليه الا ما زاد على الكعبين فقال مطرف وابن المساجشون وابن وهب يرسل على الاسفل ما زاد على الكعبين وقال ابن القاسم بل يرسل جميع الماء ولا يجبس شئ منه والاول اظهر وكان الخطيب الفخار من اشياخ اشياخنا يفتى بان الماء الهابط ككثرة غير مقلل وفى نوازل ابن ابى ماء الاودية غير مقلل يسقى به الاعلى فالاعلى واتفاق من اتفق من درج على ما يخالف هذا الاصل لا يلزم من بعدهم وله سعة فى قولى أخرى لكن السواقى القديمة تتعاقبها حقوق المنتفعين بها وتصور تلك الحقوق بما لو كملهم بطول حياتهم فلا يسمع اقوام ان يرفعوا ساقية فى هذه الساقية الباسجى ان كان بعض الحائط اعلى من بعض فقال مصنون يؤمر ان يعدل أرضه وليس له ان يجبس على أرضه كلها الماء الى الكعبين فان تعدلت تسوية سقى كل مكان وحده ابن عرفة ان احيا رجل بعماسيل ثم احيا فوقه غيره وأراد أن ينقرد بالماء ويسقى قبل الاسفل الذى احيا قبله وذلك يبطل عمل الاسفل ويتلف زرعهم فقال مصنون القديم أولى بالماء وقد أطلق ابن الحاجب فى قوله ان أحسن احيا اعلى فالأقدم اسقى ونحوه لابن شاس وتورك ابن عبيد السلام على ابن الحاجب فى ترك قيد الخوف لكن لم يجزم به وقال يحتمل ان لا يرى مصنون الاقدم اول اذا فقد هذا الشرط فجزم بحج به غير ظاهر وكلام ابن عرفة يقتضى ابقاء كلام ابن الحاجب على اطلاقه وانه تبسيع ظاهر قول ابن القاسم فى سماع أصبغ ثم قال فى شرط تقدم الاسفل على الاعلى بمجرد تقدم احياته على الاعلى او مع خوف هلاك زرعها فالتباعد مع انفرادها بالانتفاع بالماء لنقل ابن الحاجب مع ظاهر سماع أصبغ ابن القاسم وقول مصنون ونفسير أصبغ قول ابن القاسم اه لجعل قول مصبور خلافا لا تقييدا قاله طنى (وقسم) بضم فكسر الماء المجارى من نحو المطر (المقاطعين مثلا) (المقابلين) عليه بان اساطابه من جانبيه مصنون فان كان الجناحان متقابلين فيما حكمه ان يكون للاعلى فالاعلى قسم الماء بينهما وان كان الاسفل مقايلا لبعض الاعلى حكم لما كان اعلى بحكم الاعلى ولما كان مقايلا بحكم المقابل وهذا اذا استويا فى زمن الاحياء والاقدم الاسبق فيه بالاولى من تقديم الاسفل المتقدم فيه افاده البناء فى راديه قول الخرشى وهب ظاهره ولولم

(قوله يؤمر) أى صاحب الحائط (قوله ان احيا رجل) أى مواتا (قوله فوقه) أى اقرب الى الماء (قوله وأراد) أى المحيى الثانى (قوله وذلك) أى انفراد الاعلى بالماء (قوله يبطل) بضم فسكون فكسر (قوله القديم) أى المتقدم فى الاحياء (قوله وقد اطلق) أى لم يقيد أحقية الاقدم بخوف هلاك شجره وزرعه (قوله تورك) بفتحات متلاى (قوله تعقب) (قوله فى ترك) صلة (قوله قيد الخوف) اضافته للبيان (قوله) أى قيد الخوف (قوله وقال) أى ابن عبد السلام (قوله الشرط) أى الخوف (قوله فجزم) بسكون الزاى (قوله) أى القيد (قوله غير ظاهر) خبر جزم (قوله وانه) أى ابن الحاجب (قوله ثم قال) أى ابن عرفة (قوله تقدم الاسفل) أى فى السقى (قوله بمجرد) صلة شرط و اضافته من اضافة

ما كان صفة وصلته مقدرة أى عن شرط خوف هلاك زرعهم مع انفراد أى الاسفل يستويا (قوله بالانتفاع بالماء) أى قبيل احيا اعلى (قوله قبل) أى ابن عرفة (قوله الماء) تفسير لنايب فاعل قسم (قوله اساطط) أى الجناحان مثلا (قوله) أى الماء (قوله فيما) أى الماء الذى (قوله قسم) بضم فكسر (قوله حكم) بضم فكسر (قوله فيه) أى زمن الاحياء (قوله بالاولى) بفتح الهمز

(قوله يملك) بضم الياء وفتح اللام (قوله مهزور ومن يذب) تقدم انهما واديان بالمدينة يسيلان بالمطر يثاقس أهل المدينة في السقي بهما (قوله يأتى) أى السيل (قوله من ارفع) فاعل يحاذى (قوله وحدائق) جمع حديقة أى بستان (قوله بها) أى السبول (قوله فحكمه) أى مالا يملك

٣١

الخبره (قوله احياءهم)
أى الاعلى والاسفل (قوله
قبل) بالضم عند حذف
المضاف اليه ونية معناه
(قوله الماء) تفسير لنا تائب
فاعل ملك (قوله باجماعهم)
صلة ملك (قوله الماء)
تفسير لنا تائب فاعل قسم
(قوله هى) أى القلاد واثنه
لأنه خبره (قوله وهو)
أى القلاد وذكروا لذكور
خبره (قوله الكتاب) أى
المدونة (قوله هو) أى
القلاد (قوله الخط) باهمال
الحاء واجتماع الظاء أى
النصيب (قوله من الماء)
بيان الخط (قوله قتيبة)
بضم القاف وفتح التاء
(قوله هو) أى القلاد
(قوله قلت) بضم التاء
(قوله هو) أى القلاد (قوله
يتوصل) بضم الياء الخ
فصل مخرج باقى الآلات
(قوله حقيقة) أى القلاد
(قوله يقسم) بضم فسكون
فتفتح (قوله يمدته) أى القلاد
(قوله لقلته) أى الماء (قوله
فيه) أى القلاد (قوله انه)
أى الشأن (قوله فيه) أى
قسم الماء (قوله عز) أى

يستويا في زمن الاحياء وهو كذلك كما هو ظاهر النقل وهل يقسم بينهما بالسوية مطلقا أو
بحسب مساحتها كقدان والاخر نصف فدان فللادول الثلثان والثاني الثلث توقف فيه
الشيخ سالم ومن بعده من الشراح وشبهه المصنف بماسال من المطر في جميع ما تقدم فقال
(كالنيل) بكسر النون وسكون التحتية أى غير مصر الباسي مالا يملك كالسيول والامطار ان
كان طريقه في أرض لا تملك كشعاب الجبال وبطون الاودية مثل مهزور ومن يذب يأتى حتى
يحاذى مجرى الماء في جانيه أو أحدهما من ارفع وحدائق يسقون بها فحكمه ان يسقى به الاعلى
قالا على اذا كان احياءهم معا أو احياء الاعلى قبل وهذا قول الامام مالك وأصحابه رضى الله
تعالى عنهم ابن نافع وهذا حكم النيل (وان ملك) بضم فكسر الماء (أولا) بشد الواو ومنونا أى
ابتداء لأصحاب الحوائط والمزارع باجماعهم على اجرائه لارضهم (قسم) بضم فكسر الماء
بينهم على حسب حصصهم فيه كنصف وثلث وسدس وصلة قسم (بقاد) بكسر القاف وسكون
اللام ابن عرفة ضبطه عياض بكسر القاف وسكون اللام غير واحد من القدر التي يقسم بها
الماء وهو أكثر المراد هنا وكذا جاء مفسرا في بعض نسخ الكتاب وقال ابن دريد هو الخط من
الماء وقال ابن قتيبة هو سقى الزرع وقت حاجته قلت هو في استعمال الفقهاء عبارة عن الآلة
التي يتوصل بها الاعطاء كل ذى حظ من الماء حظه من غير نقص ولا زيادة وللمقدمين
والتأخرين في حقيقة اقوال وتعبات باختلاف جرى الماء الذى يقسم بمدته لقلته وكثرته
وسرعة حركته بالليل وبطونها بالنهار حسب ما ذكره عياض وغيره والتحقيق فيه عندى انه ان كان
الماء غير متنافس فيه جدا فالنقارب فيه كاف باحد الوجوه المذكورة فيه وان عزمته انبغى
تحقيق ما يحق به بان يقسم ماء الليل وحده وماء النهار وحده بالساعات الرملية المحققة عياض
اذا جعل قسم الليل على حدة والنهار على حدة سلم من الاعتراض الا ان يقال الضرورة دعت الى
هذا وهو غاية المقدور كقسم الدار الواحدة وبعضها جريد البناء وبعضها واه والارض الواحدة
وبعضها كرم وبعضها دنى مع اختلاف الاغراض في ذلك وابتداء زمن الخط من الماء من
حين ابتداء مجرى لارض ذى الخط ولو بعدت ان كان أصل اراضيهم شركة ثم قسمت بعد ذلك
في الماء لان على ذلك قسمت الارض حين قسمها والاخر وصوله لارضه (أو غيره) أى القلاد
من الآلات التي يتوصل بها الاعطاء كل ذى حق حقه من الماء من غير نقص ولا زيادة ثم ان
رضى الشر كاه بتقديم بعضهم على بعض (و) (الا) ارفع (بضم الهمز وكسر الراء بينهم) (الزالة
(التشاح) أى التنازع الحاصل بينهم (في السبق) فى السقي الباسي ياخذ كل أحدهما يصنع به
ما يشاء فان تشاجر وفى التبدئة استمرها عليها (ولا يمنع) بضم الياء أحد (صيدهم) من ماء
الاودية والانهار والارضى التي لم تملك لان الماء والعيد مباحان للسابق اليهما بل (وان) كان

او رفع وغلا (قوله ثمة) أى الماء (قوله ما يحق) أى قسم الماء (قوله سلم) بفتح فكسر (قوله هذا) أى قسمه بالليل والنهار
معا (قوله من الماء) بيان الخط (قوله من حين) خبر ابتداء (قوله ثم قسمت) أى اراضيهم (قوله على ذلك) أى اعتبار القرب
من الماء والبعد عنه صلة قسمت (قوله والا) أى وان لم تكن اراضيهم مشتركة قبل اشترائهم فى الماء (قوله من الآلات الخ)
بيان غيره

الماء الذي فيه السمك في ارض (من ملكه) أى المانع فليس له منعه عند ابن القاسم وروايته
عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه ما في الارض الملوكة لا يرى له منع احد يصيده فيها اذا
كان غدير او بركة او بحيرة في ارضك وفيها سمك فلا يمنع من يصيد فيها ممن ليس له فيها حق (وهل)
عدم المنع منه (في ارض العنوة) اى التى استولى عليها المسلمون بالقهر والقتال (فقط) أى
دون ارض الصلح لان ارض العنوة وقف فلا يملكها أحد واما ان كان في ارض مملوكة
فما لكها منعه (أو) عدم المنع مطاقا عن التقييد بكونه في ارض العنوة فلا يمنع في غيرها
أيضا في كل حال (الا ان يصيد المالك) فيها فله المنع منه في الجواب (تأويلان) أى فهمان
لشارحيه واظهاره سوا حق المالك في الماء واخبر اليه وهو كذلك على المشهور وقال أشهب
رحمه الله تعالى ان قوله فله منعه وان جره الماء فليس له منعه فيه الابن القاسم رحمه الله تعالى
سألت الامام مالك رضى الله تعالى عنه عن بھيرات تكون عند نابعصر لاهل قرى أراد أهلها
بيع سمكها لمن يصيده منهم فقال الامام مالك رضى الله تعالى عنه لا يجزى ان تباع لانها اقل
وتكثر ولا يدري كيف تكون ولا احد لاحد ان يمنع احدا من تلك البھيرة يصيد فيها واختلاف
الشيوخ في تأويل قوله فقال ابن السكاتب منع ذلك لان الارض ليست لهم اذ ارض مصر
وقف ولو كانت الارض ملكا لهم لكان لهم منع الناس منها وقال غيره من القرويين انما لا يمنع
الناس منه اذا كان هو لا يصيده فلم يبق الا ان يبيعه ويبيعه لا يجوز لانه مقر فلا يمنع الناس هذا
محصل ما نقله أبو الحسن عن ابن يونس وهو الذى أشار اليه المصنف ونصه اتركوا ولا يمنع من
يصيد فيها ولا الشرب منها ابن السكاتب انما قال لا يمنع اربابها الناس منه لان الارض ليست
لهم وانما هم متولونها وانما هي ارض مصر وهى ارض خراج السلطان وأما لو كانت ارض
انسان وملكه لكان له منع الناس ولا فرق في ذلك بين جوابه عما حرق في أرضه ان له منع ما منه من
الناس وله يبيعه والله أعلم وقال غيره من شيوخنا القرويين انما لا يمنع الناس منها اذا كان
لا يصيده اذ لا يجوز يبيعه لانه غير فلا يمنع الناس منه كما قال في الكلا ان احتياج اليه برى
أو يسع فله منع الناس منه وان لم يمتنع اليه ولا وجد له غنا فليخر بين الناس وبينه فكذلك برئ
الحبثان افاده البناني (ولا) يمنع (كلا) بفتح الكاف واللام فهو من مقصور أى الخلاء التابت
بنفسه (بفتح) بفتح القاف وسكون الحاء المهملة فصاد مهملة أى أرض لم تزرع استغناء عنها
(وعق) بفتح العين المهملة والقائمة مقصورة اى الداوس الذى لا يزرع جمع عاف قاله ابن فرحور
في شرح ابن الحاجب (لم يكن تنقه) أى السكلا (زرعه) أى صاحب الارض فان كتفقه زرعه
وكان عليه ضرر في وصول الناس بدوابهم ومواشيهم اليه فله منعه (بخلاف) السكلا التابت في
(مزرعه) بفتح فسكون أى موضع رعى دوابه (و) في (سما) أى الموضع الذى يورثه لتبسات السكلا
فيه لرعيه دواب فله منعه وبيعه في هذين القسمين وعلم من كلامه بالاولى ان له منع كلا أرضه التى

بجسيرات) بضم الموحدة
 (قوله لانها) أى الحبستان
 التى فى الجسيرات (قوله
 تكون) أى الحبستان صغيرة
 أو كبيرة ولا من اى صنف
 (قوله قوله) أى مالك رضى
 الله تعالى عنه (قوله منع)
 اى مالك رضى الله تعالى
 عنه (قوله ذلك) أى يبع
 سهمك الجسيرات (قوله من
 القرويين) بيان غيره (قوله
 لا يمنع) أى صاحب الارض
 (قوله منه) اى صيد السمك
 (قوله هو) اى صاحب
 الارض (قوله ونصفه) اى
 أبى الحسن (قوله قولها)
 اى المدونة (قوله فيها) اى
 الجسيرات (قوله منها) أى
 الجسيرات (قوله قال) اى
 مالك رضى الله تعالى عنه
 (قوله أربابها) أى الجسيرات
 (قوله متولونها) أى مكثرونها
 (قوله وملكه) عطف على
 أرض (قوله لكان له) أى
 مالك الارض (قوله منع
 الناس) أى من صيدهم كما
 (قوله كما قال) أى الامام
 رضى الله تعالى عنه (قوله
 الكلا*) بفتح الكاف
 واللام مهموز مقصور رأى

التابيت بنفسه في أرض مملوكة (قوله ان احناج) أي دوا الارض (قوله اليه) أي السكلا
 (قوله فله) أي صاحب الارض (قوله منه) أي السكلا (قوله اليه) أي السكلا (قوله فله) أي السكلا (قوله فله) أي السكلا
 التخصيل (قوله برك) بكسر ففتح جمع بركة (قوله وعلم) بضم العين (قوله بالاولى) بفتح الهمز

(قوله خصبا) بكسر الخاء المعجمة (قوله من) أي لمن صلة تبيع (قوله بعد ثباته) صلة تبيع (قوله ما بالارض المملوكة) أي من الماء والكلأ (قوله أقسام) خبر ما (قوله المحظرة) بضم فسكون ففتح أي المنوعة (قوله لهما) أي فيها (قوله من الكلأ) بيان ما (قوله وله) أي ربهما (قوله منعه وبيعه) أي ما بها (قوله من) أي لمن (قوله وان لم يتخج اليه) مباغاة (من أرض قرية) بيان العفاء والمسرح (قوله من كلأ) بيان ما (قوله حواليه) أي الكلأ (قوله بورها) ٣٣ بفتحات منقلا (قوله وتركه

زراعتها ذلك) أي للرعي
تفسير لبورها (قوله فيها)
أي المدونة (قوله جواز
منعه) أي الكلأ (قوله
والا) أي وان لم يتخج اليه
ولم يجد من يشتريه (قوله
جبر) بضم فسكون (قوله
وأما فصوص) بضم الفاء
جمع فصوص (قوله فقيها) أي
كلمها (قوله اختلاف)
بضم التاء (قوله انه) أي
الشخص (قوله لا يبيعه)
أي الكلأ (قوله وهو)
أي رب الأرض (قوله به)
أي الكلأ (قوله اليه)
أي الكلأ (قوله خلى) بفتح
الخاء المعجمة واللام منقلا
(قوله وبينه) أي الكلأ
(قوله واقف) أي بور (قوله
وتعرف) بضم فسكون
فتح أي الاقسام (قوله
بالوقوف) أي الاطلاق
(قوله ونصه) أي كلام ابن
رشد (قوله محظرة) بضم
فتحات منقلا (قوله محظرة)
بفتحات منقلا (قوله جاء)
بكسر الحاء (قوله من وجه)
بضم الميم والراء (قوله ذلك)

حظرها بمحاطة أو زرب فيها لا بأس ان تبيع خصبا في أرضك من برعام عامه به مدياته وحصول
الاتضاع به ابن القاسم الخصب الذي يبيعه ويبيع الناس منه وان لم يتخج اليه ما في مرجع وجه
ابن رشد ما بالارض المملوكة اقسام المحظرة بالحيطان كالحوائط والجنات ربه الحق ما بها
من الكلأ وله منعه وبيعه من يريد الرعي والاحتشاش وان لم يتخج اليه وما العفاء والمسرح
من أرض قرية فليس له بيع ما به من كلأ ولا منع احد من فضل حاجته اتفاقا الا أن يضروه
بداية أو ماشية في زرع يكون له حواليه وأما الأرض التي بورها للرعي وتركه زراعتها ذلك
فقول ابن القاسم فيها جواز منعه ان احتاج اليه أو وجد من يشتريه ولا جبر على تركه للناس
وأما فصوص أرضه وقد أدبته التي لم يبورها للرعي ففيها أقوال ابن يونس اختلاف في أرضه التي
لم يوقها للكلأ فروى ابن القاسم وأشهب أنه لا يبيعه وهو أحق به ان احتاج اليه وان لم يتخج
اليه خلى بين الناس وبينه وأما إذا وقف الأرض للكلأ فله منعه عند ابن القاسم وسطرف
أفاده ق غ هذا التقسيم في الأرض المملوكة وتعرف بالوقوف على كلام ابن رشد في
المقدمات وهو الذي اختصره هنا ونصه وان كان الكلأ في أرض مملوكة فانها تنقسم على
اربعة اقسام احدها ان تكون محظرة قد حظر عليها بالحيطان كالجنات والحوائط والثاني
ان تكون غير محظرة الا انها حرام ومر وجه التي قد بورها للرعي وتركه زراعتها من أجل ذلك
والثالث فدأينه وفصوص أرضه التي لم يبورها للرعي وانما تركه زراعتها للاستغناء عنها
أوليسها للعرث والرابع العفاء والمرج من أرض قرية فلا اختلاف انه لا يبيعه ولا يبيع
الناس عما فضل عن حاجته منه الا ان يكون في اختلاف الناس اليه بدواهم ومواسمهم
ضرر عليه من زرع يكون حواليه فيفسد عليه بالاقبال والادبار وأما الثاني والثالث
فاختلاف فيهما على ثلاثة أقوال فقال ابن المباح شره ان يبيع مري أرضه كان بورها للكره
أو لم يبورها له أو حال أشهب ليس له ان يبيع وانما يكون أحق بمقدار حاجته ويترك الفضل للناس
وقال ابن القاسم له ان يبيع ان أوقفها للرعي وليس له أن يبيع ما في فدأينه وفصوصه ٨١ ولم
يصرح المصنف بالتوقف عليها اما لا يدر اجه في جهاد أو لا غيرها من غير ما في عند الجوهري
العفاء بالفتح والمد الدروس والهلال والعقوال الأرض الغفل لم توطأ وبالله تعالى التوفيق طي
لا تترك على المصنف إذ قد يطلق العفاء على نفس الأرض في نهاية ابن الأثير في حديثه قطع
أرض المدينة ما كان عفاء أي ما ليس لاحد فيه أثر وهو من عفا الشيء اذا درس ولم يبق له أثر
يقال عفت الدار عفاء والله سبحانه وتعالى أعلم

* (باب) في بيان أحكام الوقف وما يتعلق به *

منح ح
أي الرعي (قوله لجهما) بضم فسكون أي يقوها (قوله اختلاف) أي تردد (قوله ضرر) اسم
يكون (قوله حواليه) أي الكلأ (قوله فاختلاف) بضم التاء (قوله فيهما) أي كلاهما (قوله لا تترك على المصنف) أي في اطلاق
العفاء على الأرض بما عند الجوهري (قوله في حديث) اضافته للبيان (قوله ما كان عفاء) بدل من أرض المدينة أو بيان اذ نعت
(قوله يقال) أي قولاً عربياً * (باب الوقف) * (قوله الوقف) أي حقيقة شرعاً

(قوله اعطاه) جنس واضافته لمنفعة فصل مخرج اعطاه ذات (قوله مذق وجوده) فصل مخرج الاعارة والاعمار (قوله لازما بقاءه) أى الشئ الخ فصل مخرج اخدام عبد حياته مات قبل موت ربه (قوله معطيا) أى المنفعة (قوله ولو تقدير) مبالغة في بقائه ملكه (قوله فخرج عطية الذات) أى بالاضافة (قوله والعارية والعمرى) أى الاعارة والاعمار بمدة وجوده (قوله والعبد الخدم) أى اخدامه (قوله حياته) أى العبد مصله الخدم أى وهبت منفعته حياته (قوله يموت) أى العبد حال من العبد (قوله ربه) أى العبد قيد به ليدخل في مدة وجوده ويحتاج لاجراجه بلازما بقاءه في ملك الخ (قوله لعدم لزوم بقاءه الخ) علمه تخرج العبد الخدم حياته الخ (قوله لجواز بيعه الخ) علمه عدم لزوم بقاءه الخ (قوله برضاه) أى ربه (قوله وقول ابن عبد السلام) أى في تعريفه مصدرا (قوله يطل الخ) خبر قول (قوله طرده) أى كونه ملازما للوقف (قوله بالخدم حياته) صلة يطل (قوله ولا يرد) بضم ٣٤ ففقه منقلا أى ابطال طرده باخدام الخدم حياته (قوله بيعه) أى الخدم حياته (قوله

تحت التأييد) أى بمدة وجوده (قوله لان التأييد الخ) علمه لا يرد بان الخ (قوله وهو) أى التأييد فى الاعطاء (قوله لا فى لزوم الخ) عطف على فى الاعطاء (قوله واسما) عطف على مصدرا (قوله وصرح بقضات منقلا) (قوله محبس) بفتح الموحدة (قوله وهو) أى بقاء ملكه عليه (قوله حوائط الاحباس) أى غيرها وعينها (قوله يسقط) بضم فسكون فكسر (قوله غلط) خبر قول (قوله من حده) أى ابن عرفة (قوله الحبس) فاعل يخرج (قوله بجواز) أى الحبس غير المؤبد (قوله قوله) أى ابن عرفة (قوله قوله) أى ابن عرفة (قوله كما صرح) أى ابن عرفة (قوله ونصه) أى ابن عرفة (قوله وارادة باطلاق لفظ الحبس على ما حبس مدة يصير بعدها ملكا وهو مجاز اه) وعلى ما ذهب هو اليه يبنى قوله ايضا لازما بقاءه الخ وأخرج بقوله لازما بقاءه العبد الخدم حياته يموت قبل موت سيده لانه فيه يظهر قوله مدة وجوده وأما ان مات سيده قبله فانه يطل اخدامه ويرجع لورثته سيده قاله ابن القاسم فهو خارج حيث تدب قوله مدة وجوده والله أعلم بان الوقف قليلك انتداع لا منقعة كما تقدم والله أعلم ابن عرفة وهو مندوب اليه لانه صدقة ويتعذر عرض وجوبه بخلاف الصدقة وفيه تناف ظاهر وانه من الموصاة التى للعقود من الهلاك وشديد الاذى ويجب بالانذار والمنع وباهر من يجب طلعه أمره جازما وفي المقدمات التخصيص سنة قائمة على ما رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون من بعده وفي الباب حكمه الجواز خلافا لابي حنيفة رضى الله تعالى عنه وحقيقته لغة الحبس وشرعا حبس عين لمن يستوفى منافعه أبدا النودى وهو ما اختص به المسلمون الشافعى رضى الله تعالى عنه لم يفسد أهل الجاهلية فيما عات دارا ولا أرضا تبرأ بتخصيصهم وانما حبس أهل

ان اطلاق الحبس على غير المؤبد مجاز (قوله ونصه) أى ابن عرفة (قوله لفظ) اضافته للبيان (قوله الاسلام وهو) أى اطلاقه عليه (قوله هو) أى ابن عرفة (قوله لانه) أى الذى مات قبل موت سيده (قوله فهو) أى الخدم الذى مات سيده قبله (قوله حيث تدب) أى حين موت سيده قبله (قوله وهو) أى الوقف مصدرا (قوله وجوبه) أى الوقف (قوله وفيه) أى وجوبه (قوله تناف ظاهر) أى لاقتضاء الوقف التأييد مدة الوجود والاضطرار اليه التقييد بالاضطرار اليه وهو لا يدوم مدة وجوده (قوله وانه) أى الوقف الخ عطف على لانه صدقة (قوله ويجب) أى الوقف (قوله سنة) بضم السين وشديد النون (قوله قائمة) أى باقية لم تنسخ (قوله عمل) بفتح فكسر (قوله حكمه) أى الوقف (قوله وحقيقته) أى الوقف (قوله عين) أى ذات (قوله استخص به) أى الوقف بأورداه على المقصور (قوله فيما عات) تحرى به الصدق (قوله تبرأ) أى تقرير الى الله تعالى

(قوله عليه) أي قول الشافعي رضي الله تعالى عنه (قوله لانه) أي المذكور من بناء الكعبة وسفره من الخ لانه لا يرد عليه الخ (قوله جارية) أي داعة (قوله ينتفع) بضم اليا وفتح الفاء (قوله اصاب) أي حلت (قوله فأتى) أي هجر رضي الله تعالى عنه (قوله اصب) بضم التاء (قوله اصب) بضم فكسر (قولها) أي ما فعل بها (قوله ان شئت حبست) بفتح التاء فيها (قوله اصلها) اضافته للبيان (قوله على انه) أي الشأن (قوله في الفقراء) صلة تصدق (قوله والرقاب) أي عنقها (قوله وليها) أي تولى النظر فيها (قوله مقول) بضم الميم الاولى وفتح المثناة والميم الثانية وكسر الواو ومثقلة أي جامع منه ما لا لنفسه (قوله عبر) بفتحات مثقلا أي المصنف (قوله الحبس) بضم الحاء والموحدة (قوله لانه) أي الوقف (قوله اصرح) أي من الحبس (قوله من غير احتياج) صلة الدلالة (قوله لقريئة) أي كلا يباع ولا يوهب (قوله وهما) أي الوقف والحبس ٣٥ (قوله سواء) أي في الدلالة على

التأييد (قوله شريح) بضم الشين المججمة وفتح الراء واهمال الحاء (قوله أراد) أي شريح بلا حبس عن فرائض الله تعالى (قوله انه) أي الوقف (قوله يورث) أي عن الواقف (قوله يملده) أي عرفه (قوله يرد) بفتح فكسر أي يأت شريح (قوله فيري) أي شريح (قوله احباس) الصعبة أي التي أبدت ولم تورث (قوله خبرا) بضم فسكون أي علما (قوله من اضافة المصدر الخ) خبر اضافة (قوله من أرض الخ) بيان مملوك (قوله عرض) بفتح فسكون أي غير ما ذكر (قوله او غيرها) أي كدنانير ودراهم وحلي وحب (قوله به) أي مملوك (قوله الحبس) بضم الميم

الاسلام ولا يرد عليه بناء قريش الكعبة وسفره من الخ لانه لم يكن تبرأ بل فخر اروي مسلم عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا مات الانسان انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية او علم ينتفع به او ولد صالح يدعوه لوروى البخاري عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما انه قال اصاب ابي ارضا بخير فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اصب ارضا اصب ما لا لنفس منها فكيف تأمرني بها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شئت حبست اصلها وتصدقت بها فتصدق بها عمر على انه لا يباع اصلها ولا يوهب ولا يورث في الفقراء والغرباء والرقاب وفي سبيل الله والضيعة وابن السبيل لا جناح على من وليها ان يأكل منها بالمعروف او يطعم صدقة ما غير مقول في نفسه فت عبر بالوقف كابن الحاجب دون الحبس لانه اصرح في الدلالة على التأييد من غير احتياج لقريئة قاله عبد الوهاب وهم سواء عند ابن رشد وغيره وقال شريح رحمه الله تعالى لا حبس عن فرائض الله تعالى ابن يونس اراد انه يورث مالك تكلم شريح بيده ولم يرد المدينة فيرى احباس الصعابة وينبغي للمرأة ان لا يتكلم فيما لم يحط به خبرا قال الله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم ورافضة وقف شيء (مملوك) لو اتفه او موكله من اضافة المصدر لعله من أرض او دارا وحائوت او قنطرة او مسجد او رباط او معصف او كتاب او رقيق او دابة او عرض او غيرها واحسرت به عن وقف الانسان نفسه على نوع من العبادات قاله ابن عبد السلام عن الغزالي ابن عرفة الحبس الحق الأرض وما تعاقبها كالدرور والحوائت والحول والابار والمقابر والطرق ولا خلاف فيه بين اصحاب الامام مالك رضي الله تعالى عنهم وادابا بالمقابر المتخذة حيث يجوز اتخاذها مع ابن القاسم ان احدثت قبور بفناء قوم كانوا يرعون به في غيبتهم ثم قدموا فلهم تسوية قديمها للرمي عليها ولا أحب تسوية جديدها ابن رشد كرهه في الجديدة في الاقنية ولو كانت في الاملاك المحجورة لم يكرهه وقد قال علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه واروا في بطنها واتفهوا بظهرها ابن رشد لودفن في الاملاك المحجورة بلا اذن ربها السكان عليه نحو يلهم الى مقابر المسلمين وفعل ذلك بقتلى

وفتح الحاء والموحدة مثقلة (قوله الحق) أي المنسوب للحق أي الثابت الذي لا نزاع فيه استتره من الدراهم والدنانير والرقيق والحيوان والمنقولات المختلف فيها كما بينه بهدم (قوله فيه) أي الحبس الحق (قوله وأراد) أي التمس لان هذا من كلام ابن عرفة عقب نقلة ما تقدم عن التمس (قوله احدثت) بضم الهمز (قوله به) أي القناه (قوله في غيبتهم) أي القوم صلة احدثت (قوله ثم قدموا) أي القوم من غيبتهم (قوله فلهم) أي القوم (قوله قديمها) أي القبور (قوله عليها) أي القبور (قوله جديدها) أي القبور (قوله كرهه) أي مالك رضي الله تعالى عنه المذكور من التسوية والرمي (قوله في الاقنية) أي المحدث فيها (قوله ولو كانت) أي القبور احدثت (قوله لم يكرهه) أي مالك رضي الله تعالى عنه المذكور (قوله واروا) أي ادفنوا موتاكم (قوله في بطنها) أي الاقنية (قوله عليه) أي الدفن (قوله وفعل) بضم فكسر (قوله ذلك) أي التحويل

(قوله فيها) أى المدونة (قوله استعملوا) بضم التاء وكسر الميم (قوله فى ذلك) أى سبيل الله تعالى (قوله من الدواب) بيان ما (قوله فيها) أى الدواب (قوله بيعت) خبر ما (قوله واشترى) بضم التاء (قوله مما ينتفع) بضم الميم وفتح القاء بيان مثلها (قوله فيه) أى الغزو (قوله من الخيل) بيان ما (قوله فان لم يبلغ) أى ثمن المبيع (قوله فليعن) بضم الفاء (قوله بذلت) أى الثمن المقابل (قوله وكذلك) أى الذى ضعف ولم يبق فيه قوة هل الغزو فى بيعه وشراءه فليس يجعل فى السبيل بتمنه (قوله يكذب) بفتح اللام أى يصيبه داء الكلب بفتح اللام (قوله ويحجب) بضم الموحدة (قوله من الثياب المحبسة) بيان ما (قوله بيعت) خبر ما (قوله واشترى) بضم التاء (قوله فان لم يبلغ) أى ثمن ثوب ينتفع به (قوله تصدق) بضم تاء (قوله فان كان) أى سيده الخ مفهوم لم يقصد ضرره (قوله قصده) أى ضرر العبد بضم السين عليه (قوله فلا) ٣٧ (بصح) أى وقفه (قوله يكره) بضم

و رقيقا) فيها من حبس رقيقا ودواب فى سبيل الله تعالى استعملوا فى ذلك ولا يساعوا ولا باس ان يحبس الرجل الثياب والسر وج الامام مالك رضى الله تعالى عنه ما ضعف من الدواب المحبسة فى سبيل الله تعالى حتى لم يبق فيها قوة عمل الغزو بيعت واشترى مثلها مما ينتفع فيه من الخيل فتجعل فى السبيل ابن القاسم فان لم يبلغ ثمن فرس او هجين او برزون فليعن بذلك ثمن فرس ابن وهب عن مالك رضى الله تعالى عنه وكذلك الفرس يكذب ويحجب ابن القاسم ما بلى من الثياب المحبسة ولم يبق فيها منفعة بيعت واشترى بتمنه ثياب ينتفع بها فان لم يبلغ تصدق به فى السبيل وشبهه فى الصحة فقال (ك) وقف (عبد على) اشخاص (مرضى) بفتح الميم والصاد المجمة وسكون الراء جميع مريض ليخدمهم فيصنع ما لم يقصد سيده بوقفه عليهم (ضرره) أى العبد فان كان قصده فلا يصح ابن رشد يكره تحبيس الرقيق لرجاء عتقه فان نزل وفات مضى ومالم يفت استحسب لمحبسه صرفة لما هو أفضل ابن عرفة اراد فوته بالخروج لا بالموت (وفى) صحة (وقف) ما لا يعرف بعينه (كطعام) ودناير ودرهم ليسلف ان يحتاج اليه ويرد مثله ووقفه فى محله وهكذا ابداه وهو مذهب المدونة وعدمها وبه قال ابن شاس وابن الحاجب (تردد) نت فيه نظر لان احدهما شقيه فيها الشارح فيه نظر لانك ان فرضت المسئلة فيما اذا قصد بوقف الطعام ونحوه بقاء عينه فليس فيه الا منع لانه تحجير بلا منفعة تعود على احد ويؤدى الى فساد الطعام المؤدى الى اضعاف المال وان كان على معنى انه وقف للسلف ان احتاج اليه محتاج ثم يرد مثله فذهب المدونة وغيرها جواز القول بكرهاته ضعيف واضعف منه قول ابن شاس بانه ان جعل على ظاهره والله اعلم (تنبيه) ابن عرفة استدلل اللغوى وقعه المتبطل بلواز وقف الحيوان بقوله صلى الله عليه وسلم من حبس فرسا فى سبيل الله ايماناً بالله وتصديقاً بآبائه فان شبعه ورده فى ميزانه يوم القيامة اخرجه البخارى ابن عرفة هذا الاستدلال وهم شذيع فى فهمه ان ضبطا باه حبس بالتخفيف وفى روايته ان ضبطا باه تشديد وفى مثل هذا كان بعض من ائمةنا يمتحن عن بعض شيوخه انه قال بعض استدلال بعض شيوخ مذهبنا لا ينبغي ذكرها خوفا اعتقاد سامعها ولا سيما من هو من غير أهل المذهب ان حال أهل المذهب كلهم اوجاههم

ويؤدى) أى وقفه بقاء عينه (قوله وان كان) أى وقفه (قوله معنى) اضافته للبيان (قوله انه) أى الطعام (قوله وقف) بضم فكسر (قوله للسلف) أى التسليف (قوله جواز) أى وقفه (قوله بكرهاته) أى وقفه (قوله منه) أى القول بكرهاته (قوله بمنعه) أى وقفه (قوله جعل) بضم فكسر (قوله بلواز) صلة استدلل (قوله بقوله) صلة استدلل (قوله شبعه) بكسر ففتح (قوله وهم) بفتح الهاء أى ضلط (قوله فى فهمه) أى الحديث صلة وهم (قوله ضبطا) أى اللغوى والمتبطل (قوله باه) بفتح باء مضط بالتخفيف (قوله وفى روايته) أى الحديث عطف على فى فهمه (قوله ضبطاها) أى اللغوى والمتبطل باه حبس (قوله وفى مثل صلة يحكى

(قوله ولولده) حال (قوله يه) أى الوقت (قوله ياه) أى الواقت من الولد (قوله يحكم) بضم الياء وفتح الكاف (قوله يخرج) بضم الياء وفتح الراء (قوله فلهم) أى الاولاد ثمرة (قوله والا) أى وان لم يولد له (قوله راي) أى ابن الماشون (قوله له) أى الحبس (قوله يرجع) أى الحبس (قوله رد) بضم الراء أى الحبس (قوله اليه) أى الحبس (قوله لانه) أى الحبس (قوله حوزم) أى الحبس (قوله وان مات) أى الحبس (قوله صار) أى الحبس (قوله عليه) أى الذى (قوله فيه) أى الوقف على الذى (قوله بان كان) أى الذى (قوله وقبله) بكسر الموحدة (قوله ولم اعرفه نصا) حال ٣٩ (قوله بحرية) أى وقف المسلم على ذى (قوله) أى الذى (قوله)

ابن الماجشون ابن الحاجب لو قال على أولادى ولا ولد له ففى جواز بيعه قبل اياسه قولان ابن الماجشون يحكم بحبسهم ويخرج الى ثقة ليصح الحوز وتوقف غرضه فان ولد له فلهم والا فلا قرب الناس اليه فى التوضيح قول ابن الماجشون ثالث رأى ان الحبس قد تم وان لم يولد له يرجع الى أقرب الناس للحبس وقوله ان ولد له فلهم أى الحبس وغرضه وان اذبقى وقفا عليهم رد اليه لانه يصح حوزة لولده قاله الباجى ابن القاسم وان مات قبل ان يولد له صار ميراثا (و) كذا (بكره) الذا ل المعجمة والميم مشددة أى كافر ملتزم الجزية واحكام الاسلام فيحوز وقف المسلم عليه ان ظهرت فيه قرينة بان كان فقيرا او قريبا للواقف بل (وان لم تظهر قرينة) فى الوقف عليه بان كان أجنبيا غنيا ابن عرفة تبسع ابن الحاجب ابن شام فى قوله يجوز الوقف على الذى وقفه ابن عبد السلام ولم اعرفه نصا ولا اظهر حرجه على حكم الوصية له وفى نوازل ابن الحاجب من حبس على مساكين اليهود والنصارى جاز لقوله سبحانه وتعالى ويطة من الطعام الى قوله وأسيرا ولا يكون الاسير الا كافرا وان حبس على كتابتهم رد وفسخ ومن العتبية ان أوصى نصراني بماله للكنيسة ولا وارث له دفع ثلثه الى الاسقف بيمينه حيث ذكره والثلاثان للمساكين وعطف على قوله لم تظهر قرينة فقال (او) ان (يشترط) واقفه (تسليم غلته) أى الوقف (من ناظره) أى الوقف الذى اقامه الواقف عليه للواقف (ايصرفها) أى الواقف الغلة فى مصرفها فهذه مما لغلته فى صحة الوقف أيضا ابن عبد الحكم الامام مالك رضى الله تعالى عنه ان جعل الحبس لغيره وسله اليه يحوز ويجمع غلته ويدفعها للذى حبس على تفريقها وعلى ذلك حبس فان ذلك جائز واباه ابن القاسم واثبت (او) كان الموقوف (كتاب) مشتمل على قرآن أو علم شرعى وسلاح حيز عنه (ثم عاد) أى الكتاب ونحوه (اليه) أى واقفه لانه يتفرع به كغيره وليعقظه حتى يستعيره من يفتتح به ثم رده اليه وهكذا (بعد صرفه) أى الكتاب الموقوف ونحوه (فى مصرفه) لان صرفه فى مصرفه حوزة وعوده له بعد حصة الحوز لا يبطل حوزة فيها من حبس فى صحته مالا غلته كالسلاح والخيل والريق وشبهها فلم ينقضها ولم يخرجها من يده حتى مات فهى ميراث وان كان أخرجه فى وجوه ورجع اليه فهو نافذ من رأس ماله لانه خرج فى وجهه وان كان أخرجه بعضه وبقي بعضه فما أخرجه فهو نافذ وما لم يخرج منه فهو ميراث أبو الحسن ظاهره وان كان أحدهما قيعالا آخر طى ليس موضوع المسئلة انه حيز عنه ثم عاد اليه لانه لا تنقاع به بل تصير هاته حبسه وأبقاء تحت يده وهو المتولى الامر فيخرج به فى مصرفه ثم يرد له حوزة ثم قال بعد نقل نصها السابق وقال ابن شام بشرطه من وجهه عن يد واقفه وتركه الانقاع به

المسألة (قوله أنه) أى الواقف (قوله حبسه) أى المملوك له (قوله وإبقاه) أى الواقف الوقف (قوله يده) أى الواقف (قوله وهو)
أى الواقف (قوله لامره) أى الوقف (قوله فيخرج) أى الوقف (قوله في مصرفه) أى الوقف (قوله ثم يرد) أى الوقف (قوله
الحوزة) أى واقفه (قوله ثم قال) أى طنى (قوله نصها) أى المدونة (قوله السابق) أى من حبس في صحته ما لا غل له الخ (قوله
وشرطه) أى الوقف (قوله نحو وجه) أى الوقف (قوله وتركه) أى الوقف (قوله به) أى الوقف

(قوله ثم أبقاه) أي الواقف (قوله في يده) أي الواقف (قوله حياته) أي واقفه (قوله بطل) أي الواقف (قوله غلته) أي الواقف (قوله فان كان) أي الواقف (قوله يصرفها) أي غلته الواقف (قوله فيه) أي مصرفها (قوله في حصته) أي الواقف (قوله فني بطلانه) أي الواقف (قوله فرق) بفتحات مختلفا (قوله في الثالثة) أي وأطلق البطلان في الأولى والصحة في الثانية (قوله ان يكون) أي الواقف (قوله تخرج) بضم التاء وفتح الراء (قوله ان يكون) أي الواقف (قوله فيصرف) أي واقفه (قوله فيكون) أي الواقف (قوله ان يكون) أي الواقف (قوله يخرج) بضم الياء وكسر الراء أي الواقف (قوله أصل الحبس) إضافة للبيان (قوله فيكون) أي الواقف (قوله وتبعه) أي ابن شاس (قوله انه) أي الشأن (قوله فيما) أي واقف (قوله اعاده) أي الواقف الواقف لحوزه (قوله لا تتقاع) أي من الواقف (قوله به) أي الواقف (قوله ولذا) أي كون فرضها ليس فيما اعاده لينتفع به عليه قال بعده (قوله قيد) ٤٠ بفتحات متقابلة (قوله ذلك) أي الخلاف (قوله بما اذالم يتصرف)

فان حبس في حصته ثم أبقاه في يده حياته بطل اذ لم تكن غلته تصرف في مصارفها فان كان يصرفها فيه في حصته فني بطلانه وحصته ثلاث روايات فرق في الثالثة بين ان يكون انما يخرج غلته مثل ان يكون حائطا أو أرضا أو ما اشبههما فيصرف غلته فيكون باطلا وبين ان يكون انما يخرج أصل الحبس كفرس أو سلاح وما اشبهه فيكون صحيحا اه وتبعه ابن الحاجب وابن عرفة وغيرهما فان ترى انه ليس فرض المسئلة فيما اعاده لا تتقاع به ولذا قال في التوضيح تبعا لابن عبد السلام قيد اللغوي وغيره ذلك بما اذالم يتصرف فيه اذ اعاده اليه تصرف المالك قال وقراءة الكتاب اذ اعاده اليه خفيف اه والمسئلة أيضا مقرضة فيما حبس على غير معين كما قرر به ابن عبد السلام كلام ابن الحاجب وأصله للغوي ابن عرفة اللغوي وهو على غير معين كأنه يسيل يغزى عليها والسلاح يقاتل به والكتب يقرأ فيها فيصح ان تهود ليس بحبس بعده قبضها واختلف ان لم يأت وقت انفاذها للجهاد أو لم تطلب للقراءة حتى مات المحبس فهل يبطل تحبيسها ولو كان يركب الدابة في عودها اليه لرياضتها لم يبطل وان كان يركبها حسيما يذبل المالك بطل وقراءة الكتاب ان عادت اليه خفيف قلت وتكون فيها الحفظها من السوس فتكون كرياضة الدابة الصقل لاشبه في الموازية والمجموعة ما كان يرد اليه بعد الانتفاع به فيها لخليل من عنده ويرم السلاح وينتفع به في حوائجه ويعير ذلك لاشوانه فيموت فهو ميراث اه كلام ابن عرفة فانهم هذا الحسل فانه منزلة اقدم جمع من الشارحين المحققين لقرضهم المسئلة في عودها لا تتقاع به وقد علمت بطلانه والله الموفق البناني وهو غير صحيح لما نقله ابو الحسن عقب قولها وان كان يخرج به في وجوده ويرجع اليه فهو نافذ من رأس ماله ونفسه ابن يونس ابن القاسم فان احتاج ان ينتفع به مع الناس فلا بأس به فافان عوده لا تتقاع به

أي الواقف (قوله فيه) أي الواقف (قوله اذاعاد) أي الواقف (قوله اليه) أي واقفه (قوله قال) أي اللغوي (قوله وقراءة الكتاب) أي الموقوف (قوله اذاعاد) أي الكتاب (قوله اليه) أي واقفه (قوله خفيف) خبر قراءة (قوله وأصله) أي ما قرر به ابن عبد السلام (قوله وهو) أي الواقف (قوله يغزى) بضم فسكون ففتح (قوله يقاتل) بفتح التاء (قوله يتسرا) بضم الياء (قوله واختلف) بضم التاء (قوله قطب) بضم التاء وفتح اللام أي المكتب المحبسة (قوله ولو كان)

أي الواقف (قوله يركب الدابة) أي الموقوفة (قوله لم يبطل) أي وقنها (قوله وان كان) أي وقنها كعوده (قوله بطل) أي وقنها (قوله اليه) أي واقفها (قوله قلت) بضم التاء للمتكلم ابن عرفة (قوله وتكون) أي القراءة (قوله فيها) أي الكتب الموقوفة (قوله فتكون) أي القراءة فيها (قوله ما كان) أي من الواقف (قوله يرد) بضم ففتح (قوله اليه) أي واقفه (قوله فيعلم) أي الواقف (قوله الخليل) أي الموقوفة (قوله ويرم) بفتح فضم أي يصلح (قوله وينتفع) أي واقفه (قوله به) أي الواقف (قوله ويعير) بضم فسكون الواقف (قوله ذلك) أي الواقف (قوله فيموت) أي الواقف (قوله فهو) أي الواقف (قوله لقرضهم) بفتح التاء وسكون الراء (قوله وهو) أي كلام طفي (قوله قولها) أي المدونة (قوله وان كان) أي الواقف (قوله يخرج به) أي الواقف (قوله يرجع) أي الواقف (قوله اليه) أي واقفه (قوله فهو) أي الواقف (قوله احتاج) أي الواقف (قوله ان ينتفع) أي الواقف (قوله به) أي الواقف (قوله ان عوده) أي الواقف (قوله واقفه) (قوله لا تتقاع) أي من الواقف (قوله به) أي واقفه

(قوله كعوده) اي الوقف لو اوقفه (قوله وانفذه) اي المحبس المحبس (قوله فيه) اي السبيل (قوله فله) اي المحبس (قوله به)
 اي حبسه (قوله ان كان) اي المحبس (قوله فبان) اي ظهر (قوله وهذا) اي كون الصواب ما قاله الشراح (قوله تصرفه)
 اي المحبس (قوله فيه) اي المحبس (قوله بان ينتفع) اي المحبس (قوله به) اي المحبس (قوله وهي) اي المسئلة (قوله يغزى)
 بضم الياء وفتح الزاي (قوله يقرأ) بضم الياء (قوله فاذا لم يكن) اي المحبس (قوله يهود) اي المحبس (قوله الى يده) اي
 محبسه (قوله قبضه) اي المحبس غير محبسه لينتفع به (قوله واختلاف) ٤١ بضم التاء (قوله انفاذه) اي

المحبس (قوله ولو كان) اي
 المحبس (قوله فتحصل)
 بفتحات مثقلا (قوله
 من كلامه) اي النجاشي
 (قوله انه) اي المحبس
 (قوله لم يخرج منه) اي
 المحبس (قوله وان كان)
 اي المحبس (قوله ولكن)
 اي تفصيل النجاشي (قوله
 لما في سماع ابن القاسم)
 اي من ان انتفاعه مع
 الناس لا بأس به (قوله
 وهو) اي ما في السماع
 (قوله وهذا) اي جواز
 انتفاعه به حال رده اليه
 لحفظه (قوله لا يخالف
 فيه طي) انما يخالف في
 رده لو اوقفه لا انتفاعه به
 كغيبه لحفظه (قوله
 الوقف) تفسير لفاعل
 بطل المستتر فيه (قوله
 ريعه) اي غلة الوقف
 وفائده (قوله ذلك) اي
 التحسيس للاستعانة على
 معصية لدالاته على
 استباحتها (قوله رده) اي

كعوده لحفظه وسمع ابن القاسم من حبس شيئا في السبيل وانفذه فيه زمانا فله الانتفاع به مع
 الناس ان كان محتاجا ابن رشد ينتفع به فيما حبسه فيه لا فيما سواه من منافعه نقله ابن عرفة
 فبان ان الصواب ما قاله الشراح وهذا لا ينافي ما قبله النجاشي فان الذي منعه النجاشي هو تصرفه
 فيه تصرف المالك بان ينتفع به على غير الوجه الذي حبسه فيه وهو ظاهر والله اعلم وهي
 مقروضة عند النجاشي وابي الحسن وابن عرفة وغيرهم في المحبس على غير معنى النجاشي المحبس
 اصناف صنف لا يصح بقايد المحبس عليه ولا يحتاج الى حائز مخصوص كالمساجيد وصنف
 لا يصح بقايد المحبس عليه ويعين حائزه وهو المحبس على معين وصنف يصح بقايد عليه اذا
 انفذه فيما حبسه عليه كالخيل يغزى عليها والكتب يقرأ فيها فاذا لم يكن على معين صح ان يعود
 الى يده بعد قبضه واختلاف اذ الميات وقت انفاذه للجهد اولم تطلب الكتب للقراءة حتى مات
 محبسه فقبل بطل حبسه ولو كان يركب الدابة اذا عادت اليه لم يرضه لم يقصد حبسه ولو كان
 يركبها حبسا كان يفعل المالك بطل حبسه وقراءة الكتب اذا عادت اليه خفيف نقله ابو
 الحسن فتحصل من كلامه انه اذا لم يخرج به اصلا حتى مات قبل مجي وقت انفاذه فيه قولان
 وان كان اخرجه وظاهره ولو مرة كما قاله ابو الحسن صح والله اعلم اقول بحول الله وقوته كلام
 النجاشي نص صريح فيما قاله طي فانه جعل ركوبها لرياضتها معتقرا وركوبها للانتفاع
 مبطلا ولكنه يخالف لما في سماع ابن القاسم وهو لا يقيدها بزمان ردها للانتفاع كردها لحفظها انما
 يقيدها ان عادت اليه لحفظها فله الانتفاع بها ان احتاج له والله اعلم وهذا لا يخالف فيه طي
 (وبطل) الوقف على من يستعين به (على معصية) كعمل ريعه في غير البساطي لا يهدى القول
 بكفر من فعل ذلك الباسجى لو حبس مسلم على كنيسة فلا يظهر عنده رده لانه معصية كالمس
 صرفها الى اهل الفسق اين عرفة عبارة الشيوخ انهم لا يقولون الاظهر عنده الا فيما فيه
 نظر ما لا في الامر الضروري ورده هذا المحبس ضروري من القواعد الاصولية وسمع عيسى
 ابن القاسم من اوصى ان يقام له منهي في عرس او مناحية ميت لا تنفذ وصيته وقوله باطل ابن
 رشد لا خلاف في ردها بنسابة الميت لانها محرمة الخط وانظر الوقف على المكروه والظاهر انه
 ان كان محتلفا فيه فانه يمضى وان اتفق على كراهته فلا يصرف في تلك الجهة ويتوقف في بطلانه
 او صرفه الى جهة قريبة وفي المدخل بعد تقريره ان الاذان جماعة على صوت واحد بدعة مكروهة

فسخ تحبسه (قوله كما لو صرفها) اي منفعة الوقف (قوله عبارة) اي اصطلاح وعادة (قوله ما) يشد الميم نكرة تامة نو كيد نظر
 اوله (قوله رد) بفتح الراء وشد الدال مصدر مضاف لمفعوله (قوله ضروري) خبر رد (قوله من القواعد) صلة ضروري (قوله
 وقوله) اي ايضاؤه (قوله في ردها) اي الوصية (قوله انه) اي المكروه (قوله فانه) اي الوقف (قوله وان اتفق) بضم فسخر
 (قوله يتوقف) بضم الياء (قوله جهة قريبة) اضافته للبيان

(قوله ذلك) اى الاذان جماعة على صوت واحد (قوله عباد) بضم العين وشدة الموحدة (قوله الاسقف) بضم الهمزة والقاف وشدة القاء اى عالمهم (قوله يه) اى الوقف على جرحهم ومضاهم (قوله من امضاء الحبس الخ) بيان حكم الاسلام (قوله لانها) اى الوقف على الحرب وانتهى لتأنيث خبره (قوله له) اى الحرب (قوله عليهم) اى المسلمين (قوله ورباط الخ) بيان لما دخل بالكاف (قوله مما يتعلق بدين الاسلام) بيان نحو المسجد (قوله رد) بضم الراء (قوله ورواه) اى رد الحبس (قوله معن) بفتح الميم وسكون العين المهملة فنون (قوله فرده) اى الدينار (قوله عليها) اى النصرانية (قوله قربة) بضم القاف ثم موحدة (قوله ولو كان) اى الوقف (قوله لانه) ٤٣ اى الوقف على البنين دون البنات (قوله منه) اى الحبس (قوله فان شاء)

قال فعملهم ذلك لا يتخلوا ما ان يكون لاجل الثواب فالثواب لا يكون الا بالانبايع والاجل الجاهلية والجاهلية لانصرف في بدعة كانه يكره الوقف عليها ابتداء ابو محمد من الوقف على معصية وقف كافر على عباد كنيسة اما على موتاهما والجرى والمرضى فصحيح معلوم به وان اراد الاسقف بهه وصرف ثمنه في ذلك ونوزع فيه وترافعوا البنات ارضين بحكمنا فلما حكم ان يحكم بينهم يحكم الاسلام من امضاء الحبس وعدم بهه هذا حاصل كلام ابن رشد (و) بطل وقف مسلم على كافر (حرب) للمسلمين لانها اعانة له عليهم (و) بطل وقف شخص (كافر) للمسلمين ورباط وجهاد وبيع واذا انعمت على بدين الاسلام الباجي سمع ابن القاسم ان حبس ذمى دارا على مسجد ورد ورواه معن في نصرانية بعثت بيدار الكعبة فرده عليها مالك رضى الله تعالى عنه ابن عرفة لا يصح وقف كافر في قرية دينية ولو كان في منطقة عامة دينية كبناء قنطرة في رده نظر والظاهر رده ان لم يمتح اليه (او) وقفه (على بنيه) اى الواقف المذكور (دون بناته) اى الواقف الاناث فهو باطل لانه من عمل الجاهلية سمع ابن القاسم اذ حبس على ولده واخرج البنات منه ان تزوجن فان شاءن يطل ذلك ورأى ابن القاسم انه اذا مات ان يمضى على ما حبس عليه وان كان حيا ولم يمض عنه الحبس فلم يرد ويدخل فيه البنات وان حبس عنه اومات يمضى على شرطه ولا يفسخه القاضى الخط حصل ابن رشد فيه بعد ذلك الوقوع والنزول اربعة افعال ولقد ذكر كلام العتبية وكلامه برمه لما فيه من القوائد قال في العتبية قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه من حبس حبسا على ذكر وولده واخرج البنات منه اذا تزوجن فاني لا ارى ذلك جائزا له ابن القاسم قلت لما لك ا ترى ان يطل ويمسجل الحبس قال نعم وذلك وجه الشأن فيه ابن القاسم ولكن اذا مات ذلك فهو على ما حبس فان كان الحبس حيا ولم يمض الحبس فارى ان يفسخه ويدخل فيه الاناث وان كان قد سبى اومات فهو كفوت ويكون على ما جعل عليه ابن رشد ظاهر قوله مالك هذا ان الحبس لا يجوز يطل على كل حال بخلاف مذهب ابن القاسم من انه يمضى اذا مات ولا يفسخ وفوت الحبس عند ابن القاسم عن الحبس على ما قاله في هذه الرواية او يموت اذ بعد حوزة عنه ورأى ابن القاسم اذ لم يمض عن حبسه يطل ويمسجل الاناث فيه وظاهر قوله وان كره الحبس عليهم ذلك مراعاة لقول من قال ان الله سدد القلوب

اى الحبس (قوله ذلك) اى الحبس (قوله لانه) اى الوقف على البنين دون البنات (قوله اذا مات) اى يموت الحبس (قوله وان) اى الحبس (قوله كان) اى الحبس (قوله يحسن بضم الياء وفتح الجاء) اى المهملة (قوله عنه) اى الحبس (قوله فليرد) اى الحبس (قوله ويدخل) بضم الياء وكسر الخاء اى الحبس (قوله فيه) اى الحبس (قوله وان حبس) اى الحبس (قوله عنه) اى الحبس (قوله اومات) اى الحبس (قوله يمضى) اى الحبس (قوله شرطه) اى تخصيصه بالبنين (قوله حصل) بفتح الحاء مثقلا (قوله فيه) اى الحبس (قوله على بنيه دون بناته) اى وكلامه (قوله ابن رشد) (قوله فيه) اى كلام ابن رشد (قوله من القوائد)

بيان ما (قوله منه) اى الحبس (قوله ذلك) اى اخراج البنات اذا تزوجن (قوله له) اى الحبس (قوله) والحبس ويمسجل بضم ففتحات مثقلا اى يعزم (قوله قال) اى مالك (قوله وذلك) اى ابطاله وتسجيله (قوله ذلك) اى اخراج البنات (قوله حبس) اى الحبس (قوله ومات) اى الحبس (قوله ويكون) اى الحبس (قوله جعل) بضم فكسر (قوله على كل حال) اى فأت ولم يفت (قوله من انه) اى الحبس الخ بيان مذهب ابن القاسم (قوله ولا يفسخ) بضم الياء وفتح الفاف (قوله عنه) اى ابن القاسم (قوله حوزة) اى الحبس (قوله عنه) اى الحبس (قوله ورأى) اى ابن القاسم (قوله يطل) بضم فسكون ففتح (قوله ويدخل) بضم فسكون ففتح (قوله وان كره) اى اى (قوله ذلك) اى ابطاله وادخال الاناث فيه

(قوله تقبض) بضم التاء وفتح الموحدة (قوله روى) بضم فكسر (قوله أنه) اى التحبب على بنيه دون بناته (قوله ان هذا) صلة ذهب بجذف الى (قوله قال) اى ابن المواز (قوله لم يأت) اى عنه (قوله من حبس) بضم فكسر (قوله فان أبوه) اى القسح والتسجيل (قوله يقر) بضم ففتح مثقلا (قوله وان كان الحبس حيا) مبالغة (قوله يرضوا) بفتح اليماء والاضاد اى الحبس عليهم (قوله له) اى الحبس (قوله برده) اى الحبس (قوله وهم) اى الحبس عليهم رشداً حال (قوله ان لم يخصم) بفتح الصاد اى الحبس فى رد الحبس (قوله فليرد) اى الحبس (قوله يجعله) اى الحبس الحبس (قوله ان كان) اى الحبس (قوله عنه) اى الحبس (قوله وان خصم) اى الحبس (قوله فليقره) اى يترك الحبس الحبس (قوله ذلك) ٤٣ اى اقراره على حاله (قوله اذا كان) اى

الحبس (قوله عنه) اى الحبس (قوله ذهب) بضم ناء المتكلم ابن المواز (قوله فيها) اى المسئلة (قوله من فرقه) اى ابن القاسم (قوله تؤولت) اى المدونة (قوله انه) اى الحبس الخ بيان ما جذف من (قوله ليس له) اى الحبس (قوله تؤولت) اى المدونة (قوله بان له) اى الحبس (قوله اعمال) بكسر الهاء اى صحة (قوله الحبس) اى على بنيه دون بناته (قوله انه) اى الحبس (قوله على بنيه دون بناته) اى الحبس (قوله وان مات الحبس بعد حيازة الحبس عنه) مبالغة (قوله فتحصل) بفتحات مثقلا (قوله فيها) اى المسئلة (قوله ويدخل) بضم فسكون (قوله اختلف) بضم فكسر (قوله اكره ذلك) بضم التاء (قوله اكره ذلك) اى اخرج البنات أول الاقوال (قوله وفى العتبة) اى قول مالك رضى الله تعالى

والحبس لا تلزم ولا يحكم به احق تقبض وقد روى عن مالك انه مكرهه فعلى هذا لا يفسخ الا ان يرضى الحبس عليهم الرشداً وذهب ابن المواز ان هذا ليس باختلاف قول قال انما يفسخ ويسجل اذا لم يأت به من حبس عليهم فان أبوه فلا يجوز فسخه ويقر على ما حبس وان كان الحبس حيا الا ان يرضوا له برده وهم رشداً اعمالاً لم يخصم فليرد الحبس حتى يجعله على صواب ان كان لم يحز عنه وان خصم فليقره على حاله ومعنى ذلك عند ابن القاسم اذا كان قد حيز عنه وهو الذى ذهب اليه من التأويل فيما عن ابن القاسم من فرقه فى هذه الرواية فى فسخته بين حوزة عنه وعدمه وقد تؤولت ايضا على ما حكاه ابن المواز عن مالك وابن القاسم انه ليس له فسخته وان لم يحز عنه الا برضا الحبس عليهم وقد تؤولت ايضا بان له فسخته وان حيز عنه وادى الحبس عليهم مراعاة لقول من رأى عدم اعمال الحبس بجملة وهو ظاهر قول ابن القاسم فى رسم شك وفى رسم نذرو تؤولت على قوله فى هذه الرواية انه يفسخ على كل حال وان مات الحبس بعد حيازة الحبس عنه فتحصل على هذا فيها أربعة أقوال احدى اقوال الامام مالك رضى الله تعالى عنه يفسخ الحبس على كل حال وان مات محبسه بعد حوزة عنه ويرجع المسكة ثانياً ان الحبس يفسخه ويدخل فيه البنات وان حيز عنه ثالثاً يفسخه ويدخل فيه البنات ما لم يحز عنه فان حيز عنه فلا يفسخه الا برضا الحبس عليهم رابعاً انه لا يفسخه ويدخل الاناث وان لم يحز عنه الا برضا الحبس عليهم اهـ الغنى اخرج البنات من الحبس اختلف فيه على ثلاثة اقوال مالك رضى الله تعالى عنه فى المجموعة اكره ذلك وفى العتبة ان اخرج البنات ان تزوجن فالحبس باطل ابن القاسم ان كان الحبس حيا فارى ان يفسخه ويدخل فيه البنات وان حيزاً ومات فأت وكان على ما حبس عليه وقال ايضا ان كان الحبس حيا فليفسخه ويجعله مسجلاً وان مات فلا يفسخ فجعل له رده بعد حوزة ويجعله مسجلاً ما لم يمت وقال ابن شعبان من اخرج البنات ابطال وقته وهذا مثل قول مالك رضى الله تعالى عنه فى العتبة فعلى الاول يكره فان نزل مضى وعلى القول الثانى يبطل ان لم يشركهم فيه وعلى احدى قولى ابن القاسم يفسخ ما لم يحز وعلى القول الاخر يفسخ وان حيز ما لم يمت ابن عرفة فى الحبس على البنين دون البنات مطلقاً وان تزوجن سبعة أربعة ابن رشد وخامسها جوازها وسادسها كراهتها وسابعها فوته بحوزة والافسخته وادخل فيه

الح) ثانياً (قوله ابن القاسم الخ) ثالثاً (قوله وهذا) اى قول ابن شعبان (قوله فعلى الاول) اى قول مالك رضى الله تعالى عنه فى المجموعة اكره ذلك (قوله وعلى القول الثانى) اى قوله فى العتبة (قوله لم يشركهم) اى الحبس البنين والبنات (قوله فيه) اى الحبس (قوله وعلى احدى قولى ابن القاسم) صلة يفسخ (قوله وعلى القول الاخر) بفتح الخاء المتجمة صلة يفسخ (قوله ما لم يمت) أى واقفه (قوله مطلقاً) اى غير مقيد بتزويجهن (قوله سبعة) اى من الاقوال (قوله أربعة ابن رشد) باضافة أربعة اى الاربعة التى حكاه ابن رشد (قوله جوازها) اى الوقف على بنيه دون بناته (قوله فوته بحوزة) اى الوقف (قوله والا) اى وان لم يحز عنه (قوله فسخته) اى الواقف الوقف (قوله أدخل) اى الواقف (قوله فيه) اى الوقف

(قوله فعلی المشهور) صلة يتحصل (قوله من امتناع اخراج من مطلقا) بيان المشهور (قوله يتحصل) بفتحات مثقلا (قوله فيه) اي الوقف (قوله خمسة) فاعل يتحصل (قوله فسخره) اي الوقف (قوله عنه) اي واقفه (قوله ومات) اي واقفه (قوله ويرجع) اي الوقف (قوله للملكه) اي واقفه (قوله متاؤل) بضم ففتحات مثقلا (قوله وشهرها) اي الكراهة (قوله فان نزل) اي حصل التحميس على بنيه دون بناته (قوله فيه) ٤٤ اي فسخره (قوله وبهذا) اي ان الكراهة مذهب المدونة وشهرها عياض صلة

البنات ٨١ الحط فعلی المشهور من امتناع اخراجهن مطلقا سواء بعد تزويجهن او ولولم يتزوجن يتحصل فيه بعد وقوعه خمسة اقوال الاول فسخره على كل حال وان حيز عنه ومات بعد حوزته ويرجع للملكه وهو قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه في العتبية الثاني فسخره ورجوعه للملكه مالم يحز عنه وهو قول ابن القاسم على نقل الحمي الثالث فسخره ودخول البنات وان حيز عنه وهو متاؤل على قول مالك رضي الله تعالى عنه في العتبية الرابع فسخره ودخول البنات فيه مالم يحز عنه وهو ظاهر قول ابن القاسم في هذا السماع والخامس لا يسخر ولا يدخل فيه البنات وان لم يحز الابرضاء المحبس عليهم وهو قول محمد بن المواز والله اعلم البناتى نص المدونة يكره لمن حبس اخراج البنات من تحميسه ٨١ وشهرها عياض ابو الحسن قال هنا يكره فان نزل مضي ابن رشد وعلى انه يكره لا يسخر الا ان يرضى المحبس عليهم بفسخره وهم رشدا ابن عرفة فيه نظرا لان المكره اذا وقع بفسخره ولا يسخر واماروا به ابن القاسم التي مشى المصنف عليها فليست في المدونة وانما هي في العتبية وبها يبين صحة الاعتراض على المصنف في تركه مذهب المدونة الذي شهره عياض واقفه اعلم الحط النظر لوحبس على البنات دون البنين وظاهر كلام المتبلى انه صحيح فانه لما ذكر صفة ما يكتب في اشتراط المحبس كونه لبنية دون بناته عقبه بذكر الخلاف في صحة ذلك ثم ذكر صفة ما يكتب في اشتراط المحبس كونه لبناته دون بنيه ولم يذكر فيه خلافا فدل كلامه على انه جائز والله اعلم وهو ايضا ظاهر كلام الامام مالك رضي الله تعالى عنه في العتبية وكلام ابن رشد عليها ونص كلام العتبية مثل مالك رضي الله تعالى عنه عن رجل تصدق على بناته بصدقة حسبا فاذا انقرض بناته فهي لذكور ولده وهو صحيح فبمثل ذلك لهن فيكون للذات حتى يملأ جبهتهن وللرجل يوم هلكن كلهن ابن ولده ولد ذكور فقال ولد الولد نحن من اولاده ندخل في صدقه حسبا وقال ولده لصلبه نحن آخر واولي فقال الامام مالك رضي الله تعالى عنه ارى ان يدخل معهم ولد الولد ابن رشد قوله انه يدخل ولد الولد بقوله فهي لذكور ولده صحيح على المشهور في المذهب لان ولد الولد الذي بمنزلة الولد اذا لم يكن ولدا في الميراث فلما كان له حكم الولد في الميراث وجب ان يدخل في المحبس وكذلك يدخل مع بناته لصلبه اذا تصدق على بناته بصدقة حبس بنات بنيه لان بنت الابن بمنزلة البنت في الميراث اذا لم يكن ابن فلا شيء لذكور ولدا للمحبس في هذه المسئلة حتى تنقرض بناته وبنات بنيه اه فقوله فلا شيء لذكور ولدا للمحبس الخ مع جواب الامام يدل على جواز ذلك ولولم يكن جائزا لما سكت عنه والله اعلم (او) اي وبطل ان وقف دار سكاك على محجوره وصلة عاد (قبيل) تمام (عام) من يوم الواقف (لكني مسكنه) الذي اوقفه على محجوره وصلة عاد (قبيل) تمام (عام) من يوم

يتبين (قوله انه) اي التحميس على بناته دون بنيه (قوله فانه) اي المتبلى (قوله يكتب) بضم الياء وفتح التاء (قوله كونه) اي المحبس (قوله عقبه) بفتحات مثقلا (قوله ذلك) اي شرط كونه لبنية دون بناته (قوله فيه) اي كونه لبناته دون بنيه (قوله كلامه) اي المتبلى (قوله انه) اي اخراج بنيه (قوله وهو) اي جواز اخراج البنين (قوله فهي) اي الصدقة (قوله وهو) اي المتصدق صحيح حال من فاعل تصدق (قوله فبمثل) بفتحات مثقلا اي لم يحز (قوله ذلك) اي المحبس (قوله ولا لرجل) اي المحبس خبر عن ابن والجله حال (قوله وله) اي ابن الواقف (قوله ولد) اي اولاد (قوله من اولاده) اي الواقف (قوله آخر) بعد الهمز (قوله معهم) اي اولاد الصواب (قوله قوله) اي مالك رضي الله تعالى

عنه (قوله بقوله) اي المحبس صلة يدخل (قوله فهي) اي الصدقة (قوله صحيح) خبر قوله (قوله في الميراث) خبر وجه صلة منزلة (قوله له) اي ولد الولد (قوله وكذلك) اي ابن الابن في الدخول مع بنيه (قوله حبس) بيان صدقة (قوله بنات بنيه) فاعل يدخل (قوله جواز ذلك) اي التحميس على بناته دون بنيه (قوله سكاك) اي الواقف (قوله وخرج) اي الواقف (قوله منها) اي الدار (قوله وحوزها) بفتحات مثقلا اي جعل الواقف الدار في حيازته غير

(قوله نروجه) ای الواقف (قوله منه) ای مسكنه (قوله ونحوه) ای المسكن (قوله ومات او بن اوفلس) ای الواقف (قوله وهو) ای الواقف (قوله فيه) ای مسكنه (قوله عنه) ای واقفه (قوله باكتنافه) ای احاطته (قوله وفهم) بضم فسكون (قوله انه) ای الواقف (قوله لولم يسكنها) ای الدار (قوله اولاً) يشد الواو (قوله وحيزت) ای الدار بعد وقفها على محجوره (قوله عنه) ای واقفها (قوله ثم عاد) ای واقفها (قوله وكذا) ای عدم سكناها قبل تحميمها في عدم بطلان تحميمها بسكناها قبل عام (قوله عوده) ای الواقف (قوله لسكانه) ای الواقف (قوله فيه) ای كلام تحت (قوله بل يبطل) ٤٥ ای التحميس سكناه بعده ولولم يسكنها قبله او كانت سكناه بعد عام (قوله

المعقدون) بفتح الميم الثانية (قوله وهو) ای التحميس بالفتح (قوله حين) ای الحبس (قوله عنه) ای الحبس (قوله بعنه) ذلك ای خروجه منه (قوله في حيزه) ای الواقف صله حين (قوله حتى مات) ای الحبس (قوله فهو) ای الحبس (قوله فان رجع فسكن) ای الواقف (قوله فيه) ای الواقف (قوله فان جاء) ای حصل (قوله من ذلك) أي حوزة (قوله من الحيازة) بيان امر (قوله فذلك) أي الحبس (قوله بعد) بالضم عند حذف المضاف السهوية معناه (قوله ذلك) أي الحبس (قوله يقدم أويكبر أو يولد) ای المتصدق عليه (قوله او كان) ای الحبس (قوله يدهو) أي الحبس (قوله حوزة) ای الحبس (قوله ثم سكن) أي الحبس (قوله ذلك) أي الحبس (قوله فأتت) بضم تاء

خروجه منه ونحوه لغيره ومات او بن اوفلس وهو ساكن فيه فقد بطل تحميمه لضعف حوزة عنه باكتنافه سكانه وفهم من قوله عاد انه لولم يسكنها اولاً وحيزت عنه ثم عاد لسكناها قبل عام فلا يبطل تحميمه وكذا عوده لسكانه بعد عام قاله تنطفي فيه نظر بل يبطل فلا مفهوم لعاد ولا لسكني ولا لمسكنه اذا لا تتقاع بغير السكنى كالاتقاع بها وبغير المسكن كالمسكن كذا النقل وبه شرح الشراح المعقدون ابن يونس الامام مالك رضي الله تعالى عنه من حيزه حبس او سكنه زماناً ثم خرج منه فلا أراه الا قد أقصد حبسه وهو ميراث ابن القاسم ان حيزه عنه بعد ذلك في حيزته حتى مات فهو نافذ فان رجع فسكن فيه بكرة بعد ما حيزه عنه فان جاء من ذلك أمر بين من الحيازة فذلك نافذ فإله مالك رضي الله تعالى عنه محمد هذا اذا حاز ذلك الحبس عليه بنفسه أو وكيله ولم يكن فيهم صغير ولا من لم يولد بعد فاما من جعل ذلك يده من يحوزة على المتصدق عليه حتى يقدم أو يكبر أو يولد أو كان يده من يحوزة لمن يحوزة حوزة عليه ثم سكن ذلك قبل أن يلى الصغير نفسه وقبل أن يحوز من ذكرنا من حبس عليه فذلك يبطل قلت وكما حد ذلك الحيازة قال السنة أقلاها وقاله ابن عبد الحكم عن مالك رضي الله تعالى عنه ابن رشد انما يصح القول بحيازة العام في المال كين أموره فقول مالك رضي الله تعالى عنه والمعلوم من مذهب ابن القاسم انه ان رجع بعمرى أو كراه أو رفاق أو غير ذلك بعد ان حازها الموقوف عليه سنة ان الوقت نافذ ابن رشد واما الصغير فحتى سكن أو عمر ولو بعد عام يبطل اه واقصر عليه ابن عات وابن سالمون واقفي ابن لبانه ان اخلى ما حبسه على صغار ولده عاماً كاملاً ثم رجع له فلا يبطل رجوعه تحميمه المتبطل المشهور بالمعمول به انه لا فرق بين الصغير والكبير في نفوذ السكنى اذا اخلاه على ما يشترط ان يكرهه في هذا العام باسم محجوره ويرجع اليه بالكره ويشهد عليه وهذا قول ابن القاسم وعبد الملك ونحوه لابن المطار ثم ذكر عن محمد ان المحجور ليس بغيره فإفاده في الخط واما ان عاد للسكنى بعد عام فلا يبطل وهذا في حق من يحوز لنفسه واما من يحوز له الواقف فان عاد لسكانه بطل الحبس والهبة النظر التوضيح وابن عرفة البناي هذه طريقة ابن رشد وطريقة المتبطل لا فرق بين المحجور وغيره في عدم البطلان بعوده للسكنى بعد عام وعليها العمل وقد نظم هذا سيدي حمدون المزوار فقال

رجوع واقف لما قصد وقتاً * بعد مضي سنة قد خففا
على صبي كان أودى ورشد * واعتضت طريقة ابن رشد

التكلم محزون (قوله قال) ای ابن القاسم (قوله انه) ای الشان (قوله ان رجع) ای الواقف لدار التي وقفها (قوله بعمرى) بضم فسكون ففتح (قوله عمر) بفتح عين مثقلاً (قوله عليه) ای قول مالك (قوله فلا يبطل) بضم فسكون فسكون (قوله انه) ای الشان (قوله نفوذ) ای لغو (قوله اخلاه) ای الواقف (قوله باسم محجوره) صله يكرهه (قوله ويرجع) ای الواقف (قوله اليه) ای الواقف (قوله عليه) ای الكرام (قوله ذكر) ای المتبطل (قوله المزوار) بكسر الميم وسكون الزاي آخره (قوله بعد مضي سنة) صله رجوع (قوله خففا) بضم فسكون مثقلاً خبر رجوع (قوله كان) ای الواقف (قوله واعتضت) بضم التاء

(قوله عليه) اي واقفه (قوله يده) اي واقفه (قوله وعدم سبقه) اي الوقف عطف على سبقه (قوله اياه) اي الدين (قوله احتياطا الخ) علة يبطل (قوله انه) اي الوقف (قوله ان كان) اي الوقف (قوله هذه الحالة) اي جهل سبقه الدين (قوله ولد) اي جنسه الصادق بجمع نفعه (قوله غات) اي الحبس (قوله وعليه دين) حال (قوله لا يدري) بضم ثم فتح (قوله قبل) بالضم عند حذف المضاف اليه ونية معناه (قوله ام الحبس) بضمين اي الحبس كان قبل (قوله والا) اي وان لم يقم الولد بنية بان الحبس كان قبل (قوله ولو كان) اي الحبس (قوله على ابن) اي للواقف (قوله مالا) اي الابن (قوله لامره) اي شات الابن لرشده (قوله واجنبى) عطف على ابن (قوله فخاز) اي الابن او الاجنبى الوقف (قوله وقبض) اي الابن او الاجنبى (قوله اولى) بفتح الهمز اي من الدين المجهول سبقه (قوله سبق الدين) اي الهبة او الصدقة او الحبس (قوله مطلقا) اي سواء كان على ابن رشيد او اجنبى حازر وقبض او على محجور ٤٦ للمشروع حازله (قوله نفذت) اي العطايا (قوله وان جهل) بضم فكسر (قوله منها) اي الدين والعطية (قوله من تحبب الخ) بيان ما (قوله نهو) اي الحبس او الصدقة والهبة (قوله ماضى) اي نافذ (قوله في ذمته) اي الغريم (قوله من ذلك) اي الحبس او الصدقة او الهبة (قوله ابوه) اي الحبس او المتصدق او الواهب (قوله اولى) بفتح الهمز (قوله من ذلك) اي الحبس او نحوه (قوله وكذلك) اي المتقدم (قوله في كتاب) صلة قال (قوله الشرط) اي ان كان على محجور (قوله على هذه) اي او جهل سبقه لدين (قوله ما قبلها) اي او عاد لمسكنه قبل عام (قوله من المدونة) بيان كتاب الهبات (قوله ثواب) اي عوض (قوله ابتاعها) اي

(او) اي وبطل الوقف ان وقف شيئا ثم ظهر دين عليه مستغرق ما يدهو (جهل) بضم فكسر (سبقه) اي الوقف (لدين) ظهر على الواقف مستغرق ما وقفه وعدم سبقه اياه فيبطل الوقف (ان كان) الوقف (على محجور) اي الواقف احتياطا للواجب وهو قضاء الدين ومقهور الشرط انه ان كان على غير محجور فلا يبطل في هذه الحالة فيها قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه ومن حبس حبسا على ولده صغار غات وعليه دين لا يدري الدين كان قبل ام الحبس وقام الغرماء فعلى الولد اقامة المينة ان الحبس كان قبل الدين والابطال الحبس ونحوه في رسم الجواب قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه في الرسم المذكور ولو كان ذلك على ابن مالك لامره واجنبى فخاز وقبض كانت الصدقة اولى المتبطل ان تحقق سبق الدين بطل الحبس والهبة والصدقة مطلقا وان تحقق سبق العطايا نفذت وبقيت الديون على الغريم وان جهل السابق منهما ما كان من تحبب او صدقة او هبة على كبير حازر لنفسه او على صغير حازله اجنبى بامرأته فهو ماض على حسب ما عقد وتبقى الديون في ذمته وما كان من ذلك على صغير حازله ابوه فالديون اولى من ذلك وكذلك قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه في كتاب الهبات غ الشرط قاصر على هذه دون ما قبلها ففي كتاب الهبات من المدونة ومن وهب لرجل هبة من غير ثواب ثم ادعى رجل انه ابتاعها من واهبها واجابته فقام الموهوب له يرد قبضه فالمبتاع احق بها وذلك كقول مالك رضي الله تعالى عنه في الذي حبس على ولده صغار حبسا ومات وعليه دين لا يدري قبل الحبس او بعده فقال البنون قد حزننا بجهو زالا بعلينا فان اقاموا يئسنا ان الحبس كان قبل الدين فالحبس لهم والا يبيع الغرماء وكذلك الهبة لغريم ثواب وقد استوعبها المتبطل طنى لامعنى رجوع القيد لى قبلها لان عوده لا تنفع به قبل السنة يبطل الحوزان كان الحائز من يحو ز لنفسه وهو محبوس عليه وأما ان حبس على صغيره وحازله فاختلف فيه هل هو كذلك او يبطل متى رجع اليه ولو بعد عام قاله ابن رشيد ثم قال وقال المتبطل المشهور

اي الدين والعطية (قوله من تحبب الخ) بيان ما (قوله نهو) اي الحبس او الصدقة والهبة (قوله ماضى) اي نافذ (قوله في ذمته) اي الغريم (قوله من ذلك) اي الحبس او الصدقة او الهبة (قوله ابوه) اي الحبس او المتصدق او الواهب (قوله اولى) بفتح الهمز (قوله من ذلك) اي الحبس او نحوه (قوله وكذلك) اي المتقدم (قوله في كتاب) صلة قال (قوله الشرط) اي ان كان على محجور (قوله على هذه) اي او جهل سبقه لدين (قوله ما قبلها) اي او عاد لمسكنه قبل عام (قوله من المدونة) بيان كتاب الهبات (قوله ثواب) اي عوض (قوله ابتاعها) اي

الهبة (قوله وجاء) اي مدعى الابتاع (قوله يئسنا) اي شهدت باقتباعه اياها منه (قوله قبضها) اي الهبة المعمول (قوله بها) اي الهبة (قوله ومات) اي الحبس (قوله وعليه) اي الحبس (قوله لا يدري) بضم ثم فتح (قوله غات اقاموا) اي البنون (قوله والا) اي وان لم يقم البنون بنية ان الحبس قبل الدين (قوله يبيع) اي الحبس (قوله للغرماء) اي لو فاء ديونهم (قوله وكذلك) اي الحبس في التفصيل (قوله استوعبها) اي تم الكلام عليها (قوله القيد) اي ان كان على محجور (قوله لى قبلها) اي او عاد لمسكنه قبل عام (قوله لا عوده) اي الحبس (قوله به) اي الحبس (قوله يبطل) بضم الياء (قوله وهو) اي الحائز (قوله صغيره) اي المحبين (قوله وسازة) اي الحبس الحبس (قوله له) اي صغيره (قوله فاختلف) بضم التاء (قوله فيه) اي الحبس على صغيره (قوله هو) اي الحبس على صغيره (قوله كذلك) اي الحبس على رشيد في تقييد البطلان بعوده لا تنفع به قبل عام (قوله او يبطل) اي الحبس (قوله متى رجع) اي الحبس (قوله اليه) اي الحبس (قوله ثم قال) اي طنى

(قوله انه) اى الشان (قوله فى نفوذ مسكن السكنى) اى محبسه (قوله اذا اخلاه) اى المحبس المسكن (قوله ويكره) اى المحبس المسكن (قوله ويرجع) اى المحبس (قوله اليه) اى المسكن (قوله على ذلك) اى رجوعه اليه بالكره (قوله اليها) اى او عاد لمسكنه قبل عام (قوله اذ لو رجع) اى القيد (قوله اليها) اى او عاد لمسكنه قبل عام (قوله ان لم يكن) اى الوقف (قوله على محجوره) اى وامان كان على محجوره فيبطل بعوده لمسكنه ولو بعد عام (قوله فى قوله) اى الشارح (قوله قيد) اى ان كان على محجوره (قوله سلمه) بفتح ثاء مثقلا اى ت رجوع القيد لا وعاد لمسكنه قبل عام (قوله وهو) اى رجوع الشرط لا وعاد لمسكنه قبل (قوله عليه) اى فساد (قوله معرضا) بضم فاء ففتح فسكون مثقلا (قوله من ذلك) اى تسليم ت (قوله فقط) اى دون التحبيس (قوله فانه) اى الباطل (قوله له) ٤٧ اى المحبس (قوله وهو) اى المحبس

(قوله به) اى المحبس (قوله والا) اى وان حصل له مانع وهو ساكن به (قوله فهو) اى الوقف (قوله ان كان) اى الوقف (قوله فهو) اى الوقف على نفسه مع غيره (قوله عليهما) اى نفسه وغيره (قوله واليه) اى قول ابن شعبان (قوله وكذا) اى المحبس على المحبس وحده فى البطلان (قوله يحجز) بضم ففتح (قوله عنه) اى محبسه (قوله صح) اى المحبس (قوله على غيره) اى محبسه (قوله له) اى الواقف (قوله والا) اى وان كان الموقوف عليه محجورا للواقف (قوله فلا يبطل) اى الوقف بشرط واقفه نظره لنفسه (قوله هو) اى المحبس (قوله ولى)

المعمول به أنه لا فرق بين الصغير والكبير فى نفوذ مسكن السكنى اذا اخلاه عام بشرط ان يكره فى هذا العام باسم محجوره ويرجع اليه بالكره او يشهد على ذلك وهذا قول ابن القاسم وعبد الملك فاذا علمت ذلك فكيف يصح رجوع القيد اليها اذ لو رجع اليها لكان المناسب ان يقول ان لم يكن على محجوره وهو المعتمد ونحوه لا بن يونس وعليه درج المصنف فى قوله ولم تكن داوسكاه وتبع قت الشارح فى قوله قيد فى هذه والتي قبلها والمحب كيف سلمه وهو واضح القساد ونبيه عليه غ معرضا بالشارح بقوله الشرط قاصر على هذه دون ما قبلها واجب من ذلك ان الشارح ذكر كلام ابن يونس الدال على المطالب ولم يهتد له لكن الكمال لله سبحانه وتعالى واعلم ان الباطل فى قوله او عاد لمسكنه المسكنه الحرة فقط كما يؤخذ من كلام ابن يونس بخلاف ما قبله وما بعده فانه المحبس اه اى ان لم يحصل له مانع وهو ساكن به والباطل المحبس ايضا والله اعلم (او) اى وبطل الوقف ان وقف المالك ملكه (على نفسه) اى الواقف فهو باطل ان كان على نفسه وحده بل (ولو) وقف على نفسه (بشريك) اى مع غيره كوقفته على نفسه وعلى فلان فهو باطل على المشهور وقال ابن شعبان يصح عليه ما واليه أشار بولو ابن عرفة المحبس على نفس المحبس وحده باطل اتفاقا وكذا مع غيره على المعروف وظاهر المذهب بطلان كل حبس من حبس على نفسه وغيره ان لم يحجز عنه فان حجز عنه صح على غيره فقط (او) اى وبطلان وقفه على غيره فقط بشرط (ان النظر) على وقفه (له) اى الواقف فهو باطل اذ لم يكن الموقوف عليه محجورا له والا فلا يبطل لانه الذى يحجز لمحجوره ويتصرف له كفى المدة وغيره ابن شامس فى المختصر الكبير لا يجوز للرجل ان يحبس ويكون هو لى المحبس محمد بن حبس غلة داره فى محبته على المساكين وتولى عليها حتى ماتت وهى بيده انها ميراث وكذلك لو شرط فى حبسه انه يلبه قاله ابن القاسم وأشهب طنى ذكره فى مبطلات المحبس جازما به مع قوله فى توضيحه فى قول ابن الحاجب ولو شرطه ليجزى الشرط ويحتمل أى الوقف ويبطل ولو كان حيا اه واقتصر ابن عبد السلام على الاول قائلا ويخرج من يده الى ناظر آخر ينظر فيه ولا يوفى له بشرطه وتردد

اى ناظر (قوله فى محبته) صلة حبس (قوله وتولى) اى المحبس (قوله عليها) اى الدار (قوله مات) اى المحبس (قوله وهى) اى الدار (قوله يلبه) اى محبستها (قوله انها) اى الدار (قوله وكذلك) اى المحبس الذى تولى حبسه الى موته وهو يلبه فى بطلان محبسه (قوله لو شرط) اى المحبس (قوله انه) المحبس (قوله يلبه) أى يتولى المحبس ويتصرف فيه (قوله ذكره) اى المصنف بشرط النظر للمحبس (قوله جازما به) حال من فاعل ذكر (قوله مع قوله) اى المصنف (قوله ولو شرط) اى المحبس النظر لنفسه (قوله ويبطل) اى الوقف (قوله ولو كان) اى الواقف (قوله على الاول) اى ان فاعل يجزى الشرط (قوله قائلا) اى ابن عبد السلام (قوله ويخرج) بضم ياء وفتح الراء اى المحبس (قوله من يده) اى المحبس (قوله ولا يوفى) بضم ياء وفتح القاف مثقلا (قوله وتردد) اى المصنف

(قوله ايضا) اي كآزدد في شرح كلام ابن الحاجب (قوله في صحته) صله حبس (قوله فكان) اي الحبس (قوله يلها) اي
يتصرف في الدار (قوله مات) اي الحبس (قوله وهي) اي الدار (قوله بيده) اي محبسها (قوله انما) اي الدار (قوله وكذلك)
اي متولى حبسه الى موته في بطلان حبسه (قوله لشرط) اي الحبس في حبسه (قوله انه) اي الحبس (قوله يلي) اي يتولى
(قوله ذلك) اي حبسه (قوله لم يجزه) بضم فكسر (قوله فقال) اي المصنف عطف على تردد لبيان (قوله وهو) اي كون مراده
بطلان تحبسه (قوله ويخرج) ٤٨ بضم الياء وفتح الراء اي الحبس (قوله من يده) اي محبسه (قوله بخزم) اي

ايضا في توضيحه في قول محمد بن حبس غلة داره في صحته على المساكين فكان يلها حتى مات وهي
بيده انما ميراث وكذلك لشرط في حبسه انه يلي ذلك لم يجزه له ابن القاسم واشهب فقال انظر
قوله في الموازية وكذلك لشرط هل المراد انه يبطل حبسه وهو ظاهر لفظه او معنى قوله لم يجزه له
ابن القاسم واشهب اي لم يميزه الشرط فيصبح الحبس ويخرج من يده الى غيره والاظهر ان معنى
ما في الموازية ان الحبس مات ولم يجز عنه ولا اشكال في البطلان مع ذلك وامان كان حيا فانه
يصح الوقف ويخرج الى يد ثقة ليتم حوزة وكذا فسر ابن عبد السلام كلام الموازي ٨١ كلام
التوضيح بخزم هنا بخلاف ما استظهره في توضيحه الا ان يحمل كلامه هنا على بطلان الحوزة كما في
قوله او عاد لسكنى مسكنه وقد اشار الى ذلك غ واستبعدت في كبريه حله على ما استظهره
ولا بعده (او) اي وبطلان وقف على غيره فقط وليس في حجره (لم يجزه) اي الوقف شخص
(كبير) اي بالغ (وقف) بضم فكسر (عليه) اي الكبير فيبطل بمحصول مانع للواقف قبل
حوزة عنه فان حازه الموقوف عليه الكبير قبله فلا يبطل بمحصوله بعده ان كان الكبير رشيدا
بل (ولو) كان (سفيها) لا يحفظ المال ولا يحسن التصرف فيه لحوزة لنفسه صحيح معتبر وقيل
لا يصح ولا يعتبر واليه اشار بولو (او) وقف على صغير محجور لغيره ولم يجزه (ولي) صغير
حصل للواقف مانع فيبطل وقته فان حازه ولي الصغير الموقوف عليه قبله فلا يبطل به لان القصد
من الحوزة رفع يد واقفه عنه وتسليمه لغيره (او) اي وبطلان وقف مسجد او قنطرة او رباطا او
نحوها (لم يخل) بضم التحتية وفتح الحاء المعجمة وشد اللام الواقف (بين الناس وبين المسجد)
ورباط وقنطرة ونحوها وتنازع مجزوي يخل (قبل فلسه) اي الواقف الاعمال والاخص (و) قبيل
(مرضه) اي الواقف المتصل بعوته وقبل بنونه كذلك (وقبل موته) اي الواقف بان لم يجز عنه
اصلا او حيز عنه بعد مرضه او بنونه او فلسه فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى كل صدقة او
حبس او شحلة او عمرى او عطية او هبة لغير ثواب في الصحة يموت المعطى او يقلس او يرض قبل
حوزة عنه فهي باطلة الا ان يصح المريض فتعاز عنه بعد ذلك ويقضى للمعطى بالقبض ان منه
المعطى ومن وهب عبد الابنة الصغيرة ولا جنبي فلم يقبضه الاجنبي حتى مات الواهب فذلك كله
باطل كقول مالك رضي الله تعالى عنه فيمن حبس على ولده الصغير واليكبار ولم يقبض اليكبار
الحبس حتى مات الاب فانه يبطل كله لان اليكبار لم يقبضوا الحبس قال الامام مالك رضي الله
تعالى عنه لا يعرف انفاذا الحبس للصغار ههنا الا بعبارة اليكبار بخلاف من حبس على ولده وهم

المصنف (قوله هنا) اي
في المختصر (قوله الى ذلك)
اي حله على بطلان حوزة
(قوله فقط) اي دون نفسه
(قوله وليس) اي الموقوف
عليه (قوله في حجره) اي
الواقف (قوله قبل حوزة)
اي الوقف صله حصول
(قوله عنه) اي الواقف
(قوله فان حاز) اي الوقف
الخ مفهوم لم يجزه كبير
(قوله بمحصوله) اي المانع
(قوله له) اي الواقف (قوله
بعده) اي الحوزة (قوله
لا يحفظ المال الخ) نعت
كاشف للسفيه (قوله لحوزة)
اي السفيه (قوله واليه)
اي القول بعدم صحته
صلة اشار (قوله لغيره) اي
الواقف (قوله ولم يجزه) اي
الوقف (قوله حاز) اي
الواقف (قوله قبله) اي
المانع (قوله فلا يبطل)
اي الوقف (قوله به) اي
المانع (قوله عنه) اي
الوقف (قوله وتسليمه) اي

الوقف (قوله لغيره) اي واقفه (قوله ورباط الخ) بيان ما دخل بالكاف (قوله الاعمال) اي قيام غرمائه
عليه (قوله الاخص) اي الحكم بخلافه لغرمائه (قوله كذلك) اي المرض في شرط اتصاله بموته (قوله لشحلة) بكسر النون
وسكون الحاء المهمله اي عطية (قوله في الصحة) تنازع فيه صدقة وما بعده (قوله عنه) اي المعطى (قوله فقهى) اي الصدقة
ونحوها (قوله بعد ذلك) اي صحته (قوله ويقضى) بضم الياء (قوله للمعطى) بفتح الطاء (قوله المعطى) بكسر ها (قوله هنا)
اي في صورة التمسيس على اليكبار والصغار

(قوله ما حبس عليه) أي السقية مفعول قبض المضاف لقوله (قوله ومعه) أي قبض السقية لنفسه ما حبس عليه (قوله
 الآخرين) أي مطرف وابن الماجشون (قوله قال) أي المتبلى (قوله على محته) أي قبض السقية لنفسه ما حبس عليه (قوله
 فحكم) أي القاضي منذ بن سعيد (قوله وترضى) يضم التام (قوله فتدفع) أي الهبة (قوله ويشهد) أي الواهب (قوله له) أي
 الصغير (قوله بذلك) أي جعلها عند من يجوزها له إلى رشد (قوله فذلك) أي جعلها عند من يجوزها له مع الأشهاد عليه (قوله كان
 له) أي الصغير (قوله على ابن) أي لها صغير (قوله أو غيره) كابن واخ وابنه ٤٩ (قوله من ابنه الصغير الخ) بيان من
 هو في حجره (قوله أو موصى) عطف على ابنه (قوله عليه)

عطف على ابنه (قوله عليه)
 تنازع فيه موصى ومقدم
 (قوله منهم) أي الصغير
 والمجنون والسقية (قوله
 من نفقته الخ) بيان مصالح
 (قوله فان لم يشهد الواقف
 على الوقف الخ) مفاهيم
 الشروط الثلاثة (قوله
 لما تقدم الخ) هل ولا
 خصوصية لدار السكنى
 الخ (قوله ان ما حبس على
 محجوره الخ) بيان ما يحذف
 من (قوله ولذا) أي ما تقدم
 هل لم يذكر الخ (قوله الشرط
 الثالث) أي ولم تكن دار
 سكناه (قوله واقصر) أي
 ابن الحاجب (قوله على
 الاولين) أي الأشهاد
 وصرف الغلة (قوله لما)
 بكسر اللام ونقطة الميم
 (قوله تصدقت أو وهبت)
 أي الام (قوله لصغار ولها)
 تنازع فيه تصدقت
 وهبت (قوله وان شهدت)
 أي الام على تصديقها

صغار كلهم فان مات كان الحبس لهم جائز ابن عرفة في لغو قبض السقية لنفسه ما حبس عليه
 ومعه نقل المتبلى البطلان عن وثائق الباب والحقبة عن محجور مع الآخرين قال ويزال
 أيام القاضي منذ بن سعيد فشاور فيها العلماء فأجمع فقهاء بلادهم على محته الا سق بن ابراهيم
 التميمي فافق بطلانه فحكم بقول الجماعة وفيها من وهب لصغير هبة وجعل من يجوزها له إلى
 ان يبلغ وترضى حاله قد دفع اليه ويشهد بذلك فذلك حوز كان له أب أو وصى حاضر ولم يكن
 محمد بن القاسم لا تحوز الام ولا غيره هادفة على ابن أو غيره الا ان تكون وصية من أب
 أو وصى ورواه اشهب عن الامام مالك رضى الله تعالى عنهما اللحن الحبس اصناف صنف
 لا يصح بقاءه الحبس عليه ولا يحتاج إلى حائز مخصوص وهي المساجد والقناطر والمواجل
 والآبار فاذا خلى بين الناس وبينه صح حبسه (الا) وقفه (لمحجور) أي على من هو في
 حجر الواقف من ابنه الصغير أو المجنون أو السقية أو موصى أو مقدم عليه منهم فلا يبطل بيقاه
 بذواقفه عليه (اذا شهد) الواقف على الوقف على محجوره بان قال اشهدكم أني حبست
 هذا على محجوري (و) اذا (صرف الغلة) للحبس (له) أي في مصالح محجوره الحبس عليه
 من نفقته وكسوته وقضاء دينه ونحوها (و) اذا (لم تكن) الذات الموقوفة دار (سكناه) أي
 الواقف التي استقرسا كتابها إلى موته فان لم يشهد عن الوقف أو لم يصرف الغلة له أو كانت دار
 سكناه إلى موته لم يصح حوزها طلق معنى كلام المصنف ولم تكن دار سكناه التي لم يخلها إلى
 ان مات ولا خصوصية لدار السكنى بل كذلك غيرها اذا سكنها بعد تحييسها أو ثوبالسه
 أو دابة ركبها الماتة قدم ان ما حبس على محجوره مهما اتفق به بطل ولو بعد عام على العقد
 ولذا لم يذكر ابن الحاجب الشرط الثالث واقتصر على الاولين فيها الامام مالك رضى الله
 تعالى عنه لا تكون الام حائز قلنا تصدقت أو وهبت لصغار ولها وان اشهدت بخلاف الاب
 الا ان تكون وصية له أو وصية وصيه فيتم حوزها لهم ويجوز الاب لصغار بنيه وبالغات ابكار
 بناته ما وهبهم واشهد عليه ولا يزول حق يونس وشذهم المتبلى ان عمر الحبس على ابنه أو غير
 الحبس لنفسه وادخل غلته في مصالحه فان موته يبطل تحييسه هذا هو المشهور والمعقول به
 واذا حبس على صغار ولها دار أو وهبها لهم أو تصدق بها عليهم فان حوزها لهم حوز الان يكون
 ساكنا فيها كلها أو حلها حتى مات فيبطل جميعها واما الدار الكبيرة التي سكن اقلها أو أكرى لهم
 بقيتها فذلك نافذ فيما سكن وفيما لم يسكن (او) أي وبطلان وقف (علي) شخص (وارث)

٧ من ح أو هبتا مبالغة (قوله الان تكون) أي الام (قوله له) أي الاب (قوله حوزها) أي الام (قوله لهم) أي صغار
 ولها (قوله لصغار بنه إلى بناته) الاضافات الثلاثة فيه من اضافة ما كان صفة (قوله ما وهبهم) مفعول يجوز (قوله ولا يزول)
 أي حوزها لهم (قوله يونس) يضم فسكون فتفتح أي بطل (قوله عمر) بفتح م حقتا محققا (قوله الحبس) مفعول عمر (قوله لنفسه) أي
 الحبس صله عمر (قوله وأدخل) أي الحبس (قوله غلته) أي الحبس (قوله في مصالحه) أي الحبس (قوله فان موته) أي الحبس
 (قوله فان حوزها) أي الواهب أو المتصدق أو الحبس (قوله لهم) أي صغار ولها (قوله حوزها) أي صحيح معتبر

(قوله فيبطل) أي الوقف (قوله ويرجع) أي الوقف (قوله لانه) أي الوقف على وارث (قوله في المرض) صله الحبس (قوله مردود) خبر الحبس (قوله كهيته) أي المرض (قوله له) أي وارثه (قوله فيه) أي المرض (قوله حسان المسائل) من إضافة ما كان صفة (قوله قل) بفتح القاف واللام (قوله بمرض موته) صله الواتف (قوله لانه) أي الوقف المذكور على الاشتراط بخروجه من الثلث (قوله فان زادت قيمته) أي الوقف (قوله عليه) أي ثلثه (قوله فيعمل) بضم الياء (قوله منه) أي الوقف (قوله منه) أي الثلث (قوله فيقسم) بضم الياء وفتح السين ٥٠ (قوله للواقف) صله الوارث (قوله سواء كان) أي الوارث (قوله اولاده)

لواقف (بمرض موته) أي الوقف الموقوف الموجب للعجز عليه فيبطل ويرجع ميراثا لانه وصية لوارث ابن عرفة الحبس على وارث وحده في المرض مردود ككهيته فيه واستثنى من وقفه على وارثه بمرض موته مسئلة معروفة بمسئلة ولد الاعيان سكنون وهي من حسان المسائل قل من يعرفها فقال (الا) وقفا (معقبا) بضم ففتح مثقلا أي وقفا على العقب والنسل بان قال وقفت على اولادي واولاد اولادي وعقبهم (خرج) الحبس المعقب باعتبار قيمته (من) ثالث) ماله (هـ) أي الوقف بمرض موته بان كانت قيمته قدر الثلث او اقل منه لانه وصية فان زادت قيمته عليه فيعمل في قدر الثلث منه ما يعمل فيما يخرج منه فيقسم الوقف على اولاد الواقف واولادهم فانيوب اولاده (ف) هو (كبريات للوارث) للواقف سواء كان اولاده الموقوف عليهم او غيرهم فيقسم بينهم كباقي التركة ومثل لها فقال (ك) وقفه مقررا بمرض موته على (ثلاثة اولاد) للواقف وهم اولاد الاعيان (و) على (اربعة اولاد اولاد) له (وعقبه) بفتح القاف مشددة اي جعل الواقف الوقف على عقبه بان قال على اولادي واولادهم وعقبهم ومات الواقف عن السبعة المذكورين (وترك) الواقف (اما) بضم الهمز وشد الميم له (وزوجة) له (فيدخلان) اي ام الواقف وزوجته (فيها) اي الاقسام الثلاثة التي تنوب اولاد الواقف من قسمة الموقوف على سبعة عدد رؤس الاولاد واولاد الاولاد للام سدسها وللزوجة ثمنها ويقسم الباقي على الاولاد للذكر مثل حظ الانثيين فاصلها اربعة وعشرون لاتقان تخريج السدس والتمن بالنصف فللام اربعة وللزوجة ثلاثة والباقي سبعة عشر منكسرة على الاولاد مباينة لهم فتضرب الثلاثة في الاربعة والعشرين باثنين وسبعين فللام اربعة في ثلاثة باثني عشر وللزوجة ثلاثة في ثلاثة تسعة وللاولاد سبعة عشر في ثلاثة باحد وخمسين (واربعة اسباعه) اي الوقف الباقية بعد اخذ اولاد الاعيان حصتهم وهي ثلاثة اسباعه وخبر اربعة اسباعه (ولولاد) الاربعة (وقف) ابن القاسم والذكر الانثى في قسم الوقف على السبعة سواء وقال سكنون ومحمد يقسم على قدر الحاجة ابن عرفة لوجس على وارث وغيره معه في مرض موته فهي كالمشهور بولاد الاعيان وهي ذود اربسبهم في مرض موته على ولده وعلى ولده ولده وجملها ثلثه وترك معهم اما وزوجة قصورها الشيخ والصقلي بان الولد ثلاثة وكذا للولد الولد فتقسم فاما على عدد الحبس عليهم مع عيسى ابن القاسم والذكر كالانثى وصورها ابن شام بان ولدا للداربعة محمد اعلم ان هذه المسئلة من المسائل التي يتسع فيها المقال ويتفرع فيها السؤال ويدق فيها الفقه مخعون هي من حسان المسائل وقل من

أي الواقف (قوله أو غيرهم) أي أولاده عطف عليهم (قوله فيقسم) أي ما ينوب الاولاد (قوله ومثل) بفتحات مثقلا (قوله لها) أي مسئلة ولد الاعيان (قوله من قسمة الموقوف) صله تنوب (قوله سدسها) أي الاقسام الثلاثة (قوله ثمنها) أي الاقسام الثلاثة (قوله ويقسم) بضم الياء وفتح السين (قوله الباقي) أي من الاقسام الثلاثة (قوله على الاولاد) أي الثلاثة (قوله فاصلها) أي المسئلة (قوله يخرج) بفتح الجيم مثقلا (قوله لاضافته) (قوله بالنصف) صله اتفاق (قوله الثلاثة) أي عدد رؤس الاولاد (قوله باحد وخمسين) فلذلك ولد سبعة عشر ان كانوا ذكورا (قوله في قسم الوقف) صله سواء (قوله يقسم) بضم الياء وفتح السين أي الوقف على الاولاد السبعة (قوله معه) أي الوارث (قوله في مرض) صله حبس (قوله

قصي) أي المسئلة (قوله وهي) أي المشهورة بولاد الاعيان (قوله ذو) أي صاحب (قوله سببها) أي الدار (قوله يعرفها وجملها) أي الدار أي قيمها (قوله ثلثه) أي مال الحبس (قوله وترك) أي الحبس (قوله معهم) أي الاولاد الحبس عليهم (قوله قصورها) بفتحات مثقلا أي المسئلة (قوله وكذلك) أي الولد في كونه ثلاثة (قوله فتقسم) بضم التاء وفتح السين (قوله ثلثها) أي الدار (قوله بان ولدا للداربعة) أي والولد ثلاثة (قوله اعلم) أي أمر للواقف (قوله يدق) بفتح فكسر مثقلا آخره قاف أي يعني

(قوله وحله) أي الحبس (قوله كان) أي الحبس (قوله ان شاء) أي الابطال (قوله فيه) أي ما للولد (قوله وهو) أي غير الوارث (قوله من الاعقاب) بيان ما (قوله معاني) أي احكام (قوله منه) أي الوقف بيان ما (قوله من أم وزوجة) بيان بقية (قوله ان لم يجزوا) أي الوقف على الولد (قوله فيدخلون) أي الام والزوجة وغيرهما (قوله حالهم) أي في الاحتياج (قوله والا) أي وان لم تكن حالهم واحدة (قوله طئي) فسر الضمير في وهو المشهور (قوله يقسم) بضم الياء وفتح السين (قوله على عدهم) صلة يقسم (قوله بينهم) أي الاولاد واولاد الاولاد (قوله حالهم) أي في الفقر والغنى (قوله من مذهب ابن ٥١ القاسم) بيان للمشهور (قوله وهو) أي

ظاهر هذه الرواية (قوله ان ينظر) بضم فسكون ففتح الخ بيان لقول مضمون بجذب من (قوله ولده) أي الواقف (قوله وحالهم) أي في الفقر والغنى الخ حال (قوله قسم) بضم فسكون (قوله انه) أي قول مضمون (قوله اذ قال) أي ابن القاسم (قوله ولم يشترط) أي ابن القاسم (قوله فرق) بفتح فاء مخففا (قوله في التكميس في المرض) أي والتكميس في الصحة (قوله لكونه) أي التكميس في المرض (قوله فرق) فرأى (قوله ابن القاسم في التكميس في المرض) (قوله ان لا يفضل) بضم الياء وفتح القاء والصاد المجسمة أي في القسمة (قوله بخلاف من حبس في حصته) أي يفضل فيه الفقيه على الغنى (قوله من قول ابن القاسم الخ) بيان ما (قوله في قسمة) أي الحبس في المرض على اولاده واولاد اولاده (قوله مطلقا) أي عن التقييد باستواء

يعرفها أو هي في اكثر الكتب صواب وفي بعضها خطأ لعدة معانيها وغامض تقريرها فاعلم انه لما حبس على ولده وولد ولده وحله الثالث كان حبسا على غير وارث وهو ولد ولده وعلى وارث وهو ولده فلم تقدر على ابطال ما للولد ان شاء بقية الورثة لان فيه حقا لغير الوارث وهو ولد الولد وما يتناسل من الاعقاب فلم يكن بد من ايقاف ذلك على معاني الاحكام الا ان ما صار منه بيد ولد الاعيان يقاسم فيه بقية الورثة من ام وزوجة وغيرهم ان لم يجزوا فاعيد دخولون في تلك المنافع اذ لا وصية لوارث ابن شاس وما صار لولد الولد فلهما بالحبس ابن يونس عن مضمون وابن الموازي يقسم بين الاولاد واولاد الاولاد بالسوية اذا كانت حالتهم واحدة والا فعلى قدر الحاجة ابن القاسم الذكر والاتي فيه سواء في البيان وهو المشهور طئي أي قول مضمون ومحمد وذلك أن ابن القاسم قال في سماع عيسى يقسم بين اعيان الولد وولد الولد كرههم وانما هم على عددهم للذكر مثل حظي الاثني فقال ابن رشد يقسم الحبس بينهم اسباعا ان استوت حالتهم على المشهور من مذهب ابن القاسم واستوت اولم تستوعب ظاهر هذه الرواية وهو مذهب ابن الماجشون ابن رشد وقول مضمون هو الصواب ان ينظر كم ولدهم كم وولد ولده فان كان ولده ثلاثة وولد ولده ثلاثة ايضا وحالهم واحد قسم الحبس على ستة أسهم فقبل انه تفسير لقول ابن القاسم وقيل انه خلاف له اذ قال يقسم على عددهم ولم يشترط تساوي احوالهم وقد قيل ان ابن القاسم فرق في التكميس في المرض لكونه بمعنى الوصية فرأى ان لا يفضل فقيرهم على غنيهم بخلاف من حبس في حصته واتفق ابن القاسم ومضمون على ان لا يفضل الولد في هذه المسئلة على ولد الولد وهذا خلاف ما في المدونة من قول ابن القاسم وروايته عن الامام مالك رضي الله تعالى عنهما ابن عرفة في قسمة بالسوية مطلقا وان استوت حالتهم نقل ابن رشد عن ظاهر سماع عيسى ابن القاسم مع ابن الماجشون ومشهور قول ابن القاسم اهـ هذا تقرير النقل في المسئلة والله الموفق (واتقضى القسم) للوقف على الاولاد واولاد الاولاد السبعة (ب) سبب (حدوث ولدهما) أي الاولاد واولاد الاولاد اتفاقا سواء كان من جانب اومن جانبيين وتصور القسمة في الاول على ثمانية وفي الثاني على تسعة وكذا ان حدث أكثر وشبه في النقص فقال (كونه) أي واحد من أحد الجانبيين فأكثر فينتقض القسم ويقسم على ستة (على الاصح) من الخلاف عنده بعض المتأخرين غير الاربعة الذين قدمهم المصنف فان كان من ولد الاعيان اخذ ولد الولد ثلثي الستة والباقيان من ولد الاعيان الثلث وقسم على ورثة الواقف فتأخذ امة سدسهما وزوجة بنتهما ويقسم

سالمهم (قوله ابن القاسم) مقبول سماع (قوله ومشهور) عطف على ظاهر واضافته من اضافة ما كان صفة (قوله كان) أي حدوث الولد (قوله في الاول) أي حدوثه من جانب (قوله وفي الثاني) أي حدوثه من الجانبيين (قوله وكذا) أي حدوث الولد في نقص القسمة (قوله فاكثر) عطف على واحد (قوله عند بعض الخ) صلة الاصح (قوله الاربعة الذين قدمهم المصنف) أي ابن يونس والنسفي وابن رشد والمأزري (قوله فان كان) أي الميت (قوله وقسم) بضم فسكون أي سهم الولدين وهما ثلث الستة (قوله أمة) أي الواقف (قوله سدسهما) أي السهمين (قوله وزوجته) أي الواقف (قوله غنهما) أي السهمين (قوله ويقسم) بضم الياء وفتح السين

(قوله الباقيين) أي من الأولاد الثلاثة (قوله ويخيا) بضم الياء أي يقدحها (قوله بالذكر) بكسر الهمزة وسكون الكاف صلة
يخيا ويضاف له السهم الثالث من باقي السهمين (قوله وما ناب) أي الميت (قوله موقوفا) حال من ضمير ما ناب المستتر في لورثته (قوله
بأيديهم) أي ورثة الولد الميت لا يباع ولا يوهب (قوله فيه) أي ما ناب (قوله ان كانت) أي زوجة الواقف (قوله أمه) أي الميت ولا
تدخل فيه جدته بخلاف أمه فان لم تكن زوجة الواقف أمه دخلت فيه جدته فيصير بيد ولد الولد أي الذي مات من أولاد الواقف
(قوله بمعنى الوقف) إضافته للبيان (قوله من جده) أي ولد الولد صلة الوقف (قوله في القسم الاول) أي على سبعة ثلاثة أولاد
الواقف وأربعة أولاد أولاده (قوله والثاني) أي على ستة اثنين ولديه وأربعة أولاد أولاده لا تنتقض القسم الاول بموت واحد من
أولاده (قوله ونصيب) عطف على نصيب (قوله بمعنى الميراث) إضافته للبيان (قوله من أبيه) أي ولد الولد صلة الميراث (قوله لومات
ثان) أي من أولاد الواقف (قوله فيقسم) أي الوقف (قوله على خمسة) سهم لولد الواقف الباقي لأمه سدسه ولزوجته ثمنه ويقسم
باقية على الولد ولولدين الميتين وما نابهما فلورثتهما على الفرائض موقوفا بأيديهم كما تقدم في موت واحد من أولاده (قوله
وان مات الثالث) أي من ٥٢ أولاد الواقف (قوله صار الجميع) أي جميع الوقف ومنه ما يدا أمه

بأبي أي من أولاد الميت (قوله وان
كان الميت) أي الواحد
(قوله لولد الاعيان النصف
الح) أي لا تنتقض القسم
على سبعة وتجدد على
سبعة ثلاثة أولاده
وثلاثة أولاد أولاده (قوله
اختلاف) بضم التاء (قوله
فيه) أي سهم الميت (قوله
أمه) أي الميت (قوله
وزوجته) أي الميت (قوله
ان كان له) أي الميت (قوله
ولده) أي الميت (قوله
وهو) أي ولده الخ حال (قوله
بمعنى الحبس) إضافته
للبيان (قوله من جده) صلة

بأبي أي من أولاد الميت (قوله وان
كان الميت) أي الواحد
(قوله لولد الاعيان النصف
الح) أي لا تنتقض القسم
على سبعة وتجدد على
سبعة ثلاثة أولاده
وثلاثة أولاد أولاده (قوله
اختلاف) بضم التاء (قوله
فيه) أي سهم الميت (قوله
أمه) أي الميت (قوله
وزوجته) أي الميت (قوله
ان كان له) أي الميت (قوله
ولده) أي الميت (قوله
وهو) أي ولده الخ حال (قوله
بمعنى الحبس) إضافته
للبيان (قوله من جده) صلة

الحبس (قوله في القسم الاول) أي الذي كان على سبعة ثلاثة أولاده وأربعة أولاد أولاده
(قوله والثاني) أي المحدد على ستة اثنين ولديه وأربعة أولاد أولاده لا تنتقض القسم الاول بموت أحد أولاده (قوله ونصيب) عطف
على نصيب (قوله بمعنى الميراث) إضافته للبيان (قوله وعلى ما روى) صلة ينتقض المنقح بلا بعده (قوله ودخلت) أي تدخل
(قوله الأم والزوجة) أي للواقف (قوله لهم) أي ولد الاعيان (قوله بحظهم ما) أي سدس الأم وثلث الزوجة (قوله ارثنا) أي دخول
ارث (قوله بحظه) أي سهمه من القسمة على سبعة (قوله على عدد) صلة حبس (قوله عند موت بعضه) أي العدد صلة صرف
(قوله على من بقي) أي من العدد صلة صرف (قوله وفي صرفه) أي حفظ من مات (قوله لهم) أي الباقيين (قوله لقسمة) أي الحبس
(قوله من ولد الاعيان وولد الولد) بيان من (قوله ليقسم) بضم الياء وفتح السين صلة قسمة على من بقي (قوله حفظهم) أي أولاد
الاعيان (قوله بحظهم) صلة حفظهم وأضافته لارثهم للبيان (قوله والميت) عطف على هاء ارثهم (قوله منهم) أي الباقيين (قوله
يستحق وارثه) أي الميت (قوله حفظه) أي حفظ أولاد الاعيان (قوله الأم والزوجة) أي للواقف (قوله
عليهم) أي أولاد الاعيان الباقيين (قوله بحظهم ما) أي سدس الأم وثلث الزوجة

(قوله أو بقائه) أي القسم عطف على نقض (قوله وإقسم) بضم الياء وفتح السين (قوله مردودا) حال من حظ (قوله إليه) أي حظ الميت (قوله سدسه) أي حظ الميت من الام (قوله وغنه) أي حظ الميت من الزوجة (قوله نقلا) مبتدأ خبره في صرفه بنقض القسم أو ببقائه (قوله وبه) أي ظاهر سمع يحيى صلة قسر (قوله يضم) بفتح الياء (قوله ولد الاعيان) فاعل يضم (قوله ما صار) مقول يضم (قوله لهما) أي الباقيين من أولاد الاعيان (قوله من قسم سهم الميت) صلة صار (قوله عليهما) أي ولدي العين (قوله للسدسين) صلة يضم (قوله بأيديهما) أي ولدي العين (قوله لهما) أي السدسين (قوله ما اخذه الام) نائب فاعل مردودا (قوله منهما) أي السدسين صلة أخذ (قوله والزوجة) عطف على الام (قوله يخرج) بضم الياء وفتح الراء (قوله لهما) أي الام والزوجة (قوله سدسها) أي الام (قوله وغنها) أي الزوجة (قوله عليهما) أي الباقيين من أولاد العين (قوله وحظه) أي الميت (قوله عائد) خبر قول مهنون (قوله الى نقض القسم) صلة عائد (قوله معنى نقض القسم) اضافته الاولى للبيان (قوله يختلفان) أي نقض القسم وبقائه (قوله على انه) أي السدس (قوله فريضة صحت من الفين ومائة وستين) هذا مجرد فرض وتقدري لبيان ان النقض وعدمه لا يختلفان بالنسبة الى الام والزوجة وولد الولد غير الميت وانما يختلفان بالنسبة الى ولد الاعيان وولد الميت وليس منبعا على تأصيل المسئلة وتصحيحها ٥٣ فلا تعتبرهما ولا تعتب نفسك بهما فانهما لا يوافقان

فرضه البتة بوجه من الوجوه والله أعلم (قوله لكل من ولد الاعيان وولد الولد سدسها) أي الالفين والمائة والستين مبني على تصوير الشيخ والعقلى ان ولد العين ثلاثة وولد الولد كذلك (قوله ثلاثمائة وستون) بيان للسدس (قوله ثمن ما بيد كل واحد من الولد) هو خمسة وأربعون (قوله بجميعه) أي ثمن ما بيد كل واحد من الولد (قوله مائة وخمسة وثلاثون) من ضرب

أوبقائه ويقسم حظ الميت مردودا اليه سدسه وثمانه كذلك نقلا الصقلي عن مهنون مع محمد ويحيى عن ابن القاسم وظاهر سمع عيسى ابن القاسم وبه قسر الشيخ الصقلي وقول مهنون في المجموعة يضم ولد الاعيان ما صار لهما من قسم سهم الميت عليهما مع ولد الولد للسدسين اللذين بأيديهما مردود اليهما ما أخذه الام منهما والزوجة يخرج من كل ذلك لهما سدسها وثمانها ويقسم الباقي عليهما مع الميت مقدره حياته وحظه لو ارثه عائد الى نقض القسم الشيخ ولا يختلف معنى نقض القسم من بقائه بالنسبة الى الام والزوجة وولد الولد انما يختلفان بالنسبة الى ولد الاعيان وولد الميت ويانه يقسم الحس بموت السدس على انه فريضة صحت من الفين ومائة وستين لكل من ولد الاعيان وولد الولد سدسها ثلاثمائة وستون للزوجة ثمن ما بيد كل واحد من الولد جميعه مائة وخمسة وثلاثون والام سدس ما بيد كل من الولد جميعه مائة وثمانون فان مات أحد الاولاد ددت اليه الزوجة ما أخذت منه وذلك خمسة وأربعون وترد الام اليه ستين فيعود السدس على ما كان فيقسم على خمسة اثنان وسبعون لكل واحد من ولد الولد وولد الاعيان فتأخذ الام سدس ما بيد كل واحد من ولدي الاعيان وذلك اثنان عشر والزوجة ثمنه تسعة يبقى لكل واحد أحد وخمسون جميع ذلك مائة وسهومان يأخذ كل ثلثة أربعة وثلاثين ولو ارث الميت مثل ذلك فيصير لكل واحد منهما مائتان وتسعة وثمانون

خمس وأربعين في ثلاثة (قوله والام سدس ما بيد كل من الولد) هو ستون (قوله جميعه) أي سدس ما بيد كل ولد (قوله مائة وخمسة وثلاثون) من ضرب ستين في ثلاثة (قوله إليه) أي تركته (قوله ما أخذت) أي الزوجة (قوله منه) أي سدس الميت (قوله وذلك) أي الذي أخذه الزوجة منه (قوله إليه) أي تركه الميت (قوله ستين) أي التي أخذت من سدسه (قوله فيعود السدس) أي الذي كان للميت (قوله على ما كان) أي ثلاثمائة وستين (قوله فيقسم) أي السدس (قوله خمسة) أي الولدين الباقيين من أولاد الاعيان وثلاثة أولاد الولد (قوله ثمان وسبعون) بيان لخارج خمسة السدس على خمسة (قوله وذلك) أي السدس (قوله والزوجة) عطف على الام (قوله تسعة) بيان لثمنه (قوله يبقى لكل واحد) أي من ولدي العين من الاثنين وسبعين بعد أخذ الام منها اثني عشر والزوجة تسعة (قوله جميع ذلك) أي الباقي لولدي العين (قوله يأخذ كل) أي من ولدي العين الحيين (قوله ثلثة) أي جميع ذلك وهو مائة وسهومان (قوله أربعة وثلاثين) بيان لثمنه (قوله مثل ذلك) أي ثلثة أربعة وثلاثين (قوله منهما) أي ولدي العين الحيين (قوله مائتان وتسعة وثمانون) اذا صل مال لكل واحد ثلاثمائة وستون خرج منها الزوجة خمسة وأربعون والام ستون وجميعهما مائة وخمسة فالباقى مائتان وخمسون زيد عليه أربعة وثلاثون فاجتمع مائتان وتسعة وثمانون

(قوله وللزوجة مائة وثمانية) لانها اخذت من قسمي الولدين الحيين في القسمة الاولى تسعين وفي الثانية ثمانية عشر (قوله وللام مائة وأربعة وأربعون) لانها اخذت من قسمي الحيين بالقسمة الاولى مائة وعشرين وبالثانية أربعة وعشرين (قوله ولكل واحد من ولد الولد اربعة مائة واثنان وثلاثون) لان لكل واحد في القسمة الاولى ثلاثمائة وستين وفي الثانية اثنين وسبعين ومجموعهما اربعة مائة واثنان وثلاثون (قوله وعلى نقضه) أي القسم صله تقسم (قوله ذلك) أي الاقلين ومائة وستين (قوله خمسة) أي المقتسوم الخارج من قسمه على خمسة (قوله وكذلك) أي الاربع مائة واثنين وثلاثين (قوله وهو) أي ثمن ما يده (قوله يجتمع لها) أي الزوجة (قوله وهو) أي المائة (قوله لها) أي الزوجة (قوله ما يديهما) أي ولدي العين الحيين (قوله مائة وأربعة وأربعون) بيان لمدى ما يديهما (قوله وهو) أي المائة والاربع مائة والاربعون (قوله لها) أي الام (قوله الباقي بيد ولد الاعيان ستمائة واثنان وعشرون) لان اصل ما يديهما ثمانمائة واربع مائة وستون خرج منها مائتان واثنان وخمسون بمجموع المائة والثمانية اتي اخذتها الزوجة والمائة والاربع مائة والاربعين اتي اخذتها الام فالباقي ستمائة واثنان وعشرون (قوله ثلثها) أي الست مائة واثنان وعشرون (قوله مائتان وأربعة) بيان لثلثها (قوله فزادهم) أي ورثة الميت (قوله نقض) فاعل زاد (قوله على بقائه) أي القسم صله زاد (قوله مائة وسبعين) منقول ٥٤ فان زاد (قوله لانه) أي الشان (قوله لهم) أي ورثة الميت (قوله منهم) صله زاد

واللزوجة مائة وثمانية وللام مائة وأربعة وأربعون ولكل واحد من ولد الولد اربعة مائة واثنان وثلاثون وهذا على بقاء القسم وعلى نقضه يقسم ذلك على خمسة خمسة اربعة مائة واثنان وثلاثون وكذلك كان لكل واحد من ولد الولد في القسم الاول ثم تأخذ الزوجة من كل واحد من ولد الاعيان ثمن ما يده وهو اربعة وخمسون يجتمع لها مائة وثمانية وهو ما كان لها في القسم الاول وللام سدس ما يديهما مائة واربع وأربعون وهو ما كان لها في القسم الاول ثم الباقي بيد ولد الاعيان ستمائة واثنان وعشرون ثلثها لورثة الميت مائتان وأربعة فزادهم نقض القسم على بقائه مائة وسبعين لانه انما كان لهم اربعة وثلاثون هذه الزيادة كانت عند عيهمما ونقص كل واحد منهما خمسة وثمانين عما كان يده في القسم الاول فالذي نقصهما هو ما زاد ورثة أخيهما وهذا أشبه لوجوب مساواة حق الميت لحقيهما فيما يستحقانه بالارث قلت هذا الكلام بطوله المطلوب به بيان اختلاف قدر ما يجب لورثة الميت من ولد الاعيان والباقي منهم على نقض القسم وبقائه وادراكه باخصر من هذا واضح لان الواجب لورثة الميت منهم على نقض القسم ثلث خسي المال وعلى بقائه ثلث خسي سدسه والمال أكثر من سدسه ضرورة ان الكل أعظم من جزئه الا صغر من قدر السهي بل جزء الا كبر صغر من جزئه الا كبر واختلاف حال الوارث ملزوم لاختلاف حال ولد الاعيان لانما حال من سواهم

أي عيهمما (قوله خمسة ثمانين) لانه كان لكل واحد منهم ما في القسم الاول مائتان وتسعة وثمانون وصار لكل منها في القسم الثاني مائتان وأربعة (قوله فالذي نقصهما) أي العيين في القسم الثاني (قوله وهذا) أي نقض القسم (قوله أشبه) أي أوفق بالحق (قوله لقيهمما) أي لحق كل واحد من الحيين (قوله قلت) بضم تاء المتكلم ابن عسرة (قوله من ولد الاعيان) بيان للميت (قوله

والباقي) عطف على ورثة (قوله منهم) أي ولد الاعيان بيان الباقي (قوله على نقض) صله يجب (قوله وبقائه) فيهما أي القسم (قوله وادراكه) أي اختلاف قدر الواجب لورثة الميت من ولد الاعيان والباقي منهم (قوله باخصر) صله واضح (قوله من هذا) صله أخصر (قوله واضح) خبر ادر المثل (قوله منهم) أي ولد الاعيان بيان الميت (قوله على نقض القسم) صله الواجب (قوله ثلث) خبر ان (قوله خسي) بفتح السين مثني خسي بلاون لاضافته (قوله المال) لانه اذا نقض القسم الاول الذي كان على ستة قسم ثانيا على خمسة خسان منهما ولد الاعيان لورثة الميت ثلثهما (قوله وعلى بقائه) أي القسم الاول عطف على نقض (قوله ثلث خسي سدسه) أي المال لان القسم الاول على ستة لكل واحد من ولد الاعيان وولد الولد سدسه فيقسم سدس الميت على خمسة ولدي العين الحيين وثلاثة ولد الولد يعطى لورثة الميت ثلث خسي ولدي العين وهما خمس سدس الميت (قوله وان جزء الا صغر) عطف على ان الكل (قوله من قدر) صله الا صغر وذكرا لاجابة اليه (قوله السهي) بفتح السين وكسر الميم وشدا الياء أي الموافق في الاسم (قوله لجزء الا كبر) صله السهي (قوله صغر) خبر ان (قوله الوارث) أي للميت من ولد الاعيان (قوله ملزوم) خبر اختلاف (قوله لاختلاف حال) صله ملزوم (قوله لا تضاد حال الخ) صله ملزوم (قوله سواهم) أي الوارث وولد الاعيان

انما يصح على قول من لا يرى نقض القسم لان حاصل قول مضمون الذي قرره في التماس هو نفس
نقض القسم فكيف يتم وجوبه على عدمه ويمكن تقرير قول مضمون على الصواب بان معنى
قوله وهذا انما يصح بريديه بقاء الربع المحبس بينهم بعد موت احد ولد الاعيان على ما كان عليه
قبل موته اذا كان المقسوم بينهم غلة الربع كدار وشبهه يريد كبراء الدور وشيوخها اما ان كان
المقسوم بينهم نفس الربع كدار السكنى لهم واراض الزرع لهم فلا بد من نقض قسمه يريد فلا
بد من تحويله عن حاله في قسمه بينهم بموت احد ولد الاعيان فلا يبقى على ما كان عليه بينهم لان
الصائر لكل احد حيث المقسوم بينهم الغلة لا تختلف الاغراض فيه لعدد قسمه فوجب بقاء
الربع المحبس على حاله والصائر لكل منهم حيث المقسوم بينهم الربع نفسه تختلف الاغراض
فيه في تعدد قسمه فوجب نقضه عن بقاء حاله قبل موت احد ولد الاعيان ابن رشدة قوله في هذا
السمع ان القسم لا ينتقض بموت من مات وانما يقسم خطه معناه ان كان يقسم خلاف
ظاهر سمع يحيى ابن القاسم ينتقض كله كما اذا زاد ولد الولد وان لم يقسم خطه من مات من الولد
او ولد الولد انتقض كل القسم من أصله اتفاقا كما ينتقض كذلك اذا زاد ولد الولد وسمع يحيى ليس
بعض الف لسمع عيسى فيما يخرج من القسم لكل واحد في قلمه وكثرة اتفاقا في صفة العمل
وسمع يحيى أولى لما في ترك القسم من التشعب والعناء بما لا فائدة فيه وفي سمع عيسى
المذكور ما صادر لورثة الميت من ولد الاعيان يستمتهون به ما عاش واحد من ولد الاعيان ابن
رشدة فيه نظرا اذا لم يستمتهون به ما عاش واحد من ولد الاعيان كما قال لانه ان مات واحد
من اعيان الولد بعد ذلك وجب ان يرد ما صار لهم ما يجب من ذلك لولد الولد وانما يستمتع كل
من صار بيده من الورثة شيئا من الحبس بجميع ما صار له ما بقي واحد من ولد الاعيان ان مات
جميع ولد الولد فرجع جميع الحبس للولد وفي السماع المذكور مثل عنها مضمون فتعال هذه من
حسان المسائل قل من يعرفها وهي لابن القاسم في غير موضع فهي في بعض كتبه خطأ وفي
بعضها صواب والصواب فيها اكثر والله اعلم (لا) ينتقض القسم بموت (الام والزوجة) ولا بموت
أحدهما ويكون ما يبد من مات منهم او قضا لورثته ما وكذا موت وارثهما مادام اولاد الاعيان
او أحدهم فان ماتوا جميعا رجع ما يبد الام والزوجة او وارثهما الولد وقضا في الاموات الام
او الزوجة صار ما يبد لورثته ما وقفا وكذلك يورث ذلك عن وارثها ابدا ما بقي احد من اولاد
الاعيان (ودخلا) اي الام والزوجة (فيما يزيد) جنس (الولد) للواقف بسبب موت واحد من
ولد الولد وانتقاس القسمة وصيرورة النصف لاولاد الاعيان فيقسم بينهم وبين الام والزوجة
بحسب القران وكذا ان مات أكثر من ابني احد من ولد الولد انتفع اولاد الاعيان بالوقف
انتفاع المالك ويدخل معهم الام والزوجة ابن يونس هذا هو الصحيح التنوي هو الصواب قوله
انتفاع المالك اي بشبهه وليس ملكا حقيقة وشار للمصلحة التي هي احد اركان الوقف فتعال
معاقلة اياه قوله اول الباب صح وقف عمولة (بجست) بفتح الحاء المهملة والموحدة مخففة
ومثله وهو يقتضي التأيد بالقرينة عند ابن رشدة وقال غيره لا يقتضيه الا بها (و) (ب) (وقفت)
بفتح الواو والقاف مخففة وهذا يقتضي التأيد بلا قرينة اتفاقا عند عبد الوهاب وأجري
غيره فيه الخلاف من بجست (او) (ب) (تصدق) وهذا يقتضي التأيد (ان قارنه) أي تصدقت

أي الصقلي (قوله على عدمه)
أي نقض القسم (قوله)
يمكن) بعض فسكون (قوله)
بان معنى) صلة تقرير (قوله)
تعدد) صلة تختلف (قوله)
في تعدد) صلة تختلف (قوله)
ان كان) أي خطه (قوله)
ينتقض) أي القسم (قوله)
عنها) أي مسألة ولد الاعيان
(قوله فقال) أي مضمون
(قوله حسان المسائل) من
إضافة ما كان صفة (قوله قل)
بفتح القاف واللام متعلا
(قوله في بعض) صلة خطأ
(قوله كتبه) أي ابن القاسم
(قوله خطأ) خبره (قوله)
وفي بعضها) أي كتبه (قوله)
منهما) أي الام والزوجة
(قوله فان ماتوا) أي اولاد
الاعيان (قوله فيقسم) أي
النصف (قوله بينهم) أي
اولاد الاعيان (قوله وهو)
أي بجست (قوله لا يقتضيه)
أي بجست التأيد (قوله فيه)
بها) أي القرينة (قوله بجست)
أي وقفت (قوله من بجست)
أي الخلاف فيه صلة أجري

(قوله فان تجرد تصدقت) مفهوم ان قارنه قيد الخ (قوله ذكرهما) اي الروايتين (قوله لفظ تصدقت) اضافته للبيان (قوله به) اي تصدقت (قوله ما يدل) اي على التأييد (قوله من قيد الخ) بيان ما (قوله والا) اي وان لم يقتن به ما يدل على التأييد (قوله فاختلف) بضم الناء (قوله ونحا) اي مال (قوله وان جعلها) اي الدار (قوله فهي) اي الدار (قوله او بيعت وقسم) اي تباع الدار ويقسم (قوله عليهم) اي المساكين (قوله أو أنفق) بضم فسكون فسكون اي ينفق عنها (قوله ويتعين المجهول) اي الذي يقسم عنها عليه (قوله في الحكم) اي القسم صلة لاجتهاد (قوله ووقته) اي القسم ٥٧ (قوله تعميمهم) اي نحو المساكين (قوله يقدر) بضم فسكون ففتح (قوله عليه) اي تعميمهم (قوله ولا هو) اي تعميمهم (قوله بهذا) اي النقل السابق (قوله انه) اي الشأن (قوله انهما) اي ابن شاس وابن الحاجب (قوله ان لفظ وقت الخ) بيان ما ي حذف من اضافته للبيان (قوله وكذلك) اي الاقتصار على أحدهما في الروايتين (قوله أحدهما) اي حبست وتصدقت (قوله الا أن يريد) اي المتبرع (قوله عن هذا) اي التحبيس (قوله به) اي حبست أو تصدقت (قوله عليه) اي تعميمهم (قوله من قيد) اي التأييد (قوله ولا يباع ولا يوهب بيان ما (قوله او جهة لاتنقطع) (قوله كلاسا كين (قوله والا) اي وان لم يقتن به ما يدل عليه (قوله وذلك) اي تقديم حبست على وقت (قوله عدول) اي ميل (قوله منه) اي المصنف (قوله قالا) اي ابن شاس وابن

(قيد) كلا يباع ولا يوهب (او) قارنه (جهة لاتنقطع) كمتصدقت على الفقراء أو المساكين أو أبناء السبيل أو طلبة العلم أو المساجد (او) وقف بتصدقت (ل) فريق (مجهول وان حصر) بضم الحاء وكسر الصاد المهملين واو الحال وان صلة مؤكدة كفلان وعقبه فان تجرد تصدقت عما ذكر فلا يقتضي التأييد على إحدى روايتين ذكرهما ابن الحاجب ابن رشد للتحبيس ثلاثة الفاظ حبس ووقف وتصديق فاما الحبس والوقف فمعناها أو احدا لا يترقان في وجهه من الوجوه واما الصدقة فان قال داري صدقة على المساكين أو في السبيل أو على بني زهرة أو بني عيم فانها تباع ويصدق بثمنها على من ذكر بالا جتهاد الا اذا قال صدقة على المساكين يسكنونها أو يستغلونها فتكون حبسا عليهم للسكنى أو الاستغلال ولا تباع ابن الحاجب لفظ تصدقت ان اقترن به ما يدل من قيد او جهة لاتنقطع تأيدوا لروايتان وفيها الامام مالك رضي الله تعالى عنه من تصدق بداره على رجل وولده ما عاشوا ولم يذكرا لها من جعلها الصدقة هكذا لا شرط فيها فهلك الرجل وولده فانما ترجع حبسا على فقراء اقارب الذي حبس ولا تورث عباض ان قال كان حبس او وقف صدقة فان عينها مجهولين محصورين مما يتوقع انقطاعه كعلي ولد فلان أو فلان وولده فاختلف فيه فقال الامام مالك رضي الله تعالى عنه هو حبس مؤبد يرجع بعد انقراضهم مرجع الاحباس سواء قال ما عاشوا أم لا ونحاله في الكتاب وان جعلها مجهولين غير محصورين كالمساكين فهي ملك لهم تقسم عليهم ان كانت مما تقسم أو بيعت وقسم عنهم عليهم وانفق فيما يحتاج اليه ذلك الوجه المجهول ويتعين المجهول هنا باجتهاد الناظر في الحكم ووقته فلا يلزم تعميمهم اذ لا يقدر عليه ولا هو مقصد الحبس وانما أراد الحبس اهق فقد تبين بهذا انه لا وار قبل قوله ان حضر ظني اعلم ان المصنف لم يسلك طريق ابن شاس وابن الحاجب وذلك انهما جريا على ما لعبد الوهاب ان لفظ وقت يقتضي التأييد بمجرد دون حبست وتصدقت ابن شاس لفظ وقت يفيد بمجرد التحريم واما الحبس والصدقة فقيمة دارايتان وكذلك ضم احدهما لا يخرجه خلاف أيضا الا ان يريد بالصدقة هبة الرقبة فيخرج عن هذا ابن الحاجب لفظ وقت يفيد التأييد وحبست وتصدقت ان اقترن به ما يدل عليه من قيد او جهة لاتنقطع تأيدوا لروايتان فقدم المصنف حبست على وقت وذلك عدول منه عما قالا وميل منه لقول ابن رشد فلا بد من رجوع القيد للثلاثة كما قال الخط اذ لو اراد انه خاص بالحبس والصدقة لانحرهما عن لفظ وقف واما تقريره بانها خاص بتصدقت فقيمة نظروا ووافقه عليه غيره اذ لا فرق بين تصدقت وحبست كما علمت ابن عرفة الباجي لفظ الصدقة ان أراد به تملك الرقبة

الحاجب (قوله لقول ابن رشد) اي ان حبست بقيد التأييد لا فرق بين وقت وتصدقت لا يفيدانه الايم (قوله القيد) اي ان قارنه قيد الخ (قوله للثلاثة) اي حبست ووقف وتصدقت (قوله اراد) اي المصنف (قوله انه) اي القيد (قوله لاخرهما) اي حبست وتصدقت (قوله بانه) اي القيد (قوله وان وافقه) اي تت حال او مباغلة (قوله عليه) اي تقريره (قوله اذ لا فرق بين تصدقت وحبست) اي في توقف التأييد بهما على القيد على نظير (قوله لفظ الصدقة) اضافته للبيان (قوله ان اراد) اي المتصدق (قوله به) اي لفظ الصدقة

(قوله فهمي) أي لفظ الصدقة واثنته لتأنيث خبره (قوله معنى الحبس) إضافة للبيان (قوله فهو) أي لفظ الصدقة (قوله كلفظه) أي الحبس (قوله قالت) بضم تاء المتكلم ابن عرفة (قوله عليه) أي الباجي (قوله به) أي لفظ الصدقة (قوله أحدهما) أي عليك ومعنى الحبس (قوله قالت) بضم تاء ٥٨ المتكلم طفي (قوله إنما) أي الصدقة (قوله فتحصل) بفتحات مثقلا (قوله ولا به أرضه)

فهي هبة وإن أراد به معنى الحبس فهو كلفظه قلت بقي عليه أن لم يرد به أحدهما اه قلت تقدم في كلام ابن شاس أنها محمولة على الحبس إلا أن يريد بها هبة الرقبة فتحصل أن التفصيل الذي ذكره المصنف يجري في الصدقة والحبس والوقف ولا يعارضه ما يأتي من قوله وصدقة لقلان فله لعله على إرادة تعليق الرقبة وما هنا على عدم إرادة ذلك أو قال يستغلونها مثلا ابن رشد والصدقة على غير معينين كداري صدقة ولا محصورين كهذه على المساكين يسكنونهم أو يستغلونها حبس لا تباع ولا توهب وعلى محصورين غير معينين كداري صدقة على فلان وعقبه في رجوعها بانقراضهم كالحبس أو لا تحرق العقوب مسكنا لئلا تهاهي عرى تورث بذلك على ملك معطيها اه فافهم هذا الحل فإنه منلة أقدام البنائي رجوع القيد لثالث فقط هو الرابع على ما افاده في ضيق وذكره الخط والذي يتحصل من كلامه في ضيق أن الرابع من المذهب أن حبست ووقفت يقيد أن التأنيدي سواء أطلقا أو قيداً بجهة لا تنحصر أو على معينين أو غير ذلك إلا في الصورة الآتية وذلك إذا ضرب للوقف أجلا فقال حبس عشرين أو خمسين أو نحو ذلك أو قيد بمحياة شخص كحبس على فلان مدة حياته أو على جماعة معينين مدة حياتهم فانه يرجع بعدموتهم ملكا للواقف إن كان حيا أو لورثته إن كان ميتا نص عليه اللغوي والمتطبی قالوا لا خلاف في هذين الوجهين وأما لفظ الصدقة فلا يقيد التأنيدي إلا إذا قارنه قيد اه وهذا خلاف ما قاله الخط أول تقريره من أن القيد يرجع للثلاثة وخلاف ما لابن شاس وابن الحاجب من رجوعه لحبست وتصدق فقط وقد جزم طفي بحمل كلام المصنف على ما في أول كلام الخط وما تقدم عن ضيق يردده وأمس فيما نقله طفي عن ابن رشد ما يدل لما زعمه والله اعلم (ورجع) الحبس المتردد (انقطع) ما حبس عليه (لا قرب) فقراء عصبية الحبس (يوم الرجوع) على المشهور ولا يشاركهم اغنياء وهم رلواخذ فقراؤهم منه ماصاروا به اغنياء وفضل فهو لهم وقيل انهم من الاغنياء (و) لـ (امرأة) فقيرة قريبة للواقف (لورجات) بضم الراء وكسر الجيم مثله أي فرضت رجلا (عصب) بفتحات مثقلا أي كان عاصبا كالبنات والاخت وبنات الاخ والعمة وبنات العم وبنات المعتق لا الخلالة وبنات البنات والجددة لام فان لم يكن له قريب يرجع للفقراء ابن الحاجب إذا لم يتأيد يرجع بعصبة انقطاع جهته ملكا لملكه أو وارثه وإذا تأيد يرجع إلى عصبية الحبس من الفقراء ثم للفقراء من سماع ابن القاسم من حبس على معينين ثم على أولادهم من بعد انقراض بغيرهم فوجب أن يكون من مات منهم لأولاده لا لاخوته بخلاف لو حبس على معينين ثم على غير أولادهم ففيه ثلاثة أقوال في المدونة ابن عرفة فيها أن قال حبس عليك وعلى عقبك قال مع ذلك صدقة أم لا فانهم ترجع بعد انقراضهم لأولى الناس بالحبس يوم المرجع من ولد أو عصبية ذكورهم وأناهم سواء يدخلون في ذلك حبسا ولولم تكن الابنة واحدة كانت لها حبسا لا يرجع إلى الحبس ولولا مكان شيئا وهي لذوى الحاجبة من أهل المرجع دون الاغنياء فان كانوا كلهم

أي جريان التفصيل في الثلاثة (قوله من قوله الخ) بيان ما (قوله لعله) أي الآتي (قوله ذلك) أي عليك الرقبة (قوله حبس) خبر الصدقة (قوله كالحبس) أي الذي انقطعت جهته في الرجوع لا قرب فقراء عصبية حبسه حبسا (قوله بذلك) أي انقراضهم (قوله للثالث) أي تصدقت (قوله فقط) أي دون حبست ووقفت (قوله هو الرابع) خبر رجوع (قوله أطلقا) بضم الهاء جز وكسر اللام (قوله أو قيداً) بضم فكسر مثقلا (قوله من أن القيد يرجع للثلاثة) بيان ما (قوله من رجوعه) أي القيد الخ بيان ما (قوله يوم الرجوع) صله أقرب (قوله منه) أي الحبس الرابع (قوله فهو) أي الفاضل (قوله لهم) أي الفقراء الذين اغناهم ما أخذوه (قوله من الاغنياء) بيان غيرهم (قوله فان لم يكن له) أي الحبس (قوله رجع) أي الحبس (قوله إذا لم يتأيد) أي الحبس (قوله رجع) أي الحبس (قوله وإذا تأيد) أي الحبس (قوله من

الفقراء) بيان عصبية الحبس (قوله من سماع ابن القاسم) خبر مقدم (قوله فانها) أي الذات المتصدق بها (قوله اغنياء لأولى) بفتح الهاء أي أقرب (قوله يوم الرجوع) صله أولى (قوله من ولد) بيان أولى الناس (قوله كانت) أي الصدقة (قوله لا يرجع) أي الحبس الذي انقضى من حبس عليهم (قوله ولو كان) أي الحبس (قوله وهي) أي الصدقة (قوله فان كانوا) أي عصبية الحبس

(قوله فهي) أي الصدقة (قوله هم) أي لعصبة المحبس (قوله من الفقراء) بيان اقرب الناس لهم (قوله ونصها) أي المدونة (قوله قال) أي ابن المراز (قوله فيه) أي المحبس الرجح لا قرب فقراء (قوله محبسه) (قوله واختلف) بضم التاء (قوله ثم) بفتح المثناة (قوله من النساء) بيان من (قوله وثم) بفتح المثناة (قوله معهن) أي النساء (قوله والنساء أقرب) أي للمحبس حال (قوله يدخلون) أي النساء والعصبة (قوله ولده) أي المحبس (قوله كان) أي المحبس (قوله ما سمعت) ٥٩ أي في المحبس الرجح لعصبة محبسه

(قوله يتظر) بضم فسكون
فتح (قوله اول) صلة حبس
(قوله فان كان) أي المحبس
(قوله انما أراد) أي المحبس
يتبعه (قوله لذلك) أي
المساكين والمحتاجين (قوله
منها) أي الصدقة (قوله
وان كان) أي المحبس (قوله
مع ذلك) أي التخييس (قوله
القريبة) أي صلة الرحم
(قوله واثرهم) أي نفع
الاقارب مطلقا (قوله يرجع)
أي المحبس عليهم أي الاقارب
(قوله واوثر) أي قدم وفضل
(قوله فهي) أي الصدقة
(قوله اذا كانوا) أي الاقارب
(قوله فيها) أي الصدقة
(قوله فلا شرط له) أي معمول
به (قوله لانه) أي المتصدق
(قوله انه) أي الشان (قوله
اقله) أي اقرب إلى المحبس
(قوله لكان) أي المحبس
(قوله ذكر) أي عاصب (قوله
كان) أي المحبس (قوله
بينهما) أي اختصه وابتنه
والذكر (قوله شطرين) أي
نصفين (قوله ولا امرأة)
عطف على لا قرب (قوله
عن العصبة والبنات) صلة

اغنياء فهي لا قرب الناس هم من الفقراء ونصها عند ابن يونس مالك رضى الله تعالى عنه من
قال هذه الدار حبس على فلان وعقبه او عليه وعلى ولده وولد ولده أو قال على ولدى ولم يجعل لها
موضعاً فهي موقوفة لا تباع ولا توهب وترجع بعد انقراضهم على أولى الناس بالمحبس يوم
المرجع وان كان المحبس حياً قبل لابن المراز من اقرب الناس بالمحبس الذين يرجع اليهم المحبس
بعد انقراض من حبس عليهم قال قال مالك رضى الله تعالى عنه على الاقرب من العصبة ومن
النساء من لو كانت رجلاً كانت عصبة للمحبس فيكون ذلك عاينهم حبساً قال مالك رضى الله
تعالى عنه ولا يدخل فيه ولد البنات ذكراً كان أو أنثى ولا بنو الاخوات ولا زوج ولا زوجة ابن
القاسم انما يدخل من النساء مثل العمات والجدات وبنات الاخ والاخوات انفسهن شقائق
كن أولاً ولا يدخل الاخوة والاخوات لام محمد واختلف في الام فقال ابن القاسم تدخل
في مرجع الحبس قلت فان كان ثم من سميت من النساء وغم عصبة معهن والنساء اقرب ابن
القاسم مالك رضى الله تعالى عنه ما يدخلون كلهم الآن لا يكون سعة فليبدأ باناث وذكور
ولده على العصبة ثم الاقرب فالاقرب عن سميت وكذلك العصبة الرجال يبدأ بالاقرب فالاقرب
واذا لم يكن الا النساء كان كلهن على قدر الحاجة الا ان يفضل عنهن محمد احسن ما سمعت
ان يتظر الى حبسه أول ما حبس فان كان انما أراد المسكنة وأهل الحاجة جعل مرجعه لذلك
على من يرجع فان كانوا اغنياء فلا يعطون منها وان كان انما أراد مع ذلك القرابة وأثرهم
رجع عليهم واوثر أهل الحاجة ان كان فيهم اغنياء قاله مالك رضى الله تعالى عنه وان كانوا
كلهم اغنياء فهي لا قرب الناس هم ولأه الاغنياء اذا كانوا فقراء محمد فان لم يكن فيهم فقير ردت
اليهم اذا استوفوا الغنى وكان أولاهم فيها الاقرب فالاقرب والذكر والانثى سواء في المرجع
فان اشترط ان للذكر مثل حظ الانثيين فلا شرط له لانه لم يتصدق عليهم الا ترى انه لو لم يكن أحد
به يوم المرجع الا بنتاً وابنة لكان لها وحدها وكذلك اذا كان معها ذكر كان بينهما شطرين
(فان ضاق) المحبس الرجح لا قرب فقراء (قوله محبسه) ولا امرأة (قوله لورجيات) عصب عن العصبة
والبنات (قدم) بضم فكسر مثقلاً (البنات) على العصبة محمد فان كان ثم من سميت من النساء
وهن اقرب ابن القاسم مالك رضى الله تعالى عنه ما يدخلون كلهم الا ان لا يكون سعة فليبدأ
باناث ولده على عصبة ثم الاقرب فالاقرب (و) ان وقف (على) شخصين (اثنين) معينين كزيد
وعمر أو هذين (وبعدهما) أي الاثنين يكون وقفاً (على الفقراء) يكون (نصيب من مات) من
الاثنين (اهم) أي الفقراء لالرفقة هذا اختيار ابن رشد ابن الحاجب لو حبس على زيد وعمر ثم
على الفقراء مات أحدهما فخصته للفقراء ان كانت غلة وان كانت ككوب دابة وشبهه
فروايتان ابن عرفة تؤخذان من قول مالك فيها من حبس حائطاً على قوم معينين فكانوا يملونه

ضاق (قوله ثم) بفتح المثناة (قوله من النساء) بيان من (قوله وهن اقرب) حال (قوله يدخلون) أي النساء والعصبة (قوله أحدهما)
أي زيد وعمر (قوله ان كانت) أي الصدقة (قوله تؤخذان) أي الروايتان (قوله قولى) بفتح اللام مثني بالانثى لاضافته (قوله
فيها) أي المدونة (قوله فكانوا) أي المحبس عاينهم المعينون (قوله يملونه) أي يملون الوقف

(قوله أحدهم) أي المعينين (قوله فجميعها) أي الثمرة (قوله أفضها) أي الميت (قوله وإن لم يلوأ) أي المعينون (قوله عملها) أي
الحديقة (قوله عليهم) أي المعينين (قوله ذلك) أي نصيب الميت (قوله لمن بقي) أي من المعينين (قوله وبهذا) أي رجوع نصيبه لمن
بقي صله أخذ (قوله قلت) بضم تاء المتكلم ابن عرفة (قوله حظ معين) مركب اضافي (قوله من طبقة) نعمت معين (قوله بجنة) (قوله بجنة)
أي المعين صله نقل (قوله لمن بقي) أي من طبقة صله نقل (قوله فيها) أي طبقة صله بقي (قوله أولي بعدها) أي طبقة عطفها
على ابن بقي (قوله القولان) مبتدأ خبره في نقل (قوله بالاول) أي نقله لمن بقي في طبقة صله أفق (قوله والثاني) أي نقله لمن بعدها
صله أفق (قوله وألف) بفتحات مثقلا (قوله منها) أي ابن الحاج وابن رشد (قوله هذا) أي قوله نصيب من مات لهم (قوله وهو)
أي اختيار ابن رشد (قوله فإن قوله) أي الواقف (قوله أنه) أي الواقف (قوله والاول) كونه أراد به بعد كل واحد منهما (قوله
الثاني) أي كونه أراد به ما عدا (قوله أي مجموع) تفسير المقدار الذي يوقف المعنى عليه (قوله ولا) بشد الواو (قوله إن يجزأ)
أي الحبس (قوله صرف) بضم فس كسر أي نصيب من مات (قوله وإن لم يجزأ) أي الحبس (قوله فإرفقه) أي الميت الذي في طبقة
(قوله وألف) بفتحات مثقلا (قوله منها) أي ابن رشد وابن الحاج (قوله ابن عرفة من حبس على فلان ثم على عقبه من بعدهم) (الخ)
نص ابن عرفة عقب وألف كل منهما على صاحبه ابن رشد من أول رسم من سمع ابن القاسم من كتاب الحبس ما نصه وفيه ما معنى
ينبغي أن يوقف عليه وهو قوله إن هلك ٦٠ رجل من الورثة الذين أوصى لهم فخله لولده وهو قد حبس عليهم ثم على أولادهم

ويستقونه ومات أحدهم قبل طيب الثمرة فجميعها البقية أصحها وإن لم يلوأ عملها وإنما تقسم
الغلة عليهم فنصيب الميت لب الخل ثم رجوع ما لا رضى الله تعالى عنه إلى الورثة لمن بقي وبهذا
أخذ ابن القاسم قلت في نقل حظ معين من طبقة بجنة لمن بقي فيها أولي بعدها القولان بالاول
أفقى ابن الحاج والثاني أفقى ابن رشد وألف كل منهما على صاحبه تت البساطي هذا اختيار ابن
رشد وهو الحق فإن قوله وبهذهما يحتل أنه أراد به بعد كل واحد منهما ما يصقل أنه أراد به بعدهما
مما والاول ارجع من وجهين أحدهما احتياج الثاني إلى المقدار يوقف عليه معناه أي مجموعهما
بخلاف الاول والثاني أن بعدية الميت أولا لم تقدشاً فلا حاجة إلى جمعهما في الضمير وظاهر كلام
المصنف كان الحبس مما يجزأ بالقسم كغلة الحائط أولا كركوب دابة وسكنى دابة وهو كذلك على
أحد الروايتين والأخرى أن تجزأ أحرف للقراء وإن لم تجزأ فإرفقه ابن عبد السلام وقد ذكر
فيها اضطراب المتقدمين وكذا بين فقيم ابن رشد وابن الحاج وألف كل منهما على صاحبه ابن
عروة من حبس على فلان ثم على عقبه من بعده وعقب عقبه في دخول عقب العقب مع العقب

من بعدهم إذ لا يقتضي
قوله ثم على أولادهم أن لا
يدخل ولد من مات منهم في
الحبس حتى يموتوا كلهم لأن
قوله ذلك يحتل أن يريد به
ثم على أعقابهم من بعدهم
انقراض جميعهم وإن يريد
ثم على أعقاب من انقراض
منهم إلى أن يتقوضوا جميعهم
لا اجتماع اللفظ للمعينين معاً
بالسوية وكذا في طاق كل
جمع يجوز أن يعبر به عن كل

واحد من الوجهين وهو من قوله تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم ثم يميتكم ثم يحييكم ثم يحكم الله لعلكم تعقلون
أنه تعالى أراد بقوله فأحياكم أن يميتكم ثم يحييكم وأنه تعالى أراد بقوله ثم يميتكم ثم يحييكم
أنه لا يميت واحد منهم حتى يميت جميعهم والصيغة واحدة فالاولان كل واحد منهما محتمل للوجهين لما صرح ابن رشد بالواحد فغير
بما أراد بالآخرى وهذا بين من أن يجزأ فإذا كان قوله على أولاده الخ محتملاً للوجهين وجب أن يكون حظ من مات منهم لولده
لا يرجع على استوته لأن ما هلك عنه الرجل ولده أحق به من آخره ينتزج بذلك أحد الاحتمالين لأن الظاهر من نص الحبس أن ذلك
بينهم على سبيل الميراث فقال على أعقابهم فلا يدخل الولد مع والده في الحبس حتى يموت والده ولو أراد أن لا يدخل الولد حتى يموت
والده وجميع أعمامه المحبوس عليهم مع والده قال ثم على أولادهم من بعدهم انقراض جميعهم ولا اختلاف أعلم في حسنة المسئلة نصها
ولا ين المجتهدون في الواضحة ما ظاهره خلاف هذا وهو محتمل للتأويل وذوذهب بعض فقهاء زمننا إلى أن الولد لا يدخل في الحبس
بهمس هذا اللفظ إلا بوجوب إيسره وجميع أعمامه قال لأن ثم تقتضي الترتيب في اللسان العربي دون خلاف وتعلق بظاهر قول ابن
المجتهدون في الواضحة ولا تعلق له به لاحتماله فوله خطأ صريح بما يشاهد وإنما يفتى المذهب أن حبس على قوم معينين ثم صرف
الحبس من بعدهم إلى غير أولادهم من وجه آخر جعل جميعهم الذين بعدهم على ثلاثة أقوال فاقعة من المدونة في حبس حاطة
على قوم معينين فمات بعضهم وبالمائة لم يؤبر أخذها رد حظ المائة للمحبوس والثاني رده إلى بقيتهم والثالث أن كان الحبس

تقسم غلته كالقمر يرجع حظ الميت الوجه الذي جهل المحبس المرجح اليه بعدهم وان كان لا تنقسم غلته كالعبد يحتدمونه والدار يسكنونها والحائط ياون عمله يرجع حظ الميت الى بقيتهم ثم قال ابن عرفة فمن حبس على فلان ثم على عقبه من بعده وعقب عقبه فني دخول عقب العقب مع العقب لعطفه عليه بالواو وكونه بعده في الترتيب لاجل ٦١ تقدم العطف بتم فتوى ابن القاسم

وأصبح وابن الحاج مع ابن رشد (قوله واحترز المصنف) أي بقوله على اثنين (قوله على فلان وعقبه) أي ثم على القسراء (قوله فانه) أي الشأن (قوله منهم) أي العقب أو بن عقيم (قوله ان قوله) أي الواقف (قوله معناه) أي تحجب الطبقة العليا الطبقة السفلى (قوله) أي تحجب الطبقة السفلى (قوله والا) أي وان جرى عرفه بخلافه وكان الواقف من أهل ذلك العرف (قوله عمل) بضم فكسر (قوله به) أي العرف الخاف (قوله بهذا) أي ان كل أصل يحجب فرعه دون فرع غيره صله أفق (قوله ابن الحاج) بيان عصره (قوله حظه) أي الميت (قوله حد) بفتح الحاء المهملة وشدة الدال أي الواقف (قوله عمنهم) بفتحات مثقلا أي الواقف العشرة (قوله حياتهم) أي العشرة صله وقف (قوله فلا يكون) أي الواقف (قوله الواقف) تفسير لنا ثب فاعل يملك (قوله فاختاف) بفتح التاء (قوله اجمعاه) أي مالك رضي الله تعالى عنه

لعطفه عليه بالواو وكونه بعده على الترتيب لاجل تقديم العطف بتم فتوى ابن القاسم وأصبح وابن الحاج مع ابن رشد واحترز المصنف عما لو قال هو وقف على فلان وعقبه او على بن عقيم فانه ان بقي واحد منهم فله الجميع عجز يؤخذ من هذا ان قوله تحجب الطبقة العليا الطبقة السفلى معناه ان كل أصل يحجب فرعه فقط دون فرع غيره ويجري هذا أيضا في الترتيب بين الأصول وفروعهم فتحو على أولاد فلان ثم أولاد أولاده وهذا حيث لم يجز عرف بخلافه والاعمل به لان الفاظ الواقف تنفي على العرف البناءي بهذا اتي ابن رشد وخالفه عصره به ابن الحاج وحاصله أنه اذا مات واحد من الطبقة العليا عن أولاد فقال ابن رشد يكون حظه لأولاده بناء على ان الترتيب في الوقف باعتبار كل واحد وحده أي على فلان ثم ولده وعلى فلان ثم ولده وهكذا فكل من مات انتقل حظه لولده فكل واحد من الطبقة العليا انما يحجب فرعه دون فرع غيره وقال ابن الحاج بل يكون حظ من مات من العليا لبقية اخوته بناء على ان الترتيب باعتبار المجموع أي لا ينتقل للطبقة الثانية حتى لا يبقى أحد من الطبقة الاولى والله أعلم واستغنى من قوله ويرجع ان انقطع لأقرب فقراء عصابة المحبس فقال (الا) اذا وقف على عدد محصور وروحه وقته عليهم مدة صريحا أو تلويحا (ك) وقف (على) اشخاص (عشرة) مثلاً عمنهم وسماهم او قال هؤلاء (حياتهم) او ما عاشوا فلا يكون مؤبداً ويقسم بينهم بالسوية ومن مات منهم فنصيبه لباقيهم ولو واحد وان ماتوا جميعاً (فيمالك) بضم القمية وسكون الميم وفتح اللام الوقف أي يملكه الواقف ان كان حياً أو وارثه ان كان ميتاً (بعدهم) أي العشرة الخمسة ان قال حبس على هؤلاء النفر وضرب أجلاً او قال حياتهم يرجع ملكا اتفاقا واختلاف ان لم ينسب أجلاً ولا حياة أو عمر من حبس على رجل بعينه ولم يقل على ولده ولا جعل له مخرجاً فاختلاف فيه عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه أصحابه المدينون بأنه يرجع الى ربه ملكا والمصريون يرجعونه لأقرب فقراء عصبته حبساً (و) الا ان يقف (في) مصالح (كقنطرة) ورباط ومسجد وسبيل ماء فانه لم يتو (لم يرج) بضم فسكون ففتح (عودها) أي رجوع القنطرة فيصرف الوقف على مصالحها (في) مصالح (مثلها) يحتمل الى مثلها في النوع أي قنطرة ويحتمل في الجنس من حيث النقص العام كمسجد ورباط وسبيل وهما قولان (والا) أي وان رجع عودها (وقف) بضم فكسر أي آخر الوقف (لها) أي القنطرة ولا يرجع الى فقراء عصابة الواقف عياض ان جعل حبسه على وجه معين غير محصور كقوله حبس في السبيل أو في قيد مسجد كذا او اصلاح قنطرة كذا فيحكمه حكمكم الحبس اليهم بوقف على التأييد ولا يرجع ملكا فان تعذر ذلك الوجه بسلا اهل البلاد او فساد موضع القنطرة حتى علم انها لا يمكن ان تبقى وقف ان طمع بعوده الى حاله او صرف في مثله وسئل ابن علاق عن حبس على طلاب العلم الغريب فلم يوجد غريباً فقال ان لم يوجد غريباً يدفع لغير الغريب ويشهد لهذا ما تامل المذهب منها فسيما حشرون في فضل زيت المسجد انه لو قدمه في مسجد آخر وفتيا ابن دحون في حبس حصن يغلب العدو عليه يدفع في حصن آخر قال وما كان لله تعالى

فعل مختلف (قوله فانه) أي الواقف المصلحة مختلف (قوله ورباط الخ) بيان ما دخل بالكاف (قوله طالب) بضم الطاء وشدة اللام جمع طالب (قوله فقال) أي ابن علاق (قوله قال) أي ابن دحون

(قوله تهمدم) بفتحات متقلات ٦٢ مسجد (قوله تعطل) بفتحات متقلات (قوله كذلك) أى فى عدم ذكر قرينة

واستغنى عنه يجوز جعله فى غير ذلك الوجه مما هو لله تعالى وفتوى ابن رشد فى فضل غلات مسجد زائدة على حاجته أن يبنى منها مسجد تهمدم وقال ابن عرفة شبهه المصروف مثله أن تعطل ابن المكوى بفتح القاضى فيه (و) من قال دارى مثلاً (صدقة لفلان) ولم يذكر قرينة التأنيده (هـ) هى ملك (له) أى فلان (أو) قال صدقة (للمساكين) مثلاً كذلك فهى ملك لهم فتباع (و) فرق (بضم فكسر متقلات) (عنها) أى الذات المتصدق بها عليهم (بالاجتهاد) من الوصى ولا يلزم تعميمهم لتعذرهم ولأنه لم يرد المتصدق عياضاً أن قال مكان كذا حبس أو وقف صدقة فإن عيّن الشخص معين فهى ملك له وإن قال صدقة وجعلها لجهولين كالمساكين فهى ملك لهم ويجب أن لا ينظر إذا لا يقدّر على تعميمهم (ولا يشترط) بضم التحتية وفتح الراء فى صحة الوقف (التخييز) أى عدم التعليق فيصير الوقف المعلق كهذا وقف بعد شهر أو عام أو أن قدم فلان ابن شاس لا يشترط التخييز كقوله أن ينام رأس الشهر فهو وقف (و) أن أطلق الوقف ولم يقيده بتخييز ولا تعليق (جمل) بضم فكسر الوقف (فى) صورة (الاطلاق) أصيغته عن التقييد بالتخييز والتعليق (عليه) أى التخييز الأصل فى الانشاء مقارنة لفظه لعناء ابن الحاجب وحكم مطلقة التخييز مالم يقيده باستقبال ابن رشد لا خلاف أن من حبس أو وهب أو تصدق أنه لا يرجوع له فى ذلك ويقضى عليه به أن كان له من انشاقا وغريمين باختلاف وشبهه فى الجمل عند الإطلاق فقال (كنسوية ذكر بآنى) فى قسمه ربه عند الإطلاق كهذا وقف على أولادى أو أولاد فلان إذا الخروج عنها يحتاج لدليل كالإثبات فأن قيد بشئ اتسع (و) لا يشترط فى صحة الوقف (التأييد) أى كونه مؤبداً دائماً الشئ الموقوف فيصير وقته مدته حينئذ ترفع وقته ويستجوز التصرف فيه بكل ما يجوز التصرف به فى غير الموقوف فى الموازية والعقبة من عبد الملك من قال دارى حبس على عقبى وهى لا تخرمهم ملكاً فهى لا تخرم كذلك ابن شاس لا يشترط فيه التأنيده قال على أن من احتاج منهم باع أو أن العين المحبسة تصير لا تخرمهم ملكاً صح واتسع الشرط بمحمد إذا قال دارى حبس على عقبى وهى لا تخرمهم فأنما تكون لا تخرمهم ملكاً وهى قبل ذات محبة فإن كان آخرهم رجلاً لا يرجع له عقب وقت عليه فإن مات ولم يعقب ورثه عنه ورثته لأنه تبين بجهوته أنه قد صار له (ولا) يشترط فى الوقف (نعين مصرفه) بفتح فسكون فكسر أى ما يصرف ربه فيه من الخيرات فإن وقف وقتاً ولم يعين مصرفه صح (ومصرف) بضم فكسر ريعه (فى) نوع (غالب) المصروف فيه من أهل بلد واقته (والا) أى وإن لم يكن غالب (فالفقراء) أى المحتاجون يصرف لهم ريعه عياضاً ما لفظ الحبس المهم كقوله دارى حبس فلا خلاف أنه وقف مؤبداً لا يرجع ملكاً ويصرف عند الإمام مالت رضى الله تعالى عنه فى الفقراء والمساكين وإن كان فى الموضع عرف للوجود الذى توضع فيها الاحباس ويجعل لها حامت عليه (ولا) يشترط فى صحة الوقف (قبول مستحق) ربه (هـ) أى الموقوف عليه الذى يستحق غلة الوقف لأنه قد لا يكون موجوداً كمن سيولد أو يكون مجنوناً أو غيرهم ولا يتصور قبوله كمنعقد وقطرة ورياء (الا) الشخص (المعين) بضم الميم وفتح العين والتخيسة مثله (الاهل) أى الصالح للقبول وهو الرشيد فيشترط قبوله ابن شاس لا يشترط فى صحة الوقف قبول الموقوف عليه إلا إذا كان معيناً وكان مع ذلك أهلاً للرد والقبول ثم اختلف هل قبوله شرط فى اختصاصه به خاصة أو فى صحة

التأييد (قوله إن قال) أى المتصدق (قوله إذا خرج عنها) أى نسوية الذكر بالآنى الخرج المطلق عليها (قوله ترفع) بضم التاء وفتح الفاء (قوله ملكاً) حال من ضمير المبتدأ المستتر خبره أو خبره ولا تحصله (قوله كذلك) أى ملك (قوله واتسع) بضم فكسر (قوله يرجع) بضم الراء (قوله وقفت) بضم فكسر أى الدار (قوله عليه) أى عقبه (قوله فان مات) أى الرجل الذى هو آخرهم (قوله ورثها) أى الدار (قوله لانه) أى الشأن (قوله انبأ) أى الدار (قوله صارت) أى ملكاً (قوله من الخيرات) بيان ما (قوله أى المحتاجون) قد دخل فيهم المساكين (قوله لفظ الحبس) اضافته للبيان (قوله المهم) أى الذى لم يعين مصرفه نعمت لفظ (قوله مؤبد) بفتح الموحدة (قوله ويصرف) بضم فسكون (قوله فى الموضع) أى بلد الحبس (قوله حامت) بضم فكسر أى صبغة الحبس المهمة (قوله عليه) أى عرف الموضع (قوله لانه) أى الموقوف عليه (قوله موجوداً) أى حين التخيس (قوله اختلف)

الوقف

بضم التاء (قوله قبوله) أى المعين (قوله به) أى الوقف

(قوله فلم يقبله) أي فلان القرس (قوله ان كان) أي القرس (قوله لغيره) أي فلان (قوله وان لم يكن) أي القرس (قوله رد) بضم
 الراء أي القرس (قوله ورثته) أي المعطى بكسر الطاء (قوله بجاهد) أي الرجل (قوله به) أي القرس (قوله علقه) بفتح اللام أي
 ما كوله القرس (قوله فقال) أي ابن رشد (قوله المحبس عليه) بفتح الباء (قوله رجح) أي القرس (قوله ان كان) أي صاحبه (قوله
 حبسه) أي القرس (قوله عليه) أي الآبي (قوله ولم يتله) بضم ففتح فكسر مثقلا أي يؤبد المعطى القرس (قوله في السبيل) أي
 الجهاد مثلا (قوله وان كان) أي صاحبه (قوله بتله) بفتح التاء مثقلا أي أبد القرس (قوله اخذ) بضم فكسر أي القرس (قوله
 منه) أي المحبس عليه (قوله ودفع) بضم فكسر أي القرس (قوله الى غيره) أي المحبس عليه (قوله من يلتزم علقه) أي القرس الخ
 بيان غيره (قوله اخر) بفتح الخ حقه (قوله يقبله) أي السائل الشئ (قوله دفع) بضم ٦٣ فكسر أي الشئ (قوله الى غيره) أي

السائل (قوله المحبس عليه)
 بفتح الباء أي حقيقة (قوله
 فان كان) أي المحبس عليه
 (قوله معينا) بفتح الميم
 (قوله اعتبر) بضم فكسر
 (قوله المعين) بفتح الميم
 رد (قوله الوقت) مفعول رد
 (قوله عليه) أي المعين صلة
 الوقت (قوله في الرجوع)
 صلة كافي التشبيه (قوله
 لا لا قرب الخ)
 استدراك على التشبيه لرفع
 ايهامه أنه يرجع لا قرب
 فقراء عصبية محبسه (قوله
 على المشهور) راجع لكمه قطع
 ومقابل رجوعه ملكا محبسه
 (قوله فاذا رد) أي المعين
 الموقف عليه الوقت (قوله
 يرجع) أي الوقت (قوله
 ملكا) أي لواقفه (قوله
 يكون) أي الوقت (قوله
 كغيره) أي الوقت الملبهم

الوقت فقال في كتاب محمد من قال اعطوا فرسي فلان فلم يقبله فقال مالك رضي الله تعالى عنه ان
 كان حبسا أعطى لغيره وان لم يكن حبسا رد الى وراثته وسئل ابن رشد عن حبس فرسا على رجل
 يجاهد به العدو على من يكون علقه فقال لا يلزم المحبس علق القرس الذي حبسه الا أن يشاء
 فان ابي المحبس عليه أن يعلقه رجح الى صاحبه ملكا ان كان حبسه عليه بغيره ولم يتله في السبيل
 وان كان يتله في السبيل أخذ منه ان أبي ان يتفق عليه ودفع الى غيره ممن يلتزم علقه ويجاهد
 عليه الشيخ من أمر بشئ اسائل فلم يقبله دفع الى غيره ابن عرفة المحبس عليه ما جاز صرفا منقعة
 الوقت له وفيه فان كان معينا يصح رده اعتبر قبوله (فان رد) المعين الال الوقت عليه (فهو
 ك) وقت (منقطع) مستحقه في الرجوع حبسا السكن لا لا قرب فقراء عصبية المحبس واهم أقوال
 رجعت عصب على المشهور ابن الحاجب فاذا رد فقبل يرجع ملكا وقيل يكون كغيره وما لا رضي
 الله تعالى عنه من جمع له ثمن كفن ثم كفته رجل من عنده رد ما جمع لاهله ابن رشد هذا موافق
 للمدونة في رد فضله ما اعين به مكاتب على الذين أعانوه طئي فاذا كرهت من رجوعه لا قرب
 فقراء عصبية المحبس لم يكن في على مذكورا فضلا عن كونه مشهورا في عزو ملكا رضي الله
 تعالى عنه وشمه بغيره نظروا انما المنقول في المسئلة كافي ابن الحاجب وابن شام وابن عرفة وغير
 واحد قولان أحدهما مالكا رضي الله تعالى عنه أنه يكون حبسا على غير من رده والآخر
 لمطرف أنه يرجع ملكا محبسه أو لورثته وما قرره الشارح على ظاهره اعترضه بقوله هذا القول
 وقع لمالك في كتاب محمد الا أنه لم يقل أنه يرجع لا قرب فقراء عصبية المحبس وانما قال يرجع حبسا
 لغير من حبس عليه اه ولا شك أن مراد المصنف قول مالك رضي الله تعالى عنه ولذا قال
 فكتمه قطع فالتشبيه في كونه لا يرجع للمحبس لا من كل وجه والله أعلم والمتبادر من قول الامام
 مالك رضي الله تعالى عنه يكون كغيره ان ذلك باجتهاد الحاكم كما قال ز وهو الظاهر لا ما قاله
 النرشى من كونه حبسا على الفقراء والمساكين من غير عزو والله أعلم طاله المشاوي (واتبع)
 بضم الفوقية وكسر الموحدة (شرطه) أي الواقف وجوبا (ان جاز) الشرط فيجب العمل به

(قوله بجمع) بضم فكسر (قوله كفته) أي المجموع له (قوله رد) بضم الراء (قوله في رد) صلة موافق (قوله فضله) أي من مجموع
 كتابه (قوله على الذين) صلة رد (قوله من رجوعه) أي الوقت الذي رده الموقف عليه المعين بيان ما (قوله لم يكن الخ) خبر ما
 (قوله في على) تصرى به المصدق (قوله مذكورا) خبر يكن (قوله فضلا) أي فضل اتقاه ذكره فضلا (قوله من كونه) أي ابتغاه
 كون رجوعه لا قرب (قوله في عزوه) أي نسبة رجوعه لا قرب (قوله قرره) أي المثلث (قوله اعترضه) أي الشارح المثلث (قوله
 الا أنه) أي مالكا رضي الله تعالى عنه (قوله لم يقل) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله أنه) أي الوقت المردود (قوله وانما قال)
 أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله يرجع) أي الوقت المردود (قوله ولذا) أي ارادته قول مالك رضي الله تعالى عنه قال (قوله
 كونه) أي الوقت (قوله وجوبا) بيان حكمه اتباع شرطه الظاهر من اتباع

(قوله) أي شرط الواقف (قوله عنه) أي شرط الواقف (قوله يتعذر) أي العمل بشرطه (قوله ومثل) بفتحات مثقلا (قوله معين) بضم ففتحين مثقلا (قوله بصرف) صلة تخصيص (قوله أو بسكاه) أي وقفه عطف على بصرف (قوله بشخصه) صلة تخصيص (قوله لعدمها) أي غلة العام الذي قبلها (قوله فان كان) أي الواقف (قوله ذلك) أي من غلة كل عام (قوله فلا يعطى) بفتح الطاء أي الموقوف عليه الذي شرط الواقف اعطاءه من غلة كل كذا (قوله من غلة العام الذي قبله الخ) بيان شيئا (قوله شيئا) مقعول ثان ليعطى (قوله من غلة) صلة ترتيب (قوله معين) بضم فكسر (قوله الحكم) بضم الحاء وشد الكاف (قوله ونصها) أي المتبعية (قوله ان قال) أي الواقف (قوله يجري) بضم الياء وفتح الراء وفتح الياء وكسر الراء (قوله من غلته) أي الواقف (قوله) أي الواقف (قوله فانه) أي فلانا (قوله يعطى) بفتح الطاء (قوله وان قال) أي الواقف (قوله عليه) أي فلان (قوله فلا يعطى) بفتح الطاء أي فلان (قوله ٦٤ للموصى له) بفتح الصاد خبر مقدم (قوله ما بقى) أي مدة بقائه (قوله من غلة الاول)

بيان شيئا (قوله ذلك) أي الموقوف (قوله اخذ) أي الموصى له (قوله منه) أي ما غلة الموقوف (قوله مضى) نعمت عام (قوله لم ياخذ له شيئا) نعمت ثان لعام (قوله وهذا) أي نصها (قوله فرض المتبعية) أي الاخذ من غلة الماضي للعام الذي بعده ولا غلة له (قوله وفرض المصنف) أي الاخذ من غلة الثاني للعام الذي قبله ولا غلة (قوله يوافق فرض المصنف) أي فقط (قوله له) أي الموصى (قوله التماس) أي عنها (قوله لهما) أي الرجلين (قوله به) أي العشرة لكل منهما (قوله فارداد) أي الرجلان (قوله بان ياخذنا) أي الرجلان (قوله أفذلك) الهمز ولا يستفهم والاشارة لاخذ ما نقص في العام الاول من غلة العام الثاني (قوله لهما) أي الرجلين (قوله قال) اجتهد

ولا يجوز العدول عنه الا ان يتعذر فيه صرف في مثله كما تقدم في القنطرة ويحويها ومثل الجائر فقال (كخصيص) اهل (مذهب) معين بصرف غلة وقفه اهلهم أو بسكاه (أو) تخصيص (ناظر) علمه بشخصه أو بوقفه (أو) بتمددة فلان بكذا) كعشرة ذناير من غلة وقفه فيبداها من غلة العام بل (وان من غلة) بفتح الغين المعجمة وشد اللام (ثاني عام) عوضا عما رتب له من غلة العام الذي قبله لعدمها (ان لم يقل) الواقف ابدوا باعطائه (من غلة كل عام) كذا فان كان قال ذلك ومضى عام لا غلة له فلا يعطى من غلة العام الذي قبله أو العام الذي بعده شيئا عوضا عما رتب له من غلة الذي لا غلة له كذا في معين الحكم والمتبعية ومختصرها لابن هرون ونصها وان قال يجري من غلته على فلان كل عام كذا ونحصل له في سنة غلة كثيرة ولم يكن له في سنة أخرى غلة فانه يعطى تلك الجارية في العام الثاني من غلة العام الذي قبله وان قال يجري عليه من غلة كل عام كذا فلا يعطى من غلة عام بعده وفي وصايا المدونة للموصى له لاخذ وصيته كل عام ما بقى من غلة الاول شيئا فان لم يبق منها شيئا فاذا أغل ذلك أخذ منه لكل عام مضى لم يأخذ شيئا وهذا مشتمل على فرض المتبعية وفرض المصنف والذي يوافق فرض المصنف ما في سماع أئمة فحين اوصى لرجلين بعشرة ذناير لكل واحد منهما في كل سنة حياتهما من ثمر حائط فلما كان العام الاول أصاب الثمار ما أصابها فلم تبلغ الثمار ما اوصى لهما به ولما كان العام الثاني بيا الثمار يفضل كثير فاراد ان ياخذ من غلة العام الثاني ما نقص من وصيته ما في غلة العام الاول أفذلك لهما قال نعم ذلك لهما ابن رشد هذا كما قال ومثله في المدونة افاده طي ابن الحاجب مهما شرط الواقف ما يجوز له اتبع كخصيص مدرسة أو رباط أو أصحاب مذهب بعينه الراعي لشرط الواقف أن يبدأ من غلته بما فاع أهله ويترك ما صلاح ما يخبر منه بطل شرطه ابن عرفة النظر في الحين لمن جعله اليه محبسه المتبعية يجعله لمن يثق به في دينه وامائه فان غفل المحبس عن ذلك كان النظر فيه للقاضي يقدم عليه من يرتضيه ويجعل له من كراهه ما يراهم ادا يحسب

أي ما لا يرضى الله تعالى عنه (قوله اتبع) بضم فكسر (قوله من غلته) أي الوقف (قوله اهل) أي الوقف الموقوف عليه (قوله ويرتفع) بضم الياء وفتح الراء (قوله منه) أي الوقف (قوله بطل شرطه) أي الواقف لتأدية العمل به الى فناء الوقف (قوله لمن جعله) أي النظر خبره (قوله اليه) عائذ من (قوله محبسه) أي الحبس فاعل جعل (قوله يجعله) أي الحبس النظر (قوله يثق) أي الواقف (قوله به) عائذ من (قوله عن ذلك) أي جعل النظر لمن يثق به (قوله فيه) أي الحبس (قوله يقدم) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله القاضي) (قوله عليه) أي الحبس (قوله يثق) أي القاضي (قوله له) أي المقدم بالفتح (قوله من كراهه) أي الوقف بيان ما بعده (قوله يراه) أي القاضي القدراجهول للمقدم (قوله سدادا) أي صلاحا

(قوله اجتماده) اى القاضى (قوله لذلك) اى النظر (قوله فله) اى المحبس (قوله عزله) اى المقدم للنظر (قوله المحبس عليه) بفتح الباء (قوله معينا) بفتح الباء (قوله واما ان كان) اى المحبس عليه (قوله فهو) اى المحبس عليه (قوله حبس) بضم فسح ومثقلا ومختفيا (قوله على هذا) اى كون المحبس عليه المعين الرشيد يجوز الحبس ويتولا مدبر القاضى اذ لم يكن له ناظر من واقفه (قوله ذلك) اى بيعه (قوله له) اى الواحد الباقى (قوله ولا حق فيها) اى الدار (قوله انه) ٦٥ اى الشأن مقبول قال (قوله هذا)

اى بيع المحتاج من المحبس عليهم الحبس (قوله المحبس عليه) بفتح الباء (قوله اثبات حاجته) فاعل يلزم (قوله واليمين) عطفت على اثبات (قوله على ذلك) اى احتياجه (قوله انه) اى المحبس عليه بفتحها (قوله مصدق) اى فى دعوى احتياجه (قوله فله) اى المحبس (قوله اذ لم يثقل) اى المحبس (قوله فعليه) اى المحبس عليه بفتحها (قوله ويحلف) اى المحبس عليه (قوله انه) اى المحبس عليه الخ بيان صيغة يمينه (قوله فليقتل) اى حلقه واثباته (قوله يبيعه) اى المحبس عليه الحبس (قوله المحبس) بالسكر (قوله منهم) اى المحبس عليهم بفتح (قوله فهو) اى مدعى الحاجة (قوله مصدق) اى مدعى الحاجة منهم (قوله وينفذ) بضم ففتحتين مثقلا (قوله ومن ادعى منهم حاجة ولم

اجتماده فلو قدم المحبس من رآه اهـ لالذلك فله عزله واستبداله الخط قوله فان غفل المحبس عن ذلك كان النظر فيه للما كره هذا والله اعلم اذ لم يكن المحبس عليه معينا ما لكاهم نفسه واما ان كان معينا مال كاهم نفسه ولم يول المحبس على حبسه أحد فهو الذى يجوز الحبس الذى حبس عليه ويتولا مدبر على هذا غالب عبارات أهل المذهب فى كتاب الحبس وكتاب الصدقة وكتاب الهبة من المدونة وكلام التوضيح فى شرح قول ابن الحاجب وشرط الوقف حوزة صريح فى هذا (أو) كشرط الواقف (ان من احتاج من المحبس عليه) بفتح الموحدة الى بيع الوقف (باع) فى كتاب ابن الموارى قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه من حبس داره على ولده وقال فى حبسه ان احتاجوا الى بيع ملوكهم على بيعها باعوا واقتسموا اثمتها بالسواذ كرههم وانما هم فها كروا جميعا الا واحدا فاراد بيعها فقال مالك رضى الله تعالى عنه ذلك لا يحل ولا حق فيه الا احده من ولده بنات المحبس ان طلبوا ميراثهم وقال ابن القاسم لانه بقاء البنية خاصة فى صحته فليس اسواهم من ورثة أبيهم فباعوا فى التوضيح قالوا اذ اشترط ان من احتاج من المحبس عليهم باع المحبس أنه يصح هذا الشرط ويلزم المحبس عليه اثبات حاجته واليمين على ذلك الا ان يشترط المحبس أنه مصدق فله البيع من غير اثبات وفى الودائق المجموعة اذ لم يقل مصدق فعليه اثبات الحاجة ويحلف انه لا مال له باطن كتبه ولا ظاهر عليه فحينئذ يبيعه المتبطل ان شرط المحبس أن من ادعى منهم حاجة فهو مصدق فيصدق وينفذ الشرط ومن ادعى منهم حاجة ولم يثبت غناه انطلق يده على بيعه وفى سماع ابن القاسم سئل مالك رضى الله تعالى عنه عن رجل جعل داره حبسا صدقة على ولده لا تباع الا أن يحتاجوا الى بيعها فان احتاجوا الى بيعها واجتمع ملوكهم عليه باعوا واقتسموا اثمتها الذكر والاثنى سواء فيه نهلكوا جميعا الا رجلا فاراد بيعها أذلك له وقد احتاج الى بيعها قال نعم فقيل له ان امرأته تروى بنت أخت الباقى الذى اراد البيع وهى من بنات المحبس قالت ان بعثت فانا آخذ ميراثى من أى قال لا ارى لها فى ذلك شيئا ابن القاسم لانه صدقة حازوها وليست ترجع بما ترجع الموارث الى عصبته الذى تصدق بها ابن رشد قوله الا أن يحتاجوا الى بيعها يريد او يحتاج أحدهم الى بيع حظه منها قل لكثرة عددهم أو كثر ثقتهم فذلك له ويبطل تحميمه ويكون غنه مالا من ماله وكذلك ان احتاجوا كلهم فباعوا فالثلث لهم مال من أموالهم على قدر حصة كل واحد منهم فى الحبس كقولنا فان لم يبق الا واحد فله الثلث كله وبطل التحميم فى الجميع بشرط المحبس ومن مات منهم قبل ان يحتاج سقط حقه لانه مات

بشبه غناه الخ) عطفت على من ادعى منهم حاجة فهو مصدق وهو من شرط الواقف (قوله انطلق يده على بيعه) اى جازله يبيعه (قوله فيه) اى اقتسام غنها (قوله فاراد) اى الرجل (قوله يبيعه) اى الدار (قوله أذلك) اى هل يبيعه (قوله) اى الرجل (قوله قال) اى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله له) اى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله ثم) بفتح المثناة اى هناك (قوله وهى) اى المرأة (قوله قالت) اى المرأة (قوله ان بعثت) اى الدار (قوله قال) اى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله لها) اى المرأة (قوله فى ذلك) اى ثمن الدار (قوله لانها) اى الدار (قوله وليست ترجع) اى الدار (قوله تحميمه) اى حظ ميراث البيع (قوله ثمنه) اى الخط المبيع (قوله ماله) اى الباقى (قوله بشرط المحبس) صله بطل

(قوله انه) أى الشأن (قوله تمارق) بفتح تاء مثقلا آخره قاف (قوله فجميعه) أى الحبس (قوله اليه) أى الحبس ماسكا (قوله ان كان) أى الحبس (قوله لوارثه) أى الحبس (قوله او صدقة) عطف على راجع (قوله فله) أى الحبس (قوله فهو) أى الوقف (قوله تنجز) بفتح تاء مثقلا (قوله بياس) ٦٦ أى الواقف (قوله فان مات) أى الواقف (قوله وعليه) أى قول مالك رضى الله تعالى

عنه صلة درج (قوله فهو) أى كعلي ولدى الخ (قوله عنده) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله بلغ) أى الواقف (قوله ليس) أى الواقف (قوله يحكم) بضم الباء وفتح الكاف (قوله ويخرج) بضم فسكون ففتح أى الحبس من يد محبسه (قوله له) أى محبسه (قوله فلهم) أى أولاده الثمرة الموقوفة (قوله والا) أى وان لم يولد (قوله فلا قرب الناس) أى للحبس الثمرة (قوله على هذا) أى التحصيل (قوله فيلغى) بضم اليا وفتح الغين (قوله لاستلزامه) أى شرط اصلاحه على مستحقه (قوله واشترط) أى الحبس (قوله رث) بفتح الراء والمثلثة أى اختل (قوله منها) أى الدار (قوله من ماله) أى الحبس عليه صلة اصلاح (قوله لم يجوز) أى الشرط (قوله وهو كراه مجهول) أى عوضه علة لم يجوز (قوله ولكن يعضى ذلك) أى وقف الدار عليهم استدراك على لم يجوز لرفع ايها بطلان أصل الوقف

عن حبس لا يورث عنه ويرجع حظه الى من معه فى الحبس ولا يورث شئ منه عن محبس عليه (أو) كشرط الواقف انه (ان تسور) بفتح تاء مثقلا أى تعادى (عليه) أى الوقف (فأض او غيره) من الظلة مریدا أكله (رجع) الوقف ماسكا (له) أى واقفه ان كان حيا (أو لورثته) أى الواقف ان كان ميتا المتبطل ان شرط الحبس فى حبسه انه ان تطرق قاض او غيره الى التسور فى حبسه هذا والنظر فيه فجميعه راجع اليه ان كان حيا أو لوارثه ان كان ميتا أو صدقة على فلان فلا شرطه وشبهه فى الرجوع للواقف ماسكا فقال (ك) وقف (على ولدى و) الحال (لا ولده) أى الواقف فهو مالك لواقفه له يبعه عند الامام مالك رضى الله تعالى عنه مالم يولد له فان ولده تنجز تحبسه فلا يبعه ابن المواز مالك رضى الله تعالى عنه من حبس على ولده ولا ولده فله يبعه فان ولده فليس له يبعه ابن القاسم ليس له يبعه حتى يياس من الولد فان مات قبل أن يولد فلا حبس ويورث طنى المسئلة مفروضة فى كلام الأئمة فيمن حبس على ولده ولا ولده فقال الامام مالك رضى الله تعالى عنه له يبعه ويرجع له حبسه وعليه درج المصنف فهو مشبه فى قوله ويرجع له أولوارثه وسواء عنده بلغ سن من لا يولد له أم لا يس من الولادة ثم لا فله يبعه مالم يولد له وقال ابن القاسم ليس له يبعه الا عند يأسه من الولد وقال ابن المباشون يحكم به حبسه ويخرج الى يد نفقة ليصبح حوزة وتوقف ثمرته فان ولده فلهم والا فلا قرب الناس هذا تحصيل الخلاف فى هذه المسئلة فى كلام ابن شاس وابن الحاجب وابن عرفة ولم يزد ابن عبد السلام ولا المصنف فى توضيحه على هذا وكذا الشارح فى شروحه (لا) يتبع (شرط اصلاحه) أى الوقف (على مستحقه) بكسر الحاء المهملة أى الموقوف عليه المستحق لمنفعة الوقف فيلغى الشرط لاستلزامه الاجارة بأجرة مجهولة ويصح الوقف فيها لابن القاسم رضى الله تعالى عن حبس دار على رجل وولده وولد ولده واشترط على الذى حبس عليه اصلاح ما رث منها من ماله لم يجوز وهو كراه مجهول ولكن يعضى ذلك وتكون حيا ولا مرمية عليه وتكون مرمية من ماله من غلها لانها فى سبيل الله تعالى فلا تشبهه البيوع وقد قال مالك رضى الله تعالى عنه ان حبس على رجل فرسا واشترط عليه نفقته سنة أو سنتين ثم هو ملك له بعد الاجل انه لا خير فيه اذ قد يهلك قبل تمام السنتين فيذهب علفه باطلا وشبهه فى الفاو الشرط فقال (ك) شرط توظيف (أرض مؤققة) بضم الميم وفتح الواو والطاء المعجمة أى مجهول عليها مال يؤخذ كل شهر أو عام على من وقفت عليه فيصح وقفها ويلغى شرطه لتسلايلهم الكراء مجهول فى كل حال (الا) أن يشترط عليه دفع توظيفها (من غلها) فيتبع (على الاصح) عند غير واحد من المتأخرين غير الاربعة وقيل لا يتبع والاول أحسب انما قال فى المدونة ان اشترط على الذى حبس عليه اصلاح ما رث منها من ماله لم يجوز قال أبو الحسن انظر قوله

وقضيه (قوله وتكون) أى الدار (قوله حبسا) أى على الرجل وعقبه (قوله عليه) أى الحبس عليه (قوله غلها) أى من الدار (قوله ثم هو) أى القرض (قوله) أى الرجل (قوله بعد الاجل) صلة ملك (قوله انه) أى الحبس الخ مفعول قال (قوله يهلك) أى القرض (قوله على من وقفت) بضم فسكون أى الارض صلة شرط (قوله عليه) عائذ من (قوله يشترط) أى الواقف (قوله عليه) أى الموقوف عليه (قوله فيتبع) بضم الباء وفتح الباء أى شرطه (قوله لما) بفتح اللام وشدة الميم (قوله ان اشترط) أى الحبس

(قوله فان كان من غلتها) مفهوم من ماله (قوله قال) أي أبو الحسن (قوله انه) أي الحكم المذكور (قوله يقوم) أي يقوم
ويؤخذ (قوله منه) أي الحكم المذكور (قوله انه) أي الشأن (قوله تعيين الارض الموقوفة) أي بشرط دفع المهرس عليه
توظيفها من غلتها (قوله في ذلك) أي التعيين بشرط الترميم أو التوظيف من الغلة (قوله قال) أي ابن الهندي (قوله ولو كان)
أي التعيين (قوله على ان ترمي) أي الدار (قوله لانه) أي العمل به (قوله لابطاله) أي الوقف (قوله منه) أي الوقف (قوله في
الربع) بفتح الراء (قوله فيخرج) أي الموقوف عليه (قوله منه) أي الربع ٦٧ (قوله كرايتها) أي المدة المستقبلة (قوله

واصلاحه) أي الربع
(قوله به) أي كرايتها (قوله
أخرج المكثري) بضم
الهمز وكسر الراء (قوله
ليسكته) أي الموقوف عليه
الوقف (قوله أو الاصلاح)
عطف على الموقوف عليه
فهو تفسير ثان للضمير (قوله
على انه) أي له (قوله الديار)
أي المحبسة (قوله للسكنى)
أي واحتاجت للاصلاح
(قوله خبير) بضم الخاء
المججمة وكسر المشافة مثقلة
(قوله المحبس عليه) بفتح
الموحدة (قوله ثم يعود)
أي المحبس عليه للسكنى
بعد تمام مدة الكراه (قوله
وقف) بفتح فسكون أو
بضم فكسر (قوله ورباط)
بيان لما دخل بالكاف (قوله
المحبس) بالكسر (قوله ولا
المحبس عليه) بالفتح (قوله
ولغرض) بفتح الغين المججمة
والراء عطف على الخيل
(قوله قسم) بكسر فسكون
أي نوع من الوقف (قوله

من ماله فلو كان من غلتها لجاز قال انه يقوم منه انه يجوز تعيين الارض الموقوفة وحكى ابن
الهندي في ذلك قولين قال ولو كان على ان ترمي من غلتها ويخرج الوظيف من غلة الارض لجاز
تعيينها وقد قيل لا يجوز ابن كثر والاول أصوب (أو) شرط (عدم بدء) من غلة الوقف
(باصلاحه) أي الوقف (و) شرط عدم بدء (منقته) أي الوقف فيأتي الشرط لانه يؤدى
لابطاله بالسكنية في الزاهي لو شرط الواقف أن يبدأ من غلته بمنافع أهله ويترك اصلاح ما ينخرم
منه بطل شرطه (و) ان احتاج العقار الموقوف على معين لسكناه لاصلاحه ولم يصلحه من ماله
(أخرج) بضم الهمز وكسر الراء الشخص (الساكن) في الربع الوقف (الموقوف عليه
للسكنى) ان اختل الربع (لم يصلحه) الموقوف عليه من ماله فيخرج منه (ليكرى) بضم التحتية
وفتح الراء الربع مدة مستقبلة بشرط تعجيل كرايتها أو اصلاحه به وبسكنه مكثريه تلك المرة فإذا
تمت أخرج المكثري (له) أي الموقوف عليه ليسكنه أو الاصلاح على انه صلة يكرى النعمى ان
كانت الديار للسكنى خيرا للمحبس عليه بين ان يصلح أو يخرج فتكرى بما تصلح به ثم يعود (وأنفق)
بضم الهمز وكسر الفاء (في) أي على (فرس) وقف (لكنغزو) ورباط وصلة أنفق (من)
مال (بيت المال) فلا تلزم نفقته المحبس ولا المحبس عليه (فان عدم) بضم فكسر أي فقدت
المال أو لم يصل اليه (يسع) الفرس (ووض) بضم فكسر مثقلا (بمنه) سلاح) ونحوه
بما لا يحتاج لنفقة أذهب أقرب الخيل من غيره واغرض الواقف النعمى وقسم لا يتفق عليه من
غلته كان على معين أو مجهول وذلك الخيل فلا توجب في النفقة فان كانت حسابا للسبيل فمن
بيت المال فان لم يكن يبيع ويشترى بالثمن ما لا يحتاج لنفقة كالسلاح والدروع وان
كانت حسابا على معين أنفق عليها ان قبلها على ذلك والا فلا تثنى له وشبهه في البيع والتعويض
فقال (كألو كلب) الفرس بفتح الكاف وكسر اللام أي اصاب الفرس المحبس كالكف والكلب
بفتح الكاف واللام دايع ترى الخيل شبيهة بالجنون فلا يتنفع به في نحو الغزو وينتفع به في نحو
الطعن فيباع ويشترى به سلاح فيها المالك رضى الله تعالى عنه ما ضعف من الدواب المحبسة
في سبيل الله تعالى حتى لا يكون فيسه قوة على الغزو ويسع واشترى بثمنه ما ينتفع به من الخيل
ويجعل في السبيل ابن القاسم فان لم يبلغ عن فرس أو هجين أو برزون فليمن بذلك في فرس
ابن وهب عن مالك رضى الله تعالى عنه ما وكذلك الفرس يكلب ويخبط ابن القاسم وما بلى
من الثياب المحبسة ولم يبق فيها منفعة تباع ويشترى بثمنها ثياب ينتفع بها فان لم يبلغ تصدق به

لا يتفق) بضم فسكون ففتح (قوله كان) أي الوقف (قوله فان كانت) أي الخيل (قوله فان لم يكن) أي بيت مال (قوله يشترى) بضم
الياء وفتح الراء (قوله وان كانت) أي الخيل (قوله أنفق) أي المعين (قوله قبلها) بكسر الباء (قوله على ذلك) أي اتفاقا عليها من ماله
(قوله والا) أي وان لم يقبلها على ذلك (قوله الكلب) فاعل أصاب (قوله به) أي المكلوب (قوله فيباع) أي المكلوب (قوله به) أي ثمنه
(قوله من الخيل) بيان ما (قوله ويجعل) أي الخيل المشتري (قوله فان لم يبلغ) أي ثمن المبيع (قوله فليمن) بضم ففتح (قوله وكذلك)
أي ما ضعف من الدواب المحبسة في سبيل الله تعالى في بيعها والشراء بثمنها ما ينتفع به فيه (قوله فان لم يبلغ) أي ثمنها ثوب نافع

(قوله كذلك) أي يهرم (قوله لغرض) بفتح الغين المججمة والراء (قوله من أهله) أي المحبس عليهم الخ بيان من (قوله فعلية) أي المتلف (قوله يرد) بفتح ضم (قوله منه) أي المتلف (قوله قيمته) أي الحبس (قوله أخذت) بضم فكسر (قوله منه) أي القاتل أو الناقض (قوله فاشترى) بضم التاء وكسر الراء (قوله بها) أي قيمته (قوله وجعل) بضم فكسر أي المشتري بفتح الراء (قوله النزو) بفتح النون وسكون الزاي أي احيال الاناث (قوله من نسل الاناث) بيان فضل (قوله ويشترى) بضم الباء (قوله ويصرف) بضم الياء وفتح الراء (قوله ويجعل) بضم التاء أي الاناث المشتراة (قوله مثله) أي الحيوان في كونه حبسا خبر ولد (قوله حبست) ٦٨ بضم فكسر نعت بقرات (قوله يتقسم) بضم فسكون ففتح الخ نعت ثان أو حال (قوله من

أنتي) بيان ما (قوله حبست) بضم فكسر أي الأنتي المولودة خبر ما (قوله معها) أي البقرات (قوله ويحبس) بفتح الموحدة (قوله ولدها) أي البقرات (قوله لينزوها) بفتح الباء وسكون النون وضم الزاي أي يجعل الذكر البقرات (قوله فضل) أي زاد (قوله من ذكورها) أي أولاد البقرات بيان ما (قوله عنه) أي التزوي (قوله وما كبرت) بكسر الباء غطف على ما فضل (قوله من أنتي) بيان ما (قوله فذهب لبنها) ايضاح لكبرها (قوله بيها) بكسر الموحدة أي فاضل الذكور وكيرة الاناث خبر ما وما (قوله ورد) بضم الراء أي صرف (قوله في صلوقتها) أي البقرات (قوله هذا) أي السماع (قوله كقولها)

في السبيل (ويبيع) بكسر الموحدة (ما) أي شيء موقوف صار (لا ينتفع) بضم الصنية وفتح القاء (به) فيما وقف عليه وينتفع به في غير كفر من يهرم وعبد كذلك وثوب يخلق حال كون ما لا ينتفع به (غير عقار) صار لا ينتفع به فيما حبس عليه فلا يباع كإساقى وإذا بيع غير العقار صرف ثمنه (في مثله) من فرس أو عبد أو ثوب أو كتاب مثالا (أو) شريكه في (شقصه) بكسر الشين المججمة وسكون القاف وأعمال الصاد أي بعضه إن لم يبلغ ثمن كامل أتباعا لغرض الواقف فان لم يوجد من يشاء تصدق به ابن شاس روى ابن القاسم ماسوى العقار اذا هبت منه ثمنه التي وقف لها كالفرس يكاب أو يهرم بحيث لا ينتفع به فيما وقف له أو الثوب يخلق بحيث لا ينتفع به في الوجه الذي وقف له وشبه ذلك انه يجوز بيعه ويصرف عنه في مثله وشبهه في الصرف في مثله أو شقصه فمال (كان) بفتح الهمز وسكون النون حرف مسدري مقرون بكاف تشبيه صلته (اتلف) بضم الهمز وكسر اللام الحبس بخيانة فتصرف قيمته التي تؤخذ من الجاني في مثله أو شقصه ابن شاس من هدم حبسا من أهله أو غيرهم فعليه أن يردها للبيان كما كان ولا تؤخذ منه قيمته وإن قتل حيوانا أو فقرا كعبد ودابة أخذت منه قيمته فاشترى بها مثله وجعل وقفا مكانه وان لم يوجد مثله فشق من مثله (و) يباع (فضل) بفتح الضاء وسكون الضاد المججمة أي ما زاد من (الذكور) عن المحتاج اليه في التزوي من نسل الاناث الموقوفة ويشترى بثمنه اثاث (و) يباع (ما كبرت) بكسر الموحدة (من الاناث) الموقوفة ويصرف ثمنه (في) شراء (اناث) ويجعل وقفا عوضا عما بيع ابن عرفة ولد الحيوان الحبس مثله سمع ابن القاسم ما روت بقرات حبست يقسم لبنها في المساكين من أنتي حبست معها ويحبس ولدها الذي لينزوها وما فضل من ذكورها عنه وما كبرت من أنتي فذهب لبنها بيعا وردها في صلوقتها ابن رشيد هذا كقولها ما ضعه من دواب حبس السبيل أو يبي من ثيابه وذهب منه ثمنه يبيع ويرد ثمن الدواب خيل فان لم يبلغ ثمن فرس أو جمل أو برذون أعين به في ثمن فرس ويرد ثمن الثياب في ثياب فان قصرت عن ثمن ما ينتفع به فرق في السبيل خلاف رواية من منع بيع ذلك وأنه لو بيع لبس الرجل الحبس وهذا قول ابن الملاحشون

أي المدونة (قوله من دواب حبس السبيل) ايضاح دواب وحبس بيان ما (قوله أو يبي) بفتح فكسر غطف من على ضعف (قوله من ثيابه) أي السبيل بيان ما باعتبار وصله يبي (قوله وذهب منه ثمنه) أي التماسه بالسبيل (قوله يبيع) بكسر الموحدة خبر ما (قوله ورد) بضم الراء أي اشترى (قوله خيل) نائب فاعل رد (قوله فان لم يبلغ) أي ثمن المبيع (قوله أعين) بضم فكسر ثم فتح (قوله به) أي ثمن المبيع (قوله ورد) بضم الراء أي صرف (قوله فان قصرت) أي ثمن المبيع (قوله فرق) بضم فكسر مثله (قوله خلاف) حال أو خبر محذوف أي وذلك (قوله ذلك) أي المذكور من ضعيف الدواب وبن الثياب (قوله وانه) أي المذكور (قوله لو يبيع) أي جاز يبيعه (قوله يبيع) أي جاز أن يباع (قوله الرجل) أي الرقيق (قوله الحبس) بفتح الباء أي الذي كبر وضاعف عن منفعة الحبس أو خبث وساء خلقه أي واللازم باطل فلزومه باطل (قوله وهذا) أي منع بيع ذلك

(قوله فكبر) بكسر الباء (قوله تختلف) بفتح الخاء مثقالاً أي امتنع مما حبس له (قوله ذلك) أي بيعه (قوله في حبه) صلة شرط (قوله في بيعه) يشترى بثمنه غيره (أي المذكور (قوله وأما بيعه) أي المذكور (قوله من علائها) أي دواب السبيل بيان ما (قوله عودها) أي منفعتها (قوله بقاؤه) أي الحبس المبرع عنه من مرامي معناها أو لا واقظها ثانياً (قوله للنفقة عليه) أي الحبس عليه أضر بقاؤه (قوله يختلف) بفتح اللام خبر من (قوله في بيعة) (قوله ومنه) أي المختلف في بيعه (قوله الربع) بفتح الراء (قوله الحرب) بكسر الراء (قوله وصار) أي العقار (قوله فيها) أي المدونة خبر منع الآتي (قوله من ربع حبس) بفتح الراء بيان ما (قوله مطلقاً) أي عن التقيد بإمكان اصلاحه (قوله الجهم) بفتح الجيم ٦٩ وسكون الهاء (قوله انما لم يبيع)

بضم ففتح (قوله الربع) بفتح الراء (قوله الحبس) بفتح الحاء (قوله لانه) أي الموحدة (قوله الحرب) بفتح الحاء (قوله باجارتها) بفتح الجيم (قوله بشرط تعجيل اجرتها واصلاحه) بفتح الاء (قوله فمعه) أي الربع (قوله وفيها) أي المدونة (قوله لربعة) أي التاجي شيخ مالئ رضي الله عنه إلى عنهما (قوله يبيع الربع) أي الحبس (قوله اذ أرى) (قوله الحرب) أي الامام (قوله ذلك) أي بيعه مصححة (قوله لخوابه) أي الربع وعدم امكان اصلاحه عليه وأي ذلك (قوله وهي) أي جواز بيعه الامام لخوابه وأنه لما ثبت خبره (قوله وروايتي) بفتح التاء معني بلائون لاضافته (قوله المماثلة) أي المبادلة (قوله به) أي الربع (قوله وبخز) بضم فكسر (قوله فيها) أي عنها (قوله

من حبس غلاماً فأكبر أو تخلف أو كثرت سرقة وبقائه فلا يجوز بيعه ليشترى بثمنه غيره مكانه الآن يكون الحبس شرطاً في حبه وهذا الخلاف انما هو في بيعه ليشترى بثمنه غيره يكون مكانه وأما بيعه فيما يلزم من علائها ورعيها بخلاف اتفاقا فمن قطعت منفعتها ان لم يرجع عودها وأضر بقاؤه للنفقة عليه يختلف فيه ومنه الربع الحرب (لا) يباع (عقار) حبس ان لم يخرب بل (وان خرب) بفتح الخاء المجهمة وكسر الراء وصار لا يتقنع به فيما حبس عليه ابن عرفة فيها مع الموازية والعينية وغيرهما منع بيع ما خرب من ربع حبس مطلقاً ابن الجهم انما لم يبيع الربع الحبس اذا خرب لانه يمكن اصلاحه باجارتها ستمين فبعد ذلك كان وفيه الربيعة رضي الله تعالى عنه ان الامام يبيع الربع اذا رأى ذلك لخوابه وهي احدى روايتي إلى الفرج ابن عرفة وفي جواز المناقلة به ربع غير خرب قول الشيخ في رسالته وابن شعبان وابن رشد ان كانت هذه القطعة من الارض الحبسية انقطعت منفعتها جله وبخز عن عمارتها او كراها فلا بأس بالمعاوضة فيها يمكن يكون حبساً مكانها ويكون ذلك بحكم من القاضي بعد ثبوت ذلك السبب والغلبة في المعوض عنه ويسجل ذلك ويشهده (و) لا يباع (نقض) بكسر النون وضهها كذبح وذخر أي منقوض من العقار الموقوف في الزاوي لا يباع نقض الحبس وأجاز بعض اصحابنا بيعه ولا أقوله ولا بن سهل عن ابن ابي جواز بيعه وأجاز ابن زرب لبناء باقية بثمن ما بيع وأفتى ابن عتاب بعدم نقل نقض مسجد خرب إلى مسجد آخر وبعدم بيعه ويترك حتى يقضى ابن عات ابن عبد الغفور لا بأس ببيع نقض المساجد خرب فسادته ووقفه ان ربح عمارته امثل وبالغ على منع بيع العقار فقال (ولو) بمقار (غير خرب) غ ظاهر رجوع الاغنياء للربع الخرب والنقض ولم أره منصوصاً إلا في الربع الحرب ابن رشد روى ربيعة ان الامام يبيع الربع اذا رأى ذلك لخوابه كالذواب والقياب وقالة الامام مالئ رضي الله تعالى عنه في احدى روايتي إلى الفرج عنه واستثنى من منع بيع العقار فقال (الا) يبيع العقار الموقوف (لتوسيع كسجد) وطريق ومقبرة فيجوز اختيار ابل (ولو) كان (جبر بالقضاء) على مستحقه أو ناظره فغير الموقوف احرى (وأمر) بضم الهمز وكسر الميم أي الحبس عليهم الذين لهم

ذلك أي التعمير بضم (قوله الغلبة) بكسر الغين المجهمة أي الرغبة (قوله ويسجل) بضم ففتح فكسر مثقالاً أي يكتب القاضي في كتابه الذي يكتب الوقائع عنده (قوله ذلك) أي ثبوت السبب (قوله ويشهد) أي القاضي (قوله به) أي عليه (قوله من العقار) صلة نقض (قوله بيعه) أي نقض الحبس (قوله ولا أقوله) أي جواز بيعه (قوله جواز بيعه) أي نقض الحبس (قوله واجازة) أي يبيع نقض الحبس (قوله باقية) أي الحبس (قوله بثمن ما يبيع) صلة بناء (قوله عتاب) بفتح العين المهملة وشدة المشقة فوق ثناء (قوله بيعه) أي نقض المسجد (قوله ويترك) بضم فسكون ففتح أي نقض المسجد (قوله عات) باهمال العين ثم مناة فولية (قوله ربي) بضم فكسر (قوله امثل) خبر وقفه (قوله الاغنياء) باهمال الغين فثمة بفتح أي المبالغة (قوله ولم أره) أي القول المشابه بولو (قوله وطريق ومقبرة) بيان ما دخل بالكافة (قوله احرى) أي يجبر مالكة على بيعه وتوسيع كسجد

(قوله بأن يشتري به) أي ثمن الوقف البيع لتوسيع المسجد الخ تصوير يجعل ثمنه لغيره (قوله ويجعل) أي العقار (قوله عنه) أي الحبس البيع (قوله يجوز) بضم فكسر (قوله أن تضاف) أي الدار (قوله إليه) أي المسجد (قوله ليتوسع) أي المسجد (قوله بها) أي الدار (قوله بيعها) أي الدار (قوله له) أي توسيع المسجد (قوله أدخل) بضم الهمز وكسر الهمزة الموحدة (قوله كانت) أي الدور (قوله تليه) أي المسجد (قوله ذلك) أي بيع الحبس لتوسيع المسجد (قوله الأخوين) أي مطرف وابن الماحشون (قوله الجوامع) أي التي تصل في الجمعة (قوله إليه) أي إدخال الحبس في المسجد اضيقه (قوله الجاعات) أي التي تصل في غير الجمعة جماعة (قوله فيها) ٧٠ أي مساجد الجاعات (قوله يكره) بضم الياء وكسر الراء (قوله بيعها) أي الدار الحبس

ولا يسه وتظنه (يجعل ثمنه) أي الوقف الذي يبيع به (لغيره) بأن يشتري به عقار ويجعل حبسا عوضا عنه - معنون لم يجوز أصحابنا بيع الحبس بحال الادار اجبوا ومسجد احتيج أن تضاف إليه ليتوسع بها فاجازوا بيعها - ويشترى بثمنها دار تكون حبسا وقد أدخل في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم دور محبسة كانت تليه ابن رشد ظاهر سماع ابن القاسم أن ذلك جائز في كل مسجد كقول معنون وفي النوادر عن مالك والأخوين وأصبغ وابن عبد الحكم رضي الله تعالى عنهم أن ذلك إنما يجوز في مساجد الجوامع أن احتيج إليه لاف مساجد الجاعات إذ ليست الضرورة فيها كالجوامع ابن عات عبد الملك لا بأس ببيع الدار المحبسة وغيرها ويكره السلطان الناس على بيعها إذا احتاج الناس إليها لتوسعة جامعهم الذي فيه الخطبة وكذا الطريق إليها إلى المساجد التي لا خطبة فيها والطرق التي في القبائل لأقوام مطرف إذا كان النهر بجانب طريق عظمى من طرق المسلمين التي يسلكها العامة لحرقها النهر حتى قطعها فإن أهل تلك الأرض التي حوالها يجبرون على بيع ما توسع به الطريق فإن لم ينظر السلطان فيه أفلتسلك الأرض إلا بذن أربابها ابن رشد اختلف متأخرو الشيوخ أن امتنعوا من البيع للمسجد فقال أكثرهم يؤخذ منهم بالقيمة جبر أو هو لا يقي على سماع ابن القاسم لأنه لا يجبرهم عليه - سمع جعل الثمن في دار أخرى ابن عرفة في هذا نظر انظر فيه ابن حبيب من سماع ابن القاسم سئل مالك رضي الله تعالى عنه عن قوم كانت لهم دار حبس فباعوها وأدخلت في المسجد قال أرى أن يشتروا بالذهب دارا أخرى يجعلونهم في صدقة أيهم قيل له أفية قضى عليهم بذلك قال لا الآن يتطوعوا ابن رشد لأنه لما أوجب الحق أخذها منهم جبراً صار كالاستحقاق الذي يبطل الجبر فلا يجب صرف الثمن المأخوذ في حبس مثله البناء المتساوي في جوابه أن ما توسع به المسجد من الرباع لا يجب أن يعرض منه إلا ما كان ملكاً أو حبساً على معين وأما ما كان حبساً على غير معين فلا يلزم تعويضه سواء كان من أحباس المسجد أو غيره أو على نحو الفناء على ما أفاده جواب أبي سعيد بن أبي نوازل أحباس المعيار ووجهه أن ما كان على غير معين لم يتعلق به حق معين والاجر الذي يحصل لواقفه بأخذه في المسجد أعظم

(قوله إليها) أي الدار الحبس (قوله وكذا) أي جامع الجمعة في جواز بيع الحبس لتوسعته (قوله إليها) أي الجوامع الجمعة (قوله عظمى) بضم العين المهملة وسكون الظاء الموحدة (قوله انظره) أي النظر (قوله فيه) أي ابن عرفة نصه قلت في قوله نظر لأن المناسبة النائية عن اعتبار المصالح تقتضي عكس ما قاله لأنهم إذا لم يجبروا على جعل ثمنه في حبس آخر كان جبرهم على بيعه تحصيلاً لمصلحة التوسعة مع مقسدة إبطال حبس وإذا جبروا على جعله في حبس كان جبرهم على بيعه لمصلحة التوسعة صافية عن مقسدة إبطال حبس فإن قيل جبرهم على بيعه مع جبرهم على جعله في حبس فيه شدة

ضرر وجبرهم على البيع مع عدم جبرهم على جعله في حبس أخف ضرراً وأرتكاب أخف الضررين راجح أو واجب قلت إبطال الحبس راجع لحق الله تعالى وضررهم راجع لحق آدمي وحق الله تعالى أكد (قوله وأدخلت) أي الدار (قوله قال) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله بالذهب) أي الذي باعوا الدار به (قوله له) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله بذلك) أي جعل الذهب في دار أخرى تجعل حبساً عوضاً عن الدار المبيعة (قوله قال) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله لأنه) أي الشأن (قوله الحق) أي الحكم الشرعي (قوله أخذها) أي الدار المحبسة (قوله صار) أي أخذها (قوله وسع) بضم فكسر (قوله من الرباع) بيان ما (قوله لا يجب أن يعرض) الخ خبر أن بضم ثم قطعت مثلاً أي يدفع عوضاً عن (قوله منه) أي الحبس الذي وسع المسجد به (قوله تعويضه) أي دفع عوضه وثنه

(قوله وان الخلووات) بضم الخاء المعجمة واللام وشـد الواو جمع خلو كذلك أى وقف ملكت منه عنه باصلاحه لتخريبه وعدم ريع يعمر به أو كثراته مدة طويلة مع تعجيل كرائه لاصلاح مسجد محبس عليه مثلا عطف على ان ما وسع به المسجد (قوله فى عوضها) أى ثمنها (قوله لانها) أى الخلووات (قوله بالفتح) أى لراء المكثرى ويا المعين (قوله ولاحق لاربها) أى الخلووات (قوله لانه) أى تغريبه قيمته (قوله كسبه) أى فى المنع (قوله وقبله) بكسر الموحدة (قوله قبولهما) أى ابن هرون وابن عبد السلام (قوله مطلقا) أى كان المهذوم ملكا أو وقفًا وكان الهادم من اهله أو غيرهم (قوله جريح) بضم الجيم وفتح الراء وسكون المثناة فخيم كان عابدا سرا تليما منعزلا فى صومعته يصلى ٧١ فنادته أمه وهو يصلى فقال يا رب أى وصلاقي ولم يجيبها فقالت

اللهم لا تقه حتى يتطرق وجوه المومسات أى الزانيات وكان جميلا فعشقه مومسة ودعته لنفسها فامتنع فكنكت من نفسها راعيا فحملت منه وأخبرت بأنه من جريح فهدموا صومعته وأرادوا قتله فصرى ودعا الله تعالى وضرب بطنها بقضيب وقال من أبوك يا جنين فقال الجنين أبى فلان الراعى فاعقذر والجريح وقالوا له نبى لك صومعته من ذهب وقضه فأبى وقال ابنوه من طين ففعلوا أو كما قال صلى الله عليه وسلم (قوله مثله) أى قول الشافعى (قوله عنه) أى ابن كنانة (قوله وتبنى فيه) أى فى محله مفرع على المنق (قوله وهو) أى نقضه وبناء

عما حبسه له وان الخلووات المدخلة فى المسجد لاحق لاربها فى عوضها لانها محض كراعى التقيمة والكراى ينقص بتمهذ واستيفاء المنفعة من المكثرى المعين بالفتح فيها ولاحق لاربها فى الارض والله أعلم (ومن) بفتح فسكون اسم شرط (هدم وقفا) أى عقارا موقوفا تعديا (فعليه) أى الهادم وجوبا (اعادته) بينائه كما كان لاقيمته لانه كسبه غ كذا لابن شاس وابن الحاجب وقبله ابن عبد السلام وابن هرون وقال ابن عرفة قبولهما اياه يوهم انه كل المذهب أو مشهوره ولم أعرفه بل ظاهر المدققة ان الواجب فى الهدم القيمة مطلقا وقد قال عياض فى حديث جريح من هدم حائطاً فشهوره مذهب مالك وأصحابه رضى الله تعالى عنهم ان فيه وفى سائر المتلفات القيمة وقال الشافعى رضى الله تعالى عنه عليه بناء مثله وفى العنينة عن ملائكة رضى الله تعالى عنه مثله وفى التوضيح عن النوارى عزروا ما فى ابن الحاجب لابن كنانة فقال عنه لا ينقض ببيان الحبس وتبنى فيه حوائط للغلة وهو ذريعة الى تغيب الحبس ومن كسر حبسا من أهل الحبس أو غيرهم فعليه أن يرد البنيان كما كان (وتناول) بفتح القوقية والواو أى شمل (الذرية) بضم الذال المعجمة وكسر الراء مثقلة هى والتسمية أى هذا اللفظ فى قوله وقف على ذريتي أوردية فلان الحافد أى ولد بنت الواقف أو فلان ابن العطار اتفاقا لان عيسى بن مريم عليهما السلام من ذرية ابراهيم عليه السلام قال الله تعالى ومن ذريته داود وسليمان وأيوب ويوسف وموسى وهرون وكذلك نجزي المحسنين وزكريا ويحيى وعيسى وحكى ابن رشد قولاً بعدم شمول الذرية الحافد وهو ينقض الاتفاق إلا أن يكون طريقة قاله تت ابن رشد اختلاف الشيوخ فى الذرية والنسل فقيل انهما بمنزلة العقب والولد فى عدم دخول ولد البنات فيهما الباجى عن ابن العطار النسل كالولد والذرية تشمل ولد البنات اتفاقا لقوله تعالى ومن ذريته اودى الى قوله وعيسى وهو ولد بنت ابن رشد هو استدلال صحيح فى ان ولد بنت الرجل من ذريته وكذا نقول فى نسله وعقبه كما انه من ولده خلاف ما ذهب اليه أفاده فى ابن عرفة فإستدلال ابن العطار بأنه لا يلزم من ثبوته فى عيسى عليه الصلاة والسلام ثبوته فى مسئلة النزاع لانه انما ثبت فى عيسى عليه الصلاة والسلام لعدم أب له يجوز ولا اعتبار هذا المعنى من حيث ذاته كان المذهب فى ولد

حوادث الغلة فى محله (قوله كسر) أى هدم (قوله هى) أى الراء فصل به ليصح العطف على الضمير المستتر فى مثقلة (قوله فى قوله) أى الواقف (قوله الحافد) أى ولد البنت مفعول تناول (قوله وهو) أى نقل ابن رشد قولاً بعدم شمول الذرية الحافد (قوله الاتفاق) أى الذى حكاه ابن العطار (قوله الا أن يكون) أى نقل الاتفاق (قوله انهما) أى الذرية والنسل (قوله فى عدم الخ) صلة منزلة (قوله فيهما) أى الذرية والنسل (قوله كالولد) أى فى عدم شمول ولد البنات (قوله يرد) بضم الياء وفتح الراء (قوله بانه) أى الشأن (قوله من ثبوته) أى شمول الذرية وولد البنت (قوله ثبوته) فاعل يلزم (قوله ولا اعتبار هذا المعنى) أى نسبة الولد لأمه اذا لم يكن له أب يجوز نسبة له كان المذهب الخ

(قوله المعتقد) بفتح التاء (قوله جرها) خبر كان وهو مصدر مضاف لقاعله ومفعوله ولاء (قوله مادام) أى ولدها (قوله غير مستطلق) بفتح الحاء المهملة (قوله فان استلحقه) أى ولدها (قوله جرها) أى المعتقد ولا مولدها المعتقد (قوله الخلاف) فاعل شاع (قوله المدعو) أى المسمى (قوله بجاية) بكسر الواو من جيم فئنة تخمية (قوله بثبوت) صلة افتى (قوله بعدمه) أى شرفه (قوله مثبتة) أى شرفه (قوله مقسكا) حال من ابن عبد السلام (قوله وقاله) أى نفي شرفه (قوله من الفاسيين) بيان من (قوله وقال) أى بعض الفاسيين (قوله عليه) أى ثبوت شرفه (قوله انه) أى الشأن (قوله وألف) بفتح التاء مثقلا (قوله تمسكهم) خبر أقوى (قوله وبأن أصل الشرف) عطف على بما تمسك به (قوله وهذا) أى شرف أولاده رضى الله تعالى عنها (قوله قلت) بضم تاء المتكلم ابن عرفة ٧٤ (قوله ما) بشد الميم مذكورة تامة نعت شرف (قوله عن منزلة) صلة شرف (قوله

لا الشرف العرفي) عطف على شرف ما (قوله وتمسكهم) أى الاولين (قوله يرد) بضم ياء ففتح خبر تمسكهم (قوله بجامع) صلة القياس (قوله انه) أى ثبوت النسب (قوله يرد) بضم ياء ففتح خبر تمسكهم الثاني (قوله بأنه) أى الشرف (قوله بهذه النسبة) أى ولادة الام (قوله اليها) أى فاطمة رضى الله تعالى عنها (قوله بنسبة الابوة) صلة ثبت (قوله صورة الاجماع) وهى ولد الاب الشريف (قوله ثابتا) خبر كان (قوله النابتة) نعت النسبة (قوله النسبة) فاعل النابتة (قوله اليها) أى فاطمة رضى الله تعالى عنها (قوله بالنسبة) صلة النابتة (قوله فى باب

الملا عنسة المعتقد جرها ولا مولدها المعتقد مادام غير مستطلق فان استلحقه أب بطل جرها وشاع فى أوائل هذا القرن على ما بلغنى الخلاف فى شريف الام فقط وأبوه ليس بشريف هل هو شريف أم لا فافتى الشيخ أبو على منصور المدعو بناصر الدين من فقهاء بجاية بثبوت شرفه وتبعه جل أهل بلده وأفتى الشيخ أبو اسحق بن عبد الربيع قاضى بلدنا تونس بعدمه وسععت شيخنا ابن عبد السلام يصرح بخطأه مثبتة تمسكا بالاجماع على ان نسب الولد انما هو لآبائه لا لأمه وقاله بعض من اقبله من الفاسيين وقال يلزم عليه انه لو تزوج يهودى أو نصرانى بعد عتقه واسلامه شريعة أن يكون ولده منها شريفا وهذا لا يتوله منصف أو مسلم أنا أشك وألف الفريقان فى المسئلة وأقوى ما احتج به الاولون تمسكهم بما تمسك به ابن العطار وبأن أصل الشرف من فاطمة رضى الله تعالى عنها وهذا بنسبة الامومة لا بنسبة الابوة قلت والحق ان ابن الشريف له شرف ما عن منزلة من أمه ليست بشريعة لا الشرف العرفي وتمسكهم بما تمسك به ابن العطار يرد بما تقدم وتمسكهم القياس بثبوت النسب الى فاطمة بجامع انه شرف ثبت لولادة الام يرد بأنه انما ثبت بهذه النسبة فيمن ثبتت نسبه اليها بنسبة الابوة فكان هذا الشرف الثابت فى صورة الاجماع ثابتا بالنسبة الى فاطمة رضى الله تعالى عنها الثابتة بالنسبة اليها بالنسبة الى الاب فيمنئذ لا يلزم ثبوته فى المقدس لانه انما يتصور ثبوته فيه بالنسبة الى فاطمة رضى الله تعالى عنها بالنسبة الى الام لا الى الاب وهذه النسبة الثابتة فى المقدس أضعف من النسبة الثابتة فى الاصل لانها فيه بالنسبة الى الام وهى فاطمة رضى الله تعالى عنها والنسبة الى الاب وهو أبو الولد المتكلم فى شرفه الثابت بنسب أبيه للعسن أو الحسين رضى الله تعالى عنهما بالنسبة الى الاب وهى فى المقدس ثابتة بالنسبة الى الام وهى فاطمة رضى الله تعالى عنها والنسبة الى الام أيضا وهى أم الوالد المتكلم فى شرفه فهى فى الاصل أقوى وفى المقدس أضعف وذلك فرق واضح يقدح فى القياس المذكور ويؤكد صحة هذا الفرق اتفاق العلماء فيما علمت فى باب

الشرف الثابت فى صورة الاجماع ثابتا بالنسبة اليها الثابتة بالنسبة الى الاب (قوله لا يلزم ثبوته) أى الشرف الترجيح (قوله فى المقدس) أى شريف الام دون الاب (قوله لانه) أى الشرف (قوله ثبوته) أى الشرف (قوله فيه) أى المقدس (قوله بالنسبة الى فاطمة) صلة ثبوت (قوله بالنسبة الى الام) صلة النسبة (قوله وهذه النسبة) أى الى فاطمة رضى الله تعالى عنها بالنسبة الى الام دون الاب (قوله من النسبة) أى الى فاطمة (قوله فى الاصل) أى المقدس عليه (قوله لانها) أى النسبة الى فاطمة رضى الله تعالى عنها (قوله فيه) أى الاصل (قوله بالنسبة الى الام) خبر ان (قوله وبالنسبة الى الاب) عطف على بالنسبة الى الام (قوله المتكلم) بفتح اللام نعت الولد (قوله الثابت) نعت الولد ايضا (قوله بالنسبة الى الاب) صلة الثابت (قوله وهى) أى النسبة (قوله وبالنسبة للام ايضا) عطف على بالنسبة للام (قوله فهى) أى النسبة (قوله فى الاصل) أى المقدس عليه وهو شريف الاب المجمع على شرفه صلة أقوى (قوله وفى المقدس) أى شريف الام دون الاب صلة أضعف (قوله فيما علمت) بخبر به الصدوق فى حكاية الاتفاق

(قوله في باب صلة اتفاق (قوله اربع) خبر ان (قوله فسمي) اي الواقف (قوله ثم قال) اي الواقف (قوله في تناول) اي لفظ الواقف (قوله عند) صلة يتناول (قوله له وضمير الخ) صلة يتناول الحافظ (قوله هذا) اي تناول ولدي فلان وفلان وأولادهم الحافظ (قوله وخطا) بفتح خاء مثقلا (قوله اذا قال) اي المحبس (قوله وسماهم) ٧٣ اي المحبس الاولاد (قوله ذكورهم)

بدل أويان لما سماهم
(قوله ثم قال) اي المحبس
(قوله فيه) اي المحبس أو
القول المذكور (قوله وما
روى) بضم فكسر أي من
عدم دخولهم فيه (قوله
فأولادهم) أي هذه
الكلمة الخ تفرع على ثم
قال وأولادهم (قوله في
هذه) أي ولدي فلان وفلان
(قوله بدليل ذكره) أي
وأولادهم وإضافة دليل
للسان وذكر للعقول
(قوله ان قال) اي المحبس
(قوله ثم قال) اي المحبس
(قوله في هذا) اي القول
(قوله سمي) اي المحبس
الاولاد باسمائهم (قوله
كرن) أي المحبس (قوله
التعقيب) أي الاولاد
وأولاد الاولاد (قوله ثم
استظهره) أي ابن رشد
الدخول الذي ذهب
الشيخ اليه (قوله وقال)
اي ابن رشد (قوله انه) اي
الدخول (قوله وتبعه) اي
ابن رشد (قوله عليه) اي
كلام ابن رشد (قوله به) أي
الدخول المذكور (قوله
علا) بفتح العين المهملة

الترجيح على ان نتيجة الدليل الذي احدى مقدمته ظنية والاخرى قطعية أرجح من نتيجة
الدليل الذي مقدمته معاظنيتان اه كلام ابن عرفة (و) تناول (ولدي فلان) أي زيد مثلاً
(وفلان) أي هند مثلاً فسمى الذكور والاناث ثم قال وأولادهم فيتناول الحافظ عند الامام
مالك رضي الله تعالى عنه وجميع أصحابه المتقدمين والمتأخرين له وضمير أولادهم الى الاولاد
والحافظ من أولاد الاولاد ابن عرفة هذا هو الصواب وخطا ابن رشد قول ابن زبيل لا يدخل
الحافظ فيما ذكر ابن رشد اذا قال حبست على أولادى وسماهم باسمائهم ذكورهم واناثهم ثم قال
وعلى أولادهم فان أولاد البنات يدخلون فيه على مذهب الامام مالك وجميع أصحابه رضي
الله تعالى عنهم وما روى عن ابن زبيل فهو خطأ غ فأولادهم مقدرة في هذه بدليل ذكره فيما
يليه (أو) وقف على أولادى (الذكور والاناث) بدون ذكر أسمائهم (وأولادهم) يتناول
(الحافظ) باهمال الحاء وكسر الفاء أي ولدا بلغت مقبول تناول حذفه من الاثرين لدلالة هذا
عليه ابن رشد ان قال حبست على أولادى ذكورهم واناثهم ولم يسمهم باسمائهم ثم قال
وعلى أعقابهم فالظاهر من مذهب الامام مالك رضي الله تعالى عنه ان أولاد البنات يدخلون
في هذا كما لو سمي وفي المقدمات لو كرر التعقيب لدخل أولاد البنات الى الدرجة التي انتهت
اليها المحبس على ما ذهب اليه الشيوخ ثم استظهره وقال انه العمول به وتبعه أبو الحسن
واقصر عليه ابن عرفة والقرا في غيرهما وجرى به العمل قديماً وحديثاً قاله في المعيار في
جواب ابن عاقل بعضهم ولم أرا هذا قال بدخوله وان سفل لكن في جواب الوانغى في المعيار
حكايه قول بدخول ولدا البنات وان سفلوا وبعد قعددهم والظاهر رحمه على ما لابن رشد والله
أعلم وفي المقدمات والمبطلية عن الموازية ان قال حبست على أولادى ذكورهم واناثهم ومن
مات منهم قوله بمنزلة فقال الامام مالك رضي الله تعالى عنه لا أرى لولد البنات شياً لكن
في المعيار عن أبي اسحق التونسي اعتراض ما لابن المواز فانظره (لا) يتناول (نسلي) في قوله
وقف على نسلي الحافظ ويتناول أولاد الذكور والاناث وأولاد أولاد الذكور كور ذكورا
واناثا ولا يتناول من ينسب للواقف باهر أمه سواء كانت بنته أو بنت ابنه وضابط ذلك ان كل ذكر
أو أنثى يحول بينه وبين المحبس أنثى فلا يشمله لفظ التسلسل ولا العقب ولا الولد في ابن العطار
النسل كالولد وجعل ابن رشد الخلاف فيه وفي الذرية واجدا (و) لا يتناول (عقبى) الحافظ
ابن رشد لا فرق عند أحد من العلماء بين لفظ العقب والولد في المعنى (و) لا يتناول (ولدى)
الحافظ ابن رشد اذا قال المحبس حبست على ولدى أو على أولادى ولم يزد عليه فيكون المحبس
على أولاده ذرية الذكور والاناث وعلى أولاد بنيه الذكور دون الاناث ولا يدخل فيه أولاد
البنات على مذهب الامام مالك رضي الله تعالى عنه للإجماع على ان أولاد البنات لا ميراث لهم
(و) لا يتناول (ولدى وولدولى) الحافظ ابن رشد اذا قال حبست على ولدى وولدولى أو على

١٠ من ح واللام مثقلا (قوله بدخوله) أي ولدا البنات في العقب المبكر (قوله وان سفل) أي ولدا البنات (قوله وبعد)
بضم العين (قوله دهم) بضم القاف والدال الاولى وسكون العين أي درجته (قوله ان قال) اي المحبس (قوله الذكور) نعت
أولاده (قوله ذكورا واناثا) راجع لاولاد أولاده (قوله في المعنى) صلة فرق (قوله ذرية) بكسر فسكون أي مباشرة (قوله اذا قال)

أى المحبس (قوله يدخلون) الى ولد البنات اعاد عليه ضمير الجماعة لعمومه بالاضافة (قوله فيه) أى ولدى وولدى
 أو ولادى واولاد واولادى (قوله وهو) أى دخولهم فيه (قوله يقع) أى يطلق (قوله عبدوس) بفتح العين المهملة وسكون
 الموحدة وضم الدال المهملة وإهمال السين (قوله أنه) أى الشأن (قوله فيه) أى ولدى وولدى واولادى واولاد واولادى
 (قوله لان لفظ ولد الولد) اضافة لفظ للبيان (قوله ولان اللفاظ المسموعة الخ) أى كلام اللسان عبارة عن كلام الجنان
 ان الكلام لى القوادى وانما جعل اللسان على القوادى دليلا
 (قوله من ارادته) بيان ما (قوله بلفظ) ٧٤ صلة عبر (قوله نص) نعت ثان للفظ (قوله اخرجته) أى ولد بناته (قوله منه) أى

أولادى وأولاد أولادى فذهب جماعة من الشيوخ الى ان ولد البنات يدخلون فيه وهو ظاهر
 اللفظ لان الولد يقع على الذكر والانثى وفي كتاب ابن عبدوس عن مالك رضى الله تعالى عنه انه
 لا شئ لولد البنات فيه لان لفظ ولد الولد لا يتناول باطلاقة ولد البنات ولان اللفاظ المسموعة انما
 هى عبارة عما فى النفوس فاذا عبر المحبس عما فى نفسه من ارادته بلفظ غير محتمل نص على ادخال
 ولد بناته فى حبيسه أو اخرجته منه وقصنا عنه ولم يصح لنا مخالفة نصه واذا عبر عما فى نفسه بعبارة
 محتملة للوجهين جميعا وجب ان فعله على ما يغلب على ظنه انه اراد من محتملات لفظه بما يعلم
 من قصده لان عموم الفاظ الناس لا تحتمل الاعلى ما يعلم من قصدهم واعتقادهم اذ لا طريق لنا
 الى العلم بارادة المحبس الا من قبله فاذا صح هذا الاصل فقد علمنا انه يعلم ان الولد باطلاقة يقع على
 الذكر دون الانثى فوجب أن يخص بهذا عموم لفظ المحبس كما يخص عموم لفظ الحائض بما
 يعلم من مقاصد الناس فى أيمانهم وعرف كلامهم اه البناتى عدم دخول الحائض فى هذا وما
 بعده رواه ابن عبدوس وابن وهب عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه ورجحه فى المقدمات
 لكس انظره مع ما لا يلى الحسن وذلك انه لما قال فى المدونة قال مالك رضى الله تعالى عنه ولا شئ
 لولد البنات للإجماع انهم لم يدخلوا فى قوله تعالى يؤمكم الله فى أولادكم قال أبو الحسن ما نصه
 قوله ولا شئ لولد البنات انما يرجع لقوله ومن قال حبيس على ولدى ولا يرجع لقوله على ولدى وولد
 ولدى الشيخ لانه اذا قال على ولدى وولد ولدى فان ولد البنات يدخلون وكذلك كلما زاد درجة
 يدخلون الى حيث انتهى المحبس اه ونقله غ فى تكميله وقال عقبه هذا هو المشهور وقال
 فى المقدمات روى عن مالك رضى الله تعالى عنه انه لا شئ لولد البنات فى ذلك أيضا ١٠ فدل على
 ان ما رجحه فى المقدمات وتبعه عليه المصنف خلاف المشهور (و لا يتناول (أولادى وأولاد
 أولادى) الحائضات ليس هذا مكررا مع ما قبله لانهم فى كلامهم على بيان الفاظ الواقع
 وهذا اللفظ غير الذى قبله (و لا يتناول (بني وبني بنى) الحائض الباجى وعليه أصحاب مالك
 رضى الله تعالى عنه ابن رشد اما لفظ البنين فى قوله حبست على بنى أو على بنى وبنينهم فالحكم فيه
 كالحكم فى لفظ الولد والعقب (وفى) تناول (ولدى وولدهم) الحائض وبه أفتى أهل قرطبة وقضى
 به ابن السليم وعدم تناوله وهو قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه (قولان) غ هذا تصريح
 بالخلاف الذى لحق له ابن الحاجب بقوله وولدى وولدهم بين المستثنين وعليك بالمقدمات فى ابن

حبيسه (قوله عنده) أى
 لفظه النص (قوله واذا عبر)
 أى المحبس (قوله الوجهين)
 أى ادخال ولد بناته فى حبيسه
 واخراجته منه (قوله
 نحمها) أى عبارة قوله
 انه) أى المحبس (قوله من
 محتملات) بفتح الميم الثانية
 بيان ما (قوله لفظه) أى
 المحبس (قوله بما يعلم)
 بضم الياء صلة يغلب (قوله
 من قصده) أى قرأته (قوله
 الاعلى ما يعلم) أى بالقرائن
 (قوله من قصدهم الخ)
 بيان ما (قوله من قبله)
 بكسر ففتح أى المحبس
 (قوله انه) أى الشأن
 (قوله يعلم) بضم الياء (قوله
 يقع) أى يطلق (قوله
 بما يعلم) بضم الياء (قوله
 من مقاصد الناس) بيان ما
 (قوله أيمانهم) بفتح الهمز
 بجمع عين (قوله عسرف)
 بضم فسكون عطف على
 مقاصد (قوله فى هذا)

أى ولدى وولدى وأولادى وأولاد أولادى (قوله انه) أى الشأن (قوله انهم) أى على ان ولد البنات
 (قوله الشيخ) أى قال أبو الحسن (قوله لانه) أى المحبس (قوله ونقله) أى كلام ابى الحسن (قوله وقال) أى غ (قوله روى)
 بضم فسكون (قوله فى ذلك) أى ولدى وولد ولدى (قوله فدل) أى غ (قوله وعليه) أى عدم تناول بني وبني بنى الحائض (قوله
 لفظ البنين) اضافته للبيان (قوله وبه) أى تناول ولدى وولدهم صلة أفتى (قوله لوح) بفتحات مثقلا أى اشار (قوله وولدى
 وولدهم) أى هذا اللفظ مبتدا (قوله بين) خبره (قوله المستثنين) أى ولدى وولد ولدى وأولادى فلان وفلان وفلان وأولادهم

ومعنى بين المسئلتين ان فيه قولين قولاً بعدم دخول الحنف كالمسئلة الاولى وقولاً بدخوله كالمسئلة الثانية ونص ابن الحارث وولدى وولد لولدى المنصوص أيضاً لا يدخل أولاد البنات وأولادى فلان وفلان وأولادهم يدخلون اتفاقاً وولدى وولدهم بين المسئلتين (قوله زمين) بفتح الميم (قوله بهذا اللفظ) أى ولدى وولدهم (قوله ودخولهم) أى ولاد البنات به (قوله كانوا) أى الاخوة (قوله أجرى) بضم الهمز وكسر الراء (قوله الاناث) ٧٥ أى من الاخوة (قوله فى الحجب) أى

للام من الثلث الى السادس
(قوله لفظ بنى ابى) اضافته
الاولى للبيان (قوله اخوته)
أى الواقف (قوله من
أولادهم) أى اخوته
(قوله ولده) أى الواقف
(قوله هذا) أى كلام ابن
شعبان (قوله انه) أى ابن
شعبان صلة يشعرياه
مقدرة (قوله وهو) أى عدم
دخول الاناث تحت بنى
(قوله فى الرواية) صلة تقدم
(قوله فى لفظ البنين) صلة
الرواية واطافة لفظ للبيان
(قوله منهم) أى الاكل
والاهل (قوله الابن) أى
لواقف (قوله والاب) أى
لواقف (قوله قعددهم)
بضم القاف والدال الاولى
أى درجاتهم (قوله من النساء)
بيان من (قوله زمين) قيد
فى النصارى ومن بعدهم
(قوله قال) أى غ (قوله
وهو) أى وان نصارى (قوله
وبه) أى جواز الوقف على
الذى (قوله قطع) أى جزم
(قوله اذ قال) أى المصنف
(قوله فيها) أى مسئلة
الوقف على ذى (قوله له)

رشد اذ قال حبست على ولدى وأولادهم فروى ابن أبى زمين لا يدخل البنات فى الحبس بهذا
اللفظ ودخولهم أبين بعضهم لعلمهم اعتمدوا فى هذا على عرف تقرر لان أكثر هذه المسائل
مبنية على العرف كالابن رشد وغيره ولذا يصعب افرق بينهما (و) تناول (الاخوة) فى قوله وقف
على اخوق (الاتى) من أى جهة كانوا قال الله تعالى فان كان له اخوة فلامه السادس وقد أجرى
الاناث فى الحجب مجرى الذكور ابن شعبان لفظ اخوق يشمل اخوته ولولام فقط ذكورهم
واناتهم (و) تناول (رجال اخوق ونسأؤهم الصغير) والصغيرة قال الله وان كانوا اخرقة رجالا
ونسأؤ فلذلك كسر مثل حظ الاتيين ابن شعبان ولفظ رجال اخوق ونسأؤهم يشمل اطفال
ذكورهم واناتهم (و) تناول (بنو أبى اخوته) أى الواقف الذكور أشقاء وألاب (وأولادهم)
أى الذكور خاصة ابن شعبان لفظ بنى أبى يشمل اخوته لايه وأمه واخوته لايه فقط ومن كان
ذكراً من أولادهم خاصة مع ذكور ولده ابن شاس هذا يشعرياه لا يرى دخول الاناث تحت بنى
وهو خلاف ما تقدم فى الرواية فى لفظ البنين الحط قوله وأولادهم أى الذكور كما صرح به فى
الرواية فى الجواهر ولو قال على بنى أبى دخل فيه اخوته لايه وأمه واخوته لايه ومن كان ذكراً
من أولادهم خاصة مع ذكور ولده (و) تناول (ألى) بفتح الهمزة مدودا وكسر اللام (و) تناول
(أهلى العصبه) فدخل فى كل منهما الابن وابنه وان نزل والاب والجسد وان علا والاخوة
وبنوه وان نزلوا والاعمام وبنوه (ومن) أى امرأة (لورجلت) بضم الزاء وكسر الهمزة منقلة
أى فرضت رجلاً (عصب) بفتحات مثلاً أى كان عاصباً كبنت وبنت ابن وأم وجددة أب وعمه
وبنت أخ وبنت عم ابن عرفة لفظ آل وأهلى الباجى عن ابن القاسم الاكل والاهل نسأؤهم
العصبات والبنات لان الحلات الباجى أراد العصبه ومن فى قعددهم من النساء ابن
عرفة فتدخل بنات الم (و) تناول (أقاربى أقارب جهتيه) أى جهة لايه وجهة أمه (مطلقاً)
عن التقييد بذكره أو أنوثة فتناول العمات وبناتهن والخالات وبناتهن والاخوات
وبناتهن وبنات الاخوة ان كانوا مسلمين بل (وان) كانوا (نصرى) بفتح النون وسكون الصاد
المهملة وفتح الراء أى نصارى او يهودا أرجو ساذمين فى نسخة غ وان قصوا بفتح القاف
والصاد المهملة أى بعدوا قال وفى بعض النسخ وان نصارى أى ذميين ولم أر من ذكره ناوهو
سفرع على جواز الوقف على الذى وبه قطع المصنف اذ قال يكن سيول وذى تبعه الابن شاس
وابن الحارث وابن عبيد السلام ابن عرفة لم أعرف فيها المصنف المتقدمين والظاهر جوبها على
حكم الوصية له فى معاص ابن القاسم كراهة الوصية لليهودى والنصراني وكان قبل ذلك يجيزها
اه وكأنه لم يقف على ما فى نوازل ابن الحاج من حبس على مساكين اليهود والنصارى جازى
بروى ابن الموارى وابن عبيدوس عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه من أوصى لا قاربه قسم

أى الذى (قوله وكان) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله يجيزها) أى الوصية لليهود والنصارى (قوله وكأنه) بفتح الهمز
وشد النون أى ابن عرفة (قوله يقف) أى يطلع (قوله من حبس على مساكين اليهود الخ) بيان ما (قوله قسم) بضم فسهم
أى الموصى به

على الاقرب فالاقرب بالاجتهاد محمد الامام مالك رضى الله تعالى عنه لا يدخل فيه وولد البنات
وقاله في العتبية عيسى وينظر فيه على قدر ما يرى ويترك في عالم يترك غيره وولد البنات وولد
البنات ابن يونس اذ ادفعوا حينئذ ابن القاسم لا يدخل الخلال والخالفة ولا قرابته من قبل
أمه الا ان لا يكون له قرابة من قبل أبيه وفي المتبعية اختلاف اذا وصى اقربا بنه أو ولد قرابته
على ثلاثة أقوال ابن القاسم لا يدخل فيه قرابته لأمه بحال وروى مطرف وابن الماجشون عن
الامام مالك رضى الله تعالى عنه انهم يدخلون بكل حال ابن حبيب وهو قول جميع أصحاب مالك
رضى الله تعالى عنهم أجمعين وقال عيسى بن دينار يدخلون في عدم قرابته من الرجال واما
ان لم يكن له يوم وصى قرابة الا من قبل النساء فلا اختلاف أن الوصية تكون لهم اه ونقلها
في التوضيح عن المعين وظاهر العز وترجيح الثاني الذي مشى عليه المصنف فسبق تورق في عليه
لمكن درج المصنف في باب الوصية على قول ابن القاسم اذ قال وفي الاقارب آثاره لأمه
ان لم يكن له اقارب لاب تت لم أقف على هذا اللفظ أى نصري والذي في الصحاح النصارى جمع
نصران ونهيرة كالنداءى جمع ندما وندمانة ثم قال ولكن لم يستعمل نصران الا في النسب
لانهم قالوا رجل نصراني وامرأة نصرانية اه وأجيب بأن نصري لغة في النصارى وان كانت
ردية (و) تناول (مواليسه) أى الواقف بفتح الميم جمع مولى (المعنى) بفتح التاء الذى باشر
الواقف عنه (وولده) أى المعتق بالفتح (ومعتق) بفتح التاء (أبيه) أى الواقف (و) معتق
(ابنه) أى الواقف فيها من أوصى بثلاثة لمولى فلان وله موال ألعموا عليه وموال أنهم هو
عليهم كان لمواليه الاسفلين دون الاعلين الامام مالك رضى الله تعالى عنه ان كان له موال من
قبل أبيه وموال من قبل أمه وموال من قبل قرابته يوارثونه فليبدأ بالاقرب فالاقرب وفيه
ويعلمى الاخرين منه ان كان في المال سعة الا أن يكون في الابه من هو أخرج من الاقرب
فيؤثرون عليه ويبدأ بأهل الحاجة أبعادا وغيرهم وما في ذلك أمر بين غير ما يستدل عليه من
كلامه ويرى آثاره ابن شاش لفظ الموالى يشمل الذكور والاناث واختلف فيمن يدخل منهم
في الحبس فروى انه يدخل منهم وإلى أبيه وموالى ابنه وموالى الموالى (و) تناول (قومه)
أى الواقف (عصيته فقط) أى لا من لورجلت عصب ابن عرفة فقط القوم قبل الباجى قول ابن
شعبان هو خاص بالرجال العصبه دون النساء لقوله تعالى لا يضر قوم من قوم ولا نسائهم من
وقول زهير اقوم آل حسن ام نسائه (و) تناول (طقل) بكسر الطاء المهملة وسكون القاف
(وصى وصغير من) أى شخصا (لم يبلغ) بفتح فـ يكون فضم الحلم ولا الحيض ابن شعبان لو قال
انطقوا أهلى تناول من لم يبلغ الحلم ولا الحيض وكذلك لو قال على صبيانهم او صغارهم
(و) تناول (شاب وحدث) بفتح الشاء والذال المهملين فثلاثة من بلغ منتها (للاربعة) سنة
وهل بدخوله فيها او بكمالها فقرر ان لابن عرفة والمتبعية ابن شعبان لو قال على صبيانهم أو على

يكسر المثناة مفتولة (قوله من كلامه) اى الموصى (قوله ويرى) بضم الياء (قوله له) اى الموصى
(قوله رآه) اى اراده (قوله واختلج) بضم التاء (قوله فروى) بضم فكسر (قوله وسوالى الموالى) اى عتق العتق (قوله
لفظ القوم) اضافته اليسان (قوله قبل) يكسر الباء (قوله هو) اى القوم (قوله السلم) بضم ففتح اى الانزال المفعول يبلغ

(قوله منه) بكسر السين وشدة النون (قوله وهو) أى بقاء ملك الحبس على حبسه (قوله غلط) خبر قول (قوله سئل) أى ابن القاسم (قوله وكل) بفتحات مثقلا (قوله عليه) أى الحبس (قوله فقال) أى ابن القاسم (قوله ذلك) أى حوزة الحبس (قوله لهم) أى الكبار (قوله وهو) أى الحبس (قوله وضعه) أى وافقه (قوله عليه) عائدا (قوله للحبس عليه) بفتح الباء (قوله يجعلها) أى الهبة (قوله له) أى الموهوب له (قوله غيره) أى الموهوب له ٧٧ (قوله إذا كان) أى الموهوب له (قوله وإنما يقتله) له (قوله وإنما يقتله) له (قوله أى الحبس (قوله فله) أى حبسه (قوله عليه) أى الحبس (قوله يجوز) أى الحبس (قوله ويجزى) أى الوكيل (قوله عليه) أى الكبير (قوله غلته) أى الحبس (قوله ويجوز) أى بالمال (قوله أى الوكيل (قوله له) أى الكبير (قوله ذلك) أى الحبس (قوله فى حياته) أى الحبس (قوله وبعد مماته) أى الحبس (قوله فبسه) أى الحبس (قوله وكل عليه الحبس (قوله غير الحبس عليه (قوله وهذا) أى بقاء ملك الحبس على حبسه (قوله هى) أى المساجد (قوله عنها) أى المساجد (قوله حبس) أى كناية (قوله ومثله) أى ما فى الذخيرة (قوله من قواعد) أى القصر فى بيان القصر (قوله فى) أى اقتضاه (قوله ومنشؤه) أى الخلاف (قوله فله) أى

أحدانهم كان ذات لمن بلغ منهم إلى أن يكمل أربعين عاما (والا) يكن فى سن مما سبق بأن يجاوز سنه الأربعين (ف) هو (كهل) بفتح الكاف وسكون الهاء (لستين) عاما (والا) يكن ابن ستين بأن تجاوزها (ف) هو (شيخ) إلى مئة سنة (وشمل) بفتح الشين المعجمة وكسر الميم كل واحد من طفل وما بعده (الأتى) وشبه فى شعول الأتى فقال (ك) لفظ (الارمل) بفتح الهمز والميم وسكون الراء آخره لام ابن شعبان لو قال على كهولهم كان لمن جاوز الأربعين من ذكورهم وأنهم إلى أن يكمل الستين ولو قال على شيوخهم كان لمن جاوز الستين من الذكور والانات ولو قال لاراملهم لمكان للرجل الارمل كالمرأة الارملة تقول الحطيفة فى الحاجة هذا الارمل ابن عرفة الشاهد المذكور وإنما هو لخير (والملك) بكسر الميم على الشئ الموقوف (للوافق) ابن عرفة صرح البابى ببقاء ملك الحبس على حبسه وهو لازم تركية حوائط الاحباش على ملك محبتها وقول النعمى آخر الشفعة التحييس يسقط الملك غلط اه وفى رسم استاذن من سماع عيسى من كتاب الحبس سئل عن رجل حبس على أولاده الصغار والكبار وكل عليه من حازرهم وأكرام فقال الكبار فمن يجوز له لا تقتسنا فقال لا يكون ذلك لهم وهو على ما وضعه عليه ابن رشد هذا كما قال لأن الحبس ليس بملك للحبس عليه كالهبة التى هى ملك للموهوب له فلا يصح الواهب أن يجعلها له على يد غيره إذا كان كبيرا وإنما يقتله الحبس عليه على ملك محبته فله أن يترك عليه من يجوز له الكبير ويجزى عليه غلته ويجوز له ذلك فى حياته وبعد مماته ولا كلام للحبس عليه فيه اه وهذا فى غير المساجد وأما هى فلا خلاف أن ملك محبها اقتدار ترفع عنها قاله القرافى فى حبس الذخيرة ومثله فى الفرق التاسع والسبعين من قواعد ونصه هل يقتدر الوقف الى القبول أم لا فيه خلاف ومنشؤه هل أسقط الواقف حقه من منافع الموقوف كالتبقي فلا يقتدر للقبول أو ملك منافع العين الموقوفة للموقوف عليه فيستقر للقبول كالبيع والهبة وهذا إذا كان الموقوف عليه مميّنا وأما غير المميّن فلا يشترط قبوله تعذر هذا فى منافع الموقوف أما ملكه فاختلف فيه هل يسقط أو هو باق للواقف وهذا ظاهر المذهب لأن الامام مالك رضى الله تعالى عنه أوجب الزكاة فى غمر السلطان الموقوف على غير معينين نحو الفقراء إذا كان خمسة أو سق ثم يفرق الباقي على الموقوف عليهم بالاجتهاد وأما غمر السلطان الموقوف على معينين فيبقر عليهم ثم من نابه فصار زكاة واقف العلماء فى المساجد أن وقفها اسقاط ملك كالتبقي فلا ملك لخلق فيها قوله تعالى وأن المساجد لله ولا تأتمنوا الجمعة فيها وهى لا تقام فى مملوك لا سيما على أصل الامام مالك رضى الله تعالى عنه من أنها

أى الوقف (قوله أو ملك) بفتحات مثقلا أى الواقف عطف على أسقط (قوله العين) أى الذات (قوله للموقوف عليه) صلة ملك (قوله فيقتدر) أى الوقف (قوله ملكه) أى الموقوف (قوله فاختلف) بضم التاء (قوله فيه) أى ملك الوقف (قوله هو) أى ملكه (قوله وهذا) أى بقاء ملكه للواقف (قوله إذا كان) أى الثمر (قوله بالاجتهاد) صلة يفرق (قوله فيها) أى المساجد (قوله ولا تأتمنوا الجمعة فيها) أى المساجد عطف على لقوله تعالى (قوله وهى) أى الجمعة (قوله من أنها) أى الجمعة الخيين أهل

(قوله عنه) اى واقفه او وارثه (قوله لجزء) اى واقفه أو وارثه (قوله عن أدائه) اى الحق (قوله وجد) بضم فكسر (قوله أراد) اى المصنف (قوله الغبن) اى فى الكراء الاول (قوله المشاور) بفتح الواو (قوله درج) بفتح الراء معول اكرى واصافته للسان (قوله بهد الذاء عليه) صلة اكرى (قوله فليس له) اى ناظره (قوله حاضرا) اى الكراء الاول (قوله وكذا) اى ناظر الحبس (قوله كرائمها) اى ضيعة اليتيم (قوله فان كان) اى وجود الزيادة (قوله قبل ذلك) اى فوات كرائمها (قوله ان لم يكن) اى غبن (قوله الاول) اى عدم النقص ان لم يكن غبن ولولم يفت الابان (قوله والثاني) اى النقص ان لم يكن غبن ولم يفت الابان (قوله وحرمان) عطف على اعطاء (قوله فزمنه) اى الكراء تنازع فيه ٧٩ ولادة وقدم (قوله لولى) اى ناظر

(قوله الصدقة) اى الحبس
(قوله ينقد) اى محجل (قوله لانه) اى وليها (قوله يضح) اى يسقط شيئا من كرائمها
(قوله فى ذلك) اى بسبب التجهيل (قوله وهو) اى متوليا (قوله عليهم) اى الحبس عليهم (قوله لانه) اى المتولى (قوله ولد) بضم الواو (قوله قبلها) اى القسمة (قوله بعدها) اى القسمة (قوله فاذا قسمه) اى الكراء (قوله منته) اى الكراء (قوله يحرم) بضم الياء وفتح الراء (قوله المقدم) بضم الميم وفتح القاف والذال (قوله وهى) اى الاحباس الخ حال (قوله انما يكرى) اى المقدم الاحباس الخ خبر المقدم (قوله فان مات) اى المقدم المكبرى (قوله قبل ذلك) اى تمام امد كرائمه (قوله ولما نزلها) اى الاحباس (قوله لنفسه) اى ارشده وعدم تقديم غيره

ولا وارثه لان مصلحة قام بأداء حق عنه لجزء عن أدائه أولاده (و) ان اكرى الوقف ناظره بـ كراء لا غبن فسه على الوقف ثم وجد من يزيد فى كرائمه فـ (لا يفسخ) بضم التحتية (كراؤه) أى الوقف (زيادة) أرادها غير مكتوبه غ أراد الا أن يثبت الغبن ابن عات عن المشاور ان اكرى ناظر الحبس على يد القاضى ربع الحبس بعد النداء عليه والاستقصاء ثم جاءت زيادة فليس له نقض الكراء ولا قبول الزيادة الا ان يثبت بالبينه أن فى الكراء غبنا على الحبس فقبل الزيادة ولو من كان حاضرا وكذا الوصى فى مؤاجرة يتيمة وـ كراء ر بعنه ثم يجد زيادة فلا ينقض الاجارة بلائبوت غبن ان فات وقت كرائمها فان كان قبل ذلك نقض الكراء وأخذت الزيادة ابن عرفة ظاهر أول كلامه ان لم يكن فلا تقبل الزيادة ولولم يفت الابان والاول اقدس والثاني أحوط (ولا يقسم) بضم التحتية وفتح السين من كراء الوقف (الا) كراء (ماض زمنه) لان قسم مالم يضر زمنه يؤدى الى اعطاء من لم يستحق بموته قبل مجئ زمانه وحرمان من يستحق بولادته أو قدومه بعد قسمه فى زمنه ابن شاس عبيد الملك لا يجوز لولى الصدقة ان يكرى ما ينقد لانه قد يضح فى ذلك ولا يقسم الكراء عليهم قبل كمال سكنى المكبرى لانه انما يقسم على من حضر يوم القسمة فى ولده قبلها ثبت حقه ومن مات بعدها وقبل تمام امد السكنى سقط حقه فاذا قسمه قبل كمال امد السكنى فقد يموت من اخذ منه قبل ان يجب له ويحرم من يولد بعد القسمة ويستقر حيا الى تمام امد السكنى ونص ابن عرفة عبيد الملك فى المبسوط المتقدم على الاحباس لينفذها فى اهلها وهى معقبة انما يـ كرائم السنه والستين فان مات قبل ذلك نفذ الكراء ولما نزلها لنفسه كرائمها الحبس والست بالنقد وغيره وليس ذلك للمقدم فى كراء النقد لانه يضح من الكراء ولا يقدر على قسمه قبل تمام امد السكنى لان العقب مجهول ولا يكون القسم الاعلى من حضر يومه فان قسمه قبل ذلك فقد أعطى من الغلبة من قد يموت قبل وجوب ذلك له (وأكرى) الوقف جواز (ناظره) أى الوقف لـ يـ من مـ رجمه له (ان كان) الوقف (على معينين) ومعهول اكرى (كالستين) ابن عرفة المتبطل يجوز كرائم من حبس عليه ربع من الاعيان أو الاعقاب لعامين لأهـ كرائم فى رواية ابن القاسم وفى سماع أشهب اجازته لخمسة وعشرين سنة وبالرواية الاولى للقضاء قلت الذى فى رواية أشهب عشرون قال والحبس على غير معين كالرضى والمساكين أو مسجد وقنطرة يجوز المدة طوله

من الحبس (قوله كرائمها) اى الاحباس (قوله الحبس والست) اى من الستين (قوله ذلك) اى كرائمها الحبس (قوله لنقد) اى التجهيل (قوله قبل ذلك) اى تمام امد السكنى (قوله لغير من مرجعه) أى الوقف صلة اكرى (قوله لـ اى المكبرى) (قوله حبس) بضم فكسر (قوله عليه) عائد من (قوله ربع) بفتح الراء نائب فاعل حبس (قوله من الاعيان) أى المعينين بيان من (قوله لعامين) صلة كرائم (قوله اجازته) أى الكراء (قوله الاولى) بضم الهـ مز (قوله قلت) بضم تاء التثنية ابن عرفة (قوله عشرون) خبر الذى (قوله قال) أى المتبطل (قوله يجوز) أى كرائمه

(قوله كونه) أي كرائه (قوله اندراسه) أي نسيماؤه والغفلة عنه (قوله بطول مكثه بيده مكريه) أي وانكاره تحيته
 وادعائه انه ملكه (قوله على هذه الحال) أي عن حازه لنفسه ومرجعته لمكثريه (قوله وهو) أي مسكنه (قوله صدقة)
 أي حبس على مكريه (قوله عشر سنين) صلة تكاري (قوله واستكثره) أي الامد المذكور (قوله ولهذا) أي الحائز لنفسه
 (قوله يكرى) بضم الياء (قوله من) ٨٠ فاعل يكرى (قوله لاخر) خبر مرجع والجملة صلة من (قوله بعده) أي المكري

واستحسن قضاء قرطبة كونه لاربعة أعوام خوف اندراسه بطول مكثه بيده مكريه عبد الملك
 في الميسوط المقدم على الاحساس لينفذها في أهلها وهي معقبة انما يكرى بها السنة والسنتين
 فان مات قبل ذلك نفذ الكرا او لم ينفذها لنفسه كراؤها الخمس والست وحدثني من وثقت به ان
 مال الكارضي الله تعالى عنه تكاري مسكنه على هذه الحال وهو صدقة عشر سنين واستكثره
 المغيرة وغيره ولهذا أن يكرى بالانقذ وغيره وليس ذلك لامقدم في كراها لانه يضع من الكرا
 ولا يقدر على قسمه قبل أمد السكني لان العقب مجهول ولا يكون القسم الاعلى من حضر يومه
 فان قسمه قبل ذلك فقد أعطى من الغلة من قديموت قبل وجوب ذلك له (و) اكراه (لم) أي
 شخص (مرجعه) بفتح فسكون فكسره أي رجوع الوقف (له) عب ولو ملكا فيما يظهر
 (كالعشر) سنين ابن شاس عبد الملك يكرى من مرجع الرقبة لا تسر بعده فيجوز له أن يعقد كراه
 مثل الاربع سنين والخمس قال وقد أكرى مالك منزله عن سنين وهو صدقة على هذا الحال
 فاذا حبس دارا على زيد حياته ثم على عمرو أي ثم تكون هبة لعمرو فيجوز لزيد كراؤها العشر وعشرة
 أعوام وقيد كلام المصنف بما اذا لم يشترط الواقف مدة والاعل بم او بما اذا لم تدع الضرورة
 اكراؤها الاكثر من ذلك لمصلحة الوقف والاجاز ما تدعو الضرورة كما وقع في زمن القاضي ابن
 باديس بالقيروان ان دارا حبسا على القناري نزلت ولم يوحده ما تصلح فأتى بأن سائر كرى
 السنين الكثيرة كيف تبيسر بشرط اصلاحها من كراها ولم يسمح ببيعها وهو المعول عليه
 وأراد المصنف بنظره الموقوف عليه ما غير فيجوز له أن يكرى أزيد من ذلك لان الاجارة
 لا تنسخ بموته أفاده الخريشي وعبد ابن عرفة في مقرب ابن أبي زمنين من حبست عليه دار
 وعلى عقبه أو غيرهم او جعل لهم السكنى فيها حياتهم فلا يجوز له أن يكرى ما بالانقذ الاسنة
 أو سنين ويجوز أن يكرى بها سنين كثيرة بكرة مخيم كراها انقضت فنجم دفع كراه او كما دخل فنجم قدم
 كراه ان كان النجم يسيرا هذا مذهب ابن القاسم وابن وهب وروايتهما ابن العطار واستحسن
 الاحتياط في الحبس بأن لا يكرى من يجارده خوفا من أن ينقص منه ولا من نائق قدره لغير
 ما وجهه (وان بنى) شخص (محبس) بفتح الموحدة مثقلة (عليه) في الحبس (فان مات) الباني (ولم
 يبين) بضم ففتح فكسره مثقلة الباني كون ما بناء ملكا أو وقفا (فهو) أي المبني (وقف) قل
 أو كثر قاله الامام مالك رضي الله تعالى عنه في المدونة فلا شيء لو ارثته فيه وان كان بين انه ملك له
 فهو لورثته وقال ابن القاسم ان لم يبين فهو لورثته وصوبه أكثرهم قاله تمت في الامام مالك
 رضي الله تعالى عنه من حبس دارا لم يولد له ولد فبقي فيها أحد البنين وادخل خشبة او
 أصل ثم مات ولم يذكر لما أدخل في ذلك ذكر فلا شيء لو ارثته فيه ابن القاسم ان كان قد أوصى

نعت آخر (قوله له) أي من
 مرجع الرقبة لاخر
 بعده (قوله قال) أي عبد
 الملك (قوله عشر سنين)
 صلة تكري (قوله
 وهو) أي منزله (قوله على
 هذه الحال) أي مرجعها
 لمكثريها (قوله وقيد) بضم
 فكسره مثقلا (قوله والا)
 أي وان كان الواقف
 اشترط مدة لكراموقفه
 (قوله عمل) بضم العين
 (قوله بها) أي المدة التي
 اشترطها الواقف (قوله
 وبما الخ) عطف على بما
 (قوله لكرائها) أي الذات
 الموقوفة (قوله والا) أي وان
 دعت الضرورة لا كراها
 لاكثر من ذلك لمصلحة (قوله
 فافق) أي ابن باديس (قوله
 مقرب) بضم الميم وفتح
 القاف والراء مثقلا (قوله
 زمينين) بفتح الميم (قوله
 حبست) بضم فكسره (قوله
 وروايتهما) عطف على
 مذهب (قوله بأن لا يكرى
 ممن يجاوره) تصوير
 للاحتياط (قوله نائق) أي

يعيد (قوله لو ارثته) أي الباني (قوله فيه) أي البني (قوله وان كان) أي الباني الخ مفهوم ولم يبين احوال
 (قوله انه) أي المبني (قوله له) أي الباني (قوله فهو) أي المبني (قوله لو ارثته) أي بانيه (قوله وصوبه) بفتحات مثقلا أي قول
 ابن القاسم (قوله فيها) أي المدونة (قوله فيها) أي الدار (قوله ثم مات) أي الباني (قوله ولم يذكر) أي الباني (قوله لما) بكسر
 اللام (قوله في ذلك) أي الحبس (قوله ذكر) بفتح (قوله فيه) أي ما أدخله (قوله ان كان) أي الباني

(قوله هو) اى المدخل (قوله من ذلك) اى المدخل (قوله من الميازب الخ) بيان ما ٨١ (قوله وما خطر) اى كثر (قوله عنه) اى

بانيه (قوله ويقضى) بضم
الياء وفتح الصاد (قوله دينه)
اى بانيه (قوله انه) اى الشأن
(قوله ان بنى) اى فى الوقف
(قوله كان) اى ما بناء (قوله
فله) اى الباني (قوله نقضه)
اى منقوضه (قوله والا) اى
وان احتاج الوقف (قوله
وق) بضم فسكسر مثقلا
(قوله من غلته) اى الوقف
(قوله والغرس) بفتح الغين
المججمة وسكون الراء (قوله
أواخوته أبو بنى عمه) بيان لما
دخل بالملكاف (قوله الناظر)
تفسير لقاعل فضل وتقدير
لموصوف المولى (قوله على
الوقف) صلة المولى (قوله
على خفيف) صلة فضل (قوله
لا يفضل) بضم ففتح فسكسر
منقلا اى الناظر (قوله قسم)
بفتح فسكون (قوله بالاجتهاد)
خبر قسم (قوله يوصى) بضم
الياء (قوله المعقب) بفتح
القاف (قوله بن آحاده) صلة
قسم (قوله بقدر حاجتهم)
خبر قسم (قوله هم) اى
المعينون (قوله فيه) اى
قسمه صلة السواء (قوله
بالسواء) خبرهم والجملة
خبر ما (قوله وهما) خبر
قوله (قوله وروايته) عطف
على قول (قوله يؤثرن)
بفتح المثناة اى يقدمون
(قوله معهم) اى الآباء

او قال هو لورثتي فذلك اثم وان لم يذكروا شئ لهم فيه قل أو كثر المغيرة لا يكون من ذلك صدقة
محرمة الا فيما لا بال له من الميازب والستر وما خطر يورث عنه ويقضى به دينه عب ومفهوم
محبس انه ان بنى اجنبى غير محبس عليه كان ملكا له كفاى النوادر فله نقضه أو قيمته منقوضا
كما افاده قوله المتقدم الا هيصة فالنقض وهذا ان لم يخرج له الوقف والا وفى من غلته بنزلة بناء
الناظر والغرس كالبناء البناني ان بنى المحبس عليه وبين انه ملك فالظاهر انه كبناء الاجنبى
فليس لورثته الا قيمته منقوضا أو الانقاض قاله بعض الشيوخ (و) اذا وقف عقار الاغتلال أو
السكنى (على من لا يحاط به) كالفقراء والمساكين والعلماء والمرابطين والمجاهدين (أو) على (قوم
وأعقابهم أو) وقف (على كوله) وولد له أو أخوته أو بنى عمه (ولم يعينهم) اى الواقف أولاده
(فضل) بفتح الفاء والصاد المججمة مثقلا الناظر (المولى) بضم الميم وفتح الواو واللام مثقلا
على الوقف ومفعول فضل (أهل الحاجة) الشديدة (و) أهل (العيال) بكسر العين المهملة على
خفيف الحاجة ومن لا عيال له أو قليله وصلة فضل (فغلة وسكنى) على المشهور وقال ابن
الماجشون لا يفضل الا بشرط من الواقف ابن هرة قسم ما على غير مخصص بالاجتهاد اتفاقا
وروى ابن عبدوس من حبس على قوم واعقابهم فهو كالمصدق يوصى أن تفرق على المساكين
ان ولها ان يفضل ذا الحاجة والمسكنة والمؤنة والعيال والزمانة وكذا غلة الحبس ابن رشد
المشهور أن قسم الحبس المعقب بين آحاده بقدر حاجتهم وما على معينين هم فيه بالسواء معلوم
قول ابن القاسم وروايته ان الآباء يؤثرون على الابناء ولا يكون للابناء معهم فى السكنى الا
ما فضل عنهم وسواء قال حبس على ولدى ولم يزد فدخل معهم الابناء بالمعنى أو قال على ولدى وولد
ولدى فدخلوا معهم بالنص ومفهوم لم يعين انه اذا عين كولد زيد وكرو هذان المولى يسوى
بينهم (و) ان فضل المولى على الوقف على من لا يحاط بهم كبنى زهرة وقوم واعقابهم بعضهم
بالسكنى لشدة فقره ثم استغنى فم (لا يخرج) بضم التحتة وفتح الراء مخض (ساكن) فقير فضله
المولى بالسكنى فى الحبس على من لا يحاط بهم كبنى زهرة وقوم واعقابهم ثم استغنى واما الحبس
على الفقراء اذا سكنه فقير ثم استغنى فانه يخرج فقير آخر فانه ابن رشد لزال الوصف الذى قصده
الواقف بالحبس (ل) لاجل سكنى فقير (غيره الا لشرط) من الحبس ان من استغنى يخرج لغيره
فخرج مما بشرطه فيها للامام مالك رضى الله تعالى عنه من حبس دارا على ولده فسكنها بعضهم
ولم يجد به ضم فيها مسكنا فقال الذى لم يجد اعطونى من الكبراء بحساب حتى فلا كراه له ولا ارى
ان يخرج احد للاحد ولكن من مات او غاب غيبة بعيدة يزيد المقام بالموضع الذى اتقل اليه
استحق الحاضر مكانه واما ان أراد المسفر الى موضع ثم يرجع فهو على حقه قال فى كتاب محمد وله
ان يكرى منزله الى ان يرجع ومع عيسى ابن القاسم من حبس على قوم متفاوتين فى الغنى
والفقر اجمع فى ذلك يسكن فيهما من يرى ويكرى بها بقسم كراهي بينهم ومن سبق فسكن فهو
اولى ولا يخرج منها ابن رشد. هنا فى غير المعينين كحبس على اولاد ما واولاد فلان ولو كان
على معينين معينين فلا يستحق السكنى من سبق اليه وهم فيه بالسواء حاضرة هم وعاقبهم قاله
ابن القاسم محمد وغيرهم فقيرهم سواء (أو) ل (مسفر انقطاع) يذخر فيخرج ومفهوم انقطاع
انه لو سافر ليعود فلا يسقط حقه وله كراهة حتى يعود (أو) للحصول سفر (بعد) ابن رشد ان

منح ع (قوله الامام) بضم الميم اى الاقامة (قوله له) اى من سافرناو يا الرجوع (قوله بالاجتهاد) اى الناظر

(قوله تقدم) خبر العارية والحبس (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله والهبة) أي حقيقة (قوله لا لثواب) فإن كانت للهوى
بيع (قوله عليك) جنس وإضافته لذى منفعة فصل مخرج العارية والحبس والعمرى (قوله لوجه المعطى) فصل مخرج الصدقة
(قوله بغير عوض) فصل مخرج البيع وهبة الثواب (قوله والصدقة) أي حقيقة (قوله كذلك) أي المذكور من الهبة في أنها
عليك ذى منفعة بغير عوض (قوله لوجه الله تعالى) فصل مخرج الهبة (قوله كذلك) ٨٣ لوجه المعطى (قوله صدقة)

خبر كون (قوله فخرج
العارية) أي والحبس
والعمرى بإضافة عليك
ذى منفعة (قوله والبيع)
أي بغير عوض (قوله على
الهبة) أي عليك ذات
بلا عوض لوجه المعطى
(قوله بها) أي الهبة (قوله
بأنها) أي الهبة صلة الحكم
(قوله لأنه) أي الحكم بأن
الهبة المراجعة لوجه
الله تعالى صدقة (قوله
بفتح اللام علة
مراد المصنف الحكم
(قوله ولو اراده) أي
التقريب بينهما (قوله عليه)
أي نذب الهبة (قوله فيها)
أي الهبة (قوله فكذلك)
أي قاصد الرأى والمدح في
عدم الثواب (قوله ذلك)
أي الحديث وقصد امتثاله
(قوله بالتحريك) أي فتح
الهبة (قوله داوود) أي من
المداداة (قوله فاجاب) أي
ابن رشد (قوله المصنفات)
بفتح النون (قوله لأنها)
أي عبادة المريض (قوله

والعارية والحبس تقدم ثم قال والهبة لا لثواب عليك ذى منفعة لوجه المعطى بغير عوض
والصدقة كذلك لوجه الله تعالى بدل المعطى وفي كون الهبة مع كونها كذلك مع ارادة
الثواب من الله تعالى صدقة ولا قولاً إلا كثر ومطرف حسب ما ذكر في الاعتصار فخرج
العارية والبيع * (تتميمات) * الأول ملق قوله لثواب الآخرة صدقة مراد المصنف الحكم
على الهبة إذا أريد بها وجه الله تعالى بالها صدقة لأنه مختلف في به والتقدير والهبة لثواب
الآخرة صدقة وهو على ما في الحديث أي الهبة عليك بلا عوض لوجه المعطى والهبة
لثواب الآخرة صدقة * الثاني المصنف لا أريد بالآخرة ما ليس مراد المصنف التقريب
بين الهبة والصدقة وإنما قال بالصدقة لثواب الآخرة والله أعلم * الثاني نص النجاشي
وإن رُشد إلى أن الهبة تدوينة وحكي ابن رشد عليه السلام في لثواب فيها من لازم
التدوينة في شباب عليه والظاهر أن الهبة تدوينة في باب المدح فلا ثواب له وإن قصد التودد
للمعطى غافلاً عن حديث ثم ادوا ثواباً فكذلك وإن استحسن ذلك فإنه باب قاله بعض
الشيوخ أقاده البناني * الثالث الهبة أحدهم تدوينة أو رغب له شيئاً أو هباً أو هباً
بالتحريك وهبة والاسم الموهب والموهبة بالكسر فيهما قاله الجوهرى ولا يقال وهبته بل
وهبت له وحكى السيرافي عن أبي عمرو أنه سمع أعرابياً يقول انطلق معي أهيك نيلاه الرابع سئل
ابن رشد عن حديث داود وأمرناكم بالصدقة فاجاب بأنى لست أذكره في نص من المصنفات
الصحيحة ولو صح فمناه الحديث على عبادة المرضى لأنهم المعروف وكل معروف صدقة فيحصل
له السرور والدعاء له ولا شك في رجاء الاجابة له والشفاء فينتفعه في الدواء البرزلى حمله بعض
شيوخنا على ظاهره وأنه إذا تصدق عنه وطلب له الدعاء من المتصدق عليه يرجى له الشفاء
والحديث أخرجه الطبراني والبيهقي وقال القرافي في تنزيح الأحاديث الحديث الصدقة
تسد سبعين باباً من السوء رواه ابن المبارك في البر من حديث أنس بسند ضعيف إن الله ليرد
بالصدقة سبعين باباً من ميتة السوء والله أعلم * الخامس فيها من وهب لرجل هبة على أن
لا يبيعها ولا يهبها فلا يجوز إلا أن يكون الموهوب له سقياً أو صغيراً فيستطرد ذلك مادام كذلك
فيجوز وإن شرط ذلك بعد رده فلا يجوز كان الواهب والدأ أو اجنبا أو عمران انظر ما معني
سقياً أو صغيراً أو هباً لا يجوز بيعهما شرط أو لا فله أن يراد لا تباع في ذممة احتاج لهما من
وليه وحصل ابن رشد فيها خمسة أقوال أحدها لا تجوز الهبة إلا إذا بطل الواهب الشرط
ثانيها أن الواهب مخير بين إبطال شرطه واسترداد هبته ثالثها بطلان الشرط وصحة الهبة

له) أي المريض (قوله فينتفعه) أي الدعاء للمريض المريض (قوله حله) أي الحديث (قوله عنه) أي المريض (قوله له) أي
المريض (قوله يرجى) بضم فسكون ففتح (قوله له) أي المريض (قوله حديث الصدقة الخ) إضافته لليمان (قوله رواه الخ) خبر
حديث (قوله في البر) بكسر الباء أي كتابه (قوله إن الله ليرد) بفتح الباء وضم الراء بيان لحديث أنس (قوله ذلك) أي عدم بيعها
وعدم هبتها (قوله مادام) أي الموهوب له (قوله كذلك) أي صغيراً أو سقياً (قوله وحصل) بفتحات متقلا (قوله فيها) أي
المسئلة (قوله الهبة) تفسير لما فعل صحيح المستقر به

(قوله من أهل الحبس) بيان من (قوله مع أبيه) صلة سكن (قوله من الحبس) بيان مسكنه (قوله وان لم يتزوج) مبالغة (قوله المسائل الثلاثة) أي على من لا يحاط به أو على قوم وأعقابهم أو على كونه (قوله في الحكم) صلة جمع (قوله عليه) أي المسائل الثلاث (قوله ولا يأتي تفريعه الخ) حال (قوله لاقتضائه) أي التفريع على من لا يحاط بهم (قوله من حبس على الفقراء) بيان مسكناً (قوله لفقره) ٨٢ علة استحقاق (قوله أخرج) بضم الهمز وكسر الراء (قوله منه) أي

سافر ليعود فهو على حقه بخلاف ما إذا سافر لمحل بعيد يشبه الانقطاع أو يريد المتنام في الموضع الذي سافر إليه * (تبيين) * الأول في التوضيح من سكن من أهل الحبس مع أبيه فبلغ فان كان قويا يمكنه الانفراد فله مسكنه من الحبس وان لم يتزوج إذا ضاق عليه مسكن أبيه وأما من ضعف عن الانفراد فلا مسكن له الآن يتزوج فله حقه في المسكن إذا ما لاثاث فلا مسكن له في كفالة الأب قاله عبد الملك في المجموعة * الثاني طي جميع المسنف في قوله ومن لا يحاط بهم الخ المسائل الثلاثة في الحكم ثم فرع عليها قوله ولا يخرج ما أن ذلك يقتضي ولا يأتي تفريعه على من لا يحاط بهم لاقتضائه إذا كان حبسا على الفقراء لا يخرج منهم ما استحق منه لا يخرج لغيره وليس كذلك ابن رشد في رسم الشجرة فمن كان من الحبس على الفقراء لفقره أخرج منه ان يستغنى إذا كان حراً ولا يخرج ساكن مستأنفا غير مقرر على ما قبله يرد عليه أنه أطلق في محله بضم ابن الحاجب أحسن منه لأنه جعل مسألة تفصيل المتولى في الحبس المعقب وكذلك كلام الأئمة في المجموعة وابن شاس وابن رشد وغير واحد ثم ذكرنا في الخلاف في الحبس على ولده أو ولد ولده هل هو كالعقب أو الغني والفقير سواء ثم فرع عليه ولا يخرج ساكن لغيره وان غنياً ثم قال ومن وقف على من لا يحاط بهم فقد علم حمله على الاجتهاد اه أي الاصر فيه ظاهر اذ كلام الأئمة وخلافهم في العتبية وبه تعلم ان اعتراض ابن عرفة على ابن الحاجب في قوله ولا يخرج ساكن غيره بشموله للفقراء وغيره * * * لأنه فصل وكأنه فهم ان قوله ولا يخرج الخ مستأنف وليس كذلك والله أعلم البنائي وفيه نظير بل التفريع على الثلاث فما فعله المصنف صواب لان الحبس على من لا يحاط بهم كالدرسة والحبس على بنى زهرة مثلاً اذا فضل المتولى أهل الحاجة منهم بالسكنى فلا يخرج لغيره وان استغنى مثل المعقب كما دل عليه كلام ابن رشد وغيره وما تقدم عن ابن رشد من انه يخرج لغيره انما هو اذا زال الوصف الذي قصده الحبس كالفقير في الحبس على الفقراء وكطاب العلم في الحبس على الطلبة انا أعلم

(باب في بيان الهبة وأحكامها وما يتعلق بها)

(الهبة) أي حقيقة ما شرعاً (تلك) أي لذات حبس نفسه التي لا يجوز بيعها (بلا عوض) فصل مخرج البيع ونحوه أي لوجه المعطى بالفتحة لا يجوز بيعها بقرينة ما بعده فصل مخرج الصدقة (و) تلك لذات بلا عوض انما هي في الدار (الآخرة صدقة) ابن عرفة الهبة أحسن أنواع العطية وهي تلك مقول بغير عوض انشاء فيخرج الانسكاك والحكم باستحقاق وارثه ويدخل العارية والحبس والعمرى والهبة والصدقة

والعارية

المسكن (قوله وان جعل) بضم فكسر (قوله يرد) بفتح فكسر (قوله عليه) أي المصنف (قوله منه) أي صنيع المصنف (قوله لانه) أي ابن الحاجب (قوله في الحبس المعقب) مفعول ثان لجعل (قوله كالعقب) أي في التفصيل (قوله ثم فرع) أي ابن الحاجب (قوله عليه) أي الخلاف (قوله ثم قال) أي ابن الحاجب (قوله علم) بضم العين (قوله وبه) أي ما تقدم مسألة تعلم (قوله في قوله) أي ابن الحاجب (قوله بشموله) أي لا يخرج ساكن صفة اعتراض (قوله غير) خبر ان (قوله عليه) أي ابن الحاجب (قوله لانه) أي ابن الحاجب (قوله بفصل) بفتحات مثلاً مهمل الصاد أي ابن الحاجب (قوله وكأنه) بفتح الهمزة وشدة النون أي ابن عرفة (قوله ان قوله) أي ابن الحاجب (قوله مستأنف) خبر ان (قوله في أي كلام طي

(باب الهبة) (قوله في بيان الهبة) أي حقيقة ما شرعاً (قوله يشمل الهبة الخ) أي ويخرج عنه تلك المنفعة كالإعارة والاعبار والاختدام والتحبس (قوله وهي) أي العطية بالماضي العام (قوله فيخرج الانسكاك) أي بإضافة تلك مقول (قوله والحكم باستحقاق وارثه) أي بإنشاء (قوله ويدخل العارية والحبس والعمرى) أي لشمول المقول المنفعة

(قوله فلا تصح) أي الهبة (قوله وتعتب) بضم التاء والعين وكسر القاف معناه لا يصح في كل مملوك ينقل أي مفهومه (قوله بأنه) أي جلد الضحية (قوله ونحوه) أي البيع من كل معاوضة مالية كالإجارة والكرام (قوله وهو) أي ما زاده ابن هرون (قوله لأنما) أي الشفعة والمكاتب (قوله وقد دخل) أي الحبس (قوله وهو) أي دخول العارية (قوله مطلقا) أي عن التقيد بالزيادة على الثلث (قوله باعرف) أي أوضح (قوله من الهبة) أي فهو تعريض بالاختي وشرط التعريف كونه أو وضع من معرفه (قوله يعرفها) أي الهبة ٨٤ (قوله دونه) أي التبرع (قوله والاولى) بفتح الهمزة (قوله من احاط الدين بماله) أي وسائر

رابعها لزوم الهبة واعمال الشرط فتكون يسهل الموهوب له كالحبس لا يبيع ولا يهب حتى يموت فتورث عنه خامسها تكون حبا فاذاعات الموهوب له ترجع الى الواهب أو ورثته أو أقرب الناس بالحبس على اختلاف قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه (وصحت) الهبة (في كل شيء مملوك) للواهب (ينقل) بضم التحتية وسكون النون وفتح القاف أي يقبل ملكه النقل شرعا فلا تصح في مدير وأم ولد واستتاع بزوجته أو سرية وتعتب بجواز هبة ما لا يجوز نقل ملكه كجلد ضحية واجيب بأنه قابل للنقل بغير البيع ونحوه ابن شاس الركن الثاني الموهوب وهو كل مملوك يقبل النقل وتبعه ابن الحاجب ابن عبد السلام كالدار والثوب ومنافعهما لا ما لا يقبله كالاستتاع بالزوجة وأم الولد زاد ابن هرون كالشفعة وورقة المكاتب ابن عرفة وهو حسن لأنهما مالمالان وكذا الحبس فلا تصح هبته وقد دخل في كل مملوك وتدخل العارية وهو خلاف العرف وصله وصحت (عن) أي كل شخص (له تبرع بها) أي الذات الموهوبة فلا تصح من صبي ولا مجنون ولا سفیه ولا رقيق ولا مفلس ولا علق الغريم مطلقا ولا زوجة أو مريض بما زاد على ثلث ماله ابن شاس الواهب من له التبرع ابن عرفة ليس التبرع باعرف من الهبة لان العامي يعرفها دونه والاولى من لا يجرح حيث ذل عليه لاحد فيخرج من احاط الدين بماله (و) تصح هبة المملوك ان كان معلوما بل و(ان) كان (مجهولا) فيها الموقوف في الهبة لغیر الثواب جائز لافي البيع ومن وهب لرجل موره من فلان وهو لا يدري كم هو سدس أو ربع أو وجهه نصيبه من دار او حدار وهو لا يدري كم ذلك فذلك جائز اه وتنتقل في النواذر عن كتاب ابن المواز ابو محمد واعرف لابن القاسم في غير موضع ان هبة المجهول جائزة محمد بن عبد الحليم يجوز هبة المجهول وان ظهر له انه كثير بعد ذلك ابن عرفة من وهب موره وهو لا يدري كم هو جاز والفرد في الهبة لغیر الثواب يجوز بخلاف البيع للخصي هبة المجهول والصدق به ماضية ويستحب كونها بعد معرفة قدر العاطية خوفا للندم قلت هبة ما جهل قدره في ارض ناجر في لزومها ثالثها ان عرف قدر الميراث ولو جهل نصيبه منه وان جهل قدر الميراث فلا تلزمه ولو عرف نصيبه منه لها مع ابن رشد عن اشهب وابن عبد الحليم قائلوا لو ظهرت كثرتم وانقل الخصي عن ابن القاسم في العتبية من تصدق بغيره انه ثم بان له انه خلاف ما ظنه فله رده وكذا في الواضحة وابن فتوح عن بعضهم مع ابن رشد عن بعض المتأخرين على معنى ما في المدونة ابن رشد وهو تقر بق غير صحيح لوجهه الا ان يشك في ما بين الجزين ككون الزوج لا يدري هل ارثه النصف

المحاجر (قوله فيها) أي المدونة (قوله جائز) خبر الغرر (قوله مورثه) بفتح الميم وسكون الواو وكسر الراء أي مورثه (قوله وهو) أي الواهب (قوله له) أي الواهب (قوله انه) أي الموهوب (قوله ذلك) أي الهبة (قوله جائز) أي لزم (قوله كونها) أي الهبة (قوله قلت) بضم التاء للمتكلم ابن عرفة (قوله في لزومها) أي هبته وعدمه (قوله ثالثها) أي الاقوال (قوله ان عرف) أي الواهب (قوله قدر الميراث) أي جله التركة (قوله ولو جهل) أي الواهب (قوله نصيبه) أي الواهب (قوله منه) أي الميراث (قوله وان جهل) أي الواهب (قوله قدر الميراث) أي جميع المتركة (قوله فلا تلزمه) أي الهبة واهبها (قوله ولو عرف) أي واهبها نصيبه (قوله منه) أي الواهب

أي الميراث (قوله لها) أي المدونة مع ابن رشد عن اشهب وابن عبد الحليم راجع للأقول وهو لزومها (قوله ونقل الخصي) أو عن ابن القاسم في العتبية راجع للثاني المطوي وهو عدم الزوم (قوله من تصدق بغيره الخ) مفهول فنقل المضاف لها (قوله ثم بان له) أي الواهب (قوله انه) أي ميراثه (قوله فله) أي المتصدق (قوله ردم) أي ميراثه الذي تصدق به لنفسه (قوله وكذا) أي الذي في العتبية لابن القاسم (قوله وابن فتوح عن بعضهم) راجع للثالث (قوله وهو) أي التفريق بين معرفة قدر الميراث وجهه (قوله الا ان يشك) أي الواهب (قوله ارثه) أي من زوجته (قوله النصف) أي لكونها الانفرع لها

(قوله والرابع) أي لكونها لها فرع (قوله ذلك) أي جهل النصيب (قوله وهو) أي الوجه (قوله في مرضه) أي الزاب (قوله موته) أي الاب (قوله كونه) أي التصديق (قوله وعلى الثاني) أي عدم لزوم صلة قال (قوله أن ظن) أي الواهب (قوله بان) أي ظهر (قوله انها) أي الدار أبو روث (قوله فله) أي المتصدق (قوله رده) أي الموروث لنفسه (قوله كدار) حال من هاء رده (قوله والطارئ) عطف على دار (قوله وان ظن) أي الواهب (قوله في الحاضر) أي في الموروث الحاضر (قوله بان) أي ظهر (قوله انه) أي الحاضر (قوله أكثر) أي عاظمه (قوله كان) أي الواهب (قوله شريكاً) أي للموهوب له (قوله بالزائد) أي على ما ظنه (قوله وفيها) أي المدونة (قوله لم يسمه) أي الواهب النصيب (قوله أي الواهب) (قوله بما يكون نصيباً) بيان ما (قوله هذا) أي قبول اقراره بما يشاء (قوله وعلى المقصد) أي مراعاة (قوله ان اقر) أي ٨٥ الواهب (قوله قبل) بضم فكسراً أي

اقراره (قوله والا) أي وان لم يقرب بما يشبه هبة مثله لئلا الموهوب له (قوله لزومه) أي الواهب (قوله وعلى الاول) أي قبول اقراره بما يشاء (قوله حلقة) أي الواهب على نية ما اقربه (قوله ان مات) أي أبوه (قوله والاب باق) أي حين تصدقه حال (قوله فلا يلزمه) أي التصديق المتصدق (قوله خلاف) خبر عدم (قوله سماعه) أي ابن القاسم (قوله اصبح) فاعل سماع (قوله انه) أي التصديق (قوله بارثه من أبيه في حياته) مقبول ثان سماع (قوله يلزمه) أي التصديق (قوله الان يقول) أي الواهب (قوله قوله) أي ظننت قلته (قوله فيصنف)

او الرابع فيكون للتفرقة بين ذلك وبين جهل قدر المال وجهه وهو أن من شك فيما بين الجزئين رضى بهبة أكثرهما فوجب أن يلزمه وقال ابن رشد قول ابن القاسم انما هو فحين وهب ارثه من أبيه في مرضه قبل موته والصحيح لا فرق بين كونه في مرضه قبل موته أو بعده موته وعلى الثاني قال اللخمي ان ظن الموروث دار معينة بان انما دار أخرى أو طرأ مال لم يكن يعلمه حاضر افله رده كدار والطارئ وان ظن في الحاضر قد واثق انه أكثر كان شريكاً بالزائد وفي عارضة ابن العربي في جواز هبة المجهول روايتان وفيها فمين وهب نصيباً من دار لم يسمه قبل له أقرب بما تشاء مما يكون نصيباً اللخمي هذا على مراعاة اللفظ وعلى المقصد ان أقرب بما يشبه هبة مثله لئلا الموهوب له قبل والا لزمه ما يشبهه وعلى الاول في لزوم حلقة نقلا عن ابن تيمية عن اشهب وابن نقوح عن المذهب وسمع عيسى ابن القاسم من تصديق بارثه من أبيه ان مات والاب باق فلا يلزمه لجعله قدره ابن رشد عدم لزومه لجعله قدره لانه وهب ما لم يملك بل ما يملك لتقييد موته خلاف سماعه اصبح انه يلزمه الا ان يقول ظننت قلته ولو علمته هذا القدر ما وهبته واشبه قوله فيصنف ولا يلزمه وحل بعضهم سماع اصبح على انه بعد موت الاب وسمع عيسى على انه قبله قال وهو قوله ان الوارث لا يملك الارث في مرض مورثه انما يملك فيه الحجر عليه فيما زاد على الثلث قال وفي الموطأ ما يدل على سقوط ما وهبه في مرض مورثه من ارثه منه وكل ذلك غير صحيح بل في الموطأ ان هبة ارثه في مرض مورثه لازمة وليس في المدونة خلافه ولا في هذا السماع نص على ذلك لاحتمال حله على ان هبته كانت في صحة مورثه وفي الحقيقة لا فرق بين الصحة والمرض في لزوم ذلك في الصحة والمرض ثالثها في المرض وفي تنبيه ابن رشد على حكمي محمد الاجماع على جواز هبة المجهول وقال من لا تحقيق عنده من الملقين بالحقها في هبة المجهول قولان وهو غلط منه لما رأى من الخلاف فمين وهب بمجهول أو قال ما ظننته هذا المقدار هل يرد أم لا * (فرع) في الموازية ان تصديق عليه يبيت من داره ولم يسم له مرفقة فليس له

أي الواهب على ظنه قلته (قوله ولا يلزمه) أي الموهوب للواهب (قوله على انه) أي ان تصديق بالارث (قوله قبله) أي موت الاب (قوله تلك) أي بعضهم (قوله قولها) أي المدونة (قوله فيه) أي مرض مورثه (قوله عليه) أي مورثه (قوله قال) أي بعضهم (قوله من ارثه) أي الواهب بيان ما (قوله وكل ذلك) أي الذي قاله بعضهم (قوله هذا السماع) أي سماع عيسى (قوله على ذلك) أي عدم لزوم هبة ما يرثه في مرض مورثه (قوله سماع) (قوله هبته) أي الوارث (قوله ذلك) أي التصديق بالارث (قوله في الصحة والمرض) أي وعدم لزومه فيهما (قوله في هبة المجهول قولان) مقبول قال (قوله وهو) أي نقل القولين فيها (قوله لما) بكسر اللام (قوله من الخلاف) بيان ما (قوله وقال) أي الواهب (قوله هل له) أي الواهب (قوله ان تصديق) أي ماله (قوله عليه) أي المتصدق عليه (قوله من داره) أي المتصدق (قوله له) أي المتصدق عليه (قوله مرفقة) بفتح الميم وكسر القاف أي محلاير تنق به (قوله فليس له) أي المتصدق

(قوله يمنعه) أى المتصدق عليه (قوله وان لم يسعه في الصدقة) حال (قوله وليس له) أى المتصدق (قوله له) أى المتصدق عليه
(قوله وزعم) أى الواهب (قوله فان كانت) أى الثمرة (قوله فهى) أى الثمرة (قوله ويقبل) بضم الياء وفتح الباء (قوله قوله) أى
الواهب (قوله واضح) خبر قول (قوله ملكه) أى المذكور ومن الاقبى والكلب (قوله ولغو) عطف على تقرر (قوله فيها) أى
المدينة (قوله دينه) أى الواهب (قوله فان شهد) أى الواهب (قوله بذلك) أى هبته لك (قوله غريمه) أى مدين الواهب (قوله
ودفع) أى الواهب (قوله ذكر) ٨٦ بضم فسكون أى وثيقة (قوله ان كان) أى الذكر (قوله عنده) أى الواهب

منعه من مدخل ومخرج ومرفق بيت ومراحض وان لم يسعه في الصدقة وليس له ان يقول
له افتح بابا حيث شئت وكذلك في العتبية من رواية عيسى عن ابن القاسم * (فرع) * في
المدينة اذا وهب له حائطه المثمر وزعم انه انما وهبه الاصل دون الثمرة فان كانت لم تؤبر فهى
للموهور به وان كانت مؤبرة فهى للواهب ويقبل قوله بلاعين وتصح هبة المملوك ان جاز
يبع به (وان) كان (كلبا) ما ذونافيه ابن عبد السلام اتفاقا وأما غير المأذون فيه فتقال
الشارح الظاهر عدم جواز هبته ابن عرفة قول ابن شاس تصح هبة الاقبى والكلب واضح
لتقرر ملكه ولغو الغر في الهبة وسواء كان الموهور شيئا موجودا في الخارج (او) كان
(دينا) في ذمة المدين فيها ولو كان دينه على غيره فهو به لك فان شهد بذلك وجمع بينك وبين
غريمه ودفع اليك ذلك الحق ان كان عنده فهذا قبض وان لم يكن كتب عليه ذلك كحق واشهد لك
واحالك عليه كان ذلك قبضا وكذلك ان احالك عليه في غيبته واشهد لك وقبضت ذلك الحق كان
ذلك قبضا لان الدين هكذا يقبض (وهو) أى قلمك الدين أو هبته وذلك كرهه اعانة لغيره (ابراه)
أى اسقاط الدين عن ذمة مدينه وتقرىخ الهامنه (ان وهب) بضم فكسر الدين (ان) أى
مدين أو المدين الذى (هو) أى الدين ثابت (عليه) أى المدين ظاهرا انه لا يحتاج لقبول المدين
وهذا قول اشهب رحمه الله تعالى وصدر في اختصار المتبعية بأنه ان لم يقبل حتى مات بطلت
الهبة وهذا قول ابن القاسم وخلافهما اذا سكنت ولم يصرح بقبول ولارد ابن عرفة التعمى
والتميط لولم يقبل الموهور له في عقد الهبة قبلت حتى مات الواهب ففى بطلانها اقولا ابن
القاسم واشهب ولو رد الهبة بطلت على كل حال ففهم امن وهبك دينه عليك فنقول قبلت قبض
واذا قبلت سقط الدين وان قلت لا قبل بقى الدين بجماله (والا) أى وان لم يهب الدين ان هو عليه
بان وهبه لغيره (ف) هبته لغير مدينه (كالرهن) للدين فى توقف قبضه على اشهاد بذلك وجهه
بينه وبين المدين ودفع ذلك الدين للموهور له ان كان له ذلك عبد الحق دفع ذلك كره شرط في صحة
قبضه وقال ابن العطار كمال وفي التوضيح عن البيان الاتفاق على عدم اشتراط الجمع بينه وبين
غريمه ابن الحاجب وتصح هبة الدين وقبضه كقبضه في الرهن ابن شاس تصح هبة الدين كما يصح
رهنه وقبضه كقبضه في الرهن مع اعلام المديان بالهبة ابن عرفة فالجواب انه ان شهد له واحاله
على مدينه لمضوره ودفع له ذلك الحق كفى اتفاقا وان تعذر كفى الاشهاد والقبول وفى لزوم

(قوله فهذا) أى المذكور
من الجمع والدفع (قوله
قبض) أى حوز (قوله
وان لم يكن) أى الواهب
(قوله عليه) أى مدينه
(قوله واشهد) أى الواهب
بهبة الدين (قوله عليه) أى
مدينه (قوله ذلك) أى
المذكور ومن الاشهاد
والاحالة (قوله قبضا) أى
حوزا للهبة (قوله قبض)
أى يحاز (قوله انه) أى
الابراه (قوله وهذا) أى
عدم احتياج الابراه لقبول
(قوله وصدر) بفتحات
منقلا (قوله بانه) أى المدين
(قوله ان لم يقبل) أى
المدين الدين الموهور له (قوله
حتى مات) أى واهبه (قوله
وهذا) أى احتياج الابراه
لقبول (قوله وخلافهما)
أى ابن القاسم واشهب
(قوله اذا سكنت) أى المدين
الموهور له خبر خلافهما
(قوله ولم يصرح) أى المدين

(قوله بطلانها) أى الهبة (قوله ولورد) أى المدين (قوله ففهم) أى المدونة (قوله قبض) أى حوزا للهبة
(قوله فى توقف قبضه) أى حوزة صله كاف التشبيه (قوله على اشهاد) أى الواهب (قوله بذلك) أى هبة الدين للموهور له (قوله
وجهه) أى الواهب (قوله بينه) أى الموهور له (قوله ذكره) أى الدين (قوله شرط) خبر دفع (قوله قبضه) أى حوزا الدين (قوله
كمال) خبر محذوف أى دفعه (قوله انه) أى الواهب (قوله اشهد) أى الواهب (قوله له) أى الموهور له بهبة الدين له (قوله واحاله)
أى الواهب الموهور له (قوله على مدينه) أى الواهب (قوله لمضوره) أى المدين (قوله ودفع) أى الواهب (قوله له) أى
الموهور له (قوله كفى) أى ما ذكر فى حوزا للهبة (قوله وان تعذر) أى الجمع بينهما

(قوله ان كان) اي وجد الذك (قوله لها) اي المدونة راجع لزوم دفع الذك (قوله وظاهر قول ابن ابي زمين) راجع لعدم لزومه (قوله والاول) اي لزوم دفع الذك (قوله ونص) عطف على ظاهر (قوله ان لم يدفع الخ) بيان لنص عبد الحق او خبره (قوله حتى وهبه) اي الراهن الرهن (قوله به) اي الرهن (قوله فان كان) اي الراهن معسرا مفهوما يسر رهنه (قوله جازت) اي مضت ولزمت (قوله ويقضى) بضم الياء وفتح الصاد (قوله بافتسكا) اي الرهن من الدين المرهون هو فيه (قوله ان كان له) اي الراهن (قوله افتسكا) اي الرهن (قوله فله) اي الموهوب له (قوله اخذه) اي الرهن ٨٧ (قوله لان المرتهن حقا في رتبة العبد) اي

فقبضه لنفسه لا للموهوب له (قوله يقبضه) اي الرهن (قوله يصوزه) اي الرهن (قوله فهو) اي الموهوب له (قوله به) اي الرهن (قوله والا) اي وان لم يكن الراهن مليا (قوله بكل حال) اي الراهن من ملاء أو عدم (قوله من الثواب) اي عوض الهبة (قوله ثم اعدم) اي الواهب (قوله فليتبسع) بضم الياء وفتح الباء اي الواهب (قوله بالدين) اي المرهون فيه (قوله وان) وهبه اي الراهن الرهن (قوله ثم قاما) اي المرتهن والموهوب له (قوله يصوزه) اي الرهن (قوله منهما) اي المرتهن والموهوب له (قوله فان كان) اي الراهن (قوله جازت) اي لزمت (قوله به) اي الرهن (قوله وحكم) بضم فاء (قوله وحكم) بضم فاء (قوله فان اعسر) اي الراهن (قوله اتبعه) اي المرتهن الراهن (قوله وهو) اي الراهن (قوله وبه) اي

دفع ذكر الدين ان كان قولان لها وظاهر قول ابن ابي زمين والاول هو ظاهر كلام اللغوي ونص عبد الحق عن بعض شيوخه ان لم يدفع ذكر الدين للموهوب حتى مات الواهب بطلت الهبة كدار مغلفة لم يعطه مفتاحها البناني وفي التشبيه بالرهن احالة على مجهول لعدم تقدم رهن الدين في كلام المصنف وهذه الاحالة في كلام ابن الجاحظ ذكر رهن الدين بطلت الاحالة في كلامه حسنة وتصح هبة المملوك ان لم يكن رهنا بل (و) ان كان رهنا (في حق) (لم يقبض) بضم التختية وسكون القاف وفتح الموحدة اي لم يقبضه المرتهن ولا غيره من رهنه حتى وهبه لغير مرتهنه فالموهوب له احق به من مرتهنه (و) قد يسر رهنه بالدين المرهون فيه فان كان معسرا فمرتهنه احق به فيهما من رهن عبده ثم وهبه جازت الهبة ويقضى على الواهب بافتسكا كذا ان كان له مال وان لم يقم الموهوب حتى افتسكا الواهب فله اخذه مالم يمت الواهب فتبطل الهبة وليس قبض المرتهن قبضا للموهوب له ان مات الواهب لان المرتهن حقا في رتبة العبد اشبه الا ان يقبضه الموهوب قبل ان يحوزه المرتهن فهو احق به ان كان الواهب مليا والا فالمرتهن له احق به الا في هبة الثواب فتتخذ الهبة بكل حال ويجعل للمرتهن حقه من الثواب كالبيع وان كانت الهبة لغير ثواب فقبضها الموهوب قبل حوز المرتهن والواهب مليا ثم اعدم فليتبسع بالدين ونمضي الهبة وان وهبه ثم قاما قبل ان يحوزه واحدهما فان كان موسرا جازت الهبة وكان الموهوب احق به من المرتهن وحكم المرتهن بتجسس حقه فان اعسر بعد ذلك اتبعه بحقه وهو بمنزلة من وهب ثم وهب وحازه الثاني فهو احق من الاول وقال ابن القاسم في هذا الاصل الاول احق به لاسيما ان كان الرهن شرطاني فاصل العقد (أو) لم يسر رهنه (وضي مرتهنه) اي الرهن الذي وهبه رهنه لغير مرتهنه بدفعه للموهوب له بعد قبضه واولى قبله (والا) نفي لقوله لم يقبض فالعق وان كانت هبة الرهن بعد قبضه مرتهنه وراهنه موسرا ولم يرض مرتهنه بدفعه للموهوب له (قضى) بضم فسكسر (عليه) اي الراهن (بفسكه) اي الرهن من الحق المرهون فيه ودفعه للموهوب له (ان كان الدين) المرهون فيه (هما) اي الدين الذي (يجعل) بضم التختية وفتح العين والجيم مثقلة اي يقضى على مستحقه بقبوله قبل حاول اجله ان يجعله المدين بأن كان عينا مطلقا أو عرضا من خصوص قرض (والا) اي وان لم يكن الدين مما يجعل بأن كان عرضا من بيع (بقي) بفتح فسكسر مثقفا أو بضم فسكسر مثقلا الرهن الموهوب بعد قبضه مرتهنه رهنا بيد مرتهنه أو الامين (اما) (بعد) تمام

لشخص (قوله ثم وهب) اي لا ستر (قوله وحازه) اي الموهوب (قوله فهو) اي الثاني (قوله في هذا الاصل) اي هبة الرهن قبل حوز المرتهن ثم قيامهما قبل حوز أحدهما (قوله الاول) اي المرتهن احق به اي الرهن (قوله بدفعه) اي الرهن (قوله قبضه) اي الرهن مرتهنه (قوله قبله) اي قبضه مرتهنه (قوله مرتهنه) فاعل قبض المضاف للمفعول (قوله وراهنه موسرا) حال (قوله بدفعه) اي الرهن (قوله ودفعه) اي الرهن (قوله مطلقا) اي ولومن بيع (قوله او عرضا) عطف على عينا (قوله بان كان) اي الدين (قوله الرهن) تفسير لرفوع بقى (قوله مرتهنه) فاعل قبض (قوله رهنا) حال من رفوع بقى (قوله بيد) صلة بقى

(قوله من ملكه) أي واهبه (قوله إذا قبله) بكسر الباء (قوله من دفعه) أي الموهوب (قوله الواهب) تفسيره نائب فاعل أجبر (قوله لذلك) أي خروجه عن ملكه وصيرورته ملكا للموهوب له وما لا من أمواله ٨٩ أنه أجبر (قوله جاز) أي نفذ ومضى

(قوله يقضى) بضم الياء
وفتح الصاد (قوله بذلك) أي
قبض الموهوب له الهبة
(قوله منعه) أي الواهب
الموهوب له (قوله أياها)
أي الهبة (قوله حوزها)
أي الهبة تفسيره لفاعل تأخر
(قوله فجعل) بكسر النون
وسكون الحاء المهملة
(قوله في الصحة) أي لمعطيها
راجع للصدقة وما عطف
عليها واحترز به عنها في
مرضه فلا تبطل بموت
معطيها قبل حوزها وتجرح
من ثلثه كالوصية (قوله
بعد ذلك) أي برثته من
مرضه (قوله للمعطي) بفتح
الطاء (قوله إذا اذن) بشد
الدال أي تدين (قوله
المعطي) بكسر الطاء
(قوله قولي) بفتح اللام
منقضي بلا نون لاضافته (قوله
الموهوب له) فاعل حوز
(قوله المعطي) بكسر الطاء
(قوله قبل حوز المعطي)
بفتح الطاء (قوله جاز) أي
نفذ ولزم (قوله قبيل له)
أي ابن القاسم (قوله منه)
أي المعطي بالكسر
(قوله بمنزلة العتق) أي
إيلاد الأسرة الموهوبة

أوهبة أوسع وكذلك المرأت مع زوجها وقد يكون مثل هذا كثيرا في الناس في الولد والزوجة ولا يريدون به التقليل (وحيز) بكسر الحاء المهملة وسكون التحتية فزاي أي أخذ الموهوب من واهبه بأذنه بل (وان) كان حوزة (بلاذن) من واهبه لخروج الموهوب من ملكه وصيرورته ملكا للموهوب له وما لا من أمواله إذا قبله (و) إن امتنع الواهب من دفعه للموهوب له (أجبر) بضم الهمزة وسكون الجيم وكسر الواو الواهب (عليه) أي تسليمه للموهوب له لذلك فيها من وهبة لغير ثواب فقبضها الموهوب له بغير أمر الواهب جاز قبضه إذ يقضى بذلك على الواهب إن منعه أياها (وبطلت) الهبة (إن) بكسر فسكون (تأخر) بفتح التاء مثله لا حوزها (ل) يحصل (دين محيط) بـمال الواهب الخط يعني أن الهبة تبطل إذا تأخر الحوز حتى احاط الدين بـمال الواهب ظاهره ولو كان الدين طائفا بعد الهبة وهو واحد القولين وعليه اقتصر ابن الحاجب فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى كل صدقة أو حبس أو نخلة أو عري أو عطية أو هبة لغير ثواب في الصحة يموت معطيها أو يقلس أو يعرض قبل حوز ذلك فهي باطلة إلا أن يصح المريض فكمما زعمه بعد ذلك ويقضى للمعطي بقبضها إن منعه معطيها ابن يونس مطرف وابن الماجشون إذا اذن المعطي ما احاط بـماله بالصدقة قال الدين أولى والعطية باطلة والصدقة يوم قبضها لا يوم يتصدق بها خلافا لـالصبيغ (أو) إن تأخر حوزها حق (وهب) الواهب الشيء الذي وهبه لشخص (ل) شخص (فإن) غير الموهوب له الأول (وحاز) الهبة الموهوب له الثاني فقد بطلت هبته الأول عند اشبه ومحمد واحد قولي ابن القاسم وظاهره علم الأول بالهبة له وفرط في حوزها ولا مضى من الزمان ما يمكن فيه الحوز أم لا وهو كذلك (أو اعتق) الواهب الرقيق الموهوب قبل حوزة الموهوب له سواء علم الموهوب له أم لا كان العتق ناجزا أولا قبل أو كتابة أو تدبير (أو استولد) الواهب الأمة قبل حوزها الموهوب له فيها ومن وهب عبدا أو تصدق به على رجل أو أخذ منه أياه حياته ثم اعتقه المعطي قبل حوز المعطي جاز العتق وبطل ما سواه علم المعطي بالهبة أو بالصدقة أو لم يعلم قال في كتاب محمد وكذلك لو كانت أمته فأحبها قبل الحيابة وكذلك في العتبية قيل له فهل تؤخذ منه قيمة الأمة قال لعل ذلك أن يكون وفي رواية أصبغ بمنزلة العتق وفي المدونة ولو لم يعتقه ووهبه لآخر أو تصدق به عليه فالأول أحق به وإن حازه الآخر ما لم يمت الواهب أشبه بل الثاني أحق به إذا حازه ولو لم يمت الواهب وبه أخذ محمد وروى عن ابن القاسم أنه إن تصدق به أو وهبه لآخر والأول عالم فلا شيء له إذا حازه الآخر وإن لم يعلم فهو أولى ما لم يمت الواهب (ولاقية) للموهوب له على الواهب في المسائل الثلاثة وقال الشارح في العتق والاستيلاد (أو استحب) الواهب (هدية) لشخص في بلد آخر كمنكة المشركة فبات الواهب قبل دفعها للموهوب له فتبطل الهدية وترجع لورثته لو توفيت قبل حوزها عنه (أو أرسلها) أي المهدى الهدية مع رسول للمهدى له (فبات) المهدى قبل دفعها الرسول للمهدى له فتبطل لذلك (أو) مات الموهوب له

١٢ من ح بمنزلة عتقها (قوله وبه) أي قول اشبه صله أخذ (قوله في مسائل الثلاثة) أي الهبة والعتق والإيلاد (قوله لو رثته) أي مهديا (قوله لو توفيت) أي مهديا علة تبطل (قوله الرسول) فاعل دفع المضاف لقوله (قوله لذلك) أي موت مهديا قبل حوزها

موهوبه (قبل علم الموهوب) لم يمتبه له فلموهوب له رد يبعه في حياة الواهب واخذ
 الموهوب بعينه موله امضاه واخذ عنه الشارح في اطلاق البطلان على رد البيع
 تسامح اذ ظاهر كلامه بطلان الهبة وليس مجرد غ في بعض النسخ لان باع واهب قبل
 علم الموهوب له باءا النقي والشرط وبه يستقيم الكلام ولا يمنع منه عطف او جن وما
 بعده على المشتات والمعاقل يفهم (والا) اي وان باع الواهب الموهوب بعد علم الموهوب له
 بمتبه له (ف) يبعه ماض لا يرد و (التمن للمعطي رويت) بضم فكسر المدونة (بفتح الطاء)
 اسم مفعول اي الموهوب له وهو قول مطرف (و) رويت ب (كسرها) اي الطاء اسم فاعل
 اي الواهب الخط صوابه كما قال غ لان باع واهب حتى وافق ما في المدونة والله
 اعلم وحكم الصدقة كالهبة فان باع المتصدق ما تصدق به قبل علم المتصدق عليه لم تبطل
 الصدقة وتخير المتصدق عليه في نقض البيع واجازته لانه يبيع فمضوى كان للموهوب له اذا باع
 الواهب ما وهبه له قبل علمه لم تبطل الهبة وتخير الموهوب له في رده واجازته وأما ان باع الواهب
 أو المتصدق عليه بعد علم الموهوب له أو المتصدق عليه فالبيع ماض والتمن للمعطي رويت
 بفتح الطاء وكسرها والمسئلة مفروضة في المدونة في الصدقة وفرضها ابن الحاجب في الهبة
 فدل على انه لا فرق بينهما * (تنبيه) * اذا علم الموهوب له ولم يفرط حتى عاجله الواهب بالبيع
 فلا رده نقله في التوضيح عن ابن يونس ق فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى من تصدق على رجل
 بدار لم يقبضها المعطي له حتى يبعتم بيعها وكان التمن للمعطي فان لم يعلم أو علم ولم يفرط حتى
 عاقصه بالبيع فلا نقض البيع في حياة الواهب وأخذها فان مات المعطي قبيل أن يقبضها
 المعطي فلا شيء له يبعتم أو لم تبسغ نفعه له ابن يونس ابن شاس في الكتاب اذا علم الموهوب له فلم
 يقبض حتى باعها الواهب نفعه لم يبيع والتمن للموهوب له وفي الرهون اختلاف في بيع الهبة
 قبل حوزها فقال ابن القاسم ان لم يعلم الموهوب له نقض البيع وان علم مضى البيع وعوض
 الموهوب له التمن وقال أئتم بطلت الهبة كبطلان الرهن اذا بيع قبل حوزها والتمن
 للواهب في ضيق مقتضى القياس خلاف الروايتين اذ الهبة تلزم بالقول فالقياس يتخير
 الموهوب له في اجازة البيع ورده الا انهم راعوا القول بانهم لا يلزم الا بالقبض وهو قول أهل
 العراق (أو جن) بضم الجيم وشدة النون أي وبطلت الهبة ان جن الواهب قبل حوزها الموهوب
 له (أو مرض) بفتح فكسر الواهب قبل حوزها الموهوب له (واقصلا) أي جنون الواهب
 ومرضه (بموت) أي الواهب ومفهومه انه ان صح من مرضه صحة بينة أو أفاق من جنونه أفاقه
 بينة فلا تبطل الهبة فلموهوب له قبضها منه بعد صحته أو أفاقته وان جن الواهب أو مرض
 قبله وقت حتى يبرأ فلا تبطل أو يموت فتبطل فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى كل صدقة أو
 حبس أو تحلة أو عمري أو عطية أو هبة لغير فواب في الصحة يموت المعطي أو يفلس أو يمرض قبل
 حوز ذلك فهي باطلة الآن يصح المريض فصار عنه به بعد ذلك ويقضى للمعطي بالقبض ان
 منعه اه ابن عرفة شرط الحوز كونه في صحة المعطي وعقله ابن شاس وتبطل بجنون الواهب
 أو مرضه ان اتصال بجمعه وعيسى ابن القاسم من تصدق بعبث أو غيره في صحتها فذهب
 عقلا قبل حوزها فحوزها باطل كوتها ابن رشد هو كالمرض ورجوع عقلا كصحتها (أو وهب)

(قوله موهوبه) مفعول باع
 (قوله المدونة) تفسير لنا ذاب
 فاعل روى (قوله على انه)
 اي الشأن (قوله بينهما) اي
 الصدقة (قوله فان لم يعلم)
 اي المعطي بالفتح بالا عطاء
 (قوله أو علم) اي المعطي
 بالفتح بالا عطاء (قوله ولم
 يفرط) اي المعطي بالفتح
 (قوله عاقصه) اي عاجله
 المعطي بالكسر (قوله له)
 اي الموهوب له (قوله
 واخذها) اي الهبة (قوله
 فلا شيء له) اي المعطي بالفتح
 (قوله الكتاب) اي المدونة
 (قوله اختلاف) بضم التاء
 (قوله وعوض) بضم فكسر
 (قوله الا انهم راعوا الخ)
 استدلال على القياس الخ
 لرفع ايهامه انه لا وجه
 للروايتين (قوله قبله) أي
 الحوز تنزع فيه جن
 ومرض (قوله وقت) بضم
 فكسر أي الهبة (قوله في
 صحة المعطي) بكسر الطاء
 (قوله هو) أي ذهاب عقلا

(قوله فان قبلها) أى المودع الهبة منه لم يقبل بموته (قوله قبل موته) أى الواهب (قوله فهى) أى الوديعه لورثته (قوله أوديتها) عطف على شيئا (قوله عطف) أى المودع لم يقبل بموته (قوله فان علم) أى الموهوب له الهبة (قوله وقبل) بكسر الباء أى الموهوب له الهبة (قوله فان الهبة لا تستمر لقبول) بيان لرواية بتقدير من (قوله حلولو) يضم الحاء المهملة واللام (قوله فى الصور الثلاث) أى علمه وقبله وحاله وسكوته وعدم علمه (قوله بعد موت واهبها) صلة قبول (قوله وقبلها) بكسر الموحدة (قوله المستودع) بفتح الدال (قوله فلم يقبل) أى الموهوب له (قوله بطلانها) أى الهبة (قوله بل هى) أى حيازة المستودع (قوله الا أن يقول) أى المستودع (قوله هذا) أى قول أشهب (قوله الى) بشد الباء (قوله بيد المعطى) بفتح الطاء (قوله فلم يقبل) أى

المودع بالكسر الوديعه (ل) شخص (مودع) بالفتح (لم يقبل) المودع بالفتح الموهوب له الهبة بان لم يقبل قبلت (الموت) أى الواهب بطلت الهبة فان قبلها قبل موتته تمت لصحة حوزة بعد قبولها فيما لا ينال القاسم رحمه الله تعالى اذا واهبك وديعة له فى يدك فلم تقبل قبلت حتى مات الواهب فهى لورثته البنائى تحصيل القول ان من واهب شيئا لمن هو فى يده أوديتها عليه فان علم وقبل فى حيات واهبه صحته هبته اتقاوان علم ولم يقبل قبلت حتى مات الواهب بطلت عند ابن القاسم وصحت عند أشهب وان لم يعلم حتى مات الواهب بطلت اتفاقا الا على رواية شاذة ان الهبة لا تنفذ قهرالى قبول قاله ابن رشد وقوله حلولو والتلشائى فان واهب شيئا لغير من هو فى يده ولم يحز بطلت فى الصور الثلاث بموت واهبها قبل حوزها (وصح) قبول الموهوب له الهبة بعد موت واهبها (ان) كان الموهوب له قد قبض (الهبة) ليتروى (بفتح) متعلقا أى يتقرر ويتأمل فى أن الاحسن قبولها أو ردها فمات واهبها وقبلها الموهوب له بعد موته الباجى لو واهب المستودع ما عنده فلم يقبل قبلت حتى مات الواهب فقال ابن القاسم القياس بطلانها وقال أشهب بل هى حيازة جائزة الا أن يقول لا أقبل محمد هذا أحب الى لان العطية بيد المعطى فتأخر القبول لا يمنع صحته بمنزلة من وهبه هبة فلم يقبل قبلت وقبضها ينظر رايه فمات المعطى فهى ماضية ان رضىها ولدها ابن عرفة ابن الحارث وفى هبة المودع ولم يقبل قبلت حتى مات الواهب قولان وكذا من واهب له فقبض ليتروى ثم مات الواهب وشعره لابن شاس قطا هره دخول القولين فى مسئلة التروى وظاهر سياقا الباجى عن محمد محتججا بها على ترجيح قول أشهب الاتفاق على صحة قبوله بعد الموت فى مسئلة التروى اه (أو) ان كان الموهوب له قد (جد) بفتح الجيم والدال مشددة أى اهتم الموهوب له (فيه) أى حوز الهبة ومنعه الواهب منه حتى مات الواهب فقال ابن القاسم لا تبطل الهبة بموته تنزيلا للبعد فى الحوز من رثته (أو) واهب شيئا فقبله وطلبه منه فانكرها فاقام الموهوب له يمينه بانه وهبه وطلب منه تركيتها (فى تركية) جنس (شاهده) ومات واهبه قبلها فقال ابن القاسم لا تبطل الهبة اذا زكاهاب بعد موته وقال ابن المساجشون تبطل ان غاية إقامة اليمينه انها كقرار واهبها وهو لو اقر له بها ومات قبل قبضها بطلت وفهم من قوله تركية شاهده انه ليس له ايقافها الا مع اليمينه من المنتقى من تصديق بعده الا بى على رجل فطلبه المعطى واجتهد فلم يجده الا بعد موت المعطى فهو نافذ لانه لم يكن بيد المعطى فالاشهاد فيه وطلب المعطى له حوزة حوز كالدين فيها من واهب هبة لغير ثواب فامتنع

الموهوب له (قوله وقبضها) أى الموهوب له الهبة (قوله قبضت المعطى) بالكسر (قوله ان رضىها) أى الموهوب له الهبة (قوله رده) أى الموهوب له (قوله وفى هبة المودع) بفتح الدال (قوله ولم يقبل) أى المودع الخ (قوله وكذا) أى المودع الموهوب له ولم يقبل قبلت حتى مات الواهب فى القولين (قوله من واهب) يضم فكسر (قوله الباجى) فاعل سباق المضاف للمعوله (قوله محتجا) حال من الباجى (قوله لهما) أى مسئلة التروى (قوله الاتفاق) خبر ظاهرا (قوله منه) أى الحوز (قوله فقبله) أى الموهوب له (قوله وطلبه) أى الموهوب له (قوله نفسه) أى واهبه (قوله فانكرها) أى الواهب الهبة (قوله وطلب) يضم فكسر (قوله منه) أى

الموهوب له (قوله قبلها) أى التركية (قوله زكاه) أى الموهوب له اليمينه (قوله بعد موته) أى الواهب (قوله انما) أى من إقامة اليمينه (قوله لهما) أى الهبة (قوله وهو) أى الواهب (قوله ومات) أى الواهب (قوله انه) أى الموهوب له (قوله ايقافها) أى منع الواهب من تصرفه فيها (قوله المنتقى) بفتح النون (قوله فطلبه) أى الا بى (قوله المعطى) بالفتح (قوله واستند) أى المعطى (قوله فلم يجده) أى المعطى الا بى (قوله فهو) أى الا بى نافذ (قوله له) أى المعطى بالفتح (قوله لانه) أى الا بى (قوله بيد المعطى) بالكسر (قوله فيه) أى الا بى (قوله المعطى له) بالفتح (قوله حوزة) أى الا بى مفهول طلب (قوله حوز) خبر الاشهاد

(قوله قضى) بضم فسكسر (قوله) أى دفعها (قوله عليه) أى الواهب (قوله للموهوب له) تنازع فيه دفع وقضى (قوله ولو
خاصه) أى الواهب (قوله فيها) أى الهبة (قوله للموهوب) فاعل خاصه (قوله فى صحة الواهب) صلة خاصه (قوله فى قضى)
بضم الياء وفتح الصاد (قوله عندنا) بضم فسكسر مثقلا (قوله فيها) أى الهبة (قوله يصح) أى الواهب من مرضه (قوله هو) أى
جده فى الطلب (قوله لغيره) أى الموهوب له صلة وجب (قوله قبل قبضه) ٩٣ أى الموهوب تنازع فيه باع واعتق ووهب
(قوله ذلك) أى اعتناقه

أوبيعه أو هبته (قوله
لغيره) صلة هبة (قوله لو
باعها) أى الهبة (قوله فلم
يقبضها) أى الهبة (قوله
ولا غيره) أى البيع (قوله
فى البيع والهبة) خبران
(قوله انه) أى الاشهاد (قوله
من الاشهاد والاعلان)
بيان ما (قوله لم يذكره ابن
رشد) خبر ما (قوله ونقل)
أى ابن رحال (قوله قال)
أى ابن رحال (قوله من
ذلك) أى ذكر المصنف
الاشهاد والاعلان (قوله
فى الثلاثة) أى الاعتناق
والبيع والهبة (قوله
الاخيرتين) أى البيع
والهبة (قوله جوز) بفتح
مثقلا (قوله على هذا) أى
عدم علم الموهوب له بالهبة
حتى مات فطلبها وارثه
(قوله به) ذكره (قوله
الموضح) (قوله الشارحان)
أى بهرام والبطاطى (قوله
قراه) أى الشارحان
(قوله وجد) بضم فسكسر
(قوله انه) أى الموهوب له

من دفعها قضى به عليه للموهوب له ولو خاصه فيها الموهوب له فى صحة الواهب ورفعت الهبة
الى السلطان يتنظر فيها مات الواهب قبل قبض الموهوب له فيقضى للموهوب له بها ان عدلت
بينته ولو لم يقم الموهوب له فيها حتى مرض الواهب فلا شئ له الا أن يصح ابن شاس اذا كان
الطالب جادا فى الطلب غير تارك كما اذا وقعت الهبة بشاهد أو بشاهدين حتى يتيقن مات
الواهب فقال ابن القاسم ومطرف وأصبغ هو حوزة وقد هتعت الهبة (أو) ان (أعتق)
الموهوب له الرقيق الموهوب (أو باع) الموهوب له الشئ الموهوب رقيقا كان أو غيره (أو
وهب) الموهوب له ما وهب له لغيره قبل قبضه فى المسائل الثلاثة صح حوزة وكان ذلك لحوزة
اتقافا فى العتق والبيع وان لم يشهد وفى الهبة (اذا شهد) الموهوب له على هبته ما وهب له
لغيره (وأعلن) أى أظهر الموهوب له الاشهاد عند القاضي ابن شاس ولو باعها الموهوب له
فلم يقبضها المشتري حتى مات الواهب فروى ابن وهبان بيعها حيازة وقاله مطرف وابن
الماجشون وقال أصبغ ليس بيعها حيازة ولا غيره الا العتق وحده ولو وهبها الموهوب له ثم
مات الواهب فروى ابن حبيب عن مالك ومطرف ان الهبة حوزة وقال ابن القاسم وابن
الماجشون ليست الهبة حوزة لاحتياجها الى حيازة طئ ظاهرا كلام تت ان الاشهاد
فى البيع والهبة والنقل انه فى الهبة فقط وقال ابن رحال فى شرحه ما ذكره المصنف فى توضيحه
ومختصره من الاشهاد والاعلان لم يذكره ابن رشد ولا الباجى ولا الزجراجى ولا غيرهم عن
وقفت عليه ونقل كلامهم قال وأجب من ذلك قول أجدان الاشهاد شرط فى الثلاثة بخلاف
الاعلان فإنه فى الاخيرتين (أولم يعلم) بضم التحتية وفتح اللام (بها) أى الهبة (الابعد موته)
أى الموهوب له غ أى وكذا تصح الهبة اذا لم يعلم بها الموهوب له فى حياته فلما مات علم بها
ورثته فلمهم القيام بها على الواهب الصحيح وقد جوز فى توضيحه أن يجعل على هذا قول ابن
الحاجب فلو مات قبل علمه فى بطلانها قولان بعد ذلك كره ما اعترض به بعض الشراح وأظنه
السفاقي وعلى هذا فينبغى أن يضبط يعلم بضم الياء وفتح اللام مبنيا للمجهول وأما اذا لم يعلم
الموهوب له بها الابعد موت الواهب فانما تبطل كفى المدونة وغيرها والقول الآخر الذى
ذكره ابن الحاجب بالصحة لم يوجد (أولم يعلم بها الموهوب له) الابعد موته أى الواهب فانها
صحيحة كذا قرره الشارحان ومثله فى التوضيح طئ قراه بما ذكر واستدل الشارح بقول
ابن راشد نزلت عندنا بتمونس ووقع فيها اضطراب ووجد فى الطراز انه معذور به عدم علمه وهو
الصواب وجرى على ذلك فى شامله فقال وهتعت ان قبضها يستروى أو مات وأهبا قبل علمك
أوتز كية شاهد على الاصح فانتظر اعقاده هنا وفى شامله ما ذكر وقول ابن راشد الفقصى وقع

(قوله وهو) أى عذره (قوله وجرى) أى الشارح (قوله وهتعت) أى الهبة (قوله ان قبضها) أى الموهوب له الهبة (قوله ليتروى)
أى الموهوب له فى قبول الهبة وردّها أى ومات وأهبا ثم قبلها (قوله علمك) خطاب للموهوب له أى بالهبة ثم قبلها (قوله
أوتز كية شاهد على علم ثم كيت) (قوله اعقاده) أى الشارح (قوله هنا) أى فى شرح هذا المختصر (قوله
ما ذكر) مفعول اعقاده المضاف لفاعله

(قوله وقول) عطف على اعتقاد (قوله مع قول ابن رشد) صلة انظر (قوله علم) اي المتصدق عليه بالصدقة (قوله ولم يقل) اي المتصدق (قوله انه) اي المتصدق عليه (قوله لانه) اي ابن القاسم (قوله سكوت) اي المتصدق (قوله بيده) اي المتصدق (قوله فيها) اي المدونة (قوله انها) اي الهبة (قوله له) اي الموهوب له (قوله لانه) اي اشهب (قوله سكوت) اي الموهوب له (قوله بيده) اي الموهوب له (قوله فقال) اي اشهب (قوله بيده) اي الموهوب له (قوله له) اي الموهوب له (قوله احوز) اي اعظم (قوله فاختلا فهما) اي ابن القاسم واشهب (قوله الشيء) اي الموهوب (قوله بما ذكره) صلة اشار (قوله من الاختلاف) بيان ما (قوله لقولها) اي المدونة (قوله له) اي المالك (قوله في يدك) اي حوزك خطاب للمكتري او المستعير او المودع بالقض (قوله وذلك) اي الارض او الدار او الرقيق (قوله فوهبك) اي المالك (قوله ذلك) اي الارض ٩٤ او الدار او الرقيق (قوله فقلت حوز) اي اتفاقا (قوله وان لم تقل) اي يا موهوب

فيا اضطرار مع قول ابن رشد ان مات المعطى المتصدق قبل موت المعطى المتصدق عليه وقد علم ولم يقل قبلت حتى مات المتصدق فقول ابن القاسم في المدونة انه لا شيء له لم يسكت به كون الهبة بيده رضا بها ولا قبول لاله او قول اشهب فيها انها له لانه رأى سكوتهم كون الهبة بيده رضا بها او قبول لاله فقال ان كونها في يده احوزا لموزنا فاختلا فهما اذا كان الشيء بيد الموهوب له وأشار ابن رشد بما ذكره من الاختلاف لقوله ان كان له في يدك أرض او دار او رقيق بكرة او عارية او ودعة وذلك يولد آخر فوهبك ذلك فقلت حوز وان لم تقل قبلت حتى مات الواهب فذلك لورثته وقال غيره ذلك حوز لان كان ذلك في يده ثم قال ابن رشد وان مات المتصدق قبل ان يعلم المتصدق عليه فتقول مالك في هذه الرواية ان ذلك جائز وهو شذوذ لانه يقتضي ان هبة الاموال لا تنضم الى القبول وانما تجب للموهوب له بنفس الهبة حتى لو مات الموهوب له قبل ان يعلم فهي لورثته عنسه ولم يكن لهم ردها الا على وجه الهبة ان قبلها الواهب وهو معين ولا اختلاف احفظ في هذا سوى قول مالك الشاذ في هذه الرواية ولو علم بالهبة ولم يعلم منه قبولها حتى مات الواهب جرى ذلك على ما ذكرنا من اختلاف ابن القاسم واشهب ويقول اشهب اخذ جميعون فخصيص القول في هذه المسئلة ان الرجل اذا وهب شيئا هو في يده او دين عليه فان علم في حياة الواهب وقبل جازته الهبة اتفاقا وان علم ولم يقبل حتى مات الواهب جازت على قول اشهب وبطلت على قول ابن القاسم وان لم يعلم بالهبة حتى مات الواهب بطلت باتفاق الاعلى هذه الرواية الشاذة اه فبعد سكاية ابن رشد للاتفاق على البطلان ولا نصح الاعلى قوله شاذة بعيدة كيف يصح تقرير كلام المصنف عليها وكيف يقع الاضطراب بتونس فيها وكانهم لم يفتوا على كلام ابن رشد المذكور وقد نقله ابن عرفة وقبله ولذا فرغ من هذا وجعل الضمير في موته للموهوب له وبني لم يعلم للمجهول اسكن على تقريره تكون في عبارة المصنف ركعة في تقييده بعدم العلم اذ لا فرق بين العلم وعدمه في موت الموهوب له ابن

(قوله فذلك) اي المذكور (قوله لورثته) اي الواهب (قوله وقال غيره) اي ابن القاسم (قوله ذلك) اي سكوت الموهوب له (قوله ان ذلك) اي التصديق (قوله جائز) اي نافذ (قوله وهو) اي جوازه (قوله شذوذ) اي خلاف المشهور (قوله لانه) اي جواز (قوله بنفس الهبة) اي الاعطاء وضافته للبيان (قوله يعلم) اي الموهوب له بالهبة (قوله فهي) اي الهبة (قوله لورثته) اي الموهوب له (قوله عنه) اي الموهوب له (قوله ولم يكن لهم) اي ورثة الموهوب له (قوله ردها) اي الهبة (قوله وجه الهبة) اي الواهب (قوله لورثته) اي الواهب وضافته للبيان (قوله أحفظ) تحرى به التصديق (قوله في هذا)

اي افتقار هبة المال الى قبوله (قوله ولو علم) اي الموهوب له (قوله ولم يعلم) بضم الياء (قوله منه) اي الموهوب له (قوله من رشد اختلاف الخ) بيان ما (قوله لم يقل) صلة اخذ (قوله وهب) بضم فسكر (قوله هو) اي الشيء (قوله بيده) اي الموهوب له (قوله اودين) عطف على شيئا (قوله عليه) اي الموهوب له (قوله فان علم) اي الموهوب له (قوله وقبل) بكسر الباء اي الموهوب له الهبة (قوله جازت) اي تمت ونفذت (قوله وان علم) اي الموهوب له الهبة (قوله ولم يقبل) اي الموهوب له الهبة (قوله جازت) اي تمت الهبة (قوله وان لم يعلم) اي الموهوب له (قوله ولا تصح) اي الهبة (قوله كيف) اي لا (قوله وكيف يقع) اي لا يصح وقوعه (قوله فيها) اي المسئلة صلة الاضطراب (قوله وكانهم) اي المضطربين (قوله نقله) اي كلام ابن رشد (قوله قبله) بكسر الموحدة (قوله ولذا) اي نقل ابن عرفة كلام ابن رشد وقبوله عنه فر (قوله من هذا) اي حل كلام المصنف على موت الواهب قبل الموهوب له (قوله وجعل) اي غ (قوله وبني) اي ضبط غ (قوله بتقريره) اي غ (قوله تقييده) اي المصنف

(قوله فورثته) أي المتصدق عليه (قوله عينه) أي الموهوب له (قوله أحدهما) أي قصد الموهوب له وعياله وقصد عين الموهوب له (قوله الأول) أي قصدهما (قوله الثاني) أي قصدين الموهوب له (قوله الثالث) أي عدم القرينة على أحد القصدين (قوله على أنه) أي الثاني (قوله بهذا) صلة قرر (قوله بموت الواهب) صلة تقرير ٩٥ (قوله وقد كان) أي الشأن (قوله ويحتل الخ)

خبر نص (قوله بعدمه) أي
البطلان (قوله لمن وهبته
له رقبته) صلة حوز (قوله
لورثته) أي الواهب (قوله
لمن وهب له) بضم فكسر
صلة حوز (قوله فهو)
أي الشيء (قوله فيها) أي
المدينة (قوله جازت) أي
لزم (قوله يقضى) بضم
الياء وفتح الصاد (قوله
ياقتسكا) أي الرهن من
الدين المرهون هو فيه
(قوله له) أي الواهب (قوله
اقتسكا) أي الرهن (قوله
أخذ له) أي الموهوب (قوله
سنتين) صلة أخذم (قوله
رجلا) مفعول أول لأخدم
(قوله ثم وهبه) أي العبد
(قوله لفلان) أي غير الخدم
(قوله بعد الخدمة) صلة
مقدر أي يقبضه (قوله
وهو) أي العبد (قوله
الموهوب له) فاعل قبضه
(قوله ثم وهبه) أي المذكور
(قوله يسلمه) بضم ففتح أي
الواهب الموهوب له (قوله
ذلك) أي المذكور (قوله
معه) أي المذكور (قوله

رشد إذا مات المعطى المتصدق عليه قبل المعطى المتصدق فورثته بقومون مقامه ويتزولون
منازته في الرد والقبول إذا علموا قبل موت المعطى المتصدق اه فأطلق في تنزيلهم منزلته وهو
كذلك لما تقدم ان القبول لا يشترط فورثته ثم تارة تقوم قرينة على قصد الواهب الموهوب
له وعياله وتارة على قصد عينه فقط وتارة لا توجب قرينة على أحدهما ففي الأول تقوم ورثة
الموهوب له مقامه في القبول وفي الثاني لا يقومون مقامه فيه ودرج المصنف في الثالث على
أنه مثل الأول بهذا قرر كلام المصنف المسنوي وأجابنا ونص التوضيح بعد تقريره كلام ابن
الحاج بموت الواهب قبل علم الموهوب له بالهبة وقد كان باعها الواهب ويحتمل أن يجعل هذه
مسئلة مستقلة غير مفرعة على التي قبلها ويكون ضهير مانعاً على الموهوب له ويكون
القول بالبطلان معطلاً لعدم القبول والقول بعدمه معطلاً بان الغالب القبول كما قالوا فيمن
أرسل هدية وقوله غير مفرعة على التي قبلها لأن التي قبلها في بيع الواهب والله الموفق (و) ان
وهب مالك رقيق خدمته لشخص مدة معلومة أو حياته ثم وهب رقبته لآخر ثم مات الواهب
وهو في حوز الخدم صح (حوز) شخص (مخدم) بضم الميم وسكون اللام المجهمة وفتح الدال
المهمل أي من وهبت له خدمة رقيق مدة معلومة أو حياته لم يمت له رقبته فان مات الواهب
قبل تمام مدة الاستخدام فلا حق لورثته في ذلك الرقيق (و) ان أعار مالك شيئاً لشخص ثم وهبه
لآخر ثم مات الواهب وهو في حوز المستعير صح حوز شخص (مستعير) شياً لمن وهب له ذلك
الشيء فان مات الواهب والشيء في يد المستعير فهو حق للموهوب له لا لورثته وأهبه (مطلقاً) عن
التقييد يعلم الخدم والمستعير بالهبة وسواء كان الاستخدام والهبة دفعة واحدة أو تأخرت
الهبة عنه وسواء أشهد الواهب على الهبة أو لم يشهد عليها فيها من رهن عبده ثم وهبه جازت
الهبة ويقضى على الواهب باقتسكا كذا ان كان له مال فان لم يقيم الموهوب له حتى اقتسكا الواهب
فله أخذه ما لم يمت الواهب فتبطل هبته فليس قبض المرتهن قبضاً للموهوب له ان مات وأهبه
لأن المرتهن حقا في عين العبد بخلاف من أخذم عبده سنتين رجلاً ثم وهبه لفلان بعد الخدمة
فقبض الخدم قبضاً للموهوب له وهو من رأس المال ان مات الواهب قبل قبضه الموهوب له لأن
الخدم لم يجب له في رقبته العبد حتى ابن القاسم ومن واجبه عبده أو دابته من رجل ثم وهبه
لآخر فليس حوز المستأجر حوزاً للموهوب له إلا أن يسلمه أجرة ذلك معه فيتم الحوز وأما العبد
الخدم أو المعار إلى أجل فقبض المستعير والخدم قبض للموهوب له وهو من رأس المال ان مات
الواهب قبل ذلك إذ ليس للخدم والمعار حتى في رقبته العبد ولا يكون قبض الخدم والمعار قبضاً
للموهوب له حتى يعلم ويرضى أن يكون حائزاً للموهوب له كما قال إذا رهن فضله الرهن فلا يكون
المرتحن حائزاً حتى يعلم ويرضى بذلك ق انظر هذا مع قول خليل مطلقاً طق هذا هو منه

إلى أجل) تنازع فيه الخدم والمعار (قوله وهو) أي العبد (قوله قبل ذلك) أي قبض الموهوب له (قوله حتى يعلم) أي الخدم
أو المعار (قوله يكون) أي الخدم أو المعار (قوله كما قال) أي ابن القاسم (قوله فضله الرهن) أي الزائد منه عن الدين المرهون هو
فيه في دين آخر (قوله فلا يكون المرتحن أي الأول (قوله سائراً) أي للمرتحن) الثاني (قوله يعلم ويرضى) أي المرتحن الأول
(قوله بذلك) أي رهن فضله الرهن عند الثاني (قوله هذا) أي انظر هذا مع قول خليل (قوله منه) أي ق

(قوله اذ لم يشترط) أي في كون حوز الخدم والمعاوز حوزا للموهوب له (قوله له) أي العبد (قوله وهو) أي العبد (قوله ذلك) أي قبض الموهوب (قوله حوز المودع) ٩٦ بفتح الدال (قوله ان علم) أي المودع بالهبة (قوله هذا) أي ان علم (قوله لانه) أي

اذ لم يشترط في المدونة العلم ولا الرضا ونصها وأما العبد الخدم والمعاوز إلى أجل فقبض الخدم والمستعير له قبض للموهوب وهو من رأس المال ان مات الواهب قبل ذلك اه ولما قال في معارج مصنون حوز المودع صحيح ان علم قال ابن رشد هذا خلاف لما في المدونة لانه جعل فيها قبض المستعير والخدم قبضا للموهوب له ولم يشترط مغفرتهم وكذا في معين الحكام عن ابن رشد وانما وقع التقييد بذلك لبعض شيوخ عبد الحق في الخدم كما في فضله الرهن كما في التوضيح والشارح ولعل التصحيح وقع من المواق في نقله أو من الناسخ اذ عادت به نقل كلام الشيوخ مما هو جالب لفظ المدونة وقد اقر عجب بذلك فاعترض على المصنف ومن جعل رتبة التقليد في عنقه يصدر عنه أكثر من هذا البناء وكذا رأيت أبا الحسن نقل التقييد عن بعض شيوخ عبد الحق (و) ان أودع المالك شيئا عند شخص ثم وهب له لا آخر ثم مات المالك وهو في حوز المودع صح حوز (مودع) بالفتح للموهوب له الوديعة التي عنده (ان علم) المودع بالفتح بالهبة شرط في صحة حوزة للموهوب له التواني لم يشترط ابن القاسم علم الخدم والمستعير لانهما انما حازا المنفعة مما نالوا قال لا يجوز للموهوب له فلا يلتفت إلى قولهما إلا أن يبطل ما لهما من المنفعة ولا يقدر ان عليه لتقدم قبولهما فصار عليهما غير مقيد والمودع لو يشاء يقول خذما أودعتني لأحوز لهذا محمد ولو وهب الوديعة ربهما لغير المودع وجع بينهما وأشهد كانت حيازة ابن القاسم في العتية ان أشهد رب الوديعة انه تصدق به على رجل ولي امره بقبضها حتى مات المتصدق قبل قبض المتصدق عليه فان علم الذي هي عنده فقلت حيازة تامة وان لم يعلم فذلك باطل لانه اذا علم صار حازا للمعطي ثم ليس للمعطي أخذها ولو دفعها المودع إلى المعطي قبل علمه ضمنها وان وهب الموصوب من الموصوب لغير غاصبه أو الرهن لغير مرتبه أو المؤجر المستأجر لغير مستأجره ثم مات الواهب والموهوب في حوز غاصبه أو مرتبه أو مستأجره (لا) يصح ان يحوز للموهوب له شخص (غاصب) للشيء الموهوب (ومرتبه) ومستأجر) للموهوب عنده ابن القاسم في كل حال (الأن يهب) المالك (الاجارة) أي المال الذي أجر به للموهوب له الذات فيصح حوز المستأجر له فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى من اغتصبه رجل عبد فوهبه سيده لرجل آخر والعبد يد غاصبه جازت الهبة ان قبضها الموهوب له قبل موت واهبها وليس قبض الغاصب قبضا للموهوب له أي لانه معدوم شرعا فهو كالعدوم حسا (ولا) يصح الحوز (ان رجعت) الذات الموهوبة (اليه) أي واهبها (بعده) أي الحوز (يقرب) أي قبل تمام سنة من حوزها رجوعا موقورا (بأن أجزها) أي الموهوب له الهبة لو اهبها (أو أرفق) الموهوب له الواهب (بها) أي الهبة (بخلاف) رجوعها لو اهبها بعد تمام سنة فلا يطل حوزها الخط يعنى ان الذات الموهوبة اذا رجعت إلى واهبها بعد ان حازها الموهوب له وكان رجوعها إلى واهبها عن قرب ورجوعها اليه بان يكون أجزها من

ابن القاسم (قوله ولم يشترط) أي ابن القاسم (قوله مغفرتهم) أي المستعير والخدم الهبة (قوله بذلك) أي العلم (قوله الوديعة) مفعول حوز (قوله من المنفعة) بيان ما (قوله عليه) أي الابطال (قوله والمودع) بفتح الدال (قوله لهذا) أي الموهوب له (قوله لغير المودع) بالفتح صلة وهب (قوله وجع) أي الواهب (قوله بينهما) أي الموهوب له والمودع (قوله وأشهد) أي الواهب على الهبة (قوله كانت) أي المذكور من الجمع والشهاد وانه لتأنيث خبره (قوله لانه) أي ربه (قوله بها) أي الوديعة (قوله على رجل) أي معين غير المودع (قوله ولم يأمره) أي المتصدق المتصدق عليه (قوله بقبضها) أي الوديعة من المودع (قوله فذلك) أي التصديق (قوله لانه) أي من هي عنده (قوله اذا علم) أي من هي عنده التصديق (قوله صار) أي من هي عنده (قوله للمعطي) بفتح الطاء (قوله ثم ليس للمعطي) بكسر

الطاء (قوله أخذها) أي الوديعة من المودع (قوله ولو دفعها) أي الوديعة (قوله إلى المعطي) بكسر الطاء (قوله علمه) الموهوب أي المودع بالتصدق به على غيره (قوله ضمنها) أي المودع الوديعة (قوله للموهوب) تنازع فيه مرتبه ومستأجر (قوله عند ابن القاسم) صلة يصح (قوله للموهوب له) صلة يهب (قوله الذات) نائب فاعل الموهوب (قوله اغتصبه) أي منه (قوله فوهبه) أي العبد (قوله آخر) أي غير الغاصب (قوله والعبد يد غاصبه) حال (قوله جازت) أي مضت (قوله لانه) أي قبض الغاصب

(قوله لما يكسر الاء) (قوله انه) أى الواهب الخ بيان ما بقية ويرى من (قوله تحيل) بفتح تاء، ثمة لا أى الواهب (قوله الموهوب له) فاعل حيازة (قوله لانه) أى حيازته سنة وذكر لانه كغيره (قوله أحد قولين) أى والثاني أن رجوعه بعد سنة يبطل الحوز (قوله أن رجوعه) أى رجوعه بعد سنة (قوله ما ذكره المصنف) أى من أن رجوعه بعد سنة لا يبطل الحوز (قوله فان كان) أى الموهوب له غير (قوله عليه) أى له (قوله ثم رجوع) ٩٧ أى الواهب (قوله اليه) أى الموهوب (قوله ان يكبر ويحوز) أى

(قوله ان يكبر ويحوز) أى

الموهوب له (قوله سنة) صلة

يحوز (قوله فهمي) أى الهبة

(قوله الاب) مفعول منع

(قوله من رجوعه) أى

الاب صلة منع (قوله ذلك)

أى منع الاب من رجوعه

في هبته (قوله عول) بفتح

مثقلا (قوله رجوعها)

أى الهبة لوأهبها (قوله

بعده) أى حوزها (قوله

والا) أى وان لم يمت وأهبها

ولم يحصل له مانع آخر (قوله

استرجاعها) أى أخذها من

وأهبها (قوله به) أى الرجوع

يقرب (قوله مان) أى

المتصدق (قوله فيها) أى

الدار (قوله انقطاعها) أى

الصدقة (قوله عنه) أى

المتصدق (قوله بالحيازة لها)

أى الصدقة صلة انقطاع

(قوله دونه) أى المتصدق

صلة حيازة (قوله فلا يبطل)

بضم فسكون فكسر (قوله

ذلك) أى رجوعه (قوله

وكذلك) أى الهبة فى

البطلان بالرجوع فى الجلة

(قوله وان سكت) أى

الموهوب له أى استأجره سنة أو بان يكون الموهوب له أرفق بها الواهب يبدأ وأجره أياها
فذلك كله يبطل الهبة فى التوضيح باتفاق لمادات عليه القريسة أنه تحيل لاسقاط الحيازة
وهكذا صرح الباجي وغيره بالاتفاق وقوله بخلاف سنة يعنى أن رجوع الواهب الى الذات
الموهوبة بعد حيازتها الموهوب له سنة لا يبطل هبتها لانه طول وقيل الطول سكتان وهذا الذى
مشى عليه المصنف أحد قولين ذكرهما ابن الحاجب بالترجيح ابن عبد السلام أقربهما لا بضر
وهو الذى رواه محمد بن مالك وأصحابه رضى الله تعالى عنهم (تنبيهات) الأول ما ذكره
المصنف محله إذا كان الموهوب له يحوز لنفسه بدليل قوله أجزها وأرفق بها قال فى التوضيح
فان كان صغيرا حوز عليه أو غيره ثم رجع اليه قبل أن يكبر ويحوز لنفسه سنة نهى بإطالة محمد
لم يختلف فى هذا مالك وأصحابه رضى الله تعالى عنهم والفرق بين الكبير والصغير أن الكبير
يتصور منه الاب من رجوعه فى هبته والصغير لا يتصور منه ذلك فكان رجوعه رجوعا فى الهبة
أفاده الخط البناني تقدم أن هذه طريقة ابن رشد وان طريقة غيره أن المحجور وغيره سواء فى
عدم البطلان فى الرجوع بعد عام وعلى هذه الطريقة عول الميضى وبها أفتى ابن أبى عمير
العمل الثانى طنى عبر ابن الحاجب تبعه ابن شامس يبطلان الهبة برجوعها بعده بقرب وكذا
غير واحد من أهل المذهب ومراهم والله أعلم إذا بقيت بيد الواهب الى موته مثلا والا
فلموهوب له استرجاعها يصح حوزة فالذى يبطل به الحوز فقط لاهى من أصلها هذا الذى
بوخذ من كلام أهل المذهب إذ حكمها فى هذا كالأمر ابن رشد إذ اتصدق الرجل بالدار أو
حبس أو عمادى على سكنها أو عاد اليها عن قرب باكتراء وعارية أو أرفاق حتى مات فيها فالصدقة
أو الحبس فيها باطل وأما أن رجوعه بعد انقطاعها عنه بالحيازة لها دونه أنه المعايينة السنة فما زاد
فلا يبطل ذلك حيازته وكذلك الرهن تبطل الحيازة برجوعه الى يد رهنه وان كان بعد انقطاع
الرهن ببيعها أو انقطاعها لئلا يحوز الرهن أكد اه فقد سطره ان الذى يبطل الحيازة
فقول ابن عاشر فى حاشيته تعبيرهم يبطلان الهبة لرجوعها عن قرب يقتضى بطلانها من أصلها
لاحوزها فقط فليس له ردّها للحوز قبل حصول المانع وهذا خلاف ما تنقذ فى الرهن غير ظاهر
وقد استظهر ابن عرفة فمين وهب دارا ثم أجزها وأهبها بعد مدة يسيرة لا تكون حيازة نزعها
من يد وأهبها أو أجزها من غيره لان تمام الحوز فى الهبة ولا يبطل ذلك الحوز للهبة كواجرة الرهن
لراهنه مع صحة حوزة الثالث فى قوله بخلاف سنة تقدم أن هذا بالنسبة الى ماله غلة وعلى غير
صغار ولده طنى فيه نظر إذ يقتضى أن التفصيل فى الهبة بين الرجوع قبل العام أو بعده خاص
بالذى له غلة وان ماله غلة له يصح مطلقا وهذا شئ يخرج به عن المذهب إذ لا قائل به فيما علمت

١٣ مخ ح رجوعه لراهنه مباغة (قوله الحيازة) خبر ان (قوله يقتضى) أى تعبيرهم خبره (قوله غير ظاهر) خبر
قول (قوله ثم أجزها) أى الموهوب له (قوله فيها) أى الدار (قوله بعد مدة يسيرة) صلة أجزها (قوله لا تكون) أى المدة اليسيرة حيازة
نعت ثان لمدة (قوله نزعها) أى الدار مفعول استظهر (قوله من غيره) أى وأهبها (قوله فيه) أى تقييد (قوله إذ يقتضى)
أى تقييده (قوله وهذا) أى المقتضى بفتح الضاد (قوله خرج) أى فى (قوله فيما علمت) خبرى به الصدق

(قوله ولادليل له) أى ق (قوله لانه) أى كلام ابن الموز (قوله به) أى الحبس (قوله وصورته) أى الحبس (قوله انه) أى الحبس (قوله اليه) أى الحبس (قوله الثانى) أى ارفق (قوله كالاول) أى أجز (قوله وهو) أى كلام غ (قوله اجر) بفتح الجيم (قوله بعد حيازتها) صلة رجع (قوله عنه) أى الواهب (قوله بان وجدها) أى الواهب الدار (قوله كذا) أى تقدير صلة تحتفيا (قوله عن الموهوب له) (قوله صوابه) ٩٨ أى تقدير اصلة (قوله فى المستثنين) أى الاخذاف والضيافة (قوله حاز المعطى) بفتح الحاء

ولادليل له فى كلام ابن الموز لانه فى الحبس وذلك خاص به وصورته كما قدمنا انه لم يرجع اليه للاتفاق وانما حبسه وجهه تحت يده يصرفه ويرجعه الرابع غ قوله بان أجزها وأرفق به الضمير المستتر فى الفعلين للموهوب له فيجب بناء الثانى للفاعل كالاول طى وهو صواب فقول ح أو ارفق بهامضى للمفعول غير صواب سوى له ذلك من جعله الضمير المستكن فى أجزها الواهب وهو غير صواب لغته لأن أجزها لك فى القاموس أجز المملوك أجزا كرا له بعد حيازتها عنه بان وجدها خالصة فسكنها ومات بها فلا يطل حوزها كذا فى الشرح البانى صوابه عند الموهوب له كذا فرض المسئلة فى كلام الأئمة وسياق نص ابن الموز (أو) رجع إليها حال كونه (ضيفا) عند الموهوب له (قلت) الواهب فى الدار الموهوبة فلا يطل حيازتها ظاهر وسواء رجع إليها من قريب أو بعد وهو كذلك فى المستثنين محمد اذا حاز المعطى الدار وسكنها ثم استضافه المعطى فأضافه ومرض عنده حتى مات أو اختفى عنده حتى مات فلا يضر ذلك العطفية وهكذا فى الجواهر وغيرها (و) همت (هبة) أحد الزوجين (لزوج) (لا ترميها) أو خادما وان لم ترتفع يد الواهب عنه للضرورة من كتاب محمد والعتبة ابن القاسم عن الامام مالك رضى الله تعالى عنهم من تصدق على امرأته بمخادمة وهى معه فى البيت فكانت تخدمها بحال ما كانت فذلك جائز سخون وكذلك لو وهبها إياها فهو حوزا شهب عن الامام مالك رضى الله تعالى عنهم اذا شهد لها بمذه الخادم فتكون عندهما كما كانت فى خدمتها أو وهبت هى لخدمتها فكانت على ذلك أو متاعا فى البيت فأقام ذلك على حاله بايديهم مافى ضعيفة ابن الموز عن ابن عبد الحكم عن ابن القاسم وشهب ان ذلك فيما قواها جائز وهى حيازة وكذلك متاع البيت وبه أقول ابن القاسم وليس كذلك المسكن الذى ماله يتصدق به عليها فأقام فيه حتى مات فانه يراى ولو قامت عليه فى همته قضى لها ان يسكنها غيره حتى تحوز المسكن ابن القاسم وأما لو تصدقت هى عليه بالمنزل وهما فيه فذلك حوز لان عليه أن يسكن زوجته فسكنها بهاميه حوز ومن نازل الشعي مثل ابن بابية عن رجل تصدق على امه بثلاث داهى وهى معها ساكنة حتى مات الولد فقال سكناها معه حوزا تام وهى صدقة ثابتة وقال أبو صالح هذا ان كانت سكنت مثل نصيها والافليس الا قدر ما سكنت (و) همت (هبة) زوجة دار سكناها الزوجها) ابن القاسم لو تصدقت هى عليه بالمنزل وهما فيه فذلك حوز لان عليه أن يسكن زوجته فسكنها بها

(قوله المعطى) بكسرها فاعل استضاف (قوله وان لم ترتفع الخ) حال أو وبالغة (قوله للضرورة) علة الصفة (قوله وهى) أى الخادم (قوله معه) أى المتصدق (قوله فكانت) أى الخادم (قوله تخدمها) أى الخادم زوجته (قوله فتكون) أى الخادم (قوله عندهما) أى الزوجين (قوله هى) أى الزوجية (قوله له) أى زوجها (قوله فكانت) أى الخادم (قوله ذلك) أى المتاع (قوله على حاله) أى المتاع (قوله بايديهما) أى الزوجين (قوله ان ذلك) أى البقاء بايديهما (قوله فيما) صلة جائز (قوله وهى) أى البقاء بايديهما وانه لتأنيث خبره (قوله كذلك) أى متاع البيت والخادم فى جواز بقائه بايديهما (قوله يتصدق) أى الزوج (قوله به) أى المسكن (قوله عليها) أى الزوجية (قوله فاقاما) أى الزوجان (قوله فيه) أى المسكن (قوله ولو قامت) أى الزوجية (قوله عليه) أى الزوج فى حيازة المسكن عنه (قوله فى همته) أى الزوج (قوله قضى) بضم القاف (قوله فسكن) (قوله لها) أى الزوجية (قوله هى) أى الزوجية (قوله عليه) أى الزوج (قوله وهما) أى الزوجان (قوله فيه) أى المنزل (قوله لانه عليه) أى الزوج (قوله فسكنها) أى الزوج (قوله بها) أى الزوجية (قوله فيه) أى المنزل (قوله وهى) أى امه (قوله معه) أى المتصدق (قوله فيها) أى الدار صلة ساكنة (قوله سكناها) أى امه (قوله نصيها) أى الثالث (قوله والافليس) أى وان سكنت اقل من نصيها

فيه الزوجية (قوله فاقاما) أى الزوجان (قوله فيه) أى المسكن (قوله مات) أى الزوج (قوله فانه) أى المسكن (قوله ولو قامت) أى الزوجية (قوله عليه) أى الزوج فى حيازة المسكن عنه (قوله فى همته) أى الزوج (قوله قضى) بضم القاف (قوله فسكن) (قوله لها) أى الزوجية (قوله هى) أى الزوجية (قوله عليه) أى الزوج (قوله وهما) أى الزوجان (قوله فيه) أى المنزل (قوله لانه عليه) أى الزوج (قوله فسكنها) أى الزوج (قوله بها) أى الزوجية (قوله فيه) أى المنزل (قوله وهى) أى امه (قوله معه) أى المتصدق (قوله فيها) أى الدار صلة ساكنة (قوله سكناها) أى امه (قوله نصيها) أى الثالث (قوله والافليس) أى وان سكنت اقل من نصيها

(قوله منها) أي دارها (قوله ان مات) أي الزوج (قوله وهو) أي الزوج (قوله بها) أي الزوجة (قوله فيها) أي الدار (قوله وهي) أي الزوجة (قوله له) أي الزوج (قوله لقاسه) أي الزوج صلة بقت (قوله هذا) أي والان بقيت عنده مع تقدمه (قوله لاستثنائه) أي المصنف (قوله منه) أي ولا ان بقيت عنده (قوله عنده) أي واهبها (قوله الى موته) أي الواهب (قوله لانه) أي الواهب (قوله له) أي محجوره (قوله من معدود الخ) بيان ما (قوله فلا تصح هبته) أي ما لا يعرف بعينه (قوله عنده) أي الواهب (قوله فلا يكتفى) أي الختم عليه (قوله عنه) أي واهبه (قوله حوزها) أي هبة ما لا يعرف ٩٩ بعينه (قوله واشهد) أي الواهب

(قوله على ذلك) أي الموهوب

(قوله فلم يخرج به) أي

الزوج الموهوب (قوله من

يده) أي الواهب (قوله لها)

أي زوجته (قوله ذلك) أي

الموهوب (قوله لما نزلها)

خبر ابوها (قوله وان دخل

بها زوجها) مبالغة (قوله

من العروض الخ) بيان ما

(قوله الان كان) أي

ما يعرف بعينه (قوله لم يغير

ولده) من اضافة ما كان

صفة (قوله ما يعرف بعينه)

منعول حوز (قوله صحيح)

خبر حوز (قوله فانها)

أي الهبة التي لا تعرف

بعينها (قوله فيخرجتوم عليها)

حال من فاعل بقت (قوله

لم يتصرف) أي الاب (قوله

فيها) أي الهبة (قوله وهي)

الهبة (قوله على ذلك) أي

بيد الاب بلا ختم عليها (قوله

لوتصدق) أي الاب (قوله

عليه) أي ولده الصغير (قوله

يجوز) أي يصدق صدقه

(قوله وان طبع) أي ختم

(قوله عن ملكه) أي حوز (قوله انها) أي الدنانير

(قوله في ذلك) أي بطلان الصدقة (قوله اذا وهبه) أي الاب ولده الصغير (قوله

ختم) أي الاب (قوله عليها) أي الدنانير التي وهبها ولده الصغير (قوله وامسكها) أي الاب الدنانير (قوله عنده) أي الاب حق

حصوله مانع (قوله روي) بضم الراء وكسر الواو (قوله انها) أي الصدقة (قوله وان ختم عليها الشهود والاب) مبالغة (قوله

وبه) أي البطلان صلة أخذ (قوله ووجهه) أي البطلان (قوله انها) أي الدنانير (قوله فيها) أي الدنانير (قوله بقائها) أي الدنانير

فيه حوز ما لم تشتط على زوجها ان لا يخرجها ما فان اشتطت ذلك فلا يكتفى في الحوز انما اداها على الهبة لزوجها كما في نازل أصمغ (لا يصح) (العكس) أي هبته دار سكناه لزوجته ان مات وهو ساكن بمافيا بطلان الحوز لان السكنى تنسب للزوج وهي تابعة له (ولا) تصح الهبة (ان بقيت) الذات الموهوبة (عنده) أي الواهب لقاسه او موته او ختونه او مرضه المتصلين بموته واعاد هذا لاستثنائه منه بقوله (الا) الواهب (لمحجوره) فتصح هبته له مع بقاءه عنده الى موته لانه الذي يجوز له ان كان الموهوب عما يعرف بعينه بدله (ل) قوله (الاما) أي موهوبا (لا يعرف) انضم فشكلون فتصح بعينه من معدود أو موزون ككافانير أو دراهم أو مكمل فلا تصح هبته لمحجوره مع بقاءه عنده ان لم يختم عليه بل (ولو) جعل في صرة (ختم) بضم فكسر (عليه) أي ما لا يعرف بعينه بختم الواهب والشهود فلا يكتفى في حوز له ولابد من اخراجه عنه في رواية ابن القاسم والمصريين وغيرهم عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه وبه جرى العمل وأشار بولول قول المدنيين يصح حوزها اذا حضره للشهود وختم عليها فيما من تزوج بكر او وهب لها قبل البناء أو بعده وهي سقيمة أو مجنونة جنونا مطبقا واشهد على ذلك فلم يخرج به من يده فلا يكون الزوج حائزا لها لان يخرج ذلك من يده ويحمله على يد من يحوزها ولا يكون مقصود حائز الصدقة الأب أو وصي من في ولايته والزوج لا يجوز امره على زوجته ولا يبيع مالها وأبوها الحائز لها وان دخل بها زوجها مادامت سقيمة أو في حال لا يجوزها أمر ومن سمع ابن القاسم ان الاب يحوز ما وهبه لولده من العروض التي تعرف بعينها بخلاف ما لا يعرف بعينه الان كان دينا ابن عرفة حوز الاب اصغار ولده ما يعرف بعينه صحيح ابن رشد اتفاقا البابي وأما ما لا يتعين كالدنانير والدرهم فانها ان بقيت بيد الاب غير مختموم عليها لم يتصرف فيها الابن الصغير فقال ابن القاسم ان مات الاب وهي على ذلك بطلت العطية وكذلك لو تصدق عليه بعشرة دنانير فقال مالك رضي الله تعالى عنه لا يجوز وان طبع عليها حتى يدفعها الى غيره ويخرجها عن ملكه وذلك انها غير معروفة العين ولا متعينة بالاشارة اليها ولا يصح ان تعرف بعينها اذا افردت من غيرها ولم يختلف اصحابنا في ذلك اذا وهبه عشرة دنانير من دنانيره وأما اذا ختم عليها وامسكها عنده فقد روي عن مالك انها تبطل زاد ابن الموارز ان ختم عليها الشهود والاب وبه اخذ ابن القاسم والمصريون ووجهه انها لا يتعين بالعقد فلا يصح فيها ما يترتب مع بقائها بد عطية كالتى لم يختم عليها المتيطى قبض الاب لانيه الصغير جائز والاشهاد بالصدقة يعني عن ذكر

الاب (قوله عليها) أي الصدقة (قوله يدها) أي الاب الصدقة (قوله الى غيره) أي الاب (قوله ويخرجها) أي الاب الصدقة

(قوله عن ملكه) أي حوز (قوله انها) أي الدنانير (قوله في ذلك) أي بطلان الصدقة (قوله اذا وهبه) أي الاب ولده الصغير (قوله

ختم) أي الاب (قوله عليها) أي الدنانير التي وهبها ولده الصغير (قوله وامسكها) أي الاب الدنانير (قوله عنده) أي الاب حق

حصوله مانع (قوله روي) بضم الراء وكسر الواو (قوله انها) أي الصدقة (قوله وان ختم عليها الشهود والاب) مبالغة (قوله

وبه) أي البطلان صلة أخذ (قوله ووجهه) أي البطلان (قوله انها) أي الدنانير (قوله فيها) أي الدنانير (قوله بقائها) أي الدنانير

(قوله ويضمن) بضم ففتحةين مثقلا أى ذكر الصدقة (قوله معرفة) أى تعيين أسماء (قوله وصغر) عطفت على معرفة (قوله عليه) أى الابن (قوله وهو) أى الابن (قوله ولم يجز) أى الابن الصدقة (قوله هو) أى الابن (قوله واختلاف) بضم التاء (قوله ذلك) أى عدم تعيين المذكورين ١٠٠ الشهود وصغر الابن وأدى أنه كان كبيرا ولم يجز وأدى هو الصغر (قوله إذا استمر)

الحيازة ويضمن معرفة الشهود وصغر الابن ثلاثا يقوم عليه من يدعى ان الابن انما تصدق عليه وهو كبير ولم يجز ويقول هو كنت صغيرا ولم يعلم الشهود ذلك واختلاف اذا نزل ذلك ايم ما يقبل (و) لا (دارسكاه) أى الواهب فلا تصح هبتها لمجوره اذا استمر ساكنها الموتى فى كل حال (الا أن يسكن) الواهب (أقلها) أى الدار (ويكرى) بضم القمية الواهب (له) أى مجوره الموهوب له (الاكثر) من الدار فتصح الهبة فى جميعها فيها من حبس على صفار والده دارا أو وهبها لهم أو تصدق بها عليهم بنفوزة حوز صحيح الا ان يسكنها كلها أو جعلها الى موته فيبطل جميعها وان سكن من الدار الكبيرة ذات المساكن أقلها دارا كرى لهم ياقها نقد لهم ذلك فيما سكن وفيه لم يسكن ولو سكن الجلى وأكرى لهم الاقل بطل الجميع (وان سكن) الواهب (النصف) من الدار التى وهبها لمجوره وأكرى له النصف الآخر (بطل) النصف المسكون (فقط) أى دون النصف المكرى فتصح هبته عزاء الخصى لابن القاسم واشبه (و) ان سكن الواهب (الاكثر) من الدار الموهوبة لمجوره (بطل الجميع) المسكون والمكرى له فى البيت حقت عن بعض شيوخنا اذا سكن أبو الاصغر شيئا أنهى على ثلاثة أو به ان سكن أكثر من النصف بطل الجميع وان سكن اقل من النصف صح لهم ما سكن وما لم يسكن وان سكن القليل وأبقى الكثير خاليا فلا يجوز لهم ذلك حتى يكرى له الاصغر لان تركه لكراته منع له فكانه أبقاه لنفسه فذلك كالتغاله اياه بسكاه عياض هذا صحيح من النظار ظاهر من اقط الكتاب المتيطلى بشرط صدقة لاب على صفار بنيه بدارسكاه اخلاؤها من نفسه وأهلها ونفسه ومعاليمة المدينة فارغة من ذلك ويكرىها لهم (تنبيهات) الاول طنى قوله ودارسكاه عطفت على ما لا يعرف بعينه وهو مستثنى من قوله ولان بقيت عنده فية تنضى ان دار السكنى كما لا يعرف بعينه لا بد من انراجها من يده الى من يجوزها وبذا قرره الشارح فى شروحة الثلاثة فقال يعنى ان الولي اذا وهب لمجوره دارسكاه فان حكمها فى اشراط انراجها من يده حكم ما اذا وهب له ما لا يعرف بعينه وجرى على ذلك فى شامله فقال ولو وهب بدارسكاه أو تصدق بها أو حبسها عليه وقدم من حازها جازاها وما قاله غير صحيح وكتب المالكية مصرحة بخلافه اذ لم ار من اشترط منهم فى ذلك شروجهما من يده الى من يجوزها كما لا يعرف بعينه ثم تفارق غيرها فى كونها لا بد من اخلائها من شواظله ومعاليمة المدينة لذلك ثم تبقى تحت يده فى وثائق ابن شريفة بالعين الممهلة والقام وان كانت الصدقة فى دار يسكنها الاب فلا تجوز حتى يتخلل الاب من أهلها وثقله وتكون فارغة ويكرىها لابن فان لم تسكن على هذا فلا تجوز الصدقة ونحوه للمتيطلى وقد تقدم نصه وقال أبو القاسم البزري فى وثائقه فى وثيقة هبة الاب دارسكاه لابنه الصغير واستقل المتصدق المذكور عن جميع الدار

أى الواهب (قوله فيها) أى المدونة (قوله وان سكن) أى المتيطلى (قوله شيئا) أى من الدار التى وهبها لهم (قوله فعلى) أى سكاه (قوله فلا يجوز) أى يتخذ (قوله ذلك) أى ما سكنه وما ابقاه خاليا (قوله يكرىه) أى الكثير (قوله لان تركه) أى الاب (قوله لكراته) أى الكثير (قوله في مكانه) بفتح الهمز وشدة الذون أى الاب (قوله ابقاء) أى الكثير (قوله فذلك) أى ابقاؤه خاليا (قوله هذا) أى التمهيل المذكور (قوله صدقة الاب الخ) أى نفوذها (قوله اخلاؤها) أى الدار خربة شرط (قوله ثقله) بكسر فسكون (قوله ومعاليمة) أى الدار عطفت على اخلاؤها (قوله المدينة) ناعل معاليمة (قوله ويكرىها) أى الاب الدار (قوله لهم) أى مصلحة صفار ولده (قوله وهو) أى ما لا يعرف بعينه (قوله فيقتضى) أى العطفت (قوله وبذا) أى كون دارسكاه لا بد من انراجها من يده الخ صلا قور (قوله فقل) أى الشارح المذكورة (قوله وجرى) أى الشارح (قوله على ذلك) أى شرط اخراج دارسكاه من يده الخ (قوله ولو وهب) أى الولي لمجوره (قوله سكاه) أى الولي (قوله بها) أى دارسكاه (قوله عليه) أى مجوره (قوله وقدم) بفتح الدال (قوله على الدار) (قوله جاز) أى مضى تبرعه وتم (قوله وما قاله) أى الشارح (قوله بغض لافه) أى ما قاله الشارح (قوله منهم) أى المالكية (قوله فى ذلك) أى حوز دار سكاهم (قوله تفارق) أى دارسكاه (قوله غيرها) أى من المقار (قوله فلا تجوز) أى تتخذ (قوله فى وثيقة الخ) بدل من فى وثائقه

المذكورة (قوله وبذا) أى كون دارسكاه لا بد من انراجها من يده الخ صلا قور (قوله فقل) أى الشارح المذكورة (قوله وجرى) أى الشارح (قوله على ذلك) أى شرط اخراج دارسكاه من يده الخ (قوله ولو وهب) أى الولي لمجوره (قوله سكاه) أى الولي (قوله بها) أى دارسكاه (قوله عليه) أى مجوره (قوله وقدم) بفتح الدال (قوله على الدار) (قوله جاز) أى مضى تبرعه وتم (قوله وما قاله) أى الشارح (قوله بغض لافه) أى ما قاله الشارح (قوله منهم) أى المالكية (قوله فى ذلك) أى حوز دار سكاهم (قوله تفارق) أى دارسكاه (قوله غيرها) أى من المقار (قوله فلا تجوز) أى تتخذ (قوله فى وثيقة الخ) بدل من فى وثائقه

(قوله بينة) صلة انتقل (قوله واحله) عطفت على المتصدق (قوله تصحها) صلة لا تقل (قوله وتولى) أى الاب (قوله قبضها) أى الدار (قوله واحتازها) أى الاب الدار (قوله له) أى ابنه (قوله ثم قال) أى أبو قائم (قوله فلان ذكر) خطاب للموثق (قوله ولا قيد معانية) إضافة للبيان (قوله كاف) خبر اسم اد (قوله من الاملاك) بيان ما (قوله انه) أى الشأن (قوله من غيرها) صلة تفترق (قوله في هبة) صلة تفترق (قوله بان دار السكنى) صلة تفترق (قوله ومنها) أى دار السكنى (قوله غيرهما) أى دار السكنى واللبوس (قوله يعنى) بضم الياء وسكون الغين المجبة خبر اسم اد (قوله واحضره) ١٠١ أى المتصدق به (قوله لشهدا) أى

الصدقة (قوله حوزها) أى الرشد والاجنبى (قوله الاقرار) أى من الواهب (قوله له) أى الحوز (قوله سكنها) أى الدار التى وهبها لمجبره ولم تكن دار سكنه (قوله يخصوه) أى التفصيل (قوله بها) أى دار السكنى (قوله منسه) أى ابن سلون (قوله وانه) أى الشأن (قوله بينهما) أى الحبس والهبة (قوله فى هذا) أى صرف الغلة (قوله قال) أى ابن رحال (قوله لوقوعه) أى العمر الخ (قوله ما حوزة من العمر) (قوله العمرى) أى حقيقة شرعا (قوله غلبت) جنس وإضافة لمنفعة فصل مخرج عليك ذات (قوله حياة المعطى) بفتح الطاء صلة منفعة فصل مخرج الاعارة (قوله بغير عوض) فصل مخرج الكرام والاجارة القاسدين (قوله فيخرج الحكم

المذكورة بينة واحله ومتاعه تصحها للصدقة وكالها وتولى بضم من نفسه لانه المذكور واحتازها بضم حوزها الا بانه قال وان تصدق الاب على ابنه المغير بدار لا يملكها فلا تذكر فى العقد الانتقال ولا التخلي ولا قيد معانية الشئ ودل على ذلك كاف وكذلك ما تشبه ذلك من الاملاك والحيوان ومنه لا ين سلون وغير واحد من الموثقين والحاصل انه تفترق دار السكنى من غيرها فى هبة الاب لولده الصغير بان دار السكنى لا بد من معانية بينة التخلي ومنه ما لللبوس وما غيرها فى كفى فيه اسم اد الاب بالصدقة أو الهبة وان لم تعين البينة الحيازة المتبسطى واسم اد الاب بصدقته يعنى عن الحيازة واحضره لشهدا فيها لا يسكنه الاب ولا يملكه فظهر ان الهبة بين هبة ما لا يعرف بينة وهبة دار السكنى * الثانى هذا حكم هبة الاب للصغير واما الكبير والاجنبى فلا بد من معانية بينة حوزها ما لا تنضم ما ولا يكتفى بالاقرار به كما تقدم فى الحبس * الثالث ليس التفصيل المتقدم خاصا بدار السكنى بل كذلك غيرها اذا كانت هبة اذ لم يخصومها كك ما توهمه عبارة المصنف * رابع مثل الدورى التفصيل المذكور السابق باليسر وكذا ما لا يعرف بعينه اذا اخرج بعضه وابقى بعضه عنده كما فى البيان * الخامس ذكر ابن سلون فى صرف الغلة قولين والظاهر منسبه ترجيح القولين ان الهبة اذا ثبت ان الاب صرف الغلة فى مصالح نفسه مثل ما فى الوقف وكذا قال الشيخ ابن رحال فى حاشية النسخة الذى رجحه الناس هو شرط صرف الغلة للمجبر فى الهبة والحبس وانه لا فرق بينهما فى هذا قال وانظر دله واضحا بينا (وجازت) أى نذبت (العمرى) بضم العين المهمة وسكون الميم مقصورا مأخوذا من العمر بمعنى مدة الحيازة لوقوعه ظر فائدة نعمتها ابن عرفة العمرى فذلك المنفعة حياة المعطى بغير عوض انشاء فيخرج الحكم باستحقاقها ويصدق عليها قبل حوزها لا يشترط له عمرى وسكنها النذب لذاتها ويتعذر عرض وجوب الاكرامتها وتخصيصها الصيغة الباسمى ما دل على هبة المنفعة دون الذات كما سكتك هذه الدار وهبتك سكنها عمرى وفيها من قال قد اعمرتك هذه الدار وهذا العبد وهذه الدابة حياتك جاز ذلك وترجع بعده وثه الى الذى اعمرها الى ورثته ثم قال ومن قال دارى هذه لك صدقة سكنها فانما له السكنى دون ذاتها وان قال قد اسكنتك هذه الدار وعقبك من بعدك أو قال هذه الدار لك واعقبك سكنى فانما ترجع اليه ملكا بعد انقراضهم فان مات فالى أولى الناس به يوم مات أو الى

بإستحقاقها) فترجع على انشاء (قوله ويصدق) أى الحد (قوله عليها) أى العمرى (قوله لا يملكها) أى العمرى (قوله قبضها) أى حوزها (قوله وسكنها) أى العمرى (قوله بغير عوض) بضم العين المهمة والراه (قوله وجوبها) أى العمرى (قوله الصيغة) أى التى تنعقد العمرى بها (قوله هبة المنفعة) أى حياة الموهوب له (قوله عمرى) تنازع فيه أسكنت ووهبت (قوله وفيها) أى المدونة (قوله جاز) أى نفذ (قوله وترجع) أى العمرى (قوله بعدموته) أى المهر بالفق (قوله ثم قال) أى ابن عرفة (قوله فانما له) أى المعطى بالفق (قوله وان قال) أى المسالك (قوله له) أى المعطى بالفق (قوله فانما) أى الدار (قوله اليه) أى المعطى بالسكنى (قوله انقراضهم) أى المعطى بالفق وعقبه (قوله فان مات) أى المعطى بالسكنى (قوله أولى) بفتح الهمزة أى أقرب (قوله به) أى الواهب

(قوله حياته) صلة بكفى (قوله جوارها) اى العمري (قوله قال) اى ابن القاسم (قوله وهى) اى الثياب (قوله عنده) اى ابن القاسم (قوله كذلك) اى الثياب (قوله فيها) اى المدونة (قوله قيل) اى لابن القاسم (قوله قال) اى ابن القاسم (قوله جل) بضم فكسر (قوله وهو) اى الاتقى من الهبات بالفاظ متقاربة مختلفة الاحكام (قوله حياة) صلة منافع (قوله الخدم والمسكن والمعمري) بفتح متاولا تخريفيا (قوله ١٠٢) وقولك (عطف على قوله) (قوله ثم قال) اى اللخمى (قوله اوحياة المعمري) بفتح الميم

ورثته لانهم ورثته ثم قال ابن عرفة فى المجموعة والموازية لابن القاسم واشبه بن قيل له هى لك صدقة سكنى فليس له الاسكناها دون رقبتهما محمد حياته (كأعمرتك) دارى او عبدى او دابى اى وهبتك منفعتهما مدة حياتك (او) اعمرت (وارثك) ما ذكر غ كأعمرتك او وارثك كذا ينبغي أن يكون بوار العطف بعد اى كأعمرتك فنط او اعمرتك ووارثك فهما متالان * (تنبهان) الاول روى ابن القاسم عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه ما جوارها فى الرقيق والحيوان قال ولم اسمع من مالك فى الثياب شيئا وهى عندى على ما عارها عليه والحقى عنده كذلك فيها قيل فان أعمر ثوبا أو حيا قال لم اسمع من مالك فى الثياب شيئا واما الحقى فاراه بمنزلة الدار اه * الثانى الخط ان قال أعمرتك ولم يقل حياتك ولا سياتى ولم يضرب ابعلا فهى عمري وكذلك اسكنتك اللخمى قد انت هبات متقاربة اللفظ مختلفة اللاحكام حمل بعضها على هبة الرقاب وبعضها على هبة المنافع وهو ان يقول كسوتك هذا الثوب واخدمتك هذا العبد وحملتك على هذا البعير واسكنتك هذه الدار واعمرتك فحمل قوله اعمرتك واسكنتك واخدمتك على انها هبة منافع حياة الخدم والمسكن والمعمري وقولك كسوتك هذا الثوب وحملتك على هذا البعير والفرس على هبة الرقاب ثم قال والعمرى ثلاثة مقيدة باجل او حيا مدة المعمري ومطلقة ومعقبة فان قيدت باجل بان قال اعمرتك هذه الدار سنة أو عشرة أو حيا حتى وهى على ما أعطى وان أطلق ولم يقيده حمل على عمر المعطى حتى يقول عمري أو حيا حتى وان عقبها فقال اعمرتكها انت وعقبك فلا ترجع اليه الا أن ينقرض العقب وفى قوانين ابن جزى المعمري جائزة اجماعا وهى ان يقول أعمرتك دارى أو ضيعتى أو اسكنتك أو وهبت لك سكناها أو اسكنها فلها فهو وهب له منفعتهما فيقتنع بها حياته فاذا مات رجعت الى ربها وان قال لك ولعقبك فاذا انقرض عقبه رجعت الى ربها أولو وثه (ورجعت) المعمري بمعنى الذات التى وهبت منفعتهما الشخص مدة معلومة كسنة او عشرة او مدة حياته او المطابقة او المعقبة بعد انقضاء المدة او موت الموهوب له وانقرض العقب (ال) لشخص (المعمري) بضم الميم الاولى وسكون العين المهملة وكسر الميم الثانية أى واهب المنفعة ملكا كان حيا (او) ل(وارثه) أى المعمري ان كان مات ملكا أيضا فيها ان قال له اسكنتك هذه الدار وعقبك رجعت اليه ملكا بعد انقراضهم فان مات فالى اقرب الناس به يوم مات والى ورثته ابن القاسم من قال لرجل قد اعمرتك هذه الدار أو هذا العبد أو هذه الدابة حياته جائز ذلك عند الامام مالك رضى الله تعالى عنه وترجع بعد موته للذى اعمرها والى ورثته قلت فان أعمر ثوبا قال لم اسمع من مالك رضى الله تعالى عنه فى الثياب شيئا واما الحقى فاراه بمنزلة الدار والثياب عندى على ما عارها عليه من الشرط وشبهه فى الرجوع ملكا فقال (ك) عبدى

الاخيرة (قوله قيدت) بضم فكسر (قوله نهى) اى المعمري (قوله اعطى) بفتح الهمز اى المعمري (قوله وان اطاق) اى المعمري (قوله جعل) بضم فكسر (قوله على عمر المعطى) اى بفتح الطاء (قوله فلا ترجع) اى العمري (قوله اليه) اى معمرها بكسر الميم الثانية (قوله جزى) بضم الجيم وفتح الزاى وشهد الباء (قوله جائزة) أى مأذون فيها لانها من فعل الخير (قوله وهى) اى المعمري (قوله ضيعتى) بفتح الضاد المجهضة اى أرضى (قوله فهو) اى المالك (قوله له) اى الموهوب له (قوله فينتفع) أى الموهوب له (قوله بها) اى المعمري (قوله حياته) أى الموهوب له (قوله فاذا مات) أى الموهوب له (قوله بجمعت) أى المعمري (قوله وهبت) بضم فكسر (قوله مدة) صلة منفعة (قوله أو مدة حياته) اى الموهوب له (قوله عطف على مدة) المطلقة (عطف على معنى

ما قبله أى المقيدة (قوله بعد انقضاء المدة) صلة رجوع (قوله أو موت) عطف على انقضاء (قوله وانقرض) عطف على او انقضاء (قوله ملكا) حال من فاعل رجعت (قوله ان كان) أى المعمري بكسر (قوله فيها) أى المدونة (قوله ان قال) اى المالك (قوله وعقبك) عطف على كاف اسكنتك (قوله رجعت) أى الدار (قوله اليه) أى الواهب (قوله فان مات) أى الواهب (قوله به) اى الواهب صلة اقرب (قوله قلت) بضم تاء المسكلم بمعنون (قوله قال) اى ابن القاسم (قوله من الشرط) بيان ما

(قوله فهو للمعطي) بكسرها (قوله ويقبل) بضم فسكون فتفتح (قوله قوله) أي المصدق في تأييدها (قوله عليه) أي رب الخاطئ
(قوله في ذلك) أي تأييد الأمر (قوله قلت) بضم تاء المتكلم يحسنون (قوله ورهبانيتها) حال (قوله لمكان) أي وجود (قوله
فقال) أي ابن القاسم (قوله خلى) بفتح الخاء المعجمة واللام مثقالا أي الخاطئ (قوله بينه) أي المصدق عليه (قوله كانت) أي
الخلية (قوله عشر سنين) حال من عزم (قوله فان سلم) أي الواهب (قوله يسقيها) أي الموهوب له النخل (قوله ويرجع) أي يدفع
الموهوب له (قوله إليه) أي الواهب ١٠٤ (قوله كل سنة) صلا ويرجع (قوله بمائه) أي الموهوب (قوله لانه) أي الواهب (قوله

كانت مأبورة فهي للمعطي كالبيع ويقبل قوله وكذلك الهبة ورب الخاطئ مصدق من حين
تؤبر القرية ابن القاسم ولا يمين عليه في ذلك قلت وكيف حيازة النخل ورهبانيتها المكسرة ثمرة
فقال ان خلى بينه وبين ان يسقيها كانت حيازة ابن الموازي يقض الموهوب له النخل ويكون
سقيها على واهبها في ماله لمكان ثمرة ويتولى الموهوب له سقيها لمكان حيازته ومن المدونة ابن
القاسم وكذلك لو استثنى الواهب ثمرتها لنفسه عشر سنين فان سلم النخل للموهوب له يسقيها
بما الواهب ويرجع اليه ثمرة كل سنة فذلك حوزان كان الموهوب له يسقيها بمائه والثمره
لواهب لم يحز لانه كانه قال له اسقيها في عشر سنين ثم هي لك ولا يدري ان سلم النخل الى ذلك
الاجل ام لا واقبل قال لي مالك رضي الله تعالى عنه فيمن دفع الى رجل فرسه يغزو عليه ستين
او ثلاثة وينفق عليه المدفوع له الفرس من عنده ثم هر للمدفوع اليه بعد الاجل وشرط عليه
ان لا يبيعه قبل الاجل انه لا خير فيه وباتقى عنه انه قال ارايت ان مات الفرس قبل الاجل
ان ذهب نفقته باطلا فهذا غير فهدايدك على مسئلتك في النخل واما ان كانت النخل بيد الواهب
يسقيها ويقوم عليها ولم يجزها من يده فهذا التمازج بقوله بعد عشر سنين فذلك جائز للموهوب
له ان سلم النخل الى ذلك الاجل ولم يمت ربه او لالحقه دين فله ان يخذها بعد الاجل وان مات ربه
او طلقه دين بطلت الهبة فلا حق له فيها (و) ان وهب اب ولده هبة (اللاب) أي مباشرة أي لا
الجد (اعتبارها) بكسرها (قوله فسكون) أي المصالح وكسرا فوقية واهمال الصادق أي أخذ
الهبة بلا عوض (من ولده) ذكرنا كان أو اثني صغيرا كان أو كبيرا وظاهره ولو حازها الولد وهو
كذلك على المشهور ابن هرقة الاعتصاف ارتجاع المعطى عطيته دون عوض لا بطوع المعطى
وصيته ما دل عليه انظروا في لغو الالة عليه التزاما فلا ابن عات من بعض فقهاء الشورى
وابن ورد قال بعض فقهاء الشورى فيمن باعها قبله باسم نفسه ومات فتمت الاشبه في ماله ولا يكون
الاعتصاف الا باشهاد اه قوله ما دل عليه انظروا في لما كان من مادة الاعتصاف لم يكن منها
بدليل ما بعده وفي ابياب ابن راشد صيغته ما دل عليه كاعتصفت وردت ثم قال ولا يكون
اعتصاف الابوين الا باشهاد اه فتخصيص صيغته بمادة الاعتصاف غير صحيح قاله البناي
وشبهه في الاعتصاف قال (كام) مباشرة الولادة فلها الاعتصاف ما وهبت لولدها (نقط) أي دون

كانه) بفتح الهاء حمز وشهد
النون أي الواهب (قوله
قال) أي الواهب (قوله له)
أي الموهوب له (قوله ثم هي)
أي النخل (قوله ولا يدري)
بضم ثم فتح (قوله عليه) أي
الفرس (قوله المدفوع)
فاعل يتفق (قوله له) عائد
أل (قوله الفرس) نائب
فاعل المدفوع (قوله من
عنده) أي المدفوع له (قوله
ثم هو) أي الفرس (قوله
بعد الاجل) صلا خبر هو
(قوله وشرط) أي الواهب
(قوله عليه) أي المدفوع له
(قوله يبيعه) أي المدفوع له
الفرس (قوله انه لا خير فيه)
مفعول قال (قوله عنه) أي
مالك رضي الله تعالى عنه
(قوله انه) أي مالك رضي
الله تعالى عنه (قوله قال)
أي مالك رضي الله تعالى عنه
(قوله ارايت) أي اخبرني
(قوله نفقته) أي المدفوع

له (قوله نهذا) أي دفع الفرس لمن يغزو عليه سنين وينفق عليه من ماله ثم يملك الفرس بهدا ولا يبيعه فيها غيرهما
(قوله نهذا) أي الذي قال مالك في مسئلة الفرس (قوله بذلك على مسئلتك) أي حكمها خطاب لمعتنون (قوله جائز) أي نافذ
(قوله فله) أي الموهوب له (قوله اخذها) أي النخل (قوله له) أي الموهوب له (قوله فيها) أي النخل (قوله كان) أي الولد (قوله
الاعتصاف) أي حقيقة شرعا (قوله دون عوض) فصل يخرج ارتجاع المعطى عطيته بعوض (قوله لا بطوع المعطى) فصل
مخرج ارتجاع المعطى عطيته بلا عوض بطوع المعطى (قوله وصيغته) أي الاعتصاف (قوله عليه) أي الرجوع (قوله لفظا)
تمييزا لسببه دل (قوله الشورى) بضم الشين المعجمة (قوله ورد) بفتح فسكون (قوله باعها) أي هبته لولده (قوله قبله) أي
الاعتصاف (قوله باسم نفسه) أي الاب صلا باع (قوله ومات) أي الاب (قوله فتمت) أي الهبة (قوله لابنه) أي البائع (قوله
في ماله) أي الاب (قوله قوله) أي ابن هرقة في جود الاعتصاف

(قوله غيرهما) أي الأب والام (قوله من جد وجدة ونحوهما) بيان غيرهما (قوله في حياة أبيه) صلة وهبت أو نخلت (قوله ما لم يستخذوا فيها) أي الهبة (قوله مثله) أي الأب في الاعتصار (قوله فيها) أي المدونة (قوله قلت) بضم تاء المتكلم معنون (قوله من جد الخ) بيان غيرهما (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله اذهو) أي الجنون (قوله في الاتفاق صلة) كاف

غيرهما من جد وجدة ونحوهما على المشهور فيها للإمام ما لا يرضى الله تعالى عنه ولا ثم أن تعصر ما وهبت أو نخلت لولدها الصغير في حياة أبيه ما لم يستخذوا أو يولدوا ويحذوا فيها أحدنا ابن عرفة المذهب صحة اعتصار الأب ما وهبه لابنه صغيرا كان الابن أو كبيرا أو معروفا المذهب أن الام مثله فيها قال زبيدة رضي الله تعالى عنه لا يعتصر الولد من الوالد قلت فهل يجوز لغیر الابوين من جد وأجدة وعم وأخالة أو غيرهم اعتصارهم قال لا يجوز الاعتصار في قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه إلا للوالد والوالدة ولا يجوز لأحد غيرهما وإنما تعصر الام التي (وهبت) ولدا (ذا) أي صاحب (اب) فان وهبت يتيما فليس لها الاعتصار منه ولها الاعتصار من ذي الأب ان كان الأب عاقلا بل (وان) كان الأب مجنوناً جنونا مطبقاً اذهو كالعاقل في الاتفاق على ولده من ماله فليس ولده يتيما ولها الاعتصار من ذي الأب حال الهبة ان استمر الأب حيا بل (ولو يتيما) بقتات مثقلا أي صار الولد يتيما بموت أبيه بعد هبته له فلها الاعتصار منه (على المختار) الخمي فمن الخلاف وأشار بولوا قول ابن الموارز لا تعصر منه فيها للإمام ما لا يرضى الله تعالى عنه ما وهبت الام أو نخلت لولدها الصغار ولأب لهم فليس لها اعتصاره لانه يقيم ولا يعتصر من يقيم ويعد ذلك كالصدقة عليه ابن القاسم ان وهبت ولأب مجنون جنونا مطبقا فهو كالصحيح في وجوب الاعتصار لها الخمي ان كان له أب يوم العقيقة ولم تعصر حتى مات أبوه فان لها اعتصارها لانها لم تكن على وجه الصدقة وفي كتاب محمد لا تعصر الأول أحسن لان المراعى وقت العقيقة هل كانت هبة أو صدقة والذي قاله محمد حسبي الله بن يونس ان وهبت لولدها الص غير مبلغ قبل موت أبيه ثم مات أبوه فلا شيء له اعتصار ما وهبته وان مات الأب قبل بلوغ الولد لم يبلغ فليس لها الاعتصار لانقطاعه بموت أبيه قبل بلوغه عجم انظر كيف قدم اختيار الخمي على قول محمد وابن أبي زيد الموافق لظاهر المدونة وتبعه فلا مدونة والعدوى البنائي كلامه يقدم التعقب على المصنف من وجهين أحدهما ان اختيار الخمي من عدمه لامن الخلاف فخته التعبير بالقول والثاني انه اعتمد وترك المخصوص قلت كون اختيار الخمي ليس بمخصوص هو ظاهر كلام أبي الحسن وضيق وغيرهما ولكن ذكر أبو الحسن ان لفظ المدونة محتمل لكل من القولين ويؤخذ منه ان ما للخمي هو ظاهرها ونصم أو لا ثم ان تعصر ما وهبت أو نخلت لولدها الصغير في حياة الأب أبو الحسن انظر قولها في حياة الأب ما لا يعمل فيه نخلت أو وهبت فان كان العامل فيه تعصر كان كقول محمد وان كان وهبت فدل ما رجح الخمي فيخرج القولان منها ١١ ولا شك ان ظاهرها هو التعلق بالاقرب وهو وهبت ففعل المصنف اقتصر على مختار الخمي وعبر عنه بالاسم لانه ظاهرها وانما تنفي عما يعتصره الأب فقال (الانفيا) أي تبرع من الأب أو الام (أريد) بفتح الدال (به) أي التبرع (الانخرة) أي نواحيه فليس لها اعتصار لانها صدقة في نوازل معنونة هبته لابنه للصلة لا يجوز اعتصارها وكذا هبته لضعفه وخوف الخصاصة عليه ولان المجنون كل هبة لولده لوجه الله تعالى وأطلب الاجر وأصله الرحم فلا تعصر ابن رشد هذا مثل قول عمر في المدونة ونحوه

غيرهما من جد وجدة ونحوهما على المشهور فيها للإمام ما لا يرضى الله تعالى عنه ولا ثم أن تعصر ما وهبت أو نخلت لولدها الصغير في حياة أبيه ما لم يستخذوا أو يولدوا ويحذوا فيها أحدنا ابن عرفة المذهب صحة اعتصار الأب ما وهبه لابنه صغيرا كان الابن أو كبيرا أو معروفا المذهب أن الام مثله فيها قال زبيدة رضي الله تعالى عنه لا يعتصر الولد من الوالد قلت فهل يجوز لغیر الابوين من جد وأجدة وعم وأخالة أو غيرهم اعتصارهم قال لا يجوز الاعتصار في قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه إلا للوالد والوالدة ولا يجوز لأحد غيرهما وإنما تعصر الام التي (وهبت) ولدا (ذا) أي صاحب (اب) فان وهبت يتيما فليس لها الاعتصار منه ولها الاعتصار من ذي الأب ان كان الأب عاقلا بل (وان) كان الأب مجنوناً جنونا مطبقاً اذهو كالعاقل في الاتفاق على ولده من ماله فليس ولده يتيما ولها الاعتصار من ذي الأب حال الهبة ان استمر الأب حيا بل (ولو يتيما) بقتات مثقلا أي صار الولد يتيما بموت أبيه بعد هبته له فلها الاعتصار منه (على المختار) الخمي فمن الخلاف وأشار بولوا قول ابن الموارز لا تعصر منه فيها للإمام ما لا يرضى الله تعالى عنه ما وهبت الام أو نخلت لولدها الصغار ولأب لهم فليس لها اعتصاره لانه يقيم ولا يعتصر من يقيم ويعد ذلك كالصدقة عليه ابن القاسم ان وهبت ولأب مجنون جنونا مطبقا فهو كالصحيح في وجوب الاعتصار لها الخمي ان كان له أب يوم العقيقة ولم تعصر حتى مات أبوه فان لها اعتصارها لانها لم تكن على وجه الصدقة وفي كتاب محمد لا تعصر الأول أحسن لان المراعى وقت العقيقة هل كانت هبة أو صدقة والذي قاله محمد حسبي الله بن يونس ان وهبت لولدها الص غير مبلغ قبل موت أبيه ثم مات أبوه فلا شيء له اعتصار ما وهبته وان مات الأب قبل بلوغ الولد لم يبلغ فليس لها الاعتصار لانقطاعه بموت أبيه قبل بلوغه عجم انظر كيف قدم اختيار الخمي على قول محمد وابن أبي زيد الموافق لظاهر المدونة وتبعه فلا مدونة والعدوى البنائي كلامه يقدم التعقب على المصنف من وجهين أحدهما ان اختيار الخمي من عدمه لامن الخلاف فخته التعبير بالقول والثاني انه اعتمد وترك المخصوص قلت كون اختيار الخمي ليس بمخصوص هو ظاهر كلام أبي الحسن وضيق وغيرهما ولكن ذكر أبو الحسن ان لفظ المدونة محتمل لكل من القولين ويؤخذ منه ان ما للخمي هو ظاهرها ونصم أو لا ثم ان تعصر ما وهبت أو نخلت لولدها الصغير في حياة الأب أبو الحسن انظر قولها في حياة الأب ما لا يعمل فيه نخلت أو وهبت فان كان العامل فيه تعصر كان كقول محمد وان كان وهبت فدل ما رجح الخمي فيخرج القولان منها ١١ ولا شك ان ظاهرها هو التعلق بالاقرب وهو وهبت ففعل المصنف اقتصر على مختار الخمي وعبر عنه بالاسم لانه ظاهرها وانما تنفي عما يعتصره الأب فقال (الانفيا) أي تبرع من الأب أو الام (أريد) بفتح الدال (به) أي التبرع (الانخرة) أي نواحيه فليس لها اعتصار لانها صدقة في نوازل معنونة هبته لابنه للصلة لا يجوز اعتصارها وكذا هبته لضعفه وخوف الخصاصة عليه ولان المجنون كل هبة لولده لوجه الله تعالى وأطلب الاجر وأصله الرحم فلا تعصر ابن رشد هذا مثل قول عمر في المدونة ونحوه

١٤ من ح أي ما يريد به الاسترة (قوله لانها) أي ما يريد به الاسترة وانته لتأنيث خبره (قوله هبته) أي الأب (قوله لابنه) أي الوهاب (قوله لضعفه) أي الابن (قوله الخصاصة) أي الفقر (قوله عليه) أي الابن

(قوله انه) اي الوالد (قوله عليه) اي ولده (قوله له) اي الوالد (قوله اذا قيد) بقضات مثقلا اي الوالد حكم (قوله الاعتصار) اضافته البيان (قوله فان فانت) اي الهبة الخ مفهوم الشرط (قوله بها) اي حوالة السوق (قوله ولو فانت بجوالتسوق) مبالغة في الاعتصار (قوله اذا غسرت ١٠٦ الهبة في قيم الخ) بيان لنص البابي (قوله ووجهه) اي عدم منع حوالة

السوق اعتصارها (قوله على حالها) اي في ذاتها (قوله بها) اي ذات الهبة (قوله انه) اي حوالة السوق وذكره لئلا يظن كبر خبره (قوله فيه) اي كون تغير السوق لا يمنع الاعتصار (قوله انه) اي المصنف (قوله الا انها) اي حوالة السوق (قوله لا تمنعه) اي الاعتصار (قوله بها) اي حوالة السوق (قوله تغير السوق) اي للهبة (قوله لغو) يسكون الغين المجعولة اي لا يمنع الاعتصار خبر تغير (قوله الاتفاق) اي على لغو تغير السوق (قوله به) اي الاتفاق (قوله على انه) اي الشان (قوله جاز) اي مع تغير السوق (قوله حقه) اي ابن عبد السلام الخ خبر قول (قوله يخرج) يضم فتحتين مثقلا (قوله وذكره) اي التخريج (قوله دون تعينه) اي الاصل الخرج منه (قوله ساقط) خبر ذكره (قوله وله) اي ما قاله الخط (قوله به) اي بعض الشراح (قوله بها) اي حوالة السوق (قوله فواته) اي الاعتصار (قوله بها) اي حوالة السوق (قوله

في مختصر ابن عبد الحكم وبه جرى العمل وهو أظهر من قول مطرف تعتصر وشبه في منع الاعتصار فقال (كصدقة) من أب أو أم ولدهما (بلا شرط) لاعتصارها فليس لهما اعتصارها ومفهوم بلا شرط أنه ان تصدق عليه بشرط الاعتصار ان شاء فله الاعتصار وهو كذلك البابي اذا قيد الهبة والعطية أو الصلة فقال اني سألته عن الاعتصار فله الاعتصار ولا خلاف في المذهب في جواز الاعتصار ابن رشد الاعتصار لا يكون في الصدقات الا بشرط وذكر موانع الاعتصار فقال (ان لم تنف) الهبة (بجوالة) اي تغير (سوق) اي قيمة بزيادة أو نقص على قيمتها يوم هبها فان فانت بها فلا تعتصر هذا ظاهره ولو كان قال لو قال ولو فانت بجوالتسوق لا يزيد ونقص لوافق نص البابي اذا تغيرت الهبة في قيمتها بتغير الاسواق فلا يمنع ذلك اعتصارها قاله مطرف وابن الماجشون وأصبح ووجهه أن الهبة على حالها وزيادة القيمة ونقصانها لا تنافي لها ولا تأثير له في صحتها فلا يمنع اعتصارها كمنقلها من موضع الى آخر في بعض النسخ ان لم تنف لا بجوالتسوق بل يزيد أو نقص وهو الصواب المشرح ظاهره أن الهبة بقوت اعتصارها بجوالتسوق والذي حكاه البابي عن مطرف رعبه الملك وأصبح انه غير مثبت ابن رشد لا خلاف فيه الخط في معنى الحكم قولان في فوات الاعتصار بجوالة السوق فيجوز أن يعتمد القول بالافاقاة والله اعلم طي لم اجد في المعين الا انه لا تمنعه ابن رشد من غير خلاف ابن عرفة تغير السوق لغو وظاهر كلام ابن رشد والشمي وغيرهما الاتفاق وصرح به عياض ابن حارث اتفقوا على انه ان كانت الهبة قائمة بعينها لم تغير فلا اعتصار جاز وقول ابن عبد السلام لا يبعد يخرج الخلاف فيه حقه أن يبين الاصل الذي يخرج منه الخلاف وذكره دون تعينه ساقط اه فهذا كله يقيد خلاف ما قاله ح وله سبق قلم ونسب في كبره لبعض شراح الجلاب انه يرجع الافاقاة بها وان في المسئلة طريقتين احدهما تحكي الخلاف وهو في عهده البناء على تسليم وجود الخلاف فهو ضعيف لما تقدم عن ابن عرفة ولذا قال ز لعمري فواته بها على المشهور والله اعلم (أو) بمصول (زيد) بفتح فسكون اي زيادة في ذات الهبة ككبر صغير ومنه هزيل (أو) بمصول (نقص) فيما كان هدام ونسيان صنعة البابي اذا تغيرت الهبة في عينها انقل مطرف وابن الماجشون زيادتها في عينها ونقصها لا يمنع اعتصارها وقال أصبح عهده وهو الظاهر من قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه وابن القاسم رحمه الله تعالى لان تغير حال ذمة المعطى يقطع الاعتصار فان يمنعه تغير الهبة في نفسها اولى وأخرى (و) ان لم (أ) بنهم التحتية وفتح الكاف اي يزوج الولد الموهوب له لاجل الهبة فان زوج لاجلها ولو لم يدخل فانت اعتصارها ذكره ابن الولد أو أنى لرغبة الناس في ذي المال وتعلق حق الزوجة والزوجة به (أو) ان لم (يدان) بضم التحتية الاولى وفتح الثانية اي يعامل الولد الموهوب له بدين يبيع أو قرض (لها) اي لاجل يسره بالهبة فان دوين لها فانت اعتصارها طي هذا مذهب الموطأ وقول مطرف وأصبح وابن القاسم كما في البيان ولم ينسب مقابله

فيها) اي ذات الهبة (قوله عينها) اي ذاتها (قوله فان يمنعه) اي الاعتصار (قوله فان زوج لاجلها) مفهوم وان لم ينكح الـ لها (قوله به) اي المال (قوله فان دوين لها الخ) مفهوم أو يدين لها (قوله هذا) اي فوات الاعتصار بالانكاح أو المداينة لها

(قوله مطلقا) أي عن التقييد بها (قوله ووجهه) أي الأب والها معاً قد ما يعنى الشيء (قوله لما نقل ابن عرفة سمع عيسى) نص ابن عرفة سمع عيسى ابن القاسم من فعل ابنته فحله فتزوجها رجل عليها ثم طلقها وأمرت عنها وهي يدها فلا اعتصار له فيها ونقل اللخمي منع نكاح البنت الاعتصار فإن النكاح لأجل الهبة كالسماع وفي رسم باع من سماع عيسى لمن فعل ابنته التاجر المالك أقصد بما ذكره فلا تون ديناراً ثم تزوج وهو عن لا يزوج لتلك النحلة فيمأري الناس اعتصار تلك النحلة قلت وظاهر قوله للأب اعتصار ما وجهه لولده البكر ما لم ينكحوا ومثله في الجلاب خلاف ذلك ففي مانهية نكاح ١٠٧ الابن مطلقاً ولغوه ثالثاً لغوه

الابن المباحشون لكن ظاهر المدونة أن الدين والنكاح بمنعان مطلقاً ولما نقل ابن عرفة سماع عيسى قال عقبه ظاهر قولها للأب اعتصار ما وجهه لا ولادة البكر ما لم ينكحوا وفي الجلاب مثله خلاف ذلك ونصم باختصار أي سعيه الآن ينكحوا أو يتداينوا فنقل المواقف عنها التقييد بكون النكاح والدين لأجلها غير ظاهر اه فيها للإمام مالك رضى الله تعالى عنه وللاب أن يعتصر ما وجهه أو يخل لبنه اه الصغار والبكر وان لم يكن للصغار ثم لأن البنت إنما هو بموت الأب ما لم ينكحوا أو يستحدوا فيناله انما أفكح إقناعه وعلمه داينه الناس وبذلك يرغب في البنت ويرفع في صداقها فلذلك منع الاعتصار إذا كانت الهبة كثيرة يزداد في الصداق لأجلها فأما الثوب ونحوه فلا وروى عيسى عن ابن القاسم فيمن فعل ابنته فحله فتزوجها رجل عليها ثم مات أو طلق فقد انقطع الاعتصار بالنكاح فلا يعود يبيعها أو لم يبين وكذا من نكح من الذكور أو الأناث أو دايين ثم زال الدين أو زالت العصمة فلا اعتصار فيها قضى عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه فيمن فعل ابنته أو ابنته ثم نكحها على ذلك فلا رجوع له وإن فحلها ما بعد النكاح فذلك له ما لم يتدايناً أو عوتا (أو) أن لم (يطا) الابن البالغ أمة (ثيباً) وهم له أئمه وأمه فإن وطئها فاعتصارها عند الإمام مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنه ما وإن كان وطئ الثيب فوقاً فابكر أولى ويصدق الابن في دعوى الوطء عنده ابن القاسم يحيى بن عمران كان اختلى بها أو كالوطء التدبير والكتابة والعنق لأجل وأولى المتخير محمد إذا وجهه أبوه وأمه بعد تزويجه فلا اعتصارها ما لم يتداين الولد أو تنو الهبة أو يطوؤها ان كانت جارية فيفوت الاعتصار وان لم تكن بكر أو لم تحمل قاله الإمام مالك وابن القاسم واشبه وابن وهب رضى الله تعالى عنهم (أو) أن لم (يعرض) الموهوب له مرضاً يخوفان مرض مرضاً يخوفان فاعتصارها لتعلق حق ورثته بها وشبهه في المنع فقال (ك) مرض (واهب) مرضاً يخوفان فاعتصارها لأنها مبه بانه انما يعتصرها لورثته يحيى بن عمران مرض الأب والابن فلا اعتصار في مرض أحدهما وإن زال المرض فلا اعتصارها بخلاف النكاح والدين لأنه لم يعمل لها في المرض وقال سحنون مثله في الأب قال ولا يشبه المعتصر منه المعتصر في ذلك وقال أصبغ إذا امتنع الاعتصار عرض أحدهما أو بنكاح الولد أو تداينه ثم زال المرض والدين والنكاح فلا اعتصار

أو ثياب يلبسها منع الاعتصار اه (قوله قال) أي ابن عرفة عقبه أي السماع (قوله خلاف) خبر ظاهر (قوله ذلك) أي سماع عيسى (قوله ونصها) أي المدونة (قوله التقييد) مفعول نقل (قوله غير ظاهر) خبر نقل (قوله لأنه) أي الولد (قوله وعليه) أي غناه (قوله وبذلك) أي الغنى صلة يرغب (قوله يرغب ويرفع) بضم أوله سا أي يناد (قوله فلذلك) أي الرغبة والرفع بالغنى (قوله منع) أي الانكاح (قوله عليها) أي لأجل النحلة (قوله فان وطئها) مفهوم أو بطناً ثيباً (قوله ان كان) أي الابن (قوله فله) أي الواهب (قوله وان لم تكن بكر) مبالغة (قوله فان مرض مرضاً يخوفان) مفهوم أو يمرض (قوله لا تهامه) أي الواهب (قوله بخلاف النكاح والدين) أي فيمنعان الاعتصار ولو زال (قوله لأنه) أي الموهوب له (قوله لها) أي الهبة (قوله في الأب) أي زال مرضه (قوله قال) أي سحنون (قوله في ذلك) أي زال المرض (قوله أحدهما) أي الأب والولد

يَكْسِرُ الطَّاءُ فِي أَحَدِهِمَا وَفَتْحُهَا فِي الْآخَرِ ابْنُ عَرَفَةَ وَعَلَى مَانِعِيَةِ الْمَرْضِ لَوْ زَالَ فِي عَوْدِ الْإِعْتَصَادِ
لَمْ يَكُنْ فِي الْوَالِدِ مِنْ الْمَرْضِ الْمُتَعَصِّرِ ثُمَّ قَالَ ابْنُ رَشْدٍ لَوْ قِيلَ بِوَقْفِ الْإِعْتَصَادِ فِي الْمَرْضِ لَهَضَّتْهُ أَوْ مَوْنَتْهُ لَكَانَ وَجْهَ الْقِيَاسِ وَالنَّظَرُ قُلْتُ
فَلَمْ يَكُنْ فِي الْمَرْضِ بَيْنَ زَوَالِ الْمَرْضِ وَبَيْنَ زَوَالِ النَّكَاحِ وَالَّذِينَ يَتَّفِقُونَ عَلَى بَقَائِهَا مَا عَيْسَتْ مَا أَثَرُ زَوَالِ الْمَرْضِ بِصِيَرِهِ
كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي الْمَرْضِ بَقَاءً أَكْمَلَهُ لَأَنَّ الْعَطِيَّةَ فِيهِ مِنَ الثَّلَاثِ فَإِنْ زَالَ صَارَتْ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ وَزَوَالِ النَّكَاحِ وَالَّذِينَ لَيْسَ كَذَلِكَ
يَقُولُونَ أَنَّهَا مِنَ الْحَرَمَةِ ١٠٨ وَالْهَدْيَةُ وَغَيْرُهُمَا (قَوْلُهُ أَوْ أَحَدُهُمَا) أَيْ الْآبُ وَالْوَالِدُ (قَوْلُهُ فَلَهُ)

وأذا زال الاعتصار يوما فلا يعود وقاله ابن حبيب عن الإمام مالك رضي الله تعالى عنه وقال
المغيرة وابن دينار وإذا صح المعطى والمعطى رجع الاعتصار كما تنطلق يده فيما له فيها كان ممنوعا
منه واستغنى من قوله ولم ينكح أويديا إن لها وما بعده فقال (الأنسب) الأب والأم ولده وهو
زعلي حال من (هذه الأحوال) المانعة الاعتصار بان وهبه وهو متزوج أو مدين أو أحدهما
مريض فله الاعتصار مع هذه الأحوال ولا يكون وجودها مانعا منه (أو) إلا أن (يزول
المرض) الحاصل للموهب لده والواهب بعد الهبة فيعود الاعتصار (على المختار) للبخي من
الخلاف وهو قول الإمام مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهم وألفسه اختلاف إذا امتنع
الاعتصار لمرض الأب والأبن ثم برئ فقال المغيرة وابن دينار وابن القاسم وابن المبارك
يعتصر وهو أبين لأن المنع انما كان لان الظاهر انه مرض موت فاذا أصبح تبين انهم اخطأوا وانه
مرض لا يموت منه ولو اعتصر في ذلك المرض ثم صح منه كان الاعتصار صحيحا لأنه قد تبين انه
كان في حكم الصحيح نقلة ق (وكره) بضم فكسر (قلنا) يفق الثقة والمير وضع اللام بمقلة
(صدقة) للمتصدق بها (بغير ميراث) كشرائه أو قبول هبة أو صدقة فلا يكرمه ملكه إجماعا لأنه
ليس اختياريا والاصل في هذا أن عمر رضي الله تعالى عنه تصدق بفارس جواد على رجل فلم يقم
بحقه فاستشار عمر رضي الله تعالى عنه النبي صلى الله عليه وسلم في شرائه منه وقال عمر انه يبيعه
برخص فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تشتروه لو اعطاكم يدركهم العائد في صدقته كالكلب
يعود في قبضتها للإمام مالك رضي الله تعالى عنه لا يشتري الرجل صدقته من المتصدق عليه ولا
من غيره محمد لا ترجع باختيار من شراه أو غيره وإن تد أولئا الإمالا للمواريت البخعي اختلاف
هل النهي على الكراهة أو التحريم فقال الإمام مالك رضي الله تعالى عنه لا ينبغي أن يشتريه ويكره
وظاهر الموازية لا يجوز والاول أحسن لأن المثل ضرب للناس ليس بحرام ابن عرفة التعامل
يدل على ذم الفاعل بتشبيهه بالكلب العائد في قبضة والذم على الفعل يدل على حرمة عز الدين
بعد البخعي عن قواعد أصول الفقه قال ما ذكره والله أعلم ويرجوه بابا الارث جائزا فلانة
يجسب ابن عرفة ظاهر قول الأحمي عن الموازية لا يجوز الحرمة وهوافظ المدونة وسجاع ابن
القاسم وعمر ابن عبد السلام عن المشهور بالكراهة وفيه نظر ولم يحك ابن رشد في سماع عينيه
غير انفا لا يجوز (ولا يركها) أي المتصدق الدابة التي تصدق بها (أو باكل) المتصدق (فلها) أي
الصدقة فيها من تصدق على أجني بصدقة فلا يجوز له أن يأكل من ثمرها ولا يركها ان كانت دابة

[illegible]

(قوله من شرأ أو غيره) بيان اختيار (قوله اختلج) بضم التاء (قوله النهي) أي عن غلب المصلحة باختيار ولا
 (قوله والاول) أي السكر اهـ (قوله ضرب) بضم فس كسر أي في حديث العائد في صدقته كالكتاب يعود في قيمته (قوله التماسيل)
 عن العود في المصلحة بتشبيهه بالكتاب العائد في قيمته (قوله بتشبيهه) أي العائد في صدقته صله تدم (قوله لبعده) بضم
 الباء هـ قال (قوله ورجوعها) أي المصلحة لما لم تصدق به (قوله لانه) أي رجوعها بالارث (قوله وهو) أي الحرصة وذكره
 لتذكر خبره (قوله وساع) عطف على انفق (قوله لافظ لا يجوز) اضافته للبيان (قوله على أجنبي) اختاره به عن تصديق على ولده

(قوله ينفق) بفتح الفاء (قوله وان تصدق) أى المتصدق عليه (قوله بذلك) أى الصدقة (قوله عليه) أى المتصدق (قوله عمرى) بضم فسكون ففتح (قوله له) أى المتصدق (قوله شراؤها) أى الصدقة (قوله وكذلك) ١٠٩ أى الاب في الجواز (قوله وأما

غيره فلا يفعل) أى إلا أن

احتجاج كما تقدم

(قوله وكره) أى شراؤه ففهم

(قوله وهو) أى الكبر

(قوله أبوه) أى

(قوله فإت) أى

(قوله ففتح) أى

شرب الوالد

ولده الرشيد

لشاهي

لاضافته

قول الشيخ

من ابن

أن يشرب

(قوله فان حل

أى كلام الرسالة

أى المدونة

وان حل

(قوله برضا

كان) أى كلام الرسالة

ومثلهما

في جواز

(قوله لوجوب

عليه

لزوجيتها

(قوله وتلكهما

والعبد عطف على

(قوله رخص) أى مالك

رضى الله تعالى عنه

(قوله من ابنه) أى

الاب المتصدق ببيان الولد

ولا ينفق بشئ منها ولا من ثمنها والام والاب اذا احتاجا فلا بأس أن ينفق عليهم ما تصدقا به على الولد محمد ولا يستعير ما تصدق به أو أعطاء لرجل في السبيل وان تصدق بذلك عليه فلا يقبله وان لم تصدق بالاصل وانما تصدق بالغلة عمرى أو الى أجل فلا شراؤها قاله الامام مالك رضي الله تعالى عنه واصحابه الامجد الملك ولا رجل أن يأكل من لحم غنم تصدق بها على ابنه ويشرب من لبنها ويكتسى من صوفها اذا رضى الولد وكذلك الام وهذا في الولد الرشيد وأما غيره فلا يفعل وقاله مالك رضي الله تعالى عنه ابن رشد شرا غلة ما تصدق به من المتصدق عليه قبل جائز العرب بخرصها وكرهها أشبه وهو الصواب ابن عرفة شرا العرب بخرصها عودى عين العطية لا في غلتها (وهل) يحرم الاتفاق بغلة الصدقة على المتصدق به في كل حال (الأن) يرضى ابن المتصدق (الكبير) أى البالغ الرشيد (بشرب اللبن) أبوه أو أمه المتصدق عليه بذات اللبن أو ينفق ولو رضى به الكبير في الجواب (تأويلان) أى فهمان لشارحي المدونة فيها ومن تصدق على أجنبي بصدقة لم يجز أن يأكل عن ثمرتها ولا ير كمن ان كانت ذابة ولا ينفق بشئ منها وفي الرسالة لا بأس أن يشرب من ابن ما تصدق به أبو الحسن ظاهره خلاف المدونة وفي المدونة الا ان يشرب من اللبن الغنم يسيرا أو يركب القرس الذي جعله في السبيل وما أشبه ذلك مما يقل خطره وقيل معنى ما في الرسالة اذا كان بحيث لا تخلف له وقيل يحمل ما في الرسالة على ما ذكره ابن المواز من قوله لا رجل أن يأكل من لحم غنم تصدق بها على ابنه ويشرب من لبنها ويكتسى من صوفها اذا رضى الولد الكبير اه الخطأ والى هذا أشار المصنف بقوله وهل الا أن يرضى الابن الكبير بشرب اللبن وتأويلان الا أن ظاهر كلام المصنف تخصيصه باللبن وقد علمت أنه غير خاص به والله اعلم البناي ظاهر كلام ابى الحسن ان التأويلين على الرسالة لا على المدونة وذكر نص أبى الحسن المتقدم ثم قال فانت ترى تقييد المدونة بالأجنبي موافقا لظاهر كلام محمد وانما النظر في كلام الرسالة فان حل على ظاهره كان خلافا لهما وان حل على الولد برضا كان وقافا والله اعلم ولو اختلفوا في مفهوم الأجنبي في المدونة هل يعتبر فتسكون وقافا للموازية أولا يعتبر فتسكون خلافا لها الصحح التأويلان على المدونة حينئذ لم يكن لم أره (وينفق) بضم التجهية وفتح الفاء (على اب) وام (افقر) أى صار فقيرا فنفق عليه (منها) أى صدقته على ولده فيها والام والاب اذا احتاجا فلا بأس أن ينفق عليهم ما تصدقا به على ولد هما اه ومثلهما الزوجة ولو غنية لوجوب نفقة على زوجها الزوجية (و) يجوز للاب (تقويم جارية) تصدق بها على ولده الصغير (أو عبد) تصدق به على ولده الصغير وتلكهما (الضرورة) أى احتياجه لوطء الجارية واستخدام العبد (ويستقصى) أى يبلغ الاب في قبة الجارية أو العبد اقصاه أو أعلاها فيها الامام مالك رضي الله تعالى عنه من تصدق على ابنه الصغير بجارية فتبعه بنفسه فلا بأس أن يقومها على نفسه ويستقصى الابن محمد عن ابن القاسم بخص في هذا الموضع الولد الصغير من ابنه ولو كان كبيرا أو أجنبيا ساحل ذلك وقاله مالك ابن عرفة مثل قولها في جماع ابن القاسم والموهوب عبد ابن رشد

الصغير (قوله ولو كان) أى المتصدق عليه (قوله له) أى المتصدق (قوله ذلك) أى تقويم الجارية (قوله والموهوب) عبد حال

(قوله قولها) أي المدونة (قوله اعذر) أي أشد عذرا (قوله منه) أي التوقيم (قوله لتعاق نفسه) أي الاب (قوله بها) أي الجارية
 بجعل اعذر (قوله ولو تبعها) أي الجارية (قوله نفسه) أي المتصدق (قوله والصدقة بها) أي الجارية (قوله حال) (قوله لها) بفتح اللام
 مخففا (قوله شرأوه) أي المتصدق (قوله لها) أي الجارية (قوله بخلاف الاجنبي) خبر الولد (قوله للشبهة الخ) علمه بخلاف (قوله
 ولذا) أي الشبهة في مال ابنه علمه (قوله اجاز) (قوله اجاز) أي مالا رضي الله تعالى عنه (قوله يكسرى) أي الاب (قوله من الغنم) بيان
 ما (قوله غير) أي المصنف ١١٠ (قوله لها) أي المدونة (قوله به) أي الشرأ (قوله وجه) له أي شرأه من نفسه لنفسه

(قوله جعله) أي الاب (قوله
 يبعه) أي الاب (قوله من
 غيره) أي له (قوله ووجهه)
 أي جواز شرأه لنفسه
 (قوله في مال الصغير) تنازع
 فيه الملك والتصرف (قوله
 على الموهوب له) صلة شرط
 (قوله مقارنا) حال من شرط
 (قوله وهو) أي هبة الثواب
 وذكره لتذكير خبره (قوله
 أجاز) أي عدم تسمية
 العوض (قوله على) بكسر
 اللام (قوله روى) بضم
 فكه كسر أي جواز هبة
 الثواب بدون تسميته (قوله
 وخافت) أي هبة الثواب
 (قوله في هذا) أي عدم تسمية
 العوض (قوله خلاف)
 أي مخالفة (قوله وكلاهما)
 أي نكاح التسمية ونكاح
 التقويض (قوله يصفه) أي
 الواهب الثواب (قوله وجه
 القرية) اضافته للبيان
 (قوله يرضى) بضم الياء أي
 الواهب (قوله منها) أي
 الهبة (قوله فله) أي الواهب
 (قوله ابرجعاها) أي الهبة
 من الموهوب له (قوله من ثمرة) بيان ما (قوله انها) أي هبة الثواب (قوله هبة الثواب) أي حقيقة (قوله عطية)
 جنس (قوله تصديها عوض مالي) فصل يخرج الهبة والصدقة والاعمار والاعدام والاعارة والتأسيس (قوله فرضي)
 أي الموهوب له (قوله فان امتنع) أي الموهوب له (قوله من دفعه) أي الثواب (قوله جبر) بضم فكسر أي الموهوب له (قوله
 عليه) أي دفعه (قوله هذا) أي لزوم تسليمه (قوله وهو) أي جعل فاعل لزوم ضمير عقد الهبة

من الموهوب له (قوله من ثمرة) بيان ما (قوله انها) أي هبة الثواب (قوله هبة الثواب) أي حقيقة (قوله عطية)
 جنس (قوله تصديها عوض مالي) فصل يخرج الهبة والصدقة والاعمار والاعدام والاعارة والتأسيس (قوله فرضي)
 أي الموهوب له (قوله فان امتنع) أي الموهوب له (قوله من دفعه) أي الثواب (قوله جبر) بضم فكسر أي الموهوب له (قوله
 عليه) أي دفعه (قوله هذا) أي لزوم تسليمه (قوله وهو) أي جعل فاعل لزوم ضمير عقد الهبة

(قوله بأن جرى العرف به) أي الثواب الخ تصويرون لم يطبق الشرط (قوله بأن جرى عرف بضده) مفهوم الشرط (قوله فيه) أي قصد الثواب (قوله وعلم) بضم العين (قوله والّا) أي وإن لم يشيؤك (قوله فيها) ١١١ أي الهبة (قوله من اهداء الناس

الخ) بيان ما (قوله عندنا) النكاح (صلة اهداء) (قوله لان ضمان) أي قصد (قوله على ذلك) أي الثواب (قوله قال) أي الباجي (قوله به) أي ما الهدى اليه أو كاله (قوله هذا) أي الاهداء (قوله عند النكاح) (قوله هذا) أي الاهداء للثواب (قوله لوقال) أي المهدى اليه (قوله لأعطيتك) أي الثواب (قوله وهو) أي الاعطاء عند تجديد العرس (قوله فله) أي المهدى (قوله ان قال) أي الواهب (قوله عليه) أي الواهب (قوله اشكل) أي امر اهدائه (قوله فاحلافه) أي الواهب (قوله وعلم) بضم العين (قوله انه) أي الواهب (قوله فلا يخلف) أي الواهب (قوله انه) أي الواهب (قوله الوجهين) أي الثواب والمكانة (قوله الوفور) بضم الواو جمع وفر أي مال كثير (قوله فهما) أي التاويلان (قوله فيه) أي قصد الثواب (قوله عليه) أي الشرط (قوله عنه) أي المسكوك (قوله وان وهما) فقير لفقير (قوله فطلبها) أي الثواب في الدنيا

آخر (في) قصد (ه) أي الثواب (ان لم يشهد) بفتح التحتية والهاء (عرف) بضم فسكون جرى بين الناس (بضده) أي عدم الثواب على الهبة بأن جرى العرف به أو لم يجز بشئ فإن جرى عرف بضده فلا يصدق الواهب فيه فيما لا ينقسم رحمه الله تعالى ما وهبت اقرب ابتك أودى رحمتك وعلم أنك أردت به ثوابا فذلك لا قال أنا بولذوالارجعت فيه أو ما علم أنه ليس لثواب كصلتك لفقيرهم وأنت غني فلا ثواب لك ولا تصدق أنك أردت به ولا رجعة في هبتك وكذلك هبة غني لا جني فقير أو فقير لفقير ثم يدعي أنه أراد الثواب فلا يصدق إذا لم يشترط في أصل الهبة ثوابا ولا رجعة له في هبته ويصدق الواهب فيه ان كان وهب لغير عرس بل (وان) كان وهب (لعرس) الباجي ما جرت به عادة الناس يلدنا من اهداء الناس بعضهم إلى بعض النكاح وغيره عند النكاح فقد قال ابن المطار ان ذلك على الثواب وبذلك رأيت القضاء في بلدنا قال لان ضمان المهددين والمهدى لهم على ذلك يريداه العرف قال وذلك كما شرط فيه قضى للمهدى بقيمة النكاح حين قبضها المهدى اليه ان كانت مجهولة الوزن فان كانت معلومة الوزن قضى بوزنها وان كان المهدى اليه بعث إلى المهدى قدرا من لحم مطبوخ أو كل عنده في العرس حوسب به في قيمة هديته ولو كان هذا في بلد لا يعرف فيه هذا فلا يقضى فيه بثواب أبو بكر بن عبد الرحمن لو قال لا أعطيتك الا ان يتجدد عرس وهو شأن الناس فله الرجوع بقيمة هديته مجعلا (وهل يخلف) الواهب على قصد الثواب مطلقا شمله العرف أو لا (او) انما يخلف (ان اشكل) الامر ولم يشمله العرف ولا عليه في الجواب (تاويلان) عباس قوله في هبة الفقير ان قال انما وهبته للثواب فالقول قول الواهب وقع في بعض نسخ المدونة مع ميمته ومثله في كتاب ابن الجلاب وقال ابن زرب لا يمين عليه وقال أبو عمران أما إذا اشكل فاحلافه صواب وان لم يشكل وعلم انه أراد الثواب فلا يخلف وفي المقدمات ان لم يتيقن انه أراد به مجرد الثواب دون مكانة أو قصد الوجهين جميعا مثل هبة النظراء والاكتفاء من أهل الوفور والغنى في المدونة القول قول الواهب واختلاف الشيوخ في تأويله اهل يمين أو غيرها ونقله في التوضيح وابن عرفة فظهر ان التأويلين في الواهب وهو مراد المصنف فهما راجعان لقوله وصدقوا به فيه وبهذا قرره البساطي وعبارة الشامل فان أشكل صدق الواهب وهل يمين تأويلان ويصدق الواهب فيه (في) هبة (غير المسكوك) أي الدراهم والدنانير فلا يصدق فيه في هبة المسكوك (الابشرط) للثواب في هبة المسكوك فيعمل عليه ويشاب عنه عرض أو طعام أو حبوب فيها للإمام مالك رضي الله تعالى عنه لا ثواب في هبة الدنانير والدراهم وان وهما فقير غني وما علمته من عمل الناس ابن القاسم الآن يشترط الثواب في ثياب عرضا أو طعاما وأجاز الإمام مالك هبة الحلبي المصوغ للثواب والعوض عليه يعارض عروضا (و) لا يصدق في قصد الثواب في (هبة أحد الزوجين للآخر) ظاهره مطلقا وقيل الا ان يشترط به بقره اشرح كلام المصنف بناء على الجذف من الثاني لدلالة الاول فيها لا يقضى بين الزوجين بالثواب في الهبة ولا بين والد وولده الا ان يظهر ابتغاء الثواب بينهم مثل أن تكون لامرأة جارية فأدته فطلبها

والدراهم (قوله مطلقا) أي عن التقييد بعدم الشرط (قوله به) أي التقييد بعدم الشرط صله قرر (قوله ابتغاء) أي طلب (قوله فأدته) أي جيلة (قوله فطلبها) أي الجارية

منها زوجه وهو مسرفا عطته اياها مريديها استغفر از صلاته وعطته والرجل كذلك يحسن
لامرأته والابن لاييه بما يرى انه أراد بذلك استغفر از ما عذأ به فان كان مشغلا ذلك بما يرى
الناس انه وجه ما طلب في هبته ففي ذلك الثواب فانه أثابه والارجع كل واحد منهما في هبته
وان لم يزوجها ما ذكرنا فلا ثواب بينهما (و) لا يصدق في قصده من الهدى (لقادم) من سفر (عند
قدومه) اى القادم منه ان كانا غنيين أو فقيرين أو المهدي فقير أو المهدي له غنياء (وان) كان
المهدي (فقيرا) أهدي (الغنى) عند الامام مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما (ولا يأخذ
الفقير) المهدي للفقير عند قدومه (هدية) أى الفقير من الغنى المهدي له ان كانت فاقته يند
الفقير بل (وان) كانت (قائمة) يعيها ياء الغنى فيها الامام مالك رضى الله تعالى عنه اذا قدم غنى
من سفر فاهدى له جاره الفقير القوا كد والرطب وشبههما ثم قام وطلب الثواب وقال انما
أهديت اليه رجاء ان يكسوني أو يصنع لي خيرا فلا شيء فيه لغنى أو فقير ابن القاسم ولله اخذ
هديته وان كانت قائمة بعينها الحط أطلق فيه رجاء الله تعالى وهو متبدي في المدونة وغيرهما بما
يهدى من الطعام والفاكهة ونحوهما ابن عرفة وفيه الاثواب في هدية فقير لغنى الشاكهة
والرطب لقدومه من سفر ابن القاسم ولله اخذ ذلك ولو كان قائما الصقلي عن الشيخ لابن
اللباد عن بعض اصحابنا له اخذ ما كان قائما قال وأما القمع والشمير يوجب للقادم فقير
الثواب اللغوى اختلف في الهبة للقادم من السفر الفاكهة والطعام وشبههما اختلف مالك
رضي الله تعالى عنه لا ثواب فيها ولا ابن عبد الحكم في مختصره حديث له فيها الثواب وهو أمين
والشان رجاءه عما يقدم به المسافر قلت فهو مه انه لم يقدم بشئ فلا ثواب عليه (ولزم
واهبها) اى هبة الثواب قبول القيمة ان دفعها له الموهوب له قائمة كانت أو قائمة على المشهور
(لا) يلزم (الموهوب) له وفاعل لزم (القيمة) للثنى الموهوب فلموهوب له ردها (الاقوت
يزيد أو نقص) في عين الهبة فليس له ردها على المشهور الحط يعنى ان الواهب يلزمه قبول
القيمة اذا دفعها الموهوب له ولا يلزم الموهوب له دفع القيمة الا ان تقوت الهبة عنده من زيادة
أو نقصان في هبة الثواب يكون الموهوب له مخيرا فيها ما كانت قائمة لم تقوت بين أن يشبه ما فيه
وفاء بقيمة الهبة أو يردعها عليه ولا تجب القيمة عليه الا باقوت ابن رشد اختلف في القوت
الذى يلزم به الموهوب له القيمة على أربعة أقوال الثالث انه لا يكون الا بالزيادة او النقصان وهو
قول ابن القاسم في المدونة واحدى روايت عيسى عنه (وله) أى الواهب (منهها) أى الهبة
من الموهوب له (حق يقبضه) أى الواهب الثواب من الموهوب له فيها للامام مالك رضى الله
تعالى عنه أما هبة الثواب فلواهبها منعها حتى يقبض عوضها كاسبغ (تليمات) الاول
لم يذكر المصنف بم يلزم الواهب قبول القيمة هل بمجرد الهبة أو بالقبض بل يقبض منه انه يلزمه
قبول القيمة بمجرد عقد الهبة وهو أحد الاقوال والمشهور أنه يلزمه ذلك يقبض الموهوب لها
قاله في التوضيح الثاني ابن عرفة اذا اناب الموهوب له في هبة الثواب أكثر من القيمة وامتنع
الواهب أن لا يقبل الا القيمة فليس ذلك له ويجبر على أخذ ما أعطاه الموهوب له الثالث
في الاستغناء عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه ليس على الفقهاء أن يشهدوا بين الناس
ولا أن يضيفوا أحدا ولا أن يكافؤوا الى الهدايا وكذا السلطان لا يكافئ ولا يكافأ غ عن

(قوله منها) اى الزوجة (قوله
وهو) اى زوجها (قوله
فاعطته) اى الزوجة
زوجها (قوله اياها) اى
الجارية (قوله بما يرى)
بضم الباء صلة يحسن
(قوله بذلك) اى الاحسان
(قوله والا) اى وان لم يشبه
(قوله وان لم ير) بضم الباء
(قوله في قصده) اى الثواب
(قوله ثم قام) اى التقير
المهدي (قوله فلا شيء فيه)
اى الاهداء عند القدوم من
السفر (قوله أطلق) اى
المصنف (قوله فيه) اى
الاهداء عند قدوم المسافر
(قوله وهو) اى الاهداء
عند قدوم المسافر (قوله
قائمة كانت) اى الهبة (قوله
في عين) اى ذات وضافته
للبيان (قوله ما كانت) اى
الهبة (قوله بين ان يشبه)
اى الموهوب له الواهب
صلة تخيرا (قوله او يردعها)
اى الموهوب له الهبة (قوله
عليه) اى واهبها (قوله
عليه) اى الموهوب له (قوله
اختلف) بضم التاء (قوله على
اربعة اقوال) صلة اختلف
(قوله روايت) بفتح التاء
متى بلا فون لاضافته
(قوله عنه) اى ابن القاسم
(قوله المصنف) اى ابن
الحاجب (قوله ذلك) أى
الامتناع (قوله له) اى الواهب (قوله ويجبر) اى الواهب

شيخه القورى

ليس على الفقيه من ضيافات * ولا شهادات ولا مكافآت
ذكرذا أيضا الذى السدارك * عن سعد المعافى عن المدارك

(قوله بعد) بالضم عند
حذف المضاف اليه ونية
معناه (قوله وان افترقا)
اي الواهب والموهوب له
مبالغة (قوله عنه) اي
الموهوب (قوله لا يتعاضض)
بضم الياء (قوله فله) اي
الواهب (قوله وان لم يكن)
اي العيب (قوله نظير)
بضم فكسر (قوله فاتم)
اي الموهوب له (قوله له)
اي الواهب (قوله وتبين الخ)
بيان ما دخل بالكاف (قوله
الدنانير) خبر نوع (قوله
اشخصاره) اي الثواب
(قوله فيها) اي الدنانير
والدراهم (قوله ووافقه)
اي سجنون (قوله الا انه)
اي ابن القاسم (قوله لانه)
اي هبة الثواب وذكره
لتدكير خبره (قوله ويقضى)
بضم ثم فتح (قوله عليه) اي
المأذون (قوله ويعوض)
أي الاب (قوله عنه) اي
ولده المجبور له (قوله جائز)
اي ماض (قوله بها) اي
الدار (قوله المتصدق
عليه) مفعول يعين (قوله
الثلاث) أي قال يعين على
معين أو غيره وقال بلاعين
على غير معين

أفادها الخط البناء ونسب غ في تكميل التقييم البيتين لنفسه (واثب) بضم الهمز
وكسر المثناة أي دفع الموهوب له للواهب عوضا عن هبته (ما) أي شيئا أو الشيء الذي (يقضى)
بضم التحتية وسكون القاف وفتح الصاد المعجمة أي يجوز دفعه قضاء (عنه) أي الموهوب
(بيس) أي يجعل عنه في البيع ابن القاسم من وهبك حنطة فلا خير في أن تعاوضه منها بعد
حنطة أو غيرها من مكيل الطعام أو موزونه الأبر تعاوضه قبل التفريق طعاما من طعام
فانه يجوز لان هبة الثواب يسع من البيوع عند الامام ما لا ربحه الله تعالى إلا أن تعاوضه
مثل طعامه في صفته وجوده وكيله فلا بأس بذلك وان افترقا ان كان ما يقضى عنه سليمان
(وان) كان (معيبا) غ بفتح الميم وكسر الميم المهملة ثم يا غاشقة عن الكسرة ثم حنة من
العيب أشار به لقولها وان وجد الواهب عيبا بالعوض فان كان عيبا فادحا لا يتعارض في مثله
كالحذام والبرص فله رده وأخذ الهبة ان لم تنق إلا ان يعوضه وان لم يكن فادحا نظر الى قيمة
المعيب فان كانت كقيمة الهبة فأكثرت لا يجب له غيره لان ما زاد على القيمة تطوع غير لازم فان
كان دون قيمتها فاتم له القيمة برئ وليس للواهب رد العوض إلا أن يأبى الموهوب له ان يتم له
القيمة لان كل ما يعوضه عما جرى بين الناس في الاعراض يلزم الواهب قبوله وان كان معيبا
اذا كان فيه وفاء بالقيمة وبالله تعالى التوفيق واستثنى عما يقضى عنه ببيع فتل (الا) ما لم يجز
العادة بما يات به عنه (كخطب) وتبين وحلفاء وحشيش فلا يلزم الواهب قبوله عند ابن القاسم
ابن شاس نوع الثواب الذي يلزم قبوله باتفاق الدنانير والدراهم وروى اشهب الفخصاره فيها
الان يتراضيا على غيرهما ورأى سجنون ان كل ما يقول بصح ان يكون ثوبا ويلزم الواهب
قبوله اذا كان فيه وفاء بقيمة هبته ووافقه ابن القاسم في عدم الاقتصار على العين الا انه استثنى
من القول الحطب والتبن وشبههما مما لا يثاب عادة بمثله قت وهذا في غير الامصار غالبا
والا بعض اهل الامصار وذوى العيال والدواب اذا ائيب ذلك كان احب اليه من غيره
(ول) لريق (المأذون) له في النجس الهبة للثواب لانه يسع (والاب في مال ولده) المجبور له لغير
اوسقه أو جنون (الهبة للثواب) فيها ابن القاسم رحمه الله تعالى وللمأذون ان يهب للثواب
كالبسع ويقضى عليه ان يعوض من وهبه والاب ان يهب من مل ولده الصغير الثواب ويعوض
عنه واهبه للثواب لان هذا كله يسع وبيع الاب جائز على ابنه الصغير (وان قال) الرشيد المال
احسن منه (داري) مثلا (صدقة) وصلة قال (يعين) كان فعلت كذا وان لم افعله فداري
صدقة حال كونه (مطلقا) بكسر اللام او قولاه طاعة بفتحها عن التمسيد يكون المتصدق عليه
بغيره معين (او) قال داري صدقة (بغيرها) اي يعين بان قال ابتداء داري صدقة بلا تعليق
على فعل او عدمه (و) الحال انه (لم يعين) بضم ففتح فكسر مثقلا القائل ارى صدقة
المتصدق عليه بان اطلق او على نحو المساكين وابتداء الصدقة في الصور الثلاث (لم يقض)
بضم التحتية وفتح الصاد المعجمة اي فلا يحكم (عليه) اي القائل داري صدقة يعين مطلقا او

(قوله بتنفيذ) صالة يقض (قوله به) أى تنفيذا (قوله لعدم قصده التبرع) أنه لم يقض عليه (قوله صوري) بفتح التاء مثني
بالنون لضافته (قوله اجبره) أى اكراهه (قوله وان كانا) أى الواهب والموهوب (قوله لم يترافعا) أى التميان (قوله في العدة)
بكسر ففتح مخففا (قوله العدة) ١١٤ أى - قمينتها شرعا (قوله اخبار) جنس (قوله عن انشاء) فصل مخرج الاخبار عن غير

بغيرها ولم يعين بتنفيذ الصدقة بها وانما يؤمر به لعدم قصده التبرع في صورتي الميمن ولعدم تعيين
من يخاصمه في الثالثة (بخلاف) قوله في غير عين دارى صدقة على فلان (المعين) بضم الميم وفتح
العين والياء مثقلة واني من تنفيذه اذ قضى عليه به لتبرعه وتعيين مستحقة هاهنا من قال دارى
صدقة على المساكين او على رجل بعينه في عين فئت فلا يقضى عليه بشئ وان قاله في غير عين
وبتله لله تعالى اجبره السلطان ان كان لرجل بعينه عياض عن هذا الاختصار هذا اكثر المختصرين
وهو مذهب اشبه انه لا يقضى به الا اذا كان لرجل بعينه (وفي) القضاء بتنفيذ صدقة (على
مسجد معين) وعدمه (قولان) سئل ابن زرب عن تصديق او هب لمسجد بعينه هل يجبر على
اخراجها وانقادها فقال يجبر كما تصديق على رجل بعينه وقال أحمد بن عبد الملك يؤمر ولا يجبر
يريد لان الاتقاع ليس للمسجد وانما هو للجماعة الناس فهي كصدقة على غير معين وقال غيرهما
لا أدري وتوقف (وقضى) بضم فكسر (بين) شخص (مسلم) شخص (ذمي) بكسر الذال المجهمة
والميم مثقلة منسوب للذمة أى العهد بالالتزام أحكام الاسلام (فيها) أى هبة الثواب من أحدهما
للاخر (بحكمنا) معشر المسلمين فيها تقضى بين المساكين والذمي في الهبات بحكم المسلمين وان كانا
ذمين فامتنع الواهب من دفع الهبة فلا عرض لهما وليس هذا من النظام الذي أمتنعهم منه
لان كل أمر يكون بين مسلم وذمي فانما يحكمكم فيه بحكم الاسلام عياض بعض شيوخنا معناه ان
لم يترافعا لينا ولوترافعا لينا لحكمتهما بينهما بحكم الاسلام وقيل بل معناه وان ترافعا لينا فلا
تحكم بينهما لان هباتهم ليست من النظام وهو ظاهر لفظه هذا القول ليست بمنزلة أخذ ماله تت
هذه إحدى المسائل الخمس التي لا يحكم بينهم فيها والنكاح والطلاق والعتق والزنا وفيها كلها
خلاف معروف في محله طئي عدم الحكم والاخلاق فيما عدا ترافع عياض وقد اختلف
في الحكم بينهم اذا ترافعا لينا في العتق والطلاق والنكاح والزنا والله سبحانه وتعالى أعلم
(خاتمة) في العدة ابن عرفة المدة اذ ارعن انشاء الخبر معروف في المستقبل فيدخل الوعد
بالجملة وغيرها والوفاء بما ملوب اتفاقا ابن رشد في لزوم القضاء بهما مطلبا أو ان كانت على سبب
ولو يدخل بسببها في السبب أو بشرط دخوله بسببها فيه رابعه لا يقضى بهما مطلبا المعبرين عبد
العزیز وأصبغ مع مالك وابن القمام في هذا السماع والسماع القرينين وصوب ابن الحاج في
نوازل ثمانية على قول ابن القمام قوله للمدين أنا اقضى عنك دينك لا يلزمه وقوله لرب الدين
أقضى لك الدين الذي لا يلزمه لادخاله اياه في التوثيق وفي نكاحها الاول مما هو لا سبالة قوله
بع فلا تفرسك وتضمنه على فان هلك الاول فذلك في ماله فان لم يدع شيئا فلا شيء على المبتاع وكذا
من وهب لرجل مالا فقال لرجل قبل دفعه له بيع فرسك فلان بالذم وهبته له وأناضامن لك
حتى أدفع لك فقبض القرس فالتمن على الواهب فان لم يقبض البائع الثمن حتى مات الواهب
ولاماله فلا رجوع للبائع على الموهوب به بشئ هبة الحق لم يبين ان مات الواهب عديما فمسل
قبض المبتاع القرس هل له قبضه دون غرم ثمنه أم لا وفيه قولان لغير الشيخ وله ثم قال وسمع

الانشاء (قوله معروف) فصل مخرج الاخبار عن انشاءه غير معروف قوله في المستقبل فصل مخرج الاخبار عن انشاءه معروف في الماضي والحال (قوله فيدخل الوعد بالجملة وغيرها) تفرع على معروف (قوله بها) أى العدة (قوله مطلقا) أى عن تقييدها بكونها على سبب (قوله بسببها) أى العدة (قوله دخوله) أى الموعود (قوله فيه) أى السبب (قوله لعمر بن عبد العزيز) راجع الاول (قوله واصبغ مع مالك) راجع للثاني (قوله وابن القمام) راجع للثالث (قوله ولسماع القرينين) راجع للاربع (قوله لرجل) أى تحمل الدين (قوله له) يشد الياء (قوله الاول) أى القاتل بع فرسك وتضمنه على (قوله فذلك) أى الثمن (قوله يدع) بفتح الدال أى يترك الاول (قوله فقال) أى الواهب (قوله لرجل) أى آخر غير الموهوب له (قوله دفعه) أى المال (قوله له) أى الموهوب (قوله فلان) أى الموهوب له (قوله بالذم وهبته) بضم تاء المتكلم

الواهب القاتل للثاني (قوله ادفعه) أى المال الموهوب (قوله قبض) أى المبتاع الموهوب له (قوله هل له) أى القرينان الموهوب له (قوله قبضه) أى القرس (قوله لغير الشيخ) راجع للاول (قوله له) أى الشيخ راجع للثاني (قوله ثم قال) أى عبد الحق

(قوله لبيعه) بكسر اليا مشقلا أي من ابتاع منه سلعة وخاف الخسارة فيها (قوله ذلك) أي بيع ولا نقص عليك (قوله اتقاده) أي عن السلعة (قوله بعده) أي اتقاده (قوله الآن يقول) أي البائع (قوله له) أي بعه (قوله انقضى) بضم الهمز والذال أي ادفع لي الثمن (قوله لانه يبيع وسلف) فإذا كان ثمنها عشرة وجعلها على بيعها ونقصها على بائعها فنقص بيعها بخمسة فيرد عليه خمسة من العشرة فقد سلف المشتري البائع خمسة مع بعه السلعة له بخمسة (قوله لانه) أي الشأن (قوله فيه) أي البيع (قوله فان باع) أي المشتري السلعة (قوله لانه) أي البائع (قوله ان يرد) أي البائع (قوله له) أي المشتري قد انقص (قوله ان كان) أي البائع (قوله اتقده) أي قبض البائع الثمن (قوله ان كان) أي المشتري (قوله لم يغب) بضم الياء وسكون الغين المجهمة وفتح الموحدة أي المشتري (قوله ينال) بكسر المنة ثمانية (قوله وباع) أي المشتري البيع (قوله بالقرب) أي من شرائه (قوله فان آخر) أي المشتري البيع (قوله فلا شيء له) أي المشتري (قوله لانه) ١١٥ أي المشتري (قوله فرط) بفتحات

منقلا (قوله ويقبل) بضم الياء وفتح الباء (قوله قوله) أي المشتري (قوله لانه) أي البائع (قوله اتقته) أي المشتري (قوله ان كان) أي البيع (قوله انه) أي العبد (قوله قوله) أي المشتري (قوله لانه) أي الثوب تنازع فيه قول وبينه (قوله وان كانت) أي السلعة (قوله ان قبل) بكسر الموحدة (قوله فان وطئ) أي المشتري الأمة (قوله لانه) أي الأمة (قوله لانه) أي المشتري (قوله لانه) أي المشتري (قوله عليه) أي المشتري (قوله ليس) أي الواقع بينهما (قوله فان باع) أي المشتري (قوله على هذا) أي

القرينان من قال البيع بعد البيع بيع ولا نقص عليك قولنا عازما ينال الزم ويصدق المبتاع فيما يدعي من نقص ان أشبه ابن رشد لان المعروف على مذهب مالك وأصحابه لازم أن أوجهه على نفسه بقضى به عليه ما لم يمت أو يفسد وقوله ذلك قبل اتقاده كقوله بعده الآن يقول له انقضى وبيع ولا نقص عليك فلا يجوز لانه يبيع وسلف وفي سماع عيسى لانه يكون فيه عيوب وخصومات فان باع بنقص لزمه ان يرد له ان كان اتقده وان كان لم يغب في البيع غمنا ينشأ باع بالقرب فان آخر حتى حالت الاسواق فلا شيء له لانه فرط بقل قوله يمينه في النقص فيما يشبه لانه اتقته وفي سماع عيسى ان كان عبد افاق أو مات انقال أصبح فيه اختلاف والذي اقله انه موضوع عن المشتري ولا يقبل قوله في الثوب الا يمينه أنه ذهب وان كانت امة فلا يحل للمشتري وطؤها ان قبل الشرط ابن القاسم فان وطئها لزمته بيمينه يبيع الثمن لانه بوطئه ترك ما جعل له ابن رشد قوله انه موضوع عنه هو قول ابن القاسم وفي السماع لمد كورلو باع منه على أن لا ننقص عليه فقال الامام مالك رضي الله تعالى عنه ليس يبيعان باع فله اجارته ابن رشد البيع على هذا لا يجوز اتفاقا في كونه اجارة فاسدة أو يبيع فاسدا قولان في هذا السماع مع المرطاف وفي غيرهما والقولان لابن القاسم في الوانصة وفي هذا السماع فعل الاول الضمان من البائع ولا فوات للمبيع ولو بهيب مفسد وللمبتاع أجر مثله فلو فوته ابعطية أو عتق أو حل في مضيه بالقيمة يوم الاعطاء والاعتساق والاحبال لرعى القول بانه يبيع فاسدا وبالشر لان ذلك وضمانه قول الامام ابن القاسم في هذا السماع وعلى الثاني فعليه القيمة يوم القبض كبيع فاسد أو ناسقا وسمع أصبغ أشهب من أجاب من ابتاع منه كرمات خاف الوضعية بشوله بيع وأنا أوضح لك ان باعه برأس ماله فاكتر فلا شيء له وادفع عليه ان يرضيه فان زعم انه أراد شيئا سماه فهو ما أراد وان لم يرد شيئا ارضاه بما شاء وحلف ما اراد اكثر منه يوم قال ذلك وقال ابن وهب

كون المشتري يبيع والمهص على البائع (قوله وفي كونه) أي الواقع بينهما (قوله فعلى الاول) أي الاجارة الفاسدة (قوله وللمبتاع أجر مثله) أي في بيعها (قوله فلو فوته) أي المشتري الساعية (قوله مضيه) أي التتويت (قوله لرعى النول بانه) أي الواقع بينهما على مضيه (قوله أو بالشر) عطف على بالقيمة (قوله لان ذلك) أي تنويته (قوله به) أي الثمن (قوله وعلى الثاني) أي من القولين الاولين وهو انه يبيع فاسد (قوله فعليه) أي المشتري (قوله كرم) بكسر الهمزة (قوله الخاف) أي المبتاع (قوله لانه) أي وان باع باقل من رأس ماله (قوله فعليه) أي البائع (قوله يرضيه) أي المشتري (قوله فان زعم) أي البائع (قوله لانه) أي البائع (قوله اراد) أي البائع (قوله) أي يرضيه به (قوله فهو) أي اللازم له (قوله وان لم يرد) أي البائع (قوله ارضاه) أي البائع (قوله وحلف) أي البائع (قوله ما اراد) أي البائع (قوله منه) أي الشيء الذي ارضاه به (قوله يوم قال) أي البائع (قوله ذلك) أي بيع وانا ارضيك

(قوله عليه) أي البائع (قوله يرضيه) أي المشتري (قوله فيها) أي السلعة (قوله هذا) أي قول ابن وهب (قوله إلى) (بشد الباء قوله أن يكون) أي الشيء (قوله أن قال) أي البائع (قوله هذا) أي وعبار يرضيه (قوله في الإيمان) بفتح الهمز (قوله خلافه) أي تقويم 'اعرف فيها على ظاهر اللفظ وعليه في عبار بقوله الناس ولولم يرضه والله سبحانه وتعالى أعلم * (باب اللقطة) * (قوله واحكامها) أي الاربعة (قوله بها) أي الاربعة (قوله وهو) أي الاشهر فيها (قوله وضع) بضم فكسر (قوله القولين) أي القولين بترادف مفتوح القاف ١١٦ وسأذكرها والقول بان مقتضاها اسم الشخص الملتقط وسأكنها اسم الشيء

عليه ان يرضيه بما يشبه تلك السلعة والوضيعة فيها اصبح هذا احب الى ابن رشد قول اشهب ان زعم انه اراد شيئا سماء فهو ما ارادير بدمع عينه ومعناه انه لم يسم شيئا يسيرا الا يشبهه ان يكون ارضاه وعلى قول ابن وهب ان قال لم ارض بما يقول الناس انه ارضاه فلا يصدق ولو حلف لرضينه فلا يبر الا بما يقوله الناس وعبار يرضيه اه قلت هذا على تقديم ظاهر اللفظ على العرف في الإيمان والمشهور خلافه والله سبحانه وتعالى أعلم

* (باب في اللقطة والضالة والآبق واللقيط واحكامها وما يتعلق بها) *

(اللقطة) بضم اللام وفتح القاف في اشهر لغاتها الاربعة ابن عبد السلام وهو خلاف القياس لان فعله بضم ففتح وضع لمن كثر فعله كهمزة والثانية بضم اللام وسكون القاف وجعل الزبيدي ساكن القاف اسمها الشيء الملتقط ومقتضاها الشخص الملتقط ظاهره وان لم يكن كثر التلقاها وحكي ابن الاثير القولين وصحح الاول والثالثة لاقطة بضم اللام والرابطة لقط بلاهاء أي معناها شربا (مال) جنس شمل اللقطة وغيرها وخرج عنه اللقيط لانه أدى صغير حركاياتي (معصوم) أي محترم فصل مخرج الر كاز وما ل الحرب (عرض) بفتحات واجام الضاد أي تها واستعد وصار معرضا (للضباع) بتلقه أو أخذ خائن أو سبع فصل مخرج ما في حوزة وضالة الابل ابن شاس اللقطة مال معصوم معرض للضباع ابن عرفة اللقطة مال وجد بغير حوز محترم ليس حيوانا ناطقا ولا نفع ما فيخرج الر كاز وما بارض الحرب وتدخل الدجاجة وحمام الدور ونحو ذلك لا السمكة تقع في سفينة هي لمن وقعت اليه قاله ابن عات عن الشعبي والظاهر ان كانت بحيث لو لم يأخذها من سقطت اليه ليجب بنفسها القوة حركتها وقرب محل سقوطها من ماء البحر فهي كما قال ابن شعبان والافهي لرب السنينة كقولها فيمن طرد صيدا حتى دخل دار غيره فان اضطره اليها فهو له والافهول رب الدار ان بعد عنه فقوله مال جنس شمل اللقطة وغيرها وخرج عنه اللقيط لانه صغير أدى حوز وقوله بغير حوز يخرج المسروق وقوله محترم يخرج مال الحرب والر كاز وقوله ليس حيوانا ناطقا يخرج الرقيق لانه آبق لالقطه وقوله ولا نفع ما يخرج الابل والبقر والغنم اذهي ضالة لالقطه ابن عرفة والضالة نعم وجد بغير حوز محترما والآبق حيوان ناطق وجد كذلك ومقتضى كلام ابن شاس وابن الحاجب كون الجميع لقطة خلاف ظاهرها مع غيرها والاحاديث الآمرة بجمع عقاص اللقطة ووكاؤها الحط هذه اللقطة غير مانع

الملتقط (قوله الاول) أي ترادفهما (قوله عنه) أي الجنس (قوله لانه) أي اللقيط (قوله خائن) فاعل اخذ (قوله وضالة الابل) عطف على ما (قوله محترما) حال من نائب فاعل وجد (قوله فيخرج الر كاز وما بارض الحرب) تفرع على محترما (قوله هي) أي السمكة (قوله ان كانت) أي السمكة (قوله والا) أي وان كانت بحيث لو لم يأخذها من وقعت اليه لا تجوز بنفسها الضعف حركتها وبعد محل سقوطها من ماء البحر (قوله فهي) أي السمكة (قوله كقولها) أي المدونة (قوله غيره) أي طارده (قوله فان اضطره) أي الطارد الصيد (قوله اليها) أي الدار (قوله فهو) أي الصيد (قوله له) أي طارده (قوله والا) أي وان لم يضطره اليها (قوله فهو) أي الصيد (قوله ان بعد) أي الصيد

(قوله عنه) أي طارده (قوله فقوله) أي ابن عرفة (قوله عنه) أي المال (قوله لانه) أي اللقيط (قوله لدخول والضالة) أي حقيقة (قوله نعم) بفتح النون والعين جنس (قوله وجد بغير حوز) فصل مخرج النعم الموجودة بغير حوز (قوله محترما) حال من نائب فاعل وجد فصل مخرج نعم الحرب الموجودة بغير حوز (قوله الآبق) أي حقيقة (قوله كذلك) أي بغير حوز (قوله كون الجميع) أي اللقيط والضالة والآبق (قوله خلاف ظاهرها) أي المدونة حال من مقتضى (قوله والاحاديث) عطف على ظاهرها (قوله الآمرة) بحد الهز وكسر الميم

(قوله فيه) أى الحد (قوله وغير جامع) عطف على غير مانع (قوله لانه) وان كلبا (قوله ان كان) أى الكلب (قوله يخاف) بضم الياء (قوله يراعى) أى فى عدم قطعه (قوله لا تؤخذ) أى لا تلتقط (قوله والا) أى وان خيف عليها من سمع أو غيره (قوله وتعرف) بضم ففتح مثقلا (قوله عفاص) بكسر العين المهملة وفتح الفاء واهمال ١١٧ الصاد (قوله من كبس الخ) بيان لعفاص (قوله وكاء) بكسر

لدخول الثمر المعلق فيه وليس لقطعة فالاحسن قولهم عرض للضياع البنانى وغير جامع لعدم معموله الرقيق الصغير وهو لقطعة كما صرح به ابن عرفة فى تعريف اللقطه ان كان المال للمعرض للضياع ليس كلبا ولا فرسا ولا حمارا بل (وان كلبا) ما ذونا فيه لحراسة أو صيد لانه مبالغة فى المال المعصوم ابن شاس من وجد كلبا التقطه ان كان بكان يخاف عليه فيه ابن عرفة وفيه نظر لقوله من سرق كلبا صائدا فلا يقطع الا أن يترقى دراهم بالشبهة (وفرسا وحمارا) اللغوى البقر والخيل وسائر الدواب التى لا يخاف عليها من سبع ولا غيره لا تؤخذ ولا فتؤخذ وتعرف عاما (ورد) بضم الراء وشد الدال المال الملتقط مدعى انه له (بعرفة) عفاص (مشدود) فيه) المال من كبس أو منديل أو خرقة ونحوها (و) معرفة وكاء مشدود (به) من نحو خيط هذا هو المعروف فى اللغة وبه يفسر ابن القاسم العفاص والوكاء وحكى عليه الاجماع فى الاستدكار وحكى الباجى عن أشهب عكسه (و) بعرفة (عدده) أى المال فيه لمن عرف الثلاثة (بلايين) منه أنه له فيها من التقط لقطه فاقى من وصف عفاصها ووكاءها وعدتها الرمة دفعها اليه وان أبى فيجبره السلطان عليه أبو عمر ارجعوا أن العفاص الخرقه المربوط فيها وهولعة ما يسديه فم القارورة والوكاء الخيط الذى يربط به الباجى هل تلزمه عين اذا وصف العفاص والوكاء والعدد المشهوران لا عين عليه (وقضى) بضم فكسر (له) أى من عرف الثلاثة بردها له فقدم (على ذى) أى صاحب أى عارف (العدد والوزن) وادعاها كل منهما لنفسه أصبح لو عرف واحد العفاص والوكاء ووصف آخر عدد الذنائب ووزنها كانت لمن عرف العفاص والوكاء وكذلك لو عرف العفاص وحده سمع أشهب يستل عن رجلين ادعى اللقطه فوصف أحدهما عفاصها ووكاءها ووصف الآخر عددها ووزنها فقال هى للذى عرف العفاص والوكاء ابن رشيد يدمع عينه ولا اختلاف فى هذا وانما الاختلاف اذا جاعل وحده فقبل انها تدفع له بالصفة دون عين وهو ظاهر مذهب ابن القاسم فى المدونة وقيل لا تدفع له الا بين وهو قول أشهب اه من البيان وفى المقدسات قول مالك وجميع أصحابه رضى الله تعالى عنهم انها تدفع لو اصفها ان عرف عفاصها وان لم تكن له ينسب عليها وقد اختلف أصحابه هل تدفع له بين أو بغير عين وظاهر مذهب ابن القاسم فى المدونة انها تدفع له بغير عين (وان) ادعى اللقطه رجل ووصفها وصفا يستحقها به وادعى آخر (وصف) اللقطه شخص (ثان وصف) شخص (أول) أى بعينه (لم يبق) بفتح الياء وكسر الموحدة أى لم ينقص الأول (بها) أى باللقطة عن مجلس وصفها بان وصفها الثانى وصف الأول قبل انفصال الأول بها واشتراكها (حلقا) أى الواصة ان أى يختلف كل انها ليست لآخر وانما له (وقسمت) بضم فكسر أى اللقطه (بينهما) أى الواصتين بالسوية ان حلقا أو نسكلا وان حلقا أحدهما ونسكلا الآخر اختص الحلقا بها وقال أشهب لا تدفع لهما ان تكلا فان أى الثانى بعد ان بان بها الأول وظهر أمرها فلا يقبل وصف الثانى وتدفع للأول فيما ان دفعها لمن عرف عفاصها ووكاءها وعددها ثم جاء

الله تعالى عنه (قوله فى هذا) أى حلف من عرف عفاصها ووكاءها وعارضه من عرف عددها ووزنها (قوله اذا جاء) أى عارف العفاص والوكاء (قوله فان أى الثانى بعد ان بان بها الأول) مفهوم لم يبق (قوله ان دفعها) أى الملقطة

(قوله يسوغ) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله له) أى الآخر (قوله فيها) أى المدونة (قوله الاول) فاعل وصف أو نعتته (قوله أو أقام) أى الآخر (قوله بالعكس) أى وصف وكأهم أو قال لم أعرف عناصها (قوله من العفاص والوكاه) بيان الصفة الواحدة (قوله وكلام) عطف على السماع (قوله مدعيها) أى اللقطة تفسير لنا عمل جهل ١١٩ (قوله فليستبرأ) بضم الياء أى ينظر (قوله ذلك) أى حال مدعيها

بناخير دفعها إليه لاحتمال أن يأتي من هو أحق بها منه (قوله أعطيها) بضم الهمزة أى عارف العفاص وحده اللقطة (قوله إذا وصف) أى مدعى اللقطة (قوله فيه) أى الآخر (قوله وهو) أى ثالثها (قوله استبرأ) بضم التاء (قوله وأطلق المصنف) أى الواحدة (قوله الاول) أى عدم دفعها له (قوله عن الاول) أى إطلاق الواحد (قوله وعن الثاني) أى صدقه بدفعها له عاجلا (قوله فانه) أى عدم دفعها له (قوله الاول لا) أى لان الفقية لا يتكلم الاعلى الوقائع الاستقبالية (قوله فيه) أى العدد بالزيادة (قوله واختلاف) بضم التاء (قوله فيه) أى المال (قوله بتملكه) صلة خائن وتصور خيانته (قوله لان حفظ مال الغير واجب) علة وجب أخذ الخ (قوله اللقيط) أى الأذى الحر الصغير للعرض للضياع (قوله ولا يترك) بضم الياء (قوله لانه) أى اللقيط (قوله هذا) أى وجوب أخذ اللقيط (قوله في لقطة المال) أى أخذها (قوله لا يخشى) بضم الياء (قوله ان يأخذها) أى الامام اللقطة (قوله عليها) أى الامام اللقطة (قوله نهر يقه) أى أخذ اللقطة (قوله وأما ان كانت) أى اللقطة (قوله الخوفين) أى الخوف على اللقطة والخوف على أخذها

أجل هذا الاختيار منه فيه نظر (ولا ضمان على) مانع (دافع) اللقطة لمن ادعى أنها له ووصفها (بوصف) يسوغ دفعها له بان عرف عناصها أو وكاهها ثم أتى آخر ووصفها مثل الاول أو اتهم منه ولم تقم له بينة بل (وان قامت بينة لغيره) أى المدفوع له الاول قيم ان دفعها لمن عرف عناصها ووكاهها وعددها ثم جاء آخر فوصفها مثل وصفها الاول أو أقام بينة ان اللقطة له فلا يضمنها دفعها لانه دفعها بامر يجوز له دفعها به وإذا لم يضمن دفعها بوصف قال في دفعها بينة ثم ادعاها آخر ووصفها أو أقام بينة أنها له (و) ان ادعى اللقطة شخص ووصف عناصها وقال لم أعرف وكاهها أو بالعكس (استوفى) بضم النون وكسر النون أى لا يستعمل في دفعها له (ب) الصفة (الواحدة) من العفاص والوكاه لامن غيرهما هذا فرض المسئلة في السماع وكلام ابن رشد نبه عليه ابن عاشر وغيره عسى ان يأتي غيره ازيد منه فان لم يأت غيره فقد دفع له (ان جهل) مدعيها (غيرها) أى الصفة التي عرفها أى قال لم أعرفها (لا) ان (غلط) في غيرها بان وصفه بغير ما هو به فقيل له ليس كذلك فقال غلطت فلا تدفع له (على الاظهر) عند ابن رشد من الخلاف أصبح لو عرف العفاص وحده وادعى جهل ما واه فليستبرأ ذلك فان لم يأت أحد أعطيها ابن رشد اذا وصف العفاص أو الوكاه رجعل الآخر أو غلط فيه ففي ذلك ثلاثة أقوال اعدلها عندى ثالثها وهو ان ادعى الجهل استبرأ امره وان ادعى الغلط فلا شيء له وتعب البساطى كلام المصنف بامر من الاول ان ابن رشد فرض المسئلة في العفاص والوكاه وأطلق المصنف والثاني قوله لان غلط معناه لا يستوفى وهذا صادق بانها لا تدفع له ولا يستعمل دفعها له والمراد الاول ويحجب عن الاول بجعل ال في الواحدة للعهد الذي كرى أى من المشدود فيه والمشدود به وعن الثاني باب القرينة على ارادة عدم دفعها لمطامنا قوله على الاظهر فانه الذى استظهره ابن رشد (ولم) الاول لا يضر جهله) أى مدعى اللقطة (بقدره) أى المال الملتقط اذا عرف عناصه ووكاه أو أحدهما رجعل الآخر ولم يأت غيره مع الاستيناء ابن رشد اما جهل بالعدد لا يضره اذا عرف العفاص والوكاه وكذلك غلطه فيه بالزيادة لا يضره واختلاف في غلطه بالتصان (ووجب أخذه) أى المال الذى وجد في غير سرز وخيف ضياعه ان ترك في محله (لخوف) اخذ شخص (خائن) فيه بتملكه لان حفظ مال الغير واجب ابن عرفة في حكم أخذ اللقطة اضطراب ابن رشد يلزم ان يؤخذ اللقيط ولا يترك لانه ان ترك ضاع وهذا لا خلاف بين أهل العلم في هذا وانما اختلافوا في لقطة المال على ثلاثة أقوال وهذا الاختلاف انما هو اذا كانت اللقطة بين قوم مأمونين والامام عدل لا يخشى ان يأخذها ان علمها بعد تهريره أياها واما ان كانت بين قوم غير مأمونين والامام عدل فأخذها واجب قول واحد ولو كانت بين قوم مأمونين والامام غير عدل لكان اختيارا بين أخذها وتركها وذلك بحسب ما يغلب عليه ظنه من أكثر الخوفين وهذا الاختلاف فيما عدا

هذا) أى وجوب أخذ اللقيط (قوله في لقطة المال) أى أخذها (قوله لا يخشى) بضم الياء (قوله ان يأخذها) أى الامام اللقطة (قوله عليها) أى الامام اللقطة (قوله نهر يقه) أى أخذ اللقطة (قوله وأما ان كانت) أى اللقطة (قوله الخوفين) أى الخوف على اللقطة والخوف على أخذها

قوله بقلبك وعدم تعريضه (قوله وترك الخيانة) عطف على اخذ قوله من حفظ مال الغير بيان ما وجب (قوله ذلك) أي خيانة نفسه (قوله توجه) ١٢٠ بفحركات مثقلا (قوله أخذه) أي المال أو الملتقط تفسير لثابت فاعل كره (قوله وكذا)

أي عدم خوفه عليها من خائن وعلمه أمانة نفسه في كراهة أخذها (قوله الخائف) أي خيانة نفسه (قوله ذلك) أي خيانة نفسه تفارغ يخاف ويتحقق (قوله فيكره) أي التقاطها (قوله وهذا) أي الواثق بامانة نفسه (قوله فان خاف) أي الواثق بامانة نفسه عليها الخونة (قوله وان لم يخف) أي الواثق بامانة نفسه الخونة عليها (قوله فالثلاثة الاقوال) أي الاستصحاب والكراهة والاستصحاب فيما بال والوجوب ان خاف عليها (قوله لخوف خائن) علمه وجوب (قوله للامان) خبر ان (قوله ولا علمها) أي الخونة (قوله ان الاول) أي الخائف من نفسه (قوله وفي الثاني) أي العالم بثبوت نفسه (قوله هي) أي الكراهة (قوله واستحسان) عطف على تقرير (قوله هو) أي تقرير تثبت الخبر تقرير (قوله غير) خبر ان (قوله ميبين) يفتح الباء والياء مثقلا (قوله ثم قال) أي طلق (قوله والا) أي وان لم يخف صاحبها (قوله أمره) بعد الهجزة

لقطة الحاج انتهى النبي صلى الله عليه وسلم عنها مخافة ان لا يجدر به المنفرق الجاح الى بلد انهم فان التقطها وجب في تعريضها ما يجب فيما سواها الخمى ان كانت بين نام غير مأمونين وجب حفظها لان حفظ أموال الناس وان لا تصيب واجب ويجب أخذه لخوف خائن ان علم واجده أمانة نفسه (لان علم) واجده (خيانته) أي واجد المال (هو) ناهيك به لهما بقلبك وعدم تعريضه (فيكرم) عليه أخذه واستظهر ابن عبد السلام وجوب أخذها وترك الخيانة ولا يكون علمه خيانة نفسه عند راسم قطع عنه ما وجب عليه من حفظ مال الغير واستحسانه الحط ونصه والظاهر مع القدرة على الحفظ ان يجب الالاتقاط ولا يعد علمه خيانة نفسه ما نعا وأخرى خوفه ذلك لانه يجب عليه ترك الخيانة وحفظ المال المعصوم وقصارى الامر ان من علم أمانة نفسه توجه عليه وجوب الحفظ وحده ومن علم خيانة نفسه أو شك فيها يجب عليه أمران الحفظ وترك الخيانة وبعد تسليم هذا فظهر الاقوال الثلاثة الاستصحاب أو الوجوب لو قبل به لو وجب اعانة المسلم عند الحاجة والقدرة عليها اه الحط كلامه رحمه الله تعالى حسن (والا) أي وان لم يخف عليه من خائن وعلم أمانة نفسه (كره) بضم فكسر أخذه (على الاحسن) عند غير الاربعة وهو قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه وكذا خوفه الخائن مع شكه في أمانة نفسه طق عبارة المصنف رحمه الله تعالى قاصرة عن تحرير المسئلة وما أحسن قول ابن الحاجب ناهي الابن شاس والالاتقاط حرام على من علم خيانة نفسه ومكره للخائف وفي المأمون الاستصحاب والكراهة والاستصحاب فيما بال والوجوب ان خاف عليها الخونة خليل الاقسام ثلاثة الاول ان يعلم من نفسه الخيانة فيحرم التقاطها الثاني ان يخاف ولا يتحقق ذلك فيكره الثالث ان يثق بامانة نفسه وهذا ينقسم قسمين اما ان يخاف علم الخونة أم لا فان خاف وجب عليه الاتقاط وان لم يخف فالثلاثة الاقوال وكلاهما لا يرضى الله تعالى عنه ونحوه لابن عبد السلام واصله كله الخمى وابن رشد فيحصل من كلامهم ان وجوب التقاطها لخوف خائن لامة مأمون وسرتمه على من علم الخيانة من نفسه ملقا خاف عليها الخونة ام لا فقله وجب أخذه لخوف خائن أي مع ثقته بامانة نفسه بدليل ما بعده وقوله والا كره النبي بالانصب على المستثنين أي وان لم يخف الخونة ولا علمها من نفسه كره ونفى عليها يصدق بالخوف من نفسه وثقته بها وقد علمت ان الاول اقصر فيه اربع شاس وابن الحاجب على الكراهة وكذا المصنف في توضيحه كابن عبد السلام وفي الثاني هي أحد الاقوال الثلاثة المتقدمة وتقرير تثبت بعزوه للامام مالك رضى الله تعالى عنه واستحسان به مضمم هو في الثاني فقط كما فعل الشارح في كلام المصنف اجمال لان الاستحسان في بعض ما صدق عليه كلامه غير ميبين ثم قال ولا بد من تقييد الوجوب بعدالة الامام والمسئلة فيها تفصيل تركها خوف الطول (و) وجب (تعريضه) أي المال الملتقط (سنة) فوراً من حين أخذه فيها الامام مالك رضى الله تعالى عنه من التقط دفاتر او دراهم أو حلما مصوغا أو عروضا أو شيئا من متاع أهل الاسلام فليعرفها سنة فان جاء صاحبها أخذها والا فلا أمره باكلها كثر أوقات درهم فصاعدا الآن يجب بهذا السنة أن يتصدق به او بخير

وضم اليه أي الملتقط (قوله يجب) بضم فكسر (قوله يتصدق) أي الملتقط (قوله بها) أي اللقطة (قوله صاحبها) ويخير بضم الياء الاولى وكسر الثانية مثقلا أي الملتقط

(قوله صاحبها) أي اللقطة (قوله ان جاء) أي صاحبها (قوله في ان يكون له) أي صاحبها (قوله لا يجوز) أي اللقطة (قوله او يغرمها) أي الملتقط (قوله له) أي صاحبها (قوله فعل) أي فان اختار غرمها له (قوله يتصدق) أي الملتقط باللقطة (قوله لان الشارع لم يأذن له) أي الملتقط أن يتصدق به (قوله تمام السنة ١٢١) (قوله لا يقيد) أي ضمانها (قوله بالسنة) أي بأصلها (قوله اي بأصلها كما يلا

تعريف سنة كاملة (قوله غيره) أي ابن القاسم (قوله اليه) أي الطريق الذي وجده (قوله الى) بشد اليه (قوله يخشى) بضم اليه (قوله ان ترك) بضم التاء (قوله فان كان) أي المال (قوله ويعلم) بضم اليه (قوله فان لم يفعل) أي التعريف (قوله وان كان) أي المال (قوله له) أي اليسير الذي له قدر ومنفعة ويشع به ويطلب (قوله رهو) أي تعريفه (قوله يطلعا) أي اللقطة (قوله بها) أي المواضع (قوله واخبره) عطف على صاحبها (قوله ولا يحتاج) أي الملتقط (قوله فيه) أي التعريف (قوله عليه) أي فعل الخير (قوله وهذا) أي تعريف اللقطة (قوله منه) أي فعل الخير (قوله القرينان) أي اشتهب وابن نافع (قوله أي يعرف) الهجر للاستفهام ويعرف بضم ففتح فكسر مثقلا أي الملتقط (قوله فقال) أي مالك رضى الله تعالى عنه (قوله فباعت) أي مالك رضى الله تعالى عنه

صاحبها ان جاء في ان يكون له ثوابه أو يغرمها له فعلى ابن القاسم وأكره ان يتصدق به قبل السنة الا الشئ التافه اليسير أبو الحسن الكراهة هنا على المتع لان الشارع لا يأذن له اللغوي ان امسكها سنة ولم يعرفها ثم عرفها فقلت ضمن ابن عبد السلام والمصنف ينبغي أن لا يقيد بالسنة ويجب التعريف سنة ان كان المال كثيرا بل (ولو) كان (كدلو) ومخلاة فلا فرق في وجوب التعريف سنة بين الكثير واليسير على ظاهر رواية ابن القاسم في المدونة وأشار بولوا الى رواية غيره ان اليسير يعرف أيا ما عظم طلبه فيما سمع ابن القاسم في لاقطة مثل الدلو والحبل والمخلاة وشبه ذلك ان وجد بطريق وضع باقرب وضع اليه وان كان بجديثة اتفق به وعرفه به والصدقة أحب الى ابن رشد القسم الاول من اقسام اللقطة هو ما يخشى عليه التاف ان ترك ويبقى في يد ملتقطه الاللقطة فان كان يسيرا جدد الابال له ولا قدر لقيمة ويعلم ان صاحبه لا يطلبه لتافهته فان هذا لا يعرف وهو لو اجدته ان شاء اكله وان شاء تصدق به اصله ما روى انه صلى الله عليه وسلم مرة في الطريق فقال لولا أخاف ان تكون من الصدقة لا كنتا ولم يذكر فيه ان يعرف وقد قال أذهب في الذي يجسد السوط والعصا انه يعرفه فان لم يفعل فارجو أن يكون خفية فان كان يسيرا الا ان له قدرا ومنفعة وقد يشع به صاحبه ويطلبه فهذا الاختلاف في وجوب تعريفه وظاهر ما حكى ابن القاسم عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه في المدونة انه يعرف سنة وقال ابن وهب انما يعرفه أيا ما هو قول ابن القاسم (لا) يجب ان يعرف ما (نافها) لا تلتفت النفوس اليه كفاس وقررة وكسرة وهو لو اجدته ان شاء اكله وان شاء تصدق به ويصكون التعريف (بظان) بفتح الميم واجها الميم وشد التنون أي المواضع التي يظن ان صاحب اللقطة يطالبها (بكباب مسجد) فيم يعرف اللقطة حيث وجدها وعلى أبواب المساجد ابن القاسم يعرف حيث يعلم ان صاحبها هناك أو خبره ولا يحتاج فيه الى أمر الامام ابن يونس لان الانسان مندوب الى فعل الخير والاعانة عليه وهذا منه مع القرينان أي يعرف اللقطة في المسجد فقال ما أسب رفع الصوت في المساجد وانما أمر عمر رضى الله تعالى عنه ان تعرف على باب المسجد ولومشى هذا الذي وجدها الى الخلق في المسجد يخبرهم بها ولا يرفع صوته لم أرى به بأسا وفي التهديد التعريف عند جماعة الفقهاء فيما علمت لا يكون الا في الاسواق وأبواب المساجد ومواضع العامة واجتماع الناس ويعرفه (في كل يومين أو ثلاثة) من الايام مرة روى ابن نافع عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه ينبغي للذي يعرف اللقطة ان لا يربها أحد او لا يسميها بعينها ويعبى بها الا ياتي متحسلا فيصنفها بصفة المعرف قبلا وهذا لو استلزم له ولغيره ان يبين اليومين والثلاثة ولا يجب عليه ان يدع عنه سنة ويعرفها ابن عبد السلام ينبغي ان يكون أكثر من ذلك في أول التعريف ويعرفه (بنفسه) أي واجد المال (او بمن) أي شخص او الشخص الذي (يفتح) بفتح التحتية وكسر المثانة ففان أي يعاين (به) قلبه ويعتقد اماتته وصدقه بغير اجرة (او) بمن يشوبه (باجرة) لمعرفها (بها) أي اللقطة (ان لم يعرف) بضم ففتح فكسر

تخبر به الصدق (قوله بهي) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله المعروف) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله وليست له) حال (قوله يدع) بفتح الدال أي يقول

(قوله لازرائه) اى التعريف (قوله به) اى الملتقط (قوله فان كان مثله) اى الملتقط الخ مفهوم الشرط (قوله لانه) اى الملتقط
(قوله بالتقاطه) صله التزام (قوله كانه) بفتح الهمز وشدة النون اى الملتقط (قوله هو) اى الملتقط (قوله ان كان) اى السلطان
(قوله ولا يتشغل) اى السلطان ١٤٢ (قوله عن تعريفها) اى أمر ثقة به (قوله وبعثتني) بفتح الميم الثانية (قوله مقامه)

منقلا اللقطة (مثله) اى الملتقط لازرائه فان كان مثله يعرفها فلا يستأجر على تعريفها الا من
مال نفسه لانه بالتقاطه كانه التزام التعريف بنفسه اللغوى هو مخير بين اربع تعريفات بنفسه
ورفعها الى السلطان ان كان عدلا ولا يتشغل عن تعريفها وبعثتني يقوم مقامه فيه واستأجر
من يعرفها واجاز ابن شعبان أن يستأجر من اعلمه يريد اذالم يلتزم تعريفها وكان مثله لا يلى مثل
ذلك ابن القاسم اذ ادفع الملتقط اللقطة لمن يعرفها فضاغت فلا شئ على الملتقط وقاله ابن نافع عن
الامام مالك رضى الله تعالى عنه ابن كنانة وكذلك ودفعها اليه ليعمل ماشاء (و) تعرف (بالبلدين
ان وجدت بينهما) أى بالبلدين اللغوى ان وجدت به طريق بين مدينتين عرفها انفسهما وكذا
القرينتان والمدينيتان والقرية (ولا يذكر) المعروف (جنسها) أى اللقطة (على المختار) اللغوى من
قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه اللغوى اختار عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه هل
يسمى جنس اللقطة اذا أنشدها وان لا يسمى أحسن (ودفعت) بضم فكسر اللقطة (لحبر) بفتح
الحاء المهملة وكسرها وسكون الموحدة فى عالم ذى (ان وجدت) بضم فكسر اللقطة (بقريه)
بفتح القاف كقار أهل (ذمة) روى ابن القاسم فى اللقطة تويد فى قرية ليس فيها الا أهل الذمة
تدفع الى احبارهم ويبحث فيه ابن رشد بامكان كونها مسلم فالاحتياط تعريفها ولا سنة ثم تدفع
لحبرهم لعلبسة الظن أنهم الهم فان جاء صاحبها غرموها له وتدفع لاحبارهم ابتداء ان تحقق أنها
لأهل الذمة يقينا لا شك فيه وان قالوا ان من دينهم كون لقطة أهل ملانم لهم وأما اذالم يتحقق
ذلك فالقياس أن لا تدفع لاحبارهم وتوقف ابدوا بالله تعالى التوفيق (وله) أى الملتقط بعد السنة
(حبسها) أى ابقاء اللقطة عندهم ويعدل بها (او التصديق) بها عن ربه او أيا التصديق بها
عن نفسه فهو داخل فى الثلاث (أو الثلاث) لها أى اقتراضها لنفسه والتصرف فيها فان جاء
صاحبها دفعها له فى الاول وضمن له عوضها فى الاخيرين الجلاب ان مضت السنة ولم يأت طالبها
فهو مخير ان شاء انفقها او تصديق بها وضمنها او حبسها الى أى ربه اللغوى ثبت فى الحديث عروها
سنة فان جاء صاحبها والا فشاكتك بها وفى الصحيح فان لم تعرف فاستنذنها وفى التمسك فان لم
يأت صاحبها فهو مال الله يؤتمن من يشاء فتضمنت هذه الاحاديث ان الحكمم فيها بعد الحول
خلافة قبله وله ان يتصرف فيها لنفسه والذى يقتضيه قول ابن القاسم فى المدونة أن له أن يتنفع
بها غنيا كان أو فقيرا وهذا مذهب الجمهور وأيضا فى القهيد أجمعوا على ان للفقير ان يأكلها بعد
الحول وعليه الضمان واختاروا فى الغنى فقال الامام مالك رضى الله تعالى عنه أحب الى أن
يتصدق بها بعد الحول رضى عنها ابن وهب قلت لمالك رضى الله تعالى عنه ماشأنها قال ان شاء
أمسكها وان شاء تصديق بها وان شاء استنذنها وان جاء صاحبها أداها اليه وقال الامام
الشافعى رضى الله تعالى عنه يأكل اللقطة الغنى والفقير بعد الحول هذا تفصيل مذهب
الامام مالك رضى الله تعالى عنه وقوله ويجوز التصديق بها وتلكها بعد السنة ان التقطها بغير

اى الملتقط (قوله نفسه)
اى التعريف (قوله منها)
اى اللقطة (قوله عليه)
اى تعريفها (قوله يريد)
ابن شعبان (قوله يلتزم)
اى الملتقط (قوله مثله)
اى الملتقط (قوله ذلك) أى
التعريف (قوله ماشاء)
اى من تعريفها بنفسه أو
دفعها لمن يعرفها (قوله
اختار) بضم التاء (قوله
يسمى) اى المعروف (قوله
كفار) بضم الكاف وشدة
الفاء جمع (قوله أولا) بشدة
الواو (قوله فى الاول) اى
حبسها (قوله الاخيرين)
اى التصديق بها وتلكها
(قوله فهو) اى الملتقط
(قوله وضمنها) اى الملتقط
اللقط راجع لانفاقها
والتصدق بها (قوله فان لم
تعرف) بضم فسكون فقطع
اى اللقطة (قوله فاستنذنها)
أمر اياها بالملتقط بانفاق
اللقطة على نفسه أو المساكين
(قوله فيها) أى اللقطة
(قوله خلافة) اى الحكم
(قوله له) أى الملتقط (قوله
بها) أى اللقطة (قوله
وعليه) أى الفقير (قوله

الى) بشدة الباء (قوله تصديق) أى الملتقط الغنى (قوله بها) أى اللقطة (قوله ويضمنها) أى الملتقط اللقطة (قوله مكة
ماشأنها) أى الملتقط (قوله بها) أى اللقطة أى ما معنى هذا الذى فى الحديث (قوله قال) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله ان
شاء) أى الملتقط (قوله وقوله) أى مالك رضى الله تعالى عنه عطف على مذهب (قوله ويجوز التصديق بها الخ) دخول على المتن

(قوله سائر) أي باقى (قوله بأن لقطتها) أي مكة صلة بخلاف (قوله المنشد) بضم فسكون فكسر أى معرف كذلك (قوله اذ لقطتها) أي مكة الخ لعل استثنائها (قوله ساقطتها) أي التقاط ما سقط من صاحبها بمكة (قوله كذا) أي قول الباجي (قوله وتبعهما) أي الباجي والنعمي (قوله كغيرها) أي لقطعة غير مكة في باحثنا بعد تعريفها سنة (قوله تأ كيدا) حال من الحديث (قوله للاعلام) أي التنبيه (قوله لسنة) بضم السين وشدا النون (قوله لكثرتها) أي اللقطه (قوله بمكة) أي واسراع الناس السفر منها إلى أوطانهم فربما توهم عدم وجوب تعريفها بين وجوبه ١٢٣ لاحتمال بقاء صاحبها بمكة أو تو كيله من يأخذها له اذ عرفت

(قوله سائر) أي باقى (قوله) ويحمل (يقض الميم أي المعنى الذي يحمل عليه) (قوله لرجوع الخ) لعل المقدر رأى دفع التوهم عدم وجوب تعريفها وبهذا يسقط بحث ابن عرفة (قوله هذا) أي لرجوع ربه الخ (قوله ان لقطه مكة كغيرها) خبر قول (قوله وغيره) أي واللقطة في غير الحرم (قوله الامن يعرفها) أي دائما (قوله وهو) أي قولهما (قوله للحديث) أي لا لتحل لقطتها المنشد (قوله فلو كانت) أي لقطه مكة (قوله كغيرها) أي لقطه غير مكة (قوله لم يكن الحديث معنى) ممنوع بل معناه المبالغة ورفع التوهم (قوله كسائر) أي باقى (قوله) أي قول مالك رضي الله تعالى عنه (قوله والانفصال) عطف على الاحتجاج (قوله قلت) بضم تاء المتكلم ابن عرفة

مكة بل (ولو) لقطتها بمكة) حكاه ابن القصار عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه المازرى حكم لقطه مكة حكم لقطه سائر البلاد وأشار بولو إلى خلاف بعض المتأخرين بأن لقطتها لا تملك لخبر لا تحل ساقطتها المنشد ابن عرفة الباجي هذا حكم اللقطه الاجمكة اذ لقطتها لا تستباح بعد تعريفها سنة وعلى ملتقطها تعريفها أي بالقوله صلى الله عليه وسلم لا تحل ساقطتها المنشد ابن زرقون كذا قال النعمي وتبعهما ما ابن رشد ولا ابن القصار عن مالك رضي الله تعالى عنه لقطه مكة كغيرها وانما جاء الحديث لا تحل لقطتها المنشد تأ كيدا للاعلام لسنة اللقطه لكثرتها بمكة المازرى حكم لقطه مكة حكم لقطه سائر البلاد ويحمل الحديث عندنا على المبالغة في التعريف لرجوع ربه بالبلده وعدم عوده الا بعد أعوام ابن عرفة هذا حجة على المذهب لاله عياض قول مالك وأصحابه ان لقطه مكة كغيرها النعمي ابن القصار حكم اللقطه في الحرم وغيره سواء وقال أبو حنيفة والشافعي رضي الله تعالى عنهم ما لقطه مكة لا تحل الا لمن يعرفها وهو أئبن الحديث والقياس فلو كانت كغيرها لم يكن الحديث معنى وأما القياس فلا نغالب من حج عدم رجوعه لمكة في عامه بل بعد عشر سنين فلا يكون مرور السنة دليلا على الايمان من ربه ابن العربي مالك رضي الله تعالى عنه لقطه مكة كسائر الاقط وتسلكم علماء ونافي الاحتجاج له والانفصال عن الحديث ولم أر مخالفة الحديث ولا تأويل ما لا يقبله قلت والانفصال عن الحديث على قاعدة الامام مالك رضي الله تعالى عنه من تقديمه العمل عليه واضح ويقال جاء الحديث لدفع توهم الاستغناء عن التعريف بمكة لغلبة نفق الحجاج مشرقين ومغربين ومد المطايا أعناقها فلا فائدة في التعريف فذكر النبي صلى الله عليه وسلم ان التعريف فيها كغيرها لاحتة البقاء صاحبها بمكة أو تو كيله مقيما بها عليها حال كون الملتقط المتصدق أو الملتقط بعد السنة (ضامنا) اللقطه لمستحقها اذا جاء بعد ذلك (فيهما) أي التصديق والثقل وشبه في الضمان فقال (كنية) الملتقط (ادخذا) أي تلك اللقطه (قبل) عام (ها) أي السنة ابن الحاجب هي أمانة مالم ينوا اختزالها فتصير كالمغصوب وفيها اذا ضاعت اللقطه من الملتقط فلا يضمنها أشهب وابن نافع وعليه اليمين ابن القاسم ان قال له ربه أخذتم التذهب بها وقال الملتقط لا عرفها صدق الملتقط أشهب باليمين فرد الشارح أولا بما تقدم ودرج عليه في شامله فقال ولو نوى أ كاله قبل العام ضمنه ان تلف اه الشارح وظاهره انه يضمن

(قوله من تقديمه) أي ما لا رضي الله تعالى عنه الخ بيان قاعدته (قوله عليه) أي الحديث (قوله واضح) خبر الانفصال (قوله لغلبة الخ) لعل توهم الخ (قوله هي) أي اللقطه (قوله أمانة) أي فلا يضمنها الملتقطها اذا تلفت بلا تعدي ولا تفريط (قوله بتصير) أي اللقطه (قوله كالمغصوب) أي في تملكها بملكه وضمانه ولو تلفت بلا تعدي ولا تفريط (قوله بتصير) أي الملتقط (قوله ربه) أي المال (قوله أخذتم) أي اللقطه (قوله لتذهب بها) أي لتلكها بلا تعريف (قوله لا عرفها) بضم الهمز وفتح العين وكسر الراء مثقالا (قوله صدق) بضم فكسر مثقالا (قوله أولا) بشدا الواو (قوله بما تقدم) أي من ابن الحاجب (قوله ولو نوى) أي الملتقط (قوله كاله) أي المال (قوله ضمنه) أي الملتقط المال (قوله وظاهره) أي كنية أخذها قبلها

(قوله بعدها) أي النية (قوله وفيه) أي ظاهره (قوله فإظهاره أن ضمير قبلها اللقطة) تفريع على قول أبي الحسن المشهور الخ (قوله وتبعه) أي الشارح (قوله بعد أن حازها) ١٣٤ أي أخذها ليعرفها أصله ردها (قوله وبأن) أي انفصل وبعد (قوله به) أي

بمجرد النية إذا تلف بعدها وفيه نظر فإن أبا الحسن قال المشهور أن النية بمجرد ردها لا توجب شيئا إلا أن يقارنهما فعل فالظاهر أن ضمير قبلها اللقطة والمعنى أنه لما وجد اللقطة نوى أخذها لتملكها قبل التقاطها وتبعه البساطي الحط ما نقله الشارح عن أبي الحسن لم يقله في هذه المسئلة إنما قاله في شرح قول المدونة ومن التقط لقطعة فبعد أن حازها وبأن يرددها لموضعها أو غيره ضمنها فإن ردها في موضعها من ساعته كن مرفقا في أثر رجل فوجد شيئا فأخذه وصاح به أهذا لك فقال لا فتركه فلا شيء عليه وقاله الامام مالك رضي الله تعالى عنه في واجب كساة بآثر رقة فأخذه وصاح أهذا لكم فقالوا لا فردده قال قد أحسن في رده ولا يضمنه أبو الحسن قوله ليعرفها انظر هل تعرفها عما الذي هو السنة أو تعرفها خاصة كواجب كساة ثم قال أبو الحسن وهل توجب النية بمجرد حاشيها أو لا والمشهور أنها لا توجب شيئا لقوله صلى الله عليه وسلم ما لم تعمل أو تتكلم فم نوى قرينة فلا تلزمه بمجرد النية الآن يقارنها قول كالنذر أو الشروع في العمل ثم هذا العمل إما أن يكون مما لا يتجزأ كصوم يوم أو صلاة فهذا يلزم إتمامه بالشروع فيه وإن كان مما يتجزأ كالخوار وقراءة أحزاب فاشترع فيه لزوم ومالم يأت ليس فيه بمجرد النية فلا يلزمه والتعريف مما يتجزأ فليس فيما يأتي إلا بمجرد النية اه وقال البساطي أي وكذلك يضمن إذا نوى لما وجد اللقطة أخذها تمكلا وهذه النية قبل أخذها فإذا أخذها صار كالغاصب فان قلت جللت اللفظ على ما لا يحتمل قلت بل يحتمل وغاية ما يورد التي غيرت الأخذ حتى يصح المعنى المنصوص وقد رت مضافا محضو نطا بعد قبل أي قبل قبضها لأجل ذلك وما حل عليه الشارح أولا لا يصح معنى ولا نقلا اه فمأله الشارح هو ظاهر كلام المصنف وقد عات ما في قوله وظاهر الخ واحتج بوجه بكلام أبي الحسن وإن ذلك ليس في هذه المسئلة وسيأتي في كلام ابن عرفة أنه يجب في هذه المسئلة اتفاقا فيبقى كلام المصنف على ظاهره والله أعلم وأما البساطي فأول كلام المصنف ليوافق ما قاله ابن رشد في المقدمات فإنه انما إذا أخذها بنية تملكها وقال ابن الحاجب وهي أمانة مالم ينو اختزالها فتصير كالغصوب ابن عبد السلام يعني أن اللقطة بيده معلقة على حكم الأمانة بمقتضى حكم الشرع وإن كان قبضها بغير إذن مالكها مالم ينو اختزالها وغصبا فإن نواه ضمنها كالغاصب وهذا بين إذا كانت هذه النية حين التقطها وإن حدثت له هذه النية بعد التقاطه جرى ذلك على تبدل النية مع بقاء اليد اه ابن عرفة يرد بأن القول بلغوا أثر النية انما هو مع بقاء اليد كما كانت لا مع تغير بقائها اه كانت بوصف مناسب لتأثير النية ويد المتقط السابقة عن نية الاعتقال كانت مقرونة بالتعريف أو العزم عليه وهي بعد هام مقرونة بتقيض ذلك فصار ذلك كالقول فيجب الضمان اتفاقا والظاهر أن نظر لجال المدعى عليه كالغصب اه وكذلك هو صريح عبارة للشامل وهو ظاهر عبارة ابن الحاجب أيضا فكلام المصنف على ظاهره ولا يحتاج لتأويل البساطي اه كلام الحط طي أي أبو الحسن بما قاله على سبيل

الرجل (قوله فقال) أي الرجل (قوله فتركه) أي المار الشيء الذي وجدته في موضعه الذي وجدته فيه (قوله عليه) أي المار الواحد الراد (قوله وقال غيره) أي عدم الضمان (قوله في واحد كساة) صلة قال (قوله قال) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله قرينة) بضم القاف أي طاعة (قوله فلا تلزمه) أي القرينة النوى (قوله الآن يقارنها) أي النية (قوله والشروع) عطف على قول (قوله لما) أي حين (قوله أخذها) مقول نوى (قوله تملكها) أي لا تملك لا التعريف (قوله يورد) بفتح الراء (قوله أي الشارح) أي يرام (قوله أولا) بشد الواو (قوله واحتج بوجه) أي الشارح عطف على قول (قوله وإن ذلك) أي كلام أبي الحسن (قوله أنه) أي الضمان (قوله في هذه المسئلة) أي نية تملكها قبل تمام السنة (قوله فأول) بضم الصاد مثقلا (قوله فإنه) أي ابن رشد (قوله وإن كان قبضها بغير إذن مالكها) حال (قوله وهذا) أي ضمائها

كغاصب (قوله بين) بكسر المنة مثقلا (قوله يرد) بضم ففتح مثقلا أي كلام ابن عبد السلام (قوله السابقة) نعت العموم يده (قوله وهي) أي يد الملتقط (قوله بعدها) أي نية الاعتقال (قوله ذلك) أي التعريف (قوله فصار ذلك) أي اقتارنها بتمقيض ذلك (قوله ينظر) بضم فسكون ففتح (قوله بما قاله) أي من أن المشهور أن النية بمجرد ردها لا توجب شيئا إلا أن يقارنهما فعل

(قوله به) أي ما قاله أبو الحسن (قوله عليه) أي الشارح (قوله ابن عرفة) فاعل رد المضاف لمفعوله (قوله تحامل) خبر رد (قوله وقد صرح) أي ابن عرفة (قوله فقال) أي ابن عرفة (قوله فان تلفت) أي اللقطة (قوله فعلية) أي الملتقط (قوله ذلك) أي ثلثها (قوله قبله) بكسر الموحدة أي كلام ابن الحاجب المفعول قال (قوله فائلا) حال من ابن عبد السلام (قوله ولم اعرفه) أي قول ابن الحاجب فان تلفت بعد تملكها فعلية قيمتها يوم ذلك (قوله نصا) أي منصوحا (قوله وتخريجه) أي قول ابن الحاجب (قوله فيمظهر) خبر تخريجه (قوله لان ذلك) أي القول بتأثير النية (قوله لان القول بتأثيرها) أي النية المخلعة على النظر (قوله وانما ذكره) أي ابن بشير القول بتأثيرها (قوله في تخريجه) أي ابن بشير (قوله صرف الوديعه) أي يصرفها المودع بالكسر من المودع بالفتح في غيبته فان كان ضمانها ينتقل الى مودعها ١٢٥ بالفتح بعد الصرف جاز صرفها منه لعدم التأخير وان كان

لا ينتقل اليه الا بقبضها فلا يجوز التأخر عن العقد فهو صرف مؤخر (قوله ومنعه) أي صرف الوديعه عطف على جواز (قوله على تأثير النية) صلة تخريج (قوله في الحكم) صلة تأثير (قوله واغورها) أي النية عطف على تأثير (قوله ولذا) أي استناد النية في صرف الوديعه لعدله (قوله بغيره) (قوله بقوله) صلة بغير (قوله وقف) أي توقف (قوله انتقال ضمانها) أي الوديعه الى مودعها بالفتح الذي صرفها من مودعها بالكسر (قوله على قبضها) أي الوديعه (قوله وقف) (قوله وحصوله)

العموم فصح استدلال الشارح به هنا وسقط تورط الخط عليه والظاهر ما قاله ابن عبد السلام ورد ابن عرفة فيها. وقد صرح بقبضها ما اختاره هنا فقال في قول ابن الحاجب فان تلفت بعد تملكها أو التصديق بها فعلية قيمتها يوم ذلك قبله ابن هرون وابن عبد السلام قائلان هذا صحيح على القول بتأثير النية ولم أعرفه نصا وتخريجه. على القول بتأثير النية مع بقاء اليد قبضه نظر لان ذلك انما هو في النية المستندة للعقد لان القول بتأثيرها لم أعرفه الا لابن بشير وانما ذكره في تخريجه جواز صرف الوديعه ومنعه على تأثير النية مع بقاء اليد في الحكم واغورها والنية في الوديعه مستندة للعقد ولذا عبر المازري عن اجراء الخلاف في صرف الوديعه بقوله بناء على وقف انتقال ضمانها على قبضها واصله بالعقد فليعمل ضمانها الا بالعقد لان النية والعقد أقوى منها اه والمراد بالعقد عقد الصرف فظهر ان الصواب التقرير الثاني ولان المستلزم كذلك مفروضة في الجواهر هي مفهومية في يلزم من أخذها بقصد الاختزال البنائي بل الظاهر ما لابن عرفة وح لانه لا غشيانا هنا لم تجرد بل قارنها بالكسر عن التعريف ولا حجة لطى فيما نقله عن ابن عرفة بعد لان موضوعه في نية تملكها بعد السنة والنية جازئة مجردة عن تغير وصف وضع اليد لانه بعض السنة سقط عنه التعريف فتسكه به غفلة واخذه والله اعلم (و) (كررها) أي اللقطة لموضعها الذي وجدت به وأولى لغيره (بعدها أخذها) أي اللقطة (الحفظ) والتعريف وطول الزمان بدليل ما بعده من تلفت في ضمانها وهبذا في أخذها المكروه لا الواجب لضمانها بمجرد تركها ولا الحرام لضمانها بأخذها ان لم يرد لها مكانها فان ردها فلا يضمنها لوجوب ردها حيثئذ (الا) ردها بعدها أخذها بالحفظ (يقرب) بضم فسكون من وقت أخذها (في) ضمانها اذا تلفت وعدمه (تأويلان) الاول لابن رشد والثاني للشمي فيم الابن القاسم رحمه الله تعالى من التلقطة لقطعة فبعد ان سارها وبان ردها الموضعها أو لغير ضمانها أو ما ان ردها في موضعها مكانه من ساعته كن مر في اثر رجل فوجد شيئا فآخذه وصاح

أي انتقال ضمانها (قوله فليعمل) أي المازري (قوله منها) أي النية (قوله التقرير الثاني) أي نية ما كملها قبل التقاطها (قوله كذلك) أي التقرير الثاني (قوله مفروضة) أي في كلام الأئمة (قوله هي) أي اللقطة (قوله مفهومية) أي حكمها حكم المصوب في تعلق ضمانها بأخذها (قوله بعد) بالضم عند حذف المضاف السميونية معناه (قوله لان موضوعه) أي ما نقله عن ابن عرفة (قوله لانه) أي الملتقط (قوله بعض) علة سقط (قوله منه) أي الملتقط (قوله فتسكه) أي طوى (قوله به) أي ما نقله عن ابن عرفة (قوله وطول) عطف على أخذ (قوله وهذا) أي ضمانها بدها بعدها أخذها بالحفظ (قوله لضمانها بمجرد تركها) أي اذا وجب أخذها (قوله اذا تلفت) أي بعد ردها بالقرب (قوله وعدمه) أي ضمانها (قوله الاول) أي ضمانها (قوله والثاني) أي عدم ضمانها (قوله بعد) (قوله مكانه) أي بالقرب (قوله من ساعته) تفسير مكانه (قوله فوجد) أي المازر (قوله فآخذه) أي المازر الثاني (قوله وصاح) أي المازر

(قوله به) أي الرجل (قوله أهدا) أي الشيء الذي وجدته (قوله فقال) أي الرجل (قوله فتركه) أي المار الشئ في مكانه الذي وجدته فيه (قوله عليه) أي المار الذي رد اللقطة إلى مكانها (قوله وقاله) أي عدم الضمان (قوله فأخذه) أي الواجد الكساء (قوله وصاح) أي أخذ الكساء (قوله به) أي الكساء (قوله أهدا) أي الكساء (قوله قال) أي مالك رضى الله تعالى عنه (قوله كلام) مقول تأويل المضاف لفاعل (قوله الأولى) بضم الهمز (قوله وانه) أي الامام (قوله ضمنه) أي الامام الملقب (قوله لانه) أي الملقب (قوله أخذها) ١٢٦ أي الملقب اللقطة (قوله هذا) أي التأويل (قوله وتأول) بفتحات مثقلا (قوله انه)

به أهدا لك فقال لا فتركه فلا شئ عليه وقاله مالك في واجد الكساء في اثر رقة فأخذه وصاح به أهدا لكم فقالوا لا فرد قال قد أحسن في رده فلا يضمن أبو الحسن قوله لا يعرفها النظر هل تعرفها عاما الذي هو السنة أو تعرفها خاصا كواجد الكساء عياض اختلف تأويل الشيوخ كلام ابن القاسم فقبل ان الثانية بخلاف الأولى وانه ضمنه في الأولى لانه أخذها بنية التعريف فلزمه حفظها والثانية لم يأخذها بنية التعريف فالتعريف والقرب والبعد سواء في ذلك وحكي هذا عبد الوهاب وتأول آخرون ان مذهب ابن القاسم انه لا يضمن اذا ردها بالقرب وقد أخذها بنية تعريفها واليه فيها اللغوى فاصله ان قوله من أخذ اللقطة المسئلة اختلف في تأويله فذهب بعضهم الى انه انما ضمنه في الأولى اذا لم يرد بها بالقرب لقوله فبعد ان حازها وبان به لم يضمنه في الثانية لانه ردها بالقرب وهذا تأويل اللغوى وذهب غير الى انه انما ضمنه في الأولى لانه أخذها بنية تعريفها فلزمه حفظها فلا فرق في ذلك بين القرب والبعد والثانية لم يأخذها بنية التعريف العام وهذا تأويل ابن رشد الشيخ وهل توجب النية بمجرد هاشيا أم لا والمشهور انها لا توجب شيئا لقوله صلى الله عليه وسلم ما لم تعمل أو تتكلم من قربة فلا تلزمه بمجرد النية الآن يقارنهما أقول كانه ذرا والشروع في العمل ثم هذا العمل اما أن يكون لا يتجزأ كصوم يوم أو صلاة فهو لا يلزم اتمامه بالشروع فيه واما أن يتجزأ كالجوار وقراءة أحزاب فاشرع فيه لم يلزم وما لم يأت ليس فيه الا مجرد النية فلا يلزم والتعريف مما يتجزأ فليس فيما يأتي الا مجرد النية فانظر اه قصص من الانبياء ثلاثا اما أن يأخذها بنية تعريفها واما بنية اعتبارها واما بنية سؤال معين ثم يردّها في الثالث يفرق بين ردها بنية تعريفها وبقرب فلا يضمن وفي الثاني ردها واجب فلا ضمان به مطلقا وفي الاول يضمن ان ردها بنية مدو في القرب تأويلان والله أعلم (وذو) أي صاحب (الرق) أي الشخص المتصف بالرقية قنا كان أو ذا شائبة حكمه في التناط اللقطة وتعريفها سنة وفعله بها ما يشاء بعدها (كذلك) أي الحر (و) ان تملكها أو تصدق بها (قبل) تمام (السنة) هي (في رقبته) فليس لسيده اسقاطها عنه لان ربه لم يسقطها عليها ويخير بين فدائه بعوضها واسلامه فيها وليس له منعه من تعريفها لانه لا يشغله عن خدمته ومفهوم قبل السنة أنها بدها في خدمته كالحرق وهو كذلك اللغوى اذا التقط الرقيق لقطة عرفها وليس لسيده منعه منها فيها فان استملكها قبل السنة كانت

أي الملقب (قوله وقد أخذها) أي الملقب اللقطة الخ (قوله واليه) أي التأويل الثاني صلة فتح (قوله المسئلة) أي تم المسئلة (قوله اختلف) بضم التاء (قوله انه) أي الملقب (قوله ضمنه) أي الامام (قوله في الأولى) بضم الهمز أي ردها بعد أخذها لتعريفها عاما (قوله في الثانية) أي المار في اثر رجل فوجد شيئا (قوله غيره) أي اللغوى (قوله الى انه) أي الامام (قوله انما ضمنه) أي الملقب (قوله لانه) أي الملقب (قوله الشيخ) أي أبو الحسن (قوله انها) أي النية (قوله يقارنهما) أي السية (قوله في الثالث) أي أخذها بنية سؤال معين (قوله وفي الثاني) أي أخذها بنية اعتبارها (قوله مطلقا) أي عن تقييده بقرب أو بعد (قوله

وفي الاول) أي أخذها بنية تعريفها (قوله وفعله) أي لرقيق (قوله بها) أي اللقطة (قوله بعدها) أي السنة (قوله في وان تملكها) أي الرقيق اللقطة (قوله أو تصدق) أي الرقيق (قوله بها) أي اللقطة (قوله لسيده) أي الرقيق (قوله اسقاطها) أي اللقطة (قوله عنه) أي الرقيق (قوله لان ربه) أي اللقطة (قوله لم يسقطه) أي الرقيق (قوله عليها) أي اللقطة (قوله ويخير) أي سيده (قوله بين فدائه) أي الرقيق (قوله بعوضها) أي قيمة ومثل اللقطة (قوله واسلامه) أي الرقيق (قوله فيها) أي اللقطة (قوله وليس له) أي سيده (قوله منعه) أي الرقيق (قوله لانه) أي تعريفها (قوله لا يشغله) أي الرقيق (قوله عن خدمته) أي سيده (قوله انها) أي اللقطة (قوله بعدها) أي السنة (قوله في خدمته) أي الرقيق (قوله عرفها) أي الرقيق (قوله اللقطة) (قوله منعه) أي الرقيق (قوله منعه) أي التعريف (قوله فيها) أي المدونة (قوله فان استملكها) أي الرقيق (قوله كانت) أي اللقطة

(قوله في رقبته) اي الرقيق (قوله بعدها) اي السنة (قوله فلا تكون) اي اللقطة (قوله ذمته) اي الرقيق (قوله لمولاه) اي سيد الرقيق (قوله اسقاطها) اي اللقطة (قوله عنه) اي الرقيق (قوله عليها) اي اللقطة (قوله لكات) اي اللقطة (قوله رقبته) اي الرقيق (قوله جعلها) اي ما للرضي الله تعالى عنه (قوله في ذمته) اي الرقيق (قوله عرفها) اي اللقطة (قوله ووجد) بضم فكسر اي ما يفسد (قوله ولا يضمنه) اي الملتقط ما يفسد (قوله به) اي ما يفسد ١٢٧ (قوله واكاه) اي ما يفسد (قوله

من الطعام) بيان ما (قوله الى) بشد الباء (قوله به) اي ما لا يبقى (قوله فان اكاه) اي الملتقط ما لا يبقى (قوله وله) اي الملتقط (قوله ويحتمى) اي ملتقطه (قوله ان تركه) اي الملتقط المال (قوله فان هذا) اي ما لا يبقى ويحتمى عليه التام (قوله يا كاه) اي ملتقطه (قوله غنيا) اي كان ملتقطه (قوله هي) اي الشاة (قوله) الموحدة بضم الفاء (قوله لا) خطاب لواجدها (قوله اولها) اي مثل ان تركتها ووجدها غيرك (قوله فواجب) اي اثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم الشاة (قوله له) اي ملتقطها (قوله ملكا) غميز. (قوله او) بضم الفاء (قوله واختلف) بضم التاء (قوله وحيث الناس) اي سكان فيه الناس عطف على في الحاضرة (قوله عليه) اي ملتقطه (قوله فيه) اي ما لا يبقى (قوله عرف)

في رقبته وان اسم لكها بعدها فلا تكون الا في ذمته ابن نونس وليس لمولاه اسقاطها عنه لان صاحب الم يسلمه عليها ولولا الشبهة لكات في رقبته ابن القاسم جعلها بعد السنة في ذمته اقوله صلى الله عليه وسلم عرفها سنة فان جاء صاحبها والاقتناء بكها (وله) اي الملتقط (أ كل ما يفسد) بالتأخير كطري لحم وفا كهة ان وجد بغير قربة بل (وان) ووجدته (بقربة) ولا يضمنه على الاصح والتصديق به أولى وأكاه أولى من طرحه فيها للإمام مالك رضي الله تعالى عنه من التلقط ما لا يبقى من الطعام فأحب الى أن تصدق به كثر اوقل ابن القاسم فان أكاه فلا يضمنه (وله) كل (شاة) ووجدتها (بضم الفاء) بفتح الفاء من وسكون التحتية ممدودا أي صحراء لا عمارة بها ولا ماء ولا عشب ابن رشد ما لا يبقى بدملة قطه ويحتمى عليه التام ان تركه كالشاة في القبيح والطعام الذي لا يبقى فان هذا أكاه غنيا وفقير القول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشاة هي لك أو لا خيك أو للذئب فأوجبها له ملكا واختلف ان وجد هذا الطعام الذي يسرع اليه الفساد ولا يبقى في الحاضرة وحيث الناس وظاهر المدونة لا ضمان عليه فيسهأ كاه أو تصدق به وفيها للإمام مالك رضي الله تعالى عنه من وجد ضالة الغنم بقرب العمران عرف بها في أقرب القرى اليه ولا يأكاه وان كانت في فلولات الارض والمهامة أكلها ولا يعرف بها ولا يضمن لربها شيئا الخط ترك المصنف شرطا آخذ كره ابن الحاجب وهو كونه بعسر جعلها وأقره في التوضيح وقال ابن عبد السلام الثاني لم يذكره في المدونة وظاهر كلام ابن الحاجب انه لو لم يعسر جعلها لزمه جعلها ولا يجوز له أكلها وشبهه في جواز الاكل فقال (كبير) وجدت (بجمل خوف) عليها من سباع ونحوها وجوع وعطش وعسر سوقها للعمران فيجوز لواجدها أكلها ولا يضمنها (والا) أي وان لم تكن البقرة بجمل خوف (تركت) بضم فكسر من المختلطة ابن القاسم ضالة البقر ان كانت بموضع يخاف عليها فيه من السباع والذئب فهي كالغنم وان كانت لا يخاف عليها من السباع فهي كالابل وشبهه في الترك فقال (ك) ضالة (ابل) فيجب تركها بجمل وجودها ويحرم التقاطها (فان اخذت) بضم فكسر أي التلقط ضالة الابل (عرفت) بضم فكسر مثقلة ضالة الابل سنة (ثم) ان لم يوجد مسحقها (تركت) بضم فكسر ضالة الابل (بجملها) الذي وجدت به ابن القاسم ان وجد ضالة الابل بفلاة تركها فان أخذها عرفها سنة وليس له أكلها ولا يبيعها فان لم يجد ربه لم يخلها بالموضع الذي وجدها فيه الخط ظاهره ان هذا في جميع الازمان في المقدمات وهو ظاهر قول مالك في المدونة وسماح أشهب من العتبية وقبل هو خاص بزمن العدل وصلاح الناس واما في الزمن الذي فسد فيه

بقتصات مثقلا (قوله اليه) اي موضع وجودها (قوله وان كانت) اي ضالة الغنم (قوله ولا يعرف) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله بشرط آخر) أي لجواز كل الشاة الموجودة بضم الفاء (قوله وهو) أي الشرط (قوله جعلها) أي الشاة (قوله من المختلطة) خبر مقدم (قوله كالغنم) اي في جواز التقاطها وأكلها بلا ضمان (قوله كالابل) اي في حرمة التقاطها ووجوب ردها ان التلقط (قوله ضالة الابل) تفسير لنايب فاعل ترك (قوله عرفها) بقتصات مثقلا (قوله فليخلها) اي يرسلها (قوله وهو) اي عمومته في الاوقات كلها (قوله وسماح) عطف على المدونة (قوله من العتبية) بيان سماح أشهب (قوله هو) اي وجوب تركها

(قوله اخذها وتعرفها) اى ضالة الابل (قوله تعرف) بضم فسكون ففتح (قوله ايس) بضم فكسر (قوله منه) اى صاحبها (قوله به) اى عنها (قوله روى) بضم فكسر (قوله ذلك) اى تخصص حرمه التقاطها بمن العدل الخ (قوله صميم) اى معقد (قوله مطلقا) اى عن تقييده بمن العدل ١٢٨ (قوله كانت) اى ضالة الابل (قوله عليها) اى ضالة الابل (قوله اختلف) بضم التاء

الناس فالحكم اخذها وتعرفها فان لم تعرف بيعت ووقف ثمنها لصاحبها فان ايس منه تصدق به كما فعله عثمان رضى الله تعالى عنه لما دخل الناس في زمنه الفساد وقدر روى ذلك عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه ابن عبد السلام صميم مذهب الامام مالك رضى الله تعالى عنه عدم التقاطها مطلقا وأقره الموضح وظاهره أيضا سواء كانت بموضع يخاف عليها فيه من السباع أم لا وفي المقدمة اختلف ان كانت الابل بعيدة من العمران حيث يخاف عليها السباع فقبلها كالغنم لو اجدتها كلها وقيل تؤخذ وتعرف اذا احتشقت في جليها ٨١ ونقل الخلاف ابن عبد السلام والموضح أيضا عن غير المقدمة وظاهره أيضا سواء كانت في العمران أو في الصحراء وقال ابن الحاجب ولا تلتقط الابل في الصحراء الموضح بخومه في المدونة فيتمثل انه لا مفهوم له لخروجه بخارج الغالب ويحتمل ان له مفهوما هو يحتمل الموافقة لانه اذا امتنع التقاطها حيث يتوهم ضياعها فالتناعه حيث لا يتوهم أولى والخالفه فعندها انها تلتقط في العمران لسهولة وجدان ربه ولا نها في العمران لا تجزأ تارة كل فتملك جوعا ابن عبد السلام الاول أسعد بظاهر المذهب والثاني أقرب الى نقله (و) له (كرامه بقر) ملتقطة (وتحويها) كخيل وبغال وحير ويصرف كراؤها (في علقها كرامه مضمونا) أى ما دون عاقيمتها لا يخشى عليها الهلاك منه وفهم من قوله في علقها انه ليس له كراؤها غيره التمسى ضالة البقر والخيل وغيرها من الدواب يمنع أخذها اذا كانت بموضع رى وماء لا يخاف عليها السباع ولا بأس فان انخرم أحد هذه الوجوه أخذت وليس لهذه صبر عن الماء كالابل فان أخذت عزفت حولا اذا تكلف ذلك واجدها ولم يلق صاحبها في الانساق عليها تلك المدة مضرة فان قدر على بيعها في أمن وحفظ أو قواجر في بعض الاوقات بقدر ما تحتاجه من النفقة فعل ذلك فان خيف خروجها الى الرعى استؤجرت في مأوى من الاعمال بقدر ما تحتاجه من النفقة فان لم توف الاجارة بعلقها أو قال واجدها لا تكلف الصبر عليها بيعت واختلف فيمن يتولى بيعها (و) له (ركوب دابة) ملتقطة من موضع التقاطها (لموضع أى الملتقط (والا) أى وان لم يركبها لموضع بان ركبها لغيره (ضمن) قيمتها ان هلكت بسبب ركوبها وأجرتها ان سلمت مطرف لو اجد ضالة الدواب ركوبها الى موضع لا في حوائجها فان فعل ضمنها (و) له (غلاتها) بفتح الغين المججمة وشذ الام غ المراد بالقله هنا لبنها وزبد هاوسمها دون صوفها ودون كرائها بدليل تقديم الكرا والصوف حكمه حكم النسل بدليل قوله في خيار النقيصة بخلاف ولد وثمرة أبرت وصوف ثم أولا (دون نسلها) سمع القرينان تسليح الضالة مثلها ولبنها عيسى له ان يا كل منه ابن رشد لا فرق بينها وبين تسليحها وخفف أكل لبنها يريد بقدر قيامه عليها لانه كالوصى في مال يهتبه والزائد على ذلك عماله قدر يشع به ربه كلقطة وما لا يشع به له كله ابن عرفة نسل الضالة المعروفة

(قوله لو اجدتها كلها) بيان لوجه شبهها بالغنم (قوله عن غير) صلة نقل (قوله كانت) اى ضالة الابل (قوله انه) اى في الصحراء (قوله ان له) اى في الصحراء (قوله ثم هو) اى المفهوم (قوله الموافقة) اى للمنطوق في التمسى عن الاتقاط (قوله فامتناعه) اى التقاطها (قوله لا يتوهم) اى ضياعها (قوله والخالفه) اى للمنطوق عطف على الموافقة (قوله فعندها) اى المفهوم (قوله الاول) اى امتناع التقاطها في العمران (قوله والثاني) اى جواز التقاطها فيه (قوله الى لفظه) اى ابن الحاجب (قوله وله) اى الملتقط (قوله وفهم) بضم فكسر (قوله لغيره) اى علقها (قوله ولا بأس) اى خيانة (قوله انخرم) اى اتنى (قوله اخذت) بضم فكسر (قوله لهذه) اى ضالة البقر والخيل وسائر الدواب غير الابل (قوله عرفت) بضم فكسر مثقلا (قوله ذلك) اى تعرفها

(قوله مضرة) فاعل يلق (قوله فان قدر) اى واجدها (قوله من النفقة) بيان ما (قوله واختلف) بضم التاء وصوفها (قوله واجرتها) عطف على قيمتها (قوله فان فعل) اى ركبها (قوله أولا) بشد الواو (قوله القرينان) اى مطرف وابن المباحثون (قوله ولبنها) اى الضالة (قوله له) اى الملتقط (قوله منه) اى لبنها (قوله بينها) اى اللقطة (قوله وخفف) بضم فكسر مثقلا (قوله قيامه) اى الملتقط (قوله لانه) اى الملتقط (قوله على ذلك) اى قيامه عليها (قوله عماله قدر) اى (قوله المعروفة) بضم فسكون مثقلا

(قوله مثلها) خبر نسل (قوله ولا يتبع) يضم الياء أي الملتقط (قوله ما أنفق) أي الملتقط ١٢٩ (قوله من رقيق) بيان ما قوله

أكرى أي الملتقط قوله
على حمله أي المتاع قوله
عليه أي ربه قوله
المنفق بكسر الفاء قوله
وان كانت قاعة مبالغة
قوله وان بيعت دون امر
الامام مبالغة قوله
تعديا مفعول ثان لجعل
قوله وجعله أي رب
اللقطة قوله على خلافه
أي قول اشهب قوله قوله
صلى الله عليه وسلم بيان
الحديث قوله لهذا أي
الحديث على ابن قوله قوله
أي المالك قوله اخذها
أي اللقطة قوله المسكين
أي وجودها بيد المسكين
وجودها بيد المشتري منه
قوله اذا تصدق أي
الملتقط قوله كلوها أي
المساكين اللقطة قوله
لانه أي الشأن قوله قيل
أي قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم قوله ثم تستحق
أي الهبة قوله هذا أي
الموهوب له قوله له
أي المال الموهوب قوله
الملتقط فاعل يبيع المضاف
للموهوب قوله ان يرجع أي
المشتري قوله وجدها
أي اللقطة قوله عنده
أي المسكين قوله ان
وجده أي عنها

وصوفها مثلها في المسائل الملقطة وأما منافع اللقطة وغلاتها ولبنيها فقال الامام مالك رضي
الله تعالى عنه للملتقط ولا يتبع بذلك ويتبع بها وينسبها خاصة وقيل يتبع بالجميع ان كان له
عمن وله ان يكرى البقر وغيره في علقها كراما مونا وله الركوب وله بيع ما يخاف ضياعه وتلقه
(و) ان أنفق الملتقط على اللقطة نفقة (خير) بضم الخاء المججمة وكسر الميم التخيصة منقولة
(ربها) أي اللقطة (بين فكها) يدفع عوض (النفقة) للملتقط (واسلامها) الملتقطها في النفقة
التي أنفقها عليها ابن عرفة فيها ما أنفق على الدواب أو الما للقط من رقيق أو ابل كان أسلمها
ربها أو غنم أو متاع أكرى على حمله من موضع لا تخر بأمر السلطان أو دونه فلا يأخذ منه ربه
حتى يدفع ما أنفق عليه فان أسلمه ربه فلا شيء عليه وفي رهونها المنفق على الضالة أحق بها
من الفرماء حتى يستوفي نفقته الشيخ في كتب أشهب وغيره الرب الدواب والماشية
أخذها واسلامها فان أسلمها ثم بدله أخذها فليس له ذلك وكذا في الأبق ان أنفق عليه
(وان باعها) أي الملتقط اللقطة (بعدها) أي السنة ثم جاء بها (فما) أي ليس (لربها)
أي اللقطة (الاثنين) الذي يبعث به سواء يبعث باذن الامام أو بغير اذنه فليس له رديها
وان كانت قاعة قاله ابن القاسم فيها ان يبعث اللقطة بعد السنة فليس لربها ان جاء ان يفسخ
البيع وان يبعث دون أمر الامام فلربها أخذتها ممن قبضه وكذلك قال ابن القاسم
في غير المدونة في الدواب اذا يبعث ابن يونس جعل أشهب يبيع الثياب بعد السنة دون
أمر الامام تعديا وجعله ينقض البيع في الدواب ان كانت قاعة والحديث يدل على خلافه
قوله صلى الله عليه وسلم فشا نك بمتقول ابن القاسم لهذا ابن (بخلاف) ما (لو وجدها) أي
المستحق اللقطة (بيد المسكين) الذي تصدق الملتقط بها عليه (أو) وجودها بيد شخص
(مبتاع) أي مشتري منه أي المسكين فله أخذها في المسكين فيها اذا تصدق باللقطة بعد السنة
ثم جاء بها فان كانت قاعة بيد المسكين فله أخذها وان أكلوها فليس له تضمينهم لانه قيل في
اللقطة يعرفها سنة ثم شأنه بها بخلاف الموهوب ليا كل الهبة ثم تستحق هذا ربه ان يضمه ابن
يونس ان تصدق بها بعد التزام قيمتها ربه فربها فربها لا يخرى بين أن يلزمه ما التزم أو يأخذها من يد
المساكين وان تصدق بها تعديا وعن ربها فليس لربها إلا أخذها وان فاتت في الوجهين لزم
ملتقطها قيمتها ابن القاسم ان وجدت يدهن ابتاعها من المسكين فله أخذها ثم يرجع المبتاع
على الملتقط ابن يونس جعل ابن القاسم لربها انقض بيع المسكين لها ولا يجعل له نقض يدها
الملتقط والفرق ان الملتقط باعها خوفا من ضياعها وأوقفها فله نقض يدها لقوله صلى
الله عليه وسلم فشا نك بها والمساكين انما باعوها على انهم لم يملكهم فلم يستحقها نقض يدها
كنقضه بيع المشتري في الاستحقاق ابن يونس واذا أخذها من المبتاع رجع المبتاع بالثمن على
المساكين ان كان قاعما بايدهم كما كان لربها ان يأخذها منهم وان كانوا أكلوها فالاولى ان
يرجع على الملتقط الذي ساطهم عليها كالأكل (ولا) شخص الإحاطة الرجوع عليه أي
المساكين باللقطة ان وجدها عنده ويمنها ان وجده عنده ان أخذها صاحبها (منه) أي الملتقط
(قيمها) أي اللقطة في كل حال (الآن تصدق) الملتقط (بها) أي اللقطة (عن نفسه) أي
الملتقط فلا يرجع على المسكين بشئ ابن الحاجب والملتقط الرجوع على المسكين في عينها ان

(قوله قبلها) أي نية تملكها (قوله على قول) منون فليس مضافا لابن رشد (قوله وقد نقصها) أي الملتقط اللقطة (قوله باستعمالها) أي الملتقط اللقطة (قوله فله) أي دبرها (قوله أخذها) أي اللقطة (قوله انكسها) أي اضعفها واضناها (قوله في تخييرها) أي ربحها (قوله أو أخذها) ولا شيء له من نقصها تمام الاول (قوله أو مع قيمة نقصها) أي أوفى أخذها مع قيمة نقصها وهذا الثاني (قوله من نقصها بعدنية تملكها الخ) بيان فرضه قوله لوجوب حفظ النفس) عليه وجب لقط طفل (قوله لحصول الحفظ به) أي لقط من التقطه عليه كفاية ١٣٠ (قوله فلا يلقط بالغ) بضم الباء وفتح القاف مفرغ على طفل (قوله ولا يلقط غير منبوذ)

أخذ منه قيمتها الآن يكون تصديق عن نفسه ابن نونس عن أشهب ان تصديقها عن نفسه فلربها أخذها من المساكين أو أخذ قيمتها من الملتقط ثم لا يرجع الملتقط على المساكين بشيء (وان نقصت) لقطة عند ملتقطها (بعدمية) ملتقطها (تلكها) بعد السنة (فلربها) أي اللقطة (أخذها) أي اللقطة من ملتقطها ناقصة بلا إرش لنقصها (أو) أخذ (قيمتها) أي اللقطة يوم نية تملكها وتركها الملتقطها ومفهوم بعدمية تملكها انها ان نقصت بسماوي قبلها أوفى السنة فليس له الا أخذها ناقصة وظاهره سواء نقصت بسماوي أو باستعمالها وهو كذلك على قول ابن رشد اذا وجدها ربحا يدم ملتقطها وقد نقصها باستعمالها فله أخذها وما نقصها وان انكسها في تخييرها في أخذ قيمتها أو أخذها ولا شيء له في نقصها أو مع قيمة نقصها نالها ليس له الامانة تصها طفي وهذه الأقول كما ترى ليست في فرض المصنف من نقصها بعدمية تملكها بعد السنة بل في نقصها عند الملتقط بسبب استعماله لا بعدمية تملكها بعد السنة والله أعلم (ووجب لقط) بسكون القاف واهمال الطاء مصدر مضاف لملحوله (طفل) بكسر الطاء المهملة أي صبي ذكر كان أو أنثى (نبذ) بضم النون وكسر الموحدة وانحطام الذال أي طرح لوجوب حفظ النفس وجوبا (كفاية) ممن قام به عن غيره لحصول الحفظ به فلا يلقط بالغ ولا طفل غير منبوذ ويعلم كونه منبوذاً بقدرية الحال ابن شاس كل صبي ضائع لا كافل له فالتقاطه من فروض الكفاية (تنبيهات) الاول ابن عرفة اللقيط صغير أدى لم يعلم أبواه ولا رقه نخرج ولد الزانية المملومة ومن علم رقه لقطة المسنناوى وفيه انه أخرج الرقيق من حصد اللقطة أيضا وقوله انه آبق للقاطنة ولا لقيط غير ظاهر أيضا لان الآبق عرفا هو النار من سيده الشافي ابن عرفة قول ابن الحاجب تابعه لابن شاس تابعه للغزالي هو طفل ضائع لا كافل له قبله ابن هرون وابن عبد السلام ويطلق طرده بطفل كذلك معلوم أبواه لانه غير لقيط لا يتقاع لازمه وهو كون أدبه للمسلمين في ولائها للقطط حرو ولا يؤلف للمسلمين لان التقطه رليس له ان يوالى من يشاء والمسلمون يعتقدون عنه ما جنى ويرثونه الثالث ابن عرفة اطلق ابن شعبان عليه لفظه منبوذ وترجم على أحكامه في الموطأ بالقضاء في المنبوذ وفي مصاح الجوهري المنبوذ اللقيط اللغهي المنبوذ كاللقيط في الحرية والدين واختلاف في نسبته فقال ابن حبيب المنبوذ لزينة فلا يحسد فاذفه بآيه أو أمه ويحسد فاذف اللقطة بآيه أو أمه وقيل المنبوذ من نبذ عنه ولد له وتوثن ذلك فيما ولد له لئلا يلقط من طرح في الشدة والجذب رما بالثرصى الله تعالى عنه سمه مثله قال من قال لرجل يامنبوذ قال مايلم منبوذ الاول الزنا وعلى فآله الحد وهذا خلاف قول ابن القاسم

تفرج على نبذ (قوله ويعلم) بضم الياء (قوله صغير) جنس خرج عنه الكبير وإضافته لأدى فصل مخرج صغير غيره (قوله لم يعلم أبواه) بضم الياء فصل مخرج صغير أدى علم أبواه أو أحدهما (قوله ولا رقه) فصل مخرج صغير أدى لم يعلم أبواه أو علم رقه (قوله نخرج ولد الزانية المملومة) تفرج على لم يعلم أبواه (قوله لقطة) خبر من (قوله فيه) أي كلام بن عرفة (قوله انه) أي ابن عرفة (قوله أيضا) أي كما انوجه من حصد اللقيط (قوله وقوله) أي ابن عرفة (قوله غير ظاهر) خبر قول (قوله هو) أي اللقيط (قوله قبله) بكسر الموحدة الخ خبر قول (قوله طرده) أي كونه مازوما للقيط (قوله بطفل) صلة بطفل (قوله كذلك) أي ضائع لا كافل له (قوله معلوم أبواه) نعم طفل (قوله لانه) أي معلوم الأب عليه يبطل الخ (قوله)

لا يتقاع لازمه) أي اللقيط عليه غير لقيط (قوله وهو) أي لازمه (قوله أدبه) أي اللقيط (قوله له) أي اللقيط (قوله من عنه) أي اللقيط (قوله ويرثونه) أي اللقيط (قوله عليه) أي اللقيط (قوله لفظه منبوذ) إضافته للبيان (قوله أحكامه) أي اللقيط (قوله واختلف) بضم التاء (قوله نسبه) أي المنبوذ (قوله لزينة) بكسر فسكون مخففة أي زنا (قوله فلا يحسد) بضم الياء (قوله فاذفه) أي المنبوذ (قوله نبذ) بضم فسكون (قوله ذلك) أي النبذ عند الولادة (قوله طرح) بضم فسكون (قوله مثله) أي قول ابن حبيب (قوله قال) أي مالم يرضى الله تعالى عنه (قوله وهذا) أي كون شأن المنبوذ طرده عنه ولادته لكونه من زنا

من استحق لقيطاً لا يقبل قوله الآن يعلم انه ممن لا يعيش له ولا يسمع قول الناس ان طرح
عاش وهذا انما يدل عند الولادة الرابع ابن عرفة عن ابن شعبان عن حكم التقاته بقوله
ينبغي أن يؤخذ المتبوء ولا يترك وفي المعونة من التقط لقيطاً أتفق عليه وتركه لانه فقير من
فقراء المسلمين يلزم الكفاية عاتته وعبارة ابن الحاجب تابعة لابن شاس تابعة للغزالي التقاته
فرض كفاية لم أعرفها والظاهر ان كان يت مال معين على الناظر فيه حفظه وعلى من أبصره
رفع علم اليه ان لم يكن وهو الغالب كان فرض كفاية على القادرين على حفظه وقول ابن
شاس ان خاف عليه الهلاك ان تركه لم يأخذه هو مقتضى قواعد المذهب وغيره فان تركه
ومات تخرج على قوله الأول حريم البئر ان لم يقولوا المسافرون على دفعهم حتى ماؤا عطا فديتهم
على عواقبهم وقدم القول فيها (و) وجبت (حضانته) أي تربية اللقيط وحفظه على ملتقطه
لالتزامه ذلك بأخذ ابن عرفة حضانة اللقيط على ملتقطه اتفاقاً (و) وجبت (نقته) أي اللقيط
على ملتقطه حتى يبلغ الذكراً على التكسب ويدخل بالانثى زوجها (ان لم يعط) بضم
التحبة وفتح الطاء المهملة اللقيط (من النوى) بفتح الفاء وسكون التحتية فهمز أي مال بيت
مال المسلمين ما يكفيه (الا ان يملك) اللقيط (كهبة) وصدقة وغلة حبس (أو) الآن (يوجد
معه) أي اللقيط (مال) مربوط في اناقته (أو) يوجد شئ (مدفون) تحته ان كانت
معه) أي اللقيط (رقعة) بضم فسكون من ورق أو جلد مكتوب فيها ان المدفون تحت اللقيط
له فان لم تكن معه رقعة كذلك فليس المدفون له بل هو ركاز ان كان دفن جاهلي والا فهي
لقطة ابن شاس رقعة اللقيط في ماله وهو ما وقف على الاقط أو وهب له أو وصى له او ما وجد
تحت يد اللقيط عند التقاته لكونه ملقوفاً عليه وفي الزاهي ان وجد على فراش أو قوب أو
دابة أو معه مال مشدود فهو له ابن شاس واما المال المدفون في الارض تحته فليس هو له الا ان
يوجد معه رقعة مكتوبة بأنه له فيكون له حينئذ ابن عرفة فان لم يكن له مال فقال الباجي
يتفق عليه من بيت المال فان لم يكن بيت مال يتفق عليه منه فروى محمد على ملتقطه حتى يبلغ
ويستقنى ولا رجوع له عليه وان استأذن الامام وفي عتقه الثاني اللقيط حر ونفقته من
بيت المال وفي كتاب الجعل اجر رضاع اللقيط ومن لا مال له من النعماني من بيت المال (و) وجب
للملتقط (رجوعه على ابيه) أي اللقيط بعوض ما نفقه عليه (ان طرحه) أي الاب اللقيط
(عمداً) ابن القاسم ومن التقط لقيطاً أتفق عليه فاقى رجل وأقام البيعة انه ابنه فليتبعة بما
أتفق عليه ان كان الاب موسراً في حين النفقة لانه تلزمه نفقته هذا ان تعمد الاب طرده
وان لم يكن هو طرحه فلا شئ عليه وقال أشهب لاني على الاب يحال لان المنفق محسوب للحمي
وقول ابن القاسم أي لان المنفق يقول لو مات ان لم يكن تلزمه نفقته لم أتفق عليه وفيه اللام
مالاً رضي الله تعالى عنه في صغيره من والده فاتفق عليه رجل فلا يتبع أباه بشئ ابن القاسم

(قوله أوصى) يضم الهمزة (قوله وجد) يضم فكسر (قوله أن وجد) يضم فكسر أى اللقيط (قوله أو معه) أى اللقيط (قوله له) أى ملقطه (قوله عليه) أى اللقيط (قوله من البتاي) بيان من (قوله من بيت المال) خبر جر (قوله ووجب) أى ثبت (قوله يعوض) صلة وجب (قوله عليه) أى الملقط (قوله عليه) أى اللقيط

وكذلك اللقيط الذي لم يتعمد الاب طرحه لان النفقة عليه على وجه الحسبة (والقول له) أى
 الملتقط بيمينه (انه) أى الملتقط (لم يتفق) الملتقط عليه (حسبة) بكسر فسكون أى تبرع الله
 تعالى اذا ادعى الاب عليه انه أنفق عليه حسبة وهذا اذا أشكل الامر ولم تقم قرينة على أحد
 الامرين ابن الحاسب ان ثبت له أب بينة وطرحه عدم الزمة ما أنفق عليه إلا أن يكون أنفق
 حسبة فلا رجوع له فان أشكل الامر فالقول قول الملتفق ابن عرفة فهم ابن الحاسب وشارحاه
 المذهب على انه ان أنفق عليه حسبة فلا رجوع له عليه مع عدم طرحه وقد قضى المدونة
 خلافه وان لمن أنفق عليه احتساباً ثم ظهر ان له أباً موسراً ثم مد طرحه أن يرجع عليه بالنفقة
 وتقدم نصهم ويرشعه الأعمى بقوله انه يقول لو علمت له من تازمه نفقته ما أنفقت عليه (وهو)
 أى اللقيط (سر) لارق الملتقطه (وولاؤه) أى ميراث اللقيط اذا مات بلا وارث (أ) بيت مال
 (المسلمين) لالملتقطه فيها اللقيط حر عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ولاؤه للمسلمين وعقله
 على بيت المال (وحكم) بضم فسكون (باسلامه) أى اللقيط ان وجد (في قرى) بضم القاف جمع
 قرية (المسلمين) لانه الاصل والغالب وشبهه في الحكم باسلامه فقال (كان) بفتح الهمز
 وسكون النون حرف مصدري مقرون بكاف التشبيه صلته (لم يكن) بوجه (فيها) أى القرية
 التي وجد اللقيط فيها (الايتان) للمسلمين فيحكم باسلامه (ان النقطة مسلم) ان وجد (في قرى
 الشرك) أى الكفر التي ليس فيها بيتان للمسلمين فهو (مشرك) أى محكوم بكفره ولو النقطة
 مسلم عند ابن القاسم وقال أشهب ان النقطة مسلم حكم باسلامه فيها قلت من النقطة لقيطاً في
 مدينة اسلام أو في قرية للشرك في أرضه أو كنيسته أو يعة وعليه زى أهل الزمة والمسلمين
 وكيف ان كان الذى النقطة في بعض المواضع مسلماً أو ذمياً ما حاله فقال ان النقطة نصراني
 في قرى أهل الاسلام ومواضعهم فهو مسلم وان كان في قرى أهل الشرك وأهل الزمة
 ومواضعهم فهو مشرك وان وجد في قرية ليس فيها الا اثنان أو ثلاثة من المسلمين فهو للنصارى
 ولا يعرض له الا ان يلتقطه هناك مسلم فيجعله على دينه (ولم) الاولى لا (يلحق) بفتح التحتية نسب
 اللقيط (بملتقطه ولا) (بغيره الا بينة) شاهدة بثبوت نسبه بملتقطه او غيره (او بوجه) أى قرينة
 دالة على صدق مدعیه كشهرة بموت اولاده وسماعه قول بعض العوام ان طرح الولد يوم
 ولادته عاش فزعم انه طرحه لذلك فيها الامام مالك رضى الله تعالى عنه من الملتقط لقيطاً فادعى
 رجل انه ولده فلا يصدق ولا يلحق به الا ان يكون لدعواه وجه كرجل عرف أنه لا يعيش له ولد
 فزعم انه رماه لانه سمع قول الناس اذا طرح عاش وقحوه مما يدل على صدقه فانه يلحق به والا فلا
 يصدق الا بينة فيسل لابن القاسم فان صدقه الملتقط قال اراه شاهد ولا تجوز شهادة واحد
 مع اليمين في النسب (ولا يرد) بفتح التحتية وضم الراء وشهد الدال أى الملتقط اللقيط (بعد
 أخذه) لتعين حضنته عليه بأخذه في كل حال (الا ان يأخذه) أى الملتقط اللقيط (ليدفعه) أى
 الملتقط اللقيط (الحاكم) لانه صدق تربيته (فلم يقبله) أى الحاكم اللقيط فملتقط رده لموضع
 التقاطه (و) الحال (الموضع مطروق) للناس كثيراً الباسجى اذا كان الموضع مطروقاً أو يقن ان
 غيره يأخذه والا فلا يرد لانه يعرضه للتلقيف ابن عرفة أشهب من الملتقط لقيطاً فليس له تركان
 أخذه ليريه وان أخذه ايرفعه الى السلطان فلم يقبله منه فلا يرضى عليه في رده لموضع أخذه وفي

(قوله الامرين) أى الانفاق
 للرجوع والانفاق حسبة
 (قوله له) أى اللقيط (قوله
 وطرحه) أى الاب ابنه
 (قوله لزمه) أى الاب (قوله
 ما أنفق) أى الملتقط (قوله
 عليه) أى اللقيط (قوله
 يكون) أى الملتقط او
 الشأن (قوله وشارحاه) أى
 ابن هرون وابن عبد السلام
 (قوله على انه) أى الملتقط
 (قوله عليه) أى اللقيط
 (قوله له) أى الملتقط (قوله
 عليه) أى ابى اللقيط (قوله
 مع عدمه) أى ابيه (قوله
 خلافه) أى ما فهمه ابن
 الحاسب وشارحاه (قوله
 وان لمن أنفق عليه احتساباً
 الخ) بيان خلافه (قوله
 وعقله) أى دية قتيله خطأ
 (قوله لانه) أى الاسلام
 (قوله فيها) أى المدونة (قوله
 قلت) بضم تاء الملتقط
 سمعون أى لابن القاسم
 (قوله في أرضه) أى الشرك
 (قوله زى) بكسر الزاى
 وشهد الباء أى هبته (قوله
 فقال) أى ابن القاسم (قوله
 نصراني) قاله لمولى (قوله
 فهو) أى اللقيط (قوله
 عرف) بضم فسكون (قوله
 فزعم) أى الرجل

(قوله ولعله) أي الملتقط (قوله به) أي الالتقاط (قوله ذلك) أي الاتفاق عليه (قوله ولو قال) أي الملتقط (قوله قبل) بضم فكسر (قوله وايقن) أي ملتقطه (قوله قدم) بضم فكسر مثقلا (قوله تبنيه) بفتح المثناة والموحدة وكسر النون مثقلا أي ادعاء أنه ابنه (قوله فليشهد) بضم فسكون فكسر (قوله عليه) أي التقاطه (قوله لم أعرفه) أي قوله فليشهد (قوله وظاهره) أي فليشهد (قوله واستظهره) أي وجوب الأشهاد (قوله من نديه) أي الأشهاد بيان ١٣٣ ظاهر عبارة المصنف (قوله فهو)

الموازيه من أخذ لقيطاً اتفق عليه ولعله أراد به التزام ذلك ولو قال لم ارد ذلك قبل قوله القاضي ابو الوليد معنى ذلك عدى ان يكون موضعاً لا يخاف عليه من الهلاك لكثرة الناس فيه وايقن أنه يسارع الناس الى أخذه (و) ان ارد حرم على اللقيط اثنان فاكثر وكل منهم صالح لحضاته وأراد كل أخذه (قدم) بضم فكسر مثقلا الشخص (الاسبق) أي السابق منهم اليه ولو كان غيره أولى منه (ثم) ان لم يكن اسبق قدم الشخص (الاولى) بفتح الهمزة أي الاحق بكفائته (والا) أي وان لم يكن اسبق ولا اولى (فالقرعة) تضرب بينهم فمن خرجت بتقديمه قدم ابن شاس لو ارد حرم اثنان على اللقيط كل منهما أهل قدم من سبق فان استويا قدم الامام من هو اصلح للصبي فان استويا فاعرف بينهما وفيها من التقط لقيطاً فكبار عليه رجل فنزعه منه فرفعه الى الامام نظر الامام اليهما فاحسما كان أقوى على مؤنته وكفايته وكان مأمونا دفعه اليه ابن عرفة ابن الحارث تابعه لابن شاس تابعه للغزالي ان استويا اقرع بينهما (وينبغي الأشهاد) على التقاطه خوف استرقاقه أو تبنيه ابن شاس من أخذ لقيطاً فليشهد عليه خوف الاسترقاق ابن عرفة لم أعرفه نصاً الا للغزالي وظاهره وجوب الأشهاد واستظهره ابن عبد السلام خلاف ظاهر عبارة المصنف من نديه (وليس) رقيق (مكاتب ونحوه) كدبر ومبعض ومعتق لاجل وأم ولد وولدها من غير سببها وأولى القن (التقاط) للقيط (بغير اذن السيد) فان أذن فهو الملتقط ابن عرفة في وجيز الغزالي والتقط العبد والمكاتب بغير اذن السيد انتزع من أيديهم ما فان الحضنة تبرع وهما ممنوعان منه فان أذن السيد فهو الملتقط وقوله ابن شاس كانه نص المذهب ولم أعرفه نصاً لاهل المذهب لكنه مقتضى أصله والحق ان لا ينقل على أنه نص فيه بل على أنه مقتضى الخط في التوضيح تعالى ابن عبد السلام لانه يشغل بترتيبه ونفقته عن سببه ونص على المكاتب لانه أحرز نفسه وماله فيتموهم ان له ذلك ووجه منعه ان اللقيط يحتاج الى حضنة وهي تبرع وهو ليس من أهلها وانظر الزوجة هل يجوز التقاطها بغير اذن زوجها والله أعلم (ونزع) بضم النون وكسر الزاي لقيط (محكوم بالسلامة) بالتقاطه في قرية مسلمين وصله نزع (من) ملتقط (غيره) أي المسلم وهو الكافر خوف بتريته على دينه واسترقاقه فله مطرف وأصبح ابن عرفة فيها مع غيرها الا لقيط في قري الاسلام مسلم ولو التقطه كافر مطرف وأصبح ان التقطه نصراني نزع منه ثلاثين صرة أو يسترقه وفي كتاب ابن حنون ان التقط نصرانية صبية فربها حق بلغت على دينها ردت للاسلام وهي سرة النخعي في عتقها الثاني ان التقط كافر لقيطاً يولد الاسلام فرباه على دينه فلا يترك على النصرانية الا ان يبلغ عليها فاختلف فيمنه هل يقر عليها (ونديه) بضم فكسر (أخذه) بفتح الهمزة وسكون الخاء المجع رقيق (أيقن) بضم النون وكسر الموحدة أي هارب من مالكة (لن) أي شخص أو

النصرانية الصبية (قوله بلغت) أي الصبية (قوله دينها) أي النصرانية (قوله ردت) بضم الراء أي اللقيطة (قوله وهي) أي اللقيطة (قوله فرباه) أي النصراني اللقيط (قوله دينه) أي النصراني (قوله يترك) بضم الباء وفتح الراء أي اللقيط (قوله عليها) أي النصرانية (قوله فاختلف) بضم التاء (قوله يقر) بضم ففتح مثقلا

الشخص الذي (يعرف) بفتح فسكون فكسر (ربه) قريبا كان أو جارا أو غيره (والا) أي وان لم يعرف ربه (فلا) يندب له أخذه (فان أخذه) وهو لا يعرف ربه (رفعه) أي الأخذ لا يبق (للامام) أي حاكم بلد ما ما كان أو نائبه (و) إذا رفعه له (وقف) بضم فكسر لا يبق عنده (سنة) ونفقته من بيت المال (ثم) ان لم يظهر ربه (بيع) بكسر الموحدة لا يبق بعد تمام السنة (ولا يهل) بضم التحتية ويسكون الهاء وكسر الميم أمره عن البيان فيكتب اسمه وصفاته وبلده وكنيته الذي يبيع به ويشهد على ذلك فان جاء من ادعاء قابل كلامه بالكتابة فان ظهر له أنه قد دفع له بقية ثمنه والا فلا ويحتمل ان معنى لا يهل لا يترك بعد السنة يذهب حيث يشاء كضالة الابل (و) اذا باعه الامام (أخذ) الامام (نفقته) أي الآبق التي انفق عليه من بيت المال من ثمنه الذي يبيع به وجعل بقية ثمنه امانة لربه في بيت المال فيها للامام ما لا يرضى الله تعالى عنه ومن وجد آبقا فلا يأخذه الا ان يكون لقربيه أو جاره او لمن يعرفه فاحب اليه ان يأخذه ابن لقاسم فان لم يأخذه فهو في سعة ومن أخذ آبقا رفعه الى السلطان فوقه سنة وانفق عليه ويكون فيما انفق عليه كالاجنبي فان جاء صاحبه والاباعه واخذ من ثمنه ما انفق وحبس بقية الثمن لربه في بيت المال يحضرون لا يرى ان يوقفه سنة ولكن بقدر ما يقين امره ثم يباع ويكتب الحاكم صفقة عنده حتى يأتي طالبه ابن يونس هذا هو الصواب فيها للامام ما لا يرضى الله تعالى عنه يبيع الآبق بعد السنة ولا يأمر باطلاقهم بعد ما يكونوا كالمجانين ولم يجعلهم كضوال الابل لانهم يأتون ثانية (و) اذا باعه الامام (مضى بيه) أي الآبق (وان قال ربه كنت اعتقته) أي الآبق قبل بيه لانه لا يملكه بالتحويل على نقض بيه الا ان تشهد بینه له باعتاقه قوله فيمنه بيه فيها للامام ما لا يرضى الله تعالى عنه ان جاء بآبق بعد ان باعه الامام بعد السنة والعبد قائم فليس له الاثمه ولا يرد بيه لان الامام باعه وبه جاز ولو قال ربه كنت اعتقته او دبرته بعد ايقاعه أو قبله فلا يقبل قوله على نقض البيع الا يئس (وله) أي رب الآبق (عتقه) أي الآبق ناجر المجانين عن كفارة طهارته الى أجل وكفايته وتدابيره والتصدق به والابسامه (وهبته لغير ثواب وتقام عليه) أي الآبق (الحدود) بضم الحاء المهملة الشرعية لثوابه وسرقه وشرب مسكرو قذف وردة وتزلة صلاوة وشحوها فيها يجوز لسيد الآبق عتقه وتدابيره وهبته لغير ثواب ولا يجوز له بيه ولا هبته لثواب وان زنى الآبق أو سرق أو قذف أو قيم عليه الحد في ذلك كله (وضمنه) بفتح فكسر أي الآبق أخذه (ان أرسله) أي اطلق الأخذ الآبق وشلى سبيله بعد أخذه في كل حال (الا) إرساله (خلوف منه) أي الآبق ان يقتل أخذه أو يضرب في نفسه أو ماله فلا يوجب إرساله ضمانه فيها للامام ما لا يرضى الله تعالى عنه من أخذ آبقا فآبق منه فلا شيء عليه وان أرسله بعد أخذه ضمنه ابن عبد الحكم ولو خلاه بعد ان أخذ له عذر بان خاف ان يقتله أو يضربه فلا شيء عليه وان أرسله لشدة النقطة فهو ضمان وشبهه في الضمان فقال (كن) أي شخص أو الشخص الذي (استأجر) أي الآبق من نفسه (فيما) أي عمل (يعطى) الآبق (فيه) أي بسببه وعطى فيضمنه فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى من استأجر آبقا فعطى في عمله ولم يعلم أنه آبق ضمنه لربه وقاله ما لا يرضى الله تعالى عنه فيمن وأجر عبد اعلى تبليغ كتاب الى بلد ولم يعلم أنه عبد فعطى في الطريق أنه ضمنه ثم قال وانما يضمن الآبق من استعمله في عمل يعطى في مثله

(قوله كان) أي ربه (قوله)
الآبق (مفسر لنا) فاعل
بيع (قوله أمره) مفسر
لنا فاعل يهل (قوله)
فيكتب أي الامام (قوله)
اسمه أي الرقيق (قوله)
يشهد بضم الياء (قوله)
كلامه أي مدعيه (قوله)
له أي الامام (قوله له) أي مدعيه
الآبق (قوله وال) أي وان لم يظهر
له أنه له (قوله من بيت المال)
صدقة انفق (قوله من ثمنه)
صدقة أخذ (قوله وجعل)
أي الامام (قوله الى) بشد
الياء (قوله يبيع) أي الامام
(قوله الآبق) بضم الهمزة
وشدة الموحدة جمع آبق
(قوله لانه) أي ربه
(قوله قبله) أي يبيع الامام
(قوله ولم يعلم) أي مستأجره

فهل فيه اه فان كان لا يعطى في مثله فله به أجرته ان كان له بال لا مال بال له كسفي دابة وشراء خضرة (لا) يضمن أخذ الآبق (ان أبق) الآبق (منه) اى أخذه بغير تعد ولا تقريط فيها للامام مالك رضى الله تعالى عنه من أخذ آبقا فابق منه فلا شيء عليه وبالغ على عدم الضمان بالآبق فقال لا يضمن من كان يده عبد غيره فابق ان لم يكن حرته نابل (وان) كان الرقيق (مرتهنا) بفتح الهاء اى هو نافي دين وأبق من المرحمن بكسر الهاء (وحلف) المرحمن بالكسر أنه ابق منه فلا يضمن لراهنه فيها اذا أبق العبد الرهن فلا يضمنه المرحمن ويصدق في آبقه ولا يحلف وكان على حقه وفي رواية الدباغ ويحلف (واستحقه) اى الآبق (سيد بشاهد) شهده به (وعين) من سيده أنه له لانه مال وهو يكتفى فيه شاهد وعين فيها للامام مالك رضى الله تعالى عنه من اعترف آبقا عند السلطان وأثبت شاهد احلف معه وأخذ العبد (و) ان ادعى شخص ان الآبق له (أخذه) اى المدعى الآبق (ان لم تكن الادعواه) اى المدعى أنه له (ان صدقه) اى الآبق المدعى فدعواه أنه له ابن يونس بعد التلوم فيها ان ادعى ان هذا الآبق عبده ولم يقيم بينة فان صدقه العبد دفع اليه أراد بعد التلوم وتضمنه آياه قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه في منافع وجد مع لصوص فادعاه قوم لا يعرف ذلك الا يقولهم ان الامام يتلوم فيه فان لم يأت سواهم دفعه اليهم فكذلك الآبق اشبه لان هذا اكثر ما يوجد (ويرفع) من اخذ الآبق امره (للامام) العدل (اذا لم يعرف) أخذه (مستحقه) اى الآبق بكسر الحاء المهملة (ان لم يحلف) بفتح التحتية وانما المعجمة أخذه (ظلمه) اى الامام بان كان عادلا فان خاف ظلمه فلا يرفعه اليه فيها والآبق اذا اعترف به في يدك ولم تعرفه فارى أن ترفعه الى الامام ان لم تحلف ظلمه (وان اتى رجل) قاضيا اواليا (بكتاب قاض) آخر مضمونه (انه) اى الشان (قد شهد عندي) عدلان (ان صاحب) اى حامل (كتابي هذا فلان) كناية عن علم شخص كى يعطى بيان على صاحب (هرب منه) اى فلان صاحب الكتاب (عبد) صفته كذا هذه الجملة خبران (ووصفه) اى فلان العبد وعند القاضى المكتوب اليه عبد محبوب بثلث الصفة (فليدفع) القاضى الذى أناه الكتاب العبد الذى عنده (اليه) اى صاحب الكتاب (بذلك) الكتاب فيها لابن القاسم رحمه الله تعالى واذا اتى رجل الى قاض بكتاب من قاض ذكر فيه أنه قد شهد عندي قوم ان فلانا صاحب كتابي اليك قد هرب منه عبد صفته كذا فخلا ووصفه فى الكتاب وعند هذا القاضى عبد آبق محبوب على هذه الصفة فليقبل كتاب القاضى والبينة التى شهدت فيه على الصفة ويدفع اليه العبد طنى ظاهره اعمال الكتاب بمجرد ايمان الرجل به من غير شه ودعليه وقد عارضه عجب بما بقى من قوله ولم يفد وحده وأجاب بما كان رد هذا الذى بان المصنف أشار لقولين والاظهر أنه انما قبل هنا وحده لحقة الامر فيه اذله أخذه بمجرد قوله وقد أشار لهذا فى المدونة بقوله قبل أقرى للقاضى الاول ان يقبل منه البينة على الصفة ويكتب بها الى قاض آخر قال نعم لان مالكا قال فى المتاع الذى يسرق بمكة اذا اعترفه رجل ووصفه ولا بينة له ان يستأنى الامام فيه فان جاء من يطلبه والادفعه اليه فاعبد الذى أقام فيه البينة على صفة أخرى أن يدفع اليه وان ادعى عين العبد ووصفه ولم تقم البينة عليه فارى أنه منسل المتاع فتظن به الامام ويتلوم فان جاء آخر يطلبه والادفعه اليه وضمنه آياه قبل ولا يلتفت هنا الى قول العبد ان أنكر ان هذا مولاه الا ان

(قوله فان كان لا يعطى في مثله) مفهوم يعطى فيه (قوله) أى العمل (قوله) وهو أى المال (قوله) وأثبت أى أقام (قوله) يقيم بضم فكسر (قوله) دفع بضم فكسر (قوله) لا يعرف بضم فسكون (قوله) ففتح (قوله فى يدك) خطاب لا أخذه (قوله ولم تعرفه) أى به خطاب لا أخذه (قوله ظلمه) أى الامام (قوله) ولم يند أى كذب القاضى (قوله رده هذا ذلك) أى بتقييده دفعه اليه باتيان (قوله) بيمينته على كتاب القاضى (قوله أنه) أى كتاب القاضى (قوله قبل) بضم فكسر (قوله فيه) أى الآبق (قوله) وضمنه بقصاص مشقلا (قوله به) فاعل وصف المضاف لقوله (قوله من اشتراط تصديقه) بيان ما (قوله حيث لم يصفه) خبر ما

(باب القضاء) (قوله شروط) مضاف الى القضاء المذكور (قوله واحكام) مضاف الى القضاء المحذوف (قوله به) أى
القضاء (قوله القضاء) أى حقيقته شرعا (قوله الاخبار) جنس (قوله عن حكم) فصل مخرج الاخبار عن غيره (قوله شرعى)
فصل مخرج الاخبار عن حكم غير شرعى (قوله على سبيل الالتزام) فصل مخرج القضاة واصنافه للبيان (قوله صفة) جنس (قوله
حكمية) فصل مخرج الصفة الوجودية والصفة السالبة (قوله توجب لموصوفها نفوذ حكمه) فصل مخرج الصفة الحكمية التى
لا توجب ذلك (قوله الشرعى) فصل ١٣٦ مخرج الصفة الحكمية التى توجب لموصوفها نفوذ حكمه غير الشرعى (قوله

يقراءه عبداً لان يباد آخر اه ولم يلتفت لقول العبد هنا لوصفه ربه وما تقدم من اشتراط
تصديقه حيث لم يصفه والله أعلم

(باب فى بيان شروط وأحكام القضاء وما يتعلق به)

(أهل) أى مستحق (القضاء) بفتح القاف وإعجام الضاد محدود ابن راشد وابن فرحون القضاء
الاخبار عن حكم شرعى على سبيل الالتزام ابن عرفة القضاء صفة حكمية توجب لموصوفها نفوذ
حكمه الشرعى ولو بتعديل أو تجريح لافى عموم مصالح المسلمين فيخرج التحكيم وولاية
الشرطة والامامة وقول بعضهم هو الفصل بين الخصمين واضح قصوره الخط يطلق القضاء
فى الاصطلاح على الصفة المذكورة كفى قولهم لى القضاء وقول المصنف أهل القضاء الخ
وعلى الاخبار المذكورة كفى قولهم قضى القاضى بكذا وقولهم قضاء القاضى بكذا حتى أو باطل
لكن فى تعريف ابن راشد ما سجد ما محمات الاولى ذكر الاخبار اذا المتبادر منه ما يحتمل الصدق
والكذب المقابل للانشاء وليس عرادا وإنما المراد به امر القاضى بحكم شرعى على طريق الالتزام
الثانية تقول حكم حكمى جزاء المصيد وتنازع الزوجين وحكم الحكم وحكم المحاسب والوالى
وغیره مما من ولاية المسلمين اذا حكموا بالشرع وقول ابن عرفة ان التحكيم يخرج من تعريفه
لم يظهر له وجه تروجه منه فان الحكم لا يحكم ابتداء لافى الاموال وما يتعلق بها وما فى معناها
علا لى لى بغير المحكمين ولا يحكم ابتداء فى القصاص والعان والطلاق والاعتاق لى لى حق
غيرهما بذلك قالوا فان حكم فيها بغير جور نفذ حكمه والظاهر ان التعديل والتجريح كذلك
والله اعلم (تنبيهات) * الاولى فى الذخيرة عقد القضاء جائز من الجانبين مطلقا كالجعالة
والقراض قبل الشروع فى عملهما والمغارسة والتحكيم والوكالة فالامام عزله وله عزل نفسه
مطلقا كما يأتى الثانى ابن سهل تلخيص شطط الولاية القضاء والشرطة والمظالم والرد والمدينة
والسوق فتعلق حكمه الى الرد ما استترابه القضاء وردوه عن أنفسهم وصاحب السوق يعرف
بصاحب الحسبة لان كثر نظره فيها بالاسواق من غش وة قد يميال وميزان الثالث علم
القضاء اخص من العلم بفقهاء لان متعلق فقهه كل من حيث هو كل من حيث هو متعلق علمه كل من حيث
صدق كليه على جزئيات وكذا فقهه الفقيه من حيث كونه فقيها هو أعم من فقهه الفقيه من حيث
كونه فقيها ثم قال واذا نامت ذلك علمت ان حال الفقيه من حيث هو فقيه كمال عالم بكبرى
قياس الشكل الاول فقط وحال القاضى والمفتى كمال عالم بها مع علمه بغيره ولا يخفى ان العلم
بهما اشق واخص من العلم بالكبرى فقط وايضا فقه القضاء والقوى مبنيان على النظر

لافى عموم مصالح المسلمين
عطف على مقدراى فى
الخصومات فصل مخرج
الامامة العظمى (قوله
فيخرج التحكيم) أى بولو
بتعديل أو تجريح (قوله
والامامة) أى العظمى
عطف على التحكيم (قوله
واضح) خبر قول (قوله
قصوره) فاعلى واضح (قوله
الاولى) بضم الهمزة (قوله
حكمى) بفتح الحاء مفتى حكم
بفتح الحاء بلا نون لاضافته
(قوله وتنازع) عطف على
جزاء (قوله المحكمين)
بكسر الكاف (قوله فان
حكم) أى المحكم (قوله
فيها) أى القصاص وما
بعده (قوله جائز) أى غير
لازم (قوله الجانبين) أى
الامام والقاضى (قوله
مطلقا) أى عن تقييده
بعدم الشروع (قوله قبل
الشروع) قيد فى الجعالة
والقراض (قوله عملهما)
أى الجعالة والقراض (قوله
والمغارسة الخ) عطف على

الجعالة (قوله عزله) أى القاضى (قوله لى) أى عن التقييد بجماية قضى عزله (قوله فى
شطط) بضم الخاء المعجمة أى أقسام (قوله الشرطة) بضم فسكون (قوله متعلق) بفتح اللام (قوله استترابه) أى استتبعه (قوله
يعرف) بضم فسكون فتفتح (قوله الحسبة) بكسر فسكون (قوله نظره) أى صاحب السوق (قوله فيها) أى الحسبة (قوله
بفقهاء) أى القضاء (قوله متعلق) بفتح اللام (قوله ثم قال) أى ابن سهل

(قوله فيلاني) بضم الياء وفتح الغين المججمة أي يترك (قوله طرد بها) أي اتفاقها الذي لم يقصد (قوله ويعمل) بضم الياء (قوله معتبر) بفتح الباء أي مقصودها (قوله وان كان الخ) حال (قوله متخير) خبر علم (قوله من علم العربية) خبران (قوله لا يحسنونه) أي التصريف (قوله وهو) أي تطبيق كليات الفقه على جزئياتها (قوله ويعلمها) ١٣٧ بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله الايمان) بفتح الهمزة (قوله خطة)

بضم الخاء المعجمة وشدة الطاء المهملة أي صنعة واضافته للبيان (قوله فيه) أي القضاء (قوله خطرا) بفتح الخاء المعجمة والطاء المهملة أي تردد في سلامة عاقبته (قوله الصلاة) أي امامتها (قوله حسن اجتماعهما) أي القضاء وامامة الصلاة (قوله بها) أي بلادنا (قوله وهو) أي الحكم بين الناس (قوله فيه) أي الحكم (قوله عرض) بفتح عين مثقلا (قوله مجسم الضاد) (قوله فيه) أي الحكم بين الناس (قوله كفافا) بفتح الكاف (قوله لاني ولا على) بضم الباء تفسير كفافا (قوله استعفى) بضم التاء وكسر الصاد المعجمة أي ولي القضاء (قوله كآبة) بعد الهمزة أي حزن (قوله وكرهيته) بنفسه لها (قوله ولاه) بشدة اللام (قوله عليه) أي القاضي (قوله ذلك) أي القضاء (قوله محرمات) بضم ففتح مثقلا (قوله مسميات) بضم ففتح مثقلا (قوله الوجوب) خبر حكم (قوله

في الصور الجزئية بأدائها اشتملت عليه من الاوصاف التي فيها فيلاني طرد بها ويعمل معتبرها ابن عبد السلام علم القضاء وان كان احدا انواع علم الفقه متميزا ما ولا يحسنها كل فقيه وربما كان بعض الناس عارفا بفصل الخصام وليس له باع في غيره من ابواب الفقه كما ان علم القرائن كذلك وكان علم التصريف من علم العربية واكثر اهل زماننا لا يحسنونه وقد يحسنه من هو دونهم في العربية ولا غربة في امتياز علم القضاء عن غيره من انواع الفقه وانما الغريبة في استعمال كليات علم الفقه وتطبيقها على جزئياتها الواقعة بين الناس وهو عسير على كثير من الناس فتجدد من يحفظ اصولا كثير من الفقه ويقهسها ويعلمها غيره واذا سئل عن واقعة جزئية من مسائل الصلاة ومن مسائل الايمان لا يحسن الجواب بل لا يفهم مراد السائل عنها الا بعد عسر والشيوخ في هذا حكايات فيه ابن سهل على بعضها * (الرابع) * اقوال الشيوخ واضحة الدلالة على جلاله حطة القضاء وتدور السلامة فيه قال بعض الناس القضاء من أعظم الخطط قدرا وأجلها خطر الاسماء اذا اجتمعت اليه الصلاة ابن عرفة اراد امامة الصلاة ومقتضاها حسن اجتماعها والمعروف ببلدنا قد عايناه واحد ينال من افاض القاضي الجماعة بها والآن كنه امامة الجامع الاعظم بها الخامس ابن رشد عن غير واحد الحكم بين الناس بالعدل من أفضل اعمال البر واعي درجات الاجر والجور فيه واتباع الهوى من أكبر البكائر وهو محنة من دخل فيه ابتلى بعظيم لانه عرض نفسه للهلاله اذا التخص فيه عسر عمر رضى الله تعالى عنه وددت اني انجو من هذا الامر كفا فالإلى ولا على فالهروب منه واجب لاسيما في هذا الوقت مالا عن عمر بن الحسين رضى الله تعالى عنهم اما ادركت قاضيا استعفى بالمدينة على ساكنها افضل الصلاة والسلام الابايت كآبة القضاء عليه وكرهيته في وجهه الا قاضيين سماهما ابن عبد السلام هذا حين كان القاضي يعان على ما ولىه وربما كان بعضهم يحكم على من ولاه ولا يقبل شهادته ان شهد عنده وأما اذا صار القاضي لا يعان بل من ولاه ربما أعان عليه من مقصوده بلوغه على أي حال كان فان ذلك يتقلب محرما نسأل الله تعالى السلامة واكثر الخطط الشرعية في زماننا اسماء شريعة على مسميات خسيصة * (السادس) * حكم تولية القاضي الوجوب النعمي وغيره امامة حكم للناس واجبة لما فيه من رفع الهرج والمظالم فلي الوالى على بلاد النظر في أحكامهم ان كان أهلا لذلك فان لم يكن أهلا له واشتغل عنه وجب عليه أن يقدم لهم من هو أهل لذلك وان لم يكن بالموضع وال كان ذلك لذوى الرأي والثقة * (السابع) * مالا رضى الله تعالى عنه لم يكن ذلك في زمنه صلى الله عليه وسلم ولا في زمن الخلفاء قاض هم الذين كانوا يقضون بين الناس أول من استعفى معاوية رضى الله تعالى عنه وانكر ان يكون على رضى الله تعالى عنه استعفى شريح بن عبيد ان أول قاض استعفى عبد الله بن نوفل ولاه معاوية العرابيون أول

١٨ مع ح حكم) بفتح الحاء والكاف (قوله فيه) أي الحكم (قوله من رفع الهرج) بفتح الهاء والراء أي النزاع الخ بيان ما (قوله ذلك) أي النظر في الاحكام (قوله ذلك) أي القاضي (قوله هم) أي النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه رضى الله تعالى عنهم (قوله وانكر) أي مالا رضى الله تعالى عنه (قوله استعفى) بضم التاء وكسر الصاد

(قوله استقضى) بفتح التاء والضاد المجمعة (قوله وجه) بفتح الحاء مثلاً (قوله شريحا) بضم الشين المجمعة واحد حال الحاء (قوله سرار) بكسر السين المهملة ١٣٨ (قوله منعه) أى عليا من القضاء (قوله وسائر) أى باقى (قوله واستقضى)

من استقضى عمر وجهه شريحا للكوفة وكعب بن سرار البصرة وقبل أول من استقضى على رضى الله تعالى عنه لما منعه الحروب استقضى شريحا وقول الامام مالك رضى الله تعالى عنه ليستقضى أبو بكر ولا عمر ولا عثمان يعنى بدار الهجرة وسائر البلاد بعثوا اليها قضاء واستقضى النبي صلى الله عليه وسلم عليا وعاذ وغيرهما رضى الله تعالى عنهم * (الثامن) وصفات القاضي المطلوبة فيه ثلاثة أقسام شروط في صحة توقيته وشروط في دوامها وشروط في كمالها اشارة المصنف الى الاول بقوله عدل الى قوله فامثل مقاد الى الثاني بقوله ونفذ حكم اعني الى قوله ووجب عزله الى الثالث بقوله كورع الخ (عدل) بفتح فسكون أى بالغ عاقل مسلم ذكره غير فاسق ولا هركب ما يحل بمرواته ابن رشد للقضاء خصال مشترطة في صحة ولايته وهى ان يكون حرا مسلما بالغذا كرا عاقلا واحدا فهذه الست خصال لا يصح ان يولى القضاء على مذهبنا الا من اجتمعت فيه فان ولى من لم يجتمع فيه لم تنفع ولايته وان تخرم شئ منها بعد ان عاقد الولاية سقطت الولاية القرطبي في شرحه لم نص أصحاب مالك رضى الله تعالى عنه على ان القاضي لا بد ان يكون حرا وأمير الجيش والحرب في معناه فانها مناصب دينية تتعلق بها اقامة احكام شرعية فلا يصلح لها اله بدل لانه ناقص بالرق محجور عليه لا يستقل بنفسه ومسلوب أهلية الشهادة والتقيد ولا يصلح للقضاء ولا الامارة واظن جمهور علماء المسلمين على هذا وظاهر كلام المصنف جواز ولاية العتيق ابن عرفة وهو المعروف وعزاه ابن عبد السلام للجمهور قالوا ومنعها معنون خوفا استحقاقه فغيره الى الرافى وترد احكامه وظاهر كلامه أيضا ان ولاية الفاسق لا تصح ولا ينفذ حكمه وافق الحق ام لا وهو المشهور صرح به في توضيحه وقاله في التميميات ونفسه ابن فرحون وغيره وقال اصبح فقهه موجب اعزله ولا تجوز ولاية الفاسق ويمضى من احكامه ما وافق الحق وفي العمدة هل يتعزل بنفسه او يجب عزله قولان القرافى ان لم يوجد عدل ولى أمثل الموجودين مالك رضى الله تعالى عنه لا يرى خصال القضاة تجتمع اليوم في احد فان اجتمع منها صلتان العلم والورع ولى (ذكر) فلا تصح تولية امرأة لحديث البخارى ان يفلح قوم ولوا امرهم امراة (فطن) بفتح الفاء وكسر الطاء المهملة متبعة مشبهة من القطانة أى النباهة وجود العقل فلا تصح تولية المغفل الذى يخضع بتعصبين الكلام ولا يتنبه الى عقيد الاقرار وحيل الخصوم والشهود ابن عرفة عد ابن الحاجب من هذا القسم فطائفة وهو ظاهر كلام الطرطوشى فلا يكتفى بالعقل التسكينى ولا بد ان يكون ظاهر الفطنة بعيد الغفلة وعدها ابن شاس وابن رشد من الصفات المستحبة غير الواجبة والحق ان مطلق الفطنة المانع من كثرة التغفل من القسم الاول والفطنة الموجبة للشهرة بها غير النادرة ينبغى كونها من الصفات المستحسنة فطريقة ابن رشد ان نسب لان فطن من ائمة المبالغة كخبر المبالغة في القطانة مستحبة لازمة ابن عبد السلام المراد بالفطن من لا يستزل رأيه ولا تمسح عليه حيل الشهود والخصوم الخط الاحسن ذو فطنة المساوى لم أر من ذكر الفطنة من الشروط الا ابن الحاجب ومحقق المذهب انها من المندوبات (محتمل) أى فيها اهامة الاجتهاد المطلق (ان وجد) بضم فكسر فلا تصح تولية مقلد مع وجوده (والا) أى وان لم يوجد محتمل (فاحتمل) أى اكمل (مقاد) بضم ففتح فكسر مثلاً فلا تصح تولية مقلد دونه مع وجوده البنا الى هذا يقتضى ان ولاية

أى فى البلاد البعيدة كالعين (قوله دوامها) أى توليته (قوله الى الاول) بضم الهمز أى شروط صحة توليته (قوله والى الثانى) أى شروط دوامها (قوله والى الثالث) أى شروط كمالها (قوله يولى) بضم ففتح مثلاً (قوله ولى) بضم فكسر مثلاً (قوله وان تخرم شئ منها الخ) يفيد انها شرط فى دوامها أيضا (قوله معناه) أى القاضي (قوله فانها) أى القضاء وامارة الجيش وامارة الحرب (قوله العبد) أى الرقيق (قوله ولا يصلح) أى الرقيق (قوله وهو) أى جواز ولاية العتيق القضاء (قوله وعزاه) أى جوازها (قوله قال) أى ابن عبد السلام وابن عرفة (قوله ومنعها) أى ولاية العتيق (قوله استحقاقه) أى العتيق (قوله ففتح أى العتيق (قوله وترد) بضم العتيق ففتح (قوله وافق) أى حكمه (قوله وهو) أى عدم صحة ولايته ونفذ حكمه (قوله فساقه) أى القاضي (قوله ولى) بضم فكسر مثلاً (قوله ولوا) بفتح الواو واللام (قوله وسيل) عطف على ما قوله من هذا القسم (قوله شروط صحة التولية) (قوله وعدها)

أى القطانة (قوله دونه) أى الامثل (قوله وجوده) أى الامثل (قوله هذا) أى كون ولاية الامثل شرط صحة الامثل

الامثل شرط صحة فلا تنفع قد ولا يثبت من دونه مع وجوده ولا أظن هذا يسلم وعبارة ابن عبد السلام وغيره ينبغي ان يختار علم المقلدين عن له فقه تقيس الخ الباجي لاختلاف في اعتبار كون القاضي عالما مع وجوده والذي يحتاج اليه من العلم كونه مجتهدا عياض المازري وابن العربي شرطه كونه عالما مجتهدا ومقلدا ان فقد المجتهد كشرط كونه حرا مسلما المازري زمانا عار من الاجتهاد في اقليم المغرب فضلا عن قضائه الخط يسير الى ان القاضي يشترط فيه كونه عالما وجعل ابن رشد العلم من الصفات المستحبة وقال ابن عبد السلام انهم ورواه من القسم الاول وعده صاحب الجواهر والقرافي من القسم الاول وعليه عامة اهل المذهب وعليه فلا تصح تولية الجاهل ويجب عزله واحكامه مردودة مالم يوافق الحق منها وما وافقه وسنصرح المصنف بان امر دودة مالم يور العلماء انه اذا وجد مجتهد وجبت توليته ولا يجوز ان يتولى غيره ابن العربي ان تولي المقلد مع وجود المجتهد فهو متعدي جائر نقله القرافي وابن فرحون وهذا يقيد ان الاجتهاد ان وجد ايس شرط اخلاف ما يقيد كلام المصنف انه شرط وانما الشرط العلم وأما الاجتهاد فواجب غير شرط ابن عرفة جعل ابن زرقون كونه عالما من القسم المستحب وكذا ابن رشد الا انه عبر عنه بان يكون عالما يسوغ له الاجتهاد وقال عياض وابن العربي والمازري يشترط كونه عالما مجتهدا ومقلدا ان فقد المجتهد كشرط كونه مسلما حرا ثم قال ابن العربي قبول المقلد الولاية مع وجود المجتهد جواز وتعدد ومع عدم المجتهد جائز ثم قال في صحة تولية المقلد مع وجود المجتهد قولان لابن زرقون مع ابن رشد وعياض مع ابن العربي والمازري قائلان لا يجوزي ائتماع المذهب ومع فقد جائز ومع وجود المجتهد اولى اتفاقا فانهما ٨١ فانظر كيف عزلا ابن العربي عدم صحة تولية المقلد مع وجود المجتهد مع نقله قبل هذا قول ابن العربي قبول المقلد الولاية مع وجود المجتهد جواز وتعدد الا ان يكون فهم من قوله جواز وتعدد انهم الاتصاف فيصح كلامه الا ان الذي يقيد ائتماعهم من قوله جواز وتعدد انهم الاتصاف مع التعدي والجور وعلى ما فهمه ابن عرفة يسقط الاعتراض عن المصنف اذ له فهم ذلك منه فعلم من هذا ان كلام المصنف ماش على ما عراه ابن عرفة عياض والمازري وابن العربي والله أعلم وقوله امثل مقلدا اشار به لقول ابن عبد السلام في قول ابن الحاسب فان لم يوجد مجتهد فقلد الا انه ينبغي ان يختار علم المقلدين عن له فقه تقيس وقدرة على الترجيح بين اقوال اهل المذهب ويعلم ما هو يجري على اصل امامه عماليس كذلك ومن لم يكن بهذه المرتبة فيظهر من كلام الشيوخ اختلاف فهم في جواز توليته القضاء ابن عرفة ان اراد مع وجود ذي الرتبة الاولى فصحيح وان اراد مع فقد فظاهر اقوالهم صحة توليته خوفا تعطيل الحكم بين الناس دون خلاف في ذلك (تفسيرات) الاول البساطي كلام المصنف يقتضي امكان وجود المجتهد فان عني انه مجتهد في مذهب مالا رضى الله تعالى عنه فقد يدعى انه يمكن وان اراد المجتهد في الادلة فهذا غير ممكن وقول بعض الناس المازري وصل رتبة الاجتهاد كلام غير محقق لان الاجتهاد مبدؤه صحة الحديث عنده وهو غير ممكن ولا بد فيه من التقليد وقول النووي يمكن غير محقق ايضا الخط نامل هذا مع اختلاف الامم وامين في امكان خلو الزمان عن مجتهد وقول ابن عبد السلام ما اظنه انقطع بالشرق وقد وجد منهم من نسب الى الاجتهاد في حياة ائسما خناؤه واد الاجتهاد في زماننا يسر منها في زمان المتقدمين لو اراد الله

(قوله يسلم) بضم ففتح مثقلا
(قوله وجوده) أي العالم
(قوله شرطه) أي القاضي
(قوله يشترط) أي المصنف
(قوله انه) أي العلم (قوله
القسم الاول) أي شرط
الحجة (قوله وعليه) أي
كونه من القسم الاول (قوله
يدعى) بضم الياء وفتح العين

تعالى بنا الهداية واسكن لابن من قبض العلم كما أخبر به الصادق صلى الله عليه وسلم زاد في التوضيح
 لأن الأحاديث الصحيحة دقوت وكذا تفسير القرآن العزيز وقد كان الرجل يرحل في سماع
 الحديث الواحد شهرًا فإن قيل يحتاج المجتهد إلى كونه عالمًا بمواضع الإجماع والخلاف وهو
 منه عذر في زمننا لكثرة المذاهب وتشعب أقوالهم فكيفه ان يعلم ان المسئلة ليست مجمعة عليها
 اذ المقصود الاحتراز من خرق الإجماع وهذا متيسر اهـ ابن عرفة يسر الاجتهاد سمعت ابن عبد
 السلام يحكيه عن بعض الشيوخ اذ قرأ مثل الجزولية والمعلم الفقهية والاحكام الكبرى
 لعبد الحق ونحوها يكنى في تحصيل آلة الاجتهاد مع الاطلاع على فهم مشكل اللغة بمقتصر العين
 ونحو صحاح الجوهرى وغريب الحديث ولا سيما مع نظر ابن القطان وتحقيق أحاديث الاحكام
 وبلوغ درجة الامامة او مقاربتها في العلوم المذكورة لا تستقر في الاجتهاد اجماعا الفخرى
 محصور له والسراج في تحصيله والتأني في حاصله لولاي من المجتهدين والعياد بالله واحد لكان قوله
 حجة فاستعاضوا عنهم قتل على بقاء الاجتهاد في عصرهم والفخرى في سنة ست وستة وثمانين
 في الاستغناء انعقد الاجماع في زماننا على جواز تقليد الميت اذ لا يجتهد فيه وقول البساطى لا بد
 من التقليد في صحة الحديث ان سلم فلا يمنع من صحة الاجتهاد والله أعلم أفاده الخط * (فائدة) *
 في آخر خطبة البيان والتحصيل اذ اجمع الطالب المقدمات الى هذا الكتاب عنى به البيان
 والتحصيل حصل على معرفة ما لا يسعه جهله من اصول الديانات واصول الفقه وعرف العلم من
 طريقة واخذ من بابه وسبيله واحكم رد القرع الى الاصل واستغنى عن معرفة ذلك كله من الشيوخ
 في المشكلات وحصل في درجة من يجب تقليده في النوازل المعضلات ودخل في زمره العلماء
 الذين أثنى الله تعالى عليهم في كثير من الآيات ووعدهم فيها بترقيع الدرجات * (الثاني) * بقي
 على المصنف شرط وهو كونه واحدا نص عليه في المقدمات وتقدم نصه وانقله ابن شاس والقرافي
 واستوفى غ الكلام عليه عند قوله وجاز تعدد مستقل * (الثالث) * في المقدمات يجب أن لا يولى
 القضاء من طلبه وان اجتمعت فيه شروطه مخافة ان يولى اليه فلا يقوم به اهـ أراد الا أن يتعين
 عليه فيجب عليه حينئذ طلبه وهذا في طلبه بغير بذل مال فكيف مع بذل المال نسأل الله تعالى
 العافية والسلامة والظاهر أنه اذا طلبه فولى وهو جامع لشروطه فلا يجب عزله والله أعلم
 القرطبي قوله صلى الله عليه وسلم لا تسأل الامارة حتى وظاهره التبريم ويدل عليه قوله صلى الله
 عليه وسلم بعده انا لاولى على علمنا من اراده والله أعلم * (الرابع) * السيمورى اذا تخرج الناس من
 القضاء أو لم يوجد فيهم من هو اهل لجماعتهم يكفون في جميع ما وصفته وفي جميع الاشياء فيجتمع
 اهل الدين والفضل ويقومون مقام القاضى مع فقده في ضرب الآجال والاطلاق وغير ذلك
 الخط تقدم أن الجماعة تقوم مقام القاضى مع فقده الا في مسائل تقدمت منها * (الخامس) *
 في النواذر اذا لم يوجد في جهة الاغيار الدول فاصطلمهم وأقلهم فجورا يرب للشهادة عليهم ويلزم
 مثل هذا في القضاء وغيرهم لثلاثضيع المصالح وما اظن أحد يخالف في هذا اذا التكييف شروط
 بالامكان واذا اجاز نصب الفسقة شهودا العموم الفساد اذ جاز اتوسع في الاحكام لمنع النظام والله
 تعالى أعلم (وزيد) بكسر الزاى على الشروط السابقة للقضاء (ل) جواز تولية (الامام الاعظم)
 الخليفة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في امامة الصلوات الخمس والجمعة والعيدين والحكم

(قوله دونت) بضم فسكس
 منقلا (قوله سلم) بضم
 فسكس منقلا (قوله يولى كل)
 بضم فسكون فنفتح (قوله
 بضم فسكون فنفتح (قوله
 تخرج) بفتحات منقلا
 مهمل الحاء أى امتنع

بين المسلمين وحفظ الاسلام واقامة حدوده وجهاد الكفار والاهل بالمعروف والنهي عن
المنكر فبشترط فيه العدالة والذكورة والافتنة والعلم ونائب فاعل زيد (قرشي) بضم القاف
وفتح الراء واجحام الشين وشدا الياء اي كونه منسوبا لقريش لكونه منهم لقوله صلى الله عليه
وسلم قدموا قرشا ولا تقدموها وقوله عليه الصلاة والسلام الاثمة من قریش في الصحاح
قریش قبيلة وأبوهم النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر فكل من كان من
ولد النضر فهو قرشي دون ولد كنانة ومن فوقه ورعا قالوا قرشي وهو القياس ا وعبارة
قریش لقب فهر بن مالك بن النضر بن كنانة وقيل لقب النضر وعليه اقتصر غير واحد من
أئمتنا العراقي أما قریش فالاصح فهر * جاءها والاكثرون النضر

ولا يندب كونه عباسيا خلافا لشارح وت وعج ومن تبعهم ولا علويا لاجماع الصحابة رضي
تعالى عنهم على خلافة الصديق رضي الله تعالى عنه وهو من بني تيم الله بطن من قریش وعلى
خلافة عور رضي الله تعالى عنه وهو من بني عدى بطن من قریش ايضا وعلى خلافة عثمان رضي
الله تعالى عنه وهو من بني أمية بطن من قریش ايضا وعلى خلافة علي رضي الله تعالى عنه وهو
من بني هاشم بطن من قریش وقول المصنف في باب الضحية وهل هو العباسي لم يرد به نذب كونه
عباسيا وان توهم ذلك منه الشارح ومن تبعه وانما اختصر فيه قول النحوي وغيره وهل الامام
المعتمد سببه الخليفة كالعباسي اليوم ا وقال ذلك لانه كان في زمن بني العباس افاده طاق
أبو محمد كل من ولي المسلمين عن رضا وعن غلبة واشتدت وطأته من برأ وفاجر فلا يخرج عليه
عدل او جاور يغزى معه العدو ويحج البيت وتدفع اليه الصدقة وتجزى اذا طلبها وتصلى الجمعة
خافه (و- حكم) القاضي المقلد (بقول مقلده) بضم الميم وفتح القاف واللام مشددة ابن
الحاجب يلزمه المصير الى قول مقلده وقيل لا يلزمه ابن عبد السلام هل يلزم المقلد الاقتصار
على قول امامه ام لا الاصل عدم الزوم لان المتقدمين لم يكونوا يجبرون على العوام اتباع عالم
واحد ولا يهاجرون مني سأل واحد منهم عن مسئلة أن لا يسأل غير المكن الاوى في حق القاضي
لزوم طريقة واحدة وان قلدا ما لا يدل عنه غيره لان ذلك يؤدي لتهمة بالليل ولما جاء من
النهي عن الحكم في قضية يحكمين مختلفين ابن فرحون يلزم القاضي المقلد اذا وجد المشهور
ان لا يخرج عنه وقد بلغ المازري درجة الاجتهاد ولم يفت قط بغير المشهور وعاش اثنا
وثمانين سنة وكفى به قدوة فان لم يقف على المشهور ومن القولين أو الروايتين فليس له التمسك
والحكم بما شاء منهم ما من غير نظر وترجيح فقد قال ابن الصلاح في آداب المفتي والمستفتي من
يكتفى بكون فتواه أو علمه موافقا لقول أو وجه في المسئلة ويعمل بما شاء من الاقوال والوجوه
من غير نظر في الترجيح فسد جهل وخرق الاجماع فاذا وجد من ليس أهلا للترجيح والترجيح
اخذ لا فابن اثمة المذهب في الاصح من القولين والوجهين فيمنعني أن يقزع في الترجيح الى
صفاتهم المعروفة لزيادة الثقة بأرائهم فيعمل بقول الاكثر والاورع والاعلم فان اختلف كل
واحد بصفة قدم من هو احرى بالاصابة فالاعلم الورع يقدم على الاورع العالم واذا وجد
قولين او وجهين لم يلقه عن أحد من أهل المذهب بيان الاصح منهم ما اعتبر أو صاف ناقلا مما أو
قالهما ابن فرحون وهذا الحكم جار في أصحاب المذاهب الاربعة ومقلديهم ثم قال وأنواع

(قوله تقدموها) بفتحات
منه فلا مضارع محذوف منه
احدى التاءين للتخفيف
(قوله كونه) أى الامام
(قوله لم يرد) بضم فكسر
(قوله من برأ وفاجر) بيان
(قوله فلا يخرج) بضم
من (قوله ويغزى)
فكون ففتح (قوله ويغزى)
بضم فسكون ففتح (قوله
ويحج) بضم الياء وفتح الحاء
(قوله وتدفع) بضم التاء
وفتح الفاء (قوله ولما) بكسر
اللام (قوله اختلافا) مفعول
وبه

الترجيح معتبرة بانه... إلى أئمة المذهب قال ابن أبي زيد ان كتابه النوادر اشتمل على كثير من
اختلاف المالكيين قال ولا ينبغي الاختيار من الخلاف للمعتد ولا للمعتصر ومن لم يكن فيه
عمل لا اختيار القول فله اختيار المعتنين من أصحابنا بذلك مثل سعدون واصبغ وعيسى بن دينار
ومن بعدهم مثل ابن المواز وابن عبدوس وابن سعدون وابن الواز كثيرهم تسكفا
للاختيارات وابن حبيب لم يبلغ في اختياراته وقوة رواياته مبلغ من ذكرنا ثم نقل ابن فرحون عن
كتاب الاسكاف في تمييز الفتاوى عن الاسكام للقرافي ما نصه الحكم ان كان مجتهدا فلا يجوز له ان
يحكم او يفتي الا برأيه عنده وان كان مقلدا اجاز له ان يفتي بالمشهور في مذهبه وان يحكم به
وان لم يكن راجعا عنده مقلدا في ربحان القول المحكوم به امامه واما اتباع الهوى في القضاء
والفتيا لحرام اجماعا نعم اختلاف اذا تعارضت الادلة عند المجتهد وتساوت وعجز عن الترجيح فهل
يتساقطان او يختار أحدهما يفتي به قولان فملى أنه يختار للفتيا أنه ان يختار أحدهما يحكم به
مع أنه ليس برأيه عنده وهذا مقتضى الفتوة والقواعد وليس اتباع الهوى واما الفتيا والحكم
بما هو مرجوح خلاف الاجماع وقال الحكم ان يحكم باحد التوازين المتساويين من غير ترجيح
ولامعرفة بادلتها اجماعا قائل هذا مع قوله بعد بذل الجهد والعجز عن الترجيح اه كلام ابن
فرحون انما فقهه صل منه انه اذا تساوى القولان من كل وجه وهجز عن الاطلاع على اوجه
الترجيح فله ان يحكم أو يفتي باحد التوازين ابن فرحون لا يجوز التساهل في الفتوى ومن عرف
به لا يجوز استفتاءه والتساهل يكون بان لا يثبت ويسرع بالفتوى أو بالحكم قبل استيفاء
حقه من النظر والفكر وقد يحمله على ذلك توهمه ان الاسراع براعة والابطاء هزل ولا ينبغي
ولا يفتي أجمل به من أن يجهل فيفضل ويضل وقد يكون تساهلا بان تحمله الافتراض القاسدة
على تنبص الحيل المحذورة او روية بالتسكك بالشبهة طلبا لترخيص على من يروم نفعه
أو التخليط على من يروم ضرره ابن الصلاح ومن فعل ذلك فقد هان عليه دينه واما اذا صبح
قصد المقتضى واحتسب في طلب حيلة لاشبهة فيها ولا تجر الى مفسدة ليخلص بها المستعق من
ورطة عيى أو نحوها فذلك حسن جميل القرافي اذا كان في المسئلة قولان أحدهما تشديد
والآخر تخفيف فلا ينبغي للمفتي ان يفتي العامة بالتشديد والخواص وولاة الامور بالتخفيف
فذلك قريب من القسوة والخيانة في الدين والتلاعب بالمسلمين ودليل على فراغ القلب من
تعظيم الله تعالى واجلاله وتقواه وعجازه باللعب وحسب الرياسة والتقرب الى الخلق دون الخلق
نعوذ بالله تعالى من صفات الغافلين والحكام كاللتي في هذا (فرع) اذا لم يوجد في النازلة نص
فقال ابن العربي ان قاس على قول مقلده أو قال يفتي من كذابه ومتعدد خليل وفيه نظر
والاقرب به وازمه على مدارك امامه ابن عرفة ان كلام ابن العربي قلت يرد كلامه بانه يؤدى
الى تعطيل الاستكام لان القرض عدم المجتهد لا امتناع تولية المقلد مع وجوده فاذا كان حكم
النازلة غير منصوص عليه ولم يجز للمقلد المولى القياس على قول مقلده في نازلة اخرى تعطلت
الاحكام وبانه خلاف عمل معتدى أهل المذهب كابن الفاسم في المدونة في قياسه على أقوال
مالك رضي الله تعالى عنه ومتأخرهم كالنخعي وابن رشد والثوري والباقي وغير واحد من
أهل المذهب ومن تأمل كلام ابن رشد وجد به اختياراته وتخصيصاته في تحصيله اقوالا وقد

(قوله برد) ضم فقطح (قوله
القرض) بفتح القاء وسكون
الراء (قوله المولى) بفتح
اللام (قوله وبانه) اى كلام
ابن العربي عطف على بانه
(قوله متقددي) بكسر الميم
جمع بلانون لاضافته

عبد ابن عرفة فتوى ابن عبد الرؤف وابن السبكي وابن دحون ونحوهم اقوالا ونقل لابن
 الطلاع قولاً في المذهب وجهه مقابل قول ابن القصار الخ طوكا ن خليل وابن عرفة لم يقفوا
 على كلام القرافي في الذخيرة ويحتمل مع ابن العربي ونصه بعد ذكر كلام ابن العربي قوله فان قاس
 على قوله فهو متعبد قال العلماء المقالة قسمان محيط باصول مذهب مقلده وقواعده بحيث
 تكون نسبتة الى مذهبه كنسبة المجتهد المطلق الى اصول الشريعة وقواعدها فلهذا يجوز له
 التخرج والقياس بشرائطه كاجاز المجتهد المطلق وغير محيط فلا يجوز له التخرج لانه كالعامي
 النسبة الى حلة الشرعية فينبغي ان يحمل قوله على القسم الثاني فيجبه والا فهو مشكل اه
 (وتقد) بفتحات مجهم الذال اي مضى (حكم) قاض (أعني وأبكم وأصم) الواو بمعنى أو فمعها
 وظاهر مساوولي كذلك أو طرأ عليه بعدها (ورجى) على الامام أو نائبه (عزله) أى الاعي
 أو الابكم أو الاصم عن القضاء ابن رشد ان اتصال التي ايدست مشتقة في صحة تولية القضاء الآن
 عدمها يوجب فسخ توليته أن يكون سمياً بصيرته كما قالوا من لم يجتمع فيه وجب عزله
 متى عثر عليه و يكون ماضى من أحكامه جائزاً وفي التوضيح الصفة الثانية لا تشترط في صحة
 التولية ولكنه يجب كونه متصفاً بها وعدمها موجب لعزله وبقضاء ماضى من أحكامه (ولزم)
 القضاء الشخص (المتعين) له لا فخراده بشرطه فيلزمه طلبه وقبوله ولا يجوز له الامتناع منه
 ووجب على الامام توليته واعاقته على الحق (أو) الشخص (المتألف فتنة) بعدم توليه بين
 المسلمين أو في نفسه أو ماله أو عياله وال حال أنه لم ينفر بشرطه (أو) الخائف (ضياح الحق) على
 مستحقه بتولية غيره فيلزمه (القبول والطالب) لتوليته (و) ان امتنع المتعين من القبول
 (أجبر) بضم الهاء وكسر الموحدة على القبول بغير ضرب بل (وان بضرب) قيل للامام مالك
 رضى الله تعالى عنه يجبر بالسجن والضرب قال نعم أبو عمر انما يجبر على القضاء من لم يوجد غيره
 يجبر بالسجن والضرب ابن عرفة قول ولاية القضاء من فروض الكفاية ان كان بالبلد عدد
 مصلحون لذلك فان لم يكن من يصلح لذلك الا واحد تعين عليه وأجبر على الدخول فيه المازرى
 يجب على من هو أهله السعي في طلبه ان علم أنه ان لم يلب ضاعت الحقوق أو توليته من لا يحل ان يولى
 وكذا ان ولى من لا تحل توليته ولا سبيل لعزله الا بطلبه (والا) أى وان لم يتعين عليه ولم يخف
 فتنة ولا ضياع الحق (فله) أى من فيه شرطه (الهرب) بفتح الهاء والراء من توليته ان لم يعينه
 الامام بل (وان عين) بضم فكسر مثقلاً من الامام لتولية القضاء ابن رشد الهر وب عن القضاء
 واجب وطلب السلامة منه لازم لاسيما في هذا الوقت فروض الكفاية كلها متعين بتعيين
 الامام الا القضاء اشد خطره في الدين ابن مرزوق هذا دليل على أن ولايته من أعظم المحن
 حيث جازت له مخالفة الامام هنا ولم تجز له في الجهاد المؤدى للموت ابن شاس للامام اجباره وله
 هو أن يهرب بنفسه منه الآن يعلم تعينه له فيجب عليه القبول (تنبيهات) الاول اذ الرمة
 طلب القضاء فطالبه فتنع منه الا يدل مال فهل يجوز له بذله اظاهر انه لا يجوز لاولهم انما يلزمه
 القبول اذا تعين عليه اذا كان يمان على الحق وبذل المال في القضاء من أول الباطل الذي لم
 يعن على ابطاله فيصرم عليه حينئذ وقد يفهم من كلام ابن فرحون قاله الخط (الثاني) روى
 عن النبي صلى الله عليه وسلم سخر صون على الامارة تكون حسرة وندامة يوم القيامة

(قوله وكان) بفتح الهاء
 وشد التون (قوله مقالة)
 بفتح اللام (قوله ولى) بضم
 فكسر مثقلاً (قوله كذلك)
 أى أعني أو أبكم أو أصم
 (قوله بعدها) أى توليته
 (قوله عند) بضم فكسر
 أى اطلع (قوله القضاء)
 تفسيراً لما على لزم (قوله أو)
 تولية عطف على انه الخ

(قوله وكل) بضم فكسر
 اى القضاء (قوله اليه) اى
 الحارص (قوله وامتنع)
 بضم التاء وكسر الحاء (قوله
 تعن) بضم نفتح (قوله توكل)
 بضم فسكون ففتح (قوله
 فوك) بضم النون وسكون
 الواو اى حق (قوله فيه) اى
 طلبه (قوله قبل) بكسر الباء
 (قوله بقبالة) بكسر القاف
 ثم حذفت (قوله واعطى عليه
 رشوة) مفسر ما قبله (قوله
 وان كان قد حكم بالحق)
 مبالغة (قوله ليولى) بفتح
 اللام الثانية (قوله ثم
 استقصى) بضم التاء وكسر
 الضاد اى اعطى الرشوة
 على العزل (قوله نظرت) بضم
 فكسر (قوله المستخلف)
 بفتح اللام (قوله يكون) اى
 المستخلف (قوله قبل) بكسر
 الباء (قوله فى المولى) بضم الميم
 وفتح الواو واللام متعلا (قوله
 فان لم يعلمها) اى الشروط
 (قوله التقليد) اى التولية
 (قوله من القضاء الخ) بيان
 المولى له (قوله جهل) بضم
 فكسر اى المولى له (قوله
 عقدت) بضم فكسر (قوله
 فاشهاد) اى الامام (قوله
 بها) اى التولية (قوله ثبوتها)
 اى التولية (قوله يقرأ)
 بضم الباء (قوله ولو قرأه)
 اى الكتاب (قوله صحت) اى
 التولية (قوله بضمه) اى قوله

فنهى المصلحة وبذلت الفاطمة فن طلب القضاء وأراد وحرس عليه وكل اليه وخيف عليه
 فيه الهلاك ومن لم يسأله وامتنع به وهو كاره له خائف على نفسه فيه اعانة الله تعالى عليه وروى
 عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من طلب القضاء واستعان عليه وكل اليه ومن لم يطلبه ولا
 استعان عليه أنزل الله عليه ملكا يسدده وقال صلى الله عليه وسلم لا تسأل الامارة فانك ان توتها
 عن غير مسئلة تعن عليها وان توتها عن مسئلة توكل اليها (الثالث) * فى وثائق الجزيرى القضاء
 محنة وبلية ومن دخل فيه فقد عرض نفسه للهلاك لان التخلص منه عسر قاله بـ منه واجب
 لاسيما فى هذا الوقت وطلبه فوك وان كان حسبة قاله الشعبي ورخص فيه بعض الشافعية اذا
 خلصت النية بان يكون قد وليه من لا يرضى حاله والاول اصح اقله عليه الصلاة والسلام انا
 لانستعمل على علمنا من أراد * ١١ فى الصحاح النول بالضم الحق قال قيس بن الخطيم
 وداء النول ليس له دواء * والنوالة الجماعة * (الرابع) * ابن فرحون وأما لم يحصل القضاء
 بالرشوة فهو أشد كراهة وقال أبو العباس فى كتابه آداب القضاء من قبل القضاء بقبالة واعطى
 عليه رشوة فولايتيه باطله وقضاؤه مردود وان كان قد حكم بحق وان أعطى رشوة على عزل قاض
 ليولى مكانه فكذلك أيضا وان أعطاها على عزله دون ولاية فعزل الاول برشوة ثم استقصى هو
 مكانه بغير رشوة نظرت في المعزول فان كان عدلا فاعطاه الرشوة على عزله حرام ولا يعزل ويبقى على
 ولايته الا ان يكون من عزله تاب ورد الرشوة قبل عزله وقضاء المستخلف أيضا باطل الا ان يكون
 قبل الولاية فيصبح قضاؤه فان كان المعزول جائرا فلا يبطل قضاء المستخلف قال أبو العباس قلت
 هذا يخبر بجماعى مذهب الشافعى والحنفى * (الخامس) * لم يتعرض المصنف لمتنعه بقبالة الولاية
 وقال ابن بشير فى التحرير لانه قد اد الولاية شروط العلم بشرائط الولاية فى المولى فان لم يعلمها لا بعد
 التقليد استأنفه الثانى ذكر المولى له من القضاء أو الامارة فان جهل فسدت الثالث ذكر البلد
 الذى عقدت الولاية عليه ليمتاز عن غيره * (السادس) * القرطبي الانفاذ التى تمنع قدبها الولاية
 صريح وكناية فالصريح أربعة ألفاظ وهى ايتك وقلدتك واستخلفتك واستتبتك والكناية ثمانية
 ألفاظ وهى اعتقدت عليك وعوات عليك ورددت عليك وجعلت عليك وفوضت اليك ووكلت
 اليك واستندت اليك وعهدت اليك وتحتاج الكناية الى ان يقرن بها ما يبنى الاحتمال مثل
 استكم فيما اعتقدت عليك فيه وشبه ذلك * (السابع) * ابن عرفة تثبت تولية الامام قاضيه باشهاد
 بها انصاره الاصح ثبوتها بالاستقضاة الدالة بتواترها والقراين على علم ذلك ومنع بعضهم ثبوتها
 بكتاب يقرأ على الامام ان لم ينظر الشهود فى الكتاب المقرء لجواز ان يقرأ القارى ما ليس فى
 الكتاب ولو قرأه الامام صحت قلت سمع الامام المقرء عليه مع سماعه وسكوته يحصل العلم
 بضرورة ثبوتيه اياه ونقل المتبلى وغيره عن المذهب ثبوت ولايته بشهادة السماع اه قوله
 يقرأ على الامام كذا فى النسخة التى رأيت منه وهو الذى يقتضيه بضمه والذى فى تبصرة ابن
 فرحون عن الامام وهو الظاهر والله أعلم * (الثامن) * ابن فرحون اذا كان المولى غائبا وقت
 توليته جاز قبوله على التراخى عند بلوغ التولية اليه وعلامة قبوله شروطه فى العمل فيه مذاجرى
 جهل العباد بترضى الله تعالى عنهم ومن بعدهم الى وقتنا هذا * (التاسع) * فى الأخيرة قال
 الشافعية يجوز انعقاد ولاية القاضى بالكتابة والمراسلة كالو كالة وقواعدنا تقتضيه قالوا

(قوله وهو) أى الشيعون (قوله رأيه) أى الامام (قوله ولو شرط) أى الامام (قوله عليه) أى القاضى (قوله فيه)
 أى المجتهد (قوله لا يخرج) أى القاضى (قوله وجد) بضم فكسر (قوله هذا) ١٤٥ أى لا يخرج عن قول ابن القاسم

ما وجد (قوله أراد) أى
 الطرطوشى (قوله القضاء)
 مفسر فاعل حوم (قوله
 لانه) أى فاقد أهليته
 (قوله لمجوده) أى عدولة
 عن الحق عالمه (قوله
 ذلك) أى طلب الدنيا (قوله
 أراد) أى طلب القضاء
 (قوله طلبه) أى القضاء
 (قوله به) أى القضاء
 بضم الباء (قوله يافى)
 بضم الباء وفتح القاف (قوله
 يستحب) بضم الباء (قوله
 طلبه) أى تولى القضاء
 (قوله واعجز) عطف على
 المجتهد (قوله يقتصر) بضم
 الميم وفتح الصاد المهملة
 (قوله هذين) أى خفى العلم
 والماجر عن القوت (قوله
 للادلى) بفتح الهمز (قوله
 لانه) أى طالبه (قوله منه)
 أى غيره (قوله يرى) أى يعلم
 (قوله يولاه) أى الاتخ
 القضاء (قوله وهو) أى
 الآخر (قوله يستحقه)
 أى القضاء (قوله ولكنه)
 أى الآخر (قوله به) أى
 القضاء (قوله على ذلك)
 أى يقع الناس بعلمه (قوله
 فى كونه) أى القضاء
 (قوله مكروها) خبر كون
 (قوله منه) أى القضاء

فان كانت التوايعة باللفظ مشافهة فالقبول على الفور انظرا كالايجاب وفى المراسم لا يجوز
 التراخي بالقبول قالوا وفى القبول بالشروع فى المنظر خلاف وقواعدنا تقتضى الجواز
 لان المقصود هو الدلالة على ما فى النفس العاشرة فى الذخيرة الشافعية اذا انعقدت الولاية
 فلا يجب على المتولى النظر حتى تسمع ولايته فى عماله ليدعونه له وهو شرط أيضا فى وجوب
 طاعته وقواعد الشريعة تقتضى ما قالوه فان التمكن والعلم شرطان فى التكليف فالشيعون
 يوجبون المكينة ولهم العلم الحادى عشر ابن الحاجب للامام ان يستخلف من يرى
 غير رأيه فى الاجتهاد والتقليد ولو شرط عليه الحكم بما يراه الامام بطل الشرط وصحت
 التوايعة خليفه ل كما يابى بولى شافعيًا وحنفيًا ولو شرط أى الامام على القاضى الحكم بما
 يراه الامام من مذهب معين أو اجتهاده بطل الشرط وصح العقد قاله الطرطوشى وقال
 غيره العقد غير جائز ينبغى فسخه ورده وهذا اذا كان القاضى مجتهدا وفرض المازرى
 فيه المسئلة قال وان كان الامام مقلدا وكان متبعا للمذهب مالم واضطر الى ولاية قاض مقلد
 فلا يحرم على الامام أن يأمره أن يقضى بين الناس بمذهب مالم يرضى الله تعالى عنه وان
 لا يعدى فى قضائه مذهب مالم يرضى الله تعالى عنه الميراث من المصلحة فى أن يقضى بين الناس
 بما عليه أهل الاقليم والبلد هذا الذى القاضى ولم يعلم وقدولى ضمنون رجلا مع بعض كلام
 أهل العراق وأمره أن لا يعدى الحكم بمذهب أهل المدينة الباجى فى مجالات قرطبة لا يخرج
 عن قول ابن القاسم ما وجد الطرطوشى هذا جهل عظيم منهم أراد ان الحق ليس فى قول معين
 (وحرر) بفتح الحاء المهملة وضم الراء القضاء (الشخص) (جاهل) الاولى لفاقد أهليته لانه أكثر
 فائدة المازرى يحرم طلب القضاء على فاقد أهليته (و) حرم أيضا على (طالب الدنيا) بجمعها به
 لجوده وبسبب ذلك ابن رشد يجب أن لا يولى القضاء من أراد ابن فرحون يحرم طلبه على من
 قصده الانتقام من أعدائه (ونذب) بضم فكسر طلب وقبول تولية القضاء لصاحب علم خفى
 (الشهر) بضم فسكون فكسر (علمه) للناس فيفتقرون به لان الخامل لا يعبا به ولا يلقى اليه
 سمع فى المازرى ف عن بعضهم يستحب طلبه المجتهد خفى علمه وأراد اظهار بولايته القضاء
 ولما جاز عن قوته وقوت عباله الابرز القضاء المازرى ولا يقتصر بالاستحباب على هذين اذ
 يستحب للادلى به من غيره لانه أعلم منه ابن فرحون المازرى يستحب ان لم يتعين عليه ولكنه
 يرى انه انهمض وانفع للمسلمين من آخر يولاه وهو يستحقه ولكنه دون هذا اه وان قصده
 دفع ضرر عن نفسه فعليه ابن فرحون من المباح وعكس كلام المصنف ما اذا كان عدلا
 مشهورا يقع الناس بعلمه وخاف ان تولى القضاء ان لا يقدر على ذلك فيكره له طلبه وقبوله قاله
 فى التوضيح ابن عرفة المازرى فى كونه فى حق المشهور علمه الفقى مكروها أو مباحا نظرا وأصول
 الشرع تدل على الابعاد منه اه ابن فرحون من المكروه أن يطلب القضاء لتحصيل الجاه
 والاستعلاء على الناس فهذا سعيه مكروه ولوقيل انه حرام كان وجهه ظاهر القوله تعالى تلك
 الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علوا فى الارض ولا فسادا والعاقبة للمتقين ابن عرفة

(قوله فهذا) أى طالبه لتحصيل الجاه والاستعلاء على الناس (قوله سعيه) أى
 طلبه (قوله انه) أى سعيه

مخ ح ١٩

(قوله من تسكينه الخ) بيان ما (قوله الشهادة) أي بين المتعالمين والتوثيق لهم وعلمهم تنازع فيه تقديم وتقديم (قوله أي تارك الشبهات الخ) وهؤلاء هم الصالحون وأعلى منهم المتقون وهم القادرون الحلالين المؤدّي للشبهة وأعلى منهم الصديقون أي المعروضون عما سوى الله تعالى خوفا ١٤٦ من صرف ساعة من العمر فيما لا يزيد القرب من الله تعالى وأدنى من الصالحين

هذا كله ما لم تكن توليته ملازمة لما لا يحل من تسكينه تقديم من لا يحل تقديمه للشهادة وقد شاهدنا من ذلك ما الله أعلم به ولا فائدة في كتبه هنا والله أعلم وشبهه في الذنب فقال (ك) تولية (ورع) بفتح الواو وكسر الراء أي تارك الشبهات خوف الوقوع في المحرمات والتزه هو الذي لا يطمع فيما عند الناس في المقدمات عن عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه في صفة القاضي أن يكون عالما بالكتاب والسنة ذاتزاهة عن الطمع وفي الذخيرة ابن حجر زلايا أي بما نصب له حق يكون ذاتزاهة ونصيحة ورجة وصلاية لينفارق بالنزاهة التشوف لما في أيدي الناس وبالنصيحة يفارق حال من يريد أن يظلم ولا يبالى بوقوع الغش والغلط والخطا وبالرجة حال القاضي الذي لا يرحم الصغير والقيم والمظلوم وبالصلاية حال من يضعف عن استخراج الحقوق (غني) معنون في كتابه إذا كان الرجل فقيرا وهو أعلم في البلد وأرضاهم استحق النضام وليكن ينبغي أن لا يخلص له حق يغني ويقضي دينه المازي وهذه من المصلحة لأنه ربما دعاه فقره إلى استمالة الأغنياء والضراعة لهم وتميزهم على النقر أربابا كبارا إذا تخصصوا مع الفقراء فإذا كان غنيا بعد ذلك اه زاد ابن الحاجب كونه بالديا ولا يخاف في الله تعالى لومة لائم ترك المصنف الأول يقول ابن رشد وابن عبد السلام إن الولادة اليوم يرجحون غير البليدي على البليدي والثاني يقول ابن عبد السلام الظاهر أنه راجع إلى النوع الأول لأن الخوف من لومة لائم راجع إلى النسق (حليم) حسن الخلق يفعل ما يقع بحضرته من المنعوم من غير أنتم الحرمة الله تعالى لا يستقرها الغضب ولا يجعله على تجمل العقوبة ما لم تنتهك حرمة الله تعالى (ز) بفتح النون وكسر الراء أي قنوع بما أعطاه الله تعالى لا يتطلع لما في أيدي الناس فيستوى عنده الأغنياء والفقراء غ أي كامل المرأة ابن هرزوق أي مترفع عن الوقوع في الرذائل والطمع فيما في أيدي الناس الجوهرى النزاهة البعد عن السوء (نسيب) أي معروف النسب لما لا يسارع إلى الطعن فيه حسدا على منصب القضاء ابن عرفة معنون لا بأس بولاية ولد الزنا ولا يحكم في حده الباجي لا يظهر منه لأن القضاء مرضع رفعة فلا يليه ولد الزنا كالأمامة أصبغ لا بأس أن يستفتى من حدث في الزنا إذا تاب ورضيت حالته وكان عالما ويجوز حكمه وإن لم تجز شهادته فيه لأن المسقوط يجوز حكمه ما لم يحكم بجور أو ذمما ولا تجوز شهادته وعزاه الباجي لأصبغ ومنعه معنونة ما على الشهادة (مستشير) للعالم ولا يستقل برأيه أي شأنه ذلك خوف خطئته (بلادين) بفتح الدال المهملة عليه لاحد لأنه ذل بالنهار وهم بالليل كما في الحديث ابن عبد السلام الظاهر الاكتفاء بشرط الغنى عن شرط عدم الدين فإن وجود الدين مع الغنى بما ينه عليه لأثره خامل وفيه نظروا الظاهر خلافه (و) بلا (حد) في حذف أو غيره سواء قضى فيما حده فيه أو في غيره بخلاف الشاهد فإنه لا يقبل فيما حده فيه ويقبل في غيره والفرق أن القضاء وصف زائد يعتبر فيه ما لا يعتبر في الشاهد وإذا تاب القاضي محاسن فيه فلا يحكم فيه بخلاف الشاهد فلا تقبل شهادته فيما حده فيه ولو تاب وفرق بينهما باستناد

العدل والتارك كون المحرمات المينة وما يحل بالمرأة أفاده في الاحياء (قوله لا يأتي) أي القاضي (قوله بما نصب له) أي من القضاء (قوله يكون) أي القاضي (قوله يغني) بضم الياء بعد هاء غن مبهمة وفتح النون أي من بيت المال (قوله ويقضي) بضم الياء وفتح الضاد المعجمة (قوله وهذه) أي كونه غنيا (قوله لأنه) أي القاضي الفقير (قوله بالكبار) صلة تمييز (قوله الأول) أي كونه بليديا (قوله والثاني) أي لا يخاف الخ (قوله النوع الأول) أي شروط صحة التولية (قوله ولا يجعله) أي الغضب (قوله تنتهك) بضم التاء الأولى وفتح الهاء (قوله يتسارع) بضم الياء وفتح التاء (قوله ولا يحكم) أي ولد الزنا (قوله في حده) أي الزنا (قوله منعه) أي تولى ولد الزنا (قوله يستفتى) بضم الياء وفتح التاء (قوله حد) بضم الحاء (قوله ورضيت) بضم الراء (قوله حكمه) أي ولد الزنا (قوله فيه) أي الزنا تنازع فيه حكمه وشهادة (قوله ومنعه)

أي حكم ولد الزنا فيه (قوله لأنه) أي الدين (قوله هم) بفتح الهاء وشد الميم (قوله بما ينه عليه) أي الدين حكمه الغنى (قوله حد) بضم الحاء (قوله يقبل) بضم الياء وفتح الياء (قوله فرق) بضم فكسبر شققا

(قوله يحمله) أى دهاؤه

(قوله ولأنه) أى زائد

الدهاء (قوله عقلة) أى

القاضى (قوله سمية) بضم

السين وفتح الميم وشده الياء

(قوله وقال) أى عمر رضى

الله تعالى عنه (قوله من

الدهاء) بضم الدال (قوله

قرر) أى بعض الخفيسة

(قوله هذا) أى الطلاق

(قوله هذا) أى الفرق

(قوله فتأخذه) أى تأخره

وتحكم عليه (قوله وهو)

أى الاخص (قوله انه) أى

يستوطن أى يتخاطب السر

(قوله الشيخ) أى ابن أبى

زيد (قوله عنه) أى اضيق

(قوله أمن) بضم أ وفتح

فكسر (قوله انه)

أى القاضى (قوله بمـ)

أى الراكبين والمصاحبين

(قوله الاخوين) أى مطرف

وابن المباحشون (قوله

الدخال) بضم الدال جمع

داخل (قوله الركب)

بضم الراء جمع راكب

(قوله لذلك) أى تعليل منع

الراكبين والمصاحبين (قوله

يتقدم) أى يتقدم أولاً (قوله

الى) بشده الياء (قوله أى

العدل) نفسه بل للفاعل

المستتر (قوله فان كان) أى

ما يقال (قوله خلق) بضم

الخاء واللام (قوله يعرف)

بضم فسكون ففتح

حكم القاضى للدينة أو الاقرار بضعفتهم بخلاف الشاهد وعطف على دين فقال (و) بلا
زائد (فى الدهاء) بفتح الدال عمودا كذا ضبطه ابن قتيبة كذا هو العطاء وكذا فى ضياء
العلوم أى القفانة لا يحمله على حكمه بالفراسة وعدم اعتبار لينة وامين ولا به يفهم من
أحوال الخصوم ما لا يخطر ببالهم وقد عزل عمر رضى الله تعالى عنه زيدا لذلك الطرطوشى
ليس يحسن الزيادة فى عقله المؤدية الى الدهاء والمكر فان هذا مذهبه وم قد عزل عمر رضى الله
تعالى عنه زيدا بن سمية وقال كرهت أن أحمل على فضل عقلك وكان من الدهاء البساطى وقع على
مع بعض الخفيسة وقد قرر فرقا بين من يثلب من الطلاق بشئ لا يفهمه الخواص لا يجهد
فكانت له هذا لا يفهم من عامة الناس الذين ليس فى قدرتهم فهم هذا ولو قرره طول عمره فتأخذه
بما لا يخطر بباله ولا يقدر على تصويره فكنت (و) بلا (بطانة) بكسر الموحدة أى خطاها (سوء)
مثله لابن الحاجب ابن عرفة الذى فى المعونة أخص من هذا وهو انه يستوطن أهل الدين
والامانة والعدل والنزاهة فيستعين بهم وهذا أخص من كونه سليمان بطن السوء وأما
نفس السلامة من بطن السوء فتقتضى قول اصبح انما من الشروط الواجبة الشيخ عنه ينبغي
للإمام أن يعزل من قضائه من يخشى عليه الضعف والوهن وبطانة السوء وان أمن عليه
المجور (و) نذب للقاضى (منع) الاشخاص (الراكبين) أى الذين يركبون (معه) أى القاضى
(و) الاشخاص (المصاحبين) أى القاضى لغير ضرورة أذنب كثير منهم تعظم نفسه ويما به
ذوا الحاجة والضعيف والفقير فلا يصالحون اليه ولا يعتقد كثير من الناس انه لا يستوفى الحق منهم
ولتوصل كثير من المبطلين بهم الى تقيده أغراضهم الفاسدة ابن عرفة عن الاخوين لا ينبغي
للقاضى أن يكثر الدخال عليه ولا الركب معه ولا المستخفين معه فى غير حاجة كانت منهم بم
قبل ذلك الآن يكونوا أهل أمانة ونصيحة وفضل فلا بأس بهم وينع أهل الركب معه فى غير
حاجة ولا رافع مظنة ولا خصومة (و) نذب (تحقيق الاعوان) لذلك ولأنه لم يكن لرسول الله صلى
الله عليه وسلم أعوان ولا لابي بكر ولا لعمر رضى الله تعالى عنهم ما وفى سماع الاخوين يتقدم الى
أعوانه ولو استغنى عنهم سم كان أحب الى ولم يكن لابي بكر ولا لعمر أعوان رضى الله تعالى عنهم
وكان عمر رضى الله تعالى عنه يطوف وحده الآن يضمار الى الاعوان فليخفف ما استطاع
ويقام من مجلسه من جلس فيه مدعيا انه يريد أن يتعلم كيفية القضاء بين الناس لانه من حيل
مشاكل الناس الامن كان مأموما ضيا (و) نذب (اتخاذ من) أى عدل (يخبره) أى العدل
القاضى (بما) أى القول الذى (يقال) من الناس (فى سيرته) بكسر السين المهملة أى حالة
القاضى (وحكمه) فان كان خيرا حمد الله تعالى ودام عليه وان كان شرا تاب منه
ان وقع والابن وجهه وأبعدتهم عنه بن نفسه ابن عبد الحكم يندب ان يجعل رجلا عدولا
يثق بهم يتقانون اليه ما ينقم الناس عليه من خلق أو حكم أو قبول شاهد أو رده ويقعص
عن ذلك ويرجع عما يجب عليه الرجوع عنه فانه فى البحث عن ذلك منفعة له وللمسلمين
(و) (فى شهوده) أى القاضى المرتبين لسماع الدعوى وتسجيلها ليكون على بصيرة فيهم فيسبق
عدولهم واخيادهم وصلاحهم ويطرد دخلانهم اشبه ينبغي للقاضى اتخاذ رجل صالح مأمون
متنبه أو رجلين بهذه الصفة يسأل عن الشهود فى السرى مسأكتهم رأعاهم ممنون يتخذ

(قوله مكشف) بضم فسكون فكسر (قوله فيه) أي علم مكشفاً (قوله يزكيه) أي المسؤول عنه (قوله يجرحه) أي المسؤول عنه (قوله يتقدم) أي القاضي (قوله ولا يطرق) بضم فسكون ففتح أي بالقضبان على الأرض (قوله فانه) أي اسراع المسير (قوله يذهب) بضم فسكون فكسر (قوله انه) تأديب المسي على القاضي بمجلس حكمه (قوله ويستند) أي القاضي (قوله فيه) أي تأديب المسي عليه فيه (قوله فيؤديه) أي القاضي المسي عليه (قوله أنكرها) أي المسي (قوله أرايت) أي اخبرني (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله انه) أي قوله ظلمتني (قوله يختلف) أي حكمه باختلاف المراد به (قوله فيه) أي ظلمتني (قوله تفسيراً) أي عن مالك رضي الله تعالى عنه (قوله ما قال) أي قوله ظلمتني (قوله انه) أي القائل (قوله ان اراد) أي القائل بقوله ظلمتني (قوله أذاه) أي القاضي (قوله والقاضي من أهل الفضل) حال (قوله عاقبه) أي القاضي القائل لا ظلمتني جواب ان (قوله وما نزل) أي وقع (قوله ذلك) ١٤٨ أي قوله للقاضي ظلمتني (قوله حتى خاصم) أي القائل للقاضي (قوله في العقوبة) صلة

خاصم (قوله في الالداد) لذلك من هو منه على يقين من حسن نظره في دينه وان كانا رجلين فهو أحسن النعمى ينبغي أن لا يعرف مكشف القاضي لان فيه فساد أشبه لا ينبغي للمكشف أن يسأل رجلاً واحداً أو اثنين وليسأل ثلاثة فأكثر ان قدروا مثله لابن حبيب عن الاخوين اشهب خوف ان يزكيه أهل وده أو يجرحه عدوه ابن شعبان يتقدم من يركب خلفه لئلا يدلس بهم على الناس أو يدلسوا ولا يقبل الامر الا من الاخير ولا يطرق له اذ اركب ولا يسرع المسير فانه يذهب بهاء الوجه (و) نذب (تأديب من) أي الشخص الذي (أساء) أي تعدى (عليه) أي القاضي بمجلس حكمه بقوله ظلمتني أو حرت على ابن عبد السلام وظاهر كلام الامام مالك رضي الله تعالى عنه انه واجب ويستند فيه لعلمه فيؤديه وان لم تشهد عليه بينة آما من أساء في غير مجلسه وأراد تأديبه فلا يؤديه بنفسه ولا يفعله لقاض آخر ويقوم عليه البيعة ان أنكرها سمع ابن القاسم أرايت من قال للقاضي ظلمتني قال انه يختلف ولم يجده فيه تفسيراً الا ان وجهه ما قال انه ان أراد أذاه والقاضي من أهل الفضل عاقبه وما نزل ذلك حتى خاصم أهل الشرف في العقوبة في الالداد ابن رشد للقاضي القاضل العدل ان يحكم لنفسه والعقوبة على من تناوله بالقول واذاه بان نسبه للظلم والجور ومواجهة بمحضرة أهل مجلسه بخلاف ما شهد به عليه انه آذاه وهو غائب بلا واجهة لان مواجهته من قبيل الاقرار له وله الحكم بالاقرار على من انتهك ماله واذا كان له الحكم بالاقرار فيماله الحكم لغيره كان أخرى أن يصحكم بالاقرار في عرضه كما يحكم به في عرض غيره لما في ذلك من الحق لله تعالى لان الاجترار على الحكم يمثل هذا توهم لهم فالعاقبة فيه أولى من التجاني وهو دليل قوله وما نزل ذلك حتى خاصم أهل الشرف في العقوبة في الالداد وكذا قال ابن حبيب العقوبة في هذا أولى من العقوبة (الافى مثل) قول بعض المتخاصمين للقاضي (اتق الله في أمري) أراذ كرو فوك بين يدي الله تعالى للقضاء بينك وبين الناس مما فيه إشارة للاسامة فلا يؤديه (وليفق) القاضي وجوبا

ماله أي القاضي صلة الحكم (قوله واذا كان له) أي القاضي (قوله فيماله) أي القاضي (قوله لغيره) أي القاضي بفتح قوله كان أي القاضي (قوله عرضه) بكسر فسكون أي القاضي (قوله لما) بكسر اللام وخفة الميم علة كان أخرى الخ (قوله ذلك) أي الحكم على من وقع في عرضه (قوله من الحق لله تعالى) بيان ما (قوله توهم) أي تضعيف (قوله فيه) أي الاجترار على الحكم (قوله التجاني) أي التباعد والعفو عنه (قوله وهو) أي كون العقوبة أولى من العفو فيه (قوله دليل) أي مدلول (قوله قوله) أي ابن القاسم (قوله نزل) أي حصل (قوله ذلك) أي تناول عرض القاضي وأذاه (قوله حتى خاصم) أي تناول عرض القاضي (قوله في العقوبة) صلة خاصم (قوله في الالداد) صلة العقوبة (قوله في هذا) أي تناول عرض القاضي (قوله مما فيه الإشارة للاسامة) أي للقاضي بيان مثل اتق الله (قوله في أمري)

(قوله ويقل) أي القاضي (قوله له) أي القائل اتق الله في أمري (قوله ولا يكثر) بفتح فسكون فضم أي يعظم ويشغل ويشق
(قوله عليه) أي القاضي (قوله له اتق الله) أي في أمري (قوله وليثبت) أي القاضي في أمري (قوله ويجيبه) أي القاضي القائل
اتق الله في أمري (قوله بقوله) أي القاضي (قوله ولا يظهر) بضم الباء وكسر الهاء أي القاضي (قوله له) أي القائل له
اتق الله (قوله الاخوين) أي مطرف وابن الماسحون (قوله فعليه) أي ١٤٩ القاضي (قوله زجره) أي الشاتم المسرع

بفتح الباء والقاء (به) أي من قال له اتق الله في أمري ويقل له رزقي الله ويا له تقواه واذكرنا
الوقوف بين يديه تعالى الفصل القضاء ابن عبد الحكم ان قيل للقاضي اتق الله تعالى فلا ينبغي
له أن يضيق صدره لهذا ولا يكثر عليه وليثبت ويجيبه جوابا لينا بقوله رزقي الله تعالى تقواه
وما أمرتني الا بخير ومن تقوى الله تعالى ان آخذ منك الحق اذ ابا ان عنه ذلك ولا يظهر له غضبا
(و) يؤدب من أساسا (على خصمه) في مجلس قضائه بقوله له يا ظالم أو يا فاجر ابن عرفة ابن حبيب
عن الاخوين ان شتم أحدا لخصمه صاحب به عند القاضي أو اسرع اليه بغير حجة بقوله له يا ظالم
أو يا فاجر فعليه زجره وضربه الا ذامروا في قلعة فلا يضربه لانه ان لم ينصف الناس في
اعراضهم لم ينصفهم في أموالهم قلت ظاهره انحصار الحق للخصم والحق ان فيه حقا لله تعالى
لانها اهانة لمجلس الشرع ومع ابن القاسم ان أحد الخصمين بصاحبه وتبين ذلك ونهاه
فلا نقاضى أن يعاقبه ابن رشد لان الداء اذابه واضرار فيجب على القاضي كفه عنه وعقابه
عليه بما جازاه ومثله في سماع اشهب واصبغ قلت في حقه من بعضهم ان قال لخصمه ظلمتني
أو غصبتني ونحوه بصيغة الماضي فلا شيء عليه وان قال له يا ظالم ونحوه بصيغة اسم الفاعل أدب
ان لم ينزجر ثم قال ابن عرفة الشيخ لابن حنون عنه ان قال لمن شهد عليه شهادت على تزور
أو بما يسأل الله تعالى عنه أو ما انت من أهل الدين ولا من أهل العبدية لم يكن من ذلك لاهل
الفضل ويؤدب المعروف بالاذية بقدر جرمه وقدر الرجل المنتهك منه وبقدرا الشاتم في اذاته
لناس وان كان من أهل الفضل وكان ذلك منه فامتنع تحافي عنه ولا ينكأه ان قال شهدت على
بزور فان عني انه شهد عليه ياطل فلا يعاقب وان قصد اذامه والشهر فيه نكل بقدر حال الشاهد
والشهود عليه (و) اذا ولي الامام قاضيا في بلد مخصوص ولم يأذن له في استخلافه ولم ينع منه
(لم يستخلف) القاضي قاضيا آخر يوجب عنه في الحكم (الوسع) بضم الواو أي اتساع (عمله)
بفتح العين والميم أي البلاد التي ولي للقضاء فيها فيستخلف قاضيا يقضى نيابة عنه (في جهة)
بعدت عن بلده الذي هو به في المتبلى اذا كان نظير القاضي واسعا وأقطار مصر متناثرة
فلا يرفع الخصوم الى مصره الا فيما قرب من الاممال القريبة لان ما بعد يشق على الناس ويقدم
في الجهات البعيدة حكما ينظرون للناس في أحكامهم هذا هو المشهور من المذهب ومنع من
ذلك ابن عبد الحكم الا باذن الامام وقال ابن وهب ان كان الامام عدلا فلا يجوز لاحد ان
يأمره بالعدو الا باذنه وان كان غير عدل فليبارز وليقاتل بغير اذنه ابن رشد هذا كما قال ان كان غير
عدل فلا يلزم استئذانه في مبارزة ولا قتال قال وانما يفتقر العدل من غير العدل في الاستئذان

بفتح الباء والقاء (به) أي من قال له اتق الله في أمري ويقل له رزقي الله ويا له تقواه واذكرنا
الوقوف بين يديه تعالى الفصل القضاء ابن عبد الحكم ان قيل للقاضي اتق الله تعالى فلا ينبغي
له أن يضيق صدره لهذا ولا يكثر عليه وليثبت ويجيبه جوابا لينا بقوله رزقي الله تعالى تقواه
وما أمرتني الا بخير ومن تقوى الله تعالى ان آخذ منك الحق اذ ابا ان عنه ذلك ولا يظهر له غضبا
(و) يؤدب من أساسا (على خصمه) في مجلس قضائه بقوله له يا ظالم أو يا فاجر ابن عرفة ابن حبيب
عن الاخوين ان شتم أحدا لخصمه صاحب به عند القاضي أو اسرع اليه بغير حجة بقوله له يا ظالم
أو يا فاجر فعليه زجره وضربه الا ذامروا في قلعة فلا يضربه لانه ان لم ينصف الناس في
اعراضهم لم ينصفهم في أموالهم قلت ظاهره انحصار الحق للخصم والحق ان فيه حقا لله تعالى
لانها اهانة لمجلس الشرع ومع ابن القاسم ان أحد الخصمين بصاحبه وتبين ذلك ونهاه
فلا نقاضى أن يعاقبه ابن رشد لان الداء اذابه واضرار فيجب على القاضي كفه عنه وعقابه
عليه بما جازاه ومثله في سماع اشهب واصبغ قلت في حقه من بعضهم ان قال لخصمه ظلمتني
أو غصبتني ونحوه بصيغة الماضي فلا شيء عليه وان قال له يا ظالم ونحوه بصيغة اسم الفاعل أدب
ان لم ينزجر ثم قال ابن عرفة الشيخ لابن حنون عنه ان قال لمن شهد عليه شهادت على تزور
أو بما يسأل الله تعالى عنه أو ما انت من أهل الدين ولا من أهل العبدية لم يكن من ذلك لاهل
الفضل ويؤدب المعروف بالاذية بقدر جرمه وقدر الرجل المنتهك منه وبقدرا الشاتم في اذاته
لناس وان كان من أهل الفضل وكان ذلك منه فامتنع تحافي عنه ولا ينكأه ان قال شهدت على
بزور فان عني انه شهد عليه ياطل فلا يعاقب وان قصد اذامه والشهر فيه نكل بقدر حال الشاهد
والشهود عليه (و) اذا ولي الامام قاضيا في بلد مخصوص ولم يأذن له في استخلافه ولم ينع منه
(لم يستخلف) القاضي قاضيا آخر يوجب عنه في الحكم (الوسع) بضم الواو أي اتساع (عمله)
بفتح العين والميم أي البلاد التي ولي للقضاء فيها فيستخلف قاضيا يقضى نيابة عنه (في جهة)
بعدت عن بلده الذي هو به في المتبلى اذا كان نظير القاضي واسعا وأقطار مصر متناثرة
فلا يرفع الخصوم الى مصره الا فيما قرب من الاممال القريبة لان ما بعد يشق على الناس ويقدم
في الجهات البعيدة حكما ينظرون للناس في أحكامهم هذا هو المشهور من المذهب ومنع من
ذلك ابن عبد الحكم الا باذن الامام وقال ابن وهب ان كان الامام عدلا فلا يجوز لاحد ان
يأمره بالعدو الا باذنه وان كان غير عدل فليبارز وليقاتل بغير اذنه ابن رشد هذا كما قال ان كان غير
عدل فلا يلزم استئذانه في مبارزة ولا قتال قال وانما يفتقر العدل من غير العدل في الاستئذان

(قوله على) بشد الباء (قوله عني) أي قصد القائل (قوله اذامه) أي الشاهد (قوله به) أي الشاهد بالتزوير (قوله نكل) بضم
فكسر مثقلا (قوله ولم يأذن) أي الامام (قوله له) أي القاضي (قوله في استخلافه) أي القاضي خليفة في الحكم عنه (قوله
ولم ينع) أي الامام القاضي (قوله منه) أي استخلافه (قوله ولي) بضم فكسر مثقلا (قوله متناثرة) أي متباعدة (قوله
فلا يرفع) أي القاضي (قوله يقدم) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله أي القاضي) (قوله من ذلك) أي الاستخلاف (قوله العدو)
أي الكافر (قوله وان كان) أي الامام

له لاف طاعته اذا امر بشئ أو نهى عنه ثم قال واجب على الرجل طاعة الامام فيما احب أو كره
وان كان غير عدل مالم يأمر بمعصية ابن عبد السلام اذا نهى الامام عن الاستخلاف فمتفق
على منعه وان اذن فيه فمتفق على جوازه وفي النوادر اذا كان الاستخلاف باذن الخليفة فلا
يبالي كان القاضي حاضرا أو غائبا وكان الامام ولي قاضيين أحدهما فوق صاحبه وان تجرد
العقد عن الاذن وعدمه فقال سحنون ليس له الاستخلاف وان مرض أو سافر وقال مطرف
وابن الماجشون له ذلك اذا مرض أو سافر خليل ومقتضى كلام ابن الحاجب ان الاول هو
المذهب اى لكونه صدر به وهو ظاهر اطلاقه هنا وظاهره انه يتفق على منعه اذا علم المرض
والسفر ثم قال في التوضيح عن ابن راشد هذا اذا استخلف في البلد الذي هو فيه اما ان كان
عليه واسعا فأراد أن يقدم في الجهات البعيدة فالمشهور والجواز وقال ابن عبد الحكم لا يجوز
الا باذن الخليفة المازري وعلى قول سحنون ان استخلف فنهى المستخلف فلا يتخذ الا أن
يفتده القاضي الذي استخلفه ويستخلف في الجهة البعيدة (من) اى الذى (علم ما استخلف فيه)
من أبواب الفقه من نكاح أو بيع أو قرض أو غيرها ولا يشترط علمه بجميع أبواب الفقه الا
اذا استخلف في جميعها ابن شاس يشترط في خليفته صفات القضاة الا اذا لم يقوض له الاسماع
الشهادة والنقل فلا يشترط من العلم الامعرفة ذلك القدر ابن الحاجب يشترط علمه بما يستخلف
فيه (وانعزل) المستخلف بفتح اللام (عونه) اى مستخلفه بكسر هاءه لانه كوكيله ابن شاس لو مات
القاضي وقد استخلف مكانه رجلا وقال له سنده ما كانى وقفه ما كنت صدرت فيه للقضاء واقض
فلا قضاء له ولا سلطان وليس للقاضي أن يستخلف بعمده (لا) ينعزل (هو) اى القاضي (يموت)
الامير (الذي قدم القاضي ان كان الامير غير الخليفة بل (ولو) كان) الخليفة (التميطي اذا مات
الامام الذى تولى اليه الطاعة وقد قدم قضاة وحكاما وولى الامر غيره وقضى الحكام الذين
قدمهم الامام الميت أو القضاة بقضايا بين موت الامام الاول وقيام الثانى وبعدم قيامه وقبل
تنفيذهم اليهم الولاية وتمضيته لهم الحكومة فيما قضاوا في الفترة وحكموا فيه فاقضيتهم نافذة
واحكامهم جائزة وسجلاتهم ماضية وهم بمنزلة ولاية الايتام يقدمهم القاضي على النظر للايتام
ثم يموت القاضي أو يعزل فقد قدمه لهم ماض وفعله جائز لا يحتاج الى ان يرضيه القاضي الذى
ولى بعده اصبح لا ينعزل القاضي يموت مولاه كان الامام أو اميره ابن الحاجب اذا مات
المستخلف خليل بكسر اللام لم ينعزل مستخلفه خليل بفتحها وظاهره الاطلاق في تناول الامام
والامير والقاضي وهو مقيم بعبادة القاضي ونائبه فان نائب القاضي ينعزل بموت القاضي
فصل عليه مطرف واصبغ وابن حبيب ابن رشد ولم أعلمهم اختلافوا فيه ابن عبد السلام
وعنه دى ان ما قالوه من انعزال نائب القاضي بموت القاضي صحيح ان كان القاضي استنابه
بمقتضى الولاية على القول بأنه له ذلك واما ان استناب رجلا معينا باذن الامير أو الخليفة فينبغي
أن لا ينعزل ذلك النائب بموت القاضي ولو اذن في النيابة اذنا مطلقا فاختار القاضي رجلا
ففى انعزاله بموت القاضي نظر خليل انظر الفرق بين نائب القاضي فى انعزاله بموت القاضي وبين
نائب الامير فى عدم انعزاله بموت الامير وقد استشكله فضل وخسيرة ٨١ ابن مريزوق لم اطلع
على هذا النقل وذكر ما يشهد ان القول بان من ولاه القاضي لا ينعزل بموت القاضي ولا بعزله

(قوله ثم قال) اى ابن رشد
(قوله احب أو كره) اى
الرجل (قوله ان كان)
اى الامام الخليفة
فى وجوب طاعته (قوله
وكان) بفتح الهمزة وشدة
النون (قوله العقد) اى
للقضاء (قوله الاول) اى
منع الاستخلاف ولو مرض
أو سافر (قوله وهو) اى
الاول (قوله هنا) اى فى هذا
المختصر (قوله انه) اى
الشان (قوله يتفق) بضم
الباء وفتح الفاء (قوله على
منعه) اى الاستخلاف
(قوله يشترط) بضم الباء
وفتح الراء (قوله خليفته)
اى القاضي (قوله وقد
استخلف الخ) حال (قوله
فلا قضاء له) اى المستخلف
بفتح اللام (قوله لى) بضم
ميمه منقلا (قوله كان)
اى مولاه (قوله بان له)
اى القاضي (قوله ذلك)
اى الاستخلاف بدون اذن
من ولاه (قوله استشكله)
اى الفرق (قوله وذكر) اى
ابن مريزوق

(قوله قلت) أى قال ابن عرفة (قوله لم يعزل) أى المازرى (قوله منها) أى الاقوال (قوله فى حكم) صلة نائب (قوله بعونه) أى عزله أى القاضى صلة انعزال (قوله فى تقديم) صلة كتب (قوله وعفى رجلا) أى معينا (قوله وكتب) أى الامير (قوله له) أى الرجل (قوله صكا) بفتح الصاد المهملة وشدا كذا أى وثيقة ١٥١ (قوله ثم ولى) أى القاضى (قوله فحكم) أى صاحب المناكح (قوله

قوله) أى صاحب المناكح (قوله فاجاب) أى ابن رشد (قوله ثم عزل) بضم فكسر (قوله ولى) أى القاضى (قوله ولى) بضم فكسر مثقلا (قوله أحدهما) أى الاثنين المحكوم بينهما (قوله وأنكر) أى أحدهما (قوله قبل) بضم فكسر (قوله ذلك) أى خطابه (قوله يسجل) بضم فسكون ففتح مثقلا (قوله يشهد) بضم فسكون فكسر (قوله من الاحكام) بيان ما قوله مادام فى قضائه تنازع فيه يسجل ويشهد (قوله أى منفرد بالحكم) تفسير مستعمل (قوله فى جميع الخ) صلة عام (قوله وجميع) عطف على جميع (قوله انه) الشأن (قوله مشترك) بكسر الزاء (قوله ان من شروط الخ) بيان ما بقدير من (قوله المولى) بضم ففتحين مثقلا (قوله يخص) بضم ففتح (قوله هذه الولاية) أى للقضاء (قوله فيها) تنازع فيه يصح والتخصيص (قوله فلو استثنى) أى الامام (قوله ولايته)

افتصر عليه التيطى وابن شاس ومقتضى كلامه ترجيحه وهو الموافق لظاهر كلام ابن الحاجب وان ما ذكره المصنف تبع فيه ابن عبد السلام وهو مأخوذ من كلام ابن المباحسون وذكر ابن عرفة انه مأخوذ من كلام اصبيغ ونصه المازرى ذكر أصحاب الشافعى رضى الله تعالى عنه ان ولى القاضى رجلا على امر معين كسما عينة انعزل عن ذلك بانعزال القاضى وان ولاء حكومة مستقلة فى انزاله بانعزاله ثالثها ان لم يكن باذن من ولاء فليعزل بغيره من المذهب ومفهوم ما تقدم لا يصح انعزال نائب القاضى فى حكم بعونه أو عزله البرزلى سئل ابن رشد عن أمير مدينة كتب الى الامير الاعلى فى تقديم قاض وعفى رجلا فكتب اليه بنو ليته ففعل وكتب له صكا بتقديمه على امر الامير الاعلى فحكم بذلك ثم ولى صاحب مناكح فحكم بطول حياة القاضى وهو يعلم الامير ففات القاضى وبقي صاحب المناكح على خطه وطريقته من شهادة الفقهاء عنده والاعلام بذلك فيما يرجع للنكاح والطلاق فهل تضى أحكامه بعد موت القاضى أو تفسخ فأجاب لا تنقض أحكامه بموت القاضى وهو على خطه حتى يعزله من يولى بعد موت الاول وفعله جائز صحيح (و) اذا حكم القاضى بين اثنين ثم عزل وولى غيره فرفع أحدهما للقاضى الجديد وأنكر حكم المميز (الاقبل) بضم الفوقية وفتح الموحدة (شهادته) أى القاضى المميز (بعده) أى عزله (انه قضى) بينهما (بكذا) قبل عزله ولو شهد معه آخر لان شهادة على فعل نفسه ابن الحاجب لو قال بعد العزل قضيت بكذا أو اشهد بأنه قضى فلا يقبل ابن عرفة مفهوما قوله بعد العزل انه قبل العزل يقبل قوله مطلقا وليس كذلك سمع ابن القاسم شهادة القاضى بقضاء قضى به وهو معزول أو غير معزول لا تقبل ابن رشد فى هذه المسئلة معنى خفى وهو ان قول القاضى قبل عزله قضيت بكذا لا يقبل ان كان معنى الشهادة كتصحيح رجلين عند قاض فيصير أحدهما بان قاضى بلد كذا قضى لى بكذا أو ثبت عنده كذا فيسأله اليه على ذلك فيأبى به بكتابة من عنده انى حكمت لفلان أو انه ثبت عندى اعلان كذا فهذه لا تجوز لانه شاهد ولو أتى الرجل ابتداء للقاضى فقال له خاطب لى قاضى بلد كذا بما ثبت لى عندك على فلان أو بما حكمت لى به عليه فخطابه بذلك قبل ذلك لانه مخبر لا شاهد كما يقبل قوله وينفذ فيما يسجل به على نفسه ويشهد به من الاحكام مادام فى قضائه (وجاز تعدد) قاض (مستقل) بضم الميم وكسر القاف (عام) أى منفرد كل قاض بالحكم فى جميع ملكة الامام الذى ولاء وجميع أنواع المعاملات (أو) تعدد مستقل (خاص بخاصية) أى جهة من ملكة من ولاء (أو) تعدد مستقل خاص ب(نوع) من أنواع الفقه كالنكاح أو البيع ومفهوم مستقل انه لا يجوز تولية متعدد مشترك فى الحكم وهو كذلك لما تقدم أن من شروط صحة التولية اتحاد المولى ابن عرفة تجوز تولية قاضيين يبلد على ان يخص كل منهما بخاصية من البلد أو نوع من المحكوم فيه لان هذه الولاية يصح التخصيص فيها والتجديد فلو استثنى فى ولايته أن لا يحكم على رجل معين صرح ذلك ابن فقهاء وينفرد القضاة فى بعض البلاد بخطة

أى القاضى (قوله أن لا يحكم) أى القاضى الخ (قوله ذلك) أى الاستثناء (قوله بخطة) بضم الخاء المهملة وشدا الطاء المهملة وإضاقة البيان

(قوله فيولاها) بضم فتح مثقلا (قوله من تخصيص الخ) بيان ما (قوله أحدهما) أي القاضيين (قوله قال) أي ابن قحون (قوله وكذا) أي تولية القاضيين على تخصيص كل واحد بنوع أو تخصيص أحدهما بنوع ونعميم الآخر في الجواز (قوله ومنه) أي تعدد القاضي مع عدم التخصص (قوله يقتضي الخ) صلة منع (قوله جواز) أي تعدد مع ذلك (قوله لان لذي الحق) أي كالامام (قوله ولو تعدد) أي المستتاب (قوله وان تطالب) أي طلب كل من الخصمين الآخر (قوله قضى) بضم فكسر (قوله منهما) أي المتطالبين (قوله فيما) صلة قضى (قوله بمن يريده) صلة قضى (قوله فان تنازعا) أي المتطالبين (قوله بدئى) بضم فكسر مثقلا (قوله الاول) أي ١٥٢ في الطلب (قوله واستدل) بضم التاء وكسر الدال (قوله لبقاء حكم الامام

المنا كح فيولاها على حدة ابن عرفة كما في بلاد تونس قديما وحديثا من تخصيص أحدهما بالتسكاح ومنه طاقته والآخر بما سوى ذلك قال وكذا على عدم التخصص مع استتقلال كل منهما بما بنفوذ حكمه ومنه بعض الناس يقتضي السياسة خوف تنازع المصوم فيمن يحكم بينهم ومقتضى أصول الشرع جوازه لان لذي الحق استتابة من شاء على حقه ولو تعدد وانتازع يرتفع شغبه باعتبار قول الطالب وان تطالب بالقضى لكل منهما فيما هو فيه طالع ين يريده فان تنازعا في التبدئة بدئ الاول فان اقترنا في القرعة وترجيح من دعى الى الاقرب خلاف واستدل على جواز التعدد بالقياس على جواز تولية الواحد لبقاء حكم الامام معه وقرئ يسر رفع التنازع عند اختلاف حكمهما بعزل الامام قاضيه وتعذر عزل أحد القاضيين الآخر وتعددهما بشرط وقف نفوذ حكمهما على اتفاقهما منه ابن شعبان وقال لا يكون الحاكم نصف ما حكم وغلاقيه الباجي فادعى الاجماع على منعه وأجاب عن الاعتراض بتعدد حكمى الصيد والزوجين بأنهما ان اختلفا انتقل لغيرهما والقاضيان هما ما يولاية لا يصح التمثل فيما بعد انقادها واختلافهما يؤدى لتضييع الاحكام والغالب اختلاف الجمهورين وان كانا مقلدين فولاية المقلد ممنوعة المازرى وعندى انه لا يقوم على المنع ان اقتضى ذلك مصلحة ودعت اليه ضرورة في فائز رأى الامام انه لا ترتفع التهمة والرياسة الا بقضاء رجلين فيها فان اختلف نظرهما فيها استظهر بغيرهما قلت منع الباجي وابن شعبان انما هو في تولية قاضيين ولاية مطلقة لا في مسئلة جزئية كما فرضه المازرى قال وذكر أبو الوائيد انه ولى في بعض بلاد الاندلس ثلاثة قضاة على هذه الصفة ولم ينكرهما من كان بذلك البلد من فقهاء وقال ابن عرفة قبل هذا بنحو ورتين وكونه واحدا عدم عياض من الشروط الثانية وهو أظهر لان مانع التعدد انما هو خوف تناقضهما ولا يتصور إضافة الحكم لهما الامع اتفاقهما فيجب حينئذ امضاؤه لانتفاء عمل المنع ولا معنى لكونه من الشروط الثانية الا هذا ووجه قول ابن رشد ان منع تعددهما انما هو معال بأنه مظنة لاختلافهما لا يعين اختلافهما والتعليل بالمظنة لا يطل بآنية المظنون من بعض الصور على ما ذكره الاصوليون ومسائل المذهب تدل على اختلاف في ذلك كمسئلة استفتاء جلد الشاة المبيعة

معها) على القياس (قوله وقرئ) بضم فكسر مخففا (قوله يسر) أي سهولة (قوله حكمهما) أي الامام والقاضى (قوله بعزل الامام قاضيه) من اضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله بنصب مفعوله صلة يسر (قوله وتعذر) عطف على يسر (قوله الآخر) مفعول عزل المضاف لفاعله (قوله وتعددهما) أي القاضيين (قوله وقف) أي توقف (قوله منه الخ) خبر تعدد (قوله وقال) أي ابن شعبان (قوله غلا) بفتح الغين المعجمة أي زاد (قوله منه) أي تعددهما (قوله بشرط وقف نفوذ حكمهما الخ) (قوله وأجاب) أي الباجي (قوله حكمى) بفتح حاء منى بلانون لاضافته (قوله بأنهما) أي حكمى الصيد والزوجين صلة أجب (قوله انتقل)

بضم التاء وكسر القاف (قوله واختلافهما) أي القاضيين (قوله وان كانا) أي القاضيان (قوله انه) أي الدليل في (قوله ذلك) أي التعدد بشرط وقف الخ (قوله اليه) أي التعدد بالشرط (قوله انه) أي الشأن (قوله فيها) أي النازلة تنازع فيه التهمة والرياسة وقضاء (قوله نظرهما) أي القاضيين (قوله قلت) أي قال ابن عرفة (قوله قال) أي ابن عرفة (قوله أبو الوائيد) أي الباجي (قوله انه) أي الشأن (قوله ولى) بضم فكسر مثقلا (قوله وكونه) أي القاضى (قوله الشروط الثانية) أي المكمل (قوله لا يعين) بضم فتح فكسر مثقلا الخ خبر وجه (قوله لا يطل الخ) خبر التعليل (قوله في بعض الصور) صلة اتفاق (قوله في ذلك) أي بطلان التعليل بالمظنة بآنية المظنون في بعض الصور

(قوله على منعه) أى التعدد بالشروط المذكور (قوله لا اختلاف الخ) علة تعطيل الخ (قوله قال) أى الباجي (قوله هذا) أى منعه
 مدهد لتأديته الخ (قوله لانهما) أى حكمي الصبي والزوجين (قوله وهذا) أى الانتقال ١٥٣ (قوله في القضاة) صلة متعذر

(قوله تعددهما) أى
 القاضيين (قوله انه) أى
 الشان (قوله ولي) بضم
 فكسر مثقلا (قوله به
 الصفة) أى شرط وقف
 نفوذ حكمهم على اتقانهم
 (قوله في ذلك) أى تعدد
 القاضى بذلك الصفة (قوله
 فيمنظر) بضم فسكون
 ففتح (قوله قلت) أى قال
 ابن عرفة (قوله فيها) أى
 المنازلة المعينة (قوله فعله)
 أى تحكيم رجلين (قوله
 قدم) بضم فكسر مثقلا
 (قوله أفرع) بضم الهمز
 (قوله يقدم) بضم ففتح
 مثقلا (قوله أولا) بشد
 الواو (قوله حكما) بفتحات
 مثقلا (قوله ولا يرد) بفتح
 فضم (قوله يينا) بكسر
 المشددة مثقلا (قوله ولو
 كان) أى حكم المحكم
 (قوله ليس له) أى القاضى
 (قوله فسخره) أى حكم
 المحكم (قوله ان خالف)
 أى حكم المحكم (قوله رأيه)
 أى القاضى (قوله غيرهما)
 أى الخصمين مفعول
 تحكيم المضاف لفاعله
 (قوله قولها) أى المدونة
 (قوله جواز) أى التحكيم
 (قوله لو حكم) بفتحات

في السفر اذا كان له قيمة وغيرهما من المسائل واستعمل الباجي على منعه بالاجماع وبنا دية
 الى تعطيل الاحكام لاختلاف المذاهب وغالب الآراء قال ولا يعترض هذا بحكمي الصبي
 والزوجين لانهما ان اختلافهما لا يفسد الانتقال عنهما لغيرهما وهذا في القضاة متعذر المازري
 لامانع من تعددهما في نازلة معينة ان دعت لذلك ضرورة فان اختلافنا نظر السلطان في ذلك
 ويستظهر بغيرهما وذكر الباجي انه ولو في بعض بلاد الاندلس ثلاثة قضاة بهذه الصفة ولم ينسكرو
 فقهاء ذلك البلد المازري قد يظهر وجه المصلحة في ذلك في قصص خاصة وأما في قصص عامة
 فيمنظر في ذلك قلت انما الكلام في القضاء العام وأما في نازلة معينة يوقف نفوذ الحكم فيها على
 اتصافهما بما أظنهم يختلفون فيها وهذه نوع قضية تحكيم رجلين وقد فعله على ومعاوية
 في تحكيمهما أباموسى وعمر بن العاصى رضى الله تعالى عنهما ٨٥ (و) ان تعدد القضاة
 المستقلون وتنازع الخصمان في الرفع وأراد أحدهما الرفع الى قاض والآخر الرفع الى
 غيره (القول للطالب) ابن عرفة وتعددهما في بلد واحد كل واحد مستقل بالقضاة في جهة
 معينة أو نوع خاص فذلك جائز المازري فان دعى أحد الخصمين لغير من دعى اليه الآخر قدم
 الأسبق فان تساوى أقرع بينهما وقيل يقدم الأقرب مسافة ان دعى الى الحكم عنده (ثم)
 ان تعالبا فالقول (من سبق رسوله) المازري لو فرضنا الخصمين جميعا طالعين كل منهما يطلب
 صاحبه فلكل واحد منهما ان يطلب حقه عنده من شاء فان اختلافهما في ابتدئ بالطلب وفيمن
 يذهب اليه من القاضيين حيث لا سابق من رسل القاضيين وان لم يكن لأحدهما ترجيح بسبق
 الطلب على الآخر ولا يغير ذلك أقرع بينهما ابن عرفة ان تطالب القاضى لكل منهما فاعيا هو فيه
 طالب عن بريده فان تنازعا في التبدية بدى الاول (والا) أى وان لم يسبق رسول أحدهما
 بان استوفى بالجى (أقرع) بضم الهمز وكسر الراء (بينهما) ابن عرفة فان اقرنا في القرعة
 وترجح من دعى الى الأقرب خلاف وشبهه في تقديم الطالب ثم القرعة فقال (كالادعاء) أى
 ذكر الدعوى للقاضى فيقدم الطالب بالكلام فان تطالب بالقرعة بينهما أيهما يتكلم
 أولا (و) (جاء) (تحكيم) رجل (غير خصم) أى أحد الخصمين لان الشخص لا يحكم لنفسه
 ولا عليها في اعماع غيرها لو أن رجلين حكما بينهما رجل لا يحكم بينهما القاضى ولا يرد
 الا ان يكون جورا يينا ابن عرفة ظاهره ولو كان مخالفا لما عند القاضى ابن حارث عن يعقوب
 عن ابن القاسم ليس له فسخره ان خالف رأيه المازري تحكيم الخصمين غيرهما جائز كما يجوز أن
 يستعينا قضاة يعمالان بقتواء في قضيتهم ابن عرفة ظاهره قولها جواز ابتداء لفظ الروايات
 انما هو بعد الوقوع ابن الحاجب لو حكم خصمه فثالثها يعضى فماله ان يكون المحكم القاضى ابن
 عبد السلام هذه الاقوال صحيحة حكما غير واحد وأشار بعضهم أو صرح بنى الخلاف في ان
 حكمه غير ماض وسكى بعضهم انه يعضى لكنه لم يتعرض لنفى الخلاف ونقله في التوضيح وجرم
 ابن فرحون في تبصيره بالخوارف قال مسئلة اذا حكم أحد الخصمين صاحبه حكم لنفسه
 أو عليه اجاز ومضى مالم يكن جورا يينا وليس تحكيم الشخص خصمه كتحكيم خصم القاضى

مثلا أى أحد الخصمين (قوله فثالثها) أى الاقوال أى وأولها يعضى وثانيها لا يعضى
 (قوله المحكم) بفتح الكاف مثقلا (قوله اذا حكم) بفتحات مثقلا (قوله يينا) بشد الياء

(قوله ذلك) أى تحكيم
 خصم القاضى القاضى
 (قوله فان وقع) أى حكم
 القاضى على خصمه برضا
 (قوله وليد ك) أى القاضى
 (قوله برضا) أى خصم
 القاضى (قوله اليه) أى
 القاضى (قوله مطلقا) أى
 عن تقييده بكونه غير
 القاضى (قوله ان كان) أى
 المحكم بفتح الكاف (قوله
 جواز) أى تحكيم الخصم
 (قوله يتفق) بضم الهمزة وفتح
 الفاء (قوله وكذا) أى غير
 مميز الاستغناء عنه بمجاهل
 (قوله يصح) أى التحكيم
 (قوله هما) أى المحكم
 فى اللعان والحد (قوله
 المحكم) تفسيره نائب فاعل
 أدب (قوله ان حكمه) أى
 الخصمان المحكم (قوله فى
 القود) أى القصاص
 (قوله هو) أى المحكم (قوله
 فقتل الخ) تفسيره لا قام ذلك
 (قوله وأمضى) أى الامام
 (قوله حكمه) أى المحكم
 (قوله يعضى) بضم الياء
 (قوله ويقم) أى القاضى
 (قوله الحد) أى الذى حكم
 المحكم به (قوله وعدمها)
 أى صحة حكم صبي ومن
 بعده (قوله ان حكما) بفتح
 مثقلا أى الخصمان

أصبح لاحب ذلك فان وقع مضى وليد كفى تسجيلا برضا بالتصا كم اليه وقيل لا يجوز حكمه
 لنفسه وقيل يجوز اه الخط ظاهر كلامهم ان هذا بعد الوقوع وانظر هل يجوز ابتداء وانظر
 قول ابن فرحون جاز ومضى هل معناه جاز ابتداء او بعد الوقوع ابن عرفة فى جواز تحكيم
 الخصم خصمه مطلقا وكرهته ان كان القاضى ثالثها لا ينفذ حكمه ان كان القاضى انقل
 المازرى عن المذهب والشيخ عن اصبيغ وظاهر قول الاخوين وظاهر كلام ابن عرفة وابن
 فرحون ترجيح جوازه ابتداء البناء وعلى كل فعل المصنف درك فى التقييد بغير خصم لان
 تحكيم الخصم على جوازه ابتداء او بعد وقوعه مساو لتحكيم غيره (وغير جاهل) اللغوى انما يجوز
 التحكيم لعدل مجتهد أو عاى يحكم باسترشاد العلماء (و) غير (كافر) اللغوى اتفقت أقوال من
 يذكرون على ان لا يحكم جاهل بالمحكم لانه تخاطر ولا يجوز تحكيم كافر ولا مجنون ولا موسوس
 اتفقا ابن راشد أشار اللغوى والمازرى الى أن الجاهل يتفق على بطلان حكمه لان تحكيمه
 خطر وغرر (و) لا يجوز تحكيم شخص (غير مميز) مجنون أو وسوسة أو انما البناء وهذا مستغنى
 عنه بقوله قبله وجاهل قلت وكذا قوله كافر ويجوز التحكيم للعدل العالم (فى مال وروح) ابن
 عرفة ظاهر الروايات انه انما يجوز التحكيم فيما يصح لاحد هما ترك حقه فيه اللغوى وغيره انما
 يصح فى الاموال وما فى معناها (لا) يجوز التحكيم فى (حد) القذف أو زنا أو سرقة أو سكر (و) لا
 فى (قتل) لقائل أو تارك صلاة (و) لافى (لعان) مجنون ولا ينبغي فى لعان ولا حدانها قضاء
 الامصار اعظام أصبغ ولا فى قصاص ولا حد قذف ولا طلاق ولا عتق ولا نسب ولا ولادة لانها
 للامام (و) لافى (ولاء) بفتح الواو عمدا على عتيق (و) لافى (نسب) لاب (و) لافى (طلاق) (و) لا
 فى (عتق) لظن هذه المسائل وتعلق حق غير الخصمين بها والله تعالى كالطلاق والعتق واما
 لا دعى كفى الولد فى اللعان والنسب والعصبة فى الولاية (ومضى) حكم المحكم فى حد أو
 قتل أو لعان أو ولادة أو نسب أو طلاق أو عتق فلا ينفذه الامام ولا القاضى (ان حكم) المحكم
 فى شئ منها حكما (صوابا وأدب) بضم الهاء وكسر الهمزة منقلبه المحكم ان أنفذ حكمه بان
 قتل أو ضرب الحد أصبغ ان حكمه فيما ذكرنا أنه لا يحكم فيه أنفذ السلطان حكمه فى القود
 والحد ونها عن العود وان كان هو فام ذلك فقتل واقتص وضرب الحد جزاء الامام وادبه
 وأمضى صواب حكمه الخط ظاهر كلام المصنف أنه يؤدب سواء أنفذ الحكم أم لم ينفذه بنفسه
 وحكمه برفعه الى القاضى لينة وفى الذى التوضيح وابن عبد السلام وابن عرفة والنخبة
 وابن يونس وابن فرحون ان الادب انما يكون اذا أنفذ ما حكم به بنفسه أم لا وحكم ولم ينفذ
 فان القاضى يعضى حكمه وينها عن العود ولا يؤدبه ونص التوضيح أصبغ اذا حكم فيما ذكرنا
 أنه لا يحكم فيه فان القاضى يعضى حكمه وينها عن العود ابن عبد السلام ويقيم الحد وغيره
 ثم قال فى التوضيح وان فعل ذلك المحكم بنفسه فقتل أو اقتص أو حد ثم رفع الى الامام أدبه
 السلطان وجزاه وأمضى ما كان صوابا من حكمه ٨١ ونقله القرافى وغيره عن مجنون (وفى)
 صحة حكم (صبي) مميز حكم (وعبد وفاسق وامرأة) لا يصح وعدمها المطرف (ثالثها) أى
 الاقوال صحة منهم (الا صبي) فلا يصح حكمه لعدم تكليفه لأشبه (ورابعها) أى الاقوال
 صحة منهم الا صبي (وفاسقا) فلا يصح حكمه لعدم العبد المالك فى أشبه ان حكما امرأة

(قوله به) اي مضى حكم المرأة اخذ (قوله المسخوط) اي القاسق ١٥٥ (قوله لو كان) اي المحكم (قوله يا امر)

اي القاضي (قوله به) اي
ضرب الملد (قوله ولو
ضربه) اي القاضي الملد
(قوله يسهده) اي القاضي
(قوله جرحه) بقضات مثقلا
(قوله ان كان) اي اللاد
(قوله تغيب) بقضات مثقلا
اي احد الخصم اللاد (قوله
يضرب) بضم الياء وفتح
الراء (قوله انه) اي القاضي
(قوله له) اي القاضي (قوله
فانه) اي رفع الصوت عنده
(قوله يبرمه) بضم فسكون
فكسر اي يشوشه (قوله
عزله) تفسير لقاعل ينبغي
(قوله القاضي) تفسير لنائب
فاعل شهر (قوله ذلك) اي
عزل المشهور بالعدل المجرد
شكينة (قوله سنام) بفتح
السين اي اعلى (قوله وان
كانوا مشهورين بالعدل
والصلاح) مبالغة في
عزلهم ان تشكى منهم (قوله
فان عم التشكى) مفهوم
بمجرد شكينة (قوله
في وجوبه) اي عزله (قوله
بها) اي التشكينة (قوله
ان وجد بدله) اي وجب
عزله (قوله والا) اي وان لم
يجد بدله (قوله فالثاني) اي
الكتيب الى صالحه بلده
ليكتشفوا عن حاله (قوله
كنيسة) مضاف للاسواط
الاتي (قوله وعشرة)

مضاف للاسواط مقدر

فحكمها ما مضى اذا كان مما اختلف فيه وكذلك العبد وقاله اصمغ ابن حبيب وبه أخذ اصمغ
وكذلك المسخوط اذا اصاب والحدود والصبي اذا عقل وعلم رب غلام لم يبلغ علم بالسنة والقضاء
مخنون لو حكم مسخوطا وامرأة أو عبدا حكم بينهم ما حكمه باطل وفي الواضحة وكذلك
الصبي أشهب تحكيم الصبي والمسخوط لغو بخلاف المرأة والعبد (و) جاز للقاضي (ضرب خصم
له) بفتح اللام والدال مثقلا اي تبين لده بتأخير ما عليه مع قدرته على دفعه ابن ناجي يا امر
أعوانه به ولو ضربه يسهده جاز مع ابن القاسم ان لا أحد الخصمين بصاحبه وتبين ذلك فللقاضي
ان يعاقبه ابن رشد لان لده اذا به واضرار فيجب على الامام كفه وعقابه عليه بما يراه فيها لا باس
أن يضرب الخصم اذا تبين لده أو الحسن معناه اذا ثبت بينة اذ لا يقضى بعلمه الا في التعديل
والجرح ابن فرحون في الامور التي تنبغي للقاضي مع الخصوم منها أن الغريم دعا غريمه فلم يجبه
أدبه وجرحه ان كان عدلا فان تغيب شد القاضي عليه في الطلب وأجرة الرسول على الطالب
فان تغيب المطالب وتبين لده فالأجرة عليه وفي مفيد الحكم لابن هشام من استتم ان بدعوة
القاضي أو الحاكم ولم يجب يضرب أربعين ومنه أنه ينبغي له أن يمنع من رفع الصوت عنده فانه
يبرمه ويضجره ويحيره (و) للخلقة أو الامير (عزله) أي القاضي (لمصلحة) ككون غيره
أقوى أو حكم أولئك لبلد آخر مثلا (ولم) الأولى لا (ينبغي) عزله (ان شهر) بضم فسكون
القاضي حال كونه (عدلا) أي ان اشتهرت عدالته (بمجرد شكينة) أي بشكينة مجردة عن
الثبوت ولو وجد بدله لمنه لان في ذلك افساد القضايا الناس فاهل مطرف المتبسط ينبغي للامام
ان يتفقد أحوال قضائه وأمور حكمه وولاته ويتبع أحكامهم ويتفقد قضايهم فانهم سنام
أموره ورأس ساطانه ويسأل عنهم أهل الصلاح والفضل فان كانوا على ما يجب أقرهم وان
تشكى بهم عزلهم وان كانوا مشهورين بالعدل والصلاح وقدر عزل عمر رضى الله تعالى عنه
سعد رضى الله تعالى عنه وقال عمر رضى الله تعالى عنه والله لا يسألني قوم عزل أميرهم
ويشكونه الاعزلة عنهم مع علمه رضى الله تعالى عنه ببرائة سعد رضى الله تعالى عنه مطرف ليس
للسلطان أن يعزل قاضيه بالشكينة اذا كان عدلا وان وجد منه بدلا بن عرفة يجب تفقد الامام
حال قضائه فيعزل من في بقائه مفسدة وجوب باقورا ومن يخشى منه مفسدة استخفافا ومن غيره
أولى منه عزله راجع (وليبرئ) الامام أو الامير من عزله (عن غير مخط) أصمغ لا باس اذا عزله أن
يجبر الناس ببرائته كما فعل عمر رضى الله تعالى عنه بشر حبل رضى الله تعالى عنه فقال له أعن
مخط عزلتني قال لا ولكن وجدت من هو مثلك في الصلاح وأقوى على علمنا منك فلم ارجع
لي الا ذلك فقال يا أمير المؤمنين ان عزلتك عيب فاخبر الناس يا امرى ففعل فان عم التشكى
بالقاضي عزله وأوقفه للناس بعد ذلك فيأتى كل أحد بظلمته ويشكوا له الحط مفهوم قوله ان
شهر عدلان غير المشهور عدلته يعزل بمجرد الشكينة وحكي ابن عرفة ثلاثة أقوال ونصه وعزله
بالشكينة ان لم يكن مشهورا بالعدل في وجوبه بها او الكتيب الى صالحه بلده ليكتشفوا عن
حاله فان كان على ما يجب والاعزل فالثاني ان وجد بدله والا فالثاني للشيخ عن اصمغ وغيره
ومطرف (و) جاز (خفيف تعزير) مالك رضى الله تعالى عنه كنيسة وعشرة الاسواط (بمسجد)

(قوله لانه) أى التعزير الخفيف (قوله به) أى المسجد (قوله له) أى المسجد (قوله والكراهة) عطف على المنع (قوله له) أى المسجد (قوله وهو) أى القضاء ١٥٦ فى المسجد (قوله لانه) أى المسجد (قوله يرضى) بضم الياء (قوله فيه) أى المسجد

(قوله اليه) أى القاضى
(قوله فيه) أى المسجد (قوله
يجلس) أى القاضى للقضاء
(قوله خارجة) أى الرحاب
(قوله عنه) أى المسجد
(قوله هذا) أى الجلوس
برحابه الخارجية عنه (قوله
جلوسه) أى القاضى للقضاء
(قوله به) أى جلوسه له (قوله
منزله) أى القاضى (قوله
أحب) أى القاضى (قوله
لها) أى المدونة راجع
للاول (قوله ورواية ابن
حبيب) راجع للثانى (قوله
قائلا) أى حبيب (قوله
رحبته) أى المسجد (قوله
وما كانت) أى رحبته
المسجد (قوله ولا شئب)
راجع للشاثل (قوله ولا
يعترض باللعان) أى فى
المسجد (قوله لانه) أى
اللعان وانه لما ثبت خبره
(قوله لانه) أى منزله (قوله
يضرب الخ) خبران (قوله
وهذا) أى طلب توسطه
(قوله استقباله) أى
القاضى حال جلوسه
للقضاء (قوله فيه) أى يوم
قدوم الحاج (قوله قومة)
بفتح ج جمع قائم (قوله
ولى) بضم فكسر منقلا
أى الحسن (قوله قال) أى
الحسن (قوله وزعة)

لانه مظنة السلامة من خروج نجس (لا يجوز) (حسد) وتعزير شديد به فيه الأيمن بيسير
الاسواط ادباً فى المسجد واما الحد وشبهها فلا أبو الحسن لان فى ذلك اهانة له والله تعالى يقول
فى سورة اذن الله ان ترفع وقوله وشبهها يعنى التعزيرات الكثيرة ابن الحاجب لا تقام الحدود
فى المساجد فى التوضيح محتمل للمنع لانه ذريعة الى ان يخرج منه ما نجس المسجد والكراهة
تنزيها له (وجلس) القاضى (به) أى المسجد للقضاء فيها الامام مالم يرضى تعالى الله عنه القضاء فى
المسجد من الحق وهو من الامر القديم لانه يرضى فيه بالدون من المجلس وتصل اليه فيه المرأة
والضعيف وان احتجب فلا يصل اليه الناس وروى ابن حبيب يجلس برحاب المسجد خارجة
عنه الخفى هذا أحسن لقوله صلى الله عليه وسلم جنبوا مساجدكم رفع أصواتكم
وخصوصاً تكلم ابن عرفة فى استحباب جلوسه بالمسجد وأبرحاه خارجة عنه ثالثاً الأيمن به فى
منزله وحيث أحب لها ورواية ابن حبيب قائلاً كان من مضى يجلس امامه موضع الجنائز
أو فى رحبته مروان وما كانت تسمى الارحية القضاء ولا شئب اللخمى والثانى أحسن لقوله
صلى الله عليه وسلم جنبوا مساجدكم رفع أصواتكم وخصوصاً تكلم ولا يعترض باللعان
لانها ايمان يراد بها الترهيب ابن شعبان من العدل كون منزل القاضى بوسط مصره لانه بطرف
المصر يضرب غالب الناس وهذا فى المصر الكبير وذلك فى الصغير خفيف ونذب استقباله القبلة
وفى النوادر يجعل للزمين يوماً أو وقتاً يجلس لهم فيه فى غير المسجد ويجلس (بغير) يوم (عيد)
فطر أو أضحى ويكره جلوسه فى يوم عيده لانه يوم فرح وسرور ومصافاة لا يوم محاصرة (و) بغير
يوم (قدوم) ركب (حاج) لاشتغال الناس فيه بهنئة القادمين (وخرجته) أى ركب الحاج
لاشتغال الناس فيه بتشجيع المسافرين تت يغنى له الجلوس أيام خروج الحاج وقدمه
وسفر القوافل للشام وغيره للفصل بين الأكرام الذين يأخذون أموال الناس واذا غفل عنهم
فى تلك الأيام هربوا (و) بغير يوم (مطر وشعوه) كيوم التروية ويوم عرفة ويوم كسر النيل بمصر
ويوم الاستسقاء وقدم السلطان من غزو اللخمى يلتزم وقتمان النهار ليعلم أهل النصوصات
لانه ان اختلف وقت جلوسه أضر بالناس ولا يجلس أيام الأعياد ابن عبيد الحكم ولا قبلها
كيوم التروية وعرفة يريد وان لم يكونوا فى حج ولا يوم خروج الحاج من مصر لكثرة من يشتغل
يومئذ بمن يسافر وكذا فى الطين والوحل وكل هذا ما لم تسكن ضرورته نزل به أمر ولا يجلس
عقب صلاة الصبح الى ارتفاع الشمس لانه وقت عبادة ولا بين العشاءين لانه وقت عشاء (و) جاز
(اتخاذ حاجب) للقاضى عن الحاجة له عنده ويرتب أصحاب النصوصات فى الدخول عليه
ومنعهم من التزاحم عليه (و) اتخاذ (بواب) للبيت الذى يجلس فيه للمعصية يمنع من الحاجة
له عند القاضى من دخوله أسبغ حق على الامام ان يوسع على القاضى فى رزقه ويجعل له قومة
يقومون بأموره ويدفعون الناس عنه اذ لا بد له من الاعوان يكونون حوله يبرون من يذبح
زجره من المتخاصمين فقد كان الحسن يشكر على القضاء اتخاذ الاعوان فلما ولى القضاء قال
لا بد للسلطان من وزعة ابن عرفة ينبغى أن يكون من يصرفه القاضى فى امور قضائه مأموناً على
ما يصرفه فيه ثقة عدلاً كالحاجب والعون وغيرهما وينهى عن اتخاذ من يحبب الناس عنه

بفتحات جمع وازع أى طارد (قوله يصرفه) بضم ففتح فكسر مثقلا

(قوله فعله) أي الجلوس له بين المغرب والعشاء وبالإسعاد (قوله من القضاة) بيان من (قوله بتلك الاوقات) أي يوم العيد وقدم الحاج الخ (قوله يامر) أي القاضي (قوله فيها) أي تلك الاوقات (قوله الشرط) بضم فتح أي الاعوان (قوله أما الحكم) أي فيها (قوله ندبا) بيان الحكم بدنه (قوله هذا) أي نظره في المحبوس ١٥٧ (قوله الموثقين) بضم فتح فكسر مثقلا

(قوله فيبقى) بضم الباء أي القاضي (قوله ويسقط) بضم فسكون فكسر (قوله أمره) أي القاضي (قوله عليهم) أي الموثقين (قوله مهمل) بضم الميم (قوله فيفتح الثانية أي لأب) له ولا وصى ولا مقام (قوله قبله) أي القاضي الذي حدثت ولا يته نعمت قاض (قوله على يقيم مهمل) صلة مقام (قوله فيبدأ) أي القاضي (قوله وعبارته) أي المازري (قوله لانه) أي الحبس (قوله لا يعرب) بضم الياء (قوله من وصى ومقدم) صلة مهمل (قوله ورفع) عطف على منع (قوله امرهما) أي حال التيم والسفيه (قوله اليه) أي القاضي (قوله بعد) بالضم عند حذف المضاف اليه (قوله نهو) أي عقده (قوله فيها) أي الخصوم (قوله القاضي) مفسر فاعل رتب (قوله وهو) أي الوجوب (قوله اولوى) فان قلت كيف يكون ترتيب الكتاب مندوب مع قوله شرط الجواب ارجاع شرط العدل فلا ينافي ان ترتيبه مندوب (قوله

في وقت حاجتهم اليه ويسوغ له اتخاذ من يقوم بين يديه لصرف أمره ونهيه وزجره وكف اذى الناس عنه وعن بعضهم بعضا ولا يتخذ ذلك الا ثقة مأمونا قد يطلع من أمر الخصوم على ما لا يطلع عليه الخصمان وقد يرش على المنع والاذى وأميناً على النساء ان احقن الى خصام ثم قال الصقلي عن الاخوين لا يجلس للقضاء بين المغرب والعشاء ولا بالإسعاد ما علمنا من فعله من القضاة الا امر يحدث تلك الاوقات فلا بأس ان يامر فيها وينهى ويسجن ويرسل الامين والشرط أما الحكم فلا (وبدأ) القاضي ندبا اول ولايته (ب) النظر في شأن شخص (محبوس) لانه في عذاب فان رآه مستحقا للاخراج اخرجه وان رآه مستحقا للابقاء ابقاه المترشي هذا بعد الكشف عن الشهود الموثقين فيبقى من كان عدلا ويسقط من ليس كذلك لان مدار امره كله عليهم (ثم) ينظر في أمر (وصى) بفتح فكسر على ايتام من اب او وصيه (و) في (مال طفل) بكسر الطاء المهملة أي صغير مهمل (و) في حال (مقام) بضم الميم من قاض قبله على يقيم مهمل (و) في حال حيوان (ضال) ولقيط وأبق ابن شاس يبدأ بمحبوس ثم ينظر في الاوصياء وأموال الاطفال المازري يبدأ بالمحبوس ثم وصى ثم ينظر في المهملين ثم ضال وعبارته قال اهل العلم ينبغي ان يبدأ القاضي بالنظر في المحبوسين ليعلم من يجب اخراجه ومن لا يجب لانه أشد من الضر في المال ثم ينظر في الاوصياء ثم في المهملين لكون من تكون له مطالبة عليهم لا يعرب عن نفسه ثم اللقيط والضوال ثم بين الموصوم (ونادى) أي يامر القاضي بالنداء على الناس (بمنع معاملة) شخص (يتيم) مهمل لا وصى له ولا مقدم (و) منح معاملة شخص (سفيه) بالغ لا يحسن التصرف في المال مهمل من وصى ومقدم (ورفع امرهما) أي التيم والسفيه اليه لينظر في حالهما أصبح ينبغي للقاضي اذا قدم ان يامر بالنداء في الناس أن كل يقيم لا وصى له ولا وكيل فقد تجرت عليه وكل سفيه مستوجب للولاية فقد منع الناس من مدايقته ومتاجرته ومن علم مكان احدهم من هؤلاء فليرفعه اليه لنولي عليه في دايته بعد اوباع او ابتاع منه فهو مردود (ثم) ينظر في احوال (الخصوم) بضم الخاء المجهمة جمع خصم ظاهره ان النظر فيهم مؤخر عما تقدم ولو كان فيها مسافر وهو كذلك قاله احمد (ورتب) بفتح ثاء مثقلا القاضي (كاتب عدل) يكتب الوقائع والاحكام ترتيبا واجبا (شرطا) قاله احمد وهو ظاهر تعبيره بالقتل وقال الخط ترتيب الكاتب والمزكى والمترجم اولوى هذا ظاهرا بعبارة فان ابا الحسن والقزافي جعلاه من آداب القضاء وقوله عدل قال ابن فرحون ذكر بعضهم في صفاته اربعة العداة العقل والرأى والعفة وقوله شرطا كذا في بعض النسخ وفي بعضها من ضيا وهي الاولى لان العداة ليست شرطا ابن فرحون ابن شاس لا تسترط العداة في الكاتب ولعله يريد لان القاضي يقف على ما يكتب اه الا اني لم ارفي الجواهر ما عزا ابن فرحون لابن شاس ابن عبد السلام ظاهر نصوصهم انه لا يستعين مع القدرة الا بالعدل فان لم يجدهم جازا الاستعانة بغيرهم ثم قال وقوله ابن القاسم فيها لا يستكتب القاضي اهل الذمة في شيء من أمور المسلمين ولا يتخذ

هذا أي نيب ترتيب الكاتب والمزكى والمترجم (قوله جعلاه) أي ترتيبهم (قوله صفاته) أي الكاتب (قوله لان العداة ليست شرطا) فيه ان كونه مرضيا يستلزم كونه عدلا وزيادة (قوله انه) أي القاضي (قوله ثم قال) أي ابن عبد السلام

فاسم من أهل الزمة ولا عباد ولا مكاتب ولا يستكتب من المسلمين إلا العدول المرضيين فلعن
 هذا مع الاختيار اه وقال أبو الحسن هذا إذا وجدوا إلا الامثل فالامثل خليل ظاهر ما حكمه
 المصنف عن ابن الموارن عدالة المكاتب من باب الاولى لكن قال اللخمي لا يعدل قول محمد
 على الوجوب المازري ان كان المكاتب غير ثقة فلا بد من اطلاع القاضي على ما يكتبه فيجلسه
 قريباً منه بحيث يشاهد ما يكتبه عنه وان كان عدلاً فالذهب انه مأمور بالنظر الى ما يكتب وقد
 رجح بعض أشيأى وجوبه لانه اذا شاهد ما يكتبه أشهد على نفسه بما يتقنه واذا عول على
 المكاتب العدل اقتصر على أمر مظنون مع قدرته على اليقين ووظيفة المكاتب ان يكتب
 ما يتبع من المصوم في مجلس القاضي الا فقهه اذا وجد القاضي عقداً أو وثيقة علق خطه
 فليقطعه ويؤدب كاتبه زروق القمطر بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة والراء
 الزمام الذي يكتب فيه التذكار ويسمى زمام القاضي وشبهه في الترتيب وعدالة المرتب شرطاً
 فقال (كثرة) بضم الميم وفتح الزاي وشهد الكاف فيرتبه القاضي عدلاً ثقة ليخبره بأحوال
 الشهود سراً بعد البحث عنهم في مساكنهم وأعمالهم وسؤاله عنهم عدولاً وثقات مأمونين ولا
 يكتب في واحد أو اثنين خيفة مصادفته حبيباً أو وعدوا (واختارهما) أي القاضي المكاتب
 والمزكى الخط أي وكذا يرتب من يكاد عدلاً ولا كلام في اشتراط عدالة المزكى البساطي ان قلت ان
 جعل كلامه في المكاتب والمزكى على الجنس حتى يدخل فيه العدد خالف الاكثر في اشتراط العدد
 في المكاتب فان الامكنة على أنه يكتب الواحد وان جعل كلامه على الافراد خالف الاكثر في
 المزكى فانه لا بد فيه من العدد عندهم قلت يحصل كلامه على الاول والجنس يحصل الافراد
 والعدد وغايته الاجمال وهو قريب الخط يعين حله على هذا عبارة الجواهر اذا شرط العدد
 في المزكى والمترجم دون المكاتب وفي التوضيح في قول ابن الحاجب واختار المكاتب والمزكى
 ظاهره الاكتفاء بالواحد اشبه ينبغى للقاضي ان يتفقد رجلاً صالحاً مأموناً متبهاً أو رجلاً بهذه
 الصفة يسألان له عن الناس الى آخر كلام اشبه ثم قال ابن الماحشون كل ما يتبدى القاضي
 السؤال عنه والكشف يقبل فيه قول الواحد وما لم يتدعه هو وانما يتدعه في ظاهره وباطنه فلا
 بد من شاهدين فيه ثم ذكر كلام الجواهر ابن رشد تعديل السر يقتضي تعديل العلانية في
 وجهين أحدهما انه لا عذر في تعديل السر وثانيهما أنه يجزى فيه واحد وان كان الاختيار
 الاثنين بخلاف تعديل العلانية في الوجهين فلا يجوز فيه الا شاهدان ويلزم الاعذار فيه الى
 المشهور وعليه هذا معنى ما في المدونة صح من البيان فلا يرد ما قاله البساطي أصلاً لان كلام
 المصنف في من كى السر والله الموفق (و) الشخص (المترجم) بضم الميم وفتح القوقبة وسكون
 الراء وكسر الجيم أي الذي يدل لغة أجمية بلغة عربية وعكسه عند القاضي اذا كان عربياً
 لا يعرف العجمية والمصوم يحرم لا يعرفون العربية وعكسه وخبر المترجم (مخبر) بضم الميم
 وسكون الخاء المعجمة وكسر الموحدة فيمكن فيه واحد وقيل شاهد فلا يكتب واحد ولا يترجم
 كافراً ولا عبداً ولا مسخوطاً ابن رشد اذا لم يضطر الى ترجمتهم والاقتبال ابن عرفة مع القرينان
 ان احتكم خصوم يتكلمون بغير العربية والقاضي عربي لا يفقه كلامهم فينبغي ان يترجم
 عنهم رجلاً ثقة مأموناً مسلماً وانما أحب الى ويجزى الواحد ولا تقبل ترجمة كافراً أو عبداً

(قوله هذا) أي لا يستكتب
 القاضي الخ (قوله وجوبه)
 أي النظر فيما كتبه الشاهد
 (قوله المرتب) بفتح التاء
 (قوله وسؤاله) أي المزكى
 (قوله العدد) أي المتعدد
 (قوله على انه) أي الشأن
 (قوله على الافراد) بكسر
 الهمزة (قوله فانه) أي
 المزكى (قوله العدد) أي
 التعدد (قوله على الاول)
 أي الجنس (قوله يحصل
 الافراد) بكسر الهمزة
 (قوله يعين) بضم قفتح
 فكسر مثقلاً (قوله على
 هذا) أي الجنس الصادق
 بالواحد والمتعدد (قوله
 وانما يتبدى) بضم الباء
 أي القاضي (قوله ثم ذكر)
 أي الموضح (قوله انه) أي
 أي الشأن (قوله انه) أي
 تعديل السر (قوله ترجمتهم)
 أي الكافر والعبد أو
 المسخوط (قوله والا) أي
 وان اضطر الى ترجمتهم
 (قوله القرينان) أي اشبه
 وابن نافع (قوله يفقه)
 أي يفهم (قوله الى) بشد
 الباء

(قوله والحق) أى المترجم فيه (قوله هو) أى الحكم (قوله لانه) أى الشأن (قوله والقسم) بفتح فسكون (قوله واستسكاه) أى
شم رائحة قم (قوله استسكركم) بضم التاء وكسر الكاف أى ظن (قوله وجميعه) أى ١٥٩ جواز الواحد (قوله ولو اضطر) أى

القاضى (قوله لقبيل)

أى القاضى (قوله قوله)

أى الكافر أو المسخوط

(قوله لقوله) أى الكافر

أو غير العدل (قوله واحج)

أى سمعون (قوله لم يفته)

أى لم يفهم القاضى (قوله

لسانهم) أى كلامهم (قوله

كان) أى القاضى (قوله

ويرد) بضم ففتح (قوله هذا)

أى عدم اجزائه ورده ان

فعل (قوله الاخوين)

أى مطرف وابن المباحشون

(قوله بعبارة لا بأس الخ)

بإضافة البيان (قوله وان

نقل الخط الخ) حال (قوله

القاضى) مفسر فاعل

احضر (قوله معضلة)

بضم الميم وسكون العين

المهملة وكسر الضاد المجهمة

أى غامضة (قوله وان كان)

أى القاضى (قوله يقضى

بعلمه) أى يرى ذلك باجتهاد

أو تقليد (قوله ومنعه)

أى حضور العلماء مجلس

القضاء (قوله الاخوان)

أى مطرف وابن المباحشون

(قوله يدع) بفتح الدال أى

يرك القاضى (قوله ولو

كان) أى القاضى (قوله

حضورهم) أى العلماء

مجلس القضاء (قوله حصره)

أو مسخوط ولا بأس بترجمة المرأة ان كانت من أهل العقاف والحق مما يقبل فيه شهادة النساء
وأمر أنان ورجل أحب الى لان هذا موضع شهادة ابن رشد هو كما قال لانه كل ما يتدنى القاضى
فيه بالبحث والسؤال كقياس الجراحات والنظر لاعمى وبوالاستحلاف والقسم واستسكاه من
استسكركم وشبه ذلك من الامور يجوز فيه الواحد فى المذونة فى الذى يحلف المراد يجوز
رسول واحد وسهوه أصيب فى الاستسكاه ولا اختلاف فيه والاختيار فى ذلك اثنان عدلان
ويجوز فيه الواحد العدل وقوله لا تقبل ترجمة كافر الخ معناه مع وجود عدول المؤمنين ولو
اضطر لترجمة كافر أو مسخوط لقبيل قوله وحكم به كما يحكم بقول الطبيب الكافر وغير العدل
فيما اضطر به لقوله لعرقه بالطب دون غيره وقد حكى فضل عن سمعون أنه قال لا تقبل ترجمة
الواحد واحج بقول مالك فى القاضى اذا لم يفقه لسانهم كان بمنزلة من لم يسمع ومعناه انه
لا ينبغي أن يكتب بترجمة الواحد ابتداء لانه ان فعل لم يجوز ويرد هذا لا يصح أنه أراد ان ظاهراً
السمع صحة ترجمة المرأة ولو وجد مترجم من الرجال وساق الشيخ معنى هذا الكلام لابن
حبيب عن الاخوين بعبارة لا بأس بترجمة المرأة اذا لم يجد من الرجال من يترجم له فهذا يقيدان
الراجح الاكتفاء بترجمة الواحد كما قال المصنف وان نقل الخط عن احمد ما نصه والمذهب أنه
لا يجوز واحد وقال ابن شاس يشترط تعدده بناء على انه شاهد وهو المشهور والمبنى كلام ابن
شاس محله فيمن جاء به الخصم ليتترجم عنه فهذا لا بد فيه من التعدد وليس هذا امراد المصنف وانما
مراده من يتخذ القاضى لنفسه مترجماً وهذا يكون فيه الواحد والله أعلم وشبهه فى الكون مخبراً
فقال (ك) بالعدل (المحلف) بضم الميم وفتح الحاء المهملة وكسر اللام مثقله لمن توجهت عليه
يمين وقام به مانع من حضور مجلس القضاء كمرأة مخدرة ومريض ومحبوس فيكنى فيه واحد لانه
مخبر (واحضر) القاضى (العلماء) مجلس القضاء فى معضلة (أو شاورهم) أى العلماء فيها للغمي
والجواب ينبغى ان لا يحكم الا بحضور الشهود ليحكم بشهادتهم لا بعلمه وان كان ممن يقضى بعلمه
فاخذه بالمتفق عليه أحسن واختلاف فى جالس أهل العلم معه فقال أشهب ومحمد لا أحب ان
يقضى الا بحضورهم ومشورتهم ومنعه الاخوان محمد لا يدع مشاوره أهل الفقه المازرى ينبغى
ان يستشير ولو كان عالماً وان كان حضورهم يوجب حصره لم يختلف فى عدمه وان كان بليداً
بلادة لا يمكنه معاضة قول الخصمين وتصوير حقيقة دعواه مما لم يختلف فى حضورهم اياه
وكان عندنا قاضى اشتهرت بالامصار نزاهته فرفع الى محاضر بين خصمين طال فيها النزاع
والايبات والتجريح فتأملت المحاضرات فوجدتها تتضمن ان الخصمين متفقان فى المعنى
مختلفان فى العبارة ولم ينطقن القاضى لذلك حتى يهتبه له فنجعل منه وارفع الخصام مثل هذا
لا بد ان يحضره أهل العلم أو كاتب يؤمن معه مثل هذا ابن عرفة قبول من هذه صفة القضاء
بخرجة الخط عطف رجحه الله تعالى أحد القولين على الاسرافان أشهب ومحمد لا يجوز
ومطرف وابن المباحشون قال لا ينبغى ان يحضرهم ولكن يشاورهم قاله ابن الحاجب خليل
قيد للغمي قول مطرف بقوله الان يكون مقلداً فلا يسعه القضاء الا بحضورهم المازرى قول

أى يجوز القاضى عن القضاء (قوله عدمه) أى حضورهم (قوله وان كان) أى القاضى (قوله لم يختلف) بضم الياء وفتح اللام

(قوله الى) بشد الياء (قوله القضاء) مفعول قبول المضاف افعاله (قوله جرحه) خبر قبول (قوله عطف) أى خليل

(قوله انه) اي القاضي (قوله في ذلك) ١٦٠ اي احضار العلماء ومشاورتهم (قوله وهو) اي التخيير (قوله غيره) اي

مطرف وغيره انما هو اذا كان فكر القاضي في حال حضورهم كحاله في عدم حضورهم ولو كان حضورهم بكسبه ضجيرا حتى لا يمكنه التأمل لما هو فيه فانه يرتفع الخلاف وكذلك اذا كان القاضي من البلاد المجال لا يمكنه معه ضبط قول الخصمين ولا يتصور مقاصدهما حتى يستقضى عنه فانه يرتفع الخلاف أيضا ولا يحتج في وجوب حضورهم اه ابن مرزوق ظاهر المصنف انه يخبر في ذلك وهو نقل ثالث والذي نقله غيره ان في المسئلة قولين قيل يحضرهم كقول عثمان رضي الله تعالى عنه فانه كان اذا جلس للقضاء احضر أربعة من علماء الصحابة رضي الله تعالى عنهم واستشارهم وقيل يرسل اليهم يستشيرهم من غير احضار كقول عمر رضي الله تعالى عنه والاول قول اشهب وابن المواز والثاني قول الاخوين واجيب عن المصنف بان اوفي كلامه لتبويب الخلاف * (تنبيهات الاول) * المازري في شرح التلحين القاضي مأمورا بالمشاورة ولو كان عالما لان ما اذا كره فيه الفقهاء وبجحوافيه تنقيه النفس ما لا تنقي بواحد اذا استبد برأيه ولا يمنع من ذلك كونهم مقلدين لاختلافهم في الفتوى فيما ليس بمسطور بحسب ما يظن كل واحد منهم انه مقتضى اصول المذهب ابن عطية من لم يستشر أهل العلم والدين فعزله واجب وهذا مما لا خلاف فيه اه ونقله القرطبي ابن عبد السلام وبالجملة فان أقوال الفقهاء دلت على اتفاقهم على المشاورة لاسيما في المشكلات * الثاني ابن فرحون ظاهر اطلاقهم المشاورة سواء كان عالما بالحكم أم لا وفي طر برابن عات لا يجوز للعالم ان يشاور فيما يحكم فيه اذا كان جاهلا لا يميز حقا من باطل لانه اذا أشير عليه وهو جاهل لا يعلم أي يحكم بحق أم باطل ولا يجوز له أن يحكم بما لا يعلم أنه الحق ولا يحكم بقول من أشار عليه تقايدها حتى يتبين له الحق من حيث تبين للذي أشار عليه اه * الثالث قول المصنف وأحضر العلماء أو شاورهم هل على الوجوب أو على الندب ظاهر قوله في التوضيح لم يحتلف في وجوب حضورهم وماتله ابن عطية والقرطبي وماتقدم للمازري أنه واجب وكذلك ابن فرحون فانه عدله من الامور التي تلزم القاضي في سيرته في الاحكام والالزام انما يستعمل في الغالب في الوجوب وظاهر قول ابن الحاجب لا ينبغي للقاضي ان يثق برأيه ويترك المشاورة أنها مندوبة فتأمل فاني لم أر نصا يشي الغيليل (و) أحضر (شهودا) حال القضاء يشهدوا على من أقر من الخصمين خشية انكاره اقراره الخط في التوضيح اذا كان المشهور أن القاضي اذا سمع اقرار الخصم لا يحكم عليه حتى يشهد عنده باقراره شاهدا ان لم يسمع اقراره المشهور واجب والا فلا فائدة في جلوسه وفيه اقرار أحد الخصمين عنده بشئ وليس عنده احد يشهد عليه ثم يجد المقر ذلك الاقرار فانه لا يقضى عليه الا بينة سواء فان لم يكن عنده بينة يشهد هو بذلك عنده من فوقه فاجازه وان كان وحده قضى بشهادته مع عين الطالب اه ومقابل المشهور انه اذا سمع اقرار الخصم حكم عليه بما سمعه منه وان لم يحضر شاهدا وهو قول ابن المباحثون وفي النوادر اما باقره ان الخصم عنده في خصومتهم فليقض به وقاله محسنون وهو واجب الى من قول ابن القاسم واشهب ولو كان غير هذا الاحتياج ان يحضر معه شاهدين أبدا يشهدان على الناس وفي التوضيح مذهب مالك وابن القاسم ان القاضي اذا سمع اقرار الخصم لا يحكم عليه حتى يشهد عنده باقراره شاهدا ان يرفعان شهادتهما اليه وذهب مطرف وابن المباحثون واصبغ ويصنفون الى انه يحكم بما سمع وان لم يشهد عنده

المصنف (قوله فانه) اي عثمان رضي الله تعالى عنه (قوله والاول) اي احضارهم (قوله والثاني) اي استشارتهم (قوله الاخوين) اي مطرف وابن المباحثون (قوله استبد) اي استقل (قوله من ذلك) اي التذاكر (قوله بمسطور) اي مكتوب (قوله من لم يستشر) اي من القضاء (قوله وهو جاهل) حال (قوله لا يعلم الخ) جواب اذا (قوله ولا يجوز له) اي القاضي (قوله انه) اي احضارهم (قوله فانه) اي ابن فرحون (قوله عدله) اي احضارهم (قوله من الخصمين) بيان من (قوله خشية الخ) علة يشهدوا (قوله عليه) اي المقر (قوله عنده) اي القاضي (قوله لزم ان احضار الخ) جواب اذا (قوله والا) اي وان لم يحضر الشهود (قوله وفيها) اي المدونة (قوله عنده) اي القاضي (قوله عليه) اي المقر (قوله فانه) اي القاضي (قوله سواء) اي القاضي (قوله هو) اي القاضي (قوله بذلك) اي الاقرار (قوله فو) اي القاضي (قوله كالا) اي القاضي (قوله كان) اي القاضي (قوله قضى) اي من فوقه (قوله يشهدانه) اي القاضي (قوله انه) اي القاضي (قوله الى) اي بشهادتهما (قوله احتياج) اي القاضي

بذلك

(قوله انه) اي القاضي (قوله الى) اي بشهادتهما (قوله احتياج) اي القاضي

(قوله ولم اعلم) تحرى به الصدق (قوله يعلم) أى المستفقى (قوله مذهبه) أى القاضى (قوله فيتعيل) أى المستعنى (قوله موافقته) أى مذهب القاضى (قوله انه) أى الشأن (قوله ان يجيب) أى القاضى (قوله بما عنده) ١٦١ أى القاضى صله يجيب (قوله فيه) أى ما يسأل عنه (قوله

واحج) أى ابن عبد الحكم (قوله الاول) أى عدم اجابته فى الخصومة (قوله عليه) أى القاضى (قوله به) أى الاقتضاء من القاضى (قوله أراد) أى ابن عبد الحكم (قوله انه) أى القاضى (قوله يجوز له) أى القاضى (قوله لانه) أى افتاؤه فى مسائل الخصام (قوله عبارته) أى ابن عبد السلام (قوله على انه) أى القاضى (قوله وعدمه) أى ترك الفتوى فى الخصومات (قوله افنى) بضم الهمز (قوله تعرض) بضم فسكون ففتح (قوله الكور) بضم الكاف وفتح (قوله البلاد) (قوله عماله) بضم العين وشد الميم (قوله عنها) أى الفتيا (قوله فى الوقائع) صله استفتاء (قوله غالباً) أى نخصه (قوله جملة) أى الوكيل (قوله لها) أى الفتوى (قوله لانه) أى شراء مجلس قضائه (قوله أن ذلك) أى الشراء (قوله له) أى القاضى (قوله ونقله) أى جواز شراء القاضى بغير مجلس قضائه (قوله لنفسه) أى القاضى (قوله يبيع) أى يبيع (قوله لا يرد) بضم ففتح (قوله هضبة) أى نقص (قوله من أحد شياً) تنازع فيه اشترى وباع (قوله عزل) بضم فسكون

بذلك شاهدان ابن الماجشون والذى عليه قضاة المدينة ولم اعلم ما لك قال غيره انه يقضى عليه بما سمعه منه واقربه عنده وكانهم رأوا أن الخصمين لما جلسا بين يديه للخصومة رضيا ان يحكم بينهما بما يقران به ولذلك قعدا ولكن الاول هو المشهور (ولم) الاولى لا يفت (بضم الياء أى لا يخبر القاضى بحكم شرعى سئل عنه) فى خصومة أى المعاملات التى شأنها أى يتخاصم فيها الملاك يعلم مذهبه فيتعيل على موافقته ابن شاس لا يجيب الحاكم من سألته فيما يتعلق بالخصومات واختار ابن عبد الحكم انه لا يباين ان يجيب بالفتيا فى كل ما يسئل عنه بما عنده فيه واحتج بان المتلفاء الاربعة كانوا يفتون الناس فى نوازلهم ابن عرفة عز ابن المناصف الاول مالك رضى الله تعالى عنه وابن الحرث الى سحنون وفى الواضحة لا ينبغي ان يدخل عليه أحد الخصمين دون صاحبه لا وحده ولا فى جماعة الخط قوله لم يفت فى خصومة انظر هل على الكراهة أو على المنع ابن عبد السلام فى قول ابن الحاجب ولا يفت الحاكم فى الخصومات وقال ابن عبد الحكم لا يباين به كالخلفاء الاربعة أراد أنه يجوز له الفتيا فى أعداد مسائل الخصام وهل له الفتيا فى مسائل الخصام قولان أحدهما ليس له ذلك لانه من اعانة الخصوم على الفجور والشاى اجازة فتواه فى مسائل الخصام واماته لم يعم القاضى العلم وتعلمه لا يفتزاه فتوة عبارته تدل على انه لا يجوز له الفتيا على القول الاول وعدمه ابن فرحون فى الامور اللازمة فى سيرة الحكام ابن المنذر تكرر القاضى الفتيا فى الاحكام وكان شريح يقول انا اقضى ولا افنى البرزلى يريد اذا كانت الفتيا بما يمكن ان تعرض بين يديه ولو جاءته من خارج بلده أو من بعض الكور أو على يد عماله فليجيبهم عنها ابن المناصف الاول انتهى فيه عن فتوى القاضى فى الخصومات لاحد الخصمين وقول ابن عبد الحكم فى فتواه لا فى خصومة بغيرها اه وحمل انتهى أيضا حيث لا يمكن الاطلاع على مذهب الامن افتائه وذلك اذا كان مجتهداً أو مقمداً وفى المسئلة قولان فتساويان مثلاً والله اعلم ابن عبد الحكم قد جرت العادة باستفتاء الوكلاء لارباب المذاهب فى الوقائع بين موكلهم فاذا وجد الوكيل مذهبا يوافق كون موكله غالباً حله على الدعوى عند القاضى الموافق لها ولو كان موكله غير محق (ولم) الاولى ولا (بشتر) القاضى شيئاً (بمجلس قضائه) لانه يشغل باله عما هو بصدد ولان البائع ربع ناقص من الثمن حياء منه ومن جلسائه وفهم من قوله بمجلس قضائه ان ذلك له فى غير مجلس قضائه ونقله المازرى عن أصحاب مالك رضى الله تعالى عنهم زاد ابن الحاجب ولا يشتره وكيل معروف الصلة على الاخوين لا يشتره تغل فى مجلس قضائه ببيع ولا باتباع لنفسه اشهب ولا تخيره الا ما خفف شأنه وقل شغله والكلام فيه محزون وترك افضل قالوا ولا يباين به فى غير مجلس قضائه له ولا غيره وما باع او ابتاع فى مجلس قضائه لا يرد شئ منه الا ان يكون فيه اكرام أو هضبة فليرد ولو كان بغير مجلس قضائه اشهب اذا اشترى الامام العدل أو باع من أحد شيئا ثم عزل أو مات فان البائع أو المشتري يخبر فى الاخذ منه أو الترك كذا وجدته فى نسختين من المصطفى ولم اجد فى النوادر بل فيها ان عزل السلطان أو مات والبائع او المتابع مقيم بالبلد لا يخاصم ولا يذكر مخاضه فلاجته له والبيع ماض الشيخ

عن ابن حبيب كتب عن ابن عبد العزيز بن تجارة الولاة لهم مقسدة وللرعية مهلة كذا عبد الله بن عمرو
ابن العاصي رضي الله تعالى عنهم ما يقال من اشراط الساعة تجارة السلطان ابن شماس الادب
السابع ان لا يشتري بنفسه ولا يوكل معروف سق لا يساع في البيع محمد بن عبد الحليم لا فرق
بين شرائه لنفسه وبين توكله لذلك ولا يوكل الا من يؤمن على دينه لا يشتري شخص له بسبب
الحكم وما اشبه ذلك ابن عرفة ظاهر أقوال المذهب ورواياته جواز شرائه ويبيعه بغير مجلس
قضائه وما ذكره ابن شماس لم اعرفه وذكره المازري عن الشافعي رضي الله تعالى عنه لا عن ابن
عبد الحليم ولا عن أحد من أهل المذهب وشبهه في المنع فقال (كسلف) أي تسلف القاضي
بمجلس قضائه من غيره (و) دفع مال (قراض) أي تجارة يجوز من ربه لغيره بمجلس قضائه
(وابضاع) أي دفع مال لمن يشتري له به بضاعة من بلد آخر ياتي بها او يرسلها مع غيره ابن عرفة
للشيخ عن الاخوين ولا يستتزه عن طلب الخواص والعواري من معاون ودابة وسلف وان
يقارض ويضع مع أحد او يساعه الا ما لا بد منه والامر الخفيف ما لم يكن عن تخصصه عنده
او عن يجر الى من يخصه عنده وقاله اصبح ابن مزيق الظاهر ان المنهي عنه تسلفه من غيره
لا اعطاه سلفا لغيره البناني وهو ظاهر العدوى ارتضاء بعض الشيوخ لان تسليفه غيره
معروف لا ينهي عنه (و) (كحضور) القاضي له (وليمة) اي طعام يجتمع له الناس فيمنهي عنه
(الا انسكاح) فلا ينهي عن حضور وليمة المستوفية شروطها الشرعية ابن عرفة الشيخ عن
الاخوين لا ينبغي له ان يجيب الدعوة العامة كانت وليمة او ضيعة او عاما لقرح فاما الغيبة فلاح
وكأنه دعي خاصة او وسيلة له يجيب للعامة لا الخاصة والتتزه أحسن وفي الموازية كره له ان
يجيب أحد او هو في الخاصة اشد من دعوة العرس وكره مالك لاهل الفضل أن يجيبوا كل من
دعاهم المنزلي يجب عليه حضور وليمة انسكاح كغيره بشروطها المتقدمة فيها العدوى الذي
عند ابن مزيق انه يجوز له حضور وليمة انسكاح ولا يجب عليه لانه يطلب منه زيادة التتزه عما
بايدي الناس لتقوى كلمته وهو الراجح كما يفهم من عجم التيطي لأبأس للقاضي بحضور الجنائز
وعيادة المرضى وتسليمه على أهل المجالس ورد على من سلم عليه ولا ينبغي له الا ذلك ولا يجيب
الصنيع الا في الوليمة (ومنع) بضم فكسر (قول) القاضي له (هدية) له من غيره ان لم يكافئه
عليها بل (ولو كانا) القاضي من اهدى له (عليها) اي الهدية بمنحها او اعظم منها لكون
النفوس لمن اهدى اليها ولان قبولها يطفئ نور الحكمة (الا) هدية (من) شخص (قريب)
للقاضي نسبا كوالده وولده وخاله وعمه فلا ينهي عن قبولها العدوى ظاهر النقل كراهة قبولها
من غير قريبه لحرمة وهو المعول عليه ومحلها ان كان لربها نفع او دفع ضرر اما الهدية لغير ذلك
فلا يطفئ قبولها نور الحكمة وقد قبلها النبي صلى الله عليه وسلم وقال تهادوا تحابوا ولا ينبغي
عدم ملايئته ما قدمه في حضور الوليمة البناني في ضيق ظاهر قول ابن الحاجب لا يقبل هدية
المنع وعليه ينبغي أن يحمل قول ابن حبيب لم يختلف العلماء في كراهة قبول الامام الاكبر
وقاضيه ووجبات أموال المساكين الهدايا وهو مذهب الامام مالك رضي الله تعالى عنه وأهل
السنة والمنع بزم المصنف في فصل القرص التيطي لا ينبغي للقاضي ان يقبل الهدية من احد
ولا ممن كانت عادته بها معه قبل ولايته ولا من قريب ولا من صديق ولا من غيرهما وان كافأ عليها

(قوله لهم) حلة مقسدة
(قوله أن لا يشتري) أي
القاضي (قوله شرائه ويبيعه)
أي القاضي (قوله ولا يستتزه)
أي القاضي (قوله يكن)
أي القاضي (قوله لا ينبغي له)
أي مبايعه (قوله وكأنه)
أي القاضي (قوله وشدة اللون)
بفتح الهمزة وشدة اللون
(قوله وهو) أي الكره
(قوله ومحلها) أي الكراهة
(قوله ان كان) أي الاهداء
(قوله وعليه) أي المنع حلة
يحمل (قوله وهو) أي المنع
(قوله وبالمنع) حلة بزم

(قوله ثلثة) بكسر الظاء المجهمة أى تهمة (قوله فان اهلى) بضم الهمز وكسر الدال (قوله وهى) أى كراهته (قوله وعدمها) أى الكراهة (قوله وهو) أى عدمها (قوله اختلف) بضم التاء (قوله نص) أى منصوص ١٦٣ (قوله من مسائل الاجتهاد) بيان ما

(قوله ولا يجوز) أى الحكم
(قوله لرويه) بفتح الراء
وكسر الواو وشدة الياء أى
فكرة (قوله فى جواز) أى
حكم القاضى (قوله
لاشبه) راجع للدول (قوله
ومضنون) راجع للثالث
(قوله والغنى) راجع للثالث
(قوله وهو) أى كره حكمه
مستكنا (قوله لانه) أى
حكمه مستكنا (قوله وعدمها)
أى الكراهة (قوله وعمه)
أى الخلاف (قوله فيه) أى
أى اليهودى والنصرانى
(قوله ابروح) بضم ففتح
فكسر مثقلا (قوله هم)
بفتح الهاء وشدة الميم (قوله
ومنع) أى التحديث (قوله
لانه) أى تحديثه (قوله
اختلف) بضم التاء (قوله
ان دخله) أى القاضى
(قوله مل) بفتح الميم واللام
مثقلا (قوله يروح) بضم
فتح فكسر مثقلا (قوله
والاول) أى التحديث
(قوله وهو) أى التحديث
(قوله قلت) أى قال ابن
عرفة (قوله ذلك) أى الملل
والضجر (قوله فالتالى) أى
القيام (قوله المحكم) بفتح
الكاف (قوله فلاحدهما)
أى الخصمين (قوله دوامه)

باضعافها الامثل والده وولده واشباههما من خاصة قرابته التى يجمع من حرمة الخاصة ما هو
أكثر من حرمة الهدية ربيعة رضى الله تعالى عنه اياك والهدية فانها ذريعة الرشوة ابن
عرفة الشيخ لا يقبل هدية من خصم ولو قرىسه وغير الخصم قال مضنون تجوز من ذى رحم
كأبيه وابنه وخاتمه وعمه وابنة أخيه ومن لا يدخل عليه به ظنة ومثله فى الموازية (وقى) جواز
قبول (هدية من) أى الشخص الذى (اعتاد) اهداها (لها) أى الهدية للقاضى (قبل الولاية)
للقضاء وهو قول ابن عبد الحكم وعدمه وهو قول مطرف وعبد الملك قال لا ينبغي قبولها وهو
ظاهر فى الكراهة قولان فان اهلى بعد ولايته عن اعتادها قبلها أزيد قدرا أو احسن جنسا
أو صفته لا يمنع قبولها اتفاقا (وقى) كراهة حكمه (أى القاضى) (فى) حال (مشيه) على قدميه أو
راكبا وهى لاشبه ومضنون وطائفة وعدمها وهو لاشبه ايضا بشرط ان لا يشغله السرور ورجة
الناس والنظر اليهم قولان الصقلي اختلف هل يقضى فى الطريق فقال اشبه لا بأس بقضائه
وهو ماش ان لا يشغله السرور ورجة الناس والنظر اليهم وقال مضنون لا يقضى وهو ماش ولا
يكلم احدا من المصوم ولا يقف معه الغنى لا بأس بحكمه ماشا فى مسئلة نص وما خف من
مسائل الاجتهاد ولا يجوز فيما يحتاج لروية ابن عرفة فى جواز ماشيا ثالثا فى مسئلة نص
أو خفيف اجتهاد لاشبه ومضنون والغنى (وقى) كراهة حكمه حال كونه (مستكنا) أى راقد
على أحد جنبه أو على ظهره وهو الغنى لانه استغفاف بالحاضر من ولده لم حرمة وعدمها وهو
لاشبه ومضنون قولان المتبسطى ينبغي ان يجلس فى مجلس - حكمه متر بما اوجعنيما قيل
لاسهيل القاضى هلا لنت كتابا فى آداب القاضى قال اذا قضى بالحق فليقعده فى مجلسه كيف
يشاء ويجدر جليسه (وقى) جواز (الزام يهودى) ان يأتى القاضى ليوقع بينه وبين خصمه (حكما
بسمته) أى اليهودى وكراهة قولان للقرويين ابن عرفة المازرى فى تمكن المسلم من استئلافه
يهوديا يوم السبت قول القاسمى وبعض المتأخرين يخص بعضهم المستلاف باليهودى لان
النصرانى لا يعلم يوما وعمه ابن عاتق - ما لان يوم الاحد له السبت لليهود (وقى) جواز
(تحديثه) أى القاضى الحاضر ين بسلام مباح ككناية عن بعض الصالحين (بجلسه) للقضاء
(الضجر) بفتح الصاد المجهمة والجيم أى تعب ومل وسأمة حصل له من كثرة الخصومات لروح
قلبه ويرجع اليه فهمه نزل به أو هم وهو قول اشبه وابن عبد الحكم ومنعه لانه يخل بها بته
ويصغره فى عيون الناس لمطوف من معه قولان ابن عرفة الغنى اختلف ان دخله ضجر
فقال عبد الملك لا بأس أن يصعد جلساءه اذا مل يروح قلبه ثم يعود للحكم وقال ابن حبيب
يقوم والاول أحسن وهو اخف من قيامه وصرف الناس قلت هذا ان ناله ذلك فى أول
جلسه وان مضى ماله بالثانى اصوب وعز الصقلي الاول لاشبه والثانى للاخوين (وقى)
اشتراط (دوام الرضا) بحكم المحكم من الخصمين (فى التصكيم للحكم) من المحكم فلا حددهما
الرجوع عن التصكيم قبل حكمه قاله مضنون وعدم اشتراط دوامه اليه فلا رجوع لاحدهما
قبله واليه ذهب ابن الماجشون (قولان) فى كل من القروع السابقة حذفه بماعدا الاخير
لدلالة هذا عليه الباسى لو حكم رجل بينهما فاقاما البيعة عنده ثم بدأ لاحدهما قبل أن يحكم فقال

أى الرضا (قوله اليه) أى المحكم (قوله قبله) أى حكمه (قوله واليه) أى عدم اشتراط دوامه اليه صلا فذهب (قوله حكما) بفتح
مثلة أى الخصمان (قوله فاقاما) أى الخصمان (قوله عنده) أى المحكم (قوله لاحدهما) أى الخصمين الرجوع عن تصكيمه

(قوله ويجوز) أي يفتد ويضئ (قوله حكمه) أي الحكم بعد رجوع أحدهما عن تحكيمه (قوله فيه) أي رجوع أحدهما قبل حكمه (قوله انظرها) أي الاقوال الاربعة (قوله فيه) أي ابن عرفة نصه ورجوع أحدهما بعد حكمه لغوا بن رشد اتفاقا وقوله فيه طرق الصغرى في منعه ولولم ١٦٤ بقاعده وصحته مطلقا ثالثا ان أقيمت البيعة لابن الماجشون وسخنون وابن القاسم

ابن رشد في رسم الشجرة من معاص ابن القاسم في السماعات في صحة نزوعه قبل الحكم قولاً لمطرف وابن الماجشون الشيخ في صحة رجوع أحدهما ولولم بقاعده ثالثا قبل النظر في شيء من أمرهما لا بعده لسخنون وابن الماجشون ومطرف أصبغ كما ليس له ان تواضعا للصومة عند القاضي ان يוכל وكل ولا أو يعزله قلت فالأقوال اربعة وعزوها واضع ولابن حارث ان نظر الحكم بينهم لم يكن لاحدهما رجوع اتفاقا (قوله لمن غضب الخ) بيان ما (قوله ومنه) أي مدهش الفكر (قوله لا يدخل) بضم الياء وكسر الهمزة أي البواب (قوله وفي هذا) أي الحكم في موضع خاص (قوله وان نزل) أي ما يمنع الاصابة في الحكم (قوله أي القاضي) (قوله ترك) أي القضاء (قوله قلت) أي قال ابن عرفة (قوله أراد) أي

ابن القاسم في المجموعة أرى ان يقضى ويجوز حكمه وقال سخنون اسكل واحد منهما ان يرجع ابن عرفة في هذه المسئلة طرق والاقوال فيه اربعة انظرها فيه (ولا يحكم) القاضي (مع) حصول (ما) أي شيء (يدهش) بضم التحتية وسكون الدال وكسر الهاء أي يضعف (الفكر) بكسر الفاء أي العقل عن تمام ادراكه من غضب وجوع وحزن وغلبة نوم وحسن ولقس أي ضيق نفس او غشيان نفس وأكل فوق كفاية وقد قبل البطنة تذهب القطنة والنهي تحريم عند البساطي والخط عن أبي الحسن وكرهه عند أت واما مع ما يمنع العقل عن اصل الادراك فمنوع اتفاقا وكذلك المقتضى لا يفتى مع ما يدهش الفكر نص عليه عياض وبعده الابن ومنه كثرة الزحام وكان سخنون يحكم في موضع خاص عليه بواب لا يدخل عليه الا اثنين فاشين على ترتيبهم في الجنيء اليه وفي هذا فائدتان السستر على الخلفين واستجماع الكبر ابن عرفة اللغوي لا يجلس للقضاء وهو على صفة يخاف فيها أن لا ياتي بالقضية صوابا وان نزل به في قضائه تركه كالغضب والضجر والهم والجوع والعطش والحزن واخذ من الطعام فوق كفايته قلت اراد ان يدخل عليه تغيرا واصل هذا قوله صلى الله عليه وسلم لا يحكم بين اثنين وهو غضبان أخرجه البخاري ومسلم من حديث أبي بكر رضي الله تعالى عنه ابن عرفة اتفق العلماء على اناطة الحكم بأعم من الغضب وهو الامر الشاغل والغامض هو الغضب وهو هذا الاغناء والاعتبار بتتبع المناط (و) ان حكم في حال من هذه الاحوال (مضى) حكمه المتبطل في كتاب القزويني ان حكم وهو غصه بيان جاز حكمه خلاف الاود وفرق ابن حبيب بين الغضب اليسير والكثير (وعز) بفتحات مثقلا أي أدب القاضي شخصا (شاهد بزور) أي ما لم يعلم عدوانا صادف الواقع بان شهد بقتل زيد عمرا وهو لم يعلم انه قتله وقد كان قتله في نفس الامر ما خوذ من زور الصدد أي اعوجاجه لامن تزوير الكلام أي تحسينه ومنه قوله سم زورت في نفسي كلاما او مقالة ويحتمل في ما يعز به شاهد الزور عاير ام زاجر اله عن هوده لمثل شهادة الزور ولمثل من ارتكبا (ب) محضرة (ملا) بالقصر والهمزة أي جمع من الناس (بنداء) بكسر النون محدود أي صياح عليه بانه شهد بزور وطوافيه في الاسواق والجماعات فيها الامام مالك رضي الله تعالى عنه اذ اظهر الامام علي شاهد الزور بانه يفسد رأيه ويطاف به في الجاهل ابن القاسم اراد في المسجد الاعظم ابن وهب كتب عمر رضي الله تعالى عنه الى عماله بالشام ان اخذتم شاهد زور فاجلدوه اربعين وضمو اوجهه وطوقوا به حتى يعرفه الناس ويغال حبسه ويحلق راسه ابن عرفة في اتيان سخنون برواية ابن وهب عن عمر رضي الله تعالى عنه ميل من نفسه اليها (ولا يحلق) أي لا يامر القاضي ان يحلق (رأسه) أي شاهد الزور (اوليته ولا يسخمه) أي لا يامر

ابن رشد في رسم الشجرة من معاص ابن القاسم في السماعات في صحة نزوعه قبل الحكم قولاً لمطرف وابن الماجشون الشيخ في صحة رجوع أحدهما ولولم بقاعده ثالثا قبل النظر في شيء من أمرهما لا بعده لسخنون وابن الماجشون ومطرف أصبغ كما ليس له ان تواضعا للصومة عند القاضي ان يוכל وكل ولا أو يعزله قلت فالأقوال اربعة وعزوها واضع ولابن حارث ان نظر الحكم بينهم لم يكن لاحدهما رجوع اتفاقا (قوله لمن غضب الخ) بيان ما (قوله ومنه) أي مدهش الفكر (قوله لا يدخل) بضم الياء وكسر الهمزة أي البواب (قوله وفي هذا) أي الحكم في موضع خاص (قوله وان نزل) أي ما يمنع الاصابة في الحكم (قوله أي القاضي) (قوله ترك) أي القضاء (قوله قلت) أي قال ابن عرفة (قوله أراد) أي

اللمهي (قوله ادخل) أي الغضب وشحوه (قوله عليه) (قوله لا يحكم) أي القاضي (قوله اناطة) أي تعليق ورجوع (قوله الحكم) أي النهي عن القضاء (قوله باعم) صلة اناطة الحكم (قوله والغاء) بفتح ميم (قوله جاز) أي نفذ ومضى (قوله أي ما لم يعلم) تفسير زور (قوله عددا) راجع لشاهد (قوله وان صادف الواقع) مباغاة فيما لم يعلم (قوله ومنه) أي التزوير بمعنى التصيين (قوله ويحتمل) أي القاضي (قوله ولمثل) عطف على له (قوله ظهر) أي اطلع (قوله عماله) بضم العين وشدة الميم (قوله منه) أي سخنون (قوله اليها) أي رواية عمر رضي الله تعالى عنه

بدهن

(قوله شهادة) اي شاهد الزور (قوله عرفت) بضم فكسر (قوله توبته) اي الشاهد ١٦٥ من شهادة الزور (قوله واقباله) اي

شاهد الزور على ما يعينه

(قوله قبيلت) بضم فكسر

(قوله قولها) اي المدونة

(قوله لا تجوز) اي شهادة

شاهد الزور (قوله ان اتي)

اي شاهد الزور (قوله يظهر)

بضم الياء اي يطلع (قوله

فيها) اي المدونة (قوله يظهر)

بضم فكسر (قوله يكون)

اي شاهد الزور (قوله عرف)

بضم فكسر (قوله ذلك) اي

التزوير (قوله فلا يقبل)

بضم الياء وفتح الباء (قوله

واختلاف) بضم التاء (قوله

قولي) بفتح اللام (قوله فيها)

اي المدونة (قوله قلت) اي

قال ابن عرفة (قوله شهادته)

اي شاهد الزور (قوله

بتوبته) اي شاهد الزور

(قوله لم يكن) اي الصلاح

(قوله له) اي شاهد الزور

(قوله قلت) اي قال ابن عرفة

(قوله عنه) اي محمد (قوله

ان كان) اي شاهد الزور

(قوله وان ظهرت توبته

الخ) مبالغة (قوله لانه) اي

شاهد الزور (قوله كذلك)

اي ظاهر الصلاح (قوله

اطلع) بضم فكسر (قوله

البين) بكسر الياء مثقلا

(قوله قبيل الاطلاع) صلة

النائب (قوله وبه) اي عدم

تأديبه (قوله هو) اي عدم

تأديبه (قوله لذلك) اي

بدهن وجه شاهد الزور باسخدام الذي يتعلق باسفر القدر ومحبطه من كثرة لدخان روى مطرف
عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه لا اري الخلق والتسخيم ابن مرزوق ظاهر المدونة انه يسخيم
وجهه ويخلق رأسه وهذا بالنسبة للعرب الذين عادت بهم عدم الخلق ويجعلون الخلق مثله (ثم)
اذا ظهرت توبة شاهد الزور وشهد بشهادة اخرى (في قبول) شهادة (ه) وعلمه (تردد) ابن
عرفة في قبول شهادته ان تاب عبارات ابن رشد ظاهر سماع ابي زيد ابن القاسم ان عرفت
توبته واقباله وتزیده في الخير قبلت شهادته خلاف قولها لا تجوز أبدا وان تاب وحسن حاله وقبل
معنى السماع ان اتي نائبه مقرأ على نفسه قبل ان يظهر عليه ومعنى ما فيها ان يظهر عليه الأخصى
ان اتي نائبه ان تقل حاله لخبره وصلاحي قبيل الآن يكون عرف قبل ذلك بالخبر والصلاح فلا
يقبل ولا يصح لا تقبل ابدا ان اقر بشهادة الزور واختلف ان يظهر عليه ثم تاب واتقل بخبر
وصلاح فقال محمد آخر قولي ابن القاسم لا تقبل روى ابن القاسم فيها واشبه واين نافع في
الموازنة لا تقبل وفي الموازنة لابن القاسم تقبل ان تاب واطن مالك رضي الله تعالى عنه
المتطى لم يصعب سماع ابي زيد على قلت في قبول شهادته بتوبته بتزیده صلاحه لم يكن له نائبها
ان اتي نائبها لان ظهر عليه ثم قال ابن عرفة الباسي اذا قلنا تقبل شهادته اذا تاب فقال محمد تعرف
توبته بالصلاح والتزید في الخير واليه أشار ابن المباحسون قلت في اختصار الواضحة عنه ان
كان من أهل الفضل ظاهر العد السقطت شهادته أبدا وان ظهرت توبته وازداد صلاحه وفضلا
لانه كان كذلك يوم اطلع عليه بالزور ومن لم يكن بهذا الحال ولم يعرف بالفضل جازت شهادته
ان ظهرت منه التوبة والصلاح الدين والعبد الله الظاهرة (وان ادب) القاضي شاهد الزور
(النائب) عن زوره قبل الاطلاع عليه (ه) هو (أهل) أي مستحق للتأديب لكن الاولى العقوبة
عنه لانه لا ينقر الناس من الرجوع عن شهادتهم بالزور فيصرون عليها ان وقعت منهم ومن اتي
نائبه من حوائبه أو رده أو فطره محمد اتي رمضان وهذا على قول ابن القاسم لو ادبه لمكان أهلا
وقال مكنون لا يؤديه المتطى وبه العمل المازري هو المشهور ابن عرفة ابن القاسم لو ادب من
جاء نائبه عن شهادة الزور لمكان لذلك أهلا وقال مكنون لا يعاقب لوعقب لم يرجع أحد عن
شهادته زورا وخوف عقوبته كالمترددان رجوع للاسلام ولما لفت في المبسوط من سأل عن اصابته
أهله في رمضان فلا يعاقب لانه صلى الله عليه وسلم لم يعاقبه (و) عزرا القاضي (من اسما على
خصمه) ابن حبيب عن الاخوين ان شتم أحد الخصمين صاحبه عند القاضي او اسرع اليه بعير
حجة كقوله لا يظلم يا فاجر فعليه زجره وضربه الا ذاهم وأتقى فليته منه فلا يضربه (او) اسما على
(مفت أو) على (شاهد) أفتى ابن الباية وابن وليد وابن غالب بادب من قال للشهود وأهل القضاة
تشهدون على وثقتون لا أدري من اكلم مشكم مكنون ان قال الخصم لمن شهد عليه شهدت
على بزور او بما يسأل الله عنه أو ما أتت من أهل الدين ولا من أهل العدل لم يكن من ذلك لاهل
الفضل ويؤدب المعروف بالاذاية بقدر جرمه وقد راجل المذنب حرمته وقد راها شام وان
كان من أهل الفضل وذلك منه فليته تجافي عنه (لا) يؤدب بقوله (شهدت يباطل) ابن كثة ان
قال شهدت على بزور فان عني انه شهد عليه يباطل فلا يؤدب وان قصد اذاه والنهضة به بكل
بقدره الشاهد والمشهد وعليه والباطل اعلم من الزور وشبهه في عدم التأديب فقال (ك) من

التأديب صلا أهلا (قوله فعليه) أي القاضي (قوله زجره وضربه) أي المسمى

قال (لخصه كذبت على) بشد الياء فيما ادعيت به على اوفيماء انكرتني فيه اذهذه بجوابه لا ايداه
(وليسو) بضم التحتية وفتح السين المهملة وشدا الواو مكسورة القاضي وجوبا (بين الخصمين)
في القيام أو الجلبوس والقرب أو البعد والكلام والاستقاع لكلامهما ورفع صوتهما ما والنظر
اليهما ما وغير ذلك ان كانا مسلمين أو كافرين بل (وان) مكانا (مسما وكافرا) ابن عرفة رواية
الامهات واضحة بوجوب تسوية القاضي بين الخصمين في مجلسهما بين يديه والنظر اليهما
والسماع منهما ورفع صوته عليهما الممازري لو كان الخصمان مسلما وذميا في تسوية ما في
مجلسهما كسالمين وجعل المسلم ارفع قولان ابن عرفة اقتصر الشيخ على الاول معزوالا لصيغ عمر
لابي موسى رضي الله تعالى عنه ما وسوي بين الناس في مجلسك وعدلك وجهك حتى لا يطمع
الشريفي في حيفك ولا يباس الضعيف من عدلك (و) ان تعددت الخصومات عند القاضي
(قدم) بفتحات مثقلا القاضي وجوبا (المسافر) بالنظر في خصوصته مع مسافر أو مع مقيم لان
تاخيرهم يقوته الرفقة فيعذر عليه السقرو حده (و) قدم (ما يخشى قوته) بتأخيرهم كسكاح
استوجب فسخه قبل الدخول وخيف اذا اخر النظر فيه أن يدخل الزوج بهما وطعام اذا أخر
فسد واذا تعارض المسافر وما يخشى قوته قدم أشدهما ضرا بتأخيرهم وهذا أيضا حيث لم يكن
المسافرون بعدا فان كثروا جدا بحيث يحصل الضرر للمقيمين بتأخيرهم عن المسافر من اقرع
بينهم ان استوى ضررهم بالتأخير والاقدم أشدهما ضرا ونقله الشارح عن المازري ابن عرفة
اللتخي يقدم القاضي في الخصومة الاول فالاول الا المسافر وما يخشى قوته وان تعذر معرفة
الاول كتبت اسمائهم في بطاق وخلفت فن خرج اسمه اولاديه ثم قال ابن عرفة الشيخ عن
محدثون الغرباء وأهل المصر سواء الآن يقدم الغرباء اجتمادهم فيما لا يدخل على أهل المصر ضرا
وقاله اشهب وزاد واري ان يبدأ بالغرباء كل يوم مالم يكنروا فلا يبدأ بهم ابن حبيب عن الاخوين
من شأن القضاة تقديم الغرباء وتجميل سرائرهم محدثون لا يقدم رجلا لقبلة وسلطانة (ثم) يقدم
(السابق) الى مجلس القاضي ان كان بحق واحد (قال) المازري من عند نفسه (وان يجتنب بلا
طول) ونصه اذا وجب تقديم الاسبق فقال اصحاب الشافعي رضي الله تعالى عنه انما يقدم
الاسبق في حق واحد لا في سائر مطالبه وهذا مما ينظر فيه ان سبق بخصمين قدم فيهما معا
لا يطول ولا يضر بالجماعة الذين بعدهم ابن عرفة ظاهره أنه غير متعوض لاهمية او في النواذر عن
اصبح اذا قضى بين خصمين في أمر اختصهما فيه ثم أخذ في حجة أخرى في خصومة أخرى فان
كان بين يديه غيرهما فلا يسمع منهما حتى يفرغ من بين يديه الا أن يكون لشيء لاضرر فيسببه
حضره فلا يباس أن يسمع منهما (ثم) ان استووا في الجني أو لم يعلم السابق (أقرع) بينهم
بان يكتب أسماءهم في أوراق ويخلطها ويخرج منها ورقة فن وجد اسمها فيها قدمه (وبني) في
القاضي (أن يقرع) بضم التحتية وسكون الفاء وكسر الراء (يوما) معينان الاسبوع (أو وقتا)
معينان اليوم (ل) للقضاء بين (النساء) سترالهن وحفظا من اختلاطهن بالرجال في مجلسه سواء
كانت الخصومة بينهن خاصة أو بينهن وبين الرجال وهذا في نساء يخرجن ولا يخشى من سماع
صوتهم الفتنة بين وأما المخدرات واللاتي يخشى من سماع صوتهن الفتنة بين فيوكن من
يخاصم عنهن أو يبعث لهن في منازلهن ثقة مأمونا ابن عرفة يحضرون يعزل النساء على حدة

(قوله على) بشد الياء (قوله)
نكل) بضم فكسر مثقلا
اي ادب (قوله هذه) اي
قوله كذبت على وانسه
لتأنيث خبره (قوله القاضي)
مفسر فاعل يسو (قوله
وجوبا) بيان لحكم تسويته
(قوله على الاول) اي
التسوية بين المسلم والذي
(قوله عمر) اي قال (قوله
القاضي) مفسر فاعل قدم
(قوله وجوبا) بيان لمسلم
التقدير (قوله تأخير) اي
المسافر (قوله يقوته) بضم
فتح فكسر مثقلا اي
التأخير المسافر (قوله
عليه) اي المسافر (قوله
قدم) بضم فكسر او بفتحات
مثقلا (قوله يدخل) بضم
الياء وكسر الخاء (قوله
مراهم) بضم السين اي
سقرهم (قوله سائر) اي
جميع (قوله ينظر) بضم
فكسكون ففتح (قوله ظاهره)
اي كلام المازري (قوله انه)
اي تقدير السابق بحقين
(قوله وفي النواذر) حال
(قوله اذا قضى) اي القاضي
(قوله ثم اخذا) اي شرع
الخصمان (قوله يديه) اي
القاضي

والرجال على حدة أشبه أرى ان يبعد بالنساء كل يوم أو بالرجال فذلك على اجتهاده صحيح اما
لكثرة الرجال على النساء أو لكثرة من على الرجال ولا يقدم الرجال والنساء مختلطين وان رأى
أن يجعل للنساء يوم معلوماً أو يومين فعل ابن عبد الحكم أحب الى أن يفرد للنساء يوماً وان
احتاج لكشف وجه امرأة ليعرف بها أو ليشهد شهودها على عينها كشفه بين ايدي العسول
و يا امرئ بتخصية غيرهم ويفرق بين الرجال والنساء في المجالس ويجعل للنصارى يوماً أو وقتاً من
الأيام بقدر قنهم وكثرتهم ويجلس لهم في غير المسجد المازري ان كان الحكم بين رجل وامرأة
أبعد عنها من لاختصاص بينهما وبينه من الرجال قلت وينبغي أن يبعد عنها اختصاصها أقصى ما يمكن
ان يسمع كل من سمع حصة أو أقصى ما يسمع الحساكم منها ويذكر لكل منها قول صاحبه
والأول أقرب لسرعة الحكم بينهما ما وان كانت شابة لها جمال ويحاف ان تسلمت اقتنم من
يسمع كلامها أمرها ان توكل من ينوب عنها في الكلام وان احتج الى أن يبعث اليها في دارها
من تؤمن ناحيته لسنه ودينه وورعه من يكلفه الحكة في أمرها ففعل وقد حضرت
الغمامية الى النبي صلى الله عليه وسلم حتى أقرت بالزنا فامر برجها وقال في المرأة الأخرى
اغدياً أنيس على امرأة هذا فان اعترفت فارجها فامر يا امرئ باحضارها الشيخ عن أصمغ ان كان
في أعوان القاضي ثقة قدمه للخصومة يمين في منازلهم فان لم يكن فهو نفسه وشبهه في تقديم
المسافر وما يخشى فواته ثم السابق ثم الاقراع واقراد النساء من فقال (كالقاضي) بضم فسكون
فكسر (والمدرس) بضم ففتح فكسر مثقلاً ابن عرفة ابن شامس وكذا الملقى والمدرس عند
التزام قلت لم أعرف هذا اتصال المذهب انما قاله الغزالي في ويزيد وتخير بينهما على حكم
تزامن الخصوم واضح وكذلك على سماع عيسى بن القاسم أحب الى في الصانع الخياط يدفع
الناس اليه ثيابهم واحد بعد واحد ان يبدأ بالاول فالاول ولم اسمع فيه شيئاً ولعله أن يكون
واسعاً ان كان الشيء الخفيف الرقة ونحوها ابن رشد جعل الاختيار بتقديم الاول فالاول دون
ايجاب عليه اذ لم يجب عليه عمله في يوم بعينه وكذا قال الاخوان لا بأس ان يقدم الصانع من
أحب ما لم يقصد مطلاً وكذا قال في الرعي ولستمون لا يقدم صاحب الرعي أحد على من أتى قبله
ان كانت سنة البلد الطحن على الدولة فان تحاكموا قضى بينهم بينهم وليس قول مصنون خلافاً
لقول غيره لان العرف كالشرط قلت وجرت عادة مدرسي تونس في الأكثر بتقديم قراءة التفسير
على الحديث وتقديم الحديث على الفقه البرزلي وعلى هذا باقي التقديم في طبع النخب والقراءة
وسائر الصنائع ان كان عرف عمل به والاقدم الا كدقالاته كدقالاته في القراءة من فيه أهلية
على غيره التحصيل كثر المنافع على قلنا وقال بعض الشيوخ الطالب الذي لا قابلية له ينبغي
أن يقدم عليه غيره وفي الخط عن ابن رشد أن الأحب ان لم يكن شرط ولا عرف تقديم الاول
(واهر) بضم فكسر (مدع) بضم ففتح مثلاً أي أمره القاضي ونهته يهت كاشف حقيقته
فقال (تجرد) بفتح مثلاً أي خلا (قوله عن مصدق) بضم ففتح فكسر مثقلاً ومثلاً أمر
(بالكلام) ويا امرئ المدعي عليه بالسكوت حتى يتم كلام المدعي ابن عرفة المدعي من هربت
دعواه عن مرجع غير شهادة والمدعي عليه من اقتربت دعواه به فقول ابن الحاجب المدعي من
تجرد قوله عن مصدق يبطل عكسه بالمدعي ومعه يثبت ونحوه لابن شامس وفي المقدمات عن ابن

(قوله غيرهما) أي الخصمين
(قوله إلى) بشد الباء (قوله
يفرد) بضم فسكون فكسر
أي القاضي (قوله قلت)
أي قال ابن عرفة (قوله به)
أي مرجع غير شهادة (قوله
عكسه) أي لازومية عدمه
عدم المدعي (قوله ومعه)
بدنية حال (قوله ونحوه) أي
حداً ابن الحاجب

(قوله هذا) أي تعريف ابن
المسيب المدعي والمدعى عليه
(قوله وجهه) أي حضور (قوله
يقبل) بضم فسكون يفتح
(قوله وهو يقول قد كان)
حال (قوله وكذا المودع)
أي بكسر الهمزة (قوله
والمودع) أي يفتحها (قوله
أولا) بشد الواو (قوله يقدم)
بضم ففتح فكسر مثقلا أي
القاضي (قوله يديه) أي
القاضي (قوله أن يقول)
أي القاضي (قوله ولا يتبدى)
أي القاضي (قوله إلى) بشد
الياء (قوله قال) أي المازري
(قوله بذكره) صلة جواب
(قوله قبله) بكسر الواو
(قوله شارحاه) أي ابن هرون
وابن عبد السلام (قوله ولم
يذكر) أي الشارحان
(قوله القرينان) أي أشهب
وابن نافع (قوله مات) أي
الزوج (قوله الورثة) أي
للزوج (قوله أنه) أي الشان
(قوله عليه) أي الزوج
(قوله فان نكلوا) أي الورثة
(قوله واستوجبته) أي
استحققت الزوجة صداقها
من تركه زوجها (قوله
ولها) أي المسئلة (قوله
تظاير) أي في رجوعها على
غير ما نكل عليه من زوجة
عليه أولا

المسيب المدعي من قال قد كان والمدعى عليه من قال لم يكن ومن عرفهما لا يلتبس عليه الحكم
ابن رشد ليس هذا على عموم في كل موضع انما يصح اذا تجردت دعوى المدعي في قوله قد كان من
سبب يدل على صدق دعواه فان كان له سبب يدل على تصديق دعواه اقوى من سبب المدعي عليه
القاتل لم يكن كمن حاز شيئا من غيره مدة الحيازة في وجهه مدعى الشركة يقبل قوله مع عينه وهو
يقول قد كان والمدعى عليه يقول لم يكن وكذا المودع يدعى في الوديعة القول قوله وهو يقول قد
كان والمودع يقول لم يكن (والا) أي وان لم يتبين للقاضي المدعى من المدعى عليه ولم يتفق على
ان أحدهما بعينه مدع والآخر مدعى عليه (فالجواب) صاحبه للقاضي هو الذي يؤمر بالكلام
اولا لدلالة جملته على انه المدعى (والا) أي وان لم يعلم الجواب ودعى كل منهما أنه المدعى (أقرع)
القاضي بينهما قاله ابن شعبان ولا بن عبد الحكم يقدم أي بما شاء الشيخ لا شبه في المجموعة
ان جلس الخصمان بين يديه فلا بأس أن يقول ما لكما أو ما خصومتكما أو يسكت ليتبدى
فان تكلم المدعى اسكت الآخر حتى يسمع حجة المدعى ثم يسكته ويستتق الاخر ليفهم حجة
كل منهما ولا يتبدى أحدهما فيقول ما تقول أو مالك الا أن يكون عدل أنه المدعى ولا بأس
أن يقول أيك المدعى فان قال أحدهما أنا وسكت الآخر فلا بأس أن يسأل عن دعواه وأجب
الي أن لا يسأله حتى يقر خصمه بذلك وان قال كل منهما لا لاخر هذا المدعى أقامهما عنده
حتى يأتيه أحدهما فيكون هو الطالب وقاله أصبح ابن عبد الحكم ان ادعى كل منهما انه
المدعى فان كان أحدهما صاحب الاخر فالجواب المدعى وان لم يدر الجواب بدأ به بما شاء وان
كان أحدهما ضيفا فاجاب الي أن يتبدى بالاخر اللغوي ان صرفه المدعى = ل منهما
انه الطالب فإني أحدهما ما لا انصرف بدأ به وان بقي كل منهما متعلقا بالاخر أقرع بينهما
وان كان لكل منهما على الاخر طالب ونشأ حق الايتداء أقرع بينهما وقيل الحكم بالخيار
واستحب ابن عبد الحكم ان يتبدى بالنظر لاضعة لهما واذا أمر المدعى بالكلام (فيسدعي)
المدعى (ب) شيء (معلوم) قدره ونسبه وصفته لا مجهول (محقق) بضم ففتحين مثقلا لا مظنون
ولا مشكوك ولا موهوم (قال) المازري من عنده نفسه (وكذا) أي المعلوم في حصة الدعوى
به (شيء) أو حق أو مال ترتب لي في ذمتي من يسع أو قرض وجهلت قدره لنفسه بطل مدنه
(والا) أي وان لم يكن معلوما بل مجهولا كشيء أو مظنونا (لم نسمع كاظن) أن لي عنده كذا وفي
ظني وأخرى أشك ابن شاس الدعوى المسموعة هي المصححة وهي أن تكون معلومة مصححة
فلو قال لي عليه شيء لم تقبل دعواه ابن عرفة هذا نقل الشيخ عن عبد الملك ونقله المازري من
المذهب قال وعندى لو قال الطالب أتيتن هارة ذمة المطلوب بشيء أهل ما غره واريد جوابه
بذكره منصلا أو انكاره جله لزمه الجواب ابن شاس وكذلك لو قال أظن ان لي عليك شيئا فلا
تقبل دعواه أيضا ابن عرفة فاختره ابن الحاجب بقوله بشرط المدعى به أن يكون معلوما
محققا فقبله شارحاه ولم يذكر كراهيه خلافا وسع القرينان من دخل بزوجه ثم مات فطلبت
صداقها سلف الورثة ما نعلم انه بقي عليه صداق ابن رشد فان نكلوا عن اليمين حلفت الزوجة
انهم لم يقبض صداقها واستوجبته لا على ان الورثة علموا انها لم تقبضه فرجعت هذه اليمين على
غير ما نكل عليه الورثة واه انظر الخط ابن فرحون الشرط الاول ان تكون معلومة فلو قال لي

(قوله ولعله) أي ابن شاس (قوله إذا كان) أي المدعي (قوله في هذه الدعوى) أي بشي مجهول (قوله وأراد) أي الطالب (قوله الجواب) فاعل يلزم (قوله لهم) أي الشهود (قوله فقول) أي المازري (قوله أما الخ) أي لو ادعى عليه بشي من فضلة حساب لأعلم قدره وقامت له بيعة الخ (قوله فهو) أي قوله أما لو قال لي عليه شيء (قوله أقوله) أي المصنف (قوله عليه) أي معلوم محقق (قوله توجيه) مقبول أو رد (قوله بها) أي التهمة (قوله به) أي ١٦٩ توجيهها (قوله في أنه) أي الشأن

(قوله تسمع) بضم الناء (قوله إذا كان) أي المدعي (قوله من المدونة) بيان كتاب الشفعة (قوله فصالحه) أي المدعي عليه المدعي (قوله منه) أي الحق المدعي به (قوله فان جهلاه) أي الخصمان الحق (قوله جاز) أي لزم (قوله ذلك) أي الصلح (قوله منها) أي الدار (قوله فان لم يسمه) أي المدعي المدعي به (قوله فان أتى) أي الشهود من الخلف (قوله أخرجت) بضم الهمز (قوله ووقفت) بضم الواو (قوله يقر) أي المطلوب (قوله ولم يقضه) أي الدينار (قوله منه) أي المدعي عليه (قوله فالواو) أي في وتزوجت (قوله لانه) أي الصحة وذ كره اتد كبير خبره (قوله في النكاح) أي دعواه (قوله سمعت) بضم فسكسر (قوله سمع) بضم فسكسر (قوله يجابه) أي السبب (قوله ان يذ كر) أي المدعي (قوله هذا) أي صحة الدعوى بدون بيان السبب (قوله ذلك)

عليه شيء فلا تسمع دعواه لانها مجهولة قاله ابن شاس ولعله يريد اذا كان يعلم قدره وامتنع من بيانه وقد قال المازري في هذه الدعوى وعندى ان هذا الطالب لو ايقن بهمارة ذمة المطلوب بشي وجهل مبلغه وأراد من خصمه أن يجاوبه عن ذلك باقرار بما ادعى به على وجه التفصيل وذكر المبلغ والجنس لزم المدعي عليه الجواب أما لو قال لي عليه شيء من فضلة حساب لأعلم قدره وقامت له بيعة الخ ما احتسابوا بقيت له عنده بقية لأعلم لهم بقدرها فدعواه في هذه الصورة مسهوعة وكذلك لو ادعى حقه في هذه الدار والأرض وقامت له بيعة ان له فيها حقا لا يعلمون قدره فهي دعوى مسهوعة وسياق كثير من هذا المعنى في باب القضاء بالشهادة الناقصة اه فقله أما الخ يدل على ان هذا تسمع بلا خلاف فهو مخصص لقوله معلوم وقوله بمعلوم محقق نحوه لابن الحاجب فأورد عليه ابن عرفة توجيه يمين التهمة بها على القول به ومسائل المدونة وغيرها صريحة في أنه تسمع الدعوى بالمجهول اذا كان لا يعلم قدره في آخر كتاب الشفعة من المدونة ومن ادعى حقا في دار بيد رجل فصالحه منه فان جهلاه جميعا جاز ذلك وان عرف المدعي دعواه منها فليس سمع فان لم يسمه بطول الصلح ولا شفعة فيه اه وقال المتبسط في كتاب الصلح لو شهد الشهود للقائم في الدار المقوم فيها بحصة لا يعرفون مبلغها ففي كتاب ابن حبيب في رواية مطرف عن مالك رضي الله تعالى عنهم ما أن يقال للمشهد له سمع ما شئت واحلف عليه وخذ فان أبي أخرجت الدار من المطلوب ووقفت حتى يقر بشي قال مطرف وقد كنا نقول وأكثرا همنا انه اذا لم تعرف الشهود الحصة فلا شهادة لهم ولا يلزم المطلوب شيء حتى قال ذلك مالك رضي الله تعالى عنه فرجعنا الى قوله واستقرت الاحكام على ذلك (وكناه) أي المدعي في بيان سبب المدعي به قوله (بعث) شيئا للمدعي عليه بدينار مشلا ولم أقبضه منه (و) كني قول مرأة مدعية على رجل بصدائق وأنكره (تزوجت) المدعي عليه بعشرة ذنانير ولم أقبضها منه فالواو بمعنى أو (وجل) بضم فسكسر البيع أو التزوج الذي أطلقه المدعي (على) البيع أو التزوج (الصحيح) باستيفاء أركانه وشروطه لانه الاصل والغالب في عقود المسلمين ابن شاس اذا ادعى في النكاح أنه تزوجها تزوا صحيحا سمعت دعواه ولا يشترط أن يقول بولي وبرضاها بل لو أطلق سمع أيضا وكذا في البيع بل لو قال هي زوجتي لكانت اطلاقا (والا) أي وان لم يمين المدعي سبب ما ادعى به (فليسأله) أي المدعي (الحاكم عن السبب) المدعي به لاحتمال عدم إيجابه شيئا أصلا كبيع مسلم خزا أو خنزيرا أو إيجابه اقل من المدعي به كإيا (تنبيهات) الاول الخط ليس من تمام صحة الدعوى ان يذ كر السبب يؤخذ هذا من قول المصنف بعده هذا والمدعي عليه السؤال عن السبب واذا لم يلزم ذلك فاسرى ان لا يكون من شرط صحته اذ كر تسليم المبيع اذا كان مثليا وهو واضح بخلاف الشهادة على ما ذكره ابن فرحون فيما ينبغي له

٢٢ من ح أي بيان السبب (قوله ذ كر) اسم يكون (قوله وهو) أي كونه كونه تسليم المثل ليس شرطا في صحة الدعوى (قوله بخلاف الشهادة) يشترط في صحته اذ كر تسليم المثل (قوله فيما ينبغي له) أي الشاهد صلة ذ كر ونصه واذا طلب منك عاينة قبض الثمن في أداء الشهادة فالزمهم بإحضار الثمن ووزنه ونقده وتسليمه حتى يكون موافقا لما

ذكر في الكتاب فإذا صحت ذلك قلت له أتدعي أنك قد قرأت عليك هذا الكتاب ووافقت على ما فيه فأشهد عليك بجميع ما فيه فإذا كان متيقظاً فيهم ما كتب عليه والافلا تشهد عليه حتى تفهمه مقاصد الكتاب ثم تقول للمشتري مثل ذلك وتشهد على اقراره بأنه تسلم ما اشترى وإذا استثنى ١٧٠ شيء من المبيع أو اشترط عليه عيب فبطلت عليه على ذلك (قوله فيه) أي قول الحطليس

من تمام الدعوى ذكر السبب (قوله على ذلك) أي ذكر السبب (قوله ولم يدع) أي المدعي (قوله نسيانه) أي السبب (قوله ومن نقل نسيانه) أي المازري عطف على المازري (قوله توجه) خبر ظاهر (قوله بإيجاب صلة توجه) (قوله خصمه) فاعل جواب (قوله مجرد) صلة إيجاب (قوله قوله) أي المدعي (قوله وليس) أي الحكم (قوله كذلك) أي إيجاب جواب خصمه مجرد ذلك (قوله ما) أي السبب الذي (قوله تقررت) أي الدناية والدراهم (قوله له) أي المدعي (قوله عليه) أي المدعي عليه (قوله من سلف أو معاوضة) بيان ما قوله عدة بمخقة الدال (قوله ولا حجة له) أي الخط (قوله في قوله) أي المصنف (قوله فان لم يبينه) أي المدعي السبب (قوله له) أي الحاكم (قوله عنه) أي سؤال المدعي عن السبب (قوله وجب) أي ثبت (قوله ذكره) أي السبب (قوله ما قبل) بضم فكسر (قوله نسيانه) أي السبب (قوله ولادليل له) أي طئي (قوله انه) أي الشأن (قوله بامتناعه) أي المدعي (قوله عن ذكره) أي السبب (قوله عنه) أي وبه السبب (قوله فان كان) أي المدعي به (قوله المعين) (قوله ان يبين) أي المدعي (قوله فرشاه) أي المسئلة

في أداء الشهادة والله اعلم طئي فيه نظر اذ صحتها متوقفة على ذلك في المجموعة عن اشهب ان ابي المدي أن يذ كر السبب ولم يدع نسيانه فلا يسأل المطالب عن شيء ونحوه في كتاب ابن حننون الشارح ووجهه أن السبب الذي يذ كره المدعي قد يكون فاسدا فلا يترتب على المدعي عليه بسببه غرامة اه وقال ابن عرفة ظاهر قول المازري ومن نقل عنه توجه دعوى المدعي بإيجاب جوابه خصمه مجرد قوله له عند هذا ألف درهم وليس كذلك بل لابد من بيان ما به تقررت له عليه من سلف أو معاوضة أو بت عطية أو عدة اه ولا حجة له في قوله ولمدعي عليه السؤال عن السبب لان الاصل ان السائل هو الحاكم فان لم يبينه فلا تسمع الدعوى فان غفل الحاكم عنه قام المدعي عليه مقامه هذا الذي عليه الاثمة كالميتطى وغيره خلاف ما تقدم عن الشارح في المتبعية عن ابن حارث يجب على القاضي أن يقول للمدعي من أين وجب لك ما ادعيت به وعلى هذا شرح عج وغيره والله أعلم البناني بل الظاهر ما قاله الخط اذ لو كان ذكره من تمام صحة الدعوى ما قبل نسيانه ولعل المدعي اذ لم يذ كره ولم يسأل عنه وليس كذلك فيه ما ولادليل له في كلام المجموعة لاحتمال انه لما قويت التهمة بامتناعه عن ذكره بعد السؤال عنه لم يكلف المطالب بالجواب والله أعلم * (الثاني) * ابن فرحون الثاني من شروط المدعي به ان يكون محالوا أقرب المدعي عليه لزمه كمن ادعى على رجل بهيمة وقامها تالزم بالقول فيلزم المدعي عليه الجواب وان قلنا بقول الخائف والشاذ عندنا انها لا تالزم بالقول فلا يلزم المدعي عليه الجواب وكذا العدة على عدم لزومها والوصية * (الثالث) * ابن فرحون فصل في تصحيح الدعوى والمدعي به أنواع فان كان شيئا معيناً وهو يدعي عليه فصح الدعوى أن يبين ما يدعي به ويذ كرهه في يد المطالب بطريق الغصب أو العدم أو الولد يهتبه أو العارية أو الرهن أو الاجارة أو المساقاة أو غير ذلك ولا يشترط في المدعي أن يسأل الحاكم النظر بينهما بما يوجب الشرع الخط قوله أو غير ذلك يدخل فيه قوله ضاع أو سرق مني ولا أدري بماذا وصل الى هذا الذي هو في يده وهذا مستفاد من نصوص اهل المذهب * (الرابع) * البناني قوله معلوم محقق زاد غير المصنف ان تكون الدعوى معتبرة يتعلق بها غرض صحيح لا تكذبها العادة قوة تكون محالوا أقرب المدعي عليه تالزمه واحتراز معتبرة من دعوى نحو القمحة والشعيرة وبغرض صحيح من دعوى أجرة على محرم وبقوله لا تكذبها العادة من دعوى دار يسد حائز يتصرف فيها عيشة سنية والمدعي حاضر ساكت وبالاخير من دعوى الهبة على عدم لزومها بالقول والوعد كذلك والوصية * (الخامس) * طئي اقتضى كلام تت ان فرض المسئلة انه من ادعى شيئا يكفيه في بيان سببه بهت وتزوجت فقط وليس كذلك بل فرضها ان من ادعى بيع شيء أو اشتراه كفاه بهت أو اشترت وكذا من ادعى تزوج امرأة يكفيه تزوجتها في الجواهر اذا ادعى في النكاح انه تزوجها تزوجا صحيحا سمعت دعواه ولا يشترط ان يقول بولي وبرضاها بل لو اطلق تسمع أيضا وكذا في البيع بل لو قال هي زوجتي كفاه الاطلاق اه

أي طئي (قوله انه) أي الشأن (قوله بامتناعه) أي المدعي (قوله عن ذكره) أي السبب (قوله عنه) أي وبه السبب (قوله فان كان) أي المدعي به (قوله المعين) (قوله ان يبين) أي المدعي (قوله فرشاه) أي المسئلة

(قوله وبه) أي نص ابن شامس مسئلة تشرح (قوله أمره) أي القاضي المدعى عليه بالجواب (قوله ذلك) أي الجواب (قوله عليه) أي طلب الجواب صلة دلالة (قوله بذلك) أي طلب الجواب (قوله وذكر) أي المازري (قوله ولي) بضم فكسر مثقلا (قوله أبان) بفتح الهمز وخفة الموحدة آخره نون (قوله وهو) أي عيسى ١٧١ (قوله أن يعلمه) أي الأخوان عيسى (قوله في ذلك) أي

استدعاء جوابي (قوله وجم) بفتح الواو وكسر الجيم أي أمسك عن الكلام كاره له أفاده في المصباح (قوله نقالا) أي الأخوان (قوله له) أي عيسى (قوله عرفاه) بفتح عر فاء بفتحان مثقلا أي الأخوان عيسى (قوله بذلك) أي طلب المدعى من الحاكم أمر المدعى عليه بجواب دعواه (قوله وظاهره) أي كلام المازري (قوله جوابه) أي المدعى عليه (قوله قوله) أي المدعى (قوله عنده) أي المدعى عليه (قوله من سلف الخ) بيان السبب (قوله من مال أجنبي) بيان عطية ولعله أراد بالأجنبي من لا اعتصام له احترازا من يتعطية من له اعتصامها كالوالد (قوله أي المدعى) مفسر لفاعل خالط (قوله المدعى عليه) مفسر لمفعوله (قوله قبل) بكسر ففتح (قوله فأنكره الرجل) المدعى (قوله فلا يخلقه) المدعى الرجل (قوله إليها) أي الدعوى (قوله من

وبه شرح في كلام المصنف وهكذا فرض المسئلة الشارح ليكن في التميظي عن ابن حارث يجب على القاضي أن يقول للمدعى من أين وجب لك ما ادعت به فان قال من يبيع أو سلف أو ضمان أو تعد أو شبهه فلا يكفأ أكثر من ذلك اه فعليه بأن يقرر تت ويلام قوله والافلايه الخ تت وان لم يذكر السبب الخ وقال الشارح الذي ذكره الاشباخ ان المدعى عليه هو الذي يسأل المدعى عن السبب والايحتمل انه اراد وان لم ينتبه المدعى عليه لذلك فان الحاكم يقوم مقامه (ثم) أمر القاضي شخصا (مدعى عليه) وكشف حقيقة بجمته بقوله (ترج) بفتحات مثقلا أي تقوى (قوله ب) موافقة شيء (معهود) أي معروف بين الناس ابن فرحون المعهود البخاري بين الناس (أو) ترجح قوله بموافقة (أصل) ابن فرحون أي حال مستصحب الحظ المعهود هو شهادة العرف وهو الأصل استصحاب الحال قاله ابن عبد السلام واصله أمر (بجوابه) أي المدعى ابن عرفة اذ ذكر المدعى دعواه فقتضى المذهب أمر القاضي الخصم بجوابه اذا استحققت الدعوى جوابا والافلا كقول المدعى هذا أخبرني البارحة انه رأى هلال الشهر أسمع من يعرف بلقطة ولا يتوقف أمره بالجواب على طلب المدعى ذلك لوضوح دلالة حال التداعي عليه وقال المازري ان لم يكن من المدعى أكثر من الدعوى كان يقول للقاضي لي عند هذا ألف درهم فلا شافعة في أحد الوجهين انه ليس للقاضي طلب المدعى عليه بجواب لعدم تصريح المدعى بذلك وذكر ان أخوين بالبصرة كانا يتركان على أبواب القضاة وكان لهم ما فقه فلما ولي عيسى بن أبان قضاء البصرة وهو من عاصر الشافعي رضي الله تعالى عنه أراد الأخوان ان يعلماه مكانهما من العلم فأتياه فقال له احدهما لي عند هذا كذا وكذا فقال عيسى لا أترأجبه فقال المدعى عليه ومن أذن لك أن تستدعي جوابي وقال المدعى لم أذن لك في ذلك فوجم عيسى بن أبان فقالا له انما أردنا أن نعلم مكانهما من العلم وعرفاه بأنفسهما وهي مناقشة لا طائل تحتها لان الحال شاهدة بذلك وهو ظاهر مذهب العلماء ابن عرفة وظاهره إيجاب جوابه بمجرد قوله لي عنده كذا وليس كذلك بل لا بد من بيان السبب من سلف أو معاوضة أو بت عطية من مال أجنبي وذكر شرط أمر المدعى عليه بالجواب فقال (ان خالطه) أي المدعى المدعى عليه (بدن) من قرض أو يبيع بثمن مؤجل ولو مرة (أو) خالطه به (تكرر يبيع) بفتح حال في الخمي من ادعى قبل رجل دعوى فأنكره فلا يخلقه بمجرد الدعوى الاجماع يتضاف اليها من خلطة أو شبهة أو دليل وذلك يختلف باختلاف المدعى فيه الباسي الدعوى التي نعتب فيها الخلطة هي المدعى في ادعى ثوبا يبيد انسان انه له فأنكره فاليمين على المدعى عليه ابن زرقون لان ادعى في معين وقيل لا يخلف في دعوى المعين الا بطلان أو شبهة المازري قال المتقدمون كابن القاسم الخلطة ان يبيع انسان انسانا بالدين مرة واحدة أو بالثمن صارا تت هذا ظاهر كلام البساطي وهو منصوص ابن القاسم وتعبه الشارح بان الذي ذكره الاشباخ ان الخلطة في توجبه اليمين لاني المدعى والاخر في ذلك قريب اه وما ذكره

خلطة) بيان ما (قوله هي المدعىة) خبر الدعوى وتعرف الطرفين فيقيد الحصر فلذا فرغ عليه ما يليه (قوله انه) أي الثوب (قوله أي المدعى

(قوله من ان الخلط شرط في توجبه اليمين) بيان ما (قوله عليه جماعة) خبر ما (قوله وهو) أي عدم اشتراط الخلطة (قوله
وعليه) أي عدم اشتراط الخلطة (قوله عندنا) أي بنونس (قوله فيهما) أي النسختين (قوله من القلق) بيان ما (قوله عباراته)
أي المصنف اللتين في النسختين ١٧٤ (قوله ان مذهب مالك رضي الله تعالى عنه) صله قطع بتقدير الباء (قوله عليه)

من ان الخلط شرط في توجبه اليمين عليه جماعة وقال ابن زرقون عن ابن نافع لا تعتبر الخلطة وهو
الذي عليه عمل القضاة بمصر ابن عرفة وعليه عمل القضاة عندنا غ في بعض النسخ ان خلطه
باداة الشرط وفي بعضها وخلطه بالعطف على ترجح ولا يخفى ان ما فيه مما عمن القلق فان الخلط
شرط في توجبه اليمين لافي الامر بالمواب ولا في سماع الدعوى وتكليف البيعة كما تعطيه عباراته
ابن عرفة قطع ابن رشد في سماع اصبح ان مذهب مالك رضي الله تعالى عنه وكافة أصحابه
الحكم بالخلطة ومثله لابن حارث ونقل ابن زرقون عن ابن نافع لا تعتبر الخلطة ابن عرفة ومضى
عمل القضاة عندنا عليه ونقل لي شيخنا ابن عبد السلام عن بعض القضاة انه كان لا يحكم بها
الا ان طلبها منه المدعي عليه والجواب من ابن عرفة حيث أغفل تمام كلام ابن رشد في السماع
المذكور وفيه وفي المبسوطة لابن نافع انه قال لا أدري ما الخلطة ولا أراها ولا أقول بها وأرى
الانيمان واجبة على المسلمين عامة بعضهم على بعض لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
البيعة على المدعي واليمين على المدعي عليه وأغفل أيضا قول المتطلي آخر الجملة والرهون وقال
محمد بن عبد الحكم يجب اليمين على المدعي عليه دون خلطة وبه أخذ ابن لبابة وغيره وقال ابن
الهندي كان بعض من يقتدى به يتوسط في مثل هذا اذا ادعى قوم على اشكالهم بما يوجب
اليمين أوجبها دون اثبات الخلطة وان ادعى على الرجل العدل من ليس من شكاه فلا يوجب
عليه اليمين الا باثبات الخلطة وقال ابو الحسن هذ من المسائل التي خالف فيها الاندلسيون
مذهب الامام مالك رضي الله تعالى عنه لانهم لا يعتبرون خلطة ويوجبون اليمين بمجرد الدعوى
وعليه العمل اليوم اه وقوله العبد ومضى البناني صواب هذا التأخير عن قوله فان نقاها
واستخلصه الخ والعمل بتقديمه من مخرج مبيضة والعمل جرى بثبوت اليمين ولولم يثبت خلطة قاله
ابو الحسن وابن عرفة وغيرهما (و) تثبت الخلطة بشهادة رجلين أو رجل واحد وأمر اثنين بل
(و) ان بشهادة امرأة واحدة عند ابن القاسم ابن الموزان أقام المدعي شاهدا بالخلطة حلف
المدعي عليها وتثبت الخلطة ثم يحلف المدعي عليه وقال ابن كثة شهادة امرأة واحدة توجب
اليمين انه خالطه وفي المقيلا تثبت الخلطة الابشاهدين عدلين ولا تثبت باليمين مع الشاهد
البناني ليس في المذهب مسألة يحكم فيها بشهادة امرأة الا هذه حالة المستأوى (لا) تثبت
الخلطة (ب) شهادة (ثينة) بحق مدعي به أنكره المدعي عليه (جرح) بضم فكسر مثقلا من
المدعي عليه بعد شهادتها عليه والأعذار له فيها بعد اذلة أو غيرها فلا تثبت الخلطة بينهما
بشهادتهما التي سقطت بالتجريح فلا يحلف المدعي عليه فان ادعى المدعي على المدعي عليه بحق
آخر فأنكره المدعي عليه فلا تثبت الخلطة بينهما الموجهة لتخليقه بالشهادة الاولى التي
سقطت بالتجريح ق روى ابن القاسم عن مالك رضي الله تعالى عنه ما فيهم أقام شهودا عدولا
على رجل بحق فاقام الرجل بينة انهم معه ادون له فسقطت شهادتهم فهم ~~حكم~~ من لم يشهدوا

أي عدم اعتبار الخلطة
(قوله بها) أي الخلطة
(قوله منه) أي القاضي
(قوله أغفل) أي ترك (قوله
وأغفل) أي ابن عرفة (قوله
وبه) أي وجوب اليمين
دون خلطة صله أخذ (قوله
يقصد) بضم الياء وفتح
المدال (قوله اذا ادعى قوم
على اشكالهم الخ) بيان
لتوسطه في هذا (قوله
أوجبها) أي اليمين (قوله
عليه) أي العدل (قوله
هذه) أي ايجاب اليمين على
المدعي عامه المذكور بدون
شبر خلطة (قوله مذهب)
مقبول خالف (قوله لانهم)
أي الاندلسيون الخ غلة
خالف الخ (قوله وعليه) أي
ايجاب به (قوله وقوله) بكسر
الموحدة (قوله هذا) أي
ان خالطه الخ (قوله تقديمه)
أي ان خالطه بدين الخ (قوله
عليها) أي الخلطة (قوله انه)
أي المدعي خالطه أي
المدعي عليه أو بالعكس
(قوله هذه) أي الخلطة (قوله
أنكره) أي الحق (قوله من
المدعي عليه) صله تجرح
(قوله بعد شهادتهما) صله

بجرح (قوله والأعذار له) أي المدعي عليه عطف على نهائه (قوله فيها) أي البيعة (قوله بعد اذلة) وكانه
أي المذهب وعليه صله تجرح (قوله بينهما) أي المدعي والمدعي عليه (قوله لتخليقه) أي المدعي عليه (قوله انهم) أي
الشيود (قوله معادون) أي أعداء (قوله له) أي المشهود عليه

(قوله وكأنه) بفتح الهمزة وشدة النون أى مالكا رضى الله تعالى عنه (قوله عنه) ١٧٣ أى مالكا رضى الله تعالى عنه (قوله هو)

وكانه رأى أن لا يخلف وكذلك عنه فى العتية غ هو منسل قول المتطى وان كان الطالب أقام بينة بالدين فسقطت بوجه مما سقط به الشهادة أو جرحها المطلوب فليس ذلك بخلاطة
توجب اليقين عليه قاله مالك وابن القاسم ويتحذرون رضى الله تعالى عنهم وقال بعض العلماء
أن ذلك خلاطة توجب اليقين عليه وكذلك أن ترافعا بعد ذلك فى حق آخر فقصى بينهما فليس
ذلك بخلاطة واستغنى عن مسائل تسع فيها الدعوى وتوجه فيها اليقين على المدعى عليه بدون
ثبوت خلاطة فقال (الا) الشخص (الصانع) كالتليط والحيالك والصواغ فتسمع الدعوى
عليه وتوجه عليه اليقين وان لم تثبت خلاطة بينهما وبين المدعى لأن تصيب نفسه للناس بمنزلة
ثبوت الخلطة بينهما غ الاول الصانع والتاجر فيه التاجر (و) الا الشخص (المتهم) بفتح الهاء
بسرقته أو تعدا وظلم فكذلك غ الثاني المتهم بالسرقه والعدا والظلم ابن يونس اصبح خمسة
عليهم الايمان بالخلطة الصانع والمتهم بالسرقه والرجل يقول عند موته ان لى عند فلان ديننا
والرجل يعرض فى الزفة فيدعى انه دفع ماله للرجل وان كان المدعى عليه عدلا وكذلك من
ادعى عليه رجل غريب نزل فى مدينه انه استودعه مالا ابن عرفة نقل ابن رشد هذه الخمسة غير
معززة كأنهم المذهب الباجى عن يحيى بن عمر الصانع تعين عليهم اليقين ان ادعى عليه سم فى
صناعته دون خلاطة لانهم نصبوا أنفسهم للناس ويلزمه مثله فى تجار السوق (و) الا الشخص
(الضيف) غ والثالث الغريب ينزل بمدينه فيدعى على رجل من أهلها انه استودعه مالا فكانه
عبر بالضيف عن الغريب الطارئ على البلد سواء ضيفه المدعى عليه أم لم يضيفه وهذا يساعد
ظاهر نص المتطى ويتبادر من لفظ المصنف غير هذا ولكن لم أر من ذكره ابن مرزوق لم أر من
ذكر هذا الفرع على الوجه الذى يظهر من كلام المصنف وانما تكلموا على الغريب اذا
أودع ودعة عند رجل من أهل البلد فأنكره فيها اقتوجه له عليه اليقين اه ونقل الخطعن
ابن فرحون ان من هذه النظائر الرجل يضيف الرجل فيدعى عليه اه لكن قد يقال ان ابن
فرحون أخذه من يد المصنف والله أعلم (و) الا المدعى عليه (فى) شئ (معين) بضم الميم وفتح
العين والضميمة مثقلا غ والرابع الدعوى فى شئ معين عبدالحق عن بعض القرويين انهما
تراعى الخلطة فى الاشياء المستملكة وفيما يتعلق بالذمة وأما الاشياء المعينة فاليمين واجبة فيها من
غير خلاطة وقال بعض شيوخنا من أهل بلدنا لا تجب اليقين الا بالخلطة فى الاشياء المعينة
وغيرها الامثل أن يعرض رجل سلعة فى السوق للبيع فبأى رجل فيه قول قد يعترضه منى فذل هذا
تجب فيه اليقين وان لم تكن خلطة وهذا القول أبى عندي ونحوه لابن يونس قال لانه عرضها لما
ادعى عليه به فصارت حجة توجب عليه اليقين وهذا القول عندي أشبهه بالمذهب للآثر ومن جهة
النظر (و) الا من ادعى (الوديعة على أهلها) وهو من يودع عنده مثلهما وقيد اللخمي بثلاثة
قيود كون المدعى يملك مثل ذلك فى جنسه وقدره وكون المودع من يودع مثل ذلك وحصول
أمر بوجوب الايداع وكلام المصنف يشمل هذه القيود غ انما من دعوى الوديعة على من
هو أهل لان يودع عنده مثل هذا المال قال فى توضيحه وقيد اصبغ وغيره بأن يكون المودع
غريبا وقيد اللخمي بثلاثة قيود أن يكون المودع يملك مثل ذلك المال فى جنسه وقدره وأن
المدعى ايداعه (قوله وكون المودع) بفتح الدال (قوله يودع) بفتح الدال (قوله وقيد) بفتح الدال (قوله المودع) بكسر
الدال (قوله المودع) بفتحها

(قوله هذا) أي تحليف المودع بالفتح ١٧٤ (قوله معرض) يضم فتح فكسر مئة سلام معجم الضاد (قوله انه) أي حاضر

المزادة (قوله واذا أمر)
أي الحاكم (قوله باقراره)
صلة اشهاد (قوله فيه) أي
التبعية على الاشهاد (قوله
من تقابل الخ) بيان ما
(قوله وليس) أي التبعية
على الاشهاد (قوله يشد)
أي يقوى (قوله أحدهما)
أي الخصمين (قوله بسط)
أي القاضى (قوله له) أي
الضعيف (قوله ويلقنه)
أي القاضى الضعيف (قوله
عمى) أي غفل (قوله يمنع)
يضم الياء (قوله أعذر) أي
القاضى (قوله فيها) أي
البينة (قوله فان قبل)
بفتح فكسر أي المدعى
عليه (قوله وان ادعى) أي
المدعى عليه (قوله لاثباتها)
أي الحجة فان أثبتا أعذر
للمدعى فيها فان قبلها رد
شهادة بيته وأمره باحضار
غيرها وان ادعى حجة أمهله
لأثباتها فان أثبتا أعذر
فيها للمدعى عليه (قوله
ذلك) أي حلف المدعى عليه
(قوله تقبل) يضم فسكون
فتح اى ينة المدعى بعد
حلف المدعى عليه (قوله
أولا) يشد الواو (قوله منه)
أي المدعى (قوله لها) أي
البينة (قوله له) أي المدعى
(قوله لها) أي البينة (قوله
فان لم يعلم) أي الطالب
(قوله يحلف) أي الطالب

يكون المدعى عليه من يودع عنده مثل ذلك وأن يكون هنالك ما يوجب الابداع البنائى ذكر
ابن عاشر ان هذا مشكل لان الودعية لا يحلف فيها الا المتهم وأهل الودعية ليسوا بمتهمين قلت
لاوردوا لهذا التفسيرهم أهلها بما يعي المتهم والله أعلم (و) الا الشخص (المسافر) المدعى (على
رفقته) انه دفع لهم أول بعضهم مالا ودية غ السادس المسافر يدعى انه دفع مالا لبعض أهل
رفقته (و) الا (دعوى) شخص (مريض) ان له على فلان كذا انص عليه اصبح غ السابع
الرجل يوصى بحمد موته ان له على فلان كذا (او) دعوى شخص (بائع) أي معرض سلعة
ليبيها (على) شخص (حاضر المزادة) في غنم من الذين يريدون شراءها انه ابتاعها منه غ
الثامن عبر عنه المتبسط بقوله الرجل يحضر المزادة فيقول البائع بعثك بكذا ويقول المبتاع
بل بكذا كذا رأيت في نسختين من المتبسط وقد ظهر لك ان بعض هؤلاء مدعى عليه كالصانع
والمتهم وبعضهم مدع كاضيف والمريض فهذه ثمانية ذكر المتبسط بجميعها في الجملة
والرهون الا السلعة المعينة فلم يذكرها في النظائر وقد ذكرها عبد الحق وابن تونس والا
الودعية على أهلها فلم يذكرها على هذا الوجه الا عم وذكرها اللخمي وغيره واذا أمر المدعى
عليه بالجواب (فان أقر) المدعى عليه بما ادعى به المدعى (فله) أي المدعى (الاشهاد) للعدول
الحاضرين على المدعى عليه باقراره خوف رجوعه عنه وانكاره (وللحاكم تنبيهه) أي المدعى
(عليه) أي الاشهاد ان غفل عنه لم يافيه من تقليل الخصام وقطع النزاع وتخصيص الحق وليس
من تلقين الخصم حجة ق ابن عبد الحليم يأم القاضى المدعى عليه ان يتكلم حين يفرغ
المدعى من كلامه ثم يسأله أيترا أم ينسكرفان اقر قال للطالب أشهد على اقراره ان شئت لتسلا
يرجع عنه اشهد للقاضى ان يشد عضد أحدهما ان رأى ضعفه عن صاحبه وخوفه منه
ليسط أمه ورجاه في العدل ويلقنه حجة عمى عنها التمايخ تلقين أحدهما الفجور وقال
سحنون لا ينبغي أن يشد عضد أحدهما ولا يلقنه حجة وكان سحنون اذا سمع الدعوى
والانكار أمر كاتبه فكتبها ثم عرض ما كتبه عليه ما فان وافق عليه أقره ولا صبح اذا أقر
أحدهما بما فيه فلا تخضع فلا بأس ان ينبيه القاضى بقوله هذا لك فيه نفقات قرطاسك
أكتب لك فيه ولا ينبغي له ترك ذلك (وان أنكر) المدعى عليه (قال) القاضى للمدعى (ألك
بينة) فان قال نعم أمره باحضارها فان حضرت مع شهادتها فان وجدها موافقة لدعوى
المدعى أعذر فيها للمدعى عليه فان قبل شهادتها حكم عليه وان ادعى حجة أمهله لأثباتها فان لم
يثبتا حكم عليه (وان نقاها) أي المدعى البينة بان قال لا بينة لي (واستحلفه) أي طلب المدعى
حلف المدعى عليه وحلفه القاضى وأراد المدعى بعد حلفه إقامة بينة تشهد له بدعواه (فلا
بينة له) أي المدعى مقبولة بعد ذلك على الاشهر وعن الامام مالك رضى الله تعالى عنه تقبل
وفهم من كلام المصنف ان القاضى لا يجاقب المطلوب الا بطلب المدعى واستثنى من نفي قبول
البينة بعد حلف المطلوب فقال (الا أعذر) من الطالب في عدم اقامتها أولا (كسيان) منه
لها وعدم تقدم علمها ثم تذكرها وأعلم بها فتقبل ان اقامها وشهدت بطبق دعواه في فيها
ان حلف المطلوب ثم وجد الطالب بينة فان لم يعلم بها قضى له بما وافي الواضحة بعد ان يحلف بالله

(قوله وهو) أي الطالب الخ حال (قوله وهي) أي البيعة (قوله له) أي الطالب (قوله على ذلك) أي نسيانه (قوله أو كان) أي الشاهد (قوله ووفعت) بضم فكسر أي الدعوى (قوله فله) أي الطالب (قوله يقيم) أي الطالب الشاهد الذي وجدته (قوله ويعمل) أي القاضي (قوله لا تفراده) أي الأول على حكم الخ (قوله لانه) أي الحاكم (قوله نبوت) ١٧٥ بضم النون والموحدة أي بعد (قوله

عن كلام) صله نبوت (قوله فرضه) أي كلام المصنف (قوله لقولها) أي المدونة (قوله لانه) أي الشاهد الذي وجدته (قوله الحكم) (قوله للقاضي نفسه) أي الأول (قوله منه) أي الشاهد الذي وجدته (قوله الحكم) (قوله غيره) أي القاضي الأول (قوله هو) أي الأول (قوله فوجه) بفتح مشقلا (قوله استدل) بضم التاء أي اخذ (قوله مذهبه) أي ابن القاسم (قوله والقضاء) عطف على تجيز (قوله عليه) أي الطالب (قوله مسئلة) خلاف أي فيها خلاف (قوله فيه) أي وجه الحكم عليه على ان مذهبه تجيز الطالب والقضاء عليه (قوله وأهل مراده) أي بوجه الحكم عليه (قوله ان ترك الحكم الخ) بفتح الهمز وشدة النون مبتدأ خبره في قوله (قوله لا يضره الخ) خبران (قوله ولا يختلف) بضم (قوله وفتح اللام) (قوله في هذا) أي ان ترك الحكم الخ (قوله بضم التاء) وكسر اللام (قوله ابني) أي

تعالى أنه لم يرد لم بها وان استخلفه وهو عالم ينته تاركها وهي حاضرة أو غائبة فلا حق له وان قدمت بينته وعن عمر رضي الله تعالى عنه أنه قضى بها اليهودي وقال البيعة العادلة أحب إلى من اليمين الفاجرة طق قوله لا لعذر الخ فله القيام بالبيعة لا بالشاهد الواحد ابن عرفة لو وجد شاهدا واحدا فقال الاخوان وابن عبد الحكم واصبغ لا يختلف معه ولا يقضى الا بشاهدين (أو وجد) المدعي شاهدا (ثانيا) كان ناسيه وحلف على ذلك أو كان بعيد الغيبة كافي البيعة وكانت الدعوى لا تنبت الا بهذين ورفعت عندهما لكي فله ان يقيمه ويضمه للأول ويعمل بشهادتهما وظاهره ولو حكم الحاكم برده شهادة الأول لا تفراده وانما لم يكن استخلاف الحاكم مبطلا لشهادة الشاهد الأول لانه لم يحكم باطالها وانما عرض عنها ولم يعمل بها كافي دقالة عب البناء تقرير ز هنا صواب وأصله للشارح وبه قرر الشيخ احمد وطى وغيرهما وان طق لا يخفى نبوت تقرير تت عن كلام المصنف لان فرضه فيمن نفى حجه واستخلف خصمه بخلافه فلا تقبل بينته الا العذر كنسيان أو وجد ثانيا يعني بعد حلف المدعي عليه فهو اشارة لقوله احكم بينهما ثم لا تقبل من الطالب حجة الا أن يأتي بماله وجهه مثل بيعة لم يعلم بها أو يكون أتى بشاهد عند من لا يقضى بشاهد وعين فيحكم عليه ثم وجد شاهدا آخر بعد الحكم وقال لم أعلم به فليتهن بهذا الآخر عياض قيل ظاهر الكتاب انه يقضى به القاضي الأول وغيره وفي كتاب محمد انما هذا للقاضي نفسه ولا يسمع منه غيره وليسكنون خلاف هذا كله لا يسمع منه هو ولا غيره قال بعضهم قوله فوجه الحكم عليه استدل منه على ان مذهبه تجيز المدعي والقضاء عليه وهي مسئلة خلاف قال المؤلف يعني عياض لا دليل فيه ولعل مراده فحكم على المطالب باليمين على انكاره الدعوى وفي قوله هذا ان ترك الحكم بشهادة الشاهد لا يضره اذا أصاب شاهدا آخر ولا يختلف في هذا كما اختلف اذا أبى من الحلف مع شاهد ورد اليمين على المدعي عليه ثم قام له شاهد آخر لان هذا قد تركه والأول لم يتركه اه كلام عياض وهكذا قررنا اشارة كلام المصنف وهو الصواب وما أدري ما الحامل لتت على مخالفتيه وأيضا تقريره يؤخذ من مفهوم قوله الآتي وان حلف المطالب ثم أتى بآخر فلا ضم وأما قوله (أو مع عين لم يره الأول) فقد أغفله الشارح وظاهر تقريره انه مع قوله أو وجد ثانيا بصورة واحدة لكن عطفه باوينا في ذلك والصواب انها صورة مسئلة أشار به القول اللخمى ابن المواز اذا كان الأول لا يحكم بشاهد وعين ثم ولي أحد عن يرى الشاهد واليمين كان له ذلك وليس حكم الثاني فسخا للحكم الأول يريد لان الأول من باب الترتيب ونقله أبو الحسن في شرح المدونة فقد ظهر لك معنى كلام المصنف على ما ينبغي وكأن غ لم يستخضر كلام ابن المواز هذا فقال لم أنهم آخروا هذا الترتيب على ما أحب فعمل الكاتب غير فيه شيأ يعني قوله أو مع عين لم يره الأول واقتصر على كلام المدونة المتقدم وكلام ابن حجر زعليما وقد علمت انه لا تعب في

الطالب (قوله ورد) أي الطالب (قوله لان هذا) أي أبي اليمين مع شاهده (قوله تركه) أي شاهده (قوله تقريره) أي تت (قوله اغفله) أي لم يشرحه (قوله انما) أي أو مع عين الخ وأنتم لتأنيث خبره (قوله ثم ولي) بضم فكسر (قوله كان له) أي الطالب (قوله ذلك) أي ضم الثاني للأول (قوله وكان) بفتح الهمزة وشدة النون (قوله واقعه) أي غ

(قوله في الضم) صله حكم
 (قوله في شمله) أي الشاهد
 الواحد فيه لا يثبت إلا بهما
 (قوله محصل) بضم ففتح
 فكسر مثقلا (قوله بما إذا
 تغير الخ) هـ له تقرير (قوله
 للحكم) صله تغير (قوله فله)
 أي القاضي (قوله الحكم)
 أي بالشاهد واليمين (قوله
 فينبو) أي يبعد الخ جواب
 أما (قوله لو أراد) أي المصنف
 (قوله أولا) بشد الواو (قوله
 ولما نقله) أي فرع ابن المواز
 (قوله له) أي كلام المصنف
 (قوله لاقتضائه الخ) صله
 انظر الخ (قوله قلت) أي
 قال محمد عايش جامع هذا
 الشارح (قوله فكلامه)
 أي محمد (قوله ووجهه) بفتح
 فسكون أي كفضة وصفة
 (قوله فان أتيا) أي الخصمان
 (قوله بعد ذلك) أي انقضاء
 الحكم بينهما (قوله يرى)
 أي القاضي (قوله لذلك) أي
 نقض الحكم (قوله شهادة)
 منقول ضم المضاف
 لقائه (قوله إلى شهادة)
 صله ضم (قوله صحيح)
 خبر ضم (قوله يختلف)
 بضم الياء وفتح اللام (قوله
 اختلاف) بضم التاء وكسر
 اللام (قوله لأن هذا) أي من
 أتى بشاهد عنده من لير القضاة
 يشاهدو عيين (قوله فيكون)
 بالنصب في جواب لم يمكن
 منها (قوله له) أي شهادة

كلام المصنف والله الموفق وحكم قياس شاهد واحد فيما لا يثبت إلا بشاهدين حكم من
 لا يرى الحكم بالشاهد واليمين في الضم فيشمله قوله أو وجدنا أو أمان تقرير تت قوله أو مع
 عيين لم يره الأول ففيه تخليط لا يشتغل به محصل لأن كلام محمد الذي قرره به إنما هو في المسئلة
 الأولى في ضم الشاهد الثاني للاول وأنه خلاف مذهب المدونة وأيضا كيف يلتزم ما حكاها
 عن محمد مع قول المصنف لم يره الأول فأعجب من هذا الكلام وأما تقرير عيج ومن معه
 قوله أو مع عيين لم يره الأول بما إذا تعرجا جهاد القاضي للحكم بالشاهد واليمين فله الحكم فينبو
 عنه كلام المصنف إذ لو أراد ذلك لقال أو مع عيين لم يره أو لا الآن بقر الأول بالنصب أي لم يره
 الزمن الأول وفيه من التسكف ما لا يخفى وقد اغنا عنه ما حكينا عن النجعي مطابقا كلام
 المصنف والله الموفق البتة فرع ابن المواز لا يطابق كلام المصنف ولما نقله ابن عاشر قال
 مانصه رأيت في شرح ابن مرزوق أن فرع محمد ليس فيه تصريح بخلاف المطلوب وإنما هو
 صريح في ترك الحكم بينهما اهـ يعني وكلام المصنف حيث ذكره بعد واستحقاقه يدل على أنه
 حكم بينهما ما فأنظر ما يشهد له لاقتضائه فسبح الحكم وبه يطل نورك طفي على غ قلت
 قول محمد ليس حكم الثاني فسبح الحكم الأول صريح في أن اتبانه بالشاهد بعد حكم الأول
 والاول لا يحكم إلا بعد حلف المدعي عليه فكلامه مطابق لكلام المصنف وأيضا فقد نقل
 في عن المدونة ما يطابق كلام المصنف ونصه قوله أو وجدنا أو مع عيين لم يره الأول انظر هذه
 العبارة ونص المدونة قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه وجه الحكم في القضاء إذا أدى
 الخصمان بحجتيهما فقههم القاضي عنهم أو أراد أن يحكم بينهما أن يقول لهما أبقيت لكما حجة
 فان قال لا يحكم بينهما ثم لا يقبل منهما حجة بعد انقضاء حكمه ولو قال بقت لي حجة أمهله
 فان لم يأت بشئ حكم عليه فان أتيا بعد ذلك يريدان نقض ذلك الحكم فلا يقبل منهما إلا أن
 يأتيا بأمر يرى فيه أن لذلك وجهها ابن القاسم مثل أن يأتي بشاهد عنده من لم يقض بشاهد وعين
 وقال الخصم لا أعلم شاهدا آخر فحكم عليه القاضي ثم وجد شاهدا آخر بعد الحكم فليقض
 بهذا الآخر ومثل أن يأتي ببينة لم يعلم بها أو ما أشبه ذلك والا فلا يقبل منه اهـ ونقله غ
 أيضا وأعقبه بقول ابن حجر رضى ابن القاسم شهادة الشاهد الذي قام به الآن إلى شهادة
 الاول صحيح وليس يختلف فيه كما يختلف فيمن أقام شاهدا آخر بعد حلف المطلوب لأن هذا لم
 يمكن من اليمين مع شاهد فيه يكون مسقطا له بشكوله وورد اليمين على المطلوب وهو كمن قام عليه
 شاهد بعتق أو طلاق فخلف على تكذيبه ثم قام عليه شاهد آخر به فانه يضم للشاهد الاول
 ويقضى عليه بالعتق والطلاق ولأنه لا يملك إسقاط الحق فيه ولو كان مكثما من اليمين لم يكن له
 إسقاط الحق فيه لم يكن يحجزه عن شاهد آخر مانعاً له من القيام بشهادة شاهد آخر لم يعلم به
 أو علم به وتركه متعمدا ثم قام به أو قام به غيره وأما الذي أقام شاهد الحق وكان له أن يخلف
 مع شاهد فشكل عن اليمين ورد على المدعي عليه ثم أقام شاهد آخر فأنقيل لالتعلق شهادة
 هذا إلى شهادة الاول لأنه لما نكل عن اليمين معه فقد رضى بإسقاطه وترك القيام بشهادته ثم
 اختلاف هل يستقل الحكم له بميمنه مع شهادة هذا الشاهد الآخر أم لا اهـ مرادنا منه وبه
 يتضح لك الفرق بين ما ذكره المصنف هنا وما ذكره في الشهادات من قوله وإن حلف المطلوب

(قوله ادعيت) بفتح تاء مخطاى المدعى (قوله على) بشذالياه (قوله بهذا) اى الذى ١٧٧ ادعيت به على الآن (قوله سابقا)

ثم اتى بآخرة للاضم وفي حلقه معه وتحليف المطلوب ان لم يحلف قولان والله اعلم (و) ان أنكر المدعى عليه واستحلفه المدعى فقال المدعى عليه ادعيت على تيم هذا وحلفتني فيه سابقا فأنكر المدعى (له) اى المدعى عليه (عينه) اى المدعى (انه) اى المدعى (لم يحلفه) اى المدعى المدعى عليه (ولا) بشذالوا ومنونا اى فى الماضى فى هذه الدعوى المازرى وبه القضاء والقبض عندنا والمدعى رد اليمين على المدعى عليه انه حلفه اولا على هذه الدعوى ثم لا يحلف له مرة اخرى (قال) المازرى من عند نفسه (وكذا) اى قول المدعى عليه انك حلفتني اولا فى ايجابه تحليف المدعى قوله علمت (انه) اى المدعى (عالم بفسق شهوده) اى المدعى الذين اشهدهم على وانكر المدعى علمه بفسقهم فللمدعى عليه تحليفه على انه لم يعلم بفسقهم ق وكذا اختلافنا فى المدعى اذا طلب بين المدعى عليه فقال قد كنت استحلفتنى فاحلفنى على انك لم تحلفنى فن ذهب الى انه يجب ان يحلف له او يجب ان يحلف بشهادة شهود عدول انه لم يعلم بفسقهم ولا اطاع عليه اذا قال المشهود عليه انا اعلم انك عالم بفسق شهودك وكذلك اذا قال له احلفنى على انك لم تستحلفنى على هذه الدعوى فيما مضى لم يكن له ان يحلفه عينا ثانية حتى يحلف أنه لم يحلفه فيما مضى وبهذا مضى القضاء والقبض عندنا أنه يلزم المدعى بين للمدعى عليه أنه ما استحلفه قبيل ذلك أو يرد عليه اليمين أنه قد استحلفه على هذه الدعوى ثم لا يحلفه مرة أخرى تت ذكر المازرى فى كل من هذين الفرعين خلافا واختار ما ذكره عنه المصنف وعلى هذا فلا تنبغى صيغة الفعل هنا (وأعذر) بفتح الهمز والذال المجهمة أى سأل القاضى المشهود عليه عن عذره ووجته فى البيعة التى شهدت عليه قبيل حكمه عليه بمقتضى شهادتها ابن عرفة الاعذار سؤال الحاكم من توجه عليه موجب الحكم هل له ما يسقطه اعذارا مصورا (ب) قوله له (أبقيت) بفتح همزة الاسمية هم والموحدة وكسر القاف وفتح التحتية وسكون القوقية (للجنة) بضم الحاء اى عذرى البيعة التى شهدت عليك المتبطل لا تنفذ القاضى حكمه على احد حتى يعذرا اليه برجلين وان اعذروا احدى جزاء على ما فعل النبي صلى الله عليه وسلم لم فى أنيس اذا قال له اغد على امرأة هذا فان اعترفت فارجعها الخطا اختلاف فى وقت الاعذار الى المحكوم عليه فقيل قبل الحكم وبه جرى العمل وقيل بعد الحكم ذكره فى مقيد الحكم ونقله ابن فرحون فى تبصرته وفى مسائل ابن زرب ولا تتم قضية القاضى الا بعد الاعذار اه ابن عبد السلام الاول هو المشهور وفى التحفة أنه المختار (ونذب) بضم فسكسر (توجيه متعدد) أى اثنين أو أكثر (فيه) أى الاعذار لغائب عن مجلس الحكم كخدره ومريض تت عبر المتبطل وصاحب المعين عن ذلك لينبغى قالوا وان أعذرا اليه بواحد جزاءه واستثنى ممن يعذرفيه خمسة لاعذار فيهم فقال (الا شاهد بما) حصل (فى المجلس) للقضاء من اقرار أو غيره فلا يعذرفيه عند الاكثر لما شاركه القاضى له فى العلم فلو أعذرفيه لا عذرى فى نفسه وبه مضى العمل ابن سهل ما حصل فى مجلس القاضى من الاقرار بين يديه لا عذارى فى الشاهد به وقد أسقط الامام مالك رضى الله تعالى عنه الاعذار فيمن عدل عند القاضى فكتفى به فيمن عدل عنده وشهد عنده بما سمعه فى مجلسه (و) الا (موجهه) بضم الميم وفتح الواو والجيم مثقلا أى الشاهد الذى وجهه وارسله القاضى لسماع دعوى أو جواب مخدرة أو مريض أو حيازة عقار المتبطل ابوابراهيم لاعذار فيمن أعذربه

ثم اتى بآخرة للاضم وفي حلقه معه وتحليف المطلوب ان لم يحلف قولان والله اعلم (و) ان أنكر المدعى عليه واستحلفه المدعى فقال المدعى عليه ادعيت على تيم هذا وحلفتني فيه سابقا فأنكر المدعى (له) اى المدعى عليه (عينه) اى المدعى (انه) اى المدعى (لم يحلفه) اى المدعى المدعى عليه (ولا) بشذالوا ومنونا اى فى الماضى فى هذه الدعوى المازرى وبه القضاء والقبض عندنا والمدعى رد اليمين على المدعى عليه انه حلفه اولا على هذه الدعوى ثم لا يحلف له مرة اخرى (قال) المازرى من عند نفسه (وكذا) اى قول المدعى عليه انك حلفتني اولا فى ايجابه تحليف المدعى قوله علمت (انه) اى المدعى (عالم بفسق شهوده) اى المدعى الذين اشهدهم على وانكر المدعى علمه بفسقهم فللمدعى عليه تحليفه على انه لم يعلم بفسقهم ق وكذا اختلافنا فى المدعى اذا طلب بين المدعى عليه فقال قد كنت استحلفتنى فاحلفنى على انك لم تحلفنى فن ذهب الى انه يجب ان يحلف له او يجب ان يحلف بشهادة شهود عدول انه لم يعلم بفسقهم ولا اطاع عليه اذا قال المشهود عليه انا اعلم انك عالم بفسق شهودك وكذلك اذا قال له احلفنى على انك لم تستحلفنى على هذه الدعوى فيما مضى لم يكن له ان يحلفه عينا ثانية حتى يحلف أنه لم يحلفه فيما مضى وبهذا مضى القضاء والقبض عندنا أنه يلزم المدعى بين للمدعى عليه أنه ما استحلفه قبيل ذلك أو يرد عليه اليمين أنه قد استحلفه على هذه الدعوى ثم لا يحلفه مرة أخرى تت ذكر المازرى فى كل من هذين الفرعين خلافا واختار ما ذكره عنه المصنف وعلى هذا فلا تنبغى صيغة الفعل هنا (وأعذر) بفتح الهمز والذال المجهمة أى سأل القاضى المشهود عليه عن عذره ووجته فى البيعة التى شهدت عليه قبيل حكمه عليه بمقتضى شهادتها ابن عرفة الاعذار سؤال الحاكم من توجه عليه موجب الحكم هل له ما يسقطه اعذارا مصورا (ب) قوله له (أبقيت) بفتح همزة الاسمية هم والموحدة وكسر القاف وفتح التحتية وسكون القوقية (للجنة) بضم الحاء اى عذرى البيعة التى شهدت عليك المتبطل لا تنفذ القاضى حكمه على احد حتى يعذرا اليه برجلين وان اعذروا احدى جزاء على ما فعل النبي صلى الله عليه وسلم لم فى أنيس اذا قال له اغد على امرأة هذا فان اعترفت فارجعها الخطا اختلاف فى وقت الاعذار الى المحكوم عليه فقيل قبل الحكم وبه جرى العمل وقيل بعد الحكم ذكره فى مقيد الحكم ونقله ابن فرحون فى تبصرته وفى مسائل ابن زرب ولا تتم قضية القاضى الا بعد الاعذار اه ابن عبد السلام الاول هو المشهور وفى التحفة أنه المختار (ونذب) بضم فسكسر (توجيه متعدد) أى اثنين أو أكثر (فيه) أى الاعذار لغائب عن مجلس الحكم كخدره ومريض تت عبر المتبطل وصاحب المعين عن ذلك لينبغى قالوا وان أعذرا اليه بواحد جزاءه واستثنى ممن يعذرفيه خمسة لاعذار فيهم فقال (الا شاهد بما) حصل (فى المجلس) للقضاء من اقرار أو غيره فلا يعذرفيه عند الاكثر لما شاركه القاضى له فى العلم فلو أعذرفيه لا عذرى فى نفسه وبه مضى العمل ابن سهل ما حصل فى مجلس القاضى من الاقرار بين يديه لا عذارى فى الشاهد به وقد أسقط الامام مالك رضى الله تعالى عنه الاعذار فيمن عدل عند القاضى فكتفى به فيمن عدل عنده وشهد عنده بما سمعه فى مجلسه (و) الا (موجهه) بضم الميم وفتح الواو والجيم مثقلا أى الشاهد الذى وجهه وارسله القاضى لسماع دعوى أو جواب مخدرة أو مريض أو حيازة عقار المتبطل ابوابراهيم لاعذار فيمن أعذربه

بضم فسكسر (قوله أعذر) اى القاضى

الى مشهود عليه من امرأة لا يخرج أو مريض كذلك ابن سهل سألت ابن عتاب عن ذلك فقال
لا عذار فيمن وجهه لا عذار (و) الا (من كى) بضم الميم وفتح الزاى والكاف مثقلة أى
الشاهد الذى زكاه عند القاضى العدول فى (السرى) فلا يعذر فيه وتقرير البساطى يفيد انه
بكسر الكاف أى العدل الذى اتخذ القاضى للتركية فى السرى ابن رشد تعدل السرى بفتح
من تعدل العلانية فى انه لا عذار فيه فى الحرشى وعبدان كسر الكاف اولى من فتحها لانه
يؤخذ من الكسر عدم الاعذار فى من كاه بخلاف الفتح فلا يؤخذ منه عدم الاعذار فى المزكى
بالكسر المستأوى فيه نظير الظاهر العكس فالفتح اولى لان عدالة المزكى بالكسر هي يعلم
القاضى وعدالته من كاه بالفتح هي يعلم المزكى لا يعلم القاضى فعدالة المزكى بالكسر اقوى فاذا لم
يعذر فى الاضعف فلا يعذر فى الاقوى بالاولى (و) الا الشاهد (المبرز) بضم الميم وفتح الموحدة
وكسر الراء أى الزائد على اقراره فى العدالة فلا يعذر فيه (بغير عداوة) للمشهود عليه وقرابة
للمشهود له ومفهومة الاعذار فى المبرز بالعداوة والقرابة وهو كذلك التعمى يسع الجرح فى
المتوسط فى العدالة مطلقا وفى المبرز تجزئ العداوة والقرابة وشبههما (و) الا الشاهد على
(من) أى مشهود عليه (يخفى) بضم التحتية (منه) أى المشهود عليه ضرر الشاهد عليه فلا
يعذر له فيه ولا يذكر له انهم قال القاضى ابن بشير لم سأله الوزير عن شهد عليه مثلك لا يخبر
بذلك التعمى يستحب كون التعمى حسرا الا ان كان الشاهد أو المشهود له عن شىء طغى لما
تسكلم فى التوضيح على المسائل التى لا عذار فيها قال وتزاد سادسة نقلت عن ابن بشير القاضى
وذكر حكايته ثم قال وان كان نص المدونة انه يخبره عن شهد عليه وبالشهادة فعمل عنده حجة والا
حكم عليه اه فقد اعترف بما ترى ان قضية ابن بشير القاضى خلاف مذهب المدونة وانه انما
اتى به اجعلا للظائر فقط فالدرك عليه حيث اعتمد فى مختصره الذى جعله مبيها للمياه الفتوى
خلاف مذهب المدونة وابن بشير القاضى ادرك ما لكافليس هو ابن بشير تلميذ المازرى
البنائى ولقط ابن يونس صريح فى أن المذهب خلاف ما لابن بشير ونصه قال الامام مالك رضى
الله تعالى عنه ولا يشهد الشهود عند القاضى سرا وان خافوا من المشهود عليه ان يقتلهم
اذ لا بد ان يعرفه القاضى عن شهد عليه ويعذر اليه فيه اه قال وان كان القاضى بعث من يسأل
عنهم سرا يعذر فيمن عدلهم (و) اذا قال القاضى للمشهود عليه أبيت لك حجة فقال نعم (انظرو)
أى امهل القاضى المشهود عليه (لها) أى لا ثبات للحجة التى ادعاها وضرب له اجلا (باجتهاده)
مالم يتبين له لده تت ظاهر كلامه ان التسليم باجتهاد الحاكم من غير تعديد والذى فى معنيين
الحكام انه موكل الى اجتهاده خمسة عشر يوما ثم ثمانية ثم ثلاثة ثلثها ما هذا فى الاموال وفى
غيرها ثمانية أيام ثم ستة ثم أربعة ثم ثلاثة اه وفى وثائق أبى القاسم فى الاصول الشهرين والثلاثة
وفى الديون ثلاثة أيام وفى البيئات وحسب العقود ثلاثون يوما وفى غير الاصول ثمانية أيام ثم
سبعة ثم ستة ثم أربعة ثم ثلاثة تنهى سبعة وعشرون يوما والقاضى جمعها وتقر يقهاجرى به العمل
طغى عبارة ابن القاسم فى وثائقه وفى اثبات الديون ثلاثة أيام ونحوها وفى الاعذار فى البيئات
وسل العقود ثلاثون يوما والقاضى جمعها وتقر يقهاجرى به العمل اه (ثم حكم) أى يحكم
القاضى بعد مضى الاجل ولم يثبت الحجة التى ادعاها باسمه دلت به عليه البيضة وشبهه فى الحكم

فقال

(قوله من امرأة الخ) بيان
مشهود عليه (قوله كذلك)
أى لا يخرج (قوله وجه)
بضم فكسر مثقلا (قوله
فى المتوسط) صلة الجرح
(قوله فى العدالة) صلة
المتوسط (قوله مطلقا) أى
عن تقييده بنحو العداوة
(قوله لا يخبر) بضم فسكون
فتح (قوله يستحب كون
التعمى حسرا) له سقط منه
وعلائية (قوله انه) أى
القاضى الخ خبر كان (قوله
يخبره) أى القاضى المشهود
عليه الذى يخفى شىء (قوله
عنده) أى المشهود عليه
(قوله والا) أى وان لم يكن
عنده حجة (قوله اعترف)
أى خليل (قوله وانه) أى
خليل (قوله بها) أى قضية
ابن بشير (قوله يعرفه) بضم
فتح فكسر مثقلا (قوله
المشهود عليه) (قوله ويعذر)
بضم فسكون فكسر أى
القاضى (قوله اليه) أى
المشهود عليه (قوله فيه)
أى الشاهد (قوله قال) أى
ابن يونس (قوله عنهم) أى
الشهود (قوله انه) أى التلوم
(قوله بعد مضى الاجل)
صلة حكم (قوله ولم يثبت)
أى المشهود عليه (قوله بما
شهدت به) صلة حكم

(قوله من ينته) بيان ما (قوله مصروف) خبر ضرب (قوله وأتى) أي المشهود عليه (قوله ومن حق الشاهد) أي المخرج بفتح الراء (قوله يعلم) بضم الياء (قوله بالمخرج) بكسر الراء (قوله بينه) أي المخرج بالكسر ١٧٩ (قوله واختلف) بضم القاء (قوله

الشاهد) أي المخرج بالفتح (قوله عليه) أي كنب التجهيز (قوله فان قال) أي المشهود عليه في جواب قول القاضي له أبقيت لك حجة (قوله انتظره) أي القاضي المشهود عليه لاثبات حجة (قوله ما لم يتبين) أي للقاضي (قوله لده) أي المشهود عليه (قوله ما ذكره) أي ابن الحاجب الخ مبتدأ خبره في التوضيح (قوله من انه) أي المشهود عليه الخ بيان ما (قوله هو التجهيز) خبر ما (قوله انه) أي الشأن (قوله استدلل) بضم الناء (قوله وجوابه) أي عياض عطف على أنه الخ (قوله عن ذلك) أي الاستدلال (قوله انه) أي الشأن (قوله تقبل) بضم فسكون ففتح (قوله منه) أي المشهود عليه (قوله بعد التجهيز) صلة تقبل (قوله طالبا كان) أي المشهود عليه (قوله لذلك) أي قبول ينته بعد تجهيز (قوله بعنوان التجهيز) إضافة للبيان (قوله من قولها حكم بينهم) الخ بيان نصها (قوله يقتضي ان التجهيز الخ) خبر قول (قوله ما راده) أي أبي القاسم (قوله نقوله) أي خليل (قوله في قوله) أي خليل

نقال (كنهيا) أي الحجة بان قال في جواب قول القاضي له أبقيت لك حجة لا حجة لي فيحكم عليه بلا انتظار ابن رشد ضرب الاجل للمحكوم عليه فيما يدعيه من بينته مصروف لاجتماع الحاكم بحسب ما يظهر له (و) ان اقام المدعي بينة واعذر فيه المشهود عليه واتى بينة فخرجها واستل القاضي عن جرحها (لوجب) بضم التحتية وكسر الجيم القاضي من سأله عن جرح بينته وصلته يجب (عن المخرج) بضم الميم وفتح الجيم وكسر الراء مثقلة اللغوي يستحب كون التخرج معرا لان في اعلانه اذى للشاهد ومن حق الشاهد والمشهود له ان يعالما بالمخرج اذ قد يكون بينته وبين المشهود عليه قرابة أو غير ذلك مما يمنع التخرج واختلف ان كان الشاهد والمشهود له ممن يتقى شره (ويجوز) بضم التحتية وفتح العين وكسر الجيم مثقلة أي القاضي المشهود عليه اذا مضى الاجل ولم يثبت حجة طغى أي يحكم عليه بمقتضى الشهادة فليس التجهيز شأنا اذا على الحكم عليه بمقتضى الشهادة فلا يشترط تلفظه بعبارة التجهيز وانما يكتب التجهيز لمن يسأله تأكيد الحكم لان عدم سماع الحجة يتوقف عليه في التوضيح في قول ابن الحاجب فان قال نعم انتظره ما لم يتبين لده ما ذكره من انه اذا ذكر ان له حجة وتبين لده يقضى القاضي عليه هو التجهيز وتقدم في كلام عياض انه استدلل بقوله فيحكم عليه على تجهيز الطالب وجوابه عن ذلك وقد عزا ابن رشد لده دونه انه تقبل منه المينة التي اتى بها بعد التجهيز طالبا كان أو مظلوما اذا كان لذلك وجبه فائلا هو ظاهر ما في المدونة اذ لم يفرق بين تجهيز الطالب والمطلوب وهو الذي عني المصنف بقوله في فصل تنازع الزوجين وظاهرها القبول الخ والمدونة لم تصرح بعنوان التجهيز كما علمت نصها آتفان قولها حكم بينهم ما ثم لا يقبل من المطلوب حجة الخ فقد ظهر للأن مجرد الحكم هو التجهيز وقول أبي القاسم الجزري في وثائقه وتبعه ابن فرحون ان كان الحاكم قد قضى على القائم باسقاط دعواه حين لم يجد بينته من غير مدور تجهيز ثم وجد بينته فله القيام بها ويجب القضاء له يقتضي أن التجهيز غير القضاء وان عدم سماع الحجة انما هو بعد التجهيز لا بعد القضاء وليس كذلك لما علمت الآن يكون مراده قضى عليه قبل اثبات حجه بدليل قوله من غير مدور تجهيز اذا تم هذا فقوله الا في دم الخ لا ياتي على ما درج عليه في قوله الا لمعذر كنسيمان الخ من قبول ما اتى به بعد التجهيز ان كان له وجه من نسيان وعدم علم وهو مذهب المدونة ولا فرق بين الطالب والمطلوب وانه يقبل منهما في كل شيء لا خصوصية هذه المستثنيات وانما ياتي على قول ابن القاسم لا يقبل منه ما اتى به بعد التجهيز وان كان له وجه ابن رشد اختلف فيمن اتى بينته بعد الحكم عليه بالتجهيز هل تقبل منه ام لا على ثلاثة أقوال ادها لا تقبل منه كان الطالب أو المطلوب وهو قول ابن القاسم في تجهيز الطالب واذا قاله في الطالب قاسرى ان يقوله في المطلوب الثاني قبولها منه كان الطالب أو المطلوب اذا كان لده وجه وهو ظاهر ما في المدونة اذ لم يفرق بين تجهيز الطالب والمطلوب الثالث تقبل من الطالب ولا تقبل من المطلوب وهو ظاهر قول ابن القاسم في سماع اصبع لانه انما قاله في الطالب والمطلوب بخلافه اذا المشهور فيه انه اذا عجز وقضى عليه مضى الحكم ولا يسمع منه ما اتى به بعد ذلك ثم قال وهذا

الا لمعذر كنسيمان صلة درج (قوله من قبول الخ) بيان ما (قوله من نسيان الخ) بيان وجه (قوله وانما يأتي) أي الا في دم الخ (قوله اختلف) بضم التاء (قوله على ثلاثة) صلة اختلف (قوله ثم قال) أي ابن رشد

(قوله انكرته) نعمت امرأه (قوله بينة) مفعول ادعى (قوله ذلك) أى الانتظار (قوله وظاهر) عطف على سماع (قوله منهم) أى الورثة (قوله عليه) أى الرجل العالم ١٨٠ (قوله من أبيهم) أى الورثة (قوله فسئل) بضم فسئل أى الرجل (قوله البينة)

مفعول ثان لسئل (قوله فأتى) أى الرجل (قوله له) أى الرجل (قوله بقسمها) أى الصدقة (قوله وكانت) أى الصدقة (قوله واتخذت) بضم التاء أى الصدقة (قوله وأعتق) بضم الهمز (قوله كان) أى الشاهد (قوله له) أى الرجل القائم (قوله وأطال) أى ابن القاسم (قوله ابن رشد) أى قال (قوله فقسم) بضم فسكسر (قوله وفوت) بضم فسكسر (قوله خلاف) خبر (قوله ومثله) عطف على خلاف (قوله قبل) بضم فسكسر (قوله انه) أى المحكوم عليه (قوله ولى) بضم فسكسر (قوله كقولها) أى المدونة خبر بكتبه (قوله ان التلقظ الخ) بيان ما يقتضيه من (قوله المدعى عليه) فاعل طلب (قوله تجيزه) أى المدعى (قوله بها) أى البينة (قوله عليه) أى القاضي (قوله ذلك) أى تجيزه (قوله واختلف) بضم التاء (قوله اذا أتى) أى المطالب (قوله بعد ذلك) أى تجيزه (قوله من كذا) أى البينة التى أقامها أولا (قوله انها) أى البينة التى أقامها بعد التجيز (قوله وان كان) أى قيامه بعد ذلك (قوله وادعاه) بضم وادعاه (قوله الخ) أى التجيز (قوله فله يكتب) (قوله وان كان) أى قيامه بعد ذلك (قوله وادعاه) بضم وادعاه (قوله الخ) أى التجيز (قوله فله يكتب)

الخلاف اذا عجزه القاضي باقراره على نفسه بالعجز أما اذا عجز بعد التلوم والاعذار وهو يدعى حجة فلا يقبل منه ما أتى به بعد ذلك اه وسماع أصبغ في كتاب النكاح هو قوله سمع أصبغ ابن القاسم من ادعى على نكاح امرأته انكرته بينة بعيدة فلا ينتظر الا فى بينة قريبة ولا يضر ذلك بالمرأة ويرى الامام لما ادعاه وجهها فان عجزه ثم أتى ببينة فقد مضى الحكم عليه نكحت المرأة ام لا ابن رشد قوله لا تقبل منه يفتيه بعد التجيز خلاف سماع أصبغ من كتاب الصدقات وظاهر المدونة اذ لم يفرق فيها بين تجيز الطالب والمطلوب اه وسماع أصبغ من كتاب الصدقات سئل ابن القاسم عن ورثة قام رجل منهم فادعى صدقة عليه من أبيهم فسئل البينة على الموز فأتى بشاهد واحد وأوقف القاضي له صدقة من ماله حتى يأتى بشاهد آخر فلم يأت به ثم أمر القاضي بقسمها على الورثة وكانت رقيقة ومنازل وارضاف قسمت واتخذت امهات اولاد واعتق ما اعتق وغرست الارض شجرا ثم ظفر مدعى الصدقة بشاهد آخر كان صديقا بلغ أوغابا فقدم فقال ابن القاسم أما ما اتخذت منها امهات اولاد وما اعتق منهم فلا سبيل له اليهم ويتبع الورثة بالثمن واما ما لم يحمل ولم يعتق فبأخذه وأطال فى تفصيل ذلك ابن رشد قوله فى هذه الرواية انه يقتضى له بالشاهد الذى أتى به مع الشاهد الاول بعد ان كان قد عجزه وقضى بقسمة الميراث فقسم وفوت خلاف ما فى سماع أصبغ من كتاب النكاح ومثله ما فى المدونة اذ لم يفرق فيها بين تجيز الطالب والمطلوب وسمع يحيى ابن القاسم فى كتاب الشهادات اذا قضى القاضي لرجل على آخر وجعل له واشهد له عليه ثم أقام المحكوم عليه بينة تجبر بجمع بعض من حكم به قبل منسه ان رأى له وجها كقوله جهات سو محالهم حتى ذكرنى وظاهر أنه غير ملدوم ولى بعد القاضي مثله فى ذلك ابن رشد يكتفيه من التجيز بعد التسجيل عليه ان كان له وجه كقولها فقد ظهر لك من هذه الاسمعة وغيرها ما قلناه ان التلقظ بالتجيز غير مشروط وان مذهب المدونة القيام بعد المطالب والمطلوب ان كان ذلك وجه وهو ما درج المصنف عليه بقوله الا لعذر وفى تنازع الزوجين بقوله وظاهرها القبول فلا وجه لاستثناء هذه الخمسة اذ القبول فيها وفى غيرها وانما يأتى على قول من قال لا يقبل منه ما أتى به ولذا قال اللغوى من ادعى شيئا وأقام بينة عليه وعجز عن تزكية بينته وطلب من القاضي المدعى عليه تجيزه لئلا يقوم عليه بهامرة أخرى فقال مطبق عليه ذلك واختلف اذا أتى به ذلك بمن يزكيها أو بينة عادلة فاصبل مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهم انهما تقبل وقال مطرف لا تقبل الا فى العتق والطلاق والنسب اه وانما اطالنا ذكر التلقظ المتداخلة ايضا حاله اذ لم أر من شفى الغليل فى المسئلة من شراره مع وقوع الاضطراب فى كلامه من جريه مرة على مذهب المدونة ومرة على غيره وقد نهدنا على شئ من ذلك فى فصل تنازع الزوجين والله الموفق عب يجيزه أى يحكم بعدم قبول بينته التى يأتى بها بعد ذلك زيادة على الحكم بالحق ويكتب ذلك فى سجل بان يقول ادعى فلان أن له بينة ولم يأت بها وقد عجزته كما يأتى خوفا من ان يدعى به بعد ذلك عدم التجيز وانما يأتى على حجة وان كان لا يقبل منه ذلك على المذهب دفعا للنزاع لان هنالك من قال بالقبول وليس المراد

البينة التى أقامها أولا (قوله انها) أى البينة التى أقامها بعد التجيز (قوله وان كان) أى قيامه بعد ذلك (قوله وادعاه) بضم وادعاه (قوله الخ) أى التجيز (قوله فله يكتب) (قوله وان كان) أى قيامه بعد ذلك (قوله وادعاه) بضم وادعاه (قوله الخ) أى التجيز (قوله فله يكتب)

علة للمعلول وعلة جميعا (قوله الاول) اي الحكم بعدم قبول بينته ان أتى بها (قوله فله) اي المعجز يفتح الجيم (قوله عليه) اي عدم العلم والنسب ان (قوله وحاقه) عطف على ادعاء (قوله عليه) اي النسيان (قوله من ١٨١) ان التجيز هو الحكم الخ بيان ما

(قوله وانه) اي التجيز الخ

عطف على ان التجيز الخ

(قوله هو الذي يقده الخ)

خبر ما (قوله وهو ظاهر الخ)

عطف على هو الذي الخ (قوله

لانه) اي المصنف الخ علة

وهو ظاهر الخ (قوله مراده)

اي المصنف (قوله وهى)

اي صورة الاتفاق (قوله

وعلمها) اي صورة الاتفاق

صله يتنزل (قوله فلا يكون)

اي الاستثناء (قوله لما جرى)

اي المصنف (قوله من مذهب

المدونة) بيان ما جرى عليه

(قوله وبها) اي تنزيهه على

صورة الاتفاق صله تبلى

(قوله ليس) أى كلام المصنف

(قوله وبه) أى تنزيهه على

صورة الاتفاق (قوله وقال)

أى احمد (قوله بعده) أى

كلام القاضى (قوله وانما

عطف على اثباتنا (قوله أن

له) اي المذهب وعليه (قوله

به) أى القتل (قوله بها) أى

البينة (قوله وكتب) بضم

فكسر (قوله له) أى عب

(قوله هذا الضابط) أى

المتقدم فى قوله وضابطها

كل حق الخ (قوله يحمل)

اي الضابط (قوله الغيلة)

يكسر الغين المججمة أى القتل

لاخذ المال (قوله منه) اي

المشهود عليه (قوله به) أى

التحيس (قوله بها) اي

البينة (قوله مطلقا) اي عن تقييده بكونه على غير معين (قوله فانظر) بضم الهمز وكسر الظاء (قوله لها) اي البينة صله أنظر

بالتجيز الحكم بعدم تبين الدلائل هذا لا يمنع من بقاءه على حجة فالمراد الاول ثم اذا عجز بالمعنى الاول فله اقامة بينة لم يعلمها او ادعى نسيانها وحلف عليه ان عجزه مع اقراره على نفسه بالمعجز على المشهور لامر ادعائه حجة فلا يقيمها ولو مع ادعاء نسيانها وحلفه عليه البناءى ما ذكره ز من ان التجيز هو الحكم بعدم قبول بينته التى يأتى بها وانه زائد على الحكم بالحق هو الذى يقيد به الجزى فى وفائقه وابن فرحون فى تبصرته وهو ظاهر قول المصنف ويجزىه الا فى دم لانه لو كان هو اده بالتجيز مجرد الحكم لم يفتقر الدم وما معه من غيره فله الاتفاقى ثم قال البناءى الظاهر ان يحمل قوله ويجزىه على صورة الاتفاق عند ابن رشد وهى اذا عجز مدعىا أن له حجة وعليها يتنزل الاستثناء فلا يكون مخالفا لما جرى عليه فيما تقدم من مذهب المدونة وبهذا يسلم من الاضطراب الذى ادعاء طنى ويستطبه أيضا قول الاتفاقى مانصه قوله ويجزىه الا فى دم الخ هذا موافق لابن رشد فى البيان ومخالف لما فى المدونة على ما فى التوضيح اه نقله عنه الشيخ أحمد وقال بعده وهذا التقرير بحسن والله أعلم واستثنى مما يجزىه به عدم التلوم خمس مسائل ليس للقاضى التجيز فيها وضابطها كل حق ليس المدعى اسقاطه به بعد ثبوته فقال (الافى) شأن (دم) أى قتل اثباتا كادعاء شخص على آخر أنه قتل وليه عمدا وعدوانا وان له عليه بينة فانظره القاضى لاحضارها ثم تبين لده فليس للقاضى تجيزه فى أقام بينته فانه يعمل بها او نفيا كادعاء المتهم وعليه بالقتل ان له بينة تجرح البينة الشاهدة عليه به فانظره القاضى لاثباته بينا وتبين لده فلا يجزىه القاضى فى أى بالبينة المجرحة فانه يعمل به العظم القتل أفاده عب وكتب على حاشيته معزولة مانصه قال عب هذا الضابط ظاهر فى غير الدم وأما الدم فالمراد اسقاطه بعد ثبوته الأأن يحمل على قتل الغيلة اذ ليس للولى اسقاطه به بعد ثبوته لانه حق لله تعالى اه طنى هذه المستثنيات انما هى مفروضة فى كلام الائمة فى تجيز الطالب وفيه تطهر فائدة هذا الاستثناء اما المطلوب فيجوز فيها وفي غيرها على هذا القول البناءى قوله اثباتا الخ غير ظاهر لان صورة الاثبات لا ينطبق عليها الضابط المذكور لان القصاص اذا ثبت فلم يصح اسقاطه والذى صوره ابن مرزوق وهو الظاهر ان المدعى عليه بالقتل اذا أراد تجريح من شهد عليه به فيجوز حكم القاضى عليه به ثم وجد من يجرح البينة الشاهدة عليه به فانها تسمع ولا يعمل بالحكم عليه به بخطر الدم وهذا يعكس على ما قاله طنى فان اقتصر منه ثم أقام وارثه بينة التجريح فالظاهر انها لا تسمع (و) الا فى دعوى (حبس) بضم الحاء أى تحيس شئ وذ كرا المدعى ان له بينة به وامهله القاضى لاثباته بها فلم يات بها فلا يجزىه فى أى بها عمل بها البناءى هذا ظاهر اذا كان الحيس على غير معين كاتقراء فلا سبيل الى تجيز الطالب لحق الغائب لاما كان على معين الا أن يقال فى الحبس حق لله تعالى مطلقا انظر ابن مرزوق (و) الا فى دعوى (عق) ببينة فانظر المدعى له اقل يات بها فلا يجزىه فى أى بها اقتصر ويعمل بها (و) الا فى دعوى (نسب) لشخص معين ببينة ولم يات بها بعد التلوم فلا يجزىه فى أقامها حكم بها (و) الا فى دعوى (طلاق) ببينة ويجزىه عن أقامتها فلا يجزىه فى أى بها اقضى بها ابن سهل والمتيسر ويشبه الحبس الطريق العام فقهها المسلمين فلا يجزىه مدعىها ونص ابن سهل ومما يشبهه الطلاق والنسب والاتفاق الحبس

البينة (قوله مطلقا) اي عن تقييده بكونه على غير معين (قوله فانظر) بضم الهمز وكسر الظاء (قوله لها) اي البينة صله أنظر

(قوله عنهم) أي العامة (قوله فيه) أي الطريق العام (قوله لا يجب منعه الخ) خبر ليس (قوله انصرفت) أي فرغت (قوله وبه) أي التجهيز صلة قال (قوله وفيه) ١٨٢ أي التجهيز (قوله لا يجوز) بفتح الجيم (قوله وبه) أي عدم القضاء (قوله في المقيّد) خبر

وطريق العامة وشبهها من منافعهم ليس عجز طالبه والقائم عنهم فيه يوجب منعه أو يمنع غيره من النظر له أن أتى بوجه الجزري أن انصرفت الأجل ويجوز الطالب بحجزه القاضي واشهد بذلك ويصح التجهيز في كل شيء يدعى فيه إلا في خمسة أشياء الدماء والأحباس والعقود والطلاق والنسب وبه قال ابن القاسم وأشهب وابن وهب وفيه خلاف فإن قامت للمجهز بينة وزعم أنه لم يعلم بها حلف وقضى له بها وقيل لا يقضى له بها وبه العمل إلا ما استثنى من ذلك وإن كان قد قضى على القائم بسقاط دعواه حين لم يجد بينته من غير تجهيز ثم وجد بينته فلا القيام بها ويجب القضاء له بها (وكتبه) أي القاضي التجهيز المفهوم من يجهز في المقيّد حتى على القاضي أن يكتب التجهيز ويشهد عليه ثم لا ينظر هو ولا من جاء بعده إن جاء بينته ثبتت بحجته عنه إلا في العتق والنسب والطلاق والحبس والدم قاله ابن القاسم وأشهب ومطرف خلافاً للحنون وابن الماجشون (وإن لم يجب) بضم التحتية المدعى عليه باقراره ولا إنكاره إن سكت أو قال لا أجيب ولا أخاصم (حبس) بضم فكسر المدعى عليه حتى يجيب باقراره أو إنكاره رواه أشهب ابن رشد وبه جرى العمل وظاهره وإن لم يطالبه المدعى (و) أن قاضي على عدم الجواب (أدب) بضم فكسر مثقلاً بالضرب حتى يجيب باقراره أو إنكاره وبه أفق فقهاء قرطبة (ثم) أن استمر على الامتناع من الجواب (حكم) القاضي عليه (بلايين) من المدعى قاله ابن الموارل إذا امتناعه من الجواب أقراراً ادعاء المدعى اللغوي اختلاف إذا ادعى شخص على آخر دعوى فلم يقر المدعى عليه ولم ينكر فقال الإمام مالك رضي الله تعالى عنه فمين كانت بيده دار قاضي رجل أنها لا يسه أو بجلده فسئل من هي في يده فلم يقر ولم ينكر أنه يجبر على أن يقر أو ينكر محمد فان لم يرجع فيقر أو ينكر حكمت عليه للمدعى بلايين (و) أن ادعى شخص على آخر يدراهم أو دنانير ولم يبين سببها ولم يسأله الحاكم عنه ف(للمدعى عليه السؤال عن السبب) الذي ترتب به الدراهم أو الدنانير في ذمته لاحتمال أنه لا يوجب شيئاً كبسيع مسلم خيراً أو خنزيراً أو سراً أو يوجب أقل من المدعى بكذا أشهب إن سأل المدعى عليه طالبه من أي وجه يدهي عليه هذا المال فقد تقدمت بينتي وبينه بخاطلة سئل عن ذلك ولا يقضى القاضي بشيء على المدعى عليه حتى يسمي المدعى السبب الذي كان له به الحق ومنه في كتاب ابن مكنون وزاد أن أبي الطالب أن يبين السبب فإن قال لا نعلم إذ كروجه ذلك قبل منه وإن لم يقل ذلك فلا يقضى على دعواه ونفسه الباجي بلفظ أن يبين سبب دعواه وإن ادعى نسيانته قبل منه بغير عين والزم المطلوب أن يقر أو ينكر ابن عرفة في هذا القطر (وإن أنكر) شخص (مطلوب) أي مدعى عليه جمال (المعاملة) مع الطالب المدعى بأن قال لم تقع بيني وبينك معاملة يترتب عليها اشتغال ذمتي بشيء لك (فالبينة) على المدعى (ثم) أن أقامها وشهدت له فقال المطلوب قضيتك ما شهدت به علي وأقام بينة بالقضاء (فلا تقبل) بضم النونية وسكون القاف وفتح الموحدة (بيته) أي المطلوب الشاهدة له (بالقضاء) لأنه أكتننها بالإنكاره (المعاملة) بخلاف قول المطلوب (لاحق لك علي) بشهدا الياء فأقام الطالب بينته بالحق فقال

مقدم (قوله إن جاء) أي المجهز (قوله المدعى عليه) مفسر فاعل يجب (قوله المدعى عليه) مفسر نائب فاعل حبس (قوله وبه) أي حبسه صلة تجرى (قوله وإن لم يطالبه) أي حبس المدعى عليه (قوله وبه) أي ضربه صلة أفق (قوله القاضي) مفسر فاعل حكم (قوله لعد) بشد الدال أي جعل الخ علة حكم عليه (قوله اختلاف) بضم التاء (قوله فمين) صلة قال (قوله إنها) أي الدار (قوله لا يسه أو غيره) أي المدعى (قوله أنه) أي من هي في يده الخ مفعول قال (قوله يجبر) بضم الياء وفتح الباء (قوله فإن لم يرجع) أي من هي في يده (قوله عليه) أي المدعى (قوله ولم يسأله) أي المدعى (قوله عنه) أي سببها (قوله أنه) أي السبب (قوله سئل) بضم فكسر أي المدعى (قوله عن ذلك) أي الوجه الذي ادعى المال به (قوله له) أي المدعى (قوله السبب) قوله وزاد أي ابن مكنون (قوله فإن قال) أي الطالب

المطلوب

(قوله لم أذكر) أي نسيت (قوله قبل) بضم فكسر (قوله ذلك) أي لم أذكر الخ

(قوله وألزم) بضم الهمزة وكسر الزاي (قوله بأن قال لم تقع الخ) تصوير لا تكرار المعاملة (قوله ما شهدت) أي البينة (قوله على) بشد (قوله وأقام) أي المطلوب بعهدها عليها (قوله لأنه) أي المطلوب (قوله أكتننها) أي البينة الشاهدة له بالقضاء

(قوله فانها) اي يئنه القضاء (قوله الضيغتين) اي لم اعاملك ولا حق لك على (قوله وهو) اي الفرق (قوله في الثاني) اي غير العامى (قوله الرعي) بضم الزا وفتح العين المهملة وسكون المنة وكسر النون وشدة الباء (قوله لانه) اي العامى (قوله بينهما) اي الضيغتين (قوله في حقه) اي العامى (قوله منهما) اي الضيغتين (قوله هذا) اي عدم الفرق بينهما في حق العامى (قوله عن البينة) صله بمجرد (قوله على المدعى) صله ترد (قوله عليه) اي المدعى (قوله لانه) ١٨٣ اي المدعى (قوله حلقها) اي اليمين (قوله ومثل) بفتحات

منقلا (قوله ووجه الخ) بيان ما دخل بالكاف (قوله هذه) اي كل دعوى الخ (قوله لانها) اي اليمين (قوله يستغنى) بضم الباء (قوله من جانب المدعى عليه) اي على المدعى (قوله من جانب المدعى) المدعى عليه (قوله قال) اي المصنف (قوله بعد) بالضم عند حذف المضاف اليه ونسبة معناه (قوله وحاق) اي المدعى عليه (قوله بانه) اي ابن الحاجب (قوله لم يستند) بضم الباء وفتح الناء (قوله منه) اي ابن الحاجب (قوله عنه) اي القاتل (قوله فيحلف) اي الولي (قوله والعفو الخ) حال (قوله وقوله وله تحليفه الخ) عطف على دعوى (قوله علمه) اي الطالب (قوله بعدهم) بضم فسكون (قوله والمتهم) بفتح الهاء عطف على الطالب (قوله ودعوى القذف) عطف على دعوى القاتل (قوله

المطلوب قضيتك واثام بينة بالقضاء فانما تقبل اذ ليس في قوله لاحق لك على ما يكذب بينة القضاء عيب وظاهر المصنف الفرق بين الضيغتين في حق العامى وغيره وهو ظاهر في الثاني البناني يعني غير العامى واما العامى فقد نقل الخط عن الرعي انه لا فرق بينهما في حقه فتقبل بينته بالقضاء في كل منهما. العدوى هذا مشكل لان التفرقة بينهما بنية لا تحفى على العامى فلا وجه لقبول بينته بالقضاء بعد انكار المعاملة (وكل دعوى لا تثبت الا بعدلين) كالاتفاق والطلاق والنكاح والرجعة والسكابة (فلا عين) على منكرها (بمجردها) اي الدعوى عن البينة ومفهوم مجردها ان لم تجرد وشهد بها شاهد فاليمن على منكرها الرشد شاهد (ولا ترد) بضم ففتح وشدة الدال مشقة هذه اليمين المتوجهة على المدعى عليه على المدعى اذ لا فائدة في رد دعائه لانه ان حلفها لا يثبت المدعى به اتوقف ثبوته على عدلين ومثل ما لا يثبت الا بعدلين فقال (كذلك كاح) ورجعة وطلاق واعتاق وكاتبه وتديبر غ هذه عبارة ابن الحاجب ابن عبد السلام ان قلت قوله لا ترد زياد قسمه تغنى عنها لانها اذا لم تتوجه لا ترد لان رد دعائه في توجيهها قلت الرد الذي يستغنى عن نفيه بنفى التوجه هو الذي يكون من جانب المدعى عليه وقد يكون الرد من جانب المدعى في بعض هذه المسائل يعني كما قال بعد وحلف بشاهد في طلاق وعتق واجاب في التوضيح بانه لو سكت عن قوله لا ترد لم يستفد منه الا انه لا تتوجه عند التجرد ولا يفهم منه انها اذا توجهت لرشد شاهد فنسكل عنها المدعى عليه لا ترد على المدعى ومفهوم لا تثبت الا بعدلين ان ما تثبت بعد دل وعين فاليمن بمجرد دعائه وهو كذلك شب يستغنى من القاعدة دعوى القاتل عضو الولي عنه فيحلف بمجرد دعائه والعفو لا يثبت الا بعدلين وقوله وله تحليفه انه لم يحلفه وانه عالم بفسق شهوده وحلف الطالب ان ادعى عليه المطلوب عليه بعدهم والمتهم المدعى عليه غصب او سرقة ودعوى القذف ان شهدت بنية بتنازعهما وتشاجرهما (وامر) القاضي (بالصلح ذوي) اي اصحاب (الفضل) المتخاصمين عندهما الطالعين قضاء بينهم (و) ذوي (الرحم) اي القرابة اذا تشاجروا وترافعا اليه ليحكم بينهم فلا يحكم بينهم ويامرهم بالصلح لانه اقرب لتأليف النفوس ويذهب غل الصدور وفصل القضاء بينهم يؤكدهم وغل صدورهم وشبه في الامر بالصلح فقال (كان) بفتح الهاء وسكون التون حرف مصدرى مقرون بكاف التشبيه صلته (خشى) القاضي (تفاسم) بفتح القوقية والقاف وضم القاف اي تعاضم (الامر) اي التنازع والتخاصم بسبب الحكم فلا يحكمهم ويامرهم بالصلح للخصم لا يدعوا القاضي الى الصلح اذا تبين الحق لاحدهما الا ان يرى له وجهها وانه متى وقع الحكم تفاسم ما بين المتنازعين وعظم وخشيت الفتنة ويندب أهل الفضل الى تركة الخصومات ابن معنون كان ابي ربحا ردا لخصمين

القاضي) مفسر فاعل امر (قوله اليه) اي القاضي (قوله لانه) اي الصلح (قوله ويذهب) بضم فسكون فكسر اي الصلح (قوله غل) بكسر الغين المججمة وشدة اللام اي بغض وحقد (قوله بينهم) اي ذوي الفضل والرحم (قوله عدوتهم وغل صدورهم) اي ذوي الفضل أو الرحم وهما بينهم أشد قسما منهم ما بين غيرهم (قوله القاضي) مفسر فاعل خشى (قوله لا يدعوا القاضي) اي المتخاصمين (قوله له) اي الصلح (قوله وانه) اي الشأن (قوله وخشيت) بضم فسكون (قوله ويندب) بفتح فسكون فكسر اي يدعوا القاضي ويخص (قوله اي) اي معنون حال توليته القضاء (قوله ربحا) اي كثيرا

(قوله عرفه) أي أبي (قوله فيقول) أي أبي (قوله لهما) أي الخصمين (قوله والا) أي وإن لم نصطلحها (قوله رجعتما) أي إلى لا حكم بينكما (قوله إليه) أي أبي (قوله فإني) أي امتنع أبي (قوله منهما) أي الرجلين (قوله وقال) أي أبي (قوله لهما) أي الرجلين (قوله من أمرنا) بيان ما بعده (قوله ردوا) بفتح فكسر فضم مثقلا أي أخروا (قوله فصل) أي تنفيذا (قوله وهذا) أي ترديدا للحكم (قوله وإن تبين الحق) مبالغة ١٨٤ (قوله كانت) أي وجدت (قوله كان) أي الصلح (قوله أجد) خبر كان (قوله بقي) بفتح

الموحدة وكسر القاف وشدة المنة (قوله يطول) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله الملبس) بضم فسكون فكسر أي المشبه (قوله ويقول) أي ابن أبي (قوله طول) بضم فكسر مثقلا (قوله ويثبه) أي يحجوره (قوله حكمه) أي الحكم (قوله شهادته) أي الحكم (قوله أربعة) مفعول ذكر (قوله الظنة) بكسر الظاء المججمة وشدة النون أي التهمة (قوله يحكم) أي الحكم (قوله ماله) أي الحكم (قوله زوجته) أي أبي بكر رضي الله تعالى عنه (قوله اسماء) بيان زوجته (قوله والحق) بضم الهجر وكسر المججمة (قوله ترد) بضم ففتح (قوله تصفح) أي تعقب ونظر (قوله كانت) أي أحكامه (قوله وهو) أي حكم الجائر (قوله ترد) بضم ففتح (قوله وان كان) أي حكم الجاهل (قوله تصفح) بضم ففتح (قوله عرف) بضم فكسر (قوله أني) بفتح الهجر والفاء أي وجد (قوله السنة) بضم السين (قوله لا يعمل) بضم الياء (قوله ان حكم) أي القاضي (قوله على هذا) أي الظن والتخمين صله (قوله منكم) بضم الميم (قوله الغرر) بضم الغين (قوله اختلاف) بضم التاء (قوله لا ترضى) بضم التاء (قوله لم يعملوا) بضم الياء (قوله وفي أحكام أهل البدع) عطف على أحكام القضاة

إلى من عرفه بالصلاح والامانة فيقول لهما اذهبا إلى فلان يصلح بينكما فان اصطلحتما والارجعتهما وترفع اليه رجلا من أهل العلم فإني أن يسمع منهما وقال لهما استرا على أنفسكما ولا تطعاني من أمرنا على ما قد ستره الله تعالى عليكما وقال عمر رضي الله تعالى عنه ردوا الحكم بين ذوي الأرحام حتى يصطلحا فان فصل القضاء يورث الضغائن اللغمية وهذا بين الأقارب حسن وإن تبين الحق لاحدهما أو لهما ما يحقون إذا كانت شبهة وأشكال الأهر فلا بأس أن يأمرهما بالصلح مالم لا يرض الله تعالى عنه في بعض المسائل لو اصطلحا كان أحدهما وكان ابن أبي يطول في الحكم الملبس رجاء أن يصطلح أهله ويقول إذا طوّل على صاحب الباطل ترك طلبه ورضي باليسير (ولا يحكم) الحكم (لمن لا يشهد له) كاشه وأبيه وبيته وزوجته (على المختار) اللغمية من الخلاف ذكر ابن عرفة في صحة حكمه لمن لا تجوز شهادته له أربعة أقوال وقال محمد كل من لا تجوز شهادته له لا يجوز أن يحكم له ونحوه لطيف اللغمية وهذا القول أحسن لأن الظنة قلقة في ذلك ولا فرق بين الشهادة والحكم وانظر هل يحكم لنفسه شبه لا يقضى لنفسه ابن رشد له الحكم بالقرار على من استملك ماله ويعاقبه لقطع أي بكريدا لقطع الذي سرق عقد زوجته أسماء ما اعترف بسرقة (ويشد) بضم فكسر أي طرح وألقي (حكم) قاض (جائر) أي خارج في حكمه عن الحق عامدا ابن رشد القاضي الجائر تردا حكمه دون تصفح وإن كانت مستقيمة في ظاهرها إلا أن ثبتت صحتها باطنها ابن الحاجب وهو فسق يردوان صادف الحق فالشبهور فسخته البرزلي لا يجوز الحكم بالحزرو التخمين (و) بهذا أيضا حكم عدل (جاهل لم يشاور) أهل العلم ظاهره وإن كان صوابا لكونه بالحدس والتخمين والقضاء به ما باطل ابن رشد القاضي العدل الجاهل تصفح أحكامه فما هو صواب أو خطأ فيه خلاف أنفسد وما هو خطأ لا خلاف فيه رد المتعالي القاضي العدل الجاهل الذي عرف أنه لا يشاور فللقاضي الوالي بعده أن يتصفح أحكامه فما ألقى منها موافقا للسنة أنفذه وما ألقى منها مخالفا لمسا عليه الناس في بلد له لأنه قد وافق قول قائل من أهل العلم وإن كان ذلك القول لا يعمل به فانه ينفذه ولا يفسخه ومالم يصادف نفسه قول قائل نقضه ولا ينفذه ابن حجر زان حكم بالظن والتخمين من غير قصد إلى الاجتهاد في الأدلة فذلك باطل لأن الحكم بالتخمين فسق وظلم وخلاف الحق وينسخ هذا الحكم هو وغيره إذا ثبت عند غيره أنه على هذا حكم اللغمية الغرر في الحكم أشد منه في البسيع ابن رشد اختلف في أحكام القضاة الذين لا ترضى أحوالهم ولا يعملوا بالبور فإما أحكامهم وفي أحكام أهل البدع فقال ابن القاسم واشبه وابن تافع هي أحكام الجائر

صادف) أي حكم الجائر (قوله فسخه)

لا يعنى

أي حكم الجائر (قوله وإن كان) أي حكم الجاهل (قوله تصفح) بضم ففتح (قوله السنة) بضم السين (قوله لا يعمل) بضم الياء (قوله ان حكم) أي القاضي (قوله على هذا) أي الظن والتخمين صله (قوله منكم) بضم الميم (قوله الغرر) بضم الغين (قوله اختلاف) بضم التاء (قوله لا ترضى) بضم التاء (قوله لم يعملوا) بضم الياء (قوله وفي أحكام أهل البدع) عطف على أحكام القضاة

لا يعضى منها الاماء لم صحة باطنه وقال اصبغ كاحكام العدل الجاهل يعضى منها ما كان صحيحا
 في الظاهر افاده ق الحط قوله وبذلكم جائر الخ هذا كما قال القضاة ثلاثة الاول الجائر فتبذ
 احكامه كلها أى تطرح وترد وسواء كان عالما أو جاهلا وظاهره ولو علم ان ما حكم به
 حق والثاني الجاهل فان كان لم يشاور العلماء تبذ حكمه مطلقا أيضا لان احكامه كلها باطلة لانها
 بالتخمين وان كان يشاور العلماء تعقب احكامه وامضى منها ما ليس جورا وبذلك الجور والثالث
 العدل العالم فلا تعقب احكامه ولا ينظر فيها الا أن يرفع احد قضية ويذكر انه حكم فيها بغير
 الصواب فينظر فيها وتنقض ان خالفت نصا قاطعا وجلى قياس اه طفى لم أر من قال بالنقض
 في الجاهل مطلقا وان كان صوابا ظاهرا وباطنا لان الجاهل غير المشاور غاية انه سمى الحقوه
 بالجائر والجائر لا ينقض من احكامه ما علم صحة باطنه بالمينة العادلة وعبرة الشارح عن
 المازرى في الجاهل تنقض احكامه وان كان ظاهرا الصواب وعلى هذا يحمل قول الحط
 في الجائر ظاهره النقض ولو علم ان ما حكم به حق أى علم ان ظاهره حق وان لم يعمل على هذا
 فليس يصحح وقال اللخمي ان كان جائرا في احكامه فلا تجوز اقصيته كلها وعلى من ولي بعده
 أن يرد ما صوابا كانت أو خطأ لانه لا يؤمن أن يظهر العدل والصواب وباطن أمره الجور
 الاماء لم ان باطن أمره كان صحيحا زاد البناني ان المراد بالجاهل العدل المقلد كما فسره أبو
 الحسن وبقيده كلام اللخمي وما ذكره المصنف من التفصيل في الجاهل تبسع فيه ابن عبد
 السلام في التوضيح على قول ابن الحاجب وأما احكام الجاهل في تعقبها ويمضى منها ما لم يكن
 جورا مانصه وحكى المازرى رواية شاذة ان الجاهل تنقض احكامه وان كان ظاهرها
 الصواب لانها وقعت منه من غير قصد ابن عبد السلام قيد بعضهم ما ذكره المصنف بما اذا كان
 يشاور أهل العلم في احكامه واما اذا كان لا يشاورهم فنقض كلها لانه حينئذ حكم بالحدس
 والتخمين وهو غير صحيح اه فاعنده المصنف مع نقله عن المازرى انها رواية شاذة وقد تعقب
 ذلك الشيخ ابن سعيد في شرحه على هذا المختصر فقال ظاهره ان الجاهل غير المشاور احكامه
 منقوضة مطلقا والمشاور تصفح احكامه فيرد الجور ويمضى غيره وظاهر كلام غيره ان التصفح
 انما هو في غير المشاور ولذا قال في ضج حكي المازرى رواية شاذة ان الجاهل تنقض احكامه
 كلها لان ما وقع منها صوابا انما هو من غير قصد وهذا التعليل لا يتم في المشاور اه وهو كما
 قال رحمه الله تعالى ابن رشد القضاة أربعة الاول عدل عالم فأحكامه على الجواز ما لم يتبين
 فيها الخطا الذي لم يختلف فيه الثاني عدل جاهل يحكم برأيه ولا يشاور العلماء فتتصفح احكامه
 ولا يرد منها الا الخطا الذي لا اختلاف فيه الثالث معسوف بالجور فأحكامه تنقض كلها
 وحكى فضل عن ابن الماجشون انها تصفح كاحكام الجاهل وهو شذوذ الرابع فاسق لم يعلم
 بالجور في أحكامه أو مبتدع من أهل الأهواء فهذا حكمه ابن القاسم ومطرف وابن الماجشون
 يحكم الجائر وحكمه اصبغ يحكم الجاهل اه فهذا صريح في خلاف ما عند المصنف وقال
 ابن يونس اذا كان عدلا جاهلا كشفت اقصيته فانه صوابا وخطؤها الذي لم يختلف فيه
 وقال أبو الحسن اذا كان عدلا جاهلا كشفت اقصيته فانه صوابا وخطؤها الذي
 لا اختلاف فيه وقاله ابن القاسم والاخوان يريدانها تعقب من وجه الفقه لان يعلم انه لم

(قوله لا يعضى) بضم الياء
 وفتح الصاد (قوله كان)
 أى الجائر (قوله علم) بضم
 العين (قوله تبذ) بضم
 فكسر (قوله في الجاهل)
 أى حكمه (قوله مطلقا) أى
 عن تقييده بعدم علم صحته
 باطنا (قوله وان كان) أى
 حكم الجاهل غير المشاور
 الخ مقسرا مطلقا (قوله
 ما علم) بضم العين (قوله
 بالمينة) صلة علم (قوله ان
 كان) أى القاضي (قوله
 ولي) بضم فكسر مثقلا
 (قوله لانه) أى الجائر (قوله
 لا يؤمن) بضم الياء وفتح
 الميم (قوله يظهر) بضم
 فسكون فكسر (قوله علم)
 بضم العين (قوله ويمضى)
 بضم فسكون فكسر (قوله
 وهو) أى الحكم بالتخمين
 (قوله يختلف) بضم الياء
 وفتح اللام (قوله كشفت)
 بضم فكسر (قوله فأنفذ)
 بضم فسكون فكسر (قوله
 ورد) بضم الراء

(قوله وقوله) بكسر الهمزة (قوله ينفذ) ١٨٦ بضم ففتح مثقلا (قوله يرد) بضم ففتح (قوله -كمه) أى الجاهل مفسر نائب

يحكم الابعدمشاورة العلماء فلا تتبع ورأى بعض المتأخرين انه ان كان حكم برأيه ان يرد
من أحكامه ما كان مختلفا فيه لان ذلك منه تخمين وحس والقضاء بذلك باطل اه المتبسط
أحكام القضاة عند الامام مالم يرضى الله تعالى عنه وجميع أحكامه رضی الله تعالى عنهم على
ثلاثة أوجه عدل عالم وعدل مقلد وغير عدل ثم قال الوجه الثاني العدل الجاهل الذى
عرف منه انه لا يشاور العلماء فلا قاضى أن يتصفح أحكامه فألقى منها ما وافق الحق وأما القاضى
لما عليه الناس في بلد الا انه وافق قول قائل من أهل العلم فانه ينفذه ومالم يصادف قول
قائل وكان خطأ نقضه اه وقوله ابن هرون مقتصر عليه ابن عرفة القاضى العدل الجاهل
يتصفح أحكامه فما هو صواب أو خطأ فيه ينفذ وما هو خطأ لا خلاف فيه يرد ونحو
في معنى الحكم فهذه النقول كلها تدل على خلاف ما جرى عليه المصنف في الجاهل تبعه ابن
عبد السلام والله اعلم (والا) أى وان شاور العلماء (تتبع) بضم الفوقية والعين المهملة
وكسر القاف حكمه (ومضى غير الجور) بفتح الجيم وسكون الواو ونقض الجور منه فان قيل
كيف يتتبع حكمه المرتب على اشارة العلماء قبل القضاء صناعة دقيقة فلا يلزم من معرفة
الحكم معرفة كيفية ايقاعه فقد يعرف الحكم ولا يعرف كيفية ايقاعه في موقعه في غير موقعه
وتقدم ان المعتقد أن أحكام الجاهل العدل المشاور لا تتبع (ولا يتتبع) بضم التثنية وفتحها
(حكم) القاضى (العدل العالم) فلا ينظر فيه من ولى بعده لانه يؤدى للتسلسل وكثرة الخصام
ابن رشد القاضى العدل العالم لا يتصفح أحكامه ولا ينظر فيها الاعلى وجه التكمير لها ان احتيج
للتفسير فيها معارض خسومة أو اختلاف في حلال على الكشف والتتبع لها ان سأل ذلك
المحكوم عليه فتنفذ كلها الآن يظهر في شيء منها عند النظر فيه على الوجه المأثر انه خطأ
ظاهر لم يختلف فيه فينقض ذلك (ونقض) العدل العالم وجوبا (وبين) بفتحات مثقلا أى أظهر
العدل العالم وجوبا (السبب) الموجب لنقضه حكم العدل العالم (مطلقا) أى سواء كان المحكم
المنقوض حكم الناقض أو حكم غيره اتفاقا في الثاني وعلى المشهور في الاول مطر ف اذا حكم
القاضى بفسخ قضية نفسه ولم يفسر فسخه فليس ذلك بفسخ ابن المباحشون اشهاد على
الفسخ يكفيه أصبح الفسخ الذى لا يكون شيئا حتى يلخص ماردية القضية اذا فسخ حكم غيره
ومنهول نقض (ما) أى حكما أو الحكم الذى (خالف) نصا (قاطعا) من كتاب أو سنة أو إجماع
(أو) خالف (جلى) بفتح الجيم وكسر اللام وشدة الياء أى ظاهر (قياس) أى الحاق أمر بامر
في حكمه لا اشتراكهما في علته وجانبه ما قطع فيه تبقى الشارح ينم ما زاد في الذخيرة أو خالف
قاعدة قطعية مع سلامة جميع ما تقدم عن معارض راجع (تنبيهات) الاول تتبع المصنف في
قوله ما خالف قاطعا ابن الحاجب التابع لابن شامس وتعبه ابن عبد السلام بانه قد يكون
النص غير متواتر فلا يقيس القاطع ومع ذلك فانهم قالوا بانه نقض حكم القاضى اذا خالفه ونقله
في توضيحه وأقره ابن عرفة تعليق ابن الحاجب بالنقض على ما خالف القاطع لا عرفه ثم نقل
كلاما عن المازرى وقال عقبه فلم يقصر المازرى النقض على القاطع فقصر ابن الحاجب
النقض عليه غير مستند لنص رواية تابعها ابن شامس متعقب أفاده طنبى البنا في قوله ما خالف
قاطعا ابن عرفة والخطأ الموجب لرد حكم العدل العالم فسر اللغوى بما خالف نص آية

فاعل (قوله ونقض) بضم ففتح مثقلا (قوله يرد) بضم ففتح (قوله -كمه) أى الجاهل مفسر نائب
بضم فكسر (قوله منه) أى
حكم الجاهل المشاور العلماء
(قوله لا يتصفح) بضم التثنية
الاولى (قوله ولا ينظر)
بضم الياء وفتح الظاء (قوله
انه خطأ) ظاهر فاعل يظهر
(قوله لم يختلف) بضم الياء وفتح
اللام (قوله العدل) مفسر
فاعل نقض (قوله وجوبا)
بيان لحكم النقض (قوله
حكم) منهول نقض
المضاف لفاعل (قوله الثاني)
أى حكم غيره (قوله الاول)
أى حكمه (قوله ولم يفسر)
فسخه (أى لم يبين سببه) قوله
يلخص (أى يبين) قوله من
كتاب (أى قرآن يان قاطعا
(قوله وجلبه) أى القياس
(قوله قطع) بضم فكسر
(قوله ينم) أى المقيس
والمقيس عليه (قوله ما
تقدم) أى من كتاب الخ
(قوله بانه) أى الشأن (قوله
خالفه) أى النص غير
المتواتر (قوله النقض)
منهول تعليق المضاف
لفاعله (قوله لأعرفه) خبر
تعليق (قوله ثم نقل) أى ابن
عرفة (قوله وقال) أى ابن
عرفة (قوله يقصر) بفتح
فسكون فضم (قوله غير)
حال من ابن الحاجب (قوله
متعقب) بضم ففتح مثقلا

مثقلا خبر قصر (قوله فسر) أى الخطأ خبره

(قوله قلت) أى قال ابن
عسرة (قوله او ما ثبت)
عطف على نص (قوله من
عمل أهل المدينة) بيان ما
(قوله فريد) بفتح فكسر
(قوله للاخ) أى الشقيق
أولاب (قوله الجدة) أى
لاب (قوله السريجية) بضم
فتحة فسكون فكسر فتحة
مثلا (قوله لانه) أى حكمه
(قوله لان حكمته) أى
الشرط (قوله فيه) أى
الاجتماع (قوله باختصاصها)
أى الشفعة (قوله له) أى
الحديث الصحيح (قوله منه)
أى المسلم القاسق (قوله
وأبعد) عطف على أشد (قوله
ما علم) بضم العين (قوله
الاصل) أى المقيس عليه
(قوله والفرع) أى المقيس
(قوله فيعلم) بضم الياء
(قوله فيهما) أى العبد
والامة (قوله فيها) أى
أحكام العتق (قوله بينهما)
أى الاصل والفرع (قوله
اختلف) بضم التاء (قوله
الشبه) بفتح الشين المعجمة
والياء (قوله وفي شرحه)
أى التفتيح (قوله الطعم)
بضم الطاء أى المطعومة
(قوله القاضى) أى قال
(قوله لا يكون مناسباً) أى
لعله الحكم في القيس
عليه (قوله من ثبوته) أى
الحكم

أوسنة أو إجماع قلت أو ما ثبت من عمل أهل المدينة لانه مقدم عند الامام مالك رضى الله
تعالى عنه على الحديث الصحيح وزاد المازرى عن الشافعى رضى الله تعالى عنه أو قياسا لا يحتمل
الامعنى واحدا والظاهر انه أشار الى القياس الجلى الذى لا يشك فى صحته وفى التوضيح قول
ابن الحاجب ولا ينقض منها الا ما خالف القطع نحوه فى الجواهر ويقتضى أنه لا ينقض ما خالف
الظن الجلى وليس بظاهر بل قالوا انه اذا خالف نص السنة غير المتواترة فانه ينقض وهو
لا يقيد القطع نقله ابن عبد السلام عن بعضهم فيرد على المصنف هنا ما أورده على ابن الحاجب
(الثانى) فى تبصرة ابن فرحون نص العلماء على ان حكم الحاكم لا يستقر فى أربعة مواضع
وينقض وذلك اذا وقع على خلاف الاجماع او القواعد او النص الجلى او القياس ومثال ذلك
الحكم بان الميراث كله للاخ دون الجدة فهذا خلاف الاجماع لان الامة على قولين المال كله
للجد ومقاسمة الاخ اما حرمان الجدة بالسكنية فلم يقله أحد ومثال مخالفت القواعد المسئلة
السريجية وحكم الحاكم بتقرير النكاح فيمن قال ان وقع عليك طلاق فانت طالق قوله ثلاثا
ثم طاقها ثلاثا أو أقل فالصحيح لزوم الطلاق الثلاث فاذا ماتت أو مات فحكم حاكم بارت
حيهما فنقضنا حكمه لانه على خلاف القواعد لان من قواعد الشرع صحة اجتماع الشرط مع
المشروط لان حكمته انما تظهر فيه فاذا كان الشرط لا يصح اجتماعه مع مشروطه فلا يصح
أن يكون فى الشرع شرطا فلذلك ينقض الحكم فى المسئلة السريجية وهى التى وقع التمثيل
بها ومثال مخالفت النص الحكم بالشفعة لاجراف الحديث الصحيح ورد باختصاصها بالشرىك
ولم يثبت له معارض صحيح فينقض الحكم بخلافه ومثال مخالفت القياس الحكم بشهادة
الكافر فينقض قياسا على نقض الحكم بشهادة المسلم القاسق بالاولى لان الكافر أشد منه
فسوقا وأبعد من المناصب الشرعية *(الثالث)* فى مختصر ابن الحاجب القياس الجلى ما علم
فيه نفي الفارق بين الاصل والفرع قطعا كقياس الامة على العبد فى أحكام العتق كالتقويم
على معتق بعضها فيعلم قطعا ان المذكورة والاثوثة فيهما ما علم يعتبره الشارع فيها والقياس
الظنى ما يظن نفي الفارق فيه بينهما كقياس النبيذ على الخمر فى الحرمة اذ يجوز أن
يكون تحريم الخمر لخصوصيتها لا لاسكارها ولذا اختلف فى قليله وفى التنقيح للقرافى اختلف فى
الجلى والظنى فقبل الجلى قياس المعنى والظنى قياس الشبه وقبل الجلى ما تفهم علمته كقوله
صلى الله عليه وسلم لا يقضى القاضى وهو غضبان وفى شرحه قياس المعنى كقياس الارز على
الابن حرمة الربا بجماع الطعم والنبيذ على الخمر بجماع السكر وقياس الشبه القاضى وغيره
هو الذى لا يكون مناسباً فى ذاته ويكون مستلزما للمناسب كقوله ان فى الخسل انه لا يزىل
النجاسة لانه مانع ولا تبنى القنطرة على جنسه فلا يجوز أن يزىل النجاسة كالدخان فتقوانا
لا تبنى القنطرة على جنسه ليس مناسباً لكنه يشعر بالقلة فان عدم بناء القنطرة عليه يدل على
قلته بل بيان العادة ان القنطرة لا تبنى الا على المائع الكثير فالأبنى عليه القنطرة من المائع
فهو غير كثير والظاهر على مقتضى اللطف بالمكلف لا تشرع الاجماع وكثير متيسر فى كل زمان
وكل مكان فالقلة حينئذ تناسب المنع فهذا هو المناسب الذى استلزمه ذلك الوصف الطردى
وقبل الجلى ما كان ثبوت الحكم فيه فى الفرع أولى من ثبوته فى الاصل كقياس العمياء

(قوله وخصمه) أي الأحاديث الصحيحة القواعد والنصوص العامة والاقضية الجلية (قوله المشتركين) بفتح الكاف وكسر هاء (قوله) أي معقوب البعض بكسر التاء (قوله يقوم) بضم ق ففتحين مثقلا (قوله رد) بضم الراء أي أخذ أي حنيفة رضى الله تعالى عنه (قوله بأنه لاجحة له) ١٨٨ أي أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه (قوله فيها) أي رواية فإن لم يكن له مال استسعى العبد

على العوراء في امتناع التضحية والضرب على التأفيف في الحيرمة * (الرابع) * لا ينقض الحكم المخالف لشيء مما ذكر إذا وافق معارضاً راجحاً كالقضاء بصحة القراض والقرض والمساواة والحوالة ونحوها فإنها مخالفة للقواعد والنصوص العامة والاقضية الجلية ولكن ردد في الترخيص فيها أحاديث صحيحة فقد دعت على القواعد والنصوص العامة والاقضية الجلية وخصميتها وشبهه بما تقدم في النقض فقال (ك) بحكم ب (استسعاء) أي سعى رقيق (معقوب) بضم فسكون ففتح بهضمه من أحد المشتركين فيه ولا مال له يقوم فيه نصيب شريكه وامتنع شريكه من اعتناق نصيبه بحكم على الرقيق بالسعي في اكتساب مال يشتري به بعضه الرقيق من ماله لنتيم حريته فينقض هذا الحكم لضعف دليله طئي جعله نت مشبهاً بما قبله وهو العوراء ولا يصح كونه مثلاً لما قبله إذ ليس مخالفاً قاطعاً ولا جلي قياس ولا سنة لأن المراد بخالف السنة أن لا يكون الحكم مستقلاً أصلاً وليس كذلك هنا لأنه روى في الصحيح من اعتق شركه من ماله فاعليه عتق كله إن كان له مال يبلغ نفسه فإن لم يكن له مال عتق منه ما عتق وروى فيه فإن لم يكن مال استسعى العبد غير مشقوق عليه فأخذ ماله والشافعي رضى الله تعالى عنه ما راجع بالرواية الأولى وأبو حنيفة رضى الله تعالى عنه بالثانية وروى بأنه لاجحة له فيها لأن الدارقطني قال روى الحديث عن قتادة شعبة وهشام ولم يذكر فيه الاستسعاء وهما أثبت ووافقهما همام فحصل الاستسعاء من الحديث وجعله من رأى قتادة عياض الاصيل وابن القصار الذين أسقطوا السعاية أولى من الذين ذكروها إذ ليست في الأحاديث الأخر من رواية ابن عمر ابن عبد البر مستطها أثبت من الذين ذكروها وقد اختلف فيها عن ابن أبي عروبة مرة ذكرها مرة أسقطها فدل أنهم اختلفوا عنده من الحديث أفاده الأبي في شرح مسلم اه البناء جعل ز الكاف للتمثيل وهو غير ظاهر والحق كما قال ابن مزيق أنهم التشبيه وهو الذي ارتضاه تت وجد عجم والشيخ أحمد ثم قال واعلم أن ما مشى عليه المصنف من نقض الحكم في هذه المسائل هو مذهب ابن الماجشون وحده واعترف به في ضيقه ولم يزل الشيوخ يستبعدونه ويعتمدون خلافه وهو قول ابن القاسم وابن عبيد الحكم ولذا لم يعرج ابن شاس ولا ابن الحاجب على قول ابن الماجشون فكان على المصنف أن لا يذكر هذه المسائل ولأنه لا يلائم قوله الآتي ورفع الخلاف بل ينافيه قال في المدونة وإذا قضى القاضي بضمية فيها اختلاف بين العلماء تم تعيين أن الحق في غير ما قضى به رجع فيه ولا ينقض ما حكم به غيره مما قبله اختلافاً بين العلماء (و) حكيم (ب) شقعة جار فينقض لضعف دليله ابن الماجشون من الخطا الذي ينقض حكم العدل العالم به الحكم باستسعاء العبد المعقوب بعضه وبالشقعة الجار وتورث العمة والحالة والمولى الأسفل طئي وأما شقعة الجار فقال بها أبو حنيفة والكوفيون رضى الله تعالى عنهم يمتحن به حديث الجار

الخ (قوله ولم يذكر) أي شعبة وهشام (قوله فيه) أي الحديث الاستسعاء (قوله وهما) أي شعبة وهشام (قوله همام) بفتح الهاء (قوله انفصل) بفتح الحاء (قوله تحقيقاً) أي همام (قوله جعله) أي همام الاستسعاء (قوله رأى) أي اجتماع قتادة (قوله الذين أسقطوا) أي من الحديث (قوله ذكرها) أي السعاية (قوله السعاية) أي السعاية (قوله مسقطها) أي السعاية (قوله اختلف) بضم التاء (قوله فيها) أي السعاية (قوله قبل) أي اختلافه فيها (قوله إنما) أي السعاية (قوله عنده) أي ابن أبي عروبة (قوله وهو) أي كونها أي الكاف للتمثيل (قوله نعم قال) أي البنائي (قوله من نقض الخ) بيان ما (قوله واعترف) أي المصنف (قوله بهذا) أي انفراد ابن الماجشون به (قوله يستبعدونه) أي النقص (قوله وهو) أي عدم نقضه (قوله ولذا) أي انفراد ابن

الماجشون بالنقض واستبعاد الشيوخ واعتماد خلافه على ما يعرج الخ (قوله الماعل) أي من الانفراد والاستبعاد أحق والاعتماد وعدم التعرّيج (قوله ولأنه لا يلائم قوله الآتي ورفع الخلاف بل ينافيه) فيه نظر لأن رفع الخلاف يكون المحكوم به قوى المدرك لا ينقض حكم الحاكم به أخذاً مما عايناه الله أعلم (قوله حكم) نائب فاعل ينقض (قوله الحكم) مبتدأ أخبر به من الخطا

أحق بصقبة والعقب روى بالصاد والسین المهملين القريب ويجديث الترمذی وأبی داود
جار الدار أحق بدار الجار لأن الأحادیث التي جاءت في ان لاشعة الاشرى بك أسانيد هاجميدة
وليس في شيء منها اضطراب بخلاف حديث الجار أحق بصقبة فقد ظهر لك ان هذين الاخرين
ايضا مخالفين للسنة اذ اسكل من القولين حجة وكذا ما بهد همام من شهادة الكافر لمثله وميراث
ذوی الرحم ومولى أسفل من المختلف فيه اذ قال بها أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه وله حجج
لانطيل بها وكذا الحكم به لم سبق مجلسه قاله الشافعي رضي الله تعالى عنه (و) (ك) حكم على
عدوكم فيمنع من لاتهم فيه بالجور ابن المواز اذا حكم القاضي على شخص فاقام المحكوم
عليه بينة ان القاضي عدوله فلا يجوز قضاؤه عليه (أو) حكم به (بشهادة) شخص (كافر) على
مثله طئي محل الخلاف اذا شهد الكافر على مثله والقائل بقوله الامام أبو حنيفة رضي الله
تعالى عنه وما شهدته على مسلم فالاجماع على عدم قبولها (و) حكم به (بميراث ذی رحم)
كخالة وعمة (أو) ميراث (مولى) بفتح الميم واللام (أسفل) أي عشق من معتقه بكسر الفوقية
(أو) حكم به (ب) سبب (علم) من القاضي بشيء (سبق) علمه به (بمجلسه) أي القاضي سواء علمه قبل
ولايته أو بعدهما واحترز عن حكمه بما علمه في مجلسه فانه لا ينقض التعمي لا يقضي القاضي
بما كان عنده من العلم قبل أن يلى القضاء ولا بعد ان وليه ولم يكن في مجلس قضاؤه أو كان فيه
وقبل أن يتحاكما اليه أو يجلسا للحكومة مثل أن يسمعهما أو أحدهما بقر لا تجز فلما تقدم
للحكومة أنكر وهو في ذلك شاهد وقد اختلف ان أقر بعد ان جلسا للخصومة ثم أنكر فقال
ابن القاسم لا يحكم بعلمه وقال عبد الملك ومحنون يحكم به ورأى انهما الما جلسا للعلماء فمقد
رضيا أن يحكم بينهما بما يقولا لانه وكذا اذا أقر ولم ينكر حتى حكم ثم أنكر بعد الحكم وقال
ما أقرت بشيء فلا ينظر الى انكاره هذا هو المشهور من المذهب طئي والقائل بالنقض في هذه
المسائل وفيما مثلها ابن الماجشون لانه لا يمنع عنده الخلاف النقض وان كان قويا ابن رشد
لا خلاف في نقض حكم من قبله ان كان خطا لم يختلف فيه وان اختلف فيه فلا يرد وقيل يرد
ان كان شاذا وقال ابن الماجشون يرد وان كان الخلاف قويا مشهورا ان كان خلاف سنة فائمه
ابن عرفة الشيخ عن ابن الماجشون من الخطا الذي ينقض فيه حكم العدل العالم بالحكم
بإستسعاء العبد والشقة للجار وتوريث العمة والخالة والمولى الاسفل وشبهها ولما ذكرها
المازري قال وابن عبد الحكم لم ير النقض في شيء من هذه المسائل لان نقلها غير قطعي وقول
ابن الماجشون بعيد لان الاستسعاء ورد به حديث ثابت ابن عبد البر ما قال هذا غير ابن
الماجشون وقد اعترف في توضيحه بأن هذا ابن الماجشون وحده ونصه ابن حبيب عن ابن
الماجشون يرد ما اختلف الناس فيه مما في كتاب الله تعالى أو فيه سنة فائمه عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم استسعاء العبد وشقة الجار وشهادة الميراث والنصر الى مثله وميراث
العمة والخالة والمولى الاسفل وكذا ما نواطأ عليه أهل المدينة او شاع العمل به عن الصحابة
والتابعين رضي الله تعالى عنهم وأما ما كان من رأى العلماء واستحسنهم فلا ينقضه وان كان
على خلاف رأى أهل المدينة ثم قال وابن عبد الحكم لا ينقض الخلاف كائنا ما كان والذي
حكى محنن عن ابن القاسم يلائم قول ابن عبد الحكم انه لا ينقض ما اختلف فيه فقد ظهر لك

(قوله بصقبة) بفتح الصاد
والقاف (قوله هذين
الاصريين) أي استسعاء
العبد وشقة الجار
(قوله فلا يجوز) أي يضي
وينفذ (قوله وانكر) أي
يسبق مجلسه (قوله من
العلم الخ) أي ما (قوله فلما
تقدم) أي المقرر (قوله
وهو) أي القاضي (قوله في
ذلك) أي الاقرار الذي
سمعه قبل جلوسهما للحكم
(قوله اختلف) بضم التاء
(قوله أقر) أي أحده
المتحكماين (قوله ثم أنكر)
أي المقر أقراره (قوله انهما)
أي المتحكماين (قوله وان
كان) أي الخلاف (قوله ان
كان) أي الحكم (قوله لم
يختلف) بضم الياء وفتح
اللام نعت خطا (قوله ان
كان) أي ما حكم به (قوله
هذا) أي النقض (قوله
يرد) بفتح فضم أي القاضي

ان ما درج عليه المصنف في هذه المسائل هو قول عبد الملك وما زال الشيوخ يستبعدونه
ويعقدون خلافه وهو قول ابن القاسم وابن عبد الحكم ولذا لم يعرج ابن شاس ولا ابن
الحاجب على قول عبد الملك هذا فكان على المصنف أن لا يذكر ما علمت ولا أنه لا يلائم قوله
الآتي ورفع الخلاف بل يتأفقه قال في المدونة واذا قضى القاضي بقضية فيها اختلاف بين
العلماء ثم تبين له ان الحق في غير ما قضى به رجع فيه ولا ينقض ما حكم فيه غيره مما فيه اختلاف
اه وقول ابن الماجشون مشكل في نحو شفعة الجار واستسعاء المعتق بعضه لما علق الخلاف فيه
بسنة فائمه بكلمات وهب انما عنده مرجوحة فهي راجحة عند المخالف وكذا كل ما علق فيه
الخلاف بسنة وغيره بمثلهما فقد ظهر لك ما قلناه سابقا ان الصواب جعل قوله كاستسعاء المعتق
الح تشبيها وهو الذي يؤخذ من صنيعه في توضيحه فانه لما ذكر عن القرافي نقض الحكم اذا خالف
نصر كتابه أو سنة أو إجماع أو قياس جلي قال قال ابن حبيب عن ابن الماجشون ويرد ما اختلف
فيه الناس الى آخر ما تقدم عنه فلم يجبه له مثالا بل تشبيها البناي اجاب به منهم عن المصنف
بأن ما ذكره هو الذي عليه الجماعة وقول ابن عبد الحكم بعدم النقض انفرديه عن أصحابه وان
النقض في هذه المسائل لخالفه عمل أهل المدينة كما ذكره المازري في شرح التلخيص فانه بعد ان
ذكر الخلاف المذكور في نقض الحكم في هذه المسائل قال مانصه أشار ابن الماجشون الى ان
هؤلاء الذاهبين الى خلاف مذهبه خالفوا في حكم ما نواطوا عليه أهل مدينة الرسول صلى الله
عليه وسلم فكان ذلك كخالفه السنة القائمة لاسيما ومذهب مالك إجماع أهل المدينة حجة وابن
عبد الحكم لم ير النقض في شيء من هذه المسائل لكون أدلتها ليست بقطعية ثم قال وما قاله ابن
الماجشون بعد عن تجسيد النظر في الأدلة كيف والاستسعاء قد ورد به حديث ثابت عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك الشفعة للجار مع ورود أحاديث تنقضها اه فيؤخذ منه
تبريح قول ابن الماجشون لما تقدم من ان ما خالف على أهل المدينة ينقض بمنزلة ما خالف طاعما
وأن النقض ليس محصورا في مخالفة القاطع ولعل استبعاد المازري له من جهة الدليل فلم يرضه
المصنف وكذلك ابن يونس لما نقل قول ابن الماجشون بالنقض في هذه الامثلة التي ذكرها
المصنف بعينها وقول ابن عبد الحكم بعدمه فيها قال مانصه قال ابن حبيب لا يجزئ ما انفرديه
ابن عبد الحكم انفرديه بعدم النقض عن أصحابه وقال ابن دبوس في كتابه المسمى بالاعلام بما
ينزل عند القضاة والحكام بعد ذكر الخلاف المذكور ونقله عن ابن حبيب ان ما قاله ابن
الماجشون قاله مطرف وأصبغ وروى أكثر عن مالك وانه رأى علماء أهل المدينة في القديم
والحديث مانصه قال ابن حبيب قلت لابن عبد الحكم عن حكم بكم أهل العراق بالشفعة
للجار ونسكاح الهرم وميراث العمة والخالة والمولى الاستئصال الخ فقال هذا كما تنبئني عما اذا حكم
فيه ساكم بامضاته أمضيته ولا أردته قال ابن حبيب ولم يجزئني انفراد ابن عبد الحكم بهذا القول
دون أصحابه ولم تأخذ به وقولنا فيه كقول ابن الماجشون وأصبغ ورواه مطرف عن مالك اه
وبهذا يتبين ان ما مشى المصنف عليه هو الموافق لنقل الأئمة واستبعاد المازري له من جهة
النظر لا بضيقه وأن قول ابن عبد الحكم بعدم النقض هو الضعيف لانفراده به عن أصحابه
وقول ابن عبد البر لم يقل بالنقض غير عبد الملك مردود بما نقله ابن حبيب عن مطرف وأصبغ

(قوله وهو) أي خلافه
(قوله عنده) أي ابن
الماجشون (قوله لخالفه)
الخ خبر ابن (قوله ثم قال)
أي المازري (قوله فلم
يرضه) أي استبعاد ابن
الماجشون

ورويته عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه والله أعلم (أو) حكم (بجعل بنة) بفتح الموحدة أي طلاق بت العصمة وقطمها وهو الثلاث طلقة (واحدة) ابن القاسم من طلق زوجته البتة فرفع لمن يراها واحدة فجعلها واحدة وزوجها البتة قبل زوج فلان ولي بعده أن يفرق بينهما وليس هذا من الاختلاف الذي يقر الحكم به وقال ابن عبد الحكم لا ينقض ذلك كائنا ما كان مالم يكن خطأ محضاً (أو أنه) أي القاضي (قصد كذا) من الاقوال ليحكم به (فاخطأ) وحكم بغيره وثبت ذلك (ببينة) شهدت عند القاضي الثاني ان القاضي الاول قصده الحكم بكذا فاخطأ وحكم بغيره فينقضه الثاني ابن الحاجب ان قامت بينة على ان للقاضي العدل فيما حكم به رأياً فحكم بغيره وهو انقض حكمه ابن عرفة ذكره ابن حجر وفسده ان قصده الى الحكم بذهب فصادف غيره فهو انهذا يفسخه هودون غيره اذ ظاهر العصمة لغيره على مذهب بعض العلماء ووجه غلطه لا يعرف الا من قوله الا ان تشهد بينة انها عالت قصده الى الحكم بغيره فوقع فيه فينقضه من بعده كما ينقضه هو (أو يظهر انه) أي القاضي (قضى) باصر (د) شهادة عبد بن أو كافرين أو صبيين (معتقدا عدد التما فينقض قضاؤه في الثلاث الاول اتفاقاً وفي الرابعة على أحد قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه وبه أخذ ابن القاسم والآخر لا ينقض وبه أخذ أغلب ابن الحاجب لو ظهر انه قضى بعبد بن أو كافرين أو صبيين فنقض الحكم بخلاف رجوع البينة للخصم ان ثبت تقدم بركة البينة فقال مالك رضي الله تعالى عنه في كتاب الشهادات ينقض الحكم وقال في كتاب الحدود ينقض وعلى هذا يجري ان ثبت ان بينهما وبينه عداوة أو تهمة وشبهه في النقض فقال (ك) ظهور (أحدهما) أي الشاهدين بعد الحكم بشهادتهما عبداً أو كافراً أو صبيداً أو فاسقاً فينقض فيما ان علم بعد الجلد أو الرجم ان أحدهم عبد والشمود أجعون للخصم ان ثبت ان أحدهما عبد فنقض الحكم قاله الامام مالك وأصحابه رضي الله تعالى عنهم ولو قيل بخصيه كان له وجه بل هو أولى من عدم امضائه ان ثبت بجرمته لان شهادة القاسق مردودة اتفاقاً والعبد أجاز شهادته على وأنس وشريح وغيرهم وان ثبت ان أحدهما نصراني رد الحكم قولاً واحداً واذا ثبت انهما أو أحدهما مولى عليه ففي كتاب ابن مصلحون ينقض والنقض في هذا أبعد منه في العبد وقد قال مالك وأصحابه رضي الله تعالى عنهم ان شهادة المولى عليه تجوز ابتداء وهو أحسن لانه حرمه لم عدل ولا ترد شهادته لجهله بتسدير ماله ابن عسرة الرواية واضحة بأن كونهما صبيين أو أحدهما ككونهما أو أحدهما كافراً (الا) أن يكون الحكم بشهادته من ظهر أحدهما عبداً أو صبيداً أو فاسقاً أو كافراً (بمالة) لا ينقض الحكم و (لا يرد) بضم التحتية وفتح الراء وشهد الدال المال للمحكوم عليه (ان حلف) المحكوم له به لتمام النصاب باليمين (والا) أي وان لم يحلف المحكوم له به (أخذه) أي المحكوم عليه المال (منه) أي المحكوم له (ان حلف) المحكوم عليه له بشهادة الشاهد الباقي فان نكل فلا يأخذه لشوته عليه بالشاهد والنكول فيما ان حكمه بمال ثم تبين ان أحدهما عبداً أو من لا تجوز شهادته حلف الطالب مع الباقي فان نكل حلف الطالب واسترجع المال وان شهد عليه بقطع يدرجل عبداً فاقص منه ثم تبين أحدهما عبداً أو من لا تجوز شهادته فلا يكون على متولى القطع شيء وهذا من خطأ الامام

(قوله وزوجها) أي
القاضي (قوله ولي) بضم
فكسر مثقلاً (قوله بقر)
بضم ففتح مثقلاً (قوله
يعرف) بضم فسكون ففتح
(قوله الثلاث الاول) بضم
الهمز أي القضاء بعبد بن
أو كافرين أو صبيين (قوله
وفي الرابعة) أي القضاء
بفاسقين (قوله قولي) بفتح
اللام (قوله وبه) أي النقض
صلة أخذ (قوله وبه) أي
عدم النقض صلة أخذ
(قوله ينقض) بضم الياء
(قوله وقال) أي مالك رضي
الله تعالى عنه (قوله بينهما)
أي الشاهدين (قوله وبينه)
أي المشهود عليه (قوله
فيها) أي المدونة خبر مقدم
(قوله ان علم) أي القاضي
(قوله ان أحدهم) أي
الشمود (قوله أحدهما)
أي الشاهدين (قوله فيها)
أي المدونة

(قوله الحار) أى الذى شهد
مع العبد بالقطع (قوله
واستشكل) أى اللغوى
(قوله قولها) أى المدونة
(قوله لان قوله) أى الامام
عليه يقبل (قوله فيها) أى
المدونة (قوله بان) أى
ظهر (قوله احدهما)
أى الشاهدين يقتل بعد
بعد قتل المشهود عليه
(قوله مولى) بضم فتح
منقلا (قوله وان نكل) أى
المشهود له (قوله ولم يعلم)
أى المشهود له (قوله حرية)
أى الشاهد (قوله كانه)
يفتح الهمز وشد النون أى
الحكم (قوله جهل) أى
الشاهد (قوله وبحث)
بضم فكسر (قوله أولا)
بشد الواو (قوله بانه) أى
حلفه (قوله لانه) أى
المشهود له (قوله فى انه) أى
الشان (قوله شهدا) أى
الشاهدين (قوله أحدهما)
أى الشاهدين (قوله فانه)
أى الشان (قوله والا) أى
وان لم يعلموا (قوله منه) أى
المشهود عليه (قوله قال)
أى ابن القاسم (قوله قلت)
أى قال سمعون (قوله
للمقتض) أى منه (قوله
اقتض) بضم التاء (قوله
قال) أى ابن القاسم (قوله
شيا) تنازع فيه أسمع
وأرى

الغنى أراد ان لم يعلم الحار الذى معه عبد واستشكل قولها من خطأ الامام ولم يقل يحلف
المقتض له مع الشاهد الباقي كما قال فى المال لان قوله فيها ان جراح العمد تثبت بالشاهد
واليمين كالمال ويحجب بان المال يمكن رده فكان للمشهود له منتفع بيمينه فصح حلفه والقطع
لا يمكن رده فلا تنفع للمشهود له بحلفه (و) ان شهدا على رجل يقتل آخر عمدا فاقصص منه ثم ظهر
أحدهما عبدا أو صبيا أو كافرا أو فاسقا (حلف) ولى الدم (خمس) بيميننا (مع) جنس
(عاصبه) أى الولى واحدا كان أو أكثر لا يحلف فى العمد أقل من رجلين ومضى الحكم
(فان نكل) (ردت) بضم الراء شهادة الشاهد الباقي (وغرم) الدية (شهود علوا) ان من
شهد منهم عبدا ونحوه سواء عملوا ان شهادته مردودة ام لا وهو كذلك على المشهور (والا)
أى وان لم يعملوا (فعلى عاقلة الامام) الذى حكم بالقصاص غرم الدية نطقه فى اجتهاده فى
حال الشهود فان علم الامام فالدية فى ماله فى اللغوى عن ابن سمعون ان بان أحدهما عبدا
أو صبيا أو مولى عليه فان حلف المقتضى له بالقتل مع رجل من عصمته خمسين يميناتم الحكم له
ونفذوا نكل المحكوم له بالقتل عن القسامة انتقض الحكم كأنه لم يكن قال أصحابنا ولا غرم
على الشاهد أى الحار المسلم ان جهل رد شهادة العبد الذى وقطع بعض أصحابنا ذلك على
عاقلة الامام (و) ان ادعى رجل على آخر انه قطع يده عمدا أو شهد عليه شاهدين واقصص منه ثم
ظهر أحدهما عبدا أو نحوه فان حلف المشهود له مع الشاهد الباقي مضى الحكم وان نكل
عن الحلف معه (فى) صورة الحكم (بالقطع) ليدم (حلف) الشخص (المقطوع) يده (انها)
أى الشهادة عليه بانه قطع يده المدعى عمدا (باطلة) واستحق دية يده من الشاهد الباقي العالم بان
من شهد معه عبدا أو ذى ومن عاقلة الامام ان لم يعلم فى ابن عرفة الاقوال فى هذا سنة ابن
سمعون ان بان أحدهما عبدا أو صبيا أو مولى عليه فان حلف المشهود له بالقطع مع الشاهد
الباقي تم الحكم له ونفذ وان نكل فى القطع ولم يعلم ان شاهده عبدا اظهر حرية وحلف
المقتض منه فى اليد ان ما شهد عليه الشاهد به باطل انتقض الحكم كأنه لم يكن قال أصحابنا
ولا غرم على الشاهد ان جهل رد شهادة العبد الذى وقطع على عاقلة الامام ويصح فى حلف
المشهود له اولا بانه لا فائدة فيه لانه ان نكل عن اليمين فلا غرم عليه بل على الشاهد او عاقلة
الامام أو على الامام وكلام ابن عرفة صريح فى انه لا يحلف المشهود له هنا أفاده البناء الخط
يعنى فان كانت الشهادة فى قطع بان شهدا ان هذا قطع يده هذا ثم تبين ان أحدهما عبدا
أو كافرا أو صبيا أو فاسقا فانه يحلف المحكوم له بالقصاص فان نكل حلف المقطوع يده على رد
شهادة الشاهد واستحق دية يده ابن عبد السلام وحكمها حكم الدية فى المسئلة الاولى يعنى
مسئلة القصاص فيكون الحكم على ما قال ان الغرم على الشهود ان علوا والافعل على عاقلة
الامام وفى كتاب الحدود من المدونة وان شهدا عليه بقطع يده رجل عمدا فاقصص منه ثم تبين ان
أحدهما عبدا أو من لا يجوز شهادته لم يكن على متولى القطع شئ قال وهذا من خطأ الامام
قال أبو الحسن فى الامهات قلت فهل للمقتض على الذى اقتضى له شئ قال لم أسمع عن مالك
فيه ولا أرى له شيا قلت فهل على الذى اقتضى شئ قال لا وهذا من خطأ الامام اللغوى يريد اذا
لم يعلم الحار ان الذى معه عبد ام (ونقصه) أى الحكم (هو) أى القاضى الذى حكم به

(فقط) أي دون غيره فليس له نقضه (ان ظهر ان غيره) أي الحكم الذي حكم به (أصوب) منه هذا قول ابن القاسم ابن راشد وهو المشهور وقال مضمون لا يجوز نقضه وصوبه ابن حجر وعياض وغيرهما والقولان تؤول المدونة عليم ما فيها أن كان مالك رضي الله تعالى عنه يرى للقاضي بقضية تبين له فيها ان غير ما قضى به أصوب مما قضى به أن يرد قضيته ويقضي بما رأى بعد ذلك ولو كان ما قضى به مما اختلف فيه فقال انما قال ان تبين ان الحق غير ما قضى به يرجع فيه ولا يرجع فيما قضى به القضاة مما اختلف فيه ابن حجر وابن المباحثون ومضمون وغيرهما لا يجوز له فسخه وهو أحسن وفي العارضة اذا قضى القاضي بقضية جاز له ان يرجع عنها لأصوب منها او ما رد غيره لحكمه فلا يجوز إلا ان يكون جورا ينادى او بخلاف شاذ اه الخط هذا مادام على ولايته التي حكم فيها بذلك الحكم فان عزل ثم ولي فليس له نقضه فني وثائق الجزيرى للقاضي الرجوع عن حكمه فيما فيه الاختلاف مادام على خطئه وليس لمن ولي بعده نقض ذلك الحكم اذا وافق قول قائل وان كان ضعيفا وكذلك ليس له هو نقضه ان عاد الى الحكم بعد العزل اه وفي التيسيرة للقاضي الرجوع عما حكم به وقضى فيه مما فيه اختلاف بين أهل العلم وفيما تبين له فيه الوهم مادام على قضائه فان عزل أو مات نفذ حكمه ولم يكن غيره فسخه مالم يتبين فيه جورا أو يكون قد قضى بخط الاختلاف فيه بين أهل العلم وما حكم فيه مما فيه اختلاف وان كان وجهه ضعيفا فلا يحل لاحد سواه فسخه ابن القاسم اذا عزل القاضي ثم صرف الى خطه فليس له نقض ما حكم به الا ما يكون له نقضه من قضاء غيره وعزله وتوليته كعزله وتوليته غيره ثم نقل عن ابن عبيد الحكم انه ليس له رجوع عما حكم به ثم ذكر ان الخلاف انما هو اذا حكم بذلك وهو يراه باجتهاده واما ان قضى بذلك وهلا او نسيانا أو جهلا فلا ينبغي الخلاف انه يجب عليه الرجوع عنه الى ما رأى اذ قد تبين له الخطأ (او خروج) القاضي في قضائه (عن رأيه) الذي اداء اجتهاده اليه وقضى بغيره وهو اذله هو نقضه ولا ينقضه غيره ابن رشد لو قضى بغير ما اداء اجتهاده اليه ذاهلا او ناسيا فلا خلاف في وجوب الرجوع عنه الى ما رأى (او) خروج القاضي في قضائه (عن رأى مقلده) بضم الميم وفتح القاف واللام مثقلا ذاهلا أو ناسيا فله نقضه وليس ذلك لغيره ابن حجر ان قصد الى الحكم بمذهب فصادف غيره سموا فلهذا يفسخه هو دون غيره اذ ظاهره الصلة بخبر يات على مذهب بعض العلماء ووجه غلظه لا يعرف الا من قوله الا ان تشهد بينة انهما علمت قصده الى الحكم بغيره فوقع فيه فينقضه من بعده كما ينقضه هو البنا في محل ما ذكره المصنف والله أعلم فيمن هو من أهل الترجيح وامان ليس منهم فليحكم الا بالمشهور وروان حكم بغيره فانه يفسخ لانه معزول عن الحكم به ابن عرفة لا يعتبر من احكام قضاة العصر الا ما لا يخالف المشهور ومذهب المدونة وتبعه البرزلي فقال الذي جرى عليه العمل ان لا يحكم القاضي بغير مشهور ومذهب مالك رضي الله تعالى عنه وقد وقع ذلك في زمن السيوري ففسخه وفسخ الغبريني حكمه ما حكم بقول شاذ لان من لم يكن من أهل الاجتهاد ولا معرفة وجوه الترجيح لا يجوز له الحكم بالشاذ وهو معزول عنه ويفسخ حكمه وانما يحكم بغير المشهور من القضاة من ثبت له وجهه وثبت عنه عدم ترجيحه وليس هذا في قضاة زماننا بل لا يعرف كثير منهم النص وانما يحكمون بالتعمين نقلا طبعي في اجوبته عن الدرر

(قوله تؤولت) بضم التاء
والهمز وكسر الواو مثقلا
(قوله تبين) بفتح التاء مثقلا
(قوله أي القاضي) قوله
فيها أي القضية (قوله ان
يرد) أي القاضي الخ معزول
يرى (قوله قضيته) أي
قضاة (قوله اختلف) بضم
التاء (قوله فقال) أي ابن
القاسم (قوله انما قال) أي
مالك رضي الله تعالى عنه
(قوله فسخه) أي ما تبين له
ان غيره أصوب منه وهو
مختلف فيه (قوله وهو) أي
منع فسخه (قوله هذا) أي
نقض ما قضى به ثم طهر له
أن غيره أصوب منه (قوله
عزل) بضم فكسر (قوله
ثم ولي) بضم فكسر مثقلا
(قوله فيما) صلة حكم (قوله
وان كان ضعيفا) مبالغة
(قوله الوهم) بفتح الهاء أي
الغلط (قوله وهلا) بفتح
الواو والهاء أي غلطا (قوله
لا يعرف) بضم فسكون
فتح (قوله لا يعتبر) بضم
الباء وفتح الواو (قوله
ذلك) أي الحكم بغير المشهور

(قوله بقول) صله حكم (قوله بغير الخ) ١٩٤ تنازع فيه العمل والفتوى (قوله قبل حكم الحاكم) صله يتقرر (قوله فيها) اى

المسائل (قوله وهو) اى
القول الواحد (قوله
استفتى) بضم التاء الاولى
(قوله) اى الخالف (قوله
فيها) اى المسئلة (قوله وان
استفتى) اى الخالف (قوله
المشاع) بضم الميم اى الجزء
المشاع كان صنف (قوله
وقفه) اى المشاع (قوله ثم
رفعت) بضم فسكس (قوله
يطلانه) اى وقف المشاع
(قوله نفذ) بفتحات مثنلا
(قوله ينفذ) بضم ففتح
فسكس مثنلا (قوله قبله)
يكسر الموحدة (قوله
لا فرق) اى فى عدم احلال
حكم الحاكم الحرام (قوله
ثم قال) اى ابن عبد السلام
(قوله ذلك) اى كون الحكم
لا يحل الحرام (قوله وهو)
اى قوله من اهل المذهب
(قوله ما) بكسر الهمزة وشد
الميم (قوله من الاستدكار)
بيان نسخة (قوله هو) اى
ابن عبد السلام (قوله
مقابلة) بفتح الموحدة (قوله
انه) اى الشأن (قوله به)
اى فى الخلاف بين اهل
المذهب فى عدم الفرق بين
الاموال والقروج (قوله
مثل) بفتحات مثنلا اى
عدم احلال الحرام (قوله
وبحكم الحنفى) عطف على
بمن (قوله بالبين) بكسر المثناة

الممكنة ونحوه فى المعيار عن العقباتى والله اعلم (ورفع) حكم الحاكم فى نازلة فيها احوال للاعة
بقول منها فرفع (الخلاف) اى العمل والفتوى فى عين تلك النازلة التى حكم فيها بغير ما حكم به
فيها غ القرا فى الخلاف يتقرر فى مسائل لاجتهاد قبل حكم الحاكم ويطل الخلاف فيها ويتعين
قول واحد بعد حكم الحاكم وهو ما حكم به الحاكم ابن الشاط هذا هوهم ان الخلاف يطل مطلقا
فى المسئلة التى تعلق بها الحكم وليس كذلك بل الخلاف باق على حاله الا انه ان استفتى الخالف
فى عين تلك المسئلة التى حكم فيها فلا يسوغ له الفتوى فيها بعينه الا انه قد نفذ الحكم فيها بقول
قائل ومضى العمل به فيها وان استفتى فى مثلها قبل الحكم فيه افتى بذهب على اصله ثم قال
القرا فى حكم الحاكم فى مسائل الاجتهاد يرفع الخلاف ويرجع الخالف عن مذهبه لمذهب الحاكم
وتتغير قتيام بهدا الحكم عما كانت عليه على القول الصحيح من مذهب العلماء فى لا يرى وقف
المشاع اذا حكم الحاكم بجهة وقفه ثم رفعت الواقعة لمن كان يفتى بطلانه فنفذه وامضاه ولا يجعل
له بعد ذلك ان يفتى بطلانه وكذلك ان قال لها ان تزوجتك فانت طالق وتزوجها او حكم الحاكم
بجهة هذا النكاح فالذى كان يرى لزوم الطلاق له ينفذ هذا النكاح ولا يجعل له بعد ذلك ان يفتى
بالطلاق هذا مذهب الجهور وهو مذهب مالك والشافى الله تعالى عنهم ابن الشاط لقائل ان
يقول لا ينفذه ولا يضيئه ولكنه لا يرد ولا ينفذه وكان شيخنا الصغير يحكى عن شيخه العكرى
عن الرباى عليه بقواعد القراى ولا تقبل منها الا ما قبله ابن الشاط (لا اصل) حكم الحاكم
(حراما) غ فيه تنبيهان الاول ابن عبد السلام لا فرق بين القروج والاموال ثم قال وقال ابو
حنيفة وابو يوسف وكثير من اهل المذهب فيما يحكى عنهم ابو عمر انما ذلك فى الاموال لا فى
القروج اه وهو تصحيف ما فى نسخة ابن عبد السلام من الاستدكار وما فى شرحه هو
والذى رأيت فى نسخة من الاستدكار عتيقة مقر وأمة مقابلة باصل موافقه وقال ابو حنيفة وابو
يوسف وكثير من اصحابهما انما ذلك فى الاول والى بالنظر اصحابهما بضمير التثنية العائد على ابي
حنيفة وابو يوسف ولا يصح غيره اذ لا خلاف عند اهل المذهب انه لا فرق بين الاموال
والقروج كما قطع به ابن رشد وابن عرفة وغيرهما الثانى هل ابن الحاجب بمن اقام شأهى
زوجه على نكاح امرأته حكم له به وبحكم الحنفى لما سلكى بشبهة الجوار اما المثال الاول فظاهر
واما الثانى فقال ابن عبد السلام يعنى فانه لا يجعل للمالكى الاخذ بهذه الشبهة لاعتقاده بطلان
ما حكم له به القاضى فيعود الامر فيه الى ما قبله هكذا قالوا وليس بالبين لان ما تقدم الظاهر
فيه يخالف للباطن ولو علم القاضى بـ كذب الشهود لما حكم به بهم وفى هذه الصورة القاضى
والخصمان عالمون حال الباطن ما علموا من حال الظاهر والمسئلة تختلف فيها وحكم القاضى
يرفع الخلاف فيتميز ذلك بعد اذ ارتفع الخلاف منزلة الاجماع وما هذا سبيله يتناول الظاهر
والباطن والذى قلناه هو ظاهر كلام السيورى وعلى ما قال ابن الحاجب لو غصب الغاصب شيئا
فنقله من مكانه وكان مما اختلف فيه هل يقوت بنقله ام لا فنقضى القاضى لربه بأخذ ذلك
مذهب ربه انه يقوت وتجب فيه القيمة فعلى هذا لا يرد له المتصرف فيه ابن عرفة ظاهر قوله
كذا قالوا مع عزوه ما ظهر له للسيورى ان المذهب هو ما قاله ابن الحاجب تبعاً لقول ابن شاس

مشددة (قوله ما تقدم) اى الحكم بشهادة الزور (قوله وفى هذه الصورة) اى حكم الحنفى بشبهة الجوار لما سلكى (قوله لربه) انما
بأخذه اى المذهب (قوله فعلى هذا) اى الذى قاله ابن الحاجب (قوله قوله) اى ابن عبد السلام (قوله ان المذهب الخ) خبر ظاهر

(قوله وليس) أي المذهب (قوله كذلك) أي الذي قاله ابن الحاجب تبعاً لابن شاس (قوله خلافه) أي ما قاله ابن الحاجب (قوله المازري) أي قال (قوله واعتذر) أي المازري (قوله فليتراد) أي يتراجع الخليطان (قوله فيها) أي الذات المأخوذة (قوله أخذت) بضم فكسر (قوله الرجوع) مفعول فاعله (قوله فاعله) (قوله بمنايه) ١٩٥ أي خليطه صلة الرجوع (قوله منها) أي الشاة المأخوذة (قوله نص) خبر تحليل (قوله إذا كان) أي ما يعمل به المحكوم عليه (قوله نفس ما حكم) أي المخالف به (قوله وهذا) أي اتباع الغزالي (قوله له) أي ابن شاس لا خلاف

أي ابن شاس لا خلاف مذهبهما (قوله على أمضاء) راجع للتصديق (قوله ونقضه) راجع للتصريح (قوله فانه) أي ابن عرفة (قوله يراها) أي البتة (قوله بانها) أي البتة (قوله ومذهبها) أي الزوجين (قوله انها) أي البتة (قوله فلا يحل) بضم فكسر (قوله لهما) أي الزوجين (قوله حكمه) فاعل يحل (قوله بهذا) أي اسقى ماء (قوله وهي) أي الزوجة (قوله تذهب) أي ترى (قوله انه) أي اختيارها (قوله الى انها) أي اختيارها نفسها (قوله اختيارها) أي اختيارها نفسها (قوله منها) أي الزوجة (قوله لانه) أي الحكم (قوله به) أي القضاء (قوله والبوع

انما القضاء اظهار الحكم الشرع لا اختراع له فلا يحل للمالكي شفعة الجواران قضى له بها حنفي وليس كذلك بل مقتضى المذهب خلافه المازري في ان تمام الشافعي بالمالكي وعكسه الاجماع على صحته واعتذر عن قول اشهب من صلي خلف من لا يرى الوضوء من القبلة بعميد وفي كتاب الزكاة من المدونة ان لم يبلغ حظ كل واحد من الخليطين ما فيه الزكاة وفي مجموعهما ما فيه الزكاة فلازكاهما فان تعدى الساعى فاحذر من غم أحدهما شاة فليتراد فيها على عدد غنهما فتحليله لمن أخذت الشاة من غنهما الرجوع على خليطه بمنايه منها نص في صحة عمل المحكوم عليه بل لازم ما حكم به الحاكم المخالف لمذهب المحكوم عليه فأحرى إذا كان نفس ما حكم به ولا سيما على القول بان كل مجتهد مصيب ولا أعلم لابن شاس فيه مستند الا اتباع وجيز الغزالي وهذا لا يجوز له واما المصنف في التوضيح فقال قول ابن الحاجب ولو حكم الحنفي الخ فله ابن حجر زعن ابن الماجشون فقال ان حكم القاضي باجتهاده بقول شاذ فذهب ابن الماجشون الى فسخ حكمه كالحكم بالشفعة للجائر ثم اشار الى ان استشكال ابن عبد السلام لما هنا كاستبعاد المازري لقول ابن الماجشون بنقض الحكم بشفعة الجائر ونظرها المذكورة في المختصر قبل هذا ومقتضى كلام ابن عرفة ان التحليل والتحرير لا ينبغي على أمضاء حكم القاضي ونقضه فانه ذكر كل مسألة منهما في موضعها على حدتها ولم يشر الى لزومها الحط في النواذر لو طلق زوجته البتة وتخصما الى من يراها واحدة وحكم لهما بانها واحدة ومذهبها أنها ثلاث فلا يحل لهما النكاح قبل زوج حكمه بانها واحدة لان الحكم لا يحل لهما ما هو حرام عليهما في مذهبهما ولو قال لعبد اسقى ماء مريداً بشفعة بهذا السيد يرى انه لا يلزمه عقبه بهذه الصيغة والعبد يراه عتقاً فله العبد ان يذهب حيث شاء ان حكمه بالاعتق حاكم ولو قال لزوجته اختاري فقالت اخترت نفسي وهي تذهب انه ثلاث والزواج الى انها واحدة وتخصما الى من يراها واحدة فحكم بانها واحدة فحكمه لا يبيح للمرأة كين الزوج منها ولقعه به ههنا لانه لا يحل الحرام طئي يحل تعلق قوله لا احل حراماً بقوله ورفع الخلاف كما قرره بت ونحوه قول الجواهر ان القضاء وان لم يتفق لا يتغير به الحكم في الباطن بل هو على المكلف على ما كان قبل قضاء القاضي وانما القضاء اظهار الحكم الشرع لا اختراع له فلا يحل للمالكي شفعة الجواران ويحتمل عدم تعلقه بما قبله وان المراد ان حكم الحاكم لا يحل حراماً في الباطن لم يطالع عليه القاضي ولو اطالع عليه ما حكم به كن أقام شهوداً وزور على نكاح امرأته فحكم الحاكم بهم لاعتقاد عدالتهم فهذا ظاهره خلاف باطنه بخلاف النوع الاول وقد ذكر ابن شاس وابن الحاجب النوعين والثاني هو الذي عام عندنا في الفروج والاموال ثم قال واما النوع الاول فصرح ابن الحاجب وابن شاس بأنه لا يحل الحرام ايضاً وتعهما المصنف البناني قوله لا احل حراماً هذا مختص بما اذا كان باطنه بخلاف ظاهره وهو قسمان اموال وفروج

الثاني أي الحكم بجلال في الظاهر حرام في الباطن لم يطالع عليه الحاكم ولو اطالع عليه لم يحكم (قوله هو) أي الحكم (قوله عام) خبر هو (قوله ثم قال) أي طئي (قوله وأما النوع الاول) أي الحكم بمذهب الحاكم المخالف لمذهب المحكوم له حكم حنفي بشفعة الجوار للمالكي (قوله مختص) بفتح الصاد الاولى (قوله وهو) أي ظاهره بخلاف باطنه

(قوله وما يلحق) عطف على ما يلحق (قوله يعتقده) أي الحاكم (قوله عليه) المناسب له (قوله لكونه) أي المحكوم له (قوله هو) أي ما حكم الحاكم به (قوله مقلده) بفتح ١٩٦ اللام أي الامام الذي قلده المحكوم له (قوله هذان القسمان) أي ماله باطن بخالف

ويعا اذ حكم بامر يعتقده حليته والمحكوم عليه لا يرى حليته لكونه نجس - دأ وأليس هو قول متلده فالحرام الذي لا يحل له حكم القاضى هو هذان القسمان على نزاع في القسم الثاني فان ابن شاس وابن الحاجب قال لا يحل له وتعقبه ابن عرفة بانهم ما تبعافيه وجيز الغزالي ومقتضى المذهب خلافه ومحل كلام ابن شاس في هذا الثاني ان حكم القاضى بقول شاذ كالشقة للجار وحله في ضيق على قول عبد الملك ينقض الحكم بالشاذ الذي جرى عليه المصنف وقد علمت بذلك ان الاقسام ثلاثة ما باطنه بخلاف ظاهره وهذا محل قوله لا أحل حراما وما حكم فيه بخلاف بقول غير شاذ وهذا محل قوله ورفع الخلاف وما حكم فيه بالشاذ وهذا عند ابن شاس حكمه كالاول فيدخل في قوله لا أحل حراما وعند ابن عرفة حكمه كالثاني فيدخل في قوله ورفع الخلاف وهذا مقتضى المذهب نعم قول ابن عرفة لا يعرف لابن شاس مستندا الا ما في الوجيز قصور فان ما ذكره ابن شاس مثله في النواذر ونقله الخط مقتصر عليه في شرح المتن والله اعلم ثم بين ما بعد سكارفعا الخلاف فقال (ونقل) بفتح النون وسكون القاف (ملك) بكسر فسكون أي قول القاضى نقلت ملك الشيء المتنازع فيه من فلان الى فلان المتنازعين فيه حكمه منه رافع للخلاف (رفسخ) بفتح فسكون (عقد) بفتح فسكون لنكاح أو بيع أو اجارة أو غيرها متنازع فيه أي قوله فسخت هذا العقد حكم كذلك (وتقرر) بفتح الفوقية والقاف وضم الراء مثقلا أي تقرير (نكاح) امرأته زوجت نفسها (بغير ولي) أي قوله قررتها (حكم) رافع للخلاف خبر نقل وما عطف عليه عيب واراد المصنف بتقريره ما يشمل سكوت الخنفي عنه حين رفع له وعدم حكمه بآبائ ولا نفي اه ونحوه للعرشي ويشهد له النقل الاتي ابن شاس ما قضى به الحاكم من نقل الاملاك وفسخ العقود ونحو ذلك فلا شك في كونه حكما فان لم يكن تأثير القاضى في الحدثة أكثر من اقرارها لما رفعت اليه مثل أن يرفع اليه نكاح امرأة زوجت نفسها بغير ولي فاقروا وأجاز ثم عزل وجاء غيره فهذا مما اختلف فيه فقال ابن القاسم طريق الحكم وامضاؤه والافراد عليه كالحكم باجازه ولا سبيل الى نقضه واختاره ابن حجرز النعمي قول ابن القاسم أحسن ابن العربي ان ترك القاضى الحكم بمسئلة فقرأ ابن القاسم بفتحها ان يعضى حكمه بالترك فانه حكم صحيح كتركه فسخ نكاح المهرم ونكاح من حاف بطلاق قبل الملك ابن عرفة قول ابن القاسم جار على القول ببقاء الاعراض وجمهور أهل السنة على خلافه (لا) بعد حكم قول القاضى في شأن عقده رفع اليه (لا اجيزه) ابن شاس لو رفع هذا النكاح الى قاض فقال انا لا اجيز النكاح بغير ولي ولم يحكم بفسخه فان هذا ليس بحكم وليكنه فتوى ولم يأت بعده استقبال النظر فيه فتبعه ابن الحاجب ابن عبد السلام وابن هرون متفق عليه ابن عرفة مقتضى جعله فتوى ان امن ولي بعده نقضه ضرورة أنه لم يحكم به الاول والظاهر أنه لا يجوز للثاني نقضه لان قول الاول لا اجيزه ولا افسخه حكم منه بأنه مكروه والكراهة أحد اقسام الحكم الشرعي الخمسة التي يجب رعي كل حكم منها ولا زمه وحكم المكروه عدم نقضه

ظاهره وما يرى حليته الحاكم دون المحكوم له (قوله في الثاني) أي ما رأى الحاكم حليته دون المحكوم له (قوله فان ابن شاس الخ) علة نزاع (قوله قال) أي ابن شاس وابن الحاجب (قوله لا يحل) أي حكم الحاكم الثاني (قوله وتعقبه) أي قوله لا يحل (قوله بانهما) أي ابن شاس وابن الحاجب (قوله فيه) أي قوله ما لا يحل (قوله خلافه) أي أنه يحل (قوله وحله) أي كون الحكم بالشاذ لا يحل الحرام (قوله ينقض الحكم بالشاذ) مقبول قول المضاف لقاعله (قوله الذي جرى عليه المصنف) نعم قول (قوله كالاول) أي ما باطنه بخالف ظاهره في عدم احلاله الحرام (قوله كالثاني) أي الحكم بغير شاذ في رفع الخلاف (قوله من فلان) صله نقلت (قوله منه) أي القاضى (قوله كذلك) أي رافع للخلاف (قوله أي تقرير) لان هذا وصف الحاكم وفعله كالحكم واما المقرر فهو وصف المحكوم به فليس هو الحكم (قوله أي قوله) أي الحاكم (قوله قررتها) أي تزواج المرأة نفسها بالولي (قوله وعدم حكمه) عطف على سكوت (قوله من نقل الاملاك الخ) بيان ما (قوله لما) بفتح بعد اللام وشبه الميم (قوله رفعت) اليه بضم فسكون (قوله عزل) بضم العين (قوله وجاء) أي ولي (قوله اختلف) بضم التاء (قوله بفتحها) أي اجتهاده لابروايته عن مالك (قوله الاعراض) بفتح الهمز جمع عرض (قوله انه) أي فتواه وذكره باعتبار عنوان الاخبار

تروايج المرأة نفسها بالولي (قوله وعدم حكمه) عطف على سكوت (قوله من نقل الاملاك الخ) بيان ما (قوله لما) بفتح بعد اللام وشبه الميم (قوله رفعت) اليه بضم فسكون (قوله عزل) بضم العين (قوله وجاء) أي ولي (قوله اختلف) بضم التاء (قوله بفتحها) أي اجتهاده لابروايته عن مالك (قوله الاعراض) بفتح الهمز جمع عرض (قوله انه) أي فتواه وذكره باعتبار عنوان الاخبار

(قوله اولاً) يشد الواو (قوله ومثل) يقتضات مثقلاً (قوله من اجله) اى رضاع الكبير (قوله معرضاً) بفتح الراء مثقلاً (قوله
 بحسب) بالضم عند حذف المضاف اليه ونية معناه (قوله قبلوه) بكسر الباء اى شارحو ابن الحاجب كلامه (قوله وهو) اى
 كلام ابن الحاجب (قوله ويانه) اى احدا الامر بن اى عدم الصحة والنظر ١٩٧ (قوله منع حكم الثاني الخ) اى

العله الموجبة لمنع حكم
 الحاكم الثاني (قوله بخلاف
 حكم الاول) صلة حكم
 (قوله هو) اى العلة وذكره
 لتذكير خبره وهو كون الخ
 والجله خبران (قوله لمتعلق
 بفتح اللام اى متعلق به
 حكم الحاكم وهو المحكوم به
 (قوله بالذات) اى ذات
 متعلق حكم الاول لا تابعة
 صلة رافعا (قوله وهذا) اى
 كون علة منع حكم الثاني
 كونه رافعا لمتعلق حكم
 الاول بذاته (قوله لانه)
 اى منع حكم الثاني (قوله
 دار) اى منع حكم الثاني
 (قوله معه) اى رفع متعلق
 حكم الاول بالذات بحكم
 الثاني (قوله أما) بفتح الهمز
 وشدة الميم (قوله مثال
 حكم) اضافته للبيان بكون
 صلة حكم (قوله المتتابع
 الاول) اى من الامر او
 المأمور (قوله فيما باعبه
 الامر) بفتح الهمز وكسر
 الميم اى الموكل بكسر
 الكاف على بيع شيئه صلة
 حكم (قوله والمأمور) اى
 الوكيل صورته او كل زيد
 عمر اعلى بيع شيئه ثم باعته

بعد وقوعه ولا سيما على قول ابن القاسم في حكم الحاكم اذا كان متعلقه تركا (أو افاقي) القاضى
 في امر رفع اليه فليست فتواه حكما اتفاقا ابن الحاجب فتواه في واقعة واضحة أنه ليس بحكم
 ابن عرفته جزم القاضى بحكم شرعى على وجه مجرد اعلامه به فتوى لاحكم وجزمه به على وجه
 الامر به حكم (و) ان حكم القاضى في نازلة بحكم ونزات نازلة مثلها (لم ينعهد) حكمه (ل) الامر
 (مماثل) للامر الذى حكم فيه أو لا لان الحكم جزئى (بل ان تجدد) مماثل بعدد الحكم في
 الاول بين المتخاصمين أو غيرهما (فلا جتهاد) مشروع فيه من القاضى الاول أو غيره ومثل لهذا
 فقال (كفسخ) لنكاح (ب) سبب (رضع) شخص (كبير) اى زاد عمره على سواين وشهرين ثم
 عقد الزوج على الزوجة فلا يتعدى فسخ العقد الاول لهذا العقد لثاني وكذا اذا تجدد مثلها
 فيجتمد الاول أو غيره في الثاني بالفسخ أو التقرير لان القاضى الاول لم يحكم بتأييد التحريم بينهما
 (و) كفسخ نكاح في عدة (ب) تأييد حرمة امرأة (منكوسة) رجل في (عدة) لها من طلاق أو وفاة
 فان عقد علمه عقدا آخر أو تزوجت امرأة أخرى في عدتها فلا يتعدى الفسخ الى العقد الثاني
 ويجتمد فيه القاضى الاول أو غيره بالفسخ أو التقرير لان القاضى الاول لم يحكم بتأييد التحريم
 (وهى) اى المرأة التى فسخ نكاحها برضع الكبير أو وقوعه في عدتها (كغيرها) من النساء (في)
 الزمن (المستقبل) ممن لم يقع له مثل ذلك غ هذا المثالان ذكرهما ابن شاس فقال ان كان حكم
 الاول باجتهاد فيما طريقه التحريم والتحليل وليس نقل ملاك من أحد الخصمين الى الآخر ولا
 فصل حكمه بينهما ولا اثبات عقد بينهما ولا فسخه كما اذا رفع الى قاض رضاع كبير فحكم بانه
 يحرم وفسخ النكاح من اجله فالقدر الذى ثبت بحكمه هو فسخ النكاح وأما تحريمها عليه في
 المستقبل فانه لم يثبت بحكمه بل يبقى معرضا للاجتهاد فيه وكذلك الرفع اليه حال امرأة نكحت
 في عدتها ففسخ نكاحها وحرمها على زوجها السكك القدر الذى ثبت بحكمه ففسخ النكاح
 تحسب وأما تحريمها في المستقبل فعرض للاجتهاد ومن هذا الوجه حكمه بنجاسة ماء أو طعام
 أو شراب أو تحريم بيع أو نكاح أو اجارة فانه لا يثبت حكما في ذلك الجنس من العقود أو
 البياعات على التأييد وانما له أن يغير من ذلك ما شاهد به وما حدث به ذلك فانه معرض لما يأتى
 من الحكم والفتوى ابن الحاجب الحكم لعارض اجتهادى لا يقتضى الفسخ اذا تجدد
 السبب ثانيا بل يكون معرضا للاجتهاد كفسخ النكاح برضاع الكبير ونكاح امرأة في عدتها
 وهى كغيرها في المستقبل ابن عرفته قبلوه وهو صواب في مسألة المعتدة وأما في رضاع الكبير
 فغير صحيح اوفيه نظر ويانه ان علة منع حكم الثاني بخلاف حكم الاول هو كون حكم الثاني
 رافعا لمتعلق حكم الاول بالذات وهذا لانه دارعه وجودا وعدما اما وجودا ففى مثال حكم
 الحاكم الثاني بكون المتتابع الاول فيما باعته الامر والمأمور أحق بالمبيع ولو قبضه المتتابع

زيد لشخص وباعه عمر ولا يتربع ببيع زيد وقبله وقبض المبيع المشتري الاخير وحكم الحاكم بانه احق به ثم حكم الحاكم آخر بان
 المشتري الاول احق به فقد رفع حكم الحاكم الثاني متعلق حكم الحاكم الاول فيمنع حكم الحاكم الثاني لوجود علة منعه وهو
 رفع متعلق حكم الاول بذاته فوجد المنع لوجود علة فدأر معها وجودا (قوله أحق) خبر كون مضافا لاسمه

(قوله بعد حكم الحاكم الاول) صلة حكم (قوله بان قابضه) أى المبيع وهو المبتاع الثانى صلة حكم (قوله أحق) أى بالمبيع فقد رفع حكم الثانى ذات متعلق حكم الاول فامتنع حكم الثانى لوجود علة منعه وهو رفع متعلق حكم الاول بذاته (قوله وأما عدم ما يفتح الهمز وشدة الميم عطف على أما وجود أى وأما دوران عدم منع حكم الثانى مع عدم رفعه متعلق حكم الاول (قوله بخلاف) صلة حكم (قوله من قبلهما) أى عمرو على رضى الله تعالى عنهما (قوله فى قسم النى) صلة حكم فحكمهما فيه بخلاف ما حكم به فيه من قبلهما لم يرفع متعلق حكم من قبلهما فلم توجد علة تمنع حكمهما فدارهما منه فى عدم وجوده وخلفه نقيضه وهو جواز (قوله الدوران) أى دوران ١٩٨ المعلوم مع علة وجوده وعدم ما بحيث كلما وجدت العلة وجد معلولها وكلما عدمت

عدم معلولها (قوله ونظرا) الثانى بعد حكم الحاكم الاول بان قابضه أحق وأما عدم ما فى جواز حكم عمرو على رضى الله تعالى عنهما بخلاف ما حكم به من قبلهما فى قسم النى وتقرر فى اصول الفقه اعتبار الدوران اذا ثبت هذا ونظرنا وجدنا حكم الثانى فى مسألة النكاح فى العدة غير رافع لنفس متعلق حكم الاول لان متعلق حكمه بالذات الفسخ والتحرير تابع له فلم توجد علة تمنع حكم الثانى فيه او وجدنا حكم الثانى فى مسألة رضاع الكبير رافعا لنفس متعلق حكم الحاكم الاول بالذات وهو تحرير رضاع الكبير وفسخ نكاحه تابع له هذا المتعلق بالذات لانه متعلق حكمه بالذات فيجب منع حكم الثانى عملا بالعله الموجبة لمنعه الخط بحث ابن عرقم مع ابن شاس وتقريره بين المذاين ظاهر لان حكم القاضى فى رضاع الكبير بفسخ النكاح مستلزم لحكمه بتحرير رضاع الكبير اذ لا موجب للفسخ سواه فحكم الثانى بفسخ النكاح الثانى رافع لحكم الاول بتحرير رضاع الكبير فلا يصح حكمه بذلك بخلاف حكمه بفسخ نكاح المعتدة فانه لا يستلزم الحكم بتأييد حرمتها لان الفسخ لكون النكاح فى العدة قاسدا وتأييد التحريم أمر وراد ذلك اختلاف فيه العلماء هل يستلزمه النكاح فى العدة ام لا وأما الفسخ فلا تعلق له به نعم فى عبارة ابن شاس ان القاضى بفسخ نكاح المعتدة وحرمتها فان كان مراده بقوله وحرمتها انه حكم بحرمتها عليه للفسخ فما قالوه ظاهر وان كان مراده ان القاضى حكم بتأييد حرمتها فكيف يصح حكم القاضى الثانى بفسخ النكاح الثانى ولعلمهم فهموا المعنى الاول وأما على المعنى الثانى فلا يجوز للقاضى الثانى ان يحكم بفسخ النكاح الثانى (ولا يدعوا) القاضى الخصمين (الصلح ان) كان (ظهوره) أى القاضى يظفره فى خصوصتهما (وجهه) أى الحق لاحدهما بينة او اقرار خصمه لان الصلح يشتمل غالبا على اسقاط بعض الحق فى الدعاء له فبعض الحق مالم يفيض تفاقم الامر أو يكونا من ذوى الفضل أو الرحم كما تقدم اللغوى لا يدعوا الى الصلح اذ اتين الحق لاحدهما الا أن يرى لذلك وجها وأنه متى حكم تفاقم الامر بين المتنازعين وخشيت الفتنة (ولا يستند) القاضى فى حكمه (العلم) أى القاضى السابق على مجلس قضائه اللغوى لا يقضى القاضى بما كان عنده من العلم قبل ان يلى القضاء ولا بعد ان وليه ولم يكن فى مجلس قضائه او كان فيه

يبحث (قوله موجب) بكسر الجيم أى سبب (قوله سواء) أى تحرير رضاع الكبير (قوله حكمه) أى الثانى (قوله وقيل بذلك) أى بفسخ نكاح الكبير (قوله حكمه) أى الاول (قوله فانه) أى حكم الاول بفسخ نكاح المعتدة (قوله يستلزمه) أى تأييد التحريم (قوله فلا تعلق له) أى الفسخ (قوله به) أى تأييد التحريم أى لا يستلزمه (قوله فان كان مراده) أى ابن شاس (قوله انه) أى القاضى (قوله للفسخ) أى فقط لا أبدا (قوله المعنى الاول) أى انه حرمتها للفسخ فقط (قوله المعنى الثانى) أى حكمه بتأييد حرمتها عليه (قوله ان يحكم بفسخ النكاح الثانى) أى لانه رافع لمتعلق حكم الاول بذاته (قوله القاضى) مفسر لما قبل يدعو (قوله بينة) صلة ظهور (قوله لان الصلح يشتمل الخ) علة لا يدعوا الى الصلح الخ (قوله مالم يفيض) أى القاضى (قوله او يكونا) أى المتنازعين (قوله يرى) أى القاضى (قوله لذلك وجها) أى الصلح (قوله وانه) أى القاضى (قوله وخشيت الفتنة) بضم فكبير (قوله القاضى) مفسر فاعل يستند (قوله من العلم) بيان ما (قوله ولم يكن) أى علمه (قوله او كان) أى علمه (قوله فيه) أى مجلس قضائه

(قوله للشهود) تنازع فيه التعديل والتجريح (قوله فيما) أي التعديل والتجريح ١٩٩ (قوله ان له) أي القاضي (قوله

وانه) أي القاضي (قوله

انه) أي القاضي (قوله

بشهادتهما) أي العدلين

(قوله من التعديل الخ)

بيان المذكور (قوله فيما)

أي المدونة (قوله الامام

مالك رضي الله تعالى عنه)

أي قال (قوله يكشف) أي

يسأل القاضي (قوله عليه)

أي القاضي عدلته وجرحته

(قوله حازم) باهمال الحاء

واجتماع الزاي (قوله فكلف)

يفتحات مثقلا (قوله به)

أي اقرار المشهود عليه بها

(قوله حكم) أي القاضي

(قوله عليه) أي المقر بها

(قوله وفي جريه) أي الفرع

(قوله على أصله) أي

المذهب (قوله متناقض)

أي مع انكاره ما شهدوا به

وتكذيبه اياهم (قوله

الاقرار) أي بما شهدوا به

(قوله منسه) أي المحكوم

عليه (قوله مقتضاه) أي

الحكم (قوله قبله) أي الحكم

(قوله فان جهل) أي القاضي

(قوله وانفذ عليه) أي المقر

(قوله ولم يشهد) بضم

فكون فكسر أي القاضي

(قوله عليه) أي المقر (قوله

بذلك) أي اقراره (قوله

غيره) أي القاضي (قوله

هو) أي القاضي (قوله

ذلك) أي الحكم (قوله من القضاة) بيان غيره

وقبل فحاكمهما البه (الافى التعديل والتجريح) للشهود فيستند فيهم ما علمه اثنان فاحكام
المازري وغيره ابو عراجهم وان ان يعدل ويجرح بعلمه وان علم ما شهد الشهود على غير
ما شهدوا به انه ينقض علمه ويرد شهادتهم بعلمه سمعون لو شهد عندى عدلان مشهوران بالعدالة
وانا اعلم خلاف ما شهدا به لم يجوز ان احكم بشهادتهما ولا ان اردھا ولكن ارفع ذلك الى الامير
الذى فوقى واشهد بجماعت وغيرى بما علم ولو شهد شاهدان ليسا بعدلين على ما علم انه حق
فلا اقضى بشهادتهما وشبهه في جواز الاستناد المقهور من الاستثناء فقال (كالمشهور بذلك)
المذكور من التعديل والتجريح في الامام مالك رضي الله تعالى عنه من الناس من لا يستل
عنه ولا تطلب فيه تركية احد التهم عند القاضي ابن عبد الحكم من الناس من لا يحتاج ان
يستل عنه ولا تطلب فيه تركية لاشتمار عدلته ومنهم من لا يستل عنه لشهرته بغير اعدالة
انما يكشف عما أشكل عليه وقد شهد ابن ابي حازم عند قاضي المدينة فقال اما الاسم فاسم
عدل ولكن من يعرف انك ابن ابي حازم فاجب ذلك مشايخنا ابن عرفة ذكرى بعض شيوخي
أن البرقي فقيه المهدي شهد في سيره الى الحج عند قاضي الاسكندرية فلما قرأ اسمه قال انت
البرقي فقيه المهدي فقيل له نعم فكلف المشهود له البينة على أنه هو وسكن بشهادته دون طلب
تعديله (او اقرار الخصم) المشهود عليه (بالعدالة) للشاهد عليه فيكتفى به القاضي عن طلب
تعديله عن غيره ابن الحاجب لو اقر الخصم بالعدالة حكم عليه خاصة ابن عرفة لم أعرف هذا
الفرع لاحد من اهل المذهب وفي جريه على أصله نظر لانه اقرار متناقض فيجب طرحه فان
قلت فقد قال ابو عمر في كافيته ان لم يعرف القاضي الشهود واعترف المشهود عليه بعد التهم
قضى بهم اذ لم يكن بهم ولا يقضى بهم على غيره قلت قوله اذ لم يكن بهم صير المسئلة الى باب
الاقرار وقال أصبح اذ ارضى الخصمان بشهادته من لا يعرفه القاضي فلا يحكم بهما (وان)
اقر احد الخصمين بما عليه لآخر وحكم القاضي عليه باقراره (انكر) شخص (محكوم عليه)
بمقتضى اقراره في مجلس القضاء فانكر (اقراره) عند القاضي بما حكم عليه به وكان انكاره
(بهده) أي الحكم (لم يقده) بضم فكسر أي الانكار المحكوم عليه فيضى الحكم عليه ويستوفى
منه مقتضاه ومفهوم بهده انه ان انكر اقراره قبله فلا يحكم عليه اذ لم يشهد عليه باقراره
شاهدان وهذا التفصيل للامام مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما وغيره المازري
بالمعروف وقال ابن الماجشون وسمعون يحكم عليه ولا يعلم هذا الا من ابتلى بالنقض الخطأ
المشهور انه اذا اقر في مجلسه فلا يحكم عليه بما اقر به عنده في مجلسه حتى يشهد عنده باقراره
شاهدان ومقابل له الحكم عليه بلا شهادة وكلام المصنف هنا بعد الوقوع والنزول بان اقر عنده
وحكم بلا شهادة عليه فانكر اقراره بعد حكمه عليه والمعنى ان الحاكم اذا حكم على شخص
مستند الاقراره في مجلسه من غير اشتهاد على اقراره ثم انكر المحكوم عليه اقراره فان حكمه
بذلك لا ينقض فاذا قال الحاكم حكمت عليه بمقتضى اقراره عندى وقال المحكوم عليه لم اقر
عنده فلا يفيده ذلك والقول قول الحاكم هكذا فرض المسئلة في ضيق وغيره وفي النوادر فان
جهل واقفد عليه حكمه بما اقر عنده في مجلس الحكم ولم يشهد عليه بذلك غيره فليتنقض هو
ذلك ما لم يعدل فاما غيره من القضاة فلا أحب له نقضه في الاقرار خاصة في مجلس القضاء وأما

(قوله يستقضى) بضم الباء وفتح ٢٠٠ الضاد (قوله اذا انكر قبل الحكم) خبر ان (قوله اما) يفتح الهمز وشدا الميم (قوله على

انه) أى القاضى (قوله يحكم عليه) أى بمقتضى اقراره (قوله فان انكر) أى المحكوم عليه اقراره (قوله اختاف) بضم التاء (قوله اذا أقر) أى احد الخصمين (قوله ثم انكر) أى قبل الحكم عليه بمقتضى اقراره (قوله ورأيا) أى عبد الملك ومعهنون (قوله) انهما أى الخصمين (قوله) ولذلك أى الحكم بينهما بما يقولانه صلة قصدا (قوله فلا ينظر) بضم الباء وفتح الظاء (قوله ولم اعلم) تحرى به الصدق (قوله اذا يجده) أى اقراره قبل الحكم (قوله حكم به) صفة حكما (قوله عنده) أى القاضى (قوله به) أى الحكم (قوله عليه) أى القاضى (قوله المولى) بفتح الهمزة مثقلا (قوله وذلك) أى الانهاء (قوله فيعقد) بضم الباء وفتح الميم (قوله وقبله) فكسر الباء (قوله ذكر للقاضى ثبوت) من اضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله (قوله ليس الخ) خبر ان (قوله بل هو) أى ذكره (قوله بالاهرين) أى القضية والنقل (قوله فينظر) بضم فسكون ففتح (قوله اولاهما) بفتح الهمز

ما كان قبل أن يستقضى أو رأه وهو قاض أو معه من مطلق أو زنا أو غصب أو أخذ مال فلا يتقدم منه شيئا فان تقدم منه شيئا فلا يتقدمه احد غيره من الحكم ولا ينقضه ظني قوله كلام المصنف بعد الوقوع والنزول فيه نظر لان الخلاف في الحكم بالاقرار في مجلسه اذا انكر قبل الحكم اما اذا استمر على اقراره فاتفقوا على أنه يحكم عليه فان انكر بعد حكمه فهي مسألة المصنف اللغوي اختلاف اذا أقر بعد ان جلس للخصومة ثم انكر فقال ابن القاسم لا يحكم عليه وقال عبد الملك ومعهنون يحكم ورأيا انهما اذا جلسا للخصومة فقد رضيا ان يحكم بينهما بما يقولانه ولذلك قصدا وان لم ينكر حتى يحكم ثم انكر بعد الحكم وقال ما أقرت بشئ فلا ينظر لانكاره وهذا هو المشهور من المذهب ابن رشد ما أقر به احد الخصمين في مجلس قضائه ثم جده فالاختلاف فيه موجود في المذهب محمد لا اختلاف فيه بين اصحاب مالك ابن المباحثون الذي عليه قضائنا بالدينونة وعلمنا ولم اعلم مالكا قال غيره انه يقضى بما أقر به عنده وقاله مطرف وأصبغ ومعهنون ومعهنور المذهب انه لا يقضى عليه اذا جده وهكذا ذكر ابن شاس وابن الحاجب الخلاف وفيها لو اقر احد الخصمين عنده بشئ وليس عنده أحد ثم جده ذلك الاقرار فانه لا يقضى عليه فهو مهال لم يجده يقضى عليه وهو كذلك وقد استبدل الخط بقول التوضيح المشهور ان الخصم اذا اقر فلا يحكم عليه حتى يشهد عنده شاهدان باقراره وقابله له ذلك ولا دليل له فيه لجهة على انكاره بعد اقراره لانه محل الخلاف كما علمت ويدل على ذلك عزوه مقابل المشهور لمطرف وابن المباحثون ومعهنون وأصبغ وقد علمت من كلام اللغوي وابن رشد وغيرهما ان خلافهم اذا انكر اقراره قبل الحكم اه واقره البناي بعد ثبوت الله أعلم (وان شهدا) أى العدلان على القاضى (بحكم) صدر منه وقد (نسبه) أى القاضى الحكم امضاء عند الامام مالك رضى الله تعالى عنه ابن الحاجب وهو الاصح (او) شهدا عليه بحكم (انكره) أى القاضى الحكم (امضاء) أى القاضى الحكم رواه ابن وهب عن الامام مالك رضى الله تعالى عنهم فى التلقين ان نسي الحكم كما حكم به فان شهد عنده عدلان به افتقد شهادتهما المازرى هذا مذهب الامام مالك رضى الله تعالى عنه خلافا للامام الشافعى رضى الله تعالى عنه اللغوي لو انكر الحاكم والمحكوم عليه الحكم وقال ما حكمت به فاشهدت بيته بحكمه به وجب عليه تنقيسه ابن عرفة حكاه الشيخ عن ابن القاسم وابن وهب (و) ان ترفع خصمه للقاضى ثم اتقلا للقاضى آخر قبل حكم الاول بينهما (انهم) يفتح الهمز وسكون النون وفتح الهاء أى أوصل القاضى الاول (اقاض) غيره) ما حصل عنده (بشافهة) أى بلا واسطة بينهما (ان كان كل منهما) بولايته أى المحل المولى للقضاء فيه ابن شاس الركن الثالث يعنى فى القضاء على الغائب فى انهاء الحاكم الى القاضى الاخر وذلك بالاشهاد والكتاب والمشافهة اما المشافهة فلو شافه القاضى قاضيا آخر فلا يكتفى لان احدهما فى غير محل ولايته فلا ينفع سماعه أو سماعه الا اذا كانا قاضيين لبلدة واحدة فتناديان من طرفي ولايتهما فذلك أقوى من الشهادة فيعتمد غ كذا ابن الحاجب تابع لابن شاس التابع لوجيز الغزالي وقبله ابن عبد السلام وابن هرون وقال ابن عرفة لم اعرف من يزم به من أهل المذهب وانما حال المازرى لاشك ان ذكر القاضى ثبوت شهادة عنده على غائب ليس بقضية محض ولا نقل محض بل هو مشوب بالاهرين فينظر اولاهما

(قوله به) أي الذكر (قوله قضيا) بضم فكسر مثقلا أي وإيا القضاء (قوله بالمد) ٢٠١ نعت رجلين (قوله انه) أي اخباره (قوله

حضور) أي حاضران بالبد
وشرط النقل غيبة المنقول
عنه عن (قوله وهذا) أي
تنفيذا الثاني ما قاله الاول
(قوله فبسه) أي اخبار
أحدهما الآخر (قوله وان
كان كأنه نقل) حال (قوله
يكفي به) بضم الياء وفتح
الفاء مقول ثان لجعل
(قوله لمرة القاضي) علة
جعله مكفي به (قوله فلذا)
أي احترامه عليه يصح (قوله
ينظر) بضم فسكون ففتح
(قوله مقتضى) بفتح الصاد
(قوله انه) أي اخبار
أحدهما الآخر (قوله صحة)
خبر مقتضى (قوله فيه) أي
قول المازدي (قوله ذلك)
أي صحة ما نقله ابن شاس عن
المذهب (قوله لانه) أي
المازدي (قوله انما ذكره)
أي قوله وان قلنا انه كقضية
(قوله كالزنا) مثال ما يتوقف
على أربعة (قوله يشهد
اثنان) أي على كتاب قاض
لقاض في الزنا (قوله سواء
كان) أي المنهي (قوله
وأطال) أي عجم (قوله
خرجا) أي الحط وعجم
لما رضتهما (أي الحط وعجم
(قوله وبينهما) أي الملهين
(قوله بون) بفتح الموحدة
أي بعد (قوله والتون) أي
الحوت (قوله تخالفهما)

به وما يتفرع على هذا ان قاضيين لو قضيا بمدة على ان كل واحد منهما يتقدم ما ثبت عنده فخير
أحدهما الآخر انه ثبت عنده شهادة فلان وفلان لرجلين بالمد وقضى بثبوتهم ما فان قلنا انه
كنقل شهادة فلا يكفي هذا القاضي المخاطب بأنهم شهدوا عند الآخر لان المنقول عنهم
حضور وان قلنا انه كقضية القاضي فالقاضي الثاني يتقدم ما قاله الاول وهذا قد يقال فيه أيضا
اذ جعلنا قول القاضي وحده وان كان كأنه نقل يكفي به لمرة القاضي فلذا يصح نقله وان
كان من نقل عنه حاضر فلهذا بما ينظر فيه وذكر ابن عرفة بعده الزما وانفصلا فأنظره ٥١
ونصه فان قلت مقتضى قول المازدي وان قلنا انه كقضية فالقاضي الثاني يتقدم ما قاله الاول
صحة ما نقله ابن شاس عن المذهب قلت لادلالة فيه على صحة ذلك لانه انما ذكره على تقدير
تولية قاضيين بموضع واحد وقد قرر ان ملزومية الشيء للشيء لا تدل على صحة المزموم وقد
تقدم في شرط صحة القاضي ما يدل على ان مقتضى المذهب شرط وحدته فنذكره (أو) المنهي
لغيره (بشاهدين) على حكمه (مطلقا) عن تقييده بما لا يتوقف ثبوته على أربعة كالزنا
في نوازل مضمون لا يثبت كتاب قاض اقاض في الزنا الا بأربعة شهداء على انه كتابه ابن رشد
على قول ابن القاسم يجوز ان يشهد اثنان وهو قول ابن الماسحون يجوز في كتاب القاضي
في الزنا شاهدان وهو القياس والنظر وأما الشاهد واليمين فلا يثبت بهما كتاب قاض اتفاقا
فسواء كان مما يثبت أصله بأربعة كالزنا أو بأثنين كالفسكاح أو بواحد وامرأتين كالرضاع
أو بواحد ويمين أو بامرأتين أو بواحد واقيف أو بواحد فقط أو بامرأة فقط قاله
طفي قوله أو بواحد واقيف هكذا في النسخ التي وقعت عامها من صغيره وكبيره ولعل الواو
بمعنى او اذ ليس محل يشترط فيه الشاهد مع اللعين الحط قوله مطلقا يقتضي انه لا يثبت
حكم الحاكم الا بشاهدين ولو كان المحكوم به مالا وهو مخالف لما يأتي له في الشهادة فبذلك
ان يقيده بذلك وقد نقل أبو الحسن عن ابن رشد ان حكم الحاكم يثبت بالشاهد واليمين في المال
على المشهور ٥١ وتبعه عجم وأطال بما يجيء السمع وينقر عنه الطبع وهذه غفلة خرج بها
عن أقوال المالكية لعارضهما بين محلين مختلفين وجعل أحدهما تقييدا للآخر وبينهما
بون كما بين الضب والتون ابن رشد لا يثبت كتاب قاض بالشاهد واليمين اتفاقا ونقله ابن
عرفة وأقره ثم قال ابن عرفة لما تكلم على انهاء وثبوت حكم الحاكم بشاهد ويمين يأتي في
فصله ان شاء الله تعالى فدل على تخالفهما وهو ظاهر لان الشهادة على كتاب القاضي مجرد
اشهاد القاضي انه حكمه او كتابه فيشهدان على اخباره والشهادة على حكمه التي يجوز فيها
الشاهد واليمين بحضور حكمه ويشهد به فثبت بجواز شهادته وقد قال ابن رشد قول القاضي
وهو على قضائه حكمه اقلان بكذا الا يصدق فيه ان كان بمعنى الشهادة مثل قول أحد
المختصمين عند قاض حكمه لي قاض بكذا أو ثبت لي عنده كذا فبسأله اليمين على ذلك فيأتيه
بكتاب من عنده اني حكمته اقلان على فلان بكذا أو ثبت له عندي كذا فهذا لا يجوز لانه على
هذا الوجه شاهد ولو أتى الرجل ابتداء القاضي فقال له مخاطب لي كذا بما ثبت لي عنده لعل على
فلان أو بما حكمته لي عاينه لما زلانه مخبر لا شاهد ٥١ فاذا كان قول القاضي على وجه
الشهادة لا يجوز فكيف يجوز شهادة الناقل عنه والله أعلم البشائي رأيت لابن يونس ما نصه

أي ثبوت الكتاب وثبوت الحكم (قوله وهو) أي تخالفهما
ع مخ ٢٦

أى مالك رضى له الى نفسه
 (قوله محمل) بفتح الميم أى
 محمل (قوله طابق) أى
 ما شهد به (قوله كتابه) تفسير
 قائل يفسد (قوله بمجرد
 الشهادة) صلة واخو (قوله
 قال) جواب لما (قوله على
 قبول) صلة اتفق (قوله
 بمجرد معرفة) صلة قبول
 (قوله ولا يستطيع الخ)
 حال (قوله صرفه سم) أى
 القضاة (قوله عنه) أى
 قبولها بمجرد معرفة الخط
 (قوله لم أعلم) بخبرى به اصدق
 (قوله ان كتاب القاضى) صلة
 خلافا بقديرى (قوله وهو)
 أى القاضى الخ حال (قوله
 لا يجوز له انفاذه) مفعول
 قالوا (قوله بذلك) أى حكمه
 به (قوله لولى) بنهم فكسر
 منقلا (قوله انه) أى الخط
 (قوله بما ينه عنه) صلة عمل
 (قوله من خطبه) بيان ما
 (قوله دون ذكر حكمه
 به) صلة يتيقن أو حال من
 مفعوله (قوله من الخلاف
 فى الشاهد) صلة يتخرج
 (قوله يتيقن خطه الخ) حال
 من الشاهد (قوله ولا يذكر
 موطنها) حال من الشاهد
 أو من ضميره فى يتيقن (قوله
 اعذر الشاهد) علة لا يتخرج
 (قوله اذا علم الخ) علة

عذر الشاهد (قوله وجهه) بفتحان مثقلا أى ابن المضاف (قوله بأن الظن) صلة وجهه

وہ

الضرورة (الخ) عليه واجب

الخ (قوله انتشار) أى

اتساع (قوله الخطبة)

بكتير انطاها المجمعة

أى البلاد التى يحكم فيها

القاضی (قوله ویشمہد)

بضم الياء وفتح الهمزة (قوله

ثبوتہ) ای الکتاب (قوله

قال) أى ابن المناصف

(قولہ کتب)۔ مفعول قبول

المضاف إقاعه (قوله وقبله)

بکسر الموحدة (قوله وحال)

ففتح الراو وشدا الحاء المهملة

(نولہ عزل) بضم فکسر

(قولہ ذکر) اضم فسکون

إضافة وثيقة النسيان

قوله وقد يكون) أي رسم

خطاب (قوله وربما كان)

ی رسم الخطاب (قوله

بصرح الخ) نعت خطايا

قوله شهادة) مبتدأ خبره

عَمَّا (قوله من اسم مجرول)

كلمة شهادة (قوله مقوله)

ای۔جی۔ل جیوس القاضی

القضاء (قوله ود كان) يضم

الدال وشدا الكاف آى محل

جلاوس (قوله عليه) آي

القاضي (قوله علوة) بفتح

الذين المعجزة وسكون اللام

آی رمية سهم آی و شرط

الشهادة على المظالم

الشاهد أو غيبته بعد (قوله) (أرسلنا) بضم الهمزة وكسر السين أي الشاهد (قوله) (أرسلنا)

منه فكمه منقلا

(قوله المرسل) بكسر السين (قوله ولم يقرأه) أي الشاهدان الكتاب (قوله حاله) أي أشهادهما (قوله للمشهد) بضم فسكون فكسر (قوله بما فيها) ٢٠٤ أي الوثيقة صلة اقرار (قوله منهما) أي الروايتين (قوله لانهما) أي الشاهدين

(نأشدهما) أي القاضي المرسل الشاهدين على (انه) أي الكتاب (حكمه) أي القاضي (أو) أشدهما انه (خطه) أي القاضي وان لم يقرأه علمه - ما حال أشهادهما ولم يقرأه حاله ابن شاس لو قال القاضي أشهدكما على ان ما في الكتاب خطي كفي ذلك على احدي الروايتين وكذلك لو قال لهما ما فيه - حكمي وشبهه في صحة الاشهاد على ان ما في الكتاب منسوب للمشهد من غير علم الشاهدين بما فيه فقال (ك) الاشهاد على (الاقرار) من كاتب وثيقة أو مجملها بما فيها ابن شاس لو قال المقر أشهدك على ما في القبالة واناعلم به كفي فاذا حفظ الشاهد القبالة ومافيا وشهد على اقراره جاز أيضا على احدي الروايتين لصحة الاقرار بالجهول ابن الحاجب لو قال أشهدكما على ان ما في الكتاب خطي أو - حكمي فروايتان ومثله اقراره بمثله ضيق ابن عبد السلام الصحيح عندي منهما اجمال ما في الكتاب لانهما أديا عنه ما أشهدهما به ولا معارض لهما ووجه المازري الرواية الاخرى بانهم اذا لم يعلموا ما تضمنه الكتاب فالشهادة بمضمونه شهادة بما لم يعلموا وضعه بأن ما تضمنه على الجملة قد أقرب به لمن أمره بالشهادة والعلم تارة يقع جملة وتارة يقع تفصيلا (وبين) بفحركات منقلا القاضي (فيه) أي الكتاب الذي أراد ارساله لقاض آخر (ما يميزه) المحكوم عليه ويز ما يميزه فقال (من اسم) للمحكوم عليه وأبيه ووجه (وحرفه) بكسر الطاء المهملة أي صنعة (وغيرهما) كمفاتيح وبلد ومسكن ولقب وكنية ابن شاس ولما ذكر في الكتاب اسم المحكوم عليه وأبيه ووجه وحليته ومساكنه ووضعا عنه أو تجارته أو شهرته ان كانت له بحيث يميز بذلك (فبفقهه) أي ما في كتاب الاول القاضي (الثاني) المرسل اليه الكتاب اذا كان الاول استوفى جميع الحجج وان لم يستوف لاول جميع الحجج بان سمع البيعة (و) أنهى الثاني (بني) الثاني على ما حصل عند الاول وتعم الحكم ابن الحاجب لو اقتصر الاول على سماع البيعة وأشهد بذلك وجب على المنهي اليه الاتمام ابن عرفة هكذا نقل ابن رشد في سماع ابن القاسم وشبهه في البناء فقال (كان نقل) بضم فكسر القاضي وهو نظار في قضية قبل تمامها من خطة أي نوع من الحكم بحكم السوق (نظرة) بضم المعجمة وشدة الطاء المهملة أي مرتبة (أخرى) من مراتب الحكم كالقضاء فانه يبنى على ما تقدم له ابن سهل سألت ابن عتاب عن الحاكم رفع الى خطبة القضاء فهل يستأنف ما كان بين يديه من الاحكام أو يكملها او يصل نظره فيها فقال بل يبنى على ما قدمه بين يديه من الحكومة وبذلك أفتيت ابن ذكوان حين ارتفع من أحكام الشرطة والسوق الى أحكام القضاء وينفذ الثاني ما حكم به الاول ان لم يكن حدا بل (وان) كان (حدا) أو قصاصا أو عقوا البناني لو قال ولو زال السكان أبين لقول مضمون لا يثبت كتاب قاضي الزنا الا باربعة شهود قاله ابن مرزوق (ان كان) الاول (أهلا) للقضاء بان اجتمعت فيه شروطه (أو) لم يعرف بها وكان (قاضي مصر) بالتصوين أي بلد كبير ~~مكة والمدينة على ساكنها صلوات الله وسلامه~~ فان الشأن لا يولى القضاء الا من اجتمعت فيه شروط القضاء (والا) أي وان لم يكن أهلا ولا قاضي مصر (قلا) ينفذ الثاني - حكمه ابن شاس اذا ورد كتاب قاض على قاض فان عرفة بأنه أهل للقضاء

(قوله عنه) أي القاضي (قوله وجه) بفحركات منقلا (قوله وضعه) بفحركات منقلا أي المازري التوجيه (قوله تضمنه) بفحركات منقلا أي الكتاب (قوله قد أقر) أي المشهد (قوله القاضي) مفسر فاعل (قوله المحكوم) مفسر فاعل يميز ولم يبرزه مع جريانه على غير ما بناء على جوازه ان أمن اللبس (قوله وبين) بفحركات منقلا (قوله وحليته) أي صنته عطف على اسم (قوله المرسل) بفتح السين (قوله المنهي) بضم فسكون ففتح (قوله القاضي) مفسر نائب فاعل نقل (قوله عتاب) بفتح العين المهملة وشدة الفوقية آخره موحدة (قوله يرفع) بضم الباء (قوله الى خطبة القضاء) اضافته للبيان (قوله من الاحكام) بيان ما (قوله فقال) أي ابن عتاب (قوله من الحكومة) بيان ما (قوله وبذلك) أي البناء صلة أفتيت بضم الناء (قوله لقول مضمون) أي رده بالاتي للخلاف المذهبي وتقدم جوابه مرارا

فقد كره (قوله الاول) مفسر لا سم كره (قوله شروطه) أي القضاء (قوله يعرف) بضم فسكون ففتح (قوله بها) قبله أي شروط القضاء

(قوله قبله) يكسر الموحدة (قوله فان كان) أي مرسل الكتاب (قوله وان لم يعرفه) حال (قوله صحة) خبر شرط (قوله توليته) كالامام ونائبه وجساعة المسلمين اذا فقهوا (قوله الدجن) بفتح الدال والجيم فنون أي تعدى العدو واستيلائه على بلاد الاسلام وتوليته قضائهم (قوله الولاية) أي للقضاء (قوله بلائة) أي يشبه المحكوم ٢٠٥ (قوله الكتاب) أي الذي أرسله القاضي

الاول والثاني (قوله القاضي)

مفسر فاعل يعين (قوله

المحكوم) مقول يعين (قوله

بما تقدم) صلة يعين من اسمه

واسم أي به وجد المخ (قوله لا

أن يثبت) بضم الياء (قوله

فيه) أي الاسم (قوله بعده)

بضم فسكون فكسر

(قوله وجد) بضم فكسر

(قوله كشف) أي سال (قوله

يدكر) بضم الياء وفتح

الكاف (قوله أمر) بضم

فكسر (قوله من الكشف)

بيان ما (قوله دليل) أي

معنى (قوله زونان) بفتح

الزاي وسكون الواو وفونان

بينهما (قوله هو) أي

صاحب الاسم (قوله هو)

أي أخذ صاحب الاسم

الآن يثبت مشاركته

في البلاد (قوله ذكرها)

أي أقسام الغيبة الثلاثة

(قوله في سماع الدعوى)

صلة كاف التشبيه (قوله

والبينة) عطف على الدعوى

(قوله يعلم) بضم فسكون

فتفتح أي الغائب اذا حضر

أو بكتاب (قوله بها) أي

البينة التي شهدت عليه

في غيبته (قوله أي

قوله)

التهود عليه (قوله والا) أي وان لم يكن له مدفع (قوله بعد الارسال اليه) أي الغائب صلة قضى (قوله قام) أي ادعى (قوله ودعواه) عطف على من (قوله وماتت عليه) عطف على من (قوله ولم يرها) أي الدعوى (قوله لا يحضره) أي المدعى عليه (قوله الا أن يكون) أي المدعى عليه (قوله فيه) أي القضاء على الغائب

قبله قال في المجموعة وان عرفه بأنه ليس بأهل لذلك فلا يقبله قال اصبح وان جاءه بكتاب قاض لم يعرفه بعدالة ولا سخطه فان كان من قضاة الامصار الجامعة مثل المدينة ومكة والعراق والشام ومصر والتبصر والاندلس فلينفذه وان لم يعرفه ولا يحمل مثل هؤلاء على الصفة وأما قضاة الكور الصغار فلا ينفذه حتى يسأل عنه العدو وعن حاله ابن عرفة شرط قبول خطاب القاضي صحة ولايته من تصح توليته بوجه استرا من مخاطبة قضاة أهل الدجن كقاضي مسلمي بالنسية وطوطوشة وقوصرة عندنا ونحو ذلك ولم يجعلوا قبول العدل الولاية من المتعاقب بوجه تظوف تعطيل الاحكام وشبهه في عدم التنفيذ فقال (كان) بفتح الهاء وسكون الزون حرف مصدرى مقرون بكاف التشبيه صلته (شاركه) أي المحكوم علمه في اسمه واسم أي به وجده وبقيمة صفاته (غيره) أي المحكوم عليه فلا ينفذ القاضي الثاني حكم الاول ان كان المشاركة بمبايل (وان) كان (ميتا) حتى تشهد البيعة على عين المحكوم عليه ان كان في البلد رجل يلائمه في ذلك كله فلا يحكم عليه حتى يأتي بيعة تعرف أنه المحكوم عليه بعينه ولو كان أحد المتلائمين قد مات فلا ينفذ على الحي من ماله ما في الكتاب حتى تشهد البيعة أنه الذي حكم عليه بعينه الآن بطول زمن الميت ويعلم أنه ليس هو المراد بالشهادة لبعده فلينفذ في الحي (فان لم يعين) القاضي في الكتاب المحكوم عليه بما تقدم (ففي أعدائه) أي تسليط القاضي المكتوب اليه الطالب على صاحب الاسم المكتوب في الكتاب الآن يثبت صاحب الاسم ان بالبلد من شاركه فيه (أولا) بعده عليه (حتى يثبت) بضم التحتية وسكون المبتلة وكسر الموحدة الطالب (أحدثه) أي كون صاحب الاسم واحدا بالبلد لا مشاركا له في اسمه (قولان) لم يطلع المصنف على ارجحية أحدهما المصنف والشهادة في هذا على نفي العلم ابن رشدان وجد بالبلد رجل واحد بتلك الصفة كشف القاضي عنه فان لم يذكر بالبلد غيره بتلك الصفة أعداه عليه وان ترك القاضي ما أمر به من الكشف عن ذلك ففعل لا يؤخذ بالحق حتى يثبت الطالب انه ليس بالبلد من هو بتلك الصفة سواء وهو دليل سماع زونان ابن وهب وقيل يؤخذ به الآن يثبت هو ان بالبلد من هو بتلك الصفة سواء وهو ظاهر قول أشهب ورواية عيسى عن ابن القاسم في المارنية ولما أضاف القاضي يحكم على الغائب وكانت الغيبة ثلاثة أقسام قريبة وبعيدة ومتوسطة ذكرها على هذا الترتيب فقال (و) الغائب (القريب) الغيبة ثلاثة أيام مع أمن الطريق (الحاضر) في سماع الدعوى عليه والبيعة ابن الماجشون العمل عندنا أن تسمع الدعوى والبيعة - ضرا الخصم أو لم يحضر ثمة لم بها فان كان له مدفع والقضى عليه في كل شيء بعد الارسال اليه واعلامه من قام عليه ودعواه وماتت عليه وتسمية الشهود والمقبول منهم وتسمية المعدلين لهم ولم يرها محضون لا يحضره الا أن يكون غائبا غيبة بعيدة ابن عرفة القضاء على الغائب مع ابن القاسم فيه ما لا كراهي

التهود عليه (قوله والا) أي وان لم يكن له مدفع (قوله بعد الارسال اليه) أي الغائب صلة قضى (قوله قام) أي ادعى (قوله ودعواه) عطف على من (قوله وماتت عليه) عطف على من (قوله ولم يرها) أي الدعوى (قوله لا يحضره) أي المدعى عليه (قوله الا أن يكون) أي المدعى عليه (قوله فيه) أي القضاء على الغائب

(قوله اما الدين) بفتح الدال المهملة (قوله فانه) أى القاضى (قوله عليه) أى الغائب (قوله فيه) أى الدين (قوله عليه) أى الغائب (قوله فيه) أى ما فيه حجج (قوله كتب وأعذر) أى القاضى (قوله اليه) أى الغائب تنازع فيه كتب وأعذر (قوله اما) بكسر الهمزة (قوله يوكى) أى الغائب وكى لا عنه في الخصام (قوله أو يقدم) أى الغائب (قوله فان لم يفعل) أى الغائب التوكيل ولا القيدوم (قوله من أصل) ٢٠٦ أى عقار بيان ماله (قوله والاصول) أى العقارات (قوله ترج) يضم فسكون

الله تعالى عنهما يقول اما الدين فانه يقضى عليه فيه واما كل شئ فيه حجج فلا يقضى عليه فيه فسكون والدين تكون فيه الحجج ابن رشدان قربت غيبته كثلاثة أيام كتب وأعذر اليه في كل حق اما أن يوكى أو يقدم فان لم يفعل فيحكم عليه في الدين ويبع عليه فيه ماله من أصل وغير وفي استحقاق العروض والحيوان والاصول وكل الاشياء من طلاق وعتق وغيره ولم ترج له حجة في شئ (و) الغائب (البعيد جدا كافر يقية) بكسر الهمزة وسكون الفاء وتفتيح الياء الثانية وتشديد هاى مدينة القيروان بالمغرب الاوسط على أربعة أشهر من المدينة المنورة على ساكنها صلوات الله وسلامه عليه الامام مالك رضى الله تعالى عنه وثلاثة من مصر بلدين القاهم رحمه الله تعالى (يقضى) يضم التحتية وفتح الصاد المجهمة (عليه) أى بعيد الغيبة جازا في كل شئ من ربع وأصل وعرض وحيوان ودين ونهم من قوله يقضى عليه أنه لا يقيم عليه ركيل لا ينوب عنه في حجة وهو كذلك كما لا يقيم عن طقل لان ذلك انفع لهما لبقاء حجتهما واقامة الوكيل تقطعها ويقضى عليه (بين القضاء) من الطالب انه ما أبرأه ولا استوفى منه ولا اعتاض ولا أحال ولا احتال ولا وكل على الاقتضاء منه كاه ولا بعضه وتسمى عين الاستبراء ايضا وظاهر كلام المصنف انها واجبة شرطها وقيل استظهاره وتوجهه على كل مدع على ميت أو غائب أو يقيم أو حبس أو المساكين أو على وجه من وجوه البراءة على بيت المال وعلى مستحق طبعوان ولا يتم الحكم الا بها ابن رشدان بعدت غيبته وانقضت كالعدة ومن الاندلس ومكة من افر يقية حكم عليه في كل شئ من حيوان وعروض ودين والرباع والاصول ورجبت حجة في ذلك وهذا مع أمن الطريق وكونه مملوكا وان لم تكن كذلك حكم عليه وان قربت غيبته ابن شاص القضاء على الغائب نافذ ويحلف القاضى المدعى بعد البيعة عن عدم الإبراء والاستيفاء والاعتراض والحالة والاحتياط والتوكيل على الاقتضاء في جميع الحق (وسمى) القاضى (الشهود) أى كتب أسمائهم في سجله واذا قدم الغائب أخبره بأسمائهم وأعذرهم فيهم فان سلم شهادتهم ضى الحكم وان ادعى مسقطا لشهادتهم كافه باثباته (والا) أى وان لم يسم الشهود الذين حكم بشهادتهم على الغائب (نقض) يضم فكسر حكمه ابن رشد الحكم على الغائب لا بد من تسمية الشهود فيه ليتمكن من الطعن فيهم وهذا مشهور المذهب المعلوم من قول ابن القاسم وروايته عن مالك رضى الله تعالى عنه ما فان لم يسم فيه البيعة فسقط القضية قاله أصبغ وهو صحيح على ان الحجة ترجى له والحكم على الحاضر لا يفترقه الى تسمية البيعة فيه اذ قد أعذر فيها للمحكوم عليه أصبغ وتسميتهم أحسن وبها معنى العمل (و) الايام (العشرة) مع أمن الطريق (أو اليومان مع الخوف) في الطريق (يقضى) يضم التحتية وفتح

أى تنتظر (قوله من ربع) بفتح الراء أى منزل (قوله وأصل) أى عقار (قوله ودين) بفتح الدال (قوله انه) أى القاضى (قوله عنه) أى بعيد الغيبة جدا (قوله لان ذلك) أى عدم القامة وكيل عن بعيد الغيبة والاصبي (قوله لهما) أى البعيد والطفل (قوله تقطعها) أى حجتها (قوله انه) أى الغائب (قوله ما أبرأه) أى الطالب (قوله منه) أى الدين تنازع فيه أبرأ واستوفى (قوله انها) أى عين القضاء (قوله وتوجه) أى عين القضاء (قوله البر) بكسر الباء (قوله الابها) أى عين القضاء (قوله غيبته) أى المدعى عليه (قوله كالعدة) بكسر (قوله فسكون بلد بريغ مصر (قوله وهذا) أى اشتراط البعد (قوله وان لم تكن) أى الطريق (قوله كذلك) أى مأونة مملوك (قوله عليه) أى الغائب (قوله ويحلف) يضم ففتح فكسر

منقلا (قوله بعد البيعة) صله يحلف (قوله على عدم الإبراء) صله يحلف (قوله على الاقتضاء) تنازع فيه الضاد (قوله والتوكيل) مفسر فاعل معنى (قوله مسقطا) يضم فسكون فكسر (قوله كافه) بفتحات مثقلا أى الزمه (قوله باثباته) أى المسقط (قوله حكمه) مفسر نائب فاعل نقض (قوله ليتمكن) أى المحكوم عليه في غيبته بشهادتهم (قوله وروايته) عطف على قول (قوله فسخت) يضم فكسر (قوله وبها) أى التسمية صله مضى

الضاد المجهة (عليه) أي الغائب (معها) أي العشرة مع الامن واليومين مع الخوف (في) كل
 شئ (غير استحقاق العقار) ومفهومة انه لا يقضى عليه في استحقاق العقار ان كان غائبا على
 عشرة مع الامن او يومين مع الخوف وهو كذلك فثبت ان ابن القاسم سمعت من يذكر عن مالك
 رضي الله تعالى عنه لا يقضى على الغائب في الدور وهو رأي الا في القبة البعيدة كالاندلس
 وطنجة وما بهد فليقض عليه وما علمت في هذا خلافا اهـ ابن رشد هذا التحديد القرب والبعد
 انما هو مع أمن الطريق وسلاكوه والاحكام عليه وان قربت غيبته ورجعت وت وعيب الخروشي
 ضهير معها لعين القضاء ويلزمه خلوج له الخبر من رابطها بالبتدا (وحكم) القاضي (عيا)
 اي بشئ او الشئ الذي (يتميز) عن غيره حال كونه (غائبا) عن بلد القضاء وصلة يتميز بالصفة
 كزيتي وعبوان وكتاب وثوب ومفهومة ان ما لا يتميز بالصفة كالحرير والحديد لا يحكم به
 غائبا بالصفة وهو كذلك وانما تشبه المدينة بغيره ويحكم به المدعيه الخروشي والمعنى ان
 المحكوم به اذا كان غائبا عن بلد الحكم وهو مما يتميز بالصفة في غيبته كالعقار والعبيد
 والدواب ونحوهم فانه لا يطلب حضوره لمجلس الحكم بل يتميز المدينة بالصفة ويصير حكمه
 كدين على المهور وان كان لا يتميز بالصفة كالخديد والحرير فان المدينة تشبه بغيره ويحكم
 به المدعيه فالغائب عن البلد لا يشترط حضوره مطابقا لانه ان أمكن وصفه قام وصفه مقام
 حضوره وان لم يكن وصفه قامت قيمته مقام وصفه ولا فرق في ذلك بين المقوم والمثلي وانما
 اعتبرت القيمة في المثلي لجهل صفته وامامنا في البلد فلا بد من احضاره لمجلس الحكم وسواء كان
 ما يتميز بالصفة أم لا ونحوه اهب العبدوى قوله فلا بد من احضاره لمجلس الحكم ليس بشرط
 فالمناس لا بد من الشهادة على عينه كما أفاده بعض من حقق (كدين) انت اختلاف الشارحان
 في تقريره فقال الشارح ان المحكوم به ان كان مما يتميز بالصفة في غيبته كالعبد والداية
 ونحوهما فلا يطلب حضوره بل يتميز المدينة بالصفة ويصير حكمه حكم الدين وهو المشهور
 وقال البساطي ليس المراد افادة الحكم وانما المراد كما يحكم بالدين المتميز بالصفة بمعنى لا فرق
 طي فهمت ان تقرير الشارح مخالف لتقرير البساطي وليس كذلك بل هما متفقان على
 ان الدين يتميز بالصفة بمعنى قول الشارح فيصير حكمه حكم الدين اي في يتميز بالصفة اذ الدين
 يتعين تميزه بالصفة ولا يمكن فيه غيره لكونه في الذمة وانما الخلاف في المعينات كالعبيد
 والداية هل لابد من الشهادة على عينها وهو قول ابن كثة أو يكفي الوصف وهو مذهب المدونة
 وعبارة الشارح لا يطلب حضوره بل يتميز المدينة بالصفة ويكون حكمه حكم الدين وقال في
 شامله ويحكم في غائب يتميز بصفة دين او غيره كقرص وعبد فهذا يدل على أن مراده ما قلناه
 وهو مراد أهل المذهب بذكر الدين هذا في الجواهر المحكوم به وذلك لا يخفى في الدين وكذلك
 العقار الذي يمكن تعريضه بتعديده أما العبد والقرص وما يميز به لامة فقال ابن القاسم ومعه
 يحكم فيه بذلك ان كان غائبا وقال ابن كثة لا يحكم فيه بذلك اهـ ونحوه لابن الحاجب فقال
 ابن هرون معناه ان المحكوم به اذا كان غائبا هل يعتمد على الصفة في القضاء أم لا فن ذلك
 الدين والامر فيه واضح اذ لا يتأتى فيه الا أن يكون موصوفا ومنها العبد والامة والقرص
 ونحوها مما يتميز بالصفة وهذا قول ابن القاسم ومعه يحكم فيه بالصفة ان كان غائبا خلافا

(قوله قهيا) أي المدونة
 (قوله وهو) أي عدم القضاء
 في الدور على الغائب (قوله
 وطنجة) بفتح الطاء المهملة
 وسكون النون فيم (قوله
 وما بهد) بضم العين
 (قوله ورجعت) بفتح
 مشقلا (قوله القاضي)
 مفسر فاعل حكم
 (قوله بها) أي قيمته (قوله
 حضوره) أي بمجلس الحكم
 (قوله مطلقا) أي أمكن
 وصفه أم لا (قوله الشارحان)
 أي جوامع البساطي (قوله
 فيه) أي الدين (قوله قهيا)
 أي التميز بالصفة (قوله
 لكونه) أي الدين (قوله
 وذلك) أي المحكوم به (قوله
 بذلك) أي يتميز به لامة

(قوله تقريري) بفتح الراء مفتي بلا نون لاضافته (قوله وقد حرف) بفتح الحاء مفتي لا أي تت (قوله كلامه) أي ابن عبد السلام (قوله قيد الغيبة) اضافته للبيان ٢٠٨ (قوله المصنف) أي ابن الحاجب (قوله منه) أي ما يتميز بالصفة (قوله عند ابن

الدين كانه والاول مذهب المدونة فقد ظهر لك من هذه النقول الاتفاق على ان الدين يتميز بالصفة وهو مراد المصنف بقوله كالدين وفهمت من قول الشارح يصير حكمه حكم الدين أي في لزومه وليس المراد ان الدين يحكم فيه بالصفة وهذا فهم ركيك اذ لا معنى لقوله حينئذ كالدين فان اراد ان يصير لازماله بعد دونه في ذمته فقيهه نظر اذا المعينات لا تقوم بالذمة ولا تسكون في ضمانه اذ بالحكم ينتقل الضمان للحكموم له واستدل في كبره على فهمه بقوله قال ابن عبد السلام في قول ابن الحاجب ويحكم بالدين وغيره مما يتميز غائباً بالصفة كالعبد والفرس قوله غائباً بالصفة راجع الى غير الدين وهذه لا الى جميع ما تقدم ونحوه قول الشارح فذكر كلام الشارح الذي ذكره في صغيره ففهم من كلام ابن عبد السلام ان الدين لا يوصف فاداه ذلك الى ما ذكره من الاختلاف بين تقريري الشارحين وقد حرف في نفسه كلام ابن عبد السلام ونص كلامه لاشان قيد الغيبة من قول المصنف مما يتميز غائباً راجع الى غير الدين وحده لا الى جميع ما تقدم منه ومراد ابن عبد السلام ان قيد الغيبة في غير الدين اما هو فهو غائب على كل حال لانه في الذمة فاشترط قيد الغيبة فيه ضائع ثم قال ابن هرون فان قلت اذا كان الحكم بالصفة عند ابن القاسم جائزاً لم أجاز للمستحق منه الذهاب بها الى بلد البائع لتشهد البيعة على عينها وكان يجب على أصله أن يقضى له على بآئعه برد الثمن اذا شهدت له البيعة ان الامة التي باعها له موافقة للصفة التي في كتاب الفاضل قلت يحتمل انه انما جاوز له الذهاب به البلاد البائع لان فاضله قد يكون ممن لا يرى الحكم بالصفة اه ابن عرفة رد جوابه بان ظاهر أقوال متقدمي أهل المذهب ومتأخريهم وجوب اجابة المستحق من يده الى اسعافه بخروجه بالمستحق منه الى بلد بآئعه بشرط مقرر في آخر مسائل الاستحقاق ليس لاحتمال كون المكتوب اليه ممن لا يرى الحكم بالصفة لانهم لم يذكروا البكتب والحكم بخروجه بين قضاة الاندلس وكوردها حسب ما ذكره ابن سهل وابن رشد وغيرهما والمعلوم من حال قضائهم الحكم بالصفة والجواب عن توهم السؤال المذكور ان وجوب اسعافه بالخروج به انما هو لتحصيل موجب رجوعه على بآئعه بثمنه لانه لا يجب له الرجوع عليه بمجرد دينه الاستحقاق لانها لا تتضمن كون المستحق من يده اشتري المستحق ولم تعين من بآئعه له فوجب حينئذ على المستحق منه اقامة البيعة بأن ما استحق منه ابتاعه من فلان الذي طلبه بثمنه والبيعة بآئعه منه مع حضور المستحق متيسرة غير متعسرة لان الانسان اذا عاين المبيع عرفه وأمكن ان يشهد بأنه الذي ابتاعه المستحق منه ممن طلب ثمنه منه وان كان غائباً واقتصر الى البيعة بأنه ابتاعه من الذي طلبه بثمنه تعسرة عليه اقامة البيعة بذلك لجواز دخول من حضر معه على شراؤه ممن طلبه بثمنه عن صفته الخاصة به لغيرته عنه وعدم ضبط صفته حين الشراء وهو لو حضر علم انه المشتري والمصنف يجحد علم هذا من نفسه فلو لم يحكم له بخروجه لبلد بآئعه أدى الى ضرره بذهاب ثمنه وجوابه مع بعده قاصر على السؤال المذكور وأما الجواب عن قولها ومن ادعى عبداً يدرجس وأقام شاهد اعد لا يشهد على القطع أو أقام بيعة يشهدون انهم سمعوا انه أنق له عبد مثل الذي ادعاه وله بيعة قاطعة يبلد آخر فسأل وضع قيمته ليهذه به الى بيته

القاسم) صلة جائز (قوله أصله) أي قاعدة ابن القاسم (قوله يرد) بضم ففتح (قوله متقدمي) بكسر الميم جمع بلا نون لاضافته (قوله ومتأخريهم) بكسر الراء (قوله وجوب) خبر ان (قوله المستحق) بفتح الحاء (قوله الى اسعافه) صلة اجابة (قوله بالمستحق) بفتح الحاء (قوله بشرط) صلة وجوب (قوله ليس) أي الاسعاف بالخروج الخ (قوله لانهم لم يذكروا الخ) صلة ايمن لاحتمال الخ (قوله موجب) بكسر الجيم أي سبب (قوله لانه) أي المستحق من يده (قوله عليه) أي بآئعه (قوله المستحق) بفتح الحاء (قوله ولم تعين) بضم ففتح فكسر منقلا (قوله على المستحق منه) بفتح الحاء (قوله حضور المستحق) بفتح الحاء (قوله عن صفته) صلة ذهول (قوله وجوابه) أي ابن هرون (قوله ومن ادعى عبداً) أي انه عبداً بآئعه (قوله وأقام) أي المدعي (قوله يشهد على القطع) أي بانه عبداً ابق منه (قوله انه) أي المدعي (قوله له) أي المدعي (قوله قاطعة) أي بانه عبده (قوله فسأل) أي طلب المدعي (قوله قيمته) أي الشاهدة بانه عبده قطعاً

أي عبداً (قوله ليهذه به الى بيته) أي العبد (قوله الى بيته) أي ليهذه به الى بيته (قوله يشهدون) أي يشهدوا

(قوله عليه) أي العبد (قوله ذلك البلد) أي الذي به البيئة (قوله فله) أي المدعي (قوله ذلك) أي وضع قيمة العبد والذهاب به إلى بيته لشهادتها على عينه (قوله فالظاهر الخ) جواب أما (قوله انه) أي سؤال وضع القيمة (قوله الخ) أي تمامها وتأييدها (قوله وان كانت الشهادة الخ) حال (قوله وان كان) أي المدعي به (قوله عنها) أي بلد العاصمة (قوله وليس) أي المدعي به (قوله بتخصيص) صلة الاعتذار (قوله بعينه) بضم فتح فكسر مثلاً (قوله يكتب) أي القاضي المرسل (قوله القاضى المرسل) أي المرسل إليه (قوله من صفة الاتيق) بيان ما (قوله باسمه) أي المدير الغائب صلة يكتب (قوله فله) أي الدين (قوله وأجازها) أي الشهادة على الصفة (قوله يقضى) بضم الياء وفتح الصاد (قوله ربعا) بفتح الراء أي منزلاً ٢٠٩ (قوله بتجليته) بالميم أي كشفه وبإيانه

(قوله وهو) أي الربع (قوله قوله) أي البيئة الشاهدة بالصفة (قوله في غيره) أي الربع (قوله من حيوان وشبهه) بيان غيره (قوله على الاول) أي الحكم بها صلة يتخذ (قوله الحكم) مفعول يتخذ (قوله بها) أي البيئة الشاهدة بالصفة (قوله وعلى الثاني) أي عدم الحكم بها (قوله يحكم له) أي المدعي (قوله المدعي فيه) بفتح العين (قوله بوضعه) أي المدعي (قوله قيمته) أي المدعي به (قوله ليذهب) أي المدعي (قوله له) أي المدعي به (قوله عند القاضي) أي الذي يولد البيئة (قوله له) أي المدعي (قوله به) أي المدعي به (قوله قيمته) أي القاضي (قوله تقول) أي البيعة (قوله قلت) أي قال ابن عرفة (قوله وان كان) أي المدعي به (قوله يستحق) بضم السين (قوله بضم الياء وفتح الحاء) قوله

ليشهدوا عليه عند قاضي ذلك البلد فله ذلك وهي التي أشار لها المصنف بقوله وان سال ذو العبد الخ فالظاهر من كلامهم انه مر طالب الخطة وان كانت الشهادة على الغائب بالوصف والحكم بها جائزاً والله اعلم ابن عرفة وان كان غائباً عنها وليس معيناً بنفسه بل بالاضافة وهو الدين فالاعتبار في الشهادة به مع غيبته بتخصيص المدين بما به بيته تقدم لابن رشد في سماع عبد الملك يكتب للقاضي بما ثبت عنده من صفة الاتيق كما يكتب في الدين على الغائب باسمه ونسبه ورضقه فتقوم الشهادة فيه على الصفة مقام الشهادة على العين هذا قول عبد الملك وجميع أصحابه الا ابن كثة فانه لم يميز في شيء من ذلك الشهادة على الصفة وأجازها ابن دينار في الدين لا الاتيق قلت فظاهره ان ابن كثة لم يميزها في الدين الساخرى بقضى بالبيئة المتعلقة بصفة المحكوم به ان كان ربعا لان من صفة تجليته بحله ومكانه وهو لا يتقبل وفي الحكم بها في غيره من حيوان وشبهه قولان على الاول يتخذ القاضي المكتوب اليه يولد البيئة المحكم على المشهود عليه بها وعلى الثاني يحكم له بأخذ المدعي فيه بوضعه قيمته ليذهب به لحل البيئة لتشم على عينه عند القاضي فيحكم له به ويسترجع قيمته ثم قال ابن عرفة وقال المازري ان كان المحكوم به مالا يميز أصلاً ذكر البيئة قيمته تقول غصبه سريرا قيمته كذا أو طهراً ما قيمته كذا قالت هذا فيما يتعلق بالذمة وأما ما لا يتعلق بها فظاهر كلام ابن رشد ان المكيل والموزون لا تصح البيئة به بعد غيبته لعدم معرفته بعد حضوره فتنتع الشهادة به غائباً على الصفة وتقام هذا المعنى في مسائل الاستحقاق وان كان غائباً بمعيناً بنفسه كالعبد والفرس فان كانت البيئة بما يستحق لامن يد مدع ماله ولا مدعي أسر به نفسه سمعت في غيبته بكل صفة الموجبة تعينه عند مشاهدته اتفاقاً ان لم يكن عبداً أو ثبوتاً وان كانه في سماعها ومنه قولها مع جل أصحاب مالاً وابن رشد عن ابن دينار مع ابن كثة وان كانت بما يستحق من يد مدع ماله كذا أو مدعي أسر به نفسه في سماعها به ومنه قولان لاختصاص الواضحة للفضل عن خصمون قال لا أعلم خلافاً لاحد من أصحابنا غير ابن كثة وفضل عن ابن دينار مع ولله شيع عن ابن القاسم في الجمعة لو ادعى عبداً يدرج في العبد غائب في قيم البيئة فيه أو كان حيواناً أو متاعاً بعينه أو طام فيه بيعة قبلت اذا وصفت وذلك وعرفوه وحلوه ويقضى له به قال ولو شهد بيعة عن غائب بانه سرق فقد لم وغاب

٢٧ من مع سمعت بضم مكسر (قوله ان لم يكن) أي المدعي به (قوله وان كانه) أي المدعي به عبداً غائباً (قوله سماعها) أي البيئة الشاهدة بصفته (قوله ومنه) أي سماعها (قوله قولها) أي المدونة الخ راجع لسماعها (قوله وابن رشد الخ) راجع لمنعه (قوله وان كانت) أي البيئة (قوله يستحق) بضم السين (قوله بضم الياء وفتح الحاء) قوله لسماعها (قوله وفضل عن ابن دينار مع) أي ابن كثة راجع لمنعه (قوله وللشيع) خبر مقدم (قوله والعبد غائب) حال (قوله فيقيم) أي المدعي (قوله فيه) أي العبد الغائب (قوله أو كان) أي المدعي به (قوله أو طام) أي الحيوان أو المتاع (قوله قبلت) بضم فكسر (قوله ذلك) أي العبد أو الحيوان أو المتاع (قوله وحلوه) بفتح الحاء المهملة وباللام (قوله ويقضى) بضم الياء وفتح الصاد (قوله له) أي المدعي (قوله به) أي العبد أو الحيوان أو المتاع (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله قد قدم) أي الغائب المشهود عليه بالسرقة

(قوله حكم عليه) أي المشهود دعاه (قوله وليس عليه) أي القاضي (قوله أعادتها) أي الشهادة (قوله القاضي) مفسر فاعل جلب (قوله الناس) أي الحاضرين عنده للخصومة (قوله بطاق) بكسر الموحدة جمع بطاقة أي ورقة (قوله خلطت) بضم فكسر (قوله الاول) أي في خروج ٢١٠ بطاقته منها (قوله فالاول) أي الذي يليه فيه (قوله العدوى) بفتح فسكون (قوله

الشهود وأحضروا حكم عليه وليس عليه أعادتها إذا استأصل تمام الشهادة (وجلب) القاضي (الخصم) المدعى عليه (بجاثم) أي الآلة التي يطبع بها كتابه سواء كان يضعه في يده أم لا أي بورقة مطبوعة به ابن يونس أمر مضمون الناس فكتبوا أسماءهم في بطاق ثم خلطت ثم دعا الاول فالاول فخرج دعاه وخصه حاضره معه أدخلهما وأجاسهما بين يديه على الاعتدال في مجلسهما وان استعدى الذي خرج اسمه على رجل بمحاضرة مدينة العدوى أو يقصر ابن الاغاب وهو على ثلاثة أميال من المدينة أعداه على خصمه بطابع يعطيه أيام فإذا أتى صاحبه أمر باخذ الطابع منه وكان لا يعطى كتاب عدوى يجلب خصم الامن الاميال بسيرة (أورسول) من القاضي للخصم المطلوب حضوره ابن فتوح ان سأل الطالب القاضي برفع مطلوبه بمجلس القاضي أي بقي للقاضي ان كان قريبا أن يامر غلامه الذي له الاجارة من بيت المال بالسيرة ابن عبد الحكم القريب من المدينة كمن يأتي ثم يرجع بيت بمنزله ابن شاس ان غاب الخصم ولم يكن موضعه يز يد على مسافة العدوى أحضره القاضي ابن عبد الحكم إذا استعدى الرجل على الرجل فان كان في المصر معه أعطاه عدواه بجاثم يتحققه أورسول يرسله اليه حتى يجلبه اليه وأجرة الرسول على الطالب الا أن يمتنع المطلوب من الحضور أو الجواب أو أعطاه ما ثبت عليه باقراره أو يدينه فسكون الاجرة عليه لظلمه لا يقال الظلم لا يبيع مال الظالم لانه قول الظلم الذي لا يبيع مال الظالم هو الظلم الذي لا يؤدي لضماح مال المظلوم وأما الظلم المؤدى لذلك فيوجب اغرامه كمنع آلة التدكية حتى مات الحيوان فيغير قيمته أفاده تن عن ابن عرفة ويجب ان الخصم بجاثم أو رسول (ان كان) الخصم (على مسافة العدوى) بفتح العين المهملة وسكون الدال كذلك مقصود في الصحاح العدوى طلبك الى وال ليعيدك على من ظلمك كي ينتقم منه يقال استعديت على فلان الا يرفعه أي أي استعدت به فاعانني عليه والاسم منه العدوى وهي المعونة من مجلس الحكم الخط كلام القرافي يقصد ان مسافة العدوى هي مسافة القصر وقصوه في تبصرة ابن فرحون وقال الباجي مثل ثلاثة أميال وقيل ان يأتي ثم يرجع فيبيت في منزله ابن الحجاب يجلب الخصم مع مدعيه بجاثم أو رسول اذا لم يزد على مسافة العدوى فان زاد عليها فلا يجلبه ما لم يشهد شاهد ابن سلون ان كان الخصم في مصر الحاكم أو على أميال بسيرة كتب برفعه أصبح والافليك كتب لاهل العدل أجمعوا بين فلان وفلان للتناصف فان أيا فأنظروا فان رأيت للمدعي وجهه مطلب ولا يريد بالطوب تعنيته فافروه البنا والافلا (لا) يجلب ان كان على (أكثر) من مسافة العدوى زيادة كثيرة (كستين ميلا) فلا يجلب منها (الابشاهد) بقيمة المدعي هذه القاضي بوجهه فيكتب اليه اما ان يرضى خصمه أو يحضر أو يوكل المتبطل إذا لم يتفق في بعض الجهات البعيدة تقديم حاكم ليكون الامام

أو يقصر) أي عن العدوى (قوله وهو) أي العدوى (قوله أعداه) جواب ان (قوله فإذا أتى) أي الطالب (قوله امر) أي مضمون (قوله وكان) أي مضمون (قوله مطلوبه) أي الطالب (قوله ان كان) أي المطلوب (قوله يا امر) أي القاضي (قوله غلامه) أي القاضي (قوله معه) أي الطالب (قوله يأتي) أي المدينة من منزله خارجها (قوله موضعه) أي الخصم (قوله العدوى) بفتح فسكون مقصودا (قوله فان كان) أي الطالب (قوله معه) أي القاضي (قوله أعطاه) أي القاضي الطالب (قوله عليه) أي المطلوب (قوله لذلك) أي ضياح مال المظلوم (قوله اغرامه) أي الظالم (قوله فيغير) أي المانع (قوله قيمته) أي الحيوان (قوله كذلك) أي العنين في الاله مال (قوله الى وال) أي منه (قوله ينتقم) أي الوالى (قوله منه) أي ظالمك (قوله من مجلس الحكم) حال من

مسافة العدوى (قوله ونحوه) أي كلام القرافي (قوله يشهد شاهد) أي على من زاد بعده على مسافة العدوى (قوله لم كتب) أي الحاكم (قوله برفعه) أي الخصم لمجلس الحكم (قوله والا) أي وان لم يكن في مصره ولا على أميال بسيرة (قوله فيكتب) أي القاضي (قوله فان أيا) أي الخصمان التناصف (قوله فافروه) أي المطلوب (قوله والا) أي وان لم تروا طلبه وجهها واداعنات المطلوب (قوله فيكتب) أي الحاكم (قوله اليه) أي المطلوب (قوله حاكم) أي نائب عن القاضي

(قوله في ذلك) أي تقديراً كما نائب عنه (قوله فيه) أي المحل البعيد (قوله إلى المصير) أي الذي به الفاضل الذي ولاه الامام (قوله عنده) أي القاضي (قوله واهله) أي القاضي (قوله يشخص) بضم فسكون فكسر أي يحضر (قوله ولا شيء له) أي الطالب (قوله القاضي) مفسر فاعل بزواج (قوله الشارحان) أي بهرام والبساطي ٢١١ (قوله الشارح) أي بهرام (قوله انها) أي

المرأة (قوله يجعلها) خبر ان
(قوله منها) أي ولايته (قوله
زوجها) بفتحات متعقبات
(قوله لانه) أي القاضي الخ
عنه لا يزوج الخ (قوله
فكذلك) أي الخارج
عن محل ولايته في العزل
عن الحكم (قوله مطرف)
أي قال (قوله هذا) أي
وظاهره الخ (قوله هو) أي
الخلاف (قوله دارا) خبر
كان محذوفة مع اسمها (قوله
كونها) أي الخصومة (قوله
ولو كان) أي المدعى عليه
(قوله هذا) أي كونها في بلد
المدعى عليه (قوله اجتماعها)
أي المدعى والمدعى عليه
(قوله لاختصاص الواضحة)
مع فضل راجع للدول (قوله
وابن كنانة) راجع للثاني
(قوله ومطرف وأصبغ)
راجع للثالث (قوله به) أي
قول أصبغ صلة أقول
(قوله به) أي المطالب
(قوله قلت) أي قال ابن
ديشار ابن القاسم (قوله
هذه) أي المسئلة (قوله
قال) أي ابن القاسم (قوله
يلقبه) بضم الياء وكسر
القائه أي يجيد الطالب المطلوب (قوله بما في الدمة) صلة يطلبه أي الطالب المطلوب (قوله أنه) أي الشأن (قوله غيره) أي العقار
(قوله كهو) أي العقار في الخلاف (قوله وان كان الخ) حال (قوله لا قول به) أي المعمول به (قوله وهو) أي كون العمل مرجحاً
أقول المعمول به (قوله به) أي القول (قوله بغيره) أي المعمول به (قوله بغير واضح) أي ترجيح العمل المعمول به (قوله وشهد) أي
العرف (قوله بيم) أي ترجيح العمل المعمول به (قوله وعلى به) عطف على وبه العمل (قوله ان القول الخ) خبر مراد

لم ياذن للقاضي في ذلك أو لعدم من يوليه فلا يرفع من فيه إلى المصير إلا بشبهة قوية كشاهد عدل
أو أن ضرب أو جرح ظهر عنده واهله يشخص الرجل البعيد ولا شيء له عنده (ولا يزوج) القاضي
(امرأة) غائبة (ليست بولاية) ذلك اختلاف الشارحان في تقريره فقروا الشارح بانه عنها أنها
يجعلها في غير ولايته كانت من أهل ولايته وخرجت منها أو كانت من غير أهل ولايته ومفهومه
أنها لو كانت في محل ولايته زوجها كانت من أهل ولايته أولاً لانه إذا خرج عن محل ولايته صار
معزولاً عن الحكم في ذلك المحل فكذلك إذا كان المحكوم عليه خارجاً عن ولايته وقال البساطي
لا يزوج امرأته ليست بولاية يعني إذا حضر بولاية امرأته جعلها في غير ولايته فلا يزوجها قالوا
لانه يعتبر الأشخاص كما تعتبر البقاع طئي تقرير الشارح هو الصواب وهو نص الجواهر
(و) ان كان المدعى عليه يملكه قاض والمدعى به يملكه قاض آخر (هل يدعى) بضم التحتية
وفتح الدال والعين مثلاً أي تقام الدعوى ويتحكم (حيث) يكون الشخص (المدعى عليه وبه)
أي الادعاء جعل المدعى عليه (عمل) بضم فكسر أي قضى مطرف به جرى الحكم بالدينونة وحكم
به ابن بشير بالاندلس (أو) يدعى حيث يكون (المدعى) فيه وهو قول الامام مالك وعبد الملك
رضي الله تعالى عنهم (وأقيم) بضم الهـ مزو ففتح الميم أي فهمه فضل (منها) أي المدونة
(تنبيهان) الاول نت وظاهره سواء كان المدعى به عقاراً أو شيئاً متعلقاً بالذمة وهو كذلك
اع طئي لم يكن هذا في كبره وقوله وهو كذلك ليس كذلك بل هو خاص بغير المتعلق بالذمة ابن
عرفة والخصومة في معين دارا وغيرها في كونها في بلد المدعى فيه أو بلد المدعى عليه ولو كان بغير
بلد المدعى فيه نالها هذا الوجه اجتماعهما ولو بغير بلد المدعى فيه لاختصاص الواضحة عن ابن
المجاشون مع فضل عن معصون وابن كنانة ومطرف وأصبغ قاتلاً كل من تعلق بخصم في حق
فله مخالفة حيث تعلق به ان كان به اميراً وقاض ولو كان الحق بغير موضع اجتماعهما ابن
حبيب أقول به فيما يتعلق بالذمة من دين وحق لا في العقار اه وتقتل ق عن ابن دينار ان
الدعوى بحق في الذمة الخصام فيها حيث تعلق به الطالب قلت الديون في هذه مخالفة للعقار قال
نعم وفي التكلفة وجه يلقب به بما في الذمة بطلاناً ومقابلتهم العقار بالدينون تقتضي أنه لا خصوصية
للعقار بل المعين غيره كهو وهو الذي يؤخذ من عبارة المصنف وابن عرفة وان كان غرض
كلامهم في العقار (الثاني) نت الظاهر ان العمل مرجح للقول به وهو واضح ان كان العرف
عاماً في كل بلد واما ان اختلاف العرف بان جرى به العمل في بلد وجرى في آخر بغيره فغير واضح
قرب شيء شهد العرف انه للرجال دون النساء في بلد وشهد في آخر انه للنساء دون الرجال وربما
اختلف العرف في البلد الواحد فلا ينبغي ان يعم طئي كلامه يقتضي ان العمل بشيء هو جريان
العرف به وليس كذلك بل مرادهم بقوله وبه العمل وعمل به أن القول به لا يمت به الاثرة

(قوله من قول أو فعل) بيان الشيء (قوله ذوات) أي صاحبات (قوله الأقدار) أي الراتب العلية (قوله تخرج) بضم فسكون فكسر (قوله الدار) أي تكون من جهازها الزوج (قوله فلو اختلفا) أي الزوجان (قوله فيها) أي ملك الدار (قوله فيها) أي الدار (قوله وهذا الباب) أي باب تنازع الزوجين في البيت ومتاعه (قوله ويشهد) أي العرف (قوله انه) أي ذلك المتاع (قوله ويشهد) أي العرف (قوله من قوله ٢١٢ وبه العمل) بيان ما (قوله له) أي المدعي (قوله في شيء) صلة الدعوى (قوله تعدى) بضم

وحرمان العرف بالشيء هو عمل العامة به من غير إنشاء حكم من قول أو فعل كقول ابن رشد العرف عندنا في ذوات الأقدار أن المرأة تخرج الدار فلو اختلفا فيم الوجوب أن يكون القول فيها قول المرأة ابن عبد السلام وهذا الباب عند المحققين تابع للعرف قرب متاع شهد العرف في بلد أو زمان أنه للرجال ويشهد في بلد آخر أو زمن آخر أنه للنساء ويشهد في الزمان الواحد والمكان الواحد أنه من متاع النساء بالنسبة إلى قوم ومن متاع الرجال بالنسبة لقوم آخرين وهذا كما ترى ليس مما نحن بصدده من قوله وبه العمل وقول المصنف وبه عمل أشار به لقول مطرف وبه جرى الحكم في المدينة وبه حكم ابن بشير بالاندلس وليس هذا تابعاً للعرف في شيء (وفي تمكن) شخص من (الدعوى) شخص (غائب) عن البلد احتساباً (بلا وكلة) من الغائب له في شيء تعدى عليه أو غصب أو ضرر أحدثه جاره في داره أو أرضه وهذا قول ابن القاسم وإليه ذهب أصحابنا وعدم تمكنه منها وهذا قول ابن المماجشون ومطرف ثالثاً لا يمكن منها إلا الأب والأب من له قرابة قريبة رابعة ما يمكن من إقامة البيئة لامن الخصومة خامساً ما يمكن القريب والأجنبي من الخصومة في العبد والدابة والثوب دون وكيل ولا يمكن منها في غير ذلك إلا الأب والأب من حكمه ابن حبيب (تردد) الخط أشار بالتردد إلى الخلاف في العارق التي ذكرها في التوضيح وذكرها ابن عرفة وغيره * (تبيينات) * الأول الخط هذا الخلاف في الدعوى بمن لا تعلق له بالشيء المدعى فيه وأما من له تعلق به كمن سبقت له يد على الشيء المدعى فيه بأذن صاحبه أو بغير أذنه أو من له فيه تعلق لاستيفاء حقه منه فهل له المطالبة بذلك أم لا أم في ذلك كلاماً شافياً والذي تقتضيه نصوص المذهب التي ذكرها أن فخص فاعده من ذلك وتجعل المسئلة على ثلاثة أوجه وهي أن هذا المدعى أن تعلق به ضمان الشيء المدعى فيه ودخل في ضمانه وصار مطالباً به فله الخصومة فيه والدعوى وأثبت ملك الغائب وتسلمه وإن لم يكن في ضمانه فاما أن يريد أن يستوفي من ذلك المدعى فيه شيئاً له في ذمة مالك الغائب أم لا فإن كان الأول جازلاً أن يدعى ويثبت ملك الغائب أيضاً والألا يمكن من الدعوى فنقسم الأول الغاصب إذا غصبه غاصب آخر والمستعير إذا كان الشيء مما يغاب عليه والمرتهن كذلك والحليل ونحو ذلك قال في نوازل مصنون من كتاب الغصب سئل مصنون عن رجل من العمال أكره رجلاً أن يدخل بيت رجل يخرج منه متاعه يدفعه إليه فأخرج له ما أمر به فدفعه إليه ثم عزل ذلك العامل الغاصب ثم أتى المقتصوب منه المتاع فطلب ما غصب فهل له أن يأخذ بما له من شاء منها أم أن شاء الآخر وإن شاء المأمور فقال نعم له أن يأخذ بما له من شاء منها قيل له فإن أخذ ما له من الذي أكرهه على الدخول فهل يرجع على العامل الذي أكرهه على الدخول فقال نعم قيل له فإن عزل الأمير الغاصب وغاب

بضم التاء والعين وكسر الدال (قوله غصب) بضم فكسر (قوله أو ضرر) محط على شيء (قوله جاره) أي الغائب (قوله في أرضه) أي الغائب صلة جار (قوله وهذا) أي تمكن الدعوى لغائب بلا وكيل (قوله منها) أي الدعوى لغائب بلا وكيل (قوله وهذا) أي عدم التمكن منها (قوله سبقت له يد على الشيء) بآذن صاحبه (أي كودع ومستعير وعامل قراض ومساقاة ومستأجر ومكتر) (قوله أو بغير أذنه) أي كغاصب (قوله حقيقة) أي كدين ونفقة (قوله تلخص) بضم التاء وفتح الخاء المعجمة منقلاً (قوله الأول) أي من تعلق به ضمان الشيء (قوله كذلك) أي في الرهن الذي يغاب عليه (قوله العمال) بضم العين وشد الميم (قوله يخرج) بضم فسكون فكسر (قوله منه) أي البيت (قوله متاعه) أي في البيت (قوله يدفعه) أي الرجل المتاع (قوله إليه) أي العامل (قوله فلو اختلفا) بضم فسكون فكسر (قوله فيها) أي ملك الدار (قوله فيها) أي الدار (قوله وهذا الباب) أي باب تنازع الزوجين في البيت ومتاعه (قوله ويشهد) أي العرف (قوله انه) أي ذلك المتاع (قوله ويشهد) أي العرف (قوله من قوله ٢١٢ وبه العمل) بيان ما (قوله له) أي المدعي (قوله في شيء) صلة الدعوى (قوله تعدى) بضم

أي العامل (قوله فخرج) أي الرجل المسكر بالفتح (قوله له) أي العامل (قوله ما أمره) أي المتاع الذي أمر المقتصوب العامل الرجل (قوله به) أي أخرجه (قوله فدفعه) أي الرجل المتاع (قوله إليه) أي العامل (قوله ثم عزل) بضم فسكون فكسر (قوله المتاع) نائب فاعل مفعول (قوله فطلب) أي المقتصوب منه (قوله ما غصب) بضم فسكون فكسر (قوله فهل له) أي المقتصوب منه (قوله منها) أي الآخر والمأمور (قوله فقال) أي مصنون (قوله قيل له) أي مصنون (قوله أكره) بضم الهمزة وكسر الراء (قوله فقال) أي مصنون

(قوله المكره) بفتح الراء (قوله ليغرمه) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله اي المكره العامل) (قوله اياه) اي المتاع (قوله وقال) اي المكره (قوله المأخوذ) اي المطلوب (قوله به) اي المتاع (قوله يعدي) بضم فسكون ففتح (قوله اي به لفظ المكره) (قوله عليه) اي العامل (قوله فقال) اي سحنون (قوله كما قال) اي سحنون (قوله لا يصح) اي لا يجوز (قوله المكره فعل المكره عليه) (قوله واما قوله) اي سحنون (قوله يقضي) بضم فسكون ففتح (قوله على الدخول) صله المكره (قوله على العامل) صله يقضي (قوله بالمال) اي اخذه صله يقضي (قوله لانه) اي المكره (قوله ان يقضي له) اي المكره (قوله بتغريمه) اي العامل (قوله اياه) اي المتاع (قوله ولا يمكن) بضم ففتحين مثقلا (قوله المكره بالفتح) (قوله منه) اي قبض المصوب (قوله ويوقف) اي المصوب (قوله وقال) اي ابن عرفة (قوله تكيهه) اي المكره (قوله منه) اي قبض المصوب (قوله لانه) ٢١٣ اي المصوب (قوله لو هلك)

اي المصوب (قوله في الوقف) اي في حال كونه بيد العدل (قوله لضمه) اي المكره المصوب (قوله لانه) اي المصوب (قوله على حكم الغصب) صله باق (قوله واما قوله) اي ابن رشد (قوله الحق) اي الذي تتحمل به (قوله محله) بفتح فكسر مثقلا (قوله اي الجبل) (قوله اذا قال) اي الجبل (قوله وهو) اي المضمون (قوله ليخشي) بضم الياء (قوله الشين) (قوله عدمه) بضم فسكون (قوله قبل قدوم الطالب) تنازع (قوله وعدم) (قوله او كان) اي المضمون (قوله اقر) بضم فكسر اي وضع (قوله والا) اي وان لم يكن امينا (قوله اودع) بضم الهمز وكسر الدال اي

المصوب منه المتاع فقام المكره على الدخول في بيت الرجل على الامير الغاصب لانه متاع ليغرمه اياه وقال آنا المأخوذ به اذا جاء صاحبه فهل يعدي عليه فقال نعم محمد بن رشد هذا كما قال لان لا كراه على الافعال التي تتعلق بها حق لمخلوق كالاقتتل والغصب لا يصح باجماع وانما يصح فيما لا يتعلق به حق لمخلوق من الاقوال باتفاق ومن الافعال على اختلاف واما قوله يقضي للمكره على الدخول في بيت الرجل على العامل بالمال لانه هو المأخوذ به فقهه نظره والذي يوجبه النظر ان يقضي له بتغريمه اياه لا يمكن منه ويوقف لصاحبه اه ونقله ابن عرفة وقال اثره كالمصنف في صحيح قلت الاظهر تكيهه منه لانه لو هلك في الوقف اضعه لانه على حكم الغصب باق اه واما قوله ان الاكراه على الافعال التي تتعلق بها حق لمخلوق كالاقتتل لا يصح باجماع فليس كذلك بل فيه الخلاف حسبما نقله المصنف وابن عرفة وغيرهما وقالوا في الجبل له اخذ الحق بعد محله والطالب غائب اذا قال اخاف ان يفسد المضمون وهو عما يخشى عدمه قبل قدوم الطالب او كان كثير المطلب واللدن فان كان الجبل امينا اقر المال عنده والا ودع لبراءة الجبل والتغريم فانه في الذخيرة ونقله ابو الحسن عن عبد الحق وغيره ومن القسم الثاني المرتين ثبت ملك الراهن لبيعه ويستوفي حقه منه وزوجة الغائب وغرماءه يثبتون ماله لبيعهم لهم ويستوفون من ثمنه ابن رشد الذي جرى به العمل ان القاضي لا يحكم للمرتين ببيع الرهن حتى يثبت الدين عنده والرهن وملك الراهن له ويختلف مع ذلك انه ما وجبه دينه ولا قبضه ولا احوال به وانه لباقي عليه الى حين قيامه اه وفي التوضيح ان كان للزوج ودائع وديون فرض للزوجة نفقة فيها ولها اقامة البيضة على من يخدم غرمائه ان لزوجه اعليم دينام قال ولا يبيع الحاكم الدار حتى يكاف الزوجة اثبات ملكية الزوج لها وان الدار لم يخرج عن ملكه في علمهم * (الثاني) * تتظاهر كلام الشارح ان التردد في الاقوال الخمسة طعن ما قاله الشارح هو الاولى لانهم عدوا هذا الموضوع من المواضع التي يشير المصنف بالتردد لكثره الخلاف * (الثالث) * تت مقررنا به نحو في الشارح الاوسط وقال البساطي حمله الشارح على ان الغائب مدعى عليه

المال عنده امين (قوله لبراءة الخ) بيان لغاية ايداعه (قوله ومن القسم الثاني) اي من لم يتعلق به ضمان مال الغائب وله حق عليه اراد استيفاء منه (قوله يثبت) بضم فسكون فكسر (قوله لبيعه) اي المرتين الرهن (قوله منه) اي عن الرهن (قوله وزوجة) عطف على المرتين (قوله يثبتون) بضم فسكون فكسر اي الزوجة والغرماء (قوله ماله) اي الغائب (قوله لبيع) اي مال الغائب (قوله اهم) اي لاجل توفية نفقة الزوجة ودين الغرماء (قوله حتى يثبت) اي المرتين (قوله عنده) اي الغائب (قوله والرهن) عطف على الدين (قوله وملك) عطف على الدين (قوله له) اي الرهن (قوله ويختلف) اي المرتين (قوله ذلك) اي اثبات الدين والرهن وملك الراهن (قوله انه) اي المرتين (قوله ما وجبه) اي المرتين الراهن (قوله وانه) اي الدين قوله فرض بضم فكسر (قوله فيها) اي الودائع والديون (قوله ولها) اي الزوجة

(قوله وما ذكره) أي البساطي (قوله ولا يفتح) أي ما ذكره البساطي (قوله ان كان للغائب) أي المدعي عليه (قوله سمعت) بضم السين (قوله المدعى) أي عليه ٢١٤ (قوله والا) أي ان لم يكن له مال ولا جيل ولا وكيل (قوله نقلت) بضم النون أي البلد

الذي به الغائب (قوله ما ذكر) أي المال والجيل والوكيل (قوله والا) أي وان لم يوجد احدهما (قوله لأنه) أي الغائب (قوله تنبو) أي بعد (قوله عنه) أي الغائب (قوله منه) أي الغائب (قوله على ابنه) صلة قصر (قوله وعمومه) أي القيام عنه عطف على قصر (قوله فيهما) أي ابنه وابيه (قوله احدهما) أي البينة والخصومة (قوله منهما) أي البينة والخصومة (قوله غيرهما) أي ابنه وابيه (قوله من دين وغيره) بيان ما (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله عنه) أي الغائب (قوله في كونه) أي القيام (قوله وقصره) أي القيام عنه (قوله على قربها) أي الغيبة

• (باب في أحكام الشهادة) •

وهي لغة البيان والشاهد المبين وكذا الشهيد وفير قوله تعالى شهد الله أنه لا اله الا هو بين وبعلم ابن عبد السلام لا تعرف اصطلاحاً لانها معلومة ابن عرفة الاقرار في أقت فهو ثمان سنين أطالب الفرق بينهما وبين الرواية وأسأل الفضلاء عنه ويحقق ماهية كل منهما فيه ولون يشترط في الشهادة التعدد والذكورية والحرية بخلاف الرواية فاقول لهم هذا فرع تصورها وتميزها عن الرواية وتعرفها بها كما هي التي لا تعرف الا بعد معرفة ثم يدور اذا وقعت حادثة غير منصوصة من أين لنا أنها شهادة شرطها التعدد الخ أو رواية ليس شرطها ذلك وينو الخلاف في قبول خبر الواحد برؤية هلال رمضان على كونه رواية أو شهادة في قبوله بعد ما صلي امامه على ذلك وهذا يتوقف على تصورها وما ومعرفة الفرق بينهما ولم أزل في شدة قلق حتى طالعت

• (باب الشهادة) •

(قوله وفسر) بضم فسر مثقلاً (قوله لا تعرف) بضم قفتين مثقلاً أي الشهادة (قوله لانها) أي الشهادة اصطلاحاً (قوله بينها) أي الشهادة (قوله عنه) أي الفرق بينهما (قوله ويحقق)

عطف على ها عنه (قوله منها) أي الشهادة والرواية (قوله يشترط) بضم الياء وفتح الراء (قوله هذا) أي اشتراط ما ذكر شرح في الشهادة دون الرواية (قوله تصورها) أي الشهادة (قوله وتعرفها) أي الشهادة (قوله دور) خبر تميزها (قوله ذلك) أي التعدد الخ (قوله على كونه) أي خبر الواحد (قوله وفي قبوله) أي خبر الواحد (قوله على ذلك) أي الخلاف في كونه رواية أو شهادة (قوله وهذا) أي الخلاف في كونه رواية أو شهادة (قوله تصورها) أي الشهادة والرواية (قوله بينها) أي الرواية والشهادة

(قوله فوجدته) اي المازري (قوله فقال) اي المازري (قوله هما) اي الشهادة والرواية (قوله ثم قال) اي القرافي (قوله ثم اجاب) اي القرافي (قوله عموما) اي الشهادة (قوله ومقتضودها) اي الشهادة ٢١٥ (قوله كلامه) اي القرافي (قوله قوله)

اي القرافي (قوله بانه) اي الفرق بينهما (قوله رد) خبر كان (قوله جعلوا الخ) جواب لما (قوله ولا يجده) اي القول بقبول خبر الواحد في الهلال (قوله قول) جنس شمل الشهادة وغيرها (قوله هو) اي القول الخ فصل مخرج الرواية (قوله سماعة) فاعل يوجب (قوله الحكم) مقعول يوجب (قوله عدل) بضم فكسر مثله (قوله تعدده) اي فاعله (قوله طالبه) اي الحكم (قوله فتخرج الرواية الخ) تخرج على هو بحيث الخ (قوله اعدم شرطه الخ) علة واختيار القاضي (قوله وقال) اي ابن عرفة في الحد (قوله وهو) اي القول الخ حال (قوله به) اذ جنسها القريب خبر وهو نوع من القول (قوله لا داخل الخ) علة قال قول (قوله اذ هي) اي الشهادة قبل الاداء (قوله لانها) اي الشهادة قبل الاداء (قوله وفيه) اي الحد (قوله لان الحكم باقتضاه الخ) اجيب عنه بان ذكره في الحد باعتبار كونه فاصلا عما معدود

شرح البرهان المازري رحمه الله تعالى فوجدته - حقق المسئلة وميز الشهادة من الرواية فقال هما خبران غير ان الخبر عنه ان كان عاما لا يختص بعين فهي الرواية كقوله صلى الله عليه وسلم الاعمال بالنية والشهادة فيما لا يتقسم فانها عامان لا يختصان بعين في كل الاعصار والامصار بخلاف قول العدل عند الحاكم لهذا عند هذا ينشأ مثلا فانه الزام لعين لا يتعداه فهذه شهادة ثم قال ينتقض هذا الفرق بان الشهادة قد تتعلق بكل كشهادة توقف مؤبد على القراء وكون الارض عنوة وصلحا وان الرواية قد تتعلق بجزئي كارسال سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وخبرته ووفاته وخلافة أبي بكر وعمر وعثمان وعلى رضي الله تعالى عنهم اجمعين ثم اجاب عن الاول بان عمومها عارض ومقتضودها الاول انما هو جزئي فاقصود بالشهادة بالوقف انما هو الواقف لينزع منه الموقوف وأما كون الارض عنوة أو صلحا فلم ارفقه نصا لاصحابنا ويمكن أنه من باب الخبر والرواية لعدم الاختصاص في المحكوم عليه ويمكن كونه من باب الشهادة لتعين المحكوم فيه وهو الارض وأما النقض على الرواية فان المذكورات وان تعلقت بجزئيات ابتدأ لكن غمرا ثم اوفوا انذها عامة للعالمين اجمعين هذا حاصل كلامه وواضح أن قوله أفت اطلب الفرق واسأل الفضلاء الخ نص في منافاته قول ابن عبد السلام لا حاجة لتعريف الشهادة والحق قول القرافي انه يحتاج لتعريفها وتعقب بعض شيوخنا قول القرافي أفت مدة كذا اطلب الفرق بينهما الخ بانه مذكور في أيسر الكتب المتداولة بين مبتدئي الطلبة وهو تنبيه ابن بشر قال في كتاب الصيام لما كان القياس عند المتأخرين رد ثبوت الهلال لباب الاخبار اذ رأوا أن الفرق بين باب الخبر وباب الشهادة أن كل ما خضع للمشهود عليه فباب الشهادة وكل ما عم فلم القائل منه ما لم يزل المقول له فباب الاخبار جعلوا في المذهب قوله بقبول خبر الواحد في الهلال ولا يجده الا في النقل مما ثبت عند الامام ثم قال ابن عرفة والصواب ان الشهادة قول هو بحيث يوجب على الحاكم سماعة الحكم بمقتضاه ان عدل فاقاله مع تعدده واحلف طالبه فتخرج الرواية والخبر القسم للشهادة واخبار القاضي بما ثبت عنده قاضيا آخر يجب عليه الحكم بمقتضى ما كتب به اليه اعدم شرطه بالتعدد أو الحلف وتدخل الشهادة قبل الاداء وغير التامة لان الحقيقة لا توجب حصول دليل ما اضيفت اليه بالفعل حسما ذكره في تعريف الدلالة اه وقال قول وهو جنس بعيد لا تدخل الشهادة قبل الاداء اذ هي قول لا خبر لانها من كلام النفس يطلق عليه القول لغة وعرفا وفيه دور لان الحكم باقتضاه لا تعدد فرع تصور كونه شهادة وقوله ان عدل فاقاله أراد به ان ثبتت عدالة القاضي بينة أو بعله ولو قال قول عدل لكان أين افاده شب ابن مرقوق تعريفه غير جامع اذ لا يشمل الشهادة بالخطأ لثبوتها بما رآه وبالطلاق والعق وشعورهما فان شهادة الواحد فيها توجب عين المشهود عليه (العدل) بفتح العين وسكون الدال (حر) بضم الحاء لا قرن انما اها ولا ذواته ككاتب ومدبر ومعتق لاجل يجهي سالت ابن القاسم عن المعروف بظلم الناس والتعدي عليهم في أموالهم من ذوي السلطنة والولاة يدعي رجل عليه أنه ظلمه في أرض غلبه عليها أو غيرها من

لا باعتبار كونه حكما عليه (قوله بعله) اي القاضي (قوله تعريفه) اي ابن عرفة (قوله اثبتوها) اي الخطأ اقول قوله ان عدل فاقاله الخ شرط في ايجاب الحكم بمقتضاه لافي كونه شهادة والايجاب اخص منها لشهولها ما لا يجب الحكم بمقتضاه اذ شأن الحقائق الشرعية شمول فاسد هاف هو جامع والله أعلم

(قوله ولا يجد) أي المدعي (قوله لا يقبل) بضم الهمزة وفتح الباء (قوله عليه) أي المذنبون بالظلم والتعدي (قوله فقال) أي ابن القاسم (قوله اعلمه) تحرى به الصدق ٢١٦ في نفي الاختلاف فيه (قوله يعدل) بضم ففتحين مثقلا (قوله عرفت) بضم

الاموال ولا يجد على دعواه عدول من البيئات ويجحدشهود لا يعرفون به دالة ولا يوصفون بسخطة أيقبل مثل هؤلاء عليه أو لا يقبل عليه الامثل ما يقبل على غيره من عدول الشهداء فقال لا تجوز شهادة غير العدول على أحد من الناس كان المشهود عليه ظالما أو غيره قال الله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم فلا ينبغي لأحد من العدول أن تجوز شهادتهم على أحد من الناس ابن رشد هذا كما قال وهو على الاختلاف فيه اعلم في المذهب أن الشاهد المجهول الحال لا تجوز شهادته حتى يعدل اتقول الله عز وجل من ترضون من الشهداء أي من عرفت عدلته غير أن ابن حبيب أجاز شهادة المجهول الحال على التوسم فيما يقع بين المسافر وبين السفر للضرورة إليها قياسا على شهادة الصبيان فيما بينهم من الجراح ومراعاة الاختلاف إذ من أهل العلم من جعل الشاهد على العدالة حتى تعرف جرحه اظاهر قول عمر رضي الله تعالى عنه المسلمون عدول بعضهم على بعض الاجماد في حد او جرح با عليه زور وهو قول الحسن ومذهب الليث بن سعد وقد اتفقوا في الحدود والقصاص على أن الشهادة فيها لا تجوز الا بعد معرفة عدالة الشاهد ومن أصحابنا المتأخرين من أجاز شهادة الشاهد المجهول الحال في يسير المال وهو استحسان على غير قياس اقول الله عز وجل من ترضون من الشهداء وقول عمر رضي الله تعالى عنه والذي نفسي بيده لا يؤسر رجل في الاسلام بغير العدول اه وفي الذخيرة نص في النوادر على أنه اذا لم يوجد في جهة الا غير العدول اقمنا اصلهم وأقلهم فجور الاشهادة ويلزم مثله في القضاء وغيره لثلاث تضييع المصالح قال ولا أظن أحدنا يخالف في هذا فان شرط التكليف الامكان اه ونحوه لابن راشد في مذهبه وابن عبد الغفور في الاستعناء قال اذا كان البالد لا عدول فيه فانه يكفي بالامثل فالامثل ويستكثر بحسب خطر الحقوق وظاهر كلام النوادر أنه لا يراد على النصاب وقال ابن القيس في أحكام القرآن اذا كانت قرية لا عدول فيها وبعدها عن العدول فهل تجوز شهادة بعضهم لبعض في الاموال أم لا والذي عليه جمهور المذهب ولم يعلم للمتقدمين منهم خلافا ان شهادتهم لا تجوز وهو ظاهر قول ابن حبيب في واصله وثقه الباسي ورأيت قوما من المتأخرين يحدون عن أشياءهم بانهم افتوا بجواز الشهادة بمن ذكرنا ويهملونها للضرورة ويجادون اننا علم أن قول المازري في درره روى عن سمعون تجوز الشهادة على السارق من لقيه من الناس السبيارة على الطريق من المسافرين والنساء والصبيان والرعاة اذا عرفوه وقالوا رأينا فلانا سارقا دابة فلان أو رأينا فلانا في حوزة كذا أو في مراحى بنى فلان وتجوز عليه شهادة السبيارة سواء كانوا عدولا أو غير عدول وأكثر ما يكون هذا في البرابرو ليس قول من قال لا تجوز عليهم الا شهادة العدول بشئ عندنا وقد مثل الامام مالك رضي الله تعالى عنه عن مثل هذا في اصوص اهل الجواز وبراير برقة فقال تجوز عليهم شهادة من اقيم من الناس قيس له انهم غير عدول قال وابن يوجب العدول على السارق واللص وانما يقصد اللص والسارق مواضع الخلو التي ليس فيها العدول وقاله محمد بن سحنون ومثله في أسئلة ابن سحنون كل ذلك خلاف المذهب ولا يثبت اثني منه فيه فلا يجوز الاعتماد عليه في الفتوى اذ لو كان ثابتا

فكسر (قوله التوسم) أي ظن الصدق (قوله فيما يقع) صفة شهادة (قوله ما (قوله الجراح) بيان ما (قوله ومراعاة) عطف على قياسا (قوله تعرف) بضم فسكون ففتح (قوله مجر با) بضم ففتحين مثقلا (قوله وهو) أي جعل الشاهد على العدالة الخ (قوله ومذهب) عطف على قول (قوله وهو) أي تجوز بعض المتأخرين شهادة المجهول الحال في يسير المال (قوله لا يؤسر رجل) أي يقضى عليه (قوله على أنه) أي الشأن (قوله قال) أي القراني (قوله يخالفه) أي الشيخ (قوله هذا) أي اقامة غير العدل الاصلح والاقبل فجور الشهادة او القضاء أو نحوه ما اذا تعذر العدل (قوله مذهبه) بضم الميم (قوله قل) أي ابن عبد الغفور (قوله يكتفي) بضم الهمزة وفتح الفاء (قوله ويستكثر) بضم الهمزة وفتح المثناة أي من الشهود (قوله خطر) أي عظم (قوله أنه) أي الشأن (قوله القيس) بفتح القاء والراء (قوله ولم يعلم) بضم الهمزة وفتح اللام (قوله وتفسله) أي عدم جوازها (قوله يملأها) بضم الهمزة وكسر الميم (قوله بشئ) أي معتبر معول عليه (قوله أي ما لا يرضى الله تعالى عنه) (قوله انهم) أي الشاهدين (قوله فيه) أي المذهب

ما خفي

جوازها (قوله يملأها) بضم الهمزة وكسر الميم (قوله بشئ) أي معتبر معول عليه (قوله أي ما لا يرضى الله تعالى عنه) (قوله انهم) أي الشاهدين (قوله فيه) أي المذهب

(قوله ولذ كره الخ) عطف على ما خفي الخ (قوله بان من قال) صلة تعقب ٢١٧ (قوله يجوزها) أي شهادة الكافر (قوله

حالي) بفتح التاء مني بلا
نون لاضافته الى البيان
(قوله يخفى) بضم الياء
وفتح النون أي يخفى (قوله
يفتح) بضم الياء (قوله لانه
سيد كره الخ) علة ظاهر
(قوله هذا) أي رد شهادة
المجور (قوله الى) بشد
الياء (قوله المولى) بضم
ففتحين مثقلا (قوله قال)
أي مالك رضي الله تعالى
عنه (قوله وهو) أي جواز
شهادة المولى عليه (قوله
من قول ابن القاسم) صلة
معلوم (قوله من لغو الولاية
الخ) بيان معلوم (قوله في
جواز) صلة لغو (قوله
المعلوم) نعت مشهور
(قوله من قول مالك) صلة
معلوم (قوله من ان المولى
عليه) بيان معلوم (قوله
ان لا يجوز الخ) خبر لا في
(قوله وهو) أي عدم
جواز شهادته (قوله ان
الثاني) أي عدم جوازها
(قوله منها) أي المدونة
(قوله هذا) أي جريان
ذلك هنا (قوله ان المانع
الخ) بيان قول مالك
بتقدير من أو منعه وله بدونه
(قوله انه فيهم اياه) أي القدر
علة نسبتهم اليه (قوله
وقوله) أي القدر عطف
على نفي

ما خفي على ابن رشد وابن أبي زيد وغيرهما من حفاظ المذهب ولذ كره الأئمة في كتبهم والله أعلم
(مسلم) لا كافر على مسلم أجماعا ولا على مثله عندنا خلافا لا في حنيفة والشافعي والشافعي رضي
الله تعالى عنه - م وتعقب ابن مرزوق - كناية الإجماع على عدم صحة شهادة الكافر على مسلم بان
من الأئمة من قال يجوزها على وصية مسلم في السفر للضرورة عزاه ابن سهل لشرع ابن
السيب وسعيد بن جبيرة وعبيدة بن سفيان وغيرهم (عاقلة) في حالي التعمل والاداء ابن عرفة
المازري شرط العقل واضح لان المجنون لا يعقل ما يقول ولا يضبطه ومن هو كذلك لا يلتفت
الى قوله ابن عبد السلام لا يختلف في اعتبار العقل في حالي التعمل والاداء ولا يضر ذهاب
العقل في غير هاتين الحالتين ونص عليه عبد الملك ابن عرفة - هذا مقتضى المذهب ولم أعرفه
لعبد الملك بل نقل الشيخ عن المجموعة ابن وهب عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه ما في كبير
يخفى ثم يفتي ان كان يفتي بآفاقه يعقلها جازت شهادته ويصبرها بقبائه (بالغ) فلا تقبل
شهادة الصبي اتفاقا الا الصبي على صبي في دم بشر وطأ في ان شاء الله تعالى (بلا فسق) ببحارحة
ظاهرة لانه سيد كره فسق الاعتقاد (و) بلا (حجر) عليه في التصرف في المال فلا تقبل شهادة
مجبور عليه فيه وان رشد محمد هذا أحب الى شيب هذا ضعيف والمعتمد الذي قاله الامام مالك
وجميع أصحابه رضي الله تعالى عنهم ان المولى عليه اسقطه لقبيل شهادته وتأمله مع قول ابن
عرفة في شرط عدم الولاية في المال خلاف سمع اشتهب أتجوز شهادة المولى عليه وهو عدل قال
نعم ابن رشد روى محمد بن عبد الحكم مثله في الموازية وهو قياس المعلوم من قول ابن القاسم من
لغو الولاية على المقيم البالغ في جواز افعاله وردها والاشقي على مشهور المذهب المعلوم من
قول مالك وأصحابه من ان المولى عليه لا تنفذ افعاله وان كان رشدا في أحواله أن لا تجوز
شهادته وان كان مثله لو طلب ماله اخذ وهو نص اشتهب في المجموعة وفي التوضيح عن ابن عبد
السلام ان الثاني هو ظاهر كتاب الشهادات من مناقض يظهر ان الخلاف في شهادته مبني على
الخلاف في اعتبار حاله أو الولاية عليه وتقدم في الخبر ان الذي به العمل قديما وحديثا قول ابن
القاسم باعتبار حاله فانظر هل يجري ذلك هنا وفي شرح ابن الناطم على التمهيد ما يفيد هذا
فعبارة المصنف على قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه ان المانع الحجر والله أعلم (و) بلا
(بدعة) أي اعتقاد مخالف لاعتقاد أهل السنة فلا تقبل شهادة مبتدع لانه اما فاسق واما كافر
ان لم يتأول بل (وان تأول) بفتحات مهموزا مثقلا (كخارجي) أي منسوب للخوارج وهم
قوم خرجوا على علي ومعاوية رضي الله تعالى عنهم - ما وكفر واهم معاوية نظر وجهه على
وعلى لرضاه بتحكيم أبي موسى الاشعري وعمر بن العاص رضي الله تعالى عنهم وقائلهم على
رضي الله تعالى عنه وقتل منهم جماعة (وقدري) بفتح القاف والادال وشهد الياء نسبة للقدر
أي إيجاد الاشياء بحسب علمها في الازل لنفسيهم اياه وقوله يخفى العبد افعاله الاختيارية ابن
الحاجب لا يعذر بجهل ولا تأويل كالتدري والخارجي ابن عبد السلام يحتمل كون القدر
مثلا للجاهل لان أكثر شبيهم عقلية والخطأ فيه يسمى جهلا والخارجي مثال للمأول لان
أكثر شبيهم سمعية والخطأ فيه يسمى تأويلا ويحتمل ان مراده بالجاهل المقدم من الفريقين
وبالتأول الجهم منهما ولم يعذر بالتأويل لتأديته الى كفر أو فسق بخلاف تأويل المخارين

(قوله ومنها) أي شروط القبول (قوله وهو) أي جعلها شرطاً في القبول (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله قال) أي ابن عرفة (قوله أصله) أي كتابه في أصول الفقه (قوله ونقحه) أي كتابه في الفقه (قوله وتوفى) عطف على اجتناب (قوله بشرطها) أي الشهادة (قوله ان يكون) أي الشاهد (قوله وهو) أي عدل الشهادة (قوله مراد أهل المذهب) أي بالعدل (قوله أطلقوه) أي العدل (قوله انه) أي عدل الشهادة ٢١٨ (قوله فيه) أي العدل (قوله واخذه) أي العدل (قوله غير) خبر قول (قوله بين) (قوله بين)

(تنبيهان الاول) الخطاب للمنفرد به الله تعالى هذه شروط طاقى العدل وهو خلاف ما قاله أهل المذهب فانهم جعلوه شرطاً في قبول الشهادة ومنها العدل الذي هو ما بين فان العبد يوصف بالعدل ابن عرفة لما كانت الشهادة موجبة لحكم الحاكم اشتراط طاقى شرط منها في أدائها الاسلام اننا قلنا قال ومنها الحرية والعقل ثم قال والبلوغ ثم قال والعدل قال ولما كانت شروط طاقى الشهادة والرواية تكلم عليها النحاة والاصوليون وابن الحاجب في أصله وفقهه طاقى ان قلت جعل عياض وابن شاسر وابن الحاجب وغيرهم من أهل المذهب هذه الشروط في الشاهد وجعلوها منها كونه عدلاً ثم فسروا العدالة بالمحافظة الدينية على اجتناب الكبائر والكذب وتوفى الصغار إلى آخر ما ذكر واختلف المصنف اصطلاحاً أهل المذهب ونص ابن الحاجب بشرطها ان يكون حراً مسلماً عاقلاً بالغاً مستعملاً لم رأيه قلت لا مخالفة لان المصنف أخذ العدل بمعنى عدل الشهادة وهو مراد أهل المذهب حيث أطلقوه ولا شك انه من توفرت فيه هذه الشروط التي ذكرناها فالقوله لا عهد وأخذ غير بمعنى المحافظة على الامور المذكورة بمحافظته دينية فتشمل هذا المعنى العبد فلذا احتاجوا لذكر الحرية مع العدالة وما سلكه المصنف أحسن لانه أمس بالمقام فقوله ح متورك على المصنف ان ما ذكره ابن فان العبد يوصف بالعدل لا غير بين * الثاني ابن عرفة اطال المأزى الكلام في العدالة والاولى انها صفة مظهرية مانع موصوفها البدعة وما يشبهه عرفاً ومعه صفة غير قليلة الصغار فالصغار الخمسة مندرجة فيما يشين وفاد الكذب في غير عظيم مقسدة عقرو مندرج في قليل الصغار بدليل قولها في آخر شهادتها بما يحرج به انه كذاب في غير شيء واحد وأطول منه قول ابن الحاجب في الفقهى العدالة بالمحافظة الدينية على اجتناب الكبائر وتوفى الصغار واداء الامانة وحسن المعاملة ليس معها بدعة ويتعقب بحشو الدينية لاستقلاله دون اوجال قوله وتوفى الصغار لاحتمال اجتماعها أو أكثرها ابن عبد السلام الضمير في قوله ليس معها بدعة راجع للعدالة وظاهره ان السلامة من البدعة أمر زائد على العدالة لئلا تكون تعليلاً لاشتراط هذه المعية بقوله فانهم افسق بوجوب كونهم معتدات فيستغنى بذلك عن كمالها كما استغنى بذكرها عن سائر أوضاعها وقد يجب بان هذا النوع من أوضاعها كثر التزاع فيه او يجب بان قوله الدينية احتراز به من المحافظة المذكورة اذ لم يكن القصديهم الدين وانما فعلها لتحصيل منصب ديني وقال ابن حجر زفي تبصرته قال أبو بكر الا بهر في صفة من تقبل شهادته هو المجتنب الكبائر المتوفى لا كثر الصغار تراذا كان ذا مروءة وعزيز متيقظاً متوسط الحال بين البغض والمحبة قلت وقد أتت هذه الصفة على جميع ما ينبغي في الشاهد العدل اهـ الثالث

يكسر اليا منقلاً (قوله والاولى) بفتح الهمزة في تعريف العدالة (قوله صفة) جنس (قوله مظنة) بفتح فكسر منقلاً الح فصل مخرج غيرا (قوله ابدعة) اي منها (قوله وما يشينه) بفتح فكسر عطف على ابدعة (قوله عرفا) اي قد صلة بشينه او غير لانه لم ينعوله او فعل مطابق اي شينه عرفياً (قوله ومعصية) عطف على ابدعة (قوله غير) نعت معصية (قوله قابل الصغار) من اضافة ما كان صفة (قوله عظيم مقسدة) من اضافة ما كان صفة (قوله عفو) خبر نادر (قوله مندرج) خبر نادر ايضاً (قوله قولها) اي المدونة واطافة دليل اليه البيان (قوله مخرج) بضم فتنكتين منقلاً (قوله انه) اي الشاهد (قوله في غير شيء واحد) مفهومه ان كذبه في شيء واحد لا يحرج به (قوله منه) أي حد العدالة المتقدم (قوله في الفقهى)

أي مختصر في الفقه (قوله وتوفى) عطف على اجتناب (قوله واداء) عطف على اجتناب (قوله وحسن) عطف على عيب اجتناب (قوله معها) اي المحافظة (قوله ويتعقب) بضم الياء أي تعريف ابن الحاجب (قوله لاستقلاله) أي تمام التعريف (قوله دونها) اي الدينية (قوله فانها) أي البدعة (قوله كونها) أي البدعة (قوله عنها) أي المعية (قوله بذكرها) اي العدالة (قوله سائر) اي جميع أوضاع (قوله في النوع) اي معية البدعة (قوله من أوضاعها) اي العدالة (قوله بها) اي المحافظة على ما ذكر (قوله قال ابن عرفة)

عب هذه الشرط ولا يشترط منها حال الاداء والتحمل الا العقل وبقية انما يشترط حال الاداء البناني هذا التفصيل في غير شهود النكاح والشهود على الخط وأما في النكاح والخط فلا بد من وجود الشرط كلها وقت الاداء وقت التحمل قاله المسناوي وهو ظاهر (لم يباشروا) أي يفعل العدل معصية (كبيرة) بلا توبة منها بان لم يفعلها أصلاً او تاب منها فان فعلها ولم يتب منها فلا تقبل شهادته فلا يشترط في العدل عدم مباشرة المعصية مطلقاً لانه مذكور الامن ولي أو صديق ولكن من كانت طاعته أكثر أحواله وأغلبها واجتنب الكبائر وحافظ على ترك الصغائر فهو عدل تت تكميل مذهب الجمهور وانقسام الذنوب الى كبائر وصغائر واختلاف في تمييز الكبائر منها فمن ميزها بالعدم تقريباً واولا النصوص ومنهم من حصرها بضابط وانذر كطرف من كل منهما في الأول قيل اربع وقيل سبع وقيل سبع عشرة ابن عباس رضي الله تعالى عنهم اهـ الى السبعين أقرب منها الى السبع وروى سعيد بن جبيرة الى سبع مائة أقرب ومن الثاني قيل ما لحق صاحبها وصديقه بنص كتاب أو سنة وقيل ما أوجب حكماً وقيل ما نص القرآن على تحريمه أو أوجب في جنسه حداً وقيل كل ذنب ختمه الله تعالى بنار أو غضب أو لعنة أو عذاب وقيل ما أوعده الله تعالى عليه يثأر أو حداً في الدنيا وقيل غير ذلك (أو ككثير كذب) ظاهر مفهومه ان من باشر كثير الكذب لا تقبل شهادته ولو استخدمه معلة وقول المدونة بما يجرح به الشاهد قيام البيئة عليه انه كذاب في غير شيء مشعر بتعدد معلة ومفهوم كثير أن مباشرة الكذب اليسير كالواحد غير قادح في العدالة وهو كذلك لعسر الاحتراز منه الخطاب ابن عرفة وأما الكذب فنصهم بما يجرح به الشاهد قيام بيئة على انه كذاب في غير شيء واحد ونقلها ابن الحاجب بانه معروف بالكذب في غير شيء واحد ابن عبد السلام كلامه يعطى تكبر الكذب ممن ثبت عليه وانه مشهور ومن قوله ولم يشترط هذا القيد الاخير في المدونة واكتفى بتكرار الكذب قلت قوله يعطى تكبر الكذب لا وجبه لتخصيصه دون المدونة لان قيم اللفظ كذاب وقول يدل على التكرار ضرورة وقوله انه مشهور من قوله يرجعه لان مدلول مشهور وأخص من معروف ولا يلزم من صدق الاعم صدق الاخص وقوله لم يشترط هذا في المدونة ان أراد به كونه مشهوراً فلا يضر لما ينال لفظ معروف لا يستلزمه وان أراد لفظ معروف فقول لم يشترط في المدونة ان أراد نصاً فسلم وان أراد ولازماً منعه لان قواها قيام البيئة العادلة انه كذاب بصيغة المبالغة يدل على انه معروف بطلاق الكذب عادة لان الغالب في العادة ان لا يثبت بالبيئة العادلة على رجل انه كذاب في غير شيء بصيغة المبالغة الا وهو معروف بطلاق الكذب (أو صغيرة خسة) كتطقيف حبة أو سرقعة لقمة فباشرها لا تقبل شهادته ومفهوم خسة ان مباشرة صغيرة غير الخسة لا تمنع من قبول شهادته وهو كذلك لعسر الاحتراز منها غالباً (و) لم يباشروا (سفاهة) أي مجنوناً ودعابة وهزل لا في أكثر أوقاته (و) لم يباشروا (لعب نرد) بفتح النون وسكون الراء آلة مربعة مخططة يلعب عليها بنصوص ويقال لها نردشير وتسمى في عرف مصر طاولة فباشروا لا تقبل شهادته ولو مرة بغير قمار حديث من لعب بالنردشير فسكاته وضع يده في لحم خنزير ودمه وحديث ملعون من لعب بالنردشير عياض في مشارقه النرد فارسي لنوع من الالات التي يقامر عليها ويقال له

(قوله صديق) بكسر الصاد
والدال مثقلاً (قوله واختلف)
بضم التاء (قوله الاول) اي
تميزها بالعد (قوله هي) اي
الكبائر (قوله ومن الثاني)
أي حصرتها بضابط (قوله
كلامه) اي ابن الحاجب
(قوله لتخصيصه) اي ابن
عبد السلام (قوله به) اي
ابن الحاجب (قوله وقوله)
اي ابن عبد السلام (قوله
يرد) بضم ففتح خبر قوله
(قوله لا يستلزمه) اي
مشهور (قوله كتطقيف)
اي تنقيص من كيل او وزن
(قوله فباشرها) اي صغيرة
الخسة (قوله منها) اي
صغيرة غير الخسة (قوله
مجوناً) بضم الميم (قوله
ودعابة) بضم الدال ثم
موحدة (قوله نردشير) بفتح
النون والدال وسكون
الراء وانحام الشين (قوله
ودمه) أي الخنزير

التوشير والكعاب والعدل (ذو) أي صاحب (مرواة) بفتح الميم أقصم من ضعها ويجوز
 ابدال الهمزة واوا وادغام الواو الاولى فيها مع فتح الميم وضعها بن عرفة وهي المحافظة على فعل
 ما تركه يوجب الذم عرفان من مباح كترك المالى الاتعال في بلد يستقيح فيه مشى مثله حافية او على
 ترك ما فعله يوجب الذم عرفان من مباح كالا كل في السوق وفي حافوت الطباخ لبادى ابن محرز
 استنانى بالمر وأنة نظافة الثوب وفراهة المراكوب وجودة الآلة وحسن الشارة أى الهبة بل
 المراد الصون والصمت الحسن وحفظ اللسان وتجنب الجون والارتفاع عن كل خلق ردى
 يرى ان كل من تخلق به لا يحافظ معه على دينه وان لم يكن في نفسه جرحة ابن عرفة والروايات
 والاقوال واضحة بان ترك المار وأمره لانه على عدم المحافظة الدينية وهي لازم العدالة
 وتركها مسبب غالباً عن اتباع الشهوات المازرى من لا يبالى بسقوط منزلته ودناءة دمه فهو
 ناقص العقل ونقصه يوجب عدم الثقة به التوسى الاتصاف بالمرأة مطلوب وبخلافها منتهى
 عنه وان ظهر يبادى الرأى انه مباح معقورة (بترك) نى (غير لائق) أى مناسب لحال مرتكبه
 وان كان مباحاً في بادى الرأى ابن الحاسب المرواة الارتفاع عن كل ما يرى ان من تخلق به
 لا يحافظ على دينه وان لم يكن حراماً ثبت بان لا يأتى بما يعتذر منه بما يخسه عن مرتبته عند
 ذوى الفضل البساطى باحتساب ما يرتكبه السفهاء من الاقوال والافعال كاللعب بالطاب
 والقهـمار والمهاجنة في الاقوال والتصريح باقوال لم يعبر الشرع عنها الا بالكناية ونحو ذلك
 وبين غير اللائق فقال (من) لعب (بعمام) بفتح الحاء المهملة وخفة الميم الطير المعروف ظاهره
 بقمارام لاوهو كذلك في سرقته وفي ربهما يجرح الشاهد بعبه بالحمام اذا كان يقامر عليه
 واختلاف هل يحمله مطلقاً على مقيداً ولا وظاهرهما اذ من عليه أم لا المازرى عن محمد
 من فعله على قمار أو أدمن عليه ردت شهادته ابن عرفة روى ابو داود بسند عن أبي هريرة
 رضى الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يتبع حمامة فقال شيطان يتبع
 شيطانة (و) من (سماع غناه) بكسر الغين المججمة مدودا وان قصر فهو اليسار والمال وظاهره
 كان مع آله أم لا فقيما ترد شهادته المغنى والمغنية والناصح والناصحة اذا عرفوا بذلك ابن
 عبد الحكم سماع الودجحة الا في صفيح لاشرب فيه فلا يحرم وان كره على كل حال والغناء
 ان كان بغير آله فهو مكره ولا يقدح في الشهادة بالمرأة الواحدة بل لا بد من تكرره وكذا انقص
 عليه ابن عبد الحكم لانه حقيقته قدح في المرواة المازرى وأما الغناء بالمرأة فان كانت ذات أوتار
 كالعود والطنبور فممنوع وكذا المزمار واستظهر الحاقه بالمحرمات وان أطلق محمد في سماع
 العود انه مكره وقد يريده التحريم (و) من (دباغة) بالمد (وجباكة) بكسر الحاء المهملة
 والمنانة لفزل صوف أو قطن أو كان أو غيرها ان فعلها (اختياراً) بان كان من غير أهلها ولم
 يتوقف قوته وقوت عماله عليها فان كان من أهلها واضطر اليها فلا تختل به وأنه والحق بمن ذكر
 من يقصد كسر نفسه وتخليقها باخلاق الفضلاء ومباعدتها عن الكبر ابن رشد لا ترد شهادة
 ذوى الحرف الدينية كالنكاس والطعام والدباغ والحائك الامن رضىها اختياراً بمن لا تلقى به
 لانها تدل على خبل في عقله ابن محرز رأى بعض الناس ان شهادة الجنيل لا تقبل وقالة الغزالي
 البرزلى رأيت لبعضهم ان هذه الصناعة ان صنعها تصغير النفس أو ولد دخل السر وربها على

(قوله والكعاب) بكسر
 الكاف وخفة العين آخره
 موحدة (قوله الاولى)
 بضم الهمزة نعت الواو
 (قوله فيها) أى الواو المبدلة
 من الهمزة (قوله مع فتح
 الخ) صلة يجوز (قوله
 وهي) أى المحافظة (قوله
 من مباح) بيان ما (قوله
 يستقيح) بضم الياء وفتح
 الياء (قوله وعلى ترك) عطف
 على فعل (قوله من مباح)
 بيان ما (قوله وفراهة) بفتح
 الفاء أى نشاط وحسن
 (قوله يرى) بضم الياء
 يعقده (قوله وهي) أى
 المحافظة الدينية (قوله
 وتركها) أى المحافظة
 (قوله ونقصه) أى العقل
 (قوله يخسه) أى يحطه
 (قوله عند) صلة يخس
 (قوله وظاهرهما) أى
 الموضوعين (قوله من فعله)
 أى لعب الحمام (قوله كان)
 أى الغناء (قوله لانه) أى
 الغناء (قوله حينئذ) أى
 حين تكرره (قوله يريد)
 أى محمد (قوله به) أى الكره
 (قوله والحق) بضم الهمز
 وكسر الحاء (قوله بن ذكر)
 أى اهل الحرفة والمضطر
 لها في عدم اخلاها بمرأته

(قوله اباحته) اي لعب الشطرنج اي بشرط عدم ادامته (قوله وبها) اي اباحته صريح (قوله وهو) اي اباحته وذكره
لنذكر خبره (قوله به) اي الشطرنج (قوله يعبر) اي ضم ففتح فكسر اي مالا يرضى الله ٢٢١ تعالى عنه (قوله عنه) اي لعبه

(قوله يقول) اي قال مالك
رضي الله تعالى عنه (قوله
هو) اي الشطرنج (قوله
ولهو) عطف على ادمان
(قوله المحرم) نعم ليس
وان كانت الثياب من نوع
المباح كصوف وقطن وكأن
واما الثياب المحرمة كالحرير
والذهب والقصة فلبسها
جرحة للرجال (قوله
وافراطهم) بكسر الهمز
(قوله ذلك) اي تكبير
العمائم والافراط في
توسيع الثياب وتطويل
الاكمام (قوله امامته) اي
المشتغل بالكيمياء (قوله
انها) اي الكيمياء (قوله
وجودها) اي الكيمياء
(قوله فيها) اي الكيمياء
(قوله وانهم) اي اهل
الكيمياء (قوله الضائفة)
بإعجام الضاد اي البخل
(قوله بها) اي الألفاظ
(قوله انها) اي شهادة
الاعشى في غير القول (قوله
ماشهد عليه) يشمل القول
وغيره (قوله يقبل) بضم
فسكون ففتح (قوله ذلك)
اي ماشهد عليه قبل عماء
(وماشهد عليه) بعده
(قوله من الاقوال) بيان ما
(قوله فقبوز) اي شهادة
الاعشى (قوله من السموات

الفقراء او يتصدق بما يأخذ منهم فانها حسنة والافهى جرحة تمت لو ادخل الكاف على
دباغة لكان أحسن لادخال باقي الحرف الدينية (و) من (ادامة) لعب (شطرنج) بكسر الشين
المجمعة أو المهملة وسكون الطاء المهملة وفتح الراء وسكون النون فميم تمت ظاهر كلام
المصنف اباحته وجماصرح البساطي وهو ظاهر كلام الشارح وقال ابن هشام اللخمي مذهب
مالك رضي الله تعالى عنه حرمة اللعب به وتارة يعبر عنه بالكراهة وتارة يقول هو شر من التردد
* (تنبيه) * فسر ابن نصر الادماني بان يلعب به في السنة أكثر من مرة وبعض الأشياخ حرموا
في السنة الحظ في الشامل وادامة شطرنج ولو مرة في العام وقيل أكثر وهل يحرم أو يكره
قولان وثالثهما ان لعبه مع الاوباش على طريق المجاهرة حرم وفي الخلوة مع نظرائه بلاد ادمان
وتركهم ولهو عن عبادة جاز وقيل ان الهى عن الصلاة في وقتها حرم اه * (تنبيهان * الاول)
الحظ لبس اللباس المحرم أو المكروه الخارج عن السنة ليس جرحة في الشهادة كلباس فقهاء
هذا الزمان من تكبيرهم العمائم وافراطهم في توسيع الثياب وتطويلهاهم الاكمام وقد صرح
الشيخ أبو عبد الله في المدخل بان ذلك ممنوع * الثاني غ ابن عرفة لا تجوز شهادة من يشتغل
بمطاط علم الكيمياء وافق الشيخ الصالح الفقيه أبو الحسن المنتصر بجمع امامته ورجح أبو زيد
ابن خلدون انها على تقدير صحة وجودها فانه لقلب الاعيان فيها من السحريات لامن الطبيات
وانهم يظهر ون بالغازهم الضائفة بها وانما قصدهم التسليم من حيلة الشريعة ومن اجتمعت
الحرية وما بعد هافيه فهو عدل ان كان بصيرا معيلا (وان) كان (أعشى) فتقبل شهادته (في
قول) الحظ شهادة الاعشى في القول المشهور وجوازها وشهادته في غير الاقوال لا تجوز وهذا
فيما تحمله بهذا العمى وأما ما تحمله قبل العمى من غير القول فظاهر كلام به من أعمى
كالمصنف في التوضيح وابن عبد السلام وابن فرحون انها لا تجوز لانهم نقلوا المذهب ثم قالوا
وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه تجوز فيما تحمله قبل العمى فدل هذا على ان المذهب عدم
التقصير وفي النوادر قال ابن أبي ليلى وأبو يوسف رضي الله تعالى عنهما ما شهد عليه قبل
العمى يقبل سكتون رضي الله تعالى عنه لا فرق بين ذلك لانه حال شهادته أعشى اه فظاهر
كلام مضمون ان مذهبنا لا تقبل سواء تحملها بعد عماء أو قبله وصرح الشيخ سليمان البصري
في شرح الارشاد بانه اذا تحملها قبل عماء تقبل وانصه عند قول صاحب الارشاد وتقبل من
الاعشى فيما لا يشبه عليه من الاقوال قال في شرح العمدة معناه تجوز شهادة الاعشى على
الاقوال اذا كان فطنا ولا تشبه عليه الاصوات ويقتن المشهود له والمشهد عليه فان شك
في شئ منها فلا تجوز شهادته ولا تقبل في المراتب الا ان يكون تحملها بصيرا ثم عى وهو يقتن
عين المشهود عليه ويعبر به باسمه ونسبه طئي لاختصاصه للقول فقبوز فيما عدا المراتب
من السموات والموسسات والمذوقات والمشهورات عبد الوهاب تقبل على ما ليسه يسده انه جاز
أوبلاد أو ناعم أو خشن وفيما اذا قل انه جاز أو حامض وفيما شمه ابن فرحون هذا يظهر معناه في
الايمان وتعليق الطلاق ونحوه فان حاتف رجل بالطلاق ان لا يشرب حلوا أو حامضاً فيشهد
عليه به فبأنه وخص المصنف القول كخبره لان المألوس والمذوق والمشهور يستوى فيها

الح) بيان ما (قوله تقبل) اي شهادة الاعشى (قوله هذا) اي قبول شهادته فيما عدا المراتب (قوله الايمان) بفتح الهمز (قوله
فشهد) اي الاعشى (قوله به) اي شرب الحلوا (قوله كخبره) اي المصنف

الاعى وغيره فهي محل اتفاق وانما الخلاف في المسموع فذهب مالك رضي الله تعالى عنه
جوازها ومذهب الشافعي والحنفي والجمهور رضي الله تعالى عنهم منعهما ومشا والخلاف هل
يحصل له علم ضروري ان هذا صوت فلان أم لا وسواء تحمله لها عندنا أم لا أو بصيرا ومنعهما
الحنفي في الوجهين وأجازها الشافعي اذا تحمله بصيرا ثم عي وما شهادته في الأفعال ونحوها
من المرتبات فلا تجوز فان تحمله بصيرا ثم عي جازت ان تيقن عين ما شهد عليه وعرفه بابه
ونسبه كما نص عليه في شرح الارشاد وهو ظاهر وقول ح وأما ما تحمله من الشهادة على غير
الأقوال قبل العمى نظاهر كلام بعض أصحابنا كالصنف وابن عبد السلام وابن فرحون انما
لا تجوز زلة لهم المذهب أو لا ثم قالوا وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه فيما تحمله قبل
العمى فدل هذا على ان المذهب عدم التفصيل وهم لان التفرقة انما ذكرها في الأقوال كما
تقدم ونقلوا المذهب بجوازها ثم قالوا وقال الشافعي الخ ولم يتعرضوا للأفعال فلا دليل له
في كلامهم ونص ابن عبد السلام اختلف العلماء في قبول شهادة الاعى فاجازها مالك رضي
الله تعالى عنه على الأقوال ومنعهما أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه وقال الشافعي رضي الله
تعالى عنه تجوز فيما أدركه قبل عماء وترد فيما أدركه بعده وهذا الخلاف مبني على انه هل يمكن
وصول العلم بالتحكم بالاعى بان هذا صوت فلان أم لا اه ونحوه لابن فرحون ولم يذكر
المصنف في توضيحه هذه التفرقة فذكره مع من فرق سهو وقوله وفي النوادر الخ لا دليل له فيه
لان كلامه في الأقوال لا في الأفعال ومذهبنا لا فرق في الجواز وقصد مستحسن بقوله لا فرق الرد
على ابن أبي ليلى وأبي يوسف في التفرقة بان العمى الذي اعتبره موجود حين القبول وتبعه
عج والكل لله تعالى (او) كان العدل (اصم) فيقبل اذا شهد (في فعل) رآه بعينه (ليس)
العدل (بغفل) بضم الميم رفح الغين المعجمة والقائمة فلا البساطي التغفل عدم استعمال
القوة المدركة مع وجودها والبلادة عدمها فلا تقبل شهادة الغفل الذي لا يستعمل مدركه
في كل شيء (الا فيما) أي شيء واضح (لا يلبس) بفتح التحتية والموحدة أي يشبهه بغيره كرايت
فلا ناقتل فلانا أو قطع يد فلان أو سمعته يطلق زوجته أو يعتق رقيقه أو يقدف فلانا المازري
اطلاق المتقدمين رد الشهادة بالبله والغفلة فيسده بعض المتأخرين بما ذكر من الكلام
والجل المتعلق ببعضه ببعض لا في نحو رأيت هذا الشخص يفعل كذا (ولا) (منا كد) بضم
الميم وكسر الكاف مثقلة أي قوى (القرب) بضم فسكون أي القرابة للمشهود له (كأب) له
ان اتصل به بل (وان علا) بكدوايه (وزوجهما) أي الأب والجد (وولد) للمشهود له ان
اتصل به بل (وان سفل) أي نزل الولد (كبنف) في نسخة بكاف التثنية للولد وفي أخرى باللام
فهو مباغلة ثانية أي هذا اذا كان الولد السافل لابن بل وان كان ابنت (وزوجهما) أي الابن
والبنف (وشهادة ابن مع اب) شهادة (واحدة) فيحتاج لتكميل النصاب بشاهد آخر أو عين
الخط هذا قول أصبغ وقال سمعون بجواز الجميع بشرط التعريف قاله ابن رشد وقال ابن رشد
في الباب شهادة الاب مع ولده جائزة على القول المعمول به ابن فرحون لو شهد الاب مع ابنه عند
الحاكم جازت على القول المعمول به وقال بعض المؤرخين شهادتهم بائنة لشهادة واحدة
وفي معنى الحكم القول بانهم بائنة لشاهدين أعدل ثم قال وأما شهادة الاخوين في شيء

(قوله مشار) بفتح الميم
والثالثة أي منشأ (قوله)
له أي الاعى (قوله تحملهما)
بفتحات مثقلا أي شهادة
القول (قوله جازت) أي
شهادته في الأفعال (قوله)
أولا) بشد الواو (قوله وهم)
بفتح الهاء أي غلط خبر قول
الخط (قوله) أي الخط
(قوله فذكره) أي المصنف
وقوله أي الخط (قوله له أي)
الخط (قوله فيه) أي كلام
النوادر (قوله كلامه)
أي الشيخ في النوادر (قوله)
لا فرق) أي في الأقوال بين
تحملها قبل عماء او بعده
(قوله وتبعه) أي الخط
(قوله العدل) تفسير لاسم
ليس (قوله يعتق) بضم
الباء (قوله قديه) بفتحات
مثقلا خبر اطلاق (قوله من
الكلام) بيان ما (قوله)
هذا أي كون شهادة الاب
مع شهادة ابنه واحدة
(قوله بانهم) أي الاب مع
ابنه (قوله أعدل) خبر
القول (قوله ثم قال) أي
ابن فرحون

او الاین (قوله ذلك) ای شهادة

علی قضائہ اوشہادہ

مختصاً (قوله وهو) ای ذوقه

الخـ عـ لـه اقتصـر (قوله

(قوله اجازة) أى ائمة

الحسن (قوله وهو) ای برز

رفع فاعله لا ينصب المفعول

(قولہ سابقہ) ای الخلیل

(قوله اظهروه وبرزوه) عله

بفتحات مثقلا (قوله اطلاق

شهادة البرز لاختيه (قوله

(هـ) أي الرجل العامل

والاجير (قوله في عماله)

في الاموال (صالة شهادة

لا شيء (قوام المال) صلاة

أما إذا جازع الغنم (قوله

فشهدتهما جائزة وليسا كالأب وابنه طفي فالاولى الاقتصار على ان شهادة الاب وابنه

شہادتان لانہ الاقوی او ذکر القوالین وشہدہ فی الاغواق قال (ک) شہادۃ (کل) من الاب

واینه، بی سبیل البدل (عند الآخر) القاضی ای لا تعتبر شهادة الأب عند دایته 'القاضی ولا

شهادة الان عند ابيه القاضي (او) شهادة الاب (على شهادته) اي ابنه نقل عنه؛ وشهادة

الابن علي شهادة ابيه نقل عنه (او) شهادة احمدهما (على حكمه) اي الا تحر كل ذلك اغوا بن

رشد الخلف في شهادة الأب عند ابنه والابن عند أبيه وشهادة كل منهما على شهادة الآخر الحكم

ففيما سواها والاختلاف فيها كلها واحد فتبيل كل ذلك جائز وهو قول مضمون لأجازته شهادة الألب

علي قضاء ابنه بعد عزله واجازته شهاده عنده بشرط كونه مبرزا وهذا تفسير اقوله في سائر

المسائل الأربعة يعني مع اشتراط التبريز وهو قول مطرف لاجازته شهادة كل من جامع شهادة

الاخر وشهادته على قضاائه بعد عزله وشهادته على شهادته وشهادته عنده وقيل دلت غير جابر

وهو قول أصبغ لمنه شهادة كل من مع شهادة الآخر وهو الأخرى على مذهبه في المسائل

الاربعة و فرق ابن الماجشون بين شهادة كل منهما مع صاحبه وشهادته على شهادته وبين

شهادته علی حکمہ بعد عزله فاجازہای الاولین و بمعہای الاحیاء و ہوتا قصہ او و اقص

ابن عرفة رحمه الله في التوضيح على كلام ابن رشد وقوله وهو قول مطرف ابي في الجوار لا في

اشتراط التبيز لانه الذي به العمل ولا يشترط التبيز ولذا كل من درج على ما به العمل من

کون شهادتہ ماشہادتین لم یشرط التبریز و لیس هذا الخدم صا الالبادیه فی مہین

الحكام وتبصرة ابن فرحون منع ابن سحنون اجازة القضاة في شهادة ابيه او ابن ابيه على رجل

الآن يكونا مبرزين في العدالة اه وامام شهادة الابن على خط ابيه محمد بن ابي الحسن ام

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ شَرِبَ مِنْ مَاءٍ لَمْ يَسْهَدْ عَلَى حَقِّهِ (بخاری)

شهادة (الحاجية) وقبول (انبرد) بفحان فيه الاى فاق الساعه اذ اقره في عايد الساعه وهو

در و اسم فاعله مبدی رای طاهر العبد الله سابق علیه منتهی و کلامه من یسیر فی سبیل الله

وآمدن سابقه او و امیر ظاهر و رفاه پرورده فاضل و شاعر نام داشت بنویسند

المبرر في حيلة في الأموال وغيره ما وليس بدلتا ويشتد في

[illegible]

والتعديلات التي تم إجرائها في هذا الشأن، إضافة إلى ما تم اتخاذه من إجراءات أخرى، من شأنها تعزيز النزاهة والشفافية في العمل.

يختمون ان فيكم من يتفلسف كونه نفسه القول ابن القاسم أو خلاقا قولا

اندر دهن و غمزه و لب و رخسار او خطا وقتله كمال مال و في لغو هافي حراح العمده و صحتها

نقلنا الخبر عن: وف المذهب واشتهر مع المازنة وقول أصمغره هذا أحب الى وفيه

تقييد (قوله اجازها) اى شهادة المبرز لا خيه (قوله ومنعها) اى شهادة المبرز لا خيه (قوله وفى كونه) اى تفصيل سخنون (قوله وليس) اى كونه (قوله وقتله) اى الخطا (قوله وفى لغوها) اى شهادة المبرز لا خيه (قوله معروف المذهب) راجع للغوها (قوله واشبه الخ) راجع لاعتبارها (قوله هذا) اى اعتبارها (قوله الى) بـشـد الباء

(قوله على سماع) صله تجوز الثاني ٢٢٤ (قوله اشهب) مفعول سماع المضاف لفاعله (قوله تجوز في جراح العمدة) مفعول

اختلاف ابن رشد على سماع ز و ن اشهب تجوز في جراح العمدة تجوز في قتله والحدود النعمى
لا تجوز في ان فلا نقذفه فنجوز شهادة المبرز لآخيه ان كانت بمال بل (ولو) كانت (بتعديل)
لاخ عند ابن القاسم (وتوات) بضم الفوقية والهمز وكسر الواو مثقلا أى فهمت المدونة
(بجملته) أى عدم تعديل المبرز أخاه كذا قرره الشارح وتوات وقرره في بما يقيد به
انما توات بعد اشتراط التبريز في شهادة الاخ لآخيه وكلام المصنف محتمل لهم ما والمعتقد
اشتراط التبريز البيناني ويصح حمل كلام المصنف عليهم ما عابان معناه وتوات بتعديل
ما ذكر في الموضوعين وهذا افيدا ما التواتر في اشتراط التبريز وعدمه فقال في التوضيح
والقول باشتراط التبريز هو الذي في أول شهادات المدونة ولم يشترطه في اثباتها واختلف
الشيوخ فله الاكثر على انه خلاف كما فعل ابن الحاجب ورأى بعضهم ان ما في أول
الشهادات قبله غيره واما ما في التعديل فقال في التوضيح على قول ابن الحاجب وفي جواز
تعديله قول ابن القاسم واشهب مانعه الجواز لابن القاسم وهو ظاهر المدونة بشرط التبريز
لقولها اذ لم يكن الاخ والاجر في العيال تجوز شهادتهم ما اذا كانا مبرزين في الاموال
والتعديل وعلى هذا حملها الاكثرون وقال بعضهم المراد بالتعديل هنا تعديل من شهد لآخيه
بمال فهو من باب المال وعلى الاول يجرح من جرح اخاه وعلى الثاني لا يجرح من جرحه وشبه
في اشتراط التبريز فقال (كاجير) يشهد لمن استأجره فتقبل شهادته ان كان مبرزاً ولم يكن في
عيال المشهود له (و) (كمولي) يفتح الميم واللام اسفل يشهد لمعه فتقبل شهادته ان كان
مبرزاً وليس في عياله ابو الحسن واما شهادة الاعلى للاسفل فلا يشترط فيها التبريز (و) كصديق
(ملاطف) بضم الميم وكسر الطاء المهملة فتقبل شهادته لصديقه ان كان مبرزاً ولم يكن في عياله
الخط هو المختص بالرجل الذي يلاطف كل واحد منهم اصاحبه ومعنى اللطف الاحسان
والبر والتكرمة وهو احدهما في تميمته الى لطيفه ولو كانت الملاطفة من احدهما للاخر
كانت كسئلة الاخوين الذين يشال احدهما بالآخر وصلته قاله في التبيين ابن
فرحون هو الذي قبل فيه

ان احلك الحق من كان معك * ومن يضرب نفسه ليعفك

ومن اذاريب الزمان صدحك * شئت فيك شمله ليجمعك

اه وقل ان يوجد هذا فتفسير التبيينات اولى (و) كشر يك (مفاوض) بضم الميم
وفاء وكسر الواو وقبحها فساد مهجة يشهد لشر يك (في غير) مال (مفاوضة) فتقبل
شهادته ان برز في عدالته (و) كشاهد (زائد) في شهادته على ما شهد به أولاً بان شهد
لا يدعى حر وبعشرة ثم وجع لشهادته عليه بخمسة عشر فتقبل ان كان مبرزاً
(أو منقوص) بضم ففتح فكسر منقلا عما شهد به أولاً ككس المذال السابق فيقبل ان برز
(و) كشاهد (ذاكر) أى مذكراً لما شهد به (بمدشك) منه فيه ابن رشد اذا سئل الشخص
عن شهادة في مرضه لتقبل عنه أو يشهد على شهادته تحصيلها أو سئل عند الحساكم يشهد بها
فانكرها وقال لا علم عندي منها ثم جاء يشهد فانه يقبل اذا كان مبرزاً في العدالة وأما لواقيه
لذى عليه الحق فقال له بلغنى انك تشهد على بكذا فقال له لا أشهد عليك بكذا ولا عندي منه

ن ان لسماع (قوله في قتله)
اى العمدة (قوله لا تجوز)
اى شهادة المبرز لآخيه
(قوله انما) اى المدونة
(قوله عليهما) اى ما قرره
الشارح وما قرره في (قوله)
ولم يشترطه اى التبريز
(قوله في اثباتها) اى شهادتها
(قوله في ماله) اى ما في
الموضوعين (قوله وفي جواز
تعديله) اى المبرز أخاه
(قوله وعلى الاول) اى
جواز تعديل المبرز أخاه
(قوله يجرح) اى المبرز
(قوله جرحه) اى أخا المبرز
(قوله ان كان) اى الاجير
(قوله ولم يكن) اى الاجير
(قوله ان كان) اى المولى
(قوله عياله) اى سببه
(قوله الاعلى) اى المعلق
يكسر التاء (قوله ان كان)
اى الملاطف (قوله لم يكن)
اى الملاطف (قوله عياله)
اى المشهود له (قوله هو)
اى الملاطف (قوله ان برز)
اى المفاوض (قوله أولاً)
بشد الواو (قوله لتقبل)
بضم فسكون ففتح (قوله
يشهد) بضم فسكون ففتح
(قوله سئل) بضم فسكون
أى الشاهد (قوله بها)
أى شهادته (قوله ثم جاء)
أى الشاهد بعد انكاره
شهادته (قوله يقبل)
بضم فسكون ففتح

علم وان شهدت فشهداتي باطلة فلا يقدح هذا في شهادته ولا يضرها وان كان على قوله بينة قاله ابن حبيب وهو نفسه يقول ما لك وأما اذا قال الشاهد بعد شهادته لا شهود عليه ان كنت شهدت عليك بكذا فانا مبطّل فهذا رجوع عن الشهادة وذكر ابن رشيد فيه خلافا (و) كشافه في (تركبة) الشاهد فتقبل تركبته ان برز وكانت الشهادة بمال بل (وان) كانت (ب) موجب (حد) كقتل وردة وزنا وقذف وسكر الباجي يجوز التعديل في الدماء وغيرها قاله الامام مالك رضي الله تعالى عنه وقال أحمد بن عبد الملك لا يكون التعديل في الدماء ولا يقضى به ويزاد على شرط التبريز كون التركبة (من) شخص (معروف) عند القاضي بالعدالة فلا تقبل التركبة من غير معروف به عنده (الا) الشاهد (الغريب) فتقبل تركبته من غير معروف به عنده ومثل الغريب المرأة ابن عاشر

تعديل احتاج التعديل بها * الاعدالة النساء والغرباء

أى التعديل النساء والغرباء فانه يقبل عن محتاج للتعديل لكونه غير معروف عند القاضي واليهام ما يرى في شعاع الشمس الداخل من كوة مثل الغبار في أشار به اقوله في كتاب اللقطة وان شهد قوم على حق فعدلهم قوم غير معروفين فعدل ما عدل آخرون فان كان الشهود غرباء جاز ذلك وان كانوا من أهل البلد فلا يجوز ذلك لان القاضي لا يقبل عدالة على عدالة اذا كانوا من أهل البلد حتى تكون عدالة الشهود أنفسهم عند القاضي ولا بد من كون التركبة بقول الشاهد (شهادته) أى الشاهد المزكى بالفتح (عدل رضى) بكسر الراء وفتح الضاد المجمة مقصورا منقولا أى مقبول الشهادة ابن الجلاب لا يجزى الاقتصار على أحدهما وقال ابن زرقون المع لوم من المذهب اجزأوه وظاهر كلام المصنف انه لا بد من لفظ شهد فلا يجزى أى علم أو أعرف قاله ت طى تبس قول البساطي لا بد من لفظ شهد فلو قال هو عدل رضى فلا يكفي على المشهور اه وهو تابع لقول الموضح في شرح قول ابن الحجاج ويكنى في التعديل شهدانه عدل رضى وقيل أو أعلمه أو أعرفه يعنى ان القول الاول يشترط أن يقول شهدوا الثانى يكتفى عنده أشهدوا وأعلمه عدل رضى أو أعرفه اه وهذا مراده في مختصره لادخال الجار على الفعل فاصدا حكاية لفظه وفيه نظر اذ ما ذكره ليس هو مراد ابن الحجاج وانما مراده ان القول الاول لا بد من الحزم بانه عدل سواء عبر عنه بلفظ شهد أو بغيره ولا يقول أعلمه ولا أعرفه وعلى هذا شرحه ابن عبد السلام فقال في القول الاول اختار مالك رضى الله تعالى عنه أن يقول المزكى هذا الشاهد عدل رضى اه التخمى ان قال هو عدل رضى صحت العدالة المازرى قال مالك رضى الله تعالى عنه لفظ التعديل ان يقول هو عدل رضى اه فهذا يدل على انه لا يشترط لفظ شهد خلافا للمصنف وقد تعقبه ابن مرزوق بقوله لم أقف على اشتراط لفظ شهد في التركبة والروايات تدل على عدم اشتراطه وأطال في ذلك ورد ابن الحجاج بقوله يكتفى الخ قول ابن كثة وصحوت يقول هو عدل رضى جائز الشهادة يجمع بين الثلاثة ابن عرفة ابن رشد اختار أن يجمع بين قوله هو عنسدى من أهل العدل والرضى لقوله تعالى عن ترضون من الشهداء وقوله تعالى وأشهدوا ذوى عدل منكم فان اقتصر على أحدهما كتنى به لذكره تعالى كل لفظ وحده قلت وهو نقل ابن قنوح عن

(قوله بها) أى العدالة (قوله عنده) أى القاضي (قوله الاعدالة) أى تعديل (قوله لكونه) أى المعدل بكسر الدال (قوله أحدهما) أى عدل ورضى (قوله اجزأوه) أى الاقتصار (قوله وهذا) أى اشتراط قول أشهد (قوله رقبه) أى ما أراده في المختصر بهما توضيحه (قوله ما ذكره) أى فى التوضيح (قوله وانما مراده) أى ابن الحجاج (قوله ان قال) أى المزكى (قوله هو) أى المزكى بالفتح (قوله ان يقول) أى المزكى (قوله هو) أى المزكى (قوله على ليه) أى الشان (قوله وأطال) أى ابن مرزوق (قوله الثلاثة) أى عدل ورضى وجائز الشهادة (قوله اختار) بفتح الهمز وضم الزاء (قوله فان اقتصر) أى المزكى (قوله قلت) أى قال ابن عرفة

المذهب النحوي ان قال عدل رضى صحت العدة واختلف ان اقتصر على احدى الكلمتين هل هو تعديل أم لا فان قال احدهما ولم يسأل عن الاخرى فهو تعديل لو ورد القرآن بقبول شهادة من وصف باحدهما وان سئل عن الاخرى فوقف فهي رية في تعديله يسأل عن سبب وقفه فقد يكون مما لا يقدح في العدة أو يذ كر ما يرب فيوقف عنه وفي الجلاب والتركية أن يقول الشاهد ان شهادته عدل رضى ولا يقدح في العدة على اقل واحد من العدل والرضى ابن عرفة وفي كون احدى الكلمتين لا تنكفي وهو الذي في الجلاب وفي الكافي هو تخصيص تعديل مذهب الامام مالك رضى الله تعالى عنه وقال ابن زرقون المعلوم من المذهب خلافه وأنه ان اقتصر على احدهما اجرأه وهو المعلوم للمالك ومعهن وغيرهما واختار النحوي التخصيص المتقدم فالاولى الاشارة الى هذا الخلاف والله أعلم (قائدة) القراني قاعدة اللفظ الذي يصح أداء الشهادة به وما لا يصح أدائها به اعلم ان أداء الشهادة لا يصح بالخبر البتة فلو قال الشاهد للحاكم أنا أخبرك ان زيد عند عمرود ينار عن يقين منى وعلم به فلا يعد شهادة بل هذا وعلم من الشاهد انه سيخبر به عن يقين فلا يعتد بالحكم عليه ولو قال قلما أخبرتك بكذا فهو كاذب اذ مقتضاه تقدم اخباره ولم يقع بالمضارع وعدو الماضي كذب وكذا اسم الفاعل المقتضى للحال كأنما أخبرك بكذا فانه اخبار عن اخباره في الحال ولم يقع فظهر ان الخبر كيف تصرف لا يعد شهادة ولا يعتد عليه بالحكم وكذلك اذا قال الحاكم للشاهد دباي شئ تشهد فقال حضرت عند فلان فسمعت به يقر فلان بكذا أو أشهدني على نفسه بكذا أو شهدت بصدد البسيع بينهما وغيره من العقود فليس هذا أداء شهادة لان هذا خبر عن امر تقدم فيحصل أن يكون قد اطلع بعد على ما منع الشهادة به من فسخ أو اقالة او حدوث رية للشاهد تمنع الاداء فلا يجوز لهذه الاحتمالات الاعتماد على شئ من ذلك اذا صدر بهن الشاهد بالخبر كيف تقلب لا يجوز الاعتماد عليه بل لا بد من انشاء الاخبار عن الواقعة المشهود بها والانشاء ليس بخبر ولذا لا يحصل التصديق والتكذيب فاذا قال الشاهد اشهد بكذا كان انشاء ولو قال شهدت لم يكنه عكس البسيع لو قال أبيعك لم يكن انشاء بل وعد لا يصدق عليه ولو قال بعتك كان انشاء للبسيع فانشاء الشهادة بالمضارع والعقود بالماضي وانشاء الطلاق والعقود بالماضي واسم الفاعل نحو أنت طالق وأنت حر ولا ينشأ البسيع والشهادة باسم الفاعل فلو قال أنا شاهد بكذا أو أنا بائع كذا لم يكن انشاء وسبب الفرق بين هذه المواطن الوضع العرفي لما وضعه أهل العرف للانشاء فهو انشاء وما لا فافتق انهم وضعوا للانشاء الماضي في العقود والمضارع في الشهادة واسم الفاعل في الطلاق والعقود فلما كانت هذه الالفاظ موضوعة للانشاء في هذه الابواب صح اعتماد الحاكم على المضارع في الشهادة لانه موضوع له صريح فيه والاعتماد على المصريح هو الاصل ولا يعتد على غيره لعدم تعيين المراد منه فان اتفق تغير العرف وصار الماضي موضوعا لانشاء الشهادة والمضارع لانشاء العقود اعتماد الحاكم على العرف الطارئ ولا يعتد على العرف الاول الذي ترك فتلخص ان الفرق بين هذه الالفاظ ناشئ عن العوائد وتابع لها وأنه ينقلب ويتسخر بتغيرها وانما لا يبق بعد هذا اخفاء في الفرق بين ما تودى به الشهادة وما لا تودى به اه طئي جعله اشهد انشاء لا يصح لغة واصطلاحا لقول الجوهري الشهادة خبر

(قوله واختلف) بضم التاء
(قوله فهي) أي وقفه
وأنته لتأنيث خبره (قوله
بالخبر) أي هذه المادة
(قوله فظهر ان الخبر) أي
هذه المادة (قوله يقر)
بضم فكسر (قوله بعد)
بالضم عند حذف النون
اليه ونسبه معناه (قوله
فان خبر) أي هذا اللفظ (قوله
لم يكنه) أي الانشاء (قوله
والعقود) عطف على
الشهادة (قوله ترك) بضم
فكسر (قوله جهله) أي
القراني

(قوله وهو) أى جعله أشهد انشاء (قوله من أنه الخ) بيان ما (قوله لا تدافع فيه) حال من الاخبار (قوله الرواية) خبر الاخبار (قوله لا منافاة الخ) مفعول قال (قوله لانه) أى أشهد (قوله لذلك) أى الانشاء المتضمن اخبارا (قوله بجملة) بفتح اللام (قوله قلت) أى قال طي (قوله مصدر) أى اسم مصدر (قوله أحدهما) أى الشهادة ٢٢٧ واشهد (قوله كذلك) أى انشاء

(قوله ومن النظر) عطف على من جعل (قوله الى المتعلق) بفتح اللام (قوله كذلك) أى منظورا فيه الى متعلقه (قوله بينهما) أى الشهادة وأشهد (قوله سلم) بضم فس كسر متعلا (قوله خبران) أى فالشهادة وأشهد خبران (قوله والا) أى وان لم تنظر للمتعلق (قوله فكأنه) بفتح الهمز وشد انون أى أشهد (قوله فيه) أى أشهد (قوله اذ لم يشترطوا) أى المالكين (قوله بل قالوا) أى المالكين (قوله اعلام) الماشهد الحاكم من اضافة المصدر لفاعله ثم نصب مفعوله (قوله بشهادته) صلة اعلام فصل ثالث مخرج اعلام الشاهد الحاكم بغير شهادته (قوله بما يحصل له) أى الحاكم صلة اعلام (قوله بما شهد) أى الشاهد (قوله قوله) أى الشاهد (قوله لها) أى شهادته (قوله الذى ذكره) أى القراني (قوله يتقرر) أى الفرق الذى ذكره (قوله عنده) أى

قاطع تقول منه شهد فلان على كذا وقول ابن فارس في جملة الشهادة خبر عن علم وقول نخر الدين شهد اخبار عن الشهادة وهو الحكم الذهني المسبى كلام النفس وكذا هو في اصطلاح الفقهاء لوصف الشاهد بالصدق والزور وهما من عوارض الخبر وهو مخالف لما اختاره في الفرق بين الشهادة والرواية من انه ان كان الخبر عنه عاما فهي الرواية وان كان خاصا فهي الشهادة فان قلت لا مخالفة بين جعل لفظ شهد انشاء والشهادة خبرا كما قال المحلى في شرح قول جمع الجوامع الاخبار عن عام لا تدافع فيه الرواية وخلافه الشهادة وأشهد انشاء تضمن اخبارا لا محض اخبارا وانشاء وعلى المختار لا منافاة بين كون شهد انشاء وبين كون معنى الشهادة اخبارا لانه صيغة مؤدية لذلك المعنى بجملة (قوله الشهادة مصدر) فيلزم من جعل أحدهما انشاء كون الآخر كذلك ومن النظر الى المتعلق في أحدهما كون الآخر كذلك فلا معنى للمخالفة بينهما كما صنع صاحب الجوامع والمحلى ولا شك ان شهد ان سلم انه انشاء لم يزل كونه انشاء لذلك الخبر كما صرح به القراني فان نظرنا الى المتعلق خبران والافاننا ان ولا معنى للفرقة بينهما وصاحب الجوامع بنى ما ذكره على مذهبه لان الشافعية عندهم حصر الشهادة في لفظ شهد فكانه منقول عن الخبر فحصر القراني الشهادة فيه بخلاف مذهب المالكية اذ لم يشترطوا الاداء الشهادة صيغة مخصوصة بل قالوا المدار على حصول العلم وقد قال ابن عرفة الاداء عرفا اعلام الشاهد الحياكم بشهادته بما يحصل له العلم بما شهد به في النواذر قوله هذه شهادتي ادائها والفرق الذى ذكره لم يذكره غيره ويبعد ان يتقرر عنده دون غيره مع توفر العلم في زمانه ولم يذكره أحد وبه تعلم ان قول ابن عرفة في حصر القراني اداء الشهادة في لفظ أو أدى الاظهر انه لعرف تقرر ربيد وقد قال ابن فرحون في تبصيرته هذا الذى قاله القراني مذهب الشافعية ولم أره لاحد من المالكية ونقل شمس الدين الحنبلي الدمشقي ان مذهب مالك وابي حنيفة وظاهر كلام ابن حنبل انه لا يشترط في صحة الشهادة لفظ شهد بل متى قال الشاهد رأيت كذا أو سمعت كذا فهو ذلك كانت شهادته منه وليس في كتاب الله تعالى ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يدل على اشتراط لفظ الشهادة ولا ورد ذلك عن أحد من الصحابة رضي الله تعالى عنهم وأطال في ذلك ومن تصفح نصوص المالكية علم بطلان حصر القراني الشهادة في لفظ شهد والله الموفق ولا بد من كون التزكية (من) شخص (فطان) بفتح الفاء وكسر الطاء المهملة أى ذى فطانه ونباهة لا يتخذ (عارف) صفات العدول واضدادها وأحوال الناس بمخالطته لهم فلا يغتر بطواهرهم اذ كم من ظاهر مموه على باطن مشوه (لا يتخذ) بضم التحتية البسامى هذا تفسير لفظان بزيده أيضا (معتقد) بضم الميم الاولى وكسر الشاين في معرفة حال من كاه (على طول عشرة) بكسر فسكون أى خلطة مع من كاه واشعره كبره الاوصاف بان النساء لا يزين رجالا ولا نساء وهو كذلك (لا) معتقد على (معاصي)

القراني (قوله في زمانه) أى القراني (قوله ولم يذكره) أى الفرق (قوله أحد) أى غير القراني (قوله وبه) أى ما تقدم صلة تعلم (قوله الاظهر انه) أى حصر القراني الخ مفعول قول المضاف لفاعله (قوله بغيره) خبران (قوله انه) أى الشأن (قوله وأطال) أى ابن فرحون (قوله كم) أى كثير (قوله مموه) بضم ففتحين متعلا (قوله مشوه) كجموه

(قوله لما) بفتح اللام وشد الميم (قوله هذا) أى لا على سماع (قوله من قبول شهادة السماع الخ) بيان ما (قوله فرقوا الخ) جواب لما (قوله بينهما) أى هذا والا (قوله قال) أى العوفي (قوله أشهدهم) أى السامعين (قوله وفق) بفتحات مثقلا مقدم الفاء (قوله شهادته) أى السامع ٢٢٨ (قوله فاشيأ خبر كان) أى السماع (قوله اذا كفى الخ) لزومه ممنوع اذا المعنى

من محصورين وأما السماع القاشى من العدول وغيرهم فبعدة عليه المزكى كما سيأتى ان ينسب السماع يثبت به التعديل البنائى لمعارض هذا ما يأتى من قبول شهادة السماع فى التعديل فرقوا بينهما بتخصيص هذا بالسماع من معين فلا يقبل من العدلين والمجرحين ان يقولوا سمعنا فلانا وفلاننا يشهدان ان فلانا عدل رضى أو غير عدل نقله العوفي عن سعد بن قال الآن يكون المشهود على شهادته أشهدهم على التزكية أو التجريح وفق الشيخ أحمد بتوفيق آخر فعمل ما هنا على شهادته بالقطع معتمد على سماع فاشيأ كان أم لا وما يأتى على الشهادة بالسماع وجع بعضهم بين التوفيقين ابن عاشر اذا كفى فى التعديل السماع القاشى ضاعت هذه القيود أى معتمد على طول عشرة الخ ولا بد من كون المزكى (من) أهل (سوقه) أى المزكى بالفتح (أو) أهل (محله) بفتح الميم وكسر الحاء المهملة وشد اللام أى محل حلول وسكنى المزكى بالفتح لأنهم ادري باحواله غ ليس الحار متعلقا بالسماع وانما هو من صفات تزكية بحذف مضاف أى من أهل سوقه أو محله وكأنه قال وتزكية حاصلة من معروف ومن فطن ومن أهل سوقه أو محله وأشار به لقول النخعي يقبل تعديله من غيرانه وأهل سوقه ومحله لامن غيرهم لان وقوفهم عن تعديله مع كونهم أقعد به رتبة فى تعديله (الاتعذر) تزكيته من أهل سوقه أو محله لعدم تبريزهم فيقبل تعديله من غيرهم النخعي فان لم يكن فيهم عدل قبل من سائر بلده وقال المتبسطى ولا يزكى الشاهد الأهل مسجد وسوقه وجيرانه الآن يكون مشهورا بالعدالة رواه اشهب عن مالك رضى الله تعالى عنهم ما به قال مطرف وابن الماجشون ابن عبد الحكم وأصبغ أو يكون من قوم مبرزين بالعدالة وفى التوضيح الآن يكون معدلوه أهل برازة فى العدالة والفضل وفى بعض النسخ الا المبرز بدل قوله الاتعذر كانه إشارة الى قولهم الآن يكون مشهورا بالعدالة أو قولهم الآن يكون معدلوه أهل برازة (ووجب) التعديل (ان تعين) بفتحات مثقلا أى المحصرت معرفة أو وال المزكى فى مبرزين وتوقف عليه ثبوت حق أو بطلان باطل قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه من علم عدالة شخص وجب عليه ان يزكيه لانهم من جملة الحقوق الا ان يجد غيره فهو فى سعة فان عرف عدالة الشاهد بأربعة مبرزين وجب على أى اثنين كفاية وان لم يعرفها الا اثنان فهو فرض عين عليهما ومحل الوجوب بقسميه ان طلبت فى حق آدمى فان لم تطلب فى حقه فلا تجب وأما فى محض حق الله تعالى فتجب المبادرة بالتزكية ان استدعى تحريمه كما يأتى فى الشهادة وشبه فى الوجوب فقال (كبحر) أى تجزئ به شاهد فيجب (ان بطل) بتركه (حق) شرط فى هذه والى قبلها طنى بل هو خاص بهذه من قاعدة من رجوع الشرط لما بعد الكاف ويكنى الا فى قوله ان تعين الخط وعكس هذه المسئلة ان شهد الشاهد بحق وان لم يعلم برحته فهل يجوز ذلك ان تجرحه ذكر ابن رشد فيه قولين ورجح انه لا يشهد بجرحته (ونذب) بضم فسكسر (تزكية سرعها) أى تزكية العلانية لانها قد تشاب بالمداينة فان اقتصر على تزكية

اما ان يعقد على طول عشرة أو على سماع فاش (قوله لانهم) أى أهل محله (قوله لان وقوفهم) أى توقف أهل سوقه ومحله (قوله أقعد) أى أدري (قوله رتبة) خبر ان (قوله) فيهم أى أهل سوقه ومحله (قوله قبل) بضم فسكسر أى تعديله (قوله سائر) أى باقى (قوله يكون) أى المزكى بالنسخ (قوله وبه) أى قبول تزكية غير أهل سوقه ومحله اذا كان المزكى بالفتح مشهورا بالعدالة صلة قال (قوله أو يكون) أى المزكى بالفتح (قوله التعديل) مفسر فاعل (قوله أحوال المزكى) أى بالفتح (قوله عليه) أى التعديل (قوله لانها) أى التزكية (قوله بقسميه) أى الكفائى والعينى (قوله طلبت) بضم فسكسر أى التزكية (قوله بتركه) أى التجريح (قوله الشرط) أى ان بطل حق (قوله فى هذه) أى التجريح (قوله والى قبلها) أى التزكية (قوله هو) أى الشرط (قوله من قاعدة)

علة خاص (قوله من رجوع الشرط) بيان قاعدة (قوله الا فى) أى التعديل (قوله فيه) أى تجزئ به العلانية (قوله ورجح) أى ابن رشد (قوله انه) أى عالم برحته (قوله لا يشهد بجرحته) أى لتأديتها لا بطل الحق

(قوله وقيدته) أي قبول التعديل من لم يعرف الاسم (قوله ولا يعرف) بضم فسكون ٢٢٩ ففتح (قوله والا) أي وان لم يشتهر

بكنيته ولا لقب (قوله قبل) بضم فكسر (قوله تزكيت) مفعول تعقب المضاف لقاعله (قوله بعض) مفعول تزكيت المضاف لقاعله (قوله مع شهادته) أي الشاهد (قوله عليه) أي بغض العوام (قوله بالتعريف) صلة شهادة (قوله بعد) صلة التعريف (قوله قبلها) أي تزكيتيه (قوله يعرف) أي المزكي بالكسر (قوله اسمه) أي المزكي بالفتح (قوله أشهر) أي المزكي بالفتح (قوله وقته) أي التعديل (قوله فيه) أي سبب التجريح (قوله لا يقتضيه) أي التجريح (قوله فقال) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله فكشف) أي المسئول (قوله وسأله) أي أصبغ (قوله أنه) أي بانه (قوله وقال) أي المجرحان (قوله فقال) أي أصبغ (قوله الشاهد) مفعول مقدم (قوله وجرحه) أي الشاهد (قوله كذلك) أي مبرزون موصوفون بجميع ما سبق (قوله القرينان) أي اشهب وابن نافع (قوله قال) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله ينظر) بضم فسكون ففتح (قوله وبسطة) أي الشاهد (قوله دليل) أي مدلول (قوله من المدونة) بيان كتاب السيرة (قوله ورواية) عطف على دليل

العلانية أجزأت على مذهب المدونة وقال ابن الماجشون لا تحزني وان اقتصر على تزكيت السراجزأت اتفاقا ويكني في نهب الجمع تزكيت واحد مشراو يندب تعدده فقيهه منه وبان وتجوز التزكيت بالشرط المتقدم ان عرف المزكي بالكسر اسم المزكي بالفتح بل (وان لم يعرف) المزكي بالكسر (الاسم) للمزكي بالفتح هكذا اطلق المصنف وقيدته المتبسط بن اشهر بكنيته أو لقبه ورب مشهور بكنيته أو لقبه ولا يعرف اسمه كاشبه اسمه مسكين وسكنون اسمه عبد السلام والافيه عدم طول العشرة عدم معرفة الاسم أفاده تت غ وان لم يعرف الاسم كذا في النوادر عن ابن سحنون عن أبيه ان من عدل رجل لم يعرف اسمه قبل تعديله وجعله ابن عرفة كالمنا في لقول سحنون في نوازه لا ينبغي لاحد ان يزكي رجلا لا ارجل اقلد خالطه في الاخذ والاعطاء وسافر معه ورافقه ولقول النخعي عن ابن المواز لا يزكيه حتى تطول المخالطة بينهم فاعلم باطنه كما يعلم ظاهره قال يريد علم باطنه في غالب الامر لانه يقطع بذلك ابن عرفة وانظر قبول سحنون تزكيت من لم يعرف الاسم مع تعقب بعض أهل الزمان تزكيت الشاهد بعض العوام مع شهادته عليه بالتعريف بعد تزكيتيه اياه أو قبلها بقريب اه والذي في أصل المتبسط ويجوز تزكيت من لم يعرف اسمه اذا اشهر بكنيته أو لقبه لا يعرف عليه ذكره ورب رجل مشهور بكنيته لا يعرف له اسم وهذا أشبه بن عبد العزيز لا يكاد أكثر الناس يعرف اسمه مسكين وسحنون بن سعيد اسمه عبد السلام وقد غاب عليه سحنون في حياته وبعد وفاته به كان يخاطب نفسه ويقبل التعديل عن انصف بما سبق سواء ذكر سببه (أول يذكر) المعدل بالكسر (السبب) لتعديله لوقفه على أمور قد يعسر استحضارها وقته (بخلاف الجرح) بفتح الجيم أي التجريح الشاهد فلا يقبل الا بعد بيان سببه لاختلاف العلماء فيه فربما اعتقد الجرح على ما لا يقتضيه كما وقع لبعضهم انه جرح شاهدا فستل عن سببه فقال رأيته يبيع ولا يرجع في الميزان ستل الامام مالك رضي الله تعالى عنه عن الذي يسأله القاضي عن حال الشاهد فيجبره يبيع ما يكون فيه الحد فقال اذا كان القاضي هو الذي سأله فكشف عن الشاهد فليس على الخبر شي الخط اذا قال أحد المجرحين في الشاهد هو كذاب وقال الآخر فيه هو آكل ربا فليس يجبر حتى يحقعا على شيء واحد وان قال أحدهما هو خائن وقال الآخر بأكل أموال الناس في هذا التجريح وقيل أيضا اذا جرجه أحدهما جرحه في جرحه الآخر يعني آخر فهذا التجريح لا اتفاقهما على انه رجل سوء ابن حبيب وسأله عن تجريحهما اياه انه رجل سوء غير مقبول الشهادة وقال لا نسمي الجرحه فقال هي جرحه ولا يكشفوا على أكثر من هذا أفاده ابن سهل (و) ان زكي الشاهد مبرزون موصوفون بجميع ما سبق وجرحه آخرون كذلك (هو) أي الجرح (مقدم) بضم الميم والقاف والادال المهملة (على التعديل) سمع القرينان مالك كادى الله تعالى عنهم في الشاهد بعد له الرجلان وبأق المطلوب بالرجلين يجرحانه قال ينظر في ذلك الى الشهود أيهم أعدل وقال ابن نافع المجرحان أولى ويسقط وقال سحنون مثله ابن رشد قول ابن نافع وسحنون هو دليل ما في كتاب السيرة من المدونة ورواية عيسى عن ابن القاسم عن مالك رضي الله تعالى عنهم وفي المسئلة قول ثالث عن مطرف وابن وهب التعديل أولى من التجريح وهذا الاختلاف اذا لم يبين المجرحون الجرحه وتعارضت

(قوله منها) أى الاقوال الثلاثة ٢٣٠ (قوله ثم قال) أى ابن رشد (قوله وقال) أى المتبسطى (قوله تبطل) بضم فسكون

الشهادة فان بين المجرحون الجرح فلا اختلاف ان شهادتهم أعمل من شهادة المعدلين وان كانوا أقل عدالة منهم ولكل قول منها وجه ثم قال بعد توجيهاها والقول بان شهادة المجرحين أعمل هو أظهر الاقوال وأولها بالصواب ابن سهل تقديم الجرح على التعديل أصح في النظر وقائلوه أكثر وعليه العمل المتبسطى الذى مضى به العمل ان التجربة أتم شهادة لانهم علوا من الباطن ما لم يعرفه المعدلون وهو قول ابن نافع ويحذرون وقال في نهايته شهادة التجربة أ أقوى من شهادة التعديل تبطل شهادة عدلين بالجرح شهادة العددا الكثيرين من الرجال بالعدالة لان الجرح علم من حال الجرح ما لم يعلمه المزكى وهذا هو القول المشهور من قول الامام مالك واصحابه رضى الله تعالى عنهم في النوادر محمد بن عبد الحكم اذا عدل الشهود عنده ثم أقمن من يجرحهم فانه يسمع الجرح فيهم أبدا ما لم يحكم فان حكم فلا ينظر في حالهم بجرحه ولا بعدالة في ذلك الحكم اه ابن المايحسون ان جرح رجلان عدلا ثم جاء الجرح عن يعدله فلا يقبل ولو بانف عدل وقاله أصبح اه الخط والظاهر ان هذا على سبيل المبالغة والله أعلم (وان شهد) المزكى بالفتح زمنا (ثانيا) مرة أخرى (ففى الاكتفاء بالتركية الاولى) بضم الهمز رواه أشهب وأطلق وقال الامام مالك رضى الله تعالى عنه لا يحتاج لتعديل آخر الا أن يغمر بشئ أو يرتاب منه وقال ابن كثة ان زكاه مشهور بالعدالة فلا يحتاج لاعادة تركيته ونقل الباجي عنه المشهور بالعدالة يكفي فيه التعديل الاول حتى يجرح بامرين والذى ليس به عرف فيها يتوقف في تعديله ثانياً ولا يكفي التعديل الاول ولا بد من التعديل كلياً حتى يكتر تعديله ونشهر تركيته وهذا السحنون وابن القاسم ان كانت الشهادة الثانية قريبة من الاولى ولم يطل ما بينهما جدا كفت تركيته الاولى والا فلا يكتفى عنه ثانياً طالبة المشهود أو لم يطلبه والسنة طول ولا شهب ان شهد به خمس سنين ونحوها فيسأل عنه العدل الاول فان مات عدل مرة أخرى والا فلا يقبل وقال ابن رشد ان شهدا بالشهادتين من التزكية الاولى على قول سحنون وبعد طول على قول ابن القاسم ولم يجد من تركيته فتقبل شهادته ولا ترد لان طلب تركيته ثانياً استحسن والقياس الاكتفاء بتركيته الاولى ما لم يتم به حدث أمر (تردد) المتأخرين في النقل عن المتقدمين بطرق كثيرة (ويخلافها) أى الشهادة من أب (لاحد ولديه على) ولده (الاخر) فتقبل ان لم يظهر من الاب ميل مع المشهود على المشهود عليه فان ظهر الميل فلا تقبل كشهادته لبار على العاق أو للصغير على الكبير (أو) شهادة الابن لاحد (أبيه) على والده الاخر فتقبل (ان لم يظهر ميل) من الشاهد مع المشهود له على المشهود عليه وكان مبرزا فان ظهر ميله فلا تقبل شهادته ابن يونس الامام مالك رضى الله تعالى عنه فى الابن يشهد لاحد ولديه على الاخر لا يجوز شهادته الا أن يكون مبرزا أو يكون ما يشهد به يسيراً غير الشرط راجع للصورتين قبله كما فى ابن الحاجب وصرح به ابن محرز (ولا) تقبل شهادة (عقد) عداوة ذنبوية فى مال أو ميراث أو تجارة أو جاه أو منصب ان شهد على عدو بل (ولو) شهد (على ابنه) أى العدو وهذا قول ابن القاسم فى مسمع عيسى زادولو كان مثل ابن شريح وسليمان بن القاسم ابن عرفة عبد الرحمن بن شريح أبو شريح المغافرى وسليمان بن القاسم من أشياخ عبد الرحمن بن القاسم وصوبه ابن يونس وأشار بولو لقول محمد بن جوازها على ابن

فكسر (قوله لان الجرح) بالكسر (قوله حال الجرح) بالفتح (قوله عدل) بضم فكسر مثقلا (قوله عنده) أى القاضى (قوله ثم جاء الجرح) أى بالفتح (قوله رواه) أى الاكتفاء بالتركية الاولى (قوله يغمر) بضم فسكون ففتح (قوله يرتاب) بضم المياه (قوله عنه) أى ابن كثة (قوله بين) بكسر المياه مثقلا (قوله بها) أى العدالة (قوله يتوقف) بضم ففصات مثقلا (قوله الاولى) بضم الهمز (قوله والا) أى وان طال ما بين شهادته الثانية وتركيته الاولى (قوله طلبه) أى الكشف عنه (قوله ان شهد) أى المزكى بالفتح (قوله عدل) بضم فكسر مثقلا (قوله والا) أى وان لم يعدل مرة أخرى (قوله يتهم) بضم ففتحتين مثقلا (قوله الشرط) أى ان لم يظهر ميل للصورتين (قوله شهادة الاب لاحد ولديه على الاخر) وشهادة الابن لاحد ولديه على الاخر (قوله فى مال) صلة عقد (قوله ولو كان) أى العقد (قوله مثل ابن شريح) أى فى التبريزنى العدالة (قوله من أشياخ) خير عبد الرحمن وسليمان (قوله يجوزها) أى شهادة العدو

(قوله تحض) أى البغض (قوله الاول) أى المسلم والعدل (قوله على الثاني) أى الكافر والفاسق (قوله فيهما) أى صورتى الكافر والفاسق (قوله لما نكف) اضافته للبيان (قوله العدل) تفسير لفاعل يخبر (قوله الحاكم) مقول يخبر (قوله وجوبا) بيان لحكم اخبارها (قوله بسلم) بفتح الباء واللام أى العدل (قوله قدحها) ٢٣١ أى العداوة (قوله فسررت) بضم فسر فسكر

مثقلا أى العداوة (قوله ومثلها) أى العداوة فى وجوب الاخبار بها (قوله قرابته) أى العدل (قوله ومثل) بفتحات مثقلا (قوله وقال) أى اصبغ (قوله فيه) أى تشقى (قوله عنه) أى اصبغ (قوله وحكى) أى ابن رشد (قوله انه) أى تشقى (قوله واستظهره) أى ابن رشد قول ابن الماجشون (قوله وكلامه) أى المصنف (قوله على انه) أى المصنف (قوله يقف) أى بطلع (قوله ولم يكمله) أى التفصيل (قوله قاله) أى تشقى (قوله من الاذى) تنازع فيه الشكوى والاشهاد (قوله شيا) أى مبطل لل شهادة (قوله منه) أى الشاهد (قوله ذلك) أى تشقى (قوله هذا القول) أى تشقى (قوله قال) أى ابن الماجشون (قوله بانه) أى الشاهد (قوله عدوه) أى المشهود عليه (قوله ولو) قال أى الشاهد (قوله هذا) أى تشقى (قوله أصوب) أى من تفصيل أصبغ (قوله قال) أى الغنى (قوله يكون) أى الشاهد

عدوه وسواء كانت العداوة دينوية بين مسلمين أو بين (مسلم وكافر) فلا تقبل شهادة مسلم على عدوه الكافر قاله المازرى عياض وهو الصحيح اذ لو تمحض لله تعالى لم يزد على القدر المأذون فيه غ هذا فى حيز الاغواء كانه قال ولو طرأت العداوة الدينوية بين مسلم وكافر وأما العداوة الدينية كالتى بين المسلم والكافر من جهة كفره والتى بين العدل والفاسق لفسقه وجرأته على الله تعالى فلا تمنع من قبل شهادة الاول على الثاني فيها لا العكس لما نكف والكفر والفاسق (وليجبر) العدل الذى شهد على عدوه الحاكم (بها) أى العداوة وجوباً بان يقول له بين وبين الذى شهدت عليه عداوة قاله الامام مالك رضى الله تعالى عنه ليس من التدليس ولا احتمال عدم قدحها اذا فسرت ابن فرحون ومثلها قرابته له له شهوده ومثل للعداوة فقال (قوله) أى الشاهد للمشهود عليه (بعد) أداته (بها) أى الشهادة للعاكم (تشقى وتشقى بالجنون) حال كونه (مخاصما) للمشهود عليه بالقول المذكور فترد شهادته لتحقيق عداوته له (لا) ترد شهادته بقوله المذكور حال كونه (شاكيا) أى معاتبا ومستجيرا لعدم تحقق عداوته له غ كذا هو فى نوازل اصبغ من الشهادات تشقى من الشتم لا تهم فى من التهمة وقال فيه انه لا يقدر وحكى ابن رشد عنه انه فصل فى الثمانية بين الخاصم والشاكى وحكى عن ابن الماجشون انه قادح واستظهره وكلامه فى التوضيح يدل على انه لم يقف على نقل ابن رشد هذا البناء فى هذا التفصيل الذى ذكره المصنف هو قول اصبغ فى الثمانية ولم يكمله المصنف ونصه على نقل ابن رشد كما فى ان قاله على وجه الشكوى والاشهاد من الاذى على وجه طلب خصومة ولاسمى الشقة فلا راد ما شأن سمي الشقة وهى مما فى مثلها النصوص أو كان منه ذلك على وجه الطلب لخصومته وان لم يسم الشقة فشهادته باطلة ساقطة اه وهكذا نقله ابن عرفة ونقله فى التوضيح ناقصا كما هنا ولان الماجشون تبطل شهادته بهذا القول من غير تفصيل قال لانه أخبر انه عدو ولو قال ما هو أدنى من هذا سقطت شهادته ابن رشد قول ابن الماجشون أصوب قال ونحو هذا اختار الغنى قال طرح الشهادة فى هذه المسئلة أحسن الآن يكون مبرزا فالاولى الاقتصاد على ما اختاره الغنى وصوبه ابن رشد (واعقد) الشاهد (فى) شهادته (ب) اعسار) لمدى أو زوج أو ولد أو شريك (ب) طول (ب) صفة) للمشهود باعساره (و) (قرينة صبر) المشهود باعساره على تحمل (ضرر) يجوع وعرى دلالة عليه غالباً وشبهه فى الاعتماد على الصفة والقرينة فقال (ك) الشهادة (ضرر) أحد (الزوجين) الآخر فيعتمد الشاهد به على طول صبرهما وقرينة صبر أحدهما على سوء عشرة الآخر الخطا يعنى ان الشاهد باالعسار وما أشبهه كالتعديل وضرر الزوجين يجوز له أن يعقد فيما يشبهه به على الظن القوى لانه المقدور على تحصيله غالباً ولم يحكم بمقتضاه لتعطيل الحكم فى التعديل والاعسار ونحوهما فيعتمد فى الاعسار على صبره ومشاهدة صبره على الضرر كالجوع والعرى لا يكون الامع القربى بصبره بمعنى على غ بصبرة أى مخالطة وبها عبر المازرى وفى بعض النسخ

(قوله الشاهد) تفسير لفاعل اعقد (قوله دلالة) أى الصبر على ضرر الجوع والعرى (قوله به) أى ضرر أحد الزوجين (قوله لانه) أى الظن (قوله بمقتضاه) أى الظن (قوله وبها) أى مخالطة

الشهادة (قوله بقطع)

صله شرط (قوله بالعلم الخ)

تصوير لقطعه (قوله مطلقا)

أي من تقييده بعدم عسر

العلم به (قوله وصحتها) أي

الشهادة (قوله الاولى)

بضم الهمز (قوله قسم)

بفتحات منقلا ومحققا

(قوله مصلان) بضم ففتح

فكسر منقلا (قوله وعلى

هذا) أي طريق المازري

صلة من (قوله ولعله) أي

النصر يح بالظن في اداء

الشهادة (قوله منه) أي

الظن الناشئ عن القرائن

(قوله فانه) أي الملك (قوله

الشاهد) تفسير لفاعل

حرص (قوله مانعها) أي

الشهادة (قوله الشاهد)

تفسير نائب فاعل رد (قوله

بالتوبة) صلة زوال (قوله

لاتهمه) أي الشاهد

(قوله فيها) أي شهادته

الثانية (قوله حاله) أي

المانع (قوله تهمة الحرص)

اضافته للبيان (قوله

نقص الرد) اضافته للبيان

أومن اضافته المسبب

(قوله فقال) أي القاضي

(قوله لظنة) بكسر الطاء

وشد النون (قوله من

المانع الرابع) أي الحرص

على ازالة نقص والاول

الفعله والثاني تا كد قرابة

الشاهد للمشهد وله الثالث عدونه له

بمحنته أي امتصاعه وهذا كقول ابن شماس وابن الحاجب بالخبرة الباطنة وعلى كل فهذه
طريقة المازري وعند ابن عرفة احتمال في رجوع طريقة المقدمات اليها البنائي ما ذكره
المصنف مبني على ان الشاهد يكفيه الظن القوي فيما عسر فيه العلم ابن عرفة وفي شرط
شهادة غير السماع بقطع الشاهد بالعلم بالمشهود به مطلقا وصحتم بالظن القوي فيما عسر العلم
به عادة طريقة ان الاولى للمقدمات لاتصح شهادة بشي الابعاله والقطع بعرفته لا فيما يغلب على
الظن معرفته ثم قسم مصلات العلم الثانية للمازري انما يطالب الظن القوي المزاحم للعلم
بقرائن الاحوال كالشهادة بالاعسار وعلى هذا امر ابن شماس وابن الحاجب وهذا الظن
الناشئ عن القرائن انما هو ككاف في جزم الشاهد بالمشهود به على وجه البت ولو صرح
في اداء شهادته بالظن فلا تقبل ولعله مراد ابن رشد فتتفق الطريقتان المازري ومنه
الشهادة بالملك فانه لا يمكن القطع به (ولا) تقبل الشهادة (ان حرص) بفتح الحاء المهملة والراء
واهمال الصاد الشاهد أي اتهم في شهادته بالحرص (على ازالة نقص) عنه حصل له كشهادته
بعد زوال مانعها (فيما) أي شيء أو الشيء الذي (رد) بضم الراء وشد الدال الشاهد (في) شهادته
(بلفسق أو صبا أو روق) أو ككفر فلا تقبل شهادته الثانية التي اذا هاب بعد زوال مانعها
بالتوبة والبلوغ والحرية والايان لاتهمه فيها بالحرص على ازالة نقص رد شهادته ومفهوم
رد أن من قام به مانع ولم يؤد الشهادة حاله وأداها بعد زواله فانها تقبل لسلامتها من تهمة
الحرص على ازالة نقص الرد اذا لارده هو كذلك عند ابن القاسم وأشهب فيمن قال لقاض يشهد
لي فلان النصراني أو العبد أو الصبي فقال لا أقبل شهادته ثم زال مانعه فقبل شهادته لانها
فتوى لاحكم ابن عبد السلام وابن عرفة الشيخ والمازري عن ابن مهنون عن أبيه جميع
أصحها على ان الشهادة اذا ردت لظنة أو تهمة أو مانع من قبولها ثم زالت التهمة أو المانع من
قبولها فاذا أعيدت فلا تقبل اه واحترز بقوله فيما ردفه عما لو أدى شهادة ولم ترد حتى زال
المانع فانها تقبل بشرط اعادة زوال المانع في التوضيح وكذلك لو قال القاض بشهادته
للقاضي يشهد لي فلان العبد أو الصبي أو النصراني فقال لا أجيز شهادته فان هذا ليس رد
الشهادة وتقبل شهادته بعد زوال مانعه لان كلامه فتوى قاله غير واحد واحتزبه أيضا عن
شهادته بعد زوال المانع في غير ما ردفه فانها تقبل وهو كذلك (أو) حرص (على التأسي) أي
عمالة غيره له في نقصه ليخف عاره لان المصيبة اذا عمت هانت واذا خصت هالت البنائي الذي في
القاسموس اتتسى به جعله أسوة والاسوة بالكسر والضم القدوة وليس فيه تأسي بهذا المعنى
لكن نقل أبو زيد عن السراج عن الطبراني انه يقال التأسي والالتساء في الاقتداء حقيقة ذلك
(كشهادة ولد الزنا فيه) أي الزنا فلا تقبل لاتهامة فيها بصره على مشاركة غيره له في كونه
ولد زنا (أو) شهادة (من) أي شخص أو الشخص الذي (حد) بضم الحاء المهملة وشد الدال زنا
أو سكر أو قذف أو سرقة ثم تاب وشهد (في) مثل (ما حد فيه) فلا تقبل لاتهامة بالحرص على
التأسي هذا قول ابن القاسم وقال ابن كثة تقبل ومفهوم فيما حد فيه ان شهادته في غير ما حد
فيه تقبل وهو كذلك لكن حد كثر ثم شهد بحد فطفي قوله أو على التأسي هذا من المانع الرابع

(قوله ولذا) أي كونه من الرابع ٢٣٣ (قوله لم يقرنه) أي التأمي (قوله بلا)

بان يقول ولا ان حرص على التأمي (قوله لدلائها) أي الخاصة (قوله والحرص على القبول) عطف على التعصب (قوله فيها) أي الشهادة تنازع فيه تحريف وزيادة (قوله والقبول) عطف على الشهادة (قوله وهو) أي الاداء (قوله ولا يخفى الخ) رد لاعتق البناي (قوله الشاهد) مفسر فاعل ربح (قوله لها) أي الشهادة (قوله منه) أي الشاهد (قوله وان كان الخ) حال (قوله بامر) أي الله تعالى (قوله يربط الله تعالى فيها) فيه حق آدمي (قوله يعلم) يضم فسكون فكسر (قوله ان كان) أي صاحب الحق (قوله فان لم يعلم) أي الشاهد صاحب الحق بانه شاهده (قوله انه) أي ترك اعلامه (قوله الاخوان) أي مطرف وابن الماجشون (قوله يعلمهم) أي الشهود بحقه (قوله وجعله) أي قول (قوله تفسير) أي قول (قوله ابن القاسم) أي قول (قوله لا يكون) أي ترك الاعلام بالشهادة (قوله والا) أي وان لم يعلم (قوله اذا علم) أي الشاهد (قوله ولم يعلم) يضم فسكون فكسر (قوله بها) أي الشهادة (قوله لانه) أي الشاهد (قوله كان) أي الوقف

ولذا لم يقرنه بلا كمن الاولى الايمان بالفظ عام يندرج فيه افراد المانع كما فعل في بقيتها وما أحسن قول ابن الحاجب الخاضع للحرص على ازالة التعصب باظهار البراءة أو بالتأني كشمادته فصار دفيه لفسق أو صبا أو رقا أو كفر وكشهادة ولد الزنا أو زنا تقاطعا وكشهادة من حلف مثل ما حذفته على المشهور ٥١ والتعصير بالعين المهمة مصدر عير قاله في التوضيح (ولا) تعميل الشهادة (ان حرص) أي أنهم الشاهد بالحرص (على القبول) لشهادته (كخاصة) أي محكمة الشاهد (مشهود عليه مطلقا) عن التقييد بكون المشهود به حق أدى لدلائها في حق الادعي على التعصب مع المشهود له والحرص على القبول في حق الله تعالى المازري مخاصمتهم تدل على الحرص على انفاذها وقد يحتملهم ذلك على تحريف أو زيادة فيها طئي الاولى الاتيان بعامة تدرج فيه افراد المانع لان قوله أو رفع قبل الطلب لا يشمل ما قبله وبعبارة ابن الحاجب السادس الحرص على الشهادة في التحمل والاداء والقبول ثم ذكر الخلاف في الافراد فالاولى ولا ان حرص على الشهادة في الاداء والقبول ثم بعد الفراغ من افرادهما يقول بخلاف الحرص على التحمل البناي الاولى ولا ان حرص على الشهادة ليشمل الرفع قبل الطلب لانه حرص على الاداء الاعلى القبول اذ القبول فرع الاداء وهو لم يحصل الا آن (أو) كمن (شهد وحلف) على صحة شهادته فتدلتهم بالحرص على قبولها قاله ابن شعبان وظاهره ولو عاميا في التبصرة واما الحرص على القبول فهو ان يخلف على صحة شهادته اذا اداهها وهذا قد حقه لان اليقين دليل على التعصب وشدة الحرص على نفوذها ٥١ وهو ظاهر في ان اليقين القادحة هي الواقعة عند الاداء بخلاف ما يقتضيه قول ز قدّم الحلف على الشهادة وأخره والله أعلم ولا يخفى ان الحلف عند الاداء صادق بتقديمه عليه وتأخره عنه والله أعلم (أو رفع) الشاهد شهادته للعلماء وأداه له (قبل الطلب) لها منه (في محض) بفتح الميم وسكون الحاء المهمة فضاء مجة أي خالص (حق آدمي) أي ماله اسقاطه وان كان الله تعالى فيه حق أيضا بامر به توفيقه المستحقة فلا تقبل للاتهام بالحرص على الاداء والتعصب مع المشهود له نعم يجب عليه ان يعلم صاحب الحق بانه شاهده ان كان حاضرا فان لم يعلمه فروى عيسى عن ابن القاسم انه مطلق لشهادته الاخوان الا ان يعلم صاحب الحق بعلمهم وجعله ابن رشد تفسير المحمّدون لا يكون بجرعة الا في حق الله تعالى لان صاحب الحق ان كان حاضرا فقد ترك حقه وان كان غائبا فليس للشاهد شهادة ويلزم على هذا انه ان كان حاضرا ولا يعلم ان تلك الرابع له بان يكون أنوه اعارها أو كراهي هي يسهه والولد لا يعلم انه الا يسهه أن على الشاهد ان يعلم الولد بذلك والابطال شهادته وعندي ان ذلك انما يكون جرعة اذا علم انه ان كتم ولم يعلم بشهادة بطل الحق أو دخل بذلك في مضرة أو معرة وأما في غير ذلك فلا يجب الاعلام به لانه لا يدري لعل صاحب الحق تركه (وفي محض حق الله) وهو ما ليس للمكلف اسقاطه (تجب المبادرة) من الشاهد بالرفع للعلماء قبل الطلب (ب) حسب (الامكان) فلا يضر التأخير لانه لا يمكن الرفع معه ومحل وجوب المبادرة بالرفع (ان استنديم تحريم) ارتكاب (ه) أي المشهود به (كعتق) لربق مع استمراء استيلاء المعتق على المالك على ملكه (وطلاق) باثن زوجة مع دوام معاشرته الزوج لها معاشرته الا زواج (ووقف) مع استمراء حيازة الواقف الوقف ونصرفه فيه تصرف المالك في ملكه وظاهره كالباقي وابن رشد سواء كان على معين أو غيره وقيدته

(قوله بالثاني) أي ماعلى غير معين (قوله الشاهد) مفسر نائب فاعل خبر (قوله تقدم) بضمين (قوله استروا) بضم فكسر (قوله يدعوا) بفتح الباء والذال أي يتركو (قوله عمدوا) بفتح الدال (قوله مما يجب) خبر كشف (قوله وهذا) أي الستر (قوله عرف) بضم فكسر (قوله ذلك) ٢٣٤ أي التغير (قوله يضطر) بضم الياء (قوله من اليهود) بيان من (قوله يقبل) بضم

بالجواهر بالثاني (ورضاع) بين زوجين (والا) أي وان لم يستدم تحريمه (خير) بضم الخاء المعجمة وكسر التثنية مثقلة الشاهد بين الرفع وتركه (كالزنا) غير المستدام قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ستر مسلما ستره الله يوم القيامة رواه مسلم عياض هذا في غير المشهور بالقسط والمعاصي وأما هو فقد كره الامام مالك رضي الله تعالى عنه وغيره الستر عليه ليرتدع عن فسقه ونصه هذا الستر في غير المشتهرين الذين تقدم اليهم في الستر وستر واغبر مرة فلم يدعوا وعمدوا فكشف أمرهم وقع شرهم مما يجب لان كثرة الستر عليهم من المهاددة على معاصي الله تعالى ومصافاة أهلها وهذا أيضا في كشف معصية انقضت وفاتت فأما اذا عرف انفراد رجل بعمل معصية أو اجتماع جماعة على معصية فليس الستر هنا السكوت عليها وتركهم واياها بل يتعين على من عرف ذلك اذا أمكنه تغييرهم عن ذلك بكل حال وان لم يتفق له ذلك الا بكشفه فان بعينه أو السلطان فليفعل وأما ايضاح حال من يضطر الى كشفه من اليهود والامناء والمحدثين فبيان حالهم ممن يقبل منه ويتقنع به مما يجب على أهله فأما الشاهد فمفاد طلب ذلك منه وأروية الحاكم يقضى بشهادته وقد علم منه ما يسقطها فيجب رده وأما في أصحاب الحديث وحمله العلم المقادير فيه فيجب كشف أحوالهم السبعة ان عرفها ممن يقد في ذلك ويلتفت الى قوله لا يغتر بهم ويقلدوا في دين الله تعالى على هذا اجتماع رأى الاثمة قديما وحديثا وليس الستر ههنا مجرد فيه ولا يباح اه (بخلاف الحرص على التحمل) للشهادة فلا يقدح فيها (كالختم) بضم الميم وسكون الخاء المعجمة وكسر الفاء أي المتوارى عن المشهود عليه الذي يقرع عليه سرا فيما بينه وبين مسخقه ويشكره اذا حضره من يشهد عليه فاذا اخفى منه عدلان أو سمعوا اقراره لصاحبه في الخلوة وضبطاه وشهدا عليه به فالمشهور والعمل بشهادتهم ما عند الامام مالك رضي الله تعالى عنه وعامة أصحابه ولا يقدح فيه ما حرصهما على تحمل الشهادة ابن الحجاج في التحمل كالختم في تحملها لا يضرك على المشهور ومحمد اذا لم يكن المشهود عليه محمدا ولا خاتما خليل قول محمد تميم للمشهور في الموازية الامام مالك رضي الله تعالى عنه في رجاء بقدر الرجل من وراء حجاب يشهد ان عليه قال ان كان ضميما أو مخدوعا أو خائفا فلا يلزمه ويحلف ما أقر الالماذ كروان كان على غير ذلك لزمه ولعله يقر خالسا وبأبي من البينة فهذا يلزمه ما سمع منه قبل فرجل لا يقر الا خالفا فاقعد له بموضع لا يعمله للشهادة عليه قال لواعلم انك تستدعوب أمرهما ولكني أخاف ان تسمع جوابه اسؤاله ولعله قال له سرا ان جئت بك بكذا أما الذي لي عليك فيقول لك عندي كذا فان قدرت أن تحبط بسرهم بخاتم اه ابن عرفة ابن رشد شهادة الختم في إخفاء في ردها على القول بلغوا الشهادة على اقرار المقر دون قوله شهد على وانما اختلف فيما من أجاز ذلك فنعها من مطاوعة منهم من كره الاختفاء لصلها وقبلها ان شهدا بها وهم الاكثر وهو ظاهر قول عيسى هنا خلاف قول ابن القاسم في تفرقه بين من يخشى ان يخذل ضيقه وجهله وبين من يؤمن ذلك منه ولو أنكر الضعيف الجاهل الاقرار جله لزمته الشهادة عليه وانما يصدق مع عينه اذا قال أقررت لوجهه هكذا مما يشبه اه

فسكون ففتح (قوله ينتفع) بضم الباء وفتح الفاء (قوله مما يجب الخ) خبر بيان (قوله ذلك) أي الكشف (قوله أروية) عطف على طالب (قوله وقد علم) أي الجرح (قوله منه) أي الشاهد (قوله يسقطها) أي الشهادة (قوله فيه) أي العلم (قوله بقلد) بضم ففتح تين مثقلا (قوله يلتفت) بضم الياء وفتح الفاء (قوله يغتر) بضم الياء وسكون الغين المعجمة (قوله يقدوا) بضم ففتح تين مثقلا (قوله فيها) أي الشهادة (قوله يقر) بضم فكسر مثقلا (قوله وضبطاه) أي اقراره (قوله به) أي اقراره (قوله قال) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله سمع) بضم فكسر (قوله فاقعد) بفتح فسكون فضم (قوله قال) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله انك) خطاب للسائل (قوله تستدعوب) أي تضبط (قوله أمرهما) أي مخاطب الخصمين واقرار أحدهما لا تخر (قوله فان قدرت) بفتح تاء خطاب السائل (قوله أي

المقر (قوله شهد على) بشد الياء (قوله ذلك) أي الشهادة على اقرار المقر دون قوله شهد على (قوله فنعها) أي ودل شهادة الختم (قوله مطاوعة) أي عن تقيدها بضعف المقر أو خوفه أو خذعه (قوله وقبلها) بكسر الباء (قوله وهو) أي قبولها

(قوله في هذا) أي قول المقر اشهد على (قوله لم تجر) أي العادة (قوله هذا) ٢٢٥ أي عدم قبول شهادة البادي لحضري

(قوله وهما) أي المتهود له
والمشهد عليه (قوله مرا)
أي المتهود له والمشهد
عليه (قوله به) أي البدوي
(قوله فتقبل) أي شهادة
البادي لحضري (قوله
بعدها) بضم الباء أي شهادة
البدوي لحضري (قوله
حينئذ) أي حين مرورهما
به (قوله وما ذكره) عطف
على سماع (قوله من عقود)
بيان ما (قوله لا تجوز)
خبران (قوله وتجاوز) أي
شهادة البدوي (قوله
يحضروا) بضم فسكون
فتفتح (قوله يقصد) بضم
فسكون فتفتح (قوله بعدها)
بضم الباء أي شهادة
البدوي (قوله ألا بعد)
بضم الباء (قوله فيما) أي
شهادة البدوي (قوله
الظنة) بكسر الظاء وشد
النون بيان ما (قوله منها)
أي شهادة الحضري على
بدوي (قوله بعدها) بضم
الباء أي شهادة السائل في
كثير (قوله هذا) أي ولا
سائل في كثير (قوله
مفتظن) بكسر الظاء (قوله
في سلك الاستبعاد) إضافة
للبيان (قوله ومن أفراد)
أي الاستبعاد (قوله سائر)
أي باقي (قوله من قوله الخ)
بيان ما (قوله أعطى) بضم
الهمز (قوله شهادته) أي الفقير (قوله لانه) أي الشان (قوله الشاهد) تفسير فاعل جر

ودل المشهور هنا على أنه ليس من شرط صحة الشهادة على الاقرار قول المقر اشهد على ابن عبد
السلام في هذا قولان (ولا) تقبل الشهادة (ان استبعد) بضم الفوقية وكسر العين وقوع
مثلها عادة (ك) شهادة رجل (بدوي) مفسوب للبادية لكناه بها (ل) رجل (حضري) مفسوب
لحاضرة لكناه بها على حضري أو بدوي فلا تقبل لبعدها عادة اذ لم تجر بأشهاد البدوي مع
وجود الحضريين اللغويين والمازري هذا اذا كتب البدوي الوثيقة بخطه وهما في الحضرم مع
تيسر أشهاد الحضريين وأما لو صر به بالبادية أو سمع اقرار المتهود عليه في الحاضرة فتقبل
لعدم بعدهما حينئذ ابن عرفة ابن رشد حاصل سماع ابن القاسم وما ذكره ابن حبيب عن مالك
وأصحابه رضي الله تعالى عنهم ان شهادة أهل البادية فيما يقصد إلى أشهادهم عليه دون أهل
الحاضرة فيما يقع بالحاضرة ممن عقودهم عارية ووصية وتبدير وعقود ونكاح وشبهها لا تجوز
فلا شهادة له بدوي في حضري ولا على بدوي ولا لبدوي على حضري الا في الجراح
والقتل والزنا وشرب الخمر والضرب والشم وشبهها ما لا يقصد إلى أشهاد عليه وتجاوز فيما يقع
بالبادية من ذلك كله على حضري أو بدوي فعلى هذا لو حضر أهل البادية شيئا ما يقع
في الحاضرة بين أهلها وغيرهم من معاملة وغيرها دون ان يحضر والذالك أو يقصد إلى أشهادهم
فتشهدوا بما حضروا به جازت شهادتهم ان كانوا عدولا أو أباؤا وأما شهادة الحضري على البدوي
ففيها خلاف في التوضيح (بخلاف) شهادة البدوي باقرار الحضري (ان سمعه) أي البدوي
اقرار الحضري فتقبل لعدم بعدهما (أو) شهادة البدوي لحضري على حضري أو بدوي
بمعاملته نيابة ان (هر) الحضري (به) أي البدوي وهو ياديه فتقبل اذ لا بعد فيها ومفهوم
كلام المصنف قبول شهادة الحضري على البدوي ابن وهب وأنا أقول انها جائزة الا ان
يدخلها ما دخل شهادة البدوي من الظنة والهمة ورأى قوم منهنها (ولا) تقبل شهادة شخص
فقير (سائل) أي طالب الاعطاء من غيره (في) مال (كثير) تعامل فيه غنيان لبعدها لان
شان الاغنياء كتم أموالهم الكثيرة واخفاؤها عن السائلين ومفهوم كثير قبول شهادته
في النافه الياسر ان كان عدلا وهو كذلك في المدونة طق هذا منتظم في سلك الاستبعاد ومن
افراده قالوا ولي تجزئهم من اذ لا بعد لها الا لما منع لا افراد كما فعل في سائر الموانع وكأنه فعل
ذلك لتلايتهم هم عطفهم على ما قبله ولكن هذا ليس به فذر فلو قال عقب قوله حضري أو سائل
في كثير الخ ثم قال بخلاف ان سمعه أو صر به ايعود للمستثنى كما هو النقل لكان أحسن البناء
لما منع في هذا هو الاستبعاد أيضا في قسمه بما قبله ما قبله من قوله بخلاف ان سمعه أو صر به
وفهم من قوله في كثير انها في الاموال لا الحراية والقتل ونحوهما تت ظاهر كلامه سواء
سأل لصيبة نزلت به أم لا وقال ابن كثة من سأل لصيبة نزلت به أو دية وقعت عليه فلا ترد
شهادته (بخلاف من) أي فقير (لم يسأل) الناس شيئا سواه كان يأخذ ان أعطى أم لا فتقبل
شهادته ابن نونس بعض أصحابنا تجوز شهادته ان كان يقبل ممن يعطيه من غير مسئلة لانه قد جاء
ما أنالك من غير مسئلة فانما هو رزق ورزقه الله تعالى اه واختاره النجاشي (أو) من (يسأل)
الامام أو (الاعيان) جمع عين أي الا كابر من الناس فتقبل شهادته في الكثير ابن الحاجب على
الاصح (ولا) تقبل الشهادة (ان جر) الشاهد (بها) أي الشهادة (نفعا) لنفسه (ك) شهادة

الهمز (قوله شهادته) أي الفقير (قوله لانه) أي الشان (قوله الشاهد) تفسير فاعل جر

يتهم (قوله فان لم يتهم فيه) مفهوما اتهم في ولاته (قوله أخذه) أي المشهود به (قوله في دينه) أي الشاهد (قوله انها) أي شهادة رب الدين لمدينه (قوله بعد) بفتح فضم (قوله كما لو كان) أي المدين (قوله وكان) بفتح الهمز وشدة النون (قوله لانه) أي المصنف (قوله أنه) أي ما بلغه (قوله وما بلغه) أي ابن القاسم (قوله خلافا له) أي قول ابن القاسم (قوله ونوقش) أي قوله بل جمع القيود كلها (قوله قيسد الحلول) اضافته للبيان (قوله وعلى كلام) صلة اقصر (قوله وله لهما) أي ابن عبد السلام وخليلا (قوله بدليل) اضافته للبيان (قوله عزوهما) أي ابن عبد السلام وخليلا (قوله وهي) أي التفرقة (قوله لانه) أي الشأن (قوله والا) أي وان انفق عليه ليرجع عليه (قوله منها) أي المدونة (قوله انها) أي شهادة المنفق عليه (قوله اذا كان) أي المنفق عليه (قوله وذکر) أي الخط (قوله نصها) أي المسائل الملقوطة (قوله وقال) أي الخط (قوله والا) أي وان لم يكن صوابه ما ذكر

فقير (على مورثه المحسن بالزنا وقتل العمد) العدوان فلا تقبل لاتهم به قصد قتله ليرثه وخرج بالمحسن المصنف بالخطا تقبل لعدم التهمة وقيد شهاب عدم القبول بكون المشهود عليه غنيا واعتمده المصنف فقال (الا) المورث (الفقير) فتقبل شهادة وارثه عليه بالزنا وقتل العمد لعدم التهمة (أو) شهادة (يعتق من) أي رقيق (يتهم) بضم التحتية الشاهد (في) الاختصاص (بولاية) عن الاناث من ورثة معتقه والرقيق ذومال فان لم يتهم فيه لعدم الاناث في الورثة أو عدم مال الرقيق فتقبل الشهادة بعته ابن عرفة في ثانی عقبتها ان شهد وارثان ان الميت أعتق هذا العبد فان كان معهما نساء والعبد يرغب في ولاته فلا تجوز شهادتهما وان كان لا يرغب في ولاته ولم يكن معهما نساء جازت شهادتهما (أو) شهادة (بدين لمدينه) أي الشاهد فلا تقبل لاتهم به قصد أخذه في دينه الذي على المشهود له وظاهره كان المشهود له غنيا وفقيرا تصد الدينان في الصفة أو اخلفا كان الدين حالا أو وجلا ومفهوم بدين ان شهادته لا بغیر المال مقبولة وهو كذلك قاله غير واحد من الاشياخ وفي العتبية من سماع ابن القاسم جواز شهادة رب الدين للمدين ابن القاسم بلغني عن مالك رضي الله تعالى عنه انه انما تقبل اذا كان المدين مؤمرا وان كان معسرا فلا تقبل ابن رشد هذا الذي بلغه هو تفسير ما سمعته مجمل وهذا اذا كان الدين حالا وقريب الحلول وأمان بعد دفاترة كالمو كان مليا وكان المصنف لم يعتبر قول ابن رشد انه تفسير قاله تنطفي فيه نظرا لانه اذا لم يعتبر قول ابن رشد انه تفسير يكون قول ابن القاسم بالحول مطلقا وما بلغه خلافا له فاین مستند المصنف بالمنع مطلقا فلا بد من القصد وهو ظاهر ابن شاس وابن الحاجب وانه لا خصوصية للشهادة بالدين ولذا قال ابن مرزوق لو قال أو عمل المدينه المعدم والمال للجمع القيود كلها اه ونوقش بیهة فقد الحلول أو قربه وعذر تن متابعة التوضيح التابع لقول ابن عبد السلام في المسئلة ثلاثة أقوال رد هام مطلقا وعزاه لابن القاسم وجوازها مطلقا لشهاب ولبعضهم التفرقة بعد الملى والمعدم وتبعهما في الشامل وقبه نظر اذ لم يجد المنع مطلقا لابن القاسم وعلى كلام ابن رشد المتقدم اقتصر ابن عرفة ولم يحك فيها خلافا واهلها ما بلغه على كلام ابن رشد بدليل عزوهما التفرقة لبعضهم وهي في كلام ابن رشد لما لك فيما بلغ ابن القاسم وذلك كاه في العتبية وقد أشار ح لما قلناه والله أعلم (بخلاف) شهادة الشخص (المنفق) لشخص (المنفق عليه) فانما تقبل قريبا كان أو أجنبيا ابن عرفة الصقلي عن ابن حبيب ان كان المشهود له في عيال الشاهد جازت شهادته اذ لا تهمة بعض المتأخرين ان كان المشهود له من قرابة الشاهد كاخيه انبى ان لا تجوز شهادته له بمال لانه وان كانت نفقته لا تلزمه فانه يلحقه بعدم نفقته عليه وصلته معرفة وان كان المشهود له أجنبيا جازت شهادته له الصقلي هذا استحسان ولا فرق بين القريب والاجنبى في رواية ابن حبيب والمسئلة مقيمة بما اذا أنفق عليه لا ليرجع عليه والافهى بما دخل في قوله أو لمدينه بدين الخط وأما شهادة المنفق عليه للمنفق فلا تقبل كما نقله الشارح عنها ونقل في المسائل الملقوطة انه ما مقبولة اذا كان مبرزاً ذكر نصها وقال عقبه لعل صوابه المنفق للمنفق عليه وهي صورة المصنف والافهى مشكل والله أعلم (و) بخلاف (شهادة كل) من الشاهدين (للاخر) فانما تقبل سوا شهدائى الاول على المشهود عليه أو على غيره ان كانت

(قوله وقول) عطف على المشهور (قوله ان كانا) أي الشاهدان (قوله الاخوين) ٢٣٧ أي مطرف وابن المباحشون

(قوله صور) فاعل تلخص
(قوله فيهما) أي الشهادتين
(قوله وباقيها) أي الصورة
الاولى (قوله عدمه) أي
القبول (قوله فيها) أي
الصورة (قوله كانوا) أي
الشاهدون لبعضهم (قوله
وفيها) أي المدونة (قوله
شهادة) فاعل يجوز (قوله
ان كانوا) أي الشاهدون
(قوله وهي) أي الثياب
والدواب (قوله بايديهم)
أي السالين (قوله أقيم)
بضم الهمزة وفتح الميم (قوله
عليهم) أي السالين (قوله
بشهادتهم) أي المساوين
(قوله ولا يستحقون) أي
الشاهدون (قوله فيها) أي
المدونة (قوله اذ لم يقل) أي
في هذه الرواية (قوله قبيل)
بفتح فكسر أي قياس
ومثل (قوله قوله) أي ابن
القاسم (قوله في سرقتها)
أي المدونة (قوله انه) أي
الشان (قوله الحد) نائب
فاعل بقام (قوله يعطون)
أي المحاربون (قوله بشهادة)
تتازع فيه بقام ويعطون
(قوله بعضهم) أي المساوين
(قوله ليست) أي هذه
الرواية (قوله له) أي قوله في
سرقتها (قوله انهما) أي
الشاهدين (قوله يستحقان)
أي الشاهدان (قوله وان

شهادة الثاني للاول بغير المجلس الاول بل (وان) شهد الثاني للاول (بالمجلس) الاول هذا هو
المشهور وقول ابن القاسم ابن عرفة سمع أبو زيد ابن القاسم ان شهد رجلان كل منهما صاحبه
بشهادة ثان على رجل في مجلس واحد جازت شهادتهما ان كانا عدلين ابن رشد في صحة شهادة
المشهود له ان شهد له في مجلس واحد وسقوطها ثالثا ان كانت على رجلين وان كانت
في مجلسين جازت على رجلين وفي جوازها على رجل واحد قولان للخمى عن الاخوين ان كانت
على رجل واحد في مجلس واحد لم تجز وان كانت شيئا بعد شي جازت ولو تقارب ما بين الشهادتين
وان كانت على رجلين جازت وان كانت بمجلس واحد وأرى رده جميعا ولو كانت على رجلين
بمجلسين لفظا أو بكتاب لهما ما إلا أن يطول ما بينهما المازري ان شهد رجلان بدين على رجل
رجلين شهد الله ما بين عليهما بمجلسين جازت ولو تقاربوا وان كانت بمجلس واحد ففي سقوطها
نص قول الاخوين وظاهر قول أصبغ ثم ذكر اختيار اللخمي وأقره تمت تلخص من كلامه
منطوقا ومفهوما صور الاول ان يشهد الشاهد على رجل بأن عليه اقلان عشرة دراهم
ويشهد فلان المشهود له بأن للمشهود عليه الشاهد عشرة دراهم بمجلس واحد ففي هذه
الصورة اتحد المشهود وعليه والمشهود به والزمان والمكان فقال فيهما مطرف وابن المباحشون
لاتقبلان وظاهر كلام المصنف قبولهما وهو ظاهر كلام ابن القاسم الثانية تعدد المشهود وعليه
وباقيها بماله والمذهب قبولها ورأى اللخمي عدمه الثالث تعدد المجلس والباقي بماله وهي
كالتى قبلها افيما تقدم وحكى المازري الاتفاق فيها ولم يعتبر رأى اللخمي الرابعة اختلاف الشكل
وطول الزمان ولم يعلم خلاف في قبولها فيها (و) بخلاف شهادة (القافلة) بعضهم لبعض في حراية
على المحار بين فتقبل مع العداوة للضرورة وظاهره كانوا عدولا ولا وفيها ان كانوا عدولا
وسواهم شهدوا بمال أو قتل أو غيرهما طئي قوله وظاهره كانوا عدولا ولا وليس هذا ظاهر كلام
المصنف لان كلامه في مقبول الشهادة البناني وهذا اذا شهدوا في حراية وأما ان شهد بعضهم
على بعض في معاملة ففي ق روى الاخوان عن الامام مالك وجميع أصحابه رضی الله تعالى
عنهم انها جائزة للضرورة بمجرد توهم الحرية والعدالة في ذلك السفر وحده وان لم تحقق العدالة
وعليه درج في التحفة اذ قال

ومن عليه وسهم خيرة يظهر * زكى الا في ضرورة السفر

ابن عرفة فيها يجوز على المحاربين شهادة من حاربوه ان كانوا عدولا اذ لا سبيل الى غير ذلك
شهدوا بقتل أو أخذ مال أو غيره ولا تقبل شهادة احد منهم لنفسه وتقبل شهادة بعضهم لبعض
وسمع يحيى ابن القاسم ان شهد مسلوبون على ان هؤلاء سلبوا هذه الثياب والدواب وهي قافلة
بايديهم أقيم عليهم بشهادتهم ولا يستحقون المتاع ولا الدواب الا بشهيدين سواهما ابن رشد قبيل
هذه مخالفة لما فيها اذ لم يقل يحلف كل منهم مع شهادة صاحبه ويستحق حقه على قبيل قوله
في سرقتها انه يقام على المحاربين الحد ويعطون المال بشهادة بعضهم لبعض قبيل ليست مخالفة
له ومعنى السماع انهم ما شربكان في المتاع والدواب فلذا سقطت شهادة احدى الدواب وقيل
يستحقان الدواب والمتاع وان كانا شريكين فيه ما هو الا على رواية مطرف في ان شهادة
شاهدين من المساوين على من سلبوهما جائزة في الحد والمال لا تقسم سمالا لصاحب مالانها

كانا) أي الشاهدان (قوله فيهما) أي الدواب والمتاع (قوله لانفسهما) أي الشاهدين (قوله لانها) أي الشهادة

(قوله ويرد) يضم ففتح مشقلا

(قوله ولولا انفسهما) أى

الشهيدین (قوله وردھا)

آی شهادہ المسلو بین (قوله

فيهما) أي الحدود والمال
(الحدوف) أي الحدود والمال) أي

صحة ما فيها (قوله ثم قال)

ی ابن عرفہ (قوله لا تجوز)

أى شهادة المسلوبين (قوله

فتجاوز أي شهادة الأربعة

(قوله - وضع الضرورة)

حازت) أى الشهادة (قوله

عليهم) أي المحاربين (قوله

في قوله) أي للحرابة (قوله

من المال) بيان ما (قوله

المسلطان) تشارع فيه جواب

وارزلههم (قوله ببعصمهم)
ما يشهد اذ (قوله اياه) أيا

منع قبول شهادة المخلو بين

ابعضهم على غيرهم (قوله

لأنهم) أى الجهلاء بين (قوله

الاول) أى اشتراط العدالة

(قوله والثانی) ای عدم

الشرادة في النسب، صار في

(قوله فقها) أى المدونة

بقوله المحمولون) أى المسيحيون

من الحريين (قوله أعمقوا)

بضم الهمز (قوله أما) بهـ

الهيروغليفية (قوله
صموا) (أي الضمير المفعول به)

(قوله ويسألون) يضرب

فَسَكُون (قوله وأما) بفتح

الله عز وجل (قوله)

وأطال) أي أبو الحسن (قوله من البيع الخ) بيان ما (قوله بتوسم) أي ظن

(مال)

(قوله بها) أى الوصية (قوله لهما) أى نفسه وغيره (قوله فيها) أى المدونة خير مقدم (قوله ذكر) بضم فسكون (قوله له) أى الشاهد (قوله فيه) أى الذكر (قوله اوصى) بضم الهمز (قوله فتجوز) أى شهادته (قوله فرق) بفتحات مختلفة أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله بينهما) أى الوصية وغيرها (قوله الشاهد) بضم فسكون ٢٣٩ (قوله في غيرها) أى الوصية

(قوله من الحقوق) بيان

غيرها (قوله من سلك) أى

افراد (قوله ما قبله) أى

أن حريم انقاعا (قوله وتوهم

عطقه الخ) أى دفعه (قوله

لذلك) أى ذكر لامعه (قوله

ثم فيه) أى شهادته (قوله

بأنه) أى له (قوله وهو) أى

مأبده (قوله وفيه) أى

تعلقه بكثير (قوله بحجوى

بضم الميم) (قوله رجوعه)

أى شهادته أجزائه (قوله

قلت) أى قال جامع هذا

الشرح محمد (قوله ضميرى)

بفتح الراء منى بالانون

لاضافته (قوله الشاهد)

مفسر فاعل دفع (قوله بها)

أى الشهادة صلة دفع

(قوله عنه) أى الشاهد

صلة دفع (قوله لاتهمهم)

أى الشاهد بن الفسق

(قوله عد) بفتحين مثقلا

(قوله يحجر) أى الشاهد

بشهادته نقعا (قوله او

يدفع) أى الشاهد ضرا

(قوله بها) أى شهادته تنازع

فيه يحجر ويدفع (قوله قال)

أى ابن الحاجب (قوله

ادأوه) فاعل يلزم (قوله

يسير) خبر الذى (قوله منه)

أى كلام ابن عبد السلام

(ب) مال (كثير وغيره) أى الشاهد بقليل أو كثير (بوصية) للتممة وفي الجلاب قبولها الغير فقط (والا) أى وأن لم يشهد لنفسه بكثير وشهد لها بقليل وغيره بقليل أو كثير بها (قبل) بضم فكسر ما شهد به لهما هذا قول ابن القاسم في المدونة وظاهره كانت الوصية مكتوبة أم لا فيها لابن القاسم قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه ما بين شهادتين رجل في ذكر حق له فيه شئ فلا تجوز شهادته له ولا غيره بخلاف شهادته على وصية أوصى له فيها بشئ نافه لا يهتم عليه فتجوز له وغيره لانه لا ينبغي أن تجاز الشهادة ويرد بعضها وقال الامام مالك رضى الله تعالى عنه في رجل هلك فتشهد رجل أنه أوصى لقوم بوصايا ووصى للشاهد بوصية أو أضاف الوصية الى الشاهد وهو يشهد على جميع ذلك فإن كان الذى شهد به لنفسه نافه لا يهتم فيه بيازت شهادته ابن يونس فرق بين الوصية وغيرها والفرق بينهما ان الوصية فيها ضرورة اذ قد يخشى الموصى معاجلة الموت ولا يحضره الا الذى أوصى له ولا ضرورة تلحق الشاهد في غيرها من الحقوق وكما أجازوا شهادة الصبيان للضرورة وشهادة النساء فيما لا يطالع عليه الرجال فكذلك هذه طئي قوله ولان شهد الخ الاولى تجزى منه لانه من سلك ما قبله وتوهم عطقه على ما قبله ليس بمسوق لذلك ثم فيه تعدى فعل الفاعل المتصل الى ضميره المتصل وذلك خاص بأفعال القلوب الا أن يجاب بأنه لا يعلق بشهادة بل بما بعده وهو كثير وفيه تكلف يصير في الكلام ركعة وما أحسن قول ابن الحاجب فلو شهد لنفسه ولغيره في وصية فإن كان ماله كثير لم يقبل فيه مما البنائى لا بعد اجراء شهادته بحجوى أفعال القلوب رجوعه للعالم قلت الظاهر ان الخاص بأفعال القلوب رفعها ونصبها بلا واسطة حرف جر ضميرى واحد فتحو علمتى وخلقتى وأما رفع احد الضميرين ونصب الآخر بواسطة حرف الجر فليس خاصا بأفعال القلوب فتحو اشتريت لى ووكتالى واكثرت لى والله أعلم (ولا) تقبل شهادة الشاهد (ان دفع) الشاهد به اعنه ضرا (كشهادة بعض العاقلات) للمشهود عليه بالقتل (بفسق) (الشهود) الشاهد بن عليه (القتل) خطأ لاتهمهم بقصدهم اسقاطهم غرم الدين عن أنفسهم عد ابن الحاجب من ضوانع الشهادة أن يجزأ ويدفع بها قال اما الدفع فكشاهدة بعض العاقلات بفسق شهود القتل خطأ ابن عبد السلام اطلقوا القول برده هذه الشهادة مع ان الفقير لا يلزمه شئ والذى يلزم الغنى ادأوه يسير جدا فتأمل هذا وقابله بقول ابن المواز يقبل هذا اه فأخذ المصنف منه تقييد الشاهد بالفسق بكونه غنيا وتبعه الشارح وت وعب وشب واعتاده البنائى والعدوى (و) كشهادة (المدان) بضم الميم وتحقيق الدال أى المدين (المعسر) فى الواقع الظاهر الملاء الذى يخشى حبسه حتى يثبت عسره (لربه) أى الدين فلا تقبل لاتهم بصد دفع ضرر حبسه فى دينه ومفهوم المعسر ان شهادة المدين الغنى الذى لا يضره دفع ما عليه ولا يخشى حبسه فيه له مقبولة وهو كذلك لعدم التهمة وكذا ان كان الدين مؤجلا باجل بعيد سوا شهد به لعمال أو استهناك قصاص أو حدة قاذف أو تأديب سائب لان غير المال

(قوله بكونه) أى الشاهد بالفسق صلة تقييد (قوله ضرر حبسه) اضافته الاولى للبيان

(قوله له) أى ربه الدين (قوله اوجد) عطف على قصاص (قوله وتأديب) عطف على قصاص

(قوله اجازة) مفعول نقل المضاف لقاعله (قوله لربه) أي الدين صله شهادة (قوله بغير المال) صله شهادة (قوله كونه) أي المدين (قوله أسيره) أي رب الدين (قوله جوازها) أي الشهادة (قوله كان) أي المدين (قوله لانه) أي الشاهد (قوله لانه يتهم) يضم الياء وفتح الهاء علة تريد (قوله يوسع) أي المشهود له (قوله له) أي الشاهد (قوله ويؤخره) أي الشاهد المشهود له (قوله به) أي الدين (قوله فان كان) أي الشاهد (قوله قبلت) يضم فكسر أي شهادة (قوله وان كان) أي الشاهد (قوله ردت) يضم الراء أي شهادته (قوله والاخوان) ٢٤٠ أي مطرف وابن الماجشون (قوله قالوا) أي الاخوان (قوله لانه) أي المدين

فد يكون اهم من المال خلافا لنقل ابن زرقون عن أهل النظر اجازة شهادة المدين المعسر لربه بغير المال أفاده الخريش ابن عبد السلام اذا كان المانع من قبول الشهادة كونه أسيره فلا فرق بين المال وغيره وربما كان غير المال اهم عند المشهود له من المال ابن عرفة ان كان المدين للمشهود له على الشاهد في سماع زونان لا شهب جوازها كان مليا أو معد ما خلا في قول ابن القاسم في هذا السماع يريد والدين حال أو قريب الحاول لانه يتم على ان يوسع له في أجل الدين ويؤخره كانت شهادته له عمال أو غيره ولم ير اشهب هذه ثممة في العدل كان الدين للمشهود له على الشاهد أو بالعكس الباسي ان كان للمشهود له دين على الشاهد فان كان غنيا قبلت وان كان فقيرا ردت قاله ابن القاسم وأشهب والاخوان قال لانه كاسير بيده ان كان الدين حالا أو قريب الحاول وان بعد أجده جازت على قولهم ممنون ورددت على قول ابن وهب ومعنى الغنى هنا ان لا يستضر بالمال هذا المال عنه فلو كان عنده كفاية فالضرر يلحقه يتجمله منسه قدر شهادته البتاني ضبط في التوضيح المدان بتخفيف الدال اسم مفعول من اذان الرباعي كقام وهو في بعض نسخ ابن الحاسب بشد الدال على انه اسم فاعل من اذان المشدد الدال التماسي وأصله اذتين على وزن افعل وكلاهما صحيح قال في مختصر العين اذنت الرجل اعطيته ديناً وهذا يشهد للاول ثم قال واذن واسم مدان ودان اخذ الدين وهذا يشهد للثاني ونحوهما للجوهري الا انه فسر التماسي باستقراض بعد ما قال اذنت الرجل اقرضته فهو مدين ومديون (ولا) تقبل شهادة (مقت) يضم الميم وسكون الفاء أي تخبر بحكم شرعي على غيرة وجه الالزام (على مستفتيه) أي طالب الفتوى من المقتي (ن كان) المسؤول عنه (عما ينوي) يضم الياء وفتح التون والواو مثقالاً أي تقبل النية (فيه) من المستفتي عند المقتي ولو أقر به عند القاضي أو شهد عليه به عنده بمنه لم تقبل بيقته وحكم عليه بظاهر لفظه كقوله للمفتي كانت زوجتي موثقة فقالت لي أطلقني فقلت لها أنت طالق ناوي من الوفاق فاقفاه بأنه لا شيء عليه فان رفعته زوجته للقاضي فأنكر فطلبت من المقتي الشهادة على اقراره فلا يشهد عليه به قاله ابن القاسم ابن المواز فان شهد لها عليه به فلا تقبل شهادته (والا) أي وان لم يكن عما ينوي فيسه عند المقتي (رفع) المقتي الشهادة للقاضي وشهد باقراره الذي سمعه منه ان أنكره ابن بونس من العتبية والموازية والمجموعة ابن القاسم رحمه الله تعالى في الرجل يأتي مستفتيا عن أمر ينوي فيسه ولو أقر به عند الحاكم أو قامت بينة به فرق بينه وبين زوجته فيفتي انه لا شيء عليه وطلبت المرأة الشهادة من المقتي قال لا يشهد عليه ابن المواز ولو شهد

الفقير (قوله بعد) يضم العين (قوله جازت) أي شهادة المدين الفقير لرب الدين (قوله ورددت) يضم الراء (قوله ان لا يستضر) أي المدين (قوله عنده) أي المدين (قوله كفاه) أي قدر الدين (قوله يلحقه) أي المدين (قوله بتجمله) أي الدين (قوله منسه) أي ما عنده (قوله اذتين) أي قابلات التامد الاوادم التامد فيها والياء ألفا لتصر كها عقب فتح (قوله اذنت) بفتح الهمزة والدال وسكون التون وضم التاء (قوله وهذا) أي اذنت (قوله لا اول) أي اذان الرباعي (قوله ثم قال) أي في مختصر العين (قوله اذان) بشد الدال (قوله وهذا) أي اذان (قوله للثاني) أي اذان المشدد التماسي (قوله الا انه) أي الجوهري (قوله عند المقتي) صله (قوله ولو أقر)

أي المستفتي (قوله به) أي المسؤول عنه (قوله عليه) أي المستفتي (قوله عنده) أي القاضي (قوله وحكم) أي القاضي لم (قوله عليه) أي المقر أو المشهود عليه (قوله ناويا) حال من تاملت (قوله فأنكر) أي قوله أنت طالق (قوله اقراره) أي بقوله أنت طالق (قوله فلا يشهد) أي المقتي (قوله به) أي اقراره بقوله أنت (قوله فان شهد) أي المقتي (قوله لها) أي الزوجة (قوله عليه) أي الزوج المنكر (قوله به) أي اقراره بقوله أنت طالق (قوله فلا تقبل شهادته) أي المقتي (قوله المقتي) مفسر فاعل ورفع (قوله ينوي) يضم ففتح مثقالاً (قوله فرق) بفتح مثقالاً أي القاضي (قوله قال) أي ابن القاسم

(قوله عده) أي المقتى (قوله من حد الخ) بيان (قوله إذا كان) أي ما أقروه به ٢٤١ (قوله له) أي المقتى (قوله وكذلك)

أي المقتى في حكم الشهادة
على المقتى بما أقروه به
(قوله ترك) بضم فكسر
(قوله دعه) أي المقتى
(قوله وهو) أي ما في السماع
(قوله جار مع المدونة) أي
موافق لما فيها (قوله لثمنه)
أي الشاهد (قوله رجوعه)
أي المشهود له (قوله عليه)
أي الشاهد (قوله ما باعه)
مفعول ملأ المضاف لفاعله
(قوله وهي) أي الشهادة
لنفس (قوله لانصح) أي
لأنه ادعوى (قوله بها) أي
الشهادة (قوله يسير) بضم
فتح (قوله وبه) أي الحدوث
صلة غير (قوله يسير) بضم
فكسر (قوله لانه) أي
حدوثه (قوله وان كان)
أي النسق الحادث (قوله
يسير) بضم فتح (قوله بعد
الاداء) صلة حدوث المقدور
(قوله خطبته) بكسر الخاء
المججمة أي الشاهد (قوله
لها) أي المشهود لها (قوله
ذلك) أي اداء الشهادة
لها (قوله ن عاقلة) أي
المشهود عليه بالقتل
(قوله بينهما) أي الشاهد
والمشهود عليه (قوله لها)
أي الخصومة (قوله القراء)
بضم القاف وشد الراء
مدردا جمع قارئ (قوله
الغبريني) بكسر الغين
الظلم (قوله ذلك) أي الظلم (قوله وهو) أي رد شهادتهم (قوله أولا) بشد الواو

لم يقعها لان اقراره على غير وجه الاشهاد قال وما أقربه عنده من حد أو طلاق أو حق ثم أنكره
فليس شهد عليه اذا كان مما ليس له رجوع عنه وكذلك من حضر اذا سمعوا القضية كلها حتى
لا يخفى عليه شيء منها بما يفسد الشهادة ان ترك اه غ مثله ابن رشد في سماع عيسى
بالرجل يأتي العالم فيقول حلفت بالطلاق ان لا أكلم فلانا وكلمته بعد شهر لاني كنت نويت ان
لا أكلمه شهر فاذا دعيته امر أنه يشهد لها بما أقربه عنده من حلقه بالطلاق ان لا يكلمه وانه
كلمه بعد شهر فلا يجوز له أن يشهد عليه بذلك لعلمه من باطن عينه خلاف ما وجبه ظاهرها اه
وهو جار مع المدونة (ولا) تقبل الشهادة (ان شهد) لشخص (باستحقاق) لشيء يدعيه (وقال)
الشاهد (أنا بعه) أي الشئ المستحق (له) أي المشهود له ثم حقه بقصد دفع رجوعه عليه بتمنه
ان لم يشهد له ولان الشراء لا يثبت للمالك له شترى حتى يثبت ملك البائع ما باعه ف قوله أنا بعه
له شهادة لنفسه بملكه وهي دعوى لا شهادة فلا فرق بين أنا بعه أو وهبته أو تصدقت به
عليه فان أصل المسئلة لابن أبي زيد والنقل عنه يدل على ان العدة هي ان الملك لا يثبت
بالشهادة بمجرد الشراء لان الشراء لا يثبت الملك حتى تشهد البيعة بالمالك البائع فاذا قال أنا بعه
أو وهبته فقد شهد لنفسه بذلك الشئ وهي لانصح (ولا) تقبل الشهادة (ان حدث فسق)
من الشاهد بأن زنى أو سرق أو سكر أو قذف أو قتل (بعد الاداء) للشهادة عند الحاكم وقبل
حكمه بها فيردوها ولا يحكمكم بمقتضاها بالطلاق اه ذاقول ابن القاسم وأصبح وقال ابن
المناجشون لا تبطل فيما لا يسر كالجرح والقتل واختاره غير واحد طنى والحدوث على
حقيقته وبه عبر ابن شاس وابن الحاجب وغير واحد ولفظ ابن الحاجب ولو حدث بعد الاداء
بطلت مطلقا وقيل لا ينحو الجرح والقتل والحاصل انه ان كان الفسق مما يسره الناس كالزنا
وشرب الخمر فتنقض كلام بعض الشيوخ أنه متفق على ان حدوثه بعد الاداء وقبل الحكم
يطلها اتفاقا لانه يدل على كونه وان كان مما لا يسر كالجرح والقتل فقال ابن القاسم يطلها
وقال ابن المناجشون لا يطلها أفاده البناني (بخلاف) حدوث تهمة (جر) بفتح الجيم وشد
الراء وصلته مقدرة أي لنقض بعد الاداء كزوج الشاهد المرأة التي شهد لها فلا تبطل شهادته
ابن رشد الا أن ثبت خطبته لها قبل ذلك (و) بخلاف حدوث تهمة (دفع) بفتح فسكون
ومفعوله محذوف أي لضرر كشهادة بفسق رجل ثم شهد المشهود بفسقه على رجل انه قتل
رجلا خطأ والشاهد بفسق من عاقبته فلا ترد الشهادة بفسق (و) بخلاف حدوث (عداوة)
ديمية بين الشاهد والمشهد عليه بعد الاداء كجدد خصومة بينهما فلا يطلها اذ لم يتبين
لها سبب سابق (ولا) تقبل شهادة (عالم على مثله) ابن عات عن الاستهانة عن الشعبي تقبل
شهادة القراء في كل شئ الاشهادة بعضهم على بعض لتعاسدهم كالضرائر والحسود ظالم لا تقبل
شهادته على من يحسده اه التبطل في المبسوطة عن ابن وهب لا تجوز شهادة القارئ على
القارئ يعني العلماء لانهم أشد الناس تحاسدا وقاله سفيان الثوري ومالك بن دينار رضي الله
تعالى عنهما تت كان الغبريني ينكر ذلك التول ابن عرفة العمل على خلافه ثم قال عقب
كلام الشعبي في هذا الكلام ساقط لما قضى به بعضه بعضا لانه أثبت لهم وصف الظلم ومن ثبت له
ذلك لا تجوز شهادته على أحد ولا روايته لانه فاسق وهو مناقض لقوله أولا تقبل شهادتهم

٢١ من ع

(قوله ذلك) أى القحاسد (قوله العجوم) أى لمن لم يثبت قحاسدهم (قوله وابعله) أى كلام الشعبانى (قوله وهم) بفتح الهاء أى غلط (قوله للقله) بفتح النون والقاف جمع ناقل (قوله يخرج) بضم فسكون فكسر أى قائل هذا الكلام (قوله لانه) أى قائله (قوله منهم) أى العلماء ٢٤٢ (قوله فى ذلك) أى الظلم (قوله يفوض) بضم الياء وفتح الفاء والواو منقلا وإجماع المضاد

(قوله ومثلهم) اى الخلفاء
فى أن الاخذينهم والا كل
عندهم لا يعناهم (قوله فى
ذلك) اى صرف الاموال
فى وجوهها (قوله من)
يفتح الميم (قوله قبل) بكسر
الباء (قوله وقد قبل) بكسر
الموحدة (قوله من امة
الهدى والعلم) بيان من
(قوله وذ كر) بضم فكسر
(قوله فاتبعه) اى مالكا
(قوله بها) اى الثلاث
صرر (قوله منه) اى
الرسول (قوله انما) اى
الرسول مالكا رضى الله
تعالى عنه (قوله فسأله) اى
مالك رضى الله تعالى عنه
الرسول (قوله فأنكرها)
اى الرسول الثالثة (قوله
عليه) اى الرسول (قوله
فيها) اى الثالثة (قوله
اتاه) اى مالكا رضى الله
تعالى عنه (قوله بها) اى
الثالثة (قوله من السلطان)
صلة يرزقون (قوله من)
يفتح الميم (قوله قبل) بكسر
الباء (قوله والمدمن) بضم
فكسر (قوله)
وما قلت) بفتح ناء خطاب

السائل (قوله من قبول الخ) بيان ما (قوله ليس بجعة) خبر ما (قوله لانه) اي قبوله ما (قوله يرضى) المفقوض
بضم الياء وفتح الضاد (قوله وجل) بضم الجيم وشد اللام (قوله ينظم) بضم الياء وفتح اللام (قوله اجراء) بضم ففتح جمع اجبر
(قوله وماذ كرت) بفتح زاء الخطاب اسائل (قوله معفت) بضم تاء المتكلم مضمون الخ خبر ما (قوله ينكره) اي ما ذكره السائل
عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما (قوله ويرفعه) اي الانكار (قوله قوله) أي مضمون (قوله وجل) بضم فكسر

(قوله فان كان) اي المال (قوله وعدل) اي الامام او العامل المأذون له في صرفه ٢٤٣ (قوله شاب) اي خالط (قوله وروى)

بضم فسكسر (قوله هذا)

اي التحريم (قوله وهو) اي

العصية وذكره لتذكير

خبره (قوله تعين) بضم

فكسر (قوله له) اي التعصب

(قوله يتوهم) بضم الياء

(قوله ومنه) اي التعصب

(قوله ودفعها) اي الرشوة

عطف على أخذ (قوله

توقف) بفحشات مثقلا

اي تحقيق الحق (قوله

وكذا) اي دفعها لتحقيق

حق توقف على دفعها في

جواز (قوله كذلك) اي

توقف ابطاله على دفعها

(قوله فيهما) اي تحقيق

الحق وابطال الباطل (قوله

ففيها كان) اي المرتضى

(قوله ويضرب) بضم الياء

وفتح الراء اي يجر (قوله

ويشهر) بضم فسكون

فتفتح (قوله ويعرف) بضم

فتحسين مثقلا (قوله وقد

فعله) أي المذكور من

الضرب والاشهار والتعريف

(قوله بمشورة) صلة فعل

(قوله من) بفتح الميم (قوله

ثبت) بفحشات مثقلا

(قوله غيبا) بفتح الغين

المججمة وكسر الموحدة

اي بليدا (قوله الاوباش)

بفتح الهمز وسكون الواو

فوحدة ثم شين مججمة اي

الاخلاط والسفلة (قوله

كان) اي لعب النيروز

المفوض جميع الامور فيها اليهم فجوازهم بجواز الخلفاء فان صح أخذ ابن عمر جواز الخلفاء
فهذا وجهه واما القضاة والاجناد والحكام فلهم أخذ ارباقهم من العمال المضروب على
أيديهم الذين فوض اليهم النظر في ذلك وضرب على أيديهم فيما سواه وروى عن مالك لا بأس
بجواز الخلفاء فاما جواز العمال ففيه اشئ يريد الذين ظهر أمرهم انه مفوض اليهم من قبل
خلفائهم ولم يتحقق ذلك ويريد ان لا يخدمهم مكره ولو تحقق التوقيع فليس اليهم لم يكن لكرهه
أخذ جوازهم وجهه كما انه لو تحقق انه لم يؤذن لهم في اعطاء المال باجتهادهم لم يعمل عمل
يكن له ويغ أخذ جوازهم وجهه فان كان حلالا وعدل في قسمته فاتفق أهل العلم على جواز
أخذ الجائزة منه وان لم يعدل في قسمته فلا كثر على جواز أخذ الجائزة منه وكرهه بعضهم وان
شاب الجبي حلال وحرام فلا كثر على كراهة الاخذ منه ومنهم من أبجازه وان كان الجبي حراما
فمنهم من حرم أخذ الجائزة والرزق على عمل من الاعمال منه وروى هذا عن مالك رضي الله تعالى
عنه ومنهم من أبجازه ومنهم من كرهه اه الثاني قسم ابن رشد ما يبد الا من المال ثلاثة
أقسام أحدها حلال لا يعدل في قسمه فلا كثر على جواز قبوله منهم وقيل بكره الثاني مختلط
حلال وحرام فلا كثر على كراهة أخذه وقيل بجواز الثالث حرام فقبل يحرم أخذه وقيل بكره
وقيل بجواز قال وان كان الغالب الحرام فله حكمه وان غلب الحلال فله حكمه وفيه كراهة
خفيفة (ولا) تقبل شهادة الشاهد (ان تعصب) بفحشات مثقلا على المشهود عليه ابن فرحون
من موانع الشهادة العصبية وهو بغض الرجل الرجل لكونه من بني فلان أو من قبيلة كذا
ونحوه في القيد وعن واثله بن الاسقع رضي الله تعالى عنه قلت يا رسول الله ما العصبية قال ان
تعين قوم على الظلم ابن عمر زوق الاولى أن يخذل بشهادة الاخ خيه يجرح أو قذف ونحوهما
مما يتوهم فيه العصبية كتعديل شاهد الاخ وتجرع شاهد عليه ومنه شهادة بعض العاقلة
بفسق شهود القتل وشهادة العدو على عدوه وشبه في ابطال الشهادة فقال (ك) أخذ (الرشوة)
بتثنية الراء على الشهادة ولو لتحقيق حق أو ابطال باطل ودفعها لا بطل حق أو تحقيق باطل
وأما دفعها لتحقيق حق توقف على دفعها فلا ضرورة فيه وكذا دفعها لا بطل باطل كذلك وانما
الحرمه على الاخذ فيهما ابن عات لا تجوز شهادة من تش ولا ملقن للغصوم فقيما كان أو غيره
ويضرب على يده ويشهره في المجالس ويعرف به ويسجل عليه وقد فعله بعض قضاة قرطبة
بكبير من الفقهاء بمشورة أهل العلم (وتلقين خصم) حجة يستعين بها على ابطال حق أو تحقيق
باطل وأما تلقينه ما يستعين به على تحقيق حق أو ابطال باطل فليس بقادح وفي الحديث من ثبت
غيبا في خصومة حتى يفهمها ثبت الله تعالى قدمه يوم تزل الاقدام المسناوى من التلقين
انقادح ما يفعله المقتنون اليوم لان الافتاء انما كان في الصدر الاول لا من اين أحدهم اتوقف
الحاكم في الحكم والثاني شك في مصادقته بعد تنسجه وأما الآن فلا تراهم يشبهون في
الخلاف الام لا بعد استقامتهم اين نظر ر أهل الحق لهم أو عليهم فيقبلون على ابطاله وقد يكتب المقتني
الواحد لكل من الخصمين تقيض ما يكتبه للاخر أسأل الله تعالى ان يصلح احوالنا (ولعب فيروز)
بفتح النون وسكون التحتية آخره زاي أي أول يوم من السنة القبطية لاخلاله بالمرأة لا يفعله
الا الاوباش والجهلة والنصارى تت قبل كان معروفا بفسق قديما ولم أعرف صفته ورأيت

في بعض قرى الصعيد يأتي رجل من يسخر به لكبير القرية فيجعل عليه فروة أو حصيرا يسخر بها
 في عنقه ويركبه فرسا ويتبعه برعاع الناس وحوله جماعة يهضون من أمرهم بقبضه على وجه
 اللعب ولا يملقونه إلا بشئ يدفعه لهم أو بعدهم به (ومطل) بفتح الميم وسكون الطاء المهملة
 من غنى في حق عليه من ممل الغنى ظلم أي تأخير دفع الحق مع طلبه ربه والقدره عليه وترك
 الطلب حياء كالطاب كما في التوضيح والشارح ابن رشد في نوازل ههنا من ممل الغنى جنحة
 لقوله صلى الله عليه وسلم ممل الغنى ظلم ابن رشد ههنا بين على ما قاله بأن الشهرة بالمطل
 دون ضرورة جرحه لانها اذا بدت للمسلم في ماله (و) اعتياد (حلف بعق وطلاق) خبر العتق
 والطلاق من أيمان الفساق الخط ظاهره ان مجرد الحلف بهما ولو مرة جرحه والغنى في
 الواضحة ان اعتياده جرحه وقبلة الشيخ في النوادر واللغة ابن رشد والمتبني وغيرهم
 ناقلين له عن مطرف وابن الماجشون ابن فرحون من الموانع اعتياد الحلف بالطلاق والعناق
 اه والله أعلم ابن رشد الادب في ذلك واجب لوجهين أحدهما ما ثبت من قول النبي صلى الله
 عليه وسلم من كان حالفا فلينكف بالله أو ليصمت وما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال
 لا تتلقوا بالطلاق والعناق فانهم من أيمان الفساق ذكره ابن حبيب في الواضحة والثاني
 ان من اعتاد الحلف به لا يخلص من الحنث فيه فتصير زوجته تحتة مطلقة وهو لا يشعر
 وقد قال مطرف وابن الماجشون ان ملازمة ذلك واعتياده جرحه في الشهادة وان لم يعرف
 حنثه وقيل للامام مالك رضي الله تعالى عنه ان هشام بن عبد الملك كتب أن يضرب في ذلك
 عشرة أسواط فقال قد أحسن اذا أمر فيه بالضرب وروى ابن عمر رضي الله تعالى عنه كتب
 أن يضرب في ذلك أربعين سوطا اه وذكر الشيخ في النوادر والشارح وابن الصا كهاتين
 حديث الطلاق والعناق من أيمان الفساق عن ابن حبيب أيضا قال السخاوي لم أفق عليه
 ولم يذكره ابن فرحون ولا ابن حبيب في الواضحة البناني بحثت عن الحديث المذكور في جامع
 السيوطي الكبير فلم أجده فيه (و) ترد الشهادة (د) سبب (مجيء) الشاهد (مجلس القاضي
 ثلاثا) من المرات ثلاثة أيام متوالية وأولى في يوم (بلا عذر) ابن فرحون من الموانع اتيان
 مجلس القاضي ثلاثة أيام متواليات من غير حاجة لانه يظهر منزلة عند القاضي ويجعلها
 ما كلة فينبغي للقاضي منعه منه لاطلاعه على الخصومات وتعلمه الحيل في تقيفها ولان
 مجلسه عورة فان كان له عذر كحاجة أو علم فلا يقدح (وتجارة) من أرض الاسلام (لارض
 الحرب) التي تجرى فيها أحكام الكفر على المسلم وظاهر المصنف الاطلاق وقيل أبو إسحق
 بالعلم بذلك ومثل أرض الحرب أرض السودان ومثل التجارة لارض الحرب تجارة من لم يعلم
 أحكام التجارة الخرشى لادخلها القداء أسيرا وغلبة ربح العدوى ابن يونس عن ابن القاسم
 عله النهي عن السفر للسودان خوف جريان أحكام الكفر عليه وقيل انه غير جرحه وقيل
 بالتفصيل بين علم جريان أحكام الكفر وعدمه والمراد بأرض الحرب أرض الروم لان الحرب
 شأهم لاشان السودان وان اشتركوا في الكفر معصون لا يجوز شهادة من تجر إلى أرض
 العدو وأجازها أبو صالح فيمن يحتاج إلى العدو ومن لا بأس بحاله أفاده ابن عات (وسكنى)
 دار مثلا (مقصود) غصنها غير لانها معصية يجب الافلاع عنها فوراً وكذا الطعن على الرعي

(قوله يسخر) بضم الباء
 وفتح الخاء المعجمة (قوله
 من غنى) صلة ممل (قوله
 ربه) فاعل طلب المضاف
 لمفعوله (قوله والقدرة)
 عطف على طلب (قوله
 كالطاب) خبر ترك (قوله
 جنحة) بضم الجيم وسكون
 الذون (قوله بين) بكسر
 التحتية مثقلا (قوله وقبلة)
 بكسر الواحدة (قوله
 الادب) اي التأديب (قوله
 في ذلك) اي اعتياد الحلف
 بالاعتناق والطلاق (قوله
 يعرف) بضم فسكون ففتح
 (قوله فقال) اي ماله رضي
 الله تعالى عنه (قوله في ذلك)
 اي اعتياد الحلف بالاعتناق
 والطلاق (قوله لانه) اي
 الاتي مجلس القاضي ثلاثا
 متواليات بلا عذر (قوله
 يظهر) بضم الباء وسكون
 الظاء المعجمة وكسر الهاء
 (قوله منه) اي اتيان
 مجلسه بلا عذر (قوله
 لاطلاعه) اي مكررات اتيان
 الى مجلس القاضي بلا عذر
 (قوله ولان مجلسه) اي
 القاضي (قوله فان كان)
 اي مجيء مجلس القاضي
 لعذر فهو بلا عذر (قوله
 الاطلاق) اي عن العلم بذلك
 اي جريان أحكام الكفر
 عليه (قوله واجازها) اي
 التجارة لارض الحرب

(قوله لا استبرأ فيها) اي
 مأمونة الحبل لصغرها ويا سها
 مقبول رواية المضاف
 لقاعله (قوله لآلته) اي
 تكررات الالتفات بلا عذر
 فيها (قوله بها) اي الصلاة
 (قوله فيها) اي ركوعه
 وسجوده (قوله من) بفتح
 الميم (قوله عرف) بضم
 فكسر (قوله علم) بضم
 العين (قوله او بعدز واله)
 أي العذر (قوله مجروح)
 خبر كبر (قوله وفرة) أي
 كثرة ماله (قوله ولا مانع)
 اي له من جهة حال (قوله
 قال) اي مضمون (قوله به)
 اي الاندلس (قوله قيد)
 بفتحات مثقلا اي مضمون
 (قوله اللين) بكسر الواو
 (قوله سائر) اي باقي (قوله
 علم) اي الشاهد (قوله
 حرمة) اي الاقتراض
 (قوله لانه) اي المكلف
 (قوله معروض) بضم
 ففتحين مثقلا وانعام الضاد
 (قوله له) أي التيمم (قوله
 سببه) أي التيمم (قوله من
 مرض ونحوه) بيان سببه
 (قوله سائر) اي باقي (قوله
 نم) بفتح النون والعين
 (قوله عرض) بفتح فسكون
 (قوله لهن وجبت عليه)
 صله لعدم وقديقال وكذا
 من لم يجب عليه لانه معرض
 له بلك ما يجب زكاته (قوله
 اختلاف) بضم التاء

المغصوبة ولو قال وانتفاع بكه مغصوب لشمل المغصوب وغيره ومعاملة الغاصب فيما غصبه
 بقرض أو غيره أفاده شب (أو سكاه) أي الشاهد (مع ولد) له (شريب) بكسر الشين المججمة
 وشدا له أي مكثر شرب ما يغيب العقل فقط مع نشأة وطرب في المنفسد عاطفا على ما تبطل
 الشهادة به وسكاه دارا يعلم ان أصلها مغصوب أوله ولد شريب يسمع الغناء من الخدم ونحوهن
 ويسكن معه في دار واحدة وفي الكافي من جلس مجلسا واحدا مع أهل الخمر في مجلسهم
 طاعة غير مضطر سقطت شهادته وان لم يشربها ومن دخل الحمام بغير مترز وأبدى عورته
 سقطت شهادته وبانت جرحته الآن يكون وحده أو مع حليلته ومثل السكر سائر الكاثر
 ومثل الولد غيره بالاولى اذا علمه ولم يشكر عليه مع قدرته عليه فان لم يعلمه أو غير جهده ولم ينزجر
 أو عجز عن التغير وعن انتقاله عنه فلا تسقط عدالته اذا هجره جهده (و) ترد (ب) سبب (وطه
 من) أي صغيرة شأنها (لا توطأ) مضمون من وطأ جارية قبل استبرائها ادب ادبها وجمعها مع
 طرح شهادته وان كان حلالها مأمونا لمغرها أو بأسها لم تسقط شهادته لرواية على لا استبرأ
 فيها (و) ترد (ب) تكرار (اتقائه) أي الشاهد (في الصلاة) ولو نافله لغبر عذر لدلالته على قلة
 اكترائه بها واولى من لا يعتدل في رفعه من ركوع أو سجود لغير عذر ومن لا يطمئن فيها
 الاخوان وابن عبد الحكم من عرف انه لا يقيم صلبه في رفع ركوعه وسجوده دون عذر لا تجوز
 شهادته ابن كثة ولو في نفس ابن عرفة الاظهر أنه ان علم اقامته في القرض جازت شهادته
 حاله لو اذا تكرار التفاته اختيارا فان التفت لعذر فلا يضروا واولى تأخيرها عن اختيارها
 لغير عذر او بعدز واله في ضروريتها مضمون كثير المال القوي على الحج ولم يحج مجروح اذا طال
 زمنه واتصل وفرة ولا مانع قيل وان كان بالاندلس قال وان كان به ابن يونس قيد بطول الزمان
 مراعاة للقول بالتراخي (و) ترد (باقتراضه) أي الشاهد (حجارة من) حجارة (المسجد) التي
 بنى المسجد بها وانهدمت يني او ريم بها يتسه مشلا وكالحجارة اللبن والخشب وكالمسجد سائر
 الجبس اذا علم حرمة والا فلا ترد كما في النوادر عن مضمون كان الجبس عامرا أو خربا احتاج
 لتلك الحجارة ولا رجيح عمارة او لا واقتراض الناظر ربع الوقف كاقتراض المودع الوديعة
 اه شب (و) ترد بعدم (احكام) بكسر الهمزة اي اتقان (الوضوء والغسل) الواو يعني
 أو واولى يجهل كيفية سبه وكذا التيمم لانه معرض له بجهة سببه من مرض ونحوه وكذا سائر
 شروط الصلاة واولى نفس الصلاة (و) ترد بعدم معرفة احكام (الزكاة) لنقد او نم أو حرث
 أو عرض تجارة لمن وجبت عليه قاله مضمون في التوضيح الجليل الذي ذمه الله تعالى ورسوله
 هو الذي لا يؤدى زكاة ماله فمن ادى زكاة ماله فليس بخيل ولا ترد شهادته وقال بعض اصحابنا
 شهادة الخيل مردودة وان كان مرضى الحمال ويؤدى زكاة ماله ابن فرحون ابن القاسم
 اختلف في شهادة الخيل وان كان يؤدى زكاة ماله المازري الخيل منع الحقوق الواجبة
 وامانع ما لم يجب فالقدح به معتق في الشهادة بتفصيل يعرفه من عرف الاستدلال بمركان
 الناس رطبائهم وسيرهم في دينهم وصدقهم (و) ترد بسبب (بيع نزد وطنبور) بضم الطاء
 المهمله وسكون النون والطنبار بكسر هاءه فيسه وعود ومنه (و) ترد شهادة الشاهد
 بسبب (استخلاف) الشاهد (أبيه) أي الشاهد في حق للشاهد على أبيه أنكره فيه ولا تنافي

(قوله فيها) أي العدالة (قوله أولا) بشد الواو (قوله لغيره) أي ث (قوله تخليفه) أي الوالد (قوله يدعيه) أي الولد (قوله عليه) أي والده (قوله به) أي تخليف الولد والده (قوله ثالثها ويقضى به) أي عقوقا ويقضى به (قوله وحده) بشد الدال أي إقامة الحد على الوالد لولده ان قذفه (قوله ابن القاسم) ٢٤٦ مفعول أول لسماع (قوله يقضى بتخليفه وحده) أي الوالد لولده الخ مفعول

ثان لسماع (قوله وهو) أي الولد (قوله بذلك) أي تخليف أبيه وحده (قوله ولا يعذر) بضم فسكون ففتح أي الولد (قوله وهو) أي قول ابن القاسم يقضى بتخليفه وحده وهو عاق (قوله وهو) أي المكروه (قوله على ذلك) أي المكروه (قوله لانه) أي رد الشهادة (قوله من تحريمه الخ) بان مذهبا (قوله وان اقيم) أي تجزأ الولد (قوله وحلقه) بفتحات متقلا اي الولد والده (قوله فسق) بضم فسكسر متقلا أي الولد (قوله بانه) أي الشأن (قوله والصحيح) عطف على المذهب (قوله ان ذلك) أي استخلافه (قوله له) أي الولد (قوله به) أي اختلاف والده (قوله اختلف) بضم التاء (قوله قبله) بكسر ففتح (قوله وحده) باهمال الحاء وشد الدال أي الوالد لولده عطف على تخليف (قوله على ثلاثة) صله اختلف (قوله انه) أي الذي كوزن التخليف والحد (قوله به) أي المذكور له (قوله لما) بكسر اللام وخفة الميم عله أظهر وأولى (قوله من بر الوالدين) بيان ما (قوله بنص) صله أو يجب (قوله وما تطاهررت) عطف على نفس الناس (قوله روى) بضم فسكسر (قوله فيه) أي الولد (قوله به) أي المتوسط (قوله فيشملهما) أي الأدنى والمتوسط (قوله يسمع) بضم الياء (قوله في العدالة) تنازع فيه مثل وأعلى (قوله وهو) أي قبول القدر في المبرز بغيرهما (قوله لان شأن الخ) عله اختاره

بين كون تخليفه مباحا لولده وكونه جرحة في عدالة لقدم كثر من المباحات فيها وسواء حلقه عالم بالحكمة أم لا أفاده تنطى في كلامه تدافع لتصريحه أولا بانه مباح ثم قال سواء حلقه عالم بالحكمة أم لا ثم الاباحة لم أرها لغيره وانما الخلاف بالمتع والكراهة كما في ابن رشد والتوضيح وابن عرفة ونصه وفي كون تخليفه في حق يدعيه عليه مكروها ويقضى به أو عقوقا ولا يقضى به ثالثها ويقضى به لنقل ابن رشد سماع ابن القاسم في القضية مع ظاهر قول ابن القاسم وأصيح ورواها في كتاب المديان مع الاخوين وابن عبد الحسكسكم وصحون في تخليفه وحده فيما يجب فيه الحد وسماع أصيح في الشهادات ابن القاسم يقضى بتخليفه وحده وهو عاق بذلك ولا يعذر بجهل وهو بعيد لان العقوق كبيرة اه فان أجيب بأن المراد بالمباح ما ليس بمحرام فيشمل المكروه وهو المراد بعيد ويشكل ترتب رد الشهادة على ذلك لانه مرتب على منعه تخليفه عند الاعتة وأيضا القول بالكراهة ضعيف وخلاف مذهب المدونة من تحريمه وكونه عقوقا وعدم القضاء به وان اقيم وحلقه فسق وردت شهادته وقد صرح ابن رشد بانه على الكراهة لا ترد شهادته أبو الحسن عقب ذكره كون استخلافه عقوقا ولا تجوز شهادته ولو عذر بجهالة ابن رشد هذا هو المذهب والصحيح وقيل ان ذلك مكروه وليس بعقوق فيقضى له ولا تسقط شهادته اه ابن رشد اختلف في تخليف الرجل في حق يدعيه ولده قبله وحده على ثلاثة أقوال أحدها أنه مكروه وليس بعقوق فيقضى به له ولا تسقط به شهادته والثاني انه عقوق فلا يقضى به وهو مذهب الامام مالك رضي الله تعالى عنه في المدونة وهو أظهر الأقوال وأولاهما بالصواب لما أوجب الله تعالى من بر الوالدين بنص القرآن وما تطاهررت الآثار وقد روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يمين للولد على والده ولا لعبد على سيده والثالث انه عقوق الا انه يقضى له به ان طلبه ويكون جرحة فيه تسقط به شهادته وهو قول ابن القاسم في هذه الرواية وهو بعيد لان العقوق ان كان من الكفار فلا ينفى أن يمكن من فعله احد اه (وقدح) بضم فسكسر أي قبل القدر والتجريح (في) الشاهد (المتوسط) في العدالة وأولى من هو أدنى منه والمراد به مقابل المبرز فيشملهما (بكل) من القواعد السابقة للتمي يسمع القدر في الرجل المتوسط العدالة المطلقة (و) قدح (في) الشاهد (المبرز) بضم الميم وفتح الموحدة وكسر الراء مشددة أي الظاهر العدالة الزائدة فيها على أمثاله (بعداوة) دنيوية بينه وبين المشهود عليه (وقرابة) أ كيدية بينه وبين المشهود له ومفهومة انه لا يقبل القدر فيه بغيرهما من نفسه وتفسيره وأما يجلب النفع ودفع الضرر والتعصب فيسمع كالأعداوة والقرابة ويقبل التجريح في الشاهد بمثله وأعلى منه في العدالة بل (وان بدونه) أي الشاهد في العدالة وشبه في قبول القدر في المبرز فقال (كغيرهما) أي الأعداوة والقرابة فيقبل القدر في المبرز (على المختار) للتمي من الخلاف وهو قول طرف وابن المساجشون واختاره ابن عبد السلام أيضا لان شأن الانسان اخفاء جرحة وكفه عن

وخفة الميم عله أظهر وأولى (قوله من بر الوالدين) بيان ما (قوله بنص) صله أو يجب (قوله وما تطاهررت) عطف على نفس الناس (قوله روى) بضم فسكسر (قوله فيه) أي الولد (قوله به) أي المتوسط (قوله فيشملهما) أي الأدنى والمتوسط (قوله يسمع) بضم الياء (قوله في العدالة) تنازع فيه مثل وأعلى (قوله وهو) أي قبول القدر في المبرز بغيرهما (قوله لان شأن الخ) عله اختاره

(قوله لانه) أي الانسان الخ شأنه الخ (قوله عليه) أي الجرح (قوله وهي) أي الاطلاع عليه وأنه لتأنيث خبره (قوله سائر) أي باقي (قوله وهذا) أي اعتماد الاول (قوله زاد) أي المصنف عقب عداوة وقرابة (قوله وشبههما) أي العداوة والقرابة في اقتضاء الرد بلا تفضيه ولا تفسيق بكتاب ودفع وتغصب (قوله به) أي شبههما (قوله اذهو) ٢٤٧ أي الفسق (قوله وفيه) أي الفسق خبر اختيار (قوله بزوالها) أي

الناس لانه مجبول على تكميل نفسه فلا يكاد يطلع عليه الا بعض الناس وهي شهادة يؤيدها مثل سائر الشهادات عجم هذا هو المعتمد اللقائي هذا ضعف والمعتمد الاول وهذا هو ظاهر صنيع المصنف طي والبناني لوزاد وشبههما كما فعل ابن شاس وابن الحاجب وغير واحد لكان احسن والمراد به ماعدا الاسقاء أي الفسق اذهو والمختلف فيه وفيه فقط اختيار اللغوي (وزوال العداوة) الدنيوية بين الشاهد والمشهد وعليه بقرائن وأحوال توجب غلبة الظن بزوالها كرجوعهما الى ما كانا عليه قبلها (و زوال (الفسق) من اصف به يكون (بما) أي أمارات وعلامات (يغاب) زواله (على الظن) بحصولها كتوبته وملازمته وظهور أمارات الصلاح عليه (بلاحد) بفتح الحاء المهملة وشدة الدال أي تعديده للزمان الذي يحصل الزوال فيه وقبل بعد بسنة وقبل بنصفها وأنكرهما ابن عرفة لكثرة اختلاف أحوال الناس في زوالها فذهبهم من لا يطلع على باطنه على طول الزمان ومخاطبة الحذاق بظواهره حتى يظن صالحاً وأحياناً وهو في باطنه بخلاف ظاهره ينتظر غفلة يمكن فيه من اظهار ما في باطنه والعمل بمقتضاه ومنهم من هو بخلافه فلذلك اعتبرت القرائن والاحوال لا مجرد طول الزمان ابن عرفة فبحرحة الفسق تزول بالدنيوية الشرعية وهي مستوفاة في فن الكلام الذي هو أصل الفقه المازري لا تقبل شهادته بمجرد قوله ثبت انما تقبل بدلالة حاله والقرائن على صدقه مع اقصائه بصفات العدالة ولا توقفت في ذلك ووقته ببعض العلماء والتحقق ما قلناه قلت للشيخ في المجموعة عن ابن كثة من كان يعرف بالصلاح فمعرفة توبته من قذف بطول ليس كمن كان معلناً بالعدو لان من عرف بالخير لا يقيم توبته فيه الا بالتردد عليه وقول ابن الحاجب وقيل لا بد من مضي سنة أشهر ظاهره في المذهب وليس كذلك وفي الرجم منهم مع المجموعة عن ابن القاسم وأشهب لا ترد شهادة القاذف حتى يجلد وقاله مضمون وقال عبد الملك بقذفه سقطت شهادته وثبتت توبته بوجوب قبولها المازري المعتبر في توبته ما تقدم في غيره فان كان قبل قذفه عدلاً صالحاً كانت توبته بزيادة درجته في الصلاح على ما كان عليه قلت هذا ان كان حده بقذفه جراً أو سباً أو غضباً ولو كان ذلك باقلاً بقلب شهادته قذفاً لرجوع أحد الثلاثة الشاهدين معه أو اختلافه في وصف الزنا فالظاهر عدم اعتبار زيادة صلاحه وفي شرط توبته تكذيبه نفسه في قذفه نقل المازري عن القاضي اسمعيل وقول مالك رضي الله تعالى عنه في سترتهم الواحد نصرا في قذف ثم أسلم بالقرب قبلت شهادته فلم يقمدها العقلي وفي مختصر الشيخ عن مضمون يتوقف في شهادته حتى يعلم صلاحه ابن الحاجب زوال العداوة كالفسق قلت لأعرف هذا الغيرة وتقدم سماع أشهب في الرجلين يختصمان ثم يشهد أحدهما على صاحبه بعد سنتين قال ان صار أمرهما الى سلامة وصلح فذلك جائز ابن رشد سلامة أمرهما الى صلح هو أن يرجعاً الى ما كانا عليه قبل الخصومة ومثله في سماع مضمون ونوازل أصبح وفي أجزائها ابن الحاجب على زوال الفسق نظر لان ثبوت عدالة الشاهد بشرط قبول شهادته

(قوله أو اختلافه) أي شاهد عطف على رجوع (قوله توبته) أي القاذف (قوله بتكذيبه) أي القاذف (قوله في قذفه) ملة تكذيب (قوله في سترتهم) أي المدونة (قوله حد) بضم الحاء المهملة وشدة الدال (قوله يتوقف) بضم الياء (قوله يعلم) بضم الياء (قوله قلت) أي قال ابن عرفة (قوله هذا) أي زوال العداوة كالفسق (قوله قال) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله أمرهما) أي المتعديين (قوله وفي أجزائها) أي العداوة (قوله ابن الحاجب) فاعل إجراء المضاف لقوله

(قوله في ثبوتها) أى
عدالتها (قوله وهو) أى
النظر في ثبوت عدالتها
(قوله لانها) أى العداوة
(قوله فان أثبتها) أى
المشهود عليه العداوة
(قوله في تكليفه) أى
المشهود عليه (قوله
وعدمه) أى التكليف
(قوله تخبر بجهلها) أى المسئلة
(قوله عدل) بضم فسكسر
مثلا (قوله تستصحب)
بضم التاء وفتح الحاء (قوله
يستأنف) بضم الياء (قوله
شطر) أى نصف (قوله وهو)
أى جواز شهادة الصبيان
لبعضهم على بعضهم (قوله
وعلى الاول) أى جوازها
(قوله وعلى الثاني) أى
ردها (قوله وماتم وحمام)
بيان ما دخل بالكاف
(قوله وقرق) بضم فسكسر
(قوله كذلك) أى من
بعضهم لبعض (قوله
لأنى غيرهما) أى الجرح
والقتل (قوله هذا الشرط)
أى بلوغ عشر سنين أو
مقاربتها (قوله عليه) أى
المصنف صله بقى (قوله
وأيمن) أى الاستغناء
عنه بالتمييز

فنظر القاضي في ثبوتها ضرورى وهو مستلزم لرفع فسقه أو بقاءه وأما العداوة فلا نظر للقاضي
في رفعها لانها مانع يدرى به المشهود عليه فان اثبتها ثم شهد عليه بعد ذلك احتل انظر في تكليفه
اثباتها ثانيا لا احتمال ارتفاعها وعدمه لاحتمال بقاءها والاظهر تخبر بجهلها على حكم من عدل في
شهادته ثم شهد شهادته أخرى هل تستصحب عدالتها أو يستأنف اثباتها تت عن بعضهم انما يتم
الفرق المذكور اذا لم يثبت المانع أمامه ثبوتة فلا يدرى للعالم الحكم الآن يثبت رفعه وليس
شكا في المانع بل في رافعه وعلى هذا في سماع اشهب ومحمون ونوازل اصبح شاهد لابن الحاجب
والمصنف والله أعلم (ومن) أى وكل شخص (امتنعت) شهادة شخص آخر (له) لنا كدقرايتها
كلا بوابنه والزوج وزوجته (لم يرك) بضم ففتح وشدا الكاف أى من امتنعت الشهادة منه
(شاهد) الذى امتنعت الشهادة (له) لان تركية شاهده كالشهادة له في النفع (ولم يجرح) بضم
ففتح فكسر منه لا أى الذى امتنعت الشهادة منه (شاهد عليه) أى من امتنعت الشهادة له
للمتمة يدفع الضرر عنه (ومن) أى الشخص الذى (امتنعت) شهادة (عليه) لعداوة بينهما
(فالعكس) أى لا يركى من شهد عليه ولا يجرح من شهد له ابن الحاجب من امتنعت له امتنعت
في تركية من شهد له وتجرى من شهد عليه ومن امتنعت عليه امتنعت في العكس أقل من شطر
عدد كلماته التركية فى شئ كشهادة به والتجريح فيه كشهادة بنقيضه وعلة الجميع جرحه أو دفع
ضرر وكل شهادة لابد فيها من اجتماع الشروط وانتفاء الموانع المتقدمة (الا الصبيان) فجوز
شهادة بعضهم لبعض على بعض النعمى والمأزى وهو معروف مذهب الامام مالك رضى الله
تعالى عنه وأصحابه الا ابن عبد الحكم وعلى الاول جماعة من الصحابة وغيرهم وعلى الثاني أبو
حنيفة والشافعى وأحمد رضى الله تعالى عنهم اجمعين (لانساء) اجتمعن (في كمرس) وماتم وحمام
فلا تقبل شهادتهن ولو لم يبعثن على بعضهن فى قتل أو جرح وصححه ابن الحاجب وشهرته فى
التوضيح ومقابله للجواب وقرق للمشهور بأن اجتماع الصبيان مشروع للتدريب والغالب
عدم حضور العدول معهم فلو لم تعتبر شهادة بعضهم لبعض على بعض لاقى ذلك لهدر دمائهم
 واجتماع النساء غير مشروع وتعتبر شهادة الصبيان (في جرح) من بعضهم لبعض (وقتل)
كذلك لاقى غيرهما عند ابن القاسم وهو المشهور ابن عرفة الباجى اذا جوزت فى القتل فقال
غير واحد من أصحاب مالك رضى الله عنه لا تجوز حتى يشهد العدول على رؤية البدن مقتولا ابن
ر. درواه ابن القاسم عن مالك رضى الله تعالى عنهما وقاله غير واحد من أصحابه رضى الله تعالى
عنهم (والشاهد) منهم (ح) لاقن ولا ذو شأبة للغوشهادة الرقبى الكبير فالصغير أولى (مميز) أى
بفهم الخطأ ويحسن رد الجواب ويضبط ما يشاهده الخرشى ومنها أن يكون مميزا وان يبلغ
عشر سنين أو ما قرب منها لان غيره لا يضبط ما يقول ولا يثبت على ما يفعل لا غير مميز قوله مميز
أعم مما حكى النعمى عن عبد الوهاب من اشتراط كونه ممن يعقل الشهادة ابن عرفة كقوله فى
المدونة ويجوز شهادة ابن عشر سنين وأقل مما يقاربها اه بقى هذا الشرط عليه كما بقى على
ابن الحاجب على أنه أشار فى التوضيح للاستغناء عنه بالتمييز وليس بظاهر (ذكر) لا أنتى
ولو تعددت مع ذكر (تعدد) الشاهد ولا تعتبر شهادة الواحد (ليس) الشاهد (بعدد) للمشهود
عليه البساطى سواء كانت العداوة بين الصبيان أو بين آياتهم لان المودعة أشد من الطارئة
(ولا قريب) للمشهود له الخرشى ظاهره أن مطلق القرابة مانع قسمل العمومة والخولة

ولا يشترط كونها أكيدة كما اتضاه الجيزي (ولاخلاف) أي اختلاف (بينهم) أي الصبيان
 في كقيمة الشهادة فإن اختلفوا فيها بأن قال اثنان قتله فلان وقال آخران قتله فلان لا تتر
 أو قال اثنان لاثنين أنما قتلناه فقال المشهود عليهم الشاهد من بل أنما قتلناه فلا تقبل
 (ولا فرقة) بضم الفاء وسكون الراء أي تفرق بينهم قبل اداء الشهادة فإن اختلفوا قبلها فلا
 تقبل لاحتمال تعليم بالغ لهم خلاف ما وقع بينهم وأمرهم بكنم الواقع لدفع الضرر وأوجب
 النفع (الآن) بفتح الهمز وسكون النون حرف مصدرى صلته (بشهد) عدلان (على)
 شهادة (هم) أي الصبيان (قبلها) أي الفرقة فالاعتبر شهادتهم الأولى التي سمعها منهم العدلان
 ولو رجعوا عنها بعد افتراقهم في المدونة تجوز شهادتهم ما يفترقوا ويخيبوا أي يعلموا ابن عرفة
 مقتضاها أنهم ما غير مترادين ونصه شرط ابن الحاجب في شهادتهم كونها قبل تفرقهم
 ابن عبد السلام هذا امر إذا لفظها بقولهم ما لي يخيبوا فإن افتراقهم مظنة اختلاطهم عن
 يلقنهم ما تبطل به شهادتهم قلت مقتضى قولها تجوز شهادة الصبيان ما لم يفترقوا ويخيبوا مع
 اختصارها أبو سعيد كذلك أنهم ما غير مترادين وكذا اللفظ اللغوي قبل تفرقهم وتخيبهم ولفظ
 الجلاب إذا شهدوا قبل أن يفترقوا ويخيبوا فإن اختلفوا أو أمكن تخيبهم فلا تقبل شهادتهم
 ونحوه لفظ ابن فتوح قال ومعنى يخيبوا يعلموا اه (ولم يحضر) معهم شخص (كبير) أي بالغ فإن
 حضر معهم كبير فلا تقبل شهادتهم لانه ان كان عدلا اغتت شهادته عن شهادتهم وان كان غيره
 يتهم بتخيبهم الخط أطلق رحمه الله الكبير فظاهره سواء كان ممن تجوز شهادته أو ممن لا تجوز
 شهادته فيقههم ان علة عدم قبول شهادة الصبيان مع حضور الكبير خوف تخيبهم وذلك
 أنه إذا حضر معهم كبير تجوز شهادته فشهادتهم ساقطة على المشهور خلاف السحنون ابن
 الحاجب لا تقبل شهادتهم مع حضور كبير رجل أو امرأة في التوضيح لم يخالف في ذلك
 الاسحنون في أحد قوله اه واختلف في علة سقوط شهادتهم هل هو خوف التخيب
 أو الاستغناء بشهادة الكبير ثم قال ابن الحاجب فان كان فاسقا أو كافرا أو عبدا فقولان
 في التوضيح أي الكبير الحاضر ان كان ممن لا تجوز شهادته كالسافر والفاسق والعبد فقال
 مطرف وابن الماجشون وأشهب لا يضر حضورهم بشهادة الصبيان المازي لاخلاف فيه
 منصوص عندنا وقاله سحنون ثم توقف فالقول بعدم الاجازة على هذا ليس بمنصوص
 الا انه لازم على القول بأن العلة التخيب بل هو في حق هؤلاء أشهدوا لا في حق من قبل
 بارتفاع الضرورة بشهادة الكبير اه ثم قال وجعل الرجاء القول الثاني منصوصا ونصه
 إذا حضر كبير فان كان شاهدا فان كان عدلا فلا خلاف ان شهادة الصبيان ساقطة لوجود
 الكبير العدل وان كان ليس بعدل فالذهب عن قولين أحدهما ان شهادتهم جائزة وهو قول
 ابن الماجشون وأصبغ وروى ابن سحنون عن أبيه مثله والثاني ان شهادتهم لا تجوز
 لحضور الكبير وان كان ليس بعدل وهو قول ابن سحنون عن أبيه وان كان مشهودا عليه
 فلا تجوز شهادتهم عليه باتفاق وكانت شهادتهم في الجراح أو في النفس ان كان عاش حتى
 يعرف ما هو فيه وان مات من ساعته جازت شهادتهم له وصرح ابن بونس بالقول الثاني ونصه
 بعد حكاية قول مطرف وابن الماجشون وأصبغ وهذا خلاف ما في كتاب ابن المواز لانه قال

(قوله كونها) أي القرابة
 (قوله فيها) أي كقيمة
 الشهادة (قوله قبلها) أي
 تأدية الشهادة (قوله فلا
 تقبل) بضم فسكون ففتح
 أي شهادتهم (قوله الأولى)
 بضم الهمز (قوله يخيبوا)
 بضم ففتح الحاء المعجمة
 وفتح الواو حدة الأولى (قوله
 مقتضاها) أي المدونة
 (قوله انهما) أي يفترقوا
 ويخيبوا (قوله ونصه) أي
 ابن عرفة (قوله قلت)
 أي ابن فتوح (قوله فان
 كان) أي الكبير الحاضر
 معهم (قوله هؤلاء) أي
 الفاسق والعبد والكافر
 (قوله فان كان) أي الكبير
 (قوله فان كان) أي الشاهد
 (قوله وان كان) أي الكبير
 (قوله وان كان) أي الكبير
 (قوله ان كان) أي المجنى
 عليه (قوله وان مات) أي
 المجنى عليه (قوله لانه) أي
 ابن المواز (قوله قال) أي
 ابن المواز

(قوله فيه) أي كتاب ابن الموار (قوله يتق) يضم فقهاء منقلا (قوله الجرح) أي في الكبير الحاضر معهم فالعدل وغيره سواء (قوله إلى رفع الضرورة) أي لا اعتبار شهادة الصبيان بشهادة العدل (قوله لم ترتفع الضرورة) فقالوا باعتبار شهادتهم مع حضور غير العدل (قوله وهو) أي ٢٥٠ الخيب (قوله أكثر) أي منه في العدل فقال لا تصح شهادتهم مع حضور غير العدل

فيه انما يتق من الكبير ان يعلمهم او يحميمهم فلا تراعى في ذلك الجرحه اه ونقله أبو الحسن وزاد فقال وحاصله قولان فنظر مطرف ومن معه إلى رفع الضرورة وإذا كان الكبير غير عدل لم ترتفع الضرورة ونظر ابن الموار للخيب والتعالم وهو في غير العدل أكثر (أو يشهد) الصبيان (عليه) أي الكبير الصغير (أو) يشهد الصبيان (له) أي الكبير على الصغير فلا تقبل الشهادة في صورتين فالشرط شهادتهم لبعضهم على بعضهم عب الضميران الكبير كما في الشارح وبقي من الشروط أن لا يكون الشاهد منهم معروفا بالكذب ابن عرفة لا يظهر اعتبار منع الكذب قبول شهادة من عرف به منهم ثم تفت سكت عن شرط الاسلام وهو متفق عليه لعلمه من بطلان شهادة الكافر البالغ بالاولى وقال غ تضمن شرط الحرية شرط اسلامه وثمه عب فلا تقبل شهادة صغار أهل الذمة ولا تفرق بين كون المشهود عليه حرا أو عبدا وكذا المجنى عليه (ولا يقدح) في شهادتهم (رجوعهم) أي الصبيان عن الشهادة بعد أدائها فيعمل بالاولى سواء رجعوا عنها قبل الحكم أو بعده ما يتأخر الحكم عن بلوغهم ورجوعهم بعده قاله ابن الموار وجعله اللحن المذهب (ولا) يقدح في شهادتهم (تجربتهم) أي الصبيان الشاهدين أي بغير الشهرة بالكذب ابن الموار لم يختلف أنه لا ينظر لذلك (ول) الشهادة برؤية (الزنا والواط أربعة) من العدول المستوفين للشروط السابقة والداخلين من الموانع كذلك لكل واحد منهم ما واعتبر هذا العدد في الزنا اجماعا لقوله تعالى واللاتي يأتين الفاحشة من أنفسكم فاستشهدهن واعلمين أربعة منكم وحكمة التشديد بالترابط الاربعة طاب السرد وفتح العار لا لا حق للزاني ولها ولا لها ولا وقيل غير ذلك وتكون تأدية الاربعة الشهادة للعالم (بوقتو) اعتماد على (رويا) لا كة الرجل في آله المرأة بالبصر (التحدا) أي وقت التأدية والرؤية فان أدوها مرة فحين أوراها كذلك بطلت الشهادة وحدها حد القذف ولا شيء على الشهود وعليه الموطأ يعني بالوقت المصد أن يأتوا بشهادتهم في وقت واحد قاله المصنف في شرح قول ابن الحاجب بمقتعين غير مقرقين واشترط اتحاد في الرؤية هو المشهود لانه لا تلتحق الشهادة في الافعال ابن عرفة سمع عيسى ابن القاسم في الشهادة على الزنا لا تجوز حتى تجتمع أربعة في موضع واحد يوم واحد وساعة واحدة في موقف واحد على صفة واحدة ابن رشد ليس من شرطها تسمية الموضع ولا اليوم ولا الساعة انما شرطها عند ابن القاسم أن لا تختلف الاربعة في ذلك فان قالوا رأينا معا يرنى بفلاة غابا فخرجوا في فرجها كالمروء في المعلة تحت شهادتهم وان قالوا لا نذكر اليوم ولا الموضع وان قالوا في موضع كذا ويوم كذا وساعة كذا من يوم كذا كانت آثم وان اختلفوا في الموضع او الايام فقال بعضهم كان ذلك في موضع كذا وقال بعضهم بل كان في موضع آخر أو قال بعضهم في يوم كذا وقال بعضهم بل في يوم آخر بطلت شهادتهم عند ابن القاسم وجازت عند ابن الماجشون

ايضا (قوله في صورتين) أي شهادتهم على الكبير وشهادتهم له (قوله الضمير) أي في عليه وله (قوله بشرط الاسلام) اضافته للصبيان (قوله لعلمه) أي شرط الاسلام الخ صلة سكت عنه (قوله بالاولى) بفتح الهمزة علم (قوله تضمن) بفتح التاء متفلا (قوله شرط الحرية) اضافته للصبيان (قوله شرط اسلامه) في هذا اطار فان صغار الذميين أحرار (قوله وكذا) أي المشهود عليه في عدم الفرق بين كونه حرا أو كونه رقيا (قوله فيعمل) بضم الياء (قوله بالاولى) بضم الهمزة (قوله بعده) أي بلوغهم (قوله يختلف) بضم الياء وفتح اللام (قوله ينظر) بضم فسكون ففتح (قوله لذلك) أي تجربتهم بغير شهرة الكذب (قوله كذلك) أي الشروط في السابق (قوله منهما) أي الزنا والواط نعمت أربعة (قوله واعتبر) بضم المنة وكسر الموحدة (قوله هذا العدد) أي أربعة لكل منهما (قوله طالب) خبر حكمة (قوله ودفع) عطف على طالب

(قوله ولها) أي الزانية (قوله كذلك) أي متفرقين (قوله وحدوا) بضم الحاء والدال شذوا (قوله اتحاد) لانهم أي الوقت (قوله لا تجوز الخ) مفعول ثان لسمع (قوله شرطها) أي الشهادة على الزنا (قوله فان قالوا) أي الاربعة (قوله رأينا) أي المشهود عليه (قوله معا) حال من الفاعل (قوله وان قالوا لا نذكر الخ) مباغضة (قوله كانت) أي شهادتهم

(قوله منسوبة) أي منسوبة (قوله وجوبا) بيان الحكم بقرينة (قوله بتعمده) أي بالنظر للعورة (قوله يقيد) بضم ففتحين مثله
أي جواز نظرهم العورة (قوله والا) أي وإن لم يكونوا أربعة (قوله لهم) أي الأربعة (قوله نظرها) أي العورة (قوله مع الله) أي
نظر العورة (قوله فيها) أي المدونة (قوله قال) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله ٢٥١) وناقضها أي إجازة نظرهم العورة

هنا (قوله بعدم إجازته) أي
مالك رضي الله تعالى عنه
(قوله نظر النساء) مفعول
إجازة (قوله اليه) أي
الفرج (قوله من ذلك) أي
شأن العيب ثبوتاً أو نقياً
(قوله أخذاً) أي الزوجان
(قوله وهي) أي الزوجة
(قوله قال) أي مالك رضي
الله تعالى عنه (قوله قال)
أي ابن هرون (قوله بين
ذلك) أي المذكور من
رؤية الأربعة العورة ورؤية
النساء الفرج (قوله وقال)
أي مالك رضي الله تعالى
عنه (قوله نظر المبتاع فرج
الامة) أي في أيام خماره
(قوله منيه) أي المبتاع
(قوله بها) أي الامة (قوله
لأنه) أي الفرج (قوله قلت)
أي قال ابن عرفة (قوله يرد)
بضم ففتح مثله أي جواب
ابن عبد السلام (قوله
يجري) أي يحصل (قوله
لقولها) أي المدونة (قوله
يقطع) بضم الباء (قوله من
الاحاطة) بيان ما تقدم
(قوله لا يكشفون) بضم
الباء وفتح الشين المججمة
أي لا يستلثون عن كشفها

لأنهم اختصوا فمما لو لم يذكروا شهادتهم ولا يلزم إلحاقهم إن يسألهم عنه اه وفي الموازية
ان قال احدهم زني بمسكبة وقال بعضهم مستقلة بطلت شهادتهم وحدوا القذف اه ومع
عيسى ان شهد أربعة بن رجل بامرأة شهد اثنان بأنهما طأوعته واثنان بأنه اغتصبها احد
الأربعة (وفرخوا) بضم فكسر مثله أي الشاهدون بالزنا عمن تدأية الشهادة وجوبا
سواء حصلت ريبية أم لا قاله تت وتبعه عيب والخبر شى وقال شب نديان اختلفوا
بطلت شهادتهم (و) يشهدون (انه ادخل) ذكره (في فرجها) ومقتضى نقل في انه لا بد
ان يزيد كالرود في المكحلة ويقبده كلام الشارح أيضا وقال ابن مرزوق ظاهره انه لا يحتاج
لزائدة كالرود في المكحلة والظاهر انه تأكيد (و) يجوز (للكل) أي من العدول الأربعة
الذين أرادوا الشهادة بالزنا أو اللواط (النظر للعورة) أي لقصد التحمل فلا تبطل شهادتهم
بتعمده ويجب أن يقيد بكونهم أربعة والأفلا يجوز وجاز لهم نظرها هنا مع انه لا يجوز إلا
لحاجة ثلاثه تعطل هذه الشهادة غالباً فكثر القاحشة ابن عرفة فهم اقبل فان شهد أربعة
على رجل وامرأة وقالوا اتعمدنا النظر اليه ما ثبت الشهادة قال كيف يشهدون الا هكذا
وناقضها ابن هرون بعدم إجازته في اختلاف الزوجين في عيب الفرج نظر النساء اليه
ليشهدن بما يرين من ذلك وكذا اذا اختلفا في الاصابة وهي بذكر قال تصدق ولا ينظرها
النساء قال والفرق بين ذلك مشكل وقال في كتاب الخيارات نظر المبتاع فرج الامة رضي منه
بما لا ينظره إلا النساء أو من يحل له اللواط فأجاز نظر النساء اليه فأجاب ابن عبد السلام بأن
طريق الحكم هنا مختص في الشهادة ولا تقبل الا بصفتها الخفاء وطريقه في تلك غير مختصة
في الشهادة بل له غيرها من الوجوه التي ذكرها الفقهاء في محلها فلا ينبغي أن يرتكب محرم
وهو نظر الفرج بلا ضرورة قلت يرد بان صورة النقض انما هي اذا لم يمكن اثبات العيب
إلا بالنظر وكان يجري لنا الجواب بثلاثة أوجه احدها ان الحد حق لله تعالى وثبوت العيب
حق آدمي وحق الله تعالى أو كذا قولها فين سرق وقطع عين رجل عمداً يقطع للسرقة ويسقط
القصاص الثاني ما لا جرم له النظر هنا محقق الوجود أو رايحه وثبوت العيب محتمل بالسوية
الثالث المتصور اليه في الزنا انما هو مغيب الخشفة وهو لا يستلزم من الاحاطة بالفرج
ما يستلزمه النظر الى العيب الشخصي قوله كيف يشهد الشهود الا هكذا أراد به ان تعمد النظر
لا يبطل شهادتهم لارادة إقامة الحد وهو الحسن فيمن كان معروفاً بالفساد ومن لم يعرف به فيه
نظر يصح أن يقال لا يكشفون ولا تصح عليهم الشهادة لأنه ان تبين ذلك لهم استحب لهم أن
لا يبلغوا الشهادة ويصح أن يقال يكشفون عن حقيقة ما فان قذفه أحد بعد ما بلغوها فلا
يجوز قذفه والستر أولى لأن سرعته قذفه نادرة قلت ولقولها من قذف وهو يعلم أنه زني حل
لغاقيام جسد قذفه المازوي تعمد نظر البينة لاقبل الزاني ظاهراً المذهب انه غير ممنوع لأنه

(قوله لانه) أي الشان (قوله ذلك) أي الزنا (قوله استحب) بضم التاء (قوله فان قذفه) أي المشهود عليه (قوله بعدها)
أي الشهادة التي ألغيت لعدم تمامها (قوله بلقوها) أي الشهادة صالحة قذفه (قوله قلت) أي قال ابن عرفة (قوله ولقولها) أي
المدونة عطف على لأن من هنا الخ (قوله قذف) بضم فكسر (قوله وهو) أي المقدوف (قوله له) أي المقدوف

(قوله لما) بكسر اللام وخفة الميم علة منع (قوله من استحسن الخ) بياما (قوله يحصل) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله قلت) أي قال ابن عرفة (قوله من الفعل) ٢٥٢ بيان ما (قوله الخط) أي قال (قوله ونقله) أي قول ابن عرفة وهذا كله ان عجز

لا تصح الشهادة الا به ونظر الفجأة لا يحصل به ما يتم به الشهادة ومنع بعض الناس نظر العودة في ذلك لما فيه الشارع عليه من استحسن الشك في قواعد عدل الدين انما يجوز للشهود أن ينظروا من ذلك ما يحصل وجوب الحد وهو غيب الحشفة فقط والنظر الى الزنا قد على ذلك حرام قلت وهذا كله ان عجز الشهود عن منع الفاعلين اتمام ما قصداه او ابقا من الفعل فلو قدروا على ذلك بفعل أو قول ولم يفعلوا بطلت شهادتهم لعصيانهم بعدم تغييرهم هذا المنكر الا أن يكون فعلهم ما يحتمل لا ينعى له التغيير لاسراعهما اه الخط ونقله ابن غازي وليتبعه وهو يادى الرأى ظاهر وأكن صرح ابن رشد في البيان بخلافه ونهه ابن القاسم في الرجل يرى السارق يسرق متاعه فيما يشاهد من لينظر اليه ويشهد عليه بسرقة فينظر ان اليه ورب المتاع معهما ولو أراد أن يمنعه منه قال ليس عليه قطع ونحن نقول انه قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه وقال اصيبخ أرى عليه القطع محمد بن رشد قول اصيبخ أظهر لانه أخذ المتاع مستترا به لا يعلم ان أحد ابراهم المتاع ولا غيره مكن زنى والشهود ينظرون اليه ولو شاؤوا أن يمنعه منه وهو لا يعلم أن الحد واجب عليه بشهادتهم ووجه قول ابن القاسم وما حكاه عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه انهما انه رأى من ناحية المختلس لما أخذ المتاع وصاحبه ينظر اليه وليس بمنزلة المختلس على الحقيقة فانه اذ لم يعلم ينظر صاحب المتاع اليه اه (و) اذا شهد العبدول الاربعة عند الحاكم بالزنا واللواط (ندب) بضم فكسر للعالم (سؤالهم) أي الشهود الاربعة عن كيفية ما راوه ومكانه ووقته وكيفية اجتماعهم وما ودخلوها وما الباعث لهم ما وكيف خفي عليهم ما ووصولكم اليها فان اختلفوا في الجواب بطلت شهادتهم ويحدون حد القذف ابن عرفة فيها عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه في شهود الزنا ينبغي للامام أن يسألهم عن شهادتهم ابن القاسم كيف رأوه وكيف صنع فان كان في ذلك ما يدرك الحد رأه وينبغي أن يكون سؤاله اياهم في جمع من الناس محمدان غابوا قبل أن يسألهم غيبة بعيدة أو ماتوا أقام الحد بشهادتهم اللغوي أراد ان كانوا من أهل العلم وجوب الحد اذ قدر وثقه عليها فيشهدون بالزنا وهو لا يوجب الحد ويخوفا لا تونسي أبو الحسن انظر قوله ينبغي هل معناه يجب أو هو على باب الاقرب الوجوب الخط وهو الظاهر وشبهه في ندب السؤال فقال (كالسرقة) فينبغي للامام أن يسأل شاهديهما (ماهي) أي الذات المسروقة من الانواع (وكيف أخذت) بضم الهمز وكسر الخاء المججمة ومن أين أخذها والى أين ذهبها وفي أي وقت من ليل أو نهار وعن كيفية توصيلهم لما شهدوا به من الرؤية ونحو ذلك مما لا يشترط بيانه في أداء الشهادة وأما ما هو شرط فيه فالسؤال عنه واجب اتفاقا كما أخذ المال من حرزه ابن عرفة ابن الحاجب ينبغي للعالم أن يسألهم وفي السرقة ما هي وكيف أخذها ومن أين الى أين وقال سحنون ان كانوا ممن يجهل قلت قول سحنون انما نقله الصقلي وغيره عنه في السرقة الصقلي بعض فقهاءنا ينبغي أن يكشفوا وان كانوا لا يجهلون اذ قد يكون رأى الحاكم في قطع أو ثبوته ورأيه خلاف رأيهم قلت سياق قول سحنون انه انما يقوله حيث الشهود والحاكم اهل مذهب واحد (ولما) أي مشهود به (ليس بمال ولا

الشهود الخ) قوله وهو) أي قول ابن عرفة هذا كله أي ان عجز الشهود الخ) قوله يادى صلة تظاهر) قوله بخلافه) أي قول ابن عرفة (قوله فيأتى) أي السروق منه (قوله لينظرا) أي الشاهدان (قوله اليه) أي السارق (قوله معهما) أي الشاهدين (قوله ولو أراد) أي رب المتاع (قوله ان يمنعه) أي السارق (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله ابن رشد) بيان محمد (قوله لانه) أي السارق (قوله لا يعلم) أي السارق (قوله وهو) أي الزاني الخ (قوله انه) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله لما) بفتح اللام وشدا الميم) قوله بوجوب) بكسر الميم) قوله ان كانوا) أي الشهود (قوله يجهل) أي موجب الحد (قوله قلت) أي قال ابن عرفة (قوله عنه) أي سحنون (قوله يكشفوا) أي يسألوا (قوله فيه) أي الاخذ (قوله ورأيه) أي الحاكم (قوله قلت) أي قال ابن عرفة (قوله انه) أي سحنون (قوله يقوله) أي سحنون ان كانوا ممن

(قوله وهو) أى نحو العتق (قوله وفيه) أى العقد (قوله فله) أى العتق (قوله به) أى العتق (قوله عدم) أى الوقت (قوله
لا يخلف) أى المدعى (قوله يستحق) بضم الباء وفتح الحاء (قوله الملك) مفعول يستحق ٢٥٣ (قوله وهو) أى الرجعة وذكره

بإعادة عنوان العقد (قوله
كلا قول) أى العتق فإنه
عقد لازم لا يقتصر على ما قد بين
(قوله وهو) أى الكتابة
وذكره لئلا يظن كبر خبره (قوله
ومتعلق) بفتح اللام (قوله
بالذات) صلة متعلق (قوله
بحكم ما به) حال من متعلق
(قوله أن لم يكن) أى متعلقها
(قوله ولا قرينة) أى الزنا
وهو الواط (قوله فشرط
شهادته) أى المتعلق الخ
خبره (قوله ليس بمال الخ)
بيان ما (قوله والجرح) بفتح
الجيم (قوله فيهما) أى العرو
وثبوت (قوله العدد) أى
تعدد الشاهد (قوله عدم)
بشد الدال (قوله في هذا
النوع) أى المتوقف بثبوت
على رجلين (قوله عدم)
بفتح العين وشدة الدال
فاعل تقدم (قوله فيه) أى
ما يتوقف على رجلين (قوله
بأنقضائهما أو بثبوتها) أى
العدة (قوله قال) أى
المازى (قوله وعد فيها)
أى المدونة (قوله ولم يذكرها)
أى المدونة والمعدونة (قوله
فيها) أى الرجعة (قوله في
شهادته) أى النساء (قوله
لا يجوز) أى شهادته
في الارتجاع (قوله هي)
أى شهادته (قوله فيه)
أى الارتجاع (قوله بأن كان)
أى المشهود به ما لا يخفى على النفي

أبله) أى المال (كعتق) وهو كل عقد لازم لا يقتصر على ما قد بين وفيه إخراج فسخه الوقف
والطلاق غير الخلع والعقود عن القصاص والوصية بغير المال ويلحق به الولاء والتسديد بقوله
ت طنى لم أر من ذكر أن الوقف لا ينفذ فيه من عدلين وقول المصنف لا تقى وإن تعذر عين
بعض كشاهد بوقف الخ ينافيه وقال ابن رشد المشهور المعلوم من مذهب مالك وأصحابه
رضى الله تعالى عنهم أن شهادة النساء عاملة في الإحصان لأنها أموال وقد عده ابن فرحون
فيما ثبت بشاهد وامرأتين وبأحدهما وعين وقوله غير الخلع إخراج الخلع لعدم انتظامه في
هذا السلك وسيمدكره في العقود التى تقتصر على ما قد بين البغافى اجيب بأن ما ذكره ت
ومن تبعه يحمل على الوقف على غيره عين فانه لا يثبت بالشاهد الباجى أن كانت الشهادة لغير
معينين ولا يحاط بهم مثل أن يشهد شاهد بصدقة لبقى تيم والمساكين أو في سبيل الله تعالى
فقال ابن القاسم وأشهد لا يخلف مع الشاهد ولا يستحق بشهادته شيئا ووجه هذا أنه لا يتعين
مستحق هذا الحق فيخلف معبه وانما يخلف في الحقوق من يستحق بميمسه الملك والقبض
ويطلب به أن نكل قلت الجواب بكلام الباجى لا يصح لانه انما يدل على تعذر الثبوت بالشاهد
والعين في هذه الصورة ويبنى الثبوت بالشاهد والمرأتين في ابن عرفة عن ابن رشد مانصه
المعروف جواز شهادة رجل وامرأتين بوصية للمساكين على أصل ابن القاسم لأن المير
انما سقط لأن رب الحق غيره عين لأن الوصية بمال لا تستحق عين مع الشاهد (رجعه)
ت وهو كالأول إلا أن فيه ادخلا فسخه الاستحقاق والاسلام والردة ويناسبه الإحصان
والإحصان (وكاتبه) ت وهو عقد يقتصر على ما قد بين فسخها النكاح والوكالة في غير المال والخلع
ويلحق به العدة (عدلان) ابن عرفة ومتعلق الشهادة بالذات بحكم ما به أن لم يكن ما لا ولا زنا
ولا قرينة ولا محتصا بطالاع النساء فشرط شهادته اثنان رجلان ابن شاس المرتبة الثانية
ماعد الزنا ليس بمال ولا ما يؤل إليه كالنكاح والرجعة والطلاق والعتق والاسلام
والردة والبلوغ والولاء والعدة والجرح والتعديل والفقير عن القصاص وثبوت في النفس
والأطراف على خلاف فيهما والنسب والموت والكتابة والتدبير وشبهه ذلك وكذا الوكالة
والوصية عند أشهب وعند الملك شرط كل ذلك العدد والذكورية ثم قال ابن عرفة وعده
المازى في هذا النوع الإحصان والإحصان والايلاء والظهار وتقدم عدلين شاس العدة
فيه المازى يشهدان بأنقضائهما أو بثبوتها قال وحدها النحر والسرقة والذف وعد فيها الرجعة
كالعدونة ولم يذكر فيها خلافا وقال ابن حارث في شهادته في الارتجاع قولان فسمع أشهب
لا يجوز وقال ابن نافع في غير المستخرجة هي جائزة فيه (والا) أى وإن لم يكن المشهود به ليس
ما لا ولا يلا إليه بأن كان ما لا أو يلا إليه (في) يمكن فيه (عدلان) (بلايين) (أو أحدهما)
أى العدل والمرأتين (يعين) يحلفها المشهود به على أن ما شهد به العدل والمرأتان حق صحيح
ومثل للماليس ما لا ولا يلا إليه بقوله (كاجل) لثن أو ثمن أو قرض (وخيار) في بيع لاحد
المتبايعين (وشفعة) أى ما يتعلق بهما من أخذ أو ترك أو إسقاط أو غيبة الشفيع ونحو ذلك
(واجارة) وبيع وكراء (وبجرح) بفتح الجيم مضاف (خطأ) جرح (مال) وهو العمد الذى
أى الارتجاع (قوله بأن كان) أى المشهود به ما لا يخفى على النفي

(قوله لا يقضن) يضم الياء (قوله وآمة) بعد الهمزة وشدة الميم (قوله ومثل) فخصت مثقلا (قوله لذلك) أي الحكم له (قوله لغيره) أي الزوج (قوله فيه) أي شراء زوجته (قوله لانه) أي شراء زوجته (قوله وان ترتب عليه) أي شراء زوجته الخ حال (قوله تنفيذه) أي الحكم (قوله انكار الخصم) أي المحكوم عليه الحكم (قوله فيه) أي الحكم له (قوله لغيره) أي الحكم له آخر (قوله الكبير) أي انت (قوله اخلافا) أي الشارحين (قوله واما الشهادة بالقضاء بحال فالشهور لا تمنعني) الى هنا انتهى نص ابن الحاجب (قوله فصلها لانهم اعكس ما قبلها لان الشهادة فيها قبلها على مال وتوّل الى غيره وهذه بالعكس) هذا نص التوضيح (قوله فصلها) بتفحات محققا أي ابن الحاجب الشهادة بالقضاء ٢٥٤ بالمال عاقلها باما (قوله لانها) أي الشهادة بالقضاء بحال (قوله لان الشهادة فيها

قبلها الخ) علة عكس ما قبلها (قوله وهذه) أي الشهادة بالقضاء بحال (قوله بالعكس) أي الشهادة فيها بغير مال وتوّل الى مال (قوله والقي قبلها في ابن الحاجب الشهادة على أدان نجوم الكتابة) نص ابن الحاجب وثبت الاموال وحقوقها بشاهد وعين وامرأتين وعين ويطلب الشهود عليه بالشاهد في النكاح والطلاق والعق يأن يقرأ ويحلف فان امتنع فلا خيرة أن يحبس له ما لأن يحكم بالشهادة وقال ابن القاسم يحبس سنة وقال مصنون أبدا وأما الشهادة على شراء الزوجة والشهادة على نجوم الكتابة فتثبت وان ترتب عليها الفسخ والعق واما الشهادة بالقضاء بحال فالشهور لا تمنعني (قوله فصلها لانها عكس ما قبلها لان الشهادة فيها قبلها على مال وتوّل الى غيره وهذه بالعكس) والقي قبلها في ابن الحاجب الشهادة على أدان نجوم الكتابة بأن يشهد شاهد بأداء آخر نجم وينكر السيد ويحلف المكاتب مع شاهد فيه ثبت الاداء لانه مال و يرتب عليه العتق وليس بحال ومعنى كلام ابن الحاجب أن ادعى رجل على آخر أن القاضي حكم له عليه بحال فأنكر فأقام عليه شاهداً فهل له أن يحلف مع شاهده المشهور ولا تقعق ابن عبد السلام حكاية الخلاف في الشهادة على حكم القاضي قال والذي حكاه الباجي وغيره ان القوانين في كتاب القاضي بشاهد وعين وذلك انه حق ليس بحال ويوّل الى مال وأما دعوى أحد الخصمين على الآخر أن القاضي حكم عليه بحال فدعوى بحال حقيقة لا ينبغي أن يختلف فيها اورد بأن الخلاف أيضا موجود في حكم القاضي حكاية فضل والقول بقبول الشهادة لطرف واصبح ومقابله لابن القاسم وابن الماجشون لا يقبل فيه الا شاهدان لانه من وجه الشهادة على الشهادة وأخذ به ابن حبيب ولعل ابن الحاجب شهده اما لاخذ ابن حبيب به واما لانه قول ابن القاسم واما لكون الشهادة فيه مباشرة مالا واما المجموع اه غ قوله أو بأنه حكم له أي وكذا ثبت حكم القاضي بالمال بشاهد وامرأتين او بشاهد وعين او بامرأتين وعين فليس كشراء زوجته بمقدور ولا يمكنه تشبيهه لافادة حكم طني أراد اشارة بقوله ومثل لذلك بقوله كشراء زوجته ان الشيء يكون غير مال ولا آيل له لانه يحكم له بحكم المال فيمكن فيه

حكم القاضي له عليه بحال (قوله له) أي المدعي (قوله قال) أي ابن عبد السلام (قوله يختلف) يضم الياء وفتح الدال (قوله شاهد ورد) يضم الراء وشدة الدال أي تعقب ابن عبد السلام (قوله بحاله) أي الخلاف (قوله فضل) بإعطاء الضاد (قوله بقبول الشهادة) أي من واحد على حكم القاضي بحال (قوله ومقابله) أي عدم قبولها (قوله لا يقبل فيه) أي حكم القاضي بحال الخ بيان لمقابله (قوله لانه) أي الشهادة على الحكم به (قوله من وجه) أي نوع (قوله واخذ به) أي عدم قبول الشاهد بالحكم (قوله للمجموع) أي اخذ به ابن حبيب وكونه قول ابن القاسم ومباشرة الشهادة مالا (قوله فليس كشراء زوجته بمقدور) أي لان المشهود به في هذا الشراء لا يحكم به فتدريج على أي وكذا ثبت حكم القاضي بالمال الخ وقصدي غ بكشراء الخ لفظه فجعله اسم ليس

(قوله ونصه) أي الشارح (قوله إلى أن) صله أشار (قوله يرد) بضم ففتح مثله - لا (قوله من كلامه) أي الشارح (قوله لذلك) أي حكمه له به (قوله وما بعده) أي تقدم عتق ديننا (قوله المثال الذي زاده) أي الشهادة على رقية المقدوف (قوله في الأول) أي اشتراء الزوجة (قوله في الثاني) أي تقدم الدين العتق ٢٥٥ (قوله في الثالث) أي رقية المقدوف (قوله

لأنه) أي المشهود به (قوله الأولي) بضم الهمز أي شراء الزوجة (قوله وهو) أي المشهود به (قوله بالشاهد) صلة يثبت (قوله عليه) أي ثبوت البيع (قوله وليس) أي القسح (قوله بذلك) أي ثبوت البيع وقسح السكاح (قوله وان ترتب عليه العتق) حال (قوله على أنه) أي المصنف (قوله الانهاء) أي المشروط فيه عدلان (قوله وانه) أي الشأن (قوله بينهما) أي هذه والانهاء (قوله فيثبت) أي تقدم العتق (قوله بذلك) أي شاهد وامرأتين أو أحدهما وعين (قوله ويرد) بضم ففتح مثله - لا (قوله عليه) أي المعتقد (قوله به) أي الرقيق (قوله غراموه) أي المعتقد (قوله تداينه) أي المعتقد (قوله فانه) أي تقدم الدين (قوله فيثبت) أي جرح العمد (قوله فيها) أي المدونة (قوله فليخلف) أي مقيم الشاهد (قوله فان نكل) أي مقيم الشاهد (قوله فان نكل) أي المشهود عليه (قوله

شاهد وامرأتان أو أحدهما وعين ونصه وأشار بقوله أو بأنه حكم له به إلى أن ما ليس بمال ولا آيل له إذا انتقل بالشهادة لذلك أي المال فانه يكفي فيه الشاهد والمرأتان أو أحدهما مع عين وذلك مثل أن يشهد على الزوج انه اشترى زوجته شاهد وامرأتان أو شاهد مع عين أو امرأتان مع عين فتصير ملكا له فيجب بذلك فراقها وكذلك على دين متقدم يرد به العتق أو يقيم القاذف شاهدا وامرأتين على أن المقدوف عبد فيسقط الحد وانما زاد الشيخ القصاص في الجرح وان كان ليس بمال ولا آيل له ولا يمكن حكم له به ليدستوعب جميع الصور اه فقد ظهر لك من كلامه معنى قوله أو بأنه حكم له به وان شراء الزوجة وما بعده مثالان لذلك وكذا المثال الذي زاده فالقسح في الأول وود العتق في الثاني وسقوط الحد في الثالث ليست بمال ولا تول إليه لكن حكم لها بحكم المال وهو ظاهر وهو قوله في توضيحه في شرح قول ابن الحاجب وأما الشهادة على شراء الزوجة والشهادة على أداء نجوم الكتابة فثبت وان ترتب عليه القسح والعتق فصلها بما لا يلهي عن مال محض بل مركب من مال وغيره فثبت البيع في المسئلة الأولى وهو مال بالشاهد والعين ويترتب عليه القسح وهو ليس بمال وانما حكمه بذلك لانا لم نحكم به لادى إلى أحد أمرين كلاهما باطل اما رد شهادة الشاهد واما ابقاء الزوجة في عصمة مالكها وكذا المثال الثاني يثبت فيه أداء النجوم بشاهد وعين وان ترتب عليه العتق اه فقد ظهر لك صحة قول الشارح وان قول البساطي لادى الخ فيه نظر واما تقرير البساطي وضوءه لغ فهو خلاف قول ابن الحاجب وأما الشهادة بالقضاء بمال فالشهور لا تعضى وله استخلاف المطالب وافرده في توضيحه وعزا ما شهده ابن الحاجب لابن القاسم ولم يعرج على تعقب ابن عبد السلام له وهذا يدل على انه اراد في مختصره ما قاله الشارح ونقل بعضهم عن ابن رشد ما قرره البساطي وتقدم ان هذه غير الانهاء كما قال البساطي وانه لامعارضه بينهما البناي لكن تقرير الشارح معنى على أن المشهود به في ذلك هو البيع وهو مال ويؤدى إلى ما ليس بمال وهو القسح مثلا فلا يصح استدلال طي بكلام التوضيح على كلام الشارح لكن تقرير التوضيح لا يتناول عليه عبارة المصنف على أن تقرير ابن غازي ومن تبعه اتم فائدة واقفه لم (و) كز تقدم دين) محيط بمال المعتقد (عتقا) فيثبت بذلك ويرد العتق يعني ان من اعتق رقية وظهر عليه دين محيط به وادعى غراموه ان تداينه قبل عتقه واظهر عليه شاهد وامرأتين أو أحدهما وحلفوا معه يمينا فانه يثبت بذلك ويرد العتق ويؤخذ الرقيق في الدين (و) كز قصاص) من جأش (في جرح) عمد فيثبت بعدل وامرأتين أو أحدهما مع عين المدعى وهذه إحدى المستحسنات فيها من أقام شاهد اعلى جرح عمدا فليخلف ويقتص فان نكل قبل للجراح احلفوا برأفان نكل حبس حتى يخلف ثم قال قبل لابن القاسم لم قال مالك رضى الله عنه ذلك في جراح العمد وليست بمال فقال قلت مالك في ذلك فقال انه لشيء استحسنته وما سمعت فيه شيئا وفيها أيضا كل جرح فيه قصاص فانه يقتص فيه

حبس) بضم فكسر (قوله ثم قال) أي معنون (قوله ذلك) أي ثبوت جرح العمد بشاهد وعين (قوله ولا يستعمل) أي ولا آيل به (قوله فقال) أي ابن القاسم (قوله كملت) بضم التاء (قوله فقال) أي مالك رضى الله تعالى عنه

(قوله متلف) بضم فسكون فكسر ٢٥٦ أى شأنه ويخشى منه الاتلاف ولم يتلف الخفى عليه (قوله وكأنه) بفتح الهاء مز

وشد النون (قوله اطلق المصنف وغيره قبول الشاهد الخ) أى عن تقييده بالمبرز (قوله مختلف) بفتح اللام (قوله ذلك) أى جواره (قوله وحمل) بضم فكسر أى كلام محمد (قوله منا) أى المالكية (قوله به) أى المذهب (قوله غيره) أى المبرز (قوله بذلك) أى الشاهد واليمين (قوله كلامه) أى ابن رجال (قوله من أمر النساء) بيان مشهور وعليه (قوله وقوله) عطف على المشهور (قوله فتصدق) بضم فقعين متفصلا أى الحرية (قوله فيه) أى نفي عيب فرجها (قوله تجبر) بضم فسكون ففتح أى الحرية (قوله من نظره) أى عيب فرجها (قوله وعدمه) أى الاستئلال (قوله فيه) أى الخبيض (قوله جى) أى رجل أراه (قوله بعدموت) أى للمدعى عليه (قوله فتثبت) أى السبقية (قوله فتثبت) أى موت الغائب (قوله ولا مدبر له) (قوله بما ذكر) أى عدل وأمرأتين أو أحدهما ويمين (قوله من أم ولد الخ) بيان نحو المدبر (قوله فان كان له زوجة الخ) مفهوم لزوجته ولا مدبر (قوله يوصل) بضم فسكون ففتح أى وثبت الارث والنسب له وعليه (قوله هذا) أى تقرير ابن هرون قول ابن الحاجب وثبت الميراث والنسب له وعليه وقرره

بشاهد ويمين وكل جرح لا قصاص فيه مما هو متلف كالجائفة والامة فالشاهد فيه واليمين جائز لان العمد والخطأ فيه انما هو مال غنوة أو قصاص في جرح معطوف على شراء زوجة وكأنه في معرض الاستثناء من قوله والمال ليس بمال ولا آيل له عدلان البناءى أطلق المصنف وغيره قبول الشاهد مع اليمين في المال وما يؤل اليه وما ألحق به ما قال ابن سهل من صح نظره في أموال الناس لم تطب نفسه أن يقضى الا بالشاهد المبرز في العدالة اه ونحوه في التبصرة وفي المعيار سئل ابن لب عن الحكم بالشاهد واليمين فأجاب القضاء بالشاهد مع اليمين يختلف فيه بين أهل العلم وقد منه الخنقية وأجازها المالكية لكن قال محمد بن عبد الحكم انما ذلك في الشاهد العدل بين العدلين والوجه على التفسير للمذهب وقد كان القاضي أبو بكر منا لا يحكم به الا مع شاهد مبرز ولا يأخذ به مع غيره اما ان ظهرت ربيعة في القضية وكان الاخذ بذلك مؤديا الى مسخ عقد ثابت الصحة فلا وجه للاخذ بذلك حينئذ اه لكن قال الشيخ ابن رجال في حاشية التحفة ظاهر كلام جهور المالكية ان ما قاله ابن عبد الحكم يخالف للمذهب لا تفسير ولم أقف على من قيد كلام أهل المذهب المدونة وغيرها بما قاله ابن عبد الحكم وقضية ذرا لتيان بالمبرز انظر كلامه (ولما) بكسر اللام وخفة الميم أى مشهور وعليه من أمر النساء (لا يظهر للرجال) لكونه عوردة لهن (أمرأتان) عدلتان ومثل المال لا يظهر للرجال فقال (كولادة) ولا يشترط حضور المولود على المشهور وقول ابن القاسم واشترط سحنون حضوره لبشاهد الرجال واختاره ابن رشد (و) (ك) هيب فرج) من أمة اختلاف فيها باتعها ومشتريها واما عيب فرج الحرية فتصدق فيه ولا ينظرها النساء الا برضاها وقال سحنون تجبر على تمككتهن من نظره كالامة وتقدم للمصنف في النكاح وان أتى بأمرأتين تشهدان له قبلتا (و) (ك) استئلال) أى صراخ المولود حين ولادته وعدمه وظاهره كان البدن موجودا أم لا وكورته أو أنوثته مع عين القاتل يشهدان عند ابن القاسم (و) (ك) حيض) من أمة واما الحرية فتصدق فيه (ونكاح) ادعاه حتى (بعدموت) فتثبت بعدل وأمرأتين أو أحدهما مع يمين المدعى فتثبت الصداق والارث لا النكاح عند ابن القاسم (اوسبقيته) أى موت أحد القرابين والزوجين على موت الآخر فتثبت بعدل وأمرأتين أو أحدهما مع يمين (او موت) رجل (ولا زوجة) له (ولا مدبر) له فتثبت بما ذكر (و) (لا) نحو) أى المدبر من أم ولد وموصى بهتقه فان كان له زوجة او نحو مدبر فلا يثبت موته الا بعدلين غنوة ونكاح بعد موت اوسبقيته او موت ولا زوجة ولا مدبر ونحوه حق هذا الكلام ان يقدّم على قوله ولما يظهر للرجال أمرأتان منتظما في سلك ما يقبل فيه عدل وأمرأتان أو أحدهما يمين فلعلة كان ملحقا في المبيضة فوضعه الناسخ في غير موضعه (و) ان شهد أمرأتان باستئلال المولود (ثبت الارث والنسب له) أى المولود (وعليه) أى المولود (بلا يمين) مع شهادة المرأتين غنوة يجب أن يوصل بقوله ولما لا يظهر للرجال أمرأتان كولادة وعيب فرج واستئلال وحيض كما في عبارة ابن الحناجب وقد فسر في التوضيح بأن النسب والميراث يشتان بشهادة أمرأتين بالولادة والاستئلال للمولود وعليه فان شهد تاناه استئلال ومات بعد أمه ورثها ورثته وادته وقال ابن عرفة لم يتعرض ابن عبد السلام لشرح قول ابن الحاجب وثبت الميراث والنسب له وعليه

الارث والنسب له وعليه (قوله هذا) أى تقرير ابن هرون قول ابن الحاجب وثبت الميراث والنسب له وعليه وقرره

(قوله من المدونة) بيان آخر أمهات الاولاد (قوله وهذا) أي كلام المدونة (قوله شهادتهن) أي النساء (قوله اذا كان) أي مالا
تجوز شهادتهن فيه (قوله وأطلق) أي خليل (قوله في قوله بلايين) أي عن تقييده بعدم يقين القائم بشهادتهن صدقهن فيها
(قوله في هذا) أي عدم اليقين فيما لا يتيقن القائم بشهادتهن صدقهن فيها ٢٥٧ (قوله يتيقن صدقهن) أي في شهادتهن

(قوله أراد) أي المصنف
بقوله والمال دون القطع
بسرقة (قوله ولو وصله) أي
والمال دون القطع بسرقة
(قوله به) أي ما يثبت بعدل
وامرأتين أو أحدهما وعين
(قوله نكت) بفتح ناء مثقلا
(قوله في كونه) أي ابن
الحاجب (قوله لم يصله) أي
والمال دون القطع بسرقة
(قوله اذ قال) أي ابن
الحاجب عليه نكت (قوله
هنا) صلة قال (قوله مع انه)
أي قول ابن الحاجب (قوله
ذلك) أي ثبوت المال دون
القطع بسرقة (قوله بشهادة
امرأتين فقط) أي بلايين
خبر كون (قوله بهذا) أي
كلام المصنف الموهوم كونه
بشهادة امرأتين فقط (قوله
ولكنه) أي المصنف
(قوله أسيدته) أي المقتول
(قوله بعدت) بضم فكسر
(قوله بعدت) بضم ثم كسر
(قوله من حائرها) صلة
حملت (قوله بكونها) أي
الامة (قوله بطلب) عطف
على يكون (قوله ويكون)
عطف على يكون (قوله

وقرره ابن هرون بقوله مثل أن تشهد امرأتان بولادة أمة أقر سيدها بوطئها وأنكر ولادتها فان
نسب الولد لاحق به وكذا موارثته إياه وعليه ابن عرفة هذا كتول آخر أمهات الاولاد من
المدونة وان ادعت أمة انها ولدت من سيدها فأنكر لم أحلف لها الا أن تقيم رجلين على اقرار
سيدها بوطئها وامرأتين على ولادتها فتصير أم ولد ويثبت النسب للولد أن كان معها ولد الا أن
يدعى سيدها استبرأها بعد وطئها فذلك له وهذا نص في جواز شهادتهن فيما لا تجوز فيه
شهادتهن اذا كان لازما لما تجوز فيه شهادتهن وهو في الموطأ وغيره ١٨ ومن تمام نص المدونة
وان أقامت شاهدين على اقرار السيد بوطئها وامرأتين على ولادتها أحلفته وأطلق في قوله
بلايين كابن الحاجب قال في التوضيح كذا قال مالك رضي الله تعالى عنه وأطلق ولا خلاف
في هذا وان كان القائم بشهادتهن يتيقن صدقهن كالبكارة والشبهة في النكاح والمأزى
في الزامه اليقين قولين ابن عبد السلام ولا يطرده هذا الخلاف في هذا الفصل (و) ان شهد
بالسرقة عدل وامرأتان أو أحدهما وحلف المدعى فانه يثبت (المال دون القطع) ليد المشهود
عليه (في) شهادة رجل وامرأتين أو أحدهما وعين على مكلف (سرقة) غ اراد بشهادة
عدل وامرأتين أو أحدهما بعين ولو وصله به لكان أحسن وقد نكت في توضيحه على ابن
الحاجب في كونه لم يصله بالاموال اذ قال هنا ولو شهد على السرقة رجل وامرأتان ثبت
المال دون القطع مع انه لا يوهوم كون ذلك بشهادة امرأتين فقط فالحال هنا وان كان
على غير ذهن السامع اللبيب وشبه في ثبوت المال دون القتل فقال (كقتل عبد) من
إضافة المصدر لقاعله ومفعوله قوله عبدا (آخر) بعد الله عز وجل ففتح الله المجهة فانه يثبت
بشهادة عدل وامرأتين أو أحدهما وعين المال أي قيمة العبد المقتول أو نفس العبد القاتل
ان لم يقدر سيدة بقيمة المقتول وسلمه لسيده ولا يثبت به هذه الشهادة القتل قصاصا (وحملت)
بكسر الحاء المهملة وسكون التختية أي منعت وأبعدت (أمة) بفتح الهيمز والهمز من
حائرها ادعت حرمتها أو ادعى آخر انها ملكة (مطلقا) عن التقييد بكونها راتعة وبطلب
حياتها أو بكون حائرها غير مأمون وجعلت عفا مأمينة حتى يتضح أمرها لحق الله تعالى
غ أي راتعة كانت أو غير راتعة بيد مأمون كانت أو غير مأمون بطلب القائم الحيولة ولم
يطلبها لحق الله تعالى ولذا قال بعدها كغيرها ان طلبت أي كغير الامة ان طلبت الحيولة شب
ان كان المأتم مأمونا فلا يحال بينه وبين الامة ويؤمر بترك التمتع بها حتى يتضح حالها كالأبن
الحاجب والشامل تبعها في تضمين الصنيع وبه قرر القاني وكلام ابن عرفة أفاد انه المذهب
البنائي ذكر ابن الحاجب القولين وصدر بالأول فأقادر ترجمه ونصه وتحال الامة وان لم تطلب
الا ان يكون مأمونا عليهم أو قبل تحال الراتعة مطلقا ١٨ وبالأول يحزم ابن رشد ونصه ان

٢٢ منح مع وجعلت بضم فكسر أي الامة (قوله ملق الله تعالى) صلة حملت (قوله ولذا) أي اطلاق
حيولة الامة عليه تحمل (قوله لها) أي المدونة (قوله وبه) أي عدم حيولة المأمون صدقته (قوله أنه) أي عدم حيولة المأمون
(قوله بالأول) أي حيولة المأمون (قوله فأعاد) أي تصدير ابن الحاجب (قوله ترجمه) أي الأول (قوله وان لم تطلب) بضم
التا وفتح اللام (قوله الا ان يكون) أي حائرها (قوله بالأول) أي في كلام ابن الحاجب أي عدم الحيولة صلة يحزم

(قوله سببا) بفتحات منقلا (قوله وقف) بضم فكسر (قوله واصر) بضم فكسر (قوله وعليه) اي عدم حيلولة المأمون صله
 اقتصر (قوله على انه) اي الاول في كلام ابن الحاجب (قوله من المعينات) بضم ففتحات منقلا بيان غيرها (قوله فيه) اي المعين
 (قوله بينه) اي المعين (قوله المدعى عليه) بفتح العين (قوله الحيلولة) مفسر نائب طلب (قوله من المدعى) صله طلب (قوله وقد
 اتى) اي المدعى (قوله به) اي المعين غير الامة (قوله وزعم) اي المدعى (قوله المعين) بفتح الياء منقلا (قوله قبوله) اي لضمان
 (قوله هروبه) اي الغريب (قوله مخالف) خبر ما (قوله المحقق) نعم النقل (قوله لانه) اي البساطي (قوله انها) اي العدلين
 (قوله زكيا) بضم فكسر منقلا ٢٥٨ (قوله وحاز) اي المشهود عليه (قوله فهو) اي ما استظهره البساطي (قوله وان كان

قولا الخ) حال (قوله خلاف) ادعت الجارية أو العبد الحرية فان سببا لذلك سببا كالشاهد العدل أو النهم ودغير العدل
 وقف السيد عن الجارية واصر بكفه عن وطئها ان كان مأمونا وان لم يكن مأمونا وضعت على
 يد اصرأة انظر تمام كلامه في المواق وعليه اقتصر ابن عرفة فدل على انه المذهب وبه تعلم ما في
 كلام غ اذ قال كانت يد مأمون أو غير مأمون ونحوه لاحد واقه أعلم وشبهه في الحيلولة
 فقال (كغيرها) اي الامة من المعينات كبقرة وفرس وثوب وكتاب فوجب الحيلولة فيه بينه
 وبين حائزه المدعى عليه (ان طلبت) بضم فكسر الحيلولة من المدعى وقد اتى (بعدل) شاهده به
 وزعم ان له شاهدا ثانيا (أو) اي: (اثنين) ثم دال به (يزكيان) بفتح الكاف اي يتوقف الحكم
 بهما على تزكيتهما وظاهره سواء كان المدعى عليه بلديا أو غريبا وقال البساطي الفقه
 يقتضي أخذ المعين من الغريب الا ان يأتي بضامن على نظر في قبوله لاحتمال هروبه وتغيب
 المعين واما العقار فظاهر انه لا يحال بينه وبينه الانصباب كامل طئي ما استظهره البساطي
 في العقار مخالف لا نقل العمد لانه ان أراد بكمال النصاب انهم - اذ يكاحاز المشهود به فهو وان
 كان قولنا جرى به القضاء خلاف مذهب ابن القاسم في المدونة ان العقار لا يوقف بحال ابن
 رشد اختلف في الحد الذي يدخل به الشيء المستحق في ضمان المستحق وتكون الغلة له ويجب
 به التوقيف على ثلاثة اقوال أحدها انه لا يدخل في ضمانه ولا تجب له الغلة حتى يقضى له به
 وهو الاثنى على قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه في الغلة للذي هي يده حتى يقضى بها
 للطالب فعليه لا يجب توقيف الاصل المستحق توقيفا يحال بينه وبينه ولا يوقف غلته وهذا
 قول ابن القاسم في المدة ان الربع الذي لا يحول ولا يزول لا يوقف مثل ما يحول ويحول وانما
 يوقف وقفنا من الاحداث فيه اه ثم ذكر بقبضة الاقوال ابن عرفة مقتضى نقله انه على
 القول الاول لا يجب التوقيف بمجرد شهادة شاهد عدل اه ولا شك ان هذا القول هو الذي
 درج عليه المصنف لقوله والغلة للقضاء وبه تعلم ان قولت صسفة الايقاف غلق الدار
 خلاف مذهب ابن القاسم في المدونة وخلاف كلام المصنف وان قال به جماعة من المؤرخين
 وهو قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه في الموطا وقول ابن القاسم في العتبية ومعنى قولها
 في القول الاول يوقف وقفنا من الاحداث فيه ان يقال للذي هو عنده وفي يده لا تحدث
 فيه حدث ثامن تقويت ولا تفسير ولا يخرج من يده قاله أبو الحسن (وبيع) بكسر الموحدة قبل

ينتقل (قوله لا يوقف) بفتح القاف (قوله وانما يوقف) اي الربع (قوله الاحداث) بكسر الهمزة (قوله ذكر) اي ابن المشاة
 وشد (قوله نقله) اي ابن رشد (قوله انه) اي الشأن (قوله شاهدي) بفتح الدال (قوله والغلة) اي المدعى عليه (قوله خلاف)
 خبران (قوله وخلاف) عطف على خلاف (قوله وان قال الخ) حال (قوله وهو) اي الايقاف (قوله وقول) عطف على قول
 (قوله قولها) اي المدونة (قوله ان يقال الخ) خبر معنى (قوله هو) اي الربع (قوله لا تحدث) بضم فسكون فكسر (قوله فيه)
 اي الربع (قوله من تقويت الخ) بيان حديثنا

(قوله ورطب) بفتح فسكون (قوله ويترك) بضم الياء وفتح الراء (قوله وقبله) بكسر الباء (قوله فيما) أى الشاهدين المحتاجين
لتركية والشاهد الواحد (قوله صاحب الفسك) أى عبد الحق (قوله كأنه) بفتح الهمزة وشدة النون أى الطالب (قوله ممكنه)
أى المطلوب (قوله منه) أى المدعى به (قوله لاجبة عليه) أى مقيم الشاهدين أو الشاهد الموقوفين على التركية (قوله بعد)
بضم الباء (قوله بعد) بالضم لمدح المضاف اليه ونية معناه (قوله الكشف) مفعول أفاد (قوله كأنه) أى الشهيدان (قوله
فانه) أى ابن عبد السلام (قوله تبرأ) أى ابن الحاجب (قوله منه) أى قولهم ٢٥٩ يباع ما يفسد ويوقف عنه معهما ومع
العدل يخلط ويبنى بيده

(قوله من هو) أى الطعاع
(قوله ولم يكنوا) أى من
هو بيده (قوله منه) أى
الطعاع (قوله ان قام) أى
من هو بيده (قوله عليه)
أى الطعاع (قوله قال) أى
ابن عبد السلام (قوله أبني)
بضم فسكون فكسر (قوله
لانه) أى الشأن (قوله ضعف)
جواب (قوله ذلك) أى
ضعف الحجة (قوله اثرها)
فاعل ضعف (قوله بيده)
أى المدعى عليه (قوله
هو) أى الإبقاء (قوله لما)
بكسر اللام (قوله توهم)
بضم فسكون (قوله من)
تقديم الخ) بيان ما (قوله بل)
هو (أى الإبقاء (قوله
فاجاب) أى ابن عبد السلام
(قوله عن ذلك) أى القول
بان ابقاء بيد المدعى
عليه لضعف الشاهد (قوله
بانه) أى القول المذكور
(قوله ان يخلط من هو
بيده الخ) بيان مثله (قوله
قال) أى ابن عبد السلام

المناعة القهنية (ما) أى المدعى به الذى (يفسد) بتأخيرها الى تمام الشهادة ~~طرى لحم~~
وفاكهة ومطبوخ (ووقف) بضم الواو وكسر القاف (عنه) يمد عدل (مع) الشهادة من (هما)
أى الشاهدين المحتاجين للتركية (بخلاف) شهادة (العدل) لا يباع المدعى به بسببها (يخلط)
المدعى عليه ان المدعى لا يستحق شيئاً منه (ويبنى) بضم ففتح مثقلاً المدعى به (بيده) أى المدعى
عليه الخط يعنى ان من ادعى شيئاً يفسد بالتأخير كالطعاع ورطب القواكه وقام شاهدين
واحتج الى تركية ما فان ذلك الشئ يباع ويوقف عنه بخلاف ما اذا أقام عدلاً واحداً فان
المدعى عليه يخلط ويترك ذلك الشئ بيده هكذا قال ابن الحاجب متبرئاً منه بقوله قالوا وقبله
في التوضيح وقال تبرأ منه لاشكاله وذلك لان الحكم كما يتوقف على الشاهد الثاني كذلك
يتوقف على عدالة الشاهدين فاما ان يباع ويوقف عنه فيهما أو يبنى بيده فيهما واجاب صاحب
النكت بان مقيم العدل قادر على اثبات حقه بيمينه فلما ترك ذلك اختياراً صار كأنه ممكنه منه
بخلاف من أقام شاهدين أو شاهداً ووقف ذلك القاضى لينظر في تعديلهما لاجبة عليه في
ذلك لعدم قدرته على اثبات حقه بغير عد التهم وأشار المازرى الى فرق آخر وهو ان الشاهدين
الجهولين أقوى من الواحد لان الواحد يعلم قطعا انه غير مستعمل والشهيدان الجهولان اذا
عدا فائماً أفاد تعديلهما بعد الكشف عن وصف كائنا عليه حين شهادتهما ويحتمل ان يكون
وجه الاشكال ما ذكره ابن عبد السلام مقتصر عليه فانه قال انما تبرأ منه لانهم ممكنوا من
الطعاع من هو بيده بعد شهادته ولم يكنوه منه ان قام عليه شاهدان بل قالوا يباع ويوقف عنه
والشاهد أضعف قال فان قلت ولاجل ان الشاهد أضعف من الشاهدين ابني الطعاع بيد
المدعى لانه اذا ضعف المدعى اضعف الحجة ضعف بسبب ذلك أثرها فإبقاء الطعاع بيده ليس
هو لما توهم من تقديم الاضعف على الاقوى بل هو عين ترجيح الاقوى فاجاب عن ذلك بأنه لو
كان صحيحاً لزم مثله فيما لا يخفى فساد ان يخلط من هو بيده ويترك له يقول فيه ما أحب
قال ويحجب عن أصل المذهب بان ما يخفى فساد قد تعذر القضاء بعينه للمدعى الخشبة
فساده قبل ثبوت دعواه فليبق الا التزاع في عنه فهو كدين على من هو بيده فمكن منه بعد ان
يجب ليسقط حق المنازع في تجهله ولا يلزم مثل ذلك فيما قام عليه شاهدان لان حق المدعى
فيه أقوى من حق المدعى عليه اه كلام التوضيح ابن عرفة حاصل كلامه ان المذهب عنده
هو ما نقله ابن الحاجب وأشار الى التبري منه وهو ان الشاهد الواحد فيما يخفى فساد به
عدم تمامه حين خوف فساد المدعى فيه تسليمة للمدعى عليه دون بيعه وان عدم عدالة

(قوله من اهل المذهب) أى ايقاف عن المتنازع فيه مع قيام شهيدين به الطالبة وإبقائه بيد حائز مع قيام شهيد به وحلقه (قوله
خشبة فساد) علة تعذر القضاء بعينه (قوله فمكن) بضم فسكون مثقلاً أى من هو بيده (قوله كلامه) أى ابن عبد السلام
(قوله عنده) أى ابن عبد السلام (قوله وأشار) أى ابن الحاجب (قوله وهو) أى ما نقله ابن الحاجب (قوله عدم) فاعل يوجب
(قوله تمامه) أى نصاب الشهادة (قوله حين) صلة يوجب (قوله تسليمة) فاعل يوجب

(قوله حينئذ) أي حين خوف فساد المدعي فيه (قوله ذلك) أي تسليبه للمدعي عليه (قوله مراعيها) حاله من قائل تأمل (قوله الشيخ) أي ابن عبد السلام (قوله غير) خبران (قوله فيها) أي المدونة (قوله من الاسم الخ) بيان ما (قوله واقام) أي المدعي (قوله وقال) أي المدعي (قوله اجله) بفتحات مثقلا أي القاضي المدعي الخ جواب ان (قوله ان قال) أي المدعي (قوله شاهد) أي ثمان (قوله ولا احلف) أي مع الشاهد الذي أقره (قوله وبينه) عطف على شاهد الاول (قوله يحلف) بضم ففتح (قوله واستوفى) بضم التاء وكسر النون أي المدعي ٢٦٠ (قوله فان احضر) أي المدعي (قوله ما ينتفع) أي المدعي به في ثبوت دعواه من شاهد

الشاهد من حينئذ لا يوجب ذلك بل يوجب بيعه ووقف نفسه ومن تأمل كلام عياض وإبي حفص العطار مراعي أصول المذهب علم ان ما فهمه الشيخ عن المذهب ونسبه به كلام ابن الجاج غير صحيح فبيان ان كانت الدعوى فيما يصدق من اللحم وورط النوا كواقام شاهدا واحدا أو اثنتي لفظا وقال بينة حاضرة اجله القاضي لاحضار شاهدان قال لي شاهد ولا احلف أو بينة ما لم يحلف الفساد على ذلك الذي ادعى واستوفى فان احضر ما ينتفع به والاخلى بين المدعي عليه وبين متاعه ان كان هو البائع ونهى المشتري ان يعرض له وان كان اقام شاهدين فيمكن القاضي ينظر في تعديلهما وخاف عليه الفساد امر ببيععه ووضع نفسه على يد عدل فان زكيت البينة قضى للمشتري بالثمن ان كان هو المدعي وأخذ من المشتري الثمن الذي شهد به البينة فدفع للبائع كذا أو أكثر وكثر ويقال للبائع انت اعلم بما زاد عن المشتري الذي يحدث البيع به على ثمن سلعتك وان لم تزل البينة على الشراء ادفع القاضي الثمن للبائع فان ضاع الثمن قبل القضاء به لاحدهما فضعه منه من يقضى له به عياض قوله في توقف ما يسرع له الفساد اذا قال المدعي عندي شاهد واحد ولا احلف معه انه يؤجله ما لم يحلف عليه الفساد والاخلى بين المدعي عليه وبين متاعه معني قوله ولا احلف معه أي البينة ولو اراد لا احلف معه الآن لا يوجب شاهد اقام وجدته والاحلف مع شاهدي بيع حينئذ ووقف ثمنه ان خشي فساد ما ليس هذا بأضعف من شاهدين يطالب تعديلهما فقدمه بيده ههنا ونحن على شك من تعديلهما وهو ان لم يثبت بطل الحق وشاهد واحد في الاول ثابت بكل حال والخطف معه ممكن ان لم يجد آخر ويثبت الحق لخاصة لها ان لم يقم المدعي الا لفظا قاصرا عن شاهد عدل وعن شهادتين يمكن تعديلهما ووقف المدعي فيه ما لم يجتنب فساد ما خشي فساد ما خشي بينه وبين المدعي عليه وكذا ان اقام شاهدا عدلا وقال لا احلف معه بوجه وان قال احلف معه أو اتى بشاهدين ينظر في تعديلهما ببيع ووقف ثمنه حجه في الام ومثل ما ذكره عياض عن المذهب كذا أبو حفص العطار وزاد ان كان أتى الطالب بشاهد واحد ولم يزك وهو قابل للتزكية فهو كقيام شهيدين ينظر في تزكيتهما ببيع المدعي به ولو وقف فساد به ونفى أبو ابراهيم قول عياض ولم يتبعه ثم قال ابن عرفة وقول ابن عبد السلام في سؤاله وجوابه قلت لو كان هذا صحيحا لزم فيما لا يخفى فساد به واضح ودمه بان الحكم المذكور وهو تسليبه للمدعي عليه أو بيه ووقف ثمنه على كل الروايات بخلاف فساد حين عدم حجة

ثان أو بينة حكم له بالمدعي فيه (قوله ولا) أي وان لم يأت بما ينتفع به (قوله خلى) بفتح الخاء المعجمة واللام مثة لا أي القاضي (قوله ان كان) أي المدعي عليه (قوله ونهى) أي القاضي (قوله يعرض) فتح فكون فكسر (قوله له) أي البائع (قوله وان كان) أي المدعي (قوله عليه) أي المدعي (قوله امر) أي القاضي (قوله ببيع) أي المدعي (قوله زكيت) بضم فكسر مثقلا (قوله هو) أي المشتري (قوله كان) أي الثمن الذي شهدت البينة به (قوله اقبل أو أكثر أي من الثمن الذي بيع به المتنازع فيه وقضى به للمشتري (قوله على ثمن سلعتك) أي وقد تركته بمجده البيع به فلا رجوع له به (قوله الثمن) أي ببيع ما خيف فساد ووضع عند عدل (قوله

فصمته) أي الثمن (قوله من يقضى له) أي وهو المشتري ان زكيت البينة والبائع ان لم تزل قوله انه يؤجله المدعي الخ مفعول قول (قوله معني قوله) أي المدعي الخ خبر قوله (قوله لو اراد) أي المدعي (قوله ببيع) أي المتنازع فيه (قوله ههنا) أي حين اقامته شاهدين يطالب تعديلهما (قوله وهو) أي تعديلهما (قوله لخاصة لها) أي المسئلة (قوله وقف) بضم فكسر (قوله وكذا) أي المذكور في الايفاف (قوله ان اقام) أي المدعي (قوله وقال) أي المدعي (قوله ببيع) أي المتنازع فيه (قوله ومثل) مفعول ذكره مقدم (قوله وزاد) أي أبو حفص (قوله واضح رده) خبر قول (قوله على) بضم فكسر مثقلا الخ خبر ان

يرد) بضم قفتح مثله
(قوله وموجب) بكسر
الجيم اي سبب (قوله
الشيخ) اي ابن عبد السلام
(قوله عدم وقوفه) اي
الشيخ خبر موجب (قوله مع
الشاهدين) اي المحتاجين
للتزكية (قوله وقبله)
بكسر الباء (قوله عند
قاضى ذلك البلد) صلة
(قوله وينهى) اي القاضى
الذى تشهد اليه عند
على عين العبد انه المدعى
(قوله ليدفع) اي القاضى
الاول (قوله عبدا) مفعول
المدعى (قوله في يد غيره)
نعت عبد (قوله لاتهامة)
اي المدعى الخ لانه لان اتقيا
(قوله بها) اي النفقة (قوله
فيها) اي المدونة (قوله لان
ضماته) اي العبد (قوله
منه) اي حائزه (قوله
والنفصيل) اي الغلة لمن
هو يده والنفقة على من
يقضى له به (قوله وهو) اي
التفصيل (قوله الكتاب)
اي المدونة (قوله وهو) اي
التفصيل (قوله بشكل)
اي خلافته قاعدة من له
الغنم عليه الغرم (قوله
وجهه) اي التفصيل
(قوله انه) اي من قضى له
به (قوله كانه) بفتح الهاء
وشد الذنون (قوله الشهادة)
مفسر فاعل جاز

المدعى عدم ما لا يوجب تميزه وهذه الالة مفقودة فيما لا يحصى فساد وقوله غير انه يمكن
الجواب الخ ميبني على فهمه ان المذهب التفرقة بين الشاهد الواحد والشاهدين وتقدم رده
وعلى تسليمه يرد جوابه بان اللازم حينئذ كونه كدين على من هو يده وهذا انما يوجب
عدم بيعه عليه لا زيادة الشبهة في رواية المدونة وهي قوله ونهى المشتري عن التعرض له
لان ظاهرها انه لا يعرض له مطلقا لا في عين المدعى به ولا في تعلقه به بدمته ولو بقيت دعواه في
ثمنه لوقف ثمنه ولا سيما ان كان المدعى عليه غير ملى بثمنه وموجب كلام الشيخ عدم وقوفه على
كلام عياض والله أعلم من اهتدى الحط والحاصل ان قوله بخلاف العدل فيحلف معه ويبقى
يده بقيد ذلك بما اذا قال المدعى انما اختلف البتة مع شاهدي العدل وانما اطلب شاهدا ثانيا
فان وجدته والا حلفت فان المدعى فيه يباع ويوقف ثمنه كما يباع ويوقف ثمنه مع الشاهدين
على ما قاله عياض وأبو حفص العطار وقبله ابن عرفة والله أعلم (وان) كان عند القاضى
عبدا بن قاضى شخص انه عبده ابن واقام شاهدا عدلا أو بينة سمع على ذلك بلا قطع
و (سأل) أي طلب من القاضى (ذو) أي صاحب الشاهد (العدل) الذى شهد له بان العبد
الابق الموقوف عند القاضى له (أو) سأل مقيم (بينه سمعت) انه له (وان لم تقطع) بانه له واره
للعال وان مؤكدة ومفعول سأل قوله (وضع قيمة العبد) عند القاضى وأخذ العبد
(ليذهب) اليساقل (به) أي العبد (الى بلد يشهد) بضم التحتية (له) أي الساقل فيه (على
عينه) أي العبد نه له عند قاضى ذلك البلد وينهى بثبوته للقاضى الاول ليدفع القيمة الموقوفة
عنده للسائل وجواب ان سأل (أجيب) السائل (لذلك) أي وضع القيمة والمذهب بالاجد
(لا) يجاب لذلك (ان اتقيا) أي العدل وبينة السماع (و) طلب المدعى عبدا في يد غيره
(ايقافه) أي العبد على يد عدل أو وضع قيمته (ليأق) الطالب (بينه) بعيدة بل (وان) كانت
قرية (بكاليومين) لاتهامة بانه لا بينة له وانما أراد اضرار المدعى عليه وتعطيل منفعة العبد
في تلك المدة (الا ان يدعى) المدعى (بينه حاضرة) بالبلد قاطعة بان العبد له (أو يدعى) سمعا
فاشيا من الثقة وغيرهم (يثبت به) ان العبد له (فيوقف) العبد (ويؤكل) بفتح الواو
والكاف مثقلا ويؤكل (به) أي على حفظه حتى ياق المدعى بينته (في كيوم والغلة) بفتح الغين
المجسمة وشد اللام الناشئة عن المدعى به (له) أي المدعى عليه (للقضاء) به للمدعى
قاله الامام مالك رضي الله تعالى عنه في المدونة (والنفقة) على المدعى به بعد الدعوى وقبل
القضاء (على المقضى له) سواء كان المدعى أو المدعى عليه فان قضى به للمدعى عليه
نواضع وان قضى به للمدعى رجع به المدعى عليه على المدعى فيه وان نفقة العبد في الايقاف على
من يقضى له به ثم قال والغلة أيدى الذى هو في يده لان ضماته منه حتى يقضى به لطالبه أبو
الحسن في المسئلة ثلاثة اقوال النفقة والغلة لمن هو يده وقيل لمن يقضى له به والتفصيل
وهو ظاهر الكتاب وهو مشكل فقال بعضهم وجهه انه لما ادعى العبد كانه اقرب بان نفقته
عليه فيؤخذ باقراره ولا يصدق في الغلة لانه مدع فيها (وجازت) الشهادة (على خط) شخص
(مقر) بضم فكسر وشد الراء أي بحسب دلائل خطه بان يكتب بخطه انه لان عندى دينار
من قرض أو قبضت من فلان الدين من الذى كاتب عليه أو زوجته فلانة طالق أو عبده

(قوله وان كان منكرا الآن) حال ٢٦٢ (قوله والا) اي وان لم ينكر (قوله ويعمل) بضم الياء (قوله بها) اي الشهادة على

فلان حرا وعقوت عن قاذق فلان او قاطع طري او قاتل ولي وان كان منكرا الآن والا فلا حاجة للشهادة على خطه ويعمل بها اتفاقا عند ابن المواز وعلى المشهور من روايتين حكاهما في الجلاب (بلايين) على المشهود له المقر له وصححه ابن الحاجب وظاهره سواء كتب شهادته على نفسه في ذكر الحق او ~~كتب~~ كتب ذكر الحق ولم يكتب شهادته على نفسه ففي رسم الشجرة من سمع ابن القاسم من كتاب الشهادات وسئل مالك رضى الله تعالى عنه عن رجل كتب على رجل ذكر حق واشهد فيه رجلين فكتب الذي عليه الحق شهادته على نفسه بيده في ذكر الحق وهلك الشاهدان ثم جدد المكتوب الشاهد على نفسه فأتى رجلان فقالا انه كتابه بيده فقال مالك رضى الله تعالى عنه اذا شهد عليه شاهدان انها كتابته بيده رايته ان يؤخذ منه الحق ولا ينفعه انكاره وذلك بمنزلة لو اقر ثم جدد وشهد عليه شاهدان باقراره فارى أن يغرم اه ابن رشد هـ اذ بين على ما قاله لان شهادة الرجل على نفسه اقرارا عليها واقراره على نفسه شهادة عامها ونقلا ابن عرفة شب لافرق بين كون الوثيقة كلها بخطه او المكتوب بخطه صيغة الاقرار والباقي بخط غيره او كونها كلها بخط غيره وكتب بخطه على طرفها المنسوب الى فيها صحيح أو أشهد على نفسي بما كتب على في هذه الوثيقة والراجح انه لا يكتفى في الشهادة على خط المقر الا عدلان وان كان الحق مما يثبت بشاهد واحد أو اثنين أو أحدهما وبين لاشهاد على خط الواحد كالتقل عنه ولا ينقل عنه الا اثنان ولو في المال وصوبه البرزلى وصححه في الجلاب ولا يمين على المقر له زاد عب ولا بد من حضور الخط ويتوزع بين يد حائز فهي أقوى من شهادة السماع البتاني اما حضور الخط فقال ابن عرفة فتوى شيخنا ابن عبد السلام بان شرط الشهادة على الخط حضوره ولا تصح في غيبته صواب وهو ظاهر تسجيلات الموثقين المتعطى وغيره ونقل في المعيار عن أبي الحسن الصغير انه سئل عن شاهدين نظر وثيقة بيد رجل وحفظا وتحققا ما فيها وعرفا شهودها وانهم لم ماؤا بوسم العدالة ثم ضاعت الوثيقة فاجاب بان القاضي يعمل على ذلك اذا فرق عنده بين حضورها وغيبتها ثم قال صاحب المعيار وانظر ما يناقض هذه الفتوى في المتعطى وابن عرفة وهو الصحيح الذي لا يلتفت الى غيره اه وأما كون الخط لا يثبت الابعدين على المعتمد دون الشاهد واليمين ففيه نظر بل المعتمد شوته بالشاهد واليمين اذ هو الذي يفهم من ضج ونصه فرع اذا قام صاحب الحق شاهدا واحدا على الخط فروايتان حكاهما ابن الحاجب وهما مبنيان على انه اذا شهد له اثنان هل يحتاج الى يمين أم لا فن قال لا يحتاج اليها عمل الشهادة هنا ومن قال يحتاج أبطلها هنا واذا قلنا يحكم له به فيحتاج الى يمينين يمين مع شاهده ويمين أخرى ليكمل السبب الشاوه سأل في شرح الجلاب وصح ان يحلف يمينين في حق واحد لانهم على جهتين مختلفتين اه فيفهم من ثابته الحكم بشاهد يمين في الخط على عدم الاحتياج مع الاثنان الى يمين الذي هو المعتمد كافي المقتن ان المعتمد ثبوته بشاهد ويمين وعليه اقتصر في والله أعلم (و) جازت على (خط شاهد) كتبه في وثيقة (و) (مان) الشاهد (او غاب) الشاهد (بضم) الموحدة أي يجعل بعيد ابن عبد السلام هو ما ينال الشاهد في حضوره منه لاداء الشهادة مشقة وجرى العادة عندنا ان اختلاف عمل القضاة ينزل منزلة البعد وان كان ما بين العملين قريبا وحده ابن المباحشون بمسافة القصير

خط المقر (قوله المقر له) بفتح القاف (قوله وصححه) اي عدم اليمين (قوله كتب) اي المقر (قوله ذكر) بضم فسكون (قوله وذلك) اي كتبه شهادته على نفسه ثم جدها (قوله لو اقر) اي بلسانه (قوله بين) بكسر المنة منقلبه (قوله الى) بشد الياء (قوله كتب) بضم فكسر (قوله على) بشد الياء (قوله لانها) أي الشهادة (قوله عنه) أي الواحد (قوله المقر له) بفتح القاف (قوله بها) أي الشهادة على الخط (قوله فهي) أي الشهادة على الخط (قوله بان شرط الخ) صلبة فتوى (قوله حضوره) أي الخط خبران (قوله صواب) خبر فتوى (قوله وهو) أي اشتراط حضور الخط في الشهادة عليه (قوله ما فيها) تنازع فيه حفظا وتحققا (قوله بوسم) بفتح فسكون أي وصف واضافته للبيان (قوله عنده) أي القاضي (قوله هو) أي ثبوته بشاهد ويمين (قوله اذا شهد له) أي المدعى على الخط (قوله هنا) أي على الخط بشاهد ويمين (قوله ثبوته) أي الخط (قوله وعليه) أي ثبوته بشهيد ويمين صلبة اقتصر (قوله هو) أي البعد (قوله مشقة) فاعل يئال (قوله عندها) أي بتونس (قوله ينزل) بضم ففتح مثقلا (قوله وان كان ما بين الخ) مبالغة (قوله و) واصل

فاعل يئال (قوله عندها) أي بتونس (قوله ينزل) بضم ففتح مثقلا (قوله وان كان ما بين الخ) مبالغة (قوله و) واصل

يفتح الحامشة لأي البعد (قوله وأصبح) عطف على ابن (قوله فلا تصح الشهادة على خط الحى الخ) مفهوماً الخ (قوله وكأنه) يفتح الهمز ورشد النون أي المصنف (قوله ونصه) أي ما ذكره (قوله أنه) أي الشأن بيان ما يتقديرون (قوله قيم) بكسر القاف (قوله نضمن) بفتح النون مثلاً أي العقد (قوله اشهاد) أي المدعى عليه (قوله أنه) أي المدعى عليه صلة اشهاد يامقدرة (قوله وتزوجها) أي المدعى عليه فلانة (قوله وانكرك) أي المدعى عليه (قوله يده) ٢٦٣ أي المدعى عليه (قوله فقال) أي ابن

رشد (قوله ثبت الخ) خبر كان (قوله بما نضمنه) صلة شهد (قوله وبه) أي المدعى عليه (قوله ان يفرق) بضم ففتحين منقلاً الخ خبر الذي (قوله ذلك) أي تزوجها (قوله لئذ) بفتح اللام وضم العين وكسر الذال الخ جواب لو (قوله ولم يكن) أي فعله (قوله الاحاديث) أي كقوله صلى الله عليه وسلم لا طلاق قبل نكاح (قوله فلا يحكم) بضم الباء (قوله به) أي العقد (قوله انكرك) أي العقد (قوله أنه) أي العقد (قوله لان الشهادة على الخط الخ) علة فلا يحكم عليه الخ (قوله وغيره) عطف على ابن (قوله لصدق) بضم فس كسر مثلاً الخ جواب لو (قوله فيها) أي واضعته (قوله انها) أي الشهادة على الخط (قوله ان يكون الخ) صلة تفع يامقدرة (قوله ادركا) بسكون الكاف (قوله من الشيوخ) بيان من (قوله ان ما ذكره ابن حبيب) فاعل يعنى (قوله قوله نفيها) مفعول قول (قوله

وأصبح بما بين مكة والعراق أو أفر بقبيلة من مصر فلا تصح الشهادة على خط الحى الحاضر أو قرىب الغيبة وتجوز على خط المقر والشاهدان كانت بمال بل (وان) كانت (بغير مال فيهما) أي المقر والشاهد الخط هذا الذي اختاره رحمه الله تعالى ان الشهادة على الخط جائزة في الطلاق والاعتاق ونحوهما وكأنه رحمه الله تعالى اعتمد فيه على ما ذكره في توضيحه عن احكام ابن سهل ونصه في احكام ابن سهل عن محمد بن القريج مولى ابن الطلاع انه قال الاصل في الشهادة على الخطوط من قول الامام مالك وأكثر أصحابه رضى الله تعالى عنهم انها تجوز في الحقوق والطلاق والاحباس وغيرها اه وهو خلاف ما نقله البرزلى عن السيورى انه قال لا تجوز الشهادة على الخط في طلاق ولا اعتاق ولا حرم من الحدود على ما في الواضحة وغيرها اه وفي نوازل ابن رشد في قيم عليه بعقد نضمن اشهاد على نفسه أنه متى تزوج فلانة فهي طالق ثلاثاً وتزوجها وأنكر العقد فشهد وشهد أن العقد خط يده فقال ان كان العقد الذي قيم به على الرجل المذكور ثبت بشهادة الشهود الذين اشهدهم على نفسه بما نضمنه وبه عن الدفع فالذي اراءوا تقلده ان يفرق بينهما وهو الصحيح عندي من الاقوال المشهورة في المذهب ولا يكون ذلك بجرعة تسقط شهادته الآن يقر على نفسه انه تزوجها بعقد حقه بطلاقها البتة أن لا يتزوجها وهو يعتقد انه لا يصل لمرأة على الله تعالى اذ لو أقر بطلاقها على ما نضمنه العقد وقال انما تزوجها لاعتقاده انه يسوغ له لاختلاف أهل العلم فيه لئذ فيما فعله ولم يكن بجرعة لاسيما ان كان ممن ينظر في العلم وسمع الاحاديث وأما ان لم يثبت العقد الذي قيم به عا به الا بشهادة على الخط فلا يحكم به عليه ان أنكره ولا يفرق بينهما وان جهر عن المدعي في شهادة من شهد عليه انه خط يده لان الشهادة على الخط لا تجوز في طلاق ولا اعتاق ولا نكاح ولا حرم من الحدود على ما نص عليه ابن حبيب في واضعته وغيره ولو أقر انه خطه كتبه يده وزعم انه لم يكتبه هازم على اتقاده وانما كتبه على ان يشير ويتنظر لصدق في ذلك على ما قاله في المدونة والله أعلم ونقل ابن حبيب فيهما عن مطرف وابن الماجشون وأصبح انهما لا تجوز في طلاق ولا اعتاق ولا حرم من الحدود ولا كتاب قاض وانما تجوز في الاموال فقط وحيث لا تجوز شهادة النساء ولا الشاهد مع اليقين فلا تجوز على الخط وحيث يجوز هذا يجوز هذا وفي رسم القضاء من معاشه من كتاب الشهادات في امرأة كتبت لها زوجها بطلاقها مع من لا تجوز شهادته ان وجدت من يشهد لها على خطه نفعها ذلك ان يكون لها شبهة فوجب لها اليقين على الزوج انه ما طلق ابن رشد كان يعنى لنا عند من ادركنا من الشيوخ ان ما ذكره ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون وأصبح هو مذهب مالك لاختلاف فيه وان معنى قوله في الرواية نفعها ان يكون لها شبهة فوجب لها اليقين على الزوج انه ما طلق والذي أقول به ان معنى ما حكاه ابن حبيب انما هو ان الشهادة لا تجوز على خط الشاهد

هو مذهب ما رضى الله تعالى عنه) خبر ان (قوله وان معنى قوله الخ) عطف على ان ما ذكره (قوله نفيها) مفعول قول (قوله ان يكون لها شبهة الخ) خبر ان (قوله في طلاق) صلة الشاهد

(قوله لا انها) اي الشهادة على الخط (قوله على خطه) اي الزوج والمعتق (قوله هي) اي الشهادة على خطه انه طلق او اعتق او تزوج (قوله بذلك) اي التطبيق والاعتاق ٢٦٤ والنكاح (قوله وهو) اي كون معنى ما حكمه ابن حبيب انما هو في الشهادة

طلاق ولا اعتاق ولا نكاح لانها لا تجوز على خطه انه طلق او اعتق او نكح بل هي جائزة على خطه بذلك كما تجوز على خطه بالاقرار بالمال وهو بين من قوله فالصواب ان يصح حمل قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه نفعا على ظاهره من الحكم لها بالطلاق عليه اذا شهد على خطه شاهدان عدلان وذلك اذا كان خطه باقراره على نفسه انه طلق زوجته مثل ان يكتب الى رجل يعلم انه طلق زوجته أو اليها يعلم بذلك وأما ان كان الكتاب انما هو بطلاقه اياها ابتداء فلا يحكم عامه الا ان يقرانه كتبه بجمع على الطلاق وفي قبول قوله انه كتبه بجمع على الطلاق بعد ان أنكرانه كتبه باختلاف ١٥ فاختيار ابن رشد ثالث فرق فيه بين الشهادة على خط الشاهد فلا تجوز الا في الاموال والشهادة على خط المقر فتجوز في الاوال وغيرها اذا كان الخط باقراره على نفسه انه طلق او اعتق او نحو ذلك وأما اذا كان الخط انما هو بطلاقه اياها ابتداء فلا ولا ذكر ابن عرفة عن ابن سهل والباقي نحو واختيار ابن رشد وظاهر ما تقدم عن ابن رشد ان قول مطرف وابن الماجشون على ظاهره وقال في نوازل ظاهر ما حكى ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون واصبح ان الشهادة على الخط لا تجوز فماعد الاموال لاعلى خط الشاهد ولا على خط المطلق والمعتق وسائر ما ليس بمال وعلى ذلك كان الشيوخ يحملونه ومعناه اذا وجد الكتاب بالمعتق عنده بعد موته او بيده في حياته لانه لو أقر انه خطه وقال كتبه على ان استخبر في تنقيده ولم اتفقه بعد صدق في ذلك وأما اذا كان دفعه الى العبد او كان قد نص فيه على انه اتفقه على نفسه فالشهادة عليه كاملة كالشهادة على خطه بالاقرار بالمال وهو ظاهر رواية أنهم عن الامام مالك رضي الله تعالى عنهم في العتبية وما في مختصر ابن عبد الحكم ١٥ ابن فرحون بعد نقل قوله مطرف وابن الماجشون وأصبح ابن رشد هذه التفرقة لانه لا يريد ان الاموال اخف والصواب الجواز في الجميع ابن الهندي يلزم من اجازتها في الاحباس القديمة اجازتها في غيرها لان الحقوق عند الله تعالى سواء ومحمل جواز الشهادة على خط المقر أو الشاهد (ان عرفت) أي اليقينة الخط معرفة تامة متينة (ك) معرفة الشيء (المعين) بضم ففتحين مثقال أي الذي يعرف بعينه من آدمي وغيره فلا تقبل الشهادة على الخط الا من فطن عارف بممارس الخطوط ابن عات الخط شخص قائم ومثال قول تبصره العين ويميزه العقل كتميز سائر الاشخاص والصور (و) عرفت (انه) أي الشاهد المشهود على خطه (كان يعرف) أي المشهود على خطه (مشهده) بضم الميم وسكون الشين المعجمة وكسر الهاء أي الشخص الذي اشتهر به قاله ابن زرب ابن رشد وهو الصحيح ولا ينبغي ان يختلف فيه (و) عرفت ان الشاهد المشهود على خطه (تحملا) بفتحات مثقال أي كتب مشهده بخطه هذا حال كونه (عدلا) مرضى الشهادة الخط اشتراط معرفتهم انه كان يعرف مشهده اصدقواين ومعرفتهم تحمله عدلا لا تعديل المشهود على خطه وظاهر كلامه ان الشاهدين على الخط لابد ان يشهدا بذلك وكر التبعي انه لا يشترط ذلك بل يكفي ان يشهد بذلك غيرهما قال في كتاب الحبس في فصل ذكر فيه ان قائما قام بالحسبة ان فلا نباغ حيسا

على خط الشاهد بطلاق او اعتاق او تزوج (قوله بين) بكسر الباء مثقالا (قوله من قوله) أي كلام ابن حبيب (قوله فالصواب ان يصح الخ) تفريع على ان معنى ما حكمه ابن حبيب الخ (قوله من الحكم لها بالطلاق الخ) بيان ظاهره (قوله واليه) أي زوجته عطف على الرجل (قوله بذلك) أي انه طلقها (قوله بضم فسكون فكسر أي عازما) قوله ثالث خبر اختار (قوله فرق) بفتحات تحقفا أي ابن رشد (قوله نحو) مفعول ذكر (قوله ان قول مطرف الخ) خبر ظاهر (قوله وقال) أي ابن رشد (قوله وسائر) أي باقي (قوله وعلى ذلك) أي عدم جواز الشهادة على الخط فيما ليس بمال سواء كان خط شاهد او مطلق او معتق صلة يحملون (قوله بعد) بالضم عند حذف المضاف اليه ونية معناه (قوله لصدق) بضم فكسر مثقالا جواب لو (قوله اذا كان) أي الزوج (قوله دفعه) أي الكتاب (قوله فيه) أي الكتاب (قوله اجازتها) فاعل يلزم

(قوله يختلف) بضم الباء وفتح اللام (قوله انه) أي الشأن (قوله ذلك) أي شهادة الشاهدين على الخط بجمعه مانعه في الخط مشهده وكاتبه عدلا (قوله قائما) أي مدعيا (قوله قام) أي ادعى (قوله بالحسبة) أي متقرا بيقينه لله تعالى

(قوله خطوط موتى) بالاضافة (قوله في كتاب) نعت خطوط موتى (قوله قلت) بفتح التاء اى ياموتى جواب ان (قوله ائى) اى المحتسب (قوله اليه) اى القاضى (قوله عنده) اى القاضى (قوله لا يشك ان) اى فلان وفلان (قوله وانهما) اى كاتبى الخط (قوله فقبل) بكسر الباء (قوله وان عدلهما) بفتح ثمة لا اى شهد بعدالة كاتبى الخط بشهادتهما (قوله وقلت) بفتح تاء الخطاب الموتى (قوله وانهما) اى كاتبى الخط (قوله بوسم العدالة) اضافته للبيان (قوله توفيا) ٢٦٥ بضمين فكسر مثقلا (قوله وان عدلهما) اى الكاتبين

(قوله عنده) اى القاضى (قوله قلت) بفتح التاء (قوله في الشهيدين) اى بالخط (قوله وقيل) بكسر الباء اى القاضى (قوله شهدتهما) اى بالخط (قوله لمعرفته) اى القاضى (قوله بهما) اى الشهيدين بالخط (قوله بتعديل) صلة قبل (قوله لهما) اى المشهود بخطهما (قوله عنده) اى القاضى (قوله بالعدل) صلة التعديل (قوله توفيا) بضمين مثقلا اى المشهود على خطهما (قوله على ذلك) اى العدل والرضا (قوله يختلف) بضم الياء وفتح اللام (قوله انه) اى معرفة مشهده وذكره لتذكير خبره (قوله لم يذكر) بضم الباء وفتح الكاف الخ تفسير خالية الخ (قوله فيها) اى الوثيقة (قوله وعرفه) بفتح ثمة مثقلا (قوله او عرف) كذلك (قوله ما ذكر) اى عرفه او عرف به (قوله لهذا الشرط) اى انه كان يعرف (قوله عليه) اى المشهود

مانصه وان كان الشهود الذين شهدوا على خطوط موتى في كتاب قلت فالى السبه وفلان وفلان فشهد اعنده ان شهادة فلان وفلان الواقعة في كتاب الحبس المتسخ في هذا الكتاب بخطوط أيديهما لا يشك ان ذلك وانهم ماميتان فقبل القاضى شهادة الشهيدين عنده وشهادة الشهيدين المشهود على خطهما وان عدلهما غير الشهيدين على خطهما ما جاز وقلت في أثر قولا انهما ماميتان وانهم بوسم العدالة وقبول الشهادة في تاريخ مشهادتهم ما المذكورة وبعدها الى أن توفيا وان عدلهما عنده غير الشهيدين الذين شهدوا على خطوطهما قلت في الشهيدين وقيل شهدا بمعرفة بهما وقيل شهادة فلان وفلان المشهود على خطوطهما بتعديل فلان وفلان لهما عنده بالعدل والرضا الى أن توفيا على ذلك البنى قوله وانه كان يعرف مشهده جعله المصنف شرط صحة وهو الذى نقله ابن رشد عن ابن زرب ابن رشد وهو صحيح لا ينبغي ان يختلف فيه ونقل ابن عرفة عن المتبسط انه شرط كمال فقط والاول ظاهر وعليه العمل عندنا ومحل الخلاف اذا كانت الوثيقة المشهود عليها خالية من التعريف لم يذكر فيها وعرفه او عرف به فلو كان فيها ما ذكر فقال بعض الشيوخ لا يحتاج لهذا الشرط اتفاقا ويدل عليه ما نقله ابن عرفة عن المتبسط قوله وتحملا عدلا ليس المراد به حقيقة التحمل بل وضعها في الرسم فلو قال المصنف ووضعها في الرسم عدلا كان أصوب وما ذكره هو تعديل للمشهود على خطه وظاهر كلامه ان الشاهد على الخط لا بد ان يشهد بذلك وكر المتبسط انه لا يشترط بل يكفي ان يشهد بذلك غيرهما انظر ح واذا كتبت وثيقة بحق وكتب شخص بخطه أنه شهد بما فيها ثم نسي ما فيها ونسى شهادته به وعرف خطه الذى كتبه بشهادته بما فيها (لا) يشهد بما فيها معقدا (على خطه نفسه) الذى عرفه وتيقن انه خطه (حتى يذكر) أى يتذكر ما فيها وانه شهد به (و) ان لم يتذكر ذلك (أذاها) أى الشهادة أى يشهد عند القاضى بان هذا خطه وانه نام فى الوثيقة وناس شهادته به (بالنفع) للطالب في هذه التأدية وظاهره وان لم يكن في الكتاب محو ولا رية وظاهره وان ذكر بعض ما فيها ولا امام مالك رضى الله تعالى عنه ان لم يكن في الكتاب محو ولا رية فليشهد بما في الوثيقة معقدا على خطه ولا يخبر الحاكم بنسبانه وقال مطرف لا يشهد حتى يذكر بعضه البنى لا على خط نفسه حتى يذكرها ذكر في ضريح عن البيان في هذه خمسة أقوال وما ذكره هنا هو مذهب المدونة ابن رشد وكان لامام مالك يقول ان عرف خطه ولم يذكر الشهادة ولا شيئا منها وليس في الكتاب محو ولا رية فليشهد به أخذ عامة أصحابه مطرف وعبد الملك والمغيرة وابن أبي حازم وابن دينار وابن وهب وابن حبيب وسحنون مطرف وعليه جماعة الناس مطرف وابن الماجشون وليقه بالشهادة تامة بان يقول ما فيه حق وان لم يحفظ

٢٤ مخرج التقييد بحلوهما (قوله وضعها) اى كتب الشهادة (قوله كلامه) اى المصنف (قوله بذلك) اى معرفة مشهده ووضعها عدلا (قوله غيرهما) اى الشاهدين بالخط (قوله اذا كتبت) بضم فكسر (قوله وللإمام) خبر ان لم يكن الخ (قوله خمسة) مفعول (قوله وبه) اى قول مالك رضى الله تعالى عنه المرجوع منه صلة أخذ (قوله وليقه) اى يشهد

(قوله ولا يعلم) بضم فسكون فكسر أى الشاهد (قوله فان أعلمه) أى الشاهد القاضى انه لم يعرف الاخطه (قوله ردها) أى الشهادة (قوله ان يشهد) أى شهادة تامة (قوله بأنه) أى الشان صوب (قوله ألف) بفتحان متغلا (قوله عملها) أى المسائل التى جرى بها العمل بقاس (قوله الكتاب) أى المدونة (قوله ان يقول) أى الشاهد الذى وجد خطه فى وثيقة ولم يذ كر مضمونها ولا شهادته به (قوله هو) أى المشهود له ٢٦٦ بان ما فيها خطه (قوله بها) أى الشهادة (قوله عندى) أى الشاهد كاتب خطه

ما فى الكتاب عدد اولامة هذا ولا يعلم القاضى انه لم يعرف الا عين خطه فان أعلمه لزم الحاكم ردها وفى التوضيح صوب جماعة ان يشهد ان لم يكن محمولا ردية بأنه لا بد للناس من ذلك لكثرة نسيان الشاهد المنتصب للشهادة ولانه ان لم يشهد حتى يذ كرها لما كان لوضع خطه فائدة وذكرا بن ناظم الصفة وابن فرحون انه الذى جرى به العمل ونظمه فى الصفة وجرى به العمل عندنا أيضا بقاس قاله بعض من ألف فى عملها عند سيدى العربى الفامى (تنبيهات الاول) طنى قوله وأذاها بالانفع نحوه فى المدونة أبو الحسن ابن محرز وجه ما فى الكتاب أن يقول هو لا يتنفع بها عندى ولكن يرفع الى القاضى بجهت فيه ابن رشد هذا يدل على القول بصوب جميع المجتهدين وقال ابن المواز لا يرفعها وهو القياس على قول من قال ان المجتهدين يخطون الحق عند الله تعالى وان لم يقصر فى اجتهاده وامثل أمر الله تعالى فيه * الثانى تت ظاهر كلام المصنف سواء كان ذكر الحق والشهادة بخطه أو لم يكن بخطه الا الشهادة وهو كذلك على أحد قولين سكاها ابن حارث * الثالث تت ظاهره أيضا كانت الشهادة فى كاغد أو ورق يياطن الكاغد أو ظاهره وهو كذلك على خلاف فيه * الرابع تت ظاهره عرف عدة الماء أولا وهو كذلك رواه ابن وهب فى العتبية وقال ابن نافع ان لم يعرف عدد المال عرف الامام بذلك ولا أراه يتنفعه * الخامس جواز الشهادة على الخط لم يختلف فيه كلام الامام مالك رضى الله تعالى عنه فى الامهات المشهورة ابن فرحون هو مشهور المذهب النخعى هو الصحيح للضرورة وقال ابن سئل عن ابن الماجشون الشهادة على الخط باطلة وما قيل عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه الا على الخط وقال الباجى مشهور قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه انها لا تجوز على خط الشاهد رواه محمد واختاره وروى ابن القاسم وابن وهب فى العتبية والموازية اجازتها وقاله مصنون وقال اصبح هي قوية فى الحكم وزاد التيطى عنه لا يجعل الحكم لغيره وليثبت النخعى الشهادة على خط الشاهد لغيره أو موته هيصة على الصحيح من القوانين لانها ضرورة وعلى معروف المذهب من العمل بالشهادة على خط المقر قال المازرى نزات مسئلة من ذيف وخمسين سنة وشيوخ الفتوى متوافرون وهي ان رجلين غريبين ادعى أحدهما على صاحبه بمال جليل فأنكره فخرج المذمى كتابا فيه اقرار المذمى عليه فأنكر كونه خطه ولم يوجد من يشهد عليه فطلب المذمى كتيبه فأتى شيخنا أبو الحسن النخعى انه يجبر على ذلك وعلى ان يطول فيما يكتب تطويلا لا يمكن فيه ان يستعمل خطا غير خطه وأفتى شيخنا عبد الحميد بأنه لا يجبر على ذلك ثم اجتمعت بهم بذلك الشيخ أبي الحسن وأخذنى فى انكار ما أفتى به صاحبه الشيخ عبد الحميد فقلت به احتج بأنه كالتزام المذمى عليه بینه يقيمها على نفسه

(قوله يجتهد فيه) أى الحكم (قوله جميع المجتهدين) أى المختلفين بناء على تعدد الحق عند الله تعالى (قوله لا يرفعها) أى الشهادة بخطه بدون ذكر الشهود به والشهادة وهو يعلم عدم نفعها (قوله وهو) أى عدم رفعها (قوله ذكر) بضم فسكون (قوله كاغد) أى ورقة (قوله رقى) أى جلد (قوله فيه) أى جوارها على الخط (قوله هو) أى جواز الشهادة على الخط (قوله قبل) بضم فسكون (قوله انما) أى الشهادة على الخط (قوله اجازتها) أى الشهادة على الخط (قوله هي) أى الشهادة على الخط (قوله عنه) أى اصبح (قوله لا يجهل) أى القاضى (قوله الحكم) أى بالشهادة على خط الغائب (قوله وعلى معروف) صلة قال (قوله من العمل بالشهادة على الخط) بيان المعروف (قوله هي) أى النازلة (قوله فأنكر) أى المذمى

نصحه

عليه (قوله عليه) أى خط المذمى عليه (قوله كتيبه) أى المذمى عليه (قوله انه) أى المذمى عليه (قوله يجبر) بضم الباء (قوله على ذلك) أى كتب خطه (قوله بأنه) أى المذمى عليه (قوله اجتمعت) بضم تاء المتكلم المازرى (قوله أبي الحسن) أى النخعى (قوله وأخذ) أى النخعى (قوله فقلت) بضم التاء أى قال المازرى (قوله أى النخعى) (قوله احتج) أى عبد الحميد (قوله بأنه) أى كتيبه

(قوله فانكر) أى النعمى (قوله هذا) أى كون كسبه كاطامة يئنه على نفسه لخصمه (قوله ان كان) أى الشان (قوله يحكم) بضم الياء وفتح الكاف (قوله قليلد) بضم القاف وفتح اللام الاولى وكسر الثانية ٢٦٧ (قوله ليرفع) أى ابن قليلد شهادته

لخصمه فافكر هذا وقال ان البيضة لو أتى بها المدعى لقال المدعى عليه شهدت على بالزور فلا يلزمه ان يسعى فيما يعتقده بطلانه بخلاف الذى يكتب خطه ابن عرفة الاظهر ما قاله عبد الحميد أخاه ابن غازى ابن فرحون اختار غير واحد ما قاله النعمى حاولوه هو الحق ان كان يحكم بجمعة ذلك بعد الكتابة كما يقتضيه كلامهم * السادس ابن عرفة لا تقبل الشهادة على الخط الامن القمان العارف بالخطوط وعمار ستم اولا يشترط فيه أن يكون أدرك ذا الخط وحضرت يوما بعض من قدمه القاضي ابن قدامح للشهادة بتونس وهو أبو العباس بن قليلد وقد ناول القاضي ابن عبد السلام وثيقة ليرفع على خط شاهد فيها مات فقال له القاضي ابن عبد السلام انك لم تدرك هذا الشاهد الذى أردت ان تشهد على خطه ورد عليه الوثيقة ومنعه من الرفع على الخط فيها أو أنا جالس عنده فلما انصرف ابن قليلد قال لي انما أقبل شهادته على الخط قيم الاله ليس من أهل المعرفة بالخطوط وليس عدم ادراك الرافع على الخط كاتبه بمانع من الشهادة على خطه اذا كان الشاهد عارفا بالخطوط فانا نعرف كثيرا من خطوط من لم ندركه كخط الشافين وابن عصفور وابن السيد ونحوهم لثكر خطوطهم علينا مع تلقينا من غير واحد من الشيوخ انهم اخطوهم (ولا يشهد الشاهد على (من) أى الشخص الذى (لا يعرف) الشاهد نسبه (الاعلى عينه) ظاهره المنع من الشهادة على اسمه لاحتمال تسميته بغير اسمه (و) ان شهد عند القاضي على امرأة مجهولة النسب وقد سمت نفسها واتسبت لاب سمته والشهود لا يعرفون اسمها ولا اسم أبيها (ليسجل) بضم التميمية وفتح السين المهملة وكسر الجيم مشددة أى يأمر القاضي من يكتب فى كتابه المحفوظ عنده الذى يكتب الوقائع فيه شهد فلان وفلان بكذا على (من) أى المرأة التى (زعمت) أى أخبرت (ان) اسمها (الانه) ابنة فلان (من غير قطع باسمها واسم أبيها الاحتمال كذبها فيما المصنف وينبغى أن يكون الرجل المجهول نسبه واسمه كذلك ذلك (و) لا تجوز الشهادة (على) امرأ مجهولة الشهود (منقبة) حتى ترفع النقاب عن وجهها ويشهدوا على عينها (لتنمين) المرأة المشهود عليها (للا دائم) أى تأدية الشهادة التى يحملوها عليها اذا طلبوا بها عند الحاكم (وان قالوا) أى الشهود وقت الاداء (اشهدتنا) هذه المرأة على نفسها بكذا حال كونها (منقبة وكذلك) أى حال كونها (منقبة (نعرفها) ولا تشبهه علينا بغيرها فتؤدى الشهادة عليها (منقبة) قلادوا) بضم فكسر مشددا أى صدقوا واتبعوا فى ذلك ابن عرفة ان قالت البيضة أشهدتنا وهى منقبة وكذلك نعرفها ولا نعرفها بغير نقاب فهم أعلم بما قلادوا ان كانوا عدولا وعينوها كما ذكرت وقطع بشهادتهم سأل ابن حبيب مضمون عن امرأة أنكرت دعوى رجل عليها فأقام عليها بينة قالوا أشهدتنا على نفسها وهى منقبة بكذا وكذا ولا نعرفها الا منقبة وان كشفت وجهها فلا نعرفها فقال لهم أعلم بما قلادوا فان كانوا عدولا قالوا عرفنا ما قطع بشهادتهم (و) ان شهدوا على امرأة بحق وانكرت وقالوا شاهدنا عليها على معرفة منا بغيرنا ونسبها أو سأل الخصم ادخالها فى نسائه واخراجها للشهود من بينن (فعلهم) أى الشهود (اخراجها) وتعيينها من (ان قبيل لهم طلبوا) بضم فكسر (قوله بها) أى تأدية الشهادة (قوله فهم) أى الشهود (قوله قلادوا) أى حملوا (قوله نقال) أى يصنعون (قوله قطع) بضم فكسر أى قضى وحكم (قوله ادخالها) أى المرأة المشهود عليها (قوله الشهود) فاعلى اخراج المضاف للمفعولة

(قوله فيها) أى الوثيقة
(قوله مات) نعت شاهد
(قوله) أى ابن قليلد
(قوله ورد) أى القاضي
(قوله عليه) أى ابن قليلد
(قوله رمعه) أى القاضي
(قوله عنده) أى ابن قليلد
(قوله قال) أى القاضي
(قوله لانه) أى القاضي
(قوله كاتبه) ابن قليلد
أى الخط مقبول ادراك
المضاف لقوله (قوله بمانع)
خبر ليس (قوله وابن السيد)
بكسر السين (قوله الشاهد)
تفسير لقوله يعرف فهو جاز
على غير موصوله بدون ابراز
ولا لبس (قوله تسميه) بتعنين
فكسر مشددا أى الشهود
عليه (قوله وان شهد) بضم
فكسر (قوله وقد سمت)
من التسمية أى المرأة (قوله
واتسبت) أى المرأة
المشهود عليها (قوله سمت)
من التسمية (قوله والشهود
الخ) حال (قوله فيهما) أى
اسمها واسم أبيها (قوله
كذلك) أى المرأة المجهولة
فى القسجيل عليه انه زعم
انه فلان بن فلان (قوله
لذلك) أى احتمال كذبه
فيهما (قوله عليها) تنازع
فيه أدب وتوصل (قوله

(قوله رأيا) أي رقيقا (قوله تجمع) بضم التاء (قوله يدخل) بضم فسكون فقطح (قوله المعترف) بفتح الراء رقيقا كان أو دابة (قوله ويكلف) ٢٦٨ بضم ففتحين مثقلا (قوله بانجراجه) أي المعترف من الدواب أو الرقيق

عينوها) وقال أصبغ ليس عليهم تعيينها ابن عرفة سئل ابن القاسم من اعترف دابة أو رأيا هل تجمع دواب أو رقيق ويدخل فيها المعترف ويكلف الشهود بانجراجه قال ليس ذلك على أحد في شيء وذلك خطأ ولكن ان كانوا عدولا قبلت شهادتهم أصبغ وكذا النساء ان شهد عليهن وعن مهنون لو شهدوا على نكاح امرأة أو اقاربا وابرأها وسأل الخصم ادخالها في نساء الجرحوها وقالوا شهدنا عليها عن معرفتنا بعينها ونسبها ولا ندري هل نعرفها اليوم وقد تغير حالها وقالوا لا لكف ذلك فلا بد ان يخرجوا عينها وان قالوا تخاف أن تكون تغيرت قبل لهم ان شئكم وقد أيقنتم انها بنت فلان وليس له الابنت واحدة من حين شهدتم عليها الى اليوم جازت الشهادة شب فان لم يخرجوها ضمنوا خلافا لبعض شبوخ الزرقاني ونصه انظر اذا لم يعينوها فهل يغرمون اذا تاف مال بسبب ذلك أم لا واستظهر بعض شبوخا عدم اغريمهم لانهم كفصة تحموا شهادة بحق عالين ان شهادتهم لا تقبل ثم أدوها فردت وعليه اقتصر عجب ابن عرفة سمع ابن القاسم من عنده امرأة لا يعرفها غيره كيفت أخيه أرا دان زوجها كيف يشهد عليها قال يدخل عليها من لا تحتشم منه فيشهد على رؤيتها قال عيسى قال لي ابن القاسم قال مالك رضي الله تعالى عنه وان لم يعرفها الشهيد ان ابن رشد ان لم يوجد من يعرفها فلا بد ان يشهد على رؤيتها من لا تحتشم منه فلتسفر لهم عن وجهها اليبتوا عليها ليشهدوا على عينا ان انكرت انها التي أشهدتهم فان وجد من العدول من يعرفها فلا بد في لمن لا يعرفها ان يشهد عليها فان شهد عليها مع وجود من يعرفها أو دونه فلا ينبغي لهم أن يشهدوا عليها بالرضا بالنكاح لاحتمال انها لم تكن هي التي أشهدتهم سمعوا فيهم ويشهد على شهادتهم فتلزم نكاحا لم ترضه لان شهادتهم عليها بذلك كشهادتهم به عليها عندكم والحقوق بخلاف ذلك قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه لا يشهد الرجل على من لا يعرف ومثله لا يصح قال وأما الحقوق من البيوع والوكالات والهبات ونحو ذلك فيشهد عليها في شيء من ذلك من لا يعرفها بعينها واسمها ونسبها والفرق بين النكاح وغيره من الحقوق انه يحشى ان يموتوا فيشهد على خطوطهم فتلزم نكاحا باطلا لم تشهد به على نفسها وعلى ما جرى به العمل عندنا من انه لا يقضى بالشهادة على الخط الا في الاحباس وما جرى مجراها يستوى النكاح وغيره من الحقوق ولا يجرح الرجل بوضع شهادته على من لا يعرف في الحقوق كما يضعها عليه في النكاح اذا لم يشهد على شهادته بذلك وقد استجاز ذلك العلماء قديما وأما عند أداء الشهادة فلا يحل للشاهد ان يشهد باجتماع الاعلى من ثبت عينه وعرف انه هو الذي أشهد دون شك ولا ارتياب ابن ابي اذ كتب ذكر الحق على من لا يعرفه الشهود فلا حسن ان يكتب عنه وصفه ويشهد الشهود على صفته حي أو مات حضرا أو غاب وقال بعضهم يكتب اسمه وقريته ويسكنه والا قول أحسن لانه قد يسمى الرجل بغير اسمه وغير مسكنه وموضع (وجاز) لمن تحمل شهادة على من لا يعرفه (الاداء) للشهادة عليه (ان حصل) للشاهد (العلم) بالشهود عليه بعد تحمل الشهادة عليه اليقيني الذي لا شك معه بتعريف عدلين أو عدل وامرأتين أو قنيفة من الناس بل (وان) حصل له العلم (ب) تعريف (امرأة) واحدة ذكر ابن ناجي وغيره

(قوله قال) أي ابن القاسم (قوله ذلك) أي الانجراج (قوله وذلك) أي ادخال المشهود به في أمثاله والتكلف بانجراجه منهم (قوله وكذا) أي الدابة والعبد (قوله شهد) بضم (قوله وعليه) أي فكسر (قوله وعليه) أي عدم تغريمهم صلة اقتصر (قوله من عنده) بفتح الميم (قوله يشهد) بضم الياء (قوله فسكون فكسر) (قوله يدخل) بضم فسكون فكسر (قوله من لا تحتشم) أي المرأة (قوله فتسفر) بضم فسكون فكسر أي تكشف (قوله وجد) بضم فكسر (قوله من العدول) ببيان من مقدم (قوله فان شهد) أي من لم يعرفها (قوله فتلزم) بضم التاء أي المشهود عليها (قوله وعلى ما جرى) صلة يستوى (قوله من انه لا يقضى) بالشهادة (قوله من الحقوق) بيان غيره (قوله ولا يجرح) بضم (قوله بضم) بضم ففتحين مثقلا (قوله كما يضعها) أي شهادته (قوله عليه) أي من لا يعرفه (قوله ذلك) أي وضعها على من لا يعرفه في غير النكاح (قوله اذا كتب) بضم فيكسر (قوله ذكر) بضم فسكون (قوله ان يكتب) أي الموثق (قوله اليقيني) نعت العلم (قوله بتعريف عدلين) صلة حصل

(قوله جعله) أي اختيار ابن رشد (قوله ولو عرفها) بقصصات مخفقا أي المرأة التي تحمل الشهادة عليها من لم يعرفها (قوله فلا يشهد) أي متحمل الشهادة عليها (قوله ان تعذرا) أي الشاهدان عليها بغيبة بعيدة أو موت (قوله والخيار) أي لا ابن رشد (قوله ان سألهما) أي الشاهدين بأنها فلائنة (قوله عنها) أي المرأة (قوله فأخبراه) أي الشاهدان الشاهد بأنها فلائنة (قوله فليشهد) أي الشاهد عليها (قوله لان أحضرهما) أي الشاهدين (قوله ليخبراه) أي الشاهدان الشاهد بأنها فلائنة (قوله ما هنا) أي وجزا الاداء ان حصل العلم الخ (قوله قبل) بالضم عند حذف المضاف اليه ونية معناه (قوله لان ما تقدم) أي ولا على من يعرف الخ لانه لا معارضة (قوله وهذا) أي عدم المعرفة والتعريف (قوله رجال) بفتح الراء والحاء المهملة مثقلا (قوله فقال) أي ابن رجال (قوله معناه) ٢٧. أي كلام المصنف (قوله عليهما) أي العدين (قوله قال) أي ابن

ابن رشد وفاقا لابن القاسم وقد جعله في الشامل مخفا لاقولان فقال ولو عرفها شاهدان فلا يشهد بالاعلى شهادتهما ان تعذرا وقيل يشهدوا بخبرهما الشاهد عنهما فأخبراه فليشهدا ان أحضرهما المشهود له ليخبراه اه البناءي ولا معارضة بين ما هنا وقوله قبل ولا على من لا يعرف الاعلى عنه لان ما تقدم محله اذ لم تحصل معرفة ولا تعريف وهذا معنى من لا يعرف وقرر ابن رجال كلام المصنف على ظاهره فقال معناه وجزا الاداء ان حصل العلم بالتعريف وان يعرف امرأة ولا يجوز الاداء بحصول العلم بسبب تعريف شاهدين عديين واذا لم يعتمد عليهما مع حصول العلم فأحرى مع عدمه قال وأما تقرير الشارح وت وعج وابن مرزوق وغير واحد من شروحه قوله لا بشاهدين بعدم حصول العلم بهما فغير صحيح لانه خلاف كلام الناس من أن الشاهدين لا يعتمد عليهما في التعريف مطلقا حصل علم بهما أم لا وهذا على مذهب ابن القاسم بخصوصه لمروا المصنف عليه وأما على قول ابن الماجنون وما رواه ابن نافع عن مالك فيصح كلام الشارح ومن تبعه الا انه قبل الجدي اذ لو أراد المصنف ذلك لقال بدل لا بشاهدين لان لم يحصل علم فان قلت ما وجه قول ابن القاسم بالعدم مع حصول العلم بالشاهدين قلت لان توقف الشاهدين عن الشهادة على من عرفاه مع صحة شهادتهما وحضورهما فيه تهمة وريية وقد صرح ابن مرزوق وغيره بان المشهور هو قول ابن القاسم وأبو الحسن وصاحب القائق وغير واحد بان تفصيل ابن رشد قول ثالث اه البناءي هذا مبني على فهم قول ابن القاسم لا يعتمد على الشاهدين مطلقا ولو حصل العلم بهما وهو بعيد وان كان هو مقتضى من جعل ما لابن رشد ثالثا والظاهر قول طني يمكن حل الخلاف بين ابن القاسم وغيره على ما كان على وجه الشهادة فيكون اختيار ابن رشد وفاقا لابن القاسم اه وبالجملة فالظاهر ما قاله ابن رشد وان يجعل كلام ابن القاسم عليه وكذا كلام المصنف واقعه الموفق أقول وتوجيه ابن رجال قول ابن القاسم متناقض فان تهمة الشاهدين والريية في شهادتهما بتوقفهما عنهما تنفع من حصول العلم بشهادتهما وحاشا الامام ابن القاسم ان يقول

رجال (قوله من شروحه) بيان غير واحد أي ذويها (قوله قوله) مفعول تقرير المضاف لفاعله (قوله بهما) أي الشاهدين (قوله قصير صحيح) جواب أما (قوله لانه) أي تقريره بعدم حصول العلم بهما (قوله من أن الشاهدين الخ) بيان كلام الناس (قوله وهذا) أي عدم الاعتقاد على الشاهدين مطلقا (قوله لمروا الخ) على تقدير رأى ويقرره كلام المصنف (قوله الجدوى) بفتح الجيم وسكون الدال مقصودا أي القائنة (قوله ذلك) أي ما قرره الشارح وتابعوه (قوله بالنسب) أي من الشهادة (قوله قلت) بضم تاء المتكلم ابن رجال (قوله توقف الشاهدين)

أي بأنها فلائنة (قوله عن الشهادة على من عرفاه) أي المرأة بان رضيت بالزوج والمهر وأذنت لوليها في العقد ان (قوله وحضورهما) أي الشاهدين (قوله فيه) أي مجلس اعلامها بذلك واستئذنها في العقد ومن يتولاه (قوله تهمة) خبران أقول هذا الجواب يدل على ان ابن رجال لم يتصور المسئلة على وجهها وهو ان الشاهدين بأنها فلائنة لم يعمد لا الشهادة عليها بذلك وإنما الذي تحمل الشهادة عليها من عرفها ثم نسبها أو من لم يعرف نسبها ولا عينها ولو تحمل الشهادة عليها بذلك الشاهدان العارضان انهما فلائنت فلان لشهادتهما بذلك ولم يحتاجا لتعريفهما من نسبها أو لم يعرفها (قوله وأبو الحسن) عطفا على ابن مرزوق (قوله هذا) أي تقرير ابن رجال (قوله لا يعتمد على الشاهدين) مفعول قول المضاف لفاعله (قوله مطلقا) حال من قول (قوله وهو) أي فهمه مطلقا (قوله وان كان هو) أي فهمه مطلقا الخ حال (قوله تنفع من حصول العلم بشهادتهما) خبران

وغيرهم (قوله) أى الجمع
بينهما (قوله) والى أى وأن لم
يقولوا من الدول وغيرهم
(قوله على هذا) أى ضم
الدول وغيرهم صلة ماضى
(قوله ثم قال) أى ابن عرفة
(قوله فلو اقتصر) أى الشاهد
بإسماع (قوله صحتها) أى
شهادته (قوله ونقله) أى
الشيخ (قوله وانما هو) أى
الشهادة وذكره لتذكير
مخبره (قوله فيقتصر) أى
النقل (قوله الشهود) أى
للقول عنهم (قوله لشروطه)
أى النقل (قوله كونه) أى
إسماع (قوله بما لا يخرج
منهم) أى فسكون ففتح (قوله
بضم العين) أى بضم العين (قوله
بضم العين) أى بضم العين
بضم العين (قوله لان الملك لا يكاد
يقطع به) بضم الياء الثانية
له تجوزاها بإسماع (قوله
بضم العين) أى القطع بالملك
قوله واعترض بضم
الياء أى التصريح بعائنة
لاسطياد (قوله لندوده)
أى هروب الصيد (قوله
لحق) أى الصيد (قوله

فهو) أى الصيد (قوله وصوره) بفضات متقلا أى القطع بالملك (قوله ونظر) بضم فكسر متقلا (قوله كونه) أى الغنوم (قوله وهذا) أى قوله لا يكاد يقطع بالملك واختلافهم فى تصويره (قوله الحيا) بضم الهم وسكون الحاء المهملة (قوله فيه) أى الموزلة متصرف (قوله) أى المشهوده

(قوله فانه) أي المصنف (قوله في الملك) تنازع فيه شهادة وسماع وفاشي (قوله أي المطلق) تقديره صفة للملك (قوله انما يشهد) أي شاهد السماع (قوله وكان) أي الحائز (قوله فيه) أي المحوز (قوله ولا ينازعه) أي الحائز في محوزه (قوله انه) أي الحائز (قوله يجوزها) أي الذات المتنازع فيها ٢٧٢ (قوله وهذا) أي اشتراط التصرف في شهادة السماع (قوله وهم) بفتح الهاء

وتوضيحه فانه قال في قول ابن الحاجب وتجوز شهادة السماع الفاشي عن الثقة وغيرهم في الملك مانصه أي المطلق قال في الجواهر انما يشهد بالملك اذا طالت الحيازة وكان يتصرف فيه تصرف المالك بالهدم ونحوه ولا ينازعه أحد ولا يكتفي بشهادتهم انه كان يجوزها حتى يقولوا انه يجوزها لحقه وانهم املك له وأما من اشترى من سوق المسلمين فلا يجوز ان يشهد له بملكه لانه قد يشتري من غير مالك اه وهذا وهم منه رجه الله تعالى لان كلام الجواهر هذا في الشهادة بالملك على القطع وهو كقول المصنف فيما يأتي ومهمة الملك بالتصرف الى آخر ما سألني وهذا ظاهر من كلامه وأما شهادة السماع بالملك فقد قال فيه في غائب قدم وادعى دارا في يد حائز فيقيم الذي هي في يده بينة على السماع في تطاول الزمان على انه اشتراها من أبي هذا القائم أوجده أو من صارت اليه عنهم فيثبت له نفاذها به هذه الشهادة اه فاشتراط المحوز فقط كما ترى وكذا قال غير واحد وفي المدونة ومن أقامت بيده دار خسين سنة أو ستين سنة ثم قدم رجل كان غائبا فادعاهوا وأثبت الأصل له وأقام بينة انما لا يبيد أوجده وثبتت الموارث حتى صارت له فقال الذي في يده الدار وأثبت من آباءه استأعها من القادم أو من أحد آباءه أو من ورثه القادم عنه أو من استأعها من أحد من ذكرنا فذلك يقطع حق القادم منها وهي قول المصنف الا بسماع انه اشتراها الخ وفي ابن يونس ابن الموارث تجوز شهادة السماع لمدي دار بيده غيره وقد حازها عليه انما تجوز ان الدار بيده اذا أثبت الذي يدعيها اليه بينة انما لا يبيد أوجده أو من هو وارثه وتكون قد قامت بيده حائزها بينين يقطع فيها العلم فلا يجحد من يشهد له الاعلى السماع ان لم نزل نسمع من العدول ان الذي في يده الدار وأثبت من آباءه استأعها من القادم أو من أحد ورثها القادم عنه فذلك يقطع حق القادم اه والمالكية مطبقون على التعبير بان شهادة السماع لا يستخرج بها من يد حائزها انما تجوز للعائز ولم يقولوا للمتصرف وهذا ظاهر لمن تأمل وأصف وعرف الحق بنفسه لا بالرجال ولم يجعل رتبة التقليد في عنقه لكل غث وسمين والعجب من ح و الشارح وق وغيرهم كيف نواطوا على نقل كلام الجواهر هنا تقليد للتوضيح ولم يتنبهوا لما قلناه مع وضوحه وتبعهم عجب حتى فسر الطول في قوله وحوز طال بعشرة أشهر ولا شك ان ما فسر به من اد صاحب الجواهر ليسكن في الشهادة بالملك على البت كما يأتي للمصنف من قوله وحوز طال بعشرة أشهر وأما هنا فكيف يأتي اشتراط المحوز عشرة أشهر مع شرط طول الزمان كالخمين والسنتين سنة ما هذا الاتهام فت وقدم عن ابن الموارث المدونة ان الحيازة هنا خمسة وستون سنة أو ستون سنة ونحوه مما يقطع به العلم وربك أعلم بن هو أهدي سبيل الله الموفق والعذر للمصنف رحمه الله تعالى ان صاحب الجواهر ترك كلام على الشهادة بالملك على البت اشتهر شهادة السماع فتوهم لمصنف أنه من جملة شهادة السماع فوقع فيما وقع وانكسار الله تعالى البناني ووقع لابن مروزق أيضا أنه قرر كلام المصنف على ظاهره واحتج له بقول المازري مانصه مما نقل في شبه شهادة السماع الشهادة بالملك المطلق فان الملك لا يكاد

أي غلط (قوله منه) أي المصنف (قوله على القطع) أي لا على السماع (قوله وهذا) أي كون كلام الجواهر في الشهادة بالملك على القطع (قوله من كلامه) أي الجواهر (قوله فقد قال فيه) أي في الجواهر (قوله فقط) أي دون التصرف (قوله فذلك) أي اثبات ابتاعها من القائم أو من أحد من آباءه الخ (قوله وهي) أي هذه المسئلة (قوله وقد حازها) أي غيره الدار (قوله عليه) أي المدعي (قوله انما تجوز) أي شهادة السماع (قوله هو) أي المدعي (قوله وتكون) أي الدار (قوله فلا يجحد) أي حائزها (قوله ورثها القادم عنه) ثقت أحمد (قوله فذلك) أي السماع بان حائزها أو أحد آباءه استأعها من القائم أو من ورثها القادم عنه (قوله رتبة) بكسر الراء وكون الموحدة عاقب في المصباح ربن وزان حل جبل فيه عرى تشد به اليهم الواحدة من العرى رتبة وتجمع على رباقي أيضا وقوله فقد خلع

ورتبة الاسلام من عنقه مراده به عقد الاسلام اه فاضافتم الله اليه من اضافتم المشبه به للمشبه (قوله غث) بفتح يقطع الغين المجهمة وشبه المثلثة أي هز بل ردى (قوله وسمين) أي جبد (قوله انه) أي كلام الجواهر على الشهادة على الملك على البت

(قوله وهو) أى احتجاجة بكلام المازرى (قوله وهم) بفتح الهاء أى غلط (قوله فان قوله) أى المازرى (قوله مورثيه) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله وقدم) بفتح فسكسر (قوله وادعى) أى القادم (قوله انه) أى العقار ٢٧٣ (قوله له) أى الملك (قوله وجد) (قوله وهو) أى احتجاجة بكلام المازرى (قوله وهم) بفتح الهاء أى غلط (قوله فان قوله) أى المازرى (قوله مورثيه) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله وقدم) بفتح فسكسر (قوله وادعى) أى القادم (قوله انه) أى العقار ٢٧٣ (قوله له) أى الملك (قوله وجد) (قوله وهو) أى احتجاجة بكلام المازرى (قوله وهم) بفتح الهاء أى غلط (قوله فان قوله) أى المازرى (قوله مورثيه) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله وقدم) بفتح فسكسر (قوله وادعى) أى القادم (قوله انه) أى العقار ٢٧٣ (قوله له) أى الملك (قوله وجد)

يقطع به ويعقد الشاهد في الشهادة بذلك على وضع اليد عليه والتصرف فيه تصرف المالك في ملكه ونسبته مع ذلك لنفسه وعدم المنازع وطول الحيازة ونحوه في النواذر وهو وهم أيضا من ابن مرزوق في فهم كلام المازرى فان قوله ويعقد الخ انما هو في شهادة القطع بالملك لا السماع (و) ان حاز شخص عقارا نحو ستمين سنة مدعي انه اشتراه هو أو أحد مورثيه وقدم شخص آخر من غيبته وادعى انه ملكه وأقام الحائز بينة سماع بانه اشتراه والقادم بينة بت أنه ملكه (قدمت) بضم فكسر مثقلا (بينة الملك) الشهادة به بتاعلى بينة السماع بالشراء (الا) بينة شاهدة (بسماع) من الثقة وغيرهم (انه) أى الحائز (اشترأها) أى الحائز الدار (من كافي) وجد (القائم) أى المدعى على الحائز انهم ملكه لانها ناقة وبينة القطع مستحبة طق قوله وقدمت بينة الملك الخ ت. على بينة الحوزة متعلق بقوله قدمت وبعبارة كبرى اذا عارضتها بينة الحوزة وليس المراد بقوله بينة الحوزة انها شهدت بالحوزة بل بينة الحائز فهو من اطلاق المصدر على اسم الفاعل أو على حذف مضاف أى ذى الحوزة شهدت للعائز شهادة سماع انه اشتراها ولم يبين من بدليل الاستثناء قال في كبره وقدمت بينة الملك اذا عارضتها بينة الحوزة في دار شخص قدم من غيبته بعدة وأثبت انهم له أولا به أو بعده وأثبت الميراث حتى صار له وقال من هي في حوزة طويلة لا انه اشتراها وله بينة تشهد على السماع انهم له الواحد من آباءه ولا يدرون من فلا ينفعه ذلك اه وهو تقرير حسن أمس بكلام المصنف وبقوله في توضيحه وان أتى الذى يسمه دار بينة تشهد انهم لم ير الواسعون من العدول وغيرهم ان هذا الذى يسمه الدار أو أحد آباءه اتباعها ولا يدري عن اتباعها فلا ينفعه ذلك وهكذا قرر الشارح وق وأما تقرير ح له بما اذا شهدت بالملك بينة السماع وشهدت بينة أخرى بالملك بالقطع لشخص آخر فبينة الملك التى قطعت مقدمة على بينة السماع فبعد من كلام المصنف البنائى ان قالت الحوزة عشر سنين كاف وحده في رد دعوى القائم وبينته وان كانت بالقطع فلا يحتاج لينة سماع ولا غيرها قالت هذا اذا كان القائم حاضر بلا عذر فان كان غائبا أو له عذر فسمع دعواه ويحتاج الحائز لدفعها ولو بينة سماع وفرض هذه ان القائم كان غائبا أو حاصرا له مانع (و) تجوز شهادة السماع (وقوف) على حائزه أو لا يدعيه لاحد فتشهد بينة السماع بانه حبس على حائزه أو على بنى فلان أو لله ما بقيت الدنيا أبو اسحق هذا الذى تصح فيه شهادة السماع الحطب ولا يشترط فيها تسمية الحبس ولا اثبات ملكه بخلاف شهادته على الحبس بالقطع فانه لا يثبت الحبس حتى يشهدوا بالملك للحبس قاله في التوضيح ابن سهل كيفية الشهادة بالسماع في الاحكام ان يشهد الشاهد انه يعرف الدار التى يوضع كذا أو حدها كذا وأنه لم يسمع منذ أز بعين سنة أو عشرين عاما مقدمة النار يخ شهادته هذه سماعا فاشيا مستقيمة من أهل العدل وغيرهم أن هذه الدار أو هذا الملك حبس على مسجد كذا أو على الرضى بماضرة كذا أو على فلان وعقبه أو حبس لا غير وانها محترمة بجمرة الاحكام وتجوز تم بالوقف اليها والتبيين لها بمذاجرى العمل في أداء هذه الشهادة فاذا أدت هكذا بشاهدين فصاعدا حكم بها بعد حيازة الشهود بتحييده والاعذار الى من يعترض فيه ويدعى في سماع عيسى ابن

بيان لما دخل بالكاف (قوله لانها) أى بينة السماع الخ علة تقديرها (قوله كبره) أى ت. (قوله اذا عارضتها) أى بينة الملك (قوله المصدر) أى الحوز (قوله اسم الفاعل) أى الحائز (قوله أنه) أى الحائز (قوله بينة الاستثناء) اضافته للبيان (قوله في دار شخص) صلة عارضت (قوله وأثبت) أى القادم (قوله انهم) أى الدار (قوله هي) أى الدار (قوله فلا ينفعه) أى الحائز (قوله ذلك) أى السماع انهم له أو لاحد مورثيه (قوله وان كانت) أى بينة القائم (قوله هذا) أى كون الحوز عشرة كافي في رد دعوى القائم وبينته (قوله فان كان) أى القائم (قوله هذه) أى المسئلة (قوله أو) بسكون الواو حرف عطف (قوله لا) نافية للجنس (قوله عليه) أى المشهود بوقفيته (قوله بانه) أى المتنازع فيه (قوله فيها) أى بينة السماع بالوقف (قوله وتجوزتها) عطف على حرمته (قوله ادبت) بضم الهمز وكسر الدال مثقلا أى الشهادة (قوله حكم) بضم فكسر (قوله فيه) أى تحييده (قوله ويدعيه) أى ملكا

حكم) بضم فكسر (قوله فيه) أى تحييده (قوله ويدعيه) أى ملكا

ع

منح

٢٥

(قوله على هذا) أى ان مصار الاحباس بشرط الوقف يشبان بشهادة السماع (قوله من المدونة) بيان كتاب الشهادات (قوله فقال) أى مالك (قوله سواء كان) أى السماع (قوله هو) أى خسون (قوله فيه) أى السماع (قوله له) أى قول ابن عبد السلام بشرط طول الزمان (قوله على اطلاقه) ٢٧٤ أى عن التقييد بما عدا الموت (قوله وليس) أى بشرط طول الزمان (قوله انما

هو) أى بشرط طول الزمان (قوله وهو) أى اشتراط كون المشهود به بحيث لا يدرك بالقطع عادة (قوله فيشهد) بضم فسكون ففتح (قوله شهدت) بضم تاء المتكلم ابن عرفة (قوله منه) أى ابن عبد السلام (قوله بعض) فاعل طلب (قوله اثبات) مفعول طلب (قوله له) أى الطالب (قوله مات) أى الصهر (قوله فافلا) أى راجعا حال من فاعل مات (قوله فاذن) أى ابن عبد السلام (قوله له) أى الطالب (قوله فانه) أى الطالب ابن عبد السلام (قوله بوفاته) أى الصهر (قوله ذلك) أى الاثبات (قوله يتصور) بفتحات أو بضم ففتحات متعسلا فيهما (قوله بوفاته) أى الصهر (قوله فرد) بفتحات متعسلا أى ابن عبد السلام (قوله ذلك) أى كتاب السماع (قوله ولما حكى) أى ابن عبد السلام (قوله قديمه) أى ابن عبد السلام قول الباجي (قوله لقيت) بضم تاء المتكلم ابن عبد السلام (قوله وهو) أى

القاسم اذا شهد رجلان انهما كانا يسمعان ان هذه الدار حبس جازت شهادتهما وكانت حسبنا على الساكنين اذا لم يسم أحد الخط استقيده من هذا ان مصارف الحبس وبشرط الواقف ثبت بشهادة السماع ونص على هذا في كتاب الشهادات من المدونة قال ستل مالك رضى الله تعالى عنه عن قوم شهدوا بالسماع في حبس على قوم انهم يعرفون ان من مات منهم لا تدخل زوجته في نصيبه وتملك بنت الميت فلا يدخل فيه ولدها ولا زوجها فقال أراه حبسا ثابتا وان لم يشهدوا على أصل الحبس ولم يذكر واذا كان كاه وذكروا في السماع ما يستدل به فذلك جائز اهـ (و) تجوز: (موت يبعد) بضم الموحدة أى ببلد بعيد (ان طال الزمان) على السماع سواء كان بموت أو غيره ابن القاسم أربعون سنة أو خمسون سنة ابن زرقون هو ظاهر المدونة وعنه أيضا عشرون سنة ابن رشدويه العمل بقرطبة وهل خمس عشرة طول أو لا قولان والصحيح في خمس عشرة الفرق بين الروايات وغيره (بلا رية) فان كان فيه رية بان شهد بالسماع اثار وفي القبيلة مائة من ذوى اسنانهم ما لم يسمعوا ذلك أو شهدا بموت شخص يولد وفيه جم غفير لم يسمعوا ذلك فلا يقبلان غ قوله ان طال الزمان بلا رية تبع فيه قول ابن الحاجب وتجوز شهادة السماع الفاشي عن الثقات في الملك والوقف والموت للضرورة بشرط طول الزمان واتقاء الرباب ابن عرفة حمله ابن عبد السلام على اطلاقه وليس على اطلاقه انما هو في الملك والوقف والصدقة والاشرية القديمة والنكاح والولاء والقسب والحياة جميع ذلك بشرط فيه طول الزمان وأما الموت فمقتضى الروايات والاقوال ان شهادة السماع القاصرة عمر شهادة البت في القطع بالمشهود به بشرط كون المشهود به بحيث لا يدرك بالقطع والبت عادة فان أمكن عادة البت به فلا يجوز فيه شهادة السماع وهو مقتضى قول الباجي أما الموت فيشهد فيه على السماع فيما بعد من البلاد وأما ما قرب أو كان يولد الموت فانهما هي شهادة بالبت وقد شهدت شيخنا القاضي ابن عبد السلام وقد طلب منه بتونس بعض أهلها اثبات وفاته صهر له مات ببرقة فافلا من الحج فاذن له فانهما بوثيقة بشهادة شهود على سماع بوفاته على ما يجب كتبه في شهادة السماع وكان ذلك بعد مدة متو فرغب ابنته بوفاته نحو عناية أعوام في ظني فرد ذلك ولم يقبله ولما حكى قول الباجي فيشهد على الموت بالسماع فيما بعد من البلاد لا ما قرب قديمه بان قال بشرط أن لا يطول زمن تقدم الموت كالعشرين عاما فان هذا لا يقبل فيه لا البت قاله بعض من لقيت وهو صواب لانه مظنة البت كن يموت يولد قريب البناني فحوله لابن الحاجب فحمله ابن عبد السلام على ظاهر اطلاقه وتبعه في ضيق واعترضه ابن هرون بان طول الزمن ليس في جميع الأفراد بل في الاملا والاشرية والاحباس والانكحة والصدقة والولاء والنسب والحياة وأما الموت فيشترط تناق البلدان أو طول الزمان واعتمد ابن عرفة كلام ابن هرون في حصره وتبعه غ واختار ابن عرفة في الموت بعد البلد وقرب الزمن فافلا اذا بعد الزمن أمكن ثبت الشهادة يقشوا الاخبار فلا تجوز شهادة السماع كقرب البلد واتحاده

تقييده بشرط عدم طول الزمان (قوله لانه) أى طول الزمان (قوله نحوه) أى ان طال الزمان بلا رية (قوله غمله) أى والله قول ابن الحاجب (قوله وتبعه) أى ابن عبد السلام (قوله واعترضه) أى قول ابن الحاجب بشرط طول الزمان واتقاء الرب

(قوله وهو) أى الواحد (قوله وحسن) عطف على حفظ (قوله عليه) ٢٧٥ أى النكاح (قوله ولم يتعقبه) أى خليل

كأدم أى عمران (قوله
فظاهره) أى كلام خليل
(قوله انه) أى قول أبى
عمران (قوله لم يارة) بفتح
الميم وشدة التناسخ القصبة
(قوله منه) أى الميت
(قوله فلم تكن) أى المرأة
التي ادعى انها زوجته
(قوله بذلك) أى اشهاد
الواحد (قوله أصله) أى
السماع (قوله وهو) أى
النكاح (قوله به) أى
الواحد (قوله من تولية
الح) بيان ضدها (قوله به)
أى الزوج (قوله من
الايصا بالنظر) أى فى
شأن الايتام بيان ما (قوله
قلت) أى قال البناتى
(قوله وذكرها) أى
المنظومات (قوله ونظمها)
أى غ (قوله ورأيت) أى
رأى البناتى (قوله أثبت)
بضم فسكون فكسر
(قوله فقال) أى ابن مرزوق
(قوله ولاية) أى القاض
أو أمير (قوله وادها)
أى ضد العدل وهو الجرح
وضد الاسلام الكفر
وضد الرد السقه وضد
الولاية العزل (قوله وقسم)
بفتح فسكون أى المشتدلة
بين شركاء (قوله نسبة) أى
نسب لاب (قوله ونائب)
أى وكيل (قوله وضد) أى
طلاق (قوله راغب) أى فى الثواب تكلمة تليق

والله سبحانه وتعالى أعلم (وحاشا) المشهود به بالسماع لاحتمال كون الأصل المسموع عنه
واحدا وهو لا يثبت الحق الا مع عين (وشهد) بالسماع (اثنان) هذا هو المشهور وقال عبد
المالك لا بد من أربعة وشبه فى الثبوت بشهادة السماع فقال (كعزل) لقاض أو أمير أو وكيل
(وشرح) بفتح الجيم أى شجر يشاهد بان يقول لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم ان فلانا يجرى
أو يشرب أو يزنى ولا بعد هذا قذا (وكفر) أصلى أو بارتداد (وسفه) أى عدم حفظ المال
وحسن التصرف فيه (ونكاح) فى التوضيح أبو عمران يشترط فى شهادة السماع على النكاح
اتفاق الزوجين عليه ولم يتعقبه فظاهره انه المذهب وفى شرح القصبة لم يارة بشرط السماع فى
النكاح كون المرأة تحت حجاب الزوج فيحتاج الى اثبات زوجيتها أو عيوب أحدهما فطلب
الحى ميراثه منه فلم يمكن فى عصمة أحد فثبت رجل بالسماع انها زوجته فلا يستوجب
البناء بذلك لان السماع انما يقع مع المباشرة ولا احتمال كون أصله من واحد وهو لا يثبت
به قاله ابن الحاج اه لكن قال ابن رحال فى حاشيته فظاهر النقل خلاف ما قاله أبو عمران وابن
الحاج اه وهو فى عهده فانتظره وعبارة الشامل ونكاح اتفق عليه الزوجان والافعال على المشهور
والله أعلم (وضدها) أى المد كوراث من تولية وتعديل واسلام ورشد وطلاق تت بعض
المتأخرين لم أقف على الطلاق فى كلام أئمتنا الا فى النظم الا فى ان كان الطلاق الداخلى فى
ضدها بغير خلع بل (وان) كان (بخلع) أى عوض (و) كراضر زوج) أراد به ما يشمل
الزوجة بان يشهدوا بالسماع القاضى ان فلانا ضر زوجته أو ان فلانة ضر زوجها (و) كراهية
ومصادقة (و) كراهية غ فسر فى التوضيح بالايصا على ايتام كما ذكر فى الكافى البناتى
والذى فى غ ما نصه أما الوصية بالمال فلم أر من صرح بها واتخاذ ابن العربى والقرا فى
والغرا على لفظة الوصية والظاهر انهم قصدوا ما فى الكافى من الايصا بالنظر وبهذا فسر
صاحب التوضيح فى لفظ ابن العربى اه قلت قد عدوا الهبة مما يعمل فيه بالسماع فلم يظهر
فرق بينهما وبين الوصية بالمال والله أعلم (و) كراودة (و) كراهية أى قطع طريق (و) كراودة
تت بعضهم لم أر الا فى النظم (وعدم) بضم فسكون أو بفتح فسكون أى فقر (وأسر) لم
من الحريين (وعق ولوث) بفتح فسكون فثلاثة أى قرية تسمى بقتل وفى بعض النسخ واث
بدل لوث البناتى اجتمعت الناس فى عدم موطن شهادة السماع فعدها أبو عبد الله العزفى السابق
احدى وعشرين ونظمها وزاد عليه وله ستة ونظمها وزاد ابن عبد السلام خمسة فهذه ثنتان
وثلاثون ونظمها العبدوسى فى قصيدة وجيزة ذكرها كلها غ وزاد مسائل أخرى ونظمها
فانتظره فقد طال هنا ورأيت أن أثبت هنا نظم أبى عبد الله بن مرزوق ففقد نظم أربعين موطننا
فى سبعة أبيات فقال

فعدل واسلام ورشد ولاية * وأضدادها ثم المقرور اهاب
رضاع وقسم نسبة ذوصية * ولاء وأسر ثم موت ونائب
نكاح وضد ثم خلع عتاقسة * اباى وقفليس كذا الحار ارب
ربيع ووقف طال عهدهما وفى * بجراح رجل والمصدق راغب
واضرار زوج ثم لوث قسامة * ولادتها ثم التصرف غالب

(قوله أوصى) بضم ثم كسر (قوله اسندت) بضم فسكون فكسر (قوله بالسماع) صلة تنفيذ (قوله فله) أى ابن مرزوق (قوله السؤال) أى تم (قوله فاعقد) أى ابن مرزوق (قوله من مال الخ) بيان الحق (قوله لو ترك) بضم فكسر أى التحمل (قوله ويسقط) أى الفرض (قوله به) أى التحمل (قوله ويتعين) أى التحمل (قوله من الشروع فيه) أى التحمل بيان ما (قوله وبأن لم يوجد من يقوم به غيرهما) ٢٧٦ عطف على بما (قوله فرضيته) أى التحمل (قوله ولو كان) أى مريد التحمل (قوله وهو)

وانفاق من أوصى ومن هو غائب * وتنفيذ ايصال وعشرون عاقب وارث وادى سار فدى أربعون خذ * فارتبة الاعلها مراتب وتغيب عليه غ في التكميل ذكر الجراح قائلا ما وقعت في الجراح على هي أغيره وأما عده الاقرار منها فتسبغ فيه القراري في فروقه وأشار بقوله ثم التصرف غالب وانفاق من أوصى ومن هو غائب الى قول الكافي وجاز أن يشهد أنه لم يزل يسمع أن فلانا في ولاية فلان وأنه كان يتولى النظر له والانفاق عليه بايضاء إليه أو تقديم قاض عليه وإن لم يشهد أبوه بالايباء ولا القاضي بالتقديم ولكنه علم ذلك كله باستفاضة السماع من أهل العدل وغيرهم ويصح بذلك سقمه إذا شهد معه غيره بمثل شهادته وفيها بين أصحابنا اختلاف اه فاطمى ابن مرزوق المسبب الذي هو التصرف والانفاق وأراد السبب الذي هو الايباء والتقديم وأشار بقوله وتنفيذ ايصال الى ما في المقيد من أن ابن زرب أفتى في وصي قامت له ينة بعد ثلاثين سنة على تنفيذ وصية اسندت اليه بالسماع من أهل العدل والثقة انها جائزة قال في التكميل وأما قوله وعشرون عاقب أى متأخر عن تنفيذ الايباء فلهذه فهم أن السلاطين في فتوى ابن زرب وقعت في وصي قامت له ينة السؤال فاعقد على صريح قول ابن القاسم في أعمال السماع في العشرين والله أعلم (والتحمل) بفتح التاء والحاء المهملة وضم الميم مثقلة أى علم المشهود به (ان افتقر) بضم التاء وكسر القاف أى احتج (اليه فرض كفاية) عند تعدد من يقوم به لاجل حفظ الحق من مال أو غيره اذ لو ترك لضاقت حقوق الناس ويسقط بقيام بعض الناس به ويتعين بما يتعين به فرض الكفاية من الشروع فيه وبأن لم يوجد من يقوم به غيرهما ومفهوم الشرط عدم فرضيته ان لم يقتصر اليه عب ويجوز للشاهد الا تنقاع على التحمل الذي هو فرض كفاية دون الاداء كما يأتي وظاهره ولو كان فاسقا اذ قد يحسن حاله حال الاداء وهو المعتبر البنى في مفهوم الذي هو فرض كفاية انه ان تدين فلا يجوز له ان يفتع عليه وإيس كذلك ابن عرفة وفي جواز أخذ العوض على التحمل خلاف واستقر على الناس على أخذ العوض عليه بالكتب بافرقة وغيرهما من اتصبا لها ابن المناصف في أخذ واستغنى تركه الاخذ وعلى الاخذ تكون الاجرة معلومة مسماة وتجوز بما اتفقا عليه من قليل أو كثير مالم يكن المكتوب له مضطر للكتاب اما القصر القاضي الكتب عليه لاختصاصه بوجوبها واما لعدم وجود غيره بذلك الموضع فيجب على الكاتب ان لا يطالب فوق ما يستحق فان فعل فهمى جرحه وان لم يسميا شيئا فله نظر وهو عمل الناس اليوم وهو عندى محمل هيئة الثواب فان أعطاه اجرة المثل لزمه والاخير في قبول ما أعطاه وتكسبه بما كتبه له الا ان يتعلق به حق للمكتوب له فيكون فوتا ويجبر ان على اجرة المثل (وتعين) بفتح ثاء مثقلة (الاداء) للشهادة

أى حال الاداء (قوله انه) أى التحمل (قوله عليه) أى التحمل (قوله بالكتب) بفتح فسكون (قوله بافرقة) تنازع فيه استقر وأخذ (قوله من اتصبا لها) أى الشهادته أخذ (قوله اما) بكسر الهمزة وشدة الميم (قوله لقصر) بفتح فسكون (قوله عليه) أى الشاهد المطلوب منه التحمل (قوله لاختصاصه) أى الشاهد علة قصر (قوله بوجوبها) بكسر الجيم أى الشهادة (قوله واما) بكسر الهمزة وشدة الميم الخ عطف على اما فاطر (قوله غيره) أى الشاهد (قوله على الكاتب) أى الماضطر الى كتبه (قوله فان فعل) أى طالب فوق ما يستحق (قوله فهمى) أى فعله وانتهى تأنيث خبره (قوله وان لم يسميا) أى المستشهد والشاهد (قوله فففيه) أى عدم التسمية (قوله وهو) أى عدم التسمية (قوله أى الاخذ) بفتح الميم (قوله بفتح الميم) بفتح الميم (قوله فان أعطاه) أى الطالب الشاهد (قوله لزمه) أى القبول الشاهد (قوله والا) أى وان لم يعطه اجرة

المثقلة مثل (قوله خير) بضم فكسر مثقلة أى الشاهد (قوله وقسك) أى الشاهد (قوله كتبه) بضم فكسر (قوله فيكون) أى تعاق الحق (قوله ويجبر ان) بضم الياء أى الطالب والشاهد (قوله الاداء) أى حقيقة شرعا

(قوله اعلام) جنس و اضافته للشاهد فصل مخرج اعلام غيره (قوله إلما كم) فصل مخرج اعلام الشاهد غير إلما كم (قوله بشهادة) صلة اعلام فصل مخرج اعلام الشاهد إلما كم بغيرها (قوله بما يحصل له) أى الشاهد صلة شهادة (قوله به) عائدا لما (قوله ان كانا) أى المتحملان (قوله فرض عين) خبر الاداء (قوله وان كانوا) أى المتحملون (قوله أولا) يشد الواو (قوله لما منع) صلة لا يكتفى (قوله وقال) أى الممتنع للمشهد له (قوله فهو) أى الممتنع (قوله لم اعرفه) خبر قول (قوله أطاق) أى منع الاستماع على الاداء عن تقييده بالامتناع منه (قوله وبه) أى اطلاقه عليه قرر (قوله قيل له) ٢٧٧ أى سئنون (قوله ارايت) أى

المتمم له عند الحالكم ابن عرفة الاداء اعلام الشاهد الحالكم بشهادة بما يحصل له العلم به واصله
الاداء (من) مسافة (كبريدين) ابن الحاحب والاداء من نحو البريدين ان كانا اثنين فرض
هين ابن عبد السلام وان كانوا ازيد من اثنين فالاداء عليهم فرض كفاية الا ان لا يكتفى القاضي
بالاثنين الذين اديا ولا مانع من قبول شهادتهما وشهادة أحدهما فية عين على الثالث الخ
ابن عرفة ظاهر قولهم ان الاداء فرض عين مطلقا وهو القائم من المدونة وقول ابن شاس ان
كانا اثنين فقد تعينافان امتنع أحدهما وقال احلف مع الاستخفاف لم أعرفه لا صحابنا
بل للغزالي في وجيزه وهو جار على اصول مذهبنا (و) تعين الاداء (على) شاهد (ثالث ان لم يجتز)
القاضي (بهما) أى الشاهد من الذين اديا الشهادة عندهم لمانع من قبول شهادتهما (وان
انتفع) الشاهد من المشهود له بحال في نظيره اداء الشهادة له (ف) انتفاعه (جرح) في شهادته
مسقط لها طئي اطلق ابن رشد وابن شاس وابن الحاحب وابن عرفة وغير واحد وبه قرار ابن
مرزوق والتقييم بالامتناع انما وقع في الرواية في السؤال ففي نوازل سحنون قيل له أ رأيت
الشاهد من يأتيهم صاحب الشهادة أن يشهد له فيقولان الهمبوط الى الحاضرة يشق علينا
الا أن تنفق علينا وتعطينا دواب تنهيط عليها قال ان كان مثل الساحل منا كتب القاضي
لرجل يشهد عنده اشاهدان فيكتب بشهادتهما ولا يعتم ما بالقدم اليه قيل ولا ترى هذه
ولاية للمشهود عنده قال لا يستغنى القاضي عن مثل هذا قيل له كم بعد الساحل من هنا قال
سبعون ميلا قال فان كان الشهود على بريد أو بريدين ويجدون الدواب والنفقة فلا يعطيهم
رب الحق نفقة ولا دواب فان فعل بطلت شهادتهم لانهم ارشوة على شهادتهم فان لم يجدوا نفقة
ولا دواب فلا بأس أن يكرى لهم ويصدق عليهم ابن رشد أصل هذه المسئلة قوله تعالى ولا ياب
الشهداء انما ادعوا لان معناه عند أهل العلم جميعا فيما قرب دون ما بعد خصص القرآن
بالاجماع فان كان الشاهد بحيث يلزمه الايمان وجب عليه ركوب دابة وأكل طعامه فان
أكل طعام المشهود له وركب دابته سقطت شهادته لانه ارشى عليهم بذلك وخفف ابن
حبيب ان كان ذلك قريبا وكان أمر اخفيا ويغني ان يحصل على التفسير لقول سحنون
فالقريب الذي يلزمه الايمان لاداء الشهادة قسمان قريب جدا تنقل فيه النفقة وموثة
اركوب فهذا لا يضر الشاهد غيب ركوب دابة المشهود له وان كانت دابة ولا أكل طعامه
وخير قريب جدا انكفر فيه النفقة وموثة الى كريب فهذا تبطل فيه شهادته ان ركب دابة
المشهود له ولا دابة وأكل طعامه عند سحنون وقيل لا تبطل شهادته بذلك وهو ظاهر نقل

بضم فسكون فكسر اى ريب الحق (قوله عليهم) اى الشهود (قوله خصص) بضم ف فكسر مثقلا (قوله عليه) اى الشاهد
(قوله أرشنى) بضم ثم كسر (قوله عليها) اى الشهادة (قوله بذلت) اى الاكل والرکوب (قوله وخفف ابن حبيب)
أى فى أكل طعام وركوب دابة المشهود له (قوله ذلك) اى المكاب (قوله بجم) بضم فسكون فقطع أى قول ابن حبيب
(قوله وان كانت له) اى الشاهد (قوله له) اى الشاهد

(قوله يطلب) بضم الياء وفتح اللام أي الشاهد (قوله النائية) أي البعيدة (قوله فيحتاج) أي الشاهد (قوله لها) أي الأرض (قوله فأنه) أي الشان (قوله يركب) أي الشاهد (قوله مالا) خبر ليس (قوله بقوله) بقضات مثقلا (قوله عليه) أي الشاهد (قوله راجلا) أي ماشيا على رجله (قوله من يشهد) أي الشاهد (قوله عنده) عائد من (قوله بموضعه) أي الشاهد (قوله هو) أي الشاهد (قوله وان كان له) أي الشاهد (قوله وان كانت له) أي الشاهد (قوله فقال) أي ابن الحاجب (قوله لذلك) أي نقل ابن الحاجب (قوله الاطلاق) ٢٧٨ أي لمنع انتفاع الشاهد على الشهادة من المشهود له عن تقديمه بالامتناع (قوله بقيد

الامتناع) اضافته للبيان (قوله اذ لم يعول) أي ابن رشد (قوله عليه) أي قيد الامتناع (قوله وهو) أي عدم اعتبار قيد الامتناع (قوله دليل) خبر ان (قوله على انه) أي المصنف (قوله الصورة المتفق عليها في كلام ابن رشد) أي المقدمة بقوله الا فيما يركب الشاهد اذ لم تكن له دابة ولم يقدر على المشي فلا خلاف انه يجوز للشاهد ان يركب دابة المشهود عليه اذ لم تكن له دابة وشق عليه المشي من غير تفصيل بين قريب وبعيد وموسر ومعسر وانما يفتقر ذلك حسيما ذكرنا في النفقة وفي الركوب اذا كانت له دابة اه ونقله ابن عرفة مقتصر عليه فالتنقل ابن الحاجب قول ابن كثة معكوسا فقال وقيل تبطل في غير المبرز ولم يتعرض ابن عبد السلام ولا ابن هرون لذلك فقد ظهر من كلام ابن رشد الاطلاق ولا عبرة بقيد الامتناع الواقع في السؤال اذ لم يعول عليه في شرحه وهو ظاهر من جهة المعنى وظهور ان ايضا انه عند الجواز لا فرق بين النفقة والركوب وان الاكثر اه حكم دابة المشهود له لان تخصيص المصنف لركوب وعسر المشي واطلاقه فيشمل الغنى والفقير دليل على انه اراد الصورة المتفق عليها في كلام ابن رشد وهو اصدر ابن شاس وابن الحاجب وبقى عليه ما اختلف فيه من الركوب والنفقة والله الموفق واستغنى من الانتفاع فقال (الركوب) أي الشاهد دابة المشهود له مملوكة أو مكتراة فليس جرحه اذا كان (عسر مشيه) أي الشاهد لموضع اداء الشهادة (وعدم دابته) أي الشاهد ت * (تعباته) * الاول اضافة الدابة لصغير الشاهد مخرج لدابة قريبه فليس عليه استعارتها * (الثاني) * ظاهر كلام المصنف ان انتفاع الشاهد على الاداء جرح ولو كان اشتغاله بادائها بمنع من اشتغالها ككتاب ما تقوم به نيته وهو كذلك ولا بن المصنف عن بعض العلماء يجوز له الاخذ على الاداء وان تعين عليه ان كان اشتغاله به بمنع من الكتاب قوته * (الثالث) * ابن عرفة هذا احد الاقوال في اخذ الاجرة في الرواية على الاسماع أو السماع الجواز والمنع والتفصيل (لا) يلزم الشاهد الاداء من (كسافه القصر) مضمون يؤديها

الشاهد دابة المشهود له (قوله قريبه) أي الشاهد (قوله عليه) أي الشاهد (قوله يمتعه) أي الشاهد (قوله بنيته) أي الشاهد (قوله له) أي الشاهد (قوله في الرواية) أي الحديث (قوله على الاسماع) أي من المروي عنه صله اخذ (قوله والسماع) كذلك (قوله الجواز الخ) بيان الاقوال (قوله والتفصيل) أي جواز على الاسماع لا على السماع (قوله يؤديها) أي الشاهد الشهادة (قوله ناحيته) أي يلقه الشاهد

(قوله ويكتب) أى قاضى ناحيته (قوله انه) أى الشاهد (قوله يؤذنها) أى الشاهدة الشهادة (قوله يكتبها) أى الرجل الشهادة (قوله ولم يخص) أى ممنون (قوله يأمرهم القاضى) أى الذى على يديه النازلة (قوله من بلدهم) بيان من (قوله طلب) بضم فكسر (قوله ومقاما) بضم الميم (قوله وصرح) بفتحات مثقلا أى المصنف (قوله من قوله) بيان مجردا (قوله ادعى) بضم فكسر (قوله فأنكره) أى الرجل المدعى به (قوله وأقيم) بضم الهمز وفتح الميم (قوله بذلك) ٢٧٩ أى المدعى به (قوله المدعى عليه) بفتح العين مقسرا فعلا

عند قاضى ناحيته ويكتب بها الى قاضى الناحية الذى على يديه النازلة وتقدم فى كلام ابن رشد عن ممنون انه يؤذنها عند رجل يكتبها للقاضى ولم يخص القاضى وفى التوضيح والشارح وق عن ممنون يشهدون عند من يأمرهم القاضى بالشهادة عندهم من بلدهم (وله) أى الشاهد الذى طلب منه اداء الشهادة من كسافة القصر (ان ينتفع منه) أى المشهود له (بداية) بركبها فى ذهابه لاداء الشهادة ورجوعه لبلده (ونفقة) تت ذهابا ومقاما واما بيا وصرح بمفهوم قوله بمجردا من قوله سابقا وكل دعوى لا تثبت الا بعد دليلين فلا يمين بمجردا فقال (و) ان ادعى على رجل بطلاق زوجته أو عتق رقيقه أو نكاح امرأه فأنكره وأقيم عليه شاهد بذلك (حلف) المدعى عليه (ب) سبب شهادة (شاهد) عليه (فى طلاق) لزوجته (وعتق) لرقه (لا) يحلف بشاهد عليه (نكاح) على المعروف لان شأنه الشهرة بين الاهل والجيران فالهجر عن اقامة شاهد ثان عليه بضعف الشاهد ويصير كالقديم (فان) حلف المدعى عليه لرده شاهد الطلاق أو العتق سقطت شهادة الشاهد وخلق سبيل المدعى عليه وان (نكل) المشهود عليه (حبس) بضم فكسر ليحلف فيه ما فان حلف خلق سبيله (وان طال) زمن حبسه ولم يحلف (دين) بضم فكسر مثقلا أى وكل دينه وخلق سبيله فى قول الامام مالت رضى الله تعالى عنه وبه القضاء ولم يتخذ الطول بسنة وله أيضا حبسه أبا حتى يحلف أو يقر (وحلف عبد) قرن أو ذوا شأبة حرية مدع بمال على منكر وشهده عدله به وثبت له وان نكل فقال اللغوى فان كان ما ذوناله فى التجارة حلف المدعى عليه وبرئ ولا كلام لسببه وان كان غيرا ذون له حلف سببه مع شاهده واستحق المال (و) حلف شخص (سقيه) أى بالغ عاقل لا يحفظ المال ولا يحسن التصرف فيه مدع بمال على منكر وشهده به شاهد (مع شاهد) له به وثبت له فان نكل فقال ابن القاسم يحلف المطلوب ويبرأ وان رشد فليس له الحلف بعد رده وقال ابن كنانة له الحلف بعد رده (لا) يحلف (صبي) عامل بالغ بمال وأنكره وشهده به عليه شاهد لعدم تكليفه (و) لا يحلف (أبوه) لانه لم يتول المعاملة ولانه لا يحلف شخص ليستحق غيره ان لم يتفق لوجود ماله بل (وان أنفق) الاب على الصبي لققره على المشهور والمعالم من قول ابن القاسم وروايته عن مالك وقيد الخلاف بما اذ لم يل الاب أو الوصى المعاملة فان ولها أحدهما وجبت اليمين عليه فان نكل غرم (و) اذ لم يحلف الصبي ولا أبوه (حلف) شخص (مطلوب) للصبي على بطلان ما شهد به الشاهد للصبي (ليترك) بضم التحتية وفتح الراء المدعى به (يسده) أى المطلوب حتى يبلغ الصبي فان نكل المطلوب سلم المال للصبي لثبوته بالشاهد ونكول المطلوب ولا يمين على الصبي اذا بلغ وسواء كان المدعى به معينا كدار أو غيره كالعين وسواء كان المطلوب مأمونا أو يخشى فقره قاله

أى البالغ (قوله ولاته) أى الشان (قوله ان لم يتفق) أى الاب على الصبي (قوله ماله) أى الصبي (قوله لققره) أى الصبي (قوله وروايته) أى ابن القاسم عطف على قول (قوله وقيد) بضم فكسر مثقلا (قوله على بطلان) مسلة حلف (قوله المدعى به) بفتح العين تفسير لنا بفاعل يترك (قوله حتى يبلغ الصبي) غاية يترك (قوله لثبوته) أى المال (قوله أى الصبي) (قوله كالعين) أى المدعى به (قوله الاقول) أى الوقف

(قوله الثاني) أي تسليم المدعي به إلى المطلوب إلى بلوغ الصبي (قوله للاخوين) أي مظرف وابن المباحثون (قوله كالعاضد) أي المقوى (قوله ليهما) أي اليمين والشاهد (قوله ثم قال) أي ابن رشد (قوله ووقفه) أي الدين (قوله فان نكل) أي الصبي بعد بلوغه (قوله ولا يصح) بضم ففتح فكسر مثله أي الصبي (قوله ولا) بشد الواو (قوله مات) أي الصبي (قوله لا تنقله) أي المال (قوله له) أي وارث الصبي ٢٨٠ (قوله الكبير) أي من ورثة ميت شهد له شاهد بماله على شخص (قوله ولا) شد

الضمي الثاني الذي لابن الحاجب فإذا حلف المطلوب في وقف المعين قولان فذهب في ضيق الأول ظاهر الموازية وكاتب ابن مهنون والثاني للاخوين وابن عبد الحكم وأصبغ وبني المازري الخلاف على الخلاف في إسناد الحق إلى الشاهد فقط واليمين كالعاضد فيحسن الإيقاف أو اليهم معا فضعف الإيقاف وذكر في البيان الخلاف في وقف الدين ثم قال ووقفه صحيح في القياس إذ لو كان المدعي فيه شيئا معيناً لوجب توقيفه أو بيعه وتوقيفه عنه إن خشي عليه على ما يأتي لابن القاسم اهـ فظاهره أن وقف المعين هو المذهب والله أعلم (و) إذا حلف المطلوب وترك المال بيده (أنه) بضم فسكون فكسر أي كتب ما وقع في سجل القاضي (لحلف) الصبي عينا بـ كـمـل النصاب (إذا بلغ) الصبي ويأخذ المال من المطلوب فان نكل فلا شيء له ولا يحلف المطلوب لحقه أولاً كما يأتي وشبهه في الحلف فقال (كوارثه) أي الصبي ان مات (قبله) أي البلوغ فيحلف الوارث ويستحق المال لا تنقله لموت الصبي وظاهر كلام المصنف حلف وارث الصبي ولو كان حلفاً أو لامع الشاهد وأخذ نصيبه من المدعي به الثاني اعتمد المصنف قول ابن يونس لو حلف الكبير أولاً وأخذ مقدار حقه ثم ورث الصغير فلا يأخذ نصيبه إلا يمين ثانية وسلمه المازري وابن عبد السلام وابن عرفة وانظر كيف سلموه وهو خلاف ما فتى به ابن رشد في نوازله من أنه لا يحتاج إلى إعادة اليمين في مثل هذا إذ سأله عياض عن رجل توفي عن ورثة كبار وابنة صغيرة فأنبتوا له ملكاً بشاهد واحد وحلف الكبار معه وحلف المطلوب لنصيب البنت ثم مات قبل بلوغها ورثته أمها فهل تحلف ثانية لحظها من بنتها فأجابه ابن رشد بما نصه يمين المرأة أن ما شهد به الشاهد حق ليس يحق بها حفظها مما أحقته لزوجهامع الشاهد تجزئها فيما صار اليها من بنتها لأنهم قد حلفت على ذلك إذ حلفت على الجميع حين لم يصح لها أن تبعض شهادة الشاهد فحلف على أنه شهد بحق في مقدار حصتها فتكون قد أذنته في شهادته وهذا مما لا يسمع عندى فيه اختلاف بوجه من الوجوه لأنهم وإن كانت لم تستحق بيمينها أولاً لا قدر حفظها فقد حلفت على الجميع فإذا رجع الحق إليها فيمالم تستحقه بيمينها مما حلفت عليه أكتفت باليمين الأولى هذا الذي يأتي على منهاج قول الإمام مالك رضي الله تعالى عنه وجميع أصحابه رضي الله تعالى عنهم وقد نقل في تكميل التقييد السؤال والجواب بقسامهما وقال نخرج من هذا أن ابن يونس قطع بتكرير اليمين وقطع ابن رشد بعدم تكريرها واللائق بتحصيل ابن عرفة أن لا يغفل فتوى ابن رشد في هذا المقام لخالفته ما نقل من كلام ابن يونس وإن مات شخص عن ابنين بالغ وعسى وشهد له عدل بماله عند منكره وحلف المطلوب لبقائه نصيب الصبي منه يسه أو ياقفه يسه عدل ومات الصبي قبل بلوغه ورث نصيبه أخوه البالغ فإنه يحلف على حقيقته ما شهد له عدل به ويأخذ نصيب الصبي من هو يسه في كل حال

الواو (قوله واخذ) أي الكبير (قوله حقه) أي الكبير عما شهد به الشاهد (قوله ثم ورث) أي الكبير (قوله فلا يأخذ) أي الكبير (قوله نصيبه) أي الصغير (قوله وسلمه) أي كلام ابن يونس (قوله وهو) أي كلام ابن يونس (قوله من أنه) أي الكبير لا يحتاج الخ بيان ما (قوله أنسأله) أي ابن رشد (قوله توفي) بضمين فكسر مثلاً (قوله فأنبأوا) أي الكبار (قوله له) أي المتوفى (قوله معه) أي الشاهد (قوله تحلف) أي الام (قوله بها) أي اليمين (قوله تجزئها) أي اليمين المرأة الخ خبرين (قوله لأنها) أي المرأة (قوله على ذلك) أي الذي صار اليها من بنتها (قوله إذ حلفت) أي المرأة (قوله فتكون) أي المرأة (قوله قد أذنته) أي المرأة الشاهد (قوله وهذا) أي اجزاء يمين الأولى فيما صار اليها من بنتها (قوله لا يسمع) بضم الياء (قوله لأنها) أي

المرأة (قوله وإن كانت الخ) حال (قوله وقد نقل) أي غ (قوله وقال) أي غ (قوله يغفل) بضم الياء وسكون (قوله لا) الفين المجهمة وكسر الفاء أي يترك (قوله ما نقل) أي ابن عرفة (قوله من كلام ابن يونس) بيان ما (قوله له) أي الميت (قوله منكره) أي المال (قوله منه) أي المال (قوله يسه) أي المطلوب (قوله ياقفه) أي نصيب الصبي (قوله فأنه) أي البالغ

(قوله لانه) اى البالغ (قوله له) أى البالغ (قوله ظنه) اى البالغ (قوله وهو) اى حلف البالغ الذى نكل (قوله اولاً) (قوله انه) اى البالغ (قوله ولا) بشد الواو (قوله ثم ورت) اى البالغ (قوله فانه) اى البالغ (قوله حصته) اى الصغير (قوله وعدم حاقه) اى البالغ عطف على حلف (قوله انكوله) اى البالغ (قوله اولاً) بشد الواو (قوله فيها) اى المستله (قوله ولذا) اى كونه انصر فيها لعل عيب بكسر فسكون (قوله وارث) اى مكلف ٢٨١ (قوله معه) اى الوارث (قوله اولاً) بشد الواو (قوله وكان) اى الوارث (قوله نكل) اى الوارث عن حلقه على حقة ماشه به العدل

(قوله فلا يحلف) اى الوارث (قوله لانه) اى الوارث (قوله عنها) اى المين (قوله او وارثه) اى الصبي عطف على فاعل نكل (قوله موته) اى الصبي (قوله اولاً) بشد الواو (قوله وشهادة) عطف على اقامه (قوله أغفله) اى تركه (قوله مع انه) اى نكل (قوله المطلوب) (قوله اخذه) اى ماشه العدل به (قوله منكروه) اى المال (قوله وقام) اى المدعى (قوله عليه) اى المال (قوله وامتنع) اى المدعى (قوله معه) اى الشاهد (قوله ورد) اى المدعى (قوله لابطالها) اى شهادة الاول (قوله بنكوله) اى المدعى (قوله وعدم حلقه) اى الطالب (قوله معه) اى الشاهد الثانى (قوله لتركه) اى الطالب (قوله لانه) اى الطالب (قوله لم يستند) اى الطالب

(لا ان يكون) البالغ (نكل) عن ليمين على حقة ماشه به العدل لانيهما (أولاً) بشد الواو منقوناً اى حين اقامة الدعوى وشهادة الشاهد لهما (ففى حلقه) اى البالغ به بدموت الصبي وأخذ نصيبه لانه قد يحدث له ما يقوى ظنه بحقة ماشه به العدل به ابن يونس وهو الطاهر الا ترى انه لو حلف أولاً وأخذ حصته ثم ورت الصغير فانه لا يأخذ حصته الا بيمين ثانية وعدم حلقه انكوله أولاً فله بعض شيء عبد الحق (قولان) للمتأخرين لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما المازرى ولا نص فيها للمتقدمين ولذا عيب قول ابن الحاجب ولو كان وارث الصغير معه ولا وكان قد نكل فلا يحلف على المنصوص لانه نكل عنها (وان نكل) الصبي بعد بلوغه عن الحلف على حقة ماشه به الشاهد به أو وارثه بعد موته صبياً وكان المطلوب حلف أولاً (اكتفى) بضم التاء وكسر لاء أى اجتزى (يمين) الشخص (المطلوب الاول) بضم الهاء أى التى حلفها حين اقامة الدعوى وشهادة لشاهد غ لا شك ان فاعل نكل ضمير الصبي أو وارثه وأما نكل المطلوب فقد أغفله المصنف مع انه ذكره ابن الحاجب اذ قال فان نكل المطلوب فى أخذه منه تعليقاً أو وقفاً قولان (وان) ادعى شخص بمال على منكروه وأقام عليه شاهداً وامتنع من الحلف معه ورد المين على المطلوب (فحلف المطلوب ثم أنى) الطالب (د) شاهد (آخر) يشهد له كالاول (فلا ضم) أى لا تضم شهادة الثانى لشهادة الاول لابطالها بنكول الطالب وحلف المطلوب قاله فى الموازية (وفى حلقه) أى الطالب (معه) أى الشاهد الثانى لان شهادة الاول حسارت كالحكم بنكوله وحلف المطلوب وعدم حلقه معه لتركه حقه بنكوله مع الاول وهذا الابن القاسم وابن كنانة قولان (د) على القول بحلقه معه فى (تحليف المطلوب) لرده شهادة الشاهد الثانى (ان لم يحلف) الطالب معه بان نكل ثانياً لانه لم يستند من يمينه لارده شهادة الشاهد الاول قاله فى الموازية فان نكل المطلوب أخذ الطالب حقه منه بغير يمين قاله فى التوضيح وعدم تعليفه ثانياً وسقوط الحق عنه اكتفاء بحلقه أولاً قاله ابن ميسر (قولان) حذف من الاول دلالة هذا عليه (فان) شهد عدل بحق لاشخاص (و) تعذر يمين بعض منهم أو الجميع فالقول (كن شاهد بوقف) لدار مثلاً (على بنيه) أى الواقف (و) على (عقبهم) فاليمين محتمة من بعض المشهود لهم وهم البنون الموجودون وقت الشهادة وتعد ذرة فى الحال من العقب والثانى أشار به بقوله (أو) شاهد بوقف (على النقباء) فاليمين متعددة من جميع المشهود لهم وهم الفقراء وأشار لحكم القسمين بقوله (حلف) المطلوب لرده شهادة الشاهد بوقف المدعى ملكه (والا) أى وان لم يحلف بان نكل عن المين (ف) المشهود به (حبس) على بنيه وعقبهم أو على الفقراء بشهادة الشاهد ونكول المطلوب غ أما البنون وعقبهم فانه تعد ذرة المين من بعضهم كما قال وأما الفقراء ونحوهم

٢٦ ص ٢٦ بضم الباء وفتح الفاء (قوله من يمينه) اى المطلوب (قوله وعدم تحليفه) اى الطالب (قوله عنه) اى الطالب (قوله بحلقه) اى الطالب (قوله اولاً) بشد الواو (قوله أو الجميع) عطف على بعض (قوله فالاول) اى تعذر يمين بعض (قوله والثانى) اى تعذر يمين الجميع (قوله القسمين) اى تعذر المين من البعض وتعذرهما من الجميع (قوله المدعى) بفتح العين

(قوله فان نكل) أى المطلب (قوله الفرعين) أى البنين وعقبهم والفقراء (قوله يجعل) بضم فسكون ففتح (قوله انظروا) أى المصنف (قوله فى الاول) أى فرع البنين (قوله فى الثانى) أى فرع الفقراء (قوله يسفر) بضم فسكون فكسر أى يوضح (قوله مراده) أى المصنف (قوله هذا) أى فى هذا المختصر (قوله بالوقوف) أى الاطلاع صله يتضح (قوله سلخ) أى اختصارا مصنف (قوله عما فى الجواهر) صله سلخ (قوله مما أملة الخ) بيان ما (قوله خلاصته) أى ما فى توضيح (قوله انه) أى الشأن (قوله بالهم) أى أكثر المشهود لهم ٢٨٢ (قوله الذى ذهب الخ) مفعول قول (قوله امعاء) خبر الذى (قوله يكون) أى الحكم

فالمبين فى حقهم ممتنع غـ ير مرجوة الامكان كما عبر به فى الجواهر فلا بد من نوع تجوز وفاعل
حلف ضمير المشهود عليه أى حلف المشهود عليه لتعذر اليمين من بعض المشهود له أو كله فان
نكل ثبت الحبس فى الفرعين هذا أقرب ما يحمل عليه انظروا ومن قال حلف المستحق فى الاول
والمطلوب فى الثانى فيحتاج الى وحى يفرعن ذلك ويتضح مراده هنا بالوقوف على ما سلخ فى
توضيحه فى الجواهر مما أملة لا مازرى وخلاصته ان فى الفرع الاول أربعة أقوال الاول
المالك من رواية مطرف وابن وهب رضى الله تعالى عنهم انه اذا حلف واحد من البطن الاول
مع الشاهد ثبت الحبس للجميع الثانى المالك من رواية ابن الماسحون رضى الله تعالى عنهم
انه اذا حلف جلهم ثبت للجميع الثالث قول ابن الموارى الذى ذهب اليه أصحابنا متنازع اليمين
نزع هذه الشهادة على الاطلاق فعلى هذا القول يكون كما اذا شهدوا واحد على وقف الفقراء
والحكم فى وقف الفقراء على مانع ان يحلف المشهود عليه فان نكل لزم الحبس الرابع لبعض
القرويين ورجحه اللخمي وغيره ان من حلف ثبت نصيبه ومن لا لا كشافه دشهد الحاضر
وغائب أو حل اه فانت تراه سوى فى القول الثالث بين هذا الفرع الاول والفرع الثانى
المتفق على نفي اليمين فيه على المشهود لهم ولم يقع بذلك حتى ساوى بينهما أيضا فى رجوع اليمين
لجهة المشهود عليه فان نكل لزم الحبس اعتمادا على فهم اللخمي فى الفرع الثانى فعلى هذا
اقتصر فى هذا المختصر وحله على غير هذا خبط عشواء والله تعالى أعلم * (تنبيه) * الذى فى
التوارد عن اشهب ان شهادة واحد بحبس فى السبيل أو وصية فيه أو لبيتاى أو من لا يعرف
عنه ساقطة ليس لاحد من ذكر الحلف معه ولا يحجب بن يحيى عن ابن القاسم مثله ولا لـ
لما زرى بان الحق لمجموع يتعذر حصوله والواحد منه لا يتقرر حقه فيه الا باحصاء المجموع قال
ويجب ان يحلف المشهود عليه على ابطال شهادة الشاهد كالمشهد عليه بالطلاق ابن عرفة
ظاهر الروايات عدم حلقه لعدم تعيين طالبه ونقل اللخمي حلقه كما مازرى قائلا ان نكل لزمه
ما شهد به عليه طوى وبهذا تعلم معارضة ما ذكره المصنف هنا لما ذكره آخر الهبة ان الصدقة
على غير المعين ومثلها الحبس لا يرضى به اذ توجه اليمين فرع القضاء وان ما ذكره هناك هو
لوافق لظاهر الروايات وهو نكس المدونة وقول عجم ومن تبعه كلامه هنا فى بيان ما يشبه
لوقف لافى القضاء به لا يخالف قوله فيما تقدم وان قال دارى صدقة الخ فيه نظر اه الثانى

(قوله نص) بضم النون
وشد الماد أى عليه (قوله
ان يحلف الخ) خبر الحكم
(قوله فان نكل) أى
المشهود عليه (قوله ان من
حلف الخ) خبر الرابع (قوله
أو حل) عطف على غائب
(قوله تراه) أى المازرى
(قوله سوى) بشد الواو
(قوله على المشهود لهم)
صله نفي (قوله فعلى هذا)
أى الثالث صله اقتصر
(قوله رجـ له) بفتح فسكو
أى كلام المختصر (قوله
خبط) خبر حمل (قوله
عشواء) بفتح العين المهملة
وسكون المعجمة مدوداى
ناقصة لا تبصر لـ لا وفيه
تشبيهه بليغ (قوله فى
السبيل) أى الجهاد (قوله
فيه) أى السبيل (قوله
أو لبيتاى) عطف على فى
السبيل (قوله يعرف) بضم
فسكون (قوله ساقطة)
خبر ان (قوله من ذكر) أى

المجاهدين والبتاى ومن لم يعرف (قوله معه) أى الشاهد (قوله ولـ) بفتح اللام وشد الميم (قوله عاله) أى
بفتحات مثقلا أى سقوط الشهادة المذكورة (قوله ان الحق) صله عمل (قوله حصوله) أى المجموع (قوله منه) أى المجموع
(قوله حقه) أى الواحد (قوله فيه) أى حق المجموع (قوله قال) أى المازرى (قوله عدم حلقه) أى المشهود عليه (قوله فأن لا)
أى اللخمي (قوله ان نكل) أى المشهود عليه (قوله ما ذكره المصنف هنا) أى وان تمذرين بعض كشافه بوقف على شبه
بعقبهم أو على الفقراء حلف والاحبس (قوله ان الصدقة على غير المعين الخ) بيان ما يقدر من (قوله اذ توجه المعين) صله
المعارضة (قوله وان ما ذكره هناك الخ) عطف على معارضة (قوله فيه نظر) خبر قول

(قوله قلت) بضم ناء المتكلم البنائي (قوله دفعها) أى المعارضة (قوله ما تقدم) أى فى الهبة (قوله بإثبات وقفه) صله يستحق (قوله من غيره) صله وقف (قوله على غيرهم) صله وقف (قوله الذى حلف الخالف عليه) نعت نصيب (قوله هل هو) أى مستحقة (قوله لان نكولهم) أى باقى الاولين (قوله أو يستحقه) أى نصيب الخالف ٢٨٣ الذى مات (قوله تلقوه) أى الحبس

(قوله وسائرهم) أى باقىهم
(قوله وهذا) أى انتقال
الحق للبطن الثانى (قوله
عندى) صله يجزى (قوله
وهو) أى احدى الطريقتين
وذكر ملتذ كبير خبره (قوله
من البطن الثانى) بيان
من (قوله انه يبطل حق
من يأتى بعده الخ) بيان
الطريقة الاخرى بتقدير
من (قوله فلا يرجع الخ)
جواب أما (قوله بان يقول)
أى الحاكم (قوله) أى
الشاهد (قوله على) بشد
الباء (قوله) أى الحكم
(قوله كونه) أى القاضى
(قوله فى قول) أى القاضى
(قوله وعلى هذا التعليل)
مسألة لا يقبل (قوله قوله)
أى القاضى (قوله بسمى)
أى القاضى (قوله وألف)
بفتحات منقلا أى المازرى
(قوله فيه) أى قوله ثبت
عندى كذا ليس (قوله
وقبله) بكسر الموحدة أى
قول المازرى ان قوله ثبت
عندى كذا ليس (قوله
فيه) أى قول المازرى
(قوله وعارضه) أى ابن
عرفة قول المازرى (قوله

أى لانه لا فائدة للموت الا القضاء قلت قد يقال فى دفعها ما تقدم محله فى الدعوى على المات
أشئ انه تصدق به أو حبسه على غير معين فلا يقضى عليه به وما هذا فى حاشيتى يدعى مله
فيستحق من يده بإثبات وقفه من غيره على غير معين فيقتضى به والله أعلم (و) ان شهد عدل بوقف
على يده وعقيم خلف بعض البنين ونكل بعضهم استحق الخالف نصيبه (فان مات) الخالف
وبنى أخوته الناكولون (ففى قعين مستحقة) أى نصيب الخالف الذى حلف الخالف عليه هل
هو من نكل (من بقية) البطن (الاولين) دون أهل البطن الثانى لان نكولهم عن الخالف
على نصيبهم لا يمنع من استحقاق نصيب الخالف الذى مات كما تقدم فى ناخير الصغير اذا نكل
أخوه الكبير ثم مات الصغير (أو) يستحقه (البطن الثانى) بطلان حق بقية البطن الاول
بنكولهم والبطن الثانى انما تلقوه عن جدتهم المحبس (تزد) للمتاخرين فى الحكم لعدم نص
المتقدمين ابن عرفة المازرى لو حلف واحد فاستحق حقه ونكل الآخر من البطن الاول ثم
مات الخالف وحده وبني أخوته النساكلون فقبل نكولهم كوتهم فيصير البطن الاول قد ماتوا
أحدهم حقيقة وسائرهم كباينكولهم فينتقل الحق للبطن الثانى وهذا عندى يجزى على
أحدى الطريقتين التبريد ذكرناه وهو ان نكول من نكل لا يبطل حق من باقى بعده من البطن
الثانى وأما على الطريقة الاخرى انه يبطل حق من يأتى بعده من البطن الثانى فلا يرجع حظ
الناس كل الى أهل البطن الثانى والظاهر ان المحبس ان اشترط ان لا يأخذ البطن الثانى شيئا
الابعد اقراض البطن الاول وموت جميعهم فلا يأخذ أحد من البطن الثانى شيئا مادام أحد
من الناكولين حيا ومات ابن شاس كلام المازرى على نحو ما ذكرناه (ولم) الاولى لا (يشهد) شاهد
على حكم (حاكم قال) الحاكم (ثبت عندى) يزيد مثلاً كذا أو حكمت له به الا بشهاد من الحاكم
لشاهد بان يقول له أشهد على به نقل فى توضيحه عن المقتصد عن مطرف المازرى من الحكمة
والصلصة منع القاضى من الحكم بعلمه خوف كونه غير عدل فيقول علمت فيما أعلم له وعلى
هذا التعليل لا يقبل قوله ثبت عندى كذا إلا أن يسمى البينة كما قال ابن القصار وابن الجلاب
ورأى المازرى أيضاً أن قول القاضى ثبت عندى كذا ليس حكماً منه بما ثبت عنده فانه أهم
من الحكم وألف فيه جزاً وقوله ابن عبد السلام وبحث فيه ابن عرفة وعارضه بما نقل فى شرح
التلخيص نفق على الفرع فى قضيته قاله غ طنى ظاهره ان كلام ابن الجلاب وابن القصار
فى فرض المصنف وليس كذلك اذ كلام المصنف فى النقل عن القاضى فلا يدين الا شاهد ولو
مضى البينة ولادعى للتوقف فيه اذا أصل النقل كذلك لا يدينه من الاشهاد ولا يغنى عنه تسمية
البينة ولذا أطلق مطرف فى هذا الفرع الذى نقله المصنف عنه فى توضيحه وكلام ابن القصار
وابن الجلاب فى قول القاضى نفسه ثبت عندى كذا لا يدينه من تسمية البينة والا فلا
يقبل والشهم وخلافه وبطل كلام الأئمة يتضح لك المراد ابن عرفة التمسى ان حكم على

بما (أى المازرى) (قوله فقف) أى اطلع (قوله فى قضيته) أى ابن عرفة (قوله ظاهره) أى كلام غ (قوله كذلك) أى
فى اشتراط الاشهاد (قوله عنه) أى الاثبات (قوله أطلق) أى عن التقييم بعدم تسمية البينة (قوله عنه) أى مطرف (قوله
فى قول القاضى) خبر كلام (قوله خلافه) أى كلام ابن القصار (قوله وبطل) صله يتضح (قوله ان حكم) أى الحاكم

الخصم باقراره المسقر حتى حكم عليه ثم أنكر به مدحكه عليه وقال ما كنت أقدرت بشئ
فلا ينظر الى نكارة هذا مشهور المذهب وقال ابن الجلاب ان ذكر الحاكم انه حكم بشئ
وأنكره المحكوم عليه فلا يقبل قول الحاكم الا يئنه وهو شبه في قضاة اليوم لضعف عدالته
وفي مختصر الواضحة من قول ابن القاسم اذا جاء كتاب من قاض الى قاض آخر فلا يبرأ الا
بشهادة شهوده كتاب القاضي ولا يلتفت الى طابع القاضي وقاله ابن الماجشون وزاد
اشهب انه لا تجوز شهادتهم انه كتاب القاضي حتى يشهد انه قد اشهدهم عليه ولا يضر عدم
حقه وقال ابن وهب لا يجوز كتاب قاض الى قاض الا بشاهدين انه اشهدهما بما فيه وان
لم يكن فيه خاتمه ابن نرحون يشترط أن يكون المكتوب اليه عالما به عدالة الشهود في الكتاب
ولا يكفي تعديلهما فيه وشبه في الاشتراط فقال (ك) قول الشاهد الاصل للشاهد الذي ينقل
عنه شهادته (اشهد على شهادتي) ابن عرفة النقل عرفا بخبر الشاهد عن سماعة شهادته غيره
أو سماعة اياه لقاض فيدخل نقل النقل ويخرج الاخبار بذلك لغير قاض ابن القاسم من
سماعة يقول لفلان على فلان مائة دينار ولم يشهدك فاشهد بما سمعت ان كنت سمعته يؤيدها
عند الحاكم الحكم بها والا فلا حتى يشهدك اذا فعله لو علم انك تنقلها عنه لراد أو نقص ما ينقصها
وفي المدونة وغيرها تجوز الشهادة على الشهادة في الحدود والطلاق والولاة وكل شئ ابن عرفة
والنقل عن الاصل شئ فقطاهر عموم الروايات واطلاقها صحة نقل النقل ولم أقف على نص فيه
فان قال المنقول عنه للشاغل اشهد على شهادتي أو انقلها عني صح نقله اذناها الباجي من سمع
شاهدا قبض شهادته فلا يجوز له نقلها عنه حتى يشهد به عليها ابن الحاجب شرطها ان يقول
اشهد على شهادتي ابن عبد السلام اى شرط قبولها أو تحملها اه (أوردته) اى الشاهد الناقل
الشاهد المنقول عنه (يؤيدها) اى المنقول عنه الشهادة عنه كما للحكم بها فيجبوز له نقلها
وان لم يقل له اشهد على شهادتي قاله ابن القاسم واستظهره ابن رشد وقال ابن الموارز لا يجوز له
حتى يقول له اشهد على شهادتي ابن يونس وهو أشبه بظاهر المدونة ويصح نقل الشهادة (ان
غاب الاصل) اى المنقول عنه فان كان الاصل حاضر اقاد راعى اذ ان الشهادة فلا يصح النقل
عنه لانها رتبة لو حضر ثبتت فيه ولان خوفهم وأغلاط أو كذب الاصل أخف من خوفهم
الناقل (و) الحال (هو) اى المنقول عنه (رجل) فان كان الاصل امرأ فلا يشترط في صحة
النقل عنها غيرهما ابن عرفة للغمى لابن الماجشون ينقل عن النساء وان حضرن وهو الشأن

فيه) أى نقل النقل (قوله ف
يشهد به) بضم فسكون فيكم
أى الشاهد (قوله فيجوز له
(قوله لأنها) أى النقل عن
ثبتت) أى الرتبة (قوله فيه)

(قوله لما) بكسر اللام وخفة الميم (قوله أمر) بضم فكسر (قوله من السراخ) بيان ماعلة لا يشترط الخ (قوله ولذا) أي أمر النساء بالستر والبعدلة قال الخ (قوله وهي) أي الخدرة (قوله من يخاطب القاضي) ٢٨٥ أي سواء كان قاضيا أو نائباً عنه

(قوله لم) بكسر ففتح (قوله لم) بفتح فسكون (قوله يكتف) بضم الياء وفتح القاء (قوله واكتفى) بضم التاء وكسر الفاء (قوله فيما) أي غيبة يومين (قوله ولعله) أي الشان (قوله معه) أي المرض (قوله حضوره) أي الأصل (قوله بقتل) بضم فسكون ففتح (قوله فان طرأ له) أي الأصل الخ مفهوم لم يطرأ الخ (قوله منها) أي النسق والعداوة (قوله قبله) أي دا انقل (قوله فان كذبه قبله) مفهوم لم يكذبه أصله (قوله اشهد به) بضم فسكون فكسر (قوله او قال) أي الأصل (قوله لانه) أي الشان (قوله يطع) بضم الياء (قوله م) أي الرجل (قوله بها) أي الشهادة (قوله بفسخ) بضم الياء أي الحكم (قوله عليهما) أي الناقلين (قوله تكذبه) أي الرجل (قوله لهما) أي الناقلين (قوله هذا) أي يونس (قوله ولو قدم) أي المنقول عنه (قوله ذلك) أي لم يشهد بهما أول ما علم ذلك (قوله م) أي أصل

رواه ابن حبيب عن مطرف قال لم أربا المدينة امرأة قط أدت لشهادة بنفسها ولو كان تحمل عن ولا يشترط في النقل عنها غيبتهما الباجي لما أمر النساء به من الستر والبعد عن الرجال ولذا قال بعض العلماء لا يلزم الخدرة حضور ومجلس القضاء للمعاجة وهي التي لا تبذل بكثرة التصرف ولا تخرج إلا بارة وما لا بد منه ابن عرفة والأظهر الفرق بين من يخشى من خروجها مفسدة ومن لا ويشترط غيبة الأصل (يمكن) بعيد (لا يلزم) لأصل (الاداء) للشهادة عند القاضي الذي انحصرت عنده (منه و) لكن (لا يكتفى) في صحة نقل الشهادة (في) موجب جنس (الحدود) كالسرقة والزنا والنكاح (الثلاثة الايام) أي غيبة الشاهد المنقول عنه مسافة ثلاثة أيام هذا قول ابن القاسم في الموازية وعليه إذا كان الشاهدان بموجب الحد على يومين فانهم اربعة ان شهدتهما إلى من يخاطب القاضي الذي يراد نقل الشهادة اليه ابن عاشر انظر لم يكتف في غيبة اليومين بنقل الشهادة واكتفى فيها بخاطب المشهود وعنده ولعله لان خطاب المشهود عنه أو ثني من النقل وقال مضمون تكفي مسافة اليومين في الحدود أيضا وعطف على غاب فقال (أو) ان (مات) الأصل بالاولى (أو) ان (مرض) الأصل مرضا يشق معه حضوره إلى القاضي ابن الموارن يجوز الشهادة على الشهادة في كل شيء وانما ينقل عن مريض أو غائب ولا يجوز النقل عن الصحيح الحاضر أراد الا النساء فيجوز النقل عنهم مع حضورهن وصحتهن ضرورة الكشفة وأما في الحدود فلا ينقل عن الميتة إلا في غيبة بعيدة فاما اليومان والثلاثة فلا وأما غير الحدود في مثل هذا (و) ان لم يطرأ أي يتجدد لأصل المنقول عنه (فسق) خفي كسرقة وزنا وظاهر كقتل وسراية (أو عداوة) بينه وبين المشهود عليه قبل أداء الشهادة الذلل فان طرأ له شيء منها قبله بطلت شهادة لنقل (بخلاف) طرأ (جن) أي جنون له. قول عنه قبله فلا يبطؤها (و) ان لم يكذبه أي الناقل (أصله) أي المنقول عنه (قبل الحكم) بشهادة النقل بان لم يكذبه أصلا أو كذبه بعده كما يأتي فان كذبه قبله بأن قال لم أشهد به على شهادتي ولم يسمي أو دعيه عند الحكم ليحكم بها أو قال لا شهادة في ذلك بطل النقل (والا) أي وان كذب المنقول عنه الناقل بعد حكم الحاكم بنقل الشهادة (مضى) الحكم ونفذ المحكوم به (بلاغرم) على الشهود الناقلين لانه لم يقطع بكذبهم والحكم صدر عن اجتهاد فلا ينقض وكذا طرأ فسق الأصل أو عداوته بعد الحكم في العتبية ابن القاسم في شاهدين نقلوا شهادة رجل ثم قدم فأنكر اشهادهما أو كونه علم ذلك وقد حكم بهما قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه يفسخ وفي سماع عسى يعضى ولا غرم عليهم ولا يقبل تكذيبهما ابن يونس هذا أصوب قال ولو قدم قبل الحكم وقال ذلك سقطت الشهادة ابن يونس كالرجوع عن الشهادة ابن شام ان طرأ على الأصل فسق أو عداوة أو ردة امتنعته شهادة القرع المازري حدوث نسق الأصل بعد سماع النقل عنه وقبل ادائه يطل شهادته وأشار بعض أصحابنا إلى ان النسق ان كان مما يخفى ويحكم كالزنا أو سارقا سابقا لمقتضى العدالة وان كان بجاهرة كالقتل لم يشعربه انه كان كذلك فيما سبق قال وان اتقل من طرأ فسقه بعد الدلالة في صحة النقل عنه بالسماع الاول

(قوله ادائه) أي النقل (قوله يطل) بضم فسكون فكسر (قوله شهادته) أي النقل (قوله يكتف) بضم فسكون ففتح (قوله وان كان) أي النسق (قوله قال) أي المازري

وروى مطرف انه لا يجوز النقل في الزنا الا ستة عشر أربعة عن كل واحد من الستة عشرة اجتمعوا أو تفرقوا أو يخرج فيها قول ثالث وهو جواز أربعة على جميعهم - ثم ان اجتمعوا أو أربعة على كل واحد ان اقرقوا وانظر تمامه فانه طويل جدا لا يليق بهذه الحاشية (قوله فقيه) أي الزنا (قوله رؤيته) أي الزنا (قوله بها) أي رؤيته (قوله بأفبه) أي الأصل (قوله عدده) أي النقل (قوله وكذا) أي شهادة واحد على رؤيته وثلاثة على شهادة ثلاثة في القسام (قوله انه) ٢٨٧ أي المشهود عليه (قوله قال) أي شاهد النقل (قوله

أشهدونا) أي الثلاثة (قوله وفلان) أي الشاهد برؤيته (قوله فلا يجحد) أي شاهد النقل (قوله الثلاثة) أي المنقول عنهم (قوله وكذا) أي ثبوت الثلاثة على شهادتهم وشهادتهم بها حين قدروهم في عدم الجحد (قوله واحد) أي من الثلاثة المنقول عنهم (قوله لانه) أي الزنا (قوله منهم) أي الثلاثة (قوله فيها) أي تركيبة الناقل أصله على جوازها (قوله الناقل) مفعول تركيبة المضاف لقاعله (قوله لانه) أي الأصل (قوله يتم) بضم الياء وفتح الهاء (قوله والى) أي وان لم يعرفه القاضي بالعدالة (قوله منه) أي المشهود له (قوله تركيبة) أي المنقول عنه (قوله من الأموال الخ) بيان باب شهادتين (قوله مما تعلق الخ) بيان ما (قوله فيها) أي المدونة (قوله عليها) أي الأموال (قوله

لامير على مجموعهم (ولفق) بضم فكسر مثقلا (نقل بأصل) في الزنا وغيره فقيه كاشين على رؤيته واثنين ناقلين عن اثنين برؤيته وكثلاثة برؤيته واثنين عن أصل بهاد في غيره كاشين ناقلين عن واحد وواحد أصل ابن عرفة وتم الشهادة ببعض الأصل والنقل عن باقيه بشرط عدده عند قائله الشيخ لمحمد بن القاسم ان شهيد واحد على رؤيته نفسه وثلاثة على شهادة ثلاثة فذلك نام ولا يجب الجحد حتى يكون عدد الشهود أربعة عند الحاكم وكذا الوشم - واثنان على الرؤية واثنان على شهادة اثنين وأما واحد على رؤيته واثنان على شهادة ثلاثة فلم يجوزوا جحد شاهد الرؤية للنفذ وشاهد النقل ان لم يكن في لفظهما انه زان انما قالوا أشهدا على شهادتهم - ثم ان فلان زان رأيا وفلان معناه فلا يجحدان وان قدم الثلاثة جحدوا الا ان يشبوا على شهادتهم حين قدموا ويشهدوا به فيجحد المشهود عليه محمد هذا ان تأخر ضرب الشاهد الاول حتى قدم هؤلاء وكذا لو مات واحد وقدم اثنان لانه قد ثبت شهادة اثنين على شهادة الميت منهم وكذا ان لم يقدم منهم غير واحد فشهد قاله ابن القاسم وأشهب وأصبغ وروى مطرف ان حضر ثلاثة على الرؤية وغاب الرابع أو مات فلا تتم الا بأربعة يتقانون عنه (وجاز تركيبة) شاهد (ناقل) شهادة غيره من اضافة المصدر لقاعله ومفعوله قوله (أصله) أي المنقول عنه اذ لا تتم فيها ولا تجوز تركيبة الأصل الناقل عنه لانه يتم بدفعه عن نفسه مشقة التأدية ابن عرفة الشيخ عن الموازية ليس النقل عن الشاهد تعدد لانه حتى يعدله الناقل أو يعرفه القاضي بعدد له أشهب والاطلب منه من تركيبة (و) جاز (نقل امرأتين مع رجل) ناقل عن رجل أو امرأتين (في باب شهادتين) أي النساء من الأموال وما لا يظهر للرجال مما يتعلق بهورة النساء ابن عرفة فيما قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه يجوز شهادة النساء على الشهادة في الأموال والوكالة عليهما وهن وان كثرن كرجل فلا يتقبل الا مع رجل نقل عن رجل أو امرأته أو قاله أشهب وقال غيره - ما لا يجوز شهادتهن على شهادة ولا على وكالة في مال محضون وهذا عدل عماض أراد ان أشهب وافقه في نقلهن فقط لاقى الشهادة على الوكالة (وان) شهد عدلان على زيد مثلاً بمال ثم (قالا) أي الشاهدان بعد اداء الشهادة وقبل حكم الحاكم بقبولهما (وهما) بفتح الواو وضم السين (وهذا) وسكون الميم أي غلطنا في المشهود عليه وهو زيد مثلاً (بل) انما نشهد على عمرو (وهذا) سقطتا أي الشهادتان معا الاولى لا اعترافهما بالغلط فيها والثانية لا اقرارهما أنفسهما من العدالة لا اقرارهما بانهم - ما شهدا بدون يقين رواه ابن القاسم عن الامام مالك وقاله هو وأشهب رضي الله تعالى عنهم في كتاب السرقة من المدونة اذا شهد رجلان على رجل بالسرقة ثم قال قبل انقطع وهما بل هو هذا الآخر فلا يقطع واحد منهما أبو الحسن أما الاول فلانهم جرحا

وهن أي النساء (قوله غيرهما) أي مالك وأشهب رضي الله تعالى عنهما (قوله في مال) تنازع فيه شهادة وكالة (قوله وهذا) أي قول غيرهما (قوله اراد) أي محضون (قوله وافقه) أي مالكا رضي الله تعالى عنه (قوله الاولى) بضم الهمز (قوله وقاله) أي سقوط شهادتهما (قوله هو) أي ابن القاسم فصل ليعص عطف أشهب على الضمير المستتر في قال (قوله في كتاب) خبر مقدم (قوله من المدونة) بيان كالجاء (قوله فلا يقطع) بضم الياء (قوله منهما) أي المشهود عليهما

(قوله برآه) بفحاش مثقلا (قوله وان سكان) أي قولهما وهما الخ (قوله قالوا) أي ابن القاسم وأشهب (قوله ولو قالوا) أي الشاهدان (قوله ذلك) أي وهما الخ (قوله قبل الاستبفاء) صلة ثبت (قوله قتل) بضم فكسر أي شهيد أو بقتله (قوله وأوجه) أي من شهدوا برآه (قوله وبعده) أي الاستبفاء عطف على قبل الاستبفاء (قوله وامكن) أي نقض الحكم (قوله والوا) أي وان لم يكن النقض (قوله فلا) أي ٢٨٨ لا ينقض الحكم (قوله كرجوعهم) أي عن الشهادة بعد الحكم تشبيهه في عدم نقضه

عن شهادتهم ما عليه وأما الثاني فلا نهما قد كانا برآه - حين شهد على الأول وظاهره وان كان بعد الأمر بالحكم وقبل انقضاءه وفي النوادر عن الموازية إذا قال قبل الحكم وهما لم يقبلوا وقاله ابن القاسم وأشهب قالوا ولو قال في آخر على هذا شهدنا وهما في الأول لم يقبلوا على واحد منهما ورواه ابن القاسم أشهب كان ذلك في حق أوقتل أو مرقاة لأخراجهما أن أنفسهما عن العدالة باقرارهما أنه ما شهدا على الوهم والشك (و) ان شهد عدلان على شخص بقتل آخر ماوله في الحرية ولا سلام عددا عدوانا وأربعة على محض بالزنا وحكم الحاكم بالقصاص من الأول ورجع الثاني (نقض) بضم فكسر أي فسخ الحكم (ان ثبت كذبهم) أي الشهود في شهادتهم لبناني هذه المسئلة استوفها ابن الحاجب وأجلها المصنف فلوقال ونقض ان ثبت كذبهم قبل الاستبفاء فكيف من قتل أو جبه قبل الزنا أو بعده وأمكن كذبة خطأ والافلا كرجوعهم ولوعن دما واحد وغرما مالا ودية لكان أوضع وأتم ابن عاشر هذه تفصيل المسئلة ونضيم غرما للشهدين في عدم النقض في صورتين تبيين الكذب والرجوع اهـ (ك) ظهور (حياتهم) أي الشخص الذي شهدا به (قتل) بضم فكسر عمدا أو خطأ فان كان اقتص في العمد ثم قدم لمشهد بقتله حيا غرم الشاهدان الدية من أموالهما ولا شيء منهما على الامام ولا على من قتل المشهود عليه وان شهدا بالقتل خطأ ثم ثبت حياته بعد غرم العاقلة الدية فقال ابن القاسم ترجع العاقلة بالدية على من أخذها فان أعدم فلها الرجوع على الشهود وعليه اقتصر ابن الحاجب (أو) ظهور (جبه) بفتح الجيم وشدة الموحدة أي المشهود عليه برؤية الزنا (قبل الزنا) المشهود به ويغرم المشهود دية ولا يحدون لجبه ابن عرفة في موازية ابن القاسم ان شهد رجلان بان هذا الرجل قتل ابن هذا عمدا انقضى بقتله فقتله ثم قدم الابن حيا غرم الشاهدان دية في أموالهما ان تعمد ذلك ولا شيء على الامام ولا على عاقلة ولا على الأب وقاله اصبيغ ان كان ذلك عمدا من الشاهدين ابن القاسم ولو صالح الأب القاتل بمال لردمه فان كان عديما فلا يتبع الشاهدان بشي وقاله ابن معنون لا يبقيدان تعمدوا ذلك وزاد عنه ولا يرجع لشاهدان فيما غرما على القاتل بشي لانهما اللذان تعديا فان كانا عديين يرجع ولي المقتول على ولي القاتل فان أخذ ذلك منه فلا يرجع على الشاهدين لانه الذي اتلف النفس ثم قال وروى ان ولي الدم مخير ان شاء اتبع الشاهدين فان اختار ذلك فليس له التحول عنهم الا بهدما لانه ان أخذ ذلك منهما رجعا به على الولي وان اختار تضمن الولي القاتل فليس له التحول عنه لى الشاهدين أعدم أو لم يعد وان ودى الولي القاتل لم يكن له رجوع على الشاهدين وقدرى انه لا يرجع على الولي شي لان ظهور المحكوم بقتله حيا بطل الحكم والولى انما أخذ ما اعطاه

(قوله وحسد) بضم الحاء وشهد الدال أي المشهود عليه (قوله وغرما) أي الشاهدان الرجعيان (قوله صورتين) بفتح التاء مثني بلانون لاضافته التي البيان (قوله فان أعدم) أي أخذ الدية (قوله فلها) أي العاقلة (قوله وعليه) أي قول ابن القاسم صلة اقتصر (قوله ولا يحدون) أي نقضه (قوله الاب) أي المشهود بقتل ولده (قوله لردم) أي الاب المال (قوله فان كان) أي الاب (قوله فلا يتبع) بضم الباء وفتح الموحدة (قوله وزاد) أي ابن معنون (قوله عنه) أي معنون (قوله القاتل) أي قاتل المشهود عليه (قوله منه) أي القاتل (قوله فلا يرجع) أي القاتل (قوله لانه) أي القاتل (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله وروى) بضم فكسر (قوله فان اختار) أي لولى (قوله ذلك) أي اتباع الشاهدين

(قوله فليس له) أي الولي (قوله عنهما) أي الشاهدين (قوله بعدهما) بضم فكسر (قوله لانه) أي الشاهدان (قوله منهما) أي الشاهدين (قوله رجعا) أي الشاهدان (قوله به) أي المأخوذ (قوله على الولي) أي القاتل (قوله وان اختار) أي ولي المقتول (قوله عنه) أي القاتل (قوله أعدم) أي القاتل (قوله وقدرى) بضم فكسر (قوله انه) أي ولي المقتول (قوله على الولي) أي القاتل (قوله والولى) أي القاتل

(قوله عنده) أي الولي القاتل (قوله أخذه) أي الولي القاتل (قوله قتل) أي قال ابن عرفة (قوله اقتص) بضم التاء (قوله بقتله) أي بدعواه (قوله بينة) صلة اقتص (قوله حيا) حال من فاعل قدم (قوله قتل) بضم فكسر (قوله به) أي القاتل (قوله على الشاهدين) صلة رجوع (قوله عليه) أي المقتول قصاصا (قوله بدية) أي المقتول صلة رجوع (قوله في أموالهم) أي الشهود صلة رجوع (قوله ان كانا) أي الشاهدان (قوله والا) أي وان لم يكونا مابين (قوله وتخير) أي الولي (قوله في ذلك) أي رجوعه على الشاهدين (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله شهد) بضم فكسر (قوله بعد غرم المأقلة الدية) صلة قدم (قوله رجعت) أي العاقلة (قوله بها) أي الدية (قوله فان اعدمت) أي البينة (قوله منها) أي البينة والولي (قوله فلا تحول) بفتح هاء (قوله فضم منقلا (قوله لها) أي العاقلة (قوله عنها) أي البينة (قوله فسكون أي البينة ٢٨٩ (قوله لانها) أي البينة (قوله وان اتعت) أي العاقلة (قوله

لها) أي المأقلة (قوله عنه) أي الولي (قوله لو اعدم) أي الولي (قوله ان الاب) أي الذي ادعى قتل ولده وأخذ دية من عاقلة قاتله (قوله رد) بفتح هاء (قوله فضم منقلا (قوله ما أخذ) أي الاب (قوله منها) أي العاقلة (قوله فان كان) أي الاب (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله وفيها) أي المدونة (قوله وحده) أي الامام المرجوم (قوله الرجوع عن الشهادة) أي حقيقة عرفا (قوله انتقال) جنس واصله للشاهد فصل مخرج انتقال غيره (قوله بعد اداء شهادته) فصل مخرج انتقال الشاهد قبله (قوله بأمر) صلة شهادة (قوله الى عدم الجزم به) أي المشهود به صلة انتقال (قوله فدخل) أي في الحد (قوله انتقاله) أي الشاهد

الشاهدان على انهما صدقا عنه والذي أخذه قصاص لا عن له وعن الشاهدين غرم الدية لانها اللذان اتفقا لذلك قلت فخالصه ان قدم من اقتص بقتله بينة حيا في تعين رجوع ولي من قتل به على الشاهدين عليه بدية في أموالهم ان كانوا مابين والا فلي اقتص وتخير في ذلك وفي رجوعه على المقتص نالته الرجوع على المقتص بشئ مطلقا ثم قال ولو كانت الشهادة بقتل خطأ ثم قدم من شهد بقتله بعد غرم العاقلة الدية رجعت على البينة بها لانه فان اعدمت فعلى الولي ومن يغرم منهم فلا يرجع على الآخر بشئ وروى ان العاقلة تخبر فان اتعت البينة فلا تحول لها عنها الى الولي الا في عدمها لانها لو غرمت رجعت على الولي وان اتعت الولي فلا تحول لها عنه الى البينة ولو اعدم لانه ان غرم لم يكن له رجوع على البينة وعن ابن القاسم ان الاب رد على العاقلة ما اخذ منها فان كان عديا غرمت البينة ثم قال وفيها ان شهد أربعة على رجل بالزنا فرجعه الامام ثم وجده محبوبا فلا يحد الشهود اذا لا يحد من قال لمحبوب يا زاني وعليهم الدية في أموالهم مع وجع الادب وطول السجين الا ان يقولوا رأينا شاهرا في قتل جبهه فحبسوا شهادتهم ولا حد عليهم بكل حال (لا) ينقض الحكم ان ثبت (رجوعهم) أي الشهود عن الشهادة ابن عرفة الرجوع عن الشهادة انتقال الشاهد بعد اداء شهادته بما مر الى عدم الجزم به دون تقيضه فيدخل انتقاله الى شريك على القولين بان الشاك حاكم أو غير حاكم الاول للاصحاب شارح المحصول والثاني للقرافي وقيد بعد اداء شهادته هو ظاهر الروايات وظاهر لفظ المازري صدقه على ما قبل الاداء فعليه يحذف لفظ بعد اداء شهادته اه وظاهره سواء كان رجوعهم قبل الاستيفاء أو بعده فان كان قبله فان كان الحكم عال مضي اتفقا وان كان بقتل فلا ينقض كافي المال وله أيضا مع غيره لا يستوفي في الدم طهرته وتجب الدية وان كان بعد الاستيفاء قال المصنف لا خلاف ان الحكم تام (و) ان رجح الشاهدان بعد الحكم وقيل الاستيفاء (غرما) أي الشاهدان (مالا) اتفقا فالله المشهود له لشهادتهما ولو قالوا غلطنا لان الخطأ والعمد في أموال الناس سواء وان رجعا بعده غرما للمشهود عليه مثل ما غرمه للمشهود له ان كان مثلهما وقيمه ان كان مقوما (و) غرما (دية) للمقتص منه أو المرجوم ان رجعا عن شهادتهما بقتل المشهود عليه قصاصا أو حدا يارجم ان لم يعمدا الزور وقالوا غلطنا خلافا لابن الماجشون في عدمه قال اذ لو غرم في الخطاء كثرة الشهادة لتورع الناس عنها بل (ولو تعمدا) أي الشاهدان الزور

٣٧ مخرج بأمر بعد ادائها (قوله الاول) أي ان الشاك حاكم (قوله والثاني) أي ان الشاك غير حاكم (قوله وقيد بعد الخ) اضافته للبيان (قوله هو الخ) خبر قيد (قوله صدقه) أي الرجوع الخ خبر ظاهر (قوله عليه) أي صدقه على ما قبله صلة يحذف (قوله يحذف) بضم فسكون ففتح أي من الحد (قوله لفظ) اضافته للبيان (قوله فان كان) أي الرجوع (قوله قبله) أي الاستيفاء (قوله وان كان) أي الحكم (قوله لا ينقض) أي الحكم (قوله وله) أي ابن القاسم (قوله لا يستوفي) بضم الياء وفتح الفاء أي الحكم (قوله وان كان) أي الرجوع (قوله بعده) أي الاستيفاء (قوله ان كان) أي ما غرمه (قوله وقيمته) أي ما غرمه (قوله بعده) قبل المشهود عليه (قوله رجعا) (قوله عنه) أي ابن الماجشون (قوله عنها) أي الشهادة

(قوله يقتص) بضم الميم (قوله منهما) أى الراجعين (قوله واستقر به) أى القصاص منهما (قوله يقتل رجلا) من إضافة المصدر لقاعله (قوله يقتله) أى الرجل من إضافة المصدر لقاعله (قوله ودفعه) أى الامام الرجل (قوله لاولى) أى للمقتول (قوله فأقرا) أى الشاهدان (قوله قبل قتله) أى الرجل صله أقرا (قوله ابن القاسم) تنازع فيه اضطرب وقال (قوله بنهذ) بضم ففتحين مثقلا (قوله يقتله) أى الرجل (قوله لانهما) أى الشهادتين (قوله الآن) أى حين رجوعهما صله تقبل بضم التاء (قوله ثم قال) أى ابن القاسم (قوله هذا) أى تنفيذ الحكم (قوله أقف) أى أكف وأمسك (قوله لحرمته) أى القتل (قوله وكذا) أى القتل فى الامساك عنه ٢٩٠ (قوله والعقل) أى الدية (قوله الى) بشد الميم (قوله واستحسن) بضم التاء وكسر

السين (قوله يقتل) بضم الميم (قوله بفتح التاء) (قوله فيه) العقل (أحب الى) مفعول قول (قوله لم يذكر) أى ابن القاسم الخ خبر قول (قوله فيه) أى القول (قوله وان أراد) أى ابن القاسم ان العقل على الشهود (قوله لانها) أى الدية على التردد بين الدينين (قوله عكسه) أى القاتل رجل والقتيل امرأة (قوله انه) أى ابن القاسم (قوله عنه) أى القاتل (قوله حده) أى رجم المحسن (قوله وسقوطه) أى حده (قوله يحد) بضم الميم أى المحسن (قوله ثم) قال أى ابن عرفة (قوله انفاذه) أى حد غير المحسن يجاده (قوله وسقوطه) أى الحد (قوله بعقوبته) أى ايلام المشهود عليه بالضرب (قوله فقط) أى دون الحد (قوله واختياره) أى

فيغمران الدية ولا يقتص منهما عند ابن القاسم وأشار بولول قول اشبه يقتص منهما فى العمد واستقر به المصنف لقتلهما نفسا بغير شبهة والولى والقاضى معذوران ابن عرفة الشيخ عن الموازية لو شهدوا بقتل رجل لحكم الامام بقتله ودفعه للولى فأقر بالزور قبل قتله فقد اضطرب فيه فقال ابن القاسم مرة ينفذ الحكم بقتله لانهما الآن لا تقبل شهادتهما ثم قال هذا القياس وليكن أقف عن الحكم بقتله لحرمته وكذلك القاطع وشبهه والعقل أحب الى واختلاف قول اشبه أيضا أصبغ القياس القتل والقطع والرجم فى زنا المحسن واستحسن أن لا يقتل لحرمته الدم وخطره ولا دية على شاهد ولا مشهود عليه وأراه شبهة كبيرة وقاله محمد المازرى قول ابن القاسم فيه العقل أحب الى لم يذكرفيه على من يكون العقل هل على الشهود لانهم أبطلوا الدم فيغرموا دية وان أراد فهدل عليهم دية من شهدوا عليه أو دية القتيل لانها قد تختلف فبكون القاتل رجلا والقاتل امرأة أو عكسه والاطهر انه أراد ان العقل على القاتل حتى لا يطل الدم عنه ولو كان رجوعهما عن زنا محسن ففي تنفيذ حده وسقوطه لا لبديل ثالثا يحد حد يكره ثم قال ولو كان رجوعهما عن زنا غير محسن ففي انفاذه وسقوطه بعقوبته فقط قول ابن القاسم مع اللغى عن محمد واختياره وفى القذف منها وان قالت المينة بعد ما وجب الحد ما شهدنا الابن ورد رأى الحد ابن المواز اذا شهدا بقتل أو غيره ثم رجعا بعد الحكم فرجوعهما ليس بشهادة وهو اقرار على أنفسهما بما اتلفا وشهادتهما الاخرى باطله والحكم ماض ابن شاس ان كان رجوع الشهود قبل القضاء فلا قضاء وان كان بعده وقبل الاستيفاء فلا ينفذ لان مقتضى ان كان بعده غرما الدية فى العمد والخطا عند ابن القاسم ابن حارث ان رجعا بعد الحكم وقبل قبض المال وجب للمحكوم عليه قبضه اتفاقا وفيها ان رجعا بعد الحكم يدين ضمانا ظاهره ولو قبل تنفيذ وهو مقتضى نقل الصقلي عن الموازية ان رجعا بعد الحكم فهو للمقتضى عليه قبل أن يؤدى فطلب المقتضى له الشاهدان بما كانا يغرمانه لغريمه لو غرم فلا يلزمهما غرم حتى يغرم المقتضى عليه ولكن ينفذ القاضى الحكم للمقتضى عليه على الراجحين بالغرم هرب أو لم يهرب فان غرم أحدهما وكلا لو شهدا بالحق الى سنة ثم رجعا فلا غرم عليهما حتى يغرم هو وقال محمد بن عبد الحكم للمقتضى عليه أن يطلب الشاهدان بالمال حتى يدفعاه عنه للمقتضى له البناى المبالغة

اللقى (قوله منها) أى المدونة بيان القذف (قوله وجب) أى ثبت (قوله درى) بضم فكسر أى أسقط راجعة (قوله بشهادة) أى صحيحة (قوله وهو) أى رجوعهما (قوله وشهادتهما الاخرى) أى الحاصلة برجوعهما (قوله وان كان) أى الرجوع (قوله بعده) أى القضاء (قوله وان كان) أى الرجوع (قوله بعده) أى الاستيفاء (قوله وجب) أى ثبت (قوله قبضه) أى المال من الشاهدان (قوله وفيها) أى المدونة (قوله تنفيذ) أى الحكم (قوله وهو) أى ضمانهما قبل التنفيذ (قوله ان رجعا الخ) مفعول نقل المضاف لقاعله (قوله هرب) أى المقتضى عليه (قوله فان غرم) أى المقتضى عليه (قوله أغرمهما) أى المقتضى عليه الشاهدان (قوله هو) أى المقتضى عليه (قوله يدفعاه) أى الشاهدان المال (قوله عنه) أى المقتضى عليه (قوله له) أى المال (قوله المبالغة) أى ولو تعدا

ای اختصاص شهود الزنا
بغرم الدیة (نوله واختاره)
أی اختصاص شهود الزناه

(قوله يشار كههم) ای شهود
الزنا فيه (قوله رجه) ای
المشهود علمه (قوله علمه)

ای التشارک فیہ (قوله)
نصفها) ای الذیة (قوله)
نصفها) ای الذیة (قوله)

ای المشهود علیه (قوله بأنه)
ای المشهود علیه (قوله أنه)

ای المرحوم (قوله بھی) ای
المسئلة (قوله من رجم)
ضم فكسر (قوله منها) ای

من شاعدي) بفتح الدال
(قوله ذلك) اى الخلاف

(قوله حليم الرجم) اضافته
للبيان (قوله الى اضافته)
اي الرجم صله حصر (قوله

لوصف زناه) اضافته الاولى
للبيان (قوله فيه) اي حكم
الرجم (قوله لانه) اي احصائه

(قوله) ای المشهود علیه
(قوله فیہ) ای المشهود علیه
(قوله واضافته) ای حکم

الرجم عطف على حصر (قوله
وصفي) بفتح الفاء مثني بلا
نون لاضافته التي للبيان

قوله من عدد) صلة إضافة
قوله مثبتهما) بضم فسكون
فكسر أي احصائه وزياده

(قوله او اضافته) ای حکم
الرجم (قوله بعد رجم) صله

راجعة لقوله ودية فقط اذا العمد في المال أحد بالغرم فلا بالغرم عليه وما قبلها فيه خلاف
 أيضا لكن بالغرم وعده وما مشى المصنف عليه فيه من الغرم خلاف قول أكثر أصحاب
 الامام مالك رضي الله تعالى عنه لكنه ظاهر المدونة كما ذكره ابن عرفة وغيره (و) لو شهد أربعة
 على شخص بالزنا واثنان باحصانه ورجم ثم رجع السبعة عن شهادتهم اختص شهود الزنا بالغرم
 الدية (ولا يشار إليهم) أي شهود الزنا (شاهد الاحصان) في غرم الدية هذا مذهب ابن القاسم
 واختاره سحنون وأصمغ وقال أشهب ومن وافقه يشار إليهم شاهد الاحصان لان سبب رجعه
 مركب من الشهادتين وعلمه فهل يستوى السنة في الغرم أو على شاهدي الاحصان نصفها
 قولان ولو انفردت شهادة الزنا لم يرجم كما قررهما الشارح ونحوه لابن شاس وابن الحياجب
 وغيرهما وقرره البساطي بأنه يرجم بشهود الزنا والاحصان ثم ثبت انه محبوب فان الغرم يختص
 بشهود الزنا اعدم تبين كذب شهود الاحصان فهي من تمام قسم تبين الكذب ابن عرفة من
 رجم بشهادة أربعة بزناه واثنان باحصانه ثم رجعوا أجمعون ففي عدم غرم شاهدي الاحصان
 وغرم كل منهما ماسدس الدية باقيهما على يئنة الزنا بالسوية الثالثة على كل من شاهدي الاحصان
 ربعها ونصفها على يئنة الزنا بالسوية لا صمغ مع سحنون وابن القاسم وأشهب مع ابن
 الماجشون ومحمد وأشار المازري الى ان ذلك بناء على حصر حكم الرجم الى اضافته لوصف زناه
 ولغو احصانه نفسه لانه وصف كماله لا وصف نقص فيه أو اضافته الى وصف احصانه وزناه من
 عدد منبتهما أو اضافته الى الوصفين من حيث ذاتهما وشبهه في عدم المشاركة في الغرم فقال
 (كرجوع) جنس العدل (المزكي) لشهود الزنا وقتل العمد عن تركيتهم بعد رجم المشهود
 عليه أو قتله قصاصا فلا يغرم المزكي شيئا من الدية سواء رجع المشهود الاصول أو لا ففي النوادر
 يحضون ان شهد رجلان بحق والقاضي لا يعرفهما فزكاهما رجلا ن فقبلهما القاضي وحكم
 بالحق ثم رجع المزكيان للبينة وقالوا زكينا غير عدلين ومن لا يركي مثله فلا ضمان عليه ما لان الحق
 أخذ بغيرهما ولو رجع الشاهدان ومن زكاهما فلا يغرم الا الشاهدان وقاله ابن الماجشون
 أيضا المسناوى لم يذكره واخلاف أشهب في رجوع المزكي كخلافه في رجوع شاهد الاحصان
 ولعله يتخرج في رجوع المزكي بالاولى اعدم ثبوت شي بدون المزكي بخلاف شاهد الاحصان
 يثبت بدونه الخلد قاله المسناوى (وأدبا) بضم فكسر مثقلا أي الشاهدان الراجعان عن
 شهادتهما (في كذف) وشتم وضرب بسوط ولطم بعد الاستيفاء بمجد المشهود عليه وتأديبه ولا
 غرم عليهما ولا قود عند جميع أصحابنا اذ لم يتلقا ما لا يغرمانه ولا نفسا فيطمان بديتهما يحضون
 ذاهدا على رجل انه قذف رجلا أو شتمه أو ضربه بسوط أو لطمه فخلده القاضي في القذف أو
 أدبه فيما يجب فيه الادب ثم رجع الشهود وأقروا بالزور فليس في هذا عند جميع أصحابنا غرم ولا
 قود ولا حد معروف الا الادب من السلطان ولا تقع المماثلة في اللطمة ولا ضرب السوط بأمر
 يضبط ولا ارش لذلك انما فيه الادب (وحد) بضم الحاء المهملة وشد الدال كذلك (شهود
 الزنا) الراجعون عن الشهادة به حد القذف للمشهود عليه الحر ذي الآلة العفيف عما
 يوجب الحد (مطلقا) عن التقييد بكون رجوعهم بعد الحكم أو بعد الاستيفاء بمجد المشهود

رجوع (قوله فقبلاهما) بكسر الباء (قوله ينزكي) بفتح الكاف (قوله عليهما) أي المزيكين (قوله وأخذ) بضم فس (قوله بغيرهما) أي المزيكين (قوله ولعله) أي خلاف أشهب (قوله بالاولى) بفتح الهمزة (قوله بعد الاستيفاء) صلة الراجعان (قوله بجد) صلة الاستيفاء (قوله وتأديه) عطف على حد (قوله قود) بفتحات أي قصاص (قوله شهد) بضم فس (قوله بجلده) أي المشهود عليه

(قوله وبعده) أى الاستيفاء (قوله ويجدون) أى الراجعون (قوله عن شهادته) أى الزناصلة ترجوع (قوله سواء كان) أى الرجوع (قوله ونصه) أى ابن الحاجب ٢٩٢ (قوله حدوا) بضم الحاء أى الأربعة (قوله وبعده) أى الحكم (قوله واختلف)

عليه ابن الحاجب للرجوع ثلاث صور قبل الحكم وبعده وقبل الاستيفاء وبعده ويجدون في شهادة الزنا في الصور كلها وشبهه في حدشهم والزنا فقال (كرجوع أحد الأربعة) الذين شهدوا بالزنا على مكلف عن شهادته (نيل الحكم) بحد المشهود عليه فيحد الأربعة لعدم كمال نصاب شهادة الزنا فذهبهم فاذفون (وان رجع أحدهم) أى الأربعة الذين شهدوا بالزنا على مكلف (بعده) أى الحكم بحد المشهود عليه (حد) بضم ففتح مثقلا الشاهد (الراجع) اتفاقا لا عتراقه على نفسه بالذف (فقط) أى ولا يحد الثلاثة الذين لم يرجعوا عن شهادتهم على المشهور وهو مذهب المدونة لانه في الحد الحكم بشهادتهم مع بقائهم عليه وظاهر قوله بعد الحكم سواء كان قبل الاستيفاء أو بعده وهو كذلك في توضيحه وفي الجواهر بعد الحكم واقامة الحدود به ابن الحاجب قاله قت طي لم يتبعه بل عبارته كعبارة المصنف ونصه فلورجع أحد الأربعة قبل الحكم حدوا وبعده حدوا راجع اتفاقا دون الثلاثة على المشهور ونص الجواهر وإذا رجع أحد الأربعة قبل الحكم حدوا ولو كان رجوعه بعد الحكم واقامة الحد حد الرافع بغير خلاف واختلف هل يحد الباقيون لان الزنا لم يثبت إلا بأربعة أو لا يحدون لان الحكم تم بشهادتهم وهم الآن باقون عليهم وفي المدونة ان رجع أحد الأربعة قبل اقامة الحد حدوا كلهم وبعده حد الرافع فقط واماها سبع ابن شاس وذكر ابن عرفة عن ابن رشد خلافا في حد الرافع فقط قبل اقامة الحد أو الجميع اه (وان رجع اثنان من ستة) شهدوا بالزنا على مكلف (فلا غرم ولا حد) على من رجع ولا على من بقي لقام النصاب بالأربعة الباقيين على شهادتهم هذا أحد قولى ابن القاسم وقوله الثاني يحد الرافعان وعلى الأول لا غرم ولا حد في كل حال (الآن يتبين) بعد الحد ورجوع الاثنين (ان أحد الأربعة) الباقيين على شهادتهم (عبد فوجد) بضم الباء وفتح الحاء الاثنان (الراجعان) عن شهادتهما (والعبد) حد القذف لنقص الباقيين على شهادتهم عن النصاب (وغرما) أى الرافعان (ربيع الدية) للمشهد عليه المرجوم لان ما زاد على الثلاثة ولو كثروا بمنزلة الرابع المكمل للنصاب ولا يغرم العبد معهما لانه لم يرجع عن شهادته ولا غرم ولا حد على الثلاثة الباقيين على شهادتهم لانه شهد معهم الاثنان الرافعان ورجوعهم لغو بالنسبة لهم طي قوله لانه لم يرجع الخ أصله في الموازية وبجث فيه باقتضائه غرمه اذا رجع وليس كذلك لان ماله لم يمس ولم يمس نظرا لانه علل بالوصف المعتبر وهو عبوديته اذ هو المضر للشهادة فلا عبودية بالرجوع عنه حصل أم لا فكأنه قال فلا عبودية برجوعه ان رجع وان شهد ستة أحرار بالزنا على محسن ورجع اثنان منهم بعد رجه فلا يغرم ولا يحدان (ثم ان رجع ثالث) أى من الستة الأحرار الذين شهدوا بالزنا (حد) بضم الحاء (هو) أى الثالث (و) الشاهدان (السابقان) الثالث في الرجوع لعدم كمال النصاب بالثلاثة الباقيين (وغرموا) أى الثلاثة الراجعون عن شهادتهم (ربيع الدية) بالسوية لانهم بمنزلة الرابع المكمل للنصاب وكذا اذا رجعوا بمجموعة من (و) ان رجع (رابع) أى من الستة الأحرار أيضا (فنصفها) أى الدية على الأربعة الذين رجعوا عن شهادتهم لبقاء

بضم التاء (قوله وبعده) أى الحد (قوله أو الجميع) عطف على الراجع (قوله هذا) أى عدم غرم وخدم من رجع ومن لم يرجع (قوله قولى) بفتح اللام مثني بلا نون لاضافته (قوله وقوله) أى ابن القاسم (قوله وعلى الأول) أى سقوط الغرم والحد عن الجميع (قوله ولو كثروا) أى الزائدون على الثلاثة (قوله بمنزلة الخ) خبران (قوله معهما) أى الراجعين (قوله لانه) أى العبد (قوله لانه) أى الشان (قوله لهم) أى الثلاثة الباقيين (قوله وبجث) بضم فكسر (قوله فيه) أى التعليل بعدم رجوعه (قوله باقتضائه) أى التعليل (قوله غرمه) أى العبد (قوله لانه) ماله (أى العبد) (قوله وفيه) أى البحث (قوله لانه علل) أى عدم غرمه (قوله بالوصف المعتبر) أى فى عدم غرمه (قوله وهو) أى الوصف والتعليل به علم من تعليل الحكم وهو عدم الغرم بالمستحق المؤذن بعليسة المشتق منه (قوله اذ هو) أى وصف العبودية (قوله المضر) أى المبطل للمنافع

(قوله معه) أى وصف العبودية (قوله حصل) أى الرجوع ثم لا يخفى ان البحث انما هو في التعليل بعدم الرجوع وان العبد ليس مشتقا (قوله هو) أكد به الضمير المستتر في حد ليعطف السابقين (قوله الباقيين) أى على شهادتهم (قوله وكذا) أى الثلاثة المتعاقبين في الرجوع في غرم ربع الدية بالسوية

(قوله ربه) أي النصاب (قوله هذين) أي رجوع خامس ورجوع سادس (قوله به) أي رجه (قوله هو) أي الخامس الذي رجع ثانياً (قوله لذلك) أي حصول فق العين بستة هو أحدهم (قوله عليه) أي الأول (قوله عليه) أي الثالث (قوله ديتي) بفتح التاء منقفي بلا نون لاضافته (قوله بعد) صلة رجع (قوله عينه) أي الرجل (قوله به) أي الرجم (قوله وثان) أي من الستة عطف على أحد (قوله موضحة) أي الرجل (قوله به) أي الرجم (قوله موته) أي الرجل (قوله به) أي الرجم (قوله بشهادته) أي الأول (قوله لكونها) أي الموضحة (قوله بشهادته) أي الثاني (قوله لموته) أي الرجل (قوله بشهادته) أي الثالث (قوله ماعلى الثاني) أي سدس دية النفس وخمس دية الموضحة (قوله عنه) أي الثالث ٢٩٣ (قوله ولزمه) أي ماعلى الثاني (قوله

أياه) أي الثالث (قوله على ان دخول دية فق عين رجل الخ) صلة نعمت قولان أي مبنيان (قوله ودية موضحة) أي الرجل عطف على دية فق عين (قوله في دية قتله) صلة دخول (قوله الجميع) أي فق العين والموضحة والقتل (قوله باعتبار) صلة دخول (قوله دية مادونها) أي النفس مقبول استلزام المضاف لقاعله (قوله كاية) حال من دية النفس (قوله في اجرائها) أي دية النفس (قوله أو كلا) بضم الكاف (قوله بها) أي اجرائها صلة كلا عطف على كاية يعني والله اعلم ان الاول على ان دية النفس دية لكل جزء من اجزائها فهي كاية والثاني على انها دية الكل المركب من اجزائه لادية كل جزء منها هي كل (قوله بناء) خبرا (قوله

نصف النصاب وهم الاثنان الباقيان على الشهادة فالاربعة الراجعون بمنزلة اثنين مقين للنصاب وان رجع خامس فعلى الخمسة الراجعين ثلاثة ارباعها لبقا ربه وان رجع سادس فعلى الستة جميعها اسداسا وسكت عن هذين لوضوحهما (وان رجع سادس) من ستة أحرار شهدوا على محصن بالزنا وأمر الامام برجه وكان رجوعه (بعينه) أي المشهود عليه بالرجم (و) رجع (خامس بعد موضحة) أي المشهود عليه به (و) رجع (رابع بعد موته) أي المشهود عليه به (فعلى) الرابع (الثاني) أي الخامس خمس دية (الموضحة) لخصوا لها بشهادة خمسة هو أحدهم (مع سدس) دية (العين) لحصول فتم بستة هو أحدهم وشبه في غرم سدس دية العين فقال (ك) الرابع (الاول) أي السادس لذلك ولا شيء عليه من دية الموضحة لرجوعه قبل حصولها (وعلى) الرابع (الثالث ربيع دية النفس فقط) لاثلاثها بانه اربعة هو أحدهم ولا شيء عليه من ديتي العين والموضحة لاندراجهما في دية النفس ابن عرفة في الموازنة ما حصل ان رجع أحد ستة شهدوا بربا رجل حده الرجم بعد فق عينه به وثان بعد موضحة به وثالث بعد موته به فعلى الاول سدس دية عينه لقتلها بشهادته مع خمسة وكذا على الثاني مع خمس دية الموضحة لكونها بشهادته مع أربعة وعلى الثالث ربيع دية النفس لموته بشهادته مع ثلاثة وفي سقوط ماعلى الثاني عنه ولزمه آياه قولان ابن عرفة على ان دخول دية فق عين رجل ودية موضحة في دية قتله خطأ في الجميع باعتبار استلزام دية النفس دية مادونها كاية في اجرائها أو كلاهما ابن عبد السلام هذا الذي قاله محمد بناء على ان الشهود اذا رجعوا بعد الحكم وقبل استيفائه فلا يستوفى قلت هذا واضح من تعليل قدر ما وجب على كل منهم قال وأما قلنا اذا رجعوا حينئذ فيستوفى ولا ينعرج رجوعهم من استيفائه فيصير المرجوم كأنه أقيم عليه الحد بشهادة الستة جميعا فيكونون كن قتله بعد ان أوضحه وفقاً عينه فينبغي أن لا يكون على هؤلاء الثلاثة الذين رجعوا عن شهادتهم سوى ربيع الدية فيكون عليهم بالسواء ويسقط عنهم ما عداه قلت قوله فيكونون كن قتله بعد ان أوضحه وفقاً عينه وهم بل يكونون كن قتله قبل ان أوضحه وفقاً عينه لان قتله على هذا التقدير بنفس شهادتهم ورجوعهم لغو فتأمله وأيضاً القول بامضاء الحكم بشهادة من رجع بعده وقبل تنفيذه انما

استيفائه أي الحكم (قوله فلا يستوفى) بضم الياء وفتح الفاء أي الحكم جواب اذا (قوله قلت) أي قال ابن عرفة (قوله هذا) أي كون ما قاله محمد مبني على ان رجوع الشهود بعد الحكم وقبل استيفائه مانع منه (قوله بين) بكسر الهمزة وتشديد اللام (قوله قال) أي ابن عبد السلام (قوله حينئذ) أي بعد الحكم وقبل استيفائه (قوله كأنه) بفتح الهاء وشدة النون (قوله فيكونون) أي الراجعون (قوله فيكون) أي ربيع الدية (قوله عليهم) أي الثلاثة الراجعين (قوله عنهم) أي الراجعين (قوله ما عداه) أي ربيع الدية (قوله قلت) أي قال ابن عرفة (قوله قوله) أي ابن عبد السلام (قوله وهم) بفتح الهاء أي غلط خبر قول (قوله على هذا التقدير) أي كون الرجوع بعد الحكم وقبل استيفائه لا يمنع (قوله تنأمله) تأملته فظهر لي ان الصواب قول ابن عبد السلام قتله بعد ان أوضحه الخ انما خرموته عن فق عينه وايضا حده (قوله بعده) أي الحكم (قوله وقبل تنفيذه) أي الحكم

(قوله ثبت) أى القول بذلك (قوله منه) أى اسناد الامضاء لشهادة الراجع من حيث لا مستند له سواهم (قوله اسناده) أى الامضاء (قوله اليه) أى الراجع (قوله اسناده) أى الامضاء (قوله من البيعة) نعمت رجوعا (قوله عن شهادتها) صلة رجوعا (قوله فان أقامها) أى المدعى البيعة على الرجوع (قوله وأعد) أى القاضي (قوله فيها) أى البيعة على الرجوع (قوله للبيعة) أى التى شهدت بالحق (قوله وعجزت) أى البيعة التى شهدت بالحق (قوله تجر بحها) أى بيعة الرجوع (قوله غرمت) أى البيعة التى ثبت رجوعها عن شهادتها (قوله له) أى المشهود عليه (قوله وسواء) أى المدعى الرجوع (قوله بلطخ) أى قرينة دالة على رجوع البيعة (قوله من البيعة) ٢٩٤ أى الشاهدة (قوله الذى) نعمت رجوع (قوله ادعاء) أى المشهود عليه الرجوع

ثبت حيث لا مستند للحكم الاشهادة الراجع ولا يلزم منه اسناده اليه حيث صح اسناده لمقيم على شهادته كهذه المسئلة والله أعلم (و) ان شهدت بيعة على شخص بحق عندنا كم وحكم عليه به فادعى ان البيعة رجعت عن شهادتها عليه به وانكرته البيعة وأراد ان يقيم بيعة على رجوعها (ممكن) بضم فكسر مثقلا شخص (مدع) بضم الميم وفتح الدال مشددة (رجوعا) من البيعة التى شهدت عليه عن شهادتها عليه وانكرت البيعة الرجوع الذى ادعاء عليه اوصلة تكن (من) اقامة بيعة على الرجوع الذى ادعاء فان أقامها وأعد رفيق البيعة وعجزت عن تجريحها غرمت له ما غرمه بشهادتها وسواء أى المدعى بلطخ أم لا وشبهه فى التمكين فقال (كيمين) من البيعة على عدم رجوعها عن شهادتها عليه الذى ادعاء عليها فيمكن من طامها منها (ان) كان (أق) المشهود عليه (بلطخ) بفتح اللام وسكون الطاء المهملة أى قرينة تقوى دعواه رجوعها عنها كحدث الناس رجوع البيعة عن شهادتها واقامته شاهدا به غير مقبول فان حلفت البيعة على عدم رجوعها برئت وان نكلت حلف المشهود عليه على رجوعها وغرمها ما غرمه بشهادتها ابن المواز وابن مصفون اذا ادعى المقتضى عليه أن الشاهد ين عليه رجعا عن شهادتها فانكرها فان لم يأت بلطخ فلا يمين له عليها وان أقى بلطخ حلفا وبرئا وان نكلا حلف المدعى وأغرمهما ما أتلفاهما بشهادتهما وان نكل فلا شئ له عليهما ولو أقام عليهما شاهدين باقرارهما معا بعد الحكم بأنهما شهدا بوزور فليغرمهما ما شهدا به وبغرمادية النفس فى القصاص والرجم مع حد القذف وبغرماء ارض الجراح ولا يتنظر لرجوعهما بعد الاقرار (و) ان رجع الشاهدان عن شهادتهما ثم رجعا عن رجوعهما عنها (لا يقبل) بضم التحتية وفتح الموحدة (رجوعهما) أى الشاهدان (عن الرجوع) لاتهامهما بالنسب والتحيل على اسقاط ما يترتب على رجوعهما من الغرم والحد ونحوهما ولانه كرجوع المقر بحق ابن المواز ولا يتنظر لرجوعهما بعد الاقرار ابن عبد الحكم لو رجعا عن رجوعهما الموجب غرمهما فلا يشالا ويقضى عليهما بما يقضى به على الراجع المتأدى على رجوعه (وان علم الحاكم بكذبهم) أى الشهود فى شهادتهم عنده بقتل عدو لنا محصن (وحكم) الحاكم بقتل المشهود عليه أو رجعه (فالقصاص) على الحاكم لا على الشهود الكاذبين فى شهادتهم

فالملة جرت على غير الذى ولا ليس (قوله فيمكن) بضم ففتحين مثقلا أى مدعى الرجوع (قوله من طلبها) أى اليمين (قوله منها) أى البيعة (قوله كان) أى به لتوغل فى المضى فلا يقبله الشرط مستقبلا فلا يناسب المراد من مضيه (قوله المشهود عليه) مفسر فاعل أى (قوله تقوى) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله دعواه) أى المشهود عليه (قوله رجوعها) أى البيعة (قوله عنها) أى الشهادة (قوله كحدث) بفتحين بضم مثقلا الخ مثال للقرينة (قوله واقامته) أى مدعى الرجوع عطف على تحدث (قوله به) أى الرجوع (قوله وغرمها) يفحمان مثقلا أى المشهود البيعة (قوله فانكرها) أى الشاهدان الرجوع

(قوله فان لم يأت) أى المقتضى عليه (قوله فلا يمين له) أى المقتضى عليه (قوله عليهما) أى الشاهدان (قوله وان أقى) بالقتل أى المقتضى عليه (قوله حلفا) أى الشاهدان على عدم رجوعهما (قوله وان نكلا) أى الشاهدان (قوله وان نكل) أى المدعى (قوله أقام) أى المدعى (قوله عليهما) أى الشاهدان (قوله باقرارهما) أى الشاهدان (قوله بعد الحكم) صلة اقرار (قوله انهما شهدا بوزور) صلة اقرار (قوله ولا يتنظر) بضم فسكون ففتح (قوله رجوعهما) أى للشهادة (قوله بعد الاقرار) أى بالتزوير (قوله عنها) أى الشهادة (قوله من الغرم الخ) بيان ما (قوله ولانه) أى رجوعهما عن الرجوع عطف على لاتهامهما (قوله كرجوع المقر بحق) أى عن اقراره (قوله فلا يبقالا) أى لا يترك (قوله ويقضى) بضم الياء وفتح الصاد

(قوله منهما) أي الولي والحاكم (قوله ان لم يعلم) أي ما مورده (قوله ويعلم) بضم الياء (قوله يكذبهم) صلة علم (قوله باقرارهم) صلة يعلم (قوله كان حكمه) أي الحاكم (قوله حكمكم الشهود) أي من غرم الدية بلاقصاص وهذا خلاف قول المصنف فالقصاص (قوله اذا لم يباشروا) أي الحاكم مفهوما انه لو باشره فليقتل منه (قوله وان القاضي علم ذلك) أي كذب الشهود وعطف على كذب (قوله فقتل) أي الولي (قوله منه) أي الولي (قوله وتبعه) أي الممازري ٢٩٥ (قوله بعد الحكم به) أي الطلاق صلة

رجعا (قوله ان كان) أي الزوج (قوله بها) أي الزوجة (قوله لانها) أي الزوجة (قوله فلم يفتتا) أي الشاهدان (قوله عليه) أي الزوج (قوله له) أي الاستمتاع (قوله بعد حكم الحاكم بسقوطه) أي الفصا صصلة رجوع (قوله بعد الحكم به) أي الطلاق صلة الرجعيين (قوله كان) قدره لئلا ينقلب دخل الى الاستقبال بأن والمعنى على مضيه (قوله الزوج) مفسر فاعل دخل (قوله كذا) بفتح الباء مثني بلا نون لاضافته (قوله ان رجعا) أي الشاهدان (قوله بطلاقه) أي الزوج (قوله البتة) أي ثلاثا (قوله والنكاح الخ) حال (قوله شهادتهما) أي شهدي الطلاق (قوله فان كان) أي الطلاق (قوله انه) أي الشأن (قوله وان كان) أي الطلاق (قوله قبله) أي

بالقتل سواء تعمدا والكذب أولا لان موته بحكم الحاكم لا يشهداتهم وان علم الولي والحاكم كذبهم اقتصر منهما وسواء باشر الحاكم القتل أو أمر به ولا شيء على ما مورده ان لم يعلم كذب الشهود ويعلم المذكورين يكذبهم باقرارهم ابن عرفة الممازري لو أن القاضي علم كذب الشهود فتحكم بالجور وأراق هذا الدم كان حكمه حكم الشهود اذا لم يباشروا القتل بنفسه وأمر به من تلزمه طاعته ولو ان ولي الدم علم كذب الشهود في شهادتهم وان القاضي علم ذلك فقتل قاتل وإليه اقتصر منه بلا خلاف عند المالكية والشافعية وقول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه لا يقتل كالشهود وخيال فاسد اه وتبعه ابن شماس وابن الحاجب (وان رجعا) أي الشاهدان (عن) شهادتهما (ب) الطلاق (بعد الحكم به) (فلا غرم) عليهم ان كان دخل بها كما يأتي لان الاستحقت كل المهر بالدخول فلم يفتتا عليه الا الاستمتاع بها ولا قيمة له وشبهه في عدم الغرم فقال (كرجوعهما عن شهادتهما على مستحق القصاص) (عفو) (عن) (القصاص) بعد حكم الحاكم بسقوطه فلا يغرم الشاهدان شيئا اذا لاقية للقصاص ومحل عدم غرم الرجعيين عن شهادتهما بالطلاق بعد الحكم به (ان) كان (دخل) الزوج (بها) أي الزوجة (والا) أي وان لم يدخل بها (فنهقه) أي الصداق يغرمه الشاهدان الرجعيان للزوج ابن عرفة الشيخ عن كافي ابن المواز وابن محنون ان رجعا عن شهادتهما بطلاقه البتة والنكاح ثبت بغير شهادتهما فان كان بعد البناء فلا خلاف انه لا شيء عليهم وان كان قبله فقال ابن القاسم يغرمان نصف المهر أصبح هذا استحسان والقياس لا شيء عليهم ابن المواز الصواب لا شيء عليهم وقاله أشهب وعبد الملك وغيرهم ما من أرضى وفيها ان رجعا بعد قضاء القاضي بشهادتهما بالطلاق قبل البناء فعليه ما نصف الصداق عياض كذا عندنا في الاصل بعض الشيوخ لم يبين لمن هذا النصف فعمله أكثر الشيوخ على ان غرمه للزوج وكذا جاء مفسرا في كتاب العشور من الاسمعة وحله غير واحد على انه للمهر أن لم يكمل لها صداقها الذي ابطاه عليه بالفراق قبل الدخول وعليه اختصر المسئلة القرويون قالوا هذا مقتضى النظر والقياس لان غرمه للزوج لا وجه له اذا النصف عليه متى حصل الفراق قبل الدخول ولم يرأشهب ومحنون عليهم ما شيأ من المهر وشبهه في غرم النصف فقال (كرجوعهما) أي الشاهدان (عن) شهادتهما (ب) (الدخول) (زوجة) (مطلقة) أقرزوجها بطلاقها وأنكر دخولها فشهدا عليه به وحكم الحاكم عليه بغرم جميع المهر ثم رجعا عن شهادتهما فانه غرمان للزوج نصفه عند ابن القاسم وان رجعا أحدهما غرم له ربعه ابن عرفة قول ابن الحاجب ولو رجعا

البناء (قوله هذا) أي تغريمهما نصه (قوله عليهم) أي الرجعيين بالطلاق قبل البناء بعد الحكم به (قوله وقاله) أي عدم غرمهما النصف (قوله من أرضى) بيان غيرهما (قوله وفيها) أي المدونة (قوله ان رجعا) أي الشاهدان بالطلاق (قوله بشهادتهما) صلة قضاء (قوله بالطلاق) صلة شهادة (قوله قبل البناء) صلة الطلاق (قوله فعليهما) أي الرجعيين (قوله فعمله) أي كلامهما (قوله من الاسمعة) بيان كتاب (قوله على انه) أي غرم النصف للمرأة (قوله وعليه) أي غرم نصف الصداق لها صلة اختص (قوله والقياس) عطف على النظر (قوله به) أي الدخول

(قوله هو الخ) خبر قول (قوله ولو شهد الخ) بيان أن نصف الجلاب (قوله بعده) أي الدخول (قوله وهو) أي الزوج (قوله على من ثبت الخ) صلة شهد (قوله بغرم) ٢٩٦ صلة اختصر (قوله عند) صلة اختصر (قوله شأهدى) بفتح الدال (قوله وآخران) عطف على شأهدان (قوله

عطف على شأهدان (قوله ولو يعلم شأهدا الطلاق الخ) حال (قوله هل كان) أي الطلاق (قوله ولم يعلم شأهدا الدخول الخ) حال (قوله هذا) أي عدم شأهدى الطلاق (قوله واكثر) عطف على أصحاب (قوله فيه) أي عدم غرمهما (قوله من نصف الصداق) بيان ما (قوله وجب) أي ثبت (قوله احمد) أي الزرقاني (قوله وهو) أي تغريمهما جميع المهر (قوله وتبعه) أي أحمد (قوله على انها) أي الزوجة (قوله من ان شأهدى الطلاق الخ) بيان ما (قوله لا يأتي الخ) خبر ما (قوله أولا) بشد الواد (قوله من ان شأهدى الطلاق الخ) بيان قول ابن القاسم (قوله منه) أي الصداق (قوله وانما يأتي) أي ما ذكره المصنف هنا (قوله ثم قال) أي طئي (قوله وعما ذكر) صلة تعلم (قوله أولا) بشد الواد (قوله لانه) أي ما درج عليه أولا (قوله لمسا) بكسر اللام وخفة الميم أو بفتح اللام وشدة الميم (قوله ثم قال) أي طئي (قوله اختص الراجمان

عن شهادة الدخول في مظنة غرم ما نصف المهر ونص الجلاب ولو شهدا على رجل في زوجته انه دخل بها فطلقها بعده وهو مقرب نسكاحها وطلاقها ومنه كدخوله بها ثم رجعا عن شهادتهما غرم ما نصف الصداق الذي لزمه بشهادتهما (و) ان شهدا ثلثان بدخول واثنتان بطلاق على من ثبت نسكاحه وحكم عليه بجميع الصداق ثم رجعا الاربعه عما شهدوا به (اختص) الشاهدان (الراجمان) عن شهادتهما (بدخول) عن الراجمين (عن) شهادتهما (الطلاق) بغرم نصف المهر عند الاكثر لان الصداق انما يتم بشهادة شأهدى الدخول ابن عرفة المازري لو شهد شأهدان بطلاق من ثبت نسكاحها بغير شهادتهما وآخران بأن الزوج دخل بها وأرخصا السترة عليها ولم يعلم شأهدا الطلاق هل كان قبل البناء أو بعده ولم يعلم شأهدا الدخول بطلاقه ثم رجعا الاربعه فلا غرم على شأهدى الطلاق على قول أشهب وعبد الملك وابن المواز ابن سحنون هذا مذهب أصحابنا وأكثر الرواة وبهض الرواة خالف فيه واستقص غرمهما الا انهما انما اتلفا منافع بضع وذلك لا يتقوم وما غرمه الزوج من نصف الصداق وجب عليه بعدد النكاح فليرجع شأهدا الدخول غرم ما نصف الصداق لان شأهدى الطلاق لو اقتصر على شهادتهما لم يلزم الزوج أكثر من نصف الصداق وغرامة النصف الزائد عليه انما هي بشهادة من شهد بالبناء فاذا ارجعنا عن شهادتهما غرم ما هذا النصف بالسوا بينهما وان رجعا أحدهما غرم ربع الصداق وقررا أحد أن شأهدى الدخول يغرم للزوج جميع المهر وهو ظاهر كلام الشارح وتبعه الخريشي بناء على انها لا تملك بالعقد شيئا طئي ما ذكره المصنف من ان شأهدى الطلاق لا يغرم ان شيئا من الصداق لا يأتي على قول ابن القاسم الذي درج عليه أولا من ان شأهدى الطلاق قبل البناء عليه ما نصف الصداق يرجوعهما بناء على أنها لا تملك بالعقد شيئا منه وانما يأتي على قول أشهب وعبد الملك وابن المواز بناء على انها ملكت بالعدة للجميع أو بالنصف ثم قال وبما ذكره التناق في كلام المصنف والعذر له انه درج على قول ابن القاسم أولا في قوله والافنصفه لانه قوله في المدقونه ودرج على قول أشهب ومن معه لما رأى أكثر الرواة عليه فلم تمكنه مخالفتهم على ان كلام ابن القاسم في المدقونه نية محال للشيوخ ثم قال ولا يخفى ان التفرع على قول ابن القاسم يقتضي ان على شأهدى الطلاق نصف الصداق وعلى شأهدى الدخول نصفه وقول أحمد اختص الراجمان بدخول بغرم الصداق لا يأتي على قول ابن القاسم ولا على قول أشهب البناني لولا تفرع المازري ما هنا على قول أشهب ومن معه لقلنا لا تنافي بين كلامي المصنف لان ما هنا بمنزلة الرجوع عن طلاق مدخول بها لوجود شأهدى الدخول اه أقول هذا هو التحقيق وتقدم ان الرجوع بعد الحكم لا يتبر في حق غير الراجمين وبالله تعالى التوفيق (و) ان شهد شأهدان على من ثبت نسكاحه بطلاق زوجته وآخران بدخوله بها وحكم عليه بجميع المهر ثم رجعا الاربعه عن شهادتهما وغرم الراجمان عن شهادة الدخول نصف المهر للزوج ثم ماتت الزوجة (رجع شأهدا الدخول على الزوج) بنصف الصداق الذي غرمه له يرجوعهما (ب) سبب (موت الزوجة ان أنكر) الزوج (الطلاق) أي استقر على انكاره

الخ) مفعول قول (قوله لا يأتي الخ) خبر قول (قوله قلنا الخ) جواب لولا (قوله كلامي) بفتح الميم (قوله لاستلزامه أقول) أي يقول جامع الشرح محمد (قوله بطلاق) صلة شهد (قوله وآخران) عطف على شأهدان (قوله وحكم) بضم فكسر

(قوله لاستلزامه) أى إنكار الطلاق (قوله وجوب) أى ثبوت (قوله أى شاهد الطلاق الزوج) تفسير الالف والهاء (قوله ان كان) أى فرع وارث لها (قوله لانكاره الخ) علة اعترافه (قوله واثنان بالدخول) أى ثم رجوع الاربعة بعد الحكم اطلاقا وجميع الصداق (قوله على شأهذى الطلاق) بفتح الدال (قوله ويرجع) أى بنصف الصداق (قوله اذا كان) أى الزوج (قوله منكرا طلاقها) أى مستقرا ٢٩٧ عليه (قوله فوتاه) أى شاهدا

الطلاق الزوج (قوله من

الميراث) بيان ما (قوله

ماغرم) أى الزوج من

الصداق (قوله لها)

أى الزوجة (قوله وترجع

الزوجة) أى اذا مات

الزوج (قوله عليهما)

أى شاهدى الطلاق قبل

البناء (قوله من الميراث

والصداق) بيان (قوله

لوغرم شاهد البناء) أى

للزوج نصف الصداق

(قوله لرجوعهما) أى

شاهدى البناء بعد الحكم

على الزوج بأكمل

الصداق (قوله رجعا)

أى شاهد البناء (قوله

وذلك) أى موتها في

عصمتها قبل البناء (قوله

من ميراثه) بيان ما (قوله

من صداقها) بيان ما

(قوله هى) أى الزوجة

(قوله من الصداق)

بيان ما (قوله والزوجة

غير مدخول بها ومنكرة

اطلاقها) حال (قوله به)

استلزامه وجوب جميع الصداق عليه بموتها فقد كثف الغيب ان شهادتهم حال تلف عليه شيئا من الصداق (ورجع الزوج عليهما) أى شاهدى الطلاق الراجعين عن شهادتهما به (ب) عوض (ما فوتاه) بفتح الفاء والواو منقلا أى شاهدا الطلاق الزوج (من ارث) أى ما كان يرثه من نصف تركه الزوجة ان لم يكن لها فرع وارث أو ربعها ان كان بيان لما (دون ماغرم) الزوج من صداقها فلا يرجع به لاعترافه بكل الصداق عليه بموت لانكاره طلاقها ابن المصنف ان شهدا اثنان بالطلاق واثنان بالدخول فلا كراهة على شاهدى الطلاق ويرجع شاهد الدخول على الزوج بموت الزوجة اذا كان منكرا طلاقها ويرجع الزوج على شاهدى الطلاق بما فوتاه من الميراث ومن ماغرم لها وترجع الزوجة عليه بما فوتاه من الميراث والصداق المازرى ابن مخنف لو غرم شاهد البناء لرجوعهما ماتت الزوجة رجعا على الزوج بما غرمه لان انكاره طلاقها والبناء به لا يجب ان موته في عصمتها قبل البناء وذلك موجب عليه ككل الصداق ابن شاس اذا شهد شاهدان على انه طاق زوجته قبل البناء فنقض عليه بنصف الصداق على قول ابن القاسم ثم مات الزوج فرجع الشاهدان عن شهادتهما فانهم ما يغرمان نامة ما غرمها من ميراثه وما استطاع من صداقها ولوماته هى لرجوع الزوج عليهما بميراثه فقط لا بشئ مما غرم من الصداق وهذا الجواب اذا كان كل واحد من الزوجين منكرا الطلاق الذى شهد به (و) ان مات الزوج والزوجة غير مدخول بها ومنكرة طلاقها الذى شهد به ورجعا عن شهادتهما به بعد الحكم (رجعت) الزوجة عليهما (ب) عوض (ما فوتاه من ارث) من زوجها وهو ربع تركته ان لم يكن له فرع وارث ونحوها ان كان له فرع وارث (و) بما فوتاه من نصف (صداق وان كان) أى الرجوع عن الشهادة بتجريح أو تغليب شاهدين بطلاق أمينة كان رجل مدخل متزوجا أمينة غيره وادعى سيدها طلاقها بائنا وانكره زوجها فاقام سيده شاهدين عليه فاقام الزوج شاهدين بتجريحهما أو غظهما فحكم الحاكم برد شهادة شاهدى الخلاف وبناء الأمة على عصمة زوجها ثم رجعا الشاهدان الاخيران (عن) شهادتهما (بتجريح) وتغليب شاهدى طلاق أمينة فانهما (يعرمان) أى الشاهدان الراجعان عن التجريح أو التغليب (للأمة) لثلاث الأمانة (ما نقص) من قيمتها (ب) سبب (تجريتها) أى كونها زوجة البناتى هذه المسئلة لا تتصور لأن يكون القاضى حكم بالطلاق أو لا ثم نقضه فهو محكم كصوره ز تعالى وتو كذا هو عند ابن عرفة اه وفيه نظرفان القاضى لا يحكم بالطلاق حتى يرد لزوج في يمينته ويجوز عن تجريحها وأيضا ما المانع من تصويرها بالزهادة

٢٨ مخ ح

أى طلاقها (قوله بعد الحكم) أى بطلاقها صالحة رجعا (قوله الزوجة) منسرفاعا

رجعت (قوله من ارث) بيان ما (قوله من زوجها) صالحة ارث (قوله وهو) أى ارثها (قوله وانكره) أى الطلاق (قوله عليه) أى

الطلاق (قوله بتجريحهما) أى شاهدى الطلاق (قوله لا تتصور) بفتحين أى تتأق وتمكن وبضم ففتح أى تنهم (قوله ولا

بشد الواو (قوله ثم نقضه) أى القاضى الحكم بالطلاق (قوله هو) أى تصوير المسئلة (قوله وفيه) أى قول البناتى لا تتصور الخ

(قوله في يمينته) أى الطلاق (قوله ويجزى) أى الزوج (قوله من تصويرها) أى المسئلة

(قوله عنها) أي الشهادة بالتجريح أو الغلط (قوله ولم يذكره) أي الغلط (قوله كيفيتهما) أي الشهادة بالغلط (قوله وماتا) أي
شاهد الطلاق (قوله بئسلا) بضم الباء ٢٩٨ أي شاهد الطلاق (قوله وتذكر) بفتح التاء مثقلا ساكن الراء فعل امر للواقف

بالتجريح أو الغلط قبل الحكم بالطلاق ثم الرجوع عنها بعد الحكم ببقائه زوجيتها كما تقدم
والله أعلم ابن هرزوق انظر كيفية الشهادة بغلط شاهدي الطلاق وليذكره ابن شاس كما صاحب
الوادروني مع المصنف ابن الحاجب الشيخ أحمد بابا كيفية ان يشهدا انهما معاشاهدي
الطلاق يتزان على انفسهما بالغلط وماتا أو غابا ولم يستلوا وتذكرهنا شاهديهما على القاضي أنه
أراد ان يحكم بكذا فوهم وأشار به هذا الى قول المصنف في باب القضاء أو غلط بينة قلت أو بان
يشهد الشاهدان الاخيران بانهم معاشرا مجلس الطلاق وأنه طاق زوجة أخرى لا الامة
أو بانهم معاشرا كلام الزوج مع الامة وليس فيه لفظ الطلاق وتعرف البينة الاولى بذلك
وانظر ما سبب تقييده بقوله وماتا أو غابا وليستلا وما المانع من تعوير بجهلهم أو حضورهما
منه كرين الاقرار المشهود به أو معتقذين به والله أعلم ابن عرفة من لهامة ذات زوج شهر
شاهدان بطلاقها والسبب يدعيه فقضي له بطلاقها ثم شهد شاهدان على الشاهدين باسقاط
شهادتهما بانهم ما تزورا بشهادتهما أو كانا غائبين عن البلد الذي شهدا به فثبت القاضي النكاح
وتنقض حكمه بالافراق ثم رجع الشاهدان الاخيران فعلم ما غرم ما بين قيمته ذات زوج وقيمتها
خالقة منه (ولو كان) الرجوع عن شهادة على زوجة (بخلع) منها الزوجها (بثمرة لم تطب أو) برز
(آبق) بعد حكم الحاكم بصحته لا غتقار الغر فيه (فالقيمة) للثمرة التي لم تطب والآن بقى على غرهما
بغيرهما الشاهدان للزوج (حينئذ) أي حين رجوعهما بلا تأخير عند عبد الملك وأكثروا
لانها (كالانلاف) للثمرة قبل طيها للموجب لغرم المتاف قيمته على غرهما حينئذ وقال محمد بن
المواز لا ترجع الزوجة عليهم ما بشئ حتى يجز الثمرة ويقبضها الزوج فيغرم الشاهدان قيمتها
حينئذ للزوج ولا يغرمان لها قيمة الآبق الا بعد دوامه وقبضه ووضح قوله فالقيمة حينئذ
بقوله (بلا تأخير) لتقويم الثمرة والآبق (للحصول) أي طيب الثمرة وقبض الآبق (فيغرم)
بالنصب في جواب النفي الشاهدان (القيمة حينئذ) أي حين الحصول كما قال محمد (على
الاحسن) عند راشد شارح ابن الحاجب قال قول عبد الملك اقيس ابن الحاجب لو رجعا عن
الخلع بثمرة لم يبد صلاحها فقال ابن الماجشون يغرمان قيمتهما على الرجاء والخوف لكن اتفقا
وفي الآبق يغرمان القيمة وقال محمد يؤخر الجميع الى الحصول فيغرمان ما يحصل والذي لابن
يونس قال عبد الملك ان شهدا على انه خالعهما بثمرة لم يبد صلاحها ثم رجعا بعد الحكم وأقرا
بالزور فليغرمألهما قيمة الثمرة على الرجاء والخوف ابن المواز بلي يغرمان لها قيمتهما يوم ياخذها
الزوج ويقبضها وكذلك ان خالعهما على عبد آبق أو بعير شاردا وجنين في بطن أمه ثم رجعا فلا
يلزمهما غرم الا بعد خروج الجنين وقبضه وبعد وجدان العبد الآبق والبعير الشارد وقبضهما
فيغرمان لها قيمة ذلك يومئذ الى هذا رجوع محمد وأبو عبد الملك قول تركته وعلى قول عبد الملك ان
ظهر موت الآبق أو الشارد قبل اطلع ردت الزوجة القيمة للشاهدين وان ظهر معياردت لهما
ما زادته قيمته سليما قاله ابن عبد السلام وابن عرفة غ القيمة الاولى حين الرجوع وهي مثبنة
والقيمة الثانية حين الحصول وهي منقبة فلم يتوارد على موضع ولا على حكم فلا تكرر ولا إعادة

على هذا المحل (قوله وأشار)
أي بابا (قوله بئسلا) أي
شهادتهما على القاضي الخ
(قوله قلت) أي قال محمد
جامع النمرح (قوله وأنه)
أي الزوج (قوله تقييده)
أي بابا (قوله به) أي الاقرار
(قوله فقضي له) أي سببها
(قوله باسقاط) صلة شهيد
(قوله بانهم) أي الشاهدين
صلة اسقاط (قوله زورا)
بفتح التاء مثقلا (قوله أو
كانا) أي شاهد الطلاق الخ
عند علي زورا (قوله منه)
أي الزوج (قوله بعد حكم
الحاكم) صلة لرجوع (قوله
بصحته) أي الخلع (قوله
فيه) أي الخلع (قوله لانها)
أي الشهادة (قوله المتلف)
بضم فسكون فكسر (قوله
سينه) أي الاتلاف (قوله
قال) أي ابن راشد (قوله
عن الخلع) أي شهادتهما به
(قوله بثمرة) أي وآبق (قوله
يؤخر) بفتح الخاء (قوله
الجميع) أي تقويم الثمرة
والآبق (قوله الحصول)
أي جذ الثمرة وقبض الآبق
(قوله على انه) أي الزوج
(قوله لهما) أي الزوج
(قوله فلا يلزمهما) أي

ويبقى

الراجعين (قوله الى هذا) أي تأخير الغرم صلة ترجع (قوله وان ظهر) أي الآبق
أو الشارد (قوله الاولى) بضم الهمزة أي في كلام المصنف (قوله يترادفا) أي القيمتان

(قوله وعطف) أي المصنف (قوله المصدر المؤول) أي من يغرم وهو الغرم (قوله على الصريح) أي تأخير (قوله أنه) أي الخالع (قوله يومئذ) أي يوم الخلع (قوله وقوله) يكسر الباء (قوله له) أي العتق (قوله بعد حكم ٢٩٩) الحاكم صلة الرجوع (قوله به)

أي العتق (قوله لانه) أي
يوم الحكم (قوله فيها) أي
المدونة (قوله به) أي الولاء
(قوله مقبلا) أي مسقرا
(قوله الجحد) أي انكار
العتق الذي شهد به وحكم
الحاكم به ثم رجعا عن
شهادتهما (قوله له) أي
السيد (قوله وولاه) أي
العبد (قوله له) أي السيد
(قوله والا) أي وإن لم تعلم
بطلان الشهادة (قوله
جاز) أي التزوج (قوله
عنها) أي الشهادة (قوله
به) أي العتق (قوله من
المنفعة) بيان ما (قوله عنها)
أي القيمة (قوله يسلم) بضم
فقتن مثقلا (قوله أو
يضي) أي العبد (قوله
ويدفع) أي السيد (قوله
لهما) أي الشاهدين (قوله
غلته) أي العبد (قوله
السيد) مفسر نائب فاعل
يخير (قوله منها) أي المنفعة
(قوله قيمتها) أي المنفعة
(قوله قيمتها) أي المنفعة
(قوله جعل) أي المصنف
(قوله وهي) أي الأقوال
(قوله لهما) أي الشاهدين
(قوله لكن يضي) أي العبد
(قوله ويدفعها) أي السيد

ويضي أن يقر أفغرم بالنصب جوابا للنفق وعطف المصدر المؤول على الصريح والاحسنية
ذكرها ابن رشد القفهي فقال وقول عبد الملك اقبس وانما يقع الغرم على الصفة التي عليها
الخالع به يوم الخلع كالاتلاف ولا اعتبار بقول ابن الموازي أنه كان نالقا يومئذ لان هذا انما يعتبر
في البيع وامافي الاتلاف فلا اه وقوله في التوضيح والله أعلم (وان كان) الرجوع عن الشهادة
(يعتق) لرقيق على سيده المنكر له بعد حكم الحاكم به (غرمنا) أي الشاهدان (قيمتها) أي الرقيق
يوم الحكم بعتقه لانه يوم الافاتة فيها ان رجعا بعد الحكم بالعق الذي شهد به ضمنا قيمة المعتق
(وولاه) أي المعتق بالفتح (له) أي السيد لا عتراه فها له ابن عرفة الشيخ من كتاب ابن مكنون
فان كان السيد مقيما على الجحد فله قيمة العبد على الشاهدين وولاه لانه لان من اعتق عبدا عن
رجل فولاؤه للرجل المأزوي لان الشاهدين معترفان بان الولاء لسيدهم لانهما اذا ماتا المتيق
ولا وارث له من النسب ورثه سيده فان كان المشهود بعتقه امة وعلم سيدها بطلان الشهادة فله
وماؤها ولو قبض قيمتها ولا يجوز للامة التزوج اذا مات بطلان الشهادة والاجاز (وهل ان كان)
العتق الذي شهد به ورجعا عنها بعد الحكم به (الاجل) كسنة (يغرمنا) أي الشاهدان
(القيمة) لسيدهم (و) تكون (المنفعة) أي غلة الرقيق مسقرة (اليه) أي الاجل (لهما) أي
الشاهدين يستوفيان منها القيمة التي اديها للسيد وما زاد من المنفعة عنها فهو للسيد وان
مات العبد في الاجل أو تم الاجل ولم توف منه قيمته ببقية فلا يرجعنا على السيد بشئ وهل يسلم
العبد لهما حتى يستوفيا من غلته أو يبقى تحت سيده ويدفع لهما غلته كل يوم وكل جمعة أو كل
شهر مثلا قولان (أو يسقط) بضم التحتية وفتح الفاف (منها) أي القيمة (المنفعة) أي قيمتها على
غررها وتبقى المنفعة للسيد الى الاجل (أو يخير) بضم التحتية الاولى وفتح الثانية مثقلا السيد
(فيهما) أي اسلام العبد للشاهدين حتى يستوفيا القيمة منها واسقاط قيمتها من قيمة الرقبة في
الجواب (اقول) الثاني جعل الاقوال ثلاثة وهي في الحقيقة أربعة الاول لعبد الملك يغرمنا
القيمة والمنفعة للاجل لهما لكن يبقى تحت يد سيده ويعطيهما من تحت يده الثاني لهما
كالاول الا أنه يسلم اليهما حتى يستوفيا ما غرمنا ثم يرجع لسيدهم الى الاجل وهذا القولان
يحقهما ما قوله والمنفعة لهما اليه والثالث يغرمنا القيمة بهدان تسقط منها قيمة المنفعة على
الرجاء والخوف وهو قول عبد الله بن عبد الحكم كافي ابن عبد السلام وابن عرفة لا قول محمد بن
عبد الحكم كافي التوضيح ولا قول عبد الملك كافي ابن الحاجب والرابع لابن الموازي يخير السيد
بين الوجهين الاولين شب على قول مكنون ان استوفيا منها ما غرمنا وبقيت منها بقيمة رجعت
للسيد وان قتله سيد رجعا عليه بقيمة المنفعة او بقيمة مالهما ان زادت قيمة باقي المنفعة عليها
فان مات قبل وترك مالا أو قتل وأخذ سيده قيمته من قتله فانهم ما يأخذون ما بقي لهما من ذلك في
من كتاب ابن مكنون ان شهدانه اعتقه الى ستمين فقتضى به ثم رجعا فعليه مال السيد بغيره حالة
وبطلان ذلك في خدمته فيؤاجر أو يستخدمه فان قبضا ما اديا قبل الاجل رجعا العبد بخدم

الشاهدين (قوله لانه) أي العبد (قوله يسلم) أي السيد (قوله لهما) أي الشاهدين (قوله ثم يرجع) أي العبد (قوله الاولين)
أي في كلام المصنف (قوله منها) أي المنفعة (قوله عليها) أي القيمة (قوله فان مات) أي السيد (قوله قتل) بضم فكسر (قوله
يقتضي) بضم فكسر (قوله به) أي عتقه (قوله ذلك) أي ما غرمنا

(قوله اليه) أي الاجل (قوله مقطا) بضم فسكون ففتح (قوله منها) أي القيمة (قوله فهو) أي سيده (قوله جنبته) أي امسك
العبد (قوله ودفعه) أي السيد (قوله خدمته) أي العبد (قوله بعد الحكم به) أي التدبير صله رجوع (قوله لثمة) أي
الشاهدين الخ علة نزومها قيمته (قوله ان كان) أي وجد باقي (قوله اسيدته) خبر باقي (قوله المدبر) مفسر فاعل عتق (قوله
لحله) أي المدبر (قوله ثلثه) أي السيد (قوله قبل استيفائهما) صله عتق (قوله ما بقي) مفسر فاعل فأت (قوله من قيمته) أي
المدبر بيان ما (قوله دين فاعل) ابطال ٣٠٠ (قوله باستيفاء) صله أولى (قوله من رقبته) أي عنما صله استيفاء (قوله كاه) تؤكد

سيده اليه وان تم الاجل ولم يتم ما ادبا فلا شيء لهما مما بقي وقال ابن عبد الحكم يغرمان قيمته
مستقطا منها قيمة خدمته للاجل ابن المواز ان قال سيدة بعد ما اغرمها قيمته لاسلمه اليها
واستخدمه وادفع اليها ما يحل على من خدمته فذلك له فهو مخير بين اسلمه اليها بالخذ من
خدمته ما ادبا وبين حبسه ودفعه اليها ما يحصل من خدمته الى مبلغ ما ادبا (وان كان)
رجوعهما عن شهادتهما (بعثت تدبير) بعد الحكم به واضافه للبيان (فالقيمة) عليه ناحلة
(واستوفيا) ها (من خدمته) أي المدبر لثمة ما سيدة من يه والتصرف فيه وباقي خدمته
ان كان اسيدته (فان عتق) المدبر (بموت سيدة) لثمة قبل استيفائهما (فقد فأت) عليهما
أي الشاهدين ما بقي من قيمته (و) ان ابطال تدبيره دين على سيدة (فهما) أي الشاهدان
(اولى) أي احق من ارباب الدين باستيفاء قيمته من رقبته (ان رده) أي المدبر الى الرق (دين)
على سيدة كله (او) رد الدين (بعضه) لبطلان التدبير في الكل أو البعض ورب وعه رقاً وقد اخذ
سيدة منها قيمته وهي دين متعلق برقبة العبد (ك) ارش (الجنابة) من المدبر على حوا عبد الذي
بطل تدبيره كله أو بعضه بدين فستحقه مقدم في رقبته على رب دين على السيد ابن عرفه لومات
سيدة وعليه دين برقه يسع لهما أي الشاهدين قبل الدين كالجوحي جنابة والدين محيط به فان
أهل الجنابة أولى برقبته ومثله قول ضيق فان مات السيد وله ثلثه خرج حوا و ان رق منه
شيء فها ولي به وكذلك ان رده دين فها أولى من صاحب الدين كأهل الجنابة افاده البناء
قال وقوله او بعضه يقتضي ان رقبة بعضه تنوقد على الدين كرقبة الكل وليس كذلك فان
السيدة اذا مات ولم يترك ما لا سوى المدبر عتق منه ثلثه ورق ثلثاه (وان كان) رجوعهما عن
شهادتهما (بكتابة) الرقب (بعد الحكم به) (فالقيمة) للمشهد وبكتابة يغرمان السيد حلة
(واستوفيا) ها أي الشاهدان القيمة (من نجومه) أي المكاتب وباقي السيد على المشهور
(وان رق) بضم الراء المكاتب المحجزة عن شيء من نجومها (ف) تستوفي قيمته (من) رقبته
وان لم يف عنه بقيته ضاع باقي اعلمها معذور ان شهد انه كاتب عبده فقتضى عليه به شهادتها
واقرب بالزور فالحكم ماض وليؤديا قيمته ناجزة للسيد يوم الحكم وينادياها من الكتابة على
النجوم فان اقتضيا منها مثل الدار جع السيد فاخذ باقي الكتابة بخمسة فان اداها عتق وان عجز
رق له وان عجز قبل قبض الراجعين ما ادبا يسع لتمام ما بقي لهما فان لم يكن فيه تمامه فلا شيء
لها غيره ابن المواز هذا قول عبد الملك وفيه أقول وعليه أصحاب الامام مالك رضي الله تعالى

له ادره (قوله لبطلان الخ)
علة أولى الخ (قوله بدين)
صلة بطل (قوله فستحقه)
أي الارش (قوله مقدم)
بضم ففتحين (قوله في رقبته)
أي المدبر (قوله سيدة) أي
المدبر (قوله وعليه) أي
السيد (قوله لرقبه) بضم
فكسر أي المدبر (قوله
يسع) أي المدبر (قوله كما
لجواحي) أي المدبر (قوله به)
أي المدبر (قوله برقبته)
أي المدبر (قوله وحله) أي
المدبر (قوله ثلثه) أي السيد
(قوله خرج) أي المدبر
(قوله رق) بضم الراء (قوله
منه) أي المدبر (قوله فها)
أي الشاهدان (قوله به)
أي مارق منه (قوله رده)
أي المدبر الى الرق (قوله
قال) أي البنائي (قوله
وقوله) أي المصنف (قوله
بمنه) أي المدبر (قوله ثلثه)
أي المدبر (قوله ثلثاه) أي
المدبر (قوله بعد الحكم
بها) أي الكتابة صله رجوع

(قوله يغرمانها) أي الشاهدان القيمة (قوله وباقيها) أي النجوم (قوله المكاتب) مفسر نائب فاعل رق
(قوله باقيها) أي القيمة (قوله انه) أي السيد (قوله عليه) أي السيد (قوله بها) أي الكتابة (قوله رجعا) أي الشاهدان (قوله
فالحكم) أي بها (قوله وليؤديا) أي الشاهدان (قوله ناجزة) أي معجلة (قوله وينادياها) أي ياخذ في الشاهدان القيمة (قوله
من الكتابة) أي المال المكاتب به (قوله منها) أي الكتابة (قوله فان اداها) أي المكاتب بقيمة الكتابة (قوله وان عجز) أي
المكاتب عن اداء بقية الكتابة (قوله له) أي السيد (قوله يسع) أي المكاتب (قوله فيه) أي المكاتب (قوله تمامه) أي ما بقي لهما

(قوله توقفت) بضم ثم فتح (قوله قيمته) أي المكاتب (قوله يبدع) أي فأن أدى المكاتب للشاهدين مثلها أخذها السيد وان
 هزرق السيد وردت القيمة لهما (قوله مظلوم) خبر السيد (قوله منع) بضم فكسر أي السيد علة مظلوم (قوله في وقفها) أي
 القيمة (قوله ولو استخسنت) بضم تاء المتكلم محمد (قوله لقات) بضم التاء (قوله مثله) أي ما قبضه (قوله من القيمة) بيان مثله
 (قوله أخذه) أي العرض (قوله ثمنه) أي العرض (قوله فهو) أي ثمنه (قوله له) أي السيد (قوله وان كان) أي الثمن (قوله اقل) أي
 من القيمة (قوله تبعهما) أي السيد الشاهدين (قوله عنه) أي ابن القاسم (قوله بعد ٣٠١ الحكم به) أي الا بالادلة رجوع

(قوله يخفف) بضم ففتح
 مثقلا أي يسقط (قوله
 عنهما) أي الشاهدين
 (قوله منها) أي القيمة (قوله
 لبقاء الخ) علة يخفف (قوله
 استتاعه) أي السيد (قوله
 بها) أي أم ولده (قوله
 ويسر) عطف على استتاع
 (قوله وباقية) أي الارض
 (قوله ان كان) أي وجدنا
 (قوله أخذها) أي القيمة
 (قوله الامة) مفسر فاعل
 استتاد المستقر بلا لبس
 (قوله وهو) أخذها منه
 (قوله وعدمه) أي أخذها
 منه (قوله به) أي ما استتاده
 (قوله وهو) أي عدمه (قوله
 ومن كتابه) أي محمد (قوله به)
 أي ايلادها (قوله خدمة)
 أي كسيرة (قوله تجرح)
 بضم التاء (قوله تقتل)
 بضم التاء الاولى وفتح الثانية
 (قوله فيسه) أي الارض
 (قوله والفضل) أي الزائدة
 من الارض على ما ديا (قوله
 من مال) بيان ما (قوله وهو)
 أي ما تقيده (قوله ما أخذه)

عنه وقال ابن القاسم توقف قيمته يبدع والسيد في قول ابن القاسم مظلوم منع من التصرف
 في عبده دون ثمن وصل اليه ولا راحة للشاهدين في وقفها واعلمها اتفاق في غير ما هنا ثمانية ولو
 استخسنت قول ابن القاسم لقات كما يقبض السيد من المكاتب شيئا يدفع مثله للشاهدين من
 القيمة الموقوفة خلاف ظاهر جواب سخنون وقال بعض اصحابنا اذا رجعا بيعت الكتابة
 بعرض فان شاء السيد أخذ به ان شاء يبيع العرض فان وثقه بالقيمة أو زاد فهو له وان كان
 اقل تبعهما بتمام القيمة قال عنه ابن ميسر فان أبي السيد يبيع الكتابة فلا يغرم الشاهدان له
 شيئا فالأقوال أربعة قول الأكثر وقول ابن القاسم وقول بعض اصحاب سخنون وقول ابن
 الماجشون وفي عد قول محمد لو استخسنت قول ابن القاسم الخ جامعا نظر (وان كان)
 رجوعهما عن شهادتهما (بأستيلاد) من السيد لامتته بعد الحكم به (فالقيمة) بغير ما هنا كاملة
 على المشهور نازحة ولا يخفف عن ما شئ منه البقاء استتاعه بها ويسر خدمتها خلافا لابن عبد
 الحكم (وأخذها) أي الشاهدان بدل قيمتها (من أرض جناية عابها) أي الامة ان اتفقت وباقية
 ان كان للسيد (وفي) أخذها (ما ائتمت اذنه) الامة بعمل أو هبة مثلا وهو قول سخنون وعدمه
 ويختص السيد به وهو قول ابن المواز (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما العدوى
 الرجوع قول محمد ومن كتابه ان شهدا على رجل انه اولد جارية او انه اقر أنها ولدت منه فحكم عليه
 به ثم رجعا فعلمنا ما قيمته ولا شئ لهما وهي أم ولده بما وثقه له ويسقط بهما ولا يبقى فيها خدمة ولا
 يرجعان فيها غرضا الا ان تجرح أو تقتل ويؤخذ ذلك أرض فلهما الرجوع فيه بمقدار ما ديا
 والفضل السيد بها محمد ولا يرجعان فيما تقيده من مال بعمل أو هبة أو غيرهما وهو السيد مع
 ما أخذه وقال سخنون يرجعان في الأرض وفي كل ما أخذت (وان كان) رجوعهما عن
 شهادتهما (بعتقها) أي أم الولد بعد الحكم به (فلا غرم عليهم) أي الشاهدين اذ لم يبقوا عليه
 غير الاستتاع ولا قيمة له ويسر الخدمة كذلك محمدان شهدا في أم ولد رجل انه اعتقه فحكم به ثم
 رجعا فقال اشهب وعبدانك لاشئ عليهم الا انه لم يبق له فيه غير وطنه ولا قيمة له كشهادهما انه
 طاق تزويجه المدخول به ثم رجعا عنها ثم قال وقال ابن القاسم على الشاهدين قيمته السيدها
 كقتلها والقبول الاول أقوى واصح نقله ابن يونس ابن عرفة ان رجعا عن شهادة بعق أم ولده
 بعد الحكم به فبقي غرمهما قيمته أو عدمه نالها قيمة مخففة (وان كان) رجوعهما عن شهادتهما
 (بعق مكاتب) بعد الحكم به (فالكتابة) أي المال المكاتب به بغير ما هنا خدمة قاله ابن المواز
 عينا كانت أو عرضا لقيمتها أو أنهم قول ابن الحاجب غرمها قيمة كتابته وان كان أدى منها شيئا

أي السيد من الشاهدين وهي القيمة ولا لبس في اسناد أخذ لضمير السيد (قوله بعد الحكم به) أي عتقها صلة رجوع (قوله عليه)
 أي السيد (قوله كذلك) أي الاستتاع في عدم القيمة (قوله انه) أي الرجل (قوله به) أي عتقها (قوله عليهم) أي الشاهدين (قوله
 لانه) أي السيد (قوله فيها) أي أم ولده (قوله انه) أي الزوج (قوله ثم قال) أي محمد (قوله قيمتها) أي أم الولد (قوله بغير ما هنا)
 أي الشاهدان الكتابة (قوله كانت) أي الكتابة (قوله لقيمتها) أي الكتابة (قوله وان كان) أي المكاتب (قوله منها) أي الكتابة

(قوله منه) أي المكاتب (قوله انه) أي السيد (قوله عنه) أي المكاتب (قوله له) أي عتقه (قوله عليه) أي سيده (قوله مما كان على المكاتب) بيان ما (قوله كان) ٣٠٢ أي ما على المكاتب (قوله يؤديانه) أي ما يغرمه سيده (قوله صاحبه) أي ما في الكبير

قبل الحكم بعنقه غراما بقي منها يحضون ان شهد للمكاتب ان سيده قبض منه كتابته واعتقه او شهد انه اسقط عنه كتابته ونخرج حرافة قضى به ثم رجعا فليغرم سيده ما اتلفه عليه مما كان على المكاتب كان عينا او عرضا ابن المواز يؤديانه على النجوم وقاله عبد الملك الطرسى سكت المصنف عن رجوعهما عن شهادتهما باعتق مدبر او بتجيز عتق معتق لاجل انظر الكبير للعدوى حاصله انهما اذا رجعا عن شهادتهما باعتق المدبر به فليحكم به فيرجع عليهما بقيته على انه مدبر لانهما اتلفاه عليه ولا يثم الو كائن امة لكان له وطؤها ويقتضى بهما دينه بعد موته ولو رجعا عن شهادتهما بتجيز عتق المعتق لاجل فانما يغرمان قيمة رقبته على انه معتق لاجل ولو كان الى موت فلان غرم قيمته الى اقصى عمرى العبد والذي اعتق الى موته (وان كان) رجوعهما عن شهادتهما (ببنوة) لشخص ادعاها وانكرها أو به حكم عليه بهما ثم رجعا عنها (فلا غرم) عليهما في الحال اذ لم يتلفا على الاب مالا (الا بعد) موت الاب و (أخذ) لولد المشهود له (لمال) الذي تركه الاب (بارث) عنه وللأب ورثته يحجم الابن المشهود له كاخوة او شريكهم كاولاد فيغرمان عوض ما اخذه الابن المشهود له من تركه ابيه فان لم يكن للأب وارث غير الابن المشهود له فانما يغرمان عوض جميع التركة ليت المال واحترز بقوله بارث عما أخذه الابن يدين له على ابيه فلا يغرم الشاهدان عوضه و (الا أن يكون) المشهود ببنوته (عبدا) للمشهود وعليه بالابوة (فقيمه) أي العبد يغرمها الشاهدان (اولا) بفتح الواو مشدد للمشهود عليه (ثم ان مات) المشهود وعليه (وزك) ابنا (آخر) بعد الوفاة بفتح الخاء ثابته انسيبه (فالقمية) التي أخذها المشهود وعليه من الشاهدان (الابن) (لا آخر) الثابت نسبته لا يشاركه فيها المشهود له لانه يقول لاحق للمشهود وعليه فيها وأخذها من الشاهدان ظلم وتقسيم التركة بين الابن الثابت والمشهود له (وغرما) أي الشاهدان (له) أي الابن الثابت نسبته (نصف الباقي) من تركه المشهود وعليه بعد اخراج القمية منها (وان ظهر دين مستغرق) للتركة على الاب المشهود عليه (أخذ) بضم فكسر (من كل) من الابن الثابت والمشهود له (نصفه) الذي أخذه من تركه أيهما وكذا ان ظهر دين غير مستغرق فيؤخذ من كل نصفه وخص المصنف المستغرق لقوله وكذا بالقمية (و) ان يوفى ما يؤخذ منه بالدين الذي ظهر على أيهما (كل) بضم فكسر مثله لا الدين (بالقيمة) التي اختص بها ثابت النسب وان فضل من اثني عن الدين اختص به أيضا وأخرت في وفاة الدين للشك في استحقاقها الميت (ورجعا) أي الشاهدان (على الاول) أي الابن الثابت نسبته (ب) عوض ما غرمه العبد المشهود ببنوته (لغيرهم) أي صاحب الدين الذي ظهر على الميت لانهما انما غرماه للثابت لا لتلفه عليه بشهادتهما فليظهر الدين على المشهود عليه كشف ان تركته حق لصاحب الدين لا لانه الثابت نسبته وانما لم يتلفا عليه ما أخذه المشهود له ثم اخذه منه الغريم البساطي قال بما غرمه العبد الخ لان الدين قد لا يستغرق التركة فلا يرجعان على الاول الا بعد ما يلزم الثاني لا فريم الخط هذا ظاهر لكن المصنف فرض المسئلة في دين مستغرق فلا يلزم ما قاله وانما يلزمه لو قال بما غرمه له ويظهر في اد

(قوله فيرجع) أي السيد (قوله عليهما) أي الشاهدان (قوله بقيته) أي المدبر (قوله عليه) أي السيد (قوله له) أي السيد (قوله وبقيضى) بضم ثم فتح (قوله بهما) أي المدبر والمدبرة (قوله دينه) أي السيد (قوله فانما) أي الشاهدان (قوله رقبته) أي المعتق (قوله ولو كان) أي العتق الذي شهد به ثم رجعا عنه بعد الحكم به (قوله قيمته) أي العبد (قوله عمرى) بفتح الراء (قوله أعتق) بضم ثم كسر أي العبد ولا يمس (قوله بها) أي البنوة (قوله عنها) أي شهادتهما (قوله يتلفا) بضم فسكون فكسر (قوله عنه) أي الاب (قوله أو شاركهم) عطف على حجيهم (قوله من تركه ابيه) صلة أخذ (قوله فيها) أي القيمة (قوله لانه) أي المشهود له (قوله بعد) صلة الباقي (قوله منها) أي التركة (قوله نصفه) أي الدين الذي ظهر (قوله اختص) أي ثابت النسب (قوله به) أي الفاضل (قوله واخرت) بضم فكسر

أي القيمة (قوله استحقها الميت) من إضافة المصدرة له ولو تكمیل عمله برفع فاعله (قوله تركته) أي المشهود عليه (قوله عليه) أي الثابت (قوله هذا) أي كلام البساطي

(قوله من كتاب ابن الموار) خبر مقدم (قوله فمضى) بضم فكسر (قوله نسبه) اي العبد (قوله به) اي المشهود عليه (قوله وموته) اي العبد عطف على الخاق (قوله المستطيق) بفتح الحاء (قوله تركته) اي الاب (قوله تعزل) بضم فسكون ففتح (قوله فسكون) اي قيمة المستطيق (قوله الاول) اي الثابت نسبه (قوله فيها) اي القيمة ٣٠٣ (قوله وانه) اي المستطيق (قوله

ويستظر) بضم فسكون ففتح (قوله من الميراث) بيان ما (قوله عليه) اي الاول (قوله قسمها) اي القيمة (قوله بينهما) اي الابن (قوله منها) اي القيمة (قوله منه) اي المستطيق (قوله لاسترافه) اي المستطيق (قوله انه) اي الشأن (قوله نسبه) اي المستطيق (قوله منهما) اي الشاهدين (قوله لانه) اي الابن الاول (قوله كل ما اخذه) اي المستطيق (قوله نصفها) اي المائة (قوله فان عجز ذلك) اي الذي اخذ الابن من التركة عن وفاء الدين (قوله اتم) بضم فكسر (قوله لانهم) اي الشاهدين (قوله له) اي الابن الثابت (قوله بعد الحكم بها) اي الرقية مسئلة رجوع (قوله المال) مقصرا نائب فاعل ورت (قوله عليه) اي المشهود عليه (قوله فيه) اي المال الذي غرمه الشاهدان للمشهود عليه (قوله لانه) اي التزوج (قوله

ساعده النقل ان الغريم قد لا يجد سيد العبد الا بعض ما اخذ وهو حسر بالباقي فلا يرجع الشاهدان على الاول الا بقدر ما غرمه العبد للغريم من كتاب ابن الموار وان شهدا على رجل انه اقر في عبده انه ابنة فقضى بالخاق نسبه به وحرته ثم رجعا والسيد صحيح البدن فالحكم بالنسب ما مضى وعليهما السيد بقيمة العبد فان مات الاب بعد ذلك وتولد اخر مع المستطيق فليقسم تركته الاقيمة المستطيق التي اخذها الاب من الشاهدين فانما تعزل من التركة فتسكون للابن الاول وحده لان المستطيق يقول ان اباه ظلم الشهود فيها وانه لاميراث له بها ويظهر ما حصل للمستطيق من الميراث فيغرم الشاهدان مثله للابن الاول عوض ما اتلفاه عليه محمد انما جعنا القيمة كاه الابن الاول لانا لوقه منها بينهما المرجع الشاهدان على المستطيق بما اخذ منها فاخذاه منه لاعترافه انه لا يرجع لايه عليه ما لصحة نسبه فاذا اخذ ذلك منه قام عليه ما الابن الاول فاخذ ذلك منها لانه يقول لوبي ذلك سيد المستطيق لوجب لي الرجوع بمثله عليك اذ غرمان لي كل ما اخذه من التركة لانكما الحقمتما باني محمد فلو طار ا على الميت دين مائة دينار فليأخذ من كل واحد من الولدين نصفها فان عجز ذلك اتم قضاء ذلك الدين من تلك القيمة التي انفردها الابن الاول ورجع الشاهدان على الابن الثابت فاغرماه مثل الذي غرمه المستطيق للغريم ابن يونس لانهما كانا غرماه مثل ما اخذ المستطيق والذي اخذه المستطيق قد قضى به الابن دين ابيه ولا ميراث للابن الثابت الا ما فضل عن الدين وايضا فهو كما لو لم ياخذ المستطيق شيئا ولم يكن يجب عليه ما غرمه مثل ذلك للثابت فلذا اوجب لهما ان يرجعا به عليه (وان كان) رجوعهما عن شهادتهما (برق) اي رقية (الشخص) (حر) في الواقع بعد الحكم بها (فلا غرم) عليه ما حال رجوعهما لانهما اتلفا عليه الحرية ولا قيمة لها (الا) ان عليهما الغرم (اكل ما) اي عمل (استعمل) بضم التاء وكسر الميم المشهود برقيقته اي استعماله فيه المشهود له فيغرم له اجرة مثله (و) يغرم له ايضا عوض كل (مال انتزع) بضم التاء وكسر الزاي اي انتزعه منه المشهود له (ولا ياخذ) اي ما غرمه الشاهدان للمشهود عليه (المشهود له) لانه يقول ان المشهود عليه قد ظلم الشاهدين في اخذهم منها (و) ان مات المشهود عليه عن ورثة (ورث) بضم فكسر المال الذي غرمه الشاهدان للمشهود عليه (عنه) اي المشهود عليه ولا شيء للمشهود له منه (وله) اي المشهود عليه (عطيته) اي اعطاهما اخذه من الشاهدين الشخص هبة او صدقة وليس للمشهود له الجفر عليه فيه (لا تزوج) اي ليس للمشهود عليه ان يتزوج بدون ان المشهود له لانه عيب فيه تنقص به قيمته وان تزوج بدون اذنه له ففسده ابن عبد الحكم ان شهد اهل رجل انه عبد فلان وهو يدعي الحرية فقضى برقه ثم رجعا فلا قيمة عليهما ويغرمان للعبد كلما استعمله سيده ونجاسه وما انتزعه منه وليس لمن

(قوله فيه) اي المشهود عليه (قوله به) اي التزوج (قوله قيمته) اي المشهود عليه (قوله وان تزوج) اي المشهود عليه (قوله بدون اذنه) اي المشهود له (قوله له) اي المشهود له (قوله ففسده) اي التزوجه (قوله هو) اي الرجل المشهود عليه (قوله فقضى) بضم فكسر (قوله برقه) اي المشهود عليه (قوله للعبد) اي المشهود عليه (قوله ونجاسه) اي اجرة عطف على كل (قوله وما انتزعه) اي المشهود له عطف على ما استعمله (قوله منه)

أي المشهود عليه (قوله قضى) بضم فكسر (قوله بملكه) أي المشهود عليه (قوله أخذه) أي ما غرمه الشاهدان للمشهود عليه (قوله منه) أي المشهود عليه (قوله لأنه) أي ما غرمه الشاهدان للمشهود (قوله ما أخذه) أي المشهود له (قوله منه) أي المشهود عليه (قوله ذلك) أي المال الذي غرمه الشاهدان للمشهود عليه مقول مقدم (قوله السيد) فاعل يرث (قوله ويوقف) أي مال العبد (قوله ثم يرثه) أي المستحق المال الموقوف (قوله وهب) أي العبد (قوله تصدق) أي العبد (قوله جاز) أي تبرعه (قوله باقية) أي مال المبيد (قوله ورثته) أي العبد (قوله ان كان) أي العبد (قوله ان كان) أي من يرثه (قوله منه) أي المال الذي أخذه من ٣٠٤ الشاهدين (قوله لأنه) أي تزوجه بنقص (قوله في التوضيح) خبر مقدم (قوله ان من باع

قضى له بملكه أخذه منه لأنه عوض ما أخذه منه ولو مات العبد فلا يرث ذلك السيد ويوقف حتى يستحقه مستحق ثم يرثه بالخيرية وإن أوصى منه العبد فأوصى به في ثلثه وإن وهب منه أو تصدق جاز ويرث باقية ورثته إن كان له من يرثه إن كان حراً وليس للعبد أن يتزوج منه لأنه ينقص قيمته اه في التوضيح يخرج على ما مر في الغصب إن من باع حراً أو عبداً رجعوه فعليه دينه إن على الرجعين دين المشهود عليه المساوي هذا التحريم ضعيف الضعف القول عن الفعل ولا نضمام دعوى المذعي للشهادة ابن عبد السلام وابن عرفة لا تجب دينه عليهم ما العدم استقلا لهما بالتسبب في رقيقته بل المدعي معهما (وإن كان) رجوعهما عن شهادتهما (بمائة) بكسر الميم فهو بمن الدنانير مثلاً (لزيد وعمرو) على بكر (ثم قال) أي الشاهدان بعد الحكم بهما عليه المائة (لزيد وحده) أي حال كونه متقدراً بهما عن عمرو (غرم) أي الشاهدان (خسعين) ديناراً مثلاً (لغيرهم) أي المشهود عليه وهو بكر في المثال (فقط) قيد في خسين أي لا يزيد منها غ في بعض النسخ لعدم إمكان لغيرهم وهو تحصيل فطبيع وأصلها في النوادر عن ابن عبد الحكم أنهم ما شهدوا على رجل أنه أقر لفلان وفلان بمائة دينار ثم رجعا بعد القضاء بهما لهما وقالوا انما نشهد لاحدهما أو عينا رجوع المقتضى عليه بالمائة بخمسين على الشاهدين ولا تقبل شهادتهما لا آخر بكل المائة بل رجوعهما برجوعهما ولا يفرمان له شيئاً لأنه إن كان له حق فقد بقي على من هو عليه وليس قول من قال يفرمان له بخمسين بشي لانهما انما أخذوا خمسين من المطلوب اعطياها لمن لا شيء له عليه ولو كان عبداً بعينه شهد أنه أقر به لفلان وفلان ورجعا بعد القضاء بهما لهما وقالوا انما أقر به لفلان منهم ما فهو هنا يفرمان لمن أقره قيمة نصفه لانهما اتلفاه عليه هذا إن أقر من كان العبد يسده أنه إن شهد له أخيراً وإن ادعاه لنفسه وانكر شهادتهما غرم ما نصف قيمة المشهود عليه وليس للمقر له آخر الا نصفه ابن عرفة يقول منه إن ما في الذمة لا يتبين بحال مادام في الذمة وإن تعرض له بغير الواجب لا يوجب قيمته حكم ونزلت في أوائل هذا القرن يعني الثامن مسألة وهي أن رجلاً له دين على رجل فعدا السلطان على رب الدين فأخذ دينه من غريمه ثم تمكن رب الدين من طلب المدين بدينه فاحتج المدين بجبر السلطان على أخذه

بر الخ بيان ما يتقدير من (قوله ان على الرجعين الخ) فاعل يخرج (قوله للشهادة) صلة انضمام (قوله دينه) أي المشهود عليه بالرقبة (قوله عليهما) أي الشاهدين بهما الرجعين عنهما بعد الحكم بهما (قوله معهما) أي الشاهدين (قوله لها) أي المائة (قوله لهما) أي زيد وعمرو (قوله عليه) أي بكر (قوله أي حال كونه منفرداً) إشارة إلى أن وحده نكرة معقولة وأذا صح وقوعه حالاً (قوله وهو بكر) أي لتقوى بهما عليه الخمسين التي أخذها عمرو (قوله وأصلها) أي المسئلة (قوله انهما) أي الشاهدين (قوله ثم رجعا) أي الشاهدان (قوله لها) أي المائة (قوله لهما) أي فلان وفلان (قوله

وقال) أي الشاهدان (قوله وعينا) أي المشهود له ثانياً (قوله بالمائة) صلة المقتضى (قوله بخمسين) صلة ترجع منه (قوله على الشاهدين) صلة رجوع (قوله له) أي الآخر (قوله لأنه) أي الآخر (قوله ان كان له) أي الآخر (قوله بقي) أي حقه (قوله له) أي الآخر (قوله بشي) أي صحيح خبر ليس وباؤه زائدة (قوله لهما) أي الشاهدين (قوله ولو كان) أي المدعي به (قوله أنه) أي المطلوب (قوله به) أي العبد (قوله لهما) أي فلان وفلان صلة القضاء (قوله لمن أقره) أي آخر (قوله قيمة نصفه) أي العبد (قوله اتلفاه) أي نصقه (قوله عليه) أي المقر له آخر (قوله وانما) أي العبد (قوله وانما دعاه) أي الحائز العبد (قوله الجائز) أي الحائز (قوله منه) أي كلام محمد من قوله ولا يفرمان للمشهود له أخيراً شيأ الخ (قوله له) أي ما في الذمة (قوله فيه) أي ما في الذمة (قوله فاحتج) أي السلطان (قوله دينه) أي رب الدين (قوله غريمه) أي مدين رب الدين

(قوله من حدث كونه) أي الدين صلة أخذ (قوله براءة المدين) أي من الدين لاخذ الساطان منه باسم الدين الذي في ذمته له به (قوله بان مافي الذمة لايتعين) أي فالحاذة الساطان ليس عين الدين الذي في ذمته له به (قوله بعد انقضائه) صله رجوع (قوله وهو) أي وا رجع احدهما الخ (قوله وله) أي المصنف (قوله شبه عليه) أي مع ظهوره (قوله انه) أي الرجوع (قوله البكل) أي جميع ما شهد به (قوله ليكون الرجوع) أي من احدهما الخ علة توهم أنه الخ (قوله منهما) أي الشاهدين (قوله بعد الحكم به) أي الحق صلة رجوع (قوله فعلية) أي الرجل (قوله ولا تظم) بضم التاء (قوله ٣٠٥ منهن) أي النساء نعت اثنتان (قوله فاكتر) عطف على اثنتان

(قوله عدل) بفتح فسكون
أي مساويات خبر اثنتان
(قوله فلورجع الرجل الخ)
تفريع على ولا تظم المرأة
الخ (قوله عنه) أي سكنون
(قوله وهن عشر) حال (قوله
واحدة) فاعل رجوع (قوله
عليهن) أي الراجعات (قوله
منهن) أي النسوة العشر
(قوله فعليهن) أي التسع
(قوله قلت) أي قال ابن
عرفة (قوله ربه) أي
المال (قوله وتعتب) بضمين
فكسر (قوله بانه) أي الرجل
(قوله معهن) أي النساء
(قوله فيه) أي الرضاع
(قوله مما قبل) بضم فسكون
ففتح الخ بيان ما (قوله ثم
قال) أي الخرشى (قوله
ونحوه) أي الرضاع في قبول
امرأتين فيه (قوله هو) أي
الرجل (قوله فيه) أي نحو
الرضاع (قوله وهو) أي
كونه كمرأة (قوله
لقوله) أي المصنف (قوله او

منه من حيث كونه لرب الدين فافق بعض الفقهاء براءة المدين وأفتى غيره بعدم براءة المحتج بابان مافي الذمة لايتعين (وان رجع أحدهما) أي الشاهدين بحق بعد انقضائه بشهادتهما (غرم) الرجوع (نصف الحق) للمشهود وعليه عدد ابن القاسم ومن وافقه وهو عا في جميع مسائل الرجوع واصله شبه عليه لدفع توهم انه يغرم الكل ليكون الرجوع عن كل جزء من المشهود به لان كل واحد منهما شهد بكل جزء من الحق وشبهه في غرم نصف الحق فقال (ك) رجوع (رجل) شهد (مع نساء) بحق ثم رجع بعد الحكم به فعليه نصف وعليهن النصف ان رجعن دونه وان كرن لامن كرجل واحد وهذا فيما تجوز فيه شهادتهن مع الرجال سكنون لو شهد رجل وثلاث نسوة ثم رجع الرجل وامرأة فعليه نصف الحق وحده ولا تظم المرأة لى رجل وانما تظم الى مثلهما واثنتان منهن فاكثر عدل رجل فلورجع الرجل والنسوة كاهن لزم الرجل نصف الحق والنسوة نصفه ابن عرفة ولا ينسكنون عنه لو رجع رجل وثلاث نسوة عن شهادة بحق غرم الرجل نصفه والنسوة نصفه ولو رجع من النسوة وهن عشر واحدة الى ثمانية فلا غرم عليهن فلو رجع منهن تسع فعليهن ربع المال يدين بالسواء قلت لان التسع كامرأة من امرأتين وقد قال الشيخ عن ابن الماجشون لو شهد رجل وامرأتان بمال ثم رجعت المرأتان فعلى كل واحدة ربه وان لم ترجع الا واحدة فعليها الربع (وهو) أي الرجل الشاهد (معهن) أي النساء (في الرضاع) كاثنتين ونحوه لابن الحاجب تبعه ما لابن شاس وتعتب بانه معهن فيه كمرأة الخرشى والمذهب ان الرجل مع النساء كمرأة واحدة في الرضاع وما شابه مما قبل فيه امرأتان ثم قال وما شهادة الرضاع ونحوه فهل هو فيه كمرأة واحدة وهو المذهب الموافق لقوله في الرضاع يثبت برجل وامرأة وبامرأتين او كمرأتين وهو ما عليه المصنف هنا تبعه ما لابن شاس وابن الحاجب فاذا شهد رجل وعشر نسوة برضاع ورجع الرجل وحده او مع ثمان نسوة فلا غرم عليهم لبقا من يستقبل به الحكم وهما امرأتان حيث فسئ قوله مما قبل العقد فان رجعت امرأة من الباقيات فنصف الغرامة على الرجل والتسع الراجعات وهل يجبه ل كمرأة او كمرأتين فيه ما امر فان رجعت المرأة الباقية فالغرم على الرجل وعليهن وهل يجبه ل الرجل كمرأة او كمرأتين فيه ما امر أيضا فتبين ان النساء تظم للرجل في الغرامة في شهادة الرضاع في الحالين ابن عرفة ابن الحاجب فان كان مما قبل فيه امرأتان كالرضاع وغيره ورجعهما فعلى الرجل السدس وعلى كل امرأة نصف سدس قلت أراد ان الشهود رجل وعشر نسوة كذا

٢٩ مخ ح كمرأتين) عطف على كمرأة (قوله هو) أي كونه كمرأة (قوله ورجع الرجل وحده او مع ثمان نسوة) أي بعد الحكم به (قوله فلا غرم عليهم) أي الرجل والنسوة الراجعات (قوله الراجعات) نعت الرجل والتسع بتغليب الرجل (قوله يجعل) بضم الياء أي الرجل في الغرامة (قوله الحالين) أي رجوع جميعهن ورجوع ما عدا واحدة منهن (قوله فان كان) أي المشهود به (قوله يقبل) بضم فسكون ففتح (قوله وغيره) الاولى ونحوه بل حذفه لاختفاء الكاف عنه (قوله ورجعوا) أي الرجل والنسوة (قوله السدس) أي لما شهدوا به لانه كمرأتين (قوله قلت) أي قال ابن عرفة (قوله اراد) أي ابن الحاجب (قوله رجل وعشر نسوة) أي وهو كمرأتين فصار الجميع اثني عشر وسدسها اثنتان ونصفه واحد فعليه اثنتان وعلى كل امرأة واحد

(قوله صورها) أي المسئلة (قوله وذكروا) أي ابن شاس (قوله فيها) أي المسئلة (قوله جعل) أي ابن الحاجب (قوله وفيه) أي جعل (قوله في هذا الفصل) أي الذي تسكن فيه شهادة امرأتين (قوله فيه) أي هذا الفصل (قوله وقاله) أي ما قاله ابن هرون (قوله ثم قال) أي ابن عبد السلام (قوله وجهه) أي ما قاله ابن الحاجب (قوله قلت) أي قال ابن عرفة (قوله وهم) أي بفتح الهاء أي غلط (قوله عليه) أي الرجل (قوله أنه) أي كون الرجل عليه ضعف ماعلى امرأته (قوله من إضافة الغرم الخ) بيان غير المشهور (قوله وهو) أي إضافة الغرم الخ وذكروا كره لثلاثة أشهر (قوله أربع) أي شهرا ورجع ثلاثة منهم) أي بعد الحكم بمشهد واحد (قوله ان عليهم) أي الثلاثة الخ مقعولي قول المضاف لفاعله (قوله ان عليهم نصقه) أي ما شهدوا به بيان المشهور بقدري من (قوله ثم تعقب) ٣٠٦ أي ابن عرفة (قوله توجيهه) أي ابن عرفة (قوله المذكور) أي بقوله وعندى أنه يتوجه على غير المشهور

صورها ابن شاس وذكروا فيها الحكم الذي ذكره ابن الحاجب ابن هرون جعل على الرجل ضعف ماعلى المرأة وفيه نظر والقياس استواء الرجل والمرأة في الغرم في هذا الفصل لان شهادة المرأة فيه كشهادة الرجل وقاله ابن عبد السلام ثم قال ولعل وجهه ان الشهادة قلائد الى المال حكم في الرجوع عنها بحكم الرجوع عن الشهادة بالمال قلت هذا التوجيه وهم لان رجوع الرجل مع النسوة في الاموال يوجب عليه غرم نصف الحق لضعف ما يجب على امرأته حتما تقدم وعندى أنه يتوجه على غير المشهور من إضافة الغرم الى عدد الشهود من حيث عددهم لا على اقل النصاب منهم وهو قول ابن عبد الحكم واشبه في أربعة رجوع ثلاثة منهم ان عليهم ثلاثة ارباع الحق خلاف المشهور ان عليهم نصفه ثم تعقب توجيه المذكور بقول ابن شاس وابن الحاجب لورجوعوا الامرأتين فلا غرم قال فهو هذا يتنوى ما قلناه ان الرجل في هذا الباب كالمراة فلذا استقل الحكم برأيتين ويرد بان بقاء المرأتين يثبت حكم الرضاع وكل ما ثبت فلا غرم فهذه الصورة التي نقض فيها اعله الحكم مبياة بصورة النزاع فلا ترد نقضا فتأمل ولم أعرف هذه المسئلة لاحد من أهل المذهب ولقد أطال الشيخ والصقلي في هذا الباب فذكر افيهم مسائل كثيرة ولم يذكرها وانما ذكرها الغزالي في وجيزه بلفظ ما ذكره ابن شاس فأضافه ابن شاس الى المذهب على عادته في ذلك ظاهرا منه انه اجارية على أصل المذهب وعليه في هذا تعقب عام وهو اضافته ما يظنه جاريا على أصول المذهب الى المذهب كانه نص فيه وتعقب خاص وهو حيث الاجراء غير صحيح كهذه المسئلة فتأمل منصفنا ولما ذكرها الغزالي قال تنزل كل امرأتين منزلة رجل لانه يثبت بشهادة النسوة فلا يتوقف شرطه على الرجل قلت هذا التوجيه يتم لقوله في كتاب الرضاع والشهادة بأربع نسوة وشهادة الرجل عندنا في الرضاع كامرأة قاله في نكاحها الباني (و) ان رجعا أحدهما (عن بعضه) أي

الحق (قوله بقول) صلة تعقب (قوله قال) أي ابن عرفة (قوله فهذا) أي لورجوعوا الامرأتين الخ (قوله يقوى) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله ان الرجل الخ) بيان ما تقدم من (قوله فلذا) أي كونه كهيئته استقل (قوله ويرد) بضم ففتح مثقلا أي التعقب (قوله يثبت) بضم فسكون فكسر (قوله حكم الرضاع) اضافته للبيان (قوله ثبت) أي الحكم قوله فهذه الصورة أي رجوعهم الامرأتين (قوله نقض) بضم فكسر (قوله الحكم) أي اضافته الى عدد الشهود (قوله مبياة) خبر هذه قوله (قوله نزاع) أي شهادة

الرجل مع النساء في نحو الرضاع ورجوع الجميع أو ما عدا امرأة لعدم بقاء من يثبت به الحكم فيها الحق (قوله فلا ترد) أي هذه الصورة (قوله هذه المسئلة) أي لورجوعوا الامرأتين فلا غرم (قوله هذا الباب) أي رجوع الشهود بعد الحكم (قوله فذكر) أي الشيخ والصقلي (قوله فيه) أي هذا الباب (قوله ولم يذكرها) أي الشيخ والصقلي هذه المسئلة (قوله بلفظا) اضافته للبيان (قوله فأضافه) أي نسب ما ذكره الغزالي (قوله عادته) أي ابن شاس (قوله في ذلك) أي اضافته ما ذكره الغزالي الى المذهب (قوله منه) أي ابن شاس (قوله انما) أي هذه المسئلة (قوله وعليه) أي ابن شاس (قوله في هذا) أي الصنيع (قوله وهو) أي التعقب العام (قوله كانه) بفتح الهاء وشدة النون أي ما ظن جريانه على أصول المذهب (قوله فيه) أي المذهب (قوله وهو) أي التعقب الخاص (قوله ولم يذكرها) أي هذه المسئلة (قوله لانه) أي الرضاع (قوله قلت) أي قال ابن عرفة (قوله لقوله) أي الغزالي (قوله وشهادة الرجل عندنا) أي المالكية الخ حال (قوله قاله) أي شهادة الرجل في الرضاع كامرأة (قوله نكاحها) أي المدونة (قوله أحدهما) أي الشاهدين

(قوله بعد الحكم) صله رجوع (قوله الرجوع) مفسر فاعل غرم (قوله نصفه) أى الحق (قوله رجوعهما) أى الشاهدين بأن رجوع أحدهما عن نصف ما شهد به وآخر عن ثلثه (قوله لزيادة) أى الرجوع الخ علة استقلال الحكم بعدمه (قوله عليه) أى الرجوع (قوله هو) فاعل ليصح عنف الأول على فاعل غرم المستتر فيه (قوله أولا) ٣٠٧ بشد الواو (قوله من الثلاثة) بيان

الرجوع (قوله وذكر) أى ابن عبد الحكم (قوله قاله) أى الغرم بحسب عدد الشهود (قوله أربعه) أى الدرهم (قوله وجلان) أى الرجوع عن عشرين والرجوع عن عشرة (قوله واجتمعوا) أى الثلاثة (قوله وهما) أى الاثنان الرجوعان عن العشرة الثالثة (قوله أولا) بشد الواو (قوله غرم) أى الثالث (قوله مع الاثنين) أى الرجوعين أولا (قوله به) أى المال (قوله المال) مفعول الدفع (قوله بجهته) أى المقضى عليه (قوله لهما) أى الرجوعين (قوله دفعته) أى المال بضم التاء (قوله رجعت) بضم التاء (قوله فادفعها) أى المال (قوله بالدفع له) أى المقضى له صيغة مطابقة (قوله أخذه) أى المال (قوله انه) أى طلب المقضى له المال المقضى به من البيعة التي شهدت له به اذا تعذر أخذه من المقضى عليه (قوله لانهما) أى الشاهدين (قوله لغريمه) أى للمقضى عليه (قوله ثم تعقبه) أى

الحق بعد الحكم بشهادتهما (غرم) الرجوع (نصف البعض) الذى رجوع عن الشهادة به فان رجوع عن النصف غرم الربع وعن الربع غرم الثمن وعن الثلث غرم السدس ابن عرفة السخ في الموازية ان رجوع أحدهما عن شهادتهما بحق بعد الحكم غرم نصفه فقط وقاله عبد الملك وابن عبد الحكم واصبح محمد لورجوع أحدهما عن نصف ما شهد به غرم الربع وان رجوع عن الثلث غرم السدس ولو اختلف رجوعهما غرم كل واحد نصف ما رجوع عنه (وان رجوع) عن الشهادة بعد الحكم بها (من يستقل) أى يحصل وينم ويصح (الحكم بعدم) شهادته لزيادته عن النصاب في ذلك الباب (فلا غرم) على الرجوع ابن عرفة المقل عن ابن القاسم لو كانت البيعة ثلاثة فرجع أحدهم بعد الحكم فلا شئ عليه ما بقا من يثبت الحق به فان رجوع ثان غرم هو والا قول نصف الحق وقال ابن عبد الحكم يغرم الرجوع أولا من الثلاثة ثلث الحق وذكر ان أشهب قاله في أربعة شهدوا بدرهم فرجع ثلاثة فعليه ثلثة دراهمه محمد لوشهد ثلاثة بثلاثين فرجع أحدهم عن الجميع وآخر عن عشرين وآخر عن عشرة فقد بقيت عشرة اجتمع عليها جلان واجتمعوا في الرجوع عن عشرة فهي عليهم اثلاثا والعشرة الثالثة رجوع عنها اثنان وأثبتوا واحد فعلى الاثنين نصفها اثنان ونصف على كل واحد وهما الرجوع عن الجميع والرجوع عن عشرين (فان ارجع) عن الشهادة (غيره) أى من يستقل الحكم بعدمه ممن لا يستقل الحكم بعدمه (فالجبيع) أى الرجوع أولا الذى يستقل الحكم بدونه والرجوع ثانيا الذى لا يستقل الحكم بعدمه يشتركون في الغرم بالسوية كأنهم رجعوا في وقت واحد فان رجوع اثنان من أربعة فلا غرم عليهم ما ابقا النصاب فان رجوع ثالث غرم مع الاثنين النصف أولا على المشهور (و) ان شهدا على شخص بمال وقضى به عليه ثم رجعا عن شهادتهما اعياه به (ل) لشخص (المقضى) بفتح الميم وسكون القاف وكسر الصاد المججمة وشد الهمزة (عليه) به بالشهادة التي رجعا عنها بعد الحكم به وقبل غرمه للمقضى له (مطابقتها) أى الرجوعين (بالدفع) (ل) لشخص (المقضى له) لمال المحكوم به بشهادتهما التي رجعا عنها اذ من حجتهم أن يقول لهما اذا دفعته أنا رجعت عليهما بعوضه فقرار الغرامة عليهما فادفعاهما أنما من أول الامر قصر الامساقاة وتقايلا للعمل (وللمقضى له ذلك) أى طابقة الشاهدين له الرجوعين عن شهادتهما بعد الحكم بالدفع له (اذا عذر) أخذه (من المقضى عليه) قاله ابن الحاجب وتبعه المصنف لقوله في توضيحه انه مقتضى الفقه لانهم اغريمان لغريمه وغريم عليه حتى يغرم للمشهود له وتعقبه ابن عبد السلام أيضا قائلا لم أعلم من أين نقله الا أنه يقال على هذا اذا كان الشاهدان في هذا الفرع لا يلزمهما الدفع الا بعد غرم المقضى عليه فهذا مناقض لأصل المسئلة ان للمقضى عليه مطالبتهم بالدفع للمقضى له قبل غرمه ابن عرفة وقله

المصنف طلب المقضى له البيعة به (قوله بأنه) أى طلبه اياها به (قوله من ان الشاهدين الخ) بيان ما (قوله حتى يغرم) أى المشهود عليه (قوله وتعقبه) أى طلبه المقضى له البيعة به (قوله نقله) أى ابن الحاجب طلبه اياها به (قوله الا انه) أى الاثنان (قوله ان للمقضى عليه الخ) بيان أصل المسئلة بتقدير من (قوله قبل غرمه) أى المقضى عليه (قوله وقله) أى غرم البيعة للمقضى عليه

(قوله على غرمه) أى المقضى عليه للمقضى له (قوله هو) أى الوقت (قوله فى غيبته) أى المقضى عليه (قوله لانه) أى المقضى عليه (قوله واذا حضر) أى المقضى عليه (قوله قلت) أى قال محمد بن عيسى (قوله يعقود) بضم الياء (قوله عليه) أى فى هذا الجواب (قوله وابن عرفة) عطف على ابن عبد السلام (قوله بأنه) أى طلب المقضى له المينة به (قوله وهم) بفتح الهاء أى غلط (قوله لانه) أى طلبه اياه به (قوله ان رجعا) أى الشاهدان (قوله الرجعين) بفتح العين (قوله اذا غرم) أى المقضى عليه (قوله عليه) أى ٣٠٨ المقضى عليه (قوله بفتح متقلا) (قوله أغرم) بضم ثم كسر (قوله

على غرمه انما هو فى غيبته لانه فى غيبته يمكن أن يكون لو حضر لا قرب الحق المشهود عليه به واذا حضر وطلب غرمهما اتى هذا الاحتمال اه قلت جواب ابن عرفة هذا يحتاج لنقل يعقود عليه ولعل الظاهر فى الجواب منع المناقضة بأن أهل المسئلة الطالب بالدفع لا الدفع بالفعل المتوقف على دفع المقضى عليه كما يفهم من كلام الموازية الا ترى لكن يعكس عليه قوله للمقضى له وابن عرفة أيضا بأنه وهم لانه خلاف المنصوص ابن عرفة الشيخ عن الموازية ان رجعا بعد الحكم بشم ادتهما وهرب المقضى عليه قبل الغرم فليس للمقضى له تغريم الرجعين بما يغرمانه للمقضى عليه اذا غرم ما شهدا به عليه ولكن يتخذ الحكم عليهم للمقضى عليه فاذا أغرم أغرمهما كما لو شهدا بالحق مؤبلا ثم رجعا فلا يرجع عليهم ما حتى يحل المؤجل ويغرم وله طلب الحكم له عليهم الا ان ولا يغرم الا ان ابن عبد الحكم للمقضى عليه طلب الشاهدان بدفع المال عنه للمقضى له وقال أصحاب الامام أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه لا يحكم على الرجعين بشئ حتى يغرم المقضى عليه وفى هذا تعرض لبيع داره واتلاف ماله والذان أوجبا ذلك عليه فائتمان رأيت لو حبسه القاضى فى ذلك أتترك محبوسا ولا يغرم الشاهدان بل يؤخذ ان بذلك حتى يخلصه فان أيا حبسا معه ثم قال وقال ابن الحاجب والمقضى عليه مطالبتهم ما قبل غرمه ليس غرمه للمقضى له وللمقضى له ذلك اذا تعذر من المقضى عليه وقيل لا يلزمهما الا بعد غرم المقضى عليه وضعفه ابن عبد الحكم قلت قوله عن المذهب والمقضى له ذلك وهم لانه خلاف المنصوص ولو ذكره بعد ذكر المنصوص لا يمكن كونه قولاً انفرده برفقه وقوله وقيل لا يلزمهما الا بعد غرم المقضى عليه الخ ظاهره انه فى المذهب وهو وهم وما نقله من تضعيفه ابن عبد الحكم نقله الشيخ حسبما تقدم والله أعلم (وان) تعارض بينهما بأن شهدت كل منهما بما ينافى ما شهدت به الأخرى و (أمكن جمع بين البيتين) المتعارضين (جمع) بضم فكسر بينهما وعمل بهما كالجمع بين الدليلين المتعارضين كدعوى شخص انه أسلم فلان هذا الثوب فى ساقه اردب حنطة ودعوى فلان انه أسلمه هذين الثوبين الآخرين فى مائة اردب حنطة وأقام كل منهما يثبته على دعواه فيجمع بينهما بالحكم على المسلم بالاثواب الثلاثة وعلى المسلم اليه بالمائتين جملا على انه حصل بينهما أسلمان حضرت كل يثبته سلما وشهدت به المتبطل من ادعى انه أسلم هذا الثوب فى مائة اردب حنطة وقال المسلم اليه بل فبين غيره

أغرمهما) أى المقضى عليه الشاهدان (قوله فلا يرجع) أى المقضى عليه (قوله عليه) أى الشاهدان (قوله ويغرم) أى المقضى عليه (قوله وله) أى المقضى عليه (قوله له) أى المقضى عليه (قوله عليه) أى الشاهدان (قوله ولا يغرم) أى الشاهدان (قوله الآن) أى حين القضاء للمقضى له على المقضى عليه (قوله وفى هذا) أى قول أبى حنيفة رضى الله تعالى عنه (قوله داره واتلاف ماله) أى المقضى عليه (قوله أوجبا) أى أثبتنا (قوله رأيت) أى اخبرنى (قوله لو حبسه) أى المقضى عليه (قوله فى ذلك) أى الذى أوجباه عليه (قوله أتترك) بضم الياء وفتح الراء أى المقضى عليه (قوله ثم قال) أى ابن عرفة (قوله مطالبتهم)

أى بالمال المقضى به (قوله ليغرمه) أى المال (قوله ذلك) أى طلبهما (قوله تعذر) أى اخذ المال (قوله فى مائة وضعفه) بفتحات متقلا (قوله قلت) أى قال ابن عرفة (قوله قوله) أى ابن الحاجب (قوله وهم) بفتح الهاء أى غلط خبر قوله (قوله ولو ذكره) أى ابن الحاجب (قوله وقوله) أى ابن الحاجب (قوله وهو) أى كونه فى المذهب (قوله وهم) بفتح الهاء أى غلط (قوله من تضعيفه) بيان ما (قوله ابن عبد الحكم) فاعل تضعيف المصنف للمقضى له (قوله انه) أى لشخص المسلم (قوله منهما) أى المسلم والمسلم اليه (قوله بينهما) أى البيتين (قوله بالحكم على المسلم الخ) صلة يجمع (قوله على انه) أى الشأن (قوله سلما) بفتحات

(قوله عبدوس) بفتح فسكون (قوله ان كانا) أى السلمان (قوله فهو) أى نعارضهما (قوله ذلك) أى المشهود به (قوله ولولم يقيها) أى المسلم والمسلم اليه (قوله البائع) أى المسلم اليه (قوله والمسئلتان) أى دعوى المسلم أنه أسلم ثوبان مائة والمسلم اليه أنه أسلمه ثوبين فيما والجمع بينهما ثلاثة اثواب في مائتين ودعوى المسلم أنه أسلم هذا ٣٠٩ العبد في مائة والمسلم اليه أنه أسلمه

العبد وثوبانها والحكم فيها
بالعبد والثوب فيها (قوله
ان تشهد) أى على زيد مثلاً
(قوله والثانية) أى عليه
(قوله ورواية المصريين)
عطف على قول (قوله في
انه) أى نعارض البيهقيين
(قوله يحكم) بضم الباء
وفتح الكاف (قوله انه) أى
الشان (قوله يقضى) بضم
الباء وفتح الصاد (قوله بما)
أى البيهقيين (قوله على انه)
أى الشان (قوله انه) أى
الشان (قوله انه) أى الجمع
بينهما (قوله الخط) أى قال
(قوله وفيه) أى كلام ابن
عرفة (قوله انه) أى ابن عرفة
(قوله لزمه) أى ابن عرفة
(قوله ألزمه) أى ابن عرفة
اللازم ولايس (قوله لانه)
أى ابن عرفة (قوله صدر)
بفتحات مثلاً (قوله عنه)
أى ابن عرفة (قوله هو)
أى ابن عرفة (قوله وهو)
أى قضاها (قوله نشر) بفتح
النون والفاء (قوله منهم)
أى الاربعة (قوله يتقوه)
بفتحات مثلاً أى يتكلم
(قوله لهم) أى الاربعة
(قوله سمعناه) أى من مالك

في مائة اردب حنطة وأقام كل واحد منهما بيته على دعواه كانت الثلاثة الاثواب في المائتين
لان كل بيعة شهدت على غير ما شهدت عليه الاخرى ابن عبدوس هذا ان كانا في مجلسين
واما ان كانا في مجلس واحد فهو تكاذب وقال بعض القرويين سواء كان ذلك في مجلس أو في
مجلسين لان كل بيعة أثبتت حكمها غير ما أثبتت صاحبها ولا نقول لمن أنى ما أثبتته غيره ولولم يقيها
بيعة تخالفها وتفاخها ومن أقيم بيعة على أنه أسلم هذا العبد في مائة اردب حنطة وأقام البائع
بيعة على أنه أسلم ذلك العبد وثوبانها معه في مائة اردب حنطة فقال ابن القاسم ان العبد والثوب
في المائة ٤٠٠ لا بقول البائع لان بيعة شهدت بالاكثر والمثليتان معا في المدونة ابن عرفة
ولا بن رشد في سماع يحيى ان شهدت احدى البيعتين بخلاف ما شهدت به الاخرى مثل أن
تشهد احدهما بعتق والثانية بطلاق أو احدهما بطلاق امرأه والثانية بطلاق امرأه أخرى
وشبه هذا فلم يختلف قول ابن القاسم ورواية المصريين في أنه تهاوت وتكاذب من البيعتين يحكم
فيه بأعدل البيعتين فان تكافأنا سقطنا وروى المديون أنه يقضى به - ما معاً اذا استوتوا
في العدالة أو كانت احدهما أعدل ثم قال ابن عرفة وقول ابن الحاجب ومعه ما أمكن الجمع
جمع يدل على أنه ان شهدت احدهما بأنه طلق الكبرى والاخرى بأنه طلق الصغرى انه يجمع
بينهما وتقدم من نقل ابن رشد انه خلاف قول ابن القاسم ورواية المصريين اها ح وفيه نظر
من وجهين أحدهما انه لزمه ما ألزمه ابن الحاجب لانه صدر في أول كلامه بمثل ما قال ابن
الحاجب كما تقدم عنه الثاني ان ما فرضه هو وما نقله ابن رشد لا يمكن الجمع فيه لان فرض
المسئلة ان البيعتين في مجلس واحد وكل واحدة تكلم به غير ما شهدت به الاخرى يتبين هذا
بنقل المسئلة بلفظها وهو قال ابن القاسم لو ان اربعة نفر شهد رجلان منهم على رجل انه طلق
امرأته وشهد الاخران انه لم يتقوه في مجلسه ذلك بشئ من الطلاق وانما حلف بعتق غلامه
فلان لأرى اهم شهادة أجمعين في طلاق ولا اعتناق لان بعضهم أ كذب بعضهم الذي سمعناه
وان اختلوا فقال بعضهم تشهد انه طلق امرأته فلانة وقال بعضهم لم يطلق امرأته فلانة
حتى تفرقنا وانما حلف بطلاق امرأته فلانة الاخرى أو قال بعضهم تشهد انه أعرق عمده
فلانا وقال بعضهم ما أعرق الذى شهدتم له بالاعتناق وانما أعرق فلانا غلامه آخر فان الشهادة
تبطل وسقط قول الاولين والآخرين في الاعتناق والطلاق على هذا النحو لان بعضهم أ كذب
بعضاً وشرحه ابن رشد بما تقدم نقله عنه في كلام ابن عرفة والله أعلم البناني وبه تبين ان الجمع
مقدم يكون شهادتهم ما في مجلسين وبه يسقط اعتراض ابن عرفة على عبارة ابن الحاجب التي
هى كعبارة المصنف والله أعلم (والا) أى وان لم يمكن الجمع بين البيعتين المتعارضتين
كشهادة احدهما أنه أقرب بائة دينار لفلان يوم كذا وشهادة الاخرى انه مات قبل ذلك اليوم
(رجح) بضم فسكون مثلاً لا احدى البيعتين على الاخرى (يومان) سبب ملك شهدت به

رضى الله تعالى عنه (قوله وان اختلوا) أى الاربعة (قوله الاولين والآخرين) بفتح اللام واره (قوله وشرحه) أى السماع
(قوله عنه) أى ابن رشد (قوله في كلام) تنازع فيه تقدم ونقل (قوله وبه) أى تحقيق الخط صلتين (قوله وبه) أى التقييم
صلته يسقط (قوله انه) أى المشهود عليه (قوله على الاخرى) صلت ربهت

لاحد الخميني على الاخرى التي شهدت بالملك الخصم الاخر ولم تبين سببه فيحكم بشهادة الاولى
وتلغى الثانية ومنسل للسبب بقوله (كنسج) الشقة تنازع فيها الشان وأقام كل منهما بيعة انها
ملكه وقالت احدى البيعتين ان من شهدت له نسجها في التوضيح اختاف في الشهادة بنسج
الثوب هل هي كالشهادة بالتناج فأجرها في المدونة بحري التناج وفي كتاب ابن مهنون
ان بيعة الملك مقدمة على بيعة النسج ويقضى لمن شهد له بالنسج بقيمة عمله بعد ان يحلف انه
لم ينسجها بخان المازري هذا اذا كان الناسج ينسج لنفسه وأما ان اتصب للناس فلا تنفعه
الشهادة بالنسج اه وكذا في ابن عرفة عن المازري فأتلاغا للخلاف فيمن ينسج لنفسه ومن
اتصب لنسج الناس باجر أو للبيع فالبيعة له بالنسج لغو اه فقد ظهر ان من هذا ان البيعة
شهدت بالنسج فقط ولم ترد لنفسه وكلامهم هذا يدل لقولنا الرابع ان السبب شهده فقط
(و) كز (نناج) أي ولادة لحيموان متنازع فيه شهدت بيعة انه ملك افلان ولده عنده والاخرى
انه ملك لفلان الاخر ولم ترد على هذا فترجح الاولى ويقضى بها وتلغى الثانية (الا) شهادة
الثانية (بلك) لمن شهدت له (من المقاسم) يفتح الميم أي الغنائم بأخذها في سهمه أو شراؤها
من أخذها في سهمه أو من الامام فيه حمل بشهادتها وتلغى الاولى لان الثانية ناقلة والاخرى
مستحبة فيحمل على انه ولده عند الاول وغار عليه العمد ونم غنم منه لقول المدونة لو أن أمة
تنازع فيها الشان وليت يدا أحدهما فأني أحدهما بيعة انه اولدت عنده لا يعاونها خرجت
من ملكه بناقل شرعي وأقام الاخر بيعة انه لا يعاونها خرجت من ملكه حتى سرق فترجح
الاولى بيمينها سبب الملك ويقضى لصاحب الولادة ابن القاسم هذا اذا لم تشهد لبيعة الاخرى
انه اشتراها من المقاسم فان شهدت بذلك فصاحب المقاسم أحق الآن يدفع صاحب الولادة
الثمن الذي اشتراها به وفيها ابن القاسم في دابة ادعاها ورجلان وليت يدا أحدهما فأقام
أحدهما البيعة انها نتجت عنده وأقام الاخر البيعة انه اشتراها من المقاسم فهي لمن اشتراها
من المقاسم بخلاف من اشتراها من سوق المسلمين لانها تنقص وتسرق ولتجاوز على الناتج
الاباير يثبت وأمر المغنم قد استوفى انها خرجت عن ملكه بمجازة المشر كين ولو وجدت في يد
من نجت عنده وأقام هذا بيعة انه اشتراها من المغنم أخذها منه أيضا وكان أولى بها الآن
ويشأن أن يدفع اليه ما اشتراها به يأخذها وقاله مهنون غ قوله والاربع بسبب ملك كنسج
وتناج أي اذا ذكرت احدى البيعتين مع الملك سببه من نسج ثوب وتناج حبوان وشيوخهما
كنسج كتاب وأصطبادوش ولم تذكر الاخرى سوى مجرد الملك فترجح ذكر السبب على التي
لم تذكره وبخو هذا فسر ابن عبد السلام كلام ابن الحاجب وفي التوضيح كما اذا شهدت
أحدهما انه صاده أو نفع عنده وشهدت الاخرى بالملك المطلق وفي شهادتها ولو أن أمة

(قوله يثبت) بفتح فسدون
فضم (قوله استوفى) بضم التاء
من تجت عنده (قوله وكان)
(قوله لم تذكره) أى السبب (ق)
فكسرى (قوله وفى شهاداتهم)

(قوله يثبت) بفتح فسكون
فضم (قوله استوفى) بضم التاء وكسر القاف (قوله أخذها) أى من اشتراها من المفاسيم (قوله منه) أى
من تجب عنده (قوله وكان) أى مشتريها من المغانم (قوله إلا أن يشاء) أى من تجب عنده (قوله إليه) أى مشتريها من الغنمة
(قوله لم تذكر) أى السبب (قوله وبخو) صلة فسر (قوله له) أى من شهد له (قوله صاده) أى الخيوان (قوله وأنتج) بضم
فكسر (قوله وفى شهادتها) أى المدونة

(قوله فيها) أي الامة (قوله ولدت) بضم فكسر (قوله سرق) بضم فكسر (قوله قضى) بضم فكسر (قوله بها) أي الامة (قوله انه) أي من ولدت عنده (قوله وهو) أي قول ابن القاسم (قوله قرره) أي كلام المصنف (قوله به) أي السبب (قوله وفيها) أي المسئلة (قوله وذكر) أي طنى (قوله وقال) أي طنى (قوله عقبه) أي نص النعمى (قوله قال) أي خليل (قوله وضعف) بفتح خاء مثقلا (قوله غير) فاعل ضعف ٣١١ (قوله وهو) أي ما قرره الشارح (قوله

ولا مستندله) أي ابن غازي

(قوله ضعفه) أي تفسير

ابن عبد السلام (قوله

اختلف) بضم التاء (قوله

مذهبه) أي ابن القاسم

(قوله معناه) أي مذهبه

فيه (قوله بها) أي الحيازة

والنسج والتماح وشبهها

(قوله انه) أي الشأن

(قوله من هذا) أي زيادة

انها ملكة او حازها حيازة

الملك (قوله وانه) أي

لزيادة (قوله مراده) أي

ابن القاسم (قوله ذلك)

أي انها ملكة او حازها الخ

(قوله وعليه) أي ما ذكر

(قوله وهو) أي ما ذكر

(قوله مقامه) أي ذكر

الملك (قوله عنده) أي ابن

القاسم (قوله له) أي طنى

(قوله على انه) أي كلام

النعمى (قوله بمجردا) أي

عن الشهادة بالملك (قوله

تقدم) بضم ففتح مثقلا

أي بينة السبب (قوله

وهو) أي اخادتها الملك

(قوله ولا تقيده) أي الملك

(قوله بها) أي بينة السبب

(قوله وهو) أي عدم اخادتها الملك (قوله في ذلك) أي كلام النعمى (قوله هذا) أي عدم اخادة كلام النعمى بتقديم بينة السبب

على بينة الملك (قوله من احدى) صلة بيان (قوله فتخرج) بضم التاء وفتح الجيم (قوله ويحكم) بضم الباء وفتح الكاف (قوله شهدت) أي المؤرخة (قوله تلغى) بضم التاء وفتح الفين المعجمة (قوله مطلقة) بضم فسكون فكسر (قوله قدمت) بضم فسكون مثقلا

(قوله هذا) أي تقديم المؤرخة

تنازع فيها اثنان وليست بيد أحدهما فأتى أحدهما بينة انها لا يعلمونها خرجت عن ملكه بشئ وأقام الآخر بينة انها ولدت عنده لا يعلمونها خرجت عن ملكه حتى سرق قضى به صاحب الولادة وقال النعمى قال أشهب فيمن أقام بينة في أمة يدرجها فيها ولدت عنده لا يقضى له بها حتى يقولوا انه كان يملكها لانه لم يغيره فيها احقا اذ قد ولد في يده ما هو لغيره وقال ابن القاسم انها المن ولدت عنده وهو أصوب وتحمل على انها كانت له حتى ثبت انها وديعة أو غصب أو ومثله في التوضيح عن التونسي طنى قرره الشارح بما في التوضيح من شهادة ذات السبب به فقط وفيها اختلاف والمعتمد ما عليه الشارح تبع التوضيح وكذا نص النعمى المتقدم وقال عقبه نقله ابن عرفة وأقره ولما نقل في توضيحه قول أشهب هذا قال وخالفه التونسي ٥١ وضعف قول أشهب غير واحد فظهر لك ان المعتمد ما عليه الشارح وهو مراد المصنف والا اقال ويرجح بسبب ملكه وما أدري ما الحامل لابن غازي على مخالفة الشارح مع نقله كلام النعمى ومخالفة التونسي ولا مستندله الا تفسير ابن عبد السلام وقد عايت ضعفه من ضعف ما اتبني عليه وان وافق أحد التاويلين في تفهيمات عياض اختلف في تأويل مذهبه في الكتاب في اعمال الشهادة على الحيازة وعلى النسج وعلى التماح وشبهها او يجاب الملك هل معناه ان مجرد الشهادة بها يوجب الملك أو حتى يزيدوا انها ملكة أو يجوزها حيازة الملك فذهب بعضهم الى انه لا بد من هذا وان مراده ومن لم يقل ذلك لم تتم شهادته ولا عارضت بشهادة من شهد بالملك وعليه تأويل ابن مخرز وهو مذهب سحنون وقال بعضهم لم يقل هذا ابن القاسم والشهادة بالولادة والنسج مغنية عن ذكر الملك وقائمة مقامه عنده البناء ما ذكره طنى غير صحيح والصواب ما قال لغ ولا دليل له في كلام النعمى على انه يقيم الخلاف في ان بينة السبب بمجرد اخادتها تقدم على الخوذة هو قول ابن القاسم اولا تقيده فلا يترفع بها من يد الخائن وهو قول أشهب وليس في ذلك ما يدل على ان بينة السبب تقدم على بينة الملك كما ادعاه طنى تبع الشارح والتوضيح ولعل هذا هو الحامل لابن غازي على تقريره والله أعلم (أو) بيان (تاريخ) الملك أحد المتنازعين من احدى البيتين المتعارضتين دون الاخرى فتخرج المؤرخة ويحكم بالمتنازع فيه لمن شهدته وتلغى التي لم تؤرخ ابن شاس ان كانت احدى البيتين مطلقة والاخرى مؤرخة قدمت المؤرخة على المطلقة وحكي النعمى في هذا خلافاً لابن الحاجب وفي مجرد التاريخ قولان التوضيح القول بتقديم المؤرخة لأشهب الا أن يكون في شهادة التي لم تؤرخ ان الحاكم قضى بالعمد لمن شهد له والقول بنفي التقديم ذكر النعمى والمنازري ولم يعزوا (أو) تقدمه (بفتح التاء والقاف وضم الدال مستددة أي التاريخ لما

(قوله وهو) أي عدم اخادتها الملك (قوله في ذلك) أي كلام النعمى (قوله هذا) أي عدم اخادة كلام النعمى بتقديم بينة السبب على بينة الملك (قوله من احدى) صلة بيان (قوله فتخرج) بضم التاء وفتح الجيم (قوله ويحكم) بضم الباء وفتح الكاف (قوله شهدت) أي المؤرخة (قوله تلغى) بضم التاء وفتح الفين المعجمة (قوله مطلقة) بضم فسكون فكسر (قوله قدمت) بضم فسكون مثقلا (قوله هذا) أي تقديم المؤرخة

(قوله منه) أي ملك زيد (قوله فيعمل) بضم الياء وفتح الميم (قوله الاولى) بضم الهمز (قوله ويحكم) بضم الياء وفتح الكاف (قوله به) أي المتنازع فيه (قوله فيها) أي المدونة (قوله أفضى) بفتح الهمزة وسكون القاف وكسر الصاد (قوله عدلت) بضم فسكسر مثقلا (قوله وان كانت الاخرى أعدل) مبالغة (قوله منهما) أي المتنازعين (قوله الآن) بفتح الهمزة وسكون النون (قوله يحوزها) أي الامة (قوله بالوطء) صلة يحوز (قوله بمحض) بفتح الميم والصاد المججمة أي حضور الآخر سا كتابا عذر (قوله دعواه) أي الآخر (قوله ورختا) ٣١٢ أي البيعتان المتعارضتان (قضى) بضم فسكسر (قوله كان) أي المتنازع فيه (قوله

شهدت إحدى البيعتين به على تاريخ ما شهد به الاخرى بأن قالت احدهما نشهد انه ملك زيد من سنة خمسين ولم نعلم خروجه عنه الى لان وشهدت الاخرى على انه ملك عمرو من سنة ستين وانهم لا يعلمون خروجه عن ملكه الى الآن فيعمل بشهادة الاولى ويحكم به لزيد وتلغى شهادة الثانية فيها اقضى بينه ابعده التاريخ ان عدلت وان كانت الاخرى أعدل ولا أبالي بيمين كانت الامة منه ما الآن يحوزها الا قرب تاريخا بالوطء والخدمة والادعاء لهما بمحض الآخر فقد أبطل دعواه الخمي ان ورختا قضى بالاقدام وان كانت الاخرى أعدل وسواء كان تحت يد احدهما أو تحت أيديهما أو تحت يدي ثالث أو لا يدعيه ابن عرفة الشيخ عن ابن عبد الحكم ان ورخت بينهما المتداعيين قضى بأبعدهما تاريخا الثاني لا يقل كان الاولى تقديم حديثه التاريخ لانها نافلة لا تأخذ في شرط الترجيح بالنقل بيمين سببه كاشتهر ثبوتها من مورثه أو المقاسم وهذا انما يشهد بان الملك غير ان احدهما قالت ملكه منه مدعين والاخرى قالت ملكه من دعاء والاصل الاستصحاب (و) رجع (بزيادة عدالة) في إحدى البيعتين المتعارضتين الشاهدين بمال أو ما يؤول اليه مما ثبت بشاهد ويمين دون غيرهما مما لا يثبت الا بعدلين كعق ونكاح وطلاق وموجب حد فلا يرجح في شيء منهما بزيادة العدالة لانها بمنزلة شاهد واحد على المشهور وهو مذهب المدونة كما يشهد قول ابن عرفة الصقلي بعض القرويين اختلاف اذا كانت إحدى البيعتين أعدل فهل يحلف صاحب الاعدل في المدونة يحلف اه واماعلى انها كشاهدين فيرجح بها في كل شيء وهذا هو الموافق لمائة قدم عن سماع يحيى عند قوله وان أمكن جمع بين البيعتين جمع على ان هذا ليس خاصا بزيادة العدالة بل سائر المبرجات كذلك لا يرجح بها الا في الاموال ونحوها كما يفيد كلام القرافي ونقله ابن فرحون قال حكى القرافي ان مذهب المالكية انه لا يحكم بترجيح إحدى البيعتين عند تعارضهما الا في الاموال خاصة (لا) ترجح إحدى البيعتين بزيادة (عدد) على المشهور اذا المقصود من الترجيح قطع النزاع وعز يد العدالة أقوى في قطعه من زيادة العدد اذا كل من الخصمين تمكنه زيادة العدد في الشهود بخلاف زيادة العدالة قاله القرافي ابن عرفة فيها من كانت يده دور أو عبدا أو عروضا أو دراهم أو دنانير أو غيرها فادعاهما رجل وأقام بينة وأقام من ذلك يده بينة فيقضى بأعدل البيعتين وان تكافأنا سقطتا وبقي الشيء يحد حائره ويحلف عياض ثبت قوله ويحلف عند ابن وضاح وسقط عند غيره وفي الموازية لا يمين عليه ثم قال ابن عرفة وفي

أحدهما) أي المتنازعين (قوله الاولى) بفتح الهمز (قوله منه) أي الخصم (قوله مورثه) بضم ففتح فسكسر مثقلا أي الخصم (قوله المقاسم) بفتح الميم (قوله ملكه) بفتح ميم مثقلا (قوله والاصل الاستصحاب) أي الملك الاول دفع به احتمال خروجه عنه (قوله مما لا يثبت بشاهد ويمين) بيان ما (قوله دون غيرهما) أي المال وما يؤول اليه (قوله مما لا يثبت الا بعدلين) بيان غيرهما (قوله وموجب) بكسر الجيم أي سبب (قوله منها) أي العتق ومطعطف عليه (قوله لانها) أي زيادة (قوله العدالة) (قوله على المشهور) راجع لانها بمنزلة الخ (قوله وهو) أي كونها بمنزلة شاهد واحد (قوله اختلاف) بضم التاء (قوله واماعلى انها) أي زيادة العدالة (قوله فيرجح) بضم الميم وفتح الجيم (قوله بها) أي زيادة العدالة (قوله

وهذا) أي الترجيح بها في كل شيء (قوله هذا) أي تخصيص الترجيح بالاموال وما يؤول اليها (قوله سائر) أي بقية (قوله كذلك) أي زيادة العدالة (قوله قال) أي ابن فرحون (قوله انه) أي الشان (قوله لا يحكم) بضم الياء وفتح الكاف (قوله فيها) أي المدونة (قوله من) بفتح الميم فاعل أقام (قوله ذلك) أي المذكور من الدروما بعدها (قوله بينة) مقول أقام (قوله فيقضى) بضم الياء وفتح الصاد (قوله تكافأنا) أي تساوت في العدالة (قوله ويحلف) أي حائره (قوله وضاح) بفتح الواو وشد الصاد المججمة واهمال الحاء (قوله وسقط) أي ويحلف (قوله عليه) أي الحائره

(قوله واعتباره) أى الترجيح بالكثرة (قوله قولها) أى المدونة راجع للغوى (قوله ورواية ابن حبيب) عطف على قولها راجع لاعتباره (قوله وفيها) أى المدونة (قوله لمجلة) بفتح الميمين أى قوله لو شهد الخ (قوله على المغاية) بضم الميم وانجام الغين أى المبالغة (قوله قضى) بضم فكسر (قوله ووجهه) بفتحات ٢١٣ منقلا (قوله المشهور) أى

عدم اعتبار الترجيح بزيادة

العدد (قوله بأن المقصود)

صله وجهه (قوله ونعقبه)

أى توجيه القرائى المشهور

(قوله بقيد العدالة)

اضانته للبيان (قوله

قلت) أى قال ابن عرفة

(قوله رده) أى ابن عبيد

السلام على القسرا فى

(قوله أولا) بشد الواو

(قوله يرد) بضم ففتح منقلا

الخ خبر يرد (قوله بانها)

أى زيادة العدد (قوله

وقوله) أى ابن عبد السلام

(قوله يرد) بضم ففتح منقلا

خبر قوله (قوله ذلك) أى

تعذرا وتعرض بزيادة

العدالة (قوله ووجهه)

بفتحات منقلا أى عدم

الترجح بزيادة العدد

(قوله وقبل) بكسر

الباء (قوله قلت) أى قال

ابن عرفة (قوله فى الترجيح

الخ) أى وجهه (قوله

منه) أى الآخر (قوله

والا) أى وان كان أعدل

(قوله قدم) بضم فكسر

منقلا (قوله قولى) بفتح

اللام (قوله وافقه) أى

ابن القاسم (قوله عليه)

أى هذا القول (قوله ثم رجع) أى ابن القاسم (قوله أولا) بشد الواو (قوله فان رجحت

أى بينة مقابلة مفهوم الشرط (قوله عمل) بضم فكسر (قوله ولم يعمل) بضم الباء (قوله وان رجعه) أى الخلف الخ حال (قوله

فقال) أى البساطى

لغوى الترجيح بالكثرة واعتباره قولها ورواية بن حبيب وفيها لابن القاسم رحمه الله تعالى لو شهد هذا شاهدان ولهذا ما تواتر وكافوا فى العدالة فلا يرجح بالكثرة اللخى والمجازى محله على المغاية ولو كثيرا حتى حصل العلم بصدقهم لقضى بهم ووجهه اقرا فى المشهور بأن المقصود من القضاء قطع النزاع ومن يدين فى العدالة أشد فى التعذر من من يدين بالعدل لان كلامن الخمين يمكنه زيادة العدد فى الشهود ولا يمكنه من زيادة العدالة ونعقبه ابن عبد السلام بقوله زيادة العدد انما هى معتبرة بقيد العدالة ولا نسلم ان زيادة العدد بهذا القيد سهلة وتقر فى علم الاصول ان الوصف متى كان أدخل تحت الانضباط وأبعد عن النقض والعكس كان أرجح وزيادة العدد منضبط محسوس لا يتخلف وانعد التمر كبة من قيود فضبط زيادتها متعذرا أو متعسر فلا ينفى أن تعتبر فى الترجيح قات رده أولا بقوله لانسل ان زيادة العدد بهذا القيد سهلة يرد بان القرائى لم تتسلك بأنهم اسهله بل بأنهم لم يمكنه غير منتهية وكونهم ليست سهلة لا يمنع امكانها عادة وقوله ضبط زيادة العدالة متعذرا ومتعسر يرد منع ذلك فاننا نعم ضرورة فى شهود شبه وخناء وأمثالنا من هو أعدل من غيرهم ومنهم ووجهه المازرى أن الشارع لما قيد شهادة الزنا بأربعة والطلاق بآيتين وقبل فى المال الواحد مع اليمين دل على ان لا اثر للعدد قات الاظهر فى الترجيح بالاعدلية دون الكثرة ان ما به الترجيح فى الاعدلية هو وصف حاصل فيما وجب الحكم به وهما الشاهدان اللذان يجب الاعذار فيهما للمشهود عليه والكثرة وصف خارج عما وجب الحكم به (و) ربح (بشاهدين) لاحد الخصمين (على شاهد) لا لا تخوم عارض لهما ولو أعدل أهل زمانه (ويمين) منه مع شاهد (أو) على (شاهد وامرأتين) لا لا تخوم معارضين للشاهدين لقوله تعالى فان لم يكنوا رجلين فرجل وامرأتان فجعل مرتبة من عند عدم الشاهدين مالم يكن الشاهد الذى مع المرأتين أعدل من الشاهدين والا قدم على الشاهدين هو والمرأتان هذا أحد قولى ابن القاسم وافقه عليه أشهب رحمه الله تعالى ابن فرحون يقدم الشاهدان على الشاهد والمرأتين اذا استتوا وفى العدالة قاله أشهب وقال ابن القاسم لا يقدمان ثم رجع الى قول أشهب وكلام ابن الحاجب يقتضى ان ابن القاسم قال أولا بتقديمهما ثم رجع عنه الى عدمه فى التوضيح والظاهر الترجيح ويقدم شاهد وامرأتان على شاهد ويمين ولو أعدل أهل زمانه للعمل بالشاهد والمرأتين بالإجماع وفى العمل بشاهد ويمين خلاف (و) ربح (بوضع يد) من أحد الخصمين على المتنازع فيه (ان لم ترجح) بضم الفوقية وفتح الراء والجيم (بينه مقابلة) بضم الميم وكسر الموحدة أى خصمه فان رجحت بتأريخ أو تقدمه أو زيادة عدالة عمل به ولم يعمل بوضع اليد (فيحلف) واضع اليد الذى لم ترجح بينه مقابلة غ رجوع الحلف للمنطوق أى من رجوعه للمفهوم وان رجعه البساطى وتبعه فت المفهوم فقال فيحلف ذو اليمينه الراجحة وهو المشهور (و) رجحت البينة الشاهد (بالمالك)

٤٠ مخ ح

أى بينة مقابلة مفهوم الشرط (قوله عمل) بضم فكسر (قوله ولم يعمل) بضم الباء (قوله وان رجعه) أى الخلف الخ حال (قوله فقال) أى البساطى

(قوله استحقاق) جنس وإضافته للتصرف فصل مخرج استحقاق غير (قوله بكل أمر) فصل مخرج استحقاق التصرف في الشيء بأمر خاص (قوله لا بزيادة) فصل مخرج استحقاق الوصي والوكيل والحاكم التصرف في الشيء بكل جائز (قوله أقوى) عطف على أخص (قوله منه) أي الحوز (قوله وأعدم الخ) عطف على لأن المالك الخ (قوله في الفائق) خبر مقدم (قوله بيننا الطوع والاكراه) أي المتعة رضئان فتقدم بيعة لا كراه لانها مثبتة وزائدة علما ان كان الاصل الطوع (قوله والصحة والفساد) أي فتقدم بيعة الصحة لانها الاصل ما لم يغلب ٣١٤ الفساد (قوله والرشد والسفه) أي فتقدم بيعة السفه لانه الاصل والغالب

(قوله والعسر واليسر) أي استحقاق التصرف في الشيء بكل أمر جائز فعلا أو حكما لا بزيادة يمدخل مالك الصبي ونحوه لاستحقاقه ذلك - كما ويخرج تصرف الوصي والوكيل وذو الامرة قاله ابن عرفة (على) البيعة الشاهدة به (الحوز) لان المالك أخص من الحوز وأقوى منه ولو كانت بيعة الحوز مؤرخة أو متقدمة ومعارضه بيعة الحوز بيعة المالك اذ لا يلزم من الحوز المالك (و) ربح (ينقل) فتخرج البيعة الناقلة كالشاهدة بأشراء من الخصم أو من مورثه أو من المقاسم (على) بيعة (مستحبة) بكسر الحاء المهملة كالشاهدة بالبناء أو الاصطياد أو النج أو القمع أو الاحياء أو لارث البناني بقى من المرجحات الاصلية فتقدم على الفرعية فاذا شهدت احدى البيعتين انه أوصى وهو صحيح العقل والاخرى انه أوصى وهو مشوش العقل فقال ابن القاسم في العتبية تقدم بيعة الصحة لانها الاصل والغالب في الفائق ومثلها بيعة الطوع والاكراه والصحة والفساد والرشد والسفه والعسر واليسر والعدالة والجرحة والحرية والرقبة والكفاة وعدمها والبلوغ وعدمه اه قوله ومثلها أي مسألة الترجيح لا بقيد الاصلية قوله بيننا الطوع والاكراه أي فتقدم بيعة الاكراه على بيعة الطوع وكذا كل صورته لان من ثبت فقد زاد كما صححه ابن رشد وابن الحاج ونقله في المعيار وقوله والرشد والسفه أي فتقدم بيعة السفه كما نقله في المعيار عن ابن اب وكذا امراده تقديم بيعة اليسر لانه الاصل وكذا الجرحة والله أعلم (وصحة) الشهادة (المالك) أي استحقاق التصرف في الشيء بكل ما يجوز شرعا فعلا أو قوة اصاله فيدخل ملك المحجور ويخرج استحقاق الوكيل والوصى والحاكم (و) معاينة (التصرف) في الشيء المشهود به بملكه من المشهود له بصرف المالك في ملكه (وعدم منازع) له فيه (و) معاينة (حوز) أي استيلاء من المشهود له على المشهود به مع التصرف المذكور (طال) زمانه (كعشرة أشهر) أبو الحسن واما الشاهد بعرفة المالك فان عرف خمسة أشياء مما جاز له الشهادة به والافلا فان كان الشاهد يعرفها قبل منه اطلاق معرفة المالك وقيل ما هم والا فلا حتى يفسر الاشياء الخمسة أن يعرف الشاهد كون يد المدي المالك على ما يدعى وكونه يتصرف تصرف المالك ونسبة لنفسه وكونه لا ينازعه فيه منازع وطول مدة ذلك عامافا أكثر وفي المدونة ما يقوم منه ان عشرة أشهر طول هذا الذي يشترط في الشهادة بالملك لا غير المازرى لا يبيع للشاهد ان يشهد بالملك مجرد مشاهدته شخصا يتابع ساعة من آخر لانه قد يبيعها غاصب أو مودع أو مستعير أو مكرأ ومن لا يجوز له البيع وانما يستدل على المالك بالحوز ووضع اليد والتصرف تصرف المالك مع دعوى المالك وإضافته لنفسه وطول الزمن ولا يظهر

أي ملكه (قوله وكونه) أي مدعى المالك (قوله يتصرف) أي فيما يدعى ملكه (قوله ونسبته) أي الشيء عطف من على كون (قوله وكونه) أي مدعى المالك (قوله فيه) أي الذي يتصرف فيه ويدعى ملكه (قوله وطول) عطف على كون (قوله ذلك) أي الحوز (قوله انه) أي طول المدنة (قوله هذا) أي المتقدم وهي معرفة الامور الخمسة (قوله مجرد) فاعل يبيع (قوله لانه) أي الشأن (قوله أو مودع) بالفتح (قوله لا يجوز له البيع) أي لرقمه أو صباه أو سفهه (قوله وإضافته) أي نسبة المالك لنفسه

(قوله عول) بفتح عول أي اعتقد (قوله قبلات) بضم فسكسر (قوله إلى هذا) ٣١٥ صلة أشار (قوله مطلقا) أي عن

التقديم بقوله مال من أمواله (قوله ان تكون) أي توجد (قوله وهو) أي المشهود له به (قوله ولا منازع له) أي المشهود له به (قوله حضروا) أي الشهود (قوله لها) أي الذات المتنازع فيها (قوله في يده) أي مدعى الملك (قوله انه) أي المشهود له (قوله ان تكون) أي الشهادة (قوله لكونه) أي الشاهد (قوله عنها) أي المدونة (قوله عيننا) أي ذاتنا (قوله من رقيق الخ) بيان عيننا (قوله ناض) أي دنانير او دراهم (قوله تمام) أي شرط (قوله غير) أي أكثر من (قوله استوجب) أي استحق (قوله قال) أي مالك رضى الله تعالى عنه (قوله عاوه) أي المشهود له (قوله على العلم) صلة يشهدون أي على نفسه (قوله كمال) أي تمام وصحة (قوله انه) أي المشهود له (قوله فهي) أي الشهادة (قوله وهو) أي كونه كمالا لاشروطا (قوله نص قولها) أي المدونة (قوله في كونها) أي زيادة لا يعلمون الخ (قوله وهو) أي حملها على قولين (قوله على انه) أي قولهم لم نعلمها خرجت عن ملكه (قوله نجت) بضم فسكسر أي ولدت (قوله تنصب) بضم التاء فتح الصاد

من يثا زعمه في ذلك فان شهد بان هذه الدار لفلان فان عول على معرفة هذه الامور قبلت شهادته وان أطلق ولم يصفها الى هذه الامور فلا تقبل الا اذا كان عارفا الى هذا أشار سحنون وغيره من أصحابنا اه وقله ابن هلال وأبو الحسن في شرح المدونة ابن عرفة في اغوش شهادة الشاهد في دار انهم مالكة لفلان حتى يقول ومال من أمواله وقيموها مطلقا فالتم ان كان الشهود لهم نباهة وبقظة لابن سائون عن ابن مالك فالتا شاهدت القضاة به والثاني لابن مطرف والثالث لابن عات ابن عرفة الشهادة بالملك ان تكون الحيازة وهو يفعل ما يفعل المالك ولا منازع له سواء حضروا ابتداء دخولها في يده ام لا وان لم تطل الحيازة فلا تفيد الملك الا ان يشهدوا انه غنمها من دار الحرب ونسبها الخط اى شرط صحة الشهادة بالملك ان تكون لكونه رأى المشهود له يتصرف في الشيء المشهود به تصرف المالك في املاكهم من غير منازع (و) يذكرهم في أداء شهادتهم (انه) أي المشهود به ملكه (ليخرج عن ملكه) أي المشهود له بوجه شرعي كبيع وتبرع (في علمهم) أي الشهود ابن عرفة الصلة في عنها الامام مالك رضى الله تعالى عنه من ادعى عينا قائمة من رقيق او طعام او عرض او ناض او غير ذلك واثبت بينة على ما حكمه في تمام شهادتهم ان يقولوا وما علمنا به باعه ولا وهبه ولا تخرج عن ملكه ونحوه لابي سعيد والذي في المدونة سمعت مالكا رضى الله تعالى عنه غير مرمية يقول في الذي يدعى العبد او الذوب وقيم بينة انه شئتم لم يعلمه باعه ولا وهبه واذا شهدوا بهذا المستوجب ما ادعاه (وتوالت) بضم القوقية والهمزة وكسر الواو ومثله أي نهتم المدونة (على الكمال في الاخير) أي ذكر الشهود انهم لم يخرج عن ملكه في علمهم سمع ابن القاسم في كتاب الاستحقاق اذا شهدوا بالسرقة قال يشهدون انهم ما علموه باع ولا وهب على العلم ابن رشد معناه يزيدون ذلك في شهادتهم على معرفة الملك بالبت وهذه الزيادة هي كمال الشهادة فينبغي للقاضي ان يسأل الشاهد عن ذلك فان لم يزد في شهادته بطلت ولا يحكم بهم وان لم يسأل القاضي حتى مات الشهود وأغابوا حكم بشهادتهم مع بين الطالب اذ لا يصح للشاهد ان يشهد بمعرفة الملك الا مع غلبة الظن انه ما باع ولا وهب فهي محمولة على الصحة ثم قال ابن عرفة ظاهر قول الصقلي وابن رشد ان زيادة البينة انهم لا يعلمون انه باع الخ انما هو كمال في الشهادة لاشروط وهو نص قولها في العارية وكان ابن هرون وابن عبد السلام من شيوخنا يحملون المدونة على قولين في كونها شرط اجزاء أو كمال لقولها في الشهادات والعارية وهو ظاهر نقل ابن عات في الطر عن ابن سهل والاظهر عدم حملها على الخلق وان ما في العارية بنفسه تظاهر كلام المصنف سواء كان المشهود له ميتا أو حيا وحملها بعضهم على انه شرط صحة في وثبة الميت دون الحي بان طالب الورثة عن مورثهم فلا بد من الزيادة والابطال شهادتهم وان لم يقولوا ذلك في ملك الحي تمت شهادتهم ابن العطار وهو الذي به العمل طفي البعض هو ابو الحسن وعطف على بالتصرف فقال (لا بالاشتراء) معنون من حضر رجلا اشترى سلعة من السوق فلا يشهد انهم ملكه فان ادعاها آخر واقام بينة انهم ملكه واقام هذا بينة أنه اشترىها من السوق كانت لدى الملك وقد بينه هان لم يملكها وفيها لابن القاسم في دابة ادعاها رجلا لان وليست بيد أحدهما فاقام أحدهما البينة انها نتجت عنده واقام الآخر بينة انه اشترىها من القاسم فهي لمن اشترىها من القاسم بخلاف من اشترىها من سوق المسلمين لان هذه تغصب

(قوله وثشرق) بضم الواو وفتح الراء (قوله بان الشيء الخ) صلة اقرار (قوله حكمكم) تفسير ثائب فاعل استعصب (قوله
لخصومه) اي المقر (قوله وموجب) بكسر الجيم (قوله لتسليمه) اي المقر به (قوله له) اي خصمه (قوله فان ادعى) اي المقر (قوله
انتقاله) اي المقر به (قوله له) اي المقر (قوله فعليه) اي المقر (قوله انه) اي احد الخصمين (قوله له) اي خصمه (قوله به) اي
المتنازع فيه (قوله بالامس) صلة اقرار ٣١٦ (قوله موجب) بفتح الجيم اي مقصدا (قوله ولو شهد) بضم فسكسر (قوله انه)

وتسرف ولا تجاز على النتائج الا بما يثبت ٥١ غ قوله لا بالاستبراء الظاهر انه معطوف على
بالصرف وكأنه قال وصحة المالك بالتصرف ومأمعه لا بالاستبراء فهو اشارة لقول التميمي قال
ممنون فيمن رأى رجلا اشترى سلعة من السوق فلا يشهد انهم املكه ولو اقام رجل بينة انهم
ملكه واقام هذا بينة انه اشترىها من السوق كانت لصاحب الملك وقد بينه ما هنا لا يملكها ولو
قال المصنف لا بالاستبراء منه لا يمكن عود الضمير على الخصم ويكون المعنى ان شهود الملك
لا يحتاجون الى ان يقولوا انه لم يخرج عن ملكه في علمهم اذا شهدوا انه اشترى من خصمه بل
يحكم بالاستعصا ولا يقبل قول خصمه انه عار اليه كاذكره ابن شاس ومن تبعه وان لم نعرفه
نصافي المذهب ويكون هذا من نوع قوله بعده وان شهد باقرار استعصب ٥١ ونقله طائي واقره
(وان شهد) بضم فسكسر (باقرار) من احد الخصمين بان الشيء المتنازع فيه ملك لخصمه
(استعصب) بضم الفوقية وكسر الحاء حكم اقراره وكفت هذه الشهادة وان لم يزيدوا فيها لانعلم
خروجها عن ملكه الى الآن اذا اقرار به بانه لخصمه مسقط لخصومه وموجب لتسليمه فان
ادعى انتقاله لوجه شرعي كبيع وتبرع فعليه اثباته بينة معتبرة ابن عرفة ابن شاس لو شهدت
انه اقر له به بالامس ثبت الاقرار ويستعصب موجب كما لو قال المدعى عليه هو ملكه بالامس وكما
لو قال الشاهد هو ملكه بالامس او اشترى من المدعى عليه بالامس ولو شهد انه كان في يد المدعى
بالامس فلا يأخذه بذلك ولو شهدوا انه انتزعه منه او غصبه او غلبه عليه كانت الشهادة جائزة
ويجعل المدعى صاحب اليد قلت اعيان هذه المسائل لم أعرفها انما لغيره من أهل المذهب
الامن تبعه ككان الحاجب وفي وجيز الغزالي لو شهدوا انه اقر له بالامس ثبت الاقرار وان لم
يعرض الشاهد لملك في الحال ولو قال المدعى عليه كان ملكا له بالامس فالظاهر انه ينتزع من
يده لانه يخبر عن تحقيق فيستعصب بخلاف الشاهد فانه يخبر عن تخمين ولو قال الشاهد هو ملكه
بالامس اشترى من المدعى عليه بالامس او اقر له به المدعى عليه بالامس سمعت في الحال لانه
استند الى تحقيق ولا خلاف انه لو شهد انه كان بيد المدعى بالامس قبل وجعل المدعى صاحب
يد (وان) تعاوض بينتان وليمكن الجمع بينهما (تعدرت حجج) لاحداهما على الاخرى وكان
المتنازع فيه بيد غير المتنازعين (سقطتا) اي البينتان (وبقي) المتنازع فيه (بيد حائز) ان لم
يقرب به لاحدهما (او) يدفع (لمن) اي احد الخصمين الذي (يقر) الحائز انه (له) الباني حاصل
ما ذكره وفيه اذا كان المتنازع فيه بيد غير المتنازعين صور ثمانية لان حائز تارة يدعي لنفسه
وتارة يقربه لاحدهما وتارة لغيرهما وتارة يسكت وفي كل من الاربع فتارة تقوم لكل من
المتنازعين بينة وتسقط البينتان لعدم الترجيح وتارة لا تقوم لواحد منهما بينة فهذه ثمان صور
ففي صور البينة ان ادعاء لنفسه وسقطت البينتان حلف وبقي بيده كافي المتن وهو قول المدونة

اي المتنازع فيه (قوله انه)
أي الحائز المتنازع فيه
(قوله انتزعه) أي الحائز
المتنازع فيه (قوله منه)
أي المشهود له بملكه (قوله
أو غصبه) أي الحائز المشهود
له (قوله أو غلبه) أي
الحائز المشهود له (قوله
عليه) أي المتنازع فيه
(قوله ويجعل) بضم الياء
(قوله قلت) أي قال ابن
عرفة (قوله لغيره) أي ابن
شاس (قوله من أهل
المذهب) بيان غيره (قوله
تبعه) أي ابن شاس (قوله
انه) أي المدعى عليه (قوله
اقره) أي المدعى (قوله
كان) أي المتنازع فيه
(قوله له) أي المدعى (قوله
انه) أي المتنازع فيه (قوله
من يده) أي المدعى عليه
(قوله لانه) أي المدعى عليه
(قوله سمعت) بضم فسكسر
(قوله لانه) أي الشاهد
(قوله انه) أي الشاهد (قوله
انه) أي المتنازع فيه
(قوله قبل) بضم فسكسر
(قوله وجعل) بضم فسكسر
(قوله ان يقر) أي الحائز

(قوله به) أي المتنازع فيه (قوله الحائز) تفسير فاعل يقر فقد جرى على غير من هو له ولا بس (قوله
صور) خبر حاصل (قوله لان حائز) أي المتنازع فيه (قوله يدعيه) أي المتنازع فيه (قوله به) أي المتنازع فيه (قوله ان ادعاء)
أي الحائز المتنازع فيه (قوله -لف) أي حائز (قوله وبقي) أي المتنازع فيه (قوله يده) أي حائز

(قوله نوزاداً) أي المتنازعان (قوله اختصاصه) أي مدعى الأكثر (قوله أكثرهما) أي الدعويين (قوله فعلى الأول) أي اختصاص مدعى الأكثر بما زاد على الدعويين ملة يختص (قوله ثم يأخذ) أي مدعى الكل (قوله بما زاد) أي من الباقي وهي خمسة (قوله وهو) أي ما زاد ٣١٨ (قوله ويقتسمان) أي مدعى النصف ومدعى الثلث (قوله وعلى الثاني) أي

فيه السوية نقلاً عن الشيخ عن مطرف وابن كنانة وابن وهب وأشهب وابن القاسم مع ابن الماجشون بن الحجاج بن لوزاد على اثنين فتولان أحدهما اختصاص مدعى الأكثر بما زاد على الدعويين جميعاً وهو الصواب والثاني اختصاصه بما زاد على أكثرهما فلو كان ثالث مدعى الثلث مع مدعى جميعه ونصفه فعلى الأول يختص مدعى الكل بالسدس ثم يأخذ من الباقي نصفه وهو ربع وسدس ثم يختص مدعى النصف بما زاد على الثلث وهو نصف سدس ويقتسمان الثلث وعلى الثاني يختص مدعى الكل بالنصف ثم يأخذ من الباقي نصف ما زاد على الثلث وهو نصف سدس ويأخذ مدعى النصف سدساً ثم يقتسم الباقي اثلاً ثلثاً قلت يريد بالاول الاختصاص بما زاد على الدعويين وبالثاني بما زاد على أكثرهما وقرر بكلامه واضح وعزا الشيخ الاول لابن المواز والثاني لأشهب وقرره بقوله يقال لمدعى النصف ومدعى الثلث ستمائة النصف لمدعى الكل ثلثة مائة من اثني عشر ويقال لمدعى الثلث سالت السدس وهو سهمان بين مدعى الكل ومدعى النصف ويبقى الثلث وهو أربعة يدعونه كلهم فيقسم بينهم اثلاً ثمانية لمدعى الثلث سهم وثلاث من اثني عشر ولامدعى النصف سهمان وثلث ولامدعى الكل ثمانية وثلث قال وهو نحو جواب ابن القاسم وقرره بقوله بأنه يقال لمدعى النصف والثلث سالت السدس لمدعى الكل ثلثة مائة سدس يدعيها مدعى الكل ويدعيها أصحابه أيضاً فيعطيه أنه فقهاء وهو عشرة قرار يربط من أربعة وعشرين قراراً فيقال لمدعى الثلث أنت لا تدعى في قرارين من العشرة الباقية سلمها لمدعى النصف وتقسم الثمانية بينهم نصفين ابن حارث في هذا الأصل قول ثالث هو أن عدلها أن القسمة فيه على حساب العول القرائض وهو من معنى قول مالك رضي الله تعالى عنه في الذي شاروا واقع في مائة دينار وكثيراً ما كنت سمعته من شيوخنا وكهول أصحابهم في أيام الدرس لهم والمناظرة لهم قلت حكاه الشيخ في نوادره من نقل أشهب قال قال أشهب قال بعض أصحابنا يقسم على حساب العول في القرائض فيقسم على أحد عشر سهم ما لمدعى الكل ستمائة ولامدعى النصف ثلاثة ولامدعى الثلث اثنان (وإن تنازع اثنان في مائة شيء وأقام كل منهما بينة أنه ماله وتذكرت جميع أحداهما وشهدت أحداهما بأنه كان يده من شهدت له بالامس (لم يأخذ) أي المتنازع فيه من شهد له (بأنه) أي المتنازع فيه (كان يده) أمس لأنه لا يانم من كونه يده كونه ماله ولا مستحقة لأن وضع اليد أعم والأعم لا يشعر بالاختصاص فلم يبق إلا مطلق الخوز وها هو محوز في يد الآخر اليوم ابن شاس ولوشم دوا أنه انتزع أو غصبه منه أو غلبه عليه فالشهادة جائزة ويجعل المدعى صاحب اليد فقرق بينهما وتيممه ابن الحجاج غ أغفل المصنف هنا الثانية وذكر ابن عرفة أنه لا يعرفهم ما عايناهما من ابن شاس من أهل المذهب مع أن الثانية في النوادر والكمال لله سبحانه وتعالى البتة والمسئلة الاولى وهي مسئلة المصنف منصوصة لأشهب وابن القاسم والكمال لله سبحانه وتعالى التواني رأيت لأشهب لو كان عبدي يدرج في فادعاه آخر وأقام بينة أنه كان أمس يده فلا يكون أحق به

اختصاص مدعى الأكثر بما زاد على أكثرهما ملة يختص (قوله ثم يأخذ) أي مدعى الكل (قوله وهو) أي نصف ما زاد على الثلث (قوله ثم يترسم الباقي) أي وهو الربع ثلاثة من اثني عشر (قوله ثالث) أي قال ابن عرفة (قوله وقرره) أي الشيخ الثاني (قوله أنه) أي مدعى الكل (قوله وهو سهمان) بين مدعى الكل ومدعى النصف فكل منهما سهم (قوله ويبقى) أي بعد النصف والسدس (قوله قال) أي الشيخ (قوله وهو) أي جواب أشهب (قوله قوله) أي أشهب (قوله بأنه) أي الشان (قوله بينهما) أي مدعى النصف ومدعى الثلث (قوله عدلها) أي الاقوال لثلاثة (قوله فيه) أي هذا الأصل (قوله سمعته) أي الثالث (قوله والكاف والهاء أي كبراه) (قوله قلت) أي قال ابن عرفة (قوله قال) أي الشيخ (قوله أنه) أي حائزه اليوم (قوله منه) أي حائزه بالامس (قوله ويجعل) بضم الياء (قوله بينهما) أي الفرعين (قوله أغفل) أي ترك (قوله الثانية) أي الشهادة بان واضح اليد في الحال انتزعه أو غصبه من كان يده أو غلبه عليه (قوله لا يعرفهما) أي المستثنين (قوله لا يكون) أي الآخر

حتى

حتى

له (قوله ثبت) بضم فسكون فكسر (قوله هذا) اى الذى هو بيده اليوم (قوله لا يخرج) بضم فسكون ففتح (قوله على أخيه النصرانى) صله ادعى (قوله وقال) اى النصرانى (قوله انه) اى أباه (قوله له) اى الاخوين (قوله وعليه) اى معلوم النصرانية صله قررهما (قوله وهو) اى كونهم اى معلوم النصرانية (قوله فذكره) ٣١٩ اى ان جهل اصله (قوله واحالة)

اى تغيير عطف على انقطاع

(قوله فلو حذره) اى ان

جهل اصله (قوله فبقسم)

بضم الياء وفتح السين

(قوله وسواها) اى الجهات

الثلاث (قوله العقبانى)

بضم العين وسكون القاف

(قوله صوري) بفتح التاء

(قوله وان لم يعلم) بضم الياء

(قوله اصله) اى ابي المسلم

والنصرانى المتنازعين فى

موته مسلما او نصرانيا (قوله

فقيما) اى المدونة (قوله

عليه) اى ابيهما (قوله

بشهادة) اى اسلامه

(قوله ان كانت) اى صلاة

المساكين عليه (قوله بحضرة

النصرانى) اى يسكونه

(قوله يعلم) بضم الياء (قوله

له) اى النصرانى (قوله

بحضرة المسلم) اى الساكن

بلا عذر (قوله ان دفن)

بضم فكسر اى ابوهما

(قوله فليس) اى دفنه بمقبرة

المساكين (قوله على الاخر)

اى النصرانى (قوله يكون)

اى النصرانى (قوله فذلك)

اى دفنه فى مقبرة المسلمين

(قوله بجنته) اى النصرانى

(قوله فان كانت) اى البيعة

من كل منهما (قوله بانه)

اى اباهما (قوله على ذلك)

اى الاسلام والكفر (قوله عنه)

اى الاسلام والكفر (قوله كان)

اى قيام البيعتين (قوله

وقضى) بضم فكسر (قوله فان تكافأنا)

اى البيعتان فى العدالة (قوله بينهما)

اى الابنين

حتى تقوم بيعة بانه ملكه التونسي فيمنه نظر لان كونه في يده أمس سابق للذى هو بيده اليوم فيجب رده الى يده حتى يثبت هذا انه كان بيده قبله لان الاصل ان كل من سبقته يده على شئ لا يخرج من يده الا بيمين ابن محرز قول أشهب صحيح العوفي كلام التونسي ومذهب ابن القاسم أصوب من كلام أشهب نقله الطخيني وأبو علي وقول غرغ أغفل المصنف هنا أى فى هذا الباب والافقدم فى باب الغصب ما تفهم المسئلة الثانية منه حيث قال كشاهد على ذلك لاخر وجعلت ذا يدلا مالكا والمسئلة فى المدونة كما نقله ق هنا (وان ادعى أخ أسلم) أى حدث اسلامه على أخيه النصرانى (أن أباه) النصرانى (أسلم) ومات مسلما وانكر الاخ النصرانى اسلام أبيه وقال انه مات نصرانيا (قوله للنصرانى) استصحا بالاصل وهذا حيث لا يذنب لهما وأما لو أقام كل بيعة شهدت له (قدمت) بضم فكسر موقلا (بيعة المسلم) لانها نافذة فى كل حال (الا) ان تشهد بيعة النصرانى (بانه) أى أباهما (تنصر) أى نطق بمبادل على اعتقاده النصرانية (ومات) عقبه وشهدت بيعة المسلم بانه نطق بالشهادتين ومات عقبه فقد نعارضتا ولا يمكن الجمع فيترجح احدهما بشئ مما تقدم فان تعذر قنعت تركته بينهما انصفين وهذا (ان جهل أصله) أى دين الاب الاصل طنى الصواب اسقاطه اذا فائدة لا شتراطه والمسئلة مفروضة فى كلام ابن شاس وابن الحاجب فى معلوم النصرانية وعلميه قررهما ابن عبد السلام وغيره وهو المتبادر من عبارته لان المسئلة فى منه كذا فذكره اوجب انقطاع الاستثناء وحالة المسئلة عن وجهها فلو حذره ثم قال كجهول الدين كما فعل ابن الحاجب لا جادولذا قال ق لو قال الابانه تنصر ومات فها ما متعارضان فيقسم كجهول الدين وعلميه يكون الاستثناء متصلا وشبهه فى القسم فقال (كجهول الدين) الذى مات عن ابنين مسلم وكافر فتنازعا فى موته مسلما او كافرا ولا يذنب فيقسم متروكة بينهما انصفين (وقسم) بضم فكسر المال الذى تركه كجهول الدين وأبناؤه مختلفة فيه (على الجهات) أى الاسلام والنهودية والنصرانية وغيرها التى تدبرها أولاده المتنازعون (بالسوية) من غير نظر الى عدد أصحاب كل جهة فان كانت الجهات ثلاثة فلكل جهة ثلثه ولو كانت جهة أصحاب اعشرة وجهة أصحاب خمسة وجهة صاحب واحد العدوى الجهات أربع اسلام ومهودية ونصرانية وسواها جهة واحدة وصرح العقبانى فى شرح فرائض الحوفى بان القسم على الجهات انما يكون بعد حذف أصحاب فى صورته قيسام البيعة وعدمه ابن عرفة وان لم يعلم أصله فقيما لابن القاسم ليس صلاة المسلمين عليه بشهادة وقال الاخوان وأصبح ان كانت بحضرة النصرانى قطعت دعواه الآن يعلم له عذر فى سكوته ولو صلى عليه النصرانى ودفنوه عندهم بحضرة المسلم اختص النصرانى بآثره قلت للشيخ عن الاخوين فى الواضحة ان دفن فى مقبرة المسلمين فليس بجعة على الاخر الا ان يكون حاضر الاينى فذلك يقطع جنته اللتمى ان أقام كل واحد بيعة على دعواه فان كانت بانه لم يزل على ذلك الى موته ولا يعرفونه اتقل عنه كان تكاذا وقضى باعدله فان تكاذا انما كان الارث بينهما وما كذا ان كانت

اى اباهما (قوله على ذلك) اى الاسلام والكفر (قوله عنه) اى الاسلام والكفر (قوله كان)

اى قيام البيعتين (قوله وقضى) بضم فكسر (قوله فان تكافأنا) اى البيعتان فى العدالة (قوله بينهما) اى الابنين

(قوله عندهم) أي اليهود (قوله بما كان) أي أبوهم (قوله وان كان) أي أبوهم (قوله فعلى الثاني) أي القضاء بالبيننة الناقلة عن حالته الأولى (قوله الأولى) بضم الهمز (قوله فإثره) أي أبيهما (قوله في العكس) أي كون الحالة الأولى أسلاما (قوله لبيت مال المسلمين) أي موته مرتدا (قوله المجموع) أي الموقوف (قوله الموقوف) نعت سدس (قوله سدسه) مفسر نائب فاعل رد (قوله فان وافق) أي ٣٢٠ الطفل المسلم (قوله اخذ) أي الطفل (قوله سدسه) أي المسلم (قوله سدسه) أي

النصراني (قوله أولا) بشد الواو (قوله انه) أي الطفل (قوله عليه) أي الدين الثالث (قوله عنه) أي استشكل ابن عاشر (قوله وانه) أي كل واحد (قوله تركته) أي الطفل (قوله اخاهما) أي الطفل والبالغ (قوله منها) أي تركه الطفل (قوله ورث) أي البالغ (قوله انه) أي الطفل (قوله فيسلم) بضم ففتح فكسر مئة لا أي كل من البالغين (قوله ما يستحقه) أي نصف تركه أبيهما (قوله وهو) أي بما يستحقه (قوله الطفل) مفسر نائب فاعل يجبر (قوله بينهما) أي البالغين (قوله معهما) أي المسلم والنصراني البالغين (قوله فكلاهما) أي البالغين (قوله له) أي الصغير (قوله لهما) أي البالغين (قوله حلقا) أي البالغان (قوله ماله) أي الصغير (قوله على) بشد اليا (قوله وعليه) أي الصغير (قوله الى استوائهما) أي البالغ والصغير (قوله فيه) أي الغصب (قوله

البينتان على ما مات عليه ولا علم عندهم بما كان عليه وان كان معروفا باحد الدينين وأقربيه الوارث ففي كون ذلك تكاذبا والقضاء بالبيننة التي نقلت عن حالته الأولى لانها زادت حكما قولان وعلى الثاني ان كانت الحالة الأولى كذا فإثره للمسلم وفي العكس لبيت مال المسلمين (وان كان معهما) أي الاخوين البالغين المتنازعين في الدين الذي مات عليه أبوهم أخاهما (طفل فهل يحلقان) أي الاخوان البالغان يحلف كل واحد منهما ان أباه مات على دينه (ويوقف) بضم التحتية وفتح القاف (الثالث) مما يبدل كل واحد منهما وهو سدس التركة فيكون المجموع ثلثها الى بلوغ الطفل واذا بلغ (فن) أي الاخ الذي وافقه (الطفل في دينه) (أخذ) الطفل (حصته) أي سدس الاخ الذي وافقه الطفل الموقوف الى بلوغه (ورد) بضم الراء وشد الدال (على) (الاخ) (الاخ) الذي لم يوافق الطفل في دينه سدسه الموقوف فان وافق المسلم أخذ سدسه ورد سدس النصراني عليه وان وافق النصراني أخذ سدسه ورد سدس المسلم عليه وعلى كل يكمل لجهة الاسلام نصف التركة ولجهة النصرانية نصفها الاخر ووقف الثلث أولا للطفل لاحتمال أنه اذا بلغ يتدين بدين ثالث ويدعي ان أباه مات عليه (وان مات) الطفل قبل بلوغه (حلقا) أي اخواه البالغان يحلف كل ان الطفل مات على دينه (واقسم) أي أخواه الثلث الموقوف له بالسوية وهذا قول محضون واستشكله ابن عاشر بانه تورث مع الشك في الموافقة في الدين اذ لا يمكن للطفل الا دين واحد موافق لاحدهما ومخالف لهما معا وأوجب عنه بان كل واحد من البالغين يدعي ان الطفل كان على دينه ومات عليه جازما بذلك وأنه يستحق جميع تركته وان أخاهما يظلم فيما يأخذه منها قبل الوجه الذي ورث به أباه يرث أخاه هاله المسناوى وينظر ما حللكم اذا كانا مكانا للطفل وارث غير أخويه كامه والله أعلم اه بناني (أو) يوقف (لصغير النصف) من تركه أبيهم لان كلاما من البالغين يدعي أنه على دينه فيسلم له نصف ما يستحقه وهو ربع التركة (ويجبر) بضم التحتية وفتح الموحدة الطفل (على الاسلام) اذا بلغ ويقسم النصف الاخر بينهما وهذا قول أصبغ في الجواب (قولان) مستويان عند المصنف ابن عرفة اللخمي أصبغ فلو كان معهما أخ صغير فكلاهما مقر له بالنصف كاملا ويجبر على الاسلام والنصف لهما بعد ايمانهما محضون فان مات الصبي قبل بلوغه حلقا وقسم ماله اللخمي أصل قولهم أن يكون المال بينهما اثلاثا فان خالف الميت ستين دينارا كان لكل من الاولاد عشرون لان المسلم يقول المال بيني وبين الصغير نصقين والنصراني غاصب لنا والغصب على وعليه على قدر انصابتنا وذلك يؤدي الى استوائهما فيه وفي كتاب ابن محنون يحلقان ويوقف ثلث ما بيد كل منهما حتى يكبر الصبي فيدعي دعوى أحدهما فيأخذ ما وقف من سهمه ويرد للاخر ما وقف من سهمه فان مات قبل بلوغه حلقا واقسم ميراثه فان مات أحدهما قبل بلوغه وله

يحلقتان) أي البالغان (قوله منهما) أي البالغين (قوله فيدعي) أي الصغير (قوله وقف) بضم فكسر ورثة (قوله من سهمه) بيان ما (قوله ويرد) بضم ففتح (قوله فان مات) أي الصغير (قوله حلقا) أي البالغان (قوله أحدهما) أي البالغين (قوله بلوغه) أي الصغير (قوله وله) أي الميت

(قوله يعرفون) بضم فسكون ففتح (قوله ولا يرد) بضم ففتح اي الى تركته السدس الموقوف من نصفه (قوله وقف) بضم فكسر (قوله فاذا كبر) اي الصغير (قوله وادعاه) اي الصغير ميراث الميت (قوله كان) ٣٢١ اي ميراث الميت (قوله له) اي

الصغير (قوله قلت) اي قال

ابن عرفة (قوله خلاف)

خبر قول (قوله عليه) اي

الحق (قوله مع انكاره)

اي الحق (قوله طرف) بفتح

الراء (قوله ولا يلزمه) اي

من له حق غير عقوبة (قوله

وكذا) اي عين شئته غير

العقوبة في جواز اخذ

(قوله ولومن غير جنسه)

اي شئته (قوله لانها) اي

العقوبة (قوله لها) اي

العقوبة (قوله في بابها) اي

الوديعة (قوله من قوله

وليس الخ) بيان ما (قوله

ضعيف) خبر ما (قوله جاز

له) اي استرجاع عين حقه

(قوله وكلاهما) اي ابن

شام وابن الحاجب (قوله

وبه) اي استرجاع عين حقه

هــ له شرح (قوله ومن

غضب) بضم فكسر (قوله

وانماذ كروه) اي الخلاف

(قوله ان كان) اي المأخوذ

(قوله جنسه) اي شئته

(قوله فان حمل) بضم

فكسر (قوله عنده) اي

المصنف (قوله بنو) بضمين

أي بعد (قوله المذكور)

نعت حكم (قوله عن حله)

اي نت (قوله متبوعاه) اي

المصنف (قوله يؤخذ) اي

حكم استرداد عين شئته

٤١ منح ح (قوله تخلفاته) حله لا يقال (قوله واما جوابه) اي نت (قوله استثنائها) اي الوديعة (قوله منها) اي المسئلة

(قوله عليه) اي من عنده الحق (قوله فلا يأخذ) اي صاحب الحق (قوله عليه) اي ابن الحاجب (قوله بقولها) اي المدونة

ورثة يعرفون فهم أحق بعيرائه ولا يردوان لم يكن له ورثة يعرفون وقف ميراثه فاذا كبر وادعاه كان له قلت قول سحنون فيما أخذ ما وقف له من سهمه ويرد الى الآخر ما وقف له من سهمه الخ خلاف قول أصبغ (وان) كان اشخص حق عند آخر ولم يقدر على أخذه بطريق الشرع الظاهر لعدم اليقينة عليه مع انكاره و (قدر على) أخذ عين (شئته) ختمية (فله أخذه) سواء علم غيره باخذه أو لم يعلم (ان يكن) شئته (غير عقوبة) فان كان عقوبة تحذف وقصاص من نفس أو طرف أو نأديب شاتم ونحوه فليس له أخذه الا بالرفع للحاكم سدا لتعدى بعض الناس على بعض وادعائهم أخذ حقه ولا يلزمه الرفع الى الحاكم وكذا غير عين شئته ولومن غير جنسه على ظاهر المذهب قال ابن عرفة ويدل له قول المصنف ان يكن غير عقوبة لانها لا يمكن أخذ عينها فلو أراد المصنف بشئته عينه خاصة لم يحتج لقوله ان يكن غير عقوبة لعدم شمول عين شئته لها فيحمل شئته على حقه الشامل لعين شئته وعوضه فيحتاج الى اخراج العقوبة وشمل كلامه الوديعة وهو المعتمد وما قدمه في بابها من قوله وليس له الاخذ منها من ظلمة بها ضعيف قاله عب ومثله للشرشي (و) ان (أمن) صاحب الحق (فتنة) تحصل باخذ حقه كقتال وارقة دم (و) (أمن) (رديله) كنسبته لسرقه أو خيائنه باخذ حقه طفي لاشك ان المصنف اختصر قول ابن الحاجب تعالى بن شام ومن قدر على استرجاع عين حقه آمن من فتنة أو نسبة الى رديله تجازله وأما في العقوبة فلا بد من الحماكم وكلاهما كاترى في استرجاع عين حقه وبه شرح في التوضيح فقال ان قدر على أخذ شئته بعينه وعبارة ابن شام ومن غضب منه شيء وقدر على استرداده مع الامن من تحريك فتنة أو سوء عاقبة بان يعد سارقاً ونحو ذلك تجازله أخذه اه وهكذا عبارة ابن رشد والمأزى ولم يذكر في هذا خلافاً وانما ذكره في غير عين شئته فالثاني ان كان جنسه جازفاً حمل كلام المصنف على عين شئته كما قلنا فيكون غير شئته عنده بالمنع كما يؤخذ من باب الوديعة وأما حمل تت كلام المصنف على غير عين شئته وفيه في الجنس وغيره ومعارضته لذلك بما تقدم في الوديعة وجوابه عن ذلك باخراج الوديعة فقيمه نظرم وجوه الاول بتعبارة المصنف عن حله الثاني خلو كلام المصنف عن بيان حكم استرداد عين شئته المذكور في كلام ابن شام وابن الحاجب وهما متبوعاه ولا يقال يؤخذ بالاولى تخلفاته وتعرض الأئمة الثالث لزوم المعارضة في كلام المصنف وأما جوابه فقيمه نظرا لزم أمن استثنائها من المنع اذ من أجازها ومن منع منها وقد جمع ابن عرفة طرق المسئلة ولم يستثن الوديعة منها في طريق من الطرق وذكر ابن رشد في طريقه في الوديعة خمسة أقوال المنع والكراهة والاباحة والاستصحاب خامسها ان كان عليه دين فلا يأخذ الا قدر الحصص واطهر الأقوال الاباحة مطلقا عليه دين أم لا وأيضا كلام المصنف المتقدم في باب الوديعة وان كان فرضه كإبن الحاجب في الوديعة فليس الحكم خاصا بها وقد تورط عليه هناك ابن عبد السلام بقوله ما من لك عليه مال من وديعة أو قراض أو بيع فجعله ثم صار له يبدله مثله بإبداع وبيع أو غيره قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه لا ينبغي له ان يبيعه اه الثاني ما قرره ز

هو الظاهر وما قاله طئي وصوبه من حمل ما هنا على عين شئبه اذ هو المتفق عليه وأما غير
عينه ففيه أقوال من المصنف منها فبما تقدم في الودعة على المنع فغير ظاهر لان أظهر
الأقوال عند ابن عرفة الاباحة والله أعلم (وان) كان لشخص حق على آخر وكل وكيل على
خلاصه فطلبه الوكيل من الغريم فيقال (الغريم للوكيل) (أبرأني وكنك) بكسر الكاف
(الغائب أنظر) بضم الهاء وكسر الظاء المجهمة أي أمهل وأخر الغريم الى حضور الموكل فان
أقر ببرائه والاحلف على عدمه وأخذ حقه من الغريم ولا يحلف الوكيل على عدمه في غيبة
موكله عند ابن القاسم وقال ابن كثة يحلف وظاهر كلام المصنف كانت غيبته قريبة أو بعيدة
وهو كذلك في القرية اتفاقا وفي البعيدة عند ابن القاسم فله ابن الحاجب وحكام الخمسة
بقييل ولم يزه وقال انه الاصل ثم قال الخط والمنصوص لابن القاسم في مسئلة دعوى المطلوب
القضاء أنه يقضى عليه بالحق ولا يزخر الى لقي صاحب الحق ومثله دعواه البراء ولم يفرق بين
الغيبه القريبة والبعيدة وفي النوار محمد بن عبد الحكم في وكيل الغائب يطالب دينه الثابت
فيقول المطلوب بتي من حتى أن يحلف المحكوم له انه ما قبضه حق فانه يتظر فان كانت غيبته
قريبة كتب اليه وان كان بعيدا فانه يدفع الحق الساعة وبقوله اذا اجتمعت معه خلفه
ويكتب القاضي له كتابا بذلك يكون بيده فان مات المقضى له حلف الا كابر من ورثته على مثل
ذلك ولا يحلف الصغار وان كبروا بعد موته اه وكذا نقل ابن رشد عن ابن عبد الحكم قال
وقوله عندي تفسير لقول ابن القاسم فلا خلاف انه لا يقضى في الغيبة القريبة الا بعد تعيين
الموكل وقال ابن كثة ان كانت الغيبة قريبة كموين انتظر الموكل حتى يحلف وان كانت
بعيدة يحلف الوكيل أنه لم يعلم موكله قبض من الحق شيئا ويقضى له به وفي المعين عن ابن القاسم
قول ابن كثة وفي التوضيح عن ابن المواز انه يقضى على المطلوب وله تحليف الطالب اذا القيمة
فان نكل حلف المطلوب واسترجع ما دفع ثم قال الخط فحصل من هذا انه في الغيبة القريبة
ينتظر المطلوب حتى يحلف الموكل بلا خلاف على ما قاله ابن رشد وأما في الغيبة البعيدة
فالمنصوص فيها لابن القاسم وابن عبد الحكم وابن المواز وابن كثة انه يقضى على المطلوب
بدفع الحق ولا يزخر لكن ابن كثة قال لا يقضى عليه حتى يحلف الوكيل على نفي علمه قبض
موكله ومما قبل المنصوص ما حكام الخمسة بقييل وعزاء ابن الحاجب لابن القاسم وخرجه ابن
رشد على عين الاستحقاق (تنبيهات) الاول اذا علم هذا فقوله انتظر الموجود في أكثر
النسخ مشكك لاقتضائه انظاره في الغيبة البعيدة وقد علمت انه خلاف المنصوص وقد
اعترض ابن عرفة على ابن الحاجب في عزوه لابن القاسم وعلى ابن عبد السلام في قبوله
بأنه خلاف ما قاله ابن القاسم في سماع عيسى وكلام ابن رشد يقضى انه غير منصوص
وانما هو مخرج وقد علمت ان اللغوي حكام بقييل فالمناسب وان قال أبرأني وكنك الغائب
أو قضيته فلا ينتظر في البعيدة بخلاف القرية فيؤثر ليمين القضاء ويجسد في بعض النسخ
وان قال أبرأني وكنك الغائب انظر في القرية وفي البعيدة يحلف الموكل ما علم قبض
موكله ويقضى له فان حضر الموكل حلف واستقر القبض والاحلف المطلوب واسترجع ما أخذ
منه غ حلف الوكيل فله ابن كثة وقال ابن عبد السلام انه بعيد جدا اذا لا يحلف شخص

ليمنع

(قوله من حل ما هنا الخ)
بيان ما (قوله فغير ظاهر)
خير ما (قوله والا) أي وان
لم يقر ببرائه (قوله حلف)
أي الموكل (قوله على عدمه)
أي ابرائه (قوله واخذ) أي
الموكل (قوله يحلف) أي
الوكيل على عدم ابرائه
(قوله انه) أي المطلوب
(قوله يقضى) بضم الياء
وفتح الضاد (قوله عليه)
أي المطلوب (قوله فانه) أي
الشان (قوله ينظر) بضم
فسكون نفتح (قوله غيبته)
أي الموكل (قوله كتب)
بضم فكسر (قوله فانه)
أي المطلوب (قوله له) أي
المطلوب (قوله معه) أي
الموكل (قوله قال) أي ابن
رشد (قوله وقوله) أي ابن
عبد الحكم (قوله انه) أي
الشان (قوله انتظر) بضم
التاء وكسر الظاء (قوله
ينتظر) بضم الياء وفتح الظاء
(قوله انظر) مفعول قول
(قوله مشكك) خبر قول
(قوله انظاره) أي المطلوب
(قوله انه) أي انظاره في
الغيبة البعيدة (قوله في
عزوه) أي انظاره في البعيدة
(قوله قبوله) أي العزو
(قوله بأنه) أي انظاره صلة
اعترض (قوله انه) أي
انظاره في البعيدة (قوله
انه) أي الوكيل

(قوله واعذر) بضم الهمز وكسر الذا (قوله ان العمل يتفرق الاجل) ففي معنى الحكم انه موكل الى اجتماع خمسة عشر يوما ثم ثلاثة ثم ثلاثة تلوما هذا في الاموال وفي غيرها ثمانية ايام ثم ستة ثم اربعة ثم ثلاثة وفي وثائق أبي القاسم في الاصول الشهرين والثلاثة وفي الديون ثلاثة ايام وفي البيئات وحل العقود ثلاثون يوما ٣٢٣ وللقاضي جمعها وبقرينة جاري

العمل اه (قوله عب)
 اي قال عبد الباقي (قوله
 والا) أي وان لم تقرب بينته
 (قوله قضى) بضم فكسر
 (قوله هذا) أي ومن
 استعمل الخ (قوله هذا)
 أي بكفيل بالمال (قوله
 لما قبل الكاف) أي من
 استعمل الخ (قوله وهو)
 أي تقرير تت (قوله
 واخره) أي بكفيل بالمال
 (قوله به) أي بكفيل بالمال
 (قوله تأخير) أي من
 استعمل الحساب وشبهه
 مفعول تقييد المضاف
 لفاعله (قوله بكفيل) صلة
 تقييد (قوله صواب) خبر
 تقييد (قوله ويعد الخ)
 قاله طي (قوله كونه) أي
 المصنف (قوله هنا) أي في
 هذا المختصر (قوله هذا
 الكفيل) أي ان استعمل
 نحو حساب (قوله اذ
 لا يعتمد) أي المصنف أي
 هنا الخ عليه يعد (قوله
 اختاره) أي في توضيحه
 (قوله الطالب) أي المدعي
 مالا على منكبه مفسر
 فاعل أراد (قوله وطلب) أي
 الطالب (قوله بالمطلوب)

ليفتق غير وما بعده ساقه ابن عبد السلام قولاً آخر وفيه في توضيحه لابن المواز قد درك
 المصنف هذه الفتوى من قولين الخط اما حلف الركيل فقال له ان كانه وهو ضعيف واما
 ما بعده فتقدم ان ابن كانه وابن القاسم وابن المواز القائلين بأنه يقضى عليه ولا يؤخر لم
 يختلفوا في ان له تحليف الموكل اذ القيمه فان حلف مضى وان نكل حلف المطلوب واسترجع
 ما دفع فهذه النسخة حسنة موافقة للراجح من الاقوال الاحلف الوكيل فانه قول ابن كانه
 (الثاني) لا يفرق بين قول المطلوب ابرأني موكلك كما فرض في سماع عيسى وقوله قبضه مني
 موكلك (الثالث) اذ قضى على المطلوب بالحق ثم انى الموكل فاعترف بالبراءة والقبض
 او نكل عن الممين وحلف المطلوب فله الرجوع بالحق على الوكيل أو الموكل قاله ابن رشد فان
 رجع على الموكل فله الرجوع على وكيله الا ان يقيم على دفعه له يئنه وان رجع على الوكيل
 فلا رجوع له على موكله الا ان يقيم يئنه على دفعه له (ومن) شهدت عليه يئنه وأعذر له فيها
 فادعى حجة و (استعمل) أي طلب الامهال والتأخير (للدفع يئنه) شهدت عليه أو جرحت يئنه
 (أمهل) بضم الهمز وكسر الهاء أي أخر وضرب له أجل (بالاجتهاد) من الحاكم بحسب
 الدعوى والمدعى فيه وتقدم في باب القضاء ان العمل يتفرق الاجل عب محل كلام المصنف
 ان قربت يئنه بحكمة والا قضى عليه وبقي على حجة اذا حضرها البتاني هذا كقول ابن
 شاس اذا قال من قامت عليه يئنه أمهلوني فلي يئنه دافعة أمهل مالم يعدد يئنه عليه ويبقى
 على حجة اذا حضرها اه وهذا لا ينافي ان المذهب عدم التحديد في الاجل لان على الطالب
 ضررا في امهال المطلوب مع بعد يئنه والله أعلم وشبهه في الامهال بالاجتهاد فقال
 (ك) استعمل التحريم (حساب وشبهه) من مراجعة مكتوب عنده وسؤال غلام ونحوه
 ليدقق ما يجيب به ويمهل (بكفيل) أي ضامن (بالمال) فلا يكتفى ضامن بالوجه له وبت
 المال والامهال انما هو لدفع اليئنه عب هذا راجع لما قبل الكاف فقط وأولى قوله انظر
 كما مر وأما ما بعده فليكتفى بكفيل بالوجه على المعتمد الا أن يحمل على ما اذا وقع طلب الامهال
 لنحو الحساب بعد شهادة يئنه عليه بالمال ويقوت المصنف حينئذ طلب الامهال لنحو الحساب
 قبل اقامتها طي هذا راجع لما قبل الكاف كما يدل عليه تقرير تت وهو الصواب
 واخره ليس به وأما في الحساب وشبهه فحمل بالوجه كما في ابن الحاجب وابن شاس ابن عرفة
 وتقييد ابن شاس تأخير بكفيل بوجهه صواب ويعد كونه اعقد هنا قوله في توضيحه ولا يهد
 ان يكون هذا الكفيل بالمال اه اذ لا يعتمد على ما اختاره وشبهه في الامهال بالاجتهاد
 مع كفيل بالمال فقال (كأن) بفتح الهمز ويكون النون حرف مصدرى صلته أقام الطالب
 شاهداً أو (أراد) الطالب (اقامة) شاهدين (ان) وطلب الامهال فيمهل مع كفيل بالمطلوب
 بالمال لان للطالب الحلف مع شاهده أو لان المال ثبت به والممين استظهار البتاني الأولى انه
 تشبيه في الامهال وفي لزوم كفيل بالمال لانه أفيد لا في أحدهما فقط كما يقتضيه كلام ابن

صلة كفيل (قوله بالمال) نعت كفيل (قوله لان الطالب الخ) علمه مع كفيل الخ (قوله به) أي الشاهد (قوله الأولى) بفتح
 الهمز (قوله انه) أي كأن أراد اقامة الخ (قوله لانه) أي كونه تشبيهاً في الامرين (قوله أفيد) أي ازيد فائدة (قوله
 كما يقتضيه) أي من كونه تشبيهاً في احدهما

(قوله لانه) اي الطالب (قوله ونصها) اي المدونة (قوله عليه) اي المدعي عليه (قوله غيره) اي ابن القاسم (قوله فله) اي المدعي (قوله عليه) اي المدعي عليه (قوله بنفسه) اي بذات المدعي عليه (قوله واختلاف) بضم التاء (قوله وهو) اي الخلاف (قوله لانه) اي الشأن (قوله ان كان) اي المطلوب (قوله تسمع) بضم فسكون ففتح (قوله ثلاثة) واحد بالخلاف واثنان بالوافق (قوله وفيها) اي المدونة (قوله قبل) بكسر ففتح اي جهة (قوله عرف) بضم فسكون اي المدعي عليه (قوله بخالطته) اي المدعي (قوله علمت) بضم العين (قوله تهمة) اي المدعي عليه (قوله قبله) بكسر ففتح (قوله من التعدي الخ) بيان ما (قوله فيه) اي المدعي عليه (قوله احلفه) اي الامام ٣٢٤ المدعي عليه (قوله له) اي المدعي (قوله ياتي) اي المدعي (قوله تعلم) بضم التاء

مرزوق (او) ادعى على شخص فأنكره وطالب المدعي الامهال (ب) ارادته (ل) إقامة بينة (ت) شهد له بما ادعاه (ف) يهمل بالاجتهاد (ب) جميل (ل) المطلوب (بالوجه) كافي شهادتها (ل) المازري لا بالمال اتفاقا لانه لم يثبت له شيء على المطلوب (وفيها) اي المدونة (أ) بضائفيه (أي كفيلا الوجه ونصها من كان بينه وبين رجل خلطة في معاملة فادعى عليه بحق فلا يجب عليه كفيلا بوجهه حتى يثبت حقه وقال غيره اذا ثبتت الخلطة فله عليه كفيلا بنفسه ليقع البينة على عينه (و) اختلاف (هل) ما في الموضعين (خلاف) وهو ظاهر كلام ابن سهل (أو وفاق) بأحد وجهين أحدهما لابي عمران (المراد) بكفيلا الوجه الذي في شهادتها (وكيل يلزمه) لانه يطلق على الوكيل كفيلا وهذا لا يتنافى انه لا يلزمه كفيلا بالوجه كافي الجمالات (أو معنى قول غيره ابن القاسم وكذا قول ابن القاسم في الشهادات فله عليه كفيلا (ان لم تعرف) بضم اوله وفتح الراء (عينه) اي المطلوب بان لم يكن مشهورا واما ان كان معروفا بعينه فلا يلزمه كفيلا بوجهه لان البينة تسمع عليه في غيبته وهذا تأويل ابن يونس في الجواب (أو بالاث) ثلاثة ابن عرفة وفيها من ادعى قبل رجل غصب ما اودينا واستملا كما فان عرف بخالطته في معاملة او علمت تهمة فيه فادعى قبله من التعدي والغصب نظيره الامام فاما احلفه له أو اخذه كفيلا حتى يأتي بالبينة وان لم تعلم خلطته ولا تهمة فيه فادعى قبله لا يعرض له عياض بعضهم جعل له اخذ الكفيل ولم يجعله له في كتاب الكفالة ولا غيره هذا كماله هنا وقال آخرون ظاهره اخذ الكفيل بمجرد الدعوى لقوله واما الدين فان كان بينه ما خلطه والا فلا يعرض له فدل ان الوجه الاول بخلافه عياض يحتمل ان الكفيل بمعنى الموكل به وقول من قال الزمه الكفيل بمجرد الدعوة غير بين لقوله ان كان يعرف بينه ما خلطه في دين ق ابن يونس معنى قول غيره له عليه كفيلا اذ لم يكن المدعي عليه معروفا مشهورا فلطالب عليه كفيلا بوجهه ليقع البينة على عينه فان كان المطلوب معروفا مشهورا فليس للطالب عليه كفيلا بوجهه لانا نسمع البينة عليه في غيبته وكذلك معنى قول ابن القاسم (و) ان ادعى على عبد بموجب قصاص كقتل عمدا أو جرح كذلك (ف) يجب عن (دعوى) موجب (القصاص العبد) لانه الذي يحكم عليه ان أقر بموجبه لاستبداء وان أنكره وأقر به عليه سميده فلا يعتبر اقراره عليه ولان جواب الدعوى انما يعتبر فيما يؤخذ به المجيب لو أقر به واقرار العبد بجنايته علو

(قوله خلطته) اي المدعي عليه (قوله له) اي المدعي عليه (قوله ولا) اي المدعي عليه (قوله فيه) اي المدعي عليه (قوله فمما ذكر) اي التعدي والغصب (قوله فلا يعرض) بفتح الياء وكسر الراء اي الامام (قوله له) اي المدعي عليه (قوله جعل له) اي الامام (قوله اخذ الكفيل) اي مع عدم الخلطة وعدم التهمة (قوله ولم يجعله) اي ابن القاسم اخذ الكفيل (قوله ولغيره) اي ابن القاسم (قوله هنالك) اي في الشهادات (قوله كماله) اي ابن القاسم (قوله هنا) اي في الكفالة (قوله ظاهره) اي كلام ابن القاسم في الشهادات (قوله بينهما) اي الطالب والمطلوب (قوله خلطته) اي نظيره الامام فاما احلفه له أو اخذه كفيلا (قوله والا) اي وان لم يكن بينه ما خلطه

(قوله الوجه الاول) أي دعوى التعدي والغصب (قوله بخلافه) اي الدين فبأخذه كفيلا بمجرد الدعوى (قوله ألزمه الكفيل) اي الحقيقي (قوله غير بين) خبر قول (قوله له) اي ابن القاسم (قوله اذ لم يكن المدعي عليه الخ) خبر معنى (قوله وان ادعى) بضم فسكون (قوله بموجب) بكسر الجيم اي سبب (قوله كذلك) اي عمدا (قوله موجب) بكسر الجيم (قوله لانه) اي العبد (قوله يحكم) بضم الياء وفتح الكاف (قوله عليه) اي العبد (قوله به) اي القصاص (قوله ان أقر) اي العبد (قوله بموجبه) بكسر الجيم أي سببه (قوله وان أنكره) اي العبد بموجب القصاص (قوله واقربه) اي موجب القصاص (قوله عليه) أي العبد (قوله ولان جواب الخ) عطف على لانه الذي الخ (قوله يعتبر) بضم الياء وفتح الواو

(قوله يلزمه) أى العبد خبر اقرار (قوله فيلزمه) أى العبد (قوله عنها) أى الدعوى (قوله ولا يعتبر) بضم الميم وفتح الباء (قوله لانه) أى اقرار السيد بموجب القصاص على عبده (قوله والتعزير) عطف على حد (قوله بموجب) بكسر الجيم أى سبب (قوله ارش) بفتح فسكون أى دية نفس أو طرف (قوله لانه) أى السيد (قوله به) أى الارش (قوله فلا يؤخذ) أى العبد (قوله باقراره) أى العبد (قوله به) أى المال (قوله فلا يعتبر) بضم الميم وفتح الباء (قوله جوابه) أى العبد (قوله فيه) أى المال (قوله اقراره) أى العبد (قوله فيعتبر) أى اقرار العبد (قوله دياتها) أى المدونة (قوله مشى) ٣٢٥ أى البرذون (قوله به) أى العبد

(قوله وهى) أى الاصبع
(قوله تدعى) بضم فسكون
فكسر أى تسيل دما
(قوله وقال) أى الصغير
(قوله ههنا) أى العبد
(قوله وصدقه) أى الصغير
(قوله برقبته) أى ذات
العبد (قوله على العبد)
صله دعوى (قوله يطلب)
بضم الميم وفتح اللام أى
الجواب خبر جواب (قوله
واضح) خبر قول (قوله
وهو) أى المدعى عليه (قوله
فى الاول) أى القصاص
(قوله لان اقراره) أى
العبد (قوله به) أى
القصاص (قوله عامل)
أى معمول به (قوله وفى
الثانى) أى الارش (قوله
لان اقراره) أى السيد
(قوله به) أى الارش
(قوله عامل) أى لازم (قوله
الا للعان) أى فصيغة
يخمينه أشهد بالله (قوله
والقسامة) أى فصيغة
يخمينها أقسم بالله (قوله

يبدنه يلزمه فيلزمه الجواب عنها ولا يعتبر جواب سيده عنها لانه اقرار على غيره ومثل القصاص
حد القذف والتعزير (و) ان ادعى على عبده بموجب ارش كناية خطأ أو عدا لا قصاص
فيها كناية وأمة فيجيب (عن) دعوى موجب (الارش) بفتح الهمزة وسكون الراء والهمام
الشيخ أى الدية لنفس أو طرف (السيد) لانه هو المطالب به لان العبد محجور عليه فى المال
فلا يؤخذ باقراره فلا يعتبر جوابه فيه الآن تقوم قرينة توجب قبول اقراره فيعتبر فى
كتاب دياتها فى عبده على برذون مشى على اصبع صغير فقطعها فتعلق به الصغير وهى تدعى وقال
فعل بي هذا وصدقه العبد فان الارش يتعلق برقبته ابن عرفة قول ابن شاس جواب دعوى
القصاص على العبد يطلب من العبد ودعوى الارش يطلب جوابه من سيده واضح لان
الجواب انما يطلب من المدعى عليه وهو فى الاول العبد لان اقراره به عامل دون سيده
وفى الثانى سيده لان اقراره به عامل دون العبد (واليمين) الشرعية (فى كل حق) مالى أو غيره
الا للعان والقسامة صيغة (بالله الذى لا اله الا هو) ابن عرفة ولفظ اليمين فى حقوق غير
العان والقسامة فيما يحلف المدعى عليه أو من يحلف مع شاهده بالله الذى لا اله الا هو لا يزيد
على هذا ومثل ذكر الشيخ من رواية سمعون بن زيادة لأعرف غير هذا ابن رشد فى صيغة اليمين
اختلاف كثير المشهور قولها وقيل يزيد عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم وهو قول ابن
كثانة فى المدينة اللغوى اختلاف ان قال والله ولم يزد أو قال والله الذى لا اله الا هو ومقتضى
قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه انه يمين جائزة وقال أشهب فى الموازية لا تجزئ
فى الوجهين قلت هو ظاهر المدونة واختار الاول قال لانه لا خلاف فى ان قال والله ولم يزد
أو قال والله الذى لا اله الا هو انه يمين تكفر قلت لا يلزم من انه يمين تكفر ان تجزى فى الحقوق
لاختصاص يمين الخصومة بالتلفظ ولما ذكر المازرى قول أشهب قال جعل بهض أشباهى
عن مالك رضى الله تعالى عنه انه رأى الاكتفاء بقوله والله فقط وانما تعلق فى هذا بقوله
فى كتاب اللعان يقول بالله وليس مقصود مالك رضى الله تعالى عنه بيان اللفظ المحلوف به
فى اللعان وذكر المازرى فى يمين اللعان خمسة أقوال فقال فى المدونة يحلف بالله وفى الموازية
يقول أشهد بعلم الله وقال محمد يحلف بالله الذى لا اله الا هو والرابع بزيادة الرحمن الرحيم
وقال ابن الماجشون يحلف بالله الذى لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم ونحوه

ففى) أى المدونة (قوله ومنه) مفعول ذكر (قوله قولها) أى المدونة (قوله وهو) أى زيادة ما ذكر وذكره كبر خبره (قوله
اختلاف) بضم التاء (قوله ان قال) أى الحائض (قوله انها) أى والله أو والله الذى لا اله الا هو (قوله فى الوجهين) أى والله أو والله
الذى لا اله الا هو (قوله قلت) أى قال ابن عرفة هو أى عدم الاجزاء فى الوجهين (قوله واختار) أى اللغوى (قوله الاول) أى الاجزاء
ففيهما (قوله قال) أى اللغوى مع الاختصار الاول (قوله لانه) أى الشأن (قوله تكفر) بضم ففتح مثقلا (قوله قلت) أى قال
ابن عرفة (قوله لاختصاص الخ) علة لا يلزم الخ (قوله قال) أى المازرى (قوله بهض أشباهى) أى اللغوى (قوله وانما تعلق)
أى استدلل اللغوى (قوله فى هذا) أى الاكتفاء بالله (قوله بقوله) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله وليس الخ) حال

(قوله الاخوين) أى مطرف وابن المساجون (قوله محمد) أى قال (قوله ور وايته) أى ابن القاسم عن مالك رضى الله تعالى
عنهما (قوله ورواية ابن كثة) ٣٢٦ أى عن مالك رضى الله تعالى عنهما عطف على قول (قوله أقسم) بضم فسكون

فكسر (قوله المدرك)
بضم فسكون فكسر
(قوله استحسان) خبر
الزيادة (قوله يختلف)
بضم الياء وفتح اللام (قوله
لانه) أى النصراني (قوله
لانه) أى اليهودي (قوله
يعتقدها) أى وحدانية
الله تعالى (قوله فيها) أى
المدونة (قوله وروى
الواقدي) أى من مالك
رضى الله تعالى عنهما
(قوله فى الكتاب) أى
المدونة (قوله لانهم) أى
النصارى (قوله لا يوحّدون)
أى لا يعتقدون وحدانية
الله سبحانه وتعالى (قوله
على هذه الصورة) أى بالله
الذى لا اله الا هو (قوله
ولا تكون) أى هذه
المصيغة (قوله منهم) أى
النصارى (قوله ايماناً)
بكسر الهمزة (قوله
عليه) أى ما ذكر (قوله
استدلّاهم) أى النصارى
(قوله وهم) أى النصارى
الخ حال (قوله وقرى)
بفتح الحاء (قوله ذلك)
أى بالله الذى لا اله الا هو
(قوله المصنف) أى ابن
الحاجب (قوله انما قال)
أى مالك رضى الله تعالى

للخمي المازرى وفي القسامة ثلاثة أقوال الاول بالذى لا اله الا هو والثاني ان يقول الذى
أما وأحبا والثالث ان يقول بالله الذى لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم
الباقى عن ابن حبيب عن الاخوين بالله الذى لا اله الا هو محمود العبد كالحمر وهو مشهور
قول مالك وابن القاسم وروايته ور رواية ابن كثة رضى الله تعالى عنهم بزيادة عالم الغيب
والشهادة ابن رشد عن مالك وابن القاسم أقسم بالذى أحبا وأما وسمع ابن القاسم
مصيغة حلف القسامة أن يقول بالله الذى لا اله الا هو ليس عليهم ان يقولوا الرحمن الرحيم
ولا اطالب الغالب المدرك ابن رشد هذا مشهور ومذهبه وفي كتاب ابن شعبان من حلف
عند المنبر فليقل ورب هذا المنبر ابن القاسم يقول بالذى أحبا وأما و الزيادة على بالله الذى
لا اله الا هو عند من رآها استحسان اذ لم يختلف في انه ان لم يزد على ذلك اجزأته يمينه قلت
وقاله اللخمي واليمين بالله الذى لا اله الا هو ان كان الحالف مسلماً بل (ولو) كان (كثانياً)
يهودياً أو نصرانياً (وتوالت) بضم الفوقية والهمز وكسر الواو مثلاً أى فهمت المدونة
(على ان النصراني يقول) في يمينه في كل حق (بالله) ومعنى قول المصنف (فقط) لا يزيد
الذى لا اله الا هو لانه لا يعتقد وحدانية الله تعالى وأما اليهودي فيزيد الذى لا اله الا هو لانه
يعتقدها ابن عرفة فيها لا يحلف النصارى ولا اليهودي حق اولعان أو غيره الا بالله ولا يزداد
عليه الذى أنزل التوراة والإنجيل وروى الواقدي ان اليهودي يحلف بالله الذى أنزل التوراة
على موسى والنصراني يحلف بالله الذى أنزل الانجيل على عيسى ابن مريم في الكتاب في
النصراني لا يحلف الا بالله وظاهره انهم لا يحلفون بالله الذى لا اله الا هو وقاله ابن شبلون وغيره
لانهم لا يوحّدون فلا يكفون ما لا يعتقدون وليس كذلك بل يحلفون على هذه الصورة
ولا تكون منهم ايماناً ونص عليه متقدم عالماً ثم اريد عليه استحلافهم بالله تعالى وهم
يتفقون المانع تعالى الله عن قولهم زاد عياض وقرى غير ابن شبلون بين اليهود والزمهم ذلك
لقولهم بالوحيد وغيرهم فلا يلزمهم اعدم قولهم به في التوضيح مقتضى كلام المصنف ان
الكتابي يقول في يمينه والله الذى لا اله الا هو وفي المدونة لا يحلف اليهودي والنصراني في حق
أولعان أو غيره الا بالله عياض جله بعض شبهة وخناع على ظاهره وانهم لا يلزمهم تمام الشهادة
اذ لا يعتقدونها فلا يكفون ما لا يعتقدون وهو مذهب ابن شبلون وقرى غيره بين اليهود
فالزمهم ذلك لقولهم بالوحيد وغيرهم فلا يلزمهم وقال بعضهم انما قال انما يحلفون بالله فقط
مقتضى ما سأله عنه من قوله أيزيدون الذى أنزل التوراة على موسى والانجيل على عيسى
فقال أرى ان يحلفوا بالله فقط ولا يزيدون ما سألت عنه اه وظاهر قول الامام مالك رضى
الله تعالى عنه ان الجوسى يحلف كما يحلف المسلم بالله الذى لا اله الا هو وقيل لا يلزمه ان يقول الا
بالله (تنبيهات) * الاول الخط المتبادر من كلامهم انه لا بدق اليمين من كون حرف القسم فيها
الباء الموحدة لان غالب من وقت على كلامه من أهل المذهب قال لمّا تكلم على صيغة اليمين
واليمين بالله الذى لا اله الا هو أو مصيغة اليمين بالله الذى لا اله الا هو ونحو ذلك لكن الظاهر

انه

عنه (قوله متنياً) حال من فاعل قال (قوله فقال) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله لا يلزمه)
أى الجوسى (قوله انه) أى الشأن (قوله فيها) أى ليمين (قوله لان غالب الخ) علة المتبادر الخ

(قوله انه) أى الشأن (قوله من حروف القسم) بيان غيرها (قوله ونقله) أى كلام الجواهر (قوله ثم قال) أى فى الذخيرة (قوله فدل) أى كلام الذخيرة (قوله على انه) أى الشأن (قوله لا يخلف) أى المدعى ٣٢٧ (قوله مع البيضة) أى الشاهدة بـ (قوله المتنازع فيه) قوله

انه لا فرق بين الباء وغيرها من حروف القسم ولم أقف على نص فى التاء القوقية وأما الواو فغالب من رأيت كلامه من أهل المذهب كالنخعي وابن عرفة وزدروى والجزيرى وابن فرحون وغيرهم قالوا واختلف إذا قال والله ولم يزد أو قال والله الذى لا اله الا هو وقال أبو الحسن أشهب ان قال والله الذى لا اله الا هو فلا يقبل منه وكذا لو قال بالله فقط فلا يجزئه حتى يقول بالله الذى لا اله الا هو النخعي والذى يقتضيه قول الامام مالك ترضى الله تعالى عنه انما أيمان تكفر انهم يتجزئ به ثم قال الخطوط فى الجواهر اما الخلف فهو والله الذى لا اله الا هو لا يزداد على ذلك فى شئ من الحقوق ثم نقله بالباء ونقله فى الذخيرة ثم قال وفى الذى فى الكتاب أى المدونة انما هو بالواو فدل على انه لا فرق بين الباء والواو وقال الفاكهاني والصحيح الاجتزاء بقوله والله الذى لا اله الا هو وفى المنتقى اتفق أصحابنا على ان الذى يجتزئ به من التغليظ بالله الذى لا اله الا هو فان قال والله الذى لا اله الا هو أو قال بالله فقط فقال أشهب لا يجزئه حتى يقول بالله الذى لا اله الا هو والظاهر ان التاء القوقية كذلك والله أعلم * (الثاني) * لا بد من كون اليمين بمضرة النقص فان أحلفه القاضى من غير حضوره فلا يجزئه قاله الباجي * (الثالث) * ابن عرفة قول ابن الحاجب لا يخلف مع البيضة الا أن يدعى عليه طروما يده من ايراد ابيسيع هو قولها فى اللقطة ولا يستخلف صاحب الحق مع شاهديه يريد فى غير الاستحقاق فى غير الربع على المشهور اه * (الرابع) * ابن الحاجب واليمين فى الحقوق كلها بالله الذى لا اله الا هو فقط على المشهور وروى ابن كثة يزيد فى ربيع دينار وفى القسامة واللعان عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم ضيق المازرى المعروف من المذهب المنصوص عليه عند جميع المالكية انه لا يكتفى بقوله بالله فقط وكذا لو قال والله الذى لا اله الا هو ما أجراه حتى يجمع بينهما * (الخامس) * تعقب البساطى قوله وتوالت الخ بأنه صريحها لا تأويل لها لقولها ولا يخلف اليهودى ولا النصرانى الا بالله وانما الذى أولها هو الراد لها الى الاول فقال معنى قوله الا بالله لا يحدون بشئ من أيمانهم التى يعتقدونها وليس مراده الاقتصار على لفظ بالله ويجاب عنه بان الاصطلاح ان ابقاها على ظاهرها يسمى تأويلا ولا مشاحة فى الاصطلاح والله أعلم (وغلطت) بضم الغين المججمة وكسر اللام مثقلة واجهام الظاهر اليمين على الخالف (فى ربيع دينار) شرعى أو ما يداويه من فضة أو غيرها الا فى أقل منه وتغليظها (ب) حلقة (ب) جامع الجمعة فلا يمكن حللها بغيره ولو مسجد جماعة ولا ينعين مكان من الجامع وقال المسناوى الذى جرى به العمل عندنا انه يخلف عند المنبر فى غير مدينة النبي صلى الله عليه وسلم ايضا وظاهر وجوب التغليظ وان لم يطلب به النقص ونص القرائى وغيره على انه حق من توجهت اليه لا لاجله واختلف فيه هل هو واجب أو مندوب وتظهر فائدة الخلاف اذا حلف على عدمه فعلى وجوبه يحنث وعلى نذبه لا وأيضاً على وجوبه تمام اليمين له وعلى نذبه لا وأيضاً على وجوبه بعد الممتنع منه ناكلاً وعلى نذبه لا وشبهه بالجامع فى التغليظ به فقال (كالكنيسة) للنصرانى والبيعة لليهودى (وبيت النار للمجوسى) زاد فى المدونة وحديث يعظمون النخعي اختلاف فى محل اليمين فقال ابن القاسم فى محله فى أقل من ربيع دينار وفى ربه فى المسجد

بضم التاء (قوله نذبه) أى التغليظ (قوله على عدمه) أى التغليظ (قوله يحنث) بضم ففتح من مثلاً (قوله منه) أى التغليظ (قوله به) أى الجامع (قوله اختلاف) بضم التاء (قوله فى محله) أى الخالف (قوله وفى ربه) أى الدينار

(قوله منه) أي الجامع (قوله وعلى التغليظ به) ٣٢٨ أي القيام صلة جرى (قوله وصاحب) عطف على ابن (قوله وهو) أي

الجامع حيث يعظم منه الشيخ عن محمد الثلاثة دراهم ربع دينار وذكره ابن سحنون رواية
وذكر عبد الوهاب عن بعض المتأخرين الاستخلاف في المسجد في القليل والكثير (و) تغلظ
(١) حلقها حال (القيام) من الحالف (لا) تغلظ (بالاسقبال) من الحالف حال - حلقها هذا
مذهب المدونة فقيه اليمن عليه ان يستقبل بها وعلى التغليظ به جرى ابن سنان قائل بأنه
العمل وصاحب التحفة وهو قول الأخوين (و) تغلظ (٢) حلقها عند (منسبه) أي النبي
(عليه الصلاة والسلام) هذا ظاهر المدونة وقال ابن الموارز يحلف عليه وخص منسبه صلى الله
عليه وسلم بهذا لقوله صلى الله عليه وسلم من حلف عند منسري كاذبا فليتبوأ مقعده من النار
وصرح ابن رشد في البيان بأن المنسب الموجود الآن في موضع منسبه صلى الله عليه وسلم
ومثله للمامني والسيد السهمودي وابن فرحون تمت وظاهر كلام المصنف انه لا تغلظ
بالزمان في المال وهو كذلك وأما في الدماء واللعان فتغلظ بالزمان والمكان (وخرجت) المرأة
(الخندرة) بضم الميم وفتح الخاء المعجمة والدال المهملة أي الملازمة للخندرة أي السيرة بالكسر
فيهما أي التي لا تخرج من بيتها بقضى عليها بالخروج إلى الجامع لتحلف فيه (فيما) أي ربيع
دينار (ادعت) به على غيرها وشهداها شاهد عينا تكمل بها النصاب أو لم يشهداها شاهد
وردا لطلب اليمين عليها (أو) فيما (ادعى) بضم الدال مثقلة وكسر العين به (عليها) أي الخندرة
وأكثرته ولم يشهد عليها شاهد أو شهد عليها شاهد وردا لخصم اليمين عليها أبو حفص العطار
معنى قولهم لا تخرج أي غير مستترة وأما التي تخرج مستترة فحكمها حكم من لا تخرج البتة
نقله القلشاني عن الغبريني والتي لا تخرج أصلًا تحلف في بيتها فالأقسام ثلاثة من شأنها
الخروج في مصالحها نهارا وليلا ومن تخرج لها ليل فقط ومن لا تخرج أصلًا (ال) الخندرة
(التي لا تخرج نهارا) وهي حرة بل (و) ان كانت (مستترة) بفتح اللام من سيدها الحر
(ف) تخرج للحلف (ليلا) ابن عرفة فيها ابن القاسم رحمه الله تعالى ماسأت عنه من المدبرة
والمكاتبه وأمهات الاولاد فسنتهن في اليمين سنة الاحرار عياض قوله ماسأت عنه من المكاتبه
والمدبرة وأمهات الاولاد فسنتهن سنة الاحرار الا اني أرى أمهات الاولاد كالحرائر فسنهن من
تخرج ومنهن من لا تخرج حمل بعضهم أول الكلام على الذكور دون الاناث وعليه اختصره
أبو محمد ووجه آخر على الذكور والاناث وان ماعدا أمهات الاولاد كالرجال في الخروج
لليمين لان حرمة أمهات الاولاد بجمرة سادتهن كالحرائر واليه ذهب ابن محرز وللباجي عن ابن
القاسم الحررة والعبد والمدبرة والمكاتبه سواء ابن عرفة وفيها تخرج المرأة فيما ليل من الحقوق
فتحلف في المسجد فان كانت ممن لا تخرج نهارا فتخرج ليلا وتحلف في اليسير في بيتها ان لم
تكن ممن تخرج ويبحث القاضي الهامني يحلفها ويحزمه رجل واحد الغصفي في الموازية
تحلف المرأة في بيتها في أقل من ربيع دينار وفي ربيع دينار في الجامع فان كانت ممن تتصرف
أحلفت نهارا والأحلفت ليلا وأجاز سحنون في امرأتين ليستأمن بخروج ان تحلفا
في أقرب المساجد اليهما وقال عبد الوهاب ان كانت من أهل الشرف والقدر جاز أن
يبحث الحاك الهامني يحلفها ولا مقام لخصمها عياض هذا فيما تطلب به ابن كنانة
تحلف النساء اللاتي لا تخرجن في بيوتهن فيما ادعى به عليهن فان أردن أن يستحققن حقهن

(قوله عليه) (قوله عليه)
أي منسبه صلى الله عليه
وسلم (قوله فليتبوأ)
بسكون اللام ففتحات
مثقلا أي يسكن (قوله
من النار) بيان مقعده
(قوله انما) أي اليمين (قوله
فيه) أي الجامع (قوله به)
أي ربيع الدينار (قوله
عينا) مقعول تحلف (قوله
عليها) أي الخندرة (قوله
القلشاني) بفتح القاف
واللام واجام الشين
(قوله الغبريني) بكسر
الغين المعجمة وسكون
الموحدة وكسر الراء وشد
الياء (قوله ماسأت) بفتح
التاء الخطاب لسحنون
(قوله من المدبرة الخ)
بيان ما (قوله فسنتهن)
بضم السين وشد النون
أي طريقتهن وحكمهن
(قوله سنة) بضم السين
وشد النون أي طريقته
وحكم الاحرار (قوله حمل
بعضهم الخ) خبر قوله (قوله
وعليه) أي حمل أوله على
الذكور دون الاناث صلة
اختصر (قوله ووجه) أي
أول كلامها عطف على حل
بعضهم (قوله واليه) أي
الحمل على الذكور والاناث
الأمهات الاولاد صلة ذهب
(قوله وفيها) أي المدونة (قوله

من الحقوق) بيان ما (قوله تتصرف) أي في الخروج لحوائجها (قوله أحلفت) بضم الهمز وكسر اللام (قوله ولا) فليخرجن
أي وان لم تتصرف (قوله تطلب) بضم التاء وفتح اللام (قوله فيما ادعى) بضم فكسير (قوله فان أردن) أي النساء اللاتي لا يخرجن

(قوله انه) أى الشأن (قوله ومن امتنعت) أى من الخروج للحلف (قوله تخرج) أى التى شأنها عدم خروجها (قوله لانه) أى الأقل (قوله فيه) أى الأقل (قوله وطلبه) أى الدين (قوله ورثته) أى الميت (قوله بيعة) صلة متعلق عليك (قوله به) أى الدين (قوله بسبب الخ) صلة بظن (قوله فيها) أى المدونة (قوله فلا ينفعه) أى المطلوب (قوله ذلك) أى دعواه قضاء الميت (قوله وله) أى المطلوب (قوله بذلك) أى القضاء (قوله من بالغى) بكسر الغين المعجمة جمع بالغون لضافته بيان من (قوله على نفي العلم) صلة اليمين (قوله ذلك) أى علم القضاء (قوله من قول) خبر مقدم (قوله وان كبروا الخ) ٣٢٩ مبالغه (قوله آخذها) بمداهمز وكسر الخاء المعجمة (قوله

فليخرجن الى موضع اليمين وقد أحلفن كعنون أمثال هؤلاء في أقرب المساجد اليهن ورأى شيوخ الاندلس انه لا بد من خروج هؤلاء ومن امتنعت حكم عليها بحكم الملك عياض ليس هذا بصواب الشيخ في نوادره روى ابن القاسم تخرج فيما بال فمن تخرج بالنهار خرجت والاخرجت بالليل وفي المرازية مثله (وتحلف) المرأة (في أقل) من ربع دينار (بيعتها) ويرسل لها الخاتم من محلة ما ويكنى رجل واحد ولا تخرج للمسجد لانه لا يغلظ فيه اليمين بالمكان (وان) كان عليك دين لميت وطلبه ورثته فادعيت بفتح القوقية خطاب للمدين (قضاء) للدين الذى عليك بيعة أو اقرار منك به ثم ادعيت قضاءه (على ميت) رأيت كبر ورثته القضاء (لم) الاولى فلا (يحلف) على عدم علمه بالقضاء (الامن) أى الذى (يظن) بضم التحتية وفتح الظاء المعجمة (به العلم) بقضائك (من ورثته) البالغين بسبب مخالطة الميت وعلمه بأسراره ابن عرفة فيها للامام مالك رضى الله تعالى عنه اذا قامت بيعة بدين لميت فادعى المطلوب انه قضى الميت حقه فلا ينفعه ذلك وله اليمين على من يظن به العلم بذلك من بالغى ورثته على نفي العلم ولا يمين على من لا يظن به ذلك ولا على صغير الشيخ من قول الامام مالك وأصحابه رضى الله تعالى عنهم ان كان لميت دين بيعة على ميت أو عاقب فقام ورثته يطالبونه فلا بد ان يحلف أكبرهم انهم لم يعلموا او لم يمس قبضه من المقتضى عليه ولا من أحد من سببه ولا يحلف للصغير وان كبروا بعد موته (و) من دفع لآخر دنانير او دراهم فاطلع آخذها فيها على نقص أو غش فردها لاداعيها فانكرها (حلف) الدافع (في) دعوى (نقص) حلفا (بنا و) في دعوى (غش علما) أى على نفي علمه لان الجودة قد تخفى ولا يتحقق عين دراهمه وظاهره صيرفيا كان أو غيره وهذا قول ابن القاسم وقيل هذا في غير الصيرفي وأما الصيرفي فيحلف على البت مطلقا ابن عرفة في سلمها الاول ان أصاب المسلم اليه رأس المال برصاصا أو نوحاسا فرده عليه فقال له مادفعت لك الاجيادا في على فالقول قوله ويحلف ما أعطاه الاجيادا في علمه الآن يكون انما آخذها على ان يريها فالقول قوله مع عينه وعليه بدلها التوفى ان حقق انما ليست من دراهمه حلف على البت فان نكل حلف فابضه على البت انه موقن قلت ظاهره ولو كان حلف الاول على العلم فتنتقاب عينه على خلاف ما توجه عليه ابن رشد هذا في مسائل كثيرة قلت ذكر غير واحد من شيوخ القاسيين في صيغة عينه ثلاثة أقوال الاول على نفي العلم مطلقا الثاني يحلف على البت مطلقا الثالث هذا ان كان صيرفيا وعزاها ابن حارث لابن القاسم وابن

٤٢ من ح ع يمينه) أى المسلم اليه انما دنانير او دراهم المسلم بعينها (قوله وعليه) أى المسلم (قوله ان حقق) أى المسلم (قوله انها) أى الدراهم التى ردها المسلم اليه للمسلم (قوله ليست من دراهمه) أى المسلم (قوله حلف) أى المسلم انما ليست دراهمه (قوله فان نكل) أى المسلم (قوله انه) أى قابضها (قوله موقن) أى انها دراهم المسلم بعينها (قوله قلت) أى قال ابن عرفة (قوله على العلم) أى نفيه (قوله هذا) أى انقلاب اليمين على غير ما توجهت عليه (قوله قلت) أى قال ابن عرفة (قوله من شيوخ القاسيين) بيان غير واحد (قوله عينه) أى قابضها (قوله مطلقا) أى ولو صيرفيا (قوله مطلقا) أى ولو غير صيرفي (قوله هذا) أى يحلف على البت

(قوله في اقدمه) صله اعتمد (قوله القطع) نائب فاعل يشترط (قوله زاد) أي ابن الحاجب (قوله قابل) أي تأمل وانظر (قوله المصنف) أي ابن الحاجب (قوله مع ما قاله) أي ابن الحاجب (قوله الايمان) بفتح الهمز (قوله حديث قال) أي ابن الحاجب (قوله ان الظن) أي للعالم عليه (قوله كذلك) أي الشك في المحلوف عليه أو علم عدمه في كونه الخلف عليه غموسا (قوله ذكر الخلاف) أي فيما يعتمد عليه البات هل يكفي فيه الظن أو لابد من العلم (قوله المصنف) أي ابن الحاجب (قوله على القول الثاني) أي ان الباب لا يعتمد ٣٣٠ الاعلى اليقين (قوله لا الاول) أي ان الباب يعتمد على الظن (قوله لما تقرر الخ) علة ان

كأنه وابن الماجشون (واعقد البات) بالوحدة وشدة الفوقية أي مريد الخلف على البات (في) اقدمه على حقه بنا (على ظن قوي كخط أبيه أقرينة) من خصمه كدكوله عن الخلف على نفي ما ادعى عليه به أو شاهد لا يسه غلب على ظنه صدقه فلا يشترط في بت اليمين القطع بالمحلف عليه عند الامام مالك رضي الله تعالى عنه طئي نحوه لابن الحاجب زاد وقيل المعتبر اليقين ابن عبد السلام قابل ما ذكره المصنف هنا مع ما قاله في كتاب الايمان في فصل يمين الغموس حيث قال قلت والظاهر ان الظن كذلك وقال في التوضيح بعد ذكر الخلاف ومن هنا تعلم ان قول المصنف في باب الايمان قلت والظاهر ان الظن كذلك مبني على القول الثاني لا الاول (ويعين) الشخص (المطلوب) أي المدعي عليه المنكر صيغة نعم بالله الذي لا اله الا هو (ماله) أي الطالب المدعي (عندي كذا) أي القدر المعين الذي ادعاه الطالب كعشرة دينار (ولاشئ منه) لان المدعي بالعشرة مشلأ مدع بكل أحادها فحق اليمين في كل واحد من أحادها لما تقرر ان اثبات الكل اثبات لكل جزء من أجزائه ونفي الكل ليس نفي الكل جزء من أجزائه ولذا لا يدعي المدعي ان له عنده أقل من القدر الذي سماه ويعتذر بالنسيان ويحلفه نائيا فان لم يزد ولا شئ منه في يمينه لزمه الخلف نائيا على ما تركه بأن يقول لاشئ له عندي مما ادعاه أو يقول ماله عندي كذا ولا شئ منه (ونفي) المطلوب في يمينه (سيما) لترتب الدين في ذمته كببيع وقرض (ان عين) بضم فس كسر منه فلا السبب من المدعي في دعواه (ونفي) (غيره) أي السبب المعين فان كان ادعى عليه بعشرة من سلف فيقول بالله الذي لا اله الا هو ماله على عشرة ولا شئ منها من سلف ولا من غيره أشهب ان لم يزد ولا من غيره فلا يجتزى بهينه أي لاحتمال انها من غير ما عينه المدعي ناسيا (فان) كان المطلوب قد قضى (الطالب ما ادعى به عليه بلاينة) وجهه الطالب واستحلفه انه لم يتسلف منه مالا حلف الطالب كما تقدم (ونفي) المطلوب في نفسه لم يتسلف (سلفا يجب) للعلو (رده) الآن البت قاله ابن عبدوس لما قبل له ان حلف ما تسلف كانت يمينه غموسا وان نكل غرم مالا يلزمه فان قيل اليمين على نية الخلف قبل محله ان كان له حق فيها والا فعلى نية الخلف ابن عرفة ابن شاس شرط اليمين أن تطابق الإنكار قلت وهو قولها في الشهادات من اشترى منك ثوبا ونقدك الثمن فقبضته وبعدهه الاقتضاء وطلبت يمينه فأراد أن يحلف انه لا حق لك قبله فليس له ذلك قال مالك رضي الله تعالى عنه ولك أن تحلفه ما اشترى سلامة كذا بكذا لان هذا اراد أن يورى ابن القاسم أراد بقوله يورى الالفاز أحد بن زياد قلت لابن عبدوس اذا أسلف رجلا رجلا مالا وقضاه أياه بعد ذلك

المدعي بالعشرة الخ (قوله ان اثبات الكل الخ) بيان ما يتقيد من (قوله ولئلا يدعي المدعي الخ) أي بعد حلف المطلوب ماله عندي كذا عطف على لان المدعي بالعشرة الخ (قوله عنده) أي المطلوب (قوله ويعتذر) أي المدعي (قوله فان لم يزد) أي المطلوب (قوله فان كان) أي المدعي (قوله فيقول) أي المطلوب (قوله على) بشد الباء (قوله وبعده) أي القضاء (قوله واستحلفه) أي الطالب (قوله عليه) بشد الباء (قوله عبدوس) بفتح العين المهملة (قوله له) أي ابن عبدوس (قوله ان حلف) أي المطلوب (قوله وان نكل) أي المطلوب (قوله محله) أي كون اليمين على نية الخلف (قوله له) أي الخلف (قوله فيها) أي اليمين (قوله والا) أي وان لم يكن له فيها حق

(قوله قلت) أي قال ابن عرفة (قوله وهو) أي قول الجواهر شرط اليمين الخ (قوله قولها) بلا أي المدونة (قوله وبعده) أي المشتري (قوله الاقتضاء) أي قبض الثمن (قوله يمينه) أي المشتري (قوله فأراد) أي المشتري (قوله انه) أي المشتري (قوله قبله) بكسر ففتح (قوله فليس له) أي المشتري (قوله ذلك) أي ان يحلف لاحق لك قبله (قوله لان هذا) أي المشتري (قوله يورى) أي في حلفه لاحق لك قبله (قوله أراد) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله الالفاز) أي يقصد بقوله لاحق لك على معنى غير المعنى الذي أراد محلفه

(قوله وأراد) أي القابض (قوله إن يحلفه) أي القابض الدافع (قوله أنه) أي القابض (قوله ما أسلفه) أي الدافع (قوله قال) أي ابن عبدوس (قوله قلت) أي قال أحد بن زياد لابن عبدوس (قوله فقد اضطر رتموه) أي المتسلف (قوله قال) أي ابن عبدوس (قوله وذكروا) أي الفرع (قوله بلفظ ابن شاس) أي شرط اليمين أن تطابق الإنكار (قوله وإن ادعى) بضم فكسر (قوله وطلب) بضم فكسر (قوله منه) أي المدعى عليه (قوله على أنه) أي المدعى به (قوله له) أي المدعى (قوله بمحضرة) صلة (قوله إقامة) (قوله إن ادعى) أي الطالب (قوله عليه) أي المطلوب (قوله فقال) أي المطلوب (قوله ليس) أي المدعى به (قوله انما هو) أي المدعى به (قوله ذلك) أي قول المطلوب هو وقف الخ (قوله يثبت) أي المدعى ٣٣١ (قوله ما ذكر) أي كونه ملكه (قوله عليه) أي المتنازع فيه

(قوله هذا) أي الذي ذكره ابن شاس (قوله اقراره) أي المطلوب (قوله بذلك) أي المتنازع فيه (قوله) ذكرها أي ابن شاس (قوله هو) أي المدعى به (قوله إن صدق) أي فلان (قوله الأول) أي المدعى عليه (قوله في أنه) أي المتنازع فيه (قوله له) أي فلان (قوله عليها) أي الدعوى (قوله وردت) بضم الراء (قوله عليه) أي فلان (قوله لا المقر له) بفتح القاف (قوله لو قال) أي المدعى عليه (قوله هو) أي المدعى به (قوله وهو) أي فلان (قوله يصدق) أي فلان المقر (قوله سلم) بضم فكسر مثقلا (قوله له) أي فلان (قوله المدعى فيه) نائب فاعل سلم (قوله يذنه) أي فلان (قوله المقر

بلاينة وجد القابض وأراد أن يحلفه أنه ما أسلفه وقال المتسلف بل أحلف ما له عندى شئ قال لا بد أن يحلف ما أسلفه شيئا قلت فقد اضطر رتموه إلى يمين كاذبة أو إلى غرم ما لم يجب عليه قال يحلف ما أسلفه ويعنى في ضميره سلفا يجب على رده إليه في هذا الوقت ويبرأ من الأثم في ذلك وذكروا ابن حارث في كتاب المديان بلفظ ابن شاس (وان ادعى على شخص بشئ معين وطلب منه الجواب فقال) المدعى عليه (هو) أي المدعى به (وقف) على فلان أو المساكين (أو) قال هو (لولدى) مثالا (لم) الأولى فلا يمنع بضم التحتية مدع (لذلك الشئ) (من) إقامة (بنية) على أنه له بمحضرة الموقوف عليه الرشيد أو ناظر الوقف أو ولي الموقوف عليه المحجور ابن شاس إن ادعى عليه ملكا فقال ليس لي انما هو وقف على الفقراء أو على ولدى أو هو ملك لطفل فلا يمنع ذلك إقامة بنية للمدعى حتى يثبت ما ذكر فتوقف الخصومة على حضور من ثبت له عليه الولاية ابن عرفة هذا مقتضى أصول المذهب ومقتضى اقراره بذلك لحاضر أو غائب ولم اعلم من ذكر نفس هذه المسئلة التي ذكرها الا للفرزاني وجيزه (وان قال) المدعى عليه هو (فلان فان) كان قد حضر فلان ادعى بضم الدال مثقلا وكسر اليمين (عليه) أي انتقلت الدعوى عليه أن صدق الأول في أنه له (فان حلف) فلان المقر له على نفي الدعوى لعدم البينة عليها أو انفراد شاهد وردت اليمين عليه (فلا مدعى يحلف المقر) انه ما اقر الا بصدق فان حلف برئ (وان نكل) المقر (حلف) المدعى ان المدعى به لا لا المقر له (وغرم) بفتحات مثقلا المدعى المقر (ما) أي الشئ المدعى به الذي (فوتة) بفتحات مثقلا المقر على المدعى باقراره به لمن لا يستحقه فان كان مثليا غرم مثله وان كان مقوما غرم قيمته المازري لو قال هو فلان وهو حاضر يصدق سلم المدعى فيه وتصور الخصومة بينه وبين المدعى ولا مدعى احلاف المقر انه ما اقر الا بصدق انما هو بالبطل وان المقر به انما هو لادعيه لزمه الغرم لا تلافه حقه فان حلف انه ما اقر الا بالصدق ولا حق فيه للمدعى سقط ما قال المدعى فان نكل عن اليمين فهنا اختلف الناس هل يستحق بيمينه غرامة المقر لا تلافه باقراره ما أقرب به ام لا لانه لم يباشر الا تلاف واذا توجهت الخصومة بين المدعى والمقر له وجبت اليمين على المقر له فان نكل حلف المدعى وثبت حقه فان نكل فلا شئ له عليه

به (فتح القاف) قوله لزمه أي المقر (قوله الغرم) أي لمن لا قيمة للمدعى به (قوله لا تلافه) أي المقر (قوله حقه) أي المدعى (قوله فان حلف) أي المدعى عليه (قوله فان نكل) أي المدعى عليه (قوله هل يستحق) أي المدعى (قوله غرامة المقر) أي عوض المقر به (قوله لا تلافه) أي المقر على المدعى (قوله ما أقرب به) تنازع فيه غرامة وتلاف (قوله لانه) أي المقر (قوله والمقر له) بفتح القاف (قوله وجبت) أي ثبتت (قوله فان نكل) أي المقر له (قوله فان نكل) أي المدعى (قوله له) أي المدعى (قوله عليه) أي المقر له

(قوله وهل له) أي المدعي (قوله ليس له) أي المدعي (قوله ذات) أي تحليف المقر (قوله من وكيل) أي له (قوله على شراؤها) صلة وكيل (قوله على زاتك) صلة اطلع (قوله في الثمن) صلة اطلع أو نعت زاتك (قوله فأحلف) أي البائع (قوله الآخر) بعد الهمز وكسر الميم أي الموكل (قوله فنسكل) ٣٣٢ أي الآخر (قوله فوجبت) أي ثبتت (قوله فنسكل) أي البائع (قوله فليس له)

وهل له تحليف المقر أم لا ابن عبد السلام ليس له ذلك ابن عرفة نحوه قول عياض إذا اطلع بائع سلعة من وكيل على شراؤها على زاتك في الثمن فأحلف الآخر فنسكل فوجبت اليمين للبائع فنسكل فليس له أن يحلف المأمور لأن نسكوله عن عين الآخر فنسكل عن عين المأمور وعطف على قوله حضر فقال (أو غاب) المقر له بما ادعاه المدعي غيبة بعيدة لا يعذر له فيها (لزمه) أي المقر (يمين) أنه ما أقر إلا بحق (أو بيعة) على أن المقر به لفلان الغائب أو دعه أو رهنه عنه (و) إن حلف أو أقام بيعة على ذلك (انتقلت الحكومة له) أي الغائب فينتظر قدومه (وإن نسكل) المقر ولم يأت بيعة على ذلك (أخذه) أي المدعي المدعي به (بلايين وإن جاء المقر له فصدق المقر) في إقراره أن المدعي به له (أخذه) أي المقر له المدعي به من المدعي يمين لقوله وانتقلت الحكومة له وأما إن حلف المقر أو أقام بيعة على أنه لا غائب فقد صدق المقر فأخذه بلايين وانتقلت الحكومة له الخط وأما إذا كان المقر له غائب فأشار إليه بقوله أو غاب والاحسن وإن غاب أي المقر له في التوضيح فإن غاب غيبة بعيدة فلا خلاف أنه لا يملك المدعيه بمجرد دعواه ولا خلاف أيضا أنه لا يقبل قول المدعي عليه مجردا عن يمين أو بيعة اه فلذا قال هذا لزمه أي المقر يمين أو بيعة أنه لفلان الغائب فإن أقام البيعة فلا كلام إن الخصومة تنتقل بين المدعي والغائب كما قال وانتقلت الحكومة له أي الغائب وإن لم يتم البيعة وأراد المدعي تحليف المقر فقال أشهد بيمينه الميمين كما قال المصنف فإن نسكل المقر عن اليمين أخذه المدعي بلايين وإن جاء المقر له وصدق المقر أخذه وهذا نحو قول ابن الحاجب فإن جاء المقر له وصدق المقر أخذه فإن كان مرادهم إذا أقام المقر بيعة أو حلف فواضح وإن كان مرادهم إذا نسكل المقر عن اليمين وأخذه المدعي بلايين فإن ظاهر أن المقر له لا يأخذه إلا بعد يمينه والله أعلم المأزى لو أقر به الغائب لا يميز له إلا بعد غيبته فلا يستحقه المدعي بذلك اتفاقا فإن أراد تحليفه سئل فإن قال رجا أن ينسكل فأحلف واغرمه قيمة جرى على ما قدمناه من الخلاف في توجيه الغرم عليه بإقراره بخبره دون مباشرة اتفاقه في الغرمه يحلفه ومن لا فلا وإن قال رجا أن ينسكل فأحلف واستحق نفس الثوب فذكره مخبون من ادعى عليه به إقراره فقال هي لفلان الغائب فإن حلف بقيت الدار بيده وإن نسكل أخذه المدعي دون يمين حتى يقدم الغائب فأخذه بإقرار المقر وذكر بعض الشياخي إسقاط اليمين عن المدعي عليه أن لم يدع عليه المدعي أنه أودعه السلعة أو رهنه أياها لأنه لا يلزمه الحلف لإثبات ملك غيره ومن الناس من قال إن نسكل عن اليمين حلف المدعي وأخذه المدعي فيه حتى يقدم الغائب فيخاصمه وكأنه رأى أن هذا ضمانه لفاضة الشرع لأن اليمين معنا المدعي من المدعي فيه ولا يحلف له المدعي عليه إلا فعل كل مدعي عليه ذلك بأن يضيف المدعي فيه لغائب (وإن) ادعى شخص على آخر بمال فأنكره (و) (استحلف) أي طلب المدعي اليمين من المدعي عليه فحلف (و) الحال (له) أي المدعي (بيعة)

أي البائع (قوله لأن نسكوله) أي البائع (قوله المقر له) أي المقر له (قوله ففتح القاف) قوله بما ادعاه المدعي (قوله المقر) قوله عنده أي المقر تنازع فيه أودع ورهن (قوله وإن حلف) أي المقر (قوله أو أقام) أي المقر (قوله على ذلك) أي أن المقر به لفلان تنازع فيه حلف وأقام (قوله فيمنظر) بضم الباء وفتح الظاء (قوله فإن غاب) أي المقر له (قوله أنه) أي المدعي به (قوله أنه) أي الشان (قوله لا يقبل) بضم الباء وفتح الباء (قوله فلذا) أي قوله في توضيحه لا خلاف أنه لا يملك الخولا خلاف أنه لا يقبل الخعلة قال (قوله قال) أي المصنف (قوله هنا) أي في هذا المختصر (قوله تلزمه) أي المقر (قوله فإن أراد) أي المدعي (قوله تحليفه) أي المقر (قوله سئل) أي المدعي (قوله فإن قال) أي المدعي (قوله إن نسكل) أي المقر (قوله واغرمه) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله قيمته) أي المدعي به أن كان

مقوما ولا مثله (قوله من الخلاف) بيان ما (قوله عليه) أي المقر (قوله واغرمه) أي حكم بغرمه (حاضرة) (قوله وإن قال) أي المدعي (قوله إن نسكل) أي المقر (قوله فإن حلف) أي المدعي عليه (قوله لأنه) أي المدعي عليه (قوله إن نسكل) أي المقر (قوله وكأنه) بفتح الهمز وشدة النون أي من قال إن نسكل حلف المدعي وأخذه الخ

(قوله فقال) أي ابن القاسم (قوله عليه) أي المشتري (قوله أو يدعي) أي البائع (قوله أنه) أي البائع (قوله أخبره) أي البائع (قوله بذلك) أي استخدام المشتري الدابة (قوله اسقاط اليمين) أي بدعوى التهمة (قوله على أنها) أي اليمين (قوله فوقع الخ) جواب أما (قوله قبل) بفتح فكسر (قوله فقال) أي الشفيع للواهب والمتصدق (قوله فقال) أي ابن القاسم (قوله أن كان) أي الواهب أو المتصدق (قوله يثبهم) بضم الياء وفتح الهاء (قوله والوا) أي وإن لم يكن ممن يثبهم (قوله قلت) أي قال ابن عرفة (قوله وان لم يعرفها) أي الوكيل الدراهم (قوله وقيلها) أي الوكيل الدراهم (قوله الآخر) أي الهمز وكسر الميم (قوله قبله) بكسر الباء (قوله ولم يذكر) أي ابن عبد السلام وابن هرون (قوله فيه) أي شرط المدعي به كونه معلوما محققا (قوله القرينين) أي اشهب وابن نافع (قوله ما نعلم أنه) أي الزوج (قوله ذلك) أي علم بقاء الصداق على الزوج (قوله من المدونة) بيان ما (قوله منها) أي المدونة بيان ما ٣٣٤ (قوله فان نكلوا) أي ورثة الزوج عن الحلف على أنهم لا يعلمون بقاء صداق

بعب فطلب البائع عين المشتري أنه ما استخدمها بعد معرفته بالعب فقيل لا يمين لديه لا بتحقيق الدعوى أو يدعي أنه أخبره بذلك مخبر ابن أبي زيد مخبر صدق فهذا يدل على اسقاط اليمين وأما ما يدل على أنها تجب بغیر تحقیق الدعوى فوقع في كتاب الوكالة في مسئلة الوكيل إذا قبل الدراهم ولم يعرفها وكذا مسئلة كتاب الشفيع في الموهر بـ الشقص أو المتصدق به عليه فقال الحلف أنك ما بعته منه أو ما عاوضته سرا وأردت ما قطع الشفعة عما اظهرت فقال ان كان ممن يتم حلقه والافلاي حلقه فوجب اليمين مع عدم تحقیق الدعوى اه قلت ومسئلة الوكيل هي قوله وان لم يعرفها وقبلها حلف الآخر له أنه ما يعرفها من دراهمه وما اعطاه الا جبا دافى عنه وبرئ ولما ذكر ابن الحاجب تبعه لابن شماس شرط المدعي به ان يكون معلوما محققا قال ابن عرفة قبله ابن عبد السلام وابن هرون وليد كرافيه خلافاً في ربه المطلاق من تمام القرينين من دخل بزوجه ثم مات فطلبت صداقها حلف الوتره ما نعلم أنه بقي عليه صداق ابن رشد عليهم اليمين وان لم تدع ذلك عليهم خلاف ما في النكاح الثاني من المدونة وما في القرينين في التداعي في موت الجارية المبيعة على الصفة فان نكلوا عن اليمين حلفت المرأة انهم لم يقبضوا صداقها ونستو جبه لا على ان الورثة علموا انهم لم يقبضوا هذه اليمين ترجع على غير ما نكل عنه الورثة ولها انظار كثيرة ويختلف في توجه هذه اليمين اذ لم تحقق المرأة ذلك على الورثة لانها عين تميمة ولا يختلف في رجوعها على المرأة لما يختلف عليه كما يختلف في رجوع عين التهمة اه وأشار بما في القرينين والواهب من ابتاع سلعة كان قدر آهاً أو موصوفة فهل ملك قبل ان يقبضها فادعى البائع انها ملك بعد الصفة وقال المبتاع قبل الصفة فان لم يقم البائع بيمينه بذلك كانت منه في قول مالك رضي الله تعالى عنه الاول ويحلف له المبتاع على علمه انه لم تملك بعد وجوب البيع ان ادعى عليه والافلاي يمين عليه اه اذ علمت هذا اظهر لك ان قول عج وقضية قوله ان حقت سخاع دعوى التهمة وهو واضح ومات عدم في القضاء من قوله

الزوجة بيمينه مورثهم (قوله ونستو جبه) أي نستحق الزوجة صداقها في تركه زوجها (قوله فهذه اليمين ترجع الخ) تفريع على انها لم يقبض صداقها لاعلى أن الورثة الخ (قوله ولها) أي هذه اليمين (قوله ويختلف) بضم الياء وفتح اللام (قوله ذلك) أي علم بقاء صداقها في ذمة زوجها (قوله على الورثة) مسئلة توجه (قوله لانها عين تميمة) هل يختلف (قوله ولا يختلف) بضم الياء وفتح اللام (قوله في رجوعها) أي اليمين (قوله لما) بكسر اللام وخفة الميم أي عدم قبضها صداقها (قوله لا يختلف) بضم الياء وفتح اللام (قوله وأشار) أي ابن رشد (قوله قولها)

أي المدونة (قوله كان) أي المبتاع (قوله قدر آهاً) أي المبتاع السلعة رؤية لا تغير بعدها وجلة كان قدر آهانت فيدعي سلعة (قوله أو موصوفة) أي لمبتاعها حين ابتاعها عطف على كان قدر آهاً (قوله فهذا) أي السلعة (قوله قبل ان يقبضها) أي المبتاع السلعة (قوله انها) أي السلعة (قوله الصفة) أي ابتاعها (قوله يقم) بضم فكسر (قوله بذلك) أي هلا كما بعد الصفة (قوله كانت) أي السلعة أي ضمانها (قوله منه) أي البائع (قوله له) أي البائع (قوله على علمه) أي عدم علم المبتاع (قوله انها) أي السلعة (قوله وجوب) أي ثبوت (قوله ان ادعى) أي البائع (قوله عليه) أي المبتاع علمه به لا كما بعده (قوله والا) أي وان لم يدع عليه علمه بذلك (قوله عليه) أي المبتاع (قوله وهو) أي سماع دعوى التهمة (قوله من قوله فيدعي الخ) بيان ما

(قوله فهو) أى ما تقدم خبر ما (قوله أما) بفتح الهمزة وشدة الميم (قوله فيها) أى دعوى الاتهام (قوله فيه نظر) خبر قول (قوله له) أى قول عجم (قوله كلامه) أى عجم (قوله وكأنه) بفتح الهمزة وشدة النون أى عجم (قوله وليس) أى المراد (قوله كذلك) أى الذى فهمه عجم (قوله ان بين التهمة الخ) بيان ما تقدم من (قوله أعني) أى بالتهمة (قوله تنوجه) أى عين التهمة خبر ان (قوله بها) أى عين التهمة (قوله وان كان المدعى عليه الخ) مبالغة (قوله ذلك) أى كون المدعى عليه من أهل التهمة (قوله وهى) أى المسائل التى يشترط ذلك فيها (قوله عدل) أى المصنف (قوله عن قولهما) أى ابن شاس وابن الحاجب ينبغى (قوله ظاهرهما) أى ابن شاس وابن الحاجب (قوله انه) أى بان حكم النكول (قوله فقال) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله ذلك) أى حكم النكول (قوله فإيد كره) أى حكم النكول (قوله له) أى المطلوب ٣٣٥ (قوله ثم بدله) أى المدعى عليه

(قوله لان خصمه) أى

المدعى عليه وهو المدعى

الخ علة لا يمكن منها ان

نكول (قوله له) أى المدعى

(قوله نيكول) أى المدعى

عليه (قوله فليس له) أى

المدعى عليه (قوله باطله)

أى حق المدعى المتعلق

باليمين (قوله النكول) أى

حقيقته عرفا (قوله

وجبت) أى اليمين (قوله

منها) أى اليمين صلة امتناع

(قوله ولان نكوله الخ)

عطف على لان خصمه الخ

(قوله ورجوعه) أى

النكول (قوله لها) أى اليمين

(قوله بمجرد) أى النكول

أى فى غير دعوى الاتهام

(قوله ولا ترد) بضم ففتح

منقلا (قوله ثم قال) أى

المدعى عليه (قوله فلا

يقبل) بضم الياء وفتح الباء

(قوله هو) أى قول ابن

شاس ثم حيث تم نكوله الخ

(قوله قولها) أى المدونة

نيدعى به ما لم يحقق واللام تسع فهو فى غير دعوى الاتهام اما فيما قد سمع فيه نظروا لمعنى له اذ كل ما خالف التحقيق فهو تخمينة فكيف يصح كلامه وكونه فهم ان المراد بالاتهام كون المدعى عليه من أهل التهمة وليس كذلك كما علمته من كلام الاتمة ان بين التهمة أعني المقابلة للتحقة تنوجه على القول بها وان كان المدعى عليه ليس من أهل التهمة نعم فى بعض المسائل يشترطون ذلك لوجوب وهى قليلة فتأمل (وليمين) الحاسم لمن توجهت عليه اليمين (حكمه) أى النكول بان يقول له ان نكلت سلف خصمك واستحق ما ادعاه وظاهر وجوب البيان وظاهر قول ابن شاس وابن الحاجب ينبغى الاستصحاب طنى عدل عن قولهما القوله فى توضيحه ظاهرهما انه مستحب ووقع لما لا رضى الله تعالى عنه فى كتاب ابن معنون الامر بذلك فقال واذا جهل ذلك المطلوب فإيد كره القاضى (ولا يمكن) بضم التهمة وفتح الميم والكاف منقلا أى المدعى عليه (منها) أى اليمين (ان نكول) المدعى عليه عنها ثم بدله حلفه وارواه عيسى عن ابن القاسم لان خصمه تعالى له حق باليمين بنكوله فليس له ابطاله ابن عرفة النكول امتناع من وجبت عليه أوله منها ولان نكوله دليل على صدق خصمه ورجوعه لها ندم ابن شاس الركن الرابع النكول ولا يثبت الحق بمجرد ولا ترد اليمين على المدعى الا اذا تم نكول المدعى عليه ويتم نكوله بان يقول لا أحلف وانانا كل أو يقول للمدعى احلف انت أو ينادى على الامتناع من اليمين فيحكم القاضى بنكوله ثم حيث تم نكوله ثم قال انا احلف فلا يقبل منه ابن عرفة هو قولها قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه اذا نكول مدعو الدم عن اليمين وردوا الايمان على المدعى عليه ثم أرادوا بعد ذلك ان يحلفوا فلا يكون لهم ذلك وكذلك قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه فحين أقام شاهدا على مال وأبى ان يحلف معه ورد اليمين على المطلوب ثم بدله ان يحلف فليس له ذلك وسمع عيسى ابن القاسم ان قال المدعى عليه للمدعى بعد ان طالب يمينه احلف انت وخذ فلهم المدعى بالحلف قال المدعى عليه لا ارضى بيمينك ما ظننتك تخاف فلا رجوع للمدعى عليه كان ذلك عند السلطان أو غيره ابن رشد مثله فى كتاب الدعوى والصلح وكتاب الديات ولا خلاف اعلمه فى ذلك بعد ان ردها على المدعى ولو نكول عنها ولم يردوها عليه ففى كونه كذلك وصحة رجوعه قولان لظاهر رواية عيسى عن ابن القاسم فى المدينة مع ظاهر قولها فى الديات وظاهر قول ابن نافع فى المدينة (بخلاف مدعى) بفتح العين (عليه

(قوله عن اليمين) أى ايمان القسامة (قوله الايمان) بفتح الهمزة (قوله بعد ذلك) أى الحلف (قوله وأبى) أى مقيم الشاهد (قوله معه) أى الشاهد (قوله ورد) أى مقيم الشاهد (قوله له) أى مقيم الشاهد (قوله فليس له) أى مقيم الشاهد (قوله ذلك) أى الحلف (قوله بعد ان طالب) أى المدعى (قوله يمينه) أى المدعى عليه (قوله فلما) بفتح اللام وشدة الميم (قوله هم) بفتح الهاء والميم منقلا (قوله ردها) أى المدعى عليه اليمين (قوله ولو نكول) أى المدعى عليه (قوله عنها) أى اليمين (قوله عليه) أى المدعى (قوله ففى كونه) أى المدعى عليه (قوله كذلك) أى كحالها بعد ردها على المدعى فى عدم تمكينه (قوله وصحة رجوعه) أى المدعى عليه اليمين

(قوله ذلك) أي الرجوع عنها (قوله قال) أي أبو عمران (قوله لشعوله) أي سكوت المدعي وسكوت المدعي عليه (قوله للمعوز عليه في المحوز) صلما شريك (قوله مع الحائز) صلما حاضر (قوله عن منازعة) صلما ساكت (قوله ومنازعته) عطف على الإنكار (قوله أو عدم علم) عطف على ٢٣٦ خوف (قوله هذا) أي التحديد بالعشر (قوله ونصها) أي المدونة (قوله في الربع) بفتح

الترها (أي اليمين ثم رجع) المدعي عليه عنها فله ذلك بهرام لأن التزامه لا يكون أشد من الزام الله تعالى له ابن عرفة في تعليقه أبي عمران في المدعي عليه بالترمين ثم يرد الرجوع إلى اختلاف المدعي فان ذلك له لأن التزامه ليس أشد من الزام الله تعالى له قال وخالفني ابن الكاتب وقال ليس له رد اليمين (وازدت) بضم الراء اليمين من المدعي عليه (على مدع فسكت) المدعي (زمننا) غير ملتزم ولأن كل ثم أراد الحلف (فله ذلك) أي الحلف ولا مقال للمدعي عليه إذا لم يعد سكوته نكولا ولو طال زمنه البناني لو قال وان سكنت من توجهت عليه زمانا لم الح لكان احسن اشعوله (وان حاز) باهمال الحاء وانجام الزاى شخص (اجنبي) من المحوز عليه (غير شريك) للمعوز عليه في المحوز (وتصرف) بفتحات متفلا الاجنبي الحائز في الشيء المحوز تصرف المالك في ملكه (ثم ادعى) شخص (حاضر) بالبلد مع الحائز واحترز بحاضر عن الغائب غيبة بعيدة كسبعة أيام (ساكت) عن منازعة الحائز المتصرف (بلامانع) لمن الانكار على الحائز ومنازعته واحترز عن نازع المتصرف وعن سكنت لمانع كخوف من سلطان أو قرابة أو عدم علم بانه ملكه وحاز الاجنبي (عشر سنين) البناني هذا خاص بالعقار والتحديد بالعشر نحوه في الرسالة وعزاه في المدونة لربيعة ونصها ولم يجد مالك رضي الله تعالى عنه في الحيابة في الربع عشر سنين ولا غيرها وقال ربيعة حوز عشر سنين يقطع دعوى الحاضر الا ان يقيم بيته انه انما كرى أو اسكن أو اخدم أو اعار ونحوه ولا حيابة على غائب وذ كراين المسيب وزيد بن اسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من حاز عشر سنين فهو له اه في التوضيح هذا اخذ ابن القاسم وابن وهب وابن عبد الحكم واصبغ ودليله ما رواه ابو داود في مسنده عن زيد بن اسلم وذ كرا الحديث وهو المشهور في المذهب ولابن القاسم في الموازية ما قارب العشر كسبع كالعشر وعن مالك تحديد باجتماع الحائز كم فيحصل في مدة الحيابة ثلاثة أقوال قول مالك في المدونة انه لا يتحد بسنين مقدرة بل باجتماع الامام الثاني قول ربيعة تحديد بعشر سنين وبه اخذ اصحاب الامام الثالث قول ابن القاسم الثاني حددها بسبع سنين ونصها ابن عرفة في قوله وفي تحديد مدة الحيابة بعشر أو سبع ثالثها التحديد بمدة بل باجتماع الامام اه وتلفق من حيابة المورث ووارثه كحوز المورث خمس سنين ووارثه كذلك كما في مختصر التبتية ويجرى هذا في المدة الطويلة عن العشر والقصيرة عنها الا تمين (لم) الاولى فلا (تسمع) بضم الفوقية أي دعوى الحاضر الساكت بلامانع (ولا) تسمع (بيته) أي الحاضر الساكت بلامانع التي تشهد له بملكه المحوز أي لا يعمل بمقتضى شهادتها (تفويضات) الاول الحاطم ختم المصنف باب الشهادات بالكلام على الحيابة لانها كالشاهد على الملك (الثاني) ابن رشد الحيابة لا تنقل الملك عن المحوز عليه إلى الحائز باتفاق ولكن بتدليل عليه كارتقاء السطور ومعرفة العقاص والو كما فيكون القول معها قول الحائز انه ملكه بيمينه لقول النبي صلى الله عليه وسلم من حاز شيئا عشر سنين فهو له لان معناه اهل العلم ان الحكم يوجب له بدعواه فان حاز

الراء (قوله الا ان يقيم) أي القائم على الحائز (قوله انه) أي القائم (قوله أكرى) أي للعائز (قوله أو اسكن) أي القائم الحائز (قوله أو اخدم) أي القائم الحائز (قوله أو اعار) أي القائم الحائز (قوله فهو) أي محوزه (قوله بهذا) أي تحديد أمدا الحيابة بعشر سنين صلما أخذ (قوله بهرام سبله) بفتح الهم أي احاديثه التي ساق من سندها الصحابي الذي سمعها من رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله الحديث) أي من حاز عشر سنين فهو له (قوله وهو) أي تحديد الحيابة في العقار بالعشر سنين (قوله كالعشر) خبر ما (قوله لتحذ) بضم ففتح أي الحيابة (قوله الثاني) نعمت قول (قوله وتلفق) أي العشر سنين (قوله هذا) أي التلقيق (قوله أي لا يعمل الخ) تفسير لا تسمع (قوله عليه) أي نقل الملك (قوله كارتقاء السطور) أي الدال على النكاح (قوله ومعرفة العقاص) أي الدال على ملك مدعي اللقطة (قوله

معها) أي الحيابة (قوله انه) أي المحوز (قوله ملكه) أي الحائز (قوله بيمينه) أي الحائز (قوله معناه) أي الرجل الحديث (قوله يوجب) أي يثبت المحوز (قوله له) أي سائر (قوله بدعواه) أي الحائز ملكه

(قوله في وجهه) اي حضور
 الحوز عليه (قوله مدة) صلة
 حاز (قوله فيها) اي المدة
 (قوله عاملة) اي معتبرة
 (قوله وهي) اي المدة (قوله
 من الخلاف) بيان ما (قوله
 وانه) اي المال الحوز
 (قوله عاد) اي صار (قوله
 لفسه) اي حائزه (قوله
 باتباع) صلة عاد (قوله
 وجب) اي ثبت (قوله
 قوله) اي حائزه (قوله في
 ذلك) اي عوده ملكه
 (قوله بيمينه) اي حائزه
 (قوله قوله) اي الحائز
 (قوله اقوى) خبر لزوم
 (قوله وهو) اي لزوم اليمين
 (قوله عكسه) اي حيازة
 الابن على ابيه (قوله والخلف)
 بكسر الخاء المتجمة اي
 الصهر (قوله والتحلل)
 بفتح النون وسكون الخاء
 المهمة اي الاعطاء (قوله
 قدم) بفتح ضم مخففا
 (قوله ولوطات) اي الحيازة
 مبالغة (قوله الدعوى)
 مفعول تسقط (قوله هذا)
 اي عدم اسقاط الحيازة
 دعوى الحبس صلة اتقى
 (قوله ونفسه) اي ابن رشد
 (قوله القيام) مفعول ترك
 (قوله وطول) عطف على
 ترك

الرجل مال غيره في وجهه مدة تكون الحيازة فيها عاملة حتى عشرة أعوام دون هدم ولا بنين
 أو مع الهدم والبنين على ما نذكره من الخلاف في ذلك وانه عامد لمكالمته نفسه باتباع أو صدقة
 أو هبة وجب ان يكون القول قوله في ذلك بيمينه ١٥ وظاهره نقل ابن يونس وغيره ان القول
 قوله بلا يمين وفي الشامل وفي عين الحائز حينئذ قولان لخط ولزوم اليمين أقوى وهو الظاهر
 والله أعلم * (الثالث) * ابن رشد الحيازة ستة اقسام اضعفها حيازة الاب على ابنه او عكسه
 ويليه حيازة القريب الشريك ويليه حيازة القريب غير الشريك وان اولي والحق الشريك
 ويليه حيازة الولي والحق غير الشريك ويليه حيازة الاجنبي الشريك ويليه حيازة الاجنبي
 غير الشريك وهي اقواها * (الرابع) * ابن رشد الحيازة بثلاثة أشياء اضعفها السكنى
 والازدراع ويليه الهدم والبناء والقرس والاستغلال ويليه التقويت بالبيع والهبة
 والصدقة والفعل والعتق والكتابة والتدبير والوطء وما أشبه ذلك مما لا يفعله الرجل الا في ماله
 والاستخدام في الرقيق والركوب في الدواب كالسكنى فيهما يسكن والازدراع فيما يزرع
 * (الخامس) * الحيازة على النساء عاملة اذا كن في البلد ذكره ابن بطال في المقنع
 * (السادس) * يستحب للغائب اذا علم بالحيازة ان يشهد انه على حق فانه ابن بطال والرجحاني
 * (السابع) * اختلف هل يطالب الحائز بيمين سبب ملكه فقال ابن أبي زمنين لا يطالب به
 وقال غيره يطالب به وقبل ان لم يثبت أصل الملك للمدعي فلا يسأل الحائز عن بيان أصل
 ملكه وان ثبت الأصل للمدعي يمينه او باقرار الحائز مثل عن سبب ذلك وقال ابن العناب وابن
 القطان لا يطالب الا أن يكون مدعي وقابا لغصب والاستطالة والقدرة على ذلك * (الثامن) *
 الخط الظاهر ان المراد به عدم سماع البيعة عدم العمل بقتضاها لا انهم لا تسمع ابتداء ولا يسأل
 المدعي عليه عن جوابها فان هذا غير ظاهر بل لا لاحتمال ان يقر بان ملك ما حازه للمدعي
 ويعتقد ان مجرد حوزته يوجب له الملك وقد قدم ان الحوز لا ينقل الملك اجماعا وانما يدل على
 انتقاله بسبب من أسبابه كبيع وهبة وقد قال الرسول الاعظم صلى الله عليه وسلم لا يبادل
 حق امرئ مسلم وان قدم * (التاسع) * الخط ان قيل قوله لم تسمع دعواه يغني عن قوله ولا
 يمينه لانه يلزم من عدم سماع الدعوى عدم سماع البيعة بخبره والله أعلم انه قال ولا يمينه
 لدفع توهم ان الدعوى المجردة عن البيعة لا تسمع واتى عليها بيمينه تسمع كدعوى الرقيق العتق
 والزوجة الطلاق وأيضا يفرع عليه قوله الابالاسكا ونحوه * (العاشر) * الخط لا تسقط
 الحيازة ولو طالت الدعوى في الحبس به هذا اتفق ابن رشد في نوازله في جواب المسئلة الخامسة
 من مسائل الوقف وهي مسئلة تتضمن السؤال عن جماعة واضعين أيديهم على املاكهم
 ومورثهم ومورث مورثهم نحو من سبعة عشرين عامية تصرف فيها بالبناء والقرس والتعويض
 والقسم وكثير من وجوه التقويت فادعى عليهم بوقفتها شخص حاضر عالم بالتقويت
 المذكور وانصرف فهو ومورثه من قبله رخصه ولا يجب القضاء بالحبس الا بعد ان يثبت
 التمهيس وملك الحبس لما حبسه يوم تمهيسه وبعد ان تمهين الاملاك المحبسة بالحيازة لها على
 ما تصح الحيازة فيه فاذا ثبت ذلك كله على وجهه واعذر الى القوم المدعى عليهم فلم يكن لهم حجة
 الا ترك القائم وابيه من قبله القيام عليهم وطول سكوتهم عما عن طلب حقهم بالتقويت الاملاك

(قوله وافق) اى ابن رشد
 (قوله يجهل) بضم الياء
 وفتح الهاء (قوله فيها) اى
 الحيازة (قوله علم) بضم
 العين (قوله دخوله) اى
 الحائز (قوله فيها) اى
 الحيازة (قوله ما) بشد الميم
 تنكرة تامة مؤكدة وجهه
 (قوله من غصب الخ) بيان
 وجه (قوله فلا ينتفع) اى
 الحائز (قوله) اى الخور
 (قوله حدا) اى الطول جدا
 (قوله فيحلف) اى من
 شهدت له البيعة بنحو
 الاسكان (قوله واما ان
 لم يدع) اى الحائز (قوله
 فلا يحلف) اى من شهدت
 له البيعة بالاسكان او بنحو
 (قوله منه) اى المدعى
 (قوله بعدها) اى العشر
 سنين (قوله) اى القائم
 (قوله قال) اى ابن القاسم
 (قوله اراد) اى ابن القاسم
 (قوله وهو) اى اشتراط
 طول الزمان كالاربعين
 (قوله انها) اى الحيازة
 (قوله بهما) اى السكنى
 والازدراع (قوله فيكون)
 اى ابن القاسم (قوله عقار)
 مقعول هبة (قوله بينهما)
 اى الاب وابنه (قوله وكذا)
 اى الاب وابنه فى ان
 الازدراع والاستخدام
 والركوب لا تكون
 حيازة بينهما

فالقضاء بالحبس واجب والحكم به لازم اه وافق به ايضا فى جواب المسئلة السادسة
 من مسائل الدعوى والخصومات فانظرها والجواب فى الخط واستغنى من قوله ولا يبيته فقال
 (الا) يبيته الشاهد له (باسكان) من المدعى للعائز فى العقار باجرة او بلاجرة (ونحوه) اى
 الاسكان كاعمار ومساقاة ومن اربعة ابن رشد الحيازة لا ينتفع الحائز بها الا ان يجهل أصل
 دخوله فيها فاذا علم ان أصل دخوله فيها كان على وجه ما من غصب او عارية او اسكان أو ارفاق
 فلا ينتفع به طول حيازة له الا ان يطول زمن ذلك جدا ولم يحدث فى هذه الرواية حدا الا انه قال قدر
 ما يخشى ان يكون من يعرف ذلك الحق هلك او نسي اطول زمانه فيحلف مع بيته ويقضى له
 ان ادعى الحائز ان المالك باعه منه من دلا واما ان لم يدع نقل المالك وانما تسك بغير الحيازة
 فلا يحلف قاله فى التوضيح وغيره وشبهه فى عدم سماع الدعوى والبيعة فقال (كشريك)
 للمدعى (اجنبى) منه (حاز) العقار عن شريكه (فيها) اى العشر سنين فلا تسع دعوى
 المدعى بعدها ولا يبيته (ان هدم) الحائز اعمارا الذى لم يخش سقوطه (وبنى) العقار فان هدم
 ما خشي سقوطه او كان يفسد اقل اعتبر فى الحيازة (وفى) تحدد مدة حيازة (الشريك) للقائم
 (القريب) له (معهما) اى الهدم والبناء (قولان) لابن القاسم رحمه الله تعالى قال مرة العشر
 سنين حيازة وقال مرة ليست حيازة الا ان يطول الزمان اراد مثل الاربعين وهو الذى رجح
 اليه ابن القاسم وجرى به العمل وسواء كانوا اخوة أو لا ومعهوم ان هدم وبنى انما لا تكون
 بينهم بالسكنى والازدراع ابن رشد تأول بعضهم المدونة على انها تكون بهما أيضا وهو بعيد
 * (تنبيه) * سكت المصنف عن حيازة القريب غير الشريك وكذا ابن رشد ان قول ابن القاسم
 اختلاف فيه فجعله مرة كالقريب الشريك قال فيكون قد رجح عن قوله ان الحيازة تكون
 بينهم فى عشر سنين مع الهدم والبناء الى انه لا حيازة بينهم الا مع الطول الكثير وهو نص قوله
 فى سماع يحيى ومرة رأهم بخلاف ذلك فلم يرجع عن قوله ان الحيازة بينهم بعشر سنين مع الهدم
 والبناء وهو دليل قوله فى السماع المذكور اه الخط فعلم من كلام ابن رشد هذا أن القول بان
 حكم القريب غير الشريك كحكم القريب الشريك هو الراجح لقوله انه نص قول ابن القاسم
 وان الثانى منه وهم من كلامه فتحصل ان الحيازة بين الاقارب سواء كانوا اشركا أو غير اشركا
 لا تكون بالسكنى والازدراع وانما تكون بالهدم والبناء فى الامد الطويل الزائد على اربعين
 سنة فعلى الارجح والله اعلم (لا) تكون الحيازة (بين اب وابنه) يثنى (الابك هبة) من أحدهما
 عقار الاخر لاجنبى والاخر حاضر ساكت بلا مانع وأدخلت الكاف الصدقة والبيع والعق
 والتدبير والكتابة والوطء وما اشبهها مما لا يقع له الا المالك فى ملكه فيه مشيرة اتفاقا قاله ابن رشد
 ولا تعتبر الحيازة بينهم ما بهدم وبناء اذا فعله احدهما فى عقار الاخر وادعاه لنفسه سواء قام
 عليه الاخر فى حياته أو بعده وموته على المشهور فى كل حال (الا ان يطول معهما) اى الهدم
 والبناء (ما) اى زمان (تملك) معهما (البيئات وينقطع) فيه (العلم) الخط محصل كلام ابن رشد
 ان الحيازة لا تكون بين اب وابنه بالسكنى والازدراع والاستخدام والركوب اتفاقا وكذا
 الاقارب الشركاء غير ان او غيرهم على الاظهر وكذا الشركاء الاجانب بخلاف الاجانب الذين
 لا شركاء بينهم فالحيازة بينهم عشرة أعوام على المشهور وان لم يكن هدم ولا بناء وان حصل

(قوله وفي كون ذلك) أي الهدم أو البناء أو الغرس (قوله حيازة) أي وثانها ٣٣٩ لاتكون حيازة (قوله إلا أنه) أي شريك

البائع (قوله بعده) أي البائع
(قوله يبيع) أي البائع
(قوله وإن لم يعلم) أي
الشريك (قوله فقام) أي
الشريك (قوله حقه) أي
من عين المبيع (قوله الثمن)
أي حصته منه (قوله
واستحقته) أي الثمن (قوله
وان حضر) أي الشريك
(قوله وإن لم يحضر) أي
الشريك مجلس الهبة
أو فسخها (قوله حينئذ)
أي حين علمه (قوله من
الرقيق الخ) بيان غيرها
(قوله زاد) أي أضاف
(قوله مدعيه) أي غير
الاصول (قوله استحقه)
أي الاصول (قوله بذلك)
أي البائع والعق الخ
(قوله إنما) أي الحيازة
(قوله ثم قال) أي ابن رشد
(قوله تلبس) بضم التاء وفتح
الباء (قوله وتضمن) بضم التاء
وفتح الهاء (قوله تركب) بضم
التاء (قوله يستخدم) بضم
الياء وفتح الدال (قوله يصنع)
بضم الياء (قوله علم) بضم
العين (قوله وإنه) أي اللبس
(قوله به) أي اللبس (قوله به)
أي الاستغلال (قوله في
مدتها) أي الحيازة (قوله
قولي) بفتح اللام (قوله وعلم)
بضم العين (قوله هذا) أي
حصول الحيازة بالامور

هدم وبنيا وغرس فمكتفي الاعوام العشرة في الشريك الاجنبي وفي الشريك القريب مع
ذلك قولان وفي كون ذلك في القريب غير الشريك والمولى والصهر الشريك حيازة بالثبوت في
الصهر والمولى دون القريب وفي كون السكنى والازدراع في العشر حيازة لمولى وصهر غير
شريكين أو ان هدم وبنى في العشر أو ان طال جسدا أقوال والله أعلم وقال ابن رشد أيضا
فحصل الحيازة في كل شيء بالبائع والهبة والصدقة والعق والكتابة والتدبير والوطء ولوليين اب
وابنه ولو قصرت المدة إلا أنه ان حضر مجلس البيع وسكت حتى انقضى المجلس لزمه البيع في
حصته وكان له الثمن وان سكت بعده العام ونحوه استحق البائع الثمن بالحيازة مع عينه وان
لم يعلم بالبائع الا بعد وقوعه فقام حين علم أخذ حقه وان سكت العام ونحوه فليس له الا الثمن وان
لم يقيم حتى مضت مدة الحيازة لم يكن له شيء واستحقه المأز وان حضر مجلس الهبة والصدقة
والعق والتدبير فسكت حتى انقضى المجلس فلا يكون له شيء وان لم يحضر ثم علم فان قام حينئذ
كان له حقه وان سكت العام ونحوه فلا شيء له ويختلف في الكتابة هل تحمل على البائع أو على
العق قولان (واتماتة ترق الدار) أي العقار (من غيرها) من الرقيق والدواب والعروض (في)
مدة حيازة (الاجنبي في الدابة) بالنسبة لركوب الاجنبي السنتان (و) في (أمة الخدمة
السنتان ويزاد) بضم التحتية على السنتين (في) حيازة (عبد وعرض) ونحوه لا يصح زاد وما
أحدث الاجنبي في غير الاصول من بيع أو عتق أو كتابة أو تدبير أو صدقة أو وطء في الأمة يعلم
مدعيه أو بغير عمله ولم يشكر حين علم استحقه الحائز بذلك ابن رشد ان الاقارب الشريك كغيره
أو غيره لا خلاف ان الحيازة يدينهم لا تكون بالسكنى والازدراع ولا خلاف انها تكون
بالتمويت بالبائع والهبة والصدقة والعق والكتابة والتدبير والوطء وان لم تطل المدة
واستخدام الرقيق وركوب الدواب كالسكنى والازدراع والاستغلال كالهدم والبناء والغرس
ثم قال ولا فرق في مدة حيازة الوارث على وارثه بين الرباع والاصول والشياب والحيوان
والعروض وانما يفتقر ذلك في حيازة الاجنبي مال الاجنبي بالاقتدار والسكنى والازدراع في
الاصول والاستخدام والركوب واللبس في الرقيق والدواب والشياب فقد قال اصنف ان السنة
والسنتين في الشياب حيازة اذا كانت تلبس وتضمن وان السنتين والثلاث حيازة في الدواب
اذا كانت تركب وفي الاماء اذا كن يستخدمن وفي العبيد والعروض فوق ذلك ولا يبلغ شيء
من ذلك كله بين الاجنبيين الى العشرة لاعوام كما يصنع في الاصول ١٥ * (تذيرات) * الاول
علم من كلام ابن رشد ان لبس الشياب كسكنى الدار وأنه لا يحصل به حيازة بين الاقارب
ولو طالت مدته وأن استغلال الرقيق والدواب والشياب كالهدم والبناء فحصل الحيازة بين
الاقارب واختلف في مدتها على قولين ابن القاسم المتقدمين في المتن وبالامور المقوتة كالبيع
وعلم هذا من كلام المصنف لانه جعلها مقوتة بين الاب وابنه فقيرهما بالاولى * (الثاني) *
مفهوم قوله في الاجنبي ان القريب لا يفتقر الدار من غيرها في حقه كان شريكاً أو غير شريك
* (الثالث) * تقدم في كلام ابن رشد ان الشياب يكفي في حيازتها سنة وسكت المصنف عنها بل
ظاهر كلامه دخولها في العروض * (الرابع) * التفصيل المتقدم عن ابن رشد لا يؤخذ من
القول ولا من التوضيح وهو اتم فائدة والله أعلم * (الخامس) * في المدة التي يسقط الدين بها ولد ابن

المقوتة (قوله لانه) أي المصنف (قوله جعلها) أي الامور المقوتة (قوله وهو) أي تفصيل ابن رشد (قوله ولد ابن

فرحون في مسائله الملقولة الساكت عن طلب دينه ثلاثين سنة لا قول له وصدق الغريم
في دعوى دفعه ولا يكلف بينة لا مكان موتهم أو سيماهم للشهادة ٨١ من منتخب ابن أبي
زمنين وفي كتاب محمد بن يس في مدعي دين سلف بعد عشرين سنة ان المدعي عليه مصدق في
القضاء اذا قال ان لا يؤخر الساكت مثل هذه المدة كالبيعوعات ٨٢ وقال ابن فرحون وفي
مختصر الواضحة عبد الملك قال في مطرف واصبغ اذا ادعى رجل على رجل حقا قديما وقام
عليه بدركه بعد عشرين سنة ونحوها اخذ به وعلى الاخر البراءة منه وفي مقيد الحكم
ان ذكر الحق المشهود فيه لا يبطل الا بطول الزمان كثلاثين سنة وكذلك الذين وان كانت
معروفة في الاصل اذا طال زمانها هكذا ومن هي له وعليه حضور فلا يقوم عليه بدنيه الا بعد
هذا من الزمان فيقول قد قضيتك وباشه ودى به فلا شيء على المدين غير ايمين وكذلك الوصي
يقوم عليه اليتم بعد طول الزمان وينكر قبضه فان كانت مدته في مثلها مشهودا الوصي فلا
شيء عليه والافعل عليه اليتم بالرفع ثم قال الخطأ حفظ لابن رشد انه اذا تقرر الدين وثبت لا يبطل
وان طال الزمان لعدم قوله صلى الله عليه وسلم لم لا يبطل حق امرئ مسلم وان قدم واختاره
التونسي اذا كان بوثيقة في المطالب لان بقاها يده ليس على انه لم يقضه دينه اذا اعاده
انه اذا قضى الدين اخذ عقده أو مرضقه فان كان الدين بغير وثيقة فقبه قولان ابن رشد وليس
من وجه الحيازة التي يتنع بها الحائز ويقرق فيها بين الاقارب والاجنبين والاصهار وغيرهم
لان شرطها جهل أصل وضع اليد وهو هنا معلوم والله أعلم (السادس) ما في قوله راغما
تفترق لدار من غيرها في الاجنبي اختصر المصنف قول ابن رشد حيث تكلم على حيازة الاقارب
الشركاء بالميراث ولا فرق في مدة حيازة الوارث على الوارث بين الرابع والاصول والثناب
والحيوان والعروض وانما يفترق ذلك في حيازة الاجنبي مال الاجنبي بالاعتماد والسكنى
والازدراع في الاصول والاستخدام والركوب واللبس في الرقيق والدواب والثناب فقد قال
أصبغ ان السنة والسنتين في الثياب حيازة اذا كانت ثياب رقيقين وان السنتين حيازة في
الدواب اذا كانت تركب وفي الاما اذا كن يستخدم وفي العبيد والعروض فوق ذات
ولا يبلغ في شيء من ذلك بين الاجنبيين الى عشرة أعوام كما في الاصول هذا كله معنى قول أصبغ
ذون نصه ٨٣ فلم يستند في لتفريق الذي ذكره الا لقول أصبغ فاقضى ان أصبغ سوي بين
الرابع والاصول والثناب وما معها في الشر كالميراث مع أن أصبغ فرق بينهما ايضا في ابن
سائون أصبغ ومطرف واما حيازة الشر يك الوارث عن ورث معه في العروض والعبيد
بالاستخدام واللبس والامتنان مفتردا به على وجه الملك له بالقضاء فسيه ان الحيازة في ذلك فوق
العشرة الأعوام على قدر اجتمعالها كما عند نزول ذلك ٨٤ فعبارة ابن رشد مشككة ولذا
اعترض ابن مرسوق عبارة المصنف قائلا مفهوم الحصر يقتضي مساواة الدار وغيرها بالنسبة
للاقارب في مدة الحيازة ولا عمل على هذا المفهوم لخالفته النص ابن يونس وغيره عن مطرف
وما حاز الشر كالأورثة من العبيد والاماه والدواب والحيوان وجميع العروض تحتهم
وتركب وتتمن العروض فلا يقطع الباقي ما لم يطل والطول في ذلك دون اطول بينهم في
حيازة الدور والارضين بالسكنى والازدراع وفوق حيازة الاجنبي على الاجنبي ٨٥ وماتله

فرحون) أي قال (قوله
ويصدق) بضم ففتحين
منقلا (قوله الغريم) أي
المدين (قوله دفعه) أي
الدين (قوله يكلف) بضم
ففتحين مثله لا أي المدين
(قوله مصدق) بفتح الميم
(قوله عبد الملك) أي قال
(قوله يذكر) بضم الذال
(قوله اخذ به) أي المدعي
المدعي عليه به (قوله ان
ذكر) بضم الذال (قوله
المشهود) نعم ذكر (قوله
ومن هي الخ) حال (قوله
وباد) أي مات (قوله
وينكر) أي اليتم (قوله
والا) أي وان لم تكن مدة
يملك في مثلها الشهود
(قوله فعليه) أي الوصي
(قوله انه) أي الشأن (قوله
واختاره) أي عدم البطالان
(قوله اذا كان) أي الحق
(قوله وليس) أي طول زمان
الدين (قوله لاث شرطها)
أي الحيازة (قوله فلم يستند)
أي ابن رشد (قوله سوي)
بفتحين مثقلا (قوله فرق)
بفتح تان مثقلا (قوله بينهما)
أي الرابع وغيرها

ابن يونس عن طرف يرجع لما نقله ابن سائون عنه مع أصبغ وقوله والطول في ذلك دون الطول
في حيازة الدور والارضين بالسكنى والازدراع مدة ذلك بالنسبة للسكنى والازدراع في كلام
ابن عاصم وغيره تزيد على أربعين سنة ونصفه في تحفته

والافريون حالهم مختلف * بحسب اعتمادهم يختلف
فان يكن بمثل سكنى الدار * والزرع للارض والاعتماد
فهو بما يجوز الاربعين *

وفي منتقى الاحكام اذا حاز الوارث على الوارث الاصول بالسكنى والازدراع وهو ذلك
فلا يكون حيازة حتى يزيد على الاربعين سنة خلافا لقول ابن رشد لا حيازة بين الورثة
الشركاء بالسكنى والازدراع وان طال الزمان جدا وهذا قول ابن القاسم في رسم الكباش
من سماع يحيى وقال ابن رشد في رسم يسلف لا اختلاف في ان الحيازة لا تكون بالسكنى
والازدراع في حق الاقارب الشركاء في الميراث الاعلى ما تأوله بعض الناس على ما في
المدة وهو بعد وقال في رسم الاقضية المشهور ان الوارثين لا حيازة بينهم بالسكنى والاعتماد
ا ه فقد ظهر لك ان اصبغ كما فرق بين القار وغيره في حيازة الاجنبي كذلك فرق بينه في حيازة
القريب واما ابن القاسم فسوى بين الاصول وغيرها بالنسبة للاجنبي فقيما ابن القاسم
من حاز على حاضر عر وضا أو حيوانا أو رقية فذلك كالحيازة في الربع اذا كانت الثياب
تلبس وتغتنم والابواب تركب وتتكبرى والامة توطأ ولم يصعد في مال في الحيازة في الربع عشر
سنتين ولا غيرها ا ه واما بالنسبة للاقارب الشركاء في رسم شهد من سماع عيسى من كتاب
الاستبصار في الرجل يحوز ماله ابيه في حياته في الحيوان الرأس والدابة حتى يموت أبوه وذلك
الحيوان في يده فيقول ورثته هذا الرأس لا يئنا والدابة له ولا يئنه له على صدقته ولا على عطيته
فهو لا ينتفع بطول تقادمه في يده والاصل معروف ابن القاسم لا ينتفع بطول تقادمه في يده ابن
رشد هذا من قول ابن القاسم مثل ما تقدم من قول مالك في رسم يسلف من سماع ابن القاسم
في أن الابن لا ينتفع بحيازة الارض على ابيه بالازدراع والاعتماد في رسم الكباش من سماع
يحيى في امرأة هلك زوجها وترك منزلًا ورقيقا فعاشت المرأة وولد الرجل من غيرهما
وتزوجت بعده زوجا وزوجين ثم هلك فتقام ولدها من زوجها الذي تزوجت به بعد الاول
يطلب ورثته من زوجها الاول في رباعه ورقية فقالت ولد زوجها الاول قد عايشتنا امكم
زمانا طويلا وكانت عالمة بوجهها ووجه خصومتها منذ عشرين سنة فلم تطلب قبلنا شيئا حتى
مات فقال لا أرى ان يقطع سكوتها بما ذكر من الزمان موروثة ما جروا لها ولها
في القيام بطلبه على مثل حجة الاية قطع حقه بطول سكوتها في مورثتها من زوجها الاول لان
حال الورثة عندى في هذا بخلاف الغيرهم الا أن يكونوا اقتسموا بعلمها حتى صار لكل واحد نصيبه
من الارث وبان بوجه من أثمان ما باعوا وبوجه مما اقتسموا من الرقيق والعروض وهي ساكنة
عالة لا تدعى شيئا في هذا الذي يقطع حجتها ويطلب طابها قلت فان لم يقتسموا بينة واقطع كل
وارث ارضها وزوجها ونسب اليه اودا زانية كمنها اربعة قايمته مدسه او بقرا او غنما يملكها
او دواب يستغلها فكل وارث قبض مما نصت له شيا أقديان بمئة منه دون اشراكه فاليه

(قوله قبلنا) بكسر ففتح
(قوله فقال) اي ابن القاسم

ينسب وله يعرف ولو كلفوا البيعة على الاقسام لم يجدها الطول الزمان وليس في يد المرأة من ذلك شيء وعسى أن يكون في يدها شيء يسير اترى هذا اذا طال الزمان يقطع حقها من الموروث قال لا أرى هذا في حقها من اخذ حقها ابن رشد قوله في هذه المسألة لا أرى أن يقطع حقها اسكتهم مثل ما تقدم من قوله قبل هذا انه لا حيازة بين الاقارب وقوله او دواب يستغلها هل هو بمنزلة الانتفاع بالسكنى والاستخدام لا تقع الحيازة به بين الورثة او تقع به الحيازة بينهم وأظن انه وقع في بعض الكتب او دواب يستعملها وهو طرد على ما ذكره اه فقد ظهر لك ان ابن القاسم سوى بين الاصول وغيرها في الاجانب والاقارب ولم أر التفصيل الذي ذكره ابن رشد من أن التفريق في الاجنبي فقط الا أنه رجل حافظ وله له نفسه له فتأمل ذلك وقد جرى الخط على طريق ابن رشد مقتصر عليه واما عجب فقال اعتراض ابن هرزوق صحيح بل ربما يتعين المصير له موافقته لما في النوادر وهو مقدم على ما يدل عليه كلام ابن رشد اه كلام طني وقد اخترته البناء وأقره أقول في قوله وأما ابن القاسم فقد سوى بين الاصول وغيرها نظر فان نص المدونة لا يقيده ذلك اذ الظاهر ان التشبيه فيسره في التفويت وعدم سماع الدعوى والبيعة وان اختلفت مدة الحيازة بدليل ذكره وطء الامسة الذي لا يشترط فيه طول المدة وبدليل تخصيص الرابع في قوله ولم يحصل لي مال في الحيازة في الرابع الخ وبدليل تقديم التشبيه على بيان المدة والله أعلم

* (باب) في بيان أحكام الدماء والقصاص وما يتعلق بذلك *

البساطي هذا باب متسع متروك فينبغي الالتفات اليه اذ لا شك أن حفظ النفس مجمع عليه بل هو من الخمس المجمع عليهم في كل ملة ابن عرفة نقل الاصوليون اجماع المال على وجوب حفظ الاديان والنفس والعقول والاعراض والاموال وذكر بعضهم الانساب بدل الاموال ولا شك أن قتل المسلم عدا عدوانا كبيرة ليس بعد الكفر أعظم منها وفي قبول توبته وعدمه خلاف بين الصحابة ومن بعدهم ابن رشد اختلف السلف ومن بعدهم في قبول توبة القاتل عدا عدوانا وانفاذا الوعيد عليه على قولين فمنهم من ذهب الى أنه لا توبة له وان الوعيد لاحق به لاحتماله ومنهم من ذهب الى أنه في المشيئة وان توبته مقبولة وأما من قال انه محذور في النار أبدا فقد أخطأ وخالف السنة لان قتله لا يحبط ايمانه ولا صالح أعماله لان السيئات لا تبطل الحسنات واخذ الاول من قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه لا تجوز امامته وورقه ابن عرفة بان قبول التوبة أمر باطن وموجب نصب الامامة أمر ظاهر فلا يلزم من منع امامته الجزم بعدم قبول توبته ونصه ابن رشد عدم قتل المسلم عدوانا كبيرة ليس بعد الكفر أعظم منه وفي قبول التوبة منه وانفاذا الوعيد مذهب الصحابة ومن بعدهم والى الثاني ذهب مالك رضي الله تعالى عنه لقوله لا تجوز امامته قلت لا يلزم منه عدم قبول توبته لعدم رفع سابق جراته وقبول التوبة أمر باطن وموجب نصب الامام أمر ظاهر وأخذ الاول من قول مالك رضي الله تعالى عنه ليكثر العمل الصالح والصدقة والجهاد والحج في سماع عيسى قول مالك رضي الله تعالى عنه ليكثر انهم عمل الصالح والصدقة والجهاد ويلزم الثفور من نذر منه القود بدليل رجائه قبول توبته خلاف قوله لا تجوز امامته والقول بتخليده خلاف السنة ومن توبته عرض

(قوله في قوله) اي طني
* (باب أحكام الدماء) *
(قوله توبته) اي قاتل العمد
(قوله وعدمه) اي القبول
(قوله الاول) اي القاتل
لا تقبل توبته (قوله ورده)
اي الاخذ (قوله وموجب)
بكسر الجيم (قوله ونصه)
اي ابن عرفة (قوله مذهبا)
مثنى بلانون لا ضافته (قوله)
والى الثاني) اي عدم قبول
توبته صله ذهب (قوله منه)
اي عدم جواز امامته
(قوله الاول) اي قبول توبته
(قوله من) فاعل يكثر (قوله)
بدليل (خبر قول) (قوله)
بتخليده) اي قاتل العمد
في النار

(قوله وان قتل) بضم فكسر (قوله بان التشبيه) صلة سئل (قوله بين المتقاربين) ٣٤٣ خبران (قوله وقتل الخ) حال (قوله)

مقتطع (قوله

العامية) نعت بركة (قوله

وهم) اي المتقربون (قوله

طرف) بفتح الراء (قوله

الاول) اي القصاص من

النفس (قوله وأركانه) اي

القصاص من النفس (قوله

الاول) اي الشامل لهما

(قوله ما لزم) بضم فسكون

ففتح (قوله رفع) بضم

فكسر (قوله يفتن) بضم

الباء (قوله فيقتل) بضم

الباء وفتح التاء اي الرقيق

(قوله بان كان) اي المكلف

(قوله فان كان) اي المكلف

مفهوم غير محرم (قوله فلا

يقتص) بضم الباء (قوله

بان تساويا) اي القاتل

والمقتول (قوله فان زاد

القاتل على المقتول بالحربة)

مفهوم وغير زائد حربة

(قوله فيقتل) بضم الباء وفتح

التاء (قوله فان زاد القاتل

على المقتول بالاسلام)

مفهوم أو اسلام (قوله ولو

كان) اي الكافر (قوله

لانه) اي المغتال (قوله

معناه) اي المحارب (قوله

ولذا) اي كون المغتال

كالمحارب عليه قال (قوله فيه)

اي قتل الغيلة (قوله ولو

صالح) اي المغتال (قوله

رد) بضم الراء (قوله

وحكمه) اي المغتال

نفسه على ولي المقتول قودا اودية وان قتل القاتل عمدا وعدوانا قصاصا فيقتل قتل كفاة له
لقوله صلى الله عليه وسلم الحدود كفارات لاهلها وقيل ليس بكفارة لان المقتول لا ينتفع بقتل
قاتله وانما منفعته للاحياء زجر او تشفيا والمراد بالحديث حقوق الله تعالى المحضة (فائدتان) *
الاولى سئل عن قوله تعالى من قتل نفسا بغير نفس او فسادا في الارض فكأنما قتل الناس جميعا
ومن احياها فكأنما احيا الناس جميعا بان التشبيه في الكلام العربي بين المتقاربين بسدا
وقتل جميع الناس بعد جدا من قتل النفس الواحدة وكذلك الاحياء واجيب بان المراد
بالنفس امام مقتطع او كما عدل او ولي ترجى بر كنه العامة او عالم شرعى ينتفع المسلمين بعلمه
او نبي او رسول فلعوم مقتطعة قتلته كان قتل كل من كان ينتفع به وهم المراد بالناس جميعا
(الثانية) * قوله تعالى ولكم في القصاص حياة قيل الخطاب فيه للورثة لانهم اذا اقتصوا فقد
سلموا وحيوا بدفع شر القاتل عنهم الذي صار عدوهم وقيل للقاتل لانهم اذا اقتص منهم محي
الاثم عنهم فيحيون حياة معنوية وقيل للناس وفي الكلام حذف والاصل ولكم في مشروعية
القصاص حياة لان الشخص اذا علم انه يقتص منه يكف نفسه عن القتل فيحيى هو ومن أراد
قتله وقيل لاحذف والقصاص نفسه فيه الحياة للجانى بسلا مته من الاثم ولغيره بدفع شر
الجانى والقصاص امام من نفس وامان طرف وبدا المصنف بالكلام على الاول وأركانه ثلاثة
القاتل والمقتول والقتل وبدا بالكلام على القاتل فقال (ان ائتلف) ولم يقل قتل لان الاتلاف
يشمل المباشرة والتسبب والقتل يتبادر منه خصوص المباشرة والمراد الاول قاله الخط وفيه
نظر فان المتبادر من الاتلاف المباشرة ايضا شخص (مكلف) بضم الميم وفتح الكاف واللام
منقولة أى ما لزم بما فيه كفاة وهو البالغ العاقل فلا يقتص من صبي ولا مجنون وعدمه ما
كخطئهما لقوله صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلاثة النائم حتى يستيقظ والغلام حتى يحتلم
والمجنون حتى يفتق رءواه أو دود وغيره بروايات متعددة والمر فروع انما هو الوجوب الذي هو
من خطاب التكليف واما الضمان فهو من خطاب الوضع الذي يتعلق بغير المكلف أيضا
ان كان المكلف حرا بل (وان رق) بضم الراء وشدد القاف أى كان رقيقا قنا وذا شاة فيقتل
بمثله وبالحران شاء الولي (غير محرم) بان كان مسلما او ذميا فان كان حريا فلا يقتص منه ولو أسلم
به بدجنانيته (و) غير (زائد حربة) على المقتول بان تساوى فى الحرية والرعية او زاد المقتول
على القاتل بالحرية فيقتل الرق بالحران شاء الولي فان زاد القاتل على المقتول بالحرية فلا يقتل
الحر بالرق (او) غير زائد (اسلام) بان تساوى فى الاسلام والكفر او زاد المقتول بالاسلام
فيقتل الكافر بالمسلم ولو كان الكافر حرا او المسلم رقيقا فان زاد القاتل على المقتول بالاسلام
فلا يقتل المسلم بالكافر ولو كان حرا او قاتله المسلم رقيقا ويعتبر عدم زيادة القاتل بحرية او
اسلام (حين القتل) فان قتل رقيقا رقيقا او كافر ذمى مثله ثم تحرر القاتل أو أسلم فانه يقتص منه
لانه غير زائد حين القتل ولا يقتص من القاتل الزائد حين القتل بحرية أو اسلام (الا) القاتل
(الغيلة) بكسر الغين المججمة أى أخذ مال فيقتل الحر بالعبد والمسلم بالكافر لكن ليس قصاصا
بل لدفع الفساد كقتل المحارب لانه فى معناه ولذا قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه لا عفو
فيه ولو قطع يدا او رجلا لخصمه حكم المحارب ولو صالح ولى الدم بالدية رد صلته وحكمه للامام

(قوله الرجل) اي مثلاً (قوله الى موضع خفية) ٣٤٤ بالاضافة (قوله فيقتل) بضم الياء وفتح الهمزة (قوله ولو كان) اي القتل (قوله

فيه) اي القصاص (قوله الحالين) اي الرمي والقتل (قوله لورماه) اي المسلم (قوله فانه) اي النصراني (قوله يقتل) بضم المسلم (قوله فيقتل) بضم الياء وفتح التاء (قوله به) اي النصراني (قوله عنده) اي الرمي (قوله ان المعتبر) بيان ما يتقديرون (قوله غير ظاهر) خبر قول (قوله بعد ان جرح) بضم فكسر (قوله فبكمسر) اي النصراني (قوله عليه) اي الجاني (قوله اي عجم) اي عجم (قوله يتجه) اي كاذم طغى (قوله اشتراطها) اي المساواة (قوله حالهما) اي السبب والسبب (قوله محرم) بضم ففتحين مثلاً (قوله فلا يقتص) بضم الياء (قوله محرم) تنازع فيه جرح ورمي (قوله عصمته) اي المجني عليه (قوله كانه) بفتح الهمزة وشد النون اي المصنف (قوله يحوم) بضم ففتح فكسر مثلاً اي يدور (قوله الحال) اي للمعنى عليه (قوله وقول) مختلف على قول (قوله فلو زال) اي التكافؤ (قوله الموجب) بكسر الجيم اي السبب (قوله احدهما) اي الجاني والمجني (قوله بعد الرمي) تنازع فيه عتق

واسلام

في التوضيح - حقيقة الغيلة خدعه وادخله موضعه واوقته لا خذماله ابن عرفة الباجي عن ابن القاسم قتل الغيلة حراية وهو قتل الرجل خفية لا خذماله ابن القاسم قتل الغيلة ان يخذله ويذهب به الى موضع خفية فاذا صار فيه قتله فيقتل به بالعفو بعض اصحابنا بشرط كون قتله عن مال لاعن نائرة أي عداوة فيجوز العفو عنه لانه ليس من الحراية اه ونقل الباجي مثله عن العتبية والموازبة عماض أي اغذاله لا خذماله ولو كان لناثرة ففيمه القصاص والعفو فيه جائز قاله ابن أبي زنين وهو صحيح جار على الاصول لان هذا غير محارب وانما يكون له حكم المحارب اذا اخذ المال او فعل ذلك لاجل اخذ المال وقتله أبو الحسن ابن رشد قتل الغيلة هو القتل على مال اه والغيلة في الاطراف كالغيلة في النفس فلا قصاص فيه او الحكم للإمام الا أن يتوب قبل القدرة عليه ففيه القصاص قاله في المدونة والمرأة كالرجل في الغيلة قاله أبو الحسن (تنبيه) طغى قوله حين القتل الصواب اسقاطه كما فعل ابن الحاجب لاقتضائه انه لا تسترط المساواة الا حين القتل وليس كذلك بل من حين الرمي الى حصول القتل اذا اعتبر فيه المساواة في الحالين أو يقول الى حين القتل بالغاية كما فعل فيما بعد وقول عجم لورماه فجرحه ثم أسلم بعد جرحه ثم نزل الجرح فانه يقتل به لانه مكافئ له - حين الموت وحين السبب الذي نشأ عنه الموت وهو الجرح وان كان غيبه مكافئ عند الرمي لانه لا تعتبر المساواة عنده لما علمت أن المعتبر هو السبب القريب للموت غير ظاهر ابن عرفة الشيخ ابن مهنون ابن القاسم ان أسلم نصراني بعد أن جرح فمات ففيه دية حرم مسلم في مال الجاني حالة أئتمب انما عليه دية نصراني انما النظر لوقت الضرب لا الموت وفي الجواهر ابن مهنون اصحابنا في مسلم قطع يد نصراني ثم أسلم ثم مات انه لا قود على المسلم فان شاء أو أباه أو أخذوا دية يد نصراني وان أحبوا أقسموا ولهم دية مسلم في مال الجاني حالة عند ابن القاسم ومهنون وقال أشهب دية نصراني وقوله لانه لا تعتبر المساواة عنده الخ فيه نظروا كاد أن يخرج به عن كلام أهل المذهب اه كلام طغى البناني وسبقه الى ذلك الشيخ أحمد بابا في ضيغ عند قول ابن الحاجب فاما القصاص قبل الحين مع أي فيشترط دوام التمكن من حصول السبب الى حصول السبب اتفاقاً قول انما يتجه لو عبر المصنف بالموت بدل القتل اما القتل فيم السبب ومسيبه فقد افادت عبارة اشتراطها حالهما معاً اذا الجرح وحده لا يسمى قتلاً وكذا الموت وحده والله أعلم ومفهومه ان تلف قوله شخصاً (معصوما) اي محرم ما قتله وهو الركن الثاني فلا يقتص من قتل غير معصوم كرمي وموت وقاتل بالنسيبة لولي الدم وقاطع طريق وزان محصن ويشترط دوام عصمته من الجرح (للتلف) أي الموت في القصاص للنفس (و) من (ا) رمي (الاصابة) في القصاص للجرح فان جرح أو رمي حرم مسلم مثله وارند الجروح او الرمي قبيل تلقه او اصابت به فلا يقتص من جرحه أو رمايه اهدم استقرار عصمته لتلقه او اصابت به طغى كانه يحوم على قول الجواهر فصل في تغير الحال بين الرمي والجرح وبين الجرح والموت وقول ابن الحاجب فلوزال بين حصول الموجب وحصول الاثر كعتق أحد هما أو أسلامه بعد الرمي وقبل الاصابة أو بعد الجرح وقبل الموت فقال ابن القاسم المعتبر في الضمان حال الاصابة وحال الموت وقال أشهب ومهنون حال الرمي ورجع مهنون فقوله للتلف أي لاحبين

الجرح

(قوله والكنه) ای المستحق

(قوله واكذب) أى المستحق
(قوله لا يقتله) أى المستحق

القاتل (قوله فان قتله) اى
المستحق القاتل (قوله

المستحق (مستحق) فاعل ادب (قوله حاصل)

بقوله (قوله) اي المرتد من غير اذن
الامام من اضافة المصدر

انفعوله (قوله الاول) ای
این شام (قوله وروی)

ای آش-هوب (قوله علی
بضم فیکسر (قوله عنه)

فاته) ای المرتد (قوله
لانه) ای المرتد (قوله علی

(الثالث) ای لاشیء علی قاتله
(قوله فقال) ای ابن شاس
(تأیید) ای تأیید

الثلث هذا (قوله قرنه)
ای المثلث (قوله استاف)

بضم التاء (قوله فيه) ای
قدس الموتد (قوله وعلم

مجبوسی (قوله منه) ای

القاتل (قوله) ای الزانی
المحصن (قوله لانه) ای

الزاني المحصن (قوله لذلک)
ی افتیاته علی الامام (قوله)

وَالْحَارِبُ (قوله لهما) اى
الانزال الى الحصن

(قوله وضرب) بضم

٤١ مخ ح فكسر (قوله وسجين) بضم فكسر (قوله ولو كان) أى قاتل المرتد (قوله بينهم

(قوله فلو اذن) اي المجنى عليه (قوله له) اي الجاني (قوله يده) اي المجنى عليه فقطعها ٣٤٧ المأذون له (قوله عوقب) اي القاطع

(قوله ثم قال) اي خليل

(قوله قال) اي خليل (قوله

عنه) اي مهنون (قوله

عليه) اي القاتل (قوله

ويضرب) يضم الياء وفتح

الراء اي القاتل (قوله له)

اي القاتل (قوله قتله)

اي القاتل (قوله ضرب)

يضم فسكسر اي القاتل

(قوله واختلف) يضم الناء

(قوله هل له) اي السيد

(قوله من القصاص) بيان

حقه (قوله وفيها) اي

المدونة (قوله وامله) اي

المصنف (قوله لفظها) اي

المدونة (قوله وان كان)

اي لفظها أقوى حال (قوله

لقوله) اي المصنف (قوله

وانما نسبه) اي ابن الحاجب

الآن يتبين ارادتها (قوله

لاشكاله) علة نسبه (قوله

لان الدية الخ) علة اشكاله

(قوله له) اي الولي (قوله

قوله) اي الولي (قوله كانه

بفتح الهمزة وشدة النون اي

ت (قوله قال) اي ت

(قوله عبر) اي المصنف

وانظر ما وجه قول طي

كانه قال (قوله مطلقا)

بكسر اللام حال وقصها

مفعول مطلق (قوله قال)

اي ابن عبد السلام (قوله

وهذا) اي الان يظهر

ارادتها (قوله ان كان)

اي قوله انما عقوق على الدية (قوله بضمير ذلك) اي العقوق (قوله فذلك) اي طلب الدية (قوله يعلم) يضم الياء

علمه انه قتله فلو اذن له في قطع يده عوقب ولا قصاص الموضح الذي نسبه المصنف لابن القاسم
ذكر في الجواهر ان ابا زيد روى عن ابن القاسم وهو في العمية لسحنون ثم قال وزاد في البيان
الثاني القصاص لشبهة العقوق والدية في مال القاتل قال وهو اظهر الاقوال اه ابن عرفة
الصقلي روى ابن مهنون عنه من قال لرجل اقتلني ولك ألف درهم فقتله فلا قود عليه
ويضرب مائة ويحبس عاما ولا جعل له وقال يحيى بن عمر الاولياء قتله ولو قال له اقتل عبدى ولك
كذا أو غير شئ فقتله ضرب مائة وحبس وكذا السيد يضرب ويحبس واختلف هل له على القاتل
قيمة العبد أم لا والصواب لا قيمة له كقوله اسر ذنوبي ففعل فلا يغرم الشيخ روى ابن عبدوس
من قال لرجل اقطع يدي او يده عبدى عوقب المأمور ولا غرم عليه في الحر والعبد ابن حبيب عن
أصبغ يغرم قيمة العبد لمرة القتل كما تلزمه دية الحر اذا قتله باذن وليه اه وان قتل مكلف
غير حر ولا فرائد حرية ولا اسلام معصوما فمغفائه على القاتل واطلق في عقوقه (فلا دية
الولي (عاف) عن قاتل وليه عمدا عدوانا (مطلق) بكسر اللام عن تقييده بالدية في كل حال
(الآن يظهر) من حال الولي (ارادتها) اي الدية حين العقوق بضمير دالة على ارادتها
(فيها) الولي بالله الذي لا اله الا هو ما عفا الا ارادة اخذها من القاتل (ويبقى) الولي (على
حقه) من القصاص (انما منع) القاتل من اعطاء الدية ومفهوم مطلق انه لو صرح بعقوقه
مجانا لم يلزمه ولو صرح بانه على الدية واجابه القاتل لزمته وان لم يجبه فالخلاف المتقدم بين ابن
القاسم واشهب وقوله يظهر مثله لابن الحاجب وفيها يتبين وهو أقوى وله لم يتبع لفظها
وان كان أقوى لقوله في توضيحه ان فاعل قال في كلام ابن الحاجب هو مالك رضى الله تعالى
عنه وانما نسبه له لاشكاله لان الدية اذا لم تكن واجبة له في الاصل فلا يقبل قوله في
ارادتها قاله ت طي كانه قال لم يتبع لفظها لان ما عبر به لمالك أيضا وعبارة ابن
الحاجب ولو عني عن القصاص او مطلقا سقط القصاص والدية قال الآن يظهر انه ارادها
فيحالف اه انما يتيم هذا الاعتذار لت اذا سلم ان هذا اللفظ الذي أتى به ابن
الحاجب هو نفس لفظ الامام وهو غير مسلم ولذا قال ابن عبد السلام مراد ابن الحاجب يظهر
بامارة قوية لان المسئلة في المدونة قال مالك لا شئ لك الا ان يتبين انك اردت ما فعل ابن الحاجب
كلام مالك بالباقي فلم يتم اعتذار ت قال وهذا مقيد بقوله في الحضرة انما عقوق على
الدية ولو سكوت وطال ثم قاله فلا شئ له طي فحوى في التوضيح وزاد قاله مالك في الواضحة
وقاله ابن الماجشون واصبغ وام له قول ابن عبد السلام وحيث كان للولي القيام بشرطه
المتقدم فزاد ابن حبيب شرطا آخر وهو قرب الزمان فاما ان قام به مد طول فلا شئ له روى
مطرف وقاله ابن الماجشون واصبغ اه وفي جعل ما ذكره قيسد الكلام المصنف نظر
والظاهر من كلام الباجي وغيره ان قول مالك رضى الله تعالى عنه هذا مع ابن الماجشون
واصبغ خلاف لقول مالك رضى الله تعالى عنه الذي درج عليه المصنف ابن عرفة الباجي
من قال انما عقوق على الدية فروى مطرف ان كان بحضرة ذلك فذلك له وان طال فلا شئ له
وقاله ابن الماجشون واصبغ قال مالك رضى الله تعالى عنه ان قال ما عقوق الا على أخذ الدية
حلف ما اردت كها وأخذ حقه منها ثم رجع مالك رضى الله تعالى عنه فقال لا شئ له الا ان يعلم

اي قوله انما عقوق على الدية (قوله بحضرة ذلك) اي العقوق (قوله فذلك) اي طلب الدية (قوله يعلم) يضم الياء

(قوله قيد الحضور) اضافته للبيان (قوله بحوزة) اي يقيد ويدل عليه (قوله قيد الظهور) اضافته للبيان (قوله اذ قد تظهر الخ) على لا يقال (قوله المطلق) بكسر اللام (قوله فلا شيء له) اي الولي العاق (قوله ذلك) اي العفو ولاخذ الخ (قوله فهو) اي ولي الاول (قوله عليه) اي دم قاتل الاول ٣٤٨ (قوله من قصاص الخ) بيان ما (قوله مستحقة) اي القصاص (قوله فان قتله) اي

لما قاله وجه وبه قال ابن القاسم وقال ابن القاسم في بعض مجالسه ليس عقوبه عن الدم عقوا عن الدية الا ان يرى له وجه اه لا يقال قيد الحضور بحوزة قيد الظهور اذ قد تظهر ارادتها حين العفو ثم يتعاقل عن ذلك زمانا طويلا ان تظهر عذر التراخي وشبهه في أنه لاحق للولي المطلق في عفو الا أن تظهر ارادتها فقال (كعفو) اي الولي (عن العبد) الذي ترتب عليه القصاص بقتله عبدا أو حرأعفو مطلقا وقال انما عفو عن لانه أو أخذ قيمته أو قيمة المقتول أو دية الحرف فلا شيء له الا أن تظهر ارادته ذلك فيخلف الولي ويبقى على حقه ويخير سيد العبد القاتل بين اسلامه وفدائه (و) ان قتل شخص شخصا عمدا عدوا وانا وقتل القاتل شخص غير المستحق عمدا عدوا فانا ايضا (استحق ولي) المقتول الاول (دم من) اي الشخص الذي (قتل القاتل) الاول على المشهور لان ولي الاول استحق دم قاتله فهو مستحق ما يرتب عليه من قصاص أو دية ولو كان دم قاتل القاتل حقا لولي القاتل للزم ضياع حق ولي المقتول الاول ابن الحاسب من عليه القصاص معصوم من غير مستحقة فان قتله غيره عمدا عدوا فانه

لا وليا الاول على المشهور فان أرضى أولياء الثاني أو وليا الاول فدسه لهم م قاله في المدونة رقيم آمن قتل رجلا عمدا ففقرس عليه اجنبى فقتله عمدا فدمه لا وليا القتل الاول ويقال لا وليا الثاني ارضوا أولياء الاول وشأنكم بقاتل وبكم وان لم ترضوهم فلا وليا الاول قتله أو العفو عنه ولهم أن لا يرضوا بما بذلوا لهم من دية أو أكثر منها وعزاء الشيخ لرواية ابن القاسم وابن وهب وغيرهما (أو) قطع شخص يد شخص عمدا عدوا وانا وقطع شخص غير المقطوع يد المقاطع عمدا عدوا فانا ايضا استحق المقطوع الاول قطع يده من (قطع يد المقاطع) الاول على المشهور وشبهه في استحقاق ولي الاول والمقطوع الاول فقال (كدية) قتل أو قطع (خطا) للقاتل الاول أو لا قاطع الاول فيستحقها ولي المقتول الاول والمقطوع الاول (فان أَرْضاه) أي ولي المقتول الاول (ولي) المقتول الثاني بمال أو شفعة أو حسن كلام (فه) أي ولي الثاني دم القاتل الثاني فان شاء اقتصر منه وان شاء عفا عنه (وان فقتت) بضم الفاء وكسر القاف أي فلتعت (عين) الشخص (القاتل) عمدا عدوا وانا (أو قطعت) بضم فس كسر (يده) أي لقاتل عمدا عدوا وانا مسلان ان كان الفقى أو المقطوع من غير الولي (ولو) كان (من الولي) لانه انما استحق دمه وأما أعضاؤه فهي معصومة بالنسبة له فان جنى عليه فيها فانه القود منه وأشار بولوا تول ابن القاسم لا يقاد من الولي ويعاقبه الامام ان جنى عليه الولي قبل اسلامه له (ولو) جنى عليه الولي (بعد أن أسلم) بضم الهـ مزه وكسر اللام القاتل (له) اي الولي ليمتله بعد حكم قاضى بقتله قصاصا (فه) أي القاتل الذي فقتت عليه أو قطعت يده قبل اسلامه أو بعده (القود) بفتح القاف والواو ممن جنى عليه سواء كان وليا وغيره والولي قتله بعد اقتصاصه منه ابن الحاسب ان فقتت عين القاتل أو قطعت يده عمدا أو خطا فله القود والعفو

من عليه القصاص (قوله غيره) أي المستحق (قوله قدمه) اي قاتل من عليه القصاص (قوله قدمه) اي القاتل الثاني (قوله لهم) اي اولياء القاتل الاول (قوله ففقرس) بفتحات مثقلا (قوله عليه) اي القاتل (قوله اجنبى) اي من المقتول الاول (قوله فقتله) اي الاجنبى القاتل (قوله فقدمه) اي الاجنبى (قوله قتله) اي القاتل الثاني (قوله ففقرس) اي القاتل الثاني (قوله لهم) اي اولياء الاول (قوله بذلوا) اي اولياء القاتل الاول (قوله لهم) اي اولياء المقتول الاول (قوله من دية الخ) بيان ما (قوله منها) اي الدية (قوله وعزاء) اي استحقاق ولي المقتول الاول دم قاتل قاتله (قوله للقاتل) صله قتل (قوله للقاطع) صله قطع (قوله او المقطوع) عطف على ولي (قوله عمدا عدوا وانا) تنازع فيه فقضى وقاتل (قوله مثلا) راجع لليد (قوله لانه) اي الولي (قوله دمه) اي القاتل (قوله واما اعطاه) اي القاتل (قوله له) اي ولي

المقتول (قوله فان جنى) اي الولي (قوله عليه) اي القاتل (قوله فيها) اي اعضاء القاتل (قوله له) اي القاتل أو (قوله منه) اي الولي (قوله ويعاقبه) اي الولي (قوله بعد حكم) صله اسلم (قوله سواء كان) اي الجاني على القاتل (قوله قتله) اي القاتل (قوله اقتصاصه) اي القاتل (قوله منه) أي الولي (قوله له) اي القاتل (قوله القود والعفو) اي في العمد

(قوله وتبع) أي خليل (قوله لانه) أي الشان (قوله بانه) أي الشان (قوله ولو قال) أي المصنف (قوله على ذلك) أي عدم قتل العبد المسلم بالحر الكفاي (قوله العبد) ٢٥٠ أي المسلم القاتل ككيا (قوله بالدية) أي للكفاي (قوله وان كان) أي عن العبد

قول ابن القاسم ليس للسيد الا قتل الذي أو العفو عنه وليس له ان يلزمه قيمته وعلى قول أشهب له الزامه قيمة وتبع فيه ابن عبد السلام والظاهر ما لابن رشد لانه قد صرح في المدونة بأنه اذا جرح عبد عبدا أو قتله فسيده المجروح أو المقتول يخير بين ان يستقيدا أو يأخذ الارش والله أعلم ولو قال الذي بدل الكفاي كما قال ابن الحاجب اسكان أحسن وفهم من كلام المصنف حيث جعل الحر الكفاي أدنى من العبد المسلم ان العبد المسلم لا يقتل بالحر الكفاي وهو كذلك وسكن في البيان الاتفاق على ذلك ابن الحاجب يخير سيده العبد في فكك بالدية واسلامه فبيع لا ولياء الحر الكفاي الموضح يعني بدية الحر الذي يباع لا ولياء الذي لعدم جواز ملك الكافر المسلم وظاهر كلامه انه اذا بيع يدفع جميع ثمنه لا ولياء الذي وان كان أكثر من دية وهو قول ابن القاسم في المسدونية وقالة الامام مالك رضي الله تعالى عنه وقال مطرف وابن الماجشون ان فضل عن دية فضل فليس بده أصبغ والاول أصوب اه ضج (و) يقتل (الكفار بعضهم ببعض من كفاي) يهودى ونصراني (ومجوسى ومؤمن) بفتح الهمز والميم متفلا من أحد المسلمين فقتل اليهودى بالنصراني وبالمجوسى وعكسه والمؤمن بالذى وعكسه ابن عرفة روى عن علي كرم الله تعالى وجهه قتل اليهودى بالمجوسى ونقص الدية لغو كالرجل بالمرأة وشبهه في قتل البعض بالبعض فقال (كذوى) أي أصحاب (الرق) أي الأشخاص الارقاء فيه قتل بعضهم ببعض ولو كان القاتل ذاسا بغير حرية والمقتول قناء فيها القصاص للمماليك بينهم كهيئته في الاحرار نفس الامية بنفس العبد وجرحها بجرحه بخير سيده المجروح ان شاء استعاقب وان شاء أخذ العقل الا ان يسلم اليه الجاني سيده وان جرح عبدا فقتل سيده المجروح لا يقتص وأخذ العبد الجراح الا ان يقديه سيده بالارش وقال سيده الجراح أمان تقتص أو تدع فالقول قول سيده المجروح وكذلك في القتل أبو الحسن ابن يونس لان نفس القاتل وجبت لسيد المقتول فان شاء قتله أو احياه فان احياه صار عبدا كالخطا فيرجع الخيارات الى سيده بين اسلامه وفدائه والفرق بين العبد والحر يقتل حرا فية وعنه على الدية فيأبى ان ذلك لا يلزمه على قول ابن القاسم ان العبد سبعة تلك فلا جاز قتله واتلافه على سيده جاز استرقاقه وخروجه عن ملكه والحر لا يملك فلا يجوز أخذ ماله الا بطوعه وأبى فانه يقول أو قد قصاصي وأبى مالى لورثتي والعبد لاحكم له في نفسه ولا حجة لسيد لان قتله وأخذ ماله عليه الا ان يدفع الارش فلا حجة لورثته المقتول لانهم دفعوا عنه القود فصار فعله كالخطا ولا يستقيم ذلك في الحر لانه كان تكون دية على عاقلة وهى لا تحمل شيئا من عده فامرهما فترق (و) كذا ذكر وصحح وضد هما) أي أتى ومريض فية قتل بعضهم ببعض فيقتل الذكر بالأنثى والصحيح بالمريض ولا يظن لنقص الاعضاء ولا العيوب ولا الصغر ولا العتق لان القصاص في النفوس قال الله تعالى وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس (وان قتل عبدا) حرا أو عبدا قتل (عبدا) عدوا نأوتب قتله (ميننة) في قتل الحر والعبد (أو قسامة) في قتل الحر فقط بان قال قتلنى فلان العبد أو شهد عليه عدله وحلفا أو لياؤه خمسين يمينا على انه قتله (خير) بضم فكسر مثقلا

المسلم (قوله من دية) أي الذي (قوله عن دية) أي الذي (قوله من أحد المسلمين) صلة مؤمن (قوله وعكسه) أي يقتل النصراني باليهودى والمجوسى بالنصراني واليهودى (قوله وعكسه) أي الذي بالمؤمن (قوله روى) بضم فكسر (قوله فيها) أي المدونة (قوله وأخذ) بضم الهمز وضم الخاء (قوله تدع) بفتح الخاء (قوله وجبت) أي ثبتت (قوله سيده) أي القاتل (قوله يقتل) أي الحر (قوله فيقتل) أي بولى المقتول (قوله عنه) أي الحر القاتل (قوله فيأبى) أي القاتل دفع الدية (قوله ان ذلك) أي دفع الدية (قوله لا يلزمه) أي القاتل (قوله ان العبد سبعة) خبر الفرق (قوله أي العبد القاتل) بضم (قوله لا يملك) بضم (قوله فانه) أي الحر (قوله اود) بفتح الهمز والواو وشهد الدال (قوله وأبى) بضم فسكون فكسر (قوله لان قتله وأخذ) أي العبد (قوله عليه) أي سيده (قوله يدفع)

أي سيده (قوله عنه) أي العبد (قوله ذلك) أي كون عده كالخطا (قوله فامرهما) أي الحر والعبد (قوله عليه) (الولى) أي العبد (قوله به) أي قتل الحر (قوله أو لياؤه) أي الحر (قوله على انه) أي العبد (قوله قتله) أي الحر

(قوله ونحوه) أى القضيبي (قوله لا يقتل غالبا) بيان نحو (قوله كونه) أى الضرب (قوله الكتاب) أى المدونة (قوله في اثباته) أى شبه العمد (قوله عن معصوم) صلة منع (قوله حتى مات) أى المعصوم (قوله مسافرا) معقول ثان لمنع (قوله عالما) حال من فاعل منع (قوله انه) أى المانع ٣٥٢ (قوله منه) أى المسافر (قوله وانه) أى المسافر (قوله قتل) بضم فكسر أى

فيسه وتغلب فيه الدية الثالث قصد القتل على وجه الغيلة فيجتم فيه القتل فلا عقو عنه قاله في المقدمة مات ومثله في التبيطية هذا ان ضربه بما يقتل غالبا كسيف ورمح وسهم بل (وان) ضربه (بقضيب) أى عوده قذوب من شجرة ونحوه عالما لا يقتل غالبا فلا يشترط كونه بما يقتل غالبا ابن شاس فأما ان اطعمه أو وكفه فأت فيخرج على الرواية في نفي شبه العمد وإثباته فعلى رواية النني هو عدم يجب فيه القصاص وهو مذهب الكتاب وعلى الرواية الاخرى في اثباته الواجب فيه الدية اه وشبهه في ايجاب القصاص فقال (كخفق) لمعصوم حتى مات فعلى حاشية القصاص (و) ك(منع طعام) أو شراب عن معصوم حتى مات فعلى ما منه القصاص ابن عرفة من صور العمد ما ذكر ابن يونس عن بعض القرويين ان منع فضل مائه مسافرا عالما أنه لا يحل لمنعه وانه يموت ان لم يسقه قتل به وان لم يل قتل به اه (و) كضرب بشئ (منقول) بضم الميم وفتح المثلثة وكسر القاف مثقلة أى راض للبدن بالاجرح كجرح وخشبة ومات المضروب فيقتص من ضاربه به فلا يشترط كون المضروب به له حد يجرح (ولا قسامة) في شئ من ذلك (ان أنفذ) الضرب (مقتله) بان قطع ودجه أو ثقب مصيرة أو نثر دماغه أو قطع نخاعه (أو) لم يتفد مقتله (مات مغمورا) عقله لا يبي شيأ لا يأكل ولا يشرب ولا يتكلم ولم يفق من غمرته حتى مات ومفهوم الشرط انه ان لم يتفد مقتله ولم يغمر وأكل وشرب وعاش حماة تعرف أو غمر ثم أفاق كذلك فلا يقتص من قاتله الا بعد القسامة غ قوله ان أنفذ مقتله أو مات مغمورا كذا سوى بينهما في المدونة في نفي القسامة فقال في الاول وأما ان شقت حشوته فتكلم وأكل وعاش يومين أو ثلاثة فانه يقتل قاتله بغير قسامة اذا كان قد أنفذ مقتله وقال في الثاني ومن ضرب فمات تحت الضرب أو بفي مغمورا لم يأكل ولم يشرب ولم يتكلم ولم يفق حتى مات فلا قسامة فيه كذا اختصرها أبو سعيد وهو موافق لما في الامهات فتأمل مع قوله في توضيحه ظاهر المدونة ان في المغمور القسامة اه وشبهه في ايجاب القصاص بلا قسامة فقال (كطرح) شخص (غير محسن للعوام) في نحو بحر (عداوة) فمات فعلى طارحه القصاص بلا قسامة فقيها وان طرح رجلا فمات ولم يدركه لا يحسن العوم فمات فان كان في العداوة والقتال قتل به ابن ناجي ظاهرها انه لو علم انه يحسن العوم لا يقتل وان كان على وجه العداوة (والا) أى وان لم يكن الطرح لغير محسن العوم عداوة بأن كان لمحسنة أو لغير محسنة لعبا لعداوة فلا يقتص من طارحه واذ لم يقتل (ف) فيه (دية) بلا قسامة وقال ابن الحاجب فالدية بقسامة لا القتل ابن عميد السلام لم يذ كر غيره القسامة في ذلك وهو ظاهر الموضع ما ذكره من وجوب الدية بقسامة لم أره ولا وجه للقسامة هنا تت أجل في قوله دية اذ يحتمل انها دية خطأ مخمسة وهو ظاهر المدونة وقول مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما واختاره النخعي ان كان على الوجه المعتاد ويحتمل انها غلطة وهو قول ابن وهب واختاره النخعي ان خرج عن

المانع (قوله به) أى المسافر (قوله وان لم يل قتل به) حال (قوله فمقتص) بضم الياء (قوله به) أى المضروب (قوله يفق) بضم فكسر (قوله يغمر) بضم فسكون ففتح (قوله تعرف) بضم فسكون ففتح (قوله غمر) بضم فكسر (قوله كذا) أى أو كل وشرب الخ (قوله سوى) بفتح السين والواو مثقلا (قوله بينهما) أى المغمور ومنفذ المقتل (قوله في نفي) صلة سوى (قوله في الاول) أى المغمور (قوله وان شقت) أى الضربة (قوله حشوته) أى امعاء المضروب (قوله فانه) أى الشان (قوله يقتل) بضم فسكون ففتح (قوله اذا كان) أى الضارب (قوله ومن ضرب) بضم فكسر (قوله قتل) بضم فكسر أى الطارح (قوله به) أى المطروح (قوله انه) أى المشان (قوله لو علم) أى الطارح (قوله انه) أى المطروح (قوله لا يقتل) بضم الياء وفتح التاء أى الطارح (قوله وان كان)

أى الطرح (قوله غيره) أى ابن الحاجب (قوله وهو) أى عدم القسامة (قوله ما ذكره) أى ابن الحاجب (قوله من المعتاد وجوب الدية بقسامة) بيان ما (قوله لم أره) خبر ما أى لغير ابن الحاجب (قوله ان كان) أى الطرح (قوله ان خرج) أى الطرح

(قوله واختلاف) بضم التاء (قوله لا اجمال) أى فى كلام المصنف (قوله فبعض) بضم الباء وفتح اللام (قوله ونص)
 أى المصنف (قوله انه) أى الطارح (قوله ان تحقق) أى الطارح ٣٥٣ (قوله انه) أى المطروح (قوله

مطلقاً) أى عن التقيد
 بالعداوة (قوله واذا جهل)
 أى الطارح حال المطروح
 (قوله والملقى) بضم الميم
 وكسر القاف (قوله اذا
 علم) أى الطارح (قوله انه)
 أى المطروح (قوله لكن
 ظن) أى الطارح (قوله
 انه) أى المطروح (قوله
 معين) بضم ففتحين مثقلاً
 (قوله فهلك) أى المعين
 (قوله فيها) أى البئر (قوله
 ليهلك) أى اللص (قوله
 فيها) أى البئر (قوله
 فهلك) أى اللص (قوله
 فيها) أى البئر (قوله فانه)
 أى الخافر (قوله به) أى
 اللص (قوله وان لم يقصد)
 أى الخافر (قوله فلا
 يقتل) أى الخافر (قوله
 وتلزمه) أى الخافر (قوله
 وان هلك فيها) أى البئر
 (قوله وحفرها) أى البئر
 (قوله فيها) أى البئر (قوله
 عليه) أى حفرها (قوله
 المطمئن) بفتح الميم وسكون
 الطاء أى حفرته فى الارض
 يحزن فيها الحب (قوله
 وأندم) أى الخافر (قوله
 أصحابها) أى الدواب (قوله
 فيه) أى الخفير (قوله
 عليه) أى الخافر (قوله

الاعتاد واختلاف أيضاً هل على العاقله أولاً طنى لا اجمال لان المصنف عين فيما يأتى مواضع
 التغليظ وهذا ليس منها فبعض من كلامه انه ادية خطأ محضة وكلامه بين بعضه ببعض وانص
 أيضاً على ان المغلظة هي التي تكون في مال الجاني وما عداها على العاقله فكلامه محذور ان احاط
 بطارفه قوله ان كان أى اللعب على الوجه المعتاد كما صرح به غيره اه أقول لاختلاف اجمال
 كلامه هنا خصوصاً وفي المسئلة الخلاف البنائي يحصل من كلامهم انه ان تحقق انه يحسن
 احوام فلا قصاص القاء لعباً او عداوة وان تحقق انه لا يحسن العوم فالقصاص مطلقاً واذا
 جهل ففي العداوة القصاص وفي اللعب لا قصاص فالدية فقوله غير محسن العوم أى في نفس
 الامر والملقى جاهل زاد بعضهم ما اذا علم انه يحسن العوم لكن ظن انه لا يجوز لشدة بره او طول
 مسانعة وشبهة في ايجاب القصاص بالقسامة فقال (كحفر بئر) لقصده اهلاك شخص معين
 ولو سارفاً فهلك فيها فعلى حانها القصاص لتسببه في اهلاكه ان حفرها في الطريق بل (وان)
 حفرها (بيته) الامام مالك رضى الله تعالى عنه من حفر بئراً للصوص ليهلك فيها فهلك فيها فانه
 يقتل به وان لم يقصد اهلاكاً معين فلا يقتل وتلزمه الدية وان ذلك في باغ غير المعين ففي الحردية
 وفي العبدية وان لم يقصد ضرراً واحداً وحفرها في ملكه لم يلزمه الحاجة فهلك فيها انسان او حيوان فلا
 شيء عليه ومثل البئر المطمئن اصبح سأت ابن القاسم عن رجل له زرع تدخله دواب الناس
 فقتلهم فحفر حفرها حوله لمنع الدواب وانذرها بها فوقع فيه بعض الدواب فهلك اترى عليه
 ضمانه فقال ليس عليه شيء ولو لم يذرههم وقاله اصبح وهو قول مالك رضى الله تعالى عنه ان شاء
 الله تعالى ابن رشد هذا كما قال لانه انما فعل ما يجوز له فعله من الحفر في ارضه وحفره تحصيلنا
 لزعمه لا لالتلاف: دواب الناس ولو فعله لا تلاف: واجهسم للزعم الضمان على ما قاله في المدونة
 في الذي يصنع في داره شيئاً لا تلاف السارق فيمنع السارق أو غيره فيه فانه يضمنه اه ابن
 يونس مالك رضى الله تعالى عنه ان جعل في حائطه حفراً للسباع أو جباله فلا يضمن ما عطف
 بذلك من سارق أو غيره وان جعل في باب جنانه حفراً لا يدخل في رجل من يدخله او اتخذ تحت عتبة
 مسامير لم يدخل أو رش قنطرة يذلق من يدخله من دابة أو انسان أو اتخذ كلباً عقوراً فهو
 ضامن لما أصيب من ذلك ولو رش لغير ذلك فلا يضمن من عطف فيه كخافر البئر في داره لحاجته
 أو لارصاد سارق فهو مفترق اه قوله فهو مفترق بمعنى والله أعلم انه يفرق بين ان يحفرها
 لحاجته فلا يضمن أو يرصد بها السارق فيضمن والله أعلم (و) ك(وضع) شيء (معلق) بضم الميم
 وسكون الزاي وكسر اللام بطريق كقشر بطيخ ورش فناء مريداً اذ لا من يمر به من انسان
 أو غيره فيضمن ما يتلف به (أو ربط دابة) تعص أو ترفس من يمر (بطريق) فيضمن ما يهلك بها
 وأما ان أوقفها الحاجة بان نزل عنها القضاة حاجة وتركها فالتلف شيء فلا يضمنه (أو اتخذ كلب
 عقور) بيته أو جنانه لا هلاك سارق ونحوه فيهلك فالتقودان (تقدم) بفتح تاء مثقلاً أى سبق
 (أصحابه) فيه نذر فيضمن ما هلك به فان لم يتقدم له نذر فلا يضمنه ومحل ضمانه في هذه
 المسائل كلها اذا (قصد) فاعلها (الضرر) لمعين (وهلك المقصود) فالتقود (والا) أى وان لم يهلك

فقال (أى ابن القاسم) (قوله من الحفر الخ) بيان ما (قوله من سارق أو غيره) بيان
 (قوله زلق) بفتحات (قوله فهلك) أى السارقاً ونحوه بسبب الكلب العقور

(قوله أضرع) أي غم (قوله إذا اتخذ) ٣٥٤ أي الكلب العقور (قوله يتقدم) بضم ففتحات مثقلا (قوله فيه) أي الكلب

المقصود بذلك غيره (فالدية) للهاك على الفاعل وأما أن لم يقصد ضررا وفعلمها حاجته فيما يجوز له فعله فيه فلا يضمن كأن تقدم طئي لاحداً لذكره. ثم تقدم الانذار لان الكلام حيث قصد الضرر وهلك المقصود وهذا لا يقد فيه وإنما القيد حيث اتخذ له ما يجوز له اتخاذه فيه كحراسة زرع أو ضرع ففيها لابن القاسم رحمه الله تعالى إذا اتخذ حيث يجوز له فلا يضمن ما أصاب حتى يتقدم فيه إليه وإن اتخذ بموضع لا يجوز له اتخاذه فيه كالدار وشبهها وقد علم أنه عقور ضمن ما أصاب وقال الامام مالك رضي الله تعالى عنه من اتخذ كلبا في داره فهو ضامن لما أصاب إن تقدم اليه فيه اه وفيه اما أحدثه بطريق المسان مما لا يجوز احداثه من حفر بئر أو ربط دابة ضمن اه عياض معناه جعل له امر بطاذاً ثم ولو كان نزل عن أهله أو وقفاً وهو راكب عليها امام حانوت ليستري منه او يحمل منه أو امام باب داره أو نزل للسلامة بسجد أو أوقفها باب الأمير يطلب الأذن حتى يخرج من عنده فلا ضمان عليه وعطف على المشبه في إيجاب القصاص مشبهاً آخر فيه فقال (وكلا كراه) على قتل معصوم يقتل بقتل أو غيره فقتله المكروه فيقتل المكروه بالكسر لتسبيه والمكروه بالفتح لمباشرته إذا لم يمكن الأمور بخالفته الأمر والاقتص من الأمور وأدب الأمر كما يأتي (و) ك(تقديم) شيء (معصوم) سواء كان طعاماً أو شرباً أو لباساً أو غيرهما فقتل من مقدمه عليه إذا علم بأنه معصوم ولم يعلم به المقدم له بالفتح فإن لم يعلمه المقدم أو علمه المقدم له فلا قصاص ولا أدب على المقدم فيما يظهر قاله عجمي وقال لا تأتي فيه القصاص ابن عرفة فيما من قتل رجلاً بسقي سم قتل به (و) ك(رميه حية) بفتح الحاء المهملة والتحتية مثقلا أي فعاباً كبيراً حياً (عليه) أي المعصوم فأتى بفتح قية قص من راميها ولو على وجه اللعب وإن لم تلدغه خلافاً لأودوت في تقييدها ما يلدغها وإن رماها عليه ميتة أو صغيرة لا تقتل عادة على وجه اللعب فأتى فلا قصاص فيه وعلى وجه العداوة فيه القصاص أصبغ من طرح على رجل حية مسمومة مثل الحواة العارفين بالحيات المسمومة فأتى قتل به ولا يصدق أنه على اللعب إنما اللعب مثل بعض الشراط يطرح الحية الصغيرة التي لا تعرف لئلا تقتل فهذا خطأ بخلاف طرحه عليه حية معروفة أنها تقتل ولا يقبل قوله لم أرد قتله ابن عرفة مقتضى قولها إن تعمد به بضرب اللطمة فأتى قتل به عدم شرط معرفته أنها قتله ما لم يكن على وجه اللعب وقول ابن شامس ما لا يقتل من الحياة يقبل قول ملاقيه لم أرد قتله لنقرر العادة بذلك صواب ويجري فيه أقوال اللعب (وكاشارته) أي المكلف غير الحربي ولا الزائد بجبرية ولا إسلام إلى معصوم (بسياف) أو رمح أو بدقية أو غيرهما من آلات القتل (فهرج) المعصوم المشار إليه (وطلبه) أي تبع المشير أشار إليه حتى مات المشار إليه بلا سقوط سواء استندل بشيء أم لا فيقتص من المشير بلا قسامة لتسبيه في موته قاله ابن القاسم (ويتمها) أي المشير والمشار إليه (عدوة) واو للعال ومفهومة أنه إن لم يكن بينهما عداوة فلا قصاص وفيه الدية على العاقلة لأنه خطأ (وان سقط) المشار إليه على الأرض حال هروبه وطلبه ومات (ف) يقتص من المشير الطالب (بقسامة) تخمين عينا أنه مات من خوفه من المشير الطالب لأن السقوط قاله ابن القاسم (واشارته) أي المكلف الخ المعصوم بسياف مثلاً (فقط) أي بدون طلب فأتى المشار إليه من خوفه ويتم عداوة (خطأ) فلا قصاص فيه وفيه

(قوله اليه) أي متخذ (قوله وقد علم) أي متخذ (قوله أنه) أي الكلب (قوله فيه) أي إيجاب القصاص (قوله والآن) أي وإن أمكن الأمر ومخالفة أمره (قوله اقتص) بضم التاء (قوله وادب) بضم فكسر (قوله فيقتص) بضم الباء (قوله من مقدمه) بكسر الدال (قوله إذا علم) أي من مقدمه (قوله به) أي اسمه (قوله المقدم) بفتح الدال (قوله فأتى) أي المطروح (قوله عليه) بضم (قوله قتل) بضم (قوله فكسر أي الطارح) بضم (قوله به) أي المطروح عليه (قوله ولا يصدق أنه) أي الطارح (قوله الشرط) بضم الشين (قوله شارط أي العاين (قوله لئلا) أي القتل (قوله أي الطارح (قوله أن تعمد) أي الضارب المضروب (قوله قتل) بضم فكسر أي الضارب (قوله به) أي المضروب (قوله عدم) بضم (قوله ما لم يكن) أي الطرح (قوله لم أرد قتله) أي الملقى عليه (قوله لئلا يقرر الخ) بضم (قوله صواب) بضم (قوله استند) أي المشار إليه

(قوله اختلاف في الاشارة بالسيف) بضم التاء (قوله وهو) أي المشار اليه (قوله منه) أي المشير (قوله وطلبه) أي المشير المشار اليه (قوله به) أي السيف (قوله سقط) أي المشار اليه (قوله قلت) أي المشار اليه (قوله فعليه) أي المشير (قوله موته) أي المشار اليه (قوله فقط) أي بالطلب (قوله عليه) أي المشير فقط (قوله وبه) أي القود ٣٥٥ صله قال (قوله قتل) أي الطالب

(قوله به) أي المطلوب (قوله ويدخله) أي الخلاف في القود في هذه الصورة (قوله فهرب) أي المشار اليه (قوله قلت) أي قال ابن عرفة (قوله يعلم) بضم الياء (قوله انه) أي الشأن (قوله وزاد) أي ابن عرفة (قوله قطعاً) بضم فكسر (قوله وان كان) أي يخرج منه (قوله ايجاب) مفعول اطلاق (قوله القود) مفعول ايجاب (قوله بلا قيد) صله ايجاب (قوله متعقب) بفتح القاف خبر اطلاق (قوله وهو) أي المسك (قوله انه) أي الآخر (قوله قتله) أي المسؤول (قوله قتلاً) بضم فكسر أي المسك والقاتل (قوله وان كان) أي المسك (قوله انه) أي الآخر (قوله قتل) بضم فكسر (قوله وسجين) بضم فكسر (قوله دليل) أي علامة (قوله حبه) أي امساك (قوله ان يرى) أي المسك (قوله فلا يقتل) بضم الياء (قوله الحابس)

الدية على العاقلة خمسة قاله ابن القاسم وقال الغني مغالطة على المشير ابن شاس اختلف في الاشارة بالسيف فقال محمد بن ابي حنبل بسيف وبينهم اعداؤه وتمادى بالاشارة اليه وهو يرب منه وطلبه حتى مات فعليه القصاص ابن القاسم ان طلبه حتى سقط فمات فعليه النود بقسامة انه مات خوفاً منه الباسي لاحتمال موته من السقطة ولو اشارة فقط فمات فعليه الدية على العاقلة ابن حبيب عليه القود وبه قال ابن الماجشون والمغيرة وابن القاسم واصبغ وسمع عيسى ابن القاسم من طلب رجل بالسيف فعثر المطلوب قبل ضربه فمات قتله وقاله المغيرة ابن رشد مثله لابن حبيب عن ابن الماجشون ولا أعرف فيه نص خلاف ويدخله بالمعنى لانه من شبه العمد المختلف في وجوب القود فيه ابن الحبيب فيمن اشار بسيف فهرب فطلبه حتى مات وبينهم اعداؤه اربعة القود والدية والقسامة والحاقه بشبه العمد قلت الثاني نقل ابن شاس وقال ابن عيسى لا قصاص في هذا واستحسنه طائفة من القرويين لاحتمال موته من الخوف أو الجري أو منهما افاده ابن عرفة (وكلا مسالك) من مكلف غير حربي الخ لمعصوم (لاقتل) من شخص آخر فقتله فيقتل المسك لتسبيه والقاتل لمباشرة ابن شاس شرط القاضي ابن هرون البصري من اصاب بالوجوب القصاص على المسك شرط آخر وهو ان يعلم انه لولا الامسالة لم يقدر القاتل على قتله اه وتبعه ابن عرفة وزاد يؤيده قول المدونة اذا حمل على ظهر آخر شياً في الحرز فخرج به الحامل فان كان لا يقدّر على اخراجه الا بعمل الحامل عليه قطعاً معاً وان كان قادراً على حمله دون قطع الخارج فقط وظاهر كلام ابن الحبيب ان هذا الشرط مقابل لامشهور واقره الموضح وقال ابن عرفة اطلاق ابن الحبيب ايجاب الامسالة القود بلا قيد متعقب اه والله أعلم وفي الموطأ من أمسك رجلاً ليضربه آخر فضربه فمات فان أمسكه وهو يرى انه يريد قتله قتلماً وان كان رأى انه لا يقتله قتل القاتل فقط وعوقب المسك أشد عقوبة وسجن سنة الباسي عن ابن نافع دليل حبه لا يقتل ان يرى القاتل يطلبه ويدهه بسيف أو رمح وان لم يرمعه ذلك فلا يقتل الحابس ويجلده بقدر ما يرى السلطان وقال عيسى بجلده مائة فقط ابن مزين القول ما قال ابن نافع ابن القصار انما يقتل المسك اذا علم انه يقتله ظلماً (ويقتل) بضم التحتية وفتح القوقية (الجمع) من المكافين غير الحربين ولا الزنادين بجزية أو اسلام غير المتألفين بدليل ما بعده وسواء قصد كل واحد ضربه فقط أو قتله أو خنقوا اذا ضربوه جميعاً واستوت ضرباتهم في ترتب الموت عليها أو تفاوتت فيه ولم يعلم صاحب الضربة القاتلة أو لم تميز الضربات اذا مات المضرور في مكانه أو تقدم قتله أو غمر إلى موته والان لا وليا له القسامة على واحد من الجماعة وقتله وحده ويعاقب باقيم وان تفاوتت الضربات وعلم صاحب الضربة القاتلة اقتص منه وعوقب الباقي عجب

أي المسك (قوله مزين) بضم فكسر (قوله انما يقتل) بضم الياء (قوله اذا علم) أي المسك (قوله انه) أي الطالب (قوله يقتله) أي المطلوب (قوله أو اختلفوا) أي بأن قصد بعضهم ضربه فقط وبعضهم قتله (قوله عليها) أي الضربات (قوله تفاوتت) أي الضربات (قوله فيه) أي ترتب القتل (قوله ولم يعلم) بضم الياء (قوله غير) بضم فكسر (قوله والا) أي ان عاش غيره غمور ولا مئة مئة قتل (قوله وعلم) بضم العين (قوله منه) أي ذي الضربة القاتلة

(قوله من ان المعتد الخ) بيان ما (قوله الاول) أي قتل الجماعة (قوله شيخنا) أي البدر القرافي (قوله ما هنا) أي قتل الجماعة
 بواحد (قوله ما تقدم) أي من ان قصد الضرب كاف (قوله واعترض) أي شيخنا (قوله على الشارح) أي في اشتراطه في قتل
 الجماعة بواحد قصدهم قتله ٢٥٦ (قوله وفيه) أي حمل شيخنا (قوله هنا) أي في قتل الجماعة بواحد (قوله بل اقتصر)

شرط قتل الجمع بالواحد ان يقصدوا قتله ولا يجري على ما تقدم من ان المعتد ان قصد الضرب
 عداوة بوجب القصاص للفرق بين قتل الجماعة وقتل الواحد اشد الخطر في الاول دون الثاني
 وحمل شيخنا ما هنا على ما تقدم واعترض على الشارح وفيه نظر لان شرط قصد القتل هنا
 هو الذي يقيد به نقل المواق والشارح وغيرهما طئي في كلام عجم نظروا الصواب ما قاله شيخه
 وليس في ق ما يقيد ما قال عجم بل اقتصر على نقل قول ابن عرفة المذهب قتل الجماعة بالواحد
 واما الشارح فنقل قولها واذا اجتمع نقر على قتل رجل أو امرأ أو صبي أو صبية عداقتوا
 بذلك وقول الجواهر لو اجتمع جماعة على رجل يضربونه فقطع أحدهم يده وفقاً آخر عنه
 وجدع آخر انفه وقتله آخر وقد اجتمعوا على قتله فمات مـ كأنه قتلوا كلهم به ولا قصاص له
 في الجرح مالم يتعمدوا المثلة وان لم يريدوا قتله اقتص من كل واحد بقدر جرحه وقتل قتله
 وكلامهما في الثاني ولذا اعترضه شيخ عجم وقدر في عجم بين ما هنا وما تقدم لاسلافه فيه ابن
 عرفة الباجي ان اجتمع شرع على ضرب رجل ثم انكشفوا وقدمات قتلا به الا أن يعلم ان ضرب أحدهم
 وعلى ان ضربه هذا سلاح وهذا بعضا وقد ادنا حتى مات قتلا به الا أن يعلم ان ضرب أحدهم
 قتله اـ الثاني هذا قصور فقد قال ابن عبد السلام مانصه مسئلة لاسواط جارية على أصل
 المذهب بشرط ان يقصدوا جميعا الى قتله على هذا الوجه وأما ان قصد الاولون الى إيحائه
 بالضرب فليس السوط الاول وما بعده مما يقرب منه مما يكون عنه القتل غالبا فينبغي ان
 يقتل به الآخر ومن قصد قتله من تقدمه اـ قال شب بحت ابن عبد السلام ضعيف وان
 ارتضاء الجماعة لان زهوق الروح انما يتم بفعل الجميع والله أعلم (ويقتل) الجماعة
 (المقتاتون) بكسر اللام أي المتوافقون على قتل شخص معصوم به ان تمألو بضربه بنحو
 سبوف بل (وان بسوط) من أحدهم (سوط) من آخر وهكذا حتى مات فيقتلوا به لما في
 الموطأ عن عمر رضي الله تعالى عنه لرتب لاهل صنعاء على قتل صبي لقتلهم به شب يشترط في
 القتل بالمالا ثمة أربعة شروط ان يقصدوا قتله فان قصدوا ضربه فقط جرى على ما تقدم وان
 يحضر واجبت يكون الذي لم يضرب لو احتج اليه بالضرب ولو لم يل القتل الا واحد والذي
 يحرس لهم كهم وان يموت فوراً أو مغموراً فان عاش وأكل وشرب فلا بد من القسامة ولا
 يقسم في العمد على أكثر من واحد وان يكونوا ممن يقتص منهم له بخلاف قتل الحرابة وتعالى
 الوالد معهم (ويقتل) الشخص (المتسبب) في القتل (مع) الشخص (المباشر) له ككافر بشر
 لاهلاك شخص معين وموقع له فيها فيقتل به وقال القاضي أبو عبد الله بن هرون يقتل
 الموقع فقط تغليباً للمباشرة فلو حفرها للاتفاق فيها فيمأ بجوزله حفرها فيه فوقع غيره فيها
 معصوما فلا شيء على حافرها يقتص من الموقع ومثل لهما بقوله (ككفرة) بكسر الراء على
 قتل معصوم (ومكره) بفتحها فيقتل به معا لا قول التسييه والثاني لما بشر به مالم يكن المكروه

أي ق (قوله قولها) أي
 المدونة (قوله قتلوا) بضم
 فكسر (قوله وجدع)
 بفتح الجيم والدال أي قطع
 (قوله به) أي الرجل (قوله
 ولا قصاص له) أي الرجل
 (قوله وقتل) بضم فكسر
 (قوله وكلامهما) أي كلام
 المدونة وكلام الجواهر
 (قوله ولذا) أي كون
 كلامهما في الثاني على
 اعترض (قوله اعترضه)
 أي الشارح (قوله لاسلف
 له) أي عجم الخ غير تفرق
 (قوله وفيه) أي التفرق
 (قوله وقدمات) أي الرجل
 المضروب (قوله قتلوا)
 بضم فكسر (قوله به) أي
 الرجل (قوله وعلى) عطف
 على ابن (قوله قتلا) بضم
 القاف أي الضارب بسلاح
 والضارب بعضا (قوله يعلم)
 بضم الباء (قوله هذا) أي
 كلام طي (قوله يقتل) بضم
 الباء وفتح الناء (قوله بحت)
 أي استظهار (قوله وان
 ارتضاء) أي بحت ابن
 عبد السلام بمبالغة (قوله
 الجماعة) أي عجم ومن وافقه
 (قوله لان زهوق الروح

الخ) أي ولان المعتد لا كفاه في اقتصاص بقصد الضرب مطلقا والله أعلم (قوله لا يقتلهم) أي اهل صنعاء
 (قوله به) أي الصبي (قوله له) أي القتل (قوله له) أي المعين (قوله فيها) أي البئر (قوله غيره) أي حافرها
 (قوله ومثل) بفتحها منتقلا (قوله لهما) أي قبا بشر والمتسبب (قوله مالم يكن) أي المكروه بفتح الراء

الغرامة ان يكون الابن مراهقا ومثله ينتهي عما ينهي عنه فقال ابن القاسم يقتل الآمر
وعلى عاقلة الصبي نصف الدية السادسة كونه دون ذلك في السن فلا خلاف في قتل الآمر
وغرم عاقلة الصبي نصف الدية (و) ان اشترك مكلف غير حربي الى آخره مع صبي في قتل معصوم
(وهي) المكلف (شريك الصبي) في قتل المعصوم (القصاص) وعلى عاقلة الصبي نصف الدية
(ان قتلا) اي اتفق المكلف والصبي على قتل أي المعصوم ومقهوم الشرط انهما ان تعمدا
بلا تعميلا فلا يقتل المكلف لاحتمال كونه موته من فعل الصبي ولو اخطأ معاً والمكلف
فالدية على عاملتيهما وكذا ان تعمد المكلف واخطأ الصبي عند ابن القاسم لكن نصف الدية
في مال المكلف لان العاقلة لا تتحمل عداوان شاركت المكلف المتعمد مخطئاً ومجنوناً في قتل
معصوم (لا) قصاص على مكلف متعمد (شريك) مكلف (مخطئ) ومجنون (في قتل معصوم
وعلى المتعمد نصف الدية في ماله ويضرب مائة ويحبس عاماً ونصفها على عاقلة المخطئ أو المجنون
(وهل يقتص) بضم الباء (من) مكلف متعمد (شريك سبع) في قتل معصوم (و) شريك
(جرح نفسه) اشد من مرضه مثلاً (و) شريك (حربي) (شريك مرض) حدث (بعد الجرح)
للمعصوم يموت منه غالباً كطاعون (أولاً) يقتص من الشريك في المسائل الاربعة (و) نعماً
(علمه نصف الدية) في ماله ويضرب مائة ويسجن سنة في الجواب (قولان) لابن القاسم
في المسائل الاربعة والقصاص مشروط بالقسامة فيها فان تقدم المرض الخوف على الجرح
فلا قصاص اتفاقاً لان الغالب ان موته من مرضه والجرح هيجه والمراد بالمرض سبب
الموت فيشمل السقوط والضرب أيضاً وحصوله حين الجرح لحصوله بعده أفاده المرضي وشب
وعب الثاني انظر من أين أتى به والظاهر ما ذكره أحمد ونسبه اذا كان المرض قبل الجرح
فالظاهر القصاص فقط بزيادة قتل مريض وتقدم قوله وذكر صحيح وضدهما أقول هذا
هو الصواب لانه قتل مريض وفيه القصاص اتفاقاً كما تقدم والله اعلم حج الذي يجب
القتوى به في شريك المرض القسامة والقود في العمد والدية في الخطأ والله اعلم (وان تصادما)
أي تلاطم المكلفان غير الحربيين المتكافئان قصداً فمات أحدهما أو أحدهما بالقود فان ماتا
معاً فقد مات محله وان مات أحدهما اقتص من الحي وان تصادما حربي ومعصوم فلا قود
سواء ماتا معاً أو أحدهما وان تصادما مكلف وصبي قصداً فان ماتا معاً فلا قود فان مات
وان مات الصبي قنص من المكلف وان مات المكلف فدية على عاقلة الصبي وان تصادما
مكلفاً أحدهما حراً ولا تسرق فان ماتا فلا قود وان مات الحرف فدية في رقبته العبد وان
مات العبد فقيمة على الحر (أو تجازياً) أي تصاحب الشخصان بايديهما أو بغيره حين تصادما
أو تجازياً (مطلقاً) أي سواء كانا راجلين أو راكبين أو محتملين وسواء كانا بصيرين أو ضريرين
أو محتملين تصادما أو تجازياً (قصدان) أي المتصادمان أو المتجاذبان معاً (أو) مات (أحدهما)
أي المتصادمين أو المتجاذبين فقط وسلم الآخر (فالقود) أي أحكام القصاص معتبرة ثبوتاً
أو وفيما من الجانبين أو أحدهما فينتفي في موته والقوات محله ويثبت من الحي في موت
أحدهما ان كانا مكلفين متكافئين ولا يقتص من صبي ولا من حر لعبد اذ لم يتكافئا ودية
المكلف الحر على عاقلة الصبي وفي رقبته العبد وقيمة العبد في مال الحر (و) ان جهل حال

(قوله انهم معاً) أي الامام
ومأموره (قوله منه) أي
المرض (قوله فيها) أي
الاربعة (قوله فان تقدم
المرض الخوف) (قوله
مقهوم بعد الجرح) (قوله
وحصوله) أي المرض
(قوله محله) أي القود
(قوله أحدهما) أي
(قوله اقتص) (قوله اقتص)
المتصادمين (قوله فينتفي)
بضم التاء (قوله وثبت)
أي القود

المتصادمين أو المتجاذبين من جهة القصد وعدمه (جلا) بضم فكسر أى المتصادمان
 أو المتجاذبان (عليه) أى القصد حتى يثبت عدمه (عكس) تصادم (السقيتين) إذا تلقيا
 أو احدهما وجهل قصدا فيهما وعدمه فيهما على عدم القصد فلا يضمنون مالا ولا دية
 اهـ ذرهم بغلبة البحر والرياح الخطأ أى فانهم يحسمون على عدم القصد إذا جهل أمرهم فان
 تحقق عدمهم لا فلا يفهم فهم ضامنون فيه الوان سقيته صدقت أخرى فكسرتهم فغرق أهلها
 فان كان ذلك من ريح غلبتهم أو من شئ لم يستطيعوا معه حبسها عن الأخرى فلا شئ عليهم
 وان كانوا قادرين على صرفها ولم يصرفوها ضمتوا ابن يونس يريد فى أموالهم وقيل الديات
 على عواقبهم ونقله عنه ابن عرفة وقال اللخمي الديات في ذلك على العواقب الا ان يتعمدوا ذلك
 ويعاوا انه يهلك فالديات في أموالهم ونقله عنه أبو الحسن وهو مشكل فانه يقتضى ان أهل
 السفينة اذا تعمدوا غرق الأخرى فليس عليهم الأمانة والظاهر انه يجب فيه القصاص
 لانه بمنزلة طرحة من لا يحسن العوم بمنزلة المثلث أبو الحسن مسئلة السفينة والفرس على
 ثلاثة أوجه فان علم أن ذلك من الرياح في السفينة وفي الفرس من غير ركب فلا ضمان فيه
 وان علم انه من سبب النواتية في السفينة والراكب في الفرس فلا اشكال في ضمانهم وان
 أشكل الأمر حمل في السفينة على انه من الرياح وفي الفرس على انه من الراكب واستثنى من
 قوله جلا عليه استثناء منقطعا فقال (الالهجر حقيقى) عن صرف كل من المتصادمين فرسه عن
 الاتساع فلا ضمان شيئا مالا ولا دية اذا علم ان جرحهما ليس من فعل الراكبين بل مما مرأيه
 مثلا ابن عرفة قول ابن عبد السلام اذا جرح فرسا هاجما ولم يقدر على صرفه مما فلا
 ضمان ان يرد بقوله لسان جمع دابة برا كها فوطئت انسانا فعطب فهو ضامن ويقولها ان
 كان في الفرس اعتزام حمل بصاحبه فصد من ركب ضامن لان سبب جمعه من ركب وفعله
 به الا ان يكون اتعاقر من شئ مر به في الطريق من غير سبب ركب فلا ضمان عليه وان فعل
 به غيره ما جرح به فذلك على الناعل والسقيته الرياح هي الغالبة فهذا هو الفرق بينهما قلت
 فهذا كالتص على ان ما تلف بسبب الجرح ضمانه من ركب مطلقا الا ان يعلم انه من غيره
 خلاف قول ابن عبد السلام ما تلف بالجرح ولم يقدر على صرفه فلا ضمان فيه اهـ الخطأ
 وهو ظاهر الخبر شى الالهجر حقيقى راجع للمتصادمين أى لقوله وجلا عليه أى التعمد عند
 الجهل الالهجر حقيقى لا يستطيع أصحابه ما صرفه ما عنه فلا ضمان حينئذ وسأى اذا تحقق
 الخطأ ولا يصح رجوعه للسقيتين تصادم المعنى لانه يصير المعنى عكس السقيتين أى فانهم
 يضمنون على الهجر عند الجهل الالهجر حقيقى فانهم ما يحملون على القصد وهو فاسد ونحوه لم يل
 العدوى الظاهر انه راجع لصوري اصطدام الفارسين والسقيتين وانه مستثنى مما دل عليه
 الكلام السابق أى ان تصادم السقيتين ضمان تصادم غيرهما في الحكم الا اذا تحقق الهجر
 عن الصرف من التصادم فانهم ما يستثنون في انه لا مال ولا قود في تصادم السقيتين
 ولا في تصادم غيرهما البتة الذى لابن عاشر انه راجع للسقيتين والمتصادمين أى فيرجع وان
 تصادم الخ ويكون كلام المصنف جاريا على ما استظهره الخطأ في السقيتين من القود عند
 القصد والله أعلم فت الالهجر حقيقى فهو لابن الحاجب وتبعه هنا مع انه ناقشه في توضيحه

(قوله من جهة الخ) بيان
 حال واضافه للبيان (قوله
 وجهل) بضم فكسر (قوله
 وعدمه) أى القصد (قوله
 فيحسمون) بضم الياء وفتح
 الهم (قوله تحقق) بضم
 فكسر (قوله فيها) أى
 المدونة (قوله ذلك) أى
 الصدم (قوله حسبا) أى
 السفينة (قوله ذلك) أى
 الصدم (قوله فان علم) بضم
 العين (قوله ذلك) أى
 الصدم (قوله فيه) أى
 الصدم (قوله وان علم)
 بضم العين (قوله انه) أى
 الصدم (قوله حمل) بضم
 فكسر (قوله اذا علم) بضم
 العين (قوله يرد) بضم
 أى قول ابن عبد السلام
 خبره (قوله بقوله) أى
 المدونة (قوله فهو) أى
 راجع (قوله به) أى
 الفرس (قوله غيره) أى
 راجع (قوله وهو) أى
 ابن عرفة

(قوله حاصلها) أى المناقشة
الجهل كتحقق العجز (قوله
هذا) أى الالعجز (قوله ان
كان يقههم الخ) حال قوله
بالاوى) بفتح الهمزة صلة
يقههم (قوله أو نهب الخ)
بيان ما دخل بالكاف (قوله
يسلوا) بضم ففتح فكسر
مشقلا (قوله عليه) أى
العبد (قوله فيه) أى مال
العبد (قوله واعتراضه)
أى ابن مرزوق (قوله
عليهما) أى ابن شاس
وابن الحاجب (قوله الاول)
أى ابن شاس (قوله ذلك)
أى الاصطدام (قوله
الملاحون) بفتح الميم وشد
اللام واهمال الخاء أى
خدمة السفينة (قوله
صرفهما) أى السفينتين
(قوله ذلك) أى عدم
الصرف (قوله من خوفهم
الخ) بيان لعذر (قوله أو
من اجل الظلة) عطف
على من خوفهم (قوله
وهم) أى الملاحون (قوله
الثاني) أى ابن الحاجب
(قوله تقدم) أى فى شرح
الالعجز وهو الاصطدام
سفينتان فلا ضمان بشرط
العجز عن الصرف واعتبر
العجز حقيقة (قوله
وتبعهما) أى ابن شاس
وابن الحاجب (قوله
كلامه) أى المصنف (قوله

فقال فى قول ابن الحاجب فلو اصطدم سفينتان فلا ضمان بشرط العجز عن الصرف والمعتبر
العجز حقيقة يناقش المصنف فى قوله بشرط العجز لانه يقتضى انه لا بد من تحققة ولا يشترط
بحقق العجز فالاولى ان يقال فلا ضمان الا ان يعلم ان النواتين قادرين على صرفها اه طنى
وأنت اذا تأملت علمت ان المناقشة لا ترد على المصنف اذا حاصلها انه لا يشترط تحققة بل كذلك
اذا جهل الامر وهذا أخذ من قوله عكس السفينتين فالمصنف لم يتبع ابن الحاجب وغايتة
انه زاد هذا وان كان يقههم سقوط الضمان فيه بالاوى من قوله عكس السفينتين لخراج الظلة
وخوف الغرق وانه لا يعتبر فى العجز مطلق العذر بل العجز الحقيقى وهو الذى لا قدرة معه أصلا
والله أعلم (لا يتنى الضمان عن أهل السفينة ان قدروا على صرفها عن الاخرى ولم يصرفوها
عنها (للكخوف غرق) أو نهب أو أضرار أو حرق أو كسر ان صرفوها حتى تلفت أو واحداهما
وما نهبهما من آدمى أو غيره فيضمنون لقدرتهم على صرفها اذ ليس لهم ان يسلموا أنفسهم
بأهلاك غيرهم (أو) اصطداما بسبب (ظلة) فلم يشعروا حتى اصطدمتا فيضمنون كاصطدمين
فى البر الظلة لان اصطدامهما يقع عليهم وعدم شعورهم للظلة لا يخبرهم عن الضمان كالخطأ
ابن يونس الامام مالك رضى الله تعالى عنه فى السفينتين اصطدمتا فتغرق احدهما ما عاينها
فلا شئ فى ذلك على أحد لان الربح تغلبهم الا ان يعلم ان النواتية لو أراد وصرفهما قدروا على
حبسهما الا ان فى ذلك هلاكهم وغرقهم فلم يفعلوا فلتضمن عواقبهم ديانتهم ويضمنوا هدم
الاموال فى أموالهم وليس لهم ان يطالبوا بتجارتهم بغرق غيرهم وكذلك لو لم يروهم فى ظلة الليل
وهم لو رأوهم لقدروا على صرفها فاهم ضامنون لما فى السفينة ودية من مات على عواقبهم
ولكن لو غلبتهم الرياح أو غفلوا لم يكن عليهم شئ اه ق اه بنائى (والا) أى وان لم يكن
اصطدام السفينتين أو غيرهما أو تجاذب التجاذبين قصد ايان كان خطأ وترتب عليه الموت
(فدية كل) من الاتمين (على عاقلة الآخر) لانها عن جناية خطأ (وفرسه) قيمتها (فى مال
الآخر) ولا خصوصية للفرس بل كل ما تلف بسبب التصادم حكمه كالفرس وشبهه فى التلف
بمال الآخر فقال (كثن) أى قيمة (العبد) المصادم لحرقه فى مال الحر دية الحر فى رقبة
العبد ابن يونس ابن المواز فان فضلت دية الحر على قيمة العبد فلا شئ عليه الا ان يكون للعبد
مال فتكون بقيمة الدية فيه تتسكب ما ذكره المصنف فى المتصادمين والسفينتين هو
كلام ابن الحاجب وقال بعض المحققين ليس فى المدونة ولا غيرهما من الروايات ما يقتضى
الفصاص فى ذات ومناق كلام ديانتها فى ذلك فانظره طنى بعض المحققين هو العلامة ابن
مرزوق فانه قال فى شرحه لم أره غير ابن الحاجب وابن شاس وأطال فى ذلك واعتراضه لا يرد
عليه اذ لم يذكر فى تصادم السفينتين قصاصا وانما عبر بالضمان ونص الاول وأما الاصطدام
سفينتان فلا ضمان على أصحابهما الا ان يتعمدوا ذلك ولو كان الملاحون قادرين على
صرفهما فلم يصرفوهما ضمنوا وسواء كان ذلك لعذر أو غير عذر من خوفهم على انفسهم من
الغرق أو غيره او من اجل الظلة وهم لو رأوهم قدروا على صرفها وغير ذلك ونص الثانى تقدم
وتبعهما المصنف فلم ينص على القصاص فيحمل كلامه على الضمان ككلامهما وهو الموافق
اقول ديانتها لو كان ذلك من ربح غلبتهم او من شئ لا يستطيعون حبسها معه فلا شئ عليهم وان

(قوله وأما التصادم) أي من شخصين (قوله وأقره) خبران (قوله عليه) أي القصاص في تصادم شخصين (قوله وهو المعتقد) حال من مذهب (قوله ما كان الخ) أي القصاص في التصادم (قوله فقيها) أي المدونة (قوله فقيه) أي تعدد الضرب بما ذكر (قوله فهو في الخطأ) جواب أما (قوله وعلى ذلك) أي الخطأ صله حل ٣٦١ (قوله هما) أكذبه ألف ما نال

ليعطف وفرسهما (قوله في مال الآخر) خبر قيمة (قوله أو تصفهما) أي اللتين والقيمتين (قوله لها) أي السدوفه راجع للأول (قوله ولعبون الخ) راجع للثاني (قوله تخريبه) أي الثاني (قوله النخعي) فاعل تخريب (قوله على عاقلة الخ) مفعول قول (قوله أحدهما) أي المصطدمين (قوله دية) أي الميت (قوله فلاجة فيه) أي قول دياتهما (قوله أربع على وأما قول ديات الخ) (قوله اعتراضه) أي ابن مرزوق (قوله في زمن) تنازع فيه الضرب والجرح (قوله والا) أي وان لم يتماثلوا على قتله بان قصد كل واحد قتله بانفراده وان لم يمت مكانه ولم يغير (قوله عليه) أي قتله (قوله عين) بضم فكسر (قوله وأقسم) بضم فسكون فكسر (قوله) عليه أي الواحد (قوله وقتل) بضم فكسر (قوله وضرب) بضم فكسر (قوله ويضمن) بضم فكسر (قوله ولان حدوث الخ) عطف على إذا اعتبر الخ

كانوا قادرين على صرفها فلم يفعلوا ضمنوا ابن يونس يريد في أموالهم وأما التصادم فنفس ابن شاس وابن الحاجب على القصاص فيه وتبعهما المصنف وأقره ابن عرفة وغيره ونصوص أهل المذهب تدل عليه ولا سيما أن العمد الموجب للقصاص على مذهب الكتاب وهو المعتقد ما كان على وجه العمد وان ولو كان مثله لا يقتل كاطمة فالتصادم أخرى ففيه من تعدد ضرب رجل بلطمة أو كسرة أو حجر أو بندقة أو قضيب أو عصا وغير ذلك ففيه القود وفيها أيضا في المتصارعين أن كان على وجه القتل فصرعه فمات أو أخذ بجره فمات ففيه القود وأما قول دياتهما ومثله في رواحلها إذا اصطدم فارسان فمات الفرسان والراكبان فدية كل واحد على عاقلة الآخر وقيمة فرس كل واحد في مال الآخر فهو في الخطأ بدليل ذكر العاقلة وعلى ذلك حملها ابن عرفة ونصه فلما اصطدم فارسان حران خطأ فماتاهما وفرسهما ففي لزوم دية كل منهما ما عاقلة الآخر وقيمة فرس كل منهما في مال الآخر ونصفهما فقط قولان هما ولعبون مسائل ابن القصار عن أشهب مع تخريبه النخعي على قول أشهب في حافري بئر انهارت عليهما على عاقلة كل منهما نصف دية الآخر وان مات أحدهما فقط فعلى عاقلة الباقي نصف دية الآخر فلاجة فيه لابن مرزوق فقد ظهر سقوط اعتراضه ان تأمل وأنصف والله تعالى أعلم (وان تعدد المباشر) للضرب والجرح العمد العدوان الذي نشأ عنه موت معصوم مكاني للمباشرين غير الحريين في زمن واحد أو زمان متوالي (في الممالات) على قتله (يقتل) بضم التحتية وفتح القوقبة (الجميع) يقتل واحد كبير أو صغير ذكر أو أنثى ان مات مكانه أو غر حتى مات والان لا يقتل الا واحدة قسامة الخرشى هذا مكرر مع قوله والمتماثلون ليرتب عليه قوله (والا) أي وان لم يتماثلوا على قتله بان قصد كل واحد قتله بانفراده بدون اتفاق مع غيره عليه قاله بعض الشارحين وقال الشارح تبعه للموضح بان قصد كل واحد ضربه لا قتله ومات من ضربهم وتميزت الضربات وتفاوتت في إيجاب الموت (قدم) بضم فكسر مثقال في القصاص منه (الاقوى) فعلا أي من مات عن فعله بان انفذ مقتله واقص عن جرح بمثل جرحه وضرب كل واحد من الباقيين ويضمن مائة سنة وان لم يتميز واستوت قتل الجميع كما تقدم ان مات مكانه أو غر والاعين واحد واقسم عليه وقتل وضرب كل واحد من الباقيين مائة ويضمن سنة (و) ان قتل رقيق رقية أو كافر كافرا ثم تحرر القاتل أو أسلم (لا يسطر القتل) قصاصا بسبب القتل (عند المساواة) بين القاتل ومقتوله في الرقية أو الكسرة فلا يسطر (سبب) (زواها) أي المساواة بعد القتل (سبب) (عق) للقاتل (أو أسلام) إذا اعتبر المكانة حال القتل لأحال القصاص ولان حدوث المانع بعد ترتب الحكم لا يقيده ولا يتعقب هذا بوصية لغير وارث فيصير وارثا لهما منتهله ولان الاعتبار حال الموت لأحال الأوصاء (وضمن) الجاني على نفس خطأ أو طرف خطأ أو عمد الا قصاص فيه بكافة الدية للغير والقيمة للرق باعتبار

(قوله ولا يتعقب) بضم الياء (قوله هذا) أي ان حدوث المانع الخ (قوله لانها) أي الوصية الخ (قوله لا يتعقب) (قوله ولان المعتبر) أي في استحقات الوصية (قوله أو طرف) يفتح الراء (قوله الدية) مفعول ضمن (قوله باعتبار) صله ضمن

(قوله بين الجاني الخ) صلة التكافؤ (قوله بين حصول الخ) صلة زال (قوله حال الاصابة) خبر المعتبر (قوله التكافؤ) أى بين الجاني والجاني عليه (قوله بين حصول الموجب) صلة زال (قوله كعتق أحدهما) أى الجاني والجاني عليه (قوله بعد رمية) تنازع فيه عتق واسلام (قوله كن رمية صيدا) أى قبل احرامه (قوله زواله) أى التكافؤ (قوله قلت) أى قال الحط (قوله يفهم) بضم الياء وفتح الهاء (قوله ان يكون) ٣٦٢ أى المرمى (قوله فلو كان) أى المرمى (قوله ثم عتق) أى المرمى (قوله قبل الاصابة)

حال الجاني عليه (وقت الاصابة) بالسمم مثل فى الجرح (و) وقت (الموت) فى النفس الحط يعنى انه اذا زال التكافؤ بين الجاني والجاني عليه بين حصول الموجب أى السبب ووصول الاثر أى المسبب فقال ابن القاسم المعتبر فى الضمان أى ضمان دية الحر وقيمة الرق حال الاصابة وحال الموت أى حصول المسبب هذا لفظ التوضيح وأشار بقوله حال الاصابة والموت الى قول ابن الحاجب فلو زال التكافؤ بين حصول الموجب ووصول الاثر كعتق أحدهما أو اسلامه بعد رمية وقبل اصابته وبعد جرحه وقبل موته فقال ابن القاسم المعتبر حال الاصابة وحال الموت كن رمية صيدا ثم احرم ثم اصابه فعليه جزاؤه وقال أشهب ومحنون حال الرمي ثم رجع محنون اه فى الكلام لف ونشر لشيء مقدر فقوله حال الاصابة أى فى مسألة ما اذا زال التكافؤ بين الرمي والاصابة وقوله والموت أى فى مسألة زواله بين الجرح والموت وهذا بالنسبة لضمان الدية والقيمة وأما بالنسبة للقصاص فيشترط دوام التكافؤ من حصول السبب الى حصول المسبب اتفاقا ابن الحاجب أثر كلامه المتقدم فأما القصاص فما لم يمتدحى فى الموضوع أى فيشترط دوام التكافؤ من حصول السبب الى حصول مسيبه اتفاقا قلت يفهم من كلام ابن الحاجب مسألة أخرى وهى ان القصاص يشترط فيه حصول التكافؤ فى حال السبب فيشترط فى القصاص فى الرمي ان يكون حرا من حين الرمي الى حين الاصابة فلو كان عبدا حين الرمي أو كافرا ثم عتق أو أسلم قبل الاصابة فلا قصاص عليه وبهذا صرح ابن الحاجب وهو فى سماع عيسى من كتاب الديات وليس فى كلام المصنف ما يشير الى هذا البتة قد تقدم انه لا بد فى القصاص من استمرار التكافؤ فى الحالات الثلاثة الرمي والاصابة والموت ففى فقد التكافؤ فى واحد منها سقط القصاص وبين هنا انه اذا سقط القصاص لفقده التكافؤ يضمن الدية وان المعتبر فى ضمانه وقت الاصابة فى الجرح ووقت الموت فى النفس ولا يراعى فيه وقت السبب وهو الرمي على قول ابن القاسم واليه رجع محنون خلافا لأشهب انظر الحط طنى لما كان ابن القاسم يعتبر فى القصاص الحالى غير قيمة تقدم بالغاية فقال معصوما للثان والاصابة ويعتبر فى الضمان وقت الاصابة والموت لم يعبر بها والكلام كله فى النفس ويشعل العمد والخطأ والمعنى اذا سقط القصاص لتغير الحال بين الرمي والاصابة ورجع الحكم للضمان فالاعتبار وقت الاصابة أو بين الجرح والموت فالمعتبر فى الضمان وقت الموت واعتبر محنون حال الرمي والجرح فلورمي حر تدافأ أسلم أو حر يتأفأ أسلم ثم اصابه السهم فقتله فلا قصاص وعليه فى قول ابن القاسم الدية حاله لانه لو جرح وهو مرئى ثم نزل فى جرحه قاتل بعد اسلامه فان أولياءه يقتسمون لما منه وديته فى ماله ولو جرح نصرانيا ثم أسلم ومات فعليه دية حر مسلم فى ماله باعتبار

تنازع فيه عتق واسلم (قوله عليه) أى الرامي الجرح المسلم (قوله وبهذا) أى اشتراط كون المرمى حرا مسلما من حين الرمي الى حين الاصابة صلة صرح (قوله وهو) أى الشرط المذكور (قوله الى هذا) أى الشرط المذكور (قوله انه) أى الشأن (قوله الرمي والاصابة والموت) بيان الحالات الثلاث (قوله فقد) بضم فكسر (قوله منها) أى الحالات الثلاث (قوله وبين) بفتح هاء (قوله انه) أى الشأن (قوله فى ضمانها) أى الدية (قوله فيه) أى ضمان الدية (قوله وهو) أى السبب (قوله الحالى) أى حال الرمي وحال الموت أو الاصابة (قوله عبر) أى المصنف (قوله ويعتبر) أى ابن القاسم الخ عطف على يعتبر (قوله فى الضمان) أى الدية (قوله لم يعبر) أى المصنف (قوله بها) أى الغاية (قوله للضمان) أى الدية أو القيمة (قوله)

فى الضمان) أى الدية أو القيمة (قوله فلورمي) أى المسلم (قوله وعليه) أى راميته المسلم (قوله لانه) حال أى الجاني (قوله لو جرح) بضم فكسر (قوله وهو مرئى) حال (قوله نزل) بضم فكسر أى زيد (قوله منه) أى الجرح (قوله فى ماله) أى الجراح (قوله ولو جرح) أى المسلم (قوله فعليه) أى الجراح

(قوله بآنة) أى ازالة (قوله طرفه) بفتح الراء (قوله عنها) أى الابانة والكسر واذهاب المنفعة (قوله هذه العبارة) أى وبالخرج كالنفس الخ (قوله والرشاقة) عطف على اذف (قوله من السمع ونحوه) بيان المعاني (قوله وان خالفته) أى تعبيره بالخرج عن المذكورات الخ حال (قوله متعلق) بفتح اللام (قوله أبانت) أى الجناية (قوله والا) أى وان لم يكن بعض الجسم (قوله والا) أى وان لم تزل اتصال عظم (قوله والا) أى وان لم تؤثر في الجسم (قوله وهو) أى شرط الفعل ٣٦٣ (قوله وهو) أى شرط الفاعل

(قوله وهو) أى شرط المفعول (قوله منه) أى الناقص (قوله لانه) أى الناقص (قوله الفقهاء السبعة) جعلت أمما وهم في الاكل من لا يقتدى بأئمة فقيمتهم فيزي عن الحق خارجة

نخذهم عبد الله عروة فاسم سعيد أبو بكر سليمان خارجة (قوله وعليه) أى عدم القصاص من الناقص للكامل فيمادون النفس (قوله يضيئ) بضم الياء الاولى وفتح الثانية (قوله وصح) بضم فكسر أى تعيين القصاص (قوله الخط) أى قال (قوله الحر) مفعول جرح المضاف لقاعله (قوله والكافر) عطف على العبد (قوله المسلم) عطف على الحر (قوله وعليه) أى عدم القصاص فيما ذكره (قوله وجوب) أى تعيين (قوله انه) أى تعيين القصاص (قوله وروى) بضم فكسر (قوله انه) أى القصاص (قوله ونحوها) أى الاقوال (قوله في العبد) أى جرحه (قوله في النواذر) خبر مقدم (قوله والعبد) عطف على الكافر (قوله عليه) أى الخارج (قوله وان برئ) أى المسلم (قوله فهو) أى النسيب (قوله في رقبته) أى العبد (قوله فينظر) بضم الياء وفتح الطاء (قوله نفسه) أى العبد (قوله هذا) أى نفسه (قوله نظر) بضم الميم فكسر (قوله دية) أى الحر (قوله بهد برته) أى الحر

حال الموت عند ابن القاسم وقال غيره دية نصراني اعتبارا بجمال جرحه ولذا لورى نصرانيا فاسلم قبل وصول السهم اليه فلا قصاص فيه لما علمت ان المعتبر في القصاص الحالان وفيه دية مسلم في قول ابن القاسم وقس على ذلك (والجرح) بضم الجيم أى الجناية على مادون النفس بآنة طرف أو كسر عضو أو اذهاب منفعة أو جرح وعبر عنها بالخرج لانه الغالب البناني هذه العبارة في غاية الحسن والرشاقة والمراد بالخرج مادون النفس فيشمل القطع والكسر واللق وماتلاف المعاني من السمع ونحوه وان خالفته اللغة والاصطلاح ابن عرفة متعلق الجناية بغير نفس ان أبانت بعض الجسم فقطع والا فان أزال اتصال عظم لم يبين فكسر والا فان أثرت في الجسم بغير جرح والا فتلاف منفعة أى القصاص به (ك) القصاص بقتل (النفس في) شرط (الفعل) وهو كونه عمدا عدوانا (و) شرط (الفاعل) وهو كونه مكافئا غير حربي ولا زائدا حرية أو اسلام (و) شرط (المفعول) وهو كونه معصوما من الرمي للاصابة واستغنى من قوله والفاعل فقال (الا) شخصا (ناقصا) برقية أو كفر (جرح) انسانا (كاملا) بجزية و اسلام فلا يقتص منه لانه كالاشل والسليم هذا هو المشهور عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه وبه قال الفقهاء السبعة رضي الله تعالى عنهم وعليه عمل أهل المدينة رضي الله تعالى عنهم وقال ابن عبد الحكم بخير الخبر المسلم بين القصاص والدية وقيل بتعين القصاص وصح الخط يعني أن الناقص اذا جرح الكامل فانه لا يقتص منه بجرح العبد الحر والكافر المسلم هذا هو المشهور في المذهب وعليه اقتصر صاحب الرسالة وروى ابن القصار عن مالك رضي الله تعالى عنه وجوب القصاص ابن الحارث قبل انه الصحيح وروى يجهل السلطان وروى انه يوقف وروى ان المسلم يخيّر في القصاص والدية ونحوها في العبد وعلى المشهور فان برئ الجرح على غير شين فلا شيء على الخارج الا الادب الامالدية مقدرة كالجائفة وان برئ على شئ فهو في رقبة العبد وذمة النصراني في النواذر عن ابن المواز مالك رضي الله تعالى عنه ليس للمسلم الادبية في الجراح بينه وبين انكافرو العبد واذ جرح الذي أو العبد مسلما عمدا فبرئ بغير شين فليس عليه غير الادب وان برئ على شين من جرح العبد فهو في رقبته ٨١ يريد الا الجراح المقدرة فديته في رقبته ابن المواز مالك ان جنى حر على عبد فينظر الى نفسه يوم برته ان لو كان هذا يوم الجناية لا يوم البر مع الادب يريد في العمد ولو برئ على غير شين فلا شيء غير الادب في الحر والعبد اذا قصاص بين حر وعبد وان جنى عبد على حر نظر الى دية بهد برته في العمد والخطا فهو في رقبة العبد الا أن يفدى بذلك وفي العمد الادب وان برئ الحر على غير شين فلا شيء فيه الا الادب وان برئ على شين ففي رقبة العبد (وان) جنى اثنان أو أكثر على

أى القصاص (قوله ونحوها) أى الاقوال (قوله في العبد) أى جرحه (قوله في النواذر) خبر مقدم (قوله والعبد) عطف على الكافر (قوله عليه) أى الخارج (قوله وان برئ) أى المسلم (قوله فهو) أى النسيب (قوله في رقبته) أى العبد (قوله فينظر) بضم الياء وفتح الطاء (قوله نفسه) أى العبد (قوله هذا) أى نفسه (قوله نظر) بضم الميم فكسر (قوله دية) أى الحر (قوله بهد برته) أى الحر

واحد بجراحات و (تميزت) بفتحات مثقلا (جنايات) منهم حال كونها (بلا تملأ) منهم عليها
 بان قطع أحدهم يده اليمنى وآخر اليسرى وآخر رجله اليمنى وآخر اليسرى وفقاً آخر عينه اليمنى
 وآخر اليسرى (ف) يقتص (من كل) منهم (كفعله) باليمنى عليه البناءى عن بعض الشارحين
 قوله (بلا تملأ) وكذا الوعزت بمائى كما ذكر الياضى انه الصحيح فيما اذا تم الارجلان على فق عيني
 رجل ففقا كل واحد عينا فانه ينفقاً من كل واحد عمائل مافقاً وقول المدونة اذا تملأ بجاعة
 على قطع يد شخص فانه يقطع كل واحد لا يحالفه اذ هو اذا تملأ الشوا على قطع عضو واحد
 العدوى لا مفهوم لذلك بل ولو تميزت مع التماثل فاذا تملأ الارجلان على فق عيني رجل ففقا كل
 واحد عينا فانه ينفقاً من كل واحد عمائل مافقاً وأما اذا تملأ الايمن على فق عين واحدة فانه ينفقاً
 من كل واحد عينه فان لم يتماثلوا على ذلك فهل يقتص له من كل أوله عليهم الدية والظاهر الاول
 عب وان لم تميز ولم يتماثلوا فقال أحدنا نظر هل يقتص من كل واحد بقدر الجميع أو عليهم الدية
 (واقصص) بضم القوقية (من موضحة) بضم الميم وكسر الصاد المجعولة وهي (ما) أى جناية
 جنس يشمل غيرها أيضاً (أو وضعت) أى أظهرت وهذا فصل يخرج الدامية والحارصة
 والسماق (عظم الرأس) وآخر منتهى الجمجمة (و) عظم (الجمجمة) (و) عظم (الخددين) وهذا
 فصل يخرج ماعداها من الجراحات ان اتسع ما أظهرته من العظم بل (وان) كان (ك) مغرز
 رأس (ابرة) البساطى انما يظهر تعريف الموضحة بما ذكره باعتبار الدية وأما باعتبار
 القصاص فلا فرق بين هذه وغيرها من موضحة الجسد في حقه ان لا يذكر هذا التفسير هنا
 بل يقول أوضعت العظم وانما يحسن تفسيرها بما ذكره في الديان كما فعل هنالك عب جوابه
 ان ما أوضح عظم غير ما ذكرنا لا يسمى موضحة عند الفقهاء فتفسر المصنف هنا انما هو
 بيان لمعناها في الاصطلاح وان كان فيها القصاص مطلقاً وبذلك له قول المدونة حدد الموضحة
 ما أفضى الى العظم ولو بقدر ابرة وعظم الرأس محلها وحده ذلك منتهى الجمجمة وموضحة
 الخد كالجمجمة اه (و) اقتص من (سابقها) بقاف أى جراح سابق على الموضحة في الوجود
 وهي ستة ثلاثة متعلقة بالخد وثلاثة متعلقة بالعم وبينها بقوله (من دامية) باهمال الادل
 وكسر الميم فتشفاة تحتية وتسمى دامية بعين مهملة أيضاً وهي التي تصنف الجلد حتى يرشح منه
 شئ كالدم من غير انشقاقه (وحارصة) باهمال الحاء والصاد وتحدف الالف أيضاً وهي التي
 شقت الجلد) سواء وصلت نهاية أم لا وجعلها في التنبيهات مرادفة للدامية قاله قت وبحث
 فيه بان التي لم تصل لنهايتها لم تشقه وانما شقت بعضه وبعبارة شقت الجلد وأقصت الى اللحم وهي
 موافقة لظاهر المصنف فالمراد على هذا بالدامية ما شقت بعض الجلد (وسماق) بكسر السين
 المهملة وسكون الميم واهمال الحاء ثم قاف وهي التي (كشطته) أى أذالت الجلد عن اللحم
 هذا معناها في اصطلاح الفقهاء وأما في اللغة ففي المصباح السمعاق بكسر السين القشرة
 الرقيقة فوق عظم الرأس اذا بلغت الشجة سميت سمعاقاً وقال الازهرى هي جلدة رقيقة فوق
 تحت الرأس اذا انتهت الشجة اليها سميت سمعاقاً وكل جلدة رقيقة تشبهها تسمى سمعاقاً
 أيضاً (وباضعة) بوحدة وضاد مبهمة مكسورة وهي التي (شقت اللحم) ومتلاجة (بضم الميم
 وكسر الحاء المهملة وهي التي (غاصت فيه) أى اللحم (تهدد) أى يميناً وشمالاً ولم تقرب

(قوله الايساني) بكسر
 الهمز والموحدة مثقلا
 وكسر النون وشدة الباء
 (قوله انه الصحيح) مقول
 ذكر (قوله عيني)
 بفتح النون مشفى بالنون
 لاضافته (قوله ينفقاً) بضم
 الباء (قوله وآخره) أى
 الرأس (قوله وهذا) أى
 أوضعت (قوله وهذا)
 أى عظم الرأس والجمجمة
 والخددين (قوله ماعداها)
 أى الموضحة (قوله من
 الجراحات) بيان ما (قوله
 بما ذكر) أى أوضعت عظم
 الرأس والجمجمة (قوله من
 موضحة الجسد) بيان
 غيرها (قوله فن حقه) أى
 المصنف (قوله جوابه)
 أى تعقب البساطى (قوله
 وان كان فيها) أى
 الموضحة الخ حال (قوله له)
 أى الجواب المذكور (قوله
 حدد أى تعريف (قوله
 محلها) أى الموضحة (قوله
 وحده) أى نهاية (قوله
 ذلك) أى عظم الرأس (قوله
 كالجمجمة) أى موضعتها في
 الدية (قوله وبينها) بفتحات
 مثقلا (قوله وجعلها) أى
 الحارصة (قوله وبحث)
 بضم فكسر (قوله ما)
 نعت الجراح (قوله اولها)
 أى الجراح التي قبل الهاشمة

(قوله لانها تدى) على تسميتها اذ امية (قوله والدامعة) عطف على الدامية مرادف (قوله لان الدم يدع منها) على تسميتها اذ امعة (قوله أولا) بشد الواو (قوله لانها شقت) الجلد على تسميتها احارصة (قوله وقيل هي) ٣٦٥ أى الحارصة (قوله لانها اجعلت

الجلد الخ) على تسميتها
 سمعاها (قوله وفيها) أى
 المدونة (قوله منه) أى
 الرأس (قوله تحتها) أى
 الجمجمة (قوله لانه) أى
 مات تحتها (قوله لانها) أى
 اللحي الاسفل والانف
 (قوله وتخص) أى المنقلة
 (قوله الجائفة) فاعل
 تخص (قوله منه) أى
 الجاني (قوله موضحة)
 نائب فاعل يقاد (قوله ان
 لم ينقل) بضم ففتح فكسر
 مثقلا أى لم يصير الجرح
 منقله (قوله الثاني) أى
 القود فيها موضحة (قوله
 وان نقلت) بضم فكسر
 منقللا أى صارت منقله
 (قوله واختلف) بضم
 التاء (قوله يستعيد) أى
 يقتص الجروح (قوله
 ذلك) أى القود بموضحة
 (قوله) أى الجنى عليه
 (قوله فيها) أى المنقلة
 (قوله قلت) أى قال ابن
 عرفة (قوله وسكها) أى
 رواية القاضي (قوله يعسر
 الخ) مفعول قول (قوله
 بينهما) أى اللطمة وضربة
 السوط (قوله ذكره) أى
 الجواب (قوله ونظر)
 بفتحات مثقلا أى الشارح
 (قوله فيه) أى الجواب

للعظم فان اتنى التعداد فيباضعة قاله شب ابن شاس المتلاحة هي التي تقوص في اللحم عرضا
 بالغاوة قطعه في عدة مواضع عياض هي التي أخذت في اللحم في غير موضع (وملاحظة) بكسر
 الميم وسكون الادم واهمال الطاء فهمز فيها وعدمه والمدود عدمه وهي التي (قربت للعظم)
 ويقى بينهما مترقبى ابن عرفة وفي الجراح ما قبل الهاشمة القود عياض أولها الحارصة بجاء
 وصاد مهملين هي ما حرص الجلد اى شقه وهي الدامية لانها تدى والدامعة بعين مهمل
 لان الدم يدع منها وقيل الدامية أول لانها تتخذش قديمى ولا تشق الجلد ثم الحارصة لانها
 شقت الجلد وقيل هي السمحاق لانها اجعلت الجلد كسمحاق السحاب ثم الدامعة لان دمها
 كالدمع ثم الباضعة وهي التي أخذت في اللحم وبضعته وهي المتلاحة وقيل المتلاحة بعد
 الباضعة لانها أخذت في اللحم في غير موضع ثم الملطى بالقصر ويقال ملطاة بالهاء وهي ما قرب
 من العظم وبينها وبينه قليل من اللحم وقيل هي السمحاق ثم موضحة وهي ما كشفت عن
 العظم وفيها أحد الموضحة ما أنضى الى العظم ولو بقدر ابرة وعظم الرأس محلها كل ناحية منه
 سواء وحد ذلك منتهى الجمجمة لا مات تحتها لانه من العنق وموضحة الخلد كالجبهة وليس الأنف
 واللحي الاسفل من الرأس في جراحهما لانهم ما عظمان متفردان عياض ثم الهاشمة ما هشمتم
 العظم ثم المنقلة ما كسرت به فيقتلها خارج بعض عظامها الاصلاحها وتخص بالرأس ثم
 المأمومة وهي التي أفضت الى أم الدماغ وتختص بالجوف الجائفة وهي ما أنضى الى الجوف
 ولو عدخل ابرة وفيها لابن القاسم رحمه الله تعالى لا قصاص في هاشمة الرأس لاني لا أجدها شمة
 في الرأس الا كانت منقله اللخمي اختلف في الهاشمة فقال ابن القاسم لا قود فيها وقال اشهب
 بقادومنه موضحة ان لم ينقل محمد الثاني هو الصواب ان كان بد مجرح الاول موضحة ثم
 تهمشت وان كانت الضربة هشمته فلا قود يريد اذ ارضت اللحم وهشمته مات تحتها من العظم
 أو كان ذلك بسيف أو سكين شقت اللحم وبلغت العظم ثم هشمته فله القود من موضحة لان
 الجراح لو وقف لما بلغ العظم كانت موضحة وان نقلت بعد الهشم فقيم ادية المنقلة واختلف
 اذا أحب أن يستعيد من موضحة فقال اشهب ذلك له وابن القاسم لا وفيها لا قود في المنقلة
 اللخمي روى القاضي فيها القود قلت وحكاها ابن الجلاب وفيها مع غيرها لا قود في الجائفة
 والمأمومة وشبه في القصاص فقال (كضربة) مكلف معصوما (الوسط) ففيها القصاص
 وقيل كالهامة في عدم القصاص وقول الشارح يعسر الفرق بينهما أجاب عنه البساطي بان
 ضربة السوط تجرح بخلاف اللطمة بعضهم المشهور ان ضرب العصا لا يقتص منه أفاده
 نت طي النظر نسبة الجواب للبساطي مع أن الشارح ذكره ونظر فيه ونهيه بعد قوله يعسر
 الفرق بينهما وما قيل ان ضربة السوط تستلزم الجرح فتدخل في قوله تعالى والجروح
 قصاص فيه نظرا وفي التوضيح الخلاف في السوط ميبى على انه يستلزم الجرح غالباً
 أو لا يستلزمه والشارح ليس أول من قال الفرق بينهما عسير بل سبقه المصنف في توضيحه ثم
 قال ما قدمناه عنه والبعض هو ابن عبد السلام (و) يقتص من (جراح الجسد) أى ما عدا
 الرأس ان لم تكن منقله بل (وان) كانت جراح الجسد (منقله) البقاني صوابه وان هاشمة

(قوله ان ضربة السوط الخ) بان ما يتقدير من (قوله فتدخل) أى ضربة السوط (قوله فيه نظر) خبرها

(قوله كعظام الصدر الخ) مثال لما عظم خطره (قوله وعليه ما) أي القوانين (قوله وهي) أي الشجة ثلثا رأس الشاح فعلي قول ابن القاسم يشج ثلثا رأس الشاح وعلى قول أشهب نصفه (قوله ولا تكمل) بضم ففتحين مثقلا أي الشجة في الرأس (قوله بغير الرأس) أي أن لم تف رأس الشاح ٣٦٦ بشجة رأس المشجوج أصغر رأس الشاح عن رأس المشجوج جدا (قوله

فقد قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه الامم المجمع عليه عندنا ان المنقلة لا تكون الا في الرأس والوجه ابن الحاجب في جراح الجسد من الهاشمة وغيرها القود بشرط أن لا يعظم الخطر كعظام الصدر والعنق والصلب والفخذ ابن عرفة فيها مالك رضي الله تعالى عنه في عظام الجسد القود كـ الهاشمة وفي كسر الزند والذراعين والعصدين والساقين والقدمين والكفين والرقوة محمد وفي كسر الانف ويكون القصاص في الجراح (بالمساحة) بكسر الميم أي القياس عند ابن القاسم طولا وعرضا وعمقا أي الخفاضا وغوصا في البدن وان اختلفت نسبته لعضو الجاني والجنى عليه بان كان الجرح قدراً أصبع وهو ربع عضو الجاني وأكثر من ربع عضو الجنى عليه أو أقل ابن الحاجب وفي اعتبار القدر بالمساحة أو بالنسبة إلى قدر الرأس قولان لابن القاسم وأشهب وعليه ما لو كانت الشجة نصف رأس المشجوج وهي ثلثا رأس الشاح ولا تكمل بغير الرأس انفاها ابن حارث اتفقوا في جراح العمدة في الجسد ان القصاص منها على قدر الجرح في طوله وعرضه وعمقه فان كان موضعه في الرأس فقال ابن القاسم القود على قدر الموضحة وذكر ابن عبدوس عن أشهب انه على قدر جرح مهان الرأس أصبع واليه يرجع ابن القاسم يحتمون ما زعم أصبع أنه يرجع اليه هو قوله وألا يرجع إلى القود على قدر الموضحة وسمع القرينان في طبيب استقاد من أصبع المقطوع وقطع من القاطع قدر ذلك القياس فقص من المستقاد منه أكثر مما قطع أقصر أصابع المستقاد منه عن أصابع المستقادة أخطأ وبس ما صنع والصنع في ذلك ان يقيس الا المقطوع بعضها فان كان المقطوع ثلث أو ربعا قطع من أغملة القاطع ثلثا أو ربعا ابن رشد لا اختلاف في هذا كما تقطع الأغملة بالأغملة كانت أطول أو أقصر وانما اختلف في الجراح في الرأس أو في عضو كالذراع أو العضد ونحوه فذكر قول ابن القاسم وقول أشهب قال وقال محمد الامم كما قال أشهب وقال ابن القاسم قديما انه يقاد بقدر الجرح الا قول وان استوعب عضو المستقاد منه يريد ولولم يف بالقياس فليس عليه غير ذلك وكذا الجهة والذراع يريد ما لم يضق عنه العضو فلا يزداد من غيره والصحيح عندي قول ابن القاسم القديم لقوله تعالى والجروح قصاص لان الألم في الجرح انما هو بقرعته وطوله وقصره لا بقرعته من الرأس وكون القصاص بالمساحة (ان اتحد المحل) فلوزادت المساحة على عضو الجاني لقصره فلا يتقل لعضو آخر وان كان عضو الجاني أكبر فلا يزداد على المساحة وشبهه في القصاص فقال كطبيب زاد في القصاص من الجاني على المساحة (عـدا) فيقتصر بقدر مساحة الزيادة الشارح كذا قاله الشيخ وفيه نظر لان المماثلة متعذرة هنا لان زيادة الطبيب بعد قطع المأذون فيه فاذا أريد القصاص فلا يتوصل له الا بعد قطع يتصل به البساطي لم يظهر لي صحة هذا الكلام لانه اذا قطع الطبيب دائرة مثلاً والموضع المأذون فيه دائرة في ضمن هذه الدائرة

منها) أي جراح العمدة (قوله فان كان) أي الجرح (قوله قدر الموضحة) أي في طولها وعرضها وعمقها (قوله انه) أي القود (قوله جرحها) أي نسبة الموضحة (قوله واليه) أي اعتبار (قوله للرأس) أي صلة ترجع (قوله انه) أي ابن القاسم (قوله هو) أي ما يرجع اليه (قوله ابن القاسم) (قوله قوله) أي ابن القاسم (قوله أولا) (قوله واو) (قوله ورجع) أي ابن القاسم (قوله القرينان) أي أشهب وابن نافع من مالك رضي الله تعالى عنهم (قوله وقطع) أي الطبيب (قوله أكثر) فاعل نقص (قوله مما قطع) أي المستقاد منه من المستقادة (قوله أخطأ) أي الطبيب (قوله والصنع) أي الطبيب (قوله والصنع) أي الصواب (قوله قطع) أي الطبيب (قوله وانما اختلف) بضم التاء (قوله فذكر) أي ابن رشد (قوله قال) أي ابن رشد (قوله يريد) أي ابن القاسم (قوله ولولم يف) أي عضو الجاني

ها

(قوله عليه) أي الجاني (قوله عندي) أي ابن رشد (قوله فلا يتقل) بضم الياء وفتح القاف (قوله فلا يتوصل) بضم الياء (قوله له) أي القصاص (قوله يتصل) أي القطع (قوله به) أي القصاص أي ولا سبيل إلى القطع المتصل به (قوله لانه) أي الشان

(قوله محيطي) بفتح الطاء مفتوح بلا نون لا ضافته (قوله كذا) أي أغلة مثلاً (قوله فيكسر) أي يقاس ويضبط (قوله فان قلت) بفتح تاء خطاب الواقع على هذا المحل (قوله اقتصت) بضم التاء الأولى (قوله منه) أي الجاني (قوله تعدى) أي الجاني (قوله قلت) بضم تاء المتكلم (قوله كونها) أي المساحة (قوله لانه) أي جواب البساطي (قوله تنظيره) أي أنت (قوله يتأني) أي الجواب (قوله فانه) أي ابن عرفة (قوله قال) أي ابن عرفة (قوله هذا) أي ايراد ٣٦٧ ابن عبد السلام (قوله ما قاله) أي ابن عبد السلام (قوله

أي ابن عبد السلام (قوله الاجتماع) أي من اثنين (قوله وتعبه) أي ابن عبد السلام (قوله جوابه) أي تعقب ابن عبد السلام (قوله قوله) أي ابن عبد السلام (قوله هذا) أي قول ابن الحاجب اقتص من كل واحد بالمساحة (قوله بانه) أي انفصلت (قوله أحدهما) أي القاطعين (قوله وقطع) أي الثاني (قوله هذا) أي وضع السكن في القصاص من الثاني في غير الموضع الذي ابتداء الثاني به (قوله وكونه) أي الطرف الذي ابتداء منه (قوله الذي ابتداء منه) أي الثاني (قوله طردى) أي انفصالي غير مقصود (قوله فيه) أي القصاص من الثاني (قوله فهذا) أي جواب ابن عرفة (قوله سلم) بفتحات متقلاً (قوله وكأنه) بفتح الهمز وشدة النون أي حج (قوله في مال الطبيب) خبر العقل (قوله وان بلغته) أي دية الزائد الثالث (قوله

فما بين محيطي الدائرتين قدر مساحة كذا فيكسر ويقتص دائرة بقدره مثلاً فان قلت الدائرة التي اقتصت منه ليست على كيفية الدائرة التي تعدى عليها قلت انما يقتصر في القصاص قدر المساحة وأما كونها مثلثة أو مربعة إلى غير ذلك فقد رزاند على المساحة تت مأورده الشارح فحواه في التوضيح تبعاً لابن عبد السلام وجواب البساطي فيه نظر لانه لا يتأني في العمق فلا يردابق والله تعالى أعلم طئي في تنظيره في الجواب نظر بل كذلك يتأني في العمق كما أشار إليه ابن عرفة فانه لما ذكر ايراد ابن عبد السلام قال هذا مثل ما قاله في الاجتماع على قطع بدرجل وتعبه القصاص من الثاني وتقدم جوابه اه والذي قاله ابن عبد السلام في الاجتماع على قطع بدرجل هو قوله في قول ابن الحاجب أما لو عجزت الجنايات من غير عمالة اقتص من كل واحد بمساحة ما جرح هذا صحيح اذا بان أن البد وكان ابتداء أحدهما لا قطع من غير الجهة التي ابتداء الآخر منها وأما لو قطع أحدهما نصف البد وابتداء الثاني القطع من حيث انتهى الاول وقطع باقيها فان السكن يوضع في القصاص في غير الموضع الذي ابتداء هو به فقال ابن عرفة هذا لا يتأني التنازل لان الجاني انما ابتداء القطع في طرف وكونه وسطاً طردى وفي القصاص منه انما ابتداء القطع فيه من طرف اه فهذه اصح في تأني القصاص في العمق وقد سلم حج تنظير تت وكأنه لم يستحضر كلام ابن عرفة والله أعلم (والا) أي وان لم يعتمد الطبيب الزيادة بان زاد خطأ (فالعقل) أي دية الزائد ان لم يبلغ ثلث الدية للجاني أو الجني عليه في مال الطبيب وان بلغته فعلى عاقلته ابن عرفة في الموازية والمجموعة لابن القاسم رحمه الله تعالى ما زاد الطبيب في القود خطأ فعلى عاقلته قلت مفهومه انه ان زاد عمداً فالقصاص وهو واضح من اطلاقات الروايات في النوادر ومن الواضحة ان تعتمد الطبيب والخاتن والمعلم قتلاً وقطعاً وجرماً غير حق ولا شبهة فعليه القود وشبهه في عدم القصاص وترتب العقل فقال (كذي) أي صاحب (يدشلاء) بفتح الشين المجعولة وشدة اللام مدودا (عدمت) بفتح فكسر أي فقدت (النفع) فلا يقتص منها (ب) سبب قطع صاحبها البد (صحيحة) من الشلل عمداً عدواناً ويلزم القاطع عقل الصحة في ماله تت ظاهره ولو رضى الجني عليه بقطع الشلاء وهو كذلك في الجواهر ومفهوم عدمت النفع انها لو كان بها نفع لقطعت بالصحة ان رضى الجني عليه طئي فحواه للشارح وهو صواب ابن عرفة ابن رشد في معجم القرنيين ان كان جل منفعته عين الجاني أو يده باقياً فالجني عليه بالخيار في القود والعقل اتفاقاً وان ذهب كل منفعته أو جعلها في تفسير مطلقاً أو ان بقيت منفعة ولو قلت نالها ما لم يذهب جل منفعته اه وظاهر كلام المصنف الجري على الثاني (وبالعكس) أي لا تقطع الصحة بالشلاء وعلى القاطع الأرض في ماله باجراً إذا حاكم (ولا) يقتص (من عين أعمى) بفتح عينه

فعلى عاقلته أي الطبيب (قوله قلت) أي قال ابن عرفة (قوله انه) أي الطبيب (قوله هو) أي القصاص (قوله في النوادر) خبر مقدم (قوله انه) أي الشلاء (قوله القرنيين) أي أشهب وابن نافع (قوله مطلقاً) أي عن تقييده بيقام منفعته بها (قوله قلت) أي منفعته (قوله بفقته) أي الاعى

بصيرة عمدا وانا وعلمية دية البصيرة في ماله ولا من عين بصيرة بعين عمدا كذلك وفيها الارش
بالاجتهاد في مال الجاني (و) لا يقتص من (لسان) انسان (أبكم) بقطع لسان ناطق عمدا
عمدا وانا وعلى الجاني دية الصحيح في ماله ولا من لسان ناطق بقطع لسان أبكم وعلى الجاني ارش
الابكم بالاجتهاد ابن عرفة في دياتهم ان قطع أشل البدن الجاني يفي رجل فله العقل ولا قودله الشيخ
يحيى بن يحيى ابن القاسم ان كان الجاني أشل البدن خسر مة طوع البدن السليمة في القود منها
والعقل وفي الموازية انما له العقل ومثله في الاسدية محمد وقاله مالك وابن القاسم وأشهب وابن
عمدوس رضي الله تعالى عنهم ولا شهب في الكتابين ان كان شللا يابساً وكثيراً أذهب
أكثر منافع يده وأما الخفيف فله ان يقتص معه وكذا ابن فاقى عين سليمة ان كانت ناقصة المنظر
وهو ينظر بها أو بها يبايض فله القود وان ذهب أكثرها فلا قود وفي الموازية والمجموعة
أصحاب مالك عنه رضي الله تعالى عنهم المجمع عليه عندهم انه ليس في العين القائمة التي ذهب
بصرها ان فقتت والبدن الشلاء تقطع الا الاجتهاد وكذا الاصابع اذا تم شللها تم قطعت وكذا
ذكر الخصى ولسان الابكم الاخرس الامام مالك رضي الله تعالى عنه ذكر الخصى عسيب
قطعت حشفته وفي جراحات في شلل الاصابع دية كاملة ثم ان قطعت بعد ذلك عمداً أو خطأ
فقيمها حكومة لا قود في عمده القاضي ابن القصار في البدن الشلاء حكومة وبه قال أهل العلم
كافة (و) لا يقتص (ما) أي الجراحات التي (بعدها الموضحة) وبينها بقوله (من منقولة) بضم
الميم وفتح النون وكسر القاف وحكى فتحها منقولة فيهما وهي التي (طار) أي زال (قراش)
يكسر القاف وفتحها أي رقيق (العظم) أي ينزله الطبيب (من الدواء) أي لاجل المداواة والتئام
الجرح (و) لا يقتص من (أمة) بدله من مزرود الميم ويقال لها مأمومة أيضاً وهي التي
(أنضت) أي وصلت (الام) (لداغ) أي الجلدة الساترة للبع (و) لا يقتص من (دامغة) بغير
مجة وهي التي (خرقت خريبطته) أي الجلدة الرقيقة الساترة للبع وهي آخر جراح الرأس ابن
شاس وبالجلدة لا قصاص في شئ مما يعظم خطره كأنما كان وشبه في عدم القصاص فقال
(كاطمة) يدعى وجهه فلا قصاص فيها أبو الحسن لانها لا تضبط كضربة العصا بـ (لاف
ضربة السوط فقيمها القصاص لانضباطها ومحل ككون اللطمة وضربة العصا لا قصاص
فيها ما اذالم يشأ عنها جرح والاجر في فيه التفصيل المتقدم (و) لا يقتص من (شقرى) بضم
الشين المهملة وسكون القاف وفتح الراء من شقرى كذلك حذف توبه لاضافته أصل معناه حرف
(العين) والمراد به هنا الشعر انما يت به له لاقة الملهمة أي ازالته عمدا وانا وفيه حكومة
في مال الجاني (و) لا في شعر (حاجب) أزيل عمدا وانا وفيه حكومة في مال الجاني
(و) لا في شعر (لحمة) كذلك على المشهور اذالم تنبت المذكورات على هيئتها وفيه الحكومة
(وعنده) أي المذكور من شقر العين وشعر الحاجب واللحمة (كانظ) في ايجاب الحكومة
لكن في العمدة في مال الجاني مطلقاً وفي الخطأ على العاقلة ان بلغت الثلث والاثني مال الجاني
(الاثني) ايجاب (الادب) أي التأديب بالاجتهاد الحاكم فيثبت في العمدة لافي الخطأ أشهب
الحاجبان من الرجل والمرأة سواء فيهما حكومة في جراحات البس في جفون العين وأنشأها
الا لاجتهاد وفي خلق الرأس اذالم ينبت الا لاجتهاد وكذلك اللحية وليس في عمده ذلك قصاص

(قوله وعليه) أي الاعى
(قوله كذلك) أي فقامها
صاحب البصيرة عمدا
عمدا وانا (قوله وفيها) أي
عين الاعى (قوله يفي
رجل) أي صحيحة (قوله
قوله) أي الجاني عليه (قوله
خسر) بضم الخاء المهملة
وكسر المثناة منقولة (قوله
منها) أي البدن الشلاء
(قوله انظروا) أي الجاني
عليه (قوله ان كانت) أي
عين الفاقى (قوله انه) أي
الشان (قوله وفي جراحات)
أي المدونة (قوله في شلل)
أي بصيرة شلاء بالجناية
عليها عمدا وانا (قوله
عمده) أي قطعها (قوله
وبينها) بفتح ميم مثقولة (قوله
فيهما) أي الفخ والكسر
صلة مثقولة (قوله والام) أي
وان شأ عنها جرح (قوله
كذلك) أي أزيل
عمدا وانا (قوله مطلقاً)
أي عن تقييده بعدم
يلوغ ثلث الدية (قوله في
جراحات) أي المدونة خسر
مقدم (قوله اذالم ينبت) أي
الا شقار والرأس

(قوله منه) أي العلامد (قوله فادبه) أي المتقصد منه (قوله قال) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله عليه) أي العلامد (قوله وهو) أي عدم تأديسه (قوله ايجاب) أي اثبات (قوله فلم) بضم العين (قوله قال) ٣٦٩ أي ابن وشهد (قوله فيها) أي

المقدمات (قوله ويجب) أي يثبت (قوله ومنسل) بفتحات مثقلة (قوله فيها) أي النظام المذكورة (قوله وفيها) أي المدونة (قوله وقال) أي أشهب (قوله لها) أي المسقوفة (قوله على أنه) أي الظهير (قوله إلى) بضم الهمزة (قوله للمأمومة والحاظفة) بيان ما (قوله قات) أي قال ابن عرفة (قوله يقتص) بضم الياء (قوله يخلف) بضم فسكون (قوله خبرها) بضم ضربان (قوله نفيها) أي المماثلة (قوله قات) أي قال ابن عرفة (قوله من المتألف) بيان شبه ذلك (قوله على حده) أي نهايته (قوله اخلف) بضم التاء (قوله أنه) أي المصنف (قوله يتوهم) بضم الياء (قوله على أنه) أي المصنف (قوله الاولى) بضم الهمزة (قوله وما) بفتح اللام وشدايم (قوله بين) بفتحات مثقلة (قوله أي المصنف) (قوله من غيره) أي ما لا يقتص فيه (قوله منها) أي الجراحات التي لها أسماء مخصوصة (قوله في غيرها) أي ذوات الاسماء

وكذلك الحاجبان اذا لم يثبتا ثبت فيهما الاجتهاد وفي كل عند القصاص مع الادب أبو الحسن أبو عمران ان اقتض منه فادبه دون أدب من لم يقتص منه وفي العتبية من سماع ابن القاسم سئل مالك رضي الله تعالى عنه عن الذي اقتص منه هل عليه عقوبة قال نعم ابن رشد قد قبل لاعتقوبه عليه مع القصاص لقوله تعالى والجروح قصاص وهو الاظهر ووجه ايجاب الادب في قول مالك رضي الله تعالى عنه مع القصاص هو الردع والزجر لئلا يتهامى الناس اه فعلم ان ايجاب الادب مع القصاص هو مذهب الامام مالك رضي الله تعالى عنه وأما ما حكاه ابن رشد واستظهره فلم أقف عليه في المذهب وكلامه في المقدمة يدل على انه ليس في المذهب قال فيها ويجب على الجراح مع القصاص الادب على مذهب الامام مالك رضي الله تعالى عنه لم أره وقال عطاء بن أبي رباح رضي الله تعالى عنه الجروح قصاص فليس للامام ضربه ولا يجزه وانما هو القصاص اه (والان يعظم) بفتح فسكون فضم أي يكثر ويشهد (الخطير) بفتح الغاء المحجمة والطاء المهمله أي خوف الموت على الجاني بسبب القصاص منه (في غيرها) أي الجراحات التي بعد الموضحة ومثل لما يعظم فيه الخطير قال (كسر) (عظم المصدر) والرقبة والظهر والفخذ عدا غدا فلا قصاص فيها وفيها حكومة في مال الجاني ابن عرفة وفيها الاقصاء في الخوف كالفخذ وشبهه وكسر الضلع فعظم المصدر ان كان مخوفا كالفخذ فلا قود فيه وان كان مثل اليد فالقود الشيخ عن ابن عبدوس لا قود في عظام الصدر وقاله أشهب وقال مع ابن القاسم ولا في عظام العين وفي القود من الظفر وروايتان لها وغيرها بناء على انه كاعظم أو كالشعر محمد القود أحب الى ابن عبدوس عن المغيرة لا قود في كسر الصلب ابن زرقون رأى ربيعة رضي الله تعالى عنه القود في كل جرح ولو متلفا وقال محمد بن عبد الحكم القود في كل جرح وان كان متلفا الا ما خصه الحديث المأمومة والحاظفة قات يقتص من كل ما ليس بمتلف تتحقق فيه المماثلة اتفاقا والمشهور لا يقتص من متلف وما ليس بمتلف ولا تتحقق المماثلة فيه ضربان ضرب لا تتأق فيه المماثلة لاقتصاص فيه كياض العين وضرب تتأق فيه المماثلة والغالب نفيها ككسر العظام حكى القاضي فيه روايتين قلت والباقي عن أشهب أجمع العلماء ان لا قود في الخوف محمد وأجمعنا ان لا قود في عظام العنق والفخذ والصاب وشبه ذلك من المتألف عبد الملك لا قود في العين يصاب بعضها أقل أو كثر لانه لا يوقف على حده الا ان تصاب كلها تت اختلف في عطف الا وموقعها مع انه قدم والافعال الشارح انما كرر اداة المصدر خشية أن يتوهم عطفه على ما قبله على انه لو قال ان عظم الخطر في غيرها أو ففوقه لكان أحسن وقال البساطي فان قلت فما وقع الا وعطفها مع انه قدم والا ليس بالحكم هنا عطفها ما بعد الا الاولى قلت جميع ما قدمه له أسماء مخصوصة كان في الرأس أو غيرها وما بين ما فيه القصاص من غيره منها أعطى قانونا كليا في غيرها وهو ان ما عظم الخطر فيه لا قود فيه والاخر يقاد منه وهذا وان كان لك أن تصب فيه فهو أنسب من غيره غ الذي رأيناه في أكثر النسخ والان يعظم الخطر في غيرها ولعله انما قال وكان يعظم بكاف التشبيه

٤٧ منج ح المخصوصة (قوله وهو) أي القانون (قوله ولا تخر) أي لا لا خطر فيه (قوله وهذا) أي التوجيه (قوله وان كان لك) خطاب لاواقف على هذا الحل والجله حال (قوله له) أي المصنف

قال ثبت على النسخ بالا وأما جعله معطوفاً على قوله والافعال عقل فهجسته لا تليق بالمصنف
 لان الالف الثانية استثنائية والا الاولى مركبة من ان الشرطية والالف الثانية البنائية لا وجه لهذا
 العطف هنا وفي بعض النسخ وكان يعظم الخطر بلقظ التشبيه مع العطف وهذه النسخة هي
 السواب وأما جعل الشارح والا ان يعظم عطفه على والافعال عقل فغير صواب لان هذا استثناء
 وقوله والافعال عقل شرط الخط لما أن أخرج الجراح التي لا قصاص فيها الا بماتلف وفهم من
 ذلك ان ما عداها من الجراح فيه القصاص ذكر ان شرط القصاص فيها ان لا يعظم الخطر
 في ذلك الجرح أو الكسر كعظم الصدر وجرحه هنا ما لم يقدمه كإن الجراح ورد في المدونة
 الامر في ذلك لاهل المعرفة وكذلك في الضلع قال في كتاب الجراح منها والصلب اذا كسر خطأ
 وبرئ وعاد لهيئته فلا شيء فيه وكذلك كل كسر يعود لهيئته لا شيء فيه الا ان يكون عمداً
 يستطاع فيه القصاص فانه يقتص منه وان كان عظماً الا في المأمومة والجائفة والمنقلة
 وما لا يستطاع ان يقتص منه فليس في عمده الا الدية مع الادب ما لا يرضى الله تعالى عنه
 وفي عظام الجسد القود من الهاشمية وغيرها الا ما كان مخوفاً مثل الفخذ وشبهه فلا قود فيه
 ابن القاسم وان كانت الهاشمية في الرأس فلا قود فيها الا في لم أجدها شمة في الرأس الا كانت
 منقلة ولا قصاص في الصلب والفخذ وعظام العنق وفي كسر أحد الزندين وهما قصبتا اليد
 القصاص وان كان خطأ فلا شيء فيه الا ان يبرأ على عثم ففيه الاجتهاد وفي كسر الذراعين
 والعضدين والساقين والقدمين والكفين والاصابع القصاص وفي كسر الضلع الاجتهاد اذا
 برئ على عثم وان برئ على غير عثم فلا شيء فيه وان كسرت عمداً فهي كعظام الصدر ان كان
 مخوفاً كالفخذ فلا قود فيه وان كان مثل اليد والساق ففيه القصاص وفي الترقوة اذا كسرت
 عمداً القصاص لان امرها يسير لا يخاف منه وان كسرت خطأ ففيه الاجتهاد ان برئ على عثم
 وان برئ على غير عثم فلا شيء فيها اه وبقي على المصنف ان يعد في الجراح التي لا قصاص فيها
 الجائفة كما في المدونة وغيرها والله أعلم أبو الحسن شك في عظام الصدر والضلع فرد ذلك لاهل
 المعرفة عياض العثم والعنق والميم واللام والعين المهملة المفتوحة والهاء المشددة مفتوحة مع
 اللام وساكنة مع الميم وكلاهما بمعنى وهو الاثر والشين اه والضلع بكسر الصاد المعجمة وفتح
 اللام والترقوة بفتح التاء وضم القاف بلا همزة على الصدر المتصل بالعنق والزند بفتح الزاي
 وبانثون اه (و) ان رضى مكلف غير حربي الخ انثي رجل أي دقهما بنحو حجر عمداً وعدواناً
 ولم يمت الجنى علمه (فيها) أي المدونة (أخاف) اذا اقتص من الجاني (في رضى الانثيين
 ان يتلف) بفتح التحتية واللام أي يموت الجاني فيأثم أخذ نفسه بغير رضى التهذيب في الانثيين
 اذا أخرجهما أو رضىهما الدية كاملة قيل فان أخرجهما لمأورضهما عمداً قال قال الامام
 مالك رضى الله تعالى عنه في اخراج الانثيين القصاص ولا أدري ما قال مالك رضى الله تعالى
 عنه في الرض الا اني أخاف أن يكون رضى ما متلفاً فان كان متلفاً فلا قود فيها وكذا
 كل متلف أشبه بان قطعاً أو جرحاً ففيهما القود ولا قود في رضى ما لا يتلف (وان ذهب)
 من معصوم (كبحر) وجمع وكلام من صفات العاقل (د) بـ (ج) في القصاص من
 مكلف غير حربي الخ عمداً وانابان أو ضعه فذهب منه بصره مثلاً (اقتص) بضم القوقية

(منه)

(قوله فهجسته) بضم فسكون
 أي خسته (قوله وفهم)
 بضم فكسر (قوله من
 ذلك) أي الاخراج (قوله
 وجزم) أي المصنف ينفي
 القصاص (قوله ورد)
 بفتحات مثلاً (قوله منها)
 أي المدونة (قوله والصلب)
 بضم فسكون (قوله اذا
 كسر) بضم فكسر (قوله
 وان كان) أي الكسر
 (قوله عثم) بفتح العين
 المهملة وسكون المثناة
 أي شين (قوله وان كسرت)
 أي الضلع (قوله ان كان)
 أي كسرها (قوله وان كان)
 أي كسرها (قوله مثل
 اليد) أي كسرها في عدم
 الخوف (قوله رضى) بفتح
 الراء والصاد المعجمة مثلاً
 (قوله أنثي) بفتح الهمزة
 الاولى منثى بلانون لاضافته
 (قوله في الانثيين) خبر
 مقدم (قوله أخرجهما
 أو رضىهما) أي خطأ (قوله
 قال) أي ابن القاسم (قوله
 متلفاً) بضم فسكون
 فكسر (قوله ان قطعنا)
 بضم فكسر أي الانثيين
 (قوله أو جرحنا) بضم
 فكسر (قوله وجمع الخ)
 بيان لما دخل بالكاف (قوله
 من صفات العاقل) بيان
 كبحر واضافته للبيان
 (قوله منه) أي المعصوم

(قوله منه) أي جرحه (قوله منه) أي الجاني (قوله يجهل) بضم فسكون تفتح أي يشدد (قوله في ماله) أي الجاني (قوله عاقلة) أي الجاني (قوله ان كانت) أي الدية (قوله والا) أي وان نقصت عن الثلث (قوله ماله) أي الجاني (قوله فكلامه) أي المصنف تفرع على تقدير مثل بين دية وما (قوله وقد يكون) أي الجاني (قوله في تصويبه) أي عجم (قوله لاقتضائه) أي تصوير عجم (قوله فيها) أي المدونة (قوله بها) أي الموضحة (قوله سمعه وعقله) أي المجنى عليه ٢٧١ (قوله اقيده) بضم فكسر تفتح (قوله بذلك) أي القود

(منه) أي الجاني بمثل جرحه بعد برء المجنى عليه منه (فان حصل) للجاني مثل ما حصل للمجنى عليه بان ذهب منه مثل ما ذهب من المجنى عليه فقط (أو زاد) الحاصل للجاني على ما حصل للمجنى عليه بان ذهب من المجنى عليه بصره وذهب من الجاني بصره وسمعه مثلاً فقد استوفى المجنى عليه حقه والرائد من الله تعالى لا دخل للمجنى عليه فيه ولان الجاني ظالم والظالم أحق بان يجهل عليه (والا) أي وان لم يحصل للجاني مثل ما حصل للمجنى عليه بان لم يذهب منه شيء من المعاني أو ذهب منه غير ما ذهب من المجنى عليه (فدية) مثل (ما) أي معنى (لم يذهب) من الجاني في ماله عند ابن القاسم وعلى عاقلة عند أشهب ان كانت ثلثاً فأكثروا لا في ماله فكلامه على حذف مضاف ولا يصح ابقاء كلامه على ظاهره لان الذي لم يذهب هو بصر الجاني مثلاً وقد يكون امرأة والمجنى عليه ذكراً مع ان الجاني انما يلزمه في هذا الحال دية بصر الرجل المجنى عليه لاديه بصر المرأة الذي لم يذهب وكذا ان كان أحدهم مسلماً والآخر كافراً ولو قال فدية ما ذهب في ماله على الأصح اسلم من التكلف فاقه عجم وتلامذته البنياني في تصويبه نظراً لاقتضائه غرم دية بجميع ما ذهب وان حصل للجاني بعض ذلك وليس كذلك فيها ان أرضه موضحة عمداً فذهب بها سمعه وعقله اقيده من الموضحة بعد البرء فان برئ الجاني ولم يذهب سمعه وعقله بذلك كان في ماله ديتان دية سمع ودية عقل وقد يجتمع في ضربة واحدة قود وعقل ومن ضرب يدرج في فشت ضرب الضارب كما ضرب فان شلت يده والا فعقلها في ماله أشهب هذا اذا كانت الضربة يخرج فيه القود فلو ضرب به على رأسه بعضاً فشت يده فلا قود وعليه دية اليد ان عرفت الاظهر انه تقييد ابن الحاجب اما المعاني فكلامه مع والبصر فان ذهب شيء منها ستر اية ما فيه القصاص كوضحة اقص منه فيها فان ذهب منه استوفى والا فعليه دية ما لم يذهب ابن القاسم في ماله (وان) ضرب به بعضاً أو اطامه عمداً وانا (لذهب) بصره (والعين قاتمة) لم تخفض من المجنى عليه (فان استطيع) بضم القوقية ان يفعل بالجاني فعل (كذلك) أي فعل الجاني في اذهاب بصره مع قيام عينه فعل به فقد رفع لعثمان بن عفان أمير المؤمنين رضي الله تعالى عنه رجل اطم رجلاً فاذهب بصره وعينه قاتمة فحكم بالقصاص منه فاعيا عليه وعلى الناس حتى أتى على رضي الله تعالى عنه فامر بجعل كرسف على عين المصيب واستقبال الشمس بها فذهب بصره وعينه قاتمة (والا) أي وان لم يستطع فعل ذلك بالجاني (فالعقل) متعين عليه في ماله وشبهه في الفعل المذهب للمجنى ان أمكن ولزوم العقل ان لم يكن فقال (كان شلت) بضم الشين المجهمة أي بطلت (يده) أي المجنى عليه (ب) سبب (ضربة) لا قصاص فيها من الجاني عمداً وانا فان استطيع ان يفعل به ما يشل

رفع (قوله وعينه) أي الماطوم (قوله فحكمكم) أي عثمان رضي الله تعالى عنه (قوله منه) أي الاطام (قوله فاعيا) أي تضرر القصاص (قوله عليه) أي عثمان رضي الله تعالى عنه (قوله فامر) أي على رضي الله تعالى عنه (قوله كرسف) بضم الكاف والسين المهملة وشدا الفاء وسكون الراء أي قطن منه وف (قوله بها) أي عين المصيب (قوله بصره) أي الاطام (قوله عليه) أي الجاني (قوله في ماله) أي الجاني (قوله به) أي الجاني (قوله طفي) أي قال

رفع (قوله وعينه) أي الماطوم (قوله فحكمكم) أي عثمان رضي الله تعالى عنه (قوله منه) أي الاطام (قوله فاعيا) أي تضرر القصاص (قوله عليه) أي عثمان رضي الله تعالى عنه (قوله فامر) أي على رضي الله تعالى عنه (قوله كرسف) بضم الكاف والسين المهملة وشدا الفاء وسكون الراء أي قطن منه وف (قوله بها) أي عين المصيب (قوله بصره) أي الاطام (قوله عليه) أي الجاني (قوله في ماله) أي الجاني (قوله به) أي الجاني (قوله طفي) أي قال

(قوله عجم) أي قال (قوله هذه) ٣٧٢ أي وإن ذهب والعين قائمة (قوله مما قبلها) أي وإن ذهب كبصر يجرح (قوله بينهما)

أي المثلثين (قوله فقال) أي ابن عبد السلام (قوله وفيها) أي المدونة (قوله أي) أي ابن الحاجب (قوله متفق) بكسر الفاء (قوله هنالك) أي ما تقدم (قوله لأنه) أي في معنى الجاني (قوله مما قبله) أي الجاني (قوله ونظيره) أي المصنف (قوله لأنه) أي فرق ابن عبد السلام (قوله وهذا) أي كلام أشهب (قوله لاقتضائه) أي فرق عجم (قوله ضربت) بضم فكسر (قوله فقها) أي العين (قوله وإن أتى ذلك منها عدا) مبالغة في نفي القصاص (قوله لأنه) أي الشأن (قوله لا يوصل) بفتح الصاد (قوله تبين) أي تنهض (قوله هذه) أي الحكم المتقدم (قوله وإنه لما ثبت خبره) (قوله سبيل) أي طريق (قوله بين) أي يفصل (قوله وإن كان معينا) انظر ما عناه (قوله وإن كان) أي الفعل (قوله عدا مبالغة في نفي القود (قوله آل) بعد الهمز أي صار (قوله حكم) بضم فكسر (قوله قبل القصاص) صلة (قوله راجع للعمد) (قوله أو أخذ الدية) راجع للخطأ (قوله بقطع) أي عدا (قوله وإنه أصله) الجني عليه

يده فعل والافعال في ماله طئي عجم أي ذهبت منه فمما لا قصاص فيه كطعمة فافتقرت هذه مما قبلها ١١ وقرئ ابن عبد السلام بينهما بفرق آخر فقال في شرح قول ابن الحاجب وفيها إذا ذهب البصر بضربة والعين قائمة فإن استطاع القود من اليسار والعين قائمة أقدم مانعه أي بهذه المسئلة تنسوبة للمدونة لأنها لوهم خلاف ما قدمه في الموضحة التي ذهبت البصر والسمع فإن المذهب هناك متفق على عدم القصاص في السمع والبصر مجرد ولا مناقضة عند الشيوخ بين هذه وبين ما تقدم لأن الضرب هناك في غير محل المنفعة والضرب هناك في العين نفسها ولكنه لم يمكن من في عين الجاني لأنه أريد مما قبله في الجني عليه ١١ ونظيره سواء كان الفعل يقتص منه أم لا وكذا أطلق في المدونة وابن عرفة وغيرهم وفي فرق ابن عبد السلام نظر لأنه يقتضي أن الضرب مهما كان في محل المنفعة فالحكم ما ذكر مع أنه في المدونة من ضرب يدرجسلا أو رجلا عدا فشلت فإن الضارب يضرب بمثلها إحصاء ما شلت يده والاصكان العقل في ماله دون العاقلة ١١ فلم يذكر القصاص من الشلل إن أمكن مع أن الجناية في محل المنفعة العقل عن أشهب هذا إذا كانت الضربة يجرح فيه القود ولو ضرب به على رأسه بعصا فشلت يده فلا قود وعليه دية اليد ابن عرفة في كونه تقييدا أو حلا فالنظر والاعطهر الأول وهذا يطل فرق عجم لاقتضائه أن المنفعة هي ما ذهبت بمالا قصاص فيه فالحكم ما ذكره المصنف وقد علمت خلافا لما ظاهرا من أن ما ذكره المصنف تعا المدونة خاص بالبصر لما جاء فيه عن عثمان وعلي رضي الله تعالى عنهما لأن غير من المنافع لا يستطاع فيه ذلك ولو أمكن لقليل فيه كذلك سواء كان الضرب يقتص منه أم لا في محل المنفعة أم لا على ما يظهر من كلامهم والله أعلم ومثله المدونة في الشلل هي قول المصنف كان شلت يده في مختصر الواروا إذا ضربت العين فذهب بصرها وبقي جالها فمما قبلها خمسة مائة دينار ولا قود فيها وإن أتى ذلك منها عدا لأنه لا يوصل إلى القود في ذلك وكذلك اليد إذا شلت ولم تبين وكذلك اللسان إذا أخرج ولم يقطع هذه سبيل كل ما ذهبت منه فقهه ولم يبين عن عثمان الجني عليه وبقي جالها وإن كان معينا فقيه عقه كاملا ولا قود فيه وإن كان عدا ويؤدب الجاني مع أخذ العقل منه وإذا ضرب رجل عين رجل فادمعهما أو ضرب سبه فركها أو ضرب يده فادمعهما استوفى بجميع ذلك سنة فآل إليه أمر العين والسن واليد بعد السنة حكم به للجني عليه ١١ (وإن قطعت) بضم فكسر (يد) إنسان (فاطع) يد آخر عدا عدا وانا أو خطا قبل القصاص أو أخذ الدية وصلة قطعت (بساوى) منسوب للمساءل كونه لا دخل لخلق فيه انفراديه رافع السماء بلا عمد كذا موصافة (أو) قطعت بسبب (سرقة) لربع دينار مثلا (أو) قطعت (قصاص غيره) أي الجني عليه يقطع بان قطع يد شخص ثم قطع يد آخر فاقصص منه الثاني قبل قيام الأول (فلا شيء للجني عليه) من قصاص ولا دية كوت الجاني قبل القصاص منه فيها إن ذهبت عين من قطع عين رجل بأمر من الله تعالى أو بقطع سرقة أو قصاص فلا شيء للمقطوعة عييه ولو فقا أعين جماعة الجني وقتا بعد وقت فله فقا عييه لجميههم وكذا قطع اليد والرجل ومن قتل رجلا عدا ثم رجلا آخر قبل ولا شيء لهم عليه (وإن قطع)

(قوله إن قطع) أي المكاتب غير الحر (قوله منه) أي الماطع (قوله فيها) أي المدونة

شخص

(قوله يعني) مفعول فطخ
 (قوله سليمة) نعت يعني
 (قوله عنها) أي مقطوعة
 الكف (قوله من المرفق)
 صله قطع (قوله ليس له) أي
 المجنى عليه (قوله قولها)
 أي المدونة (قوله في قطع
 الكف) صله قولها (قوله
 أثر) صله نقل (قوله قوله)
 أي ابن الحاجب (قوله عنه)
 أي ابن الحاجب (قوله
 بذلك) أي نقله قولها في
 اقطع الكف أثر قوله
 وقبل يخبر في قطع الشلاء
 (قوله مناقضته) أي ابن
 الحاجب (قوله قلت) أي
 قال ابن عرفة (قوله لما قدم)
 أي ابن الحاجب (قوله
 شبه) أي ابن الحاجب
 (قوله وظاهر) مبتدأ (قوله
 ان الجميع سواء) خبر
 ظاهر (قوله ولا يتخلص)
 أي يصح (قوله قولي) يفتح
 اللام مثني بلا نون لاضافته
 (قوله المجنى عليه) مفسر
 نائب خبر (قوله اربع)
 فاعل يدخل (قوله واصله)
 أي تعقب ت (قوله احضره)
 أي القائل انما الدنيا أبو
 دلف (قوله وقال) أي
 المأمون (قوله له) أي الشاعر

مخصص (أقطع) أي مقطوع (الكف) يعني من الكرع يعني آخر سليمة الكف فقطعهما اقطع
 الكف (من المرفق فله يعني عليه القصاص) يقطع مقطوعة الكف من مرفقها ولا ينفق له
 غيره لان خياره ينفي ضرره (أو الدية) ايده التامة لان يد الجاني ناقصة الكف ولا يجوز
 الانتقال عنها الى غيرها ولا يتعين القصاص لانه أقل من حقه ولا الدية لان الجناية عند
 أبو عمران الفرق بين هذه واليد الشلاء ان الشلاء كالمئة بخلاف هذه ففي ساعدها منفعة
 وشبه في التخيير فقال (كم مقطوع الحشفة) الذي قطع ذكر الحشفة عمدا وانا فيضير المجنى
 عليه بين القصاص وأخذ دية كاملة من مال الجاني ابن عرفة ان قطع أقطع المجنى على رجل
 حشفة من المرفق فله يعني عليه العقل أو قطع الذراع الناقصة من المرفق ومثله في الموازية
 وقال أشبه في الموازية والجمع وعلة ليس له الا العقل ونقل ابن الحاجب قولها في اقطع الكف
 أثر قوله وقبل يخبر في قطع الشلاء نفهم عنه بعضهم بذلك مناقضته قولها في الشلاء بقولها في
 اقطع الكف وفي رواية أبي عمران الفرق بينهما بان اليد الشلاء مكنت والميت لا يقتص منه
 والذي قطعت كنهه أو أصابعه بقي ساعده وهو بعض حقه ابن الحاجب الذي كرم المقطوع
 الحشفة كقطع الكف وعين الاعى واسان الابكم كاليد الشلاء على المشهور قلت لما قدم
 قولها في اقطع الكف واليد الشلاء شبه اقطع الحشفة باقطع الكف وشبه عين الاعى ولسان
 الابكم باليد الشلاء وهو تشبيه واضح جار على تفرق أبي عمران المتقدم وظاهر قول مالك في
 المجموعة ان الجميع سواء ثم قال ابن عرفة ابن شاس الذي كرم المقطوع الحشفة والحدقة العمياء
 ولسان الابكم كاليد الشلاء مثل ما تقدم عن المجموعة ابن مزيق قوله كم مقطوع الحشفة
 لم أقف على هذا غير ابن الحاجب ولا يتخلص من جهة النقل كما عترضه شيخنا ابن عرفة وأما
 كلام ابن شاس فسال من الاشكال عند التأمل اه (وتقطع) بضم أوله بدأ ورجل الجاني
 عمدا عدوانا (الناقصة اصبعها) خلفه أو بقطع (ب) بدأ ورجل المجنى عليه (الكاملة) أصابعها
 بلا خيار يشوب بين الدية (بلا غرم) بضم فسكون على الجاني لدية الاصبع التي لا تظهر لها في يده
 أو رجله في أحد قولي الامام مالك رضي الله تعالى عنه (وخبر) بضم الخاء المعجمة وكسر المثناة
 مثقلة المجنى عليه (ان نقصت) يد الجاني أو رجله (أكثر) من أصبع (فيه) أي القصاص
 (وفي) أخذ (الدية) من مال الجاني أي دية أصابع المجنى عليه التي ليس للجاني منها وليس
 للمجنى عليه ان يقتص ويأخذ الدية فت يدخل في قوله أكثر كابن الحاجب والبيان اربع
 أصابع والنصوص عليه اصبعان أو ثلاثة اه واصله لابن عبد السلام وتبعه في التوضيح
 والشرح عاب ما زاد على الثلاث اخرى بالتخيير فلا يحتاج لنص على انه قد تقدم التخيير
 في مقطوع الكف اذا قطع ساعده من مرفقه ونأهيك بصاحب البيان انما الدنيا أبو دلف قاله
 الشيخ أحمد بابا وهو روى عن قول شاعر في المهلب

انما الدنيا أبو دلف * بين يديه ومخضره

فاذا ولي أبو دلف * ولت الدنيا على أثره

على انه وقع لفظ أكثر في نص مالك وابن القاسم ابن رشد هو مذهب المدونة كما في ق وأبو دلف
 كنية كريم من كرماء العرب اسمه القاسم بن عيسى حكى ان المأمون الخليفة أحضره وقاله

(قوله فقال) اى الشاعر (قوله فلم يقبل) اى المأمون (قوله منه) اى الشاعر (قوله وقتله) اى المأمون الشاعر (قوله دية) اى الباقي من الاصابع ٣٧٤ (قوله فيها) اى دية الاصابع (قوله وان كان) اى الباقي (قوله فله) اى المجنى عليه

كيف تجعل ابادلف الدنيا فقال انتم اهل البيت فلا يفضل عليكم فلم يقبل منه وقتله طي
اقتصر ابن عرفة على لفظ ابن الحاجب ولم يعرج على تعقب ابن عبد السلام بحال (وان نقصت
يد المجنى عليه) اورد له (اصبعها) او بعض آخر خلقة او بسعاوى او بجناية سابقة (فالقود)
من يد الجاني الكاملة الاصابع ان كان الناقص غير اجهام بل (ولو) كان (اياهما) ولا غرامة
على المجنى عليه للجاني والاولى تقديم المبالغة على الجواب (لا) قود على الجاني ان نقصت
يد المجنى عليه (أكثر) من اصبع بان نقصت اصبعين كاملين او اكثر ثم ان كان الباقي أكثر من
اصبع فله المجنى عليه دية في مال الجاني وتندرج فيها الكف وان كان اصبعه ما فله دية وفي
الكف - كومة قاله ابن رشد وان كان الكف فقط فله كومة (و) ان قطع مكلف غير حربي
عدا عدوانا لم يعصوم من مرفقه (لا يجوز) القصاص من يد الجاني (يكوع) اى منه (أ) مجنى
عليه (ذى) اى صاحب قطع من (مرفق) ان طلبه أحدهما وياه الآخر بل (وان رضيا) اى
المجنى عليه والجاني بالقصاص من الكوع لان المماثلة فيه ان امكنت حق لله تعالى ابن عرفة
ابن الحاجب لو قطع من المرفق فلا يجوز من الكوع ولورضيا قلت هذا في النوادر من
لواضحة معز واللاخوين واصبغ وقبلة الشيخ وغيره وفيه نظر من وجهين أحدهما الدليل
العام وهو الاجماع على وجوب ارتكاب أخف ضرر يدفع ما هو أضر منه من نوعه وضرر القطع
من الكوع أخف منه من المرفق ضرورة ابن رشد اذ الزم أحد ضررين وجب ارتكاب
اخرهما والثاني دليل ما في سماع عبد الملك قال اخبرني من اتق به عن ابن وهب وأشهب فيمن
ذهب بعض كفه بريشة جرحته وخاف على ما بقي يده منها فقبل له اقطع بذلك من المفصل فان
لم يخف عليه الموت من قطعه فلا بأس به ابن رشد اذ لم يخف اذ لم تقطع يده من مفصلها الا على
ما بقي منها فلا يجوز قطعهما من مفصلها ان خيف موته منه وان خشى ان لم يقطعها من مفصلها
ان يتراعى أمر الريشة الى موته منها فله قطعهما من مفصلها وان كان مخوفا ان كان الخوف
عليه من الريشة أكثر وقد أجاز الامام مالك رضى الله تعالى عنه فيها ان أجرح العبد وسقيته ان
يطرح نفسه في البحر وان علم ان فيه هلاكة ولا خلاف انه يجوز ان يفر من امر يخاف منه الموت
الى امر يرجو فيه النجاة وان لم يأمن الموت منه ابن غازي في هذا النظر نظر اه قلت له وجهه
ان تحذيره - حق لله تعالى والله أعلم (و) ان جنى ذوعين سليمة على عين ضعيفة فاذهب ابصارها
فتموخذ (بضم الفوقية وسكون الهمزة) فتح انشاء المجمة أى تفقا (العين السليمة) من الجاني
(ب) العين (الضعيفة) المجنى عليه أى سواء كان ضعفها (خلقة) أى من أصل خلقتها
(أو ضعيفة من كبر) يفتح الموخذة أى طول عمر (و) من (جدري) بضم ففتح طرأ عليها (أو
لكرمية فالقود) عب راجع جدري وما بعده بدليل ذكر جدري بالواو وصرح به مع استفادته
من قوله تموخذ لان الشرط الآتي خاص بها وسواء أخذ بسبب الرمية عقلا أم لا هذا (ان
تعمده) اى الراى الرى الآن بعد ضعفه بالجدري أو الرمية السابقة سواء أخذ لها عقلا أم لا
(والا) اى وان لم يتعمده الرى الآن (ف) بؤخذ من الدية (بجسابه) أى باقى ابصار العين بعد

(قوله ديتها) اى الاصبع
(قوله وان كان) اى الباقي
(قوله بالقصاص) صلة رضيا
(قوله فيه) اى القصاص
(قوله قلت) اى قال ابن
عرفة (قوله للاخوين) اى
مطرف وابن المباحشون
(قوله وقبلة) بكسر الباء
(قوله وهو) اى الدليل
العام (قوله دليل ما)
اضافته للبيان (قوله منه)
اى قطعها من مفصلها
(قوله وان كان) اى قطعها
من مفصلها (قوله فيه)
اى طرح نفسه في البحر
(قوله تحذيره) اى
القصاص (قوله راجع)
اى فالقود (قوله بدليل)
على راجع الخ (قوله به) اى
فالقود (قوله استفادته)
اى فالقود (قوله لان
الشرط الآتي) اى ان
تعمده باعتبار التفصيل في
مفهومه بأنه ان لم تعمده
فعلية من دية بجسابه
ما بقي ان كان أخذ للرمية
الاولى دية والا فله ديتها
كاملة كما ياتي في قوله وكذا
المجنى عليها ان لم يأخذ لها
عقلا (قوله فيها) اى الضعيفة
بجناية عليها (قوله وسواء
أخذ) اى المجنى عليه (قوله

ضعفها

بسبب الرمية) أى السابقة وهذا المقرر بقرينة ظني اه كان المتاعب عطف جدري باوول كرمية
بواو ويكون فالقود والشرط راجعين لها فقط وزياد فان أخذ لها عقلا عقب فيجابه

(قوله اذا كان) أى الجنى
عليه (قوله لها) أى الرمية
السابقة (قوله والا) أى و
ان لم يأخذها عقلا (قوله
فعليه) أى الخطي (قوله
بالشرط) أى اخذ عقل الرمية
السابقة (قوله الا) أى
في مفهوم وكذا الجنى عليها
ان لم يأخذ عقلا (قوله فيها)
أى المدونة (قوله بخلاف
الدية) أى في أصابتها خطأ
فلا تؤخذ كاملة بل يؤخذ
منها بحسب ما بقى (قوله
أى الجنى عليه) (قوله عليه)
أى الجنى عليه (قوله ثم
رجع) أى ماله رضى الله
تعالى عنه (قوله فقال) أى
ماله رضى الله تعالى عنه
(قوله ان أحب) أى الجنى
عليه (قوله الى) بشد الياء
(قوله خرج) بفتحات مثقلا
قوله منها) أى مسئلة المدونة
(قوله بوجوب القود) أى
عينا ان لم يوف (قوله ويخرج)
بضم فتحة مثقلا (قوله
منها) أى مسئلة المدونة
(قوله روايته) أى اشهب
(قوله ويخرج) بفتحات مثقلا
(قوله ذلك) أى دفع دية
عينه (قوله هذا) أى الزام
الاعور بدفع دية عينه
(قوله مسئلة) أى المسئلة
(قوله يلزم) بضم فسكون
فكسر

ضعة ما يجدرى أو رمية فان كان الباقي نصف ابصارها فعلى الجاني الخطأ نصف ديتها وعلى هذا
القياس اذا كان اخذها عقلا والافعال ديتها كاملة كما يأتى في قوله وان لم يأخذها عقلا الخ
البنائي لا حاجة لقوله فالقود بعد قوله وتؤخذ ذالعين الخ ولا لقوله ان تعدله لان الكلام في
العمد ولا لقوله والافعال مع قوله الا تى وكذا الجنى عليها ان لم يأخذ عقلا الخ مع اخذ
ما هنا بالشرط الا تى ابن عرفة فيهما لابن القاسم رحمه الله تعالى لو أصيبت يد رجل أو رجله
أو عينه خطأ ضعفت فأخذها عقلا الا انه يطش ويعمل باليد والرجل ويصير بالعين ثم
أصابها رجل عمدا ففيها القود بخلاف الدية الشيخ في المجموع في عين المكبر تضعف ثم تصاب
عمدا ففيها القود وما نقصها من جدرى أو كوكب أو رمية أو غيرها الا قود فيها ولو لم يأخذ
بنقصها شيئا عبد المالك تاويله ان كان نقصا فاحشا كثيرا ابن رشد بعض أهل النظر لخص
قول عيسى في العين الناقصة تصاب ان نقصت بسماوى ولو كثر في أصابة بأقلام عمدا القود
وان نقصت بجناية فكذلك ان قل أو كثر فالعقل ابن رشد ليس هذا بصحيح ان نقصت كثيرا
ولو بسماوى فالعقل (وان نقا) شخص (سالم) عينا معامن العبي أو سالم المأله للعجى عليها
فقفا (عين) شخص (اعور) أى من ذهب بصر إحدى عينيه بجناية أو غيرها (قوله أى الجنى
عليه) (القود) بقى نظير عينه من الجاني (أو) اخذ (الدية) حال كونها كاملة من ماله (أى
الجاني لان عين الاعور بمنزلة عينين ابن عرفة في النوادر من الموازية والمجموع روى ابن
القاسم وغيره في عين الاعور تصاب عمدا من صحيح فالاعور يخرج في القود وأخذ دية عينه ألف
دينار محمد هذا قول مالك وكل أصحابه رضى الله تعالى عنهم ولم يختلفوا في ذلك وكذلك ذكر
محمون ولا يكره الأجرى رواية شاذة أن مالكا رضى الله تعالى عنه اختلف قوله فقال هذا
وقال ليس له الا القود محمد بن القاسم واشهب كان الجاني صحيح العينين أو صحيح التي مثلها
للاعور (وان نقا) شخص (اعور من) شخص (سالم) أى صحيح العينين عينا (مسئلة) للعين
السائلة (ه) أى الاعور (قوله) أى الجنى عليه (القصاص) بقى عين الاعور السائلة فصير
أسمى (أودية) أى عين الاعور السائلة التي (ترك) الجنى عليه فهاها ألف دينار مثقلا فالبار
للجنى عليه للجاني ابن عرفة للامام مالك رضى الله تعالى عنه ان نقا الاعور عين الصحيح التي
مثلها بأية الاعور انه ان يقتص وان أحب فله اخذ دية عينه ثم رجع فقال ان أحب اقتصر
وان أحب فله دية عين الاعور ألف دينار وهذا الجنب الى عياض خرج بعضهم منها قولوا
بالخيار في اخذ دية بريح العمد وهو قول ابن عبد الحكم خلاف مشهور قول مالك وأصحابه
بوجوب القود وما اختلف عليه ويخرج منها جابر القاتل على الدية مثل قول أشهب خلاف
معروف روايته وترجى منهم في هذا وقال أبو عمران انما قاله لعدم تساوى عين الاعور
واحدى عيني الصحيح فلم يعمه القصاص اذ هي مثل عينه في الصورة فان عدل عن القصاص
الى الدية فليس للاعور ان يأتى ذلك لانه دعوى اصواب عياض ههنا غير بين ويلزم فيه الجبر
على الدية وخرج منها بهن شيبوخنا ان لولى اذا كثر القاتلون ان يلزم كل واحد منهم دية
كاملة عن نفسه قدر دية أو من أراد استحياء منهم بقتل من شاء وكذا في قطع جماعة يدرجل
عياض هذا لازم لابن عمران على تعليله في زيادة المسئلة لان جماعة أنفس زيادة على نفس على كل

(قوله قيمته) أي الجاني الالاعور ٣٧٦ (قوله أولاً) يشد الواو (قوله على) يشد الباء (قوله لان دينها) أي عين الاعور

(قوله قال) أي أبو عمران
(قوله فانه) أي مسسم لك
الرهن (قوله قيمته) أي
الرهن (قوله له) أي أبي
عمران (قوله افتسكاك) أي
أي الرهن (قوله اذله) أي
الراهن (قوله اسلامه) أي
الرهن فيما رهن هوفب
(قوله قال) أي أبو عمران
(قوله أرأيت) أي اخبرني
(قوله عليه) أي الجاني
الاعور (قوله عينه) أي
الصحيح (قوله ثم رجع) أي
مالك رضي الله تعالى عنه
(قوله فقال) أي مالك رضي
الله تعالى عنه (قوله
الآخر) بكسر الخاء (قوله
الى) يشد الباء (قوله انه)
أي الجاني عليه (قوله ليس
له) أي الجاني عليه (قوله
الاول) أي تخيير الجاني
عليه بين القود واخذدية
عين الاعور ألف دينار
(قوله قولي) بفتح الدال
(قوله وقوله) أي مالك
رضي الله تعالى عنه (قوله
مذهب) أي ابن القاسم
(قوله فقيها) أي المدونة
(قوله أولاً) يشد الواو
(قوله وهو) أي اخذ الدية
كاملة ونصفها في العنين
(قوله فيهما) أي العنين
(قوله بالمدة) أي عيها

حال قبل لابي عمران لو تمسدى رجل على الجاني في هذه المسئلة ففقا عينه فقال المفقوا عينه
أول الجاني هلى من جنى عليه أنت اثلقت عيننا كنت استحق ففأها أو ألف دينار عنها فاغرم لي
قيمة ما اثلقت على لان دينها كمن متواطأ عليه في سلامة اسمك لكنت قال في هـ هذا نظر وأشار الى
تخيرها برهن في ألف دينار قيمته مائة دينار اسمك فانه يلزمه قيمته دون ما رهن فيه قبل له
الاعور كان مجبوراً على افتسكاك عينه بالألف وليس الرهن كذلك اذ ليس مجبوراً على افتسكاك
اذله اسلامه قال أرأيت لو كان الجاني عدياً بطبر على الألف فترجح فيها وقال انظر لو قال الجاني
عليه كان لي ان أتبع الاعور بالألف عليه رمسئلة المدونة هي سماع عيسى ابن القاسم قول
مالك بخير الصحيح في القود واخذدية عينه خمسة مائة دينار ثم رجع فقال بخير في القود واخذدية
عين الاعور ألف دينار ابن القاسم قوله الآخر أحب الى واحسن ما سمعت انه ليس له الا
القود من عين الاعور الا أن يصطلحاً على أمر فان اصطالحاً على الدية مبهمة فانه عاقل على التي
فقت خمسة مائة دينار ثم رجع ابن القاسم الى تخيير في فق عين الاعور أو دينها ألف دينار ابن
رشد قول مالك الاول على القول بان للولي جبر القاتل على الدية وهو قول أشهب واحمد قولي
مالك وقوله الاخير الذي قال ابن القاسم انه احسن ما سمعت فهاص على اصل مذهبه وروايت
انه ليس للولي جبر القاتل (وان فقا) الاعور من السالم (غيرها) أي غير مماثلته بأن فدأ منه مثل
الاعور اعدوا لنا (فنه فدية فقط) يلزم الجاني (في ماله) وليس للجاني عليه القصاص وفيها
ان فقا أعور الجاني يفي صحيح خطأ فله على عاقلته نصف الدية وان فقا عاقلته نصف الدية
دينار في ماله ولا يقاد من يدأ وعين اوسن الا بمثلها (وان فقا) الاعور (عين) بفتح النون فقي
عين حذفت نونه لاضافته الى الشخص (السالم) العنين عدا عدا وفاقا (فانقود) بفتح عين
الاعور بمائتها (ونصف الدية) في مال الاعور الجاني وسواء فقا التي ليس لمثلها أولاً او ابتداء
بفق التي لمثلها على المشهور ولم يخير الجاني عليه في فق المماثلة واخذديتها ألف دينار لئلا
يلزم اخذ الدية الكاملة ونصفها في العنين وهو خلاف ما قرره الشارع من أن فيه مادية كاملة
فقط ابن الجاني لو فقا الاعور عني الصحيح فالقصاص ونصف الدية وقال أشهب ان فقا عاقلته
معاني فور واحد أو بدأ بالمدومة فيكأ تقدم فان بدأ بقا لمثلها ثم ثنى بالآخرى فالف دينار
مع القصاص الموضح لانه لما فقا التي لمثلها وجب القصاص وصار الجاني عليه أعور فوجب
في عينه ألف دينار ابن عرفة وفي السماع وقال أشهب قياساً على قول مالك رضي الله تعالى عنه
لاخير الذي أخذدية ابن القاسم ان فقا عيني الصحيح معاني فور واحد خيرا الجاني عليه في فق عينه
مع اخذدية عينه الاخرى خمسة مائة دينار وترك عين الجاني واخذ عاقلتها القاص خمسة مائة
دينار عقل الاخرى وان فقا عاقلتي مجامين فان بدأ بقا مثل التي هي باقية خيرا الجاني عليه في
فق عين الجاني واخذ عاقلتها ألف دينار وان بدأ بقا مثل الذاهبة منه فاعاقلها عاقلها خمسة مائة
دينار وعليه في الاخرى القود وللشجر روى على ان فقا اعور عيني صحيح عدا فله فق عيني
الاعور واخذدية عينه خمسة مائة دينار أشهب ان كان في فور واحد وان بدأ بعقل التي هي عينه
العوراء فله فيها نصف الدية وفي الاخرى القود وان بدأ بعقل عينه الصحيحة فله فيها القود وفي
الاخرى ألف دينار وقاله مالك وأصحابه رضي الله تعالى عنهم (وان قلعت) بضم فكسر (سن)

قوله (بكانت) أي القصاص ونصف الدين (قوله وجب) أي ثبت

(قوله منه) أى القصاص (قوله ولا) أى الن (قوله بعده) أى قاعها (قوله حكمه) أى القلع (قوله وان أخذت الدية) أى
 للسن المتلوعة خطأ (قوله فردت) بضم الراء أى الس لخطأها (قوله الاخذ) ٣٧٧ بحذف زكسر الخاء (قوله منها) أى

الدية بيان شيأ (قوله فيها)
 أى المدونة (قوله طرحت)
 بضم فكسر (قوله فيها)
 أى السن (قوله ولورد) أى
 الجنى عليه (قوله له) أى
 الجنى عليه (قوله ضرب)
 بضم فكسر (قوله اليه)
 أى المضروب (قوله فلا
 يرد) أى العقل (قوله ثم
 زال) أى المنة عن عيظه
 (قوله بعد ذلك) أى اخذ
 ديتها (قوله واختاره) أى
 عدم الرد (قوله ان قضى)
 بضم فكسر (قوله به) أى
 عدم الرد (قوله فيها) أى
 العين أى نزال الماء منها
 (قوله فيها) أى المسئلة
 (قوله ثالثها) أى فى البصر
 الخ) أى وأولها يرد فيها
 وثانيها لا يرد فيها (قوله
 قبل الحكم) أى بالدية
 (قوله فلا يقضى له) أى
 الجنى عليه (قوله بشئ) أى
 من الدية (قوله الكبير)
 أى المتفر (قوله اذ ارد هما)
 أى السن والاذن (قوله
 فيها) أى السن والاذن
 (قوله غرم) أى المستفاد
 منه (قوله ولم يذكرها) أى
 مراتب الولاء (قوله هناك)
 أى فى باب الولاء (قوله ولم
 يبينها) أى المراتب (قوله

عـ دعدو وان آمن مع موم مغفر وأعيدت مكانها واضطربت جدا (فتبنت) أوتيت مكانها
 أخرى (فالقود) لأن المعتبر فى القصاص يوم الجناية ولأن المقصود منه إيلام الجاني لردعه
 وردع أمثاله ولا تم الاتعود على أصل عروقتها (وقى) قلع (الخطأ) وثبوتها بعده قبل أخذ عقلها
 فلا يسقط بثبوتها حكمه فيؤخذ عقلها وهو نصف عشر الدية (ك) دية (الخطأ) فى قلعها ولم
 تثبت وفى غيرها العقل مسمى كوضعة ومنقلة يؤخذ عقلها ثم تعود كما كانت فلا يسقط العقل
 اتفاقا لحكمه اللغوى وان أخذ الدية فردت وثبتت فلا يرد الاخذ شيأ منها ابن عرفة فيها بن
 طرحت منه عما فردها وثبتت فله القود فيها وكذلك الاذن ولورد السن فى الخطأ فتثبت كان
 له العقل وفى جماع الشهب من ضرب فذهب عقله فأخذ العقل بهد السنة ثم رجع اليه عقله فلا
 يرد وهو حكم مضى ابن رشد مثله فى الموازية فيمن ضربت عينه فنزل الماء فيها أو ييضت
 فأخذ ديتها ثم زال بهد ذلك فلا يرد شيأ واختاره محمد بن قصى به بعد الاستقصاء والائتاف وقال ابن
 القاسم فى بياض العين ونزول الماء فيها يرد ما أخذ قبل له وهو خلاف قوله فى مسئلة العقل ولا
 فرق وقيل قوله فى العقل لا شهب والفرق ان العقل ذهب حقيقة ثم عاد والبصر ستره سائر دون
 ذهابه حقيقة فأنكشف فظهر يرجوعه خطأ حكم الحاكم بالدية فتحصل فيها ثلاثة أقوال ثالثها
 يرد فى البصر لاقى العقل ولو عاد البصر والعقل قبل الحكم فلا يقضى له بشئ اتفاقا وحكم
 السمع حكم البصر وسن الكبير يقضى له به عقلها ثم يرد عقلها فتثبت فلا يرد عقلها اتفاقا اذ لا ترجع
 على قوتها هذا قول ابن القاسم وأشهب فى الموازية وروايته فى رسم الاقضية والاذن كان سن
 اذ ارد هابعد الحكم فتثبت واختلاف اذ ارد هـ ما ثبتت او عاد تالهيته ما قبل الحكم بالعقل
 قائم فى السن لا الاذن ثم قال ولا خلاف فى القود فقيم ما لو عاد تالهيته ما فان اقتصر بهد ان
 عاد تالهيته ما فعاتد اذن المقتصر منه كذلك فذلك وان لم تعد فلا شئ له وان عادت سن
 المستفاد منه واذا لم تعد سن الاول ولا اذنه غرم العقل فله شهب فى الموازية (والاستيفاء)
 أى طلب القصاص من الجاني على النفس (للعاصب) لانه يقول بنفسه نفسه ان وجد والا
 فعاصب الولاء ان وجد والا فلا مام وليس له العفو قاله ابن الحاج وقال ابن رشد لا يذبح له الآن
 يكون كل من انقضى والمقتول ككافرا ثم اسلم القاتل ونجى الجسد لادم والاخ لها والزوج
 وان تعدد العصابة واختلفت درجاتهم فيرتبون هذا (ك) ترتبهم فى الارث (الولاء) فى تقديم
 ابن وابنه وان سفل ثم الاب الخ (الابجد) الاقرب (والاخوة) الاشقاء والاب (ف) هما (سيان)
 بكسر السين المهملة وشدة المثناة تحت أى مستويان فى الاستيفاء ويليه م بنو الاخوة ولم يقل
 كالارث المغنى عن الاستثناء لان الجسد المساوى للاخوة هنا هو الجسد الاقرب والمساوى لهم فى
 الارث الجسد وان علا البناء على مراتب الولاء لم يذكرها هناك بل احالها على صلاة
 الجنازة ولم يبينها هناك بل قال ثم اقرب العصابة فالاولى الاحالة على النكاح لقوله فيه وقدم ابن
 قاسبه فجاءه فابنه الخ ابن عرفة الاحق بالدم منه له ابن رشد بأنه ذو نصيب ذو بقية اقربه
 يحجب بعده ثم ذو الابوة اقربه يحجب بعده وولد الاقرب وهم الاخوة فى الاب دينة والاهام

هناك) أى فى صلاة الجنازة (قوله فيه) أى النكاح (قوله حصله) بفتح حاء متصلة (قوله بانه)
 صلة حصله أى الاحق (قوله ذو بقية) بدل من ذو نصيب (قوله والاعلام) عطف على الاخوة

في غيره يجب الابعاد من آية كالأخوة في ولاية النكاح والخفاقر والولاة عند ابن القاسم
الأنه جعل الجد كالأخوة قلت للخمعي عن محمد بن أشهب الأخوة أحق من الجد كالأخوة
ورافقه ابن القاسم في الولاة قلت في النوادر عن محمد بن القاسم في بعض مجاميعه الأخ أولى من
الجد محمد أظنه غلط من أخبرني به وهذا قول أشهب قلت عزاء ابن حارث لصننون فقط الشيخ
في المجموعة عن ابن القاسم لأشئ للام في الدم اللخمعي في لغو الترجيح بالشرك في الأم بين
الأخوة قولان لابن القاسم وأشهب قلت مقدم قول ابن رشد قول ابن القاسم في استحقاق
الدم كالولاء إلا في الأخوة مع الجد يقتضي أن الشقيق مقدم على الأخ للاب كالولاء اللخمعي أن
لم يكن ذوا نسب فالمولى الأعلى والأسفل لغو (و) أن كان الاستيفاء للجد والأخوة وثبت ثبوت
الدم على قسامة (في حلف) الجد (الثالث) من إيمان القسامة أن كان معه أخوان وأن كان معه
أخ يختلف النصف سواء كان القتل خطأ أو عمدًا في هاتين الصورتين (و) أن كان معه أكثر من
أخوين (هل) يحلف الثلث في الخطأ والعمد أو (الافى العمد) فيحلف (كاخ) فيقدر أخا زائدًا
على عدد الأخوة وتقسيم الخمس على عددهم ويحلف كل مانابه فان كانوا ثلاثة فيحلف ربعها
وأربعة فيحلف خمسها وعلى هذا القياس في الجواب (تأويلان) لقولها وان كانوا عشرة أخوة
وجسد أحاف الجد ثلث الإيمان والأخوة ثلثين فعملها ابن رشد على ظاهرها من عمومها في
الخطأ والعمد فقال في المقدمات ابن القاسم يحلف الجد ثلث الإيمان في العمد والخطأ فاما
الخطأ فنصواب واما العمد فالقياس على مذهبه أن تقسم الإيمان بينهم على عددهم وجعلها
بعض شيوخ عبد الحق على الخطأ واما العمد فكأن ذكر ابن رشد أنه القياس اه نقله بعض
الشارحين وأبو الحسن والعشرة مثال والمدار على الزيادة على الاثنين أفاده البناء في (و) أن
كان للقتل عمد أو ناعصة بعضهم حاضر وبعضهم غائب وأراد الحاضر القصاص من
القاتل (انتظر) بضر التام وكسر الظاء المجرمة عاصب (غائب) عن بلد المقتول مساو للحاضر
في الدرجة كاحدين أو أخوة أو إمام عسى أن يعثروا فيسقط القصاص إذا لم تبعده غيبته
بأن كان قريبًا أو متوسطًا بحيث يصل إليه الخبر فان عفا الحاضر فلا ينتظر الغائب وسقط
القتل والغائب نصيبه من دية عمد ومفهوم لم تبعده غيبته عدم انتظار بعيد الغيبة كسير بارض
حرب وشبهه وكفة قد يجوز عن خبره الخطي يعني أنه إذا كان للمقتول وليان أحدهما غائب
والآخر حاضر فليس للحاضر أن يستبد بالقتل قبل أن يعلم رأي الغائب الآن يكون الغائب
بعيد الغيبة فانه لا ينتظر وظاهر المدونة أن الغائب ينتظر وان بعدت غيبته في كتاب دياتها
وإذا كان القتل بغير قسامة وللمقتول ولدان أحدهما حاضر والآخر غائب فاما للحاضر أن
يعفو فيجوز العفو على الغائب وله حصته من الدية وليس له أن يقتل حتى يحضر الغائب
فعملها ابن رشد على ظاهرها كما ذكر في جماع يعي من كتاب الديات وكذلك ذكر ابن عرفة عن
تعلية أبي عمران عن ابن أبي زيد أن ظاهرها الانتظار وان بعدت غيبته وقد ابن يونس المدونة
بما إذا لم تبعده غيبته قال فالهمنون فيمن بعد جد أو أبس منه كالأسير ونحوه ابن عرفة في
النوادر عن المجموعة ابن القاسم ينتظر الغائب الآن يكون بعيد الغيبة فلن حضر القتل ثم
ذكر كلام بهنون ابن عرفة فخذف الصقلي قول ابن القاسم قصور اه فعمل من كلام ابن عرفة

(قوله قصور) خبر حذف (قوله فاعلم) بضم العين

(قوله ويضم الياء وفتح الهاء) (قوله منه) أي كلام ابن عرفة (قوله فلذا) أي عدم تقييد قول ابن القاسم بالبعد عنه لم يقيده المصنف (قوله كقول سحنون) راجع لتقييده (قوله وعلم) بضم العين (قوله انه) أي المصنف (قوله كما قال ابن رشد) راجع لحملها على ظاهرها (قوله وفيها) أي المدونة (قوله ويكتب) بضم الياء وفتح التاء (قوله اليه) أي الغائب (قوله ان أمكن) أي وصول الكتاب اليه (قوله فان ايس) بضم فسكون (قوله منه) أي الغائب (قوله فلا ينتظر) بضم (قوله ٣٧٩) بضم الياء وفتح التاء (قوله فقهيا) أي المدونة (قوله اثر ما سبق

عنها) أي قولها اذا كان القتل بغير قسامة ولم يقتول ولدان أحدهما حاضر والاخر غائب فانما للحاضر ان يعفو فيجوز العفو على الغائب وله حصته من الدية وليس له ان يقتل حتى يحضر الغائب (قوله ولا يكفل) بضم فسكون ففتح أي لا يضمن (قوله من القصاص) بيان (قوله انه) أي المجهوس بالقتل (قوله هذا) أي حبس القتيل (قوله أي المقتول) (قوله لقرب افاقتة) أي المعنى عليه انتظاره (قوله يشقل) بضم فسكون ففتح فكسر مثقلا (قوله لقصر مدته) أي البرسام عليه انتظاره (قوله منه) أي البرسام (قوله به) أي البرسام (قوله فيها) أي المدونة (قوله ينتظر) أي الصغير (قوله وافتى) أي ابن رشد (قوله بانتظار الصغار) صله أفتى (قوله هم) أي الصغار (قوله فسئل) بضم فسكون أي ابن رشد (قوله فقال) أي ابن رشد (قوله انه) أي الشان (قوله له) أي

ان ابن القاسم لم يقيده بالبعد جدا ويضم منه ان كلام سحنون خلاف قول ابن القاسم فلذا لم يقيده المصنف الغيبة يبعدها جدا كقول سحنون وكما هو ظاهر كلام ابن الحاجب وعلم من كلام المصنف انه لم يرتض حل المدونة على ظاهرها كما قال ابن رشد وفي الشامل وفيها انتظار الغائب وهل ان قربت غيبته وهو الاصح أو ما لم يقتاتا ويلان ويكتب اليه ان أمكن فان ايس منه فلا ينتظر كاسيه وشبهه (تبيهاات الاول) * اذا قلنا ينتظر الغائب فان القاتل يحبس فقهيا اثر ما سبق منها ويحبس القاتل حتى يقدم لغائب ولا يكفل اذ لا كفالة في النفس ولا فيعاد ونها من القصاص (الثاني) * ظاهر ابن عرفة والبرزلي انه يقيده بالحديد في الحبس (الثالث) * هذا ظاهر اذا كان للقاتل مال ياكل منه أو أجرى له من بيت المال ما ياكل منه أو التزمت احد والا فانتظر كيف يعمل فيه هل يطلق من السجن وهو الظاهر اذ يبعد ان يقول الله بانه يخلد في السجن حتى يموت جوعا (الرابع) * هذا الخلاف الذي ذكرناه في انتظاره بعد الغيبة حيث تعدد أولياء الدم وغاب بعضهم فان لم يكن له الاولى واحد غائب او غاب جميع الأولياء فالظاهر انتظارهم مطلقا ولو بعدت غيبتهم ويشهد لذلك فرع الوفاة في القولة قبل هذه لكن مع نفقة موجودة للقاتل هذا الذي ظهر لي ولم أرفهيا نصا مع البحث علمنا في المدونة وأبى الحسن والبرجاني والنوادر والبيان وابن عبد السلام والتوضيح والشامل وكبيرهم رام والمقدمان والذخيرة وغيرها والله أعلم وفرع الوفاة نصه اذا أقر رجل انه قتل محمدا ولم يعرف المقتول ولم يوجد له أولياء يقومون بدمه مجتهدا لم يأتوا به فله فعل له ولي به فوقع دمه اه (وانتظر) بضم القوقية وكسر الظاء المعجمة ولى (مغمى) بضم فسكون ففتح أي غاب علة له كدعه مرضه لقرب افاقتة (و) انتظر ولى (مبرسم) بضم الميم وفتح الموحدة والسين المهملة عقب راسا كنه أي برأسه ورم ينقل الدماغ لقصر مدته اما بجملة منه أو موت به (لا) ينتظر ولى (مطابق) بضم فسكون ففتح أي متواصل جنونه ابن عرفة فيها ان كان أحد الوليين مجنونا مطبعا فلا تسخر ان يقتل وهذا يدل على أن الصغير لا ينتظر وان كان في الأولياء غمى عليه أو مبرسم انتظر افاقتة لان هذا مرض ابن رشد القياس قول من قال ينتظر وأفتى قمين له بنون صغار وعصبة كبار بانتظار الصغار فانما لا يجزم أحق بالقيام بالدم فستل عن قتياله بخلاف الرواية المأثورة في ذلك فصال خفي على السائل معنى ذلك فظن انه لا يسوغ الحاقه في العمدول عن الرواية وأيس كذلك بل لا يسوغ له تقليدها لبعدها عنه بعضها بين أهل المذهب لا خلاف فيها بين أحد من أهل العلم وهذه الرواية مخالفة للاصول واستدل على مخالفتها بما خاص به وجوب اعتبار حق الصغير وتأخير بلوغه كحق له يشاهد واحد ويان لسبب القتال على الذية على قول أشهب واحد قول ابن القاسم ورواية الاخوين ابن عرفة لا ينجي ضعف هذا ولا يغتبره في زماننا انما ساغ ذلك له لعلوطيته وقال

المفتي (قوله تقليدها) أي الرواية (قوله علمه) أي المفتي (قوله عمنها) أي الرواية (قوله فيها) أي الرواية (قوله واستدل) أي ابن رشد (قوله وتأخير) أي الصغير عطف على اعتبار (قوله كقوله) أي الصغير (قوله وبان له) أي الصغير الخ عطف بما حاصله (قوله لقول) بفتح الهمزة (قوله هنا) أي قول ابن رشد القياس الخ (قوله ولا يغتبر) بضم الياء وسكون الغين (قوله به) أي كلام ابن رشد (قوله ذلك) أي فتوى ابن رشد بانتظار الصغير (قوله له) أي ابن رشد

(قوله عاصره) أي ابن زشد (قوله ٢٨٠ على هذا) أي الذي ائق ابن زشد (قوله هو) أي انتظار الصغير (قوله انه) أي ابن

رشد (قوله بذلك) أي انتظار الصغير (قوله عنه) أي مالك رضى الله تعالى عنه (قوله ولهم) أي العصبية (قوله عنه) أي مالك رضى تعالى عنه (قوله ولهم) أي الصغير (قوله في القود) صلة ينظر (قوله له) أي ولهم (قوله ان يقسم) أي ولهم (قوله ان وجد) أي ولهم (قوله له) أي ولهم (قوله من العصبية) أي ان يقسم معه (قوله في قربه) أي درجة ولهم (قوله ذلك) أي عفوهم (قوله وان لم يكن) أي الرجل المستعان به على القسامة (قوله خسين) مفعول - خلف (قوله وان لم يجد) أي الكبير (قوله واستوفى) بضم التاء وكسر النون (قوله ويجوز) أي يمضى عفوهم (قوله له) أي الغائب (قوله له) أي الحاضر (قوله الغائب) مبتدأ (قوله يكتب) بضم الباء وفتح التاء خبر الغائب (قوله فيصنع) أي الغائب (قوله يحب) بضم الباء وكسر الحاء (قوله لا ينتظر) بضم الباء وفتح الظاء (قوله عليه) أي الباني (قوله له) أي القتل (قوله له) أي الصغير (قوله فان توقف الخ) مفهوم لم يتوقف الخ (قوله وكن) بضم الكاف وشدة النون أي النساء (قوله رجلان) بضم فسكس مثة لا يقدون رجلا

بعض من عاصره ليس العمل على هذا اذ هو خلاف قول ابن القاسم وفي طرقة بعض نوازه مانصه ليس العمل على هذا اذ هو خلاف قول ابن القاسم وقال ابن الحاج انه أفتى بذلك من غير رواية ولا حجة فان قلت ما هي الرواية الماثورة في ذلك قلت في الموازية والمجموعة روى ابن وهب وأشهب في قبيل له يثون صفار وعصبية فلا عصبية القتل ولا ينتظر بلوغ الصفار قال عنه ابن وهب ولهم العفو على الدية وتسكون بينهم قال عنه أشهب ينتظر للصغار ولهم في القود والعفو على مال وله أن يقسم ان وجد معه من العصبية من يقسم معه وان لم يكن في قربه ثم يكون لهذا الذي هو أدنى بالصبي القتل أو العفو على الدية وانظر عزوه للموازية والمجموعة وقد قال في كتاب الديات من المدونة وان كان المقتول عددا ولد صغير وعصبية فلا عصبية ان يقتلوا أو يأخذوا الدية ويعفوا ويجوز ذلك على الصغير وفيها أيضا اذا كان للمقتول أولاد صفار والقتل بقسامة فلا ولياء المقتول نجعل القتل ولا ينتظر أن يكبر ولده فيبطل الدم وان عفو فلا يجوز عفوهم إلا على الدية لا على أقل منها وان كان أولاد المقتول صفارا وبكارا فان كان البكارا اثنين فصاعدا فلهم ان يقسموا ويقتلوا ولا ينتظر بلوغ الصفار وان عفا به منهم فللباقى والأصاغر حظهم من الدية وان لم يكن الأولاد كبيرين وغير فان وجد الكبير رجلا من ولادة الدم حلف معه وان لم يكن بمن له العفو خمسين يمينا ثم لا يقتل وان لم يجد من يحلف معه حلف خسا وعشرين يمينا واستوفى العفو فاذا بلغ حلف أيضا خسا وعشرين يمينا ثم استحق الدم وان كان القتل بغير قسامة وللمقتول ولدان أحدهما حاضر والآخر غائب فالتام العاضر أن يعفو ويجوز على الغائب ويكون له حصته من الدية وليس له أن يقتل - قى يحضر الغائب ويحس القاتل حتى يقدم الغائب ولا يكفل إلا ذكاة في النفس ولا في دونه من القصاص وان كان للمقتول أولاد صفار وبكارا فلكبارا يقتلوا ولا ينتظر والصفار وليس الصغير كالغائب الغائب يكتم له فيصنع في نصيبه ما يجب والعفو غير بطول انتظاره فيبطل الدم وان كان أحد الوالدين مجنونا مبطنا فلا آخر ان يقتل وهذا يدل على أن الصغير لا ينتظر وان كان في الأولاد مغمى عليه أو مبرم فانه ينتظر فاقتله لان هذا مرض من الأمراض اه وفيها أيضا هو أصرح في المسئلة وإذا كان للمقتول عددا ولد صغير وعصبية فلا عصبية ان يقتلوا أو يأخذوا الدية ويعفوا ويجوز ذلك على الصغير وليس لهم ان يعفو على غير مال اه أبو الحسن قوله يبطل الدم أي ما جرت القاتل حلف أنفسه أو هروبه من السكن اه (و) لا ينتظر (و) (صغير) واحد أو متعدد (لم يتوقف الثبوت عليه) لافرار الجاني بالقتل أو شهادة عدلين عليه به أو وجود عاصمين كبيرين أو كبير مساو له غير في الدرجة وعاصب يستعين به فان اقتضى البالغ فلا شيء له صغير وان عفا مضى عفوهم على الصغير وله نصيبه من الدية فان توقف الثبوت على الصغير حلف الكبير خسا وعشرين يمينا مع حضور الصغير وخمسين اقاتل حتى يبلغ الصغير ويحلف خمسا وعشرين يمينا واستحق فان شاء اقتضى وان شاء عفا (و) الاستيفاء (للنساء ان ورثن) المقتول ~~من~~ عصبية لو رجلان فلا استيفاء لذوات الارحام كالحالة ولا تلاخت لام (ولم يساو هن) أي النساء (عاصب) بان لم يوجد عاصب أو كان انزل منهن كم مع بنات فلا كلام للبنات مع البنات ولا الاخوات مع الاخ ولا لام مع الاب لمساواة العاصب (و) ان كان الاستيفاء للنساء وعصبية نازلين عن النساء (المجلى) من

(قوله فلها) أي بنت ابن المقتول (قوله فلها) أي بنت بنت المقتول (قوله كرامة) أي المصنف (قوله قورثه) أي الميت (قوله والا) أي وإن لم تتعين المصلحة في أحدهما (قوله خير) بضم الخاء المعجمة وكسر الميم المثناة مقفلة أي الولي (قوله فيهما) أي العفو على الدية ٢٨٢ والقول (قوله إقام) أي السلطان (قوله له) أي الصغير (قوله إن كان) أي القاتل

في الوارث الاتي عدم مساواة عاصب لهما ولو ماتت بنت المقتول عن بنت فلها الكلام مع عه ولا يدخل في كلامه الزوج والزوجة في كتاب الديات من المدونة أن مات وارث المقتول الذي له القيام بالدم قورثته مقامه في العفو والقتل وإن مات من ولادة المقتول رجل وورثته رجال ونساء للنساء من القتل أو العفو ما لا ذكر لانهم ورثوا الدم عن كانه ذلك وفي الموازية أن ترك القاتل عمه بالبيعة أو بنتا وعصبة فماتت الأم أو البنت أو العصبية قورثته في منابه إلا الزوج والزوجة فإن اختلف ورثته هذا الميت ومن بقى من أولياء القاتل فلا عفو ولا إباحة لهم (و) إن كان الاستيفاء الكبير وصغير في درجة واحدة كابن وعفا الكبير سقط القودو (لصغير إن عفي) عن القتل بضم فكسر من أخيه الكبير فله غير (نصيبه من الدية) أن استحق صغير الاستيفاء وحده (أوليه) أي الصغير من أب أو وصي أو مقدم قاض (النظر في القتل) للقاتل (أو) العفو على أخذ (الدية) حال كونها كاملة فإن كانت المصلحة في أحدهما تعين والآخر فيهما وشبه في نظر الولي له غير فقال (كقطع يده) أي الصغير عدا وانا فنظر وليه في قطع يده الجاني وأخذ دية اليد كاملة (الألعم) الجاني عن الدية كاملة في النفس وعن نصفها في اليد (فيجوز) صلح (بأقل) من الدية في النفس ومن نصفها في اليد ابن عرفة سمع أبو زيد ابن القاسم أن لم يترك القاتل الأولاد صغيرا أو لا ولي له إلا السلطان أقام له وليا ينظر له بالقتل أو العفو على الدية لأقل منها إن كان مليا بها وإن عجز عنها جاز على ما يرى على وجه النظر فإن صلح بأقل منها أو القاتل ملي فلا يجوز ويرجع على القاتل ولا يرجع القاتل على الولي بشئ ابن رشد أجاز أشهب صلحه بأقل منها على وجه النظر ما لم يكن يسيرا جدا تتبين فيه الحساب وقوله أصح على المعلوم من قول ابن القاسم بعدم جبر القاتل على الدية وقول ابن القاسم أصح على قول أشهب بجبر عليها قلت سبقه معنونا هذا قال في المجموعة نقض أشهب أصله في هذا لأنه رأى للولي الجبر على الدية وفيها من وجب لائنه الصغير دم عدا وخطا فلا يجوز له العفو إلا على الدية لأقل منها وإن عفا في الخطا ونحوه لالدية في ما له جاز أن كان مليا يعرف ملاقا ولا فلا يجوز عفو وكذا العصبية وإن لم يكونوا أولياء وإن جرح الصبي عدا وله وصي فله أن يقتله له الشيخ لابن القاسم في المجموعة والموازية لو بذل الجرح دية الجرح فأبى الوصي إلا القود فإن كان من النظر أخذ المال أكرهه السلطان عليه (بخلاف قوله) أي الصغير عدا وانا (فلعاصبه) أي الصغير القتل والعفو لا لوصيه ومقدمه لا لقطاع ولا لبيته بموته فيها وإن قتل الصغير فولته أحق من وصيه (والأحب) أي الأحسن عند ابن القاسم لولي الصغير الذي قتل عبده عدا وانا وإن كان قاتله رقيقا أو كافرا (أخذ المال في قتل عبده) أي الصغير إذا لا ينتفع بالقتل ابن عرفة فيها رقتل عبدا غير عدا فأحب إلى من يختار

(قوله وإن عجز) أي القاتل (قوله عنها) أي الدية (قوله جاز) أي العفو (قوله يرى) أي الولي (قوله النظر) أي المصلحة للصغير (قوله فإن صلح) أي الولي (قوله منها) أي الدية (قوله فلا يجوز) أي صلحه (قوله ويرجع) أي الصغير إذا رشد (قوله صلح) أي الولي (قوله منها) أي الدية (قوله ما لم يكن) أي المصالح به (قوله تتبين) أي تظهر (قوله وقوله) أي أشهب (قوله من قول ابن القاسم) بيان المعلوم (قوله بعدم جبر الخ) تصوير لقول ابن القاسم (قوله بجبره) أي القاتل (قوله عليها) أي الدية (قوله قلت) أي قال ابن عرفة (قوله سبقه) أي ابن رشد (قوله بهذا) أي قوله وقوله أصح الخ (قوله قال) أي مضمون (قوله هذا) أي إجازته صلحه بأقل منها (قوله لأنه) أي أشهب الخ علة نقض أشهب أصله الخ (قوله وإن عفا) أي الأب مجازا (قوله وتحمّل) بفتحات مثقلة أي الأب (قوله جاز) أي مضى عفو (قوله إن كان) أي الأب مليا (قوله يعرف) بضم فسكون ففتح (قوله والا) أبوه أي وإن لم يعرف ملاؤه (قوله وإن لم يكونوا أولياء) مباغثة (قوله وإن جرح) بضم فكسر (قوله له) أي الصبي (قوله فله) أي وصيه (قوله) أي الصبي (قوله أخذ) أي كان (قوله أكرهه) أي الولي (قوله عليه) أي أخذ المال (قوله قتل) بضم فكسر (قوله إذا لا ينتفع) أي الصغير (قوله إلى) بشد الباء

(قوله جاز) أي مضى عفو (قوله إن كان) أي الأب مليا (قوله يعرف) بضم فسكون ففتح (قوله والا) أبوه أي وإن لم يعرف ملاؤه (قوله وإن لم يكونوا أولياء) مباغثة (قوله وإن جرح) بضم فكسر (قوله له) أي الصبي (قوله فله) أي وصيه (قوله) أي الصبي (قوله أخذ) أي كان (قوله أكرهه) أي الولي (قوله عليه) أي أخذ المال (قوله قتل) بضم فكسر (قوله إذا لا ينتفع) أي الصغير (قوله إلى) بشد الباء

أبوه أو وصيه أخذ المال اذ لا يقع له في القود (ويقتصر) من الجاني على عضو معصوم
 (من يعرف) ذلك من العدول كالاطباء قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه أحب
 الى أن يولى الامام على الجراح عدلين ينظران ذلك ويقسمانه وإن لم يجيدا الا واحد فأراه
 مجزئان كان عدلا (يأجره) بفتح التحتية وسكون الهمزة وضم الطيم أى يستأجره الشخص
 (المستحق) للدم ويدفع له الاجرة من ماله على المشهور لان الواجب على الجاني مجرد التمسك
 من نفسه سمع ابن القاسم القصاص على المقتص له ابن عرفة فيها لا يمكن ذوا القود في الجراح
 من القصاص بنفسه بل يقتصر له من يعرف القصاص الشيخ روى محمد وابن عبدوس أحب
 الى أن يولى الامام على الجراح عدلين به يبرين بذلك في الجمعية وان كان أحدهما أفضل من
 الآخر فان لم يجدا الا واحد أجراً وفي الموازنة قبل للامام مالك رضي الله تعالى عنه أن يجعل
 الموصى بيد الجروح ويمسك الطبيب على يده حتى يبلغ ذلك فلا يعرفه وسمع ابن القاسم
 القصاص على المقتص له ويدعى له أرفق من يقدر عليه من أهل البصرة فبقتصر بأرفق ما يقدر
 عليه ابن رشد وقل على المقتص منه وهو بعيد قلت كذا نقله ابن شعبان وعزاه المتبلى لابن
 عبد الحكيم والعاكم رد القتل فقط (أى دون الجرح) (الولى) المستحق للدم بأن يسل القاتل له
 لية قتله بنفسه أو بنائب عنه فليس للعاكم رد الجرح للمجروح ولا لوليه ان كان مجروحاً عليه بل
 يأمره عدلا عارفاً بتوليته ورفق بأن الاصل فيهما عدم الرد فورد النص بان النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم أسلم القاتل لولى المقتول وقال له دونك صاحبك فاتبع وبقي ما عداه على أصله ابن
 مزيق نصوص المدونة في غير موضع تدل على طلب دفع القاتل للولى وعبرة المصنف تقتضى
 تخيير الحاكم في ذلك فاللام يعنى على الخط فعمل من هذا ان القصاص في الجراح لا يطلب فيه
 أن يكون بمثل ما جرح به فاذا شجبه وضعة مثلاً لا يجبر او عصا فبقتصر منه بالموسى ولا يقتصر
 منه بجراً وعصاً (و) ان سلم الحاكم لقاتل اللوى لية قتله (نهى) الحاكم اللوى (عن العت) أى
 التمسك بالقاتل والتشديد عليه في قتله ابن عرفة فيها واما القتل في دفع اللوى لية قتله وينهى
 عن العت وفي الموازنة مثله وقال اشهب فيها وفي الجمعية لا يمكن من قتله بيده خوف ان
 يتعدى (ويؤخر) بضم التحتية وفتح الهـ حمزوا الحاء المجهمة مثلاً القصاص مما دون النفس
 (ل) (زوال) (رداوس) شديد يخشى الموت من القصاص فيه فيلزم قتل نفس فيما دونها ابن شاس
 يؤخر القصاص فيما دون النفس للحر المقرط والبرد المقرط ومرضى الجاني وهذا في غير المحارب
 الذى اختير فيه قطعه من خلاف فلا يؤخر البرد ولا لمروا خيف موته لان قتله أحد حدوده
 العقل محمدان رأى الامام قطع المحارب في برد شديد فلا يؤخر بخلاف قطع السرقة لان الامام
 لو قتل هذا المحارب جازله ابن عبد السلام ليس يبين لان قطع المحارب انما هو بالاجتهاد فى
 استحقه فلا ينبغي أن يراد عليه للقتل هكذا ينبغي ابن عرفة قلت القطع على نفسه قطع مع قيد
 السلامة من خوف موته وتقطع مع احقاله والمحارب معروض للثاني لعدم عصمة دمه مطلقاً
 لانه لو قتله غير الامام فلا يقتل به فان رأى الامام قطعه مع احتمال ونه جازو الرواية انما وقعت
 فبين رأى الامام قطعه في برد شديد أو مالوراء في غير البرد وتأخر اليه لا ينبغي أن يستأنف الامام
 النظر فيه اه وفيه من سرق في شدة البرد تخيف موته من قطع فيه أخره الامام ابن القاسم

(قوله) (أى الصغير) قوله
 (الى) بشد الباء (قوله)
 فأراه (أى الواحد) قوله
 ان كان (أى الواحد) قوله
 القصاص (أى أجرته) قوله
 لا يمكن (بضم) فقطحين مثلاً
 (قوله الى) بشد الباء (قوله)
 أن يجعل (بضم) قوله
 ويدعى (بضم) فسكون ففتح
 (قوله) (أى القصاص)
 (قوله عليه) (أى القصاص)
 (قوله ورفق) بضم فكسر
 تحقيقاً (أى بين القتل والجرح)
 (قوله فيما) (أى القتل)
 والجرح (قوله فاتباع) بضم
 فكسر مثلاً (أى النص)
 (قوله فيه) (أى البرد الشديد)

(قوله كالبرد) أي في التأخير خبر الحار ٣٨٤ (قوله ورواه) أي عدم التأخير في الحار عن الإمام مالك رضي الله تعالى عنهما

الحار ان علم خوفه كالبرد الشيخ عن أشبه في الموازية وأما في شدة الحار فليقطع اذ ليس
بمتلف وان كان فيه بعض الخوف ورواه ابن القاسم بلاغا وقال يؤخر ان خيف في شدة الحار
ما يخاف في شدة البرد وشبه في التأخير فقال (كاره) بضم الموحدة وسكون الراء من مرض
خيف من القطع معه الموت ابن القاسم المريض بالخوف لا يقطع ولا يجلد لالحد ولا تمسك
الغصبي اذا وجب الحد على ضعيف الجسم الذي يخاف عليه الموت منه يسقط الحد عنه
ويعاقب ويسجن وان كان القطع عن قصاص رجوع للدية وفي كونها على العاقلة أو في مال
الغاني خلاف حد الجلد في القذف والزنا والشرب يفرق عليه بقدر طاقته - في يكمل
ابن عرفة ابن رشد عن يحنون لمن خاف على نفسه من الختان تركه ألا ترى من وجب قطع
يده يترك لذلك وشبه في التأخير البر فقال (كديته) أي الجرح حال كونه (خطأ) فانها تؤخر
البرء خوف سر بانه للموت فتجب دية كاملة وتندرج فيها دية الجرح أو الى ما تحمله العاقلة
ان كان الجرح ليست له دية مقدرة بل (ولو كان) له دية مقدرة (بجائفة) وأما ابن عرفة فيها
يؤخر بالمقطوع الحشفة حتى يبرأ لان ما لكارضى الله تعالى عنه قال لا يبا من جرح العمد
ولا يعقل في الخطا الا بعد البرء وان طاب مقطوع الحشفة تجب على فرض الدية اذ لا بد منها ولو
عاش فلا يمكن من ذلك لعل انقيصه أو غيرهما تذهب من ذلك وكذا في الموضحة والمأمومة
وتؤخر العين سنة فان مضت ولم تبرأ انتظر برؤها ولا يكون قود ولا دية الا بعد البرء وان ضربت
فسال دمعها انتظر به سنة فان لم يقرأ دمعها ففيها حكمه ومثله في الموطن الا انه قد يؤل الى
النفس فيعود القود ثانيا وهو خروج عن المماثلة قات عزاهذا التعديل الى الصقلي لاشبه
وفي مصابيح اصبح اشبه بسنة في بذهاب العقل سنة ابن رشد الوجه فيه ان عمر عليه الفصول
الاربعة ولا خلاف في انتظاره سنة انما اختلف في الجراح ثقيل ينتظر به سنة ولو برئت قبلها
فان مضت ولم تبرأ انتظر برؤها هذا مذهب المدونة وقال ابن حبيب ان برئت قبل السنة فلا
ينتظر تمامها الا أن تبرأ على عثل فان برئت عليه انتظر تمامها ولا ينتظر به ابعدها ويحكم
بالقود عند تمامها فان تراه الجرح لذهب عضو طرفه كما لو حكم بالقود بعد البرء (و) تؤخر
المرأة (الحامل) في القصاص منها ان قتلت مكافئها لاله لا تؤخذ نفسان في نفس بل
(وان) كان القصاص منها (بجرح مخيف) منه الموت حتى تلد وتوجد مرضع في
الموازية تؤخر الحامل في قتل النفس عند ظهور عينا له ولا يكفي مجرد دعواها وفي القصاص
الشيخ يريد في الجراح الخوفة ولا تؤخر بعد الوضع الا ان لا يوجد من ترضعه فتحبس الحامل
في الحد والقصاص ولو بادرا لولي قتلها فلا غرة لجنتها الا ان يراها قبل موتها فتجب فيه
الغرة الا أن يستعمل صار خاوتا خيرا مشروطا بظهور اماراته (لا) مجرد (دعواها) الحمل
فلا تؤخر (وجبت) بضم فكسر الحامل مدة تأخيرها لاجل حملها وشبه في التأخير
والحبس فقال (كالحد) الواجب عليها الزنا أو قذف أو شرب فتؤخر وتحبس (وتؤخر) المرأة
(المرضع) في القصاص منها (لوجود مرضع) لولدها وقبولها لانه لا يؤدي لهلاكه فيلزم
أخذ نفسين في نفس تلخير القامدية ابن الحاجب تؤخر المرضع الى أن يوجد من ترضع

(قوله بلاغا) أي قال ابن
القاسم بلغني عن مالك
(قوله وقال) أي ابن القاسم
(قوله يفرق) بضم ففتح
منقلا (قوله اذ لا بد منها)
أي الدية على طلبه تجب لها
(قوله فلا يمكن من ذلك) أي
تجب الدية جواب ان
(قوله لعل انقيصه الخ) أي
قلزم دية ثانية (قوله وان
ضربت) أي العين (قوله
قلت) أي قال ابن عرفة
(قوله فيه) أي استثناء السنة
(قوله الفصول الاربعة) أي
الربيع فالصيف فالخريف
فالشتا (قوله في انتظاره) أي
العقل (قوله بها) أي الجراح
(قوله فان مضت) أي السنة
(قوله برؤها) أي الجراح
(قوله ان برئت) أي الجراح
(قوله نظر) بضم فكسر
(قوله فيه) أي العضو (قوله
ان قتلت) أي الحامل (قوله
مخايله) أي علامات الحمل
(قوله القامدية) باهم الغين
وكسر الميم وشدة المشنة
تحت نسبة الى قامد بطن
من جهينة هذه رواية مسلم
من حديث بريدة ولا ي
داود من حديث عمران من
جهينة فلا تنافي بينهما في
الموطان عن عبد الله بن الحرث
ابن أبي مليكة ان امرأة

جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما خبرته انم اذنت وهي حامل فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم (و) تترك
اذهي حتى تضعي فلما وضعت جاءته فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهبي حتى ترضعي فلما أرضعت جاءته فقال فاذهبي

فاستودعيه فاستودعته ثم جاءت فامرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فبرحت اه وفي مسلم عن بريدة فقالت يا رسول الله طهرني فقال ويحك ارجعي فاستغفري الله وتوبى اليه فقالت أأرأيتي بدأن تردني كما رددت ما عن من مالك قال وماذا قالت اني حبل من الزنا فكفها رجل من الانصار حتى وضعت وفيه عن عمران فدعا بي الله وليها فقال أحسن اليها فاذا وضعت فاتقني بها وفيه عن ابن بريدة عن أبيه فكفها رجل من الانصار حتى وضعت فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال قد وضعت الغامدة فقال اذا انزلتها فادع ولدها صغيرا ليس له من ترصه فقام رجل من الانصار فقال الى رضاعه يا بني الله فبرجها وفيه عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال اذهبي فأرضعيه حتى تقطعيه فلما نظمته أتمته بالصبي في يده كسرة خبز فقالت يا بني الله قد نظمته وقدأ كل الطعام فدفع الصبي الى رجل من المسلمين ثم أمر بها فحفر لها ٣٨٥ حفرة وأمر الناس فبرجوها فقتل خالد بن الوليد بجحر فرمن رأسها فنفخ الدم على وجهه فسمي اسم الله رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مهلا يا خالد فوالذي نفسي بيده لقد نابت نوبة لو نأج صاحب مكس لغفر له ثم أمر بها فصلى عليها ودفت وفيه عن عمران ثم صلى عليها فقال له عمر صلى عليها يا بني الله وقد زنت قال لقد نابت نوبة لو قسمت على سبعين من أهل المدينة لوسعتهم (قوله بها) أي الموالاة (قوله منه) أي الأشد (قوله من توبه) أي الإخف (قوله فرق) بضم فكسر أي الإخف (قوله فيها) أي المدونة (قوله ويجمع) أي حد الله (قوله إلا أن يخاف عليه الموت) أي من جمع حد الله تعالى

(و) تترك (الموالاة في) قطع (الاطراف) ان خيف موت الجاني بها وشبه في ترك الموالاة فقال (كحدين) وجبا لله تعالى (لبي قدر) الجاني (عليهما) بأن خيف موته من تواليه ما في وقت واحد ففرقان في وقتين (وبدئ) بضم فكسر (ب) إقامة حد (أشد) من حد خفيف (لبيخف) بضم التحتية عليه منه الموت ومفهومة لو خيف موته من الأشد بدئ بالإخف وأخر الأشد الى وقت اطاقته وان خيف عليه من تواليه نرى بقدر طاقتة ابن عرفة فيما من اجتمع عليه حد لله تعالى وحد الله ما بدئ بحد الله تعالى اذا عقوبته متى بلغ الامام ويجمع إلا أن يخاف عليه الموت في فرق ولو سرق وقطع شمل رجل قطعت عينه للسرقة رشماله للحد ويجمع عليه ذلك الامام أو يفرقه بقدر ما يطيقه اللعنة ان خيف عليه في إقامة ما هو لله تعالى دون ما هو لأدنى أقبح عليه ما لأدنى وان كان الحقتان لأدنى كقطع وقذف اقتراعهما ما يدان غير مراعاة الأكسدة وان حمل أحدهما دون الآخر أقيم أدناه ما دون قرعة (لا) يؤخر من وجب عليه قصاص أو حد (ب) سبب (دخول الحرم) المبكى أو المدي في ظاهره ولو أحرمت بحج أو عرفة فلا يؤخر لقامه سمع القرينان تقام الحدود في الحرم فيقتل قاتل النفس في الحرم ابن رشد سمع أبو زيد ابن القمام مشله ولا خلاف فيه بين فقهاء الامصار وروى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ما من أصاب الحد في الحرم أقيم عليه فيه وان أصابه في غيره ثم لجأ اليه فلا يكلم ولا يجالس ولا يؤوى حتى يخرج منه فيقام عليه الحد وقبل اذا لجأ اليه أخرج منه فأقيم عليه ابن عرفة ما عزمه فقهاء الامصار خلاف نقل ابن القصار وعبد الوهاب وغيرهما ابن القصار أبو حنيفة ان قتل في الحرم قتل فيه وان قتل في الحل ثم لجأ الى الحرم فلا يقتل فيه ولا يخرج منه ويحجروا يسابع ولا يؤوى حتى يضطروا الى الخروج فيقتل ووافقنا في الضرب عياض في الاكمال في شرح قوله صلى الله عليه وسلم خمس فواسق لا جناح على من قتلهن في الحرم ما نصه قاس مالك والشافعي رضي الله تعالى عنهما على قتلها في الحرم إقامة الحد فيه سواء حصل السبب فيه أو خارجه ولجأ اليه وقال الحنفية رضي الله تعالى عنهم يقام من الحدود ما دون النفس وحد النفس

٤٩ منج ح (قوله في فرق) بضم ففتحين مثقلا أي حد الله تعالى (قوله ذلك) أي قطع البدن (قوله او يفرقه) أي قطع البدن (قوله القرينان) أي اشهب وابن نافع (قوله فيه) أي الحرم (قوله يؤوى) بضم فسكون ففتح أي لا يسكن (قوله منه) أي الحرم (قوله اليه) أي الحرم (قوله أخرج) بضم فسكون فكسر (قوله ان قتل) بفتحات (قوله قتل) بضم فسكون (قوله فيه) أي الحرم (قوله فلا يقتل) بضم الباء (قوله ولا يخرج) بضم الباء (قوله منه) أي الحرم (قوله يؤوى) بضم فسكون ففتح (قوله فيقتل) بضم الباء أي خارج الحرم (قوله ووافقنا) أي أبو حنيفة (قوله في الضرب) أي في الحرم (قوله إقامة) مفعول قاس (قوله فيه) أي الحرم (قوله اليه) أي الحرم (قوله يقام) أي في الحرم (قوله من الحدود) بيان ما مقدم (قوله ما دون النفس) نائب فاعل يقام (قوله وحد النفس) عطف على ما دون

إذا جنى علمه انفسه وان قتلها خارجة فلا يقام فيه وبضيق عليه بان لا يكلم ولا يجالس
ويجهر ولا يباح ولا يؤوى - حتى يضطر الى الخروج فيقتل خارجة ونحوه عن ابن عباس رضي
الله تعالى عنهم ما واطاء الا انهم لم يفرقوا بين نفس وغيرها محتجين بقوله تعالى ومن دخله كان آمنا
والجدة عليهم اذن من ضيق عليه هذا التضييق ليس بآمن والاية محمولة عندنا على من كان
قبيل الاسلام وعطفها على ما قبلها من الآيات وقيل من الناروقيل منسوخة بقوله تعالى
قتلوا المشركين حيث وجدتموهم وعن ابن عمر وعائشة رضي الله تعالى عنهم لا يقام عليه ولا
يضيق عليه وقيل الآية في البيت لافي الحرم وقد اتفق على انه لا يقام في المسجد ولا في البيت
ويخرج منهم ما فقام عليه خارجة لان المسجد ينزه عن مثل هذا وذكر لا يفي حديث من
أحدث فيها حديثا أو رأى محدثا فليعلمه لعنة الله الحديث ما نضه الحديث يدل باعتبار المعنى على
انه لا يحل ايواه الحديث وهذا مما ينبغي كثير من هروب الظلم والجفنة الى الزوايا وكان ابن عرفة
لا يحل ايواهم الا ان يعلم انه يتجاوز فيهم ما يستحقون سيدي عبد الرحمن القاسمي ما يظهر من
أمر رخصة عما ذكر من ظهور برهان من تعدي على زوياً أو رخصة أمر خارج عن الفتوى
وغيرة الله تعالى على أوليائه لا تتحدد بقياس ولا تضبط بعين شرعية ولا قانون عمادي فان
الموازين الشرعية كليات وعمومات وقد يكون مراد الحق تبارك وتعالى في خصوص نازلة
خلاف ما تقتضيه العمومات ولذا احتجناواص الى اذن خاص في كل نازلة واعتبرته تكرير
قوله تعالى يا ذنبي قيساً أخبر به عن عيسى ابن مريم عليه ما اصابه والسلام من ابراء الاكه
والابرص واحياء الموتى وغير ذلك (وسقط) القصاص (ان عفا) عن القاتل (رجل) عمل
الاستيفاء (كالباقى) في الدرجة سواء كانوا بنين فقط أو بنينهم فقط أو بنينهم فقط
أو أعمامهم فقط أو بنينهم فقط أو موالى المصنف لا خلاف في الاولاد والاخوة وأما الاعمام
ونحوهم فسقط القصاص بغيرهم وأحد قول الامام مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهم
وروى أشهب في الموازية عن الامام مالك رضي الله تعالى عنهم انه لا يقطع الا باجتماعهم على
العفو الباطل ويحتمل ان المراد كالباقى في الرجولية بدليل ذكره بعده ما اذا كان الباقي نسوة
ويحتمل ان المراد كالباقى في العفو والمعنى انه لا شيء لهم من الدية لعفو جميعهم فسقط
القصاص والدية ويحتمل ان المراد كالباقى في البنوة أو الاخوة أو الودية البتة ان كان
المراد في الدرجة والاستحقاق فيه بهد وان اقتصر عليه ابن غازی لانه معلوم انه لا كلام
للابه مع الاقرب وانما هو كما قال ابن عاشر وأصله لابن مرزوق ان المراد كالباقى في كونه
ذكراً احترازاً من اجتماع ذكور وناث (و) ان كان للمقتول عداً وناث وأخت
شقيقة أو لاب (والبت أولى من الاخت في عفو) عن القاتل (و) في (ضد) أى العفو وهو
القتل فلا يلزم من تساويهما في الميراث تساويهما في العفو وضده عند ابن القاسم وقال أشهب
لاعفو الا باتفاقهما عليه ويقههم من كلام المصنف ان البت اذا عفت فلا شيء من الدية
للاخت وكذا العاصب النازل عنهم وهذا ان ثبت القتل بينة او اقرار او امان ثبت بقسامة
فلاعفو الا باجتماعهم عليه كما تقدم فيما ان لم يترك الابنته وأخته فالبت أولى بالقتل وبالعفو
اذا مات مكانه وان عاش وأكل وشرب ثم مات فليس له ما أن يقسم لان القسمة لا يقسم في

(قوله علمها) أى النفس
(قوله فيه) أى الحرم (قوله
وان قتلها) أى النفس
(قوله خارجة) أى الحرم
(قوله يكلم) بضم قفصين
(قوله ولا يجالس) بفتح
اللام (قوله ويجهر) بضم
الياء (قوله الا أنهم) أى
ابن عباس وعطاء (قوله
لم يفرقوا) أى ابن عباس
وعطاء (قوله به) أى قوله
تعالى ومن دخله كان آمنا
(قوله ضيق) بضم فكسر
منقلاً (قوله لا يحل) بضم
فكسر (قوله ايواهم) بضم
اى الجناة في الزوايا (قوله
يعلم) بضم الياء (قوله امر
خارج عن الفتوى) خبر ما
(قوله وغيرة) بفتح الغين
المجربة (قوله لا تتحدد)
بضم التاء (قوله ولا تضبط)
بضم التاء (قوله خلاف)
خبر يكون (قوله واعتبر)
فعل أمر (قوله من ابراء الخ)
بيان ما (قوله بهد) بضم
العين (قوله يقسمها) بضم
اللام

(قوله لاتعزف) بضم فسكون ففتح (قوله فقتل) بضم فكسر (قوله من ماله) أى المقتول بيان ما (قوله فهو) أى الامام (قوله انه) أى الامام (قوله له) أى الامام (قوله قيل له) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله قال) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله أى غير العدل) (قوله مقامه) أى الامام (قوله من امضاء أحكام قضاة البغاة) بيان معروف المذهب (قوله له) أى الاستيفاء (قوله أعلى من الرجال) أى درجة تحت نساء (قوله وثبت القتل الخ) حال (قوله عليه) أى العفو (قوله القود) مفعول اسقط (قوله ذلك) أى الاستيفاء (قوله من الورثة) بيان من (قوله من الورثة أيضاً) بيان غيرهم (قوله حقه) مفعول أسقط (قوله للباقيين) أى ممن لهم الاستيفاء (قوله فى ذلك) أى نصيب دية العمد (قوله ببقية الورثة) أى الذين لا استيفاء لهم (قوله قامت) أى شهدت (قوله والمقتول

الحمد واليه قسم العصبية فان أقسموا وأرادوا القتل وعفت البنت فلا عقواها وان كان رجل
لاعصبية لهو كان قتله سطا أقسمت بنيه وأخته وأخذت أدبته وان كان عدا فلا يجب القتل الا
بينه أو اقرار أو قسامة بطلخ ابن شاس ان عفا بعض الورثة سقط القودان ساوى من بقى
فى الدرجة أو كان أعلى منه فان كان دونه فلا يسقط بعفوهم فان كان البنات مع الاب أو الجدة
فلا عقوا الا اجتماع الجميع فان انفرد الابوان فلا عقوا ولا فى عقو ولا قد لى وكذا الاخ
والاخوات معه والام والاشوة لا عقوا الا اجتماعهم معا فان اتفقت الام والعصبية على العفو
مضى على الاخوات وان عفا العصبية والاخوات فلا يعضى على الام ولو كان بدل الاخوات
بنات مضى عقو العصبية والبنات على الام ولا يعضى عفو العصبية والام على البنات ومضى
اجتمعت البنات والاخوات فلا قول للعصبية لانهم يحزن الميراث ونهم ولا تجزى الجدة تجزى
الام فى عفو ولا فى قيام ابن عرفة ماذ كرمه حصل قولها مع غيرها من الامهات (وان) قتله
عدا عدا واناوله بنات أو أخوات (عفت بنت من بنات) أو أخت من أخوات وطالب بغير
القتل (نظر المالك) العدل فى الاصح باجتماعه فداراه اصح اضاء لانه بمنزلة العاصب لارثه
ابيت المال ما بقى عن البنات أو الاخوات وجماعة المسلمين يقومون مقام الحاكم العدل عند
عدمه عجم وموضوع الكلام ان الاستيفاء للقبض فقط دون احد من العصبية فيه امن أسلم
من أهل الامة أو رجل لا تعرف عصبته فقتل عدا مات مكانه وترك بنات فلمن أن يقتل فان
عفا بعضهم وطالب بعضهم القتل نظر السلطان بالاجتماع فى ذلك فان رأى لعفو أو القتل
أمضاه أبو عمران لان الامام هنا بمنزلة العصبية لانه يرث ابيت المال ما بقى من ماله فهو يقوم
مقام العصبية الذين يرتون ما فضل من ماله ولو اتفقت البنات على القتل وأراد الامام العفو
فالظاهر انه لا كلام له وانما له النظر اذا اختلفت البنات قبله فان لم يكن امام عدل كوقتنا
هذا قال لاقتل له فان كان بالموضع جماعة عدول فامام قامة ابن عرفة انظر هذا مع معروف
المذهب من امضاه أحكام قضاة البغاة (وفى) اجتماع (رجال) مستحقين الاستيفاء (ونساء)
مستحقات له أعلى من الرجال وثبت القتل بقسامة الرجال (لم يسقط) القتل (الا) باتفاق (هما)
أى الرجال والنساء على العفو (أو) باتفاق (بعض) كل من (هما) عليه وأخرى باتفاق جميع
الرجال مع بعض النساء أو جميع النساء مع بعض الرجال (ومهما أسقط البعض) عن لهم
الاستيفاء القود (فلن بقى) ممن لهم ذلك من الورثة ولغيرهم من الورثة أيضا (نصيبه من دية
عد) فى مال القاتل الحط يعنى انه اذا أسقط بعض من له لعن وحقه وعفا عن القاتل فان
القود يسقط ويتعين للباقي نصيبهم من دية عدو ويدخل فى ذلك بقية الورثة فان عفا جميع
لاولياء فلا شئ للبنات قال فيها اذا قامت بينة بالقتل عدا ولا مقتول بنون وبنات فعفو البنين
جائز على البنات ولا أمر لهم مع البنين فى عفو ولا قيام فان عفو على الدية دخل فيها النساء
وقسمت بين الورثة على قرائن الله تعالى وقضى منها دينه وان عفاوا احد من البنين سقطت

(الخ) حال (قوله جائز) أى ماض (قوله لهن) أى البنات (قوله فان عقوا) أى البنون (قوله فيها) أى الدية (قوله وقسمت) بضم فكسر أى الدية (قوله وقضى) بضم فكسر (قوله منها) أى الدية (قوله ينه) أى المأقول

حصته من الدية وقسمت بقيتها بين من بقي على الفرائض وتدخل فيه الزوجة وغيرها وكذلك
إذا وجب الدم بقسامة ولو أنه عفا على الدية كانت له ولأولادها الورثة على الموارث وإذا عفا
جميع البنين فلا شيء للنساء من الدية وإنما لهم إذا عفا بعض البنين والأخوة والأخوات إذا
استمروا منهم كالبنين والبنات فيما ذكرنا ٥١ قال المصنف قوله إذا عفا جميع البنين فلا
شيء للنساء هو ظاهر المذهب وبه قال ابن القاسم وأشهب وروى أشهب عن الإمام مالك رضي
الله تعالى عنهما أيضا أن عفا الذكور كهم فحق أخواتهم في الدية باقي. ابن الموارث يقول الأول
قال من أدركنا من أصحاب الإمام مالك رضي الله تعالى عنهم وهو قيد بغيرهم معافي نور
واحد فان عفا بعضهم ثم عفا من بقي فلا يسقط حق من معهما من أخت وزوج وزوجة لانه
مال ثبت لهم بعفو الأول قاله محمد وشبه في سقوط القود فقال (كأنه) أي القاتل جميع دمه
كثلاثة أخوة قتل أحدهم أحد أخويه ثم مات الثالث وورثه القاتل وحده فقه ورث جميع دم
نفسه فسقط القود عنه بل (ولو) ورث القاتل (قطا) بكسر القاف وسكون السين المهملة
أي بعضا من دم نفسه كاربعة أخوة قتل أحدهم أحد أخوته الثلاثة ثم مات أحد الاثنين
الباقيين وورثه القاتل وأخوه فقه سقط عنه القود أيضا ولاخيه نصيبه من دية عمده في ماله هذا
إذا كان الميت يستقل بكافي المثلين فان كان لا يستقل به بأن كان المستحقون رجالا ونساء فلا
يسقط الأبا اجتماعهم أو البعض من كل على العفو قاله أشهب وقوله ابن يونس وأبو الحسن
كقتل أحد أربعة أخوة أسفاه أحدهم عن بنات ثم مات أخ آخر منهم فلا يسقط القتل عن
القاتل الأبا اجتماع البنات والأخوين الباقيين أو البعض من كل على العفو ابن عرفة أرث
القاتل بعض دمه يسقط قوده وفيها أن ورث القاتل أحد ورثة القاتل بطل قوده لانه لا يملك من
دمه حصصه الصغرى أشهب الآن يكون القاتل من الأولياء الذين من قام منهم -م بالدم فهو أولى
فان للباقيين قتله بعض الفاسيين هذا وفاق لابن القاسم غ في ديات المدونة من قتل رجلا عمدا
ولم يقتل حتى مات أحد ورثته المقتول وكان القاتل وارثه بطل قصاص لانه مملكت من دمه
حصصه فهو كالعفو وابقية أصحابه عليه حفظهم من الدية ابن يونس أشهب الآن يكون من
لوعفا لم يلزم عفو الأبا اجتماعهم فلا يطل القصاص أبو محمد صالح هذا ظاهر الجواب من
قوله فهو كالعفو ومن مثله البنون والبنات إذا ماتت واحدة من البنات وترك بنين ولأبي
محمد صالح أشار ابن عرفة ببعض الفاسيين فراد المصنف بالتنبيه أن أرث القاتل دم نفسه
كعفو عنه وهو من باب عكس التشبيه (وارثه) أي دم القاتل (كأرث) (المال) غ أي
وارث الدم كالمال لا كالأستفاه فإذا مات ولي الدم تنزل ورثته منزلة من غير خصوصية
للعصبة منهم من ذوى القربى فيرثه البنات والامهات ويكون لهن العفو والقصاص كما كان
لو كانوا كلهم عصبة لانهم ورثوه عن كذا ذلك له هذا قول ابن القاسم وقد صرح بذلك في كتاب
الرجم وكتاب الديات من المدونة في الرجم من قتل وله عصبة فماتت أمه فورثتها مكانها أن
أحبوا أن يمتلوا قتلوا ولا عفو للعصبة دونهم كولو كانت الام باقية وفي الديات ان مات من
ولادة الدم رجل ورثته رجال ونساء فقتل من القتل والعفو فالرجال لانهم ورثوا الدم عن
له ذلك ابن عرفة فهم شارحا ابن الحاجب ان مراد ابن القاسم بالنساء الوارثات ما يشمل

(قوله نفسه) أي باقي الدية
(قوله ولو أنه) أي بعض
البنين (قوله لانه) أي
القاتل (قوله ولم يقتل)
بضم الياء وفتح الناء أي
القاتل (قوله فهو) أي
ارثه بعض دمه (قوله الا
أن يكون) أي الميت من
ورثة المقتول الذي ورثه
القاتل (قوله ومن مثله)
بضم السين والمثناة جمع
مثال (قوله من قتل) بضم
فكسر (قوله من القتل
والعفو) بيان ما قبله
(قوله شارحا) أي ابن
هرون وابن عبد السلام

(قوله عمدا) أي قتلا عمدا (قوله باليمنة) أي وثبت قتلها (قوله أما) مفعول ترك (قوله فورثته) أي الميت (قوله) في منابه خبر ورثته (قوله فيجوز) أي الصلح (قوله حالا) أي حال كون المصالح به حالا (قوله وعكسه) أي ذهب مع أهل الورق (قوله فيها) أي دية الذهب ودية الورق (قوله وعكسه) أي ذهب أو ورق في دية الأبل (قوله لتقرر الخ) أي كبيع الدين (قوله مؤجلة) حال من الدية لتكون المضاف مصدرا (قوله وما يصالح به مأخوذة عن) أي الدية حال مقم للعلم (قوله فيمنع) بضم الياء أي الصلح عن دية الخطأ (قوله بمؤجل) أي سواء كان عرضاً أو حياً أو طعماً (قوله يبيع دين بدين) أي فسخ دين في دين (قوله لأنه) أي الصلح عنه بمؤجل (قوله وبذهب) عطف على بمؤجل ٣٨٩ (قوله وعكسه) أي بورق عن ذهب (قوله ويجوز) أي الصلح عن دية الخطأ (قوله أو بأبل) أي عن دية الخطأ (قوله وبذهب) أي عن دية ذهب أو ورق لأن دية الأبل اضح وتجل (قوله ولا يجوز) أي الصلح عن دية الخطأ (قوله بأقل) أي من جنس الدية المصالح عنها (قوله لأنه) أي الصلح بأقل مجعلا (قوله ولا بأكثر) أي من جنسها (قوله لأنه) أي الصلح بأكثر لا بعد (قوله وهو) أي الجاني (قوله عاقلة) أي الجاني (قوله لأنه) أي الصلح بأكثر من ألف دينار لا بعد (قوله ألف دينار لا بعد) أي فسخ دين في دين (قوله جائز) أي الصلح بأكثر لا بعد (قوله لأنه) أي الصلح عن دية الخطأ (قوله لا يعضى) صلح على عاقلة له لأن العاقلة تدفع الدية من مالها ولا ترجع بها على الجاني فهو فضولي في صلحها يلزمها وشبه في عدم المضى فقال (كمكسه) أي أن صالحت العاقلة الأولياء ولا يعضى صلحها على الجاني لذلك ابن عرفة لو صالحت الجاني عن العاقلة فبما علمها فابت لم يلزمها وقول ابن الحاجب وكذا العكس واضح لأنهم أفعال يلزمها دونها كاجنبي (فان عفا) الجاني عليه عن الجاني خطأ (ف) عفو (وصية) أي ينزل منزلة يصابه بالدية أم عاقلة الجاني فهي في ثلثه فان جعلها نفقت وصيته وان زادت عليه وقف الزائد على إجازة الورثة وان كان له من غير الدية ضمها أو نفقت الوصية من ثلث التجموع ابن عرفة العفو عن جناية (قوله يرد) بضم فتح منقلا (قوله بأن هذا) أي قوله العفو في مرضه (قوله بعض ما استشكل) أي بأنه من إسقاط الحق قبل وجوبه فلا يرد ناقضا (قوله والجواب) أي على تسليم الورد (قوله ان الأصل) أي في قتل العمد (قوله الدم) أي القصاص (قوله وهو) أي الجاني (قوله فهو) أي الجاني (قوله يلزمها) أي العاقلة (قوله لذلك) أي أن الجاني يدفع ما يلزمه من ماله ولا يرجع على العاقلة فهي فضولية في صلحها عما يلزمه (قوله فهي) أي الدية (قوله في ثلثه) أي مال الجاني عليه (قوله فان جعلها) أي ثلثه الدية (قوله وان زادت) أي الدية (قوله عليه) أي ثلثه (قوله وقف) بضم فكسر (قوله وان كان له) أي الجاني عليه (قوله ضم) أي ماله (قوله لها) أي الدية

(قوله ترك) بفتح فسكون اي اسقاط خبر العقو (قوله فيما) أي المدونة (قوله قتله) أي العبد العاني (قوله قيمته) أي العبد (قوله ثلثه) أي العاني (قوله والا) أي وان ٣٩٠ زادت قيمته على ثلثه (قوله جاز) أي مضى (قوله منه) أي عقوه (قوله وقتل) بضم

الخطا تزل مال فيما من عنان عبد قتله خطأ فان كانت قيمته قدر ثلثه جاز عقوه والا جاز منه قدر الثلث (و) ان أوصى شخص بوصايا رقت خطأ ولزم دية عاتله فأناله (تدخل الوصايا فيه) أي ثلث الدية ان كان أوصى بها قبل سبب الدية بل (وان) أوصى بها (بعد سببها) أي الدية وهو الجرح او انفاذا للمقتل واختلف الشارحان في المبالغة فقال الشارح تدخل الوصايا بعد سبب الدية وهو الجرح أو انفاذا للمقتل وأخرى ان كانت قبله فالمبالغة حسنة وقال البساطي ان أوصى بعد سببها فدخلها فيها ظاهر وليس كذلك ما أوصى به قبل سببها فقولوه وان بعد سببها ليس ظاهرا ولا قول الشارح وأخرى ما قبل سببها الا أن يريد أوصى لاحد من أهل الجاني على بحث فيه اه ومثله الخ قال كذا في بعض النسخ على المبالغة المعكوسة وهو ما به وان قبل سببها التستقيم المبالغة ويكون الجور وان معطوفين على الظرف فالكل في حين المبالغة وفي بعض النسخ وتدخل الوصايا فيه بعد سببها أو بثلاثه أو بشئ قبلها اذا عاش بعدها الخ كافة ابن الحاجب وأصلها في كتاب الديات من المدونة قال فيه وإذا عفا المقتول خطأ عن دية جاز ذلك أو وصى بثلاث رجل بعد الضرب دخلت الوصية في دية لانه قد علم ان قتل الخطا مال وكذلك لو أوصى بثلاثه قبل أن يضرب وعاش بعد الضرب ومعه من عقله ما يعرف فيه ما هو فيه فلم يغير الوصية اه الباني الصواب لو قال وان قبل سببها كما قال غ العدوي لان الوصية قبل سبب الدية يتوهم عدم دخولها في الدية لانها لم تكن حين الايصاء ومن المعلوم ان الوصية انما تكون فيما علمه حين ايصائه ومعلوم ان المبالغ عليه هو المتوهم فان قيل كيف يدخل ما أوصى به قبل السبب مع ان الوصية انما تدخل فيما علمه حين ايصائه بخوابه ان الموصى ما عاش بعد السبب وأمكنه التغيير ولم يغير نزل ذلك منزلة الايصاء بعد السبب والحاصل ان العبرة بما لم حين الموت ولو بعد الايصاء والله أعلم (أو) أوصى الشخص (بثلاثه) أي الموصى قبل السبب فتدخل الوصية في ثلث دية لان المعتبر علمه بالهـ حين موته وهو عنده عالم بالدية (أو) أوصى (بشئ) أي معين كدابة أو دار معينة قبل السبب فتدخل الوصية في ثلث الدية (اذا عاش) الموصى بالكسر (بعد ما) أي الجنائية خطأ (ما) أي زمانا (يمكنه) أي الموصى بالكسر فيه (التغيير) الوصية وهو ثابت الذهن سالم العقل (فلم يغير) هاتنيزلا لذلك منزلة ايصائه بعد علمه بالدية العدوي أو بثلاثه معطوف على مقدر أي تدخل الوصايا فيه بغير ثلثه وبغير شئ معين أو بثلاثه الخ الباني لو حذف هذين المعطوفين لكان أحسن وقال ابن عاشر في قوله أو بثلاثه لانه في هذا العطف والاصواب اسقاطه ليكون قوله بثلاثه أو بشئ متعلقا بالمفظ الوصايا ويستغنى حينئذ عاني بعض النسخ من قوله قبله لدخوله في المبالغة والتقدير وتدخل الوصايا بثلاثه أو بشئ فيه أي ثلث الدية التي وجبت له وان قبل سببها (بخلاف) دية (العمد) فلا تدخل فيها الوصايا وان عاش بعد ضربه لعدم علم الميت بها قبل موته لتعين القود في العمدة في كل حال (الا ان يتقدم قتله) أي الجاني عليه بالجنائية بقرى ودجه مثلا (ويقبل وارثه الدية) من الجاني على وجه الصلح (وعلم) الجاني علمه قبوله الدية فتدخل وصايا فيه العلم بها قبل موته سواء كان الايصاء

فكسر (قوله دية) أي المقتول (قوله وهو) أي سببها (قوله الشارحان) أي بهرام والبساطي (قوله وأخرى) أي بالدخول في الدية (قوله ان كانت) أي الوصايا (قوله قبله) أي سبب الدية (قوله سببها) أي الدية (قوله فيها) أي الوصية (قوله فيها) أي الدية (قوله كذا) أي الموصى به بعد سببها في الدخول فيها (قوله ولا قول) عطف على اسم ليس المستتر فيها (قوله قال) أي غ (قوله الجور وان) أي بثلاثه أو بشئ (قوله الظرف) أي قبل (قوله فالكل) أي الظرف والجور وان (قوله وأصلها) أي المستثناة (قوله جاز) أي نفذ (قوله ذلك) أي عقوه (قوله مع ذلك) أي عقوه (قوله لانه) أي الموصى (قوله ومعه) أي المضروب (قوله من عقله) بيان ما مقدم (قوله يعرف) بفتح الباء أي المضروب (قوله فيه) أي بعقله (قوله يتوهم) بضم الباء (قوله لانها) أي الدية (قوله ذلك) أي عدم تغييره (قوله المعطوفين) أي أو بشئ أو بثلاثه (قوله اسقاطه) أي حرف العطف (قوله فيها) أي دية العمدة (قوله بها) أي دية العمدة

(قوله بعد ذلك) أى صلح وارثه بالدية (قوله وان ورثت) بضم فكسر أى دية العمد الخ حال (قوله وغرم) بضم فكسر أى قضى (قوله ولو قال) أى المقتول عدا (قوله ان قبل) بكسر الباء (قوله وقبل) بكسر الباء ٣٩١ (قوله عنه) أى الجرح (قوله قترى) بضم فكسر (قوله منه) أى الجرح (قوله فلمهم) أى أوليائه (قوله نقضه) أى الصلح (قوله وما تراى) أى الجرح (قوله من نفس) بيان ما (قوله حل) بضم فكسر (قوله وجب) أى ثبت (قوله انه) أى الولي (قوله عنه) أى القاتل (قوله عليه) أى العفو (قوله به) أى العفو (قوله سده) أى العفو (قوله ترد) بضم ففتح (قوله اولاً) بشد الواو (قوله قتل) بضم فكسر (قوله فان) نكلى (قوله الولي) أى يقوم (قوله منه) أى استخلاف الولي رد دعوى العفو (قوله المجردة) أى شاهد (قوله هو) أى الزام اليمين فى الدعوى المجردة (قوله فيه) أى قول أشهب (قوله على الولي) أى المدعى عليه عفو وهو منكره (قوله فهذا) أى مدعى عفو الولي (قوله عليه) أى الولي (قوله ولو) رضى (قوله المدعى) (قوله ذلك) أى تحليف الولي عينا واحدة (قوله قلت) أى قال ابن عرفة (قوله عرفة) (قوله هذا) أى قول أشهب فهذا أراد ان يوجب عليه مع

بعد ذلك أو قبل له وعاش بعده وأمكنه التغير ولم يغير فى الشامل ولا مدخل لوصية فى دية عمد وان ورثت كإله وغرم الذين منها ولو قال ان قبل أولادى الدية فوصيتى فيها أو وصيت بشاهم أو لا يدخل منها شئ فى ثلثه لا إذا نفذ مقتله وقبل أولاده الدية وعلم بها (وان) جرح مكلف غير حربى معصوما عدا عدواناً وخطار (عفا) المجروح (عن جرحه) بالمال (أو صلح) الجاني عنه بمال (ف) نزع الجرح حتى (مات) المجروح منه (فلا ولياته) أى الميت (القسامة والقتل) فى العمد والدية فى الخطا لكشف الغيب ان الجناية على نفس والعقو أو الصلح انما كان عن جرح فلمهم نقضه ولهم امضاؤه (و) ان نقضوه (رجع) الجاني بما دفعه للمجروح صلحا ان كان دفع له شياً وان أمضوه فليس للجاني أن يقول لا ولياً مردوا الى المال الذى دفعته للمجنى عليه واقتلوا فى الخط قوله ان عفا عن جرحه أو صلح فمات الخ نحوه فى المدونة فيمن قطع يده ففعا ثم مات أبو الحسن ان قال عقوت عن اليد لا غير فلا اشكال وان قال عن اليد وما تراى اليه من نفس أو غيره فلا اشكال وان قال عقوت فقط حل على ما وجب له فى المال وهو قطع اليد وقد ذكر المصنف هذه المسئلة فى كتاب الصلح وتقدم الكلام عليها بما فيه الكفاية والله أعلم (و) ادعى القاتل على الولي أنه عفا عنه وأنكر الولي ولا يئنه عليه به (ف) للقاتل الاستخلاف (أى طالب حلف الولي (على) عدم (العفو) على المشهور (فان) حلف الولي على عدمه سقطت دعوى القاتل واستقر الولي على حقه فان شاء عفا وان شاء اقتصر وان (نكلى) الولي عن اليمين على عدم عفو (ردت) بضم الراء اليمين على القاتل (وحلف) القاتل عينا واحدة على عفو الولي منه لان الولي انما كان يحلف واحدة واليمين ترد على نحو ما توجه أولاً (و) ان حلف القاتل على العفو عنه (برئ) من القتل وان نكلى قتل ابن عرفة فيها ان ادعى الجاني عفو ولي استخافه فان نكلى حلف القاتل الصقل انما يحلف القاتل عينا واحدة لانها التى كانت على المدعى عليه عباس يقوم منه الزام اليمين فى الدعوى المجردة وفى دعوى المعروف فى هبة عن المبيع والكره والافالة وهو أصل متنازع فيه ولهذا لم ير أشهب عينا فى دعوى العفو واختلف شيخنا فى التنازع فيه فقبل هو اختلاف قول وقيل اختلاف حال فلا تزم اليمين بمجرد الدعوى وتزعم وجود لمة ثم قال ابن عرفة لشيخنا لأشهب فى الموازية لا يمين على الولي لان الحلف فى الدم انما هو خـون عينا فهذا أراد أن يوجب عليه مع البيئة قسامة أو مع القسامة قسامة أخرى ولو رضى يمين واحدة فلا يكون له ذلك الا ترى لو استخافه فلما قام بقتله قال عفا عنى قلت هذا يرد تعليل قوله بعدم توجه يمين بمجرد دعوى المعروف البانى ما ذكره المصنف نحوه فى المدونة وهو مشكل مع قوله مع كل دعوى لا تثبت الا بعد اثنى عشر يوماً وقدر سرح ابن الحاجب بان العفو لا يثبت الا بعد اثنى عشر يوماً بنى ابن عرفة على هذا البحث ابن عاصم والمساوى قوله فان نكلى الخ يرد قولهم ان العفو لا يثبت الا بعد اثنى عشر يوماً قد ثبت ههنا بالنسكول واليمين وقال المنبسطي اختلاف اذا قام للقاتل شاهد واحد بالعفو فى الشهادات من محتصر أى محمد أنه لا يجوز شهادته ونحوه لابن عرار وقال بعض فقهاء القرويين يحلف مع شاهد مدعى ويثبت بشاهد وعين واحتج بمسئلة ابن القاسم فى ادعاء القاتل العفو قلت كل هذا قصور من قول عباس يقوم منه

يرد بفتح فضم (قوله قوله) أى أشهب (قوله يرد) بفتح فضم (قوله ويثبت) أى العفو (قوله قلت) كل هذا قصور الخ كلام جامع

الزام اليمين في الدعوى المجردة وهو أصل متنازع فيه الخ والله أعلم (و) ان ادعى القاتل عفو
 الولي عنه وأكبره الولي وطلبت من القاتل يئنه به بالعفو فادعى ان له يئنه به غائبة (تلوم) الامام
 (له) أي القاتل وأمهله باجتهاده (في دعوى) القاتل يئنه غائبة شاهدة له بعفو الولي عنه لاحضار
 (يئنه) أي القاتل (الغائبة) الشاهدة له بالعفو عنه قربت أو بعدت كما هو ظاهر المدونة وحملها
 عليه الصقلي وعباس وقيدوها ابن عرفة بالقرينة وتبعه ابن مرزوق والقرب كما بين المدينة
 المنورة بانوار النبي صلى الله عليه وسلم وافترقة بالبعد ما زاد على ذلك ابن عرفة فيها ان ادعى
 القاتل يئنه غائبة تلوم له في الامام فلم يقيدوها الصقلي ولا عباس وفي رجهما ان ادعى القاذف
 ان مقتدوفه عبيد وزعم ان له يئنه فان قربت تلوم الامام وان بعدت حمله فعلى تقييدها بما
 يكون وفاها وعلى قول ابن الهندي لا تلوم له الا بعد حلفه في الحقوق يحلف هنا (رقتل) بضم
 فكسر القاتل المكلف غير الحربي الخ معصوما معدا عدوانا (ب) مثل (ما) أي الشيء الذي (قتل)
 القاتل المقتول (به) ان لم يكن نارا بل (و) لو كان (نارا) فيقتل به على المشهور لقوله تعالى
 وان عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به وقوله تعالى فمن اعتمد على علمكم فاعتدوا عليه بمثل
 ما اعتمد على علمكم واستثنى مما قتل به فقال (الا) قتله عدوا وانا (ب) اكرهه على شرب (خمر)
 حتى مات فلا يقتل بمثل ذلك (و) الا قتله (لواط) فلا يقتل بجعل فهو خشبة في دبره (و) الا
 قتله (ب) سم (سهر) فلا يجبر القاتل على قتل نفسه بسهر (و) الا قتله (ب) ما (أي شيء) يطول (بضم
 التحتية وفتح الطاء المهملة وكسر الواو ومثله أي تطول معه الحياة ولا يجعل الموت كخنس
 بيرة فلا يقتل بمثله بل يقتل بضرب عنقه بالسيف في الاربعة التحريم الثلاثة الاول وتعذيب
 الرابع مع عدم تحقق المماثلة فيه لاختلاف احوال الناس فيه فرب شخص يموت به سريعا
 وآخر يطول (وهل و) الا قتله (ب) السم (بفتح السين المهملة في الاكثر وضعها لغة أهل العالية
 وكسر هاء الغة تميم فلا يقتل بمثله ويتعين بالسيف هذا تاويل أبي محمد قوله او من سقى رجلا سمها
 فقتله فانه يقتل بغير السم (أو) يقتل به (ويجوز) بضم التحتية وفتح الهاء (في قدره) أي السم
 الذي يقتله لاختلاف الامزجة وعلى هذا حملها ابن رشد في الجواب (تاويلان) ابن شاس
 المماثلة في القصاص مريعة في قصاص النفس أبو بكر بن العربي من قتل بشئ قتل به الا في
 وجهين وفي وصفين الاول المعصية كالخنزير واللواط الثاني النار والسم وقيل يقتل بالنار
 والسم سمع عبد الملك ابن القاسم من قتل بتغريق أو سم قتل بمثل ذلك ابن رشد ونص المدونة
 في السم وتأويله الشيخ فقال يعني يوجب القود بغير السم وهو تاويل بعيد كذا ويل أصبغ
 قول مالك فيه واذا أقيد على قول مالك بالسم فاسرى بالنار خلاف قول أصبغ لا يناد بالنار
 الباجي المشهور وقوله بما قتل به من نار أو غيرها (فيغرق) بضم التحتية وفتح الغين المجهمة والراء
 مثة لا القاتل بالتغريق (ويخنق) بضم التحتية وسكون الخاء المجهمة وفتح النون (ويجبر)
 بضم التحتية وفتح الهاء المهملة والجيم مثة لا أي يضرب بالجزر القاتل به حتى يموت (وضرب)
 بضم فكسر القاتل (بالعصا للموت) وشبه في الضرب بالعصا الى الموت فقال (كذي) أي
 صاحب (عصوين) فثنى عصا أي من ضرب معصوما معدا عدوانا بعصوين فمات فيضرب
 بالعصا حتى يموت ولا يشترط التساوي في عدد الضربات اللغمية اختلف ان ضرب بالعصا

(قوله وطلبت) بضم فكسر
 (قوله ان له) أي القاتل
 (قوله به) أي العفو (قوله
 عليه) أي ظاهرها (قوله
 فيما) أي البينة (قوله
 تقييدها) أي المدونة
 (قوله بها) أي القرينة
 (قوله يكون) أي مافي
 رجهما (قوله وفاها) أي لما
 في جناباتها (قوله ان ضرب)
 بضم التاء (قوله ان ضرب)
 بضم فكسر أي الضارب
 بالعصا

(قوله بضرب) بضم اليا وفتح الراء (قوله لانه) أى القتل بالسيف (قوله عدل) أى الولي (قوله ان قطع) أى الجاني (قوله يديه) ورجليه) أى ثم قتله (قوله يقتل) بضم اليا وفتح الراء أى الجاني (قوله فعل) بضم فكسر (قوله به) القاتل (قوله وفقاً عين آخر) أى وقتل آخر (قوله قتل) بضم فكسر أى الجاني (قوله ولا يقطع) بضم اليا (قوله يقطع) بضم اليا (قوله يقتل) بضم اليا (قوله كفه) أى (قوله المكلف) نعمت غير (قوله الخ) أى وليس زائد البحرية ولا اسلام (قوله ثم قطع) ٣٩٣ (قوله كفه) أى المقطوع من كوعه (قوله

المقطع من كوعه (قوله
فقطعه) بضم التاء (قوله
فيه قطع بضم اليا) أى
القاطع (قوله فيه) أى
القطع من المرفق (قوله
أولاً بشدة الواو) (قوله فان
قصده) أى القتل (قوله
قطعت) بضم فكسر
(قوله انه) أى القاطع (قوله
ثم قتله) أى القاطع المقطوع
(قوله فانه) أى الجاني (قوله
يقتل) بضم اليا وفتح التاء
(قوله عاقلته) أى القاطع
(قوله ان قطع) أى الجاني
(قوله يديه ورجليه) أى
اليمين عليه أى ثم قتله عدا
عدوانا (قوله يقتل) بضم
اليا وفتح التاء أى القاتل
(قوله ولا يقطع) بضم التاء
(قوله يده ولا رجلاه) أى
القاتل (قوله وكل قصاص)
أى من دون النفس الخ علة
لا تقطع يده الخ (قوله
يده) أى قطع اليدين
والرجلين (قوله به) أى
المقطوع (قوله يرد) بضم
فكسر (قوله يده) أى اليمين
عليه (قوله ولا يلام) بنفسه

مثل العدد الأول فلم يمت فقال ابن القاسم بضرب به حتى يموت وروى محمد بن كاتب العاص
تجهز في ضربة واحدة قتل بها وأما ضربات فلا وله قتله بالسيف وقال أشهب ان رأى انه ان
زيد مثل الضربة من مات زيد ذلك والاف بالسيف وقال عبد الملك عن محمد بن قتل الاقول بالبل
أو برعى الجارية أو بطرح من جدار أو جويل أو على سيف أو رمح أو غيره فالسيف لان ذلك يخطئ
فيه صيرت قوتها وأصل قول مالك ان قود بمثل الأول وهو مقتضى الحديث وان أمكن أن يخطئ
فالظالم أحق ان يحمد عليه ابن رشد يخاطب بمثل ما قتل من ثبت قتله بذلك وأما من يقتل
بالقاسمة فلا يقتل الا بالسيف (ويمكن) بضم فكسر من قتل شخص (مسحق) بكسر الحاء المهملة
للاقتل (من) قتل القاتل (بالسيف مطلقاً) عن تقييده بكونه قتل به لانه أخف من غيره
عالباً ولانه الاصل في القصاص ابن الحاجب مهم ما عدل الى السيف مبكر (و) ان جنى شخص
غير حر بي الخ على عضوه مصوم عدا عدواناً ثم قتله كذلك (الدرج) في قتل النفس (طرف)
بفتح الطاء المهملة والراء ياء افا كعين ويدور رجل (ان تعمله) بفتح التاء مثلاً أى الجاني
الطرف ان كان الطرف للمقتول بل (وان) كان (لغيره) أى المقتول بأن قطع يد شخص عدا
وفقاً عين آخر عدا وقتل آخر عدا فقتل الجاني فقط ولا يقطع شئ من أطرافه ولا تنقأ عينه
(ان لم يقصد) الجاني مجنيته على الطرف (مثله) بضم فسكون أى تمثيلاً وتشويهاً فان قصده فلا
يندرج الطرف في القتل فيقتل من الطرف ثم يقتل وشبهه في الاندراج فقال (كالا صاع) أى
قطعت عدا عدواناً فتندرج (في) قطع (البدن) فان قطع غير الحربي المكلف الخ أصابع مصوم
عدا عدواناً ثم قطع كفه فقط قطع يد القاطع من كوعها ويكفي قطعها في القصاص سواء كانت
الأصابع والكف لشخص واحد أو لشخصين فار قطع أصابع شخص ويد آخر من الكوع
ويد آخر من المرفق فقط قطع لهم من المرفق فقط وتندرج فيه الأصابع والكف ان لم يقصد
بقطع الأصابع أو لا التمثيل فان قصده قطعت أصابعه ثم كفه ومفهوم ان تعمله أنه ان لم
يتعمده فلا يندرج فار قطع يد شخص خطأ ثم قتله عدا عدواناً فانه يتسلب به ودية اليد على
عاقلته فيها ان قطع يديه ورجليه يقتل ولا تقطع يده ولا رجلاه وكل قصاص القاتل باقى عليه ابن
يونس أراد الا أن يفعله على وجهه العذاب أصبغ ان لم يرد القاتل بقطع يده العيب والايلام
يقتل وان أراد ذلك فعل به مثله وقاله ابن عزمين روى ابن وهب وابن القاسم من قطع يد رجل
وفقاً عين آخر فالقتل باقى على ذلك كله الخ ان قطع يديه ورجليه وتركه حتى مات ولم يرد قتله
قتل ولا تقطع أطرافه عند الامام مالك رضى الله تعالى عنه وان كان اراد قتله ففعله ذلك ثم
قتله فوراً قتل ولا يقطع عند ابن القاسم وقال أشهب بقطع ثم يقتل وقاله مالك رضى الله تعالى

منح ع العيب (قوله يقتل) أى الجاني بدون قطع يده (قوله ذلك) أى الايلام (قوله فعل) بضم فكسر
(قوله به) أى الجاني (قوله مثله) أى قطع يده ثم قتله (قوله من) بضم فسكون (قوله وفقاً عين آخر) أى وقتل آخر (قوله ولم
يرد) بضم فكسر (قوله قتل) بضم فكسر أى الجاني (قوله ولا يقطع) بضم التاء (قوله وان كان) أى الجاني (قوله ففعله) أى
الجاني (قوله ذلك) أى قطع يديه ورجليه (قوله قتل) بضم فكسر (قوله ولا يقطع) بضم اليا (قوله يقطع ثم يقتل) بضم أولهما

(قوله عنهم) أى قطع اليد وقطع الاصابع (قوله قولى) بفتح اللام (قوله قرله) أى النخى (قوله أولا) بشد الواو (قوله ان فى الاكتفاء) أى وعده الخ خبر ظاهر (قوله قصر الخ) خ ظاهر (قوله الديه) أى حقيقة شرعا (قوله مال) جنس (قوله يجب يقتل آدمى) فصل مخرج ما يجب بغير ذلك (قوله حر) فصل مخرج ما يجب بقتل آدمى رقيق (قوله عن دمه) أى الحرص له يجب فصل مخرج ما يجب بقتله لاس دمه ٣٩٤ (قوله أو يجرحه) أى الحر عطف على بقتل (قوله مقدرا) حال من فاعل يجب

عنه ان اراد به مثله وهو احسن اللخمى لو قطع أصابعه ثم يده فان قطع يده بنية حدثت كفى قطع يده عنهم ما وان كان بنية قطع الجميع على وجه التعذيب جرى على قولى ابن القاسم وأشهب ابن عرفة ظاهر قوله أولان فى الاكتفاء بالقتل عن النطع ثالثها ان لم يرد المثل لابن القاسم وأشهب ومالا وظاهر قوله فى اليد قصر الخ لاف على قصد المثل (ودية) القتل (الخطا) ابن عرفة الديه مال يجب بقتل آدمى حر عن دمه أو يجرحه مقدرا شرعا لا بالاجتهاد فيخرج ما يجب بقتل غير آدمى من قيمة بهيمة وما يجب بقتل رقيق من قيمة والحكومة (على) عاقلة القاتل (الباني) أى المنسوب للبادية كتكاهل العرال ذكر المسلم اذا كانوا من اهل الابل فان لم يكن عندهم ابل فاظهار تكليفهم بما يجب على اهل حاضرهم من دنائير أو دراهم (منجسة) أى تؤخذ من نجاسة اصناف من نوع الابل رفقا بمؤذيها عشرون (بنت مخاض) أى ام حامل مخض الجنين وتحرل فى بطنها (و) أرمون (ولدى) بفتح الدال مثق ولد (لبون) بفتح اللام أى ام ذات لبن عشرون اناثا وعشرون ذكورا (و) عشرون (حققة) عشرون (جذعة) هذا مذهب الامام مالا رضى الله تعالى عنه وجميع أصحابه رضى الله تعالى عنهم (وربع) بضم فكسر مثقلا أى اخذت الديه من أربعة اصناف من نوع الابل (فى) قتل (عد) عني عنه من جميع الاولياء أو بعضهم أو وقع الصلح على الديه بمهمة لانها فى العمد غير محدودة ولا معلومة محالة فى مال الجاني وتريعه (يحذف ابن اللبون) الذكرك من الخمسة وتؤخذ المائة من الاصناف الاربعة الباقية من كل صنف خمسة وعشرون قال الامام مالا رضى الله تعالى عنه بمهمة مضت السنة ابن عرفة وفى العمد على اهل الابل ابن نافع فى الجمهور وغير واحد اذا قبلت بمهمة مربعة بطرح ابن اللبون الباني هذا هو المشهور وعن الامام مالا رضى الله تعالى عنه وفى الموازية اصطلاحوا على شئ عمل به وان اصطلاحوا على دية بمهمة أو عفا بعض الاولياء رجع الامر الى دية مثل دية الخطا وقال ابن نافع المهمة فى العمد مربعة وفيها دية العمد اذا قبلت بمهمة ففى على أربعة أسنان ابن يونس وكذا اذا عفا بعض الاولياء جاز على من بقى قضى له من حساب الديه المربعة ابن شام وأما دية العمد اذا وجبت فربعة خمسة وعشرون من كل سن من الاناث به اسقاط ابن اللبون (وثالث) بضم المثلثة وكسر اللام مثقلا أى أخذت دية العمد من ثلاثة اصناف (فى) قتل (الاب) ولده عمدا وعدوانا ان كان مسلما وكذا يابل (ر) (بجوسيا) قتل (عمدا) بقتل (بضم النحبة) وفتح القوقية (اب) (به) بان لم يتصدد قتله ولم يفعل به ما هو صريح فى القتل كاشجاعه وذبحه أو يقتل به وعنى عنه على الديه كفعل قتادة الملبى بانه حذفه بسيف وأصاب ساقه فنزى جرحه

(قوله شرعا) لا بالاجتهاد فصل مخرج الحكومة (قوله من قيمة بهيمة) بيان ما قوله من قيمته (أى الرق) بيان ما (قوله والحكومة) عطف على ما (قوله عندهم) أى البادين قوله من دنائير الخ) بيان (قوله رفقا) علة منجسة (قوله عني) بضم فكسر (قوله من جميع) صلة عني (قوله مربعة) أى فهى مربعة (قوله بطرح ابن اللبون) أى من الاسنان الخمس وأخذت المائة من الاسنان الاربعة الباقية من كل سن خمس وعشرون (قوله عمل) بضم فكسر (قوله وفيها) أى المدونة (قوله قات) بضم فكسر أى الديه (قوله جاز) أى مضى العفو (قوله قضى) بضم فكسر (قوله له) أى الباقي (قوله اخذت) بضم فكسر (قوله ان كان) أى الاب (قوله الاب) تفسير نائب فاعل بقتل (قوله بان لم يقصد) أى الاب (قوله قتل) أى ولده (قوله ولم

يفعل) أى الاب (قوله به) أى ولده (قوله كاشجاعه وذبحه) مثال الصريح فى قتله (قوله أو يقتل) بضم الياء وفتح التاء أى الاب الخ عطف على لم يقتل به (قوله عني) بضم فكسر (قوله منه) أى الاب (قوله قتادة) بفتح القاف (قوله المدلى) بضم فسكون فكسر بن منقل الياء (قوله بانه) صلة فعل (قوله حذفه) أى قتادة بانه الخ بيان فعله به (قوله فاصاب) أى السيف (قوله ساقه) أى ابن قتادة (قوله فنزى) بضم فكسر أى دام سيلان دمه (قوله جرحه) أى ابن قتادة

(قوله ثمان) اي ابن قتادة (قوله جعشم) بضم الجيم والشين المجعنة بينهما عين مهملة ساكنة (قوله عريضة) اي رئيس وشيخ
قبيلة قتادة (قوله على عمر) صلة قدم (قوله فذكر) أي جعشم (قوله ذلك) اي حذف قتادة ساقا بانه الخ (قوله له) أي عمر رضي
الله تعالى عنه (قوله فقال) أي عمر رضي الله تعالى عنه (قوله اعدد) بضم الهمزة واللام الاولى اي أحضر (قوله قديد) بضم
ففتح (قوله أخذ) أي عمر رضي الله تعالى عنه (قوله ثم قال) اي عمر رضي الله تعالى عنه ٣٩٥ (قوله قال) أي اخو المقتول
(قوله قال) أي عمر رضي الله تعالى عنه (قوله لاقتل) اي عمر رضي الله تعالى عنه (قوله لاقتل) اي عمر رضي الله تعالى عنه
اي عمدا (قوله شيء) اي
لامن الديه ولا من التركة
(قوله غيره) اي الموطا
(قوله ثم دعا) أي نادى
(قوله فدفعها) أي مائة
الابل (قوله لهما) أي ام
المقتول واخيه (قوله الاول)
أي الخطا (قوله الثاني)
أي العمدة الذي يقتل به
(قوله عليه) أي الاب
(قوله دية) أي الجرح
(قوله بوجهه) أي الجرح
(قوله بوجهه) أي التبريع
او التمثيل (قوله انه) أي
المصنف (قوله وانه) اي
التغليظ في الجرح (قوله
من جب التخميس الخ)
بيان ما (قوله اذا جرح
تابع للدية الخ) علة لا يمكن
حمل الخ (قوله ذلك)
أي التخميس والتبريع
والتثنية (قوله فقيها) أي
المدونة (قوله في ماله) أي
القاطع لان العاقلة لا تحمل
اقل من الثلث (قوله اصبحت
انما) أي خطأ (قوله
قال) اي عيسى (قوله يأتي)
أي الجراح (قوله فيكون) أي الجراح (قوله فيها) أي الخمس (قوله منها) أي الخمس (قوله وانما) عطف على انما (قوله
كذلك) أي اثنان من كل سن (قوله وصالح) أي القاطع (قوله يأتي) أي القاطع (قوله الاربعة) أي بنت مخاض وبنت لبون
وحقة وجذعة (قوله فيكون) أي الجني عليه (قوله فيها) أي المدونة (قوله منع) بفتح فسكون مصدر مضاف لقاعله

(قوله ايجاب) مفعول منع ومضاف لفاعله (قوله ضرب الولد) اضافته للمفعول (قوله فمات) أي الولد (قوله منه) أي الضرب
(قوله القصاص) مفعول ايجاب (قوله جذبه) أي الاب ابنه (قوله بها) أي الحديد (قوله عا بقاد الخ) بيان غيرها (قوله دري)
بضم فكسر أي دفع وأسقط (قوله عنه) أي الاب (قوله القود) نائب فاعل دري (قوله وكذا) أي حذف الاب ابنه بجديده
في دره القود (قوله أعضائه) أي الابن (قوله أراد) أي مالم يرضى الله تعالى عنه (قوله بينهما) أي الاب والام (قوله في هذا)
أي دره (قوله قوله) أي ابن القاسم ٣٩٦ (قوله في جد ولا جده) أي من قبل الاب أو الام (قوله قولها) أي المدونة (قوله

وروي) بضم فكسر (قوله عنه) أي ابن القاسم (قوله انه) أي ابن القاسم (قوله وقف) أي توقف (قوله اتنى) أي التغليظ (قوله في العمد) أي للضرب فقط (قوله يشبه العمد) أي للقتل (قوله وان لم يعمد القتل) حال (قوله انه) أي الشان (قوله منهم) أي الاب والام والجداد والجدات (قوله من شبه العمد) أي لا تقتل بيان ما (قوله كضربه) أي الولد ولده عمد (قوله فيموت) أي الولد (قوله به) أي الضرب (قوله فيموتاً) أي الولد (قوله عينه) أي ولده (قوله اضجع) أي الاب (قوله القصاص تابع ذاً (قوله خلافاً) مفعول يذكروا (قوله بقتل) بضم الباء وفتح التاء أي الولد (قوله به) أي ولده (قوله انه يقتل به) صلة اتفقوا بتقدير على (قوله ومات) أي الابن (قوله وان كان) أي الشان الخ حال (قوله ذكراً) بضم فكسر (قوله عنه) أي مالم يرضى الله تعالى عنه (قوله من قوله) أي مالم يرضى الله تعالى لقول عنه (قوله وما عليه اصحابه) عطوف على الثابت (قوله التغليظ) خبر الثابت (قوله الان يكون) أي قتل الوالد ولده (قوله ابن القاسم واشهب) أي قالاً (قوله يضجعه) أي الوالد ولده (قوله يذخل) أي الوالد (قوله عينه) أي ولده (قوله هو) أي القصاص (قوله فمات) أي قال ابن عرفة (قوله وهو) أي الكبر (قوله دياتها) أي المدونة (قوله ان كان ولي الدم) أي منه الثاني بيان نص دياتها (قوله وقال) أي الامام مالك رضي الله تعالى عنه (قوله يحلقه) أي الولد ولده (قوله وفيه) أي تقبیر ابن عبد السلام

الابوة والامومة ايجاب ضرب الولد فمات منه القصاص من أبيه أو أمه وإذا قتل الاب ابنه بجديده حذفه به أو بغيرها بما يقاد من غير الوالد فيه دوى عنه القود والام كالاب وأب الاب كالاب وكذا قطع شيء من أعضائه وفي سماع ابن القاسم ليس التغليظ في الجراح الا في الاب ابن رشداً أراد والام اذ لم يفرق أحد بينهما في هذا وظاهر قوله لا تغلظ في جد ولا جده بخلاف قوله اتغلظ في الجد اذ أراد والجد من قبل الام فلا تغلظ على قولها في الجد الاب ولا في الجد ام أي الام ولا أم أب الاب وهذا قول أشهب وقال ابن الماجشون تغلظ في الاجداد والجدات كاهم لاب أو الام وهو قول مضمون في نوازله وعن ابن القاسم مثل قول ابن الماجشون وروي عنه انه وقف في الجد الام وكلما ثبت التغليظ اتنى القصاص وكلما اتنى ثبت القصاص في العمد الذي يشبه العمد وان لم يعمد القتل لا خلاف انه لا يقتص من واحد منهم فيما هو من شبه العمد كضربه بهصا فيموت به أو بسوط فيقتل عينه وشبه ذلك وفيها اضجع ابنه وذبحه أو شق بطنه أو صنعت ذلك والدوة بولدها ففيه القود أو كثر الاشياخ لم يذكروا في هذا القصاص خلافاً وقال الباجي لو اضجعه فذبحه أو شق بطنه وهذا الذي يسميه النحهاء قتل غيلة فقال الامام مالك رضي الله تعالى عنه يقتل به وقال أشهب لا يقتل به بحال وتبعه ابن الحاجب وقوله ابن القصار كذا في عيون المسائل لعبد الوهاب وقال ابن حارث انفقوا في الرجل يضجع ابنه فذبحه ويثبت عليه ذلك بينة أو اقراره انه يقتل به واختلفوا اذا قال الابن اضجعني أبي وذبحني ومات فقال ابن القاسم يقتل به بعد القسامة معهما معي وقال أشهب لا يقتل به في مثل هذا ثم قال ابن عرفة وفيه الجرح الاب ولده أو يقطع شيئاً من أعضائه بحال ما صنع المدبلي فان الدية تغلظ فيه الشيخ عن الجمهور تغلظ في الجرح عند مالك رضي الله تعالى عنه وان كان ذكر عنه غير ذلك فالثابت من قوله وما عليه اصحابه التغليظ الا ان يكون عمد الاثبات فيه ابن القاسم وأثبت مثل ان يضجعه وذبحه أو يذخل اصحابه في عينه تعمداً لقتله ابن شاس اذا ثبت القصاص فانما هو اذا كان القائم بالدم غير ولد الاب مثل العصبة قاله في الموازية ابن الحاجب شرط القصاص على الاجداد ان يكون القائم بالدم غير ولد الاب قلت عبر عنه في آخر فصل القصاص بقوله يكروه قصاص الابن من أبيه وهو نص دياتها ان كان ولي الدم ولده القاتل فقد كره الامام مالك رضي الله تعالى عنه القصاص منه وقال بكروه ان يحلقه في الحق فكيف يقتص منه وفسر ابن عبد السلام كراهة بالحريم وفيه نظر

(قوله بحد) بضم ففتح أى والده (قوله ان قام) أى الولد (قوله حد) بضم الحاء أى ٣٩٧ والده (قوله له) أى ولده (قوله قوم) بفتح

أقول قد فهمنا استنقل ما للثري الله تعالى عنه ان يحد لولده ابن القاسم ان قام بحقه حمله
(و) على عاقلة القاتل خطأ (الشامى والمصرى والمغربى الفدينار) شرعى لانهم هم أهل ذهب
(وعلى) عاقلة القاتل خطأ (العراقى اثنا عشر الف درهم) شرعى لانهم أهل ورق الامام مالث
رضى الله تعالى عنه قوم عمر رضى الله تعالى عنه الدية على أهل الذهب الفدينار وعلى
أهل الورق اثني عشر ألف درهم حين صارت أموالهم ذهبا وورقا وترك دية الأبل على أهلها
بجواهرهم قال لا يقبل من أهل صنف من ذلك صنف غيره ولا يقبل في الدية بقر ولا غنم ولا عرض
ابن عرفة وعلى أهل الذهب ألف دينار فيها كامل الشام الجلاب والمغرب ابن حبيب والاندلس
ومكة والمدينة وعلى ذوى الورق اثنا عشر ألف درهم فيها كامل العراق وفارس وخراسان وفى
سماع أصبغ أشهب أهل مكة والمدينة أهل ذهب أصبغ هم اليوم كذلك ابن رشد لان أهل
الأبل هم البوادي وأهل العمود وأهل الامصار والمدن فأهل ذهب أو ورق وقول أصبغ
هم اليوم أهل ذهب يدل على ان أحوال أهل لبلاذنة قتل وأهل الاندلس اليوم أهل ذهب وقد
كانوا في القديم أهل ورق على ما يوجد في وثائقهم وقالة المؤرخون قلت انظر هذا مع ما تقدم
عن ابن حبيب واستغنى من قوله الفدينار واثني عشر الف درهم فقال (الافى) الدية (المثلثة)
على الاب في قتل ولده الذى لا يقبل به (في زاد) على الافدينار لأهل الذهب وعلى الاثني عشر
الف درهم لأهل الورق ونائب فاعل يزداد (نسبة ما) أى القدر الذى (دين) قيمتى (الدينين) الخمسة
والمثلثة لقيمة الخمسة فان كانت ربعا يزيد على الاف أو الاثني عشر ربعه وان كانت ثلثا زيد
ثلثه وعلى هذا القياس بان يقال ما قيمة المائة من الأبل خمسة موزلة بثلاث سنين فاذا قيل
ثمانون قيمة بل وما قيمتها مائة حالة فاذا قيل مائة فما بين القيمتين عشرون ونسبته للثمانين قيمة
الخمس مائة ربع يزداد على ألف ربعه مائتان وخمسون وعلى اثني عشر ألفا ربعها ثلاثة آلاف
وعلم من اقتصار المصنف على استثناء المثلثة ان المربعة لا تغلظ في دية الذهب والورق وهو قول
ابن القاسم وروايته عن مالك رضى الله تعالى عنه ما ابن عرفة ابن رشد روى ابن القاسم وقال
هو وابن نافع لا تغلظ عليها بفضل ما بين اسنان دية الخطا ودية العمد كما في تغليظ الدية المثلثة
وهو ظاهرها ولا يحى عن أشهب تغلظ بفضل ما بينهما وقول ابن الحارث بحد ذكر القولين
رقيل قيمة الأبل المملوطة ما لم تنقص هو أحد القولين في كيفية تغليظ المثلثة ثم قال ابن عرفة
وفي تغليظها على أهل الذهب والورق قولان للمشهور والنحى عن أول قولى مالك رضى الله
تعالى عنه في الموازنة وفيها تغلظ على أهل الذهب ولورق فيحمل على دية الخطا من الذهب
أو الفضة جزؤها السعى للخارج من تسمية فضل قيمة الأبل مغلظة على قيمتها في الخطا عماض
اختلاف القرويون والصلدون هل هذا التقويم على انه حالة أو منصبه ابن رشد في كون
التغليظ بعد لها أو يحمل الفضل دون تسمية نائما باليجاب قيمة الأبل مغلظة ما لم تنقص عن دية
الخطا والاول أشهر والثاني أظهر وفي تغليظ دية العمد قولان وفيها الأبل يجرح ولده أو يقطع
سببا من أعضائه كصنع المدبجى فان الدية تغلظ فيه يصون الألبا تفتة والآمة والمغلة فان
الاجنبى لا يقدم منه فيها ابن رشد حكم تغليظ الجراح في الدين المربعة والمثلثة حكم لدية
كاملة في الخلاف في التغليظ وصفته الألبا تفتة والآمة والمنقلة وشبهها من مثالف الجراح
بزيادة مثل نسبة فضل قيمة المثلثة على قيمة الخمسة (قوله دية العمد) أى المربعة

لا تغلظ على الاب الاعلى القول بتغلظ دية العمد والتغلظ عند ابن القاسم وأشهب وأصحابهما
 فيما صغر من الجراح أو كبر وعن ابن القاسم انما التغلظ فيما بلغ الثلث قلت ظاهر قول ابن
 رشد ان الجائفة والامة والمنقلة لا تغلظ فيها ظاهر لفظ الباجي وغيره انما كغيرها من الجراح
 ابن زرقون روى ابن عبد الحكم لا تغلظ في الجراح وقال الامام مالك رضى الله تعالى عنه في
 المدينة والمبسوط تغلظ في الجراح كما اوفى عبد الملك ويحسون بين ما يقتص منه في العمد وما
 لا يقتص منه فيه الشيخ عن كتاب ابن يحسون ان رضى الكنايون يحكمنا حكمنا بينهم بالتغلظ
 في النفس والجراح والجحوس لا تغلظ عليهم قاله الامام مالك والمغيرة وعبد الملك رضى الله تعالى
 عنهم وانكر يحسون قول عبد الملك تغلظ في الجحوس وقال أصحابنا يرون ان لا تغلظ عليهم لم
 أر قوله في سماع (وللكناي) الذي المقتول خطأ الحريم وديا كان أو نصرانيا (و) الكناي
 (المعاهد) بضم الميم وفتح الهاء أى الحربى المصالح على ترك القتال مدة (نصف دية) أى الحر
 المسلم فعلى عاقلة البادي يحسون من الابل خمسة وعلى عاقلة الشامي ومن بعده خمسمائة
 دينار وعلى عاقلة العراق ومن معه سنة آلاف درهم (وللمجوسى) الذى أو المعاهد الحر
 المقتول خطأ (والمرتد) عن دين الاسلام بعدة قدره له (ثلث شمس) من دية الحر المسلم وهو من
 الابل ستة وثلثان ومن الذهب ستة وستون ديناراً وثلثا ديناراً ومن الورق ثمانمائة درهم
 (و) دية (انثى كل) من الحر المسلم والحر الكناي والحر المجوسى والمرتد (نصفه) أى نصف دية
 دية الحر المسلمة من الابل خمسة وخمسون وخمسة وثمانون درهم من الدراهم ستة آلاف ودية
 الحر الكناي من الابل خمسة وعشرون ومن الدنانير مائتان وخمسون ومن الدراهم ثلاثة
 آلاف ودية الحر المجوسية والمرتدة من الابل ثلاثة وثلث ومن الدنانير ثلاثة وثلثون وثلث
 ومن الدراهم أربع مائة فيم دية اليهودى والنصرانى نصف دية المسلم ودية نسائهم على النصف
 من دية رجالهم ودية المجوسى ثمانمائة درهم والمجوسية اربع مائة درهم ابن شاس والمعاهد
 كالذى ابن عرفة والمرتدان قتلهم مسلم قبل استنابته فلا يقتل به الباجي عن ابن القاسم وأشهب
 وأصحابه بغير دية مجوسى فى العمد والخطا فى نفسه وجرحه رجوع للاسلام أو قتل على رده
 ولحسون عن أشهب دية دية أهل الدين الذى ارتد اليه وفى المقدمات قيل لاديه على قاتله
 وفى البيان قاله يحسون وروى عن أشهب وفى تعلية الطرطوشى من لم يبلغ الدعوة بهال كن
 فى جزية ان قتل قال أصحابنا لا يضمن ومن قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه ان أقام مسلم
 بدار الحرب وهو قادر على الخروج فلا دية له وفيه ماع غير هاديه نساء كل نوع نصف دية رجاله
 ودية جراح غير المسلمين من دياتهم كدية جراح المسلم من دية (وفى) قتل (الرقيق) خطأ مطلقاً
 أو عمداً من حر مسلم (قيمة) أى الرقيق فى مال قاتله ان كان حر ورقية ان لم تزد
 عن دية الحر بل (وان زادت) قيمته على دية الحر المسلم لانه مال ومن اتلف مالا مقوماً فعليه
 قيمته بالغلة ما بلغت اتفاقاً ويقوم قساراً لو أم ولد أو مبعوضاً أو معتقلاً لاجل أو مكاتباً وتوالت على
 اعتبار قيمته مكاتباً ابن عرفة فيما عدا غيرها فى كل ذى رق قيمته ولو زادت على أكبر دية (و) فى
 التسبب فى القاء (الجنين) لمرأته ان لم يكن علقه بل (وان) كان (علقة) أى دماً مجتمعا اذا صب
 عليه ماء حار لا يذوب سمي به لاتصال بعضه ببعض البنائى وهذا الحمل صحيح موافق للقة فى

(قوله قلت) أى قال ابن
 عرفة (قوله وقال) أى
 يحسون (قوله قوله) أى
 عبد الملك (قوله له) أى
 المرتد (قوله وروى) بضم
 فكسر (قوله ان قتل) بضم
 بضم فكسر (قوله لا يضمن)
 بضم الباء (قوله ومن قول
 مالك رضى الله تعالى عنه)
 خبره سلم (قوله مطلقاً)
 أى من حر ورقيق (قوله
 ان كان) أى قاتله (قوله لانه)
 أى الرقيق (قوله ويقيم)
 بضم ففتح مثلاً أى الرقيق

(قوله وان ضربت) بضم فكسر (قوله علم) بضم العين (قوله انه) اى ما ألقته (قوله وان كان) اى الحمل مضغعة الخ مباغلة في كونه فيه غرة (قوله ولا تحملها) اى الغرة (قوله فيه) اى الحمل (قوله يراىل) اى ينفرد (قوله القته) اى ما فى بطنها بسبب ضربها (قوله وعلم) بضم العين (قوله فان كان) اى ما ألقته (قوله به) اى القاء الدم (قوله اذا كان) اى ما ألقته (قوله فمقل) بضم فكسر (قوله ماله فى المدونة) اى من ان فيه الغرة (قوله فيه) اى ما ألقته ٣٩٩ (قوله اذا كان) اى ما ألقته (قوله كونه) اى ما ألقته (قوله ان بينهما) اى ما ألقته (قوله ان بينهما) اى ما ألقته

فرقا) فاعل يظهر (قوله وأهما) اى العلقمة والدم (قوله فاقصر) اى صاحب التذنب (قوله لفظ العلقمة) اضافته للبيان (قوله بضعه) اى صاحب التذنب (قوله عليه) اى المصنف (قوله وعلى الفرق بينهما) اى العلقمة والدم صلة جرى (قوله فلا يؤخذ) اى الواجب فى الجنين (قوله يؤخذ) اى الواجب فى الجنين (قوله منها) اى الابل (قوله الان تبلغ) اى الغرة (قوله لقرها) اى المدونة (قوله جها) اى المدونة (قوله وفيها) اى الام (قوله لانها) اى الجنابة (قوله وان كانت الغرة الخ) حال (قوله لكننا) اى الغرة (قوله لها) اى الغرة (قوله حكمها) اى الدية (قوله وبينها) بفتحها مشقلا اى المصنف الغرة (قوله على قيمة الوليدة) مفسر فاعل تساوى المستتر فيه (قوله عشر واجب أمه) مفسر

الصالح العلمى الدم الغليظ والقطعة منه علقمة وهو ظاهر التذنب وبه يجزى المصنف على قول ابن القاسم ان الدم المجتمع حل وظاهر كلام الامهات والخصمى والميتطى وابن عرفة ان الدم المجتمع ليس علقمة ونص التذنب وان ضربت امرأه عمداً وخطأ فآلقت جنينها فان علم انه حمل وان كان مضغعة أو علقمة أو مصورا ذكرنا أو أنثى ففيه غرة بغير قسامة فى مال الجاني ولا تحملها العاقلة ولا أنثى فيه حتى يراىل بطنها ونص الامهات قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه اذا ألقته وعلم انه حمل فان كان مضغعة أو دما فقه الغرة وتنقض به العدة وتكون الامهات به أم ولد اه ومثله فى المدونة والمجسمة وعده وقال النخعي اذا كان دما مجتمعا فقل عن مالك ماله فى المدونة وقال اشهب لاني فيه اذا كان دما بخلاف كونه علقمة ابن مزيق انظر ما الفرق بين العلقمة والدم كما يظهر من لفظ الام ان بينهما ما نرفا ولعل صاحب التذنب رآهما شيئا واحدا فاقصر على لفظ العلقمة وتبعه المصنف فلا عده عليه وعلى الفرق بينهما جرى الميتطى ونصه والغرة تجب فى الجنين ذكرنا كان أو أنثى طرح علقمة أو مضغعة أو تمام الخلق الا انه لم يستعمل فاما ان كان دما مجتمعا فقل فى المدونة فيه الغرة وقال اشهب لاني فيه اذا كان دما بخلاف كونه علقمة (عشر) واجب (قتل أمه) اى الجنين ذكرنا كان أو أنثى عمداً كان أو خطأ بضرب أو تخويف أو تشهير وشهدت البيضة انهم امن منسذخوفت أو شتمت لزم القراش الى ان أسقطت جنينها وتشهد على الاسقاط ان كانت حرة بل (ولو) كانت (امة) وإشاره بولول قول ابن وهب فى جنين الامة ما قصها لانها مال فهى كسائر الحيوان حال كون العشر (نفسدا) اى دفانها أو درأهم حالة فى مال الجاني الحرة لولادة الوليدة فلا يؤخذ من الابل قاله ابن القاسم وقال اشهب يؤخذ منها الا ان تبلغ ثلث دية الجاني فولى عاقلة لقوله ان ضرب مجوسى بطن مسلمة خطأ فالقت جنينا ميتة حملته عاقلة الضارب وفى ثالث جها لوضرب بطن امرأه خطأ فالقت جنينا ميتة ماتت بعدة فى الجنين عشر أمه وفيها دية كاملة وتحمل العاقلة ذلك كله أبو الحسن لانها ضربة واحدة وان كانت الغرة لا تحملها العاقلة لكنهما انضمت الى الدية كان لها حكمهما (أو) فى الجنين (غرة) بضم الغين المجسمة وشهدا لراه وبينها بقوله (عبد) يساوى عشر واجب أمه (أو وليدة) اى أمة (تساويه) اى قيمة الوليدة عشر واجب الام من غير تحديد بسن ولا يباح ولا يكون من الخيار والاحسن أو الجهر وظاهر كلام المصنف أن الخيار الجاني بين النقد والرقة النخعي وهو مقتضى قول مالك وابن القاسم وأشهب ومر عليه ههنا مع قوله فى توضيحه ان مذهب المدونة خلافه ابن عبيد السلام الذى فى المدونة ان ابل الجاني عبد أو وليدة اجبروا على أخذه ان ساوى خمسين ديناراً

مفعول تساوى البارز (قوله من غير تحديد بسن) راجع للعبد والوليدة (قوله ولا يباح) عطف على سن (قوله ولا يكونها) أى الرقة (قوله والاحسن) عطف على الخيار مفسر له (قوله أو الجهر) عطف على الخيار (قوله بين النقد والخ) صلة الخيار (قوله وهو) أى تخيير الجاني بينهما (قوله عليه) أى التخيير (قوله خلافه) أى التخيير (قوله بذل) أى أعطى (قوله اجبروا) بضم الهمز أى أولياء الحمل (قوله أخذه) أى المبدول (قوله ان ساوى) أى المبدول

(قوله منها) أي الجنين أو السمائة (قوله كلامها) أي المدونة (قوله إلا في العبد أو الوليدة) أي والجبر على قول أحدهما لا ينافي تخيير الجاني بين بذل العشر وبذل العبد أو الوليدة (قوله دية) جنس واذا افتت الجنين فصل مخرج دية غيره (قوله الحر) فصل مخرج دية الجنين الرقيق (قوله المسلم) فصل مخرج دية الجنين الحر الكافر (قوله يلقي) بضم فسكون ففتح (قوله غير) حال من نائب فاعل يلقي (قوله مستهل) بضم الميم وكسر الهاء أي حي حياة مستقرة فصل مخرج دية الجنين الحر المسلم يلقي مستهلا (قوله بفعل) صلة يلقي (قوله آدمي) ٤٠٠ فصل محقق للماهية وهذا هو الأصل في الفصل (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله

وفيها) أي المدونة (قوله سواء) أي في الغرة (قوله ان لم يستهل) أي الجنين الح شرط في الغرة (قوله وفيها) أي المدونة (قوله سواء) أي في الغرة (قوله ضربت) بضم فسكون (قوله وفي كونها) أي الغرة (قوله في سن) صلة هذا (قوله أقله) أي سن الغرة (قوله لأنه) أي الشأن (قوله بينها) أي الغرة (قوله وهو) أي منع التفريق بينهما دونه (قوله قولي) بفتح اللام (قوله تكون) أي الغرة (قوله يملك) بضم الياء وفتح اللام (قوله هي) أي الغرة (قوله ولا لك) أي يباحها (قوله سميت) (قوله فيها) أي الغرة (قوله والتخير) أي بين العشر والغرة (قوله كلامه) أي المصنف (قوله وهو) أي كون التخير للجاني (قوله فان كان) أي الجاني (قوله قبوله) أي المدقوع (قوله وعدمه) أي

أوسمة ثمة درهم وان سارى أقل منها لا يجبرون ابن عبد السلام فانظر كلامها كفه هو بعد عن التخيير خليل لم ينص على الجبر إلا في العبد أو الوليدة ابن عرفة الغرة دية الجنين الحر المسلم يلقي غير مستهل بفعل آدمي ثم قال وفيها الذكر والأنثى سواء الباسي أن لم يستهل صار خافها سواء ضربت أمه عمدا أو خطأ وفي كونها في مال الجاني أو على عاقلة روايتان لها وللخمي عن أبي الفرج ابن عبد السلام لم أر لأصحابنا في سن الغرة حد أو قال الشافعي رضي الله تعالى عنه أقله سبع سنين ابن عرفة أبو عمر بعضهم أقل سن الغرة سبع سنين لأنه لا يفرق بينها وبين أمها دون هذا السن وهو أحد قولي الشافعي رضي الله تعالى عنه قيل للرقبة غرة لأن غرة أو ألهم أي أفضلها عياض الغرة لغة النعمة عبدا كانت أو وليدة من غرة الوجه كما تسمى ناصية ورأسها وقد تكون من الحسن وعند العرب الغرة أحسن ما يملك أبو عمران هي الأبيض ولذلك سميت غرة فلا يقبل فيها الأسود والتخير في جنين الحرة وأما جنين الأمة فيتعين فيه النقد إذا كان من سيدها الحر وظاهر كلامه كإن الحاجب أن التخيير للجاني للمستحقة وهو أرفق أقول: للخمعي الذي يقتضيه قول مالك وابن القاسم واشتبك رضي الله تعالى عنهم أن الجاني مخير في غرم الغرة أو عشر دية الام من كسبه فان كان من أهل الدنانير فمسون ديناراً وان كان من أهل الورق فسقائة درهم وإذا دفع العبد أو الوليدة جبر الوترنة على قبوله وإذا دفع النقد فكلام المدونة يحتمل جبرهم على قبوله وعدمه والغرة تجب حتى على الأب والام ولا فرق بين ضرب الجنين وغيره مما يسقطه كشم رائحة فاذا شمت المرأة رائحة طعام الجيران فطلبت منه قدر ما يسيرا لنا كاه فنهو ما ذلك فأسقطت جفيتها ضمنتوا غرتها في مالهم وان وجب عليهم ثلث الدية فعلى عاقلتهم وكذا إذا علموا حالها ولم تطلب لان الحياه يمنعها من الطلب وكذا لو دخل أعوان الظلمة على حامل فقزعت منهم وأسقطت جنينها أو ثبت الفزع ومشاهدة المرأة ذلك واتصال مرضها من ذلك الوقت الى اسقاطها وشهد امرأتان باسقاطها زاد سحنون وربيعة ورجل برؤية الجنين (تنبيهان الأول) عشر الدية إنما يكون ذهباً أو ورقاً ويكون حالاً ولا يكون من الابل وأن كانوا من أهلها خلافاً لأشهب ابن الحابس ابن القاسم لا تؤخذ الابل وقال أشهب يؤخذ من أهلها خمس فرائض ضيق في المدونة لأنه قد قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالغرة والناس يومئذ أهل ابل وانما تقويمها بالنقد من أمر مستحسن واختار محمد وغيره قول أشهب (الثاني) العشر أو الغرة من مال الجاني في العسر والخطا الآن يباع ثلث دية الجاني كمثل المدونة أو ثلث دية الجنى عليها كما إذا تعدد الجنين بقدر الثالث فعلى عاقلة

الجبر (قوله مما يسقطه) بيان غيره (قوله منه) أي الطعام (قوله غرة) أي الجنين (قوله وكذا) أي منهم من بعد طلبها في إيجاب الغرة عليهم (قوله علوا) أي الجيران (قوله حالها) أي الحامل (قوله وكذا) أي مائة درهم في إيجاب الغرة (قوله واتصال مرضها) عطف على الفزع (قوله ورجل) عطف على امرأتان (قوله لا تؤخذ الابل) أي في غرة الجنين (قوله من أهلها) أي الابل (قوله فرائض) أي جمال (قوله الناس يومئذ) أي يوم قضائه الخ حال (قوله كمثل المدونة) أي قولها ان ضرب بجوسي بطن مسلمة خطا حلة عاقلة الضارب (قوله الثالث) أي لدية الجنى عليها

(قوله في ان فيه) أي جنين الامه من سيدها الحر المسلم أو الكفاي صله كاف التشبيه (قوله لانه) أي جنين الامه من سيدها الحر
 علة كونه بجنين الحر (قوله انه) أي جنين الامه (قوله لانه) أي جنين الامه من زوج أو زنا (قوله في ان الخ) صله كاف التشبيه
 (قوله أو غرة) عطف على عشر (قوله لانه) أي جنين الكفاية الحره من زوجها ٤٠١ العبد الم (قوله ديتها) أي الكفاية
 (قوله فيها) أي المدونة

(قوله من سيدها) أي
 الحر (قوله وكذا) أي
 جنين أم ولد الحر في ان
 فيه ما في جنين حره (قوله
 فيه) أي جنين الحره من
 زوجها العبد (قوله فقيه)
 أي جنينها (قوله وبين)
 بفتح مشقلا (قوله بقوله)
 صله بين (قوله له) أي
 الجنين المختلف بأختلاف
 حريته واسلامه وكفايته
 ومجوسيته وذكوره
 وأنوثته وغيرها (قوله
 واستحسنه) أي عدم
 الاقسام ان مات عاجلا
 (قوله لا يعين) بضم ففتح
 فكسر مشقلا (قوله لانه)
 أي الجنين (قوله لشد الخ)
 علة يتأثر (قوله حياة محقة)
 راجع لحياة الجنين (قوله
 بأن استهل صارخا) تصوير
 لحياة المحقة (قوله ثم
 مات) أي الجنين (قوله
 وهو) أي عدم القصاص
 (قوله من الدية) بيان ما
 (قوله تعدها) أي الجنانية
 (قوله فان كانت) أي الجنانية
 (قوله فيه) أي الجنين
 (قوله وهو) أي قول

منجما (والامة) جنينها (من سيدها) الحر المسلم أو الكفاي أو المجوسى بجنين الحره في ان فيه
 عشر دية الحره المسلمه ان كان السيد مسلما والكفاية ان كان كفايا والمجوسه ان كان مجوسيا
 أو غرة عبد أو ولادة تساويه لانه حر ومفهوم من سيدها انه لو كان من زوج أو زنا لكان
 فيه عشر قيمه أمه لا غير لانه رقيق اسيد أمه (والفصرانية) أو اليهودية الحره جنينها (من)
 زوجها (العبد المسلم) جنين (الحره) المسلمه في ان فيه عشر دية الحره المسلمه أو غرة عبد
 أو وليد تساويه لانه مسلم تبع لآبيه حر تبع لآله ومفهوم المسلم ان جنينها من غير المسلم حرا
 كان أو عبدا فيه عشر ديتها لانه حر تبع لآله أو أبواه كافران فهو محكوم بكفره تبع لهما ابن
 عرفة فيها في جنين أم الولد من سيدها ما في جنين الحره وكذا جنين النصرانية من زوجها
 العبد المسلم اللغوى ولا شبه فيه عشر دية أمه ولو كان زوج النصرانية مجوسيا فقيه قولان
 هل فيه أربعون درهما على حكم الأب أو عشر دية أمه وبين شرط كون الجنين فيه عشر
 واجب أمه أو غرة بقوله (ان زايها) أي انفصل الجنين كاه عن أمه حال كونها (حمة) فلو
 مات قبل خروجه أو بعد خروج بعضه وقبل خروج باقيه ثلاثي فيه على المشهور واستثنى
 من قوله وفي الجنين عشر أمه فقال (الأن يحيى) أي يخرج الجنين من أمه حيا حياة محقة
 بأن يستهل صارخا ثم يموت (فيه) (الدية) الكاه له (ان اقسوا) أي أو لماؤه ان موته
 من فعل الجاني ان تراخي موته عن خروجه بل (ولو مات عاجلا) عند ابن القاسم وأشار
 بولو لقول أشهب لا يقسمون ان مات عاجلا واستحسنه اللغوى وحجة ابن القاسم ان موته فورا
 لا يعين كونه من الجنانية بل يحتمل انه بسبب آخر طرأ لانه لشدته ضعفه يتأثر بآدى الاسباب
 (وان تعدهم) أي الضارب الجنين (بضرب ظهر أو بطن أو رأس) لانه فالقته حيا وهي حية
 حياة محقة بأن استهل صارخا ثم مات (نفي القصاص) من الضارب وعدمه الباجي وهو
 المشهور (خلاف) أي قولان مشهوران البناني يعني ان مات تقدم من الدية محله اذا كانت
 الجنانية خطأ واما ان تعدها فان كانت بضرب كظهر أو بطن فقال أشهب لا قود فيه بل
 فيه الدية في مال الجناني ابن الحاجب وهو المشهور ضيق صرح الباجي بأنه المشهور كالمصنف
 وقال ابن القاسم يجب القصاص بقسامة وهو مذهب المدونة والمجموعة وألحق ابن شاس
 ضرب الرأس بالظهر بخلاف ضرب الرجل وشبهها ونص ابن أبي زيد في مختصره على ان
 الرأس كالرجل في نفي القصاص وجوب الدية في مال الجناني ابن عرفة الشيخ عن ابن القاسم
 في المجموعة هذا اذا تعمد ضرب البطن أو الظهر أو موضع يرى انه أصيب به أما لو ضرب
 رأسها أو يدها أو رجلها فقيمة الدية قلت قوله أو رأسها يرد ما نقله عبد الحق عن ابن مناس
 انه قال ضربها في الرأس كضربها في البطن اه وقال بعض الراجح القصاص بقسامة
 في ضرب الظهر والبطن والراجح عدمه بل الدية بقسامة في ضرب الرأس (وقد دد الواجب) في

أشهب (قوله بأنه) أي قول أشهب (قوله كالمصنف) أي ابن الحاجب (قوله وهو)
 أي وجوب القصاص بها (قوله الرجل) بكسر الراء (قوله في نفي) صله الكاف (قوله يرى) بضم الياء (قوله انه) أي الجنين (قوله
 به) أي الضرب (قوله قلت) أي قال ابن عرفة (قوله مناس) بفتح الميم (قوله انه) أي ابن مناس (قوله عدمه) أي القصاص

(قوله ان ضربت) بضم فكسر اى المرأة الحامل (قوله الى هذا) اى ارثه على حسب الفرائض صله ترجع (قوله اولاً) بشد
الواو (قوله ثلثاه) اى المأخوذ عن جنين (قوله وايهما) اى الاب والام (قوله مطلقاً) اى كان له اخوة ام لا (قوله له) اى الجنين
اخوة (قوله فيكذلك) اى لا يبه الثلثان ولا به الثلث وايهما انقر به اخذه وان كان له اخوة (قوله وشرط العشر الخ) فيه
ان هذا انما هو عند ابن القاسم لا عند الامام وابن هرمز فلا اشكال (قوله سبدها) اى الحرام المسلم (قوله قلت) اى قال طنى
(قوله على أن المراد الانفراد بغير موت احدهما) ٤٠٢ اى وكذا توقف خليل (قوله وليس) اى المراد على قول مالك وابن

الجنين عشر اودية اوقية او غرة ان لم يستمل والدية ان استمل (بتعدد) اى الجنين ابن عرفة
سمع القرين ان ضربت فطرحت جنينين لم يستمل فقيهما غرتان ولو استمل فقيهما ديتان
الباجي ورواه ابن نافع في المجموعة (وورث) بضم فكسر اى المأخوذ عن الجنين بين ورثته
على حسب (الفرائض) اراد بها ما يشمل التعصيب الى هذا رجع الامام مالك رضى الله
تعالى عنه وقال اولاً للاب للام واللام ثلثه وايهما انقر فداخذه مطلقاً وعلى ما رجح اليه ان لم
يكن له اخوة فيكذلك وان كان له اخوة فلامه السدس طنى القول الذى رجح عنه الامام
قول ابن هرمز المصنف كيف يتصور انفراد الاب وشرط العشر والغرة انفصاله عنها حية
عبد الحميد انما يتصور اذا خرج ميتاً بعد موتها على القول بان فيه الغرة واما على قول ابن
القاسم في الكتاب فلا واجاب البساطى بانه يتصور في جنين الفصارية من زوجها المسلم الذى
تقدم انه بجنين الحرة المسلمة وفي جنين الامة من سبدها قلت جواب البساطى على ان المراد
الانفراد بغير موت احدهما وليس كذلك فنى تبصرة النعمى وشرح الجلاب لابن التلسانى
واللائق له ما نصه اختلف في ميراثه فقال مالك وابن القاسم وابن الماجشون وابن شهاب
رضى الله تعالى عنهم انهم ائورثوا على فرائض الله تعالى فلا مة الثلث ولا يبه الثلثان وان كان له
اخوة فلامه السدس والباقي لابي له وقال ربيعة هي الام خاصة لان عن عضومها وقال ابن
هرمز لابي يه على الثلث للام والثلثين للاب فان مات احدهما كانت لمن بقى منهما ابا كان
أو أما ابن الماجشون في كتب ابن حبيب قال مالك رضى الله تعالى عنه مدة بقول ابن هرمز
وقال به ابي والمغيرة ثم رجح مالك رضى الله تعالى عنه الى قول ابن شهاب انهم امور وثه على
فرائض الله تعالى اه فظهر بقوله فان مات احدهما ان الانفراد بالموت وحينئذ فلا
اشكال اذ مينا على قول ابن القاسم في الكتاب في اشتراط ان يزيلها حية وهذا القول
خلافه ولا يستشكل قول بما قيل بخلافه كما اشار له عبد الحميد والله اعلم (وفي الجراح) التى ليس
لها دية مقدر من الشارع اذ ابرئت على شين ونقص والا فلا شى فيها الا لك في العمدة الذى
لا قصاص فيه خشية اتلافه فان لم تقدر اياه دية وبرئت على شين ففيها (حكومة) بضم الحاء
والكاف اى مال محكوم به يتوصل الى معرفة قدره (بنسبة نقصان) بضم فسكون اى ما نقصته
قيمته معيبا بسبب (الجنابة) عليه لقيمته سليماً فيقوم على فرض رقبته سالماً ومعيباً ونسب
ما نقصته قيمته معيباً لقيمته سليماً ويحكم على تلك النسبة من الدية فاذا قوم سليماً بما تنة

هرمز رضى الله تعالى
عنهما (قوله كذلك) اى
الانفراد بموت احدهما
(قوله له) اى ابن التلسانى
(قوله اختلف) بضم التاء
(قوله في ميراثه) اى
المأخوذ في الجنين (قوله
انها) اى الغرة (قوله هي)
اى الغرة (قوله لانه) اى
الغرة وذكره لتذكير خبره
(قوله منها) اى الام (قوله
احدهما) اى ابويه (قوله
كانت) اى الغرة (قوله
منهما) اى ابويه (قوله ابا
كان) اى الباقي (قوله به)
اى قول ابن هرمز (قوله
ابى) بضم الهاء وفتح
الموحدة وشذ الباء (قوله
المغيرة) بضم الميم وكسر
الغين المجمعة (قوله انها)
اى الغرة الخ مفعول قول
(قوله وحينئذ) اى حينئذ
كان الانفراد بموت
احدهما (قوله اذ مينا)
اى الاشكال (قوله في
الكتاب) اى المدونة

(قوله في اشتراط) اى في الغرة (قوله وهذا القول) اى قول ابن هرمز (قوله خلافه) اى قول
ابن القاسم في الكتاب (قوله والا) اى وان برئت على غير شين (قوله يتوصل) بضم الباء (قوله قيمته) اى الجروح (قوله عليه)
اى الجروح صله الجنابة (قوله لقيمته) اى الجروح صله نفسية (قوله فيقوم) بضم ففتحين مثلاً اى الجروح (قوله رقبته)
اى الجروح (قوله ونسب) بضم الباء وفتح السين (قوله لقيمته) صله ينسب (قوله ويحكم) بضم الباء وفتح الكاف (قوله
من الدية) بيان مثل (قوله يقوم) بضم فكسر مثلاً اى الجروح

(قوله خمس) بضم الخاء المعجمة (قوله بها) أى الحكومة (قوله برته) أى الجرح (قوله على) ٤٠٣ بكسر الهمزة وشد الياء فاعل

(قوله مصادرينه) أى

المضروب (قوله فيه) أى

الضرب (قوله يقوم)

بضم ففتح فكسر مثقلا

(قوله ذلك) أى الجرح

(قوله غيره) أى شهب

(قوله ويقوم) أى الجرح

ثانيا (قوله نفسه) أى

الجرح بالشين من قيمته

سليما (قوله نقص) بضم

فكسر (قوله يجعل الخ)

تصوير لنص ابن الجلاب

(قوله القيمتين) أى قيمة

الجرح سليما وقيمه ناقصا

(قوله ان يقوم) أى الجرح

(قوله وينظر) بضم فسكون

فتح (قوله عليه) أى

الجرح (قوله من ين) بضم

فتح فسكون (قوله ومن

يحضره) عطف على الامام

(قوله قالت) أى قال ابن

عرفة (قوله انما) أى

الحكومة منهول اتفقت

بتقدير على (قوله اختلفت)

أى انقاله (قوله وذاورها)

أى المدونة (قوله انه) أى

تفسير ابن مزين (قوله هو)

أى تفسير ابن مزين (قوله

وتقوم) بضم ففتح

مثقلا (قوله سيبا) أى محقق

الحياة (قوله فعلية) أى

الجاني (قوله قيمته) أى

الولد (قوله انه) أى

الثالث (قوله فيهما)

(قوله ويقتص) بضم الياء

ومعها بثمانين فالنقصان عشرون ونسبته لثمانمائة خمس فيحكم بخمس الدية وتكون
الحكومة (أذ برئ) المجنى عليه من الجرح ولا يستعمل بها قبل برته لاحتمال سيلان الجرح
الى الموت فتجب الدية كاملة وصلة نقصان (من قيمته) أى المجنى عليه حال كونه عبدا
فرضا سليما ويحكم على الجاني بمثل تلك النسبة (من الدية) للمجنى عليه غ العامل في من
قيمه نقصان وفي من الدية نسبة طي هذا هو الصواب واعترضه ابن عاشر بأنه لا يصح بحال
وبأنه ان نقصان الجناية من القيمة انما ينسب من القيمة لامن الدية ومثل تلك النسبة هو
الواجب من الدية فالصواب ان من القيمة يقتارعه نسبة ونقصان ومن الدية متعلق بمحذوف
حال من مثل مقدار قبل نسبة أى كائنا ذلك المثل من الدية ويصح تعلقه بفعل مقدر رأى
ويؤخذ مثل تلك النسبة من الدية ومعنى فرضا تقدير الاحتمال ابن عرفة الشيخ عن
المجموعة والموازية روى أصحاب الامام مالك رضى الله تعالى عنهم ليس فيمادون الموضحة
في الخط اعقل مسمى ابن القاسم وشهب الا ان يبرأ على شين فقيمة حكومة ولما لك رضى الله
تعالى عنه في المختصر لو جرى اهل بالدعلى علة مسمى فيمادون الموضحة رأيت ان يطله
الامام ولا يحكم به وروى على من ضرب رجلا فرققت مصاريته في انثييه فأنثييه حكومة ثم
قال ابن عرفة وفي النوادر عن شهب الحكومة ان يقوم ذلك اهل المعرفة بقدر شينه وضرره
وروى غيره الحكومة ان يقوم الجرح على انه عبد صحيح ويقوم بذلك الشين فأنثييه نقص
مثله من ديتيه وهو نص الجلاب يجعل ما بين القيمتين جزأ من ديتيه ومثله في كتاب الابهري
وفي تعليقه ابى عمران تفسير الحكومة ان يقوم عبدا صحيحا وعبدا بجراحة وينظر ما نقص
فيكون عليه من الدية بقدر ذلك هذا قول ابن ادريس وتبعه عليه أصحابنا البغداديون
والذى في تفسير ابن مزين الحكومة ان ينظر الامام على قدر اجتهاده ومن يحضره قالت وألفاظ
المدونة اتي فيها مرة لفظ الحكومة ومرة لفظ الاجتهاد فيحتمل ان يكونا مترادفين
أو متباينين اه ابن عاشر اتفقت انقال ابن عرفة التي حكاه في تفسير الحكومة انها اسم
لاعمال النظر المؤدى الى معرفة الواجب في الجلة وان اختلفت في كيفية النظر المؤدى اليها
وعلى هذا فالكلام بتقدير مضاف أى مؤدى حكومة فت ماذ كره المصنف في الحكومة
هو المعروف وفي تفسير ابن مزين ان الحكومة باجتهاد الامام ومن حضره عياض وذاورها
عند بعضهم انه خلاف الاول والى الخلاف في ذلك أشار أبو عمران وقال هو الذى كان يقول به
قبل ان ترى القول الآخر وشبهه في التقويم فقال (كثير البهجة) ان نزل مبتدأ فلا غرة فيه
وتقوم أمه حامله به فرضا ومسقطه له وعلى الجاني ما بين القيمتين سواء كانت من النعم
أو الخيل أو الجير وان نزل حيا ثم مات فعليه قيمته مع ما نقص من قيمة أمه بسبب طرحه
واستثنى من الجراح فقال (الا الجائفة) أى الجرح الذى افضى الى الجرح من أى جهة عمدا
عدوانا فلا قصاص فيه لانه من المتألف (و) (الا الآمة) بمد الهمزة وشد الميم أى الجرح الذى
وصل الى أم الدماغ (ف) (فى كل منهما) ثالث من الدية الكاملة للجرح والظاهر انه محض
كالدية الكاملة على عاقلة الجاني فلا فرق فيما بين العمد والخطا (و) (الا الموضحة) التى
أظهرت العظم خطا (ف) (ديتها) (انصف عشر) من دية المجنى عليه ويقتص من عمدتها كما تقدم

أى الجائفة والآمة

(و) الا (المنقلة) التي ينقل منها العظم للدواء (والهاشمة) التي هشت العظم (ف) ديتها
 (عشر) من ديتها بضم العين (ونصفه) أي العشر ولو عد اوفى كلام ابن مرزوق ما يشعر
 بترجيح ما اقتصر عليه المصنف فانه قال حقه ان لا يذ كر الهاشمة هنا كما فعل في القصاص لانها
 هي المنقلة كما هو ظاهر المدونة سيما مع اتحاد ديتها فأفاده الخرشى السدوى قوله ما اقتصر
 عليه المصنف أي من ان المنقلة هي الهاشمة وان ديتها ما واحدة وهو العشر ونصفه وهو
 مذهب ابن القاسم وقال ابن القصار فيها ما في الموضحة وحكومة وذ كر ابن عبيد البران فيها
 عشرا وقال الباجي فيها ما في الموضحة فان صارت منقلة فخمسة عشر فان صارت مأومة
 فثالث الدية البناني قول ابن مرزوق - حقه ان لا يذ كر الهاشمة هنا الخ فيه نظر مع قول
 المتبسطي اخلاف في الهاشمة وهي التي هشت العظم اذا كانت خطأ فقال محمد ليس فيها
 الادية موضحة وقال ابن القصار من رأيه فيها دية موضحة وحكومة وقال شيخه أبو بكر فيها
 ما في المنقلة وفي الكافي ان في الهاشمة عشر الدية مائة دينار وفي الجواهر لادية فيها بل فيها
 حكومة وهذا كله يدل على انها غير المنقلة فلا بد من ذكرها معها وقال ابن رشد أما الهاشمة
 فلم يعرفها الامام مالك رضي الله تعالى عنه وقال ما أرى هاشمة في الرأس الا كانت منقلة
 وديتها عنده من عرفها من العلماء وهم الجوهري وعشر من الابل اللخمي في كون عقلمها
 كموضحة أو مع حكومة فالثاني كالمثلية لمحمد وابن القصار والابهرى ولا يراد على الديات
 المذ كورة المقدره للجراحات المستتفة المذ كورة ان برئت على غير شين بل (وان) برئت
 (بشين) بفتح الشين المججمة وسكون التحتية أي عيب ونقص (فيمن) أي الجائفة وما عطف
 عليها لان النبي صلى الله عليه وسلم بين هذه الديات لهذه الجراحات في كتابه لعمر وبن حزم حين
 وجهه الى نجران ولم يقيدها بغيرتها على غير شين الخرشى استثنى من كلامه الموضحة فانها اذا
 برئت بشين وهي في الوجه أو الرأس ففيها ديتها وارش الشين على المشهور وقاله في المدونة
 العدوى وقال أشهب لا يزداد عليها مطلقا وروى ابن نافع يزداد عليها الارش الآن يكون الشين
 يسيرا طئي قوله وان بشين ما عدا الموضحة فانه يعتبر شينها على المشهور وهو مذهب المدونة
 وصرح ح باخراجها فقال الضمير للجائفة والامة والمنقلة والهاشمة والموضحة ومعناه انه
 اذا حصل بسبب واحدة من هذه الجراحات شين غير الموضحة واختلف في اندراج شين
 الموضحة على ثلاثة أقوال الاول يندرج وهو ظاهر كلامه هنا وعزاء في التوضيح لأشهب
 وهو ظاهر الحاقها ببقية اخواتها والثاني انه يزداد لاجل الشين سواء كان قليلا أو كثيرا وعزاء
 في التوضيح لابن زرقون وهو مذهب المدونة قال فيها موضحة الوجه والرأس اذا برئت على
 شين زيد في عقلمها بقدر الشين اه والثالث رواه ابن نافع عن مالك ان كان أمر منكرا زيد له
 والافلا اه من التوضيح زروق في الموضحة اذا برئت بشين ثلاثة مشهورها مالك وابن
 القاسم يزداد على ديتها بقدر شينها وبين شرط كون الديات المذ كورة للجراحات المذ كورة فقال
 (ان كن) أي ما بعد الجائفة (برأس أو على اعلى) ولم يذ كر محل الجائفة لوضوحه لانها
 لا تكون الا في البطن أو الظهر أو أحد الجنبين (والا) أي وان لم تكن الجراحات المذ كورة
 برأس الخ بان كانت بغيرها (فلا تقدير) لديتها وفيها الحكومة (والقيمة للعبد) المبنى عليه

قوله فانه) اي ابن مرزوق
 قوله حقه) اي المصنف
 قوله يعرفها) بفتح فسكون
 قوله وقال) اي
 فكسر رضي الله تعالى عنه
 مالك رضي بفتحات
 قوله عرفها) بفتح
 قوله عشر) بفتح
 محققا بفتحات
 العين قوله بين بفتحات
 مثقلا قوله وجهه
 بفتحات مثقلا اي اراد
 توجيهه ورسالة قوله ولم
 يقيدها) اي النبي صلى الله
 عليه وسلم هذه الجراحات
 قوله استثنى بضم التاء
 قوله الزنون قوله من
 وكسر الزنون قوله من
 كلامه) اي المصنف
 قوله لا يزداد عليها) أي دية
 الموضحة قوله مطلقا
 أي ولو برئت على شين
 وهي بوجه أو رأس قوله
 بانخراجها) اي الموضحة
 من كلام المصنف قوله
 فقال) أي الخط قوله ان
 كان) أي الشين قوله
 وبين بفتحات مثقلا
 قوله لانها) اي الجائفة

(قوله في أخذ) صلة كاف التشبيه (قوله منها) أي القيمة (قوله يبق) يضم فسكون فكسر (قوله فيه) أي العبد (قوله سمعت) يضم تاء المتكلم ابن القاسم (قوله انه) أي العبد الممثل به ببق عينه أو جده أنفه ٤٥٥ (قوله يلم) أي يعطى بقيمة (قوله ذلك) أي القوق أو الجذع (قولا ويعتق) يضم الياء وفتح التاء (قوله عليه) أي فاعل ذلك (قوله وذلك) أي اعتاقه على من مثله به (قوله رأيي) الياء ضمير المتكلم ابن القاسم (قوله ونصفه) أي العشر (قوله على الاصح) صلة تعدد (قوله وهما) أي القولان (قوله الى) يشد الياء (قوله وبه) أي الاتحاد الثالث صلة أخذ (قوله الشرط) أي ان لم تتصل (قوله لو انخرق) أي وصل للجوف (قوله فيهما) أي الجائفتين (قوله فيكشف) أي العظم (قوله وان كان ذلك من جراحات في فور واحد) مباغلة في الاتحاد وكذلك أي المذكور من الجائفتين والموضعتين المنخرق ما بينهما في اتحاد الواجب (قوله واما ان لم ينخرق الجلد) مفهوم لو انخرق ما بين الجائفتين لكان فيهما دية جائفة واحدة كل موضعة لعظم فيكشف من قرنه الى قرنه وان كان ذلك من جراحات في فور واحد وكذلك المأمومة والمنقلة وأما ان لم ينخرق الجلد حتى يتصل ذلك ولو كانت ضربة واحدة حتى صارت تلك الضربة مواضع بأن كان ما بينهما ورما أو جرحا لم يبلغ العظم أو صارت الضربة متناقلة وما بينهما من ذلك أو صارت الضربة أو ما بينهما مثل ذلك ولم ينخرق ذلك فله ديات تلك المواضع والمناقل والاولام مواق (والدية) الكملة (في) ازالة (العقل) كله من الجحى عليه فان زال بعضه فبقدره منها (أو) اذهب (السمع) كله (أو) اتلاف (البصر) كله كذلك (أو) منع (النطق) كله ولو بقي في اللسان الذوق ومعوقة المضغ ابن شامس النوع الثالث من ما بينهما أي الموضح تصوير لصيرورتها مواضع (قوله مثل ذلك) أي في عدم بلوغ المناقل (قوله أوام) بفتح الهمز والواو وبهذا الميم جمع آمة بعد الهمز وشد الميم (قوله ذلك) أي ما بينهما حتى يصل الى أم الدماغ (قوله فله) أي الجروح (قوله فية) أي الزائل (قوله منها) أي الدية (قوله كذلك) أي زوال العقل في بعض الدية ببعضه

(قوله بنوت) بضم ففتح فكسر متقلا المتابع (قوله اصطلتا) بضم الطاء وكسر اللام أى قطعنا (قوله منه) أى الصوت (قوله فيها) أى المدونة (قوله منه) أى اللسان ٤٠٦ (قوله فيها) أى الاذنين (قوله وروى) بضم فكسر (قوله لاختلافها) أى

الحروف فى الخفة والنقل (قوله ورده) أى قول اصبح (قوله من قطع) أى عدا عدوانا (قوله ثم تكلم) أى المقطوع (قوله الى) بشد الباء (قوله بعقل) بضم فسكون ففتح (قوله يجرب) بضم ففتحين متقلا (قوله اعطى) بضم الهمزة وكسر الطاء أى المقطوع (قوله ونحو) اى ميسل (قوله الى ان فيه) أى الذوق الخ خبر نحو (قوله قلت) اى قال ابن عرفة (قوله اخذه) اى وجوب الحكومة فى الذوق (قوله من قولها) اى المدونة (قوله فى لسان الاخرس) حكومة (قوله ولا شك انه يذوق به) (قوله وعن اللمس) عطف على عن الشم (قوله فيه) اى اللمس (قوله ففيه) اى ابطال قوة الجماع (قوله فيما) اى المدونة (قوله ديه) اى افساد الانعظ (قوله من ذكر اوانى) صله قطع (قوله ودليل) اى مدلول ومفهوم (قوله ما فيه الدية) منهول عدا المضاف لفاعله (قوله وعدم) عطف على عدا (قوله ذكرهما) اى ابن رشد وابن زرقون (قوله اياه) اى

اذهب النسل مفعول ذكر (قوله انه) اى اذهب النسل الخ خبر دليل (قوله فيه) اى اذهب النسل (قوله اليه) اى الجنى او عليه (قوله هذه القوة) اى على الجماع (قوله رد) اى الجنى عليه (قوله قرب) بفتح فضم وكذا بعد (قوله رجوعها) اى قوة الجماع

(قوله صواب) خبر قول (قوله وان لم يعم) اي الجذام البدن (قوله وكذا) اي التجذيم في ايجاب الدية (قوله سود) بفتحاء مثقلا (قوله الشارحان) اي قال بهرام والبساطي (قوله اني) اي المصنف (قوله بالواو) اي في وجوبه (قوله انهما) اي القيام والجلوس (قوله مجموعهما) اي القيام والجلوس اي ابطاله (قوله انهما) اي الدية (قوله قالاه) اي الشارحان (قوله انه) اي المجنى عليه (قوله منهما) اي القيام والجلوس (قوله فيه) اي وجوب الدية في كل واحد منهما (قوله فجعله) اي تت (قوله غير ظاهر) خبر جعل (قوله انه) اي قول ابن حبيب (قوله ولذا) اي كون المنعقدان الدية في ابطال القيام فقط الخ عليه جعل (قوله اتعده) اي الخالي المجنى عليه (قوله فان مشى) اي المجنى عليه (قوله عثل) اي نقص (قوله حذب) بفتح الحاء والادال المهمة اي اخنوخا وتقوس (قوله وانظر حاشيتي) نصها عقب واقتصر ابن رشد على قول ابن القاسم اللخمي اختلف في ما به الدية على ثلاثة اقوال فذكر قول ابن القاسم المتقدم قال وقال مالك رضي الله تعالى عنه ٤٠٧ في المجموعة نحوه وروى ابن وهب ان برئ

على اخنوخا فقدره وقال
أشبه فيه الدية ان أقدمه
عن القيام وما نقص عن
قيامه فبحسابه وقيل فيه
الدية ان انطوى أي صار
كرا كع ومالم يبلغ ذلك
فبحسابه وقال عبد الملك
فيه الدية ان انكسر ولم
يقدر على الجلوس فان نقص
عن الجلوس فبقدر ذلك
اللخمي يصح كون الدية فيه
للفصلين مع ان ابطال جلوسه
وان قدر على المشي على
الخناء وان لم يصل كالرا كع
فبحسابه يقاس ما بين قيامه
راكعا وقيامه معتدلا
فان تساوى ما بينهما فله
نصف دية وان كان اقل
او اكثر فبقدر ذلك وقال
ابن الماجشون في الصلب

أو بعد صواب كقولهم في رجوع البصر (أو تجذيمه) فيه الدية كاملة وان لم يعم وكذا
التبريص (أو تسويده) ولولا بعض فيه الدية كاملة اللخمي يجب الدية اذا جذمه أو أبرصه
أو سقاء ماسود جده (أو تبريصه أو) ابطال (قيامه وجلوسه) الشارحان أي بالواو لينبه
على انهما شيء واحد في مجموعهما الدية الشارح وظاهره انه لا يجب في أحدهما بافتراده
والمعنى على ما قاله انه صار مستلقيا والظاهر ان الواو بمعنى أو وان الدية يجب في كل واحد
منهما وقد ذكرنا النقل فيه في الكبير قاله ت طني المعتد وهو مذهب المدونة ان الدية في
ابطال القيام فقط لاني ابطال الجلوس فقط خلا لا بن حبيب فجعله الواو بمعنى أو غير ظاهر
والنقل الذي في كبيره هو قول ابن حبيب وقد علمت انه خلاف مذهب المدونة ولذا جعل ابن
الحاجب الدية في ابطال القيام والجلوس أو ابطال القيام فقط والله أعلم ابن شاس لوضرب
صلبه فابطل قيامه وجلوسه وجب كمال الدية وان بطل قيامه فقط فروى ابن القاسم وأشهب
أن فيه كمال الدية ابن عرفة فيها الامام مالك رضي الله تعالى عنه في الصلب الدية ابن القاسم
ان أقدمه عن القيام فان مشى وبرئ على عثل او حذب ففيه الاجتهاد واقتصر في المتسلمات
على قول ابن القاسم وانظر حاشيتي على شرح المجموع للمصنف (أو) ازالة (الاذنين) ففيه
دية كاملة ظاهره ولو اتى سمعها وقيل كمال الدية يتوقف على ذهاب سمعها وما هما فيها
قاله ت طني تباع المصنف تصحيح ابن الحاجب ومذهب المدونة وهو المشهور وعدم
الدية بمعنى في ازالة الاذنين مع بقاء سمعها وقد قال ابن عرفة قول ابن الحاجب بخل
بالمشهور وقول ت هما فيها غير صحيح بل لم يكن فيها الا عدم الدية والصواب قوله في كبيره
وهما مالك ومثله للشارح اه وانظر الحاشية (أو) ازالة (الشوى) بفتح الشين المعجمة

ثلاث وثلاثون فقرة في كل فقرة ثلاثة من الابل اراد اذا افسد شيئا من المقرات فرائى الصلب خاصة ولم يراع ما فسد من
المنى وفيها ان برئ الصلب على عثل او حذب ففيه الاجتهاد فحمله اللخمي على ظاهره وقال يعني قدره من الدية وفي النوادر
عن الموازية قال اشهب ما نقص من قيامه فبحسابه ابن القاسم ان مشى على شين او حذب ففيه الاجتهاد يعني بقدر ذلك من
الدية مما ذهب من قيامه وقال اشهب في الموازية ان عاد الصلب بعد كسره لهيئته فلا قود فيه لانه متلف فهو كالخطا
لا عقل فيه ولا قود الا الاربع جراح التي ذكرنا فيمن ديتهم وان برئ قلت الاربعة هي الجائفة (قوله للمصنف) راجع
للشرح (قوله وهما) أي القولان (قوله فيها) أي المدونة (قوله تباع المصنف تصحيح ابن الحاجب) اي ايجاب الدية في
اذهاب الاذنين مع بقاء سمعها (قوله وانظر الحاشية) نصها ابن عرفة سمع ابن القاسم من اصيبت بعض اذنه فذهب منها
بعض سمعها له في السمع من عقله بقدر ما ذهب منه وفيها اصيب من الاذن زائد اجزؤه منها على جرح السمع اذا ذهب منه ابن
رشد ان ذهب نصف السمع ونصف الاذن فنصف عقل السمع فقط وان ذهب ثلثا الاذن فثلثا الحكمة في سدد الاذن مع ذلك قال

انما الدية في السمع لا الاذن فان ذهبت او السمع باق فانما فيه ما يحكمه فان ذهب نصف اذنه وربع السمع فله ربع الدية في ربع السمع وفي ربع اذنه حكومة هذا قول ابن القاسم وروايت في المدونة وغيرها قلت مثل قوله في المختصر وفي النوادر كبر بعض البغداديين ان ما تكارضى الله تعالى عنه رأى مرة في اشرفهم ما الدية كاملة وفي الجلاب ان ذهب السمع والاذن بضربة واحدة فقيم حادية واحدة والقياس عندي ان فيه مادية وحكومة قلت ففي كون فيه ما الدية او حكومة مطلقة انما لها ان انفرد ما ذهب منها عن مساوية من العقل لرواية الجلاب مع البغداديين والمشهور واختيار الجلاب وقول ابن الحاجب الاذنان على الاصح يحل بالمشهور (قوله بعد) ٤٠٨ بالضم عند حذف المضاف اليه ونية معناه اي بعد ذهاب نورهما (قوله بها)

مقصود اجمع شواة أي جلد الرأس فيه دية كاملة وأل الداخله عليه جنسية فاذهبت منه الجمعية (و) في اتلاف (العينين) معا دية كاملة سواء طمست أو برزت أو ذهب نورهما وفي جمالهما وفي اذهاب جمالهما بعد حكومة (أو) اتلاف (عين الاعور) دية كاملة عند الامام مالك رضي الله تعالى عنه (للسنة) بضم السين وشدة النون فقد قضى بها فيها عمر وعثمان وعلى وابن عباس رضي الله تعالى عنهم وقاله ابن المسيب وسليمان بن يسار ابن شهاب بذلك مضت السنة فلا يلتفت لقول ابن عبد السلام ظاهر السنة مع المخالف لما في كتاب عمرو بن حزم في العين نصف الدية لعدمه عين صحيح العينين وعين الاعور اذ عمل الخلقاء دل على تخصيص الحديث بعين صحيح العينين وناهيك بقول ابن شهاب بذلك مضت السنة والله أعلم بخلاف كل زوج غير اعينين (فان في) اتلاف (أحدهما) حال عدم الآخر (نصف) ما يجب (به) أي فني يد الاقطع نصف الدية وكذا رجل الاعرج (و) الدية الكاملة (في) اتلاف (اليدين) بقطعهما من المنكسب أو المرفق أو الكوع أو الاصابع أو بازلة منقطعتهما مع بقاءهما (و) في اتلاف (الرجلين) دية كاملة بقطعهما من المورك أو الركبة أو الكعب أو الاصابع أو بازلة منقطعتهما مع بقاءهما ابن شاس في اليدين مع السكتين كالدية والرجلان كاليدين ابن عرفة البدان فيهما الدية وفي احدهما نصفها ان قطعت من أصل أصابعها أو من منكبها فقد تم عقابها وشلل الاصابع فيه ديتها كاملة ثم في قطعها عمدا أو خطأ حكومة وانظر الحاشية (و) في ازالة (مارن) بكسر الراء فنون أي ما لان من (الانف) دون عظمه دية كاملة ويسمى أرنبة وروثة أيضا فيها في الانف دية كاملة سواء قطعت من المارن أو من أصله وما قطع من المارن يقاس من المارن لا من أصله (و) في قطع (الحشفة) أي رأس الذ كدية كاملة كقطعها من أصله فيها قطع الحشفة فيه الدية كما في استئصال الذكرواذا قطع بعض الحشفة فتم يقاس لا من أصل الذكرواذا نقص منها فقيم به حسابها من الدية (وفي) قطع (بعضهما) أي المارن والحشفة (بجوابها) أي الدية (منهما) أي المارن والحشفة (لا من أصله) أي المذكور من المارن والحشفة وهو الانف والذكرواذا نقص ما قيمه الدية انما ينسب اليه (وفي) اتلاف (الانبيين)

أي الدية (قوله فيها) أي عين الاعور (قوله بذلك) أي وجوب الدية كلها في اتلاف عين الاعور صلة مضت (قوله السنة) بضم السين وشدة النون (قوله يلتفت) بضم الياء وفتح القاف (قوله لعدمه) أي ما في كتاب عمرو بن حزم الخ علة السنة مع المخالف (قوله عين) مقول عموم المضاف لفاعل (قوله اذ عمل الخلقاء الخ) علة لا يلتفت (قوله وانظر الحاشية) نصها عقب حكومة الشيخ روى ابن نافع في المجموعة ان دخلها نقص فقيم من ديتها بقدر ما نقص منها ومن جمالها زاد النقص واعتبار اقود من الاصابع لا من جملة البدن قال فان ضعفت وصغرت فان ذهب نصف قوتها فقيم نصف

ديتها واوله بعد ذلك بقدر ما ذهب من جمالها وان ابان بعضها وضعف الباقي ففي كل بمثابة من ديتها فان دية أبا ن نصف الاصابع وذهب نصف قوة الباقي فلا يحيط له من الدية شيء ولا يزد عليه بالعطلته فيها ان لم يكن في الكف اصبع ففي قطعها أو بعضها حكومة وفي الاصبعين بما يليهما من الكف خمسمائة دينار ولا حكومة معها الشيخ عن ابن القاسم في المجموعة ان قطعت كف ذى اصبع واحدة فله دية الاصبع وأحب إلى في باقي الكف حكومة ولم أسمعها وقال أشهب ومحنون لاشئ في بقية الكف المغيرة من قطعت كفها عدوا ليس فيها الا ثلاث أصابع وأخذ في الاصبعين عقلا أو قودا فله دية الاصابع دون حكومة وقال عبد الملك له مع عقابها حكومة الا أن تكون أربعة أصابع فلا يزد على ديتها (قوله دون) أي أسفل (قوله وروثة) بفتح الراء وسكون الواو (قوله فيها) أي المدونة (قوله وهو) أي الاصل

(قوله بساتهما) صله ائتلاف (قوله رهما) اي الاثنين (قوله منهما) اي الاثنين (قوله فيها) اي المدونة (قوله ثم قال) اي ابن عرفة (قوله فيها) اي الحشفة (قوله وانظر الحاشية) نصها وقال ابن حبيب في اليسرى الدية كاملة اذا النسل منها خاصة ثم قال ومن لا ذكوله في أنقيسه الدية ومن لا أنقيس له في ذكر الدية والبيضةتان عند مالك رضي الله تعالى عنه سواء اليسرى واليمنى في كل واحد منهما نصف الدية (قوله وانظر الحاشية) نصها والراجح ان ذكر الخصى فيه الدية اهـ شب ابن عرفة خرج النخعي سقوط الدية في ذكر من لا يولد له باعترافيه بعقمه من سقوطها في ذكر من قطعت أنثياه ابن حبيب في ذكر من لا ياتي النساء الدية وكذا الشيخ الكبير وفي مختصر الوفاق في ذكر العنين حكومة وعلى أحد قول مالك ٤٠٩ الدية كاملة واختلف في الحصور الذي

ليحتاج له ما يصب به النساء وروى محمد في ذكر من قطعت أنثياه الدية قيل له انه لا يحمل له قال لكنه يبول ومن الناس من لا يحمل له ولا يصب فعلى هذا في ذكر الحصور الدية (قوله كذلك) اي في ضم الشين وسكون الفاء (قوله وفي أحدهما) اي الشفرين (قوله انظر الحاشية) نصها في المقدمات فيما يجني به على الرجل ثمانى عشرة دية احدى عشرة في رأسه العقل والسمع والبصر واشراف الاذنين عند أشهب والشم على خلاف والافق والذوق والكلام والشفتان والشراء والاضراس والاسنان يجتمع فيها على قول مالك أكثر من دية والتي في الجسد الملبدان والرجلان والصلب والصدور

دية كاملة (مطابقا) عن التقييد بساتهما أو قطعهما أو رضعهما وعن كونه قبل الذك أو بعده وعن كونه له ذكر أو لا وفي أحدهما نصف الدية وهما سواء عند الامام مالك رضي الله تعالى عنه وان قطعتا مع الذك فديتان ابن عرفة فيها مع غيرها الذك فيه الدية باعتبار الحشفة والاثنين فيهما الدية وفي كل واحدة منهما نصفها فيها اليسرى واليمنى سواء وان قطعتا مع الذك فديتان وان قطعتا قبله أو بعده ففيهما الدية وكذا الذك قبلهما أو بعدهما ثم قال وفيهما من قطعت حشفته فأخذ الدية ثم قطع عسيبه ففيه الاجتهاد وان قطع بعضهما فاقاس لامن أصل الذك وانظر الحاشية (وفي) ائتلاف (ذكر العنين) بكسر العين المهملة والتون منقلة اي الذي له ذكر لا ياتي به جماع أصغره أو غاظه أو لعله وهو الماتر وضوالحضور (قولان) لزوم الدية للامام مالك رضي الله تعالى عنه وثانيهما حكومة وهما في المتعرض عن جميع النساء فان كان معترضا عن بعضهن ففيه الدية اتفاقا وانظر الحاشية (وفي) ازالة (شفرى) بضم الشين المجعومة وسكون الفاء ثم في شفر كذلك حذف تونه لاضافته اي اللحمين المحيطين بفرج (المرأة) دية كاملة (ان بدا) اي ظهر (العظام) قضى به عمر رضي الله تعالى عنه وفي أحدهما نصف الدية فان لم يبد ففيه حكومة ابن عرفة شفر المرأة قال الاخوان ان سلتا حتى يدا العظم ففيهما الدية لان ذهابهما أعظم عليهما من ذهاب نديهما انظر الحاشية (وفي نديهما) اي المرأة الدية كاملة اذا استؤملا بالقطع وفي نديبي الرجل حكومة (و) في (حلتيهما) اي نديبي المرأة دية كاملة (ان بطل اللين) والا في حكومة ابن عرفة ونديا المرأة فيهما مع غيرها ففيهما الدية في كل واحد نصفها وفيما ان قطع حلتيهما فان أبطل مخرج اللين ففيه الدية ابن الماجشون حـ وجوب ديتيها ذهاب حلتيهما أشهب ان ذهب ما هو سدا لصددها ففيهما الدية والافقه در شينهما النخعي ان أقصد مخرج اللين ولم يقطع شيئا منهما ولا اذهب من جمالها شيئا وجبت ديتيها عند الامام مالك رضي الله تعالى عنه كذهاب التسل ولو بقي الاستمتاع وفي اللين والجمال دية واحدة والصغيرة كالكبيرة ولو فسد مخرج اللين ثم عاودت المبهقلت ظاهرا أو الهام فساد مخرجه من الجوز كغيرها ولا يظهر انه كيدشلاء في الحكومة وفيها ليس في نديبي الرجل الا الاجتهاد

٥٢ منج ح والذكرو الاثنين واذهاب قوة الجماع وفي المرأة ثمانى عشرة أيضا فيها ثلاث ليست في الرجل الشقران واللمتان والالبتان عند أشهب كما ان في الرجل ثلاثة ليست في المرأة اذهاب قوة الجماع والذكرو الاثنين ومثله لابن زرقون فأتالا والصدور اذاهم ولم يعلمسا كان عليه وقول ابن الحاجب وغير ذلك مما فيه جمال في حكومة كاشف العينين والحاجبين واللحية وشعر الرأس اذا لم ينبت هو قولها مع غيرها (قوله والا) اي وان لم يسطل اللين (قوله والا) اي وان لم يذهب ما هو سدا لصددها (قوله منهما) اي النديين (قوله ردت) بضم الراء اي الدية (قوله اليه) اي الجاني (قوله ثلث) اي قال ابن عرفة (قوله فساد مخرجه) اي اللين (قوله كغيرها) اي كفساد مخرجه من غير الجوز في إيجاب الدية (قوله انه) اي فساد مخرجه (قوله كيدشلاء) اي قطعهها (قوله في الحكومة) اي إيجابها صله كاف التسمية (قوله وفيها) اي المدونة

(قوله ابطاله) اى القطع (قوله استوفى) بضم التاء وكسر القاف (قوله انه) اى القطع (قوله شك) بضم الشين (قوله فى ذلك) اى القطع وعدمه (قوله وضعت) بضم ٤١٠ فكسر اى عند عدل (قوله فان نبأ) اى التديان (قوله يعلم) بضم الياء (قوله

(و) ان قطع حتى صغيرة وثبت في ابطاله ايها (استوفى) بضم الفوقية (ب) المرأ (الصغيرة) التي قطعت حلتها فان تبين ابطاله لبعثها فالدية وان لم يطل فالحسكومة فيها ان قطع ثديي الصغيرة فان استوفى انه ابطالها فلا يعود ان ابدافضها الدية وان شك في ذلك وضعت الدية واستوفى بها كسب الصبي فان نبأ فلا عقل له ما وان لم ينبأ أو شرطت فببست أو ماتت قبل ان يعلم ذلك فببست الدية (و) ان قلع سن صغير غير مشغراستوفى (ب) سن الصغير (الذي) (لم يغير) بضم النخسة وسكون المثانة وكسر الفين المعجمة اى لم يسقط اسنانه التي نبتت له وهو رضيع يأخذ عقلها في الخطا والعمد (لا يأس) من نباتها وشبهه في الاستيناء فقال (كالقود) في العمد ووقف العقل ببد عدل فان نبتت يمينتها فلا عقل ولا قود فيها وان عادت أصغر مما كانت أعطى ارض نقصها (والا) اى وان لم تنبت في الوقت الذي جرت العادة بنباتها فيه ولم تقص سنة من يوم قلعها (انتظر) بضم الفوقية وكسر الظاء المعجمة (سنة) أى تمامها منه وان تمت السنة قبل وقت الاياس انتظر وقت الاياس فبانتظر أبعد الامرين (وسقطا) اى العقل في الخطا والقود في العمد (ان عادت) سنه كهيئتها واشكل سقوط القود بأنه انما يقصد به ايلام الجاني بمثل فعله الا ترى انه يقص من الجرح غير الخطا وان يرى بلاشين وان ردت السن المقلوعة فنبتت فلا يسقط قودها وأجيب بان سن الصبي لا تماثل سن الكبير لثبات سن الصغير دون سن الكبير فان لم تنبت سن الصغير فقد سوت سن الكبير فوجب قودها (وورثا) بضم الواو اى العقل في الخطا والقود في العمد (ان مات) الصغير قبل عودها للوجود بغيرها (وفى عود السن أصغر) من المقلوعة يؤخذ من الدية الموقوفة (بمساب) نقص (٢) فان نقصت الربع أخذ ربع الدية وعلى هذا القياس ابن عرفة فيها مع سماع عيسى طرح سن الصغير بوجوب وقف عقلها فان نبتت رد والا فبقيد في العمد وان لم تنبت ومات قبل نباتها فلا ورثه العقل في الخطا والقود في العمد وان نبتت أصغر في قدر نقصها قدره من دينها الشيخ زاد سحنون في المجموعة ان مات الطقل ولم تنبت السن سقط القود قال ولا يوقف كل العقل لان السن يكون فيها النقص ولا يمنع ذلك من العقل بل يوقف منه ما اذا نقصت السن اليه فلا يقص له قبل كم ذلك قال هو معروف كالعين يذهب بصرها واليتديد خلها النقص اليسير أشبه ان قلعت سن صبي وقد أغر ونبتت اسنانه فلا تعجيل العقل في الخطا والقود في العمد ولو أخذ المنفر الارض في الخطا ثم ردها فنبتت فلا يردها وقال ابن القاسم محمد لان السن محدثة بخلاف غيرها لا يرى فيها دينها وان نبتت قبل أن يأخذها والفرق بين الاذن والسن ان الاذن تسقط وتعود له يجرى الدم فيها بخلاف السن ومع ابن القاسم كل جراح الخطا يستوفى بها خوف أن يأتي فيها أكثر من الثلث كالا صبع من اليد ما كان منها دون الثلث يوقف عقله ان يرى رد اليه وان زاد لا أكثر من الثلث رد اليه وحلقه العاقلة وما تحمله العاقلة لا يوقف عقله لانها أموتة والرجل قد يذهب ماله انظر الحاشية ابن عرفة لانص

يأخذ) صلة استوفى (قوله منه) اى قلعها (قوله بأنه) اى القود صلة استشكل (قوله انه) اى الشأن (قوله وانه) اى الشأن (قوله ردت) بضم الراء (قوله سيهما) اى العقل والقود (قوله فيها) اى المدونة (قوله رد) بضم الراء اى عقلها (قوله والا) اى وان لم تنبت (قوله أقيد) بضم الهمز وكسر القاف اى اقتص (قوله الرجل) اى الجاني على سن صغير (قوله وقد أغر) حال (قوله ونبتت اسنانه) تفسير لا نقر (قوله لانه) اى ابن القاسم (قوله فيها) اى سن المنفر (قوله وان نبتت قبل أن يأخذها) اى دينها مباحة (قوله ان يرى) اى على غير شين (قوله رد) بضم الراء اى العقل (قوله انه) اى الجاني (قوله انظر الحاشية) نعم سحنون ان كان الجرح قصه العاقلة يفرض له ولا يستوفى برؤه فان زاد زيد على العاقلة ابن رشد هذا صحيح مثل قولها في سن الصبي وقول سحنون خلاف قولها انه

لا يفرض على العاقلة حتى يعرف ما تصير اليه المأمومة لانها ربما آلت الى نفس فلا تجب فيها الدية على العاقلة الا بقسامة ولما سأله فيها عن معنى تأخير فرض دية المأمومة وهي لازمة للعاقلة عاش أو مات قال هذا الذي سمعنا وانما هو الاتباع وضع ذلك لانه وجوبه صحيح منها ان الجرح ربما آلت الى النفس فيجب فرض الدية على العاقلة قبل وجوبها

ولان حكمها ان تفرض بعد الموت بقية امة في ثلاث سنين فحب لو رثته فلا يصح أن يفرض له دية الجرح اذا ليدري هل يعيش
 فحب له او يموت فحب لو رثته وهذه عليه محبة وقد أجمع أهل العلم انه لا يفرض من الجرح الا بعد برئه فكذلك لا يعقل
 الا بعدة فتقول مضمون بعبد (قوله فيها) اي المدونة (قوله ونقل) بسكون القاف (قوله رواية) مفعول نقل (قوله
 ان ايس) بضم الهاء من المفعول رواية (قوله يقتضي الخ) خبر نقل (قوله انه) اي الوقف (قوله انظر الحاشية)
 نصها الشيخ في الموازية لا شهاب ان كان الصبي حين انقروا بقت أسنانه جعل له العقل في الخطا والقود في العمد ابن عرفة
 انظر هذا مع قاعدة المذهب في وجوب الاستيناء ونقل ابن رشد الاجماع عليه فيجب حله على انما اقلعت دون جرح قلت
 لوجه هذا البحث لان الاستيناء في الجرح لا في قلع السن وحله على انما ٤١١ قلت دون جرح لاحاجة اليه لعدم

وقف عقلها وقودها على
 الجرح والله أعلم (قوله
 عقله) أي الجني عليه
 (قوله أمره) أي الجني
 عليه (قوله يجعل) بضم
 الياء أي الجني عليه (قوله
 ويتطلع) بضم الياء (قوله
 عليه) أي الجني عليه (قوله
 وينظر) بضم الياء (قوله
 يفعل) أي الجني عليه
 (قوله كذلك) أي في محل
 وحده (قوله حل) بضم
 فكسر (قوله فحب) أي
 الدية (قوله بكونه) أي
 الجني عليه (قوله بقدره)
 أي وقت ذهابه (قوله فله)
 أي الجني عليه (قوله عكسه)
 أي مناره دون ليله (قوله
 وان لازم) أي الذهاب كل
 يوم (قوله على هذه الصورة

فيم على امد الوقف ونقل الشيخ رواية المجموعة ان ايس من نباته أخذ الصبي العقل يقتضي انه
 زمن معتاد نباته والانه الاظهر انه الاكثر من معتاده أو سنة انظار الحاشية (و) ان جني شخص على
 آخر فادعى أولياء الجني عليه ذهاب عقله بالجنابة واشكل أمره (جرب) بضم فكسر منقلا
 (العقل) المدعى زواله (بالخلوات) بأن يجعل في محل وحده ويتطلع عليه من حيث لا يشعر
 وينظر هل يفعل افعال العقلاء أو الجانين ويكثر ان تطلع عليه والنظر في أوقات حتى يعلم أمره
 أو بأن يجعل كذلك ويجلس اليه انسان يتحدث معه من ارا حتى يتبين له أمره وان شك في ذهاب
 عقله كله أو بعضه حل على ذهاب جميعه لان الظالم أحق أن يجعل عليه غ آشارا المصنف لقول
 الغزالي اذا شك كافي زوال العقل راقبناه ولا نعلمه ثلاثا فحب ان يخلو ولا يذكره ابن شاس
 ولا ابن الحاجب ولا ابن عرفة ولا المصنف في التوضيح ابن عرفة ابن رشد ان نقص بعض عقله
 ففيه بحسب ما به النفس يجب بكونه مطبقا لا يقيق وان ذهب عقله وقتنا ففيه من دية بتدريه
 فان ذهب يوما وليلة من الشهر فله عشر ثلثها وان ذهب منه ليلة دون ثم اراها وعكسه فله نصف
 عشر ثلثها وان ذهب يوما بعد يوم فله نصفها وان كان يذهب من ذلك اليوم له دون ثم اراها
 أو عكسه فله ربعها وان لازم ولم يذهب جلة ومعه شيء من تميز فله بقدر ما ذهب فيقوم عبد اسلم
 العقل فان قوم بمائة قيمة وم عبد التمييز عنده فان قوم بعشرين كانت قيمة عقله ثمانين ثم يقوم
 على هذه الصورة من العقل فان قوم بأربعين فلي الجاني ثلاثة أرباع دية وابن عبد السلام وابن
 هرون عادت ما نقل كلام الخصمي ولم ينقله هذا فله له وهو به ثم قال والجاري على أصول
 المذهب تقوم عليه سليما ثم يقوم بحالته وبقدر ما يذهب من الجاني من دية فان كانت قيمته سليما
 مائة وعلى ما هو عليه أربعين كان على الجاني ثلاثة أرباع دية (و) يجرب (السهم) المدعى
 زواله بسبب الجنابة من احدى الاذنين (بأن يصاح) عليه من مكان بعيد ووجه الصالح لوجهه
 في وقت سكون الرمح فان لم يسمع فيتقرب الصالح منه ويصيح عليه كذلك فان لم يسمع فيتقرب

من العقل) أي الحاصلة له بالجنابة من ملازمة ذهاب عقله كل يوم من بقا شيء من التمييز (قوله ثلاثة ارباع قيمته) ابن عرفة
 كذا هو في غير نسخة انه يقوم ثلاث قيم فيكون على الجاني ثلاثة ارباع الدية (قوله فله له وهو به) ابن عرفة وتقرر توجيهه
 انه لما كانت قيمة عقله ثمانين وجب ان يسقط منها عن الجاني ما بقي من عقله ولما كانت قيمته بنقص عقله من حيث انقصانه
 بالتمييز المقروض أربعين وهي ليست قيمة تميزه فقط بل قيمته مع ذاته عريضة عنه وقيمه بلا تمييز عشر ونوجب اسقاطها من
 قيمة ذاته مع التمييز لتبقى قيمة تميزه فقط وهي عشرون فتسقط من قيمة عقله وهي ثمانون تبقى ستون وهي ثلاثة ارباع
 الثمانين فيلزم الجاني ثلاثة ارباع الدية (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله بينهما) أي القيمتين (قوله ثلاثة أرباع دية) أي
 لنقص قيمته معيبا عن قيمته سليما ستين وهي ثلاثة أرباع المائة (قوله من احدى الاذنين) صلة زوال

و يصح وهكذا يفعل حتى يسمع فيعلم مكان وقوف الصائح بعلامة ثم يجعل الجني عليه وجهه
 بلهته خلفه ويصيح الصائح له كذلك ويعلم موضعه ثم يجعل وجهه بلهته يمينه ويصيح عليه ويعلم
 كذلك ثم يجعله شماله ويصيح عليه كذلك ثم يقاس ما بين العلامات وموضع الجني عليه فان
 استوت (من أما كن مختلفة) في الجهات الامام والخلف واليمين والشمال (مع سد) الاذن
 (الصحيحة) سدا محكما ثم سد الاذن الجني عليها وتحت الصحيحة ويصيح عليه كذلك من
 اما كن مختلفة (ونسب) بضم فكسر سمعه بالجني عليها (لسمعه الآخر) بالصحيحة وحكم على
 الجاني بمثل تلك النسبة من نصف الدية (والا) اي وان لم يكن له سمع آخر بان ادعى الجنانية على
 سمع اذنيه معا وكانت احدهما الاصحح لها اتصال (فسمع وسط) اي ليس في غاية الحد ولا في
 غاية النقص اشخص مثل الجني عليه سنا ومن اجا (وله) اي الجني عليه (نسبته) من دية الاذن
 أو الاذنين (ان حلف) الجني عليه أن ذلك غاية سمعه (ولم يختلف قوله) اي الجني عليه في
 الجهات اختلافنا (والا) اي وان اختلف قوله فيها اختلافنا (فهدر) اي لاشئ على
 الجاني من الدية لتبين كذبه في دعواه ذهاب سمع الاذنين أو احدهما (و) يجرب (البصر)
 المدعى ذهابه من احدي العينين (باغلاق) العين (الصحيحة) واره شيئا نحو بيضة من مكان
 بعيد والتقرب اليه شيئا فشيئا حتى يبصرها (كذلك) اي القفل في تجربة السمع ثم تغلق المصابة
 وتفتح الصحيحة ويقفل بها كذلك وله نسبه ان حلف غ في المدونة اذا أصيبت العين فنقص
 بصرها أغلقت الصحيحة ثم جعل له بيضة أو شيء في مكان يختبر به منتهى بصره بالسقيمة فاذا
 رآها حوت له الى موضع آخر فان تساوت الا ما كن أو تقاربت قيدت الصحيحة ثم أعطى بقدر
 ما نقصت المصابة من الصحيحة والسمع مثله يختبر بالامكنة أيضا حتى يعرف صدقه من كذبه
 وان ادعى المضروب ان جميع سمعه أو بصره ذهب صدق يمينه والظالم أحق بالاحمل عليه
 ويختبر ان قدر على اختباره بما وصفنا ابن يونس أشهب لو ادعى انه نقص بصر عينيه جميعا
 أو اذنيه فانه يقاس بالبيضة في البصر والصوت في السمع كما وصفنا فاذا انفقت أقواله
 أو تقاربت قيس ببصر رجل وسط مثله كما تقدم في كتاب محمد في الذي ادعى ذهاب جميع سمعه
 أو بصره يختبر بالاشارة في البصر والصوت في السمع ويقفل مرة بعد مرة وفسر أبو الحسن
 ما في المدونة بأنه يختبر من الجهات الأربع في السمع والبصر (و) يجرب (الشم) المدعى ذهابه
 بالجنانية (برائحة حادة) باهمال الحاء والدال مثقلا اي قوبة منفردة لا يطبع لا يصبر من يشمها
 عادة ولا سيما مع طول الزمن ويعلم شمه بالعطاس ونحوه أبو حامد في وجيزه يختن الشم بالروائح
 الحادة وعند النقصان يحلف لعسر الامتحان ولم يذكره ابن شاس ولا ابن الحاجب ولا ابن
 عرفة ولا الموضح (و) يجرب (الذوق) المدعى نقصه بجنانية (بالكلام اجتهدا) من العارفين
 لا بقدر نقص الحروف لا اختلافها بالثقة والنقل على اللسان فان شك في نقص الربع والنلت
 مثلا حمل على الاكثر لان الظالم أحق أن يحمل عليه (و) يجرب (الذوق) المدعى ذهابه بجنانية
 (بالمقر) بفتح الميم وكسر القاف شديد الحرارة كالصبر أو الحرارة كالقلع الجرج
 أبو حامد يجرب الذوق بالاشياء المرة المقررة وتبعه ابن شاس وابن الحاجب الجوهري مقر الشيء
 بالكسر مقر مقر اي صار مرافهوشى مقر والمقر أيضا الصبر وهذا في التوضيح كلام ابن

(قوله فيعلم) بضم ففتح
 مثقلا (قوله يعرف) بضم
 فسكون ففتح (قوله)
 كالصبر) بكسر الهمزة

الحاجب وفي بعض النسخ المنقرى الذي لا يمكن الصبر عليه (وصدق) بضم فكسر مثقلا
 (مدعى ذهب الجميع) بخناية في جميع ما سبق أى مع الاختبار بما سبق كفى المدونة
 (و) (العضو الضعيف) (من عين ورجل وفخوهما) كيدواذن ولسان وذكر (خلقة) من الله
 تعالى مع الابصار بالعين والمشى بالرجل والعمل باليد والسماع بالاذن والنطق باللسان
 والوطء بالذكر (كغيره) أى الضعيف وهو الصحيح في الدية والقود تمت أطلق هنا وفي التوضيح
 عن ابن رشد تقييده بأن لا يأتى على الاكثر فان اتى على الاكثر فليس له الا بحساب ما بقى من
 عقله وشبهه بالضعيف خلقة في كونه كالصحيح فقال (وكذا) أى المذكور من العين والرجل
 وفخوهما الضعيف خلقة في كونه كالسليم الاعضاء (الجنى عليها) فضعت من الجنابة (ان لم
 يأخذها) أى الجنابة (عقلا) فان كان أخذها عقلا ثم جنى عليه ثانيا فاعماله من العقل
 بحساب ما بقى قاله الامام مالك رضى الله تعالى عنه وعنه أيضا منه العقل الكامل (وفي) قطع
 (لسان) الانسان (الناطق ولم يمنع) ما قطع منه (النطق بحكومة) فيها فى اللسان القود ان
 استطاع القود منه ولم يكن متلفا مثل القود والمأمومة والمنقلة فان كان متلفا فلا يقاد منه
 ابن القاسم لا يقاد من ذلك ولا يعقل حتى يرى أى لانه قد ثبت ويعود كفى المدونة فيما قد
 سمعت أهل الاندلس سألوا مالكا رضى الله تعالى عنه عن اللسان اذا قطع فزعموا أنه ثبت
 فرأيت مالكا يصيح انه لا يجبل به حتى ينظر الى ما يصير اليه ان كان القطع قد منع الكلام قلت
 في الدية وفى القود قال في الدية قال عماض الظاهر تجبيل القود كسائر الاعضاء ان كان كما قال
 يستطاع القود منه ولا ينتظر نيانه كما يقاد في سائر الجوارح وان ثبت لحما صار الى احسن
 حال وانما الانتظار في الدية اذ قد يقضى قطعه الى النفس أو ثبت كما ذكره فلا يكون فيه دية
 أو يثبت بعضه فيكون فيه بحسب ذلك وفي الذخيرة قيل للامام مالك رضى الله تعالى عنه
 اللسان يعود ويثبت قال ينتظر الى ما يصير اليه ان منع القطع الكلام فالدية ولا ينتظر القود
 اه هكذا بالتفاف بالعين خلافا لتت لانه يناقض ما قبله من الانتظار فسلم ان عدم الانتظار
 فى القود وان الصواب ما قلنا قاله طي وتبعه البنائى وشبهه فى الحكومة فقال (ك) قطع
 (لسان الانرس) فقيه حكومة (وفي) قطع (اليد الشلاء) حكومة (و) كقطع (الساعد) أى
 الذراع الذى لا يصح له خلقة أو بقطع سابق فيه حكومة فيها ان لم يكن فى الكف اصبع فى
 قطعها أو بعضها حكومة اه فدية اليد انما هى للاصابع فيها فى الاصبعين بما يليهما من
 الكف خمسمائة دينار ولا حكومة مع ذلك الشيخ عن ابن القاسم فى المجموعة ان قطعت
 كف ذى اصبع واحدة فله دية الاصبع وأحب الى فى باقى الكف حكومة ولم أسأله وقاله
 أشهب وقال سحنون لاشئ له فى قيمة الكف شب فان وجد الباقى مثل اليد الشلاء والساعد
 فاقصاص فى العمد (و) فى زالبى) بفتح الهمزة شئ ألية كذلك لم المقعدة حذفت فونه
 لاضافته (المرأة) حكومة عنه ابن القاسم فى المدونة ولم يرد فيها من عن الامام قياسا على
 البقي الرجل أشهب فى ألبتيا الدية ابن عرفة والالتمان فيها فاهما من الرجل والمرأة حكومة
 البياجى قاله ابن وهب وقال أشهب فيها من المرأة دية كاملة وهذا فى الخطا والعمد فيه
 القصاص ولم يفصلوا بين بدوا العظم وعنده (و) فى قلح (سن مضطربة جدا) بحيث لا يرجح

(قوله فى التوضيح) خبر
 مقدم (قوله من عقله) أى
 دية بيان ما (قوله جنى)
 بضم فكسر (قوله وعنه)
 أى مالك رضى الله تعالى
 عنه (قوله فيها) أى المدونة
 (قوله به جنى) أى يميل
 ويقتاد (قوله ينظم) بضم
 فسكون نفتح (قوله فيها)
 أى المدونة (قوله من
 الكف) بيان ما (قوله الى)
 بشد الباء (قوله كذلك)
 أى المثبت فى فتح الهمزة
 (قوله المقعدة) بيان
 ألية (قوله فيها) أى البقي
 المرأة (قوله قياسا) راجع
 لقياس الحكومة (قوله فيها)
 أى المدونة (قوله فيها)
 أى الالبتين (قوله فى الخطا)
 خبر ذى (قوله بدو) بضم
 الباء والدال وشدد الواو
 أى ظهور

(قوله ثم قال) اي الشارح (قوله وهو) اي الدية وذكره لئلا يظن خبره (قوله وعمله) اي وجوب الدية (قوله به) اي الانضاء (قوله فيها) اي الشفرين (قوله فيها) اي المدونة (قوله فيه) اي الانضاء (قوله فعله) اي الانضاء (قوله باجنية) اي غير زوجته (قوله وهو) اي لزوم الدية في الانضاء (قوله اذ ليس) اي الانضاء (قوله سن) بفتح السين مثقلا اي شرع (قوله به) اي الانضاء (قوله قلت) اي قال ابن عرفة (قوله اذ بلغ) ٤١٤ اي الانضاء (قوله بها) اي المرأة (قوله قلت) اي قال ابن عرفة (قوله ثبت)

نيتها محكومة فان كانت مضطربة لاجد افقيها العقل في الخطا والقود في العمد (و) في قطع عيب (اي قصبة) (ذكر بعد) قطع (الحشفة) منه حكومة البساطي في اطلاق العيب على الباقي بعد الحشفة تجوز فالدية انما هي للحشفة ونحو ما في المتن في المدونة وفي التوضيح الظاهر لزوم الدية في العيب لانه يجامع به ويحصل به اللذة وسواء قطع عمد أو خطأ ان لم يكن الباني مثله والافالدية في الخطا والقصاص في العمد كما في الظرفي وشب (و) في ازالة (حاجب) واحد أو اثنين حكومة الشارح المراد شعره بدليل قرنه بدب العين وهو شعرها ثم قال ويحتمل ان المراد اللحم الذي فيه الشعر وقال البساطي اي شعره ولحمه (و) في (هدب) يضم فسكون لعين ان لم يثبت حكومة فان ثبت فلا شيء فيه الا الادب في العمد (و) في قطع (ظفر) خطأ حكومة (و) عدا (فيه القصاص) نت. ظاهرا الحكومة في الخطا ولو عاد له يمتنه والذي في المدونة في الظفر القصاص الا ان يقطع خطأ فلا شيء فيه اذ ابرئ وعاد له يمتنه فان برئ على غير هيئته ففيه الاجتهاد (وفي انضاء) اي ازالة ما بين مخرج البول ومحل الجماع حكومة ابن الحاجب في الانضاء قولان حكومة ودية التوضيح الحكومة مذهب المدونة والدية لابن القاسم وهو الاقرب وعمله ابن شعبان بانه منعهما اللذة وامسالك الولد والبول الى الخلاه وبان مصيبتها اعظم من الشفرين وقد نصوا على وجوب الدية فيها ابن عرفة الانضاء ازالة الحاجز بين مخرج البول ومحل الجماع فيها مع غيرها فيه ما شأنه بالاجتهاد الباجي ان فعله باجنية فعليه حكومة في ماله وان جاوزت الثلث مع صدق مثله ولو فعله بزوجته فروى محمد عن ابن القاسم ان بلغ الثلث فعلى العاقلة والا فني ماله ابن هرون والقول بلزوم الدية في الاجنبى حكاه ابن شاس وهو بعد اذ ليس مساويا للمناسن الشارع فيه الدية ولم يتعقبه ابن عبد السلام بل قال أكثر نصوصهم وجوب الحكومة ووجوب الدية قوى لان مصيبتها اقوى من ازالة التفريق ومصيبتها كصية ذهاب جاع الرجل قلت وجدت للخمى في كتاب الرجم وقال ابن القاسم أيضا اذا بلغ بها حب لا ينتفع بها فعليه الدية كاملة وفيها ان زنى بامرأة فانضاء فلا شيء عليه ان أمكنه من نفسها وان اغتصبها فلها المصداق مع ما شأنه قلت ظاهرا اندراج البكارة في المهر بخلاف الشين لان زوال البكارة من لوازم الوطء بخلاف الانضاء اللخمى ما كان بطوعها فيجب ان تكون كالزوجة تموت من جاعه ثبت تسقط الدية في الزوجة يسقط ما شأنه وحيث ثبت ثبت وقال أنه في مدونته ان زنى بها فانضاء فعليه حكومة وهو أحسن ولا فرق بين الزوج وغيره لان كل ذلك بطوعها وفيها من بنى بزوجته فانضاء ومات من جاعه فديتها على عاقلة وان لم تمت فعليه ما شأنه فان بلغ ثلث الدية فعلى العاقلة انظر الحاشية (ولا يندرج)

اي الدية في الزوجة (قوله) يثبت اي ما شأن (قوله) انظر الحاشية (قوله) أشهب في مدونته ان زنى بها فانضاء فعليه حكومة وهو أحسن ولا فرق بين الزوج وغيره لان كل ذلك بطوعها وفيها من بنى بزوجته فانضاء ومات من جاعه فديتها على عاقلة وان لم تمت فعليه ما شأنه فان بلغ ثلث الدية فعلى العاقلة اللخمى في المجموعة من بنى بكر صغيرة فعنف في وطئها فان مات بسيرا ثم ماتت ان علم انها ماتت من ذلك فعليه ذيتها وقال عبد الملك ان قويت على وطئها فلا شيء عليه كالنجم والبيطار ولابن مخنون عن ابن وهب ان كان مثله الا بوطأ قتل بها وقال ابن القاسم عليه الدية في ماله فان أفسدها وخرق الحاجر فعليه الدية ورواه ابن القاسم مخنون روى ابن القاسم ان ماتت من جاعه ومثلها بوطأ فديتها على عاقلة وان بلغ ما شأنه

الثلث فقال بعض أصحابنا على العاقلة وقيل في ماله مخنون وبه اقول اللخمى ان كانت كبيرة وكان ذلك اضعف بنيتها فلا شيء على زوجها وان كان من عتوه وعنفه أو لم يعلم حاله فذلك عليه وان كان ذلك مما يخاف عليها منه فاختلف عليه الدية أو عاقلة والا كان خطأ تحمله العاقلة ان علم موتها منه دون قسامة ان ماتت بقود ذلك وان علم ما عاتق ذلك أو جهلا حملت العاقلة عنه نصف ذيتها وان كانت صغيرة كانت الدية عليه

(قوله فيه) اى الافضاء (قوله عليه) اى المهر (قوله عليه) اى المفضى (قوله ارشه) ٤١٥ اى الافضاء (قوله ان بلغ) اى ارش

الافضاء (قوله والا) اى
وان لم يبلغ ارش الافضاء
ثلث الدية (قوله ماله) اى
المفضى (قوله تحت) اى
المهر (قوله بازاتها) اى
البكارة (قوله في محله) اى
الوطء (قوله ولانه) اى
الافضاء (قوله ان فعله)
اى الافضاء (قوله وان
جاوزت) اى المحكومة بالخ
بالغة (قوله والحد) عطفه
على صدق (قوله ان بلغ)
اى ارش الافضاء الثلث
(قوله والا) اى وان لم يبلغ
الثلث (قوله فان فعله) اى
الافضاء (قوله عليه) اى
المفضى (قوله كافيها) اى
المدونة (قوله لانها) اى
ازالها باصبعه (قوله ان
طلقة قبل وطئها) شرط
في فلا يندرج ارشها تحت
المهر (قوله والا) اى وان
طلقة بعد وطئها (قوله
اندرج) اى ارشها (قوله
فيه) اى المهر (قوله فعله)
اى الدفع او الخرق بالا صبع
(قوله واختلف) بضم التاء
(قوله ولها) اى المدونة
(قوله وعنه) اى مالك
رضى الله تعالى عنه (قوله
وفيها) اى المدونة (قوله
ونى كونها) اى الابهام
(قوله قولها) اى المدونة
اى الزائدة (قوله فيها) اى

ارش الافضاء (تحت المهر) بحيث لا يجب فيه زيادة عليه بل يجب عليه ارشه زيادة على المهر روى
محمد عن ابن القاسم ان بلغ ثلث الدية فعلى العاقلة والا ففى ماله (بخلاف) ارش (البكارة)
فيندرج تحته اذ لا يتمكن من وطئها الا بازالتها وسوا حصل الافضاء من زوج أو زان بغير عالة
أو غاصب لان الصداق للوطء في محله والافضاء جنابة على عضو آخر ولانه غير مدخول عليه
البابى ان فعله باجنبيه فعليه حكومة في ماله وان جاوزت الثلث مع صدق مثلها والحد ولو
فعله بزوجته فقال ابن القاسم ان بلغ الثلث فعلى العاقلة والا ففى ماله فان فعله اجنبى بطائفة
فلا شئ عليه كافيها ابن يونس الفرق بين الزوجة والاجنبية ان طوع الزوجة واجب فلا تقدر
على منعه والاجنبية يجب عليها منعه فطوعها كاذم انه يوضحها واستثنى من اندراج البكارة
في المهر فقال (الا) ازالها (باصبعه) فلا يندرج ارشها تحت المهر لانها محرمة على الزوج
ان طلقها قبل وطئها والا ندرج فيه ابن عرفة سمع ابن القاسم من دفع امرأته فسقطت
عذرتها فاعيه ماشانها وكذا فعل ذلك باصبعه فله غلام أو رجل أو امرأة ابن رشد يرفع
الادب ولا خلاف في ذلك والادب في الاصبع أكثر منه في الدفعة ومعنى ماشانها ما ناقص من
صدقها عند الزوج واختلف ان فعله الزوج بامرأته باصبعه ففقد عليه صدقها وقيل
ماشانها عند غيره ان طلقها روايتان لسحنون وأصيب عن ابن القاسم وله في دفعه ما ياءليس
عليه الا ماشانها ان فارقتها ابن شاس ان ازالها باصبعه ثم طلقها فعليه بقدر ماشانها مع نصف
صدقها ويظهر الى ماشانها عند الزوج في حالها وجمالها وقال ابن القاسم عليه المهر كاملا
(وفى) اتلاف (كل اصبع) من بدأ ورجل خنصر أو ايمام أو غيرهما خطأ (عشر) بضم العين
من دية المجنى عليه مسلم كان أو كفايا أو مجوسيا ذكرا أو أنثى من ابل أو دابة أو دراهم
وقوله الا تى والا تى الخ في قوة الاستثناء من هذا (وفى) اتلاف (الاعلة) من كل اصبع (ثلاثة)
اى العشر (الا) الاعلة (من الابهام) في اتلافها (نصفه) اى العشر اذ ليس فيه الا غلطان عند
الامام مالك رضى الله تعالى عنه وعنه أيضا ثلاث أنامل في الابهام فى أغلته ثلث عشر على
هذا كغلة غيره والقولان في ايهام اليد وأما ايهام الرجل فالغلطان اتفاقا وعلى الاول فهذه
احدى المستحسنات كما تقدم ابن عرفة وفيها مع غيرها فى كل أغلة ثلث العشر وأنامل غير
الابهام ثلاثة وفى كونها اذا أغلته نقط أو ثلاث قولها مع الباسجى عن رواية محمد ونقل النجوى
عن محمد وجع مالك رضى الله تعالى عنه الى انه ثلاث ولم يحكم الباسجى الا عن سحنون عن
رواية ابن كاتبة قال واليه رجع مالك وأصحابه رضى الله تعالى عنهم عن قوله الاول (وفى) اتلاف
(الاصبع الزائدة) على الخمس في بدأ ورجل (القوية) على التصرف قوة الاصبع الاصلية
(عشر) بضم العين من دية المجنى عليه (ان أفردت) بضم الهمزة وكسر الزاء بالاتلاف عن
الاصابع الاصلية ومعهوم القوية ان الضعيفة لا عشر فيها وهو كذلك وفيها حكومة ومعهوم
الشرط انهم بان قطعت مع الاصابع الاصلية فلا شئ فيها وهو كذلك عند ابن القاسم اعطاء
للأندرج حكم الغالب الشارح قوله ان أفردت يقتضى انهم ان قطعت مع اصبع أصلى لا شئ فيها
وليس كذلك وحاد البساطى عن ظاهر عبارة المصنف فقال معنى أفردت لم تقطع في ضمن قطع

(قوله الى انها) اى الابهام (قوله وفيها) اى الضعيفة (قوله بشرط) اى ان أفردت (قوله انها) اى الزائدة (قوله فيها) اى
الزائدة (قوله وحاد) اى مال

(قوله كلامه) اي ثمت (قوله بانه) اي ما في الشارح والبساطي (قوله تفصيل في المفهوم) اي بانهم ان قطعت في جله الكف فلا شيء فيها زيادة على نصف الدية وان ٤١٦ قطعت مع اصبع أصلى ففيها عشرها (قوله ما نسبته) اي ثمت (قوله له) اي ابن

القاسم (قوله ان السادسة القوية فيها عشر) ظاهره سواء قطعت وحدها ومع غيرها (قوله فيها) اي الكف (قوله ستون) هذا صريح في ان في السادسة العشر اذا قطعت مع غيرها (قوله كان فيها خمسة) صريح في ان السادسة لاشئ فيها زائد على نصف الدية اذا قطعت الكف التي هي فيها (قوله قال) اي ابن عرفة (قوله وهو) اي قول ابن القاسم (قوله ابن) اي من قول معنون (قوله والى مذهب ابن القاسم) صلة أشار (قوله أشار) اي المصنف (قوله بما ذكر) اي وفي الاصبع الزائدة القوية عشر (قوله ان فيها العشر مطلقا) بيان ما يقدر من (قوله ان كانت السادسة الخ) بيان قول ابن القاسم (قوله وان كانت) اي السادسة ضعيفة (قوله لكانه) اي في (قوله استشكله) اي قوله وان قطعت يده عمدا ففيها القصاص ويأخذ دية السادسة (قوله السادسة) (قوله وتبعهما) اي الشارح وق (قوله

اليد وهو ظاهر قاله ثمت أقول لو صح كلامه سهل جوابه بأنه تفصيل في المفهوم ولكن قال طئي انظر ما نسبته لابن القاسم فان المنسوب له في ابن عبد السلام وابن عرفة والتوضيح والشارح وغيرهم ان السادسة القوية فيها عشر قطعت عمدا أو خطأ اذ لا قصاص فيها لعدم المماثلة وان قطع جميع الكف كان فيها ستون وقال معنون اذا قطعت اليد التي فيها است أصابع خطأ كان فيها خمسةائة ولما ذكر ابن عرفة قول ابن القاسم قال وهو ابن وقد اعترض الشارح على المصنف بهد ان ذكر قول ابن القاسم قائلا والى مذهب ابن القاسم أشار بما ذكره غير ان قوله ان أفردت يقتضي ان ترتب العشر فيها مشروط بقطعها وحدها وأما ان قطعت مع غيرها فلا عشر فيها والاخر كما علمت من مذهب ابن القاسم ان فيها العشر مطلقا قطعت مع غيرها أو وحدها بشرط كونها قوية وقال في لو قال عشر مطلقا والاخر حكومة ان أفردت لتنزل على قول ابن القاسم في العتبية ان كانت السادسة قوية ففيها عشر ولو قطعت عمدا اذ لا قصاص فيها وفي كل يدها ستون وان كانت ضعيفة ففيها حكم حكومة ان أفردت ومع اليد لا يزال لها شيء وان قطعت يده عمدا ففيها القصاص ويأخذ دية السادسة ان كانت قوية لكنه استشكله مع قول المصنف السابق وتقطع اليد الناقصة اصبعها بالكمال بلا غرم البنائي وهو بحث حسن وتبعهما ح في الاعتراض على المؤلف ومثل اصلاح في لغ بهد نقل كلام العتبية فهذا كله دل على بطلان عزو ثمت ولم يكن في كبره وقوله تهقب الشارح قوله ان أفردت الخ قد ذكرنا لك تعقبه بالفظه وذكره ثمت بالهني وقوله ولذا عدل البساطي الخ قد علمت ان اعتراض الشارح ليس مقيدا بقطعها مع اصبع أو اصبعين بل كذلك اذا قطعت في ضمن قطع اليد فاعتذر البساطي غير صواب وقوله وهو ظاهر غير ظاهر ولم يقل هذا في كبره والله أعلم (وفي) اتلاف (كل سن) ثنية كانت أو نابا أورباعية أو ضرسا (خمس) بفتح الخاء المعجمة من الابل ان لم تكن سوداء بل (وان) كانت (سوداء) خلقة أو بجناية وجنى عليها ثانيا (بطلع) من أصلها أو عند اللعم بعد حين من الجناية الاولى (أو) (بأسوداد) فقط بعد بياضها بجناية عليها مع بقائها وثبوتها لأنه أذهب جمالها (أو بهما) أي القلع والتسويدان سودا ثم قلها بالقرب قاله المصنف وقال ابن عبد السلام أي بطلع بضم او وتسويدا قيا (أو) (بحمرة) لها بعد بياضها (أو) (صفرة) لها بعد بياضها ان كان المذكور من الحمرة والصفرة (عرفا كالسواد) في اذهاب الجمال والافحساب مانقص ابن عرفة فيها قبل ان ضربه فاسودت سنة وأحمرت واصفرت وأخضرت قال ان اسودت تم عقلها والاضرة والحمرة والصفرة ان كانت كالسواد تم عقلها والافعل حساب مانقص وفي سماع ابن القاسم ان اصفرت السن ففيها بقدر شينها لا يكمل عقلها حتى تسود لا تغيرها ابن رشد هذين مذهبه في المدونة اذ لم يجب فيها جوابا بينا ومثله قول أصبغ في اخضرارها أكثر مما في احمرارها وفي احمرارها أكثر مما في اصفرارها وعزا اللغوي هذا

ويجوز (بضم فكسر) قوله بجناية) صلة أسوداد (قوله لانه) أي أسودادها (قوله لا) اي لاشبه وان لم يكن الاحرار والاصفرار (قوله كالأسوداد) اي في اذهاب جمالها عرفا (قوله تم) بفتح المثناة أي كل (قوله والا) أي وان لم تمكن كالسواد (قوله بين) بضم ففتح فكسر مثقالا (قوله يجب) بضم فكسر (قوله بينا) بكسر المثناة مثقلة

(قوله قلت) أي قال ابن عرفة (قوله فحمل) أي اللغمي (قوله كلامهما) ٤١٧ أي ابن القاسم واثمب (قوله وبه)

أي الاختلاف صلة يتقرر
(قوله وحله) أي كلامهما
(قوله هي) أي النازلة
(قوله وأوجب) أي أجد
ابن نصر (قوله من قولها)
أي المدونة (قوله قلت)
أي قال ابن عرفة (قوله
كخصاء) بكسر الخاء المجهمة
(قوله وقدي جرى) أي قلع
السن الزائدة (قوله على
الاصبيع الزائدة) أي
أقلانها (قوله من الاسنان)
بيان ما (قوله ولد) بضم
فكسر (قوله فيها) أي
الاضراس (قوله الالحى)
أي تام الحية (قوله سئها)
بكسر السين وسكون النون
واجام الحاء أي جدرها
(قوله وكذا) أي طرحها
من سئها في إيجاب دينها
كاملة (قوله اشرف) أي
ظهر (قوله ولا يحط) أي
يسقط (قوله من الكسر)
صلة بقي (قوله من موضع
سئها) بيان ما (قوله شئ)
نائب فاعل يحط (قوله
كقيمة الذكراخ) تشبيهه
في عدم الخط (قوله وفي
الحنيف) مفهوم جسد
(قوله ينظر) بضم فسكون
ففتح (قوله واستدل) أي
الخط (قوله ان رد) أي الحنفي
عليه (قوله) أي الحنفي
عليه (قوله أيد) بفتححات

لاشبه في الموازية قال وقال ابن القاسم ان كان تغيرها مثل اسودادها فقد تم عقلها
والافعل على حساب ما نقص والاول أحسن الا في الخصرة قلت فحمل كلامهما على الاختلاف
وبه يتقرر قول ابن الحاجب اثر نقله قولها والمشهور خلافه وحله ابن رشد على الوفاق كابن
شاس ثم قال ابن عرفة سئل القرويون عن أطمعت زوجها ما اسود به لونه فوقفوا أحمد بن
نصر هي في المدونة وأوجب الدية عليهم من قولها في تسويد السن وقدي فرق بلزوم البياض
للسن وبهض افراد الأدميين أسود ابن شعبان في السن الزائدة الاجتهاد قلت فيه نظر لان
ارش الحكمة والاجتهاد انما يتصور في النقص وربما كان قلع الزائد لا يوجب أو يوجب
زيادة فيكون كخصاء العبد يزيد في قيمته وقدي يجري على الاصبع الزائدة وجميع ما في القم من
الاسنان اثنان وثلاثون سنما وقيل من ولد لسبعة أشهر له ثمانية وعشرون سنما فقط ابن عرفة
في كل سن خمس من الابل الاسنان والاضراس سواء ابن رشد في الموطاعن سبعة قضى عمر
رضي الله تعالى عنه في الاضراس بعير بعير ومعاوية رضي الله تعالى عنه بخمسة أبعرة
ولو كنت أنا لجلعت فيها بعيرين بعيرين فقلت الدية سواء لان الاسنان اثنا عشر سنما أربع ثانيا
وأربع رباعيات وأربع انياب لها ستون بعير خمسة لكل منها والاضراس عشرون أربع
ضواحك وهي التي تلي الانياب واثنا عشر رحا ثلاث في كل شدة وأربع نواجذ وهي اقضاها
لجميع دياتهم على قول مالك مائة وستون بعير ازيد اللغمي والنواجد سنن الحلم التي يخرج
أقصاها بعد الكبر وقال ابن شعبان للرجل الالحى اثنان وثلاثون سنما ولكويج ثمانية
وعشرون سنما يريد انه لا نواجذ له عبد الحق لابن مزيد من ولد لسبعة أشهر له ثمانية وعشرون
سنما ومن ولد لسبعة أشهر أو تسعة أشهر له اثنان وثلاثون سنما الشيخ في الموازية لاشمب ان
طرح السن من سئها فقيها دينها كاملة وكذا كسرهما من أصل ما أشرف منها ولا يحط لما
بقي من الكسر من موضع سئها شئ كقيمة الذكرا بعد الحشفة (و) الدية (ياضطرابها) أي
السن (جدا) بحيث لا يرجي ثبوتها وفي الخفيف العقل بقدره (وان) قلعت السن ثم ردت
(وثبتت) بالمانثة من الثبوت (الشخص) كبير (أي مشعر) قبل أخذ عقله (أخذه) أي اللغمي
عليه عقلها ولا يرده ان كان أخذها سواء قضى له به ثم ردها فثبتت أو ردها قبل الحكم له
بأخذها أفاده تنطى قوله أو بعد اضطرابها جدا فيه نظر لان المضطربة جدا اذا ثبتت
لأعقل لها كيف وقد قال في المدونة والسن الشديدة الاضطراب ينظر بها سنة وقال ابن
الحاجب واشتداد اضطرابها فيمن لا يرجي كقلعها قل في التوضيح أي لا يرجي ثباتها ابن القاسم
ويستأنى به سنة وقد خص الخط كلام المصنف بالمقابلة فائلا وما المضطربة جدا اذا ثبتت
فلا شئ فيها واستدل بكلام التوضيح المتقدم وتبعه عجب اللغمي ان رد السن والاذن فثبتت
أو ثبتت في مكان السن اخرى في الجملة القود اتفقا والخط في السن وشبهها بما فيه دية
مسماة قال ابن القاسم في المدونة في السن ديتها محمدا ليست السن عنده كغيرها لانه يرى فيها
ديتها واختلف في اشراف الاذن اذ اردتهما في قطع الخط فاهل ان فيها حكمة لا شئ له وعلى
ان فيها الدية فله الدية كالسن ثم أيد أخذ عقل السن التي ثبتت بعد قلعها بتشبيهه بالمثقة عليه
فقال (كالمحارحان الاربعة) أي الجائفة والموضحة والمنقولة والامة فة داتفة وعلى أخذ

منه لا أي قوى (قوله بتشبيهه) أي أخذ عقلها بعد ثبوتها صلة أيد

ع م ح ٥٣

عقلها وان عادت لهن ثم اوكذا الهاشمية والدائمة وتؤخذ دية الاصابع والجرحات والاسنان
 شحسة من الاصناف الخمسة نبات الخاضر ونبات اللبون ونبات اللبون والحقوق والحيضات
 قاله في دية النواذر ونقله الحط (و) ان جنى عليه فذهب بصره وأخذ منه دية ثم عاد له بصره
 (رد) المجنى عليه الدية التي أخذها الجاني (في عود البصر) وسواء أخذها بجكم أم لا لان عوده
 دليل على عدم ذهابه وانه تعطل بعلة ذهب اذ لو ذهب لايعدو لولا عاد بعد الحكم وقبل الاخذ
 فلا تؤخذ هذه اذ هو المشهور وقال ابن المواز لا يرد بعد القضاء به ت سكت المصنف عن حكم
 الرد في عود الكلام والعقل والسمع أما الاول فانه اذا عاد بعد ذر الله فانه يرد ما أخذ عند
 الامام مالك وابن القاسم رضي الله عنهما وأما الثاني فمقل الذي يجري على مذهبه في البصر
 الرد وقال أشهب لا يردوا الفرق بين البصر والعقل ان البصر اذا عاد علم انه لم يذهب حقيقة
 بخلاف العقل ونظر فيه بان العقل اذا زال لا يعود وانما حصل له سائر ثم انكشف وأما
 الثالث ففي البيان حكمه اذا عاد قبل الحكم أو بعده كالصبر طفي الذي يجري على مذهبه
 في البصر الرد في التوضيح وقيل لا يرد كقول أنهم وبخو في الشارح وعليه يقترب الفرق
 الذي ذكره في كلامه حذف (و) ان أبطل قوة جماعه وأخذ منه دية ثم عادت رد المجنى عليه
 للجاني ما أخذ منه في عود (قوة الجماع) للمجنى عليه (و) ان اذهب ابن امرأته وأخذت منه دية
 ثم عاد لها اليها فانها تترد الدية التي أخذت من الجاني (في) عود (منفعة اللبن) اضافته اليه ان
 للمجنى عليه آدمية كانت أو غيرها بعد أخذها من الجاني فبرده وكذا عود السمع ذكره
 الشارح وكذا عود الكلام والعقل وينبغي الرد في عود الشم والذوق والظاهر ان عود اللبس
 كذلك فلو كانت الجناية على البصر عمدا واقتص من الجاني ثم عاد بصر المجنى عليه فظاهر
 بل المتعين انه هلل وكذا يقال في قوة الجماع أفاده شب (و) ان قلع اذنه من محلها ووردها المجنى
 عليه اليه فثبتت (في) أخذ عقل (الاذن) وعدم رده ان كان أخذه (ان ثبتت) الاذن في محلها
 بعد قلعه ووردها اليه في البيان وهو مذهب الامام مالك رضي الله تعالى عنه وعدم لزومه للجاني
 وان كان أخذه رده وهو رأي عبد الحق انه مذهب المدونة (نابيلان) الاول لابن رشد
 والثاني لعبد الحق (وقعدد) العقل أي تعدد الدية على الجاني في العمدة وعلى عاقلة في الناحية
 (تعددتها) أي المنفعة المجنى عليها فان قطع يديه فدينان (الامتنعة) الذاهبة (ب) الجناية
 على (محلها) أي المنفعة من قطع فذهب معها فدين واحد ابن الحاجب في الشريعة
 ويندرج في الالف كالصبر مع العين والسمع مع الاذن النخعي ان ذهب الانف والشم معا
 ففيه مادية ابن الجلاب القاسم دينان والاول أحسن وذكره في ذهب السمع مع الاذن
 (وساوت المرأة) مسألة أو كناية أو مجوسية (الرجل) من أهل ديتها في دية جراحتهم البالغ
 ديتها (الثلاث دية) أي الرجل (فترجع) المرأة في دية جراحتهم (لديتها) أي المرأة يعني ان دية
 موضحة المرأة ومنقلتها وأصابها وأسنانها ونحوها مما يوجب أقل من ثلاث دية الرجل قدية
 المرأة فيه مائة أو دية الرجل في موضعها نصف عشر دية الرجل وفي منقلتها عشرها ونصفه
 وفي أصبعها عشر دية وفي أصبعها عشر دية وفي ثلاث أصابعها ثلاثة عشر دية وان
 أوجب جرحها ثلث دية كالجائفة والامة فانها تترد لبيتها فلها ثلث دية الاثلاث دية الرجل

ابن

(قوله وان عادت لهن ثم اوكذا الهاشمية والدائمة وتؤخذ دية الاصابع والجرحات والاسنان
 مبالغة أو حال (قوله الجاني)
 صلة ترد (قوله لان عود)
 أي البصر علة ترد (قوله
 وانه) أي البصر (قوله
 ذهب) أي لعله نعمتها
 (قوله ذهب) أي البصر
 (قوله ولولا عاد) أي البصر
 (قوله فلا تؤخذ) أي دية
 (قوله لا يرد) بضم ففتح
 مثقلا اي عقل البصر
 (قوله به) اي عقل البصر
 (قوله على مذهبه) أي
 مالك رضي الله تعالى عنه
 (قوله ونظر) بضم فكسر
 مثقلا (قوله فيه) أي
 الفرق (قوله للمجنى عليه)
 صلة ترد (قوله يرد) بضم
 ففتح أي الارض (قوله له)
 أي الجاني (قوله في البيان)
 خبر مقدم (قوله وهو) أي
 ردها اليه (قوله لزومه)
 أي عقلها (قوله وان كان)
 أي عقلها (قوله أخذ)
 بضم فكسر (قوله منه)
 أي الجاني (قوله رد) بضم
 الراء أي العقل (قوله له)
 أي الجاني (قوله وهو) أي
 عدم أخذه ورده ان أخذ
 (قوله وفي أصبعها عشر)
 منفي عشر بلان لا ضافته
 (قوله ترد) بضم ففتح

(قوله فيها) أي المدونة (قوله تعاقل) بضم التاء أي تساوى في العقل (قوله ولا تستكملها) أي ثلاث دية (قوله ذلك) أي ثلث دية (قوله وثاني) بفتح الميم (قوله الثالثة الثانية مثني ثلث بلا فون لضافته) (قوله فهي) ٤١٩ أي المرأة (قوله في هذا) صلة سواء

(قوله رجعت) أي المرأة
في العقل (قوله قال) أي
ابن المسيب (قوله وروى)
بضم فكسر (قوله مرسل)
بضم فسكون ففتح أي
محدوف من سنده الصحابي
(قوله عمرو) بفتح فسكون
(قوله أرسله) أي حذف
من سنده الصحابي (قوله
تعاقله) أي المرأة الرجل
(قوله انما قال) أي ابن
المسيب (قوله له) أي
ربيعه (قوله وفائدة) أي
الضم (قوله وفيها) أي
المدونة (قوله بالتحديد) أي
صلة ضم (قوله والا) أي
وان اتنى اتحاد اليد وفور
الضرب (قوله ثلث) فاعل
يجب (قوله وما لا يبلغه)
أي ثلث عقل الرجل (قوله
عقله) أي الرسل (قوله
اعتبر) بضم المثناة (قوله
كانه) بفتح الهمز وشدة
الذون (قوله بذلك) أي
الذكر من اتحاد الحمل
والفور (قوله وقصره) أي
الضم (قوله ولو رجعت)
أي المرأة لعقلها ما بلغت
مقمة الثالث (قوله لها)
أي المدونة راجع لاولها
(قوله ولعبد العزيز الخ)
راجع للثاني (قوله وابنه
عبد الملك) راجع لثالث

ابن عرفة فيها المرأة تعاقل الرجل في الجراح الى ثلث دية ولا تستكملها فاذا بلغت ذلك رجعت الى عقل نفسها ونفسه ذلك ان لها في ثلاثة أصابع ونصف أصبع واحد وثلاثين بعيرا وثلثي بعير فهي بالرجل في هذا سواء وان أصيب منها ثلاثة أصابع وأغلة رجعت الى عقلها فانها ستة عشر بعيرا وثلثا بعير ونحوه في الموطن أبو عمرو ربيعة قلت لابن المسيب كم في أصبع من أصابع المرأة قال عشر من الابل قلت كم في أصبعين قال عشرون قلت كم في ثلاث قال ثلاثون قلت كم في أربع قال عشرون قلت لما عظم جرحها واشتدت بليتها انقص عقلها قال أعراقى أنت قلت بل عالم متيقن أو جاهل متعلم قال هي السنة أبو عمرو هذا مذهب الامام مالك وجهور أهل المدينة والليث وعمر بن عبد العزيز وعطاء وغيرهم رضي الله تعالى عنهم وروى عنه صلى الله عليه وسلم من مرسل عمرو بن شعيب وقول ابن المسيب هي السنة يدل على انه أرسله عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال الامامان ابو حنيفة والشافعي رضي الله تعالى عنهما اتعاقله لانصف وقوله وسأوت المرأة الرجل اثلاث دية في قوة الاستثناء من قوله وفي الأصبع عشر الدية وفي السن نصفه طئي أعراقى أنت انما قال له هذا معارضته لقول أهل المدينة الذي أخبر به وذلك عادة أهل العراق في مخالفتهم لمذهب أهل المدينة وما زال الصحابة والتابعون يشكرون مذهب أهل العراق لخلافتهم سنة أهل المدينة المنورة بأوراسا كنه صلى الله عليه وسلم (وضم) بضم الصاد المجمة وشدة الميم (متحد) بضم الميم وفتح الفوقية وكسر الحاء المهملة مضاف الى (الذئبل) اضافته ما كان صفة الى ما كان موصوفا اي الجراحات الناشئة عن الفعل الواحد كضربة واحدة في يدا وفي رجل او في يدين او في رجليين او في يد ورجل قطعت أصبعين او ثلاثا في كل أصبع عشر ولو قطعت اربعة في كل أصبع خمس (أو) ما في حكمه أي التحديد كضربات في فور واحد أي آثار الافعال المتوالية وسواء الاصابع والاسنان والمواضع والمنازل وسواء اتحاد الحمل أو تعدد وسواء كان الأثر الناشئ عن الثاني مثل أثر الاول أم لا كضرب على رأسها وبدها عليه فقطع لها أصبعها وشجعة منقلبه فترجع فيهما لعقلها في التوضيح ضابطه اتحاد الحمل أو الضرب وفائده رد هالديتها اذا بلغت ثلث دية الرجل (أو) متحد (الحمل) كضرب يدين أو رجل قطعت أصابعها فان كانت ثلاثا في كل أصبع عشر وان كانت اربعة في كل أصبع خمس وتعتبر أصابع كل يد وحدها وكذا أصابع الرجلين لان كل يد محل وكل رجل محل ابن عرفة وفيه وجوب ضم قطع اصابعها بضمها بهضم بالتحديد أو فور ضرب بها ولا فلا وحيث يجب مما بلغ به عقلها ثلث عقل الرجل رجعت لعقلها وما لا يبلغه فلها فيه عقله وما يضم اعتبر كأنه أولى ابن زرقون في ضمها بذلك وقصره على فور واحد ما لم تكن رجعت لعقلها ثالثا ولو رجعت لها ولعبد العزيز بن سلمة مع رواية المغيرة وابنه عبد الملك مع الصقلي عن ابن وهب وعزاه للثمنى لابن نافع يدل ابن وهب ورجحه ابن الحاجب وحيث اتحاد الفعل أو كان في حكمه فلا يذهب اتحاد الحمل كضرب يد واحدة تبين أصابع من يدين في حكمهما أحكم اليد فلو قطع لها بعد ما أصبع فلا يضم بل تأخذ له عشرة

(قوله وعزاه) أي الثالث (قوله ورجحه) أي الثمنى الثالث (قوله ابن الحاجب) أي قال (قوله أو كان) أي الفعل (قوله حكمه) أي المتحد (قوله تبين) بضم فكسر أي تقطيع (قوله فلا يقطع) بضم فكسر (قوله أصبع) نائب فاعل قطع (قوله فلا يضم) بضم اوله

٤٢٠ (قوله كمالو كان) أي القطع (قوله حيا لها) بكسر الحاء المهملة أي حدثها (قوله فقبله)

(قوله ان كان) أي الاصبع

بكسر الباء أي ارتضى

كلام ابن الحاجب (قوله

المصنف) أي ابن الحاجب

(قوله فان عدم الضم الخ)

علة لا ينطبق الخ (قوله

ويرد) بضم ففتح أي قول

ابن عبد السلام هذا

المعنى لا ينطبق عليه الخ

(قوله بان مراده) أي ابن

الحاجب (قوله من اصابع

اليدين معا) صلة بان (قوله

وقوله) أي ابن الحاجب

(قوله ولذا) أي كونه

مسيبا عن اتحاد الحبل علة

بينه (قوله بينه) بفتحات

مثقلا (قوله ضمها) أي

الاصابع (قوله فكذلك)

أي في الضم باتحاد الضربة

(قوله ضربت) بضم فكسر

(قوله فقطع) بضم فكسر

(قوله وشجت) بضم الشين

(قوله وفيها) أي المدونة (قوله

لاتحاد الحبل) المناسب وان

اتحاد الحبل (قوله قولي) بفتح

اللام (قوله فيما علمت) بخري

به الصدق (قوله وقوله) أي

ابن القاسم (قوله الأول)

نعت قول (قوله في كل سن

الخ) خبر قول (قوله إلى)

بشد الباء (قوله عنده) أي

ابن القاسم (قوله وكلها)

أي في الجمع (قوله إلى) بشد

الباء (قوله أوضجت) بضم

الهمزة وكسر الضاد أي

ان كان ثانيا أو ثالثا وخمسا ان كان رابعا أو خامسا كمالو كان في كل يد على حيا لها فقبله ابن هرون وقال ابن عبد السلام بعد أن قرر مدلول مذهب المدونة لكن هذا المعنى لا ينطبق عليه قول المصنف لو قطع لها بعده اصبع فلا يضم بل تأخذه عشرة ان كان ثانيا أو ثالثا وخمسا ان كان رابعا أو خامسا كمالو كان في يد فان عدم الضم منافي لوجوب ضم في الاصبع الرابعة أو الخامسة ويرد بان مراده بقوله لا يضم الى ما بان من اصابع اليدين معا وقوله وخمسا ان كان رابعا أو خامسا ليس مسيبا عن عدم الضم بل عن اتحاد الحبل ولذا بينه بقوله كمالو كان في كل يد على حيا لها وقول ابن الحاجب وقيل لا يضم شيء الى ما قبله فيها ما قيل ضمير فيها ما عائد على الأيدي والأرجل وقيل الى اتحاد الفعل وحكمه ولا يشترط في ضم الاصابع باتحاد الضربة كون ضمها مثلها بل لو كان لغير مثلها فكذلك لنقل الشيخ عن الموازية لوضربت ويدها على رأسها فقطع لها اصبعان وشجت منقولة رجعت في ذلك لعقلها وفيها ~~كذا~~ راجلاها على ما في نافي اليدين وهذا (في الاصابع) كما تقدم (لا) في (الاسنان) فلا يضم بعضهم البعض بل في كل سن خمس من الابل كان ذلك في ضربة أو ضربات على المشهور لاتحاد الحبل هذا أحد قول ابن القاسم قاله قتطبي قوله في ضربة أو ضربات فيه نظرا لما في ضربة أو حكمها يضم مطلقا لاتحاد الحبل أم لا ماثله أم لا كمالو ضربت ويدها على رأسها فقطع لها اصبعان وشجت منقولة رجعت فيه لعقلها ذكره ابن عرفة وغيره وقد قال في التوضيح ضابط هذا أنك تضم اذا اتحاد الحبل وان تعدد الضرب وكذا تضم اذا اتحاد الضرب وان تعدد الحبل وهو نفس كلامه في مختصره ولا خلاف لتت فيما قاله في معانيه وقرره عج وغيره على الصواب ابن يونس ابن المواز اختلف قول ابن القاسم في الاسنان فجعلها مرة كالاصابع فحاسب بماتقدم الى ثلث الديات اصبع وقوله الاول في كل سن خمس من الابل ولا تحاسب بماتقدم وان أتى على جميع الاسنان ما لم يكن في ضربة واحدة بخلاف الاصابع والى هذا يرجع ابن القاسم وهو أحب الى محمد الاسنان عنده كالرأس بصاب بواضح أو بذاقل فلا يجمع عليها الا ما كان في ضربة ابن يونس وكذلك لو كان في فور واحد ابن عرفة محمد تضم الاسنان باتحاد الضربة وفي ضمها باتحاد الحبل اقولا ابن القاسم اصبع وعدم الضم أحب الى واختاره محمد الشيخ لابن القاسم في المجموعة لا تضم المواضع والمناقل الا يكون في فور واحد ولو كانت المنقولة الثانية في موضع الاول بعد برئها قلت هو قولها أيضا الشيخ عن اشهب القور الواحد يضمها كالسارق ينقل من الحوزة قليلا قليلا في فور واحد لضعفه أوله لا يقطع هي سرقه واحدة اه (و) لا تضم (المواضع) بفتح الميم جمع موضعة التي في الرأس أو الجسد لا بفعل واحد أو أفعال في فور واحد (و) لا تضم (المناقل) بفتح الميم جمع منقولة لا بفعل واحد أو أفعال في فور واحد وضمت موضعتين خطأ وأخذت عقلها ما تم وضمت مواضع آخر فلها عقلها كالرجل ما لم تبلغ في المرة الواحدة ثلث ديتيه وحاصل ما مر ان أثر الفعل المتحد والافعال التي في فور واحد يضم في الاصابع والاسنان والمواضع والمناقل وأما آثارا لافعال المتراخية فتضم في الاصابع ان اتحاد حبلها ولا تضم في الاسنان والمواضع والمناقل فقوله في الاصابع راجع لقوله أو الحبل ولو قال كالحبل لكان أحسن ليعلم ان قوله في الاصابع لا الاسنان والمواضع والمناقل راجع

المرأة (قوله عقلها) أي المواضع (قوله يضم) بضم ففتح خبر ان (قوله ليعلم) بضم الباء

(قوله لو قطع) بضم فكسر (قوله وروايته) أي ابن القاسم عطف على قول (قوله في ذلك) أي عدم ضم العمد إلى الخطأ (قوله قوله) أي ابن القاسم (قوله يحسب) بضم الياء (قوله من أصادهما) أي من أصاده (قوله ما أصيبت) نائب فاعل يحسب (قوله وكذا) أي المذكور وهي قيمة الرق في عدم التجنيم (قوله المصالح) بفتح اللام نعت دية (قوله بان ثبت بينة أو قسامة) تصوير لثبوت بلا اعتراف (قوله لا تهماه) أي المعترف (قوله تحملها الخ) خبر دية (قوله الدية) ٤٢١ مفعول محل المضاف لفاعلها

(قوله امر قديم) خبر محل
(قوله فيها) أي المدونة
(قوله غاقله) أي المسلم
(قوله دية) أي الذي
(قوله هذا) أي أداء الجاني
مع العاقلة (قوله عزوه) أي
الباجي مصدر مضاف لفاعلها
(قوله عدم) مفعول عزو
(قوله دخوله) أي الجاني
مع العاقلة في غم الدية
(قوله بعض الأصحاب)
صلة عزوه (قوله أنه) أي
الباجي الخ خبر مقتضى
(قوله لا يحفظه) أي عدم
دخوله (قوله رواية) أي
عن مالك رضي الله تعالى
عنه (قوله خلاف) خبر ثان
مقتضى أو لحذف أي وهو
(قوله تبعه) أي ابن شاس
(قوله وقبله) بكسر الباء أي
قول ابن الحاجب روايتان
(قوله عليه) أي عدم
دخوله (قوله) أي الجاني
(قوله وعلى الأول) أي
دخوله (قوله عادت) أي
الدية كلها (قوله عليه)
أي الجاني (قوله فان لم يكن)

لما بعد الكافي كما هي قاعدة الاكثرية (و) لا يضم (عدم الخطأ) كما لو قطعت لها ثلاث عمد
ثم ثلاث خطأ فلها في كل أصبع عشران اقتضت من العمد بل (وان عقت) عن العمد وسواء
اتحد المحل أو تعدد ولو كان العمد والخطأ في فور واحد ابن عرفة فيهما لا يضم الخطأ إلى عمد
اقتضت أو عقت ابن القاسم لو قطع لها أصبعان عمد افاقصت أو عقت ثم قطع من تلك الكف
أصبعان أيضا خطأ فلها فيهما عشران بعيرا وانما يضاف بعض الأصابع إلى بعض في الخطأ
ابن رشد هذا قول ابن القاسم وروايته لم يختلف في ذلك قوله وعن أنسب يحسب عليه من
أصابعها ما أصيبت به عمد وقاله يحنون وأبو إسحق البرقي اللخمي ان صالحت عن كل أصبع
بأقل من خمس فلا يضم وان صالحت عن كل أصبع بخمس إلى عشر عدا الخلاف المتقدم من
قول مالك وابن نافع وعبد الملك رضي الله تعالى عنهم (ونجحت) بضم النون وكسر الجيم مثقلة
أي اجلت بالنجوم أي الأهل (دية) الشخص (الحرم) المسلم أو الذي أو المجوسي الذكر أو الأنثى
في قتل (الخطأ) فلا تجنم قيمة الرق فهي حالة على قاتله وكذا دية العمد المصالح عليها اذا ثبت
قتل الخطأ (بلا اعتراف) أي اقرار من القاتل بان ثبت بينة أو قسامة ومفهومه ان ما ثبت
باعترافي لا يضم على العاقلة وهو كذلك لا تهماه بالكدب لا غنا ورثة المقتول فتجنم (على
العاقلة) للجاني الحرم سميت عاقلة لعقلها ان الطالب عن الجاني (و) على (الجاني) ابن عرفة
ودية الخطأ الثابت لا باعتراف تحملها العاقلة الشيخ حل العاقلة الدية امر قديم كان في
الجاهلية فاقره النبي صلى الله عليه وسلم فيها ان قتل مسلم ذميا خطأ جلت عاقلة دية في ثلاث
سنين والديات كلها دية المسلم والمسلمة والذي والذمية والمجوسى والمجوسية اذا وقعت تحملها
العاقلة في ثلاث سنين الباجي مالك رضي الله تعالى عنه يؤدى الجاني مع العاقلة ومن اصحابنا
من قال هذا استحسان وليس بقياس ابن عرفة مقتضى عزوه عدم دخوله بعض الاصحاب
انه لا يحفظه رواية خلاف قول ابن شاس في دخول الجاني في التحمل روايتان وتبعه ابن
الحاجب وقبله ابن عبد السلام وابن هرون ونقله اللخمي معبر عنه بقوله وقيل لا يدخل وعليه
ان لم يكن له عاقلة سقطت الجناية وعلى الاول ان لم يجد دية يعينه فيها عادت عليه وقيل على
بيت المال فان لم يكن أو عسر تناولها منه كانت عليه أبو الحسن عن ابن رشد ولو صيما ابن
مرزوق يحنون والمرأة كالصبي في بعض الحواشي لا يخالف هذا قوله إلا في ولا يعقلون
لان معناه لا يعقلون عن غيرهم وأما عن انفسهم فيعقلون كما هنا البناني فيه نظوا ذكلام الآفة
ظاهر في انهم لا يعقلون مطلقا جنايةاتهم ولا جنائيات غيرهم وانظر مع ظاهر نقل الباجي ونقل

أي بيت المال (قوله تناولها) أي أخذ الدية (قوله منه) أي بيت المال (قوله كانت) أي الدية كلها (قوله عليه) أي الجاني (قوله ولو صيما) مبالغة في وعلى الجاني (قوله هذا) أي دخول الجاني الصبي أو المجنون أو المرأة (قوله قوله) أي المصنف (قوله لان معناه الخ) علة لا يخالف (قوله فيه) أي كلام بعض الحواشي (قوله وانظره) أي قول البناني كلام الإثمة ظاهر الخ (قوله مع ظاهر نقل الباجي) أي عن مالك رضي الله تعالى عنه يؤدى الجاني مع العاقلة

(قوله من دخول الجاني) بيان ما (قوله هو المشهور) خبر ما (قوله ثم قال) أي الخط (قوله لأنه) أي الصلح (قوله من دية الخطأ) بيان ما (قوله ان ترد) أي الصلح (قوله وان كان) أي الصلح (قوله الاصل) أي الدية (قوله ولا الفرع) أي الصلح (قوله في دية) خبر أقوال (قوله في المذهب) نعت أقوال (قوله في ماله) أي الجاني (قوله مطلقاً) أي مات الجاني عليه في الحال اتهم المقر أم لا كان عدلاً أم لا (قوله تنقض) أي تقسم الدية (قوله عليه) أي الجاني (قوله وعليهم) أي عاقلته (قوله مستقرة) أي مأخوذة (قوله انما) أي الدية (قوله ان لم يثبتهم) أي المقر (قوله ديتها) أي الجوسنة (قوله ديته) أي المسلم (قوله حلتها) أي الواجب (قوله عاقلته) أي المسلم (قوله ذلك) ٤٢٢ أي الواجب في أصبعها (قوله عاقلته) أي المسلم (قوله لأنه) أي الواجب في أصبعها

(قوله أكثر من ثلث ديتها) لان لها في أصبعها عشرة دية مجوسية وهما اربعة أنفاس ديتها لانها نصف ديتيه (قوله ديتها) أي المرأة (قوله حلتها) أي بما بلغ ثلث ديتها (قوله عاقلتها) أي المرأة (قوله وأصل) أي قاعدة (قوله هذا) أي حمل العاقلة (قوله حلتها) أي الثلث (قوله يعتبر) أي في حمل العاقلة (قوله فذكر) أي الباجي (قوله مثل قولها) أي المدونة باعتبار دية أحدهما (قوله اشهب) أي قال (قوله ابن كنانة) أي قال (قوله يعرف) بضم فسكون ففتح (قوله ان الاعتبار) أي في حمل العاقلة الخ نائب فاعل يعرف (قوله بدية الجروح) أي بلوغ ثلثها الا يلوغ ثلث دية الجراح صلة الاعتبار (قوله فانكر) أي ما لا

أبي الحسن عن ابن رشد ولوصيا وقال ابن مرزوق المرأة والجنون كالصبي الخطأ ما ذكره المصنف من دخول الجاني هو المشهور ثم قال فرع لا تفعل العاقلة جناية العبد حال في التوضيح لانه ان جنى عمدا اقتص منه وان جنى خطأ ففي رقبته اه وكذا لا تعقل العاقلة من قتل نفسه وكذلك الصلح قال في التوضيح لانه ان كان عما يلزم العاقلة من دية الخطأ فمن حق العاقلة ان ترد ان شئت وان كان عن عمد فلا يلزمها الاصل ولا الفرع الشارح في دية الجناية المشابة باقرار الجاني أقوال في المذهب فقبل في ماله وحده وقبل على عاقلته بقسامة مات المقتول في الحال أم لا وقبل بطل الدية مطلقاً وقبل على العاقلة ان لم يثبتهم القاتل باغنا وورثة المقتول وقبل عليهم اذا كان عدلاً وقبل تنقض عليه وعليهم فبانابه يلزمه وسقط ما عليهم وكما هو مستقر أنه من المدونة وفي التوضيح عن الجلاب ان مذهب المدونة انهم سألوا على العاقلة ان لم يثبتهم باغنا وورثة المقتول وعليه اقتصر ابن الحاجب ببنائي وشرط التجنيم على العاقلة (ان بلغ) الواجب بجناية الخطأ (ثلث دية المجني عليه أو) ثلث دية (الجاني) ابن عرفة شرط الحمل بلوغ المحمول ثلث الدية فيها ان جنى مسلم على مجوسية خطأ ما بلغ ثلث ديتها أو ثلث دية حلتها عاقلته وكذا جناية مجوسية على مسلمة ما يبلغ ثلث ديتها حلتها عاقلته مثل ان يقطع لها أصبعين فتصم ذلك عاقلته لانه أكثر من ثلث ديتها ولو جنت امرأة على رجل ما يبلغ ثلث ديتها حلتها عاقلته وأصل هذا ان الجناية ان بلغت ثلث دية الجاني أو ثلث دية المجني عليه حلتها العاقلة الباجي هل يعتبر ثلث دية الجاني أو دية المجني عليه فذكر عن رواية اشهب مثل قولها اشهب ابن كنانة لما لاك رضى الله تعالى عنهم الذي كان يعرف من قولها ان الاعتبار بدية الجروح فانكر ذلك وفيه قال ابن القاسم ورواه يحيى عن ابن القاسم زاد الشيخ في نوادر المحمدي عن ابن القاسم لا تحمّل العاقلة الا ثلث دية الرجل قبل كالمراة يقطع كفها وفيه أقل من ثلث دية الرجل فقال انما ذلك بعد ان بلغت ثلث دية الرجل ثم رجعت فذلك على العاقلة ولحمده بن ابن القاسم لا تحمّل العاقلة الا ثلث دية الرجل يكون الجاني من كان والمجني عليه من كان ولنظا العتية في جواب مالك لابن كنانة رضى الله تعالى عنهم ما لا قد كذب من قال هذا ولقد حمل قول على غير وجهه ابن رشد انكره وهو رواية ابن القاسم فيها ويرجى قصر الاعتبار بالمجني عليه ومثله في قلت في قصر الاعتبار على ثلث دية أحدهما أو ثلث دية المجني عليه نالها الاعتبار ثلث دية الرجل

رضى الله تعالى عنه (قوله ذلك) أي كونه قال باعتبار دية الجروح لا الجراح (قوله وبه) أي الذكراً (قوله كان) قال (قوله ورواه) أي اعتبار ثلث دية الجروح فقط (قوله قيل) أي لابن القاسم (قوله يقطع) بضم الباء (قوله وفي) أي كف المرأة (قوله أقل من ثلث الرجل) لان دية المرأة نصف دية الرجل فنصف ديتها ربع دية الرجل أي ونحوه العاقلة (قوله فقال) أي ابن القاسم (قوله انما ذلك) أي كونه أقل من ثلثه (قوله وهو) أي اعتبار دية الجروح (قوله غيرها) أي المدونة (قوله ويرجى) أي ابن رشد (قوله قلت) أي قال ابن كنانة (قوله أحدهما) أي الجاني أو الجرح

(قوله نصها) أي المدقنة ابن عرفة وفيها مع غيرها العمد والقصاص وما دون الثالث في مال الجاني (قوله عني) بضم فكسر (قوله عليها) أي الدية (قوله فهي) أي الدية (قوله عليه) أي الجاني (قوله شمل) أي كدية عمد (قوله جراح العمد التي لا قصاص فيها) أي كآمة وجائفة ابن عرفة وفيها وعقل المأمومة عمد على العاقلة ولو كان للجاني مال وعليه ثبت ما لثبني الله تعالى عنه وبه أقول وكان يقول انه في ماله الا ان يكون عديا فقد يكون على العاقلة ابن زرقون والرواية الثالثة انها في ماله قلت وعزاه ابن هرون لظاهر دياتهما (قوله وقتل) عطف على جراح (قوله مطلقا) أي عن تقييدها ٤٢٣ بمصاحبة زيادة حرية (قوله بترسيم) صلة غلظت (قوله فهي) أي الدية المغلظة (قوله عليه) أي الجاني وحده (قوله وهو) أي شبه العمد (قوله ضرب) شبه العمد (الزوج) أي زوجته لتأديها ترك الصلاة مثلا (قوله قيل والطمعة الخ) هذا خلاف المشهور من الاكتفاء في القصاص بالضرب عمدا وعدوانا وان يثقل (قوله عني) بضم فسكون ففتح أي من يدين أو رجلين (قوله ولا عني له) أي القاطع (قوله عليه) أي القاطع (قوله وان كان) أي القاطع (قوله انتظر) بضم التاء وكسر الطاء (قوله ليسر) أي القاطع (قوله فيها) أي المدقنة (قوله صحيحة) نعت عني (قوله أولا) بشد الواو (قوله انها) أي دية مالا يقتص منه لاتلافه (قوله في ماله) أي الجاني (قوله من العصابة) بضم الميم (قوله غيره) بضم الهمزة (قوله الا انه) أي مالك المعترف (قوله جعله) أي مالك المعترف

كان الجاني أو المجني عليه من كان (وما) أي الواجب بالجناية الذي (لم يبلغ) ثلاث دية الجاني ولا ثلاث دية المجني عليه (فحال عليه) أي الجاني وحده ابن شاس ما دون الثالث في مال الجاني حالا وهو نصها وشبه في كون الدية على الجاني حالة فقال (ك) دية (عمد) عني عن الجاني عليه فهي عليه حالة شب شمل جراح العمد التي لا قصاص فيها وقتل العمد الذي لا يقتص منه زيادة الجاني بزيادة اسلام مطلقا أو بحرية مع تساوي الدين في الرسالة لا تحمل العاقلة عمدا ولا اعترافا ابن رشد الدية في العمد وما لم يبلغ الثالث على الجاني حالة (و) كدية غلظت بضم الفين المجهدة وكسر اللام مثقلة على الجاني بترسيم أو ثلث فهي عليه حالة في المسائل المتقوطة الدية المغلظة تكون في شبه العمد وهو ضرب الزوج والمؤدب والاب والام والاحد او فعل الطبيب والخائن وسائر من جازفه شرعا قيل والطمعة والوكزة والرمية بالحجر والضرب بعصاة متعمدا فهذا شبه العمد لا يقتص منه وفيه دية مغلظة نقله الخط (و) كدية عضو (ساقط) القصاص فيه (لعدم) مثله في الجاني كقطع يمين ولا يمين له فديته عليه حالة وان كان معدا ما انتظر يسره فيها اذا فاقا عور العين اليمنى عني رجل صحيحة عمدا فعليه خمسمائة دينار في ماله وهو كقاطع اليد اليمنى يقطع عني رجل فديته في ماله ولا يقتص من اليسرى باليمين واستثنى من العمد فقال (الاما) أي جراح عمدا لا يقتص منه (خوف) (اتلافه) كجائنة وأمة وكسر فخذه (ف) دية (عليها) أي عاقلة الجاني فيها عقل المأمومة والجائنة عمد على العاقلة ولو كان للجاني مال وعليه ثبت الامام ما لثبني الله تعالى عنه وبه أقول وقال أولا انه في ماله الا ان يكون عديا فعلى عاقلته ابن زرقون والرواية الثالثة انها في ماله ابن عرفة عزاه ابن هرون لظاهر دياتهما وتقدم ان المغلظة في مال الجاني على المشهور الشيخ في الموازية روى ابن وهب ان ابن عباس وغيره من العصابة والتابعين رضوا الله تعالى عنهم قالوا العاقلة لا تحمل عمدا ولا عبدا ولا صلحا ولا اعترافا وبه قال الامام ما لثبني الله تعالى عنه الا أنه في الاعتراف رجما جعله كشاهد على العاقلة يوجب القسامة الشيخ روى ابن عبدوس لا تحمل العاقلة ما جنى المرء على نفسه من عمد وخطا قوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ ولم يذ كر قتله نفسه (وهي) أي العاقلة (العصبة) بنفسه في الجلاب قربوا أو بعدوا أو يقدم الاقرب على ما يأتي (وبدي) بضم فكسر على العصبة (بال) (الديوان) بكسر الدال وفتحها أي الكتاب الذي دون وكتب به أسماء الجند وعطاؤهم من بيت المال وأهلهم المكتوب أسمائهم وعطاؤهم فيه فان كان منهم وله عصبة ليسوا منهم قدم أهل ديوانه في غرم دية قتيله على عصبته طي نحوه لابن

(قوله من عمد وخطا) بيان ما (قوله لم يذ كر قتله نفسه) فانه ان مؤمنا ذكرا في سياق الشرط فهي عامة لنفسه وغيرها (قوله العصبة بنفسه) لا يكون الا ذكرا واخرجه العاصب بغيره كبنت مع ابن والعاصب مع غيره كاخت مع بنت (قوله دون) بضم فكسر مثقلا (قوله وكتب) بضم فكسر (قوله وأهل) أي الديوان (قوله فيه) أي الديوان (قوله فان كان) أي الجاني (قوله منهم) أي أهل الديوان (قوله وله) أي الجاني (قوله قدم) بضم فكسر مثقلا (قوله على عصبته) أي الجاني ماله قدم

(قوله وهو) أى تقديم أهل ديوانه (قوله من قول مالك رضى الله تعالى عنه) بيان ظاهر (قوله انما العقل الخ) بيان قول أومعهوله (قوله وقال) أى فى توضيحه (قوله بانها) أى الدية (قوله بظاهرها) أى المدونة صلة تورك (قوله من يحمل) أى يستقل (قوله جعل الدية وهم سبعة مائة على قول ٤٢٤ والزائدون على ألف على آخر (قوله قلت) أى قال طي (قوله ما زعمه) أى عجم

الحاجب به ما لا ينشأ وهو خلاف ظاهر المدونة من قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه انما العقل على القبائل كانوا أهل ديوان أم لا قاله ابن رشد وقد نقل فى توضيحه كلام ابن رشد وقال قال اللخمي القول بانها تكون على أهل الديوان ضعيف انما راعى قبيل القاتل فكان على المصنف الجري على مذهب المدونة فان الذى ذكره هو الامام مالك رضى الله تعالى عنه فى الموازية والعنينة وقد تورك ابن مرزوق على المصنف بظاهرها قال عجم ليس فى كلام المصنف دلالة على أن أهل الديوان اذ لم يكن فيهم من يحمل انهم تعينهم عصبتهم بل رعايهم كلامه ان عصبتهم لا تعاقبها الدية بحال وانما تعاقبهم وبعصبة الجاني ومواليه الاعلون والاسفلون الخ وليس كذلك كما تقدم عن ابن الحاجب وغيره قلت ما زعمه انه ليس كذلك هو كذلك وهو الحق الذى لا يحيد عنه - وكانه لم يقف على كلام ابن عرفة فانه لما نقل قول ابن الحاجب ويبدأ بأهل الديوان فان اضطرروا الى معونة اعانهم عصبتهم قال باثره كذا وجدته فى غير نسخة بل لفظ عصبتهم بضمير الجمع المضاف اليه عصبة وكذا فى كتاب ابن شاس وكذا هو فى نسخة شرح ابن عبد السلام وابن هرون وفسر بان أهل الديوان يستعينون بعصبة الجاني وهو خلاف مدلول جمع الضمير لكن ما فسر به هو المقتول فى المذهب اه ونقل اللخمي عن كتاب محمد أفترى ان يعينهم قوم الجراح قال نعم وشرط حمل أهل الديوان (ان أعطوا) بضم الهمز والطاء المهمله أى أهل الديوان ما كتب لهم فيه من الذناير والدراهم من بيت المال ابن شاس فان لم يكن اعطاء فأنما يحمل عنه قومه اه فهو شرط فى اداء بعضهم عن بعض كما قرر به الشارح وابن مرزوق وكلام التوضيح صريح فيه المساوى وهو الظاهر (ثم) ان لم يكن أهل ديوان أول يعطوا يبدئ (بها) أى العصبة ويقدم منها (الاقرب) للجاني كالبناء (فالا قرب) ممن بعده كالبناء البناء ثم الاب ثم الاخوة ثم بنوهم ثم الجد ثم الاحكام ثم بنوهم ثم أبو الجد وهكذا يقدم الاصل على فرعه والفرع على أصله ذ كر شارح الامع انه يبدأ بعصبة الاقرب فالأقرب فيبدأ بالانخذ فان لم يستقل الفخذ ضم اليه البطن فان لم يستقل ضمت اليه العمارة فان لم تستقل ضمت اليها الفصيلة فان لم يستقلوا ضمت اليهم القبيلة فان لم يستقلوا انقروهم وقلة جدتهم استعانوا باقرب القبائل اليهم وفى الذخيرة ثخيرة شعب وكلمة قبيلة وقريش عارة وقصى بطن وهاشم نخذوا العباس فصيلة والعشيرة الاخوة أفاده شب البناني يبدأ بالفخذ ثم البطن ثم العمارة ثم الفصيلة ثم القبيلة ثم أقرب القبائل قاله ابن الحاجب وقيل الفصيلة أقرب من الفخذ فهي أقرب ما يلى الانسان وهو الذى فى القاموس وهذا الذى ذكره ابن الحاجب هو مراد المصنف فقول عب على ترتيب النكاح من قوله وقدم ابن فانبه الخ فيه نظر اه ابن عرفة عقب عبارة ابن الحاجب ما ذكره من أسماء درجات العصبة تقدم الكلام عليه فى فصل درجات الاويات فى النكاح ولا فائدة فيه فى الموضوعين الامعرفة مدلول

(قوله هو كذلك) خبر ما (قوله وكأنه) أى عجم (قوله فانه) أى ابن عرفة (قوله قال) أى ابن عرفة (قوله فائره) أى قول ابن الحاجب (قوله غير) أى أكثر (قوله وفسر) أى ابن هرون وابن عبد السلام (قوله ان أعطوا) ابن رشد فى الموطن تعاقب الناس فى زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفى زمن أبي بكر رضى الله تعالى عنه قبل ان يكون ديوان وانما كان الديوان فى زمن عمر رضى الله تعالى عنه فليس لاحد ان يعقل عنه غير قومه ومواليه أبو عمر كانوا يتعاقلون بالنصرة فخرى الامر على ذلك حتى جعل عمر رضى الله تعالى عنه الديوان وانفق القول بذلك ثم قال قال أشهب هذا فى أهل ديوان عطاءه قائم وأما ان انقطع فأنما ذلك على قومه وقاله مالك رضى الله تعالى عنه فى الموازية والعنينة وان كان رجل من الانصار فى قريش عقل عنهم وعقلوا عنه قلت

أيعينهم قومه من ليس معهم فى الديوان قال لا يفعلون قلت أفترى يعينهم قوم الجاني قال نعم وقد انقطع الديوان (قوله هذه فيه) أى الديوان (قوله من الذناير الخ) بيان ما (قوله من بيت المال) صلة أعطوا (قوله فهو) أى الاعطاء (قوله المساوى) أى قال (قوله وهو) أى كون الاعطاء مبرطافى الاداء (قوله انه) أى الشان (قوله جدتهم) بكسر الجيم وفتح الدال مفتعأ أى ما لهم

(قوله وانظر الحاشية) نصها قال الشعب بالفتح كما في القاموس وتفسير القرطبي ما أخذ من شعب الرأس بالفتح وهو شأنه الذي يضم قبائله كما في الصحاح والشأن واحد الشؤن وهو توأصل قبائل الرأس وملته قها ومنه اتجى الدموع قاله في الصحاح والقبيلة مأخوذة من قبائل الرأس قال في الصحاح وهي العظام المشعوب بعضها البعض يصل بينها الشؤن وبها سميت قبائل العرب والواحدة قبيلة وهم بنو أب واحد والقبيل الجماعة ثلاثة فصاعدا من قوم شتى مثل الروم والنج والعرب والجمع قبل وقوله سبحانه وتعالى وحشرنا عليهم كل شيء قبلا قال الاخفش قبلا قبلا وقال الحسن عيانا قبائل الرأس أربع قطع والشعب بالفتح من الاضداد قاله القرطبي وفي الصحاح الشعب في الشيء صدعه واصلاحه أيضا ومصلحه الشعاب والاشعاب شعب وقيل سميت قبائل لتقابل الانساب فيها والعمارة بالفتح وقد تكسر في قوله في القاموس من عمارة الانسان وهي صدره لانه موضع قلبه وهي عمارة الجسد والبطن لان بطن الانسان تحت صدره والفخذ كذلك والقصيلة في الذخيرة هي ما تحت الفخذ لانه ينقسم خلقه من غيره وينقطع آخره هذا هو الترتيب المعروف وفي الصحاح الشعب ثم القبيلة ثم القصيلة ثم العمارة ثم البطن ثم الفخذ فقدم القصيلة على العمارة وما بعدهما مخالف غيره مع انه قال في موضع آخر قصيلة الرجل رطله الادنون والرطل قبيلة الرجل وقومه الذين ينصرونه قال الله تعالى ولولا رطلك لرجعناك وعلى ما ذكره الجوهرى فالقصيلة كمنقذ الانسان الفاصل بين رأسه وجسده ثم قال ونظم ذلك بعضهم بقوله

اقصد الشعب فهو أكبر شيء ٤٢٥ عدد في الجرائم القبيلة

ثم تلوها العمارات ثم البطن والتخذية لها والقصيلة

ثم من بعدها العشيرة لكن هي في جنب من ذكرنا قبيلة وآخر بقوله

قبيلة قبلها شعب وبعدهما عمارة ثم بطن الفخذية لها وليس بأوى الفقى الا فصيلة

ولسادله الا عشيرة والشعوب رؤس القبائل

هذه الالفاظ باعتبار القرب والبعد اه وبه يندفع تنظير البناني في تقريره (فائدة) اسماء طبقات قبائل العرب ستة الشعب بفتح الشين المجهمة وسكون العين المهملة فوحدة ثم القبيلة ثم العمارة بفتح العين المهملة وقد تكسر ثم البطن ثم الفخذ ثم الذئبة وزاد بعضهم العشيرة وانظر الحاشية (ثم) بلى عصبية النسب (المولى) بفتح الميم واللام (الاعلى) أى المعتق بكسر التاء (ثم) المولى (الاسفل) أى المعتق بفتحها ولا تدخل فيهم المرأة المعتقة بالفتح ابن عرفة ابن الموار أجمع العلماء ان المولى من الاسفل لا يعقلون عن اعتقهم وهو معنى قول ابن القاسم ابن رشد وقوله مضمون وليس قول ابن الموار يصح بل يعقلون معهم على سماع أصبغ ابن القاسم هذا ومنه لابن كثة في المدينة وفي كتاب الديات من المدونة وهو قوله في المبطل في المرض اذ لم يكن لسيده أموال مأمونة ان جنائيه جنابة عبد لان العاقلة لا تحمل حيرة أمد حتى يحتمل هو مع العاقلة ما لزم العاقلة من الجرائم قلت في أخذه من هذا نظر لاحتمال ان يريد بالعاقلة قومه وعشيرته لا عاقلة ممتقة وهذا لا يخفى من المدونة سبقة به ابن حارث قال

مثل عدنان وفطان والاوز والخزرج والقبائل انقسمت فيها انساب الشعب مثل ربيعة ومضر والعمارة ما انقسمت فيها انساب القبيلة مثل كثة قر يش والبطن ما انقسمت فيه انساب العمارة مثل عبد مناف وبني مخزوم والفخذ ما انقسمت فيه انساب البطن مثل بني هاشم وبني أمية والقصيلة ما انقسمت فيه انساب الفخذ مثل بني العباس وبني أبي طالب الماوردي اذا تباعدت الانساب صارت القبائل شيوخا والعمارة قبائل والعشيرة كأولاد العباس وأولاد أبي طالب وقيل عرب اليمن كقحطان والقبائل كربيعة ومضر وقيل الشعوب بطون النعم والقبائل بطون العرب القشيري فعلى هذا فالشعوب من لا يعرف له نسب كالهذلي والتميمي والقبائل من العرب وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما الشعوب المولى والقبائل العرب والله أعلم (قوله وهو) أى كون المعتق بالفتح لا يعقلون عن اعتقهم (قوله وقاله) أى عقلهم عن اعتقهم (قوله يعقلون) أى المعتقون بالفتح (قوله معهم) أى المعتقين بالكسر (قوله من المدونة) بيان كتاب الديات (قوله وهو) أى عقلهم معهم (قوله قوله) أى ابن القاسم (قوله المبطل) بضم فقهين مثله أى المخزومية (قوله في المرض) أى السبيد (قوله جنائيه) أى المبطل في المرض (قوله عبد) أى قن (قوله هو) أى الاحد (قوله من الجرائم) بيان ما (قوله قلت) أى قال ابن عرفة (قوله لاحتمال ان يريد بالعاقلة قومه الخ) فيه نظر اظهر انه ما أراد بها الا عاقلة سيده والله أعلم (قوله سبقة) أى ابن رشد

(قوله قال) أي ابن حارث (قوله في ذلك) أي عدم عقابهم عنه (قوله لا يصح) خبر اعتلال (قوله به) أي الدم (قوله إن كانت له) أي الجاني (قوله من يحمل الدية) ٤٢٦ قبل سبع مائة وقيل الزائدون عن ألف (قوله حل) بضم فس كسر (قوله ولائها) أي

واعتلال مصنون في ذلك بانهم لا يرون لا يصح اذ ليس العقل مرتبطا بالمراث لان الرجل بعقل عن لا يرثه من قبيلة مولاة وسائر قبيلته والعقل في هذا بخلاف القيام بالدم لاحق للمولى الاسفل في القمام به (ثم يت المال ان كان الجاني مسلما) ابن عرفة الشيخ روى محمد بن أسلم ولا قوم له فالمسلمون يعتلون عنه اللعني ان كانت له عاقلة قلده له ليس فيها من يحمل الدية لفلتم حل عليهم ما يحماونه وما بقى على بيت المال وفي ولائهم ولدا للملا عنسة ينسب الى موالى أمه فهم يرثونه ويعقلون عنه وفي دياتهم ان قال ولد للملا عنسة دمي عند فلان فان كانت أمه معتقة فلو اليها ان يقسموا ويستحقوا الدم في العمد والدية في الخطا وان كانت من العرب اقسمت في الخطا أمه واخوته لها وأخذوا حظهم من الدية وان كان عمدا فلا قسامة فيه وهو كن لعصبة له فلا يقتل قاتله الا بيينة قتلت وكذا ولد الزنا ثم قال ابن عرفة الروايات واضعة في كتاب الولاء والنكاح يتاخر درجة المولى الاعلى عن العصبة ثم المولى الاسفل ثم بيت المال ان كان الجاني مسلما قاله في الولاء منها وغيرها ابن عبد السلام في قول ابن الحاجب لا يعقل بيت المال عن أهل الزمة فيه نظرا لان بيت المال قد يرث الكافر اذا اعتق ولا ورثة له قلت ظاهرا انه ان كان له وارث لا يعقل عنه مما لم يقل وليس كذلك لقولها في الولاء ان كان عبد نصراني بين نصراني ومسلم فاعتقه ثم جنى جنسية فنصفها على بيت المال لاعلى المسلم لانه لا يرثه ونصفها على أهل خراج الدين الذين يؤدون معه وت ههنا الشرط في بيت المال فقط لان ما قبله من المراتب يشترك فيه المسلم والذي طنى ظاهرا ان يرأى في عاقلة العصبة الاقرب فالأقرب ثم المولى الاعلى ثم الاسفل وان قوله والا فالذي ذود به اذ لم يكن مائة قدم وعبارته تبع فيها التوضيح وابن عبد السلام وبها قرر ابن مرزوق اذ قال والابان كان كافرا او الفرض أنه لا عاقلة له ولا موالى عقل عنه أهل دينه اه وذلك كله غير ظاهر اذ لا يرأى ذلك في الكافر بل عاقلة أهل دينه الذين معه في الجزية قال في المدونة واذ جنى نصراني جنسية عقل ذلك أهل جزيتهم وهم أهل كورته الذين خراجهم معه وفيها ولو جنى مجوسى أو مجوسية على مسلم ما بلغ ثلث دية الجاني حل ذلك أهل معاقلة الرجل منهم دون النساء وهم الذين يؤدون معهم الخراج وقال ابن عرفة الشيخ روى محمد عاقلة النصراني أى واليهودى والمجوسى أهل أقلية الذين يجتهدون معه فى اداء الجزية فان عجزوا ضم اليهم أقرب القرى منهم من كورهم كلها وقال أيضا الشيخ عن المجموعة المغيرة ان كانوا أهل صلح فعليهم وان اختلفت قبائلهم اللعني في الموازية ان كانوا من أهل الصلح فالعقل على أهل ذلك الصلح فهذه الذنوب تدل على ان الصواب ما قلناه ان تأملتها بانصاف البناني الحق الشرط في المراتب قبله كلها لا في بيت المال فقط كما قاله ز تبعا لابن مرزوق وابن عبد السلام وضج لان الذى في المدونة وغيرها ان الذى يعقل عن الكافر أهل دينه وليس في النص اعتبار عصبته ولا ديوانه هذا الذى قرره الشيخ أحمد بابا وطنى (والا) أى وان لم يكن الجاني مسلما (ف) الكافر (الذى) يعقل عنه (ذودينه) الذين يؤدون معه الجزية ولا يعقل يهودى عن نصراني وعكسه ولا أحدهما عن مجوسى وعكسه (و) ان لم يكف أهل

المدونة (قوله بنسب) بضم قسكون ففتح (قوله دياتها) أى المدونة (قوله معتقة) بفتح التاء (قوله وان كان) أى قتله (قوله قلت) أى قاله ابن عرفة (قوله عن العصبة) أى نسبا (قوله منها) أى المدونة (قوله قلت) أى قال ابن عرفة (قوله الله) أى الكافر المعنى بالفتح (قوله ان كان له) أى الكافر المعنى (قوله لا يعقل) أى بيت المال (قوله فاعتقه) أى المسلم والنصراني عبدهما النصراني (قوله لانه) أى المسلم (قوله لا يرثه) أى النصراني لا اختلاف الدينين (قوله يؤدون) أى الجزية (قوله وهذا الشرط) أى ان كان مسلما (قوله عاقلة) أى الذى (قوله ما تقدم) أى العصبة والموالى (قوله وعبارته) أى تت (قوله وبها) أى هيازة ابن عبد السلام والتوضيح صله قرر (قوله بان كان) أى الجاني (قوله والفرض) بفتح الفاء وسكون الراء (قوله انه) أى الكافر (قوله عنه) أى الكافر (قوله ذلك) أى

الترتيب المتقدم (قوله انه) أى ان كان مسلما (قوله فلا يعقل يهودى عن نصراني الخ) تفريع على ذودينه كورته (قوله وعكسه) أى لا يعقل نصراني عن يهودى (قوله وعكسه) أى لا يعقل مجوسى عن أحدهما (قوله وان لم يكف أهل

كوردنه) أي اقامتهم (قوله أي بلدة) تفسير الكورة المفرد (قوله أي قرى) تفسير ٤٢٧ لكور الجمع (قوله عدد العاقلة) أي

سبعمائة أو ما زاد عن ألف
(قوله اختلف) بضم التاء
(قوله وقتل) أي الحربي
المؤمن (قوله دينه) أي
المسلم (قوله دينه) أي
القاتل (قوله مطلقا) أي
عن تقييدهم بكونهم أهل
كوردنه (قوله الاول) أي
كونها على أهل كوردنه
(قوله فيها) أي المدقونة
(قوله من العقل) حسنة
يحمل (قوله وذلك) أي
الحمل (قوله توفى) بضم
فتحة ثين مثقلا أي تقسم
الدية (قوله ولا يجد) بفتح
ضم (قوله في ذلك) أي
توظيف الدية (قوله وقد
كان) أي الشأن (قوله
يحمل) بضم فسكون ففتح
(قوله رهم) نائب فاعل
يحمل (قوله وروى) بضم
فكسر (قوله يحمل كل
رجل الخ) نائب فاعل روى
(قوله وما ذكره) أي ز
(قوله من انهم الخ) بيان ما
(قوله ذكر أبو الحسن الخ)
خبر ما (قوله فتول السودان)
الخ) تقرير على ذكره أبو
الحسن الخ (قوله ولا مستند
له) أي حج (قوله من
التفصيل) بيان ما (قوله
انهم) أي الصبي ومن عطف
عليه (قوله من الديات)
بيان ما (قوله من الرجال)

كوردنه (ضم) بضم المضاد المجهدة وفتح الميم مثقلة الى أهل كوردنه أهل كوردنه وجزية
(ككورد) بضم الكاف وفتح الواو جمع كورد بضم الكاف وسكون الواو أي بلدة أي قرى
ريف (مصر) حتى يكمل عدد العاقلة (و) الكافر (الصلبي) يعقل عنه (أهل صلحه)
الشارح اختلف في الحربي الذي دخل بلادنا بآمان وقتل مسلما خطأ فقال ابن القاسم دينه على
أهل دينه الحريين اه ونحوه في التوضيح وليس على أهل دينه الحريين مطلقا في ابن
عرفة ولو قتل حربي دخل بآمان مسلما خطأ في كون دينه على أهل كوردنه فان أبو فهد عليه ما لزمه
معهم أو عليه في ماله واية البرقي ومضمون عن أشهب وعزا أبو زيد الاول لابن القاسم
(وضرب) بضم فكسر أي جعل (على كل) من العاقلة والجاني ونائب فاعل ضرب (ما) أي
قدر من المال (لا يضرب ماله) أي لا يحجب بماله فلا يساوي ما يجعل على قلبه المال ما يجعل
على كثيره فيما يحمل الغنى من العقل بقدره ومن دونه يقدره وذلك على قدر طاقة الناس
في يسرهم الشيخ عن ابن حبيب انما توظف على قدر المال والسعة ولم يجد الامام مالك رضي
الله تعالى عنه في ذلك حدا وقد كان يحمل على الناس في أعطائهم من كل مائة درهم درهم
ونصف وذكره الشيخ عن أشهب وفي النوادر وظاهره من رواية ابن وهب أنه كره ان يبعث
السلطان فيما تحمله العاقلة من يأخذ فيه يدخله فساد كبير وروى عن مالك أيضا يحمل كل
رجل من العاقلة ربع دينار (وعقل) بضم فكسر (عن) جان (صبي ومجنون وامرأة
وفقير) لا يملك شيئا (وغارم) أي مدين عاجز عن وقاد دينه اللخمى اذا كان عليه دين بقدر
ما في يده أو يفضل له مالا لا يكتفيه امامه البساطي الذي عليه دين مستغرق ما في يده (ولا يعقلون)
أي الصبي ومن عطف عليه ظاهره لاعن غيره ولا عن نفسه عجز كل من الصبي والمجنون والمرأة
لا يعقلون اذا كانت الجنابة من غيرهم وأما ان كانت الجنابة منهم فكل منهم يكون كواحد من
العاقلة وأما الفقير والغارم فلا يضرب على واحد منهم ولو كانت الجنابة منهم ما وقال الزرقاني
لا يعقلون عن غيرهم ويعقلون عن أنفسهم لانهم مباشرين وما ذكره من أنهم سمح حق الغير
ولغارم يعقلون الجنابة الصادر عنهم ذكر أبو الحسن ما يقيده وذكره ابن مزيق عنه قوله
وشريك الصبي وذكره شيخنا وبعض من حشاه فتقول السوداء ان الصبي لا يعقل ولو كان هو
الجاني غير ظاهر اه كلام عجز ولا مستند له ولا للزرقاني فيملا ذكره من التفصيل وظاهر كلام
الآفته أنهم لا يعقلون مطلقا جنابهم وجنابة غيرهم قال في الجواهر يشترط في ضرب عليه
الدية التمسك بلفظ كورة والمواقعة في الدين واليسار وفي الجلاب ولا يحمل النساء
ولا الصبيان شيئا من العقل وفي الموطأ قال مالك رضي الله تعالى عنه الامر الذي لا اختلاف فيه
عندنا انه ليس على النساء والصبيان عقل يجب عليهم ان يعقلوه مع العاقلة فيما تعلقه العاقلة
من الديات وانما يجب العقل على من بلغ الحلم من الرجال اه وتقدم نص المدقونة اذا جنى
مجوسى أو مجوسية الخ فهو كالصريح في أنه لا تنفى على المرأة الجنابة وفيها وما لزم العاقلة من
الدية فهي على الرجال خاصة دون النساء والذرية وفيه ان قتل رجل وصبي رجلا محمدا قتل
الرجل وعلى عاقلة الصبي نصف الدية وقال اللخمى خمسة يعقل عنهم ولا يعقلون وهم الذين
ذكرهم المصنف فاطلاق الآفة وظواهر كلامهم يدل على المراد اذا كان هؤلاء الخمسة

بيان من (قوله وفيها) أي المدقونة (قوله من الدية) بيان ما (قوله فهي على الرجال) خبر ما (قوله يعقل) بضم فسكون ففتح

(قوله في الدية) صله دخول (قوله ولا عكسه) أي لا يدخل حضري مع بدوي (قوله إذا لا يكون في دية واحدة) أي واحد
تأصروهما (قوله ولا عكسه) أي لا يدخل مصري مع شامي لعدم تناصروهما ٤٢٩ (قوله الأولى) بضم الهمزة (قوله قطع)

بضم الناء (قوله إلى) بثاء

الباء (قوله وهما) أي القولان

(قوله كذا) أي في الضم

فالكسر (قوله الواجب)

نعت النصف (قوله بالتثنية)

صلة نجم (قوله من النصف)

بيان ثلث الكملة (قوله

منها) أي الكملة (قوله

الواجبة) نعت الثلاثة

(قوله تبع) أي المصنف

(قوله هنا) أي في المختصر

(قوله مع قوله) أي المصنف

(قوله أنه) أي ما مشهوره ابن

الحاجب (قوله وله) أي

ابن الحاجب (قوله فيها)

أي المدونة (قوله سلم)

بفتحات منقلا (قوله

وزعم) أي ابن راشد (قوله

والشهور) أي التقييم بالاثلاث

الخ (مفعول قول المضاف

إليه) (قوله فالنصف

والربع) أي معا (قوله في

ثلاث) خبر النصف والربع

وهذا آخر قول ابن الحاجب

(قوله أي فالثلاثة الأرباع

الخ) تفسير فالنصف والربع

الخ (قوله شهر) أي ابن

الحاجب (قوله لم يره) أي

ما مشهوره ابن الحاجب (قوله

قال) أي المصنف (قوله

النسخ) أي من ابن الحاجب

(قوله قال) أي ابن عبد

ولا يزداد على من أيسر منهم (ولا دخول لبدوي) أي منسوب لبادية لسكانها (مع حضري) أي
منسوب لحاضرة لسكانها في الدية ولا عكسه إذا لا يكون في دية واحدة قبل ودانير أو دراهم
(ولا دخول (شامي) أي منسوب للشام لسكانه (مع مصري) أي منسوب لمصر لسكانها
في الدية ولا عكسه (مطلقا) الشارح يحتمل عن التقييد بالبعد ويحتمل عن التقييد باختلاف
الماخوذ في الدية البساطي عن التقييد بكل منهما وتجمع الدية (الكاملة) سواء كانت لنفس
أو غيرها وسواء كانت مسلم أو كفاي أو مجوسية وسواء كانت ذكر أو أنثى وسواء كانت أبلا أو دانير
أو دراهم (في ثلاث سنين) كل ثلث في سنة (فعل) (أو آخرها) أي السنين فيعمل بآخر
السنة الأولى ثلث الدية وبآخر السنة الثانية ثلثها والثاني وبآخر السنة الثالثة ثلثها الثالث
وبأثناء السنة الأولى (من يوم الحكم) بتقييمها وهو يوم ضربها على المشهور وقال الأبهري
من يوم الجناية ابن شماس أما الأجل فهو في الدية الكاملة ثلاث سنين يؤخذ ثلثها في آخر
كل سنة زاد ابن الحاجب من يوم الحكم ابن عرفة فيهما مع قول الإمام ما لا ترضى الله تعالى
عنه في مواعده أنه سمع أن الدية تقطع في ثلاث سنين أو أربع سنين قال الإمام ما لا ترضى الله
تعالى عنه والثلث أحب إلى الباجي هذا حكم كل دية (و) ينجم (الثلث) أن وجب في نحو
جائفة (و) ينجم (الثلثان) الواجبان في نحو جائفين على المشهور (بالنسبة) لتأجيل
الدية الكاملة فيرجل الثلث بسنة والثلثان بسنتين والشاذ حلول غير الكاملة وهما
للإمام ما لا ترضى الله تعالى عنه (وينجم) بضم فكسر منقلا أي أجل كذا (في النصف)
من الدية الواجب في نحو قطع يد بالتثنية للكاملة فيؤجل ثلث الكاملة من النصف بسنة
والسادس منها تمام النصف بسنة (و) ينجم في (الثلاثة الأرباع) من الدية الواجبة في قلع
خمس عشرة سنة أو سبع أصابع وأعمالهم أو قتلهم (بالتثنية) أي يجعل كل ثلث من
الكاملة في سنة (ثم) يجعل (للزائد) على الثلثين وهو نصف سدس الدية (سنة) تت تبع
هناك تسهيرا ابن الحاجب مع قوله في توضيحه أنه لم يره فضلا عن عدم رؤية تذهيبه وله أنه أخذ
من قول المدونة أن الثلاثة الأرباع في ثلاث سنين شب ما ذكره تبع فيه ابن الحاجب والراجح
أن النصف والثلثة الأرباع ينجم كل ربع منها بسنة وهو مذهب المدونة في الثلاثة الأرباع
وليس فيها أن التقييم بالتثنية وللزائد سنة وإنما فيها الثلاثة الأرباع في ثلاث سنين وتبعه
العبدوي طي سلم ابن رشد ما قاله ابن الحاجب وزعم أنه قول أشهر غ تبع في هذا قول
ابن الحاجب والمشهور التقييم بالاثلاث وللزائد سنة فالنصف والربع في ثلاث أي فالثلاثة
الأرباع في ثلاث سنين فأما ابن راشد القهقي فزعم أن هذا الذي شهره هو قول أشهر
وأما المصنف في توضيحه فذكر أنه لم يره منقولا فضلا أن يكون مشهورا قال وله أنه أخذ
من المدونة أن الثلاثة الأرباع في ثلاث سنين وأما ابن عبد السلام ففتح النسخ التي فيها
وللزائد سنته قال وليس يجيد لأنه على هذا التقدير يصير هو القول بأن في غير الكاملة
ثلاث سنين والقرض أن القرية على القول الذي يقابله وهو اعتبار النسبة وناقشه

السلام وليس للزائد سنته (قوله لأنه) أي كلام ابن الحاجب (قوله على هذا التقدير) أي وللزائد سنته (قوله يصير) أي

كلام ابن الحاجب (قوله والقرض) بفتح القاء وسكون الراء (قوله وهو) أي المقابل (قوله وناقشه) أي ابن عبد السلام

(قوله براه) أي غير الكاملة (قوله على هذا) أي والرائد التسعة (قوله ثم قوله) أي ابن الحاجب (قوله يعين) يضم ففتح فكسر
منقلا (قوله النسخة التي فيها سنة) أي لأنه لو كان للرائد التسعة مع ان التجميع بالاثلاث لم يكن للثلاثة الأربع ثلاث سنين
(قوله منعقب) بفتح القاف (قوله فهو) أي التابع في المنعقب (قوله منه) أي التعقب (قوله بالاول) أي المتبوع (قوله
باليين) بكسر اليا مشددا أي الظاهر (قوله توجه) بفتح التاء منقلا (قوله عليه) أي الراضى (قوله كل) فاعلى توجه (قوله وان
سبقه اليه كثير) مبالغة (قوله ووصوب) ٤٣٠ بفتح التاء منقلا (قوله من الدية) بيان ما (قوله على كل عاقلة) صلة وجوب

في التوضيح بأن الذي قال في غير الكاملة ثلاث سنين براه في ثلاث سنين على السواء وأما على
هذا فالثلاث في سنتين والرائد سنة ثم قوله ان هذا فانصف والرابع في ثلاث سنين يعين النسخة
التي فيها سنة وأما ابن عرفة فاعرض عن لفظ ابن الحاجب صفحتين (قوله فائدة) أي عياض من
تبع غيره في أمر منعقب فهو في منجاة منه والتعقب خاص بالاول ابن عبد السلام هذا الذي
قاله القاضي ليس باليين فسلك من رتبتي قولاً توجه عليه كل ما يعترض به على ذلك القول وان
سبقه اليه كثيرون وكل من رضى عن قوم كان منهم ولان الخطئة والتضويب في الحقيقة
اغماها على القول من حيث هو ووصوب ابن عرفة ما قاله ابن عبد السلام نقله ابن فرحون في
طالعة شرح ابن الحاجب (وحكم ما) أي القدر الذي (وجب) من الدية (على) كل عاقلة
من (عواقل) للقاتلين خطأ كل قاتل من عاقلة غير عاقلة غيره بفعل واحد كمثل أربعة رجاله
مثلاً صخرة فسقطت منهم على رجل فمات فسميت دية على عواقلهم فخص كل عاقلة ربع الدية
فحكم هذا الربع (حكمكم) الدية الكاملة المنجمة (على) العاقلة (الواحدة) في التأجيل بثلاث
سنين فيؤجل كل ربع منها بثلاث سنين تحل الاثثة باواخرها وان اختلفت دياتهم بان كان بعضها
ابلاً وبعضها دنانير وبعضها دراهم وهذا يخص ما تقدم من ان العاقلة لا تحمّل دون ثلث
الدية وانها لا تؤخذ الا من نوع واحد ابن عرفة فيها مع غيرها اجزاء الدية الموزعة لتعدد
جنايات الاجزاء لا تحمّل تحمّل في ثلاث سنين وكذلك في اتحاد جان له عواقل لكونه معتقاً لمن هم
منها البايح لان معنونه ان لزم الدية عشرة عواقل لزم كل قبيلة عشرة في ثلاث سنين
ولو كانت دية مجوسية وشبه في ان حكم ما وجب على عواقل حكم ما وجب على عاقلة واحدة
في التجميع بثلاث سنين فقال (كثيرة) ديات (الجنات) من واحد أو أكثر (عليها) أي العاقلة
الواحدة كقتل رجل رجلين أو رجلاً خلاً فتنجم الديتان أو الديات على عاقلة بثلاث سنين وبه
على هذا لا يترجم ان الدية الثانية انما تنجم على عاقلة بعد وفاة الاولى وفيها من شجر رجلاً
موضحة فذهب بها عقله ووجهه فعلى عاقلة ديتان ودية موضحة لانها ضربة واحدة (وهل
حدها) بفتح الحاء لله الله وشدة الدال كذلك أي اقل العاقلة الذي لا يضم اليه أحد من بعده في
الترتيب السابق (سبع مائة) بتقديم السين على الموحدة فاذا وجد هذا العدد من الابناء فلا
يضم اليهم ابناء الابناء وان نقصوا عنه ضموا اليهم فان غموا فلا يضاف اليهم الاب والاضيف

(قوله من عواقل) بيان
عاقلة (قوله لقاتلين) صلة
عواقل (قوله بفعل واحد)
صلة قاتلين (قوله فسمت)
بضم فكسر (قوله دية)
أي الرجل (قوله في التأجيل
الخ) صلة كلف التشبيه
(قوله اثلاثه) أي الربع
(قوله باواخرها) أي السنين
(قوله من ان العاقلة الخ)
بيان ما (قوله وانها) أي
الدية الخ عطف على ان
العاقلة (قوله فيها) أي
المدونة (قوله الموزعة)
أي المقسومة على عواقل
(قوله لتعدد) علة موزعة
(قوله جناياتها) بضم الجيم
جمع جان (قوله لاجزاء) صلة
موزعة (قوله لا تحمّل)
بضم فسكون ففتح أي على
العاقلة (قوله فعمل) بضم
فسكون ففتح أي على
العاقلة خبر اجزاء (قوله
وكذا) أي اجزاء الدية
الموزعة الخ في تجميعها

بثلاث سنين (قوله لكونه) أي الجاني (قوله معتقاً) بفتح التاء (قوله لمن) أي شركاء (قوله هم) أي الشركاء
(قوله منها) أي هو اقل (قوله عنه) أي معنونه (قوله قبيلة) أي عاقلة (قوله عشرة) أي الدية (قوله ولو كانت) أي الدية
(قوله وبه) بفتحة التاء (قوله المصنف) بضم الميم (قوله الاولى) بضم الهمزة (قوله وفيها) أي المدونة (قوله بها)
أي الموضحة (قوله ديتان ودية موضحة) أي في ثلاث سنين (قوله كذلك) أي الحاء في الهمال (قوله وان نقصوا) أي الابناء
(قوله عنه) أي السبع مائة (قوله ضموا) أي ابناء الابناء (قوله اليهم) أي الابناء (قوله فان غموا) أي ابناء الابناء السبع مائة
(قوله اليهم) أي الابناء (قوله والا) أي وان لم يعموم (قوله أضيف) أي الاب

(قوله انها) أى الدية (قوله منه) أى السبع مائة (قوله من مرتبة واحدة) حال من أكثر ٤٣١ (قوله فالألف يضم اليه غيره)

تفرع على الزائد على ألف
ويتفرع على تقييد الزيادة
بكونها بالياء كعشرين
انه يضم لالف وخمسة عشر
(قوله بانها) أى العاقلة
(قوله انه) أى انها الاحد لها
(قوله اذ صدر) بفتح
منقلا (قوله به) أى انها
لاحد لها (قوله ثم حكى) أى
ابن عرفة (قوله من العاقلة)
يسان من (قوله ففوق)
لا حاجة اليه (قوله الاول)
أى تحديدها بسبع مائة
(قوله وجد) يضم فكسر
(قوله كمل) يضم فكسر
منقلا (قوله وعلى الثاني)
أى تحديدها بزائد عن ألف
الخ (قوله لانه) أى الخطاب
بالكفارة (قوله ولانه) أى
الكفارة وذکره لانه كبر خبره
(قوله جعلوا) أى الخطاب
بالكفارة (قوله دليل شرعى)
أى على انه خطاب وضع
(قوله من اجماع) بيان
دليل شرعى (قوله سقوطها)
أى الكفارة (قوله من
خطاب التكليف) أى
متعلقه (قوله معرضا) يضم
فتحة فكسر منقلا مجمع
الضاد (قوله بقوله) تنازع
فيه أشار ومعرضا (قوله
واضح) خبر قول (قوله ولم
أجده) أى وجوبه فى مال
غير المكلف (قوله لغيره) أى
ابن شاس (قوله من أهل المذهب) بيان غيره (قوله لانه) أى طينى (قوله منه) أى كلام ابن عبد السلام (قوله لانها) أى الكفارة

اليهم وعلى هذا القياس وليس المراد انها لا تضرب على أكثر منه من مرتبة واحدة بل تضرب
عليه وان كانوا سبعة آلاف مثلا (أو) حدها (الزائد على ألف) زيادة لها بال كعشرين
فالألف يضم اليه غيره فى الجواب (قولان) لسحنون البناني سكت المصنف عن القول بانها
لاحد لها وظاهر كلام ابن عرفة انه المذهب اذ صدر به ثم حكى قول سحنون ونصه روى
الباي لا حد لعدد من تقسم عليهم الدية من العاقلة وانما ذلك بالاجماع وقال سحنون أقلها
سبع مائة رجل ابن عات المشهور عن سحنون ان كانت العاقلة ألقافهم قليل فيضم اليهم
أقرب القيات اليهم الخرشى أى هل حد العاقلة الذى لا تنقص عنه سبع مائة أو الزائد على
ألف أى زيادة لها بال كعشرين ففوق فعلى الاول ان وجود أقل من سبع مائة ولو كان فيهم
كفاية كمل من غيرهم وعلى الثانى لو وجد أقل من الزائد على ألف كمل حتى يبلغ ذلك وبعبارة
وهل حد العاقلة الذى لا يضم اليه من بعده بعد ما يؤخذ فاذا وجد هذا العدد من الفصيلة مثلا
فلا يضم اليه الفخذ وإذا كمل من الفصيلة والفخذ فلا يضم اليهما البطن وهكذا الا ان هذا
حد لمن تضرب عليه بحيث اذا قصر واعنه لا يضرب عليهم لقصاده فانما تضرب على كل من
له قوة تضرب وان قل بقدر ما لا يضربه ثم يكمل من غيره (و) يجب (على القاتل الحر)
لا اله بد (المسلم) لا الكافر ان كان بالغاعا لا منفردا بالقتل بل (وان) كان (صبيًا أو مجنونًا)
لانه من خطاب الوضع ولانه عوض عن النفس فاشبهت عوض المتلف فان كان هناك دليل شرعى من
اجماع أو غيره يجب التسليم له فسن والاقتضى النظر سقوطها عن الصبي والمجنون ووردها
الى خطاب التكليف وقد جعل الشارع عوضا عن الرقبة الصبيام الذى هو من خطاب
التكليف ونقله الموضع والشارح واقراء وفيه نظر اذ وجوب الشيء من مال الصبي
والمجنون وتعلق الخطاب بانجراجه بالولى لا يجزئه عن خطاب التكليف كالزكاة وكيف
يقال فيما يعبر عنه بالوجوب انه من خطاب الوضع مع ان الوجوب من اقسام خطاب
التكليف وقوله فاشبهت عوض المتلف فيه ان الاتلاف من خطاب الوضع باعتبار كونه
سببا للضمان وباعتبار وجوبه فى مال الصبي والمجنون من خطاب التكليف كما فى الكفارة
ولاشك ان الكلام هنا من هذا الاعتبار وقد نص القرافى فى شرح التلخيص على ان خطاب
التكليف وخطاب الوضع قد يجتمعان فى شئ واحد ويفترقان بالاعتبار كما قلنا وهذا ظاهر
نعم لو قال ابن عبد السلام يحتاج الى نص على وجودها فى مال الصبي والمجنون وقد أشار ابن
عرفه لما قلناه معرضا ابن عبد السلام بقوله وقول ابن شاس يجب فى مال الصبي والمجنون
واضح كالزكاة ولم أجده لغيره من أهل المذهب نصا بل فى وجيز الفز الى البناني يجب طينى فى
كلام ابن عبد السلام ليس بظاهر لانه فهم منه المناقاة بين خطاب الوضع وخطاب التكليف
وانهما لا يجتمعان فاعترضه بنص القرافى على أنهما قد يجتمعان فى شئ واحد وبأنهما قد
اجتمعا فى الكفارة لانها خطاب تكليف باعتبار أنه يجب على الولي انجراجهما من مال الصبي
والمجنون وخطاب وضع باعتبار كون القتل سببا فى وجوبها وكذا يجتمعان فى ضمان
المتلف هذا محصله وجوابه أن كلام ابن عبد السلام لا ينافى اجتماعهما وانما مراده أن

وجوب الكفارة في مال الصبي والمجنون مبني على اعتبار خطاب الوضع فيما مع أن الظاهر من جعل الشارع الصوم بدل الرقبة فيها أن لا يعتد به الا خطاب التكليف لاشتراط التكليف في الصوم وذلك ظاهر والله أعلم أقول بحول الله تعالى وقدرته في كل من تنظيره صطفي في كلام ابن عبد السلام ورد البنا في عليه نظراً أما الأول فإن ابن عبد السلام اعترض على من جعلها من خطاب الوضع ومال إلى أنها من خطاب التكليف مستند لا يجعل الشارع الصوم عوضاً عن الرقبة فيه وزعم أن جعلها من خطاب التكليف يستلزم سقوطها عن الصبي والمجنون وفق التنظير فيه أن يكون يمنع هذا الاستلزام وسنده وجوب الزكاة في ماله وعوض المتلف وأما قول طئي يقال فيما يعبر عنه بالوجوب الخ فهذا يؤيد اعتراض ابن عبد السلام على من جعلها من خطاب الوضع وقول طئي نعم لو قال ابن عبد السلام يحتاج إلى نص على وجوبه في مال الصبي والمجنون غفلة عن قول ابن عبد السلام أن كان هذا الدليل شرعي من إجماع أو غيره يجب اتساعه فحسن وأما وجه النظر في رد البنا في على طئي فإن كلام طئي لا يفهم أنه فهم من كلام ابن عبد السلام الثاني بين خطاب التكليف وخطاب الوضع ورده بنص القرآني على اجتماعهما في شيء واحد والله أعلم (أو) كان القاتل (شريكاً) في القتل لصبي أو بالغ حر مسلم فيجب على كل كفارة تامة لأنها لا تنبعض ولا يشترك فيها (إذا قتل الحر المسلم شخصاً) مثله في الحرية والاسلام فلا تجب في قتل كافر ولا عبد حال كونه (موصوماً) فلا تجب في قتل غيره معصوم كزنا محصن ومهاجر قتلاً (خطأ) فلا تجب على القاتل عداً ومبتدأ على القاتل الحر المسلم (عتق رقبة) أي شخص رقيق مؤمن مسلم من العيوب محرراً لخصوص الكفارة (والله أعلم) عندها أي عدم القدرة على عتق الرقبة (شهران) يوميهما (ك) رقبة وشهري (الظهار) في شرط إيمان الرقبة وسلامتها من العيوب وتجريها لمتتابع الشهرين ونية الكفارة بهما والمتتابع (لا) تجب الكفارة على من قتل شخصاً حراماً (صائلاً) عليه لأنه ليس معصوماً ولأن قتله عداً (و) لا كفارة على (قاتل نفسه) ابن عرفة ابن شاس لا تجب الكفارة في قتل الصائل ولا على قاتل نفسه قلت هو مقتضى المذهب لأنه غير خطأ ولم أجده نصاً إلا للفرزالي في وجبه قال فيه وفي وجوبه على قاتل نفسه وجهان قلت قوله تعالى فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين مخرج قاتل نفسه لامتناع تصور هذا الجزء من الكفارة فيه وإذا بطل الجزء بطل الكل فإن قلت الصوم ليس جزاً من الكفارة بل هو نوع منها قلت المراد بالكفارة التي الصوم جزؤها الكفارة من حيث تعلق الوجوب بها وهي الكفارة المذكورة في الآية والكفارة التي هو نوع هي من حيث كونها منهولة فإن انتقض بكفارة العبد في الظهار لتعذر العتق فيها قلت التعذر في كفارة القتل عتق وفي الظهار شرعي وشبهه في عدم الخطاب فقال (كديته) أي قاتل نفسه فلا تجب عليه ولا عاقبته الجلاب لا تعقل العاقلة من قتل نفسه خطأ ولا عداً (وبدبت) الكفارة (في) القاء (جنين) ابن عرفة فيه افعين ضرب امرأته خطأ فالت جنيناً ميتاً كفارة قال قال مالك رضي الله تعالى عنه انما الكفارة في كتاب الله تعالى في قتل الحر الخطأ واستحسن ما لا يرضى الله تعالى عنه الكفارة في الجنين الشيخ زوى ابن القاسم في الموازية أحب إلى أن يكفر محمد روى

(قوله فيها) أي الكفارة
(قوله في شرط) صلة كاف
التشبيه (قوله والتتابع)
عطف على الكفارة (قوله)
لأنه) أي الصائل (قوله)
قلت) أي قال ابن عرفة
(قوله هو) أي عدم
وجوبه على قاتل نفسه
(قوله لأنه غير خطأ) فيه
أنه يكون خطأ (قوله ولم
أجده) أي سقوط
الكفارة عن قاتل نفسه
(قوله قال) أي الفرزالي
(قوله فيه) أي وجبه
(قوله قلت) أي قال ابن
عرفة (قوله هذا الجزء)
أي صوم شهرين من قاتل
نفسه (قوله فيه) أي قاتل
نفسه (قوله فإن انتقض)
أي الجواب (قوله لتعذر
العتق فيها) أي كفارة
ظهار العبد على انتقض
(قوله كفارة) مبتدأ أخبره
فمن (قوله قال) أي ابن
القاسم (قوله إلى) بشد
الياء (قوله أن يكفر)
بضم ففتح فكسر مثقلاً
أي المتسبب في القاء جنين
ميت وأمه حية

(قوله عليه) أي ملقى الجنين (قوله ويغرم) أي قاتل الرقيق خطأ (قوله فلا تكرر) تفرغ على جعل قاتل الرقيق غير ماله وقائل العبد ماله (قوله لزيادة الخ) علة لا يقتل به (قوله بحرية) صلة زيادة (قوله وألحقوا) عطف على الزيادة (قوله عنه) أي القاتل (قوله نطهر الدماء) علة وجبت في الخطأ (قوله ولا نهم رأوا) أن العامد لا تكفيه الكفارة بخبايته (قوله عدم وجوبه في العمد) قوله في الغموس (أي عدم وجوب كذا نذرهما أن كانت ماضية) (قوله يرتفع عنه القصاص) أي بالعفو عنه (قوله أو يمنع) أي القصاص منه بزيادة بحرية أو إسلام (قوله يضرب) بضم الياء وفتح الراء (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله وفيها) أي المدونة (قوله رجلا) أي مثلاً (قوله بيينة) صلة ثبت (قوله فعني) بضم فسكسر (قوله فانه) أي القاتل (قوله في هذا) أي المذكور القاتل عدا مائة وحسبه أن سقط قتله بعفو أو امتنع بزيادة إسلام أو حرية (قوله انظر الحاشية) ٤٣٣ نصها البابي عن ابن القاسم وأشهد من اعترف بالقتل فعني عنه جلد وحبس قال أشهب

كسائر الحدود لله تعالى لا تسقط بالتوبة ولا صبح في الموازية لأحبس على عبد ولا أمة ويجلدان وقاله المغيرة قلت قول أشهب كسائر الحدود مقتضاه سقوط الحبس عن المرأة والعبد كالتغريب في الزنا ومقتضاه أن يرجع المقر عن إقراره سقط عنه الضرب والسجن وبه وقع الحكم بتونس في أواخر القرن السابع على ما أخبرني به بعض شيوخنا وفي قصر ذلك على قتل المسلم ولو عبداً وعمومه في كل كافر ولو مجوسياً نقل البابي عن عبد الملك وغيره من أصحاب مالك رضي الله تعالى عنه محمد بن قنبلت أم ولد سيدها

أشهب لا كفارة عليه واختصرها أبو سعيد سؤالا وجوابا لا شكك الجواب لعدم انحصار طرق الأحكام في نصوص القرآن العزيز (و) نذبت في قتل (رقيق) خطأ من حر مسلم ويغرم قيمته لماله (و) نذبت في قتل (عبد) لقاتله الحر المسلم فلا تكرر قاله البساطي وقال الشارح انظر قوله وعبد هل تكرر أو يحمل الأول على الخطأ والثاني على العمد أو الأول على أن الرقيق مقتول والثاني على أنه قاتل (و) نذبت في قتل (عبد) لا يقتل به لزيادة القاتل على مقتوله بحرية أو إسلام أو لعفو عنه البناء وجبت الكفارة في الخطأ دون العمد مع أن مقتضى الظاهر العكس لخطر الدماء ولأن مع الخطأ تغريباً لئلا يتجرزوا حتماً لترك الفعل الذي تسبب عنه القتل من أصله ولأنهم رأوا أن العامد لا تكفيه الكفارة بخبايته لأنها أعظم من أن تكفر كقولهم في الغموس وأيضاً قد أوجبوا عليه ضربه مائة وحسبه سنة (وعليه) أي القاتل عدا (مطلقاً) عن التقييد بكورية أو حرية أو إسلام فلا فرق بين رجل وأمرأة أو حر ورقيق ومسلم وكافر وسواء ثبت قتله بيينة أو إقرار أولوث وقسامة (جلد مائة ثم حبس سنة) ابن عرفة والقاتل عدا يرتفع عنه القصاص أو يمنع بضرب مائة ويسجن عاماً ثم قال وفيها مع غيرها من ثبت عليه أنه قتل رجلاً عدا بيينة أو بإقرار أو بقسامة فعني عنه أو سقط قتله لأن الدم لم يتكافأ فانه يضرب مائة ويسجن عاماً كان القاتل رجلاً أو امرأة مسلماً أو ذمياً حراً أو عبداً المسلم أو ذمياً والمقتول مسلم أو ذمياً والأصل في هذا ما خرجته الدارقطني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلاً قتل عبداً مائة جلد النبي صلى الله عليه وسلم مائة جلد ونفاه سنة ومحاسبته من المقامين ولم يعذبه وأمره أن يعتق رقبة انظر الحاشية وعليه جلد مائة ثم حبس سنة بقتل مسلم أو كفاً بي (و) أن يقتل مجوسياً (ذمياً أو معاهداً) (أو) قتل (عبده) أي القاتل البابي مالك رضي الله تعالى عنه سواء كان المقتول عبداً للقاتل أو غيره مسلم أو ذمياً فيجلد القاتل ويسجن البابي وجه هذا كله

٥٥ مخ ح جلدت وحسبت ولو قتلت بجلد ولا تحبس وعلى المرأة أن قتلت حراً أو عبداً أو ذمياً وغيرهم الجلد والحبس قاله مالك وابن القاسم وأشهد رضي الله تعالى عنهم رواد ابن عبدوس ومحمد بن قنبلت القسامة بجماعة فقتل أحدهم ضرب كل من بقي منهم مائة ويسجن عاماً ولو وقع العفو قبل القسامة وقبل أن يحقق الولي الدم كشف عن ذلك فمن كان يحق عليه الدم بالقسامة أو بالبيينة يضرب ويسجن ومالا فلا وإن نكل الأولياء عن القسامة فخالقها المدعى عليهم وبروا قال محمد فعلى المدعى عليه الضرب والسجن وقاله مالك رضي الله تعالى عنه إلا ابن عبد الحكم قال لا ضرب عليه ولا يسجن إن حلف بخسين مييناً وإن لم يحلف حبساً أبداً حتى يحلف وقال أشهب في اللطخ بضرب مائة ويسجن عاماً وروى مطرف أن اتهم ولم يحقق ماوجب قسامة ولا قتلاً لا يضرب ولا يسجن ومن اشتهر بالعدا يضرب ويطال مجنونه السنون الكثيرة وفي تقديم الضرب على السجن والتحجير في ذلك قولان لسمعان عيسى ابن القاسم ونقل البابي عن أشهب واقتصر ابن رشد على ما في السماع

(قوله عن القسامة) صلة نكول (قوله عليه) أي مدعى القتل (قوله وكرؤيته) أي المتهم بالقتل (قوله بقره) أي المقتول (قوله ويده) أي المتهم به (قوله بذلك) أي نكول المدعى وحلفه (قوله وأولى لونيكل) أي المتهم عن القسامة (قوله فلهما) أي القسامة (قوله المدعى عليه) بفتح العين (قوله الأول) أي أن عليه الجلد والسجين (قوله هي) أي حقيقة تهاشرا (قوله حلف) جنس (قوله خسين عينا) فصل يخرج حلف مادونها (قوله أو جزئها) أي الخسين عينا (قوله على أثبات الدم) أي أو اسقاطه فصل لتحقيق الماهية (قوله حمة) بفتح الحاء المهملة وسكون المثلثة (قوله محبصة) بضم الميم وفتح الحاء المهملة وكسر المثناة مثقلة وإهمال الصاد (قوله جهد) ٤٣٤ بضم الجيم وسكون الهاء أي جوع (قوله قتل) بضم فكسر (قوله فأنى) أي محبصة

أنه سفل دم معصوم (أو) (نكول المدعى) بالقتل عن القسامة التي وجبت عليه مع اللوث (على) المتهم بالقتل (ذى اللوث) أي اللطخ والقرينة الدالة على قتله كقول المقتول قتلني فلان وكرؤيته بقره ويده آله قتله والمقتول يتشخط في دمه (وحلفه) أي ذى اللوث أيان القسامة أنه لم يقتله وبرأته من القتل بذلك فيجلد مائة ويحبس سنة تنظر اللوث وأولى لونيكل كما نكل الولي ويحبس المدعى عليه حتى يحلف القسامة كما يأتي البابجي لونيكل ولأه الدم عن القسامة وقد وجبت لهم خلفها المدعى عليه وبرئ فقال ابن الموازي على المدعى عليه الجلد والسجين بلا خلاف في هذا بين أصحاب الإمام مالك رضي الله تعالى عنه إلا ابن عبد الحكم ووجه الأول أن العقوبة قد ثبتت بما أوجب القسامة (والقسامة) ابن عرفة هي حلف خسين عينا أو جزئها على أثبات الدم روى مسلم بسنده عن سهل بن أبي حنمة عن رجل من كبراء قومه أن عبد الله بن سهل وبمحبيصة خرجا إلى خيبر من جهدا صابهما فأتى محبيصة فآخبران عبد الله بن سهل قتل وطرح في عين أو بر فأتى بهود خبير وقال أنتم والله قتلتموه قالوا والله ما قتلناه ثم قدم على قومه فذ ك ذلك لهم ثم أقبل وأخوه حويصة وهو أكبر منه وعبد الرحمن ابن سهل على النبي صلى الله عليه وسلم فذهب محبيصة يتكلم وهو الذي كان بخيبر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر كبر يريد السن فتكلم حويصة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما أن يدوا صاحبكم وأما أن يؤذونا بحرب فيكتب اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك فكتبوا أنا والله ما قتلناه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لحويصة ومحبيصة وعبد الرحمن أتخلفون وتستحقون دم صاحبكم قالوا لا قال أفتخلف لكم بهود خبير قالوا ليسوا بمسلمين فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة ناقة حتى أدخلت عليهم الدار قال سهل فلقد ركضتني ناقة منها جراء وفي بعض طرقه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع برمته فقالوا أهرلم نشهده فكيف تخلف عليه قال فتبرئكم بهود خبير بإيمان خسين منهم وروى أبو داود عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار عن رجال من الأنصار أن النبي صلى الله عليه وسلم

(قوله وقال) أي محبصة (قوله ثم قدم) أي محبصة (قوله فذ ك) أي محبصة (قوله ذلك) أي قتل (قوله ثم أقبل) أي محبصة (قوله حويصة) أي حويصة (قوله بضم الحاء المهملة وفتح الواو وكسر المثناة مثقلة) (قوله وهو) أي حويصة (قوله منه) أي محبصة (قوله وعبد الرحمن) (عطف على فاعل أقبل) (قوله فذهب) أي شرع (قوله وهو) أي محبصة (قوله كبر كبر) بفتح فكسر فيهما والثاني تأكيد (قوله يريد) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله السن) أي تكلم الكبير فيسه (قوله يدوا) بفتح المثناة تحت وضم الدال أي يدفع يهودية

(قوله يؤذونا) بضم الياء وسكون الهمز وفتح الذال المججمة وضم التين أي يخبروا بنا سنصارهم وسلم (قوله اليهم) أي يهود (قوله في ذلك) أي طلب دية عبد الله أو الحرب (قوله فكتبوا) أي اليهود (قوله قالوا لا) أي لا تخلف على ما لشاهد (قوله قال) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله قالوا) أي حويصة ومحبيصة وعبد الرحمن (قوله فوداه) أي دفع دية عبد الله (قوله أدخلت) بضم الهمز (قوله عليهم) أي وورثة عبد الله (قوله الدار) صلة أدخلت (قوله ركضتني) أي ضربتني برجلها (قوله يقسم) بضم فسكون فكسر (قوله منهم) أي يهود (قوله فيدفع) بضم الياء أي الرجل اليكم لتقتلوا منه (قوله فقالوا) أي أولياء عبد الله (قوله قال) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله الزهري) بضم الزاي وسكون الهاء وكسر الراء وشدة الياء

(قوله فجعلها) أى الواقعة (قوله لانه) أى عبد الله (قوله ووجد) بضم فكسر أى مقتولا (قوله بين أظهرهم) أى يبذلهم ولم يخالطهم فيها غيرهم (قوله وخرج) بفتحات مثقلا (قوله فيها) أى النازلة (قوله بشئ) صلة يتحكم (قوله لا باية) بكسر الهمزة أى امتناع عنه لم يحكم (قوله وتبرع) بفتحات مثقلا أى تصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله وما علمت) بضم ناء المتكلم أى عمر (قوله من الاضطراب الخ) بيان ما بعده (قوله وهى قصة واحدة) حال (قوله كثير) ٤٣٥ خبر اختلاف (قوله والايمان) بفتح الهمزة أى عددها

عطف على القسم (قوله فيها) أى القسم (قوله بيا) أى الايمان (قوله يستحق) بضم الياء وفتح الحاء (قوله فانه) أى حلف الورثة (قوله وفسره) أى اللوث (قوله امر) بضم (قوله ينشأ عنه الخ) فصل يخرج غير اللوث (قوله وتعقب) بضم فكسر أى الحد (قوله والاضافة) أى فى محل اللوث (قوله معه) أى الشاهد (قوله وفيها) أى المدونة (قوله لانه) أى العبد (قوله فقيته) أى العبد (قوله فان كان) أى القاتل (قوله خير) بضم فكسر مثقلا (قوله يسلم) أى القاتل (قوله ففتح فكسر مثقلا) بضم (قوله فلا يقتل) بضم الياء وفتح التاء (قوله لانه) أى الشان (قوله ولانه) أى الشان (قوله قتله) من اضافة المصدر لقوله

وسلم قال ابو دخير وبدأ بهم يحلف منهم خمسون رجلا فأبوا فقال للانصار احلفوا واستحقوا فقالوا أنحلف على الغيب يا رسول الله فجعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم دية على ابو دخير لانه وجد بين أظهرهم وخرج مالك رضى الله تعالى عنه الحديث فى موطنه أبو عمر لم يحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها بشئ لا باية المدعى من الايمان ومن قبول ايمان اليهود وتبرع بجميع الدية من مال الله تعالى لتلاييل دم مسلم وما علمت فى شئ من الاحكام المدونة عنه صلى الله عليه وسلم من الاضطراب والتضاد والتدافع فى هذه القصة وهى قصة واحدة واختلف العلماء كثير فى القسم وما يوجبها والايمان فيها ومن يندأ بها وهل يجب القود بها أولا يستحق غير الدية الرضاع معنى أو جزئها أى حلف جزئ خمسين يمينا لم يدخل به حلف ورثة الدم فى دية الخطا فانه على قدر المواريث والقسامة (سبها) أى القسم التى لا تصح بدونه (قتل) لاجرح (الحر) لا قتل الرق من اضافة المصدر لقوله (المسلم) لا قتل الحر الكافر سواء قتله مسلم أو كافر (فى محل اللوث) بفتح اللام وسكون الواو فتأشبه أى التهمة وفسره المصنف بأنه امر ينشأ عنه غلبة ظن صدق المدعى وتعقب بشموله اليقينة والاضافة للبيان وفى معنى مع فلا قسم بمجرد الدعوى ابن عرفة فى الابن القاسم رحمه الله تعالى ليس فى شئ من الجراح قسامة ولكن من أقام شاهدا عدلا على جرح عمدا أو خطأ فليحلف معه يمينا واحدة ويقترض فى العمد ويأخذ الدية فى الخطا وانما الخمسون يمينا فى النفس الجلاب لا قسامة فى عبد ولا أمة ولا ذى ولا ذمية وفيها من أقام شاهدا ان فلا تقتل عبده عمدا أو خطأ حلف يمينا واحدة مع شاهده لانه مال وغرم له القاتل قيمته فان كان عبدا خير سيده بين ان يغرم قيمة المقتول أو يسلم عبده فان أسلمه فلا يقتل لانه لا يقتل شهادة واحدة ولانه لا قسامة فى العبد فى عمد ولا خطأ وفيها للإمام مالك رضى الله تعالى عنه فى نصرانى قام على قتله شاهد واحد عدل مسلم ان ولاته يحلفون يمينا واحدة ويستحقون دية من قتله مسلما كان أو نصرانيا ومثله فى الموطأ الباجى قوله ليس فى العبيد قسامة هو المشهور عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه وزوى محمد ان قال عبدي عند فلان حلف المدعى عليه خمسين يمينا وبرى أشهب بضرب مائة وسبعين سنة فان نكل حلف سيده يمينا واحدة ولا قيمة عليه ولا سبع فان نكل غرم القيمة وضرب وسبعين ابن الماجشون انما السجين استبرأه وكشف عن أمره ويضرب أديا ابن زرقون اختلاف قول ابن الماجشون مرة قال هذا وقال مرة يسجن عاما فى قتل المسلم ولو عبدا وانظر الحاشية ومثل اللوث بخمسة أمثلة فقال (كان يقول بالغ) لاصبى ولو مراهما

من اضافة المصدر لقوله (قوله دية) أى النصرانى (قوله كان) أى قاتله (قوله يضرب) بضم الياء وفتح الراء أى المتهمة (قوله فان نكل) أى المتدعى (قوله عليه) أى سيده (قوله ولا سبعين) أى على المتهمة (قوله فان نكل) أى سيده المتهمة (قوله وضرب وسبعين) أى المتهمة بضم فكسر فيها (قوله انما السجين) بفتح السين (قوله وكشف الخ) تفسير استبرأه (قوله ويضرب) بضم الياء وفتح الراء (قوله وانظر الحاشية) نصها فيتحصل فى قول العبد دى عند فلان أربعة أقوال قول أشهب وقول ابن القمام وروى أشهب من نكل قول الأمان مال الكارضى الله تعالى عنه قال اذا حلف المدعى عليه الايمان لا يضرب ولا يسجن

وقال اصبح يحلف المدعى عليه بخسين عينا فان حلف برئ وان نكل فلا يلزمه شيء لا قية ولا ضرب ولا مجن قال ويحصل في قول
الذي دعي عند فلان المسلم او قام شاهد لولائه بقتله أربعة أقوال أحدها لابن حبيب عن ابن القاسم يحلفون عينا واحدة
ويستحقون الدية وقال مالك وأشهب وابن عبد الحكم رضي الله تعالى عنهم يحلف المدعى عليه بخسين عينا ويبرأ وقرئ ابن
القاسم في الموازية فقال ان لم يكن الا قوله دعي عند فلان فلا قسامة فيه وان قام شاهد لولائه بالقتل حلف ولانه عينا واحدة
وأخذوا الدية وضرب مائة ومجئ سنة ٤٣٦ وحكى ابن رشد عن المغيرة ان ولاته يقسمون بخسين عينا ويستحقون دية

وهذا مع شاهد واحد
وهو غريب الشيخ لابن
القاسم لو جرح نصراني ثم
مات بعد أيام حلف ورثته
عينا واحدة لمات من جرحه
واستحقوا دية وكذلك
العبد النجسي ان ثبت
جرحه بشاهدين فغزى
فيه مات بعد أيام عبد الملة
يحلف ولانه عينا واحدة
ويستحقون دية وهذا
نص النوادر زاد في الواضحة
فان نكل وليه فليس له الا
عقل الجرح ان كان فيه
عقل مسعي عياض قاله
مالك رضي الله تعالى عنه
وسمع القرينان هو هو
الامر الذي ليس بالقوى
(قوله ومثل) بفتحات
منقلا (قوله لانه) اي الرق
(قوله المسخوط) اي
القاسق (قوله ذكره) اي
شرط عدم عداوة القاتل
المقول فيه (قوله واختلف)
بضم التاء (قوله ذلك) اي
دعي عند فلان (قوله وفيه)

على المشهور (حر) لارق لانه ليس من أهل الشهادة كالصبي والكافر بخلاف المسخوط
والمرأة فهما من أهلها في الجملة (مسلم) لا كافر ولا بدأ أيضا ان لا يكون بين القاتل والمقول
عليه عداوة كما في بصرة النجسي وذكره أبو الحسن في كتاب السرفة أفاده شب العدوى ولو
عدو على عدوه في الذخيرة العداوة تؤ كد صدق المدعى لانها مظنة القتل بخلاف سائر
الدعاوى والله اعلم ابن عرفة واختلف اذا قال ذلك على عدوه وفيه شبهة فيصح ان يقبل لان
عدو الانسان يفعل ذلك بعددوه ويصح أن يقال لا يقبل لانه جرحه اذ انزل ذلك به انه أراد ان
يستشفى من عدوه (قتلى فلان) عمدا بل (ولو) قال (خطأ) على المشهور ولا فرق بين كون
فلان حرا أو عبدا مسلما أو كافرا ذكرنا أو أنثى في المقدمات ان قال قتلني خطأ فني ذلك عن
الامام مالك رضي الله تعالى عنه روايتان احدهما قبول قوله ويقسمون ولا يتمم الثانية
لا يقبل قوله لانه يتمم ان يكون كذب لا غناه ولده وهو قول ابن حازم ووجه الرواية الاولى انه
استحقاق دم فوجب ان يستحق به كما يستحق به دم العمد ووجه الرواية الثانية ان الواجب في
دم الخطأ مال على العاقلة فاشبهه قوله عند موته لى عند فلان كذا وكذا دينارا وهو الظاهر في
القياس والرواية الاولى أشهر ان كان القاتل عدلا بل (ولو) كان (مسخوطا) أي غير عدل
وادعى قتله (على) شخص (ورع) ولو كان أورع أهل زمانه على المشهور الباني هذه هي
التدسية الموضح لم يوافق المالكية عليها الا اللبث ويرأى الجمهور انهم اقبل المدعى بلايشة
ومعلوم ان الدم اعظم من المال ولو قال عند موته لى عند فلان كذا فلا يقبل وفي الصحيحين عن
ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لو يعطى الناس بدعواهم لادعى
ناس دماء رجال واموالهم ولكن البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه ويرأى علما ونا
رضى الله تعالى عنهم ان هذه الدعوى لاتشبه دعوى المال ولا غيره لان هذا اصل قائم
بنفسه وعظم الدم يؤيد قبول قول المقتول اذ يقال لعل الشارع جعل القول فيه للمدعى
لعظمها واتظار البينة يؤدى لتضييعها اذا كثرت ما تكون الخيانة عليه خفية ومن تحقق
مصيره الى الآخر واشرف على الموت فلا يتمم باراقه دم مسلم ظلما وغلبة الظن في هذا
نزل منزلة غلبة الظن في الشاهد وكيف والغالب من احوال الناس عند الموت التوبة
والاستغفار والتقدم على التفريط ورد المظالم فكيف يتزود من دنياه قتل النفس هذا خلاف
الظاهر والمعتاد مع التشديد بكونها بخسين عينا مظنة احتياط في صيانة الدم ومدار

اي العدو (قوله يقبل) بضم فسكون ففتح (قوله ذلك) اي القتل (قوله لانه) اي القاتل (قوله انه) الاحكام
اي القاتل (قوله ولا يتمم) بضم الياء اي القاتل بالكذب لا غناه ورثته بديته (قوله يستحق) اي الدم (قوله به) اي قتلى
فلان (قوله وهو) اي الرواية الثانية وذكره كبريخيره (قوله هذه) اي قتلى فلان (قوله عليها) اي التدسية (قوله انها)
اي التدسية (قوله فلا يقبل) بضم فسكون ففتح اي قوله لى عند فلان كذا (قوله يعطى) بضم الياء وفتح الطاء (قوله لان هذا)
اي دعوى الدم وذكره كبريخيره (قوله لتضييعها) اي دعوى الدم (قوله عليه) اي النفس (قوله فلا يتمم) بضم الياء

(قوله لو ان) خبر قول (قوله)
 اقسامهم (بضم فسكون فكسر
 (قوله وقتل) بضم فكسر
 (قوله بذلك) اي دمه (قوله)
 ويقتلونه) اي الاصلح المرمي
 (قوله بئني) بفتح الموحدة
 وكسر القاف وشدة الياء
 (قوله مخلد) بفتح الميم
 واللام وسكون الخاء المعجمة
 (قوله قات) اي قال ابن
 عرفة (قوله مطلقا) اي عن
 تميمه بادعائه على من
 يليق به (قوله ادعت المرأة
 على زوجها) اي انه قتلها
 (قوله عليه) اي زوجها
 (قوله بقبول) صلة خولفت
 (قوله في خمس) صلة خولفت
 (قوله بقر) بفتحات اي شق
 (قوله اقسام) بضم الهمز

الاحكام الشرعية على غلبة الظن ابن عرفة فيها مع غيرها قول الميت بالغاء قلا مسلما حرا ولو
 كان امرأته قتلني فلان ولو صبيا او عبدا او امرأة او ذميا عند الوث وان قال المقتول دمي عند
 فلان فذكر رجلا ورع اهل بلده اقسام مع قوله ابن حارث ان رمي بدمه منتهما مستترا اقسام
 بقوله اتفاقا وقتل المرمي وان رمي بذلك اصلح اهل بلده عن لايتهم به فأكثر اصحاب الامام
 مالك رضي الله تعالى عنهم على قبول قوله فيقسم ورتبه ويقتلونه وقال ابن عبد الحكم
 لا اقول في ذلك بقول ابن القاسم ولا اري قبول قوله قال ابن سهل ترك يحيى بن عبيد الله
 العمل بقول ابن القاسم وغيره في هذا وصار الى قول ابن عبد الحكم وقال اللخمي قول
 ابن عبد الحكم صواب وتوقف ابن بني بن مخلد عن القول في التدميات قلت في اعمال قول
 الميت دمي عند فلان مطلقا لغوه ثالثها ما لم يدعه على من لا يليق به لفضله وصلاحه لما لا
 واتصافه وعبد الرحمن بن بني وابن عبد الحكم مع يحيى بن عبيد الله وظاهر المذهب ان الزوجة
 في تدميتها على زوجها كالاجنبية ولا بن هشام وابن عات عن ابن ابي زمنين عن ابن حزم ان اذا
 ادعت المرأة على زوجها فلا يكون عليه قود لاذن الله تعالى له في ضربها وقال النبي صلى الله
 عليه وسلم ادرؤا الحد ودبا بالشبهات ابن حزم في هذا الذي تعلمنا من شيوخنا ثبت فائدة
 في الذخيرة خولفت قاعده الدعوى بقبول قول المدعي بلاينة في خمس مسائل الامتناع
 واللعان والقسامة والغصب والشاك في التعديل والتجريح وغيرهما طئي قوله في خمس
 مسائل فيه نظر اذ هي كثيرة جدا الم نصفي مسائل المذهب وقاعدة ابن فرحون في تبصرته
 بابا ما يقبل فيه قول المدعي وذكر فيه مسائل جمة كتصديق الزوج في دعوى الاتفاق
 على زوجته ان كان حاضرا معها او الوصي في دعواه انه قبض من غراما مجبوره ما عليهم له
 وضاع والمتمترض انه وطئ زوجته في اصابته في خلوته الا هذا هو الزاير منهما والوصي
 في نفقته على اليتيم وعماره ربعه والمسبية في ان مامعها ولها ما البائع انه باع بنقد وقال
 المشتري بسلعة الى غير ذلك وبالجملة فهي أكثر من ان تحصر وذكرها الحاك في التجريح
 والتعديل فيه انه ليس من افراد الدعوى وليس الحاك كم جرد وانما هو شاهد وكذا تفسير
 غيرهما بالشبهة بذلك واقرار الخصم اذ ليس فيه دعوى ولا قال الحاك شيئا فصدق فيه وانما
 اعتمد على الشهرة واقرار الخصم بالعدالة والظاهر ان مراده بغيرهما اعتقاد الحاك على علمه
 في غير التعديل والتجريح على القول به وان كان ضعيفا اذ يغتفر ذلك لجمع الخطا (او) بدعي
 (ولده على والده انه) اي والده اضجعه و (ذبحه) او بقر بطنه أو نحو ذلك فقال ابن القاسم يقسم
 اولياء الولد ويقتلون والده فيه وأما لو قال رمانى بجديدة ونحوها مما لا يقتل الاب به أو قال
 قتلني ولم يزد أو قتلني خطأ فالقسامة ودية الخطا في الخطا والمغلظة في دعوى العمد وانما اقتصر
 على ما يقتل فيه الاب لانه اذا قبلت القسامة فيه فاولى أن تقبل الموجهة للدية المغلظة
 سمع يحيى ابن القاسم من قال دمي عند أبي أقسم على قوله ولا يقد من أبيه وغلظت الدية في مال
 أبيه ولو قال اضجعي وذبحني أو بقر بطني أقسم بقوله وقتل أبوه ان شاء الاولياء وقال أشهب
 لا يقتل والدولا والدية بقسامة وأرى ذلك مالا وقد رأى أهل العلم قتل عشرة بواحد
 ولم يروا أن يقتلوا بالقسامة الا واحدا (أو) تدعى (زوجة) على زوجها انه قتلها فالقسامة

(قوله في المدي) بضم الميم الاولى وكسر الثانية (قوله انه) اي الشان (قوله اضطراب) مبتدأ خبره في شرط (قوله اختلاف) بضم التاء (قوله واين) اي اظهر (قوله ذلك) ٤٣٨ اي الخلاف (قوله يعلم) بضم الياء (قوله انه) اي الشان (قوله ويلزم)

من اوليائهم او يقتلونه على المشهور وقال ابن مزين لا يقتل بها لان الله تعالى اذن له في ضربها وقال النبي صلى الله عليه وسلم ادركوا الحدود بالشبهات وشرط القسامة فيما تقدم (ان كان) في المدي (جرح) هذا قول ابن القاسم المتطلي الذي عليه العمل وبه الحكم قول ابن القاسم انه اذا لم يكن بالمدي أثر جرح أو ضرب فانه لا يقبل قوله على فلان الا بالبينينة على ذلك ابن عرفة وفي شرط اعمال قوله قتلني فلان بظهور أثر الضرب اضطراب الخمي اختلاف ان قال قتلني عمدا ولا جراح به وأبين ذلك أن لا يقسم مع قوله الا أن يعلم انه كان بينهما قتال ويلزم القرائن عقب ذلك أو يتصرف تصرف متشكك عليه دليل المرض وتماذى به حتى مات قلت في آخر سماع عيسى سئل ابن كنانة عن قال اشهدوا أن فلانا سقا سقا سقا وهو في جوفه ان مات فدى عنده قال لا قسامة في مثل هذا الا في الضرب المشهور وعليه أو الا ثارا البينة من الجراح والضرب ابن رشد هذا خلاف نص سماع ابي زيد بن القاسم ودليل قوله في رسم أول عبد ابتاعه من سماع يحنون وقول ابن كنانة الا في الضرب المشهور وعليه به يريد الذي تثبت به الشهادة فلو شهد على قوله واحد أنه ضربه فمات من ضربه ولم يظهر به أثر منه أو أنه سقا سقا فمات منه ولم يظهر لذلك أثر فمات أصابه منه فلا تجب له قسامة كما لا يجب ذلك مع قول المقتول فاحتاج أصبغ لان يلزم ابن كنانة وانما يلزم ذلك من لم يفرق بين الوجهين فتحصل ثلاثة اقوال أحدها لا تجب ان لم يكن بالمقتول أثر لا يشاهد واحد ولا بقول المقتول وهو قول ابن كنانة والثاني ثبوتها فيهما معا وهو قول أصبغ والثالث مع الشاهد لا مع قول المقتول واذا عملت التدمية دون أثر فاعلم عمل بعدم موته في ايجاب قتل المدي عليه بالقسامة وأما في حياته فلا يسجن المدي عليه لانه يهتم على أنه اراد سجنه بدعواه وقول ابن كنانة أظهر من قول ابن القاسم للاختلاف في أصل القسامة اذ لم يتابع ما لك على قوله بايجاب القود الا اصحابه قلت في قوله هذا خلاف نص سماع ابي زيد نظر لان الخلاف انما هو في التدمية التي لم يعلم فيها سبب سبي يستند اليه قول المدي ولذا قبل فيها تدمية بضاء وسماع ابي زيد هو قوله سئل عن رجل ركض رجلا برجله في بطنه فكسك اياما فزعم أنه يجعد من الركضة على فؤاده أمرا شديدا قال يخوف ويذكر بالله تعالى فان اصر وقال والله ما زلت من يوم ركضني بشرو ولا قتلني الا ركضه أقسه واعمه واستحققوا دمه ان كان مضطجعا من يوم ركضه حتى مات وان لم يضطجع فاذا رى به اثر ذلك كان بمنزلة اضطجاعه قلت فهذا كالتص في ان صورة المسئلة انه ثبت ركض الرجل اياه وهذا سبيل عيسى يصح استناد قول المدي اليه في اعمال التدمية البيضاء واغوها قول ابن رشد مع أصبغ مع دليل سماع يحيى ونقل ابن سهل عن عيسى بن دينار في تفسير ابن مزين وأخذ ذلك من اطلاق الروايات وعن أصبغ لقوله من قال سقاني فلان سقا ومنه أموت وقول ابن كنانة مع اختيار الخمي وابن رشد وفيه العمل (أو) قال المقتول قتلني فلان (أطلق) المقتول قوله عن التقييد بهمد أو خطأ (و بينوا) أي أوليائهم كونه عمدا أو خطأ معقدين على القرائن الدالة على أنه عمدا أو خطأ فقبل ابن القاسم

أي القاتل (قوله قلت) أي قال ابن عرفة (قوله وهو) أي السهم (قوله قال) أي ابن كنانة (قوله ابن القاسم) مقول سماع (قوله ودليل) عطف على نص (قوله قوله) أي ابن القاسم (قوله لا تجب) أي القسامة (قوله ثبوتها) أي القسامة (قوله فيهما) أي مع الشاهد ومع قول المقتول (قوله أعلمت) بضم الهمز (قوله تعمل) بضم التاء (قوله ايجاب) أي اثبات (قوله لانه) أي المدي (قوله في أصل القسامة) اضافته للبيان (قوله قلت) أي قال ابن عرفة (قوله يعلم) بضم الياء (قوله ركض) بفتحات أي ضرب (قوله فكسك) أي المركوض (قوله فزعم) المركوض (قوله انه) أي المركوض (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله يخوف) بضم الياء فقتلين مثقلا أي المركوض (قوله ويذكر) بضم فقتلين مثقلا أي المركوض (قوله فان اصر) أي استمر المركوض على قوله انه يجعد الخ (قوله وقال)

يقسمون

أي المركوض (قوله قلت) أي قال ابن عرفة (قوله انه) أي الشان (قوله واغوها) أي التدمية البيضاء عطف على اعمال

(قوله يقسمون) بضم فسكون فكسر (قوله والقود) عطف على الدية ٤٣٩ (قوله وهو) أي قول ابن القاسم (قوله أحسن) مفعول روي (قوله ان قوله

باطل) بيان أحسن (قوله اختلاف) بضم التاء (قوله قال) أي الحمي (قوله عنه) أي ابن القاسم (قوله قوتف) أي ابن القاسم (قوله فيه) أي أقسامهم (قوله وقال) أي ابن القاسم (قوله إلى) بشد الياء (قوله يكشف) بضم الياء وفتح الشين (قوله فيستدل) بضم الياء وفتح الدال (قوله بذلك) أي حال المقتول (قوله وإجراحه الخ) (قوله أمره) أي كون قله عمدا أو خطأ (قوله فيقسم) بضم الياء وفتح السين (قوله عليه) أي ما ظهر من عمدا أو خطأ (قوله لا يثبت) بضم (قوله الياء وفتح الفاء) (قوله إليه) أي قوله قتلي فلان (قوله وعكسه) أي قال قتلي (قوله عمدا أو خطأ) (قوله أولا) بشد الواو (قوله خلافه) أي الميت (قوله أي الميت) (قوله أطلق) (قوله القاتل أو القاتل) (قوله وكذا) أي إطلاقه وقول بعضهم عمدا وغيره لأعلم في بطلان الدم (قوله ان بين) أي المقتول عمدا أو خطأ وقال بعض من علم (قوله حظه) أي نصيبه (قوله بفتح العين

يقسمون ويستحقون الدية على العاقلة في الخطأ والقود في العمد وهو المشهور ابن عرفة ان قال قتلي فلان ولم يقل عمدا ولا خطأ إنما ادعاه ولا الدم من عمدا وخطأ أقسموا عليه واستحقوه ابن حارث ابن عبيد الحكيم روي ابن القاسم في المجالس أحسن من هذا أن قوله بطل الحمي اختلاف في ذلك فذكر قول ابن القاسم هذا قال ولمحمد عنه في كتاب القسمة قيل لابن القاسم ان اجتمع ماؤهم على العمد فوقف فيه وقال أحب إلى أن لا يقسموا الا على الخطأ وقال في الديوان كشف عن حال المقتول وإجراحه وموضعه وحالة القتل وهل كان بينهما عداوة فيستدل بذلك حتى يظهر أمره فيقسم عليه فان لم يظهر عمدا ولا خطأ فلا يثبت الياء وهذا أحسن ونوع عدد الضربات يدل على العمد (لا) يقسمون ان (خالقوا) أي الاولياء المقتول بان قال خطأ وقالوا عمدا وعكسه وان رجعو القوله (لا) يقبل رجوعهم له بعد مخالفته على الصحيح أشبه لانهم أ كذبوا أنفسهم ونهات لخصمهم حتى يقول لهم أولا ابن عرفة فيها ان قال دعي عند فلان عمدا أو خطأ فلا ولما أنه أن يقسموا أو يقتلوا في العمد يأخذوا الدية في الخطأ وليس لهم أن يقسموا على خلاف قوله الشيخ في الموازنة ان ادعى الورثة خلاف قول الميت فلا قسامة لهم ولا دية ولا دم ولا لهم أن يرجعوا إلى قوله هذا قول أشهب في الجموعة وقال ابن القاسم فيها ان ادعوا خلافة فليس لهم أن يقسموا الا على قوله ولم أسعهم من الامام مالك رضي الله تعالى عنه (ولا) يقسمون (ان) أطلق قوله قتلي فلان (قال بعض) من اولياءه قتله (عمدا) (قال بعض) آخر منهم (لانهم) عمدا ولا خطأ وبطل الدم لانهم لم يتفقوا على انه قتل عمدا فيستحقوا القود ولا على انه قتل خطأ فيستحقوا الدية وكذا ان بين ابن عرفة وفيها ان قال بعضهم عمدا وقال بعضهم لا علم لنا بن قتل ولا خلاف فان دمه يطل للحمي عن ابن القاسم في العتبية لو قال اثنان عمدا وقال غيرهم لا علم لنا وقال بعضهم عمدا ونكل بعضهم فلن قال محمد أن يحلف ويستحق حظه من الدية قال ونكلواهم عن القسامة قبل ان يجب الدم كعقوبهم عنه بعد ان وجب فان حلف حظه من الدية ويسقط القتل وهذا أحسن ولا يقط قول مدعي العمد بخلاف من قال لا علم لنا متى سقط استحقاقه بئول او اختلاف فان الايمان ترد ويحلف المدعي عليه القتل (او) قالوا كاهم عمدا (ونكلوا) عن القسامة فيبطل الدم (بخلاف ذي) أي صاحب أي مدعي قتل (الخطأ) وقال غيرهم من الاولياء لا نعلم (قوله) أي ذي الخطأ (الحلف) لجميع أيمان القسامة (وأخذ نصيبه) من الدية لانه مال أمه كن توزيعه بخلاف العمد وكذا ان اتفقوا على الخطأ ونكل بعضهم فلن حلف تكميل أيمان القسامة وأخذ نصيبه منها ابن عرفة فيها ان قال بعضهم خطأ وقال الباقيون لا علم لنا ونكلوا عن الايمان حلف مدعي الخطأ وأخذوا حظه من الدية ولا شيء للآخرين ثم ان أراد الاخرون أن يحلفوا يأخذوا حظه من الدية لم يكن لهم ذلك واقتطعوا في الجلاب حلف مدعي الخطأ خسين يميناً واستحقوا حظه من الدية ابن شاس الشيخ أبو بكر القياس أن يقسموا ابو الحسن قولها لأعلم لنا يحتمل لا علم لنا بعين قاتله أو صفة قتله من عمدا وخطأ وقولها ونكلوا يحتمل معناه ادعى جمعهم الخطأ ويحتمل أن يعود على الصورة المتقدمة وهي قول بعضهم عمدا وبعضهم خطأ والحكم سوا (وان اختلفا) أي فبقا الورثة (فيهما) أي العمد والخطأ بان قال بعض عددا وبعض خطأ (واستورا) أي المختفون في الدرجة كبني (حلف كل) على ما ادعاه (قوله من الدية) بيان حظه (قوله ترد) بضم (قوله المدعي) بفتح العين

(والجميع دية الخطأ) وبطل القود فان لم يستنوا كبتت وعصبة فان ادعى العصبة العمد
والبنت الخطأ فهو دية لاقسامه ولا قود ولا دية لانه ان كان عمدا فذلك للعصبة ولم يثبت الميت
لهم ذلك وان كان خطأ فالدية ولم يثبت انه خطأ ويحلف المدعى عليه بخين عينا ما قتله عمدا
ويحزر دمه كما في الموازية وان ادعى العصبة الخطأ والبنت العمد يخلف العصبة ويأخذون
نصيبهم من الدية ولا يمتنع قول البنت لانه لا يخلف في العمد أقل من رجلين عصبة وتنبيهه
الضحية أو لوجهه ثانياً فن قاله الخرشى فان حلف الجميع فلهم دية خطأ تقسم بينهم وان نكل
مدعو الخطأ (بطل حق ذى العمد) سبب (نكل غيرهم) وهم مدعو الخطأ فلا قسامة ولا
دية لذى العمد لان الدية انما تجب لهم تبعاً لحلف مدعى الخطأ لان العمد لاديه له ابن عرفة
فيما ان قال بعضهم عمدا وبعضهم خطأ فان حلفوا كلهم استحقوا دية الخطأ بينهم وبطل
القود وان نكل مدعى الخطأ فليس للمدعى العمد ان يقسموا ولا دم لهم ولا دية للخصي لاشبه
في الموازية ان حلف جميعهم فلان أقسم على الخطأ حظه على العاقلة ولن أقسم على العمد
حظه من مال القاتل للخصي وهذا أحسن وينبغي أن يكون حظه من الأقل من الأرباع
خمساً وعشرين من كل صنف وللإمام مالك رضي الله تعالى عنه في كتاب الأقرار يقسم مدعو
الخطأ خسين عينا أولهم حظه من الدية كما لو قال جميعهم خطأ ونكل بعضهم فان رجح الذين قالوا
عمداً الى دية الخطأ فذلك لهم وأما أشهب وهو أحسن وكل هذا ان استوت منازلهم واختلف
ان اختلفت في الموازية ان ترك ابنة وعصبة فقال العصبة عمداً والابنة خطأ سقط دمه
ولا قسامة فيه لانه ان كان عمداً فاعلمنا ذلك للعصبة ولم يثبت لهم ذلك الميت وان كان خطأ فاعلمنا
فيه الدية ولم يثبت انه كان خطأ ويقسم المدعى عليه ما قتله عمداً ويحزر دمه عمداً وان ادعى
العصبة كلهم العمد فلا ينظر الى قول ورثته من النساء اذ لا عقولهن مع الرجال وان قال
العصبة كلهم خطأ وقال النساء عمداً أقسم العصبة خسين عينا وثبت حظه من الدية الخرشى
وان نكل بعض مدعى الخطأ فادعى العمد الدخول في حصته من حلف عب وبه جزم القضي
من غير عزو وتبعه بعضهم وربما يقتضيه التعديل بالتبعية لحلف ذى الخطأ وذكر مثالا آخر
للوث فقال (وك) شهادة (شاهد بن) على شخص غير حربي (معاًينة جرح أو ضرب) لمسلم حر
جرحاً أو ضرباً (مطلقاً) عن تقييدهم بعمداً أو خطأ (أو) شهادتهم ما (أقرار) الشخص (المقتول)
بان فلان جرحه أو ضربه (عمداً أو خطأ) وبه أثر الجرح أو الضرب (ثم يتأخر الموت) عن
معاًينة الجرح أو القتل أو عن أقراره به يوم ما أو أكثر ولو أكل وشرب (مقسم) أولياء المقتول
(لمن جرحه) أو ضربه (مات) وهذا في الشهادة بمعاًينة الضرب والقتل وأما في الشهادة بالأقرار
باحدهما فيقسمون لقد جرحه أو ضربه ولمن جرحه أو ضربه مات ويقسمون في العمد ويأخذون
في الخطأ فان لم يتأخر موته ففي معاًينة الجرح أو الضرب لاقسامه ولههم القصاص في
العمد والدية في الخطأ وفي الأقرار يقسمون ويقسمون في العمد ويأخذون في الخطأ
الدية ففي المفهوم تفصيل ابن عرفة ابن حارث اتفقوا على انه ان شهد شاهدان ان فلان جرح
فلاناً أو ضربه وعاش الجرح أو الضرب وأكمل وشرب ثم مات ان لو رثته أن يقسموا
ويستحقوا دمه مالم يتقد الجرح مقتله فان أنقذه فلا قسامة وذكر مثالا آخر لو شام لصور
فقال (وك) شهادة (شاهد بن) معاًينة (ذلك) أي الجرح أو الضرب لمسلم حر (مطلقاً) سواء كان

(قوله أولاً) بشد الواو (قوله
يقسم) بضم فسكون
فكسر (قوله وأما) أي منع
الرجوع (قوله واختلف) (قوله ان اختلفت)
بضم التاء (قوله ان اختلفت)
أي منازلهم

(قوله وشهدوا واحد) أي بمائة الجرح أو الضرب (قوله لا يقسم به) بضم الباء وفتح السين (قوله قات) أي قال ابن عرفة (قوله) (قوله) أي ابن القاسم (قوله في هذه) أي وكذا ههنا (قوله والي قبلها) أي وكذا ههنا (قوله مطلقا الخ) (قوله ومعه) أي أن ثبت الموت (قوله انه) أي الشأن (قوله فيها) أي هذه والي قبلها ٤٤١ (قوله فهر) أي أن ثبت الموت (قوله يرجع) أي أن ثبت الموت

(قوله صرح) أي ثبت (قوله هذا الشرط) أي أن ثبت الموت (قوله جعلناه) أي ثبوت الموت (قوله وخصه) أي أن ثبت الموت (قوله) أي أن ثبت الموت (قوله) أي وكذا ههنا (قوله وبقوله) أي المصنف (قوله جعها) أي شاهد بذلك والعدل فقط (قوله وفي العدل) أي قولان مقبول قول (قوله) أي المصنفان (قوله وهذا) أي ثبت الموت (قوله فقط) (قوله) أي العدل فقط بمائة القتل (قوله يقسم) بضم الباء وفتح السين (قوله) (قوله) بضم فسكن (قوله وجهل) بضم فسكن (قوله يفوت) أي تفوت مشاهدته (قوله ون لم يعرف) بضم الباء وفتح الراء (قوله الا انه) أي الشأن (قوله شرط) أي ثبوت الموت (قوله ولذا) أي عدم الفرق بين الشاهد والشاهدين بمائة الجرح والضرب في اشتراط ثبوت الموت في القسامة عملة اعترض (قوله قاتلا) حال من ابن عبد السلام (قوله كلامه) أي ابن الحاجب (قوله انه) أي الشأن (قوله)

عند أخطأ وعاش بعده ولو كل وشرب وتكلم ههنا مذهب المدونة ابن عرفة وان لم ينفذ مقتله وشهدوا واحد فقال ابن القاسم في كتاب الدييات لو ارثه القسامة وقال في العتبية لاقسامة فيه مكنون ههنا أصل تنازعه الرية قال بضمهم لا يقسم به وان يقسم به أحق قلت ما في العتبية هو مباح يحيى ابن القاسم ابن رشيد ههنا خلاف نص قوله في المدونة (ان ثبت الموت) شرط في القسامة في هذه والي قبلها ومعه انه لا قسامة قبل ثبوته فيه مالا احتمال حياته ولا قسامة في حي ونسفة البساطي اللوث بديل الموت فهو عام في جميع مسائل القسامة أفاده تنطفي لا خصوصية للي قبلها بل يرجع لجميع صور اللوث كما صرح به في شرحه الرسالة ثم ان هذا الشرط غير ضروري الذي كراذم معلوم ان القسامة لا تكون لاعداء الموت فلذا جعلناه عاما في جميع صور اللوث وخصه ابن الحاجب به وبقوله به ودو كالمعدل فقط في مائة القتل فلو جعها المصنف وذكر الشرط كقول ابن الحاجب وفي العدل بالجرح أو الضرب أو بمائة القتل دون ثبوت الموت للقتل قولان ويذكره فيما بعد فقط فيقول وكالمعدل فقط في مائة القتل ان ثبت الموت وههنا هو الصواب لانه هو المختلف فيه في الجواهر حيث شهد شاهد عدل على رؤية القتل وقيل يقسم معه فقال محمد انما يقسم مع شهادته اذا ثبت بمائة القتل فشهد بموته وجهل قاتله كقصة عبد الله بن سهل قال ابن الماجشون لان الموت يفوت والجسد لا يفوت وقال أصمغ ينبغي أن لا يجعل السلطان القسامة فيه حتى يكشف فاعل ثبت من هذا فاذا بلغ أقصى الاستيناف قضى بالقسامة مع الشاهد وبموته وهكذا ذكر اللخمي الخلاف قاتلا قال ابن الموارث انما يقسم مع شهادة الواحد على مائة القتل بعد أن ثبت بمائة جسد القتل فيشهد له على موته ون لم يعرف موته فلا قسامة فيه الا أنه يحبس المشهود عليه ولا يجعل بخلافه فعسى أن يأتي بشاهد آخر فيثبت موت الميت اه فههنا نظهر فائدة الشرط وينتفح الحكم مع الشاهدين والشاهد لان الشاهدين على مائة القتل يثبت بهما الموت فلا يحتاج لشرط ثبوته بخلاف الشاهد وأما في الجرح فلا فرق بين الشاهد والشاهدين ولذا اعترض ابن عبد السلام على ابن الحاجب قاتلا كذا يشعر أنه لو شهد عدلان بالضرب أو الجرح ولم يثبت على صحة موت المجرع أو المضروب لا تنفق على صحة القسامة ولا فرق بين الشاهد والشاهدين في ذلك في ظاهر كلام الشيوخ لانه اذا لم يثبت وفاة المجرع فتمكين الاول اعني ثبوت القسامة مستلزم لقتل الثاني وتزويج امرأة المقتول وقسم ماله بشاهدا وبشاهدين بجرحه وذلك باطل اذ يحتمل بقاء المجرع حيا واما المصنف في توضيحه فاقتر كلام ابن الحاجب ونقل الخلاف الذي ذكرناه بين ابن الموارث وأصمغ على الاجمال ولم يعرف على اعتراض ابن عبد السلام ولم يتبين لي ان الخلاف المذكور في كلام الاثمة انما هو في القتل وانه فيه يظهر الفرق بين الشاهد والشاهدين ويرى على ذلك في مختصره تقليد ابن الحاجب ولاجل ما قال ابن عبد السلام جعلت الشرط راجعا ههنا والي قبلها وليدرا ما وراء ذلك واقفه الموفق

٥٦ من مع (لاتفق) بضم التاء وكسر القاف قرله ولا فرق (الخ حال) (قوله لانه) أي الشأن (قوله بجرحه) تنازع فيه شاهد وشاهدين (قوله وذلك) أي قتل الثاني (قوله وانه) أي الشأن (قوله فيه) أي القتل صله يظهر (قوله ولاجل الخ) صله

وأما نسخة البساطي ان ثبت اللوث فهي في غاية الحسن اذ هي لم كلام المصنف من التعقب
وهي اشارة لقوله في توضيحه لا بد في المشهور ان يحلفوا بيميننا واحدة ليثبت الضرب ويقسمون
خمس بين يميننا لكن هل تقدر اليمين أولا وتجمع مع كل يمين من الخمسين تجري على الحقوق
المالية في الاستحقاق بشاهد واحد هل يجمع بين تصحيح شهادة الشاهد وفصل الاستحقاق
او يحلف لكل واحدة بيمين مستقلة اه وتسمع في ذلك ابن عبد السلام وقال ابن عرفة
بأن ظاهر كلام ابن رشد ونفسه انه يحلف على الجرح والموت منه في كل يمين من الخمسين اه
ولما خفي هذا المعنى الذي يفسرنا به اللوث على تت قال هو عام في جميع مسائل القسامة
وهو غير ظاهر لان مسائل القسامة هي اللوث فيلزم شرط الشئ في نفسه (أو) شهادة شاهد
واحد (باقرار المقتول) بان فلانا جرحه أو ضربه (عمدا) لان الدم يعمل فيه باللوث والعمد
لوث محض بخلاف الخطا فانه جار مجرى الشهادة على العاقلة بالدية ولا ينقل عن الشاهد
الاثنان قاله أشهب رحمه الله تعالى أفاده ثم الخرشى أى وكذلك تكون شهادة العدل
الواحد على اقرار المقتول أن فلانا جرحه أو ضربه عمدا لو تابعد حلف الولاة بيميننا واحدة
ويستحقون القودو يقترب هذا المثال من الذي قبله بانه لا يكتفى في هذا بشاهد واحد
على اقرار المقتول بجرحه فلان خطأ ولا بد من شاهدين في الخطا ثم قال والفرق ان قوله في
الخطا جار مجرى الشهادة لانه شاهد على العاقلة والشاهد لا ينقل عنه الاثنان بخلاف العمد
فان المنقول عنه انما يطلب حقا لنفسه وهو القصاص وأما الشهادة على قوله قتل فلان
فمن الرواية فيها انه لا بد من شاهدين كما في التوضيح وابن عرفة العدى قوله وأما الشهادة
على قوله قتلنى مفهوم قوله في الحل جرحه أو ضربه والفرق بينهما أن القتل لا يثبت الا
بشاهدين في العمد والخطا أو الجرح فيثبت عند الامام مالك رضى الله تعالى عنه بالشاهد
واليمين في العمد وهي احدى المستحسنات وفي الخطا لا يقول الى المال وشبهه في اللوث
الموجب للقسامة فقال (ك) شهادة شاهدين (باقراره) أى المقتول بان فلانا قتله عمدا أو خطأ
(مع) شهادة (شاهد) بيمينه قتله فلان قتل (مطلقا) عن التقييد بعمد أو خطأ فيقسم
الاولياء يقتصون في العمد يأخذون الدية في الخطا تت هذا كقولها ولو قال المقتول
دى عند فلان وشهد شاهد انه قتله لم يجز بذلك ولا بد من القسامة ق هذا مستغنى عنه بقوله
بعد ووجبت وان تعدد اللوث ولا يمكن أن يثبت لاعتقائه ثبوت النصوص الخرشى المقصود هنا
انه لو ثبت وفيما سياتى أن تعدده لا يغنى عن القسامة فلا تكرار على انه لا يعترض باغتاء المتأخر
عن المقتدم البتة أنواع اللوث خمسة كما ذكره المصنف أحدها اقرار المقتول ان فلانا قتله
واختلاف هل لا بد في ثبوته من شاهدين مطلقا في العمد والخطا او يكفي فيه شاهد مطلقا أكثر
الانقال على الاول الشاى اقرار المقتول ان فلانا جرحه أو ضربه وذكر المصنف انه ان
ثبت بالشاهدين فهو لوث مطلقا وان ثبت بشاهد واحد فهو لوث في العمد لا في الخطا
واعترض بان هذه التفرقة لم يقل بها أحد وانما في المسئلة قولان التوقف على الشاهدين
مطلقا والاكتفاء بالشاهد مطلقا كما في الاول وبهذا يدفع ما يقال ما الفرق بين الاقرار بان
فلانا قتله حيث قالوا لا يكفي فيه الا الشاهدان وبين الاقرار بانه جرحه فيمكن فيه الشاهد

الواحد

جعلت الخ (قوله اليمين)
أى الواحدة التى تضم
للشاهد لا ثبوت الجرح أو
الضرب (قوله أولا) بـ
الواو (قوله وتبع) أى
المصنف (قوله في ذات) أى
قوله وهل يجمع اليمين أولا
أو يجمع مع كل يمين من
الخمسين (قوله الذى يفسرنا
به اللوث) أى وهو الضرب
أو الجرح (قوله هو) أى
شرط ثبوت اللوث (قوله
لان الدم يعمل فيه باللوث
الح) علة تقيده بعمد
(قوله لو تابعد) خبر تكون (قوله
بانه) أى الشأن صلة يقترب
(قوله لا يكتفى) بضم الياء
وفتح الناء (قوله ثم قال) أى
الخرشى (قوله ان قوله) أى
المقتول قتلنى فلان (قوله
قتله فلان) من اضافة
المصدر لقوله ثم رفعه فاعله
(قوله بعد) بالضم عمدا
حذف المضاف اليه ونية
معناه (قوله على انه) أى
الشأن (قوله واختلاف)
بضم التاء (قوله على الاول)
أى لا بد من شاهدين مطلقا
(قوله بين) بقصصات متقلا
أى ابن رشد

الواحد في العمدة كما قال المصنف وحاصل الجواب ان من قال في الاقرار بالجرح يكفي الشاهد
قال به في الاقرار بالقتل ومن قال لا يكفي الشاهد في الاقرار بالقتل قاله في الاول فلا دخل لطلب
الفرق ذكره المسند اوى رحمه الله تعالى النوع الثالث ثبوت الجرح بشاهدين او شاهداً واليه
أشار بقوله وكشاهدين يجرح او ضرب مع قوله او شاهد بذلك الرابع ثبوت اقرار القاتل
في العمدة بشاهد أو أشار اليه بقوله واقرار القاتل في العمدة بشاهد الخامس ثبوت القتل بشاهد
واحد وأشار اليه بقوله وكالقبيل الخ (او) شهادة (اقرار القاتل) بالقتل فهو لوث (في الخطأ
فقط) أي لافي العمدة (بشاهد) فيه قسم الاوليا معه ويستحقون الدية في مال المقترب في بعض
النسخ في العمدة بدل في الخطأ وهو الصواب وأما النسخة التي فيها في الخطأ خطأ صراح وهذا
التفصيل الذي ذكره المصنف هذا هو الاظهر عند ابن رشد فقد بين المسئلة في رسم المكاتب
من سماع يصح ثم حصل فيها ثلاثة أقوال أحدها يجب القسامة مع الشاهد الواحد على
اقرار القاتل بالقتل عمداً او خطأ والثاني انه لا قسامة فيه لافي العمدة ولا في الخطأ والثالث
الفرق بين العمدة والخطأ وعلى هذا اقتصر أصحابنا وعليه أصح ما في المسئلة وهو الاظهر
اذ قيل ان اقرار القاتل بالقتل خطأ ليس بلوث يوجب القسامة فكيف اذا لم يثبت قوله وانما
شهد به شاهد ابن عرفة وأما القسامة مع الشاهد على القتل أو الشاهدين على الجرح أو على
قول المقتول دعي عند فلان فتأبى في المذهب اتفاقاً (وان اختلف شاهداه) أي القاتل بان
قال أحدهما ما ذهبه وقال الآخر قبحه بالنار أو قال أحدهما ما قتله بسيف وقال الآخر بجرح
(بطل) الدم المشهور به ابن عرفة في آخر دياتهما ان شهده رجلان فلا قاتل فلا قاتل بالسيف
وأخرانه قتله بجرح فذلك باطل ولا يقسم الصقلي عن مضمون هذا ان قام الولي بشهادتهما
معاً وان قام بشهادة أحدهما ففيه القسامة مع ذلك الشاهد قلت يخرج الخلاف في قيامه
بهما من الشاذ بضم الشاهدين المختلفتين في الفعل وقدم تحصيلها وذكراً لا آخر لو
فقال (ك) شهادة (العدل فقط) أي لا غير العدل (في مهينة القتل) للعلم المسلم فانه لو
فيه قسم الاوليا معه ويستحقون الدم على المشهور وهو مذهب المدونة واما شهادة غير العدل
كالعبد والصبي والكافر فليست لو ناعداً لآمام مالك وأصحابه رضي الله تعالى عنهم بالاخلاف
أفاده تت ابن عرفة ابن حارث الشاهد الواحد العدل لو اتفقا والذي ليس به عدل ابن
القاسم ليس بلوث ومع أشبه انه لو ثبت ابن رشد معناه في مجهول الحال الذي لا يتوهم بجرحه
ولا عدالة اذ من أهل العلم من يحمل الرجل على العدالة حتى تعلم بجرمته اما الذي تتوهم فيه
الجرحة فليس بلوث على مذهبه في هذا السماع لقوله بعد هذا ليس العبد لو يابذ ولو كان
عدلاً وكذلك الصبي على هذا السماع ثم قال ابن عرفة أبو عمر القول بان الواحد لو ثبت وان لم يكن
عدلاً ضعيف لا يعمل به ولا يرجع عليه طق قول تت لم يختلف فيه قول مالك وأصحابه
هذا في الصبي والذي فقط ابن المواز لم يختلف قول مالك وأصحابه في الصبي والذي انه ليس
بلوث ونقل عبد الوهاب ان من أصحاب مالك رضي الله تعالى عنهم من جعل شهادة العبد
والصبيان لو نأ وأما غير العدل فمختلف فيه ابن الحاجب قيل والواحد غير العدل (أو رآه) أي
العدل المقتول (يتشكك) بفتح التحتية والقوية والشين المعجمة والحاء المهملة مشددة فطاء

(قوله حصل) بفتحات
مشدداً أي ابن رشد
(قوله فيما) أي المسئلة
(قوله انه) أي اقرار القاتل
بشاهد واحد (قوله وعليه)
أي الفرق صله اصلح (قوله
ولا يقسم) بضم الباء وفتح
السين (قوله قلت) أي قال
ابن عرفة (قوله بضم
الشاهدين الخ) تصوير
للشاذ

(قوله لغارة) بغين مبهمة أى فتنة وشتر (قوله خارج الخ) أى فليس المراد خصوص المعنى المعروف (قوله وإن كانوا) أى القتل
(قوله عليهم) أى الطائفتين (قوله قتلنا) بفتح اللام (قوله وبه) ٤٤٥ أى التفصيل صله فسر (قوله وبه)

أى التفصيل صله قال
(قوله من أصحابه) أى ماله
رضى الله تعالى عنهم (قوله
وقيد) بفتحات متعلا
(قوله فإن كان) أى الشاهد
(قوله منهما) أى الطائفتين
(قوله فيهدر) بضم الياء
وفتح الدال (قوله لانه) أى
المقتول (قوله يستنكر)
بضم الياء وفتح الكاف
(قوله كذبه) أى المقتول
(قوله عليه) أى المقوم
(قوله ليقتل) بضم الياء
وفتح التاء (قوله وتاولها)
أى المدونة (قوله انه) أى
القاتل (قوله لو علم) بضم
العين أى القاتل (قوله
منه) أى القاتل (قوله
وصدر) بفتحات متعلا
(قوله من ان العقل الخ)
بيان ما (قوله وان لم يكن)
أى المقتول (قوله منهما)
أى الطائفتين (قوله
عليهما) أى الطائفتين
(قوله وهو) أى مافى الموطأ
(قوله وإن كان) أى المقتول
(قوله وهذا) أى التفصيل
المتقدم (قوله يعلم) بضم
الياء (قوله والا) أى وإن
علم القاتل (قوله ليس فعين
قتل) بضم فكسر (قوله
فسيما) أى المدونة (قوله

كاهم أو نكلوا كاهم فالدية على جميعهم وان نكل بعضهم ففى على من نكل واحدا كان
أوا كثر ولا يمين فى شئ من ذلك على أولياء القتل وإيجاب القسامة على كل واحد منهم هو على
ان المقتول بالدم يستخلف خمسين يمينا لأن كل واحد منهم به هذا مذهب ابن القاسم وقال يعنون
لا شئ عليهم وشهادة البيعة انهم رأوه دخل فيهم ولا يعرفونه بعينه باطلة الخرشى وشب هذا
فى العمد وفى الخطا الدية على عاقلة من نكل على الظاهر وان شهد عدل على قتل من دخل
فى محمورين حلف الأولياء خمسين يمينا وان واحدا من هذه الجماعة قتل واستحقوا الدية من
جميعهم ان لم يلقوا أو نكلوا وان نكل بعضهم فنه والله أعلم (وان) اقتلت طائفتان من المسلمين
اغارة أو رعداوة بينهم (وان فصلت بغارة) بضم الموحدة واجهام الغين جمع باغ أى متعدي على غيره
خارج عن طاعة الامام العدل أو لا (عن قتل) بفتح القاف واللام وهو كون التاء جمع قتل
من الطائفتين أو من غيرهما (ولم يعلم) بضم التحتية وفتح اللام (القاتل) من الفريقين (فهل
لاقسامه) فيهم (ولا قود) أى قصاص وفيهم الدية على الفئسة المنازعة وان كانوا من غير
الفريقين فديتهم عليهم ما هذا هو الذى حمل عليه عياض والا ي قولها لا قسامه ولا قود وهذا
للإمام ماله فى المدونة رضى الله تعالى عنه وابقاه بعضهم على ظاهره (مطلقا) عن تقييده بعدم
قول القتل دعنا عند قلات وعدم قيام شاهد بالقتل على معين (أو) لا قسامه ولا قود (ان تجرد)
القتل (عن تسمية) من القتل أى قواهم دعنا عند قلات أو قتلنا لان (و) بجرد أيضا
(عن شاهد) على معين بالقتل فان وجدت تسمية وشاهد بالقتل فالقسامه والقصاص وهذا
فسر ابن القاسم قول الامام ماله رضى الله تعالى عنه بما به قال جماعة من أصحابه رضى الله
تعالى عنهم وقيد فى البيان الشاهد بكونه من إحدى الطائفتين فان كان أجنبيا منها فلو نكلا
خلاف كذا فى ابن عرفة والتوضيح والتسلاف مقيد أيضا باتحاد الشاهد كما يدل عليه كلام
المصنف فان شهد عدلان فالقود بلا خلاف (أو) لا قسامه ولا قود وان تجرد القتل (عن الشاهد
فقط) أى لا يشترط تجرده عن التسمية فيه ردده ولو قال دى عند قلات لانه كان عازما على قتله
فلا يستنكر كذبه عليه ليقبل بعده وتاولها بعضهم بهذا فى الجواب (تأويلات) ومفهوم ولم
يعلم القاتل انه لوفى لم يمينه أو اقرار فانه يقتض منه وهو كذلك فانه الامام ماله رضى الله تعالى
عنه وهو فى المدونة وصدر ابن الحاجب بما فى الموطأ من ان العقل على كل فرقة قتل الأخرى
وان لم يكن منهم ما فقه عليه ما فى الموطأ واليهما المصنف وهم اظهر لان الغالب ان قتل كل
طائفة من مقابلتها وان كان من غيرهما فيصطل ان قتله من الطائفتين معا ويحتمل من
احدهما ما بالمرح وهذا اذا لم يعلم القاتل يمينه أو اقراره لا يقتض منه ابن عرفة فيها
ليس فعين قتل بين الصفتين قسامه الجلاب ان اقتلت طائفتان ثم افترقتا عن قتل فصيها روايتان
احدهما لا قود فيه وديته على الفئة التى نازعته ان كان من الفئة الأخرى وان كان من غيرهما
فديته عليهم ما هو الرواية الأخرى ان وجوده بينهم ما لوث بوجوب القسامه لولاه فيقتضون على
من ادعوا قتله عليه ويقتلونه به ولا ينشر قبل لا قسامه فحين قتل بين الصفتين انه لا قسامه فيه

ان كان) أى المقتل (قوله وإن كان) أى القتل (قوله من غيرهما) أى الفريقين (قوله عليهم) أى الفريقين (قوله وجوده) أى
القتل (قوله فعين قتل) بضم فكسر (قوله انه) أى المقتول بينهما

(قوله وهى) أى كونه لا قسامة فيه مطلقاً وأنه لتأنيث خبره (قوله دى) بفتح الدال والميم مثقلاً (قوله وجبت) أى ثبتت (قوله وهو) أى وجوب القسامة بالتقدمية ٤٤٦ (قوله وقول) عطف على سماع (قوله واليه) أى وجوب القسامة بتقدمية

بجاء لا يقول المقتول ولا يشاهد على القتل وفى رواية مهنون عن ابن القاسم وقيل معناه لا قسامة بينهم بدعوى أولياء القتل على الطائفة التى نازعته ولودى القتل على أحد أو شهد عليه بالقتل شاهد واحد وجبت بذلك القسامة وهو سماع عيسى ابن القاسم وقول الأخوين وأصبح وقول أشهب لأن كونه بين الصنفين لم يزد دعواه الاقوة ابن المواز واليه يرجع ابن القاسم بعد قوله لا قسامة فيمن قتل بين الصنفين بدعوى المقتول ولا يشاهد ويحتمل أن يريد بقوله ولا يشاهد إذا كان الشاهد من طائفة المدعى لأنه لا يجب شهادة أحد من إحدى الطائفتين على أحد من الأخرى ثم قال وأما مع شاهد من طائفة القاتل فيجوز على الخلاف فى القسامة بشاهد غير عدل وأما مع شاهد من طائفة المقتول فلا إشكال فى عدم القسامة معه وقد قال محمد بن القاسم لا قسامة فيمن قتل بين الصنفين بقول المقتول ولا يشاهد على القتل خطأ لمصلحة على ظاهره وإن كان الشاهد من غير الطائفتين وتأويل قوله أولى من تحطته الباسى ن كان القتل من غير الطائفتين أولم يعرف من أجسامهم فله فى أموالهم ما ورواه محمد (وإن تأولوا) أى المتقاتلون من المسائز فى القسامة على ثقاتهم تأويل يقتضى جواز ثقاتهم بزمهم (ق) القتلى والجرى (هـ) أى لا قصاص فيهم ولا دية وفهم من قوله تأولوا أنه لو كانت أحدهما باغية والأخرى متأولة لكان دم الباغية هدراً والمتأولة قصاصاً وهو كذلك قاله النخعي ابن عرفة من رسم الجواب من سماع عيسى قبل له فإن كان القتل الذى وجد بين الصنفين إنما كانوا قوماً بقاتلهم على تأويل قال فليس على الذين قتلوه قتل وإن عرفوا ولا دية وليس أهل التأويل كغيرهم ابن رشد مثله فى الأثر من كتاب الجهاد من المدونة من قول ابن شهاب ومثله روى الأخوان ومن أهل العلم من رأى أنه يقاد منه ويقتص منه وهو قول أصبح وعطاء والخلاف فى القصاص منه سواء تاب أو أخذ قبل بؤيته ولا يقام عليه حد الحرابة وإن أخذ قبل أن يتوب ولا يؤخذ عنه ما أخذ من مال وإن كان موسراً الآن يوجد شئ يعينه بيده فيرد لى ربه وشبهه فى الهدية قال (ك) قتلى طائفة (زائدة) أى متعددة وما شبه لقتال غيرها بغيا لا تأويل (على) طائفة (دافعة) عن أنفسهم وأموالهم القاتل الزائدة فدر إن لم يكن دفعها بغية القتل كالمناشدة والرفع للحاكم والأفقيها القصاص وقتلى الدافعة فيها القصاص وإن كان القاتل والمقتول من طائفة واحدة وقتل أحدهما الآخر غلطاً فالدية على عاقلة القاتل لأنه خطأ قاله النخعي ابن عرفة لومشت إحدى الطائفتين إلى الأخرى بالسلاح إلى منازلهم فقاتلوهم ضمن كل فرقة ما أصابت من الأخرى روى محمد وابن عبدوس قال ولا تبطل دماء الزائدة لأن المزدحم عليهم لو شأوا لم يقتلوهم واستردوا والاساطن قال غيره فى المجموعة هذا إن أمكن الساطن أن يجهز بينهم فإن عاجلوهم ناشدوهم الله تعالى فإن أوفوا بالسيف ونحوه فى المدونة (وهى) أى القسامة (خمسون يمينا) فلا يزد عليه ولو كان الأولياء أكثر من خمسين فيصاف خمسون منهم بالقرعة وانما يحل قتلها بالغ عاقل وينتظر بلوغ الصبي ويطلب الخلف من العائلة لا حتمال نكرانها فتقرم الدية على الظاهر ويقبض بقوله

أو شاهد صله رجع (قوله) أى ابن القاسم (قوله) أى ابن القاسم (قوله) أى ابن القاسم (قوله) أى ابن القاسم (قوله) أى ابن رشد (قوله) خطأ خبر قول (قوله) أى قول ابن القاسم (قوله) وإن كان الشاهد الخ (بيان ظاهره) (قوله) أى ابن القاسم (قوله) يعرف بضم فسكون فتفتح (قوله هو) أى القتل (قوله فى القسامة) صلة تأولوا (قوله وفهم) بضم فكسر (قوله أنه) أى الشأن (قوله) أى ابن القاسم (قوله) بضم فكسر (قوله) أى ابن القاسم (قوله عرفوا) بضم فكسر (قوله ومثله) مفعول روى (قوله) أى قتل المتأولين (قوله وهو) أى القود من قتل المتأولين (قوله) أى المتأول (قوله) أخذ بضم فكسر (قوله عليه) أى المتأول (قوله) أى وإن أمكن دفعها بغية القتل (قوله ويطلب) بضم الياء وفتح الهمزة (قوله من العاقلة) أى لقاتل انطما (قوله نكولها) أى

فيحلف الكبير حصته والصغير معه أفاده شب الخط في نوازل ابن رشد في كيفية قسامة قام
 بها أبو المقتول وأخوه بان يقسم خمسين عينا تردد عليهم ما عينا عينا انه هو الذي قتله يقول
 الاب في عينه بمئة طع الحق قائما مستقبل القبلة اثر صلاة العصر من يوم الجمعة على ماضى
 عليه عمل القضاة بالله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة لقد قتل هذا ويشير الى القاتل
 ابني فلان فالجرح الذي اصابه به ومات منه على سبيل العمد بغير حق وكذلك يقسم الاخ الا انه
 يقول لقد قتل اخي فان استكمل خمسين عينا على هذه الصفة أسلم القاتل برمته اليها
 فاستقامته بالسيف قتلا للجهاز على ما أحكمه الشرع في القصاص في القتل (متواليبة)
 لانه أذهب وأوقع في النفس ابن مرزوق لم قف على قيد التوالى اغبر ابن شام وابن الحاجب
 والمصنف (بنا) أى قطع الخط ويعتمدون على الظن القوي كما تقدم ان كان الحالف بصيرا
 حاضر ابل (وان) كان (أعني أو غائبا) حين القتل ابن عرفة فيسأل عن القسامة على البت وان
 كان أحدهم أعني أو غائبا حين القتل ومثله في الموازنة وغيرهما يحسنون في المجموعة لان العلم
 يحصل بالخبر والسمع كما يحصل بالمعينة ولانه صلى الله عليه وسلم عرضها على من لم يحضر
 القتل (يحلفها) أى الخمسين عينا (في) دعوى قتل (الخطا من يرث) المقتول من المكلفين
 وأشعر قوله من يرث انها توزع على قدر الميراث وهو كذلك اتفاقا ان كان من يرث متعدد ابل
 (وان) كان (واحد) وسواء كان رجلا (أو امرأة) فيها انما يحلف ولادة الدم في الخطا على
 قدر موار يشتم من الميت اللغني ويحلفها الواحد ان كان هو المستحق للدية كالخ وابن وابن
 عم ابن الحاجب يحلف الوارثون المكلفون في الخطا واحدا كان أو جماعة ذكر أو أنثى
 وفيها ان لم يدع الميت الابنة بغيره صفة حلفت خمسين عينا وأخذت نصف لدية (و) ان تعدد
 من يرث وقسمت الثلثون عينا على الورثة بحسب انصباهم وانكسرت عينا منها (جبرت)
 بضم الجيم وكسر الواو أى كتبت العينا المنكسرة (على أكبر كسرها) أى العينا ولو كان
 صاحب الكسر الكبير أقل عدد امن الايمان الصحيحة كابن وبنت فادقسمت الثلثون على
 ثلاثة عدد الرؤس خصص الابن ثلاثة وثلاثون عينا وثلث عينا والبنت ست عشرة عينا وثلثا عينا
 فحبر على الثلثين تحلف البنت سبع عشرة عينا والابن ثلاثة وثلاثين ويسقط عنه الثلث وهذا
 عند المشاحة في التكميل وأما عند التراضى فن شاء التكميل كل ولو قل كسره هذا مذهب
 المدونة وفي المقدمات يكملها أكثرهم نصيبا فكمملها الابن في المثال المذكور وقبل تركه
 على كل كسر فيكملها الابن والبنت فيه ابن عرفة فان انكسرت عليهم عينا باجره مختلفة في
 جبرها على ذى الاكثر منها ومن الايمان نالها على كل ذى كسر لها ونقل ابن رشد غير
 معزوم وغيره عن الموطا من رواية يحيى خلاف رواية ابن القاسم وابن بكير ونقل ابن الحاجب
 مع كافي ابن عمر وقول ابن حارث اتفقوا على انها لا تجبر على كل واحد منهم فتصير الايمان أكثر
 من خمسين يقتضى نفي الثالث (والا) أى وان لم يكن كسرا أكبر بان استوت الكسور كالثلاثة
 بنين (ف) تجبر (على) الكسور (الجميع) فيحلف كل ابن سبع عشرة عينا ويصير المجموع
 احدى وخمسين عينا فقولاهم خمسين أى ما لم يكن انكساروا الا فقد تزيد عليهم باجر الكسور
 فلو كانوا ثلاثين اواربعين اثنى عشر كل واحد عشرين وصارت ستين في الاول وعمانين في

(قوله تردد) بضم ففتح
 منقلا (قوله علم ما) أى
 الاب والاخ (قوله بالله الخ)
 مفعول يقول (قوله أسلم)
 بضم فسكون فكسر (قوله
 قيد التوالى) إضافة للبيان
 (قوله فيها) أى المدونة
 (قوله عرضها) بفتح
 محققا أى ايمان القسامة
 (قوله من المكلفين) بيان
 من (قوله توزع) بضم
 ففتح من مثله لاى تقسم
 (قوله ولادة) بضم الواو جمع
 ولى (قوله يدع) بفتح ياء
 يترك (قوله وقسمت) بضم
 فكسر (قوله فيه) أى
 المثال (قوله منها) أى العينا
 بيان الاكثر (قوله لها)
 أى المدونة راجع الاول
 (قوله ولنقل ابن رشد)
 راجع للثاني (قوله ونقل
 ابن الحاجب) راجع
 للثالث (قوله يقتضى الخ)
 خبر قول

(قوله لا تسحق) بضم التاء وفتح الحاء ٤٤٨ (قوله وفيها) أى المدونة (قوله يذبح) بفتح الدال (قوله حلفت) أى البنت (قوله

الأنثى (ولا يأخذ أحد) من الورثة شيأ من الدية (لا بعد) حلف جميع (ها) أى الخمسين عينا
أذ لا يلزم العاقلة شيء من الدية إلا بعد ثبوت الدم وهو لا يثبت إلا بحلف جميعها فإن كان
بعض الورثة غائباً أو صيباً أو مجنوناً حلف الحاضر البالغ العاقل خمسين عينا وأخذ نصيبه من
الدية (ثم حلف من حضر) من غيبته أو بلغ أو عقل (حصته) من الخمسين وأخذ نصيبه من
الدية ابن عرفة لا تسحق الدية إلا بحلف خمسين عينا فلو تعذر حلف بعض الورثة غيبة أو صغر
فلا تسحق من حضر حظه إلا بحلف الخمسين ومن بعدهم بدر حظه وفيها أن لم يدع الميت إلا
ابنة بغير عصبية حلفت خمسين عينا وأخذت نصف الدية وإن جاءت مع العصبية حلفت
خمساً وعشرين عينا والعصبية مثلها وإن كانت بنت وابن غائب فلا تأخذ البنت ثلث الدية
حتى يحلف خمسين عينا وإذا قدم الابن الغائب حلف ثلثي الأيمان وأخذ ثلثي الدية ولو رجعت
البنت عن دعواها وردت ما أخذت من الدية لأن أيمانها الأولى حكمهم مضى ففي معاصم عيسى
من أقيمت خمسين عينا وأخذت حظه من الدية ثم نزع وتودت ما أخذت ثم أقت اختها
فحلف بقدر حظه لأن عينا الأولى حكم مضى (وإن نكلوا) أى الورثة كاهم عن القسامة (أو)
نكل (بعض) منهم وحلف بعض آخر ردت القسامة على عاقلة القاتل (وحلفت العاقلة) كل
واحد منهم يحلف عينا ولو كانت عشرة آلاف والقاتل كاحدهم (فن) حلف من العاقلة سقط
حظه من الدية ومن (نكل) عن اليمين (فخصته) أى الناكل التي عليه من الدية يغرمها للناكل
من الورثة (على الظاهر) عند ابن رشد من خمسة أقوال **حكاها** في البيان والمقدمان قال
وهذا أحد قولى ابن القاسم وأبى الأقوال وأصحها في النظر ابن عرفة في المقدمات والبيان أن
نكلوا عن الأيمان أو بعضهم ففيه خمسة أقوال الأول رد الأيمان على العاقلة بمحلفون كاهم
ولو كانوا عشرة آلاف والقاتل كاحدهم فن حلف فلا غرم عليه ومن نكل غرم ما يجب عليه
وهو أحد قولى ابن القاسم وهو أصحها الثاني يحلف من العاقلة خمسون رجلاً عينا عينا فإن
حلفوا برئت العاقلة من الدية كاهوا وإن حلف بعضهم برئ ولزم بقية العاقلة الدية كاهوا حتى
يتواخمسين عينا وهذا قول ابن القاسم الثاني الثالث أنهم إن نكلوا فلا حق لهم أو نكل
بعضهم فلا حق له ولا يمين على العاقلة لأن الدية لم تجب عليهم بعد أنما تجب بالقرض قاله ابن
الماجشون والرابع أن اليمين ترجع على المدعى عليه وحده فإن حلف برئ وإن نكل فلا يلزم
العاقلة شيء بكونه كونه لأنهم لا تحمل الأقرار والنكول كالأقرار وإنما هو بكونه شاهداً على
العاقلة رواه ابن وهب والخامس رد الأيمان على العاقلة فإن حلفت برئت وإن نكلت غرمت
نصف الدية قاله ربيعة على ما روى عن عمر رضى الله تعالى عنه في قضائه على السعديين (ولا
يحلف) القسامة (في) دعوى قتل (العمد) قتل من رجلين عصبية (للمقتول) من نسب أو ولاته
أو عاصبه بدليل ما يأتي سواء ورثاه أم لا أو ورثه أحد همدون الآخر الإمام مالك رضى الله
تعالى عنه هو الأمر المجمع عليه عندنا ابن عرفة فيهما إن ادعى العمدة فلا يقتل المدعى عليه
إلا بقسامة رجلين فصاعداً فإن حلف معه آخر من ولادة الدم وإن لم يكن مثله في العدد قتل
والأردن الأيمان على المدعى عليه فإن حلف خمسين عينا برئ وإن نكل حبس حتى يحلف
وفي الموطأ لا يقسم في قتل العمدة من المدعى إلا اثنيان فصاعداً تردد الأيمان عليه ما حتى يحلفا

وان جاءت) أى البنت
(قوله ثلثي) بفتح ما قبل
مشق بلانون لضافته
(قوله ولو رجعت البنت
الح) مبالغة (قوله أيمانها)
بفتح الهمز (قوله الأولى)
بضم الهمز (قوله نزع)
أى رجعت عن دعواها
(قوله ردت) بضم الراء (قوله
ولو كانت) أى العاقلة
(قوله حكاها) أى ابن رشد
الأقوال الخمسة (قوله قال)
أى ابن رشد (قوله قولى)
بفتح اللام مشق بلانون
لضافته (قوله إن نكلوا)
أى ورثة المقتول (قوله
أو بعضهم) عطف على
واونكلوا (قوله فخصته)
أى الحكم (قوله بعد)
بالضم (قوله بالقرض) بفتح
الفاء وسكون الراء أى
الحكم (قوله) أى المقتول
(قوله إن ادعى) أى على
المقتول (قوله معه) أى
المدعى (قوله القعدد)
بضم فسكون أى الدرجة
(قوله قتل) بضم فكسر
أى المموم (قوله وال) أى
وإن لم يحلف معه آخر من
ولادة الدم (قوله ردت) بضم
الراء (قوله فإن حلف) أى
المدعى عليه (قوله وإن
نكل) أى المدعى عليه
(قوله تردد) بضم التاء وفتح
الدال الأولى أى تفرق عينا على أحدهما وعينا على الآخر (قوله عليه ما) أى الاثنين

(قوله وفيه) أي الموطأ (قوله الرجل) أي مثلا (قوله يقتل) بضم الياء وفتح التاء ٤٤٩ أو عكسه (قوله عصبه) نعت رجلين

(قوله قوله) خبر الأصل

(قوله قلت) أي قال ابن

عرفة (قوله لا يقتل) بضم

الياء وفتح الذاء (قوله يستحق)

بضم الياء وفتح الحاء (قوله

عمدا) قيد في القتل (قوله

عصبه) اسم يكن (قوله ولا

وارث) عطف على عصبه

(قوله أقسم) الهمز

للاستعانة بضم التاء

وكسر السين (قوله وهو)

أي القتل (قوله وهو) أي

القتل (قوله بالانتفاء) أي

الانتفاء (قوله إليها) أي

القبيلة (قوله قال) أي ابن

القاسم (قوله وفيها) أي

المدونة (قوله في رد) صلة

كاف التشبيه (قوا ولياء)

أي عاقلة (قوله قلت) بضم

فكسر (قوله عن ابنها) صلة

قتل (قوله هي) أي الاستعانة

(قوله باضافته) صلة يعم

(قوله يقسم) بضم فسكون

فكسر (قوله قسمت) بضم

فكسر (قوله عليه) أي

الولي (قوله من ذلك) أي

خمس وعشرين يميناً (قوله

وتقسم) بضم فسكون

فتفتح (قوله من بعض) أي

المستعان بهم (قوله وإن

حلف أحدهما) أي الوليين

(قوله صاحبه) أي الولي

الاستمر (قوله فإن لم تقسم)

أي الأيمان التي حلقها

خمين يميناً قد استحقا ذلك الأمر الجميع عليه عندنا وفيه الرجل يقتل عمداً الله إذا قام
عصبه المقتول أو مواليه فقالوا الخلف ونستحق دم صاحبنا فذلك لهم ابن رشد الأصل في أن
لا يقسم في العمداً أقل من رجلين عصبه قوله صلى الله عليه وسلم التحلقون ونستحقون دم
صاحبكم فجمعهم في الأيمان ولم يفردهم إلا أخيهما دون بني عمه قلت قال أبو عمر مثله ابن رشد ومن
جهة المعنى لما كان لا يقتل بأقل من شاهدين لم يستحق دمه إلا بقسمات رجلين الباسي وغيره
انما يقسم في العمداً الرجال والأولياء ومن له نصيب (والأ) أي وإن لم يكن للمقتول عصبه من
النسب (ف) يقسم (موالي) أعلن لانهم عصبه بالولاء لا سفلون لانهم غير عصبه سمع يحيى بن
القاسم أن لم يكن للقتيل عمداً عصبه ولا وارث اتقسم القبيلة التي هو منها وهو معروف
بالانتفاء اليها يعقل معها وتعلم معه قال لا قسامة لهم ولا لاحد الا بوراثة لنسب ثابت اولولاء
ولا يقسم الموالي الا سفلون ابن رشد لم أحفظ اختلافاً في هذا وفيها من لا عصبه له لا قسامة
فيه ولا يقتل فيه الا بيعة العقلي عن محمد بن ابن بن القاسم عدم من يحلف كسكول الاولياء
في رد اليمين على اولياء القتيل (والجنس) (الولي) الصادق بواحد فكثر (الاستعانة) على
القسامة (بعصبه) أي الولي ولو اجنبياً من المقتول كما اذا قتلت متزوجة باجنبي منها عن ابنها
فله الاستعانة بآبيه وعمه واخيه من آبيه وهي واجبة على الواحد وجائزة لكثر وعصبه يعم
الواحد والاكثر باضافته للضهير ابن شماس ان كان الولي واحداً استعان ببعض عصبته ويجتزئ
في الاعانة بواحد ابن عرفة ابن رشد ان كان الولي الذي له العقور رجلاً واحداً فلا يستحقه
بقسامة الا ان يجسد من عصبته او عشيرته من يقسم معه عن يلقاه الى اب معرف فان وجد
رجلاً واحداً حلف كل منهما خمسة وعشرين يميناً وان وجد أكثر من رجل قسمت الأيمان
على عددهم (والولي فقط) أي لا لعصبه المعين له (حلف الاكثر) من الأيمان التي خصته من
قسمتها لمستعين عصبه وعلى معيته (ان لم يزد) الاكثر الذي أراد الولي حلقه (على
نصفها) أي القسامة وهو خمسة وعشرين يميناً ابن رشد فان رضوا أي المعينون بحمل أكثر
مما يجب عليهم فلا يجوز وان رضى هو أي المستعين بحمل أكثر مما يجب عليه فذلك جائز
ما بينه وبين خمسة وعشرين يميناً ولا يجوز له ان يحلف أكثر من ذلك ابن عرفة ابن رشد ان
كان اولياء الدم رجلاًين فلهما ان يستعينا بغيرهما من الاولياء الذين هم دونهم في المرتبة
وتقسم الأيمان بينهم على عددهم ولا يجوز ان يحمل المستعان بهم أكثر مما يجب عليهم
وان رضى الوليان ان يحلف كل واحد منهما أكثر مما يجب عليه جاز وجاز ان يحلف
بعض المستعان بهم أكثر من بعض وان حلف أحدهما خمسة وعشرين يميناً ثم وجد صاحبه
معيناً فالأيمان التي حلقها المستعان به لا تحسب للمستعين وحده بل تقسم على الوليين فان لم
تقسم بينهم وحسبت كلها للمستعين فيحلف ما بقي من الخمسة والعشرين يميناً زاد عليه حتى
يكمل نصف ما بقي من الخمسين يميناً بعد الأيمان التي حلقها المستعين الا ان يكون الأول حلف
ما هو ليعينه ورأى ان يحلف بغير معين فلا بد من الأيمان على المستعين وتكون
الأيمان التي حلقها المستعان به محسوبة لا تقسم بينه وبين صاحبه قاله عبد الملك
(ووزعت) بضم الواو وكسر الزاي أي قسمت القسامة في العمداً على مستحق الدم ان كانوا

(قوله بينهما) أي الوليين (قوله فيحلف) أي المستعين (قوله عليه) أي المستعين

منح ٥٧ ح

(قوله في القعد) بضم القاف والادال الاولى وسكون العين أي الدرجة (قوله فحمت) بضم فسكون أي القسامة (قوله فأنفقوا) أي اهل المذهب (قوله على أنه) ٤٥٠ أي الشأن (قوله في كتاب) صلة رأيت (قوله عنها) صلة نكول (قوله ولأنه)

خسین أو اقل منها وان زادوا على خسین اجتري بحلف خسین منهم ولا يزداد عليهم لانه خلاف سنة القسامة (واجتري) بضم التاء وكسر الزاي أي اکتفی (!) حلف (اثني طاعا) أي تطوعا ورضيا بحلف كل واحد منهم ما خسا وعشرين بينهما حال كونهما (من) مستحقين (أكثر) من اثنين من غير علم ما عند غيرهما عند ابن القاسم ولا يعد من لم يحلفنا كلاحق يصرح بأنه نا كل ويستحق البقية ما يستحقون ابن عرفة ابن رشدان كان الاولياء اكثر من اثنين الى خسین رجلا وهم في القعد دسوا وتشاخوا في حلفها فسقطت على عددهم فان وقع فيها كسر ككونهم عشر من فيبقى من الايمان عشر يقال لهم لاسيبل لكم الى الدم حتى تأووا بعشرة يحلفون مابق فان ابوابل الدم كنكولهم وان زاد عددهم على خسین فاتفقوا على انه ان حلف خسین منهم اجزأهم ورأيت لابن المباحشون لابدان يحلف كل واحد منهم عينا عينا والافلا يستحقون الدم في كتاب مجهول (و) نكول العاصب (المعين) بضم الميم وكسر العين للولي على القسامة عنها (غير معتبر) في اسقاط الدم لانه لاحق له فيه ولأنه قد يرضى وللولى الاستعانة بعاصب آخر فان لم يجد بطل الدم (بخلاف) نكول (غيره) أي المعين من الاولياء فيبطل الدم ان لم يعدل (وان بعدوا) أي الناكولون كاياء الاولياء والاعمام معهم فيسقط الدم على المشهور صرح به الباسي قاله ت طنى تبس فيه قول الشارح لا خلاف في هذا اذا كان الاولياء في القعد دسوا واولاد كلهم أو اخوة أو نحو ذلك واختلف في غيرهم كالاعمام مع بنينهم ونحو ذلك فالمشهور سقوط القود أيضا نص عليه الباسي وقيل لا يسقط الا اجتماعهم اه بفعل الخلاف المشار له ولو اذا اختلفوا في القعد وهو وهم منه بل المسئلة كلها مقرضة فيما اذا استروا في القعد وما قبل المبالغة اذا قرأوا كبنين فقط أو اخوة وما بعدها اذا بعدوا كاعمام فقط أو بنينهم فقط هكذا المسئلة مقرضة في كلام الائمة كالخمي وابن شام وابن الحجاب وابن عرفة وغير واحد والعجب من الشارح لان المسئلة محررة في ابن عبد السلام وهو من محفوظاته والعدله انه وقع خال في عبارة التوضيح فسرى له الوهم منه ونصه في قول ابن الحجاب فاما نكول غير المعين فان كان من الولد أو الاخوة سقط القود وكذا غيرهم على المشهور واما نكول غير الاولياء الذين هم في القعد دسوا فان كان اولادا أو اخوة سقط القود بالاتفاق واختلف في غيرهم كالاعمام وبنينهم ومن هو ابعدوا المشهور سقوط القود أيضا اه كذا في غير واحدة من نسخ التوضيح التي وقعت عليها والحواب ان يقول واما نكول غيرهم من الاولياء الذين هم في القعد دسوا وامل التعصيف من التامخ ونص الخمي مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما اذا كان الاولياء بنين أو بنين بنين أو اخوة فنشكل احدهم ردت الايمان على القاتل واختلف عنه اذا كانت الاولياء عمومة أو بنى عمومة أو ابعد منهم من العصبية فنشكل بعضهم فجعل مرة الجواب فيهم كالبنين وقال ايضا لم يشكل عن الايمان اذا كانوا اثنين فصاعدا ان يحلفوا ويقتلوا لانهم عنده لاعتقوا لهم الا باجتماعهم بخلاف البنين اه وأشار به عليه لقوله في موضع آخر اذا قسم ولادة

اي المعين (قوله يرشى) بضم فسكون ففتح (قوله معهم) أي الابناء (قوله تبس) أي تت (قوله هذا) أي بطلان الدم بنكول بعض الاولياء (قوله واختلف) بضم التاء (قوله غيرهم) أي المستوفين في القعد (قوله سقوط القود) أي بنكول النازل في الدرجة (قوله وهو) أي جعله الخلاف في المختلفين في القعد (قوله وهم) بفتح الهاء أي غلط (قوله وما بعدهما) أي المبالغة (قوله وهو) أي شرح ابن عبد السلام (قوله من محفوظاته) أي الشارح (قوله له) أي الشارح (قوله الوهم) بفتح الهاء (قوله منه) أي خذل التوضيح (قوله ونصه) أي التوضيح (قوله فان كان) أي الناكول (قوله وكذا) أي نكول الولد أو الاخ في اسقاط الدم (قوله فان كان) أي الناكول (قوله في غيرهم) أي الاولاد والاخوة (قوله غيره) أي المعين (قوله من الاولياء) بيان غيره (قوله ردت) بضم الراء (قوله واختلف) بضم التاء (قوله عنه) أي مالك (قوله جعل) أي مالك رضي

الله تعالى عنه (قوله فيهم) أي الاعمام أو بنينهم أو ابعد منهم من العصبية (قوله وقال) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله الدم لانهم) أي الاعمام أو بنينهم أو ابعد منهم (قوله عنده) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله وأشار) أي اللخمى (قوله لقوله) أي

الخصى (قوله ووجب) أي ثبت (قوله واختلاف) بضم التاء (قوله إذا كانوا) أي ٤٥١ المقسمون (قوله أنه) أي العفو (قوله
 كلامه) أي الخصى (قوله
 قال) أي ابن عرفة (قوله
 تعليله) أي الخصى (قوله
 أنه) أي تعليله الخصى
 (قوله فيه) أي تعليله
 (قوله وأنه) أي تعليله
 الخصى (قوله منه) أي
 تعليله الخصى (قوله قلت)
 أي قال البناني (قوله
 تعليله) أي الخصى (قوله
 أولاً) بشد الواو (قوله ان
 ذلك) أي لا عفو الا باجتماعهم
 (قوله عنده) أي الخصى
 (قوله عنه) أي مالك رضي
 الله تعالى عنه (قوله على
 انها) أي توقف العفو على
 اجتماعهم وانته لتأنيث
 خبره (قوله عنه) أي مالك
 رضي الله تعالى عنه (قوله
 القسامة) مفسر نائب
 فاعل ترد (قوله منهم) بفتح
 الهاء (قوله به) أي القتل
 (قوله وان كان) أي المتهم
 (قوله طلب) بضم فكسر
 (قوله حين) بضم فكسر
 الخ زعت امر (قوله قال)
 أي ابن القاسم (قوله يقسم)
 بضم الياء وفتح السين
 (قوله من ضرب) جاز
 ويجرور (قوله منهم) أي
 المتهمين (قوله من
 عصبته) بيان من (قوله
 وقوله) أي جواز الاستعانة
 بهاميه (قوله ولو كانوا)

الدم ووجب القود فعفا بضمهم بعد القسامة وهم بنون او بنو تين واخوة صم عفوهم وسقط
 القصاص واختلاف اذا كانوا عومة او بنو عومة فقال مالك وابن القاسم رضي الله تعالى
 عنهم يصح عفوهم وروى اشهب عن مالك رضي الله تعالى عنهم ما في كتاب محمد انه لا يصح الا
 باجتماعهم اهـ ولما نقل ابن عرفة كلامه المتقدم قال في فهم تعليله اشكال وانت اذا
 تأملت علمت انه لا اشكال فيه وأنه واضح فما ادري ما خفي عن ابن عرفة منه فقد ظهر لك تحرير
 المسئلة وان تقرير الشارح ومن تبعه قوله ونكول المعين غير معتبر غير معتبر واسترسل
 نت في تقريره حتى قال في كبره وظاهر كلام المصنف سواء كانت رتبته واحدة كاولاد
 او اخوة او اعمام او اختلفت كابن وعم البناني (تنبيهات الاول) الذي رأيته في نسخ
 عديدة من التوضيح واما نكول بعض الاولياء الذين هم في القعدة سواء الخ ولم ارا نسخة التي
 ذكرها طي وحيد فلا اختلال في عبارته بحال * الثاني لما نقل طي قول ابن عرفة
 المتقدم عقب كلام الخصى في فهم تعليله اشكال قال مائمه اذا تأملت علمت انه لا اشكال
 فيه وأنه واضح فما ادري ما خفي على ابن عرفة منه وذلك لان الخصى أشار بتعليله الى قوله في
 موضع آخر اذا قسم ولادة الدم ووجب القود فعفا بعضهم بعد القسامة وهم بنون او بنو تين
 واخوة صم عفوهم وسقط القصاص واختلاف اذا كانوا عومة او بنو عومة فقال مالك
 وابن القاسم يصح عفوهم وروى اشهب عن مالك في كتاب محمد انه لا يصح الا باجتماعهم
 اهـ قلت تعليله أولاً بقوله لانهم عفا عنه لا عفو الا باجتماعهم يقتضي ان ذلك هو المذهب
 عنده في العفو من غير خلاف عنه وماتله الخصى في هذا الموضع يدل على انها رواية شاذة
 عنه فلا اشكال باق والله اعلم * الثالث نقل في القول المردود بل على غير الوجه المتقدم
 ونسبه اولياء الدم ان كانوا اعمام او ابناء منهم فجهلهم الامام مالك رضي الله تعالى عنه مرة
 كالبنين ومرة قال ان رضي اثنان كان لهما ان يحلفا ويستحقا حقة ما من الدية اهـ والذي
 في كلام الخصى وابن عرفة وضج وغيرهم هو ما تقدم من انه اذا رضي اثنان كان لهما ان
 يحلفا ويقتلا ولم يذكر واما ذكره من استحقاق الدية والله اعلم واذا نكل بعض الاولياء وسقط
 الدم (فتد) بضم التاء وفتح الراء القسامة (على المدعي عليهم) القتل (فيخلف كل) منهم (خمين
 عينا) ان تعددوا لان كل واحد منهم منهم به وان كان واحداً لمقتل واحد (ومن نكل) عنها
 من المدعي عليهم (حيث) بضم فكسر (حتى) يخلف (خمين عينا) او يموت لان كل من طلب
 منه امر من سببه فلا يخرج الا بعد حصول ذلك المطلوب وقيل حتى يخلف او يطول ابن
 عرفة الشيخ روى محمد ان اتهم بالدم جماعة حلف كل منهم خمسين يمينا ولو كثر وقال مع
 عبيد الملك لان كل واحد يدفع عن نفسه بمقتله اذ له الذي كان يقسم عليه فن حلف برى
 الا من ضرب باقعة وسجن سنة ومن نكل سجن حتى يخلف قال عبيد الملك لكل منهم ان يستعين
 عن يشامن عصبته محمد وقاله ربيعة ومالك عبيد الملك ان كانوا كلهم من بطن واحد فذلك لهم
 ولا يقسم رجل منهم عن خمسين يمينا ولو كثر واولو كانوا من بطن واحد استعان واحد منهم
 بتسعة واربعين منهم فحلفوا معه فلين يخلف بعده من المتهمين ان يستعين بهم انقسموا بالمتهم
 نفسه الذي خلف هو عنه وكذا مع الثالث وليس لهم ان يصح عفوهم في واحد فمقولون ما قبله

(قوله ردت) بضم الراء (قوله بغيره) حملة استعانة (قوله من عصبته) بيان استعانة (قوله فرق) بضم فكسر مخففا (قوله بينهما) اى الولي والمتهم (قوله انه) اى الفرق (قوله مصادرة) اى تعليل الشيء بنفسه فى قوله وقد يخالفهما من يوجب لغيره وقوله وليس لاحد ان يدفع بيمينه عن غيره مع ان الاول يخالف اقوالهم ليس فى السنة ان يخالف احد ليس تحقق غيره ولعل الفرق لما شئ عليه المصنف ورد ٤٥٢ السنة باستعانة الولي فاتبع وان خالفت الاصل فهي مخصوصة له وعدم ورودها

فلان ولا فلان ولا فلان ولا يخلفون الثلاثة الايمان ولا بد من تكويرهم الايمان (ولا استعانة) لمن ردت عليه القسامة بغيره من عصبته هذا مذهب المدونة بخلاف ولئى الدم وفرق بينهما بان ايمان الولي موجبة وقد يخالفهما من يوجب لغيره وايمان المتهم دافعة وليس لاحد ان يدفع بيمينه ما يتعلق بغيره قاله ت ت و تبعه عب والخريشى البنانى عدم الاستعانة هو قول مطرف واستظهره ابن رشد وعزاه لظاهر ما فى المدونة من قول ابن القاسم وروايته عن الامام مالك رضى الله تعالى عنهم ما نقله الخط وبه يسقط اعتراض ق وابن مزيق على المصنف وقول ز و فرق بان ايمان الولي موجبة الخ نحوه فى الخريشى وهو غير ظاهر بل الظاهر انه مصادرة (فان كذب بعض) من الاولياء الخالفين القسامة (نفسه) بان قال انه كذب فى دعواه (بطل القود) والدية لانه كاشاهد بالظلم على غيره فان كانوا قبضوا الدية ردوها طنى بحكم التكذيب بعد القسامة حكم النكول فلو جعده معه فقال بخلاف غيره او تكذبه بنفسه ورتب عليه ما قوله ولو بعدوا وقوله فترد على المدعى عليهم وشبهه به فقال ككذبه بنفسه وعبارته لا يعلم منها الا بطلان القود والكلام كله فى العمدة وتبعه البنانى وزادوا العقوب قبل القسامة مثل النكول والتكذيب فى ذلك (بخلاف عقوه) اى بعض المستحقين عن القود من القاتل عمدا بعد ثبوته باليمين فيبطل القود وحصة العاقبى من الدية فقط (والباقي) من المستحقين الذى لم يعف (نصيبه من الدية) افاده ت طنى الاولى ان يقال بعد ثبوته بالقسامة لان الكلام فيه او التعميم اذ الحكم سواء فيهما او ما عقوه قبل ثبوته بالقسامة فيبطل القود والدية هذا مذهب ابن القاسم ابن عرفة ابن رشد ان نكل بعض الاولياء عن القسامة وهم فى القعد سواء وعقاعن الدم قبلها فى سقوط الدم والدية والدم فقط ويخلف من بقى لاختصاصه فالتها هذا ان نكل على وجه العقوب حقها وان نكل فخرجها وفور عا حلف من بقى لابن القاسم مع ابن الماجشون وأشهب وابن نافع اللخمي ان نكل بعض الاولياء او اكذب نفسه او عفا وهم يثبون واخوة فقال مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهم ما تزد الايمان على القاتل وليس لمن لم ينكل ان يخلف ومالك أيضا وان بقى اثنان كان لهما ان يخلفا ويستحقا حقه من الدية اللخمي فبغى ان ذلك لمن لم ينكل وان كان واحدا يخلف بخبرين عينا لان الامر آل الى الدية واختلف عنه ان كان الاولياء أحما ما وبني أعمام أو أبعد منهم من العصبية فنسكل بعضهم فجعل الجواب فيهم مرة كالبنين وقال أيضا لمن لم ينكل ان كانا اثنين فصاعدا ان يخلفا ويقتلانه لانه لا عقولهم الا باجتماع بخلاف البنين والاول ابن ولا فرق بين

باستعانة المتهم فبغى على الاصل ولعل وجه مقابله قياس المتهم على الولي فيها يجامع المعروف بل بالاحرى لتشوف الشارع لحقن الدم والله اعلم (قوله القسامة) مفعول الخالفين (قوله لانه) اى المكذب نفسه (قوله بجمعه) اى التكذيب (قوله معه) اى النكول (قوله عليهم) اى التكذيب والنكول (قوله شبهه) اى التكذيب (قوله به) اى النكول (قوله وعبارته) اى المصنف (قوله فى ذلك) اى ابطال القود (قوله بعد ثبوته) اى القتل صلة عقوب (قوله فيه) اى الثبوت بقسامة (قوله التعميم) اى بان يقال بعد ثبوته بقسامة أو بيمينه (قوله فيهما) اى ثبوته بقسامة وثبوته بيمينه (قوله قبلها) اى القسامة (قوله هذا) اى سقوط الدم والدية (قوله لابن القاسم) راجع للاقول (قوله وأشهب) راجع للثاني (قوله وابن نافع) راجع

لثالث (قوله ان ذلك) اى الخلف (قوله واختلف) بضم التاء (قوله عنه) اى مالك رضى الله تعالى عنه ذلك (قوله فجعل) اى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله فيهم) اى الاعمام أو بنينهم أو الأبعد منهم (قوله كالبنين) اى فى رد القسامة على القاتل وليس لمن لم ينكل ان يخلف (قوله وقال) اى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله بين ذلك) اى المذكور من البنين والاعمام والأبعد

(قوله قلت) أي قال ابن هرفة (قوله تعليله) أي اللفظي بقوله لأنه لا عقو إلا باجتماعهم (قوله اشكال) البناءي لاقتضائه ان توقف العقو على اجتماعهم هو المذهب بالاخلاف عن مالك رضي الله تعالى عنه وقوله في موضع آخر وان عقاب بعض الاعمام أو ينهم فقال مالك وابن القاسم يصح عقوهم وروى أشهب عن مالك أنه لا يصح الا باجتماعهم اه يقتضي ان توقف العقو على اجتماعهم رواية شاذة والله أعلم (قوله انظر الحاشية) نصها عقب عبارة الجلاب وسمع القرينان قبل مالك رضي الله تعالى عنه ان قام أو اياه كثيرة فعفا أحد الذين لهم العقو قال لا يكون الى القتل سبيل وتجب الدية قبل له بالقسامة قال بالقسامة وغيرها وكذا ان نكل أحدهم عن القسامة معنون ابن نافع ان نكل على وجه التورع والتخرج حلف من بقي وكانت له الدية وهذا الذي أرى ابن رشد في قول مالك رضي الله تعالى عنه التباس والظاهر ان مراده ان عقو الاولياء وهم في القعد دسوء يطل العقل دون الدية فان كان العقو بعد القسامة فان بقي ظههم من الدية واختلف ٤٥٣ الشيوخ في قول ابن نافع فحمله

بهضمهم على تفسير قول مالك رضي الله تعالى عنه وقال لاخلاف في ان نكل النك كل ان لم يكن على وجه العقو والترك بل تورعا وتخرجان بقي ان يقسم ويقتل ومثمن من حله على الاخلاف وهو الاظهر وفوق ابن القاسم فقال ان كان قبل القسامة بطل القتل والدية ولم يكن لمن بقي من الاولياء ان يقسم يأخذ حظه من الدية وان كان بعدها بطل القتل وكان لمن بقي ظههم من الدية ابن الماجشون سوى بين كون العقو قبل القسامة أو بعدها في بطلان الدية بكل حال ولا يكون لمن بقي شيء من الدية والنكول عن

ذلك اذا استووا في القعد قلت في فهم تعليله اشكال والروايتان حكاهما ابن الجلاب قال وعلى رواية سقوط القود هل للباقي ان يحلفوا ويستحقوا حظهم من الدية يخرج على روايتين احدهما لهم ذلك والاخرى لا قود لهم ولاديه وترد الايمان على المدعى عليهم انظر الحاشية (ولا ينتظر) بضم التحتية وفتح الظاء المجعولة بضم القسامة ولى (صغير) اذا كان هناك وليان كبيران فيحلفان جميع الايمان ولهما القود (بخلاف) الولي (المغمى) بضم الميم الاولى وسكون الفين المجعولة وفتح الميم الثانية أي من ستر المرض عقله (و) الولي (المبرسم) بضم الميم وفتح الموحدة وسكون الزاء وفتح السين المهمل أي من به داء في رأسه أثقل دماغه وستر عقله فان كلا منهما ينتظر لقرب افاقة البنائي ظاهر المصنف أنهم ما ينتظران لبعض الايمان ولو وجد من يحلف غيرهما وهذا غير مراد اذ لم يقل به أحد وحمله في و عيج على انتظارهما للقتل اذا اراده غيرهما وهو صواب الا أنه تكرار مع قوله سابقا وانتظر غائب لم تبعده غيبته ومغمى ومبرسم وبعيد من غرضه هنا وسبقه الى هذا طغى ونصه ان كان مراده ينتظران بعض الايمان كما هو فرض المسئلة ولو وجد من يحلف غيرهما فلم أقف عليه منصوصا ولا معنى لا انتظارهما اذا كان هناك من يحلف ولذا لم يذكر ابن الحاجب ولا ابن عرفة ولا صاحب المدونة ولا غيرهم عن وقت عليه وقال ح انه مكررم مع قوله قبل وانتظر غائب لم تبعده غيبته ومغمى ومبرسم وكونه مكررا اذ اجل على ان مراده انتظارهما للقتل اذا اراده غيرهما مع كمال القسامة كما هو المنقول وهو معنى ما تقدم وليس هو الفرض هنا وانه الجاء الى ذلك عدم وجود نقل يوافق كلام المصنف هنا فحمله على التكرار احسن من مخالفة المنقول وقرره في أيضا بما يوجب التكرار فقرره بقولها ان كان في الاولياء مغمى عليه أو مبرسم فانه تنتظر افاقه لان هذا مرض من الامراض اه وكلامها فيما اذا اراد بعض الاولياء القتل لاني انتظره للحلف لان قبل هذا

القسامة عند جميعهم كالعقوسواء على مذهبه فهي ثلاثة أقوال ومن قول ابن القاسم في الموازية ان رجوع أحد الاولياء بعدها وتكذيبه نفسه يطل حق من بقي من الاولياء كما اذا عفا أو نكل قبلها (قوله يعرض القسامة) صله ينتظر (قوله انهما) أي المغمى والمبرسم (قوله وجد) بضم فكسر (قوله وهذا) أي انتظارهما مع وجود من يحلف القسامة غيرهما (قوله وحله) أي كلام المصنف (قوله على انتظارهما) أي المغمى والمبرسم (قوله اراده) أي القتل (قوله وهو) أي حله على انتظارهما للقتل الخ (قوله الا أنه) أي انتظارهما الخ (قوله وبعيد) عطف على تكرار (قوله من غرضه) أي المصنف (قوله وسبقه) أي البنائي (قوله وليس هو) أي انتظارهما للقتل (قوله الغرض) بفتح الغين المجعولة والراء (قوله وكأنه) أي الخط (قوله الى ذلك) أي حله على انتظارهما للقتل مع انه تكرار (قوله بقولها) أي المدونة (قوله لان هذا) أي الانهاء أو البرسام (قوله وكلامها) أي المدونة (قوله لان قبل هذا الخ) علة وكلامها الخ

وان كان أحد الأوليين مجنوناً مطبقة أفلأخر أن يقتل وهذا يدل على ان الصغير لا ينتظر فان كان في الأولياء معنى عليه الخ واستثنى من أحوال عدم انتظار الصغير فقال (الآن لا يوجد غيره) أي الصغير من المستحقين مع الكبير ولا من عصيته الذين يستعين بهم ويحمل ان ضمه غيره راجع للكبير الذي مع الصغير (فيخلف) الولي (الكبير حصته) من القسامة ولا يؤخر الكبير الخلف الى بلوغ الصغير لئلا يموت أو يغيب قبل بلوغ الصغير فيبطل الدم (والصغير معه) أي الكبير حال حلقه لانه أرب و إذا خلف الكبير انتظر بلوغ الصغير ليخلف حصته من القسامة ويقتل الجاني أو يعفو عنه وان عفا الكبير سقط القود ولا صغير نصيبه من دية عذفي كتاب محمد يحبس القاتل حتى يبلغ الصغير فان مات قبل حلقه ولم يجد الكبير من يخلف بطل الدم فيها ان كان أولاد المقتول صغاراً وكباراً فان كان الكبار اثنين فله سهم القسامة والقاتل ولا ينتظر ان بلوغ الصغير وان لم يكن الأولاد كبيراً وصغيراً فان وجد الكبير رجلاً من ولادة الدم يخلف معه وان لم يكن ممن له العفو خلفاً جميعاً خسين يميناً وكان للكبير أن يقتل ابن الحاجب ان كان واحداً استعان بواحد من عصيته ولا ينتظر الصغير الا ان لا يجد حالفاً فيخلف نصفها والصغير معه فينتظر فان عفا فالصغير حصته من الدية لأقل (ووجب بها) أي القسامة (الدية) على عاقلة القاتل (في) قتل (الخطأ والقود) بفتح القاف والمواو أي القصاص من القاتل (في) قتل (العمد) للنص عليه في حديث حويصة وقبست الدية عليه في الخطأ بالاولى ويقادها (من واحد يعين) بضم ففتح مثله من الأولياء (أها) أي القسامة ان كانت التسمية على أكثر من واحد فلا يقتل بها أكثر من واحد على المشهور لضعفها عن الاقرار والبيئة فيقسمون على المعين ويقولون لمن فعله مات وهذا اذا احتمل موته من فعل أحدهم والا كرى جماعة صخرة لا يطبق جهلها أحدهم فيقسمون على جميعهم ويقولون لمن فعلهم مات ويقتلون أي واحد شأوا قتله منهم ويجلد كل واحد من الباقيين مائة ويحبس سنة وإذا أقسموا على معين ثم أقرضه بالقتل خير الولي في قتل واحد منهم ما ويجلد الآخر مائة ويحبس سنة فأفاده شب ابن عرفة وموجبها القود في العمد والدية في الخطأ فان انقرد المدعي عليه فواضح وان تعددوا لموجب قتل فقال ابن حارث وغيره قال في الموطن لا يقسم الاعلى رجل ولا يقتل غيره ولم نعلم قسامة قط كانت الاعلى رجل واحد ولابن عبدوس ان المغيرة قال تقتل الجماعة بالقسامة وكذا كان في زمان علي ومعاوية رضي الله تعالى عنهما الباجي والصقلي روى ابن القاسم في المجموعة لا يقسم الاعلى واحد بكل حال وقال أشهب ان شأوا أقسموا على واحد أو على اثنين أو أكثر ثم لا يقتلون الا واحداً ممن أدخلوه في قسامتهم قات ولستم يقول قول ثالث فيها حكماء ابن حارث قال اختلفوا في ثلاثة حملوا صخرة رموها على رجل قتلوا منها أو قام به شاهد واحد فقال ابن القاسم لا يقسم الاعلى واحد وقال سحنون يقسم على جميعهم وليس هذا من العمد الذي لا يقتل نفسه بالقسامة الا واحد لان ذلك ان ضرب واحد على الرأس وآخر على البطن وآخر على الظهر هذا لا يقسم فيه الاعلى واحد الباجي على الاول يقسمون ان ضربه لا من ضربهم قاله محمد وابن عبدوس وابن مسيب عن ابن القاسم ومع يحيى ابن القاسم من قدم لا يقتل بقسامة فقال رجل أنا قتله قال ربيعة يقتل هذا بالقسامة والاخر باقراره

(قوله لانه) أي حلقه والصغير معه (قوله أرب) أي للكبير (قوله فان مات) أي الصغير (قوله فيها) أي المدونة (قوله وان لم يكن ممن له العفو) مبالغة (قوله ان كان) أي الكبير (قوله عليه) أي القود (قوله عليه) أي القود (قوله من الأولياء) صلة يعين (قوله بها) أي القسامة (قوله لضعفها) أي القسامة (قوله والا) أي وان لم يحتمل موته من فعل أحدهم (قوله فيقسمون) أي الأولياء (قوله على جميعهم) أي القاتلين (قوله منهم) أي القاتلين (قوله خير) بضم فكسر مثلاً (قوله ووجبها) بفتح الجيم أي مسبب القسامة بفتح الباء (قوله المدى) بفتح الميم الثانية (قوله وان تعدد) أي المدى عليه (قوله والموجب) بفتح الجيم (قوله لا يقسم) بضم اليم وفتح السين (قوله ولا يقتل) بضم اليم وفتح التاء (قوله غيره) أي المقسم عليه (قوله قلت) أي قال ابن عرفة (قوله وقام) أي شهد (قوله به) أي قتلهم اياه (قوله قدم) بضم فكسر مثلاً

ولا أخذه ولا يقتل اثنين بلي واحد فيقتلون أحدهما ويتركون الآخر ابن رشد عن مالك
وابن عبد الحكم وأصبغ رضى الله تعالى عنهم مثل قول ربيعة حكاه محمد عنهم وعن ابن
القاسم مثل قول محمد في السماع وإذا قتل المقر فقال ابن القاسم مرة بقسامة ومرة بغيرها
وأكثر أصبغ الأول وقبل ليس باختلاف والأول محمول على أنه كان للمقتول حياة والثاني
على أنه لم تكن (ومن أقام شاهداً واحداً دلاً على جرح) لحرم مسلم (أو) أقام شاهداً على
(قتل) شخص (كافر) ككافي أو مجوسي (أو) أقام شاهداً على قتل (عبد) عدا أو خطاً (أو)
أقام شاهداً على التسبب في إسقاط (جنين) من امرأة أو أمة (حلف) مقيم الشاهد على
ما ذكره بينا (واحدة) في كل من المسائل الأربع (وأخذ) الحالف (الدية) أى المال المؤدى
فشملت قيمة العبد وغرة الجنين وعشر قيمة الأمة وله القصاص في جرح العمد قبل لابن القاسم
لم قال ذلك الإمام مالك رضى الله تعالى عنه وليس بمالك فقال كلمته فيه فقال أنه لشيء استحسنته
وماسمعت فيه شيئاً (وان نكل) مقيم الشاهد عن العين ردت على المدعى عليه (وبرئ)
الشخص (الجراح) أى المدعى عليه بجرح العمد وكذا قاتل الكافر والعبد ومسقط الجنين
(ان حلف) بينا على برائه مما اتهم هو به (والا) أى وان لم يحلف بان نكل في كل صورة من
الأربع (حبس) بضم فكسر حتى يحلف ولو طال ولابن القاسم ان طال عوقب وأطلق الا
المقر فيخلف في الحبس شبه الحاصل ان مقيم الشاهد ان حلف استحق ما ادعاه في جميعها وان
نكل حلف المدعى عليه وبرئ في الجميع فان نكل غرم الجميع الا في جرح العمد فيحبس حتى
يحلف أو يطول سجنه فيعاقب ويحلى سبيله ابن عرفة فيها الاقسام في الجراح وان كان
أقام شاهداً دلاً على جرح عدا أو خطاً فليحلف معه بينا واحدة ويقتص في العمد ويأخذ
العقل في الخطا قبل لابن القاسم لم قال مالك رضى الله تعالى عنه ذلك في جراح العمد وليس
بمالك قال كلمته في ذلك فقال أنه لشيء استحسنته وماسمعت فيه شيئاً قال ابن عرفة وتقدم
اختلاف في الشاهد الواحد في ذلك وعلى الحلف معه ان نكل من قام به حلف الجراح فان
نكل قال ابن القاسم حبس حتى يحلف الشيخ عن محمد وقيل يقطع وتقدم نقل الجلاب ان
طال الحبس أطلق وفيها قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه في نصراني قام على قتله شاهد
واحد مسلم عدل يحلف ولانه بينا واحدة ويستحقون الدية على قاتله مسلماً كان أو نصرانياً
ومثله في رسم أوصى من سماع عيسى من الجنائيات وسماع أشهب في الديات ابن رشد وقيل
لا يستحق دم النصراني بشاهد وعين وهو قول أشهب وظاهر سماع يحيى في الديات وفيه قول
قال هو ان يحلف أولياؤه مع شاهدهم خمسين بينا ويستحقون دية وهو قول المغيرة ومالك
رضى الله تعالى عنه في المديونة من رواية محمد بن يحيى السبائي أنه يستحقه بغير عين (فلو
قالت) امرأة مسلمة مسقطه جنينها بها اثر جرح أو ضرب (دمي) اسقاط (جنين) عند
فلان) وماتت (ففيها) أى المرأة (القسامة) لان قولها لو (ولاشئ في الجنين) لانه كالجرح
لا يثبت باللوث ان لم يستهل بل (ولو استهل) أى نزل صار خاتم مات ابن عرفة فيها ان ضرب رجل
امرأة فالت جنينها ميتاً قالت دمي عند فلان في المرأة القسامة ولاشئ في الجنين الا يمينه
تثبت لانه كجرح من جراحها ولاقسام في الجرح ولا يثبت الا يمينه أو شاهد عدل فيحلف

(قوله به) أى قول ربيعة
(قوله فشملت) أى الدية
قيمة العبد الخ تفرع على
تقسيمها بالمال المؤدى
(قوله فقال) أى ابن القاسم
(قوله كلمته) أى ما لكارضى
الله تعالى عنه (قوله فيه)
أى القصاص بشاهد وعين
في جرح العمد (قوله فقال)
أى مالك رضى الله تعالى
عنه (قوله ردت) بضم الراء
أى العين (قوله هو) أى
الشخص ابرز له عودته على
غير ما وعادها ما به (قوله
قام) أى شهد (قوله وسماع)
عطفت على سماع (قوله
لا يستحق) بضم الياء وفتح
الهمزة (قوله وظاهر) عطفت
على قول (قوله ثبت) بضم
الهمزة وكسر الباء

• (باب حد الباغية) • (قوله حد) أي تعريف (قوله وقد يكون) أي الباغي (قوله المستخلف) بفتح اللام (قوله البغي) أي حقيقة شرعا (قوله الامتناع) جنس (قوله من طاعة) فصل مخرج الامتناع من غيرها (قوله من ثبتت امامته) فصل مخرج الامتناع من طاعته غيره (قوله في غير معصية) صلة طاعة فصل مخرج الامتناع من طاعة من ثبتت امامته في معصية (قوله بـغـالـبة) فصل مخرج الامتناع من طاعة من ثبتت امامته في غير معصية بالامغالبة (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله والمتأول) بكسر الواو ومثلا (قوله ذلك) ٤٥٦ أي الامتناع من طاعة من ثبتت امامته في غير معصية (قوله حقيقة) أي الامتناع

ولانه معه بينا واحدة ويستحقون دية الصقلى يريد بحلف كل واحد من يرث الغرة عينا أنه قتله وفيها ان قالت دعي عند فلان فخرج جنديها حيا فاستل صار خاتم مات في الام القسامة ولا قسامة في الولدانم الوقات قتلني وقتل فلانامي فلا يكون في فلان قسامة الصقلى في الموازية اذ لا تجوز شهادتهم انفسها ولا لزوجها ان كان أباه ولا اخوانه ان كانوا أولادها وفي القسامة في فلان بقولها وقتل فلانامي قولاً أشهب وابن القاسم بناء على أن قول المرأة لو ثأم لا والله سبحانه وتعالى أعلم

• (باب في بيان حدود أحكام الباغية) •

(الباغية) أي حقيقة ثم اعرفا (فرقة) بكسر الفاء وسكون الراء أي جماعة مسلمون وهذا باعتبار الغالب وقد يكون واحد أجنس في التعريف شمل المهرق وغيره (خالفت) الفرقة (الامام) الاعظم المستخلف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أي خرجت عن طاعته في غير معصية الله تعالى فصل مخرج ما عدا المهرق اذا خالفته (لأنه حق) عليها كمنكافاة دية ونجاسات أرض (أو نخلها) أي عزله من الخلافة ابن عرفة البغي هو الامتناع من طاعة من ثبتت امامته في غير معصية بـغـالـبة ثم قال والمتأول من فعل ذلك لاعتقاده حقيقة البنا في قوله بـغـالـبة نحو لابن الحجاج وتركه المصنف ولا بد منه والمراد بها المفاتلة فن خرج عن طاعة الامام من غير مغالبة لم يكن باغيا ومثال ذلك ما وقع لبعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم انه سها فلهم يابيع الخليفة ثم يابعه وانظر اذا كاف الامام أو مات به قوم ما يحال ظلم فقامت شعوب الخاء لقتلهم فهل يجوز لهم ان يدفعوا عن أنفسهم فان تعريف ابن عرفة يقتضي أنهم بـغـالـبة لانه لم يأمرهم بمعصية وان حرم عليهم قتالهم لانه جائز تعريف المصنف يقتضي أنهم غير بغالبة لانه لم يمنعوا حقاً ولم يريدوا خلعهم واذا ثبتت جماعة من المسلمين (فلا) امام (العدل) معنون ان كان غير عدل فان خرج عليه عدل وجب الخروج معه لا ظهر دين الله تعالى والاوسعك الوقوف الا ان يريد نفسك أو ماله فادفعه عنهم ولا يجوز لك دفعه عن الظالم ابن عرفة لو قام على الامام من أراد ازاله ما يسده فقال الصقلى وروى عيسى عن ابن القاسم عن مالك رضي الله تعالى عنهم ان كان مثل عمر بن عبد العزيز يوجب على الناس الذب عنه والقيام معه والافلا ودعه وما يراد منه ينتقم الله تعالى من ظالم بظالم ثم ينتقم من كليهما * (تنبيهان) * الاول البناني ثبتت الامامة باحد أمور ثلاثة اما ببيعة أهل الحل والعقد واما بهد الامام الذي قبله له بها واما بتغلبه على الناس وحينئذ لا يشترط فيه شرطان من اشتدت وطأته وجبت طاعته وأهل الحل

(قوله وتركه) أي بغالبة (قوله منسه) أي بغالبة (قوله فان تعريف ابن عرفة الخ) علمه انظر هل يجوز الخ (قوله لانه) أي الامام الخ لعله يقتضي (قوله وان حرم الخ) حال (قوله لانه جائز) بالرأى لعله حرم الخ (قوله ان كان) أي الامام (قوله والا) أي وان لم يكن الخارج عليه عدلا (قوله الوقوف) أي التوقف والامساك والبعد عنهما (قوله الا ان يريد) أي غير العدل (قوله ان كان) أي الامام (قوله والا) أي وان لم يكن مثل عمر بن عبد العزيز (قوله بعده) أي ايضاه (قوله بها) أي الامامة (قوله وطأته) أي سطوته وشوكتيه بالتغلب وكثرة العدد والعدد (قوله طاعته) أي تسليم امر الامامة اليه وان لم توجد شروطها فيه ارتسك بالاختف الضررين النووي في قوله صلى الله عليه وسلم اسمع

واطع وان كان عبد اقال تتصور امامة العبد اذا ولاه بعض الائمة وتغلب على البلاد بشوكتيه واتساعه والعقد

وروى ابو داود في سننه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ستأتيكم ائمة مبعوضون يطلبون ما لا يجب عليكم فاذا سألوكم ذلك فاعطوهم ولا تسبوهم ووفوا لهم الطرطوشى هذا حديث عظيم الموقع في هذا الباب في دفع لهم ما يطلبون من الظلم ولا ينازعون فيه وتسكف الالسنه عن سبهم

(قوله وهي ثلاثة) ابو المعالي في الجمع شروط الامام ثلاثة احدها كونه جامعاً لشروط القموى الثاني كونه قرشياً الثالث كونه ذا نجدة وكفاية في العضلات ونزول الدواهي والمهلكات وفي الارشاد من شرط الامام كونه مهتلاً بصالح الامور وحفظها ذا نجدة في تجهيز الجيوش وسد الثغور ذارياً حصين في النظر للمسلمين لاتزعه هوادة نفس وخور طبيعة عن ضرب الرقاب والتسكيل لمستوجب الحدو يجمع ما ذكرنا الكفاية وهي مشروطة فيه اجماعاً ومن شرط الامامة الورع والعدالة وكيف يتصدى لها من تردشهادته (قوله وانظر الحاشية) نصها الخط ويصحبهم بالقول والمباشرة بصفقة اليدواشهاد الغائب منهم على القول ويكنى العاصي اعقاداً أنه تحت أمره فان أضر خلاف ذلك فسق ودخل تحت قوله صلى الله عليه وسلم من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية ونص الخط القرطبي في شرح مسلم البيعة مأخوذة من البيع وذلك لان مباح الامام يلزمه أن يقبض نفسه وماله فكأنه بذل نفسه وماله لله تعالى وقد وعد الله تعالى على ذلك بالجنة فقال في كتابه العزيز ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة الآية فكأنه حصلت معاوضة ثم هي واجبة على كل مسلم لقوله صلى الله عليه وسلم من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية غير انه ان كان من أهل الحل والعقد والشهرة ببيعته بالقول والمباشرة باليد ان كان حاضراً بالقول والاشهاد عليه ان كان غائباً ويكنى من لا يؤبه له ولا يعرف ان بيعته قد دخلت تحت طاعة الامام ويسمع ويطيع في السر والجهر ولا يعتقد خلاف ذلك فان أضره فمات ميتة جاهلية لانه لم يجعل في عنقه بيعة (قوله في عدم) بضم فقنحين مثقلاً أى المتعرض للاموال (قوله فان تعذر) أى المتعرض للاموال (قوله تدم) بضم فكسر مثقلاً (قوله وهو) أى تصرفه (قوله مفسدتي) يفتح المثناة القوية مثني بلاون لاضافته (قوله وفي هذا) ٤٥٧ أى جواز القتال معه (قوله

يجوز) بضم ففتح فكسر مثقلاً ابن يونس اقترض الله تعالى قتال الخوارج ثم قال وان كانوا يظلمون الوالى الظالم فلا يجوز الدفع عنه ولا القيام عليه ولا يسعك الا الوقوف عن العدو كان هو القائم أو المقام عليه عياض الخ

والعقد من اجتمع فيه ثلاث صفات العدالة والعلم بشروط الامامة وهي ثلاثة كونه مستجيباً لشروط القضاء وكونه قرشياً وكونه ذا نجدة وكفاية في العضلات ونزول الدواهي والمهلكات وانظر الحاشية (الثاني) ابن عرفة بعد نقول ظاهر ما تقدم منع امامة غير العدل مطاقاً وقال عز الدين ابن عبد السلام فسق الاثمة يتقاربت ككون فسقاً أحدهم بالقتل وفسق الآخر بانتهاك حرمة الابضاع وفسق آخر بالتعرض للاموال فيقدم على المتعرض للدما والابضاع فان تعذر قدم المتعرض للابضاع على المتعرض للدما فان قيل يجوز القتال مع أحدهما ولا إقامة ولايته وادامة قصره وهو معصية قلنا نعم دفعا لما بين مفسدتي الفسوق وفي هذا وقفة واشكال من جهة كونه اعانة في معصية ولكن در ما هو أشد من تلك المعصية يجوز

٥٨ مخ ح المأمون الى محاربة بعض بلاد مصر وقال الحرث بن مسكين ما تقول في خروجنا هذا فقال أخبرني ابن الفاسم عن مالك ان الرشيد سأله عن قتال أهل دهلك فقال ان كانوا خرجوا عن ظلم السلطان فلا يحل قتالهم القرطبي لا ينبغي للناس ان يتسارعوا الى نصرته خارجي مظهر للعدل وان كان الاول فاسقاً لان كل من طلب الملك يظهر من نفسه المصلح فاذا تمكن عاد الى خلاف ما أظهر وسأل ابن نصر مال الكارضى الله تعالى عنه عن الفتن بالاندلس وكيفية المخرج منها اذا خاف الانسان على نفسه فقال اما ان افلا تسلكم في هذا بشئ فأعاد عليه الكلام وقال انى رسول من خلقى اليك فقال كف عنى الكلام في هذا ومثله وانالك ناصح ولا تجب فيه بشئ ابن حجر من شارك في عزل انسان وتولية غيره ولم يامن سفك دم مسلم فقد شارك في سفكه ان سفك وقد روى من شارك في قتل مسلم ولو بشرط كلة لى الله تعالى يوم القيامة مكتوباً بين عينيه آيس من رحمة الله تعالى ابن العربي قوله صلى الله عليه وسلم وان لاتنازع الامر أهله يعنى الملك من لا يستحقه فانه فيمن علمك أكثر منه فيمن يستحقه والطاعة واجبة في الجميع فالصبر على ضرر ذلك اولى من التعرض لذات البين في عهد ابى عمر ذهبت طائفة من المعتزلة وعامة الخوارج الى منازعة الجائر وأما أهل الحق وهم أهل السنة فقالوا الصبر على طاعة الجائر اولى والاصول تشهد والعقل والدين ان أعظم المكروهين اولاهما بالتارك عياض في اكمله احاديث مسلم كلها حجة في منع الخروج على الأئمة الجورة ولزوم طاعتهم وقال ذلك جمهور أهل السنة من هل الحديث والفقهاء والكلام انه لا يخلع السلطان بالظلم والفسق وتعطيل الحقوق ولا يحل الخروج عليه بل يجب وعظه وتخويله الغز الى توضيق صدورهم في التمهيد في قوله صلى الله عليه وسلم

الدين النصيحة الحديث الى ولائمة المسلمين قال اوجب هذا على من يواكلهم ويحبالهم وكل من أمكنه نصيح السلطان فانه يلزمه
 ثالث رضى الله تعالى عنه اذارجى ان يسوع ابو عمر والادعاه ولا يسيبه والسنة ان لا ترفع السلاح على امامك ولا تنسبه (قوله
 قلت) أى قال ابن عرفة (قوله عبيد) بضم ففتح (قوله في خروجهم) أى الباغين صله تأولو (قوله عليه) أى العدل (قوله ما نى)
 يكسر المين جمع مانع بلا نون لضافته (قوله بعضهم) أى المانعين (قوله وجوبها) أى الزكاة (قوله بان امامته) أى ابى بكر رضى
 الله تعالى عنه (قوله بها) أى الامامة (قوله ولا امام) خبر مقدم لما من ماله فى قتال الكفار (قوله فى قتالهم) أى البغاة
 حال من ضمير المبتدأ فى الخبر (قوله خاصة) حال من الامام (قوله جميعا) أى المتأولين والمعاندين نو كيد هاهنا قتالهم أو حاله (قوله
 وإن كان فيهم) أى البغاة الخ مباغلة ٤٥٨ (قوله بعد ان يدعوهم) صله قتال (قوله حقيقته) أى الخروج (قوله قتاله الامام)

من اضافة المصدر لقوله
 وتسكمل عمله برفع فاعله
 (قوله واجب) خبر قتاله
 (قوله يدعو) بفتح الدال
 أى يتركوا (قوله وأما غير
 العدل) مفهوم العدل
 (قوله وإن لم يجز الخ) حال
 (قوله وانظر الحاشية) نصها
 عقب وإن لم يجز الخروج
 عليه ابن عرفة آخر باب
 الجهاد وقتال أهل العصية
 فيها قال مالك رضى الله تعالى
 عنه فمن كان بالشام من
 أهل العصية يدعوهم الامام
 الى الرجوع ومناصفة
 الحق بينهم فإن أبوا قوتلوا
 الصنفى صوب شيخنا القاضى
 أبو الحسن قول مخنون
 يجب قتال أهل العصية
 ان كان الامام عدلا وقتال
 من قام عليه وإن كان غير
 عدل فإن خرج عليه عدل
 وجب الخروج معه لا يظهر

فالت ونحوه خروج فقهاء القبر وإن مع أبى يزيد الخارج على الثالث من بنى عبيد وهو اسمعيل
 الكفره وفسق أبى يزيد والكفر أشد (قتالهم) أى الباغين ان لم يتأولوا بل (وان تأولوا) بفتح
 الفوقية والهمز والواو متقلبا فى خروجهم عليه فقد قاتل الامام أبو بكر الصديق رضى الله
 تعالى عنه ما نى الزكاة وكان بعضهم متأولا لانتفاء وجوبها بعهده صلى الله عليه وسلم لقوله
 تعالى خذ من أموالهم صدقة وبهضمهم بان امامته رضى الله تعالى عنه لم تثبت لا بصاته صلى الله
 عليه وسلم بل على كرم الله تعالى وجهه ابن الحاجب البغاة قسمان أهل تأويل وأهل غناد
 وللإمام العدل فى قتالهم خاصة جميعا ماله فى قتال الكفار وإن كان فيهم النساء والذرية بعد
 أن يدعوهم الى الحق ابن عرفة المتأول من كان فعلة ذلك لاعتقاده حقيقة قتاله الامام واجب
 كما أبى بكر فى ما نى الزكاة وعلى رضى الله عنه ما فى أهل الشام الشيخ لابن حبيب عن مالك
 وأصحابه رضى الله تعالى عنهم اذا امتنع أهل البغى ولو كانوا ذوى بصائر وتأويل فلا يفتى
 للإمام والمسلمين ان يدعووا الخروج عليهم حتى يردوهم الى الحق وحكم الاسلام وأما غير
 العدل فليس له قتالهم لاحقاق ان خروجهم بطوره وإن لم يجز الخروج عليه وانظر الحاشية
 (كم قتال الكفار) المحاربين للمسلمين فى كونه بسيف ورمي بنبل ومجنق وتفرق
 وتحرى اذ لم يكن معهم ذرية وبعد دعوتهم للدخول تحت طاعة الامام وموافقة جماعة
 المسلمين فى الجواهر وارسال الماء عليهم ليغرقوا وإن كان فيهم نساء وذرية ولا يرعى بنار الان
 لا يكون فيهم نساء ولا ذرية فله ذلك إلا ان يكون فيهم من لا يرى رأيهم ونحوه لابن عرفة عن
 النوادر وكذا نقل المواقع عنها (ولا يسترقوا) بضم التحتية أى البغاة ان قدروا عليهم لانهم
 أحرار مسلمون ابن الحاجب ولا يقتل أسيرهم (ولا يحرق شجرهم) ولا مسكنهم لانها أموال
 مسلمين (ولا ترفع) بضم الفوقية (رؤسهم) أى البغاة بعد قطعهما من أجسادهم (بارماح) لأنه
 تمثيل قاله فى الذخيرة وتقدم فى كتاب الجهاد منه فى رؤس الكفار لبلاد أو وال فالبغاة أولى به
 ويمنع رفع رؤس البغاة فى بلاد القتال لغيره وال ويجوز فى رؤس الكفار أقاده شب وعب
 البنائى فيه نظر انما يمنع رفع رؤسهم بارماح الى محل آخر لبلاد أو وال وأما رفعه على الارماح

دين الله تعالى والاعسك الوقوف إلا ان يريد نفسك ومالك فادفع عنهم ما ولا يجوز ذلك دفعه عن الظالم مالك فى
 رضى الله تعالى عنه ان قام وال على وال لازالة ما يده فان كان مثل نمر بن عبد العزيز وجب الدفع عنه والافتنقم الله من
 الظالم بظالم ثم ينتقم منهم ما و قال فيمن بايعه الناس بالامارة فقام آخر وتبعه بعضهم روى معاوية قتل الثانى وهذا ان كان الاول
 عدلا والافلايعة تلزم ولا بد من امام برا و فاجرا بن حصون يلقى انه كان يقال لا تكبر هو الفتنة فانما احصاد المنافقين قلت
 يردوا ويخصه أحاديث الاستعاذ من الذين ما ظهر منها وما بطن (قوله للمسلمين) صله المحاربين (قوله فى كونه بسيف الخ)
 صله كافا تشبيها (قوله صنفه) أى رفع الرؤس (قوله به) أى المنع

في محمل القتال بخانز كالكفار فلا فرق بين رؤس البغاة ورؤس الكفار في هذا اوله المذكرة
 ابن بشير في الامور التي يمتاز فيها قتالهم عن قتال الكفار ونصه يمتاز قتال البغاة من قتال
 الكفار بأحد عشر وجها ان يقصد بقتالهم ردعهم وأمة لهم وان يكف عن مدبرهم ولا يجهز
 على جريحهم ولا يقتل أسراهم ولا تغنم أموالهم ولا تنهب ذراريهم ولا يستعان عليهم بمشرك
 ولا يوادعهم على مال ولا تنصب الرعادات عليهم ولا تحرق مساكنهم ولا يقطع شجرهم وفي
 الذخيرة عن النوادر ولا يبعث بالرؤس الى الأتفاق لأنه تمثيل اه ففرض المسئلة في البعث
 بها الاتفاق كالكفار طئي وعليه يعمل كلام المصنف ويكون هذا خلافا في قوله كالكفار
 وانما ذكره للتنصيص (ولا يدعوه) بفتح التحتية والدال أي لا يترك الامام وجاعته قتال
 البغاة مدة سالوا تأخيرها اليها كأيام أو شهر ليمتروا في أمرهم (بمال) يدفعونه للامام فقرر
 أو يدفعه لهم ليدخلوا تحت طاعته فقرر ابن مرزوق بناء على سكون دال يدعوه من الدعاء
 ويجوز تأخير قتالهم مدة بالمصلحة اذا كنوا عن القتال وطلبوا الامان وليخص غدرهم ابن
 شاس اذا سأل أهل البغي الامام العدل تأخيرهم أياما ويندو له على ذلك شبا فالايجل له أن يأخذ
 شيئا منهم وله ان يؤخرهم الى المدة التي سألوها (واستعين) بضم القوقية (بمالهم) أي خيل
 وسلاح البغاة (عليهم) في قتالهم (ان احتج له) أي مال البغاة في قتالهم (ثم رد) بضم الراء مال
 البغاة (اليهم) بعد القدرة عليهم ابن حبيب عن ابن الماجشون وماسوى الكراع والسلاح
 يوقف حتى يرد الى أهله ولا يستعان بشئ منه هكذا في ابن عرفة والجواهر والشارح ثم قال
 قوله واستعين بمالهم عليهم ظاهره وان لم يكن سلاحا ولا كراعا وهو مخالف لنقل ابن حبيب
 ونسبه في الرد اليهم فقال (كغيره) أي المستعان به عليهم من مالهم فانه يرد اليهم بعد القدرة عليهم
 لانه مال مسلم لم يزل عن ملكه وذلك ان الامام اذا ظفر بمالهم فانه يوقفه حتى يرده اليهم كما قاله
 في النوادر والجواهر وقى عن عبد الملك (وان أمنوا) بضم الهمز وكسر الميم أي البغاة (لم
 يتبع) بضم التحتية وفتح الموحدة (منزهم) بضم الميم وكسر الزاي قائما بقائما تلون مقبلين
 لا مدبرين (ولم يذف) بضم التحتية وفتح الذال المعجمة أو الممهلة وشد الفاء الاولى مفتوحة أي
 يجهز (على جريحهم) ومفهوم الشرط انهم ان لم يؤمنوا يتبع منزمهم ويذف على جريحهم
 ووقع الامر ان للامام على رضى الله تعالى عنه فقبل له في ذلك نقال هو لا لهم فتنة يتخاضون
 اليها دون الاولين ابن عرفة عبد الملك ان أسرى من الخوارج أسير وقد انقطعت الحرب فلا يقتل
 وان كانت الحرب قائمة للامام قتله ولو كانوا جماعة اذا خاف ان يكون منهم ضرر على هذا
 يجري حكم التدقيق على الجريح واتساع المنزيم وقاله المنزيمون ابن حبيب نادى منادى على بن
 أبي طالب رضى الله تعالى عنه في بعض من حاربته ان لا يتبع مدبر ولا يجهز على جريح ولا يقتل
 أسير ثم كان موطن آخر في غيرهم فامر باتباع المدبر وقتل الأسير والاجهاز على الجريح فهو تب
 في ذلك نقال هو لا لهم فتنة يتخاضون اليها والاولون لم تكن لهم فتنة قلت ونحوه ما ذكره
 أرباب سير على رضى الله تعالى عنه انه لم يتبع المنزيم يوم الجمل ولا ذف على الجريح لانهم لم تكن
 لهم فتنة ولا امام يرجعون اليه واتساع المنزيمين يوم صفين لان لهم اماما وقتة (وكره) بضم
 فكسر (الرجل) المعين للامام على قتال البغاة (قتل أيه) الباني عمدا مبارزة أو غيرهما وقهم

(قوله ليمتروا) أي ينظروا
 (قوله الكراع) بضم
 الكاف أي الخيل (قوله
 الامران) أي التدقيق
 وتركه

كرامة قتله امه بالاولى وانه لا يكره له قتل اخيه ولا عمه ولا جده لاييه ولا لاهه وهو كذلك
 (و) من قتل اياه او اخاه الباغي (ورثه) لانه ليس عدوا فأي الولد القاتل والده المقتول ابن
 عروة الشيخ عن كتاب ابن محزون لا بأس ان يقتل الرجل في قتالهم اخاه وقرابته مبارزة وغير
 مبارزة فاما الاب وحده فلا أحب قتله لعدم او كذا الاب الكافر مثل الخارجي وقال أصبغ
 يقتل فيها اياه واخاه (ولم) الاولى لا (يضمن) باغ (متأول) بضم الميم وفتح التاء والهمز وكسر
 الواو مثقلة أي معتقدة حقة نروجه لشبهة قامت عنده (اتلف) حال خروجه (نفسا)
 معصومة (أو مالا) كذلك تنازع فيه ما يضمن واتلف ترغيبه في الرجوع الى الحق ولان
 الصحابة رضي الله تعالى عنهم أهدرت الدماء التي كانت في حروبهم فان بقي المال بعينه في يده
 وجب عليه رده لمصلحة وغير المتأول يأثم ويضمن النفس والمال والطرف والفرج فيقتص
 منه ويغرم عوض المال ان اتلفه والارده بعينه كما ذكره الشارح وغيره ابن عرفة الشيخ عن
 ابن حبيب عن ابن الماجشون وأصبغ اذا وضعت الحرب أوزارها فان كان أهل البقي من
 خرج على تأويل القرآن كالخوارج وضعت عنهم الدماء وكل ما أصابوه الا ما وجد من مال
 يعرف بعينه فباخذ به ابن حارث كذا قال الامام مالك وأصحابه جميعا رضي الله تعالى عنهم
 فيما علمت الا أصبغ فان ابن حبيب ذكر عنه انه اغنا يطرح عنهم الامام فقط وحق الولي في
 القصاص قائم عليه يقتل عن قتل ولم يله غيره من أصحاب مالك رضي الله تعالى عنهم الشيخ عن
 ذكر أو لا أو ما أهل العصية وأهل الخلاف يلاتأويل فالحكم فيهم القصاص ورد المال قائما
 كان أو فائتافي آخر جهادها والخوارج اذا خرجوا فاصابوا الدماء والاموال ثم تابوا
 ورجعوا وضعت الدماء عنهم ويؤخذ عنهم ما وجد بأيديهم من مال بعينه وما استلمكوه فلا
 يتبعون به وان كانوا اعداء لانهم متأولون بخلاف المحاربين فلا يوضع عنهم من حقوق الناس
 شيء (و) ان ولي المتأول قاضيا وحكما بالحكم أو اقام حدا على مستحقه نحو شارب وزان
 وسارق ثم رجع الحق ودخل تحت طاعة الامام طائعا أو مكرها (مضى حكم قاضيه) أي المتأول
 الذي ولاه وحكم به حال خروجه (و) مضى (حد) شرعي نحو قذف (أقامه) أي المتأول الحد
 عند عبد الملك للضرورة ولشبهة التأويل ولثلاثين هذا الناس في قبول توليته فقصص الحقوق
 وقال ابن القاسم ترد أحكامه لعدم صحة توليته ابن عرفة ابن شاس ان ولي البغاة قاضيا أو
 أخذوا الزكاة أو اقاموا حدا فقال الاخوان ينقض ذلك كله وقال ابن القاسم لا يجوز ذلك كله
 بحال وعن أصبغ القولان ونحوه لابن الحاجب ابن عبد السلام ظاهر المذهب امضاء ذلك
 ونص في المدونة على اجراء ما أخذوه من الزكاة قلت للشيخ في ترجحة عزل القضاة والظفر في
 أحكامهم ابن حبيب ينظر في أحكام الخوارج لا تنفذ حتى يثبت أصل الحق بيينة فيحكم به
 فاما أحكام مجهولة وذكروا شهادة أهل العدل عندهم ذكروا أصحابهم أو لم يذكروا فهي
 مردودة وقال أصبغ عن ابن القاسم مثله أصبغ أرى اقضيهم كقضاة السوء ابن حبيب قول
 ابن القاسم ومطرف أحب الي وقال الاخوان الرجاء لي يخالف على الامام ويغلب على بعض
 الكورويون قاضيا فيمضي ثم يظهر عليه أقضيته ما ضيقه ان كان عدلا لا اختلافا
 فيه (و) ان خرج ذم مع المتأول ثم ظهر عليه (رد) بضم الراء وشدة الدال كافر (ذم) خرج

(قوله أي الولد القاتل) مقسر
 فاعل ورث المستقر فيه (قوله
 والده) مقسر مقوله البارز
 (قوله كذلك) أي معصوما
 (قوله فيها) أي نفسا ومالا
 (قوله ترغيبه) أي المتأول
 الخ لعله لا يضمن الخ (قوله
 وغير المتأول الخ) مقهور
 المتأول (قوله والطرف)
 بفتح الراء (قوله والا) أي
 وان لم يلقه (قوله وضعت
 الحرب أوزارها) أي تمت
 (قوله وضعت) بضم فكسر
 (قوله وجد) بضم فكسر
 (قوله من مال) بيان ما (قوله
 يعرف) بضم فسكون ففتح
 (قوله عنه) أي أصبغ (قوله
 أولا بشد الواو) (قوله قلت)
 أي قال ابن عرفة (قوله
 الى) بشد الياء (قوله ظهور)
 بضم فكسر

(قوله وضع) بضم فكسر
(قوله عنهم) أى أهل الذمة
(قوله عنهم) أى المتأولين
(قوله فهو) أى قتالهم
(قوله يزد) أى القاتل على
مقتوله (قوله أسرن) بضم
فكسر

* (باب الردة) *

(قوله ينفوئهم) أى
كونه أبائهم (قوله وان لم
ينطق) أى ابن المسلم الخ
مبالغة (قوله بهم) أى
الشهادتين (قوله لها) أى
أركان الإسلام (قوله
والإضافة) أى إضافة كفر
للمسلم (قوله سائر) أى باقى
(قوله بعد اسلام) فصل
مخرج الكفر الاصلى (قوله
تقرر) نعمت اسلام فصل
مخرج كفر بعد اسلام غير
تقرر (قوله ووقف) أى
اطلع (قوله تم) أى كمل
جواب ان (قوله فلا يقبل)
بضم ثم فتح (قوله ولا يكره)
بضم ثم فتح (قوله ولا يترك)
بضم ثم فتح (قوله بعد) بضم
ثم فتح مثلاً (قوله يوقف)
بضم ثم فتح (قوله يؤدب)
بفتح الدال (قوله يبدد)
بضم ففتحين (قوله ترك)
بضم فكسر (قوله قتل)
بضم فكسر (قوله يعمل)
بضم فتح

(معه) أى المتأول (لذمته) التى كان عليها قبل خروجه ويوضع عنه ما يوضع عن المتأول الذى
خرج معه ابن عرفة الشيخ ان قاتل مع المتأولين أهل الذمة وضع عنهم ما وضع عنهم وردوا
الى ذمتهم وان قاتلوا مع أهل العصية المخالفين للامام العدل فهو نقض لهدهم بوجوب
استحلالهم وان كان السلطان غير عدل وخافوا أجورهم واستعانوا بأهل العصية فلا يكون ذلك
نقضاً عنهم قلت هذه ان خرجوا مع أهل العصية طائعين وان أكرههم لم يكن نفس خروجهم
نقضاً للصحة تعلق الاكرام به فان قاتلوا معهم كان قتالهم نقضاً لهدهم لامتناع تعلق الاكرام
بقتال من لا يحل قتاله (وضعن) الباغى (المعاند) أى المجترى على البغى بلا تأويل (النفس) التى
قتلها فمقتص منه ان لم يزد باسلام أو حرية (و) ضمن (المال) الذى اتلفه لهدم عذره الشيخ عن
ابن حبيب عن ابن الماجشون وأصبغ وأما أهل العصية وأهل الخلاف بلا تأويل فالحكم
فيهم القصاص ورد المال قائماً كان أو فائتاً (و) الكافر (الذى) الخارج معهم طائعا والمقاتل
(معه) أى المعاند ولو مكروها كما تقدم عن ابن عرفة (ناقض لهدهم) فيباح دمه وماله ان كان
السلطان عدلاً ولا فلا كما تقدم (والمرأة) الباغية المقاتلة بسلاح وخيل (كالرجل) الباغى
المقاتل في جميع ما تقدم ابن شاس اذا قاتل النساء بالسلاح مع البغاة فلاهل العدل قتلهن
في القتال فان لم يكن قتالهن الا بالتحريض ورعى الجارة فلا يقتلن ولو أسرن وكن يقاتلن قتال
الرجال فلا يقتلن الا ان يكن قد قتلن الشيخ هذا فى غير أهل التأويل والله أعلم

* (باب فى بيان حقيقة الردة وأحكامها) *

(الردة) بكسر الراء وشدة الدال أى حقيقة ما شرعا (كفر) بضم فسكون جنس شمل الردة
وسائر أنواع الكفر الشخص (المسلم) بضم فسكون فكسر أى الذى ثبت اسلامه بينوته
لمسلم وان لم ينطق بالشهادتين أو ينطق بهما عالماً بالباركان الاسلام ملتزماً لها والاضافة فصل
مخرج سائر أنواع الكفر ابن عرفة الردة كفر بعد اسلام تقرر المبتطى ان نطق الكافر
بالشهادتين ووقف على شرائع الاسلام وحدوده والتزمها تمام اسلامه وان أبى التزامها فلا
يقبل منه اسلامه ولا يكره على التزامها ويترك لدينه ولا يعد من تداوالم يوقف هذا الاسلامى
على شرائع الاسلام فالشهور انه يؤدب ويشدد عليه فان تمادى على اياته ترك في لعنة الله
قاله الامام مالك وابن القاسم وغيرهما رضى الله تعالى عنهم وبه العمل والقضاء وقال أصبغ
اذا شهد ان لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله ثم رجع قتل بعد استنابته وان لم يصل ولم يهضم الحط
استنابته بكفر المسلم من اتهم كافر من دينه لدين آخر غير الاسلام فان المنهم ورائه لا يعرض له
وهو قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه وبسبب صرح المصنف به وقيل يقتل الان يسلم
واختلاف العلماء فى الكافر الذى يتزندق فقال الامام مالك ومطرف وابن عبد الحكم وأصبغ
لا يقتل لخروجه من كفر الى كفر وقال ابن الماجشون يقتل لانه دين لا يقر عليه ولا تؤخذ
عليه جزية وسواء كفر (ب) قول (صريح) فى الكفر كقوله كفر بالله أو برسول الله أو بالقرآن
أو بالهاتين أو ثلاثاً أو بالمسيح ابن الله أو العزيز ابن الله (أو) (بلفظ يقتضيه) أى يستلزم
اللفظ الكفر استلزاماً ما بينا كجحد مشروعية شئ يجمع عليه معلوم من الدين ضروره فانه يستلزم

(قوله وكاعتقاد) عطف على يكعد (قوله ونفى) عطف على حدوث (قوله أى يستلزم الفعل الكفر) تفهيم للفعل وقاعله
ومفعوله (قوله حرام) خبر بل ٤٦٢ (قوله التصغير) مفعول قصد (قوله موجب) بكسر الجيم أى سبب (قوله

نكذيب القرآن أو الرسول وكاعتقاد جسمية الله وتعيظه فانه يستلزم حدوثه واحتياجه
لحدث ونفى صفات الالهية عنه جل جلاله وعظم شأنه (أو) (فعل يتضمنه) أى يستلزم الفعل
الكفر استلزاما مائنا (كالقاء) بكسر الهمزة وسكون اللام نقاف غمدود أى روى (مصحف) بتقليد
الميم وسكون الصاد المهملة وفتح الحاء المهملة أى الكتاب المشتمل على النقوش الدالة على كلام
الله تعالى (د) شئ (قدّر) بفتح القاف وكسر الذال المججمة أى مستقدر مستعاف ولو طاهرا
كبصاق ومثل القائه تلطيخه به أو تركبه مع القدرة على ازالته لان الدوام كالاتداع كالصنف
جرؤه والحديث القدسي والنبوي ولولم يتواتر اسماء الله تعالى واسماء الانبياء عليهم الصلاة
والسلام البناني بل اصبعه بر يقه ووضعه على ورقه لتقليبه حرام وليس ردة لعدم قصد
التصغير الذي هو موجب الكفر في هذه الامور ومن وجد ورقة مثلام مكتوبة مرمية في
الطريق ولم يعلم ما فيها حرم عليه تركها فان علم ان فيها آية أو حديثا أو اسماء الله تعالى
أو الانبياء وتركها فقد كفر قاله المسناوى العدوى وضعه على الاوض استخفافا به كالقاءه
بقدر ثم قال لا بد في الالتقاء من كونه لغير خوفى على نفس من قتل أو قطع ابن عرفة ابن شماس
ظهور الردة اما بالتصريح بالكفر أو بلفظ يقتضيه أو بفعل يتضمنه قلت قوله أو بلفظ
يقتضيه كانكار غير حديث الاسلام وجوب ما علم وجوبه من الدين ضرورة وقوله وفعل
يتضمنه تكليس الزنا والقاء المصحف في صريح النجاسة والسجود للصنم ونحو ذلك (و) (كشد)
بفتح الشين المججمة وشدا الدال أى ربط (زنا) بضم الزاى وشدا التون ثم راء أى حرام فيه خطوطا
ما لونه بالوان مختلفة يشد الكافر وسطه به ليميز عن المسلم والمراد به هنا ملبوس الكافر الخالص
به ان شده مسلم محبة لذلك الدين ومبالا لاهله لاهز لا وله ثا وان حرم وان كان لضرورة كاسير
عندهم لم يجد غير ملبوسهم فلا يحرم قاله ابن مرزوق شب ظاهر كلام المصنف ان مجرد شدة
كفر وظاهر كلام السارحين ترجيح القول بانه لا بد ان يتضمن اليه مشى للكنيسة أو نحوه
واقصر عليه في الذخيرة وهو ظاهر كلام الشفاء في محل ومثل الزنا وما يختص بزي السحر
والسجود للصنم (و) (كسر) الشارح هذا من القول المقتضى للكفر البساطي هذا مما
اجتمع فيه القول والفعل ابن العربي هو كلام مؤلف يعظم به غير الله تعالى وتنسب اليه المقادير
والكائنات ابن عرفة هو آخر خارق للعادة ينشأ عن سبب معتاد كونه عنه فخرجت المجزئة
الشيخ محمد عن مالك واصحابه رضى الله تعالى عنهم الساهر كافر بالله تعالى فاذا سهر هو بنفسه
قتل ولا يستتاب مالك رضى الله تعالى عنه هو كالزندق اذا عمل السحر بنفسه وقد أمرت أم
المؤمنين حفصة بنت عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه بما يقتل جارة لها سحرتها فقتلت ابن
عبد المطلب وأصبح هو كالزندق ميراثه لورثته المسلمين وان كان مظهر السحر والزندق
استتيب فان لم يتب قتل وماله في بيت المال ولا يصلى عليه ولما ذكر البابى رواية محمدان
السحر كفر قال ان عمله مسلم فهو مرتد وفي الموازية فى الذى يقطع اذن الرجل أو يدخل

وضعه) أى المصحف (قوله
ثم قال) أى العدوى (قوله
قلت) أى قال ابن عرفة
(قوله وجوب) مفعول
انكار المضاعف لقاعله
(قوله علم) بضم العين (قوله
وان حرم) حال (قوله بزي)
بكسر الزاى وشدا الياء أى
هينة (قوله والسجود)
عطف على ما (قوله هو)
أى السحر (قوله مؤلف)
بضم فتحة من مثقلا (قوله
يعظم) بضم فتحة من مثقلا
(قوله وتكسب) بضم فسكون
فتفتح (قوله اليه) أى غير
الله تعالى (قوله خارق)
فصل مخرج المعتاد (قوله
ينشأ عن سبب معتاد) فصل
مخرج المجزئة والكرامة
ونحوهما (قوله قتل)
بضم فكسر (قوله هو)
أى الساحر (قوله كالزندق)
أى الذى يظهر الاسلام
ويخفى الكفر في استحقاق
قتله بلا استنابة (قوله
حفصة) عطف بيان على
أم المؤمنين (قوله بقتل)
صلاة امرت (قوله لها)
أى حفصة رضى الله تعالى
عنها (قوله فقتلت) بضم

فكسر (قوله هو) أى الساحر (قوله يصلى) بضم فتحة من مثقلا (قوله ان السحر كفر) بيان
رواية أو مفعولها (قوله قال) أى البابى (قوله ان عمله) أى السحر (قوله يقطع اذن الرجل) أى ثم وصلها كما كانت (قوله
يدخل) بضم فسكون فكسر

المعتقد فلا يقيد بنظره العلم الحظ قول الشارح ليس هذا من الامور الثلاثة يعني قول
المصنف بصريح أو لفظ يقتضيه أو فعل يتضمنه فالحد الذي ذكره ليس بجامع فخرج هذا منه
غير ظاهر لان التلطف بالشك في ذلك داخل في اللفظ الذي يقتضي الكفر وأما الشك من غير
تلطف به فهو وان كان كفر الاشك فيه لكنه لا وجب اللفظكم بكفره ظاهر الابدال التلطف
به كما أن اعتقاد الكفر من غير تلطف كفر ولكن لا يحكم على صاحبه بالكفر الا بعد تلطفه بما
يقتضيه والله اعلم (أو) كقول (بتناسخ الارواح) الحظ اي انتقالها في الاشخاص الادميين
أو غيرهم وان تعذيبها وتعيمها بحسب زكاتها وخبثها فان كانت النفس شريرة أخرجت
من قالبها التي هي فيه والبست قالباً يناسب شرها من كلب أو خنزير أو سمع أو نحو ذلك فان
أخذت جزءاً من شرها بقيت في ذلك القالب تنقل من فرد الى فرد وان لم تأخذ تنقل الى قالب
أشرف منه وهكذا حتى تستوفي جزء الشرف في الخير تنقل الى اعلى وهكذا حتى تستوفي جزء
خيرها والقاتل بهذا السكر الجنة والنار والنشر والحشر والصراط والحساب وهذا تكذيب
للقرآن والرسول والاجماع واختار ابن مرزوق قتله بالاستتابة (أو) كفر (بقوله في كل
جنس) أي نوع من الحيوان (نذير) أي رسول ينذره من الله تعالى لانه استخفاف بالرسالة
ولا يستلزمه تكليفها وهو يجهل ما علم من الدين بالضرورة من انه لا يكاف الا الانسان من
انواع الحيوان عياض ويكفر من ذهب مذهب القدماء من ان في كل جنس من الحيوان نذير
او نبيا حتى من القردة والخنزير والدواب والدود وهذا يستلزم وصف الرسل عليهم الصلاة
والسلام بصنات البهائم الذميمة وهذا يوجب القتل بلا استتابة لانه تقرير ان لازم المذهب
غير البين ليس بمذهب وقوله تعالى وان من امة الا خلا فيها نذير فسرت الامة نفسه بالجماعة من
بنى آدم صلى الله عليه وسلم (أو) كفر بان (ادعى شركا) بكسر الشين المعجمة وسكون الراء أي
شخصا مشاركا في النبوة (مع ثبوته) أي سيدنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم (عليه)
الصلاة والسلام) لخالفته قوله تعالى وخاتم النبيين عياض يكفر من ادعى نبوة أحدهم
نبينا صلى الله عليه وسلم او بعده كالعيسوية والحرمية وأكثر الافاضة (أو) كفر (بدعوى
جواز) (محرمة تبي) من انبياء الله تعالى وأولى محاربه بال فعل عياض أجمعوا على تكفير من
استخف بنبينا محمد صلى الله عليه وسلم أو بأحد من الانبياء عليهم الصلاة والسلام أو زرى
عليهم أو آذاهم أو قتل نبيا أو حارب به فهو كافر باجماع (أو) كفر بان (جوز) بفتح الجيم والواو
والراء مثقلا أي قال بجواز (اكتساب النبوة) بتصفية القلب وتمذيب النفس والحد في
العبادة لاستلزامه جوازا بعد سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وتوهم ما جابه الانبياء صلوات
الله وسلامه عليهم عياض أجمعوا على تكفير كل من دافع نص الكتاب ثم قال ارادى النبوة
لنفسه او جوازا كقسام او البالغ بتصفية القلب الى مرتبتها كالفلاسفة وعامة المتصوفة
(أو) كفر بان (ادعى انه يصعد) بفتح التحتية والامين المهملة أي يرقى (الى السماء) عياض
وكذلك من ادعى انه يوحى اليه وان لم يدع النبوة ارادى يصعد الى السماء أو يدنسل الجنة
ويا كل من غارها ويعانق الحور العين هؤلاء كاهم كفار مكذبون النبي صلى الله عليه وسلم
(أو) انه (يعانق الحور) بضم الحاء المهملة وسكون الواو جمع حوراء بالمذوق في الذخير والشفاه

(قوله فلا يقيد) أي كفر
معتقد قدم العالم أو بقاءه
(قوله بنظر) بضم ففتح (قوله
هذا) أي الشك في قدم
العالم أو بقاءه (قوله فالحد
الذي ذكره) أي بصريح
أو لفظ مقتض أو فعل
متضمن (قوله هذا) أي
الشك في قدم العالم أو بقاءه
(قوله منه) أي الحد (قوله
غير ظاهر) خبر قول (قوله
فكأنها) أي طهارة
الاشخاص (قوله لانه) أي
القول بالرسول في أنواع
الحيوان على كونه كفرا
(قوله تكليفها) أي أنواع
الحيوان (قوله علم) بضم
العين (قوله من انه) أي
الشان الخ بيان ما (قوله من
ان في كل جنس الخ) بيان
مذهب القدماء (قوله غير
البين) نعمت لازم (قوله
فسرت) بضم فس كسر مثقلا
(قوله لاستلزامه) أي
جوازا كقسام اعلة
تكفيره (قوله وتوهم)
عطف على جواز (قوله في
الذخير) خبر مقدم

(قوله وأكل) عطف على البيع (قوله ووجوب) عطف على حل (قوله أو وجود) عطف على حل (قوله أو وصفة) عطف على حل (قوله أو حرقا) عطف على حل (قوله أو زاده) أى الحرق عطف على استحل ٤٦٥ (قوله أو غيره) أى القرآن بفحشاته

منعلا عطف على استحل

(قوله أو يحازه) أى القرآن

عطف على حل (قوله أو

الثواب) عطف على حل

(قوله القتل) أى لمصوم

عدا عدوانا (قوله غير

حسن) خبر قول (قوله به)

أى كلام عياض (قوله

وصوبه) بفحشاته منعلا

أى عدم تكفيره (قوله لانه)

أى الداعى بأمانته الله كافرا

(قوله يكفر) بضم

فسكون فتح (قوله انظر

الحاشية) نصها شب هذا

بخلاف قوله لكافر أمانته الله

تعالى على ما يختار الكافر

فهذا كفر لانه لا يختار الا

الكفر وأما اذا قال له على

ما يختار الله تعالى فلا شئ

عليه ونحوه فى كثير الخروشى

وفى قوله لانه لا يختار الا

الكفر انظر لان هذا

لا يستلزم رضا الداعى به

بل هو زعمه عليه به لا يستلزم

ضرره ويخلد فى النار كدعائه

به على مسلم (قوله عليه) أى

خبر المسلم (قوله وجهه)

أى الكفر (قوله الناس)

أى الاثمة (قوله كلامه)

أى المصنف (قوله قولها)

أى المدونة (قوله المرتد)

مكفرات كثيرة (أو) كفر بان (استحل) محرما مجمعا على تحريمه معلوما من الدين (كالشرب) للخمر والزنا والسرقة والقذف والربا وانكسر حل البيع وأكل الثمار ووجوب الصلاة والصوم ولو على ولي مكلف أو وجود مكة أو البيت أو المدينة أو المسجد الحرام أو الأقصى أو استقبال الكعبة أو وصفة الحج أو الصلوات أو حرقا من القرآن أو زاده أو غيره أو يحازه أو الثواب والعقاب عياض اجع المسالون على تكفير كل من استحل القتل أو شرب الخمر أو شأ ما حرمه الله تعالى بعد علمه بتحريمه كاصحاب الاباحية من القراء طعة وبعض غلاة المتصوفة وخرج ما علم ضرورة وليس من الدين ولا مستلزما لتكذيب القرآن كوجود بغداد وغزوة تبوك طنى فعمم عياض ما علم من الدين فشمحل ما علم ضرورة وغيره ولذا قيد بقوله بعد علمه اذلو كان خاصا بالضرورة ما احتاج للقيود تبعه المصنف فاطلق لكن فاته قيد العلم وقول عج لو قال أو جحد حكما علم من الدين ضرورة لكان أحسن غير حسن وكأنه لم يستحضر كلام عياض وقد شرح به قى أه وتبعه البنائى (لا) يكفر بدعائه على نفسه أو غيره بالموت على الكفر (ب) قوله (أمانته الله) حال كونه (كافرا) قاله فى الذخيرة وصوبه تليذه ابن راشد واليه أشار بقوله (على الاصح) لانه قصد شدة الضرر بان لا يولد فى سقر لا الرضا بالكفر ومقابل الاصح فتوى الكفر كى بكفره لانه اراد ان يكفر بالله تعالى وفى الذخيرة عا طفا على ما يكفر به ومنه تأخير اسلام من اقبى سلم ولا يندرج فى ذلك الدعاء بسوء الخائفة للعدوان كان أراد الكفر لانه ليس مقصودا فيه انتمال الحرمة لله تعالى بل اذاية المدعو عليه انظر الحاشية (و) ان شهد عدلان بكفر مسلم (فصات) بضم الفاء وكسر الصاد المهملة مثقلة أى بينت (النهادة فيه) أى كفر المسلم لانه يترقب عليه سفك دم وقطع عصمة وجرمال ومنع وارث وغيره فلا يكتفى القانى بقول العدل اشهدانه كفر او ارتد حتى بين وجهه لاختلاف الناس فيما يكفر به وقد يرى الشاهد تكفيره بما ليس كفر او ظاهر كلامه وجوب التفصيل ونحوه فى التوضيح ابن شاس لا ينبغي ان تقبل الشهادة على الردة دون تفصيل لاختلاف المذاهب فى التكفير ابن عرفة هذا حسن وهو مقتضى قولها فى الشهادة فى السرقة ينبغى للامام اذا شهد عنده يشهد ان فلان سرق ما يقطع فى مثله ان يسألهم عن السرقة ما هى وكيف هى ومن ابن أخذها والى ابن ذهب بها (واستتيب) بضم الفوقية الاولى المرتد حرا أو عبدا ذكرا أو أنثى وجوب على المشهور أى طلبت منه التوبة (ثلاثة أيام) متوالية لان الله تعالى اخر قوم صالح صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام وقال ابن القاسم ثلاث مرات ولو فى يوم وللا امام مالك رضى الله تعالى عنه مرة فان تاب والاقتل بلا تأخير (بلا) معاقبة (ب) بجموع (و) بلا (عطش و) بلا (معاقبة) بضرب ولا غيره ابن شاس عرض التوبة على المرتد واجب والنص امهاله ثلاثة أيام الامام مالك رضى الله تعالى عنه ماعلم فى استتابته تجويعا ولا تعطيشا ولا عقوبة له ابن عرفة الباجى يستتاب المرتد ثلاثة أيام وروى ابن القصار يستتاب فى الحال فان لم يتب يقتل وروى اشهب لا عقوبة عليه ان تاب

٥٩ منح مع مفسر نائب فاعل استتيب (قوله وجوبا) بيان حكم استتابته (قوله مرة) أى يستتاب مرة واحدة (قوله والا) أى وان لم يتب باستتابته مرة (قوله قتل) بضم فسكون (قوله عرض) بفتح فسكون (قوله واجب) خبر عرض (قوله يقتل) أى فى الحال بلا تأخير

(قوله وينذر) يضم ففتحين مثقلا (قوله والعبد) أي المرتد (قوله في ذلك) أي طلب توبته (قوله والمرأة) أي المرتدة (قوله انه) أي على انه صلة اتفقوا (قوله من قبل) ٤٦٦ بكسر ففتح أي جهة (قوله فسأله) أي عررضي الله تعالى عنه الرجل (قوله فآخبره)

ليس في استنابته تخويف ولا تعظيم في قولي الامام مالك رضي الله تعالى عنه وقال اصبح يخوف بالقتل في الايام الثلاثة وينذر الاسلام والعبد كالخرف في ذلك والمرأة كالرجل قاله الامام مالك رضي الله تعالى عنه ابن حارث اتفقوا في المرتد في ارض الاسلام انه يستتاب فان تاب والا قتل في الموطا قدم رجل على عررضي الله تعالى عنه من قبل ابي موسى رضي الله تعالى عنه فسأله عن الناس فآخبره ثم قال عررضي الله تعالى عنه هل كان فيكم من معرفة خير فقال نعم كفر رجل بعد اسلامه قال فافعلتم به قال قد صدقناه ففصر بنا عنه قال عررضي الله تعالى عنه اولا حبستموه ثلاثا واطعتموه في كل يوم رغيفا واستبقيتموه لعله يتوب ويراجع امر الله تعالى ثم قال عررضي الله تعالى عنه اني لم أحضر ولم امر ولم ابلغني الباشي احتج أصحابنا على وجوب الاستنابة بقول عررضي الله تعالى عنه وانه لا يخالف له وهذا لا يصح الا ان يثبت رجوع أبي موسى رضي الله تعالى عنه ومن وافقه الى قول عررضي الله تعالى عنه (فان تاب) المرتد برجوعه للاسلام فلا يقتل (والا) أي وان لم يتب حتى تمت الايام الثلاثة بغروب اليوم الثالث (قتل) يضم فكسر المرتد ذكره كان أو أنثى حرا كان أو رقابا فلا يقر على كفره بجزية ولو ارتد أهل مدينة استيبوا ثلاثة أيام فان لم يتوبوا فبقتلون ولا يسبون ولا يسترقون وان لحق المرتد بدار الحرب وظفر نابه فانه يستتاب فان لم يتب فانه يقتل وتحسب الايام الثلاثة من يوم ثبوت الردة لا من يوم وقوعها ولا من يوم الرفع ولا يحسب منها يوم الثبوت (و) ان ارتدت امرأة ذات زوج أو سيدوا استيبت فلم يتب (استبرأت) يضم القومية وكسر الراء (بجيسة) قبل قتلها خشية جملها ولو حره لان الزائد عليها تعبد المرتدة ليست من أهلها وهذه احدى ثلاث مستثناة من كون استبراء الحرة كعدمها الثانية اللعان والثالثة حد الزنا وتؤخر المرضعة الى وجود مرضعة يقبلها الولد والحامل الى وضعها أو اقصى امد الحمل ووجود مرضع كذلك وهذا اذا كانت ممن تحيض ولو حره في كل خمس سنين فان كانت لا تحيض لمرض أو يأس مشكوك فيه فان توقع حملها استبرئت بثلاثة أشهر الا ان تحيض فيها وكل هذا فمن لها زوج أو سيد مرسل عليها والا فلا تستبرأ الا ان تدعى جلا ويصدقها فيه أهل المعرفة ولو محتلمين أو شاكين والرجعية كالزوجة والباثن ان كانت حاضت فلا تؤخر والا فتؤخر لاحتمال حملها (ومالك العبد) القن أو ذى الشائبة المقتول برده (لسيده) بالملك لا بالبراء لان الرقيق لا يورث (والا) أي وان لم يكن المقتول برده رقيقا بان كان حرا (ف) ماله (في) بفتح الفاء وسكون الياء فهو مزاي يجعل في بيت مال المسلمين اتقا فاوليس لورثته المسلمين لاختلاف الدين ولا الذين ارتدوا عنهم لعدم اقراره عليه (و) اذا قتل المرتد وله ولد صغير (بقي ولده) حال كونه (مسلم) أي محكوما باسلامه ولا يتبع اياه في الدين الذي ارتد اليه لعدم اقراره عليه ويجبر على الاسلام ان تدين بغيره وشبهه في الحكم بالاسلام فقال (كان) بفتح الهجاء وسكون النون حرف مصدر دخلت عليه كاف التشبيه صلته (ترك) يضم فكسر وله المرتد وغفل عن جبره على الاسلام حتى بلغ وأظهر خلافه فانه يجبر عليه وأولى اذ بلغ ولم يظهر منه خلافه

أي الرجل عمر رضي الله تعالى عنه (قوله فقال) أي الرجل (قوله قال) أي عمر رضي الله تعالى عنه (قوله قد صدقناه) بفتح الدال مثقلا (قوله يسكون) الباء (قوله أحضر) يضم الضاد المعجمة (قوله أمر) يضم الميم (قوله اذ) أي حين (قوله وانه) أي عررضي الله تعالى عنه الخ عطف على قول (قوله وهذا) أي الاحتجاج (قوله الى قول) صلة رجوع (قوله المرتد) مفسر فاعل تاب (قوله برجوعه الخ) تصوير لتوبته (قوله المرتد) مفسر نائب فاعل قتل (قوله فلا يقر) يضم ففتح وشد الراء أي يترك (قوله ولا يسبون) يضم فسكون ففتح (قوله ولا يسترقون) يضم الياء وفتح الراء (قوله عليها) أي الحبيضة (قوله أهل) أي التعبد (قوله والحامل) عطف على المرضعة (قوله كذلك) أي يقبلها الولد (قوله توقع) بضم ففتحين فكسر مثقلا أي رجي (قوله فيها) أي ثلاثة الأشهر (قوله اقراره) أي ترك المرتد

(قوله عليه) أي دينهم (قوله ولا يتبع) أي الولد (قوله ويجبر) أي ولد المرتد (قوله ان تدين) أي الولد (قوله بغيره) أي الاسلام (قوله مفسر نائب فاعل ترك) (قوله وغفل الخ) مفسر ترك وسوا

(قوله ولد) بضم فكسر (قوله اجرى) بضم الهمز وكسر الراء (قوله ولد) بضم فكسر (قوله ادرك) بضم الهمز وكسر الراء (قوله جبر) بضم فكسر (قوله يدرك) بضم فسكون ففتح (قوله ترك) بضم فكسر (قوله صغير ولد) من اضافة ما كان صفة (قوله ولد) بضم فكسر (قوله رده) أى ابيه (قوله جبر) بضم فكسر (قوله وضيق) بضم فكسر مثقلا (قوله ولا يبلغ) بضم فسكون ففتح (قوله وان كان) أى المرتد (قوله ولده) أى الولد (قوله بعد رده) أى المرتد (قوله جبر) بضم فكسر أى الاولاد (قوله اليه) أى الاسلام (قوله يدركوا) بضم فسكون ففتح (قوله تركوا) بضم فكسر (قوله وأقروا) بضم فكسر (قوله يستتاب) أى ولد المرتد (قوله والا) أى وان لم يتب (قوله قتل) بضم فكسر ٤٦٧ (قوله غل) بضم فكسر (قوله عنه) أى ولد المرتد (قوله انهم) بضم فكسر

بستنابون الى علمه) مقعول قول (قوله خلاف) خبر قول (قوله قات) أى قال ابن عرفة (قوله منها) أى المدونة (قوله ولا يصلى) بفتح اللام (قوله ولد) بضم فكسر (قوله الفطرة) أى الاسلام (قوله عقل) أى عرف (قوله جبر) بضم فكسر (قوله على ذلك) أى الكفر (قوله ولم يرجع) أى الى الاسلام (قوله من) بضم فكسر (قوله انه يرد الى الاسلام بالسوط والسجين) بضم فكسر (قوله منه) أى مال المرتد ارض (ما جنى) قبل رده او بعدها (عمدا على عبد) لغيره (أو) على (ذمى) لانه لا يقتل باحدهما لزيادته على العبد الحرة وعلى الذمى بالاسلام الحكمى فتعين المال لترتب عليه فلا يسقط عنه برده هذا مذهب ابن القاسم فى الموازية (لا) يؤخذ من مال المرتد شئ ان جنى عمدا على (حر مسلم) لان الواجب فيه القصاص والقتل بالردة يأتى عليه فان رجع للاسلام وسقط قتله بالردة اقتص منه ابن عرفة سمع عيسى ابن القاسم فى المرتد يقتل فى ارتداده نصرانيا أو يجز حره فان أسلم فلا يقتل به ولا يستقامد منه فى جرح لانه ليس على دين يقر عليه وحاله فى ارتداده فى القتل والجرح ان أسلم تكال المسلم فان جرح مسلما اقتص منه وان قتل نصرانيا فلا يقتل به وان جرحه فلا يستقامد منه عيسى وان قتل على رده فقتله يأتى على ذلك كما ابن رشد اختلف قول ابن القاسم فيه فرة نظر الى حاله يوم الحكم فى القود والدية ومرة نظر الى حاله

وسواء ولد قبل ارتداد ابيه أو بعده على المذهب فان أظهر الكفر بعد بلوغه اجرى عليه حكم المرتد وقال ابن القاسم من ولد حال ردة ابيه ان ادرك قبل بلوغه جبر على الاسلام وان لم يدرك حتى بلغ ترك على كفره ولو لادته عليه ابن عرفة سمع عبد الملك وابن القاسم صغير ولد المرتد ان كان ولد قبل رده جبر على الاسلام وضيق عليه ولا يبلغ به الموت وان كان ولده بعد رده جبروا على الاسلام ووردوا اليه وان لم يدركوا حتى بالغوا تركوا واقرؤا على دينهم لانهم ولدوا عليه وليس ارتداد ابيهم ارتداد الهمة وقال ابن كنانة يستتاب فان تاب والقتل وان غفل عنه حتى شاخ وترتج فلا يستتاب ولا يقتل ابن رشد قول ابن كنانة فحين ولده بعد رده انهم يستتابون فان تابوا والقتل او الما لم يشيخوا على الكفر ويتزوجوا عليه خلاف قول ابن القاسم قلت هذا فحين أبوه مرتد وأما من ارتد صغيرا ميمزا وأبوه مسلم فى الحناز من امن ارتد قبل بلوغه فلا تؤكل ذبيحته ولا يصلى عليه الشيخ عن محمد بن القاسم فى ابن المسلم ولد على الفطرة ثم ارتد وقد عقل الاسلام ولم يحتمل جبر على الاسلام بالضرب والعذاب فان احتمل على ذلك ولم يرجع قتل بخلاف من يسلم ثم ارتد ثم يحتمل على ذلك وفرق بينهما ما وليس بمنزلة ولد المرتد وجعلهم اشهب سواء وقال من ولد على الفطرة ثم ارتد بعد ان عقل وقارب العلم ثم احتمل على ذلك انه يرد الى الاسلام بالسوط والسجين ابن عبد الحكم ابن القاسم يقتل (وأخذ) بضم فكسر (منه) أى مال المرتد ارض (ما جنى) قبل رده او بعدها (عمدا على عبد) لغيره (أو) على (ذمى) لانه لا يقتل باحدهما لزيادته على العبد الحرة وعلى الذمى بالاسلام الحكمى فتعين المال لترتب عليه فلا يسقط عنه برده هذا مذهب ابن القاسم فى الموازية (لا) يؤخذ من مال المرتد شئ ان جنى عمدا على (حر مسلم) لان الواجب فيه القصاص والقتل بالردة يأتى عليه فان رجع للاسلام وسقط قتله بالردة اقتص منه ابن عرفة سمع عيسى ابن القاسم فى المرتد يقتل فى ارتداده نصرانيا أو يجز حره فان أسلم فلا يقتل به ولا يستقامد منه فى جرح لانه ليس على دين يقر عليه وحاله فى ارتداده فى القتل والجرح ان أسلم تكال المسلم فان جرح مسلما اقتص منه وان قتل نصرانيا فلا يقتل به وان جرحه فلا يستقامد منه عيسى وان قتل على رده فقتله يأتى على ذلك كما ابن رشد اختلف قول ابن القاسم فيه فرة نظر الى حاله يوم الحكم فى القود والدية ومرة نظر الى حاله

الفطرة ثم ارتد ومن أسلم ثم ارتد وولد المرتد (قوله وقال) أى اشهب (قوله انه يرد الى الاسلام الخ) مقعول قال (قوله يقتل) أى من ولد على الفطرة ثم ارتد وقد عقل الاسلام وقارب الاحتمال (قوله لانه) أى المرتد (قوله باحدهما) أى العبد والذى (قوله لزيادته) أى المرتد (قوله فلا يسقط) أى المال (قوله عنه) أى المرتد (قوله عليه) أى القصاص (قوله فان رجع) أى المرتد (قوله منه) أى الراجع للاسلام (قوله يقتل) بفتح الياء ومضم التاء (قوله فلا يقتل) أى المرتد (قوله به) أى النصرانى (قوله لانه) أى المرتد (قوله يقر) بضم فكسر (قوله منه) أى المرتد (قوله وحاله) أى المرتد (قوله وان قتل) بضم فكسر أى المرتد (قوله فيه) أى المرتد (قوله نظر) أى ابن القاسم (قوله الى حاله) أى المرتد

(قوله فيما) أي القود والدية (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله ان قتل) أي المرتد (قوله قتل) بضم فكسر أي المرتد (قوله به) أي المسلم (قوله وان جرحه) أي المرتد مسلماً (قوله منه) أي المرتد (قوله وان قتل) أي المرتد (قوله أو جرحه) أي المرتد نصرانياً (قوله منه) أي المرتد (قوله ودية ثلاث) ٤٦٨ أي القتل والجرح (قوله من ماله) أي المرتد (قوله لانه) أي المرتد (قوله وعلى

قوله) أي ابن القاسم (قوله لاله) أي المرتد (قوله فيما) أي القود والدية (قوله وان جرحه) أي المرتد نصرانياً (قوله وان جرحه) أي المرتد (قوله وان قتل) أي المرتد (قوله فدية) أي مقتول المرتد (قوله ورثته) أي المرتد (قوله له) أي المرتد (قوله يومئذ) أي يوم جنيته مرتداً (قوله من ماله) أي المرتد (قوله ان جنى) أي المرتد (قوله وعدمه) أي الاخذ من ماله (قوله لولا) أي أولياء (قوله أخذ دية) أي ابن القاسم (قوله اشبه) أي ابن القاسم (قوله لا فرادها) أي المسئلة (قوله ونحوه) أي ما في نكاحها الثالث (قوله في القذف) أي كتابه منها (قوله ان قتل) بضم فكسر أي المرتد (قوله فيجد) أي المرتد (قوله له) أي القذف (قوله ثم يقتل) أي المرتد (قوله فاعل جري مناقضة) (قوله في الكتابين) أي كتاب النكاح الثاني وكتاب القذف (قوله اسر) بضم فكسر أي الحرب (قوله موضوع) أي ساقط (قوله عنه) أي الحرب (قوله قلت) أي قال ابن عرفة (قوله فاسقاطه) أي ابن القاسم (قوله لاسقاطه) أي خبر اسقاط (قوله له) أي ابن القاسم (قوله خلافه) أي دخول حد القذف (قوله اذا قتل) بضم فكسر أي المرتد (قوله أو مات) أي المرتد (قوله لانه) أي بيت المال (قوله له) أي المرتد

فيخرج موضوع أي ساقط (قوله عنه) أي الحرب (قوله قلت) أي قال ابن عرفة (قوله فاسقاطه) أي ابن القاسم (قوله لاسقاطه) أي خبر اسقاط (قوله له) أي ابن القاسم (قوله خلافه) أي دخول حد القذف (قوله اذا قتل) بضم فكسر أي المرتد (قوله أو مات) أي المرتد (قوله لانه) أي بيت المال (قوله له) أي المرتد

(قوله فيخرج) بضم فسكون ففتح أى يستغنى ارش جنايته على عبده (قوله طرفه) بفتح الراء (قوله من مسلم أودى) بيان من (قوله قصاص) اسم ليس (قوله دمه) أى المرتد (قوله فيه) أى دم المرتد (قوله ودية) أى المرتد (قوله جرحه) أى المرتد (قوله وبطم) بضم فسكون ففتح أى المرتد (قوله منه) أى ماله (قوله زمنها) ٤٦٩ أى استغنايته (قوله لعسره) أى المرتد

(قوله بها) أى رده (قوله بينهما) أى المرتد وماله (قوله ويمكن) ضم ففتحين مثقلا
أى المرتد (قوله فيه) أى ماله (قوله أنه) أى مال المرتد (قوله اليه) أى المرتد (قوله وهو) أى مال المرتد (قوله قلت) أى قال المرتد (قوله عرفت) أى عرفت (قوله وعزاه) أى عدم رجوع مال المرتد اليه ان تاب (قوله اولاده) أى المرتد (قوله اليه) أى المرتد (قوله عليه) أى المرتد (قوله قولى) بفتح اللام مثنى بالنون (قوله ومال العبد) أى المقتول مرتدا (قوله على أنه) أى مال المرتد (قوله لا يرجع اليه ان تاب) تفسيره (قوله احتمال) خبر فائدة (قوله وتوهمه) أى المرتد عطف على احتمال (قوله أنه) أى ماله (قوله له) أى المرتد (قوله ان تاب) أى المرتد بعد جنايته على غيره (قوله قدر) بضم فسكون مثقلا (قوله في القود والعقل) صلة قدر (قوله في الجناية) أى من المرتد

فيخرج من اطلاق المصنف قاله طي وشبهه في التعلق ببيت المال فقال (كاخذه) أى بيت المال ارش (جناية عليه) أى المرتد في نفسه او طرفه اذا مات على رده الشيخ عن اصبح ليس على من قتل مرتدا من مسلم أودى عدم اقصاص الشبهة ولا يطل دمه والعمد فيه كالخطا ودية للمسلمين ولو جرحه مسلم أودى قبل رده فلا قود فيه وعقله للمسلمين (و) يجزى الامام على المرتد بغير رده ويحول بينه وبين ماله ويمنعه من التصرف فيه ويضم منه بقدر الحاجة زمن استغنايته ولا يتفق منه على زوجته ولا على اولاده زمن العسره فان مات على رده ففي (ان تاب) المرتد يرجوعه للاسلام (فما له) أى المرتد الموقوف (له) أى المرتد على المشهور فيخلى بينه وبين ما يمكن من تصرفه فيه كما كان قبل ارتداده ابن عرفة الشيخ في كتاب ابن سحنون ابن القاسم يوقف الامام ماله أى المرتد قبل قتله والمعروف ان تاب المرتد رجع اليه ماله وروى ابن شعبان انه لا يرجع اليه وهو في بيت المال ابن شاس وقاله ابن نافع قلت وعزاه للخمى في كتاب الولاء لرواية المبسوط في رجوع أمهات اولاده اليه باسلامه ولزوم عققه عليه نقل الشيخ عن محمد قولى ابن القاسم واشبه مع ابن حبيب عن اصبح ومال العبد لسيده أو لا رباب ديونه وقائدة الايقاف على أنه في لا يرجع اليه ان تاب احتمال ظهور دين عليه فيوفى منه وتوهمه أنه وقف فيه عود للاسلام (و) ان جنى المرتد على غيره عمد أو خطأ ثم رجع للاسلام (قدر) بضم فكسر مثقلا (كالمسلم فيها) أى الجناية العمد والخطا ابن الحاجب ان تاب قدر جانيه مسلم في القود والعقل وقيل قدر جانيه من ارتد اليهم في التوضيح القولان لابن القاسم بناء على اعتبار النظر في الجناية يوم الحكم أو يوم وقوعها والقياس عندهما اعتبار يوم الجناية زاد في البيان ثالثا باعتبار العقل يوم الحكم والقود يوم الفعل فان كانت جنايته على حرم مسلم عدا فقيها القود وان جنى عليه خطأ فالدية على عاقلته وان جنى على ذمى عدا فدية في ماله وخطا فهي على عاقلته وان جنى على عبد عمد أو خطأ فقيمة في ماله وماهر في جنايته على الذمى والحر المسلم عمد أو خطأ فقيها اذا مات مرتدا او ماله جنى غيره عليه وهو مرتد فلا يقدر مسلمانا وفيه ثلث خمس دية الحر المسلم وما ذكرنا من رجوع ضمير في ماله العمد والخطا في الجناية منه على غيره هو الصواب بخلافهما من غيره عليه فلا يقدر مسلمانا كما هو وقول الشارح يحتمل الصادرين منه أو عليه فيه نظرا فاده عب طي الصواب قصر كلام المصنف على الجناية منه فهو كقول ابن الحاجب ان تاب قدر جانيه مسلم في القود والعقل اه ونحوه لابن شاس وابن عرفة وغير واحد ولا يصح تعميمه في الجناية منه وعليه اذا لا يقدر مسلمانا في الجناية عليه وتقسم ان المعترف الضمان وقت الاصابة والموت ولذا قال ابن الحاجب بعد ما تقدم والجناية عليه تقدمت وقال ابن شاس لو قطع يده ثم عاد للاسلام فدية يديه الدين الذي ارتد اليه من مجوسى أو كلبى ابن

(قوله وقوعها) أى الجناية (قوله عنده) أى ابن القاسم (قوله جنايته) أى المرتد (قوله وان جنى) أى المرتد (قوله عليه) أى الحر المسلم (قوله وان جنى) أى المرتد (قوله فديته) أى الذمى (قوله في ماله) أى المرتد (قوله فهي) أى دية الذمى (قوله على عاقلته) أى المرتد (قوله وان جنى) أى المرتد (قوله فقيته) أى العبد (قوله في ماله) أى المرتد (قوله اذا مات) أى المرتد (قوله عليه) أى المرتد (قوله وفيه) أى قتل المرتد (قوله منه) أى المرتد على غيره (قوله فهو) أى كلام المصنف (قوله تعميمه) أى كلام المصنف

(قوله اذا جرح) بضم فكسر المرتد (قوله ان قتل) بضم فكسر اى المرتد (قوله وله) اى المرتد (قوله ولو جرحه) اى المرتد (قوله وأجاب) اى ع (قوله حدا) بفتح الحاء المهملة قيد فى قتل (قوله ولا تقبل) اى توبته قبولاً مستقطاً لانه فلا ينافى حداً (قوله اذ لا تعلم توبته باطناً) بضم الناء فيه ان قتله حكم ظاهر فالقياس قبولها ظاهر ولا سيما ان رسول الله تعالى صلى الله تعالى عليه وسلم قال أمرت ان اتقاتل الناس حتى يقولوا ٤٧٠ لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها وحسابهم

على الله عز وجل (قوله الزنديق) اى حقيقته شرعاً (قوله يظهر) بضم فسكون فكسر (قوله ويسر) بضم فكسر (قوله الاولى) بضم الهمز (قوله قبلت) بضم فكسر (قوله أخذ) بضم فكسر (قوله على دين) بكسر الهمزة (قوله قتل) بضم فكسر (قوله قلت) اى قال ابن عرفة (قوله هذا) اى عدم قبول توبته ان أخذته على دين أخفاه (قوله انه ان أتى تاباً الخ) بيان ما يتقدم من (قوله لا تقبل توبته) اى الا أتى تاباً (قوله قال) اى ابن شاس (قوله قلت) اى قال ابن عرفة (قوله وهو) اى عدم قبول توبته من أتى تاباً (قوله دليل) اى مدلول (قوله من قوله الخ) بيان ما (قوله وان ظهر الخ) مفهومه ان لم يظهر ذلك وانما أتى تاباً بزرعه فلا تقبل توبته (قوله قبلت) بضم فكسر (قوله وهو) اى عدم قبول توبته من أتى تاباً

القاسم اذا جرح عبداً أو خطأ فعقل جراحته للمسلمين ان قتل وله ان تاب وعقد جراحته كخطئه لا يقاد منه ولو جرحه عبداً ونصراني فلا قودله لانه ليس على دين يقر عليه وفيه العقل اه وماذ كرم من كون دية يديه الدين الذى ارتد اليه هو قول شخصون وقول ابن القاسم خلافه وهو الذى درج عليه المصنف سابقاً وقد اعتد ع (جعل ضمير فيه ما للجناية له وعليه وعارضه بما تقدم ان دية المرتد ثلث خمس وأجاب بأن ما تقدم فيمن لم يتب وما هنا فيمن تاب واطال فيه وكله خيط قد علمت عدم صحته وقد اقتصر على كلام ابن شاس وابن الحاجب اه وتبعه الثانى (وقتل) بضم فكسر الشخص المظهر للاسلام (المستسر) بكسر السين المهملة الاخيرة اى الخفى الكفر حداً (بلا استنابة) أى بلا طلب توبته ولا تقبل ان تاب اذ لا تعلم توبته باطناً فى كل حال (الآن يجيى تاباً) قبل الظهور عليه فتقبل توبته ولا يقتل ابن عرفة الزنديق من يظهر الاسلام ويسر الكفر ان ثبتت زندقته باقراره وقال أبو ب نبي قبول توبته طريقان الاولى قبولها اتفاقاً وقال المتسلي ان أتى تاباً قبلت توبته وان أخذ على دين أخفاه قتل ولا يستتاب قلت هذا مقتضى ما تقدم لسخنون في شاهد الزور انه ان أتى تاباً لا يعاقب الثانية لا تقبل توبته كالأول طاع عليه عزاه ابن شاس لبعض أصحابنا قال وهو شاذ بعيد قلت وهو دليل ما حكى الباجى عن محمد من قوله وان ظهر كفره من زندقته أو كفر برسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تاب قبلت توبته وهو ظاهر لفظ الجلاب لا يستتاب الزنديق ابن زرقون وفى المبسوط الخزرجى وابن ابى حازم ومحمد بن مسلمة لا يقتل من امر ديناً حتى يستتاب والاسرار فى ذلك والظاهر سواء قلت وبه أفتى ابن ابى اية (و) اذا قتل الزنديق (قوله لوازته) المسلم عند ابن القاسم وأكثراً أصحاب الامام مالك رضى الله تعالى عنهم وكذا ان مات بلا قتل ابن الحاجب لا يقتل الزنديق اذا جاء تاباً على الاصح بخلاف من ظهر عليه ابن شاس لانه اذا ظهر عليه لم يخرج بما ابدع عن عادته ومذهبه فان التهمة عند الخوف عين الزندقة ويقتل ولا يستتاب ويكون ميراثه لورثته المسلمين وكذلك من عبد شمساً أو قرأ أو حجراً أو غير ذلك مستسراً به مظهر الاسلام فظهر عليهم وهم يقررون بالاسلام وهم بمنزلة المنافقين على عهد النبي صلى الله عليه وسلم الخط يعنى أن مال الزنديق لو ارثه وهذا اذا تاب وأما ان لم يتب فلا قاله ابن بكير فى احكام القرآن (وقبلت) بضم فكسر (عذر) بضم فسكون اى اعتذار (من) اى الكافر الذى (أسلم) ثم ارتد (وقال) فى اعتذاره (أسلمت عن ضيق) كخوف قتل أو حبس أو ضرب أو أخذ مال ظناً (ان يظهر) ما اعتذره به بقرينة ولم يستمر على الاسلام بعد زوال ما اعتذره به فان لم يظهر أو استمر عليه بعده فلا يقبل ويستتاب ثلاثة أيام فان لم يمت ولم يتب فيه يقتل ابن عرفة

قلت (اى قال ابن عرفة قوله وبه) اى استواء الاسرار والظاهر فى قبول التوبة صلة أفتى (قوله واذا قتل) ابن بضم فكسر (قوله لا يقتل) بضم الياء وفتح التاء (قوله يظهر) بضم فكسر اى اطلع (قوله لانه) اى الزنديق (قوله ابداه) اى أظهره (قوله التهمة) بفتح التاء اى التستر والظاهر اطاعة له (قوله فظهر عليهم) بضم فكسر (قوله فان لم يظهر) اى ما اعتذره به مفهوم ان لم يظهر (قوله أو استمر) اى على الاسلام (قوله بعده) اى زوال ما اعتذره به

(قوله أكره) بضم الهمز (قوله على الاسلام) اي فأسلم ثم ارتد (قوله ضيق) بضم فسكسر مثقلا (قوله على) بشد الياء (قوله عرف) بضم فسكسر (قوله انه) اي اسلامه (قوله يعذر) بضم الياء وفتح الدال (قوله ويقتل) بضم الياء وفتح التاء (قوله علم) بضم العين (قوله ان ذلك) اي اسلامه (قوله كما قال) اي من أسلم ثم ارتد ٤٧١ (قوله أصبغ) ي قال (قوله الى) بشد الياء (قوله فهذا) اي الذي أقام على الاسلام بعد ذهاب خوفه ثم ارتد (قوله يقتل) بضم الياء وفتح التاء (قوله وجوبا أبدا) بيان حكم إعادة مأومه (قوله مالك) اي قال (قوله أبدا) صلا أعادوا (قوله عليه) اي النصراني (قوله بذلك) اي اظهروه الاسلام وصلاته اماما (قوله فلا سبيل اليه) اي يقتل أو غيره (قوله عرض) بضم فسكسر (قوله يسلم) بضم فسكسون فسكسر (قوله يقتل) بضم فسكسر (قوله لانه) اي مالكارضي الله تعالى عنه (قوله فعليه) اي النصراني (قوله بذلك) اي مجونه وعبدته بالصلاة (قوله وقال) اي الاخوان (قوله ذلك) اي الصلاة (قوله على قولهما) اي الاخوين (قوله اظهر) خبر بترقية (قوله وتفرقة) اي سحنون (قوله استحسن) خبر بترقية (قوله استحسن) خبر بترقية (قوله عدت) بضم فسكسر (قوله العين) وشدد الدال (قوله يستتاب عليه) نعت اسلام (قوله أن لا أعاده عليهم) خبر القياس (قوله يجب) بضم الياء (قوله أمر) بضم فسكسر (قوله والا) اي وان لم يصل (قوله قتل) بضم فسكسر (قوله ترك) بفتح مثقلا اي نطق بالشهادتين (لم يوقف) بضم التحتية وفتح القاف اي بطلع (علي) بقية (الدعائم) بفتح الدال المهملة واهمال العين والهمز جمع دعامة بكسر الدال اي أركان الاسلام وهي الصلاة والزكاة والصيام والحج ولما أوقف عليها ارتد وهذا في الطارئ على بلاد الاسلام ولم تطل اقامته بها وأما المولود ببلاد الاسلام والطارئ عليه الذي طالت اقامته بها حتى علمها ثم نطق بالشهادتين ثم رجع فهذا امر تد لان نقطه بهما وهو عالم بالاركان رضاهما والتزامهما كما يفيد كلام التوضيح وابن مروزق الناصر انما كان التزام الدعائم ركلا لان

القياس (قوله يجب) بضم الياء (قوله أمر) بضم فسكسر (قوله والا) اي وان لم يصل (قوله قتل) بضم فسكسر (قوله ترك) بفتح مثقلا اي نطق بالشهادتين (لم يوقف) بضم التحتية وفتح القاف (قوله بها) اي ببلاد الاسلام (قوله بها) اي أركان الاسلام

الايمان تصديق الرسول صلى الله عليه وسلم فيما علم بحجته به ضرورة ومنه أقوال الاسلام
 وأعماله المبني هو علمه ان لم يلتزمها لم يصدق بها فلم يكن مؤمنا ولا مسلما وهذا لا بد منه الا
 أن ظاهر كلام النحوي كفاية الايمان بها اجالا بأن يصدق بأن سيدنا محمد از رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وهذا يتضمن التصديق بجميع ما جاء به اجالا وذكر التيطي انه لا بد من
 التصديق به انقصيلا أفاده الخرشى العدو يمكن الجمع بأن مراد النحوي انه يكفي في اجراء
 الاحكام اذ اقامت عقب تشهده في غسل ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين ويورث وهذا
 لا يناق انه اذا رجع قبل الوقوف على الدعاء يقبل عذره ولا يقتل وشبه في التأديب فقال
 (ك) شخص (ساحر) بالتنوين (ذى) نعت ساحر فيؤدب (ان لم يدخل) بضم التحتية وكسر
 الخاء المعجمة الساحر الذي يسحره (ضرا على مسلم) ومفهوما انه ان أدخل بسحره ضررا على
 مسلم وظاهره اى ضرر فانه يقتل انقضه العهد الا أن يسلم الخرشى يؤدب الساحر الذي اذا
 سحر مسلما ولم يدخل عليه ضررا بسحره فان ادخل عليه ضررا به فانه يقتل انقض عهده ولا
 يقبل منه الا الاسلام كن سب النبي صلى الله عليه وسلم وظاهره اى ضرر كان الباسي فان سحر
 أهل الذمة فانه يؤدب الا ان يقتل أحد منهم بسحره فيقتل به وبعبارة ينبغي انه ان أدخل
 بسحره ضررا على مسلم ان يحرق فيسه حكم من نقض عهده فيخير الامام فيه بين قتله واسترقاقه
 وضرب الجزية عليه ولا ينعين قتله وان نقله الشارح عن الباسي ابن عرفة ان كان الساحر
 ذميا فقال الامام مالك رضي الله تعالى عنه لا يقتل الا أن يدخل بسحره ضررا على مسلم فيكون
 نقضا لعهد لا تقبل منه توبة غير اسلامه وان سحر أهل ذمته أدب الا ان يقتل أحد منهم
 فيقتل به وقال سحنون في العتبية يقتل الا ان يسلم الباسي ظاهر قول سحنون انه يقتل بكل
 حال الا أن يسلم خلاف قول مالك لا يقتل الا أن يؤذى مسلما أو يقتل ذميا ومن لم يباشر على
 السحر وجعل من يعمل له في الموازية يؤدب أدبا شديدا (وأسقطت) الردة عن المكلف
 (صلاة وصياما وزكاة) وخالفها قبل ارتداده أو في مدته بمعنى أبطأت ثوابها ولم يفعلها
 بمعنى أسقطت تعلقها بذمته ووجوب قضائها الا الحج فيجب عليه فغله بعد رجوعه للاسلام
 لان وقته العمر كما والا الصلاة التي رجع للاسلام وقد بقي من وقتها ما يسع ركعة فيلزمه فعلها
 ولو خرج وقتها الخطأ اى أبطأت الصلاة والصيام والزكاة التي تعلقت بالمرتد من حين ارتداده
 الى حين رجوعه الى الاسلام سواء كان فعل ذلك أو لم يفعل فان كان فعله فغنى الاسقاط
 الابطال واحباط الثواب وان كان لم يفعل فعنا ابطال تعلقه بذمته ووجوب قضائه وسواء
 وجب ذلك قبل ارتداده أو أدركه وقت وجوبه وهو مرتد ولو صلى صلاة ثم ارتد في وقتها ثم
 رجع الى الاسلام ووقتها باقية بحيث يسع ركعة منها الزمته فقله أبو الحسن وأسقطت حجة تقدم
 قبلها بمعنى ابطال ثوابه والا كفاية في حجة الاسلام فان رجع للاسلام فيجب فعله على المشهور
 لان وقته متسع لآخر العمر فيجب عليه بخطاب مبتدأ كما يجب عليه الصلاة والزكاة والصيام
 فيما بقي من عمره قاله أبو الحسن وقبل لا يجب عليه استئناف الحج ولو ارتد وهو محرم بطل
 احرامه قاله في النوادر فان كان تطوعا فلا يلزمه قضاءه وان كان فرضا لزمه استئنافه ويفهم
 من كلامهم انه لا يلزمه قضاء ما أفسده من حج أو عمرة قبل ارتداده لسقوطه عنه به والله أعلم

(قوله علم) بضم العين (قوله
 ومنه) اى ما جاء به (قوله
 هو) اى الاسلام (قوله
 يلتزمها) اى الاركان (قوله
 فانه) اى الساحر الذي
 الذي أضرب مسلما بسحره
 (قوله فان سحر) اى الذي
 (قوله يقتل) اى الذي
 الذي سحر ذميا (قوله
 الردة) مفسر فاعل اسقط
 (قوله والا كفاية) عطف
 على نوابيه (قوله فعله) اى
 الحج

(و) اسقطت الردة (نذرا) نذره على نفسه قبل ارتداده فلا يلزمه وفاؤه به - درجوعه للاسلام
 (و) اسقطت الردة (عينا) حلقها قبل ارتداده (ب) باسم (الله) تعالى أو صفة غير الفعلية فإذا
 حنث فيها فلا يكفرها (أو) عينا (ب) تعليق (عتق) على فعل شيء أو تركه فان حنث فيها فلا يلزمه
 العتق الحط وظاهره والمدونة كان المخلاف بعنة معينة أم لا وخصه ابن السكاتب بغير المعين
 قال وأما المعين فيلزمه لأنه تعلق به حق انسان معين قبل ردة فلا يسقط عنه كما يلزمه تدبيره ابن
 يونس ويظهر لي ان تدبيره كعتقه وطلاقه وذلك بخلاف أيمانه لا ترى ان النصرا في يلزمه
 تدبيره اذا سلم ولا يلزمه عينه فكذلك المرتد أبو الحسن كان ابن يونس قال سواء كانت عينه
 بعنق عبد معين أو غير معين فانما تسقط وتعدم الخلاف في ذلك اهـ وأشار الى ما نقله عن
 عباس ونصه اخذوا في عينه بالعتق التي أسقطها الرداد هل ذلك في غير المعين أم لا المعين
 فيلزم كالمدر وقيل المعين وغيره سواء اهـ (أو) بتعليق (ظهار) الحط وكذا الظهار الجرد
 عن اليمين أبو الحسن يتحصل في الظهار الجرد واليمين بالظهار ثلاثة أقوال أحدها أنه ما
 لا يسقطان قاله محمد في اليمين بالظهار فأحرى الظهار الجرد والثاني يسقطان وهو الذي - كما -
 عباس عن بعض شيوخه والثالث يلزم في الجرد ولا يلزم في اليمين وهو الذي اختصر عليه أبو
 محمد المدونة فإذا حنث في الظهار الجرد بالوطء وتخلدت الكفارة في ذمته فحكمه حكم المعتق
 بصفة أي يسقط وبسبب الخلاف في الظهار هل النظر الى ما فيه من التعريض في شبهه الطلاق
 أو الى ما فيه من الكفارة فلا يلحق بالطلاق اهـ اللغوي ليس الظهار كالطلاق لان الخطاب في
 الطلاق موجه الى الزوجين وفي الظهار يتوجه الى الزوج خاصة اهـ وظاهر الام ان الظهار
 الجرد يسقط بالردة ونص ابن القاسم والمرتد اذا ارتد وعليه أيمان بالعتق أو عليه ظهار
 أو عليه أيمان بالله تعالى قد حلف به ان الردة تسقط عنه ذلك اهـ وأما أيمانه بالطلاق فلم
 ينص ابن القاسم عليها في المدونة لكن كلامه يقتضي ان مذهب ابن القاسم فيها الاسقوط
 لأنه قال فيها واذا ارتد وعليه عين بالله أو بعنق أو ظهار فالردة تسقط ذلك عنه وقال غيره
 لا تخرج ردة احصائه في الاسلام ولا أيمانه بالطلاق اهـ (و) اسقطت الردة (احصانا)
 تقدم من الزوجين في حال اسلامهما فن ارتد منهما زال احصائه ولا ينزل احصان الآخر الذي
 لم يرتد كما يظهر من لفظ المدونة وهو الردة تزيل احصان المرتد من رجل أو امرأة وبأنتقان
 الاحصان اذا ارتدا ومن زنى منهما بعد رجوعه للاسلام وقبل احصائه فلا يرجع ابن عرفة
 لو ارتد فاصدا زالة احصائه ثم أسلم فزنى فانه يرجع معاملة له بنية قبضه مقصوده محضون لا تسقط
 الردة حد الزنا لأنه لا يشاء من وجب عليه حد أن يسقطه الأسقطه برده ابن يونس
 ظاهر هذا خلاف المدونة وأنا استحسن انه ان علم منه انه انما ارتد ليسقط الحد فاصد ذلك
 فانه لا يسقط عنه وان ارتد بعد ذلك تسقط عنه (و) اسقطت الردة (وصية) تقدمت في ق عن
 المدونة ان بطلانها انما هو اذا عماد على ردة فانتظره الحط صدرت منه حال ردة فلا تخرج
 من ثلثه وان كان له أم ولد فخرج من رأس ماله وما عتقه أو أعطاه لغيره قبل ردة فانه
 لا يطل والظهار ان وقفه لا يطل كعتقه والله أعلم ابن عرفة في ثالث كتابها ان راجع
 الاسلام وضع عنه ما كان لله تركه من صلاة وصوم وزكاة وسدوما كان عليه من نذر أو عي

(قوله) أي ارتداد (قوله)
 أيمانه بفتح الهمزة (قوله)
 وهو أي اللزوم في الجرد
 لافي اليمين (قوله) من
 التعريض أي التضييق
 بيان ما (قوله أيمان) بفتح
 الهمزة (قوله فيها) أي
 أيمان الطلاق (قوله لأنه)
 أي محضون (قوله فيها)
 أي المدونة (قوله غيره)
 أي ابن القاسم (قوله)
 وهو أي لفظها (قوله علم)
 بضم العين (قوله بطلانها)
 أي الوصية (قوله وقفه)
 أي تعديسه (قوله وضع)
 بضم فس كسر أو بفتح
 أي رجوعه للاسلام (قوله)
 من صلاة الخ (قوله ما
 قوله من نذر الخ) بيان ما

(قوله ومن لفظها) اي المدونة خبر مقدم (قوله يسلم) بضم فسكون فكسر (قوله عياض) اي قال (قوله فضل) اي قال (قوله هذا) اي واكثر الروايات الخ (قوله قلت) اي قال ابن عرفة (قوله وتبعيته) اي غير المراهق (قوله لاولهما) اي الابوين (قوله ونقل) عطف على معروف (قوله لا عرفه) خبر نقل (قوله فاقروهم) اي تركهم على دينه الاصل (قوله عليه) اي الاسلام (قوله وهو) اي اسلامهم وجبرهم عليه (قوله الولد) مفسر فاعل ميز (قوله منه) ٤٧٥ اي المميز (قوله منه) اي الاسلام (قوله

ولو اسلم) اي المراهق (قوله

فان اسلم) اي المراهق بعد

بلوغه (قوله اخذته) اي

ارثه الموقوف (قوله والا)

اي وان لم يسلم (قوله ورد)

بضم الراء اي الموقوف

(قوله بعثير) بضم الباء

وفتح الباء (قوله عليه) اي

الاسلام (قوله عنه) اي

الاسلام (قوله وقف)

بضم فكسر (قوله اسلم)

اي الولد (قوله ورثه) اي

الولد اباه (قوله والا) اي

وان لم يسلم (قوله وكان)

اي الموقوف (قوله المسلمين)

اي من ورثة الاب (قوله

فلا يتجهل) اي الولد (قوله

أخذه) اي الموقوف (قوله

لانه) اي اسلامه قبل

احتماله (قوله ليس

باسلام) اي معتبر (قوله

انه) اي الولد (قوله لو

رجع) اي عن اسلامه

(قوله اكره) بضم الهمز

اي الولد بغير القتل (قوله

ولا يقتل) بضم الباء وفتح

الهاء اي الولد (قوله لثلاث)

اي قوله لا يسلم (قوله

اسلامه) اي الولد قبل بلوغه (قوله لانه) اي الولد (قوله فان كان معه

أبوه) مفهوم ان لم يكن معه أبوه (قوله لانه) اي الصغير (قوله لأب معه) حال (قوله يحكم) بضم الياء وفتح الجاء والهاء خبر

الصغير (قوله المسلم) فاعل ملك المضاف لقوله (قوله أو ينيته) اي السابى (قوله اسلامه) اي الصغير المسيء مفعول بنية

المضاف لقوله وهذا قول ثان (قوله اختلف) بضم التاء (قوله يحكم) بضم الياء وفتح الكاف (قوله باسلامه) اي الصغير

الصغير ولده مطلقا ومن اعظمها والنصراني يسلم وولده صغيرهم مسلمون قاله صنفون واكثر
الرواة انهم مسلمون باسلام أبيهم عياض فضل هذا يدل على ان من الرواة من قال ليس اسلام
أبيهم اسلاما منهم وان كانوا صغارا قلت وقال ابن بشير اسلام الابوين اسلام لاولادهما
الصغار وامان ميز فهل يكون اسلامهما اسلاما قولان قلت وقال النعمي ان كان الصغير
في سن من لا يميز فهو يسلم باسلام أبيه وان عقل دينه فلا يكون مسلما باسلام أبيه قلت في تبعية
الصغير غير المراهق لا ييه في اسلامه وكفره دون أمه وتبعيته لاولهما اسلاما معروف المذهب
ونقل الصقلي عن ابن وهب ونقل بعضهم تبعيته لأمه كالحرية لا عرفه في المذهب وفي
نكاحها الثالث من اسلم وولده صغيرا فاقروهم حتى بلغوا اثني عشرة سنة وشبهها نأبوا الاسلام
فلا يجبرون عليه وقال بعض يجبرون وهم مسلمون وهو مذهب أكثر المذنبين وشبهه في الحكم
باسلام الولد باسلام أبيه فقال (كان) بفتح الهمز وسكون النون حرف مصدرى صلته (ميز)
بفتحات مثقالا الولد الذي اسلم أبوه فيحكم باسلامه تبعالا ييه واستثنى المراهق منه فقال (الا)
المميز (المراهق) بضم الميم وكسر الهاء اي المقارب للبلوغ حال اسلام أبيه فلا يحكم باسلامه
تبعالا ييه (و) الا المميز غير المراهق وقت اسلام أبيه (المتروك) جبره على الاسلام (لها) اي
المراقة (فلا يجبر) بضم التحتية وفتح الموحدة على الاسلام (بقتل ان امتنع) منه ومفهوم
بقتل جبره بغيره (و) ان مات أبوه الذي اسلم (يوقف) بضم التحتية وفتح القاف يمد دل ونائب
فاعل يوقف (ارثه) اي المراهق من أبيه ولو اسلم حتى يبلغ فان اسلم أخذه والاولد ورثته أبيه ولم
يعتبر اسلامه قبل بلوغه هذا لعدم جبره عليه بالقتل اذا بلغ ورجع عنه فيها الامام مالك رضي
الله تعالى عنه من اسلم وولده مراهق من أبناء ثلاث عشرة سنة وشبهها ثم مات الاب ووقف ماله
الى بلوغ ولده فان اسلم ورثه والا فلا يرثه وكان للمسلمين ولو اسلم الولد قبل احتلامه فلا يتجهل
أخذه حتى يتجهل لانه ليس باسلام الا ترى انه لو رجع الى النصرانية كره على الاسلام ولا يقتل ولو
قال الولد لا اسلم اذا بلغت فلا أنظر لذلك ولا بد من إيقافه الى احتلامه الصقلي وقيل اسلامه
اسلام وله الميراث لانه لو رجع الى النصرانية يجبر على الاسلام بالضرب حتى يسلم أو يعوت فإفاده
ابن عرفة (و) ان سبي مسلم بجوسيا صغيرا (حكم) بضم فكسر (باسلام) مجوسى صغير
(مسبي) بفتح فسكون فكسر اي مأسور (تبع الاسلام سايه ان لم يكن معه) اي المسيبي
(أبوه) اي المسيبي فان كان معه أبوه فلا يحكم باسلامه تبع الاسلام سايه لانه تابع لايه ابن
عرفة والصغير المسيبي لا اب معه يحكم باسلامه بمجرد ملكه المسلم أو ينيته اسلامه ابن رشد
اختلف في الصغير المسيبي وليس أبوه معه فقيل يحكم باسلامه ملكا سبيده اياه قاله ابن دينار

اسلامه) اي الولد قبل بلوغه (قوله اسلام) اي معتبر (قوله وله) اي الولد قبل بلوغه (قوله لانه) اي الولد (قوله فان كان معه

أبوه) مفهوم ان لم يكن معه أبوه (قوله لانه) اي الصغير (قوله لأب معه) حال (قوله يحكم) بضم الياء وفتح الجاء والهاء خبر

الصغير (قوله المسلم) فاعل ملك المضاف لقوله (قوله أو ينيته) اي السابى (قوله اسلامه) اي الصغير المسيء مفعول بنية

المضاف لقوله وهذا قول ثان (قوله اختلف) بضم التاء (قوله يحكم) بضم الياء وفتح الكاف (قوله باسلامه) اي الصغير

ورواه معن عن الامام مالك رضى الله تعالى عنهما وقيل حتى ينويه به سيده قاله ابن وهب

(قبوله بأن اشتهر بالخ) تصویر

پندر (قوله ترکوها) ای

اساتہ (قولہ نکا-ہا) ای

المذوبة (قوله وفيرة) ای
النكاح (قوله منها) ای

المدينة سان غره (قوله يعلم)

بضم الیاء (قوله ولا یدری)

بضم الياء ورفع الراء (قوله

ويوقف) بضم الياء وفتح
الضاد (قوله) بضم القاف

الغاب (قوله ويسمى) بسم
الما، وفتح الكاف (قوله

اگر اہل ای کالاسیر علی

الكفر (قوله كان) ای

کلاسیر (قولہ اکبرہ) بضم

الهمز وكسر الراء (قوله
ك) (قوله) (قوله)

ذکر (۱) فصاحتی بخیر الاتی

(قوله أوحى) بضم الهمز

و کسرا بقاء الخ فصل مخرج

انسانا ذکر الم یوح الیه

بشرع (قوله امر) بضم

فلسفہ (فولجیٹا) بھیم
فلسفہ (فولجیٹا) بھیم

(قوله كذلك) اي النبي في

(قوله كذالك) اي النبي في
انه انسان ذ كر اوحى اليه بشرع (قوله الا انه) اي الرسول (قوله كذالك) اي النبي في شرط الاجماع (او
(قوله بسبب) صله عرض (قوله من ذ كر) بضم فكسر اي المجموع على نبوته او ملكيته (قوله خلق) بفتح فسكون (قوله اوراق)
بضم ثين (قوله دين) بكسر الدال (قوله دينه) بكسر الدال (قوله عرضه) بكسر فسكون (قوله ربيع) اي قال (قوله فيه) صله
قال (قوله ما) اي كلاما مفعول قال (قوله فيه نقص) صفة ما (قوله يقتل) بضم الياء وفتح التاء اي القاتل والجملة خبر من
اوحى اليه (قوله وجعل) اي ربيع (قوله من أمثله) اي ما فيه نقص

(قوله حكمه) اى سائب من ذكر (قوله وهى) اى عبارة عياض (قوله أسد) اى أكثر فائدة من عبارة المصنف لافادة عبارة عياض سقوط قتله بحجة تائبها (قوله نهد) بضم فكسر (قوله ولم يكن سببه كفرا) اى صريحاً برسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله والا) اى وان لم ينكر ما شهد به عليه ولم يقب او كان سببه كفراً (قوله فهو) اى السائب (قوله كافر) اى مقتول على الكفر فلا يغسل ولا يصلى عليه ولا يدفن في مقبرة المسلمين (قوله كذا العياض في الشفاء) ٤٧٧ نصه في قتل حدا ولا يحكم

عليه بالكفر الا ان يكون متعادياً على قوله غير منكر له ولا مقلع عنه فهذا كافر وقوله اما صريح كافر كالكذب ونحوه أو من كلمات الاستهزاء والذم فاعتراه به او ترك توبته منه ادبيل استحلاله لذلك وهو كافر أيضاً فهذا كافر بلا خلاف قال الله تعالى في مثله يحلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر الآية قال اهل التفسير هى قولهم ان كان ما قال محمد حقاً الحسن شر من الخير وقيل بل قول بعضهم ما مثلنا ومحمد الاول القاتل سمن كبسك يا كاك واتق رجعتنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل وقد قيل ان قاتل مثل هذا ان كان مستمراً به فان حكمه حكم الزنديق يقتل ولانه قد غير دينه وقد قال صلى الله عليه وسلم من غير دينه فاضربوا عنقه ولان لحكم النبي صلى الله عليه وسلم

(أو نسب اليه) اى المذكور (ملا يابق بمصعبه) بفتح الميم وسكون النون وكسر الصاد المهملة اى مقامه (الشريف) كذا هـ في تبليغ الرسالة أو في حكم بين الناس (على طريق الذم) له واصله للبيان (أو قيل بحق رسول الله) صلى الله عليه وسلم (فاعد) أو شقه أو دغا عليه فقيل له ما تقول يا عدو الله فقال أشد من الاول (وقال أردت برسول الله) الذى له منه (العقرب) مثلاً وجواب ان سب الخ (قتل) بضم فكسر (ولم الاول ولا) يستتب (قتل) حدا (طى) عبارة عياض في الشفاء حكمه حكم الزنديق وهى أسد وحمل كون قتله حدا لا كقرا اذا تاب أو أنكر ما شهد به عليه ولم يكن سببه كفراً والافهوه كافر كذا العياض في الشفاء وتنفعه توبته فيما بينه وبين الله تعالى وان كانت لا تنقطع عنه الحد كسائر الحدود وفائدة كون قتله حدا تغيبه والصلاة عليه ودفعه في مقبرة المسلمين وارثه قاله عياض البناني ما ذكره المصنف من قوله وان سبه الى آخر الباب زيادة على ابن الحاجب لخصه من الشفاء ولو اختصرة جله لا يكفاه قوله وان تنقص معصوما وان يتعريض أو باستخفاف بوجهه قتل والله اعلم واستثنى من قوله قتل في كل حال فقال (الآن) بفتح فسكون حرف مصدرى صلته (يسلم) بضم التحتية وسكون السين وكسر اللام السائب (الكافر) اصاله لقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينحسروا يغفر لهم ما قد سلف وقوله صلى الله عليه وسلم الاسلام يجب ما قبله ويقتل السائب المسلم او الكافر ان ظهر من حاله انه اراد دمه او لم يظهر منه شيء بل (وان ظهر) من حاله (انه لم يرد) بضم فكسر اى يقصد بسببه (ذمه) وسبه اما (بلهل اوسكر) بهرام وافق ابو الحسن التائيسى يقتل من شتم في سكره للظن به انه يفعل في صحوه ولان قتله حد والسكر لا يسقما شيأ من الحدود (أو) سب (أمور) بفتح القوقية والهاء وكسر الواو مثله اى توسع ومبالغة (في) كثرة (كلامه) وقوله من اقبحته وعدم ضبطه وعجزه فلا يذمر بالجهل ولا بدعوى زلل اللسان عياض من اضاف الى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم الكذب بما باعه أو أخبر به أو سبه أو استخف به أو باحدهم من الانبياء أو آزرى عليهم أو آذاهم فهو كافر باجتماع وكذا يكفر من اعترف بنبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ولكن قال كان اسود او مات قبل ان يلحقى او ليس كان بمكة والحجاز او ليس بقرشي لان وصفه بغير صفته المألومة نفي له وتكذيب به ثم قال وحكم من سب انبياء تعالى وملائكته واستخف بهم او كذبهم او انكرهم حكم من سب نبينا محمد صلى الله عليه وسلم على مساق ما قدمناه وهذا كله فيمن حقق كونه من الملائكة والنبين يكبريل ورضوان والزبانية ومنكرو وكبير فاما من لم تثبت الاخبار

في الحرمة من به على امته وساب الحرم من امته يحد فبكانت العقوبة لساب صلى الله عليه وسلم القتل اعظم قدره وشرف منزلته على غيره (قوله وتنفعه) اى سائب النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فيما بينه وبين الله تعالى) اقول الله تعالى قل للذين كفروا ان ينحسروا يغفر لهم ما قد سلف (قوله وان كانت) اى توبته الخ حال (قوله كسائر) اى باقى (قوله لما) بكسر الهمزة وشدة الميم (قوله يفعل) اى الشتم (قوله يلغى) بضم لغيم بضم لغيم (قوله ثم قل) اى عياض (قوله حقق) بضم فكسر مثقلاً (قوله منكر) بضم فسكون ففتح

(قوله يجمع) بضم فسكون ففتح (قوله كهاريث) عثناة (قوله آسمة) بجملة الهمز وكسر السين وخفة المثناة (قوله سنان) بكسر السين وفتح السين مخففا (قوله من ذكر) بضم فكسر اى المحقق نيوتن هم او لم يكن هم (قوله تنقصهم) بفتحات مثقالا (قوله منكر) بضم فسكون فكسر (قوله زجر) بضم فكسر (قوله ثم قال) اى عياض (قوله أود ينه) بكسر الدال (قوله عرض) بفتح طر يق سبه (قوله طر يق سبه) اضافته للبيان (قوله الغض) بفتح الغين وشده

بتعيينه ولم يجمع على كونه من الملائكة أو الانبياء كهاروت وماروت وإسمان وذو القرنين وهما وأسامة وخالد بن سنان فليس حكمهم ساوياً والكاثر بهم بحكم من ذكر اذ لم تثبت لهم تلك الحُرمة لكن يؤدب من تنقصهم وأما من كفر بربهم أو ملكيتهم فان كان من أهل العلم فلا حرج عليه وان كان من العوام زجر عن الخوض فيه وقد ذكره المؤلف الكلام في مثل هذا ثم قال من نسب النبي صلى الله عليه وسلم أو عابه أو عاب به أو نقص في نفسه أو نسب به أو دينه أو خصاله أو عرض به أو شبهه بشئ على طريق سبه والازدراء عليه أو التمهيد لغيره أو الغرض منه والعيب فهو سابه وحكمه حكم الساب يقتل لانه متفق فصار من فصول هذا الباب على هذا المقصد ولا يخفى فيه نصريحاً كان أو لم يكن ويحاو ذلك من نسب اليه ما لا يليق بعنصره على طريق الذم فهو روقول الامام مالك رضي الله تعالى عنه في هذا كما قتله حدا لا كفر ولا تقبل توبته ولا تنفعه استقامته وقيته وهذا النما مع انكاره لما شهد به عليه أو مع اظهار التوبة منه والاقلاع عنه وأما من سبه مستحلاً فلا شك في كفره وكذا من كان سبه في نفسه كفراً كشكذبه أو تكفيره وكذلك من لم يظهر التوبة واعترف بما شهد به عليه وصمم فهذا كافر بقوله واستحلاله حكمة الله تعالى وحرمة نبيه صلى الله عليه وسلم فيقتل كفراً بلا خلاف والذي اذا صرح بسب النبي صلى الله عليه وسلم أو عرض به أو استخف بقدره أو وصفه بغير الوجه الذي كفر به فلا خلاف عندنا في قتله ان لم يسلم لان الاسلام يجب ما قبله ثم قال عياض ان كان القائل لما قاله في جهته صلى الله عليه وسلم غير فاصد السب والازدراء ولا معتقده وتسليم في حق صلى الله عليه وسلم بكلمة الكفر من اعنه أو سبه أو تكذبه وظهور يدل على جلاله ان لم يتعمده ولم يقصد سبه اما لجهالة جلته على ما قاله أو ضجر أو سكر اضطره اليه أو قلة مراقبته وضبطه لانه وعجزته وتموره في كلامه فيحكم هذا الوجه بحكم الوجه الاول القتل دون توقيف (وفي) قتل (من) اى الشخص المكاف الذي قال (لا صلى الله على من صلى عليه) أى النبي صلى الله عليه وسلم (جواباً) قول من قال له (صل) على النبي صلى الله عليه وسلم لدعائه على الملائكة الذين يصلون على النبي صلى الله عليه وسلم قاله الحارث بن مسكين وغيره وعدم قتله لانه انما قصد الدعاء على نفسه قاله محزون وغيره قولان في الغضب بان وأما غيره فيقتل بلا خلاف عياض ان نطق من الكلام بمشكل يمكن حمله على النبي صلى الله عليه وسلم أو على غيره فهنا مظنة اختلاف المجتهدين فاختلاف أئمتنا فيمن اغضبه غيره فقال صلى الله على النبي فقال لا صلى الله على من صلى عليه فهذا الخلاف في قتله بين محزون والبرقي وأصبخ وبين الحارث بن مسكين وغيره موافق ونص الشافعي اختلاف أئمتنا في رجل اغضبه غيره فقال صلى الله على النبي صلى الله عليه وسلم فقال له الطالب لا صلى الله على من صلى عليه فقتل لمحزون هل هو كمن شتم النبي صلى الله

الخ) بيان كلمة الكفر (قوله بدل بيل حاله) أى القاتل واضافته الاولى للبيان (قوله انه) أى القاتل عليه
(قوله املجهاه) بكسر الهمزة وشد الميم (قوله حالته) أى القاتل (قوله له عاتيه) اى القاتل له (قوله قاتله) أى قتله (قوله
لانه) أى القاتل (قوله قاتله) أى عدم قتله

(قوله قال) أى مخنون (قوله لا) أى ليس كمن شتم النبي صلى الله عليه وسلم واللائكة (قوله إذا كان) أى القاتل (قوله وصفت) يفتح ناء مخاطب السائل (قوله من الغضب) بيان ما (قوله لانه) أى القاتل (قوله مضمهر) بضم فسكون فكسر (قوله لا يقتل) بضم الياء وفتح الناء أى القاتل (قوله لانه) أى القاتل (قوله الناس) أى من أمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم (قوله وهذا) أى قول البرقى وأصبغ (قوله لانه) أى مخنون ٤٧٩ (قوله وليكنه) أى الشأن (قوله كلامه)

أى القائل (قوله عنده)
 أى سحنون (قوله معه)
 أى كلام القائل (قوله
 قصده) أى القائل (قوله
 ولا مقدمة) بضم ففتح
 مثقالاى عليه عطف على
 قرينة (قوله عليها) اى
 القرينة (قوله مراده)
 أى القائل (قوله هؤلاء)
 أى الملائكة والنبیین
 (قوله فحمل) اى سحنون
 (قوله قوله) اى القائل
 (قوله وسبه) اى القائل (قوله
 لمن يصلى عليه الآن) صلاة
 حمل واللام بمعنى على (قوله
 له) اى القائل (قوله الى الصلا
 على النبي صلى الله عليه
 وسلم) (قوله له صاحبيه)
 أى قول البرقى وأصبغ
 لانه انما شتم الناس (قوله
 وعنده) اى قتله (قوله
 وتوقف) بفتح تاء (قوله
 فيه) اى قتله (قوله وسدد)
 أى ابو محمد (قوله تصفیه)
 اى تمییده بضم الهمزة
 (قوله ثم) بضم ثاء فکسر
 (قوله فى ذلك) اى قتله
 (قوله يقتل) بضم یاء

عليه وسلم أوشتم الملائكة الذي يصلون عليه قال لا إذا كان على ما وصفت من الغضب لانه لم يكن
مضرا للمشتهم وقال أبو اسحق البرقي وأصبغ لا يقتل لانه انما شتم الناس وهذا نحو قول سحنون
لانه لم يعذره بالغضب في شتم النبي صلى الله عليه وسلم ولكنه لما احتمل كلامه عنده ولم يكن معه
قرينة تدل على قصد شتم النبي صلى الله عليه وسلم أوشتم الملائكة صلوات الله تعالى وسلامه
عليهم ولا مقدمة يحمل عليها كلامه بل دلت القرينة على ان مراده الناس غير هؤلاء لاجل
قول الآخر صل على النبي صلى الله عليه وسلم فحمل قوله وسبه لمن يصل عليه الا ان لاجل امر
الآخر لهب اعند غضبه هذا معنى قول سحنون وهو مطابق لعله صاحبيه وذهب الحارث بن
مسكين القاضي وغيره الى القتل في مثل هذا (أو) في قتل من (قال الانبياء يتهمون) بضم
التحنية والهاء (جوابا) قول من قال له (تتهمني) وعدمه قولان فقد أفنى فيها قاضي قرطبة
ابن عبد الله بن الحاج بعدم قتله وتوقف فيه القاضي أبو محمد بن منصور لاحتمال اللفظ عنده
لكونه اخبارا عن اتهمهم من الكفار وشدد في تصفيده واطالة مجنبه ثم استخلفه على
تكذيب ما شتم به عليه عياض اختلف شيخنا في ذلك فقال شيخنا أبو اسحق بن جعفر يقتل
ابن ساعة لفظه (أو) في قتل من (قال) جوابا لمن قال له نقصني (جميع البشر) بفتح الموحدة
والشين المججمة أى الناس (يلحقهم) بفتح التحنية والحاء المهملة (النقص حتى النبي عليه
الصلوة والسلام) من الله الملك العلام وعدمه (قولان) نقد أنقضى القاضي أبو محمد بن منصور
باطالة مجنبه وايضا عا ديه اذ لم يقصد السب وانقضى بعض الفقهاء بقتله عياض استفتى بعض
فقهاء الاندلس شيخنا أبا محمد بن منصور فين تنقصه آخر شيء فقال انما أردت نقصي به وأنا
بشر وجميع البشر يلحقهم النقص حتى النبي صلى الله عليه وسلم ناقضه بباطالة مجنبه وايضا
اديه اذ لم يقصد السب وافنى بعض فقهاء الاندلس بقتله الشارح والقول بالتمثيل اظهر افاده
شب العدوى فهو المعتمد فتوله قولان في الفروع الثلاثة وحذفه من الاولين دلالة انما لث
والاعتراض بأن حقه ابداله في الثالث بتدقيق تقدم جوابه مراراً بأنه قال وحيث قلت تردد ولم
يقبل وحيث ترددوا والله أعلم (واستتيب) بضم الفوقية الاولى المسكاف (في) قوله (هزم)
بضم الهاء وكسر الزاى فان تاب فلا يتل ويشدد ادبيه ويطال مجنبه والا فيقتل وقال ربيع
ابن حبيب يقتل دون استتابة عند الامام مالك واصحابه رضى الله تعالى عنهم واستظهر ما بن
مرزوق وتبع المصنف ابن المرباط وقوله ضعیف البساطي ان كان ابن المرباط قال باستتابة
الساب كالمشائي رضى الله تعالى عنه فله قوله بالاستتابة في هزم وجه وان كان خلاف المذهب
والافلاوح له القرطبي من قال فزأهزم قتل ولا يستتاب لانه بمنزلة من قال انه كان اسود

رفخ التاء (قوله وعدمه) ای قتله (قوله وإيجاع) اصله أوجاع أبدلت الواو یا لیسكونه اثر کسری ای تشدید (قوله المسکلف) مفسر نائب فاعل استنید (قوله والا) ای وان لم یقب (قوله وقوله) ای ابن المرباط (قوله وان کان) ای القول باستنابة المساب الخ حال (قوله والا) ای وان لم یقتل ابن المرباط باستنابة المساب (قوله قتل) بضم فکسر (قوله لانه) ای قاتل فیراوهزم (قوله انه) ای الذی صلی الله علیه وسلم

(قوله علم) بضم العين (قوله من وصفه) أي النبي صلى الله عليه وسلم بيان ما (قوله وذلك) أي انكار وصفه المعلوم (قوله ولأنه) أي قائل ذلك (قوله اضاف) أي نسب (قوله في الرسالة) صله تسكذيب (قوله علم) بضم العين (قوله كفر) خبر كان (قوله به) أي التسكذيب (قوله يوحى) بضم 480 فسكون ففتح (قوله ونبوذا الخ) جواب ما يتوهم من منافاتها كونه صلى الله عليه وسلم

اوضحهما فانكر ما علم من وصفه صلى الله عليه وسلم وذلك كفر به ولأنه قد اضاف اليه نقضا وعيبا (او اعلن) بفتح الهمز واللام وسكون العين أي اظهر وجهه (بتسكذييه) أي النبي صلى الله عليه وسلم في الرسالة او غير هاف يستتاب طئي اشار بذلك لقول عياض الوجه الثالث ان يقصد الى تسكذييه فيما قاله اوتى به او ينفي نبوته او رسالته او وجوده ويكفر به فهذا كفر باجماع وهو ظاهر لانه تسكذيب وليس بتعقيق واذا كان عدم التصديق بما علم من الدين ضرورة كفر لانه يؤدي للتكذيب فاحرى التصريح به (او تنبأ) بفتحات منفلا مهموزا أي ادعى أنه نبي وأنه يوحى اليه فيستتاب لتكذيبه القرآن والحديث ونبوة عيسى صلى الله عليه وسلم سابقة وينزل على أنه واحد من أمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ويحكم بشريعة سيدنا محمد صلى الله تعالى وسلم عليهما عياض لا خلاف في تهكمهم مدعى الرسالة وتقبل توبته على المشهور وعن ابن القاسم ويحكمون رجهما الله تعالى فيمن تنبأ وزعم أنه يوحى اليه أنه يستتاب كالمرتد طئي فقول ابن مرزوق عندى ان يجعل هذه المسائل أي قوله واستتيب الى قوله على الاظهر من باب السب فيقتل المسلم بالاستتابة ولم يظهر لى وجه اخر اجها من السب ظاهر في هزم كايضا غير ظاهر في الاخبارتين واستثنى من عموم احوال المتنبي فقال يستتاب في كل حال (الان) بفتح فسكون حرف مصدري صلته (يسر) بضم التحتية وكسر السين المهملة وشذ الراوى دعوى النبوة فيقتل بالاستتابة (على الاظهر) عند ابن رشد من الخلاف لانه زنديق فان اتى تابا قبل الظهور عليه قلت توبته وفي النواذر يقتل سواء اظهر ذلك أم لا طئي أي يقول ذلك سر عياض به ما تقدم ثم ينظر فان كان مصرحا بذلك كان حكمه أشبه بحكم المرتد وان كان مستترا فحكمه حكم الزنديق والاستثناء من قوله أو تنبأ وامام قبيله فقد صرح بأنه أعان به فلو أسره كان حكمه كاسرار النبي كافي الشفاء فلو حذف أعلن اعاد قوله إلا أن يسر له ما لکن قال بعضهم استظهر ابن رشد في التنبي فقط (وأدب) بضم فكسر مثقالا دبا (اجتهادا) في نوعه وقدره من الامام أو نائبه فيؤدب (في) قوله من طلب منه ما لا ظلمة فقال له أشكوك للنبي صلى الله عليه وسلم (أد) بفتح الهمز وكسر الدال المشددة أي أعطى ما طلبته منك (وأشك للنبي) صلى الله عليه وسلم الشارح وقع لعشار طلب من شخص شيئا فقال له أشكوك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال اد واشك للنبي صلى الله عليه وسلم فأفتى بعض الاشياخ بتأديبه وبعضهم يقتله ووافقه ابن عتاب سئل ابن رشد عن عشار قال لرجل اغرم واشك للنبي صلى الله عليه وسلم فأجاب العشار القائل ماذا كرا لبدله من الادب الموجه وبهذا أجاب ابن الحماح ايضا (و) ادب اجتهادا في قوله (لو سبني ملك) بفتح اللام (السببته) لاظهاره عدم المسا لا قبلا لملك ولم يقتل لعدم وقوع سبه الملك ولأنه انما قصد الانتصار لنفسه وعيانتها من سب الناس ويؤدب من يقول يا ابن الف كاذب او خنزير وشجوه مما يقع في كلام السفهاء وان قصد دخول الانبياء فانه يقتل بلا

وسلم خاتم النبيين (قوله سابقة) خبر نبوة (قوله وينزل) أي عيسى صلى الله عليه وسلم من السماء (قوله على أنه) أي عيسى عليه الصلاة والسلام (قوله ويحكم) أي عيسى صلى الله عليه وسلم (قوله مدعى الرسالة) أي لنفسه (قوله تنبأ) بفتحات منفلا (قوله ظاهر) خبر قول (قوله الاخبارتين) أي او اعلن او تنبأ (قوله أي دعوى النبوة) تهكمير بقول يسير (قوله يقتل) أي المتنبي (قوله بذلك) أي المتنبي (قوله ينظر) بضم فسكون ففتح (قوله بذلك) أي المتنبي (قوله في نوعه وقدره) أي الادب (قوله من الامام) صله اجتهادا (قوله فقال) أي المطالب منه المال (قوله له) أي طالب المال (قوله لعشار) بفتح العين وشذ الشين المججمة أي مكاس (قوله فقال) أي العشار (قوله فأجاب) أي ابن رشد (قوله لا بدله) أي العشار خبره (قوله وبهذا) أي تأديبه صله اجاب (قوله ولم يقتل)

بضم ثم فتح (قوله الملك) مفعول سبه المضاف لفاعله (قوله ولأنه) أي القائل (قوله وصيانتها) عطف استتابة على الانتصار (قوله ويؤدب من يقول يا ابن الف كاذب الخ) عياض في الشفاء وحكى عن ابي محمد بن ابي زيد رحمه الله تعالى

فحين قال لعن الله العرب ولعن الله بني اسرائيل ولعن الله بني آدم وذكر انه لم يرد الانبياء وانما اراد الظالمين منهم انه يؤدب
 باجتماع السلطان وكذلك اتفق فيمن قال لعن الله من حرم المسكر وقال لم اعلم من حرمه وفيمن لعن حديث لا يبيع حاضر لباد
 ولعن من جاء به انه ان كان يعذر بجهله وعدم معرفته بالسنة فيؤدب ٤٨١ الادب الوجيع وذلك انه لم يقصد

بظاهر حاله سب الله تعالى
 ولا رسوله وانما لعن من
 حرمه من الناس على نحو
 فتوى مخنون واصحابه في
 المسئلة المتقدمة ومثل
 هذا ما يجري في كلام
 السفهاء من قول بعضهم
 يا ابن القحزير ويا ابن
 مائة كاب وشبهه من هجر
 القول ولا شك انه في مثل
 هذا العدد من اجداده
 بجاعة من الانبياء ولعن
 بعض هذا العدد واصل
 الى آدم صلى الله عليه وسلم
 فينبغي الزجر عنه وتبيين
 ما جهله فانه منه وشدة
 تأديبه ولو علم انه قصد
 سب من في اجداده من
 الانبياء على علم اقتل وقد
 يضيّق القول في مثل هذا
 (قوله عرض) بفتحات
 مثقلا معجم الضاد أي
 القائل (قوله لانه) أي
 القائل (قوله لم يرد) بضم
 فكسر (قوله والا) أي
 وان قصد المالك (قوله
 فقال) أي أبو الحسن
 (قوله أروع) الهمز
 للاستفهام والروع بفتح
 الراء وسكون الواو والخوف

استنابة (او غير) بضم العين المهملة وكسر التختية مثقلة (بالفقر فقال) لمن غيره (تعيرني)
 بضم الفوقية وفتح العين المهملة وكسر التختية مثقلة (به) أي الفقر (والنبي قدرني
 الغنى) الامام مالك رضي الله تعالى عنه قد عرض بذكره صلى الله تعالى عليه وسلم في غير موضعه
 أي لان رعيه صلى الله عليه وسلم الغنى لم يكن لفقره بل لتدريه على سياسة أمة ارى ان
 يؤدب أي ولا يقتل لانه لم يرد تنقيص النبي صلى الله عليه وسلم بل رفع نفسه ودفع العار عنها
 (او قال) المكاف (لغضبان كانه) بفتح الهمزة وشدة النون أي وجهه الغضبان (وجهه منكسر) بضم
 فسكون ففتح اسم احد الملكين الساتين الميت في القبر عقب دفنه (او) وجهه (مالك) اسم
 الملك الموكل بالانار فيؤدب ان لم يقصد ذم الملك والافية قتل بلا استنابة سئل أبو الحسن
 القاسبي عن قال لشخص قبيح الوجه كانه وجهه منكسر ولا انسان عبوس كانه وجهه مالك
 الغضبان فقال أي شيء أراد بهذا ونكيرا حذفنا القبر وهماما كان فما الذي أراد أروع
 دخل عليه حين رآه من وجهه ام عاف النظر اليه امامة خلقه فان كان هذا فهو شديدا لانه
 جرى مجرى التحقير والتعويل فهو أشد عقوبة وليس فيه تصرف بسب الملك وانما سب
 المخاطب وفي الادب بالسوط والسجن نكال للسفهاء وما ذكر مالك خازن النار فقد جفا الذي
 ذكره عند ما نكسر من عبوس الاخر الا ان يكون المعبر له يدفرب ببعيته فيشبهه القائل
 على طريق الذم في فعله ولزومه في ظلمه صفة مالك الملك المطيع لربه في فعله فيقول كانه لله يغضب
 غضب مالك فيكون اخف وما كان ينبغى له التعرض لمثل هذا ولو كان أنى على العبوس
 بعيبه واحتج بصفة مالك كان أشد يعاقب المعاقبة الشديدة وليس في هذا ذم الملك ولو قصد
 ذمه لقتل شفاء (او استشهد) المكاف (ببعض) شيء (جائز عليه) أي النبي صلى الله عليه وسلم
 (في الدنيا) من حيث هو بشر على طريق ضرب المثل استشهدا (حجة له) أي المستشهد (أو) حجة
 (لغيره) فيؤدب بالاجتماع (اوشبهه) بفتحات مثقلة انقسه بالنبي صلى الله عليه وسلم (ال) دفع
 نقص عن نفسه (لحقه) او التحقيف مصيبة نالته (لاعلى) وجهه التامى بفتح الفوقية والهمز
 وكسر السين مثقلة أي الاقدار به صلى الله عليه وسلم والتحقير له صلى الله عليه وسلم بل بقصد
 الترفيع لنفسه او غيره او على سبيل التمهيل ولم يقصد به تنقيصا ولا عيبا ولا سببا فيؤدب
 بالاجتماع لعدم توقيره لنبيه عليه الصلاة والسلام (كقوله) (ان) بكسر فسكون (كذبت)
 بضم فكسر مثقلا (فقد كذبوا) كذلك أي الرسل عليهم الصلاة والسلام وان اوديت فقد
 اودوا وانما سلم من السنة الناس ولم يسلم منهم انبياء الله تعالى ورسوله في الشفاء الوجه الخامس
 ان لا يقصد تنقيصا ولا يذكر عيبا ولا سببا لكنه ينزع بذكر بعض اوصافه صلى الله عليه وسلم
 او يستشهد ببعض احواله عليه الصلاة والسلام الجائزة عليه في الدنيا على طريق ضرب
 المثل أو الحجة لنفسه او لغيره أو على التشبيه به او عند هزيمة نالته او غضاضة لحقته ليس على

٦١ منح ح (قوله من وجهه) أي العبوس صله دخل (قوله ام عاف) أي القائل (قوله اليه)
 أي العبوس (قوله امامة) بفتح الدال المهملة أي قبح (قوله فان كان هذا) أي مراده (قوله من عبوس الاخر) بيان ما (قوله
 فيهرب) بضم الياء وكسر الهاء أي يخيف (قوله شفاء) أي نقل هذا من الشفاء (قوله كذلك) أي بضم فكسر مثقلا

(قوله في) بشدة الياء (قوله عذاه) بكسر الغين جمع عذو (قوله وحلم) بضم اللام (قوله على) بشدة الياء (قوله تداركها الله) أي رحما بوجودي فيها (قوله غريب) خبر أنا (قوله كمال) خبر ثان أنا (قوله كنت) بفتح تاء الخطاب المدح (قوله واقته) أي جاته (قوله غيران) بفتح 482 الهمز وسكون النون اسمها ضمير الشأن محذوف (قوله فيكما) أي المدح ومن

طريق التأسي وطريق التحقيق بل على مقصد الترفيع لنفسه أو لغيره أو سبيل التنبيل وعدم التوقير لنبه عليه الصلاة والسلام أو قصد الهزل والتندير كقول القائل ان قيل في السوء فقد قيل في النبي صلى الله عليه وسلم أو ان كذبت فقد كذب الانبياء عليهم الصلاة والسلام أو ان أذيت فقد أذوا أو أنا أسلم من ألسنة الناس ولم يسلم منهم انبياء الله تعالى ورسوله وقد صبرت كما صبر أولو العزم أو كصبر أيوب أو قد صبر نبي الله تعالى على عذاه وحلم على أكثر ما صبرت وكقول المتنبي

أنا في أمة تداركها الله غريب كصالح في عمود

ونحوه من اشعار المتجربين في القول المتساهلين في الكلام كقول المعري

كنت موسى واقته بنت شعيب * غير ان ليس فيكما من فقير

على آخر البيت شديد ودخل في باب الازراء والتحقيق بالنبي صلى الله عليه وسلم بتفضيل حال غيره عليه وكقوله

لولا انقطاع الوحي به محمد * قلنا محمد من أي به بديل

هو مثله في الفضل الا انه * لم يأت به رسالة تجبريل

وصدر البيت الثاني شديد اقشيمه غير النبي به وعجزه محتمل لوجهين احدهما ان هذه الفضيلة نقصت للمدح والآخر استغناء عنها وهذا اشد ونحوه قول الآخر واذا ما رفعت راياته * صدقت بين جناحي جبريلين

وقول الآخر من اهل العصر

فر من الخلد واستجار بنا * فصر الله قلب رضوان

وكقول حسان المصيصي من شعراء الاندلس في محمد بن عباد المعروف بالعميد ووزيره ابي بكر ابن زيدون

كان ابا بكر أبو بكر الرضا * وحسان حسان وأنت محمد

الى امثال هذا وانما اكثرنا انشاده مع استعانة الناس بكايته التعريف امامهم ولتساهل كثير من الناس في ولوج هذا الباب الضنك واستخفافهم فادح هذا العبء وقلة علمهم بعظيم ما فيه من الوزر وكلامهم فيه بما ليس لهم به علم ويحسبون به هينا وهو عند الله عظيم لاسيما الشعراء واشدهم فيه نصريحا وللسان تسيحا ابن هاني الاندلسي وابن سليمان المعري بل قد خرج كثير من كلامهم - ما الى حد الاستخفاف والنقص وصرح الكفر وقد اجنبنا عنه وغرضنا الا ان الكلام في هذا الفصل الذي سقنا امثله فانما كلها وان لم تتضمن سببا ولا اضافات الى الملائكة والانبياء نقصا غير مجزئ بيتي المعري ولا قصدا قائلها ازراء وغضا او قرانهم ولا عظم الرسالة ولا عز زمرمة الاصطفا ولا عز حطوة الكرامة حتى شبهه من شبه في كرامة نالها او معرفة قصد الاتقائه منها او ضرب به مثلا لطيب مجلسه او غل في وصف الحسنين كلامه

واقته (قوله من فقير)

اسم ليس ومن مؤكدة

(قوله بالنبي) أي موسى

عليه الصلاة والسلام

(قوله بتفضيل حال غيره)

أي النسبي تنازع فيه

الازراء والتحقيق (قوله

عليه) أي حال النبي صلى

تفضيل (قوله من أي به)

أي جده صلى بديل (قوله

هو) أي محمد المدح

(قوله مثله) أي جده محمد

صلى الله عليه وسلم (قوله

الا أنه) أي محمدا (قوله

وصدر البيت الثاني) أي

هو مثله في الفضل (قوله

به) أي النبي صلى الله

عليه وسلم (قوله وعجزه)

أي البيت الثاني (قوله

هذه الفضيلة) أي عدم

اتيان جبريل المدح

بالرسالة (قوله استغناؤه)

أي المدح (قوله كان)

بفتح الهمز وشدة النون

سرف تشبيهه (قوله ابا

بكر) أي وزير محمد بن

عباد (قوله أبو بكر) أي

الصديق رضي الله تعالى

عنه (قوله الضنك) بفتح

الضاد المعجمة وسكون

النون أي الضيق (قوله

عن

فادح) بالقاف أي عظيم (قوله من الوزر) بيان عظيم (قوله اجنبنا) أي اعرضنا وتباعدنا (قوله وان

لم تتضمن سببا) حال (قوله مجزئ) بفتح الزاي مشق بالنون (قوله بيتي) بفتح التاء مشق بالنون لاضافتها

(قوله بن عظم الله تعالى) تنازع فيه شبيهه وشرب (قوله خطره) بفتح الخاء المعجمة والطاء المهملة (قوله ويزه) بكسر الباء (قوله هذا) أي المشبه واضارب المثل (قوله دري) بضم دال (قوله ادب) خبر حق (قوله وقال) أي الرشيد (قوله واسر) أي الرشيد (قوله باخر اجه) أي أبي نواس (قوله انكر) بضم فسكون (قوله عليه) أي أبي نواس (قوله وكفر) بضم فكسر (قوله متصلا او بفتحات مختلفا) أي أبو نواس الكافر (قوله تشبيهه) أي أبي نواس (قوله اياه) أي محمد الامين (قوله قد) بضم القاف ٤٨٣ وشدا الدال (قوله الشرا كان) بكسر الشين المعجمة مفتوحا

شرا أي سير النعل الذي على ظهر القدم (قوله يدينك) بضم فسكون فكسر أي يقربك (قوله من) بفتح فسكون أي الذي فاعل يدين رسول (قوله من نفره) خبر من (قوله واناقة) أي ارتقاع (قوله ان يضاف) أي ينسب الخ خبر ان (قوله اليه) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله هو) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله المنهج) بفتح الميم والهاء أي الطريق (قوله فتيبا) بضم الفاء (قوله فتنع) بفتح فسكون (قوله مثقلا) بضم فسكون (قوله مثقاله) أي الشاب (قوله وكفره) بفتح فسكون (قوله بفتحات مختلفا) أي الشاب (قوله تشايع فيه) بضم فسكون (قوله في ضلالته) بضم فسكون (قوله اطلاق) بضم فسكون

بن عظم الله تعالى خطره وشرف قدره والزم توقيره ويزه ونهى عن جهر القول له ورفع الصوت عندده فحق هذا ان دري عنه القتل الادب والسجين وقوة تعزيره بحسب شناعة مقالته ومقتضى قبح ما نطق به وما لوف عاداته لثله اوندوره ولم يزل المتقدمون يتكبرون مثل هذا ممن جاء به وقد انكر الرشيد على أبي نواس قوله

فان يك باق سحر فرعون فيكم * فان عصي موسى بكف خصيب وقال له يا ابن النسل أنت مستمري بعصي موسى وامر باخر اجه من عسكرة في ليلته وذكر القبي ان مما أنكر عليه أيضا وكفر به او تآمر به قوله في محمد الامين تشبيهه اياه بالنبي صلى الله عليه وسلم بقوله تنازع الاحد ان الشبه فاشتبهما * خلقا وخلقنا كما قد الشرا كان وقد انكر واعليه ايضا قوله

كيف لا يدينك من اهل * من رسول الله من نفره لان حق رسول الله صلى الله عليه وسلم وموجب تعظيمه واناقة منزلته ان يضاف اليه غير ولا يضاف هو الى غيره فالحكم في هذا ما بسطناه في طريق القتيبا وعلى هذا المنهج جاءت فتيا امام مذهبه مالك بن أنس واصحابه رضي الله تعالى عنهم ابو الحسن في شاب معروف بالخبر قال لرجل شيا فقال له الرجل اسكت فانك أي فقال الشاب اليس كان النبي اميا فتنع عليه مقالته وكفره الناس واشفق الشاب ما قال واظهر الندم عليه فقال ابو الحسن اما اطلاق الكفر عليه في ضلالته فخطا لئلا يخطئ في استشهاده بصفة النبي صلى الله عليه وسلم لئلا يخطئ اذا استغفر وتاب واعترف وبلغا الى ذلك في تركه لان قوله لا يدينك الى حد قوله وما طر يقه الادب فطوع فاعله بالندم عليه يوجب الكف عنه (او لعن العرب او) لعن (بنى هاشم وقال) أي لعن العرب او بنى هاشم (اردت الظالمين منهم) فانه يؤدب بالاجتهاد قال ابن ابي زيد فحين قال لعن الله العرب او لعن بنى اسرائيل او لعن بنى آدم وذكر انه لم يرد الانبياء وانما اراد الظالمين منهم ان عليه الادب باجتهاد السلفان عداص قد يضيق القول في مثل هذا الواعن بنى هاشم وقال اردت الظالمين منهم (وشدد) بضم فسكون مثقلا (في) قوله (كل صاحب فندق) بضم الفاء والدال يمين ساكنة ثم قافه اي محل جامع لميوت سقلى وعليا بكنه الغريبا والتجار التجارة فيه (قرنان) بفتح القاف وسكون الراء فنون بينهم ما الف اي يقرون رجلا يرنى بزوجته

خبر اطلاق (قوله لئلا) أي الشاب (قوله فيترك) بضم فسكون ففتح (قوله بالندم) صلة طوع (قوله يوجب الخ) خبر طوع (قوله فيمن قال الخ) صلة قال (قوله وذكر) أي اللاعن (قوله ان عليه الادب الخ) مقول قال (قوله يضيق) بضم فسكون مثقلا أي بغلظ ويشتد (قوله محل) بضم فسكون (قوله جامع الخ) فصل مخرج ما لاجع فيه (قوله سقلى وعليا) فصل مخرج المحل الجامع يوتاسقلى فقط أو عليا فقط (قوله بكنه الغريبا الخ) فصل مخرج المحل الجامع يوتاسقلى وعليا ولم يعد لئلا ينفى من ذكر (قوله بزوجته) أي القران

(قوله توقف) بفتح ت مثقلا (قوله في قتله) أي قاتل ما ذكر (قوله وأمر) أي ابوالحسن (قوله بشده) أي قاتل ما ذكر (قوله بالقيود) أي من الحديد (قوله والتضييق عليه) أي قاتل ما ذكر عطف على شد (قوله تستفهم) بضم التاء الاولى وفتح الهاء (قوله وما يدل على مقصده) أي قاتل ما ذكر عطف على جله (قوله اراد) أي قاتل ما ذكر (قوله أنه) أي الشان (قوله مرسل) بفتح السين لامفهوم له (قوله أمره) أي قاتل ما ذكر (قوله لفظه) أي قاتل ما ذكر (قوله من الانبياء والرسل) بيان من (قوله من اكتبس المال) اسم كان (قوله يقدم) بضم فسكون ففتح (قوله عليه) أي سقكه (قوله بين) بكسر المشاة مثقلا أي ظاهر (قوله ترد) بفتح ف بكسر مخففا أي تاتي ٤٨٤ وترجع (قوله امان) بكسر الهمز أي احكام وتدقيق (قوله يضيق) بضم ففتحين آخره

في الشفاء توقف أبو الحسن القاسبي في قتله وأمر بشده بالقبود والتضييق عليه حتى تستفهم
المدينة عن جملة الفاظه وما يدل على مقصده وهو ل أراد أصحاب الفنادق الآن فعلوم انه ليس
فيهم نبي مرسل فيكون امره اخف ولكن ظاهر لفظه العموم للمقدمين والمتأخرين وقد كان
نبيهم تقدم من الانبياء والرسل من اكتسب المال ودم المسلم لا يقدم عليه الا بالامر بين وماترد
اليه التأويلات فلا بد من امعان النظر فيه (و) شدد (في) نسبة شئ (قبيح) قول او فعل
(لاحد من ذريته عليه) الصلاة (السلام مع العلم به) أي ينسبه في الشفاء وقد يضيق القول
فيمن قال لرجل من ذرية النبي صلى الله عليه وسلم قولاً قبيحاً في آباءه أو من نسله أو من ولده
على علم منه انه من ذريته صلى الله عليه وسلم ولم تكن قرينة في المقام تقتضي تخصيص بعض
آبائه واخراج النبي صلى الله عليه وسلم عن نسبه منهم ورايت لابي موسى بن مناس فيمن قال
لرجل لعنه الله الى آدم ان ثبت عليه ذلك فانه يقتل وفي نسخة ابن غازي وفي قبيح لاحد من
ذريته صلى الله عليه وسلم في آباءه مع العلم به وهي المطابقة لكلام عياض ابن غازي سقط من
بعض النسخ في آباءه شب هذا صحيح مسلم وان قال طفي هو احواله للمسئلة عن وجهها ونظر
الشارح بان الادب لا يختص بنسبة القبيح لذريته صلى الله عليه وسلم اذ من نسب القبيح
لغيرهم يؤدب ايضا واجاب بان القبيح الذي لا توجب نسبته لغيرهم الادب توجب نسبته لهم
الادب تت هذا يحتاج لتفصيل لا يرده هذا التفسير فان المختص بهم شدة التأديب لاصلها
وهذا صريح كلام المصنف والشفاء والله اعلم وشبه في تشديد التأديب فقال (كان) بفتح
الهمز وسكون النون (انتسب) شخص مكاف له صلى الله عليه وسلم أنه من ذريته بغير حق
وسواء صرح بذلك (أو اقبل) كلامه الانتساب له صلى الله عليه وسلم لم بان قال ان قال انت
شريف من اشرف من ذريته صلى الله عليه وسلم وسواء كان الانتساب بقول او فعل كلبس
عمامة خضراء العموم قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه من ادعى الشرف كاذباً وفي رواية
ابي مصعب عنه من انتسب الى بيت النبي صلى الله عليه وسلم يضرب بضر يار جيعا وبشر
وبعيس ذمة اطول الاحق تظهر توبته لان ذلك استخفاف بوجهه صلى الله عليه وسلم ومع قوله
ذلك كان رضي الله تعالى عنه يعظفهم من طعن الناس في شرفه ويقول لعنه الشريف في نفس

قاف أى يغلق ويشدد
 (قوله أو من) بفتح فسكون
 أى الذى (قوله أنسه) بفتح
 الهمزة والسين المهمل
 واللام وسكون التون
 أى ولده (قوله على علم)
 صلة قال (قوله منه) أى
 القائل (قوله أنه) أى
 المشتوم (قوله ولم تسكن
 الخ) حال (قوله آياته) أى
 المشتوم (قوله واخراج)
 عطف على تخصيص
 (قوله عن) صلة اخراج
 (قوله منهم) أى آياته بيان
 آياته (قوله مناس) بفتح
 الميم وخفة النون وأهمال
 السين (قوله عليه) أى
 القائل (قوله ذلك) أى
 انقول المذكور (قوله
 فانه) أى قائل ذلك (قوله
 يقتل) بضم فسكون ففتح
 (قوله وفى قبض) أى نسبته
 (قوله فى آياته) أى المنسوب
 نعت قبض (قوله وهى) أى

نعت قبيح (قوله وهى) أى
نسخة غ (قوله وان قال) أى طفى الخ (قوله هو) أى تقدس بربى آبائه (قوله اخلة) أى تحويل وتغيير الامر
(قوله وجهها) أى الذى صورت به فى كلام المتقدمين (قوله ونظر) بفتحات مثقلا أى بحث (قوله وأجاب) أى الشارح (قوله
قات) أى قال جامع هذا الشرح (قوله بأنه) أى المنتسب صلة انتسب (قوله صرح) أى المنتسب (قوله بذلك) أى الانتساب
(قوله يضرب) بضم الياء وفتح الراء الخ خبر من (قوله ويشهر) بضم فسكون ففتح (قوله لان ذلك) أى الانتساب اليه بغير
حق (قوله ومع قوله) أى ماله رضى الله تعالى عنه (قوله ذلك) أى من انتسب الخ (قوله كان) أى ماله رضى الله تعالى عنه
(قوله يعظم) بضم فسكون مثقلا (قوله ويقول) أى ماله رضى الله تعالى عنه (قوله لعله) أى الماطعون فى شرفه

(قوله ولا يحد) بضم ففتح مثقلا أى حد القذف (قوله وان استلزم الخ) حال (قوله بغير أى) صلة فذف (قوله لانه) أى المنتسب الخ (قوله لا يحد) (قوله هذا) أى قذف أمه (قوله يينا) بكسر الهمزة مثقلا (قوله انه) أى المنتسب (قوله وان لم يشتر) أى شرف أبيه اوجده (قوله انه) أى المصنف (قوله أى كلام) تفسير لفاعل احتمل (قوله فى الانبياء) صلة كلام (قوله غير) مفعول احتمل (قوله وهو) أى المشهود عليه (قوله منكروه) أى السب (قوله عدم) فاعل عاق (قوله وعدم) عطف على عدم (قوله شهد) بضم فكسر (قوله ذلك) أى السب (قوله يدفع) أى يقدر ٤٨٥ (قوله احتمل) أى قوله السب (قوله

صريحا) أى فى السب (قوله يدرا) بضم الياء وفتح الراء أى يستقط (قوله لا ينفعه) أى السب (قوله اضروته) أى قضاء حاجته (قوله يقعهده) بضم فسكون فكسر (قوله وقف) بضم فكسر (قوله اوجبه) أى الوقت عن قتله (قوله وتر بص) بضمين فكسر مثقلا (قوله واقضاه) أى التربص (قوله قال) أى غ (قوله غ) (قوله من الناس) بيان ما قوله من قبائل (قوله الناس) (قوله يقال) أى قولاً بليغاً فهو شاهد اقوله من قبائل شتى (قوله بالغهم) بفتح اللام وكسر التاء مثقلا (قوله واقبهم) بفتح اللام (قوله وقوله تعالى) عطف على معنى يقال الخ أى اقوالهم (قوله وطعام لثيف) أى وقولهم طعام لثيف (قوله وفلان اقيف فلا) أى وقولهم فلان الخ (قوله

الامر ولا يحد المنتسب وان استلزم اتسابه قذف امه بغير أى) لانه لم يقصد هذا المقصد القشرف ولان لازم المذهب ليس مذهبا اذ لم يكن ينادى كما هذا فيقتل انه يدعى شرف أبيه او احدهم من اجداده وان لم يشتر عند الناس تت ويحتمل انه اراد بقوله واحتمل أى كلام المكلف فى الانبياء او المكلف بالسب فيشدد عليه فى التأنيب ولا يقتل (او شهد) بفتح الشين وكسر الهاء (عليه) أى المكلف بالسب (عدل) واحد فقط وهو منكروه (او شهد عليه به) (لثيف) بفتح اللام وقامين بينهما ما تحتية ساكنة أى ناس غير عدول (فعاق) أى منع (عن القتل) للمشهود عليه عدم تمام نصاب الشهادة فى شهادة العدل وعدم العدالة فى اللثيف فيشدد فى تأديبه ردعاه ولا مثاله عن مثل ما شهد به عليه فى الشناعة بعد الكلام على قتل الساب فصل هذا حكم من ثبت عليه ذلك بينة عدول لم يدفع فيه ثم قاما من لم تتم الشهادة عليه بأن شهد عليه واحداً ولثيف من الناس أو ثبت قوله ولكن احتمل ولم يكن صريحا وتاب على القول بقبول توبته فهذا يدرا عنه القتل ويتساطع عليه اجتهاد الامام بتسدر شمر حاله وقوة الشهادة عليه وضعنها وكثرة السماع وضرورة حاله من التهمة فى الدين والتبرز بالسفاهة والجور فى قوى امره اذا فقه من شديد النكاح من التصديق فى السجن والشدة فى القيود الى لغابة التى هى منتهى طاقته مما لا ينفعه القيام اضروته ولا يقعهده عن صلاته وهذا حكم من وجب عليه القتل لكن وقف عن قتله لثيف اوجبه وتر بص به لاشكال وعائى اقضاه امره وحالات الشدة فى نكوله تختلف بحسب اختلاف حاله (تنبيهان) الاول فى نسخة غ او احتمل قوله او شهد عليه عدل او اقيف او عاق عاتق عن القتل قال فهذه اربع مسائل كلها فى الشفاء وتقتل نصه المتقدم ثم قال وفى كثير من نسخ هذا المختصر فمات عن القتل بعطف عاق بالفاء واضمار فاعله أى فعاق الاحتمال او كون الشاهد واحداً ولثيفها فهذه ثلاث مسائل فقط الثانى اللثيف اخلاط الناس وفى الصحاح ما اجتمع من الناس من قبائل شتى يقال جاؤا بلقبهم واقبهم أى اخلاطهم وقوله تعالى وجئنا بكم لقباً أى مجتمعين مختلفين وطعام لقبهم اذا كان مخلوطاً من جسين فصاعد او فلان لثيف فلان أى صديقه وياب من العربية يقال له اللثيف لاجتماع حرفين متمايزين فى ثلاث نحو ذوى وحى طوى ودنى القاموس قول الصحاح فلان لقبهم فلان يقال وقول الجوهرى لقبه صديقه وهم والصواب لقبه بالغين اه وذوى كرمى ورضى ذبل قاله فى القاموس (أو سب من) أى انسانا (لم يجمع) بضم فسكون ففتح (على بونه) كلقمان وانظر ومريم آية عليهم

وياب) أى نوع وقسم (قوله من العربية) أى السكائب العربية المعلة (قوله يقال له) أى يسمى (قوله اللثيف) ويسمى الى لقب مفروق وهو لثيف مفروق وهو لثيف فيه سرفاً له بينهما حرف صحيح ليصيا (قوله لاجتماع حرفين متمايزين) على تسميته لقباً (قوله وهم) بفتح الهاء أى علط (قوله كرمى) أى فى فتح العين (قوله ورضى) أى فى كرمها (قوله ذبل) تفسير لذوى بالغين

(قوله سب آل) من إضافة المصدر لمفعوله (قوله وأزواجه) أي النبي صلى الله عليه وسلم عطف على آل (قوله وأصحابه) أي النبي صلى الله عليه وسلم عطف على آل (قوله وتنقيصهم) أي الآل والأزواج والأصحاب عطف على سب (قوله سوام) خبر سب وتنقيص (قوله في هذا) أي سب المذكورين وتنقيصهم (قوله الاجماد) أي من الاسماء خبر المشهور (قوله الموجع) بضم الميم وكسر الجيم (قوله احترام) أي توقير وتعظيم (قوله ونحرير) عطف على وجوب (قوله يختاف) بضم الياء وفتح اللام (قوله كافر) خبران (قوله يقتل) بضم فسكون ففتح (قوله وكذب) بفتحات مثقلا (قوله لو كذا) أي مكفر الصحابة أو مضللهم في عدم الخلاف في كفره (قوله كفر) بفتحات مثقلا (قوله ضللهم) بفتحات مثقلا (قوله ذلك) أي الكفر والضلال (قوله حد) بضم الحاء وشد الدال (قوله حده) أي القذف ٤٨٦ (قوله ونكل) بضم فسكون مثقلا (قوله وخلد) بضم الخاء المعجمة وكسر

اللام مثقلا (قوله يقتل)
بضم الياء وفتح التاء (قوله
لتمكذبه الخ) من إضافة
المصدر الفاعل وتكميل عمله
بنصب مفعوله (قوله
واختلف) بضم التاء (قوله
يحد) بضم ففتح مثقلا أى
حد القذف (قوله وان
سبهم) أى الحماية
فيحد) بضم فسكون ففتح
(قوله وروى) بضم فكسر
(قوله قتل) نائب فاعل روى
مضاف لمفعوله (قوله مطلقا)
أى عن تقييده بقذفها
(قوله ولعل) أى قتله (قوله
ذلك) أى القذف (قوله
قتل) بضم فكسر (قوله
لتمكذيب القرآن) من
إضافة المصدر لمفعوله (قوله
من أروابعه) بيان غيرها
(قوله لغيره) أى القذف
(قوله قتله) أى سب الزوجات

(قوله قبل سبه) صله المسلم (قوله وهذا) اي استنبأه وذكره لتذكيره (قوله قولي) بفتح اللام مثني بلا نون لاضافته
(قوله من اليهود والتصارى) بيان من (قوله بغير) صله شتم (قوله يقتل) ٤٨٧ بضم فحكون ففتح خيم من (قوله يسلم)
بضم فسكون فكسر (قوله

بضم فسكون فكسر (قوله
من مسلم او كافر) بيان من
(قوله يقتل) بضم الياء
وفتح التاء جواب من (قوله
بالسب) صله يقتل (قوله
وكذا) اي الساب المسلم في
الاستماتة قبل قتله (قوله
الثاني) اي عدم استماتة
من سب الله تعالى (قوله
بطرح) اي اسقاط (قوله
تجوير) اي نسبة الجود
(قوله فيه) اي سب الله تعالى
(باب حد الزنا)

(قوله حد) اي شرح حقيقة
(قوله وما يتعلق به) اي
الزنا من الاحكام (قوله
مازوم) بفتح الزاي (قوله
فصل) خبر اضافته (قوله
عكن) بضم العين المهملة
وفتح الكاف فتون اي طيات
البطن (قوله لكونه الخ)
عله منسوب (قوله ودخل)
اي في الحد (قوله به) اي
لاملا له فيه (قوله اذا المراد
الخ) عله دخل الخ (قوله
بالعين) اي الذات (قوله
بالحكم) اي التحريم كحديث
عنه بالاسلام (قوله عليه)
اي زناها (قوله هذا) اي
الاختراض بعدم دخول
زنا المرأة في الجسد (قوله
داخل) اي في الحد (قوله
فيه) اي الحد صله دخول
منوع بالاجماع لانه جنابة واضرار

قبل سبه وهذا حد قولي ابن القاسم وهو المشهور وعدم استنبأه وعليه الاكثر (خلاف)
عياض في كتاب ابن مكنون من شتم الحق سبحانه وتعالى من اليهود والتصارى بغير الوجه
الذي به كقوله يقتل ولا يستتاب ابن أبي زيد الا أن يسلم الجلاب من سب الله سبحانه وتعالى
أو سب رسول الله صلى الله عليه وسلم من مسلم أو كافر يقتل ولا يستتاب المجزوم وابن أبي
مسلم وابن أبي حازم لا يقتل المسلم بالسب حتى يستتاب وكذا اليهودي والنصراني شب الرابع
الثاني وشبه في الخلاف في القتل فقال (ك) قتل (من قال لقيت) بكسر القاف (في مرضي
هذا ما لو قتلت أبا بكر وعمر) رضي الله تعالى عنهم (لم استوجبه) لنسبته الله تعالى الى الجور
والظلم وعدم قتله مع التشديد في تاديبه خلاف بين فقهاء قرطبة في هرون بن حبيب أخى عميد
الملك الفقيه فافق أخوه عبد الملك وابراهيم بن حسن بن عاصم وسعيد بن سليمان القاضي
بطرح القتل عنه الآن القاضي رأى عليه التثقيب بالجس والسدة في الادب وافق ابراهيم
ابن حسين بن خالد بقتله لان قوله تضمن تجوير الله تعالى وظلمه منه والتعريض فيه كالتصريح
والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب في بيان حد الزنا وما يتعلق به)

(الزنا) أي حقيقة شرعا (وطء) جنس في الحد مثل الحدود وغيره وخرج عنه بمقدمته
نليست زنا واضافته الى شخص (مكلف) بفتح اللام أي ملزم بما فيه كفاة وهو البالغ العاقل
فصل مخرج وطء غيره كصبي ومجنون ومغصى عليه ونائم وسكران مجنون (مسلم) فصل ثان
مخرج وطء مكلف كافر كابي أو مجوسي (فروج) أي قبل أو دبر فصل ثالث مخرج وطء مكلف
مسلم عكن أو فخذى (آدمي) منسوب لا آدم عليه الصلاة والسلام لكونه من أولاده فصل
رابع مخرج وطء مكلف مسلم فروج بهيمة (لاملا له) أي الواطئ (فيه) أي فروج الآدمي فصل
خامس مخرج وطء مكلف مسلم فروج زوجته أو صريته ودخل به وطء المملوك الذكر اذا المراد
بالمالك الاذن الشرعي ويشترط كون اتقاء الملك (باتفاق) من العلماء في المذهب وخارجه
فصل سادس مخرج وطء مكلف مسلم فروج آدمي لاملا له فيه عند بعض العلماء وطأ (تعمدا)
بفتح الفوقية والعين المهملة وضم الميم مشددة أي قصد أو فعل سابغ مخرج وطء مكلف مسلم
فروج آدمي لاملا له فيه باتفاق نسائنا أو غلطاً أو جهلاً بالعين أو بالحكم *(تنبيهات الاول)*
حد المصنف شامل لزنا المرأة لان وطء القروج لا يكون الا بين اثنين فينسب لكل منهما
ويشقق منه لكل منهما وصف يطلق عليه أفاده الخط *(الثاني)* الخط حد المصنف ليس
بجامع لخروج تمكين المرأة مجنوناً أو كافراً البناءي هذا على أن الشروط في القاع لا تقتناول
المتعول وقد علمت خلافه فزناها داخل اذ يصدق انه وطء مكلف مسلم كما أفاده الخط في التنبيه
الاول *(الثالث)* الخط حد المصنف غير مانع لدخول وطء المكلف صغيرة لا يمكن وطؤها
فيه وتعمد البناءي والله أعلم *(الرابع)* الخط قوله لاملا له فيه فهو عبارة ابن الحاجب فقال في
التوضيح المراد بالملك التسلط الشرعي أو شبهه اه فيدخل في الحد وطء فروج المملوك الذكر

فيه) اي الحد صله دخول (قوله وطء المكلف صغيرة لا يمكن وطؤها) اي وهي زوجته او امراته ودخل هذا فيه لان وطأها
منوع بالاجماع لانه جنابة واضرار

(قوله مغيب) بفتح فكسر أي أغابه جنس وإضافته لحشفة فصل مخرج مغيب غيرها وإضافة حشفة آدمي فصل مخرج مغيب حشفة غيره (قوله في فرج) فصل مخرج مغيب حشفة آدمي في غير فرج كما يمكن وسرقة نخدين والفرج شمل البرد فدخل اللواط وإضافته لا يخرج فصل مخرج مغيب حشفة آدمي في فرج نفسه (قوله دون شبهة حله) بكسر الخاء المهملة فصل مخرج مغيب حشفة آدمي في فرج ٤٨٨ بشبهة حله بأعارة أو بأوة لئلا يكره (قوله عمدا) فصل مخرج مغيب

حشفة آدمي في فرج لأنه لا تسلط له على فرجه في الشرع ويخرج وطء الرجل أمة ابنه لأنه فيها شبهة الملك (الخامس) * ابن عرفة الزنا الشامل للواط مغيب حشفة آدمي في فرج آخر دون شبهة حله عمدا فتخرج المحللة وطء الاب أمة ابنه لازوجه * (السادس) * دخل في الحد داخل امرأة ذكرنا ثم في قبلها فحصد عندنا وقال أبو حنيفة لا تحصد أفاده الحط وهذا يريد ما تقدم له فيمن مكنت مجنوناً أو كافراً * (السابع) * خرج بقوله لا ملك له فيه باتفاق وطء الزوجة والسرية في دبرهما فليس زناً فلا يحصد فيه للقول باباحته وإن كان ضعيفاً ويجب أدبه على المعروف أفاده الحط إن كان اللواط في قبل حية بل (وان) كان (لواطاً) في دبر ذكر ولو لم يولد لواطته كما تقدم أو صغيراً مطبقاً فلا يشترط في حد الفاعل بلوغ المفعول فيه نعم يشترط في حد المفعول فيه تكليف الفاعل فيه وقصد المصنف بهذه المبالغة على هذه المسائل التنبيه على ما فيمن من الخلاف الموهوم لاسقاط الحد من قول أبي حنيفة وداد رضي الله تعالى عنهما لا حد في اللواط وإنما فيه الأدب وقال المسنن أبو الولي حذف هذه المبالغة لأنها تقتضي اشتراط الإسلام في حد اللواط الذي هو الرجم وليس كذلك لما يأتي والقول بأنهم مبالغة فيما قبل قوله مسلم بعيد (أو) كان اللواط (اتيان) امرأة (أجنبية) أي غير زوجته ولا أمة (يدبر) فانه زنا على المشهور وقال ابن القصار لواط (أو) اتيان (ميتة غير زوج) أي وغير أمة لواطتها فلا يحصد من وطئ زوجته أو أمة بعدهم موتهم أو إن حرم نعم يؤتدب (أو) اتيان (صغيرة) أجنبية (يمكن وطؤها) عادة في قبلها أو دبرها لواطتها ولو لم يمكن غيره فيحد وأما من لا يمكن وطؤها فلا يحصد إذا لواطها ابن عرفة في المدونة من زنا بصغيرة فانه يحصد إن كان مثلاً لوطاً وإذا عنت على صغيرة لا لوطاً مثلاً فلا يحصد وفي مدونة أشهب لا يحصد إذا زنا بصغيرة لا يجامع مثلاً ولا بن عبد الحكم لا يكون محصناً حتى يتزوج من تطيق اللواط وقال ابن القاسم يحصد وإن كانت بنت خمس قلت وهو أظهر (أو) اتيان امرأة (مستأجرة لوطاً أو غيره) كخدمة حرة كانت أو أمة فيحد ولوطها ابن الحجاب واطئ المستأجرة للوط أو غيره يحصد وفيها من وطئ جارية عنده رهن أو عارية أو ودعة أو بجارة فعليه الحد (أو) اتيان (مملوكة) لواطتها (تعنت) عليه بمجرد ملكها كامه وإن علت وبنته وإن سقلت وأخته مطلقاً أو أمة علق عتقها على شرائها إلا أن يكون محجته سداً أي توقف العتق على الحكم به أو مقلد المن رأى ذلك فلا يحصد قاله اللخمي المصنف انظر لم يدبر أعنه الحد إذا لم يكن كذلك مراعاة للقول بذلك ونحوه لابن هرزوق مع عيسى ابن القاسم كل من وطئ امرأة بملك يعين عن تحريم عليه بالنسب ولا تعنت عليه كعمته وخالته وبنت أخيه فلا يحصد وإن علم أنهن محررات لأنه لا يعهن إلا أن تحمّل فيلحقه الولد ويجعل العتق وإن كان عالماً بمحرمتين فيعاقب وكل من وطئ امرأة بملك عن تحريم عليه

حشفة آدمي في فرج آخر غلطاً أو نسياناً أو نوماً (قوله فتخرج المحللة) بفتح اللام الأولى أي المعاصرة للوطء أي مغيب الحشفة في فرجها تفريق على دون شبهة حله (قوله لازوجه) أي لا يخرج وطء الزوج أمة زوجته فهو زنا داخل في الحد (قوله يد) بفتح ضم مثلاً (قوله) أي الحط (قوله وإن كان ضعيفاً) حال (قوله في قبل) بضم تين (قوله التنبيه) مقهور (قوله من الخلاف) بيان ما (قوله وإن حرم) حال (قوله في قبلها) بضم القاف والباء (قوله لواطتها) صلة يمكن (قوله له) أي واطئها (قوله ذات) أي قال ابن عرفة (قوله وهو) أي حصد (قوله مطلقاً) أي كانت شقيقة أو لام أو لاب (قوله أو أمة) عطف على أمة (قوله ذلك) أي توقف عتقها على حكم (قوله) بكسر ففتح أي لا يسبب (قوله)

بفتح فسكون (قوله يدراً) بصم فسكون بفتح (قوله عنه) أي الواطئ (قوله يكن) أي واطئها (قوله كذلك) بالنسب أي محجته الخ (قوله مراعاة الخ) علمه يدراً عنه الحد (قوله بذلك) أي توقف عتقها على حكم (قوله من تحريم الخ) بيان من (قوله عليه) أي واطئها (قوله فلا يحصد) أي بوطئها (قوله وإن علم أنهن محررات) مبالغة

(قوله مطلقا) أي عن تقييد زوجته بكونها مدخولا بها (قوله على الحد) أي بوطء أم الزوجة (قوله وفصل) بفصاحتها مفعلا (قوله بتجريحها) أي الخامسة (قوله وقال) أي ما للث رضي الله تعالى عنه (قوله كذلك) أي عالما بتجريحها (قوله ولا فرق بينهن) أي الخامسة والمبتوتة والمعتدة (قوله من المرتين) صلة اثنيان (قوله بلا إذن راعها) صلة اثنيان (قوله لاهدم شبهته) أي واطمأئنه أخرى (قوله فيهما) أي المعارة والمودعة (قوله قبل القسمة) ٤٨٩ صلة اثنيان (قوله وان كان له) أي واطمأئنها (قوله فيها) أي ذات المغنم

والجمله حال أو مبالغة (قوله أذن له) أي واطمأئنه ذات المغنم في وطئها (قوله لا يجسد) أي واطمأئنه ذات المغنم ان كان من الجيش (قوله وقال) أي عبد الملك (قوله والوال) أي وان لم يعظم الجيش (قوله وهو) أي التفصيل بين عظم الجيش وعدمه (قوله وكتم تلك الحصة) مفعول قول (قوله لما) بفتح اللام وشهد الميم (قوله له) أي ما للث رضي الله تعالى عنه (قوله أليس) الهمز للاستفهام (قوله له) أي واطمأئنه ذات المغنم (قوله فيها) أي ذات المغنم (قوله حصه) اسم ليس (قوله فيها) أي المدونة (قوله فيها) أي دار الحرب (قوله وانظر الحاشية) نصها وفي قدفها ان دخل مسلم دار الحرب بامان وزنى بغيرية فقامت عليه بينة من المسلمين او اقر بذلك فعليه الحد الصقلي محمد عن اشهب لا يجسد في المقدمات اشهب من زنى بغيرية فلا يجسد

بالقرب وتعتق عليه بالملك كبقته وأمه وأخته عامدا عالما فيجد ولا يلحق به الولد ابن القاسم لأن يعذر بالجمله فلا يجسد ويلحق به الولد ابن رشد هذه مسئلة صحيحة على ما في المدونة وغيرها لا خلاف في شئ منها الا في تجبيل عتق من حلت منه منهن فن التام من قال يستخدمهن ولا يعتقن عليه وقع هذا في سماع عيسى مرة (أو) اثنيان امرأه اشتراها (يعلم حريتها) في نفس الامر فيجد لانه وطئ من ليست زوجة ولا أمة له (أو) اثنيان امرأه (محترمة) بضم ففتحات منقلا عليه (بصهر) بكسر الهمزة والمهمله وسكون الهاء أي قرابة زوجة ككاتبه زوجته المدخول بها وأما مطلقا فيجد هذا ظاهر المدونة في النكاح الثالث لانه نص على الحد وأطلق وفصل اللغوي في باب القذف فقال وكذلك اذا تزوج أم امرأته فان كان دخل بالبنت حد والافلا يجسد لا خلاف الناس في عقد البنت هل يحترم أمها أم لا وأطلق ابن الحاجب وابن هرون وابن عبد السلام كالمدة فقال ابن عرفة اطلاقهم خلاف نقل اللغوي (أو) اثنيان زوجة (خاصة) لمن في عصمته أربع زوجات عالما بتجريحها فيجد اللغوي الامام مالك رضي الله تعالى عنه في متزوج الخامسة والمبتوتة عالما بتجريحها فيجد وقال في متزوج المعتدة كذلك لا يجسد ولا فرق بينهن أو اثنيان أمة (مرهونة) من المرتين بلا إذن راعها فيجد فأحرى المودعة والمعاراة لعدم شبهته فيهما ولا يجسد راعها ان وطئها لانها ملكة (أو) اثنيان أمة (ذات مغنم) من احد الجيش قبيل القسمة فيجد وان كان له فيها نصيب أذن له الامير أم لا وقال عبد الملك لا يجسد لان له فيها نصيبا وقال أيضا يجسد ان عظم الجيش والافلا يجسد ابن مرزوق وهو في غاية الحسن ما خوذ من قول مالك رضي الله تعالى عنه وكتم تلك الحصة لما قيل له أليس له فيها حصه اه شب (أو) اثنيان امرأه (حريية) بدار الحرب أو بعد دخولها بالبلد بامان فيجد فان أخرجه البلد الاسلام ثم أتاه فلا يجسد اتفاقا لانه سبها وما دكها فيها ان دخل مسلم دار الحرب بامان فنزى فيها بغيرية حد وانظر الحاشية (أو) اثنيان مبعوتة) منه (قبل) تزوجها (زوج) غيره عالما بتجريحها عليه فيجد (وهل) يجسد ان أبتها في ثلاث مرات بثلاث طاقات متفرقات بل (وان أبت) لها أي طلقها ثلاثا (في مرة) واحدة ان قال لها أنت طالق البتة أو ثلاثا لضعف القول بلزومه طاقته واحدة جدا

وليس كل خلاف جامع معتبرا * الاختلاف له حظ من النظر وانما يجسد اذا طلقها ثلاثا متفرقات وأما ان كان أبتها في مرة فلا يجسد ولو علم بتجريحها مراعاة للقول بانها واحدة وان كان ضميها في الجواب (ناويلان) فيمن تزوج خامسة أو امرأه طلقها ثلاثا والبتة قبل أن تنكح زوجها غيره أو أخته من الرضاة أو النسب أو شيئا من ذوات المحارم عليه عامدا عالما بالتجريم أقيم عليه الحد ولا يلحق به الولد ابن عرفة ظاهرها سواء وقع

قلت عزاء اللغوي لابن المباحشون (قوله منه) أي أنها صلة مبتوتة (قوله لضعف الخ) علة حده ان أبتها في مرة (قوله طلاقه) فاعل لزوم المضاف لمفعوله (قوله جدا) أي ضمة شديدا (قوله بانها) أي الثلاث بلفظ واحد (قوله وان كان ضميها) حال

(قوله فيها) اي المدونة (قوله قبل ان تنكح الخ) صله تزوج (قوله عليه) صله المحارم (قوله اقيم) يضم الهمز وفتح الميم (قوله فيها)
اي المبتوتة (قوله يعذر) يضم فسكون ففتح (قوله منه) اي آتية اصله معتقة (قوله فيها) اي المدونة (قوله انه) اي الشأن (قوله
عذر) يضم فكسر (قوله وانظر الحاشية) نصها ابن عرفة وفي قدحها من طاق امر أنه قبل البناء مطلقة ثم وطئها وقال ظننت انه
لا يبرئها مني الا الثلاث فلها صداق ٤٩٠ واحد ولا حد عليه ان عذر بالجهالة ولو طلقتها بعد البناء ثلاثا ثم وطئها في عذرهما فلا

يحدان عذر بالجهالة قلت
ظاهرا او وقع الثلاث مرة
او مفترقات وقال الشيخ
عن الواضحة اصبح من
نكح امراته المبتوتة فلا
يحد كان عالما او جاهلا
للاختلاف فيها وان كانت
مطلقة ثلاثا فان كان
عالما حدلانه ليجتاز فيه
وان كان جاهلا فلا يحد
وهذا استحسن والقاس
حده ولا يعذر قلت
الاختلاف في البتة اشهر منه
في لفظ الثلاث دفعة (قوله
ان كان) اي المملوك (قوله
اهما) اي المرأة وعملوكها
(قوله عقدها) اي النكاح
(قوله لانها) اي عقده
وانه اثبت خبره (قوله
وان فسد) اي العقد حال
(قوله رفع) يضم فكسر
(قوله فاراد) اي عمر رضي
الله تعالى عنه (قوله قرأت)
يضم التاء (قوله تاوالت)
يكسر التاء (قوله وجز)
اي قص شعر (قوله وغربه)
بفتحات مشددا اي تغاه
(قوله وكان) اي الجنون
(قوله يبرده) بفتح فضم اي
الجنون (قوله لا يجهل) يضم

الثلاث في مرة او مفترقات وقال اصبح من نكح مبتوتة عالما فلا يحد للاختلاف فيها بخلاف
المطلقة ثلاثا (او) اثبات امرأة (مطلقة) منه واحدة او اثنتين (قبل البناء) منه بها فيحد
الا ان يعذر بجهل قائله في المدونة (او) اثبات أمة (معتقة) بفتح القامع (بلا عقد) نكاحها
فيحد راجع للمطلقة قبل البناء أيضا فيها من طاق امر أنه قبل البناء مطلقة ثم وطئها وقال
ظننت انه لا يبرئها مني الا الثلاث فلا يحدان عذر بالجهالة محمد من أعتق أم ولد ثم أصابها
في استبراء ثم قال ظننت انه يتحمل لي فقال ابن القاسم لا يحد مواق وانظر الحاشية وشبهه في
إيجاب الحد فقال (كان) بفتح الهمز وسكون النون حرف مضد ويصلته (يظاها) أي المرأة
(عملوها) فيحدان اتفاقا قائله للغمي ان كان بالغ ولم يعقد نكاحا فلا شبهة لهما فان كانا
عقدها فلا يحدان لانها شبهة وان فسد وقوله تعالى أو ما ملكت أيمانكم في خصوص الرجال
اذما ملكو الاماء وفي النوادر رفع لعمر رضي الله تعالى عنه امرأة اتخذت غلامها وطئها
فاراد رجها فقالت قرأت أو ما ملكت أيمانكم فقال تاوالت كتاب الله تعالى على غير تأويله
وتركها وجز رأس القلام وغربه افاده شب (او) مكنت امرأته (عاقلة) رجلا (مجنونا)
من نفسها فاصابها فتحد وان وطئ عاقل مجنونة اجنبية فيحد فقط فيها من زنت مجنون فعليه
الحد للغمي ان زنى مجنونا بعاقلة او عاقل بمجنونة - هذا العاقل منهما وعوقب المجنون ان لم يكن
مطبعا وكان بحالة يرد الزجر والادب (بخلاف) وطئ الذكر (النسغير) امرأته مكنته فلا
يوجب حدها واستثنى من جميع مسائل إيجاب الحد السابقة فقال (الا ان يجهل) الواطئ
المكلف في جميعها (العين) اي المرأة الموطوءة وان وجد امرأته تامة في منزله فظن انها حليته
فعلا فلا يحد له مذهب الجاهل (او) يجهل (الحكم) مع علم عين الموطوءة فلا يحد (ان جهل
مثله) ذلك اقرب عهد به بالاسلام واستثنى من الجهل فقال (الا الزنا الواضح) الذي لا يجهل
مثله قالوا فيحد ولا يعذره ككون حليته خبيثة ووطئ سمينة أو عكسه او يضا ووطئ
سوداء أو عكسه في نور وعطف على وطئ من قوله الزنا وطئ مكلف بلا فقال (لما ساقية) يضم
الميم أي محارمة امرأته أخرى حتى ينزل فليست زنا اذ ليس فيها ادخال حشفة في فرج
(وآدب) يضم فكسر مثقلا فاعل المساقية (اجتهادا) من الامام في نوع المؤدبة وقدره ابن
عرفه في كون عقوبة المتساقية أدبا باجتهاد الامام على ما يرى من شناعة ذلك وخبرهما
أو يغمسين خمسين ونحوها سمع ابن القاسم مع الشيخ عن اصبح عن ابن القاسم وعنه ونقله
الباجي بدون ونحوها وشبهه في إيجاب التأديب فقال (ك) وطئ (بهيمة) من التام أو غيرها
فموجب التأديب اجتهادا ابن عرفة فيها مع غيرها لا يحد من أي بهيمة وبعاقب الغمسي في
كتاب ابن شعبة ان يحدوا الاول أحسن (وهي) أي البهيمة التي وطئها مكلف (كغيرها) الذي لم

الياء وفتح الهاء (قوله في نوع) صله اجتهادا (قوله ادبا) خبر كون مضافا لاسمه (قوله يزي) اي الامام ولا يلبس (قوله من يوطئ
شبهة ذلك) اي التماسق بيان ما (قوله او يغمسين) اي جلدته عطف على باجتهاد (قوله ونحوها) اي الخمسين (قوله سمع ابن
القاسم) اي عن ابن القاسم راجع للاول (قوله وعنه) اي ابن القاسم راجع للثاني (قوله ونقله) اي الثاني (قوله والاول) اي علمه بالحد

(قوله الذي) نعمت غير (قوله يختلف) بضم الياء وفتح اللام (قوله ان البهية) اي التي وطئها رجل (قوله من طلاق) بلام تنوين لاضافته لزواج الاتي (قوله او موت) بلام تنوين لاضافته لزواج مقدر (قوله وكذا) اي واطئ المعتدة من غيره في عدم حده (قوله وان كان عقده على البنت الخ) حال (قوله وأماها) ٤٩١ أي البنت الخ حال (قوله محرما) خبر كان

(قوله كذلك) اي يسكاح أو ملك حال من اخبتها (قوله يدرا) بضم فسكون ففتح اي يدفع (قوله لان تحريره) اي جمع المرأة وعمتها (قوله بانه) اي الشان (قوله فيها) اي المدونة (قوله اول) بضم فسكون مشقلا (قوله ويؤخذ) اي الاعتراض (قوله فيه) اي توضيحه (قوله ذلك) اي جمع الاثنين باعتبار الواحد (قوله لها) اي المدونة (قوله من زوجته) صلة محالة (قوله لذلك) اي مراعاة قول عطاء (قوله منه) اي تقويمها على واطئها (قوله عدمه) اي تقويمها عليه (قوله عليه) اي واطئها (قوله فيها) اي قيمتها (قوله له) اي واطئها (قوله وان نقص) اي غنمها (قوله غنمها) اي قيمتها (قوله اتبع) بضم فسكون اي واطئها (قوله ويتبع) بضم الياء اي واطئها (قوله واطئها) اي المحللة (قوله بها) اي المحللة (قوله عليه) اي رباها (قوله قبله) اي دفع قيمتها (قوله المدونة) بضم فسكون (قوله ردت) بضم الراء اي الجارية (قوله عالميا) اي بهمة وطئها (قوله ان لم يحصل) مبالغة (قوله فان كان) اي الشريك (قوله في ذمته) اي الشريك (قوله عليه) اي الشريك (قوله له) اي الشريك

وطأ (في) اباحه (الذي) لها (والا كل) لعمها الطرطوشي يختلف في مذهب ما لا يرضى الله تعالى عنه أن البهية لا تقتل وان كانت عما يؤكل أ كات (ولا) يحسد واطئ (من) أي زوجة أو أمة له (حرم) عليه وطؤها (لعارض كحيض) ونفاس واحرام وصيام وظهار وإبلاو يؤدب لانه ليس زانيا (أو) واطئ أمة (مشتركة) بينه وبين غيره فلا يحسد للشبهة ويؤدب للحرمه (أو) واطئ أمة (مملوكة) له محترم عليه وطؤها النسب أو رضاع أو صهر (لأنه) عليه بغير مدسكها كعمته وخالته وبنت أخيه وأم زوجته وزوجة ابنه أو أبيه فلا يحسد للشبهة ويؤدب للحرمه ويلحقه الولد ويجز عتقها وتباع عليه ان لم تحمل خشية عوده لو طئها قاله ابن فرحون (أو) واطئ أمة له (معتدة) من طلاق أو موت زوجها فلا يحسد ويؤدب وكذا متركج المعتدة من غيره على المشهور (أو) واطئ بنت (لزوجته بكاح) على أم لها عقد عليها (لم يدخل) واطئ البنت (بها) أي الام فلا يحسد وان كان عقده على البنت وأماها في عصمتها محرما ففسوخا ثم يؤدب (أو) واطئ (أخت) يسكاح أو ملك (على اخبتها) كذلك فلا يحسد ويؤدب (وهل) لا يحسد (مطلقا) عن التقييد بكون الاخوة برضاع وهذا لا يصح والتونسي (أو) لا يحسد (الا) اذا واطئ (أخت النسب) فيحسد (لغيرها) أي أخت النسب (بالكتاب) أي القرآن العزيز وأما أخت الرضاع فحرمت بالحديث وهذا لبعض شيوخ عبدالحق في الجواب (تاويلان) ابن العربي ليس ما حرمته السنة كما حرمه القرآن ولذا قال ابن القاسم من جمع بين المرأة وعمتها عالما بالنهي يدركه عنه الحد لأن تحريره بالسنة بخلاف من جمع امرأة واختم فيحسد لأن تحريره بالقرآن واعتراض ابن مرزوق ذكر التأويلين بانه ليس فيها نص على جمع الاثنين في السكاح باعتبار الحد لا وجوبه ولا سقوطا لما الذي أول ونحوه للمواق طئي وهو اعتراض صحيح ويؤخذ من توضيحه اذ لم يسب فيه ذلك لها (أو ك) واطئ (أمة محللة) بضم الميم وفتح الحاء المهملة واللام أي معارضة لو طئها من زوجته أو قريبه أو أجنبي ولو عالما بتحريره فلا يحسد لمراعاة قول عطاء باباحتها ولدها حرا لا حق به لذلك (وقومت) بضم فسكون مشقلا (عليه) أي واطئها سواء حملت أم لا لتم له الشبهة وتنفي الاعارة المحرمه ويقدر انه واطئ مملوكة ان رضى بانه يبيعها عليه بل (وان ايسا) اي امتنع سيد الامه وواطئها منه اذ يلزم على عدمه تمامها دخلا عليه وتؤخذ منه قيمتها حاله ان كان مليا ولا يبعث عليه فيها ان لم يحصل فالتزامها على قيمتها قاله انه وان نقص عنها اتبع بالنقص وان حملت فلا تباع ويتبع بقيمتها في ذمته أبو عمران ان أفلس واطئها قبل دفع قيمتها فربها حق بها وتباع عليه لانه لا يعود لتحليلها وان مات واطئها قبله فربها اسوة الغرماء فيها كل من أحلت له جارية أمحلها أجنبي او قريب منه او امرأته ردت الى سيدها الا ان يطأها من أحلت له فلا يحسد ولو كان عالما بزمته قيمتها وان لم يحصل واديس لربها ما اتسك بها بخلاف وطئ الشريك

دفع قيمتها (قوله فيها) اي المدونة (قوله اسلمت) بضم فسكون (قوله ردت) بضم الراء اي الجارية (قوله عالميا) اي بهمة وطئها (قوله ان لم يحصل) مبالغة (قوله فان كان) اي الشريك (قوله في ذمته) اي الشريك (قوله عليه) اي الشريك (قوله له) اي الشريك

(قوله وعليه) اي الشريك (قوله ان كان) اي واطى المحللة (قوله النعمان بن بشير) تابعي شيخ مالك رضي الله تعالى عنهما
(قوله ورفع) بضم فكسر (قوله فقال) اي النعمان (قوله احلها) اي زوجته الامة (قوله يخوف) صلة مكروهة (قوله من
قتل الخ) بيان مؤلم (قوله والا) اي وان لم يكن طائعا (قوله بذلك) اي كونها رقيقة (قوله غير) بضم فكسر اي اطلع (قوله
ذلك) اي بهما من الجوع وهي حمة ٤٩٢ (قوله وجدت) بضم تاء المتكلم ابن القاسم (قوله وهو رأي) حال (قوله

فان كان عددا وجات كانت القيمة في ذمته وان لم يتحمل بيعت عليه فكان له الفضل عن
القيمة وعليه النقصان الصقلي الا يهرى ان كان عالما بالحكمة حدولا يلحق به الولد لانه زان
وهذا خلاف ما في المدونة وغيره وروى ابن حبيب عن النعمان بن بشير ورفع له رجل واطى
جارية زوجته فقال لا قضين فيها قضاء النبي صلى الله عليه وسلم ان احلها له جلدته وان لم يحلها له
رجته فوجدوها احلها له بخادمه ما نقله ابن عرفة (او) وطئت امرأته حال كونها (مكروهة)
بفتح الراء على وطئها يخوف مؤلم من قتل او ضرب فلا يتحد ويحد الزاني بها ان كان طائعا والا
ففي حده خلاف ابن عرفة والمكروهة على الفكيك لا يتحد (او) وطئت حرة حال كونها
(مبيعة) من زوجها الغيرة (ب) سبب (الغلاء) بالغين المبيعة مدود فلا يتحد الامام مالك رضي
الله تعالى عنه وهي وزوجها مذكوران ابن عرفة مع عيسى ابن القاسم من جاع فباع امرأته
من رجل فاقرت له بذلك فوطئها امشترىها ثم عثر على ذلك وجدت في مسائل بعض اصحابنا عن
امامنا مالك رضي الله تعالى عنه وهو رأي انهما مذكوران وتكون طليقة بائنة ويرجع المشتري
عليه بتمها قلت فلو لم يكن بهما جوع قال فخرى ان يتحد ويشكل زوجها ولكن درم حدها
احب الي وقد قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه في الرجل يسرق من جوع اصابه انه
لا يقطع ابن رشد لا شبهة اقوى من الجوع قوله ويكون طليقة بائنة هو ظاهر قول مالك رضي
الله تعالى عنه في ماع يحي من كتاب العتق وقيل تبين منه بالبينة قاله ابن وهب ورواه ابن عبد
المسلم قوله ان لم يكن بينهما جوع احب الي درم الحد بالشبهة وجهها ان المشتري غلظتها
بشرائه ملك الامة فيكون في وطئها كالذكر وان كانت طائعة اذ لو امتنعت لقتل على
اكرهاها قلت كون اصل فعلها في البيع الطوع ينفي كونها مكروهة ابن رشد وعلى قول ابن
المجاشون فيمن زوج بنته رجلا ثم حبسها وارسل اليه امته فوطئها فبعد الا ان تدعى انها
ظنت انها زوجت منه تتحد ان طاعت زوجها ببيعها فوطئها امشترىها الا ان تدعى انه اكرهاها
على الوطء وهو قول ابن وهب في ماع عبد الملك من طلاق السنة انما ترجم ان اطاعته في
البيع واقرت ان المشتري اصابها طائفة وان زعمت انه اكرهاها فلا يتحد (والاظهر) عندنا ان
رشد من الخلاف قول ابن القاسم في المدونة لا يتحد واطى امة طلى في بعض القسح او مبيعة
بغلاء على الاظهر وهو الصواب لان اختيار ابن رشد فيها لا فيما بعد لان المبيعة بغلاء هي
الذكورة في ماع عيسى وعليها تنكح ابن رشد وامامنا مستله شراء الامة قد كورة في
كتاب القذف من المدونة وعزوت تعال الشارح فيه ينظر البناء اعترض في قول
المصنف والاظهر الخ بانه نهي المدونة فكيف يعزوه لابن رشد قال صواب نسخة على الاظهر
لان اختيار ابن رشد في المبيعة بغلاء في شراء الامة (كان) بفتح الهاء وسكون النون حرف

انهما) اي الزوجان الخ
مفعول وجد (قوله عليه)
اي زوجها البائع (قوله
قلت) اي قال مصنفون لابن
القاسم (قوله ب) اي
الزوجين (قوله قال) اي
ابن القاسم (قوله ان يتحد)
اي الزوجة (قوله ويشكل)
بضم ففتح مثقال (قوله الى)
بشدا الياء (قوله انه) اي
السارق الخ مفعول قال
(قوله زوجها) اي الشبهة
(قوله فيكون) اي المشتري
(قوله كالمكروه) بكسر الراء
(قوله لقدر) اي المشتري
(قوله قلت) اي قال ابن
عسرة (قوله الطوع)
خيركون المضاف لاسمه
(قوله ينفي الخ) خبر
كون باعتبار كونه مبيعا
(قوله حبسها) اي الاب
بنسبه (قوله وارسل) اي
الاب (قوله اليه) اي زوج
بنته (قوله امته) اي الاب
(قوله فوطئها) اي الزوج
الامة (قوله فبعد) اي
الامة (قوله تدعى) اي
الامة (قوله انها) اي الامة
(قوله زوجت) بضم فكسر

مثلا (قوله منه) اي واطئها (قوله تتحد) اي الزوجة التي باعها زوجها طائفة بلا جوع معلق بفتح اللام على
قول (قوله تدعى) اي الزوجة (قوله انه) اي مشتريها (قوله فيها) اي المبيعة بغلاء (قوله لا فيما بعد) اي الامة التي ادعى
واطنم اشراءها وحلف عليه مع نكول سيدها (قوله وعليها) اي المبيعة بغلاء متكلم (قوله فيه نظر) خبر عزو

(قوله ايضا) اي كمال البائع (قوله وهو) اي الحاكم (قوله كذلك) اي المقهر. ومن كلام المصنف (قوله فيها) اي حلف
البائع ونكولهما (قوله فيها) اي المدونة (قوله انه) اي الواطئ (قوله ابتاعها) اي الامنة (قوله منه) اي الرجل (قوله
وانكره) اي يبعها (قوله فان لم يات) اي واطؤها (قوله بينة) على يبعها له (قوله حدد) بضم الحاء اي واطئها (قوله احتلفته)
بضم التاء اي حكمت بحلفه له (قوله فان نكل) اي سبدها (قوله وقضى) بضم فسكسر (قوله له) اي واطئها (قوله بها) اي
الامنة (قوله ودرى) بضم فسكسر اي اسقط (قوله عنه) اي واطئها (قوله بخوف) صلة منكروه (قوله من قتل الخ) بيان مؤلم
(قوله في عدم حده) صلة كاف التشبيه (قوله وهو) اي خلافه الذي عليه الاكثر (قوله حده) اي المنكره بفتحها على
الزنا لالة ابتساره على اختياره (قوله قضيه) اي ذكره ٤٩٣ (قوله غير صحيح) خبر الاحتجاج

(قوله قلت) اي قال ابن
عرفه (قوله هو) اي المنكره
(قوله) اي مهرها (قوله
والاول) اي لا يحدد (قوله
منه) اي المكلف (قوله به)
اي الزنا (قوله كان) اي
المقر (قوله تكراره) اي
القرار (قوله واشترطه)
اي تكراره اربعاً (قوله
واضح) خبره نصوص (قوله
طوعاً) تنازع فيه المقر
والزنا (قوله عنده) اي
الامام (قوله أيعرض)
بضم فسكون فكسر وهمزة
للاستفهام اي الامام (قوله
عنه) اي المقر (قوله يقيم)
اي الامام (قوله عليه) اي
المقر (قوله قال) اي مالك
رضي الله تعالى عنه (قوله
ما نافية) (قوله اعرفه) اي
اعراض الامام عنه اربعاً
(قوله واقام) اي دام على

مصدرى مقرون بكاف التشبيه في عدم الحد صلتها (ادعى) الواطئ (شراء امه) موطوءة له
وانكر البائع يبعها له ولا ينسب للواطئ على الشراء (و) طلب من البائع يميناً على عدم البيع
فانكل البائع عن اليمين (و) ردت اليمين على الطالب (حلف الواطئ) انه اشتراها منه فلا
يحد لتبين انه وطئ امته ويقهرهم من كلام المصنف حدد الواطئ ان حلف البائع او نكل الواطئ
ايضا وهو كذلك فيما فيها من وطئ جارية رجل وادعى انه ابتاعها منه وانكره سبدها فان لم
يات بينة حدد فان طلب الواطئ عين السبدها لم يبعها له استلفته له فان نكل حلف الواطئ
وقضى له بما ودرى عنه الحد (والختار) للخمى من الخلاف (ان) الرجل (المنكره) بفتح الراء
على وطئ من لا يحل له وطئها بخوف مؤلم من قتل او ضرب وخبر ان المنكره (كذلك) اي
المذكور فيما تقدم في عدم حده (والاكثر) من اهل المذهب (على خلافه) اي كون المنكره
كذلك وهو حده ابن عرفة المنكره على الزنا ابن العربي لا يحد بعض اصحابنا يحد ابن القصار
ان اتشتر قضيه حين ايلاجه يحد اكرهه السلطان او غيره وان لم يتشتر فلا يحد للخمى
اختلاف في حد الزنا والمنكره على الزنا والاحتجاج على حد بيان الاكرام لا يصح مع انعاضه غير
صحيح قد يريد الرجل شرب الخمر ويكف عنها خوفاً من الله عز وجل فان اكرهته المرأة على الزنا
بها فلا مهر لها وان اكرهه غيرها فلا يحد ويقهر لها مهرها قلت ويرجع هو به على من اكرهه أبو
عمر في كافيه لا يحد المنكره وقيل يحد والاول قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه وهو الصحيح
اذا صح الاكرام (وثبت) الزنا على المكلف (باقزار) منه به على نفسه رجلاً كان أو امرأة (مرة)
واحدة ائناً فلا يشترط تكراره اربع مرات واشترطه ابو حنيفة وأحمد رضي الله تعالى عنهما
ابن عرفة نصوص المذهب في المدونة وغيرها واضحة يحد المقر بالزنا طوعاً ولو مرة واحدة
للخمى في الموازية قبل للامام مالك رضي الله تعالى عنه الامام اذا اعترف رجل عنده بالزنا
أيعرض عنه اربع مرات قبل ان يقيم عليه الحد قال ما أعرفه اذا اعترف مرة واحدة واقام
على ذلك حد ٨ ويدل له ما في الصحيحين من حديث العيص من قوله صلى الله عليه وسلم

ذلك اي اقراره به (قوله حدد) بضم الحاء اي المقر (قوله من حديث العيص) بفتح العين وكسر السين المهملين آخره فاء اي
الاجبي بيان ما (قوله من قوله صلى الله عليه وسلم الخ) بيان حديث ونص صحيح البخاري بسنده عن ابي هريرة وزيد بن خالد
رضي الله تعالى عنهما ان رجلاً من الاعراب جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو جالس فقال يا رسول الله اقض بكتاب الله
فقام خصمه فقال صدق له يا رسول الله بكتاب الله ان ابني كان عسيه على هذا فزنا بامرأة فاخبروني ان علي ابني الرجم
فاقديت بمائة من الغنم ووليدته ثم سألت اهل العلم فزعموا ان ما علي ابني جلد مائة وتغريب عام فقال والذي نفسي بيده
لا قضين بينكما بكتاب الله اما الغنم والوليد فردد

النبي صلى الله عليه وسلم
 صلا أجاوا (قوله اتممه)
 أى ماعزا (قوله وأرسل)
 أى النبي صلى الله عليه وسلم
 (قوله لقومه) أى ماعز
 (قوله عقله) أى ماعز (قوله
 بصحته) أى عقل ماعز
 (قوله فأمر) أى النبي
 صلى الله عليه وسلم (قوله
 برجه) أى ماعز (قوله
 جلد يشه) أى ماعز (قوله
 انه) أى النبي صلى الله عليه
 وسلم (قوله سأله) أى النبي
 صلى الله عليه وسلم ماعزا
 عن عقله (قوله وفى بعضها)
 أى طرق الحديث (قوله
 قال) أى ماعز (قوله قال)
 أى النبي صلى الله عليه وسلم
 (قوله قال) أى ماعز (قوله
 الغامدية) بأجمعهم الغين
 (قوله انها) أى الغامدية

(قوله أقرت) أى على نفسه الزنا (قوله مرة) أى فربما (قوله المقر) مفسر فاعل يرجع (قوله عن اقراره) صلة يرجع ما
(قوله عن تقييده) أى الرجوع (قوله وطئت) بضم التاء (قوله أنه) أى وطأها حائضا (قوله به) أى الزنا (قوله فيه) أى رجوعه
(قوله به) أى اقراره (قوله قبل) بضم فسكسر (قوله وروى) بضم فسكسر أى عدم قبول رجوعه الا بعد ز (قوله به) أى عدم قبول
الرجوع بلا عذر (قوله قال) (قوله يقال) أى يتولى ولا يجد (قوله وقاله) أى قبول رجوعه عن اقراره بلا عذر (قوله قبل الشروع
في جرمه) صلة جرم (قوله أخبروه) أى النبي صلى الله عليه وسلم (قوله بأنه) أى ما عزا (قوله اذا لقمته) أى أسألت دمه (قوله هرب
أى ما عزا (قوله وقال) أى ما عزا (قوله فاذركوه) أى العصابة ما عزا (قوله بالخرقة) بفتح السين المهملة وشدة الراء وأرض خارج
المدينة ذات حجارة سود كأنها محرقه بالنار (قوله ويرجوه) أى العصابة ما عزا (قوله هلا ثركم) أى ما عزا (قوله له) أى ما عزا
(قوله عليه) أى ما عزا وجهه هلا الى عليه معقول قول المضاف لقائه (قوله لو حذف) أى الله ف (قوله وإن) أى هذا اللفظ

(قوله اذ هروبه الخ) عليه لو حذف الخ (قوله لا يسقطه) أي الهروب الحد (قوله عنه) أي هروبه (قوله اثناء) أي الحد (قوله لانه) أي الهروب (قوله وتبعه) أي الشارح (قوله عليها) أي التفريقة (قوله وفيها) أي التفريقة (قوله وهو) أي تقريره على ظاهره (قوله انه) أي الهروب (قوله من الهروب) صله أدل (قوله الشارح) أي قال (قوله يكف) بضم ففتح مثقلا (قوله عنه) أي المرجوم (قوله رجم) بضم فكسر (قوله فقال) أي ما عر (قوله ثم ذكر) أي الشارح (قوله فروى) بضم فكسر (قوله انه) أي المرجوم (قوله كمل) بضم فكسر مثقلا أي الحد (قوله وروى) بضم فكسر ٤٩٥ (قوله انه) أي المرجوم (قوله يقبل) بضم فسكون ففتح أي رجوعه (قوله وهو) أي قبول رجوعه (قوله وعليه) أي قبول رجوعه (قوله) واليه أي قبول رجوعه (قوله وأشار) صله أشار (قوله وعلى هذا) أي كون الخلاف في الرجوع في الاشياء (قوله فالملغة) أي أي وان في الحد (قوله انتهى) أي كلام الشارح (قوله واستمر) أي الشارح (قوله ومن) عطف على الشارح (قوله عطف على الشارح) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله عليه) أي التفصيل المذكور (قوله فانه) أي تت (قوله الهروب) قبل الحد أي عليه مفعول قول المضاف لقوله (قوله فلذا) أي خلفا عنه عليه (قوله عليه) (قوله ماله) مفعول قال (قوله جوابه) أي الباطني (قوله فانه) أي الجواب (قوله معه) أي الجواب (قوله فيما يخفى) أي وهو الهروب قبيل

ما يجب به الفتوى أو الواو الحال كما في د. وان زائدة اذ هروبه قبيل الحد لا يسقطه فيؤتى ويقام عليه الحد كما في الشارح وفي د. يؤتى ويستخير عنه بخلاف هروبه اثناء فسد قطه لانه بعد اذ اذ الغضب دال على الرجوع ونحوه للخرشي البتاني التفريقة المذكورة للشارح في شروحه الثلاثة وتبعه عليها أجد وعج وتلامذته وفيها نظروا الصواب ان ما في المختصر مباغلة على حقيقة وقدره ابن مرزوق على ظاهره المستأوى وهو الظاهر وانما بالغ على الهروب بعد اذ اذ الغضب لانه أدل على انه لا لم من الهروب قبيل ذلك طئي. أو يهرب وان في الحد الشارح يكف عنه اذ هرب في اثناء الحد وقد هرب ما عر لما رجم فاتبه فقتل ردوني الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يردوه فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم هلا تر كتموه لعله يتوب فيتوب الله عليه ثم ذكر الخلاف في الرجوع في اثناء الحد فروى انه اذا أقيم عليه أكثر الحد كمل عليه وروى انه يقبل وهو قول ابن القاسم وعليه جماعة العلماء واليه أشار بقوله وان في الحد وعلى هذا فالملغة راجعة الى قوله الآن يرجع لاني قوله أو يهرب لان الهروب المقبول انما يكون في اثناء الحد كما ورد اه واستقر في شروحه الثلاثة على ان الهروب انما يفيد في اثناء الحد وتبعه عجي فائلا لو حذف المصنف وان اطابق ما يجب به الفتوى اذ هروبه قبل الحد لا يسقطه عنه قاله أنه لم يرد عن بعض شيوخه طئي لم أر هذا التفصيل في الهروب لغير الشارح في شروحه الثلاثة ومن تبعه ولم يعرج عليه تت في كبره بل صرح بابقاء كلام المصنف على ظاهره فانه قال بعد قول البساطي الهروب قبل الحد من الرجوع الا انه نوع من الرجوع خفي فلذا تبعه عليه ما نصه تأمل جوابه فانه لا تحسن معه المبالغة في الهروب في الحد وانما المبالغة فيما يخفى وهي على جوابه مساوية وقد يقال الهروب قبل الحد أظهر في الرجوع من الهروب في الحد من الالم فلذا بالغ المصنف عليه وأجاب الشارح بان المبالغة راجعة الى قوله الان يرجع لاني قوله أو يهرب اه ثم قال ولم أر في المدونة ولا ابن عرفة ولا في التوضيح ولا ابن عبيد السلام حكم الهارب الا ان المصنف حافظ (و) ثبت الزنا على المكلف (بالبينة) وتقدم في الشهادات ان شرطها كونها أربعة برؤيا التحدث الخ واذا شهدت البينة على امرأة بالزنا وادعت البكارة أو الرتق وشهد بذلك أربع نسوة (فلا يسقط) الحد عنها (ب) سبب شهادة أربع نسوة (وجود) بكارتها (أو رتقها هذا مذهب المذونة البساطي لان عذرهم انه قد تكون له اخل فلا تمنع من تعقيب الحاشية دونها ولو قام على بقاء العذرة أو براءة

الحد (قوله وهو) أي المبالغة (قوله على بخوانه) أي البساطي (قوله في الرجوع) أي الدلالة عليه (قوله من الهروب في الحد) أي دلالة على الرجوع (قوله من) تعليلية لا تظهر أي لاجل (قوله فلذا) أي كون الهروب قبل الحد أظهر في الدلالة على الرجوع من الهروب فيه لاحتمال انه لا دلالة للرجوع عليه بالغ (قوله عليه) أي الرجوع في الحد (قوله انتهى) أي كلام تت في كبره (قوله ثم قال) أي طئي (قوله الا ان المصنف حافظ) استند الى على لم أر في المدونة الخ (قوله شرطها) أي البينة (قوله بذلك) أي ما ادعته من بكارة أو رتق (قوله عذرهما) بضم فسكون أي بكارتها (قوله دونها) أي بكارتها

الحد (قوله وهو) أي المبالغة (قوله على بخوانه) أي البساطي (قوله في الرجوع) أي الدلالة عليه (قوله من الهروب في الحد) أي دلالة على الرجوع (قوله من) تعليلية لا تظهر أي لاجل (قوله فلذا) أي كون الهروب قبل الحد أظهر في الدلالة على الرجوع من الهروب فيه لاحتمال انه لا دلالة للرجوع عليه بالغ (قوله عليه) أي الرجوع في الحد (قوله انتهى) أي كلام تت في كبره (قوله ثم قال) أي طئي (قوله الا ان المصنف حافظ) استند الى على لم أر في المدونة الخ (قوله شرطها) أي البينة (قوله بذلك) أي ما ادعته من بكارة أو رتق (قوله عذرهما) بضم فسكون أي بكارتها (قوله دونها) أي بكارتها

رجال لسقط الحد كما يفهم من كلام الشارح والرجال النظر لذلك كما يفهم من كلام الواقعي
 ابن القاسم قاله عب والطرشي المينا في فيه نظرا لانه ان علل عدم السقوط بأربع نسوة بعدم
 منافاة شهادتين شهادة الرجال لاحتمال كونها غورا البكارة قبل عليه أي فرق بين شهادة
 أربع نسوة ببيكارتهما وأربع رجال بها وان علل بضعف شهادتين فلا تقاوم شهادة الرجال قبل
 عليه شهادتين شبهة والحدود تدبر بالشبهات على ان ما ذكره الشارح نقله عن النعمي وكلامه
 في هذه المسئلة متقابل لمذهب المدونة كما في التوضيح وابن عرفة والحد عند يسقط بشهادة
 أربعة رجال وبشهادة أربع نسوة ومذهب المدونة عدم سقوطه والله أعلم (أو) يثبت زنا
 المرأة (ب) ظهور (ج) بها (في) امرأتها (غير متزوجة) حرة وأمة (و) في غير (ذات سيد مقر)
 بضم فكسر (به) أي الوطء بان لم يكن لها سيدها وكان وأنكر وطأها أو كان لا زوج لها ولا
 سيدها من لها زوج لا يطعمه حملها الصبا أو وجبه أو عدم هضم أقل الحمل من يوم عقده الحط في
 الطر عبد الغفور سئل عبد الله بن عيسى عن جارية بكر زوجها أبوها فابتنى بها زوجها فانت
 بولد لأربعة أشهر فذكر ذلك لها فقالت اني كنت نائمة فأتيت للبلال بين فخذي وذ كر زوجها
 أنه وجدها عذراء فأجاب بأنها لا تتحد اذا كانت معروفة بالعفاف وحسن الحال وينسخ ولها
 مهرها كاملا الا أن تكون عاتت بحملها وكتفه فلها ربع دينار اه من الاستمقنة اه
 كلام الطرر عب هذا يفيد ان ظهور الحمل في غير ذات الزوج والسيد قد لا يوجب الحد
 لقريته والله أعلم (و) ان ظهور حمل بغير ذات زوج وسيد فادعت انه اغصبت فلا تقبل بضم
 فسكون ففتح (دعواها الغصب) على الزنا بها (الابقرينة) دالة على صدقها كانيها تدي
 مستغنية عند نزول الامر بها وتقبل دعواها الاشتباه او الغلط او النوم لان هذه تقع كثيرا
 افاده شب واذا ثبت الزنا باقرار او بينه او ظهور رجل بغير ذات زوج وسيد مقر به (يرجم) بضم
 التسمية وفتح الجيم الشخص الزاني (المكاف) أي المثلزم بما فيه كفاية وهو البالغ العاقل فلا
 يرحم بجنون ولا صبي ولو حر اقل على المشهور (الحر) فلا يرحم الرق ولو شاب شبه حرة
 (المسلم) فلا يرحم الكافر ولو زني بعلمة على المشهور (ان) كان (أصاب) أي وطئ قبل الزنا ولا
 يشترط كمال الوطء بل يكفي مغيب الحشفة أو قدرها من مقطاعها (بسدن) أي انصافه
 بالتكليف والحرية والاسلام (ب) فقد (نكاح) لا بذلك (لازم) لا ينكح فيه خيار كنكاح
 عبد بغير اذن سيده وسقيه بغير اذن وليه ومعيب بموجب خيار (صح) أي جاز الوطء لافي نحو
 حيض فلا يحصن لان المهر دوم شرعا كاملا دوم حسبا عند ابن القاسم وهو المشهور وقبيل
 الشارح فاعل صح بالنكاح وتقب بأن اللزوم مستلزم للصحة فيلزم التكرار والاخلال
 بشرط وهو اباحنة الوطء ابن عرفة فقد احصن ربه فالوطء المباح بنكاح صحيح لا خيار
 فيه من بالغ مستلزم احصان اتفاقا في الكافي القاسد الذي لا يحصن ما يفسخ بعد البناء
 كشغار والذي لا يفسخ بعده وطوء احصان النعمي عن المغيرة وابن ديار الوطء الفاسد
 كوطء الحائض والمحرم والمعتكفة والمائة كالصحيح وفي كونه في نكاح ذي خيار أمضى
 بعد الوطء احصان نعمة لا النعمي عن ابن القاسم وأشهب وفيها المجنونة تحصن واطأها ولا
 يحصنها وقال بعض الرواة يحصنها ابن رشد ولو كان الزوجان أو أحدهما مجنوناً في وقوع

(قوله يفهم) بضم الباء
 وفتح الهاء (قوله لذلك)
 أي عذرتها أو رفقها
 (قوله لانه) أي الشأن
 (قوله عال) بضم فكسر
 مثقلا (قوله بأربع نسوة)
 أي شهادتين ببقاء بكارتهما
 (قوله بعدم) صلة علل
 (قوله لاحتمال كونها)
 غورا (بالجمام الفين علة
 عدم المناقاة) (قوله وان
 علل) أي عدم السقوط
 (قوله وكلامه) أي النعمي
 (قوله عنده) أي النعمي
 (قوله جارية) أي بنت
 حرة (قوله فذكر) بضم
 فكسر (قوله فأجاب) أي
 عبد الله (قوله وينسخ)
 أي نكاحها (قوله تدي)
 أي يسيل دم فرجها
 (قوله وتقب) بضم تين
 فكسر مثقلا أي تفسيرهما
 (قوله فيلزم) أي على
 تفسيرهما (قوله الحصن)
 بضم فسكون ففتح (قوله
 ربه) خبر حد (قوله احصان)
 خبر الوطء (قوله كالصحيح)
 خبر الوطء (قوله أمضى)
 بضم الهمز وكسر الصاد
 (قوله احصانا) خبر كون
 المضاف لاسمه (قوله ونها)
 أي المدونة (قوله تحصن)
 بضم ففتح فكسر مثقلا

(قوله مطلقا) أى عن تقييده بالعقل (قوله فيما) أى الزوجين (قوله والى) أى وان لم يكن الزوج عاقلا (قوله الاول) أى
الكبير الفاحش (قوله يشوه) بضم ففتح فكسر مثقلا أى يقبح الصورة (قوله والثاني) أى شديد الصغر (قوله يطول) بضم
فتح فكسر مثقلا (قوله يرمى) أى الرجم المرجوم (قوله يرمى) بضم الياء وفتح الميم ٤٩٧ أى عادة (قوله يستطاع) بضم الياء
أى عادة (قوله لا تكون) (قوله عذابه)

أى عذابه الرجم (قوله عذابه)
أى المرجوم (قوله تجوز)
بضم فسكون فكسر أى
تسرع (قوله فله) أى
قول أى امحق (قوله مراده)
أى أى امحق (قوله عليه)
أى المرجوم (قوله يخص)
أى الرجم (قوله به) أى
الرجم (قوله ويجنب)
أى الرجم (قوله بالرجم)
صله بدائة (قوله به) أى
الرجم (قوله حديثه)
داود) أى الدال على بدء
البينة ثم الامام ثم الناس
(قوله لم يصح) خبر حديث
(قوله قال) أى مالك رضى
الله تعالى عنه (قوله منهم)
أى الأئمة (قوله تولاها)
أى الحدود (قوله ولا أزم
البينة) عطف على تولاها
(قوله الامام) أى قال (قوله
لا يحقر) بضم فسكون
فتح (قوله له) أى المرجوم
(قوله فخر) بضم فكسر
(قوله له) أى المرجوم (قوله
الى) بشد الياء (قوله
يجلى) بضم الياء وفتح الخاء
المجهمة واللام (قوله له)
أى المرجوم بلا ربط (قوله

الاحسان مطلقا أو فى حق العاقل فقط ثالثها ان كان الزوج عاقلا ثبت الاحسان فيهما
والا فلا وصلة يرمي به (بججارة معتدلة) أى متوسطة بين الكبير الفاحش والصغير الدقيق اذ
الاول يشوه والثاني يطول ابن عرفة محمد يرمى بالججارة التى يرمى بها وأما الضرر العظيم فلا
يستطاع الرمي بها الغمى لا تكون صغارا جد تؤدى الى عذابه ولا تجوز وقال أبو اسحق يرمي
بأكبر حجر يقدر الرمي على حمله فحمله ابن عبيد السلام على أنه خلاف المشهور وليس كذلك
لان مراده مبرعة الاجهاز عليه ولذا قال الغمى يخص به المواضع التى هى مقائل الظهر
وغیره من السرة الى ما فوق ويجنب الوجه وليس مقتلا كالساقين (ولم يعرف) بفتح فسكون
الامام مالك رضى الله تعالى عنه فى حديث صحيح ولا سنة معهول بها (بدائة) بضم الموحدة
أى بدء (البينة) الشاهدة بالزنا بالرجم (ثم) تفتية (الامام) الذى حكم به ثم تثليث الناس
وحديث أبي داود والنسائي لم يصح عند الامام مالك رضى الله تعالى عنه قال آفات الأئمة
الحدود ولم يعلم أحد منهم تولاها بنفسه ولا ازم البينة البدائة بالرجم ابن عرفة الامام مالك
رضى الله تعالى عنه فى المدونة لا يحقر له وفى الموازية ولا للمرأة أشهب ان يحقر له فأحب الى أن
يحل له بقاءه والاحسن أن لا يحقر له ابن وهب يفعل من ذلك ما أحب واستحب أصبغ الحفر مع
ارسال يديه ابن شعبان بعض أصحابنا لا يحقر للمقر ويحقر للمشهود عليه الغمى يجرد على
الرجل ولا تجرد المرأة وشبهه فى الرجم فقال (ك) رجل (لا تظ) أى منسوب للواط فلا كان
أومقه ولا يرمي (مطلقا) عن التقييد بكونه محصنا ان كانا حريين مسلمين بل (و) ان كانا
(عبدین أو كافرين) بشرط البلوغ والعقل والطوع فلا يرمي صغیر ولا مجنون ولا مكره ولا
بالغ مكن صبيا ولا يشترط بلوغ المفعول فيه فى رجم الفاعل فيما من عمل عمل قوم لوط فعلى
الفاعل والمفعول به الرجم أحصنا أولم يحصنا ولا صداق فى ذلك فى طوع ولا كراه وان كان
المفعول به مكرها أو صبيا طائعا فلا يرمي ويرجم الفاعل والشهادة فيه كالشهادة على الزنا
ابن عرفة واللائطان كالمحصنين وان لم يحصنا أبو عمر ابن عباس رضى الله تعالى عنه ما حد
اللوطى ان يرمى من أعلى شبه فى القرية منكسا ثم يتبع بالججارة الباجى عن ابن حبيب كتب
أبو بكر رضى الله تعالى عنه ان يحرق بالنار فعمل وفعله ابن الزبير رضى الله تعالى عنه فى زمانه
وهشام بن عبد الملك فى زمانه والقسرى بالعراق ومن أخذ به هذا لم يحط الامام مالك رضى الله
تعالى عنه الرجم هى العقوبة التى أنزل الله تعالى بقوم لوط وان كانا عبدین فقيسل برجمان
وقال أشهب يحدان حسن وخسين ويؤدب الكافران قلت قول أشهب ميل لاعتبار الاحسان
(وجلد) بضم فكسر الزانى (البكر) أى الذى لم يحصن (الحرة) المسلم البالغ رجلا كان أو امرأة
العاقل (مائة) بسوط وضرب معتدلين كما يأتى فى حد الشرب الغمى بسوط بين سوطين

٦٣ من ذلك) أى الحفر وتركه بيان ما بعده (قوله يجرد) بضم ففتح مثقلا (قوله فيما) أى المدونة
(قوله فى ذلك) أى اللواط (قوله مكرها) بفتح الكاء (قوله فيه) أى اللواط (قوله يرمى) بضم الياء وفتح الميم (قوله منكسا)
بضم ففتح مثقلا أى مقبوبا على رأسه (قوله يتبع) بضم فسكون ففتح (قوله فعمل) بضم فكسر أى أحرق (قوله وفعله)
أى أحرقه بالنار (قوله وان كانا) أى اللائط والموط به (قوله برجمان) بضم الياء وفتح الميم (قوله قلت) أى قال ابن عرفة

(قوله بالدرة) بكسر الميم وحذف الراء (قوله والقربة) بكسر الفاء أي القذف (قوله على الظهر) خبر جحد (قوله بذلك) أي حذره
صلة مضت (قوله السنة) بضم السين ٤٩٨ وشدا النون (قوله قنا) بكسر القاف وشدا النون أي رقاها صام من شابة

الحرية (قوله بينهما) أي
العبد والامة (قوله
واعتق) بضم الهاء وكسر
الهاء (قوله ذلك) أي الوطء
الجائز بشكاح لازم (قوله
هذه) أي النكاحية (قوله
وهذه) أي الامة (قوله
لينقطع) على غرض (قوله
ذلة) بكسر الهمزة والميم
(قوله النساء) أي الزانيات
(قوله العبد) أي الزاني
(قوله تعرف) بضم فسكون
فتفتح (قوله اخذ) بضم
فكسر (قوله يتي) بضم
الياء وفتح الفاء (قوله في
الموازية) خبر مقدم
(قوله غرض) بفتح
مثقلا (قوله امرأت) أي
زنت وهي بكر (قوله أنه)
أي عرب من الخطاب رضى
الله تعالى عنه (قوله عبدا)
أي زنى (قوله ولا رجه
للاعتذار) أي في عدم نفي
المرأة (قوله بالولى) أي
عدمه (قوله وعلى اعتباره)
أي الولي في نفيها (قوله
تتق) بضم فسكون فتفتح
أي المرأة (قوله عدم)
بضم فكسر (قوله
مجننت) بضم فكسر أي
المرأة (قوله لانه) أي
الشان (قوله خلاف) خبر

لا جدي ولا بال لا بالدرة ودرة عمر رضى الله تعالى عنه انما كانت للتأديب وضرب بين ضربين
وزمان بين زمانين ورجل بين رجلين لا بالقوى ولا بالضعيف ولا يوضع سوطا فوق سوط ابن
القاسم حد الزنا وشرب الخمر والقربة على الظهر ابن عرفة حد زنا البكر الحر جلد مائة فيها
البكر حده الجلد دون رجه بذلك مضت السنة (وتشطر) بفتحات مثقلا أي سقط نصف
الجلد للمائة (للق) فيجلد الزاني الرقيق خمسين ذكرا كان أو أنثى ان كان قنأ أو أكثر رقيق
يل (وان قل) رقه كبدض ومدير ومكاتب وأم ولد ومعتق لاجل لقوله تعالى فاعلين نصف
ما على المحسنات من العذاب وقيس العبد على الامة اذا فارق بينهما ابن عرفة فيها حد
العبد في الزنا خمسون وفي الخمر والقربة أربعون للغمي كذلك الامة وكل من فيه عقد حرية
لم يتم كدبر ومكاتب وأم ولد ومعتق بهضه ومعتق الى أجل (و) ان كان زوجان رقيقين واعتق
أحدهما ووطئ بعد اعتاقه (تحصن) بفتحات مثقلا (كل) أي أي واحد منهما (دون صاحبه)
الذي لم يعتق (ب) سبب (العق) له (والوطء بعده) أي العتق ابن عرفة فيها العبد لا يحصنه
ذلك حتى يطأ بعده عتقه والوطء بعد عتق أحدهما يحصن المعتق منهما والامة المسلمة والحرة
النكاحية لا تكونان محصنتين حتى توطأ هذه بعد اسلامها وهذه بعد عتقها (وغرب) بضم
الغين الموحدة وكسر الراء مثقلا الزاني البكر (الذكر) بعد جلد مائة لينقطع عن أهله ومعايشه
وتلحقه ذلة الغربية في الحبس فلا تغرب الانثى اذ في تغريبها عانة على قسادهما وتغريبها الهوان
غرب معها محرما أو زوجها غريب من لم يزن وان غربت وحدها خوف حديث لا تسافر
امرأة الامع ذى محرم (الحرف فقط) أي دون الرقيق اتعلق حق سيده بخدمته ويمكث في بلد
الغربة (عاما) كاملا مسجونا والسجين تابع للتغريب فلا يسجن من لا يغرب كالمراة
والرقيق وقيل يسجن اه شب ابن عرفة فيها الانثى على النساء ولا على العبد ولا تغريب ولا
ينفي الرجل الحر الا في الزنا أو في سرابة فيسجنان في الموضع الذي ينفيان اليه يسجن الزاني
سنة والمخارب حتى تعرف توبته وقد نفي عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه محاربا أخذ
مصر الى شعب قال وكان ينفي عندنا الى فذل وخيبر ثم قال ابن عرفة ثم قال للغمي في الموازية
ان عمر رضى الله تعالى عنه غرب امرأة الى مصر وفي الموطأ انه غرب عبدا وروى مسلم انه
صلى الله عليه وسلم قال البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام ولا وجه للاعتذار بالولى وعلى
اعتباره تنفى ان كان لها ولى أو تسافر مع جماعة رجال ونساء كخروجها للجمع فان عدم جميع
ذلك مجنت بعوضها عاما لانه اذا اعتذر التغريب فلا يسقط السجين غ ظاهر المذهب ان
السجين فرع التغريب فلا يسجن العبد والمرأة لانهما لا يغربان وقول للغمي ان تعتذر
تغريب المرأة لعدم وليها ورفقة مأموثة فلا يسقط مجنتها خسلاف أو الزام (وأجزه) أي
أجزه لجل المغرب من بلد الزنا للبلد الذي أريد مجنته به (عليه) أي المغرب من ماله (وان لم يكن
له مال فن بيت المال) ابن عرفة في الموازية وكراؤه في مسيره عليه في ماله في الزنا والحراية قال لم

قول (قوله المغرب) بضم فسكون مثقلا (قوله وكراؤه) أي المغرب (قوله سببه) أي المغرب من بلد الزنا
الى البلد الذي أريد مجنته به (قوله عليه) أي المغرب

(قوله) أي المغرب (قوله ولا يعد) بضم اليا وسكون الباء وفتح العين أو بفتحهما مثلاً (قوله تغريه) نائب فاعل يعد (قوله بحيث يتعد الخ) تصوير لا بعاده (قوله وعوده) عطف على منقعة (قوله منها) ٤٩٩ أي فذلك وخير (قوله والمدينة) عطف على هامتهما (قوله منها) أي المدينة (قوله منها) أي خيبر وفذلك (قوله)

يخيل (بضم ففتحين مثلاً) (قوله المغرب) مفسر فاعل عاد (قوله إلى البلد) صلة عاد (قوله قبل) صلة عاد (قوله وعليه) أي احتمال عوده للزنا صلة اقتصر (قوله بني) بضم فسكون ففتح (قوله يستوف) بضم الباء وفتح النون (قوله معتله) بضم الميم الأولى وفتح الثانية (قوله فيه) أي بناه (قوله بني) بضم فكسر (قوله بعضهم) أي قال (قوله تانس) بفتحين مثلاً (قوله فيغرب) بضم ففتحين مثلاً (قوله والوا) أي وان لم يتأس في السجن (قوله فيبقى) بضم ففتحين مثلاً (قوله والوا) أي وان كان الزوج استبرأ هاهنا منه أولم يقر بجهته في مائة الذي في رجها (قوله إحدى الثلاث) أي والثانية اللعان والثالثة الردة (قوله هو) أي استبرأوها (قوله بآثره) أي كلام ابن عبد السلام (قوله خليل) أي قال (قوله انه) أي استبرأها (قوله لانها) أي ثلاثة الأشهر (قوله

يكن له مال في مال المسلمين وقاله أجمعين ولا يعد تغريه بحيث يتعد عليه منقعة ماله وعوده بعد العام لبلده بل (كقوله) بفتح الفاء والال المهملة عياض مدينة الجوهري قرية من قرى (خيبر) (كرخيبر) بفتح الخاء المعجمة والموحدة بينهما تحتية ساكنة (من المدينة) المذكورة بناوارسيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهل بين كل منهما والمدينة يومان أو ثلاث مراحل خلاف ونفي رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى خيبر وعرض الله تعالى عنه منها إلى كل منهما وعلى رضى الله تعالى عنه من الكوفة إلى البصرة وإذا غرب (فيسجن) بضم التحتية وفتح الجيم عوض تغريه (سنة) ابن عبد السلام بحسب السنة من يوم يسجن وإذا تمت السنة يحل سبيله وإن لم تظهر نوبته بخلاف الحارث فيسجن حتى تظهر نوبته (فان عاد) المغرب إلى البلد الذي زنى به قبل تمام السنة (أخرج) بضم الهمز وكسر الراء (ثانياً) وسجن إلى تمام السنة في الموضع الذي كان فيه أو غيره ويلقى ما بين السجنين ابن عرفة ابن شاس فان عاد أخرج ثانية ويحتمل أن المعنى ان عاد إلى الزنا جلد مائة وغرب وعليه اقتصر ابن راشد (تنبيهات) * الأول في التوضيح انظر إذا عيذ فهل يبنى على ما تقدم أو يستوف العام والظاهر البناء تمت سبقه إلى البناء ابن عسكرفي معتده وحكى بهرام فيه ترددا الثاني ابن عبد السلام لو زنى في المكان الذي نفي إليه أو زنى غريب بغير بآثره فهل يسجن في المكان الذي زنى فيه أو يغرب إلى غيره بعضهم الظاهر أنه ان تأس في السجن مع المسجونين بحيث لا يستوحش به فيغرب لموضع آخر والافريقي في سجنه الأول والغريب ان زنى بآثره أو زنى في بلد الذي زنى به يسجن فيه وان زنى به بعد تأسه بآثره يغرب إلى بلد آخر افاده شب والخريشي الثالث ظاهراً أنه يخرج ان عاد ولو بقي من السنة قليل (وتؤخر) المرأة الزانية (المتزوجة طليقة) استبراء ولا يجل رجها خوفاً من حملها من زوجها ان لم يستبرأ زوجها قبل زناها وقام الزوج بجمعه في مائة الذي رجها والا فلا تؤخر وهذه إحدى الثلاث المستتبات من كون استبراء الحرة كهدتها طئي جزم المصنف هنا بالحيضة مع أنه نقل في توضيحه عن ابن عبد السلام انظر هل هو حيضة وهو الاقرب أو ثلاث وقال بآثره خليل بل القاعدة ان الحرة لا تستبرأ الا بالثلاث ١٠ ولم يذكر ابن الحسايب ولا ابن شاس شيئاً من هذا والظاهر من كلام النخعي انه ثلاثة أشهر لانما غاية ما يظهر فيه الحمل وذكركه لا في قريباً ثم قال والظاهر من ابن شاس وابن الحسايب انها متبعاً للنخعي وعلى كلامه اقتصر ابن عرفة والمصنف في توضيحه ١١ الخط نقل عبارة التوضيح المتقدمة وقال عقبها قلت قد تقدم في باب الردة أن الامام مالكاً رضى الله تعالى عنه نص في الموازية على انها تستبرأ بحيضة وحكم البابين واحد فاعل المصنف انما جزم هنا بحيضة وهذا والله أعلم وتؤخر الحامل لوضعها ووجود مرضع يقبلها ولها ولوم زنا ابن عرفة النخعي لا لتحامل لان رجها قتل بلينها وبالجد يجشى منه عليه وعليها فان وضعت وكأت بكرأ أخرت حتى تعافى من نقاسها لانها مريضة وان كانت ثيباً رجعت الآن لا يوجد لولدها من ترضعه فتؤخر لقطامه فان شهده على

غاية) أي أقل (قوله وذكر) أي طئي (قوله نصه) أي النخعي (قوله ثم قال) أي طئي (قوله وعلى كلامه) أي النخعي صلة اقتصر (قوله وقال) أي الخط (قوله عليه) أي الجنين (قوله وعليها) أي الحامل (قوله أخرت) بضم فكسر مثلاً (قوله رجعت) بضم فكسر

(قوله آخرت) بضم فكسر (قوله ولا تضرب) بضم التاء وفتح الراء (قوله فينظر) بضم الهمزة وفتح الطاء (قوله فيسئل) بضم الفاء أي زوجها (قوله فان قال) أي زوجها ٥٠٠ (قوله خير) بضم الخاء المعجمة وكسر الميم مثقلة (قوله وليس) أي قول ابن القاسم (قوله

امرأة بالزنا منه ذأربعين يوماً آخرت ولا تضرب ولا ترجم حتى تبت ثلاثة أشهر من حين زنت فينظر أحمل هي أم لا ولا يستجمل برجها وأجلها الآن لانه كان حملها وان لم يصب لها أربعون يوماً جازت بجيسل - هذا جلدًا كان أو رجما الآن تكون ذات زوج فيسئل قال قلت استبرأتما رجعت وان قال لم استبرأتما خير بين ان يقوم بحقه في الماء الذي له فيها فتؤخر حتى ينظر هل تحمل أم لا أو يسقط حقه فيسهل فتجد وأجاز ابن القاسم في المدونة اذا زنت منذ شهرين ان ترجم اذا نظرها النساء وقلن لاجل بها وليس بالمسكين لانه صلى الله عليه وسلم أخبر أنه يكون نقطة أربعين يوماً وعلاقة أربعين ومضغة أربعين ثم تنفخ فيه الروح واذا كان كذلك آمن أن يكون في الشهرين عاقسة فلا يجوز ان يعمل به عمل يؤدي الى اسقاطه كالايجوز للمرأة أن تشرب ما طهر حبه به (و) ينظر (بالجلد) لمن هو حده (اعتدال الهواء) أي توسطه بين الحر الشديد والبرد الشديد فلا يجلد في حر شديد ولا في برد شديد خوفاً تأديته الى الموت والتأخير في البرد نص عليه الامام مالك والحق به ابن القاسم الحر الشديد رضى الله تعالى عنهما ابن عرفة فيها وكذا المريض ان خيف عليه من اقامة الحد الامام مالك رضى الله تعالى عنه ان خيف على السارق أن يقطع في البرد آخر والحر بمنزلة البرد الغمى ان كان ضعيف الجسم يخاف عليه الموت سقط الحد ويسجن وان كان قاصدا رجع الى الدية وفي كونها في ماله أو على عاقبته قولان وان كان حده قد فسخ حق المقدوف بقبر يقه عليه وكذا حد الزنا والشرب عياض قوله والحر عندى بمنزلة البرد خلاف قوله في السرقة ان كان الحر كالبرد فهو مثله وكلاهما خلاف ما في الموازية بخلاف البرد (وأقامه) أي حد الزنا رجما أو جلداً (الحاكم) (و) أقامه (السيد) على رقيقه ذكره كان أو أفتى نذير أقيموا الحد ود على ما ملكتم أيمانكم (ان لم يتزوج) الرقيق (بغير ملك سيده) بان لم يتزوج أصلاً أو تزوج بملك سيده فان تزوج بغير ملك سيده حرة كانت أو أمة غير سيده أو تزوجت الأمة سر أو عبد الغير سيدها فلا يقيم عليه الا الحاكم وكان ثبوت زنا الرقيق (بغير علمه) أي السيد فان كان يعلم السيد فلا يقيم عليه الا انما لكم هذا مذهب المدونة على إحدى الروايتين والأخرى يقيم بهعله ابن عرفة ابن شاس أما مستوفى الحد فهو الإلزام في حق الاحرار قلت هو مقتضى قولها ومن زنت جارية ولها زوج فلا يقيم سيدها عليها الحد وان شهد عليها أربعة سواء ثم قال وفيها مع غيرها لا بأس أن يقيم السيد على محامو كحد الزنا والقذف والخمر لا السرقة ولو شهد به اعنده عدلان سواء ولا يقيم على العبد الا الوالى فان قطعه السيد ولا يئنه عادلة وأصاب وجهه القلع عوقب ولا يحد عنده في الزنا الا بأربعة سواء فان كان أحدهم رفعه الى الامام الباجي ان لم يثبت عليه الا بهلم سيده فقبل يقيم عليه الحد ابن الغلاب فيه روايتان جوازده ومنعه ثم قال وفيها من زنت جارية ولها زوج فلا يقيم الحد عليها وان شهد عليه أربعة سواء حتى يرفعها الى السلطان الغمى ان كان زوجها عسده فلا أقامه عليها وان كان غيره فلا يقيم قاله في مختصر ابن عبد الحكم

بالين) بكسر الميم مثقلة أي الظاهر (قوله انه) أي المتي (قوله آمن) بضم فكسر أي تحقق (قوله بعمل) بضم الهمزة وفتح الميم (قوله هو) أي الجلد (قوله به) أي البرد (قوله رجع) بضم فكسر (قوله وان كان) أي الحد (قوله يقيم) أي السيد الحد على رقيقه (قوله مستوفى) بكسر الفاء (قوله قلت) أي قال ابن عرفة (قوله قولها) أي المدونة (قوله سواء) أي السيد (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله بها) أي السرقة (قوله عنده) أي السيد (قوله سواء) أي السيد (قوله يقيمها) أي السرقة (قوله فان قطعه) أي العبد (قوله عوقب) أي السيد (قوله ولا يحد) أي العبد (قوله هذه) أي السيد (قوله سواء) أي السيد (قوله فان كان) أي السيد (قوله احدهم) أي الأربعة الشاهدين على العبد بالزنا (قوله رفعه) أي السيد (قوله يثبت) أي الزنا (قوله عليه) أي العبد (قوله يقيم) أي سيده (قوله عليه) أي العبد (قوله فيه) أي

حد السيد عنده بعلة (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله فلا يقيم) أي سيدها (قوله عليه) أي زناها (قوله عنده) أي لانه يحد لها (قوله انه) أي سيدها (قوله وان كان) أي زوجها (قوله غيره) أي عسده بان كان حر أو عبداً

(قوله لانه) اي المدة (قوله

فيقبحه) اي سببها الحد

عليها (قوله تركه) اي الوطء

مفعول ذكر (قوله في

الكنايين) اي كتاب النكاح

وكتاب الرجم (قوله وعليه)

اي تأويل الخلاف (قوله

فاختلاف) بضم التاء (قوله

ويطرح) بضم الباء (قوله

لقوله) اي يحجي (قوله أو

بالعكس) اي يؤخذ بما في

كتاب النكاح ويطرح ما في

كتاب الرجم (قوله واليه)

اي اخذ بما في كتاب النكاح

وطرح ما في كتاب الرجم

صله ذهب (قوله لانه) اي

عدم الوطء (قوله فيها) اي

المدونة خبر مقدم (قوله

فشهد) بضم فس (قوله

يعلم) بضم الياء (قوله

توهم) اي يحجي (قوله

عليها) اي زوجها (قوله

ولو كانا) اي الرجل والمرأة

مبالغة (قوله بها) اي

الزوجية (قوله فشر) بضم

الفاء والسين المعجمة وشدة

الواو (قوله حدا) بضم

الحاء وشدة الدال اي الرجل

والمرأة (قوله ما) نافية

(قوله يدرون) اي يعلم

الشهود (قوله ماهي) اي

المرأة (قوله منسه) اي

الرجل (قوله او يكونا)

اي بالرجل والمرأة (قوله

عليه) اي الرجل أي ولا عليها

(قوله اذا قال) اي الرجل

لانه مما يعر الزوج ويقسد حسنه الا ان يعترف الزوج بصفة الشهادة فيقيم دون الامام
او اوصى التونسي وكذا العبدان كانت له زوجة حرة وأمة غير سبيده فلا يقيم الحد عليه
الا الامام (وان) زنت زوجة (وأنكرت الوطء) من زوجها الها (بعد) أقامته معه (عشرين
سنة) ساكنة عن ذكرها تركه (وخالفها الزوج) بادعائه ووطأها فيها (فالحد) أي الرجم واجب
عليه الظهور وكذبها في انكارها الوطء عشرين سنة اذ شأن النساء عدم الصبر على عدمه
خصوصا مع طول المدة جدا وهذه المسئلة في نكاح المدققة (و) روى (عنه) أي الامام مالك
رضي الله تعالى عنه في رجمها (في الرجل) يتزوج امرأة ويوطئها مدة يدخلها
تشهد عليه أربعة عدول بالزنا فيقول لم أطأها منذ دخلت بها (يسقط) عنه الرجم ويحمله مائة
ويقرب سنة (مالم يقر) الرجل (به) أي الوطء (أو يولده) ولد فيرجم (وأولا) بضم الهـ حمز
وكسر الواو منقلا أي الحسبان المذ كودان في الكنايين (على الخلاف) لاختلاف الحسامين في
مسئلة واحدة اذ لا فرق بين الزوجة والزواج وعليه فاختلاف هل يؤخذ بما في الرجم ويطرح
ما في النكاح وهو قول يحيى ابن عمر لقوله ان مسئلة الرجم خير مما في النكاح أو بالعكس
واليه ذهب ميمنون (أو) لاختلاف بين الحسامين بل بينهما ما وافق (خلاف) أي مخالفة
(الزوج) الزوجة (في) المسئلة (الاولى) بضم الهـ حمز (فقط) أي وعدم مخالفة الزوجة الزوج
في الثانية ولو خالفته لرجم ولو لم يخالفها في الاولى لم يترجم واختاره ابن يونس (أو) لاختلاف
بينهما (لانه) أي الزوج (يسكت) على عدم الوطء ولا يذكره غالبا لانه عيب به والمرأة لا تسكت
عليه غالبا (أو) لاختلاف بينهما لان المسئلة (الثانية) لم تبلغ) إقامة الزوج فيها مع
زوجته (عشرين) سنة ولو بلغت الرجم (تأويلات) فيها لابن القاسم من تزوج امرأة
وقادهم من كنهها معها بعد دخولها فيها فشهد عليه بالزنا فقال ما جامعته منذ دخلت عليها
فان لم يعلم لم يولد يظهر أو باقراره بوطئها فلا يبرجس لدره الحد بالشبهة وان علم اقراره بوطئها
قبل ذلك فبرجس وقع أيضا اذا أقامت المرأة مع زوجها عشرين سنة ثم زنت وقالت لم يجامعها
زوجها وهو مقر بجماعها فهي محصنة يحيى هذا الاختلاف قول ابن يونس ليس الامر كما
توهم والفرق بينهما ان المسئلة الاولى لم تدع الزوجة فيها انه وطئها وفي المسئلة الثانية الزوج
مقر بجماعها (وان) وجدته امرأة مع رجل (وقالت) المرأة (زنت معه) أي الرجل
(وادعى) الرجل (الوطء) أي أقرب به (وادعى) الزوجية بينهما أي كونها زوجته ولا يثبت له
عليها احد احسد الزنا برجم ان كانا محصنين أو جلدان كانا بكافرين أو رجم المحصن منهما وجلد
المكر منهما ان اختلفا ولو كانا طارئين أو حصل فشو لا نتم الم توافقته على الزوجية (أو وجدنا)
بضم الواو وكسر الجيم أي الرجل والمرأة (بيت) لأحد فيسه سواهما (واقرا) أي الرجل
والمرأة (به) أي الوطء (وادعى) أي الرجل والمرأة (النكاح) أي الزوجية بينهما ولا يثبت بها
ولا فشو حد الا أن يكونا طارئين فيمن شهد عليه أربعة انه وطئ هذه المرأة ما يدرون ماهي
منه فعليه الحد الا ان يقيم بينة انها زوجته أو أمته أو يكونا طارئين فلا شيء عليه اذا قال هي
امرأتى فأقرت له بذلك (أو ادعاه) أي الرجل النكاح (فصدقته) أي المرأة الرجل فدهواه

(قوله فيها) أي المدقونة (قوله وجدا) بضم فكسر (قوله حدا) بضم الحاء وشد الدال أي الرجل والمرأة
 * (باب أحكام القذف) * (قوله اصله) أي معناه (قوله بعد) بضم الباء (قوله نقل) بضم فكسر (قوله لانه) أي ما يأتي (قوله
 معناه) أي القذف (قوله ويسمى) بضم ففتحين مثقلا أي القذف (قوله نرية) بكسر فسكون (قوله أيضا) أي كسميته قذفا
 وربما (قوله وهي) أي القذف واثمه لثاني خبره (قوله وخرج) بفتح خاء مثقلا أي روى بسنده (قوله عنه) أي النبي صلى الله
 عليه وسلم (قوله لانه) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله بشيء) صلة رمى (قوله يريد) أي الراعي (قوله سبه) أي المسلم (قوله به)
 أي الشيء (قوله حيس) بضم فكسر أي الراعي (قوله جسر) بكسر الجيم أي شيء على شيء من أحد جانبيه إلى الآخر
 ويسمى قنطرة أيضا (قوله جسر) بضمها (قوله يخرج) أي يخلص الراعي (قوله بما قاله) أي بأثباته بشهادة عدلين وهذا
 لا يكون نفسه مؤثما (قوله ومعناه) ٥٠٤ أي القذف (قوله الأعم) أي العام لما يوجب حده وما لا يوجب (قوله

النكاح) هي (قوله فصل به ليصح عطف) (ووليها) على ضمير الرفع المتصل المستتر في صدق (وقالا)
 أي الرجل والمرأة (لم تشهد) بضم النون وكسر الهاء على عقد النكاح قبل الدخول (حدا)
 بضم الحاء المهملة وشد الدال حدا الزنا لاتفاقهما على الدخول بلاشهاد فيها إذا قالت امرأة
 زني مع هذا الرجل وقال الرجل هي زوجتي وقد وطئتها أو وجداني بيت فافتر بالوطء وإدعيا
 النكاح فإن لم يأتيا ببينة حدا ابن يونس لأن من سنة النكاح الإظهار والإعلان والله
 سبحانه وتعالى أعلم

* (باب في بيان أحكام القذف) *

(قذف) بفتح القاف وسكون الدال المججمة فقاء في التوضيح أصله في اللغة الرى إلى بعد ثم نقل
 شرعا إلى ما يأتي لانه رماه بما يحد ولا يصح وقد سماه الله تبارك وتعالى رميا فقال والذين يرمون
 المحصنات ويسمى فرية أيضا من الافتراء أي الكذب وهي كبيرة أجهنا وخرج أبو داود عنه
 صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال من رمى مسلما بشيء يريده سبه به حبس يوم القيامة على جسر من
 جسور جهنم حتى يخرج بما قاله ومعناه في الشرع الاخص من معناه في اللغة ابن عرفة القذف
 الأعم نسبة آدمي غيره لزنأ أو قطع نسب مسلم والاخص لا يجاب الحد نسبة آدمي مكلف غيره
 عرافة مسلم بالغ أو صغيرة تطبق الوطء لزنأ أو قطع نسب مسلم فيخرج قذف الرجل نفسه
 الخط حده الاخص غير مانع لدخول قذف الجنون نفسه وفي التوضيح لاحد على من قذف
 مجنونا إذا كان جنونه من حين بلوغه إلى حين قذفه لم تخله أفاقة اللحنى لانه لا معرفة عليه
 لو صح فعله منه وأما ان بلغ صحبها ثم جن أو كان مجنونا ويقتى فان قاذفه يحد وكذلك المجنوب

نسبة) جنس واضافته
 لا أدى فصل مخرج نسبة
 غيره (قوله غيره) أي
 المناسب فصل مخرج
 نسبة نفسه (قوله لزنأ)
 فصل مخرج نسبة آدمي
 لغير زنا (قوله أو) تنويعية
 (قوله قطع) عطف على
 نسبة جنس ثان واضافته
 لنسب فصل مخرج قطع
 غير النسب واضافة نسب
 مسلم فصل مخرج قطع نسب
 كافر (قوله والاخص)
 أي الخاص (قوله لا يجاب
 الحد) من إضافة المصدر
 للمفعول (قوله نسبة
 آدمي) من إضافة المصدر
 لقاعله (قوله مكلف)

فصل مخرج نسبة آدمي مجنون أو صبي أو نائم أو مغشى عليه (قوله غيره) مفعول نسبة فصل مخرج
 نسبة آدمي مكلف نفسه (قوله حرا) فصل مخرج نسبة آدمي مكلف غيره رقيقا (قوله عقيقا) فصل مخرج نسبة آدمي مكلف
 غيره حرا زانيا (قوله مسلما) فصل مخرج نسبة آدمي مكلف غيره عرافة مسلم بالغ أو صغيرة لا تطبق الوطء (قوله لزنأ) صلة نسبة
 غيره عرافة مسلم بالغ أو صغيرة لا تطبق الوطء (قوله لزنأ) صلة نسبة
 فصل مخرج نسبة من تقدم لغير زنا (قوله أو) تنويعية (قوله قطع) عطف على نسبة جنس واضافته لنسب فصل مخرج
 قطع غيره واضافة نسب مسلم فصل مخرج نسب كافر (قوله فيخرج) أي من الحد تنويع على غيره (قوله الخط) أي قال
 (قوله حده) أي ابن عرفة (قوله الاخص) مفعول حد (قوله غير مانع) خبر حد (قوله قذف الجنون) من إضافة المصدر للمفعول
 (قوله فيه) أي حد الاخص (قوله لانه) أي الجنون الخ لعله لاحد على من قذف مجنونا (قوله عليه) أي الجنون (قوله فعله) أي
 الزنا (قوله منه) أي الجنون (قوله وكذلك) أي الجنون في عدم حد قاذفه (قوله المجنوب) يمين أي المقطوع ذكره واثباته

قبيل بلوغه لانه يعلم كذب قاذفه فلا تلحقه معرة به وان جب بعد بلوغه حد قاذفه وكذلك
الحصور الذي ليس معه آلة النساء اه وقال ابن عرفة وفيها في أوائل الرجم يحد قاذف الجنون
وكان يجري لنا ما قضت في القذف كل ما لا يقوم فيه الحد ليس على من رجمه رجلا حد القربة
ويجيب بجملة قولها في الرجم على الجنون الذي يفتق أحبانا اه أبو الحسن قوله يحد قاذف
الجنون معناه ان بلغ صحبته جن اه البناني واعتبر أيضا بأنه يقتضي ان القذف بقطع
النسب يشترط فيه الشرط المذكور كاهما وليس كذلك اذ لا يشترط فيه الا الحربة والاسلام
اه قال قوله يقتضي الخ ممنوع اذ قوله أو قطع عطف على قوله نسبة لا على زنا وازدافه قذف
(المكاف) أي المزمع عاقبه كقائه وهو البالغ العاقل من اضافة المصدر لقاعله فلا يحد القاذف
الصبي ولا الجنون طئي لوقال غير الحربي كما قال في الدماء لو اقر قول المدونة اذ قذف حربي في
بلد الحربي مسلما ثم أسلم أو أسير فلا يحد للقذف الا ترى ان القتل موضوع عنه ثم قال فيها واما
ان أقر حربي بامان فقتل مسلما فانه يحد وشرط المقدوف كونه (سرا) فلا يحد المكلف الذي
قذف رقا الخط ظاهر كلام المصنف رحمه الله تعالى ان من نفي نسب عبدا لا يحد ولو كان أبوا
سرين مسلمين وليس كذلك فقيها من قال لعبد ووابواه من مسلمان لست لا يسلك ضرب الحد
فان كان أبوا العبد مائنا ولا وارثا لم يحد عليه وحي الاكتفاء باسلام أبيه دون امه
اختلاف فيها ان قال لعبد لست لا يسلك وأبوه مسلم وامه كافرة أو أمة فوقف فيها الامام مالك
رضي الله تعالى عنه ابن القاسم أنا أرى ان يحد نجل أبيه على غير امه وكونه (مسلم) فلا يحد
المكلف الذي قذف سرا كافرا سواء كان كفرا أمهليا أو بارئداد فيها من قذف رجلا ثم ارتد
المقذوف أو قذفه وهو مرتد فلا يحد قاذفه ولو رجع الى الاسلام الخط في المسائل الملقوفة
اذا قذف حربي عبدا أو نصرانيا فطالب العبد تعزير قاذفه فليس للعبد في مثل هذا تعزير ووجهي
قاذفه ان يؤذيه فان كان رجلا فاحشاه معروفابا الذي عزو أدب عن أدبي العبد وغبيرة اه وفي
النوادر يؤدب قاذف العبد والكافر لا ذمته له بهله قذف (بني نسب عن اب أو) عن (جد
لاب) ضربها كاست ابن ابيك أو جلدك لا يسلك أو ما يقدم مقامه كإشارة آخر من أو قوله أنت
ابن فلان وهو غير أبيه ابن عرفة وشرطه في المنعي اسلامه لقولها من قال لرجل مسلم لست

بضم فكسر (قوله ولا وارث لهما) أى حر (قوله لوى الاكتفاء) أى فى حد قاطع نسب العبد عن أبيه (قوله أى العبد
(قوله فيها) أى المدونة (قوله ان قال) أى السيد (قوله وأبوه) أى العبد الخ حال (قوله واه) أى العبد الخ حال (قوله فوقف)
أى توقف (قوله فيها) أى المسئلة (قوله ابن القاسم) أى قال (قوله ان يحمد) بضم ففتح أى السيد عند القذف (قوله لعل أبيه)
أى العبد المسلم (قوله على غيراه) أى العبد فيه نظير بل محال الاغرابه على أنه نقذف أمه الكافرة أو الامه لا اياه الحر
المسلم والله أعلم (قوله فيها) أى المدونة (قوله ونهى) بضم فكسر (قوله فان كان) أى فانف العبد (قوله عزروا دب) بضم
فكسر منقلا فيها (قوله مقامه) أى الصريح (قوله أو قوله) أى القاذف (قوله وهو) أى فلان الخ حال (قوله غير أبيه)
أى المقذوف (قوله وشروطه) أى حد القذف (قوله اسلامه) أى المنفى (قوله لهما) أى المدونة

(قوله وأبواه) أي المسلم الخ حال (قوله جلد) بضم فكسر أي القاتل (قوله وان كان أبوه) أي المتني (قوله فانه) أي الثاني (قوله وكذا) أي قوله است ابن فلان وهو أي أبوه في إيجاب الجلد (قوله وهو) أي فلان (قوله جده) أي المتني (قوله أو إسلام) عطفاً على إسلامه (قوله وأبواه) أي العبد الخ حال (قوله است لا يك) مقول قال (قوله ضرب) بضم فكسر أي من قال (قوله لا) نعتاً له (قوله جلد) أي المدونة (قوله فيها) أي المدونة (قوله يجد) صلة المنصوص (قوله بضم) تقسيم مطلقاً وإضافته للبيان ٥٠٤ (قوله كقولها) أي المدونة مثالاً لمنصوص فيها (قوله وقوله) أي قولها المذكور

لا يك وأبواه نصرايان جلد الحد وان كان أبوه عبداً مسلماً فانه يجد لانه نفاه وكذا ان قال است ابن فلان وهو جده وهو كافر أو إسلام أبوه وحريتهما لقولها من قال لعبده وأبواه حران مسلمان است لا يك ضرب الحد فان كان أبو العبد قد مات ولا وارث لهما وأولهما وارث فلان يجد سيده في ذلك وفي الاكتفاء بإسلام أبيه وحريته دون أمه اختلاف فيها ان قال لعبده است لا يك وأبوه مسلم وأمهم كافرة أو أمة فوقف فيها مالك ابن القاسم أنا أرى ان يجد لانه جعل أباه على غير أمه وقول ابن الحاجب يختص بالبلوغ والعفاف بغير المتني صواب لوضوح المنصوص فيها وفي غيرها يحذف من قطع نسب مسلم مطلقاً لا بقيد بلوغه ولا عفافه كقولها من قال لمسلم ليس أبوك الكافر ان أبيه فلا يجد حتى يقول للولد المسلم لم است من ولد فلان وقوله في غيرهما (لا) بنى من (ام) فيها من قال لرجل است ابن فلانة وهي أمه فلا يجد الخوishi لان أمومتها لا تخففه مشاهدته فنفقها كذب ظاهر لا قطع به معرفة وأبوه ليس له مظنونة خفية فلا يعلم كذب نافيها فتلحق المعرفة المتني (ولا) يجد المكلف الذي قذف حر امسلمان بنى نسب عن أب أو جده معين (ان) كان المذوف قد (جد) بضم النون وكسر الواو واحدة وإجماع المذال أي طرح عقب ولادته مادام لم يستطع أحد لقول الامام مالك رضي الله تعالى عنه لم نعلم منبوذاً الا ولد زنا فان استلحقه أحد وطبق به ثم قذفه مكلف ببقية عنه فانه يجد الثاني في نفق المنبوذ صورتان الاولى تقيمه عن أب معين كانت ابن فلان ولا يجد هذا اتفاقاً والثانية رمية بانه ابن زنا وفيها قولان التمسك لا يجد ابن رشد لا يحتمل كونه لشدة بكسر الراء اختلاف الزانية أي لاحتمال كونه من نكاح لامن سقاح والامرا اذا احتل الصحة وانفساد يحمل على الصحة لانها الاصل ومعلوم تقديم قول ابن رشد وظاهر المصنف خلافه فيدعي استقناعه هذه من كلامه وان قال له يا ابن الزاني أو الزانية فهذا قذف لا حد أدبويه بالزنا لانه بنى نسباً فلا يجد اتفاقاً والله ابن رشد يجهل أبويه وابن عاشر بان المنبوذ لا يكون الا ابن زنا قاله مالك رضي الله تعالى عنه وليس له جلد بجهل أبويه لان اللقيط كذلك والنص حد فاذقه بذلك وهذا يقتضي ترجيح قول اللخمي ولا تدخل هذه الصورة في كلام المصنف اذ ليس فيها قذف بنى نسب وكلامه فيه الخطأ في التنبهات اللقيط هو الملقط حيث وجد على أي صفة وجد في صغره والمنبوذ الذي وجد منبوذاً اول ما ولد وقيل اللقيط ما التقط من الصغار في الشجر والحد والجلاء ولا يعلم له أب وعلى هذا قول ابن القاسم فيمن قذف اللقيط بايه يجد ومن قذف المنبوذ به فلا يجد وقال الامام مالك رضي الله تعالى عنه ما نعلم منبوذاً الا ولد الزنا وعلى قائلها القسيرة الجسد وأراد به من

(قوله في غيرها) أي المدونة (قوله فيها) أي المدونة (قوله وهي) أي فلانة الخ حال (قوله أمه) أي المتني (قوله مظنونة) خبر أبوة (قوله يعلم) بضم الياء (قوله بنفقه) أي المستطيق بالفتح (قوله عنه) أي المستطيق بالكسر (قوله فانه) أي القاذف (قوله بهذا) أي المتني من أب معين (قوله هذه) أي رمية المنبوذ بانه من زنا (قوله من كلامه) أي المصنف (قوله وان قال) أي القاذف (قوله) أي المنبوذ (قوله فهذا) أي القول (قوله لاله) أي المنبوذ (قوله وعلمه) أي عدل القائل له يا ابن الزاني أو الزانية (قوله وابن عاشر) عطفاً على ابن رشد (قوله بان المنبوذ الخ) عطفاً على يجهل (قوله قاله مالك) رضي الله تعالى عنه (قوله فيمن) نظر فان الذي قاله مالك رضي الله تعالى عنه لم نعلم منبوذاً الا ولد زنا ولا يلزمه ان المنبوذ لا يكون الا ابن زنا كيف وقد يكون السيد الغلام وزناً

طول الحياة والخوف من سوء عشرة الزوج ان يكون الولد انثى (قوله فاذقه) أي اللقيط (قوله بذلك) أي ابن الزاني المشايخ والزانية (قوله وهذا) أي كلام ابن عاشر (قوله هذه الصورة) أي قوله بالمنبوذ يا ابن الزاني الخ (قوله فيها) أي هذه الصورة (قوله وكلامه) أي المصنف (قوله فيه) أي القذف بنى النسب (قوله وجد) بضم فكسر (قوله ولد) بضم فكسر (قوله ولا يعلم) بضم الياء (قوله وعلى هذا) أي القول الاخير (قوله به) أي أبيه (قوله وعلى قائلها) أي صيغة يا ابن الزاني (قوله لغيره) أي المنبوذ

(قوله يخرج) بضم ففتح فكسر مثلاً (قوله هذا) أى قول مالك رضى الله تعالى عنه ٥٥٥ مائة منبوذ الخ (قوله يعلم)

بضم الداء (قوله انه) أى
المستحق (قوله ومع) أى
المستحق (قوله وهذا) أى
قوله فى الذى استحق الخ
(قوله وانما تكلم) أى
الامام مالك رضى الله تعالى
عنه (قوله أولاً) بشد الواو
(قوله ثم قال) أى اللخمى
(قوله واختلف) بضم التاء
(قوله فجعله) أى نسب اللقيط
(قوله ولد) بضم فكسر
(قوله هذا) أى التبع عند
الولادة (قوله قال) أى
مالك رضى الله تعالى عنه
(قوله ثم ذكر) أى ابن عرفة
(قوله ففضل) بفتحات
منقلا (قوله وانه) أى
الشأن (قوله اسم المنبوذ)
اضافته للبيان (قوله علم)
بضم العين (قوله لان هذا)
أى جهل الابوين (قوله له)
أى اللقيط (قوله ذلك) أى
ولد الزانى الخ (قوله ولو حد)
بضم الحاء (قوله فيه) أى
الزنا (قوله منه) أى الزنا
(قوله من) بفتح فسكون
اسم موصول او شرط (قوله
من) اسم موصول مفعول
قذف (قوله جاد) بضم
فكسر صلة من (قوله فلا
يجحد) بضم ففتح خبر من
الاول او جوابه (قوله
ويؤدب) أى القاذف (قوله
ثم اثبت) أى القاذف (قوله
انه) أى القاذف (قوله جاد) بضم
الحاء (قوله اديه) أى القاذف

المشايع ان يخرج خلاف هذا من قول المدونة فى الذى استحق لقيطاً انه لا يلحق به الا ان يعلم
انه من لم يعش له ولد ومسمع قول الناس من يطرح يعش وهذا لا يجزئ منه لانه فى النادر وانما
تكلم أولاً على المعتاد وفى هذه على نازلة وقعت شاذة لاهادلائل والا فالغالب ما قاله أولاً قوله
وعلى قائلها الغير الحد يعنى من قال غيره بامنبوذ فعليه الحد ولعله أشار ببعض المشايخ اللخمى
اذ قال فى اللقيط وأما نسبه فان محله على أنه ذو نسب وانه لرسلته الا أنه غير معروف الاب فان
قال له رجل لا أب له أو يولد الزنا حمله واختلف اذا استلحقه رجل ففى أمهات الاولاد ولا يقبل
قوله ولا يصدق الا ان يكون لذلك وجه ثم قال حكم المنبوذ حكم اللقيط فى الحرية والدين
واختلف فى نسبه فجعله ابن حبيب لازية لانسبه له وقال من قذف المنبوذ بآية أو أمه فلا
يجحد وقد قيل المنبوذ من تبعه عند ما ولد والشأن انما يعمل هذا بما ولد عن زنا واللقيط ما طرح
عند شدة وجوبه لا عند ولادته والامام مالك رضى الله تعالى عنه فى المبسوطة مثل هذا فى
قال لرجل بامنبوذ قال لم تعلم منبوزاً الاولاد الزنا وأرى على من قال ذلك الحد وكل هذا خلاف
قول ابن القاسم لانه قال فى من استلحق لقيطاً لا يقبل قوله الا ان يعلم انه لم يعش له ولد ومسمع قول
الناس اذا طرح عاش وهذا انما يعمل عند الولادة ابن عرفة اللخمى أطلق ابن شعبان على
اللقيط لفظاً بمنبوذ وترجم على أحكامه فى الموطن بالقضاء فى المنبوذ وفى الصحاح المنبوذ اللقيط
ثم ذكر كلام اللخمى فحصل من هذا ان المنبوذ هو من طرح عند ولادته وان اللقيط من طرح
بعد هاشدة وانه قد يطلق على اللقيط اسم المنبوذ اذا علم ذلك فقوله ولان تبذل الظاهر من
معناه وان من نفي منبوذ عن أب أو جد معين لا حد عليه ولا اشكال فيه اذ لا أب له معين
ولا جد فلا نسب له هذا اذا كان معناه أنه قال له لست ابن فلان وان كان معناه أنه قال له لا أباً
له أو يولد الزنا فهذا باق على ما ذكره اللخمى عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه فى المبسوطة
وعن ابن حبيب وما حكاه عياض عن ابن القاسم وان كان خلاف ما فى البيان وحكامه عنه ابن
غازى وأما ما ذكره الشارح والهمشى من ان معناه انه قال لمنبوز يا ابن الزانى أو الزانية فبعبس
لان كلام المصنف فى نفي النسب لا فى القذف بالزنا ولا شك انه لا حد على من قال لمنبوز يولد
الزانى أو الزانية والله فى هذا كونه ولد زنية لا كون أبيه وامه غير معروفين لان هذا فى اللقيط
وقد نص ابن رشد على حد من قال له ذلك (أو) قذف المكلف سر امسأب (زنا) بالمعنى العام
الشامل للواط (ان كلف) بضم فكسر مثقلا أى الزم المقذوف ما فيه كلفه وهو البالغ فلا
يجحد من قذف صبيلاً أو مجنوناً أو مغمى عليه بزنا (و) ان (عف) بفتح العين المهملة والقاء
مثقلا أى صان المقذوف نفسه عن الزنا فلا يجحد من قذف من ثبت عليه الزنا ولو حد نفسه
وتاب عنه وصلة عفو (عن وط) يوجب الحد أى الرجم أو الجلد وان لم يعف عمادونه كقدمات
واتيان جملة البناتى العفاف هو أن لا يكون حد فى الزنا ولا ثبت عليه الزنا هذا ظاهرصوص
أهل المذهب عند ابن عبد السلام وابن عرفة والمصنف وقال ابن شامس وابن الحارث عن
الاستاذ العفاف ان لا يكون معروفاً بوضع الزنا فى النوادر الامام مالك رضى الله تعالى عنه
من قذف من جلد فى زنا فلا يجحد ابن القاسم ويؤدب باذابة المسلم وقال من قذف انساناً ثم اثبت
انه حد فسقط الحد عن القاذف فلا بد من أدبه لا ذابته للمقذوف ابن عبد السلام وغيره

(قوله يخرج) أي القاذف (قوله يكون) أي المذوف (قوله أو ثبت) أي الزنا (قوله عليه) أي المذوف (قوله ولو تاب) أي
 المحذوف أو الثابت عليه (قوله الموجب) نعت عفاف (قوله واضحة) خبر مسائل والجمله خبر عفاف (قوله بانه) أي العفاف
 (قوله ومن ثبوت حده) أي الزنا ٥٠٦ عطف على من فعل الزنا (قوله لاستلزامه) أي حده (قوله اياه) أي فعل الزنا (قوله

مقتضى مسائل المذهب ان لا يخرج من الحسد الآن يكون حد في الزنا أو ثبت عليه وان لم
 يحد فيه الموضح لا يعود العفاف أبدا ولو تاب وحسن حاله ونص ابن عرفة وعفاف المذوف
 الموجب حد قاذفه مسائل المدونة وغيرها واضحة بانه السلامة من فعل الزنا قبل قذفه
 وبعده ومن ثبوت حده لاستلزامه اياه حال كونه (بالله) لا رطه فلا يحد قاذف المحبوب قبل
 بلوغه والعين الظهور كذبه فلا معرفة على المذوف (و) ان (يلغ) المذوف بانه فاعل الجمله
 وصرح به وان علم من قوله كاف يشبهه في قوله (كان) بفتح الهمزة ~~كون~~ النون حرف
 مصدر صلت به (بلغت) الانثى (الوطء) أى اطاقته ولم تبلغ الحلم فيحد قاذفها بالزنا للعوق
 المعرفة لاهابه ومثلها الذكر انطبق المذوف بالواط فيه في التوضيح اشتراط البلوغ في القذف
 بالواط انما هو في الفاعل لا المفعول به وهو أول من ثبت بذلك للعوق المعرفة ابن عرفة
 مطبقة لوطء كالبالغة لقولها من قذف صبية لم تبلغ الحيض ومثلها يوطأ فعليه الحد
 اللغوي اختلف اذا كانت في سن من يجامع فقال الامام مالك رضي الله تعالى عنه وغيره من
 أصحابه رضي الله تعالى عنهم يحد لها وقال ابن الجهم وابن عبد الحكم لا يحد والا قول أحسن
 للعوق المعرفة لاهابه ابن عرفة وبشرط وجوبه أى حد القذف تكليف القاذف انصوص
 المذهب واضحة بذلك وبشرط المذوف بفعله بلوغه واسلامه وعفافه وحرية وعقله حين
 رميه بالفا حشنة لقولها كل ما لا يوجب الحد ليس على من رمى به رجلا حد الله به وهو خلاف
 ما وقفت عليه في كتاب ابن شعبان من رمى امرأة بيهيمة فعليه الحد قاله الزهري وكذا من
 رمى به بريأ من الرجال وقال ربيعة فيه النكاح (أو محولا) غ كذا في النسخ وفسر بانه
 معطوف على قوله ان يذ أي او كان محولا ولا يحد في مافيه والذي عندي انه يعصف وان
 صوابه أو مفعولا كانه قال كان بلغت الصبية لوطء أو معى القاذف المسمى مفعولا فهو
 كقوله في توضيحه الظاهر انه انما يشترط البلوغ في المواط اذا كان فاعلا وما اذا كان مفعولا
 به فلا وهذا أرلى من النصيب في ذلك وقاله الشيخ أبو محمد صالح وغيره اه وهو ما تلقيناه من
 تقايد أئمتنا الناسيين طي ابن عبد السلام المحمول باخاء المهمل والميم لان المحمولين لا تعلم
 صحة انسابهم لا بأبائهم المعينين بدليل انهم لا يتوارثون بذلك فاذا لم تعلم آبائهم فنفي أحدهم عن
 بنوة فلان مثلا لم يتحقق انه قطعه عن نسب فلم يقدفه ثم قال ورأيت بعضهم يفسر كلام المصنف
 هنا بانه أراد المحمول بالنسب بالجيم والهاء وهو تعصيف والذي قلناه هو المذهب على أنه ينبغي ان
 يقال ان نفي المحمول عن الاب مطا قايان له ليس له أب بمعنى انه من زنا أنه يحد فاعل ذلك لانا
 انما منناه من التوارث بالنسب لجهلنا آبائهم لا انهم أبناءنا ويحتمل أن يجاب عن هذا بان
 اذا نفي المحمولين نفي انسابهم عن آبائهم دون اذا نفي غيرهم بذلك فامتنعت مساواتهم غ اتكله
 ابن عرفة فقال نفي المحمول عن الاب مطلقا بقوله لاحد منهم ليس له أب بمعنى انه ابن زنا يوجب الحد

كذبه) أي قاذفه (قوله بانه
 فاعل) صلة المذوف (قوله
 الحلم) مفعول بلغ (قوله
 وصرح) أي المصنف (قوله
 به) أي ان بلغ (قوله وان علم)
 بضم العين أي البلوغ الخ
 حال (قوله من قوله) أي
 المصنف ص لا علم (قوله
 يشبهه) أي المصنف علة
 صرح (قوله ولم تبلغ الحلم)
 حال (قوله به) أي قذفها
 (قوله كالبالغة) أي في ايجاب
 قذفها حد قاذفها (قوله
 لقولها) أي المدونة (قوله
 ومثلها يوطأ) حال (قوله
 فعليه) أي قاذفها والجمله
 جواب من (قوله يجامع)
 بفتح الميم (قوله من أصحابه)
 بيان غير (قوله يحد لها)
 مفعول قال (قوله والاول)
 أي حدها (قوله به) أي
 القذف (قوله بعله) أي
 الزنا (قوله وهو) أي قولها
 المذكور (قوله به) أي اتيان
 البهيمه (قوله فيه) أي الرمي
 باتيان بهيمة أو بهيم (قوله
 وفسر) بضم فكسر مفعلا
 (قوله معطوف) أي خبر
 كان المعطوف (قوله على
 ان يذ) أي يذ من أن يذ
 (قوله انه) أي محولا (قوله القاذف) فاعل معى (قوله المعى) مفعول ثان لسمى لانا
 (قوله انه) أي أم مفعولا (قوله انه) أي الشأن (قوله اذا كان) أي المذوف به (قوله في ذلك) أي ايجاب حد قاذفه (قوله
 (قوله فهو) أي أم مفعولا (قوله انسابهم) (قوله اتكله) أي اختصر كلام ابن عبد السلام (قوله بقوله) أي الثاني (قوله
 لا تعلم) بضم التاء (قوله بذلك) أي انسابهم (قوله اتكله) أي اختصر كلام ابن عبد السلام (قوله بقوله) أي الثاني (قوله
 لاحدهم) أي المحمولين (قوله يوجب الحد) خبر نفي

لانا
 (قوله انه) أي محولا (قوله القاذف) فاعل معى (قوله المعى) مفعول ثان لسمى لانا
 (قوله انه) أي أم مفعولا (قوله انه) أي الشأن (قوله اذا كان) أي المذوف به (قوله في ذلك) أي ايجاب حد قاذفه (قوله
 (قوله فهو) أي أم مفعولا (قوله انسابهم) (قوله اتكله) أي اختصر كلام ابن عبد السلام (قوله بقوله) أي الثاني (قوله
 لا تعلم) بضم التاء (قوله بذلك) أي انسابهم (قوله اتكله) أي اختصر كلام ابن عبد السلام (قوله بقوله) أي الثاني (قوله
 لاحدهم) أي المحمولين (قوله يوجب الحد) خبر نفي

(قوله وقد علم) بضم العين (قوله وأى) بفتح الميم مثني بلا تون لاضافته (قوله به) ٥٠٧ أى نفي النسب (قوله ما قالوه) أى ابن

لانا انما منه ما هم المتوارث بالنسب بجهدنا آباءهم لانهم انما زنا وقد علم ان وأى الحقلة
شبهة فان على المشهور ويحتمل أن يجاب عن هذا بان اذاية المحم وابن يفي انسابهم دون اذاية
غيره به فامتنعت مساواتهم في الحكم وفي التوضيح المحمولون بالخاء والميم المسيبون لاحد
على من تقدم عن ابيه او قال له يا ولد الزنا قاله اشهب اه طق ما قالوه خلاف قول ابن رشد
المحمول بحمدن قذفه بابه وأمه طاله ابن حبيب في واضحه فلم يحد كرا ان الكلام في المحمول
في نفي نسبه فلو قدمه المصنف عند المنبوذ لكان أحسن وفي التوضيح في العتبية مثل عن
الرجل الغريب يقال له يا ابن الزانية وهو لا تعرف أمه قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه ارى
ان يضرب الحد اذا كان رجلا مسلما وقد يقدم الرجل البلد قديم فيه ستين من أهل خراسان
فيمد قذفه رجل يقال له اقم البيضة ان املك حرة مسلمة لا أرى ذات عليه وأرى ان يضرب من
قذفه والظالم هو الذي يحمل عليه ابن رشد هـ ذابن لان ام الحرة المسلم محمولة على الاسلام
والحرية حتى يعلم خلاف ذلك ثم قال في التوضيح وزعم ابن عبد السلام ان نسخة مجهولة بالجميع
والهايات تصيف وليس بظاهر اه أى لما ذكره في الغريب وقد يجاب عن ابن عبد السلام بان
المجهول يشمل غير المعين ولا مدعى قاذف غير المدين كما يأتى والله أعلم ويحد المكلف الذي
قذف حرة مسلمة مكفأ عقيقا بالة نائمة أو طمقا ان كان غير ملاءنة وابنها بل (وان) كان
المقذوف حرة (ملاءنة) من زوجها الرؤيتا ترى أو ظهروا رجل تقدم عن نفسه (وابنها) أى ولد
الملاءنة فمن رماها بالزنا الذى لا عنم زوجها به أو قال لا يباينها ابن الزنا فانه يحد لانه لم يثبت ولو
ثبت لم يحد ولم يصح استلحاق الملاءنة ولدها فبحر الامام مالك رضى الله تعالى عنه على قاذف
ابن الملاءنة وقاذف امه الحد ابن عرفة قول ابن شماس الملاءنة وابنها كغيره ما واضح في
نسبته الى الزنا لعدم انتفاء عنهم ما يما انصفاه وفيهم من قذف ملاءنة التعت بولد أو بغير ولد
حد ابن يونس من قال لابن الملاءنة لا ابنة حدان كان على وجه المشاعة وسواء صرح المكلف
بأنه قذف (أو عرض) بفتحات مثقلة بمعجم الضاديه وقاعل عرض (غير أب) للمقذوف
تعرض الاب بقذف ابنه لا يوجب حده عج أراد بالاب الجنس الشامل للاب والجد
والامهات من قبل الاب والام فلو قال أو عرض غير اصل لوفى بهذا طق انظر مستنده من
النقل فان الذى في عبارات الأئمة كالموضح وابن عرفة وغير واحد الاب ابن عمر بن عمرو
لولده فلا يحد له حده عن التهمة في ولده التخمى ان كان التعريض من الاب لولده فلا يحد
البناتى التعديل بالبعد عن التهمة يفيد ما قد عجم لوجوده في الاجداد والجدات قلت ويقيده
أيضا تعبير ابن عمر بن عمرو بشرط - د غيره بالتعريض به (ان افهمهم) التعريض القذف بقربة
نحو خصام وظاهره ولو زوجه الزوجية وهو كذلك ابن عرفة الصيغة صريحة وهى ما دل بذاته فلا
تقبل دعوى ارادة غيره الباج من قال لرجل يا زنى وقال أردت أنه زان فى الجبل يقال زنا فى
الجبل اذا صعدت قال اصبح يحد ولا يقبل قوله الا أن يكون نافي تلك الحال ويدين انه اراده ولم
يقفه فى سبابة ابن حبيب يريد ويحلف وتعرض وهو ما دل عليه بقربة بينة ابن شماس كقوله
أما أنا فاست بران قلت ان قال رجل لرجل فى مشاعة الى اصفى الفرج وما أنا بران نفي
الموازية يحد فقيده الحد بقوله ما أنا بران بكونه فى مشاعة وقيده ابن شماس بقوله اما أنا وفى

(قوله بينة) نعمت قريشة (قوله قلت) أى قال ابن عرفة (قوله فقيده) بفتحات مثقلة (قوله بقوله) أى القاذف صله فقيده (قوله ما أنا

بران) مذهب قول (قوله بكونه) أى قوله ما أنا بران ان صله فقيده (قوله وقبيده) بفتحات مثقلة (قوله الى الحد

(قوله اخبرني) بضم الهمزة وكسر الموحدة وضم التاء (قوله حـ) بضم الحاء جواب من (قوله تقييده) اي ما انابر ان (قوله بالمسابة) بضم الميم وشد الباء (قوله اناسا) بضم الهمزة (قوله به) اي حـ (قوله غيره) اي الحاد (قوله حـ) بضم الحاء (قوله انه) اي القاذف (قوله خالف المغيرة) ٥٠٨ اي في قوله بتكرار حـ القاذف بعدد المقدوفين (قوله وقوله) اي المغيرة (قوله عليه)

المدونة من قال لرجل ما انابر ان او اخبرني انك زان حـ دولم يقيم الصقلي بشي وفي الموطا تقييده بالمسابة وخبرني عن المكلف الخ (يوجب) بضم التحتية وكسر الجيم القذف على القاذف (ثمانين جملة) ان قذف حـ او مسامرا حـ دولم يكرره بل (ولو كره) اي المكلف القذف (لـ) مقدوف (واحد او) كان قذفه (جماعة) مجتمة من او متفرقين في مجلس او مجالس قاموا عليه مجتمة من او متفرقين او قام بعضهم وسكت غيره فلا يكرره حـ ولا يزاد على ثمانين ابن عرفة في الامام مالك رضي الله تعالى عنه من قذف اناسا شتى في مجالس فخذهم لاحدهم حـ جميعهم وان لم يعلم به غيره حـ من حـ اللغوي وقال المغيرة وابن ديسار ان اجتمعوا وقاموا به حـ دلهم حـ واحد او ان افترقوا فامسك واحد حـ وذكر ابن شعبان ثالثا انه يحدهم من روى كان القذف مقترفا وفي كلمة واحدة ابن رشد خالف المغيرة في جميع اصحاب مالك رضي الله تعالى عنهم وقوله هو القياس لقولهم القتل يأتي على كل الحدود الا النرية فيجدها ثم يقتل وفيه امع سماع عيسى من قذف قوم فلم يقوموا عليه حتى حـ لشرب خمر فقد سقط عنه حـ كل فرية كانت قبله ابن رشد لانهم من جنس واحد وقال اللغوي هذا ابعد من الاول لان حـ انظر لا يدفع معرفة القذف ابن حارث روى ابن القاسم وقال اشهب لا يدخل حـ القذف في حـ الزنا ويقام عليه الحدان وقال ابن الماجشون يدخل حـ القذف في حـ الزنا اللغوي ان شرب خمر امرارا او زنى امرارا او افترى على رجل امرارا اجزأ في ذلك كله حـ واحد واختلف ان قذف جماعة (الا) ان يكرره لواحد او بقذف غير المقدوف اولا (بعده) اي حـ القذف في عداد الحد عليه على الاصح لانه قذف مؤتلف ولا فرق في التكرار بين النصريح وغيره كقوله بعد ما كذبت او اقدمت ابن عرفة في رجها من قذف رجلا فحده ثم قد به ثانيا حـ ثانيا ثم قال وقال اللغوي ان قال له بعد الضرب صدقت عليك او ما كذبت بـ ثمانين لانه قذف مؤتلف وقيل لاشي عليه الا العقوبة في عتاده عليه (و) يوجب القذف (على) القاذف (العبد) او الامة (نصفه) اي القدر المذكور وهو اربعون على المشهور ابن عرفة وقدر حـ حـ على الحر ثمانون ذكر اكان او اتى وشطرها على ذي الرق ومثل للتعريض فقال (ك) قوله في مشاعة (لست) بضم التاء (زان او زنت عينك) اريدك او رجلك او اذنك فيجدلانه تعريض بزنا فرجه لان زناه يسرى لجميع الاعضاء فيلزم من نسبته لبعضها نسبته له فان اراد بالعين الذات فهو من النصريح ابن الماجشون في مثل زنت عينك او رجلك قول ابن القاسم واشهب فقول ابن القاسم في المدونة وجوب الحد وقول اشهب عدم وجوبه ومنشأ الخلاف هل هو من التعريض ام لا واستحسن اللغوي قول ابن القاسم قال الا ان يكون باثرا متكلم بباطل او بطش به او سعى فيه وادعى انه انما اراد ذلك فيخالف ولا يصح ابن عرفة فيما من قال لرجل زنى فرجك اريدك او رجلك حـ

اي القاذف (قوله حـ) اي القاذف (قوله قبله) اي حـ لشربه (قوله لانهم) اي حـ الشرب وحـ القربة الخ حـ سقط عنه حـ حـ كل فرية (قوله هذا) اي سقط القربة بعد الشرب (قوله من الاول) اي سقط حـ فرية بعد فرية اخرى (قوله روى ابن القاسم) اي عن مالك رضي الله تعالى عنهم (قوله وقال اشهب) اي باجتهاده (قوله لا يدخل حـ القذف الخ) فتنازع فيه روى وقال (قوله واختلف) بضم التاء (قوله اولا) بـ والواو (قوله رجها) اي المدونة (قوله ثم قال) اي ابن عرفة (قوله ان قال) اي القاذف (قوله له) اي المقدوف (قوله صدقت) بضم التاء (قوله او كذبت) بضم التاء (قوله جلد) بضم فكسر (قوله ومثل) يقتضيان مثقالا (قوله لانه) اي زنت عينك مثالا (قوله فرجه) اي المقدوف (قوله لان زناه) اي الفرج (قوله نسبه) اي الزنا (قوله

لبعضها) اي الاعضاء (قوله نسبه) اي الزنا (قوله له) اي الفرج (قوله فان ارد) اي القاذف (قوله حـ) اي القاذف (قوله فهو) اي قذفه (قوله وجوب) اي ثبوت (قوله قال) اي اللغوي (قوله الا ان يكون) اي قوله زنت عينك او رجلك (قوله ماتكلم) اي القول له زنت عينك او رجلك (قوله به) اي الباطل (قوله فيه) اي الباطل (قوله وادعى) اي القائل زنت عينك مثالا (قوله ذلك) اي تكلمه او بطشه او سعى في باطل (قوله فيصالح) اي القائل

الصقلي

(قوله عليه) أي الزنا (قوله أو تكون) أي المذوفة (قوله زوجته) أي قاذفها (قوله فيها) أي المدونة (قوله وان لم يلحقها الخ) حال
(قوله اسم الزنا) اضافته للبيان (قوله لانه) أي القاذف (قوله علم) بضم العين (قوله انه) أي القاذف (قوله بوطمها) أي الأجنبية
والزوجة (قوله هذا) أي قولها ولوجا في هذا بيينة فلا يحد (قوله هذا) أي فعل الصبية ٥٠٩ والنصراية (قوله اسم الزنا)
اضافته للبيان (قوله وهذا)

الصقلي عن محمد اشهب لا يحد في قوله زنت يذل أو رجلا أو ينسكل (أو) قال لامرأة (زنت)
بكسر التاء حال كونك (مكرهة) بفتح الراء على الزنا فيحد إلا ان يثبت الاكراه عليه أو تكون
زوجته ويلاعنها فيمن قال لزوجه زنت وانت مستكرهة أو قاله لأجنبية فانه يلاعن
الزوجة ويحد للأجنبية ولو جاف في هذا بيينة فلا يحد وان لم يلحقها اسم الزنا لانه علم انه لم يرد إلا
الاخبار بوطمها غصبا أبو الحسن هذا معارض أقولها من قال لأجنبية زنت وانت صبية
أو أنت نصرانية أو قاله لرجل فعليه الحد فان أقام به بيينة لم ينفعه ويحد لان هذا يقع عليه اسم
الزنا فله في المكروهة اذا ثبت بالبيينة لا يحد وان لم يسم زنا وفي المسائل الأخرى يحد وان
ثبت لانه يقع عليه اسم زنا وهذا هو النص وهو وجود العلة ولا حكم فقال الفرق بينهما انه
في الاستكراه يحمل على انه لم يرد إلا ان يخبر بانها وطئت غصبا اذهب هذا حدث عظيم يتحدث به
فيحمل على الاخبار لا على القذف وفي المسائل الأخرى لا يتحدث بزنا أهل الصغر والكفر
(أو) قوله في مشاعة أنا وأنت (عفيف الفرج) فيحد لانه تعريض بزنا الخياط فان ذلك في غير
مشاعة فلا يحد ابن عرفة الباجي ابن الماجشون من قال لامرأة في مشاعة اني لعفيف حدولي
قاله لرجل حد إلا ان يدعي أنه اراد عفيفا في المكسب والمعام فلم يجاف ولا يحد وينسكل ومن قال
في مشاعة اني لعفيف الفرج حد الشيخ روى ابن وهب من قال لرجل يا ابن العفيفة حدث
ما اراد قذفا وعوقب اصبح ان كان على وجه المشاعة (أو) قوله (له) شخص (عربي) أي
منسوب للعرب الذين يتكلمون بالغة العربية سجيحة سواء سكنوا حاضرة أو بادية لكونه
منهم (ما) نائمة (انت بجر) فيحد لانه في نسبه ابن مرزوق انظر هذا مع صحة تسليم الرقبة على
العرب وانهم كغيرهم على المشهور وفي صحة استرقاقهم وضرب الجزية عليهم قال ولم ار من ذكر
ما أنت بجر سوى المصنف وابن الحاجب ١١ وأشار ابن الحاجب الى الجواب بان الاحكام
تعتبر فيها الغاية ولا عبرة بما قل وفيه نظر لان بحث ابن مرزوق في ثبوت اصل الحكم لا في
توجيهه فما قاله ابن الحاجب لا سابق له فيه لا يقال في ابن عرفة وفيه ما من قال لعربي يا مولی
أو يا عبد حد ١١ وهم امتساويان لانه قول ليسا بمتساويين لان ما أنت بجر من قبيل التلويح
والسكابة لتعدد الانتقال ومولى وعبد من قبيل التعريض لاتحاد وفيه ورد النص عن عمر
رضي الله تعالى عنه بالحد هذا مختار ابن الحاجب الذي هو متبوع المصنف في هذا الفرع
خلافا لغيره في اطلاق التعريض على القسمين ونص ابن الحاجب والتعريض ان كان مفعوما
كالصريح مثل اما أنا فلست بزنا والسكابة كذلك مثل ما أنت بجر أو يا مولی أو يا قاري

(قوله لكونه منهم) علة منسوب (قوله لانه) أي القائل (قوله نسبه) أي العربي (قوله في صحة الخ) صله كاف التشبيه (قوله قال)
أي ابن مرزوق (قوله وفيها) أي المدونة (قوله يا مولی) أي عتيق (قوله وهما) أي عبد أو مولی وما أنت بجر (قوله لانا نقول)
علة لا يقال (قوله ليسا) أي ما أنت بجر وعبد أو مولی (قوله الانتقال) أي من المعنى الموضوع له اللفظ لا معنى المراد (قوله)
لاتحاده) أي الانتقال من الأول للثاني (قوله وفيه) أي التعريض صله ورد (قوله هذا) أي الفرق بين التلويح والتعريض
(قوله في هذا الفرع) أي ما أنت بجر (قوله لغيره) أي ابن الحاجب (قوله على القسمين) أي ما يتعد فيه الانتقال وما لا (قوله)
كالصريح) أي في إيجاب الحد خبر التعريض (قوله كذلك) أي الصريح وفيه

(قوله وهذا) أي الوارد عن

عمر رضي الله تعالى عنه
(قوله فلا يصح قياس الكتابة
عليه) أي التعريض تفرع
على لأن دلالة التعريض
أقوى من دلالة الكتابة
(قوله فانهما) أي ياروي
وياقارسي (قوله الناس)
أي أهل المذهب (قوله
وأرى الخ) قاله ابن القاسم
(قوله أي المكلف) تفسير
للفاعل المستتر (قوله الحر)
تفسير للمفعول البارز (قوله
وفلان الخ) حال (قوله وهو)
أي فلان الخ حال (قوله
يحد) أي من نسب للجد
(قوله قال) أي الباجي (قوله
إلى) بشد الياء (قوله يعرف)
بضم فسكون ففتح (قوله
أنه) أي من نسب للجد (قوله
يترجم) بضم الياء وفتح الهاء
(قوله والوا) أي وإن لم يعرف
أنه أراد القذف (قوله إليه)
أي جده (قوله ثم ذكر) أي
الباجي (قوله قال) أي
الباجي (قوله فيهما) أي
جده وعمه (قوله ولعله)
أي ابن الحاجب (قوله قلت)
أي قال ابن عرفة (قوله
اللفظة) أي نفل (قوله طرد)
أي قال ابن عرفة (قوله طرد)
بفتح فسكون أي لازم (قوله
هذا) أي التعليل بقذف
أمه (قوله إن لأمه) أي
المقول لهذا الخ خبر طرد
(قوله قلت) أي قال ابن عرفة

لعربي قال في التوضيح بعد تقرير كلام ابن الحاجب وفيه نظر لأن دلالة التعريض أقوى من
دلالة الكتابة والوارد عن عمر رضي الله تعالى عنه انما هو في التعريض وهذا أصل الباب فلا
يصح قياس الكتابة عليه اهـ وقوله لا يصح الخ اعتراض على ابن الحاجب في الحاق الكتابة
بالتعريض وهو عين اشكال ابن حزم وويلزم ابن الحاجب اعتراض آخر وهو عد ياروي
وياقارسي من الكتابة فانهما من التعريض ولذا قصر ابن حزم وقا اعتراضه على ما انت بهر
وذكر الناس الحد في ياروي وياقارسي ولم يتعرضوا لما انت بهر قاله شيخنا العلامة ابن
زكري قاله البناي (او) قوله لعربي (ياروي) او يانيطي او يابر برى او ياقبلي فيحد لقطعه
نسبه ابن عرفة فيهما من قال لعربي است من العرب او قال له ياحبشي او ياقارسي او ياروي
او يابر برى حد وان قال لفسارسي او بربري ياعربي فلا يصح واختلاف قول مالك فيمن قال
لبربري او لرومي ياحبشي هل يحد أولا واري ان لا حد عليه وشبه في الحد فقال (كان) بفتح
الهمزة وسكون النون حرف مصدرى مقرون بكاف التشديد صلته (نسبه) أي المكلف الحر
المسلم (أعمه) او زوج أمه بان قال له يا ابن فلان وفلان عمه او زوج أمه فيحد لقطعه نسبه عن
أبيه (بخلاف) (نسبه) (أعمه) لا يحد له أو أمه فلا توجب الحد بان قال له أنت ابن فلان وهو جده
لأن الحد اب فقد صدق في نسبته له لقوله تعالى ملأ بيكم ابراهيم وسواء كان في مشاة أو غيرها
قاله ابن القاسم في المادونة وقال اشهب يحد ابن عرفة فيهما ان قال له أنت ابن فلان فنسبه إلى
جده ولو في مشاة فلا يحد وكذا لو نسبته إلى جده لأمه ولو نسبته إلى عمه أو خاله او زوج أمه حد
وكذا لو نسبته إلى غير أبيه على غير سباب ولما ذكر الباجي قول ابن القاسم لا يحد قال وقال
اشهب يحد قال محمد قول ابن القاسم احب إلى إلا ان يعرف أنه أراد القذف مثل ان يتم جده
بأمه ونحوه والافلا يحد قد ينسب إليه بشبهه في خلق او طبع ثم ذكر قول ابن القاسم في نسبته
أياه إلى عم أو خال او زوج أمه قال وقال اشهب لا حد عليه إلا ان يقول في مشاة وقاله اصبح
ومحمد قال اصبح قد سمى الله تعالى الم أباً فقال الهك واله آباءك ابراهيم واسمه يسيل واسحق
ونحوه نقل النخعي وابن شاس وظاهره ان نصه ان قول اصبح كقول اشهب وقال ابن
الحاجب لو نسبته إلى جده في مشاة فلا يحد الا ببيان القذف بخلاف عمه وقال اشهب يحد فيهما
وقال اصبح لا يحد فيهما بخلاف خاله وزوج أمه وما نقله عن اصبح خلاف نقل من تقدم عنه
واهله اخذ نص قول اصبح بالجد والعلم من مفهوم استدلاله وعطف على المشبه في الحد مشها
آخر فيه فقال (وكان) بفتح فسكون حرف مصدرى صلته (قال) المكلف في حق نفسه (أما
نفيل) بفتح النون وكسر الغين المعجمة الجوهرى أي فاسد النسب الزيدى أي ولد زانية فيحد
لقذفه أمه ابن عرفة ابن شاس ابو عبد الله بن هرون المالكي البصري القاضي من قال لرجل
يا نفيل يحد لانه قذفه ولو قال الزجل لنفسه هو نفيل يحد لانه قذف أمه وكذا لو نسب نفسه لبطن
او نسب أو عشييرة غير بطنه ونسبه وعشييرة يحد لانه قذف أمه قلت اللفظة بالنون والغين
المعجمة الجوهرى نفيل الا ديم بالكسرة أي فسده هو نفيل ومنه قولهم فلان نفيل اذا كافر فاسد
النسب قلت ينبغي ضبط الغين بالكسرة على وزن حذر ابن عبد السلام طرد هذا من قال
لرجل يا ولد الزنا ثم عقبه المقول لذلك من القاذف ان لأمه القيام بجمعة في الحد قلت هذا اللازم

(قوله وأبواه) أي العبد
 (قوله ضرب) بضم فكسر
 جواب من (قوله لأنه) أي
 الشأن (قوله يصح) أي يحفل
 (قوله منها) أي أبويه (قوله
 والمكر) عطفت على الطعن
 (قوله بقصرها) أي فاجرة
 (قوله والوال) أي وان لم يجز
 العرف بذلك (قوله فيه) أي
 يا فاجرة (قوله وبه) أي
 التقييد بجريان العرف
 (قوله بقصرها على الزانية)
 صلة يندفع (قوله انقفا فاجرة)
 اضافته للبيان (قول
 للرجل) أي المقول له (قوله
 قرن) بفتح فسكون (قوله
 قرآن) بفتح القاف وشد
 الراء (قوله معرض) بضم
 ففتح فكسر مثقلا واهمال
 الصاد (قوله طحان) بفتح
 الطاء وشد الحاء المهملين
 (قوله فقدا) بضم فكسر
 أي الاشتهارات والقسرات
 (قوله حات) أي القائل
 ولا يبعد (قوله لئله) أي
 في البياض (قوله عكسه)
 أي قوله للشامي ياروي (قوله
 لئله) أي في السواد (قوله
 عكسه) أي قوله للعشي
 يا بربري (قوله عكسه) أي
 كقوله للزنجي ياروي (قوله
 اختلف) بضم التاء

حق وهو مقتضى قولها من قال لعبد و أبواه من مسلمان است لا يترك ضرب الخلد وقال
 اللغمي ذكره عن ابنه عن ابيه لا يترك على من قطع نسب عبدا وان كان أبواه حريين لأنه يصح
 أنها انتبه وزعمت أنها ولدت فلا يكون فإذا قالوا أحدهمهما (أو) قال المكاف أنه (ولد
 زنا) فيصدق أنه أمه (أو) قال المرأة (يكافئة) بفتح القاف وتسكون الحاء المهملة من القعب
 أصله الطعن في السن والمكر والخديعة وكانت العرب تدعو الفاجرة بالقعب والرواء
 السعال والقعب في الرثا أطلق على الزانية لأنها تسهل وتتخبر راحة بذلك لمن يريد لها فيجد
 وأدخلت المكاف ضمية بالتصغير وعاهرة وفاجرة إذا جرى العرف بقصرها على الزانية والأفلا
 حذفيه كما يأتي للمصنف وبه يندفع قول طي لم يذكر الفسارح في شروحه ولا في شأنه انقفا فاجرة
 هنا في الانباط الموجهة للحد ولا المصنف في توضيحه ولا ابن عرفة ولا المدونة وإنما فيها الأدب
 الآتي في قوله يا ابن الفاسقة ويا ابن الفاجرة (أو) قال لرجل (يا قرنان) بفتح القاف وتسكون
 الراء فتونان بينهما الف علم جنس لزواج الزانية لقرنه غيره معه عليها فيجد للمرأة ويؤدب للرجل
 من القران وهو الجمع وكذلك قرن وقرآن ومعرض وطحان القران المدار على الدلالات
 العرفية (أو يا ابن منزلة) بضم فسكون أو فتح منقل الزاي (الركبان) فيجد في الذخيرة لأن المرأة
 كانت في الجاهلية إذا طلبت الفاحشة أنزلت الركبان عندها وضابط هذا الاشتهارات
 العرفية والقرآن الحالية بقي فقد اختلف وان وجد أحدهما يحد وان اتفق العرف وبطل
 بطل الحد ويختلف ذلك بحسب الأعصار والأصاوير وما يظهرون ذات الزانية ومنزلة الركبان
 لا يوجبان حدا إلا أن والله لو اشتهر في القذف ما لم يوجب الحد لأوجه (أو) قال (يا ابن ذات
 الزانية) فيجد في الذخيرة لأن المرأة كانت في الجاهلية إذا طلبت الفاحشة جعلت على بابها
 راية (أو) قال (فعلت) بضم التاء (بها) أي المرأة (في عكسها) بضم العين المهملة وفتح الكاف
 جمع عكسة بضم فسكون أي طيات بطنها من معنها فيجد عند ابن القاسم وقال اشتهب لا يحد
 (لا) يحد (ان نسب) المكاف (جنسا) أي صنفان من الانسان غير العرب بقرينة ما تقدم وكان
 المنسوب أيضا لثمة كقوله للرومي ياشامي أو عكسه أو أسود لثمة كقوله للبربري ياحبشي
 أو عكسه بل (ولو) نسب (ابيض لاسود) كقوله للرومي يازنجي أو عكسه بان قال الحبشي ياروي
 فيها ان قال اقارمي ياروي أو ياحبشي أو للرومي ياحبشي أو نحو هذا فلا يحد ابن القاسم
 اختلف عن مالك في هذا وأنا أرى ان لا حد عليه إلا أن يقول يا ابن الاسود وليس في آباءه
 أسود فعليه الحد كما ان نسبه إلى حبشي فقال له يا ابن الحبشي وهو بربري قال الحبشي والرومي
 في هذا سواء إذا كان بربريا ابن يونس سواء ياحبشي أو يا ابن الحبشي أو ياروي أو يا ابن الرومي
 فلا يحد وكذا عنه في كتاب محمد وفيها من قال لعربي ياحبشي أو يافارسي أو ياروي فعليه الحد
 وكذلك لو قال لمصري ياعباني أو لقيسي ياكلي فعليه الحد لان العرب تنسب إلى آباءها وهذا
 نفي لها عن آباءها ابن رشد العرب تحفظ أنسابها فنسب واحد منهم إلى غير نفسه بل إلى
 غير قبيلته يحد بخلاف من نسب غيرهم لغير جنسه أو غير قبيلته فلا يحد لأنه لا يصفق أنه
 قطعه عن نسبه أذله كذلك في نفس الامر ومعناه ان العرب يمتنون بمعرفة أنسابهم
 جعل الله تعالى ذلك فيهم فيجدوا أحدهم منهم بعد من آباءه العشرة أو أكثر وليس في ذلك كبير

(قوله كذلك) أي لا يتفق ولا يضمر ٥١٤ (قوله والوا) أي وان كان نعمة بقا (قوله من ذمه) أي علم النسب بيان (قوله على

التعميق فيه) صلة تجل
(قوله والوا) أي وان لم يقيد
بالتعميق (قوله يعرف)
بضم فسكون فتفتح (قوله
ليوصل) بفتح الصاد (قوله
محمود) خسر علم (قوله من
فرس) بضم فسكون الخ
بيان فرق (قوله من الدين
الخ) بكسر الدال بيان
وجوه الخبير (قوله حد) بضم
الهاجوب لو (قوله لو كانا)
أي القائل والمقول له (قوله
أخي) بفتح النون (قوله قاله)
أي أنا خير منك (قوله
خلافه) أي عدم الحد (قوله
ان كان) أي المقول له (قوله
ذوي) بكسر الواو (قوله انه)
أي القائل (قوله أراد)
أي القائل القائم (قوله
ارادته) أي القائم (قوله في
الموازاة) خبر مقدم (قوله
يعرف) بضم فسكون فتفتح
(قوله هذا) أي عدم حد
(قوله فان كان) أي المقول له
(قوله فلا يجد) أي القائل
(قوله يحلف) أي القائل
(قوله فيه) أي المقول له
(قوله وهو) أي المقول له
(قوله الكبير) بفتح الكاف
والباء (قوله ويتم) بضم
الياء وفتح الهاء (قوله فما
يخرجه) أي القائل (قوله
قلت) أي قال ابن عرفة
(قوله يجد) أي القائل
(قوله لا يجد) أي القائل (قوله قلت) أي قال ابن عرفة (قوله أجريا) بضم الهمزة وكسر الراء أي خرج قولان
بني

فائدة منزلية على غيرهم اذ هو علم لا يتفق وجهاته لا تضر كافي الرسالة وغيرها زروق انما
يكون كذلك اذ لم يكن تعميقا ولا فعلا يضمر وجهاته تنفع الحافظ ابن حجر الظاهر حل
ما ورد من ذمه على التعميق فيه وهو الا فاعلم ما يعرف به الرحم ليوصل والحد لم يتنب في النكاح
محمود ما ورثه والعرب لا يقتصرون على هذا القدر فرتب هذا الحكم على نعمة فهم في ذلك
فليس معنى كلام ابن رشد ان غير العرب لا يجاشون عن الزنا فانه طعن في فرق المسلمين من
فرس وروم وبربر وغيرهم والواقع يكذب فانه لا يرضى بل ناس المسلمين الانساقهم ولا فرق في
هذا بين العرب وغيرهم أفاده البناني (ان لم يكن) الجنس المنسوب لغبر (من العرب) كما تقدم
فان كان من العرب فعلى القائل الحد كما تقدم (أو قال مولى) بفتح الميم واللام بينهما واو
ساكنة أي عميق (غيره) أي حراسي (أنا خير منك) فلا يجد لان وجوه الخبيرية كثيرة من
الدين والخلق والخلق ابن عرفة في زاهي ابن شعبان لو قال مولى لعربي أنا خير منك حد وقاله
الزهرى وكذلك كانا بنى عم قاله أحدهما الآخر وفي هاتين المسئلتين اختلاف وجه هذا قول
قال في التوضيح الا قرب خلافه لان الخبيرية تنقسم كون في الدين أو الخلق أو المجموع أو غير
ذلك الا أن يدل البساط على ارادة النسب (أو) قال المكلف لشخص (مالك أصل ولا فصل)
فلا يجد ولو في مشقة لانه لزم الافعال لا قناع النسب وقال ابن الماجشون يجد في المشقة ابن
عرفة الباجي من قال لرجل ليس لك أصل ولا فصل في الموازية والعتبية لا يجد وقال اصبح
يجد وقيل ان كان من العرب ففيه الحد ولا ينحسب عن ابن الماجشون ان قاله في مشقة فان
لم يكن من العرب ففيه أدب خفيف مع السجين وان قاله لعربي يجد الا أن بعدد رجهل فيحلف
ما أراد قطع نسبه وعليه وعلى من قاله لغبري الادب وان لم يحلف يجد (أو قال) المكلف
(لجماعة) مسلمين احرار بالغيث عفيفين عبا يوجب الحد ذوى آلات (أحدكم زان) فلا يجد
سواء قاموا عليه جميعا أو أحدهم قاله في الموازية وظاهره ولو ادعى القائم انه أراد ابن
شاس الا ان تدبير ارادته في الموازية من قال لجماعة أحدكم زان أو ابن زانية فلا يجد
اذ لا يعرف من أراد ولو قام به جماعة هم ولو ادعى أحدهم انه أراد ابن رشد هذا بعيد لانه قاله
لأحدهم فلا يجد اذ قام به جميعهم وقوله ولو ادعى أحدهم انه أراد أي فلا يقبل الا ببيان
انه اراده قاله في الجواهر (وحد) بضم الحاء وشدة الدال المكلف (في) قوله لمرس لم عفيف
مطيع (وأبون) بفتح الميم وسكون الهمزة وضم الموحدة (ان كان) المقول له (لا يثبت) أي
لا يشبهه بالاثبات في كلامه وأفعاله فان كان يثبت فلا يجد بعد ان يحلف انه أراد التائب
لا الفعل فيه ابن الماجشون من قيل له يا مابون وهو رجل في كلامه تائب يضرب العكبر
ويلعب في الاعراس ويفنى ويتم بما فيه قيل فما يخرجه من الحد لا يتحقق ذلك قلت المتبادر
من قوله تحقيق ذلك ان المراد به العقل في المقدوف والله أعلم (و) حد (في) قوله لمرس لم
(يا ابن النصراني) مثلا (أو) يا ابن (الانزق) أو الاسود أو الاقطع أو الاعور أو الاحق (ان لم
يكن في آثاته) أي المقول له أحد (كذلك) المذكور في الانصاف بالنصرانية والزنتة فان كان
فيهم أحد كذلك فلا يجد لانه لم يردني نسبة ابن عرفة النحوي من قال لرجل يا ابن اليهودي
أو يا ابن النصراني فقال ابن القاسم يجد وقال أشهب لا يجد قلت ربما أجريا على التكفير

(قوله بنى الصفات) أى الحياة والعلم والارادة والقدر والسمع والبصر والكلام عن الله تبارك وتعالى (قوله وعذمة) أى التكفير بنعيمها فالحد على التكفير وعذمة على عدمه (قوله قال) أى ابن عرفة ٥١٣ (قوله لا آدم) أى الاسمر (قوله عمل)

بفتح فكسر (قوله ذلك) أى الجحيم أو الخبالة (قوله وان كان) أى المقر له (قوله وروى أشهب) أى عن مالك رضى الله تعالى عنهم (قوله فيهما) أى العرب والموالي (قوله ان حلف) أى القائل (قوله يرد) بضم فكسر (قوله تقيه) أى المقول له (قوله والا) أى وان كان العرف خصه بالمأق (قوله أقول) أى قال العدوى (قوله والا) وان كان العرف جرى بقصر الفسق على الزنا أو اللواط (قوله من غير زوجها) صلة المقذوفة (قوله عنه) أى اعترافها بالزنا (قوله حده) أى قاذفها (قوله يحدان) أى القاذف والمقذوفة (قوله وفسق) بفتح تحقفا (قوله بينهما) أى الزوجة والاجنبية (قوله كفى) أى الزوجة المدونة (قوله أى يحد) (قوله لانها) أى الزوجة (قوله ويحد) بضم فسكون ففتح (قوله بانها) أى الزوجة (قوله فيها) أى المدونة (قوله نسختها) أى الشارح من المدونة (قوله ونصها) أى المدونة (قوله بالفرق) أى بين الزوجة والاجنبية (قوله ولذا) أى كونه أظهرها

بنى الصفات وعذمة قال وكذلك من قال يا ابن الاقطع أو الاور أو الاجق أو الازرق أو الادم وليس أحده من آياته كذلك يحد عند ابن القاسم ولا يحد على قول أشهب وان قال يا ابن الجحيم أو الخبالة وليس في آياته من عمل ذلك قال ابن القاسم ان كان المقول له من العرب يحد وان كان من الموالى فلا يحد وروى أشهب لا يحد فيهما الا أن يكون في آياته من عمل ذلك وقال أشهب لا يحد فيهما ان حلف أنه لم يرد تقيه عن آياته العدوى لا يحد في هذه الازمنة في يا ابن النصراني ونحوه بطريقتان العرف بأن القصد بذلك التشديد في السب لا قطع النسب (و) حد (في) قوله لم يرد تقيه فان حلف فلا يحد ويحد بكل عب هذا اذا لم يخصه العرف بن يوقى والا كصاحب ولو حلف (دأب) بضم فكسر مثله القائل (في) قوله لم يحد مسلم (يا ابن الفاسقة أو) يا ابن الفاجرة أو) قوله لم يحد مسلم (يا حجار يا ابن الحجار) الخرشى لو قال يا فاسق أو يا فاجر أو يا شارب الخمر أو يا ابن الفاسقة أو يا ابن الفاجرة أو يا كل الربا أو يا حجار أو يا ابن الحجار أو يا خنزير أو ما أشبه ذلك فإنه يؤدب العدوى لان الفسق الخروج عن الطاعة فليس نصا في الزنا واللواط اقول هذا اذا لم يجر العرف بقصر الفسق على الزنا واللواط ولا يحد وكذلك يقال في يا ابن الفاسقة (أو) قال (انا عفيف) باسقاط لفظ الفرج فلا يحد ويؤدب (أو) قال لاهرأة (انك) بكسر الكاف (عقيمة) فيؤدب (أو) قال لرجل (يا فاسق أو يا فاجر) فيؤدب (وان قالت) المرأة المقذوفة بالزنا من غير زوجها (يك) حال كون قولها بك (جوابا) قول قاذفها (زنت) بكسر التاء (حدث) بضم الحاء وشهد الدال المرأة القائلة بك (ل) لاعترافها بالزنا ما لم ترجع عنه (و) حدث (للقذف) ان كان قاذفها امرأ مسلمة عقيمة اعياها وجب الحد وينسقط حده لقذفها لاعترافها بالزنا ولا يصح يحدان وليس لاحدهما الرجوع طئي في التوضيح هكذا في المدونة وظاهرها لا فرق بين الزوجة وغيرها وقرئ بينهما ابن القاسم في رواية يحيى في العتبية فقال في الاجنبية كما في المدونة وفي الزوجة لا أرى عليها شيئا لانها تقول اردت احببته ياى بالنسكاح ويجلد الزوج الحد الا أن يلاعن وقال عيسى لاحد عليه وللاعنان رجل أبو الحسن المدونة على الاجنبية وقصر ابن عرفة على التقرييق بين الزوجة وغيرها واما قول الشارح لم يذكر هذه المسئلة في المدونة الا في الزوجة فقد اعترضه الخط بأنهم اليست فيها اول من نسخته لاهرأة بالضمير وليس كذلك ونصها ومن قال لاهرأة يا زانية فقالت بك حدثت الزنا والقذف لان ترجع عن الزنا فحد للقذف فقط ولا يحد الرجل لانها صدقته وقول ابن القاسم بالفرق هو أظهر الاقوال عند ابن رشد ولذا اقتصر عليه ابن عرفة ورجل أبو الحسن المدونة عليه (و) ان قذف الوالد (له) أى الولد (حدا) بضم الحاء (و) قال (الولد يحد فكسر منقلا) أى حكم بنفسه يحد بآية بقذفه واستشكل نفسه بآية حده بآية بقذفه وأجيب بأن المراد بتقسيمه سقوط عدايته وهو يحصل بالمباح كالشئ حاقبا والا كل في السوق الخط هذا القول عزاه ابن رشد لرواية اصبح عن ابن القاسم ونصه روى اصبح عن ابن القاسم

٦٥ من ح . عند علة اقتصر (قوله عليه) أى فرق ابن القاسم (قوله حده) أى الولد (قوله آية) مفعول حد (قوله بقذفه) أى الاب ولده (قوله وهو) أى سقوط العدالة (قوله هذا القول) أى جواز حد الولد بآية بقذفه بآية وتقسيمه به

(قوله انه) أى الولد (قوله يقضى) بضم الياء وفتح الصاد (قوله له) أى الولد (قوله أن يحلفه) أى الولد والده (قوله وان يحده) أى الولد والده (قوله ويكون) أى الولد (قوله بذلك) أى يحلف والده أو حده (قوله ولا يعذر) بضم فسكون فتشخ أى الولد (قوله وهو) أى تجوز حده المؤدى لعقوبه ٥١٤ (قوله يمكن) بضم ففتحين مثقلا (قوله منها) أى الكبيرة (قوله لا يقضى) بضم

انه يقضى له أن يحلفه ون يحده ويكون عاقبا بذلك ولا يعذر به لعل وهو بعيد لان العقوق كبيرة فلا ينبغي أن يمكن أحدهما وقاله طرف وابن الماجشون وابن عبد الحكم وسحنون لا يقضى له بتحليفه ولا يمكن منه ولا من حده في حديثه له عليه لمانيه من العقوق وهو مذهب الامام مالك رضى الله تعالى عنه في اليمين في كتاب المديان من المدونة وفي الحذف في كتاب القذف وهو أظهر الأقوال وفي الهتية كره مالك رضى الله تعالى عنه لمن يمينه وبين آية خصوصية أن يحلفه ابن رشد حذائلا على أن له أن يحلفه ولا يكون عاقبا له تحليفه إذا لاثم في فعله المكروه وإنما يستحب تركه وهو قول ابن الماجشون في الثمانية وظاهر قول اصبيغ في المبسوط الحظ فحصل في المسئلة ثلاثة أقوال وقد ذكر المصنف في باب الثقليل أنه ليس له أن يحلف أباه الا المنقلبة والمتماتق بها حق لتفسيره ففى هناك على مذهب المدونة ومضى هشام على القول الضعيف وقد استثنى ابن رشد أيضا لما قبله والمتعلق به الحق للغير وأخرجهما من الخلاف الله أعلم (ولاشخص) (المقذوف القيام به) أى حذافه إن علم براءة نفسه مما قذفه به بل (وان علمه) أى المقذوف والمقذوف به حصل (من نفسه) لان القاذف أقصد عرضه وكشف ستره وليس لقاذفه تحليفه انه ما صدر منه مما قذفه به قال في المدونة ومن قذف رجلا بالزنا فعليه الحد وليس له أن يحلف المقذوف انه ليس بزان وان علم المقذوف من نفسه انه قد زنا فالحال له أن يحده اللحنى وقال محمد بن عبد الحكم لا يحل له أن يقوم بحقه وقال ابن القاسم في معارج ابن زيد اذا كان المقذوف يعلم ان القاذف رأى فلا يحل له أن يقوم به وقول ابن عبد الحكم احسن اقوله تعالى والذين يرمون المحصنات وهذا ليس بمحصى وشبهه في استحقاق القيام بحذاف القاذف فقال (كوارثه) أى المقذوف الذى مات قبل حذافه ولا عقوبه ولا ايصال بالقيام به لغيره فله القيام به ولو منعه من الارث مانع كرق وقتل وكفر هذا قول ابن القاسم ان كان قذفه في حياته بل (وان قذفه بعد الموت) فلوارثه القيام بحده للعوق المعروفة ابن عرفة وفيه من قذف ميتا فولده وان سفل ولايه وان علا القيام بذلك والابعد كالأقرب وليس للأخوة وسائر العصبة مع هؤلاء قيام فان لم يكن أحد من هؤلاء للعصبة القيام وللأخوات والجدات القيام الا ان يكون له ولد وان مات ولا وارث له واوصى بالقيام بقذفه فلو وصيه القيا به اللحنى ان مات المقذوف وقد عفا فلا قيام لوارثه وان اوصى بالقيام به لم يكن لوارثه عقوقا لم يعرف ولم يوص فالحق لوارثه العاصب من اقرب ديه من عاصب فله القيام به ثم ذكر لفظها المتقدم ثم قال فادخل النساء والعصبة في القيام وفي كتاب محمد اما الاخوة والبنات والجدات وغير أب وابن فلا قيام له الا أن يوصيه فاسقط الاخوة والعصبة وسائر النساء وقال أشهب ذلك للأقرب فالأقرب وأما بنت البنت والزوجة فلا وبين وارثه الذى له القيام بحذافه في حياته وبعد موته فقال (من

الياء وفتح الصاد (قوله له) أى الولد (قوله يحلفه) أى والده (قوله ولا يمكن) أى الولد (قوله منه) أى تحليف والده (قوله له) أى الولد (قوله عليه) أى والده (قوله من العقوق) بيان ما (قوله في اليمين) صلة مذهب (قوله في كتاب المديان) حال من اليمين (قوله من المدونة) بيان كتاب الخ (قوله وفي الحد) عطف على في اليمين (قوله في كتاب) حال من الحد (قوله هذا) أى قوله كره الخ (قوله له) أى الولد (قوله أن يحلفه) أى الولد والده (قوله وظاهر) عطف على قول (قوله فحصل بفحاشات مثقلا) (قوله انه) أى الولد (قوله ليس له) أى الولد (قوله عرضه) بكسر فسكون (قوله ستره) بكسر فسكون (قوله تحليفه) أى المقذوف (قوله انه) أى الشان (قوله منه) أى المقذوف (قوله فعليه) أى القاذف (قوله وليس) أى القاذف (قوله به) أى حذاف القذف (قوله عنه) أى قاذفه (قوله به)

أى حذافه (قوله لغيره) أى وارثه (قوله له) أى وارثه (قوله ولو منعه) أى القريب (قوله له) أى ولد الوارث (قوله فولده) أى المقذوف (قوله وسائر) أى باقى (قوله هؤلاء) أى الاولاد والأتباء (قوله وان مات) أى المقذوف (قوله وان اوصى) أى المقذوف (قوله به) أى حذافه (قوله ثم ذكر) أى ابن عرفة (قوله ثم قال) أى ابن عرفة (قوله وسائر) أى جميع النساء (قوله وبين) بفحاشات مثقلا

(قوله انه) اي الشان (قوله به) اي القذف (قوله الاولى) بفتح الهمز ٥١٥ (قوله او ثبوته) اي المقتوف به عطف

على شهرة (قوله عليه) اي
المقتوف (قوله به) اي العفو
لشدة وجبر خاطر الشافع
(قوله ورفعه) اي المسروق
منه السرقة (قوله فاصم)
اي رسول الله صلى الله عليه
وسلم (قوله به) اي السارق
(قوله ولعدم الخ) عطف على
لقوله (قوله اسامة) بضم
الهمز (قوله له) اي اسامة
(قوله له) اي المقتوف
(قوله ان اراد) اي المقتوف
(قوله يخاف) اي المقتوف
(قوله ذلك) اي الزنا (قوله
عليه) اي المقتوف (قوله
ذلك) اي كون العفو خوفا
من ثبوته عليه (قوله اخبر)
بضم فكسر اي الامام
(قوله ان ذلك) اي القذف
(قوله بضم) بضم فكسر
(قوله وانه) اي المقتوف
(قوله مثله) بكسر فسكون
اي المقتوف (قوله بذلك)
اي الزنا (قوله في قول) اي
المقتوف (قوله على) بشد
الباء (قوله أولا) بشد الواو
(قوله التي) بضم الهمز
وكسر الغين المعجمة (قوله
ضرب) بضم فكسر اي
القاذف (قوله قذفه) اي
القاذف المقتوف (قوله
من السبياط) بيان ما
(قوله تعالى) اي الحاذ
على تكميل حده (قوله

ولد) للمقتوف شمل البنين والبنات (ولده) اي الولد شمل بن الابن وبناته وان سفل ولد الولد
(واب) للمقتوف (واييه) اي الاب وان علا وافهم اقصد اصد على الولد وولده والاب واسمه انه
لا قيام به للاخوة والاخوات وسائر العصبات ولا الزوج والزوجة والنساء وهذا نحو ما في كتاب
محمد الا في ادخال البنات وبنات الابن طي والاولى المشي على ما في المدونة (ولكل) من
الولد وولده والاب واييه (القيام به) اي حصد قاذف المورث ان كان أعلى درجة من غيره أو
مساويا له بل (وان حصل) اي وجد (من هو أقرب منه) اي القائم كابن الابن مع الابن والاب
معهما وبالخدم معهم وقد تقدم قولها والابعد كالأقرب (و) للمقتوف (العفو) عن قاذفه
(قبل) بلوغ (الامام) القذف اي الحاكم خليفة كان أو قاضيا أو صاحب شرطة سواء كان عفو
عنه لشدة قتله عليه أو لشدة قضاة شفيح أو لارادة السترة على نفسه (أو) العفو عنه (بعد) اي بلوغ
القذف الامام فيجوز (ان اراد) المقتوف بالعفو عن قاذفه (سترا) على نفسه من شهرة ونسبة
ما قذف به اليه أو ثبوته عليه وأما ان اراد الشفقة على قاذفه وجبر خاطر من شفع عنده في العفو
فلا يجوز بعد بلوغ الامام ولا يسهط به الحد عن القاذف لقوله صلى الله عليه وسلم هلاك
ذلك قبل ان تأتينا من سرق رجل برذنه من تحت رأسه وهو متوسد في المسجد ورفعه الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فاصم يده فقال صاحب البردة عقوت عنه يا رسول الله
ولعدم قبوله صلى الله عليه وسلم شقاعة أسامة بن زيد رضي الله تعالى عنه ما في عدم قطع
يد السارقة بعد دفعها له وقوله صلى الله عليه وسلم لا تشفع في حد من حدود الله تعالى فيما له
العفو بعد بلوغ الامام ان اراد السترة مثل أن يخاف ان يثبت ذلك عليه ان لم يعرف قبل للامام
مالك رضي الله تعالى عنه كيف يعلم الامام ذلك قال يسأل الامام عن ذلك سرا فان أخبر ان ذلك
أمر قد سمع وانه خشي ان يثبت عليه جاز عفو وفي الموازية عن الامام مالك رضي الله تعالى
عنه معنى ارادة السترة مثل أن يكون المقتوف أقيم عليه الحد قديما فيخاف ان يظهر ذلك عليه
الا ن وقال ابن الماجشون معنى ارادة السترة كون مثله يتهم بذلك فيقول ظهر وذاك عار على
نأما العفيف الفاضل فلا يجوز لعفو عفو الصقل هذا ان قذفه في نفسه فان قذف أيويه أو أحدهما
وقدمات المقتوف فلا يجوز لعفو بعد بلوغ الامام قاله ابن القاسم واشبه بقوله ابن عرفة
والمصنف (تقيده) لاختلاف في جواز عفو الابن عن ابيه بعد بلوغ الامام وكذلك عن جده
لا يسهط له اللعني ونقله في التوضيح افاده الخط على ان المعقد انه ليس له حد ابيه ولو قام به وبلغ
الامام (وان قذف) القاذف اي حصل منه قذف آخر للمقتوف أولا أو غيره (في اسام حده)
أي القاذف أي ما تقدم من حده و (ابتدى) بضم الموحدة وكسر الدال حده (لهما) اي
القذفين في كل حال (الآن) بفتح فسكون حرف مصدرى صلته (يبقى) من الحد الذي قذف
فيه عدد (يسير) كخمسة عشر سوطا (فيكمل) بضم التحتية وفتح الكاف والميم الحد الاول
ويستأنف الحد الثاني ابن عرفة فيهما من قذف رجل فلا يضرب أسوا قاذفه ثانيا أو قذف
آخر ابتدى عليه الحد الثاني من حين قذف ثانيا ولا يتبدل بمضي من السباط البالي ان
بقي مثل الاسواط اليسيرة أشبه الاسواط العشرة يسيرة تتبادى وابتدى لهما ولابن القاسم
في الموازية ان جلد الاول ثم قذف آخر استوفى الحد وان بقي مثل سوط أو اسواط أتم ثم جلد

أتم) بضم فكسر مثله (قوله جلد) بضم فكسر

• (باب أحكام السرقة) •

(قوله فليتم) بضم ففتح (قوله هو) أي الحد المؤتلف (قوله لهما) أي القذفين
(قوله السرقة) أي حقيقة ما شرعاً (قوله أخذ) بفتح فسكون مصدر مضاف لفاعله جنس وضافته فصل مخرج أخذ غير مكلف
(قوله حراً) مفعول أخذ (قوله لا يعقل لصغره) فصل مخرج أخذ مكلف حراً بالغاً (قوله أو) تنويعية (قوله مالا) عطف على حراً
(قوله محترماً) بفتح الراء فصل مخرج أخذ مكلف مالا غير محترم كمال حربي (قوله لغيره) أي أخذه نعت مالا فصل مخرج أخذ مكلف
مالاً محترماً لنفسه من حوز مودع أو مستعير أو مدين أو وكتر أو غاصب (قوله نصاباً) فصل مخرج أخذ مكلف مالا محترماً لغيره دون
نصاب (قوله أخرجه) أي المكلف ٥١٦ المال المحترم لغيره النصاب (قوله من حوز) فصل مخرج أخذ مكلف مالا محترماً لغيره

لثاني محمد وكذا ان بقي مثل العشرة والخمسة عشر فليتم الحد ويؤتلف أشهب ان ضرب
نصف الحد أو أكثر أو أقل قليلاً فليؤتلف من حين القذف ابن الماجشون هو لهما فهو على
قول أشهب ثلاثة أقسام الأول ان ذهب السير تبادى ويجزئ الحد لهما والثاني ان مضى
نصف الحد أو نحو استرقف لهما والثالث ان بقي من الحد الاول السير أتم الاول واستؤتلف
لثاني وعلى مذهب ابن القاسم قسمان أحدهما بسنة نصف من حين القذف الثاني لهما
ولا يحسب بماضى من الاول الثاني اتمامه الاول واقتناقه للثاني فلا يتداخل الحدان
والله سبحانه وتعالى أعلم

• (باب في بيان أحكام السرقة وما يتعلق بها) •

ابن عرفة السرقة أخذ مكلف حراً لا يعقل لصغره أو مالا محترماً لغيره نصاباً أخرجه من حوز بقصد
واحد خفية لا شبهة له فيه فيخرج أخذ غير الاسير مال حربي وما جمع بتعدد اخراج وقصد والاب
مال ولده والمضطر في الجماعة البناني أو رد على طرده أخذ من أذن له في دخول ووضع شيأ منه
فانه لا يقطع كما يأتي وأخذ خراج الذي وأجيب عن الاول بأنه أذن له في دخوله صار غير حوز
بالنسبة له وعن لثاني بأن الخراج ليس بمال وأورد الخرشى على عكسه سرقة النصاب من سارقه
فانه يقطع أيضاً وفيه نظر فان المبروق محترم وفي حوز بالنسبة للثاني أيضاً فلم يخرج سرقة من
الحد • (تنبيه) • عياض أخذ المال بغير حق ضرر عذرة حراية وغيبلة وغصب وقهر
وخيانة وسرقة واختلاس وخديعة وتعدربجد واسم الغصب يطلق عليها كلها في اللغة
فالحرابة أخذ بمكابرة ومدافعة والغيلة أخذ بعد قتل صاحبه بجملة وحكمها حكم الحرابة
والغصب أخذ بالقوة والباطل والقتل أخذ قوياً الجسم من ضعيفه والجماعة من الواحد
والخيانة أخذ بقبلة أمانة أو يد والسرقة أخذ خفية والاختلاس أخذ بمحضرة صاحبه على
غفلة وفرار أخذ بسرعة والخديعة أخذ بجملة كالنسيئة بصاحب الحق والتزبي بزى الصلاح
والقتل ليأكل بذلك والجحد انكار ما تقر في ذمة الجاحد وماتته وهو نوع من الخيانة
والتعدي أخذ بغير اذن صاحبه بمحضرة أو غيبته نعت له أبو الحسن افاده البناني (تقطع) بضم

نصاباً ولم يخرج منه من حوز
(قوله بقصد واحد) فصل
مخرج أخذ مكلف مالا محترماً
لغيره نصاباً أخرجه من حوز
بقصد من أو أكثر (قوله
خفية) فصل مخرج أخذه
ماد كرجه (قوله لا شبهة له)
أي المكلف (قوله فيه) أي
المال فصل مخرج أخذ ما ذكر
خفية وله فيه شبهة (قوله
فيخرج أخذ غير الاسير مال
حربي) تقرير على محترماً
(قوله وما جمع) بضم فسكون
عطف على غير (قوله وقصد)
عطف على اخراج (قوله
والاب) عطف على غير (قوله
والمضطر) عطف على غير
(قوله في الجماعة) صلة أخذ
(قوله أورد) بضم ثم كسر
(قوله طرده) أي ملزومية
الحد السرقة (قوله أخذ)
بفتح فسكون نائب
فاعل أو رد (قوله من) بفتح

الفوقية

فسكون فاعل أخذ (قوله اذن) بضم فسكون (قوله شياً) مفعول أخذ (قوله منه) أي الموضع
المأذون في دخوله (قوله فانه) أي لا يقطع (قوله لا يعقل) بضم فسكون ففتح على اورد (قوله واخذ خراج الذي) عطف على
أخذ من اذن له (قوله الاول) أي أخذ المأذون له (قوله بأنه) أي المأذون له (قوله صار) أي الموضع (قوله الثاني) أي أخذ
خر الذي (قوله عكسه) أي ملزومية انتفاء الحد انتفاء السرقة (قوله فانه) أي السارق من السارق الخ على يقطع (قوله وفيه)
أي ايراد الخرشى (قوله واسم الغصب) اضافته للبيان (قوله عليها) أي العشرة (قوله بجملة) صلة قتل (قوله وحكمها) أي
الغيلة (قوله أخذ بالتنوين) خبر الخيانة (قوله قبله) أي الاخذ خبر مقدم والجملة نعت أخذ (قوله غفلة) أي من صاحبه (قوله
أخذه) بعد الهمز وكسر الخاء الموحدة (قوله بسرعة) صلة فرار (قوله ليأكل) أي اموال الناس

(قوله العجوة) أي السالبة من شلل ونقص أكثر الأصابع بدليل ما يليه (قوله من كوعها) صلة تقطع (قوله وقيدت) بصفات
منه لا أي السنة (قوله به) أي كونه من كوعها (قوله كونه) أي القطع (قوله منه) أي كوعها (قوله ولو كان) أي السارق
(قوله وبدي) بضم فكسر (قوله من مكلف) حال من اليمين فلا تقطع من صبي ٥١٧ أو مجنون (قوله فانه) أي قول اللغوي
لو كان أعسر قطعت يده
اليسرى مع وجود اليمين
(قوله عليه) أي قول اللغوي
(قوله ولم يتعقبه) أي قول
اللغوي (قوله يتأدى) أي
السيلان (قوله به) أي
المقطوع (قوله ثم تجعل)
أي البدن المبطوعة (قوله
فيه) أي الزيت الخلى
(قوله فهو) أي جسمها
(قوله ان تركها) أي
الامام البدن لا جسم (قوله
ووجب) أي الانتقال (قوله
في المختصم) خبر مقدم
(قوله الامام) أي قال (قوله
تقطع) بضم التاء (قوله
الرجل) بكسر فسكون
(قوله وحده) بفتح الحاء
وشد الدال أي محل القطع
(قوله من مفصل) بفتح
فسكون فكسر خبر حده
(قوله وفي الرجل) بكسر
فسكون عطف على في البدن
(قوله وفيها) أي المدونة
(قوله قطعت) بضم فكسر
(قوله عرضت) بضم فكسر
أي المستقلة (قوله عليه) أي
مالك رضي الله تعالى عنه
(قوله وقال) أي مالك رضي
الله تعالى عنه (قوله وقوله
في الرجل اليسرى الخ) كلام بن القاسم (قوله إلى) بسند الياء (قوله وبه) أي قوله في الرجل اليسرى صلة أقول (قوله قلت)
أي قال ابن عرفة (قوله ان كان) أي شلل اليمين (قوله ولا يمين له الخ) حال (قوله قطعت) بضم فكسر (قوله ولا) بشد الواو
(قوله وبه) أي قطع رجله اليسرى صلة أخسذ (قوله ثم قال) أي ابن يونس

الفوقية يد السارق (اليمين) العجوة من كوعها أي المفصل الذي يلي الإبهام كما بينته
السنة وقيدت به إطلاق الآية المحتملة كونه منه أو من المرفق أو من المنكب وظاهره ولو كان
أعسر وهو كذلك وبدي باليمين لأنها المباهرة فلا خسذ غالباً من مكلف مسلم أو كافر حر أو ورق
ذكراً أو أنثى فإنه تنبأ الحظ انظر قول اللغوي لو كان أعسر قطعت يده اليسرى مع وجود
اليمين لأنها التي سرقته فإنه غريب ولم أقف عليه أخسذ ولم يتعقبه ابن عرفة ولا المصنف في
التوضيح (وتحسم) بضم الفوقية أي تجعل عقب قطعها في زيت مغلي (بالنار) لتفسد أفواه
عروقها فينقطع سيلان الدم منها فلا يتساقط في قيحوت وفي عدة ابن عسكرك تحسم بلزيت
والصني واحد لان الزيت يغلي بالنار ثم تجعل فيه وظاهره ان جسمها من تمام جسده وهو قول
وعليه فهو واجب على الامام وقيل واجب مستقل والظاهر ان الخطاب به الامام والمقطوعة
يدهم مع القول الالهي عن ابن عرفة من قطعت يده بحق فلا يجوز له ترك مداواتها فان تركها فهو من
معنى قتله نفسه بخلاف قطعها ظاهراً لتركها حتى يموت وانعمه على قاطعه والظاهر ان الامام
أيضاً ان تركها عداً اه وانظر هذا مع قوله ووجب ان ربحى حياته أو طولها أفاده شب ابن
عسرة الشيخ في المختصر الكبير الامام مالك رضي الله تعالى عنه تقطع يد السارق ثم يحسم
موضع القطع بالنار وكذلك في الرجل وحده في البدن من فصل الكوع وفي الرجل من مفصل
الكعبين واستثنى من اليمين (الشلل) بفتح الشين المجعولة واللام أي فساد باليمين ابن عرفة
وفيها ان سرق ولا يمين له أو لشلل قطعت رجله اليسرى قاله الامام مالك رضي الله تعالى عنه ثم
عرضت عليه فعاها وقال تقطع يده اليسرى وقوله في الرجل اليسرى أحب إلى وبه أقول ابن
زرقون وقال ابن وهب وأبو مصعب تقطع اليد الشلاء قلت وثالثها ابن الحرث عن أشهب
ان كان شلاً خفيفاً قطعت وان كان كثيراً قطعت اليسرى الباجي ان كانت يميناً شلاً
فان كان شلاً يميناً لا يقتص منه فلا تقطع اللغوي ابن وهب تقطع ان كانت يميناً (أو)
لـ (نقص أـ) أكثر الأصابع كالثلاثة من اليمين خفيفة أو بقية وأولى كلها (فقطعت رجله
اليسرى) من مفصل الكعبين كما في الحرارة وقاله الأئمة لأنه الذي مضى عليه العمل وعن علي
كرم الله وجهه من معقد الشر الالهي له عقب يمشي عليه ودل كلامه على قطع اليمين الناقصة
أصبعاً أو أصبعين وهو كذلك (ومحى) بضم فكسر قطع الرجل اليسرى في صورة شلل
اليمين (لـ) اثبات قطع (يده اليسرى) وأما صورة نقص أكثر أصابع اليمين فلم يجز فيها قطع
رجله اليسرى فيها ان سرق ولا يمين له أو لشلل قطعت رجله اليسرى قاله الامام مالك
قطعت رجله اليسرى ابن يونس لو سرق أو لا ولا يمين له قطعت رجله اليسرى قاله الامام مالك
رضي الله تعالى عنه وبه أخذ ابن القاسم رحمه الله تعالى ثم قال مالك رضي الله تعالى عنه بعد
ذلك تقطع يده اليسرى ثم قال قال مالك رضي الله تعالى عنه ان سرق يده اليمين شلاً قطعت

(قوله عرضتها) أي المسئلة (قوله عليه) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله واني) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله فيما)
 أي المسئلة (قوله عنه) أي مالك ٥١٨ رضي الله تعالى عنه (قوله انه) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله وأراه)
 أي مالك رضي الله تعالى عنه

رجله اليسرى ابن القاسم ثم عرضتها عليه فعاها وأبي أن يجيب فيما ينبغي ثم لم يفتي عنه انه قال
 تقطع يده اليسرى وأراه تأول قوله تعالى فاقطعوا أيديهم ما والقول الاول احب الى شب
 والمجوه هو المذهب ولذا فرع عليه واتفق المحو للامام مالك رضي الله تعالى عنه في أربع
 مسائل نظمها بعضهم بقوله

المحو في الايمان والاضاحي * وفي كذب القطع والمنكاح ع
 والراجح المحو في اثنين * قطع وايمان بغير يمين
 ثم الذي أثبت في الاضاحي * تأكيده نذب ذبصه يا صاح
 والمحو في الايمان حنثه اذا * لم ينوشبنا وهو قول محمد

* (تنبيه) طئي ظاهره ان المحو وقع في الشلل والذقة وهكذا فعل في توضيحه وليس
 كذلك واقعا وقع في الشلل وفيمن لا يمين له ونصها على اختصار أبي سعيدان سرق ولا يمين له
 أو له يمين شلا قطعت رجله اليسرى قاله مالك رضي الله تعالى عنه ثم عرضتها عليه فعاها وقال
 تقطع يده اليسرى وقوله في الرجل اليسرى أحب الى وبه أقول اه وهكذا في الجواهر ثم
 قال في المدونة وان لم يبق من يده اليمنى الا أصبع أو أصبعان قطعت رجله اليسرى اه ولم يذكر
 في المدونة فيها رجوعا ولا محو ولا خلافا وكذا الخمي واختصر لفظها وقد اعترض ع
 المصنف قائلا فافصه أكثر الاصابع ينقل منها الرجل اليسرى ولا يثبت على اليسرى اليسرى
 في قول اه ونقله البناني ثم قال على ان ابن مرزوق اعترض أيضا على أبي سعيد في ذكره المحو
 فيمن لا يمين له مع انه اعما هو في الشلل ونصه ظاهره ان المحو في الشلل ونقص أكثر الاصابع
 وظاهر التهذيب انه فيمن لا يمين له وفي اليسر الشلاء وليس كذلك فيها وانما هو في الشلل كما
 في الامهات لكن الحكم واحد اه واختصر ابن يونس ما في الامهات وذكره المصنف
 ثم قال وقد اعترض أبو الحسن على التهذيب بكلام الامهات وتبعه ابن ناجي ويرد مثله على ابن
 عرفة لاقتصاره على لفظ التهذيب والله الموفق وأشار ابن ناجي الى الجواب عن التهذيب بأنه
 ليس المراد بالحو حقيقة وإنما المراد به الرجوع ولذا ذكره ابن القاسم والناس اه البناني يعكر
 عليه عدمهم المحعوات أربعة اولو كان المراد مطلق الرجوع لما انحصرت فيها والله أعلم (ثم) ان
 سرق ثانيا من قطعت رجله اليسرى في سرقة الاولى لشلل يمينه أو نقصه أكثر الاصابع تقطع
 (يده) اليسرى (ثم) ان سرق ثالثة قطع (رجله) اليمنى فهذان مرتين على المستثنى فقط على
 المجوه وليس مرتين على المستثنى منه لان جميع الاعضاء الاربعة اذا سرق ثانيا بعد قطع يده
 اليمنى في سرقة الاولى تقطع رجله اليسرى لم يكون قطعاً من خلاف ثم تقطع في الثالثة يده
 اليسرى ثم تقطع في الرابعة رجله اليمنى وأما على ما أثبتته الامام مالك رضي الله تعالى عنه من
 قطع يد السارق اليسرى في سرقة الاولى لشلل يمينه اذا سرق ثانيا فهل تقطع رجله اليسرى
 لانها التي تقطع ثانيا من جميع الاعضاء الشارح وهو الظاهر أو رجله اليمنى ليكون القطع من
 خلاف أفاده عب ابن عرفة اللخمي ان قطعت يده اليسرى في سرقة الاولى ثم سرق ثانيا

أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله نأول) بفتحات
 مثقلا (قوله فاقطعوا
 أيديهم) على ان معناه
 اقطعوا اليد اليمنى ان
 كانت صحيحة والا فاقطعوا
 اليد اليسرى (قوله الى)
 بشد اليد (قوله ولذا) أي
 اعتماد المجوه على فرع
 (قوله عليه) أي المجوه
 (قوله أثبت) بضم ثم كسر
 (قوله انما وقع) أي المحو
 (قوله ونقصها) أي المدونة
 (قوله فيما) أي اليمنى التي
 لم يبق منها الا اصبع أو
 اصبعان (قوله مع انه) أي
 المحو (قوله ونقصه) أي ابن
 مرزوق (قوله وذكر) أي
 البناني (قوله نصه) أي ابن
 يونس (قوله ثم قال) أي
 البناني (قوله وتبعه) أي
 أبا الحسن (قوله ويرد) بفتح
 فكسر (قوله مثله) أي
 الاعتراض على التهذيب
 بكلام الامهات (قوله
 الاولى) بضم الهمز (قوله
 فهذان) أي قطع يده
 اليسرى ثم قطع رجله اليمنى
 مفرع على الشرح (قوله
 على المستثنى فقط) أي
 الا لشلل أو نقص أكثر
 الاصابع لا على المستثنى

منه وهو قطع اليد اليمنى السائلة (قوله على المجوه) أي قطع رجله اليسرى ان كان أشل اليمنى حال من
 المستثنى (قوله من قطع يد السارق اليسرى الخ) بيان ما (قوله الشارح) أي قال (قوله ان قطعت) بضم فكسر

(قوله تقطع) بضم التاء (قوله قال) أي: ابن نافع (قوله تترك) بضم التاء الأولى وفتح الراء (قوله قالت) أي: قال ابن عرفة (قوله اجراء) أي: تخريباً (قوله ذكره الخ) خبر ما (قوله عنه) أي: ابن القاسم (قوله صحبها) أي: النبي (قوله جلد وحبس) بضم (قوله قتل) بضم فسكسر فيهما (قوله قتل) بضم فسكسر (قوله وليت) أي: الحديث (قوله يقتل) ٥١٩ بضم الباء وفتح التاء (قوله بهذا)

أي: التفصيل بين قطع يسراه أو لا يعد أو قطعها أو لا خطأ (قوله به) أي: التفصيل بينهما (قوله قلت) أي: قال محمد عيسى (قوله سلم) بفتحات مثقلا (قوله رجعله) أي: ابن عرفة كلام ابن شاس (قوله ونصه) أي: ابن عرفة (قوله هو) أي: قول ابن الحاجب والجله تخبره (قوله تقطع) أي: المأمور (قوله اجراء) أي: قطع اليسرى في حده السرقة (قوله لا يجوز به) أي: قطع يسراه (قوله وعقل) أي: دية (قوله ان كان) أي: الامام (قوله ان كان) أي: القاطع (قوله واليه) أي: عدم الاجزاء صلة ترجع (قوله قلت) أي: قال ابن عرفة (قوله فله) أي: عدم الاجزاء (قوله تعالى عنه) (قوله وهو) أي: نقل الشيخ (قوله بين) بفتحات مثقلا (قوله يخطأ به) بضم فسكون ففتح (قوله يسراه) بدل من به (قوله ان القطع) صلة انتقوا بفتح تدوير على

فعل على قول ابن القاسم تقطع رجله اليمنى وقال ابن نافع رجله اليسرى قال ولو كان قطع اليد اليسرى خطأ فلا تترك الرجل اليسرى على العمد قلت ما حكم الخمي اجراء على قول ابن القاسم ذكره ابن حارث عنه من رواية يحيى بن يحيى عنه (ثم) ان سرق السارق بعد الرابعة وقطع يديه ورجليه ان كان صحبها أو بعد الثالثة وقطع يده اليسرى ورجليه ان كان أشل اليمنى مثلاً (عزر) بضم العين المهملة وكسر الزاي مثقلا أي: ضرب يديها باجتهد الامام (وحبس) بضم فسكسر حتى تظهر رقبته أو يموت ابن عرفة فبما مع غيره من سرق مرة بعد مرة قطع يديه اليمنى ثم رجله اليسرى ثم يده اليسرى ثم رجله اليمنى وان سرق ولا يدين له ولا رجلين فلا يقطع منه شيء لكن يضرب ويحبس ويضمن السرقة وان كان عليه الشئ روى محمد بن القطيع بدهاء ورجلاه ثم سرق جلد وحبس وذكر ابن سيب حد يثافي السارق اذا قطع أربع مرات ثم سرق قتل وليس يثبت والامام مالك وأصحابه رضي الله تعالى عنهم على انه يعاقب الأبناء صعب فقال يقتل (وان تعمد) بفتحات مثقلا (امام أو غيره) بخلافه ان يقطع (يسراه) أي: السارق (أولا) بشد الواو وضوأي في السرقة الأولى عالمان الواجب قطع عنقه (فالقود) بفتح القاف والواو أي: القصاص حق للسارق على من تعمد قطع يسراه أولاً (والحد) أي: قطع يد السارق اليمنى (باق) عليه فلا يسهط عنه بقطع يسراه عمداً (و) ان قطع الامام أو غيره اليسرى أولاً (خطأ أجراً) قطعها عن قطع اليمنى ابن مزيرو لم أر التصريح بهذا الا في كلام ابن شاس وابن الحاجب تبع الوجيز الغزالي واپس في نقول المذهب تصريح به والذي يجبه الاجزاء في العمد كالمخطأ أفاده شب وطيني والبناني والعدوي قلت سلم ابن عرفة كلام ابن شاس وجعله مقهور المدونة وغيرها ونصه قول ابن الحاجب تابعه لابن شاس ولو قطع الجلا دوا لامام اليسرى عمد فله القصاص والحد باق هو دليل قولها مع غيرها ان امر الامام بقطع يد السارق اليمنى فقطع يده خطأ اجزاء ولا شئ على القاطع الخمي وقال ابن الماجشون لا يجوز به وقطع يمينه وعقل شماله في مال السلطان ان كان المخطئ وفي مال القاطع ان كان المخطئ واليه يرجع الامام مالك رضي الله تعالى عنه قلت وكذا نقله الشيخ عنه وهو بين قصور قول ابن حارث انتقوا في السارق يخطأ به بقطع يسراه ان القاطع ماض ولا يقطع يمينه ثم قال ابن عرفة قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه ان ذهب اليمنى بعد السرقة بأمر من الله تعالى أو تعمد أجنبى فلا يقطع منه شيء لان القاطع كان وجب فيها وقياس ان الشمال تجزئه ان تقطع شماله قلت لا يلزم من كونها محلاً للقطع اولاً بعد وقوعه كونها كذلك قبله وفي الموازية لو داس السارق باليسرى حتى قطعت اجزاء وعلى ما عند ابن حبيب لا يجوز به (ف) ان سرق ثانياً من قطعت يده اليسرى خطأ قطع (رجله اليمنى) بضم فسكون قطعها من خلاف قاله ابن القاسم وقال ابن نافع تقطع رجله اليسرى ابن

(قوله او تعمد) بضم الميم عطف على امر (قوله منه) أي: السارق (قوله فيها) أي: اليمنى (قوله ان تقطع شماله) خبر قياس (قوله قلت) أي: قال ابن عرفة (قوله من كونها) أي: شماله (قوله أولاً) بشد الواو (قوله بعد وقوعه) أي: قطعها (قوله كونها) أي: شماله (قوله كذلك) أي: محلاً للقطع (قوله قبله) أي: وقوع القاطع

(قوله قات) أي قال محمد

عائش (قوله لا يعرف)

بفتح فسكون فكسر أي

الطفل (قوله قطع) بضم

فكسر (قوله وإن كان)

أي العبد الكبير (قوله

قيما) أي الصبي المائل

والعبد الفصيح (قوله

وبقول) صلة قال (قوله

السبعة) تابعيون بهموزون

في ألا كل من لا يقتدى بأئمة

فقهه ضيزى عن الحق

خارجه

نقدهم عبيد الله عروة قاسم

سعيد أبو بكر ساجان خارجه

(قوله منه) أي ربيع الدينار

(قوله كذلك) أي

متوسطة (قوله وفي كونه)

أي النصاب (قوله وله)

أي ابن عبد الحكم (قوله

فلا يقطع) بضم الياء

(قوله مطلقا) أي عن

تقصيد نقصها بكونها

لا تختلف به الموازين (قوله

بها) أي الدنانير والدرهم

والعروض (قوله ونص)

عطف على ظاهر (قوله

باغلب) ما جعله مقدر أي

يقوم (قوله خطأ) خبر

قول (قوله تكون) أي

الدرهم

المحاجب وعلى الاجزاء لو عاد قطعت رجله اليمنى عند ابن القاسم قلت هذا خلاف قول
 اللغوي لو كان قطع اليد اليسرى خطأ فلا تترك الرجل اليسرى على العمد ونقله ابن عرفة
 وسيله كما تقدم والله أعلم وصلة تقطع اليمنى (د) سيب (سرقه طفل) بكسر المهملة وسكون
 الفاء أي شخص صغير ذكر أو أنثى لا يعرف ما يراد به (من حوز) بكسر الحاء المهملة وسكون
 الراء أي من محل حفظ (مثله) بكسر فسكون أي نظير الطفل المسروق كدار أهله وحارثهم
 وقرينهم فإن كان لا يخرج من دار أهله فهي حرزه وإن كان يخرج من الدار إلى الحارة
 ولا يتعداها فهي حرزه وإن كان يخرج من الحارة ولا يتعدى القرية فالقرية حرزه فيها
 من سرق صياحرا أو عبدا من حرزه قطع وإن سرق عبدا كبيرا فصياحرا لا يقطع وإن كان
 أعجميا قطع ابن عرفة فيما من سرق صياحرا أو عبدا من حرزه قطع الشيخ عن محمد وقاله
 الامام مالك وأصحابه رضي الله تعالى عنهم اشبه بان كان الصبي يعقل والعبد فصيح فلا
 يقطع فيهما وقال ابن الماجشون لا يقطع من سرق حرا أو عمرو يقول مالك قال الثوري
 وأبو حنيفة والشافعي وأحمد واسحق وأبو ثور والحسن والشعبي والزهرى رضي الله تعالى
 عنهم ابن المحاجب والفقهاء السبعة رضي الله تعالى عنهم واختار اللغوي قول ابن
 الماجشون إلا أن يكون ذلك يخشى منه سرقة أولادهم (أو) بسرقة (ربيع دينار)
 شرعي وهو موازن ثمانى عشرة شعبة متوسطة لأقل منه (أو) بسرقة (ثلاثة دراهم)
 شرعية وهي موازن مائة وأحدى وخمسين شعبة متوسطة وخمسة شعبة كذلك لأقل
 حال كون ربيع الدينار والدرهم الثلاثة (خالصة) من غشها فيكون خاص ولو كانت دنيئة
 المعدن ولا يشترط مساواة ربيع الدينار للدرهم الثلاثة في القيمة ولا عكسه فلا يقطع في
 غير الخالص ولو راجح الخالص ابن عرفة النصاب من الذهب ربيع دينار ابن حارث وغيره
 اتفقا وفي كونه من الفضة ثلاثة دراهم أو ما يساوى ربيع دينار قولان لابن حارث عن
 كل أصحاب الامام مالك رضي الله تعالى عنهم غير ابن عبد الحكم وله شب ان كان المسروق
 من الذهب أقل من ربيع دينار ومن الفضة أقل من ثلاثة دراهم فإن كان التعامل به مساوينا
 نظرا لقيمة في كل فإن كان مما يختلف فيه الموازين فهو بمنزلة الكامل وإن كان مما لا يختلف
 فيه الموازين فلا يقطع به وإن كان التعامل بالدرهم عددا فإن لم ترج رواج الكاملة فلا يقطع
 به ما مطلقا وإن راجح رواج الكاملة فإن كان نقصها يختلف فيه الموازين فيقطع به أو لا فلا
 (أو) بسرقة (ما) أي عرض (يساويها) أي العرض الدرهم الثلاثة الخالصة باعتبار منفعة
 الشرعية وتعتبر القيمة (بالبلد) المسروق فيه سواء كان تعامل أهل البلد بالدرهم أو الدنانير
 أو بالعروض أو بها أغلب أحدها أو لا وعبرة بمنفعة غير شرعية كآلة لهو ابن عرفة ومن
 غيرهما أي الذهب والفضة المعسرة قيمته ابن رشد لا يقوم إلا بالدرهم كان البلد تجرى فيه
 الدنانير والدرهم أو لا يجرى فيه أحدهما وإنما التعامل فيه بالعروض هذا مذهب الامام
 مالك رضي الله تعالى عنه وهو ظاهر المدونة ونص الموازنة وقال الأبهري وعبد الوهاب
 باغلب ما بالبلد وقول عبد الحق عن بعض شيوخ صقلية ان كانت السرقة ببلد إنما يتعامل
 فيه بالعروض يقوم في أقرب البلاد إليه التي يتعامل فيها بالدرهم خطأ أصراح إذ قدره يكون

ببلد السرقة كاسدة لقيمة لها به وفي بلد الدراهم قيمتها كثيرة فتؤدي الى قطع اليد في أقل من
 نصاب الباجي عن محمد ما اعتبر به النصاب من ذهب او فضة انما ينظر الى وزنه كان دينارا
 جيد او رديما ونقرة أو تبراعيسى عن ابن القاسم وان لم يجز بجواز العيسى او حليا
 ولا ينظر الى قيمته يريد الى ما يزيد قيمه بصاغته ابن رشد ان كان مغشوشا بالنحاس فلا يقطع
 في النصاب منهم ما الا ان يكون النحاس الذي فيه ما يسير اجدا لا قدره الباجي ان كانت الدراهم
 تجوز عددان نقص كل درهم ثروبة او ثلاث حبات وهي تجوز فلا يقطع فيها حتى تكون فامة
 الوزن محمد عن اصبح فاما مثل حبتين من كل درهم فانه يقطع وحكام النخعي وقال در الحد
 أحسن ابن رشد معنى قول اصبح ان جازت بجواز الوازنة لان الحبطين لا يمكن أن يختلف بهما
 الموازين فان قل النقص وجازت بجواز الوازنة قطع بلا اشكال وان كثرو لم تجز بجواز الوازنة
 فلا يقطع بلا اشكال وان كثر النقص وجازت بجواز الوازنة او قل لم تجز بجواز الوازنة
 فالصواب عدم القطع ثم قال ابن عرفة والمعتبر في المقوم منفعته المباحة الشيخ في الموازنة من
 سرق حيا ما عرف بالسبق أو طرأ عرف بالاجابة اذا دعي فأحب الى أن لا يراعى الا قيمته على أنه
 ليس فيه ذلك لانه من اللعب والباطل النخعي ان كان القصد من الجاهل لياقي بالاخبار ولا اللعب
 قوم على ما علم منه من الموضع الذي تبلغه وتبلغ المكاتب اليه ومثله للتونسي وهو دليل لتعليل
 محمد ثم قال والظاهر في الطيور المتخذة اسماع أصواتهم الغوص حسن أصواتها في تقويمها وفي
 الجلاب وغيره المعتبر بقيمتها يوم السرقة لا يوم الحد وفيها يقوم السرقة أهل العدل والبصر قيل
 فان اختلف المقومون قال ان اجتمع عدلان بصير ان قيمته اثنان درهم قطع ولا يقطع
 بقيمة رجل واحد ومثله في سماع عيسى ابن رشد معناه في الاختيار لانه لا يجوز الا ذلك لان كل
 ما يتبدى فيه القاضى بالسؤال فالواحد يجزى فيه لانه خبر لا شهادة وفي مختصر الوفاة للامام
 مالك رضى الله تعالى عنه ان قوم بثلاثة وقوم بدونها فلا يقطع فيه النخعي وهو ابن لم يحكم
 ابن رشد والمعتبر في التقويم المنفعة المباحة (شرعا) فلا يقطع في آلة له وقيمته اثنان درهم
 لصنعتها الا أن يساوى خشبها بعد كسره ثلاثة دراهم وقد سأل المعري بفتح الميم والعين
 المهمل وكسر الراء المشددة منسوب لمعرة النعمان مدينة وهو أحد بن سليمان شاعر الدولة
 العباسية فقال .

تناقض ما لنا الا السكوت له * فاستعذب بيار بنا من النار
 يد بخمس مئين مسجدوديت * ما بالها اقطعت في ربع دينار
 وأجابه القاضي عبد الوهاب البغدادي بجواب بديع فقال
 وقاية النفس أغلاها وأرخصها * صيانة المال فافهم حكمة الباري
 وروى عنه بيت آخر هو
 عز الامانة أغلاها وأرخصها * ذل الخيانة فافهم حكمة الباري

ان لم يكن المسروق مباحا في الاصل كشاة وتوبل (وان) كان مباحا في الاصل (كاه) منقول
 لحرز من بحر وحطب من غابة وطلع من معدن وكلام من موان ابن عرفة الشيخ عن الموازنة
 يقطع في البقل ان لم يكن قائما وحصدوا حرزو يقطع في كل شيء حتى الماء اذا أحرز لوضوء

(قوله يجز) بفتح ضم أي
 يرجح (قوله فيما) أي قيمته
 (قوله تجوز) أي يتعامل
 بها (قوله ان جازت بجواز
 الوازنة) خبر بمعنى (قوله
 قطع) بضم فكسر (قوله
 وان كثر) أي النقص
 (قوله الى) بشد الباء
 (قوله ذلك) أي السبق
 او الاجابة (قوله قوم)
 بضم فكسر مثقلا (قوله
 علم) بضم العين (قوله ثم
 قال) أي ابن عرفة (قوله
 لغو) خبر الاظهر (قوله في
 تقويمها) صلة لغو (قوله
 والبصر) أي المعسرة
 (قوله بقيمة) أي تقويم
 (قوله في الاختيار) أي
 الاولى (قوله قوم) بضم
 فكسر أي المسروق (قوله
 بثلاثة) أي من دراهم
 (قوله وكلا) بتخين فهمز
 بالمد أي عشب (قوله
 يقطع) بضم الباء أي
 السارق (قوله قائما) أي
 بأرضه (قوله وحصدوا
 وأحرز) بضم أولهما

(قوله ان كان) أي المسروق (قوله يقوم) بضم ففتحين مثله (قوله من التعليم) بيان ما (قوله لانه) أي تعلمه الاصطباذ (قوله يتخذونه) أي الجوارح (قوله فيها) ٥٢٢ أي المدونة خبره قد علم (قوله قطع) بضم فسكون جواب من (قوله قطع) أي

أوشرب أو غيرهما وحتى الحطب والعلف والتب من والورد والياسمين والرمل والرماد اذا ساوى ثلاثة دراهم وسرق من حوز ونقله الباجي وغيره (و) حيوان غير كلب (جارج) لصيد قيمته ثلاثة دراهم (لتهلمه) اصطباذ الوحش الخفي ان كان بازيا وطيير معلما في الموازية يقوم على ما هو عليه من التعليم لانه ليس من الباطل وقال أشهب يقوم على انه غير معلم والاول أحسن الآن يكون في قوم يتخذونه لاهو (أو) يساويها (جلده) الذي يفتقع به (بعد ذبحه) فيها من سرق الطير بازيا أو غيره قطع وأما سباع الوحش التي لا تؤكل لحومها اذا سرق فان كان في قيمة جلودها اذا ذكبت دون أن تدبغ ثلاثة دراهم قطع لان له يساع ما ذكبي منها شب اذا كان كل واحد من الطير والسبع لا يساوي نصيبا لا يتعلمه فانه يقطع سارقه فان كان كل منهما ليس معلما فانه يقطع سارق الطير ان كانت قيمة لحمه فقط أو هو غير ريشه أو ريشه فقط نصيبا ولا يقطع سارق السبع الا اذا كانت قيمة جلده بعد ذبحه نصيبا ولا يراعى قيمة لحمه وان كان غير محرم (أو) بسرقة (جلده ميتة) بعد دبغه (ان زاد دبغه) في قيمته (نصيبا) ثلاثة دراهم بان كانت قيمته قبل دبغه درهمين وصارت بعده خمسة وفهم منه انه لا يقطع سارقه قبل دبغه ولو كانت قيمته نصيبا وهو كذلك لان منفعة لحمه حينئذ غير شرعية أفاده شب والخبر في وعب البناني ما ذكره في كيفية تقوية نسبه المصنف وابن عرفة لابي عمران وهو خلاف ظاهر قول ابن الحاجب المشهور ان كانت قيمة الصنعة نصيبا قطع ضيق هذا ظاهر المدونة وعليه حملها في البيان ابن عرفة الباجي لا قطع في جلده ميتة لم يدبغ وأما المدبوغ فان كانت قيمة ما فيه من الصنعة ثلاثة دراهم قطع هذا قول المدونة وفي تعليقه ابي عمران في قيمة الدبغ يقال ما قيمته أن لو جازي بعبه لا تتنازع به وما قيمته مدبوغا فإذا ذكبت وقيمة الدبغ وظاهر لفظ المدونة أن يقال ما قيمة دبغه في التوضيح أبو عمران ينظر الى قيمته يوم دبغ ولا ينظر الى ما ذهب بمرور الايام لان الدباغ هو الذي أجاز للناس الانتفاع به واختار اللغوي النظر الى قيمته يوم سرق وهو أظهر (أو) بسرقة ربع دينار أو ثلاثة دراهم (ظنا) بضم الظاء المجعولة وشهد النون أي ظنهما السارق حين أخذهما من الحرز (فلوسا) نحاسا لا تساوي ثلاثة دراهم ثم تبين انه ربع دينار أو ثلاثة دراهم في قطع ولا يعتد بظنه (أو) ظن (الثوب) المخرج من حوزة الذي لا يساوي ثلاثة دراهم (فأرجا) من الدنانير والدرهم ثم تبين ان فيه نصيبا ذهبا أو فضة أو عرضا يساوي ثلاثة دراهم فيقطع عملا بآيتين ابن عرفة فيها من سرق ثوبا لا يساوي ثلاثة دراهم وقيمة دنانير أو دراهم مصر وروى قولهم انما قيمته قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه أما الثوب وشبهه مما يعلم الناس ان ذلك يرفع في مثله فانه يقطع وان سرق شيئا لا يرفع ذلك فيه كحجر وخشبة وعصا فلا يقطع الا في قيمة ذلك دون ما فيه من ذهب أو فضة اللغوي يريد بقوله في الثوب مما يعلم الناس ان ذلك يرفع في مثله يريد به مثل المصر وشبهه ولو كان قيمته اخلقا وقال لم أعلم بمافيها علف ولا يقطع أخذه لئلا أو ينهار أو يصدق في العصا ان أخذها لئلا ينهار لانها لا تخفى الا ان يكون أخذها من مكان مظلم ولو كان الذهب قد نقر له في خشبة صدق أخذه لئلا أو ينهار الصقلي بعض فقهاء ثمانين سرق خرقه لا يصير ذلك فيه الدنانير فلا يقطع بمافيها اذا لم يعلم به ابن حبيب عن أبي بصير عن سرق لئلا

سارقها (قوله يسع ما) أي جلده (قوله منها) أي الوحش التي لا يؤكل لحومها بيان ما (قوله منها) أي الطير والسبع (قوله وان كان غير محرم) حال (قوله بعده) أي دبغه (قوله سارقه) أي جلده الميتة (قوله نسبه) أي ما ذكره خبره (قوله هذا) أي اعتبار قيمة الصنعة (قوله وعليه) أي يقوم الصنعة صلتها حملها (قوله من الصنعة) بيان ما (قوله ما قيمته) أي جلده الميتة قبل دبغه (قوله سرق) بضم فسكون (قوله انه) أي المسروق (قوله المخرج) بضم فسكون ففتح (قوله فيها) أي المدونة (قوله ولم يعلم) أي السارق (قوله انما) أي الدنانير أو الدراهم (قوله فيه) أي الثوب (قوله يرفع) بضم فسكون ففتح أي يصير ويوضع (قوله من فضة أو ذهب) بيان ما (قوله المصير) بفتح الميم والصاد المهمل وشهد الراء (قوله وقال) أي السارق (قوله نقر) بضم فسكون (قوله لا يصير) بضم ففتح مثقلا (قوله ذلك) أي

النقد (قوله به) أي المصروف فيها

(قوله له) صله شركة (قوله في اخراجه) صله شركة (قوله في قطع) بضم الياء (قوله يدبراً) أي يدفع (قوله عنه) أي المكلف (قوله ولو كان غير المكلف الخ) مبالغة (قوله كذلك) أي عاقلة ٥٢٣ (قوله لصاحب) صله أب (قوله لدخوله) أي السارق الحارز

(قوله في المسروق) صله
شبهة (قوله فيها) أي
المدونة (قوله قطع) بضم
فكسر جواب ان (قوله
من ماله) أي الولد (قوله
منهما) أي الأب ومن
معه (قوله لكونه) أي
الأب ولا يمنع وجلة خبر
الأب (قوله لأنها) أي
اجابته (قوله النصاب)
مفسر فاعل تكمل (قوله
فانه) أي سجنون (قوله
وقوله) أي ابن القاسم
(قوله قال) أي ابن رشد
(قوله وهذا) أي تصديقه
في انها سرقات (قوله
يختلف) بضم الياء وفتح
واللام (قوله فان لم يستقل
كل منهما بمحملة) مفهوم
ان استقل كل (قوله
وكذا) ان استقل كل
وناب كلا نصاب تشبيه في
قطعهما (قوله فطعوا)
بضم فكسر (قوله وان
كانت) أي السرقة (قوله
ثلاث دراهم فقط) أي
اكثر منها وكانت اذا
قسمت عليهم لا ينوب كل
واحد منهم ثلاثة دراهم
(قوله وهو) أي أحدهم
الخ حال (قوله في قطع)
بضم الياء

عصا مفضضة ونضتها ظاهرة وقال لم أر الفضة فأرى انه ان حلف انه لم يرها فلا يقطع (أو) سرق
نصاباً (شركة صبي) أو مجنون له في اخراجه من حرزه أو سبيع أو ذئب في قطع المكلف وحده
وايست شركة غير المكلف عذر ايدير الحد عنه ولو كان غير المكلف صاحب النصاب المسروق أو
أباه (لا) يقطع المكلف ان أخرج النصاب من حرزه بشركة (أب) عاقل أو أم كذلك لصاحب
المسروق لدخوله مع من له شبهة قوية في المسروق فيهما ان سرق رجل مع صبي أو مجنون ما قيمته
ثلاثة دراهم قطع وان سرق مع ابى الولد من ماله ما قيمته ثلاثة دراهم فلا يقطع واحد منهما
ابن عرفة لان الصبي والمجنون كالعدم فشرط السرقة موجود وهو الخفية والأب لكونه
كأنه يمنع الخفية (ولا) يقطع بسرقة (طير) يساوي ثلاثة دراهم (لا جابته) اذا دعي لالحه
وريشه لانها منقعة غير شرعية (ولا) يقطع (ان تكمل) بفتح تاء مشقة لا النصاب المخرج
من حرزه (بمراقب ليله) أو يوم وأولى في ليل أو أيام عند ابن القاسم سواء كان المسروق
طعاماً أو غيره نوات المراقب فوراً ولا طال زمان ذلك أولاً الخط قوله ولان تكمل
بمراقب ليله هذا قول ابن القاسم في سماع ابى زيد في السارق يدخل البيت في ليله عشر مرات
يخرج في كل مرة بقيمة درهم أو درهمين فلا قطع عليه حتى يخرج في مرة واحدة بقيمة ثلاثة
دراهم بخلاف السجنون فانه قال يقطع اذا اجتمع مما خرج به ما يجب فيه القطع اذا كان ذلك
في فور واحد ابن رشد فلم يصدقه سجنون في انها سرقات متفرقات اذا كانت في فور واحد
وصدقه ابن القاسم وقوله أولى لان الحد وتدرأ بالشبهات قال وهذا فيما يحتمل ان يكون عاد
فيه لسرقة أخرى وأما مثل القمع وشبهه من المتاع الذي يجده مجتمعاً ولا يقدر ان يخرج
في مرة واحدة فينقله شيئاً فشيئاً فهذه سرقة واحدة لانه انما يخرج بنية عوده فلا يصدق في انها
سرقة أخرى بنية ثانية كما قاله في سماع اشهب فلا ينبغي ان يختلف فيه (أو اشتركا) أي السارقان
المكلفان (في حال) بفتح الحاء المهملة وسكون الميم النصاب واخراجه من حرزه فلا يقطعان
(ان) كان قد (استقل) أي قدر (كل) منهما بمحملة وحده بدون اعانة الآخر (ولم ينه) أي كلا
منهما (نصاب) من المسروق اذا قسماه فان لم يستقل كل منهما بمحملة فيقطعان لانهما حينئذ
كسارق واحد وكذا ان استقل كل وناب كلا نصاب ابن عرفة الغنى ان أخرج جميعهم سرقة
حاصلها لا يستطاع اخراجها الا بجمعهم قطعوا يلوغها ربيع دينار فقط وان كانت خفيفة
خرج بها جميعهم مع القدرة على ان يخرج بها أحدهم فقال مالك وابن القاسم رضي الله تعالى
عنهما لا يقطعون ان كانت قيمتها ثلاثة دراهم فقط وحكى ابن القصار ان الخفيفة بمنزلة الثقبلة
الغنى لو كان شيئاً لا يقدر على اخراجه أحدهم ويقدر على اخراجه اثنان يخرج به أربعة
جرت على الخلاف في الخفيفة والقياس في الثقبلة التي لا يحملها الا جميعهم اعتبار النصاب في
حق كل واحد منهم لانه الذي ينوبه مما جمل ولان القطع فرع عما يفرمه ولقول مالك رضي الله
تعالى عنه ان على كل واحد ربيع قيمة ذلك قياساً على شهود الزنا على محض فرجع أحدهم
لا يفرم الا ربع الدية وهو لم يقدر على قتله الا بشهادة اصحابه فان حملوا على أحدهم وهو لا يقدر
على حملها الا بجميعهم فيقطع الخارج بها وقال ابن القاسم يقطع الذي حملوا عليه كالحملوا

(قوله مصعب) بضم فسكون ففتح (قوله ووافق) أي أبو مصعب ابن القاسم (قوله ومؤجر) بفتح الجيم (قوله فيها) أي المدونة (قوله فانه) أي السارق (قوله) ٥٢٤ أي السارق (قوله سبب) أي للقطع (قوله فلا يستطه) أي القطع (قوله وان صدق)

على دابة وقال أبو مصعب يقطع الخارج بهم أو حده ووافق على أنهم يقطعون إذا جالوا على دابة وشرط القطع بسرقه ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو ما يساويها كونها في (ملك غير) السارق فلا يقطع من سرق ملكه ولو تعلق به حق غيره مكرهون ومؤجر ومعارو يقطع من ثبت عليه سرقه النصاب أن صدقه ربه بل (ولو كذبه) أي السارق في إقراره بالسرقه (ربه) أي مالك المسروق فيما من إقراره سرق من فلان فانه يقطع بأقراره ويبقى المتاع له إلا أن يدعيه ربه فيأخذ في الذخيرة لأن الإقرار سبب فلا يسقطه إلا مانع شرعي وتكذيبه ليس مانعاً لشرعاً لا احتمالاً الشفقة والرحمة وإن صدق السارق في إقراره (أو أخذ) بضم فكسر أي مسك وضبط السارق (أيلاً) ومعها نصاب أخرجه من حرز غيره (وادي) السارق (الارسال) من صاحب الحرز لا يملك له بالنصاب الذي أخرجه فبقطع ولو صدقه صاحب الحرز جلاله على الشفقة عليه (ومصدق) بضم فكسر مثلاً السارق في دعوى الارسال (إن أشبهه) في دعواه الارسال له بقرائن الأحوال بأن جرت عادة صاحب الحرز بإرساله ودخل من الباب وخرج منه غير مستسر في وقت يحفل إرساله فيه عادة فلا يقطع فيها أن أخذ في جوف الليل فقال أرسلني فلان إلى منزله فأخذت له هذا المتاع فإن عرف منه انقطاعه إليه وأشبهه ما قاله فلا يقطع ولا فلا يصدق ويقطع الباجي فسر اصبح في الواضحة قوله وأشبهه ما قال بأن يدخله غير مستسر وفي وقت يجوز أن يرسله فيه ولو أخذ مستسراً ودخل من غير مدخله أو في حين لا يعرف فانه يقطع ابن عرفة وقول ابن الخاجب وقيل متى صدقه لا يقطع لا عرفه إلا ابن شاس عن عيسى وقول عيسى إنما هو في تصديقه في ملكه وهو ادعى عن تهمته في تصديقه في إرساله (لا) يقطع بسرقه (ملكه) أي السارق (من مرتين) له متوثق به في دينه (ولا) يقطع بسرقه ملكه من (مستاجر) بكسر الجيم أو مستعيره أو مودع عنده وشبهه في عدم القطع فقال (ملكه) أي السارق النصاب بأثر أو هبة أو شراء (قبل خروجه) أي النصاب من حرزه فلا يقطع ومفهوم قبل خروجه أنه إن ملكه بعد خروجه يقطع وهو كذلك ابن شاس لو سرق ملك نفسه من مرتبه أو مستأجره فلا يقطع ولو طرأ ملكه بأثر قبل خروجه من الحرز فلا يقطع وبعده لا يؤثر ابن عرفة هذا نص الغزالي ومسائل المذهب تدل على صحته وشرط القطع بسرقه ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو ما يساويها كونها من مال شخص (محترم) بفتح الراء أي له حرمة كسلم وذمي وسري دخل بلدنا بمان فلا يقطع من سرق من حرز بارضه أو بارضنا بلا تأمين (لا) يقطع بسرقه (خبر) لأنها ليست بالواجب إقرارها ولو من ذمي روى محمد لا قطع في خبر ولو سرقها من ذمي إلا أنه يغرمها له مع وجوب الأدب ابن عرفة الشيخ روى محمد لا قطع في المنة ولا في الخبر ولا في الخبرين وإن سرقها من ذمي إلا أنه يغرمها في ماله وعنده مع وجوب الأدب (و) شرط القطع بسرقه ما يساوي ثلاثة دراهم كون منفعته شرعية فلا يقطع بسرقه (طنبور) بضم الطاء المهمله وسكون النون وضم الموحدة آله وهو مجوفه مثلثة عليها سلاسل من نحاس يمر عليها بقضيب من نحاس فيحصل لها صوت مطرب لاهلها في كل حال (الان)

السارق في إقراره حال (قوله مسك وضبط) بضم اولهما (قوله السارق) مفسر نائب فاعل أخذ (قوله لا يملكه) أي الخارج صلة إرسال (قوله) أي صاحب الحرز (قوله) بضم أي الخارج (قوله) أي صاحب الحرز (قوله عليه) أي الخارج (قوله بقرائن) صلة أشبهه وإضافته للبيان (قوله) بأن جرت عادة صاحب الحرز الخ تصوير لقريشة الحال (قوله فيها) أي المدونة (قوله إن أخذ) بضم فكسر أي الخارج من الحرز نصاباً (قوله فقال) أي المأخوذ (قوله) عرف بضم فكسر (قوله منه) أي المأخوذ (قوله انقطاعه) أي المأخوذ (قوله البه) أي المأخوذ (قوله) فلان (قوله) أي وان لم يعرف منه انقطاعه إليه ولا يشبهه ما قاله (قوله) بأن يدخله أي الحرز صلة فسر (قوله وفي وقت) عطف على غير (قوله) يجوز أي يمكن عادة (قوله لا عرفه) خبر قول (قوله وقول عيسى الخ) حال

(قوله وهو) أي تصديقه في ملكه (قوله ومودع) بفتح الدال (قوله لا يؤثر) أي إسقاط القطع (قوله يساوي) هذا أي قول ابن شاس لو طرأ ملكه بأثر الخ (قوله إلا أنه) أي سارق الخ (قوله يغرمها) أي الخ (قوله) أي الذي (قوله وجب الادب) من إضافته ما كان صفة (قوله مثلثة) أي أضلاعها وجوانبها (قوله يمر) بضم ففتح (قوله عليها) أي السلاسل

(قوله ثم قال) اي ابن عرفة
 (قوله قطع) بضم اي سارقهما
 (قوله في ترخيص اللعب
 بالدف) بضم الدال المهملة
 وشذ الفاء اي في النكاح
 خاصة (قوله الغربال)
 بكسر الغين الموحدة (قوله
 في الكبر) بفتح الكاف
 والباء (قوله ان يكون)
 اي المسروق (قوله ربيع)
 اسم يكون (قوله والتهى)
 عطف على عدم (قوله
 قائل) اي اشهب (قوله
 وان كنت) بضم التاء
 (قوله يبعه) اي كلب
 الصيد والماشية (قوله
 تصدق) بضم التاء والصاد
 وكسر الدال (قوله اهدى)
 بضم الهمز وكسر الدال
 (قوله المعطى) بفتح الطاء
 (قوله قلت) اي قال ابن
 عرفة (قوله يبعه) اي
 المعطى بفتح الطاء (قوله
 اياها) اي الضحية (قوله
 خلاف) فاعل تقدم (قوله
 ماله) اي السارق (قوله
 جنس) مفعول سرقة
 (قوله تستحق) بضم التاء
 وفتح الحاء (قوله تحرز)
 بضم فسكون ففتح (قوله
 قطع) بضم فكسر جواب
 من (قوله يعرف) بضم
 فسكون ففتح (قوله فان لم
 يحجب عنه) مفهوم ان
 حجب عنه

يساوي الطنبور (بعد كسره) وذهب منفعته الشبه طانية (نصابا) ثلاثة دراهم ابن عرفة
 الشيخ عن اصبيغ وابن القاسم من سرق شيئا من المالاى من مارا او عودا او مثل الدف
 والكبر فلا يقطع الا ان يكون في قيمته بعد افساده ربع دينار ثم قال وقال ابن القاسم في
 الواضحة والعتيبة واما الدف والكبر فان كان قيمتهما معهما ربع دينار قطع ابن رشد لا خلاف
 في ترخيص اللعب بالدف وهو الغربال واختلفا قول ابن القاسم في الكبر ابن شام الشرط
 الثالث ان يكون محترما فلا يقطع سارق الخمر والخنزير ولا سارق الطنبور والمالاى من المزمار
 والعود وشبهه من آلات اللهو الا ان يكون في قيمة ما يبيع منها بعد افساد صورته واذهاب
 المنفعة المقصودة بهار ربع دينار (و) شرط القطع بسرقة ما يساوي ثلاثة دراهم جواز بيعه
 فلا يقطع بسرقة (كذب) ما ذون في اخذ حراسة ماشية او زرع او لصيد (مطلقا) عن التقييد
 بعدم التعليم والتهى عن قبته ابن عرفة الباجى لا قطع في كلب منهى عنه وفي كلب الصيد
 والماشية قول ابن القاسم واشهب قائلان كنت أنهى عن بيعه (و) لا يقطع بسرقة نحو
 (اضحية) وهدى وفدية وجزاء صيد (بعد ذبحها) او نحوها ومفهوم بعد ذبحها انه ان
 سرقه قبل ذبحها فانه يقطع وهو كذلك اصبح ان سرق اضحية قبل ذبحها قطع وان سرقها
 بعد ذبحها فلا يقطع لانها لا تباع في فلس ولا تورث انما تورث لتوكل (بخلاف) سرقة (لحمها)
 او جلد (من فقير) تصدق بها عليه او غنى اهدى له فتوجب القطع ابن عرفة الباجى من
 سرق لحم اضحية او جلد اشهب يقطع اصبيغ ان سرقها قبل ذبحها قطع وبعد ذبحها لا يقطع
 لانها لا تباع في فلس ولا تورث الا لتوكل وان سرقها ممن تصدق بها عليه قطع لان المعطى ملكها
 قلت تقدم في جواز بيعه اياها خلاف والهدى بعد تقليده واشعاره كالاضحية بعد ذبحها ولم
 يعز الخصى الثاني الا ابن حبيب وشرط القطع بسرقة ما تقدم كون من مال شخص (تام
 الملك) في التوضيح خامس الشرط ان يكون ملكا تاما اجتزأ به من سرقة ماله فيه شره
 وشرطه كون السارق (لاشبهة) قوية (له) اي السارق (فيه) اي المسروق فلا يقطع الوالد
 بسرقة مال ولده ولا السيد بسرقة مال مكنائسه ولا رب الدين من غريمه الماطل او الجاحدي
 التوضيح السادس ان لا يكون له شبهة في المسروق احترز من سرقة الاب من مال ابنه ومن
 سرقة من غريمه الماطل جنس حقه فيقطع من سرق مما لا شبهة له فيه قوية ان لم تكن له فيه
 شبهة اصلا بل (وان) سرق مما له فيه شبهة ضعيفة بأن سرق (من بيت المال والغنمة) التي هو
 من اهلها اذا حيزت لانها انما تستحق بالقسمة ابن عرفة وفي عتقها الثاني من وطئ امته من الغنمة
 او سرق منها بعد ان تحرز قطع الصقلي هذا في الجيش العظيم الذي لا يعرف عدده لان حظه منه غير
 معلوم واما في السرقة الصغيرة التي حصتها معلومة فلا يحذر الزنا اتفاقا و يقطع ان سرق
 فوق حقه من الغنمة كلها ثلاثة دراهم واختلف قول سحنون فقال مرة فوق حقه من كل
 الغنمة وقال مرة فوق حقه من المسروق منه وفي التوضيح قيس ابن يونس الخلاف بالجيش
 العظيم واما السرقة فيقتق فيها على قول عبد الملك من عدم القطع الا ان يسرق نصابا فوق حقه
 (او) سرق من مال (شركة) بينه وبين غيره فيقطع (ان حجب) المال المسروق منه (عنه) أي
 السارق بأن اودعاه عند غيرهما واختلف غير السارق بجزائه ووضعه يده عليه فان لم يحجب عنه

(قوله فنملا) اي زائدا (قوله اغلقا) ٥٢٦ اي الشريك كان (قوله فكايدهما

بان كان بينهما تصرفان فيه فلا يتطوع ولو غلقا عليه (و) ان (سرق فوق حقه نصبا) كسعة من
اثنى عشر ابن عرفة وفيها ان سرق الشريك من متاع الشركة مما قد اغلق عليه فلا يقطع وان
سرق منه بعد ان اوامره جلا قطع ان كان فيما سرق من حظه شركه ما قيمته ربع دينار فضلا
عن حصته اللغمي ان اغلقا على مال شركتهما او دعامه متاحه رجلا كايدهما اياه وان جعل
مفتاحه عند احداهما فلا قطع في سرقة من عنده المتاح وان سرق منه الاخر فان كان ذلك
اكثر من امانه قطع وان كان لانه لا بد ان يبين به احداهما فلا يقطع ومثله كون المفتاح بيد
احدهما وفي اعتبار النصاب من حظه شركه في كل المال وفي المسروق فقط قول مالك واصبغ
مع اشهب وعبد الملك اللغمي هذا اذا كان المسروق مكملا او موزونا وان كان من ذوات
القيس في حظه في المسروق فقط المستقل وكذا اختلفوا في سرقه الشريك من مال او دعامه
هل يعتبر زياده ما سرقه عن حظه من جميع المال المشترك او من النصف المسروق منه فقط
ابن عرفة ظاهره سواء كان المال من ذوات الامثال او القيم خلاف ما تقدم للغمي (لا) يقطع
(الجسد) بفتح الجيم وشدة الدال بسرقة من مال ولد ولده ان كان لاب (ولو) كان جديا
(لام) لشبهته القوية في مال ولد ولده فالاب والام ابن عرفة لا قطع على احد الابوين في
سرقة من مال ولده وفيها وكذلك الاجداد من قبل الاب والام احب الى ان لا يقطعوا لانهم
آباء ابن الحجاب وفي الجدي قولان ضيق اختلف في الاجداد من قبل الاب والام فقال ابن
القاسم احب الى ان لا يقطع لانه أب ولده من تغلق عليه الدية وقد وردت الحدود بالشبهات
وقال أشهب يقطعون لانهم لاشبهه لهم في مالهم ولا نفقة وتأول بعضهم قول ابن القاسم
احب الى على الوجوب ولا خلاف في قطع باقي القرابات اه قتيب بن ان الخلاف في الجسد
مطابقا خلافا لظاهر المصنف من اختصاصه بالجسد لام افاده البناءي (ولا) يقطع من سرق (من)
مال غريمه (جاسد) لحقه الذي له عليه قدره (او) من غريمه مقر بما عليه له (مماطل) اي
مؤخر لرفع ما عليه مع قدرته عليه وطالبه منه لان له شبهة قوية في مالهما وظاهره سواء كان
ماسرقة من جنس حقه ام لا وقسده بعضهم بـ ~~بـ~~ كونه من جنسه والافيق قطع ونظر فيه
المصنف ولذا اطلق هنا البساطي القطع يحكم به الحاكم وهو لا يحكم الا بالظاهر فكيف يعلم
الحاكم انه جاسد حتى ينتفي القطع وجوابه ان المسروق منه قال بجده كذبا ويرجع للحق اه
لا يقال هذا مخالف لقوله سابقا ولو كذبه ربه لان اخذ المال في هذه الصورة لم يقع على وجه
السرقه بل على انه ماله اللقائي هذا الجواب غير ظاهر لان المني لا يقطع من سرق من آخر
نصا با ترتب له على صاحب الحرز وتعدر على السارق احضار بيئته بترسبه عليه واقام
المسروق منه عليه بينة بالسرقه وترتب على السارق القطع فأقام بينة ان المال له وان المسروق
منه بجده فيه ~~وكذا~~ يقال في المماطل فان لم يقم بينة بالجسد او الماطل فانه يقطع ولا يعتبر
قول المسروق منه بجده او ما طلعه لاثامه برجته وهذه من افراد قوله ولو كذبه ربه افاده
عب البناءي هذا هو الصواب وعليه اقتصر ابن عاشر وغيره والله اعلم ونعت طفل وربع
دينار وثلاثة دراهم وما يساويها (مخرج) بضم فسكون ففتح (من حرز) بكسر فسكون اي
محمل حفظ ومصوره (بذئ) ان) بفتح فسكون مخففا (لا بعد) الشخص (الواضع) المال

ايه) اي في قطع احدهما
بسرقة (قوله ذلك) اي
يجعل مفتاحه عند
احدهما (قوله منه) اي
الاخر (قوله وان كان)
اي وضع المفتاح عند
احدهما (قوله لانه) اي
الشان (قوله هذا) اي
لخلاف (قوله وان كان)
اي المسروق (قوله حظه)
اي شريك السارق (قوله
اختلف) بضم التاء (قوله
قبل) بكسر ففتح اي جهة
(قوله الى) بشدة الياء
(قوله لانه) اي الجسد (قوله
يقطعون) بضم الياء اي
الاجداد (قوله في مالهم)
اي اولاد اولادهم (قوله
مطابقا) اي كان لاب وام
(قوله غريم) اي مدين
(قوله قدره) بفتح دال سرق
(قوله وطالبه) غطف على
قدرة (قوله لانه) اي
السارق (قوله في مالهما)
اي الحاكم والمماطل
(قوله والا) اي وان لم يكن
من جنسه (قوله ونظر)
بفتحات مثقلا (قوله
ولذا) اي تنظيره فيه علة
اطلق (قوله هو) اي
الحاكم (قوله ترتب) اي
النصاب (قوله له) اي
السارق (قوله بترسبه) اي
النصاب (قوله عليه) اي

فيه

صاحب الحرز (قوله صوره) بفتحات مثقلا اي الحرز

(قوله بكوة) بفتح الكاف أو ضمها وشدة الواو أي طاقاة (قوله فهمي) ٥٢٧ أي الكوة (قوله سرزه) أي المال (قوله

لولاه) أي واضع المال
(قوله قصد) بضم فسكون
(قوله حفظه) أي الموضوع
نائب فاعل قصد (قوله
به) أي وضعه (قوله ان
استقل) أي الحرز (قوله
بحفظه) أي الموضوع
(قوله غيره) أي المكان
الموضوع فيه (قوله منه)
أي الحرز (قوله ان يكون)
أي المسروق (قوله وهو)
أي الحرز (قوله دخوله)
أي السارق (قوله فيها) أي
المدونة خبر مقدم (قوله
أخذ) بضم فسكون أي
السارق (قوله أتي) أي
رعى السارق (قوله منه)
أي الحرز (قوله وأنا زى
ان يقطع) قاله ابن القاسم
(قوله وشهره) أي القطع
(قوله وان ضمنه) حال (قوله
قلت) أي قال محمد عيسى
(قوله كزبد) بفتح الزاي
والباء (قوله لم يدخله) أي
المشهر الحرز نعت حرز (قوله
بالعلف) صلة أشار (قوله
نخرجت) أي الشاة من
الحرز (قوله فلا يقطع) أي
المشير (قوله يقطع) أي
المشير (قوله وأنكره)
أي القاطع (قوله قلت) أي
قال ابن عرفة (قوله قال)
أي الأنعمي الخ بيان لنقل
الغنى (قوله في الموازية)

خبر مقدم

فيه (مضيهما) بضم ففتح فكسر مئة لا أي مكان لا ينسب من وضع المال فيه التعريضه
للاضباع ان خرج السارق من الحرز بل و (ان لم يخرج هو) أي السارق من الحرز ويختلف
الحرز باختلاف المال والسارق قرب مكان حرز المال أو ليس حرز المال آخر والسارق دون
آخر فن وضع ما لا بكوة بيته فهي حرز بالنسبة للاجنبي لا بالنسبة لولاه وزوجته وخادمه
ابن عرفة الحرز ما قصد بهما وضع فيه حفظه به ان استقل بحفظه أو يحافظ غيره ان لم يستقل
البناني أي بمكان من شأنه ان يقصد بهما شأنه ان يوضع فيه حفظه به الخ ولا بد من اخراج
النصاب منه ولو تلف عقب خروجه من الحرز او احرق في نار وهو ما استحسنه اللخمي واذا
أخرج منه ورده اليه قطع لتحقق السرقة قال في الذخيرة الشرط السادس أن يكون محرزا
ومعناه أن يكون في مكان هو حرز له في العرف والعادة وذلك يختلف باختلاف عادات الناس
في انحرار أموالهم وهو في الحقيقة كل ما لا يعد صاحب المال في العادة مضيهما بوضعه
فيه اه فالمعتبر خروج المال لا السارق ولا يشترط دخوله الحرز فان ادخل عصاه مثلا وأخرج
بها نصابا قطع وسيأتي الإشارة بالعلم لاشاة مثلا فتخرج في قطع فيه أو أخذ في الحرز بعد ان أتي
المتاع خارجا منه فقد شك فيه الامام مالك رضي الله تعالى عنه بعد ان قال يقطع وأنا أرى أن
يقطع وشهره ابن الحاجب (أو ابتلع) السارق في الحرز (درا) بضم الدال المهملة وشدة الراء
جمع درة أي لؤلؤا يساوي ثلاثة دراهم وكذا كل ما لا يفسد بابتلاعه كذهب وفضة وخروج
من الحرز في قطع ومفهوم درا انه لو ابتلع فيه ما يفسده الابتلاع كالطعام والشراب وخروج فلا
يقطع وهو كذلك وان ضمنه وأدب في العتية لو ابتلع دينار في الحرز وخروج لقطع لانه خرج
به وهو شيء يخرج منه فيأخذ وقاله ابن رشد ابن شاس ان ابتلع درة وخروج قطع ابن عرفة
لا أعرف هذا بهذا النص الا للفرز الى لصكته مقتصة في المدونة قلت لا فرق بين الدينار والدر
وابتلاع الدينار منصوص في العتية ولكن شأن الانسان النسيان غ والبناني العجب من
ابن عرفة كيف خفي عليه هذا حتى قال لا أعرفها بنصها الا للفرز الى واحتاج الى تخرجهما على
ما في المدونة من دهن الرأس واللينة (أو ادهن) بفتح الدال المهملة والهاء مثقلا السارق في
ظاهريه (عجا) أي طيب كزبد (يحصل) أي يجمع (منه) ما قيمته (نصاب) ثلاثة دراهم اذا
سالت من بدنه فيقطع فان كان لا يحصل منه نصاب فلا يقطع فيها اذا دخل السارق الحرز
فكل الطعام فيه وخروج فلا يقطع ويضمنه وان دهن رأسه ولحيته في الحرز بدهن وخروج
فان كان ما في رأسه من الدهن اذا سالت بلغ ربع دينار قطع والا فلا يقطع (أو أشار) السارق
وهو خارج الحرز (الى شاة) مثلا في حرزها (بالعلف) بفتح اللام ما تعلف به (نخرجت)
الشاة من الحرز بسبب اشارته اليها فيقطع هذا قول الامام مالك وابن القاسم رضي الله تعالى
عنهما ابن عرفة سمع اشهب من أشار الى شاة في حرز لم يدخله بالعلف نخرجت فلا يقطع وقال
ابن القاسم وأشهب يقطع ابن رشد سمع أبو زيد ابن القاسم مثل قوله هنا قول اشهب هو قول
ابن الماجشون وأنكره ابن المواز واختلاف قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه في ايجاب
قطعه وهو الاظهر قلت وجدته في نسختين من البيان وهو مشكل لان قول الامام مالك رضي
الله تعالى عنه انما هو عدم القطع لا ايجابه وانما يستقيم على نقل اللخمي قال في الموازية

(قوله وذ كرا مسئله) حال (قوله انه لا يقطع) بفتح الهمزة أي هذا اللفظ مبتدأ خبره في الموازية (قوله المرسل) بكسر السين (قوله ولذا) أي ترتب القطع على مجرد خروجهما على وجهه (قوله ولو) أي ترتب القطع على مجرد خروجهما (قوله فاخذها) معقول قول المضاف لفاعله (قوله ليس بغيره) خبر قول (قوله أصله) أي معناه لغة (قوله حفرة) جنس (قوله تحت جانب القبر القبلي) فصل مخرج كل حفرة ليست كذلك (قوله به) أي اللحد (قوله فيه) أي اللحد (قوله من ابن) بكسر الباء بيان ما (قوله أو أبحر) بعد الهمز وضع الجيم وشدة الراء (قوله لعلاقة) على المراد وإضافته للبيان (قوله انه) أي اللحد (قوله وإن كان) أي القبر الخ مباغاة ٥٢٨ (قوله بفعل) أي سرق (قوله ما في حيز) أي لم يخرج (قوله الاغياء) أي المباغاة

وذ كرا مسئله انه لا يقطع كن أي باسان فأرسله فأخرجها فلا يقطع المرسل وكذا في اشارته إلى بازى أو صبي أو أحمى قاله الشهب وقال الامام مالك رضي الله تعالى عنه في هذا كاه يقطع وهو أحسن طئي القطع ليس من تبعه على أخذها بل على مجرد خروجهما ولذا لم يذكر ابن شامس ولا ابن الحاجب ولا المصنف في توضيحه وهو ظاهر كلامه هنا ولم يذكره في الرواية تقول تحت جانب القبر القبلي والمراد به هنا ما يسد به من ابن أو أجر أو خشب أو حجر لعلاقة المجاورة أو المحلية البساطي الظاهر انه معطوف على تفسير الخرز أي ما لا يعد الواضع فيه مضيقا أو ما وضع فيه ميت والحاصل ان القبر سرز لميت وما عليه وان كان في الصحراء وعبر باللحد عن القبر غ كانه منصوب بفعل معطوف على ما في حيز الاغياء فاللحد على هذا وهو غشاء القبر مسروق بنفسه وأما ما فيه وهو المكفن فقلد كرم بعد هذا فلا تسكرار ويبدل على هذا عطفه الخباء عليه وهم وان لم يصرحوا بمرقة اللحد بنفسه خصوصا فقد قالوا القبر سرز لما فيه البناء في هذا يدفع ما في ق وغيره من البحث لكن بحث ابن مرزوق في هذا بأنه يتوقف على صحة تسمية غشاء القبر للحد في اللغة ونصه هكذا رأيت هذه اللفظة فيما رأيت من النسخ ولا تتحقق معناها ولا عرابها لان اللحد بفتح اللام وضعه هذا ضد الشق فان أراد حقيقة وأنه سرز لما فيه كان تكرار مع ما يأتي وان أراد اللين التي تنصب على الميت فيصيح لكن يتوقف على صحة تسميتها بذلك لغة وعلى صحة الحكم المذكور وما رأيت نصافي المسئلة الا ما اقتضته الكفاية المحكية في النوادر في القبر فقله ابن عاشر وعنى بالكفاية التي في النوادر قول ابن أبي زيد فيها القبر سرز لما فيه كالبيت وبها استدلال ابن غازي (أو) سرق (الخباء) بكسر الخاء المعجمة فوحدة بمدودا أي الخيمة ونحوها (أو) سرق (ما) أي المال الذي (فيه) أي الخباء فيقطع لانه سرز لنفسه ولما فيه فيها اذا وضع المسافر متاعه في خبائه أو خراج عنه وذهب الحاجة فسرقة رجل أو سرق مسافر فسطا مضر وبالأرض قطع والرفقة في السفر ينزل كل واحد على حدة ان سرق أحدهم من الآخر قطع كاهل الدار ذات المقاصير يسرق أحدهم من بعضها ومن التي

(قوله غشاء) بكسر الغين (قوله المعجمة أي سداد) (قوله مسروق) خبر اللحد (قوله على هذا) أي ان مراده بالحد غشاء (قوله عطفه) أي المصنف (قوله عليه) أي اللحد (قوله وهم) أي أهل المذهب (قوله وان لم يصرحوا الخ) حال (قوله فتد قالوا الخ) خبرهم والمناسب تجريده من الفاء لانه ليس مما يقتضيه خبره بها (قوله فهذا) أي توجيه غ صله يدفع (قوله من البحث) بيان ما (قوله في هذا) أي توجيه ابن غازي (قوله على صحة تسمية غشاء القبر في اللغة) قلت هي ظاهرة العصة المجاورة أو المحلية والمشهور كفاية سماع نوع العلاقة (قوله ونصه) أي ابن مرزوق (قوله هذه اللفظة) أي

اللحد (قوله من النسخ) بيان ما (قوله فان أراد) أي المصنف (قوله وانه) أي اللحد (قوله وان أراد) أي المصنف (قوله اللين) بكسر الباء (قوله تنصب) بضم فسكون ففتح أي يقوم اللحد لمنع التراب (قوله على صحة تسميتها) أي اللين (قوله بذلك) أي اللحد قلت لا خفاء فيها للمجاورة والمحلية (قوله وعلى صحة الحكم) قلت لا خفاء فيه لانه سرز لما فيه (قوله في القبر) يدل من في النوادر (قوله وعنى) أي أراد (قوله فيها) أي النوادر (قوله وبها) أي الكفاية صله استدلال (قوله لانه) أي الخباء (قوله فيها) أي المدونة خبر مقدم (قوله عنه) أي خبائه (قوله وذهب) أي المسافر (قوله فسرقة) أي الخباء (قوله أو سرق) أي الرجل (قوله فسطاطا) بضم الفاء أي خبائه (قوله مضر وبا) أي منصوبا (قوله قطع) بضم فسكون أي السارق في صورتين (قوله والرفقة) أي الناس المترفقون (قوله ينزل) بفتح فسكون فكسر

(قوله فان كان) أي ما ألقى فيه ثوبه (قوله قلت) أي قال محمد بن عيسى ٥٢٩ (قوله هذا) أي التقييد (قوله

وهو) أي قول محمد (قوله ما اعتيد وضعه فيه) مفعول سرق (قوله فهو) أي القناء (قوله سارقه) أي المعتاد وضعه فيه (قوله منه) أي القناء (قوله وكذا) أي في استحقاق القطع (قوله كان) أي التابوت (قوله يتقلب) أي يرجع الصيرفي (قوله به) أي التابوت (قوله هو) أي التابوت (قوله حرز) خبر المنازل والبسوت والدور (قوله واختلف) بضم التاء (قوله عنه) أي الخانوت (قوله اوبات) أي السروق في القناء (قوله منه) أي القناء (قوله صغيره) أي التابوت (قوله ولم يقله) أي الفرق بين الصغير والكبير (قوله ولو كان) أي تابوت الصيرفي (قوله أي منزل) تقدير نعت محمل كمالو سرقه بجعله أي الأدعى الحر العاقل تشبيه في عدم القطع (قوله ودرس) عطف على تجفيف (قوله فهو) أي الجرين (قوله منه) أي الجرين (قوله فيها) أي المدونة (قوله وليس عليه) أي الجرين الخ حال

ثوبه في الصبراء وذهب حاجته وهو يريد الرجعة لاختذه فسرقه رجل سراقان كان منزله قطع سارقه والافلاي قطع الصقلي لمحمد بن اشمب ان طرحه بموضع مضبعة فلا قطع فيه وان طرحه بقرية منه او من خبائه أو خباء أصحابه فان كان سارقه من غير اهل الخباء قطع وقاله يحيى بن سعيد اللخمي وقال محمد بن عبد الله لا قطع في هذا كله البناء أو الخباء أو ما فيه هذا ما يعتد بضره في مكان لا يعد ضار به فيه مضبعا له قاله ابن مرزوق قلت هذا خلاف ظاهر اطلاق قول المدونة أو سرق لمسا فرسطا ط مضر وب بالارض وخلاف قوله او من التي ثوبه في الصبراء وذهب حاجته الخ وانما يظهر التقييد على قول محمد بن عبد الله الحكم وهو خلاف مذهب المدونة والله أعلم (أو) سرق من (خانوت) باهمال الحاء وضم النون آخره مثناة أي محل معد للبيع يسمى في عرف أهل مصر دكانا بضم الدال المهملة وتشديد الكاف (أو) سرق من (فنائهم) بكسر الفاء فتون محدود أي ما قرب من الخباء والخانوت ما اعتيد وضعه فيه فهو حرزه فيقطع سارقه منه كالسارق من نفس الخباء والخانوت وكذا من سرق من تابوت الصيرفي بعد قيامه وتركه ليلا أو نهارا مبنيا كان أو غير مبنيا لأن يتقلب به في كل ليلة ثم يتركه ليلة فيسرق هو أو ما فيه فلا يقطع قاله ابن القاسم ابن عرفة وفي سرقته أو يقطع من سرق من الخوانيت والمنازل والبيوت والدور حرز لما فيها غاب أهلها أو حضروا ويقطع من سرق من أئمة الخوانيت اللخمي يريد إذا كان معه صاحبه وسرق منه من لم يؤذن له في تقاييه واختلف ان غاب عنه أو بات فيه في المدونة يقطع وفي الموازية مثل القطاني يبيعون في القفاف وهم حضور يغطونها بالليل بأئمة حوائثهم فقام صاحبها الحاجة وتركها على حالها لا يقطع من سرق منه وقرق بين ما خلفه نقله ونقل كقوله في التابوت بساحة الدار ليس صغيره ككبيره وما بالقفاف ينقل نقله بقيامه به ولم يقله في تابوت الصيرفي ولو كان مبنيا خلفه ما فيه ولو كان غير مبنيا فلا يقطع لعدم قصد كون محله حرز الشيخ عن الموازية وكذا الامتعة توضع لتباع والطعام في القفاف ولهم حصر يغطونها باليل وهي بأئمة حوائثهم ويرى عاذه وتركه من سرق منه قطع ابن القاسم واشهب وكذا ما وضع في الموقف لبيع من متاع في فناء خانوت وله حصر من نصب وربما أغلق الباب وذهب (أو) سرق من (محمل) بفتح الميم الأولى وكسر الثانية أي ما يركب فيه على ظهر الدابة أو جنبها أو بين دابتين أحدهما امامه والاخرى خلفه البنائي أي منزل بالارض وأما الذي على ظهر الدابة فهو داخل في قوله أو ظهر دابة ابن رشد المحمل على البعير كسرج الدابة فمن سرق ما عليه أو شيئا منه قطع الآن يكون في غير حرز ولا حرز فلا قطع فيه كالمسرقه بجعله نقله ابن عرفة والمصنف وظاهرهما اعتقاده (أو) سرق مما على (ظهر دابة) واقفة كانت أو سائرة ليلا أو نهارا فيقطع سارق ما في الخباء أو الخانوت أو فنائهم أو محمل أو ظهر دابة ان حضر معهم أصحابين بل (وان غيب) بكسر الغين المعجمة أي غاب أصحاب الخباء والخانوت أو المحمل أو الدابة (عنهن أو سرقته تمر) بفتح المثناة وسكون الميم أي مشلا بجفف (يجرين) بفتح الجيم آخره من موضع المعدل لتجفيف نحو التمر ودرس الحبوب وتذريتها ويقال له اندروجرن أيضا ولموضع تجفيف التمر به أيضا فهو حرز لما فيه فيقطع سارقه منه فيها اذ جمع الحب والتمر في جرين وغاب ربه وليس عليه باب ولا حائط ولا غلق قطع من سرق منه

(قوله لانها) أى الساحة (قوله جعل ابن رشد الدار ستة اقسام) قال فى المقدمة السادسة الاولى ان يسكنكم او وحده ولا ياذن فيها الاحد فلهذه كل من سرق منها فآخر جبهه منها قطع اتفاقا الثانية ان ياذن فيها ساكنها الخاص كضيف او يبعث رجلا اليها ليأتميه من بعض بيوتها بشئ فيسرق الضيف أو الرجل المبعوث من بيت مغلق قد جرح عليه دخوله فقال فى المدونة والموازية انه لا يقطع وان خرج بما سرق من جميعها لانه خائن وقال - نحنون يقطع ان أخرجه الى الموضع المأذون فيه كالشريك فى الساحة الثالثة ان ينفرد بسكاها مع زوجته فيسرق احدهما من مال الآخر من بيت محجور عليه فهذا يقطع اذا أخرجه من البيت المحجور وان لم يخرج جبهه عن جميعها وهو ظاهر المدونة ونص قول سحنون وقال مالك فى الموازية رضى الله تعالى عنه لا يقطع وان خرج به منها الاربعة ذات الاذن العام كالعالم والطبيب ياذن للناس فى دخولهم اليه فيقطع من سرق من بيوتها المحجورة اذا خرج بالسرقة من جميعها لان بقيتها من تمام الحرز اذ لا يدخل الا باذن وفارق الضيف لانه خاص بالاذن فله حكم الخائن باثمة ولا يقطع من سرق من قاعها ٥٣٠ ومالم يحجر عليه من بيوتها اتفاقا الخاصة المشتركة بين ساكنيها المباحة لجميع

شبه ظاهرها كالمصنف سوا قرب الجارين من البلد أو بعد وقبل يقطع فى القريب لاقى البعيد (أو) سرق من (ساحة) أى فسحة (دار) وتسمى غرصة وفى عرف أهل مصر حوشا بفتح الحاء المهملة وسكون الواو فيقطع لانها حرز لما شأنه ان يوضع فيها بالنسبة (الشخص) (أجنبي) أى غير ساكن فيها ولا تابع له فيقطع (ان جرح عليه) فى دخولها ات جعل ابن رشد الدار ستة اقسام أشار لها المصنف وعبارته هذه تشمل دار سكنى شخص وحده ولم ياذن فيها لاحد فكل من سرق منها انصاها وآخر جبهه منها يقطع اتفاقا ودارا مشتركة بين ساكنيها المحجورة عن غيرهم فن سرق من سكانها من بيت جاره قطع اذا اخذ به دخر وجهه بالمسروق لساحتها اتفاقا وان لم يخرج به عن الدار ولا ادخله بيته ولا خلاف فى عدم قطع من سرق منهم من ساحتها انصاها وان ادخله بيته او أخرجه من الدار الا أن يكون دابة نقلها من مبطها المعروف وما أشبهه ذلك من الاعكام وسيأتى الكلام على بقية الدور طابق الاعكام بالعين المهملة هى الاعمال واحدها عكم بالكسر قاله فى القاموس وشبهه فى القطع فقال (كم) السارق من (السفينة) شبه حاصل النقل فيها ان من سرق بحضرة رب المتاع يقطع سوا أخرجه منها أم لا كان ممن بها أم لا وان سرق بغير حضرة ربه فان كان أجنبيا قطع ان خرج به منها وان كان ممن بها فلا يقطع ولو خرج به منها وان سرق من الخن ونحوه يقطع وان لم يخرج به منها ونحوه للخرش وعب ابن عرفة سمع عيسى ابن القاسم ان سرق بعض أهل السفينة من بعض وكنى كل انسان منهم أحرز متاعه تحته قال زعم الامام مالك لرضى الله تعالى عنه انه ان سرق منه وهو عليه يقطع وان سرق منه وقد قام عنه فلا يقطع ابن رشد حكمكم السرقة منها بين اهلها حكمكم السرقة من صحن الدار المشتركة فيها ان سرق بعض الركاب فيها من متاع بعض وهو على متاعه يقطع

الناس كالقنادق فقاعها كالخجعة فن سرق من بيوتها من ساكنيها أو غيرهم وأخذ فى قاعها قطع اتفاقا السادسة المشتركة بين ساكنيها المحجورة عن غيرهم فلا خلاف ان ساكنها ان سرق من بيت غيره يقطع وان لم يخرج به عنها ولا خلاف فى انه ان سرق من ساحتها لا يقطع الا أن يكون المسروق مثل الاعكام بنقله الموضع وأبو الحسن وذهب ابن يونس الى ان الدار المأذون فيها الغير المشتركة ان سرق منها من اذن له فيها من بيت يحجر عليه فاحذر فى الدار أو بعد دخر وجهه منها لا يقطع وقبل يقطع اذا أخرجه من البيت وعليه

اقتصر ابن عرفة والاعكام بعين مهملة جمع عكم بكسر فسكون أى عدل (قوله وعبارته) أى المصنف (قوله ودار) وان مشتركة (عطف على دار سكنى الخ) (قوله اخذ) بضم فكسر (قوله) أى المسروق (قوله من الاعكام) بيان ما (قوله فيها) أى السرقة من السفينة (قوله به) أى المسروق (قوله منها) أى السفينة (قوله كان) أى السارق (قوله بها) أى السفينة (قوله فان كان) أى السارق (قوله وان كان) أى السارق (قوله الخن) بكسر الخاء المعجمة وشد النون موضع فيه فى وسط السفينة نازل الى اسفلها (قوله ونحوه) أى فى الجرح عليه (قوله قال) أى ابن القاسم (قوله منه) أى صاحب المتاع (قوله وهو) أى صاحب المتاع (قوله عليه) أى المتاع (قوله منه) أى بعض ركاب السفينة (قوله وقد قام) أى المسروق منه (قوله عنه) أى المسروق (قوله ابن رشد) أى قال (قوله منها) أى السفينة (قوله بين اهلها) أى بان يسرق بعضهم من بعض (قوله فيها) أى المدونة خبر مقدم (قوله فيها) أى السفينة تنازع فيه سرق الركاب (قوله من متاع) بعض صلة تنبرق (قوله وهو) أى المسروق منه (قوله يقطع)

اى السارق (قوله وان لم يخرج) اى السارق (قوله منها) اى السفينة تنازع فيه يخرج وسرق (قوله وان سرق) اى بعض
 ركابها (قوله بعد قيامه) اى صاحب المتاع (قوله ولو خرج) اى السارق (قوله به) اى المسروق (قوله منها) اى السفينة (قوله
 وصاحبه) اى المتاع (قوله أخذ) بضم فكسر اى السارق (قوله وان سرق) اى ٥٣١ الاجنبى (قوله لانه) اى الخائن (قوله
 منها) اى ساحة الخائن (قوله
 لانه) اى ساحة الخائن
 وذ كره لئذ كبر خيره (قوله
 له) اى الخفيف (قوله اذا
 كان) اى الثقيل (قوله فيها)
 اى ساحة الخائن (قوله
 وسواء كان) اى السارق
 (قوله من الدار) نعت مكان
 (قوله وان كانت) اى
 السرقة (قوله وان كان)
 اى المسروق (قوله معهما)
 اى الزوجين (قوله فسرق)
 اى احدهما الزوجين (قوله
 غير مشتركة) اى بين الزوجين
 وغيرهما من السكان (قوله
 يقطع) اى السارق منها
 (قوله يطرهما) اى يطرأ
 على الزوجين (قوله وان
 كان) اى الغلق (قوله
 شورها) بفتحات مثقلا اى
 جهاز الزوج الزوجة (قوله
 ولم ين) اى يدخل الزوج
 (قوله بها) اى الزوجة
 (قوله بانه) اى الصداق
 (قوله متقرب) بفتحات
 مثقلا اى معرض للقيام
 والسقوط والتشطر (قوله
 أوقفت) بضم ثم كسرى
 ادابة (قوله به) اى الموقوف
 المعتاد (قوله فهو) اى
 موقوفها المعتاد (قوله فيها) اى المدونة (قوله لانها) اى مرابطها (قوله لانه) اى القبر (قوله سارقه) اى
 الكفن (قوله احدهما) اى القبر والجبر (قوله انهما) اى القبر والجبر (قوله معهما) اى الميت تنازع فيه دفن ورمى (قوله
 والتزمه) اى عدم القطع (قوله قال) اى القرافي (قوله سارقه) اى الزائد (قوله لانه) اى الجبر (قوله قرب) اى مرساها

وان لم يخرج بما سرق منها وان سرق بعد قيامه عن متاعه فلا يقطع ولو خرج به منها وان سرق
 اجنبى متاعا وصاحب عليه يقطع ولو أخذ قبل خروجه منها على اختلاف وان سرق وصاحب
 المتاع ليس عليه فلا يقطع اتفاقا ان أخذ قبل خروجه منها وان خرج بما سرق منها يقطع وان لم
 يكن صاحب المتاع على متاعه (أو) سرق من ساحة (خان) باجمام الخاء وعقب الفه نون
 ويسمى في عرف أهل مصر وكالة بكسر الواو بيت مع لسان في الاغراب والعزاب والتجارة
 فيقطع لانه حرز بالنسبة (للاقتال) كالا عدال ولا يقطع سارق الخفيف منها لانه غير حرز
 بالنسبة له فيمجرد ازالة الثقيل عن موضعه ازالة ينة يقطع ولو لم يخرج به اذا كان يباع فيها والا
 فلا يقطع حتى يخرج به وسواء كان اجنبيا أو من سكانه (أو) سرق (زوج) ذكر أو أنثى من مال
 زوجه المحروز (فيها) أى مكان (حجر عنه) أى السارق بغلق لا بمجرد الكلام من الدار أو غيرها
 عند ابن القاسم فيقطع ووريق الزوج كالزوج ومفهوم حجر عليه انه ان سرق أحدهما من مال
 الآخر الذى لم يحجر عنه فلا يقطع وهو كذلك ابن عرفة وفيها يقطع الزوجة اذا سرق من مال
 زوجها من غير بيتها الذى تسكنه اللغوى ان سرق أحدهما من الآخر من موضع لم يحجر عليه
 فلا يقطع وان كانت من موضع محجور بائن عن مسكنها يقطع وان كان معهما في بيت واحد
 فسرق من تابوت مغلق أو من بيت محجور معهما في الدار وهي غير مشتركة فقال ابن القاسم
 يقطع وقال ابن المواز لا يقطع وعدم القطع أحسن ان كان القصد بالغلق التحفظ من اجنبى
 يطرهما وان كان التحفظ كل منهما من الآخر يقطع وان سرق الزوج من شئ شورها به ولم ين
 بها يقطع على القول بانه وجب لها جبره بالعقد وعلى القول بانه متقرب لا يقطع كالميت كانت امة
 فاصابها (أو) سرق دابة من (موقف) بفتح فسكون فكسر (دابة) معتاد لها فيقطع سواء
 أوقفت به (لبس) لها (أو غيره) كحفظها فهو حرزها فيه ولو كان للدواب مرابط معروف في
 السكة فمن سرقها من مرابطها يقطع لانها حرزها وفي الموازية الشاة توقف في السوق ليسيع
 فمن سرقها فيقطع وان لم تربط (أو) سرق الكفن من (قبر) فيقطع لانه حرز للكفن (أو) سرق
 كفن ميت حرى (بجبر) فيقطع لانه حرز (الكفن) من رعى بضم فكسر (به) أى الجبر مكفنا
 فكل من القبر والجبر حرز (الكفن) فيقطع سارق من أحدهما ومفهوم لكفن انهما ليسا
 حرزين لغيره كمال دفن أو رعى معه فلا يقطع سارقه من أحدهما والتزمه في الذخيرة لمن أورده
 على المذهب قاتلا لئلا ينسب ليس حرزا معتادا للمال قال ولو كفن في زائد عن المعتاد فلا يقطع
 سارقه ابن شاس من مات في البحر فكفن ورمى به يقطع من أخذ كفته سواء جعل في خشبة
 أم لا ابن عرفة لانه قبره (أو) سرقة (سفينه) واقفة (بمرسة) بفتح الميم أى جعل رسيما ووقوفها
 فتوجب القطع سواء قرب من البلد أو بعد ابن المواز ابن القاسم وأشهب رحمه الله تعالى
 ان كانت السفينة في المرمى على أو تادها أو بين السفن أو بموضع حرزها فلهى سارقها القطع

(قوله وان لم يكن معها) اي السفينة احد مبالغه (قوله وان كانت) اي السفينة (قوله مخلاة) أي متروكة في غير مرسى مفهوم
 براسة (قوله اخلاف) بضم التاء قوله بقرينة أي على تقدير المميز واضافتم الالبان (قوله من عدم القطع) بيان ما (قوله لان
 حضرته) اي صاحب (قوله عنهما) ٥٣٢ أي صفوان وسارق رداه فانهما هما بيان (قوله له) أي صفوان (قوله فقدم)

وان لم يكن معها احد وان كانت مخلاة واقتلت ولا أحد معها فلا قطع فيها الآن ان يكون معها
 أحد واذا كان فيها مسافرون فارسلوها في مرسى وربطوها ونزلوا كلهم وتركوها فقال ابن
 القاسم يقطع من سرقها اه في ابن عرفة النخعي اختلف ان ارسيت في غير قرية فقال ابن
 القاسم ان نزلوا وربطوها وذهبوا لحاجتهم ولم يبق أحد منهم يقطع سارقها وقال اشهب
 لا يقطع كالداية يربطها اذا ربطت بموضع لم تعرف به ولو كان معها من يقطع سارقها في البحر يقطع
 سارقها وان كانت في غير مرسى معروف وان كان فيها أحد يقطع سارقها ان كانت في مرسى
 معروف ولا يقطع ان لم تكن في مرسى معروف كن سرق داية عليها ربها نائما لان صاحبها حرز
 اياها او سرقة كل شيء بحضرة صاحبه المميز بقرينة ما يأتي من عدم القطع بسرقة ما على صبي
 غير مميز ومعه فتوجب القطع لان حضرته حرز له كان صاحبه نائما ولا كان المسروق فوقه او
 تحته أو في كفه أو في جيبه او بازائه واصل هذا سارق رداه صفوان رضي الله تعالى عنهم ما قبل
 له من لم يجره هلك فقدم المدينة ونام في المسجد وتوسد رداه فآخذه سارق من تحت رأسه فآخذه
 صفوان وجاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقطع يده فقال
 صفوان لم أرد هذا يا رسول الله هو عليه صدقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فها قبل ان
 تأتيني به ابن الحاجب وكل شيء معه صاحبه او بين يديه فهو محرز في الموازية من سرق رداه
 في المسجد وهو قريب منه قطع سارقها ان كان منتهبا وكذا الانعلاص بين يديه وحيث يكونان من
 المنتهبة قلت قد قطع في رداه صفوان وهو نائم قال كان تحت رأسه (او) سرق طعاما من (مطعم)
 بفتح الميم بينهما طاء مهمل ساكن أي موضع منخفض في الارض لخزن الطعام وبها ل عليه
 تراب حتى يساوي الارض فيقطع ان (قرب) المطعم من المساكن لان بعدد على المتقول ابن
 عرفة سمع ابن الناسم من سرق من مطامير في فلاة أسلمها ربها وأخفاها فلا يقطع وما كان بحضرة
 اهله معروفات يقطع سارقها ابن رشد لان الاول لم يحرز طعامه بحال قلت فنقول ابن شام وابن
 الحاجب والمطامير في الجبال وغير هارز اطلاقه خلاف المنصوص (أو) سرق بغيره او غيره
 من (قطار) بكسر القاف واهمال الطاء والراء أي دواب ربط بعضهم ببعض حال سيرها يقطع
 بكل شيء منها وينوته به ابن عرفة من حل بغيره من القطار في سيره ويان به يقطع الصقلي روى
 محمد بن سفيان في غير مقطورة في سرق منها يقطع والمقطورة ايين وكذا الرجعة من المرحى
 وهي تساق غير مقطورة قد خرجت من حد المرحى ولم تصل الى مرادها فيقطع سارقها النخعي
 اختلف ان سرق وهي سائرة الى المرحى أو رجعة منه غير مقطورة ومعها من يسوقها فيقطع
 يقطع وقيل لا البناني قوله وبان به ذكره في مختصر البراءة ومثله في الامهات كما في أبي الحسن
 ونصه قوله وبان به في الامهات قال ابن القاسم لم يحد لنا الامام مالك رضي الله تعالى عنه في
 هذا احد الا انه قال ان احتلها من ربطها وسار بها قطع فيظهر منه انه لا يقطع اذا احتلها

بفتح فكسر أي صفوان
 رضي الله تعالى عنه (قوله
 ونام) اي صفوان (قوله
 فآخذه) أي الرداء (قوله
 رأسه) أي صفوان (قوله
 فآخذه) أي السارق (قوله
 بقطع يده) أي السارق
 (قوله ارد) بضم فكسر
 (قوله هذا) أي القطع
 (قوله هو) أي الرداء (قوله
 عليه) أي السارق (قوله
 فهلا) أي تصدقت به عليه
 (قوله فهو) أي الشيء (قوله
 محرز) بضم فـ يكون
 ففتح (قوله من سرق) بضم
 فكسر (قوله ان كان) أي
 صاحبه (قوله وهو) اي
 صفوان (قوله كان) أي
 الرداء (قوله رأسه) أي
 صفوان (قوله موضع)
 جنس (قوله منخفض في
 الارض) فصل مخرج غيره
 (قوله لخزن الطعام) فصل
 مخرج الموضع في الغير خزن
 الطعام (قوله في فلاة) نعت
 مطامير (قوله أسلمها ربها)
 أي تركها نعت مطامير أيضا
 (قوله فلا يقطع) جواب
 من (قوله وما كان) أي من
 المطامير (قوله بينا) بشد

الباء أي ظاهرا (قوله يقطع ساربه) خبر ما (قوله الاول) أي الذي أسلم مطامير في فلاة (قوله قلت) وقبضها
 أي قال ابن عرفة (قوله اطلاقه) أي قواهما (قوله خلاف) خبر اطلاقه وبالجملة خبر قول (قوله دواب) جنس (قوله ربط بعضها
 ببعض) فصل مخرج دواب لم يربط بعضها ببعض (قوله حال سيرها) فصل مخرج دواب ربط بعضها ببعض حال بروكها او رعيها

(قوله بين) بفتح فكسر أي بتفصل (قوله أنه) أي السارق (قوله استند) ٥٣٣ أي ابن ناجي (قوله فيه) أي لا مفهوم له

(قوله لما ذكره أبو الحسن

الخ) أي لا لقول ابن القاسم

المعتمد (قوله عليه) أي

قول ابن مرزوق ليس في

الامهات (قوله عنه) أي

ابن مرزوق (قوله أنه) أي

وبأنه (قوله أنه) أي

قول ابن مرزوق (قوله فان

كانت) أي البسط الخ

مفهوم ان تركت (قوله

منه) أي المسجد (قوله في

غيرها) أي أوقات الصلاة

(قوله سائر) أي جميع

(قوله مثبت) بضم فسكون

ففتح (قوله به) أي المسجد

(قوله بجاثرة) أي خشبة

سقف (قوله قلت) أي قال

ابن عرفة (قوله فيه) أي

بلاط المسجد (قوله قولي)

بفتح اللام (قوله عنه) أي

ابن القاسم (قوله نالها

ان تسور عليها) علم ان

اولها القطع مطلقا وثانيها

عدمه مطلقا لان اصطلاحه

كابن الحاجب ان الثالث

هو الاول بزيادة قيد (قوله

ثم قال) أي ابن عرفة (قوله

الطنفسة) بفتح

الطاء المهملة والفاء أي

الحصير الصغيرة من سعف

النخل التي يسلي عليها وفي

القاموس الطنفسة مثانة

الطاء والفاء وبكسر الطاء

(قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله والا

وقبضها حتى بين بها خلاف ما في معجم محمد بن خالد من ابن القاسم في المصلي يجعل ثوبه قريبا منه وهو في المسجد ثم يقوم يصلي فيسرق الثوب انه يقطع اذا قبضه وان لم توجه به اه فقول ابن ناجي لا مفهوم له انما استند فيه والله أعلم لما ذكره أبو الحسن عن السماع وقال ابن مرزوق قوله وبأنه ليس في الامهات وبني عليه المتأخرون عنه انه لا مفهوم له وانه يقطع بمجرد الحل وقد تبين انه خلاف النقل والله أعلم (وقوله) أي القطار كسوقها بمجموعة (او ازال) السارق (باب المسجد) عن موضعه ولو لم يخرج (أو) ازال (سقفه) عن محله فيقطع في كل منهما (او اخرج) السارق (قناديله) أي المسجد منه فيقطع كان عليه غلق أولا ليلا أو نهارا قاله ابن المباحشون واصبغ وقال اشهب لاية قطع الاذن له في دخوله (أو) اخرج (حصره) بضم الحاء المهملة جمع حصير فيقطع عند الامام مالاث وبن القاسم رضي الله تعالى عنهما (أو) اخرج (بسطة) بضم الموحدة وسكون السين جمع بساط فيقطع (ان تركت) بضم الفوقية وكسر الراء البسط (فيه) أي المسجد ليلا ونهارا اذا ما كان ترفع منه في غير أوقات اجتماع الناس للصلاة وتركت في غيرها فسرقت فلا يقطع سارقها ابن عرفة سمع عيسى ابن القاسم من سرق أبواب المسجد يقطع ابن رشد من سرق شيئا من سائر المساجد التي تغلق ليلا أو نهارا مما هو مثبت به بجاثرة يقطع قلت للشيخ عن الموازية أشهب لا قطع في بلاط المسجد اصبغ فيه القطة محمد كسرة بابه أو خشبة من سقفه أو من جوائزه وفي القطع في قناديله نالها ان كان مغلقا عليه للشيخ عن اصبغ مع ابن رشد عن احمد قولي ابن الناسم ونقل الغني عنه من سرق من المسجد الحرام أو مسجد لا يغلق عليه لا يقطع وفي حصره نالها ان تسور عليها ليلا ونهارا ان خيط بهضه اي بعض وخامسها ان كان عليه غلق ثم قال عن ابن المباحشون الطنفسة يسطها الرجل في المسجد بالموسه ان جعلها كحصير من حصره فسارقتها كسارق الحصير وان كان يذهب بها ونسبها فيه فلا قطع فيها ولو كان على المسجد غلق لانه ليس حرزها ولم يكملها بها اليه هذا قول الامام مالاث رضي الله تعالى عنه وسمع عيسى ابن القاسم من سرق بساطا من بسط المسجد التي تطرح فيه في رمضان ان كان عنده صاحب بساط يقطع والافلا يقطع ثم قال وسمع أبو زيد لا يقطع من سرق من حلي الكعبة لانهم يؤذون في دخولها ابن رشد كان الحللي متشبها بما هو فيه أو موضوعا بالبيت ومن لم يؤذن له في دخوله يقطع فيما سرق منه ليلا أو نهارا اذا خرج به من البيت الى موضع الطواف الشيخ عن ابن المباحشون من سرق من ذهب باب الكعبة يقطع (تبين ان الاول) شب قوله واخرج قناديله الخ هذه عبارة ابن الحاجب واعترضها ابن عبد السلام والمصنف بان الاخراج لا يشترط بل ازالها عن محلها كافية على المذهب ومحل الخلاف اذا لم تكن القناديل او الحصر او البسط مسورة والافية قطع بازالتها اتفاقا فالمعتمدان القناديل والحصر والبسط حكمها حكم السقف والباب فيقطع بازالتها عن محلها وان لم يخرجها منه سواء كانت مسورة أم لا فالاولى حذف قوله اخرج (الثاني) قوله ان تركت فيه أي ليلا ونهارا حتى صارت كالحصير قيد في البسط فقط وأما الحصر والقناديل فشانهم ما تركها به دائما فلا يحتاجان الى تقييدهما به والله أعلم (أو) سرق من (حسام) بشد

وفتح الفاء بالعكس واحدة الطنافس البسط والنباب والحصير من سعف عرضه ذراع (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله والا

أي وان كانت مسورة (قوله فالاولى) بفتح الهمز

الميم نصابا من آله أنه أو من ثياب الداخلين فيقطع (ان) كان (دخلا) للسرقة لا ليصمم (او نقب)
حائطه ويدخل من النقب وسرق (أو تسور) بفتحات مثقلا أي تحطى سورته وسرق منه سواء كان
للعمام حارس أم لا وسواء خرج بالمسروق أم لا (أو) دخل الحمام من بابه ليصمم وهو (بمحارس)
لثياب الداخلين (لم يأذن) الحارس للسائق (في تقليب) لثياب الداخلين لمعرفة ثيابه فسرق
ثياب غيره فيقطع وأما ان أوهم الحارس ان له ثيابا اشبهت عليه بغيرها فاذن له في التقليب فلبس
ثياب غيره فلا يقطع لأنه خائن لاسارق (و) ان لبس شخص ثياب غيره وادعى الخطأ (صدق)
بضم فكسر مثقلا (مدعى الخطأ) في لبسه ثياب غيره لاشبهها عليه بثيابه ان كانت تشبهها ابن
عرفة وفيها من سرق متاعا من الحمام فان كان معه من حرزها قطع والا فلا يقطع الا ان يسرق
من لم يدخله من مدخل الناس بان تسورا ونقب فيقطع وان لم يكن مع المتاع حارس ونحوه
مع ابن القاسم ابن رشد ان كان مع الثياب من يحرمها فلا يقطع حتى يخرج بها من الحمام على
قياس قوله في السرقة من بيت في الدار المشتركة اذا دخل للصمم لأنه قد اذن له في ذلك بخلاف
من سرق من المسجد يقطع اذا ازال ماسرقة من موضعه وان لم يخرج به منه وأما من دخل
للسرقة فاخذها قبل خروجه فيجوز على الخلاف في الاجنبى السارق من بعض بيوت الدار
المشتركة بين ساكنيها فيؤخذ فيها قبل خروجه (أو حمل) السارق العبد المميز بان قال له اشتركتك مثلا
حرزه فيقطع (او) ميز العبد (خضعه) أي السارق العبد المميز بان قال له اشتركتك مثلا
أو دعائك سيدك حتى اخرج من حرزه فيقطع (أو اخرج) أي السارق النصاب (في) بيت
ذی) أي صاحب (الاذن) في دخوله (العام) لكل من له حاجة كالخليفة والقاضي والمفتي
والطبيب من محل محجور عليه (لحله) أي الاذن العام فيقطع لأنه اخرج جسمه من حرزه الى غيره
ولا يقطع من سرق من محل الاذن العام وهذه إحدى الدورات الستة التي نص ابن رشد على عدم
القطع بالسرقة منها أفاده ثم طاف قوله للحل أي عنه لا تخرب ان اخرج عن محل الاذن العام
كافي عبارة ابن رشد ونصها الرابعة ذات الاذن العام كالعالم والطبيب يأذن للناس في دخولهم
البسة فيقطع من سرق من بيوتهم المحجورة اذا اخرج بالسرقة عن جميع الدار لان بقيتهم من تمام
الحرز اذا لا يدخل الا باذن وفارق الضيف لأنه خص بالاذن فصار له حكم الخائن ولا يقطع من
سرق من قاعته أو مالهم يحجور عليه من بيوتها اتفاقا أو اخرج في ذي الاذن العام عن محله
أي عن محل الاذن هكذا هو في بعض النسخ بعن التي للجواز لا باللام التي لانتهاء الغاية وهو
الصواب في المقدمات اما الدار التي اذن فيها ساكنها أو مالها اذا ناعا للناس كالعلم أو
الطبيب يأذن للناس في دخولهم اليه في داره فهذه يجب القطع على من سرق من بيوتها المحجورة
اذا اخرج بسرقة عن جميع الدار ولا يجب القطع على من سرق من قاعته أو مالهم يحجور من بيوتها
وان خرج منها لا اختلاف في هذا وانما يجب القطع على من سرق من بيتها المحجور حتى يخرج
من جميعها لان بقيتهم من تمام الحرز فقارفت المحجورة في ان لا تدخل الا باباحة صاحبها اه ولم
يزد عليه في التوضيح وبه قطع في ذلك فقلت فقال من سرق منها من بيت مغلق عن الناس شيئا
فاخذ فيها قبل خروجه منها فلا يقطع وان اخذ بعد خروجه منها يقطع وعليه حمل أبو الحسن
قولها قيل فان كانت الدار مأذونا فيها أو فيها تابوت فيه متاع رجل وقد اغلقه فاقرب رجل من

(قوله أو هم) أي السارق
(قوله فاذن) أي الحارس
(قوله) أي السارق (قوله
معه) أي المتاع (قوله والا)
أي وان لم يكن معه ما يحزره
(قوله ونحوه) مفعول سمع
(قوله اذن) بضم فكسر
(قوله في ذلك) أي الدخول
للتصميم (قوله منه) أي
المسجد (قوله فاخذ) بضم
فكسر (قوله بها) أي
السرقة (قوله فيؤخذ)
أي السارق (قوله فيها) أي
الدار المشتركة (قوله من
محل محجور عليه) صلة
اخرج (قوله بأن قال له
اشتركتك الخ) تصوير
لخضعه (قوله وفارق) أي
المأذون له اذا ناعا (قوله
الضيف) أي الذي لا يقطع
ولو اخرج المسروق عن
جميع الدار (قوله لانه)
أي الضيف (قوله) أي
الضيف (قوله قاعته) أي
ساحة الدار ذات الاذن
العام (قوله عليه) أي كلام
ابن رشد (قوله وبه) أي
كلام ابن رشد صلة قطع
(قوله فاخذ) بضم فكسر
(قوله وعليه) أي كلام
ابن رشد صلة حل (قوله
قولها) أي المدونة

(قوله فاخذ) بضم فكسر (قوله يبرح) اي يخرج (قوله قال) اي ابن القاسم (قوله فاخذ) بضم فكسر (قوله وعليه) اي كلام ابن يونس صلة اقصر (قوله من البيت) اي المحجور (قوله الى وسط الدار) اي ٥٢٥ المأذون في دخوله اذا ناما (قوله

يخرج به) اي عن جميع الدار (قوله عول) بفتح عول (قوله عليه) اي قول ابن عبد السلام القياس ان يعتبر الخ (قوله فقال) اي المصنف (قوله ابعده) اي المصنف (قوله واخذ) بضم فكسر (قوله ومرسل) بفتح السين (قوله ان اخذ) بضم فكسر (قوله منها) اي الدار تنازع فيه خروج ومرسل (قوله خلاف) الغالب لمن اشارته ولولا الخلاف المذهبي وبوان للخلاف الخارج عن المذهب (قوله وتناول) اي عبد الحق (قوله ونسبه) اي عبد الحق (قوله انه) اي الصبي (قوله ونحوه الخ) بيان ما (قوله وتام كلامه) اي ابن رشد (قوله في مواهب القدير) وقد تقدم كلامه بتمامه في هذه الحاشية (قوله ولا ان نقله) انظر مع ما تقدم من ان نقل ما في المسجد من محله ونقل ما في ساحة الخان نقلا ينافع ما يوجب القطع وانه أعلم (قوله عليه) اي الصبي (قوله فان كان) اي الصبي (قوله وليس) اي الصبي (قوله فلا يقطع) اي

أذن لفكسره أو فتحه فأخرج المتاع فأخذ بخصره ما أخرجه من التابوت قبل أن يبرح به قال لا يقطع هذا وان كان من لم يؤذن له فلا يقطع ايضا لانه لم يبرح بالمتاع ولم يخرج منه من حوزة وذهب ابن يونس الى غير هذا فقال اما الدار غير المشتركة المأذون فيها فنسرق منها من بيت حجر عليه فأخذ فيها أو بعد خروجه منها فلا يقطع وقبل يقطع اذا أخرجه من البيت اه وعليه اقصر ابن عرفة وقال ابن عبد السلام القياس ان يعتبر خروجه بالمسروق من البيت الى وسط الدار الا انهم اعتبروا ان يخرج به وهو القول الثاني عند ابن يونس فان كان المصنف عول عليه فقال لمحله باللام على ما في أكثر النسخ فقد ابعده غاية والله أعلم بالبناء يمكن حل كلام المصنف على الدار المشتركة المباحة لجميع الناس وقد قال ابن رشد من سرق من بيتها وأخذ بقاعها يقطع اتفاقا ونصه الخامسة الدار المشتركة بين ساكنيها المباحة لعموم الناس كالفساد يقطع اتفاقا كالخبرة فنسرق من بيتها من الساكنين أو غيرهم وأخذ في قاعها يقطع اتفاقا اه وعليه تبقى اللام في قوله لمحله على ظاهرهما من انتهاء الغاية والله أعلم (لا يقطع من سرق من دار ذي أذن خاص كصيف) ومعزوم نحو رواية ومرسل لاخذ حاجة منها فسرق (ما) اي بيت (حجر عليه) في دخوله وأولى من محل الأذن فلا يقطع ان اخذ في الدار قبل خروجه بالمسروق منها بل (وان خرج) به (من جميعه) أي البيت لانه خائن لاسارق هذا مذهب المدونة وأشار بالمبالغة على خلاف الغالب له لما حكاه عبد الحق وتأول المدونة عليه ونسبه للامام مالك رضي الله تعالى عنه من انه يقطع ان يخرج من جميعها ابن عرفة وفيها من أذنت له في دخول بيتك أو دعوه الى طعام فسرقت فلا يقطع وهذه خيانة اللخمى فيها للامام مالك رضي الله تعالى عنه من أضاف رجلا وأدخله داره وبينه فسرق فلا يقطع وقال يهتدون يقطع اذا أخرجه الى قاعة الدار لان الدار عنده مشتركة وفي المقدمات الدورية ثم قال الثانية التي اذن ساكنها في دخولها لخاص كصيف أو مبعوث لا تسان بشئ من بعض بيوتها فسرق أو المبعوث من بيت مغلق حجر عليه دخوله في المدونة والموازية لا يقطع وان خرج بمسرقه من جميع الدار لانه خائن وليس بسارق وقال يهتدون يقطع اذا أخرجه الى الموضع المأذون فيه كالشرين في الساحة اه وتام كلامه في مواهب القدير (ولا يقطع) ان نقله أي المكاف النصاب من موضع لاخر في حوزة ولم يخرج منه منته وهذا مفهوم قوله سابقا يخرج من حوزة ابن الحاجب لو نقله ولم يخرج منه فلا يقطع (ولا يقطع) أي حلي ونحوه (على صبي) غير مميز (أو) أخذ ما (معه) أي الصبي غير المميز (ونحوه) أي الصبي في عدم التمييز كيجنون ابن الحاجب اذا لم يكن مع الصبي حافظ وان كان معه حافظ فهو حوزة واسم عليه ومعه زاد في توضيحه وان لا يضبط مامعه وان لا يكون في بيت أبيه الذي لم يؤذن للسارق في دخوله ابن عرفة الشيخ عن الموازية من سرق قرطصا أو شيئا مما عليه فان كان صغيرا يعقل ولا حافظ له وليس في حوزة فلا يقطع والافيق قطع وان كان ممن يعقل فيقطع سارق ذلك منه مطلقا اه أصبح عن القاسم روى ابن وهب في سارق ما على الصبي ان كان في دار أهله يقطع ابن الجلاب من سرق خلتا لا

السارق من الصبي (قوله والا) أي وان عقل الصبي أو كان معه حافظ أو كان في حوزة (قوله وان كان) أي الصبي (قوله مطلقا) اي عن تقييده بكونه مع حافظ او في حوزة (قوله انه) اي الشأن الخ مفعول اتفقوا بتقدير على (قوله وهو) أي صاحبه

(قوله فأخذ) بضم فكسر ٥٣٦ (قوله وأق بشاهدين ليهما) أي فوجداه خرج بالنصاب قيل اتيانهما (قوله شعوره)

من رجل صبي أو قرطه أو شيئا من حليبه ففهماروا بيان احدهما قطعها ان كان في دار أهل
أومعه حافظ والاخرى عديم قطعها (ولا) قطع (على) شخص مكلف (داخل) حرز غيره لسرقه
ما فيه (تناول) النصاب (منه) أي الداخل الشخص المكلف السارق (الخارج) من الحرز
بداخل يده وأخذه من الحرز ويقطع الخارج قاله ابن القاسم وان أخرجه الداخل قطع وحده
ابن عرفة وفيه ان دخل الحرز وأخذ متاعا وناول رجلا خارجا من الحرز قطع الداخل وحده
أخذ في الحرز وبعد خروجه منه ابن حارث اتفقوا في السارقين يكون أحدهما من داخل الحرز
والاخر من خارجه فيخرج الداخل يده الى خارج الحرز بالمتاع فيتناول به الخارج انه لا قطع على
الخارج فلو ادخل الخارج يده الى داخل الحرز فاعطاه الداخل المال فقال ابن القاسم يقطع
الخارج وقال أشهب يقطعان معا (ولا) يقطع (ان اختلاس) أي أخذ النصاب في غفلة
صاحبه وفتر به وهو يراه ابن مزيق الاختلاس ان يتغفل صاحب النصاب فيخطئه بهذا فسر
الفتهاء الشاذلي هو أخذ المال والهرب به بلام غالبة عياض أخذ المال على غفلة وفتر
أخذه بسرية ابن عرفة المذهب لا قطع في اختلاس وتقدم فرع العتبية فيمن اتررب ثوب
فأخذ في الحرز فقربه ونص سماع عيسى ابن القاسم ان دخل سارق بيت رجل فأترب بازا فأخذ
في البيت ففقر منهم والازار عليه وقد علم به اهل البيت او لم يعلم فلا يقطع ابن رشد لانه لم يخرج
به الاختلاس (او) ان (كار) السارق رب النصاب وادعى انه ملكه وأخذه منه فلا يقطع لانه
ليس بسارق ولا محارب ولا غاصب (أو) وجده صاحب الحرز فبسه فتركه وذهب (لباقى بن
يشهد عليه) فانخرج السارق النصاب من الحرز وذهب به فلا يقطع عند ابن القاسم الشيخ
في الموازية من ترك السارق يسرق متاعه وأق بشاهدين ليهما وناول اذ ان يمنعه منه فلا
يقطع وقاله الامام مالك رضي الله تعالى عنه وقال أصبغ يقطع ابن شاس وثالثا التفارقة لبعض
المتأخرين بين شعوره برؤيته لم فيه فرق فلا يقطع لانه مختلس وعدم شعوره بها يقطع لانه سارق
وعزاء ابن هرون للامام رضي الله تعالى عنه ولا أعرفه والاول لمحتم فقط (أو أخذ دابة)
أو قطعها صاحبها (بياب مسجد) فلا يقطع أي أو خان أو حمام أو بيت لانه ليس حرزا لها اذ لم
يكن معها حافظ والا فية قطع فيها والدابة بياب المسجد أو السوق ان كان معها من يسكنها
يقطع والا فلا (أو) أوقفها في (سوق) لغير بيعها بقريضة ما تقدم وليس معها حافظ فلا يقطع
سارقها ذلك (أو) أخذ (توبا) منشورا على حائط دار بعضه داخلها (بعضه بالطريق) فلا
يقطع ان جسد به من بعضه الذي بالطريق تغليب البعض الذي بالطريق لدرء الجلباب الشبهة فان
جذب به من بعضه الذي بداخل الدار فية قطع لا تنفاه الشبهة حينئذ ابن عرفة فيها من جذب توبا
منشورا على حائط بعضه في الدار وبعضه خارج عنها الى الطريق أو سرق متاعا من الضيعة فلا
يقطع (أو) أخذ (ثمرا) بفتح المثلثة والميم (معلقا) على شجرة خلقة فلا يقطع في كل حال (الا
يغلق) عليه لمقطه بان كان في حائط له باب (في) قطعه كما الزمه اللخمي لقول ابن المواز لو دخل
سارق دارا فسرق من ثمرها المعلق على رأس الفل الذي بها أو كان مجسدا فاقطع يده
اللخمي يلزم على هذا انه اذا كان النخل أو الكرم أو غيره من الثمار عليه غلق احتيط به من
السارق أو كان لا غلق عليه وعليه حارس ان يقطع وعدم قطعه وهو لابن الماجشون وابن

أي السارق (قوله وعزاه)
أي الثالث (قوله لانه) أي
باب المسجد (قوله والا)
أي وان كان معها حافظ
(قوله فيها) أي المدونة
(قوله والا) أي وان لم يكن
معها من يسكنها (قوله
بقريضة) غلة تقدير لغير
بيعها واضافته للبيان (قوله
لذلك) أي كونها ليس لها
حافظ (قوله الضيعة) بكسر
الضاد المبهمة جمع ضيعة
بفتحها أي أرض الزراعة
التي ليس حولها حائط ولا
عليها غلق (قوله لمقطه)
غلة غلق (قوله بان كان في
حائط له باب) تصوير للغلق
عليه (قوله في قطعه) أي
أخذ الثمر المعلق باصم له
المعلق عليه (قوله كما
الزمه) أي القطع فيه
أي جعله لازما (قوله
لو دخل سارق الى لقطعت
يده) منقول قول المضاف
لنفاعله (قوله اللخمي) أي
قال (قوله هذا) أي قطع
سارق الثمر المعلق باصم له أو
المجذوذ دار (قوله انه) أي
الشان (قوله من الثمار)
بيان غيره (قوله احتيط
به) أي الغلق نعمة (قوله
أو كان) أي النخل (قوله ان
يقطع) بضم الياء أي سارق
ثمره المعلق عليه (قوله
وعدم قطعه) أي أخذ الثمر المعلق على شجرة بغيره بغيره

المواز

وعدم قطعه (قوله وهو) أي عدم قطعه

(قوله مخرج) بضم ففتحين مثقلا (قوله ان لا يساويه) أى القطع (قوله فان لم يكس) منه موهوم ان كس (قوله والا) أى وان كان بغلق أو حارس (قوله معنى) أى علة (قوله الحرز) أى عدمه خبر معنى (قوله قطع) أى لوجود الحرز (قوله فعلية) أى قطع من سرق ثم رماه لمقابله في دار (قوله من الثمار) أى ذى الثمار بيان غير (قوله عليه غلق) خبر كان (قوله وعلم) بضم العين (قوله انه) أى الغلق (قوله من السارق) أى للحفظ منه (قوله يقطع سارقه) ٥٣٧ جواب ان (قوله قال) أى اللغوى

(قوله فائما) أى بارضه قبل حصده (قوله فيه) أى الزرع (قوله وان كان) أى الزرع (قوله فيه) أى المفتوت بارضه (قوله ولم يخرج) أى الناقب (قوله منه) أى الحرز (قوله هتكمه) أى الحرز (قوله عليه) أى الناقب (قوله غيره) أى الناقب فاعل اخرج (قوله فان كان) أى الناقب والمخرج (قوله قطعها) بضم فكسر أى الناقب والمخرج (قوله والا) أى وان لم يتقفا (قوله قلت) أى قال ابن عرفة (قوله اصلهم) أى قاعدة الشافعية (قوله ان النقب الخ) بيان اصلهم بتقدير من (قوله يطل) بضم فكسر (قوله) ومساائل المدونة الخ حال (قوله حقيقة) أى الحرز (قوله انه) أى الشأن (قوله لقولها) أى المدونة (قوله لو قرىبه) أى المسروق (قوله عليه) أى ابن شاس (قوله في زعمه) أى ابن شاس (قوله وفي قوله قطعها) عطف على في زعمه (قوله لهما)

المواز (قوله ان) البناني فالقطع ليس بمقصود وانما هو مخرج الزمعة اللغوى لابن المواز فكان من حق المصنف ان لا يساويه بمقابله (والا) ان يسرق الزرع (بعد حصده) والثمر بعد بذه (ف) فيه ثلاثة أقوال الاول فيه القطع والثاني لا قطع فيه (ثالثها) أى الاقوال فيه القطع (ان كس) بضم فكسر مثقلا أى ضم بعضه له بعض لشبهه ما فى الحرز فان لم يكس وبقيت كل ثمرة تحت شجرتها وكل قنة بموضع حصدها فلا قطع فيه لشبهه المعلق عليه او محل الخلاف اذ لم يكن بغلق أو حارس والافقية القطع اتفاقا ابن عرفة محمد بن عيسى قوله صلى الله عليه وسلم لا قطع في غر ولا كثر الحرز لا غير من سرق من غر داره معلق في رؤس النخل قطع اللغوى فعلية ان كان النخل أو غيره من الثمار عليه غلق وعلم انه من السارق أو لا غلق عليه وعليه حارس يقطع سارقه قال ولا قطع في الزرع ان كان قائما على قول عبدة المالك لا قطع فيه وان كان في جرين أو غلاق محمد بن زرع حصده ويطبقا وترك في الحائط ليرفع الى الجرين قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه من فيه يقطع سارقه وان لم يكن عليه حارس وقال أيضا في زرع مصر يقطع ويوضع بموضعه أيا ما لم يمس لاقطع فيه محمد بن زرع وسرق في الطريق قبل بلوغه الجرين قطع سارقه ولا يقطع السارق (ان نقب) الحرز (فقط) أى ولم يخرج منه شيئا لان غايته انه هتكمه وعرض ما فيه للضياع وعليه ضمان ما يخرج من النقب حيث لم يخرج بمحضه قرىبه ابن عرفة ابن الحاجب نابع لابن شاس لو تقبته وأخرج النصاب غيره فان كانا متفقين قطعها والا فلا قطع على واحد منهما قلت لم أعرف هذا الفرع لاحد من أهل المذهب وانما ذكره الفزالي في وجيزه على أصلهم ان النقب يطل حقيقة الحرز ومساائل المدونة وغيره اتدل على ان النقب لا يطل حقيقة وقوله ان تعانوا قطعها مقتضى المدونة انه لا يقطع الا مخرجه لقولها لو قرىبه أحد هما لباب الحرز والنقب فتناولها الاخر قطع الخارج وحده اذ هو أخرجه ولا يقطع الداخل وهذه المسئلة رد عليه في زعمه ان النقب يطل حقيقة الحرز لقولها لباب الحرز والنقب وفي قوله قطعها وقد تقدم لهم ان هذه مسائل هذا النوع وهي اضافت ما الى المذهب مسائل الفزالي مع مخالفتها أصول المذهب ولذا كان كثير من محققى شيوخنا لا ينظر كتاب ابن الحاجب ويرى قراءة الجلاب دونها وما ذكر اللغوى قولها في الذى قرىبه لباب الحرز والنقب قال وقال أشهب في الموازية يقطعان ثم قال في الفصل بعينه وقال الامام مالك رضى الله تعالى عنه في المختصر اذا قرب الداخل المتاع وادخل الخارج بيده فأخرج منه فلا يقطع الخارج ورأى انه لا يقطع حتى يجمع الدخول واخراج المتاع كما اذرى المتاع وأخذ قبل خروجه قلت فيحصل فيها ثلاثة أقوال (وان التقيا) أى السارقان الداخل فى الحرز والخارج عنه المتاع وانان على السرقة بمناولة الداخل الخارج بيده ما فى المناولة (وسط النقب) قطعها ابن

منح ٦٨ أى ابن شاس وابن الحاجب (قوله ولذا) أى اضافت مسائل الفزالي مخالفة أصول المذهب له علة كان (قوله من محققى) بكسر القافين جمع محقق بلا نون لاضافته (قوله دونه) أى كتاب ابن الحاجب (قوله قال) أى اللغوى (قوله ثم قال) أى اللغوى (قوله وأخذ) بضم فكسر أى السارق (قوله قلت) أى قال ابن عرفة (قوله فيها) أى المسئلة

معرفة فيها ان التفت أيديهم ما في المناولة في وسط النقب قطعاً لها اللخمي هذا راجع لقول اشتهب
 فيمن قرب المتساع الى النقب وأخرجه الخارج بقطعاً وكان الاصل على قول ابن القاسم ان
 لا يقطع الداخل لان معوته في الخرز والنقب منه الآن تماماً معوته مع الخارج حتى
 أخرجه من الخرز ونحوه للتونسي (او ربطه) أي الداخل انصاب بحبل أو غيره (بجذبه الخارج)
 وأخرجه من الخرز (قطعاً) بضم فكسر أي الداخل والخارج عند ابن القاسم لا شترأ كهما
 في أخرجه ابن عرفة فيم الوربطه الداخل بحبل ويجز الخراج قطعاً اللخمي اختلف قول الامام
 مالك رضي الله تعالى عنه اذ ان ربطه الداخل وجزه الخارج الى الطريق (وشروطه) أي قطع
 السارق المفهوم من قوله تقطع أي أرحد السارق المعلوم من السياق (التكليف) أي بلوغه
 وعقله وطوعه ذكراً كان أو أنثى حراً كان أو رقاً مسلماً كان أو كافراً ذمياً أو معاهداً فلا يقطع
 صبي ولوراهق ولا يخنقون مطبق أو يقيق وسرق حال جنونه فان سرق حال افاقتة ثم جن فاذا
 أفاق فيقطع ولا يقطع مكروه بقتل أو ضرب أو حبس لانه شبهة تدرأ الحد البنائي قوله وشروطه
 التكليف يخرج به المكروه وتقييد ز بالقتل فيه نظير بل القطع بسقط بالا كراهه مطبقاً ولو كان
 بضرب أو سجن لانه شبهة تدرأ الحد أو اما الاقدام على السرقة والغصب فلا يبيحه الا كراهه ولو
 يخوف القتل سرح به ابن رشد وحكي عليه الاجماع وصرح به في المعين ونقله الخط في الطلاق
 والله أعلم شب الا كراهه هنا بالوعيد بالسجن والضرب والقيود والقتل كما في المدونة ابن عرفة
 نصوص المذهب واضحة بان شرط قطع السارق تكليفه حين سرقته وفيها ان دخل الحربى
 بامان فسرق قطع اللخمي وقال اشتهب لا يقطع ان سرق ولا من سرق منه وان لا يقطع أبين الا
 ان يبين لحين تأمينه والقطع ان سرق منه أحسن وفيها لا يقطع الصبي ان سرق ولا الجنون
 المطبق والذي يبين ويقيق ان سرق حال افاقتة قطع وان أخذ حال جنونه استولى به حتى يقيق
 ثم يقطع وان سرق حال جنونه فلا يقطع (فيقطع) بضم التحتية (الحر والعبد) والمسلم والذي
 (و) الحربى (المعاهد) بضم الميم وفتح الهاء أي دخل ببلدنا بامان وسرق والذكر واللاتى
 سواء ان سرق الرقيق من حر والذي من مسلم والمعاهد من مسلم أو ذمى بل (وان) سرق انصاباً
 (مثلهم) في الرقية أو الذمية أو المعاهدة أو سرق العبد من ذمى أو معاهداً وبالعكس أو الذي
 من معاهد أو بالعكس لان السرقة من الفساد في الارض فلا يقر عليها أحد والحد حق لله تعالى
 لا للمسروق منه (الا الرقيق) السارق نصاباً (لسيده) فلا يقطع لغيره بعتدكم سرق متاعكم
 ولتلا يجمع على السبيد عقوبتان ذهاب ماله وقطع عين عبده ابن الحاجب فيقطع الحر والعبد
 والذي والمعاهد وان كان المسروق منه مثلهما وان لم يترافعا قلت لان حد القطع حق لله
 تعالى فقط لاحق فيه للمسروق منه (وتثبت) السرقة على السارق (بالاقرار) منه على نفسه
 بها (ان طاع) باقراره ولم يكمر عليه (والا) أي وان لم يقر بها طاعاً بان كره عليه بضرب أو
 حبس أو قيد (فلا) تثبت عليه به ان لم يخرج المسروق بل (ولو أخرج) المكروه (السرقة)
 أي الشيء المسروق الذي اتهم به هو بسرقة (أو عين) بفتحان مثقالاً القتل الذي اتهم به هو
 بقتله لا احتمال ان السارق أو القاتل غيره وانه أقرب كاذباً لخلص من الم الضرب والسجن
 ونحوهما ابن عرفة وتثبت السرقة بالبيينة كالاقرار بها طوعاً وفيها يفتى الامام اذا شهد

(قوله بقطعاً) مقبول
 قول (قوله منه) أي الخرز
 (قوله واحد السارق)
 عطف على قطع اشارة الى
 احق ابن في مرجع الضمير
 (قوله المعلوم) نعت حد
 (قوله مكروه) بفتح الراء (قوله
 لانه) أي اكرامه (قوله
 لا يقطع) أي الحربى المؤمن
 (قوله منه) أي الحربى
 المؤمن (قوله يبين) بضم
 ففتحين مثقالاً أي القطع
 (قوله) أي الحربى (قوله
 سرق) بضم فكسر (قوله
 منه) أي الحربى المؤمن
 (قوله أحسن) خبر القطع
 (قوله يبين) بضم فكسر
 (قوله يقيق) بضم فكسر
 (قوله لغير) اضافته للبيان
 (قوله قلت) أي قال ابن
 عرفة (قوله منه) أي
 السارق (قوله بها) أي
 السرقة (قوله عليه) أي
 الاقرار (قوله غيره) أي
 المقر خبران (قوله وانه)
 أي المقر

(قوله أبا) مقول اتباع
 لمضاف لقاعله (قوله في
 اشتراط) صلة اتباع (قوله
 للشهادة) صلة اتیان (قوله
 بها) أى السرقة (قوله
 وهم) بفتح الهاء أى غلط
 خبر اتباع (قوله اللغمي)
 أى قال (قوله فحين) خبر
 حجة (قوله به) أى اقراره
 (قوله يقال) أى يخفى عليه
 فلا يجد ولا يقتص منه
 (قوله بعدا) بضم الباء
 (قوله يعرف) بضم فسكون
 ففتح (قوله الى) بثاء الباء
 (قوله ولو ثبت) أى دام
 (قوله قال) أى معنون
 (قوله طائعا) حال من فاعل
 أقر (قوله عن اقراره) صلة
 رجوع (قوله وهو) أى
 قبول رجوعه عن اقراره
 بها (قوله وعينها) بفتح
 مثقلا (قوله الغرم) بضم
 الغين المجهة (قوله يقان)
 أى يسامح (قوله عين)
 بفتح مثقلا أى ما أقربه
 (قوله قبل) بضم فكسر
 (قوله وعلى عدمه) أى
 القطع (قوله وهو) أى
 المدعى عليه (قوله نطلب)
 أى المدعى (قوله بالسرقة)
 تنازع فيه شهد والمدعى

عنده بينة على سارق ان يسألهم عن السرقة ما هي وكيف هي ومن أين أخذها الى ابن أخرجهما
 كما يسألهم في الزنا قلت واتباع القرائي أنا عر ان في اشتراط معية ايتان بينة السرقة للشهادة
 بهما وهم اللغمي فحين أقر بعد التهديد خمسة أقوال الامام مالك رضي الله تعالى عنه لا يؤخذ به
 ابن القاسم ان أخرج المتاع أو القليل فأرى ان يقال الا ان يقرب بعدا من عقوبة أو يخبر بأمر
 يعرف به وجهه ما أقربه كأنه يريد ان أخرج القليل أو المتاع بأقراره لا يؤخذ به الا ان يضاف
 الى ذلك ما يدل على صحته كقوله اجترأت أو فعلت فيذكر ما يدل على صدق اقراره وقال مالك
 رضي الله تعالى عنه في الموازنة ان عين السرقة يقطع الا ان يقول دفعها الى فلان وانما أقررت
 لما أصابني ولو أخرج دنانير فلا يقطع لانها لا تعرف أشبه لا يقطع ولو ثبت على اقراره الا ان
 يعين السرقة ويعرف انهم المسروق منه وقال معنون ان اقر في جنس سلطان يعدل لزمه
 اقراره وكيف ينبغي اذا حبس أهل الظنة ومن يستوجب الحبس واقر في جنسه ان لا يلزمه
 قال وانما يعرف هذا من ابتلى بالقضاء واعادة ابن عاصم قول معنون فقال في تحفته

وان يكن مطالب من يتهم * فمالك بالضرب والسجين حكم

وحكموا بصحة الاقرار * من ذاعر يحبس لا اختبار

وذاعر باجماع الذال أى خائف وباهمالها أى مفسد وبالزاي أى شرس الاخلاق وحمل ما في
 المدونة على غير المتهم والله أعلم (وقبل) بضم فكسر (رجوعه) أى من أقر بالسرقة طائعا عن
 اقراره ان كان رجوعه لشبهة كاخذت مالى المودع أو المرهون أو من غاصبه خفية وظننت
 ذلك سرقة بل (ولو) رجوع (بالشبهة) مقتضية لرجوعه عن اقراره بان قال انه كذب في اقراره
 وهو مقيد بما اذا لم يكن المقر بما عدا او عينها فيقطع ولو رجوع عن اقراره وقبول رجوعه انما هو
 بالنسبة الى القطع واما الغرم فلا بد منه افاده شب ابو عمر اتفق الاثمة الثلاثة مالك وابو حنيفة
 والشافعي رضي الله تعالى عنهم على قبول رجوع المقر بالزنا والسرقة وشرب الخمر اذا لم يدع
 المسروق منه ما أقربه السارق الباجي ان رجوعه بشبهة فروي ابن وهب ومطرف انه يقال
 وقال ابن القاسم وابن عبد الملك عن مالك رضي الله تعالى عنهم انه لا يقال في المقدمات ان كان
 اقراره بعد ضرب وتهديد فلا يقطع بمجرد اختلاف اذعين على قولين قائمين من المدونة فعلى
 القطع ان رجوع عن اقراره قبل قول واحد او على عدمه ان تمادى على اقراره بعد ان امن في
 المدونة يقطع وقال ابن الماجشون لا يقطع وان كان اقراره بعد الاخذ بالضرب ولا تهديد
 فقبل يقطع بمجرد اقراره وان لم يعين السرقة وهو ظاهر ما في السرقة من المدونة وقبل لا يقطع
 حتى يعينها وهو قول ابن القاسم في سماع عيسى وقول مالك في سماع اشهب فعلى ما فهمنا ان
 يرجع عن اقراره وان لم يأت بوجه وهو ظاهر ما فيها ولا خلاف عندى في هذا الوجه وعلى القول
 الثاني اختلف هل له ان يرجع عن اقراره بعد التعمين أم لا على قولين عن مالك رضي الله تعالى
 عنه والقولان انما هما اذا قال اقررت لوجه كذا وأما ان يجد اقراره بعد التعمين فلا يقبل
 قول واحد افاده البناني (وان) ادعى شخص على آخر بالسرقة فانكرها وهو منهم ولا بينة
 للمدعى فطلب من المدعى عليه اليمين (رد) المدعى عليه (اليمين) على المدعى (خلف الطالب)
 اليمين فالغرم بلا قطع (أو شهد) على المدعى عليه المنكر بالسرقة (رجل وامرأتان) فالغرم بلا

(قوله وفيها) أى المدونة (قوله ويضمن) أى المشهود عليه (قوله ذلك) أى المشهود به (قوله عبد) أى قن (قوله انه) أى المسروق (قوله صدق) بضم فسكون مثله أى السيد (قوله قوله) أى السيد (قوله وكأنه) بفتح الهاء وشدة النون أى ابن عرفة (قوله له) أى قبول قول السيد ٥٤٠ (قوله لقائه) أى المسروق (قوله اوله) أى السارق (قوله له) أى قبول قول السيد

(قوله فان اعسر فيما بينهما) أى الاخذ والقطع مفهوم ان اعسر اليه من الاخذ (قوله عنه) أى السارق (قوله عليه) أى السارق (قوله فانه) أى السارق (قوله يتبع) بضم ففتحين مثله (قوله يذلت) أى المسروق (قوله عدمه) بضم فسكون أى فقره (قوله به) أى المسروق (قوله غرماءه) أى السارق (قوله والالا) أى وان لم يتصل بساره (قوله عدم) بضم فسكون (قوله مقدم) بضم ففتحين مثله (قوله بالجمع) بفتح الميم الثانية (قوله وجوب) بفتح الميم (قوله فان قطع) بضم فسكون (قوله وهى) أى السرقة (قوله ضمانه) أى السارق (قوله اياها) أى السرقة (قوله مطلقا) أى عن التقييد باستقرار يساره (قوله ونفيه) أى ضمانه اياها مطلقا (قوله ثم قال) أى ابن عرفة (قوله منه) أى السارق (قوله فيها) أى اليمنى (قوله قوله) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله ان الشمال) بفتح الشين (قوله ان تقطع شماله) خبر والعادلة

تجزئته) أى ان قطعت أو لامع سلامة اليمنى مقبول قول المضاف لقاعله (قوله ان تقطع شماله) خبر والعادلة (قوله قلت) أى قال ابن عرفة (قوله من كونها) أى الشمال (قوله أولا) بشدة الواو (قوله بعد وقوعه) أى القطع (قوله كونها) أى الشمال (قوله كذلك) أى محلا للقطع (قوله قبله) أى القطع (قوله عن سرقة) صلة توبة

(قوله لانه) أى القاطع (قوله سرقتها) أى المدونة (قوله يقيم) بضم ففتح (قوله ثم اعترف) أى السارق (قوله عليه) أى السارق (قوله لها) أى السرقة تنازع فيه اعترف وقام (قوله فانه) أى السارق (قوله ونقضه) أى قول ابن الحاجب لا تسقط الحدود بالتوبة (قوله فانه) أى حد الحاربة (قوله وهى) أى توبته (قوله بعده) أى أخذه ٥٤١ (قوله لحصول أسبابها) أى الحدود

عنه ترتبت (قوله منه) أى المكلف (قوله أى قام

بعض الخ) تفسيره تدخلت (قوله الشرط) أى ان اتحد

الموجب (قوله أو قدرا) عطف على جنسا (قوله كاحدهما) أى القذف

والشرب (قوله ذلك) أى قطع يده (قوله ضرب) بضم

فكسر (قوله في جهما) أى المدونة (قوله جلد)

بضم فكسر (قوله أقيما) أى حد الزنا وحد القذف

أو الشرب (قوله ذلك) أى المذكور وهو الحدان

(قوله هذا) أى تفريق الحدين (قوله وعلى أنه)

أى حد القذف (قوله لأن ذلك) أى تفريقه (قوله وفى قذفها) أى المدونة

(قوله كذلك) أى مرارا قبل الحد (قوله أنه) أى

أو تكررت (قوله على هذا) أى تفسيره فاعله

بالموجبات بالكسر (قوله فيما قبله) أى تدخلت ان

اتحد الموجب (قوله وقرره) أى أو تكررت (قوله

الموازى) أى المقابل (قوله نسخته) أى الشارح (قوله لم)

بكسر ففتح (قوله برد) بفتح فكسر (قوله انها) أى الحدود (قوله نصها) أى المدونة (قوله بهذا) أى اجزاء القتل عن الجميع الاحد القريبه (قوله ثم

قال) أى طنى (باب المحارب)

والحد لانه حق لله تعالى ابن عرفة وفى سرقتها واذا لم يقيم بالسرقة حتى طال الزمان وحسنت حل السارق ثم اعترف أو قامت عليه بها بينة فانه يقطع وكذلك الخ والزنا ابن الحاجب ولا تسقط الحدود بالتوبة ونقضه ابن عبيد السلام بحد الحاربة فانه يستقط بالتوبة ويجيب بغيره تقرر حده قبل أخذه واعتبار توبته انما هو قبل أخذه وهى بعده اغو (وتدخلت) حدود ترتبت على مكلف لحصول أسبابها منه أى قام بعضها مقام بعض وكفى عنه (ان اتحد) بفتحات مثقلا الاول أى استوى (الموجب) بضم الميم وفتح الجيم جنسا وقدرا (ك) حد (قذف و) حد (شرب) لمسكر اذ كل منهما ثمانون جلدة فان شرب وقذف وجلد ثمانين لاحدهما كفى للآخر وكسرة نصاب وقطع بين شخص عمدا ثم قطعت يمينه لاحدهما ما فكفى عن الآخر ومفهوم الشرط عدم التداخل ان اختلفت جنسا كقذف أو شرب مع سرقة أو قدرا كأحدهما مع زنا بكر (أو تكررت) الموجبات بكسر الجيم من نوع واحد كسكر الزنا أو الشرب أو القذف أو السرقة فيكفى حد واحد ابن عرفة ونها ان قطعت يد السارق كان ذلك لكل سرقة تقدمت وقصاص وجب في تلك اليد وان ضرب في شرب الخمر أو جلد في الزنا أجزأ لهذا ولكل ما قبله قبل ذلك وفي ربهما من قذف وشرب خمر اجلد حد واحد واذا اجتمع على الرجل مع حد الزنا حد قذف أو شرب خمر أقيما عليه ويجمع مع الاجام ذلك عليه الا أن يخاف موته فيعزى الحدين للغمى هذا على ان حد القذف حق لله تعالى وعلى انه حق للآدمي فلا لأن ذلك لا يرفع معرة القذف وفى قذفها وكل حد وقصاص اجتمع مع القتل فالقتل باق على ذلك كله الاحد القذف فيقام عليه قبل قتله لجهة المقذوف من العار * (تنبيهان الاول) * طنى قوله أو تكررت تن موجباتها كسر سرقة من ارا قبل الحد أو شربه كذلك ولا شك انه على هذا داخل فيما قبله الا أن يقال ذكره للتنصيص على أعيان المسائل وقرره الشارح في كسبه بقوله أى أو لم يتحد الموجب كحد الشرب والزنا أو القذف والزنا فجعل الضمير في تكررت للحد وكانه قال تدخلت في موضع وتكررت في آخر ولا شك على هذا أن الموازى ذكر أداة الاتقاء بان يقال والا تكررت كما في نسخته فى الاوسط والصغير وعليه اشرح ج لكن يقال على هذا لم صرح بمفهوم الشرط * الثاني طنى برده على المصنف انها قد تدخل مع اختلاف الموجب كما اذا الزمه قتل وحدود فان اقتل بجزئى عن ذلك كله الاحد القذف وتقدم نصها بما ذكرنا من الخصاص من ذلك ان يقال كلامه فى الحدود غير المجتمعة مع القتل ويبقى عليه اجتماعها مع القتل الا ما يؤخذ من قوله فى القصاص واندرج طرف الخ وقوله فى الردة لاجرم مسلم الاحد القريبه والله أعلم

(باب فى بيان حقيقة المحارب وأحكامه)

(المحارب) بضم الميم وكسر الراء أى حقيقة شرعا (قاطع) جنس وضافته الى (الطريق) فصل مخرج قاطع غيره أى مخوف المارين بها (لمنع سلوكه) بضم السين أى مروره بها (فصل

بفتح فكسر (قوله انها) أى الحدود (قوله نصها) أى المدونة (قوله بهذا) أى اجزاء القتل عن الجميع الاحد القريبه (قوله ثم قال) أى طنى (باب المحارب)*

(قوله والبضع) بضم الموحدة أى القروح (قوله عليها) أى القروح (قوله رفع) بضم فكسر (قوله الى) بشد الياء (قوله القضاء) مقعول ولاية المضاف لقاعله (قوله قوم) نائب فاعل رفع (قوله فاخذوا) أى المحاربون (قوله منها) أى الرفقة (قوله فاخذوا) بضم فكسر أى المحاربون (قوله من المقتين) بيان من (قوله فقالوا) أى المقتون (قوله ليسوا) أى الخارجون الاخذون المرأة (قوله انها) أى الحاربة ٥٤٢ (قوله وان الحر) بضم الحاء (قوله يشكرون) بضم فسكون فكسر (قوله يغيبون)

بضم الياء (قوله هذا) أى انكار العلماء وانما نسم (قوله وهو) أى المغيب (قوله بينهما) أى المحارب والغاصب (قوله انه) أى الشان (قوله أخذ) بضم فكسر (قوله هذا) أى كلام اللغوى (قوله فيها) أى الملهنة (قوله يخفى) بضم فكسر (قوله وأخذ) بضم فكسر (قوله قبل ان يتفاسم) أى يشهد ويتفاسم حش نفسه لاخذ مكانه (قوله فهو) أى الامام (قوله فيه) أى الخارج لقطع الطريق بين نفسه وقطعه من خلاف وصلبه وقفيه (قوله له) أى الامام (قوله فى هذا) أى الذى أخذ قبل تفاقم أمره (قوله من النقي الخ) بيان ايسر (قوله ظاهرها) أى المدونة (قوله انه) الامام (قوله الحاربة) أى حقيقة تهاشعها (قوله الخروج) جنس (قوله لاخافة السبيل) فصل مخرج الخروج غيرها (قوله بأخذ مال محترم) فصل مخرج الخروج لاخافة السبيل بأخذ مال حربي (قوله بمكابرة قتال) فصل مخرج الخروج لاخافة السبيل بأخذ مال محترم لا بمكابرة قتال واضافته للبيان (قوله واخوفه) أى القتل عطف على مكابرة (قوله واذهب عقل) أى لاخذ مال عطف على الخروج (قوله او قتل خفية) أى لاخذ مال عطف على الخروج (قوله او لمجرد) عطف على لاخافة (قوله فائتة) أى فتنة (قوله فدخل) أى فى الحد (قوله قولها) أى المدونة

مخرج قطع الطريق الامارة والعداوة سواء كان الممنوع خاصا كاهل مصر أو الشام أو عامما ككل مار (أو) تنويعية قاطع الطريق (لاخذ مال مسلم أو غيره) من المعصومين كذمي ومعه هدو والبضع اخرى من المال فنخرج لاخافة السبيل قاصدا الغلبة على القروح فهو محارب لان الغلبة عليها أقبح من الغلبة على المال ابن العربي رفع الى في ولايتي القضاء قوم خرجوا محاربين الى رقة فاخذوا منها امرأة فاخذوها فاخذوا فأسأت من كان ابتلانا الله تعالى بهم من المقتين فقالوا ليسوا محاربين لان الحاربة فى الاموال دون القروح فقلت لهم ألم تعلموا انما فى القروح أقبح منها فى الاموال وان الحر يرضى بسلب ماله دون الزنا بوجهته أو بنته ولو كانت عقوبة فوق ما ذكر الله تعالى لسكانت لمن يسلب القروح وحسبكم من بلاد صحبة الجهلاء خصوصاً فى الفتيا والقضاء (على وجهه يتعذر معه الغوث) لان قراره بقتل المار بها واشهار سلاحه فصل مخرج قاطع الطريق لمنع سلوكه أو أخذ مال على وجهه يمكن معه الغوث يخرج به هذا أيضا الغاصب ولو ساطنا لان العلماء وهم أهل الحل والعقد ينكرون عليه ويقبضون منه ابن مرزوق هذا بعيد ولا سيما فى هذا الزمان قلعل المراد به ذم معه وجود المغيب وهو موجود مع الغاصب الا أنه عاجز وقد يقال العاجز ليس مغيبا قلعل الفرج بينهما ان المحارب شأنه تعذر المغيب منه وان اتفق نادرا والغاصب شأنه تيسر المغيب منه وان اتفق تعذره نادرا أيضا والنادر لا حكم له * (تنبيهات الاول) * ظاهر قوله قاطع الطريق انه لا بد من قطعها بالفعل فنأخذ بقور وجهه قبل قطعها بالفعل ليس محاربا بل لغمي ان لم يخف السبيل وأخذ بأثره وجهه يعاقب لانه لم يحصل منه الا التهمة فلا يجزى عليه شئ من أحكام المحارب فى التوضيح هذا ظاهر من جهة المعنى امكن النص بخلافه فقها على اختصار ابن تونس وكذلك ان لم يخف وأخذ مكانه قبل ان يتفاسم أمره أو خرج بعصا وأخذ مكانه فهو مخير فيه وله ان يأخذ فى هذا بابسر الحكم من النقي والضرب والسجن أبو الحسن ظاهرها انه مخير فينأخذ بالحضرة وان لم يحصل منه الاخافة وقال بعض القرويين لا يجوز قتله وكذا قاله اللغوى * الشافى ابن عرفة الحاربة الخروج لاخافة السبيل بأخذ مال محترم بمكابرة قتال أو خوفه واذهب عقل أو قتل خفية أو لمجرد قطع الطريق لا لامارة ولا نائرة ولا عداوة فبدخل قولها والخناقون الذين يسقون الناس السبكر ان يأخذوا أموالهم محاربون البنى فى قوله واذهب عقل يتعين جره عطف على مكابرة لانه لو رفع عطف على الخروج اقتضى ان اذهب العقل بمجرد حاربة وان لم يكن لاخذ مال وائس كذلك ولكن يرد على التعريف انه لا يشمل من قاتل لاخذ المال بلا قطع طريق أو دخل دار أو زقا فاقا قاتل لأخذ المال رمسقى السبكران ومخادع صبي أو غيره لأخذ

مأخوذ ماله (قوله واذهب عقل) أى القتل عطف على مكابرة (قوله واذهب عقل) أى لاخذ مال عطف على الخروج (قوله او لمجرد) عطف على لاخافة (قوله فائتة) أى فتنة (قوله فدخل) أى فى الحد (قوله قولها) أى المدونة

قوله فهو) أى التعريف (قوله فى العتبية) خبر مقدم (قوله اختلف) بضم التاء (قوله العرينين) بضم العين المهملة وفتح الراء وكسر النون والياء مثقلا أى المنسوبين لعريضة اسم قبيلة من العرب (قوله الذين ارتدوا) أى عن الاسلام بعد ان اتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأسلموا وأقاموا بالمدينة مدة فرفضوا بها فامرهم رسول ٥٤٣ الله صلى الله عليه وسلم بالخروج منها الى ابل مع راعيها فخرجوا

منها وأقاموا مع الابل وشربوا من لبنها فلبسوا قتلوا الراعى واستاقوا الابل الى قومهم فبلغ خبرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لم فارسل خلفهم الخيل فادركوهم وأتوا بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فامر بشكجهم براد من حديد نحى وتركهم فى حرار المدينة حتى ماتوا عطشا لانهم خافوا الله ورسوله وقتلوا الراعى ونهبوا الابل (قوله لا القاطع) أى ليد ورجل من خلاف (قوله اختلف) بضم التاء (قوله وخالفه) أى عبد الملك (قوله وقال) أى صفون (قوله فيها) أى المدونة (قوله ساقى السيكران) أى لاخذ مال المسقى بعد غيبة عقله (قوله انما يكون) أى سقى السيكران (قوله قوله) أى ابن القاسم (قوله وروى) بضم فكسر (قوله يفتح) بضم فكسر (قوله واخذ) بضم فكسر (قوله السويق) (قوله وقال) أى مطعمهم

مامعه فهو غير جامع * الثالث ابن عرفة فى العتبية والموازية من خرج لقطع السبيل لغير مال فهو محارب كقوله لا أدع هؤلاء يخرجون الى الشام أو الى مصر أو الى مكة وكذلك من حمل السلاح على الناس وأخافهم من غير عداوة ولا نائرة * الرابع اختلف فى سبب نزول قوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الارض فسادا الآية فقبل نزول قوله تعالى المحرمين وقيل فى قوم من أهل الذمة نقضوا عهدا كان بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل فى العرينين الذين ارتدوا وقتلوا الراعى واستاقوا الابل وقيل فى قطاع الطريق من المسلمين وهذا قول الامام مالك وغيره من فقهاء الامصار رضى الله تعالى عنهم وعليه الحق وهو الصحيح المستحسن لاتصاف الكل على ان حكم المرتد والكافر القتل لا القاطع ولا النفي وعلى ان الناقض للعهد ليس حكمه القاطع الخ وقاطع الطريق لمنع سبيل الخ لمحارب ان تعدد بل (وان نفرد) ابن عرفة الشيخ عن الموازية قد يكون المحارب واحدا هذا اذا كان قاطع الطريق بقلادة بل وان كان (بمدينة) ابن المواز اختلف فى المحارب فى مدينة فقال ابن القاسم هو محارب ولعبد الملك فى كتاب ابن مهنون لا يكونون محاربين فى قرية اذا كانوا محققين لا يفسدون الا الواحد والمستضعف الا أن يكونوا جماعة يريدون القرية كلها مكابرين معلنين فهم كاللصوص الذين يقتسمون القرى زاد الشيخ وخالفه مهنون وقال هم سواء البنائى استطهر ابن عاشر ان فى كلام المصنف مباهاتين أى وان انفردوا وان كان بمدينة فى المدونة من كابر رجلا على ماله بسلاح أو غيره فى زقاق أو دخل على حريمه فى المصر حكمه عليه بحكم الخرابية وشبهه فى كون المكلف محاربا فقال (كسقى) بضم الميم وكسر القاف (السيكران) ابن مرزوق يفتح السين المهملة والكاف بينهم مائة سنة تحبسية ساكنة ما يسكرون نبات أو غيره يشرب أو كل والذي فى القاسوس سيكران كضمران نبت دائم الخضرة يؤكل حبه وظاهره أنه شئ مخصوص ابن هشام الخضر اوى الصواب ضم الكاف النووى ضمير ان يفتح الضاد المجهمة وسكون الباء وضم الميم للقاء ان اهتمت السين ففتح الكاف وان انجذمت ضمت الكاف (لذلك) أى أخذ المال ابن عرفة فيها ساقى السيكران محارب وظاهر الموازية انما يكون محاربة اذا كان ماسقا بموت به اللخمى قوله فى مسقى السيكران محارب ليس يبين وروى من أطم قوم ماسوقا فقاتل بعضهم وأقام بعضهم فلم يبق الى الغدوا وأخذوا الهمة وقال ما أردت قتلهم انما أعطانيه رجل وقال يسكر فأردت اخذ اهرم لاخذ اموالههم يقبل ويقتل ولو قال ما أردت اخذ اهرم ولا اخذ اموالههم انما هو سويق لانه لا يفتح فيه الا انه أخذ اموالههم حين ماتوا فلا شئ عليه الا الغرم (و) كزجاج (بكسر الدال المهملة) (الصبي أو غيره) من البالغين بان يعجل عليه حتى يصل به لموضع تهذرفه الاثائة (لأخذ ما) أى المال الذى (معه) ينحرفه يقتل أو غيره وظاهره ولم يقتله والذي فى الجواهر والمستخرجة وقتله فهو

وأخذ اموالههم (قوله اعطانيه) أى السويق (قوله وقال) أى الرجل (قوله يسكر) بضم فسكون فكسر (قوله اخذ اهرم) أى تغيب عقله لم (قوله يقبل) بضم فسكون ففتح أى قوله (قوله ويقتل) بضم فسكون ففتح (قوله الا انه) أى مطعم السويق (قوله عليه) أى المطعم (قوله والمستخرجة) بفتح الراء (قوله فهو) أى قتله

محارب قاله تت طنى عبارة الجواهر وقتل الغيلة من الحراية وهو ان يقتل رجلاً أو صبياً
 فيخذه حتى يدخله موضعه فأيأخذ مامعه فهو كالجراية اه فتفسيره للغيلة يدل على ان
 القتل ليس بشرط فيها وانما ذكر ان قتل الغيلة من الحراية لان القتل هو نفس الغيلة
 فكلام الجواهر ككلام المصنف ولذا عبر ابن الحاجب كالمصنف ابن عرفة الشيخ عن الموازية
 وقتل الغيلة من الحراية ان يقتل رجلاً أو صبياً فيخذه حتى يدخله موضعه فأيأخذ مامعه
 فهو محارب (و) كذا (الداخل في ليل او نهار في زقاق او دار) (و) (قاتل) الداخل أهل الزقاق أو
 الدار (أيأخذ المال) فهو محارب ومفهوم أيأخذ المال انه ان أخذ المال ولم يعلم به قاتل
 حتى نجى بالمال ليس محارباً وهو كذلك ثم ان كانوا علواً به وهو في الحرز فهو محتلس وان كانوا
 علواً به بعد خروجه من الحرز بالمال فهو سارق ابن عرفة الشيخ عن معنونة في السارق ليل
 يأخذ المتاع فيطلب ربه نزعاً منه فيكبره بسيقاً أو عصاً حتى يخرج به ولم يخرج وكثر عليه
 الناس ولم يسلمه محارب اللغوي من أخذ مال رجل بالقهر ثم قتله خوف ان يطلبه بما أخذ
 يكن محارباً وانما هو مغتال قتله هذا ان فعل ذلك خفية والافليس بغيلة قال وللإمام مالك
 رضى الله تعالى عنه في الموازية من اتى رجلاً فسأله طعاماً فأبى فكشفه ونزع منه الطعام
 ومهر به انه يشسبه المحارب فيضرب ويشتى وكذا الذي تؤخذ منه الدابة فيقر أنه وجد عليها
 رجلاً فانزله وأخذها فانه يضرب ويشتى وقال في الذي يجد الرجل في السحر أو عند العقبة فينزع
 ثوبه في الخلوة لا يقطع الا ان يكون لصاً أو محارباً من كابر رجلاً في ليل حتى نزع ثوبه عن ظهره
 فلا يقطع وقال المحارب من حمل السلاح على الناس على غير نائرة أو عداوة أو قطع طريقاً أو
 اخاف المسلمين ثم قال ومن علم به بعد ان أخذ المتاع ونزع به فقتل حتى نجى به سارق لان
 قتاله حينئذ يدفع عن نفسه وان علم به قبل اخذ المتاع فقاتل حتى اخذه فهو محارب عند الامام
 مالك رضى الله تعالى عنه وليس محارب عند عبد الملك واذا تعرض المحارب للمسافر (فيقاتل)
 بفتح التاء (بعد المناشدة) بالله تعالى على تخليمة السبيل ندباً بان يقال له ناشدك الله الاما خليت
 السبيل (ان أمكن) نشد به بان يعاجل بالقتال والا فلا تندب مناشدته ابن عرفة في دعوى الأص
 معنونة لا يدعوا الان الدعوة لا تزيدهم الا اسلاً وجرأة وفيها جهاد الحار بين جهاد ابن شعبان
 جهادهم أفضل من جهاد الكفار ولا ينرشد من نازل اصبح جهاد الحار بين جهاد عند
 الامام مالك واصحابه رضى الله تعالى عنهم اشهب عنهم من أفضل الجهاد واعظمه أجراً وقال
 مالك رضى الله تعالى عنه في اعراب قطعوا الطريق جهادهم احب الى من جهاد الروم وفيها
 للامام مالك رضى الله تعالى عنه ان طلب السلاية طعاماً أو امر اخية قارأت ان يعطوه ولا
 يشاتلون الشيخ عن معنونة لا اري ان يعطوا شيئاً ولو قل البنا الى المعنة قول مالك رضى الله
 تعالى عنه كما في المدونة فيعيد جواز قتالهم بطلب المال لكثيراً ما حد الحراية فثبتت
 بالقليل قال في المدونة حكم المحارب فيما أخذ من المال من قاتل أو كثير سواء وان كان أقل
 من ربع دينار بل يثبت حكمها بمجرد الاخافة وان لم يأخذ شيئاً بل بمجرد الخروج لذلك وان لم
 تحصل اخافة كما تقدم ابن عبد السلام ينبغي قصر هذا الخلاف على طلبه من الرقاق المارة بهم

(قوله فيها) أي الغيلة (قوله
 وانما ذكر) أي ابن شماس
 (قوله علم) بضم العين (قوله
 ثم قتله) أي الاخذ صاحب
 المال (قوله ان يطلبه)
 أي رب المال اخذه (قوله
 قلت) أي قال ابن عرفة
 (قوله ولا) أي وان قتله
 جبهة (قوله قال) أي
 اللغوي (قوله فكشفه)
 أي غلبه (قوله فيضرب
 وينتقى) بضم الالف فيسما
 وفتح الراء في الاول والثاء
 في الثاني (قوله وقال) أي
 اللغوي (قوله ثم قال) أي
 ابن عرفة (قوله علم) بضم
 العين (قوله لا يدعوا) بضم
 فسكون ففتح (قوله وفيها)
 أي المدونة (قوله اشهب)
 أي روى (قوله عنه) أي
 مالك رضى الله تعالى عنه
 (قوله الى) بشد الياء (قوله
 يعطوه) بضم فسكون ففتح
 (قوله فيعيد) بضم فسكون
 مثقلاً (قوله على طلبه) أي
 المال

ولو طلبوه من الامام فلا يجوز ان يجيبهم اليه لانه وهن على المسلمين (ثم) ان اخذ الحارب قبل
توبته فيقتل او (يصلب) بضم فسكون ففتح الحارب على نحو جندع نخلة بلا تشكيس حيا
(فيقتل) كذلك مصلوبا هذا هو المعتمد وظاهر كلام ابن فرحون انه يربط جميعه وظاهره سواء
قتله الامام او غيره وهو كذلك ولو حبسه الامام ليصلبه قات فلا يصلبه ولو قتل في السجن فله
صلبه لانه من تمام حده وسكت عن كونه ينزل بعد ثلاثة ايام او من ساعته او يترك الى ان يقضى او
نأكله الكلاب وعن الصلاة عليه وعدمها وهل ينزل لها او يصلى عليه مصلوبا وعلى انه ينزل لها
هل يعد ادا لصلب أو لا وفي كل خلاف عجم الراجح الصلاة عليه الاقانى الراجح انه ينزل قبل تغيره
وبغسل ويصلى عليه غير أهل الفضل والصلاح ويدفن في مقبرة المسلمين وهذا خاص بالرجل
فلا تصلب المرأة لانها عورة الأنثى المرأة حدها صنفان القطع من خلاف والقتل وبسقط عنها
الصلب واختلف في نفيها ابن عرفة يقتل الحارب بسيف أو رمح لا بصفة تعذيب ولا بحجارة ولا
برمييه من مكان مرتفع وان صلب صاب قائما لا منكوسا وتطلى يده وظاهر القرآن ان الصلاب
حسد قائم بنفسه كالنقي والمذهب اضافته لاقتل وللإمام مالك رضى الله تعالى عنه في بعض
المواضع يقتل أو يصلب أو يقطع أو ينفى كظاهر القرآن ابن القاسم يصلب ثم يقتل مصلوبا
بطعن أشهب يقتل ثم يصلب ولو صلبه ثم قتله فله ذلك اذا بلغ ذلك جرمه ابن الماجشون لا يمكن
أهله من انزاله حتى يقضى على الخشبة أو تأكله الكلاب اصبيغ لابس ان يخلى أهله بنزوله
ويصلى عليه ويدفن محنون اذا قتل وصلب انزل من ساعته ودفع لاهله للصلاة عليه ودفعه وان
رأى الامام أن يبقية مصلوبا اليومين والثلاثة لم أرأى من شديد أهل الفساد فذلك له ثم ينزله
فيعسله أهله ويكفن ويصلى عليه ثم ان رأى اعادته الى الخشبة اعاده (او ينفى) بضم التخمية
وقبح الفاء (الحرم) لا الرقيق (ك) نقي (الزنا) في كونه لمنزل خبير من المدينة على ساكنها افضل
الصلاة والسلام وحبه بما ينقي اليه ليكن الى ظهور توبته او موته ابن عرفة ابن رشد اختلف
في النقي فروى مطرف انه السجن وروى ابن القاسم وقال هو ان ينقي من بلده الى آخر أقوله
ما تقصر الصلاة فيه يسجن فيه الى ان تظهر توبته ابن الماجشون هو ان يطلبهم الامام لاقامة
الحد عليهم فهو بهم هو النقي لانه ينقي بعد ان يقدر عليه زاد اللخمي وذكره عن مالك رضى
الله تعالى عنه والمغيرة وابن دينار قال والذي نقله اللخمي ان ابن حبيب روى انه يضرب ويطال
سجنه وذكر الشيخ زوايه مطرف فالاقوال أربعة قال يسجن وان طالت سنيته حتى تتقرر
توبته بما يوقف من غالب أمره ولا يقبل بمجرد الظاهر لانه كما ذكره بكونه في السجن فيظهر
النسك ليخلص نفسه فلا يجبل باخراجه ولو عاتق توبته حقيقة قبل طول أمره فلا يخرج لان
طوله احد الحدود الاربعة وفي الزاهي قيل ان ينقي من قراره ثم يطلب فينقي ثم يطلب أبدا ولا
ينقي ابدا الشرك وبه أقول وهو محمل اهل المدينة صلى الله وسلم على ساكنها قلت فيكون خامسا
الخنفي على قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه ان النقي هو السجن بالموضع الذي هو به
تسجن المرأة او تضرب ثم تسجن وعلى قوله ان يخرج من بلده يسقط عنها قال وارى ان وجدت
رايا او جماعة لا بأس بهم وقالت اخرج الى بلد آخر واسجن به حتى تظهر توبتي ان لها ذلك لانه
اهون من قطعها وقتلها واختلف في نقي العبد حسبما تقدم في المرأة وارى ان قال سيده ينقي ولا

(قوله وهن) بفتح الواو
والهاء أى ضعف (قوله
أنزل) بضم الهمزة وكسر
الزاي (قوله ودفع) بضم
فكسر (قوله اختلف)
بضم التاء (قوله أنه) أى
النقي (قوله السجن) بفتح
السين (قوله وروى ابن
القاسم) أى عن مالك
رضى الله تعالى عنهما (قوله
وقال) أى ابن القاسم
باجتهاده (قوله هو) أى
النقي (قوله يسجن) بضم
الياء وفتح الجيم (قوله هو)
أى النقي (قوله وذكروا) أى
ابن الماجشون تفسير النقي
بهم وبهم بعد طلب الامام
حدهم (قوله والمغيرة)
عطف على فاعل ذكر لم يوضع
الفصل (قوله قلت) أى
قال ابن عرفة (قوله يعرف)
بضم فسكون ففتح (قوله
ولا ينقي) أى الحارب (قوله
محمل) بفتح اوله وكسر
ثالثه (قوله قلت) أى قال
ابن عرفة (قوله لانه) أى
قتلها

فكسر (قوله قتلوا) بضم
فكسر (قوله وقضوا) بضم
فكسر (قوله ناظورا)
اي جاسوسا (قوله له) اي
ابن القاسم (قوله عنه)
أي المحارب (قوله قطعوا)
أي المحاربون (قوله ولم
يماونه) أي القاتل (قوله
قتلوا) بضم فكسر (قوله
وحدها) بفتح الحاء وشد
الدال اي الحراية (قوله
في كونه) أي حد الحراية
(قوله ليحقق) بضم فكسر أي
المحارب (قوله ولا قتل)
اي المحارب احدا (قوله
اخذ) اي الامام (قوله
فيه) اي المحارب (قوله
هو) اي الايسر (قوله
وان اخاف) أي المحارب
(قوله اوجههما) اي الاخافة
واخذ المال (قوله خير)
اي الامام (قوله ونصب)
أي ظهرا امره (قوله وعلا)
اي ارتفع (قوله قتل) بضم
فكسر (قوله لم يقتل) أي
المحارب احدا (قوله فان
قتل) اي المحارب انسانا
معصوما (قوله تعين)
بفتحات مثقلا (قوله قتله)
اي المحارب (قوله فيه) اي
تعين قتل المحارب القاتل
(قوله مصعب) بضم فكسر
ففتح (قوله ينجي) اي الامام
(قوله اوجه) اي الصلب

يقطع فان له ذلك (او تقطع) بضم الفوقية (يده) اي المحارب اليمنى (ورجله اليسرى) ليكون
قطعه من جهتين مختلفتين قطعا (ولا) بكسر الواو معدودا اي متواليا بلا تفریق ولو خيف
موته لان القتل احدهم فانه عادله بعد قطعه قطعت يده ورجله الباقيتان ولا ابن عرفة
القطع ابن رشد هو قطع يده اليمنى ورجله اليسرى ثم ان عاد قطع مابق وان كان أشل اليد اليمنى
او مقطوعها بقاءه اص او جنسية وشبهها فقال ابن القاسم قطع يده اليسرى ورجله اليمنى وقال
أيضا تقطع يده اليسرى ورجله اليسرى والا قول اظهر محمدان لم تكن له الايد واحدة قطعت
وان لم يكن له الايدان قطعت اليمنى فقط وعليه ان لم يكن له الارجلان قطعت اليسرى فقط
(وبالقتل) من المحارب لمعصوم حال حرايته صلة (يجب) أي تعين (قوله) أي المحارب ان قتل
مسلسرا بل (ولو) قتل (كافر) او عبيدا لانه ليس قصاصا بل للتناهي عن الافساد في الارض
فيها ان قطعوا على المسلمين أو على اهل الذمة فهو سوا وقد قتل عثمان رضي الله تعالى عنه مسلما
قتل ذميا على وجه الحراية على مال كان معه ان قتل بمباشرة بل (ولو) عانة (لحارب آخر بضرب
أو امساك بل ولو لم يكن اذا تلا مع القاتل (و) لا يسقط عنه القتل (و) لو جاء) المحارب حال
كونه (تائبا) من حرايته على المشهور فلا تسقط عنه توبته حتى المقتول فيهما ان كانوا جماعة
قتلوا رجلا فقتله أحدهم والباقيون عون له فأخذوا قتلوا كلهم وان تابوا قبل ان يؤخذوا
وقفوا الى اولياء المقتول فقتلوا من شاءوا وعفوا عن شأرا واخذوا الذية بمن شاءوا وقد قتل
عمر رضي الله تعالى عنه رجلا كان ناظورا للباقيين زاد الباجي عن ابن القاسم يقتلون ولو كانوا
مائة الف وعزمه الشيخ في العتبية وقد قال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه لو عملا عليه
أهل صمنهما يقتلهم به جميعا (وليس للولي) لمقتول المحارب (العفو) عنه لان قتله ليس قصاصا
محمد عن مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهم ان ولي أحد المحاربين قتل رجلا من قطعوا عليه
ولم يماونه أحد من اصحابه قتلوا اجمعين ولا عفو فيهم لامام ولا ولي موافق ابن عرفة وحدها
الاربعة القتل او الصلب او القطع من خلاف او النفي الشيخ عن الموازية وكاتب ابن معنون
هذا التخيير انما هو على الاجتهاد من الامام ومشورة القضاة بما يراه اتم مصلحة وليس على هوى
الامام التعمي في كونه على التريب او التخيير رواية الاكثر وابن وهب فعلى التريب قال مالك
رضي الله تعالى عنه ان لم يخف ولم يأخذ مالا ولا قتل اخذ فيه بايسر الحكم ابن القاسم هو
ان يجلد وينفي ويسجن في الموضع الذي ينفي اليه وان اخاف او اخذ مالا او وجهه ما خيف في قتله
وقطعه وكذا ان طال امره ونسب ولم يأخذ مالا وان طال زمانه وعلا امره واخذ المالا ولم يقتل
قتل ولا تخيير فيه وعلى رواية ابن وهب قال مالك رضي الله تعالى عنه ان اخاف الناس في كل
مكان وعظم فسادهم واخذ اموال الناس فالسلطان يرى فيه رأيه في احد الاربع عشرة ويستشير في
ذلك ولا شبهة فيمن اخذ بحضرة خروجه ولم يخف للامام نفيه او قطعه او قتله وهو مخور رواية ابن
وهب ان قيسل الجرم وكبيره سوا وهذا ما لم يقتل فان قتل تعين قتله لم يختلف قول مالك رضي
الله تعالى عنه فيه وقال ابو مصعب ينجي في قتله ولو قتل (ونديب) بضم فكسر للامام مراعاة حال
المحارب الذي لم يقتل فيعين (لذي التدبير) في الحرب والخلاص من شديدها بحيث صار مرجعا
في ذلك (القتل) بالصلب أو به ابن رشد ان كان المحارب عمر له الرأي والتدبير فوجه الاجتهاد

(قوله قطعه) أي الامام المحارب (قوله في هذا) أي المحارب القاطع عضو أو الفاسق عينا (قوله واخذ) بضم فكسر (قوله جميع) مفعول غرم (قوله وتقوى) بفتحين فكسر مثقلا ٥٤٧ (قوله ولي) بفتحين مثقلا أي هرب

(قوله ظفر) بضم فكسر
(قوله بغيره) أي منهم (قوله فانه) أي المظفور به (قوله كان) أي المظفور به (قوله منه) أي المال (قوله منهم) أي المحاربين (قوله ولي) فكسر بفتح أي ولي وياشر (قوله عليه) أي الاخذ (قوله بهم) أي اصحابه (قوله قوى) بفتح القاف والواو مثقلا (قوله فيقتلون) بضم الياء وفتح التاء (قوله المحارب) مقسر نائب فاعل اتبع (قوله في الخ) صلة كاف التشبيه (قوله قطع) بضم فكسر (قوله يشترط) بضم الياء وفتح الراء (قوله وان لم يقطع) بضم الياء (قوله ذلك) أي استمرار يسره (قوله الغرم) بضم الغين المججمة (قوله فيه) أي الغرم (قوله طاق) بفتح التاء مفتوح (قوله حكيم) خبر حكيم (قوله اخذ) بضم فكسر (قوله منه) أي المحارب (قوله مطلقا) أي عن تقييده باستمرار يسره (قوله لانهما) أي ضربه ونقيسه (قوله وان اخذ) بضم فكسر (قوله أنه) أي المال (قوله أي غير طالبيه) قرينه بخرج

فيه قتله أو صلبه لان القطع أو النقي لا يدفع ضرره (و) لذى (البطش) أي القوة والشجاعة (القطع) من خلاف لدفع ضرره به ابن رشد ان لم يكن للمحارب تدبير وانما يخيف بقوة جسمه قطعه من خلاف (واغيرهما) أي من لم يتصف بتدبير ولا بطش بالضرب والنقي (وان وقعت الحاربة) منه فلتة بفتح فسكون أي غلطة وزلة وتدم عليها (النقي والضرب) ابن عرفة ابن الحاسب واغيرهما (ولن وقعت منه فلتة النقي ويضربهما ان شاء قلت تقدم ذكر الخلاف في لزوم الضرب في النقي اللخبى ضربه قبل النقي استحسان كما قال اشهب ابن عبد السلام قوله ان شاء موافق كلام اشهب خلاف قول ابن القاسم في المدونة لا بد من ضرب من نقي (والتعيين) لاحد الحدود الاربعه حق (الامام) بالصله لا باتباع هو اه (الان قطع) بضم فكسر (يده) من المحارب حال حرايته (ونحوها) أي اليسد كالعين والانتق والاذن ابن الحاسب التعيين للامام لان قطع يده وفقت عينه فانه لا يقتض له ابن عرفة مقتضى المذهب في هذا ان الامام لا يحكم بجرحه بل بقطعه أو قتله وتقدم ان التخيير في احد الاربعه انما هو لصله دمه مفسدة ما صدر منه (و) ان كان المحاربون جماعة وأخذ احدهم (غرم) بفتح الغين المججمة وكسر الراء (كل) أي كل من اخذ منهم (عن الجميع) جميع ما اخذوه اتما لهم وتماؤنهم وتقوى بعضهم ببعض غرما (مطلقا) عن التقييد بكونه قبل مجيئه نائب او يبقا ما اخذوه بأيديهم أو بأخذه حصته منه ابن شامس لولي واحد من المحاربين ثم ظفر بغيره فانه يلزمه غرم جميع ذلك المال كان قد اخذ منه حصه او لا قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه لو تاب واحد منهم وقد أخذ كل منهم حصه من المال فان هذا التائب يضمن جميع المال لان الذي ولي اخذه انما قوى عليه بهم ابن رشد اذا اجتمع القوم في الغصب أو السرقة أو الحاربة فكل واحد منهم ضامن للجميع ما اخذوه لان بعضهم قوى بعضا كالقوم المجتمعين على قتل رجل فيقتلون به جميعا وان ولي القتل احدهم وحده (واتبع) بضم فكسر المحارب بالمال الذي اخذه حال حرايته اتبعا (ك) اتباع السارق (بالسرقة) في انه ان قطع يشترط استقرار يسره من يوم اخذ المال ليوم قطعه وان لم يقطع لا يشترط ذلك ابن شامس اما الغرم فحكم المحارب فيه في حال ثبوت الحدود وسقوطه في حالي يسره وعسره وتبدلهما حكم السارق على ما تقدم اه وهذا اذا ذهب المال من يده فان بقي بعينه في يده اخذ منه اجماعا مطلقا وهل ضربه ونقيسه كقتله أو قطعه من خلاف أو كسقوط حده قولان يظهر من كلام الحسن ترجيح اولهما لانهما احدهما افاده شب (و) ان اخذ المحاربون ومعه مال اخذوه من الناس بالحاربة (دفع) بضم فكسر (ما) أي المال الذي وجد (بأيديهم) أي المحاربين (لمن) أي الشخص الذي (طلبه) أي ادعى ان المال له اخذ هذه المحاربون منه بالحاربة ان شهدت له بذلك بينة من غير الرفقة فيدفع له بلا استيناء وان لم تشهد له بينة يدفع له (بعد الاستيناء) لاحتمال ان تشهد بينة لغيره انه له (و) بعد (العين) من طالبيه انه لم يخرج عن ملكه بخروج شرعي فيها ان اخذ المحاربون ومعه أموال فادعاه قوم

بضم فسكون فكسر (قوله ان اخذ) بضم فكسر

(قوله دفعت) بضم فكسر (قوله بغير جمل) صلة دفعت (قوله ويضمنهم) بضم ففتح فكسر مثله لا أي يشترط عليهم ضمانا (قوله اياها) أي الاموال (قوله ويشهد) بضم فسكون فكسر أي الامام (قوله ان كان) أي طالب المال (قوله وانما يدفع) أي المال (قوله له) أي طالب المال (قوله ووصفه) أي الطالب المال (قوله فأتالا) أي أبو الحسن (قوله يدفع) أي المال (قوله عليهم) أي طالبه (قوله ان أقر المحاربون الخ) شرط ٥٤٨ في دفع ما يديهم لطالبه (قوله فان قالوا) أي المحاربون (قوله هو)

لا بينة لهم دفعت اليهم بعد ايمانهم بغير جمل ويضمنهم الامام اياها ان جاء لها طالب ويشهد عليهم وقال سحنون بجميل وفي مختصر الوقار ان كان من أهل البلد فيجمعيل وان كان من غيرهم فبلا جمل لانه لا يجده الخمي وانما يدفع له اذا وصفه كاللقطة وذكره في التوضيح واقربه ابن عرفة واعتمده أبو الحسن في شرح المدونة فأتالا يدفع اليهم بثلاثة شروط الاستيناء واليمين والصفة في الجواهر اشهب ان أقر المحاربون ان المتاع مما قطعوا فيه الطريق فان قالوا هو من أموالهم كان لهم وان كان كثير الايمان يكون مثله حتى يقيم مدعيه البيعة انه له واقصر عليه ابن عرفة (او) يدفع لمن طلبه (بشهادة رجلين) عدلين (من الرقعة) للطالب حال الحرابة انه له عطف على مقدر أي بلا شهادة للضرورة اذ لا سبيل لاثبات ذلك الا بشهادة الرقعة الاشهادة الرجل لانيه فلا تقبل اشدة التهمة المصنف هذه الشهادة خارجة عن الاصل اذ هي شهادة عقد وتهمة جبر النفع باشهد لي واشهد لك وجازت للضرورة وخلق الله تعالى في الدماء والاموال تبع (لا) تقبل شهادة الرجلين (لا نفسهما) لانهم ادعوى ولوقاات الرقعة كلها قتل منا كذا وكذا رجلا وكذا وكذا جارية والاحمال اقلان والقياس اقلان فهسي شهادة مقبولة معمول بها موجبة لمدا الحرابة قاله ابن القاسم واشهب رجعهما الله تعالى ابن عرفة فيها ويجوز على المحاربين شهادة من حاربوه ان كانوا عدولا شهدوا بقتل أو مال ولا تقبل شهادة أحد هدم في نفسه وتقبل شهرة بعضهم لبعض الخمي لابن سحنون عنه لوقاات أهل الرقعة قتل منا كذا وكذا رجلا وسابب منا كذا وكذا رجلا وسابب الجوارى كذا وكذا اذ لا لاجمال لقسان والقياس اقلان والجوارى اقلان فذلك جائز ويوجب ذلك المحاربة والقتل وذكره عن الامام مالك وابن القاسم واشهب رضى الله تعالى عنهم الشيخ لاشهب في الموازية ان قال المصوص فيما يديهم هو من أموالنا كان لهم ولو كان كثير الايمان يكون مثله حتى يقيم مدعوه البيعة انه لهم للصوص (ولو) اشترت الحرابة عن شخص معروف باسمه ورفع للامام شخص وادعى عليه انه فلان المحارب و (شهد انسان) عدلان يعرفان عينه (انه) أي ذلك الشخص (فلان المشتهر بها) أي الحرابة (ثبتت) الحرابة عليه ان عاينها منه بل (وان لم يعاينها) أي الانسان الحرابة منه فيقيم الامام حدها عليه ابن عرفة سحنون ان تواترت شهرة المحارب باسمه فأتى من يشهد ان هذا فلان وقالوا لم نشهد قطعه على الناس وما شهر به من القتل وأخذ الاموال قتل به هذه الشهادة وهذا اكثر من شاهدين على العيان أرايت أي يحتاج لمن يشهد انه عاينه يقطع ويقتل قلت تقدم مثله في المشهور وبالعدل الياسمه وشهد عنه من يجعل عينه ان الشهادة على عينه توجب قبول قوله ابن الحاجب لو كان مشهورا بالحرابة فشهد انسان انه فلان المشهور ثبتت الحرابة وان لم يعاينها (وسقط حدها) أي الحرابة عن المحارب (بتيان) لمحارب الى الامام حال كونه

أي المال الذي يديهم (قوله كان) أي المال (قوله لهم) أي المحاربين (قوله وان كان) أي المال (قوله لا يمكن) أي المحاربون (قوله علمه) أي كلام ابن رشيد (قوله حال الحرابة) صلة الرقعة (قوله انه) أي المال (قوله له) أي طالبه (قوله مقبول) شهادة (قوله للضرورة) لقبول شهادة بعض الرقعة لبعض (قوله المصنف) أي قال في توضيحه (قوله تبس) أي للدماء (قوله قتل) بضم فكسر (قوله ان كانوا) أي الشاهدون (قوله عنه) أي سحنون (قوله وذكره) أي سحنون قبول شهادة بعض الرقعة لبعضهم (قوله ورفع) بضم فكسر (قوله وادعى) بضم فكسر (قوله عاينها) أي الشاهدات الحرابة (قوله منه) أي المشهود عليه (قوله حدها) أي الحرابة (قوله عليه) أي المشهود عليه (قوله ان هذا) أي المرفوع للامام (قوله فلان) أي الذي تواترت واشترت سوابقه (قوله وقالوا) أي الشاهدون

بانه فلان (قوله وما شهر به) عطف على قطعه (قوله من القتل الخ) بيان ما قوله قتل بضم فكسر أي المشهود (طائعا) عليه (قوله وهذا) أي المذكور من تواتر شهرة المحارب وشهادة عدلين بان هذا فلان لم يعاين قطعه وقوله واخذ الاموال (قوله اكثر) أي اقوى (قوله العيان) أي معاينة القتل واخذ المال (قوله ارايت) بفتح التاء أي اخبرني (قوله يحتاج) الهمز للاستفهام أي هل يحتاج (قوله لمن يشهد انه) أي من شهدوا عليه انه فلان المشتهر بها (قوله عاينه) أي الشاهد المشهود عليه (قوله وشهد عليه) أي المشهور بالعدالة (قوله عنه) أي ذات المشهور به (قوله ان الشهادة الخ) بيان مثله بتقدير من

(قوله قبل أخذه) صله أيمان (قوله واشتغاله) أي المحارب عطف على ترك (قوله جل) بضم الجيم وشذ اللام أي أكثر (قوله ان
توبة المحارب تقبل منه) خبر قول (قوله وان لم يأت الامام) حال (قوله فيها) أي المدونة ٥٤٩ خبر مقدم والجملة خبر توبة (قوله

طائعا) نائبان من حرايته قبل أخذه والقدرة عليه (أو بتركها) أي عمل الحراية الذي (هو)
أي المحارب (عليه) واشتغاله بما يعنيه بدون أتيان الامام هذا مذهب ابن القاسم ابن رشد
قول جل أهل العلم ان توبة المحارب تقبل منه ومذهب ابن القاسم ان توبته بوجهين أحدهما
ان يترك ما هو عليه وان لم يأت الامام والثاني ان ياتي السلاح ويأتي طائعا ابن عرفة وتوبة
المحارب قبل القدرة عليه فيها مع غيرها تسقط عنه حكم الحراية في المقدمات اختلفت في صفة
توبته على ثلاثة اقوال أحدها انها باحد وجهين أحدهما ان يترك ما هو عليه وان لم يأت
الامام الثاني ان ياتي السلاح وباقي الامام طائعا هذا قول ابن القاسم القول الثاني ان توبته
انما تكون بان يترك ما هو عليه ويجلس في موضعه حتى لو علم الامام حاله فلا يقيم عليه حد
الحراية هذا قول ابن الماجشون القول الثالث ان توبته انما تكون بجمعته الى الامام وان
ترك ما هو عليه ولم يأت فلا يسقط عنه ذلك حكم من الاحكام ان أخذ قبل ان ياتي الامام واما
توبته بعد القدرة عليه فلا تسقط عنه الحد الخط اذا سقط حد الحراية بالتوبة فلا يسقط
حق الادميين من قتل أو جرح أو مال الباسح لا يجوز ان يؤمن المحارب ان سأل الامان
بجلاف الكافر الحرب فيجوز تأمينه ويقر على حاله ويسد أموال المسلمين ولا يجوز تأمين
المحارب على ذلك ولا أمان له والله سبحانه وتعالى أعلم

* (باب في بيان حد شارب المسكر واشياء توجب الضمان ودفع الصائل) *

يجب (بشرب) الشخص (المسلم) فلا يحد الكافر ان اظهره بل يؤدب (المكاف) أي
البالغ العاقل ذكر اكان أو اتى الحريقة ما يأتى فلا يحد الصبي ويؤدب حاله ولشلا
يعتاده فيشربه بعد بلوغه ولا الجنون (ما) أي شيئا أو الشئ الذي (يسكر) بضم التحتية
وكسر الكاف (جنسه) أي يغيب العقل دون الحواس مع نشوة وطرب وان لم يسكر شخصه
لقلمته أو اعتياده سواء كان عصير عنب أو نقيع زبيب أو قرأ أو رطب أو بسر أو عسل
أو حنطة أو شعير أو ذرة أو أرز أو حماة فحل أو غيرها شربا (طوعا) بلا إكراه فلا يحد المسكر
(بلا عذر) كسيمان أو غلط فلا يحد الناسي ولا الغالط (و) بالاضرورة) فلا يحد من
شربه لاساغة غصة ابن عرفة ابن رشد الشرب الموجب الحد شرب مسلم مكلف ما يسكر كثيره
مخمار الاضرورة ولا عذر فلا حد على مكره ولا ذى غصة وان حرمت ولا غلط (و) (بالظنه) أي
المشروب (غيرا) ما يسكر جنسه فلا يحد من ظنه لبنا أو عسلا أو نبيذ أو غيره مسكر ويصدق ان
كان دأما أو غيرهم قال أبو عمر ابن عرفة سقوط حد من شرب غاطا واضح لقوله مع غيرها
لا حد في وطء أجنبية كذلك في كافى أبي هرمن ظن النبيذ خلوة ولم يشهر بسكره فسكر
منه فلا يحد ان كان مأموالا يهتم بمثله من شرب مباحا ظنا أنه خمر فلا يحد وان اتم لاجترائه
وسقطت عنه القه قاله عز الدين بن عيسى السلام * (تنبيهات) * الأول المراد بالشرب الوصول
لحلق من الفم وان رد قبل وصوله الحلق فوصله للجوف من أنف أو غيره لا يوجب حد وان وصل
الجوف كما يفيد النقل الثاني الشرب يفيد ان الحد مختص بالمائع فلا يحد بالجامد الذي

* (باب حد الشرب) *
(قوله حد) أي عقوبة
(قوله واشياء عطف) على
حد (قوله ودفع) عطف
على حد (قوله اظهره) أي
الكافر السكر (قوله يغيب
العقل) جنس (قوله دون
الحواس) فصل يخرج
المركب (قوله مع نشوة
وطرب) فصل يخرج المخدر
(قوله وان حرمت) أي
الخمر على المقص حال هذا
ضعف والمعتمد جوازها
(قوله ويصدق) بضم فقهين
منقلا في ثلثه غيرا (قوله

واضح) خبر سقوط (قوله لقولها) أي المدونة (قوله كذلك) أي غلط (قوله وان اتم) حال (قوله لا يحد) بضم الهمزة أي المشرب
(قوله فوصله الخ) تقرير على من الفم (قوله لا يوجب حد) أي الحدس بوجهين أحدهما ان يصل الجوف من أنف أو غيره لا يوجب حد والثاني

(قوله عن القيد قبله) أى طوعا (قوله والقيدين بعده) أى ضرورة وبلا ظنة غيرا (قوله فيها) أى المدونة (قوله من الاشرية) بيان ما (قوله المأثم) بكسر الهمزة اسم ٥٥٠ كتاب (قوله وقال) أى تقي الدين (قوله ما سكر كثيره فقبله حرام) أى هذا اللفظ

بؤثر في العقل ولا يحرم منه الا القيد والمؤثر في العقل وفيه الادب وهو ظاهر قلبه وكثير
بجلاف المانع المسكر الثالث المأثرى وعياض اجمع المسامون على وجوب الحد في الخمر
الرابع بالاعذرية عن القيد قبله والقيدين بعده وبغنى المكلف عن قوله طوعا لان
المكفر غير مكلف وشرب المكلف المسلم ما يسكر جنسه بالاعذرية وجوب الحدان كثر بل
(وان قل) فيه ما يسكر كثيره من الاشرية فقبله حرام ابن عرفة روى الشافعي بسنده عن سعد
رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قليل ما سكر كثيره ذكره تقي الدين في
الماء ولم يتعقبه وقال ما سكر كثيره فقبله حرام من حديث جماعة من الصحابة رضي الله
تعالى عنهم منهم جابر وعائشة رضي الله تعالى عنهما واخرجهما أبو داود وفي سننه داود بن
أبي بكر بن الفرات قال فيه أبو حاتم ليس بالمتين واخرج الثاني ابن حبان في صحيحه من حديث
أبي عثمان وزعم ابن القطان انه لا تعرف رجاله اه البستاني وخرج أبو داود عن عائشة رضي
الله تعالى عنها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كل مسكر حرام وما سكر
منه الفرق في الكف منه حرام اللغوي أنس رضي الله تعالى عنه حرمت الخمر وما تجدها
الاغنياب الا قليلا وعامة خمرنا البصر والقرو في البخاري ان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى
عنه خطب على المنبر فقال انه قد نزل تحريم الخمر وهي من خمسة اشياء العنب والقرو والحنطة
والشعير والعسل والخمر ما خمر العقل يزيد أنه ليس منصوصا على هذه الخمسة التي كانت وان
العلة الشدة وخامرة العقل وسواء علم وجوب الحد (أو جهل وجوب الحد) وسواء علم الحرمة
(أو جهل الحرمة) اقرب عهد منه بالاسلام أول كونه بدويا لم يقرأ الكتاب ولم يعلم ومثله
يجب ذلك فلا يرفع عنه الحد بذلك قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه لان الاسلام نشأ
فلا أحد يجهل شيئا من حدوده ابن شامس من علم الحرمة وجعل وجوب الحد يحد قولا واحدا
الشيخ عن محمد بن شربة من لم يعلم تحريمه كالأعمى الذي دخل الاسلام ولا يعرف الحرمة
فلا عذر لاسمه في سقوط الحد ويحد المسلم المكلف الذي لا عذر له بشرب ما يسكر جنسه
ان لم يكن حنفيا بل (ولو) كان حنفيا أى مقلدا للامام أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه
(شرب) الحنفى (النبيذ) القليل الذي يسكر كثيره قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه أحده
ولا قبل شهادته وقال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه أحده واقبلها (وصح) بضم فكسر
مثقلا (خلافه) أى عدم حده من الباجي وغير واحد من المتأخرين ابن عرفة الباجي من تاول
في المسكر من غير الخمر انه حلال يحد ولا يحد رواه محمد بن الامام مالك واجيباه رضي الله تعالى
عنهم ولعل هذا فيمن ليس من أهل الاجتهاد وامام من كان من أهل الاجتهاد والعلم فالصواب
عدم حده الا ان يسكر منه وقد جالس مالك سقيان الثوري وغيره من الأئمة من كان يبيع
شرب النبيذ فما أقام على أحدهم حده او لادعاه اليه مع تظاهرهم بشربه ومناظرتهم فيسه

مبتدا (قوله من حديث
جماعة) خبره (قوله من
الصحابة) بيان جماعة (قوله
منهم) أى الجماعة خبر
مقدم (قوله واخر جهما)
أى نهى عن قليل ما سكر
كثيره وما سكر كثيره فقبله
حرام (قوله فيه) أى داود
(قوله الثاني) أى ما سكر
كثيره فقبله حرام (قوله
الفرق) بفتح الفاء والراء
مكيال يسع ستة عشر رطلا
(قوله حرمت) بضم فكسر
مثقلا (قوله وما تجدها الخ)
حال (قوله يريد) أى عر
رضي الله تعالى عنه (قوله
انه) أى التحريم (قوله وان
اللة) أى فى التحريم (قوله
فلا يرفع) بضم الياء وفتح
الفاء (قوله بذلك) أى
الجهل بالحرمة او وجوب
الحد (قوله من شربه) أى
المسكر (قوله تحريمه)
أى المسكر (قوله أحده)
أى شارب النبيذ المسكر
(قوله واقبلها) أى شهادته
(قوله من الباجي) صلة صح
(قوله من غير الخمر) بيان
المسكر (قوله هذا) أى

حد التأويل في النبيذ (قوله من الأئمة) بيان غيره (قوله من كان يبيع النبيذ) بيان الأئمة (قوله فما أقام) أى وقد
مالك رضي الله تعالى عنه (قوله ولادعاه) أى مالك رضي الله تعالى عنه (قوله اليه) أى حده (قوله بشربه) أى النبيذ (قوله فيه)
أى النبيذ

(قوله هذا) أي الخلد بالشم (قوله يعرف) ٥٥٢ بفتح فسكون فسكسر (قوله من لم يشربها) بيان من بعده (قوله يخبر) بضم

فسكون ففتح (قوله بعد) يضم الباء منسونا (قوله ضروري) خبر اندراك (قوله رفعه) أي الخاك الشارب (قوله فاذا أمر) أي المالك الواحد بشرب راتحته (قوله فان كان) أي المشهود عليه (قوله نمكل) بضم فسكسر مثقلا (قوله وان كان) أي المشهود عليه (قوله قلت) أي قال ابن عرفة (قوله يجتبر) بضم الباء وفتح الباء أي المشكوك في فسكوره (قوله من السور القصار) بيان التي (قوله لان المكروه الخ) علة تفسير الجواز باتقاء الحرمة (قوله من الاحكام الخ) بيان غيره (قوله اعتباره) أي الاكراه (قوله الاساعة) صلة المضطر (قوله لوضوح الشبهة) علة لا يجد (قوله غص) بفتح الغين المجعلة واهمال الصاد مثقلا (قوله وخاف على نفسه) أي الموت (قوله ان لم يجوز) أي يدفع الطعام من ملته الى جوفه (قوله فله أن يجوز بالنحر) جواب من (قوله يشرب الدم ولا يشرب النحر) أي لانها تغيب العقل بخلاف الدم وان شاركها في التباسه (قوله على ان هذا) أي جواز شربها للمضطر الذي له منتهى فيه

المعذور فيجوز هذا قول الامام مالك وجهه واهل الجواز رضى الله تعالى عنهم ابن عرفة ويشبث بقول راتحة ابو عمر الخلد بالراتحة قول عمر وعثمان وابن مسعود رضى الله تعالى عنهم وهو قول مالك وجهه واهل الجواز ابن القصار صفة الشاهدين بالراتحة ان يكونا من شربها حال كفرهما او شربها في اسلامهما وحدثنا باحق ~~يكن~~ ونا من يعرف النحر راتحتما الباجي هذا معدوم او قليل ولولم تثبت الاشهاد من هذه صفة لبطات الشهادة في الاغلب وقد يكون من لم يشربها قاطن يعرف راتحتما بان يخبر عنها المرة بعد المرة حتى يعرفها قلت في ثبوت العلم بالراتحة بالخبر بعد الحلق معرفة راتحتما ان لم يكن شربها قاطن برؤيته من شربها ومن يسوقها من مكان الى مكان وبرؤيته اياها مراقبة على من اطلع عليه بها وادراك هذا عادة ضروري الباجي وعدد من يشهد به ان كان الحما كم امر بالاستشكاه فقال ابن حبيب عن اصبغ يشهد بان يامر شاهدين فان لم يكن الا واحد وجب الحد وان لم يامرهم الامام فلا يجوز اقل من اثنين وروى ابن وهب ان لم يكن مع الحاكم الا واحد رفعه لمن فوقه وقال اصبغ عندي انه يجذبنا على ان الحما كم يحكم بعله فاذا امره فكأنه مستتابه واذا شهد بالشرب او بالراتحة عدلان عمل بشهادتهما ان لم يخالفا بل (وان خولقا) أي العدلان في شهادتهما بالراتحة بان شهد عدلان آخران انهم اليست راتحتما وأنه شرب نبيذ الايسكر جفسه لان المثبت يقدم على النافي ابن عرفة ان اختلاف الشهود قد قال بعضهم هي راتحة مسكرو وقال غيره هي راتحة غير مسكرو فقال ابن حبيب ان اجتمع منهم اثنان على انها راتحة مسكرو حد وان شك الشهود في الراتحة فان كان من أهل السقه نكل وان كان من أهل العدل نكل سبيله سمعه ابن القاسم في العتبية والموازية قلت للشيخ عن عبد الملك يجتبر بقراءة التي لاشك في معرفته بهما من السور القصار فذلك مستحسن عند الاشكال فان لم يقرأ واختلط فقد شرب مسكرا فيجوز وسمع اصبغ ابن القاسم ان شهد أحدهما انه شرب نجرا وآخر انه شرب مسكرا أحدهما لو شهد انه قاع نجر أحد وقاله عمر رضى الله تعالى عنه (وجاز) شرب المسكر (لا كراه) عليه بخوف قتل أو قطع أو ضرب أو حبس أو قيادى اتقت حرمة لان المكروه غير مكاف للجنون فلا يعلق بعله جواز ولا غيره من الاحكام التكليفية ابن عرفة لا يجد المكروه لوضوح الشبهة أو عدم تكليفه وهو الاظهر اعموم اعتماده في الطلاق وقحوه (و) جاز (لا ساعة) أغصه أي قن الموت بها صونا لحياة النفس ابن عرفة لا يجد المضطر للاساعة لوضوح الشبهة الشيخ الامام مالك رضى الله تعالى عنه في المختصر لا يشرب المضطر النحر الباجي في النوادر عن ابن حبيب من غص بطعام وخاف على نفسه ان لم يجوز فله أن يجوز بالنحر وقاله أبو الفرج ولا يصبغ عن ابن القاسم يشرب المضطر الدم ولا يشرب النحر وسمع ابن القاسم من اضطر الى شرب النحر لا يشربها الا تزيده الا شرا ابن رشد تعليقه هذا يدل على انه لو كان له في شربها منعة جاز له شربها واستدل محمد بن عبد الحكم على ان هذا مذهب مالك رضى الله تعالى عنه بهذا التعليل واحتج بان من غص بلقمة تخشى الموت ولم يجد ما يصبغها به الا النحر فانه جائز له وظاهر قول اصبغ انه لا يجوز (لا) يجوز للمسكرو (لواء) ان كان ياكل أو شرب بل (ولو) كان (طلاء) بكسر الطاء المهملة تمسود اي دهانا على ظاهر

الجسد على المشهور وعند ابن شاس والاصح عند ابن الخياط سمع أشهب التداوى في القرحة
بالبول أخف من التداوى فيه بالخمر ابن رشد لما جاء في الخمر أنها رخص من عمل الشيطان ولم
يأت في البول إلا أنه نجس وفي زاهي ابن شعبان لا يتعالج بالمسكروان غسل بالماء ولا يداوى
به دبر الدواب وأما الدواء الذي فيه الخمر فقال ابن العربي ترد فيه علما وناوا الصبيح أنه لا يجوز
أقوله صلى الله عليه وسلم أنهم ليست بدواه ولكن هاداه (والحدود) التي بالجلد كلها (بضرب)
لأمر ولا حذف (وسوط) لأعضاء الخزولي إنما يضرب بسوط وصفته كونه من جلد واحد
وليس له رأسان وكون رأسه ليفا ويقبض عليه بالخنصر والبنصر والوسطى ولا يقبض عليه
بالسبابة والابهام ويعد عليه عقد التسعين ويقدم رجله اليمنى ويؤخر رجله اليسرى ودرة
عمر رضى الله تعالى عنه كانت للتأديب (معتدلين) أي متوسطين فاعتدال الضرب بكونه من
رجل متوسط القوة لا شديدا ولا ضعيفا وكونه منه لا في غاية التشديد ولا في غاية التخفيف
واعتدال السوط كونه ليس جديدا ولا باليسا قال في المدونة وصفة الضرب في الزنا والشرب
والقرية والتعزير ضرب واحد ضرب بين ضربين ليس بالمبرح ولا بالتخفيف ولم يجد الامام مالك
رضي الله تعالى عنه ضم الضارب يده إلى جنبه ولا يجوز في الضرب في الحد وقضيب وشرك
ودرة لكن السوط وإنما كانت درة عمر رضى الله تعالى عنه للتأديب وصفة عقد تسعين
أن يعطف السبابة حتى تلتقي الكف ويضم الابهام اليها أفاده الخريشي الباجي عن محمد لا يتولى
ضرب الحد قوي ولا ضعيف ولكن وسط من الرجال مالك رضى الله تعالى عنه كنت أسمع أنه
يختار له العدل ويضرب على الظهر والكف في دون سائر الأعضاء والمحدود فاعدا لا يربط
ولا يد وتخلي ليداه ولا يزيده عن ابن القمام أن ضرب على ظهره بالدرة أجزأ وما هو باليمن
حال كون الحدود (فاعداد) لا فاعدا ولا محدودا (بالربط) له بشئ (و) بلا (شد) أي ربط أو مسك
(يد) من الحدود إلا أن يضرب اضطرارا لا يصل الضرب معه إلى موضعه ويضرب (بظهره
وكفيه) دون غيرهما من جسده (وجرد) بضم فكسر مثقلا (الرجل والمرأة بما بقى الضرب)
من الثياب وظاهره تساويهما وظاهر المدونة أن الرجل لا يترك عليه شئ في العتية
ويجرد الرجل للضرب ويترك للمرأة ما يستتر جسدها ولا يقيها الضرب (و) إذا حدثت المرأة
(نذب) بضم فكسر (جعلها) أي المرأة حال حذها (في قفصة) بضم القاف وفتح القاف مثقلا
ولما بلغ مالكا رضى الله تعالى عنه أن بعض الأمر أفعله أجهجه زاد النخعي ويجعل تحتها تراب
مباول بعام للستر (وعزر) بفتحات مثقلا أي ادب وعاقب (الامام) أي الحاكم خليفة كان أو
نائبه (لمعصية الله) تعالى معصية لاحد فيها ولا حق لا أدى فيها إبدليل ما بعده كنعمة القدر
برضاه غير عذروا التفريط في الطهارة وترك شئ مما ينافى بالصلاة (أو لخلق آدمي) كشقه
أو ضرب به ولا يتخلو عن حق الله تعالى إذ من حق الله تعالى على كل مكلف تركه إذا لم يغيره وإيصال
الحق لمستهقه لكن لما كان هذا القسم إنما يتطرق فيه باعتبار حق الآدمي جعل قسيما
لأول من فعل شيئا من ذلك فيعززه الامام بحسب اجتهاده (حسبا ولو ما) بفتح فسكون أي
توحيها بالكلام (وبالاقامة) من الجلوس أي أمره بالوقوف على قدميه والناس جلوس
(ونزع العمامة) من رأسه (وضرب بالسوط أو غيره) كعصا ودرة وان جاء فاعل معصية الله

(قوله يتعالمج) بضم الياء
أي يتداوى (قوله وان
غسل) بضم فكسر (قوله
يضرب) بضم الياء وفتح
الراء أي في الحدود (قوله
ويقدم) أي الضارب
(قوله درة) بكسر الدال
المهمله وشد الراء (قوله
بالمبرح) بضم ففتح فكسر
مثقلا (قوله انه) أي الحد
(قوله يختار) بضم الياء
(قوله) أي الحد (قوله
تساويهما) أي الرجل
والمرأة في التعزير (قوله
ولا يتخلو) أي حق الآدمي
(قوله ترك) أي المكلف
(قوله وايصال) عطف
على ترك (قوله لكن لما
كان هذا القسم) أي حق
الآدمي الخ استدراك
على لا يتخلو الخ لرفع إيهامه
أن لا وجه لجعل قسيما
لحق الله تعالى (قوله يتطرق)
بضم فسكون ففتح (قوله
جعل) بضم فكسر

(قوله وموجب) بفتح الجيم (قوله عقوبة) خبر موجب (قوله ان رفع) بضم فكسر (قوله وفي قذفها) أى المدونة (قوله وان بلغ
الامام) حال او مبالغة (قوله طائفة) ٥٥٤ أى فلتة (قوله تجافى) أى تغافل (قوله عرف) بضم فكسر (قوله ضرب) بضم

فكسر (قوله يشفع ويدستر)
بضم الاء فيهما وفتح فاء
الاول وتاء الثاني (قوله
المعلن) بضم فسكون
فكسر (قوله يوجع وزجر)
بضم الاء فيهما وفتح الجيم
فيهما (قوله يظهر) بضم
فسكون فكسر (قوله في
الاسلام) تنازع فيه يظهر
وينبغي (قوله قال) أى
مالك رضى الله تعالى عنه
(قوله يقدم) بضم فتح
فكسر مقفلا (قوله له) أى
الشيخ (قوله فاق) أى عمر
رضى الله تعالى عنه (قوله
فاقتحم) أى تخطى عمر رضى
الله تعالى عنه السور غيرة
منه رضى الله تعالى عنه
على معصية الله تعالى (قوله
فاقتحم) أى استحب (قوله
ذروا) أى دعوا (قوله
يختلف) بفتح الاء والتاء
(قوله فان كانا) أى القائل
والمقول له (قوله ولا يبالغ)
بضم فسكون وفتح (قوله
أخبار) بفتح الهمز (قوله
يضر ب) بضم ثم فتح (قوله
يحبس) بضم ثم فتح (قوله
جرم) بضم الجسيم أى
معصية (قوله ومنعها)
أى الزيادة على الحد (قوله
من أخذ) بضم فكسر
(قوله لانه) أى مالكار رضى

تعالى نائباً سقط تعزيره كما تقدم في قوله وأدب المفطر عدا الأنا يحيى نائباً والتأديب المعصية
الله تعالى واجب مطلقاً ولحق الأذى واجب أن قام به بشرط التعزير بالمعصية الله تعالى
الاتفاق على تحريمها فإن كانت محرمة عند الذي رفعت إليه وغير محرمة عند غيره فلا يعزره
إذا قوى دليل حله أو ألقه عزره وصفته كالجسد لكن يكون بالحدة والعصا أيضاً ابن عرفة
وموجب المعصية غير الموجبة حداً عقوبة فاعلمها أن رفع للإمام وفي قذفها وأما النكال
والتعزير فيجوز فيه العفو والشفاعة وإن بلغ الإمام وقد قال الإمام مالك رضي الله تعالى عنه
فمن وجب عليه التعزير والنكال وانتهى أمره للإمام أن كان من أهل العقاف والمروءة
وانما هي طائفة منه تتجاف عنه السلطان وإن عرف بالآذى ضرب النكال الشيخ عن محمد
أنما ينبغي أن يشفع ويستتر من تكون منه الزلة وأما المعلن فاهل لأن يوجع وينزق قيل للإمام
مالك رضي الله تعالى عنه من له جارسو يظهر مالا ينبغي في الإسلام هل يدل عليه قال يقدم
اليوم بينهما فإن لم ينته فامد له عليه وله عن ابن حبيب مسمى عمر رضي الله تعالى عنه لم يلا فرأى
ناراً في بيت فأتى إليها فاذا يقوم يشربون وفيهم شيخ فاحتكم إليهم وقال لهم يا أعياد الله امكنني
الله منكم فقال الشيخ يا أمة المؤمنين ما نحن بأعظم منك ذنباً نتجسس وقد قال الله تعالى
ولا تجسسوا وافضحت وقد قال الله تعالى واتموا البيوت من أبوابها ودخلت بلاذن وقد
قال الله تعالى لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم الآية وطائفة بما قلت وقد قال الله تعالى
ولا تنازعوا بالألقاب فاخشم عمر رضي الله تعالى عنه وقال ذروا هذه هذه وتركهم وسمع
أشهب من قال لرجل يا كلب فذلك يختلف أما أن يقال لذي الفضل والهيبة والشرف في
الإسلام أو يقال للثقة ابن رشد فإن كان من ذوي الهيبة عوقب القاتل عقوبة خفيفة فإن
بها ولا يبلغ به السجن وإن كان من غير ذوي الهيبة عوقب القاتل أشد من عقوبة الأول ويبلغ به
فيها السجن وإن كان القاتل من ذوي الهيبة والمقول له من غير ذوي الهيبة عوقب بالتوبيخ
ولا يبلغ به الإهانة ولا السجن وإن كان القاتل من غير ذوي الهيبة والمقول له من ذوي الهيبة
عوقب بالضرب ثم قال ابن عرفة ابن شاس الاستاذ أبو بكر في أخبار الخلفاء أنهم كانوا يعاقبون
الرجل على قدره وقد جنى عليه منهم من يضرب ومنهم من يحبس ومنهم من يقام واقفاً على
قدميه في تلك المحافل ومنهم من تنزع عمامته ومنهم من يحل أزاره قلت وما جرى به عمل
القضاة من أنواع التعزير ضرب القاع مجرداً على سائر الألف وكف ويجوز التعزير بالضرب
بسيط أو غيره إن كان أقل من الحد أو قدره بل (وان زاد) الضرب (على الحد) الشرحي عند
الإمام مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهم وهو المشهور ابن عرفة وفي جهة الزيادة على الحد
باجتهاد الإمام لعظم جرم الجاني ومنه ما قولان للمشهور وغيره لنقل الشيخ رواية مطروقة من
أحمد فسكران في الأسواق وقد آذى الناس برمي أو سيف أرى أن يزاد في عقوبته فيبلغ به مع
الحد نحو الخمسين والمائة والمائتين ونقل غيره لا يزاد على الحد وروى مسلم بسنده لا يجلد أحد
وقد أسوأ الألف حد من حدود الله تعالى المازرى هذا خلاف مذهب مالك رضي الله تعالى
عنه لأنه يجزئ العقوبات فوق الحدود وإن عمر رضي الله تعالى عنه ضرب من نقش على خاتمه

(قوله لانه) ای مال کار خدای الله تعالی عنه

ابن عرفة (قوله ثديتها)
 اى الزوجة (قوله عليه) اى
 الزوج (قوله وجد) يضم
 فكسر اى الرجل (قوله
 فانتفخ) اى المضروب
 (قوله ذلك) اى انتفاخه
 وموته (قوله يعلم) اى المعلم
 (قوله لاديه) على ضرب
 (قوله فمات) اى الصبي
 (قوله فلا يضم) اى المعلم
 (قوله وان جاوز) اى المعلم
 (قوله به) اى الصبي (قوله
 ضمن) اى المعلم (قوله
 ماأصابه) اى الصبي (قوله
 يفعل) اى المعلم (قوله عنه)
 أى فعل المعلم (قوله ضمانه)
 أى المعلم ما نشأ عن فعله
 (قوله مع ظنه) أى المعلم
 (قوله سلامته) اى الصبي
 (قوله عنه) اى ما فعله المعلم
 (قوله له) اى المعلم (قوله
 منه) أى المعلم (قوله شكك)
 اى المعلم (قوله عليه) أى
 المعلم (قوله عاقلته) اى
 المعلم (قوله ثم قال) أى أت
 (قوله والا) أى وان لم يظن
 السلامة (قوله وبه) اى
 ما قررناه على ما يدفع (قوله
 فى هذا) أى تضمين المؤدب
 ما سرى (قوله به) اى
 التعزير (قوله منه) أى

اللقاء في الحرم: فوافق له * اياك اياك أن تبطل بالهـ

وتقريره الذي زعم دفع المناقضة به والاشكال أصلا له لشيخه داود وهو خلاف اطلاق
كلام المصنف وخلاف كلامه في توضيحه قال في قول ابن الحاجب ولا ينتهي للقتل أي لا يؤديه
بقته ويحتمل لا ينتهي في تأديته بالاضرب الى ما ينشئ منه قتله والاول أظهر فقد قال مطرف

تضمن مامری الیه التعزیر (قوله و تقریرہ) ای نت (قوله اصلہ) ای تقریرہ مبتداً خبرہ لشیخہ والجملة خبر تقریرہ (قوله داود)
بیان شیخہ (قوله وهو) ای تقریرہ (قوله وخلاف) عطف علی خلاف (قوله قال) ای فی توضیحه (قوله والاول) ای ان المصنفی

لا يؤديه بقتله (قوله وروى) بضم فكسر (قوله انه) اى مالكا رضى الله تعالى عنه (قوله امر) اى مالكا رضى الله تعالى عنه
 (قوله وجد) بضم فكسر (قوله قد جرده) اى الشخص الصبي (قوله اربع مائة) مفعول ضرب (قوله فانتفخ) اى المضروب
 (قوله ومات) اى المضروب (قوله ذلك) ٥٥٦ اى انتفاخه وموته (قوله فقد استظهر) اى المصنف في توضيحه (قوله

واستدل) اى المصنف (قوله) وهو) اى قول مطرف وان
 اى الخ (قوله بانه) اى وان
 اى على النفس (قوله يقيده)
 اى اتيانه على النفس (قوله
 ولفظا) عطف على قول
 ابن الماجشون (قوله ولان
 الحاكم الخ) عطف على لانه
 مخالف الخ (قوله انهم) اى
 الاثمة (قوله وعليه) اى
 الامام (قوله عليه) اى
 الامام (قوله تبعه) اى عبد
 السلام) علة اعتراض
 (قوله ولذا) اى اعتراضه
 على تقييد ابن الحاجب
 (قوله عنه) اى تقييد ابن
 الحاجب (قوله وتقريره)
 اى تت (قوله قوله) اى
 المصنف (قوله خلاف) خبر
 تقريره (قوله في ترتيبهم)
 صلة كلام (قوله عنده) اى
 المصنف (قوله مطلقا) اى
 عن تقييده بظن السلامة
 (قوله عليه) اى الجواز
 (قوله وله) كونه اى
 الضمان علة اى (قوله وقد
 سلمه) بفتح مثقلا اى
 ترتيب الضمان على الجواز
 (قوله والى هذا) اى كونه
 كائنا ما سلمه ذهب (قوله
 اليه) اى انها كسيلة
 المصنف في الخلاف سلمه ذهب
 (قوله ابو الوليد) اى ابن رشد (قوله وانه) اى كلام عياض (قوله قلت) اى فانه محمد عياض
 (قوله الذى صرح به) اى القاطع نعمته (قوله اعتدالى) نائب فاعل ينتظر

بضربه وان اى على النفس وروى عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه في العتبة انه امر
 بضرب شخص وجد مع صبي في سطح المسجد قد جرده وضمه الى صدره اربع مائة سوط
 فانتفخ ومات ولم يستطع ذلك الامام مالك رضى الله تعالى عنه اه فقد استظهر جواز
 التأديب مع عدم ظن السلامة واستدل بقول مطرف وان اى على النفس وهو قوله في
 مختصره اوانى على النفس وتت معترف بانه قول مطرف فكيف يقيده بظن سلامته
 وقال في توضيحه في قول ابن الحاجب والتعزير جائز بشرط السلامة فان سري فعلى العاقلة
 مانعه بشرط السلامة غالباً في الذهن وفي هذا الشرط نظر لانه مخالف لقول ابن الماجشون
 وغيره وان اى على النفس ولظاهر الحكاية المنقولة عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه ولان
 الحاكم وغيره اذا جازت له العقوبة ينبغي ان لا يكون عليه ضمان وتضمنهم مع امرهم
 به كتسليف بما لا يطاق وفي الاكمال انهم اختلفوا في من مات من التعزير فقال الامام الشافعي
 رضى الله تعالى عنه علة على عاقلة الامام وعليه الكفارة وقيل على بيت المال وقال جمهور
 العلماء لا نفي عليه اه كلام التوضيح فانت تراه اعترض تقييد ابن الحاجب المذكور
 تبعه لابن شاس ولذا حاذ عنه في مختصره وتقريره قوله والا ضمن ماسرى خلاف ظاهر كلام
 المصنف وابن الحاجب وابن شاس في ترتيبهم الضمان على فعله ما يجوز له وتقدم كلام ابن
 الحاجب وهو نفس كلام ابن شاس والمصنف وقد عرفت ان عنده الجواز مطلقا وان اى
 على النفس ورتب عليه الضمان ولا يكون مرتباً على فعل الجائز اى استشكل ابن
 عبد السلام وقد سلمه الشارح وابن غازي وغير واحد ولا سلف لتت فيما قاله من كلام
 المتقدمين سوى اختيارات ابيهم الشارحين لا مساعد لها من النقل فالصواب ابقاء كلام
 المصنف على ظاهره من غير تقييد وترتيب الضمان على ذلك الظاهر وسلف المصنف في ذلك
 ابن شاس وابن الحاجب وقد قال عياض في تقييده انه اختالف متأخرو وشيوخنا الاندلسيون
 فيما كان على وجه الادب او فعل ما يباح له من يجوز له ذلك على الوجه الذى ابيح وحيث ابيح
 كالحاكم وضارب الحسد والمؤذنب والزوج والخبث والطبيب فقيس ذلك كالتخطا ويدخلها
 الاختلاف في شبهة العهد المتقدم والى هذا ذهب الباجي وقيل اذا كان انما فعل من ذلك
 ما يجوز وحيث يجوز ولا يبعد غلطاً ولا قصد افعى كسيلة اللعب ويدخلها الخلاف المتقدم
 من رواية ابن القاسم ورواية مطرف ومذهب ابن وهب وابن حبيب هل هو خطأ أو عهد
 اوشبه العهد واليه ذهب شيخنا القاضي ابو الوليد اه والظاهر انه مراد ابن الحاجب وابن
 شاس بقوله التعزير جائز بشرط السلامة وابن شاس بشرط سلامة العاقبة اى جائز ولا ضمان
 بشرط سلامة العاقبة بذليل قوله ما يباح له التفريع فان سري فعلى العاقلة اه كلام طنى
 وسلمه البناى واختصره قلت هذه هفوة من طنى عظيمة وغلطة جسيمة صير فيها الحق باطلا
 والباطل حقاً وذلك انه تقدم انه ينتظر بقطع السارق الذى صرح به القرآن العزيز اعتدال

المصنف في الخلاف سلمه ذهب (قوله ابو الوليد) اى ابن رشد (قوله وانه) اى كلام عياض (قوله قلت) اى فانه محمد عياض
 (قوله الذى صرح به) اى القاطع نعمته (قوله اعتدالى) نائب فاعل ينتظر

(قوله ولا يفعل) بضم اليا (قوله وان المريض) يحذف على انه ينتظر (قوله وان من خيف عليه الموت) عطف على انه ينتظر
(قوله يفرق) بضم ففتحين منقلا الى الحد (قوله عليه) اي المحدود (قوله طاقته) اي المحدود (قوله يطبقه) اي المحدود والحد
(قوله يسقط) اي الحد (قوله عنه) اي المحدود (قوله يفعل) بضم اليا وفتح العين والهمز للاستفهام الاتكاري (قوله عنه)
اي التعزير (قوله اليه) اي القتل (قوله قول) مفعول نقل (قوله معلم الكتاب الخ) ٥٥٧ مفعول قول (قوله ما يعلم) اي المعلم

(قوله الامن) اي من الموت
والشين (قوله فيه) عائدا
(قوله لادبه) اي لتأديبه
صلة ضرب (قوله ثقات)
اي الصبي (قوله فلا يضمن)
اي المعلم (قوله وان جاوز)
اي المعلم (قوله به) اي ضرب
الصبي (قوله ضمن) اي المعلم
(قوله ما أصابه) أي الصبي
(قوله وهذا) اي وان
جأزه الادب ضمن ما أصابه
(قوله وجوابهم) اي داود
وقت ومن تبهما (قوله
صحیح) خبر جوابهم (قوله
وما حكى) بضم فكسر
(قوله محمول) خبر ما (قوله
على ظنه) أي الامام (قوله
قوله) أي الامام (قوله أي
بعد الوقوع الخ) خبر قول
(قوله وأما القصدوم) اي
على التأديب (قوله وان
فاعل المعصية) عطف على
ان القتل ليس من التعزير
(قوله منه) اي الحد (قوله
في شرط) تنازع فيه نظير
واستشكال بواضاقتة
البيان (قوله به) اي
المريض (قوله فانه) أي
الطبيب (قوله يضمن)

الهو او لا يفعل في الوقت الذي يخاف من فعله فيه موته وان المريض اذا وجب حده وخيف
موته من اقامته عليه فانه يؤخر الى برئه وان من خيف عليه الموت من موالاة الحد يفرق
عليه بقدر طاقته وان لم يطبقه بالكلية يسقط عنه واذا كان هذا حكم الحد فكيف في التعزير
الذي هو دونه يفعل مع خوف الموت منه وأيضا فقد قالوا ليس للامام التعزير بالقتل
فكيف يقال يجوز التعزير بما يؤدى اليه ومن المعلوم أن الوسيلة تعطى حكم ما ترتب
عليها فيلزم من امتناع التعزير بالقتل امتناع التعزير بما يؤدى اليه على ان الضرب المنتهى
للموت قتل وقد قالوا لا ينتهي الامام في التأديب للقتل وأيضا فقد تقدم نقل ابن عرفة عن
الشيخ عن المجموعة قول الامام مالم يرض الله تعالى عنه معلم الكتاب والصنعة ان ضرب
صبي ما يعلم الامن فيه لادبه ثقات فلا يضمن وان جأزه الادب ضمن ما أصابه وهذا نص
في اشتراط علم السلامة في جواز القصدوم على التأديب وقد نقله ابن شاس وابن الحاجب
وغیرهما وهذا سلف داود وت ومن وافقه ما وجواهم عن استشكل ابن عبد السلام
صحیح لاشك فيه متعين لا ممدوحة عنه وما حكى عن الامام محمول على ظنه السلامة بدليل قوله
ما يعلم الامن فيه وقول مطرف وان أتى على النفس اي بعد الوقوع وتخالف الظن وأما
القصدوم فشرطه ظن السلامة ضرورة ان القتل ليس من التعزير المأذون فيه وان فاعل
المعصية اتى لا لتوجب الحد لا يستوجب الحد فضلا عن القتل على ان استيجاب الحد لا يستلزم
استيجاب القتل بل منه ما يسقط بخوف القتل كحد السرقة والشرب والقرية وزنا البكر
ما استشكل ابن عبد السلام وتظهير الموضح في شرط علم السلامة وتعقب طي كل ذلك قصور
وغلبة عظيمة عما تقدم وعما هنا والكمال لله سبحانه وتعالى وشبهه في ضمان ما سري فقال
(كطبيب جهل) قواعد الطب فداوى بغير علم وأتلف المريض بعد اوانه وأحدث به عيبا
فانه يضمن (أو) علم قواعد الطب (قصر) بفحتمات مثقلا في تطبيقه فسرى للتلف
او التعيب فانه يضمن (أو) علم ولم يقصر وطيب مريض (لا اذن) منه فاتفقه أو عيبه فانه يضمن
(أو) طبيب باذن (غير معتبر) اسكونه من صبي أو رقيق اذا كان الاذن في قطع يده من الابل
(ولو اذن) من لا يعتبر اذنه (بصد أو حجارة أو ختان) فادى الى تلف أو عيب فانه يضمن ابن
رشد تحصيل القول في هذه المسئلة اذا عالج المريض فسهامات من سقيه أو كوامات
من كيه أو قطع منه شيئا فبات من قطعه او ختن الجلام الصبي ثقات من ختمه او قلع ضرر
الرجل ثقات منه فلا ضمان على واحد منهم ما في ماله ولا على عاقلته ان لم يخطئا في فعلهما الا ان
يكون قد تقدم من السلطان الى الاطباء والجماين أن لا يقدمو على ما فيه غرر الا باذنه
فعلوه بلا اذنه فنشأ منه موت أو تلف فاساسة اوعضوه فاعلم الضمان في أموالهم وقال ابن

اي الطبيب ما أصاب المريض بتطبيقه (قوله سري) اي طبيب (قوله عالج) اي الطبيب (قوله أو قطع) اي الطبيب (قوله منه)
اي المريض (قوله ثقات) اي المريض (قوله ثقات) اي الصبي او المقلوع ضرره (قوله منه) اي الحق او قلع الضرر (قوله منها)
اي الطبيب والجلام (قوله فاعله) اي ما فيه غرر (قوله منه) اي ما فيه غرر

(قوله وهذا) أي قول ابن دحون على العاقلة الخ (قوله اخطأ) أي الطيب والحاجب (قوله فان كان) أي الطيب أو الخائن
(قوله وان كان) أي الطيب أو الخائن (قوله وظاهر) عطف على قول (قوله فمقبول) أي فتألف العبد أو تعيب بقوله (قوله من
طبيب وشبهه) بيان من (قوله منه) ٥٥٨ أي فله (قوله فان كان) أي القاعل (قوله به) أي الطب (قوله فيه) أي الفعل

دحون على العاقلة الافهادون الثلث وهذا خلاف الرواية وان اخطأ كان سقي المريض
ملا يوافق مرضه فمات أو زلت يد الخائن أو القاطع فمجاوز في القطع أو الكاوي فمجاوز في الكي
فمات منه أو قلع الجحام غير ما أمره بقلعه فان كان من أهل المعرفة ولم يغرم نفسه فذلك
خطأ على العاقلة إلا أن يكون أقل من الثلث ففي ماله وان كان لا يحسن وغرم نفسه عوقب
بالضرب والسجين واختلاف في الدية تقيل في ماله وهو ظاهر قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه
في هذه الرواية وقيل على عاقلته لانه خطأ إلا أن يكون أقل من الثلث وهو قول عيسى بن دينار
وظاهر رواية أصبغ عن ابن القاسم وفي المجموع لا امام مالك رضي الله تعالى عنه ان أمره
عبد أن يحتنه أو يحجمه أو يقطع عرقه ففعل فهو ضامن ما أصاب العبد بذلك ان فعله بغير إذن
سيده علم انه عبد ولم يعلم ابن الحاجب من فعل فعلا يجوز له من طبيب وشبهه فتولد منه اهلا لك
فان كان جاهلا به أو لم يؤذن له أو اخطأ فيه أو في مجاوره أو قصر فالضمان كأنه خطأ وعطف على
المشبه في الضمان مثبها آخر فيه فقال (وكنا جج) أي ايقاد (نار في يوم) أي وقت ربح (عاصف)
أي شديد فاحرق شيئا فانه يضعه من أجبها ابن عرفة في حريم البئر منها من أرسل في أرض نارا
أو ما فوصل إلى أرض جاره فاحرقه فماتت أَرْض جاره ببعيدة يؤمن أن يصل ذلك اليها
فتحاصلت النار بربح أو غيره فاحرقته فماتت شيئا عليه وان لم يؤمن وصول ذلك اليها القربى
فهو ضامن وكذلك الماء وما قتل النار من نفس فعلى عاقلة مرسلا وشبهه ابن رشد بن داود في
العينية في سماع محمد بن خالد بن القاسم في رجل طبع سكراني قد رستره عن أعين الناس بقصب
وكان صبي ناعما خلف القصب لا علم للطايخ به فقارت القدر بما فيها فاصاب الصبي ما خرج
منها فمات فلا شيء عليه الصقلي عن صهيون ما قتلته النار ينظر فيه من يجوز له ايقادها ومن
لا يجوز له قلت يريد سقوط الدية عن عاقلة الاول وثبوته على عاقلة الثاني أشبه ان تخافوا على
زروعهم فقاموا الردها فاحرقتهم فهدر لاديه لهم على عاقلة ولا على غيرها ابن عبد السلام سئل
ابن كاتبة عن أشبه نار في حائط فحرقته على غيره فاحرقته من زرع أو حائط أو مسكن أو غيرها
فقال عليه غرم ما أشبه فيه لا ما عدت عليه ابن عبد السلام يقوم منه خلاف ما في هذا الاصل
ويرد بان عدم ضمانه في مسئلة ابن كاتبة انما هو فيما لم يقصد المتعدى والضمان في مسئلة
الكتاب انما هو فيما قصد حيث أوقد النارجين هبوب الريح ولا يلزم من عدم الضمان فيما لم
يقصد عدمه فيما قصد وجواب ابن كاتبة هو مقتضى نقل البغوي المذهب خلاف مقتضى نقل
أبي حفص عنه في كتاب الدور منها ان شرط رب الدار على مكترها أن لا يوقد فيها نارا فاوقد
المكتر في نارا الخبز فاحرق الدار ضمن الخبي ان أحرقت الدار وغيرها ضمن الدار المكتراة
فقط ان كان الايقاد بصفة أو أذن رب الدار فيه لم يكن ان يليه فيه مقال وان كان بصفة يكون
لجاره منه ضمن جميع ما احترق بعض شيوخ عبد الحق الفرق بين هذا وبين قولها ان أحرقت
(قوله ما في هذا الاصل) أي ابن الحاجب من ضمان مشعل النار ما احترق مما يمكن وصوله عادة
(قوله ويرد) بضم فتح مثقلا أي ما فهمه ابن عبد السلام من فتوى ابن كاتبة (قوله المذهب) مقبول نقل (قوله عنه) أي المذهب
(قوله منها) أي المدونة بيان كتاب (قوله فيها) أي الدار (قوله فيه) أي الايقاد (قوله وان كان) أي الايقاد

(قوله ان هذا الخ) خبر الفرق (قوله لا يجوز له) أي بشرط المكري عليه أن لا يوقد فيها ناراً (قوله فان كان) أي فصله (قوله من سارق وغيره) بيان ما (قوله لانه) أي حقه للسارق (قوله ومثله) أي الفرق المذكور مفعول نقل (قوله مطلقاً) أي عن قيد الانذار (قوله فيه) أي الزمن ٥٥٩ تنازع فيه ترميم وهدم واسناد

(قوله عليه) أي المستأجر
او المرتب (قوله له)
أي المستأجر او المرتب
(قوله قلت) أي قال ابن
عرفة (قوله هو) أي
عدم الضمان فيما ذكر
(قوله قولها) أي المدونة
(قوله شرع) أي أحدث
(قوله وفيها) أي المدونة
(قوله اشهد) بضم الهمز
وكسر الهاء (قوله به) أي
أنه يخوف وطلب باصلاحه
(قوله به) أي الحائط
(قوله فربه) أي الحائط
(قوله وان لم يشهدوا)
بضم الياء وكسر الهاء
(قوله قلت) أي قال ابن
عرفة (قوله هو) أي ربه
(قوله به) أي الحائط (قوله
بشهد) بضم الياء وفتح
الهاء (قوله وكذا) أي
في الضمان وان لم يشهد
عليه (قوله واشهادهم)
أي بدون قاض ونحوه
(قوله وحكي) بضم فكسر
(قوله من غير الحائط)
بيان ما قيل (قوله مخيف)
بضم الميم (قوله ان مال)

فرنه دور جيرانه فهو غير ضامن أن هذا فعل لا يجوز له فان كان مما يجوز له لولا الشرط فلا ضمان عليه كقوله فيمن حفر بئر في داره لسارق أنه يضمن ما يسقط فيها من سارق وغيره لانه لا يجوز له ومثله نقل أبو حنيفة بن العطار وعطف على المشبه في الضمان مشبه آخر فيه أيضاً فقال (وكسقوط جدار) أي حائط على نفس اومال فأنلفه (مال) أي حدث ميلانه ميلاناً غير ظاهر به بناءه مستقيماً فان كان بناءه مائلاً فسقط على شيء فأنلفه فانه يضمنه مطلقاً (وانذر) بضم الهمز وكسر الذا لالمجبة أي اعلم بميلانه وطلب باصلاحه (صاحبه) واشهد عليه عند قاض ونحوه عن له النظر في ذلك انه ان لم يتداركه وسقط على شيء فانه يضمنه فان ظهر ميلانه وترأخى في اصلاحه حتى سقط فانه يضمن ولو لم ينذر (وأمكن تداركه) بمعنى زمن يمكن ترميمه أو هدمه واسناده فيه ولم يفعل حتى سقط فان لم يعمل أولم ينذر أو لم يمكن تداركه بعد الانذار بان سقط عقبه بلا تأخير يمكن فيه تداركه فلا يضمن ابن عبد السلام والمعتبر الاشهاد عند القاضي أو من له النظر وهم من قوله صاحبه ان الاشهاد على المستأجر او المرتب مثلاً لا يوجب عليه ضمانه اذ ليس له هدمه بدون إذن صاحبه والضمان في مال صاحبه وقيل على عاقبته ما بلغ الثلث هذا مذهب المدونة وقال ابن وهب وعبد الملك لا يضمن حتى يقضى الحاکم عليه بهدمه ولا ينقله وقال أشهب وصحفون حتى يبلغ حد يجب عليه هدمه فيه لشدة ميلانه ويتركه فيضمنه وان لم يكن اشهاد ولا حكم ابن عرفة ابن شاس من سقط ميزابه على رأس انسان فلا يضمنه وكذا الظلة والعسكر قالت هو قواها مع غيرها وما شرع الرجل في طريق المسلمين من ميزاب او ظلة أو حفر بئر أو سرب للماء أو الرشح في داره أو أرضه أو حفره بما يجوز له في داره أو في طريق المسلمين بئر المطر او مرحاض الى جانب حائطه فلا غرم عليه للماء عطف في ذلك كله وفيها والحائط المخوف اذا أشهد على ربه به ثم عطف به احد فربه ضامن وان لم يشهدوا عليه فلا يضمن قالت فاذا لم يضمن في المائيل اهدم الاشهاد فاجرى في غير المائيل الصفة للمجد عن أشهب ان بلغ ما لا يجوز له تركه لشدة ميله والتعريف فيه فهو متضمن لما أصيب به وان لم يشهد عليه وكذا لو تقدم اليه السلطان في هدم حائط على حسن نظر الرعية فهو ضامن وامامه الناس واشهادهم فليس يلزم له وحكي عن فقهاءنا القرويين ان رب الحائط ان أنكر ما قيل من غر الحائط احتج الى التقدم اليه وان أقربان حائطه مخيف نفقت الشهادة عليه دون حكم ابن شاس ان مال ولم يتداركه مع الامكان والانذار والاشهاد ووجب الضمان فجعل الامكان شرطاً وهو صواب جار على القواعد وقوله وان بناءه مائلاً ضمن مطلقاً واضح وما صنعته في طريق المسلمين مما لا يجوز له من حفر بئر أو ربط دابة ونحوه ضمن ما أصيب بذلك (أو عضه) أي المكلف غير المطري معصوماً (فسل) المعضوض (يده فقلع) المعضوض (أسنانه) أي العاض الحط هذا معطوف على ما فيه الضمان ولم يعين ما الذي

أي الحائط (قوله يتداركه) بضم الياء أي الحائط (قوله فجعل) أي ابن شاس (قوله الامكان) أي للتدارك (قوله شرطاً) أي جعله شرطاً (قوله مما لا يجوز له) بيان ما (قوله من حفر بئر الخ) بيان (قوله ولم يعين) أي المصنف

(قوله يعني) اي ابن الحاجب بقوله اسنانه (قوله مقابلة) اي عدم الضمان (قوله وهو) اي عدم الضمان (قوله حصين) يضم
الحاء وفتح الصاد المهملين (قوله فنزع) اي المعضوض (قوله من فيه) اي قم العاض (قوله ثنيته) اي العاض (قوله فاختصما)
اي تحكما المعضوض والعاض (قوله فقال) ٥٦٠ اي رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله لك) خطاب للعاض اي لثنيته

(قوله وان شئت) بفتح تاء
خطاب العاض (قوله
عنده) اي مالك رضى الله
تعالى عنه (قوله لم يخالفه)
اي مالك الحديث (قوله
وتأوله) اي الحديث (قوله
بذلك) اي قلح ثنيته العاض
(قوله فصار) اي المعضوض
(قوله ضمنوه) بفتح الميم
مثقلا (قوله قوله) اي النبي
صلى الله عليه وسلم (قوله
هذا) اي لاديه لك في رواية
وغابطة في رواية (قوله في
ذلك) اي اسقاط ثنيته
العاض (قوله فيما علمت)
تحرى به الصدق (قوله
فأسقطه) اي الضمان
(قوله ضمنه) بفتحات
مثقلا (قوله وزل) بفتحات
مثقلا (قوله على انه) اي
العاض (قوله بعدل) يضم
فسكرن ففتح (قوله وما
ذكره) اي القرطبي (قوله
عنه) اي الشافعي (قوله من
موانقته) بفتحة (قوله ما
قوله وهو) اي النووي
(قوله ادفع يدك) خطاب
للعاض (قوله بم) اي بأى
نفي استفهام توبيخ وانكار
(قوله أمره) بعد الهزاي

يضمنه هل دية اسنانه أو القود وفي التوضيح في قول ابن الحاجب ولو عضة فسل يده ضمن اسنانه
على الاصح يعني دية اسنانه والاصح عبر عنه المازري وغيره بالمشهور ونقل مقابله عن بعض
الاصحاب وهو أظهر لما في الصحيحين عن عمران بن حصين رضى الله تعالى عنه ان رجلا عاض يد
رجل فنزع يده من فيه فوقع ثنيته فاختصما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أيعض
أحدكم أخاه كما يعض القمل لاديه لك زاد أبو داود وان شئت أن تمكنه من يدك فيعضها ثم
تنزعها من فيه ابن الموارز الحديث لم يروه مالك ولو ثبت عنده لم يخالفه وتأوله بعض شيوخ
المازري على أن المعضوض لم يمكنه النزاع الا بذلك وحمل تضمين الاصحاب على من أمكنه
النزع برقى بحيث لا تنقطع أسنان العاض فصارت بعدا في الزيادة فلذلك ضمنوه وقال
القرطبي في شرح مستمل في قوله صلى الله عليه وسلم لاديه لك وفي رواية فأبطله قوله هذا نص
صريح في اسقاط القصاص والدية في ذلك ولم يقل أحد بالقصاص فيما علمت وانما الخلاف
في الضمان فأسقطه أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه وبعض اصحابنا وضمنه الشافعي وهو
مشهور مذهب مالك رضى الله تعالى عنه وما نزل بعض اصحابنا القول بالضمان على من
أمكنه نزع يده برقى فانتزعها بعنف وحمل بعض اصحابنا الحديث على أنه كان متحرك الثنايا
وهذا يحتاج الى نقل صحيح ولا ينبغي أن يعدل عن صريح الحديث اه وما ذكره عن الشافعي
رضي الله تعالى عنه خلاف ما ذكره عنه النووي من موافقة أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه
وهو أعرف بمذهبه وفي مسلم ادفع يدك حتى يقضمها ثم انتزعها القرطبي هو أمر على جهة
الانكار كما قال صلى الله عليه وسلم في الرواية الاخرى بم تأمرني تأمرني ان أمره أن يدع يده
في فيك تقضمها كما يقضم القمل فعندك لا تدع يدك في فيه يقضمها ولا يمكن ان يأمر بذلك
اه زاد النووي فكيف تشكر عليه نزع يده من فيك وتطلب بما جنى في جيبته ويقضمها بفتح
الضاد المجهمة مضارع قضم بكسر هاء يقال قضمت الدابة شعرها اذا أكلته باطراف أسنانها
وخضمته بخاء مجة اذا أكلته بغيرها كاه وقيل الخضم أكل الرطب والقضم أكل اليابس
ومنه قول الحسن يخضمون ويقضون والموعدة القيامة والقمل ذكرا لابل (أو نظر) شخص
(له) اي الشخص الذي في يده المغلول عليه بابه (من كوة) بفتح الكاف والواو مثقلا اي طاقة
(فقصد) المنظور اليه (عينه) اي الناظر برميها بنحو حصاة أو نخسها بنحو عود ففقاها
(فالقود) اي القصاص من عين المنظور له حق للناظر (والا) اي وان لم يقصد المنظور عين
الناظر بأن قصد مجرد زجره فصادف عينه (فلا) قود على المنظور وفي عين الناظر الدية على
عاقلة المنظور وهذا هو المعتمد وبه قرار ابن غازي تبعه ابن عبد السلام والخط وابن مرزوق
ونص الخط هذا أيضا معطوف على ما فيه الضمان ولم يبين المضمون أيضا هل هو القود أو الدية
والذي يقتضيه كلام المازري وغيره ان هذه كانت قبلها المازري في شرح الحديث الاول

المعضوض (قوله ان يدع) بفتحات اي يترك (قوله في فيك) خطاب للعاض (قوله بفتح الكاف) ومن
اي أوضها (قوله والخط) عطف على ابن غازي (قوله ولم يبين) اي المصنف (قوله كاتي قبلها) اي مسئلة العوض ونزع الاسنان
في الخلاف (قوله الحديث الاول) اي حديث الصحيحين عن عمران بن حصين رضى الله تعالى عنه

(قوله ينظر) أي الاحد (قوله اليه) أي الانسان الراي (قوله في بيته) نعت انسان ٥٦١ (قوله فاصاب) أي الراي (قوله)

عينه) أي الناظر المرمي
(قوله في ذلك) أي ضمائه
(قوله وبالأول) أي الضمان
صلة قال (قوله وبالثاني)
أي عدم الضمان (قوله
فاما نفيه) أي الضمان
(قوله امرؤ) فاعل فعل
مقدر دل عليه اطلع (قوله
ان لا يستباح) بضم الياء
أي فق عينه (قوله بحمل)
يقع الميم أي المعنى الذي
يحمل (قوله عندهم) أي
القاتلين بالضمان (قوله
على أنه) أي الراي (قوله
فطن) بفتح فضم (قوله نفي)
بضم فكسر (قوله فيه)
أي الحديث (قوله وبه) أي
القود صلة صرح (قوله
صير) بكسر الصاد المهملة
أي شق (قوله بدرارة) بكسر
الميم أي آلة تحك بها الرأس
كروء المكحلة (قوله وفيه)
أي فق عينه (قوله ان فعل)
بضم فكسر (أي الفق)
(قوله أولا) بشد الواو (قوله
وفي نفي الضمان مطلقا) أي
غير مقيد بقود عطف على نفي
الضمان في الجملة (قوله أي
لا يمنع) فيشمل الوجوب في
الدفع عن النفس والحريم
والجواز في الدفع عن المال
(قوله أولا) بشد الواو
(قوله يعلم) أي الدافع (قوله
أنه) أي الصائل (قوله
الجل) بفتح الجيم والميم (قوله أنه) أي الجل (قوله عليه) أي الانسان

ومن هذا المعنى لورعي انسان أحدا ينظر اليه في بيته فأصاب عينه فاختلف أصحابنا أيضا
في ذلك فالأكثر منهم على اثبات الضمان وأقلهم على نفيه وبالأول قال أبو حنيفة وبالثاني
الشافعي فاما نفيه فلقوله صلى الله عليه وسلم لو امرؤ أطلع عليك بغير إذن فخذفته بمصاة
ففقأت عينه لم يكن عليك جناح واما اثباته فلأنه لو نظر انسان لمرة آخر بغير إذنه فلا
يستطيع فق عينه فالنظر اليه في بيته أولى ان لا يستباح به وحمل الحديث عندهم على أنه رماه
إينهم على أنه فطن به أو لم يدفعه عن ذلك غير قاصد فق عينه فافقأت عينه خطأ فالجناح
مشتق وهو الذي نفي في الحديث واما الدية فلا ذكر لها فيه اه ونحوه لا قرطبي فدل هذا
على ان القاتلين بالضمان يقولون سواء قصد فق عينه أولا لأنه ان لم يقصد فق عينه ففعله
جائز وانما يضمن الدية وان قصد فق عينه فلا يجوز ويضمن والظاهر أنه يضمن القود وبه
صرح ابن شاس والقرافي وابن الحاجب في الجواهر ولو نظر الى حريم انسان من كوة أو صير
باب فلا يجوز له قصد عينه بدرارة أو غيرها وفيه القود ان فعل ويجب تقديم الانذار في كل
دفع وان كان الباب مفتوحا فاولى ان لا يجوز قصد عينه اه ونحوه في الذخيرة وعلى هذا
قال الضمان الذي اثبته المصنف أولا بقوله أو نظر من كوة فقصد عينه هو القود والذي نفي
بقوله والا فلا هو القود أيضا دون الدية والله أعلم والصير بكسر الصاد المهملة شق الباب قاله
الجوهري وشبه في نفي الضمان في الجملة لان الماني في المشبه به ضمان القود فقط واما ضمان
الدية فهو ثابت على المعتقد كما علمت والماني في المشبه ضمان القود والدية معا فقال (كسقوط
ميزاب) من بيت على نفس أو مال فاتفقه فلا شيء على صاحبه المصنف يذبح اجراءه هذا على
ما سبق في الجدار وتقدم قول ابن شاس من سقط ميزابه الخ (أو بغت) بفتح الموحدة وسكون
الغين المعجمة أي فج (ريخ ل نار) موقدة وقت سكوبها فاشعلتها ووقلتها حتى احترقت نفسها
أو مالا فلا ضمان على موقدها وقد تقدم نصها بهذا وفي نفي الضمان مطا بقا فقال (كحرقها)
أي النار شخصا (فأما اللطفها) خوفا على نفسه أو بيته أو زرعه أو ماله فلا يضمنه موقدها
وتقديم قول اشهب لو كانوا لما خافوا على زرعه من النار قاله والرد لها فحرقهم فدمواهم
هدرا الخ ظاهره ولو أوقدت في يوم عاصف الريح (وجاز) أي لا يمنع (دفع) أدى مكاف أو صبي
أو مجنون أو غيره (صائل) أي مقبل على شخص لقتله أو أخذ حريمه أو ماله (بعد الانذار) أي
الاعلام بأنه ان لم يندفع عنه يقاتله (للقاهم) للخطاب للمجنون وبهم ان كان الدفع عن نفس
أو حريم بل (وان عن مال) ويدفعه بغير قتله ولا يقصد قتله فان أدى دفعه الى قتله فلا شيء على
الدافع (و) جاز للدافع (قصد قتله) أي الصائل أولا (ان علم) الدافع (أنه) أي الصائل
(لا يندفع) عنه (الابه) أي قتله قاله القاضي أبو بكر بن العربي ونصه لا يقصد المصول عليه
القتل اغما يخفى أن يقصد الدفع فان أدى الى القتل فذلك الآن يعلم أنه لا يندفع الا بقتله
فجاءت قصده قتله ابتداء ابن يونس في كتاب محمد وغيره في الجمل اذا صال على الرجل فخافه على
نفسه فقتله فلا شيء عليه ان قامت بينة انه صال عليه وان لم تقم بينة ضمن ولعبس عن ابن
القاسم ان قتل رجل الجمل المصول بعد التقدم لربه وذكر أنه اراده وصال عليه فلا غرم عليه
ويقبل قوله في ذلك يريد عينه من غير بينة اذا كان موضع ليس يحضره الناس اه (تنبيه)

فسرت الجواز بعدم الامتناع ليشمل الوجوب لان دفع الصائل على النفس والبضع واجب في التوضيح ينبغي أن يكون القتل هنا واجبا لانه يتوصل الى احياء نفسه لاسيما ان كان الصائل غير آدمي ١١ وذكرا بن القرمس والقريطي قولين في الوجوب قالوا والصحيح الوجوب ابن العربي المدفوع عنه كل معصوم من نفس وبضع ومال وأعظمها حرمة النفس وأمره بيده ان شاء اسلم نفسه او دفع عنها الكفن ان كان زمن قننة فالصبر أولى وان قصده وحده فالامر ان سواء ونقله ابن شاس والقرافي قال والساكت عن الدفع عن نفسه حتى يقتل لا يعد آثما ولا طاعة لنفسه (لا يجوز) (جرح) من الموصول عليه للصائل (ان قدر) الموصول عليه (على الهروب) بفتح الهاء والراء من الصائل (بلا مضرة) تعلقه فيجب هربه منه ارتكابا لا خوف الضررين ابن العربي لو قدر الموصول عليه على الهروب من الصائل من غير ضرر لمحققة فلا يجوز له دفعه بجرحه وان لم يقدر عليه فله دفعه بما يقدر عليه ابن عرفة كقول ابن رشد وغيره اذ ان عارض ضرر ان ارتكب اخذهما * (تنبيه) * عماض كان ابن نجيب صديقا في الحق من أهل التقدم في العلم والفتيا افتى في رجل يصيب بعينه بالزامه داره قياسا على الابل الصائلة والماشية العادية انها تعدى لا يتأذى الناس منها القريطي قال العلماء يقتل الجراد اذا دخل بأرض فأفسد زرعها وغرها وقدر خسر في قتل المسلم الصائل اذا أراد أخذ المال فالجراد أولى نقله ق (وما) اي الزرع والثمار الذي (اتلفته البهايم) الماء كولة وغيرها من المزارع والحواط (للا) لانها (تعلو رجاها) اي البهايم ضمامه لتقريبه في منعها ان كان ما اتلفته قدر قيمتها أو أقل منها بل (وان زاد) ما اتلفته (على قيمتها) عند ابن القاسم وهو المشهور الباجي مالت والشافعي رضي الله تعالى عنهما ما اصابته الماشية بالثأر فلا ضمان على ربه وما اصابته بالليل ضمنه وصحح ائمه سواء كان محظرا عليه ام غـ ير محظرا ابن القاسم جميع الاشياء في ذلك سواء الباجي وهذا في موضع تتداخل فيه الزرع والمراعي وروى ابن القاسم ان الواجب في ضمانه قيمته وان كانت اكثر من قيمة الماشية ابن رشد وليس له أن يسلم الماشية في قيمة ما افسدت بخلاف العبد الجاني لانه مكلف والماشية ربهما والجاني ويقوم ما افسدته قبل تمامه (على الرجاء) لسلامته من الجائحة حتى يتم (والخوف) من اصابته لانه قبله ابن رشد لو افسدت الزرع وهو صغير فقيمة قيمته لو كان يحل بيعه على الرجاء والخوف بأن يقال ما قيمة هذا الزرع لمن يشتريه ان لو جاز بيعه على رجاء تمامه وخوف عدم تمامه ولا شك ان هذا خطر تنقص قيمته بسببه وهكذا عبارة اهل المذهب وهذا هو الاصل في تقويم ما يرجع تمامه ويخاف ما يطرأ عليه من الزرع والثمار وغيرهما كأم ولد ومدر وفخوها في رسم حاتف ليرفعن امره الى السلطان مالك رضي الله تعالى عنه في الزرع تأكله الماشية يقوم على حال ما يرجع من تمامه ويخاف من هلاكه لو كان يحل بيعه ١٢ وعليه اقتصر ابن عرفة تبعا لابن الحاجب وابن شاس ونصه على ارباب اقيمة ما افسدت على الرجاء والخوف أن يتم أو لا يتم ابن رشد لا خلاف في وجوب تقويمه اذا أبس من عوده لهيئته واما ان رعى صغيرا ويرجى عوده لهيئته فقال مطرف لا يستأنى به وقال مهنون يستأنى به واختلف ان حكم بقيمة ثم عاد لهيئته فقال مطرف مضت القيمة لصاحب الزرع وله زرع وقيل ترد كالصنير يعود

واختلف

(قوله قال) اي ابن القرمس والقريطي (قوله من نفس الخ) بيان معصوم (قوله وأمره) اي الدافع اي حكم دفعه عن نفسه (قوله بيده) اي ملكه وارادته (قوله فالصبر) اي على القتل (قوله فالامر ان) اي الدفع وعدمه (قوله قال) اي القرافي (قوله صلبا) بضم الصاد المهملة اي شديدا شجاعا (قوله يصيب) اي يحسد (قوله بالزامه داره) صلة أفتى (قوله تعدى) بضم التاء وفتح العين اي تسرح في أرض بعيدة من الناس (قوله محظرا) بضم فسكون ففتح اي محوطا عليه بقصب ونحوه (قوله وان كانت) اي قيمته (قوله وليس له) اي رب الماشية (قوله يقوم) بضم ففتحين مثقلا (قوله له) اي الزرع أو الثمر (قوله قبله) اي تمامه (قوله يستأنى) بضم الباء وفتح النون (قوله واختلف) بضم التاء (قوله ترد) بضم ففتح

(قوله على هذا) أي التفصيل المتقدم صلة حمل * (باب الاعتناق) * (قوله ليس بمائع) أي لشعوله ارتفاع الملك عن رقيق بموتة أو موت سيد أم ولد أو مدبر أو بيع أو هبة أو صدقة أو قرابة (قوله كنه رقيقه) أي العتق من إضافة المصدر للمفعول (قوله ابن عرفة) فاعل تعريف تشبيه في عدم منعه (قوله بأنه) أي العتق صلة ٥٦٣ تعريف (قوله رفع) جنس وإضافته

للك فصل مخرج رفع غيره

(قوله حقيق) فصل مخرج

الاستحقاق بجمرية (قوله

لا يسبأ محرم) فصل مخرج

فداء أسير من ساب حربي

أو من صار له منه بشراء

(قوله عن آدمي) فصل

مخرج رفع ملك حقيق

لا يسبأ محرم عن غير آدمي

(قوله حي) فصل مخرج

رفع ملك حقيق لا يسبأ

محرم عن آدمي ميت (قوله

رقيق) أي محو زلدي

رقيقته (قوله بجمرية) صلة

استحقاق (قوله الأسير)

أي الحر المسلم أو الذي (قوله

منه) أي الحربي الذي سبأه

بشراء (قوله والإجارة)

لشعول رفع الملك رفعه عن

الذات ورفعته عن المنافع

(قوله عن رقيقته) أي

الحربي (قوله فأنه) أي

الرقيق الذي أسلم ثم غنمه

المسلمون (قوله وليس هذا)

أي رفع ملكه (قوله وعلى

وقته الرقيق) عطف على

رفع ملك الحربي (قوله ولو

قال) أي ابن عرفة (قوله

أورد) بضم الهمز وكسر

واختلف إن لم يقوم حتى عاد لهيته فقال مطرف تسقط القيمة ويؤدب المفسد وقال أصمغ لا تسقط وظاهر كلام التوضيح أن الراجح قول مطرف في الجميع والله أعلم أفاده البيان (لا) بضم رجا ما اتلفتته (نهارا إن لم يكن معها) أي الهائم (راعو) ان (سرحت) بضم فكسر مثقلا أي اطلقت لترى (بعد) بضم الموحدة أي في محل بعيد عن (المزارع والالا) أي وإن كان مع هاداع (ق) الضمان (على الرعي) ان فرط في منعها عن المزارع ابن رشد على هذا جل أهل العلم الحديث أي الوارد في ناقة البراء بن عازب رضي الله تعالى عنه دخلت حائط رجل فأفسدته ففضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل الحوائط بمحفظها ثم أرا وما أفسدته إلا فاعلى أم بابها الساجي ما جرت عادة الناس بأرسال مواشيهم فيه لئلا يلاونها فأحدث رجل فيه زرعاً فلا ضمان فيه على أهل المواشي لئلا يلاونها والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب في بيان أحكام الاعتناق وما يتعلق به)

(أنما يصح اعتناق مكلف) عياض والقرافي وابن راشد العتق ارتفاع الملك عن الرقيق الخط ليس بمائع كنه رقيقه ابن عرفة بانه رفع ملك حقيق لا يسبأ محرم عن آدمي حتى يخرج بحقيق استحقاق رقيق بجمرية ويخرج بسبأ محرم فداء الأسير من حربي سبأه أو من صار له منه وبين آدمي رفعه عن غير آدمي وبهي رفعه عن آدمي بموتة الخط قوله رفع ملك يصدق برفع ملك شخص عن رقيق واتقاه الملك آخر بعوض أو دونه فيدخل البيع والإجارة والهبة والصدقة يصدق على رفع ملك الحربي عن رقيقه الذي أسلم وبقي بأرض الحرب حتى غنمه المسلمون فأنه حر على المشهور وليس هذا اعتناق اصطلاحاً وعلى وقف الرقيق على القول بارتفاع ملك الواقف عن الوقف ولو قال رفع الملك الحقيق لمسلم عن آدمي حتى من غير تعجير منفعته لمسلم من جميع ما أورد عليه واللام في الملك للحقيقة أي لأن رفع الحقيقة يستلزم رفع جميع أفرادها والله أعلم البناني يجاب بأن رفعه عن إزالة والنكحة بعده فمما فيه من معنى السلب وبأن الحاصل لعبد الحربي الذي أسلم وبقي إلى أن غنم ارتفاع وهو عبد برفع وأورد عليه أن قوله لا يسبأ محرم مستغنى عنه بقوله ملك حقيق لأن محترزه ليس فيه رفع ملك حقيق وإن قوله حي مستغنى عنه بقوله رفع ملك لأن الحاصل بالموت ارتفاع لا رفع والله أعلم (تنبيهات الأولى) * أجمعت الأمة على منع عتق غير آدمي لأنه من السابية المحرمة بهن القرآن * الثاني الاعتناق من أفضل الأعمال ولذا شرع كفارة للقتل وغيره من صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال من أعتق رقبة مؤمنة أعتق الله تعالى بكل أربعمائة من النار زاد البخاري حتى القرح بالقرح وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عنه عليه الصلاة والسلام من أعتق رقبة

الراء (قوله بعده) أي الرفع (قوله فيه) أي الرفع (قوله من معنى السلب) بيان ما أضافته للبيان (قوله وهو) أي ابن عرفة (قوله وأورد) بضم الهمز وكسر الراء (قوله عليه) أي ابن عرفة (قوله أرب) بكسر فسكون أي عضو (قوله منها) أي الرقبة (قوله منه) أي من اعتقه (قوله من النار) صلة اعتق (قوله عنه) أي أبي هريرة رضي الله عنه (قوله عنه) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله مقداد) مروياً (قوله اعتق) أي المالك الحر غير المجهور

(قوله من) اي رقيقا (قوله لانه) اي من في سياق الموت (قوله عليه) اي اعتق بضم الهمز وكسر التاء في سياق موته ومات (قوله قذف) بضم فكسر (قوله منه) اي الحر (قوله لانه) اي المالك (قوله ولانه) اي من في سياق الموت (قوله قال) اي أبو هريرة رضي الله تعالى عنه (قوله يجوز) بفتح الياء ٥٦٤ وكسر الزاي اي يكانى (قوله يجده) اي الولد والده (قوله فيشتره) اي الولد والده (قوله فبعثته) اي

اعتق الله بكل عضو منها عضوا من اعضاءه من النار حتى فرجه بقرجها * الثالث في المسائل الملقوفة لواعق من في سياق الموت فالظاهر صحة عتقه لانه لو عاش لا يعود رقيقا فبحري عليه أحكام الحر فيصلي عليه في صف الاحرار ويجوز الولاة عتقه ولو قذف حده فآذنه ولو اجهز عليه حرفيقتص له منه وبقي النظر في ثواب اعتاقه هل هو كثواب اعتاق الصحيح لانه خاصه من الرق ولانه تصح هبته لغير ثواب * الرابع مما يدل على عظيم قدر الاعتاق ما في الصحيح من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يجزي ولد والده الآن يجده مما لو كافد شتره فبعثته ابن العربي لما كان الولاة سببا لوجود الولد وذلك من اعظم النعم كان الذي يشبه ذلك اخراج الولد والده من عدم الرق لوجود الحرية لان الرقيق كالمعدوم وربما كان المعدوم خيرا منه * الخامس طي قوله زاد البخاري حتى الفرج بالفرج هذه عبارة ابن عرفة وفيها نظر لان مسالما كحق الفرج بالفرج في حديث العضو كما تقدم فان قلت لعل مراد ابن عرفة الزيادة في حديث الارب فان مسلما يذ كفيه حتى الفرج بالفرج قلت حديث كل ارب منها يذ كره البخاري فضلا عن الزيادة والارب بكسر الهمزة والعضو اضافة اعتاق (مكلف) من اضافة المصدر لفاعله فلا يصح اعتاق صبي ولا مجنون وشمل السكران بجرام فيصح اعتاقه لادخاله السكر على نفسه ففي عتقه الثاني عتق السكران وتديره جائزا اذا كان غير مولى عليه ابو الحسن أما الطائفة فكالمهية لاختلاف انه لا يلزمه شيء نقله الخط وقد تقدم قول البيهقي عن ابن رشد مانعه اما سكران لا يعرف الارض من السماء ولا الرجل من المرأة فلا خلاف انه كالمجنون في جميع احواله واقواله فيما بينه وبين الله تعالى وفيما بينه وبين الناس الاماذهب وقته من الصلوات فانه لا يسقط عنه بخلاف المجنون اه وأما التفصيل الذي في قوله

لا يلزم السكران اقرار عقود * بل ما جنى عتق طلاق وحذود

فانما ذكره ابن رشد في السكران المختلط الذي معه ضرب من عقده قال وهو مذهب الامام مالك وعامة اصحابه رضي الله تعالى عنهم وهو اظهر الاقوال وأولاها بالصواب (بلا جهر) على المكلف في الرقيق الذي اعتقه ومفهوما ان المجبور عليه فيه لا يصح اعتاقه ولكن ليس على اطلاقه بل فيه تفصيل فان كان الجور عليه فيه لسقه او رقيق فلا يصح اعتاقه وان كان لدين او زوجية او مرض فيما زاد على ثلثهما فيصح ويتوقف لزومه على اجازة رب الدين والزوج والوارث ومن المعلوم ان التفصيل في المفهوم لا بأس به فلا حاجة لتفسير يصح يلزم مع البحث فيه بأنه مجاز بلا قرينة وانه يقتضي لزوم الكافر عتقه اذ يصدق عليه انه مكلف بلا جهر اذا صحح خطابه بالفروع مع انه لا يلزمه في العتق الثاني منها ولو دخل المينا حربى بأمان وكاتب عبده أو عتقه او دبره ثم اراد بيعه فذلك له وكذلك النصراني اذا اعتق

والده (قوله فبعثته) اي الولد والده (قوله ذلك) اي التسبب في الوجود (قوله اخرج) خبر كان (قوله والده) مقول اخرج (قوله من عدم الرق) اضافته للبيان (قوله لوجود الحرية) اضافته للبيان (قوله منه) اي الرقيق (قوله الزيادة) خبر لعل (قوله فيه) اي حديث الارب (قوله وشمل) اي المكلف (قوله اعتاقه) اي السكران بجرام (قوله عتقه) اي المدونة (قوله جائز) اي ماض لازم (قوله اذا كان) اي السكران (قوله الطائفة) اي المستغرق في سكره بحيث لا يعرف السماء من الارض ولا الرجل من المرأة (قوله انه) اي الطائفة (قوله لا يلزمه) اي الطائفة (قوله من الصلوات) بيان ما (قوله ضرب) اي بهض (قوله قال) اي ابن رشد (قوله ثلثهما) اي الزوجية والمرضى (قوله بأنه) اي تفسير يصح يلزم (قوله وانه) اي تفسير يصح يلزم عطف على انه (قوله عتقه) فاعل لزوم المضاف

عباده

للمقوله (قوله اذ يصدق عليه) اي الكافر الخ لانه يقتضي (قوله انه) اي الكافر

(قوله اذا صحح خطابه) اي الكافر لانه يصدق عليه انه مكلف (قوله مع انه) اي عتق الكافر (قوله لا يلزمه) اي الكافر (قوله منها) اي المدونة بيان العتق الثاني (قوله ثم اراد) اي الحرابي (قوله بيعه) اي عتقه أو مكاتبه أو مدبره (قوله فذلك) اي بيعه (قوله له) اي الحرابي (قوله وكذلك) اي الحرابي في تمكينه من بيع عتيقه ومكاتبه ومدبره (قوله النصراني) اي الذي

(قوله فذلك) اي يبيع المعتق والمكاتب والمدير (قوله له) اي النصراني (قوله الا ان يرضى) اي النصراني (قوله يبيعه) اي
النصراني (قوله وبين ذلك) اي يبيع المعتق والمكاتب والمدير (قوله الا ان يكون) اي النصراني (قوله ابانه) اي عتيقه
(قوله عنه) اي النصراني (قوله اي رب الدين) تفسير لغريم للضمير المضاف اليه (قوله المحيط) نعت الدين (قوله بماله) اي المدين
المعتق (قوله ان استغرق) اي الدين (قوله جميعه) اي الرقيق (قوله يستغرقه) ٥٦٥ اي الدين الرقيق (قوله ولا مال له) اي

المعتق (قوله سواء) اي
الرقيق (قوله ويبيعه) اي
النصف (قوله والا) اي
وان لم يجحد من يشتري
نصفه (قوله واختلف)
بضم التاء (قوله يبي) اي
بعد وفاء الدين (قوله لمن
ثمنه) بيان ما (قوله يصنع)
اي المعتق (قوله به) اي
الباقى (قوله جعله) اي
الباقى (قوله له) اي العتيق
(قوله فيه) اي الزمن (قوله
احكامها) اي الحرية
(قوله من ارث الخ) بيان
احكامها (قوله او بعض)
اربع سنين (عطف على
بعضه) (قوله قال) اي
الشارح (قوله ذلك) اي
الموارة وقبول الشهادة
(قوله الغرماء) فاعل يمنع
(قوله ورث) اي العتيق
(قوله شهادته) اي العتيق
(قوله يريد) اي مالا ليرضى
الله تعالى عنه (قوله انما
ذلك) اي لزوم العتيق (قوله
تيقن) بضم التاء والياء
(قوله اذ قال) نائب فاعل
تيقن (قوله علمه) بضم
فسكون اي المدين (قوله

عبد النصراني ثم اراد رده الى الرقا ويبيعه فذلك له الا ان يرضى ان يحكم عليه بحكم الاسلام
ابن يونس لا يحال بينه وبين ذلك الا ان يكون ابانه عنه ونحوه في جناباتهم انظر الحط (و) بلا
(احاطة دين) بمال المعتق بالكسرفان احاط الدين بماله (و) اعتق رقيقا ف (لغريمه) اي
رب الدين المحيط بماله (رده) اي الاعناق ويبيع الرقيق في الدين ان استغرق جميعه (او) رد
(بعضه) ان لم يستغرقه كله كاعتاقه من قيمته عشرون والدين عشرة ولا مال له سواء نال رب
الدين ردا اعتاق نصفه ويبيعه في الدين ان وجد من يشتري نصفه والاي بيع جميعه ففي التوضيح
ان لم يوجد من يشتريه الا كاملا يبيع جميعه واختلف فيما يبي من ثمنه فقال ابن حبيب يصنع
به ما يشاء وقيل يستحب جعله في عتق واليه ذهب اللغوي ولغريم الرذي كل حال (الا ان يعلم)
الغريم اعتاق مدينه ويسكت (ويطول) زمن سكوتيه وهل الطول بعض زمن يشتري فيه
العتيق بالحرية وتثبت له فيه احكامها من ارث وقبول شهادة ونحوهما او بعض اربع سنين
قولا ابن القاسم وابن عبد الحكم رضي الله تعالى عنهما غ ينبغي ان يكون يطول معطوفاً او
لا بالواو وبشهادة النقول والله تعالى اعلم طاف قوله ويطول بالواو في نسخة ت وعلما شرح
الشارح في شروحه قال يعني الرد المذكور مقيدا بما اذا لم يطل الزمان بعد علم الغريم بالعتق
فاما اذا علم بعتق المدين وسكت حتى طال ذلك ثم قام فليس له رده وفي شامله ولو سكت بعد
العتق وطال فلا رده وفي التوضيح لو سكت الغرماء من ردة عتق المدين وطال ذلك لم يكن لهم
قيام وان قالوا لم يعلم باعتاقه فقال ابن عبد الحكم اهم ذلك في اربع سنين لافي اكثر وقاله
الامام مالك رضي الله تعالى عنه وفسر ابن القاسم الطول الذي يدل على الرضا بان يشتري
بالحرية وتثبت له احكامها بالموارة وقبول الشهادة ولم يمنع ذلك الغرماء ونحوه لابن عبد
السلام وابن عرفة ونصه فان سكت الغرماء عن القيام بعد العتيق ثم قاموا فقال اباجي عن
ابن عبد الحكم ان قاموا بعد ثلاث سنين او اربع وهو بالبلد وقالوا لم نعلم به فذلك لهم حتى
تقوم بينة انهم علموا وفي اكثر من اربع سنين لا يقبل منهم وروى محمد استحسن مالك رضي
الله تعالى عنه ان طال حتى ورث الاجراء وبجارت شهادته قال ابن القاسم يريد ان يشتري
بالحرية وتثبت له احكامها بالموارة وقبول الشهادة وقال اصبح انما ذلك في الطاول الذي
اهل السيد يسرفيه ولو يقين بينة قاطعة اتصال عدمه مع غيبة الغرماء وعدم علمهم ردة عتقه
ولو ولد له سبعون ولدا ولو قال الغريم في ثلاث او اربع سنين علمت بعتيقه ولم انكر لما اعتقدت
ان الدين لم يحط بماله فقال ابن عبد الحكم يتقد عتقه ولا يصح عن ابن وهب لا يرد الدين هذا
الغريم ويرد غيره ويدخل معه هذا وقال اصبح يرد له هذا الغريم ولو كان وحده اه كلام ابن
عروة فقد ظهر لك من هذه النقول انه لا بد من الطول مع العلم اذ قول ابن القاسم ولم يمنع من

رد بضم الراء (قوله ولد) بضم فكسر (قوله له) اي العتيق (قوله الغريم) اي رب الدين (قوله ثلاث) بلا تنوين لاضافته لسنتين
المذكور (قوله اربع) بلا تنوين لاضافته لسنتين محذوف (قوله ان الدين الخ) بيان ما يتنذرين من (قوله لا يرد) بضم ففتح اي العتيق
(قوله معه) اي غيره (قوله هذا) اي القائل علم الخ (قوله انه) اي الشأن (قوله لا بد) اي فيه منع الغريم من ردة عتق المدين
(قوله مع العلم) اي من الغريم بعتق المدين (قوله ولم يمنع من ذلك الغرماء) مفعول قول

(قوله فهو) اى عدم زدهم ذلك (قوله على الرضا بعقته) اى المدين (قوله ظاهر) خبر قول (قوله فى انه) اى عدم زد ذلك (قوله فقوله) اى ابن القاسم (قوله فى جماعهما) اى قول ابن القاسم وقول ابن عبد الحكم (قوله منه) اى تت (قوله عبارته) اى تت (قوله لواعق) اى المدين (قوله ولم يقيم) ٥٦٦ اى الغريم (قوله عليه) اى المدين (قوله وله) اى المعتق (قوله سواء) اى العبد

ذلك الغرماء فهو محمول على الرضا بعقته ظاهر فى انه مع العلم بقوله وقول ابن عبد الحكم غير متواردين فى محل واحد خلافا لثبوت جماعهما متواردين فى العلم مع الطول على ما يظهر منه واحسن من عبارته قول الشارح فى صغره اختلاف فى ضد الطول فقال الامام مالك رضى الله تعالى عنه اربع سنين وفسره ابن القاسم بأن يشهر بالحرية وثبت له احكامها بالموارثة وقبول الشهادة ولم يمنع ذلك الغريم ولو قال الغريم لم أعلم باعتاقه فله ذلك فى اربع سنين لا كثر اه وقول المدونة لو اعتق فى عسره ولم يقيم عليه حتى ابصر له فقد العتق وقولها ايضا لو اعتق عبده وله مال سواء يغترقه الدين ويغترق نصف العبد فلم يقيم عليه حتى اعدم فلا يباع اغرمائه من العبد الا ما كان يباع لهم لو قاموا يوم اعتق يبدل على انه لا يسقط قيامه بمجرد العلم والسكوت وانه لا بد من الطول المتقدم فانظر هذا كما مع قول غ فى قوله ويطول ينبغى عطفه بأول الخ مقعول قول (قوله وعلى هذا) اى قول غ (قوله علم) بضم فكسر (قوله انه) اى الغريم (قوله به) اى عتق مدينه (قوله لبعده غيبته) اى الغريم (قوله أو رفخوه) اى بعد الغيبة (قوله وعلى العطف) صلة شرح (قوله وهو) اى العطف باو (قوله يكن) اى يوجد (قوله على هذا) اى ان الطول كاف (قوله النقل) فاعل يبدل (قوله ذلك) اى سكوتهم (قوله غير صحيح) خبر قول (قوله بالنسبة للعلة الثانية) اى احتمال افادته ما لا ينبى يدينه فيها (قوله عليه) اى الرضا (قوله رقيه) اى زعم طنى (قوله ولذلك) اى زعم طنى دلالة النقل على اشتراط

ذلك الغرماء فهو محمول على الرضا بعقته ظاهر فى انه مع العلم بقوله وقول ابن عبد الحكم غير متواردين فى محل واحد خلافا لثبوت جماعهما متواردين فى العلم مع الطول على ما يظهر منه واحسن من عبارته قول الشارح فى صغره اختلاف فى ضد الطول فقال الامام مالك رضى الله تعالى عنه اربع سنين وفسره ابن القاسم بأن يشهر بالحرية وثبت له احكامها بالموارثة وقبول الشهادة ولم يمنع ذلك الغريم ولو قال الغريم لم أعلم باعتاقه فله ذلك فى اربع سنين لا كثر اه وقول المدونة لو اعتق فى عسره ولم يقيم عليه حتى ابصر له فقد العتق وقولها ايضا لو اعتق عبده وله مال سواء يغترقه الدين ويغترق نصف العبد فلم يقيم عليه حتى اعدم فلا يباع اغرمائه من العبد الا ما كان يباع لهم لو قاموا يوم اعتق يبدل على انه لا يسقط قيامه بمجرد العلم والسكوت وانه لا بد من الطول المتقدم فانظر هذا كما مع قول غ فى قوله ويطول ينبغى عطفه بأول الخ مقعول قول (قوله وعلى هذا) اى قول غ (قوله علم) بضم فكسر (قوله انه) اى الغريم (قوله به) اى عتق مدينه (قوله لبعده غيبته) اى الغريم (قوله أو رفخوه) اى بعد الغيبة (قوله وعلى العطف) صلة شرح (قوله وهو) اى العطف باو (قوله يكن) اى يوجد (قوله على هذا) اى ان الطول كاف (قوله النقل) فاعل يبدل (قوله ذلك) اى سكوتهم (قوله غير صحيح) خبر قول (قوله بالنسبة للعلة الثانية) اى احتمال افادته ما لا ينبى يدينه فيها (قوله عليه) اى الرضا (قوله رقيه) اى زعم طنى (قوله ولذلك) اى زعم طنى دلالة النقل على اشتراط

الطول مع العلم على اختار اى طنى (قوله قلت) اى قال محمد عيسى (قوله شهادته) اى العتق ان (قوله وروى) اى العتيق (قوله لهم) اى غرماء معتقه (قوله ان يردوه) اى العتق (قوله ان يكون) اى المعتق (قوله ما لا) اى يبنى يدينه (قوله ثم ذهب) اى المال

(قوله اللفظ) جنس (قوله الدال الخ) فصل مخرج اللفظ الدال على غيرها (قوله عنه) أي العتق (قوله بحال) أي أخذته ظلمة
 اكراه (قوله عليه) أي المالك ٥٦٨ (قوله له) أي المالك (قوله ويلقي) بفتح الغين المعجمة (قوله صدق) بضم فسكون مثقلا

أنا قالك لها من (و) بمادة (التحرير) نحو حررتك وانت محرروا فحررتك وانت حر ابن شاس
 الزكن الثالث الصيغة وصريحها الاعتاق وفك الرقبة والتحرير ابن عرفة الصيغة اللفظ
 الدال على ماهية العتق صريحها ما لا يقبل صريحه عنه بغير اكراه بحال محكوم عليه به كاعتقك
 وانت حر ان أطلقه او قيده بالدوام والابد (و) ان قيده بمن بان قال أنت حر (في هذا
 اليوم او) الشهر أو العام فيكون حر ابدًا ويأتي تقييده ابن عرفة ان قال له أنت حر اليوم عتق
 لا بد وفيها ان قال له أنت حر اليوم من هذا العمل وقال أردت عتقه من العمل لا الحرية
 صدق في ذلك بيمينه حال كون الصيغة الصريحة بما تقدم (بلا قرينة) صريحها عن ارادة العتق
 كقضاء (مدح) للرقيق على عمل حسن أو ذم له على عمل قبيح فان قال أنت حر في مقام مدحه او
 ذمه وقال أردت مدحه أو ذمه فلا يعتق بذلك فيهما من عجب من عمل عبده أو من شيء رأته
 فقال له ما أنت الا حر فلا شيء عليه في القضا ولا في القضاء ابن شاس لو قال في المساقاة هو عبد
 جيد فلا يلزمه عتقه لصرف القرينة له الى مدحه (أو خلف) بضم الخاء المعجمة وسكون
 اللام أي مخالفة أسيدته فيما أمر به أي أنت تفعل فعل الحر في العصبان وعدم الانقياد فان
 قال له أنت حر وقد خالفه وعانده وقال لم أرد عتقه وانما أردت زجره والتهكم به فلا شيء عليه
 أو خلف بضم الخاء المعجمة وسكون اللام يعني مخالفة والعصبان وكذا قرن العصبان بالمدح
 في المدونة فقال قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه فيمن عجب من عمل عبده أو من شيء رأته
 فقال ما أنت الا حر أو قال له يا حر ولم يرد بشيء من هذه الحرية وانما أراد انك تعصيني فانت في
 معصيتك اياي كالحر فلا شيء عليه في القضا ولا في القضاء ومن ضبطه خلاف بفتح الحاء المهملة
 وكسر اللام وجه له يعني القسم فقد حصف اللفظ وذهب عن المعنى (أو) قرينة اكراه (ك) دفع
 مكس) فان طلب منه مكسه فقال هو حر فلا يلزمه عتقه لانه مكروه على ذلك ابن عرفة قولي لغير
 اكراه لقوله امن حر على عاشر فقال هو حر ولم يرد بذلك الحرية فلا يعتق له فيما ينمو بين الله تعالى
 وان قامت عليه بذلك بيعة فلا يعتق أيضا اذا علم انه دفع بذلك عن نفسه ظلمًا (و) يحصل
 الاعتاق (ب) قوله لرقيقه (لامالك) لي عليك (أو) لا سبيل لي عليك في كل حال (الا) ان يقول له
 (الجواب) له في عدم مطاوعته وعدم انقياده لا مره وتيمه ابن عرفة فيما من قال له بعد ابتداء
 لا سبيل لي عليك أو لا مالك لي عليك عتق عليه وان علم ان هذا الكلام جواب لكلام قبله صدق
 في انه لم يرد به عتقه فلا يعتق عليه (و) يحصل الاعتاق (ب) قوله لرقيقه (كوهبت لك نفسك)
 واعطيتك نفسك فيمالا بن القاسم رحمه الله تعالى سمعت مالكا رضي الله تعالى عنه يقول
 في قول الرجل لعهده وهبت لك نفسك انه حر ومالك مالكا عن رجل وهب لعهده نفسه قال
 هو حر كله (و) يحصل الاعتاق (ب) قوله لرقيقه (كاسقني) ناويابه اعتاقه (أو) قوله له (اذهب)
 ناويابه ذلك (أو) بقوله له (اعزب) بضم الزاي أي ابعده (بالنية) للاعتاق بانه قتي وما بعده
 وهي كتابات خفية واما وهبت لك نفسك فكناية ظاهرة يحصل بها الاعتاق وان لم ينوم بها
 كما صرح فلا يرجع له قوله بالنية وفي اعادته الباء في قوله ويكاسقني اشارة الى هذا ابن شاس
 وابن الحجاب واليكاية وهبتك لنفسك واذهب واعزب وشروطها النية اهنا ظاهرهما

أي المالك (قوله فان قال)
 أي المالك لرقيقه (قوله)
 مدحه أو ذمه) أي الرقيق
 (قوله وقال) أي المالك
 (قوله فان طلب) بضم فسكون
 (قوله منه) أي المالك
 (قوله مكسه) أي الرقيق
 (قوله لانه) أي المالك (قوله)
 مكروه) بفتح الراء (قوله)
 على ذلك) أي هو حر (قوله)
 فقال) أي المالك (قوله هو)
 أي رقيقه (قوله ولم يرد)
 بضم فسكون (قوله بذلك) أي
 هو حر (قوله علم) بضم العين
 (قوله لانه) أي القائل هو حر
 (قوله فيها) أي المدونة (قوله)
 علم) بضم العين (قوله صدق)
 بضم فسكون مثقلا (قوله)
 واعطيتك نفسك) بيان لما
 دخل بالكاف (قوله انه حر)
 مفعول يقول (قوله قال) أي
 مالك رضي الله تعالى عنه
 (قوله هو) أي العبد (قوله به)
 أي اذهب (قوله ذلك) أي
 اعتاقه (قوله هو) أي اسقني
 او اذهب او اعزب (قوله)
 وان لم ينموه) أي الاعتاق (قوله)
 بها) أي وهبت لك نفسك
 (قوله له) أي وهبت لك
 نفسك (قوله وفي اعادته)
 أي المصنف (قوله الباء)

مفعول اعادة (قوله الى هذا) أي رجوع بالنية لدخوله افظ (قوله وشروطها) أي البكائية اشتراط

(قوله لا يكاد يوجد) أى شرط النية في وهبتك لنفسك (قوله مراده) أى المصنف (قوله عدم اشتراطها) أى النية (قوله فالاول) أى الصريح (قوله والثاني) أى الكناية الظاهرة (قوله والثالث) أى الكناية الخفية (قوله فيرد) بفتح ضم أى البائع

(قوله ان كان) أى البائع
(قوله قبضه) أى البائع
التمن (قوله ولا يقبضه) أى
البائع التمن (قوله ورد) أى
البائع (قوله فانت) أى قال
ابن عرفة (قوله اختلف)
بضم التاء (قوله لانه) أى
الشأن (قوله ووافق) أى
ابن الماجشون (قوله
تعليله) أى ابن الماجشون
بان الحنفى انما يقع بعد
بيعته فقد اعتق ملك غيره
(قوله استحسان) خبر قول
(قوله فيها) أى المسئلة
(قوله ومثله) مفعول اختار
(قوله فغلب) بضم فكسر
منقلا (قوله العتق) أى
على البيع (قوله لقونه)
أى العتق (قوله كتبتته)
أى العتق على غيره (قوله
او بان محله) بفتح الميم أى
ان يعتك فانت حر عطف
على بان العتق الخ (قوله
حنثه) أى البائع (قوله
على الحنفى) أى بناء على
الحنث (قوله بالاقول) أى
من الخلو عليه (قوله فى
اقتضاه) أى العتق (قوله
وعلى قول عبد الملك) صلة
يعتق (قوله فى الاولى) بضم
الهمز أى تعليل البائع
عتقه على بيعه فقط صلة

اشتراط النية في وهبتك لنفسك وليس كذلك حتى قال ابن عبد السلام والمصنف لا يكاد يوجد
وحاد المصنف عن عبارتهما الشارح مراده عدم اشتراطها في وهبتك ولذا اعاد الباء في قوله
وبكاسق في قوله بالنية متعلق باسقى وما بعده ابن عرفة وتحصيل الصيغة ان ما لا ينصرف
عن العتق بالنية ولا غيرهما صريح وما يدل على العتق بذاته وينصرف عنه بالنية ونحوها
كناية ظاهرة وما لا يدل عليه الا بالنية كناية خفية فالاول كاعتقتك وانت حر ولا قرينة
لفظية قارنته والثاني كقوله انت حر اليوم من هذا العمل وكقوله لا سبيل لي عليك أولا
ملك لي عليك والثالث واضح وفي كونه عتقا باللفظ او بالنية قولان لظاهر نصوص المذهب
وزعم اللخمي (وعتق) الرقيق (على البائع) فيرد عنه ان كان قبضه ولا يطلبه ان كان لم يقبضه
(ان علق هو) أى البائع عتقه على بيعه واكد الضمير المستتر بالبارز ليصبح عطف (والمشترى)
على ضمير الرفع المتصل عتقه ايضا (على البيع) راجع للبائع بان قال ان بيعته فهو حر (والشراء)
راجع للمشتري بان قال ان اشتريته فهو حر ثم باعه ابن الحنفى ان قال البائع ان بيعته
فهو حر وقال المشتري ان اشتريته فباعه له عتق على البائع فيرد عنه ابن عرفة من قال
لعبده ان يعتك فانت حر فباعه عتق على البائع ورد التمن اللخمي وقال ربيعة وعبد العزيز
ابن أبي سلمة لا حرية للعبد وهو ورق لمشتريه قلت وعزاه المصنف أيضا لعبد الملك بن الماجشون
اللخمي اختلف ان قال ان يعتك فانت حر الى سنة في الموازية يفسخ بيعه ويكون حر الى
سنة وقال ابن الماجشون لا حرية له وهو ورق لمشتريه لانه انما يقع الحنفى بعد بيعه فاعلم العتق
ملك غيره ووافق ما لا اذا قال انت حر ولم يقل الى سنة قلت تعليله مسئلة الى سنة يوجب
استواء المسئلتين وقال ابن رشد قول مالك رضي الله تعالى عنه فيمن قال لعبده انت حر ان
بعتك يعتق على البائع استحسان على غير قياس والقياس فيما قول من قال لا شيء على البائع
لان العتق انما يقع من البائع بعد حصول العبد لمشتريه ومثله اختيار اللخمي وفي توجيهه
المشهور بان العتق والبيع وقعا معا فغلب العتق لقوته كتبتته في الوصايا وبان محله فانت
حر قبيل بيعي اياك ثالثها حثته بمجرد بيعه المنكشف بقبول المشتري على الحنفى بالاقول اللخمي
عن محمد واعميل القاضى ويحتمل وعلى المشهور وقال اللخمي في اقتضاه الى حكم قولان وفيها
من قال لعبده ان يعتك فانت حر فباعه عتق على البائع ورد التمن ولو قال رجل مع ذلك ان
ابعتك فانت حر فباعه فعلى البائع يعتق لانه مرتهن ببيعته ابن عرفة وعلى قول عبد الملك
فى الاولى لا حرية للعبد وهو ورق للمشتري يعتق على المشتري اللخمي وهو القياس لان العتق
انما يقع بتمام البيع وهو حينئذ قد انتقل الى ملك المشتري وكذا قال ابن رشد واختلف في
توجيه المشهور رقيقا لان العتق والبيع وقعا معا فغلب العتق لقوته رقيقا لان محله انت
حر قبيل بيعي اياك وقيل لانه يعتق على البائع بنفس قوله بعت قبيل قول المشتري اشتريت لانه
انما علق على فعل نفسه (و) عتق الرقيق المعلق عتقه على شرائه على مشترته (ب) سبب
(الاشراء القاسد) لعدم شرط من شروط الصحة أو وجود مانع منها لان الحقيقة الشرعية

٧٢ من قول (قوله لا حرية للعبد) وهو ورق للمشتري مفعول قول (قوله وهو) أى الرقيق (قوله حينئذ) أى حين تمام
البيع (قوله منها) أى العتق (قوله لان الحقيقة الشرعية الخ) علة عتق

(قوله عنه) أي مضمون (قوله يملك) بضم فسكون فقط أي يجوز ملكه (قوله فهو) أي عنه (قوله فان عين) بضم فسكون مثقلا
 أي الثمن الذي لا يملك (قوله عليه) أي العبد ((قوله والا) أي وان لم يعين مالا يملك (قوله فعلية) أي الرقيق (قوله وفيها) أي
 المدونة (قوله ولا يرد) بضم فقط أي عتقه (قوله ولا يتبعه) أي العبد (قوله غيره) أي العبد (قوله آياه) أي العبد (قوله يسعه) أي
 السيد عبده (قوله فعلية) أي العبد (قوله غيره) أي ابن القاسم (قوله هو) أي العبد المشتري نفسه من سيده بخمر أو خنزير
 (قوله عليه) أي العبد (قوله باعه) أي ٥٧٠ السيد عبده (قوله به) عائدا (قوله كان) أي الثمن كابق (قوله وكأته) بفتح الهمز

تشمل الفاسد أيضا (في) قوله لرقيق (ان اشتريتك) فانت حر ابن عرفة فيهما قال العبدان
 اشتريتك أو ملكتك فانت حر فابتاعه بعبا فاسدا عتق عليه بقبضة ورد البائع الثمن ابن رشد
 وعلى القول بان البيع الفاسد لا ينقل الملك لا يحنث الصقلي لابن مكنون عنه من حلف
 بجورية عبده ان باعه وباعه بعبا فاسدا فلا يحنث وقال محمد يحنث ويعتق عليه الصقلي هذا
 صواب وشبه في العتق بالشراء الفاسد فقال (كان) بفتح الهمز وسكون النون حرف مصدرى
 مقرر وبكاف التشبيه صلته (اشترى) الرق (نفسه) من ماله كشرائه (فاسدا) فبعتق ولا
 يقسخ الشراء لتشوف المصارح الحرية ثم ان كان ما اشترى الرقيق نفسه به مائلا فهو لسيد
 ولو فيه غرر كابق وشارد ولا شيء على العبد غيره وكانه انتزعه منه ثم اعنته وان كان مما لا يملك
 كخمر وخنزير فان عين فلا شيء عليه ويراق الخمر ويقتل الخنزير والاعلية قيمة رقبته وفيها ان
 اشترى العبد نفسه من سيده شرا فاسدا فقد تم عتقه ولا يرد ولا يتبعه سيده بقبضة ولا غيرها
 بخلاف شرا غيره آياه الا ان يبيعه نفسه بخمر أو خنزير فعليه قيمة رقبته وقال غيره هو حر ولا
 شيء عليه ابن يونس والسيد ما باعه به غررا كان أو غيره وكانه انتزعه منه وقواها عليه قيمة رقبته
 هذا اذا باعه بخمر مضمونة وقال احمد بن ميسر ان اعنته على خرف في يديه فهو حر وتراق عليه
 وان كانت ليست في يده يتبعه بها فعليه قيمة رقبته وهو وفاقا لها (و) ان قال المكاف ان فعلت
 كذا او ان لم افعله فبكل من امالك حر وحنث عتق عليه (الشقص) بكسر الشين المعجمة
 وسكون القاف واهمال الصاد أي الجزء الذي ملكه من رقيق و يقوم عليه باقية ان كان مليا
 (و) عتق عليه الرقيق (المدير) بضم فقط حنتين مثقلا أي الذي علق عتقه على موته فيجنز عليه
 بجنسه (وام الولد) له فيجنز عتقها به (و) عتق عليه (ولد) أي ابن وبنت (عبده) أي الخالف (من)
 امته) أي العبدان كان مولودا قبل انعقاد عيتمه بل (وان) ولد بعد انعقاد (يعينه) في
 التوضيح بناء على ان المضارع ظاهر في الحال الشارح والبساطي ظاهر كلامه كانت عيتمه
 على بر أو حنث وهو خلاف ظاهر المدونة ابن عرفة فيهما قال عمالو كى حرفي من حنث بها
 أو غيرها عتق عليه عبده ومديره ومكاتبه وامهات اولاده وكل شقص له في مملوك وتقوم
 عليه بقبضة ان كان مليا وعتق عليه اولاد عبده من امائم ولدوا قبل حنثه أو بعده واما
 عبده عبده وامهات اولادهم فلا يعتقون ويكون مالهم تبعا الصقلي عن محمد انما يعتق ما ولد
 له عبده بعد عيتمه لا فعلى لا في عيتمه لا فعلت واليه رجع ابن القاسم وانما يدخل في عيتمه لا فعلت
 ما كان حيا يوم عيتمه قلت في عتقها الثاني من قال لامته أنت حر ان لم انعل كذا الى اجل كذا

وشد النون أي السيد
 (قوله انتزعه) أي الثمن
 (قوله منه) أي العبد (قوله
 مضمونة) أي غير معينة
 (قوله مبسر) بضم فقط
 فكسر مثقلا (قوله ان
 اعنته) أي السيد عبده
 (قوله في يديه) أي معين في
 ملك العبد (قوله فهو) أي
 العبد (قوله وتراق) أي
 الخمر (قوله عليه) أي السيد
 (قوله وهو) أي قول احمد
 (قوله لها) أي المدونة (قوله
 ويقوم) بضم فقط حنتين
 مثقلا (قوله عليه) أي
 الخالف (قوله باقية) أي
 الرقيق (قوله ان كان) أي
 الخالف (قوله فيجنز) أي
 عتق المدير (قوله عليه)
 أي الخالف (قوله بجنسه)
 أي الخالف (قوله له) أي
 الخالف (قوله به) أي
 حنثه (قوله المضارع) أي
 امالك (قوله ظاهر في
 الحال) أي ومحتمل للاستقبال
 (قوله وهو) أي شمول البر
 والحنث (قوله بها) أي في

اليمن (قوله او غيرها) أي اليمن (قوله وتقوم) بضم فقط حنتين مثقلا (قوله ان كان) أي الخالف (قوله ولدا) بضم فسكون مثقلا
 (قوله ولد) بضم فسكون (قوله لافغان) بهمزة عقب اللام وسكون القاف وفتح اللام ونون التوكيد الثقيلة فهي صيغة حنث
 (قوله لافغان) لافاقية والقاف والهمزة متوحشتان واللام ساكنة والهاء مضمومة فهي صيغة بر (قوله وآيه) أي عدم دخول
 ما زاد بعد ما في لافغان صلة ترجع (قوله قلت) أي قال ابن عرفة (قوله في عتقها) أي المدونة

(قوله قتل) اي الامه من غير الخالف كزوج (قوله فهم) اي اولادها (قوله بمنزلة) اي في العتق (قوله له) اي الخالف (قوله وروى) بضم فكسر (قوله عنه) اي مالت رضي الله تعالى عنه (قوله انهم) اي اولاد الامه (قوله وان كانت) اي الامين (قوله وهو) اي عدم دخولهم في عين الحنث (قوله وهو) اي عدم دخولهم في عين البر (قوله قول) بفتح اللام (قوله على) بكسر اللام وشدا الباء اي ابن زياد (قوله وقال) اي مالت رضي الله تعالى عنه (قوله وان ضرب لحيته ارجلا) مبالغة (قوله فقها) اي المسئلة الخ تحصيل لما تقدم والله اعلم (قوله كان) اي الشقص (قوله له) اي (قوله ٥٧١ الخالف) (قوله بينه) اي الخالف (قوله

قسموا) اي العبيد جواب قسموا (قوله والسكاب) اي المدونة (قوله فانما) اي الارض المشتركة (قوله تقسم) بضم فسكون ففتح (قوله واي) اي منع (قوله ذلك) اي قسمها وقال بخير شريك البائع في رديع حصته وأخذ نصيب البائع بالشفعة واماضته فلا شفعة له في نصيب البائع (قوله او تجزئه) اي المالك العتق (قوله كذا) اي ان فعل كذا او ان لم يفعله وحنت او تجزئه بلا تعليق (قوله قال) اي غ (قوله صرية) بكسر فسكون اي شك (قوله انه) اي المصنف (قوله عول) بفتح ثاء مثقلا (قوله بدخولهن) اي الامام (قوله في لفظ العبيد) اضافته للبيان (قوله لتصويبه) اي دخولهن في العبيد (قوله النحى) فاعل تصويب عليه عول (قوله لقوله تعالى وماربك بظلام العبيد) عليه تصويب

فتلذ قبل الاجل فهم عن انما اذا عتقت وليس له بيعها ولا بيع ولدها ابن رشد هذا هو المشهور من قول الامام مالا رضي الله تعالى عنه وروى عنه ايضا انهم لا يدخلون وان كانت على حنث وهو قول المغيرة وان كانت يمينه على بر فالقياس ان لا يدخلوا وهو احد قول الامام مالت رضي الله تعالى عنه واستحسنه على صرة وقال مرة تعتق بغير ولدها وان ضرب لقله ارجلا فقها الخ لاف المتقدم الصقلي عن القاسي انما يعتق عليه كل شقص في مملوك كان له ان كان له في كل عبيد شريك ولو كان عبيد بينه وبين رجل قسموا انما صار للخالف يعتق عليه الصقلي هذا انما يجري على قول محمد والكتاب يدل على خلافه وعن ابن الكاتب ان قول محمد انما يجري على قول اشهب في أرض بين رجلين باع أحدهما بعضا منها فأنها تقسم فان وقع المبيع في حظ البائع مضى ببعه وان وقع في حظ شريكه نقض وابي ذلك ابن القاسم (والانشاء) اي تخصيص العتق بالبر عطف على مقدر رأى وعتق الشقص وما بعده في التعليق أو بالرفع مبتدأ حذف خبره أي كالتعليق في عتق ماذ كر (في) قوله (من يملكه) حر ان فعل كذا أو ان لم يفعله وحنت أو تجزئه بلا تعليق (او) قوله كل مملوك (لي) حر كذلك (او) قوله (رقبي) أحر كذلك (او) قوله (عبيدي) أحر كذلك (او) قوله (ماليكي) أحر كذلك (تبيينات) * الاول نسخة غ والامام فيمن يملكه قال أي وكذا تدخل الامام في لفظ من املاك وما بعده وفي بعض النسخ والاثني فيمن املاك والمعنى واحد واما والانشاء بالنون والشرين فهو هنا ضلال مبين على انه لو سكنت عن الامام لعلمنا بدخولهن من قوله وأم الولد ولا صرية انه عول هنا على قول فضل بدخولهن في لفظ العبيد تصويبه للنحى لقول الله تعالى وماربك بظلام للعبيد ولانه جمع مكسر وقد نقل هذا كله في توضيحه واقتصر ابن عرفة على قول ابن يونس ابن يحنون ويدخل في رقيق الاثنا لافي عبيدي عبق وقد علمت صحة والانشاء وكأنه رد من حيث ان عطفه على التعليق يوهم ان التعليق ليس من الانشاء مع انه منه ~~لكن~~ مثل ذا لا يقال فيه ضلال مبين اذ يقال عطف عام على خاص او يرد بالانشاء ما قابل التعليق الصوري طئي الانشاء نسخة الشارح قال وأشار بقوله والانشاء الى ان حكم العتق المعلق وغيره فيما ذكر سواء وقد جمعها في المدونة اه وأشار لقوله امن قال كل مملوك لحر في غير عين أو في عين حنت فيها عتق عليه عبيده الخ ما تقدم عنهم وانما قال غ لفظ الانشاء بالنون والشرين ضلال مبين لان كلام المصنف فيما تشمله العين لافي نوع اللفظ الدال على العتق لكن مثل هذا لا يقال فيه ضلال مبين لخصه معناه وان نباعن المقام فالاولى الاتيان بغير هذه

(قوله ولانه) اي عبيد عطف على لقوله تعالى (قوله ابن يحنون الى لافي عبيدي) مفعول قول (قوله والانشاء) اي هذا اللفظ مجرعه عطف على مقدور رفعه مبتدأ حذف خبره (قوله وكأنه) بفتح الهمز وشدا النون أي غ (قوله رده) اي والانشاء (قوله عطفه) اي والانشاء (قوله انه) اي التعليق (قوله منه) اي الانشاء (قوله قال) اي الشارح (قوله بهما) اي العتق المعلق والعتق المنجز (قوله وأشار) اي الشارح (قوله لقوله) اي المدونة (قوله نيا) اي بعد

(قوله يشملها) أي الاناث (قوله لهما) ٥٧٢ أي الذكور والاناث (قوله ينظر) بضم فسكون فتفتح (قوله لفظ الممالك)

اضافته للبيان (قوله عندنا) أي بصر (قوله لعدم تناولهم) أي عبيد عبيده (قوله كل انظر) فاعل تناول المضاف لمفعوله (قوله ليسوا) أي عبيد عبيده (قوله له) أي الخائف (قوله ولا عبيده) أي الخائف عطف على ملوك كين (قوله لانه) أي العبد (قوله عبده) أي فلان (قوله بانهم) أي ما هنا وفي نذورها (قوله والنعمة) أي اجاب (قوله وهي) أي النية (قوله فيها) أي المين (قوله وهي) أي المنة (قوله وبان الخنت) عطف على بمرأاة (قوله من الحرج) بيان ما (قوله فان عين زمانا الخ) مفهوم أبدا (قوله فكذلك) أي ما تقدم في عتق من في ملكه (قوله فانه) أي الشأن (قوله لانه) أي الخائف (قوله وليس) أي قول اشهب (قوله بعد) بالضم أي حين قوله (قوله اختصت بهما) أي بما قبلها به من حال أو استقبال (قوله وان اهلها) أي ما يملكه من التقييد بالحال أو الاستقبال (قوله فني) تخصيصه (قوله أي ما يملكه) (قوله وعومه) أي ما يملكه (قوله وقاله) أي العموم (قوله زمنين) بفتح الميم (قوله لياية) بضم اللام

العبارة الشافعي عياض رقيق يشمل الذكور والاناث والمذهب ان عبيدي يختص بالذكور وقال فضل يشملها وصوره النعمي اقوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد واما ما يلي فالذي رجع اليه مخزنون شهولة لهما وهو مذهب المدونة الثالث البساطي بما ينظر فيه اذا جرى العرف بغلبة لفظ الممالك على البيض والعبيد على السود كما هو عندنا الآن وقد اختلف المفتون في وصية أمير الممالك اه ات قد يقال هذا لا يحتاج لنظر لان الفتوى والمسلم يدوران مع الفرق كما صرح به القرافي وغيره (لا) يعتق (عبيد عبيده) في قوله من يملك الخ اهدم تساو لهم كل لفظ من الالفاظ السابقة اذ ليسوا بملوك كين ولا عبيده ولا رقيقه بل ليس بهم العبد لانه يملك عندنا وعورضت هذه المسئلة بما في نذورها فحين حلف لا يركب دابة فلان ثم ركب دابة عبده فيجوز فأجيب بانهم ما قولان والنعمة بمرأاة النية في المين وهي فيها عرقا رفع المنة وهي تحصل بر كوب دابة عبيد الخوف عليه وبان الخنت يقع بان في سبب وشبه في عدم الزوم فقال (ك) قوله كل ملوك (املكه ابدا) أي في جميع ما يستقبل من عمره فهو حر فلا يلزمه شيء فيمن عنده ولا فيمن يملكه به بعد قوله سواء قاله في عين خنت فيها أو في غير عين لما في تعميمه من الحرج والمشقة فان عين زمانا كعشرين سنة أو شخصا كخاص أو بلدا كدمشق أو صنفا كاصحابي لزمه لعدم الحرج ابن الخائب لو قال ان فعلت كذا فكل ملوك لي سر عتق من في ملكه وأولاد عبيده من امانهم بخلاف عبيد عبيده وبخلاف كل امرأاة تزوجها فان قال فكل ملوك املكه فكذلك بخلاف كل ملوك املكه أبدا فانه لا يعتق عليه من في ملكه وفيما قال مالك رضي الله تعالى عنه من قال كل ملوك حر ان تزوجت فلانة ولا رقيق له فأقار رقيقا ثم تزوجها فلا شيء عليه فيما أفاد بعد عينه قبل تزوجها ولا بعده وقال رضي الله تعالى عنه فيمن قال ان دخلت هذه الدار أبدا فكل ملوك املكه حر فدخلها فلا يلزمه العتق الا فيما ملك يوم حلف وان لم يكن له يوم من ملوك فلا شيء عليه فيما يملكه قبل خنته ولا بعده وكذلك الامين بالصدقة وقال اشهب لو قال ان دخلت الدار فكل ملوك املكه أبدا حر فدخلها فلا يلزمه العتق فيمن عنده من عبد لانه انما اراد من يملكه في المستقبل كما لو قال كل ملوك املكه أبدا حر وكل امرأاة تزوجها ابدا طالق فلا شيء عليه ابن يونس وايمس بخلاف ما تقدم انما وقع مالك الابد على الدخول واشهب واقعه على كل الملك وامان قال كل عبد اشترى به حر وكل امرأاة تزوجها طالق فلا شيء عليه وان لم يقل ههنا ابدا لان هذه الالفاظ لا تكون لما مضى لا يقول الانسان اشترى فيما هو مالكة بعده فهو بخلاف قوله املكه أفاده المواق ابن عرفة عياض عيانه بما يملكه ان قبله بالحال أو الاستقبال اختصت بهما وان اهدم له في تخصيصه بالحال وعومه في الاستقبال اختلاف والعموم اشبه وقاله ابن ابي زمنين وابن ابي اية ومسائل الكتاب مضطربة تدل على القوانين وفي ضج ذكر النعمي خلافا هل يعمل على الحال أو الاستقبال لكنه قال المعروف عند الناس حله على الحال ولذا ادوج عليه المصنف فيما تقدم فعلى تخصيصه بالحال يلزمه العتق فيما عنده دون ما يجدد له وعومه في الاستقبال لا يلزمه شيء لاقين عنده ولا فيمن يتجدد له قال في المدونة ومن قال كل ملوك اوجارية او عبدا اشترى او املكه في المستقبل فهو

(قوله رقيق) اسم كان (قوله العتق) مفسر فاعل وجب (قوله لانه) اى العتق (قوله مندوب) اى وكل مندوب يجب بالندى
(قوله معلقا) خبر كان مقدم واسمها ضمير مستتر فيها راجع للعتق (قوله كان) بكسر الهمزة وسكون النون حرف شرط وان الكاف
للتشديد داخل على قول مقدراى كقوله ان كان (قوله كان) اى حصل ووجد (قوله او غير معلق) عطف على معلقا (قوله وان
ندره) اى العتق (قوله اوبه) اى التعليق (قوله وامتنع) اى الرشيد (قوله به) اى العتق ٥٧٣ (قوله عليه) اى الرشيد (قوله

فيهما) اى نذره بدون تعليق
ونذره به مع حصول المعلق
عليه (قوله لامعلق الخ)
مفهوم بت (قوله متعلقه)
بفتح اللام مفسر نائب فاعل
معين (قوله مدة) بكسر
العين وخفصة الدال خبر
الوصية (قوله ومن)
بفتح فسكون (قوله بت)
بفتح الباء وشدا ما اى خبر
(قوله به) اى عتقه (قوله
عتق عليه بالقضاء) خبر من
(قوله به) اى العتق (قوله
واصر) بضم فكسر (قوله
على) بشد الياء (قوله لزمه)
اى العتق القائل (قوله
فان لم يكن) اى العبد
(قوله فلا يجبر) اى القائل
على العتق (قوله وان كان)
اى العبد (قوله ان قال)
اى الناذر (قوله لا اى)
بفتح الهمز وكسر القاء
ولا فانية اى لا اعتق (قوله
قضى) بضم فكسر اى
بالعتق (قوله وان قال) اى
الناذر (قوله ترك) بضم
فكسر (قوله وان مات)
اى الناذر (قوله فانه)
اى الجاعل اى على اخراجه

فهو حر في غير عين اوفى بين حنث فيما فلا شئ عليه فيما يملك او يشتري كان عنده يوم حلف
رقيق ام لا (ووجب) العتق (بالندى) لانه مندوب معلقا كان كان كذا فعلى عتق رقيقة او غير
معلق كعلى عتق رقيقة (و) ان نذره رشيد بدون تعليق اوبه وحصل المعلق عليه وامتنع من
الوفاء به (لم) الاولى لا (يقض) بضم التحتية اى فلا يجبرك الحيا كم عليه فيهما (الا) عتق (بت)
بفتح الموحدة وشدا ما اى فاجر حاصل نصيغته او يحصل المعلق عليه لامعلق قبل حصول
المعلق عليه (معين) بضم الميم وفتح العين والمثناة منقلة متعلقة كعبدى هذا او عبدى فلان
حرف يقضى عليه بتخير عتقه ان امتنع منه ابن عرفة وفيها الوصية بالعتق عدة ان شاء رجع
فيها ومن مات عتق عبده او حنث به في عين عتق عليه بالقضاء ولو وعده بالعتق او نذر عتقه فلا
يقضى عليه به واصر به عتقه اللحنى من قال على عتق عبد لزمه فان لم يكن معينا فلا يجبر وان كان
معينا فقال الامام مالك رضى الله تعالى عنه لا يجبر ولا شهب عند محمد ان قال لا اى قضى عليه
وان قال ان فعل ترك وان مات قبل ان يفعل فلا يعق في ثلث ولا غيره ولا ابن القاسم في الموازية
من جعل شيئا للمساكين ولم يعينهم فانه يجبر به على هذا يجبر في العتق وان لم يعينه قلت في
القضاء على ناذر عتق به ثالثهما ان كان معينا لخصر بفتح اللحنى على قول ابن القاسم في النذر
للمساكين وقول مالك رضى الله تعالى عنه وقول اشهب وقول ابن الجاجب ويجب بالندى
ولا يقضى الا باليمين والحنث مشكل يوجب على الناظر في كلامه حيرة مع يسر العبارة من
حقيقة المذهب في ذلك كما تقدم (وهو) اى العتق (في خصوص) متعلقة (ه) كان ملكك
فلانا وكل من املكه من الحبش او من مصر او الى عشر من سنة كالطلاق الخاص متعلقة
في الزوم (و) هو في (عوام) متعلقة (ه) ككل من املكه حر كالطلاق العام متعلقه ككل
امرأة اتزوجه طالق في عدم الزوم ابن عرفة في الامام القاسم رحمه الله تعالى في كل مملوك
املكه حر لا يلزمه العتق الا فيما يملكه يوم حلف فان لم يكن له يوم حلف مملوك فلا شئ عليه فيها
يملكه قبل حنثه او بعده ثم قال ابن يونس العتق كالطلاق في عوامة العتق ما يستقبل ملكه
فهو غير لازمه عندنا قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه فيمن قال كل مملوك او كل جارية
او عبدا شتره او املكه في المستقبل فهو حر في غير عين او بين حنث فيما فلا شئ عليه فيمن
يملك او يشتري كان عنده رقيق يوم حلف اولم يكن اعتق من عنده حينئذ او باع ام لا لانه قد
عم الجوارى والعلمان فلا يلزمه شئ الا ان يعين عبدا او يخصص جنسا او بلدا او يضر باجلا
يبلغه عمره كقوله من الصقالبه او من البرابرا ومن مصر او من الشام او الى ثلاثين سنة
ويضكن ان يصح الى ذلك الاجل فيلزمه ذلك وهذا مكن عم او خص في الطلاق (و) هو في
(منع) للنسب (من وطء) لامة التي عاق عتقها (و) منع من (بيع) للرقيق الذي عاق عتقه

للمساكين (قوله هذا) اى قول ابن القاسم (قوله قلت) اى قال ابن عرفة (قوله به) اى العتق صله القضاء (قوله مشكل) خبر
قول (قوله حيرة) مفهول يوجب (قوله عن حقيقة) صله العبارة (قوله في ذلك) صله حقيقة (قوله متعلقه) بفتح اللام (قوله في
الزوم) صله كافي التشبيه (قوله في عدم الزوم) صله الكاف (قوله ثم قال) اى ابن عرفة (قوله فيمن قال) صله قال

(قوله منهم) اي الوطء والبسيع (قوله وان مات) اي الخالف على بر (قوله وان مات) اي الخالف على حنث (قوله وقع) اي
الحنث (قوله بونه) اي الخالف ٥٧٤ (قوله اما الخالف) اي بالعق (قوله ان فعلت) اي فعبدني فلان حر او امي فلا تفرقة

(في صيغة حنث) كان لم يفعل كذا فامته فلانة حرة او عبده فلان حر فيمنع من وطء الامة
وبيعها والعبد حتى يفعله ومفهوم حنث عدم منه منهما في البر وهو كذلك فيها الامام مالك
رضي الله تعالى عنه من حلف بعق ان فعلت كذا او لا تفعل كذا فهو على بر ولا يحنث الا
بفعله ولا يمنع من وطء ولا بيع وان مات فلا يلزم ورثته عتق واما ان قال ان لم افعل او لا فعلت
كذا فهو على حنث ويمنع من الوطء والبسيع ولا امنعه الخدمة وان مات قبل فعله عتق رقيقه
من ثلثه اذ هو حنث وقد وقع بموته وقال عيسى عن ابن القاسم اما الخالف ان فعلت فله البيع
والتمصرف فان كانت امة فولات بعد اليمين فهل يدخل ولدها في اليمين اختلف قول الامام
مالك رضي الله تعالى عنه في ذلك وقال اصبح لا يدخل ولا يرى رواية دخوله الا وهما اشهب
ان حلف بصرية عبده ان عقا عن فلان فلا ينفقه بيعه ثم عقوه عنه لان معنى يمينه لا عقابه
فهو كالحالف لافعال لا كمن حلف لا فعلت (و) هو في (عتق وضو) كيدك حرة كالطلاق
لجزء الزوجة في سريانه لباقي الذات وعتق جميعها فيها الامام مالك رضي الله تعالى عنه من قال
امده يدك حرة او ربك حرة عتق عليه جميعه كالوطئ عضو من امراته فانهم تطلق عليه
الخرشي ظاهر التشبيه انه لا يحتاج عتق الباقي لحكم كالطلاق والمذهب انه لا يدمنه في العتق
في التشبيه في الجملة شب اي في التمسك بل فقط وتبعض العتق لا ادب فيه بل واره عب
يؤدب مجزئ العتق لقول التلقين لا يجوز زقب بعض العتق ابتداء وتبعه العسدي وردده البناني
بان ابن شماس وابن رشد جلا نفي الجواز في التلقين على الكراهة ونص ابن رشد ليس عدم
الجواز على حقيقته من التحريم بل معناه الكراهة فلا يؤدب قت (تنبيهان) الاول هل
يتوقف عتق الباقي على حكم وهو مذهب المدونة الخمي وهو معروف المذهب اولا وهو
ظاهر قولها عتق عليه جميعه ولم يقيد بحكم ولا غيره الثاني سكت عن عتق نحو الكلام
والشعر ويجزى الزوم وعدمه في ذلك على قولي اصبح وحنثون السابقين في الطلاق فقال
اصبح بالزوم ودريج عليه فانه وقال حنثون بعدمه (و) هو في (تليكه) اي العتق (للعبد)
وتخييره فانه وقوله عليه كقولك الطلاق للزوجة في وقف لزومه على رضا المالك (و) هو في
(جوابه) اي تليكه العتق للعبد (كالطلاق) فيها ابن القاسم رحمه الله تعالى من ملك عبده
عتقه وقال له اعتق نفسك في مجاسك هذا وفوض ذلك اليه فقال اخترت نفسي فان قال
العبد نويت بذلك العتق صدق وعتق لان هذا من اسرف العتق وان لم يرد به العتق فلا عتق
له ابن يونس فرق بين قول العبد اخترت نفسي وقول الزوجة المملكة اخترت نفسي لان
اختيار العبد نفسه يكون بغير عتقه كبيعته وهبته واختيار الزوجة نفسها لا يكون
الا بالطلاق وقال اشهب يعتق العبد بقوله اخترت نفسي وان لم يرد به العتق وفيها ان قال
العبد انا ادخل الدار وقال اردت بذلك العتق فلا عتق له اذ ليس هذا من اسرف العتق بخلاف
قول السمدله ادخل الدار مرديا بعتقه فان العتق يلزمه فالعبد في هذا كالمرأة تقول انا
ادخل بيتي فلا يقبل قولها انها ارادت به الطلاق ابن القاسم القول فيمن ملك عبده او امته

(قوله في ذلك) اي الدخول
وعدمه (قوله وهما) بفتح
الهاء اي غلطا (قوله كالحالف
لا فعلن) اي في منعه من
بيع العبد لان يمينه يمين
حنث معنى (قوله في سريانه)
اي العتق صفة كاف
التشبيه (قوله جميعها) اي
الذات (قوله انه) اي الحكم
(قوله من التحريم) بيان
حقيقته (قوله وهو) اي
توقفه على حكم (قوله وهو)
اي عدم توقفه (قوله قولي)
بفتح الهمزة (قوله ودرج) اي
المهتف (قوله عليه) اي
قول اصبح (قوله نية) اي
الطلاق (قوله بعدمه)
اي الزوم (قوله وتخييره)
اي العبد (قوله فبه) اي
العتق عطف على تليكه
(قوله نويت كيد) اي العبد
(قوله عليه) اي العتق
(قوله المملك) بكسر الهمزة
(قوله من ملك) بشد الهمزة
(قوله وقال) اي المالك
(قوله) اي عبده (قوله ذلك)
اي عتق نفسه (قوله اليه)
اي العبد (قوله فقال) اي
العبد (قوله بذلك) اي اخترت
نفسى (قوله صدق) اي بضم
فكسر مثقلا (قوله هذا) اي
اخترت نفسي (قوله اسرف)
اي صبح (قوله وان لم يرد)

بضم فكسر اي العبد (قوله) اي اخترت نفسي (قوله فرق) بفتحات مخففة اي ابن القاسم (قوله ان قال العبد) اي العتق
في جواب تليكه العتق (قوله وقال) اي العبد (قوله بذلك) اي ادخل الدار (قوله هذا) اي ادخل الدار (قوله اسرف) اي صبح
قوله فيمن ملك بشد الهمزة

العتق كالقول في تعليق الزوجة الطلاق في ان ذلك في يد الامة والعبد مالم يفرق فاعن المجلس
 أو يطل الإنسان ويحتمل انه أشار بقوله وجوابه كالطلاق الى قوله في نفسه أو قال يا حفصة
 فاجابته عمرة فطلعتاها فالدعوة وفيها أربعة اقوال منصوصة فيمن قال يا امرؤ فاجابه رباح
 فقال له أنت حرف قيل بعثتان وقيل لا يعتق واحده منهما وقيل يعتق المدعو فقط وقيل يعتق
 المحب فقط وخرجوها في الطلاق والله أعلم واستثنى من تشبيه العتق بالطلاق فقال (الا
 العتق لاجل) كانت حر بعد سنة فليس كالطلاق لاجل كانت طالق بعد عام في التحيز
 بمجرد قوله فلا ينجز العتق ويبقى الرقيق على حكم رقه في خدمته لاني وطئه ان كان أمة الى غلام
 الاجل فينجز عتقه فيها الامام مالك رضي الله تعالى عنه من أعتق الى أجل آت لا بد منه فله
 أن ينقذ عن أعتقه بالخدمة لذلك الاجل لكن يمنع من البيع والوطء (والا) في قوله لا تشبه
 (احدا كما) حره ولانية له في عتق واحده منهما بعينها (فله) أي السيد (الاختيار) لامة منهما
 للعتق والاخرى للبقاء على الرقية عند المصريين من أعتنا المالكيين رضي الله تعالى عنهم
 بخلاف من قال لزوجه احدا كما طالق ولانية له فقط لمكان معا ولا اختيار له وجعل له المديون
 من أعتنا رضي الله عنهم الاختيار في الطلاق كالعتق وفرق ابن الموارب ان العتق يتبع بعض
 ويجمع بالسهم في احدهما بخلاف الطلاق فيهما الامام مالك رضي الله تعالى عنه من حلف
 بطلاق احدي امرأتيه ففوت فان كان نوى واحدة معينة طلقت التي نوى خاصة وهو صدق
 وان لم تكن له نية طلقا جميعا ابن القاسم ان قال رأس من رقيق حر ولم ينو واحدا بعينه
 فهو مخير في عتق من شاء منهم وكذلك قوله لعبدية أحد كما حر بخلاف الطلاق (و) الا قوله لامة
 (ان حلت) بكسر التاء معنى (فانت) بكسر التاء (حره فله) أي السيد (وطؤها) أي الامة
 (في كل طهر) من حيضها (مرة) والبعدها فان حلت عتقت وان حاضت فله وطؤها بعد
 طهرها منه مرة وهكذا حتى تحمل وان قال لزوجه ان حلت فانت طالق ووطئها فنجز عليه
 طلاقها ابن القاسم من قال لامة بطؤها ان حلت فانت حره فله وطؤها في كل طهر مرة فيسأل له
 ولم لا يتأدى على وطئها قال مالك رضي الله تعالى عنه كل من وطئت من النساء على الخجل
 الا الشاذة ولو قال لزوجه ان حلت فانت طالق فاذا وطئها مرة طلقت وقال ابن المباحثون
 حكمها حكم الامة (وان جعل) مالك الرقيق (عتقه) أي الرقيق مقوضا (لشخصين
 اثنين) معا (لم) الاولى فلا (يستقل أحدهما) أي الاثنين بعتقه (ان لم يكونا) أي الاثنان
 (رسولين) فان كانا رسولين فليكل الاستقلال بعتقه شيب المراد بالرسولين من أرسلهما
 ليعتقاه اذا وصل اليه وجعل لكل منهما الاستقلال بعتقه وليس المراد بهما من أمرهما
 بتبليغه عتقه لانه حينئذ يعتق بمجرد امرهما به بلغاهما أو أحدهما ولم يبلغاه وفيما من
 أمر رجلين بعتق عبده فاعتقه أحدهما فان فوض ذلك اليهما فلا يعتق العبد حتى يجتمعا
 على عتقه وان جعلهما رسولين عتق بذلك وكذا ان أمر رجلين بطلاق زوجته الجواب
 واحد البساطي كلامهما مشكل وان كان المصنف أراد زادا اشكالا لان ظاهر قولها أولا أمر
 رجلين بعتق عبده انه فوضه اليهما وحينئذ لا يظهر تقسيمه بعد الى التفويض والارسال
 بقوله فان فوض ذلك اليهما وان جعلهما رسولين وقول المصنف وان جعل عتقه لاثنين صريح

(قوله في ان ذلك) أي
 العتق صله الكاف (قوله
 فيه) أي الطلاق (قوله
 وخرجوها) بفتحات متعلا
 أي الاقوال الأربعة (قوله
 في التحيز) صله الكاف
 (قوله فله) أي المعتق (قوله
 وفرق) أي بين العتق
 والطلاق (قوله وهو) أي
 الحالف (قوله مصدق)
 بفتح الدال (قوله له) أي ابن
 القاسم (قوله قال) أي ابن
 القاسم (قوله على الخجل)
 أي تحمل عليه خسر كل
 (قوله الا الشاذة) أي
 السادرة (قوله لانه) أي
 الرقيق (قوله به) أي تبليغه
 (قوله ذلك) أي عتقه (قوله
 اليهما) أي الرجلين (قوله
 بذلك) أي عتق أحدهما
 (قوله كلامها) أي المدونة
 (قوله أرادها) أي كلامها
 (قوله أولا) بشد الواو
 (قوله انه) أي السيد (قوله
 فوضه) أي العتق (قوله
 اليهما) أي الرجلين (قوله
 تقسيمه) أي الامر (قوله
 بعد) بالضم عند حذف
 المضاف اليه ونية معناه
 (قوله بقوله) صله تقسيم

(قوله وأجاب) أي البساطي (قوله عليه) أي وان أمر رجائين (قوله قال) أي البساطي (قوله وان كان الخ) حال (قوله يزول به الاشكال) خبر هذا (قوله ويجواب شب) ٥٧٦ صلة يزول (قوله المتقدم) أي في قوله المراد بالرسولين من أركان المعتقد

في أنه فوضه اليهما فكيف يقول ان لم يكونا رسولين وأجاب بان قولها وان جعلهما رسولين ليس قسما لقوله فان فوض ذلك اليهما ما ولا معطوف عليه وانما هو قسم لقوله امر رجلين يعتق عبده ومعطوف عليه وقوله فان فوض ذلك اليهما تفسير لقوله امر رجلين يعتق عبده قال وهذا الجواب وان كان خلاف الظاهر يزول به اشكال كلامها الاشكال كلام المصنف قلت ويجواب شب المتقدم يزول الاشكال عن كلامها وكلام المصنف وان استبعد البناء اذ كانتا قالت فان فوضه اليهما ولم يجعل لكل الاستقلال فلا يعتق الا باجتماعهما وان فوضه اليهما وجعل لكل الاستقلال عتق بذلك وكان المصنف قال وان جعل عتقه لاثنتين لم يستقل أحدهما ان لم يجعل لكل منهما الاستقلال والله أعلم (وان قال) السيد لا متية (ان دخلتما) هذه الدار فانتما حران أو قال الزوج لزوجتيه ان دخلتما هذه الدار فانتما طالقان (فدخلتما) (واحدة) من الامتين أو الزوجتين ولم تدخل الاخرى منهما (فلاشي عليه) أي السيد وكذا الزوج (فيهما) أي الامتين وكذا الزوجتان حتى يدخلها جميعا عند ابن القاسم جلال كلامهما على كراهته اجتماعهما فيها المباحص من بينهما من التخاصم وقال اشبهت عتق الداخله فقط لاحتمال ان المراد ان دخلت يا فلانة فانت حرة وان دخلت يا فلانة فانت حرة في الامام مالك رضي الله تعالى عنه من قال لامته ان دخلت هاتين الدارين فانت حرة فدخلت احدهما حنت وعتقت عليه وان قال لامته ان دخلتما هذه الدار فانتما حران أو لزوجتيه فانتما طالقان فدخلتما احدهما فلاشي عليه حتى يدخلها جميعا وقاله ابن القاسم ومعتون ابن يونس وجه قول ابن القاسم انه انما كره اجتماعهما فيها الوجه ما وعلى هذا وقت عتقه فلاشي عليه بدخول واحدة البنات الاولى ذكر هذه المسئلة والتي قبلها مع مسائل الموافقة بين العتق والطلاق (وعتق) بفتح التاء لازم من بابي دخل وضرب (بنفس الملك) بكسر فسكون اضافته للبيان فلا يحتاج لحكم على المشهور (الابوان) لما لكهما أي الام والاب ففيه تغليب الاب ان لم يعلا ويل (وان علوا) أي ارتقا بواسطة أو أكثر كالجدة والجد من قبل الام والاب ابن شاس النظر الثاني في خواص العتق وهي ست الخاصة الثانية منها عتق القرابة فمن دخل في ملكه أحد عموديه أعنى اصوله وهو العمود الاعلى الاباء والامهات والاجداد والجدات وآباؤهم وامهاتهم من قبل الاب ومن قبل الام وان علوا وفصوله وهو العمود الاسفل أعنى المولود من الولد وولد الولد كورهم وانما هم وان سناو اعنت عليه وسوا دخل عليه قهرا بالارث أو اختيارا بالعقد ويلحق بالعمودين الجناح وهم الاخوة والاحوات من أي جهة كانوا دون اولادهم (و) عتق بنفس الملك (الولد) لما لكه ذكر ان كان أو اتى أو عتق ان لم يسفل بل (وان سفل) بتثنية القاء أي نزل بواسطة أو أكثر ان كان لابن بل وان كان (لبنت) غ كبت وان سفلت فتبينها على اندراج اولادها كما في الرسالة وغيرها وفي بعض النسخ لبنت باللام مكان البكاف كأنه من تمام الاغيا أي وان كان السائل لبنت فضلا عن كونه لابن فيرجع له عتق الاول فلفظ الولد على الاول

اذا وصل اليه (قوله وان) استبعد (أي جواب شب) مبالغة (قوله اذ كانتا) بفتح الهمز وشدة النون أي المدونة الخ علة ويجواب شب المتقدم يزول الاشكال الخ (قوله وكان) بفتح الهمز وشدة النون (قوله لكلامهما) أي السيد ولزوج (قوله اجتماعهما) أي الامتين أو الزوجتين (قوله فيهما) أي الدار (قوله بينهما) أي الامتين (قوله ما) بشدة الميم نكرة تامة مؤكدة وجه (قوله وعلى هذا) أي كره اجتماعهما صلة برفع (قوله الاولى) بفتح الهمز (قوله هذه المسئلة) أي وان قال ان دخلتما الخ (قوله والتي قبلها) أي وان جعل عتقه لاثنتين الخ (قوله بابي) بفتح الباء الثانية معني بلا نون لاضافته (قوله دخل) فضم التاء في المضارع (قوله وضرب) فتن كسره فيه (قوله فلا يحتاج) أي العتق بالقرابة (قوله قبل) بكسر ففتح (قوله منها) أي خواص العتق (قوله الاباء والامهات) بجمعه للتعظيم والافهام ومن عايليه وكذا الاجداد

والجدات (قوله وفصوله) عطف على اصول (قوله ان كان) أي الولد (قوله وكأنه) بفتح الهمز وشدة النون (قوله الاغيا) بجمع الغين أي المبالغة (قوله فلفظ الولد) اضافته للبيان (قوله على الاول) أي الكاف

(قوله وهو) أي لفظ الولد (قوله على الثاني) أي اللام (قوله فهو) أي الثاني (قوله فيه) أي كلام غ (قوله به) أي الملة (قوله وعكسه) أي من المعتقد عليه ولادة (قوله خويننداد) بضم الخاء المعجمة وفتح الواو وسكون المشاة تحت وكسر الزاي واهمال الدالين (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله ويجب) أي يشترط ويحصل (قوله عتقه) أي القريب (قوله ورواه) أي عتقه بنفس ملكه (قوله وقفه) أي العتق (قوله رفعهما) أي أخ وأخت (قوله أولى) أي لهما من المتعاطفات في التعريف (قوله وهب) بضم فكسر (قوله تصدق) بضمين فكسر (قوله عليه) أي الابن (قوله هو) أي الاب ٥٧٧ (قوله في ذلك) أي المذ كورد

من الارث والهبة والصدقة
(قوله فانه) أي القريب
(قوله فيه) أي الدين (قوله مطلقا) أي عن تقييده
بكون الموهوب له أو المتصدق عليه مدينا (قوله هو) أي علم المعطى (قوله وبه) أي كون ظاهره ان علم المعطى شرط في عتق القريب مطلقا صلا
اعتراض (قوله وابن مرزوق) عطف على الشارح (قوله الى جوابه) أي الاعتراض (قوله بتقديره) أي ز (قوله قبله) أي ان علم المعطى (قوله فجعله) أي ان علم المعطى (قوله وهو) أي جواب ز (قوله توقف) بفتحات متغلا (قوله هذا القيد) أي علم المعطى (قوله فقال) أي الخط (قوله تعرض) بفتح التاء والعين وضم الراء متغلا واجهام الضاد اسم ليس (قوله لهذا القيد) أي علم المعطى (قوله وانما ذكره) أي هذا القيد (قوله وهب) بضم فكسر

خاص بالذ كرتشيده البنت به وهو على الثاني شامل للذكر والاتي فهو أولى لتعميم الحكم في الاعلمين والاسفلين البناء في فيه نظر بل على الاول الولد شامل للذكر والاتي أيضا والكاف للقبيل هذا هو الظاهر (و) عتق بنفس الملك (أخ وأخت) للمالك (مطلقا) عن التقييد بكونه شقيقا ولا يعتق به أولاد الاخوة والاخوات ولا الاعمام ولا العمات ولا الاخوال ولا الخالات ولا أولادهم على المشهور ابن عرفة وفي قصر عتق القرابة على من له على المعتقد ولادة من ذكر أو أنثى وعكسه فقط أو مع الاخ مطلقا نالها يعتق عليه كل ذي رحم محرم للخمى مع رواية ابن خويننداد والمشهور ورواية ابن القصار مع ابن الماجشون وابن وهب ثم قال ويجب عتقه بنفس ملكه قاله ابن رشد والاب عن المذهب اللخمى ورواه محمد واختار اللخمى وقفه في الاخوة فمن بعدهم على الحكم غ لا يخفى الوجوب رفعه ما عطف على الابوان وامتناع بيعهما عطف على بنت فلو عرفهما كان أولى ان حصل ملك الابوين ومن بعدهما بشراء أو ارث بل (وان هبة أو صدقة أو وصية) فيعتقون بنفس الملك (ان علم المعطى) بالكسر أن المعطى له يعتق عليه الرقيق ان قبل المعطى له بالفتح ما ذكر بل (ولو لم يقبل) المعطى له ما ذكر ابن الموازن ورث أباه وأوهب له أو تصدق به عليه وعليه دين فقال أشهب هو حر في ذلك كما فلا يباع في الدين وقال ابن القاسم اذا ورثه يساع في الدين ولا يساع قبسه في الهبة والصدقة لان الواهب يقول لم أهبه ولم تصدق به عليه الا يعتق لا يباع عليه في الدين ابن يونس أراد ابن القاسم اذا لم يعلم الواهب أو المتصدق أنه ممن يعتق عليه فانه يباع فيه كاليراث وقال بعض أصحابنا أبو عمر كل من هو لا يعتق على ما لك ساعة يتم ملكه عليه باى وجه ملكه من يسع أو هبة أو وصية أو صدقة أو ميراث البناء ظاهر المصنف ان علم المعطى شرط في عتق القريب مطلقا وادس كذلك وانما هو شرط فيما اذا وهب له وعليه دين كما في ضيق وبه اعترض الشارح على المصنف وابن مرزوق وغيرهما وأشار ز الى جوابه بتقديره قبله ولا يساع في دين فجعله شرطا في مقدر وهو بغيره من المصنف على ان ح توقف في ثبوت هذا القيد حتى بالنسبة لوجود الدين فقال ليس في المدونة تعرض لهذا القيد وانما ذكره في ضيق وغيره فيما اذا وهب له أبوه وعليه دين ولم يعلم الواهب بانه أبوه فهل يساع تردد في ذلك ابن رشد وجزم ابن يونس والمأزري بانه يساع في الدين ثم قال وقفت على كلام ابن رشد في البيان فرأيت صرح بهذا القيد ثم ذكر من كلام ابن رشد ما لا دليل فيه على ما قال ثم قال عقبه من وقف على غير هذا فليحتم طنى فقد ظهر لك صحة التعقب على المصنف وهو الموافق لقوله

٧٣ مع ج (قوله وعليه) أي الموهوب له (قوله يائه) أي الموهوب (قوله أبوه) أي الموهوب له (قوله قبله) أي الموهوب في وقاه ابن الابن الموهوب له (قوله في ذلك) أي يسعه (قوله ابن رشد) فاعلى تردد (قوله بانه) أي الاب الموهوب لولده (قوله في الدين) أي الذي على ولده الموهوب (قوله ثم قال) أي الخط (قوله بهذا القيد) أي علم المعطى (قوله ثم ذكر) أي الخط (قوله على ما قال) أي الخط (قوله ثم قال) أي الخط (قوله عقبه) أي كلام ابن رشد (قوله وهو) أي التعقب (قوله لقوله) أي المصنف

(قوله في الفلاس) أي بابه (قوله ولو ورث) أي المتفلس (قوله يبيع) أي أبوه في الدين (قوله لا وهب) بضم فكسر أي لا يباع أبوه في الدين ان وهب أبوه (قوله له) أي المتفلس (قوله المذکور) أي في المتن (قوله ورثه) أي المدين أباه (قوله فانه) أي الأب (قوله ولا يباع) أي الأب (قوله لم أهبه) أي الأب (قوله به) أي الأب (قوله عليه) أي ولده المدين (قوله انه) أي الشان (قوله انه) أي الأب (قوله عليه) أي الابن الموهوب له (قوله فليبيع) بضم الميم وفتح الباء أي الأب (قوله عليه) أي ولده الموهوب له (قوله قاله) أي اصبح لا يعتق عليه حتى يقبله (قوله وجعله) أي اصبح الأب (قوله قبل) بفتح فكسر (قوله وقال) أي ابن القاسم (قوله أولا) بفتح الواو (قوله وان وهب) ٥٧٨ بضم فكسر (قوله أو تصدق) بضم فكسر (قوله أوصى) بضم فكسر ثم كسر

في الفلاس ولو ورث أباه يبيع لا وهب له الخ البناني قلت نص المواقص يبيع في القيد على الوجه المذكور ونصه وقال ابن القاسم أما ذورثه فانه يباع للغرماء في الدين ولا يباع في الهبة والصدقة لان الواهب يقول لم أهبه ولم أتصدق به عليه الا يعتق لا يباع عليه في الدين ابن رشيد يريد ابن القاسم انه ذلم يعلم الواهب أو المتصدق انه ممن يعتق عليه فليبيع عليه في الدين كالميراث قاله بعض أصحابنا ونفذ ابن عرفة فهذا صريح في هذا القيد على الوجه المذكور منطوقا ومفهوما والله أعلم طي قوله ولو لم يقبل مباذلة في قوله وان بهبة الخ رد القول اصبح لا يعتق عليه حتى يقبله لكن قاله في الصدقة وجه له في الوصية عتقه وان لم يقبل ابن الحاجب فان أوصى له بقرية عتق قبل أو لم يقبل وكذا الهبة والصدقة (والولاء) على القريب الذي عتق بنفسه ملكه (له) أي المعطى بالفتح قبل أو لم يقبل عنده ابن القاسم وقال أولا اذا لم يقبل فالولاء لغيره ابن شاس ابن القاسم الولاء لله وصى له قبله أو رده (و) ان وهب أو تصدق أو أوصى يجوز من الابوين ومن بعدهم ان يعتق عليه بنفسه ملكه (فلا يكمل) بضم فكسر مشتق من التام (في) هبة أو صدقة أو وصية (جرء) من الابوين ومن بعدهم (لم يقبله) أي الجزء شخص (كبير) رشيد ويعتق عليه الجزء فقط ولا يسرى في باقي الرقبة سواء كان لله أو لغيره ومنه هو انه ان قبله يكمل عليه وهو كذلك فيها الامام مالك رضي الله تعالى عنه من اشترى نصف أبيه أو نصف من يعتق عليه عن يملك جميعه أو كان لاثنتين فاشترى حصته أحدهما أو تصدق به عليه أو وهب له أو أوصى له به فقبله فانه يعتق عليه ما ملكه منه بشئ من هذه الوجوه وتقوم عليه بقيته ان كان مملوكا وان كان حرا يعتق منه الامام مالك ويبقى باقية رقيقا على حاله يخدم مسترقه بقدر ما بقي منه ويعمل لنفسه بقدر ما عتق منه ويوقف ماله بيده وإذا أوصى له به ضأبيه فان قبله تقوم عليه باقية وان رده فروى عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه ان الوصية تبطل وقال ابن القاسم اذا رده عتق ذلك الشخص فقط قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه وأما من ورث شقة صا من يعتق عليه فلا يعتق عليه منه الا ما ورث فقط ولا تقوم بقيته وان كان مالا لم يجر الميراث الى نفسه ولا يقدر على رفعه وفي الشرائع والهبة والصدقة هو جرحها الى نفسه لانه قادر على دفعها (أو قبله) بكسر الموحدة أي الجزء الموهوب أو المتصدق به أو الموصى به الصغير (ولي صغير) فلا يقوم باقية في مال الصغير فيها الامام مالك

(قوله يجوز) تنازع فيه وهب وتصدق وأوصى (قوله لمن يعتق) أي الجزء تنازع فيه وهب وتصدق وأوصى (قوله عليه) عائد من (قوله لا يسرى) أي العتق (قوله سواء كان) أي باقي الرقبة (قوله من يعتق عليه) أي غير أبيه (قوله من يملك جميعه) صلة اشترى (قوله أو كان) أي الرقيق (قوله تصدق) بضم فكسر (قوله أو وهب) بضم فكسر (قوله أوصى) بضم فكسر ثم كسر (قوله قبله) بكسر الباء (قوله فانه) أي المشتري أو الموهوب له أو المتصدق عليه (قوله منه) أي الرقيق (قوله بشئ) صلة ملك (قوله من هذه الوجوه) أي الشرائع والهبة والصدقة والإيصاء بيان شئ (قوله وتقوم) بضم التاء وفصح من مثقلا (قوله عليه) أي المتكلم (قوله ان

كان) أي المتكلم (قوله وان كان) أي المتكلم (قوله منه) أي الرقيق (قوله أوصى) بضم فكسر (قوله له) رضي أي الولد (قوله فان قبله) بكسر الباء أي الولد البعض (قوله تقوم) بضم فكسر مثقلا (قوله عليه) أي الولد (قوله باقية) أي الأب (قوله وان رده) أي الولد البعض (قوله فروى) بضم فكسر (قوله ان الوصية تبطل) نائب فاعل روى (قوله عليه) أي الوارث (قوله منه) أي من يعتق (قوله ولا تقوم) بضم فكسر مثقلا (قوله لانه) أي الوارث (قوله يجوز) بفتح فكسر (قوله رفعه) أي الارث (قوله هو) أي الولد (قوله لانه) أي الولد (قوله فلا يقوم) بضم فكسر مثقلا

(قوله ورثه) أي الصغير: قصص من يعتق (قوله قبله) أي الشقص الموصى به ٥٧٩ (قوله عليه) أي المغير (قوله فهو) أي الشقص (قوله على

العبي) تنازع فيه به
وشراء (قوله يفي به) أي
ماله بدينه (قوله عند ابن
القاسم) صلة يباع (قوله
ملكه) أي الوارث أو المشتري
(قوله عليه) أي قريبه
(قوله بطلان العمدة) من
إضافة ما كان صفة أي
بعمدة المضرب المطلق عن
تقييده بكونه لشين (قوله
أوبه) أي عمدة المضرب
(قوله لظاهرها) أي المدونة
راجع أقوله بطلان العمدة
للمضرب (قوله لقولها) أي
المدونة على ظاهرها (قوله
من كسر أو قطع) بيان شيء
مقتدر فاعل أصاب (قوله
بما عاها به) ظاهره تعمد
شبهه به أم لا (قوله ونقل)
عطف على ظاهرها (قوله
فيقوم) بضم ففتحين مثقلا
أي الرقيق (قوله عليه) أي
السيد الأعلى (قوله أن
كان) أي السيد الأعلى
(قوله والأي) وأن لم يكن
موسر (قوله وعزر) بضم
نكسر مثقلا أي ادب السيد
الممثل برقيقه (قوله أن
كان) أي الممثل (قوله إلا
أن يكون) أي الكبير
(قوله ولغو) أي تمثيل
السفيه عطف على اعتبار
(قوله بأن مسلم الخ)

رضي الله تعالى عنه لو أوصى لصغير بشقص من يعتق عليه أو ورثه نقبله أوبه أو رصب فأما
يعتق عليه ذلك الشقص فقط ولا يقرم على الصبي بقيته ولا على الأب أو الوصي الذي قبله
وإن لم يقبله الأب أو الوصي فهو حر على الصبي وكل ما جاز به وشراؤه على الصبي فقبول هبته له
جائز للأب والوصي (لا) يعتق الأبوان ومن بعدهما إن ملكهم من يعتقون عليه (بارت
أو شراؤه) الحال (عليه) أي من تجدد ملكه على من ذكر بشراؤه أو ارت (دين) يحيط بماله
يقي به (فيما ع) الرقيق الموروث أو المشتري في وفاة الدين الذي على الوارث أو المشتري عند
ابن القاسم فلا يستقر ملكه عليه حتى يعتق عليه تقدم قول ابن القاسم أما إذا ورثه فإنه
يباع الغرماء ابن يونس أما إن اشتراه أعني من يعتق عليه وعليه دين فليبيع في دينه وكذلك
إن ورثه وعليه دين عند ابن القاسم (و) عتق على المالك وجوبا (بالحكم) عند الامام مالك
وابن القاسم واختاره النخعي رضي الله تعالى عنهم وقال اشبه بنفس المثل من غير حكم
(ار عمد) بفتح العين المهملة والميم أي قصده المالك (لشين) بفتح الشين المعجمة وسكون التنية
أي تشييز وتمثيل (برقيقه) القن أو ذى الشاة ومفهوم عمد أنه أن أخطأ فلا يعتق عليه
وفهوم لشين أنه أن عمد له أو أنه أو عمد للشين فلا يعتق عليه فمما ظاهر المدونة وابن
الحاجب أن مطلق العمدة كاف في إيجاب العتق أفاده أن البناني ظاهر المصنف أنه لا بد من
قصده المثلة ولا يكفي تعمد المضرب وحده وبذلك قرر وهو خلاف ظاهر المدونة ابن عرفة
وفي شرط المثلة بطلان العمدة المضرب أوبه مع قصد المثلة قولان لظاهرها لقولها **ككوى**
بعبده تدأوبا وأصابعه على وجهه الأدب من كسر أو قطع جارية فلا يعتق وانما يعتق بما
نهديه وتقبل النخعي عن عيسى بن دينار لا يكون مثله بضربه أو رميه وإن تعمد إلا أن
يتعمد المثلة بضمحه ليشبه به وهذا صحيح لأن الغالب شقة الإنسان على ماله (أو) عمد لشين
(رقيق رقيقه أو) برقيق (لولد الصغير) أو السفيه فيقوم عليه إن كان موسرا أو الأفلابي قوم
عليه ابن شاس من الخاصية الشابة العتق بالمثلة ابن الحاجب من مثل برقيقه عمد أمثلة شين
عتق عليه وعزر ابن عرفة المذهب وجوب العتق بتمثيل السيد بذى رقه فيها من مثل بعبده
أوبام ولده أوبد بره أو بعبده بعبده عتقوا عليه مظاهر المدونة وغيره شرط المثلة بطلان
العمدة للمضرب وإن لم يقصد مثله وفيها من مثل بعبده أو بام ولده أو بعبده أو بعبده الصغير
عتق عليه إن كان مليا وغرم قيمته ابن عرفة مفهوما أن عبدا كبيرا كعبدا لاجنبي وقاله
النخعي عن المذهب الآن يكون سفيه أفي ولايته فهو كالأصغير وفاعل عمد (غير سفيه) ابن عرفة
وفي اعتبار تمثيل السفيه كالرشد يدولغو قولان والذي ثبت عليه ابن القاسم لغوه (و) غير
(عمد) ابن عرفة النخعي وابن يونس ابن القاسم تمثيل المدين بعبده والعبد بعبده لغوه (و) غير
(ذى ب) بعبده (بمثله) بكسر الميم أي شبهه في الذمية بأن مثل مسلم بمثله أو بذى أو ذى مسلم فإن
مثل ذى بمثله فله وعند ابن القاسم وقال اشبه بوجبه عتقه عليه ابن عرفة تمثيل الذي بعبده
المسلم بوجبه عتقه عليه وفي تمثله بعبده النصرة في قولنا لا شهاب وابن القاسم وفي توضيح
استزاد الذي عن المعاهد فإنه لا يعتق عليه قاله أنهب قال ويعتق على الذي وقال ابن القاسم
لا يعتق على الذي إلا أن يمثل بعبده بعد إسلامه واختاره أصبغ (و) غير (زوجته) غير شخص

نصير للمناطوق بثلاث صور (قوله فان مثل ذى بمثله) مفهوما غير ذى بمثله

٥٨٠ (قوله بان كان الممثل ليس زوجة الخ) تصور المنطوق (قوله فان كان) اى الممثل الخ مفهوم وغير زوجة ومريض الخ

(مريض) مرضاً مخوفاً (في) غشيلهما بريقة هما أ ورقيق رقيقة هما أ ورقيق ولاهما الصغير (زائد) القيمة على (الثالث) من مالهما بان كان الممثل امير زوجة ولاه مريضاً وكان أحدهما ومثل بما قيمته قدر الثالث أو أقل فان كان زوجة أو مريضاً مثل بما زادت قيمته على الثالث فلا يعتق عليه ابن عرفة في كون غشيل ذات الزوج كما تبدأ اعتقها ولزوم عتقها به ولو كره الزوج نقلاً للخصي عن ابن يونس والاول لابن القاسم (و) غير (مدين) بما لا وقاه له فان كان مديناً بما لا وقاه له به فتمتله لغوا كما تقدم ومثل للشين فقال (كقطع ظفر) عياض يعتق به اتفاقاً لانه لا يختلف غالباً فيهما قطع الاغلة مثله الاخوان ان قلع ظفره أو ضرسه أو سسنه عتق عليه وقاه ابن القاسم (أو قطع بعض اذن أو) قطع بعض (جسد) روى محمدان قطع طرف اذنه أو بعض جسده عتق عليه (أو) قلع (سن أو صفاها) بفتح السين وسكون الحاء المهملين اى برد السن ابن شاس سهل الاسنان بردها حتى تذهب منفعتها (أو خرم انف) نقل ابن حبيب لو خرم انف عبده عتق عليه (أو حلق شعر) رأس (امة رقيقة) اى جميلة (أو) حلق (الحبة) عبد (تاجر) روى ابن الماسي شون حلق رأس العبد النبيه والامة الرقيقة مثله لاني غيرهما ابن الحاجب حلق رأس الامة والحبة العبد ليس بشين الا في التاجر المحترم والامة الرقيقة (أو سم) بفتح فسكون اى تليم (وجه بنار) ابن القاسم من كتب في وجهه عبده واجهته انه آبق عتق عليه ولم يفرق بين النار وغيرها ابن عرفة الحرق بالنار ليس بمثلة الا ان يتفاحش منظره قاله في المدونة اصبح من كتب في وجهه عبده واجهته انه آبق عتق عليه وقاله ابن القاسم واشهب اصبح لو فعل ذلك بذراعه أو باطن جسده فلا يعتق عليه ولا ابن وهب من عرف بالاباق فرسم سيده في وجهه عبده فلا ن عتق عليه وكذلك لو فعله بعد اد وبرة عتق عليه وقال اشهب لا يعتق عليه (لا) وسم (غير الوجه) بانار كوسم ذراعه أو داخل جسده به الخارج من المثلة فلا يعتق به وتقدم هذا عن اصبح (وفي) وسم الرقيق (غيرها) اى النار كابر بعد اد (فيه) اى الوجه (قولان) بالعتق عليه بسببه وهو لابن وهب وعنده وهو لا شهب كما تقدم والله أعلم (و) ان مثل المالك بما لو كد وتنازع في كونه عبداً أو خطأ ف (القول للسيد في نفي العمد) الموجب للعتق على الاصح عند ابن الحاجب واستحسنه اللغوي وقال اشهب القول للعبد في رجوع مضمون الى ان من فقأ عين عبده أو زوجته ففعل ذلك بناعداً وقال السيد والزوج بل ادبتهما فاخطأت الى انه لا شيء على السيد ولاهلى الزوج حتى يظهر العداوة وان اعتق المالك رقيقه وتنازع في كونه مجاناً أو على مال ف (لا) يكون القول للسيد (في) دعوى (عتق بمال) بل القول للعبد بيمينه قاله ابن القاسم في المدونة وقال اشهب القول بقول السيد بيمينه في مال ابن القاسم رحمه الله تعالى اذا قال سيد العبد اعتقه على مال وقال العبد على غير مال فالقول قول العبد ويخلف (تنبيهات) الاول الخط اذا خصى المالك عبده فان كان قصد تذييه فانه يعتق عليه كما لو غار منه لرؤيته تعرض لطريقه فقتله تنكيلاً بخضائه كما ورد عن عبد الله بن عمرو بن العاصي رضي الله تعالى عنهما انه قال لنباع عبدي سبي سنداناً أو ابن سنداناً وجدته يقتل جاريته فجذع انقه ووجهه فاعتقه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال من مثل بعهده أو اسرقه بالنار فهو حر وهو مولى لله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وذكر

الذي

وسلم (قوله من) بفتح فسكون (قوله مثل) بفتحات مثقلا (قوله فهو) اي العبد (قوله وهو) أي العتيق
(قوله لله ورسوله) فان مات عن مال ولا وارث له فهو في بيت مال المسلمين لا لمن مثله به

(قوله في ذلك الموضع) أي ذكره وانفسه (قوله وان خصاه) أي السيد عبده (قوله ولا) يشد الواو (قوله انه) أي الجبوب (قوله عليه) أي جابه لزيادة ثمة (قوله ون كان ذلك) أي جبه لزيادة ثمة (قوله وهو) أي خصاه لا دى (قوله سائر) أي باقي (قوله في غير حد) صلة قطع (قوله الوسم) أي التعليم في الهائم بالنار لا تحتلظ في مرعاها (قوله والاشعار) أي شق سنم الهدى (قوله الميسم) بكسر الميم وسكون المنة وفتح السين أي المخور المحي بالنار (قوله وهو) ٥٨١ أي رسول الله صلى الله عليه

وسلم (قوله يسلم) بفتح فكسر اصله بوسم فحذفت الواو لوقوعها بين قصص وكسرة (قوله الصدقة) أي الزكاة (قوله والقي) أي ما أفاء الله تعالى على رسوله من أموال الحربين (قوله وغيرها) أي الأبل (قوله كل) بالتنوين أي كل مالك (قوله بينة) بكسر الباء مئة مثالا أي ظاهرة (قوله فلا يعتق) أي الرقيق الممثل به (قوله كذلك) أي غير البيعة في احتياج العتق بها لحكم (قوله قائلا) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله لقطع) أي السيد (قوله اذنيه) أي العبد (قوله ثم مات) أي العبد (قوله وان شهب) عطف على مالك (قوله لقوله) أي شهب (قوله الناس) أي الأئمة (قوله في ذلك) أي العتق بالتبديل (قوله قال) أي محمد (قوله به) أي التمثيل (قوله فهو) أي العبد (قوله قضية) أي حكم (قوله قلت) أي قال ابن عرفة (قوله والا) أي وان لم يفعل

اللعنمى وان حصل للعبد في ذلك الموضع مرض فادى علاجه ومداواته الى خصائه فلا يعتق عليه وان خصاه ايزيد ثمة فالمنه هوم من كلام للغمى أولا انه لا يعتق عليه وان كان ذلك لا يجوز بالإجماع كما نقله الجزولي وغيره وقال القرطبي خصاه لا دى لا يحل ولا يجوز وهو مثله وتغيير خلق الله تعالى وكذا قطع سائر أعضائه في غير حد ولا قوله أبو عمران * (الثاني) * الوسم والاشعار مستثنيان من خبره صلى الله عليه وسلم عن شريطة الشيطان وعن تعذيب الحيوان بالنار والوسم المبكى بالنار وأصله التعليم بأي شيء كان وثبت في صحيح مسلم عن انس رضي الله تعالى عنه انه قال رأيت في يد رسول الله صلى الله عليه وسلم الميسم وهو يسم ابل الصدقة والقي وغيرها حتى يعرف كل ماله فيؤدى حقه ولا يجاوز الى غيره * (الثالث) * ابن عرفة للغمى ان لم تكن المنة بينة فلا يعتق الا بحكم وفي كون البيعة كذلك فلا مالك مع ابن القاسم رضي الله تعالى عنهما قائلا في الدماطية لوقطع اذنيه ولسانه ويديه ورجليه ثم مات قبل الحكم بعنقه ورثه سيده بالرق واشهب في الموازية لقول من مثل بعد مئة مثلة بينة فهو حر حين مثل به بغير سلطان والآول أحسن لاختلاف الناس في ذلك وذكر الصقلي الا قول من رواية محمد قال وقال اشهب بالمنة صار حر وان مات سيده قبل العلم به فهو حر من رأس ماله وقال ابن عبد الحكم المنة المشهورة التي لا شك فيها فهو حر بها بغير قضية وأما مثله شك فيها فلا يعتق الا بالحكم قلت ان جعلنا المشهورة أخص من البيعة وما شك بصدق على البيعة اتفق نقل اللغوى والصحة والاختلاف (و) عتق (بالحكم) على المالك (جميعه) أي الرقيق (ان أعتق) المالك (جزءا) منه ولو قليلا كربع عشر او يد (والباقي) من الرقيق يملك (له) أي معتق الجزء هذا مذهب المدونة في كتاب الجنائيات وهو المشهور وقيل يعتق بالاحكم وهو ظاهرها في كتاب العتق اهـ تت ابن عرفة فيها مع غيرها من اعتق جزءا من عبده عتق جميعه اللغوى اختلف قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه هل عتق بقتنه بنفس العتق أو بعد الحكم وفرق مرة فقال ان كان له شريك فعتق بالحكم والا حسن وقفه على الحكم فيها وهو الصحيح من المذهب ابن رشد من سماع يحيى من أعتق نصف عبده وهو صحيح ولم يرفع حتى مات السيد فلا يعتق الا ما عتقه في محتمه هذا مشهور بالمذهب وقيل يـ يكون كاهرا بسريان العتق في جميعه حكماء عبدا لو هاب وشبه في تكميل العتق بالحكم فقال (كان) بفتح الهمز وسكون النون حرف مصدرى مقرون بكاف التشبيه صلته (بق) في الرقيق المعتق جزؤه جزء (لغيره) أي معتق الجزء بان كان مشتركا بينهما فيكمل عتق باقيه على معتق جزئه (ان دفع) معتق الجزء (القيمة) للجزء الباقي لشريه (معتبره) (يومه) أي الحكم بعتق الباقي هذا قول مطرف وجاعة هذا على المشهور وعلى أن عتق الباقي بالسريان فمعتبر بقتنه يوم عتق الجزء فيها من اعتق

المشهور أن حسن من لينة وما شك بصدق على البيعة (قوله اختلفا) أي نقلا الصقلي واللغوى (قوله منه) أي الرقيق (قوله جميعه) أي العبد (قوله فيما) أي المشترك وغيره (قوله وهو) أي السيد (قوله ولم يرفع) أي العبد لكان (قوله بان كان) أي الرقيق (قوله بينهما) أي الشريكين (قوله فيكمل) بضم ففتح من مثله

٥٨٢ (قوله شرک) بکسر فسكون أى جزاء (قوله له) أى معنی الشریک (قوله قوم) بضم فسکون متعلا (قوله علیه) أى معنی الجزاء (قوله وعق) أى معنی شریک (قوله وتبع) أى المصنف (قوله فیتبع) أى الشریک (قوله بها) أى قيمة حظه (قوله هذا الشرط) أى دفع القيمة (قوله ونفسه) أى عبد الوهاب (قوله شرک) ٥٨٢

أى العبد (قوله عليه)
 أى معتق الشرك (قوله
 وأعطى) أى معتق الشرك
 (قوله حصصهم) أى من
 قيمة لعبد (قوله عليه) أى
 معتق الشرك (قوله والا)
 أى وإن لم يكن له مال يباع
 ذلك (قوله عتق منه) أى
 العبد (قوله ما عتق) أى
 وما لم يعتق فهو باق على الرق
 (قوله وفيه) أى ظاهر قول
 سحنون (قوله بعد) بضم
 الباء (قوله لا يشئ) أى
 لا يجزئ (قوله ونقله) أى
 إلام القرطبي (قوله
 المذهب) أى المعتد (قوله
 ابتعت) أى اشتريت (قوله
 اعتق المسلم) أى حفظه من
 الرقيق المشرك بينه وبين
 غيره (قوله قوم) بضم
 فكسر مثقلا (قوله عليه)
 أى معتق الجزء الرقيق كله
 قيمة عدل ودفع لشريكه
 حفظه منها قرله وإن اعتق
 الذى) أى ماله من العبد
 المشرك (قوله ففرق)
 بفحشات مختلفا أى فصل
 (قوله واسقطه) أى التقويم
 (قوله إذا كان) أى العبد
 (قوله يختلف) بضم الباء

وفتح اللام (قوله كانوا) أي الشريك والاعبد (قوله ويقوم) بضم ففتحين مثقلاً أي العبد (قوله عباد) ذلك
إلى معتك بعضه (قوله باقيا) أي حصة شريك (قوله انه) أي عتق البعض (قوله فلا يقوم) بضم ففتحين مثقلاً (قوله
عباده) أي عتق الجزأ (قوله له) أي الشريك

(قوله ذلك) أي اتباع ذمة المعسر (قوله انقصه) أي مال المدين الخ علة المحكوم بخلع الخ (قوله كلبوسه) أي المفلس الخ
 مثال متروك المفلس (قوله كذلك) أي الذي لا بداهم منه (قوله يباع عليه) ٥٨٣ أي معتق جز المتروك (قوله وهو)
 أي معتق نصيبه (قوله فلا

يعتق عليه) أي الثاني
 (قوله لانه) أي الثاني (قوله
 فان كان) أي الرقيق
 (قوله فعلى الاول) أي
 صاحب النصف (قوله ثلاثة
 أخماس) لان النصف ثلاثة
 أسداس (قوله وعلى الثاني)
 أي صاحب الثلث (قوله
 خساء) أي السدس لان
 الثلث سدسان فالخاصة
 من خمسة (قوله وان كان)
 أي الثاني (قوله لانه)
 أي المصنف (قوله الثالث)
 أي وفضات عن متروك
 المناس (قوله ولو أسقطها)
 أي ان (قوله في اثنا عشر)
 أي الشروط (قوله فكلام
 الخ) جواب أما (قوله لو
 أثبت فيه ان) بان قال وان
 أيسر ببعضها فقابله (قوله
 وهو) أي المعتق (قوله ثم
 مرض) أي المعتق (قوله
 أو اعتقه) أي الشقص
 (قوله وهو) أي السيد
 (قوله كذلك) أي مرضا
 بخوفا (قوله وهو) أي
 السيد (قوله فيما) أي
 عتقه وهو صحيح وعتقه وهو
 حريض (قوله بان كان)
 أي مال المريض (قوله
 ومنه وهما) أي أمن (قوله
 انه) أي المريض (قوله
 قوم) بضم فكسر (قوله يترك) بضم الباء وفتح الواو

ذلك على الأصح ابن شاس فان كان موسرا اباب بعض لسرى بذلك القدر وهو نص المدونة
 (و) يعتبر في يسره ما أو يعضها كونها (فضلت) أو زادت (عن متروك) أي ما يترك للشخص
 (المفلس) بضم الميم وفتح الفاء واللام مثقال أي المحكوم بخلع ماله انقصته على غرامته
 لنقصه عن ديونهم عليه كلبوسه الذي لا بد له منه وملبوس عياله كذلك ودارسكاه التي لا فضل
 فيها عن سكا وما يقناته هو وعياله الى ظن يسره فيها يباع عليه الكسوة ذات البال ولا يترك له
 الا كسوته التي لا بد له منها وعيشه الايام ابن شاس كما في الديون التي عليه (وان حصل عتقه) أي
 الجزء (باختياره) أي السيد بان اشتراه أو قبل هبته أو صدقته أو الوصية له به وهو بمن يعتق
 عليه لان وراثته من يعتق عليه بنفسه فلا يلزمه عتق باقيه (وان ابتداء) السيد
 (العتق) في الرقبة (لان كان) الرقيق (أو البعض) بان كان مشتركا بين ثلاثة فاعتق أحدهم
 نصيبه فهو معدوم ثم اعتق ثانيهم نصيبه وهو ملحق فلا يعتق عليه نصيب الثالث لانه لم يبتدئ
 المعتق في الرقبة ابن الحاجب يقوم عليه بشرط ان يكون هو المبتدئ لتبعض العتق فان كان
 بعضهم سرا فلا يقوم (و) ان اشترك ثلاثة موسرون في رقيق وأعتق أحدهم حصته وهو ملحق ثم
 أعتق الثاني حصته وهو ملحق أيضا (قوم) بضم فمكسر مثقال نصيب الثالث (على) المعتق
 (الاول) وحده لانه الذي ابتداء العتق في الرقبة ان كان اعتاق الثاني بعد اعتاق الاول (والا)
 أي وان لم يكن الاعتاق منهم في وقتين بان اعتقا حصتيهما في وقت واحد (ف) يقوم حصته
 الثالث عليهما على قدر (حصصهما) على المشهور ولا على رؤسهما بان كان لأحدهما نصفه
 وللثاني ثلثه وللثالث سدسه وأعتق الاول والثاني دفعة فعلى الاول ثلاثة أخماس سدس
 قيمته وعلى الثاني خساء (ان أيسرا) أي الاول والثاني (والا) أي وان لم يكونا موسرين فان
 كانا معسرين فلا تقويم وان كان أحدهما موسرا والاخر معسرا (ف) يقوم نصيب الثالث
 (على الموسر) منهما فاما إذا لم يأمم ما لث رضي الله تعالى عنه لو كان العبد لثلاثة نفر فاعتق
 أحدهم نصيبه ثم أعتق آخر نصيبه وهما مملكان فأراد المتكلم بالرق ان يضمن الثاني فليس له
 ذلك وانما له ان يضمن الاول لانه هو الذي ابتداء العتق فان كان الاول عديما فلا يقوم على
 الثاني وان كان موسرا ولو اعتقا جميعا يقوم عليهما ان كانا موسرين فان كان أحدهما مملوكا
 والاخر معسرا يقوم جميعا عليه على الموسر غ وان كان المعتق مسلما الى قوله وان ابتداء
 العتق هذه خمسة شروط معطوفة على الشرط الاول وهو قوله ان دفع القيمة يومه فشروط
 التكميل ستة الا انه كرر ان في المعطوفات ماعدا الثالث ولو أسقطها لكانت أخصر وأبين
 وأما قوله في اثنا عشر أو ببعضها فاقابلها فكلام مستعمل لأثبت فيه ان لكان أولى (و) ان أعتق
 شقصا له في رقيق وهو صحيح ثم مرض مرضا بخوفا أو اعتقه وهو مريض كذلك وهو ملحق فيهما
 (بجمل) بضم فمكسر مثقال تقويم نصيب شريكه عليه (في ثلث) مال (مريض) مرضا بخوفا
 سابق على عتق الشقص أو تناخر عنه على الصواب لان المعتبر يوم التقويم لا يوم العتق (أمن)
 بضم الهمزة وكسر الميم أي تغيير مال المريض بان كان مقارا أو فهو ماله انه ان لم يؤمن ماله فلا
 يجعل التقويم عليه بل يؤخر فان صح صحة يئنه يقوم عليه في جميع ماله الذي يترك للمفلس وان

ما ت قوم في ثلثه يوم التقويم فيها ان أعتق المريض شقصا له في عبيد أو نصف عبيد لك جميعه
 فان كان ماله ما. وناعتق عليه الا ان جميعه وغرم قيمة حظ شريكه وان كان غير ما مومن فلا يعتق
 نصيبه ولا نصيب شريكه الا بعد موته فيعتق جميعه في الثلث ويغرم قيمة حظ شريكه فان لم
 يحمله الثلث عتق منه مبلغه ورق ما بقي وان عاش لزمه عتق بقيته (و) ان اعتق شقصه في
 رقيق وهو صحيح أو مريض ولم يطلع عليه الا بعد موته أو أوصى بعتقه بعد موته (لم) الاولى
 فلا (يقوم) بضم ففتح مثقلا الرقيق المعتق بعينه لدفع نصيب الشريك من قيمة المتكسب بحظه
 رقيقا (على) شخص (ميت لم يوص) بتكميل عتق الرقيق لا تتقال للمال لو ارثه بمجرد موته
 فان كان أوصى به قوم في باقي ثلثه فيها ان أعتق أحد الشريكين - فله من عبيد في صحته فلم يقوم
 عليه حتى مات فلا يعتق الا ما أعتقه ولا يقوم على ميت وكذا لو فاس أشهب عن الامام مالك
 رضى الله تعالى عنه ما ان أوصى بعتق نصيبه وتقويم حظ شريك عليه فاني شريكه فانه يقوم
 عليه (و) اذا قوم من أعتق بعضه وهو مشترك (قوم) بضم فكسر مثقلا المعتق بعضه حال
 كونه (كاملا) مقدرا رقه كما تم تقسيم قيمته على الشريكين بحسب حظوظهم فيه ويحكم على
 معتق بعضه بدفع حصته شريكه من قيمته كاملا له ولا يقوم نصيب الشريك وحده لنقص قيمته
 - يستحقه من قيمته كاملا حال كونه معصوبا (بماله) أى الرقيق ان كان له مال لانه يزيد في قيمته
 الشيخ أبو عمر ان الذى اتفق عليه أهم بان انه انما يقوم على ان جميعه مملوك على ما يسوى في خبرته
 وصنعته وبماله وانما يقوم على المعتق (بعد) عرض عتق باقيه على شريكه و (امتناع شريكه)
 أى معتق بعض المشترك من عتق نصيبه قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه لا يقوم الا بعد
 تخيير الشريك في العتق والتقويم (و) ان أعتق أحد الشريكين نصيبه في الرقيق وهو ملى
 ثم باع شريكه نصيبه عالما بعتق شريكه اولا (نقض) بضم فكسر أى رده (له) أى التقويم (بيع)
 حاصل (منه) أى الشريك فيما ان اعتق أحد الشريكين حصته وهو موصى ثم باع الآخر
 نصيبه نقض البيع يقوم على المعتق (و) ان أعتق أحد الشريكين الموصى نصيبه من الرقيق
 المشترك عتقا ناجزا واعتق الآخر نصيبه منه لاجل اودبره او كاتبه نقض (تأجيل الثاني)
 أى عتقه نصيبه لاجل (اودبره) او كاتبه ويقوم كاملا على من فجز عتق نصيبه اولا الشيخ
 ابو اسحق لو كان الاول معصرا ضي تأجيل الثاني اودبره او كاتبه فيها اذا اعتق شقصا له في
 عبيد فلا يسر لشريكه ان يتماسك بنصيبه او يعتمده الى أجل انما له ان يعتقه مطلقا أو يقوم
 شريكه وان أعتق الملى شقصا له في عبيد وأعتق شريكه - حصته الى أجل اودبره او كاتبه ردا الى
 التقويم الا ان يذل (و) ان اعتق أحد الشريكين الملى نصيبه في رقيق وخير شريكه في عتق
 نصيبه او تقويمه فاخارا احدهما ثم اراد الانتقال الى اختيار الآخر فلا ينقل بعد اختياره
 احدهما أى العتق والتقويم ظاهره كان اختياره من نفسه أو بتخيير المعتق او الخاكهم فيها
 ان اعتق نصيبه في يسره فقال شريكه انا اقوم عليه نصيبى ثم قال بعد ذلك انا اعتق لم يكن له الا
 التقويم (واذا) أعتق أحد الشريكين المعسر نصيبه في الرقيق المشترك فحكم بضم فكسر
 (!) - جواز (يسره) أى شريكه حصته (له يسره) أى المعتق ثم أيسر بعد الحكم (مضى) الحكم
 بالبيع فلا يعدل عنه الى التقويم على العتق غ وان حكم بعتقه معسر مضى ~~كذا هو في~~

(قوله قيمة حظ شريكه)
 الاولى حظ شريكه من
 قيمته (قوله وان كان) أى
 ماله (قوله قيمة حظ شريكه)
 المناسب حظ شريكه منها
 (قوله مبلغه) أى ما يحمله
 الثالث (قوله لا تتقال المال
 لو ارثه) علة لا يقوم على
 ميت (قوله فان كان أوصى
 به) أى تكسب قبل عتقه
 مفهوم لم يوص (قوله قوم)
 بضم فكسر مثقلا أى
 الرقيق (قوله فانه) أى
 حظ شريكه (قوله يقوم)
 بضم ففتح مثقلا (قوله واذا
 قوم) بضم فكسر مثقلا
 أى أريد تقويمه (قوله
 أعتق) بضم الهمزة كسر
 التاء (قوله وهو) أى من
 أعتق (قوله ويحكم) بضم
 الدال وفتح الحاء (قوله أى
 شريكه) (قوله لانه) أى ماله
 (قوله انه) أى المعتق بعضه
 (قوله مخبرته) بفتح الميم
 وباء المجهمة أى معرفته
 (قوله من عتق نصيبه) صلة
 امتناع (قوله وهو) أى
 معتق نصيبه (قوله اولا)
 بشد الواو (قوله أقوم) بضم
 ففتح فكسر مثقلا (قوله
 عليه) أى معتق نصيبه
 (قوله ثم قال) أى شريك
 المعتق (قوله أعتق) بضم
 ثم كسر (قوله ثم أيسر) أى
 المعتق (قوله فلا يعدل)
 بضم فسكون ففتح

(قوله وعله) أى عسر معتق نصيبه (قوله فان كان) أى العبد (قوله وقدم) أى العبد (قوله فانه) أى العبد (قوله لا يقوم) بضم
فتحين مثقلا (قوله عليه) أى معتق البعض (قوله لعدمه) بضم فسكون أى ففقر معتق البعض (قوله لا يقوم) بفتح فضم فكسر
مثقلا (قوله في شهادته) صلة كاف التشبيه (قوله لانه) أى المعتق بعرضه (قوله هو) أى المعتق (قوله من الرقيق) صلة طلب
(قوله يدفعه) أى الرقيق المال (قوله له) أى المتمسك بجيزته (قوله في جزته) أى الرقيق ٥٨٥ صلة يدفع (قوله وطلب العبد ذلك)

أى السعي في الاكتساب
لذلك عطف على طلب
الشريك الخ (قوله به) أى
المال (قوله لا يلزمه) أى
العبد (قوله ان طلبه) أى
السعي (قوله لا يستسعى)
بضم الياء وفتح العين (قوله
يطوع) أى العبد (قوله
لسيده) أى المتمسك بجيزته
الرقيق (قوله بذلك) أى
السعي (قوله فذلك) أى
السعي (قوله له) أى المعتق
بعرضه (قوله الاخوان)
أى مطرف وابن الماجشون
(قوله المعتق) أى لبعضه
(قوله وكذا) أى السعي في
عدم اللزوم (قوله عرض)
بضم فكسر (قوله يعطى)
بفتح الطاء (قوله لم يعتق)
أى باقية به (قوله له) أى
العبد (قوله ذلك) أى قبول
المال لذلك (قوله وكذا)
تشبيه في عدم اللزوم (قوله
ما استغاده) أى العبد
(قوله من قبل) بالضم أى
قبل عتق بعرضه فلا يلزمه
دفعه للمعتق بجيزته الرقيق
لتكميل عتقه (قوله قلت)
أى قال ابن عرفة (قوله

التسخيصية عنده ضد اجازته والضمير المضاف اليه عائدا على التقويم فهذا مختصر قول ابن
الحاجب وإذا حكم بسقوط التقويم لا عساره فلا تقويم بعد ثم شبه في المضي وعدم التقويم
فقال (ك) عسر المعتق (قبله) أى المعتق (ثم أسير) المعتق فقام شريكه حين يسره فلا يقوم
عليه نصيب شريكه (ان كان) المعتق (بين) بكسر التخمينة مثقلا أى ظاهر (العسر) حين
اعتاقه نصيبه وعله الناس وشهدوا بان شريكه لم يطلب التقويم أسيره (وحضر العبد) أى
كان حاضرا بالبلد حين عتق شقصه فان كان غائبا وقدم بعد يسر المعتق فانه يقوم عليه وكذا
إذا لم يكن المعتق بين العسر حين اعتاقه فيها ان عتق عسر شقصه في عتق فلم يقم عليه شريكه
حتى أسير فقال الامام مالك رضى الله تعالى عنه قد عتق يقوم عليه ثم قال ان كان يوم عتق يعلم
الناس عسره والعبد حاضر والمعتق بالرق وانما ترك القيام لانه لو خاصم لا يقوم عليه
لعدمه فلا يعتق عليه وان أسير بعد ذلك وان كان العبد غائبا فلم يقدم حتى أسير المعتق بقيته
لقوم عليه بخلاف الحاضر (وأحكامه) أى الرقيق المعتق بعرضه (قبله) أى التقويم
(ك) احكام (الغن) بكسر القاف وفتح النون أى خالص الرقبة في شهادته وجنابته وحده
وعلمه ابن عرفة فيها ان أعتق أحد الشريكين وهو موبر فم يقوم عليه حتى مات العبد عن مال
فهو للمعتق بالرق دون المعتق لانه يحكم له بحكم الارفاق حتى يعتق جميعه (و) ان أعتق أحد
الشريكين حصته من الرقيق المشترك بينهما وهو عسر وطالب الشريك المتمسك بجيزته الرقيق
من الرقيق ان يسعى في اكتساب مال يدفعه له في جزته الرقيق لتكميل عتقه أو طلب العبد ذلك
فلا يلزم استسعاء العبد) أى سعيه في تحصيل مال يشتري به بعضه الرقيق من مال كالتهم حريته
لا يلزمه ان طلبه المتمسك بجيزته الرقيق وان طلبه العبد فلا يلزم السيد دفعه ليلزم محذوف
تقدير ما العبد أو السيد الامام مالك رضى الله تعالى عنه لا يستسعى العبد اذا كان المعتق لبعضه
معسر الا ان يطوع لسيدته بذلك فذلك له ابن عرفة المذهب لا يلزم استسعاء العبد الشيخ روى
الاخوان لا يستسعى العبد ان كان المعتق معسر الا ان يطوع لسيدته بذلك فذلك له ابن شاس
وكذا لو عرض للعبد ان يعطى مالا ويعتق فلا يكون له ذلك وكذا ما استغاده من قبل قلت لانه
معتق بعضه وفيها مع غير هاليس لسيدته المعتق بعضه التصرف في ماله وعبر عنه ابن الحاجب
بقوله لا يلزم استسعاء العبد ولا ان يقبل مال الغدير ويعتق به (و) ان دفع أجني مالا للعسر
الذى أعتق شقصه أو للعبد أسدفعه للشريك المتمسك بجيزته الرقيق لتكميل عتقه (لا) يلزمه
(قبول مال الغن) لتكميل عتق الرقبة به (و) ان كان معتق الشقص معسر اورضى شريكه
بتقويم حصته عليه وتخليد قيمتها في ذمته الى يسره فلا يلزم (في اليد القيمة) للشقص الرقيق
(في ذمة) المعتق شقصه (المعسر برضا الشريك) الذى لم يعتق شقصه ابن الحاجب لو رضى
الشريك باتباع ذمة المعسر فلا يكون له ذلك على الاصح (ومن أعتق حصته) من الرقيق المشترك

٧٤ منح ح ليدفعه أى المعسر والعبد المال (قوله فلا يلزمه) أى المعسر والعبد (قوله به)
أى المال (قوله حصته) أى الشريك (قوله عليه) أى المعسر (قوله قيمتها) أى الحصه (قوله في ذمته) أى المعسر (قوله به) أى
التخليد (قوله له) أى الشريك (قوله ذلك) أى اتباع ذمة المعسر

(قوله الرقيق) مفسر نائب فاعل قوم (قوله لانه) اى تعجبل عتقه (قوله لتبعيته) اى شقص الشريك (قوله لشقصه) اى المعتق (قوله آخر) يضم فكسر مثقلا (قوله الى حمله) اى الاجل (قوله من عتقه للاجل) بيان حاله (قوله قوم) يضم فكسر اى العبد (قوله عليه) اى معتق حظه ٥٨٦ (قوله ولا يعتق) يضم الياء وفتح التاء اى العبد (قوله ما فيه) اى شقص الاول (قوله ان

عتق لاجل) كسنة بان قال له أنت حر بعد سنة (قوم) يضم فكسر مثقلا الرقيق كله (عليه) اى معتق الشقص لاجل ويدفع اشريكه حصته من قيمته (ليعتق جميعه) اى الرقيق (عنده) اى لاجل فيستوى الشقصان فلا يعجل عتق شقص المعتق لانه خلاف ما وقع ولا شقص شريكه تبعيته في المعتق لشقصه وظاهره قرب الاجل أو بعد وهو كذلك كظواهر المدونة أيضا ولا يصح عن ابن القاسم وأشهب رضى الله تعالى عنهم ان بعد الاجل آخر التوقيف الى حمله (الا أن بيت) بفتح فضم اى يجز الشريك (الثاني) عتق نصيبه (ف) يبقى (نصيب الاول على حاله) من عتقه للاجل فيها ان أعتق أحد الشرى يكن حظه من ابيد الى اجل قوم عليه الا أن ولا يعتق الا عند الاجل وسمع عيسى ابن القاسم من أعتق حظه من عبد الى سنة وأعتق الآخر بتلرجع ابن القاسم فقال أحسن ما فيه أن يكون على حاله ابن رشد هذا هو المنصوص عليه في المدونة (وان دبر) يعتق مثقلا شريك (حصته) من رقيق اى عتق عتقه على موته (تقاويه) اى تزيد الشرى كان في قيمة الرقيق حتى يقف على أحدهما ويسلم له الآخر ومفسر مطرف المقاولات بان يقوم قيمة عدل ثم يقال للمعتق أئسله بهذه القيمة أم تزيد عليه فان زاد قيل للمدير أئسله بهذه القيمة وهكذا حتى يقف على أحدهما (يرق) يضم ففتح مثقلا العبد (كله) ان وقف على المفسك (او يدبر) يضم ففتح مثقلا العبد كله ان وقف على المدير البناني ما درج عليه المصنف من المقاولات في التوضيح هو المشهور وقال وروى عن مالك أنه يقوم على المدير فيكون مديرا كله تنزيلا للتدبير منزلة المعتق طئي انظر مع قول المدونة في كتاب العتق الاول ان دبره باذن شريكه جازو بغير اذنه قوم عليه نصيب شريكه ولزمه تدبير جميعه ولا يتقاويه وكانت المقاولات عند الامام مالك رضى الله تعالى عنه ضعيفة ولكنه شئ يرى في كتبه اه والمصنف جرى على قول الاخوين بضم المقاولات ابن عرفة المعتق ابن حبيب عن الاخوين من دبر حظه باذن شريكه أو بغير اذنه فليس لشريكه الرضا به والمعتق يحظر ولا بد من المقاولات وأخذها ابن حبيب وكذا روى محمد عن أشهب عن الامام مالك رضى الله تعالى عنهم البناني في كتاب المدير من المدونة وان كان العبد بين ثلاثة قدبر أحدهم حظه ثم أعتق آخر وتمسك الثالث فان كان المعتق ملبا قوم عليه حظ شريكه وعتق جميعه وان كان معسرا فله المعتق مقاولات الذي دبر الا أن يكون العتق قبل التدبير والمعتق عديم فلا يلزم الذي دبر مقاولات المعتق اذ لو أعتق بعد عتق المعدم فلا يقوم عليه وان كان ملبا اه وبه تعلم اركلا عن المقاولات والتوقيف في المدونة (ولو) أعتق مومر حظه من رقيق مشترك ولما أريد تقويمه عليه (ادعى) الشخص (المعتق) بكسر التاء (عيبه) اى الرقيق عيبا خفيا فتنقص قيمته به كالمسركة والابق ولا ينسب له عليه وان شريكه الممسك عليه وأنه كسر شريكه (فله) اى المعتق (استخلافه) اى الشريك الممسك ابن عرفة الباسجى لو ادعى عيبا بالعبد وأنكره شريكه ففي وجوب حلقه ثانی قولی ابن القاسم مع أصبغ وابن

يكون) اى شقص الاول (قوله على حاله) اى معتقا الى أجله (قوله بان يقوم) يضم ففتحين مثقلا (قوله للمعتق) اى يجزئه غير المدير (قوله العبد) مفسر نائب فاعل ريق (قوله العبد) مفسر نائب فاعل يدبر (قوله من المقاولات) بيان ما (قوله قال في التوضيح الخ) خبر ما (قوله زروى) يضم فكسر (قوله نه) اى العبد (قوله يقوم) يضم ففتحين مثقلا (قوله فيكون) اى العبد (قوله المعتق) اى المجز (قوله انظره) اى كلام المصنف (قوله جاز) اى مضى تدبير جزئه بلا تقويم (قوله قوم) يضم فكسر مثقلا (قوله عليه) اى المدير (قوله ولزمه) اى المدير (قوله ضعيفة) خبر كان (قوله ولكنه) اى المقاولات وذكره لذكر خبره (قوله يرى) يضم ففتح (قوله جاز) اى المقاولات (قوله ثم أعتق آخر) اى حظه (قوله وتمسك الثالث) اى يحظه رقيقا (قوله قوم) يضم فكسر مثقلا (قوله

جميعه) اى العبد (قوله وان كان) اى المعتق (قوله فلا يقوم عليه) اى لعدم ابتدائه العتق (قوله وان كان) اى الثاني (قوله اريد) بفتح الدال (قوله تقويمه) اى الرقيق (قوله عليه) اى معتق بعضه (قوله له) اى المعتق (قوله عليه) اى العيب (قوله وان شريكه) عطف على عيبه (قوله له) اى العيب (قوله قولی) بفتح اللام مثقلا لانون لاضافته

(قوله فيها) أي المدونة (قوله في عتقها) ٥٨٨ أي المدونة (قوله من ستة أشهر) أي الائمة أيام (قوله انظر) بضم فسكون

فكسر (قوله ستة أشهر) أي أقل منها بستة أيام فأكثر (قوله فانه) أي الشأن (قوله عتقه) أي الجنين الذين (قوله يعتق) بضم الباء وكسر التاء (قوله ما في بطن أمته) أي من غيره كزوج (قوله وضعها) أي ما عتقه سيدها (قوله ولا ينفقها ولداها) أي في الحيازة حتى ينفر (قوله له) أي السيد (قوله أو تأخر) أي الدين (قوله عنه) أي العتق (قوله بعد وضعه) أي الجنين المعتق (قوله وفي) بفتح الواو والناء مثقلا (قوله ولا يفارقها) أي الولد أمه في الحيازة إلى انقاره (قوله ثمنها) أي الامة (قوله به) أي الدين (قوله فيها) أي المدونة (قوله عتقه) أي الجنين (قوله تضعه) أي الجنين (قوله وان اشتراه) أي الولي من يعتق على الصغير (قوله به) أي مال الصغير (قوله فقط ولد) اضافته للسيد (قوله نسختي) بفتح التاء مثني بالنون لاضافته (قوله وثبت) أي ولد (قوله أو ان غيره) أي الأب (قوله أخرى) أي يمنع ثمراته من يعتق على شجره وبهاله

أفاده شب (وان أعنتق) رشيد (أول) بفتح الحاء منقلا (ولد) تلده أمته من زوجها فولدت ولدين نوأمين في بطن ذكرين أو اثنين أو ذكرا وأنثى عتق أولهما وأخرهما جاحيا أو ميتا (لم يعتق الثاني) ان نزل الأول حيا بل (ولو مات) الأول فيه الوفاة لأمته أول ولد تلده حر فولدت ولدين في بطن واحدة عتق أولهما وأخرهما جاحيا فان خرج الأول ميتا فلا عتق للثاني (وان أعنتق) المالك الرشيد (جنينا) في بطن أمته من زوجها (أو دبره) أي السيد الجنين فمات تلده من هذا الحمل (ف) هو (حر) ان كان أعنتقه ومديران كان دبره مان ولدت له المدونة الحمل المعتادة أو أقل منها بل (وان) ولدت (لا أكثر) أي أطول مدة (الحمل) خمس سنين في كل حال (الزوج) للامة (حرس) بصم فسكون ففتح أي مطلق (عليها) أي الامة ولم يظهر حملها بين عتق جنينها أو تدبيره (ف) يعتق أو يدبر من ولده (لا) قل من (أقله) أي زمن الحمل بأن ولدت لأقل من ستة أشهر الائمة أيام في عتقها الشأن ان اعتق ما في بطن أمته أو دبره وهي حامل يومئذ فأنت به من ذلك الحمل إلى أقصى حمل النساء فحر أو مدبر وان كان لها زوج ولم يعلم حملها يوم عتقه فلا يعتق ههنا إلا ما وضعته لأقل من ستة أشهر من يوم العتق ولو كانت الامة يوم العتق ظاهرة الحمل من زوج أو غيره عتق ما أنت به ما ينشأ بين أربع سنين قال غيره ان كان زوجها مرسلا عليها وليست بينة الحمل انظر إلى حد ستة أشهر وان كان غائبا أو ميتا فان ولدت إلى أقصى حمل النساء فهو حر (وان) ان فليس من أعنتق جنين أمته وهي حامل من غيره (يعت) الامة بجنينها الوفاة من سيدها (ان) سبق العتق (جنينها) من مولد مقدم وقاعل سبق (دين) على سيدها الذي أعنتق جنينها ولا منه يوم سبق الدين فانه لو سبق عتقه فتباع وهي حامل أيضا في المدونة لابن القامم رحمه الله تعالى الذي يعتق ما في بطن أمته في صحته فلا تباع وهي حامل الا في دين استدان قبل عتقه أو بعده فتباع اذ لم يكن له مال غيره أو يرق جنينها اذ لا يجوز استئناؤه فاما ان قام غراما بعده وضعها فانظر فان كان الدين بعد عتق جنينها عتق ولدها من رأس مال سيدها ولده في مرضه أو بعده مونه وتباع الامة وحدها في الدين ولا يفارقها ولدها وان كان الدين قبل عتقه يبيع الولد للغرماء ان لم ينف عن الام يدينهم البناني تحصيل المسئلة ان الغرماء امان يتوهموا قبل وضعها أو بعده فان قاموا قبل وضعها يبيع الامة بجنينها اذ لم يكن له مال غيرهما سواء سبق الدين العتق أو تأخر عنه والجنين رقيق في الحساب وان قاموا بعده وضعه فان سبق العتق الدين يبيع الامة وحدها وولدها حر وفي ثمنها بالدين أم لا ولا يفارقها وان سبق الدين العتق يبيع الولد معها في الدين ان لم ينف ثمنها به هذا الذي فيها غ وبيعت وان سبق العتق دينها هذا هو الصواب بدخول واو السكتية على ان ورفع العتق على الفاعلية ونصب دينها على المقعولة وبه سداو افق نص المدونة طئي هذا هو الصواب الذي لا يصح غيره (و) اذا بيعت الامة للحامل أو اعنتق (ف) لا يستثنى بضم المقنة وفتح النون جنينها (ببيع أو عتق) ولذا اذا سبق عتقه الدين فلا تباع حتى تضعه (ولم) الاولى لا (يجز) بفتح الباء وضم الجيم (اشترى) أب أو غيره من اضافة المصدر لفاعله ومفعوله (من) أي رقيقا (يعتق على ولد صغير) كاحد أصوله واخوته (بماله) أي الصغير وان اشتراه به فلا يعتق على الصغير وسقط لفظ ولد من نسختي الشارح والبساطي وثبت بخط الاقدهسي غ اسقاط ولد أولي ليعم الولي الأب وغيره أو ان غيره أخرى طئي ما ذكره

(قوله وفرضها) أي المسئلة (قوله في الأب) أي شرائه (قوله يشتري) أي الأب بماله ابنه (قوله لابنه) أي من يعتق على ابنه (قوله عياض) أي قال (قوله انه) أي شراء الأب لابنه من يعتق عليه بماله (قوله واختلف) بضم التاء (قوله اذا وقع) أي شراء الأب لابنه من يعتق عليه بماله (قوله انهم) أي المشترون (قوله او لزوم عتقهم) عطف على القرابة (قوله وان كان) أي الأب (قوله بهما) أي القرابة ولزوم العتق (قوله واختلف) بضم التاء (قوله واجرى) بضم الهمزة وكسر الراء (قوله مجرى) بضم الميم (قوله والى هذا) أي اجراء الأب مجرى الوكيل صله نحا (قوله غيره) أي اللحنى ٥٨٩ (قوله من القرويين) بيان غيره

(قوله وانه) أي الأب (قوله

سواء كان) أي الأب (قوله

لانه) أي الأب (قوله عليه

أي الأب (قوله والى هذا)

أي ان الأب بخلاف الوكيل

صلة اشار (قوله ولا عيب

من عيب) عطف على ولي

ومن عطف على من يواو

واحدة ولا خلاف في

جواز له اتحاد العامل في

المعطوف عليهما كما قاله

الشارح (قوله كأصله)

أي السيد (قوله ونزعه)

أي السيد (قوله وحاشيته)

أي السيد (قوله فان وقع)

أي اشتراء الأذن من

يعتق على سيده (قوله فيها)

أي المدونة (قوله من قرابة

سيده) بيان من بعده (قوله

عليه) أي السيد (قوله

والعبد) أي المأذون (قوله

بهم) أي قرابتهم لسيدته

ولزوم عتقهم (قوله

ومع العلم) أي من المأذون

بقرابتهم لسيدته ولزوم

عتقهم (قوله به) صلة قرر

(قوله ان كان) أي المشتري

المصنف نحوه في المدونة وفرضها في الأب يشتري لابنه عياض ومذهب الكتاب انه لا يجوز ابتداء واختلاف اذا وقع فأشار بعضهم الى ان مذهب الامام مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهم انهم يعتقون على الابن اذا لم يعلم الأب بالقرابة أو بلزوم عتقهم وان كان عالما به ما فلا يعتقون على الابن واختلف في عتقهم على الأب وبقاتهم على الرق وأجرى الأب مجرى الوكيل والى هذا النحنى وذهب غيره من القرويين الى ان الأب بخلاف الوكيل وانه سواء كان عالما أو غيره عالم لا يعتق على الأب ولا على الابن لانه لو اعتق عبداً بنيه لا يعتق عليه والى هذا أشار ابن يونس وعبد الحق (ولا يجوز اشتراء) عبداً يؤذن بضم التحتية وفتح الذال المجهمة (له) أي العبد في التجارة (من) أي رقيقاً (يعتق على سيده) أي العبد المشتري كأصله وقرعه وحاشيته القرينة ومفهوم لم يؤذن له ان المأذون يجوز اشتراؤه من يعتق على سيده قاله ت طي نحوه في المدونة فان وقع فقال فيها واذا اشترى المأذون له من قرابة سيده من لومالكهم السيد عتقوا عليه والعبد لا يعلم بهم فانهم يعتقون الآن يكون على المأذون دين يعتقهم ٥٨٩ قوله فانهم يعتقون أي على السيد ومع العلم لا يعتقون هذا ما يؤخذ من كلام الشارح وغيره وبه قرر ج (وان دفع عبداً مالا بشتره) أي العبد من مال ك (به) أي المال (فان) كان (قال) العبد للمدفع له المال (اشترى لنفسه) أو لعتقه واشتراه لنفسه أو لعتقه (فلا شيء عليه) أي المشتري للبائع (ان) كان (استثنى) أي اشترط المشتري (ماله) أي العبد حين شرائه لنفسه أو لبعده لانه قد اشترى العبد وماله (والا) أي وان لم يستثن المشتري مال العبد حين شرائه صج الشراء في العبد وحده (غرمه) أي المشتري عن العبد لبائعه وأما الثمن الاول فهو للبائع بطريق الاصله لان مال العبد لا يتبعه في البيع المطلق (و) ان لم يكن للمشتري مال (يسع) العبد (فيه) أي الثمن فان زاد الثمن الثاني على الاول فالأول انما للمشتري وان نقص عنه فالنقص عليه (و) اذا اعتق المشتري العبد في الصورة النهائية وغرم المشتري الثمن للبائع فالارجوع له (أي المشتري) على العبد) بعوضه لانه انما اشتراه لنفسه (والاولاه) أي المشتري في عتقها الثاني اذا دفع العبد مالا للرجل وقال له اشترى به لنفسك او دفعه اليه على ان يشتريه ويعتقه فقبل الرجل ذلك فالبيع لازم فان كان المشتري استثنى مال العبد فلا يغرم الثمن ثانية وان لم يستثنه فليغرمه ثانية للبائع ويعتق الذي شرط العتق ولا يتبعه الرجل بشئ ويرق له الآخر وان لم يكن للمشتري مال رد عتق العبد ويبع في غنمه فان كان فيه وفاء اعطيه السيد وان كان فيه فضل فضل من العبد بذلك الفضل ولو بقي من الثمن شيء بعد بيع العبد كان في ذمة

(قوله لنفسه) أي المشتري صله اشترط (قوله لانه) أي المشتري الخ علة لاشئ عليه (قوله له) أي العبد عطف على العبد (قوله

المطلق) أي الذي لم يشترط فيه المال للمشتري أو للعبد (قوله الثانية) أي التي لم يشترط المشتري فيها مال العبد لنفسه ولا للعبد

(قوله بعوضه) أي الثمن الذي غرمه (قوله لانه) أي المشتري (قوله لنفسه) أي المشتري (قوله له) أي المشتري (قوله لا آخر) أي

الذي لم يشترط العتق (قوله فقبل) بفتح الفاق وكسر الباء (قوله فيه) أي الثمن (قوله أعطيه) أي الثمن

(قوله فقبل) بفتح القاف وكسر الباء أى الرجل (قوله للملك) أى العبد (قوله ان كان) أى العبد (قوله له) أى الرجل (قوله فهو) أى العبد (قوله عاد) أى العبد (قوله والمال) أى الذى اشترى به الرجل (قوله له) أى البائع (قوله ولا يتبع) أى البائع (قوله بمنه) أى العبد (قوله كان) ٥٩٠ أى المشتري (قوله ثم قال) أى غ (قوله عليه) أى الثلاث (قوله أقرع) بضم الهمز

الرجل (وان قال) العبد حين دفع المال للرجل اشترى به (لنفسى) فقبل واشتراه (فهو) (هو) مجرد شرائه للملكة نفسه بعدد صحيح تولاه الرجل بطريق الوكالة عنه (وولاؤه لبايعه) وهذا (ان) كان (استغنى) أى اشترط المشتري (ماله) حين شرائه قاله ابن المواز (والا) أى وان لم يستثن المشتري ماله حين شرائه (رق) بضم ففتح مثقال أى بقى العبد على رقبته (لبايعه) ابن المواز ان كان قال له العبد اشترى بهذا المال لنفسى ففعل واستغنى ماله فهو حر مكانه لانه ملك نفسه وولاؤه لسيده البائع وان لم يستثن ماله عادر قال بايعه والمال له ولا يتبع المشتري بمنه مليا كان أو مهدما غ وان دفع العبد مالا لمن يشترى به فان قال اشترى لنفسى فلا شئ عليه ان استغنى ماله والاغرمه كاتمة قنى أشار به لقوله فى العتق الثانى من المدونة وان دفع العبد مالا للرجل الخفضها السابق ثم قال قوله ويبيع فيه ينطبق على الرقيق منهم ما والعتيق فهو كقوله فى المدونة وان لم يكن للمشتري مال يبيع الرقيق عليه فى الثمن الخ نصم السابق ثم قال قوله ولا رجوع له على العبد والولا له لا يخفى ان هذا خاص بالعتيق منهم ما دون الرقيق ولكن لو قال لا رجوع له على العتيق لم يرد الاخير اهذ اذا كقوله فى نص المدونة الذى قدمناه ويعتق الذى شرط العتق ولا يتبعه الرجل بشئ قوله وان قال لنفسى فخرو ولاؤه لبايعه ان استغنى ماله والارق لبايعه قد علمت معناه وليس هذا القسم فى المدونة وانما نقله ابن يونس وغيره عن الموازية وقد ظهر لك ان المصنف أحسن فى سياق هذه المسئلة وأجاد ما شاء ففعل من قال لم يحسن سياقها لم يثبت فى نسخته كاتمة قنى (وان أعنى) مالك رشيد (عبدا) ستة مثالا أى بطل عتقهم (فى مرضه) الخوف ومات منه ولم يحملهم ثلث ماله يوم التنفيذ ولم يجز الوارث الرشيد الزائد عليه أقرع بينهم ثلث ماله بن حنين رضى الله تعالى عنه فى صحيح مسلم ان رجلا عتق ستة عموكين له ولم يكن له غيرهم فدعاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقرع بينهم فاعتق اثنين وارق أربعة وقال له قول لا شديدا التصرفه فى غير الثلاث وهو لا يجوز (أو أوصى) المريض (بعتقهم) ولم يسمهم بان قال اذا امت فاعتقوا عبيدى مثلال (ولو ساهم) باسمائهم بان قال اذا امت فاعتقوا فلا بنا ولا نال الخ ومات (ولم يحملهم الثلث) لمال الميت يوم التنفيذ (أو أوصى بعتق ثلثهم) أى العبيد أقرع بينهم (أو) أوصى بعتق عدد (سماء من أ) كثر منه كخمسة من عشرين (أقرع) بضم الهمز وكسر الراء بينهم (ك) الاقراع السابق فى باب (القسمه) بين الشركاء وصفها فيما عدا أو بعدد سماء من أكثر ان يقوم كل واحد منهم وتكتب قيمته مع اسمه فى ورقة مفردة وتخلط الاوراق حتى لا يتميز بعضهم من بعض ثم تخرج ورقة منها ويظهر قيمته من فيها فان ساوت الثلث أعنى وحزقت بقيمة الاوراق وان زادت قيمته عليه أعنى منه بقدر الثلث وورق باقيه وباقي العبيد وان نقصت عنه أعنى واخرجت ورقة اخرى وعمل بما فيها كما عمل بما فى الاولى وهكذا وان أوصى بعدد سماء من أكثر فان عينه وحده الثلث فواضع وان لم يحس له سلك به نحو ما مر وان سمي عددا ولم يمينه فينسب عدده الى عدد جميع رقبته

وكسر الراء (قوله بينهم) أى العبيد (قوله حصين) بضم الحاء وفتح الصاد المهملين (قوله ان رجلا الخ) بيان خبر (قوله ولم يكن له) أى الرجل المعتق (قوله غيرهم) أى الستة (قوله بهم) أى الستة (قوله فأنزع) أى رسول الله صلى عليه وسلم (قوله بينهم) أى الستة (قوله وقال) أى رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله له) أى الرجل (قوله لتصرفه) أى الرجل وهو مريض (قوله وهو) أى التصرف فى غير الثلاث أى الزائد عليه (قوله لا يجوز) أى للمريض (قوله وصفة) أى القرعة (قوله ان يقوم) بضم ففتحين مثقال (قوله منها) أى الاوراق (قوله وتنظر) بضم فسكون ففتح (قوله فان ساوت) أى قيمته (قوله أعنى) بضم ثم كسر (قوله وحزقت) بضم فكسر مثقال (قوله قيمته) أى من فيها (قوله عليه) أى الثلث (قوله ورق) بضم الراء (قوله وان نقصت) أى قيمته (قوله عنه) أى الثلث

(قوله وان خرجت) بضم ثم كسر (قوله وعمل) بضم فكسر (قوله فى الاولى) بضم الهمز (قوله سلك) بضم فكسر (قوله فينسب) بضم فسكون ففتح (قوله عدده) أى الذى سلكه

(قوله وبذلك) أي النسبة صلة تجزؤن (قوله إلى قيمته) أي الجزء (قوله وانظر مواهب القديس) فيه عقب ما مر العدوى
أوصى بعق ثلثهم لأمه وهم لثلاثهم لقولها من قال ثلث رقيقى أحراراً ونصفهم أو ثلثاهم عتق منهم ما سمي بالقرعة أن جعله الثلث
والأفاحله الثلث مما سمي قوله أو بقل عتق الثلث أى ولم يعين من يعتق قوله وصلة القرعة الذى يقال فى مسئلة أو أوصى بعق
ثلثهم اثنا عشر العبيد ثلاثة أقسام ويكتب فى ورقة حروفي ورقتين رق ثم تخط الاوراق ثم تخرج ورقة وتجهل على قسم وتفتح
وينظر ما فيها فان كان حرف فى قيمة ذلك الجزء فان جعلها الثلث فالامر ظاهر والأقرب بين أحاده ان يكتب اسم كل واحد مع
قيمه الخ قوله فاذا اعتق عشرة من رقيقه وهم أربعون الخ فان كان عدد رقيقه خمسة وثلاثين وقد اعتق عشرة منهم لم يجزؤن
سبعة أجزاء لان نسبة العشرة للخمسة والثلاثين سبعان ويكتب فى ورقتين حروفي خمسة اوراق رقيق وترى الاوراق على
الأجزاء فان جعل الثلث الجزأين اللذين وقع عليهما ورقتا الحربة فواضح وان لم ٥٩١ بحملها الثلث فانه يعتق منهم ما حمل

الثلث بالطريق المتقدم
كذا فى عيج البناني قوله
فى اوراق قيمة كل واحد
مع اسمه الخ لا حاجة لكتب
القيمة فى الورقة مع الاسم
وليدكر ابن عرفة لا كتب
الاسم وقوله وبذلك النسبة
يجزؤن حيث أمكن تجزؤنهم
أى فان لم يمكن تجزؤنهم
علت قيمة كل واحد وكتبت
اسماءهم فى اوراق ثم تخرج
ورقة بعد أخرى على نحو
ما تقدم ابن عرفة وفيها ان
انقسم العبيد على الجزء
الذى يعتق منهم جزأهم
بالقيمة وأسهمت بينهم
واعتق ما أخرجه السهم
وان لم ينقسموا على الأجزاء
علت قيمة كل واحد وكتبت
اسم كل واحد فى بطاقة

وبذلك النسبة يجزؤن حيث أمكن تجزؤنهم فان كان اعتق عشرة من عبيده وهم أربعون
فنسبة العشرة إلى الأربعين الربع فكل واحد كل عشرة جزءاً من غير نظر إلى قيمته ويكتب فى ورقة
حروفي ثلاث ورقات رقى ثم تخط الاوراق وترى كل ورقة على جزء فترى وقعت عليه ورقة الحربة
أعتق كله ان جعل الثلث قيمته فان لم يحملها أعتق منه ما يحملها فيكتب اسم كل واحد وقيمه فى
ورقة وتخط الاوراق ثم تخرج ورقة ويفعل بهما ما مر وانظر مواهب القديس ابن عرفة القرعة
هنا لقب لتعيين مهمهم فى العتق له بخروج اسمه له من تحت خط به باخراج يمنع فيه قصد عينه
وفيها من أوصى بعق عبيده أو بثلثهم فى مرضه ثم مات عتق جميعهم لم ان جعلهم الثلث وان
لم يحملهم عتق منهم مبلغة بالسهم وان قال ثلث رقيقى أحراراً ونصفهم أو ثلثاهم عتق ما سمي
بالقرعة ان جعله الثلث أو ما حمل الثلث مما سمي أبو عمر لم يختلف قول الامام مالك وأصحابه
رضى الله تعالى عنه فيمن أوصى بعق عبيده فى مرضه ولا مال له غيرهم انه يقرع بينهم
فيعتق ثلثهم بالسهم ولم يختلف أكثرهم ان هذا حكم من أعتق عبيده فى مرضه بثلث ولا مال له
غيرهم وقال أشهب وأصبغ انما القرعة فى الوصية لافى البتل الباجى وقاله أبو زيد قال واذا
قلنا بالقرعة فى العتق فقال ابن القاسم لا يسهم فى العتق اذا كان له مال غيرهم ابن مزين
سمعت مطرفاً يقول مثله وقال هو الذى لا يعرف غيره ورواه محمد بن ابن القاسم وابن حبيب
عن الاخوين يسهم بينهم كان له مال اول يكن وقاله الامام مالك ومعتقون رضى الله تعالى عنهما
المعتق وقال المقيرة انما القرعة فيمن أعتق عبيده عنده ماله ولا مال له غيرهم للحديث وليس
هذا بما يقاس عليه واستثنى من قوله أو أوصى بعقهم فقال (الا ان يربى) الموصى فى عتقهم
(فتبسع) بضم التحتية وفتح الموحدة ترتيبه بالقرعة والترتيب ما فى الزمان كاعتقوا فلا نا قبل
أو فى وقت كذا أو فلا نا فى وقت كذا أو ما باداة مرتبة كتم والقاء كاعتقوا فلا نا أو فلا نا

وأسهمت بينهم (قوله القرعة) أى معناها (قوله لقب) أى اسم (قوله لتعيين مهمهم) بفتح الهاء من إضافة المصدر لفعله (قوله فى
العتق) صلة مهمهم (قوله له) أى العتق صلة تعيين (قوله له) أى العتق (قوله من تحت خط) (قوله بثلثهم) (قوله بثلثهم) (قوله بثلثهم)
صلة خروج (قوله به) أى اسمه صلة تحت خط (قوله باخراج) صلة خروج (قوله فيه) أى الأجزاء (قوله وفيها) أى المدونة (قوله
بثلثهم) بفتحات مثلاً أى تجزؤن عتقهم (قوله فى مرضه) صلة بقل (قوله ثم مات) أى السيد المنجز أو الموصى (قوله مبلغة) بفتح
فسكون ففتح أى الثلث (قوله بالسهم) صلة عتق (قوله وان قال) أى المريض (قوله ان جعله) أى ما سمي (قوله انه) أى الشأن
(قوله يقرع) بضم فسكون ففتح (قوله أكثر) أى أصحاب مالاً رضى الله تعالى عنهم (قوله قال) أى أبو عمران (قوله لم ين) (قوله لم ين)
بضم ففتح فسكون (قوله وقال) أى مطرف (قوله هو) أى قول ابن القاسم (قوله الاخوين) أى مطرف وابن المباحشون
(قوله له) أى المعتق (قوله للحديث) أى حديث عمران بن حصين رضى الله تعالى عنه المتقدم

(قوله لا وارث له) نعت صيت (قوله انه) أي المدعي (قوله مولاه) أي الميت (قوله له) أي المدعي (قوله والنسب) أي المدعي به على ميت وشهيد واحد (قوله كالولاء) أي في الاستيناء بالمال (قوله وحلف) أي المدعي الولاء أو النسب (قوله معه) أي الشاهد (قوله غيره) أي المدعي (قوله منه) أي المدعي (قوله دفع) بضم فكسر أي مال الميت (قوله له) أي المدعي (قوله لان دعواه) أي المدعي (قوله وان كان الخ) حال (قوله أعتقه) أي فلان الميت (قوله يستحقه) أي المال (قوله غيره) أي فلان (قوله قضى) بضم فكسر (قوله له) أي فلان (قوله به) أي المال (قوله مع عينه) أي المدعي ٥٩٣ (قوله ولا يجز) بضم ففتح مثقلا (قوله الولاء) نائب فاعل

يجز (قوله انه) أي الميت أو المدعي (قوله من قرأه) بيان غير (قوله وأقام) أي المدعي (قوله قضى) بضم فكسر (قوله له) أي المدعي (قوله بالمال بالشاهد) صلنا قضى والباء الاولى للتعدية والناسبة للسببية (قوله بها) أي الشاهد والعين (قوله له) أي المدعي (قوله أعتقه) أي الميت (قوله هو) أي المدعي أكد به لطف على المستتفي أعنى (قوله له) أي المدعي (قوله ولاه) أي الميت (قوله على الميت) صلة حالف (قوله غيره) أي المدعي (قوله منه) أي المدعي (قوله دفع) بضم فكسر أي المال (قوله له) أي المدعي (قوله شاهدها) خبر كون المضاف لأميه (قوله مولى) بفتح الميم واللام (قوله له) أي الميت (قوله غيره) أي فلان (قوله يستحقه) أي المال (قوله

و) ان ادعى مكاف على ميت لا وارث له انه مولاه وشهده شاهد واحد بولائه وحلف المدعي على طبق شهادة (استوفى) بضم التاء وكسر النون أي لا يجز (دفع) المال الذي تركه الميت للمدعي لاحتمال اتيان غيره باثبات منه والنسب كالولاء (ان شهد) للمدعي (بالولاء) أو النسب شاهد (واحد) وحلف معه فان لم يأت غيره باثبات منه دفع له لان دعواه آلت الى المال وان كان الولاء والنسب لا يثبتان الا بشهادتين فهما ان شهدوا هذا الميت مولى فلان أعتقه استوفى بالمال فان لم يستحقه غيره قضى له به مع عينه ولا يجز بذلك الولاء وروى يحيى عن ابن القاسم اذا لم يكن للميت وارث معروف والنسب وأتى من يدعي انه زوجة أو ولد أو غير ذلك من قرابته وأقام شاهد أقضى له بالمال بالشاهد والعين ولا يثبت به ما نسب به ولا للمرة أكثر من كان للميت بث كان له ما فضل على نصفها (أو) ادعى شخص على ميت ليس له وارث معروف انه وارثه بالنسب أو الولاء وشهده شاهدان (اشنان) بالسمع بما ادعاهما من شهدا (انهما) أي الاثنين (ليرالا يسهان) من الثقات وغيرهم (انه) أي المدعي (مولاه) أي الميت أعتقه هو أو من جوله ولاه (أو) انه (وارثه) بنسب أو زوجية (وحلف) المدعي مع الاثنين على الميت استوفى بدفع المال فان لم يأت غيره باثبات منه دفع له ولا يثبت له الولاء ولا النسب لاحتمال كون أصل السماع شاهدا واحدا فهما ان شهدا شاهدان انهما معهما هذا الميت مولى فلان لا يعلمان له وارثا غيره استوفى بالمال فان لم يستحقه غيره قضى له به مع عينه ولا يجز بذلك الولاء البتة في بعض النسخ عقب قوله وحلف ولا يجز بذلك الولاء وعلى هذا فقد صرح شهاب بعد ثبوت الولاء بشهادة السماع كما صرح به في باب الولاء وهو تابع في هذا المدة وحملها ابن رشد على ظاهرها فاقالا انه مذهبهم واقيد بعض القرويين بكون الشهادة بغير بلد الميت لاحتمال استيفاض ذلك عن رجل واحد في قضى بذلك في المال دون الولاء وأما اذا كانت بالبلد فيبطل استيفاض ذلك عن رجل واحد فيقضى بذلك في المال والولاء وهذا موافق لما في كتاب محمد وهو المذهب فاما ان يجعل كلام المصنف مطلقة أو مقيدة قاله طي وأشار بقوله ما في كتاب محمد لقوله أكثر قول الامام مالك وابن القاسم واشبه انه يقضى بالسمع في الولاء والنسب (وان شهدا أحد الورثة) ابنا كان أو غيره ان مورثه اعتق عبدا (أو اقر) ابن الميت (ان اباه اعتق عبدا) وبقيّة الورثة منكرون فيهما (لم تجز) بفتح ضم الشهادة ولا الاقرار (ولم) الاولى لا (يشوم) بضم ففتح مثقلا ذلك العبد (عليه) أي الشاهد أو المقر لان العتق لا يثبت بشاهد وعين ولان الاقرار هنا على غير المقر وانما عمل بالشاهد وعين في الولاء والنسب باعتبار المال فيها ان شهدا أحد الورثة أو اقران

٧٥ من ح غيره أي فلان (قوله قضى) بضم فكسر (قوله له) أي فلان (قوله به) أي المال (قوله ولا يجز بذلك) أي المذكور من شهادي السماع وحلف (قوله الولاء) نائب فاعل يجز (قوله كانت) أي الشهادة بالسمع (قوله بذلك) أي السماع والعين (قوله ابنا كان) أي الشاهد (قوله مورثه) بضم ففتح مثقلا (قوله منكرون) أي اعتناق الميت عبدا (قوله فهما) أي صورة الشهادة وصورة الاقرار (قوله عمل) بضم فكسر

(قوله هو) أي الشاهد أو المقر (قوله المعتقد) خبر ليس (قوله فيلزمه) بالنصب في جواب النفي (قوله منه) أي الرقيق (قوله سائر) أي باقي (قوله ردت) بضم الراء (قوله لا نفراده) أي الشاهد (قوله بها) أي الشهادة (قوله بانه) أي الرقيق (قوله يقوم) بضم ففتح مثقلا (قوله قيمته) أي نصيب الشاهد اسم ان (قوله وان كان) أي المشهود عليه (قوله منه) أي الرقيق بيان شيء (قوله غيره) أي ابن القاسم (قوله وهذا) ٥٩٤ أي عدم التمتع (قوله جاز) أي مضى * (باب التدبير وأحكامه) *

أباه اعتق هذا العبد في حقه أو مرضه والثالث يحمله وإن ذكر ذلك بقيتهم لم تجز شهادته ولا إقراره ولا يقوم عليه أذ ليس هو المعتقد فيلزمه التقويم وجب العبد رقيق ويستحب للمقر أن يبيع حصته منه ويجعل غنما في رتبة يعتقها وولاؤها لا يبيع ولا يجبر على ذلك وما لم يبلغ رقبة يعين به في رقبة فان لم يصح دفتي آخر نجح مكاتب وكذا في إقرار غير الولد من سائر الورثة فان وقع العبد الذي أقر الوارث أن أباه اعتقه في سهمه عتق عليه بالقضاء كما لو اشترى عبدا ردت شهادته بعتقه أو ورثته فانه يعتق عليه (وإن شهد) أحد شريكين (على شريكه) في رقيق (يعتق نصيبه) أي الشريك ورتدت شهادته لا نفراده بها (فنصيب الشاهد) من ذلك الرقيق (حر) لا عتاقه بانه يقوم على شريكه ويعتق وان شريكه ظلمه في عدم تقويمه (إن أيسر شريكه) أي الشاهد المشهود عليه أي كان موسرا حين شهادته عليه (والأكثر) من الرواة (على نصيبه) أي عدم عتق نصيب الشاهد وشبهه في عدم حرية نصيب الشاهد فقال (كسره) أي المشهود عليه في ابن القاسم رحمه الله تعالى أن شهد رجل بان شريكه في العبد اعتق حصته فان كان المشهود عليه موسرا فنصيب الشاهد حر لانه أقر أنه على المشهود عليه قيمته وان كان معسرا فلا يعتق منه شيء وقال غيره لا يعتق منه شيء سواء كان المشهود عليه موسرا أو معسرا معنون وهذا أجود وعليه جميع الرواة وقوله ابن القاسم أيضا اذ لو جاز هذا لم يشأ شريك أن يعتق حصته بغير تقويم الأفل والفقير سبحانه وتعالى اعلم

• (باب في بيان حقيقة التدبير وأحكامه) •

(التدبير) أي حقيقة شرعا (تعليق) شخص (مكلف) أي ملزم بمأنيه كلفه فخرج تعليق صغير ومجنون ودخل تعليق السكران بحرام لانه مكلف المصنف الاقرب لزوم تدبيره كعتقه (رشد) يخرج تعليق السفينة ان لم يكن زوجة في زائد على الثالث بل (وان) كان المكلف (زوجا) فيلزم تدبيرها (في) رقيق (زائد) القيمة على (الثالث) لما لها فليس لزومها رده لبقائه على حكم الرق لموته فيخرج من ثلث مالها فلا حاجة لزومها هذا أحد أقوال الإمام مالك رضي الله تعالى عنه ابن القاسم ولو لم يكن لها مال سواء ومفعول تعليق المضاف لفاعله قوله (المعتقد) أخرج تعليق غيره كطلاق وصدقة ومشي لمكة وصلة تعليق (بعونه) أي المكلف أخرج تعليق المكلف الرشيد العتق بغيره ولا بد من كونه تعليق على وجه الزوم (لا على) وجه (وصية) غير لازمة له الرجوع عنها أخرج الوصية بالعتق ابن عرفة التدبير عقد يوجب عتق مملوك من ثلث مالكة بعد موته بعد لازم فيخرج العتق لاجل والإيداد لا يصح ما يعتق وقال ابن الحاجب عتق معلق على الموت على غير الوصية ورد ابن عبد السلام أنه تعريف

بفتح الهمز (قوله تعليق) جنس وإضافته لمكلف فخرج تعليق غيره مكلف (قوله المصنف) أي قال في توضيحه (قوله تدبيره) أي السكران بحرام (قوله رده) أي تدبيرها ما زادت قيمته على ثلث مالها (قوله لبقائه) أي المدبر (قوله فيخرج) أي المدبر حرا (قوله فلا حاجة لزومها) أي في رد تدبيرها ما زادت قيمته على ثلث مالها فترجع على إبقائه على حكم الرق الخ (قوله قولي) بفتح اللام مثني بلا نور لإضافته (قوله ولو لم يكن لها) أي الزوجة (قوله سواء) أي المدبر بمبالغة (قوله بغيره) أي الموت (قوله وجه الزوم) مضافه للبيان (قوله) أي المكلف الرشيد (قوله عقد) جنس (قوله يوجب عتق مملوك) فصل مخرج كل عقد لا يوجب ذلك (قوله من ثلث مالكة) فصل مخرج كل عقد يوجب عتق مملوك من رأس مال مالكة (قوله بعدموته) أي

مالكة فصل مخرج كل عقد يوجب عتق مملوك من ثلث مالكة في حياته (قوله بعد لازم) فصل بالاضافات مخرج الأية بالعتق (قوله فيخرج العتق لاجل والإيداد) تعريف على من ثلث مالكة (قوله ولا يصح بالعتق) تعريف على بعد لازم (قوله وقال ابن الحاجب) أي في تعريف التدبير (قوله عتق) جنس (قوله معلق على الموت) فصل مخرج العتق المجز والعق المعلق على غير الموت (قوله على غير وصية) فصل مخرج الوصية بالعتق (قوله ورده) أي تعريف ابن الحاجب

(قوله قلت) أي قال ابن عرفة (قوله هذا) أي اجتناب التعريف بالاضافيات (قوله موضعه) أي المنطق (قوله ولذا) أي عدم ملزومية الحال لاجماله وقعت أي الاضافة (قوله ولتوقعه) أي ابن عبد السلام تعريف ابن الحاجب (قوله باشتماله) أي تعريف ابن الحاجب (قوله وقف) أي توقف (قوله المعرفة) بفتح الراء (قوله عنه) أي المعرفة (قوله ليست) أي الحقيقة الموقوفة عليها (قوله أعم) أي من المعرفة (قوله ولا أخص) أي من المعرفة (قوله كان) أي تعقبه الجواب لو (قوله وتعقبه) أي تعريف ابن الحاجب (قوله طرده) أي ملزومية وجوده وجود معرفته بفتح الراء فهو غير مانع (قوله فانه) أي تعريف ابن الحاجب (قوله فيه) أي تعريف ابن الحاجب (قوله وهو) أي العتق المعلق على موت ٥٩٥ غير مالكة (قوله وأجاب ابن عبد السلام) أي عن تعقب

ابن هرون (قوله ورد) بضم
الراء وشد الدال أي جواب
ابن عبد السلام (قوله
على انحصاره) أي الموت
(قوله فيه) أي موت
مالكة (قوله وينقض) بضم
فكسوك ففتح أي تعريف
ابن الحاجب (قوله فانه)
أي حكم عتق أم الولد (قوله
ولا يجب) أي عن هذا
النقض (قوله بدم تعقيقه)
أي عتق أم الولد (قوله لانه)
أي الشان (قوله عنه) أي
التعريف (قوله كذلك) أي
معلق منه (قوله فالأول)
أي التعليق المعنوي (قوله
قوله) أي ابن عاتر (قوله
أوجبه) أي المدبر بكسر
الباء (قوله فوجب) أي
التدبير (قوله عليه) أي
المدبر فليس له فسخه (قوله
عدة) بكسر العين وخنة

بالاضافيات وهو محتجب لاجماله قلت لا أعرف هذا حسب ما تقرري موضعه وليست الاضافة
ملزومة للاجمال ولذا وقعت في تعريفاتهم كثيرا كقول القاضي القياص حمل معلوم باضافة
حمل الى معلوم وقولهم في تعريف التناقض اختلاف قضيتين الى غير ذلك ولتوقعه باشتماله
على التركيب وهو وقف معرفة المعرفة على معرفة حقيقة اجنبية عن نفسه ليست أعم ولا أخص
كان صوابا وتعقبه ابن هرون بدم طرده فانه يدخل فيه معلق على موت غير مالكة وهو من
العتق الى أجل وأجاب ابن عبد السلام بان على غير وصية قرينة على ان المراد موت مالكة ورد
بان على غير وصية انما يدل على دخول موت مالكة لا على انحصاره فيه فهي غناية في التعريف
وينقض أيضا بحكم عتق أم الولد فانه عتق معلق على موت مالكة ولا يجب بدم تعقيقه لانه
ان أريد بمعلق التعليق اللفظي خرج عنه انت حرم من دبر منى فانه لا تعليق فيه لفظا وان أريد
المعلق معنى ففتح أم الولد كذلك وأجاب ابن عاتر بان التعليق ثلاثة أنواع تعليق معنوي
وتعليق لفظي غير نحوي وتعليق لفظي نحوي وكل واحد أخص مما قبله فالأول يشمل
عتق أم الولد فانه معلق معنى على موت سيدها واللفظي يشمل النحوي وهو الذي لا يكون
الابادة الشرط ويشمل نحو أنت مدبر وود برتك وهراد ابن الحاجب اللفظي الشامل للنحوي
وغيره والخارج عنه عتق أم الولد ولا يخفى ما في قوله كل واحد أخص مما قبله فانه متباينة
وأخرج ابن عرفة بقوله لا رزم الوصية لا يتصل خرجت بوجوب لانها لا توجب لان مراده يوجب
يسبب فلا يقيد بالزوم النسخي مالم يرض الله تعالى عنه التدبير أو جبهه على نفسه فوجب
عليه والوصية بالعتق عدة فان شاء رجع عنها ابن عرفة وحكمه السابق قبل ايقاعه التدب
لانه سبب في العتق وبعده الزوم المعرض لرفعها بقوى منه وفي كون لزومه لانه كوصية بعتق
ملزم عدم الرجوع عنها بخلاف الوصية المطلقة وألانه كعتق التزيم مالكة في حياته ووقف
انقضاءه على موته كعتق المعلق الى أجل لانه أوقف التزامه على موته بطريقة التونسى مع
ظاهرا وانابة حسبا ياتي في الصيغة وظاهر نقل المصنف عن ابن القاسم ثم قال المدبر هو المالك
السالم عن حجر التبرع سمع ابن القاسم تدبير ذات الزوج عبد الاعلى غيره نافذ لا رد لزوجه اقمه
ابن القاسم انما فرق بين تدبيرها اياه كما وبين عتقها اياه لان التدبير لا يخرج من يدها شيأ هو

الدال (قوله رجع) أي الموصى (قوله عنها) أي الوصية بالعتق (قوله حكمه) أي التدبير (قوله لانه) أي التدبير (قوله وبعده)
أي ايضا عطف على قبل ايقاعه (قوله لرفع) أي انقض التدبير (قوله لزومه) أي التدبير (قوله لانه) أي التدبير (قوله أو)
لانه) أي التدبير عطف على لانه (قوله لانه) أي المدبر (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله المدبر) أي بكسر الباء (قوله المالك)
بضم (قوله السالم عن حجر التبرع) فصل مخرج المالك المصور عليه في التبرع (قوله لا تملك غيره) نفى (قوله نافذ) خبر
تدبير (قوله انما فرق) أي مالم يرض الله تعالى عنه (قوله تدبيرها) أي الزوجة (قوله اياه) أي العبد مفعول تدبير (قوله
لا يخرج) بضم فكسوك ففتح

(قوله انما هي) اي التدبير وانته لتأنيث خبره (قوله وكرهه) اي تدبير ما زاد على ثلثها (قوله وقاله) اي منع تدبيرها ما زاد على ثلثها (قوله روي) بضم فكسر (قوله مثل) بكسر فسكون نائب فاعل روي (قوله السباني) بكسر السين المهملة فوحدة (قوله لا تدبر) بضم فقهين مثقلا (قوله مذهبه) أي ابن المباحثون (قوله الصبي والمجنون) اي تدبيرهما (قوله وهو) أي نفوذ من الصبي (قوله وفيها) أي ٥٩٦ المدونة (قوله هذا) أي عتق السكران وتدبيره جائزان (قوله يطل) بضم فسكون

موقوف معهما حتى يخرج من ثلثها فلا حجة لزيجها انما هي وصية وكرهه حصون وراء خطأ لاشك فيه وقاله الاخوان ابن رشد وروي عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه مثل قول ابن المباحثون ومجنون وروي محمد بن يحيى السباني في امرأة بترت نصف عبد لا تملك غيره وله زوج لا يدبر عليها كله ولا يكون مدبرا الا ما ذكرت لان زوجها يمنعه من ذلك وفي هذه الرواية نظروا فياس مذهبه أن لا يكون مدبرا منه الا ثلثه * (تنبيهان * الاول) * غ قوله مكلف لاشك في اخراجه الصبي والمجنون وأما قول ابن الحاجب تابعه لابن شماس وشرطه التميز لا البلوغ فينفذ من المميز فقال ابن عبد السلام ظاهره انه ينفذ من المميز ولو كان صغيرا وهو مشكل اذ غير المكلف لا يلزمه شيء من التزاماته وانما لم يمتص الوصية اذا مات استحسنانا والاروي عن الماضين فيها رلان له الرجوع عنها ولا رجوع له عن التدبير اذ الزمه وقد نص عبد الملك على ان تدبير من لم يبلغ الحلم لا يجوز وكل من رأته من يعتقد عليه يشكر هذا الموضع من كلام ابن الحاجب وكذا اسقش كله ابن راشد وابن هرون وتبعهم المصنف ابن عرفة هذا الاستشكال واضح ويؤيده قول ابن القاسم في ذات الزوج لا حجة لزيجها انما هي وصية وقول عبد الملك لا يجوز تدبير من لم يتعلم وفي البيان أما الصغيرة فلا اختلاف انه لا يلزمه طلاقه ولا عتقه ولا شيء من أفعاله وفي النوادر تدبير من لم يبلغ الحلم لا يجوز بخلاف وصيته والفرق ان الوصية لا تخرج الا بعد الموت وانه الرجوع فيها وفيها عتق السكران وتدبيره جائزان ابن عرفة هذا يطل قول ابن الحاجب شرطه التميز العسوى المعقد ما فاده غير واحد من شيوخنا ان تدبير الصبي المميز لا يصح ولا ينقلب وصية كما اعتقده عجم طفي قول ابن عرفة عقب قوله واضح ان حمل قوله ينقد على اللزوم وان حمل على صحته دون لزومه فيصير كالوصية فيصح فيه نظر اذ الكلام في التدبير الملازم واذا كان غير لازم فهو وصية وصحتها منه واضحة وليس الكلام فيها عجم قول ابن الحاجب ينقد من المميز غير ظاهر سواء ريد به اللزوم أو الصحة البنائي هذا ظاهر لان الكلام في التدبير لا في الوصية * الثاني البنائي بعض الشيوخ لم يعرض من رأيت من الشيوخ للفرق بين التدبير والوصية في الحقيقة وانما فرقوا بينهما باللزوم وعدمه وهذا فرع عن معرفة حقيقة كل منهما اذ اللزوم وعدمه من الاحكام وربما يؤخذ هذا الفرق بين حقيقة قتيهما في المعيار عن ابن رشد ونصه الفرق بين الوصية والتدبير ان التدبير عتق أو جبه السيد على نفسه في حياته الى أجل أو لا محالة فوجب أن لا يكون له الرجوع عنه بقول ولا فعل كالعتق الى أجل لان عتقه عليه بعدم موته وحمله الثالث بعقده عتقه على نفسه في حياته والموصى بالعق لم يده قد على نفسه عتقا وانما امر

فكسر (قوله ان حمل) بضم فكسر الخ مقبول قول (قوله على صحته) أي التدبير (قوله لزومه) أي التدبير (قوله فيصير) أي التدبير (قوله فيصح) أي كلام ابن الحاجب جواب ان حمل على صحته هذا آخر كلام ابن عرفة (قوله فيه نظر) خبر قول (قوله واذا كان) أي التدبير (قوله وصحتها) أي الوصية (قوله منه) أي الصغير (قوله فيها) أي الصحة (قوله غير ظاهر) خبر قول (قوله أريد) بفتح الدال (قوله به) أي المفقود (قوله هذا) أي قول عجم (قوله من رأيت) يخبر به الصدوق (قوله من الشيوخ) بيان من قوله (والوصية) أي بالعتق (قوله في الحقيقة) حمله الفرق (قوله أي التدبير) (قوله باللزم) أي في التدبير (قوله وعدمه) أي اللزوم في الوصية بالعتق (قوله وهذا) أي الفرق

بينهما باللزوم وعدمه (قوله منهما) أي التدبير والوصية بالعتق (قوله مما) صلة يؤخذ (قوله أي) أن السيد (قوله عنه) أي العتق (قوله لان عتقه) أي المدبر (قوله عليه) أي السيد (قوله وحمله) أي المدبر عطف على موته (قوله الثالث) فاعل حمل (قوله بعقده) أي السيد صلة خبر ان (قوله عتقه) أي المدبر مقبول عقد (قوله على نفسه) أي السيد صلة عقد (قوله في حياته) أي السيد صلة عتق

(قوله يعق) بضم الباء وفتح التاء أي الرقيق (قوله بعد وفاته) أي السيد (قوله بعدد) بضم اليا وفتح القاف (قوله بعدد مونة) أي السيد (قوله فله) أي الموكل (قوله من قول أو فعل) بيان ما (قوله حال) بشد اللام (قوله في عين) أي ذات وإضافته للبيان (قوله فيه) أي العبد (قوله تراخي) أي تأخر (قوله الموصى) بفتح الصاد (قوله فيه) صلة (قوله بعدد مونة الموصى) صلة (قوله يعقد) (قوله بقوله) أي ما لا يرضى الله تعالى عنه صلة الفرق (قوله ومثل) فتحات منقلا (قوله الموصية) أي بالعتق (قوله الثاني) أي أنت مدبر (قوله انه) أي أنت مدبر (قوله عليه) أي أنت مدبر تدبير ٥٩٧ لازم صلة اقتصر (قوله فلهذه)

أي ان مت من مرضى او
سفرى فانت حر (قوله له)
أي السيد (قوله لتعليقه)
أي العتق (قوله يكون)
أي يوجد (قوله وهو) أي
المحتمل (قوله مونة) أي
السيد (قوله يرد) بضم
فكسر (قوله بها) أي
صحة أنت حر بعد موتى
(قوله قلت) أي قال صحتون
(قوله في صحته) أي السيد
(قوله قال) أي ابن القاسم
(قوله فاراد) أي القائل
(قوله يبعه) أي الرقيق
الذي قاله أنت حر بعد
موتى (قوله فانه) أي القائل
(قوله يستل) بضم الباء
(قوله فان كان) أي القائل
(قوله به) أي أنت حر بعد
موتى (قوله وجه الوصية)
صديق بضم فكسر منقلا
(قوله ومنع) بضم فكسر
(قوله هي) أي أنت حر
بعد موتى وانه لتأنيث

أن يعق بعد وفاته فاعتق انما يعقد بعد موته كن وكل من يبيع عبده أو يهبه فله الرجوع عن
توكيله عايشا من قول أو فعل ما لم ينفذ لو كبل ما أمر به فانت مدبر عتق ناجز حال في عين العبد
ونازل فيه تراخي حكمه الى موت سيده كالعق لاجل والموصى بعق لم يحل فيه عتق ولم ينزل
فيه الاما يعقد الموصى اليه فيه بعد موت الموصى اه وقد تقدم هذا الفرق عن نفس الامام
مالك رضي الله تعالى عنه بقوله ان التدبير أوجب على نفسه والوصية بالعتق عدو ونقله اللغوي
وابن عرفة وغيرهما ومثل للوصية التي لا تلزم فقال (ك) قوله في صحته أو مرضه (ان مت) ضم
التاء (من مرضى أو سفرى) هذا البناء يصح تقدير الجواب فانت حر ويصح تقديره فانت
مدبر على قول ابن القاسم في العمية في الثاني وقال في المازية وكاب ابن صحتون انه تدبير لازم
لارجوع له عنه وعليه اقتصر ابن يونس ابن رشد هذا الخلاف قائم عندي من المدونة فهذه
وصية الرجوع عنها لتعليقه على محتمل لأن يكون أولا يكون وهو موته من مرضه أو سفره
المعين (أو) قوله أنت حر (بعد موتى) فهذه وصية الرجوع عنها لم يرد التدبير بها كافي
المدونة ونصها قلت لابن القاسم من قال لعبد في صحته أنت حر يوم أموت قال مالك رضي
الله تعالى عنه فيمن قال لعبد أنت حر بعد موتى فأراد يبعه فانه يستل فان كان أراد يبعه وجه
الوصية صدق وان كان أراد يبعه التدبير صدق ومنع من يبعه ابن القاسم هي وصية حتى يتبين
انه أراد يبعه التدبير ويحل كون قوله ان مت من مرضى فانت حر وكون أنت حر بعد موتى وصية
(ان لم يرد) أي القائل التدبير فان كان أراد التدبير بأحدى الصيغتين فهو تدبير لازم (و) ان لم
يعاقبه أي القائل أنت حر بعد موتى على شيء يصيبه برأ وحش فان عاقبه كذلك لزمه فيها ابن
القاسم عقب ما تقدم عنه وان قال ان كلمت فلا فانت حر بعد موتى فكلمته لزمه ما أوجب من
عقبه بعد موته من ثلثه وصار شيئا بالتدبير ابن عرفة فجعل المعلق أشد من المطلق ونحوه في كتاب
لنذور فجعل المطلق فيها أخف من المعلق وفي التوضيح اختلف اذا قيد تدبيره بشرط كقوله ان
مت في سفرى أو مرضى أو في هذا البلد أو اذا قدم فلان فانت مدبر هل هي وصية الرجوع
عنها وهو قول ابن القاسم في سماع أصيب الا ان يكون قصد التدبير طئي فقوله ان لم يرد قيد
في الثلاثة وقوله ولم يعاقبه قيد في قوله أو بعد موتى (أو) قوله أنت حر بعد موتى يوم
شهر أو عام فهي وصية الرجوع عنها فيها ان قال أنت حر بعد موتى يوم أو شهر فهو في الثلث

خبره (قوله له) أي السيد (قوله بها) أي الصيغة (قوله فان كان) أي القائل (قوله بصيغة بر) ضابطه للبيان (قوله فان عاقبه
كذلك) أي بر وحش فهو ان لم يعاقبه (قوله لزمه) أي التدبير القائل (قوله فيها) أي المدونة (قوله عنه) أي ابن القاسم
(قوله فكلمه) أي القائل فلا ما (قوله من عاقبه) بيان ما (قوله من ثلثه) صلة لازم (قوله وصار) أي قوله ان كلمت الخ (قوله شيئا
بالتدبير) أي في اللزوم (قوله فجعل) أي القاسم (قوله فيه) أي كتاب النذور (قوله اختلف) بضم التاء (قوله الثلاثة) أي ان
مت من مرضى أو من سفرى أو بعد موتى (قوله له) أي القائل (قوله فيها) أي المدونة خير مقدم (قوله فهو) أي العبد (قوله
في الثلث) أي يخرج منه

(قوله ويلقه) أى يطله (قوله الدين) أى المستغرق له (قوله معلقا) حال من فاعل ذكر (قوله بتعليق) أى السابق في قوله
تعليق مكلف (قوله لفظ) أى صيغة (قوله اللفظ) أى الصيغة (قوله من الالفاظ الخ) بيان نحوه (قوله ربه الوصية) اضافته
للبيان (قوله كما اذا فاعل الخ) مثال لوجه الوصية (قوله لفظ التدبير) أى صيغته (قوله أنت حر الخ) خبر لفظ (قوله او مدبر)
عطف على حر (قوله او اذا مات الخ) عطف على أنت حر (قوله عما يعلم) بضم فسكون ففتح بيان شبهه (قوله ايجاب) نائب فاعل
يعلم (قوله قوله) أى السيد مفعول زاد (قوله في صحته) صلة قول (قوله أنت حر متى الخ) مفعول قول (قوله ذكر) بضم فسكون
أى كتاب (قوله وانظر الحاشية) نصها عقب ذكر وصاياه وقول ابن الحاجب أنت حر بعد موتى كقوله أنت حر عن دبر من يرد
بقولها ما لذي رضى الله تعالى عنه من قال في صحته لبعده أنت حر بعد موتى ان أراد به الوصية صدق وان أراد به التدبير صدق
ابن القاسم هي وصية أبداسى يقين انه أراد التدبير وقال أشهب ان قلة في غير احوال وصية فهو تدبير ان قلة في صحته وفيها
أيضا ابن القاسم ان قال ان كنت فلانا فانت حر بعد موتى فكلمه لزمه ما اوجبه من عتقه بعد موته من ثلثه وصار شيها بالتدبير
قلت فجعل المعلق أشد من المطلق ونحوه في كتاب النذور فقهه من قال ان فعلت كذا فمضى هدى وحنت فان كان نوى
شيا لزمه ما نواه والا فعليه بدنة ٥٩٨ فان لم يجد ما بقرة فان لم يجد هار جوت ان تجزئه شاة وفي حجهما الثاني من نذر هديا

ويلقه الدين وذكر الصيغ الصريحة في التدبير معالفاها بتعليق فقال (بدبرتك وانت مدبر)
بضم فقهين مثقلا (او حر عن دبر منى) عبد الوهاب لفظ التدبير ان يقول أنت مدبر او
حر عن دبر منى ابن شاس من اركان التدبير اللفظ وصرح به بدبرتك ونحوه من الالفاظ التي
تدل على تعليق عتقه بموته على الاطلاق لا على وجه الوصية كما اذا قيل بوجه مخصوص
كقوله انت مت من مرضى هذا أو سفرى هذا فان هذا يكون وصية لا تدبير أما اذا اقتصر
على قوله أنت حر بعد موتى او يوم أموت فهذه وصية ما لم يتوجه التدبير ابن عرفة الصيغة
مادل على حقيقة عرفها الباجى عبد الوهاب لفظ التدبير أنت حر عن دبر منى او مدبر او اذا مات
أنت حر وشبهه عما يعلم به ايجاب عتقه بموته لا على وجه الوصية زاد في الموازية قوله في صحته
او مرضه أنت حر متى ماتت او ان مت ولا مرجع لي فيك وشبه هذا افرده بكتاب اوجعه في ذكر
وصاياه انظر الحاشية (د) ان دبر نصراني عبده الذى أسلم أو اشتراه مسلما نفذ تدبير نصراني
العبده (مسلم) بعد تدبيره أو قبله أو قبل شرائه (واو جر) بضم الهمزة وكسر الجيم المدبر
لمسلم (له) أى لاجل استيفاء النصراني حقه من خدمته ولا يترك له يستقدمه لانه اذلال
له لم يخدمه الكافر فيها ان أسلم مدبر النصراني أو أتباع مسلما ودبره اجزأ عليه وقبض غلته
ولا يتجمل رقه بيده وقد يعتق موت النصراني فان أسلم لم يرجع اليه عبده وكان له ولأولاد

ولاية له فالتأخير لانه
هدى فجعل المعلق اخف
من المعلق القاسى لان
ما في كتاب الحج تبرع
بالحدي وفي مسئلة النذر
حلف به واليمين طريقها
التخليط ابن رشد واما
التدبير المقيد كقوله انت
مدبر ان مت من مرضى
هذا او مرضى هذا وفي هذا
البلد او انت مدبر ان قدم
فلان فسمع اصبيخ ابن
القاسم انها وصية لا تدبير
الا ان يرى انه أراد التدبير
قله على هذا ان يرجع عنه

في مرضه ذلك ولابن القاسم في الموازية وكتاب ابن مكنون وابن كثة انه تدبير لازم لا رجوع له فيه ومعناه
ان مات من مرضه ذلك وهذا الاختلاف قائم من اختلاف مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنه ما بين قال عبده أنت حر ان
قدم فلان قال مالك رضى الله تعالى عنه ليس له بيعه حتى ينظر هل يقدم فلان أولا وقال ابن القاسم له بيعه ومن قال انت مدبر ان
قدم فلان لزمه التدبير على قول مالك رضى الله تعالى عنه فلا يرجع ولا يبيعه حتى يياس من قدوم فلان وعلى قول ابن القاسم
له الرجوع فيه قبل قدوم فلان وبعده ومن قال انت حر ان قدم فلان فله بيعه على قول ابن القاسم لانه شبه عيّن فان بقي في ملكه
حتى قدم فلان لزمه عتقه (قوله أسلم) أى احدث الاسلام وهو في ملك الكافر (قوله لمسلم) صلة أو جر (قوله من خدمته) بيان
حقه (قوله ولا يترك) بضم الياء وفتح الراء أى المدبر المسلم (قوله له) أى النصراني (قوله يستقدمه) أى النصراني المدبر المسلم
(قوله لانه) أى استقدمه (قوله فيها) أى المدونة (قوله أو أتباع) أى النصراني (قوله اجزأه) أى امنه بالتدبيره (قوله عليه)
أى النصراني (قوله وقبض) أى يقبض النصراني (قوله غلته) أى المدبر المسلم (قوله ولا يتجمل) بضم فقهين مثقلا (قوله
بيعه) أى المدبر (قوله وقد يعتق) أى المدبر (قوله فان أسلم) أى النصراني

(قوله وقال غيره) أي ابن القاسم (قوله عبده) أي النصراني (قوله ثم دبره) أي النصراني عبده المسلم (قوله عتق) أي العبد (قوله عليه) أي النصراني (قوله لانه) أي النصراني (قوله منعنا) بفتح ناء منعنا (قوله من يبعه) أي العبد (قوله عليه) أي النصراني (قوله بتدبيره) صلة منع (قوله وانظر الحاشية) نصها عقب بتدبيره الخفي ان أسلم بعد التدبير مدبر النصراني فاختلف هل يبقى لي تدبيره ويؤجر الى موت مدبره أو يباع ويدفع عنه النصراني خرجه عبد الوهاب من أم ولده ان أسلمت لانها أقوى من المدبر وهو صواب وان أسلم ثم دبره فلا يباع قولاً واحداً واختلف هل يؤجر الى موت مدبره أو يبعه عتقه وان اشترى مسلماً ثم دبره فضمه ثلاثة أقوال بعضى تدبيره وتجهيل عتقه ورد تدبيره كأنه دبره وهو في ذلك غيره ثم قال الصقلي لو أسلم مدبره فوآجرناه عليه وقبض أجره وأتلفها ومات قبل ان يخدم العبد ولم يترك غيره فان رضى العبد أن يخدم مدة الاجارة لرغبته في عتق نفسه فذلك له لو يعتق ثلثه ويبيع ثلثاه ولا كلام لمن استأجره وان لم يرض العبد ٥٩٩ أن يخدم في حصة ما يعتق منه ولم يرض مستأجره ان يخدم مارق

منه لا ستحقاق بعض ما استؤجر جميعه يبيع منه بقدر الاجرة وعتق ثلث ما بقي ويبيع على الورثة ما بقي بعد ذلك وان رضى مستأجره أن يخدم مارق منه للورثة فليبيع من ثلثه بقدر ثلث الاجرة ويعتق ما بقي من ثلثه ويستخدم المستأجر من ثلثه حصة مارق منه للورثة واذا تمت الاجارة يبيع مارق منه لهم الآن يسألوا قبل ذلك فيبقى لهم (قوله من غيره) أي سيدها كزوج (قوله فيها) أي المدونة (قوله وان حلت به قبله) مفهوم بعده (قوله فيها) أي المدونة (قوله أمة المدبر) مفسرهم صار المستتر

وقال غيره لا يجوز للنصراني شراء مسلم فان أسلم عبده ثم دبره عتق عليه لانه منعنا من يبعه عليه بتدبيره انظر الحاشية (و) ان دبر امته الحامل من غيره (تناول) تدبيرها (الجل معها) فيها ان دبر حاملة قولها مدبر بنزلتها وشبه في تناول فقال (كوله مدبر) بفتح الموحدة (من أمته) أي المدبر الذي حلت به (بعده) أي تدبيراً يبع فيه مدبراً كآبائه وان حلت به قبله فلا يكون مدبراً وهو رقيق لسيده أي فيه ما ولد للمدبر من أمته بعد التدبير قبل موت سيده أو بعده فهو مدبر مثله (وصارت) أمة المدبر (به) أي ولدها بعد التدبير (أم ولد) للمدبر (ان عتق) المدبر بموت سيده وحله ثلثه فيها كل ما ولد للمدبر من أمته مما حلت به بعد عقد تدبيره فهو بمنزلة يعتق معه في الثلث فاذا عتقا كانت الام أم ولديه له كان الولد الآن حياً وصيئاً (و) ان ضاق ثلث مال السيد عن قيمتي المدبر وولده (قدم) بضم فكسر مثقال (الاب) المدبر (عليه) أي ولده (في) العتق من ثلث مال السيد حال (الضيقة) للثالث عنهما الخط مشي المصنف على استظهار ابن عبد السلام من عند نفسه بعد قوله في توضيحه المنقول خلافه ونفسه واذا كان الاب بمنزلة أبيه فهل يخص أباه عند ضيق الثلث على المشهور وفي المدبرين في كلمة واحدة خلافاً لابن نافع في قوله يعتق منهم يحمل الثلث بالقرعة ويكون الاب مقسداً في الثلث لتقدم تدبيره على تدبير ولده كدبرين في وقتين ابن عبد السلام الظاهر الثاني والاول هو المنقول في المدونة وغيرها اهـ فكلامه صريح في أن الذي استظهره ابن عبد السلام خلاف المنقول فيها وغيرها ونصها وما ولده المدبرة أو ولد المدبر من أمته بعد تدبيره قبل موت سيده أو بعده فهو بمنزلة ما والحاشية بين الآباء والابناء في الثلث ويعتق يحمل الثلث من جميعهم بغير قرعة أبو الحسن قال والحاشية الخ لثلاثتهم ايشار الآباء على الابناء (والسيد) المدبر (نزع) أي أخذ (ماله) أي المدبر نفسه واغرمائه في نفسه لقوة رقبته (مالم يعرض) سيده مرضاً مخوفاً فان مرض مرضاً مخوفاً فليس له نزع نفسه ولا اغرمائه فيها الا ما مال رضى الله تعالى عنه ليس للاغرماء ان يجبروا القاسم على انتزاع مال ولده أو مدبره وله هو انتزاعه ان شاء لقضاء دينه أو ينتزعه على غيره هذا

فكسر (قوله من أمته) أي المدبر صلة ولد (قوله مما حلت به الخ) يات ما (قوله فهو) أي المولود بعده الخ خبر ما (قوله عتقا) أي المدبر وولده (قوله قيمتي) بفتح التاء مشي بلا فون لاضافته (قوله بعد قوله) صلة مشي (قوله خلافه) أي ما استظهره ابن عبد السلام (قوله الابن) أي المولود للمدبر بعد تدبيره (قوله بمنزلة أبيه) أي في التدبير (قوله يخص) أي لابن (قوله في المدبرين) صلة المشهور (قوله في كلمة واحدة) صلة المدبرين (قوله منهم) أي المدبرين في كلمة واحدة (قوله الثاني) أي تقديم الاب (قوله والاول) أي التفاضل (قوله فهو) أي المولود للمدبرة والمدبر من أمته بعد تدبيره (قوله بمنزلة ما) أي المدبر (قوله نفسه) أي السيد (قوله رقبته) أي المدبر (قوله وله) أي القاسم (قوله هو) توكيد للهاء (قوله انتزاعه) أي ما رهبه لولده وما لم يدبره

(قوله وان مرض) أى السيد وليس عليه دين (قوله فليس له) أى السيد (قوله انتزاعه) أى مال مدبره (قوله لانه) أى المريض (قوله مطلقا) أى على ان يباع فى الدين ولو فى حياته (قوله ومتأخر) عطف على سابق (قوله عنه) أى التدبير (قوله قبه) أى الدين المتأخر عنه (قوله جازت) أى مضت مكاتبته (قوله فان أدى) أى المال المكاتب به (قوله والا) أى وان لم يؤد المال المكاتب به (قوله بفسخ تدبيره) ٦٠٠ صله اخر - (قوله يبعه) أى المدبر (قوله به) أى يبع المدبر لمخفف على مدبره

(قوله واعنى) أى بعضه الذى حله الثالث (قوله لانه قادولاته مدبره الخ) عله فسخ (قوله فلا يقتل) أى الولاء (قوله له) أى المشتري (قوله رد) بضم الراء (قوله يفت) أى يبعها (قوله ولولاه) أى المكاتب (قوله المدبر) مفسر فاعل جنى (قوله على نفس) صله جنى (قوله وسيد) أى المدبر الخ حال (قوله خير) بضم انشاء وكسر المشاء منقلبه (قوله سبق حقه) أى سيده عله خير سيده (قوله واسلامه) عطف على فدائه (قوله سيده) مفسر فاعل أسلم (قوله للجنى عليه) ان كانت الجناية على عضو (قوله أولويه) أى الجنى عليه ان كانت على نفس (قوله يستوفى) أى المسلم اليه (قوله منها) أى خدمته (قوله يقتضى) أى المسلم اليه (قوله من

الوجه ان شاء لنفسه وان مرض وليس عليه دين فليس له انتزاعه لانه انما ينتزعه لورثته وفى التقليس ينتزعه لنفسه ابن شام للسيد أخذ مال مدبره مالم يقلس أو يعرض وليس للغرماء أخذ ماله (و) له (رهنه) أى المدبر فى دين - أبى على تدبيره مطلقا ومتأخر عنه على ان يباع فيه بعدموت سيده لافى حياته النعمى مالا لرضى الله تعالى عنه مالا للسيد ان يرهن مدبره (و) للسيد (كاتبه) أى مكاتبه مدبره النعمى اذا كاتب السيد مدبره جازت فان أدى عتق والا بقى مدبرا (لا) يجوز للسيد (اخرجه) أى المدبر من التدبير (لغير حرة) بفسخ تدبيره أو يبعه أو هبته أو صدقته ويجوز بل يندب اخرجه للحرية بتجيز عتقه أو كتابته فيها مع غيرها لا يجوز بيع المدبر الشيخ عن الموازية ولا هبته ولا صدقته وأجاز ابن لبابة يبعه اذا تخلف على مولاه وأفتى به القورى مرة والمذهب والاول (و) ان يبع المدبر (فسخ) بضم فكسر (يبعه) أى المدبر (ان لم يعنى) بضم التحتية وفتح الفوقية فان أعتقه المشتري مضى يبعه واعتاقه (و) يكون (الولاء) أى لمشتريه الذى أعتقه فى حياته سيده فان أعتقه بعد موته فلا يضى لان عقادولاته لسيد سوا حمل ثلثه بجمعه وعتق المدبر كله او جل بعضه واعتق لان عقادولاته لمدبره قبل عتق المشتري فلا يقتل له بعد تقرر مدبره الجلاب من باع مدبره فسخ يبعه فان أعتقه مبعثا عله قبل فسخ يبعه ففسخ روايتان احدهما ان عتقه نافذ غير مردود وهذا قول ابن القاسم ويستحب لباثمه جعل فضل ثمنه عن قيمته فى مدبر مثله وشبهه فى منع البيع وفسخه ان لم يعنى ومضيه ان أعتق فقال (م) يبع (المكاتب) فلا يجوز ويقسح ان وقع ان لم يعنى فيها لا تباع رقبته المكاتب فان يبعه يرد يبعها مالم يفت بعث وولاؤه لمعتقه (وان جنى) المدبر على نفس أو مال وسيد حى خير سيده فى فدائه لسبق حقه على حق الجنى عليه واسلامه فى جنائيه (فان فداء) أى المدبر سيده بقى بحاله مدبرا (والا) أى وان لم يفده سيده وأسلمه لمستحق الجناية (أسلم) سيده (خدمته) أى المدبر للجنى عليه أو وليه يستوفى منها ارض جنائيه اسلاما (تقاضيا) أى على ان يقتضى الارش من ثمنها فاذا أسلمت وفاه السيد حى رجعت خدمته له لا عليك لجميعها الى موت سيده الجلاب وان جنى المدبر جنائيه جنائيه فى خدمته دون رقبته والسيد بانظما فى افسك ككها بارش جنائيه وفى اسلام خدمته الى الجنى عليه ليخدمه ويقاصصه باجرة خدمته من ارض جنائيه فان أسلمت وفاه وسيد حى رجع اليه فكان مدبرا على حاله وان مات سيده قبله وله مال يخرج المدبر من ثلثه عتق وصار الباقي من ارض جنائيه دينيا فى خدمته (و) ان جنى المدبر الذى أسلمت خدمته لولى الجناية جنائيه ثانية قبل استيفاء الاول

ثمنها) أى خدمته (قوله استوفاه) أى المستحق الارش (قوله خدمته) أى المدبر (قوله له) أى سيده (قوله لا تقاسم) ارشه عطف على تقاضيا (قوله لجميعها) أى الخدمة (قوله لخدمته) أى المدبر للجنى عليه (قوله ويقاصصه) أى السيد مستحق الارش (قوله خدمته) أى المدبر (قوله جنائيه) أى المدبر (قوله فان استوفاه) أى المستحق الارش (قوله وسيد) أى المدبر (قوله رجع) أى المدبر (قوله اليه) أى سيده (قوله قبله) أى استيفاء الارش (قوله وله) أى السيد (قوله عتق) أى المدبر (قوله خدمته) أى المدبر (قوله أسلمت) بضم الهاء وكسر اللام (قوله جنائيه) مفعول جنى (قوله قبل الخ) صله جنى

(قوله فان حل) اى الثالث (قوله بعضها) اى المدبرة (قوله عتق) اى بعضها الذى حله الثالث (قوله ورواه) اى عتق بعض المدبر واقرار ماله كله بيده (قوله وروى ابن وهب) اى عن مالك رضى الله تعالى عنهما (قوله وقال) اى ابن وهب باجتهاده (قوله يجمع) بضم الياء وفتح الميم (قوله هو) اى المدبر اى قيمته (قوله فان خرج) اى المدبر (قوله من الثالث) اى المجموع (قوله عتق) اى المدبر (قوله وان حل) اى الثالث (قوله من ماله) بيان ما بعده (قوله وان لم يدع) بفتح الدال اى يترك السيد (قوله وماله ثمانمائة) اى ثمانية مائة ٦٠٢ تركه السيد ثمانمائة وثلثمائة (قوله عتق) اى المدبر (قوله وله) اى المدبر

فان حل بعضها عتق واقر المالك كله بيدها الصقلي ليعنون عن ابن القاسم ان كانت قيمتها مائة وماله مائة وترك سيدها مائة عتق نصفها وبقي ماله ما بيدها لان قيمتها مائة مائة مائة وثلاث سيدها مائة وقاله الامام مالك رضى الله تعالى عنه ابن حبيب ورواه الاخوان وروى ابن وهب وقال يجمع هو وماله مال سيده فان خرج من الثالث بماله عتق وبقي ماله بيده وان حل رقبته وبعض ماله عتق وله من ماله ما حله الثالث مع رقبته وان لم يدع غير المدبر وماله وقيمة رقبته مائة وماله ثمانمائة عتق وله من ماله مائة مائة ابن حبيب انفرد بهذا ابن وهب عن مالك واصحابه رضى الله تعالى عنهم وبقول مالك رضى الله تعالى عنه اقول (فان كان لسيد) اى المدبر (دين مؤجل) كخمسة عشر دينار (على) شخص (حاضر) بالبلد حين التقويم (ملى) وفى نسخة موسر (يسع) اى قوم الدين بعرض ثم قوم العرض (بالنقد) الحال فان كان عشرة وقيمة المدبر عشرة وبيده عشرة عتق منه نصفه لان قيمته بماله عشرة وثلاث عشرة وان كانت قيمة الدين عشرة وقيمة المدبر عشرة وترك سيده عشرة عتق المدبر كله (وان) كان الدين على غائب (قرب غيبته) اى المدين الملى (استولى) بضم الفوقية وكسر النون اى انتظر به تقويم المدبر (قبضه) اى الدين من المدين قريب الغيبة (والا) اى وان لم يكن المدين حاضرا ولا قريب الغيبة او كان معسرا (يسع) من المدبر القدر الذى ليهمله ثلث مال السيد الحاضر (فان حضر) المدين (الغائب) من غيبته البعيدة (أو يسر) المدين (المعدم بعد بيعه) اى ما لم يمهله الثالث من المدبر وقبض الدين كله او بعضه (عتق منه) اى ما يسع من المدبر بثلث ما قبض من الدين (حيث كان) الميسع يوارث أو اجنبي ولورثته الاملاك وان كان المشتري اعتقه نقض عتقه هذا هو المعروف من قول الامام مالك واصحابه رضى الله تعالى عنهم التخمى ان ضاق الثالث والسيد دين مؤجل على حاضر يسع بالتقديروان كان على غائب قريب الغيبة وهو حال استولى بالعتق حتى يقبض الدين وان كان بعيد الغيبة او كان على حاضر معدوم يسع المدبر للفرما الا ان كان قد قدم الغائب بذلك أو يسر المعدوم والعبد يوارث اعتق في ثلث ذلك بعد وفاة الدين واختلف اذا خرج من يد الوارث فقال ابن القاسم فى العتبية يكون الباقي بعد الدين للورثة ولا شئ للمدبر فيه وقال عيسى واصبغ يعقوب منه حيث كان وهو ظاهر المدونة والاول اقبس (ومن قال) لعبد (أنت حر) لمرق

(قوله مائة) اى ثمانمائة (قوله وروى ابن وهب) اى عن مالك رضى الله تعالى عنه (قوله فان كان) اى اقول (قوله فان كان) اى النقد المقوم به العرض (قوله منه) اى المدبر بيان نصفه (قوله لان قيمته) اى المدبر (قوله والثلاث عشرة) اى ونسبتها لقيمتها بماله النصف (قوله وترك سيده عشرة) اى حاضرة (قوله عتق المدبر كله) اى لان الثالث عشرة مثل قيمته (قوله من المدبر) بيان القدر (قوله القدر) مفسر نائب فاعل يسع (قوله الحاضر) نعمت مال (قوله بعد بيعه) تنازع فيه حضر وأيسر (قوله من المدبر) بيان ما (قوله وقبض) بضم فكسر (قوله من المدبر) بيان ما (قوله بثلث ما) صلة عتق (قوله من الدين) بيان ما

(قوله الميسع) اى من المدبر (قوله اعتهقه) اى الميسع من الدبر (قوله نقض) بضم فكسر (بسنه) (قوله يسع) اى الدين (قوله وان كان) اى الدين (قوله وهو) اى الدين (قوله يقبض) بضم الياء وفتح الباء (قوله وان كان) اى المدين (قوله وان كان) اى الدين (قوله عتق) بضم الهاء وكسر التاء اى العبد (قوله ذلك) اى ما يقبض من الدين (قوله بعد وفاة الدين) اى الذى على السيد (قوله واختلف) بضم التاء (قوله اذا خرج) اى العبد (قوله بعد الدين) اى الذى على الميت (قوله فيه) اى الباقي (قوله يعقوب) اى المدبر (قوله منه) اى ثلث الباقي (قوله حيث كان) اى المدبر (قوله وهو) اى عتقه منه (قوله والاول) اى كون الباقي للورثة ولا شئ للمدبر منه

(قوله فهو) أى قوله (قوله عتق) أى لأجل (قوله وموته) أى السيد (قوله غيره معلوم) أى لنا (قوله ينظر) بضم الباء وفتح
الظاء (قوله لى حله) أى السيد (قوله فى ذلك) أى العام (قوله السيد) مفسر نائب فاعل اتبع (قوله لانه) أى العبد (قوله لانه)
أى الشار (قوله لانه) أى السيد (قوله اعنقه) أى السيد (قوله فى محنته) أى السيد (قوله يومه) أى التفتيد (قوله فى مرضه)
أى السيد (قوله السيد) مفسر اسم كان (قوله بأن يؤاجر العبد لأجنبى الخ) ٦٠٣ تصوير لو وقف خراج سنة (قوله ويجعل)

بضم التاء وفتح العين أى
الاجرة (قوله يجعل) أى
هذه الاجرة الثانية (قوله
اجرة) مفعول يعطى الثانى
(قوله العبد) مفسر فاعل
خدم فهو جار على غير ما
ولا ليس (قوله من السنة
المتأخرة) بيان نظيره (قوله
من يوم أوجمة أو شهر)
بيان ثان لنظيره (قوله
وإذا تمت السنة الثانية)
أى والسيد (قوله
يشرع) بضم الباء وفتح
الراء (قوله ويقبل) بضم
الباء وفتح العين (قوله
فيلتظر) بضم الباء وفتح
الطاء (قوله لانه) أى
السيد (قوله هل كان)
أى السيد (قوله فان
كان) أى السيد (قوله
واخذ) أى العبد (قوله
وان كان) أى السيد
(قوله ولا يأخذ) أى
العبد (قوله هو) أى
الموقوف (قوله لما تقدم)
أى من ان كل عتق من
الثالث فغلقه السيد

بسنة) فهو عتق لازم وموته غيره معلوم وقته وأول السنة غيره معلوم والحيلة فى التماس من هذا
أن ينظر (ان كان السيد ملياً) خدمه عبده ولا يوقف شئ من خدمته (فأدات السيد ينظر)
بضم فكسر الى حاله قبل موته بسنة (فان) كان قد (صح) السيد فى ذلك (اتبع) بضم فكسر
مثلاً السيد (ب) اجرة (الخدمة) فى كل السنة لانه تفتت حريته من أولها (وعتق) العبد
(من رأس) أى جميع (المال) الذى لسيد يوم التفتيد لانه تبين انه أعنقه فى محنته (والا)
أى وان لم يكن السيد قد صح فى أول السنة (ف) يعتق العبد (من الثالث) لمال سيده يومه لانه
تبين انه أعنقه فى مرضه (ولم) الأولى ولا (يتبع) العبد سيده بشئ فى نظيره خدمته له فى السنة
لان كل من يعتق من الثالث فغلقه سيده (وان كان) السيد (غير لى) يوم قوله له عبده أنت حر
قبل موته بسنة (وقف) بضم فكسر (خراج) أى اجرة خدمة (سنة) بان يؤاجر العبد لأجنبى
باجرة معلومة كل يوم او كل جمعة او كل شهر ويجعل امانة عند عدل ويخدم العبد لأجنبى تلك
السنة (ثم) بعد تمامها وسيد حتى كلما يخدم العبد غير سيده يوماً وأسبوعاً أو شهراً من السنة
الثانية باجرة معلومة تجعل امانة عند العدل و (يعطى) بفتح الطاء (السيد بما وقف) بضم
فكسر من خراج السنة التى تمت اجرة (ما) أى الزمن الذى (خدم) العبد (نظيره) من السنة
المتأخرة من يوم أوجمة أو شهر وإذا تمت السنة الثانية يشرع فى سنة ثالثة ويقبل فى خراجها
وراج السنة التى قبلها مثل ما فعل فيما تقدم حتى يموت السيد فينظر لحاله قبل موته بسنة
هل كان صحيحاً أو مريضاً فان كان صحيحاً عتق السيد من رأس المال وأخذ جميع الموقوف
وان كان مريضاً عتق من الثالث ولا يأخذ شيئاً من الموقوف بل هو لورثة سيده لما تقدم أفاده
تت فى هذا أحد الأقوال الأربعة وهو أحد قولى ابن القاسم واقتصر عليه ابن الحاجب
وابن رشد ونصه اذا قال أنت حر قبل موته بسنة فانه ينظر فان كان السيد ملياً ترك له عبده
يخدمه فأدات السيد تنظر نظراً ثانياً فان كان لأجل حل والسيد جميع عتق من رأس المال
واعطى من رأس مال سيده قيمة خدمته سنة وان كان لأجل حل فى مرض موت السيد
عتق من ثلثه ولا رجوع له بخدمته واما ان كان السيد فى النظر الأول عديماً فان العبد يخرج
ويوقف خراجها فإذا مضت سنة وشهر بعد ما وقف خراج هذا الشهر ويعطى السيد خراج
أول شهر من السنة الماضية وعبارة ابن شاس وان كان السيد غير لى خورج العبد وأوقف
خراجها فإذا مضت السنة وشهر من بعدها من السنة الثانية اعطى السيد خراج شهر من
السنة الماضية بقدر ما ينوب كل شهر من الخراج فكلام مضى شهر من هذه وقف خراجها
واعطى السيد خراج شهر من تلك السنة الماضية (وبطل التدبير بقتل سيده) المدبر قلاً

(قوله قوله) بفتح الاء (قوله فانه) أى الشار (قوله ينظر) بضم الباء وفتح الظاء (قوله ترك) بضم فكسر (قوله نظر) بضم
فكسر (قوله واعطى) بضم الهمز وكسر الطاء أى العبد (قوله من ثلثه) أى السيد (قوله لانه) أى العبد (قوله يخرج) بفتح
الراء أى يؤاجر لأجنبى (قوله فإذا مضت سنة وشهر بعدها) أى وسيد حتى (قوله يوقف) بفتح القاف (قوله ويعطى) بفتح
الطاء (قوله واقف) بضم الهمز وكسر القاف (قوله اعطى) بضم الهمز وكسر الطاء (قوله المدبر) فاعل قتل المضاف للمفعول

(قوله لاستجباله) أي المدبر الخ جعله بطل التدبير (قوله العتق) مفعول استجبال (قوله ويقتل) بضم الياء وفتح التاء (قوله فان استحياء) أي العبد (قوله لرق) بضم الراء (قوله ولو قتله) أي المدبر سيده (قوله عتق) أي المدبر (قوله ماله) أي السيد (قوله وهي) أي الدية (قوله عليه) أي المدبر (قوله لانه) أي المدبر (قوله سواء) أي المدبر (قوله والدين) أي الذي على السيد (قوله لانه) أي المدبر (قوله قيمة) ٦٠٤ فاعل مجاوزة المضاف المفعول (قوله ونسبته) أي الثالث (قوله ثلثه) أي المدبر

(عدا) عدوا نالاستجباله العتق قبل اوانه فهو قب بحرمانه ويقتل العبد قساصا فان استحياء الورثة رفق لهم ولو قتله خطأ عتق في ثلث ماله لادبته وهي عليه دين لانه لا عاقلة له ابن القاسم في مدبر يقتل سيده عدا لا يعتق في ثلث ولا في دية ويبيع ولا يتبع بشئ (و) بطل التدبير (ب) استغراق الدين له (و) أي المدبر (وللتركة) التي تركها سيده سواء كما ترك السيد عشرة وقيمة المدبر خمسة ودين خمسة عشر لانه انما يعتق من ثلث ما بقي بعد قضاء الدين (و) بطل (بعضه) أي التدبير (بمجاوزه) بالزاي أي تعدى (الثلث) قيمة المدبر سواء كان على السيد دين ام لا كما لو ترك سيده خمسة وقيمة خمسة فثلثها ثلثة وثلاث ونسبته لقيمة ثلث في عتق ثلثه ويرق ثلثه ابن شاس يرتفع التدبير يقتل سيده عدا وباستغراق الدين له وللتركة وبمجاوزه الثلث وهذا القسم يرتفع كمال حرته لا اصلها فاذا بر عبد لا مال له غيره عتق بوجه ثلثه (وله) أي المدبر (حكم الرق) القن في خدمته والاستمتاع بالامة وحدوده والنجاية منه وعليه ان كان سيده حيا بل (وان مات سيده) حتى يعتق (في) ثالث (ما وجد) من مال سيده (حينئذ) أي حين النظر في شأن المدبر فلا ينظر لما وجد من التركة قبله فيها والمدبر حكم الارقاء في خدمته وحدوده وان مات السيد حتى يعتق في الثلث وانما ينظر الى قيمته يوم النظر فيه لا يوم موت سيده (و) ان قال السيد لرققه (انت حر بعد موتى وموت فلان عتق) الرقيق (من الثلث ايضا) أي كما يعتق منه الذي علق عقه على موته فقط ان حله والا فحمله (و) تدبيره ازم لسيده (لا رجوع له فيه) فمع المال رضى الله تعالى عنه اذا قال لعبد انت حر بعد موتى وموت فلان فهو من الثلث ابن القاسم كانه قال ان مات فلان فانت حر بعد موتى وان مات فانت حر بعد موت فلان وقاله أشهب ابن يونس يريد لا رجوع له فيه بذلك الاجنبى فيه وهي كسسته الرقيق الاجنبى ان قال أنت حر بعد موتى وموت فلان كان حرا من الثلث فان مات السيد آخرهما ولم يحمله الثلث عتق منه ما حله الثلث وبقى الباقي وان مات السيد أولا خير لورثة في عتق باقيه ولهم الخدمة حتى يموت فلان أو يعتق منه ما حله الثلث يتلا ويرق الباقي ابن عاشر انظر كيف عبثوا هنا انه تدبير لازم مع قولهم في نظيرتها بل هي أخرى منها ان الوصية حتى ينوى التدبير أو يعلق وهي قوله أنت حر بعد موتى ولم يردده ولم يعلقه ويحجب بأنه لما علق عقه هنا على موت اجنبى لم يحمله على الوصية لانها لا تعلق عليه ولم يجعله من العتق لاجل تعليمه على موته وهو لا يعلق عليه (و) ان قال لرقه (انت حر بعد موت فلان بشهر) مثلا (هو) متفق بفتح التاء (لاجل) لمدبر فيعتق (من رأس) أي جميع (المال) ان كان السيد حيا حين قال ذلك فان كان حرا يضاف الثلث لان تبرعات المريض كلها منه ابن يونس

(قوله يرق) بضم الياء وفتح الراء (قوله يرتفع) أي يزول (قوله له) أي المدبر (قوله وهذا القسم) أي مجاوزة الثلث (قوله له) أي السيد (قوله بوجه) أي السيد (قوله ثلثه) أي العبد (قوله المدبر) مقسم من فروع يعتق (قوله قبله) أي النظر في شأنه (قوله فيها) أي المدة (قوله ان حله) أي الثلث العبد (قوله والا) أي وان لم يحمله (قوله فهو) أي العبد (قوله كانه) بفتح الهمز وشدة النون أي السيد (قوله له) أي السيد (قوله فيه) أي قوله أنت حر بعد موتى وموت فلان (قوله كان) أي العبد (قوله آخرهما) أي الهمز وكسر التاء أي السيد وفلان (قوله ولم يحمله) أي العبد (قوله منه) أي العبد (قوله راق) بضم الراء (قوله أولا) بضم الواو أي ولم يحمله الثلث

(قوله باقيه) أي العبد (قوله ولهم) أي الورثة (قوله انه) أي أنت حر بعد موتى وموت فلان (قوله ام) أي مالك نظيرتها الخ مفعول قول (قوله وهي) أي نظيرتها (قوله بانه) أي السيد (قوله عتقه) أي العبد (قوله هذا) أي في أنت حر بعد موتى وموت فلان (قوله لم يحمله) بضم الياء وفتح الميم (قوله لانها) أي الوصية (قوله عليه) أي موت الاجنبى (قوله لم يجعل) بضم الياء وفتح العين (قوله وهو) أي العتق لاجل (قوله عليه) أي موت السيد (قوله فان كان) أي السيد (قوله منه) أي الثلث

(قوله من العبد) بيان محل الثلث (قوله حال) أي خلق (قوله وضاق) أي ثلثه (قوله بينما) أي وصيته (قوله خير) بضم فكسر
مشتقاً (قوله أبوا) بفتح الباء * (باب الكتابة) * (قوله الكتابة) أي - بقيتها شرعاً ٦٥٥ (قوله ولذا) أي - خاتمة الكتابة

القطاعه على ما فيها (قوله
لأنها) أي الكتابة (قوله
فيه) أي العتق (قوله
وحكمها) أي الكتابة (قوله
عن ذلك) أي حكم الكتابة
(قوله فحملها) أي آية
فكاتبوهم (قوله إنما) أي
الكتابة (قوله وقاله) أي
نذهب (قوله هي) أي الكتابة
(قوله ورواها) أي الإباحة

(قوله لا يعرف) بضم فسكون
ففتح (قوله وسعائيه) أي
اكتسابه (قوله وان عرف)
بضم فكسراى العبد (قوله
في زائد الثالث) راجع
للزوجة والمريض (قوله
مفهومه) أي أهل تبرع
(قوله فان كان) أي غير أهل
التبرع (قوله وان كان) أي
غير أهل التبرع (قوله
وهذا) أي قول الخريش
وفي مفهومه تفصيل الخ
(قوله أركانها) أي الكتابة
(قوله القيم) أي من أقامه
القاضي على مال يتيم مهمل
(قوله عبد) مفعول كتابة
المضاف لقاعله (قوله وهو)
أي النذير (قوله لم يكنف)
أي المصنف (قوله بمجرد
التصرف) أي كما كفى به
ابن شامس (قوله له) أي في
كاتبه (قوله عليه) أي

مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما من قال لعبد في صحته أنت حر بعد موت فلان أو بعد
موته بشهر فهو معتق إلى أجل من رأس المال ولا يلحقه دين وإن مات سيده قبل موت فلان
فيخدم العبد الورثة إلى موت فلان أو إلى تمام شهر عقب موته إن كان قاله ويخرج من رأس
المال ولو قاله السيد في مرضه عتق العبد في الثلث إلى أجله ويخدم الورثة حتى يتم الأجل ثم
هو حر وإن لم يجعله الثلث خير لورثة في انفاذ الوصية وعتق محل الثلث من العبد بلا مالك
رضي الله تعالى عنه كل من أحال في وصيته على ثلثه وضاق عنها خير ورثته في انفاذ وصيته
فإن أبو انفاذها يقال لهم سلوا أئمتي - ل الميت إلى أهل الوصايا وانفذوا ما قاله الميت والله
سبحانه وتعالى أعلم

* (باب في بيان أحكام الكتابة والمكاتبة)

(نذب) بضم فكسر (مكاتبة) ابن عروة الكتابة عتق على مال مؤجل من العبد موقوف على
أدائه قوله على مال أخرج اعتق بجاننا وقوله - مؤجل أخرج العتق على مال حال وهي القطاعة
ولذا قيل لا يجوز كتابة أم الولد ويجوز عتقها على مال مجمل وقوله من العبد أخرج العتق على
مال مؤجل من غيره وقوله موقوف بالرفع صفة عتق أخرج العتق المجمل على أداء مال من العبد
إلى أجل فليس بكتابة ابن مرزوق الصواب عقد يوجب عتقا لخ لانما سبب فيه لا نفسه وأقره
لرصاص ابن عرفة وحكمها النذب على المعروف النعمى الامام مالك رضي الله تعالى عنه
في الموطأ سمعت بعض أهل العلم وقد شغل عن ذلك يتلو قوله تعالى وإذا حلتم فاصطادوا وقوله
جل ذكره فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض فحملها على الإباحة وروى ابن القصار أنها
مستحبة وقاله مطرف في المبسوط الباسجى ابن شعبان هي على النذب اسمعيل القاضي وعبد
الوهاب هي على الإباحة ورواها ابن الجلاب اللخمي إن كان العبد لا يعرف بسوموسعائيه من
مباح وقد را الكتابة ليس بأكثر من خراجها بكثير فبإسائة وإن عرف بالسوم والاذية فمكروهة
وإن كانت سعائيه من حرام فمحرمة وإضافة مكاتبة (أهل تبرع) من إضافة المصدر لقاعله
أي حرشيد غير مفلس وزوجة ومريض في زائد الثالث الخريش في مفهومه تفصيل فان كان
صبياً ومجنوناً فمكاتبة باطلة وإن كان سفيهاً مجبوراً عليه أو زوجة أو مريضاً في زائد لثانها
صح ووقفت على الإجازة لأن بعض العدوى بطلانها من الصبي على أنها عتق وتصح منه
على أنها بيع متوقف على الإجازة وتصح من السكران بصرام على أنها عتق وتبطل على أنها بيع
والسفيه كالصبي كافي ضيق والبدر وعج وهذا إنما يظهر لو قال المصنف تصح ابن شامس
أركاناً أربعة ثنائها السيد وشرطه كونه مكلفاً أهلاً للتصرف ولا يشترط كونه أهلاً للتبرع
فهيور كتابة القيم عبد الطقل ابن مرزوق لما قال المصنف نذب وهو مقصور على أهل التبرع لم
يكتف بمجرد التصرف وغير أهل التبرع له حكم المعاوضة لكن يرد عليه المكاتب إذا طلب
فضلاً والزوجة والمريض في زائد الثالث بالإجماع إذا لم يمنع من نذبهم منهم وذكره الجواز في
المريض لا ينافيه إقاده الشيخ أحمد (و) نذب السيد (ح) بفتح الحاء المهملة وتشديد الطاء كذلك

مفهوم أهل التبرع (قوله إذا لم يمنع من نذبها) أي الكتابة عليه يرد (قوله وذكره) أي المصنف (قوله الجواز) مفعول المضاف
لقاعله (قوله لا ينافيه) أي النذب خبر ذكره بالجملة مستأنفاً استئنافاً بياناً (قوله كذلك) أي الجماع في الإجماع

(قوله منه) اى المال (قوله هو) اى الاية (قوله بضع) اى يسقط السيد (قوله هذا) اى آتوهم (قوله ولا يقضى) بضم الباء
 وفتح الضاد (قوله به) اى الخط (قوله أخذ) اى الجبر عليها (قوله لزم) اى العقد (قوله وان كره) بفتح فكسر اى الغائب الكتابة
 (قوله لان هذا) اى الحاضر (قوله عنه) ٦٠٦ اى الغائب (قوله ويتبعه) اى الحاضر الغائب بما اداه عنه (قوله اذ لم يكن)

اى اسقاط (جزء) من المال الذى كاتب به رقيقه ونذب كونه (آخر) منه فيه امع الموطا للامام
 مالك رضى الله تعالى عنه فى قوله سبحانه وتعالى وآتوهم من مال الله الذى آتاكم هو ان يضع عن
 المكاتب من آخر كتابته شيئا او عر هذا على النذب ولا يقضى به (و) ان دعا السيد رقيقه الى
 كتابته قاباها (لا يجبر) بضمها التحية وفتح الموحدة (العبد عليها) اى الكتابة على المشهور
 الجلاب ليس للسيد جبر العبد على الكتابة وقد قيل انه يجبره (والماخوذ منها) اى المدونة
 (الجبر) لا يرتق على الكتابة ان اباهأ أخذ أبو اسحق من قولها من كاتب عبده على نفسه
 وعلى عبد السيد غائب لزم العبد الغائب وان كره لان هذا يؤذى عنه ويتبعه اذ لم يكن ممن
 يعتق على الحر على كره ابن عرفة ابن رشد اختلف فى جبر السيد عبده على الكتابة فروى اسهل
 القاضى له جبره وهو الا ترى على قوله فى المدونة لانه اذا كان له ان يعتقه بتلاعى مال عليه
 بعد عتقه دينافا حرى الكتابة قلت يرد بفتح العتق فى هذا والكتابة معروضة للعجز بعد اداء
 جملها ثم قال وهو ظاهر سمع أشهب واختلف قول ابن القاسم فيه فله من كاتب عبده على
 نفسه وعبد السيد غائب انما تلزمه وقال فى العتق الثانى من قال لعهده أنت حر على ان تدفع لى
 كذا ولم يسم الاجل انه لا يكون حرا ان لم يقبل ذلك العبد واختار ابن بكير واسهل
 القاضى الجبر التامى لسيد جبره ان كانت بأزيد من خراجة يسير المتبلى اختلف هل
 للسيد جبر عبده على الكتابة فروى أصبغ عن ابن القاسم له جبره عليها وقار ابن الحاج شون
 لا يجوز للسيد ان يكاتب عبده الا برضا وبكاه أصبغ عن ابن القاسم غير واحد من
 الموقعين هذا مذهب المدونة وبه القضاء هذا هو المشهور المدوى وهو المعتمد والمجرب ضعيف
 قلت المأخوذ مما تقدم لابن عرفة ترجيح الجبر والله أعلم (فتبيين) الاول اورد على الحصر
 فى قوله والمأخوذ منها الجبر ان ابن رشد بدأ أخذ منها عدمه أيضا وأجيب بأن الحصر هو مقتضى
 كلام أبى اسحق وهو ظاهر ما فعل المصنف لم يقرو عنه أخذ ابن رشد منها (الثانى) اورد
 على أخذ أبى اسحق بان المسئلة المأخوذ منها آل فيه الامر الى عتق على مال يتبعه به الحاضر
 فهى بمنزلة من أعتق على مال يكون ديناعليه وهذا لا يشترط فيه رضا العبد ويجب ان هذا
 يمنع لزوم الا بالولة المذكورة لاحتمال عجز الحاضر وعجز العائى أيضا به تدانيتها جل نجومها
 فترقان بخلاف العتق على مال يكون ديناعلى العبد فانه قد تحقق كما فرقه ابن عرفة بينهما
 وقد تقدم والله أعلم وصلة مكاتبة (بكاتبك ونحوه) كانت مكاتب وبعتك نفسك (بكذا)
 دينلا مثلا ابن شماس الركن الاول الصيغة ابن الحاجب هى مثل كاتبتك على كذا فى نجيم
 أو نجمين فصاعدا (وظاهرها) اى المدونة عند عباض وغيره (اشتراط التحميم) اى التأجيل
 بنجم اى هلال أو أكثر المال المكاتب به كقولها وان كاتبه على ألف درهم ولم يضرب لها
 اجلا نجحت وقولها ولا تكون حالة وان كره السيد والكتابة نداء الناس مضمة وعنى بالناس

اى الغائب (قوله ممن يعتق
 على الحر على كره) اى لم يكن
 الغائب أصلا ولا فرعا ولا
 حاشية قريبة للعاصم (قوله
 عبده) مفعول جبر المضاف
 لفاعل (قوله له) اى السيد
 (قوله جبره) اى العبد
 (قوله وهو) اى ان له جبر
 (قوله لانه) اى الشأن
 (قوله اذا كان له) اى السيد
 (قوله عليه) اى العبد
 (قوله قلت) اى قال ابن
 عرفة (قوله يرد) بضم ففتح
 مثقلا اى قياس ابن رشد
 (قوله فى هذا) اى عتقه
 بتلاعى مال بعد عتقه دينافا
 عليه (قوله ثم قال) اى ابن
 عرفة (قوله وهو) اى جبره
 عليها (قوله فيه) اى الجبر
 عليها (قوله فله) اى ابن
 القاسم (قوله انما) اى
 الكتابة (قوله تلزمه) اى
 الغائب (قوله وقال) اى
 ابن القاسم (قوله لسيد) اى
 السيد (قوله جبره) اى
 على الكتابة (قوله ان كانت)
 اى الكتابة (قوله وحكاه)
 اى عدم الجبر عليها (قوله
 هذا) اى عدم الجبر (قوله
 قلت) اى قال محمد بن

(قوله اورد) بضم الهمز وكسر الراء (قوله وهو) اى الحصر (قوله هى) اى المسئلة المأخوذ منها
 (قوله عليه) اى العبد (قوله وهذا) اى العتق على مال يكون ديناعليه (قوله فانه) اى العتق (قوله هى) اى الصيغة (قوله بنجم)
 اى هلال مثلا (قوله للمال) صلة التحميم (قوله نجحت) بضم فكسر مثقلا اى الالف (قوله ولا تكون) اى الكتابة

(قوله على قدر) صلة نجمت
 (قوله يرى) بضم فتح (قوله
 من كتابة مثله) بيان ما (قوله
 قوته) بضم فتح مثقلا
 (قوله ولا تكون) اى
 الالف (قوله) اى السيد
 (قوله وهو) اى لزوم
 تحميمها (قوله جوازها)
 اى الكتابة (قوله اجلت)
 بضم فكسر مثقلا (قوله
 قلت) اى قال ابن عرفة
 (قوله منها) اى الكتابة
 (قوله لفظ الكتابة) اضافته
 للبيان (قوله عليها) اى
 الحالة (قوله انه) اى التحميم
 (قوله جلت) بضم فكسر
 (قوله على انه) اى التحميم
 (قوله سائر) اى باقى (قوله
 ولا تشبه) اى الكتابة (قوله
 فتجوز) اى الكتابة (قوله
 غيره) اى ابن القاسم (قوله
 الوصفاء) بضم الواو فتح
 الصاد المهملة جمع وصف
 اى الارقاء (قوله وصفاء)
 اى ارقاء (قوله جاز) اى
 مضى عقد الكتابة (قوله
 وعليه) اى العبد (قوله
 الجنس) اى المصنف (قوله
 اعطى) اى العبد السيد
 (قوله غيره) اى ابن القاسم
 (قوله رجع) اى السيد على
 المكاتب (قوله ولا تفسخ)
 اى الكتابة (قوله كلامه)
 اى ابن عرفة (قوله ذلك)
 اى هدم القسح والرجوع بقيمة العبد (قوله ويلزم) اى القسح

الصحابه والتابعين رضى الله تعالى عنهم اجمعين (وصحح) بضم الصاد وكسر الحاء المهملين
 مثقلا (خلافه) اى عدم اشتراط التحميم لفظ المدقنة وان كاتبه على ألف درهم ولم يضرب
 لها احد لا تحمى عليه وان كره سيد على قدر ما يرى من كتابة مثله وقد رفته ولا تكون له حالة
 والكتابة عند الناس منجمة اه فتعال ابن القصار والطوطوشى ظاهر قول الامام مالك رضى
 الله تعالى عنه لا بد من تحميمها وهو ظاهر لرسالة ثقله في ضيق عن عياض وايام تبع هنا وفي
 المقدمات المذهب جوازها حالة وموجلة وانما منعهما حالة الامام ابو حنيفة رضى الله تعالى
 عنه ابن عرفة ابن رشد تجوز الكتابة عند مالك رضى الله تعالى عنه حالة وموجلة فان وقعت
 مسكونا عنهما اجلت لان العرف فيها كونها موجلة منجمة هذا قول متأخرى اصبنا وقال
 ابن ابي زيد في رسالته الصك كتابة جائزة فيما رضى العبد وسيد من المال منجما فظاهرها
 لا تكون الا منجمة وليس يصحح على مذهب الامام مالك رضى الله تعالى عنه وانما منعهما حالة
 الامام ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه قلت قول الشيخ وغيره لا يدل على منعها حالة بل على عدم
 صدق لفظ الكتابة عليهم فقط ابن عبد السلام معنى كلام المدقنة ان التحميم واجب عرفا بمعنى
 انه المعروف بين الناس فاذا وقعت الكتابة على السكت جلت على التحميم لانه المعروف بين
 الناس ولم يجعل احد المدقنة على انه شرط في صحتها اى كاهو ظاهر ابن الحاجب والمصنف
 ولهذا قال الشيخ احمد المراد بالاشتراط في كلام المصنف الزوم فاذا خولف هذا اللازم فلا
 تبطل بل تصح وتحمم (وجاز) عند ابن القاسم عقد الكتابة (بى) ندى (غري كاتبي) وشارد وغيره لم يبد
 صلاحه (وجنين) لامة او غيره من سائر الحيوان ابن القاسم الكتابة بالغري جائزة ولا تشبه
 الببيع ولا النكاح فتجوز بالاتبى والشارد والجنين في بطن أمه اللغوى ان كان الفرز في ماله
 العبد جائزه اشبه واجاز ابن القاسم ان ياتيه بعبد الاتى ابن شاس وتجوز بعبد فلان
 عند ابن القاسم (و) تجوز الكتابة (بعبد فلان) تجوز الكتابة (لواولم يوصف) اشده غرر
 لكثرة اختلاف بين اراده فيها لا تجوز الكتابة لمؤ وغيره موصوف لتهذر الاخطا بصفته
 عياض هذا هو الصحيح خلاف قول غيره بقسوته بين الوصفاء والاولو وفيها ان كاتب عبده
 بوصفاه حمران او سودان ولم يصفهم جازوا عليه الوصف من ذلك الجنس المقتضى ان لم يصف
 الجنس وفي البلد سودان وحمران ولا غالب منهم اعطى المصنف من كل جنس وقال شعوب ابو
 عمران وبعض شبوخنا وان لم يسم عدد ابطال الكتابة وقال غيره لا تفسخ وعليه كتابة مثله
 ما لم تقس عن وصيفين محمد و اجاز غيره كتابته بالاول وغيره موصوف كوصفاء ولم يسمهم واختلاف
 على قول غيره اذ لم يسم عدد اقبل بطل الكتابة وقيل غنى بكتابة المثل ما لم تنقص عن
 اولوتين (و) لا تفسخ الكتابة بغير قول شرطا (كثمر) وخنزير فان وقعت مضت (ورجع)
 المكاتب (الكتابة مثله) عند ابن الماجشون ابن الحاجب اذ لم يصح تلك المكاتب به كانه
 رجع بالقيمة ولا تفسخ لفساد العوض ابن عرفة الاقرب تفسير هذا بقوله واذا اشترى العبد
 نفسه من سيده شراء فاسد فقد تم عتقه ولا يتبوه سيده بقيمة ولا غيرها الا ان يبيعه نفسه
 بغير او خنزير فعليه قيمة رقبته ابن حزم روى كلامه بغيره انه لم يفت على هذا الا لابن الحاجب
 ويلزم ذلك فيما يصح ملكه بالاسرى وظاهر المدقنة في اللؤلؤ لفسخ ويلزم في الغر بالاولي

اى هدم القسح والرجوع بقيمة العبد (قوله ويلزم) اى القسح

البناني يشهد لابن الحجاج والمصنف في كنهه قولها اذا اشترى العبد نفسه شرا فاسدا
 فقد تم عتقه ولا يتبعه سيده بقيمة ولا غيرها الا ان يبيعه نفسه بخمر او خنزير فعليه قيمة رقيقته
 ونقل غ في تكميل التقييد عن ابن يونس ان بعض شيوخنا قال في الكتابة بالواو غير
 موصوف انها باطلة وهو خلاف ظاهر المدونة ان كاتبه بالواو غير موصوف لم يميز ابن يونس
 وقيل يرجع بكتابة المثل وصوب الاول (و) جاز لسيد المكاتب (فسخ) اي ترك (ما) اي
 المال المكاتب به الذي (عليه) اي المكاتب (في) شيء (مؤخر) من غير جنس ما عليه أو أكثر
 منه بضم الميم وفتح الهمزة وانما المجهضة منة لا وان كان فسخ دين في دين لتبوء الشارع للعربة
 فيها ان كان كاتبه بطعام مؤجل جاز ان يصالحه عنه بدرهم مججلة ولا بأس أن تفسخ ما على
 مكاتبك من عين أو عرض حال أو مؤجل في عرض مججل أو مؤجل بخلاف العرض الذي كان
 عليه لان نجوم الكتابة ليست بدين ثابت لانه لا يخاص به في فلس مكاتبه ولا موته وانما هو
 كقوله له ان جئتني بكذا فأتيت حر ثم قال له ان جئتني بأقل منه فهذا الا بأس به (أو كم) أخذ
 (ذهب) من المكاتب بدلا (من ورق) مكاتب به وأدخلت الكاف عكسه وهو أخذ ورق بدلا
 من ذهب مكاتب به فكل منهما جائز عند الامام مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما لان
 النجوم ليست ديناً ثابتاً في ذمة المكاتب الخ ما تقدم اللغوي اذا فسح الدنانير في الدراهم الى
 مثل الاجل أو اقرب أو أبعد او فسح الدنانير في أكثر منها الى أبعد من الاجل فأجاز الامام
 مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما وان لم يعجل العتق ومنعه منكون الا ان يعجل العتق
 وكذا اذا كانت عيناً نفسخها في عرض وعكسه فان أخذ ما تنقل اليه نقداً جاز ان يفاوان
 كان الى مثل الاجل أو اقرب أو أبعد جاز عند مالك وابن القاسم لا عند منكون الا ان يعجل
 العتق رضي الله تعالى عنهم (و) جاز (مكاتبه) اي أب أو وصيه أو مقدم قاض (ما) اي رقيقاً
 (لمجبره) الصبي او المجنون او السفينة (بالمصلحة) للمجبر فيها الوصي ان يكاتب عبداً من يديه
 على النظر ولا يجوز ان يعتقه على مال يأخذه اذله اتراعه منه وابقاؤه رقيقاً فلا مصلحة
 للمجبر في عتقه على أخذه منه (و) جاز لسيد (مكاتبه) من لا يكتب كرامة وصغير
 ان كان له مال من نحو صدقة أو كسب بل (وان) كانا (ولا مال و) لا (كسب) ومنعهما
 أشهب فيهما الا بأس بكتابة الصغير ومن لا حرفه له أجاز الامام مالك رضي الله تعالى عنه كتابة وروى
 مالك رضي الله تعالى عنه كتابة الامة التي لا صنعتها والصغير الا ان تفوت بالاداء
 أو يكون سيده ما يؤدى عنه فيؤخذ ولا يترك له فيه لقمه لسنه ويرجع رقا مثل قول الغير
 هذا نقل الباجي عن محمد بن أشهب في الصغير والامة التي لا صنعتها لها وروى الدمي اطي عن
 أشهب ان ابن عشرين لا تجوز كتابته الباجي لما زاد عليه زيادة يئنه يحتمل ان يحيز أشهب
 كتابته لقوة على السعاية ومن لا حرفه له أجاز الامام مالك رضي الله تعالى عنه كتابة وروى
 منه عن عمر رضي الله تعالى عنه في النوادر رواية قال البيهقي ان من أحبها رضي الله تعالى
 عنهم وجوز مكانة الصغير صبي على القول بصير الرقيق عليها اذ رضا الصغير لا يعتبر قوله أبو
 الحسن (و) جاز لسيد (بيع) بجمع نجوم (كتابة) للمكاتب أو غيره (أو) بيع (جزء منها) اي
 نجوم الكتابة كرها في الا بأس ببيع كتابة المكاتب ان كانت عيناً في عرض نقداً وان كانت

(قوله وان كان) اي الفسخ
 المذكور الخ حال (قوله)
 لتبوء الخ) عملة وجاز
 فسخ ما عليه الخ (قوله وان لم
 يعجل العتق) مبالغة (قوله)
 اذا كانت اي الكتابة
 (قوله فيها) اي المدونة
 (قوله على النظر) اي
 المصلحة صلة بكتاب (قوله)
 ومنعهما اي كتابة الامة
 أو الصغير بلا مال ولا كسب
 (قوله غير) اي ابن القاسم
 (قوله وروى) بضم فكسر
 (قوله وبه) اي منه ماصلة
 قال (قوله للمكاتب) صلة
 بيع (قوله ان كانت) اي
 الكتابة (قوله نقداً) اي
 حالاً لا يكون فسخ دين في
 دين (قوله وان كانت) اي
 الكتابة

(قوله فيما) اي يبيعها عرض و يبيعها بعين (قوله هذا) اي شرط كون البسيط بقدر (قوله اشترط) بضم التاء وكسر الراء (قوله حضوره) اي المكاتب (قوله واغتنقوا الغرز) اي في الكتابة (قوله هو) اي اغتنقوا الغرز (قوله عقدها) اي الكتابة (قوله لانه) اي عقدها (قوله منها) اي الكتابة (قوله نسبته) اي النجم المبيع (قوله لمجموعها) اي النجوم (قوله للجهالة) اي بالمبيع علة لا يجوز (قوله فان عرف) بضم فكسر (قوله قدره) اي النجم المبيع (قوله ونسبته) اي المبيع (قوله له) اي مجموع النجوم (قوله وعنه) اي مالم يرضى الله تعالى عنه (قوله ٦٠٩) لا شراطهم الخ علة الملازمة (قوله يبيعه) اي المبيع (قوله ينهما) اي المعين والمبيع (قوله والا) اي وان لم يكن معينا (قوله به) اي ببيع النجم (قوله ثم قال) اي ابن عرفة (قوله واجازتهما) اي اصبع ومجنون (قوله النجم) بضم النون والجيم (قوله ومراة) اي ابن عرفة (قوله ومنع) بضم فكسر (قوله ففتح فسكون) بضم فكسر (قوله باقتضائه) اي أخذ المعين من المكاتب (قوله من الرقبة) بيان ما (قوله بالجز) صلة أخذ (قوله عنه) اي المعين (قوله وهذا) اي التعليل (قوله اذ علم) بضم العين (قوله قدره) اي المعين قلت بل التعليل المذكور يفسد منع بيع المعين مطلقا كما قال طيني والله أعلم (قوله لانقاد) اي الولاء (قوله له) اي الاول اي وهو اذا انعقد لشخص لا يتقل عنه (قوله ان أدى) اي

عرضا فبعرض مخالف أو بعين نقدا فيهما وما تأخر كان دينيدين عبد الوهاب هذا ان باعها لغير العبد وان باعها لاجز على كل حال ابن عرفة اذا كان البسيط غير المكاتب اشترط حضوره لان ذاته مبيعة على تقدير عجزه فلا بد من معرفته واغتنقوا الغرز انما هو في عقدها لانه طريق للعق لا في بيعها (لا يجوز بيع نجم) مبهم أو معين منها وقد راجع النجوم مختلف أو متفق وجهات نسبته لمجموعها للجهالة فان عرف قدره ونسبته له جاز لنقطة الغرز لان المبيع حينئذ اما النجم واما جزء الرقبة والغالب تساويهما اذا الغالب تساوى الكتابة والقيمة الجلاب لا يجوز بيع نجم من نجوم الكتابة وعنه في بيع جزء كتابه روايتان ابن مرزوق يحمل منع بيع النجم المعين اذا لم يعلم قدره او علم قدره وجهات نسبته لجملة النجوم فان علم قدره ونسبته لجملة النجوم جاز يبيعه لوقوعه على معلوم وهو النجم أو ما يقابل من الرقبة نقله الخريشي وعب وشب طيني لم أر من شرط في منع بيع المعين جهل قدره اذ لو جاز مع معرفة قدره لم يكن فرق بينه وبين المبيع لا شراطهم في جواز يبيعه معرفة قدره مع أنهم فرقوا بينهما فأجازوا بيع المبيع معروف القدر وأطلقوا منع بيع المعين ابن عرفة أصبح ومجنون انما يكره بيع نجم ان كان معينا والافلا بأس به ثم قال واجازتهما ما يبيع نجم غير معين سواء اتفقت النجوم في العدد أو اختلفت ان عرف عددها وعدد كل نجم اه ومراة بالكره المنع ومنع المعين مطلقا لكثرة جهاته الباني على المنع في المعين في التوضيح بأنه غير باقتضائه أو أخذ ما يقابل من الرقبة بالجز عنه وهذا في يد الصحة اذا علم قدره ونسبته من جملة النجوم والله أعلم وان بيعت الكتابة كلها أو جزؤها أو نجم منها بشرطه (فان وفي) بفتح الواو والفاء منقلا المكاتب للمشتري ما شتره (ف) ندعتو ويكون (الاولا عليه الاول) الذي كاتبه لانه قادمه والمشتري قد استوفى ما اشترى (والا) اي وان لم يوف المكاتب للمشتري ما اشترى بأن عجز عنه (رق) بضم ففتح منقلا اي صار المكاتب كاه وجزؤه رقما (للمشتري) فيها مع غيرها ان أدى للمشتري ما اشتره فولاؤه لماتع الكتابة وان عجز رق لمشتريها (و) جاز (اقرار) شخص (مريض بقبض) نجوم (ها) اي الكتابة من مكاتبه في صحته (ان ورث) بضم فكسر المريض حال كونه (غير كالة) اي ان ورثه ولد لانه لا يتم بالكذب في اقراره حينئذ اذا الشأن الشدقة على الولد لا يقال ولابد غير كالة لكانت اخصر وأوضح ومفهومة انه ان ورث كالة اي لم يرثه ولديه تفصيل فان حل الثلث الكتابة أو شهدت بيته بقبضها عمل باقراره والامضى في الثلث

عرضا فبعرض مخالف أو بعين نقدا فيهما وما تأخر كان دينيدين عبد الوهاب هذا ان باعها لغير العبد وان باعها لاجز على كل حال ابن عرفة اذا كان البسيط غير المكاتب اشترط حضوره لان ذاته مبيعة على تقدير عجزه فلا بد من معرفته واغتنقوا الغرز انما هو في عقدها لانه طريق للعق لا في بيعها (لا يجوز بيع نجم) مبهم أو معين منها وقد راجع النجوم مختلف أو متفق وجهات نسبته لمجموعها للجهالة فان عرف قدره ونسبته له جاز لنقطة الغرز لان المبيع حينئذ اما النجم واما جزء الرقبة والغالب تساويهما اذا الغالب تساوى الكتابة والقيمة الجلاب لا يجوز بيع نجم من نجوم الكتابة وعنه في بيع جزء كتابه روايتان ابن مرزوق يحمل منع بيع النجم المعين اذا لم يعلم قدره او علم قدره وجهات نسبته لجملة النجوم فان علم قدره ونسبته لجملة النجوم جاز يبيعه لوقوعه على معلوم وهو النجم أو ما يقابل من الرقبة نقله الخريشي وعب وشب طيني لم أر من شرط في منع بيع المعين جهل قدره اذ لو جاز مع معرفة قدره لم يكن فرق بينه وبين المبيع لا شراطهم في جواز يبيعه معرفة قدره مع أنهم فرقوا بينهما فأجازوا بيع المبيع معروف القدر وأطلقوا منع بيع المعين ابن عرفة أصبح ومجنون انما يكره بيع نجم ان كان معينا والافلا بأس به ثم قال واجازتهما ما يبيع نجم غير معين سواء اتفقت النجوم في العدد أو اختلفت ان عرف عددها وعدد كل نجم اه ومراة بالكره المنع ومنع المعين مطلقا لكثرة جهاته الباني على المنع في المعين في التوضيح بأنه غير باقتضائه أو أخذ ما يقابل من الرقبة بالجز عنه وهذا في يد الصحة اذا علم قدره ونسبته من جملة النجوم والله أعلم وان بيعت الكتابة كلها أو جزؤها أو نجم منها بشرطه (فان وفي) بفتح الواو والفاء منقلا المكاتب للمشتري ما شتره (ف) ندعتو ويكون (الاولا عليه الاول) الذي كاتبه لانه قادمه والمشتري قد استوفى ما اشترى (والا) اي وان لم يوف المكاتب للمشتري ما اشترى بأن عجز عنه (رق) بضم ففتح منقلا اي صار المكاتب كاه وجزؤه رقما (للمشتري) فيها مع غيرها ان أدى للمشتري ما اشتره فولاؤه لماتع الكتابة وان عجز رق لمشتريها (و) جاز (اقرار) شخص (مريض بقبض) نجوم (ها) اي الكتابة من مكاتبه في صحته (ان ورث) بضم فكسر المريض حال كونه (غير كالة) اي ان ورثه ولد لانه لا يتم بالكذب في اقراره حينئذ اذا الشأن الشدقة على الولد لا يقال ولابد غير كالة لكانت اخصر وأوضح ومفهومة انه ان ورث كالة اي لم يرثه ولديه تفصيل فان حل الثلث الكتابة أو شهدت بيته بقبضها عمل باقراره والامضى في الثلث

٧٧ منج ح دفع المكاتب (قوله فولاؤه) اي المكاتب (قوله وان عجز) اي المكاتب عن اداعما اشترى المشتري له (قوله رق) بضم الراء (قوله في صحته) صلة قبض (قوله لانه) اي المريض (قوله حينئذ) اي حين ورثه ولعله جواز اقراره بقبضها (قوله اذا الشأن الشدقة على الولد) علة العلة (قوله ومفهومة) اي الشرط (قوله انه) اي المريض (قوله فيه) اي المفهوم (قوله عمل) بضم فكسر (قوله والا) اي وان لم يعمل الثلث الكتابة ولم تشهد بيته بقبضها (قوله مضى) اي اقراره

(قوله عليه) أي الثالث (قوله فيه) أي مرضه (قوله فان حله) أي المكاتب (قوله ورث) بضم فكسر (قوله وان لم يحمله) أي المكاتب (قوله منه) أي المكاتب ٦١٠ (قوله ورث) بضم فكسر (قوله قبل) بضم فكسر (قوله فلا يقبل) بضم

ولا يعضي فيما زاد عليه إلا بامضاء الوارث الرشيد وان كاتبه في مرضه وأقربة ضما فيه فان حله الثلث عتق ورث غير كلاله أولا وان لم يحمله الثلث فيخير وارثه في امضاء كتابته أو عتق ما يحمله الثلث منه فيما ان كاتبه وهو صحيح وأقر في مرضه بقبض كل كتابته فان كان له ولد جاز وان ورث كلاله وحله الثلث قبل قوله وان لم يحمله الثلث فلا يقبل قوله (و) (جاز) (مكاتبته) من اضافة المصدر لفاعله أي المريض رقيقه (بلا محاباة) بجماعه ماله وموعدة أي تنص عما يكاتب به مثله (والا) أي وان لم تكن بلا محاباة بأن كانت بها وقبض الكتابة (ففي ثلثه) أي السيد ما جازي به فان حله مضى والا فلا فيها ان كاتب مريض عبده وقبض الكتابة ثم مات من مرضه فان لم يحجب جاز كسبه ومحاباته في ثلثه وقال غيره هي من ناحية العتق وتوقف هجومه فان مات سيده وحله ثلثه مضى والاخير الوارث في امضائه وعتق ثلثه بما في يده وقاله الرواة ولا يجعل عتقه إلا أن يكون سيده مال مأمون والحاصل ان فيما لم يحجب فيها وقبضها قولين لابن القاسم أحدهما انها مثل البيع فيكون حرا ولا كلام للورثة وعلى هذا درج المصنف والثاني انها كالعتق فان حملها الثلث مضى وان كانت قيمته أكثر من ثلث الميت خير الورثة بين أن يعضوا الكتابة أو يعتقوا منه ما حله الثلث بتلا اللغوي وافق الغبير ابن القاسم على هذا القول وأما اذا حباها وقبضها فقال عبد الحق عن بعض شيوخه فجعل قيمة الرقبة في الثلث بخلاف محاباة المريض في البيع ههنا انما يجعل في الثلث المحاباة لان الكتابة في المرض عتاقة فان حل الثلث رقبته جاز وان لم يحملها ردت النجوم المقبوضة ثم اعتق بحمل الثلث بحاله فلم ان الغير يستوى عنده المحاباة وعدمها وانما يفرق حكمهما عند ابن القاسم ابن يونس انما يفرق الحكم عند ابن القاسم في المحاباة وعدمها فان لم يحجب وحله الثلث بحمل عتق العبد في مال سيده كالأول لم يحجب في بيعه وان جازي وحله الثلث فلا بد من وقفه حتى يموت لان المحاباة وصية وان لم يحمله الثلث في الوجهين خير الورثة بين اجازة ما قبله المريض او يردوا الى المكاتب ما قبض منه ويعتقوا حمل الثلث بتلا وأما ان مات السيد قبل قبض الكتابة فذلك في ثلثه مطلقا فان حل الثلث قيمته مضى عقد الكتابة والاخير الورثة لقواها من كاتب عبده في مرضه وقيمتها أكثر من ثلثه قبل الورثة امضوا كتابته فان أبوا عتق من العبد بحمل الثلث بتلا اه بناني (و) (جاز) (مكاتبته جماعة) ارفاء (المالك) واحد بحال واحد (فموزع) بضم الفوقية وفتح الواو والزاي منقلا أي تقسم الكتابة عليهم (على قدر قوتهم) بفتح الواو ومنقلا أي قدرة كل واحد من الجماعة المكاتبين في عقد واحد (على الاداء) أي دفع المال المكاتب به للسيد معتبرة (يوم العقد) للكتابة لا على عدد دهم ولا على قدر قيمتهم ولا على قدر قوتهم الحادثة بعد يوم العقد فان كان معهم صغير لا قدرة له على الكسب يوم العقد ثم قدر عليه بعده فلا شيء عليه قاله اللغوي (وهم) أي المكاتبون في عقد واحد ان استمرت قدرة كل واحد منهم على الاداء بل (وان زمن) بفتح الزاي وكسر الميم أي مرض (أحدهم) مرضا ملازمه فهم (جلاء) بضم الجاء المهملة معدودا أي متضايعون جلاء (مطلقا) عن شرطه حال مكاتبهم على معروف

فسكون ففتح (قوله فان حله) أي الثالث ما جازي به (قوله والا) أي وان لم يحمل الثلث ما جازي به (قوله جاز) أي مضى عتقه (قوله غيره) أي ابن القاسم (قوله هي) أي الكتابة (قوله ناحية) أي نوع (قوله توقف) بضم ثم فتح (قوله وحله) أي المكاتب (قوله ثلثه) أي مال سيده (قوله مضى) أي عتقه (قوله والا) أي وان لم يحمله ثلثه (قوله خير) بضم ففتح مثقلا (قوله في امضائه) أي العتق (قوله ولا يجعل) بضم ففتحين مثقلا (قوله عتقه) أي المكاتب (قوله حباها) أي السيد المكاتب (قوله وقبضها) أي السيد الكتابة (قوله يجعل) بضم التاء (قوله ههنا) أي في البيع (قوله ردت) بضم الراء (قوله أعتق) بضم الهمزة وكسر التاء (قوله بحاله) أي المكاتب (قوله فعلم) بضم العين (قوله حكمهما) أي المحاباة وعدمها (قوله وحله) أي المكاتب (قوله يجعل) بضم فكسر مثقلا (قوله في الوجهين) أي المحاباة

مذهب

وعلمها (قوله منسه) أي المكاتب (قوله فذلك) أي المكاتب (قوله بحال واحد) صلة مكاتبته

(قوله فان كان معهم صغير الخ) تفرع على يوم العقد

(قوله قال) أي ما لا يرضى الله تعالى عنه (قوله هي) أي كونهم جلا وانته ٦١١ لتأنيث خبره (قوله ذلك) أي نضامهم

(قوله وله) أي السيد (قوله

لفظ يرجع) اضافته للبيان

(قوله به) أي الدافع (قوله

ونصومه) أي المصنف

(قوله آخر المكاتب) أي

كاتبه (قوله من المدونة)

بيان المكاتب (قوله لا يرثه)

أي المكاتب ان مات قبل

أداء كتابته (قوله لمن يؤدى)

أي المكاتب (قوله عنه)

عائده من (قوله ولا يرجع)

أي المكاتب المؤدى (قوله

عليه) أي المؤدى عنه لانه

أصله وأفرعه أرحاشيته

القرينة (قوله في ماله) أي

المكاتب صلة عتقت

(قوله عليها) أي الزوجة

(قوله من يرثه) أي المكاتب

(قوله من وارث أو سيد)

بيان من (قوله من الكتابة)

بيان ما (قوله فان أبو الخ)

مفهوم الشرط (قوله منهم)

أي المكاتبين في عقد واحد

(قوله لا أداء فيه) أي

لا قدرة له على الأداء (قوله

رد) بضم الراء (قوله سقط)

أي حقهم بعجزهم (قوله

ويرد) بضم ففتح (قوله

ذلك) أي عتقه (قوله فان

عجزا) أي المكاتبان (قوله

لمكان) أي وجود وضافته

للبيان (قوله ولو شرط) أي

الشرط كان (قوله يفسخ)

بضم الياء أي عقد الكتابة

مذهب الامام مالك رضي الله تعالى عنه قال هي سنة الكتابة عندنا أي بخلاف جملة الديون فانها لا تكون الا بشرطها وإذا حلت النجوم وبعضهم ملى وبعضهم معدم (فيؤخذ من الملى) منهم (الجميع) المكاتب به ولا يعتق واحد منهم الا بعد أداء الجميع فان كانوا كلهم أملاء فلا يؤخذ من كل واحد منهم الا ما يخصه بالقسمة (و) ان أدى الملى منهم الجميع فانه (يرجع) على من أدى عنه بخصمه من قسمتها (ان لم يعتق) المؤدى عنه (على الدافع) بألم يكن أصله ولا فرع ولا حاشيته القرينة (ولم يكن) المدفوع عنه (زوجا) للدافع فان كان يعتق عليه أو زوجته فلا يرجع عليه (ولا يسقط عنهم) أي المكاتبين في عقد واحد (ثمن) من المال الذي كوتبوا به (بعوت واحد) منهم أو يحجز فيها لأبأس ان يكاتب الرجل عبده في كتابة واحدة والقضاء ان كل واحد منهم صامن عن بقيتهم وان لم يشترط ذلك ولا يعتق واحد منهم الا بأداء الجميع وله أخذ الملى منهم بالجميع ولا يوضع عنهم شيء بعوت أحدهم فان أخذ من أحدهم عن بقيتهم يرجع من أدى على بقيتهم بخصمهم من الكتابة بعد ان تقسم عليهم بقدر قوة كل واحد على الاداء يوم المكاتبه لا على قيمة رقبته غ الاولى ان يكون له ظ يرجع مبنيا ثم فعول حتى يعم كل راجع من مكاتب أو وارث أو سيد ويتناسب ما عطف عليه وهو انظ يؤخذ على الدافع متعلق بعتق والمراد به المكاتب الذي دفع ذلك من ماله سواء بأشتر الدفع هو أو غيره ونصومه واضحة وأما الزوج ففي آخر المكاتب من المدونة لا يرثه من معه في الكتابة الا من يؤدى عنه ولا يرجع عليه الا الزوجة فانها لا يرثه ولا يرجع عليها ان عتقت بأدائه في حياته أو بعد موته في ماله ولا يرجع عليها من يرثه من وارث أو سيد مطرف وابن الماشحون لا يرجع أحد الزوجين على الآخر اذا أدى عنه ما يعتق به من الكتابة (و) جاز (للسيد عتق) شخص (قوى) على الاداء (منهم) أي المكاتبين في عقد واحد بمال واحد (ان رضى الجميع) بعتقه (وقروا) بفتح القاف وضم الواو الاولى أي كانت لهم قوة على الاداء بدونه فان أبوا أو لم تكن لهم قوة عليه بدونه فليس له عتقه الجلاب لأبأس ان يعتق السيد كبير منهم لأداء عتقه أو صغيره يبلغ السعي في الكتابة ولا يجوز أن يعتق منهم من له قوة على السعي الا بأذنهم ابن الحاجب اذا عتق السيد من له قوة على الكسب فلا يتم الا بإجازة الباقي وقوتهم على الكسب (فان رد) بضم ففتح مفعلة عتق قوى منهم (ثم عجزوا) أي المكاتبون عن أداء جميع المكاتب به وصاروا رقا (صح عتقه) أي القوى الذي ردوه لانه انما رد ملقهم وقد سقط فيهم من كاتب عبدين له قوين على السعي لم يكن له عتق أحدهما ويرد ذلك ان فعل فان عجز الزم السيد عتق من كان عتق (و) جاز (الخيار في) عقد (ها) أي الكتابة للسيد أو للعبدا واهما اللغى الكتابة على ان السيد بالخيار أو العبد جازة سواء كان أحد الخيار قريبا أو بعيدا بخلاف البيع لانه يخاف في البيع أن يكون زاده في الثمن لمكان الضمان (و) جاز (مكاتبه شريكين) رقا لهما المستوى ما كتهما منه أو اختلف (بمال واحد) قدرا وأجلوا اقتضاء على الشرط ان لكل أن يقتضى دون شريكه فسد الشرط وكان ما اقتضاء أحدهما بينهما ولا تفسخ الكتابة ابن الحاجب وليس لأحدهما قبض نصيبه دون الآخر ولو شرطه قال في التوضيح ظاهر قوله ولو شرطه ان العقد يصح ويطل الشرط وهو مذهب ابن القاسم في الموازية وقال أشهب يفسخ الا أن يرضى

(قوله في المسائل الثلاث) أي كتابة أحد الشرطين يكون وكاتبهما عاين أو بعقدين (قوله لتأديته) أي المذكور (قوله أحدهما) أي الشرطين في عياد (قوله ويرد) أي الشريك الذي كاتب حفظه وأخذ النجوم كلها أو بعضها (قوله فيكون) أي المردود (قوله على ذلك) ٦١٢ أي الاتحاد في القدر والجل والاقتضاء على الشركة (قوله مما قبضه

مشترط القيد بترك ما شرطه وفي الجواهر لو شرط أن يكون لكل واحد أن يقبض دون صاحبه فسد الشرط (لا) يجوز مكتوبة (أحدهما) أي الشرطين حصته من الرقيق المشترك دون الآخر ابن الحاجب لو كاتب الشرطين معاً على مال واحد جاز بخلاف أحدهما وبخلاف مالين وفيها أن كاتبه أحدهما ولو باذن شريكه لم يجوز (أو) كاتباه (مالين) مختلفين قدر أو جنساً أو صفة أو أجلاً (أو) كاتباه بمال (متحد) قدر أو جنساً أو صفة أو أجلاً (بعقدين فيفسخ) عقد الكتابة عند ابن القاسم في المسائل الثلاثة تأديته لعقده بعض من الرقبة دون تقويم باقيها ولأنه مخاطرة يأخذ منه أحدهما خراجاً والآخر نجوماً فيها أن كاتب أحدهما حفظه بغير إذن شريكه ثم كاتبه الآخر بغير إذن شريكه لم يجوز إذا لم يكن كاتباً جميعاً كتابة واحدة ابن الحاجب إن عقد مقتريين بمال واحد فابن القاسم يفسخها وفيه لا يجوز أن يكتب شقصاله في عياد باذن شريكه أو بغير إذنه للذريعة إلى عتق النصيب بغير تقويم ويفسخ ذلك إن فعل ويرد ما أخذ فيه يكون فيه وبين شريكه مع رقبة العبد سواء قبض الكتابة كلها أو بعضها (و) أن كاتباه معا بعقد واحد ومال واحد واجل واحد واقتضاء واحد جاز (رضاً أحدهما) أي الشرطين بعقد على ذلك (بتقديم) شريكه (الآخر) على نفسه (في قبض نجم) يختص به الآخر لا يأخذ المتأخر في القبض النجم الذي بعده يختص به كما اختص شريكه بالاول اذ هو كالتسليف فان في المكاتب بجميع النجوم خرج حراً (و) ان لم يوف (رجع) من رضى بتقديم شريكه على شريكه (للمجز) من المكاتب عن أداء النجم الثاني فيرجع (بخصته) مما قبضه شريكه المقدم من المكاتب ويكون العبد بينهما كما كان فيهما وان حل نجم من نجوم المكاتب فقال أحد الشرطين لصاحبه بدني به وخذ انت النجم المستقبلي ففعل ثم عجز العبد عن النجم الثاني فليرد المقتضى نصف ما قبضه إلى شريكه لأنه سلف نفسه له ويبقى العبد بينهما تب هذا إذا رضى بتقدمه في نجم فقط وأما إذا رضى بتقدمه في جميع حقه فتارة يكون بعد محله وتارة قبله والمسائل ثلاثة في المدونة وأندكرها قال في التهذيب ان حل نجم من نجومه فقال أحدهما لصاحبه بدني به وخذ انت النجم المستقبلي ففعل ثم عجز العبد عن النجم الثاني فليرد المقتضى نصف ما قبضه لشريكه لأنه سلف ويبقى العبد بينهما ولا خيار للمقتضى بخلاف القطاعة وهو كدين له سماعاً على رجل منهما فبدأ أحدهما صاحبه بنجم على ان يأخذ هو النجم الثاني ففلس الغريم في النجم الثاني فيرجع صاحبه لأنه سلف منه وان أخذ أحدهما من المكاتب جميع حقه بعد محله باذن صاحبه وأخوه صاحبه ثم عجز المكاتب فلا يرجع للذي أخوه على المقتضى ويعود بينهما وهذا كفرهما كما قبض أحدهما حقه منه بعد محله وأخوه الآخر ثم فلس الغريم فلا يرجع الذي أخوه على المقتضى بشئ لأنه ليس له سلف المقتضى شيئاً فيتمعه به ولكنه أخو غريمه وان تجل أحدهما جميع حقه

شريكه) بيان حصته (قوله من المكاتب) صلة قبض (قوله فيها) أي المدونة (قوله فليرد) بفتح الياء وضم الراء (قوله إلى شريكه) صلة يرد (قوله لانه) أي نصف ما قبضه (قوله منه) أي الشريك (قوله له) أي قابضه (قوله يكون) أي التقديم (قوله محله) بكسر الحاء أي حاله (قوله قبله) أي حاله (قوله من نجومه) أي المكاتب (قوله بدني) بفتح فكسر مثقلاً (قوله فليرد) بفتح الفاء والياء وضم الراء مثقلاً (قوله المقتضى) بكسر الصاد المججمة (قوله لشريكه) صلة يرد (قوله وهو) أي الأمر الواقع بين الشرطين في نجوم كاتبهما (قوله منجماً) حال من دين لخصه بعبته (قوله فبدأ) بشد الدال (قوله هو) أي المبدئ (قوله ففلس) بضم الفاء وكسر اللام (قوله الغريم) أي المدين (قوله فيرجع صاحبه) أي المبدأ عليه بنصف ما قبضه

من الغريم (قوله أحدهما) أي الشرطين (قوله باذن صاحبه) صلة أخذ (قوله وأخوه) من بفتحات مثقلاً أي المكاتب (قوله ويعود) أي المكاتب (قوله كفرهما) أي الغريم (قوله لانه) أي الغريم (قوله فيتمعه) بالنصب في جواب النفي

(قوله باذن شريكه) صلة

تجمل (قوله ويهد) بضم الياء
 وفتح العين مثقلا (قوله ذلك)
 أي ما قبض من المكاتب (قوله
 ان هجر) أي المكاتب (قوله
 أخذ القاطعة) أي استقراره
 على أخذها وترك نصيبه من
 العبد لشريكه في نظيرها
 (قوله لانه) أي المتجمل (قوله
 باع حظه) أي من المكاتب
 لشريكه (قوله منه) أي
 المكاتب (قوله ورأى) أي
 المتجمل (قوله ما قبض) أي
 من المكاتب (قوله فقاطعه)
 أي حظه الذي قاطع عنه
 (قوله لشريكه) خبر قاطعه
 فلا يقوم على المتجمل حظ
 شريكه وعديل أخذ القاطعة
 مقدراى وله رد نصف ما قاطع
 به لشريكه ويرجع العبد
 بينهما راعا على حاله الأول (قوله
 الشريك) مفعول أول لادى
 (قوله ليساويه) علة رد
 (قوله وادى) أي المكاتب
 (قوله الاذن) علة الهجر
 وكسر الذا ل مفعول أول
 لادى (قوله عنه) أي
 الادام (قوله الاذن) بالذ
 والكسر مفسر فاعل قبض
 (قوله منه) أي المكاتب
 (قوله هذا) أي الاذن
 (قوله خير) بضم فكسر
 مثقلا (قوله أو يسلم) بضم
 نفتح فكسر مثقلا أي المقاطع
 (قوله عليه) أي الاذن (قوله
 وان كان الاذن قد فضله) أي المقاطع تسعة حال (قوله حلت) أي الكتابة

من التجوم قبل محالها باذن شريكه ثم هجر المكاتب عن نصيب شريكه فهذا يشبه القاطعة
 وقيل ليس كالقاطعة ويدل ذلك ان هجر سلفا من المكاتب فللمتجمل أخذ القاطعة التي اذن
 فيه الشريك لصاحبه كالمبيع لانه باع حظه على ما تجمل منه ورأى ان ما قبض أفضل له من
 حظه في العبد ان هجر قال ربيعة فقاطعه اشريكه بخلاف عتقه لنصيبه في العبد ولكنه
 كشراء العبد نفسه اه وشبهه في الجواز السابق في قوله وزضى أحدهما الخ فقال (كان)
 بفتح الهمز وسكون النون حرف مصدوم مقرون بكاف التشبيه صانته (قاطعه) أي هجر أحد
 الشريكين عتق حصته من مكاتبه اجمال مجمل من المكاتب (بأذنه) أي الشريك الآخر
 فقاطعه (من عشرين) مؤجله على المكاتب وهي حصة مقاطعه من الكتابة (على عشرة) حالة
 (فان) ادى المكاتب الشريك ماله أو قاطعه من العشرين التي لم يمتل على عشرة أيضا مثلا
 خرج حرا وان (هجر) المكاتب قبل قبض شريكه مثل ما قبض المقاطع (خير) بضم الخاء
 المعجمة وكسر التحتية مثله الشريك (المقاطع بين ردما) أي القدر الذي (فضل) المقاطع (به)
 شريكه (يساويه) يصير العبد بينهما كما كان قبل الكتابة (و) بين (اسلام) حصته (أي المقاطع
 من العبد (رقا) لشريكه (و) ان لم يهجر المكاتب وادى الاذن العشرين التي له أو أكثرها
 واسقط عنه باقيها أو هجر المكاتب منه وعاد لرق في (الرجوع له) أي المقاطع (على الاذن) علة
 الهجر وكسر الذا ل (وان قبض) الاذن من المكاتب (الاكثر) ما قبضه المقاطع منه وادى
 للعالم واسقاطها أولى فيها اذا كان عبد بين رجلين كتابه معاذ لا يجوز لاحدهما أن يقاطعه
 عن حصته الا باذن شريكه فان اذن له فقاطعه من عشرين مؤجله هي حصته على عشرة مجمله
 ثم هجر المكاتب قبل أن يقبض منه هذا مثل ما أخذ المقاطع خير المقاطع بين ان يرد الى شريكه
 نصف ما أخذ من العبد ويبقى العبد بينهما أو يسلم حصته من العبد الى شريكه رقا محمدا
 اقتضى الاذن تسعة عشر ثم هجر المكاتب فلا رجوع له المقاطع عليه وان كان الاذن قد فضله
 بتسعة (فان مات) المكاتب عن مال (أخذ الاذن) علة الهجر وكسر الذا ل (ما) أي العشرين
 التي (له) في المثال المتقدم ان لم يقبض منها شيئا والباقي منها ان كان قبض بعضها (بلا نقص ان)
 كان قد (ترك) أي المكاتب المال ثم يكون الزائد منه بين الشريكين على حسب ما كان لهما
 في العبد (والا) أي وان لم يترك المكاتب (مالا فلا شيء له) أي الاذن على المقاطع في مالومات
 المكاتب عن مال فلا اثر ان يأخذ منه جميع ما بقي له من الكتابة بغير عطية حلت أو لم تحل
 ثم يكون ما بقي من ماله بين الذي قاطعه وبين شريكه على قدر حصته ما في المكاتب (تنبيهان
 الاول) * طنى والبنائى الظاهران التشبيه في قوله كان قاطعه في الجواز دون الرجوع لان
 الرجوع هنا ليس كالرجوع في المسئلة السابقة ولذا صرح المصنف به في قوله فان هجر خير الخ
 وبما ذكرناه قرر الموضوع كلام ابن الحاجب الذي هو كلام المصنف * (الثاني) * طنى قوله
 وان قبض الاكثر أي قبض جل حقه وهي مبالغة وما قبلها قبض الكثير فوق ما أخذ المقاطع
 ودون الجمل فهو كقول ابن الحاجب ولا رجوع له على الاثر ولو قبض تسعة عشر وقرره في
 توضيحه على المبالغة فسطم ما قبل الواو للعالم البنائى به لعل الحال هو الصواب وحذفها أصوب
 وأما قول طنى ان المبالغة وما قبلها قبض الكثير فوق ما أخذ المقاطع ودون الجمل فبعبارة

(و) ان أعتق أحد الشريكين حصته من مكاتبهما فدعت أحدهما نصيبه منه ليس عتقا حقيقة باموجب النكاح عليه وانما هو (وضع) أى اسقاط (المال) أى القدر الذى (له) أى المعتق من الكتابة فان كان له نصفها سقط عن المكاتب نصف كل نجح فيؤدى النصف الآخر من كل نجح لشريكه ويصير حرا ولا يقوم على المعتق في كل حال (الا أن قصد) المعتق باعتدائه (العتق) لا مجرد الوضع فيقوم المكاتب عليه ويدفع لشريكه حصته من قيمته ويكمل عتقه اللخمى عتق السيد بعض مكاتبه على وجهين وصية بعدموته وبثب في حياته فان كان وصية بعدم موته بان قال ان مت فنصفه حر عتق نصفه من ثلثه وان هجر عن الاداء في النصف الباقي رفق وكان نصفه عتقا واختلف اذا أعتق نصفه في صحته فقال الامام مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما - ما ذلك وضع مال فان هجر عن الاداء في النصف الباقي كان جميعه رقيقا وان كان شركة بين رجلين فاعتق أحدهما نصيبه في صحته فان عتقه وضع مال أيضا فان هجر عن نصيب الشريك كان جميعه رقا بينهما وشبهه في ان الاعناق وضع للمال فقال (ك) قوله لرقيقه (ان فعلت) أنت أو أنا كذا (فنصفك حر فكاتبه) أى السيد رقيقه (ثم فعل) العبد أو السيد المعلق عليه (وضع) بضم فكسر (النصف) مما كاتبه به فان أدى نصفه الباقي عتق (ورق) بضم أو فتح ففتح منه لا المكاتب (كله ان هجر) عن أداء الباقي محمد بن قال اعبد نصفك حر ان كنت فلا نافع كاتبه ثم كام فلا نافاه يوضع عنه نصف ما بقى من الكتابة يوم ختمه فان هجر رقه (ولامكاتب بلاذن) من سيده (يسع واشترى) بلاذن (ومشاركة) بلاذن (ومقارضة) بلاذن ابن عرفة تصرف المكاتب كالحر الا في اخراج مال لا عن عوض مالى فلا ابن رشد يجوز بيعه وشراؤه ومقاسمته شراؤه واقراره بدين لمن لا يتم عليه (و) له (مكاتب) لرقيقه بمال زائد عن قيمته فيها مكاتبه المكاتب عبده على ابتغاء الفضل جائزة والا فلا تجوز (و) له تزويج أمته بهر زائد على قيمته او يجيب عليه (نو كدل) حرا بالغ (عاقدا لأمته) تزويجها غيره لانه لا يساير لرقيقته وشرطولى المرأة الحرة ومتهوم أمته ان له تزويج عبده بلا استخلاف وهو كذلك روى محمد للمكاتب تزويج عبيده وامائه ابن القاسم ان كان على وجه النظر ورجاء الفضل (و) له (اسلامها) أى الامة في حنايتها (وفداؤها ان جنت) أمة المكاتب وتنازع اسلامها وفداؤها (بالنظر) أى السداد والمصلحة في مالها راجع لجميع ما تقدم جواز له فيما ان جنى عبد المكاتب فله اسلامه أو فداؤه على وجه النظر (و) له (سقر لا يحمل فيه شئ) اللخمى منع الامام مالك رضى الله تعالى عنه سقر المكاتب بلاذن سيده وأجاز ابن القاسم ان قرب اللخمى ان كان شأنه السقر فلا يمنع الا في سقر يحمل النجس عليه قبل رجوعه منه (و) له (اقرار) بحق (في رقبته) كقتل عمه ولولى المقتول القصاص منه فان لم يقتص فلا شئ له في ماله ولا في رقبته ان هجر غ كذا فيمأرأ بانه من السخ وهو عكم المقصود قال صواب في ذمته الخرشى له الاقرار بما يعلق بذمته بخلاف القن وأما ما يعلق برقبته من قتل وقطع وحرق قبل منهما البنائى الحاصل ان الاقرار بثلاثة أقسام اقرار بمال في الذمة كدين يقبل من المكاتب دون القن وهذا هو المقصود هنا واقرار بمال في الرقبة كجناية خطأ لا يقبل منها واقرار في الرقبة بموجب قتل أو قطع أو حد أو تعزير يقبل منهما الخرشى نص على هذه الجزئيات بمالها واقرارها ولانها

(قوله ولا يقوم) بضم ففتحين متعلا أى المكاتب على المعتق (قوله فيقوم) بضم ففتحين متعلا (قوله رفق أى النصف الباقي (قوله واختلف) بضم التاء (قوله وان كان) أى المكاتب (قوله يبعه) أى المكاتب من إضافة المصدر لفاعله وكذا ما بعده (قوله عن قيمته) أى الرقيق (قوله عبده) أى المكاتب من فعل مكاتبته المضارع لفاعله (قوله ابتغاه) أى طالب (قوله الفضل) أى الزيادة على قيمة العبد (قوله والا) أى وان لم تكن على ابتغاء الفضل (قوله لانه) أى المكاتب (قوله لا يساير) أى العقد (قوله واجازه) أى سقر المكاتب (قوله شأنه) أى المكاتب (قوله منه) أى السقر (قوله منه) أى المكاتب (قوله فلا شئ له) أى لولى (قوله في ماله) أى المكاتب (قوله من قتل وقطع وحد) بيان (ما (قوله منهما) أى المكاتب وانقن (قوله نص) أى المصنف (قوله لهما) أى الدونة (قوله ولانه) أى بالنص عليها

(قوله وان كان يكتفى عنها) اي هذه الجزئيات الخ حال (قوله وله التصرف بغير تبرع) فاعل يكتفى (قوله الشارح) اي قال (قوله اذا كان) اي الاسقاط (قوله يرد) بضم ففتح مثقلا (قوله عتقه) اي المكاتب من اضافة المصدر لفاعله (قوله عليه) اي المكاتب (قوله وان وقع) اي العتق أو الهبة أو الصدقة من المكاتب (قوله لانه) اي تزوجه ٦١٥ (قوله له) اي سيده (قوله فان رده)

اي السيد تزوج المكاتب
(قوله ترك لها ربع دينار)
اي من صداقها ان كان رده
بعد نكاح المكاتب بها (قوله
وان رآه) اي المكاتب
التزوج الخ مباغعة (قوله ان
اجازة) اي تزوج المكاتب
(قوله والا) اي وان لم يجزه
(قوله ولو اقر) اي المكاتب
(قوله بما يلزمه) بيان ما
(قوله من قتل أو قطع)
بيان ما (قوله آل عبد الهزم)
اي صار (قوله من نكاحها به)
بيان ما (قوله او يجرح)
عطف على بغصب (قوله ولم
يعلم) بضم الياء (قوله ذلك)
اي الذي اقرب به (قوله منه)
اي ما اقرب به (قوله مما يؤول
لغير سيده) بيان ما (قوله
عليه) اي عدم لزومه (قوله
يتوهم) بضم انا (قوله في
ذمة) صلة يلزم (قوله انه)
اي المصنف (قوله لانه)
اي السيد الخ علة آل (قوله
يلزمه) اي السيد (قوله
اسلامه) اي العبد (قوله
بذمة) اي العبد (قوله
وردها) عطف على تهجين
(قوله عليه) اي التهجين

أنفع للمفتي ولا سيما المقلد وان كان يكتفى عنها وله التصرف بغير تبرع وقول ابن الحبيب
ونصرف المكاتب كالحرة الا في التبرع وأحسن منه وله التصرف بما ليس مظنة العجز (و) له
(اسقاط شفعته) الشارح اذا كان نظرا (لا) يجوز للمكاتب (عتق) لرقيقه ان لم يكن قريبا له
بل (وان) كان (قريبا) له ابن الحبيب يرد عتقه ولا يعتق عليه قريبه ابن رشد ليس للمكاتب
أن يهب ولا ان يتصدق ولا ان يعتق الا باذن سيده (و) ليس له (هبة ولا صدقة) من ماله وان وقع
رده السيد (و) ليس له (تزوج) لنفسه ظاهرة وان كان نظرا لانه يعيبه ان يجز وان تزوج بغير
اذن سيده فله اجازته وفسخه فان رده ترك لها ربع دينار وهو مفهوم تزوج ان له اتسرى وهو كذلك
اذ لا يعيبه كالتزوج فيها ليس للمكاتب ان يتزوج وان رآه نظرا الباجي ان اجازة سيده جاز والا
فسخ (و) ليس له (اقرار بجناية خطأ) فيها وان أقره مكاتب بقتل خطأ فلا يلزمه شي يجهز وعتق
ولو أقر بدين لم ذمته عتق أو ورق وفيها لابن القاسم رحمه الله تعالى وما أقر به العبد بما يلزمه في
جسده من قتل أو قطع أو غيره فانه يقبل اقراره وما آل الى غرم على سيده فلا يقبل اقراره فيه
الا يمينه على فعله كاقراءه بغصب أو حرة نفسها ولم يكن من ثلعه هابة ما وصفنا أو يجرح أو
قتل خطأ أو باختلاس مال أو استملاك أو سرقة لا قطع فيها ولم يعلم ذلك الا بقوله فلا يصدق ولا
يقبض بشئ منه ان عتق فالمكاتب كالحرة لا يلزمه ما أقر به مما يؤول لغير سيده مطلقا غير مقيد بمن
يتهم عليه وثمة المصنف عليه لثلاثتهم أنه يلزمه كالأقرار في ذمته مع أنه تبع المدونة وآل الغرم
على سيده لانه يلزمه اسلامه أو فداؤه بخلاف الدين المتعلق بذمته فله طلق (و) ليس له (سفر
بعد) بضم العين (الاباذن) من سيده فله ابن القاسم (وله) أي المكاتب (تهجين نفسه) عن أداء
ما كوتب به وردها الى الرقية (ان اتفقا) أي السيد والمكاتب عليه (و) ان (لم يظهر له) أي
المكاتب (مال) يفي بكتابه وان عجز نفسه بالشرطين (فيري) بضم التحتية وفتح الراء ويقطع بكسر
كايؤخذ من المصباح وشدة القاف أي تزول كتابته ويصير رقيقا خالصا لسيده ان استمر غير ظاهر
المال بل (ولو ظهر له) بعد تهجينه والحكم بركيته (مال) كان أخفا أو أفاده بعده ومفهوم اتفقا
أنهم ما ان اختلفا فيه بان طلبه أحدهما وأباه الآخر فليس له تهجين نفسه هذا ظاهره كالمدونة
والتوضيح وكذا ان ظهر له مال يفي بها ولو اتفقا عليه ملق الله تعالى في الحرية ابن رشد الكتابة
من العقود اللازمة فليس للسيد ولا للعبد خيار في حلها فاما التهجين اذ لم يكن له مال ظاهر فان
تراضى عليه السيد والعبد فيجوز لان حق الله تعالى قد ارتفع بالعدو وهو عدم المال وظهور
العجز ولا يحتاج فيه الى الرفع الى السلطان فان دعا اليه العبد وأباه السيد فله ان يعجز نفسه
دون السلطان ولا يقتصر فيه الى حكم وان دعا اليه السيد وأباه العبد فلا يعجزه الا السلطان
بعد التلوم والاجتهاد التلعي ان رضى السيد والعبد بفسخ الكتابة فقال الامام مالك رضي الله

(قوله بالشرطين) اي الاتفاق عليه وعدم ظهور مال (قوله السيد) صلة يرق (قوله كان) اي المكاتب (قوله اخفاء) اي
المكاتب المال (قوله افاده) اي المكاتب المال (قوله بعده) اي التهجين (قوله انهما) اي السيد ومكاتبه (قوله فيه) اي التهجين
(قوله بان طلبه) اي التهجين (قوله فليس له) اي المكاتب (قوله بها) اي الكتابة (قوله عليه) اي التهجين (قوله وظهور)
عطف على عدم (قوله فيه) اي التهجين (قوله اليه) اي التهجين (قوله له) أي السيد

(قوله ذلك) أي التسخين (قوله أظهر) ٦٤٦ أي المكاتب (قوله فانه) أي المكاتب (قوله فانه) أي السيد (قوله فانه) أي المال

تعالى عنه ذلك اهما ان لم يكن للعبد مال ظاهر فان أظهر بعد ذلك اموالا كتمها فانه يرجع عما
رضي به وقبل غير ذلك وشبهه في الارفاق فقال (كان) بفتح الهمزة وسكون النون حرف
مصدرى مقرون بكاف التشبيه صلته (عجز) المكاتب (عن شيء) عما كوتب به عند حلوله فيرق
(او غاب) المكاتب عن بلد سيده (عند الحل) بفتح الميم وكسر الهمزة المهملة أي - لأول الاجل
(ولا مال له) أي المكاتب فيرق (وفسخ الحاكم) كتابته بسبب عجزه او غيبته (وتلوم) بفتح
منقلا أي آخر الحاكم الحاكم بفتح السين (أي المكاتب العاجز او الغائب الذي يرجو)
الحاكم يسره وقدومه (ه) ولا يتلوم من لم يرجه وشبهه في التلوم فقال (كالقطاعة) بكسر القاف
افصح من قبحها أي العتق على مال حال ولم يأت به العبد فيتلوم له الحاكم ان رجاء (ولو شرط)
السيد في عقد الكتابة او القطاعة (خلافه) أي عدم التلوم وانه يرق بمجرده عجزه ابن شاص
لتعذر النجوم اسباب الاول العجز فان عجز عن اداء النجوم او عن اداء النجوم من سارق وفسخت
الكتابة بعد ان يتلوم له الامام بعد الاجل ويجتهد الامام في امد التلوم فيمن يرجو له لافين لا يرجو
له السبب الثاني غيبته وقت الحل بغير إذن سيده فانه التسخين عند السلطان ابن الحاجب اذا عجز
عن شيء منه رقب ويتلوم الامام ان يرجوه ولو غاب وقت الحل بغير إذن سيده فسخ الحاكم ولا يسره
تجيز نفسه وله مال ظاهر ولا تسفخ الكتابة الا بالحكم فيها والقطاعة كذلك في التلوم ابن
شاص لو شرط عليه انك ان عجزت عن عجز من تجوزك فانت رقيق فلا يكون عاجزا الا عند
السلطان والشرط باطل (وقبض) الحاكم الكتابة (ان غاب سيده) أي المكاتب ولا وكيل له
ويعتق المكاتب ان اتي بالكتابة بعد - ولو ابل (وان عجزها قبل محالها) بفتح فكسر اى حلولها
فيما ان اراد المكاتب تجبيل ما عليه وسيده غائب ولا وكيل له على قبض الكتابة فليرفع ذلك الى
الامام ويخرج سرا (وفسخ) بضم فكسر الكتابة (ان مات) المكاتب عن غير مال بل (وان)
مات (عن مال) كغيره يوفى بالكتابة لموته قبل - وهو سرية فيأخذ السيد بالرق في كل حال
(الا) يكون (ولد) للمكاتب (او غيره) أي الولد (دخل) الولد او غيره (معه) أي المكاتب في
الكتابة (بشرط) له - وله معه في الولد الذي ولد او سميت به امة المكاتب قبل كتابته وفي غيره ظاهر
(او) دخل معه فيها (غيره) أي الشرط في الولد الذي سميت به امة المكاتب بعد ما وفي غيره
الذي اشتراه المكاتب وهو من اصوله او فروعه او حاشيته القرية (ف) لا تسفخ الكتابة بموت
المكاتب و (تؤدى) بضم الفوقية وفتح الهمزة والادال أي تدفع الكتابة للسيد حال كونها
(حالة) من المال الذي مات المكاتب عنه (سألها) بموته ويعتق هو ومن معه فيها (و) ان فضل
من ماله شيء عنها (ورثه) أي افاضل من مال المكاتب عنها (من) أي الشخص الذي دخل
(معه) أي المكاتب في الكتابة بشرط او غيره (فقط) أي دون من ليس معه فيها فلا يرثه سرا كان
اورقا وفي كتابة اخرى ولد او غيره حال كونه من معه فيها (عن يعتق) على المكاتب على فرض
ملكه وهو سر وهو الاصل والفرع والاخوة والاخوات ابن الحاجب وتسفخ بموت العبد
ولو خلف وفاء ابن عرفة هذا قولها ان مات المكاتب قبل دفع كتابته او امر به فمها لم تصل
لسيده حتى مات فلا وصية له وان ترك ام ولدا ولدها وولدها وولدها بكتابته فهي والمال
مطلب للسيد ابن الحاجب عقب مات مقدم عنه الا ان يقوم به ولد دخل معه بالشرط وغيره

المكاتب به (قوله ولو غاب)
أي المكاتب (قوله بغير إذن
سيده) صلة غاب (قوله
ولا يسره) أي المكاتب (قوله
وله) أي المكاتب مال
ظاهر حال (قوله ولو شرط)
أي السيد (قوله عليه) أي
المكاتب (قوله فلا يكون)
أي المكاتب (قوله ولا وكيل
له) أي السيد حال (قوله
لموته) أي المكاتب الخالة
فسخت بموته (قوله فيأخذ)
أي مال المكاتب (قوله
لدخوله) صلة شرط (قوله
في الولد الخ) صلة شرط (قوله
ولد) بضم فكسر (قوله قبل
كتابته) تنافعه فيه ولد
وجلت (قوله وفي غيره) أي
الولد (قوله ظاهر) أي
الدخول معه بشرط (قوله
فيها) أي الكتابة (قوله
بعدها) أي الكتابة (قوله
وفي غيره) أي الولد عطف
على في الولد (قوله وهو)
أي المشتري بفتح الراء (قوله
من أمواله) أي المكاتب
(قوله بموته) أي المكاتب
(قوله فيها) أي الكتابة
(قوله عنها) أي الكتابة
(قوله وهو) أي من يعتق
(قوله خاف) بفتح خاء
(قوله حتى مات) أي المكاتب
(قوله فهي) أي أم ولد
المكاتب (قوله بها) أي

بفتح

الكتابة (قوله ولد) أي للمكاتب (قوله دخل) أي الولد في الكتابة (قوله معه) أي المكاتب

(قوله فيوديه) أي الولد السكّاية (قوله اقتصاره) أي ابن الحاجب (قوله بخلافه) أي الولد (قوله انه) أي الاجنبي (قوله مثله) أي الولد (قوله فيها) أي المدونة (قوله معه) أي المكاتب (قوله بتجملها) أي السكّاية ٦١٧ (قوله من ماله) أي المكاتب

(قوله من اجنبي او ولد) بيان

من (قوله أدى) بضم فكسر

مثقلا (قوله عنه) أي

المكاتب (قوله تأخيرها)

أي الكتابة (قوله ههنا) أي

المدونة (قوله من الولد الخ)

بيان من (قوله من عم الخ)

بيان غيرهم (قوله وآخر)

بعد فكسر (قوله بينهم) أي

المكاتبين (قوله فيها) أي

الكتابة (قوله فان لم يقوا الخ)

مفهوم وقوى الخ (قوله

لهم) أي ورثة المكاتب الذين

معه فيها (قوله اتجروا) بضم

فكسر (قوله لهم) أي

الصغار (قوله فيه) أي متروك

المكاتب (قوله وأدى) بضم

الهز فكسر مثقلا (قوله

والارقوا) بضم الراء او

فتحتها وضم القاف مثقلا

(قوله بشرطيه) أي القوة

والامن (قوله نه) أي ولده

(قوله الشيطان) أي القوة

والامن (قوله فيترك) بضم

الباء وفتح الراء (قوله وأمنت)

بضم فكسر (قوله والا)

أي وان لم يجتمع فيها الشيطان

(قوله يدع) بفتح الدال (قوله

وهي) أي المعنى اللغوي

وانته أمانت خبيرة (قوله

موصوف) راجع للعبد

والعرض (قوله الصادق)

نعت العوض (قوله فله) أي

السيد (قوله ولده) أي العوض

(قوله ان كان) أي العبد (قوله له) أي العبد (قوله والا) أي وان لم يكن للعبد مال (قوله فيتبع) أي السيد (قوله ذمته) أي العبد

بمقتضى العسفة فيوديه حالة ابن عروة اقتصاره على ذكر الولد يدل على ان الاجنبي بخلافه والمذهب انه مثله فيها وكذا ان مات المكاتب وتركه في الكتابة اجنبي وترك ماله في نفسه وفاق فان السيد يتبعها من ماله ويعتق من معه في الكتابة من اجنبي او ولد الجلاب اذا مات المكاتب قبل اداء كتابته وترك ولدا قد دخل في الكتابة بالولادة او اشترط فان ترك ماله أدى عنه باقي الكتابة وكان مفضل بعد ذلك ميراثا ميراث ولد له كمثل حظ لا ميراث ميراثه لولده دور سنده ولا يرثه والداه العبد ولا الاحرار ولا المكاتبون كتابة مفردة عن كتابته وان يرثه ولده الذي معه في كتابته فتؤخذ كتابته حلة وليس لولده تأخيرها الى تجوهرها وفيها الغايرت المكاتب من معه في السكّاية من الولد وولد الولد والاخوان والاجداد والاخوة والاخوان لا غيرهم من عم او ابن عم محمد وآخر قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه تعتق زوجته فيما ترك ولا ترثه ابن زرقون نص المدونة لا توارث بينهم الا فيمن يعتق بعضهم على بعض (وان) مات المكاتب (ولم يترك) المكاتب (وفاء) بالكتابة بان لم يترك شيئا أصلا او ترك ماله وفاق فيه بها (وقوى) بكسر الواو أي قدر (ولده) أي المكاتب الذي معه في كتابته (على السعي) أي الاكتساب (سعوا) بفتح السين والعين المهملين أي اولاد المكاتب الذين معه في الكتابة أي اكتسبوا (وترك) بضم فكسر (متروك) أي المال الذي تركه المكاتب ولم يف بالسكّاية (للولد) للمكاتب الذي معه فيها يستعين به على السعي (ان أمن) بضم فكسر أي كان ولده مأمونا وعلى المال لا يتخشى منه اتلافه فان لم يقو ولده على السعي أو لم يؤمن فلا يترك له شيء من مال المكاتب الذي مات عنه الجلاب عقب ما تقدم عنه وان لم يكن فيه وفاء كان لهم أخذ المال والقيام بالكتابة وان كانوا صغارا اتجروا لهم فيه شمس ان لم يترك وقوى ولده على السعي سعوا وأدوا باقي السكّاية وان كانوا صغارا اتجروا لهم فيه وأدى على تجوهره الى بلوغهم فان قدر روعا على السعي والارقوا وفيها ليس لمن معه في الكتابة من اجنبي أو ولد أخذ المال اذا كان فيه وفاء ثم قال فان لم يف بقيمة الكتابة فلولده الذين معه في الكتابة أخذوا ان كانت لهم امانة وقوة على السعي او يؤدون تجوهر ما وشبهه في ترك مال المكاتب بشرطيه فقال (كانم ولد) للمكاتب ومعه ولده منها أو من غيرها الد اخل في كتابته ولم يجتمع فيه الشرطان فيترك لها متروك المكاتب الذي لا رفاعيه ان قويت على الاكتساب وأمنت والا فلا يترك لها فيها وان مات المكاتب وترك أم ولد وولد منها أو من غيرها ولم يدع مالا سعت مع الولد أو سعت عليهم ان لم يقروا وقويت هي وكانت مأمونة عليه وان ترك أم ولد وولد معها وترك ماله وفاء بكتابه فهي والمال ملك السيد ولا تسعي أم الولد للمكاتب بعده الا ان يدعي ولدها منها أو من غيرها كاتب عليه أو حدث في السكّاية فههنا لا ترد أم ولده للرق الا ان يجزى الولد ولا تقوى على السعي عليهم أو يموت الولد قبل الاداء اه شب أو الولد ههنا بالمعنى اللغوي أي لقيمة حلالها وهي الامة التي أولدها مال كها (وان) كاتب السيد عبده بعد أو عرض موصوف ودفع العبد لسيد العبد والعرض الموصوف وعق ثم (وجد) السيد (العوض) بكسر العين وفتح الواو الصادق بالعرض والعبد حال كونه (مغيبا) فله رده والرجوع على العبد بمنزلة ان كان له مال والا يتبع ذمته ولا يتعق عتق العبد ابن شمس اذا قبض العبد الموصوف الذي

(قوله بمثله) أى العوض قوله اذا قضى (أى السيد) قوله فوجده (أى السيد العبد الذى قبضه) قوله اتبعه (أى السيد المكاتب
 قوله بمثله) (أى العبد الموصوف) قوله ثم ألقاه بالغيا (أى وجده) قوله فله (أى السيد) قوله رده (أى المغيب) قوله ويتبعه (أى
 السيد المكاتب) قوله بمثله (أى المغيب) قوله ان قدر (أى المكاتب على مثله) قوله والا (أى وان لم يقدر على مثله) قوله كان
 أى مثل المغيب (قوله عليه) أى المكاتب (قوله ودفعه) أى المكاتب الموصوف (قوله له) أى سيده (قوله وعق) أى المكاتب
 (قوله ان قدر) أى العبد (قوله عليه) ٦١٨ أى مثل الموصوف (قوله والا) أى وان لم يقدر عليه (قوله صار) أى المثل (قوله

كاتب عليه فوجده معينا اتبعه بمثله ولا يرد عتقه ولو كاتبه به سيد بهينه وجع بقيمته ولا يرد
 العتق وفيه وان كاتبه على عبده موصوف فعق بآدائه ثم ألقاه السيد بهينه مبياه رده ويتبعه
 بمثله ان قدر والا كان ديناً عليه ولا يرد عتق (أو) كاتبه بشئ موصوف ودفعه له وعق ثم
 (استحق) بضم التاء وكسر الحاء المهمله ففاق العوض من يد السيد الذى أخذه من العبد
 حال كونه (موصوفاً) حال عقد الكتابة عليه فالسيد الرجوع بمثله على العبد بمجان قدر عليه
 والا ما ردينا عليه يتبع به في ذمته ولا ينقض عتقه فنيها في كتاب الاستحقاق ومن كاتب عبده
 على عرض موصوف أو ميمون أو طعام فقبضه وعق ثم استحق ما دفع العبد من ذلك فلا يرد
 لعتق ويرجع عليه بمثل ذلك فالحواب محذوف من هاتين المسألتين وفي بعض النسخ (فله)
 أى العوض المغيب عقب الاولى وهو ظاهر وفي قيمته عقب الثانية وهو مشكل اذا المعروف
 ضمانه بمثله لا بقيمته رخصاً لانه المتقدم وشبه في عدم نقض العتق ومطلق الرجوع
 بالعوض على النسخة الاولى أو بالقيمة على الثانية فقال (ك) وجود عيب أو استحقا فشي
 (معين) بضم الميم وفتح العين والتخفيف مثله للعق عليه متابس (بشبهة) في ذلك للعبد قاطع
 به سيده وقام سيده بحقه في عيبه برده عليه أو استحقا فله فلا ينقض عتقه ويرجع بقيمته بمثله
 ان كان له مال بل (وان لم يكن له مال) فيتبع به في ذمته وان وجد العوض معينا فله
 واستحق موصوفاً بقيمته معين ان بشبهة له وان لم يكن له مال اتبع به ديناً ما وجده معزوا
 لنسخة من نسخ خايسل في المدونة لأشهب وابن نافع عن الامام مالك رضى الله تعالى عنهم في
 كتاب قاطع سيده فيما بقي عليه بعد دفعه اليه فعرف مسروقاً فيرجع السيد على المكاتب
 بقيمة العبد فان لم يكن له مال عاد مكاتبه قاله ابن نافع وقال أشهب تمت حريته ويتبع ذمته وفيها
 هماعنه رضى الله تعالى عنهم ان قاطعه على وديعة أو دعت عنده فاعترفت رد عتقه ابن القاسم
 ن غرس سيده بما لم يقدم له فيه شبهة ملك رد عتقه وان تقدمت له فيه شبهة ملك مضى عتقه
 واتبع بقيمة ذلك ديناً وان كان مديناً فليس له ان يتناطح سيده ويبقى لاشئ له اه ما في ق غ وان
 وجد العوض معينا واستحق موصوفاً معين وان بشبهة له ان لم يكن له مال هذه من مشكلات
 هذا المختصر وما زلت اتقن ان أفق على شرح مثل هذه المسئلة من كلام شيخ شيوخنا

عليه) (أى العبد) قوله
 يتبع) بضم الياء وفتح الباء
 أى العبد (قوله به) أى المثل
 (قوله في ذمته) أى العبد
 (قوله قبضه) أى السيد
 الموصوف (قوله وعق)
 أى العبد (قوله ويرجع)
 أى السيد (قوله عليه)
 أى العبد (قوله ذلك) أى
 الموصوف (قوله ضمانه)
 أى الموصوف (قوله لعتق
 عليه) صله معين (قوله في
 ملك) صله شبهة (قوله قاطع)
 أى العبد (قوله به) أى معين
 والجملة نعت معين (قوله برد)
 أى المغيب (قوله عليه) أى
 العبد (قوله أو استحقا فله)
 عطف على عيبه (قوله ان
 كان له) أى العبد (قوله
 فيتبع) أى العبد (قوله
 بها) أى القيمة (قوله فله)
 أى المغيب الموصوف (قوله
 أو استحق) أى العوض
 (قوله بقيمته) أى العوض

الموصوف (قوله له) أى العبد (قوله به) أى العوض مثلاً كان أو قيمة (قوله بهينه) أى المكاتب (قوله ودفعه) العلامة
 أى المكاتب العبد (قوله اليه) أى سيده (قوله فعرف) بضم فكسر أى العبد (قوله فان لم يكن له) أى المكاتب (قوله عاد) أى
 المكاتب (قوله حريته) أى المكاتب (قوله ويتبع) أى سيده (قوله وفيها) أى المدونة (قوله لهما) أى أشهب وابن نافع (قوله
 عنه) أى مالك رضى الله تعالى عنهم (قوله ان قاطعه) أى المكاتب سيده (قوله ودعت) بضم ثم كسر (قوله عنده) أى المكاتب
 (قوله فاعترفت) بضم التاء وكسر الراء (قوله رد) بضم الراء (قوله عتقه) أى المكاتب (قوله وان تقدمت له) أى
 المكاتب (قوله فيه) أى المقاطع به (قوله شبهة ملك) فاعل تتقدم (قوله مضى عتقه) أى المكاتب (قوله واتبع) بضم فكسر
 أى المكاتب (قوله وان كان) أى المكاتب (قوله ويبقى) أى المكاتب (قوله لاشئ له) أى يوفى به دينه (قوله أفق) أى اطلع

(قوله بها) صلة ضمين (قوله ضمين) بإجماع الضاد أي بغير (قوله ونصه) أي ابن مرزوق (قوله انما) أي الكتابة (قوله وقد كاتب عليه موصوفا) حال (قوله وقد كاتب عليه معينا) حال (قوله وفسخها) أي الكتابة (قوله لذلك) أي العيب أو الاستحقاق (قوله هذا العوض) أي الذي ظهر معيبا واستحق (قوله وأخرى) أي فسخها (قوله اذا كان) أي العوض (قوله ويرجع) أي السيد (قوله عليه) أي المكاتب (قوله متضافرة) بإجماع الضاد أي متوافقة (قوله بما ذكر) أي مثل الموصوف وقيمة المعين (قوله فهي) أي الكتابة (قوله المستحق) بفتح الحاء المهملة نعت العوض (قوله كذلك) خبر ٦١٩ كان مقدم (قوله وجمعت) بضم فكسر (قوله كذلك) أي

لان وجد الخ (قوله فائدة) اسم كاز مؤخر (قوله لان الحكم الخ) على الملازمة (قوله فسخها) أي الكتابة (قوله كان له) أي المكاتب (قوله فبسه) أي العوض (قوله عبارة) أي المصنف (قوله اختصارها) أي عبارة (قوله ان قصد) أي المصنف (قوله ذكر) بكسر فسكون مفعول قصد وهو مصدر مضاف لقوله (قوله لا تفسخ) أي الكتابة (قوله معه) عائدا (قوله على عادة) صلة اختصار (قوله في مثله) بكسر فسكون نعت عادة (قوله ان يقول) أي المصنف الخ خبر اصلاح (قوله من مخالفه) هذا الحكم (قوله للنصوص) بيان ما (قوله هو كذلك) خبر ما (قوله الا انه) أي هذا الحكم (قوله فانه) أي المكاتب (قوله له) أي المكاتب (قوله بين)

العلامة أي عبد الله بن مرزوق والشيخ البساطي والشيخ - لولولم أجد الى ذلك سبيلا لان هذه الشروحات لم تصل الي هذه البلاد الا بعد من هو بهاضمين وقد كتب لي بعض اشقات كلام الامام أبي عبد الله بن مرزوق عليها بالنظر الى غسيمة لفظها دون نقولها ونصه كذا وجدت هذا الكلام في بعض الفسخ فان كان قوله وان وجد موقوف الى ان في قوله وفسخت ان مات والمعنى انما تفسخ ان وجد العوض معيبا أو استحق وقد كاتب عليه موصوفا واستحق وقد كاتب عليه معينا وهذا معنى معين وفسخها لذلك ثابت وان ملك المكاتب هذا العوض بشبهة وأخرى اذا كان لا شبهة له فيه بان سرقه أو غصبه ولهذا غيبا بقوله وان بشبهة والضمير للمكاتب لئلا يقال ان كان في يده بشبهة فهو مذكور فلا تفسخ كتابته ويعود مكاتبه وقوله ان لم يكن له مال معناه على هذا ان فسخها العيب العوض أو استحقاقه موصوفا أو معينا نفاها واذ لم يكن له مال واما ان كان له مال فبقي مكاتبه ويرجع عليه بمثل العوض ان كان موصوفا وبقيته ان كان معينا فقوله ان لم يكن له مال شرط في فسخها ثم هذا الكلام على هذا الشرح يخالف للمذهب فان التماس متضافرة على أنهم لا تفسخ العيب العوض أو استحقاقه ويعود العبد مكاتبان لم يكن له مال وان كان له مال يضي عنه ويرجع عليه بما ذكر فهي لا تفسخ على حال وانما الذي يفسخ العتق الذي حصل له بدفع العوض المستحق على قول فالحكم عكس ما ذكره لوقال لان وجد الخ لكارأولى ولعله كذلك كان وبهذه الواو مكمل لا ثم لو كانت العبارة كذلك لما كان لقوله وان بشبهة ان لم يكن له مال فائدة لان الحكم عدم فسخها كان له شبهة أولا كان له مال أولا واصلاح عبارته مع اختصارها ان قصد ذكر ما لا تفسخ معه على عادته في مثله ان يقول لا بعيب عوض أو استحقاقه فان قيل ما ذكرته من مخافة هذا الحكم للنصوص هو كذلك الا انه ظاهر في الفقه فانه اذا لم يكن له مال بعد نعت العيب العوض أو استحقاقه تبين جهز ففسخ كتابته ويرجى ايساعده ما قال مالك رضي الله تعالى عنه اذا ادى كتابته وعليه دين فان علم ان ما دفعه من أموال الغرماء فله ان أخذه من السيد ابن القاسم ويرجع رقا فظاهر هذا فسخها ولا فرق بين الاستحقاق وبين ان ما دفعه من مال الغرماء وكذا قال ابن الحاجب لو غره بما لا شبهة له فيه ردعته وكذلك لو أعطى مال الغرماء وتوول النصوص التي لا تقتضي فسخها مع عيب العوض أو استحقاقه على ما اذا كان للمكاتب مال فان لم يكن له مال ففسخ الجزه فيوافقها كلام

بفتح ميم (قوله بجزه) أي المكاتب (قوله ففسخ) بضم التاء (قوله يساعده) أي فسخ كتابته (قوله فيها) أي المدونة (قوله اذا ادى) أي المكاتب (قوله وعليه) أي المكاتب (قوله فان علم) بضم العين (قوله ما دفعه) أي المكاتب لسيدته (قوله من أموال الغرماء) خبر ان (قوله أخذه) أي ما اداه المكاتب لسيدته (قوله ويرجع) أي المكاتب (قوله هذا) أي قول ابن القاسم ويرجع رقا (قوله لو غره) أي المكاتب سيدته (قوله بما لا شبهة له) أي المكاتب (قوله فيه) عائدا (قوله رد) بضم الراء (قوله عتقه) أي المكاتب (قوله وكذلك) أي اذا و ما لا شبهة له فيه في ردعته (قوله لو أعطى) أي المكاتب سيدته (قوله وتوول) بضم التاء (قوله ففسخها) أي الكتابة (قوله على ما اذا كان) صلة توول (قوله فيوافقها) أي النصوص

(قوله ما ذكره) أي المصنف (قوله فانه) أي الشأن (قوله من كونه) أي المكاتب لآماله (قوله من مساواة الاستحقاق الخ) بيان ما (قوله هو كذلك) خبر (قوله مردود) خبر تاويل (قوله فلا يرد) بضم ففتح (قوله ويتبع) بضم الياء وفتح الباء (قوله بما ذكر) أي مثل الموصوف وقيمة المعين ٦٢٠ (قوله بالموصوف) صلة بيقيد (قوله فأنى) بضم الهمزة وكسر الفاء أي وجد

المصنف قلنا لا نسلم أن ما ذكر ظاهر الفقه فانه لا يلزم من كونه لآمال له يجوز بل قد يكون من لآمال له قادر على السعي فلا تفسخ وما ذكر من مساواة الاستحقاق لآمال الغرماء هو كذلك ولكن فسر ابن يونس قول ابن القاسم يرجع وقاير جوعه مكاتباً وتأويل التصوص بن له مال مردود ينص ابن نافع وغيره على عود من لآمال له بعد استحقاق عوضه مكاتباً ومن له مال فلا يرد عتقه ويبيع بما ذكر ورأيت في بعض النسخ بدل ما شرهناه وان وجد العوض معيباً فله أو استحق موصوفاً بقيته كعين وان بشبهة وان لم يكن له مال اتبع ديناً وهذا أقرب للاستقامة وموافقة النقل لأن قوله في المستحق إذا كان موصوفاً يرجع بقيته ليس كذلك بل انما يرجع عمله كما تقر في العيب والاستحقاق ويجب أن يقيد قوله في المعيب فله بالموصوف وأما المعين فالرجوع بقيته ومعناه أن المكاتب أن أدى العوض المكاتب به وعتق فأنى معيباً فيعوض عتقه ويرجع سيده عليه بمثل العوض ولا فرق في العوض بين كونه من المثليات أو المقومات إذ عوض السكينة لما كان في الذمة أشبه المسلم فيه والمسلم فيه إذا ظهر عيبه يرجع المسلم بمثله لعدم تعيينه وإن أدى المكاتب العوض الذي يكتب به موصوفاً وعتق ثم استحق العوض فيعوض عتقه ويرجع سيده بقيته وكذا إن كان معيباً واستحق بعد أدائه وعتقه فيعوض عتقه ويرجع سيده بقيته وإلى هذا أشار بقوله كعين أي كما يرجع في المعين بالقيمة يرجع في الموصوف بها انقاس الموصوف على المعين وفيه بحث وقوله وان بشبهة هو شرط في مضي العتق والرجوع بالقيمة في استحقاق الموصوف والمعين ولا يرجع إلى المعيب لأنه لم يزل على ملك المكاتب ومفهوم هذا الشرط أن هذا العوض المستحق أن لم يكن فيه شبهة للمكاتب فان عتقه لا يعرض ويعود مكاتباً وهو قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه ورواية أشهب وابن نافع عنه في القطاعة وقال به ابن القاسم وغيره ولا فرق بين القطاعة والسكينة وقوله وان الخ أي وان لم يكن مال للمكاتب الذي تعين الرجوع عليه بالمثل في المعيب وبالقيمة في المستحق وملك العوض المستحق بشبهة فيعوض بالمثل أو القيمة في ذمته ولا يعود مكاتباً لتمام عتقه وعذره بشبهة المالك وأما من لا شبهة له في العوض فلا يعرض عتقه ويعود مكاتباً هذا آخر ما نقل الثقة من كلام الامام ابن مرزوق نقلته مع طوله ليكون عرضة للنظر والتأمل فيه مع أني أسقطت شيئاً يسيراً وقد كانت انقذتني من تشديده للفتنة الاولى قبل وقوفي على كلامه لكن على أن التقدير في سخط السكينة ان ماتت فسخط العتاقة ان وجد العوض معيباً كانه من نوع الاستخدام وذهن السامع اللبيب يميزه فعلى هذا لا يلزم مخالفتهم المذهب لكن عرض لي قول ابن رشد لا اختلاف إذا قاطع سيده على عبده موصوف واستحق من يده انه يرجع عليه بقيته ولا يرد في السكينة فلو أن الموصوف من أول المعين لقت القسبية وأما الفتنة الثانية فكانه استند فيها لظاهر تعليل ابن عبد السلام الرجوع بالمثل في المعيب بان الكتابة انما تكون بغير

(قوله المسلم) بضم فسكون ففتح (قوله فقام الموصوف على المعين) أي في الرجوع بالقيمة (قوله وفيه) أي قياس الموصوف بالمعين في الرجوع بالقيمة (قوله بحث) لأن الموصوف انما يرجع بمثله (قوله ورواية أشهب) عطف على قول (قوله عنه) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله القطاعة) صلة رواية (قوله تعين) بفتحات مثلاً (قوله المستحق) بفتح الحاء (قوله في يتبع) بضم الياء (قوله من كلام الخ) بيان ما (قوله مرضية) بضم فسكون (قوله تشديده) أي ابن مرزوق (قوله ان مات) أي المكاتب (قوله كانه) بفتح الهمزة وشدة النون (قوله الاستخدام) أي ذكر الاسم الظاهر بمعنى وإعادة الضمير عليه بمعنى آخر (قوله يميزه) بضم ففتح فكسر مثلاً (قوله فعلى هذا) أي التخيير (قوله مخالفتهم) أي المتن (قوله فاطم) أي المكاتب (قوله واستحق) أي العبد الموصوف (قوله من يده) أي

المعين

السيد (قوله انه) أي السيد (قوله عليه) أي المكاتب (قوله بقيته) أي الموصوف (قوله فكانه)

أي ابن مرزوق (قوله بان الكتابة) صلة لتعليل

المعين والاعراض غير المعينة اذا اطلع فيها على عيب يقضى بمثله او قول ابن رشد الذي قدمناه
 اذا قاطع على موصوف فاستحق رجوع بغيره وقيمة هذا كما ترى والمسئلة محتاجة الى مزيد تحرير
 الخط قول غ يفتى على ان المعنى وفسخ العتاقة ولا يكون مخالفا للمذهب لولا ما عارضه
 من نص ابن رشد في استحقاق العبد الموصوف ليس بظاهر لانه يقتضى انه اذا وجد العوض
 معيبا يفسخ العتق وهو مخالف لنص المسدونة وغيرهما ويوجد في بعض النسخ وان وجد
 العوض معيبا ففسخه او استحق موصوفا فقيمة معين ان يشبهه وان لم يكن له مال اتبع به ديننا
 ابن مرزوق وهذا أقرب للصواب وموافق للثقل الا أن قوله في الموصوف المستحق يرجع بغيره
 ليس كذلك انما يرجع بمثله اه وقوله غ وليس بظاهر نص ابن رشد على الرجوع بغيره
 الذي نقله غ ولا شك ان هذه النسخة أقرب الى الاستقامة وموافقة النقل فلان نشرها
 وتبين موافقتها لفقوله وان وجد العوض معيبا ففسخه يقتضى انه اذا قبض السيد من المكاتب
 العوض اى الكتابة او بعضها فوجد معيبا فله رده والرجوع بمثله ابن عبد السلام لان
 الكتابة انما تكون بغير معين والعوض غير المعين ان اطلع فيه على عيب يعرض بمثله اى
 ولا يرد العتق ولو كان عديما ففيها من كاتب عبده على عبده موصوف فعتق باذنه ثم القاه
 السيد معيبا فله رده واتباعه بمثله ان قدروا لا كان ديننا عليه ولا يرد العتق ابو الحسن مهنى
 المسئلة ان كاتبه بعد مضمون ولو كان معين الزج بغيره كالتسكاح بعبد بعينه والخلع بعبد
 بعينه وقوله او استحق موصوف فقيمة معين يقتضى به اذا استحق ما قبضه السيد من كتابة عبده
 او قطاعته اذا لفرق بينهما كما صرح به النخعي ونقله في ضريح وكان موصوفا فانه يرجع عليه
 بغيره كرجوعه به اذا كان معيننا وهذا الاشكال فيه وأما الموصوف فجميع فيه ابن رشد
 ونصه ولا اختلاف اذا قاطع المكاتب سيده بموصوف واستحق من يده فانه يرجع عليه
 بغيره ولا يرد في الكتابة وقوله ان يشبهه شرط في مضي العتق والرجوع بالقيمة في استحقاق
 الموصوف والمعين ومنه انه اذا لم يكن له فيه شبهة فان عتقه فلا يعرض ويعود مكاتبه في
 البيان انما سبق عنه وأما اذا قاطع سيده على شيء بعينه ولا شبهة له في ملكه غريبه مولاه كالخلى
 يستودعه والشباب يستودعها فلا اختلاف ان ذلك لا يجوز ويرجع في الكتابة على ما كان
 عليه حتى يؤدي قيمة ما قاطع به وقوله وان لم يكن له مال اتبع به ديننا يقتضى به انه اذا لم يكن
 للمكاتب الذى دفع المعيب او المستحق الذى له فيه شبهة مال فانه يتبع بالمثل أو القيمة ديننا
 في ذمته ولا تعود مكاتبته في المدونة ابن القاسم وغيره ان غرس سيده بمال يتقدم له فيه شبهة ملك
 رده عتقه وان تقدمت له فيه شبهة ملك مضي عتقه واتبع بغيره ذلك ديننا ابن يونس اراد
 ويرجع مكاتبه في البيان تحصل في المكاتب يتقاطع سيده عن كتابته بشيء بعينه له فيه شبهة
 ثلاثة أقوال أحدها انه يرجع في الكتابة حتى يؤدي الى سيده قيمة ذلك مليا كان أو معدما
 والثاني انه لا يرجع فيها الا أن يكون معدما والثالث انه لا يرجع مليا كان أو معدما ويتبع
 بذلك ان كان معدما في ذمته ثم قال الخط فتمت من هذا انه اذا استحق من يده السيد ما اخذه
 من المكاتب عن كتابته أو عن قطاعته وغیره وسرقانه يؤخذ منه مثله ان كان مثليا وقيته ان
 كان مقبوضا سواء كان موصوفا أو معينيا صرح به ابن رشد وهو المأخوذ من كلام الزجراجي وغيره

(قوله اطلع) بضم الطاء
 وكسر اللام (قوله يقضى)
 بضم الياء (قوله اذا قاطع
 الخ) خـ بر قول (قوله
 الخط) اى قال (قوله
 ليس بظاهر) خـ بر قول
 (قوله وقوله) بكسر الباء
 (قوله له) أى القيل (قوله
 وهذا) أى المعين (قوله
 يستودعه) بضم الياء (قوله
 يتحصل) بفتح التاء
 (قوله ثلاثة) فاعل تحصل
 (قوله ويتبع) بضم الياء
 (قوله وهو) أى المكاتب
 (قوله سواء كان) أى المقوم

(قوله ولا يرد) بضم ففتح (قوله سواء كان له) ٦٢٢ اى المكاتب (قوله وأما ان كان) اى المكاتب (قوله ثم قال) اى الخط

خلافا لقول ابن مريزوق يرجع في الموصوف بمنزله ولا يرد عتقه سواء كان له شبهة فيما دفعه أم لا
صرح به اللخمي والرجاخي خلاف قول ابن رشد اذا كاتب بماله فيه شبهة ثم استحق فانه يرجع
الى الكتابة معلما كان او مدمما وهذا غير ظاهر اذ ظاهر المدونة انه لا يرد الى الكتابة وأما ان لم يكن
له فيه شبهة فظاهر كلام ابن رشد او صريحه انه يرجع للكتابة بلا خلاف ان كان موصرا وهو
ظاهر المدونة خلاف ما يقههم من كلام اللخمي والرجاخي وأما ان كان موصرا فان لم يكن له
فيه شبهة فالذى عليه أكثر الروايات يرجع الى الكتابة ثم قال وان كانت له فيه شبهة فالذى عليه
أكثر الروايات تبعه به في ذمته ولا يعود الى كتابته وقال ابن نافع يعود اليها وجعل في المدونة ما
دفعه من أموال الغرماء مما لا شبهة له فيه وهو ظاهر والله أعلم * (تنبيه) ان قبل لم قالوا اذا
استحق ما قاطع به المكاتب يرجع بقيمته ولم يقولوا يرجع بالكتابة الى قاطع عليها كما قالوا من
أخذ عن دينه عرضا ثم استحق فانه يرجع بدينه قيل الكتابة ليست بدين ثابت لانها تارة تتم وتارة
تسقط فاشبهت ما لا عوض له مع الوهم من تسكاح وخلع بعرض يستحق فانه يرجع بقيمته اه كلام
الخط * (تنبيهات) الاول طفي قول ابن عبد السلام لان الكتابة انما تكون بغير المعين الخ انظر
هذا المصير مع انهم اتسكون بالمعين كعبد فلان والاتبى والبعير الشارد كما تقدم فلو قل لوقوعها
في القرض المذكور بغير المعين الخ وقد قال المصنف كمين وقال أبو الحسن في فرض المدونة
المذكور معنى المسئلة كاتبه بعبد مضمون ولو كان معينا يرجع بقيمته كالنكاح على عبد بعينه
اه البناني عقدا الكتابة انما يكون بغير المعين كما في ضيغ وغيره وأما العتق على معين فمعاينة
لا كتابة * (الثاني) طفي قول ابن رشد في استحقاق الموصوف يرجع بقيمته وتبعه المصنف
في التوضيح وعليه جرى هنا والشارح وت خلاف الاصول من أن الموصوف يرجع
بمنزله كما في السلم وغيره وقد قدمنا للتفصيل في المعيب ولا فرق بينه وبين المستحق ولذا جزم
ابن مريزوق والطنجيني وجد عجب بالرجوع في الموصوف بالمثل مقوما كان أو منبليا خلافا
للخط في اعتقاده كلام ابن رشد فاقلا وهو الذي يؤخذ من كلام الرجاخي واللخمي عجب وفيه
نظر البناني كانه لم يقف على نص في ذلك مع انه في المدونة ونفسها في كتاب الاستحقاق من كاتب
عبد على عرض موصوف أو حيوان أو طعام فقبضه وعتق ثم استحق ما دفع العبد من ذلك
فلا يرد العتق ويرجع عليه بمنزله ذلك اه والرد بهذا على ابن رشد ومن تبعه أقوى * (الثالث)
طفي قوله ان بشبهة شرط في المعين على قاعدته الا كثرية من رجوع القيد لما بعد الكفاف
وتسبغ فيه ابن رشد ونصه اذا قاطع سيده على شيء بعينه ولا شبهة له فيه غريبه مولاه فلا
اختلاف انه لا يجوز الرجوع في الكتابة على ما كان عليه حتى يؤدي قيمة ما قاطع عليه ثم قال
وعلى هذا قرره الطنجيني وهو الظاهر خلافا لابن مريزوق والخط في جعله شرط في الموصوف
والمعين وزعم ح انه الموافق للنقل ولم نره هذا النقل الذي زعم أنه يوافقه بل كلام ابن رشد
خلافه كما علمت وفي المدونة وان قاطعه على وديعة أو دعت عنده فاعترفت بدينه فقرضها
في المعين وكلام ابن رشد هو الذي اعتمدته في توضيحه ونقل قيسه في المعين كما ذكرناه وهو مراد
في مختصره والا فلا فائدة في ادخاله الكفاف البناني كلام المدونة يوافق ما لابن مريزوق ونصها
وان أدى كتابته وعليه دين فاراد غرماؤه أن يأخذوا من السيد ما قبض منه فان علم ان ما دفعه

(قوله لم) بكسر ففتح (قوله) اى السيد (قوله ثم استحق) اى العرض (قوله من نكاح وخلع) بيان ما (قوله بعرض) تنازع فيه (قوله بغيره) (قوله بغيره) اى العرض (قوله خلاف الاصول) خبر قول (قوله من أن الموصوف الخ) بيان (قوله وفيه) أى (قوله كانه) اى الخط (قوله انه) اى النص (قوله من ذلك) أى العرض الموصوف أو الحيوان (قوله فلا يرد) بضم (قوله ويرجع) أى السيد (قوله عليه) أى العبد (قوله من رجوع الخ) بيان قاعدته (قوله فيه) أى ان شبهة (قوله غر) أى المكاتب (قوله لا يجوز) اى ينفذ عتقه (قوله ثم قال) اى طفي (قوله وعلى هذا) اى رجوع القيد لما بعد الكفاف صلبة قرر (قوله في جعله) اى ان (قوله انه) اى جعله شرط في الموصوف والمعين (قوله أو دعت) بضم ثم (قوله فاعترفت) بضم التام وكسر الراء (قوله رد) بضم الراء (قوله فهو) اى كلام ابن رشد (قوله وان أدى) أى المكاتب (قوله) وعليه

وعليه اى المكاتب (قوله غرماؤه) اى المكاتب (قوله منه) أى المكاتب (قوله فان علم) بضم العين من

(قوله من أموالهم) خبران (قوله رقبته) أي الكافر (قوله وهو) ٦٢٣ أي المكاتب (قوله فلا يعتق) بضم الميم

(قوله ولا يطعم) بضم الميم

وكسر العين (قوله لأعرفه)

أي لا يكفر إلا بالصيام

(قوله إلا أنه) أي لا يكفر

إلا بالصيام (قوله أنه) أي

المكاتب (قوله عند عقد)

صلته اشتراط (قوله من

سيدها) تنازع فيه اشتراط

وطه (قوله عليه) أي سيد

المكاتب (قوله وكذا)

أي شرط وطه المكاتب في

الالغاء (قوله شرطه) أي

السيد (قوله أنه) أي

السيد (قوله عليه) أي

المكاتب (قوله فأنه) أي

الخدمة الكبيرة (قوله

تأزمه) أي المكاتب (قوله

تسرى) بفتح فسكون

فكسر (قوله بعدها) أي

المكاتب (قوله وكذا) أي

ولد المكاتب في سريان

المكاتب إليه (قوله فيها) أي

المدونة (قوله وان اشتراطها)

أي الخدمة (قوله وحملها)

أي المدونة (قوله غيره) أي

بعض شيوخ عبد الحق

(قوله وعلى ما لبعض) صلة

درج (قوله ولم يرتضه) أي

مادرج عليه المصنف (قوله

فلو أسقط) أي المصنف

(قوله لفظاً) مضافته للبيان

(قوله منه) أي المكاتب

(قوله غيره) أي المكاتب

(قوله من نفس الخ) بيان

غيره (قوله به) أي الأرض

من أموالهم فلم يأخذ ويرجع رقيقا ابن يونس وغيره يريد مكاتباً (و) أن اشترى كافر رقيقاً مسلماً أو أسلم رقيقه فمكاتبه (مضت كتابه) مالك (كافراً) مملوكاً له (مسلم وبيعت) الكتابة بمعنى المال المكاتب به مسلم فإن أدى المكاتب المال الذي كُتِبَ به عتق وولاه للمسلمين لا العصبية الكافر المسلمين ولا يهود الكافرين أسلم وإن عجز رقيقاً للمسلم الذي اشترى كتابته وشبه في الماضي والبيع فقال (كان) بفتح الهمزة وسكون النون حرف مصدرى مقرون بكاف التشبيه صلته (أسلم) مكاتب الكافر فمضى كتابته اتفاقاً وتباعاً لمسلم ابن عرفة لو أسلم العبد بعد كتابته فقهياً اتباع كتابته لمسلم (و) إذا كان مع المكاتب المسلم رقيق دخل معه في كتابته بشرط أو بدونه وبيعت كتابته لمسلم (يسع معه) أي يسع كتابته ككتابة (من) أي رقيق دخل معه (في عقده) أي المكاتب الكتابة (و) أن وجب على المكاتب كفارة لخنث في عيبين بالله تعالى وفجورها أو عن ظهار أو عن فطر في رمضان عمداً أو قتل خطأ أو قتل سيده وهو محرم أو في الحرم أو عن ترفه أو إزالة أذى وهو محرم أو عن نحو تمتع (كفر) بفحشاء مثقلاً (بالصوم) فلا يعتق ولا يكسو ولا يطعم ولا يذكي إنعه من إخراج ماله بلا عوض مالى ابن شاس لا يكفر إلا بالصيام ابن عرفة لأعرفه في المذهب إلا أنه مقتضى قولها أنه كالعبد (واشتراط وطه) الأمة (المكاتب) عند عقد الكتابة من سيدها لغو فيحرم عليه وطؤها وكذا المعتقة لاجل وكذا شرطه أن شرب المكاتب خمر أعاد رقبته (و) (واستثناء) أي اشتراط عدم دخول (حملها) أي الأمة في عقد كتابتها لغو ابن القاسم أن اشتراط أن يصيب مكاتبته أو استثنى ما في بطنها فإن الكتابة ماضية والشرط باطل (أو) اشتراط (ما يولد لها) أي المكاتب من غيره يكون رقبته لغو (أو) اشتراط (ما يولد لمكاتبه من أمته) أي المكاتب (بعد) عقد (الكتابة) يكون رقبته لغو (أو) اشتراط (قليل كخدمة) من المكاتب لسيده (أن وفي) بفتح الواو والقائمة لا أي أدى المكاتب ما كُتِبَ به لسيده (لغو) في المسائل الخمس ومفهوم قليل أنه أن اشتراط عليه خدمة كثيرة بعد التوفيق فأنه تأزمه ابن شاس تسرى الكتابة من المكاتب إلى ولدها الذي تلده بعد هاهن نكاح أو زنا وكذا ولد المكاتب الذي حدث لأمه بعد كتابته عبداً لائق أن شرط أن مات له في كتابته فهو عبده فالشرط باطل والعقود نافذة إلى أجله فيها كل خدمة اشتراطها السيد بعد أداء الكتابة فباطل وإن اشتراطها في الكتابة فإدى العبد قبل تمامها سقطت عبد الحق عن بعض الشيوخ إنما هذا في الخدمة اليسيرة لأنها تتبع وجهاً غير على ظاهرها فليسه كانت أو كثيرة وعلى ما لبعض شيوخ عبد الحق درج المصنف ولم يرتضه ابن هرزوق فلوا سقط لفظ قليل ليطابق ما عليه الأكثر فأقاده البناني طني في بعض النسخ قليل خدمة وفي بعضها قليل خدمة باللام وكلاهما واضح وفي بعضها قليل كخدمة بالكاف ولا محل لها هنا لأن الكلام في الخدمة فقط * (نزع) * لو شرط على مكاتبه أنه أن شرب خمر أعاد رقبته فاشرب أفليس له رده للرقبة قاله في النكت ونقله في التوضيح (وأن عجز) المكاتب (عن شيء) مما كُتِبَ عليه (رق) بضم ففتح مثقلاً أي صاور رقيقاً خالصاً من شائبة الحرية أعاده ليرتب عليه قوله (أو) عجز المكاتب (عن) دفع (أرض جنابة) منه على غيره من نفس أو مال فيرتق ويخبر سيده في إسلامه فيه أو فداؤه به أن كانت جنابته على غيره سيده بل (وأن) كانت جنابته غيره (قوله به) أي الأرض

(قوله لزمه) اي المكاتب (قوله اداه) اي المكاتب الارش (قوله عنه) اي الارش (قوله خير) اي سيده (قوله له) اي سيده (قوله) ولو جاوز) اي تعدى الارش (قوله قيمته) ٦٢٤ اي المكاتب (قوله فهو) اي المكاتب (قوله والا) اي وان لم يؤد الارش

(على سيده) اي المكاتب (رق) بضم ففتح مثقلا اي صار رقبة خالصا من شائبة الحرية (كالقن) بكسر القاف وشدة النون اي خالص الرقبة الذي لم يكاتب في خلوص رقبته من شائبة حريته ابن شماس ان جنى المكاتب على اجنبي أو على سيده لزمه الارش فان أداء بقي على كتابته وان عجز عنه رق والحاصل ان المكاتب يخاطب بأداء ارش جنائيه فان أداء بقي مكاتباً كان الارش لسيده ولا جنبي وان عجز عنه فان كان لسيده ورق له وان كان لغيره خير في اسلامه فبقى لولي الجناية وفدائه فبقى له وفي جنائيه الامام مالك رضي الله تعالى عنه أحسن ما سمعت في جنائيه المكاتب ان أدى جميع الارش حالا ولو جاوز قيمته فهو على كتابته ولا يجز وخير سيده في اسلامه رقا وفدائه بالارش وعجزه عن الارش قبل القضاء عليه به وبعد سواه اقامه ابن عرفة (وأدب) بضم فسكسر مثقلا السيد (ان وطئ) مكاتبته الا أن يجهل حرمة وطئها ولم يحد للشبهة التي له فيها (بلامهر) عليه لها في وطئها ولا يلزمه ارش نقصها ان طأوعته ولو كانت بكرا (وعليه) اي السيد (نقص) مكاتبته (المكرهة) بفتح الراء منه على وطئها ابن يونس ان كانت بكرا فيها من كاتب أمة فلم يمس له وطئها فان وطئها ادري عنه الحد وعنها كرهاها وطأوعته ويعاقب الا أن يعذر ويجعل ولا صدق لها ولا مانعها ان طأوعته وان أكرهها فعليه ما نقصها وهي في كتابتها الا أن تحمل فخير عند الامام مالك رضي الله تعالى عنه بين أن تكون ام ولد أو تمضي على كتابتها فروى أصحابون فقهاء على سيدها مادامت حاملا ولا ينحسب عن أصبغ لانهقة لها وقول الامام أحسن (وان حلت) المكاتبه من وطئ سيدها (خيرت) بضم الخاء المعجمة وكسر المثناة منهقة المكاتبه عند الامام مالك رضي الله تعالى عنه (في البقاء) على كتابتها وتصير مستولدة ومكاتبه فان أدت في حياة سيدها اعتقت وان مات سيدها قبل أدائها اعتقت من رأس ماله وثقة فتأ في زمن حملها على سيدها على الأرجح (و) في انتقالها عن السكينة الى (أمومة الولد) لسيدها فله الاستمتاع بها ويسير خدمتها الى موته فتعتق من رأس ماله في كل حال (الالضغاء) عن الاداء (معها) اي الامه في السكينة (أو أقويام) على الاداء (لمرضوا) بفتح التحتية والضاد بائنا نقلها عن السكينة لا أمومة الولد فلا تخير ويلزمها البقاء على السكينة ابن عرفة وفيها ان كان معها في السكينة غيرها فهي على كتابتها الا أن ترضى هي وهم باسلامها للسيد ويحط عنهم حصتها من السكينة فتصير له أم ولد ينحسرون هذا ان كان من معها في السكينة ممن يجوز رضاه ولا ينحسرى عجزهم باسلامها (و) ان كان معها أقويام رضوا بانتقالها لامومة الولد وانتقلت لها (حط) بضم الحاء وفتح الطاء المهملين مثقلا اي اسقط عنهم (حصتها) اي الامه التي تخصها من المكاتب به بقسمته على قدر قواهم على السعي (وان قتل) بضم فسكسر المكاتب قبل ادائه خطأ مطلقا او عمدا من حر مسلم (فالقيمة) التي يغرمها قاتله (السيد) للمكاتب لا لو رثته الاحرار لانه مات رقبة لا يترك عيبا يبق عليه شيء من الكتابة ولو درههما (وهل) يقوم حال كونه (قنا) بكسر القاف وشدة النون اي رقا خالصا من شائبة الحرية وهو مذهب المدونة عند جماعة ابطال لان كتابته بموته قبل ادائه (او) يقوم حال كونه (مكاتباً) وهو مذهبهم عند أبي هران في الجواب (تاو بلان) وروايتان عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه ابن عرفة في الامين

(قوله عجز) بضم فسكسر مثقلا (قوله وعجزه) اي المكاتب (قوله عليه) اي المكاتب (قوله به) اي الارش (قوله وبه) اي القضاء عليه به (قوله ولم) الاول لا (قوله يحد) بضم الياء وفتح الحاء اي السيد بوطه مكاتبته مع احرازها نفسها عنه (قوله له) اي السيد (قوله فيها) اي مكاتبته (قوله ولا يلزمه) اي السيد (قوله نقصها) اي بوطته ايها (قوله فيها) اي المدونة (قوله ادري) بضم فسكسر اي دفع (قوله عنه) اي السيد (قوله وعنها) اي المكاتبه عطف على عنه (قوله ويهراقب) اي السيد (قوله يعذر) بضم فسكون ففتح اي السيد (قوله فعليه) اي السيد (قوله وهي) اي المكاتبه (قوله في كتابتها) اي باقية عليها (قوله فخير) اي المكاتبه (قوله المكاتبه) مفسر نائب خيرت (قوله ويسير) عطف على الاستمتاع (قوله وفيها) اي المدونة (قوله معها) اي المكاتبه التي حلت من سيدها (قوله ويصط) بضم الياء اي يسقط (قوله له) اي سيدها (قوله باسلامها) اي سيدها (قوله مطلقا) اي من رقبتي او حر مسلم

(قوله وآخر) بعد الهمز وفتح الخاء المجهضة مضمومة محذوف أي مكاتب (قوله وقتلها) أي المكاتب (قوله وقوتها) بضم القاف وشدا الواو (قوله فلا يلتفت) بضم الالف وفتح القاف (قوله من الكتابة) بيان ما (قوله ان قتل) بضم فكسر (قوله قوم) ضم فكسر مثقلا (قوله عقد العتق) اضافته للبيان (قوله وذكر) أي للخمى (قوله قوله) أي ابن القاسم (قوله المتقدم) أي لو أن مكاتبه أدى كل كتابه الادرهما وآخر لم يؤد شيئا الخ (قوله وزاد) أي للخمى (قوله قوله) أي السيد (قوله لانه) أي السيد (قوله من الكتابة) بيان ما (قوله يقوم) بضم ففتحين مثقلا (قوله عليه من كتابه الخ) نعت ٦٢٥ مكاتب (قوله يعرف) بضم فسكون ففتح (قوله من قدرته الخ)

بيان ما (قوله ماله) أي المكاتب (قوله لبقائه) أي ماله على دون اعتبار ماله (قوله وهذا) أي المتقدم (قوله الا أن قوله في هذه الرواية الخ) استدراك على وهذا معنى قوله فيها الرفع أي أنه أن لا فرق بينهما (قوله وقوته) بفتح الواو مثقلا (قوله ويسكت) بضم الباء وفتح الكاف (قوله من الكتابة) بيان ما (قوله وانما يقوم) بضم ففتحين مثقلا (قوله بقتله) أي المكاتب (قوله قلت) أي المكاتب (قوله قال ابن عرفة) (قوله فيه) أي المكاتب المقتول (قوله فيه) أي التقويم (قوله قوله على الاداء وقدر ماله) أي معا (قوله من الكتابة) بيان ما (قوله هذا) أي المذكور من قيمته مكاتبه وقادر على ما عليه

القاسم رحمه الله تعالى لو أن مكاتبه أدى كل كتابه الادرهما وآخر لم يؤد شيئا وقتلها ما رجل وقوته ماله الاداء سواء وقوة رقابه ما سواء فلا يلتفت الى ما أدى من الكتابة وقيمتها على قاتله ما سواء للخمى ان قتل المكاتب قوم عبد الا كتابة فيه لان عقد العتق سقط حكمه بالقتل وقاله ابن القاسم في المدونة وذكر قوله المتقدم وزاد الا أن تكون قيمته مكاتباً أكثر فله قيمته مكاتباً لانه كان قادراً على بيع كتابه وبيع أشبه على قاتل المكاتب فيتم بماله عليه من الكتابة ابن رشد أراد يقوم على انه مكاتب عليه من كتابه بقيمة كذا وكذا على ما يعرف من قدرته على تكسب المال دون اعتبار ماله لبقائه لسيدته وهذا معنى قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه في المدونة الا أن قوله في هذه الرواية يغرم قيمته بماله عليه من الكتابة خلاف قوله في المدونة لا ينظر الى ما أدى من كتابته ولا الى ما بقي منها فيقال على هذه الرواية كم قيمته على انه مكاتب وقوته على اداء كتابته كذا وكذا ويسكت عما عليه من الكتابة وعن ماله أيضاً وانما يقوم بماله اذا وصى بعتقه قلت في كون الواجب فيه قيمته عبداً ومكاتباً معتبراً فيه وقوته على الاداء وقدر ماله عليه من الكتابة فالله اعلم بما اذاع لغوا اعتبار ما عليه ثم قال ورابعها الا أكثر من قيمته عبداً ومكاتباً (وان اشترى) المكاتب (من) أي رقيقاً (يعتق على سيده) كاصله وفرعه وحاشيته القريبة (صح) شراؤه ولا يعتق على المكاتب لانه أجنبي منه ولا على سيده لانه أحرز نفسه وماله عنه بعد الكتابة مادام مكاتباً وأولى بعد ادائه وعتقه (وعتق) الرقيق الذي اشتراه المكاتب على سيده (ان هجز) المكاتب ورقا سيده ابن شماس ان اشترى المكاتب من يعتق على سيده صح فان هجز رجع الى السيد وعتق عليه لانه انقضاء كتابته وعوده وماله ملكاً لسيدته فقد ملك سيده من يعتق عليه بنفس ملكه ابن عرفة هذا مقتضى أصل المذهب في احراز المكاتب ماله ان كان شراؤه اياه بغير اذن سيده والظاهر ان كان باذنه عتقه على سيده يغرم ثمنه لمكاتبه ولا أعرف نص المسئلة لاهل المذهب بوجه وانما نص عليه الغزالي في وجوبه بلفظ ابن شماس البتاني انظر هذا مع عزو المصنف ذلك في التوضيح للموازاة عن ابن القاسم (و) ان ادعى الرقيق ان سيده كاتبه وانكرها سيده (ف) القول للسيد في (نفي) (الكتابة) اذا اصل عدمها وان اتفقا على الكتابة (و) ادعى الرقيق الاداء وانكره السيد فالقول للسيد في (نفي) (الاداء) اذا اصل عدمه ابن عرفة ابن شماس ان اختلف السيد والعبد في

منها (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله كاصله) أي سيده (قوله لانه) الرقيق المشتري بالفتح (قوله منه) أي المكاتب (قوله لانه) أي المكاتب (قوله على سيده) أي المكاتب صله عتق (قوله فان هجز) أي المكاتب (قوله رجح) أي المكاتب رفا خالصا (قوله وعتق) أي من اشتراه المكاتب (قوله عليه) أي سيده (قوله هذا) أي الذي ذكره ابن شماس (قوله شراؤه) أي المكاتب (قوله اياه) أي من يعتق على سيده (قوله ان كان) أي شراؤه (قوله باذنه) أي السيد (قوله عتقه) أي من اشتراه المكاتب (قوله وبغرم) أي سيده (قوله وانكرها) أي الكتابة (قوله وانكره) أي الاداء (قوله عدمه) أي الاداء

(قوله قلت) أي قال ابن عرفة (قوله الأولى) بضم الهمزة المنزعة في أصل الكتابة (قوله تكريرها) أي العين بتكرير دعوى الكتابة (قوله الثانية) أي المنازعة في ادائها (قوله أن لم يشترط) أي السيد (قوله في عقدتها) أي الكتابة (قوله تصديقها) أي السيد (قوله في نفيه) أي الاداء (قوله والآخر) أي وإن كان السيد شرط في عقدتها تصديقها في عدمها (قوله فيمضي) بضم فميمين مثقلا (قوله له) أي السيد (قوله به) ٦٢٦ أي تصديقها في نفي قبضها بالعين (قوله أن اختلفا) أي السيد والمكاتب (قوله

في قدرها) أي الكتابة
 أصل الكتابة أو الاداء فالقول قول السيد قلت بالعين في الأولى لعروض تكريرها ويصنف في الثانية شب أن لم يشترط في عقدتها تصديقها في نفيه بالعين والآخر في له وإن تنازع في قدر المال المكاتب به أو في قدر أجبه أو في جنسه (ق) لا يكون القول للسيد في (القدر والآخر والجنس) ابن عرفة أن اختلفا في قدرها في كون القول قول العبد أو السيد قولها ونقل الصقلي عن ابن عبد الحكم عن أشهب بناء على أنها فوت ولا لأنها امتناع في ثبوتها ثم قال ابن عرفة وإن اختلفا في جنس الكتابة فليقل قول ابن القاسم الكتابة فوت يتحالفان وعليه كتابة مثله عينا فان حالف أحدهما أو بكل الآخر قاله للعالم وان قال أحدهما داناير والآخر دراهم وقدرهما سواء شترى بما قاله العبد ما قاله السيد فان قال أحدهما عينا والآخر عروضاً لتول قول مدعي العبد الآن يدعي قدره لا يشبه وفيها ان اتفاقا في القدر واختلفا في كثرة النجوم صدق العبد لم يأت في كثرة أعمال يشبه وان اتفاقا في التأجيل واختلفا في حلوله صدق العبد وان اختلفا في كون القطاعة حالة أو مؤجلة فقال أصبح صدق السيد وهذا إذا كانت القطاعة على أقل من الكتابة وإن كانت بما يشاوي الكتابة أو أكثر صدق العبد في فسختها على قدرها المثل ذلك الاجل أو دونه أو أكثر منه أن أي بما يشبهه أن كان بجل عمقه وإن لم يجله تحالفوا فقاموا بوجهما الكتابة المثل وان اختلفا في جنس ما تقاطعا عليه من عروض أو مكيل أو موزون يتحالفان أي بجل عمقه فان بجله صدق السيد (قتهيات) الأول اختلف السيد والمكاتب في الاجل تارة يكون في وجوده وعدمه وتارة في قدره وتارة في حلوله أما الأول فقال اللخمي القول فيه لا كتاب انهم انجمه ما لم يأت من كثرة النجوم لا يشبهه وأما الثاني ففيها ان قال المكاتب فحمت بعشرة النجوم وقال السيد بخمسة صدق المكاتب بينهما وأما الثالث ففيها ان قال السيد قد حل نجم وقال المكاتب لم يحل صدق المكاتب أفاده طئي وتامله مع ما تقدم لابن عرفة (الثاني) طئي وأما اختلفا فهم أي الجنس كقول أحدهما بكتاب ولا بخر بخرافها فاجري اللخمي على قول ابن القاسم الكتابة فوت انهما يتحالفان ويرد الكتابة مثله من العين فان حالف أحدهما وبكل الآخر فالتول للعالم وان قال أحدهما عينا والآخر عروضاً لتول لمدعي العين الآن يأتي بما لا يشبهه وقال المازري يتحالفان ويتنازعان واقترع ابن عرفة على كلام اللخمي وزاد عنده ان قال أحدهما داناير والآخر دراهم وقدرهما سواء فلا تحالف ويشترى ما قاله السيد بما قاله العبد (الثالث) طئي سوى المصنف بين المسائل الثلاث في قبول قول المكاتب تبعاً لابن شاس وابن الحاجب في التوبة بينهما وعرضهما قبول قول المكاتب لابن القاسم وقبول قول السيد لا شبه في الثلاث وقد نازع في توضيحه ابن الحاجب في الجائر فأتلا لم أر قول ابن القاسم وأشب كأيوهمه كلام المصنف ثم ذكر كلام اللخمي المتقدم وكلام

في قدرها) أي الكتابة
 (قوله قول) خبر كون
 المضاف لاسمه (قوله قولها)
 أي المدونة راجع ليكون
 القول قول السيد (قوله
 ونقل الصقلي الخ) راجع
 ليكون القول قول السيد
 (قوله على أنها) أي الكتابة
 راجع للأول (قوله ولا) أي
 ليست فوتاً راجع للثاني
 (قوله لا نه) أي الكتابة
 على ادلا (قوله الكتابة فوت)
 مقبول قول المضاف لفاعل
 (قوله يتحالفان) أي السيد
 ومكاتب (قوله وعلمه) أي
 المكاتب (قوله عينا) حال
 من كتابة مثله (قوله اشترى)
 بضم التاء وكسر الراء (قوله
 النجوم) أي الأهل المتوكل
 به المال المكاتب به (قوله
 صدق) بضم فسكه مثقلا
 (قوله كثرتها) أي النجوم
 (قوله فسختها) أي النجوم
 (قوله أن كان) أي السيد
 (قوله بجل) بفتحات مثقلا
 أي تجز (قوله عمقه) أي
 المكاتب (قوله وان لم يجله)
 أي السيد العتيق (قوله
 الأول) أي وجود الاجل

وعنده (قوله أنها) أي الكتابة (قوله ما لم يأت) أي المكاتب (قوله من كثرة النجوم) بيان ما بعده (قوله المازري
 الثاني) أي الاختلاف في قدر الاجل (قوله الثالث) أي الحلول وعدمه (قوله انهما يتحالفان) ويرد أي المكاتب لكتابة
 مثله مقبول أجري (قوله من العين) بيان كتابة مثله (قوله سوى) بفتح السين والواو ومثقلا (قوله في قبول) صله سوى (قوله بينهما)
 أي المسائل الثلاث (قوله المصنف) أي ابن الحاجب (قوله ثم ذكر) أي طئي

(قوله لانه) اي المصنف (قوله فادها) اي المكاتب الكتابة (قوله منه) اي المال ٦١٧ المعان به (قوله فيها) اي المدونة (قوله

بمعنى الفسك) اضافته
للبيان (قوله يحالوه) اي
يسامحوه (قوله منها) اي
الفضلة (قوله وان يحز)
اي المكاتب (قوله منه)
اي المكاتب (قوله له) اي
السيد اي المقبوض (قوله
ذلك) اي المعان به (قوله
يحال) اي المعطى (قوله
فيكون) اي المعطى بالفتح
(قوله له) اي المكاتب
(قوله فذلك) اي المعطى
بالفتح (قوله بسيرة كانت)
اي الفضلة (قوله دفع)
بضم فكبير (قوله ما) بشد
اليم نكرة تامة مؤكدة امر
(قوله منه) اي المكاتب
(قوله بكتابة) اي مكتوبة
(قوله رقبته) اي العبد
(قوله من الاول) نعمت نجم
(قوله من المكاتب) بيان
محمل (قوله عنه) اي
المكاتب (قوله حالت) اي
تغيرت (قوله بعينه) نعمت
فجما (قوله به) اي النجم
(قوله عليه) اي المكاتب
(قوله له) اي المكاتب (قوله
به) اي النجم المعبر (قوله
وذلك) اي المذكور من
الهمة او الوصية او الصدقة
(قوله في مرضه) اي السيد
(قوله قوم) بضم فكبير
منقلا (قوله وسائر) اي باقي
(قوله منها) اي النجوم (قوله

المازرى) لانه في المصنف في مختصره لانه انما سوى بين القدر والجنس والاجز في
عدم قبول قول السيد فقوله طفي سوى المصنف بين المسائل الثلاث في قول قول المكاتب
تبع الاين شاس وابن الحاجب فيه نظرا ذليس في كلامه تصريح بقبول قول المكاتب في ثلاث
والله اعلم (وان اعانه) اي المكاتب على اداء الكتابة (جاءه) او واحدا يقال فادها وبقى منه شيء
(فان لم يقصدوا) اي المعينون (الصدقة) بالمال على المكاتب بان قصدوا فكه من الرق اولم
يقصدوا شيئا (رجعوا) اي المعينون ان شأوا (بالفضلة) وتخصا فيها (و) (رجعوا) (على السيد
بما قبضه) من أموالهم (ان يحز) المكاتب بعد دفع أموالهم للسيد (والا) اي وان قصدوا
الصدقة على المكاتب بما اعانوه به (فلا) رجوع لهم بالفضلة ولا بقبضه السيد ان يحز فيها
والمكاتب ان اعانه قوم في كتابته يقال فادها منه وفضلت فضلة فان اعانوه بمعنى الفسك لرقبته
لا صدقة عليه فليد اليهم الفضلة بالخمس او يحالوه منها وان يحز فكل ما قبض السيد
منه قبل يحز له كان من كسب العبد او صدقة عليه وأما الواعين في فسك رقبته فلم يف ذلك
بكتابه فكل من اعانه الرجوع بما اعطى الا ان يحال المكاتب منه فيكون له ولو اعانوه بصدقة
لا على الفسك فذلك السيد ان يحز له الوافى غنى ظاهرها بسيرة كانت او كثيرة رقبته بالكثيرة
ويشهد له ما في كتاب الجهاد والقدف وما اشار اليه المازرى وغيره في القراض اه يعنى فضل
الطعام والاعاف المأخوذ من الغنمية للحاجة وفضله نفقة الزوجة وكسوتها بعد موت أحد
الزوجين وفضله مؤنة عامل القراض وفضله نسل الذي قذف في اثانته الجزولى كل من دفع اليه
مال لا مرما كالم وصلاح وفقر ولم يكن فيه ذلك الا حرقه فانه يجب عليه عدم قبوله وان قبله فيجب
عليه رده ويحرم عليه أكله فان أكله فقد أكل حراما (وان اوصى) السيد لعبد بكتابة في كتاب
(كتابة المثل) بكسر فسكون للمكاتب في الثقة على الاداء (ان جعلها) اي رقبته المكاتب (الثالث)
لما السيد يوم التنفيذ فان لم يحملها خيرا الوارث بين مكاتبته وتخيير عتق ماله الثالث منه فيها
من اوصى بكتابة عبده والثالث يحمل رقبته جازو كوتب مكاتبته مثله على قدر قوته وادائه
وان لم يحمله الثالث خيرا الورثة بين مكاتبته وعتق محمل الثالث بئلا (وان اوصى) السيد (له) اي
المكاتب (بفتح) بفتح النون وسكون اليم اي قدر معلوم من المال المكاتب به مؤجل باجل معلوم
من الاول او الوسط او الاخر (فان جعل الثالث) مال السيد (قيته) اي النجم الموصى به (جازت)
اي نفذت الوصية وعتق منه بقدره (والا) اي وان لم يحمل الثالث قيمة النجم (فهو الوارث)
للموصى (الاجازة) بالراى اي تنفيذ الوصية (أو عتق محمل) بفتح اوله وكسر ثالثة اي محمول
(الثالث) من المكاتب بئلا ويحط عنه من كل نجم بقدر ما يعتق منه لامن النجم الموصى به
خاصة لان الوصية حالت عن وجهها المالم يحزها الورثة فان أدى الباقي تم عتقه وان يحز عنه رقبته
باقية فيمن وهب لمكاتبه نجما بعينه من أول كتابته او وسطها أو آخرها أو تصدق به عليه
أو اوصى له به وذلك كله في مرضه ثم مات السيد قوم ذلك النجم وسائر النجوم بالنقد بقدر
آجالها فبقدر حصصة النجم منها يعتق الا من رقبته ويوضع عنه النجم بعينه ان جعله الثالث
وان لم يحمله الثالث خيرا الورثة في اجازة الوصية أو بئل محمل الثالث من المكاتب ويحط عنه من
كل نجم بقدر ما يعتق منه لان الوصية قد حالت عن وجهها المالم يحزها الورثة (وان اوصى)

من رقبته) اي المكاتب (قوله عنه) اي المكاتب (قوله بئل) اي تخيير عتق (قوله من المكاتب) بيان محمل

السيد (لرجل) مثلاً (بكتابه) بأن قال اعطوا زيداً فلاناً المكاتب (أو أوصى) السيد (له) أى
الرجل (بما عليه) أى المكاتب وهو المال المكاتب به (أو أوصى) السيد (بعنقه) أى المكاتب
(جازت) أى مضت وصيته (أن جعل الثلث) لمال الموصى يوم تنفيذ وصيته (قيمة كتابته) أى
المال المكاتب به على آجاله (أو قيمة الرقبة) أى العبد (على أنه) أى العبد (مكاتب) باعتبار
خواجه وادائه فيؤدى المكاتب في الاولين النجوم للموصى له فان أدى عتق وان عجز رقه
وفي الاخرة تحط النجوم عنه ويعتق وان لم يحمل الثلث احد الامرين رقه للموصى له من
الرقبة بقدر يحمل الثلث في الاولين واعتق منها بقدره في الاخرة ابن شاس لو أوصى بالنجوم جاز
من الثلث وليس للوارث تجديزه ولو أوصى بكتابه لرجل أو وصى بعنقه دخل في الثلث الاقل
من قيمة رقبته أو قيمة كتابته (و) ان قال لرقبته (أنت حر على ان عليك ألفاً) ولم يقيد ذلك
بوقت مخصوص (أو) قال له أنت حر (وعليك ألفاً لزم العتق) السيد (و) لزم (المال) العبد
مجهلين في المسئلتين ان كان العبد موسراً والا كان المالك يملكه ففى قطاعة لازمة لهما
فيم امن قال لعبدك أنت حر الساعة بئلاً وعلبك مائة دينار الى أجل كذا فقال الامام مالك
وأشهب رضى الله تعالى عنهما هو حر الساعة بالمائة أحب أم كره وقال ابن القاسم هو حر
ولا يتبع بشئ وقاله ابن المسيب عياض قوله أنت حر وعلبك مائة والعبد غير راض فيه ثلاثة
أقوال قول مالك وأشهب رضى الله تعالى عنهما الزام السيد العتق مجعلاً والزام العبد المالك
مجعلاً ان كان موسراً ودينار ان كان معسراً الشاى مشهور قول ابن القاسم الزام السيد
الاعتق ولا مال له على العبد ثم قال عياض الثانية قوله أنت حر على ان عليك ألفاً انها أربعة
أقوال قول مالك رضى الله تعالى عنه بالزامهما العتق والمال كما في الاولى ثم ذكر بقية الأقوال
(وخير) بضم الخاء المعجمة وكسر الميم مثلاً (أو) أنت حر على ان (تؤدى)
(وارد) لقول سيدك (أنت حر على ان تدفع) الى ألفاً مثلاً (أو) أنت حر على ان (تؤدى)
بضم القوية وفتح الهمز وكسر الدال مثلاً الى مائة (أو) أنت حر (ان أعطيت) في ألفاً (أو)
قال السيد لعبدك (نحوه) أى القول المذكور يكتفى بكتك فيا للامام مالك رضى الله
تعالى عنه ان قال لعبدك أنت حر على ان تدفع الى مائة دينار فلا يعتق الا بادت ان القاسم
ولا العبد ان لا يقبل ويبقى رفاذ كرا السيد اجلا للمال أم لا عياض المسئلة الخامسة ان أدبت
الى أو أعطيتنى أو جئتني أو اذا أو شبه ذلك فلا يلزمه العتق الا برضاه ودفعه ما التزمه وله ان
لا يقبل ويبقى رفاذ لا فرق بينهما وبين على ان تدفع في انه لا يلزمه العتق الا برضاه ودفعه ما التزم
الخط ان قبل ما الفرق بين على ان عليك كذا أو وعلبك كذا الذى يلزم به العتق والمال
وبين على ان تدفع أو تؤدى أو ان أعطيت ونحوها التى لا يلزم العتق الا برضا العبد ودفعه
ما التزمه قبل الفرق بينهما انه في الصيغ الاولى ألزمه بذلك ولم يجعل له فيه خياراً والسيد ان
يجبر عبده على العتق بمال وعلى التزويج وفي الصيغ الثانية جعل الدفع اليه فجعل للعبد في ذلك
اختياراً وظهر الصرفة العمل اليه فأفاده أبو الحسن وهو ما خوذ من المقدمات ومنها جاح التحصيل
للرجل راجى والله أعلم

• (باب) في بيان أحكام أم الولد •

(قوله في الاولين) أى
الابصار لرجل بكتابه
والابصار له بما عليه (قوله
له) أى الموصى له (قوله
وفي الاخرة) أى الابصار
بعنق المكاتب صلة تحط
(قوله الامرين) أى قيمة
الكتابة وقيمة الرقبة (قوله
رق) بضم الراء (قوله
واعتق) بضم الهمز وكسر
اللام (قوله منها) أى الرقبة
(قوله بقدره) أى يحمل الثلث
(قوله جاز) أى نفذ ايصاله
(قوله الاقل) فاعل دخل
(قوله والا) أى وان لم يكن
العبد موسراً (قوله ففى)
أى العتق واشبه لتأنيث
خبره (قوله لهما) أى السيد
والعبد (قوله بئلاً) أى
تجديزاً ناجزاً (قوله الاولى)
بضم الهمز (قوله اليه)
أى العبد (قوله وهو) أى
الفرق المذكور • (باب
أم الولد) •

(قوله هي) اي أم اولد (قوله الحرجلها) بنمى خرج عنه الرق جلها (قوله من وطه مال كها) فصل مخرج الحرجلها وهو من وطه غير مال كها (قوله عليه) اي مال كها صلة جبر فصل مخرج الحرجلها من وطه مال كها الرقيق باعتاق سيده (قوله المستحقة) بفتح الهمزة اي برقيته الغير حائرها (قوله حاملها) حال من المستحقة (قوله من زوج) اي حصة حاملها (قوله لانه) اي زوجها الذي حلت منه بجملة حر (قوله غير مالك) اي لها (قوله على أخذ قيمتها لها) صلة تدخل (قوله يعنى) بضم الياء (قوله سيده) اي العبد (قوله منه) اي العبد (ان جلها) (قوله عنه) اي سيده (قوله لانه) اي عنه جلها ٦٢٩ (قوله غير جبر) اي على مال كها

العبد (قوله المعنى) بفتح التاء (قوله ولدها) نائب فاعل معنق (قوله على واطمها) صلة معنق (قوله بمالك) اي واطمها صلة

معنق (قوله معنق) اي بسببه

(قوله لها) اي الامه صلة

ملك (قوله بعد وضعه) اي

ولادة الولد صلة ملك (قوله

كعتق واطمها) اي الامه

المملوكة له تشبيهه في جريان

الخلاف (قوله بكتابة) صلة

عنتق اي اداء نجومها

(قوله أو تدبير) اي يموت

سيده وحمل ثلثها (قوله

قبل وضعها) صلة عنتق

(قوله أم ولد) خبر كون

المضاف لاسمه (قوله وهو)

اي الثالث (قوله أم ولد)

اي لسيدها الحر (قوله

السيد) اي الحر (قوله من

ذلك) اي الحمل من وطه

سيدها الحر المقرب (قوله

أثره) اي الاستقاط بقبيلها

(قوله اعتبار) بضم التاء

وكسر الباء اي ثبتت

ابن عرفة هي الحر جلها من وطه مال كها عليه جبراً فتخرج المستحقة حاملها من زوج لانه غير مالك وتدخل المستحقة حاملها من مال كها على أخذ قيمتها بدلها وتخرج امة العبد يعنى سيده جلها منه عنه لانه غير جبر وفي كون المعنق ولدها على واطمها بمالكها بعد وضعه كعتق واطمها بكتابة أو تدبير قبل وضعها أم ولد ثالثها في المكاتب فقط وهو قول أكثر الرواة والاولان لما لا رضى الله تعالى عنه (ان أقر السيد بوطه) لامته هذا شرط وجوابه قوله لا تقي عتقت الامه الخ (و) ان ادعت الامه الحامل أو التي ولدت ولدا ونسبته لسيدها على سيدها انه وطمها وأنكره (فلا يعين) عليه لرد دعواها (ان أنكر) السيد وطمها لانها من دعوى العتق التي لا تعين الابعداين وكل دعوى لا تثبت الابعداين فلا يعين بجبرها ابن الحاجب تصيرا لامة أم ولد بثبوت اقرار السيد بالوطه وثبوت الاتيان بولدها وميت علقته فافوقها بما يقول أهل المعرفة انه حمل ولو ادعت سقطا من ذلك ورأى النساء أثره اعتبر اللغوي ان ادعت وطمها أو كذبها صدق محمد ولا يعين عليه وان كانت راتعة وشبهه في نفي العين فقال (كان) بفتح الهمز وسكون التون حرف مصدر مقرون بكاف التشبيه صلة (استبرأ) السيد امة من وطمه (بحيضة) وولدت بعده (ونفاه) اي السيد ولدها عن نفسه معتمدا في نفه على استبرائها وعدم وطمها بعده (وزولت) الامه (استبرأ أشهر) بعد استبرائه فقال الامام مالك رضي الله تعالى عنه لا يعين عليه (والا) أي وان لم يستبرئها أو استبرئها أو ولدت لاقل من ستة أشهر بأن ولدت ستة أشهر (الاستة أيام (لحق) ولدها به وصارت أم ولدها ان ولدت لمدة الحمل المعتادة كستة أشهر بل (ولو) ولدت (لا كثير) أي أي أطول مدته أي الحمل وهي خمس سنين فيهما من اقرب بوطه امة وادعى انه استبرأها بحيضة بعده ونفي ما ولدت به بعده صدق في الاستبراء ولا يلزمه ولدها لا أكثر من ستة أشهر من يوم الاستبراء ابن عرفة اراد أن ولي ستة أشهر فان لم يدع الاستبراء وقالت ولدت من وطه صدقت ولحق الولد به ولو لا أقصى ما تملكه النساء الا ان يدعى استبراء بحيضة ومن اقرب بوطه امة ثم اتت بولد فقال لها لم تلديه ولم يدع استبراء وقالت بل ولدت صدقت ولدت لاحق به وان ثبت القاؤها اي ولادة الامه التي اقر سيدها بوطمها ولم يستبرئها واستبرأها وثبت القاؤها (علقة) اي دما مجتمعا لا يذوب بصب الماء الحار عليه (فتق) بالضم عند حذف المضاف اليه ونسبة معناه اي اوالقاء اعظم من العلقه كضغة ومصور لاقل من ستة اشهر الا خمسة أيام بعد استبرائها ان كان ثبوته بعدلين بان كانا معا في محل لا يمكن خروجهما منه كسفينة ونخلة بيت

به أمومتها الولد (قوله ان ادعت) اي الامه (قوله وطمها) اي سيدها (قوله واكذبها) اي السيد الامه في دعواها وطمها ايها (قوله صدق) بضم فكسر مثقلا اي سيدها (قوله عليه) اي سيدها (قوله وان كانت) اي الامه (قوله بعده) اي استبرائها (قوله عليه) اي السيد (قوله له) اي سيدها (قوله فيها) اي المدققة (قوله صدق) بضم فكسر مثقلا اي السيد (قوله ولا يلزمه) اي سيدها (قوله ولدها) اي لحوقه به (قوله اول ستة أشهر) اي الا خمسة أيام (قوله صدقت) بضم فكسر مثقلا اي الامه في ان ولدها من سيدها (قوله به) اي سيدها (قوله ثم اتت بولد) اي وادعت انه من سيدها (قوله فقال) اي السيد (قوله ثبوته) اي الالتقاء (قوله بان كانا) اي العبدان (قوله معا) اي الامه

(قوله وطلة لها) بسكون اللام اي صراخها عند ولادتها (قوله وان قامت عليه) اي شهد على سيدها (قوله واثرها) اي الولادة (قوله ان عدم) بضم فكسراى فقد (قوله والا) اي وان لم يعدم الولدان كان موجودا (قوله الى اثباتها) اي ولادتها ايام (قوله عليه) اي الاقرار (قوله به) اي الاقرار (٦٣٠) (قوله فان وجد) بضم فكسراى (قوله وان عدم) بضم فكسراى (قوله الولد) (قوله

ثبوتها) اي ولادته (قوله او اثبت) بضم ثم كسراى (قوله بوطنها) (قوله عليه) اي سيدها (قوله بعد انكاره) اي السيد وطاها (قوله ثم اتت بولد) اي ونسبه السيدها (قوله فقال) اي سيدها (قوله وقالت) اي الامة (قوله صدقت) اي الامة في انها ولادته من سيدها (قوله اختلف) بضم التاء (قوله معها) اي الامة (قوله ولد) اي ادعت انه من سيدها (قوله يقبل) بضم فسكون ففتح (قوله بقبليها) بضم القاف والباء (قوله تشقته الخ) بيان اثره (قوله فقال) اي مالك رضى الله تعالى عنه (قوله وانما) اي الولادة (قوله لوجوه) بكسر اللام وضم الواو جمع وجه علة يصدق (قوله يصدق) بضم ففتحين متقبلا (قوله النساء) نائب فاعل يصدق والجملة خبران (قوله فيها) اي الولادة (قوله وهو) اي تصديقهن في الولادة لتلك الوجوه (قوله الواجب) ككفارة الظهار والقتل

فاصحاب الطلاق واستحل الولد صراخا ومعاصرا خسه وطلة لها بل (ولو) ثبت القاؤه (بامر اثنين) انكر شي ان اقر سيدها بوطنها كفي اثباتها بولد قائله هو منك ولو ميتا او علقه ولو لم تثبت ولادتها ياه وان عدم الولد فلا بد من ثبوت ولادتها وان قامت عليه بينة باقراره بوطنها فلا بد من ثبوت ولادتها واثرها ولو بامر اثنين ان عدم الولد والا فلا يحتاج الى اثباتها العمدى حاصله ان اقر بوطنها واستقر عليه او انكره وقامت عليه بينة به فان وجد الولد فلا حاجة الى اثبات ولادته وان عدم فلا بد من ثبوتها ولو بامر اثنين البنائي ظاهر كلام ابن عرفة وضح ان وجود الولد معها كاف مع اقراره بوطنها على مذهب المدونة سواء استقر عليه او اثبت عليه بعد انكاره في ابن عرفة وفي قدفها من اقراره بوطنها امته ثم اتت بولد فقال لم تلديه ولم يدع استبرأ وقات ولدته منك صدقت وطقة الولد وفي صحيح اختلف اذا كان معها ولداى منع اقرار سيدها بوطنها في المدونة يقبل قولها وقيل لا بد من امر اثنين على ولادتها ايام وقال محمد يقبل قولها ان صدقها جيرانها ومن حضرها وشبه في الاعتبار وبها الجواب الا ترى فقال (كادعائها) اي الامة التي اقر سيدها بوطنها ولم يستبرأ منها انها اسقطت من جهلها من وطئها (سقطا) علقه او اعظم منها (رأين) اي النساء (اثره) اي الاسقاط بقبليها من تشققه وسيلان دمه فتصدق وتصير به ام ولده فيها ان اقر بوطنها امته فانت بولد فانكر سيدها ككونها ولادته فقبلا لا يكاد يخفى على الجيران السقط والولادة وانما الوجوه يصدق النساء اقيم وهو الشأن وجواب ان اقر السيد الخ (عققت الامة) اذا مات سيدها (من رأس) اي جميع (المال) للسيد ولو لم يترك سواها ابن رشد اذا ولدت الامة من سيدها الحرة قد حرم عليه بيعها وهبتها ورهنها والمعاوضة على رقبته او خدمتها واسلامها في جنائنها وعقدها في الواجب وليس لهنها الا الاستمتاع بالوطء لمادونه حيااته وهي حر من رأس ماله بعد وفاته عياض لام الولد حكم الحرة في ستة اوجه وهي لا خلاف انهن لا يعين في دين ولا غيره ولا يرهن ولا يوهبن ولا يواجرن ولا يسلن في جنائية ولا يستعين وحكم العبيد في اربعة اوجه انتزاع ماله من ماله يرض السيد واجبارهن على النكاح على القول به واستخدامهن فيما خف مما لا يلزم الحرة والاستمتاع بهن (و) ان مات سيدها ام الولد عتق من رأس ماله (ولدها) اي ام الولد الذي ولدته (من غيره) اي السيد بعد ولادتها امه ابن رشد لا خلاف في ولد الامة من سيدها الحرة حر وامولدها من غيره فهو بمنزلة امه في العتق بعد وفاة السيد من رأس ماله ويخالفها في الاستخدام والاستتجار والوطء فله استخدام ومواجرته ولا يطؤها ان كانت بنتا لهما كالريبة (ولا يرد) اي عتق ام الولد (دين) على سيدها (سبق) الدين ولادتها من سيدها الجلاب من غلبه دين صحبه بماله فوطئ امته فماتت صارت ام ولد فلا تبع في دينه وشبه بشرطى الاقرار بالوطء وثبوت القاء العلقه في ترتب امومة الولد عليها فقال (كاشترأ زيجته) اي الحرة حال كونها (حامل) منه فانما تصير بولادته ام ولده على المشهور

خطا وفطر رمضان واليمين بالله تعالى (قوله له) اي سيدها (قوله منها) اي ام ولده (قوله وهي) اي الوجة الستة ابن (قوله به) اي الاجبار على النكاح (قوله مما لا يلزم الحرة) بيان (قوله منه) اي سيدها (قوله ولا يطؤها) اي بنت ام ولده من غيره (قوله بشرطى) بفتح الطاء معني بلانون لاضافته التي للبيان (قوله في ترتب) صلة تشبه (قوله عليها) اي الشرطين

خطا وفطر رمضان واليمين بالله تعالى (قوله له) اي سيدها (قوله منها) اي ام ولده (قوله وهي) اي الوجة الستة ابن (قوله به) اي الاجبار على النكاح (قوله مما لا يلزم الحرة) بيان (قوله منه) اي سيدها (قوله ولا يطؤها) اي بنت ام ولده من غيره (قوله بشرطى) بفتح الطاء معني بلانون لاضافته التي للبيان (قوله في ترتب) صلة تشبه (قوله عليها) اي الشرطين

(قوله قال) أى ماله رضى الله تعالى عنه (قوله لعقته) أى الولد (قوله عليه) أى أبيه (قوله وهو) أى الولد (قوله وهو) أى أمه (قوله ولد له) (قوله ولو كانت) أى الامة زوجة الحر (قوله لا يبه) أى زوجها (قوله فاجتمعوا) أى الزيج زوجته الامة من أبيه (قوله طاملا) أى من زوجها (قوله فلا تكون) أى الامة (قوله به) أى وضع حملها (قوله لعقته) أى حملها (قوله على حده) أى الحمل فليس عتقه من وطأ مالها بها جبر عليه (قوله لمسه) أى الحمل (قوله الرق) فاعل ٦٣١ مس المضاف لا نهوله (قوله فورثها)

ابن رشد اجتهاد قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه فيمن تزوج امه ثم اشتراها وهى حائض منه قال مرة تكون به ام ولد له متعة عليه وهو فى بطنها وهو مذهب ابن القاسم واكثر اصحاب الامام مالك رضى الله تعالى عنهم (لا) تصير الامه ام ولد (بولد) من زوجها (سبق) الولد شرعاً وزوجها اياها ابن عرفة فيها من اشترى زوجته فلا تكون ام ولد بما ولدت قبل الشرع الا ان يداعها حاملاً فتكون به ام ولد ولو كانت لا يسه فاشباعها حاملاً فلا تكون به ام ولد له متعة على جده وقال لا يجوز لابن شر اوها من والده لعنق بنينهم على جده فلا يجوز بيعها واستئثار بنينها ابن رستم من تزوج امه واشترى حاملاً منه فقال مالك رضى الله تعالى عنه تكون به ام ولد وقاله ابن القاسم واكثر اصحاب الامام مالك رضى الله تعالى عنهم وقال ايضا لا تكون به ام ولد له الرق فى بطنها وقاله اشهب ورواه ابن عبد الحكم الصقلي عن محمد بن ترويح امه والده مات الاب فورشها وهى حامل فان كان ظاهراً او وضعته لاقل من ستة اشهر فلا تكون به ام ولد وان وضعته لستة اشهر فهى به ام ولد الا ان يقول لم اطأها بعد موت أبى فيصدق بلايين فلا تكون به ام ولد وكذا لو وضعته لستة اشهر من يوم موته وقال ما طأته الا منذ خمسة اشهر فلا تكون به ام ولد ونحوه لان المباحشون محملين اشترى زوجته بعد عتق سيدها ما فى بطنها اجازة اثره وتكون بما تضع ام ولد اذا لم يتم عتقه الا بوضعه ولا نهى تباع فى فاسه ويبيعها ورثته قبل وضعه ان شاء وان لم يكن عليه دين والثلاث بنمائها (او ولد) مات به (من وطأ شبهة) بان غلط فيها فحملت منه ثم اشترى حاملاً فلا تكون بولادته ام ولد غ اهلها يعنى كوطه الغلط والاكرام ونحو ذلك ولا يحسن ان يقصر بقول ابن الحاجب ولونكم امه او وطأ شبهة نكاح ثم اشترى امه لم تكن له بذلك ام ولد لثقتهم فى قوله لا بولاد سبق مع الاستئثار بعده بأباه البناني هذا التقرير هو الصواب وعليه كان من حق المصنف ان يقول او حمل من وطأ شبهة وانظر هذا مع قول ابن مروزق الذى يقتضيه من نهى عن اهل المذهب انه ان كان من وطأ شبهة تصير الامه بحملها به ام ولد وقبله ابن عاشر (الا) اذا وطئ السيد (أمة مكاتبه) فحملت منه فانما تصير بوضعه ام ولده وعليه قيمتها المكاتبه يوم حملها ولا يحد للشبهة (أو) وطئ الاب أمة (ولده) فحملت منه فتصير بوضعه ام ولده وعليه قيمتها الولده يوم وطئها موسراً كان أو ميسراً ولا قيمة عليه لولدها ولا حد عليه للشبهة فيها من وطئ أمة مكاتبه فانت منه بولد لوطى وكانت به ام ولده ولا يحد اذا يجتمع حدو لوطى نسب وعليه قيمتها ولا قيمة عليه الولد ومن وطئ أمة ولد الصغير أو الكبير درى عنه الحد وقومت عليه يوم الوطء وكانت له ام ولد (و) ان وطئ أمة وعزل عنها وحملت (فلا يحد) أى الحمل عن سيدها (عزل) بفتح العين المله حمله وسكون لزاى أى نزع ذكره من قبلها حال انزاله لان المذهب يسبق ولا يشترط به من اللعنى وسماع موسى من زعم انه وطئ أمة

(قوله لحق) أى الولد (قوله به) أى سيد المكاتب (قوله وكانت) أى الامة (قوله به) أى الامانة (قوله له) أى
سيد المكاتب (قوله ولا يجد) أى السيد بدوطة امة مكاتبه (قوله عليه) أى السيد (قوله عليه) أى السيد (قوله درى) بضم
فكسر أى دفع (قوله وقومت) بضم فكسر (قوله قبلها) بضم القاف والباء.

فان لم ينزل أصلا فلا يلزمه ولدها وان أنزل وعزل المأمة وانزلها خارجها احتمل ان يكون سبقه
 شيء لم يشعر به فوجب ان يلزمه الولد (او وطء) للامة (بدبر) فلا يندفع الولد به عن سبدها
 لاحتمال سيلان المني اقبلها (او) وطء بين (نخدين) من الامة لا يندفع به الولد (ن انزل)
 السيد حال وطئها بينهما لاحتمال سيلانه الى قبلها اللغوى ان قال وطئهم ولم ينزل قبل قوله وان
 قال زلت الخ به الا ان يكون العزل المين فقد يكون الانزال بحركته في القرح خارجا وان
 كان الوطء في الدبر أو بين النخدين ففيه ما قولان قيل يلحق الولد به لان الماء يصل الى القرح
 وقال محمد ان وطئ في موضع ان نزل منه وصل للقرح لحق الولد به وقيل لا يلحق لان الماء اذا
 باشر الهواء فسد والاول احسن وان كان الانزال بين شقري القرح لحق قول واحد
 (وجاز) السيد ام الولد (برضاها الجارية) للعمل ومفهوم برضاها ان لا يتجاوز بغير رضاها وهو
 كذلك فان الجارية بغير رضاها فانها تنسخ ما تم العمل فان اتتته مضت ولا يرجع مستأجرها
 على سيدتها بشئ افاده الجلاب اللغوى لواجرها السيد وفاقت فلا ترد والجرة للسيد (و) جاز
 السيد ام ولده (هتق) لها (على مال) مجمل منها ولو بغير رضاها اردت في ذمتها برضاها او من غيرها
 فيها ليس للرجل ان يكاتب ام ولده ويجوز له عتقها على مال يتجمل له منها وان كاتبها فسخت
 الكتابة الا ان تفوت بالاداء فتعتق ولا ترجع فيها أدت اذا كان له انتزاع مالها لم يرخص ثم قال
 فيها ولده ان يتجمل عتق أم ولده على دين يتيق عليه برضاها وليس له ذلك بغير رضاها (وله) أي سيد
 أم ولده (قيل خدمة) من أم ولده دون خدمة القن وفوق خدمة الزوجة ابن عرفة فيها ليس
 في أم الولد السيدها خدمة ولا استسعاء ولا غلة اغتاله فيها المتعة ابن القاسم ليس له ان يعتق أم
 ولده في الخدمة وان كانت دينية وتقتل الدين في الخواتم الحقيقية بما لا يتبدل فيسه الرفعة
 وقال عبد الوهاب له استخدامها فيها يقرب ولا يشق (و) له (كثيرها) أي الخدمة (في ولدها) أي
 أم الولد الذي ولدته (من غيره) أي السيد بعد ولادتها من سيدتها فيها وله خدمة ولدها من غيره
 بعد ولادتها من سيدتها او يمتقون بعتقها من رأس ماله عبد الوهاب لا خلاف ان له ان يتخذ ام ولد
 أم الولد وحكمهم حكمها لان كل ذات رحم فولد لها بمنزلة الرق والحرية (و) له (ارث جنباية
 عليها) أي أم الولد وفي نسخة عليه ما بضمير التثنية الرابع لام الولد ولدها من غيره ابن عرفة فيها
 ارث الجنباية على أم الولد السيدها (وان مات السيد) قبل قبض ارث الجنباية على أم ولده
 (في الارث) لوارثه أي السيد ابن عرفة الصقلي عن محمد لومات سيدتها قبل قبضه الارث ففي
 كونه لورثته أو لها أول قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه وثانيه ما رواه ابن القاسم
 وقال الاول القاسم ولكن استحسن ما رجع اليه واتبعناه وان اعنتها سيدتها قبل اخذ
 ارثها فقال الامام مالك رضي الله تعالى عنه هو لها وهو استحسن وقال أشهب هو للسيد
 (و) له (الاستمتاع بها) أي أم ولده (و) له (انتزاع مالها) أي أم ولده (مالم يرخص) السيد مرضا
 مخوفا فان مرض فليس له انتزاعه لانه حينئذ انتزاع لوارثه الجلاب واذا عتقت أم الولد بعد
 وفاة سيدتها تملكها مالها ولا بأس ان يوصي الرجل لام ولده وله أن ينتزع مال أم ولده في حياته
 مالم يرخص مرضا مخوفا (وكره) بضم فكسر (له) أي السيد (تزوجها) أي أم ولده لغيره ان كان
 بغير رضاها بل (وان) كان (برضاها) لانه ليس من مكارم الاخلاق لمنافاته الغيرة الجلاب ليس

(قوله قبل) بضم فكسر
 (قوله الحق) بضم ثم كسر
 أي الحمل (قوله انما) أي
 الجارية (قوله يعتق) بضم
 فسكون فكسر أي يتعب
 (قوله قبضه) أي السيد من
 اضافة المصدر لقاعله (قوله
 الارث) مقول قبض
 (قوله كونه) أي الارث
 (قوله فولى) بفتح اللام
 (قوله رواهما) أي القولين
 (قوله عنه) أي مالك رضي
 الله تعالى عنه (قوله وقال)
 أي ابن القاسم (قوله
 الاول) أي كونه لورثة
 سيدتها (قوله ما رجع) أي
 مالك رضي الله تعالى عنه
 وهو كونه لها (قوله هو)
 أي الارث (قوله لها) أي
 أم الولد (قوله هو) أي
 كونه لها (قوله فان مرض)
 أي السيد مرضا مخوفا
 (قوله لانه) أي انتزاعه
 (قوله حينئذ) أي حين
 مرضه المخوف (قوله
 الغيرة) بفتح الغين المعجمة

(قوله الشرح) اي لعج (قوله الحاشية) أي للخبثي (قوله للخبثي) خبر كلام (قوله جنت) بضم الجيم (قوله ان كان) أي بآئها
(قوله وان كان) أي بآئها (قوله نهو) أي غنما (قوله وتعود) أي الامة (قوله له) ٦٣٣ اي بآئها (قوله لحقه) أي المبتاع

(قوله فيه) أي الولد (قوله
وان كان) أي المبتاع (قوله
ردت) بضم الراء أي الامة
(قوله ثبوته) أي الاجماع
(قوله فيه) أي نقل الاجماع
(قوله ثم قال) أي ابن عرفة
(قوله وفيها) أي المدونة
(قوله ان يبعث) أي أم الولد
(قوله نقض) بضم فسكسر
(قوله وان لم يعلم) أي البائع
(قوله طلبه) أي المبتاع (قوله
ويتبع) بضم الياء وفتح
الياء أي البائع (قوله ان
لم يعلم) أي البائع (قوله هو)
أي المبتاع (قوله تصدق)
أي البائع (قوله غره) أي
البائع المبتاع (قوله وكتبه
الخ) تفسير غره (قوله ولاله)
أي بآئها (قوله يرجع) أي
المبتاع (قوله عليه) أي
البائع (قوله اراد) أي
مضنون (قوله ويرجع هو)
أي البائع (قوله استخفظ)
بضم النون وكسر الفاء (قوله
الاقل) فاعل يلزم (قوله امة)
أي قنا (قوله فقلا) أي ابن
القاسم والمغيرة (قوله تقوم)
بضم ففتحين مثقلا (قوله
ولا يقوم) بضم ففتحين مثقلا
(قوله فيها) أي المدونة (قوله
وقال) أي مالك رضي الله
تعالى عنه (قوله انظر

للرجل ان يجبر أم ولده على التكاح وقد ذكره تزويجها برضاها وعلى هذا قالوا وللحال شب
المعقد أنه لا يزوجه الا برضاها فلو قال وكره تزويجها برضاها لكان المتقدم الاختصاص وكذا
في الشرح وفي الحاشية قوله وان برضاها مبنى على أن له جبرها وهو المذهب وحكاية عياض
عن المذهب وكلام الجلاب للخبثي وهو ضعيف (و) ان يبعث أم الولد ثم ماتت أو جنت أو عمت
مثلا (مصيبتها) أي أم الولد (ان يبعث) أي ضمائها (من بآئها) فان كان قبض غنما فبرده
لمشتريها وان لم يقبضه سقط عن مشتريها (و) ان كان المشتري اعتهقها (رد) بضم الراء وفتح
الدال مثقلا أي نقض (عتقها) وترد بآئها ويرد غنما ان كان موسرا وان كان معدما فهو دين
في ذمته وتعود له أم ولده فان كان المبتاع أو ولدها لحقه الولد ولا قيمة فيه وان كان زوجه الغير
ردت مع ولدها على الاصح ونفقت الغو على الاظهر كخدمتها ابن عرفة المذهب منع بيع أم الولد
وحكاية غير واحد اجماعا ومنع بعضهم ثبوته وكذا بيعها حاملا من سيدها حكى البراذعي
الاجماع على منعه وقد ح فيه بعض التونسيين على قول من اجاز بيع الحامل واستثنى اجنيتها
ثم قال وفيها ان يبعث نقض بيعها فان اعتهقها المبتاع نقض البيع والعق وعاتت أم ولدها فان
ماتت بيد المبتاع فصيرت من البائع ويرد غنما وان لم يعلم للمبتاع موضعها على البائع عليه حتى
يرد عليه غنمه ماتت أم الولد أو بقيت مات البائع أو بقي ويتبع بالثمن في ذمته ملبا كان أو معدما
الخبثي ان لم يعلم حيث هو تصدق بالثمن وان أولدها المشتري عالما بها أم ولدها غرم مع ردها قيسة
ولدها واختلف ان غره وكتبه أم ولدها قال ابن الماجشون يغرم قيمة الولد وقال مطرف لاشئ
عليه وظاهر المذهب انه اذا نقض بيعها فلا شئ على بآئها عما اتفق عليه امشتريها ولا له من قيمة
خدمتها شئ وقال سحنون يرجع عليه بالنفقة أراد ويرجع هو بالنفقة واذا انقض بيعها
استحفظ منه عليه التلايعود لبيها ولا يمكن من سفرهما وان خيف عليهما وتعدرا التحفظ
اعتقت عليه (و) ان جنت أم الولد على نفس أو على عضو جنابة لا يقتص منها أو على مال
(فديت) بضم فسكسر أي وجب على سيدها فداؤها (ان جنت) وتقدمي (ب) (الاقل) من
(القيمة) لها وحدها معتبرة (يوم الحكم) بوجوب فداها على المشهود (و) من (الارش)
بلنايتها ابن عرفة فيها للإمام مالك رضي الله تعالى عنه أحسن ما عرفت في جنابة أم الولد ان يلزم
السيد الاقل من ارش جنابتها أو قيمتها أمة يوم الحكم أشهر خالفني ابن القاسم والمغيرة فقلا
عليه قيمتها يوم الجنابة فرجع ابن القاسم وتمادى المغيرة وانما عليه قيمتها يوم الحكم بغير مالها
وقاله المغيرة وعبد الملك وفيها تقوم بغير مالها أمة وقيل بمالها ولا يقوم ولدها معها وان ولدته
بعد جنابتها (وان قال) السيد (في مرضه) الذي مات منه (ولدت) أمي فلانة (مق) ولا ولد لها
أي الامة التي أقرب ولادتها منسبه موجود (صدق) بضم فسكسر مثقلا السيد في قوله ولدت مني
وصارت أم ولدها تعتق من رأس ماله اذ مات (ان ورثته) أي السيد (ولد) ذكر أو أنثى وأولى ان
كان لها ولد فان لم يرثه ولد فلا يصدق فيها من قال في مرضه هذه ولدت مني فان لم يرثه ولد
فلا يصدق وان ورثه ولد يصدق صحفون وقال أيضا لا يصدق وان ورثه ولد انظر الحاشية (وان

٨٠ من ع الحاشية) نصها عقب وقال أيضا لا يصدق وان ورثه ولد الخمي وعلى قوله في المرض بقر بكتابة مكاتبه
ورثته كلاله أنه يصدق ان كان الثلث يحمله يقبل قوله فيما وان ورثه كلاله ان حملها الثلث ولم يشغله بوضعية ويجوز فيها قول

رابعا ان كان اعترف بوطأها في صحته قبل قوله لا نوان لم يحملها الثلث قاله ابن المناجشون في الواضحة عن محمدان اقر بذلك
 في صحته عند قيام الغرما عليه لم يقبل قوله وعلى قول عبد الملك يقبل قوله ان كان سمع منه انه اصابها وارى ان يصدق في قوله
 وتكون ام ولد وان كان اقراره في مرضه وروثته كالات ولا يحملها الثلث او في صحته وعليه دين لسكتان كثير من الناس مثل
 هذا ثم يعترف به عند موته ولا سيما ان كانت دية سوداء ولذا يصدق في الولد بعد نفقه (قوله منه) اى السيد (قوله في صحته) اى
 السيد اصله اى يلا (قوله في صحته) ٦٣٤ اى المريض تنازع فيه اى لا دو علق (قوله ومات) اى المقر (قوله لانه)

(أقر) سبيل (مريض) مرضاً نحو فاقصه (أقر) (بإياد) منه لامتة في حجة (أو) أقر مريض
 (باعتق) لها (في) حال (حجته) أي المريض السابقة على مرضه ومات من مرضه الذي أقر فيه
 (لم) الأولى فلا (تعتق) الأمة التي أقر بإيادها واعتاقها (من ثلث) لأنه لم يقصد الوصية
 باعتاقها (ولا) من (رأس مال) لأن تصرف المريض لا يكون إلا في الثالث ابن عرفة فيها أقر
 به المريض أنه فعله في حجة فلم يقيم المقر له حتى مات فلا شيء له وإن كانت له ينسب إلا العتق
 والكفالة لأنه دين ثبت في الصحة ابن رشد اختلف في قول الرجل في مرضه كفت اعتقت
 عبيدي هذا فقيل لا يعتق من رأس ماله ولا من ثلثه إلا أن يقول أمضوا عتقه فاعتق في الثالث
 الثاني إن ورثه ولدعتق من رأس ماله والأفلا يعتق وهذا في المدونة فممن أقر في مرضه بأن
 أمته ولدت منه ولا ولد معها ولا فرق بين المستقلين والثالث إن ورثه ولدعتق من رأس المال
 والاعتق من الثلث رواء ابن عبد الحكم ابن عرفة يرد تخير بجه وقوله لا فرق بأن العتق شأنه
 المقارعة عند إقامته لظهوره بخلاف الإياد (وإن وطئ شريك) أمة مشتركة (فحملت) الأمة
 من وطئته قومت عليه و (غرم) الواطئ (نصيب) شريكه (الآخر) بقبح الخلع من قيمته يوم حملها
 إن كان موسراً لأنه أفاها عليه (فإن أعسر) الواطئ (خير) بضم الخاء المجعولة وكسر التحتية
 مثقالاً شريكه (في) تقويمها على الواطئ و (اتباعه) أي الواطئ (ب) نصيبه من (القيمة) معتبرة
 (يوم الوطء) هذا مذهب المدونة (أو يسع) نصيب غير الواطئ من (ها) أي الأمة (لذلك) أي
 نصيب غير الواطئ من قيمته إن كان غنمه ين يدعى نصيبه من قيمته فلا يباع منها إلا ما بقي غنمه
 بنصيبه من قيمته أو يبيح باقيه بحساب أم الولد للواطئ (و) إن لم يف عن نصيب غير الواطئ بنصيبه
 من قيمته (اتباعه) أي غير الواطئ الواطئ (عائق) لمن نصيبه من قيمته (وبنصف قيمة الولد)
 ولا يباع لأنه حر سواء امتسك بنصيبه أو اتبعه ببقية ما يسع له قاله طئي لاحق بالواطئ للشبهة
 هذا هو المشهور وإن لم تحمل بخير غير الواطئ بين تقويمها على الواطئ وإبقائها للشركة وقيل
 يجبران على تقويمها عليه لتم له الشبهة ابن شماس إن وطئ أحد الشريكين الأمة فحملت فإن
 كان موسراً غرم نصف قيمتها يوم الحمل وإن كان معسراً قومت عليه واتباع بنصف قيمتها إن شاء
 شريكه أو يسع ذلك النصف فيما يجب عليه من القيمة ويتبعه بنصف قيمة الولد * (تبيينه) *
 الأول طئي فإن أعسر خسر في اتباعه الخ فحوله لابن الحاجب وفيه نقص إذا المنقول المعتد وهو
 قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه المرجوع إليه في المعسر تخيير شريكه في إبقائها للشركة

بنصيبه) اى من الامة (قوله واتبعه) اى غير الواطئ الواطئ (قوله بقيته) اى نصيب غير الواطئ (قوله اويسع) وتقويها
اى نصيب غير الواطئ (قوله له) اى لاجل وثنية غير الواطئ نصيبه من قيمتها (قوله وان لتحمل) اى الامة (قوله يجبران) اى
الشركيان (قوله عليه) اى واطئها (قوله له) اى واطئها (قوله فان كان) اى واطئها (قوله وان كان) اى واطئها (قوله قومت)
بضم فكسر مثله الاى الامة (قوله عليه) اى واطئها (قوله واتبع) بضم فكسر (قوله من القيمة) بيان ما (قوله المرجوع اليه)
نعت قول (قوله فى المعسر) تنازع فيه قول ومراجع (قوله لتخير) خبر المنقول

(قوله من قيمتها) بيان ما (قوله حصته) أي غير واطئها (قوله فيما له) أي غير واطئها (قوله من قيمتها) بيان ما (قوله فان نقص) أي ثمن حصته عن نصيبه من قيمتها (قوله ويتبع) أي واطؤها ٦٣٥ (قوله بالقيمة) أي نصيب غير واطئها

(قوله ثم رجع) أي مالك
رضي الله تعالى عنه (قوله
شريك) أي واطئها (قوله
بالخير الاول) أي بخير
شريك واطئها في بقائها
وتقوية علمه (قوله
شقيه) أي الخير الاول
(قوله الذي هو اختيار
التقويم) نعمت احد (قوله
اعتقنا) باجماع الغين أي
اكتفينا (قوله على انه) أي
النصف (قوله لانه) أي
النصف (قوله واذا اتسك) أي
شريك واطئها (قوله
لانه) أي واطئها (قوله له)
أي واطئها (قوله فيه) أي
النصف وقاعدة أم الولد
مق حرم وطؤها بغير عتقها
(قوله لعسل) أي واطئها
(قوله اولاً) بشدد الواو
(قوله مقابلاً) حال من
نائب فاعل قيل (قوله مع
انه) أي بخير الشريك في
التماسك (قوله هذا القول)
أي المرجوع اليه (قوله
وكانه) بفتح الهمزة وشد
النون أي طئي (قوله
تنظره) أي الولد (قوله
للملقة) بضم التاء أي
الولد (قوله بأحدهما) أي
الشريكين (قوله وان

وتقوية علمه فان اختار تقوية اخير في اتباع الواطئ مما يجب لمن قيمه او في بيع حصته فيما له
من قيمتها فان نقص اتبع الواطئ بالباقي ابن عرفة ان كان الواطئ معسر اقبال الامام مالك
رضي الله تعالى عنه هي ام ولد الواطئ ويتبع بالقيمة ديناً ثم رجع الى بخير شريك في تماسكه
بنصيبه من الامعة مع اتباعه بنصف قيمة الولد في تقويم نصفها ونصف قيمة الولد وبيع له نصفها
فقط فيما لزمه ولذا قال ح ترك المصنف النصير بالخير الاول وذكر ما يفرع على احد شقيه
الذي هو اختيار التقويم وما الشق الآخر الذي هو ابقاؤها للشريك فلم يتعرض له المصنف ولما
يترفع عليه وأهل المصنف كابن الحاجب اعتمدوا على التماسك اقهرهم من بيع نصفها اذا البيع
مفرع على انه مالك فله التماسك به لانه يحكم ام الولد كافي الياسر وبيع نصفها في نصف قيمتها فقط
لا في نصف قيمة الولد ولا في اتباع الابعد الوضع واذا التماسك بالنصف او بيع له فقال ابن القاسم في
المدة وانه يعتق على الواطئ النصف الذي بقي له لانه لا معة له فيه وروى اصبيغ عن ابن القاسم
ايضاً ان نصيب الواطئ لا يعتق عابه ويوقف له على ذلك باقيا فيصير له وطؤها ابن المواز وهذا
اصوب الثاني عبارة المصنف كعبارة ابن الحاجب تقتضي ان للشريك ابقاها للشركة وقال
في التوضيح بعد تقريره عبارة ابن الحاجب وهذا هو المشهور وروى قال الامام مالك رضي الله تعالى
عنه ولا هي ام ولد الواطئ ويتبع بالقيمة ديناً كالموسر وقبل الشريك بخير بين ان تماسك بنصفه
مقابلاً للمشهور مع انه هو قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه المرجوع اليه كافي ابن عرفة
وقد تقدم نصه وقد اعتمد ابن مزيق هذا القول وتبعه عجم وقريبه زواعه طئي وكانه لم يقف
على ما في صحيح والله اعلم (وان وطئها) أي الشريكان امتهم ما حرمين كانوا ورقيين مسلمين أو
كافرين أو مختلفين (بظهر) واحد واتت بولد ستة أشهر من وطئها ما وادعاه كل منهما (فالقافة)
يقصاف ثم فاجع قائف وهو الذات التي خصهم الله تعالى بمعرفة النسب بالشبهة تنظره
والشريكين للملقة بأحدهما أو بهما ان كانا من مسلمين بل (ولو كان) أحدهما (عبداً)
والآخر حراً (أو ذمياً) والآخر مسلماً فان الحق به أحدهما الحق به مسلماً كان أو ذمياً حراً أو
عبداً (فان أشركتهما) أي القافة الشريكين في الولد بأن قال القائف هو ابن المسلم والذي معا
(ن الولد) مسلم أي يحكم بإسلامه (ووالى) أي تبع الولد (اذ بالغ) الحلم (أحدهما) أي
الشريكين عند ابن القاسم وقال اصبيغ حد الموالاة ثمانية ويحكم بإسلامه وان والى الذي
اختلف في نفقته وكسوته قبل موالاته أحدهما فقال ابن القاسم وعيسى وابن عبد الحكم
ينفقان عليه معاً وان مات أحدهما وقف له من تركته نصف نفقته الى بلوغه ابن عرفة ان
كانت أمة بين رجلين من أو عبدين أو أحدهما عبداً وذى والآخر حراً مسلماً فوطئها في طهر
واحد فأتت بولد فادعيا دعوى له القافة فن الحقة به نسب اليه الصقلي أراد أن يتبعه لستة أشهر
من وطئها الثاني عياض القافة جمع قائف وهو الذي يعرف بالشبهة وهو علم صحيح لما في الصحيح
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل على عائشة رضي الله تعالى عنها تبرق أساور يربحهن

والى الذي) مبالغة (قوله واختلف) بضم التاء (قوله وقف) بضم فيكسر (قوله له) أي الولد (قوله نسب) بضم
فكسر (قوله وهو) أي مدركة النسب بالشبهة وذكره لئلا يظن (قوله تبرق) بفتح فسكون فضم أي تستنير

(قوله ترى) بفتح التاء والراء وسكون اليماء أى تعلمى (قوله مجززا) بضم الميم وفتح الجيم وكسر الزاى مثقلا سم شخص (قوله المدبجى) بضم فسكون فسكون ين وشدا اليماء أى المنسوب الى بنى مدبج (قوله وأسامة) أى ابن زيد بضم الهمز (قوله وهما) أى زيد وأسامة وكانا محببين رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان بعض الناس تسكنهم فى ابنة زيد لأسامة فلما شهد مجززا بضمهم سر رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله ترك) بضم فسكون (قوله دعى) بضم فسكون (قوله انظر الحاشية) نصبه اعقب والى اذا كبر أيهما شاء اللحنى اختلف فى ذلك على أربعة أقوال فذكر قولها وقال اتبع فى ذلك ما روى عن عمر رضى الله تعالى عنه وقال الاسودان وابن نافع يلحق ٦٣٦ بأحدهم شبهه بالولاى الى من أحب وقال ابن مسلمة ان عرفت الاول يلحق به

فقال ألم ترى ان مجززا المدبجى نظر الى اقدام زيد بن حارثة وأسامة وهما تحت قطيفة فقال ان هذه الاقدام بعضهم من بعض وشبهه فى موالاته أحدهما ما اذا بلغ فقال (كأن) بفتح الهمز وسكون النون صلته (لم توجد) بضم القوقية وفتح الجيم قافه فيؤلى أحدهما بعد بلوغه محكوما بإسلامه ابن عرفة الصقلى ان لم توجد القافه بعد الاجتماع فى طلبه ترك الولد الى بلوغه فيؤلى من شاء كما لو قالت القافه اشتر كفيه أو ليس لواحد منهما ما وقاله بعض علمائنا وهذا أولى من قول من قال يبقى موقوف حتى توجد القافه يحتمل ان قالت القافه ليس منهما دعى له آخرون كذا أبدا لان القافه انما عبت لتلحق بالثنى وفيها ان أشركوه ما فيه والى اذا كبر أيهما شاء انظر الحاشية (ورثناه) أى الشرى كان الولد (ان مات) الولد (أولا) بشد الواو منونا أى قبل موالاته أحدهما اميراث أب واحد فيقسم بينهما كمال تنازعة اثان وان ماتا أولا فلا يرثهما وفى نوازل يحتمل ان يورث له ميراثه من كل منهما حتى يبلغ ويؤلى من يشاء منهم ما نأخذ من ميراثه منه وينسب اليه ويرث ما وقف له من تركه الآخرا لى ورثته ومنه وم بظهرانهما الذوطاها بظهران وأنت بولد فهو للثانى ان وضعته لستة أشهر من وطئه وعليه نصف قيمته الشرى بكة ان كان مليا يوم الوطأ أو يوم الحمل كيف شاء بشرى بكة ولا صداق عليه ولا قيمة ولد وان كان عديما اتبع بنصف قيمته ونصف قيمة الولد ويسع عليه نصفها فى ذلك فان كان غنمه كنفانا انصف قيمتها اتبعه بنصف قيمة الولد وان كان أفقر انصافا اتبعه بنصف نصف قيمة الولد وهو سر لاحق النسب لا يساع منه شئ قاله فى المدونة (وسرم) بفتح ضم (على) بجل (مرتد) عن الاسلام بعد تقرر له (أم ولده) مادام على رده (حتى يسلم) فنزول حرمتها عليه ويتخلى بينه وبين ماله ورقبته يتصرف فيه وان مات مرتدا اعتقت أم ولده من رأس ماله هذا مذهب المدونة وقال أشهب تعتق أم ولده بجبر رده كبايتين منه زوجته بها ابن يونس وهو أقبح لان من أصلهم فى أم الولد اذا حرم وطؤها نجس عتقها كنهى رانى أسأت أم ولده والفرق على مذهبا ان سبب اباة أم الولد المالك وهو باق والزوجة العصة وقد زالت بكفره وان ارتدت أم الولد سرت على سببها فان أسأت حلت له واذا قتل للردة اعتقت من رأس ماله (ووقتت) بضم فسكون ام ولد المرتد وشبهه فى الوقف فقال (كذبته) أى المرتد (ان فر)

لانه كان جلاله قبل أن يصيبهم الآخر وان جهل الاول لحق بأحدهما شيها فيما يرى من الرأس والصدرا لانه انما يبوسكى يحتمل قول لا يرثها فى ابنا لهما الا يولى أحدهما وهو أحسن فان مات أحدهما قبل نظر القافه فان عرفت الميت كانا كالحيمين وان لم تعرفه فان قالت هو ابن الحى لم يقب له وان قالت لا شئ لهذا الحى فيه فقال اصبح لحق بالميت وان ماتا قبل النظر فيه بقى لأبيه وقال ابن محنون ان مات أحدهما فقالت القافه للحى فيه شريك فله نصف أمره ويرث منه ان مات نصف ميراثه ولا يرث من الميت قبل شيئا واختلف فى عتق الجارية فحجبل اصبح عتقها بموت الاول واوقفها ابن الماجشون لموت الباقي منهما وقول اصبح فى موت أحدهما أحسن وقول ابن الماجشون فى موتها أحسن بالفتح

لانه ميراث بالشك لا مكان عدم اشتراكهما فيه الا أن يكون له وارث معروف فله نصف ميراثه من كل واحد والباقي لميت المال (قوله وان ماتا) أى الشرى كان (قوله أولا) بشد الواو (قوله غنمه) أى نصفها (قوله كنفانا) أى مساويا (قوله وان كان) أى عن نصفها (قوله انقص) أى من نصف قيمتها (قوله اعتقت) بضم الهمز (قوله تبين) بفتح فسكون (قوله منه) أى المرتد (قوله بها) أى رده (قوله وهو) أى عتقها بجبر رده (قوله نجس) بضم فسكون مثقلا (قوله والفرق) أى بين أم ولد المرتد وزوجته (قوله على مذهبا) أى المدونة

(قوله الى أن يأتي مسلماً) محمله توقف (قوله اذا كان) أي الشأن (قوله يعلم) بضم الياء (قوله فعمل) بضم الياء (قوله) فان جهل (بضم فسكون) (قوله يتفق) بضم فسكون فقطح (قوله والا) أي ٧ ٦٣٧ وان لم يكن له مال يتفق عليها منه

*** (باب الولاء) ***

(قوله من الولاية) بفتح
الواو (قوله بمعنى القرب)
حال من الولاية واصافته
للبيان (قوله وأصله) أي
الولاية (قوله من الولي) بفتح
فسكون أي القرب (قوله
واما) بفتح الهمزة وشد الميم
أي الولاية (قوله من الولاية)
بكسر الواو (قوله والقديم)
تفسير الولاية (قوله بهما)
أي الفتح والكسر (قوله
فيهما) أي الولاية بمعنى
الترب والولاية بمعنى التقديم
(قوله لمسة) بضم اللام
وفتحها أي علاقة وارتباط
(قوله الموصلي) بضم
فسكون فكسر بن مثدل
البناء (قوله حبان) بكسر
الحاء المهملة وشدة الموحدة
تمنون (قوله لمسة) أي
الولاء (قوله غيره) فاعل
أعتق (قوله بغير اذنه) صلة
أعتق (قوله والولاء بالباشرة)
عطف على مقبول شمل
(قوله ولا يقومهم) بضم الياء
(قوله من أخذه) أي السيد
(قوله منه) أي العبد (قوله
انه) أي السيد (قوله عليه)
أي العبد (قوله لقد رتبته) أي
سيده (قوله على نزع) أي

بالفتح مثلاً أي هرب المرتد (لدار) الكفار اهل (الحرب) للمساير الى أن يأتي مسلماً فبعدوان
اليه كما كانوا ويعتق أم ولده من رأس ماله ومدره من ثلثه وهذا اذا كان يعلم موته
وسياته فعمل على ذلك ولو زاد على مدة التعمير فان جهل حاله فموقوفان الى نهاية مدة التعمير
اذا كان له مال يتفق على أم ولده منه والافقيل ينجز عتقه وقيل نسي على نفعها الى مدة
التعمير (ولا تجوز كتابتها) أي أم الولد ويجوز عتقها على مال محجل او مؤجل في ذمتها فان
كانها أفسخت (وعتقت ان أدت) المكاتبه لسيدها ما كافها به ومضت الكتابة فلا تقسخ
ولا ترجع على سيدها بما أدت اذا كان صحيحاً كما تقدم والله سبحانه وتعالى أعلم

*** (باب في بيان احكام الولاية) ***

(الولاية) بفتح الواو ومدودا من الولاية بمعنى القرب وأصله من الولي وامان الولاية والتمتع - ديم
فبكسر الواو وقيل به ما فهم ما ابن عرفة عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ما قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم الولاية كالحمة بالنسب لا يباع ولا يوهب رواه أبو يعلى الموصلي ثم ابن
حبان في صحيحه الا في هذا الحديث تعريف لطبقته شرعا فلا يمكن حمله بما هو أتم منه
الرصاص فلذا لم يحمله ابن عرفة ولا غيره وروى قوله صلى الله عليه وسلم لمسة بضم اللام وفتحها
أي تعلق واتصال وارتباط (المعتق) بكسر التاء ابن عرفة في الصحيحين قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم انما الولاية لمن أعتق أي سقيقة او حكام فشم من أعتق غيره عنه بغير اذنه واخلاه
بالباشرة والولاء بالجر وسواء كان المعتق منجزاً أو لاجل أو تدبيراً أو كاتبة أو ابلاداً أو بيعاً من
نفس الرقيق أو غير ذلك بقرابة أو سراية أو غنم بل (وان كان) الاعتاق (بييع) للعبد (مر
نفسه) ولو فاسداً كما تقدم فالولاء عليه لسيده ولا يتوهم من أخذه المال منه انه لا ولاية عليه
اقد رتبته على نزع منه وابقاءه رقاً البنا في لوقال وان بعوض لكان احسن لشموله اخذ
عوضاً من أجنبي لا اعتناقه عن نفسه سيده فان كان لا اعتناقه عن دافع المال فالولاية (ار
عتق غيره عنه) أي المعتق عنه (بلاذن) من المعتق عنه فولاء المعتق للمعتق عنه ابن عرفة
الولاء ان ثبت المعتق عنه ولو بعوض أو بغير اذنه ما لم ينعه مانع أبو عمر من اعتق عن غيره باذنه
او بغير اذنه وشهو ومذهب الامام ما رضي الله تعالى عنه عنه أكثر اصحابه ان الولاية
للمعتق عنه وقال اشهب الولاية للمعتق وقاله الليث والاوزاعي وسواء في قولهم أمر به اولم
يأمره نت وجه المشهور انه من التقديرات الشرعية التي يعطى فيها المأمور - حكم
الموجود فيقدر دخوله في ملك المعتق عنه قبل اعتناقه وانه اعتقه عنه بالتوكيل (أو) أعتق
رقيق رقيقه (لم يعلم سيده) أي المعتق بالكسر باعتناقه وهو رقيق رقيقه (حق عتق) المعتق
بالكسر فقطح مضي اعتناقه والولاء على عتيقه لسيده الاعلى ان كان استغنى ماله وامضى عتقه
وان رده فان لم يستغنه فالولاء للمعتق لالسيد وقرره الشارحان بأن الولاية للمعتق ويحمل
كلاهما على ما اذم اليه يتفق السيد ماله قاله نت طئي والحامل له على هذا التقرير مع ما فيه

المال (قوله منه) أي العبد (قوله أخذه) أي السيد (قوله لا اعتناقه) أي العبد (قوله فان كان) أي أخذ العوض (قوله) أي
دافع المال (قوله أي المعتق) بفتح التاء (قوله للمعتق عنه) بفتح التاء (قوله وهو) أي المعتق بالكسر (قوله ان كان) أي
الاعلى (قوله للمعتق) بكسر التاء أي الاسفل (قوله) أي يت

(قوله الأعلى) فاعل أمضاء المضاف للمفعول (قوله منه) أي الأعلى (قوله انه) أي الأعلى (قوله في عتق المكاتب والعبد) من إضافة المصدر لفاعله (قوله بذلك) أي اعتناق المكاتب والعبد عبده (قوله عتقا) أي المكاتب والعبد (قوله مضى) أي اعتاقهما (قوله لهما) أي المكاتب والعبد (قوله ففتح) (قوله فعل) أي اعتناق (قوله من أعتقه) أي العبد (قوله اشتراه) أي الكافر المسلم (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله جاز) أي لزم (قوله اليه) أي المكاتب (قوله ولا يرجع) أي الولاء (قوله عبدها) أي أم الولد فعول عتق المضاف لفاعله (قوله وانظر الحاشية) نصها اللغوي المدبر وأم الولد في صحة سيدهما والمعتق إلى أجل بعيد كالعبد ولو علم السيد عتق عبده ولم يجزه ولم يردده حتى عتق في الموازية الولاء للعبد وقال ابن الماجشون لسيدته الصقلي عن محمد أصل مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهم في هذا أن من استبيده انتزاع ماله فلا من أعتق باذن سيده لا يرجع ٦٣٨ اليه أن أعتق وما أعتقه المدبر وأم الولد باذن سيدهما في مرضه فقال أصبح ولأوه

من التكلف والبرودة لأنه يشتمل استغفائه ماله يطل عتق الأسفل فامضاء الأعلى استئناف عتق منه فلا يتوهم فيه أنه لا ولأوه قوله في كبره تقرير كلامه على أن الولاء للسيد هو المناسب لما قبله يعني قوله أو عتق الغير عنه لأن هذا فيه نوع من عتق الغير على ما زعمه وتقرير الشارحين به ما في التوضيح هو الصواب وهو الموافق لقولها في عتق المكاتب والعبد إذا لم يعلم بذلك السيد حتى عتق مضى وكان الولاء لهما إلا أن يكون السيد قد استثنى ماله عبده حين أعتقه فيرد فعل العتق ويكون من اعتقه وقال السيد وما أعتقه ما باذن السيد جاز والولاء للسيد إلى أن يعتق المكاتب فيرجع إليه الولاء إذا ليس لسيدته انتزاع ماله وأما العبد فلا يرجع إليه الولاء ولو أعتق واستثنى من قوله الولاء لمعتق فقال (الا) شخصا (كافر أعتق) وقاله (مسلم) اشتراه أو أسلم عنده فلا ولأوه عليه ولو أسلم الكافر بعد ذلك فلا يرجع له الولاء على المعروف من المذهب ابن عرفة فيها مع غيرها أن أعتق كافر مسلما فلا ولأوه للمسلمين ولا يرجع لسيدته أن أسلم ولا يجزه لمسلم غيره اللغوي القياس رجوعه إليه أن أسلم وحرره ولولده المسلم ثم قال والابحار على صحة عتق الكافر رقه المسلم (والارقيقا) قنأ أو ذاتية أعتق رقيقه باذن سيده أو لا فلا يكون ولأوه (أن كان) سيده أطهر (ينتزع ماله) أي الرقيق المعتق بالكسر فالولاء للسيد الأعلى ولا يرجع للرقيق إذا عتق ومفهوم الشرط أنه أن كان لا ينتزع ماله كالمكاتب والمدبر وأم الولد إذا مرض سيدهما والمعتق لأجل إذا قرب أجل عتقه فالولاء لسيدته مادامت رقيقته فان عتقوا يرجع الولاء لهم كما تقدم ابن عرفة وفيها أن أعتق المكاتب أو العبد باذن السيد جاز والولاء للسيد فان عتق المكاتب رجح الولاء إليه إذا ليس لسيدته انتزاع ماله ولا يرجع إلى العبدان عتق وعتق أم الولد عبدها كعتق العبد وانظر الحاشية البنائي هذا شرط في كون الرقيق المعتق لا ولأوه أبداً وأن عتق بعد ذلك انما الولاء لسيدته وهذا إذا عتق باذن

لهما ولو صح السيد لأنه يوم أعتق لم يكن لسيدته انتزاع ماله وليس كالمكاتب إذا عجز بعد أن أعتق عبده فلا ولأوه لسيدته ولا يرجع للمكاتب أن عتق وقال ابن عبد الحكم في المدبر وأم الولد أحب إلى أن الولاء للسيد وإن مات من مرضه فلا يرجع إليه ما أن عتق لأنه كان له أخذ ما لهما أن صح وكذا المعتق بعضه يعتق باذن سيده محمد وقاله أشهب في المعتق بعضه يعتق باذن سيده قبل له الأتراه كالمكاتب لأنه لا ينتزع ماله فقال للمكاتب سنة وللعبد سنة محمد فلم تكن له حجة أكثر من هذه وقال ابن القاسم ولا من أعتقه

المبعض له وهو الصواب ولم يجز قول أشهب ولا أصبح ولا غيره وما روى عن ابن القاسم غير هذا سيده فقط عليه انما هو ولا شهب وأصبح محمد المدبر وأم الولد لا ينتزع ماله ما في مرض سيدهما فان انتزعه ثم مات رد له سماوان صح مضى وكذا اعتاقهما في مرضه باذنه موقوف فان مات فالولاء لهما وان صح فهو السيد ولا يرجع إليه ما أن أعتقا وكذا المكاتب يعتق باذن سيده ثم عجز ثم يعتق بكتابة أخرى أو غيرها لا يرجع إليه الولاء ثم قال وفيها أولولم يعلم سيده يعتق عبده عبدا حتى عتق فالولاء للعبد اللغوي قبل في هذا الأصل أنه عتق من يوم عتق فالولاء للسيد الأعلى ولو قال العبد لعبد يوم أعتق فانت حراً أو أخد مني عشر سنين وانت حر فيعتق العبد الأعلى قبل انتقض ما فقال ابن القاسم في العتبية الولاء للعبد وقال ابن نافع للسيد (قوله هذا) أي أن كان ينتزع ماله (قوله المعتق) بكسر التاء (قوله وان عتق) أي المعتق بكسرها (قوله ذلك) أي اعتاقه رقيقه (قوله الولاء) أي على عتقه (قوله أعتق) أي الرقيق الذي ينتزع ماله رقيقه

(قوله أو أجازته) أي السيد اعتناق الرقيق رقبته (قوله وأما من لا ينتزع ماله) مفهوم الشرط (قوله السيد) أي من لا ينتزع ماله (قوله مادام) أي من لا ينتزع ماله (قوله فان عتق) أي من لا ينتزع ماله (قوله) أي ٦٣٩ من لا ينتزع ماله (قوله باللفظ سائبة) إضافة للسيد (قوله لانه) أي لفظ سائبة (قوله في

سبده أو أجازته) وأما من لا ينتزع ماله فالولد السيد مادام رقبته فان عتق عاد الولد له كما في المدونة (و) ان قال أنت حر (عن المسلمين فالولد له) أي المسلمين فان مات عن مال ولا وارث له من النسب فهو في بيت المال في المقدمات ان قال لعبدك أنت حر عن المسلمين وولاه في خلاف في المذهب انه جائز والولد للمسلمين وشبهه في صحة العتق وكون الولد للمسلمين فقال (ك) معتقه بلفظ (سائبة) باهمال السين بأن قال له أنت سائبة مريد اياه اعتاقه فيعتق وولاه للمسلمين عند الامام مالك وعامة أصحابه رضي الله تعالى عنهم ابن عرفة فيهما من اعتق سائبة الله تعالى فولاه للمسلمين ومعتق السائبة انه اعتق عن المسلمين (وكره) بضم فكسر عتق السائبة لانه من ألقاظ الجاهلية في الانعام وقد ابطله الله تعالى في القرآن بقوله تعالى ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ابن رشد اختلف في عتق السائبة فكبره ابن القاسم فان وقع فالولد للمسلمين وأجازته أصبح ابتداء ومنعه ابن الماجشون قال ان وقع فالولد له لا للمسلمين (وان) اعتق كافر رقبته الكافر ثم (أسلم العبد) الذي اعتقه الكافر انقل ولاؤه للمسلمين من عصبية المعتق مادام المعتق بالكسر كافرا فان أسلم (عاد الولد) للمعتق (باسلام السببد) المعتق ابن عرفة فيها ان اعتق نصراني عبده النصراني ثم أسلم العبد بعد عتقه ومات عن مال غير انه لعصبية سيده المسلمين لان ولده كان لسيد حين كان نصرانيا فان أسلم سيده رجع اليه ولاؤه محذون معنى رجوع الولد في هذا الباب انما هو الميراث والولد قائم لا يتقل عنه المعتق هذا صواب لان الولد كالنسب فكما لا تزول الابوة عن الاب ان أسلم ولده فكذلك الولد (و جر) بفتح الجيم والراء منة لا العتق أو الولد (ولد) العبد (المعتق) بفتح التاء أي صاحب ولاه لمعتق أبيه وان سفل الولد ولاؤه لمعتق أبيه أو جده ذكرنا كان الولد أوثق والذكر منهم يجر ولاؤه ولاؤه الذكور الاناث والاثني منهم لا يجر ولاؤه اولادها وهكذا أبدا ابن عرفة الاب المعتق يجر ولاؤه ولده لمعتقه وان سفل في الموطن اشتري الزبير عبدا فاعتقه وللعبد بنون من امرأته فقال الزبيرهم موالى وقال مولى أمهم موالينا فاختصموا الى عثمان رضي الله تعالى عنه ففضى بهم للزبير الباجي روى محمد الاب يجر ولاؤه ولده لمعتقه ولو أعتقه قبل موته بساعة محمد اراد انه لا يفتقر الى حكم ولا رضا البناني حاصل المسئلة ان للمعتق الولد على معتقه وولده ذكورا واناثا ووقف عند الاثنى منهم فلا يجر ولاؤه اولادها والذكر منهم يجر ولاؤه ولاؤه ذكورا واناثا وهكذا يقال فيهم وفيمن بعدهم وشبهه في البحر فقال (كاولاد المعتقة) بفتح التاء فيخير الولد عليهم لمعتقها (ان لم يكن لهم) أي اولادها (نسب من) اب أو جد (حر) بأن كانوا من أب رقيق هو واصله أو من زنا أو اغتصاب أو ملاءنة فيهم أو من اب جري مات بأرضه فان كان لهم نسب لخراب أو جد فاليراث له فان مات فللعاصبه فان لم يكن فليبيت المال هذا مذهب المدونة واستثنى ما قبل التكاف وما بعدها فقال وجولد المعتق وأولاد المعتقة الذين لا نسب لهم من سرقى كل حال (الارق) جرى على الولد لغير معتق أبيه وامه فلا يكون ولاؤه لمعتق أبيه ولا لمعتق امه ولاؤه لسيدته وعصبته من النسب ثم من الرلاء

على معتقه (بفتح التاء) قوله وولده أي معتقه (قوله فان كان لهم نسب) مفهوم الشرط (قوله) أي الاب أو الجد الحر (قوله

فله عصبه) أي الاب أو الجد (قوله فان لم يكن) أي له عاصب (قوله وعصبته) أي السيد

(قوله يسترسل) أي ينسحب (قوله على أولاد المعتق) بفتح التاء (قوله المعتق) بكسرها (قوله الاعتقه أو المعتق معتقه) بكسر
 الهمزة (قوله ثم اعتقه) أي الشخص عبده (قوله ثم اعتقها) أي الامة (قوله فأنلده) أي الامة (قوله لانه) أي ما ولدته (قوله
 لسيدها) أي أمه صله الرق (قوله لاقل مدة الحمل) أي ستة أشهر الا خمسة أيام (قوله لانه) أي ما ولدته لاقل مدة الحمل (قوله
 الآن تسكون) أي الامة (قوله فولأوه) أي ما ولدته (قوله لانه) أي ولدها (قوله له) أي معتقها (قوله فلا ولاه) أي البائع (قوله
 لرقه) أي الولد (قوله لغيره) ٦٤٠ أي بانه (قوله وعصبته) أي معتقه (قوله ثم ولاه) عطف على نسبا (قوله عبدا كان) أي

عقبه (قوله عبدا كان) أي عتيق العتيق (قوله بجر
 المعتق) بفتح التاء (قوله
 ولاه) مفعول بجر المضاف
 لفاءه (قوله ان اعتقه)
 صله بجر (قوله كذلك)
 أي ذكر اكان او
 أنى (قوله ولاؤه) نائب
 فاعل مجرور (قوله بعق)
 صله مباشرة (قوله فان
 كانت) أي وجدت مباشرة
 الجور بعق (قوله به) أي
 الولاء (قوله قيد) بفتح
 منه لا أي ابن القاسم (قوله
 الجور) مفعول قيد (قوله
 بالاعتاق) صله الجور (قوله
 في المدونة) صله قيد (قوله
 بماذا الخ) صله قيد (قوله
 والا) أي وان كان أصله
 حرا (قوله ولاؤه) أي
 المعتق بفتح (قوله حال
 حريته) صله معتقه (قوله
 ثم نقض) أي الذي (قوله
 وهرب) أي ناقض عهده
 الذمة (قوله فامر) بضم

ابن شاس يسترسل الولاء على أولاد المعتق لمعتقه الذين لم يسلمهم رق فامان مسه الرق فلا ولاه
 عليه الاعتقه او لمعتق معتقه لان المباشر أولى فاذا تزوج شخص عبده امة آخر ثم اعتقه
 ثم اعتقها الآخر فأنلده لاقل من اقل مدة الحمل فولأوه لمعتق ابيه لانه مسه الرق
 في بطن أمه لسيدها وما نلده لاقل مدة الحمل فاعلى ولاؤه لمعتق ابيه لالمعتق امة لان له نسبا من
 حرا لأن تسكون ظاهر الحمل يوم اعتاقها فولأوه لمعتقها لانه رقه في بطنها ومن باع ولدا مته
 من غيره ثم اعتقها فلا ولاه على ولدها لرقه لغيره (أو) الا (لمعتق) لولد المعتق او المعتقة بفتح التاء
 فيها منسوب (ال) سيد (آخر) بفتح التاء المجهدة أي غير معتق الاب والام فولأه الولد لمعتقه
 وعصبته نسبا ثم ولاه لمعتق ابيه ولا لمعتق امة لان المباشر أقوى كما قال ابن شاس (و) بجر
 الولاء (معتقهما) بفتح التاء أي المعتق والمعتقة بفتحهما فيهما والمعنى ان من اعتق عبدا أو أمة
 ثم اعتق العبد أو الامة عبدا أو أمة فان ولاه المعتق بكسر التاء الاعلى على عقبه عبدا كان
 أو أمة يجزله الولاء على عتيق عتيقه عبدا كان أو أمة ابن عرفة وفيها مع غيرها بجر المعتق
 ولا مما اعتق ذكر ا كان أو أنى لمن اعتقه كذلك وشروط الجور عدم مباشرة الجور ولاه
 بعق فان كانت اختص به معتقه الخ رشي قيد الجور بالاعتاق في المدونة بماذا لم يكن المعتق
 بالفتح حرا أصله والا فلا يجز ولاؤه ولا معتقه حال حريته السابقة على رقيته فاذا اعتق ذى
 رقيقه ثم نقض عهده ذمته وهرب لارض الحرب فأسر واسترق ثم اعتق فلا يجز ولاؤه لمعتقه ولاه
 من اعتقه قبل نقضه وفارده لارض الحرب (وان) تزوجت المعتقة بفتح التاء بعبدا ابن عبدا
 واتت بولد منه أو بجر عتيق واتت بولد فنقاه ولاه أمه فولأوه لمعتقها في صورتين لانه
 لانسب لمن حر ولم يرق لغيره فان اعتق الجدي في الصورة الاولى رجع ولاه الولد لمعتقه من معتق
 امة لانه سار له نسب من حرون (اعتق) بضم الهمزة وكسر التاء (الاب) في الصورة الاولى
 بعد عتيق الجد (أو استلحق) الاب الولد الذي لاعن فيه في الصورة الثانية (رجع الولاء) على
 ولد الامة المعتقة (لمعتقه) أي الاب (من معتق الجد) في الصورة الاولى (و) من معتق
 (الام) في الصورة الثانية ابن عرفة فيهما ان تزوج الحرة بعبدا فولأوه ولدها منه لمواها مادام
 الاب عبدا فان اعتق حر ولاههم لمعتقه كولد الملاعة ينتسب الى موالى أمه هم يرثونه

فكسر (قوله واسترق) بضم التاء وكسر الراء أي الناقض الهارب (قوله ثم اعتق) بضم الهمزة وكسر التاء فان
 (قوله منه) أي زوجها العبد (قوله أو بجر) عطف على بعبدا (قوله فنقاه) أي الحر الولد (قوله ولاه) أي الحر المعتقة (قوله
 في صورتين) أي تزوجها بعبدا وتزوجها بعتيق ملاعن (قوله لانه) أي ولدها (قوله ولم يرق) بضم ففتح أي ولدها (قوله لغيره)
 أي معتقها (قوله فان اعتق) بضم الهمزة وكسر التاء (قوله في الصورة الاولى) أي تزوجها بعبدا ابن عبدا (قوله لمعتقه) أي
 الجد (قوله لانه) أي ولدها (قوله في الصورة الثانية) أي تزوجها بجر (قوله منه) أي العبد (قوله فان اعتق) بضم الهمزة أي
 الاب (قوله بجر) أي الاب (قوله ولاههم) أي الاولاد

(قوله فان اعترف) اي الملاعن (قوله به) أي الولد (قوله لطق) أي الولد (قوله به) اي الملاعن (قوله وبه) أي الملاعن (قوله) (قوله ولاء) اي الولد (قوله واعتق) بضم الهمزة اي جده أو جد جده (قوله جر) اي الجد ٦٤١ (قوله ولاءهم) أي اولاد ولاءه

(قوله واعتقا) بضم
الهمزة وكسر التاء أي العبد
والامة (قوله انها) أي
الامة (قوله به) أي الولد
(قوله فولأؤه) أي الولد
(قوله لان له) أي ولدها
(قوله ولم يرق) أي الولد
(قوله يومه) أي عتقها
(قوله تحت) اي زوجة
(قوله منه) اي الحر (قوله
قالت) أي الامة (قوله به)
اي الولد (قوله حلت) بكسر
تاء خطاب الامة (قوله به)
اي الولد (قوله بعد عتقك)
بكسر الكاف (قوله قوله)
أي زوجها (قوله لأقر)
أي زوجها (قوله بقولها)
أي الامة عتقت وانا حامل به
(قوله الآن تكون) اي
الامة (قوله بينة) اي
ظاهرة (قوله من يومه) اي
عتقها (قوله ولا ينة) أي
لاحدهما (قوله لا يوقف)
بضم ثم فتح (قوله للميراث)
اي لهما ان كان من أخيه
لامه (قوله وعلى الاول) اي
عدم زوجها عن الرقبة
حماها (قوله لا يوقف) اي
زوجها عنها الارث (قوله
يقطع) بضم الياء (قوله
مرورها) أي لستة (قوله
على انه) أي الولد (قوله

فان اعترف به لطق به وبه ولاء لمعتقه ولو كان لولد الحر من العبد جد أو جد جد واعتق قبل
الاب جر ولاءهم اعتقه (و) ان تزوج عبداً أمه لغير سيده واعتقا ثم أتت بولد فقال معتق الاب
انما حلت به بعد اعتاقها فولأؤه لان له نسب بالحر ولم يرق وقال معتق الام حلت به قبل
اعتاقها فولأؤه لانه كان رقيقاً واعتقه مع امه (القول لمعتق الاب لامة عتقها) أي الام
في كل حال (الا حال) (أن تضع) أي تلد الام الولد المتنازع في ولائه (لدون سنة أشهر) الا
خسة أيام (من يوم عتقها) فالقول لمعتقها لانه تبين انها كانت حاملاً به يوم عتقها كما اذا
كانت ظاهرة الحمل بل يومه فيها ان عتقت أمة تحت حر وولدت منه ولداً فالت عتقت وأنا
حامل به وقال زوجها حلت به بعد عتقك فولأؤه ملولاي فالقول قوله أشهب لو أقربه قولها
فلا يصدق الآن تكون بينة الحمل يوم عتقها أو تضعه لاقبل من ستة أشهر من يومه ابن
الحاجب لو اختلف معتق الاب ومعتق الام في الحمل ولا ينة فالقول قول معتق الاب إلا أن
تضعه لاقبل من ستة أشهر من عتقها اللغوى روى محمد لا يوقف زوجها وفي المختصر الكبير
يوقف عنها وكذا التي لها ولد من غير زوجها ومات الولد يوقف زوجها عن الميراث وعلى
الاول لا يوقف والوقف فيها ما أحسن واذا أتت به أمة أشهر فلا يقطع انه حدث بعد عتقها
لان الوضع لهذه المدة نادر وانما تراعى السنة اذا قدمتها حيضة وأيضاً فيصير انما أصابها
أول النهار وعتقت في آخره فلا يدل مرورها على انه حدث بعد عتقها (وان) ادعى شخص
انه مولى أو قريب لميت لا وراث له معروف (شهد) شاهد (واحد بالولاء) أو النسب لمعتميه
(أو) شهد شاهدان (اثان انهما يرايان سمعان) من الثقات وغيرهم (انه) أي المدعى
(مولاه) أي الميت لانه كان اعتقه أو أنجبر له ولأؤه بولادة أو اعتاق (أو) انه (ابن عمه) اي
الميت مثلاً (لم) الاولى فلا (يشك) ولأؤه ولا نسبه بشهادة لواحد بشهادة الاثنين
سماعاً (لكنه) أي المدعى الولاء أو النسب (يخالف) يعني انه مولاه أو ابن عمه مثلاً (وبأخذ
المال) الذي تركه الميت (بعد الاستيناء) أي التأخير باجتهاد الحاكم عسى ان يأتي غيره بأثبت
منه وتقدم الكلام على هذه المسئلة آخر باب المعتق مستوفى (رو) ان مات من له عاصب
نسب وعاصب ولاء (قدم) بضم فسكسر منقلا في ارثه (عاصب النسب) على عاصب الولاء (ثم)
ان لم يكن له عاصب نسب وتعدد عاصب الولاء قدم (المعتق) للميت (ثم) ان لم يكن المعتق
حي اقدم (عصبته) اي المعتق من النسب مرتبين (كترتيبهم في امانة) (الصلاة) على
الميت فيقدم ابن قابنه فأب قابنه فابنه فزعم قابنه فجواب قابنه وهكذا يقدم الاصل
على فرعها والفرع على اصله (ثم) ان لم يكن للمعتق عاصب نسب قدم (معتق معتقه)
بكسر التاء فيها ثم عصبته نسباً كالصلاة ثم معتق معتقه ثم عصبته نسباً (ولا ترثه) اي
الولاء اي به (اثنى) مطلقاً اجساعاً فان مات العتيق عن ابن وبنت معتقه ورثه الابن وحده
(ان لم يتأشره) اي الاثنى العتيق (بعتق) منها له (أو جر) أي الولاء (لها) أي الاتى (بولادة) من
اعتقه من الذكور على ما سبق (أو عتق) من أعتقه فيه الا يرث أحد من النساء ولا ما عتق

لميت (تنازع فيه مولى وقريب (قوله وارثه) أي ميت (قوله معروف) نعت
وارث (قوله ابن وبنت) كلاهما بلا تنوين لاضافته (قوله ورثه) أي المعتق

(قوله له) أي النساء (قوله منهن) أي النساء (قوله هؤلاء) أي المسكيات أو المعتقين أو المدبرين (قوله معتق معتقه) بفتح التاء فيهما (قوله منهما) أي ابنته وبنته ٦٤٣ (قوله نصفه) أي ابنتهما (قوله وعق) أي أبوهما (قوله لانه) أي الابن

ابن لهن أو أم أو أخ أو ابن والعصبة أحق بالولاء منهن ولا يرث النساء من الولاء إلا ما أعتقن أو جره ما أعتقن من ولد الذكور ذكورا كانوا أو إناثا ولا يرث لهن في ولد البنات ذكرا كان أو أنثى بل لا يرث النساء من الولاء شيئا إلا ولأولادهن من بائنه أو عتقه أو كاتبين أو مدبرين أو ما جريا بهن واحد من هؤلاء بنسب أو بولاء مثل معتق معتقه أو أولادهن من أعتقن ابن المأجور لولاءه لا يرث أصلا إلا على من بائنه عتقه أو على من جره ولا يرثها أولاده أو عتق (وان اشترى ابن و بنت) حران (أباهما) الرقيق على أن لكل منهما نصفه وعتق عليهما بنفس ملكهما أياه (ثم اشترى الابن عبدا) وأعتقه (فما للعبد بعد) موت (الابن ورثه) أي العبد (الابن) وحده لانه عاصب معتقه من النسب وهو مقدم على عاصبه بالولاء ابن خروف تعرف هذه المسئلة بمسئلة القضاء لقاط أو بمائة فاض فيها بتوريث البنت بالولاء وميراث النسب مقدم على عصوبة الولاء ابن يونس غلط في ما أر بمائة فاض فضلا عن سواهم العقبات غلط في ما أر بمائة فاض بقسمة البنت والابن في الميراث ويان كونها لا تشاركه فيه ان الابن ينجر اليه الولاء بالنسب والعق والبنات لا ولأولادها بالاعتق وقد تقرر ان الذي ينجر اليه الولاء بالنسب يجب الذي ينجر الولاء اليه بالعتق (وان) كان (مات الابن) الذي اشترى هو وأخته أباهما (أولاد) بشد الأولاد وتوأتى قبل موت العبد وبعد موت الابن ولا وارث له إلا أخته فلها نصف ماله بقرض النسب ونصفه بصوبة الولاء لاعتقه نصف أبيه فخر لها نصف ولانته ثم مات العبد (فللبنت النصف) من مال العبد الذي أعتقه أبوها (اعتقه) أي لبنت (نصف) لاب (المعتق) للعبد فأنجرها نصف ولانته (ولها) أي البنت أيضا من مال العبد (الربع لانها) أي البنت انجرها ربع ولاد العبد من أخيها الذي لها نصف ولانته لانها (اعتقت نصف أبيه) أي الابن الذي هو أخوها فصار لها نصف ولانته وقد كان له نصف ولاد العبد لاعتقه نصف معتقه فخر لها نصف ولانتهما على الابن نصف ولاد ابن على العبد وهو الربع (وان مات الابن) أولاد ورثه الاب (ثم مات) الاب عر بته التي أعتقت نصفه ولا وارث له سواها (فللبنت) من مال أبيها (النصف) بقرض (الرحم) أي النسب (و) لها (الربع) أيضا (ب) بصوبة (الولاء) لاعتقها نصفه فخر لها نصف النصف الباقي بعد فرضها ونصف النصف هو الربع (و) لها (بجيرة) أي الولاء (الثلث) أيضا وهو نصف الربع الباقي لانه حق أخيها باعاقبه نصف أبيه ولها نصف ولأخيها لاعتقها نصف أبيه فأنجرها إليه نصف الربع وهو الثلث فصار لها سبعة اثمان مال أبيها والله أعلم

(باب في بيان أحكام الوصية)

ابن عرفة هي في عرف الفقهاء لا الفراض عدا بوجوب حقا في ثلث عاقده يلزم بوجوبه أو نيابة عنه بعده قوله لا الفراض أي فاشعرا عندهم قاصرة على القسم الاول قوله في ثلث الخ أخرج ما يوجب حقا في رأس ماله بما عاقده على نفسه في صحته وقوله يلزم بوجوبه يخرج تبرع الزوجة بثلث ماله لا يتوقف لزومه على موتها وقوله أو نيابة عطف على قوله حقا وأوتنو بغيرية

فكانه

عاقده (قوله بعده) أي موت عاقده صلة نيابة (قوله فانها) أي الوصية

(قوله معتقه) أي العبد (قوله من النسب) أي والولاء صلة عاصب والبنت عاصب معتقه من الولاء فقط (قوله وهو) أي عاصب النسب (قوله تعرف) يضم فسكون ففتح (قوله بتوريث البنت بالولاء) صلة غلط (قوله وميراث النسب مقدم الخ) حال (قوله كونها) أي البنت (قوله لا تشاركه) أي البنت الابن (قوله فيه) أي الميراث (قوله ولا وارث له) أي الابن (قوله لانه) أي الربع الباقي

(باب الوصية)

(قوله هي) أي حقيقة الوصية (قوله الفراض) يضم ألفاء وشذراء وإجماع الضاد جمع فارض أي عالم علم الفرائض والمواريث (قوله عقد) جنس (قوله في ثلث عاقده) فصل يخرج عقد بوجوب حقا في جميع مال عاقده (قوله يلزم بوجوبه) أي عاقده فصل يخرج عقد بوجوب حقا في ثلث عاقده لا يتوقف لزومه على موت عاقده (قوله أو نيابة) عطف على حقا (قوله عنه) أي عاقده (قوله بعده) أي موت عاقده صلة نيابة (قوله فانها) أي الوصية

فكانه قال الوصية في عرف الفقهاء نوعان أحدهما عقد يوجب حقا في ثلث عاقده يلزم بموته
والثاني عقد يوجب نياحة عن عاقده بعد موته وأوردناه لا يشمل الوصية بدين لوجوبه من رأس
المال وأوجب بأن هذا لا يوجب الوصية بل اليئنة أو الاقرار بالعقد المتعلق به اقرار لازم بمجرد
لاوصية متوقفا لزومها على موته الخط لا خفاء في صدقه على التدبير أحدهما بالاخفاء في عدم
صدقه عليه لخروجه بقوله يلزم بموته لازومه بانثائه ونحوه للرصاص وهو ظاهر ان
قيل التدبير لا يلزم بانثائه والا فلا يبطله الدين وانما الممنوع منه الرجوع فالصواب ما للخط
فان بل الصواب ما للجماعة وابطاله الدين لا يقتضي عدم لزومه انما هو لفقده الثلث الذي
يلزم فيه ويدل على لزومه انه لا يبطله في الحياة الا ما يطل العتق الناجز وهو الدين السابق فأما
البنائي على ان قوله لا يلزم وانما الممنوع الرجوع عنه تناقض لا يخفى (صح ايضاح) فلا يصح
ايضاحه ولو بشأته حريته وهذا بيان لحكمه بعد نزوله وسكت عن حكم القدوم عليه الخفي
وابن رشد حكمه الوجوب ان كان عليه دين ونحوه والتدب ان كان بقرينة غير واجبة والحكمة
ان كان بغيره والنيابة والكراهة ان كان بغيره أو في قليل مال والاباحة ان كان بمباح عبد الحق
هو على خيرين واجب ومستحب فان كان عليه أوله حق وجب والا استحب ونحوه للمازري
وبعض القرويين وفي صحيح الغيايب في مال ابطال ويرت العادة بالشاهد عليه من حقوق الناس
وأما تفسيره فلا يجب الايصاء للمشفقة وفي صحيح مسلم ما حق امرئ مسلم ما شئ يريد أن يوصي
فيه بيت ليلتين وفي رواية ثلاث ليلال الا ووصيته مكتوبة بنقصه بعض شيوخ عبد الحق
بالموعول ابن رشد الصواب عمومها الصحيح لانه قد يفجؤ الموت وانقاذ ما عدا المحرم لازم وقول
ابن رشد انفاذه يجري على الاحكام الخمسة مراده انفاذه من الموصي قبل موته (مميز) بكسر
الياء متصلا فلا يصح ايضاحه بميزا صغرا أو جنونا أو غمما أو سكر ابن شاس تصح من كل حر
مميز ولا تصح من العبد ولا من المجنون (مالك) للموصي به فلا يصح بمال الغير فصوليا أو
مستغرق الذمة بالتباعد ان كان رشيدا بل (وان) كان (سقيما او صغيرا) ابن عرفة تصح
وصية الحر المالك التام ملكه فيها تجوز وصية المحجور عليه والفقير والمصاب حال افاقته
لا حال خبله وتجوز وصية ابن عشرين وقل منها عما يقادح اذا أصاب وجه الوصية وذلك
أر لا تذكر في اختلاط الباب في المادية عيسى روى ابن القاسم تجوز وصية البائع وهو ابن
عشر سنين أو اثنتي عشرة سنة محمد أجاز الامام مالك وأصحابه رضي الله تعالى عنهم وصية من
يعقل ما أوصى به ابن سبع سنين وشبهه أصبح تجوز وصية العبي اذا عقل ما يفهم الخفي عنه
تجوز وصيته اذا عقل الصلاة ولما لا يرضى الله تعالى عنه في العتبية اذا أقر وأدب على ترك
الصلاة والصبيان يختلف ادراكهم وتمييزهم في علم تمييزه جازت وصيته فيما هي قرينة لله تعالى
او صلة رحم وان جعلها المنيسة عين في منهي عنه ردت (وهل) تصح وصية الصغير المميز
(ان لم تتناقض) وان لم تكن بقرينة لله تعالى كايصائه بمال اغني أجنبي وهذا تاويل أبي
عمران (أو) تصح ان (أوصى) الصغير (بقرينة لله تعالى) ومنها صلة الرحم بان أوصى بمال

في الصبي الوصية (قوله ردت) بضم الراء

(قوله وان ذكره الخمي) حال (قوله ليس في كلامه الخ) خبر (قوله على انه) أي الخمي (قوله كلامها) أي المدونة (قوله هو) أي أو بقرية (قوله له) أي الخمي (قوله وكأنه) بفتح الهمز وشدة النون أي الخمي (قوله بدليل) إضافة للبيان (قوله مقاباتها) أي القرية (قوله بها) ٦٤٤ أي المعصية (قوله ان كان) أي الحر المميز المالك (قوله وخنزير) بيان لما دخل

لمسكين قريب أو اجنبي فلا تصح بقرية وان لم تتناقض وهذا تأويل الخمي في الجواب (تأويلان) لقوله تجاوز وصية ابن عشر سنين فاقول مما يقاربها اذا اصاب وجه الوصية ولم يكن فيه اختلاط * (تنبيهات) * الاول البناني الاول ان لم يخط بدل ان لم تتناقض لأن التناقض اخص من التخليط ولا يلزم من نفي الاخص نفي الاعم والتخليط أن لا يكون لكلامه محصول وايضا اذا قال اعطوا فلانا ثم قال لا تعطوه فهو تناقض فهو غير مطروح * (الثاني) * ابن مرزوق قوله أو بقرية هذا وان ذكره الخمي ليس في كلامه ما يدل على انه قصد به تقسيم كلامها وانما هو رأي له وكأنه أراد بالقربة ما ليس بمعصية بدليل مقاباتها وبهذا تعلم ما في صنيع المصنف * (الثالث) * محل التأويلين قولها اذا اصاب وجه الوصية بدليل قول الامهات قلت لابن القاسم ما معنى اصاب وجه الوصية قال اذا لم يكن في وصيته اختلاط نقله ابن مرزوق والله اعلم ويصح ايضاً الحر المميز المالك ان كان مسالم بل (و) لو كان كافراً في كل حال (الا) ايضاً (بكتنجر) وخنزير (مسلم) فلا يصح لانه لا يصح له تملكها ابن عرفة قول ابن شاس والكافر تنفذ وصيته الا بغيره وخنزير مسلم واضح لان اعطية من مالك تام ملكه ويصح ايضاً مع ميم مالك (لمن) أي آدمي (يصح تملكه) أي الموصي له الموصى به شرعاً فلا تصح الكافر بمصنف ورفيق مسلم ولا لمرثد وحرابي ولا بجهة لا متفهمة به الا دمي ولا فرق فيمن يصح تملكه بين كونه عاماً كالساكن أو خاصاً كزيد ولا بين من يملك حقيقة أو حكماً كسجد ورباط وقنطرة وخميسل جهاد ونعم محبس لنفسه بالغاً أو صبيها عاقلاً أو مجنوناً مسلماً أو كافراً موجوداً أو غير موجود (كن سبكون) من جعل ثابت أو سيوجد بعضهم هذا ظاهراً طلاق القاضي أبي محمد فوقف الى وضعه فيستحقه (ان استهل) أي صرخ عقب ولادته فان لم يستهل بطلت ابن عرفة وفيها من أوصى لجل امرأة فاسقطت بعد موت الموصي فلا شيء الا أن يستهل صارخاً اه ومثل استهله رضاعه كسيرا ونحوه مما يدل على استتقرار حيانته فان نزل ميتاً أو حياً حياة غير قارة فلا يستحقها وترد لورثة الموصي (و) ان أوصى لجل امرأة فوضعت أولاداً صارخين (وزع) يضم فكسر مثلاً أي قسم الموصي به (له دمه) أي على عبد المولود من اجل الموصي له ولو كان بعضه ذكراً وبعضه أنثى ابن عرفة فيها من قال ثلث مالي لولده فلان وقد علم انه لا ولده جاز ويُنظر أولاده أم لا ويساوى فيه بين الذكر والأنثى الخريش اذا وضعت أكثر من واحد فان الوصية توزع على عدد الموضوع الذكر كالأنثى لان هذا شأن العطايا وهذا عند اطلاقه فان كان نص على التفضيل فانه يصار له العدوى مثله اذا علم ان الموصي به من جهة من ورثه لجل فيقسم على حسب ميراثه ويصح الايضاء (بالظ) يدل عليه ولومن غير ما نه (أو) (إشارة مفهومة) الايضاء ابن عرفة الصيغة ما دل على معنى الوصية فيدخل اللفظ

بالكاف (قوله لانه) أي المسلم (قوله تملكها) أي الخمر والخنزير (قوله واضح) خبر قول (قوله لانها) أي وصية الكافر (قوله ونعم) بفتح النون والميم أي ابل وبقر ونعم (قوله محبس) يضم ففتحين مثقلاً (قوله لنسله) أي تفرقة أولاده (قوله بالغاً الخ) تعميم في الموصى له (قوله من جعل صلة يكون (قوله هذا) أي تعميم لجل (قوله فيوقف) أي الموصى به (قوله الى وضعه) أي لجل (قوله فيستحقه) أي الموصى له (قوله فاسقطت) أي المرأة لجلها (قوله فلا شيء له) أي السقط (قوله مما يدل على استتقرار حيانته) بيان نحوه (قوله فان نزل مبتال الخ) مفهوم ان استهل (قوله بعضه) أي المولود (قوله وقد علم) أي القائل (قوله انه) أي فلانا (قوله جاز) أي مضى قوله ان لم يرجع عنه (قوله وينظر) يضم الراء وفتح الظاء (قوله

أولاده) أي فلان همزة للاستفهام والجملة نائب فاعل ينتظر بتقدير جوب قبلها (قوله فيه) أي الموصى به والكتب (قوله لان هذا) أي التوزيع على العدد (قوله وهذا) أي التوزيع على عدده (قوله اطلاقه) أي الموصى (قوله فان كان) أي الموصى (قوله التفضيل) أي للذكر على الأنثى أو عكسه (قوله له) أي التفضيل (قوله مثله) أي لنص على التفضيل (قوله علم) يضم العين (قوله عليه) أي الايضاء (قوله مادته) أي الايضاء (قوله معنى الوصية) إضافة للبيان

(قوله الكتب) بفتح فسكون (قوله بههم) بضم فسكون ففتح (قوله بوضع) أى تعيين من الواضع اللفظ لافى الايصاصلة بههم (قوله يحصل الاكتفاء به) خبر كل (قوله قلت) أى قال ابن عرفة ٦٤٥ (قوله عنهما) أى ابن الحاجب وابن

شاس (قوله لقرؤها) أى
العدول وثيقة الوصية
(قوله وقالوا) أى العدول
للموصى (قوله فيها) أى
الوثيقة (قوله انما) أى
ما فيها وأنشدنا نيت خبره
(قوله فقال) أى الموصى
(قوله وقال) أى اشار
(قوله فذلك) أى الايصاء
(قوله جائز) أى صحيح
(قوله بعده) أى القبول
(قوله وقوله) أى الموصى
له (قوله بعده) أى موت
الموصى (قوله كاشف)
خبر قبول (قوله له) أى
الملك (قوله عنه) أى
المشهور (قوله ولابن
القاسم) خبر مقدم (قوله
انه) أى الموصى به (قوله
فانقله بعده) أى موت
الموصى (قوله عليه) أى
الخلاص (قوله من مال)
بيان ما (قوله الزمانين)
أى زمن الموت وزمن
التنفيذ (قوله عليه)
أى الموصى به (قوله بينهما)
أى الزمانين (قوله اتبعتهما)
أى الغلات الاصول
(قوله يختلف) بضم الباء
وفتح اللام (قوله يذكر)
بضم الباء وفتح الكاف
(قوله نه) أى ولدها (قوله

والكتب والاشارة روى مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما حق امرئ مسلم له شيء يوصى فيه يبيت ليلتين الا ووصيته مكتوبة عنده ابن شاس كل افظ ينهم منه قصد الوصية بوضع أو قرينة يحصل الاكتفاء به ابن الحاجب كل افظ أو اشارة ينهم منها قصد الوصية قلت خرج عنهما الكتاب الشيخ فى الموازية عن أشهب لو قرؤها وقالوا انشهد بما فيها انما وصيته منك فقال نعم أو قال برأسه نعم ولم يكلم فذلك جائز (وقبول) الموصى له (المعين) بفتح الباء مفعلا (شرط) فى وجوب تنقيذها له والمعتبر بقوله (بعد الموت) للموصى واحترز بالمعين عن غيره كالمساكين فلا يشترط قبولهم ويبعد الموت عن قبوله قبله فلا يعتبر للموصى الرجوع عن ايصائه بعده ولا يشترط فور بية القبول قاله فى الذخيرة ابن شاس ان أوصى ابن لا يتعين فلا يشترط القبول ابن الحاجب قبول المعين بشرط بعد الموت لا قبله (فالمالك) على الموصى به (له) أى الموصى له (ب) مجرد حصول (الموت) للموصى وقبوله بعده كاشف له قاله الحادثة بعد الموت وقبل القبول للموصى له على مشهور المذهب وعبر عنه الشارح بالاصح ابن شاس اذا مات الموصى كان الموصى به موقوف فان قبله الموصى له تبين ان المعين الموصى به ادخلت فى ملكه بموت الموصى وان رده تبين انهم انزل على مالك الموصى (وقوم) بضم فكسر مفعلا الموصى به (بقوله) كاجرة عمل رقيق أو بهيم ولبنه وصوفه ونسله وغير شجر وكرا عفار (حصلت) الغلة (بعده) أى موت الموصى عندها كثر الرواة مضمون وهو اعدل الاقوال وهو قول ابن القاسم فى المدونة واختاره التونسي ولابن القاسم انه يقوم بلا غلة وان الملك للموصى له بموت الموصى فانقله بعده وقبل يوم النفوذ كلها للموصى له ولم ذكر ابن شاس هذا الخلاف قال يخرج عليه احكام الملك كصدقة الفطر الواجبة بعد الموت وقبل النفوذ وايجاباته له بزوجهاته الامة فأولها ثم علم فقبلاها انهل تصيرام ولله بهذا الولد أم لا وكذا حكم ما سستفادته الامة والعبد بعد الموت من مال وكم الولد الحادث بعد الموت وحكم غير النخل والبساتين الحادث بين الزمانين ابن عرفة وكذا الرض الجناية عليه بينهما فى الجواهر اختلاف فى كيفية التقويم فقبل الاصول بلا غلات فان خرجت من الثالث اتبعتهما ولا تقوم الغلات وقيل تقوم الاصول بغلاتها التونسية وهذا أشبه فى النظر وذلك ان غناء الرقيق والبهيم لم يختلف فيه انه انما يقوم على هيئته يوم تقويمه وكذا ولد الامة لم يذكر فيه اختلاف انه يقوم معها كمنها فعضائهم فكذلك يجب أن تقوم الغلة مع الرقبة لانها كمنها الموصى به وفيها ما أثر بعد الموت يقوم مع الاصول فى الثالث فان حله الثالث بثمره كانت الثمرة للموصى له وان حل نصفه يكون له نصف النخل ونصف الثمرة (ولم يخرج رقيق) أى رقيق موصى له بمال من غير سيده (لاذن) من سيده (فى قبول) للمال الموصى به له فله قبله بلا اذن سيده وسيده انتزاعه منه الا أن يعلم ان غرض الموصى التوسعة على الرقيق وشبهه فى عدم الاحتياج للاذن فقال (كايصا بعتقه) أى الرقيق فلا يحتاج تنقيذه لقبوله فيعتق ما حله الثالث سواء كان كله أو بعضه ولو لم يبق له الرقيق مالك رضى الله تعالى عنه من أوصى بعتق عبده فلم يقبل فله

لأنها أى الغلة (قوله وان حل) أى الثالث (قوله صبه) أى الموصى به (قوله يعلم) بضم الباء (قوله سواء) أى أى ما حله الثالث (قوله ولم يقبله) أى العتق (قوله فلم يقبل) أى الرقيق العتق

(قوله فلا قول له) أي الرقيق (قوله وهو) أي الرقيق الموصى بعقته (قوله حر) أي ما حله الثالث كلا كان أو بعبارة (قوله لان الغالب ضماها) أي عتقها على تخييرها (قوله اذا لا يجرد من يتزوجها) أي فينتق عليها على ضماها (قوله لرقم) أي ضمة لها عن الاكتساب (قوله الاحرين) أي تنفيذ عتقها أو عدمه (قوله عنه) أي ما اختارته (قوله ينفذ) بضم ففتحين مثقلا (قوله فيها) أي جارية الوطء (قوله أولا) بشد الواو (قوله هذا) أي كون فرض المسئلة أنه أوصى بعقته (قوله ظاهر المصنف) لقوله كما يصح بعقته (قوله انه) أي التخيير (قوله مقيد) خبران (قوله وعلى الصواب) أي كون فرضها الايصاء ببيعها للعق (قوله فله أي التخيير (قوله عنها) ٦٤٦ أي المدونة (قوله وسوى) بفتح السين والواو مثقلا (قوله في الخيار) صلة سوى (قوله

فحمل) بفتح فتكون (قوله عليه) أي قول أصبغ (قوله وترك) عطف على حمل (قوله لا ينبغي) خبر حمل (قوله وتبع) أي في حمل كلام المصنف على قول أصبغ (قوله بأنه) أي قول أصبغ (قوله قال) أي لشارح (قوله هذا) أي التخيير (قوله وكأنه) بفتح الهاء وشدة الدون (قوله انه) أي المصنف (قوله انه) الشان (قوله المستثنين) أي الايصاء بعقته والايصاء ببيعها (قوله في ذلك) أي التخيير (قوله حكمهما) أي الايصاء بعقته والايصاء ببيعها (قوله لانه) أي المصنف (قوله قال) أي المصنف (قوله في هذه) أي الوصية ببيعها للعق (قوله فظاهره) أي كلام الموضح (قوله لها) أي الموصى ببيعها لعقته (قوله مسئلة أصبغ) أي الموصى ببيعها للعق (قوله مسئلة المدونة) أي الموصى بعقته (قوله حكمهما) أي المستثنين وهو التخيير فيما (قوله وبهذا) أي قولنا اذا كان لها الخيار اذا أوصى بعقته كان لها الخيار اذا أوصى ببيعها (قوله بالاولى) أي بغيره (قوله مذهب المدونة الى ابن الحاجب) بقول المصنف للعق (قوله هذا) أي قولنا واستغنى المصنف الخ (قوله به) أي حمل كلام المصنف على مذهب أصبغ (قوله فكيف) أي فلا (قوله ولو بكثير) مبالغة في الايصاء (قوله له) أي الوارث المتحد (قوله وليس له) أي وارثه (قوله انتزاعها) أي الوصية (قوله لانه) أي انتزاعها (قوله بعضهم) أي ورثته (قوله انه) أي الموصى (قوله ان أوصى له) أي عبد بعض ورثته (قوله لا تصح) أي وصيته له (قوله انه) أي الشان (قوله وهو) أي الحكم (قوله فيها) أي المفهومين

قول له وهو حر وفيها من أوصى بعقته فلم يقبل فلا قول له ويعتق ان حله الثالث أو ما حله منه (وخبرت) بضم الخاء المعجمة وكسر المثناة منه لانه في قبول عتقها أو ورده (جارية الوطء) أي الرأمة التي شأنها ان تقتل له التي أوصى سيدها بعتقها فتخير بين رضاها باعناقها ورضاها بعدمه وبقيام ارقية لان الغالب ضماها (قوله اذا لا يجرد من يتزوجها ولا تسمه طبع الاكتساب لرقمها (و) ان اختارت أحد الاحرين (قوله لها لا انتقال) عنه واختيار الاسر الاخر ما لم ينفذ فيها ما اختارته أولا وهذا ظاهر المصنف غ لا شك أنه على مذهب المدونة مقيد بما اذا أوصى ببيعها للعق وعلى الصواب نقله عنهم ابن الحاجب طي فرضها في المدونة في الموصى ببيعها للعق لا يقتضي عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه وأمانه أن أوصى بعقته فلا خيار لها وسوى أصبغ بين البيع والعق في الخيار فحمل كلام المصنف عليه وترك مذهب المدونة لا ينبغي وقبحت الشارح لكن الشارح صرح بأنه خلاف مذهب المدونة قال ليدكر هذا في المدونة الا فحين أوصى ببيعها للعق وكأنه رأى انه لا فرق بين المسئلتين في ذلك الآن كلامه في ضيق يقصد أن حكمهما مختلف لانه حكمي مذهب المدونة انه تخيير وعن غيرها انها لا تخيير وان كانت رابعة وتباع للعق الا أن لا يوجد من يشترط انقص ثلث عنها قال وقال أصبغ لها الخيار في هذه وفيما اذا أوصى بعقته فظاهر ان قول أصبغ خلاف ما في المدونة اهت في كبر البساطي أصبغ لها الخيار كمن أوصى بعقته اهت اذا كان لها الخيار اذا أوصى بعقته كان لها الخيار اذا أوصى ببيعها للعق بالاحرى واستغنى المصنف بذلك مسئلة أصبغ عن ذلك مسئلة المدونة وأما حكمهما وبهذا يندفع قول غ مذهب المدونة مقيد بايصائه ببيعها للعق وعلى الصواب نقلها ابن الحاجب طي هذا غير ظاهر اذ مذهب أصبغ خلاف مذهب المدونة في كيف يندفع به كلام غ الذي هو الصواب (و) صح الايصاء (لعبد وارثه) أي الموصى ولو بكثير (ان المتحد) وارثه أي لم يكن معه وارث آخر اذ الوصية له جائزة فكذا لعبد وليس له انتزاعها من عبده لانه ابطال الوصية قاله ابن يونس (أو) لم يتحد وارثه وأوصى لعبد بعضهم (بناقه) لانه تمت النقوس اليه (أريد) بفتح الدال ماض مبني لثائب الفاعل (به) أي التافه (العبد) ومفهوم بناقه انه ان أوصى لعبد ابطال لا تصح ومفهوم أريد به العبد انه ان أوصى له بناقه أريد به وارثه لا تصح وهو كذلك فيما * (تنبيهان) * الاول تنسكت

(قوله مسئلة المدونة) أي الموصى بعقته (قوله حكمهما) أي المستثنين (قوله وبهذا) أي قولنا اذا كان لها الخيار اذا أوصى بعقته كان لها الخيار اذا أوصى ببيعها (قوله بالاولى) أي بغيره (قوله مذهب المدونة الى ابن الحاجب) بقول المصنف للعق (قوله هذا) أي قولنا واستغنى المصنف الخ (قوله به) أي حمل كلام المصنف على مذهب أصبغ (قوله فكيف) أي فلا (قوله ولو بكثير) مبالغة في الايصاء (قوله له) أي الوارث المتحد (قوله وليس له) أي وارثه (قوله انتزاعها) أي الوصية (قوله لانه) أي انتزاعها (قوله بعضهم) أي ورثته (قوله انه) أي الموصى (قوله ان أوصى له) أي عبد بعض ورثته (قوله لا تصح) أي وصيته له (قوله انه) أي الشان (قوله وهو) أي الحكم (قوله فيها) أي المفهومين

(قوله لانه) اى المصنف (قوله اراد) اى المصنف بالعبد (قوله المدبر والمكاتب) اى وام الولد وولد هامن غير سيدها والمبعض والمعق لاجل اى والوصية لهم بتافه جائزة (قوله دخلا) اى المدبر والمكاتب اى وكذا سائر من فيه شائبة حرية اى واقتضى كلامه ان الوصية لهما لا تجوز الا بتافه (قوله ويجوز) اى الايصاء بالكثير اقول هذا لا يرد على المصنف لانه تفصيل في مفهوم العبد ان كان اراد الاول وفي مفهوم تافه ان كان اراد الثاني والتفصيل في المفهوم لا بأس به (قوله اعترض) اى نت (قوله فوق) اى نت (قوله فيه) اى الاجال (قوله انه) اى الشان (قوله تجوز) اى الوصية (قوله الا ان يكون) اى المكاتب (قوله فان لم يقدر) اى المكاتب (قوله عليه) اى الاداء (قوله بها) اى الوصية (قوله وهو) ٦٤٧ اى الاداء (قوله فلا تجوز) اى

الوصية للمكاتب (قوله عجزه) اى المكاتب (قوله له) اى الوارث (قوله جازت) اى الوصية للمكاتب (قوله جوازها) اى الوصية للمكاتب (قوله وارثه) (قوله مطلقا) اى عن تقييد بالملء والقدرة على الاداء أو افضلية عجزه عند سيده (قوله بها) اى الوصية (قوله فلا تجوز) اى الوصية (قوله له) اى المدبر (قوله المتعدد) نعم وارثه (قوله ان يكون) اى الموصى به (قوله به) اى الموصى به (قوله جعل) بفتحات (قوله له) اى الشارح (قوله في ذلك) اى جعل (قوله العبد قسم تافه) (قوله ولا من كلام المصنف) عطف على مقدر اى من غير كلام المصنف اى لان المصنف جعل جله اريد به العبد نعمنا كاشف التافه

في قوله لعبد وارثه شئ لانه ان اراد من لا شائبة فيه خرج المدبر والمكاتب وان اراد ولو بشائبة دخلا والمقول ان المدبر لا يجوز الايصاء بالكثير ويجوز للمكاتب طئي اعترض على المصنف بالاجال فوق فيه اذ المنقول انه لا يجوز الايصاء للمكاتب الا اذا كان ملما قادرا على الاداء ابن عرفة اشبه في المجموعة تجوزا مكاتب وارثه بالتافه لا بالكثير الا ان يكون ملما قادرا على الاداء فان لم يقدر عليه الاب هو افضل اسبده فلا تجوز وان كان عجزه افضل له جازت للغير جوازها مطلقا حسن لا القصد بها خروج المكاتب من الرق وأما ما لم يرد فلا تجوز له بالكثير وان مرض سيده كأم الولد (الثاني) جعل الشارح اوصية الوصية لعبد وارثه المتعدد شرطين ان يكون تافها وان يراد به العبد فقال البساطي جعل الشارح قوله أو بتافه قسم قوله اريد به العبد ولم أره سندا في ذلك ولا من كلام المصنف طئي اعترض البساطي صحيح اذ المراد بقوله اريد به العبد ما شأنه ان يراد به العبد لانه اراد به انه لا بد ان يكون اراد به العبد ولذا حاد نت عن جعله شرطا قال في المدونة لا تجوز الوصية لعبد وارثه الا بالتافه كالنوب ونحوه مما يريد به ناحية العبد لا تنفع سيده كعبد خدعة ونحوه اه وان قال ابن مرزوق هو تقييد حسن فانه لو كان تافها اريد به السيد فلا يجوز كما يدل عليه مفهوم قول المدونة مما يراد به ناحية العبد واعتقد ج كلام ابن مرزوق فجعله قيد ثانيا والله اعلم (و) صح الايصاء (لمسجد) نكروه ليعم المسجد الحرام وغيره من المساجد الشارح لما كان هذا كالمناقض لقوله أو لاني يصح فملكه وكان المسجد لا يتصور ذلك فيه قال (وصرف) بضم فكسر (الموصى به في مصالحه) اى المسجد كوقوده وعمارته لانه مقصود الناس بالوصية له ولذا دخل لكافي على مسجد ليسهل كلامه الرباط والسور والقنطرة لكان أحسن ابن رشد الواجب تقديم بيان المسجد وزمه على أجزائه وقومته ابن الحاجب نصح الوصية للمسجد والقنطرة وشبههما لانه بمعنى الصرف في مصالحهما عيب لعل قوله وصرف في مصالحه قد اقتضى العرف ذلك فان اقتضى ان القصد الصرف لجواربه كالجوامع الازهر صرف لهم لمرمتهم وحصره ونحوهما العدوى ا لم يجز العرف بشئ فظاهر المصنف الصرف في مصالحه فالاولى

ولم يعطفها عليه (قوله لانه) اى المصنف (قوله اراد به) اى اريد به العبد (قوله له) اى التافه او الموصى او الشان (قوله لا بد ان يكون) اى الموصى (قوله به) اى التافه (قوله عن جعله) اى اريد به العبد (قوله ليريد) اى الموصى (قوله ناحية العبد) اضافته للبيان (قوله وان قال ابن مرزوق الخ) حال اوصافه (قوله هو) اى اريد به العبد (قوله فانه) اى الموصى به (قوله فجعله) اى اريد به العبد (قوله نكروه) بفتحات مثقالاى المسجد (قوله من المساجد) بيان غيره (قوله هذا) اى والمسجد (قوله والا) بشد الواو (قوله ذلك) اى جهة التملك (قوله لانه) اى الصرف في مصالحه (قوله تقديم) اى في صرف الوصية للمسجد وبيع وقفه (قوله قومته) بفتحات اى خدمته الناعمين بشؤنه (قوله لانه) اى الايصاء للمسجد ونحوه (قوله بمعنى) اى قصد الصرف (قوله ذلك) اى الصرف في مصالحه (قوله فان اقتضى) اى العرف (قوله فالاولى) بفتح الهمزة

(قوله على المشهور) صلة ضم (قوله وتصرف) بضم فكسر (قوله عليه) أي الميت (قوله فان لم يعلم الموصي بموته) مفعول م علم الموصي بموته (قوله له) أي الميت (قوله نهى) أي الوصية (قوله لورثته) أي الميت الموصى له (قوله عليه) أي الميت الموصى له (قوله هذا) أي كون الوصية لميت لدين عليه ثم لورثته (قوله جهل) بضم فكسر (قوله الوصية) أي المال الموصى به (قوله وان علم) بضم العين (قوله انها) أي الوصية (قوله فيها) أي الوصية (قوله ولالدين عليه) أي ان ترك ما يوفيه والا فهو من الغارمين (قوله بطلان الوصية) أي الميت ٦٤٨ (قوله وقبله) بكسر الباء (قوله وهو) أي الموصي (قوله بموته) أي الموصى له (قوله وان

أن يقال قوله صرف في مصالحه ما لم يجز العرف بالصرف لجواريه كالزهر والاصرف لهم (و) صح الايصاء (ميت علم الموصي بموته) على المشهور وصرف الموصي به (في دينه) أي الميت الموصى له ان كان عليه دين (أو وارثه) ان لم يكن عليه دين فان لم يعلم الموصي بموته فلا يصح الايصاء له ويكون الموصي به لورثة الموصي ابن عرفة الشيخ عن أشهب من أوصى لميت عالمونه فهي لورثته ولدين عليه الشيخ هذا ان جهل شأن الوصية وان علم انها زكاة فوطئ فيها فلا شيء لورثة الميت فيها والدين عليه وليتصدق به في وجه الزكاة كمن أوصى بن كاتلن ظنهم فقرادهم أغنياء وعن مختصر ابن عبد الحكم بطلان الوصية وليس فيها الوارث ولا غريم شيء ابن شاس وابن الحاجب تصح الوصية لميت علم الموصي بموته فتصرف في دينه أو كنفارته والادلورثته وقبله ابن هرون وفيها وصيته لميت وهو لا يعلم بموته باذنه وان علم بموته بعد الوصية نفذت لورثته وقضى به دينه (و) صح ايصاء (الذي) بما يملكه شرعا كنوب وعين وعقار وعرض وبهيمة ورقيق بالغ على دينه لا بما لا يملكه كخمر وخنزير ومصحف ورقيق مسلول أو صغير أو بالغ على غير دينه روى ابن وهب وصية المسلم لا كافر جائز وقاله ابن القاسم وقاله أشهب ولو أجنبيا أصح تجوز لذي ولا تجوز لغيري لانها تقبولة له وترجع ميراثا لاصدقة عبد الوهاب تجوز للمشركون ولو أهل حرب وروى ابن وهب من نذر صدقة على كافر لزمه وفي المجموعة من أوصى لبعض أهل الحرب وقال اذا أجيز ذلك والا فهو للسبيل فلا يجوز في سبيل وا في غيره ويورث رقيقا بن رشد اطلاق قول أشهب بجوازها للذي بكونه ذاسب بكوار أو يد سبقت أفاءه ابن عرفة (و) صح ايصاء (الشخص) (قاتل) الموصي اذا (علم) الموصي (بأن) (السبب) لموته من المربي له بأن علم انه الذي ضرب به أو جرحه مثلا وأوصى له وفي التوضيح قوله بالسبب على حذف مضاف أي بذى أو على حذف معطوف أي وصاحبه وليس المراد علم بنفس السبب ابن عرفة فيها اذا أوصى له بعد ضربه وعلم به فان كان خطأ جازت وصيته في ماله ودينه وان كان عمدا جازت في ماله دون دينه لانها مال لم يعاه اللعني محذوف في الخطأ هي في المال والدين علم أولي علم قال وار أوصى بعد الجناية ولم يعلم انه قاتله لابل القاسم لاشي له وان علم انه قاتله صح وصيته له وقال محمد بن نافذة له علم أولي علم (والا) أي وان لم يعلم الموصي بالسبب وقال اعطوا فلانا كك وكان فلان قاتله ولم يعلمه (متاويلان) في صحة وصيته له قول

علم أي الموصي (قوله) مونه أي الموصى له (قوله) يعد الوصية صلة علم (قوله نفذت) بضم فكسر منقلا (قوله وقضى) بضم فكسر (قوله بها) أي الوصية (قوله دينه) أي الميت الموصى له (قوله) يملكه أي الذي الموصى له الموصي به (قوله على دينه) أي معتق الذي (قوله) لانها أي الوصية العربي (قوله) أي الحرب على المسلمين (قوله وترجع) أي الوصية للعربي (قوله) تجوز أي الوصية (قوله) وقال أي الموصي (قوله) ذلك أي الموصي به للعربي (قوله ولا) أي وان لم يجز للعربي (قوله فهو) أي الموصي به (قوله فلا يجوز) أي الموصي به (قوله وقيد) بفتحات منقلا (قوله) بجوارها أي الوصية صلة قول (قوله بكونه) أي

الذي صلة قعد (قوله) أي فضيلة (قوله سببت) أي الفضيلة من الذي للموصي (قوله بأن علم) أي الموصي وبطلانها (قوله انه) أي الموصى له (قوله بعد ضربه) أي الموصى له الموصى (قوله علم) أي الموصى (قوله به) أي ضربه اياله (قوله فان كان) أي الضرب (قوله وان كان) أي اضرب (قوله لانها) أي دينه (قوله لم يعلمه) أي الموصى (قوله هي) أي الوصية للجاني (قوله علم) أي الموصي ان الموصى له هو الذي جنى عليه (قوله قال) أي اللعني (قوله ولم يعلم) أي الموصى (قوله له) أي الموصى له (قوله قاتله) أي الموصى له (قوله انه) أي الموصى (قوله قاتله) أي الموصى له (قوله هي) أي الوصية لمقاتل (قوله له) أي القتاتل

(قوله لانها) اى الوصية (قوله فلا يتهم) اى الموصى له (قوله قوله) اى محمد (قوله على الخلاف) اى لقول ابن القاسم (قوله وحله) اى قول محمد (قوله الوصية) مفسر فاعل بطلت (قوله ونكره) بفتحات مثقلا اى لفظ ردة (قوله ليعمهما) اى ردة الموصى وردة الموصى له (قوله ان رجع) اى المرتد (قوله له) اى الاسلام (قوله وهى) الوصية (قوله والا) اى وان لم يكتب (قوله وقيد) بفتحات مثقلا (قوله بموته) اى المرتد (قوله ويؤخذ) اى قيد بموته على ردة ٦٤٩ (قوله الموصى به) اى معناه (قوله يملك)

بضم الباء وفتح اللام (قوله بنياحة ميت) اى عليه (قوله اولهوعرس) اى فيه (قوله الكبر) بفتح الكاف والباء اى الطبل الكبير (قوله ليحجز) بفتح فحزم اى لا ينفذ (قوله قال) اى ابن رشد (قوله رأى) اى ابن القاسم (قوله بضرب) اى نصب (قوله قبة) اى خيمة (قوله على قبرها) اى حين دفنها بمبالغة فى سترها (قوله الاولى) بفتح الهمز (قوله ان ينفذ) بضم فقحين مثقلا اى للوصية بعصية (قوله اباقامة) عطف على ايصاء (قوله المولى) اى للنبى صلى الله عليه وسلم (قوله من اختلاط الخ) بيان الوجه الذى يقع (قوله من المناكر) بفتح الميم جمع منكر بضم فسكون ففتح بيان نحو ذلك (قوله وكأن) بفتح الهمز وسكون الون (قوله وجعله) اى المكتوب (قوله صوان) بكسر الصاد المهملة اى ظرف (قوله

وبطلانها فى لتوضيح ان لم يعلم فتفهوم المدونة البطلان وقال محمد تصح لانها بعد الضرب فلا يتهم على الاستحجال وحمل اللغوى وغيره قوله على الخلاف وحله ابن ابي زيد وغيره على الوفاق وهذا امر اده بالتأويلين وقال البساطى لا أدري معنى التأويلين هنا (وبطلت) الوصية (بردة) ظاهره من الموصى أو الموصى له وهو كذلك ونكره المصنف ليعمهما كما فى الخصال المحودة والمسائل الملقوطة وظاهره أيضا بطلانها ولو رجع المرتد الى الاسلام وقال أصبح ان رجع له وهى مكتوبة جازت والا فلا تجوز وقيد الشارح كلام المصنف بموته على ردة وكذا فى التوضيح ويؤخذ من قولها اذا قتل المرتد على ردة بطلت وصاياه قبل ردة وبعدها (و) بطلت (ايصاء بعصية) كمال لمن يشترى خرايشهم أو لمن يقتل معصوما أو لمن ينوح ابن عرفة الموصى به كل ما يملك من حيث الوصية به فتخرج الوصية بالخير وبالمال فيما لا يجل صرفه فيه وسمع عيسى جواب ابن القاسم عن اوصى بنياحة ميت أولهوعرس أو غير ذلك لا ينفذ ذلك مثل الكبر ابن رشد لان النياحة على الميت محرمة وفى الموازية من اوصى بمال لمن يصوم عنه لم يحجز ذلك ابن عتاب وكذلك لمن يصلى عنه بخلاف من عهدت لمن يقرأ على قبرها فهو نافذ كالاستحجار على الحج وهو رأى شيوخنا قال وكذلك رأى انفاذ الوصية بضرب قبة على قبرها ابن مرزوق الاولى ان يملك بايصائه بنياحة قبة عليه وليس من اهلها أو باقامة له المولى على الوجه الذى يقع فى هذه الازمنة من اختلاط النساء بالرجال والنظر للمحرم ونحو ذلك من المناكر وكأن يوصى يكتب جواب سؤال القبر وجهه فى كفته أو قبره اللهم الان يجعل فى صوان نحاس ويجعل فى جدار القبر لتنا له بر كته قاله المسناوى (و) بطلت الوصية لو ارث) لخبر ان الله أعطى كل ذى حق حقه ألا الوصية وارث وفى الموطأ السنة التى لا اختلاف فيها عندنا انه لا تجوز وصية لو ارث الا ان تجيزها ورثته وان اجاز له بعضهم جاز له حق من اجاز وشمل اطلاق المصنف ثلاث صور ايصاءه لجميع ورثته بما يخالف حقوقهم وايصاءه ليعمهم فقط وايصاءه لجميعهم بما يوافق حقوقهم والبطلان ظاهر فى الاولين دون الثالث الا ان يقال معنى بطلانه عدم الاعتماد به وشبهه فى البطلان فقال (ك) وصية (الغير) اى الوارث (بزائد الثالث) وتعتبر الزيادة على الثالث (يوم التنفيذ) للوصية لا يوم الموت ابن عرفة نصوص المدونة وغيرها واضحة بأن المعتبر فى ثلث الميت ثلث ماله يوم تنفيذ الوصية لا يوم موته فقول ابن الحاجب ويعتبر كونه ثلث المال الموجود يوم موته ولو كان الايصاء فى الصحة خلافه ابن الحاجب تصح لو ارث وتوقف على اجازة الورثة كزائد الثالث لغيره وفى كونها بالاجازة تنفيذ أو ابداء عطية منهم قولان تمت قول البساطى المذهب ان الوصية للوارث وبزائد الثالث صحيحتان متوقفتان على اجازة الورثة غير ظاهر لقول المصنف وان اجيز فعطية

٨٢ منج ح جدار) اى ما ارتفع من حائط القبر بحيث لا يصل اليه الصديد (قوله ألا) بفتح الهمز وخفة اللام صرف تنبيه (قوله أنه) اى الشان (قوله جاز) اى مضى (قوله له) اى الوارث الموصى له (قوله كونه) اى الموصى به (قوله خلافه) اى المتصوص فى المدونة وغيرها خبر قول (قوله لغيره) اى الوارث (قوله وفى كونها) اى الوصية لو ارث وبزائد الثالث لغيره (قوله بالاجازة) صله تنفيذ (قوله تنفيذ) خبر كون المضاف لاسمه (قوله منهم) اى الورثة (قوله غير ظاهر) خبر قول

(قوله ونحوه) أى قول ابن الحاجب (قوله فعلم) بضم العين (قوله من كلامهما) أى ابن شاس وابن الحاجب (قوله مخالفتهما) أى ابن الحاجب وابن شاس (قوله وتعبيره) ٦٥٠ أى المصنف عطف على مخالفتهما (قوله قوله) أى المصنف خبر الذى (قوله

وتعبيره) أى المصنف (قوله وفيه) أى قوله وعلى القول بأنهم ابتداء عطية لايجوز الخ (قوله كذلك) أى عطية حقيقة (قوله لايجوز) بضم فتحة ثين مثلاً (قوله وجعلوه) أى قول ابن عبد الحكم (قوله قلت) أى قال محمد عيش (قوله فى بطلانها) أى الوصية لوارث (قوله بما) أى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومالك بن ندى الله تعالى عنه (قوله وأزاد الثالث) عطف على ما (قوله عنه) أى الجيز (قوله مائه) أى العطية (قوله) أى الجيز (قوله هذا) أى الجيز (قوله من الزائد على الثالث الخ) بيان (قوله كذا) أى أمضاء الوصية لوارث أو بن أو نداء على الثالث (قوله وهذا) أى كونه تنقيذاً لابتداء عطية (قوله توقف) بضم التاء وفتح القاف أى الوصية لوارث أو زائد على الثالث غيره (قوله ذكر) أى ابن الحاجب وابن شاس (قوله وفيه) أى (قوله فى) أى كلام طنى (قوله على الثاني) أى أن الاجازة تنفذ (قوله للوارث) (قوله هو) أى الموصى به (قوله له) أى ابنى (قوله انه) أى الموصى (قوله فى عكسه) أى الأصل منه (قوله فى الأصل) (قوله بما لا يصح) عطف على بما يصح (قوله كانت) أى الوصية (قوله ان كان) أى يرجوعه

طنى الصواب ما قال البساطى كما قال ابن الحاجب ونحوه لابن شاس فعلم من كلامهما أن القول بأنها عطية مفرع على صحتها والذى غر المصنف فى مخالفتهما وتعبيره بالبطلان الذى لم يسبق به قوله فى توضيحه وعلى القول بأنها ابتداء عطية لايجوز أن يقال تصح للوارث اه وتبعه ت وفيه نظر لأن القائل بأنها ابتداء عطية لم يستعده عطية حقيقة إذ لو كانت كذلك ما سمحوا الاجازة لفعل الموصى وقد عبر عياض بأنها كالعطية ولو كانت باطلة ما عبروا بالاجازة إذ الباطل لايجوز وإنما القائل بالبطلان ابن عبد الحكم وجعلوه مقابلاً للمذهب ابن عرفة عن ابن عبد الحكم ليس للوارث أن يجيز ما زاده الموصى على الثالث لأنه عقد فاسد للنهي عنه اه وتبعه البناني قلت قوله صلى الله عليه وسلم لاوصية لوارث وقول الامام مالك رضى الله تعالى عنه فى موطنه السنة التى لا اختلاف فيها عندنا أنه لا تجوز وصية لوارث صريحان فى بطلانها وقد قال المصنف سابقاً ونسب منهى عنه الأدليل ولا دليل هنا على صحتها وكفى بهما السوء للمصنف وقد نص ابن عبد الحكم على فساد النهي عنه فالصواب ما قاله المصنف هو ما فى التوضيح والله أعلم (وان اجيز) بضم الهمز وفتح الزاى ما أوصى به لوارثه وأزاد الثالث لغيره (نعطية) من الجيز الرشيد تنفذ للجزء عنه قبل حصول ما نهى عنه أبو الحسن هذا هو المشهور وهو مذهب المدونة وقال ابن القصار وابن العطار أن اجازة لوارث ما أوصى به الميت من الزائد على الثالث والوصية للوارث كان ذلك تنقيذاً للنهي الميت لا ابتداء عطية من الوارث وهذا الذى نقله أبو محمد والبايجى عن المذهب قال فى التوضيح وعلى الاول يكون فعل الميت على الرد حتى يجازى وعلى الثانى عكسه وعلى الاول لايجوز أن يقال تصح الوصية كما فعل ابن الحاجب طنى فيه نظر أذهو خلاف قول ابن شاس وابن الحاجب توقف على اجازة لوارث ثم ذكر الخلاف فى الاجازة هل هى عطية أو تنفذ فعلى كل حال الوصية موقوفة ولا تمنى الاجازة ولا سيما والنبي صلى الله عليه وسلم قال لا تجوز الوصية للوارث الا أن يشاء الورثة اه وفيه نظر فإن المصنف لم يقل بجوازها على الثانى ولوردها الوارث فهو قائل بوقفها على كل حال والحديث بحجة كما تقدم والله أعلم وتبطل الوصية لوارث ولغيره بزيادة الثالث ان أطلق بل (ولو قال) الموصى (ان لم يجيزوا) أى الورثة الوصية لوارثه (ف) الموصى به للوارث (المساكين) مثلاً فلا تجوز لانه اضرار (بخلاف العكس) أى قوله الثالث للمساكين الا ان يجيزه الورثة لآبى مثلاً فهو له وصية صحيحة فان اجازوها لآبى فله والا نهى للمساكين فيها ان أوصى بثلاثه لوارثه وقال ان لم يجز باقي الورثة فهو فى السبيل فلايجوز ذلك وهو من الضرر ولو قال دأى فى السبيل الا أن يتقدها الورثة لآبى فذلك نافذ على ما أوصى العدوى الفرق بين الاصل وعكسه انه بدأ فى عكسه بما يصح الايصافه فدل على قصد القرية لا الاضرار وفى الاصل بما لا يصح فدل على قصد الاضرار (و) بطات (برجوع) من الموصى (فيها) أى الوصية وسواء كانت بعق أو غيره ان كان فى صحته بل (وان) جمع فيها (برضى) مات أى ان الاجازة تنفذ (قوله

(قوله وان كان) اي الموصي (قوله بانه) اي بطلان الرجوع عنها (قوله وبه) اي بطلان الرجوع
بعده شرط عدمه (قوله علوان) بضم فسكون (قوله اختلاف) من عول - كي (قوله وقال) اي الموصي في شرطه عدم الرجوع
عنها (قوله فيها) اي المسئلة (قوله عاها) اي المسئلة (قوله بالرجوع) صلة حكمت (قوله وهو) اي الحكم بالرجوع (قوله
بان به) اي الرجوع (قوله عدمه) اي الرجوع (قوله لزومه) اي التزام عدمه (قوله لزومها) اي الوصية (قوله منها) اي المدونة
بيان التخيير والتقليد (قوله قلت) اي قال ابن عرفة (قوله فعليه) اي قوله اقله رجعتها الخ (قوله اللزوم) اي لا التزام عدم
الرجوع (قوله قال) اي القوري (قوله وبه) اي عدم الرجوع صلة افق (قوله الخوفية) اي لها (قوله لو التزم عدم الرجوع)
اي في الوصية (قوله لزومه) اي عدم الرجوع ملتزمه (قوله وان كان مثل الوصية) ٦٥١ حال (قوله يستدل) بضم

السياء وفتح الدال (قوله
يعلم) بضم الياء (قوله انه)
اي المريض (قوله به) اي
المتسل (قوله يشترطه)
اي الموصي المعين الذي
باعه (قوله انظر مواهب
القدير) نصه وشبهه في
عدم البطلان فقال كان
أوصى بشئ معين كدوب
أو كلاب أو سلاح أو رقيق
أو حيوان أو عرض أو
عقار معين ثم باعه ثم رجع
الشئ المعين الموصى به
ملك الموصي بشرائه أو
يقبول عطية أو ارث
واسقط في ملكه اليوم
التنفيد فلا تبطل الوصية
ويستحق الموصي له المعين
الموصى به وأما ان خرج
عن ملكه وملك مثله
فان الوصية تبطل للخرق
وكذلك لا تبطل وصية

منه وظاهره وان كان شرط عدم رجوعه فيها وصرح بعضهم بأنه المشهور ابن ناجي وبه
العمل وحكي طلبه ابن علوان اختلاف فتوى متأخري التونسين اذا كان شرط عدم
الرجوع فيها وقال مهـ ما رجعت عنها كان رجوعها نكدا لها ولا نص فيها للامام مالك ولا
لمتقدمي أصحابه رضي الله تعالى عنهم وأقول من نص عليها أبو اسحق النونسي وتبعه المازري
وتلميذه ابن بشكال وعبد الواحد الموثق أفاده فت حلوا بالرجوع حكمت لمنازات
استصحابا لحكم الاجماع السابق وهو مقتضى المدونة وغيرهما من كتب المذهب اذ لم يقصوا
وصرح شيخنا ابن ناجي في شرح المدونة بأن به العمل وصرح غيره بمشهوريته ابن عرفة يجوز
رجوع الموصي عن وصيته اجماعا في صحة او مرض فلو التزم عدمه في لزومه اختلاف بين فقهاء
تونس أبو علي ابن علوان في لزومها بالتزامه عدم الرجوع ثالثها ان كانت بعق ولم يعزها وفي
التخيير والتقليد منها ان قال لها أنت طالق تطليقة بنوي بها لا رجعة لي عليك فله رجعتها
وقوله ولا رجعة لي عليك ونيتها باطل قلت نعليه لا يلزم التزام عدم الرجوع وتقدم في أول
المدير للتونسي ما يشهد منه لزوم البناني ذكر القوري في جوابه ان الذي به الفتوى ومضى
به القضاء عند المتأخرين عدم الرجوع قال وبه أفق شيخنا العبدوسي وتبعه من بعده وفي
مختصر ابن عرفة الخوفية لو التزم عدم الرجوع لزومه على الاصح وفي نسخة على المشهور
طفي ويرجع فيها أي الوصية المعلقة على موته وأما ما تبطل في مرضه فليس له الرجوع فيه
وان كان مثل الوصية في الخروج من الثالث في المدونة لا يرجع للمريض فيما تبطل بخلاف
الوصية وفي النواذر ما تبطل المريض لا يرجع له فيه الا أن يستدل بما يعلم به انه أراد به الوصية
ويكون الرجوع (يقول) كأبطالها أو رجعت عنها أو لا نعم ما رواها (و) (يقول كزبيح)
الموصى به معين الآن يشترطه الباقي لا خلاف في الرجوع عن الوصية بالقول والفعل
انظر مواهب القدير ابن حارث اتفقوا في أن أوصى لرجل بعبد ثم باعه أو وهبه أو أعتقه ان
ذلك رجوع (و) (كزبيح) للرقيق المعين الذي أوصى به (و) (كزبيح) أي عتق للرقيق المعين

من أوصى لشخص بثلاث ماله ثم باع جميع ماله لان العبرة بما يملك يوم الموت سواء زاد أو نقص لاحال الوصية وكذلك لا تبطل
وصية من أوصى لشخص بثياب بدنه غير المعينة ثم باعها الموصي واستخلف غيره دامن بنفسه أو غيره جنسها أو يأخذ الموصي له
ثياب الموصي التي استخلفها وكذلك اذا أوصى له بغيره أو بريقه وما أشبه ذلك فباع ذلك واستخلف غيره فان ذلك لا يبطل الوصية
ويأخذ الموصي له ما استخلفه الموصي من جنس ذلك وكذلك لا تبطل وصية من أوصى بشئ معين ثم باعه ثم اشتراه بخلاف شرائه
غيره فتبطل وصيته وكشراثة ملكه يمة أو ارث شب ليس من التعيين اي صاؤه بثوب لا ثوب لغيره ابن عرفة لو قال عبدني
فلان ولا عبدا لغيره أو درعي ولا درعي له سواء تخرج قصر الوصية على قوانين من اختلافهم فيمن حلف لا يستخدم عبد فلان
واستخلفه بعد خروجه من ملكه بعق أو غيره هل يحنث أم لا (قوله ان ذلك) صلة اتفقوا به ويرى على

(قوله لاتها) أي الكتابة (قوله وان يحز) أي المكاتب (قوله لانه) أي المكاتب (قوله تروجه) أي المعين (قوله عنه) أي ملك الموصي (قوله فهذا) أي يحز المكاتب ٦٥٢ (قوله ولا تعود) أي الوصية (قوله يحز) أي من المكاتب عن اداء نجوم الكتابة

الذي اوصى به على مال منجمل لان الما يسع وامعق وكلاهما يطلها وان يحز عادت الوصية به لانه لم يخرج عن ملك الموصي على ان رجوع المعين بعد تروجه عنه يصحها فهذا أولى ابن شاس الكتابة رجوع ابن عرفة لم أجده لاحد من أهل المذهب وانما نص عليه الغزالي في وجيزه وأصول المذهب توافقهما لانها اما يسع أو عتق وكلاهما رجوع وهي فوت للبيع القاسد وهذا ان لم يحز فان يحز فليست برجوع وفي التوضيح ينبغي اذا يحز المكاتب في حياته ان تعود الوصية فيه كما تعود في شراء الموصي به بعد بيعه على أحد القوابل وهذه أولى لأن الكتابة لا تنقل الملك وفي الشامل ولا تعود للحز على المنصوص واقطره مع ما تقدم والله أعلم (و) كذا (ايلا) لامة معينة موصى بها فوطؤها ليس برجوع ابن كثة من أوصى بجارية لرجل فله وطؤها ولا تنتقض وصيته الا أن تحتحل منه (و) كذا (عصا) (و) كذا (عصا) معين موصى به ثت تعقب هذا جميع الشراح بانه يخالف الرواية في المجموعة عن ابن القاسم اذا أوصى بزرع فقصده او بتمر فخذ او بصوف فخره فليس برجوع الا أن يدرس القمح ويكاه ويدخله بيته فهذا رجوع الباجي بالدراس والتصفية اتفق اسمه عن الزرع الى اسم القمح والشعر فكان رجوعا وقوله اكالة ناكيد لقصده وكذلك أدخله بيته وانما أراد جد الا كئبال (و) كذا (نسج غزل) معين أوصى به في المجموعة والموازاة لابن القاسم اذا أوصى بغزل فحيا كقوبا او برداء فقطعه بقيصافه ورجوع وقاله أشهب (و) كذا (صوغ فضة) معينة أوصى بها أشهب اذا أوصى بفضة ثم صاعها خاتما فهو رجوع لزوال الاسم الذي اذا أوصى به (و) كذا (حشوقطن) أطلق كابن الحاجب وفي التوضيح ينبغي أن يقيده بحشوه في الثياب وأما في تحدة ونحوها فلا أشهب اذا أوصى بقطن ثم حشاه او غزله فهو رجوع وفي الشامل حشوقطن في ثوب ونحوه (و) كذا (شاة) ونحوها معينة أوصى بها فهو رجوع قاله أشهب (و) كذا (تفصيل شقة) بضم الشين المججمة وشدة القاف قيصا أو سراويل او غيره ما فهو رجوع لعدم صدق اسم الشقة على المفصل ومثل الشقة ما يشبهها كقطة وطاقتة والأجعة وقطنية وشاهية ابن القاسم اذا أوصى برداء فقطعه بقيصافه ورجوع وقاله أشهب (و) كذا (بطلت) معينة من مرض معين وقدومه من سفر معين في (ايصانه) بمال مقيدا (و) كذا (موتيه) من (مرض) معين (او سفر) معين (اتقيا) أي الموت من المرض والموت من السفر المعينين اذا قال الموصي (ان مات فيهما) أي المرض والسفر المعينين فيمبطل ايصاؤه ان لم يكن بكتاب بل (وان) كان بكتاب لم يخرج منه أي الموصي الكتاب من يده قبل موته بعد صحته من مرضه الذي أوصى فيه وقدومه من سفره الذي أوصى فيه (او أخرجه) أي الموصي الكتاب من يده (ثم استرده) أي الموصي الكتاب (بعد هـ) أي المرض والسفر ابن يونس ابن القاسم من قال لعبد انظرا بغير كتابة أو بكتاب اقروه عنده ان مات من مرضي هذا اولى بسقري هذا خات سر او قال لقلان كذا فهذا وصية عنده الامام مالك رضي الله تعالى عنه وله ان يغيرها ويبيع العبد وان مات قبل ان يغيرها جازت من ثلثه ان مات من مرضه ذلك اولى بسقريه الامام مالك رضي الله تعالى عنه ان قدم من سفره أو برئ من مرضه ولم يغيرها حتى مات فذلك باطل ولا ينفذ شي منه الا أن يكون كتب

(قوله فوطها) أي الموصي بها تفرس على ايلاد (قوله) (قوله) أي الموصي (قوله هذا) أي عدد الزرع المعين من مبطلات الوصية (قوله) بانه مخالف للرواية (قوله) تعقب (قوله او برداء) عطف على بغزل (قوله ينبغي أن يقيده بحشوه في الثوب) وأما في تحدة ونحوها فلا اعتمد هذا عجب وتلامذته عجب وحشو قطن أوصى به حشو الا يجتمع منه اذا خلص الادون نصفه حشوه بثوب كالذي يقال له مضربة بخلاف حشوه بنحو وسادة فغير مقبوت لخروج نصفه ومقاربه منها أولى في عدم فواته اذا كان يخرج أكثره (قوله اسم الشقة) اضافته للبيان (قوله مقيدا) بضم ففتح فكسر مثله لالحال من هاء ايصائه (قوله بموتيه) أي الموصي (قوله قبل موته) صلة يخرج منه (قوله بعد صحته) صلة يخرج منه (قوله اقروه) أي السيد الكتاب (قوله عنده) أي السيد (قوله ان مات من مرضي هذا) وسقري هذا فانت سر مفعول قال (قوله وقال) أي الموصي ان مات من مرضي أو سقري (قوله) أي القاتل (قوله) أن يغيرها) أي الوصية (قوله وان مات) أي القاتل (قوله جازت) أي نفذت الوصية (قوله فذلك) أي قوله

(قوله وقبضها) أي وثيقة الوصية (قوله وأقرأها) أي الموصي الوثيقة (قوله الشارحان) أي هرام والبساطي (قوله في فهمه) أي ولواطلاقتها (قوله أي لم يقيس) أي موته (قوله بمرض) أي معين (قوله أو سفر) أي معين (قوله وكتبه) أي القول (قوله ثم استرده) أي الكتاب (قوله ولم يشهد) بضم فكسر أي على أنها وصيته تنفذ أذامات ٦٥٣ (قوله ومات) أي الموصي (قوله

وشهد) بضم فكسر (قوله انه) أي الكتاب (قوله خطه) أي الموصي (قوله فلا يجوز) أي لا يتنقد أي الكتاب (قوله يشهدهم) أي الموصي الشهود (قوله عليه) أي الكتاب بأن مانحه وصيته تنفذ أذامات (قوله هذا) أي ما جعل عليه الشارح كلام المصنف (قوله تعداد ارادته) أي بقوله ولواطلاقتها (قوله ومعناه) أي ولواطلاقتها (قوله انه) أي الموصي (قوله قيد) أي موته من سفر أو مرض (قوله واطلق في تقييده) أي لم يقيده بمرض معين ولا سفر معين (قوله وبه) أي ما في ضيق صله قرر (قوله وذكره) أي البطلان (قوله وان ابن شجلون) عطف على هاذ ذكره (قوله عليه) أي البطلان (قوله انه) أي الشأن (قوله في ذلك) أي البطلان باسترجاع المقيدة (قوله عليه) أي البطلان (قوله لانه) أي المصنف (قوله وهو) أي الكتاب (قوله غيره) أي الموصي (قوله وأقره) أي الموصي الكتاب (قوله ولم

بذلك كتابا ووضعه عند رجل فلم يغيره بعد قدومه أو برئه وأقره على حاله ولم يقبضه من هو عنده حتى مات فهذه وصية صحيحة تنفذ من ثلثه صحنون أراد فان اخذ منه بعد برئه أو قدومه وبقي عنده حتى مات فهي باطلة وان كان اشهد عليه وفي المدونة للامام مالك رضي الله تعالى عنه من كتب وصيته في مرضه أو عند سفره وبرئ من مرضه أو قدم من سفره وقبضها من هي عنده وأقرأها يده حتى مات فشهدت عليها ايها هي الوصية فهي باطلة فلا تنفذ وانما تنفذ اذا جعلها عند غيره ولم يقبضها حتى مات ومتى لم يخرج كتاب الوصية من عنده أو استرده وبقي عنده حتى مات بطلت وصيته ان كان قيدها بموته من مرض معين أو في سفر معين بل (ولو أطلتها) أي الوصية عن تقييدها بموته بمرض معين أو في سفر معين تت اختلف الشارحان في فهمه فقال الشارح أي لم يقيده بمرض ولا سفر بل قال اعطوا فلانا كذا أو له من عبيدي كذا وكتبه في كتاب وأخرجه ثم استرده بطلت قال في البيان اتفاقا أو أمان كتبه ولم يشهد ومات وشهد انه خطه فلا يجوز حتى يشهدهم عليه فقد يكتب ولا يعزم وقال البساطي عقب كلام الشارح هذا تعداد ارادته ومعناه عندي انه قيد وأطلق في تقييده فقال ان مات في سفر أو مرضي فلفلان كذا ثم زال مرضه أو قدم من سفره فاسترجع الكتاب فانها تبطل طئي تقرير الشارح هو الموافق لما في ضيق وبه قرر ح وج في ضيق حكى في المقدمات الاتفاق على بطلانها وذكره عياض وان ابن شجلون وغيره تأولوا الكتاب عليه وان ظاهرا تأويل أبي محمد انه انما يضر استرجاع المقيدة لا المهمة وان أبا عمران تردد في ذلك اه واقتصر في البيان على حكاية البطلان ولم يصرح بنفي الخلاف وظاهر كلام المصنف انه مشى عليه ولكن في قوله ولواطلاقتها بعض قلق لانه فرض كلامه أولا في المقيدة ثم بالغ بالاطلاق ولو شبهه المطابقة بالمقيدة فقال كأن أطلتها المكان أبين وأحسن قاله الخط (لا) تبطل الوصية (ان) كتبها بكتاب وأخرجه الى غيره (لم يسترده) أي الموصي الكتاب حتى مات وهو عند غيره سواء قيدها بموته من مرض معين أو في سفر معين ومات منه أو فيه أو لم يميت أو أطلتها تقدم قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه الا أن يكون كتب ذلك بكتاب ووضعها عند غيره ولم يغيره بعد قدومه أو برئه وأقره على حاله ولم يقبضه حتى مات فهذه وصية صحيحة تنفذ من ثلثه وقولها وانما تنفذ اذا جعلها عند غيره ولم يقبضها حتى مات (أو قال) الموصي (متى حدث الموت) الى أو متى مات أو اذا مات ولم يقيده بمرض معين أو سفر معين ولم يكتبها أو كتبها وأخرجه ولم يسترده فهي صحيحة تنفذ من ثلثه فيها عج هذا داخل في قوله ولواطلاقتها فلا أسقطه كان أولى لانه محض تكرار (أو) أوصى بعرضه أي أرض خالصة لمعين ثم (بني) الموصي (العرضة) دارا مثلا فلا تبطل الوصية بينهما (واشتركا) أي الموصي والموصي له بقبض العرضة والبناء قائما قاله ابن القاسم وقال أشهب تبطل به سمع أصبع من أوصى عزود حرة ثم لها ابن

يقبضه) أي الموصي الكتاب (قوله وقولها) أي المدونة (قوله ولم يقيده) أي الموصي الموت (قوله فيهما) أي الكتب وعنده (قوله هذا) أي متى حدث الموت (قوله لمعين) صله أوصى (قوله بقيق) بفتح التاء مشى بالنون لاضافته (قوله تبطل) أي الوصية (قوله به) أي بناء العرضة (قوله عزود) بكسر الميم وسكون الراء أي جراب من جلد (قوله حرة) أي بقيق حب مقلى (قوله ثم لها) أي

الموصى الحريرة (قوله فليس) أي أنها ٦٥٤ (قوله ويكون) أي الموصى (قوله شريكاً) أي للموصى له (قوله فيها) أي الحريرة

(قوله كالثوب) أي الموصى
به (قوله يصبغ) أي الموصى
(قوله بينها) أي الموصى
(قوله نهدها) أي الموصى
الدار (قوله فيها) أي
الموصى العرصة (قوله
قوله) أي ابن القاسم (قوله
بذلك) أي الهدم والبناء
(قوله في كونها) أي
العرصة (قوله بينها) أي
صلة نافذة (قوله به) أي
المعين (قوله ويشتركان)
أي الموصى لهما (قوله فيها)
أي المدونة (قوله دار) بدل
من شيء أو بيان له (قوله
فهو) أي الموصى به (قوله
بينهما) أي الرجلين الموصى
لهما (قوله فذلك) أي قوله
(قوله رجوع) أي عن
الايصال الأول (قوله فإن لم
يقبله) أي الموصى به (قوله
الأولى) بضم الهمز (قوله
أولى) بفتح الهمز (قوله
فهو) أي قوله (قوله رجوع)
أي عن ايصاله الأول (قوله
للاخر) بكسر الخاء (قوله
ويحط) بضم الياء (قوله في
دين) صلة رهن (قوله
تخليصه) أي الرهن (قوله
حله) أي الموصى به (قوله
لأنه) أي الرهن والايجار
(قوله معينة) حال من الامة
(قوله وشرطه) أي ابن
شاس (قوله اهزل) مفعول
شرط (قوله خلاف) خبر شرط (قوله فاستبدلها) أي باعها (قوله ومن المقيد) خبر مقدم (قوله الأول) بضم الهمز عينه

وعسل فليس رجوع ويكون شر يكافئها بتدليلها كالثوب يصبغها والبقعة بينها ابن عرفة
في نوازل مضمون من أوصى بدار فهدمها أو بعرضة فيها فالوصية ناسية والورثة شر كأمع
الموصى له خلاف قوله في سماع أبي زيد في البقعة بينها والدار يهدمها في بطلان الوصية
بذلك نالها بالبناء لا بالهدم وعلى عدم بطلانها ببناء العرصة في كونها نافذة للموصى له
أو يشارك الورثة بالعرصة وعلى عدم بطلان الدار يهدمها في كونها نافذة للموصى له قول ابن
القاسم في المجموعة وغيرها وشبه في الاشتراك فقال (كايصاته) أي الحر المميز المالك (بشي)
معين كدار أو فرس (لزيد ثم) أوصى به (لعمرو) فلا يطل ايضاً ومبه لزيد ويشتركان بالنصف
فيها من أوصى بشي لرجل دار أو ثوب أو عبد ثم أوصى به لا آخر فهو بينهما وفيه أيضاً ان قال
العبد الذي أوصيت به لزيد هو وصية امرؤ فذلك رجوع زاد الشيخ عن الموازية فان لم يقبله
اشأى فلا شيء للأول وفيها ان أوصى بعق عبد بعينه ثم أوصى به لرجل أو أوصى به لرجل
ثم أوصى بعينه فلا خيرة تقض الأولى اذ لا يشتركان في العتق زاد الشيخ وقاله في الرصايا
الثالث وقال في الثاني ان أوصى به لرجل بعد أن أوصى بعينه فالتق أولى الصقلي لابن المواز
عن أشهب من أوصى بعهده اقلان ثم أوصى أن يباع أو قال يهدم من فلان وهدم غنماً ولم يسم
فهو رجوع والوصية للاثريوياع من سمي ويحط ثلث غنمه وان لم يسم غنماً لا يحط عنه شيء
فان لم يقبله يعود ميراثاً (ولا) تبطل (برهن) للموصى به المعين في دين على الموصى وعلى الوارث
تخليصه ودفعه للموصى له ان حله الثالث ابن عبدوس عن ابن القاسم من أوصى بعهده
ثم رهنه أو أجره فليس رجوع وقاله الامام مالك رضي الله تعالى عنه لانه لا ينقل الملك ولا يغير
الذات (ولا) تبطل (تزوج رقيق) معين موصى به (و) لا: (تعليمه) أي الرقيق الموصى به بعينه
صنعة (و) لا تبطل (وطء) للامة الموصى بها معينة ابن شاس تزويج الامة والعبد والوطء
مع العزل ليس رجوع ابن عرفة لم أجده مثله التزويج في المذهب وامرؤه تقتضيه وهو نص
الغزالي وشرطه في الوطء العزل خلاف النص (ولا) تبطل (ان أوصى بثلث ماله) أي الموصى
(فباعه) أي الموصى المال أوصى بثلثه لان المعتبر ما يملكه يوم موته بقبحه أولاً وشبهه
في عدم البطلان فقال (ك) ايصاته (شبابه) أي الموصى مثلاً فباعها أو وهبها أو تصدق بها
(واستخلف) الموصى ثياباً (غيرها) ابن رشد من عم في وصيته فقال ثيابي أو رقبتي أو غنمي
اقلان أو لامساكين فاستبدلها أو أعاد غيرهما فتفسد وصيته فيها ملكه يوم موته ولو كان غير الذي
كان في ملكه يوم أوصى ومن المقيد لو أوصى بدنانير فتغيرت السكة فله موصى له سكة الناس
يوم موت الموصى الجلاب الآن يعين الثياب الأول باعها ثيابي للموصى له مما استخلفه
(أو) أوصى (بشوب) مثلاً معين (فباعه) أي الموصى الثوب الموصى به (واشتراه) أي الموصى
الثوب الذي باعه فتعود وصيته به ابن الحاجب لو باع العبد الموصى به ثم اشتراه في رجوع
الوصية قولان ابن عرفة لم أعرف من نقل القول الثاني وانما نقل البابي والصقلي الأول
(بخلاف) بيع الموصى به المعين وشراء (مثله) في بطل الوصية فلا شيء للموصى له الامام مالك
رضي الله تعالى عنه من أوصى لرجل بسلاحه فيذهب سيفه ودرعه ثم يشتري سيفاً آخر ودرعاً
آخر فهو للموصى له وأما لو أوصى له بعهده بعينه فبات فاختلف غيره بخلاف ذلك ابن يونس لانه

شرط (قوله خلاف) خبر شرط (قوله فاستبدلها) أي باعها (قوله ومن المقيد) خبر مقدم (قوله الأول) بضم الهمز عينه

(قوله من تركته) بيان ما (قوله بيمين) صلوات (قوله من المشاركة فيها) أي السويق والثوب والعروة (قوله وانظر الحاشية)
نصها عقب ما هنا ابن عرفة ومع اصبح ابن وهب من اوصى بجزء حريرة ثم اثم ابيمن ٦٥٥ وعسل فليس يرجوع كالأوصى

لرجل بعد ثم عليه الكتابة
أصبغ ويكون شريكاً
فيما بقدرها من قدراتها
كالثوب يصبغه والبقعة
بينها ثم قال ابن عرفة ومن
أوصى بثوب فصبغه أو
غسله فقال ابن رشد قيل
يكون شريكاً في الوراثة
بقية الصبغ من قيمة
الثوب قلت عزاه غير واحد
لأصبغ ابن رشد وقال ابن
القاسم وأشب يكرن له
الثوب مصبوغاً وأشب
وكذا وغسله وكانت دارا
لخصمه إلا أنه لم يغير الاسم
عن حاله ابن الحاجب لو
حصص الدار أو صبغ
الثوب أو السويق
فله الموصى له بزيادة وقال
أصبغ الوراثة ثم كما يمازاد
قلت فآهه ان قول أصبغ
في الصور المذكورة من
التخصيص وغيره ولم أعرف
من ذكره عنه فيه وان شركة
الوراثة بما زاد وهو خلاف
ما تقدم وما نقله الصقلي
والباجي والنوادر ونص
أصبغ في العينية (قوله
ثم هدمها) أي الموصى
الدار (قوله بها) أي الدار
(قوله وعنده) أي استحقاق
نقضها (قوله وهو) أي
تمثلها وأثبتت

عينه ولو لم يعينه وأجل فواقع عاينه ذلك الاسم من تركته يوم موته فهو الموصى له (ولا)
تبطل الوصية (ان جحص) الموصى (الدار) الموصى بها بعينها أي يضيها بالحصص (أو صبغ)
الموصى (الثوب) الموصى به المعين (أولت) الموصى (السويق) أي دقيق الحب المقالو على
الصاج بيمين أو زيت وعسل (فهو) أي الموصى به دارا كان أو ثوبا أو سويقاً (الموصى له
بزيادته) ابن الحاجب لو حصص الدار أو صبغ الثوب أو السويق فهو له وصى له بزيادته
وعزاه ابن يونس لابن القاسم وأشب قال لأنه لم يغير الاسم عن حاله وهذا خلاف ما تقدم
من المشاركة فيها بقدراتها وصبغ الثوب وبناء العروة وانظر الحاشية ولو أوصى بدار معينة
وتفوها ثم هدمها فهدمها لا يطل وصيته بها (وفي) استحقاق الموصى له (نقض) بضم النون
وإحكام الضاد أي الحجر والآخر والخشب وتفوها المنقوض من (العروة) وعنده (قولان)
الباجي ابن يونس أشهب لو أوصى له بعروة فبناها فإرى ذلك رجوعاً ولو أوصى له بدار فهدمها
فليس يرجوع ولا وصية له في النقض الذي نقض وقال ابن القاسم إذا هدم الدار فالعروة
والنقض للموصى له (وان أوصى) الحر المميز المالك لشخص (بوصية بعد) ايصاله بوصية
(أخرى) أي مغايرة للوصية الأولى في الجنس كإيصاله بيمين ثم إيصاله بعتار أو عرض
أو عين (فالوصيتان) معاً للموصى له وشبهه في استحقاقه الوصيتين ما فقال (ك) ايصاله
بوصيتين من (نوعين) كرقيق وأبل ويحتمل ان الكاف للتشديد ويعلم حكم المختلفتين جنساً لأولى
أرأه أراد بالنوع المعنى اللغوي فيشمل الجنس (و) كإيصاله بوصية بعد أخرى من صنفين
(كدرهم وسبائك) من فضة (و) كإيصاله (بذهب) في وقت (و) (فضة) في وقت آخر وهاتان
مختلفتان جنساً شرعاً ونوعاً الغصة (والا) أي وان لم تختلف الوصيتان جنساً ولا نوعاً ولا صنفاً
وانما اختلفتا في القدر (فاكثرهما) للموصى له ان تأخر الاكثر بل (وان تقدم) أكثر في
الإيصال فلا ينسخه الأقل المتأخر عنه ابن شاس من أوصى لشخص بوصية بعد أخرى فان كان
أوصى له آخر بصنف آخر فله الوصيتان جميعاً وهل الدنانير والدرهم متماثلان وهي رواية
ابن الماجشون وغير متماثلين قاله ابن القاسم وأصبغ ابن رشد وهما قائمان من المدونة
وكذا الدراهم والسبائك فيها من أوصى لرجل من صنف بكيال أو وزن أو عدد من طعام
أو عرض أو غيرهما أو بعدد بغير عينه من رقيق أو غنم مثلاً ثم أوصى له من ذلك الصنف بأكثر
من تلك التسمية أو أقل فله أكثر الوصيتين كانت الأولى والأخيرة ابن رشد سواه كآتي في كتاب
واحد أو كتابين (وان أوصى) الحر المميز المالك (العبد بثلث) مال (ه) أي الموصى (عق) العبد
الموصى له كاه (ان جعله) أي اثلث الموصى به العبد بان ترك السيد مائتين وقيمة العبد مائة
(و) ان زاد اثلث على قيمة العبد عتق جميعه (أخذ) العبد (بأقيه) أي الثلث بان كانت قيمته
مائة وترك الموصى ثلثاً فائت مائة وثلاثة وثلاثون وثلث فيعتق العبد ويأخذ ثلاثة وثلاثين
وثلثاً (والا) أي وان لم يجعله الثلث وله مال (قوم) بضم ف كسره ثقل العبد الموصى له (في ماله)
أي العبد بآل ترك السيد مائة وقيمة العبد مائة وله مائة ترك السيد مائتين ثلثاً مائة وستون

غيره (قوله وهما) أي القولان (قوله فيها) أي المدونة (قوله كانت) أي الوصية الاكثر (قوله لأولى) بضم الهمزة (قوله كآتي) أي
الوصية ان (قوله وله) أي العبد الموصى له (قوله العبد) مفسر نائب فاعل قوم (قوله له) أي العبد (قوله ثلثها) أي التركة

(قوله لا يحمل) اي الثالث (قولنا يادتها) اي قيمة العبد (قوله عليه) اي الثالث (قوله فتؤخذ) اي الثلاثة والثلاثون وثالث (قوله منه) اي العبد (قوله محمله) اي الثالث (قوله استتم) بكسر الهمزة وضيم التاء الاولى وكسر الثانية (قوله منه) اي مال العبد (قوله عتقه) اي العبد (قوله قيمته) اي العبد (قوله ان لم يترك) اي الموصى (قوله وأوصى له) اي العبد الخ حال (قوله ماله) اي الموصى (قوله ويوقف) اي يترك (قوله المال) ٦٥٦ أي الالف (قوله بيده) اي العبد (قوله الاثنته) اي العبد (قوله لان مالمك) اي

والثلاث لا يحمل قيمة العبد لان يادتها اعليه بثلاثة وثلاثين وثالث وهي ثلث قيمة العبد فتؤخذ من مائة العبد لورثة سيده ويعتق جميعه فيها الامام مالمك رضي الله تعالى عنه من أوصى لعبد بثلاث ماله وقيمتها الثلاث عتق جميعه ومافضل من الثالث كان للعبد وان لم يحمله الثالث عتق منه محمله ابن القاسم ان كان للعبد مال استتم منه عتقه وروى ابن وهب ان أوصى له بثلاث ماله أو سدسه جعل ذلك في رقبة العبد فان كانت قيمته الثلاث أو السدس خرج حرا الامام مالا رضي الله تعالى عنه ان لم يترك غير العبد وأوصى له بثلاث ماله ويبد العبد الف دينار فلا يعتق الاثنته ويوقف المال بيده ابن عرفة ثابته بالصحة على وغيره عن المغيرة لا يعتق الاثنته فقط لان مالمك من ثلث نفسه لا يملك رده فهو **ك** من ورث بعض من يعتق عليه فلا يقوم عليه باقيه قلت ففي عتقه فيما يجب له من الثالث فان قصر عن قيمته استتم بما بيده من ماله ثلاثة هذه وروى ابن وهب لا يستتم به وثالثها للمغيرة لا يعتق غير ثلثه مطلقا طوى في رسم اخذ يشرب خرا من سماع ابن القاسم اذا أوصى بخارية بثلاثه عتقت في ثابته وقومت فيسه لانه حين عتق عليها من نفسها شقص أكمل عليها ما بقي من عتق نفسها بعزلة من اعتق شركا له في رأس فسكان يقوم عليه فالذي يعتق عليه شقصه من نفسه اجزى أن يقوم عليه ما بقي من نفسه فيما يملك هذا قول الامام مالمك رضي الله تعالى عنه ابن القاسم لو كان فيما أوصى لها به مالا يتهم عتقها وكان لها مال قبل ذلك عتقت فيسه واخذ منها ابن رشد اذا أوصى لها بثلاثه فقبل لا يعتق منها الا الثالث وهو قول ابن وهب من رأيه وقيل يعتق منها الثالث ويقوم بقيتها على نفسها فيما بقي من الثالث فان لم يحمله لها الثالث رق ما بقي منها ولا يقوم عليها في مالها ان كان لها مال من غير الثالث وهو قول مالك في رواية ابن وهب عنه في المدونة ووجه هذا القول انه اذا أوصى لها بثلاث ماله فقد قصدها الى حريتها فبهاه وكانه أوصى ان تعتق وان تعطي بقيته ان فضل عن رقيتها واختاره مجنون فقال انه أعيدل الاقوال ووجه قول ابن وهب انه اذا أوصى لها بثلاث ماله فقد قصدها الى حريتها فانها وان تعطي بقيته ثلث ماله فوجب أن يعتق ثلثها وان تعطي بقيته ثلث ماله ولا تعتق فيسه ولا في مالها ان كان لها سواه لانه هو المعتق لثلاثها اذا أوصى لها به وهو يعلم انه لا يصح لها ملكه فكان بعزلة اي صاته يعتق ثلثها واعطاهم بقيته ثلث ماله ووجه قول ابن القاسم وروايته عن الامام مالمك رضي الله تعالى عنه ما ذكره فيما من أنه اذا عتق عليها بعضها وجب أن يقوم عليها بقيتها فيما بقي من الثالث وفي سائر مالها ان كان لها مال بعزلة من اعتق شركا في عبده انه يقوم عليه بقيته في ماله اه فقد ظهر من هذا ان التقويم في ماله ليس معناه ضم مال الموصى وصيرورته من جلته حتى يعتق من ثلثه كما ذكره في غير هذا المحل وانما المراد أنه يقوم على العبد بقيته نفسه في ماله فان كان في الثالث فضل فالثالث من جملة ماله

العبد (قوله من ثلث نفسه) اي العبد بيان ما (قوله لا يملك) اي العبد (قوله فهو) اي العبد (قوله فلا يقوم) بضم ففتحين مثقلا (قوله قلت) اي قال ابن عرفة (قوله ففي عتقه) اي العبد الموصى له بثلاث مال سيده (قوله له) اي العبد (قوله من الثالث) بيان ما (قوله فان قصر) اي قل الثالث (قوله عن قيمته) اي العبد (قوله استتم) اي كمل عتق العبد (قوله بيده) اي العبد (قوله من ماله) اي العبد بيان ما (قوله ثلاثة) مبتدأ خبره قوله المتقدم ففي عتقه (قوله هذا) اي عتقه فيما يجب له من الثلث مبتدأ خبره اي أحدها (قوله وروى ابن وهب الخ) ثانيها (قوله مطلقا) اي جملة ثلث السيد أم لا (قوله فيه) اي الثالث (قوله شقص) فاعل عتق (قوله أكمل) بضم ثم كسر (قوله من عتق نفسها) بيان ما (قوله فيما يملك) صلة يقوم (قوله فيه) اي مالها (قوله وأخذ) بضم فكسر

اي ما قوم به باقيه (قوله عنه) اي مالمك رضي الله تعالى عنه (قوله فيه) اي ثلث ماله (قوله في ماله) اي بالعصية العبد (قوله ضمه) اي مال العبد (قوله وصيرورته) اي مال العبد (قوله من جلته) اي مال الموصى (قوله فضل) اي عن قيمة العبد (قوله ماله) اي العبد

(قوله في يوم) أي العبد (قوله فيه) أي الثالث (قوله وبأخذ) أي العبد (قوله باقية) أي الثالث (قوله وان قصر) أي نقص (قوله الثالث) أي عن قيمة العبد (قوله عليه) أي العبد (قوله من ماله) أي العبد (قوله من قيمة رقبته) بيان ما (قوله بان ماله) أي العبد (قوله يكون) أي العبد (قوله لا تنزاعه) أي مال العبد (قوله منه) أي العبد (قوله عليه) أي مال العبد (قوله بل هو) أي مال العبد (قوله يقر) يضم ففتح مفعلا أي يقر (قوله يسه) أي العبد (قوله بثلاث ماله) أي السيد الموصى (قوله جميعه) أي العبد (قوله ان حله) أي الثالث العبد (قوله ان لم يحمله) أي الثالث العبد (قوله عتق) أي العبد (قوله في ماله) أي العبد (قوله يده) أي العبد (قوله فيها) أي يد العبد (قوله فهو) أي العبد (قوله ان كان له) أي مع عتق بعض العبد المشترك ما يعتق منه جميعه (قوله والا) أي وان لم يكن له ما يعتق منه جميعه (قوله لانه) أي السيد (قوله له) أي العبد (قوله ماله) أي السيد (قوله فقد أوصى) أي السيد (قوله بثلاث رقبته) أي العبد (قوله لانها) أي رقبته (قوله من ماله) ٦٥٧ أي السيد (قوله عتق) أي ثلثه (قوله

بقبته) أي العبد (قوله عليه) أي العبد (قوله ونقل) أي طئي (قوله ثم قال) أي طئي (قوله من شرابه) بيان من (قوله وهو) أي دخول أحدهما في الآخر (قوله من تباينهما) بيان المشهور (قوله أن لا يدخل الخ) فاعل ينبغي (قوله غيره) أي الموصى (قوله فان كانوا) أي وجد أقارب الأب مفهوم ان لم يكن أقارب الأب (قوله من قبل) بكسر ففتح (قوله فهي) أي الوصية (قوله الاخوان) أي مطرف وابن المساجشون (قوله دخولهم) أي أقارب الأم (قوله بكل حال) أي كان له قرابة أب أم لا (قوله وانظر

بالوصية فيقوم على نفسه فيه وبأخذ باقية وان قصر الثالث وجب عليه ان يدفع للورثة من ماله ما بقي من قيمة رقبته كما قال في الرواية وهذا ينادي بان ماله يكون له ولا رجة لا تنزاعه منه بعد التقويم فلا تلط للوارث عليه بل هو ملك للعبد يقر يده ويرسم اسم من سمع عيسى مثل ما في الرسم المذكور ونصه ابن القاسم مالك رضي الله تعالى عنه اذا أوصى لعبد بثلاث ماله عتق جميعه في ثلث الميت ان حله ابن القاسم ان لم يحمله ولا لعبد مال عتق على نفسه في ماله بقدر ما في يده ان كان قيم ما يعتق به عمقه عتق كله والا فبقدر ذلك فهو في نفسه مع الورثة كالشركاء في العبد يعتق أحدهم نصيبه فيعتق عليه جميعه ان كان له والا فبقدر ذلك كذلك العبد في نفسه لانه حين أوصى له بثلاث ماله فقد أوصى له بثلاث رقبته لانها من ماله فملك العبد ثلث رقبته عتق واسم عتق بقبته عليه اه ونقل نص المسدونة المتقدم ثم قال وانما أطلنا بذكر النقول المتداخلة ايضا حال المسئلة فاني لم أر من أوضحها من شراح والله الموفق (و) ان أوصى مسكين (دخل الفقير في) معنى (المسكين) وشبهه في الدخول فقال (كعكسه) أي دخول المسكين في الفقير الموصى له ابن شاس يدخل الفقير في انظر المسكين والعكس ابن عرفة ظاهره ولو على عذر تراده ما هو صواب ان كان الموصى عاميا والافقيه نظر وفي ضيق ينبغي على المشهور من تباينهما أن لا يدخل أحدهما في الآخر (و) ان أوصى لأقارب أو ذرى رحم أو أهل غيره دخل (في الأقارب والأرحام والأهل أقاربه لانه ان لم يكن) أي يوجد (أقارب أب) فان كانوا فلا يدخل أقارب الأم ابن رشد من أوصى لأقاربه بثلاث ماله فان لم يكن له يوم أوصى قرابة من قبل أبيه فهي للقرابة من قبل أمه اتفاقا ابن زرقون وان كان له قرابة يوم الوصية من قبل أبيه فقال ابن القاسم لا تدخل قرابة الأم بحال ورواه ابن حبيب عن الإمام مالك رضي الله تعالى عنهم وروى الاخوان دخولهم بكل حال وقال عيسى لا يدخلون إلا لأن لا يلقى من قرابة الأب أحد وانظر الحاشية طئي قول ابن القاسم هنا وفي الجبس

٨٢ منقح ح الحاشية) نصها ابن عرفة مع عيسى ابن القاسم من أوصى لأقاربه بثلاث ماله قال مالك هي القرابة من قبل أبيه ولا شيء لقرابته من قبل أمه إلا أن لا تكون له قرابة من الرجال فتكون لقرابته من قبل النساء عيسى أشهب يستحب أن يدخل فيه قرابته من قبل الرجال والنساء لاييه واه ابن رشد ان لم يكن للموصى يوم أوصى قرابة من قبل أبيه فالوصية لقرابته من قبل أمه اتفاقا فان كان له يوم أوصى قرابة من قبل أبيه فقال ابن القاسم وروى لا يدخل فيها قرابة أمه قال وان لم يبق منهم إلا خال أو خالة فلا شيء لهم وقال أشهب يدخل في ذلك قرابة أبيه واه ابن زرقون ان أوصى لقرابته ولا قرابة له من قبل أبيه فالوصية لقرابته أمه اتفاقا وان كان له قرابة يوم الوصية من قبل أبيه ففيه ثلاثة أقوال ابن القاسم لا يدخل فيه قرابة الأم بحال وروى الاخوان دخولهم بكل حال وقال عيسى لا يدخلون إلا لأن لا يلقى من قرابة الأب أحد الباجي أشهب لا يدخل فيه قرابته الوارثون استحسنوا وليس بقياس وكأنه اراد غير الوارث كالوصى للفقراء بحال ولرجل فقير بحال فلا يدخل مع الفقراء في مالهم

نواه محمد فاراداشهب بالاستحسان التخييص بعرف الاستعمال والقياس عند حمل اللفظ على عمومه فاعرف مقصده في الاستحسان والقياس (قوله سواء) أي في عدم دخول قرابة الأب (قوله الباين) أي باب الحبس وباب الوصية بدخولهم معهم في الحبس لاني الوصية (قوله ودرج) أي المصنف (قوله هناك) أي في باب الحبس (قوله وفرق ز) عطف على فرق (قوله بينهم) أي الباين (قوله فيه) أي المذكور من الفرقين (قوله هناك) أي في الحبس (قوله قاله) أي دخولهم معهم (قوله هنا) أي في الوصية (قوله من قوله) ٦٥٨ أي المصنف الخ بيان ما (قوله المضاف اليه) نعت غير (قوله الاقارب)

نائب فاعل المضاف (قوله في الدخول) صلة كاف التشبيه (قوله لانه) أي الشان (قوله وارثه) أي فلان (قوله وغيره) أي وارثه (قوله من الجهتين) أي جهة اب فلان وجهة أمه راجع لوارثه وغيره (قوله بخلاف أقاربه) أي الموصى فلا يدخل وارثه فيهم (قوله للقرينة الشرعية) أي قوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث علة بخلاف وارثه (قوله ويؤثر) أي يخص بالزيادة (قوله في الجميع) أي الأقارب والأرحام والأهل (قوله ذوالحاجة) لشدة فقر أو كثرة عمل أودين (قوله وان كان) أي ذوالحاجة (قوله قلت) أي قال ابن عرفة (قوله لفظهما) أي ابن الحاجب وابن شاس (قوله في قرابته) أي الموصى (قوله خلاف رواية ابن حبيب) خبر ظاهر (قوله ان من يرثه الخ)

سواء ففرق المصنف بين الباين ودرج هناك على غير قول ابن القاسم وفرق بينهما فيه نظرا إذ من قال بدخول قرابة الأم هناك مع قرابة الأب قاله هنا ومن لم يقل به هناك لم يقل به هناك كما يظهر بتصحيح كلام ابن رشد في الحبس والوصية وكلام التوضيح في الباين البشائي تقدم في باب الحبس عن التيسطي ما يفيد ترجيح ما درج المصنف عليه في الحبس من قوله وأقاربه أقارب جهتيه مطلقا والله أعلم (والوارث) غير الموصى المضاف اليه الأقارب والأرحام والأهل الموصى لهم (كغيره) أي الوارث في الدخول (بخلاف) أي صاته (أقاربه هو) أي الموصى وأولدى رجه أو أهله فلا يدخل وارثه فيهم لانه لا وصية لوارث ابن عرفة ابن شاس وابن الحاجب لو أوصى لأقارب فلان دخل وارثه وغيره من الجهتين بخلاف أقاربه للقرينة الشرعية ويؤثر في الجميع ذوالحاجة وان كان أبعد قلت ظاهر لفظهما ما اطلاق عدم دخول ورثة الموصى في قرابته بخلاف رواية ابن حبيب ان من يرثه كمن لا يرثه فيجب حمل لفظ ابن الحاجب على الوارث بالفعل واقط ابن حبيب على الوارث بالسبب دون الفعل كابن عزم وأخ لام مع ابن اوينت ولم أعرف لفظهما الا لوجيز الغزالي وزاد و قيل يوزع فيبطل حظ الوارث ويصح الباقي قلت وفي حمل نقل ابن شاس على القولين اللذين ذكرهما الغزالي احتمال والظاهر ان علم الموصى انها لا تجوز لوارث وزعت والا فلا (و) ان أوصى للأقارب أو الأرحام أو الأهل أو غيره (أوثر) بضم الهاء وكسر المثناة أي خصص (المحتاج الأبعد) في القرابة من غيره لشدة فقره وكثرة عياله أو دينه بالزيادة على غيره لا بالجميع فالمحتاج الأقرب علم ايشارة الأولى في كل حال (الباينان) من الموصى خلاف ذلك كأعطوا الأقرب فالأقرب أو أعطوا أفلا تأثم فلا نافية فضل وان لم يكن أحوج لا بالجميع وإذا قال الأقرب فالأقرب (فيه قدم) بضم التحتية وفتح القاف والدال مثقلا (الأخ) الشقيق وأب (وابنه) أي الأخ كذلك (على الحد) ابن عرفة سمع أصبغ ابن القاسم من قال ذلك مالى للأقرب فالأقرب وترك أباه وجدته وأخاه وعمة وقسم على قدر حاجتهم وينضل الأقرب فالأقرب فأرى الأخ أقرب ثم الجد وان كانوا ثلاثة أخوة فقترين فالشقيق أقرب ثم الأخ للأب فان كان الأقرب موسرا أو الأبعد محتاجا فضل الأقرب بشئ وان كان غنيا على وجه ما أوصى به ولا يكثر له وان كان الموصى به على هذه الوصية انما هو حبس فالأخ أولى وحده لا يدخل معه غيره ابن رشد قوله يقسم على قدر حاجتهم معناه ان لم يكونوا

مفعول رواية (قوله مع ابن) راجع لهما (قوله أو بنت) راجع لأم (قوله وزاد) أي الغزالي (قوله يوزع) ورثة بضم ففتحين مثقلا (قوله فيبطل حظ الوارث) أي بالفعل الخ تفسير للتوزيع (قوله قلت) أي قال ابن عرفة (قوله انما) أي الوصية (قوله وزعت) بضم فكسر مثقلا (قوله والا) أي وان لم يهلم انها لا تجوز (قوله من غيره) صلة الأدهم (قوله لشدة فقره) علة لمحتاج (قوله أودين) بفتح الدال (قوله بالزيادة) صلة أوثر (قوله في كل حال) (قوله خلاف) مفعول بيان (قوله ذلك) أي الأئثار (قوله فيفضل) بضم ففتحين مثقلا أي المنصوص على تقديمه (قوله وان لم يكن) أي المنصوص على تقديمه (قوله كذلك) أي الشقيق وأب (قوله فضل) بضم فكسر مثقلا معجم الضاد (قوله وان كان) أي الأقرب (قوله ولا يكثر له) أي الأقرب الغنى

(قوله فالاب لاشئ له في هذه الوصية) اي لانه وارث (قوله ويفضل) بضم ففتحين مثقلا (قوله مالم يكونوا) اي الاقربون (قوله المقدم) بضم ففتحين مثقلا مفسر فاعل يختص (قوله سواء كان) اي المقدم (قوله واقرّب) عطف على محتاجا (قوله فهو) اي لا يختص (قوله لهما) اي الابد المحتاج عند عدم البيان والاقرب عنده ٦٥٩ (قوله يعطى) بفتح الطاء اي المقدم (قوله

أسعدهم) أي أحقهم وأولاهم (قوله به) أي الموصى به (قوله الجار صلة زوجة (قوله اعطى) بضم الهمز (قوله منها) أي الوصية (قوله اتباعه) أي الجار (قوله وتعطى زوجته) أي الجار (قوله البائن) أي المنفصل (قوله عنه) أي الجار (قوله بنفقة) صلة بائن (قوله اعطى) بضم ثم كسر أي الجار المملوك (قوله كان سيده) أي الجار المملوك (قوله ولده) أي الجار (قوله فهم) أي الجيران (قوله وجد) بضم فكسر (قوله جار) حال من نائب فاعل وجد (قوله في ذلك) أي الموصى به (قوله فذلك) أي الموصى به (قوله ان كان) أي الموصى (قوله فكثروا) أي جيران الموصى (قوله من الجهات) أي الست (قوله والمقابل) عطف على المقابل (قوله وبينهما) أي المتقابلين (قوله فلو كان) أي القاصدين المتقابلين (قوله العدوتين) مثبات العينين (قوله الجارين) عطف على عدوة كذلك أي جانب الوادي (قوله الصلت) بفتح

ورثة فالاب لاشئ له في هذه الوصية وكذا في الموازية يقسم بقدر حاجتهم ويفضل الاقرب فالاقرب محرم مالك رضي الله تعالى عنهما مالم يكونوا ورثة وولد الاخ وان سئل اقرب من الجسد وهذا على ترتيب القرب في الولاة وسكت عن الاخ للدم وفي دخوله خلاف وقوله في الحبس لا يدخل مع الاخ غيرهم معناه ان كانت وصية بسكنى الاقرب فالاقرب ولو كانت بقلة حبس تقسم عليهم الاقرب فالاقرب دخل الابد مع الاقرب بالاجتهاد (ولا يختص) المقدم بالجميع سواء كان محتاجا ابد عند عدم البيان او اقرب عند البيان فهو راجع لهما وانما يعطى قدر ازيد على ما يعطى لغيره أشبه لا يفضل الاقرب واسعدهم به احوجهم في الموازية يبدأ بالفقراء ويعطى بعدهم الاغنياء بالاجتهاد (و) ان وصى بجيرانه فقال عبد الملك تدخل (الزوجية) لجار الموصى (في) اي صانته (لجيرانه) لزوج الموصى لانها ورثة عبد الملك من اوصى بجيرانه اعطى منها الجار الذي اسم المنزل له ولا يعطى اتباعه ولا الصبيان ولا ابنته البكر ولا خدمه ولا وصية فيه وتعطى زوجته وولده الكبير البائن عنه بنفقته والجار المملوك ان كان سكن يتاعلى خدمته اعطى كان سيده جار الاول واستحقون يعطى ولده الاصغر وأبكار بناته (لا) يعطى من الوصية الجار (عبد) الجار ساكن (معه) اي الجار في بيته (وفي) اعطاء (ولد صغير) للجار (و) اعطاء بنت كبيرة (بكر) للجار وعدم اعطائهم (فولان) ابن عرفة عبد الملك من اوصى بجيرانه فهم من الجهتين فن وجد يوم القسم جار ادخل في ذلك وكذا لو انتقل بعضهم أو كلهم وحدث غيرهم أو بلغ صغيرا وبلغت البكر فذلك لمن حضر القسم وكذا ان كان قليل الجيران فكثروا وان كانت غلة تقسم فهي لمن حضر قسمها في كل غلة البساطي حقيقة الجار هو الملاصق من أي جهة من الجهات والمقابل وبينهما شارع خفيف فلو كان سوفا ونهرا فليس بجار وقيد في التوضيح السوق بالتسع وتبعه الشارح والشامل ابن عرفة في المجموعة عبد الملك حد الجوار الذي لا شك فيه ما يواجه وما لا يصق المنزل من ورائه وجنابته وما تباعد بين العدوتين حتى يكون بينهما السوق المتسع فليس بجوار فانما الجوار فيما دنا من احد العدوتين وقد تكون دار عظمى ذات مساكن كدار معاوية وكثير بن الصلت فان اوصى بعض أهل الجيرانه اقتصر له على أهلها وان سكنها جيرانها وهو الموصى فان شغل اكثرها وسكن معه غيرهم فيها فالوصية لمن كان خارجها الا لمن فيها وان سكن أهلها فالوصية لمن في الدار فقط ولو شغلها كلها بالكراء فالوصية للتجار جيرانهم من جيرانها وقال مثله يحنون عبد الملك وجار البادية اوسع من هذا واشد براحا اذ الم يمكن دونه اقرب منه للموصى ورب جار على اميال اذ الم يكن دونه جيران اذ اجعهم المسا في المورد والمسرح في المشاية وقد رما يجتمع فيه ولا ينضمون عنه الجوار في القرى ان كل قرية صغيرة ليس لها اتصال في البناء والمكثرة من الاهل والحارات فهم جيران وان كانت كثيرة البناء

الصادا المهملة وسكون اللام آخره مثناة (قوله اقتصر) بضم التاء وكسر الصاد (قوله وان سكن) أي الموصى (قوله ولو شغلها) أي الموصى الدار (قوله من جيرانها) بيان اندارجين (قوله اقرب) اسم يكن (قوله جيران) اسم يكن (قوله والمسرح) عطف على المياه (قوله يجتمع) بضم الياء وفتح الهاء (قوله عنه) أي يحنون (قوله الجوار) أي حده (قوله فهم) أي أهلها

(قوله في حال ايصاله) صلة يستثنيه (قوله بها) أي الجارية (قوله فلا يدخل) أي الحمل (قوله فيه) أي ايصاله بها (قوله) كمن وضعته في حياته) أي الموصي تشبيهه في عدم الدخول (قوله ولذا) أي كون الموصي بعقبة لا يجوز استثناء حملها عنه (قوله) قرر الخ (قوله قرره) أي كلام ٦٦٠ المصنف (قوله ومذهب) مبتدأ (قوله انما) أي الوصية الخ خبر مذهب (قوله وله)

أي فلان (قوله انعموا عليه) أي فلان باعتاقه (قوله هو) أي فلان (قوله عليهم) أي باعتاقه ايهم (قوله كان) أي المال الموصى به (قوله لو قال) أي المصنف (قوله وفي قصرها) أي الوصية (قوله فهو) أي حملها (قوله له) أي الموصي له (قوله انه) أي الموصي (قوله ولولم يمت) أي الموصي (قوله فله) أي الموصي له (قوله فان مات) أي الموصي باولاد أمته (قوله وقفت) بضم فكسر (قوله بالجنين) صلة الموصي له (قوله الولد) مقصور ياخذ (قوله يتقاعون) أي الورثة والموصي له (قوله يشرق بينهم) أي الام وولدها في الملك قبل انغارها (قوله ذلك) أي ايصالها (قوله لضعفها) أي الوصية بالجنين (قوله واستشكله) أي عدم من أسلم بعده (قوله من أصلهم) بيان ما (قوله أن المعتبر) بفتح الباء الخ بيان أصلهم بتقدير من (قوله فيما يطلق الخ) صلة المعتبر

كقوله في حال ايصاله (قوله بها) أي الجارية (قوله فلا يدخل) أي الحمل (قوله فيه) أي ايصاله بها (قوله) كمن وضعته في حياته) أي الموصي تشبيهه في عدم الدخول (قوله ولذا) أي كون الموصي بعقبة لا يجوز استثناء حملها عنه (قوله) قرر الخ (قوله قرره) أي كلام ٦٦٠ المصنف (قوله ومذهب) مبتدأ (قوله انما) أي الوصية الخ خبر مذهب (قوله وله) كقوله في حال ايصاله (قوله بها) أي الجارية (قوله فلا يدخل) أي الحمل (قوله فيه) أي ايصاله بها (قوله) كمن وضعته في حياته) أي الموصي تشبيهه في عدم الدخول (قوله ولذا) أي كون الموصي بعقبة لا يجوز استثناء حملها عنه (قوله) قرر الخ (قوله قرره) أي كلام ٦٦٠ المصنف (قوله ومذهب) مبتدأ (قوله انما) أي الوصية الخ خبر مذهب (قوله وله) كقوله في حال ايصاله (قوله بها) أي الجارية (قوله فلا يدخل) أي الحمل (قوله فيه) أي ايصاله بها (قوله) كمن وضعته في حياته) أي الموصي تشبيهه في عدم الدخول (قوله ولذا) أي كون الموصي بعقبة لا يجوز استثناء حملها عنه (قوله) قرر الخ (قوله قرره) أي كلام ٦٦٠ المصنف (قوله ومذهب) مبتدأ (قوله انما) أي الوصية الخ خبر مذهب (قوله وله)

(قوله لا في) بكسر اللام وفتح الهمز وشدة النون عليه لا يعتق منهم الامن كان مسلما الخ (قوله لا آراه) المسلمين (قوله) أي الموصي (قوله غيرهم) أي المسلمين يوم ايصاله اليهم (قوله له) أي الامام رضي الله تعالى عنه (قوله عنه) أي الموصي (قوله انه) أي الموصي

(قوله والأي وان لم يرذعتهم باعيانهم) (قوله من أسلم) أي بعد إيصائه (قوله في وصيته) ٦٦٩، صله دخول (قوله لانه) أي

الموصى (قوله عنهم) أي
الاخوين (قوله فيهم) أي
الاخوين (قوله واختلف)
بضم التاء (قوله يومه) أي
الإيصاء (قوله قلت) أي
قال ابن عرفة (قوله يرد)
بضم ففتح (قوله اما) بكسر
الهمزة وشد الميم (قوله
فالاول) أي الصدق في
مقام التقسيم (قوله لقرينة
التقسيم) اضافته للبيان
عله تظاهر (قوله والثاني)
أي الصدق في الاطلاق
(قوله لاصالته) أي الاطلاق
عله تظاهر (قوله موجب)
بكسر الجيم أي سبب (قوله
ان قال لقيم) أي يدخلون
(قوله وهي) أي تفرقة
أشهب (قوله كجهينة) بضم
فتح (قوله مزينة) بضم
فتح (قوله لانه) أي أسلم
(قوله به) أي إيصائه (قوله
لم يقصده) أي التعميم
(قوله ليعذر) أي التعميم
(قوله انه) أي الموصى (قوله
قبلة) أي القسم (قوله ولد)
بضم فكسر (قوله ثم قال)
أي الخط (قوله قال) أي
ابن يونس (قوله وهو)
أي القسم بين الحاضرين
بالسوية (قوله وهذا) أي
قول ابن يونس (قوله من
هذا القسم) أي من يمكن
حصصهم بدون تعميمهم

المسلمين باعيانهم والا فلا شبهة دخول من أسلم في وصيته لانه انما يوصى فيما يكون له يوم موته
لا باعيان من كان عنده لانه لو قال اذ امت فعيدي أحرار وعنده عبيد فباعهم واشترى
آخرين فباع عنهم نفذت وصيته فيهم واختلفوا واشترى بعد إيصائه عبيدا مساكين فقال ابن
القاسم يدخلون في وصيته وقال أصبغ لا يدخلون محمدان لم يكن في عبيده يومه مسلمون فمن
أسلم منهم أو اشتراه مسلما يدخل فيها قلت يرد ما ذكره بعض القرويين بأن صدق الاسم على
مسماه اما في سياق التقسيم أو الاطلاق فالاول ظاهر في تعيين المسمى اقرئته التقسيم
الملزوم لا اعتبار بالخاصة التي تقرر بها التقسيم والثاني ظاهر في اطلاق المسمى لاصالته
السائلة عن موجب التعيين (لا يدخل) (الموالي) الاسفلون (في) إيصائه (لقيم) مثلا عند
الامام مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهم وقال أشهب رحمه الله تعالى يدخلون لحديث
مولى القوم منهم ابن عرفة ابن رشد لا يدخل المولى في الوصية للقراءة انصافا وفي دخولهم
في الوصية للقبيلة فانها ان قال لقيم ولبنى لقيم لا يدخلون لابن الماسجون وابن القاسم مع روايته
وتفرقة أشهب وهي ضعيفة اذ من القبائل من لا يحسن أن يقال فيه من بنى فلان كجهينة
ومزينة وريسة وقيس ابن وهب وابن القاسم ان أوصى مساكين تميم مثلا دخل فيهم مواليم
(و) ان أوصى مسلم لابن السميل (لا يدخل الكافر) الغريب (في) إيصاء المسلم (لابن
السميل) أي الغريب لانه لا يقصده الا المسلمين ولو كان الموصى كافرا فلا يدخل المسلم لانه لم
يقصد الا الكافرين (و) ان أوصى لغير محصورين كغزاة (لم) الاولى فلا يلزم متولى لتفرقة
(تعميم كغزاة) بضم الغين المجمة وبالزاي جمع غازي مجاهد لان الموصى لم يقصده اذ عذر
فيعطى الحاضر منهم ابن عرفة فيها ان كانت الوصية لمجهولين لا يعرف عددهم لكثرتهم كبنى
تميم أو المساكين فانما تكون لمن حضر القسم منهم وتقسيم بالاجتهاد لعلنا انه لم يرد تعميمهم
(واجتهاد) متولى قسم الوصية للمجهولين غير المحصورين فيها يعطيه لكل واحد من
الحاضرين منهم فلا يلزم تسويتهم في قدر ما يعطيهما الخط ان كان الموصى اهلهم مجهولين
غير محصورين كالفقراء والمساكين والغزاة وبنى تميم وبنى زهرة فلا خلاف انه لا يلزم تعميمهم
ولا التسوية بينهم بل يقسم على الحاضر منهم بالاجتهاد ولا شيء ان مات قبله ومن ولد اقدم
قبله استحق ومفهوم كغزاة انه ان كان الموصى اهلهم معينين فانه يلزم تعميمهم الخط ان كان
الموصى اهلهم معينين كفلان وفلان وأولاد فلان وسماهم فلا خلاف انه يقسم بين جميعهم
بالسوية ومن مات قبله فخصته لوارثه ومن ولد فلا يدخل ثم قال وان كان الموصى اهلهم يمكن
حصصهم ولم يسههم الموصى كقوله لا ولد فلان أو لاخوتي أو اولادهم أو اخوالي أو اولادهم فقبل
هم كالمعينين في لزوم التعميم والتسوية وانتقال نصيب من مات قبله لوارثه وعدم دخول
من ولد وقبل كالمجهولين وقال ابن القاسم في المدونة يقسم على من حضر ولا شيء لورثته من مات
قبله ولا يدخل من ولد قبله ويقسم بينهم بالسوية ففهم صحتون انما قولان وقال ابن يونس ليسا
بقولين بل مذهب انه لمن حضر وانه يقسم بالسوية قال وهو قول الامام مالك رضي الله تعالى
عنه وهذا هو الظاهر والظاهر ان فقراء الرباط والمدرسة من هذا القسم والله أعلم وشبهه في
الاجتهاد فقال (ك) إيصائه لمجهولين غير محصورين كالفقراء (زيدهمهم) أي المجهولين غير

(قوله فيجهد) أي من يتولى تفرقة الوصية (قوله فقره) أي فلان (قوله فان مات) أي فلان (قوله من الدراهم) بيان عدد معلوم (قوله منها) أي الدراهم (قوله كل يوم) تنازع فيه شراء وتفرقة (قوله جملته) مفسر نائب فاعل مجهول (قوله واحد) نعت مجهول (قوله وزيد) بكسر الزاي ٦٦٢ عطف على ضرب (قوله عليه) أي الثالث (قوله المعلوم) نائب فاعل زيد (قوله

المحصورين فيجهد فيما يعطى لزيد من الموصى به فيهما من قال ثلث مالي لفلان وللمساكين أوفى السبيل أو الفقراء أو الباقي يقسم بينهم بالاجتهاد بحسب فقره فان مات قبل قسمه فلا شيء لوارثه والثالث كله للمساكين (ولاشئ) من الموصى به (لوارثه) أي زيدان مات (قبل القسم) وصار الموصى به كله للغزاة مثلاً وظاهره كالمدة وسواء كان زيد فقيراً أو غنياً (و) ان أوصى بعدد معلوم من الدراهم لعين وبعدد منها لشراء خبز وتفرقة على المساكين كل يوم وبعدد منها أيضاً لتسبيل ماء كل يوم ولم يسم جملته ماله الخبز ولا جملته ماله الماء (ضرب) بضم فسكسر أي حسب في تنفيذ الوصايا (المجهول) جملته واحد (فاكثر) من واحد وصلة ضرب (بجميع) الثالث المال الموصى وزيد عليه المعلوم وقسم الثالث عليهم ما نائب المعين من الثالث أخذوه الموصى له به وما نائب المجهول وقف عند أمين وصرف منه كل يوم القدر الذي سماه الموصى في الخبز والماء حتى يفرغ وان تعدد المجهول (هل يقسم) بضم التحتية وفتح السين ماناب المجهول المتعدد من قسمة الثالث عليه وعلى المعلوم (على الحصص) التي لكل مجهول من مجموع المجهولين أو المجهولات أو على عدد الجهات المجهولة وان اختلف قدرها في الجواب (قولان) الاول ظاهر الموازية واختاره التونسي والثاني لابن الماجشون ابن عرفة وفيهما أن أوصى بشئ يخرج كل يوم إلى غير أم من وقيد مسجد وسقاء ماء أو خبز كل يوم بكذا أبداً وأوصى مع ذلك بوصايا فانه يحاصص لهذا المجهول بالثالث وتوقف له حصته وأكثرهم لم يحك فيه خلافاً وفي الزاوي أشهب يحاصص له بالمال أجمع لاحتمال اجازة الورثة ونقله الشيخ والصقلي ونحوه قول اللخمي قيل محله ان الموصى أراد جميع المال فيقال لورثته أجزوا وصيته فان لم يجزوها رجع للثالث وقيل محله الثالث فلا يقال لهم شئ وهذا أبين واختلاف ان اجتمع فيها المجهولان كعمارة مسجد واطعام مساكين ف قيل هي كجهول واحد وقيل لكل وصية منها ثلث وهذا الشيخ الاول لعبد الملك واقصر عليه وكذا الباقي وحكي الصقلي القولين واختلاف في صفة القسم فعلى انها وصية واحدة بثلاث واحدة يفيض الثلث على قيمة ما يخرج منه كل يوم لكل واحد بانفراده وعلى انها وصايا ولم يجزها الورثة يكون الثلث بينهم فانصفت ثلث عز الصقلي التخريج الاول لبعض الفقهاء قال وهو خلاف ما ذكره ابن الماجشون ابقوله يقسم الثلث على عدد المجهولات الخمسة وان أوصى مع ذلك بمعلوم عدد فذكر الخلاف المتقدم فيما يحاصص به المجهول ان كان واحداً فهل يحاصص بالثالث أو بجميع المال ومن جعلها وصايا ضرب لكل مجهول بجميع المال أو بالثالث على القول الآخر القول بان يلجئها لثلاثاً واحداً أحسن ثم قال ابن عرفة وفيهما أن أوصى بثلاث ماله وبربع ماله وباشياء باعياتهم القوم نظر الى قيمة المعينات والى الثالث والرابع وقسم عليها ثلث المال فصار لاصحاب المعينات أخذوه وما صار لآخرين شاركون في الورثة (و) ان أوصى بشراء عبد فلان وعتقه سيم العبد

وقسم بضم فسكسر (قوله عليهم) أي الثالث والمعلوم (قوله به) أي الثالث (قوله وقف) بضم فسكسر (قوله الاول) أي القسم على الحصص (قوله والثاني) أي القسم على عدد الجهات (قوله يخرج) بضم فسكون (قوله امد) أي نهاية (قوله من وقيد الخ) بيان الشئ الذي يخرج كل يوم (قوله سقاء) بكسر السين أي سقى (قوله يحاصص) بضم الياء وفتح الصاد الاولى (قوله له) أي المجهول (قوله محله) بفتح الميم أي معناه (قوله محلهما) أي الوصية (قوله واختلف) بضم التاء (قوله فيها) أي الوصية (قوله هي) أي المجهولات (قوله كجهول واحد) أي في جعل الثلث لها (قوله واختلف) بضم التاء (قوله في صفة القسم) أي بين المجهولان (قوله انها) أي المجهولات (قوله ينض) بضم فسكون (قوله مفتلاً) أي يقسم (قوله يخرج) بضم فسكون (قوله منه) أي الثالث (قوله لكل واحد) صلة يخرج (قوله بينهما) أي

المجهولين (قوله قلت) أي قال ابن عرفة (قوله قال) أي الصقلي (قوله نظراً) بضم فسكسر (قوله (الموصى) بضم فسكسر (قوله عليها) أي قيمة المعينات والثالث والرابع (قوله سيم) بكسر السين

(قوله بئن) صلة سيم (قوله عليه) اي عن مثله (قوله بالاجتماد) صلة استوفى (قوله المال) مفسر نائب فاعل ووث (قوله فيها) اي المدونة (قوله فانه) اي الشأن (قوله فيه) اي عنه المعتاد (قوله ما بينه) اي ثمن مثله (قوله وان لم يذكر) اي الموصى به بالغنة (قوله في رجوع الجميع ميراثا) صلة كاف التشبيه (قوله وقرئ) اي عجم (قوله يعققه) بضم الياء (قوله نقص) بضم فكسر (قوله ما بينه) اي عنه (قوله ثلثه) اي عنه (قوله خبير) بضم فكسر (قوله في الذي يباع) اي الموصى به (قوله منه) اي من يعققه (قوله وبه) اي ما هو اوصوب صلة اخذ (قوله فيه) اي الموصى به للعق (قوله زيد) بكسر الزاي (قوله عليه) اي عن مثله (قوله ثلثه) اي عن مثله

(الموصى) بفتح الصاد (بشرائه للعق) بئن مثله المعتاد فان أي مال له من يبعه به (يزاد) عليه (الثالث قيمته) أي العبد على المشهور وقال أصبغ لثالث المال (ثم) ان أي ربه من يبعه بزيادة الثالث (استوفى) بضم القوية وكسر النون أي تربص بالقيمة وثلاثها ولا يستعمل بردهما للورثة عسى أن يرضى بهما بالاجتماد (ثم) ان استمر آيامن يبعه بهما (ورث) بضم فكسر المال المستأني به وبطلت الوصية وفي الذخيرة مدة الاستيناء سنة فقط ومثله في العتية لابن القاسم فيها ان أوصى أن يشتري عبدا فلان لعق فانه يزدقيه ما بينه وبين ثلث نفسه لاثالث الميت وان لم يذكر أن يزداد فان أي ربه يبعه الايا أكثر من ذلك فقال ابن القاسم يستأني بئنهما فان يبيع والاردغنه ميراثا وروى ابن وهب وغيره يوقف الثمن ما رجي بيع العبد الا أن يموت بعتق أو موت وعليه أكثر الرواة فحمل الصقلي رواية ابن وهب على الوفاق والخمس على الخلاف وكذا ابن رشد في سماع يحيى الصقلي عن ابن حبيب عن أصبغ خالف ابن وهب مال كارضى الله تعالى عنهم ما وقال يزداد ما بينه وبين ثلث الميت (و) ان أوصى (ببيع) رقيقه (من أحب) الرقيق وأحب ان يباع لفلان فان دفع فيه ثمن مثله يبع له وان أبي من شرائه (بعد النقص) لثالث قيمته (ف) كالآية (من يبيع الموصى بشرائه في المسئلة السابقة في رجوع الجميع ميراثا وبطلان الوصية غ) وبيع من أحب بعد النقص والآية اي وان أوصى سبعة ببيعهم من أحب استوفى ثم وورث بعد النقص والآية فلفظ الآية معطوف بالواو على النقص كذا في بعض النسخ وهو صحيح وفي بعضها بالكاف مكان الواو ولا معنى له ومعلوم ان النقص فيها على قدر الزيادة في التي قبلها واعترض عجم قول غ استوفى باله لم يذكر في المدونة في هذه استيناء وهو ظاهر قوله بعد النقص والآية وقرئ بين هذه والاق قبلها بان هذه لا عتق فيها بخلاف التي قبلها ابن عرفة فيها ان قال يبعه واعبدي من أحب أو من يعققه فأي المشتري أن يشتريه بمثل ثمنه نقص من ثمنه ما بينه وبين ثلثه لاثالث الميت فان طلب المشتري وضبعة أكثر من الثالث خبير الورثة في الذي يباع من أحب بين يبعه بثمانية بعتق ثلث العبد وروى واحد ان لم يجدها من يشتريه الايا أكثر من وضبعة ثلث ثمنه فليس عليهم غير ذلك ابن وهب الامام مالك رضي الله تعالى عنهم ما وذلك الاخر عندنا ابن القاسم مالك رضي الله تعالى عنهم ما الذي يباع من يعققه فيخير الورثة بين يبعه منه بما أعطى أو يعقوا ثلثه وهذا لم يختلف فيه قول مالك رضي الله تعالى عنه الصقلي وكذا في الموازية لابن القاسم أن مال كارضى الله تعالى عنه لم يختلف قوله في المبيع للعق وقال محمد بن اختلاف قوله بما هو اوصوب وبه أخذ أكثر أصحابه رضي الله تعالى عنهم وروى أشهب فيه وفي المبيع من أحب ان حله لثالث ولم يجدها من يأخذه بوضبعة ثلث ثمنه استوفى به فان لم يجدها فلا شيء عليهم سم فيه وان لم يحمله لثالث خبير وفي يبعه بوضبعة ثلث ثمنه وفي عتق يحمل الثالث منه (و) ان أوصى (ب) اشتراء عبدا فلان واعطائه (لفلان) آخر فان أبي يبعه بئن مثله زيد عليه قدر ثلثه (و) ان أبي (بخلاف) يبعه (ب) بطلت الوصية ورجع الثمن ميراثا (و) ان أبي (ا) طلب (زيادة) على عن مثله وثلثه (ف) الثمن وثلثه (للموصى به بزيادة) ابن عرفة فيها ان قال اشتروا عبدا فلان لفلان فامتنع ربه من يبعه بمثل ثمنه زيد في ثمنه ما بينه وبين ثلث ثمنه فان امتنع ربه من يبعه بذلك

(قوله دفع) بضم فكسر (قوله ذلك) اى الثمن وثلثه (قوله قيمته) اى العبد (قوله عليه) اى ثلث الحاضر (قوله العبد) مفسر نائب وقف (قوله عن العتق) ٦٦٤ صله وقف (قوله وهو) اى العبد (قوله وله) اى الموصى (قوله يخرج) اى العبد

(قوله منه) اى ثلث مجموع المال الحاضر والغائب (قوله قوم) بضم فكسر مثقلا (قوله فى ثلثه) اى المال (قوله وليس له) اى العبد (قوله ذلك) اى وقفه الى اجتماع المال (قوله ذلك) اى اجتماع المال (قوله انفذ) بضم الهمز (قوله منه) اى العبد (قوله يقتضى) بضم الياء (قوله يعتق) بضم الياء (قوله هذا) اى نفسه (قوله مفعول روى) بضم الهمز (قوله هو) اى وقف العبد (قوله او عرض) عطفت على ما (قوله عتقه) اى العبد (قوله باقية) اى العبد (قوله زيد) بكسر الزاى (قوله فيه) اى عتق العبد (قوله ثلثه) اى ما يحضر (قوله وان قاله) اى وقف جميع العبد الخ حال او مباذلة (قوله وقال) اى مضمون (قوله لانه) اى العبد (قوله انظر) بضم التاء وكسر الظاء (قوله ثم قال) اى ابن عرفة (قوله وان لم يختلف) اى الموصى (قوله غيره) اى العبد الموصى بثلثه من المال الحاضر (قوله بما زاد على ثلثه) راجع

لزيادة ثلثه من ثلثه للموصى له وان امتنع من بيعه غبطة به عاد ذلك ميراثا وبطات الوصية وقال غيره ان امتنع لزيادة أو غبطة فلا يلزم الورثة أكثر من زيادة ثلث الثمن ووقف عنه حتى يأس من العبد فان أيس منه رجع المال ميراثا ولا شئ للموصى له (و) ان أوصى (ببيعه) أى الرقيق (لعتق) ممن يشتريه ولم يوجد من يشتريه بمن مثله (نقص) بضم فكسر (ثلثه) أى الثمن (والا) أى وان لم يوجد من يشتريه بوضعية الثلث (خير) بضم الخاء المعجمة وكسر التحتية مثقلا (الوارث) للموصى (فى بيعة) أى الرقيق بما ساه به المشتري (أو عتق ثلث العبد) بتلا (أو القضاة) أى اعطاه ثلث العبد (لقلان فى) ايصاله ببيعه (له) أى فلان (و) ان أوصى (بعتق عبد) معين وله مال حاضر ومال غائب (ولا يخرج) العبد المعين الموصى بعتقه (من ثلث) المال (الحاضر) لزيادة قيمته عليه (ويخرج من ثلث الجميع) الحاضر والغائب (وقف) بضم فكسر العبد عن العتق (ان كان) يرجي اجتماع المال (لأشهر بسيرة) فان اجتمع المال وحل ثلثه العبد عتق جميعه (والا) أى وان لم يرج اجتماع المال إلا بعد أشهر كثيرة ولم يجدها إلا ما لك رضى الله تعالى عنه وحدها بن المواز بسنة (محل) بضم فكسر مثقلا (عتق جزء من العبد بقدر) ثلث المال (الحاضر ثم تم) بضم فكسر مثقلا عتقه من المال الغائب اذا حضر فكلما يحضر شئ من الغائب يعتق من العبد بقدر ثلثه وهكذا حتى يتم عتقه ابن عرفة فيما من أوصى بعتق عبده وهو لا يخرج ما حضر وله مال غائب يخرج منه فان العبد يوقف لاجتماع المال فاذا اجتمع قوم فى ثلثه وليس له أن يقول اعتقوا منى ثلث الحاضر الساعة مضمون الآن يضر ذلك الموصى له والورثة فيما يبعد اجتماعه ويطول عياض هذا نحو ما فى المواز اذا طال ذلك كالأشهر والسنة أنفذ الثلث وفسر أشهب المسئلة بان يعتق منه ثلث الحاضر ثم ما يقتضى من الغائب يعتق من العبد قدر ثلثه أبو عمر ان يشبهه أن يكون هذا تفسير القول ابن القاسم العقلى قول مضمون الا أن يضر الموصى له والورثة فيما يبعد جمعهم ويطول مثله روى أشهب ابن القاسم وانما هو فيما يقبض الى أشهر بسيرة أو عرض يساع وما يبعد جدها وتبعه غيبته فليجعل عتقه فى ثلث الحاضر ويوقف بقبضه كلما حضر شئ زيد فيه عتق ثلثه ولا يوقف جميع العبد وان قاله مالك رضى الله تعالى عنه ولم يأخذ مضمون بقول أشهب وقال لو كان هذا الاجزاء لمبت أكثر من الثلث لانه استوفى ثلث الحاضر وصار باقى العبد موقوفا على الورثة محجودا ان كان المال الغائب غير بعيد انتظروا بعد كالأشهر الكثيرة أو السنة أنفذ ثلث الحاضر وأنفذ الميراث ثم قال اللغمي ان قرأت الغيبة انتظر جميع المال وان كان بعيدا كخراسان من مصر والاندلس عتق الا ان محل الثلث وان كان غير ذلك فالقولان لابن القاسم وأشهب وان لم يختلف غير عتق ثلثه وكلما حضر شئ من الغائب زيد فى عتقه بقدر ثلث ما حضر واذا بعدت الغيبة مثل خراسان جاز للورثة بيع ثلثيه واختلاف ان قدم الغائب هل ينقض البيع ليعتق ما بقى أم لانه كان مع العلم بماذا (و) ان أوصى لوارثه أو غيره بما زاد على ثلثه فجاز ووارثه وهو مريض (لزم اجازة الوارث) من اضافة المصدر لفاعله ومفعوله محذوف أى الوصية

لا يصانه لغير واره (قوله فاجاز) اى الايصاء لوارثه مطلقا واخيره بما زاد (قوله وهو) اى الموصى مريض لوارث

(قوله أو الزائدة) عطف على لوارث (قوله يقطع) أي الموصي (قوله عنه) أي الوارث (قوله وهو) أي الوارث (قوله لها) أي النفقة (قوله عاجز) أي الوارث (قوله وخاف) أي الوارث (قوله أن لم يجزها) أي الوارث (قوله الوصية) (قوله يحبسها) أي الموصي الوارث (قوله لزومها) أي الإجازة (قوله قلت) أي قال أصحابنا (قوله الفاسم) (قوله ذلك) أي إيصاتها (قوله أكثر من ثلثه) (قوله عنها) أي الإجازة (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله منهم) أي ورثته المجيزين (قوله عنه) أي الموصي (قوله فليس له ذلك) أي الرجوع عن إجازته (قوله عياله) أي الموصي (قوله فذلك) أي الرجوع (قوله وكذا) أي في جواز ٦٦ الرجوع (قوله إليه) أي الموصي (قوله ويخاف) أي ابن الم

(قوله إن منعه) أي الوارث
الإيصاء (قوله وصح) أي
الموصي (قوله بضر) أي
الموصي (قوله به) أي
ابن الم (قوله رثته) أي
عطاء الموصي (قوله حالهم)
أي في حفظ المال وحسن
التصرف فيه (قوله إن
كانت) أي الإجازة
(قوله تخلفه) أي المرض
(قوله صحة) أي يئنه (قوله
فكالموت) أي الإجازة بعده
(قوله من كونه) أي المجيز
(قوله عليه) أي المجيز (قوله
نفقته) أي الموصي (قوله
أودينه) أي الموصي (قوله
أو سلطانه) أي الموصي
(قوله فلو قال) أي الوارث
المجيز (قوله ردها) أي
الوصية (قوله ومثله) أي
المجيز (قوله يجهل) أي أن
له ردها (قوله حلف) أي
المجيز على جهله أن له ردها
(قوله فأنفذ) أي أجاز الوارث
الآخر (قوله ذلك) أي

لوارث آخر أو الزائدة على الثالث أن كانت الإجازة (بمرض) للموصي مخوف (لم يصح)
الموصي (بعده) أي المرض صحة يئنه ومات منه في كل حال (اللاتين عذر) للمجيز في إجازته
مصور (بكونه) أي المجيز (في نفقته) أي الموصي وخاف الوارث أن لم يجز وصيته المذكورة
بقطع نفقته عنه وهو محتاج لها (أو) في (دينه) يفتح الدال أي الموصي أي كون الوارث
مدينا للموصي يدين عاجز عن وفائه وخاف أن لم يجزها يحبسها في دينه مثلاً (أو) خوف
الوارث من الموصي (سلطانته) أي جاء الموصي وقوته (الآن) يدعي الوارث أنه جهل أن له
رد الوصية المذكورة (يخلف من يجهل مثله) أي المجيز بعده عن العلماء (أنه) أي المجيز
(جهل أن له) أي المجيز (الرد) للوصية المذكورة فلا تلزمه الإجازة في كل صورة من هذه
الصور الأربع كالاتزيم إجازته في صحة الموصي ولا إجازته في مرضه الذي صح عنه صحة يئنه
(لا) تلزم الوارث إجازته الوصية لوارث أو غيره بانه الثالث (بعصه) للموصي أو بعرضه الذي
صح بعده صحة يئنه أن كانت بحضوره (وان) كانت (بمسفر) من الموصي فلا تلزم الوارث
انظر الصحة الموصي قاله محمد أصبغ وهو الصواب وروى ابن القاسم عن الإمام مالك رضي الله
تعالى عنه الزومها بسفر وقاله ابن القاسم تنزيلاً للسفر منزلة المرض ابن عرفة فيم أقلت من
أوصى في مرضه بأكثر من ثلثه فأجاز ورثته ذلك قبل موته قبل أن يطلب الموصي إجازته
أو بعد طلبها ثم رجعوا عنها بعد موته قال الإمام مالك رضي الله تعالى عنه أن استأذنهم
في ذلك في مرضه فأذنوا له ثم رجعوا بعد موته فن كان منهم بائناً عنه من ولد أخ أو ابن عم فليس
له ذلك ومن كان في عياله من ولد قد احتلم وبناته وزوجاته فذلك لهم وكذا ابن الم الوارث إذا
كان محتاجاً إليه ويخاف أن منعه وصح أن يضر به في منعه رده فلهؤلاء أن يرجعوا إذا
رأى أن إجازتهم خوفاً مما ذكرنا الآن يجيز وأبعد موته فلا رجوع لهم بعد ذلك ويجوز عليهم
إذا كانت حالهم مرضية ولا يجوز أذن البكر ولا الابن السفه وان لم يرجعها ابن الحجاب أن
كانت في المرض ولم تخلفه صحة فكالموت على الأشهر إلا أن يبين عذر من كونه عليه
نفقته أو دينه أو سلطانته فلو قال ما علمت أن له ردها ومثله يجهل حلف ابن عرفة الساجي
من أوصى لوارثه فأنفذ ذلك ثم قال بعض الورثة لم أعلم أن الوصية لا تجوز له فروى محمد يجهل
ما علم وله نصيبه منه قات مثله في سماع عيسى ابن القاسم في كتاب الهبات وفي الشفعة
منها من عوض من صدقته وقال ظننت أنه يلزمني فليرجع في عوضه أن كان قائماً فان قات
فلا شيء له ابن رشد اختلف في هذا الأصل وهو من دفع ما لا يجب عليه جاهلاً ثم أراد الرجوع

٨٤ منجح
لا تجوز له) أي الوارث (قوله يخلف) أي البعض الذي يجهل عدم جوازها للوارث (قوله وله) أي الخالف (قوله منعه) أي الموصي
به للوارث (قوله قلت) أي قال ابن عرفة (قوله منها) أي المدونة بيان الشفعة (قوله صدقته) أي الصدقة عليه (قوله وقال)
أي الموصي بكسر الواو (قوله أنه) أي التعويض عن الصدقة (قوله إن كان) أي عوضه (قوله فان قات) أي عوضه (قوله
اختلف) بضم التاء (قوله وهو) أي الأصل (قوله جاهلاً) حال من فاعل دفع

(قوله فيه) اي المدفوع (قوله منه) اي هذا الاصل (قوله فيها) اي النظام (قوله وان علم) بضم العين (قوله بين) صلة الرجوع
(قوله يعلم) بضم الياء (قوله بدليل) صلة يعلم (قوله يقيم) بضم الياء (قوله على ذلك) اي جهله (قوله بعد ايصاته) صلة ولادة (قوله
ولد) بضم فكسر (قوله له) اي الموصي (قوله اعتبر) بضم التاء (قوله ما آله) بعد الهمز اي ما صار اليه (قوله وله) اي الموصي
(قوله وهو) اي الجيز (قوله وهو) اي اخوه (قوله فان ولد) بضم فكسر (قوله له) اي الموصي (قوله يحجبه) اي ابنه اخاه (قوله
فيجوز) اي يتقد ايصاؤه لآخيه ٦٦٦ (قوله ان علم) اي الموصي (قوله لانه) اي الموصي (قوله اقرها) اي الوصية (قوله بعد

عله) اي الموصي (قوله به)
اي ولده (قوله فصار) اي
الموصي (قوله وهو) اي
ابنه (قوله فلم يمت) اي
الموصي (قوله ثم مات) اي
الموصي (قوله لتصويبه)
اي قول اشهب (قوله
الضمي) فاعل تصويب
المضاف لمفعوله (قوله
واشار) اي المصنف (قوله
تشتري) بضم التاء وفتح
الراء (قوله اخرجت) بضم
الهمز (قوله لا ينظر) بضم
فكسكون وفتح (قوله بها)
اي قيمة الرقبة الوسط (قوله
والاول) اي شراء الوسط
(قوله الى) بشد الياء (قوله
على خادم) اي غير موصوف
مهر (قوله انها) اي الخادم
(قوله مع عدم الوصايا) خبر
الوسط (قوله فان كانت)
اي وجدت الوصايا (قوله
وضاق الثلث) اي عنها
(قوله رجع) بضم فكسر
(قوله تمامه في الحاشية)
نص ما عقب ما هنا فان علم
ان المال لا يسع الوسط رجع

فيه منه مسئلة كتاب الشفعة ولها نظائر كثيرة في المدونة والعنينة ويتحصل فيها ثلاثة أقوال
أحد لا يرجوع له فيما أتخذ بحال وان علم انه جهل اذ لا عذر له في جهله والثاني له الرجوع ان
ادعى الجهل وأشبهه بيمينه وقيل بغير يمين والثالث ليس له أن يرجع الا أن يعلم انه جهل بدليل
يقينه على ذلك (والوارث) للموصي الذي أوصى له (بصير غير وارث) له بولادة من يحجبه بعد
ايصاته له كايصائه لآخيه ثم ولده ابن اعتبر ما له فتمت هذه الوصية له (وعكسه) أي الموصي له غير
الوارث للموصي بصير وارثه بموت من يحجبه كايصائه لآخيه وله ابن فمات الابن قبل الموصي
(المعتبر) بفتح الموحدة في تنقيذ الوصية وعدمه (ما آله) بعد الهمز أي ما آل أمر الموصي له
اليه فتمت في الأصل ولا تنفذ في عكسه الا أن يجيزها غيره من الورثة وهو رشيد ان علم الموصي
بما آل اليه أمر الموصي له بل (ولو لم يعلم) الموصي بصير ورثة الموصي له غير وارث فيه الا امام
مالم يرضى الله تعالى عنه من اوصى لآخيه بوصية في مرض أو همة وهو وارثه فلا يجوز فان
ولده ابن يحجبه فيجوز ان علم بالولد لانه قد أقرها به فصار محجيزا لها وقال اشهب الوصية
للاخ جائزة علم الموصي بولده أو لم يعلم ابن القاضم فان مات الابن قبل موت الموصي بطلت
الوصية للاخ لانه صار وارثا ومن أوصى في محضته لامرأة ثم تزوجها ثم مات بطلت الوصية ومن
الجموعة وكتاب محمد من أوصى لآخيه وهو عبد أو نصراني فلم يمت حتى عتق العبد وأسلم
النصراني بطلت الوصية وكذلك لو أوصى لامرأة ثم تزوجها في همة ثم مات فبطلت الوصية
على قول اشهب لتصويبه للضمي وأشار بولواي قول الامام (و) ان أوصى بشراء رقبة
وعتقها كفارة لظهاره مثلا أو تطوعا ولم يسم ما تشتري به (اجتمد) الوصي (في) قدر (ثمن)
رقيق (مشتري) بفتح الراء (لا) يعتق في كفارة (ظهار) مثلا على الموصي (أو) (تطوع)
فيجتمد (بقدر المال) الذي تركه الموصي فليس من تركه مائة كن تركه ألفا ابن عرفة فيمن
أوصى بعرق رقبة تشتري ولم يسم ثمنها أخرجت بالاجتماد بقدر قلة المال وكثرته وكذا ان قال
عن ظهاري المصنف عن محمد وقال اشهب لا ينظر الى قلة ولا الى كثرة وتشتري رقبة وسط كافي
الغرة ويحاصص بها أهل الوصايا هذا الاستحسان والقياس المحاصة بادنى القيم مما يجزى في
الظهار وقتل النفس والاول أحب الى كافي المتزوج على خادم انهم امن الوسط للضمي الوسط
مع عدم الوصايا فان كانت وضاق الثلث رجع الى أدنى الرقاب لان الموصي انما قصد انقاذ
وصاياه بجله انظر تمامه في الحاشية (فان) كان (سعي) بفتح السين والميم مثقلا الموصي (في)
ايصائه بشراء رقبة يعتق (تطوع) ثمن (يسيرا) لا يبلغ ثمن رقبة (أو) سعي كثير (او) (قل الثلث)

الى الادنى ما خلا الرضيع والمعيب ثم ينظر الى ما يصرف المحاصة فان وجد به رضى مع وهو عن واجب المال
اشتري لانه يجزى او معيب اشتري ان كان تطوعا وان لم يبلغ ذلك المعتق عن كفارة اطعم عنه ان وفي بالا طعام او ما يبلغ منه وان
كان فوق الاطعام ودون المعتق اطعم والفضل لهم هذا القياس والاستحسان التصديق به وان كان عن قتل اشتري بما ينوب
العق في رقبة وكذا ان كان تطوعا قال مالم يرضى الله تعالى عنه أو يدان به مكاتب (قوله الموصي) مفسر فاعل سعي

(قوله وجد) يضم الواو وكسر الجيم (قوله لانه) اى اعانة المكاتب وذكرنا كبره خبره (قوله فيه) اى الثالث (قوله رقية) تنازع فيه اشترى ويشترى (قوله فان لم يبلغ) اى الثالث ثمن رقية (قوله تشتري وتعتق) يضم اولهسا (قوله عليه) اى الموصى (قوله كفاف) اى مساواة (قوله عنه) اى الموصى (قوله رد) يضم الراء (قوله ماله) اى الموصى (قوله واعطى) يضم الهمز (قوله من مال الميت) بيان ما (قوله لانه) اى الموصى (قوله لنفسه) اى عنها (قوله والا) اى وان لم يتبين (قوله عدمه) اى التهرب (قوله نسمة بفتحات) اى ذات رقية (قوله وقسمه) عطف على عتق (قوله يرجع) يضم ٦٦٧ فكسر (قوله فاخرج) يضم ثم كسر

(قوله منه) اى المال (قوله يرجع) يضم ثم فتح (قوله يقسم) يضم ثم فتح (قوله فان قسم) يضم فكسر (قوله اشترى) يضم التاء وكسر الراء اى رقيق (قوله اخر) يضم فكسر متقلا (قوله فذهب) اى الرقيق قبل اعتاقه او غنه المؤخر (قوله يتاع) يضم الباء اى يشتري (قوله لانه) اى الشان (قوله لا يجوز) اى تنفذ (قوله ثم) بفتح المثناة اى هناك (قوله معه) اى العتق (قوله اخذ) يضم فكسر (قوله وانفذ) يضم ثم كسر (قوله وانظر الحاشية) فها عقب ما فى الشارح ابن رشد تفرقه بين كون المال قسم اول يقسم استحسان ليس بقياس لان الحقوق الطارئة لا تسقطها قسمة المال ولا يصح عن ابن القاسم انه يرجع الى ما بقى من المال فيخرج ثلثه ويكون ذلك كشيء لم يكن

لمال الموصى يوم التنفيد عن ثمن رقية (شورله) يضم الشين وكسر الراء (به) اى المسمى او الثالث القليل (فى) شرا (رقية) للعنق ان وجد من يشار لثى شرائها (والا) اى وان لم يوجد من يشار لثى رقية (فاخرجهم مكاتب) يعان عليه بالمسمى او الثالث لانه اقرب لغرض الموصى فيما لا ين القاسم رحمه الله تعالى ان سمي غنما لا يسعه الثالث اشترى بثانته ان كان فيه ما يشتري به رقية فان لم يبلغ فى التطوع شورله فى رقية فان لم يوجد اعين به مكاتب فى آخر تجزومه (وان) سمي غنما تشتري به رقية وتعتق فاشترى به الوصى رقية و (اعتقها) عن الموصى (تظهر) عليه (دين) مستغرق جميع ما ترك الموصى (يرده) اى الدين العبد كله لرقية (او) يرد (بعضه) اى العبد للرقية لعدم استغراقه جميع التركة (رق) يضم فقط مثقلا (المقابل) للدين وهو جميع الرقية فى الصورة الاولى وبعضها فى الثانية فيما لا ين القاسم رحمه الله تعالى وان سمي غنما فيه كفاف الثالث فاشترى الوصى به واعتهقها عنه ثم طلق الميت دين يغترق جميع ماله ورد العبد رقا وان لم يغترق الدين جميع ماله ورد العبد واُعطي صاحب الدين دينه ثم عتق من العبد مقدار ثلث ما بقى من مال الميت بعد قضاء دينه ولا يضم الموصى اذ لم يعلم الدين وفى الموازية يعضى العتق ويغرم الوصى الغمى والاول احسن لانه وكيل ولم يعتق لنفسه وقال ابن رشد ان تبين فقره بطله ضمن اتساقا والافى حله على التفريط فيضمن او على عدمه فلا يضمن قولان لسماع أشهب مع غيره فى المدونة (وان مات) الرقيق المشتري للعتق (بعد اشتراقه ولم يعتق) يضم الباء وفتح التاء اى الرقيق (اشترى) يضم فكسر رقيق (غيره) وان اشترى غيره ومات قبل اعتاقه ايضا اشترى غيره وهكذا (المبلغ الثالث) لمال الموصى يوم التنفيد فيما من اوصى بنسمة تشتري فتعتق لم تسكن حربا بشر حتى تعتق لانها لو قتله ارجل ادى قيمته ارقا واحكامها فى احوالها احكام رقيق حتى تعتق فان ماتت بعد الشراء وقبل الاعناق كان عليهم ان يشتروا رقية اخرى عما بينهم وبين جباغ الثالث وسمع عيسى ابن القاسم من اوصى بشراء رقية لتعتق فى كفارة واجبة عليه فابتاعوا رقية فماتت قبل عتقها وقسمه المال يرجع للمال فاخرج منه ثمن رقية تعتق ان جعل ثلثه منها وكذا يرجع ابدان ثلث ما بقى مالم ينفذ عتقه او يقسم المال فان قسم وقد اشترى او اخر غنمه فذهب فلا شئ على الورثة الا ان يكون معه فى الثلث اهل وصايا قد اخذوا وصاياهم فيؤخذ مما اخذوا وما يتاع به رقية لانه لا يجوز وصية ومعتق لم ينفذ لان يكون معه فى الوصية ما هو مثله من الواجب فيكونان فى الثلث سواء وان بقى بايدي الورثة من الثلث ما يتاع به رقية اخذ ذلك من ايديهم بعد القسم والتبعية به رقية وانفذ لاهل الوصايا وصاياهم اه وانظر الحاشية

ولم يفرق بين كون المال قسم اول وهو ظاهر كتاب الوصايا الاول من المدونة ومن الناس من اخذ بما فى هذا السماع من التفرقة وهو قول اصح وليس بصحيح وكذا قوله انه يرجع فى ثلث ما بقى مالم ينفذ عتقه يريد انه اذا نفذ عتقه فاستحق بعده فلا يرجع فى ثلث ما بقى من التركة بعد قيمته وان لم يقسم المال وانما يرجع فيما بقى من الثلث بعد قيمته هو استحسان على غير قياس والقياس ان يرجع اذا استحق بعد عتقه فى ثلث ما بقى من التركة بعد قيمته قسم اول لم يقسم

(قوله له) أي الموصي (قوله فهو) أي الموصي له (قوله له) أي الموصي له (قوله خمسة) أي الخمسة لان المعتبر قدرها يوم التنفيذ (قوله ان جعلها) أي العشرة ونصف الاولاد (قوله الموصي) مفسر فاعل مسمى (قوله جعله) أي الموصي له (قوله شريكاً) أي للورثة بنسبة مسمى بالجملة مسمى ٦٦٨ منه (قوله ومختصاً) أي بالباقي ان كان قدر الموصي (قوله وحينئذ لا تنافي) أي

(وان أوصى بشاة) مثلاً واحدة غير معينة (أو) أوصى (بعدد) من الشياه مثلاً كثلث غير معينة (من ماله) أي الموصي وله شياه زائدة على مسمى (شارك) الموصي له الورثة (بالجزء) أي بمثل نسبة مسمى لمجموع شياهه فان سمي واحدة من اثنين شارك بالنصف ومن ثلاث بالثلث ومن عشرة بالعشر وان سمي ثلاثاً من ستمين شارك بالنصف العشر في الموازية اذا أوصى له بشاة من ماله وله غنم فهو شريك بواحدة من عدد هاضاً منها ومعه هاذ كورها وانما اصغارها وكبارها فان هلك كاهها فلا شيء له الشيخ من أوصى بعشر شياه من غنمه ومات وهي ثلاثون وولدت بعده عشرين فصارت خمسين له خميم او قاله أشهب مرة وقال مرة له من الاولاد بقدر ماله من الامهات فان كانت الامهات عشرين أخذت عشرة من الامهات ونصف الاولاد ان جعلها الثلث او ما جمل من ماله (وان) كان له حال الايصاء أكثر مما سمي ومات بعينه (ولم يبق الا ما سمي) الموصي (فهو) أي الباقي كله (له) أي الموصي له (ان جعله) أي الباقي (الثلث) لمال الموصي يوم التنفيذ فقيم ان أوصى بعق عشرة من عبيده ولم يعينهم وعبيده خمسون فمات منهم عشرون قبل التقويم عتق عن بقى منهم عشرة أجزاء من ثلاثين جزءاً بالسهم وكذلك ان أوصى لرجل بعدد من رقيقه أو بعشرة من ابنة البساطي ان قلت جعله شريكاً ومختصاً صنفان قلت أنا أفهم هذه المسئلة على انه اذا أوصى يجعل حال الوصية شريكاً فمات قبل موت الموصي ثم مات الموصي عن العدد الذي سماه وحينئذ لا تنافي طقى زعم انه انقرض بقية هاهنا وقال له لسان الحال لم تقسم منها ولا قلامة ظفر لا تقتضاه كلامه انه ان مات عن العدد الموجود حال الوصية ثم نقص بعد موته وقبل التنفيذ لا يكون الحكم كذلك مع انه كذلك كما هو مصرح به في المدونة وغيره من دواوين المالكية اذ المعتبر يوم التنفيذ فقيم ان أوصى بعق عشرة من عبيده ولم يعينهم وعبيده خمسون فمات منهم عشرون قبل التقويم عتق عن بقى منهم عشرة أجزاء من ثلاثين جزءاً بالسهم خرج عدد ذلك أقل من عشرة أو أكثر ولو هلكوا الا عشرين عتق نصفهم في ثلث الميت ولو هلكوا الا خمسة عشر عتق ثلثهم ولو هلكوا الا عشرة عتقوا ان جعلهم الثلث وكذلك ان أوصى بعدد من رقيقه لرجل أو بعشرة من ابنة هاهنا فقد ظهر منها ان المعتبر يوم التنفيذ وان المشاركة بالتقويم قبح جزاً بالتقويم ويأخذ الجزء الموصى به يخرج له قدره أو أقل أو أكثر فان أوصى له بشاة وكان له يوم التنفيذ خمس شياه فله الخمس وان أوصى له بثلاثة فله ثلاثة اقسام غنمه ويأخذ ذلك الجزء بالقرعة كان الغدرا الموصى به او اقل أو أكثر فقول قت وله عشر شياه كان شريكاً بالعشر أي باعتبار التقويم لا العدد فتقوم العشر شياه على عشرة أجزاء وله جزء كان شاة او اقل أو أكثر والمراد بقوله له يوم التنفيذ وعلى التخيئة ايضا يحمل قوله في توضيحه في قول ابن الحاجب واذا أوصى بشاة من ماله او بغيره او بعدد كان شريكاً بجزئها اصغرها وكبيرها ضأنها ومعه هاذ كرها وانما هاهنا مسمى بجزئها انه يكون شريكاً بنسبة الشاة من سائر الغنم فان توفي عن خمس كان له الخمس وعن عشرة

لاختلاف زمن الشركة وزمن الاختصاص (قوله زعم) أي البساطي (قوله له) أي البساطي (قوله كلامه) أي البساطي (قوله مات) أي الموصي (قوله انه) أي الحكم (قوله منها) أي المدونة (قوله وان المشاركة) أي بين الموصي له والورثة (قوله قبح جزاً) بضم ففتحين مثلاً أي الغنم مثلاً بحسب نسبة مسمى الموصي له لمجموعها (قوله بالتقويم) أي باعتبار القيمة لا باعتبار العدد (قوله ويأخذ) أي الموصي له (قوله خرج) أي الجزء (قوله قدره) أي المسمى في العدد (قوله وكان له) أي الموصي (قوله فله) أي الموصي له (قوله وان أوصى له بثلاثة) أي وشياه خمسة (قوله فله) أي الموصي له (قوله غنمه) أي الموصي (قوله ويأخذ) أي الموصي له (قوله كان) أي الجزء الخارج بالقرعة (قوله قوله) أي الموصي (قوله كان) أي الموصي له (قوله وعلى التخيئة) صله يحتمل (قوله يحتمل) بضم فسكون

ففتح (قوله في قول) أي شرحه (قوله كان) أي الموصي له (قوله شريكاً) أي لورثة الموصي بجزئها أي غنمه او ابنة او عبيده (قوله سائر) أي جميع (قوله فان توفي) أي الموصي (قوله كان له) أي الموصي له

(قوله له) أي الموصي له (قوله نشأ) أي الاشكال خبر (قوله وهو) أي اعتبار الشركة بالجزء مع الالتفات إلى العدد (قوله بين) بكسر الميم متفلة (قوله كلامه) أي المصنف (قوله عنده) أي ابن الماسجوشون (قوله شهيد) أي حاضر القلب (قوله وحله) أي الباقي (قوله ان قال) أي الموصي (قوله له) أي الموصي له (قوله فاستحق) بضم التاء (قوله من الابل الخ) بيان (قوله ان حله) أي ثلث ما بقي (قوله قلت) أي قال ابن عرفة (قوله التهذيب) أي للبرادي ٦٦٩ (قوله والمدونة) أي لسحنون (قوله قلت) أي قال محمد بن عيسى (قوله الدين) فاعل استغراق المضاعف لمفعوله (قوله تشتري) بضم التاء وفتح الراء (قوله له) أي الموصي له (قوله في ماله) أي الموصي له (قوله أو ما حله) فاعله ضمير الثالث مستتر ولم يبرزه لأن اللبس ومفعوله البارز عائد ما (قوله منها) أي قيمة الشاة الوسط بين ما قرره وان قال أي الموصي (قوله له) أي الموصي له (قوله غنم) أي الموصي (قوله ولا غنم له) أي الموصي (قوله فلا شيء له) أي الموصي له (قوله استحقوا) بضم التاء أي عبيده جميعا (قوله أو لزمه) أي المراد (قوله من الثلث) نعت أشياء أو صلة لزمه (قوله وضاق) أي الضيق (قوله غنم) أي الوصايا والأشياء (قوله عما يجب) صلة ضيق (قوله منسه) أي الثلث (قوله بإصاء) صلة يجب (قوله أو صي) أي الحر المميز (قوله به) أي ذلك الأسير (قوله مذهب الصحة الخ) بيان الوصايا (قوله ويحج) أي يستدل أي أبو عمر على تقديم فك الأسير على سائر الوصايا (قوله وحكماء) أي تقديم فك الأسير (قوله على ذلك) أي تقديم فك الأسير (قوله وهو) أي نقل الإجماع (قوله فهو) أي فك الأسير الذي (قوله من الصدقة) أي في مرتبتها (قوله هذا) أي قول أحمد (قوله الأسير الذي من الصدقة) (قوله بحث) أي استظهر (قوله هذا القيد) أي تقييد الأسير بكونه مسلما

فه العشر وعن مائة فله عشر العشر ١٥ ومعنى قوله توفي عن خمس الخ أي وبقيت كذلك اليوم التنقيذ والالم يصح لأن المعتبر يوم التنقيذ والاشكال الذي تخيله البساطي حتى أجاب بما خالف فيه المذهب نشأ عن عدم معرفة توجيه الخلاف في المسئلة ابن عبد السلام والمصنف اعتبر ابن القاسم الشركة بالجزء مع الالتفات إلى العدد على الوجه الذي ذكره المصنف وهو بين من كادته وابن الماسجوشون اعتبر الجزئية وألقى العدد من كلام الموصي فلم يفرق عنده بين أن يوصي بشاة من غنمه وهي عشرة ولا بين أن يوصي بعشرها فان ماتت تسع منها فابن القاسم يعطى الموصي له ثلث الشاة ان حلهما الثلث وان ماتت خمسة منها أعطاه خمس الباقي خرج في سهم شاة أو أقل أو أكثر وابن الماسجوشون يعطيه عشر ما بقي مطلقا حتى لو لم تبقى الشاة فليس له الا عشرها ١٥ وهو ظاهر هذا لتحقيق المسئلة لمن ألقى السهم وهو شهيد (لا) يختص الموصي له بما بقي بعد الموت وحله الثلث في إيصائه له (ثلث غنمي) مثلا (فتموت) غنمه الا ثلثها فليس له الموصي له الا ثلث ما بقي ابن عرفة فيها ان قال له ثلث ابني أو عبيدي فهلك بعضها أو وصي له بثلاث غنمه فاستحق ثلثها فانما للموصي له ثلث ما بقي من الابل أو الغنم ان حله الثلث قلت كذا في التهذيب والمدونة وقوله ان حله الثلث مع قوله انما له ثلث ما بقي من الغنم والعبيد تقرير لما هو واقع كقوله ان كان هذا الجوز جوازا فهو جواد قلت بل احترز عن استغراقه الدين وهذا ظاهر والكلام لله سبحانه وتعالى (و) ان أوصي له بشاة (لم تكن له) أي الموصي (غنم له) أي الموصي له (شاة وسط) بين العال والدون تشتري له من ثلث مال الموصي في الموازية ان أوصي له بشاة من ماله ولم تكن له غنم فله في ماله قيمة شاة من وسط الغنم ان حلهما الثلث أو ما حله منها (وان) قال له شاة من غنمي ولا غنم له فلا شيء له وشبهه في البطلان (بطلت) الوصية في الموازية ان قال له شاة من غنمي فماتت ولا غنم له فلا شيء له وشبهه في البطلان فقال (ك) إيصائه (يعتق عبيد من عبيده فماتوا) أي عبيده جميعا فماتوا بطلت وصيته ابن الماسجوشون لو أوصي بعقوب عبيد من عبيده فماتوا أو استحقوا بطلت (و) ان أوصي بوصايا أو لزمه أشياء من الثلث وضاق عنها (قدم) بضم فاء كسر مفعلا (لصيق الثلث) لمال الميت يوم التنقيذ عما يجب اخراجه منسه بإصاء أو غنم فماتت (فك) بفتح الناء وشد الكاف أي فداء شخص (أسير) مسلم من الحربين أوصي به ابن عرفة ابن رشد كان أبو عمر الأشيبلي يرى بطلان الوصية بفك الأسير على كل الوصايا مذهب الصحة وغيره ويحج برواية أشهب في الجهاد وحكماء ابن عتاب قائلا أجمع الشيوخ على ذلك وهو صحيح * تنبيهات * (الاول) * أحمد قوله أسير أي مسلم كما يفيد كلام الموافق والشارح فان أوصي بفك أسير ذي فهو من الصدقة عجز هذا بحث

(قوله بينهما) أى المسلم والذى (قوله فيه) أى قول اللقائي ظاهر المدونة الخ (قوله لها) أى المدونة (قوله فيها) أى حصة ذلك
الاسير (قوله زانما نقلها) أى مسئلة فك الاسير (قوله لانه) أى الموصى (قوله به) أى فك الاسير (قوله فضعها) أى المدبر
وصداق المريض (قوله عنه) أى فك الاسير (قوله فيه) أى فك الاسير (قوله من رفع الاذى) بيان ما (قوله الرشيد) مضاف
اليه مدبر (قوله له) أى الرشيد نفعت صحة (قوله حال عقده) صلة مريض (قوله وبني) أى المريض (قوله بها) أى زوجته (قوله
ومات) أى المريض (قوله منه) أى مرضه (قوله فلزمه) أى المريض (قوله لها) أى زوجته (قوله من المسمى) بفتح الميم الثانية
بيان الاقل وواو المعطوفين عليه ٦٧٠ بمعنى أو (قوله أوصى) أى المريض (قوله به) أى الصداق (قوله فهما) أى المدبر

لانقل اللقائي ظاهر المدونة وابن عرفة ان هذا القيد غير معتبر فلا فرق بينهما الصحة الوصية
للذى البنائي فيه نظر اذ لانص لها فيها وانما نقلها الاشيلي عن أشهب عن الامام رضى الله
تعالى عنهم وليس في نصه تقييد بالمسلم * الثانى قدم فك الاسير لانه يخاطب به فى الصحة بخلاف
المدبر وصداق المريض فالتما نظر فيهما بعد مونة فضعها عنه مع ما فيه من رفع الاذى الذى
ليس في غيره (ثم) يقدم (مدبر) بفتح الموحدة مسئلة الرشيد فى حال (صحة) لانه بقى شيء من الثلث
بعد فك الاسير (ثم) يقدم فى باقى الثلث (صداق) زوجة زوج (مريض) مرضا نحو فاحال
عقده عليها وبنيها وومات منه فلزمه لها الاقل من المسمى وصداق مثلها والثلث أوصى به أم لا
ابن رشد أول ما يخرج من الثلث المدبر فى الصحة وصداق المريض اذا دخل فى مرضه فهم اسواء
يتخاصمان وقيل يبدأ المدبر وقيل يبدأ صداق المريض والاقوال الثلاثة لابن القاسم عبد
الحق يقدم مدبر الصحة لان النكاح احدث بعده فى المرض وليس له ان يحدث شيئا فى مرضه
يطله أو ينقصه وهذا هو المشهور من أقوال ابن القاسم وثانيها تقديم الصداق لانه معاوضة
ومن الناس من رآه من رأس المال فالثالث يتخاصمان لان لكل منهما مرجحا (ثم) يقدم من باقى
الثلث (زكاة) لعين او حرث او ماشية اذ المراد الزكاة التى فرط فيها فى صحته وصارت ديناعليه
فشملت الثلث وباز كاة الشاملة لها عبر ابن الحاجب وقرره فى توضيحه على عمومته ونحوه
لابن عبد السلام وبها عبر فى المدونة أيضا (أوصى) (أخرجها) من ماله فخرج من باقى ثلثه
بعد اخراج ما تقدم فى كل حال (الا ان يعترف) الموصى (بجاولها) أى الزكاة عليه بتمام
حول المال من يوم زكاته أو ملكه (ويوصى) بضم التحتية وكسر الصاد باخراجه (زكاة) فخرج
(من رأس) أى جميع (المال) قاله ابن القاسم وقال أشهب يخرج من رأس المال وان لم يوص
باخراجه ابن عرفة فى كونه زكاة عين حلت فى مرضه من رأس ماله مطلقا وان أوصى
بها الا أمر الوارث بها ولا يجبر قولنا للخبى مع أشهب وابن القاسم ولحمد فين علم منه زكاته
وأمر بها فى مرضه فقال حتى أصبح يخرج من ثلثه وصوب للخبى كونها من رأس ماله لقول
محمد فى مقتنع مات اثر نفقه ولم يهد لفتهه يهدى من رأس ماله وخروج عليه فى عتق ظهار من
مات قبل تفريطه فى عتقه كونه من رأس ماله فقول ابن شاس ان عرف حاولها وانه لم
يخرجها من رأس ماله اتباع للخبى لاللمشهور وقول ابن الحاجب ان اعترف بجاولها حينئذ

وصداق المريض (قوله
يبدأ) بضم ففتحين مثقلا
(قوله احدث) بضم ثم كسر
(قوله بعده) أى التدبير
(قوله وليس له) أى المدبر
(قوله يطله) أى التدبير
(قوله رآه) أى صداق
المريض (قوله فشملت) أى
الزكاة (قوله الثلث) أى
زكاة المملوك كاة الماشية
وزكاة الحرث (قوله
وباز كاة) صلة عبر (قوله
لها) أى الثلث (قوله
وبها) أى الزكاة صلة عبر
(قوله فخرج) بضم ثم فتح
أى الزكاة (قوله فى كون)
خبر قول مقدم (قوله حلت
فى مرضه) نعت زكاة (قوله
من رأس ماله) خبر كون
المضاف لاسمه (قوله مطلقا)
أى عن تقيدها بالايضاء
بها (قوله والا) أى وان لم
يوص بها (قوله امر) بضم
فكسر (قوله لا يجبر) بضم
ثم فتح (قوله ولحمد) خبر

مقدم (قوله علم) بضم العين (قوله وامر) بضم فكسر (قوله فقال) أى المريض (قوله حتى أصبح) وانه
أى وومات من مرضه قبل اخراجها (قوله فخرج) بضم ثم فتح أى زكاته (قوله وصوب) بفتح مثقلا (قوله مقتنع) أى بالعمرة
فى أشهر الحج (قوله نفقه) أى ربه من ماله (قوله يهدى) بضم الياء (قوله يهدى) بضم ثم فتح الخ مفعول قول المضاف لفاعله
(قوله وخروج) بفتح مثقلا (قوله عليه) أى قول محمد (قوله كونه) أى عتقه مفعول خروج (قوله ان عرف) بضم فكسر
(قوله وانه) أى المريض (قوله لم يخرجها) أى الزكاة (قوله اتباع) خبر قول (قوله اعترف) أى المريض

(قوله والله) أى المريض الخ
 عطف على حلول (قوله
 خلاف) خبر قول (قوله
 شرط) مقول اقتضاء (قوله
 من غيره) صلة شرط (قوله
 وصحة) عطف على اقتضاء
 (قوله منها) أى الزكاة بيان
 ما (قوله من) الثالث صلة
 أخرج (قوله بكونه) أى
 ما أخرج من الثلث صلة
 تعليل (قوله لم يعلم) بضم
 الياء (قوله قبله) بكسر ففتح
 أى جهة الموضع (قوله
 وفيها) أى المدونة (قوله
 يدا عليها) أى الزكاة (قوله
 لأن وجوبها) أى الزكاة
 (قوله عليه) أى المريض
 (قوله علم) بضم العيز (قوله
 يدري) بضم ثم فتح (قوله
 ما لكهما) أى الحرث
 والماشية (قوله ومجى)
 عطف على أفرا (قوله
 الميعينات) بفتح الياء (قوله
 وفيها) أى الماشية (قوله
 يخرج) بضم ثم فتح (قوله
 امر) بضم فكسر (قوله ولم
 يختلف) بضم الياء وفتح
 اللام (قوله لأنها) أى
 الزكاة (قوله علم) بضم العين
 (قوله منها) أى المدونة
 بيان كتاب الصيام

وأنه لم يخرجها من رأس مال خلاف اقتضاء ظاهر الروايات بشرط علم حلولها حيث نكث من غيره
 وصحة تعليل الصقلي ما أخرج منها من الثلث بكونه لم يعلم إلا من قبله وفيها من حلت زكاة عينه
 في مرضه أو أتاه مال غائب فاحضر بركانه من رأس ماله في النكث يدا عليها مدبر الصحة وصدق
 المريض لأن وجوبه عليه انما علم بقوله ولا يدري اصدق أم لا فيكم المدبر والصديق أقوى
 وشبهه في الأخراج من رأس المال فقال (ك) زكاة (الحرث و) زكاة (الماشية) ان مات
 مال كهم ما بعد أفر المالحط وطيب الثمر ومجى الساعى فنخرج من رأس المال ان أوصى
 بأخراجها بل (وان لم يوص) بأخراجها (ها) ابن رشد أول ما يخرج من كل التركة الحقوق
 المعينات مثل أم الولد والرهن وزكاة غنم الحائط الذى ازهى وزكاة الماشية اذا مات عند حلولها
 وفيها السنن الذى وجب فيها هذه كلها يخرج وان أتت على جميع التركة (ثم) يخرج من باقى
 الثلث زكاة (الفطر) من رمضان الماضية التى فرط فى أخرجها أو ما الحاضرة التى مات بعد
 وجوبه عليه فنخرج من رأس ماله ان كان أوصى بها وان لم يوصى بها أمر وارثه بأخراجها بلا
 جبر ابن القاسم من مات يوم الفطر أو قبلته وقد أوصى بالفطرة فبها من رأس المال فان لم يوص
 بها أمر وارثه بأخراجها ولا يجبرون زكاة عين حلت في مرضه وقال اشبه بهى من رأس ماله
 أوصى بها أو لم يوصى كن مات وقد ازهى حائطه أو طاب كرمه أو أفرا كسبه واستغنى عن الماء
 فزكاة على الميت في رأس ماله ان بلغ ما قبله الزكاة أوصى بذلك أو لم يوصى ولم يختلف في هذا
 ابن عرفة ابن زرقون المشهور بتدنية زكاة الفطر على كفارة الظهار والقتل لانه قبل زكاة
 الفطر فرض وكفارة الظهار والقتل هو الذى ادخلها على نفسه (ثم) يخرج من باقى الثلث
 (عق) كفارة (ظهار و) عتق كفارة (قتل) خطا فرتبتهما واحدة (وأقرع) بضم الهمز
 وكسر الراء (بينهما) أى عتق الظهار وعتق القتل ان ضاق الباقي عنهما أو أما كفارة قتل
 العمد فداخلة في قوله الا فى آخر المراتب ومعين غيره لندبها في النكث ثم العتق في الظهار
 وقتل النفس بعد الزكاة لانها لا عوض لها فهى أقوى فان ضاق الثلث عنهما ولم يحتمل
 الارقية واحدة فرأيت للابن ان معنى المدونة ان يقرع بينهما وذهب بعض القرويين
 الى الخاصة بينهما فاناب الظهار أطم به وما ناب القتل شورل به في رقية وفي المسئلة تنازع
 كثير (ثم) يخرج من باقى الثلث (كفارة عين) باسم الله تعالى وما ألحق به في النكث
 سيد أعتق الظهار والقتل على كفارة العين لتخيره فيما بين العتق والاطعام والكسوة وكفارة
 الظهار والقتل مقصورة على شئ واحد لا يقتل عنه الا لهدمه فحكمهما أقوى الامام ماله
 رضى الله عنه انما يبدأ بكفارة العين اذا علم انما عليه فان أوصى بها فتمت أو يخرجها فلا تبسدا
 كالوصية بالصدقة (ثم) يخرج من باقى كفارة (الفطر رمضان ثم) يخرج منه كفارة (التفريط)
 تأخير قضاء فطر (ه) أى رمضان الى دخول رمضان الذى يليه ابن رشد ثم كفاية الفطر في
 رمضان متعمدا ثم كفارة التفريط في قضاء رمضان هذا على ما فى كتاب الصيام منها وهو أظهر
 فى النكث لما لم يكن فى كفارة رمضان نص فى الكتاب ضعفت عن كفارة العين (ثم) يوفى من
 الباقي (النذر) ظاهره كان في جهة أو مرض اشهر أو علم من جهته فقط في النكث ثم بعد
 اطعام رمضان النذر لان اطعام كفارة رمضان وجب بنص السنة والنذر هو الذى اختار

ادخاله فهو أضعف وفي المقدمات ثم المذدور قاله ابن أبي زيد إذا أوصى به (ثم) يخرج من الباقي
 (المبتل) بفتح الفوقية مثقلا أي المنجز بعقده في المرض (ومدبر) هي (المرض) للسبب الذي
 مات منه فهمه أسوأ على ظاهر المذهب أن كان في فور واحد والقدم سابقه ما في النسكت ثم
 بعد الذر العتق المبتل في المرض والمدبر فيه على مذهب أبي محمد ووجهه أن الذر وجب في
 حال الصحة وهذا انما وجب في حال الحجر بالمرض فضعف عنه وقيل يحاص المبتل في المرض
 المدبر فيه أن كان في فور واحد فان تقدم أحدهما بدئي به (ثم) يخرج من الباقي الرقيق
 (الموصى) بفتح الصاد (بعقده) حال كونه (معينا) بفتح الياء مثقلا (عنده) أي الموصى كعبدى
 فلان (أو) معينا عند غيره كعبد عبد زيد (يشترى) بضم الياء وفتح الراء (أو) معينا أوصى
 بعقده (لكشهر) أو نحو (أو) معينا (أوصى بعقده على مال) يؤخذ منه فالاربعة في مرتبة
 واحدة فيتخصصون عنه الضيق ابن مرزوق شمل الموصى بعقده على مال ما أوصى بعقده على
 مال مجمل فجعله وما أوصى بعقده على مال مؤجل فجعله وما أوصى بعقده على مال مطلق فجعله
 فحكمها واحد على الظاهر ومثله الموصى بكتابه فجعلها فهو لا ككلامهم في مرتبة واحدة
 فيتخصصون عنه الضيق وأخرت عن مبتل المرض ومدبر لان له الرجوع فيها دونها ما فيها ثم
 يبدأ بالمبتل والمدبر في المرض معان الموصى بعقده بعينه والمشتري له بعينه اللغمي وقال محمد
 يبدأ الذي في ملكه وهذا أئين لان الملك مترقب في الذي ليس في ملكه ابن رشد ثم بعده هذا
 الموصى بعقده بعينه والموصى أن يشترى فبعقده والموصى بعقده على مال اذا جعله والموصى
 بكتابه اذا جعلها والموصى بعقده الى شهر وما أشبهه لا يبدأ أحدهم على صاحبه ويتخصصون
 (ثم) يخرج من الباقي (الموصى) بفتح الصاد (بكتابه) ولم يجعلها (والمعتق) بالفتح (بمال) ولم
 يجعله (والمعتق) بالفتح (الى أجل بعد) بضم العين عن نحو الشهر ولم يبلغ سنة فهو لا ثلاثة
 في مرتبة واحدة فيتخصصون اذا ضاق (ثم) يخرج من الباقي (المعتق لسنة) ويقدم (على)
 المعتق الى (أكثر منها) أي السنة غ وكذا في المقدمات فانه ذكر فيها المعتق لشهر ثم لسنة
 ثم لستين كما فعل المصنف الا ان زيادته هنا المعتق لأجل بعد المعتق لشهر وقيل المعتق
 لسنة كما ترى وحله على أقل من سنة حتى يكون مرتبة زائدة لم أره لغيره في النسكت أن
 الموصى بعقده يتخصص مع الموصى أن يعتق الى أجل قريب كالشهر ونحوه ومع الموصى بعقده
 على مال فجعله قال ثم بعد ذلك الموصى أن يعتق الى أجل كالسنة ونحوها ثم الموصى أن يكتب
 أو يعتق على مال فلم يجعله قال ولو أوصى بعقده العبد الى أجل بعد يتخصص هو والموصى أن
 يكتب أو يعتق على مال ويصير أن في درجة متقاربة ثم قال المواق وكذا ابن رشد أن الموصى
 بعقده الى سنة يبدأ على الموصى بعقده الى سنتين ومن في درجته واعتقدها شب فقال الذي
 تجب به الفتوى أن المعتق لسنة أو أكثر مقدم على الموصى بكتابه والمعتق على مال يؤديه ولم
 يجعله وليس بين المعتق لسنة والمعتق لشهر مرتبة لا ككلام ابن مرزوق فاذا ان
 المعتق لسنة أو أكثر في مرتبة واحدة وهو المعتق وانما تلي مرتبة المعتق لشهر وان مرتبة
 الموصى بكتابه والمعتق على مال فلم يجعله تلي مرتبة المعتق لسنة أو أكثر اه وتبعه العدوي
 قلت هذا خلاف ما تقدم في كلام ق عن عبد الحق وابن رشد من أن المعتق لسنة مقدم على

(قوله والأي وان لم يكونا
 في فور) قوله وأخرت بضم
 فكسر مثقلا أي الثلاثة
 (قوله فيها) أي الثلاثة (قوله
 دونها) أي مبتل ومدبر
 المرض (قوله فيها) أي
 المدونة (قوله لكنه) أي
 شب (قوله قلت) أي قال
 محمد عيسى (قوله من أن
 المعتق لسنة الخ) بيان ما

المعتق لاكثر منها كما قال المصنف وان المكاتب والمعتق على مال بلا تعجيل فيه ما يتخاصن مع
 المعتق لاكثر من سنة البناني وقرره الخط على وجهه ووافق النقل فقال قوله بعد أي كعشر
 سنين ومعنى ثم المعتق لسنة على أكثر منها ان المعتق لسنة يقدم على المعتق لاكثر منها وما هو في
 مرتبته وهو الموصى بكتابه ولم يجعلها والمعتق على مال ولم يجعله الا ان الصواب على هذا الاثنان
 بالواو بدل ثم وهو أحسن ويستفاد من تقرير الخط ان المعتق لسنة مقدم على الموصى بكتابه
 وماعه وهو الذي في المواقف والذي في عجم عن ابن مروزق ان المعتق لسنة أو أكثر في مرتبة
 واحدة وانهم ماعه مقدمان على الموصى بكتابه والمعتق على مال ونحو ذلك في المواقف عن عبد
 الحق والله أعلم ونص الخط قوله ثم الموصى بكتابه والمعتق على مال والمعتق إلى أجل بعد يعنى ان
 الموصى بكتابه ولم يجعلها والموصى بعقده على مال ولم يجعله والمعتق إلى أجل بعد كعشر سنين
 قوله ثم لسنة على أكثر يعنى وأما المعتق لسنة فيقدم على المعتق لاكثر منها وماعه وكانت
 الواو هنا أولى من ثم ويشير إلى ما نقله في التوضيح عن عبد الحق قال وقدم عبد الحق المعتق إلى
 سنة على المكاتب وجعل المكاتب يتخاصن مع المعتق إلى أجل بعد كعشر سنين ومع المعتق
 على مال فلم يجعله اهـ وبهذا يستقيم كلام المصنف والله أعلم فانظر نقل التوضيح عن عبد الحق
 فانه موافق لنقل المواقف عنه وللكلام المصنف هنا في قوله لسنة على أكثر والله أعلم (ثم)
 يفقد من الباقي (عتق) لرقيق (لم يعين) بفتح الياء الثانية مثقلا بان قال اعنقوا عنى رقبة (ثم)
 يفقد من الباقي (عج) عن الموصى بآجرة (الا) موص (ضرورة) أى من لم ينجح بآجرة الاسلام
 (فيتخاصن) أى عتق غير المعين وجب الضرورة ابن رشد اختلف في الوصية بالعتق بغير عينه
 وبالمال وبالجزء فقبل انها كلها سواء في التخاصن وهو أحد قولى مالك رضى الله تعالى عنه
 في المدونة وقيل يبدأ بالعتق على الجزء ويتخاصن مع المال وهو قوله الثانى فيها وهذا الخلاف
 لابن القاسم أيضا ومعه في الضرورة وأما حجة التطوع فلم يختلف قولهما ان العتق يبدأ عليهما
 ولا في ان الجزء لا يبدأ على المال وهل يبدأ المال على الجزء أو يتخاصن قول ابن القاسم
 في ذلك وشبهه في التخاصن فقال (كعتق) لرقيق (لم يعين) بفتح الياء الثانية مثقلا (ومعنى
 غيره) أى العتق كهذا الثوب لزيد بن عرفة فيها ان أوصى بمال وبنسمة بغير عينها يتخاصن
 وسمع موسى بن معاوية من أوصى بعتق رقبة تشتري وأوصى بوصايا وضايق الثلث يتخاصن بآجره
 ابن رشد مثله في المدونة من ان الرقبة بغير عينها لا تبدأ على الوصايا (و) وصية (جزء) من مال
 الموصى كثلثه فهذه الثلاثة في مرتبة واحدة فتتخاصن في الثلث اذا ضاق عنها * (تليها)
 (الاول) * البناني ابن عبد السلام والمصنف المراد بالمعنى العدد المسمى كعشرة دفاتير مع ايصائه
 بثلاث أو ربيع فيتخاصن عنده ابن القاسم في المدونة وهو المشهور من ثلاثة أقوال وهو مقدم
 بما اذا لم يقل من ثلثي فان قال من ثلثي فهو لاقلان الثلث ونحوه لان عشرة من ثلثي فان ابن
 رشد قال لا خلاف ان صاحب العدد هو المبدأ * الثانى البناني مراد المصنف بالجزء جزء
 المال كالربع والخمس لاجزاء المعين كنصف بقرة أو جبل فان هذا من المعين الخط في التوضيح
 المراد بالمعنى العدد المسمى كعشرة دفاتير اهـ أراد كذلك العبد والذابة والثوب والكتاب
 ونحوها قوله وجزء أى جزء غير المعين كربع المال أو سدسه فيتخاصن ولا يقدم أحدهم على

(قوله اختلف) بضم التاء
 (قوله قولى) بفتح اللام (قوله
 قوله) أى مالك رضى الله
 تعالى عنه (قوله فيها) أى
 المدونة (قوله ولهما) أى
 مالك وابن القاسم رضى الله
 تعالى عنهما (قوله عليهما)
 أى الجزء (قوله ونفسه)
 أى عتقها (قوله فيه) أى
 الثلث

(قوله مقدم) بضم ففتحين مثقلا (قوله يبدأ) بضم فسكون (قوله تبدأ) بضم ففتحين مثقلا (قوله وهما) بفتح الهاء أي خطا (قوله الوصم) أي الفطر عمد (قوله في السهم) أي المرض تنازع فيه بئلا ودبر (قوله وصاته) بفتح الواو أي وصيته (قوله المشتري) بفتح الراء (قوله يساوي) بفتح الواو (قوله موجب) بفتح الجيم أي مقتضى (قوله لبعده) بضم الباء (قوله وفي الحاشية نظم آخر لابي حفص الهوزني فيه زيادة فوائد) نصه ٧٤٤ أصح للمبتدأ في مكاسب من ترى * يسهل ذكره عليك اذا جرى

الآخر طئي تقريرت لمعين غيره كالشارح هو الذي في ابن عبد السلام والتوضيح ويحتمل ان يفسر معين غيره بالموصى به معيننا كهذا الثوب وهذا العبد وهو قوله من أوصى بثلاث ماله ورابع ماله وبشيء بعينه ليقوم نظرا الى قيمة هذه المعينات والى ما أوصى به من الثلث والرابع فيضربون في ثلث الميت بجمع وصاياهم فاصار لاصحاب الاعيان أخذوه وما صار للآخرين كانوا به شركاء مع الورثة اهـ الثالث الخط يتحصل من كلامه ان العتق غير المعين واجب الصلوة ومعين غير العتق وجزء المال كربعه وثلثه في مرتبة واحدة وبعد هاج غير الصلوة والله أعلم * الرابع ابن عرفة ابن زرقون للناس أشعار في ترتيب الوصايا على مشهور مذهب مالك رضي الله تعالى عنه فاخترت قول بعضهم

صداق المريض في الوصايا مقدم * ويتلوه ذوا التدبير في صحة الجسم وقيل هما اسميان حكمهما معا * وقيل بذى التدبير يبدأ في الحكم وان ضيغ الموصى زكاة فانها * تبدأ على ما بعده هذين في النظم وكفارتان بعدها اظهاره * ولاقتل وهما لا بعدد ولا جرم ويتلوهما كفارة الخلف توبعت * بكفارة الموصى عن الصوم ذى الوصم ونذرا لفتى تال لماسد نظمته * وما بئلا الموصى ودبر في السقم هما يتلوان النذر ثم وصاته * بعث الذي في ملكه يا أخا القهم مع المشتري من ملك زيد معيننا * ليعتق عنه للنجاة من الاثم وما عتق الموصى بتوقيت حشته * لشهر ونحو الشهر من أجل حتم وان كان عتق بعد مال مؤجل * فمجهل ذوا العتق قبل انقضاء القسم يساويهم عند الخصاص حقيقة * كذا حكمهم بإصاح في موجب العلم وبعدهم ما كان عتقا مؤجلا * لبعدهم التأجيل في مقتضى الرسم فذال مع الموصى به لكتابه * ومن كان بعد المال يعتق بالغرم يبدون قبيل المشتري اعتاقه * بالانص تعيين عليه ولا حكم ومن بعده الحج الموصى بفعله * وقيل هما اسميان في مقتضى الحكم وهذى المبادئ نظمها انظم أولو * فدونها نظمها صحها بلا وهم

اهـ ونقله في التوضيح أيضا وفي الحاشية نظم آخر لابي حفص الهوزني فيه زيادة فوائد (و يجوز للمريض اشتراء من يعتق عليه) من أصله وفرعه وحاشيته القرينة فيجوز له اشتراؤه (بثلث ماله) أي المريض ويعتق بنفس شرائه (ويرث) المشتري بالفتح من المشتري بالكسر باقي المال

ففي رأس ما أتى ضرورات دفنه

وفرض زكاة حل في ثابت الثرى

وثن بدين حق فاقض جميعه وتناول زكاة العين والفطر ما مضى

لموصى بما قد حل للوقت منهما فبدهما حقاً على السخط والرضا

وقد قبل في بعض الهدايا بمثل ولا سيما بعد الوصاة وما التوى وفي ثلثه مهر المريض فبده وأقوامه مهر المثل منه اذا جنى ويتلوه تدبير الصحيح وبعده زكاة مريض ضيغ الوقت فانهضى

وتدبره والعتق بتلايل معا وقيل بلى عتق الظهار أو الخطا وكفارة اليمين بعدد وبعدها يكفر عن فطر الصيام الذى عصى

وأطعام نذر المساكين ببعده وتعيين عتق بعد في أوجه ترى فعتق بلا شرط وعتق لغارم ومستخدم والعتق في ذين قد دنا

وتعيين صبتاع بجعل عتقه * فكلمهم في الحكم عدلا فداستوى وتابع بموصى أن يكاتب والذى ان تباعد منه العتق للوقت اذناى وبعدهما حج الصلوة بده * ويتلوه عتق لم يعين من الورى ويشركه حج لغير ضرورة وان شئت بد العتق قبل فقد اتى ويشركه هذا العتق سائر عهده * وبدلوصى من وصايا ما ارتضى وجنب وصايا ديون اتمامه * وفي ثلث الباقي يكون كالمضى ويدخل في المعلوم كل وصية * ويدخل تدبيره في ثلث ما طرا وفي حله خلف واشهره الذى * نصبت ويخلفه الاقاول كالعمى (قوله من أصله الخ) بيان من

(قوله اذا جرح عليه) أي المريض عليه والمريض اشتراه الخ (قوله فيها) أي المدونة ٦٧٥ (قوله في مرضه) أي المشتري بالكسر

(قوله جاز) أي مضى وزم
(قوله ان جله) أي الابن
(قوله وعق) أي الابن
(قوله وورث) أي الابن
(قوله منه) أي الابن (قوله
الورثة) أي الاب (قوله
يعتق) أي الابن (قوله عتق
ما بقي) أي من الابن (قوله
فان اشترى) أي المريض
(قوله وورثته) أي المشتري
بالكسر (قوله من يعتق)
أي الاب المشتري بالفتح
(قوله وفيه) أي سماع ابن
القاسم (قوله وهو) أي
المشتري بالفتح (قوله عنه)
أي اشهب (قوله يصح له)
أي المشتري بالفتح (قوله
عليه) أي المريض (قوله
فيه) أي ثلث ماله (قوله
لابن القاسم) خبر ما (قوله
وهو) أي قول اصبيغ (قوله
نوريته) أي المشتري بالفتح
من مشترية (قوله وهو)
أي المشتري بالفتح (قوله
لومات) أي المشتري بالفتح
(قوله لم يرته) أي المشتري
بالفتح (قوله يقوم) بضم
فتح مثقلا أي المشتري
بالفتح (قوله بعدموته) أي
المشتري بالكسر (قوله
الا ان يكون له) أي
المشتري (قوله وليكنه) أي
ابن القاسم (قوله اتباعا)
أي تقليدا (قوله فاشترى)
بضم التاء أي الابن الموصى

ان انفرد وحصلته ان لم ينقر دأمة بنفس شرائه اذا جرح عليه في ثلثه ولو ناف باقي المال قبل
موت المشتري فلا ينقض عتقه فيها من اشترى ابنه في مرضه جاز ان جله الثلث وعق وورث المال
محمد ان اشتراها كثر من ثلثه عتق منه جمل الثلث ولا يرثه وفي سماع ابن القاسم ان كان الورثة من
يعتق عليهم عتق ما بقي ابن عرفة فان اشترى أباه بماله كله وورثته من يعتق عليهم جاز شراؤه
وعتق عليهم هذا ما نقله في ونص ابن عرفة فيها من اشترى ابنه في مرضه جاز ان جله الثلث
وعتق وورث باقي المال ان انفرد وحصلته ان اجتمع مع غيره وان عتق مع ذلك عبده بدي الابن
ورث ان جله الثلث الصقلي محمد ان اشتراها كثر من ثلثه عتق منه جمل ثلثه ولا يرثه وفي سماع
ابن القاسم مثله وفيه ان لم يحمله ثلثه عتق منه جملته ورق ما بقي للورثة فان كان الورثة
من يعتق عليهم جاز شراؤه وعتق ما بقي عليهم وذكره عن ابن القاسم مثل ما في المدونة
وقال ابن وهب ان اشترى من يعتق عليه وهو يحجب من يرث المشتري ويرث كل المال كانه
جاز شراؤه ولو يجتمع ماله ويعتق ويرث ما بقي وان كان لا يحجب وله من يرث في الارث فلا
يجوز شراؤه الا بالثلث ولا يرثه لانه انما يعتق بعد موت المشتري وقال اشهب لا يجوز شراؤه الا
بالثلث كان من يججب او لا يججب ولا يرثه وقال غيره كل من يجوز استحقاقه يجوز شراؤه بكل
ماله شركة في الارث احدا ولا الصقلي وكذا الابن حبيب عن ابن المباحثون قصره على الابن
محمد اختلاف قول اشهب فقال مرة شراؤه بماله كله ان لم يكن معه وارث يرث في ريق الولد
ويجبه الولد كان حرا حائرا وان كان معه مشاركة في الميراث فليس له ان يشترى الا بالثلث وكذا
كل من يعتق عليه وانكر قول مالك لا يشترى الا بثلثه ولم يفصل وروى عنه البرقي كقول
مالك رضي الله تعالى عنه ثم قال الصقلي عن بعض القرويين لا يجوز عند ابن القاسم ان يشترى
باكثر من ثلثه يريد على قوله في المدونة ابن رشد مذهب ابن القاسم ان العتق يصح له بنفس
شرائه بثلاث ماله لعدم الجرح عليه فبسه دون ترقب وان ناف باقي ماله قبل موته فلا ينقض عتقه
كن بقل عتق عبده في مرضه وله مال مأمون فجعل عتقه ثم تلف ماله المأمون فلا يرث عتقه وفي
الموازية من اشترى ابنه في مرضه فهو حر مكناه ويرثه ان اشتراه بثلاث ماله وهو دليل هذا
السماع وما في المدونة والمدنية لابن القاسم وقال اصبيغ لا يرث بحال لانه لا يعتق الا بعد الموت
التونسي وهو القياس ووجه قول ابن القاسم انه لم يرث حرا من يوم شرائه الا ان المبتل في أحد
القولين اذا اعتقل غلة بعد التنكيل او اتمر التحمل بعد موت الموصي فان الاصول وحدها هي
التي تقوم فاذا خربت من الثلث تبعها الغلات لانها لم تزل من يوم ثلثته وما جلتا عليه قول
ابن القاسم ان عتقه يجعل بنفس شرائه دون ترقب هو الذي ينبغي عليه قوله وبه يسلم من
الاعتراض وان لم يتطرق فيه الا بعد موته على ما قاله في سماع عيسى الصقلي استنقل ابن عبد
الحكم نوريته وهو لو مات لم يرثه احرار ورثته حتى يقوم في الثلث بعد موته الا ان يكون له
اموال مأمونة وليكنه استسلم لقول الامام مالك رضي الله تعالى عنه اتباعا (لا يرث المشتري
بالفتح المشتري بالكسر) (ان أوصى بشرا ابنه) أي الموصى مثلا فاشترى بعد موته (وعتق)
بنفس شرائه من ثلثه وان لم يقل اعتقه اذ هو مدلول وصيته عرفا ابن عرفة فيها من أوصى
ان يشترى أبوه بعد موته عتق في ثلثه وان لم يقل اعتقه الصقلي وكذا كل من يعتق عليه اذا

بشرائه (قوله بعدموته) أي الموصى (قوله من ثلثه) أي الموصى (قوله هو) أي عتاقه (قوله ان يشترى) بضم الباء بفتح الراء

(قوله وقيته) أي ابنه (قوله عبداً) بضم ففتحين مثقلاً (قوله جاز) أي مضى ولزم (قوله معه) أي الابن (قوله يدي) بضم فكسر مثقلاً (قوله انه) أي ابن الحاجب (قوله عليه) أي المشتري (قوله مستق) بفتح التاء (قوله واشتري) أي المريض (قوله وقيته) أي الابن (قوله فقيها) أي المدونة (قوله وهذا) أي الاحتمال الثاني (قوله لفرضها) أي تقدير المسئلة (قوله كذلك) أي الاحتمال الثاني (قوله فيها) أي المدونة ٦٧٦ (قوله وتسمية ابن عبد السلام) أي تقريره كلام ابن الحاجب بالاحتمال الاول

(قوله بساعدها) أي تسمية ابن عبد السلام (قوله لانه) أي شراء الابن والاب مثلاً (قوله ان كان) أي شراؤهما (قوله فانه يبدأ بالاول) أي سواء كان الابن أو الاب (قوله وان كان) أي شراؤهما (قوله وفي قول) اشهب التسليم صلة يبدأ (قوله يبدأ) بضم ففتحين مثقلاً (قوله فاعتقه) بضم الهاء (قوله وان كان) أي الابن بحسب قيمته (قوله واورثه) بضم فكسر مثقلاً (قوله أي الابن من ابيه) (قوله اراد) أي اشهب بقوله وفي قول الخ (قوله على مذهبه) أي اشهب (قوله من انه) أي الاب المريض الخ بيان مذهبه (قوله يشتره) أي الاب المريض ابنه (قوله معه) أي الابن (قوله وعلى تسمية) صلة مشى بفتحين مثقلاً (قوله فاذلا) أي الخط (قوله على ما قبله) صلة تقديم (قوله ولا يحمله) أي المنفعة الموصى بها (قوله ثلثه) أي الموصى (قوله ولم يحمله) أي عن العبد (قوله للموصى له) صلة يخلع (قوله فيها) أي المدونة (قوله ذلك) وليس له (قوله ذلك) أي الموصى به (قوله للموصى له) تنازع فيه اجازة وقطع (قوله واخذه) أي الوارث (قوله جميع مال الميت) أي الباقي بعد دفع الموصى به لاهل الوصايا وصاياهم (قوله وفي اسلام) عطف على في اعطاء (قوله لهم) أي اهل الوصايا (قوله تدي) بضم فكسر مثقلاً (قوله تسمى) أي تسمى (قوله منه) أي العبد (قوله بتلا) أي عتقنا مجزاً (قوله خدمهم) أي العبد الورثة

اوصى بشرائه (و) ان اعتق عبده في مرضه واشترى ابنه واعتقه وصاف الثالث عنهما (قدم) بضم فكسر مثقلاً (الابن على غيره) في تنفيذ عتقه من الثلث فيها لابن القاسم ان اعتق عبده في مرضه واشترى ابنه واعتقه وقيته الثلث فابنه مبدأ ويرثه ابن الحاجب لو اشترى ابنه في مرضه جاز وعتق وورث فان كان معه غيره يدي الابن خليفه ليجوز له ان اراد فاشترى مع ابنه غيره ممن يعتق عليه كايه يدي الابن وبهذا قرره ابن عبد السلام ويحتمل انه اراد فان كان مع الابن معتق غيره بان اعتق عبده في مرضه واشترى ابنه واعتقه وقيته الثلث ففيها لابن مقدم ويرثه كالمواشراة صحيحاً وهذا ارجح لفرضها كذلك فيها والمواهر وتسمية ابن عبد السلام أظهر من جهة اللفظ لكن النقل لا يساعدها على اطلاقها لانه ان كان واحداً بعد واحد فانه يبدأ بالاول وان كان صفقة واحدة فقال اشهب على قياس قول مالك رضي الله تعالى عنهما يتخاصمان وفي قول يبدأ الابن فاعتقه وان كان أكثر من الثلث وأورثه ابن يونس اراد على مذهبه من انه يشتره بجميع ماله ان لم يكن معه وارث اه وعلى تسمية ضيق مشى ابن مرزوق والخط كلام المصنف قائلين ان يحتمل كلام المصنف هنا على التسمية الموافقة للمدونة فالاولى تقديم قوله وقدم الابن على غيره على ما قبله ليتصل بشراء المريض كما فعل ابن الحاجب وصاحب المدونة والله الموفق (وان اوصى بمنفعة) شيء (معين) كغله عقاره سنين ولا يحمله لثلاثة (او) اوصى (بماليس فيها) أي تركته كاشترى وعبداً الفلان ولا يحمله الثلث (او) اوصى (بعقب عبده) فلان (بعد موته بشهر ولا يحمله ذلك) المذكور من منفعة المعين وماليس فيها وعبده فلان (الثلث) لانه يوم التنفيذ (خير) بضم الخاء المعجمة وكسر المنة مثقلاً (الوارث) للموصى (بين ان يجيز) الوصية (أو يخلع ثلث الجميع) مال الموصى للموصى له ق أما اذا اوصى بمنفعة معين ففيها من اوصى بخدمة عبده سنة أو سكنى داره سنة وليس له مال غير ما اوصى فيه أو له مال لا يخرج ما اوصى به من ثلثه خير الورثة في اجازة ذلك أو القطع بثلث الميت من كل شيء للموصى له وفي الموطأ ما لا يرضى الله تعالى عنه من قال لفلان كذا وكذا من مال سمهاه يزيد على ثلثه فان الوارث يجزي في اعطاء اهل الوصايا وصاياهم وأخذه جميع مال الميت وفي اسلام ثلث مال الميت لهم بالغام ما بلغ أبو عمر هذه مسئلة تدي يخلع الثلث وأما مسئلة من اوصى بماليس فيها فقد تقدم عند قوله أو بشاة وأما مسئلة من اوصى بعقب عبده بعد موته بشهر ففيها ان قال اعتقوا عبدي بعد موتى بشهر أو قال هو حر بعد موتى بشهر فان لم يحمله الثلث خير الورثة بين ان يجيزوا أو يعتقوا الا ان منه محمل الثلث بتلافان اجازوا الوصية خدمهم تمام الشهر ثم خرج جميعه حراً (تنبيهات) الاول طنى قوله ولا يحمله

(قوله فيها) اى المدونة (قوله جعل) بضم فكسر اى قيس واعتبر (قوله الرقاب) اى الموصى بعهما (قوله فان جعلته) اى
 الثلث قيمة الرقاب الموصى بعهما (قوله وان لم يجعل) اى الثلث (قوله ذلك) اى قيمة الرقاب (قوله خير) بضم فكسر مثقلا
 (قوله ذلك) اى الموصى به (قوله للموصى له) تنازع فيه اجازة وقطع (قوله بثلاث) صلة قطع (قوله الخدمة) صلة موصى (قوله
 الثلث) مفعول بقطعوا (قوله وان كان الثلث يحمل الخدمة الخ) مبالغة ٦٧٧ فى قوله من حق الورثة ان لا يجيزوا الوصية

(قوله اذ قد يموتون) اى
 الورثة (قوله كانه) بفتح
 الهمز وشد النون (قوله فلا
 تحاصص) اى الوصايا (قوله
 جميع الصور المذكورة) اى
 الوصية بالمنفعة والوصية
 بماليس فيها والوصية بعق
 عبده بعد موته بشهر (قوله
 الصورة الثانية) اى
 الوصية بماليس فيها (قوله
 المصنف) اى ابن الحاجب
 (قوله انه) اى الموصى
 (قوله ان كان) اى ماليس
 فى التركة (قوله يخبرون)
 اى بين اجازة الموصى به
 وخلع الثلث للموصى له
 (قوله ذلك) اى الايصاء
 بماليس فيها (قوله عين)
 اى ذناير اودارهم (قوله
 بها) اى العين (قوله ولا
 يخرج) اى العين الموصى
 بها (قوله فقال) اى بعض
 الشيوخ (قوله اختلف)
 بضم التاء (قوله فيه) اى
 الحكم (قوله قلت) اى
 قال طنى (قوله ماعزاه)
 اى ابن عبد السلام (قوله

ذلك الثلث اى ذا المنفعة لا المنفعة نفسها ففيها ومن اوصى بخدمته عبده أو سكنى داره سنة
 جعل الثلث قيمة الرقاب فان جعلها نفذت الوصية وان لم يجعل ذلك خير الورثة فى اجازة ذلك أو
 لقطع للموصى له بثلاث الميت من كل شئ يتلوا فى الامهات لاني اذا قومت الخدمة والسكنى
 حبست العبد والدار عن اربابهم ما وهم قد يحتاجون الى بيعهما ابن رشد من حق الورثة ان
 لم يحمل الثلث رقبة العبد والدار ان لا يجيزوا الوصية وان يقطعوا للموصى له بالخدمة أو
 السكنى الثلث من جميع ما ترك وان كان الثلث يحمل قيمة الخدمة والسكنى اذ قد يموتون قبل
 ان ترجع اليهم الرقبة فيكون الميت كانه اوصى بالرقبة ولا يحملها الثلث وهذا معنى قول
 الامام مالك رضى الله تعالى عنه فى المدونة لاني لو قومت الخدمة الخ وان لم يجعل الثلث قيمة
 الدار واحتج للمعاصرة مع الوصايا فلا تحاصص الا بقيمة السكنى على غيرها لانها التى اوصى بها
 لا الرقبة (الثاني) طنى ظاهره ان القيد بعدم حمل الثلث فى جميع الصور المذكورة وليس
 كذلك اذ الصورة الثانية الحكم فيها ما ذكر وان حمل الموصى به الثلث كما صرح به الشارح
 وغيره وهو ظاهر كلام ابن الحاجب وبه شرح ابن عبد السلام والمصنف ابن عبد السلام ظاهر
 كلام المصنف انه اذا اوصى بماليس فى تركته على اى حال كان عيناً أو عروضا فان الورثة
 يخبرون وجمع ذلك بعض الشيوخ مع ما اذا كان فى التركة عيناً أو وصى بها أو ببعضها ولا يخرج
 من ثلث العين خاصة فقال اختلف فيه على اربعة اقوال وقول مالك وابن القاسم رضى الله
 تعالى عنهم ما يخبر الورثة على ما اشار اليه المصنف قلت ماعزاه بعض الشيوخ هو قوله ان
 اوصى من العين بأكثر من ثلثها ولا يقطعوا له الثلث ما ترك الميت من عين ودين وعرض وعقار وغيره
 العروض فاما ما عظمه ذلك ولا يقطعوا له الثلث ما ترك الميت من عين ودين وعرض وعقار وغيره
 فيحمل كلام ابن الحاجب والمصنف على هذا القرض ويحمل قوله ولا يحمل الثلث ذلك اى
 ثلث الموصى منه كالعين فى القرض المذكور فان كانت التركة كاهما عروضا حاضرة وأوصى
 بذناير فقال ابن القاسم لا يخبر فيها ولا يتخلع له الثلث بل تباع عروضا ويعطى الذناير قاله فى
 الجواهر وبعين حمل كلام المصنف وابن الحاجب على فرض المدونة كون الايصاء بماليس فى
 التركة من الاشياء المعينات لا خلع فيه كما تقدم فى قوله واشترى اقبلا ن وابى بخلا بطلت الخ
 والاتفاق مع هذا فان ما تقدم يقتضى ان المطالب بشراثة الورثة من غير تخيير لا يقال
 ما تقدم فيما حله الثلث بخلاف هذا لما علمت ان الايصاء بماليس فيها غير مقيد بعدم حمل الثلث
 لكن قول ابن الحاجب فيما ليس فى التركة خير الورثة بين ان يخصوا أو يقطعوا لثلث الجميع

قولها) اى المدونة (قوله له) اى الموصى (قوله لاني لم العين) اى للموصى له (قوله فاما) بكسر الهمزة وشد الميم (قوله اعطوه)
 اى الموصى له (قوله ذلك) اى العين الموصى بها (قوله له) اى الموصى له (قوله من عين ودين الخ) بيان ما (قوله فيحمل) بضم
 فسكون ففتح (قوله على هذا القرض) بفتح الفاء وسكون الراء اى ايصائه من العين بأكثر من ثلثها (قوله فيها) اى النازلة
 (قوله ولا يتخلع) بضم الياء (قوله له) اى الموصى له (قوله يعطى) بفتح الطاء اى الموصى له (قوله كون) فاعل يعين (قوله من
 الاشياء المعينات) بيان ما (قوله لا خلع) فيه خبر كون (قوله ان الايصاء الخ) بيان ما بقدير من

ينبوعن هذا الفرض والله أعلم (الثالث) تت أشار بقوله متفهمة معين الى قصر ذلك على
 المنافع ابن عبد السلام وهو المشهور وقيل الحكم عام في الوصية بالاعيان والمنافع وهو الذي
 في ابن الحاجب وغيره طئي ظاهر كلامه ان المشهور عند ابن عبد السلام انه لا يكون الا في
 المنافع ولا يكون في الاعيان أصلاً وان الذي في ابن الحاجب وغيره مخالف للمشهور وليس
 كذلك فيهما وذلك ان ابن الحاجب تكلم على ما اذا كان مال التركة بعضه حاضراً وبعضه غائباً
 وتبع فيه المدونة وابن شامس ونصها ومن أوصى بوصايا وله مال حاضر ومال غائب ولا يخرج
 الوصايا مما حضر خیر الورثة بين اخراجها مما حضر واسلام الثلث في الحاضر والغائب لاهل
 الوصايا فيتم حصون فيه وكذلك ان أوصى لرجل بمائة دينار وهي لا يخرج من ثلث ما حضر
 خیر الورثة بين تعجيلها مما حضر أو يقطعهوا ليهب لثالث الميت في الحاضر والغائب اه وفي
 الجواهر من أوصى بشئ بعينه من ماله عينا كان أو عرضاً وله ديون وعروض وعقار واموال
 غائبة والعين الموصى بها قدر ثلث جميع المال أو أقل بحيث يخرج الوصية من الجميع
 ولا يخرج مما حضر فقال الورثة لا نعطيهم هذا الا لاننا نعلم ان يتلفد أس المال الغائب بعضه
 فيقوز بالعين دونها فهم بالتدار بين ان يقطعهوا هذا الشئ بعينه أو يسلموا جميع ثلث مال الميت
 من حاضر وغائب وان كان ذلك أكثر من قيمة العين الموصى بها واختصه ابن الحاجب فقال
 ومن أوصى بعين من مال حاضر وغائب أو بمال ليس فيها مطلقاً ولا يخرج مما حضر خیر الورثة
 بين ان يجزوا المعين ويحصلوا الاخر وبين ان يقطعهوا ثلث الجميع على اختلافه وان كان
 اضعافه أو دونه اه وقوله مطلقاً سواء جعله ثلث الحاضر أم لا ابن عبد السلام والمصنف قوله
 لا يخرج مما حضر هو قيد فيما هو في التركة فانت ترى ابن الحاجب فرضها في التركة الغائب
 بعضها تبعاً للمدونة وهذا مسلم له لم يتعقبه ابن عبد السلام ولا غيره كيف وهو مذهب المدونة
 وحكي الباجي الاتفاق عليه قاله الشارح فكيف يجعله تت مقابل للمشهور وليس ذلك
 مراد ابن عبد السلام وانما مراده قصر ذلك على المنافع لا يعمد الى العين الكائنة في التركة
 التي حضر جميعها قال الماذن ~~كبر~~ أن المشهور قصر ذلك على المنافع قال أما اذا أوصى له بدار
 أو عبد وشبهه ولم يسهه الثلث فان لم يكن ذلك الشئ في ملكه أعطى جميع ثلث الميت وان كان
 ملكه ومن التركة اخذ بمحل الثلث فيه اه وانما يؤخذ بمحل الثلث من المعين اذا كان جميع
 التركة حاضر افقيها عقب ما قلناه عنهم اثر قولهم من عقار وغيره الا في خصلة واحدة فان الامام
 مالكاً رضي الله تعالى عنه اختلف فيها قوله فقال مرة اذا أوصى له بعبد بعينه أو بدابة بعينها
 وضاق الثلث فان لم يجز الورثة قطعهوا ليهب لثالث من كل شئ وقال مرة بمبلغ ثلث جميع التركة في
 ذلك الشئ بعينه وهذا احب الى اه فهذا الذي أراد ابن عبد السلام واقصر على ما قاله لانه
 الذي قال به ابن القاسم وذكر الباجي انه الذي رجح اليه الامام مالك رضي الله تعالى عنه
 فالخلاص ان خلع الثلث يكون في المنافع وفي الذوات الموصى بها عينا كانت أو عرضاً حاضرة
 أو غائبة اذا كان بعض التركة غائباً وفي العين الموصى بها اذا كانت أكثر من ثلثها وله عقار
 وعروض كثيرة وفي الوصية بدين وهذا كله في المدونة وبعضه متفق عليه وبعضه مشهور وفيها
 في مسئلة الدين ومن أوصى لرجل بدين لا يجعله الثلث وله عين حاضرة فانما أجاز الورثة
 والاقطعهوا ليهب لثالث العين والدين اه ويكون في الايصاء بما ليس في التركة وقد علمت ما فيه وهذا

(قوله ينبوع) اي ببعد (قوله)
 كلامه اي تت (قوله انه)
 اي التضيير (قوله قال)
 اي ابن عبد السلام

(قوله من شراحه) بيان من بعده (قوله تصح) أي تلزم (قوله بعده) أي الموت (قوله فيها) أي الوصية (قوله لا يبلغ) بضم فسكون ففتح أي يوصل (قوله إلى معرفة حقيقة) فيه أنه يعتبر يوم التنفيذ وحقيقته يومه معروفة (قوله بالجهول) فيه أن الثالث معلوم يوم التنفيذ (قوله وكيف يؤخذ من الموصي له ملكه بغير رضا) فيه أن ملكه متوقف على إجازة الورثة فهي هبة منهم لا تتوقف على رضاه والكمال لله (قوله وله) أي الموصي (قوله وإجاز) ٦٧٩ أي ابن الموصي (قوله الصورتين) أي

الوصية بالنصيب والوصية

بمثله (قوله للموصي له)

صلة إجاز (قوله وإن كان)

أي الموصي (قوله له) أي

الموصي (قوله وإجازها)

أي الأيثار الوصية (قوله

فيهما) أي الصورتين

(قوله وإن كان له) أي

الموصي (قوله فيشمل) أي

الابن (قوله فيها) أي

المدونة (قوله مصاب) بضم

الميم أي نصيب (قوله فإن

كانوا) أي بنوه (قوله فله)

أي الموصي له (قوله

أويس) بضم فسكون ففتح فسكون

(قوله إن كانوا) أي بنوه

(قوله ومعه) أي ولده

(قوله يرث) أي الموصي

(قوله من أم وزوجة

الخ) بيان من (قوله عدل)

بضم فكسر مثقالا

حسب (قوله يعرف)

بضم فسكون ففتح (قوله

فإن كانوا) أي الأولاد

(قوله ثلثه) أي ما يصير

للولد (قوله نصفه) أي

ما يصير للولد (قوله وإن

كان) أي الولد (قوله فله)

أي الموصي له (قوله له) أي الولد (قوله إن جله)

أي ما يصير للولد (قوله ما بقي) أي ما يصير للولد (قوله إلى ما عزل) بضم فكسر

صلة بضم (قوله فيقسم) بضم فسكون ففتح أي المجموع (قوله وإن كان ولده) أي الموصي (قوله أعطى) بضم ثم كسر أي

الموصي له (قوله والآن) أي وإن لم يجزوا (قوله فله) أي الموصي له (قوله بضم) بضم ففتح (قوله لسان) أي باقي (قوله ويقسم) بضم

فسكون ففتح (قوله وسائر) أي باقي (قوله من عصبه وغيرهم) بيان سائر (قوله القراض) بضم الفاء وشذ الرابع فعارض

كله مسلم وأما الإيصاء بشئ معين كعبد ودابة ودار فاختلف فيه قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه وقد علمته ويكون في العبد الموصي بعقده بعد موته بكسنة كما ذكره المصنف ونص عليه فيها هذا التحصيص المستلزم وإنما اطلنا فيه لأننا لم نجد من شراحه من حققها والله الموفق الرابع أبو عمر هذه المسئلة تسمى أصحاب الامام مالك رضي الله تعالى عنهم مسئلة خلع الثلث وخالفهم فيها الامام أبو حنيفة والامام الشافعي وغيرهما رضي الله تعالى عنهم واحتجوا بان الوصية تصح بالموت وقبول الموصي له بعده فكيف تجوز فيها المعاوضة بثلث لا يبلغ إلى معرفة حقيقة ولا تجوز المعاوضة بالجهول وكيف يؤخذ من الموصي له ملكه بغير رضا ووجه الامام مالك رضي الله تعالى عنه ان الثلث موضع الوصايا فكان كالوحي عبدا جناية فسيده مخير بين فدائه بالارش واسلامه والله أعلم (و) ان أوصى لشخص (نصيب ابنه) أي الموصي (أو) أوصى له (بمثله) أي نصيب ابنه وله ابن واحد أو أجاز الوصية (ف) تنفذ الوصية في الصورتين للموصي له (بالجميع) لمال الموصي وإن كان له إثنان وأجازا هاتين النصف وإن لم يجزها الواحد والأثنان نفذت بالثلث فيهما وإن كان له ثلاثة أنشأ نفذت بالثلث وأجازوا أولا وفسر بعض الشارحين الجميع بجمع نصيب الابن فيشمل الواحد والمتعدد ومن انفرد عن أصحاب القروض ومن اجتمع مع ذي فرض أو أكثر ابن شامس ان قال أوصيت له بمثل نصيب ابني أو بنصيب ابني وله ابن واحد أفهمي وصية بجمع المال فإن أجازها الابن والانفذت في الثلث خاصة ابن عرفة فيها من أوصى بمثل مصاب أحد بقره فإن كانوا ثلاثة فله الثلث للخمسة من خلف ثلاثة بنين وأوصى لرجل بمثل نصيب أحد بنيه فله الثلث وأربعة فله الربع وخمسة فله الخمس هذا قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه وقال ابن أبي أويس في عمالية أبي زيدان كانوا خمسة فله السدس الصقلي عن محمد أن أوصى بمثل نصيب أحد ولده ومعه من يرث من أم وزوجة وغيرهما عدل حتى يعرف حق الولد خاصة فإن كانوا ثمانية ذكورا أو ذكورا وإنا فله الموصي له ثمن ما يصير للولد خاصة وإن كانوا ثلاثة فله ثلثه وإن كانوا اثنين فله نصفه وإن كان واحدا فله مثل ما يصير له إن جله الثلث ثم يضم ما بقي إلى ما عزل من يرث الميت مع الولد فيقسم على فرايض الله عز وجل وإن كان ولده كلهم أنا أعطى ثلث الثلثين وإن كن اثنتين أعطى نصف الثلثين وإن كانت واحدة أعطى نصف المال إن أجازها الورثة والأفله ثلث المال ثم يضم ما بقي لسائر المال الميت ويقسم بقرائض الله تعالى على البنات وسائر الورثة من عصبه وغيرهم أصبح هذا قول الامام مالك وابن القاسم وأشهب رضي الله تعالى عنهم ابن عبد الحكم هو أصح من قول القراض ان أوصى بمثل نصيب أحد ولده وهم ثلاثة أعطى الربع وجمع أربعة الخمس بن بدون سهم

أي الموصي له (قوله له) أي الولد (قوله إن جله) أي ما يصير للولد (قوله ما بقي) أي ما يصير للولد (قوله إلى ما عزل) بضم فكسر صلة بضم (قوله فيقسم) بضم فسكون ففتح أي المجموع (قوله وإن كان ولده) أي الموصي (قوله أعطى) بضم ثم كسر أي الموصي له (قوله والآن) أي وإن لم يجزوا (قوله فله) أي الموصي له (قوله بضم) بضم ففتح (قوله لسان) أي باقي (قوله ويقسم) بضم فسكون ففتح (قوله وسائر) أي باقي (قوله من عصبه وغيرهم) بيان سائر (قوله القراض) بضم الفاء وشذ الرابع فعارض

على عددهم ثم قال ابن عرفة ابن زرقون ان أوصى بمثل نصيب أحد بنيهم وترك رجالا ونساء
فاربعة اقوال أحدها أنه كرجل من ولده والثاني قول الامام مالت رضي الله تعالى عنه في
المدونة يقسم على عدد رؤسهم الذكور والانثى سواء يعطى حظ واحد منهم ثم يقسم نصيب
ما بقي على فرائض الله تعالى وقيل يزداد سهمه على السهام ويكون له وقال ابن ابي زياد له نصف
نصيب ذكر ونصف نصيب انثى اللخمي هذا احسن (لا) يستحق الموصى له جميع المال ان قال
الموصى (اجعلوه) أي الموصى له (وارثا معه) أي ابن الموصى (أو) قال (ألقوه) أي الموصى
له (به) أي ابن الموصى في الارث (ف) يقدر الموصى له (زائدا) على عدد ابناء الموصى ابن الحاجب
في اجعلاوه وارثا مع ولدي أو الحقوقي ولدي يقدر زائدا باقفاق ابن شاس فان كان البنون
ثلاثة فهو كابن رابع وان كانوا اربعة فهو كابن خامس ولو كان له ثلاثة ذكور وثلاث بنات
لكان كـ رابع مع الذكور ولو كانت الوصية لبنت لكانت كـ رابعة مع الاناث ابن عرفة مع
عيسى ابن القاسم لو اوصى لرجل بمثل نصيب أحد بنيهم فان كانوا ثلاثة كان له الثلث وان
كانوا اربعة فله الربع ولو قال له سهم كسهم ولدي وله ولد واحد فاما اعطاء جميع المال أو الثلث
الشيخ وقاله سخنون في المجموعة وعن عيسى في العتبية ان قال من عدد ولدي فان كان له ولد
فله سهم ذكروا ان كان انثى فله سهم انثى ويخاط مع الولد في العتد فان كان معهم أهل فرائض
أخرجت فرائضهم ثم أخذ الموصى له كما وصفتنا وما بقي بين جميع الورثة (تنبيه) البناني
ما ذكره المصنف في جهة بين مثل ونصيب مسلم وما ذكره في الاقتصار على نصيب قال ابن مزيق
لم أره الا لابن شاس وابن الحاجب تبعه اللوحيزو الذي صرح به اللخمي فبسه جعله زائدا اتفاقا
ونفسه ابن عرفة ونفسه ان قال أنزلوه منزلة أحد ولدي أو اجعلاوه كأحدهم وهم خمسة كان له
السدس اتفاقا وكذا ان قال له نصيب أحد ولدي ولم يقل مثله اه والله أعلم (و) ان اوصى
لشخص (بنصيب أحد ورثته) أي الموصى (ف) تنفذ الوصية (بجزء) من مال الموصى يوم
التنفيذ نسبت له مثل نسبة واحد من الورثة (من) مجموع (عدد رؤسهم) ذكورا كانوا أو اناثا
أو بعضهم ذكورا وبعضهم اناثا فان كانوا عشرة فله العشر وان كانوا خمسة فله الخمس فيها
للإمام مالت رضي الله تعالى عنه من أوصى لرجل بمثل أحد ورثته وترك رجالا ونساء فليقسم
المال على عدد رؤسهم الذكور والانثى فيه سواء ثم يؤخذ حظ واحد منهم فيعطى له ثم يقسم ما بقي
بين ورثته ابن القاسم من أوصى لرجل بمثل نصيب أحد ورثته وترك رجالا ونساء قسم المال على
عددهم وأعطى جزءا منه وقسم ما بقي بين ورثته (و) ان أوصى له (بجزء) من ماله (أو) (سهم)
منه (ف) تنفذ وصيته (بسهم من) أصل (فريضته) أي مسئلة ورثة الموصى فان كان أصلها ستة
فيسهم من ستة وان عالت فيسهم بما بلغته بعولها كسبعة وعثمانية وتسعة وعشرة وان كان
اربعة وعشرين فيسهم منها وان عالت الى سبعة وعشرين فيسهم منها ابن عرفة مع عيسى ابن
القاسم من مات وقد قال اقلان جزء من ماله أو سهم منه اعطى سهم من أصل فريضتهم فان
كان ستة فله سهم منها وان كان اربعة وعشرين فله سهم منها وان كان ورثته اولاد ارجلا
وانثى اعطى سهام من ثلاثة وان كانوا رجلا وامراة ثين فله سهم من اربعة فعلى هذا يحسبون
قلوا او كثروا وان لم يكن له الاولاد واحد فله ثلث المال وان لم يكن له وارث فله سهم من ستة لانه

(قوله انه) أي الموصى له
(قوله ويعطى) بضم ثم
(قوله) أي الموصى له (قوله)
فتح أي الموصى له (قوله)
سهمه) أي الموصى له (قوله)
ويكون) أي الموصى له (قوله)
له) أي الموصى له (قوله)
فهو) أي الموصى له (قوله)
ويخط) بضم فسكون
فتح أي يراى الموصى له
(قوله أخرجت) بضم ثم
(قوله نسبته) أي
سره (قوله له) أي مال
الجزء (قوله يعطى)
الموصى (قوله له) أي
فتح الطاء (قوله له) بضم
الموصى له (قوله ويسمى)
فكسر (قوله واعطى)
بكسر الطاء أي الموصى له
(قوله وان كان) أي
اصلها

(قوله ابو الحسن) اي ابن القصار (قوله انه) اي الموصى له بضعف نصيب ولده (قوله يعطى) بضم ثم فتح أى الموصى له (قوله ثم قال) اي ابن القصار (قوله في وصاياها) اي المدونة (قوله ما بقى) اي العبد ٦٨١ (قوله يستدل) بضم الياء (قوله لمن

قوله) اي الموصى (قوله انه) أى الموصى (قوله الخدم) بفتح الدال (قوله وليس) اي ابصاره بمنافع (قوله عبد القلان) (قوله لانه) اي الموصى (قوله بين) بفتح الباء (قوله عليه) اي العبد (قوله ابقاهما) أى الموصى المال وأرش الجناية (قوله لنفسه) اي الموصى (قوله بزمن) صلة حدد (قوله في ملك) صلة كاف (قوله في تلك) (قوله وجواز) صلة ملك (قوله عطف على ملك) (قوله فيها) اي تلك المدة (قوله غيره) اي الموصى له (قوله وانتهى لها) اي المنفعة (قوله عطف على ملك) (قوله لوارثه) اي الموصى له (قوله ان مات) اي الموصى له (قوله تمامها) اي تلك المدة (قوله وجواز) (قوله عطف على ملك) (قوله منها) اي تلك المدة (قوله اعسر) بفتح فسكون (قوله ففتح أي وهبك) (قوله تبعها) اي الدار (قوله واهر) عطف على مدة (قوله فيها) اي العشر (قوله جاز) اي لزم كراهه (قوله وان فعل) بضم فكسر

ادنى ما يقوم منه سهم الفرائض ابن رشد لان السدس اقل سهم مفروض لاهل النسب وقال اشهب له سهم من ثمانية لان اقل سهم فرضه الله تعالى الثمن لمن يرث بسبب أو نسب شب وان لم تصح الامن اكثر فلا ينظر لما تصح منه خلافا للشارح في قوله مما تصح منه فربما تصح عرفة اشهب ان كان اصله ساسنة وعالت الى عشرة فثمنهم من عشرة (وفي كون ضعفه) بكسر الضاد المعجمة اي الشيء الذي اضيف الضعف اليه (مثله) اي الشيء حكاه ابن القصار عن بعض شيوخه قائل لا احفظ فيه عن الامام مالك ولا عن احدهم انهم اجمعوا رضي الله تعالى عنهم خلافة (أو) كون ضعف الشيء (مثله) حكاه ابن القصار عن الامام ابن حنيفة والشافعي رضي الله تعالى عنهم قائل لا وهذا اقوى في نفسه من جهة اللغة في الجواب (تردد) ابن شماس من اوصى بضعف نصيب ولده فقال القاضي ابو الحسن است اعرف حكمها منصوصة غير اني وجدتها لبعض شيوخنا انه يعطى مثل نصيب ولده مرة واحدة وحكى عن ابن حنيفة والشافعي رضي الله تعالى عنهم انها ما قالوا لضعف النصيب مثله مرتين ثم قال وهذا في نفسه اقوى من جهة اللغة (و) ان اوصى لشخص (بمنافع عبيد) معين ولم يقصد بجماعة الموصى له ولا بجماعة العبيد فحمله ابن القاسم في المدونة على حياة العبد فان مات الموصى له وانعبد حتى (ورثت) بضم فكسر منافعهم (عن الموصى له) في وصاياها الثاني من قال وهبت خدمة عبيدي لفلان ثم مات فلان فلورثته خدمة العبد ما بقى الا ان يستدل من قوله انه اراد حياة الخدم وقال اشهب يحمل على حياة فلان اذ لو حمل على حياة العبد لكانت هبة لرفيقه ابن يونس بعض اصحابنا قول ابن القاسم جيل وليس كهبة الرقبة لانه بين قصر هبته على الخدمة فقط دون المال الذي يموت العبد عنه وارث جنانية عليه فقد ابقاهما لنفسه فلا يلزم ما قال اشهب (وان حددتها) اي الموصى المنافع الموصى بها بمن كسرها وسنة (قوله الموصى له او العبد) (كالمستأجر) بكسر الجيم على الاول وفتحها على الثاني في ملك المنفعة في تلك المدة وجواز انجارتها فيها غيره وانتقالها لوارثه ان مات قبل تمامها وجواز بيع ورثة الموصى العبد واستعمال خدمته ان بقي منها ثلاثة ايام لاجتماع ابن عرفة فيها ان اعمر له رجل حياته خدمة عبيد او سكنى دار فلا يجوز ذلك ان تبعها من اجنبي او تاجر العبد الا الى مدة قدر يبيته كسنة او سنتين واهر ما مون ولا تذكره الى اجل غير مامون ولو اوصى بخدمة العبد عشر سنين فاكره فيه فيما جاز كن اجر عبيد عشر سنين قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه لم ار من فعله وان فعل جاز وهذا خلاف الخدم حياته لانه اذا مات الخدم سقطت الخدمة والموكل يلزمه باقية الورثة الميت وللرجل ان يواجر ما اوصى له به من سكنى دار أو خدمة عبيد الا ان يعلم انه اراد به ناسية الحضانة للخمى اجاز ابن القاسم ان كانت الخدمة عشر سنين ان يكره الخدم بالنقطة العشر سنين لقوله ان مات قبل انقضائها خدم ورثته بقيتها ولا يجوز عند ابن قافع لقوله ان مات الخدم بعد سنة او سنتين رجع العبد الى سيده وان كانت الخدمة حياة العبد جاز على اصل ابن القاسم مؤاخرته عشر سنين كعبد نفسه وقال في الموصى له بسكنى دار لا يكره الا السنيتين ونحوهما واجاز ابن ميسر أن تكري الثلاث والاربع ولو آجر العبد

٨٦ من ع (قوله اوصى) بضم ثم كسر (قوله من سكنى الخ) بيان ما (قوله يعلم) بضم الياء (قوله انه) أى الموصى (قوله له) اي الايصاء (قوله ناسية الحضانة) اضافته للبيان (قوله ميسر) بضم ففتح فكسر منقلا (قوله تكري) بضم ثم فتح

(قوله لها) اى الحضانة (قوله والا) اى وان لم يجتمع قيم ما الوصفان (قوله جاز) اى ايجاره (قوله واجازها) اى اجارته (قوله مطلقا) اى عن التقييد بعدم اجتماع الوصفين (قوله لانه) اى حق الموصى (قوله لانه) اى حق الموصى له (قوله طرف) بفتح الراء اى عضو (قوله فى الاول) اى فداء الخدم (قوله وفى الثانى) اى فداء وارثه (قوله اخذ) اى وارث الموصى (قوله والا) اى ان لم يدفع وارث الموصى ٦٨٢ القداء للخدم ولا لوارثه (قوله قلت) اى قال سبحانه لابن القاسم رضى الله

تعالى عنهما (قوله سنين) والدار عشر سنين دون نقد جاز على القولين والعبد عند ابن القاسم ان اجتمع فيه كونه من عبيد الحضانة والموصى له كونه محتاجا له فليس له ان يواجره والاجاز واجازها اشبه مطلقا فان قتل بضم القاف وكسر التاء (العبد) الموصى بخدمته عدا عدا وانما من عبد أوزى (قلا وارث) للموصى (القصاص) من قاتله الرق أو الذى (أو القيمة) وتعين ان قتله حر مسلم وبطل حق الموصى له لانه انما كان فى منفعة وقد ذهبت بموته ابن شاس فان قتل العبد عدا فللوارث استيفاء القصاص ويحبط حق الموصى له وكذلك ان رجح للقيمة فان الوارث يختص بها وشبه فى اختصاص الوارث فقال (كان) بفتح الهمزة وسكون النون حرف مصدرى صلته (جنى) الرقيق الموصى بخدمته على نفس أو طرف أو مال فالكلام فى اسلامه وفدائه لورثته الموصى ويبتل حق الموصى له (الا أن) بفتح فسكون حرف مصدرى صلته (ينديه) أى العبد من الجناية (الخدم) بفتح الدال (أو الوارث) له (ففسخ) الخدمة فى الاول للخدم وفى الثانى لوارثه الى انقضاء مدة خدمته التى حددها الموصى فان دفع وارث الموصى القداء للخدم بالفتح أو لوارثه أخذ العبد والابن رقا للخدم أو وارثه ابن عرفة فى جنباياتها قلت من أوصى لرجل بخدمة عبده سنين معلومة فقتل العبد قبل انقضائها كيف يصنع بالقيمة قال قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه هي لمن له الرقبة وليس للموصى له بالخدمة شئ وكذا لو طاعت يده فاخذت ما فقهى لمن له رقبة ستهنون اما الامام مالك رضى الله عنه فهذا قوله لم يزل علمه واختلاف أصحابه فيه فكل ما سمعته خلاف هذا فردته الى هذا فهو أصل مذهبهم مع ثبوت امامهم مالك رضى الله تعالى عنه عليه عياض على التمسك وهو قول الخنزورى وغيره يكرى من القيمة من يخدمه الى الاجل وفيها من اخذ من عبده رجلا سنين معلومة او حياة الرجل فيجنى العبد فيخير سيده فان فداه بقرى فى خدمته وان اسلمه خيره للخدم فان فداه خدومه فاذا تمت خدمته فان دفع اليه سيده ما فداه به أخذه والا اسلمه رقا (وهى) أى الوصية فى صحة أو مرض (ومدبر) بفتح الموحدة مثقلا (ان كان) تديره (مرض) مخوف لسيده ومات به اذا أريد تقويمه ما ينظر هل يخرج من الثلث أم لا فانما يقومان (فيها) أى المال الذى (علم) الموصى فى مسئلة الوصية والسيده مسئلة التدبير انه ماله لا فيما لم يعمل به - ذامذهب ابن القاسم وهو المعلوم من المذهب وهو مفهوم الشرط ان المدبر فى الصحة يقوم فى غير المعلوم أيضا وهو كذلك فيما كل وصية لا تدخل الا فيما علم به الميت والمدبر فى الصحة يدخل فيما لم يعلم به ابن حارث واما المدبر فى المرض فلا يدخل الا فيما علم به اثناءه ونقل غيره التمسك (ودخلت) الوصية بفتح السين والمدبر فى الصحة وما بعدهما يقدم على مدبر المرض (فيه) أى المدبر فى المرض فيباع لتنفيذها اذا ضاق الثلث وهذا قدم من قوله المتقدم وقدم فك أسير ومدبر

تعالى عنهما (قوله سنين) صله خدمة (قوله فقتل) بضم فكسر (قوله انقضائها) اى السنتين (قوله يصنع) بضم الياء (قوله بالقيمة) اى التى يغرمها قاتل العبد (قوله قال) أى ابن القاسم (قوله هى) أى القيمة (قوله لمن له الرقبة) اى الخدم ان كان حيا ووارثه ان مات (قوله على التمسك) أى القول المخالف لقول مالك رضى الله تعالى عنه صله يكرى (قوله يكرى) بضم ثم فتح (قوله من يخدمه) أى الخدم بالفتح (قوله الى الاجل) اى الذى حدده الخدم بالكسر (قوله سيده) أى الذى أخذه فى فداءه بارش جنبايته (قوله بقرى) خدمته) أى الى الاجل الذى حدده الخدم بالكسر (قوله خبر الخدم) بفتح الدال اى فى فداءه به (قوله اليه) أى الخدم بالفتح (قوله اخذه) اى السيد العبد (قوله والا) اى وان لم يدفع سيده للخير - دم ما فداه به (قوله أسلمه) أى السيد

العبد (قوله رقا) اى للخدم (قوله لينظر) بضم فسكون ففتح (قوله يقومان) بضم ففتحين مثقلا (قوله الشرط) أى ان كان مرض (قوله يقوم) بضم ففتحين مثقلا (قوله مما يقدم) بضم ففتحين مثقلا - ان ما (قوله فيباع) أى المدبر فى المرض (قوله لتنفيذها) اى المقدمة عليه (قوله علم) بضم العين

(قوله وبهذا) أي التقرير بصلته بنسبة (قوله ونصه) أي الخط (قوله ان ذلك) أي دخول الوصايا في مدبر المرض (قوله يتصور) بفتحات أو بضم ففتحات مثله لا فيهما (قوله مما يخرج) بضم ثم فتح بيان أشباه (قوله ويتقدم هو) أي مدبر المرض (قوله يشاركه) أي مدبر المرض (قوله فرض) بضم فكسر (قوله معه) أي مدبر المرض ٦٨٣ (قوله عليه) أي مدبر المرض (قوله قدم) بضم فكسر أي

مامع مدبر المرض (قوله ذلك) أي المتقدم (قوله الوصايا كلها) أي التي في رتبة مدبر المرض والتي بعده (قوله هو) أي مدبر المرض (قوله عنهما) أي الموازية والمجموعة (قوله عليه) أي الخط (قوله فيه) أي مدبر المرض (قوله عليه) أي مدبر المرض (قوله فأنالا) أي عجم (قوله الشيخ) أي جده عجم عبد الرحمن الاجهوري (قوله فانه) أي الشيخ (قوله عليه) أي المدبر (قوله فانه) أي الوصايا المقدمة (قوله تكمل) أي من المدبر (قوله اذا بطل) أي التدبير (قوله وهذا) أي الذي قاله الشيخ (قوله غير ظاهر) خبر رد (قوله فاذكره) أي عجم (قوله فيبو) أي بعد (قوله الساحل) أي عجم (قوله له) أي ما جعل عجم عليه (قوله فترك) كلام المصنف (قوله فترك) بكون الرامه صدر مضاف لفعله (قوله اولي) خبر ترك (قوله فيه) أي رد طفي على عجم (قوله يعلم)

صحة وجه سداب سقط استشكل الخط ونصه يعني ان الوصايا تدخل في المدبر في المرض اذا بطل بعضه هكذا قال المصنف رحمه الله تعالى في توضيحه وحمل عليه كلام ابن الحاجب وغيره فيه كلام الجواهر والذي يظهر ان التلاية صور لان المدبر في المرض يتقدم عليه أشباه مما يخرج من الثالث كفك الاسير ومدبر الصحة وصادق المريض والزكاة التي فرض فيها وأوصى بها وما ذكر مع ذلك ويتقدم هو على أشباه ما أوصى بعقده والوصية بالمال وما ذكر معه وما ويشارك في رتبة المبتل في المرض فاذ فرض ضيق الثالث فان كان معه ما يتقدم عليه قدم فان استغرق ذلك الثالث بطل التدبير الذي في المرض وبطلت الوصايا كلها ولا إشكال في ذلك وان كان مع المدبر في المرض ما يتقدم هو عليه كالوصايا بالمال فان وسع الثالث المدبر في المرض جميعه واستغرق ذلك الثالث فقد عتق المدبر في المرض وبطلت الوصايا وان لم يسع الثالث إلا بعض المدبر فبعضه ما وسعه الثالث ويرجع الباقي رقيقة للورثة ولا يتصور دخول الوصايا فيه وكذلك ان كان معه ما هو في رتبته وهو المبتل في المرض فانها في الثالث فيعتق من كل واحد منهم ما قدر ما حله الثالث ولا يتصور دخول الوصايا في ذلك وما ذكره عن الجواهر هو كذلك فيما نقله عن كتاب ابن الموار والجموعة لكن الذي ذكره في الجواهر عنه ما ذكره الشيخ في النوادر عنهم ما ليس فيه ذكر المدبر في المرض ولم أقف عليه إلا في كلام الجواهر وهو مشكل فالصواب حذفه والله أعلم طفي وهو تعقب صحيح ورد عجم عليه بان المراد يدخل فيه ما يتقدم عليه كفك الاسير ونحوه اذا ضاق الثالث فأنالا وفي كلام الشيخ إشارة اليه فانه قال ودخلت أي في المدبر اذا بطل كله بان كان هنالك وصايا مقدمة عليه فلم يحلها الثالث فانها تسكمل اذا بطل وهذا هو الموافق لكلام ابن شاس ولم يظهر غيره غير ظاهر لان الكلام في الوصايا بالمال فاذكره ينبوعه كلام المصنف في توضيحه وفي محتمره ولا فائدة لما حمل عليه كلام المصنف لعلمه من الترتيب المتقدم اذ لا شك ان المتقدم يدخل فيما بعده والادب يحتاج المصنف للتنبيه على كل ما تقدم من المراتب ولا خصوصية للمدبر فالجمل على ذلك ثم اختلف قول الكلام على اشكاله ودعوى السهو والغلط اولى من التهاق والله اعلم البناني فيه نظرا اذا يعلم من الترتيب المتقدم ان المتقدم يدخل فيما بعده الاسماء انما عليه عجم وغير متعين ولا تهاق فيه فتأمل والله أعلم ولما وقف بعضهم على ما في الخط قال ان ضمير فيه للمعالم وكرهنا عطف عليه والله أعلم (و) دخلت في الراجع من (العمرى) بموت المعمر بفتح الميم الثانية ابن شاس اما ما كان يعلمه مثل المدبر في المرض وكل دار ترجع اليه بعد موته من عمرى فالوصايا تدخل فيه وفيها كل ما يرجع بعد موته من عمرى فان الوصايا تدخل فيه وان بعد عنده من ابن الحاجب لا تدخل الوصايا فيما يعلم كبرائ وما أقربه ولو في مرضه من عتق أو صدقة أو غيرها أو اوصى به لو ارث ورد بخلاف المدبر في المرض وما يرجع اليه من عمرى وحسب أي من ناحية

بضم الباء (قوله متعين) خبر ما (قوله قال) أي لدفع بحث الخط (قوله يعلم) أي الموصى (قوله مثل المدبر في المرض) أي الذي لا يعمل مثله (قوله وكل دار) عطف على المدبر (قوله اليه) أي الموصى (قوله من عمرى) صلة ترجع (قوله فالوصايا تدخل فيه) جواب اما (قوله وفيها) أي المدونة (قوله من ناحية العمرى) أي شبهها

العمرى وهو المقيد بحياة المحبس عليه (وهل) تدخل (في سفينة وعبد) مثلاً للموصى
 كاتاغابين و (شهر) بضم فس (تلقهما) في غيبتهما بفرق السفينة وموت العبد حال
 ايصاله (ثم ظهرت السلامة) لهما وعدم دخولهما فيها (قولان) رواهما أشهب عن
 الامام مالك رضى الله تعالى عنهما ابن عرفة اختلف اذا قيل له غرقت سفينتك وأيس منها ثم
 جاءت سالمة فروى محمد لا تدخل فيها واصلها وقال ابن القاسم تدخل فيها ولا تشبهه ما لم يعلم به
 وقال ابن الماجيب وفي العبد الا تبقى والبيع الشاردان اشهر مرويهم ما ثم ظهرت سلامتهما
 قولان وذكرهما ابن شاس روايتين لأشهب الشيخ عن الموازية والمجموعة روى أشهب
 القولين في السفينة والا تبقى وزاد يعيسى عن ابن القاسم في المجموعة ان شهدت عنده مينة
 فلا تدخل الوصايا فيه وان كان باعها بلا غائما مات بقرب ذلك دخلت الوصايا فيه وذكره ابن
 حبيب عن أصبغ عن ابن القاسم ومثله في سماع القرينين (لا) تدخل الوصية (فيما) أى
 المال الذى (أقر) الموصى (به في مرضه) الذى مات به لخصوصه بطل اقراره به لأنه
 (أو أوصى به لوارث) له ولم يجز ما بقي ورثته في كتاب محمد والمجموعة لا تدخل وصايا الميت فيما
 بطل اقراره به في مرضه لوارثه أو ما أقر فيه أنه كان أعتقه في صحته أو تصدق به فيها أو أوصى
 به لوارثه فردة الورثة وفي التوضيح لا دخول للوصايا فيما أقر به الموصى لغيره وهو يظن ان
 اقراره عامل كقراره بدين لمن يتهم عليه اذا كان اقراره في مرضه وأولى اذا كان في صحته ورد
 لسبب اه وكذا كل ما بطل لسكونه معصية لا تدخل فيه الوصايا ويحاصص الورثة به أهل
 الوصايا عند الضيق ويكونون أحق به قاله ابن رشد وكذا كل وصية بطلت لعدم قبولها
 أو موت الموصى له قبل الموصى أو لغير ذلك في المدونة ومن رد ما أوصى له به رجع ميراثه بعد
 أن يحاصص به أهل الوصايا مثل أن يوصى لثلاثة بعشرة عشرة فرداً أحدهم وصيته وثلثه عشرة
 فللباقين ثلثا الثلث وهذا قول جميع الرواة لا اختلاف فيه بينهم وقيده في النوادر بما إذا لم
 يعلم برده والادخلت الوصايا فيه رهو ظاهر لانه حينئذ معلوم وكذا يقع التحاصص في الثلث
 بما أوصى به لوارثه فقيه أو من أوصى لوارث واجنبي تحاصصا وعادتهم الوارث موروثا لأن
 يجزيه الورثة اه بخلاف ما أقر به ورد فلا يحاصص به في الثلث بل يؤخذ من رأس ماله
 ففيها اذا اقر المريض بدين فيخرج من رأس المال وان كان ان يتهم به وتقع الوصايا في ثلث
 ما بقي فان كان الدين ان يجوز اقراره به له أخذه والارجع مسيراً تأقاده طنى (وان) مات
 الحر المميز المالك ووجد عنده وصية مكتوبة و (ثبت) بشهادة عدلين (ان عدها) بفتح
 العين المهملة أى وثيقة الوصية (خطه) أى الموصى ولم يشهد عليها ولم يقل انفذوها فلا
 تنفذ عنده الامام مالك رضى الله تعالى عنه لاحتمال انه كتبها غير عازم أو انه رجع عنها باض
 اذا لم يقل انفذوها مالو كتبها او قال انفذوها فانها تنفذ المصنف في التوضيح انظر قوله قال
 انفذوها هل أراد به قاله بلسانه وشهد بقوله من عرف خطه أو أراد انه كتبه بخطه وشهد عليه
 والاول أقرب الى حقيقة اللفظ اذا القول حقيقة انما هو المقفوظ البناني وهو الظاهر من جهة
 المعنى أى لانه يجري في كتابة انفذوها ما جرى في كتابة الوثيقة من احتمال عدم العزم أو
 الرجوع والله أعلم ابن عرفة الباجى من كتب وصيته بيده فوجدت في تركته وعرف انها

(قوله وهو) أى الحبس الذى
 من ناحية العمرى (قوله
 بفرق) صله تلف (قوله
 حال ايصاله) صله شهر
 (قوله اختلف) بضم التاء
 (قوله) أى الموصى (قوله
 جاءت) أى سفينة (قوله
 فيما) أى السفينة (قوله
 ولا تشبه) أى السفينة
 (قوله وذكرهما) أى
 القولين (قوله لأنه) علة
 بطل (قوله ورد) بضم الراء
 أى اقراره (قوله رجع) أى
 الموصى به المردود (قوله
 بما اذا لم يعلم) أى الموصى
 (قوله والا) أى وان كان
 (قوله والا) أى وان لم يكن
 (قوله والا) أى وان لم يكن
 الدين لمن يجوز اقراره به له
 (قوله وجد) بضم فكسر
 (قوله ولم يشهد) بضم
 فكسر (قوله) أى الموصى
 (قوله من احتمال الخ) بيان ما

خطه بشهادة عدلين فلا يثبت بشئ منها حتى يشهد عليهم اقلدي يكتب ولا يعزم رواه ابن القاسم
في المجموعة والعقبة (أو) كتب وصيته و(قرأها) على الشهود (ولم يشهد) بضم التحتية
وكسر الهاء الموصى الشهود على انها وصيته (أو) لم (يقول) الموصى (انفذوها) الاولى فلا
(تنفذ) فان كان أشهد على ان ما قرأه وصيته أو قال أنه ذوها نفذت محمد عن أشهب لو قرأها
ولم يأمرهم بالشهادة فليس بشئ حتى يقول انها وصيتي وان ما فيها حق وان لم يقرأها كذا
نقله الباجي وتبعه ابن شماس وابن الحاجب ولم يذكروا لفظ انه أقر بها الشهود وكذا في النوادر
وقال الصقلي في الموازية واذا اتى الشهود بوصية وقرأها عليهم الى آخرها فلا تنفذ الا ان
يقول أشهدوا على بما فيها ولم يجعل اتيانه اليهم وقرأتها عليهم بنفسه بما ينفذها وذكروا الشيخ
في نوادره من المجموعة والعقبة وانما لا تنفذ حتى يقول أشهدوا على بما فيها ولم يذكروا فيها
خلافاً (ونب) بضم فكسر (فيه) أى الابصار (تقديم) ذكر (الشهد) أى انه يشهد لله
سبحانه وتعالى انه لا اله الا هو وليس له شريك في الربوبية صلى الله عليه وسلم بأنه رسول الله يقول أشهد
ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله قاله الامام مالك رضى الله تعالى عنه ابن عرفة فيما من
كتب وصيته فلم يقدم ذكر التشهد الشيخ زوى ابن القاسم في الموازية والعقبة والمجموعة
قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه من أدركت يكتبون التشهد قبل ذكر الوصية وما زال
ذلك من شأن الناس بالمدينة وانه لم يعجبني وأراه حسناً ورواه أشهب وقال أشهب في
المجموعة كل ذلك لا بأس به تشهد أو لم يشهد قد شهد الناس فقهاء صالحون وتركه بعض
الناس وذلك قليل وفيها قال ابن القاسم لم يذكروا مالك كيف التشهد الباجي عن أنس كانوا
يوصون انه يشهد ان لا اله الا الله وان محمداً عبده ورسوله وأوصى من يترك من أهله أن يتقوا
الله تعالى ويصلحوا ذات بينهم ان كانوا مؤمنين وأوصى بما أوصى به ابراهيم بنيه ويعقوب
يا بني ان الله اصطفى لكم الدين فلا تتقون الا او انتم مسلمون وأوصى ان مات من مرضه هذا
وروى أشهب ان رجلاً كتب في ذلك أو من بالقدر كله خيره وشروحه ورواه قال ما أرى هذا
الا كتب الصغرى والاباضية قد كتب من مضى وصاياهم فلم يكتبوا مثل هذا قلت ومثله في
سماع ابن القاسم ابن رشد هذا بين لان الرشد في الاتباع ويحتمل في الامور كلها الابتداع فلان
باني آخر هذه الامة باهدي عما كان عليه أولها اه العبدوى الظاهران الاولى الجمع أى في
التشهد بين اللفظ والكتابة (ولهم) أى الشهود الذين أشهدهم على ان وصيته مكتوبة بهذه
الوثيقة بخطه أو بخط غيره بامره (الشهادة) بان ما في الكتاب وصيته اذا كان قرأه عليهم أو
كانوا قرؤوه وأشهدهم بان ما فيه وصيته بل (وان لم يقرؤه) ولم يقرأه عليهم اذا عرفوا عين
الكتاب ان كان فتح الكتاب ورأوا ما فيه بل (ولا فتح) وأمر ان لا يفتح حتى يموت فلهم الشهادة
فيه وتنفذ بضم فتح مثقلاً وصيته بما فيه ان كان عند غيره بل (ولو كانت) وثيقته (عنده) أى
الموصى الى موته ان لم يكن في دارية ابن عرفة سمع أشهب من انا اخ له بكتاب وصية طبع
عليها وقال اكتب شهادة تلك باسمه على اقرارى انه كتابي ولا يعلم الشاهد ما فيها فكتب شهادته
في أسفلها على اقراره انها وصيته أي شهد بها قال ان لم يشك في خاتمه انه خاتمه فليشهد وان شك
فلا يشهد اذا كانت الوصية ليست عنده قلت ايشك في ان خاتمه اذا غاب عنه قال لا أدري ان

(قوله يشهد) بضم فسكون
(قوله قد يكتب ولا
فكسر) في قوة على لا يثبت
يعزم) (قوله فان كان
شئ منها) (قوله فان كان
انهم الخ) بيان مفهوم
ولم يشهد الخ (قوله واذا
اق) أى الموصى (قوله
على) بشد الياء (قوله من
كتب) أى اراد ان يكتب
(قوله ذلك) أى يكتب
التشهد قبل الوصية (قوله
وتركه) أى التشهد (قوله
وذلك) أى تركه (قوله انه)
أى الموصى (قوله او من)
بضم ثم كسر (قوله الرشد)
أى الهدي والصواب (قوله
قال) أى مالك رضى الله
تعالى عنه (قوله عنده) أى
الشاهد (قوله قلت) أى
قال أشهب (قوله رضى الله
تعالى عنهم) (قوله قال) أى
مالك رضى الله تعالى عنه

شك فلا يشهدون تيقن انه لم يقض يشهد وكان من أمر الناس القديم اجازة الخاتم حتى
 كان القاضي يكتب للرجل الكتاب الى القاضي وما ين يدعى خاتمه فيجاز له حتى حدث عند
 الناس الاتهام على خاتم القاضي واول من احدثه أمير المؤمنين واهل بيته ابن رشد ما ذكره من
 التيقن مما لا سبيل الى الشاهد اليه اذ لم تكن الوصية عنده فعلى قوله لا يجوز ان يشهدوا
 بما قيل الا ان تكون الوصية عندهم على رواية ابن وهب في المدونة واذا دفعها اليهم فدفعوها
 الى أحدهم أو الى من وثقوا به غيرهم فكانت عنده جاز لهم ان يشهدوا عليها واه عبد الرحمن
 ابن دينار عن ابن الماجشون (وان شهدا) اي العدلان (بما فيها) اي الوثيقة له وعليه وهي
 محتومة وقال لها حين اشاهد ما عليها (وما بقى) بعد تنقيذ الوصايا من ثلثي (ف) هو (فلان
 ففحصت) الوثيقة بعد موته (قاذا فيها وما بقى) بعده منه (ف) هو (للمساكين قسم) بضم فسكسر
 ما بقى منه (بينهما) اي فلان والمساكين مناصفة ابن عرفة في سماع اصبح ابن وهب في امرأة
 قالت اشهدوه هذه وصيتي وهي مطبوعة اشهدوا على بما فيها الى وعلى واستندتها الى عمتي
 وما بقى من ثلثي فلعمري وماتت ففتح الكتاب فاذا فيه ما بقى من ثلثي فليتماي والمساكين
 والارامل فانه تقسم بقيته بين العمة والامه صنف الاخرين بمنزلة رجلين وقاله ابن القاسم
 ابن رشد هذا على قول ابن القاسم في المدونة وغيره من اوصى لرجل بشي ثم اوصى به لغيره
 يقسم بينهما ولا تكون الوصية الثانية ناسخة للاولى بخلاف سماع زروان اشهب (وان قال)
 الموصي (كتبها) اي وصيتي ووضعها (عند فلان) فاذا مات واخرج لكم كتابا وقال هذه
 وصيتي (فصدقوه) في انها وصيتي فاذا مات واتى فلان بوثيقة وقال هذه وصية الميت فانه
 يصدق وينفذ ما فيها (او) قال الموصي (أوصيته) اي فلانا (ب) كيفية تفرقة (ثلثي فصدقوه)
 بفتح فسكسر مثقلا اي فلانا فيما فاذا مات واخبر فلان بالكيفية فانه (يصدق) بضم التخمينة
 وفتح الصاد والدال منقلا فيما وينفذ (ان لم يقل) فلان اوصى بثلثه (لا ب) فان قال لا ب
 ونحوه ممن يتم فيه فلا يصدق عند ابن القاسم وقال اشهب يصدق ابن عرفة من قال كتب
 وصيتي وجعلتها عند فلان فصدقوه وانفذوها صدق ونفذ ما فيها وسمع ابن القاسم من قال
 كتبت وصيتي وجعلتها عند فلان فانفذوا ما فيها غات وانخرجت الوصية ولا شهود فيها الا
 ما شهدوا على قوله انه وضعها عند فلان فانفذوا ما فيها فان كان الرجل الذي ذكرها عنده
 عدلا انفذ ما فيها ابن القاسم هذا رأي العتيبي عن سحنون هي جائزة وان لم يكن عدلا ابن رشد
 اشتراط عدالة خلاف ظاهر المدونة والموازية فيمن قال كتبت وصيتي وجعلتها عند فلان
 فصدقوه وانفذوا ما فيها انه يصدق وينفذ ما فيها اذ لم يشترط فيه عدالة كقول سحنون وهو
 القياس ثم قال ابن عرفة وفيها ان قال اوصيت فلانا بثلثي فصدقوه جاز ذلك وانفذ ما قال فان
 قال الوصي انما اوصى بثلثه لا ب) فقال اشهب يصدق وقال ابن القاسم لا يصدق لقول الامام
 مالك رضي الله تعالى عنه من قال اجعل ثلثي حيث تراء فان اعطاه لنفسه او قرأ به فلا يعمل
 به الا ان يظهر وجه لذلك صواب وقرق ابن رشد بينهما بان مسئلة مالك صرف الامر فيها الى
 اجتهاده فصرفه لنفسه او لقرأ به ظاهر في منافاته نتيجة الاجتهاد ومسئلة الخلاف امرها
 مصروف لجرد اخباره واليه اشار اشهب بقوله لان الميت امر بتصدية ونحوه للصلي

(قوله له وعليه) اي الموصي
 (قوله وقال) اي الموصي
 (قوله لهما) اي العدلين
 (قوله عليها) اي الوثيقة
 (قوله بعده) اي تنقيذ
 (قوله منه) اي
 وصايا (قوله على) بشد
 الثالث (قوله واستندتها)
 الياء (قوله فانه) اي
 اي اضعفتها (قوله بانه) اي
 الشان (قوله بقيته) اي
 الثلث (قوله اشهب)
 مفعول سماع المضاف لقاعله
 (قوله فاذا مات) اي الموصي
 (قوله فيها) اي الوصية
 (قوله يتم) بضم ففتح
 (قوله صدق ونفذ) بضم
 فسكسر مثقلا فيما (قوله
 واخرجت) بضم فسكسر
 (قوله انفذ) بضم فسكسر
 (قوله وان لم يكن) اي
 الرجل (قوله وهو) اي
 عدم اشتراط عدالة

(قوله عليه) أي الموصي (قوله فهو) أي فلان (قوله استقصي) أي بلغ الموصي الأقصى والاكمل في الإيصاء (قوله له) أي فلان (قوله وبالغ) أي الموصي في إيصائه على كل ماله وما عليه (قوله فيكون هو) أي فلان الغائب إذا قدم (قوله فهو) أي فلان الحاضر (قوله وصايته) أي الحاضر (قوله ان قال فلان) أي الحاضر ٦٨٧ (قوله فيكون) أي فلان الغائب إذا حضر

(قوله فذللك) أي قوله (قوله) (قوله جائز) أي نافذ مأمول به (قوله يكون) أي الحكم (قوله كما قال) أي الموصي (قوله هذا) أي فلان الحاضر (قوله وصايا) أي مستمر على وصايته (قوله لانه) أي الموصي (قوله هذا) أي الحاضر (قوله وامتنع) أي من قبول وصاية (قوله لانه) أي الموصي (قوله نظره) أي وصاية فلان الحاضر (قوله يفهم) بضم فسكون ففتح (قوله عنه) أي الموصي (قوله لانه) أي فلان الغائب (قوله وقبل) بكسر الباء أي الوصية (قوله يكون) أي الغائب (قوله فإذا قدم) أي الغائب (قوله ولم يقبل) أي الوصية (قوله وكذا) أي في زوال وصية الاول وتقديم السلطان وصايا (قوله على قوله) أي اشبه (قوله ان قدم) أي الغائب (قوله من الوصية) أي قبولها (قوله) أي الحاضر (قوله جائز عليه) أي الحاضر على الوصية (قوله فان كره) أي التجاذي عليها (قوله فلا يلزمه) أي خاصا بغيبية الغائب (قوله جائز) أي نفذ وعمل به (قوله عزلت) بضم فسكون (قوله بنات) مفعول زوج (قوله له) أي الوصي على بيع التركة وقبض (قوله عليهن) أي بنات الموصي (قوله الاولى) بفتح الهمز (قوله له) أي الوصي على التركة والقبض (قوله عدم) خبر ان (قوله ورفع) عطف على عدم (قوله عليهن) صلة تقديم

(و) ان قال في إيصائه فلان (وصي فقط) أي مقتصر على قوله وصي فانه (يعم) إيصاؤه كل شيء للموصي أو عليه حتى انكاح صغار بناته وبالغات بناته الابكار باذنهن ولا يجبرهن اتفاقا وكذا البنات ابن عرفة فيها من قال انهن دون فلان وصي ولم يزد فهو وصيه في جميع الاشياء وانكاح صغار بناته ومن بلغ من ابكار بناته باذنهن والبنات باذنهن اللحن في الموازنة من قال فلان وصي قال استقصي له وبالغ وان قال وصي على مالي دخل فيه الولدان قال على ولي يدخل فيه المال ويدخل في قوله ولي الذكور والانا وكذا على بناتي الان يخص فيقول الذكور وبناتي (و) ان قال وصي (على كذا) كثنائي أو قضاء ديني فانه (يخص) بضم ففتح مثقلا (به) أي ما قصر الموصي إيصاءه عليه ولا يعم غيره على المشهور ابن عرفة من قال فلان وصي على اقتضاء ديني أو قضائه أو فلان وصي على مالي أو فلان وصي على بضع بناتي فذللك جائز ويكون كما قال وان قال فلان وصي على كذا الشيء بعينه فانه موصى على ما سمى فقط ونقل ابن العربي في بعض كتبه الخلافية انه يكون وصياله على العموم كقول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه ونقله الطرطوشي في تعليقه رواية وشبهه في الاختصاص فقال (ك) قوله فلان (وصي حتى يقدم فلان) فيكون هو الوصي فهو وصيه مادام فلان غائبا فان قدم ارتفعت وصايته وصار القادوم وصيه ابن عرفة وفيها ان قال فلان وصي حتى يقدم فلان فيكون وصيا فذللك جائز ويكون كما قال الصقلي ينبغي ان مات فلان قبل قدومه ان يكون هذا وصيا لانه انما خلع هذا بقدوم الغائب فلو قدم وامتنع فالظاهر سقوط إيصاء الاول لانه علق نظره بغيبية فلان الآن يفهم عنه انه اذا جاء قبل يكون الوصي فاذا قدم ولم يقبل وجب بقاء الاول وصيا للغمي أشبه في المجموعة ان مات في غيبته فلا وصية للحاضر وينظر السلطان وكذا على قوله ان قدم ولم يقبل الآن يكون السبب في إقامة الغائب امتناع الحاضر من الوصية فتقيل له تسكتها حتى يقدم فلان فان كان هذا السبب جازعنا فيه في جميع هذه الوجوه ان أحب فان كره فلا يلزمه لانه انما التزمها وقتا (أو) قال فلان وصي (الي ان يتزوج) فلان (زوجتي) فلا يكون وصي وفي نسخة حتى تتزوج بفوقيتين فالعنى فلانه تزوجتي وصيتي حتى تتزوج فلا تكون وصيتي فيما من أسند وصيته الي أم ولده على ان لا تتزوج جاز فان تزوجت عزلت (وان) أوصى رجلا على بيع تركته وقبض ديونه ولم يوصه على تزويج بناته فتعدي (زوج) بفتح مثقلا الوصي (الموصى على بيع تركته) أي الموصي (وقبض ديونه) أي الموصي بنات الموصي بالغات باذنهن (صح) تزويجه لمصول ولاية الاسلام العامة له عليهن وفي قوله صح إشارة الى ان الاولى له التمسك عدم تزويجهن ورفع أمرهن الى الامام لينظر في تقديمه أو عاصيهم عليهن ابن عرفة فيها ان قال فلان وصي على بيع تركتي وقبض ديوني ولم يذ كر غير هذا قال الامام مالك أحب الى ان لا يزوج بناته حتى يرفع الى السلطان فان لم

يلزمه أي التجاذي عليها (قوله وقتا) أي خاصا بغيبية الغائب (قوله جائز) أي نفذ وعمل به (قوله عزلت) بضم فسكون (قوله بنات) مفعول زوج (قوله له) أي الوصي على بيع التركة وقبض (قوله عليهن) أي بنات الموصي (قوله الاولى) بفتح الهمز (قوله له) أي الوصي على التركة والقبض (قوله عدم) خبر ان (قوله ورفع) عطف على عدم (قوله عليهن) صلة تقديم

(قوله يجوز) أي يتقد (قوله من اب او وصيه) بيان وليه (قوله وان مات الوصي) أي تبا له (قوله فاوصي) أي قبل موته (قوله جاز) أي نفذ ولم (قوله ذلك) أي ايصاء الوصي (قوله مقدم) بضم ففتحين مثقلا (قوله مثله) أي الوصي في الايصاء (قوله وهو) أي ان مقدم مثل وصي الاب ٦٨٨ (قوله وان لم يكن للطفل وصي الخ) مفعول قولها (قوله له) أي الطفل (قوله كان) أي

يرفع رجوت ان يجوز الصقلي اشهب له ان يزوجهن ولا يرفع الى السلطان وقاله ابن القاسم (واما الوصي) بكسر الصادحة فامن الايصاء ومثقلا من التوصية (علي) الشخص (المجور عليه) أصغره وجنونه اوسقه (اب) رشيد (او وصيه) أي الاب لاجد ولا عم ولا اخ ولا ام الا في مسئلة اشار لها بتشبيهها بالاب في الايصاء على المجور فقال (كلم) فلها الايصاء على ولدها (ان قل المال) الذي ارادت الايصاء فيه كستين دينار (ولا ولي) للولد الذي ارادت الايصاء على ماله من اب او وصيه (وورث) بضم فكسر المال القليل الموصى عليه (عنها) أي الام ابن عرفة الايصاء ان كان بالنظر للمجور واختص بالاب الرشيد والوصي والما لم فيها مع غيرها صحة وصية الاب الى غيره بصغار بنه وأبكار بناته وان مات الوصي فاوصي لغيره جاز ذلك وان كان وصي الوصي مثل الوصي في النكاح وغيره بخلاف مقدم القاضي وقيل مثله وهو قولها في ارادة السطور وان لم يكن للطفل وصي قاقام له القاضي خليفة كان كالوصي في جميع اموره ولا يجوز وصية الجد بولد ولده ولا الاخ باخيه الصغير وان لم يكن له اب ولا وصي وان قل المال بخلاف الام وفيها لا يجوز ايصاء الام بمال ولدها الصغير الا ان تكون وصيا من قبل ابيه والا فلا يجوز اذا كان المال كثيرا وينظر الامام فيه وان كان يسيرا نحو الستين دينار اجاز اسنادها فيه الى عدل فبين لآب له ولا وصي فيما تركته له وقال غيره لا يجوز لها ان توصي بمال ولدها ابن القاسم اجازة الامام ما لث رضي الله تعالى عنه ذلك احتسان وليست بقياس وان كان الايصاء بغير ذلك من قضاء دين او تفريق ثلث جاز من كل مالك فيما للمرأة ان توصي بانقاذ وصاياها وقضاء دينها وامما يوصي الاب على المجور وعليه (الشخص) مكاف (بالخ عاقل فلا يصح ايصاء مجنون ولا معتوه ولا صبي (مسلم) فلا يصح ايصاء كافر ولو قرى ساعلى المشهور الذي رجع اليه الامام ما لث رضي الله تعالى عنه (عدل) فلا يصح ايصاء فاسق البساطي بالموارح ولم اعلم في الفاسق بالاعتقاد نصا شافيا (كاف) أي قادر على القيام بمصالح الموصى عليه فلا يصح ايصاء عاجز عنهم ابن شماس الركن الاول الوصي وشرطه اربعة التكليف والاسلام والعدالة والكفاية ابن عرفة الامام ما لث رضي الله تعالى عنه لا يجوز الوصية الى غير عدل وفي ترجمة أخرى لا يجوز الوصية الى مسخوط قلت المراد بالعدالة في هذا الفصل الستة لا الصفة المشتركة في الشهادة فذكر اللفظين في الموضعين يسهل تفسير غير العدل بالمسخوط لاجما هو أعم منه ومن المستور فيدخل المستور في المنع واختصار البرادعي ذلك بقوله لا يجوز الى ذمي أو مسخوط أو من ليس بعدل خلاف ذلك لان عطف ليس بعدل على المسخوط ظاهر في أنه غير فيدخل المستور في المنع الشيخ عن محمد عن ابن القاسم وأشهب من أوصى الى محدود في قذف فذلك جائز اذا كان منه قلته وحالته ترضى وان لم يتزيد حسن حال اذا كان يوم حد غير مسخوط واما من حد في مرقعة او زنا او خرفة فلا يقع في مثل هذا من له ورع فلا يجوز الوصية اليه انظر الحاشية وتجوز الوصية لمن استوفى ما سبق ان كان بصيرا بل (وان) كان

تخلية القاضي (قوله والا) أي وان لم تكن الام وصيا من قبل ابيه (قوله فلا يجوز) أي ايصاءها (قوله اسنادها) أي ايصاء الام (قوله ذلك) أي ايصاء الام مفعول اجازة المضاف الى فاعله (قوله استحسان) خبر اجازة (قوله وان كان الايصاء بغير ذلك) أي النظر للمجور عطف على ان كان بالنظر للمجور (قوله من قضاء دين الخ) بيان غير ذلك (قوله عنها) أي مصالح المجور عليه (قوله قلت) أي قال ابن عرفة (قوله اللفظين) أي غير عدل ومسخوط (قوله قد دخل) بالنصب في جواب التي (قوله ذلك) أي قولها لا يجوز الوصية الى غير عدل ولا الى مسخوط (قوله في قذف) صله محدود (قوله فذلك) أي الايصاء اليه (قوله جائز) أي نافذ (قوله اذا كان) أي القذف (قوله انظر الحاشية) نصها عتب ما هنا ابن حنن اتفق مالك والزواة من اصحابه رضي الله تعالى عنهم انه لا يجوز الوصية الا الى العدل واختل فوا في تفسيره فقال

(أعني)

بعض اهل العلم ان ثبت برحمته عند الحاكم عزل ان لم يعرف الميت انه تلك الصفة وان علم بها وقصد لقربا به او صداقته شرعا السلطان معه من يتطرو ولا يعزله بالكلمة وفي

ظروا بن عات المشاوران اوصى بتنفيذ ثلثه الى سارق اوفاسق فليس للسلطان عزل له لان ربه يوصي به حيث شاء ويلزمه الاشهاد على تنفيذ ذلك لئلا يأخذ نفسه وفيها ارايت ان كان الوصي خبيثا يعزل عن الوصية قال قال مالك رضي الله تعالى عنه للميت ان يوصي بعمل غيره وهم الورثة الى من ليس بعدل المتبطل قال محمد بن قيس قال مالك واصحابه وقال الخزومي لا يعزله ويشركه معه غيره وحكاها احمد بن حنبل عن مالك رضي الله تعالى عنهما قال وانا لا ادرى التشرىك وجهها ويعزله السلطان ويقدم من يراه لذلك اهلا اصبح الا ان يكون هذا الوصي الذي ليس بعدل مثل القريب والمولى والزوجة ومن يرى حسن النظر لقربائه او لولايته وشبه ذلك فادري ان يجعل معه غيره يكون المال بيده ولا يفسخ الاخر وقاله مطرف وابن مطرف وذكروا ابراهيم قول الغيرة وقول سخون لا اقول به وادري ان يعزل نص عليه ابن الهندي ومذهب الخزومي يقتضي انه اذا كان وصيا من احدهم ما عدل والاخر مسخوط فانه لا يعزل المسخوط وكذا يظهر من كتاب الوديعه فامله قلت هو قولها في الوديعه واذا لم يكن في الوصيين عدل خلعهما السلطان وجعل المال عند غيره هما ولو تعارض ٦٨٩ هذا المفهوم فظاهر قوله خلعهما ولم

يقول اشركهما مع غيرهما
فالت قال في عزله لمخطته
وبقائه مع شرىك غيره معه
فالت هذا ان علم الموصى
بخطته ورابعها هذا ان
كان قريبا او مولى او شبهه
لمعروف المذهب والغيرة
ونقل ابن حارث واصبح مع
الاخوين وتقدم قول ابن
القاسم واشبه لا يجوز الى
ضعيف النخعي عجز الوصى
ان كان اعلة او قلة مضبوط
او تقرط عزل وان كان
كثرة المال قوى بالتخ
قوله ذلك اي الایصاء
قوله جائز اي نافذ قوله
الريق مفسر فاعل تصرف
قوله للمعجور صلة

(اعى) فلا يشترط كونه بصيرا ويصح الایصاء المستوفيه ان كان رجلا بل (و) ان كان (امراة)
ويصح له ان كان حرا بل (وان) كان (عبدًا) قنا واذ اشأ ابنة الشيخ في المجوعة لاشهب
ان اوصى مسلم او ذى لامراة واعى فذلك جائز (وتصرف) بقصصات مئة لا الرقيق الموصى
على محجور من غير سيده للمعجور الموصى عليه (باذن سيده) ولا يقبل الایصاء الا باذنه ابن
عاشر ظاهر قول ابن شاس وابن الحاجب والمصنف تصرف باذن أن المتوقف على اذن السيد
انما هو تصرف بمدون قبول الایصاء وليس بسيد اذا الصواب ان قبوله الایصاء يتوقف على
الاذن ايضا ولذا قال ابن مرزوق الحسن ان يقال تجوز وتصح اعبد الغير باذن سيده ابن
عرفة وفيها من اسند وصيته الى عبده او مكاتبه جاز ذلك ومثله في رسم الوصايا من مسمع
اشهب ثم قال النخعي تجوز الوصية للعبدان كان ما مونا غير عاجز كان للموصى او غيره
ان رضى سيده وسيده لا يخاف ان يغلب على ما يده اشهب فان ظعن به سيده او مشترى به
جعل السلطان وصيا غيره وهذا خلاف المعروف في هذا الاصل ان للعبدان يقوم مقامه
عند سفره غيره من غير حاجة الى سلطان ولا فرق في هذا بين حر وعبد الشيخ في الموازية
والمجوعة لابن الزمام واشهب ان اوصى الى عبد غيره جاز ان اجازه سيده وليس له رجوع
الا بعد من يسع او سفر او نقله منه ومن العبد الى غير الموضع الذي الورثة به فيقيم الامام
اهم غيره (واذا) اوصى عبده على اصغر ولده وله اولاد كبار (اراد) اولاده (الاكابر) يسع
عبد (موصى) على اولاده الاصاغر (اشترى) بضم التاء وكسر الراء العبد الموصى اي نصيب
الاكابر منه (الاكابر) اولاده (لاصاغر) ان كان لهم مال ينفق به بالضرر والاباع الاكابر نصيبهم

٨٧ منج ح تصرف (قوله ولا يقبل) اي العبد (قوله الا باذنه) اي سيده (قوله تجوز ونصح) اي
الوصية (قوله اسند) اي اضاف (قوله جاز) اي نفذ ولم (قوله ثم قال) اي ابن عرفة (قوله كان) اي العبد (قوله لا يخاف) بضم
الياء (قوله ان يغلب) اي سيده (قوله على ما يده) اي العبد (قوله ظعن) اي سافر (قوله به) اي العبد الموصى (قوله غيره) اي
العبد (قوله وهذا) اي جعل السلطان وصيا غيره (قوله ان للعبد) اي الوصى الخ بيان المعروف بمحذف من (قوله يقوم) بضم
ففتح فكسر مثله (قوله مقامه) اي العبد (قوله عند سفره) اي العبد (قوله غيره) اي العبد مقبول يقوم (قوله من غير حاجة)
صلة يقوم (قوله في هذا) اي ايصاء الوصى غيره عند سفره او موته (قوله وليس له) اي السيد (قوله رجوع) اي عن اذنه لعبد في
قبول الوصية (قوله لهم) اي الموصى العبد عليهم (قوله غيره) اي العبد (قوله وله) اي الموصى (قوله لهم) اي الاصاغر (قوله
به) اي نصيب الكبار من العبد (قوله بالضرر) يعود على الصغار بشر ان نصيب الكبار لهم (قوله والا) اي وان لم يكن للصغار
مال ينفق بن نصيب الكبار من العبد او كان ولكن فيه ضرر على الصغار

(قوله منه) أي العبد (قوله فقط) أي دون نصيب الصغار (قوله غنه) أي نصيب الكبار إذا بيع وحده عما يخصه من غنه إذا بيع العبد كله (قوله جميعه) أي العبد (قوله ويين) بضم ففتحين مثقلا (قوله انه) أي العبد (قوله اشترى) بضم التاء وكسر الراء (قوله لهم) أي الاصغر (قوله لهم) ٦٩٠ أي الاصغر (قوله ذلك) أي حظ الأكبر (قوله قوم) بضم فمكسر مثقلا

منه فقط الا ان ينقص غنه فيباع جميعه ويين لشتره انه وصى على الاصغر ابن عرفة فيها ان كان في الورثة اكبر وارادوا بيع نصيبهم في العبد الموصى على الاصغر اشترى لهم حظ الا كابر ان كان لهم مال يحمل ذلك فان لم يحمله او اضر بهم باع الا كابر حظهم منه فقط الا ان يضر بهم فيباع نصيب الاصغر مع نصيب الا كابر الشيخ في المجموعة والموازية ان كان فيهم اكبر قوم حظهم على الاصغر ثم من بلغ منهم قوم حظهم على من لم يبلغ قلت مثله في رسم الوصايا بن مسمع ابن القاسم فيمن كانت معهم زوجة فارادت بيع العبد وقالت ثلثة ثلاثة آلاف دينار قال ليس الامر على ما قالت ويخرج به الى السوق فيقوم قيمة عدل فتعطي المرأة عنها مكن اوصى بعته (و) ان اوصى الاب او وصيه على محجوره عدلا ثم طرأ له الفسق (مارو) بضم الطاء والراء وشد الواو أي حدوث (الفسق) للوصى (يعزل) أي طرد والفسق الوصى عن وصايته على المحجور فعد الله شرط في الابتداء والدوام على المشهور فيما أرايت ان كان الوصى خبيثا يعزل عن الوصية قال نعم ابن عرفة في عزله بسخطه وبقائه مع شريك غيره ثالثة ان علم الموصى بسخطه ورابعها ان كان قريبا أو مواليا والقول الاول هو معروف المذهب ابن يونس ابن القاسم الامام مالك رضي الله تعالى عنهم لا يجوز اسناد الوصية الى غير عدل ويعزل ان اوصى اليه محمد قاله الامام مالك واصحابه رضي الله تعالى عنهم واذا تزوجت الوصية فقال ابن رشد يجعل معها مشرف ان جهل حاله اقال ويعزل الوصى اذا عاوى محجوره اذ لا يؤمن عدل وعلى عدو في شئ من احواله ابن القاسم للوصى ان يشترى محجوره بعض ما يلهو به (ولا يبيع الوصى) على الاصغر (عدا) لهم (يحسن) بضم التحتية وكسر السين العبد (القيام) خدمته (هم) أي الاصغر لانه انما يتصرف لهم بمصلحتهم وهذا ليس منها فيما لا يبيع الوصى عقار المتأبى ولا العبد الذي احسن القيام بهم الا ان يكون بيع العقار من ملك محجوره فيرغبه في الثمن او لا كفاية في غلته وليس لهم ما يتقنه عليهم فيجوز بيعه (ولا) يبيع الوصى على الاصغر الذين معهم اكبر (التركة) الا بحضرة الكبر) الرشيد اذ لا ولاية عليه فان غاب غيبة بعيدة والتركه حيوان او عرض فيرفع الى الامام ليقم قيمه عن الغائب يبيع نصيبه (ولا يقسم) الوصى على الاصغر التركة عليهم (و) على الغائب بلا رفع (حكاكم) الشيخ في المجموعة والموازية لابن القاسم واشهد رضي الله تعالى عنهم ما اذا كان الورثة اصاغروا كابر فليس له بيع شئ من التركة حتى يحضر الا كابر ابن القاسم ان غابوا بارض بعيدة والتركه حيوان وورثي وعرض فله بيع ذلك ويرفع الى الامام ليأمر من يبيع على الغائب ان يبيع ان قربت غيبتهم ولم يخش تغير شئ من التركة كاتبهم يبيع ما يخاف عليه ان كان يهه افضل للجميع وان شاء قسمه ومن قاف حقه كان منه وفي القسم منها لا يقسم الوصى على الاصغر حتى يرفع الى الامام ويراه نظر او ان كان معهم اكبر

(قوله قلت) أي قال ابن عرفة (قوله بيع العبد) أي الوصى (قوله قال) أي مالك (قوله ويخرج) بضم فسكون ففتح (قوله به) أي العبد (قوله ففتحين) بضم ففتحين مثقلا (قوله اي العبد) (قوله فتعطي) بفتح الطاء (قوله عن وصايته) صلة يعزل (قوله فعد الله) أي الوصى (قوله أرايت) أي اخبرني (قوله أيعزل) الهمز للاستفهام والياء بالضم والزاي بالفتح (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله العبد) مفسر فاعل يحسن (قوله لانه) أي الوصى (قوله لهم) بضمهم (قوله الصغار) (قوله وهذا) أي يبيع من يحسن القيام بهم (قوله منها) أي مصلحتهم (قوله من ملك) بكسر اللام أي سلطان (قوله محجوره) أي عقار المتأبى (قوله غلته) أي العقار (قوله يبعه) أي عقار التيم (قوله عليه) أي الكبير الرشيد (قوله فان غاب) أي الكبير الرشيد (قوله فيرفع) أي الوصى (قوله فليس له) أي

الوصى (قوله ان غابوا) أي الا كابر (قوله غلته) أي الوصى (قوله غيبتهم) أي الا كابر (قوله كاتبهم) أي الوصى (قوله ان قربت غيبتهم) أي الا كابر (قوله لم يخش تغير شئ من التركة) أي الا كابر (قوله كاتبهم) أي الوصى (قوله ان شاء قسمه) أي الا كابر (قوله قاف حقه) أي الا كابر (قوله كان منه وفي القسم منها) أي الا كابر (قوله لا يقسم الوصى على الاصغر) أي الا كابر (قوله حتى يرفع الى الامام ويراه نظر او ان كان معهم اكبر) أي الا كابر

(قوله) أي الوصي (قوله)
 جاز) أي نفذ القسم ولزم
 (قوله اجتمع) أي الوصي
 (قوله ويوكل) أي الامام
 (قوله بذلك) أي القسم
 على الغائب (قوله لهم)
 أي الغائبين (قوله قلت) أي
 قال ابن عرفة (قوله ولا)
 بشد الواو (قوله فهو) أي
 الاستقلال به (قوله دون
 ايصال) صلته مات (قوله
 وهو) أي استقلال الآخر
 (قوله ان يستقل) أي الباقي
 منهما (قوله ذلك) أي استقلال
 الباقي (قوله بين) بكسر
 الهمزة مثلاً أي ظاهر (قوله
 معناه) أي الباقي (قوله فلا
 نظر للباقي) أي وحده (قوله
 وان مات) أي احد الوصيين
 (قوله ورضي) أي صاحبه
 بإيصاله (قوله فذلك) أي
 إيصاله لصاحبه (قوله
 جائز) أي ماض (قوله لانه)
 أي الباقي (قوله به) أي
 ما وضع يده عليه (قوله
 منه) أي ما يشريكه

احببت له ان يرفع الى الامام فان قاسم الكبار وصي الاصاغر دون الامام جاز اذا اجتمع دون
 غاب أحد الكبار لتحيز قسمة الوصي عليه ولا يقسم الغائب الا الامام ويوكل بذلك ويجعل ماصار
 لهم يدي أمين (و) ان اوصى الاب ووصيه على محجوز (لاثنين) بلفظ واحد وبلفظين في وقت
 أو وقتين واطلق ايصالهما ولم يقسمه باستقلال كل منهما بالتصرف له ولا بتعاونهما عليه
 (جمل) بضم فكسر ايصاله (على) قصده (التعاون) منهما على التصرف له فليس لاحدهما
 الاستقلال به الا بتوكيل من صاحبه ابن عرفة فيهما من اوصى الى وصيين فليس لاحدهما بيع
 ولا شرا ولا انكاح ولا غير هادون صاحبه الا ان يوكله قلت سواء اوصى لهما على سبيل المعنة
 والشركة في زمن واحد او في زمانين والامر في هذا جلي وكذا لو اوصى الى أحدهما أو لآل
 اوصى الى الآخر ثانيا كقولها قمين اوصى بشي معين لزيد ثم اوصى به لعمرو وانه بينهما
 وقولها الا ان يوكله مثله للشيخ عن ابن القاسم في الموازية وزاد الاما لا بد منه من الشيء
 المتناقه مثل الطعام وما لا بد منه مما يضرهم تأخيرها فهو خفيف اذا غاب الآخر وابطل (فان
 مات أحدهما) أي الوصيين المتعاونين دون ايصالهما كم ينظر في اقرار الآخر وحده
 أو اقامة آخر معه ابن عرفة ابن شاس وابن الخاجب ان مات أحدهما استقل الآخر ابن
 عبد السلام ظاهره استقلال الثاني وهو بعد في الققه لا ينبغي ان يستقل الا ان يرى القاضي
 ذلك قلت للشيخ عن ابن القاسم في الموازية لو مات أحدهما ولم يوص فان كان الباقي بين
 العدالة والكفاية فلا يجعل القاضي معه غيره وان لم يكن بين العدالة او كان مبرزاً ويحتاج
 الى معونة جعل معه غيره وروى على ان مات أحدهما جعل معه القاضي غيره ثم قال للعمى
 ان مات أحدهما من غير ايصال فلا نظر للباقي ونظر السلطان في اقراره وحده أو مع آخر
 وان مات عن ايصال الى صاحبه ورضي فذلك جائز كايصاله لغيره ورضي صاحبه واقرار
 القاضي له وحده لا يلزمه الا برضاه لانه يقول لم التزم النظر وحدي (أو اختلقا) أي الوصيان
 في التصرف في محجوزهما (فالماكم) ينظر فيما اراده كل منهما فيما اراده صواباً أمهما به وان كان
 المواب غير ما اراده أمهما به ومنعهما من غيره وفيه لا ينظر القاسم رحمه الله تعالى ان
 اختلقا نظر السلطان للعمى ان خالف أحدهما الآخر فيمنعه نظر السلطان لاراده صواباً
 اثبتته وان كره الآخر (ولا يجوز) لاحدهما ايصال لغير صاحبه بدون اذنه في صحته ولا في
 مرضه هذا قول الامام مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنه ما ومنهوم لاحدهما ان لهما
 معاً الايصال وهو كذلك في نوازل عيسى للوصي ان يوكل في حياته وموته وهو قول مالك
 وكل اصحابه رضي الله تعالى عنهم ابن رشد لا خلاف في هذا انما الخلاف في الوصيين المشتركين
 في الايصال هل لاحدهما ان يوصي بماله من الوصية أم لا على ثلاثة اقوال الاول له ذلك
 ولو لم يكن له في الوصية ات الرواية به عن مالك رضي الله تعالى عنه وهو ظاهر قوله في
 المدونة وظاهر قول عيسى في هذا والثاني ليس له ذلك ولو لم يكن له في الوصية ات وهو ظاهر قول
 يعقوب بن النعمان انه ليس له ذلك الا الى شريكه في الايصال وهو الذي تأول الشيوخ عليه قول
 يعقوب في المدونة (ولا يجوز) لهما أي الوصيين (قسم المال) الموصيان عليه بينهما ما لان
 الموصي اراد اجتماعهما على كل جزء من اجزائه (والا) أي وان اقتسماه (ضعفا) أي

(قوله وقال) أى عبد الملك (قوله بينهما) أى الوصيتين (قوله وليكن) أى المال (قوله اعداهما) أى الوصيتين (قوله فان استويا) أى الوصيان (قوله يجعله) أى القاضي المال (قوله وروى) بضم فكسر (قوله عليه) أى المال (قوله وجعل) أى المال (قوله ويندر) بضم فكسر أى يتجر على وجه الادارة (قوله عنه) أى ابن المباحشون (قوله حالا) أى امالة (قوله اذا كان) أى التأخير (قوله تلقه) أى الدين (قوله وكذا) ٦٩٢ أى تأخير الدين لمصلحة في الجواز (قوله لو وضع) أى اسقط الوصى (قوله من الدين)

الوصيان ما تلق منه لتعدى واضع اليد عليه باستقلاله به والاخر برفع يده عنه قاله عبد الملك وقال ايضا يضمن مالهك بيد صاحبه دون مالهك بيده ودرج عليه ابن الحاجب وكلام المصنف محتمل لهما ابن عرفة في الاقسام القاضى المال بينهما وليكن عند اعداهما فان استويا في العدة جعله عندا كقوله ما راولوا اقتسما الصبيان فلا يأخذ كل واحد حصه من معه من الصبيان اللخمي كل هذا استحسان ولوجه لاه عند ادناهما عدة فلا يضمنان وروى ان اخناقوا طبعوا عليه وجعل عند غيره وقال على بن زياد ان تشاحوا يقسم بينهم ولا ينزع منهم اشهب لا يقسمانه فان اقتسما فلا يضمنان اللخمي ارادوا بيقين بعد القسمة في النظر على الشياخ ويدى كل واحد ما عنده وما عند صاحبه ولا يتفرد كل واحد بالنظر فيما عنده الصقلي عن ابن المباحشون ان قسما ضمن كل واحد مالهك بيد صاحبه له عده به باسلامه اليه ونقل عنه اللخمي ان كل واحد منهما يضمن جميع المال ما عنده لاستدله اده بالنظر فيه وما عند صاحبه لرفع يده عنه وكذا الوديعه عندهما اذا اقتسماها (والوصى) على محجور (اقتضاء) أى قبض (الدين) الذى لمحجوره اذا كان حالا وحل أجله (و) له (تأخير) أى الدين عند المدين بعد حلول أجله اذا كان (النظر) أى مصلحة لمحجوره كخوف تلقه ان اقتضاه أو ضمماؤه والمدين ملى مما موفى لا يجوز للوصى ان يؤخر الغريم بالدين ان كان الورثة كبارا وان كانوا صغارا جاز ذلك على وجه النظر لهم اشهب وكذلك لو وضع من الدين أو صالح عند خوف جحود أو تنليس (و) له (النفقة على الطفل) المحجور له والسفيه والمجنون التى يحتاجها (المعروف) أى بلا اسراف ولا تقصير اللخمي بحسب قلة المال وكثرة ما يضيع على ذى المال الكثير دون نفقة مثله ولا يسرق ولا يوسع على قلبه اشهب ينفق على كل يتيم بقدر متناهى ثلاث ربيعة رضى الله تعالى عنهم انه ان يشترى له ما يلهو به وان كان له سعة وسع عليه (و) له ما جرت العادة به من زيادة النفقة (في ختمه) يفتح الخاء المعجمة (وعرسه) بضم العين المهملة أى ولية تزويجه (وعيسه) لفظ رواه عن ابن عرفة الشيخ روى محمد بن الحسن الوصى في مال اليتيم فعل ما يتيمة او يتيمة اللخمي حسن ان يتجر له وليس ذلك عليه وسمع اشهب ينفق على كل يتيم بقدره صابه محمد مالت ربيعة رضى الله تعالى عنهم له ان يشترى له ما يلهو به وان كان في سعة وسع عليه ابن كانة وينفق في عرسه ما يصلحه من صنيع وطيب بقدر حاله وحال من تزوج وقدر ماله فان خشي ان يتم رفع الامام ومع ابن القاسم وروى محمد بن ماله من غير سرف وما اتفق على الاعاين لا يلزم اليتيم اللخمي ينفق على المولى عليه في ختمه وعرسه ولا خرج على من دعى لا كل ولا يدعى الاعاين (و) له (دفع نفقة له) أى المحجور (قلت) يفتح القاف واللام مثقلا النفقة كنفقة شهر ونحوه من أيام قليلة يعلم انه لا يتلفها قبل مضيتها ولا يجوز

أى بهضه (قوله أو صالح) أى الوصى أى عن دين المحجور (قوله جود) أى من المدين (قوله تنليس) أى للمدين (قوله التى) يحتاجها (قوله) نفقة (قوله) أى الوصى (قوله) يلهو أى يلهو الطفل (قوله وان كان له) أى الطفل (قوله وسع) أى الوصى (قوله عليه) أى الطفل في النفقة التى يحتاج اليها الطفل (قوله من زيادة النفقة) بيان ما (قوله) يتيمة او يتيمة (قوله) أى مال اليتيم (قوله ان يتجر) أى الوصى فى مال محجوره (قوله) له أى محجوره (قوله ذلك) أى تجر الوصى فى مال محجوره (قوله عليه) أى الوصى (قوله ينفق) أى الوصى (قوله صابه) بضم السين أى نصيبه الذى أصابه من قسمة التركة (قوله له) أى الوصى (قوله له) أى الصبي (قوله وان كان) أى الصبي (قوله فى سعة) أى مال واسع (قوله وسع) أى الوصى (قوله عليه) أى

العبي في النفقة (قوله فان خشي) أى الوصى (قوله يتم) بضم الياء وفتح الهاء فيما ينفقة عليه في عرسه (قوله يجوز رفع) أى الوصى أمر اليتيم (قوله وما اتفق) أى الوصى (قوله دعى) بضم فكسر (قوله ولا يدعى) أى الوصى (قوله الاعاين) أى فى عرسه (قوله النفقة) مفسر فاعل قل (قوله يعلم) أى الوصى (قوله انه) أى المحجور

(قوله واقاسه) أى فهم جواز دفع نفقة رقيقه ودايته له (قوله من النفقة) بيان ما (قوله الشرط) أى ان كان حاكم خنق (قوله يزكى) أى الوصى (قوله ماله) أى المحجور (قوله ويخرج) أى الوصى (قوله عنه) أى المحجور (قوله وعن عبده) أى رقيق محجوره (قوله ويضحي) أى الوصى (قوله عنه) أى محجوره (قوله من ماله) أى محجوره ٦٩٣ (قوله امن) أى الوصى (قوله يعقب) (قوله

بضم الباء أى الوصى
(قوله بأمر) أى قول (قوله
من اختلاف الناس) أى
الائمة (قوله او كان) أى
اخراج زكاة مال محجوره
(قوله وفى زكاته) أى
المدونة خبر مقدم ويؤديه
الزكاة (قوله من اموالهم)
أى المتأمن صله يؤديه
(قوله قلت) أى قال ابن
عرفة (قوله ولقول الشيخ)
عليه قال (قوله من المتأخرين)
بيان غير (قوله ماله) أى
اليتيم (قوله اذا وجد) أى
الوصى (قوله مذهبه)
أى السلطان (قوله بيقينه)
أى المال (قوله يتجر) أى
الوصى (قوله له) أى محجوره
(قوله به) أى مال محجوره
(قوله ذلك) أى التجرة مال
محجوره (قوله عليه) أى
الوصى (قوله له) أى الوصى
(قوله فى البر والبحر) صلة
يتجر (قوله ويتجر فى المال)
أى المشترك لنفسه خاصة
(قوله له) أى الوصى (قوله
اختلاف) بضم التاء (قوله
هو) أى الوصى (قوله به)
أى مال محجوره قراضا
(قوله فتمعه) أى عمل الوصى
فى مال محجوره قراضا (قوله
يفرض) أى يقدر ويعين
(قوله له) أى الوصى (قوله

يجوز له ان يدفع اكثر من ذلك واشهر قوله له انه لا يجوز ان يدفع له نفقة رقيقه ودايته واقامه
ابن الهندي من المدونة وخالفه ابن العمار اللخمي يدفع اليه من النفقة ما يرى انه لا يتلقاه
الشهر ونحوه فان كان يتلقاه قبل ذلك فيوم يوم (و) له (اخراج) زكاة (فطرته) أى المحجور وفطرة
رقيقه (و) (اخراج) (زكاة) ماله (أى المحجور من نعم وعين وحرث) (ورفع) الوصى ذلك (للعاكم)
المالكي ليحكم له بوجوب اخراج زكاته فيرفع حكمه الخلاف (ان كان) أى وجد يملكه او
يكون (حاكم خنق) يرى عدم وجوب الزكاة فى مال المحجور فيحكم على الوصى بغرم عوضها
من ماله ان كان اخرجه من غير حكم حاكم بها ومنه فهم الشرط ان لم يكن خنق فلا يرفع
للعاكم لانه من التفرغ ابن عرفة فى الموازية يزكى ماله ويخرج عنه وعن عبده النطرة
ويضحي عنه من ماله الشيخان امن ان يتعقب بأمر من اختلاف الناس او كان شيا يخنق
له وفى زكاته يؤديه الوصى عن المتأمن وعبيدهم من اموالهم قلت ولقول الشيخ المتقدم
قال غير واحد من المتأخرين لا يزكى الوصى ماله حتى يرفع الى السلطان كما قال الامام مالك
رضى الله تعالى عنه اذا وجد فى اتركه خيرا فلا يرفعها الا بعد مطالعة السلطان لئلا يكون
مذهبه جواز تخليها وكذا يكون مذهب القاضى سقوط الزكاة عن الصغير وقال بعضهم
انما يلزم الرقيم فى البلاد التى يخنق ولا ية الخنق فيها واما غيرهما فلا وقاله ابن حجر (و) له
(دفع ماله) أى المحجور ان يعمل فيه (قراضا) بجزء من ربحه لقول السيدة عائشة رضى الله
تعالى عنها التجرة وفى اموال المتأمن لثلاثا كلها الزكاة (و) لدفعه لمن يعمل فيه (بضاعة)
مجانا او باجرة معلومة روى محمد بن اسمعيل الوصى ان يفعل فى مال اليتيم ما يبقيه او يفيقه اللخمي
وحسن له ان يتجر له به وليس ذلك عليه وروى ابن القاسم له ان يتجر بأموال المتأمن ولا يضمن
وروى ابن وهب فى البر والبحر وفى طرأ ابن عات ان كان الوصى اخا لمتأمن ويتجر فى المال وهو
مشارك فالربح له وحسن له ان يواشى منه المتأمن ابن شماس الوصى يقضى ديون الصبي ويتفق
عليه بالمعروف ويزكى ماله ويدفعه قراضا وبضاعة (ولا يعمل هو) أى الوصى (به) أى مال
محجوره (قراضا) لئلا يحنى نفسه بزيادة من الربح ابن شماس اختلاف فى عمله به قراضا به
اشبه وفى نوازله ابن الحاج للقاضى ان يفرض للوصى أجر على نظره الشيخ عن ائمة فى
الموازية والمجموعة لا يعمل الوصى بمال اليتيم قراضا كما لا يبيع لهم من نفسه ولا يشتري لها
منهم وقال بعض ائمة ان اخذ قراضا على جزء من ربحه يشبه قراضا مثله ضى (ولا يجوز
له) (اشراف من التركة) شيئا لنفسه ولا فوكيل او دس من يشتري له منها (و) ان اشترى منها
شيئا لنفسه (تعقب) بضم التاء والامين وكسر القاف مثقلا (بالنظر) من الامام فى شراؤه فان كان
بفضل للمحجور امضاء والارده واختلاف هل ينظر فيه باعتباره قيمته يوم شرائه او يوم رفعه اليه
قولا ابن كثة وابن الماسجون (الا حمارين) اشتراهما الوصى من التركة (قل) بفتح القاف
واللام (ثمن) ما أى الحمارين كملائة دينار (وتسوق) بفتحات مثقلا أى وقب الوصى فى
الوق (بهما) أى الحمارين (الحضر والسفر) لبيعهما واجتهد فيه فله اخذهما بالثمن الذى

(قوله على نظره) أى الوصى فى مال محجوره (قوله ولا فوكيل) أى علانية (قوله دس) أى اسرار (قوله له) أى الوصى (قوله

منها) أى التركة (قوله تسوق) أى الوصى (قوله واجتهد) أى الوصى فى بيع الحمارين

(قوله واراد) اى الوصى (قوله اعطى) بضم ثم كسر (قوله فاجازه) اى مالك رضى الله تعالى عنه اخذ الوصى الجوازين (قوله وقوله) اى الوصى الوصية (قوله هو) اى ان له الرجوع فى حياة الموصى (قوله قبلها) بكسر اى الوصى الوصية (قوله منه) اى الوصى (قوله من بيع الخ) بيان ما (قوله لهم) اى الموصى عليهم (قوله لزمته) اى الوصية الوصى (قوله امتنع) اى الوصى (قوله منها) اى الوصية (قوله فى حياته) ٦٩٤ اى الموصى (قوله موته) اى الموصى (قوله له) اى الوصى (قوله ذلك) اى الامتناع (قوله

وقفا عليه) فيما لا يشتري الوصى لنفسه من تركه الميت ولا يولى كل اوريد من يشتري له فان فعل تعقب ذلك فان كان فيه فضل كان للايتام وسأل وصى مالكارضى الله تعالى عنه عن حارين من حجر الاعراب فى تركه الميت عنم مائة ثلاثة دنانير تسوق بهما الوصى فى المدينة والبادية واجتمعا وارادا اخذهما لنفسه بما اعطى فيهما فاجازهما واستحسنه اقله الثمن (وله) اى الوصى (عزل نفسه) عن الوصاية (فى حياة الموصى) ان لم يقبلها بيل (ولو قبلها) هو فى تسمية عدم القبول عزلا لا تسمع (لا) يكون للوصى عزل لنفسه (بعدهما) اى موت الموصى وقوله ابن عرفة فيها اذا قبل الوصية فى حياة الموصى فلا رجوع له بعد موته محمد بن ابي هاشم وله الرجوع قبل موته لانه لم يغرمه بقدر على ابصاع غيره ابن هشام هو موهوم فى المدونة محمد بن ابي هاشم لو قبلها بعد موت الموصى او حصل منه ما يدل على قبولها من بيع او اشتراهم ما يصلحهم او الاقتضاء عليهم او القضاء عنهم لزمته (وان اى) الوصى (القبول) الوصاية (بعد الموت) للموصى (فلا قبول له) اى الوصى (بعد) بالضم حذف المضاف اليه وصية معناه ابن عرفة محمد بن ابي هاشم لو امتنع منها فى حياته وبعد موته فلا قبول له بعد ذلك (والقول له) اى وصى المحجور (فى قدر النفقة) التى اتفقا عليها على محجوره وكذا فى اصلها ابن عرفة وفيها يصدق فى الاتفاق عليهم ما يات بسرف ان كانوا فى حجره عياض مالكا وابن القاسم واشبه برضى الله تعالى عنهم يمينه وهذا يختلف فيه ابو اعمر ان اراد الوصى ان يحسب ما لا بد منه ولا شك فيه ويسقط ما زاد فلا يمين عليه عياض لا بد من يمينه لاحتمال استغناء المقيم عن تلك النفقة التى لا شك فيها امام متفرقة او متوالية لمرض أو صلة من أحبه وهو ظاهر قول مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهم فى الموازية يختلف ما يات بامر مستنكر وفيها يصدق فى الاتفاق عليهم ان كانوا فى حجره قلت زاد فى المدونة بعد قوله فى حجره لفظ عليهم ومعه ان لم يكونوا فى حجره عليهم فلا يقبل قوله ووقع ذلك نصا فى الموازية الشيخ فى كتاب محمد لابن القاسم ان قال الوصى اتفقت عليهم أمواهم أو بعضها فان كانوا فى حجره عليهم فاقول قوله فى السداد وان كانوا عند أمهم أو أخيمهم أو غيرهم فلا يصدق الا يمينه يريد ان أنكر واى رشدهم الابهرى الوصى مصدق فيما دفع من النفقة اذ لو كاف البينة عليها الشق عليه اذ كان يحتاج الى الاشهاد على درهم ودانق وحب وهذا من الامر الموضوع عن الناس ولذا قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه تدفع اللقطة لمن جاء به لامتنا وقوله صلى الله عليه وسلم البينة على المدعى انما هو اذا ادعى شيئا فى يد غيره وقال احمد بن نصر قوله مقبول فيما دفع من النفقة ان اشبهت نفقة الايتام فى حضانتهم كانوا او عند خاضعتهم من غير بينة وعلى الخاضع لهم أو عليهم أنفسهم البينة أنه لم يتفق

وفيهما) اى المدونة خبر مقدم (قوله يصدق) بضم فتحةين (قوله اى الوصى) مثقلا اى الوصى (قوله عليهم) اى الموصى عليهم (قوله يات) اى الوصى (قوله يمينه) اى الوصى (قوله وهذا) اى تصديقه (قوله فى اتفاقه عليهم يمينه) قوله يختلف (بضم الياء وفتح اللام) قوله يحسب اى على محجوره فى النفقة (قوله عليه) اى الوصى (قوله لا بد من يمينه) اى الوصى مع ارادته ان يحسب ما لا بد منه ولا شك ويسقط الزائد (قوله صلة) اى عطية (قوله وهو) اى أنه لا بد من يمينه (قوله يختلف) اى الوصى على قدر ما اتفقا عليه من قول المضاف لقاعله (قوله ان كانوا) اى المحجورين (قوله فى حجره) اى حضانتهم (قوله قلت) اى قال ابن عرفة (قوله لفظ) مقبول زادوا ضافته للبيان (قوله ذلك) اى عدم تصديقه (قوله ان لم يكونوا فى حجره) قوله فى السداد اى المعتاد لامثالهم (قوله وان كانوا)

اى المحجورين (قوله فلا يصدق) اى الوصى فى الاتفاق عليهم (قوله يريد) اى ابن القاسم (قوله من النفقة) بيان ما (قوله عليهم كلف) بضم ثم كسر مثقلا اى الوصى (قوله عليها) اى النفقة (قوله لشق) اى الاشهاد (قوله عليه) اى الوصى (قوله كان) اى الوصى (قوله وهذا) اى الاشهاد على المذكورات (قوله الموضوع) اى المرفوع (قوله ولذا) اى وضع المشقة على حال (قوله تدفع) بضم التاء (قوله قوله) اى الوصى (قوله من النفقة) بيان ما (قوله فى حضانتهم) خبر كان (قوله من غير بينة) صلة مقبول (قوله أنه) اى الوصى

(قوله والا) أى وان لم تكن لهم بينة بعدم انفاقه عليهم (قوله وللحاضن) خبر مقدم (قوله عليه) أى الوصى (قوله فى دعواه) أى الحاضن عدم انفاق الوصى عليهم (قوله فيه) أى تاريخ موت الموصى (قوله به) أى التاريخ (قوله فيه) أى دفع مال المحجور اليه بعد رده (باب القرائض) * (قوله القرائض) أى الفقه المتعلق بالارث ٦٩٥ الموصول لمعرفة قدر ما يجب لكل ذى

حق من التركة (قوله قرأتى) أى منسوب للقرآن العزيز لتبينه غالب احكامه (قوله يكل) بفتح فكسر أى يترك (قوله مرسل) بفتح السين (قوله مقرب) بفتح الراء (قوله تولى) أى الله سبحانه وتعالى (قوله بيانها) أى الموارث (قوله فقسماها) أى الله تعالى الموارث (قوله ايمن) أى أظهر (قوله ذكره) أى الحديث (قوله شارحه) أى الوسيط قال (قوله السهيلي) بضم السين وفتح الهاء وكسر اللام وشهد الياء اى قال (قوله يثني) بفتح ثاء مثقلا (قوله من حلال الخ) بيان ما (قوله واطال) أى السهيلي (قوله حص) بفتح الهاء واعجم المضاد مثقلا (قوله مقبوض) أى حبس (قوله ينسى) بضم الياء وفتح السين (قوله ينزع) بضم ثم فتح (قوله عليهم) أى القرآن والقرائض (قوله واللحن) بفتح الحاء المهملة أى القطننة افاده فى القاموس والمصباح (قوله فلهوا) بفتح الهاء (قوله بوشك) بضم فسكون فكسر

عليهم والا فالقول قوله من غير عيب نلزمه فى دعوى الايتام والحاضن المين عليه فى دعواه (لا) يكون القول قول الوصى (ان اختلفا) أى الوصى ومن كان محجورا له (فى تاريخ الموت) للموصى فالقول لمن كان محجورا ولا يقبل قول وصيه فيه الا بينة ابن عرفة ابن ناس ان نازع الصبي الوصى فى تاريخ موته اذ به تكثير النفقة فالقول قول الصبي اذا اصل عدم ما ادعاه الوصى (ولا) يصدق الوصى (فى) دعوى (دفع ماله) أى المحجور اليه (بعد البلوغ) والرشد على المذمور قال عبد الملك يصدق فيه ومنشأ الخلاف قوله تعالى فاذا دفعتم اليهم أموالهم فأشهدوا عليهم هل معناه لئلا تغرموا أو لئلا تحلفوا والله أعلم

* (باب) فى بيان القرائض *

وهو علم قرأتى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى لم يكل قسمة موارثكم الى نبي مرسل ولا الى ملك مقرب ولا نبي بيان فقسماها أى قسم ذكره الغزالي فى وسطه شارحه اشار صلى الله عليه وسلم الى قوله تعالى للرجل نصيب مما ترك الوالدان والاقربون الآية وقوله تعالى يوصيكم الله فى أولادكم الآية السهيلي نظرت فيما بينه الله تعالى فى كتابه من حلال وحرام واحد ودوا حكام فلم اجده افتتح شأما ذلك بما افتتح به آية القرائض ولا ختم شيئا من ذلك بما ختم به فانه قال فى أولها يوصيكم الله فى أولادكم فأشهر عن نفسه انه موصى تنبيه على حكمته فيما أوصى به وعلى عدله ورحمته وقال حين ختم الآية وصية من الله والله عليم حكيم واطال الكلام فى شرح الآية وقوله تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلاله الخ وقد حضر رسول الله صلى الله عليه وسلم على تعلمه وتعليمه فقال تعالوا القرائض وعلموها الناس فأنى امر ومقبوض وان العلم سمي مقبوض وقطع الفتن حتى يختلف الاثنان فى القرية ولا يجدان من يفصل بينهما وقال صلى الله عليه وسلم تعلموا القرائض وعلموها الناس فانها نصف العلم وانه ينسى وانه أول ما ينزع من امتي وقال تعلموا القرآن وعلموه الناس وتعلموا القرائض وعلموها الناس وتعلموا العلم وعلموها الناس فأنى امر ومقبوض وان العلم سمي مقبوض حتى يختلف اثنان فى القرية فلا يجدان من يفصل بينهما وقد حص عليهم ما جاءه من الصحابة والتابعين أيضا فقال عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه تعلموا القرائض فانها من دينكم وقال أيضا تعلموا القرائض والسنة والعن كما تعلمون القرآن والنحو واللغة وقال أيضا ذا لهوتم فالهوا بالرى واذا تجدتم فتعدوا بالقرائض وقال عبيد الله بن مسعود رضى الله تعالى عنه تعلموا القرآن والقرائض فانه يوشك ان يفتقر الناس الى علم من يعلمها وقال ابو موسى الاشعري رضى الله تعالى عنه مثل الذى يقرأ القرآن ولا يحسن القرائض كمثل لابس برنس لا رأس له وقال الامام مالك رضى الله تعالى عنه لا يكون الرجل عالما منتميا حتى يحكم القرائض والنسكح والايان الفاضى أبو بكر اشار الى عظم هذه القصول من الدين وعموم فروعها فى المسلمين والقرائض أصل من أصول الدين واثم علومه والناس الى انقراض الدنيا بين وارث وموروث وقد يكون من سائر العلوم ما ينزل به من دون بعض والفرض نازل بالكل

أى يقرب (قوله يعلمها) أى القرائض (قوله يحكمكم) بضم فسكون فكسر (قوله الايمان) بفتح الهمز (قوله واثم) عطف على أصول (قوله علومه) أى الدين (قوله سائر) أى باقى

(قوله واختلاف) بضم التاء (قوله معقول) أى مفهوم (قوله وبالأول) أى كونه تعبداً أصلاً قال (قوله به) أى كونه نصف العلم (قوله عقلنا) أى فهمنا (قوله وعلى الثاني) أنه معقول المعنى صلة توقف بضم فكسر منقلبا (قوله في تسميتها) أى القرائض (قوله بان النصفين الخ) صلة توقف ٦٩٦ (قوله وبان مسائله) أى القرائض عطفت على بان (قوله عنهما) أى التوقفين

وفي الذخيرة هذا العلم من أجل العلوم وأنفسها واجعت الأمة على أنه من فروض الكفاية واستوفت الصحابة رضوان الله تعالى عليهم النظر فيه وكثرت مناظرتهم واجوبتهم وفروعههم فيها أكثر من غيره فن استكثر منه فقد اهتدى بهديهم رضى الله تعالى عنهم واختلف هل كونها نصفاً تعيداً ومعقول المعنى قولان وبالأول قال جماعة فيجب علينا الايمان به عقلاً ما معناه ام لا وعلى الثاني توقف في تسميتها نصفاً مع قوله صلى الله عليه وسلم حسن السؤال نصف العلم بان النصفين يستقران الشيء مع أنه قد بقيت أمور كثيرة من العلم وبان مسائله قليلة بالنسبة لمسائل الفقه فضلاً عن باقي العلم فكيف يكون أقل الشيء نصفه واجيب عنهما بان المراد المبالغة حتى كأنه بخلافه نصف كل ما يعلم فهو كقوله صلى الله عليه وسلم التودد نصف العقل والههم نصف الهرم والتدبير نصف المعيشة مع حقايرة هذه الأمور بالنسبة لما معهما وانما المراد التنبه على عظم جدواها ومصالحها وعن الثاني بان احوال الانسان قسمان قسم قبل الوفاة وقسم بعده وهذا العلم خاص بما بعده فاهو نصف بهذا الاعتبار وهذا يدل على تقاسمه فان الشيء اذا قل حجمه وكثر نفعه ساوى كثير الحجم كثير النفع بالنسبة اليه كالجواهر بالنسبة الى الحديد وسائر المعادن واوردان علم الوصايا والتسكفين والتغسيل والصلاة على الميت متعلق بما بعد الموت ايضا فلم يتم الجواب عن الثاني واجيب بالتزام كون احكام الوصايا وما معها من القرائض وبان الوصايا لا تلزم كل ميت متول فقد يموت بلا وصية بخلاف الارث وبان احكام الوصية في مشروعيها والرجوع عنها وغيرها مما انما تكون في الحياة وقوائمها الذي بعد الموت التنفيذ والفعل وما معها انما تجب على الاحياء فهي من احوال الحياة وبان المراد انقسام حال المسال نصفين وهذه احكام بدنية لا مالية افاده في الذخيرة ابن عرفة علم القرائض لقبها الفقه المتعلق بالارث وعلم ما يوصل لمعرفة قدر ما يجب لكل ذي حق من التركة واحترز بقوله لقباً من علم القرائض من كإضافتها لقيام على جالها فانه اعم من هذا فهو مثل أصول الفقه لقباً ومركباً اضافياً ويوع الاجال كذلك وقوله علم ما يوصل بالرفع عطفت على الفقه ادخل به كيفية القسمة وعمل المناهج وغيرها لان هذه كلها من علم القرائض شارح الحوفي حدد علم القرائض العلم بالاحكام الشرعية العملية المتعلقة بالمال بعد موت مالكه تحقيقاً او تقدير او موضوعه التركات لانه يبحث فيه عن عوارضها الدائمة من مؤن تجهيز وقضاء دين وتنفيذ وصية وارث وغايته حصول ملكة توجب سرعة الجواب على وجه الصحة والصواب وفائدته ايصال الحقوق لمستحقها واستداد من كآب الله تعالى واحاديث نبيه صلى الله عليه وسلم واجتهاد الصحابة رضى الله تعالى عنهم والاجماع والقياس وللاثر اسباب ثلاثة القرابة والنكاح والولاء قاله القرضيون سلفاً وخلفاً القراني وهو مشكل سواء أرادوا الاسباب التسامة أو أجزاها لجهلهم احدها القرابة والام لم ترث الثالث في حالة والسادس في أخرى بطلاق القرابة والاساواها الابن أو البنت وسائر الأقارب لوجود مطلق القرابة فيهم بل بجمه ووص

(قوله كأنه) بفتح الهـمز وشد النون أى القرائض (قوله لقباً) أى علماً بفتح العين واللام (قوله الفقه) جنس (قوله المتعلق بالارث) فصل مخرج الفقه المتعلق بغير الارث (قوله وعلم) عطفت على الفقه (قوله من التركة) بيان ما قوله وعلم عطفت على القسمة (قوله شارح الحوفي) أى قال (قوله العلم) جنس (قوله بالاحكام الشرعية) فصل مخرج العلم بغيرها (قوله العملية) فصل مخرج العلم بالاحكام الشرعية (قوله لا اعتقادية) قوله المتعلقة بالمال (قوله نعت الاحكام فصل مخرج العلم بالاحكام الشرعية المتعلقة بغير المال (قوله بعد موت مالكه) فصل مخرج العلم بالاحكام الشرعية المتعلقة بالمال في حياة مالكه (قوله وموضوعه) أى علم القرائض (قوله لانه) أى علم القرائض (قوله عوارضها) أى التركات (قوله الدائمة) أى التي تعرض لها الذات أو بلزمتها اولاً لازماً (قوله من مؤن

الخ) بيان عوارضها (قوله وغايته) أى فائدة علم القرائض (قوله ملكة) أى صفة لازمة للنفس (قوله كونهما واستداده) أى أخذه (قوله اسباب ثلاثة) أى يلزم من وجودها وجوده ومن عدمها انعدامه (قوله وهو) أى حصص اسباب الارث في الثلاثة (قوله وسائر) أى باقي

كونها آما مع مطلق القرابة وكذا ميراث البنات النصف ليس لمطلق القرابة والاثبات للعدة أو الاختلام وباقى الأقارب بل لخصوص كونها بنتا وعموم القرابة وكذلك للزوج النصف في حالة الربع في أخرى ليس لمطلق النكاح والامكانات لزوجة كذلك لوجود مطلق النكاح فيما بل للخصوص والعموم كما تقدم فسيببه مركب وكذلك الزوجة فان كانوا ارادوا حصر الاسباب التسامة فهي أكثر من عشرة وان كانوا ارادوا الناقصة التي هي الاجزاء فالخصوصيات كثيرة كما رأيت فتنبه لهذا فهو حسن ولم ار من تعرض له وحيث قد فليس المراد الاسباب التسامة ولا الناقصة التي هي الخصوصيات بل الناقصة التي هي المشتركة وهي مطلق القرابة ومطلق النكاح ومطلق الولاء شارح الحوفي هذا السؤال غير وارد ابتداء وان عظمه ذكره وقال انه لم يتقطن له غيره لان مرادهم حصر أسباب الارث العام الشامل اطلاق الفرض والتعصيب كما هو مقتضى اللفظ وسؤاله ان اراد حصر أسباب الفروض الخصوصية وهذا خلاف مقتضى اللفظ وشروطه ثلاثة أيضا تحقق موت المورث واستقرار حياة وارثه بعدد العلم بالدرجة التي اجتمع فيها احترازا من موت انسان من مضر لا يعلمه قريب أو من قريب كذلك فما له بيت المال مع ان كل مضرى أو قرشي ابن عمه ولا ميراث بيت المال مع ابن العم لكن انتفى شرطه الذي هو العلم بدرجة فعله غيره أقرب منه وموانعه خسة اختلاف الدين لقوله صلى الله عليه وسلم لا يتوارث أهل ملتين شتى واقتبل العمدة العدوان لقوله صلى الله عليه وسلم قاتل العمدة لا يرث والشك لان الشك في المقتضى يمنع الحكم اجماعا ومعلقة مقتصر في ثمانية الوجود كالفقود والحياة كاستيهاام أحد المولودين والعدد كالحمل والذكورة كالخنثى والنسب كالمتمدعي بين شخصين وجهسة الاستحقاق كمن أسلم على أكثر من أربع زوجات ومات قبل اختياره أربعا منهن وتاريخ الموت بطر والسمان والجهل به كالغرقى ورابع الموانع الرق وخامسها الاعسان والحقوق المتعلقة بالتركة خمسة لانه اما ثابت قبل الموت ومتعلق بعينها كالرهن والحسابة أو بالذمة كالدين واما ثابت بالموت وهو اما للميت وهي مؤن تجهيزه وأغريه بسببه وهي الوصية أو غيره بغير سببه وهي الارث وذكرها المصنف فقال (يخرج) بضم التحتية وفتح الراء مضارع اخرج أو بالعكس مضارع خرج (من تركه) بفتح المثناة وكسر الراء أو سكونها أو بكسر المثناة وسكون الراء ابن عرفة هي حق يقبل التجزأ ثبت ليستحقه بعد موت من كان له قرابة أو نكاح أو ولا مطلق جنس يشمل المال وغيره كالخيار والشفعة والقصاص ويقبل التجزأ فصل يخرج الولاء ولاية النكاح لعدم قبولهما التجزأ ولا يخرج الخيار والشفعة والقصاص لقبولها التجزأ بحيث يقال لهذا نصتها ولهذا ثلثها ولهذا سدسها وعدموت الخ يخرج الحقوق الثابتة حال حياة من كانت له غيره بشراء أو لآتهاب أو نحوهما وبقراءة الخ يخرج الوصية على انها تملك بالموت فإداه الخرشى العدوى المراد بالولاية ولاية النكاح وقد يقال لآمانع ان يقال لهذا نصف الولاء أو لولاية ولهذا ثلثه ولهذا سدسه فلا فرق بينهما وبين الخيار والشفعة والقصاص وعلى ملك الوصية بالتمتع فقد خرجت بقوله بعدموت الخ (الميت) أى من جميعها مبدأ على غيره وجوبا وان أنى على جميعها (حق) بفتح الحاء المهملة وشد القاف (تعاق) بفتح ثمة فلا الخو (يعين) أى بذات معينة من التركة (ك) الشيء (المرهون) فى حق ولو كفن الميت فيقدم وفاء

بيان عين

(قوله من غنه) أي المرهون صلة وقاه (قوله على مؤن) صلة يقدم (قوله لتعلقه) أي المرهون فيه (قوله بعينه) أي ذات الرهن (قوله حازه) أي الرهن (قوله عليه) أي الرهن (قوله واسلامه) أي الجاني عطف على فداؤه (قوله فيها) أي جنائته (قوله لتعلقه) أي أرض الجنابة (قوله بعينه) ٦٩٨ أي ذات الجاني (قوله يخرج) بضم فسكون ففتح (قوله وفيها) أي الماشية (قوله

معينا) بضم ففتحين مثقلا
 حال من نائب فاعل يخرج
 (قوله كذلك) أي المعين
 في الاخراج من كل التركة
 (قوله ومائت) عطف على
 أم الولد (قوله ملك) حال
 من فاعل ثبت (قوله غيره)
 أي الميت (قوله وسكني)
 عطف على أم (قوله عدتها)
 صلة مسكن (قوله مسكنها)
 صلة مسكن (قوله حين)
 صلة مسكن (قوله بملكه)
 صلة مسكن (قوله المعتق)
 بفتح التاء (قوله المقتد)
 بفتح الهمزة (قوله كالقلم)
 خبر سوق (قوله والضحية)
 عطف على المعتق (قوله
 لغير) صلة تعلق (قوله
 قيم) بكسر ففتح جمع قيمة
 (قوله وكفن) عطف على
 ماء (قوله وأوله) أي
 ما يخرج من تركته (قوله
 افساره) بكسر الهمزة
 دفن الميت (قوله ولو أفي)
 أي الدين (قوله على جميعه)
 أي الباقي (قوله من الدين)
 بيان حقوق (قوله باقرانه)
 أي الميت (قوله بها) أي
 الحقوق (قوله لمن لايتهم
 عليه) قيد في اقرار الميراث
 (قوله من الزكوات الخ)

بيان حقوق الله تعالى (قوله قلت) أي قال ابن عروة (قوله الأول) أي قول ابن رشد (قوله والشأن) أي قول بعض وغيره
 شيوخ عبد الحق (قوله مطلقا) أي عن تقييدها بإيصائهم (قوله والالا) أي وان لم يوص بها (قوله الثاني) أي القول المفصل (قوله
 عليه) أي الميت (قوله من كفارة الخ) بيان حقوق الله تعالى (قوله بعدد ديون الأتمين) خبر ان (قوله فهي الخ) جواب اما

وغيره وأما زكاة العين فإن علم حلوها من غيره وأوصى بها فتكون من رأس ماله بعد
 الدين كسائر حقوق الله تعالى وإن لم يوص بها فلا تجبر الورثة على إخراجها (تفهيمات) *
 الأول طي قوائم في الاضحية بعد الذبح لا النذر هو المتعين إذا المنذورة وإن وجبت بالنذر
 ليس حكمها كالاضحية المنذورة وإنما يجب وجوب المنذورات بعد قضاء الديون وتباع
 فيها كما نص عليه ابن الحاجب وغيره وهو المطابق لكون ديون الأدميين تقدم على ديون الله
 تعالى كالزكاة والنذر ابن الحاجب وتباع مطلقا في الدين كما يرد العتق والهدي الموضح
 مراده بالاطلاق سواء أوجبها أم لا وهذا ما لم نذبح فإن ذبحت فلا تباع * (الثاني) * طي
 اعتبار المعروف في الكفن في صفة ابن الحاجب وخشوشته ورقته على قدر حاله وأما عده
 فالأوقاب الثلاثة يقضى بها أولا كلام للورثة وللغرماء لأن المدفن في ثوب واحد مكرره قاله
 ابن عمر في شرح الرسالة وجعله ح خلافاً للمشهور فإنه لا يقدم المصنف أنه لا يقضى بالزائد
 إن شخ الوارث إلا أن يوصى في ثلثه فاعتبر بظاهر كلام المصنف ولم يدرك أنه متعقب في فصل
 الجنائز قوله ولا يقضى بالزائد المشهور بخلافه وأطال في ذلك ولا عبرة بقول العسكوني المشهور
 أن الواجب ثوب واحد إلا أن يشاء الورثة أن يزيدوه إذ لعله اعترا أيضاً بما تقدم والله أعلم
 * (الثالث) * الحط قول ابن رشد ثم حقوق الله من الزكاة والكفارات على مراتبها والنذور
 إذا أشبه على نفسه في صفة وجوبها عليه في ذمته مشكل لاقتضائه أن من فرط في زكاة ماله
 مدة تؤخذ من رأس ماله وكذا من أشهد أن في ذمته كفارات أو نذر أنه يعطى فلاناً كذا وكذا
 لشيء سواه وعينه بل لو أشهد أنه نذر أن يتصدق على المساكين بكذا وأنه باق في ذمته أنه يؤخذ
 من رأس ماله وقد نص في المدونة وغيرها على أنه إذا نذر أن يتصدق على المساكين بجميع ماله
 فإنه يؤمر بإخراج ثلثه ولا يجبر عليه فإذا لم يجبر عليه في حياته فكيف يؤمر الورثة بإخراجه من
 رأس ماله وفي نوازل البرزلي من قال لله على صدقة مالي أو ثلثه فلان فيلزمه مادام حياً فإذا
 مات بطل لأن الصدقة وجبت باقتراب من شرطها الحوز قبل الوفاة وفي النوادر وإن مات بعد
 الحول فما حل ولم يفرط فيه أو قدم عليه فأمر بإخراجه في مرضه أو وصى به فهو من رأس
 ماله قاله مالك رضي الله تعالى عنه وإن لم يوص فلا تجبر ورثته وأمر بذلك وقال أشهب هي
 من رأس ماله وإن لم يوص ولم يفرط وقال أشهب في زكاة القطر أن مات يوم القطر وأبنته ولم
 يوص فهي من رأس ماله وقال ابن القاسم لا تجبر ورثته إلا أن يوصى أه كلام ح طي لاجبة
 له في كلام المدونة إذا منفاة بين وجوب الشيء والامرية وعدم الجبر عليه فالنذر مأثور بالوفاء
 به ويلزم ويأثم به وإن كان لا يقضى به ففي الجواهر وكيفما انصرفت أحوال النذر فلا
 يقضى به أه وفي رسم الاضحية من سماع يحيى التصريح بالتأنيب عند عدم الوفاء وإن كان
 لا يقضى عليه ابن رشد في شرحه لا يقضى عليه بالصدقة وإن كان آتما وصرح ح نفسه
 بهذا في باب النذر فقوله فكيف يؤمر الورثة الخ غير ظاهر إذ توجه عليهم ما كان متوجهاً
 على ورثتهم من لزوم الإخراج والتأنيب عند عدمه مع عدم القضاء بطلان وكذا الإجهة في كلام
 البرزلي إذ كلامه في المعينات وكلام ابن رشد في الديون والمذهب أن النذر المأمور به كفارة
 بين وحكمه كالعين في المشقة وعدمه فلا يحتاج لحوز وعليه بحمل كلام ابن رشد وكذا الإجهة

(قوله علم) بضم العين (قوله)
 وإن وجبت بالنذر حال
 (قوله ليس حكمها الخ) خبر
 المنذورة (قوله فيها) أي
 الديون (قوله وهو) أي
 يهها في الدين (قوله وتباع)
 أي الضحية (قوله كما يرد)
 أي الدين (قوله حاله) أي
 الميت في المال (قوله فاعتبر)
 أي الحط (قوله ولم يدرك) أي
 الحط (قوله أنه) أي كلام
 المصنف (قوله متعقب)
 بفتح القاف (قوله قوله)
 أي المصنف (قوله المشهور)
 خلافاً (قوله خبر قول) (قوله له)
 أي العسكوني (قوله أيضاً)
 أي الحط (قوله بما تقدم)
 أي لا يقضى بالزائد الخ (قوله)
 مشكل) خبر قول (قوله)
 لاقتضائه) أي قول ابن رشد
 (قوله له) أي الحط (قوله)
 وإن كان لا يقضى به) حال
 (قوله وإن كان آتما) حال
 (قوله فقوله) أي الحط (قوله)
 وحكمه) أي النذر المأمور
 (قوله وعدمه) أي الاستثناء
 بها (قوله فلا يحتاج) أي
 النذر المأمور (قوله وعليه)
 أي النذر المأمور عليه بحمل

له في كلام النواذر والله أعلم لكن قال عياض في كماله رأى الشافعية ان من مات وعليه حق في ماله من نذر أو عيّن أو كفارة يقضى من رأس ماله كالدين ورأى المالكية والحنفية ان لا يقضى شيء من ذلك الا أن يوصى به فيقضى من الثلث واجاب عجب عن استشكل ح. فرض النذر محوذاً يسد اجنبي وهو مدين ويحتاج لنقل اذ ظاهر كلامهم بطلانه بالموت مطلقاً (ثم) يخرج (وصاياهم من ثلث الباقي) من تركه الميت بعد قضاء دينه وحقوق الله تعالى ان وسعها والا قدم الا كدفاً لا كد على مائة دم في بابها وقدم قضاء الدين على تنفيذ الوصايا لانه حق واجب على الميت والوصايا تبرع منه وقدمت في قوله من بعد وصية يوصي بها أو دين لشبهها بالموروث في الاخذ بغير عوض ومشتمة على الورثة بخلاف الدين فان نفوذهم مطمئنة بأدائه فقدمت عليه في الذكراً على اخراجها والمساواة به ولانهم لم تكن معهودة (ثم) يكون (الباقي) من تركه الميت بعد اخراج مائة دم منها (لوارثه) اي الميت بقراءة أو نكاح أو ولاء فرضاً أو تعصيباً أو بهما والفروض المقدرة في كتاب الله تعالى ستة مقررها فرض معناه لغة القطع والجزء واصطلاحاً النصيب المقدّر الذي لا يزيد الا بالرد عنه دم من قال به ولا ينقص الا بالاعول والفراض في ترتيب اعيانها واحداً النصف ونصفه ونصف نصقه والثلثان ونصفهما ونصف نصفهما ويقال الثلث والثلثان والثلث والربع ونصف كل ونصف كل ويقال النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والسدس بالتدلي ويقال هذا بالترقي وبدأ المصنف بأصحاب النصف تبعاً للفراض فيما اعتادوه لان مقامه أول مقامات الكسور فقال ميبنا لوارثه (من ذى) اي صاحب ومستحق (النصف) مثلث النون ويقال له نصيب أيضاً وهو أول الكسور وهو خمسة (الزوج) لمن لا فرع لها وارث لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد (ويقت) لنفس الميت واحدة ذكراً كان أو أنثى لقوله تعالى وان كانت واحدة فلها النصف ولان الابن اذا انفرد كان له الكل فهي اذا انفردت فلها النصف لانها على النصف منه في الاحكام (وبنت ابن) للميت واحدة (ان لم تكن) له (بنت) اجماعاً قياساً على البنت (وأخت) واحدة (شقيقة) للميت ذكراً كان أو أنثى ان لم يكن له ولد لقوله تعالى ان امرؤ هالك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك ولانها بنت أبيه فالأخوات بنات غير أمهن بعدن برتبة فقدمت بنات الصلب عليهن واجرين بجرهن عند عدمهن ولما كان الاخ الذكور المنفردة الكل كان لها اذا انفردت النصف لان الانثى نصف الذكر (أو) أخت واحدة (لاب ان لم تكن) له أخت (شقيقة) اجماعاً قياساً على الشقيقة (وعصب) بقصا من مثلاً اي نقل من الارث بالفرض الى الارث بالتعصيب (كلا) بضم الكاف منونا اي كل واحدة من البنت وبنت الابن والشقيقة والقي لأب (أخ) لها وهو الابن وابن الابن والاخ الشقيق والاخ لأب (يساويها) في درجتها وقوتها فتقسم التركة أو باقية بعد الفرض بينهما للذكر مثل حظ الانثيين واحدة ترزق قوله يساويها عن الاخ لأب مع الشقيقة فلا يعصبها وعن ابن ابن مع بنت ابن فلا يعصبها أيضاً ان ورثت النصف أو السدس مع بنت لقوله تعالى وان كانوا إخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين لان عقله بعقلها وشهادته بشهادتها فله من الارث

(قوله وهو) اي المنذور
(قوله من تركه) صلة الباقي
(قوله بعد قضاء) صلة الباقي
(قوله والا) اي وان لم يسعها
(قوله لانه) اي الدين (قوله منه) اي الميت (قوله وقدمت) اي الوصايا (قوله لشبهها) اي الوصية (قوله به) اي اخراجها (قوله ولانها) اي الوصية عطف على لشبهها (قوله منها) اي التركة (قوله به) اي الرد (قوله ترتيبها) اي الفروض الستة (قوله ما آتاه) بعد الهجر (قوله لان مقامه) اي أقل عدد يقوم ويخرج منه النصف صحيحاً عنه اعتادوه (قوله فقال) عطف على بدأ (قوله ميبنا) بكسر الباء حال من الفاعل (قوله له) اي مقامه (قوله نصيب) بفتح فكسر (قوله وهو) اي النصف (قوله اول الكسور) وهو أكبرها عكس الصحيح (قوله وهو) اي ذو النصف (قوله كان) اي الميت (قوله منه) اي الابن (قوله واجر بن) بضم ججر (قوله بضم الميم) اي بضم الميم (قوله عند عدمهن) اي البنات (قوله لها) اي البنات (قوله لان الانثى) الخ (قوله الملازمة) (قوله لقوله تعالى) دليل وعصب كذا أخ (قوله لان عقله) اي دينه

(قوله امام الحرمين) اى
قال (قوله لانه) اى الشأن
مع لاد تعصيب الاوليين
الاخريين (قوله ومن احمة)
عطف على نقص (قوله
بجعلن) بضم الجيم وكسر
العين اى الاخوات (قوله
واماميراثهن) اى صاحبات
الثلاثين (قوله منها) اى
الثلاثين (قوله وتطلق) بضم
التاء وكسر اللام (قوله
وخطأه) بفتحات مثقلا اى
القول بزيادة فوق (قوله
بأن زيادة الخ) صلة خطأه
(قوله فيها) اى الاية (قوله
فيهن) اى البنات (قوله
فيهن) اى الاخوات (قوله
في الاخوات) صلة اكفاه
(قوله وبما فى آية الاخوات)
عطف على بما فى آية البنات
(قوله فى البنات) عطف
على فى الاخوات (قوله
بهما) اى الثلاثين (قوله
تأخذهن) اى الثلث (قوله
فهو) اى توريث البنيتين
الثلاثين (قوله فسوى)
بضم فكسر مثقلا (قوله
خلاف) خبر التسوية
(قوله والحديث) عطف
على القياس (قوله بتيه)
اى سعد

مثلهما وقبل لانه اذا تزوج يعطى صداقا وهى تأخذه اذا تزوجت فزيد بقدر ما يعطى ويبقى
له مثل ما تأخذ فيستويان وقال عجم اى عصب كلام من الاخت الشقيقة والاخت لاب أخ
يساويها ولا يدخل فيه البنت وبنت الابن لوجوه أحدها السلامة من التكرار مع قوله الا فى
وعصب كل أخته ثانياً بن بنت الابن يعصبها أخوها وابن عمها وان كان أسفل منها فالثالث قوله
والجد اذ هو انما يعصب الاختين رابعة ما تقرران المراد بالاخ والم ونحوه ما عايند كرفى
مسائل الفرائض أخ الميت وعمه وأخ الميت لا يعصب بنته ولا بنت ابنه طي هذا كلام حسن
(و) عصب (الجد) للميت الاخت الشقيقة والاخت لاب لا بنت ولا بنت الابن (و) عصب
(الاخريين) بضم الهمز وفتح الزاء والياء الاولى مثني أخرى اى الشقيقة والاخت لاب
(الاوليان) بضم الهمز مثني أولى كذلك اى البنت وبنت الابن اجماعاً غ فى بعض النسخ
والجد الاوليان الاخريين وهو الصواب اى عصب الجسد والبنت وبنت الابن الاخت
الشقيقة والاخت للاب والاوليان تنبئة أولى والاخريان تنبئة أخرى فهمنزتهما مضمومة
والياء فيهما قبل العلامة منقلبة عن ألف التأنيث امام الحرمين لانه اذا كان فى المسئلة بنتان
أو بنت ابن مع أخوات غير أم وأخذ البنات أو بنات الابن الثلاثين وفرض للاخوات الثلاثين
أيضا واعلمت المسئلة لزم نقص نصيب البنات بسبب الاخوات ومن احمة أولاد الاب أولاد
الصلب وذلك لا يصح ولا يمكن اسقاط أولاد الاب فجعلن عصبه ليدخل النقص عليهن
وحدهن وذكر أصحاب الثلاثين بقوله (وتعدد) اى المتعدد منهن (هن) اى صاحبات النصف
من البنت وبنت الابن ان لم تكن بنت والشقيقة والاخت لاب ان لم تكن شقيقة فللبنتين
فأكثر أو بنتى الابن كذلك أو الشقيقتين أو الاختين لاب كذلك (الثلاثان) فأصحابهما أربعة
واماميراثهن أكثر منهما كابن وعشرين يتنافيا التعصيب لا بالفرض قال الله تعالى فان كن
نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك في الذخيرة اعتبر ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ظاهر
اللفظ فجعل الثلاثين لثلاث بنات فأكثر وللبنتين النصف واختلاف الجمهور فى كلمة فوق فقبل
زائدة كقوله تعالى فاضربوا فوق الاعناق وتطلق العرب الجمع على الاثنين كقوله تعالى صغت
قار بكاء وخطأه المحققون بأن زيادة الطرف بعيدة وقيل فيها تقديم وتأخير والاصل اثنتين
نفوق وهو خلاف الظاهر أيضا والصواب ان الله تعالى نص على الزائد على اثنتين فى البنات
ولم يذكر الاثنتين فيهن ونص على الاثنتين فى الاخوات ولم يذكر الزائد فيهن اكفاه بما فى آية
البنات فى الاخوات وبما فى آية الاخوات فى البنات لان القرآن كله كالجملة الواحدة يفسر
بعضه بعضا فاستقامت الظواهر وقامت الحجة لان الله تعالى اذا جعل الثلاثين لاختين فالبناتان
أولى بهما الاقربيهما ولان البنت تأخذ مع الابن الثلث فأولى ان تأخذ مع بنت ثمة ثلثها
ولان الذ كرا اذا كان مع اثنى كان له الثلثان فجعل الاثنتان بمنزلة ذكرى بعض أحواله فهو من
باب ملاحظة الحكمة فى جعل الاثنى على نصف الذ كرو سقط اعتبار زيادة البنات على اثنتين
كما سقط اعتبار زيادة الذ كرى على واحد فسوى بين البسايين فى الغاء الزيادة والتسوية بين
البنتين والاخت الواحدة خلاف القياس والحديث الا فى وصي ان أحاسد منع ابنتيه
الميراث فنسكت أمهما للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لها يقضى الله فى ذلك فقرأت آية الميراث

ای بنت الابن (قوله مطابقا)

ای بنت الابن (قوله مطابقا)

ای عن تقیدها بان یفضل

لها السدس (قوله حكمها)

ای الاختلاب مع شقة

(قوله في أخذ الخ) صلاة

كاف التشبهه (توله وبعثها)

عطف علی اخذ (قوله

شماره ۱۱، عدم ارزش

السرطان) ای عدم رها

السَّادِسُ (قوله منه) أي

التسديمه (قوله لها) ای

الزوجة الميعة (قوله منها)

ای الواحدة كزوجتين

او ثلاث او اربع (قوله ان لم

يكن له) ای الزوج (قوله

شارح الحروف) ای قال (قوله

یزید) ای فی ذی الرّبع (قوله

أحدى الغراوين) أي التي

ورثتها زوجة وأم واب

فہی من ارہم مقام ربیع

الزوجة قاهها واحد وللام

ثلث الساقى واحدا والماقى

الادب (قوله قاندا) ای الام

لادب (دولہ فاقہ) ایسا ہے کہ
(قورلوف) ایسا ہے کہ

(فوله ویا) ای اظهاری
الذی اوتین (قد اذله

الغريبي (قوله ادم
نكحها) اي بالاز (قوله

یذکرها) ای الام (قوله
 فی الامام کلامه

وفیه) ای کلام سارح

الاولی (قولہ) ای الزوج

(قوله منها) ای الزوجة (قوله

وانظر مواهب القدير

نصه وقد جعل الله تعالى في

الموجب النسبي حفظ الرجل

مثلاً الانتمین کا جملہ

في الموحب النكاحي قال

والرابع لانه عضو من اقدم

من الزوج والاب له السادس

پیش روئے

فقرت معه الثلث الباقي كذلك وكنتي ابن وبنت ابن وابن ابن ابن ابن وبنت ابن
وبنت ابن ابن وابن ابن ابن ابن فان ورثت السدس فلا يعصبها السافل عنها الاستغناء عنه شب
لابن الابن مع بنت الابن ثلاث حالات احدها كونه اعلی منها فيعصبها مطلقا والثانية كونه
مساويا لها فمعصبها مطلقا سواء فصل لها شيء من الثلثين أم لا وسواء كان أختها وابن عمها
والثالثة كونه نازلا عنها فيعصبها حيث لاشئ لها في الثلثين وفي الرسالة ان كانت البنات
اثنتين فلا شئ لبنات الابن الآن يكون معهن أخ فيكون ما بقى بينه وبينهن للذكر مثل حظ
الانثيين وكذلك ان كان الذكركمتهن وكذلك لو ورثت بنات الابن مع البنت السدس وتحتن
بنات ابن معهن أو تحتن ذكر كان ذلك بينه وبين اخواته ومن فوقه من عماته ولا يدخل في
ذلك من دخل في الثلثين من بنات الابن اه وتقوم لابن التمساني (وأخت) للميت (لاب)
اي منه فقط واحدة (فاكثر) من واحدة حال كونه أو كونه مأوكونه (مع) (الاخت
(الشقيقة) للميت الواحدة (فاكثر) منها حكمها (كذلك) اي حكم بنت الابن مع البنت
الواحدة فأكثر في أخذ الواحدة مع الواحدة السدس تكمله الثلثين ويجبها لابن الذي
فوقها وبالاثنين الا لذكر معها فيعصبها فلا تحت لاب مع الشقيقة السدس ويجبها
الشقيق كالشقيقة في الا لاخ لاب فقرت معه الثلث الباقي للذكر مثل حظ الانثيين ولما أروهم
التشبيه ان ابن الاخ لاب يعصب الاخت لاب كتعصيب ابن الابن السافل بنت الابن العالصة
عنه بشرطه ولم يكن الحكم كذلك استثنى منه فقال (الا انه) اي الشأن (انما يعصب) (الاخت
لاب) (الاخ) لاب لانه لانه لا يعصب بنت الاخ التي في درجته لانهم من ذوات الارحام واذالم
يعصب من في درجته فلا يعصب من فوقه بالاولى فمأخذ ما بقى وحده دون عمته والفرق بينه
وبين ابن الابن قوة البنوة (و) من ذی (الربع) بضم الراء هو (الزوج) للميتة حال كونه
(بفرع) لها وارث ولدا وولدا من الزوج أو من غيره ولو لم نزال القولة تعالى فان كان له ولد
فلكم الربع مما تركن (وزوجة) للميت واحدة (فأكثر) منها ان لم يكن له فرع وارث لقوله
تعالى وله من الربع مما تركن ان لم يكن لكم ولد شارح الحوفي كان من حقه ان يزيد الام في
احدى الغراوين فانما تارث فيها الربع بالفرض لا بالتعصيب اذ لم يذكرها احد من العصابة اه
طني وفيه بحث اذ كلامهم فيمن يرث الربع بالقصد واحدى الغراوين جو الحال الى ارث الام
الربع فيها والمقصود ثلث الباقي (و) من ذی (الثلث) وهو فرض (لها) اي الزوجة الواحدة
(اولهن) اي الزوجتين فأكثر حال كونه أو كونه (بفرع) (الزوج) (لاحق) بكسر الحاء في
النسب سواء كان ولدا وابن منها أو من غيرها لقوله تعالى فان كان لكم ولد فلهن الثلثان
تركتهن قيد فرع الزوج بلا حق دون فرع الزوجة لانه لا يكون الا حقا بل اولو من زنا
بخلاف فرع الزوج فقد يفتنى عنه بملعته فيه طني يحتاج اقيد لاحق في فرع الزوجة أيضا
ليخرج ولدا منها الذي نفاه بملعته فانه لا يصحب زوجها من النصف الى الربع ولا يخالف ان
الاولى التعبير بوارث بدل لاحق اذ لا يلزم من اللحق الارث والمعتبر في الحجب الارث الذي هو
أخص من اللحق وانظر مواهب القدير (و) من ذی (الثلثين) وهو فرض (لذي) اي

في الذخيرة لان الزوج والزوجة كالشريكين المتعاونين على المصالح فلما افترقا كان له النصف ومع الولد الرابع لانه عضو منها افتقد علمه واقوة المشاركة انشبه صاحب الدين الذي يقدم على الابن فجعل له نصف ما كان له وهو الفرق بين الزوج والاب السادس

أقل السهام لأنه صلة رحم عن شأبة المشاركة والمعاملة وناسب الأب من وجهه لأن الزوج أن يتزوج بأربع نسوة فأعطى له من مالها بثلث النسبة وهو الربع أقل السهام كما أعطى الأب أقل السهام والمرأة لها الربع لأن الأنثى نصف الذكر كما تقدم ولها الثمن عند الولد لذلك ولأنه أربع حده لأنه إذا تزوج أربع نسوة فخصتها الربع وليس للزوج زيادة على أربع فاستحقت الربع (قوله كذلك) أي فأكثر (قوله الشارح) أي قال (قوله أولاً) بشد الواو (قوله منهما) أي الأخوين (قوله ذكركم) أي الأخوة للام (قوله ويرثون) أي الأخوة للام (قوله من أدلوا به) أي الأم (قوله بغيره) أي من أدلوا به (قوله وانظر مواهب القدير) نصه قال في الذخيرة في قوله تعالى فليكل واحد منهما السدس أعطى له ما كان لأمه التي أدلى به والذاستوى ذكركم وأنشأهم لأن أصلهم أثنى فلا أثر للذكورة والام ٧٠٤ باعتبار السدس مع وجودهما فكان ذلك للواحد والام إياها حالان الثالث

والسدس فجعل حالها كما هما إن انفرد الواحد فله السدس وإن اجتمعا فلهما الثلث فسر هذه الفروض الام وسر الام فيهما الاب ولما كان أعلى أحوال الام الثلث وأقل أحوالها السدس وأعلى أحوال الأخوة الاجتماع وإذا انفرد ففرض الأعلى للأعلى والأدنى للأدنى واستوى الذكر والأنثى بخلاف الأشقاء والأولاد وسائر القربات والزوجين لأن الذكر حيث فضل الأنثى إنما كان إذا كان عاصباً ولا عصوية مع الأدلأبأثنى التي هي الام وأما الزوج فإنه وإن لم يكن عصبة زلى بنفسه وهو أشرف من زوجة بالذكورة والأخ للام الذي كرم يدل بنفسه فسقط اعتبار خصوص كونه ذكراً (قوله) وأبو ين أصلها اثنان مقام نصف الزوج والباقي بعده واحد لا ثلث له فتضرب ثلاثة مقام الثلث في اثنين بسمة فلزوج واحد في ثلاثة بثلاثة وللأم ثلث الباقي واحد وللأب الباقي وصورتهم هكذا (أو) في (زوج وأبو ين) أصلها أربعة مقام فرض الزوجة ومنه تصح للزوجة واحد وللأم

بالذكورة والأخ للام الذي كرم يدل بنفسه فسقط اعتبار خصوص كونه ذكراً (قوله) وأبو ين أصلها اثنان مقام نصف الزوج والباقي بعده واحد لا ثلث له فتضرب ثلاثة مقام الثلث في اثنين بسمة فلزوج واحد في ثلاثة بثلاثة وللأم ثلث الباقي واحد وللأب الباقي وصورتهم هكذا (أو) في (زوج وأبو ين) أصلها أربعة مقام فرض الزوجة ومنه تصح للزوجة واحد وللأم

٣	
٦	٢
٣	١
١	١
٢	١٠

زوج
ام
اب

ثالث

قوله

والسدس فجعل حالها كما هما إن انفرد الواحد فله السدس وإن اجتمعا فلهما الثلث فسر هذه الفروض الام وسر الام فيهما الاب ولما كان أعلى أحوال الام الثلث وأقل أحوالها السدس وأعلى أحوال الأخوة الاجتماع وإذا انفرد ففرض الأعلى للأعلى والأدنى للأدنى واستوى الذكر والأنثى بخلاف الأشقاء والأولاد وسائر القربات والزوجين لأن الذكر حيث فضل الأنثى إنما كان إذا كان عاصباً ولا عصوية مع الأدلأبأثنى التي هي الام وأما الزوج فإنه وإن لم يكن عصبة زلى بنفسه وهو أشرف من زوجة بالذكورة والأخ للام الذي كرم يدل بنفسه فسقط اعتبار خصوص كونه ذكراً (قوله) وأبو ين أصلها اثنان مقام نصف الزوج والباقي بعده واحد لا ثلث له فتضرب ثلاثة مقام الثلث في اثنين بسمة فلزوج واحد في ثلاثة بثلاثة وللأم ثلث الباقي واحد وللأب الباقي وصورتهم هكذا (أو) في (زوج وأبو ين) أصلها أربعة مقام فرض الزوجة ومنه تصح للزوجة واحد وللأم

بعده) أي نصف الزوج

(قوله عكرمة) بكسر العين المهملة والراء وسكون الكاف (قوله فقال) اي زيد (قوله لا افضل) بضم الهمز وفتح الفاء وكسر الصاد المعجمة مثقلة (قوله اياه) اي ابن عباس رضي الله تعالى عنهم (قوله معها) ٧٠٥ اي الابوين (قوله فلها) اي المرأة

(قوله اليه) اي زيد رضي

الله تعالى عنه (قوله

ارأيت) اي اخبرني (قوله

فيهما) اي المستثنين (قوله

لانها) اي الام (قوله

اخذها) اي الام (قوله

مثلي) بكسر فسكون ففتح

مثني بلاون لا ضافته

(قوله حظه) اي الاب

(قوله لانها) اي القواعد

(قوله ودلائله) اي

القرآن العزيز (قوله

ولقب) بفتحات منقلا اي

سعي (قوله بالغراوين)

بفتح الغين المعجمة وشد الراء

وفتح الواو (قوله غرت)

بضم الغين المعجمة وفتح الراء

مثقلة (قوله فيهما) اي

المستثنين (قوله في الاولى)

بضم الهمز (قوله على

انها) اي الآية (قوله

ولها) اي الاثني (قوله

منها) اي الجدة (قوله

يورث) بضم ففتح فكسر

مثقلا (قوله لقوله) اي

مالك رضي الله تعالى عنه

(قوله ورث) بفتحات مثقلا

(قوله وكأنه) بفتح الهمز

وشد النون اي مالكا

رضي الله تعالى عنه (قوله

عنده) اي مالك رضي الله

تعالى عنه (قوله ذؤيب)

بضم الذال المعجمة وفتح الهمز

(قوله فقال) اي ابو بكر رضي الله تعالى عنه (قوله مالك)

بكسر الكاف اي ايس لك (قوله وما علمت) بضم التاء (قوله لك) بكسر الكاف

ثالث الباقي واحد وللاب الباقي وصورتها هكذا

روى عن عكرمة ان ابن عباس رضي الله تعالى عنهم اُرسل الى زيد بن ثابت
رضي الله تعالى عنه يسأله عن زوج وأبوين فقال للزوج النصف وللأم زوجة
ثالث ما بقي فقال له ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ما تجد في كتاب الله تعالى أم
أو تقول برأيك فقال أقوله برأيي لأفضل اما على أب وقال ابن عباس للام اب

الثالث في المسئلةين لقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثالث ووافقه شريح
وداود ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ألم أجسد في كتاب الله تعالى ثالث ما بقي وأرسل الى زيد
ابن ثابت فقال له أقال الله تعالى للام ثالث ما بقي أو قال لأمه الثالث فرد اليه زيد رضي الله
تعالى عنه انما ذكر الله تعالى رجلا يرثه أبواه فأعطى الأم الثلث والاب الثلثين فاذا دخلت
امرأة معها فلها الربع وما بقي فعلى ما قال الله تعالى فأرسل اليه ابن عباس رأيته من زعم
ان للام الثلث ا كذب على الله تعالى فقال زيد رضي الله تعالى عنه لا أقول كذب على
الله تعالى ولكن ليقرض ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ما يرأيه وافرص انا بالذي اري ورأى
الجههور ان اخذها الثلث فيهما يؤدى الى مخالفة القواعد لانها اذا اخذت ثلث المال مع
الزوج لزم اخذها مثلي حظ الاب ومع الزوجة لزم ان حظه ليس مثلي حظها فخصصوا القرآن
بالقواعد لانها قطعية ودلائله على المعاني المتبادرة منه ليست قطعية ولقب الفرضيون
هاتين المسئلةين بالغراوين لان الام غرت فيهما بتسمية نصيبها ثلثا وهو سدس في الاولى وربع
في الثانية (و) من ذى (السدس) وهو فرض السبعة تقدم اثنتان لبنات الابن مع البنات
ولا اخت لاب مع الشقيقة و (لواحد من ولد الام) دون الاب (مطلقا) عن تقييده بكورة
او اوثنة لقوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة وله اخ او اخوة فليكل واحد منهما السدس
والاجماع على انها في اخوة الام فقط (وسقط) اي يجب ولد الام عن الارث (باب) للميت
(وابنه) اي الابن (وبنت) للميت ولا بنه ان علمت بل (وان سفلت) بفتح الفاء أفصح من ضمها
(و) (ابو) (جد) وان علم بشرط كون كل وارثا (و) لى كل من (الاب والام) حالي كونها
(مع ولد) وارث للميت ان علم بل (وان سفل) الولد كولد ابن ابن لقوله ولا يورثه لى كل
واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد فان كان الولد ذكرا فليكل منهما السدس والباقي
للولد وان كان أنثى فليكل منهما السدس ولها النصف والباقي للاب بالتمصيب (والجدة) اي
ام ام الميت وام ابيه ان قربت بل وان علمت الواحدة (فأكثر) منها كام امه وام ابيه ولم
يورث الامام مالك رضي الله تعالى عنه أكثر من جدتين لقوله لم أعلم احدا ورث أكثر من
جدتين منذ كان الاسلام وكان لم يصح عنده توريث زيد وعلي وابن عباس رضي الله تعالى
عنهم ام ابى الاب ولم يبلغه وروى مالك عن ابن شهاب عن عثمان عن قبيصة بن ذؤيب قال
جاءت الجدة الى ابى بكر رضي الله تعالى عنه تسأله عن ميراثه فقال لها مالك في كتاب الله تعالى
من شيء وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا فارجعي حتى اسأل الناس فقال

(قوله المغيرة) يضم الميم وكسر الغين المجهمة (قوله شعبة) يضم الشين المجهمة وسكون العين المهملة (قوله فائدة) اي السدس (قوله لها) اي الجدة (قوله فقال) اي عمرو رضي الله تعالى عنه (قوله وانظر مواهب القدير) نصه طي الحديث الذي رواه مالك رضي الله تعالى عنه هو في موطنه بهذا السند الفا كها في اراد بقوله لم اعلم احدا اي من الخلق ما رضي الله تعالى عنهم والا فذهب غيرهم كزيد وابن مسعود ذلك وروى عن علي رضي الله تعالى عنه مثل ما روى عن زيد فاعلم ما لكارضى الله تعالى عنه لم يبلغه ما روى عن علي رضي الله تعالى عنه ولم يبلغه الجميع وقال شارح الخوفى معنى ورث حكم وان كنت علت من قال بتورث اكثر من جدتين ولا شك ان الحكام ٧٠٦ لا يحكمون الا بالاصح فيشهد هذا التأويل بصحة ما ذهب اليه مالك

له المغيرة بن شعبة رضي الله تعالى عنه حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطاها السدس فقال ابو بكر رضي الله تعالى عنه هل معك غيرك فقام محمد بن مسلة الانصاري رضي الله تعالى عنه فقال مثل قول المغيرة فائدة لها ابو بكر رضي الله تعالى عنه ثم جاءت الجدة الاخرى له عمر رضي الله تعالى عنه تسألته عن ميراثها فقال لها مالك في كتاب الله تعالى من شيء وما كان القضاء الذي قضى به ابو بكر الا غيرك وما انابن تدفي القراض شيئا ولكن هو السدس فان اجتمعتما فهو بينكما وأيتكما خلت به فهو لها وروى ابن وهب ان التي اعطاها رسول الله صلى الله عليه وسلم السدس هي ام الام وهي التي جاءت الصديق والتي جاءت عمر هي ام الاب افاده ت وانظر مواهب القدير (واسقطها) اي حجب الجدة عن الارث (الام مطلقا) عن تقييدها بكونها من جهة او شبه في اسقاطها فقال (كالب) فيسقط الجدة التي (من جهته) اي الاب فلا يسقط الجدة التي من جهة الام (و) اسقطت الجدة (القريبة) التي (من جهة الام) الجدة (البعيدة) التي (من جهة الاب والاب) اي وان لم تكن التي من جهة الام قريبة والتي من جهة الاب بعيدى بأن استوتوا في الدرجة أو كانت التي من جهة الاب القريبة والتي من جهة الام البعيدى (اشتركا) اي الجدة التي في السدس لان اصلها التي للام بورود النص من النبي صلى الله عليه وسلم اعلم واوت قرب الاخرى هذا هو الصحيح وأسقط القريب من كل جهة البعيدى من جهتهما وترك هذا لوضوحه (و) السدس (أحد فرض الجدة المدلى) يضم فسكون فكسراى المتسبب للميت باقى بأن أدلى ببعض الذكور فان أدلى باقى فهو من ذوى الارحام لا يرث شيئا (وله) اي الجدة (مع الاخوة والاختوات) سواء كانوا (أشقاء أو لاب) فقط اذ لم يكن معهم ذوقرض سواء كانوا ذكورا أو اناثا أو ذكورا أو اناثا (الخير) اي الاكثر (من) أمرين (الثالث) من جميع التركة (أو) ما يخرج له (المقاسمة) مع الاخوة والاختوات في جميع التركة كانه أخ معهم فالا حسن له المقاسمة ان كان الاخوة والاختوات أقل من مثليه كاخ وأخت أو أختين أو أخ وأخت أو ثلاث أخوات فان كانوا مثليه كاخوين أو أخ وأختين أو أربع أخوات استوت المقاسمة والثالث فان زادوا على مثليه فالثالث أحسن له فمقرض له الثلث ويقسم الباقي على الاخوة والاختوات وانظر مواهب القدير (و) ان اجتمع مع الجد

رضى الله تعالى عنه او معنى قوله لم اعلم لم يصح عندي وان كنت سمعت ان ثمن ورث اكثر من جدتين والا فمالك رضي الله تعالى عنه من اعظم الحفاظ قال امام الحرمين وامام مالك رضي الله تعالى عنه في قضايا العصابة فلا يشق له غبار وقال الشافعي لمحمد بن الحسن صاحب ابى حنيفة رضي الله تعالى عنه سمع في كلام جرى بينهما في شأن مالك وابى حنيفة رضي الله تعالى عنهما انشدك الله ايماء أعرف بكتاب الله تعالى صاحبنا يعني مالك او صاحبكم يعني ابى حنيفة رضي الله تعالى عنهما قال لمحمد بن الحسن صاحبكم قال الشافعي انشدك الله اصاحبنا اعرف بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ام صاحبكم قال

صاحبكم قال الشافعي انشدك الله تعالى اصاحبنا اعرف بان من مضى ام صاحبكم قال محمد صاحبكم قال الشافعي والقياس فرع هذه ومن كان اعرف بالاصل كان اعرف بالفرع فكيف لا يعلم هذا مع استوار الخلاف (قوله عن تقييدها) اي الجدة (قوله من جهتها) اي الام (قوله وازت) بالزاي اي عادت الخ خبر ان (قوله فان ادلى باقى) مفهوم غير المدلى باقى (قوله كانه) بفتح الهمزة وشدا التون أي الجد (قوله وانظر مواهب القدير) نصه ابن خروف وغيره اختلاف الصحابة رضي الله تعالى عنهم في فرائض الجدة مع الاخوة اختلافا كثيرا ومنهم من امتنع من الكلام في ذلك التحذير النبي صلى الله عليه وسلم منه وقال علي رضي الله تعالى عنه من أراد أن يقتحم جرائم جهنم فليقتض بين الجد والاختوة ابن علق

الجد لا يحجب الاخوة اشقاء أولاد على مذهب مالك وعثمان وزيد وابن مسعود والشافعي وأبي يوسف رضي الله تعالى عنهم وقال أبو حنيفة وأبو بكر وابن عباس وعائشة رضي الله تعالى عنهم يحجبهم كالأب وقاله عمر رضي الله تعالى عنه قال أليس بنو عبد الله يرثوني دون اخوتي فإني لا أرثهم دون اخوتهم الشافعي أول جد ورث في الاسلام عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه مات ابن عباس بن عمر عن أخوين فأراد عمر أن يستأثر بماله واستشار عليا وزيدا بن ثابت فامتنعوا فقال عمر لولا أن رأيكما اجتمع ما رأيت أن يكون ابني ولا أكون أباه وقد كان بعض السلف يتوقى الكلام في هذه المسئلة لقول النبي صلى الله عليه وسلم أجروا ثم على الجد أجروا ثم على النار (قوله لينعه) أي الشقيق الجد (قوله معهم) ٧٠٧ أي الجد والاخت (قوله خصه) أي الاخ لا الأب على الجد أجروا ثم على النار (قوله لينعه) أي الشقيق الجد (قوله معهم) ٧٠٧ أي الجد والاخت (قوله خصه) أي الاخ لا الأب

(قوله لانه) أي الشقيق
(قوله يحجبه) أي الاخ لا الأب
(قوله لانه) أي الجد (قوله
وهو) أي مالها (قوله قسم)
بضم فكسر (قوله وانظر
مواهب القدير) نصه ابن
عبد البر تقرر زيد من بين
الصحابه رضي الله تعالى

عنهم في معاذة الجد بالاخت
لاب مع الاخوة الاشقاء
وخالفه كثير من الفقهاء
القائلين بقوله في الفرائض
لان الاخوة لاب لا يرثون
مع الاشقاء فادخالهم معهم
في المقاسمة مع الجد حيف
وقد سأل ابن عباس زيدا
رضي الله تعالى عنهم عن ذلك
فقال زيد انما اقول برأيي
كما تقول برأيك وبعبارة في
المعاذة خلاف فذهب زيد
ومالك رضي الله تعالى عنهما
اعمالها وأهملها سائر
الصحابه رضي الله تعالى
عنهم لكن زيد رضي الله

أخ شقيق وأخ لاب (عاده) بشد الدال أي حاسب (الشقيق) الجد عند قسمة التركة (بغيره) أي
الشقيق وهو الاخ لا الأب لينعه من كثرة المرات سواء كان معهم ذوفرض أم لا (ثم) إذا أخذ
الجد ما يخصه بالمعازة (رجع) الشقيق أن شاء على الاخ لا الأب بما يخصه بالقسمة لانه يحجبه عن
الارث وسواء كان الشقيق واحدا أو متعدد اذ كرا كان أو أنثى كشقيق وأخوين لاب وجد
فله الثلث لزيادة الاخوة على منليه وللشقيق الثلثان هكذا

١	جد
٢	شقيق

٣

٦	٢
٣	١
١	١
٢	١
٠	٠

٤

٢	جد
٢	شقيقة
٠	أخت لاب

٢

١٠	٥
٤	٢
٥	١
١	٢

٢

وكزوج ووجد وشقيق وأخ لاب تصح من ستة للزوج ثلاثة
وللجد واحد لاستواء المقاسمة والسدس وثالث الباقي والباقي
للشقيق هكذا

وشبه في العود الرجوع فقال (ك) بالاخت (الشقيقة) الواحدة فأكثر
فتمتع على الجد الاخوة لاب ثم ترجع عليهم (١) تمام (مالها) وهو النصف
ان كانت واحدة والثلثان ان كانتا اثنتين أو أكثر (لولا يكن جسد)
معها وان زاد عمالها شيء فهو للاخوة لاب فلوترك شقيقة واختا لاب
وجسد اقسام المال على أربعة للجد سهمان ولكل أخت سهم ثم ترجع
الشقيقة على الاخت لاب يسهمها لانه تمام نصفها لولا يكن جسد هكذا
ولوترك شقيقة وأختا لاب وجد اقسمت التركة على خمسة للجد سهمان
وللاخت سهم وللشقيقة سهم ثم ترجع الشقيقة بتمام نصفها على الاخ
لاب والخمسة لانصف لها فتضرب في اثنين مقام النصف بعشرة فالجد
اثنتان في اثنين بأربعة وللشقيقة خمسة يبقى واحد للاخت لاب هكذا

وانظر مواهب القدير (وله) أي الجد (مع ذى) أي صاحب
(فرض معهم) أي الجد والاخت أو الاخوات بعد أخذ
صاحب القرض فرضه الخير من أمور ثلاثة (السدس) من
جميع التركة كبنتين وجسد وأخوين وتصح من اثني عشر

عنه لم يقل بمعازة الجد الاخوة لام على الاخ لا الأب وقال بهما مالك رضي الله تعالى عنه ولذا تسمى المالكة ومقتضى القول
بهما في الموضوعين شارح الخوف مسائل المعازة ثمانية وستون قسما لان الشقيق اما أخ واما أخت واما أخ وأخت واما
اختان واما ثلاث فمعازة الشقيق او الشقيقتان بأخ لاب وبأخت لاب وبأختين لاب فهذه ست ومعازة الاخ والاخت
الشقيقتان أو الثلاث الشقيقات بأخت لاب فقط فهاتان اثنتان الى ست عثمان ومعازة الشقيقة بأخت لاب وبأخ لاب وبأخ
وأخت وبأختين وبثلاث فهذه خمس الى عثمان ثلاث عشرة اذا لم يكن معهم صاحب فرض أو كان معهم ذوسدس
أو ربع أو هما أو نصف المجموع خمس وستون وبعد خروج النصف والسدس أو الثلثين أو النصف والثلثين فمعازة الشقيقة
بأخت لاب فهذه ثلاث الى خمس وستين المجموع ثمانية وستون فان كان الاخوة لاب أكثر مما احتج الى عددهم أخذ

الاخوات الشقيقة منهم من به يعادون فان فضل شيء اشترك فيه جميع الاخوة لاب ولا يفضل لهم شيء الا مع الاخت الواحدة في ست مسائل أربع اذ لم يكن ذو فرض واثنان بعد خروج السدس فالاربعة اثنان يفضل فيهما العشر حيث تعاد باخ لاب أو باختين لاب فاحصل المسئلة خمسة ياخذ الجداثين وتبقى ثلاثة تاخذ الشقيقة منها نصف الكل فتصح من عشرة اذ لا نصف للباقي فتضرب أصلها في اثنين ٧٠٨ فلجد اربعة وللشقيقة خمسة يبقى واحد للاخوة لاب فان عادت باخ لاب صحت من عشرة وان عادت باختين

وصورتها هكذا

١٢	٦	بنت
٤	٢	بنت
٤	٢	جد
٢	١	اخ
١	١	اخ

أو ثلاث اخوات وتصح من ثمانية عشر وصورتها هكذا (أو ثلث الباقي) بعد الفرض كأنهم وجدوا ثلاثة أخوة أو شقيقة وأخ وأخت لاب أصلها عند المتقدمين ستة لان أصول المسائل التي تنشأ عنها مسائل الفرائض عندهم سبعة لا غير الاثنان والثلاثة والاربعة والستة والثمانية والاثنا عشر والاربعة والعشرون وزاد بعض المتأخرين أصلين الثمانية عشر والستة والثلاثين

وصححه النووي وعلى هذا فأصلها ثمانية عشر للام سدسها ثلاثة وللجد ثلث ما بقى خمسة وتبقى عشرة فلا تنقسم على ثلاثة وتباينها في المثال الاول فتضرب ثلاثة في ثمانية عشر بأربعة وخمسين ومنها تصح للام ثلاثة في ثلاثة بتسعة وللجد خمسة في ثلاثة بخمسة عشر وللأخوة

٥٤	١٨	٣
٩	٣	ام
١٥	٥	جد
١٠	١٠	اخ
١٠	١٠	اخ
١٠	١٠	اخ

عشرة في ثلاثة بثلاثين لكل أخ عشرة وتسمى مختصرة زيد وصورتها هكذا وفي المثال الثاني لا تنقسم العشرة على أربعة وتوافقها بالنصف فتضرب اثنين نصف الاربعة في ثمانية عشر بستة وثلاثين ومنها تصح للام ثلاثة في اثنين بستة وللجد خمسة في اثنين بثلاثة وللأخوة عشرة في اثنين بعشرين وللأخ عشرة ولكل أخت خمسة ثم ترجع الشقيقة بقام نصفها ثلاثة عشر فيمبقي للاخ والاخت لاب اثنان فلا تنقسم على الثلاثة وتباينها فتضرب الثلاثة في ستة وثلاثين بمائة وثمانية فلام ستة في ثلاثة بثمانية عشر وللجد عشرة في ثلاثة بثلاثين وللشقيقة ثمانية عشر في ثلاثة بأربعة وخمسين وللأخ والاخت لاب اثنان في ثلاثة بستة فله اربعة ولها اثنان وصورتها هكذا

١٠٨	٣٦	١٨	٣	ام
١٨	٥	٦	٣	جد
٣٠	١٠	١٠	١٠	شقيقة
٥٤	١٨	١٨	١٨	اخ لاب
٥٤	٢	٢	٢	اخ لاب
٥٤	١	١	١	اخ لاب

(أو) السارج (المقاسمة) بين الجد والاخوة فيها بقي بعد الفرض كزوجة وجد وأخ أصلها اربعة مقام ربع الزوجة لها منها واحد تبقى ثلاثة فلا تنقسم على اثنين وتباينها فتضرب اربعة في اثنين بثمانية للزوجة اثنان وللجد ثلاثة وللأخ ثلاثة

عشرة وان عادت باختين صحت من عشرين ولو عادت باخت لاب كانت المسئلة من اربعة للجد اثنان وللشقيقة اثنان ولا شيء للاخت لاب وكذا اللتان بعدها واثنان يفضل فيهما السدس اذا عادت باخ وأخت لاب أو بثلاث اخوات لاب حيزهم مع الجد ستة فيأخذ اثنين والشقيقة ثلاثة يبقى واحد للاخوة لاب الثلاثة فتضرب ثلاثة في ستة بثمانية عشر فيها تصح ويفضل بعد خروج السدس نصف تسع اذا عادت باخ وأخت لاب أو بثلاث أخوات لانهم مع الجد ستة والباقي لهم خمسة فاضرب حيزهم في أصلها بستة وثلاثين اذى السدس ستة وللجد عشرة والاخت الشقيقة ثمانية عشر والباقي اثنان نصف تسع الستة والثلاثين وهما ثلث سدسها أيضا وتصح من اثني عشر لان أصلها ستة مقام سدس الجد للبنتين

أربعة وللجد واحد يبقى واحد منه كسر على اثنين مباين لهما فتضرب اثنين في ستة باثني عشر للبنتين ثمانية وصورتها وللجد اثنان ولكل أخ واحد (قوله وتصح من ثمانية عشر) لان أصلها ستة مقام سدس الجد للبنتين اربعة وللجد واحد يبقى واحد منه كسر على ثلاثة مباين فتضرب ثلاثة في ستة بثمانية عشر للبنتين اثنا عشر وللجد ثلاثة ولكل أخت واحد (قوله ستة) أي مقام سدس الام (قوله عندهم) أي المتقدمين (قوله وعلى هذا) أي الذي زاده بعض المتأخرين (قوله على اربعة) أي عدد رؤس الاخوة (قوله فيما بقى) صلة المقاسمة (قوله لهما) أي الزوجة (قوله منها) أي الاربعة

وصورتها هكذا

وكأّم وجد وأخ وأخت أصلها ستة مقام فرض الام ومنها تصح فللام
واحد وللجد اثنان وللأخ اثنان والاخت واحد هكذا

٦
١
٢
٢
١

ام

جد

اخ

اخت

وكأّم وجد وأخت أصلها ثلاثة مقام ثلث
الام والباقي بعده اثنان لا ينقسمان على ثلاثة
ويباينها فتضرب ثلاثة في ثلاثة بتسعة ومنها
تصح فللام ثلاثة وللجد أربعة وللأخت

اثنان هكذا

وسميت هذه خرافة لخرقتها ستة أقوال للصباية رضى الله تعالى عنهم
ومثلثة ومربعة ومخمسة ومسدسة ومسبعة وعثمانية وججاجية ابن
عبد السلام اختلف فيها خمسة من الصباية أبو بكر وعثمان وعلى وابن
مسعود وزيد بن ثابت رضى الله تعالى عنهم وتبعه الموضح ويثبت
مذهبهم في المطولات وقد تستوى المقاسمة والسدس وثلث الباقي كزوج أو بنت وجد

٩	٣
٣	١
٤	٢
٢	١

ام

جد

اخ

اخت

٦	٢
٣	١
١	١
١	١
١	١

زوج أو بنت

جد

اخ

اخ

١٨	٦	٢
٩	٣	١
٣	١	١
٢	٢	١
٢	١	١
٢	١	١

زوج

جد

اخ

اخ

اخ

اخ

فلو كان الاخوة ثلاثة في هذا المثال استوى

السدس وثلث الباقي فقط وتصح من

ثمانية عشر هكذا

وقد يستوى ثلث الباقي والمقاسمة كأّم
واخوين وجد أصلها ستة مقام سدس
الام لها واحد والخمس الباقية لا تنقسم
على ثلاثة وتباينها فتضرب ثلاثة في
سبعة بثمانية عشر فللام ثلاثة ولكل

من الجد والاخوين خمسة وصورتها هكذا

* (تنبيهات) * الاول تت للجد مع الاخوة حالة أخرى
لم يذكرها المصنف يرث فيها دونهم وتشغل على ثلاثة أحوال
الاولى استغراق الفروض المسئلة كزوج وبنين وأم وجد
وأخ أصلها اثنا عشر مقام ربع الزوج وثاني البنين وقول
الخمس عشر للبنين ثمانية وللزوج ثلاثة وللأم اثنان

١٨	٦
٠٢	١
٠٥	٥
٠٥	٥
٠٥	٥

ام

جد

اخ

اخ

(قوله ججاجية) بفتح الجاء
وشد الجيم (قوله بنت)
بضم فس كسر مثلاً (قوله
وتصح من ثمانية عشر)
لان أصلها اثنان مقام
نصف الزوج والباقي بعده
واحد لاثنتي عشرة فتضرب
ثلاثة في اثنين بستة للزوج
ثلاثة وللجد واحد والاثنان
يتكسران على الثلاثة مع
بباينها فتضرب ثلاثة في
سبعة بثمانية عشر فللام
ثلاثة وللجد ثلاثة ولكل أخ
اثنان (قوله يرث) أى الجد
(قوله دونهم) أى الاخوة
(قوله الاولى) بضم الهمز
(قوله المسئلة) مفعول
استغراق المضاف لئلا يله
(قوله وثاني) بفتح المثناة
الثانية مثنى بلانون لاضافته

(قوله ولا تفي الا بالحق) أي لانه عاصب ٧١٠ (قوله لا تنزلوها) أي الاحوال الثلاث (قوله ومنهم) أي الصحابة رضي الله تعالى

عنهم (قوله في ميراثه) أى
الجد مع الاخوة (قوله منه)
أى الكلام في ميراثه معهم
(قوله جراثيم) بفتح الجيم
ثم مثلثة جمع جرثوم بضم
الجيم أى قور في القاموس
جرثومة الشئ بالضم أصله
أوهى التراب المجتمع بأصول
الشجر والذى تسقيه
الرياح (قوله وبه) أى عدم
حجب الجد الاخوة صـ له
قال (قوله وهو) أى عدم
حجب الجد الاخوة الاشقاء
أولاب (قوله وهو) أى
استسقاط الجد الاخوة
(قوله أقاموه) أى الجد
(قوله مقام) بضم الميم
(قوله به) أى الجد (قوله
وبه) أى حجب الجد الاخوة
صلة قال (قوله وورث) بفتح
الواو (قوله عمر) خبر
أول (قوله مات ابن لعاصم)
أى بعد موت عاصم (قوله
وترك) أى ابن عاصم اخوين
أى وجدده عمر رضى الله
تعالى عنه (قوله يستأثر)
أى يختص عمر (قوله
بماله) أى ابن عاصم (قوله
واستشار) أى عمر (قوله
قامتغنا) أى على وزيد من
مواقفة عمر على استشاره
بمال ابن ابنه عاصم (قوله
سائر) أى جميع (قوله بها)

ای المعادۃ (قوله الموضعین) أن

والجدا اثنتان ولا شيء للاح هكذا
الثامنة أن يبقى بعد القروض أقل من السدس
وأخ أصلها اثنا عشر ونقول الثلاثة عشر
عمانية والجدا اثنتان ولا شيء للاح هكذا
الثالثة أن يقضل عن القروض السدس
كزوج وأم وجد وأخ أصلها
سبعة مقام سدس الجدة للزوج ثلاثة
ولام اثنتان والجدة واحد ولا شيء للاح
هكذا

هــكـذا

طفي في قوله لم يذكرها المصنف نظر لدخولها في قوله ولمع ذى فرض زج ٣
معهما السدس * (الثاني) * ابن خروف وغيره اختلف الصحابة رضى الله تعالى ام ٢
عنهم في فرض الجدة مع الاخوة اختلفا كثيرا ومنهم من امتنع من الكلام جد ١

في ميراثه التحذير النبي صلى الله عليه وسلم منه فقال صلى الله عليه وسلم أجروكم على الجد أجروكم
على النار وقال على رضى الله تعالى عنه من أراد أن يقتسم ميراثهم فليقتض بين الجد
والاخوة وقال ابن علقم الجدة لا يحجب الاخوة الا شقاء أولاد على مذهب مالك وبه قال
الشافعي وأبو يوسف وهو قول عثمان وعلي وزيد بن ثابت وابن مسعود رضى الله تعالى عنهم
وقال أبو حنيفة الجدة سقط الاخوة ولا يرون معه وهو مذهب أبي بكر وابن عباس وعائشة
رضى الله تعالى عنهم أقاموه مقام الاب وحججوا به الاخوة وبه قال عمر رضى الله تعالى عنه
محتجاً بقوله أليس ترى نبي نوح عبد الله دون اخوتي فسألوا لأثرهم دون اخوتهم وقال الشافعي
رضى الله تعالى عنه أول جدورث في الاسلام عمر رضى الله تعالى عنه مات ابن عباس بن
عمر وترك أخوين فاراد عمر أن يستأثر بهما واستشار عليا وزيد بن ثابت فامتنعا فقال
عمر لولأن رأيكما اجتمع ما رأيت أن يكون ابني ولأن أكون أباه * (الثالث) * ابن عبد البر
انفرد زيد بن بين الصحابة رضى الله تعالى عنهم بعبادة الجد بالاخوة لاب مع الاشقاء وخالفه
كثير من الفقهاء القائلين بقوله في الفرائض لان الاخوة لاب لا يرون مع الاشقاء فادخلهم
معههم وعدهم حيف على الجد في المقاسمة وقد سأل ابن عباس رضى الله تعالى عنه ما زيدا
عن ذلك فقال إنما أقول في ذلك برأيي كما تقول أنت برأيك وبعبارة في مسئلة المعادة
خلاف فذهب زيد ومالك رضى الله تعالى عنهم ما اعماها وقال بعد مهادها سائر الصحابة الا
أن زيدا قال بعبادة الاخوة ولم يقل بعبادة الجد الاخوة لاب بالاخوة لام في المسئلة المالكية
ومقتضى النظر القول بها في الموضعين كما قال مالك والله أعلم * (الرابع) * البناني أحوال
الجد خمسة احداها كونه مع ابن وحده أو معه ومع ذى فرض الثانية كونه مع بنت أو بنتين
وحدهما أو معهما ومع ذى فرض وحكمه فيهما كما في الاب فيهما الثالثة كونه مع
اخوة غيرهم الرابعة كونه مع الاخوة وذوى القروض وتكلم المصنف على هاتين

الخامسة

بى معاذة الاشقاء الجدد بالاخوة لابل ومعاذة الجدد الاشقاء بالاخوة لامل

الخامسة كونه منفردا عن الاولاد والاخوة فله المال كله أو ما بقي بالتعصيب * (الخامس) *
 البناني المناسب تأخير المعادة عن قوله وله مع ذى فرض معهما الخ لانها تجري في الوجهين
 * (السادس) * سيأتي ان الجدة تعد على الاخوة لآب الاخوة لآم في قوله وان كان محلها أخ لآب
 الخ فالاشقاء يعدون عليه الاخوة لآب وهو ما هنا وهو يعد عليهم الاخوة لآم كما يأتي وهذا
 وجه التعبير بالمعاقلة والله أعلم (ولا يفرض) بضم التحتية وفتح الراء (لاخت) شقيقة لآب
 (مع هـ) أى الجد بل ترث معه بالتعصيب كأنها فله مثل حظها (الافى) المسئلة الملقبة
 (بالاكدية و) (الغراء) بفتح الغين المججمة وشد الراء فيفرض لها النصف وله السدس
 استاء ثم يقام معها فيهما انتها وأما صورتان الاولى (زوج وجد وأم وأخت شقيقة) والثانية
 (أو) أخت (لآب) بدل الشقيقة مع الزوج والام والجد (فيقرض) بضم التحتية وفتح الراء
 (لها) أى الشقيقة في الاولى والى لآب في الثانية النصف ثلاثة زائدة على الستة التى هى أصل
 المسئلة (و) يفرض (له) أى الجد السدس واحد من افلزوج النصف ثلاثة واللام الثالث
 اثنان وللجد السدس واحد لانه لا ينقص عنه به جمال فقد عت الستة ولم يبق للشقيقة
 أو والى لآب شئ وهى ذات فرض لاسيما لاسقاطها فيفرض لها النصف ثلاثة زائدة على الستة
 فتصير تسعة (ثم) يجمع نصف الاخت وسدس الجد (و) يقاسمها (أى) الجد الاخت
 في مجموعهما وهو أربعة أسهمان ولها سهم والاربعة لا تنقسم على الثلاثة وتباينها
 فتضرب ثلاثة في تسعة بسبعة وعشرين ومنها تصح فلزوج ثلاثة في ثلاثة بتسعة واللام
 اثنان في ثلاثة بستة وللجد والاخت أربعة في ثلاثة ثمانى عشر له ثمانية ولها أربعة ٣
 وصورتها هكذا

٩	٢٧
٣	٠٩
٢	٠٦
١	٠٨
٣	٠٤

* (تنبيهات) * الاول يعاينها فيقال هاللك ترك أربعة من الورثة زوج
 فأخذ أحدهم ثلث ماله وانصرف وأخذ الثاني ثلث الباقي وانصرف
 وأخذ الثالث ثلث الباقي وانصرف وأخذ الرابع الباقي فالاول الزوج
 والثاني الام والثالث الاخت والرابع الجد ويقال امرأه صرفت يقوم
 يقسمون ميراثا فقالت لهم انى حامل فان ألد ذكرا فلا يرث معكم وان ألد أنثى ورثت معكم
 وفيها قال الشاعر

مأهل بيت توى بالامس ميتهم * فاصبحوا يقسمون المال والحللا
 فقالت امرأة من غيرهم لهم * انى ساءكمكم أجوبة مثلا
 فى البطن منى جنين دأب ورشدكم * فأخروا القسم حتى نظهر الحبالا
 فان الذكرا لم يعط خردلة * وان ألد غيره أنثى فقد فضلا
 بالثلث حقا يقين ليس ينكره * من كان يعلم قول الله أذنلا

وقال الآخر

ما فرض أربعة يوزع بينهم * ميراث ميتهم بفرض واقع
 فلو احدثت الجميع وثلث ما * يبقى لثانيهم بحكم جامع
 ولثالث من بعد ذلث الذى * يبقى وما يبقى نصيب الرابع

(قوله لانها) أى المعادة
 (قوله الوجهين) أى
 اجتماع الجد مع الاخوة
 بدون ذى فرض واجتماعه
 معهم مع ذى فرض
 (قوله وهو) أى الجد
 (قوله وهذا) أى عند
 الاشقاء الاخوة لآب وعد
 الجد الاخوة لآم (قوله فله)
 اى الجد (قوله لها) أى
 الشقيقة النصف (قوله
 وله) أى الجد (قوله ثم
 يقاسمها) اى الجد الشقيقة
 (قوله فيهما) أى النصف
 والسدس (قوله ولها) أى
 الغراء (قوله منها) أى
 السنة (قوله لانه) أى
 الجد (قوله عننه) اى
 السدس (قوله يعاين) بضم
 الاء أى يلغز (قوله بها)
 أى الغراء (قوله توى)
 بفتح المثناة والواو أى
 هلك (قوله والحبال) بضم
 الحاء المهملة جمع حلة

(قوله من أي جهة) شقيقتان أو لآب ٧١٢ أولام أو مختلفتان (قوله أعضل) بإعجام الضاد أي اتعب (قوله سر) بكسر السين

وقال ابن عرفة

ولا يباين المفضل من فضله على * مزيد عليه فضله بالضرورة
قرب مقام أنتج الأمر عكسه * كعمل يائتي جاء في الأكدية
لها الأثر فيها ثم زادت بجلدها * ولذا كرا الحرمان دون زيادة

وصورتها ماتت عن زوج وأم حامل ووجد فان وضعت الأم أتى فهي الأكدية وان وضعت
ذكر أفعاصب لا يفضل له شيء بعد الفروض * (الثاني) * لو كان مكان الاخت في الأكدية
أختان من أي جهة فلا تعول الرجوع الأم للسدس بالاختين فالزوج النصف ثلاثة وللأم
السدس وللجد السدس وهو مستوع المقاسمة وان زادت الاختان على اثنتين كان السدس
أفضل للجد من المقاسمة وثالث الباقي فيبقى واحد على اثنتين لا ينقسم ويباينهما فنضرب الاثنين
في ستة باثني عشر فالزوج ثلاثة في اثنين بستة وللأم اثنا وللجد اثنا

ولكل أخت واحد وصورتها هكذا

١٢	٦
٠٦	٣
٠٢	١
٠٢	١
٠١	١
٠١	١

الفا كهاني هنا اشكال أعضل سرفهمه القراض وهو أن الاختين
فا كثيرا إذا أخذنا السدس هنا فباي وجه أخذناه لاجاز كونه فرضا
لان فرضهما الثلاثان ولا تعصيبا لان الجدل الذي بهما صاحب
فرض هنا وصاحب القرض لا يعصب إلا البنت أو بنت الابن مع
أخت أو أخوات فانظر جوابه اه تت وهو واضح ان كان النقل ان

الجد يأخذ السدس هنا بالفرض ولكن قال الدميري في شرح المنهاج كلام أبي الطيب يقتضي
انه يأخذ بالتعصيب وعلى هذا فلا اشكال عجب فيه نظر اذ لو كان كذلك لأخذ في جد وأربع
أخوات الثلث وهن الثلاثان على قاعدة التعصيب وهو انما يأخذ في الفرض المذكور
النصف وان كثيرا لأخوات نظرا الى انه يرث بالفرض اه طفي لاشك ان الاختين فأكثر
تأخذان ذلك تعصيبا وان الجدل معصبا اذ هو المانع لهما من أخذ فرضهما ولا يرد أن صاحب
القرض لا يعصب اذ ليس فرضه محتما لتخييره بين الأمور الثلاثة * (الثالث) * تعقب شيخنا سبط
المارديني قول القرضيين لا يقرب للاخت مع الجد الا في الأكدية بانه يفرض لهما مع في
ثلاث مسائل أخر احدها جد وشقيقة معهما من ولد الأب أخوان أو أخ وأختان أو أربع
أخوات أو أكثر من ذلك في فرض للجد الثلث وللشقيقة النصف والباقي لولد الأب بالعصوبة
فاصلها ستة للجد سهمان وللشقيقة ثلاثة ولولد الأب سهمان على عدد رؤسهم ويختلف التصحيح
بحسب رؤسهم ولا تخصر صورهم الشانية أن يكون مع الجد والشقيقة في هذه الصورة
صاحب ربع من زوجة أو زوجات فلها أولهن الربع والجد ثلث الباقي سهمان وللشقيقة
النصف سهمان ويسقط ولد الأب كيف كانوا ويختلف التصحيح بحسب عدد الزوجات
الثالثة أن يكون مع الجد في هذه الصورة صاحب سدس من أم أو جددة أو جدات فيفرض
للجد ثلث الباقي بعد السدس ويقرب للاخت النصف فاصلها من ثمانية عشر للام

المهمله وشدا لراى خفي
(قوله القراض) بضم
الفاء جمع قارض أي علماء
القراض (قوله وهو)
أي الاشكال (قوله انه)
أي الجد (قوله يأخذ)
أي السدس (قوله فيه)
أي كونه يأخذ بالتعصيب
(قوله وهو) أي الجد (قوله)
في الفرض المذكور أي
كون الأخوات غير أم
اربعا (قوله النصف) فيه
نظرا ذهو خلاف القاعدة
المتقدمة (قوله نظر الى
انه) أي الجد (قوله يرث
بالفرض) فيه أنه لم يفرض
له النصف (قوله ذلك)
أي السدس (قوله اذ هو)
أي الجد (قوله لهما) أي
الاختين (قوله اذ ليس
فرضه) أي الجد الخ لعله
لا يرد (قوله محتما) بضم
فقهات مثله (قوله لتخييره)
أي الجد (قوله الأمور
الثلاثة) أي السدس وثلث
الباقي وخارج القسمة
(قوله بانه) أي الشأن
(قوله لهما) أي الاخت
(قوله معه) أي الجد (قوله)
أخر) بضم ففتح (قوله
معهما) أي الجد والشقيقة
(قوله من ولد الأب) بياين

أخوان الخ (قوله في هذه الصورة) أي الجد والشقيقة والأخوة لآب (قوله من زوجة الخ) بيان صاحب ربع (قوله أو
فلها) أي الزوجة (قوله أولهن) أي الزوجات (قوله ثلث الباقي) أي من أربعة مقام الربع (قوله من أم الخ) بيان صاحب سدس

(قوله وللبعد ثلث الباقي خمسة) أي وللشقيقة النصف تسعة ويبقى واحد ٧١٣ لا ولاد الاب (قوله ثم قال) أي السبط (قوله فاجبته) أي أجابته

السبط (قوله عن ذلك) أي
التعقب (قوله أي حيث الخ)
خبران والمناسب حذف أي
(قوله وإنما كان) أي الحكم
(قوله كذلك) أي فرض
النصف للاخت (قوله
الاصلين) أي لا ينقص
الجد عن السدس ولا
نسقط الاخت (قوله
وقول) عطف على قول
(قوله وله) أي الجد (قوله
ثم يرجع) أي الجد (قوله
معه) أي الاخت (قوله
من نقصه الخ) بيان ما
(قوله فقال) أي السبط
(قوله على) بشد الياء
(قوله سله) بفتحها (قوله
لغات) أي السبط (قوله
جوابه) أي تت (قوله
قلت) أي قال محمد عيش
(قوله اذلو كان) أي الشأن
(قوله لها) أي الاخت
(قوله فيها) أي المسائل
(قوله مع أنه) أي الشأن
(قوله انما) أي تلك المسائل
(قوله نفي) خبر فائدة (قوله
بصف) بفتح فسكون (قوله
شبهه) بكسر فسكون
(قوله له) أي الاخ لآب
(قوله الاخ لآب ساقط) أي
لاستغراق الفروض لان
الزوج النصف والزم الثالث
وللبعد السدس (قوله فان

أوالجدة فالسدس ثلاثة وللجد ثلث الباقي خمسة ويختلف التصحيح بحسب عدد
الجدات ولا تنحصر صورها وذكر صوراً أخرى ثم قال لم أر من نبه عليه فاعقده فاجبته عن
ذلك بأن معنى كلام القراض لا يفرض لها معه إلا في الكدريه أي حيث استغرق أصحاب
القروض المسئلة ولم يبق إلا العول أو حرمانها واستشهدت بقول المعونة وإنما كان كذلك
لان الجدة لا ينقص عن السدس والاخت لا تسقط ولو لم تعمل الفريضة لآدى لبطان أحد
الاصلين ونحوه للجدى وغيره وقول ابن الحاجب في فرض للاخت وله ثم يرجع معها إلى
المقاسمة لما يلزم من نقصه أو حرمانها مع امكان القرض فقال قد قرأ على هذا الحل جماعة من
الفضلاء ذوى المذاهب وكأهم سله واستحسنه ثم أمهلني يتأمل فبات واستقر الحال على ذلك
اه طاف وجوابه حسن قلت الحسن الجواب يمنع القرض لها في تلك المسائل اذ لو كان
يفرض لها فيها لم تكن من مسائل المعادة والرجوع بتمام فرضها لو لم يكن فيها جسد مع أنه
لا شك انها من مسائل المعادة والرجوع والله أعلم (الرابع) غ فائدة الواو في قوله والغراء أننى
توهم جريان الثاني على الاول حتى يظن ان الكدريه تكون غراء وغير غراء وأنه لا ترزمن
الا كدريه غير الغراء أو فهم مثله في قوله لا بد ولا في الجارية والمشاركة (الخامس) ابن حبيب
سميت كدريه لان عبد الملك بن مروان طردها على رجل اسمه أ كدر يحسن القرائض
فاخطأ فيها وقيل سأل أ كدر عبد الملك فأخطأ وقيل لان امرأه اسمها كدراء وقعت هذه في
زمنها وقيل لانها تكدرت على زيد فلم يصف له فيها أمر وقيل لتكدرها بكثرة أقوال الصحابة رضى
الله تعالى عنهم فيها قيل وسميت الغراء اذ لا شبه لها في القرائض فهي مشهورة كغرة الفرس
وقيل لان الجدة غراء الاخت (وان كان محلهما) أي الاخت الشقيقة أو لآب في الكدريه (أخ
لآب ومعه) أي الاخ لآب (اخوة لآب) اثنان فاكثر تصيرا كأنهم أزواج وبدوأم وأخ لآب
واخوة لآب (سقط) الاخ لآب لان الجدة يقول له لو كنت دوني لم ترث شيئاً لاستغراق الفروض
التركة وأنا الذى يجب الاخوة لآب عن الثالث فانا آخذهم رحدى ووجودى معلك لم يوجب لك
شيأ هذا هو المعروف للإمام مالك رضى الله تعالى عنه قيل ولم يخالف مالك زيد رضى الله تعالى
عنهما إلا في هذه ولذا سموها مالكية وأصلها ستة ومنها نصح للزوج النصف ثلاثة وللأم
السدس واحد وللجد الثالث اثنان وصورتهما هكذا

٦	الاول لا يقال الاخ لآب ساقط هما ولو لم يكن معه اخوة
٣	زج
١	أم
٢	جد
٠	أخ لآب
٠	اخوة لآب

(تنبيهات) * الاول لا يقال الاخ لآب ساقط هما ولو لم يكن معه اخوة زج
لام فلا معنى لذكرهم لاننا نقول انما ذكرهم لتكون المالكية لتنبه على أم
مخالفة مالك زيد رضى الله تعالى عنهم فيها (الثاني) * لا يقال الاخ الشقيق جد
ساقط فيها أيضاً فلا معنى لتقييد الاخ بكونه لآب لاننا نقول فيسديه لتكون أخ لآب
المالكية فان كان شقيقاً فهي شبه المالكية لان الاولى لآب والثانية اخوة لآب
لا صحابه (الثالث) * لا يقال قد خالف مالك زيد رضى الله تعالى عنهم في أم الجدة ايضا لاننا نقول
لزيد فيها اقوالاً فوافقه مالك في أحدهما (الرابع) * جمع المصنف الاخوة لآب وان كان الواحد
منهم مع الاخ لآب فيجب ان الأم إلى السدس أيضاً لان جهة الجد على الاخ لآب انما تم اذا كانوا

(قوله انظر مواهب القدير) نصه شارح الحوفي ظهر من كلام صاحب الكتاب ان المالكية قال فيها مالك رضى الله تعالى عنه بما قال والمشبهة بما يحتمل كونها اقواله وكونها تخريجا لاصحابه وعلى التقديرين حكم القيس حكم القيس عليه فحكمهم مساو. عنده لكان لسان الجد في المالكية اقوى منه في شبهها اذ الذين للاب كانوا اساقطين والاشقاء كانوا وارثين فالظاهر في المالكية قول مالك رضى الله تعالى عنه واما مشبهها فيحتمل أن يقول الجد لاخوة لو كنتم دوني لورثتم باخوة الام وانا حاجب كل وارث بقرباتها ويحتمل أن يقولوا لم ندل بالام في عدمك الا لان الادلام بها كان أنفع لنا حينئذ واما الآن فالادلام بالاب أنفع لنا فندلى به وأنت لا تحجب من يدلى به ابن يونس في فرائضه أبو النجاء اذا كان في المشتركة جد سقط جميع الاخوة وكان الباقي بعد فرضي الزوج والام للجد خاصة والحجة في ذلك ان الاخوة للام لا يرثون مع الجد والاشقاء يدلون فيها بالام والجد يسقط كل من يدلى به او الذين الاب يقول لهم لو لم أكن لثروا شيئا فليس كوني بالذي يوجب لكم شيئا لم يكن لكم ابن يونس الصواب أن يرث الاشقاء والذين للاب مع الجد والحجة لهم فيه أن يقولوا لا تستحق شيئا الا شاركك فيه فلا تحجبنا بك لو لم تكن وأنت كائن ولو لم يزد في الجد لزم في ابنتين وبن ابن وابن ابن اه وقوله الصواب أن يرث النوعان الخ ليس بين لان ابن الابن يدلى بمثل ما ندلى به بنت الابن ٧١٤ ولا مزية له عليها الا الذكورية وهي انما تقتضي التفضيل لا الاسقاط

لا نفوتة كما قيل في قوله تعالى للذكر مثل حظ الانثيين ولم يقل أحدان الجد في رتبة الاخوة لان الصحابة رضى الله تعالى عنهم اختلفوا هل يسقطهم قاله أكثرهم أو كثيرهم أو يقاسمهم على الاطلاق بل اذا كانت أخطاه فلا يوجد معهم الامضاء لهم وقول ابن يونس طريقة ثمانية الطريقة الثالثة لما لك رضى الله تعالى عنه ابن المرحل وافق مالك

اخوة لام فان كان واحدا فلا يتم انظر مواهب القدير * (الخامس) * يحصل من كلام المصنف ان الوارثين بالفرض أحد وعشرون اذا كان أصحاب النصف خمسة والربع اثنان والثلث واحد فهذه ثمانية والثلاثين أربعة والثلث اثنان والسادس سبعة فهذه ثلاثة عشر تضاف الى الثمانية يحصل أحد وعشرون جمعت على هذا الترتيب في قوله ضبط ذوى الفروض من هذا الرجز * خذته مرتين او قل هبادين فالها بجمعة اشارة لعدد أصحاب النصف والباء اثنان اشارة لأصحاب الربع وهكذا الخ ولما فرغ من بيانهم شرع في بيان العاصب وترتيبهم فقال عاطنا على قوله لوارثه (ولعاصب) بنفسه وهو الذكر الذي لم يدخل في نسبه الى الميت أنثى ومن خواصه انه ان انفرد (ورث المال) الذي تركه الميت كام (أو الباقي بعد) اخراج جنس (الفرض) اذا اجتمع مع ذى فرض فاكثر وان استغرقت الفروض المستقلة سقط في الذخيرة مشتق من العصب وأصله الشدة والقوة ومنه عصب الحيوان لانه يعينه على القوة والمدافعة والعصائب لشدها ما هي عليه والعصبة في الحق النصرة ولما كان اقارب الانسان في نسبه يعضدونه وينصرونه سمو عصبته ولما ضعف الاخوال عن ذلك وجميع قرابات الام لم يسموا عصبته لان أصلهم الام وهي امرأة

زيد رضى الله تعالى عنه في شبه المالكية وخالفه في المالكية وحكى ابن العربي في المالكية عن مالك ابن رضى الله تعالى عنه روايتين احدهما كقول زيد والاخرى ما حكى الحوفي في المقدمات سميت مالكية لقول مالك لم يوصى اعتبار فيها أى ومخالفته فيها لا يدرى الله تعالى عنه ما مع شهادة النبي صلى الله عليه وسلم له بالانتماء في الفرائض وهذا عام لكن قام دليل قاطع على صحة اعتبار قول مالك فيها لخصص العام به (قوله جمعت) بضم فكسر (قوله من هذا) صلة خذ (قوله خذته) خبر ضبط (قوله مرتين) بفتح التام حال من هاء خذته وكسرها حال من فاعله المستتر فيه أى على ترتيب النصف فالربع فالثلث والثلاثين فالثلث فالسلس (قوله وهكذا الخ) أى والا ف اشارة لذى الثمن والدال أربعة اشارة لذوى الثلثين والباء اثنان لذوى الثلث والراى سبعة لذوى السادس (قوله من بيانهم) أى الوارثين بالفرض (قوله الذكر) جنس (قوله الذى) لم يدخل الخ فصل يخرج الذكر الذى يدخل في نسبه اليه أنثى (قوله ومن خواصه) أى العاصب بنفسه (قوله وأصله) أى معنى العصب لفة (قوله ومنه) أى العصب بسكون الصاد (قوله لانه) أى عصب الحيوان علة تسميته (قوله يعينه) أى العصب الحيوان (قوله والعصائب) عطف على عصب (قوله يعضدونه) بضم ففتح فكسر مثقلا أى يقوونه (قوله هواء) بضم مثقلا (قوله عن ذلك) أى التعضيد (قوله يسموا) بضم ففتحين مثقلا

(قوله العاصب) أي بنفسه (قوله من له ارث) جنس (قوله لم يتعلق به فرض) أي تقدير من الشارع فصل مخرج صاحب الفرض (قوله من في حكمهم) أي كابن ابن مع بنت ابن أخ وابن ابن ٧١٥ مع بنت ابن والجد مع الاخوات لغير الام (قوله ذلك)

اي كون الغير عاصبا بنفسه (قوله ذكرا) كان أي الميت (قوله عدم) بفتحيم (قوله قال) أي غ (قوله وهو) أي حذف ثم (قوله فهو) أي الشقيق (قوله اقول) الشقيق (قوله الملقبة الخ) (قوله هب) بفتح فسكون (قوله لا شتر لك الخ) (قوله لا شتر لك) (قوله واركانها) أي رتبة المشتركة والجارية (قوله من الاشقاء) بيان غيره (قوله فيه) أي مقام السدس (قوله لانهم) أي الاشقاء (قوله فيه) أي الثالث (قوله والى هذا) أي تشيرين الشقيق مع الاخوة لام في الثلث صلة رجع (قوله وكان) أي سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه (قوله فيها) أي الجارية (قوله بانه) أي الشأن (قوله لاشي للشقيق) أي لانه عاصب وقد استغرقت الفروض المسئلة (قوله اراد) أي سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه (قوله ذلك) أي لاشي للشقيق (قوله عليه) أي سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه (قوله هب) بفتح فسكون أي قدر (قوله ابانا) أي أب المتكلم والميت

ابن عرفة العاصب من له ارث لم يتعلق به فرض وأما العاصب بغيره فلا نسوة الاربع ذوات النصف اذا اجتمعن مع اخوتهن أو من في حكمهم والعاصب مع غيره من الاخوات الشقيقات أو لأب مع البنات أو بنات الابن فالعاصب بالغير يستلزم كون الغير عاصبا بنفسه والعاصب مع الغير لا يستلزم ذلك (وهو) أي العاصب بنفسه (الابن) للميت ذكرا كان أو أنثى (ثم) يليه (ابنه) أي الابن وان سفل والاعلى يحجب الاسفل (وعصب) بفتححات منقلا (كل) من الابن وابنه (أخته) فالابن يعصب البنات وابن الابن يعصب بنت الابن أخته كانت أو بنت عمه كما تقدم (ثم) يلي ابن الابن (الاب) للميت (ثم) يلي الأب (الجد) وابن عمه في عدم الأب (والاخوة) الاشقاء أو لأب (كما تقدم) في اجتماعهم مع الجد (ثم) يقدم الاخ (الشقيق) ثم يليه الاخ (للأب) ونسخة غ ليس فيها ثم قبس الشقيق قال وهو المصوب فهو وبديل من الاخوة (وهو) أي الاخ لأب (كالشقيق) في أحكامه (عند عدمه) أي الشقيق واستثنى من التشبيه فقال (الافى) المسئلة الملقبة (الجارية) لقول الشقيق في العمر رضي الله تعالى عنه لما أراد اسقاطه هب أن أبانا كان حجارا (و) (المشتركة) أيضا بفتح الراء لا شتر لك الشقيق فيها مع الاخوة لام في الثالث واركانها (زوج وأم أو جدة) بدل الام (وأخوان لام) اثنان (ف) يذهب عددهم (صاعدا) أي زائدة على الاثنين (و) أخ (شقيق وحده أو مع غيره) من الاشقاء ذكورا أو أنثى فاصلا سبعة مقام سدس الأم أو الجدة ويتردد في مقام نصف الزوج ومقام ثلث الاخوة لام فلزوج نصفها ثلاثة وللأم أو الجدة سدسها واحد ويبقى ثلثها اثنان (فيشاركون) أي الاخوة الاشقاء (الاخوة لام) في الثالث الباقي (الذكر) فيه (كالانثى) لانهم انما وروا فيه باخوة الام غير انهم باقرض لبالعصيب ويختلف ما نصحه منه باختلاف عددهم قلة وكثرة فان كان الاخوة لام اثنين والشقيق واحد فنصف من ثمانية عشر لانكسار الاثنين على الثلاثة ومباينتهم فانضرب الستة في ثلاثة ثمانية عشر ومنها نصح فلزوج ثلاثة في ثلاثة تسعة وللأم أو الجدة واحد في ثلاثة ثلاثة وللأخوة

كاهم اثنان في ثلاثة بستة لكل أخ اثنان وصورتهما هكذا

٦	١٨
٣	٩
١	٣
٢	٢
١	٢
١	٢

والى هذا رجع عمر رضي الله تعالى عنه في ثاني عام من خلافته وكان زوج قضى فيها أول عام بانه لاشي للشقيق ولما نزلت ثاني عام أراد القضاء أم على ذلك فاحتج عليه الشقيق بأن الاخوة لام انما وروا الثالث بأمرهم وهي أمي هب أن أبانا كان حجارا أو حجارا لم يبق في الميم أليس الام تجمعنا فأشرك بينهم فقيل له انك قضيت فيها عام أول بخلاف هذا فقال تلك على ما قضينا وهذه على ما قضى وليكونا مشتركة أو به شروط أحدها كونها في زوج ثانيها كونها في أم أو جدة ثالثها تعدد الاخوة لام فيها اذ لو كان واحد الاخذ السدس والشقيق الباقي رابعها وجود شقيق واحد أو تعدد وكاهم علمت من كلام المصنف ولو كان بدل الشقيق فيها شقيقة واحدة عالت بمثل نصفها التسعة وشقيقة عالت بمثل ثلثها العشرة

(قوله فاشرك) أي سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه (قوله بينهم) أي الشقيق والاخوة لام في الثلث (قوله له) أي عمر رضي الله تعالى عنه (قوله فيها) أي النازلة (قوله فقال) أي سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه (قوله لو كان) أي الاخوة لام (قوله علمت) بضم العين

وتسمى البلجاء من العيل وهو الظهور واظهروا لحكم فيها وجرهم اعلی القواعد بخلاف الجارية
 قاله ابن يونس ولو كان في المسئلة جد لا سقط جميع الاخوة وكان الباقي بعد فرض الزوج
 والام للجد وحده لانه يسقط الاخوة لأم والشقيق انما يرث فيها باخوة الام وتلقب بشبه المالكية
 ابن خروف فان كان الاخ: قبيحا فلم يختلف فيها قول زيد رضي الله تعالى عنه ولا نص فيها المالک
 رضي الله تعالى عنه واختلاف فيها اصحابه فمنهم من قال فيها كقول زيد بن ثابت في المالكية ومنهم
 من جعلها كالمالكية في انه لا شيء للاخوة والثلث كله للجد (تنبيه) تسمى الجارية منبرية
 أيضا لان عمر رضي الله تعالى عنه سئل عنها وهو على المنبر وحجيرة ويمة أيضا وما ذكره المصنف
 فيها هو قول مالك والشافعي وجماعة من التابعين رضي الله تعالى عنهم ونفاه أبو حنيفة
 وجماعة رضي الله تعالى عنهم ابن يونس لا يكاد أحد من الصحابة وغيرهم الاختلاف قوله
 فيها غير أن مشهور على رضي الله تعالى عنه عدم التشريك وقاله أبو حنيفة رضي الله تعالى
 عنه ومشهور مذهب زيد التشريك وقاله مالك والشافعي رضي الله تعالى عنهم وقضى عمر
 رضي الله تعالى عنه في العام الاول بعدم التشريك وفي الثاني به وقال ذلك على ما قضينا
 وهذا على ما قضى ولو كان بدل الشقيق في الجارية أخ لاب لسقط (وأسقطه) أي الأخ
 لاب (أيضا) أي كاسقاطه في الجارية المقادير الاستثناء (الشقيقة التي) هي (كالعاصب)
 في حيازة ما بقى (الوجود) بنت معها كبنات وشقيقة وأخ لاب (أو) بنت ابن فاكتر (من
 بنت أو بنت ابن كبنات وشقيقة وأخ لاب أو بنات ابن وشقيقة وأخ لاب وأمانة خلوة سقط
 فيجوز جمعهم مع الشقيقة كبنات وبنت ابن وشقيقة وأخ لاب فلا شيء له في جمعها لان
 الشقيقة صارت عاصبا مع المذكورات والقاعدة في تعدد العاصب تقديم الأقرب (ثم يوهما)
 أي الأخ الشقيق والأخ لاب يليان الأخ لاب في التعصيب ويقدم ابن الأخ الشقيق على ابن
 الأخ لاب ابن يونس ان مات أخوان شقيقان أو لاب وترك أحدهما ابنا واحدا والآخر
 عشرة أبناء ثم مات جددهم قسم ما له بينهم على أحد عشر سهم ما الاستواء درجته ولا يرث كل
 فريق ما كان يرثه أبوه لانهم يرثون جددهم بأنفسهم لا بأبائهم فمن كان له أخوان شقيقان أو لاب
 مات أحدهما عن ابن والآخر عن خمسة ثم مات عنهم فانهم يرثونه على عددهم فيما أخذ كل
 واحد السدس والاولى تأخيرهم هذا عن قوله ثم الم الشقيق ثم اللاب ويقول ثم ينول أو ثم
 بنوهم (ثم) يلي بنى الاخوة (الم الشقيق ثم) الم (للأب) ثم بنوهم ما ويقدم ابن الم الشقيق
 على ابن الم لاب وأسقط المصنف من هنا مراتب أخرى فالاولى ثم بنوهم ما ثم أبوالجد ثم عم
 الاب الشقيق ثم لاب ثم بنوهم (ثم عم الجد) الشقيق ثم لاب ثم بنوهم ما ويقدم (الأقرب) منهم
 (فالأقرب) ان كان الأقرب شقيقا بل (وان) كان (غير شقيق) فيقدم الأخ لاب على ابن الأخ
 الشقيق والم لاب على ابن الم الشقيق (ويقدم) الشقيق على الذي لاب (مع التساوي) في
 الدرجة كالاخوة والاعمام وبنيهم (مطلقا) أي في كل الدرجات (ثم) ان لم يكن للميت عاصب
 نسب وكان عتيقا فاعاصبه (المعتق) له بكسر التاء ذكره كان أو أنثى (كأن تقدم) في فعل الولاء
 من تقديم المعتق ثم عصبته من النسب ثم معتق المعتق ثم عصبته منه وهكذا (ثم) ان لم يكن
 للميت عاصب ولا فيرثه (بيت المال) فان لم يكن له صاحب فسرر في بيت المال بجميع

(قوله ونفاه) أي التشريك
 (قوله في حيازة) صلة
 الكاف (قوله جددهم) أي
 أبناء الابين (قوله قسم)
 بضم فكسر (قوله ماله)
 أي جددهم (قوله أحدهما)
 أي الأخوين (قوله عهدهم)
 أي أبناء الأخوين الستة
 (قوله فانهم) أي أبناء
 الأخوين (قوله يرثونه)
 أي عهدهم (قوله هذا) أي
 ثم بنوهم (قوله مراتب)
 أي خمسة (قوله وان
 كان) أي صاحب فرض

(قوله نيرث) أي بيت المال
 قوله يتصدق (بضم فتحات
 مثقلا (قوله به) أي مال
 من لا وارث له (قوله فاطمى)
 أي ابن الحجاب (قوله
 وظاهره) أي ابن الحجاب
 (قوله وقبل) بكسر الباء
 (قوله تقييده) أي بيت
 خبر الذي (قوله بذلك) أي
 صرفه في مصارفه (قوله
 المنتقى) بفتح القاف (قوله
 الاستعداد) أي الاستقلال
 (قوله به) أي مال بيت
 المال (قوله البر) بكسر
 الباء (قوله ولا يرد) بضم
 ففتح (قوله السهام) أي
 القسروض (قوله فليرد)
 بضم ففتح (قوله فلاولى)
 بفتح الهمز (قوله ورثهما)
 بضم فتحات مثقلا أي ذوى
 القسروض بالرد وذوى
 الارحام (قوله وأقر) أي
 الميت (قوله ان المقر له
 الخ) مقعول استحب (قوله
 ثم بفتح المثلثة قوله يتفق)
 بضم ففتح (قوله ثم قال)
 أي الخط (قوله يمين)
 بضم ففتح فكسر مثقلا
 (قوله ما فضل) مفسر
 نائب فاعل يرد (قوله على
 ذى القرض) صله يرد

ماله وان كان ولم يستغرق نيرث الباقي هذا هو المشهور عن مالك والشافعي رضى تعالى عنهما
 وهو أصح الروايتين عن زيد رضى الله تعالى عنه الخط أطلق بيت المال عن تقييده بصرفه
 في مصارفه تبعاً لظاهر كلام ابن الحجاب حيث قال وان لم يكن وارث فبيت المال على المشهور
 وقيل لذوى الارحام وعن ابن القاسم يتصدق به الا ان يكون الوالى كعم بن عبد العزيز
 رضى الله تعالى عنه فاطمى القول الاول الذى جعله المشهور وظاهره أن التقييد بصرفه في
 مصارفه خلاف المشهور وقبل ابن عبد السلام والمصنف كلامه وتبعه هنا فاطمى بيت المال
 والذى ذكره غير واحد من أهل المذهب تقييده بذلك في المنتقى من مات ولا وارث له فعن ابن
 القاسم يتصدق بماتركه الا ان يكون الوالى يخرج في وجهه مثل عمر بن عبد العزيز فليدفع
 اليه وكذا من أعتق نصرانياً ثبات النصراني ولا وارث له فليتصدق بماله ولا يجعل في بيت
 المال لان الوالى ليس له الاستبداد به ولا صرفه في غيره وجوه البر فان كان لا يصرفه فيمساغ
 لمن هو بيده أن يصرفه فيها ثم قال الخط وذكر ابن يونس كلام مالك رضى الله تعالى عنه
 المتقدم واقتصر عليه وكذا ابن رشد ابن عرفة بعد كلام ابن الحجاب أبو عمر في كافيته من لم يكن
 له عصبية ولا ولا فليت مال المسلمين اذا كان موضوعاً في وجهه ولا يرد الى ذوى الارحام ولا الى
 ذوى السهام وفي تعليقه الطرطوشى انما يكون لبيت المال في وقت يكون الامام فيه عادلاً
 والا فليرد الى ذوى الارحام ثم قال الخط وفي عمدة ابن عسك المذهب ان ما أبقته القسروض
 يكون عند عدم المعاصب لبيت المال وانه وارث من لا وارث له فان لم يكن فلا عساكين ولا يرد
 على ذوى السهام ولا يورث ذوى الارحام وقيل بل يورث بالرد والرحم وفي الارشاد المذهب ان
 ما أبقته القسروض فلاولى عصبية فان لم يكن فلاولى فان لم يكن فليت مال فان عدم القراء
 والمساكين لا بالرد ولا بالرحم وورثتهم المتأخرون الشيخ سليمان البجيرى في شرح الارشاد
 نحو عبارة العمدة ثم قال حكى صاحب عمون المسائل اتفاق شيوخ المذهب بعد المتأخرين
 على توريث ذوى الارحام والرد على ذوى السهام تت في شرح الارشاد المراد بقوله ان
 عدم أن لا يصرف في وجهه ابن يونس أنا استحب في زماننا هذا ان لا يكون له وارث معروف
 وأقر بماله لشخص ان المقر له أولى من بيت المال اذ ليس ثم بيت مال للمسلمين يصرف ماله في
 مواضعه فان لم يكن بيت مال فاولو الارحام أولى لاسيما ان كانوا ذوى حاجة فيجب أن يتفق
 اليوم على توريثهم وانما تسلم مالك وأصحابه رضى الله تعالى عنهم اذا كان للمسلمين بيت مال
 واذا لم يكن بيت مال فيجب كون ميراثه لذوى رحمه والى هذا رأي كثير من فقهاءنا
 ومشايخنا يذهبون ولو أدرك مالك وأصحابه رضى الله تعالى عنهم مثل زماننا هذا لجهلوا الميراث
 لذوى الارحام اذا انفردوا أو الرد على من يجب له الرد من ذوى السهام ثم قال وقال ابن
 القس في أحكام القرآن فان لم يكن بيت مال فالقسراء وقال ابن ناجى فان كان الامام غير عدل
 فقال مالك رضى الله تعالى عنه يتصدق بخمس الركا ولا يدفع الى من يعيب به وكذلك العشر
 وما فضل من المال عن الورثة ولا أعرف اليوم بيت مال وانما هو بيت ظلم اه فكلما هم
 بين ان بيت المال معدوم في زماننا والله اعلم (ولا يرد) بضم الياء وفتح الراء ما فضل عن القرض
 أو القروض على ذوى القرض أو القروض عند زيد ومالك والشافعي وجهه ورقمائه أصحابه

(قوله مال) مفسر نائب يدفع (قوله يورث) بضم ففتحين منقلا (قوله عليهم) أى ذوى السهام صله يرد (قوله على هذا) أى الرد وتورث ذوى الارحام ان كان ٧١٨ الامام غير عدل (قوله هم) أى ذوى الارحام (قوله والمال) عطف على أبو الام

رضى الله تعالى عنهم ان كان الوالى عدلا يصرف مال بيت المال فى مصارفه الشرعية وقال على رضى الله تعالى عنه يرد على كل واحد بقدر ما ورث الا الزوج والزوجة فلا يرد عليهما اجماعا (ولا يدفع) بضم اليا وفتح الفاء مال من لا وارث له (لذوى الارحام) كالأل والمالة وأبى الام وولد البنت وولد الاخت وبنت الاخ والعمة وبنت الم الطرطوشى اذا كان الامام عدلا فان كان غير عدل فينبغى أن يورث ذوى الارحام وان يرد ما فضل عن ذوى السهام عليهم وحكى صاحب عيون المسائل اتفاق شيوخ المذهب بعد الماتنين على هذا فى الذخيرة المسئلة الاولى ذوى الارحام ابن يونس هم من ليسوا عصبة ولا ذاقرض وهم الثلاثة عشر ستة رجال أبو الام وابن البنت والمالة وابن الاخت من أى جهة كانت وابن الاخ للام والم اخو الاب لأمه وسبع نسوة بنت البنت وبنت الاخ وبنت الاخت من أى جهة كانت كان الاخ أو الاخت وبنت الم من أى جهة كان والجددة أم أبى الاب والعمة من أى جهة كانت والمالة من أى جهة كانت منهم زيد وعمر ومالك والشافعى رضى الله تعالى عنهم وورثهم على وابن مسعود وأبو حنيفة رضى الله تعالى عنهم اذا لم يكن ذوسهم من ذوى الانساب ولا عصبة ولا مولى نعمة اه قلت هذا تقريب اذ بقى من الرجال عم الام من أى جهة كان وابنه وابن المالة وابن الم أخى الاب لأمه وأبو الجدة وعمها وابنه وابن المالة وابن العمة ومن النساء بنت العمة وبنت المالة وعممة الاب وخالته وعممة الام وخالتها وبناتهن ونحوها والله أعلم ثم قال فى الذخيرة المسئلة الثانية فى الرد على ذوى الفروض ابن يونس أجمع المسلمون على انه لا يرد على زوج ولا زوجة والباقي عنهم مال ذوى الارحام أوليت المال على الخلاف ومنع زيد ومالك والشافعى رضى الله تعالى عنهم الرد على غيرهما من ذوى الفروض اذا فضل عنهم شئ وقال على وأبو حنيفة رضى الله تعالى عنهم ما يرد على كل وارث بقدر ما ورث وقاله ابن مسعود الا أنه قال لا يرد على أربع مع أربع لا يرد على الاخت لام مع الام ولا اخت لاب مع شقيقة ولا بنت ابن مع بنت ولا جددة مع ذى سهم وعن عثمان وجابر بن زيد رضى الله تعالى عنهم ما يرد على الزوج والزوجة فاعل الاجماع الذى حكاه ابن يونس عن بعدهما والله أعلم (ويرث بقرض) بفتح الراء وسكون الراء استداء (وعصوبة) بضم العين المهمل ما بقى بعد الفروض استهزاء (الاب) اذا كان مع بنت أو بنت ابن أو مع بنتين أو بنتى ابن أو مع بنت وبنت ابن فيقرض له فيها السدس ثم يرث الباقي بالتعصيب ليوافق قوله تعالى ولا يورثه اكل واحد منهم ما السدس مما ترل ان كان له ولد ابن عبد السلام هذا هو التحقيق عندهم الا وفق بكتاب الله تعالى وربما تسامحوا وقالوا الاب ما فى السنوسى فى شرح الحوفى لو ورث الاب أو الجد فى هذه الصور بالتعصيب خاصة لم يظهر فرق بينه وبين ارثه به وبالقرض وعند ابن أبى زيد ان الاب يرث السدس بالقرض والباقي بالتعصيب وان لم يكن ولده قياسا على محل النص والجد كالأب وقيل لا يرثان أبدا الا بالتعصيب فالأقوال ثلاثة والثالث مشكل ان جعل على ظاهره اذ فيه مع مخالفة كتاب الله

(قوله من أى جهة كانت) أى العمة شقيقة أو لأب أو لام (قوله كان) أى الم أى شقيقا أو لأب أو لام (قوله منهم) أى ذوى الارحام الميراث (قوله ورثهم) بفتحات منقلا أى ذوى الارحام (قوله من ذوى الانساب) بيان ذوسهم (قوله ولا عصبة) عطف على ذو (قوله ولا مولى) بفتح الميم واللام عطف على ذو (قوله نعمة) أى عتق (قوله هذا) أى قوله وهم ثلاثة عشر الخ (قوله على انه) أى الشأن (قوله عنهم) أى الزوج والزوجة أى احدهما (قوله غيرهما) أى الزوجين (قوله من ذوى الفروض) بيان غيرهما (قوله عنهم) أى ذوى الفروض (قوله يرد) بضم ففتح (قوله الا انه) أى ابن مسعود (قوله بعدهما) أى عثمان وجابر (قوله فيها) أى الصور الخمس (قوله ليوافق) أى الحكم علة يرث بقرض وعصوبة (قوله هذا) أى الاب ارثه بهما (قوله لا يرثان)

أى الاب والجد (قوله ان جعل) بضم فكسر (قوله فيه) أى الثالث (قوله نقصهما) أى الاب والجد تعالى (قوله وسرمانهما) أى الاب والجد عطف على قصهما

تعالى فقصهما عن السدس في بنتين وزوج وأب أو جد وحرمانهما ان زيدت أم أو جدة
(ثم) يرث بفرض وعصوبة (الجد) ان لم يكن أب حال كونه (مع بنت) أو بنت ابن ان
علت بل (وان سقات) أو بنتين أو بنتي ابن أو بنت وبنت ابن وشبهه في الارث بفرض
وعصوبة فقال (كأن عم أخ لام) فيفرض له السدس بأخوته لام ويرث الباقي ببنته
اهم وكذا زوج معتق وزوج ابن عم فيفرض له النصف أو الربع بزوجيته ويرث
الباقي بعصوبة الاولاد والنسب فان كان مع ابن الم الاخ لام ابن عم فقط فرض للاخ لام
السدس وقسم الباقي بينهما وهذا قول علي وزيد وابن عباس ومن وافقهم رضي الله
تعالى عنهم وقال عمر وابن مسعود المال كله للاخ لام كالشقيق مع الاخ لاب وبه قال
اشهب رضي الله تعالى عنهم قت كل ذكوات وخلف جميع من يرث من الذكور ورثه
منهم الاب والابن فقط وان خلف جميع النساء الوارثات ورثه منهن الام والبنت وبنت
الابن والزوجة والشقيقة فقط وأصلها أربعة وعشرون مقام الثمن والسدس ومنها
تصح للبنت اثنا عشر ولبنت الابن أربعة وللأم أربعة وللزوجة ثلاثة وللشقيقة واحد
وصورتها هكذا

وان خلف جميع الذكور والاناث الوارثين ورثه منهم الابن والاب والبنت بنت
والام والزوجة أصلها أربعة وعشرون مقام السدس والثمن للام أربعة بنت ابن
وللاب أربعة وللزوجة ثلاثة فهذه أحد عشر يبقى ثلاثة عشر لا تقسم على
ثلاثة وتباينها فتضرب ثلاثة في أربعة وعشرين باثنين وسبعين فاللام
أربعة في ثلاثة باثني عشر وللاب مثلها وللزوجة ثلاثة في ثلاثة بتسعة شقة
وللابن والبنت ثلاثة عشر في ثلاثة بتسعة وثلاثين للابن ستة وعشرون وللبنت ٣
ثلاثة عشر هكذا

وان مانت أختي وترك جميع الذكور الوارثين ورثها الابن والاب
والزوج فقط أصلها اثنا عشر مقام السدس والربع للاب اثنان وللزوج
ثلاثة والباقي لابن هكذا

وان تركت جميع الوارثات ورثها منهن البنت أب
وبنت الابن والام والاخت الشقيقة أو لاب أصلها زوج
ستة مقام السدس للبنت ثلاثة ولبنت الابن واحد ابن
وللام واحد والاخت هكذا

وان تركت جميع الوارثين والوارثات ورثها الاب والابن والزوجة والام
وللبنت فقط أصلها اثنا عشر مقام الربع والسدس للاب اثنان وللأم
اثنان وللزوج ثلاثة تبقى خمسة لا تقسم على ثلاثة وتباينها فتضرب
ثلاثة في اثني عشر بستة وثلاثين للاب ستة وللأم ستة وللزوجة تسعة

(قوله الاخ لام) نعمت ابن
الم (قوله فرض) بضم
فكسر (قوله وقسم) بضم
فكسر (قوله وهذا) أي
فرض السدس لابن الم
الاخ لام وقسم الباقي
بينهما (قوله وبه) أي
كون المال كله لابن الم
الاخ لام صلة قال (قوله
خلف) بقسمات متعلا
(قوله من الذكور) بيان من
(قوله منهم) أي الذكور

٧٢	٢٤
١٢	٠٤
١٢	٠٤
٢٦	١٣
١٣	١٣
٠٩	٣

١٢
٠٢
٠٣
٠٧

٦
٣
١
١
١

(قوله فقل) بصم الصاف وسكون اللام ٧٢٠ (قوله وولده) بضم فكسر (قوله انه) أى الخنثى الخينان بقدر من

(قوله عنها) أى الجهنة التى اختارها صلة يثقل (قوله ذلك) أى سبب اجتماع الفرضين (قوله ورثتم) أى الصغرى الكبرى (قوله لانها) أى البنوة (قوله فانها) أى الكبرى (قوله ترثها) أى الصغرى (قوله لانها) أى الامومة (قوله منها) أى الانية (قوله لذلك) أى كون الامومة لا تتجيب والاختية تتجيب (قوله هذا) أى التورث بالاقوى فقط (قوله ورثها) بفتح ثاء مثقلا (قوله الصورة الاولى) أى موت الكبرى عن الصغرى (قوله ترث) أى الصغرى (قوله الثانية) أى موت الصغرى عن الكبرى (قوله ترث) أى الكبرى (قوله وما لئلا تجبه) عطف على اما لعدم تجبه (قوله والاب) عطف على الوسطى (قوله نهى) أى العليا (قوله فترثها) أى العليا السفلى (قوله وما لئلا تجبه) عطف على اما لعدم تجبه (قوله فان مات) أى الولد (قوله الغمارى) بضم الغين المجعلة (قوله ومنهم) أى بنيه (قوله منها) أى الزوجية (قوله فخرج) أى سحنون

وللابن عشرة وللبنت خمسة هكذا فان قيل مات شخص وترك جميع الوارثين والوارثات فقل لم يمت أحد اذ من الوارثين الزوج ومن الوارثات الزوجة وقيل يتصور فى الخنثى اذا تزوج رجلا وامراة وولد من بطنه وولده من ظهره ومات عن زوجة وزوجته وباقي الوارثين والوارثات طفى فيه نظر اذ لا يجوز تزوجه فى وقت واحد بالجهتين فالتسكاح مفسوخ وظاهر الاتفاق على فسخه فلا يوجب ميراثا بل لا يتزوج بالجهتين ولو فى وقتين لما تقدم انه لا يثقل بعد اختياره جهة عنها التسكاح الثانى مفسوخ فلا يوجب ارثا أيضا (ورث) بكسر الراء شخص (ذو) أى صاحب (فرضين) السبب (الاقوى) وان كان فرضه اقل اما لعدم تجبه حرمان ان وقع ذلك من التسكاح بل (وان اتفق ذلك فى المسلمين) خطأ بان تزوجهما بالاهل عينا (كأم أو بنت) لم يمت هى (أخت) له بان تزوج بقتله فولدت بنتا فهى أخت أمه لا يثقلها فان ماتت الكبرى عن امه غرى ورثتم بالبنوة لانها اقوى من الاختية لان البنوة لا تتجيب والاختية تتجيب وان ماتت الصغرى عن الكبرى فانما ترثها بالامومة لانها اقوى منها لذلك هذا قول مالك والشافعى رضى الله تعالى عنهما ورثها ابوحنيفة رضى الله تعالى عنه بالجهتين معا فى الصورة الاولى ترث نهما بالبنوة والباقي بالاخوة تصديا وترث فى الثانية ثلثا بالامومة ونصفا بالاخوة واما لئلا تجبه بان كان السيمان يحجبان وجب أحدهما اقل كأم أم هى أخت لأب كأن يطأ بنته فتلد بنتا فطؤها أيضا فتلد بنتا ثم غرت الصغرى عن العليا بعد موت الوسطى والاب فهى أم امها واختمان من أيها فترثها بالجدودة بالاختية لان أم الام لا يحجبها الا الام والاخت لأب يحجبها جماعة فجهة الجدودة اقوى من جهة الاختية لأب وقيل ترث بالاختية لان نصها أكثر واما لئلا تجبه الاخرى فالجهة الحاصبة قوية والجهة الهجوبة ضعيفة كأن يطأ أمه فتلد ولدان فهى أمه ووجدته أم أبيه فان مات فترثه بالامومة اتفاقا وان كانت الجهة اقوية فترث بالضعيفة كوت الصغرى فى المثال المتقدم عن الوسطى والعليا فترث الوسطى بالامومة الثالث والعليا بالاختية النصف ومفهوم فرضين مفهومان موافقة لنص الغمارى على ان العاصب بجهتين يرث باقواهما كم معتق فيرث بالامومة لان النسب اقوى ومسائل هذا الباب كثيرة فى المحوس منها أن يتزوج بجوسى بنته فتلد منه ولدين ثم غرت وكاهم قد أسأوا فبأنه لبقية ومنهم زوجته لذلك مثل - ظ الانثيين ولا ترثه بنو جيمت الفساد ها ولان البنوة اقوى منها لو كان لها ميراث يدىها فان مات أحد الابنين بعد أبيه فقل ترث منه الثلث بالامومة والباقي لأخيه وسقط كونها اخته لانيه وان ماتت البنت ورثها ابناها بنوتهم وسقط كونهم اخويهما من أيها سحنون لا ترث من أيها الا السادس لانها اخته فتمتد نفسمها بقتلها فتجيب نفسمها عن الثالث بنفسمها مع ابنها الحى فكأن الميت مات عن أخ وأخت وأم فورثها بالامومة وجبها بالاخوة بعض الشيوخ فخرج الى مذهب

٣	١٢	٣	٦
أب	٢	٠	٦
أم	٢	٠	٦
زوج	٣	٠	٩
ابن	٥	١	٠
بنت	٥	٠	٥

من يورثها بالجهتين وهذا غلط على أصله ألا ترى أنه لو ماتت البنت وزوجة الجوسى وهو حى
لو رثها أبوتها لها السدم ولولديها ما بقى وهما أخوها ولم يحجبها الأب عن الميراث لأنهم ابناها
في هذا الموضع وليس بابا أخوهم فكذلك تسقط أخوة الام في ذلك الموضع وتبقى الامومة وحدها
والله أعلم ولو تزوج اخته لأمه فولدت منه بنتا ماتت عنها ما قبلتة النصف ولها أصب ما بقى ولا
شئ لاخته لفساد زوجيتها إجماعا ويجب اختيتها لام بالبنت (ومال الكتابى الحر المؤدى للجزية
لاهل دينه من كورته) يضم الكاف أى بلده المجتمعين معه في ضرب الجزية عليهم طمى هذه
عبارة ابن الحجاب واتحدها مع ان فيها حشوا وإيهاما اذ تقيد بالكتابى يورثهم ان غيره ليس
كذلك مع ان الحكم واحد وقيد المؤدى للجزية يغنى عن الحرية وأخل بقيد كونه لاوارثا
وعبارته ان شاس اذا ملك الكافر المؤدى للجزية ولا حاشا له ميراث يعلم فانه لاهل دينه يختص
به منهم هم أهل كورته الذين جمعهم وإيهام موضع من الجزية اه مع ان المعتمد كما قال ابن مرزوق
وتبعه ح ان ماله للجماعة المسلمين أعنى العنوى ابن عرفة ابن رشد انما يكون ميراث من مات
من أهل الذمة ولا وارث له من أهل دينه للمسلمين ولا يجازله من وصيته أكثر من الثلث اذا
كان من أهل العنوة ومن أهل الصلح والجزية على جبايجهم وان كان من أهل الصلح والجزية
مجملة عليهم لا ينقصون منها موت من مات ولا لعدم من أعدم جازله ان يوصى بجميع ماله لمن
شاء لان ميراثه لاهل دينه على قول ابن القاسم وهو قول مضمون اه الحط والحاصل انه ان لم
يكن له وارث وهو عنوى فله للمسلمين وان كان صليفا فان وقعت مفرقة على الرقاب أو على
الارض أو عليهم ما فانه للمسلمين أيضا وان وقعت مجملة على الارض والرقاب فانه لاهل دينه من
كورته اه كلام طمى البنائى على ظاهر كلام المصنف اعتراضات ارضعها ابن مرزوق وغيره
منها فى التقيد بالكتابى ابن مرزوق تخصيص المصنف الذى يكونه كتابا لا اعلم له وجهه لان
الجوسى كذلك ومنها فى اطلاقه المخرج عيج هو مقيد بن لم يعقده مسلم لان عتيق المسلم ماله
لميت المال اذ لم يكن له عتقه قرابة على دين العبد فانه فيها ومنها ان قيد المؤدى للجزية يغنى عن
الحر ومنها ان وصفه بالمؤدى للجزية يخرج الحر من ابن مرزوق فى التعرض لخرجه نظرا لانه
ان دخل على التجيز يبعث ماله لاهل بلده ومنها الاخلاق بقيد لاوارث له ومنها ان ظاهره يشمل
العنوى والصلحى مطلقا مع ان ما ذكره من اختصاص على المعتمد مؤدى الجزية الصلحية للمجمل كما ذكره ابن
رشد عن ابن القاسم ونقله ابن مرزوق والمصنف وغيرهما وصفه اذ لم يكن لليهودى أو النصرانى
ورثة من أهل دينه فليس له أن يوصى بأكثر من ثلثه لان وراثته المسلمون وهو نص قول ابن
القاسم وهذا اذا كان من أهل العنوة او من أهل الصلح والجزية على جبايجهم واما ان كان من
أهل الصلح والجزية مجملة عليهم لا ينقصون منها الموت من مات ولا لعدم من أعدم فيجوز له ان
يوصى بجميع ماله لمن شاء لان ميراثه لاهل مؤداه على مذهب ابن القاسم وهو قول مضمون
خلاف ما ذهب اليه ابن حبيب من ان ميراثه للمسلمين اذ لم يكن له وارث من أهل دينه على كل
حال والله أعلم (والاصول) المسائل القرائن جمع أصل والمراد به هنا أقل عدد يخرج منه سهام
القرينة صحيحة من غير كسر معى أصلا لان الانكسار والعول فرعان له قسمان القسم الاول
أصول المسائل التى فيها فرض فاكروهى سبعة عند الجمهور (اثنتان وأربعة وعشائة وثلاثة

(قوله اصله) أى قاعدة مضمون
(قوله انه) أى الشأن (قوله
وهو) أى الجوسى (قوله
عنهما) أى بنته وزوجته
اخته لأمه (قوله وإيهاما)
بمشاة (قوله وقيد) اضافته
للبيان (قوله وأخل) بفتحات
منقلا مجمم الخاء (قوله بقيد)
اضافته للبيان (قوله ميراث)
صلته حاشى (قوله يعلم) يضم
البايع خبر لا (قوله وضع) يضم
الواو أى ضرب (قوله من
الجزية) بيان ما (قوله من
أهل الذمة) بيان من (قوله
ولا وارث له الخ) حال (قوله
من أهل دينه) بيان وارث
(قوله للمسلمين) خبر يكون
(قوله ولا يجاز) بالجيم أى
لا يتغذ (قوله أكثر) نائب
فاعل يجاز (قوله اذا كان)
أى الذى (قوله انه) أى الذى
(قوله وهو) أى الذى
(قوله وان كان) أى الذى
(قوله فان وقعت) أى ضربت
الجزية (قوله عليهم) أى
الرقاب والارض (قوله
فانه) أى مال الذى (قوله
هو) أى الحر (قوله فيها)
أى المدونة (قوله مؤداه)
بضم الميم ورفع الهـ مزو شد
الدال (قوله من ان ميراثه
الخ) بيان ما (قوله قسمان)
خبر الاصول (قوله وهى)
أى أصول ما فيه فرض فاكرو

أم لا يحدوأم وأخوين
واخت باعت الاخت - ظها
من ربع وفرعنا على قول
أشهب إن العصب لا يدخل
عليهم أهل السهام فعلى
الأول يدخل الجد مع الأخوين
في الشفعة في - حظ الاخت
وعلى الثاني لا يدخل لأنه ذو
سهم خاص (قوله لأنه) أي
الاثنين (قوله كبرت) أي
وشقيقة فللبنت النصف
واحد من اثنين والباقي
للسقيقة بالتعصيب (قوله
أزواج وشقيقة) فللزوجة
النصف واحد من اثنين
وللسقيقة النصف واحد
من اثنين (قوله في الخمس
صور) أي التي بعد الكاف
(قوله لأنه) أي الأربعة
وذكرها ثم ذكر خبره (قوله
كزوج وابن أو ابن ابن)
فأصلها أربعة مقام الربع
فللزوجة الربع واحد والباقي
للإبن أو ابن الإبن (قوله
وكزوجة وشقيق) أي أولاد
فأصلها أربعة فللزوجة ثلثه
والباقي للأصحب (قوله كزوجة)

ولقبوها بمقتصرة يزيد والثاني أصل كل مسألة فيها السدس وربع
ونلت ما بقى وما بقى كزوجته وأم وجد وثلاثة أخوة فأصلها اثنا عشر
مقام السدس والربع وباقيهما سبعة لثلاث لها وهو الاخط
للجد فتضرب ثلاثة مقامه في اثني عشر بستة وثلاثين فللزوجة
ثلاثة في ثلاثة تسعة وللأم ستة وللبعد ثلث الباقي سبعة والباقي
أربعة عشر منه كسرة على الثلاثة مبيانية لها فتضرب ثلاثة في
سبعة وثلاثين بمائة وعثمانية فللزوجة سبعة وعشرون وللأم ثمانية
عشر وللجد واحد وعشرون وإكل أخ أربعة عشر وورثه هكذا
ولم يزد ما للجهور لأنهما يصحان بالضرب فالاول من ستة
والثاني من اثني عشر والصحيح انهما اصلان لاحتياجهما
الى تصحيح آخر في بعض الصور كما رأيت أفاده شب وانظر
مواهب القدير (فالنصف) وحده اومع نصف آخر (من
اثنتين) لانه اقل عدده نصف صحيح كبت اوزوج وشقيقة
الاولى كفت أو بنت ابن أو شقيقة ألاب اوزوج

	२	२
१०८	२७	१८
०२५	०९	२
०१८	०७	२
०२१	०८	५
०१६	३	
०१६		
०१६		

وعاصب في الخمس صور (والربع من أربعة) لانه أقل عدله ربع صحيح كزوج وابن وابن
ابن وكزوجة وشقيق وكذا الربع مع النصف كزوج وبنت واخ وـ كزوجة وشقيقة وعم
(والثمن من ثمانية) لانه أقل عدله ثمن صحيح كزوجة وابن وابن ابن وكذا مع النصف كزوجة
وبنت وابن وعاصب وفي بعض النسخ والثلث من ثلاثة كام واخوة لها وعاصب وكذا

(قوله في الصور الأربع) أي التي بعد السكاف فاصلها ثلاثة فلبنين أو بنتي الابن أو الشقيقتين أو لاب سهران والباقي للعاصب (قوله لانه) أي الستة وذكروه كبر خبره (قوله كاب وابن وابن ابن الخ) أصلها ستة مقام السدس فلاب أو الام واحد والباقي للعاصب (قوله كاب وأم الخ) أصلها ستة للام سدس وللاب سدس والباقي للعاصب (قوله ويجد وجدته الخ) أصلها ستة للجد واحد والجددة واحد والباقي للعاصب (قوله كاب وبنتين الخ) أصلها ستة للاب واحد بالقرض وللبنتين أو بنتي الابن أربعة والباقي للاب بالعصيب (قوله وكأم أو جدته الخ) أصلها ستة للام أو الجددة واحد وللبنتين أو بنتي الابن أربعة والباقي للعاصب (قوله كابو بن وبنت وبنت ابن) أصلها ستة لكل من الابوين السدس والبنات النصف وبنات الابن السدس (قوله ويجد وجدته وبنت ٧٢٣ أو بنت ابن) أصلها ستة للجد سدس والجددة سدس والبنات النصف وبنات الابن السدس (قوله ويجد وجدته وبنت ٧٢٣ أو بنت ابن) أصلها ستة للجد سدس والجددة سدس والبنات النصف وبنات الابن السدس

الثلاث كبنين أو بنتي ابن أو شقيقتين أو اختين لاب وعم في الأربع صور (والسدس من ستة) لانه اقل عدله سدس صحيح كاب وابن وابن ابن وكأم وابن وابن ابن أو اخوة اشقاء اولاب وكذلك مع سدس آخر كاب وأم وابن وابن ابن ويجد وجدته وابن وابن ابن وكذلك مع النصف كبنات وجدته وعاصب أو الثلثين كاب وبنتين أو بنتي ابن وكأم أو جدته وبنتين وبنتي ابن وعاصب وكذلك مع سدس آخر ونصف كابو بن وبنت وبنت ابن ويجد وجدته وبنت وبنت ابن وكذلك مع سدس وثلاث ونصف كام وأخوة لام وشقيقة اولاب أو زوج (والربع والثالث) من اثني عشر لانه اقل عدله ربع وثلاث صحيحان لتباين الاربعة مقام الربع والثلاثة مقام الثلث والحاصل من ضرب احدهما في الآخر اثنا عشر كام وأخوة لها وزوجة وعاصب (أو الربع والسدس من اثني عشر) لانه اقل عدله ربع وسدس صحيحان لاتفاق الاربعة والستة بالنصف والحاصل من ضرب نصف احدهما في الآخر اثنا عشر بكدة وزوجة وعاصب وكذلك سدس وربع وثلاث كام وولديها وزوجة وعاصب وكدة وولدي ام وزوجة وعاصب وكذلك سدس وربع كابو بن أو جد وجدته وزوج وابن وابن ابن وكذلك سدس وربع ونصف كام أو جدته أو جد اب وزوج وبنت أو بنت ابن (والثمن والسدس من اربعة وعشرين) لانه اقل عدله ثمن وسدس صحيحان لتوافق الثمانية والستة في النصف والخارج من ضرب نصف احدهما في الآخر اربعة وعشرون كزوجة واب او ام او جد او جد ابن وابن ابن وكذلك ثمن وسدس كابو بن أو جد وجدته وزوجة وابن وابن ابن وكذلك ثمن وثلثان كزوجة وبنتين أو بنتي ابن وعاصب وكذلك ثمن وسدس ونصف كزوجة وام او جد او جد وبنتين أو بنتي ابن وكذلك ثمن وسدس ونصف كزوجة وابوين أو جد وجدته وبنت أو بنت ابن (أو الثمن والثلث) اراد به الثلثين لان الثلث لا يجتمع مع الثمن لان الثمن شرطه الولد والمثلث اما للام او اولادها او الجسد في بعض أحواله بشرط عدم الولد في الثلاث صور فاصواب او الثلثان كزوجة وبنتين أو بنتي ابن وعاصب وكذلك الثمن والثلثان والسدس

او الجد والجددة اثنان وللزوج أربعة والباقي للابن أو ابن الابن بالعصيب (قوله كام أو جدته أو جد أو اب وزوج وبنت أو بنت ابن) أصلها اثنا عشر للام أو الجددة أو الجسد أو لاب اثنان وللزوج ثلاثة والبنات أو بنت الابن سبعة والباقي للاب والجد بالعصيب (قوله كزوجة واب أو ام أو جد أو جد وابن وابن ابن) أصلها أربعة وعشرون للزوجة ثلاثة وللأم والاب أو الجد أو الجددة أربعة وللابن أو ابن الابن مائتي (قوله كابو بن أو جد وجدته وزوجة وابن وابن ابن) فلكل من الابوين أو الجد والجددة أربعة وللزوجة ثلاثة والباقي للابن أو ابن الابن (قوله كزوجة وبنتين أو بنتي ابن وعاصب) أصلها اربعة وعشرون للزوجة ثلاثة وللبنتين أو بنتي الابن ستة عشر والباقي للعاصب (قوله كزوجة وام أو اب أو جد أو جد وبنت أو بنت ابن) أصلها اربعة وعشرون للزوجة ثلاثة وللأم أو الاب أو الجد أو الجددة أربعة وبنتين أو بنتي ابن (قوله كزوجة وبنتين أو بنتي

كزوجة وأم و بنتين ابنتي ابن واثنى عشر اخا واخت شقائق اولاب اصلها اربعة وعشرون
 ونص من ستمائة حاصله من ضرب عدد رؤس الاخوة وهو خمسة وعشرون لانكسار الواحد
 الباقي لهم عليهم ومبايقتهم في اربعة وعشرين اصل المسئلة فللام اربعة في خمسة وعشرين
 بمائة وللبنتين ستة عشر في اربعة وعشرين باربع مائة والزوجة ثلاثة في خمسة وعشرين
 بخمسة وسبعين والاخت واحدة في خمسة وعشرين بخمسة وعشرين لكل أخ اثنان والاخت
 واحد وانفق ان التركة ستمائة دينار فاعطاها من القاضى شريح ديناراً فاستقلته وابت
 عليارضى الله تعالى عنه وقد وضع رجله في الركاب وقالت يا امير المؤمنين ان شريحاً ظلمني ترك
 اخي ستمائة دينار لم يعطني غير دينار واحد فقال لعل أخاك ترك زوجة وأما و بنتين واثنى عشر
 أخا واختا هي أنت فقالت نعم فقال ما ظلمك شريح ولذا تسمى الدينارية الكبرى والركاية
 أيضا قال الشعبي ما رأيت أحسب من علي رضي الله تعالى عنه وصورتها هكذا ٢٥

٦٠٠	٢٤
١٠٠	٤
٠٧٥	٣
٢٠٠	٨
٢٠٠	٨
٠٢٤	١
٠٠١	١

(وما) أى المسئلة التي (لا فرض فيها فاصلها عدد رؤس عصبته)

ان كانوا كلهم ذكورا (و) ان كان فيه م اثنى أو أكثر (ضعف) بضم
 فكسره مقلا (لذ كره على الاثنى) بان يعد الذكرا اثنين والاثنى واحدة
 في الذخيرة ان كان الورثة عصباء فقط فالمسئلة من عدد رؤسهم
 فان كانوا ذكورا فسواء وان كانوا مع اناث فيقدر لكل ذكر مكان
 انثيين (وان زادت القروض) الواجبة للورثة في المسئلة على ١٢ أخ
 سهام المسئلة (اعيات) بضم الهمز أى زيدت سهام المسئلة حتى

تساوى سهام القروض وان نقص مقدار كل سهم منها فهو زيادة في عددها ونقص من
 مقاديرها كلها كالحاجة أرباب الدينون التي لا يفي بها مال المقلص فيما يده ولم يقع العول في زمن
 النبي صلى الله عليه وسلم ولا في زمن أبي بكر رضي الله تعالى عنه واول من وقع في زمنه عمر
 رضي الله تعالى عنه فقال لا أدري من قدمه الكتاب فأقدمه ولا من أخره فأؤخره ولكن
 رأيت رأيا فان يكن صوابا فمن الله تعالى وان يكن خطأ فمن عمر وهو ادخل الضرع على جميعهم
 ولم يخالفه أحد من الصحابة الا ابن عباس رضي الله تعالى عنه ما فقال لو نظرت عمر الى من قدمه
 الله فقدمه والى من أخره فأخره ما عالت فريضة وفسر ذلك بان ينظر الى اسو الورثة حالوهم
 الذين يرقون بالفرض تارة والتعصيب أخرى وهن البنات وبنات الابن والاخوات الشقيقات
 اولاب أما المتوغلون في الفريضة فيقدمون لان ذوى القروض المجتبهين مع العصبة
 يقدمون عليه فليكن من لم يدخل في التعصيب مؤخر عند ضبط المال عن لا يرث الا
 بالفرض واورده على ابن عباس رضي الله تعالى عنه ما ام وزوج واخوان لام ومهوها الناقصة
 باهمام الاضاد لتفضها أحد أصوله لانه قال لا عول وعلى تقديره فاما يدخل على البنات
 والاخوات الشقيقات اولاب ولا تحجب الام الا بثلاثة اخوة الا أن يقال بتفصيل الام لان
 فيها خلافا هل تنقص باثنين او ثلاثة وانفق على ان لا يخوى الام الثالث والزوج النصف وهو
 أحسن ما يرتكب لان توريث الام الثالث مع الاخوين مطلقون والزوج النصف والاخوان
 الثالث مقطوع بهما والاصواب ما قاله الجماعة ابن العربي لم يقل أحد بقول ابن عباس من

ابن عباس اصلها اربعة
 وعشرون للزوجة ثلاثة
 وللبنتين ابنتي الابن ستة
 عشر والباقي للعاصب (قوله
 كزوجة وأم و بنتين ابنتي
 ابن واثنى عشر اخا واخت)
 اصلها اربعة وعشرون
 للزوجة ثلاثة والام اربعة
 وللبنتين ابنتي الابن ستة
 عشر والواحد الباقي
 للاخوة والاخت (قوله
 وان نقص مقدار كل سهم)
 حال (قوله فهو) أى لعول
 (قوله فيما يده) صلة بحاجة
 (قوله اورد) بضم ثم كسر
 (قوله مهوها) بفتح الميم
 (قوله أصوله) أى ابن عباس
 (قوله لانه) أى ابن عباس
 (قوله وعلى تقديره) أى
 العول (قوله وهو) أى
 تنقص الام (قوله أحسن
 ما يرتكب) بضم الباء وفتح
 التاء والكاف أى على رأى
 ابن عباس

أولام واحد ولولدها واحد
والشقيقة ثلاثة وللأخت لآب
واحد وللزوج ثلاثة (قوله
كأم ولولدها وزوج وشقيقتين
أولاب) أصلها ستة وعالت
لثلاثة للآم واحد ولولدها
واحد وللزوج ثلاثة
والشقيقتين أولاب أربعة
(قوله وأخت) يضم فكسر
مثقلا (قوله كأم ولولدها
وزوج وشقيقة أولاب)
أصلها ستة وعالت لثلاثة
للآم واحد ولولدها اثنان
وللزوج ثلاثة وللشقيقة أو
لآب ثلاثة (قوله كزوج
وشقيقتين أولاب وولدي أم)
أصلها ستة وعالت لثلاثة
للزوج ثلاثة وللشقيقتين أو
لآب أربعة ولولدي الأم
اثنان (قوله كأم أو جدة
وزوج وولدي أم وشقيقتين

أولاب) للام أو الجدة واحد وللزوج ثلاثة ولولدى الام اثنان وللشقيقتين أولاب اربعة (قوله كام أو جدة ولدى ام و زوج وشقيقة أولاب) اصلها ستة وعالت لعمرة للام أو الجدة واحد ولولديها اثنان وللشقيقة ثلاثة وللأخت لاب واحد وللزوج ثلاثة (قوله كاب وزوج وبنتين) اصلها اثنا عشر وعالت لثلاثة عشر للاب اثنان وللزوج ثلاثة وللبنتين عمامة (قوله كابون أو جدو جدة وزوج وبنت) اصلها اثنا عشر وعالت لثلاثة عشر لكل من الابوين او الجد والجدة اثنان وللزوج ثلاثة وللبنت ستة (قوله كام وزوجة وشقيقة اولاب) اصلها اثنا عشر وعالت لثلاثة عشر للام اربعة وللزوجة ثلاثة وللشقيقة اولاب ستة (قوله كزوجة واخوى ام وشقيقتين اولاب) اصلها اثنا عشر وعالت الى خمسة عشر للزوجة ثلاثة ولاخوى الام اربعة وللشقيقتين اولاب عمامة

بأشياء وثلاثين وصورتها هكذا

١٥	٤
١٢	٣
١٦	٤
٣٢	٨

أولاً ثلاثة أسداس وربع ونصف كابوين اوجد وجدة وبنت ابن وزوج زوجة ٤
وبنت اوسدس وربع وثلاث ونصف كأم اوجددة وزوجة وولدي أم الخلام ٢
وشقيقة اولاب (و) تعول الاثنا عشر بمخسة الى (سبعة عشر) اذا شقة ٢
كان فيها اسدس وربع وثلاث وثلاثان كأم اوجددة وزوجة وولدي أم وشقيقتين اولاب وكلثلاث
زوجات ووجدتين واربع اخوات لام وثلاث شقيقات اولاب اقبت بأم الارامل وأم القروج بحيم
والديارية الصغرى لان القرية كانت فيها اسبعة عشر ديناراً لخص كل واحد ديناراً والمنيرة
والسبعة عشرية اصلها اثنا عشر وتعول الى سبعة عشر ونصف منها

١٧	٣
٣	٣
٢	٢
٤	٤
٨	٨

وصورتها هكذا
(والاربعة والعشرون) تعول بثلاثة (السبعة وعشرين) اذا كان فيها
الثمان وسدسان وثلاثين كزوجة وأبوين اوجددة وبنتين وبنتي ابن اختم
ومن صورها (زوجات وأبوان وابنتان) اصلها اربعة وعشرون لتوافق شقة
بقاى الثمن والسدس بالنصف فيضرب نصف احدهما فى الآخر ولتباين مقامى الثمن والتلثين
فيضرب احدهما فى الآخر والحاصل على كل اربعة وعشرون للثمن ستة عشر وللأبوين ثمانية
فهذه اربعة وعشرون فيراد عليها ثلاثة للزوجة فتبلغ سبعة وعشرين وصورتها هكذا

٢٧	٣
٠٣	٣
٠٤	٣
٠٤	٣
٠٨	٣
٠٨	٣

(وهي المنيرة) بكسر الميم اى المنسوبة للمنبر (لقول الامام على) زوجة
رضي الله تعالى عنه وكرم وجهه لماسئلى عنها وهو يخطب على المنبر بخطبة
عينية قال فيها الحمد لله الذى يحكم بالحق قطعاً ويجزى كل نفس بما تسعى
واليه المسأل والرجى فمسئله فقال (صار ثمن اسماء) بضم القوقية اى
صار ثلثا الثلاثة التى كانت ثمناً للاربعة والعشرين قبل العول لثمنها السبعة
والعشرين التى باعتم بالاعول قال الشعبي ما رايت احسب من على رضى الله تعالى عنه ومجيت
ايضاً بخليصة لقله عولها ومن صورها ثمن وثلاثة اسداس ونصف كزوجة وأبوين اوجددة
وبنت ابن وبنت اصلها اربعة وعشرون وعالت للسبعة وعشرين للزوجة ثلاثة ولكل من
الأبوين اوجددة والجددة اربعة وللبنات اثنا عشر ولبنت الابن اربعة وصورتها هكذا

٢٧	٣
٠٣	٣
٠٤	٣
٠٤	٣
١٢	٣
٠٤	٣

(فوائد) * الاولى علم من كلام المصنف ان الاربعة لباقية من الاصول زوجة
السبعة وهي الاثنان والثلاثة والاربعة والثمانية لان تعول وكذا الثمانية اب
عشر والستة والثلاثون عند من زادها * (الثانية في بيان مقدار ما تعول أم
به المسئلة وما ينقص من نصيب كل وارث) * فالاول يعرف بنسبة ما عالت به بنت
المسئلة اليها بالاعول فالستة اذا عالت السبعة فعولها سدسها او ثمانية ثلثها بنت ابن
ولسبعة نصفها واثميرة ثاشاها والاثنا عشر ان عالت لثلاثة عشر فهو نصف سدسها او خمسة عشر
فربعها والسبعة عشر ربع وسدس وان شئت قلت سدسان ونصف سدس او ثلث وربع ثلث
او ربع وثلاثة اربع ويعرف الثانى بنسبة العول للمسئلة عائلة فان عالت الستة السبعة فالنقص

(قوله كابوين اوجددة وجدة
وبنت ابن وزوج وبنت)
اصلها اثنا عشر وعالت
ثلثة عشر للبنات ستة ولبنت
الابن اثنان ولكل من
الأبوين اوجددة والجددة
اثنان وللزوج ثلاثة (قوله
كأم اوجددة وزوجة وولدي
أم وشقيقة اولاب) اصلها
اثنا عشر وعالت خمسة عشر
للأم والجددة اثنان وللزوجة
ثلاثة وولدي الأم اربعة
وللشقيقة اثنان لاب ستة
(قوله كأم اوجددة وزوجة
وولدي أم وشقيقتين او
لاب) اصلها اثنا عشر وعالت
للسبعة عشر للأم والجددة
اثنان وللزوجة ثلاثة وولدي
الأم اربعة وللشقيقتين او
لاب ثمانية (قوله علم) بضم
العين (قوله فالاول) اى
ما تعول المسئلة به (قوله
يعرف) بضم فسكون فقطع
(قوله اليها) اى المسئلة
(قوله فهو) اى العول (قوله
الثانى) اى ما ينقص من
نصيب كل وارث

(قوله ونظما) بضم فكسر اى الضابطان (قوله عائله) حال من القرينة (قوله ومقدار) عطوف على قدر (قوله عالت) اى به
(قوله بلا عولها) حال من هالها (قوله وهو) اى على رضى الله تعالى عنه (قوله فقال) ٧٢٧ اى على رضى الله تعالى عنه (قوله
صدره) اى على رضى الله

سبع ولثمانية ربع ولتسعة ثلث واشر وخمس أو أربعة أعشار وان عالت الاثنا عشر لاثلاثة
عشر فجز من ثلاثة عشر وثلثة عشر وخمس والسبعة عشر بخمسة أجزاء من سبعة عشر جزءاً
والاربعة والعشرون ان عالت لسبعة وعشرين فهو تسع ونظما فى قوله
وعلى قدر التقصر من كل وارث * بنسبة عول للقرينة عائله
وهو مقدار ما عالت بنسبته لهما * بلا عولها فارحم الله قائله
(الثالثة فى بعض مناقب الامام على رضى الله تعالى عنه تبركاته) * كان رضى الله تعالى عنه
غزير العلم سريع الفهم يفهم بديهته ما لا يفهمه المتبحر فى العلوم المشغول بدرسه او تفهمه ما طول
عمره ببركة دعاء النبي صلى الله عليه وسلم له حين أراد بعثه قاضياً الى اليمن وهو شاب فقال
يا رسول الله ما أدري ما القضاء فضاير رسول الله صلى الله عليه وسلم لم صدره يده وقال اللهم
اهد قلبه وسدد لسانه قال على فوالله ما شككت بعده فى قضاء بين اثنين وقال صلى الله عليه
وسلم انما مدينة العلم على بابها وقال صلى الله عليه وسلم على أكثر اصحابي علما واكثرهم حلما
وقال عمرو ابن مسعود رضى الله تعالى عنهم ما اقضانا على رضى الله تعالى عنه وقال عمر رضى الله
تعالى عنه اعوذ بالله من معضلة ليس لها أبو الحسن وقال على لعمر رضى الله تعالى عنه ما
فى مجنونة أمر عمر رضى الله تعالى عنه برجها ان الله تعالى رفع القلم عنها وفى القى ولدت اسنة
اشهر فاراد عمر رضى الله تعالى عنه رجها فقال له على ان الله تعالى قال فى كتابه وحده له وفصالة
ثلاثون شهرا فقال عمر رضى الله تعالى عنه فى المسئلة لولا على لهلك عمر وقالت عائشة رضى
الله تعالى عنها على اعلم الناس بالسنة وقال ابن عباس رضى الله تعالى عنهم ما والله لقد اعطى على
تسعة أعشار العلم وايم الله اقد شاركه فى العشر العاشر وقال على رضى الله تعالى عنه لوفى
عن كتاب الله تعالى فوالله ما من آية الا وانا أعلم بليل نزلت أم ينهار فى سهل أو فى جبل وقال
معاً رضى الله تعالى عنه حين بلغه قتل على رضى الله تعالى عنه والله لقد ذهب العلم والفقه
وقال ابن المسيب ما كان أحد من الناس يقول سألنى غير على رضى الله تعالى عنه وقيل اعطاء
أركان احد فى اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم اعلم من على كرم الله تعالى وجهه قال والله
لا اعلمه وقال على رضى الله تعالى عنه ان ههنا وأشار الى صدره علما جالوا وجدت له حلة بل لم يجد
له ظالباً غير ما فون ٢ يستعمل الدين فى طلب الدنيا وبالجملة فناقبه فى غزارة عمله كبرية ولو تتبعناها
خرجنا عن المقصود وانما ذكرنا جملة منها تبارك رضى الله تعالى عنه ببركته قاله طفى واذا
استخرج الحاسب أصل المسئلة قسمه على الورثة فان اتقسم عليهم بلا انكسار تم عمله وان حصل
فيه انكسار فاما على فريق واحد من الورثة واما على فريقين واما على ثلاثة فينظر اولاً بين
الفریق المنكسر عليه سهامه وبينها باحد أمرين الموافقة والمباينة (ورد الحاسب بالاطر
فى المسئلة (كل صنف) أى جماعة من الورثة مشتركة فى فرض كالزوجات والاخوة لأم والبنات
أو فى تعصيب كالبنين والاخوة ويعبر عنه بالفريق وبالقربة وبالجنس وبالنوع (انكسر عليه)
أى الصنف (سهامه) ووافقها أى الصنف فيرده (الى وقته) أى جزء الصنف الذى وافق سهامه

بالمدخله لانه ان دخلت الرؤس فى السهام فلا انكسار وان دخلت السهام فى الرؤس فالنظر بالمدخله يؤدى الى تقوى بل
المداينة لاقتضائه ضرب جميع الرؤس فى اصل المسئلة واما نظر الموافقة فمؤدى الى اختصاره بضرب وفق الرؤس (فقره عنه)
أى معنى افتقار (قوله واتفق) أى الصنف ٢ (قوله غير ما فون) أى غير ههنا أى العقل كفى التاموس

(قوله فيه) أي الجزء (قوله من نصف الخ) بيان جز (قوله وضرب) أي الحاسب (قوله وفقه) أي الصنف (قوله جز السهم) لأن سهم الوارث مما صحت المسئلة منه يخرج من ضرب سهمه في أصلها فبسه (قوله لأن من له شيء الخ) عليه يسمى جز السهم (قوله ويكتب) أي جز السهم (قوله الموافقة) أي بين السهام المنكسرة وعدد رؤس الصنف التي انكسرت عليه (قوله اثنان منكسران) أي على الأربعة عدد البنات وتكتب الاثنين في أعلى المربعين المقابلين للبنات وتنزل بهما إلى أسفلها لا اشتراك بينهما (قوله الاثنين) أي وتسمى راجعا (قوله وتضرب) أي الاثنين (قوله بستة) أي وتسمى جامعة وتكتب فوق الضلع الثاني وتجعل عليه اقبية (قوله بأربعة) أي وتقسيمها على البنات أو بنات الابن يخرج لكل واحدة واحد وتكتبه في المربع الذي بناها (قوله والباقي للشقيقة) أي وهو اثنان يكتب في المربع الذي بناها ثم تجمع ما في المربعين التي تحت الستة الجامعة فإن وافقها مجموع ٧٢٨ ما فيها صحيح العمل والأفلا وعلى هذا قياس العمل في جميع ما يأتي (قوله وابق

الصنف بتمامه) أي فيه من نصف أو ثلث أو ربع أو خمس أو نحوها وضرب وفقه في أصل المسئلة أن كان الانكسار على صنف واحد وخارج الضرب تصح المسئلة منه ويسمى الوافي جز السهم لأن من له شيء في أصلها اخذ مضر وبافي جز سهمها ويكتب على القبة التي فيها الأصل مثال الانكسار على صنف واحد مع الموافقة أربع بنات أو بنات ابن وشقيقة أولاب أصلها ثلاثة مقام الاثنين للبنات أو بنات الابن اثنان منكسران موافقان للأربعة بأربعة بالانكسار فعدد الاثنين وتضرب في الثلاثة أصل المسئلة بستة فالبنيات أو بنات الابن اثنان في اثنين بأربعة والباقي للشقيقة أو التي لأب وصورتها هكذا

٦	٣
١	٢
١	
١	
١	
٢	١

(والا) أي وإن لم يوافق الصنف سهمه المنكسرة عليه بان باينها بنت (ترك) الحاسب الرد وأبقى الصنف بقسمه وضربه في أصلها ومن له شيء منه ضرب نفسه كزوج وأربعة بين أو بقى ابن وابن وبقين بنت أو ابن وابن وبقين ابن أصلها أربعة مقام ربع الزوج والثلاثة الباقية تنكسر على الأربعة وتباينها فتضرب الأربعة في الأربعة بستة عشر فلزوج واحد في أربعة بأربعة وللبنين ثلاثة في أربعة باثني عشر وصورتها هكذا

١٦	٤
٠٤	١
٠٣	٣
٠٣	
٠٣	
٠٣	

زوج وثلاث شقيقات أولاب أصلها ستة مقام نصف زوج والزوج وثلثي الاخوات وتقول لسبعة والأربعة سهام البن الاخوات لا تنقسم عليهن وتباينهن فتضرب الثلاثة في السبعة بأحد وعشرين فلزوج ثلاثة في ثلاثة بتسعة وللأخوات أربعة في ثلاثة باثني عشر لكل أخت أربعة

الثلثة الأربعة (قوله فتضرب الأربعة) أي عدد رؤس البنين أو بنات الابن (قوله في الأربعة) أي أصل صورتها المسئلة (قوله بستة عشر) أي فهي المصحح والجامعة فتكتبها فوق الضلع الثاني وتكتب عليها (قوله بأربعة) أي تكتب في المربع المقابل للزوج تحت الستة عشر الجامعة (قوله باثني عشر) أي وتقسيمها على البنين أو بنات الابن يخرج لكل واحد ثلاثة فتكتبها في المربع الذي يقابل تحت الستة عشر الجامعة (قوله وثلثي) بفتح الهمزة الثانية من شيء بالون لاضافته (قوله الثلاثة) أي عدد رؤس الاخوات (قوله في السبعة) أي أصل المسئلة بعولها (قوله بأحد وعشرين) أي فهي المصحح والجامعة فتكتب فوق الضلع الثاني (قوله بتسعة) أي فتكتب في المربع المقابل للزوج تحت الجامعة (قوله باثني عشر) أي تقسم على الاخوات الثلاثة يخرج لكل أخت أربعة فتكتب في المربع الذي يقابلها تحت الجامعة وتجمع ما في المربعين وتقابل بمحوها بالجامعة فإن توافقتا صحيح العمل

(قوله وان انكسرت) أى السهام (قوله نظري) أى الحساب (قوله لا) أى لا (قوله أى نظري) مفسر قابل (قوله ينهما) أى
 الراجعين (قوله من القائل الخ) بيان ما (قوله هو جزئهم المسئلة) أى فيكتبه على قيمته (قوله يضربها) أى المسئلة (قوله
 فيه) أى جزئهم أو الخارج هي الجامعة والمصحح فيكتبه فوق الضام الثاني ٧٢٩ (قوله ينهما) أى المسئلة بيان ما (قوله

فيه) أى جزئهم أو الخارج هي الجامعة والمصحح فيكتبه فوق الضام الثاني ٧٢٩ (قوله ينهما) أى المسئلة بيان ما (قوله
 الخارج في الربع الذي
 يقابل صاحب السهام
 المضروبة فيه تحت الجامعة
 (قوله وضربه) أى المثل
 الذي أخذه (قوله في أصلها)
 أى المسئلة وخارج الضرب
 معصمها وجامعتها (قوله
 منه) أي أصلها (قوله
 فيه) أى أحد المثلين
 وخارج الضرب هو ما يخص
 ذلك الوارث (قوله لها) أى
 الأم (قوله إلى اثنين) تكتب
 قبل الأخوة لأم (قوله إلى
 اثنين) تكتب قبل الأخوة
 الأشقاء (قوله باحدهما) أى
 الراجعين (قوله باثني عشر)
 فهي مصحح المسئلة وجامعتها
 فيكتب فوق الضام الثاني
 (قوله باثنين) يكتبان في
 المربع المقابل للام تحت
 الجامعة (قوله بأربعة)
 تكتب في المربع المقابل
 أخوة لأم (قوله بستة)
 تكتب في مقابل الأشقاء
 ويقابل مالى المربعات
 بالجامعة فان اتفقا صح
 العمل (قوله إلى أربعة)
 أى وتكتبها قبل أخوة لأم
 (قوله إلى اثنين) أى وتكتبها

وصورتها هكذا

وان انكسرت على صنفين نظرا ولا بين كل صنف وسهامه بالموافقة

أو المباني في الموافقة وبقية المبان على حاله ويسمى الوق أو الكل زوج

راجعا (وقابل) الحساب (بين) الراجعين (الاثنين) من الوق ان كان شقة

كل منهما موافقا لسهامه أو نفس الصنفين ان باين كل سهمهما به شقة

أو وفق أحدهما وكل الآخران وافق أحدهما وباين الآخر أى نظري شقة

ما بينهما من القائل فيكتب باحدهما والتدخال فيكتب باحدهما أو التوافق

فيضرب وفق أحدهما في جميع الآخر أو الباين فيضرب أحدهما في الآخر واحد المتماثلين

أو أكبر المتدخلين أو خارج ضرب الوق أو الكل هو جزئهم المسئلة يضرب بها قسمه

ويضرب مالمال وارث منها فيه (واخذ) الحساب من الراجعين المتماثلين (أحد المثلين)

وترك الآخر وضربه في أصلها وضرب مالمال وارث منه فيه كام وأربعة أخوة لها وستة

أخوة أشقاء أولاب فاصلها ستة مقام سدس الأم وثلاث أولادها أو واحد أولادها اثنان

منكسران على الأربعة موافقان بالنصف فترجع الأربعة إلى اثنين وللأشقاء أولاب

ثلاثة منكسرة على ستة موافقة لها بالثلث فترد الستة إلى اثنين أيضا فثلثين لراجع أولاد

الأم فيكتب باحدهما ويضرب في ستة باثني عشر فلام واحد في اثنين باثنين ولأولادها

اثنان في اثنين بأربعة وللأشقاء ثلاثة في اثنين بستة وصورتها هكذا

(أو) اخذ (أكثر) الراجعين (المتدخلين) وضربه في أصلها

وضرب فيه مالمال وارث فيه كام وثمانية أخوة لها وستة أشقاء

أولاب أصلها ستة مقام سدس الأم وثلاث أولادها أو اثنان فيكسر ٢ أخم ٤

على الثمانية وتوافقها بالنصف فترد الثمانية إلى أربعة والثلاثة ٢ شق ٦

تتكسر على الستة وتوافقها بالثلث فترد الستة إلى اثنين والأشقاء داخلان في الأربعة

فيكتب بها وتضرب في أصل المسئلة بأربعة وعشرين فلام واحد في أربعة بأربعة ولأولادها

اثنان في أربعة بثمانية وللأشقاء ثلاثة في أربعة باثني عشر وصورتها هكذا

(أو) اخذ (حاصل ضرب وفق) بفتح الواو وسكون القاء أى الجزء

الذي حصلت الموافقة فيه بين الراجعين من (أحدهما) أى

الراجعين فيضربه (في) جميع الراجع (الآخر) وفي نسخة ضرب ٤ أخم ٨

أحدهما في وفق الآخر والمال واحد (ان توافقا) أى الراجعان ٢ شق ٦

(والا) أى وان لم يتماثل الراجعان ولم يتدخلا ولم يتوافقا بان تباينا (فيضرب أحدهما

(في كله) أى الآخر (ان تباينا) أى الراجعان ثم الخارج من الضرب هو جزئهم المسئلة

٩٢ مخ ح قبل الأشقاء قوله بها) أى الأربعة (قوله وتضرب) أى الأربعة (قوله بأربعة وعشرين) أى في المصحح
 والجامعة فتكتب فوق الضام الثاني (قوله بأربعة) فتكتب في مربع الأم (قوله بثمانية) فتكتب في مربع أولاد الأم (قوله باثني
 عشر) فتكتب في مربع الأشقاء ويجمع مالى المربعان ويقابل مجموعها بالجامعة فان اتفقا صح العمل (قوله والمال) أى المصحح

(قوله هو سهم المسئلة) فيكتب على فيها (قوله فيض بها) أي المسئلة (قوله فيه) أي جزئ سهمها (قوله من) أي المسئلة
 من ما (قوله وثلاثي) بفتح الهمزة ثمانية مئة ثلاث بلانون لاضافته (قوله الى اثنين) أي وتكتب قبل اخوة الام (قوله الى ثلاثي)
 أي وتكتب قبل الشقيقات ٧٣٠ (قوله هو جزئ السهم) أي فيكتب فوق قبة المسئلة (قوله بالاثني واربعين) أي فهو

فبعضهم فيه وبضرب فيه ما سلك وارث منها كام واربعة اخوة لها وست اخوات بنتين
اولاد اصلها ستة مقام سدس الام وثلاث اولادها وثلاث الشقيقات وتكون السبعة فلام
واحد والاشنان منه ~~سكن~~ سكن على الاثني عشرة موافق لها بالنصف فترة الاربعة الى اثنين
والاربعة تنسكن على الست وتوافقها بالنصف فتخرج الست الى ثلاثة مساوية للاثنتين
فتضرب احدهما في الاثني عشرة هو جزء من سهم المسئلة فتضربه في سبعة باثنين واربعين فلام
واحد في ستة بسة ولاولادها اشنان في ستة باثني عشر والشقيقات اربعة في ستة باربعة
وعشرين وصورتهما هكذا

25	7
07	1
15	5
52	2

٧	٤٢
١	٠٦
٢	١٢
٤	٢٤

وان انكسرت سهام المسئلة على ثلاثة اصناف وهي غاية
 ما انكسر عليه المسائل عند اقسامها للارضى الله تعالى
 عنه لانه لا يورث أكثر من جدتين طفي وجه الاستدلال
 بكون الامام مالم يرضى الله تعالى عنه لا يورث اكثر من
 جدتين على عدم الانكسار على اربعة اصناف انه لا بد ان يكون احدهما الجدات والاربعة
 الاصناف تحتها بالاثني عشر والاربعة والعشرين ونصيب الجدتين منهما ما مقسوم عليهم
 لانه اما اثنان او اربعة عمل الحساب في صنفين منها ما تقدم (ثم) نظر (بين الحاصل) من
 الصنفين وهو واحد هما ان تماثلاوا اكثرهما ان تداخلوا والخارج من ضرب واحد هما في وفق
 الاخر ان توافقا وفي جميعه ان تبيننا (و) بين الصنف (الثالث) باحدى النسب الاربع
 التماثل فيكتفي باحدهما او التداخل فيكتفي باكثرهما او التوافق فيضرب وفق واحد هما
 في جميع الاخر او التبين فيضرب احدهما في الاخر واحد المتماثلين او اكبر المتداخلين
 او الخارج من ضرب الوفاق او الكل هو جـ سهمها فتضرب فيه وكذا مال الكل وارث منها
 بجدتين واربع زوجات وخمس اخوات لام وسبع شقيقات اولاب اصلها اثنا عشر مقام ربع
 الزوجات وثلاث اخوة الام وثلاث الشقيقات او التي لاب وتعمل السبعة عشر للجدتين اثنان
 وللزوجات ثلاثة منكسرة مباينة ولاخوة الام اربعة منكسرة مباينة ايضا وللشقيقات
 ثمانية منكسرة مباينة الهن فقيمها ان سار على اصناف ثلاثة والاربعة راجع الزوجات
 مباينة الخمسة راجع اخوة الام ومسطحها ماعشر ومباينة السبع راجع الشقيقات
 ومسطحها مائة واربعون هو جـ سهم المسئلة فتضرب فيه بالقيس وثلاثمائة وثمانين للجدتين
 اثنان في مائة واربعين بعامتين وثمانين وللزوجات ثلاثة في مائة واربعين باربع مائة وعشرين
 ولاخوة الام اربعة في مائة واربعين بخمسمائة وستين وللشقيقات ثمانية في مائة واربعين

من جميعها واجامعهم فيكتب
نورق الضلع الثاني ويقبب
عليه (قوله بسنة) تكتب
في عشرين ايام (قوله باثني عشر)
تكتب في اربعين ايام - ثمة الام
(قوله باربعة وعشرين)
تكتب في ثمانين ايام (قوله
على علم) انما هو على
الخصل الاستدلال (قوله
انه) اي الشأن (قوله ان
يكون احدها) اي الاصناف
التي انكسرت السهام عليها
(قوله منها) اي الاثنى
عشر والاربعة والعشرين
(قوله عليهما) اي الجذتين
(قوله لانه) اي نصيب
الجذتين (قوله عمل الحاسب)
جواب ان انكسرت على
ثلاثة اصناف (قوله منها)
اي الاصناف الثلاثة التي
انكسرت عليها سهامها
(قوله وهو) اي الحاصل
منها (قوله استدلتها) اي
الصنفين (قوله راكثرهما)
اي الصنفين (قوله فضررب
أى المسئلة) (قوله فيه)
أي جزئ سهمها (قوله
وكذا) أي يضررب فيه
(قوله منها) أي المسئلة

بيان ما (قوله وسطهما) أي الخارج من ضرب أحدهما في الآخر (قوله فتضرب) أي المسئلة (قوله فيه) أي بالف
يترسمها (قوله بالفين وثلاثة وثمانين) فهذا محصها وجاهتها فيكتب على الضلع الثاني ويقب عليه (قوله بمائتين وثمانين)
أي فتكتب في الرابع المقابل لهما (قوله باربع مائة وعشرين) أي فتكتب في الرابع المقابل لهن (قوله بخمسمائة وستين) أي
فتكتب في الرابع المقابل لهن

(قوله بالف ومائة وعشرين) فتكتب في المربع المقابل له ثم تجمع ما في المربعين تحت الجامعة وتقابل مجموعهم ما كان
توافق العمل (قوله في كونه بمئات الخ) صلة ٧٣١ كاف التشبيه (قوله ان يكون له)

أي الميت (قوله الحقته)
أي الميت (قوله بهما) أي
الأبوين (قوله وماتا) أي
الأبوان (قوله عنهما) أي
جدتيه أي أبويه (قوله
وله) أي الميت (قوله من
قبل) بكسر ففتح أي جهة
(قوله فقد وجدنا) أكثر من
جدتين (أي وسدس
الأبوين عشر والأربعة
والعشرين يتكسر على
ثلاثة (قوله وهذا) أي
الحكم باجتماع ثلاث
جسديات في هذه الصورة
(قوله على ان كلاً) أي من
أي الأبوين (قوله من
نصف أخت) بيان ما (قوله
جزء سهمها) فسر نائب
فاعل ضرب (قوله ويسمى)
أي الوفق (قوله ويسمى)
أي الصنف الباقي بحاله
(قوله بالنظر الأول) أي بين
السهام والرؤس (قوله بين
كل صنف) صلة النظر
(قوله وهو) أي ما حصل
(قوله من وفقه الخ) بيان ما
(قوله بأحد هما) أي
المقتانين (قوله بأكثرهما)
أي المتداخلين (قوله
أحد هما) أي المتباينين
(قوله أربعة أحوال) أي
حاصلة بالنظر بين الراجعين
(قوله أنهما) أي الثاني
عشر (قوله لها) أي الام
حال من الأخوة (قوله لها) أي الام خير مقدم (قوله فراجعها) أي الستة (قوله أحد هما) أي الراجعين

بالف ومائة وعشرين وصورتهما هكذا

١٧	٢٣٨٠
٢	٠٢٨٠
٣	٠٤٢٠
٤	٠٥٦٠
٨	١١٢٠

(ثم) ما حصل من الأصناف الثلاثة نظراً لحساب بينهما وبين
الصنف الرابع الذي انكسرت عليه سهامه (كذلك) النظر جدة ٢
في راجع فريقين وراجع الثبات في كونه بمئات فيكتفي زبة ٤
بأحدهما أو تداخل فيكتفي بأكثرهما أو توافق فيضرب آخر ٥
أحدهما في وفق الآخر أو تبين فيضرب به في جميعه والحاصل شقة ٧

هو جزء السهم هذا ظاهره مع ان المسئلة لا تنكسر على أربعة أصناف عند ثمانية عشر
المالكة لما تقدم فلذا قال ابن مرزوق حقه حذف قوله ثم كذلك والاقتصار على الانكسار
على ثلاثة أصناف اذ لا يتصور عند ما ناما لك رضي الله تعالى عنه أكثر منه الا ان يقال يوجد
ذلك في مسائل القافة أم ح مثاله ان يكون له أبوان الحقته القافة بهما تاراً لكل منهما أم
ثم ماتت الولد عنهما وله جدة من قبل أمه أيضاً فقد وجدنا أكثر من جدتين وهذا مبني على أن كلا
جدة كاملة وهو الظاهر ولا يجزى فيه ما تقدم من نصف أخت لأن الجدة ودودة لآلته، وض
بجملته في الأخوة والله أعلم (و) ان عانت المسئلة (ضرب) بضم فكسر جزء سهمها (فيها)
(العول) كما تقدم (وفي) الانكسار على (الصنفين) اثنا عشر صورة (خارجة من ضرب
ثلاثة في أربعة (لأن كل صنف وسهامه) المنكسرة عليه (أما ان يتوافقا) أي الصنف
وسهامه فبرد كل صنف الى وفقه ويسمى راجعاً (أو تبيناً) أي الصنف وسهامه فيبقى كل
صنف بهما ويسمى راجعاً أيضاً (أو يتوافق أحدهما) أي الصنفين مع سهامه فيرد لوفقه وهو
راجعاً (و يتباين) الصنف (الآخر) مع سهامه فيترك بهما وهو راجعاً وهذه ثلاثة أحوال
حاصلة بالنظر الأول (ثم) ينظر نائباً بين الراجعين (أما ان يتماثل ما حصل) بالنظر الأول بين
كل صنف وسهامه (من كل واحد) من الصنفين وهو راجعاً من وفقه أو نفسه فيكتفي
بأحدهما أو يدخل أحدهما في الآخر فيكتفي بأكثرهما أو يتوافقا فيضرب أحدهما في وفق
الآخر أو يتبايناً فيضرب أحدهما في الآخر فهذه أربعة أحوال تضرب في الثلاثة الأولى
يخرج اثنا عشر طئي لم يبق الا امثلة فليذكرها غيرة عائله وعائلة وقد علمت ان مسائل ثلاثة
أقسام الأول موافقة كل صنف سهامه وفيه أربع صور الأولى تماثل الراجعين كام وأربعة
أخوة لها ستة أخوة أشقاء وأولاب أصلها ستة مقام سدس الام وثلاث الأخوة لها واحد
ولاولادها اثنان منكسران عليهم موافقان لهم بالنصف فتد الأربعة لاثنين وللصبيبة ثلاثة
منكسرة عليهم موافقة لهم بالثلث فترجع الستة لاثنين فالراجعان متماثلان فيكتفي بأحدهما
ويضرب في ستة ثابتي عشر فللام واحد في اثنين باثنين ولاولادها اثنان في اثنين بأربعة وللصبيبة
ثلاثة في اثنين بستة وصورتهما هكذا

٦	١٢
١	٠٢
٢	٠٤
٣	٠٦

وكام وستة أخوة لها وست شقيقات وأولاب أصلها ستة مقام
سدس الام وثلاث أولادها وثلاث الشقيقات وتعدل لسبعة فللام أم
واحد ولاولادها اثنان منكسران موافقان بالنصف فراجع ٢ أخم ٤
الستة ثلاثة وللشقيقات أربعة منكسرة موافقة للستة ٢ شق ٦
بالنصف فراجعها ثلاثة فالراجعان متماثلان فيضرب أحدهما في سبعة بأحد وعشرين

حال من الأخوة (قوله لها) أي الام خير مقدم (قوله فراجعها) أي الستة (قوله أحد هما) أي الراجعين

فللام واحد في ثلاثة بثلاثة ولولا ولادها اثنان في ثلاثة بستة وللشقيقات اربعة في ثلاثة ثمانية

عشر وصورتها هكذا

٢١	٧
٠٣	١
٠٦	٢
١٢	٤

والثمانية تداء كلهما كام وعمانية أخوة لها وستة أخوة أشقاء أولاب
اصلها ستة مقام سدس الام وثلاث أولادها لها واحد ولولا ولادها
اثنان من كسر ان موافقان بالنصف فراجع الثمانية اربعة ٣ اخم ٦
وللعصبة ثلاثة منكسرة موافقة بالثالث فراجع الستة اثنان ٣ شقة ٦
داخلان في الاربعه فتضرب في ستة باربعة وعشرين فللام اربعة ولولا ولادها ثمانية

وللعصبة اثناعشر وصورتها هكذا

٢٤	٦
٠٤	١
٠٨	٢
١٢	٣

وكام واربعة اخوة لها وست عشرة اختا شقيقة أولاب اصلها ستة
وتعول السبعة للام واحد ولولا ولادها اثنان منكسران موافقان
بالنصف فراجعهم اثنان وللشقيقات اربعة منكسرة موافقة ٤ اخم ٨
بالربع فراجعهم اربعة والاثنان داخلان في سبعة ٢ شق ٦
بثمانية وعشرين فللام اربعة ولولا ولادها ثمانية وللشقيقات ستة عشر وصورتها هكذا ٤

٢٨	٧
٠٤	١
٠٨	٢
١٦	٤

والثمانية توافقهما كام وعمانية أخوة لها وعمانية عشر شقيقا
أولاب اصلها ستة للام واحد ولولا ولادها اثنان منكسران
موافقان بالنصف فراجعهم اربعة وللعصبة ثلاثة منكسرة ٢ اخم ٤
موافقة بالثالث فراجعهم ستة موافقة للاربعه بالنصف ٤ شقة ١٦
والخارج من ضرب احدى في نصف الآخر اثناعشر تضرب في ستة باثنين وسبعين فللام
اثناعشر ولولا ولادها اربعة وعشرون وللعصبة ستة وثلاثون وصورتها هكذا ١٢

٧٢	٦
١٢	١
٢٤	٢
٣٦	٣

وكام واثناعشر اخا لها وستة عشر شقيقة أولاب اصلها ستة
وتعول التسعة للام واحد ولولا ولادها اثنان منكسران
موافقان بالنصف فراجعهم ستة وللشقيقات اربعة منكسرة ٤ اخم ٨
موافقة بالربع فراجعهم اربعة موافقة الستة بالنصف ٦ شق ١٨
والخارج ضرب نصف احدى في الآخر اثناعشر في سبعة باربعة وعمانين فللام اثناعشر

٨٤	٧
١٢	١
٢٤	٢
٤٨	٤

ولولا ولادها اربعة وعشرون وللشقيقات ثمانية واربعون هكذا
والاربعة ثمانية كام واربعة أخوة لها وتسعة أخوة أشقاء
أولاب اصلها ستة للام واحد ولولا ولادها اثنان منكسران
موافقان بالنصف فراجع الاربعة اثنان وللأشقاء ثلاثة منكسرة ٦ اخم ١٢
موافقة بالثالث فراجع التسعة ثلاثة مباينة للآخرين ومسطحهما ٤ شقة ١٦
سبعة تضرب في ستة بستة وثلاثين فللام ستة ولولا ولادها اثناعشر وللأشقاء ثمانية عشر

(قوله تضرب) اي الاربعه
(قوله توافقهما) اي الراجعين
(قوله تضرب) اي الاثنان
(قوله تضرب) اي
الستة

هكذا

وكام واربعة اخوة لها وست شقيقات اولاب اصلها ستة وتقول
 اسبعة للام واحد ولاولادها اثنان منكسران موافقان
 بالنصف وللشقيقات اربعة منكسرة موافقة بالنصف فراجع
 الاربعة اثنان وراجع الستة ثلاثة وهما متباينان ومسطحهما
 ستة في سبعة باثنين واربعين للام ستة ولاولادها اثناعشر
 وللشقيقات اربعة وعشرون هكذا

٦	٦
٣٦	١
٠٦	٢
١٢	٣
١٨	٤

٧	٧
٤٢	١
٠٦	٢
١٢	٣
٢٤	٤

١٢	١٢
٠٦	٣
١٦	٨
٠٢	١

٧	٧
٢١	١
٠٣	٢
٠٦	٣
١٢	٤

٨	٨
٣٢	١
٠٤	٢
١٦	٤
١٢	٣

٧	٧
٦٣	١
٠٩	٢
١٨	٣
٢٦	٤

القسم الثاني مبينة كل نصف سهامه وفيه اربع صور الاولى
 تماثل الاربعة زوجتين وشقيقتين اولاب وعين اصلها
 اثناعشر مقام الربع والثلاثين للزوجتين ثلاثة منكسرة مبينة
 والاعمى واحد منكسر مبين والاربعة تماثلان فيضرب احداهما في ثني عشر
 باربعة وعشرين فلزوجتين ثلاثة في اثنين بستة وللشقيقتين ثمانية في اثنين
 بستة عشر والاعمى اثنان هكذا

وكام وثلاثة اخوة لها وثلاث شقيقات اولاب اصلها ستة وتقول
 اسبعة للام واحد ولاولادها اثنان منكسران مباينان
 وللشقيقات اربعة منكسرة مبينة والاربعة تماثلان فيضرب
 فتضرب ثلاثة في سبعة باحد وعشرين للام ثلاثة ولاولادها
 ستة وللشقيقات اثناعشر هكذا

والثانية تداخلهما كزوجتين وبنت واربعة اخوة اشقاء اولاب
 اصلها ثمانية للزوجتين واحد منكسر مبين والعمية ثلاثة
 منكسرة مبينة والاثنان داخلان في الاربعة فتضرب في ثمانية
 باثنين وثلاثين للزوجتين اربعة والعمية ستة عشر والعمية اثناعشر
 هكذا

وكام وتسع اخوات لها وثلاث شقيقات اولاب اصلها ستة
 وتقول اسبعة للام واحد ولاولادها اثنان منكسران مباينان
 وللشقيقات اربعة منكسرة مبينة والثلاثة داخلان في التسعة
 فتضرب في سبعة بثلاثة وستين للام واحد في تسعة بتسعة
 ولاولادها ثمانية عشر وللشقيقات ستة وثلاثون هكذا

والثالثة توافقهما كتسع بنات وست شقيقات اولاب اصلها
 ثلاثة للبنات اثنان منكسران مباينان وللشقيقات واحد
 منكسر مبين والاربعة موافقان بالثالث فيضرب احداهما في ثني عشر

(قوله مسطحهما) اي
 الحاصل من ضرب احداهما
 في الآخر (قوله فتضرب)
 اي الاربعة (قوله فتضرب)
 اي التسعة

ثلث الاخر بمائة عشر تضرب في ثلاثة باربعة وخسين فالبينات ستة وثلاثون وللشقيقات
ثمانية عشر هكذا

٥٤	٣
٣٦	٢
١٨	١

وكام وخمسة عشر اخلها وتسع شقيقات اولاب اصلها ستة وتقول
اسبعة لا ولاد الام اثنان منكسران مباينان وللشقيقات اربعة بنت ٩
منكسرة مباينة والراجهان موافقان بالثلث وحاصل ضرب شقة ٦
أحدهما في ثلث الاخر خمسة واربعون يضرب في سبعة بثلاثمائة وخمسة عشر ٤٥

٣١٥	٧
١٠٥	١
٠٩٠	٢
١٨٠	٤

فللام خمسة واربعون ولاولادها تسعون وللشقيقات مائة وثمانون هكذا
والاربعة تباينها كثلث زوجات وعاصمين اصلها اربعة ام
للزوجات واحد من كسر مباين وللعاصمين ثلاثة اخم ١٥
منكسرة مباينة والراجهان متباينان ومسطعها مائة شقة ٩

تضرب في اربعة باربعة وعشرين فالزوجات ستة وللعاصمين
ثمانية عشر هكذا

٢٤	٤
٠٦	١
١٨	٣

وكام وخمس شقيقات اولاب وثلاثة اخوة لام اصلها ستة زوجة ٣
وتقول اسبعة للشقيقات اربعة منكسرة مباينة ولاخوة عاصب ٢

الام اثنان منكسران مباينان والراجهان متباينان ومسطعها خمسة عشر في سبعة
بمائة وخمسة الام خمسة عشر ولاولادها ثلاثون وللشقيقات ستون هكذا ١٥

١٠٥	٧
٠١٥	١
٠٣٠	٢
٠٦٠	٤

القسم الثالث موافقة أحدهما ومباينة الآخر وفيه اربع صور
الاولى تماثل الراجعين كام وست بنات وثلاثة بنى ابن اصلها ستة ام
للبنات اربعة منكسرة موافقة بالنصف فراجع الست ثلاثة ولبنى اخم ٣
الابن واحد منكسر مباين فراجعهم ثلثة ايضا فتضرب ثلثة شقة ٥

في ستة بمائة عشر فللام ثلاثة والبنات اثنا عشر وللعصبة ثلاثة
هكذا

١٨	٦
٠٣	١
١٢	٤
٠٣	١

وكام وثلاثة اخوة لها وست شقيقات اولاب اصلها ستة وتقول ام
اسبعة لا ولاد الام اثنان منكسران مباينان فراجعهم ثلاثة بنت ٦
وللشقيقات اربعة منكسرة موافقة بالنصف فراجعهن ثلاثة ابن ابن ٣
فتضرب ثلاثة في سبعة باحد وعشرين فللام ثلاثة ولاولادها

ستة وللشقيقات اثنا عشر هكذا

٢١	٧
٠٣	١
٠٦	٢
١٢	٤

الثانية تدخلها كاربعة زوجات وستة اخوة اشقاء اولاب ام
اصلها اربعة للزوجات واحد منكسر مباين فراجعهن اخم ٣
اربعة وللعصبة ثلاثة منكسرة موافقة بالثلث فراجعهم شقة ٦

اثنان داخلان في الاربعة فتضرب في اربعة بستة عشر للزوجات اربعة وللعصبة

(قوله تضرب) اى الثمانية
عشر (قوله تضرب) اى
الستة (قوله فتضرب
ثلاثة) اى أحد الراجعين
المتماثلين (قوله فتضرب)
اى الاربعة

اثنا عشر هكذا

٤

١٦	٤
٠٤	١
١٢	٣

وكام وستة اخوة لها وتسع شقيقات اولاب اصلها ستة وتقول
لسبعة اولادها اثنان منكسران موافقان بالنصف فراجعهم ٤ زوجة ٤
ثلاثة وللشقيقات اربعة منكسرة مباينة فراجعهن تسعة ٢ شقيق ٦

٩

٦٣	٧
٠٩	١
١٨	٢
٣٦	٤

والثلاثة داخله فيهما فتضرب تسعة في سبعة بثلاثة وستين فللام
تسعة ولا اولادها ثمانية عشر وللشقيقات ستة وثلاثون هكذا

الثالثة توافقهما كثمان بنات وستة بنى ابن اصلها ثلاثة للبنات
اثنان منكسران موافقان بالنصف فراجعهم اربعة وللعصبة ٣ اخم ٦
واحد منه كسر مباين فراجعها ستة موافقة للاربعة بالنصف ٩ شقة ٩
ويحصل من ضرب واحد هما في الاخر اثنا عشر تضرب في ثلاثة

١٢

٣٦	٣
٢٤	٢
١٢	١

بسته وثلاثين فللبنات اربعة وعشرون وللعصبة اثنا عشر هكذا
وكاربع زوجات وام واثني عشر اخا لها وشقيقة اولاب اصلها اثنا ٤ بنت ٨
عشر مقام ربيع الزوجات وثلاث اخوة الام وتقول خمسة عشر ٣ بنى ابن ٣
فلزوجات ثلاثة منكسرة مباينة فراجعهن اربعة ولا اولاد الام اربعة منكسرة موافقة
بالربع فراجعهم ثلاثة مباينة للاربعة ومسطحهما اثنا عشر في خمسة عشر بمائة وعشرون فللام
اربعة وعشرون وللزوجات ستة وثلاثون ولا اولاد الام ثمانية

١٢

١٨٠	١٥
٠٣٦	٣
٠٢٤	٢
٠٤٨	٤
٠٧٢	٦

واربعون وللشقيقة اثنان وسبعون هكذا

الرابعة تبينهما كاربعة بنات وبنت ابن وابن ابن ٤ زوجة ٤
اصلها ثلاثة للبنات اثنان منكسران موافقان
بالنصف فراجعهن اثنان وللعصبة واحد منكسر مباين ٣ اخم ١٢
فراجعها ثلاثة مباينة للاثنتين ومسطحهما ستة في
ثلاثة بمائة عشر فللبنات اثنا عشر وللعصبة ستة

٦

١٨	٣
١٢	٢
٠٤	١
٠٢	١

هكذا
وكام وثلاثة اخوة لها وثمان شقيقان اولاب اصلها ستة وتقول ٢ بنت ٤
لسبعة اولاد الام اثنان منكسران مباينان وللشقيقات اربعة ابن ابن
منكسرة موافقة بالربع فراجعهن اثنان مباينان للثلاثة ومسطحهما ٣ بنت ابن
سبعة في سبعة باثنين واربعين فللام ستة ولا اولادها اثنا عشر

٦

٤٢	٧
٠٦	١
١٢	٢
٢٤	٤

وللشقيقات اربعة وعشرون هكذا
هذا تمام تشيل وعمل وتصوير الاثني عشرة صورة غير عائلية وعائلة ام
وبالله تعالى التوفيق وانما الانكسار على ثلاثة اصناف فاقسامه اخم ٣
اربعة الاول موافقة كل صنف منها سهمه والثاني مباينة كل شقة ٨

(قوله ومسطحهما أى
الخارج من ضرب واحد هما
في الاخر) قوله منها أى
الاصناف الثلاثة

صنف منها سمانه والثالث موافقة صنف منها سمانه ومباينة صنف منها سمانه
والرابع مباينة صنف منها سمانه وموافقة صنف منها سمانه وفي كل قسم ست
عشرة صورة تماثل الواضع الثلاثة وتداخلها وتوافقها وتباينها هذه اربعة تماثل
اثنين منها وتداخل الثالث وتوافقها وتباينها فهذه ثلاثة تداخل اثنين منها وتوافقها
وتباينها فهذه ثلاثة ايضا توافق اثنين منها وتوافق الثالث وتداخلها وتباينها فهذه
ثلاثة ايضا تباين اثنين منها وتوافق الثالث وتداخلها وتوافقها فهذه ثلاثة ايضا فهي اربعة
في ثلاثة باقى عشر مع الاربعة الاولى فقد عت الستة عشر في كل قسم من الاقسام الاربعة
فالصور اربعة وستون صورة ذكرها الفاضل في شرح التلسانية القسم الاول
موافقة كل صنف منها سمانه وفيه اربع صور الاولى تماثل الواضع كزوجية واربع
جداث وثمان اخوة لام وست عشر شقيقة اولاب اصلها اثنا عشر وتقول لسبعة
عشر للزوجية ثلاثة وللجداث اثنان من كسر ان موافقان بالنصف فراجعهن اثنان
وللاخوة لام اربعة منكسرة موافقة بالربع فراجعهم اثنان وللشقيقات ثمانية منكسرة
موافقة بالثلث فراجعهن اثنان فقد عت الثالث الواضع الثلاثة فتضرب اثنين في سبعة عشر
باربعة وثلاثين فلزوجة ستة وللجداث اربعة وللأخوة لام ثمانية وللشقيقات ستة عشر
هكذا

والثانية تداخلها كزوجية واربع جداث وستة عشر اخلاص
واربع وستين شقيقة اولاب اصلها اثنا عشر وتقول لسبعة
عشر للجداث اثنان منكسران موافقان بالنصف فراجعهن اربعة
اثنان وللأخوة لام اربعة منكسرة موافقة بالربع فراجعهم اثنان
اربعة وللشقيقات ثمانية منكسرة موافقة بالثلث فراجعهن اربعة
ثمانية والاثنان والاربعة داخلان فيها تضرب في سبعة عشر بمائة وستة وثلاثين
فلزوجة اربعة وعشرون وللجداث ستة عشر وللأخوة لام اثنان وثلاثون وللشقيقات
اربعة وستون هكذا

والثالثة توافقها كزوجية واثنى عشر تجلقوا اثنين وثلاثين
أخلاص وثمانين شقيقة اولاب اصلها اثنا عشر وتقول لسبعة
عشر للزوجية اربعة وللجداث اثنان منكسران موافقان
بالنصف فراجعهن ستة وللأخوة لام اربعة منكسرة موافقة
بالربع فراجعهم ثمانية وللشقيقات ثمانية منكسرة
موافقة بالثلث فراجعهن عشرة والستة والثمانية والعشرة موافقة بالنصف فتضرب نصف
الستة في الثمانية اربعة وعشرين موافقة للعشرة بالنصف فتضرب اربعة في نصف الآخر
بمائة وعشرين تضرب في سبعة عشر بالقي واربعين فلزوجة ثلاثة وثلاثين في مائة وعشرين
بثمانية وستين وللجداث اثنان في مائة وعشرين بثمانيتين واربعين وللأخوة لام اربعة في
مائة وعشرين باربعمائة وثمانين وللشقيقات ثمانية في مائة وعشرين بثمانمائة وستين
هكذا

(قوله وتداخل الثالث)
الى فى أحد المتباين (قوله
وتوافقها) أى الثالث مع
أحد المتباين (قوله وتباينه)
أى الثالث أى مع أحد
المتباين (قوله وتماثل
الثالث) أى لا كبر
المتداخلين (قوله وتوافقها)
أى الثالث مع أكبر
المتداخلين (قوله وتباينه)
أى الثالث مع أكبر
المتداخلين (قوله وتماثل
الثالث) أى الحاصل من
ضرب أحدهما في وفق
الآخر (قوله وتداخلها)
أى فى خارج ضرب أحدهما
في وفق الآخر (قوله
وتباينه) أى الثالث مع
خارج ضرب أحدهما فى
وفق الآخر (قوله وتماثل
الثالث) أى خارج أحد
المتباينين فى الآخر (قوله
وتداخلها) أى الثالث فى
خارج ضرب أحد المتباينين
فى الآخر (قوله وتوافقها)
أى الثالث الحاصل من
ضرب أحد المتباينين فى
الآخر (قوله فتضرب
اثنين) أى أحد الزواضع
الثلاثة (قوله وتداخلها)
أى الواضع (قوله فيها)
أى الثمانية (قوله فتضرب)
أى الثمانية (قوله توافقها)
أى الواضع

هكذا

١٢٠

٢٠٤٠	١٧	والاربعة تبينها كزوجية وست جدات وعشرة اخوة لام
٠٣٦٠	٣	واربع عشرة شقيقة اولاب اصلها اثنا عشر وتعول السبعة زوجة
٠٢٤٠	٢١٢	عشر الزوجة ثلاثة والجدات اثنا عشر ان موافقان ٦ جدة ١٢
٠٤٨٠	٤٣٢	بالنصف فراجعهم ثلاثة ولاخوة الام اربعة منكسرة ٨ اخم ٤
٠٩٦٠	٨٨٠	موافقة بالنصف فراجعهم خمسة وللشقيقات ثمانية ١٠ شقة ٨

منكسرة موافقة بالنصف فراجعهم سبعة والثلاثة والخمسة والسبعة تبينة ومسطحها مائة وخمسة في سبعة عشر بالف وسبع مائة وخمسة وثمانين فللزوجة ثلاثة في مائة وخمسة بثلاثمائة وخمسة عشر والجدات اثنا عشر في مائة وخمسة بمائتين وعشرة ولاخوة لام اربعة في مائة وخمسة باربع مائة وعشرين وللشقيقات ثمانية في مائة وخمسة بثمانمائة واربعين

هكذا

١٠٠

١٧٨٥	١٧
٠٣١٥	٣
٠٢١٠	٢
٠٤٢٠	٤
٠٨٤٠	٨

٥

٣٠	٦
٠٥٠	١
١٠٠	٢
١٥٠	٣

٥

بثلاثين فللجدات خمسة ولاخوة لام عشرة وللوصبة خمسة عشر هكذا

الثانية تداخلها كخمسة اخوة لام وعشر جدات وعشرين ٥ جدة ٥

شقيقة اولاب اصلها ستة للاخوة لام اثنا عشر منكسران مباينان ٥ اخم ٥

فراجعهم خمسة والجدات واحد منكسر مباين فراجعهم عشرة ٥ شق ٥

والوصبة ثلاثة منكسرة مباينة فراجعهم عشرون والخمسة والعشرة داخلان في العشرين

فمضرب في الستة بمائة وعشرين فللاخوة لام اربعون والجدات عشرون والوصبة ستون

٢٠

هكذا

١٢٠	٦
٠٤٠	٢
٠٢٠	١
٠٦٠	٣

٢٠

الثالثة توافقها كعشر جدات وخمسة عشر اخا لام وخمسة

وعشرين عمالها ستة للجدات واحد منكسر مباين فراجعهم ٥ اخم ٥

عشرة ولاخوة الام اثنا عشر منكسران مباينان فراجعهم خمسة ١٠ جدة ١٠

عشر والاعمام ثلاثة منكسرة مباينة فراجعهم خمسة وعشرون ٢٠ شقة ٢٠

والعشرة والخمسة عشر والخمسة والعشرون متفقة بالخمس وحاصل ضرب واحد الاولين في

خمس الاخر ثلاثون موافقة للخمسة والعشرين بالخمس وحاصل ضرب واحد في خمس

الاخر مائة وخمسون في ستة بتسعمائة للجدات مائة وخمسون ولاخوة الام ثلث مائة والاعمام

(قوله تبينها اي الرواجع)
(قوله فمضرب بخمسة اي)
احد الرواجع الثلاثة
(قوله تداخلها اي)
الرواجع (قوله فمضرب ب)
اي العشرون (قوله)
توافقها اي الرواجع

١٥٠

اربع مائة وخمسون هكذا

٩٠٠	٦
١٥٠	١
٣٠٠	٢
٤٥٠	٣

الرابعة تبينها بجدتين وثلاثة اخوة لأم وخمسة اشقاء اولاد اصلها
 ستة للجدتين واحد من كسر مباين فراجعهما اثنان ولاخوة لأم جدة
 اثنان من كسر ان مباينان فراجعهم ثلاثة وللوصبة ثلاثة من كسرة اخم
 مباينة فراجعهم خمسة والاثنان والثلاثة والخمسة متباينة عم
 ومسطحها ثلاثون في ستة بمائة وعشرين فللجدتين ثلاثون ولولا لأم ستون وللوصبة
 تسعون هكذا

١٨٠	٦
٠٣٠	١
٠٦٠	٢
٠٩٠	٣

القسم الثالث ان يوافق صنف من اسهامه ويباين الصنفان
 الاخران سهامهما وفيه اربع صور الاولى تماثل الرواجع
 كثلاث جدات وثلاثة اخوة لأم وتسعة اعمام اصلها ستة
 للجدات واحد من كسر مباين ولاخوة اثنان من كسر ان
 مباينان وللاعمام ثلاثة من كسرة موافقة بالثلث فراجعهم ثلاثة كراجي الجدات والاخوة
 فتضرب ثلاثة في ستة بمائة وعشرين للجدات ثلاثة وللأخوة ستة وللاعمام تسعة
 هكذا

١٨٦	٦
٠٣١	٣
٠٦٢	٣
٠٩٣	٩

الثانية تداخلها كثلاث جدات وتسعة اخوة لأم وأربعة وخمسين
 عم اصلها ستة للجدات واحد من كسر مباين فراجعهم ثلاثة
 وللأخوة لأم اثنان من كسر ان مباينان فراجعهم تسعة وللاعمام
 ثلاثة من كسرة موافقة بالثلث فراجعهم ثمانية عشر والثلاثة داخلان فيها فتضربها
 في ستة بمائة وعشرين للجدات ثمانية عشر وللأخوة ستة وثلاثون وللاعمام
 اربعة وخمسون هكذا

١٠٨	٦
٠١٨	١
٠٣٦	٢
٠٥٤	٣

الثالثة توافقها كست جدات وتسعة اخوة لأم وثلاثين
 عم اصلها ستة للجدات واحد من كسر مباين فراجعهم ستة وللأخوة
 اثنان من كسر ان مباينان فراجعهم تسعة وللاعمام ثلاثة من كسرة
 موافقة بالثلث فراجعهم عشرة والستة توافق التسعة بالثلث والعشرة بالنصف وحاصل
 ضرب أحد الأولين في ثلث الاخر ثمانية عشر وحاصل ضربها في نصف العشرة أو نصف
 العشرة فيها تسعون في ستة بمائة وأربعين للجدات تسعون وللأخوة مائة
 وعشرون وللاعمام مائتان وسبعون هكذا

٥١٠	٦
٠٩٠	١
١٨٠	٢
٢٧٠	٣

الرابعة تبينها بجدتين وثلاثة اخوة لأم وخمسة عشر عم اصلها
 ستة للجدتين واحد من كسر مباين وللأخوة اثنان من كسر ان
 مباينان وللاعمام ثلاثة من كسرة موافقة بالثلث فراجعهم خمسة
 مباينة للاثنين راجع الجدتين والثلاثة راجع الاخوة ومباينان أيضا ومسطح
 الرواجع الثلاثة ثلاثون في ستة بمائة وعشرين للجدتين ثلاثون وللأخوة ستون وللاعمام

تسعون

(قوله تبينها) اي الرواجع
 (قوله منها) اي الاصناف
 الثلاثة (قوله كراجي)
 بفتح العين منه في ثلاثون
 لاضافته (قوله فتضرب
 ثلاثة) اي احد الرواجع
 الثلاثة (قوله تداخلها)
 اي الرواجع (قوله فيها)
 اي الثمانية عشر (قوله
 فتضربها) اي الثمانية
 عشر (قوله توافقها) اي
 الرواجع (قوله في ثلث
 الاخر) اي الثمانية عشر
 (قوله فيها) اي الرواجع

نسعون هكذا

٣٠

١٨٠	٦
٠٣٠	١
٠٦٠	٢
٠٩٠	٣

القسم الرابع موافقة منقذين سهامها ومباينة الثالث سهامه وفيه أربع صور الأولى تماثل الرواجع كزوجة وعمان جدات وستة عشر أخلام وأربعة أشقاء أولاب أصلها اثنا عشر للزوجة ثلاثة والجدات اثنتان منكسرات موافقان بالنصف فراجعهم أربعة ولا أخوة لام أربعة منكسرة موافقة بالربع فراجعهم أربعة وللأشقاء ثلاثة منكسرة مباينة فراجعهم أربعة فمضرب أربعة في اثني عشر بمائة وأربعين

فللزوجة اثنا عشر والجدات ثمانية ولا أخوة الأم ستة عشر وللأشقاء اثنا عشر هكذا ٤

٤٨	١٢
١٢	٣
٠٨	٢
١٦	٤
١٢	٣

الثانية تدخلها كزوجة واربع جدات وستة عشر أخلام وعمانية أشقاء أولاب أصلها اثنا عشر للزوجة ثلاثة والجدات اثنتان منكسرات موافقان بالنصف فراجعهم اثنتان ولا أخوة الأم أربعة منكسرة موافقة بالربع فراجعهم أربعة وللأشقاء ثلاثة منكسرة مباينة فراجعهم ثمانية والجدات اثنتان والأربعة داخلان فيها فمضرب في اثني عشر بستة وتسعين فللزوجة أربعة وعشرون والجدات ستة عشر ولا أخوة الأم اثنتان وثلاثون وللأشقاء أربعة وعشرون هكذا ٨

٩٦	١٢
٢٤	٣
١٦	٢
٣٢	٤
٢٤	٣

الثالثة موافقة كزوجة وعشرين من جدات وأربعة وعشرين من أخلام وستة عشر شقيقة أولاب أصلها اثنا عشر للزوجة ثلاثة والجدات اثنتان منكسرات موافقان بالنصف فراجعهم عشرة ولا أخوة الأم أربعة منكسرة موافقة بالربع فراجعهم ستة وللأشقاء ثلاثة منكسرة مباينة فراجعهم ستة عشر والعشرة والستة والستة عشر متوافقة وحاصل ضرب أحد الأولين في نصف الآخر ثلاثون وحاصل ضرب نصفها في الستة عشرًا ونصف الستة فيهما مائتان وأربعون في اثني عشر بالفين وعمانية ثمانين فللزوجة سبع مائة وعشرون والجدات أربع مائة وعمانون ولا أخوة الأم تسعمائة وستون وللأشقاء سبع مائة وعشرون هكذا ٢٤٠

٢٨٨٠	١٢
٠٧٢٠	٠٣
٠٤٨٠	٠٢
٠٩٦٠	٠٤
٠٧٢٠	٠٣

الرابعة تماثلها كزوجة وست جدات وعشرة أخوة لام وسبعة أشقاء أولاب أصلها اثنا عشر للزوجة ثلاثة والجدات اثنتان منكسرات موافقان بالنصف فراجعهم ثلاثة ولا أخوة الأم أربعة منكسرة موافقة بالنصف فراجعهم خمسة وللأشقاء ثلاثة منكسرة مباينة فراجعهم سبعة والثلاثة والخمسة والسبعة متباينة ومستطعها مائة وخمسة في اثني عشر بالفين ومائتين وستين فللزوجة ثلثمائة وخمسة عشر وكذلك الأشقاء والجدات مائتان وعشرة ولا أخوة الأم أربع مائة وعشرون هكذا ١٠٥

١٢٦٠	١٢
٠٣١٥	٣
٠٢١٠	٢
٠٤٢٠	٤
٠٣١٥	٣

* (تبيينها) الأول طفي تبعث الجماعة في التمثيل بأكثر من جدتين مع قواهم ان امامنا الكارضى الله تعالى عنه لا يورث الاجدتين لغير من الطالب * (الثاني) طفي ظاهر قوله ثم بين الحاصل والثالث الجري على طريقة الكوفيين لقوله في توضيحه تبعا لابن عبد السلام انه الأسهل وان كانت طريقة البصريين أكثر تبيينا بعضهم طريقة الكوفيين ملاعبة للطبع وعليها اقليدس ويأمنه انك

(قوله فيها) اي الثانية
(قوله فمضرب) اي الثانية
(قوله الأولين) اي العشرة
والستة (قوله نصفها) اي
الثلاثين (قوله تماثلها) اي
الرواجع (قوله الجري) اي
خبر ظاهر (قوله طفي) اي
توضيحه (الخ) علة الجري الخ
(قوله انهم) اي طريقة
الكوفيين (قوله اسهل)
فيه نظر (قوله وان كانت
الخ) حال (قوله أكثر تبيينا)
فيه نظر (قوله لا طبع) اي
قاعدة العمل بالتوافقين
من ضرب أحد هـما في
وفق الآخر (قوله اقليدس)
بضم الهمز وسكون القاف
ركس الام والادال المهمة
كالسين (قوله ويأمنه) اي
طريقة الكوفيين

(قوله وان توافق) اى
 الرواجع (قوله منها) اى
 الزواجه بيان اثنين (قوله
 وما خرج) اى من ضرب
 أحدهما في وفق الآخر
 (قوله منها) اى الرواجع
 بيان صنف (قوله ينفه)
 اى الموقوف ولا حاجة الى
 قوله ثم يوفق ينفه الى قوله
 منه سمالان الموضع انها
 متوافقة فالمناسب
 الاقتصار على قوله ثم
 يضرب وفق أحده
 الآخر بن في وفق الآخر
 ويضرب الخارج الخ
 (قوله بثلاثة آلاف ومائتين
 وأربعين) فهو مصحح المسئلة
 وجاءتها فتكتبه على
 الضلع الثانى وتضرب
 للبنات سبعة وعشرين في
 اربع مائة وخمسين بالفين
 ومائة وستين فتكتبها في
 المربع المقابل للبنات
 تحت الجامعة وللجدة
 واحدة في خمائة وأربعين
 وتكتبها في مربعها
 وللشقيقة واحدة في خمائة
 وأربعين فتكتبها في
 مربعين ثم تقابل مجموع
 ما في المربعات بالجامعة
 فان وافقه صح العمل

اذا نظرت بين الرواجع فان تماثلت اكتفيت باحدها وان تداخلت اكتفيت باحدها وان
 تماثلت ضربت بعضها في بعض ولا اختلاف في هذه الوجوه وان توافق فذهب الكوفيون
 الى النظر بين اثنين منها وما خرج ينظر ينفه وبين الثالث وذهب البصريون الى إيقاف صنف
 منها واستحسنوا اتفاق الاكثر ثم يوفق ينفه وبين كل من الصنفين الاخرين ويؤخذ وفق
 واحد منهما ثم يضرب وفق أحدهما في وفق الآخر ويضرب الخارج في الموقوف من غير نظر
 بينهما كاربعة زوجات وشقيقة واثني عشرة اختا لاربعة وعشرة أعمام أصلها اثنا عشر للزوجات
 ثلاثة منكسرة بمائة فراجعهن أربعة وللشقيقة ستة ولاخوات الاب اثنا عشر منكسران
 موافقان بالنصف فراجعهن ستة والأعمام واحد منهم مبين فراجعهم عشرة والاربعة
 والستة والعشرة متوافقة بالنصف فعلى مذهب الكوفيين تنظر أولابين راجعين منها فتجد
 متفقين بالنصف فتضرب أحدهما في نصف الآخر ثم تنظر بين خارج الضرب والراجع الثالث
 فتجد هاهنا متفقين بالنصف أيضا فتضرب أحدهما في نصف الآخر والحاصل هو جزء انهم
 في المثال تضرب نصف الاربعة في الستة أو الستة في نصف الاربعة باثني عشر تنظر بينهما وبين
 العشرة فتجد هاهنا متفقين بالنصف فتضرب أحدهما في نصف الآخر بستين تضربها في المسئلة
 بسبع مائة وعشرين وان تثبت نظرت أولابين الاربعة والعشرة وضربت أحدهما في نصف
 الآخر بعشرين ثم تنظر بين العشرين والستة وتضرب أحدهما في نصف الآخر بستين وان
 تثبت نظرت أولابين الستة والعشرة وضربت أحدهما في نصف الآخر بثلاثين ثم تنظر بينها
 وبين الاربعة وتضرب نصف أحدهما في الآخر بستين وعلى رأى البصريين توقف راجعها
 والاحسن كونه العشرة ثم تنظر ينفه وبين الاربعة فتجد هاهنا متفقين بالنصف ثم تنظر بين
 العشرة والستة فتجد هاهنا متفقين بالنصف فتضرب نصف الاربعة في نصف الستة بستة
 ثم تضرب الستة الخارجة من الضرب في العشرة بستين تضربها في اثني

١٢	٧٢٠
٣	١٨٠
٦	٣٦٠
٢	١٢٠
١	٦٠

عشر بسبع مائة وعشرين وصورتها هكذا
 وكسبعة وعشرين بدوا وستة وثلاثين جدة وخسة وأربعين ٤ زوجة ٤
 شقيقة أولاب أصلها ستة للبنات أربعة منكسرة بمائة شقة
 فراجعهن سبعة وعشرون وللبنيات واحد منهم مبين ١٦ اخت اب ١٢
 فراجعهن ستة وثلاثون وللشقيقات واحد منهم مبين ١٠ عم ١٠
 فراجعهن خمسة وأربعون فعلى مذهب الكوفيين تنظر أولابين راجعين من الثلاثة فتجد
 متفقين بالنصف فتضرب أحدهما في تسع الآخر ثم تنظر بين خارج الضرب والراجع فتجد
 كذلك فتضرب تسع أحدهما في الآخر ثم تضرب الحاصل في أصل المسئلة فاذا نظرت بين
 السبعة والعشرين والستة والثلاثين وجدت هاهنا متفقين بالنصف فتضرب تسع أحدهما في
 جميع الآخر مائة وعشرون ثم تنظر ينفه وبين الخمسة والاربعة فتجد هاهنا متفقين بالنصف
 فتضرب تسع أحدهما في الآخر بخمسة مائة وأربعين تضربها في أصل المسئلة بثلاثة آلاف
 ومائتين وأربعين وعلى رأى البصريين توقف الخمسة والاربعة وتنظر ينفه وبين السبعة

(قوله وكونه) أي أحد العددين عطف على دخول (قوله منه) أي الآخر ٧٤١ (قوله وعلامته) أي التداخل (قوله يفي)

بضم فسكون فكسر
(قوله تفي) بضم فسكون
فكسر (قوله عرف) بضم
فكسر متعلا (قوله ضرف)

أي مثلي (قوله اضعافه)

أي أمثاله (قوله علاقي)

يفتح العين المهملة متعلا
آخره قاف (قوله لأنه)

أي الشان الخ جواب
ما يقال إذا كانا متوافقين

فلم أكتفي بكبرهما ولم
يضرب وفق أحدهما في

جميع الآخر (قوله
أحدهما) أي المتداخلين

(قوله على كبرهما) أي
المتداخلين (قوله فلذا)

أي المذكور علة يستغنى
(قوله بان أبي) أي الأصغر

(قوله منه) أي الأكبر
(قوله منه) أي القليل (قوله

كثمانية واحد عشر) لأن
الثمانية تبقى من الأحد

عشر ثلاثة والثلاثة تبقى
من الثمانية اثنين والاثنا

ينيمان من الثلاثة واحدا
(قوله كسنة وعشرة) لأن

الستة تبقى أربعة من
العشرة والأربعة تبقى من

الستة اثنين والاثنا
ينيمان الأربعة (قوله

فالمضابط) أي لمعرفة
التداخل والتوافق

والتباين (قوله فان أفتاه)

والعشرين تجد ههما متفقين بالتسع ثم تنظر بينهما وبين الستة والثلاثين تجد ههما كذلك
فتضرب تسع السبعة والعشرين وهي ثلاثة في تسع الستة والثلاثين وهي أربعة باقى عشر
نضرب بها في خمسة وأربعين بخمسة مائة وأربعين نضرب بها في أصل المسئلة ثلاثة ٥٤٠
آلاف ومائتين وأربعين كما تقدم والله أعلم هكذا

(فالتداخل) معناه دخول أحد العددين في الآخر وكونه بنت ٢٧

جزأ منه كمنصفه أو ثلثه أو ربعه أو نحوها وعلامته (أن يفي) جدة ٣٦

بضم التحتية وسكون الفاء وكسر النون أي يذهب (أحدهما) شقة ٤٥

أي أصغر العددين (الآخر) أي أكبرهما إذا طرح منه في مرتين كالنصف أو ثلاثة كالثالث

أو أربعة كالربع أو سبعة كالسبع أو عشرة كالعشر أو عشرين مرة كنصف العشرافنا (أولا)

بشد الواو ونون أي يقسمه بنفسه ولا يبقى منه شيئا كالخمس مع العشرة ومع الخمسة عشر

ومع العشرين ومع الخمسة والعشرين ومع الخمسين ومع المائة ومع الالف احتراز عما إذا كان

الأصغر يبقى من الأكبر بقية أقل من الأصغر وتلك البقية تبقى الأكبر كالثلثية مع العشرة

ولا يشترط أن لا يكون الأقل أصغر من العشر بل يصح كونه نصف عشر كالخمس من المائة

والثلاثة من الستين ورجماع عرف التداخل يكون الكثير ضعف القليل أو ضعفه أو يكون

القليل جزءا من الكثير ابن علاق كل متداخلين متوافقان لأنه إذا ضرب أحدهما

في وفق الآخر يكون خارج الضرب مساويا للآخر وينقسم الآخر على الأصغر وما ينقسم

على أكبرهما ينقسم على أصغرهما فلذا يستغنى بالأكبر عن الأصغر (والا) أي وان لم يكن

الأصغر الأكبر بان يبقى منه بقية أقل من الأصغر (فان بقي) من الأكبر بعد طرح الأصغر منه

مرة أو أكثر (واحدة) الأصغر (متباين) مع الأكبر كالثلثة مع العشرة والاثنين مع

الثلاثة وكل عددين متجاورين وكذا ان ابقى القليل من الكثير أقل منه غير واحد أو بقيت

بقية الكثير من القليل واحدا كسبعة وعشرة أو بقيت بقية القليل من بقية الكثير واحدا

كثمانية واحد عشر (والا) أي وان لم يبق القليل من الكثير واحد بان أبقى منه أكثر من

واحد وكانت هذه البقية تبقى القليل بطرحها منه مرتين أو أكثر كثمانية وعشرة أو تبقى بقية

غير واحد بقية الكثير كسنة وعشرة فالضابط طرح القليل من الكثير مرتين أو أكثر فان

أفتاه فقد اخلان وان أبقى منه واحد اقتبايان وان أبقى منه غير طرح الباقي من القليل فان

أفتاه فقد وافقان وان أبقى منه واحد اقتبايان وان أبقى منه غير طرح الباقي من القليل فان

فان أفتاه فقد وافقان وان أبقى منه واحد اقتبايان وان أبقى منه غير طرح الباقي من القليل

وهكذا حتى ينتهي الى الافتاء فالوافق أو بقاء الواحد قاتباين وإذا أفتاهما عدد غير الواحد

(ف) بينهما (الموافقة) (ب) مثل (نسبة) واحد (العدد المعنى) بضم الميم وسكون الفاء وكسر

النون للعددين المطلوب نسبتهم فان كان اثنين فهي بالنصف وثلاثة فبالثالث وسبعة فبالسبع

وعشرة فبالعشر واحد عشر فبجزء من أحد عشر وعشرين فبنصف العشر وعلى هذا القياس

(واكل) من الورثة سواء كان ذافرض أو عاصبا قسم (من التركة) مثل (نسبة حظه) أي سهمه

أي القليل الكثير (قوله فان كان) أي المتفق (قوله فهي) أي الموافقة

(قوله والا) وان لم تنزل سهام القرينة ٧٤٢ (قوله فهو) اي قسمها بنسبة الخطوط من المسئلة (قوله وهو) اي حل

(من) جاءه مصحح (المسئلة) فان كانت سهامه ربع الجماعة كالزوج مع افرع الوارث والزوجة مع عدمه فلا ربع التركة وان كانت ثلثها كالزوجة معه فلها ثلثها وان كانت نصفها كالنصف او بنت الابن او الشقيقة او الاب او الزوج عند عدمه فلا نصفها وان كان ثلثها كابن مع بنت او ابن ابن مع بنت ابن او اخ شقيق مع شقيقة او اخ لاب مع اخت له فلا ثلثها وان كانت ثلثها كالام عند عدم الفرع الوارث وعدد الاخوة لها فلا ثلثها وان كانت سدسها كالجد وأخ الأم فلا سدسها وعلى هذا القياس ابن الحاحب هذا أقرب طرق قسمة التركة ابن عبد السلام والمصنف اذا قسم سهام القرينة والافواه واصحابها بناء على قسمة القليل على الكثير المتوقفة على معرفة حل الاعداد وهو بصير دقيق طفي المراد هنا قسمتها باسم كل وارث وحده لا بالفروض التي قد تكون مشتركة بين متعدي درجتها لقسمة اخرى ابن الحاحب وفي قسمة التركة على السهام طرق ابن عبد السلام قبلها بكونها على السهام لانها تكون على الاجزاء أيضا بان يعطى لاصحاب الربع ربع التركة ولاصحاب الثلث ثلثها وهكذا لاصحاب كل جزء مجزؤهم ثم يقسم أهل ذلك الجزء مما أخذوه بينهم فلم يرد المصنف هذا النوع وانما أراد قسمة السهام كل وارث من القرينة لانه أتم فائدة البتة قسمة التركة هي المقصودة من علم الفرائض وتصحيح القرينة كالقالب الذي يقاس به الشيء قسمتها كالشيء الذي يفرغ في قالبه (أو تقسم التركة) اذا كانت ذنابا او دراهم أو مكلا أو موزونا أو قيمة عرض أو عقارا أو حيوان (على ما) اي الاعداد الذي (صحت منه المسئلة) وتضرب لكل وارث سهامه من المسئلة فيما يخرج من قسمة التركة على المسئلة وما يخرج من الضرب فله من التركة أو تضرب سهامه في التركة وتقسم خارج المسئلة فيما يخرج فهو ماله من التركة (كزوج) له النصف اذا ليس معه فرع وارث (وام) لها الثلث اذا ليس معها فرع وارث ولا عدد من الاخوة (وشقيقة) لها النصف (من) ستة مقام النصف والثلث وتقول الى (ثمانية للزوج ثلاثة) من الثمانية وللشقيقة ثلاثة وللأم اثنان (والتركة عشرون) دينار أو درهم أو أربابا أو قطارا أو عرضا أو عقارا أو حيوانا قيمة عشرون دينار أو درهم (فان ثلاثة) نسبتها (من الثمانية ربع وعن) وان شئت فقل ثلاثة أعشار (فياخذ) الزوج من العشرين ربعها خمسة وعشر اثنان ونصف فيكون مجموعهما (سبعة ونصف) والشقيقة منسلة والاثنان ربع الثمانية فناخذ الام ربع العشرين خمسة وهذا بالطريق الأول وبالطريق الثاني تقسم العشرين على الثمانية فيخرج اثنان ونصف فتضرب للزوج ثلاثة فيهما بان تبسط الاثنين ونصفها بخمسة وتضرب الثلاثة فيم بخمسة عشر وتقسيمها على اثنين مقام النصف فيخرج سبعة ونصف وهو الذي يخرج له من العشرين وكذلك تعمل في ثلاثة الشقيقة وتضرب بالام اثنين في اثنين ونصف بان تبسط الاثنين ونصف بخمسة وتضرب اثنين فيهما بعشرة وتقسيمها على اثنين فيخرج خمسة وهو نصيب الام من العشرين وبالطريق الذي رزقه على كلامه تضرب ثلاثة الزوج في العشرين بسنتين وتقسيمها على ثمانية فيخرج سبعة ونصف وكذلك الشقيقة وتضرب اثنين في العشرين باربعة وتسليمها على الثمانية فيخرج

الاعداد (قوله المراد هنا) اي بقسمتها بنسبة الخط من المسئلة (قوله بسهام) اي بنسبة سهام (قوله يرد) بضم فكسر (قوله المصنف) اي خلطه بل بقوله وليكن من التركة بنسبة خطه من المسئلة (قوله وانما أراد قسمها الخ) اي لان هذا هو الظاهر المتبادر من عبارته (قوله اتم فائدة) اي لعدم احواجه لقسمة اخرى (قوله بان تبسط الاثنين ونصفها بخمسة الخ) تصوير اضرب الثلاثة في الاثنين ونصف وكيفية تبسط الاثنين ونصف بخمسة أن تضرب الاثنين في اثنين مقام النصف باربعة وتعمل عليهما واحدا تبسط النصف (قوله فيها) اي الخمسة (قوله وتقسيمها) اي الخمسة عشر (قوله وهو) اي السبعة ونصف وذكره لتذكير خبره (قوله له) اي الزوج (قوله بان تبسط الاثنين ونصفها الخ) تصوير لضرب الاثنين فيها (قوله فيها) اي الخمسة بعشرة (قوله وتقسيمها) اي العشرة (قوله وهو) اي الخمسة وذكره لتذكير خبره (قوله وبالطريق الذي رزقه) اي بقوله وتضرب سهامه في الستة وتقسم خارج

(قوله فيما يخصه) صله اخذ (قوله من التركة) بيان (قوله بلا تقويم) صله اخذ (قوله بتراضيه) صله اخذ (قوله بذلك) اي اخذ
 أحدهم عرضا يخصه صله تراضي (قوله تراضي الورثة) اي باخذه (قوله صفاته) اي العرض (قوله بان تسقط سهامه) اي
 أخذ العرض الخ تصويير جعل المسئلة سهام غير أخذه (قوله من معصهما) اي المسئلة (قوله ويجعل الباقي) اي من المسئلة بعد
 اسقاطا سهام أخذه (قوله عليها) اي المسئلة (قوله من التركة) بيان ما ٧٤٣ (قوله فهي) اي ما واثقه لتأنيث خبره (قوله
 كذلك) اي الذي للشققة

(قوله اثنا عشر) اي جملة

التركة ثمان وثلاثون (قوله

وان كانت) اي التي أخذت

العرض (قوله فيها) اي

الثلاثة وثلاث (قوله بان

تبسطها) اي الثلاثة

وثلث الخ تصويير لضرب

الثلاثة فيها (قوله بعشرة

ويبان بسطها بعشرة أن

تضرب الثلاثة في مقام

الثلث ثلاثة بتسعة وتحتل

عليها واحد بسط الثلث

(قوله فيها) اي العشرة

(قوله تقسمها) اي الثلاثين

(قوله فهي العشرة التي له)

اي الزوج (قوله وكذلك)

اي الزوج (قوله في البسط)

اي العشرة (قوله تقسمها)

اي العشرين (قوله فهي)

اي السبعة والثلاثين (قوله

استحق) بضم التاء (قوله

أخذه) بمد الهمز (قوله

بضم الياء (قوله قلت)

اي قال محمد بن عيسى (قو

وفيه) اي قوله وفائدة

المطلب الثاني الخ (قوله

لأنه) أي الشأن (قوله

ضرره) اي استحقاق العرض

(قوله وقدر) بضم فكسر

منقلا (قوله ونقصت) بضم فكسر

(قوله وقسمت) بضم فكسر

(قوله آيين) اي اظهر دلالة على المراد من عبارة المصنف (قوله

اذ قال) اي ابن الحاجب (قوله مع التركة) أي العشرين دينار (قوله فاخذه) أي العرض (قوله نسبه) اي قيمته من التركة (قوله

لسهامه) اي أخذ العرض (قوله لكل سهم) اي من العشرة (قوله أربعة) اي من العشرين (قوله وهو) أي الاثنا عشر (قوله فنه) اي

٢ ١ دينار

٢	٠	٨
٣	٧	١
٢	٥	٠
٣	٧	١

(وان أخذ أحدهم) اي الورثة (عرضا) بفتح العين المهملة

وسكون الراء وبعجاء المضاد أراد به مقابل العين فيشمل الحيوان زوج

والعقار فيما يخصه من التركة بلا تقويم بتراضيه بذلك ام

(واردت) بفتح تاء خطاب الحاسب (معروفة قيمته) اي العرض شقه

التي اقتضاها تراضي الورثة لا عند أهل المعرفة بحسب صفاته (فاجعل) أي الحاسب (المسئلة)

بعد تقسمها (سهام غير الاخذ) بمد الهمز وكسر الخاء المجهمة العرض بان تسقط سهامه من

معصهما وتجعل الباقي هو المسئلة وتقسم التركة عليها وتضرب سهام كل وارث في خارج القسمة

يخرج ماله من التركة (ثم اجعل لسهامه) اي أخذ العرض (من) اي بثلث (تلك النسبة) فما

حصل فهي قيمة العرض فان كان الذي أخذ العرض في المسئلة المتقدمة الزوج فاسقط

سهامه من الثمانية واجعل الخمسة الباقية هي المسئلة واقسم العشرين عليها يخرج أربعة

فلان اثنان فيها بمشانية وللشقيقة ثلاثة فيها باثني عشر وللزوج كذلك فقيمة العرض الذي أخذه

الزوج اثنا عشر وكذلك ان كانت الاخت هي التي أخذته وان كانت الام فاسقط من الثمانية

اثنين واجعل الستة الباقية هي المسئلة فاقسم عليها العشرين يخرج ثلاثة وثلث فان ضرب

ثلاثة الزوج فيها بان تبسطها بعشرة وتضرب فيها الثلاثة بثلاثين تقسمها على الثلاثة مقام

الثلث تخرج عشرة فهي التي له من العشرين وكذلك الاخت ثم تضرب في البسط الاثني

عشرين تقسمها على ثلاثة تخرج ستة وثلثان فهي قيمة العرض البناني لو قال المصنف وان

أخذ أحدهم عرضا بسهامه فاجعل المسئلة سهام غير الاخذ وان أردت معرفة ثمنه فاجعل

لسهامه من تلك النسبة لا فادأ أنهم مالم يلان وكان آيين لان المصنف ذكر مسثلتين ثم ذكر

جوابين الاول لا والى والثاني للثانية فلو جعل جواب كل واحدة متصلا بها كان اظهر

وقائدة المطلب الثاني تظهر اذا استحق ذلك العرض من يد أخذه فيعلم قدر ما يرجع به على

أصحابه قلت وفيه نظر لانه ان استحق العرض دخل ضرره على جميع الورثة وقدر كالمعدم

ونقصت قسمة العين وقسمت ثانيا على الجميع والله أعلم غ عبارة ابن الحاجب آيين اذ قال

فان كان مع التركة عرض فاخذه وارث بخصته فاردت معرفة نسبه فاجعل المسئلة بسهام غير

الاخذ ثم اجعل لسهامه من تلك النسبة فاحصل فهو غن العرض فاذا أخذ الزوج

العرض بخصته فاجعل المسئلة خمسة لكل سهم أربعة ثم اجعل للزوج أربعة في ثلاثة باثني

عشر وهو غنه فتكون التركة اثني وثلاثين وتنازل في الترضيع بنفسه الفتن فقال هو الذي

خسة وصورتها هكذا

اي العرض (قوله والخمسة) عطف على نصيب (قوله منها) اي المسئلة (قوله آخذ) اي العرض (قوله عليها) اي الخمسة عشر (قوله فيها) اي الاربعة وسدس (قوله بان تبسط اربعة وسدس بالخ) تصوير لضرب ثلاثة في اربعة وسدس وبيان بسطها بخمسة وعشرين أن تضرب ٧٤٤ الاربعة في ستة مقام السدس باربعة وعشرين وتزيد عليها واحدا بسط

اتفق عليه الورقة لا ما يساويه في السوق وسبقه ابن عبد السلام فلوقال هنا وان كان مع العشر من عرض فآخذوا أحدهم بحصة وأردت معرفة ثمنه الخ لكان أولى لزوال ما فيه من الخشوع (فان زاد) من أخذ العرض (خمس) من ماله (ليأخذ العرض) بتصيبه من التركة والخمسة التي زادها (فزدها) اي الخمسة (على العشرين) ديثار التي تركها الميت مع العرض فنصيب العين خمسة وعشرين (ثم اقسام) الخمسة والعشرين على المسئلة بعد اسقاط سهام آخذ العرض منها واضرب سهام كل وارث في الخارج بخروج ماله من التركة واضرب سهام آخذ في الخارج أيضا وزد على خارج الضرب الخمسة التي زادها آخذها يمكن المجموع قيمة العرض فان كان الزوج هو الذي زاد خمسة وأخذ العرض فاقسم الخمسة والعشرين على خمسة يخرج خمسة فلاخت ثلاثة في خمسة بخمسة عشر واللام اثنان في خمسة بعشرة واجعل للزوج ثلاثة في خمسة بخمسة عشر زد عليها الخمسة تكن عشرين هي قيمة العرض وكذلك لو أخذته الاخت وزادت الخمسة فان كانت الام أخذته فاقسم الخمسة والعشرين على ستة يخرج اربعة وسدس فاضرب فيها ثلاثة للزوج بان تبسط اربعة وسدس بخمسة وعشرين وتضرب الثلاثة قيمًا بخمسة وسبعين وتقسيمها على ستة مقام السدس يخرج اثناعشر ونصف هي نصيبه من التركة وكذلك الاخت وتضرب للام اثنين في البسط بخمسين وتقسيمها على ستة بشانية وثلاث تزيد عليها الخمسة يجمع ثلاثة عشر وثلاث هي قيمة العرض وبقي قسم ثالث وهو أخذ آخذ العرض خمسة من باقي التركة معه في نصيبه منها والعمل فيه كما تقدم الا انك تسقط الخمسة من العشرين ومن سهام آخذها وباقيها قيمة العرض فان كان آخذها الزوج فاقسم الخمسة عشر الباقية من العشرين على خمسة يخرج ثلاثة فاضرب فيها ثلاثة الاخت بتسعة واثنى الاربعة وستة واجعل للزوج ثلاثة في ثلاثة بتسعة اسقط منها الخمسة تبقى اربعة هي قيمة العرض وكذلك ان أخذتها الاخت وان كانت الام فاقسم الخمسة عشر على ستة يخرج اثنان ونصف اضرب فيها ثلاثة للزوج يخرج سبعة ونصف وكذلك الاخت واضرب للام اثنين في الخارج بخمسة فان اسقطت الخمسة منها لم يبق للعرض عن فتكون قد أخذت مجازا زيادة على حظها من العشرين غ لوزاد فان زيدت خمسة فخطها منها ثم اقسام لم نسجه على منوال ابن الحاجب (وان مات بعض) من ورثة الميت الاول (قبل القسمة) لتركته (ورثه) اي الميت الثاني (الباقون) من ورثة الاول بالوجه الذي ورثوا الاول به (كثلاثة بنين) لرجل أو امرأة ماتت (ثم مات أحدهم) اي البنين قبل قسم تركه الاول ولا وارث للثاني غير أخويه فالميت الثاني كأنه لم يكن وتقسيم تركه الاول بين البنين الباقيين وكذلك لو كانوا اربعة أو أكثر ومات بعضهم قباها وبقي اثنان أو أكثر (او) ورث الميت الثاني (بعض) من الباقيين من ورثة الميت الاول وبعض منهم لا يرثه (كزوج معهم) اي البنين بان ماتت زوجته عنه وعن بناتها الثلاثة ثم مات أحدهم قبل قسم تركتها (وليس)

السدس (قوله فيها) اي الخمسة والعشرين (قوله وتقسيمها) اي الخمسة والسبعين (قوله نصيبه) اي الزوج (قوله وكذلك) اي الزوج في استحقاق اثني عشر ونصف منها (قوله وتقسيمها) اي الخمسين (قوله عليها) اي الثمانية وثلاث (قوله أخذ) بفتح فسكون (قوله آخذ) بعد فكسر (قوله معه) اي العرض (قوله منها) اي التركة ببيان نصيبه (قوله فيه) اي الثالث (قوله وباقيها) اي سهام آخذها (قوله آخذها) بعد فكسر اي العرض والخمسة (قوله الباقية من العشرين) بعد اسقاط الخمسة منها (قوله فيها) اي الاثنين ونصف (قوله الخمسة) اي التي أخذتها الام من العشرين مع العرض (قوله منها) اي الخمسة الخارجة من الضرب (قوله فتكون) اي الام (قوله قد أخذته) اي العرض (قوله مجازا) اي بلائع (قوله لوزاد) اي المصنف (قوله فان زيد) بكسر الزاي اي أخذ

العرض عليه (قوله فخطها) اي الخمسة الزائدة (قوله منها) اي التركة (قوله بالوجه الذي ورثوا الاول) صله ورث الزوج (قوله منهم) أي ورثة الاول (قوله لا يرثه) اي الثاني (قوله عنه) اي زوجها (قوله وعن بناتها) اي من غيره (قوله أحدهم) اي بناتها

(قوله احدىهم) اى بنيه (قوله قبلها) اى قسمة تركته (قوله وكانها) اى امرأة (قوله فى الاولى) بضم حوتها عن زوج وثلاثة ابين من غيره (قوله وكأنه) اى الزوج (قوله فى الثانية) اى موته عن زوجة وثلاثة بنين ٧٤٥ من غيرها (قوله بان ورثه) اى الثانى

(قوله غيرهم) اى الباقيين من ورثة الاول (قوله على مسئلته) اى الثانى (قوله فاجعلها) اى الاولى (قوله من ثلاثة) اى عدد رؤوس العصبه (قوله منها) اى الاولى (قوله وسهامها) اى الميت الثانى من الاولى (قوله عليها) اى مسئلته (قوله على ورثته) اى الثانى (قوله سهامها) اى الثانى (قوله مسئلته) اى الثانى (قوله فان وافقنا) اى سهامه مسئلته (قوله فاجعله) اى خارج الضرب (قوله لهما) اى المسئلتين (قوله ضرب) بضم فكسمر (قوله من ستة) اى عدد العصبه (قوله لهما) اى الاولى (قوله ثمانية) اى مقام عن الزوجة ونصف البنت (قوله وسهام ميتها) اى الثانية (قوله عليها) اى الثانية (قوله باربعة) وعشرين (اى وهى صحيح المسئلتين وجامعتهما) (قوله فلان الميت الاول) اى الباقي (قوله من بنيه) اى الاول الباقيين (قوله ابين وفتين) بيان المثال المتقدم (قوله فتصح هذه) اى مسئلة الميت الثانى (قوله من ثلاثة) اى عدد رؤوس العصبه (قوله ميتها) اى الثانية (قوله لهما) اى

الزوج الذى معهم (أباهم) وكذا موت الزوج عن زوجته وبنيه من غيرها ثم موت احدىهم قبلها غ أو بعض عطف على الباقيون (ف) الميت الثانى (كالميت) وكانها فى الاولى ماتت عن زوج وابنين فلزوج الربع ولا بنيه الباقي وكانها فى الثانية ماتت عن زوجة وابنين فلزوج الثمن والابنين الباقي (والا) اى وان لم يرث الثانى الباقيون أو بعضهم بالوجه الذى ورثوا به الاول بان ورثه غيرهم أو غيرهم وبعضهم أو ورثه الباقيون أو بعضهم بوجه آخر (فصح) اىها الحاسب المسئلة (الاولى) بضم الهاء والميت الاول واحفظ سهام الميت الثانى منها (ثم) صحيح المسئلة (الثانية) للميت الثانى وانظر هل تنقسم سهام الثانى من الاولى على مسئلته ولا (فان انقسم نصيب) الميت (الثانى) من الاولى (على ورثته) صححت المسئلتان مما صححت منه الاولى فاجعلها جامعة للمسئلتين واقسم سهام الثانى من الاولى على ورثته (كابن وبنت) مات أبوهما أو أمهما ثم (مات) الابن قبل قسمة تركه أبيهما (وترك) الابن (اخنا) شقيقة أو لأب وهى البنت فى الاولى (وعاصبا) كم فالاولى تصح من ثلاثة وسهام الميت الثانى منها اثنان ونصف الثانية من اثنين وسهام منقسمان عليها (صحنا) اى المسئلتان مما صححت منه الاولى وهى الثلاثة فاعط البنت من الاولى واحد ومن الثانية واحد والواحد الباقي للعاصب (والا) اى وان لم ينقسم نصيب الثانى من الاولى على ورثته فانظر هل توافق سهامه من الاولى مسئلته أو تباينها فان وافقتما (اضرب) يا حاسب (وفق) المسئلة (الثانية) فى كل المسئلة (الاولى) وما يخرج بالضرب تصح منه المسئلتان فاجعله جامعة لهما ومن لم يثنى من الاولى ضرب له فى وفق الثانية واخذ خارج الضرب ومن لم يثنى من الثانية اخذ خارج ضربه فى وفق سهام الثانى (كابنين وابنتين) لرجل أو امرأة (مات احدىهما) اى الابنين قبل قسم تركه أبيهم أو أمهم (وترك) الميت الثانى (زوجته و بنتا وثلاثة بنين) فتصح المسئلة الاولى من ستة وسهام الميت الثانى منها اثنان والثانية من ثمانية وسهام ميتها لا تنقسم عليهم أو توافقها بالنصف فاضرب ذوق الثانية بأربعة فى الاولى ستة باربعة وعشرين فلان الميت الاول اثنان فى اربعة وفق الثانية بثمانية وليكن من بنيه واحد فى اربعة باربعة ولزوجته الثانى واحد فى وفق سهاميه واحد بواحد ولبنته اربعة فى واحد باربعة ولبنى اينه

٢٤	٨	٦
	ت	٢
٠٨		٢
٠٤		١
٠٤		١
٠١	١	زوجة
٠٤	٤	بنت
٠١	١	ابن ابن
٠١	١	ابن ابن
٠١	١	ابن ابن

ثلاثة فى واحد بثلاثة والتاء مختصرة من مات وصورة ذلك هكذا (وان لم يتوافقا) اى سهام الثانى من الاولى ومسئلته بان ابن تباينا (ضرب) بضم فكسمر (ما) أى العدد الذى صححت ابن منه مسئلته (اى الثانى) (فيما) اى العدد الذى صححت منه بنت المسئلة (الاولى) بضم الهاء فيخرج معجمهما وجامعتهما بنت (موت احدىهما) اى الابنين فى المثال المتقدم ابين وفتين ومات احرهما (عن ابن وبنت) فتصح هذه من ثلاثة وسهام ميتها من الاولى اثنان مباينان اضافة لضرب المسئلة فى الستة بثمانية عشر ومن لم يثنى من الاولى ضرب له فى الثانية ومن لم يثنى من الثانية ضرب له فى سهام الثانى من الاولى فلان الاول اثنان فى ثلاثة بستة

٢ ٣

و شد الرابع جمع قارض (قوله

(قوله ما خالف) ای

خير مقدم (قوله المذاهب)

موت بعض الورثة قبل

احطاً) ای الحاسب

الاول (قوله منه) اي دلال
العدد (قوله على وجهه)

ای المقله (دفتہ القاف

(قوله منها) ای فی نفسہ

مقامه (قوله من مقامه)

الانفكار) سان سهامه (قولا

(قوله فانماثلتا) ای

الاقراء (قوله من أحد

(قوله على فريضة الانسكار

ای مسئله انکار (قوله)

الاقرار (قوله من تسعة)

این زمی هذا اذا كانت التركة عقارا او عرضا مقوما فان كانت اینی

الثاني على ورثته المصنوني هذا والظاهر في النظر ولكن ظاهر بنت

ای لابد منه عند القراض للاختصار ولوقوم کل فریضة وحدها

فمحل الحساب فريضة كل ميت من ذرية فقده أصاب في المعنى وإن أخطأ عند الفرضيين

الفرضين تصحيح مسألة الاول من عدد بقسم نصيب كل ميت بعده منه على ورتته (وان اقر

المقر (ما) أي القدر الذي (نقصه الاقرار) منها (يعمل) أي ليعلم يا حسب (قريضة) (أورد على

همام المقرء منها ولا تنظروا همام غيره منها لا تلتفتوا إليه فكم من منكر (ما ذكره) اي فريضة الانكار

وفي قصة الأقرار وبير ما بمقالة (من تدوينه) وبجانبه (من تدوينه) كتبت

الاخوة وما انتهى اليه عملك فهو مذهب الفرق بضدين وجامعتهم ما تم تقسيم ما انتهى اليه عملك

الانكار يخرج جزئاً منها وعلى فريضة الاقراو ايضا يخرج جزءاً منها ايضا وتضرب

التي حفظها من مسئلة اقراره في جزئها وقطعها ما يخرج وتضرب له سهامه من

وتعطي الباقي المفردة (الاول) اي التداخل (والثاني) اي التباين اي مثالهما (كشفية مقمين)

(بشقية) ثالثة وأفكرها الشقية الأخرى والعاصب فتصعق هذه من نسيه للمعروف منها

بمقتضى الشبهة ثبوت اثنان والباقي للعاصب (قوله فتصح هذه) أى مسئلة

قوله منها أي التسعة (قوله فيها) أي التسعة

جزء سهمها ثلاثة وعلى فريضة الاقرار يخرج جزء سهمها واحد للشقيقة المنكورة واحد من فريضة الانكار في ثلاثة وكذلك العاصب والمقررة من فريضة الاقرار اثنان في واحد ولو أنكرت فلها واحد من فريضة الانكار في ثلاثة بثلاثة فقد نقصها اقرارها سهمها تأخذ الشقيقة المقر بها هكذا

١	٣
٩	٣
٢	١
٣	١
٣	١
١	١

والقاف من الاقرار (أو) أقرت إحدى الشقيقتين (بشقيقتين) وأنكره الشقيقة الأخرى والعاصب فنصف هذه من أربعة مباينة الثلاثة ومسطحها اثنا عشر والخارج من قسمها على الثلاثة أربعة وعلى الأربعة ثلاثة فللمنكورة واحد في أربعة وكذلك العاصب والمقررة واحد في ثلاثة ولو أنكرت لكان لها واحد في أربعة فنقصها اقرارها واحد يأخذها المقر به هكذا

٣	٤
١٢	٤
٠٤	١
٠٣	١
٠٤	١
٠١	١

(والثالث) أي التوافق (كأبنتين وابن) نصف من أربعة (أقر) الابن (باب) وأنكره لا يثنان نصف هذه من ستة موافقة الأربعة بالنصف ومسطح أحدهما في نصف الآخر اثنا عشر والخارج من قسمها على الأربعة ثلاثة وعلى الستة اثنان فليس كل واحدة من البنتين واحد في ثلاثة وللأب اثنان في اثنين بأربعة ولو أنكر لكان له اثنان في ثلاثة بستة فقد نقصها اقراره اثنان يأخذها المقر به هكذا

٢	٣
١٢	٤
٠٤	٢
٣	١
٣	١
٢	١

ومثال القائل الذي تركه المصنف أم واخت لاب وعم نصف من ستة أقرت الاخت لاب بشقيقة وأنكرها الأم والم نصف من ستة أيضا فتسكن في أحدهما والخارج من قسمها على كل منهما واحد فللأم اثنان وللأم واحد وللمقررة واحد ولو أنكرت كان لها ثلاثة فقد نقصها اقرارها اثنان تأخذها المقر بها هكذا

١	١
٦	٦
٢	٢
١	١
١	١
٢	١

(و) ان كان الوارث الثابت ابنا وبنانا (أقر ابن) ثابت (بنت) وأنكرت البنت الثابتة (و) أقرت (بنت) ثابتة (باب) وأنكره الابن الثابت والمقر به ما كل منهما ينكر الآخر فنصف فريضة الانكار من ثلاثة (واقارره) أي الابن بالبنت يصح (من أربعة وهي) أي البنت يصح اقرارها (من خمسة) والثلاثة والأربعة والخمسة متباينة (فتضرب) بالحاسب (أربعة في خمسة)

بمربعين (ثم) تضرب العشرين (في ثلاثة) بستين والخارج من قسمتها على ثلاثة عشرون وعلى خمسة اثنا عشر وعلى أربعة خمسة عشر فللابن اثنان في خمسة عشر ثلاثين ولو أنكر لكان له اثنان في عشرين بأربعين فقد نقصها اقراره عشرة (فبدل) بنصف فاضم أي يدفع (الابن) الثابت المقر للبنت التي أقر هو بها (عشرة) وللبنت واحد في اثني عشر بها ولو أنكرت لكان لها

(قوله فنصف هذه) أي فريضة الاقرار (قوله من أربعة) أي عدد رؤوس العصبية (قوله الثلاثة) أي معصية فريضة الانكار (قوله نصيب هذه) أي فريضة الاقرار (قوله من ستة) أي عدد الرؤوس (قوله الأربعة) أي معصية فريضة الانكار (قوله وللأب) أي المقر (قوله نصيب) أي فريضة الانكار (قوله من ستة) أي مقام ثلث الأم ونصف الاخت (قوله نصيب) أي فريضة الاقرار (قوله من ستة أيضا) أي مقام سدس الأم ونصف الشقيقة وسدس الاخت لاب (قوله فتسكن في أحدهما) أي استثنين (قوله من قسمها) أي الستة (قوله منها) أي الستين (قوله وللأب) أي الثابت المقر (قوله وللبنات) أي الثابتة المقررة

(قوله ثم مات) أي الابن عن أمه ٧٤٨ وفيه (قولهوا كذبها) أي الزوجة والشقيق المقرين (قوله من ثمانية) أي نصيبها

واحد في عشرين فقد تقصمها اقرارها ثمانية (وهي) أي البنت الثابتة المقررة تدلى الابن الذي

١٢	١٥	٢٠
٦٠	٥	٤
٣٠		٢
١٢	١	١
١٠		
٠٨		

أقرت هي به (ثمانية) هكذا
(وان) مات عن زوجة وشقيقين واولاد (أقرت زوجة
حامل واحد اخويه) أي المات (انها) أي الزوجة (ولدت)
من خلعها ابنا (حيا) حياة مستقرة ثم ماتوا كذبها
الشقيق الآخر (فلا انكار) يصح (من ثمانية) وشبهه في
الصحة من ثمانية فقال (كالاقرار) فيصح من ثمانية مقام عن

الزوجة لها واحد والباقي للابن فتسكن في باحداهما (وفريضة الابن) المقر به نصيب (من ثلاثة)
لانه ترك اموالين وسهامه من الاولى سبعة تباين الثلاثة (تضرب) الثلاثة في ثمانية باربعة
وعشرين والخارج من قسمتها على الثمانية ثلاثة وعلى الثلاثة ثمانية فلا شقيق المنكر ثلاثة
في ثلاثة تسعة وللشقيق المقر من فريضة الابن واحد في سبعة ولو انكر كاخيه لمكان له تسعة
فقد تقصم اقراره اثنين تأخذ مما الزوجة مع الربع فيجتمع لها ثمانية وكان الواجب لها
بحسب اقرارها عشرة ثلاثة من فريضة زوجها وسبعة من فريضة ابنتها فقد ظلمها الاخ المنكر
في اثنين وصورة ذلك هكذا

٧	٣	٣	١
٢٤	٣	٨	٨
٠٨	١	١	١
٠٧	١	٤	
٠٩	١	٤	
		٧	٧

في الذخيرة قبل لا يصيب في رجل عن اخوين
زوجة حامل ولدت ابنا وقالت ولدته حيا وقد استهل
وصدقها احدهما وكذبها الآخر فقال هي من
اربعة وعشرين لان فريضة الانكار تنقسم من
ثمانية وفريضة الاقرار من ثمانية ايضا فتسكن في

باحداهما وفريضة الابن على الاقرار من ثلاثة وسهامه سبعة تسكن على ابنتها فتضرب
ثلاثة في ثمانية باربعة وعشرين للمراقة في الانكار الربع ستة الباقي ثمانية عشر لكل اخ
تسعة وله في الاقرار الثمن وللابن احد وعشرون مات عنها وعن حميه فلامه الثالث سبعة
ولكل اخ سبعة يفضل بيد المصدق سهمان يدفعهما الى الام فيصير بيد ثمانية ويبدأ المصدق
سبعة ويبدأ المنكر تسعة اه فان قيل هذا يخالف قوله فله ما نصه الاقرار اذا المرأة زادت
سهامها به فجوابه ان ما تقدم مقيد بما اذا لم يولد الاقرار الى الارث بوجه آخر كما هنا فان اقرار
الزوجة ادى الى ارثها بجهة اخرى وهي الامومة فهي في حال اقرارها ثلث ثلاثة بالزوجية
وسبعة بالامومة وترث في حالة الانكار ستة بالزوجية فقط قد زادها اقرارها اربعة نصيبها
الاخ المنكر اثنين منها وبقيت لها ثمانية طلق في الاقرار قروح كثيرة ومساكن متشعبة من
ارادها فله بالخوف وشراحه ابن خروف باب الاقرار لمك علم الغرائض وفيه عجائب
من الفقه البنياني (تفسيات الاول) من مسائل الاقرار المسئلة الملقبة بعقرب تحت طوبة
وصورتهم ازوج وام واخت لام اقرت الاخت ينز واكلها الزوج والام فيصح الانكار من
سبعة ولاقرار من اثنين عشر فاقضى اقرار الاخت انه لا شيء لها وان للبنت ستة وللعاصب
واحد فيقسم نصيبا على سبعة وهو واحد مبين لها فتضرب سبعة في ستة باثنين وأربعين

واصله اربعة مقام ربع
الزوجة له واحد وللشقيقين
ثلاثة من كسر مبيانية لهما
فتضرب اثنين في اربعة
بثمانية (قوله باحداهما)
أي الثمانية (قوله وسهامه)
أي الابن (قوله من الاولى)
أي فريضة الاقرار (قوله
الثلاثة) أي صحيح مسئلة
(قوله من قسمتها) أي
الاربعة والعشرين (قوله
ثلاثة) أي من فريضة
الانكار (قوله في ثلاثة)
أي صحيح مسئلة الابن
(قوله في سبعة) أي سهام
الابن من فريضة الاقرار
(قوله مع الربع) أي ربع
الاربعة والعشرين وهي
سبعة (قوله من ستة)
أي مقام النصف والثلث
والسدس (قوله من اثني
عشر) أي مقام الربع
والسدس والنصف للزوج
ثلاثة وللأم اثنين وللبنت
سبعة يتيق واحد للعاصب
(قوله انه) أي الشان (قوله
لها) أي الاخت لام (قوله
نصيبها) أي الاخت لام
(قوله وهو) أي نصيبها
(قوله مبين لها) أي السبعة
(قوله باثنين وأربعين) أي
وتقسمها على ستة صحيح
فريضة الانكار يخرج جزء
سهمها سبعة فالزوج ثلاثة
في سبعة باحد وعشرين وللأم

اثنتان في سبعة باربعة عشر وللبنت ستة في واحد وللم واحد في واحد (قوله بعض) مفعول نقص المضاف لفاعل وصورتها

(قوله واسقاطه) أى الاقرار عطف على تنص (قوله زيارته) أى الاقرار (قوله لانه) أى الزوج (قوله لها) أى الاخت (قوله)
فالقسمان الاولان) أى المسقط والمنقص (قوله والاخيران) أى الذى يزيد والذى لا ينقص ولا يزيد ولا يسقط (قوله

منطق) يضم فسكون ففتح
أى معبر عنه بغير لفظ جز
ايضا (قوله لها) أى تركته
(قوله أصم) بفتح الهمز
والصاد المهمل وشدا الميم
أى لا يعبر عنه بالفاظ
جز (قوله بها) أى الوصية
(قوله بعد تصحيح) صلة أخذ
(قوله ويخرج) يضم فسكون
فكسر اى الحاسب (قوله
منه) أى يخرج الوصية
مكتوبا على الضلع الثانى
(قوله الباقي) أى من يخرج
الوصية (قوله عليها) أى
الفريضة (قوله فاجعله)
أى المقام جامعة فوق الضلع
الثانى (قوله منه) أى
المقام (قوله باقية) أى
المقام (قوله من الفريضة)
بيان الوقف (قوله فخرج
بالضرب تصح منه الوصية
والفريضة) فاكتبه فوق
ضلع ثالث واجعله جامعة
لهما واكتبه على قبة
الفريضة وفق الباقي وعلى
قبة المقام وفق الفريضة
(قوله فى وفق الفريضة)
أى المكتوب على قبة
المقام وخارج الضرب
يكتب تحته فى المربع الذى
يقابل الموصى لهدى السهام
المضروبة (قوله فى وفق
الباقي) أى المكتوب على
الفريضة ويكتب خارج

وصورتها هذه

١	٧				
٤٢	٧	٦	٣	٢	١
٣١					
١٤					
		١	٢	٣	٤
		ق	ب	ج	د
٠٦	٦	ب	ج	د	هـ
١	١	ع			

وسميت بذلك الغضلة المسئول عنها عما أقربت به للعاصب * الثانى
العصونى لا خصوصية للزوجة بل كل امرأة حامل كذلك كانت
زوجة أو أم ولداً أو أمًا وزوجة أب أو ابن أو غيرها * والثالث قوله أم
فله مانع من الاقرار على صورتين وهما نقص الاقرار بعض نصيب
المقر واسقاطه نصيب المقر بالكلمة كما مثله عقرب تحت طوبة
* الرابع أقسام الاقرار بوارث آخر أربعة أحدها اسقاط نصيب
المقر بان يقر بوارث يحجبه كعقرب تحت طوبة وكأخوين أقر أحدهما بآخر فيدفع المقر للمقر
به جميع نصيبه الثانى تنقيصه كأخوين أقر أحدهما بالثالث فيعطيه ثلث نصيبه الثالث زيادته
نصيب المقر كاقرار الزوجة فى المسئلة المتقدمة وكزوج وأخوين لأم وأخ لاب فافر الاخ لاب
بينت فغراث المقر على الانكار السدس وعلى الاقرار الرابع فلا يعتبر اقراره لاتهامه فيه الرابع
مال ينقص ولم يسقط ولم يزد فلا يعتبر أيضا كزوجة وابن وأقرب بآخر لان فرضها الثمن مع
الابن ومع الابن وكأخت وزوج أقرباها لان له النصف كان لها أخ أم لا فالقسمان الاولان
منطوق المنصف والاخيران مفهومه والله أعلم (وان أوصى) الحرام الميزا المال (بجزء
(شائع) فى جميع تركته منطق (كربع) أو ثلث لها (أو) أصم كجزء من احد عشر أو ثلاثة عشر
(أخذ) أى استخراج الحاسب (مخرج) بفتح الميم والراء أى أقل عدد يمكن خروج (الوصية منه)
أى الجزء أو الاجزاء الموصى بها صحبة كاستخراج أصل المسئلة من مقام الفرض أو الفروض
التي بها بعد تصحيح الفريضة بلا وصية ويخرج منه الجزء أو الاجزاء الموصى بها ويحفظ الباقي
(ثم) ينظر هل ينقسم الباقي عليها أم لا (ان انقسم الباقي) من مخرج الوصية (على الفريضة)
صحت الوصية والفريضة من المقام فاجعله جامعة وأخرج منه الجزء أو الاجزاء الموصى بها
واقسم باقية على الورثة (كاثنتين وأوصى بالثلث) فصم المسئلة أو بلا وصية من اثنتين مكتوبا
على الضلع وما سلك وارث تحته فى المربع الذى يقابله واعتبر مخرج الوصية ثلاثة لانه
مخرج الثلث وأخرج منه واحد الموصى له مكتوباً تحت الضلع الاول واكتبه فى المربع
الذى يقابله تحت الضلع الثانى وباقيه اثنان وتصح الفريضة من اثنتين والباقي اثنان منقسمان
على الفريضة قاطع كل ابن واحد مكتوب فى المربع الذى يقابله تحت الجامعة وصورة ذلك
هكذا

٣	٢				
١	١	١	١	١	١
١	١				
١	١				
١	١				
١	١				

(ف) عمل هذا القسم (واضح والا) أى وان لم ينقسم باقى مقام الوصية على ابن
الفريضة (فوفق) بالحاسب (بين الباقي) من المقام (وما) أى العدد الذى
(صحت) المسئلة (منه) أى انظر هل بينهما موافقة أو مباينة فان كانا موافقين
متوافقين (ف) انضرب الوقف) أى الجزء الذى توافقا به من الفريضة (فى مخرج الوصية) فخرج
بالضرب تصح منه الوصية والفريضة ومن له شئ من المقام أخذ منه مضروباً وفق الفريضة
ومن له شئ من الفريضة أخذ منه مضروباً وفق الباقي (كأربعة أولاد) اثنان وأوصى بالثلث
الضرب بثلثه أى باربعة شئ الذى يقابل ربع السهام المضروبة (قوله من أربعة) أى عدد اثنين مكتوبة على الضلع الاول

وفيه تحتهم كل ابن في مربع مقابل له (قوله والمقام ثلاثة) أي مكتوب على الضلع الثاني (قوله وباقيه) أي المقام بعد اخراج واحد للموصى له مكتوب باقي المربع الذي يقابله وهو آخر مربعات الضلع الثاني (قوله اثنان) أي من كسر ان على القريضة فتكتب تحت المقام في أعلى المربعات المقابلة للبينز وتعد الى آخرها اشارة لانك ارد عليه (قوله موافقان للاربعة بالنصف) أي فتكتب نصف الاربعة على قبة المقام ونصف الباقي على قبة المسئلة (قوله الاثنين) أي وفق القريضة (قوله في ثلاثة) أي مقام الوصية (قوله بسبعة) أي وهي الجامعة فتكتبها فوق الضلع الثالث (قوله واحد في اثنين) أي باثنين مكتوبين في آخر مربعات الضلع الثالث الذي يقابل ٧٥٠ الموصى له (قوله واحد في واحد) أي بواحد مكتوب في المربع الذي يقابله من الضلع

الثالث تحت الجامعة (قوله وما يخرج من الضرب الخ) أي فهي الجامعة فتكتب على الضلع الثالث ويكتب الباقي على قبة القريضة والقرينة على قبة المقام (قوله ثلاثة) أي معصم القريضة (قوله في ثلاثة) أي المقام (قوله بتسعة) أي فهي الجامعة فتكتب فوق الضلع الثالث (قوله في ثلاثة) أي بثلاثة في مربعة تحت الجامعة (قوله اثنان) أي في مربع يقابله تحت الجامعة (قوله ضرب ستة في سبعة) أي بعد تصحيح القريضة في الضلع الاول (قوله باثنين وأربعين) أي فتكتب فوق الضلع الثاني (قوله منه) أي يخرجهما (قوله سدسه) أي يخرجهما (قوله سبعة) أي فتكتب للموصى له بالسبع في المربع الذي يقابله تحت يخرجهما (قوله وسبعة) أي

٦	٣	٤
١	٢	١
١		١
١		١
١		١
١		١
٢		١

ص ١

٩	٣	٣
٢	٢	١
٢	٢	١
٢	٢	١
٣	١	١

ص ١

١٢٦	٤٢	٣
٠٢٩	٢٩	١
٠٢٩	٢٩	١
٠٢٩	٢٩	١
٢١	٠٧	١
١٨	٠٦	١

ص ١

فتكتب تحت المربع الذي يقابل الموصى له بالسبع (قوله ومجموعهما) أي الستة والسبعة والموصى (قوله ثلاثة عشر) أي فتطرح من يخرجهما (قوله والباقي) أي من الاثنين وأربعين (قوله مائة وستة وعشرون) أي فهي الجامعة فتكتب فوق الضلع الثالث (قوله باحد وعشرين) أي فتكتب تحت الجامعة في المربع الذي يقابل الموصى له بالسبع (قوله في تسعة وعشرين) أي بتسعة وعشرين وتكتب في المربع الذي يقابل الابن (قوله كثمانية وخسين ابنا) أي والوصية بسدس وسبع فالباقي بعد اخراجها تسعة وعشرون توافق القريضة بمجزء من تسعة وعشرين جزءاً (قوله الاثنين وأربعين) أي مقام السدس والسبع (قوله الوصيان)

أى الوصية بالسدس والوصية بالسبع (قوله احتز) أى المصنف (قوله بالشائع) أى فى وإن أوصى بشائع (قوله فانه) أى المعين (قوله لو قال) أى المصنف (قوله من مخرج) أى بزيادة من (قوله مبنيا) حال من أخذ (قوله للنائب) أى الفاعل (قوله للشائع) أى الضمير المستتر فى أخذ الراجع للشائع (قوله أولى) أى لأنه أوضح (قوله وقصد) بسكون الصاد (قوله بيان) خبر قصد (قوله من فريضة الموصى) تنازع فيه أخرجه ووجه (قوله بعمل واحد) تنازع فيه بيان وأخرج (قوله وبقيت عليه) أى المصنف (قوله ما قبل) أى المخرج الذى قبل وأول مخرج الكسور المنطقة الاثنان وآخرها ٧٥١ العشرة وأول مخرج الكسور

احد عشر ولا نهاية لآخرها

(قوله فان كانت) أى الوصية

(قوله عليها) أى الفريضة

(قوله نصفها) أى الفريضة

(قوله لان مخرجها) أى الثالث

(قوله وان كانت) أى الوصية

(قوله عليها) أى الفريضة

(قوله كان) أى الجزء

الموصى به (قوله اثنان) أى

او هما معا (قوله مقسوما)

أى مسمى باسم غير الجزء

(قوله وله) أى الموصى (قوله

من حيث تنقسم) أى الوصية

(قوله فريضة) مفعول ثان

لتجعل وتجوز بضم فسكون

فكسر (قوله فان كان)

أى الباقي (قوله وان لم

ينقسم) أى الباقي على

الورثة (قوله ومنه) أى

خارج الضرب (قوله فان

كانت) أى الوصية (قوله

وأولها) عطف على أكبر

(قوله وقوله) أى النصف

(قوله اختلف) بضم التاء

(قوله أصل الفريضة)

مفعول ثان لتجعل مقدم

(قوله المخرج) مفعول أول

والموصى له بالسبع ستة فيما وكل ابن واحد وفى واحد وفق الباقي هكذا

٨٤	٤٢	٥٨	
٥٨	٢٩	٥٨	ابن
١٤	٧	١	ص
١٢	٦	١	ص

أبدأ فان كانت بالثلث زدت عليها نصفها لان مخرجها ثلاثة والمخرج الذى قبله اثنان مخرج

النصف وان كانت بربع زدت عليها ثلثها وان كانت بخمس زدت عليها ربعها وعلى هذا القياس

قال فى الذخيرة الفصل الاول فى الوصية بجزء مسمى واحدا كان أو أكثر كنصف أو ثلث

مفتوحا وأصم نحو بجزء من احد عشر وله ورثة قل بعمل طريقان الاول فى الجواهر تصح

فريضة الميراث ثم تجعل بجزء الوصية من حيث تنقسم على أصحاب الوصايا فريضة برأسها

وتخرج الوصية وتنظر الباقي من فريضة الوصية فان كان ينقسم على فريضة الورثة فيها ونعمت

وان لم ينقسم نظرا بينهما واعتبرنا احدهما بالآخرى فان تباين اضربنا فريضة الورثة فى فريضة

الوصية ومنه تضع الطريقة الثانية ان تخرج من مخرج الوصية الجزء الموصى به وتعرض الباقي

على مسئلة الورثة فان انكسر عايم افرز على الفريضة مثل نسبة الواحد للمقام الذى قبل مقام

لوصية فمما اجتمع منه تصح الفريضة والوصية فان كانت بالثلث فزد على المسئلة نصفها وان

كانت بالربع فزد عليها ثلثها وان كان بالخمسة فزد عليها ربعها وهكذا الى العشر وان كانت بجزء

من احد عشر فزد عليها عشرها وان كانت بجزء من اثني عشر فزد جزءا من احد عشر ثم كذلك

وان كانت بالنصف فزد عليها أمثلها لان النصف أكبر الاجزاء وأولها وقبله الواحد فجعلنا

سهام الفريضة فريضة وزدنا عليها أمثلها ٨١ ابن يونس اختلف فى ترتيب حساب الوصايا

فجعل يجعل أصل الفريضة المخرج الذى تقوم منه الوصايا فتخرج الوصايا منه وتنقسم ما بقى

منه على الورثة ان انقسم والاضربته حتى يصح الباقي بينهم وهو الاحسن والاسهل وقيل تصح

الفريضة بغير وصية وتجهل عليها بقدر الوصية من جميعها والمرجع واحد كالثلاثة بنين وأوصى

بثلاث ماله ونصفه وأجازها الورثة ومخرج النصف والثلث ستة للنصف ثلاثة وللثلث اثنان يبقى

واحد منكسر على الثلاثة مبين لها الاضربها فى السمة بثمانية عشر ومن لشيء يأخذ مضر وبا

لتجعل (قوله منه) أى أصل الفريضة (قوله عليها) أى الفريضة (قوله بقدر الوصية) أى نسبة قدر الوصية من مخرجها الباقي

منه للورثة (قوله من جميعها) أى الفريضة بيان لقدر الوصية المحمول على الفريضة فان كانت الوصية نصفًا أو ثلثًا فقد رها من

المقام خمسة وباقية واحد ونسبة الخمسة له خمسة أمثاله فان صحت الفريضة من ثلاثة زيد عليها خمسة أمثاله خمسة عشر فتبلغ

ثمانية عشر للموصى له بالنصف تسعة وللوصى له بالثلث ستة ولكل ابن واحد (قوله وأجازها) أى الوصية (قوله اضربها)

أى الثلاثة أصل المسئلة (قوله فى الستة) أى مخرج النصف والثلث (قوله مضر وباقي ثلاثة) فللموصى له بالنصف ثلاثة فى ثلاثة

بثمانية عشر وللوصى له بالثلث اثنان فى ثلاثة بستة وللبنين واحد فى ثلاثة بثلاثة ليكل ابن واحد

(قوله للوصيتين) أى من المخرج الستة (قوله خمسة امهم) أى ثلاثة للموصى له بالنصف واثنان للموصى له بالثلث (قوله سهم) أى وهو الباقي من الستة ٧٥٢ (قوله وسهامهم) أى البينين (قوله عليها) أى الثلاثة (قوله وهى) أى خمسة أمثالها (قوله

فيكون ذلك) أى الممول
(قوله للوصايا) أى الموصى
له بالنصف تسعة وللموصى
له بالثلث ستة (قوله حلت)
أى زدت على القريضة (قوله
ضرب مخرج أحدهما فى
مخرج الآخران تبايناً وفى
وفقه ان توافقاً) أى وان
تداخلت كنفيت با كبرهما
وان تماثلا كنفيت
بأحدهما (قوله فما اجتمع
من الضرب) أى واكبر
المتداخلين واحد المتأخرين
(قوله كمن ترك ثلاثة بينين
وأوصى لرجل بسدس ماله
ولاخر بسبعة) تقدم
الكلام على هذا المثال
وتصويره (قوله واستشكل)
أى كونهما شقيقين (قوله
بأنه) أى انقطاع نسبهما
(قوله ولذا) أى كون انقطاع
نسبهما عن الملاءن ظاهرياً
على صحة استحقاقه بعد لعانه
(قوله وحده) بضم الحاء
المهملة وتشديد الدال أى
الملاءن (قوله انه) أى انشراح
(قوله أحدهما) أى الزوجير
(قوله بينه) أى الملاءن (قوله
فيها) أى كتابته (قوله عما
تركه) أى المكاتب صلة أداء
(قوله فان كان) أى من
معه فيها (قوله ابن يونس)

في ثلاثة وصورتهما هكذا

١	٣
١٨	٦
٠٦	٢
٠٩	٣
٠١	١
٠١	١
٠١	١

وعلى القول الثاني للوصيتين خمسة امهم ولا بين سهم وسهامهم
غير وصية ثلاثة فتحصل عليها خمسة امثالها وهى خمسة عشر
فيكون ذلك للوصايا ويكون لكل ابن من الثلاثة واحد
ولا يخرج للوصايا الا ما حلت خاصة الرابع في الجواهر لو أوصى
بجزأين ضربت مخرج أحدهما فى مخرج الآخران تبايناً وفى
وفقه ان توافقاً فما اجتمع من الضرب فهو مخرج الوصيتين جميعاً
فاذا أخرجت جزأ الوصيتين منه ثم قسمت الباقي على القريضة فان

انقسم والاضربت ما انتهى اليه الضرب فى عدد سهام المسئلة ان باين الباقي وفى وفقه ان
وافقاً فما بلغ فقه يصح حساب الوصيتين والقريضة بمن ترك ثلاثة بينين وأوصى لرجل بسدس
ماله ولاخر بسبعة اهـ ولعمل الوصية فروع كثيرة فى المطولات (ولا يرث ملاءن) زوجته التى
لا عنها (ولا ترث) ملاءنة زوجها الذى لا عنها لا تنسخ النكاح الذى كان بينهما ما بقاء ما عنها
(وتوأمها) أى ولادة الملاءنة من الحمل الذى تفاه الزوج ولا عنها بسببه (شقيقان) على المشهور
واستشكل بانقطاع نسبهما عن ابيهما بلاءناته واجيب بأنه فى الظاهر فقط ولذا ان استشكلهما
واحدهما لحق به وحده كما تقدم الخرشى والحاصل انه ان حصل اللعان من الزوج ومن الزوجة
فلا يرث أحدهما الآخر وان التعن أحدهما فقط توارثا ولا توارث بينهما وبين ولده الذى لا عن
فيه سواء التعت أم لا وترث ولدها ويرثها على كل حال وتوأمها وتوارثان على انهما شقيقان
وتوأمها المسبية والمستأمنة شقيقان هذا هو المشهور الذى رجح اليه الامام مالك رضى الله تعالى
عنه وتوأم الزانية والمغتصبة اخوان لام على المنهور (ولا) يرث (رقيق) ولا يرث وماله
لسيده بالملك لا بالارث (واسيد) الرقيق (المعتق) بفتح التاء (بعضه) نائب فاعل معتق ومبتدا
السيد المعتق بعضه (جميع ارثه) أى تركه المعتق بعضه بالملك التى تورث عنه لو كان حراً
(الا المكاتب) الذى معه فى كتابته من يعق عليه فيره من معه فيها بعد أداء الكتابة مما تركه
فان كان ابناً أخذ الباقي كله وان كان بنتاً وأخذت نصف الباقي وأخذ السيد الباقي
ابن يونس بالولاء لقاضى بالرق (تنبيهات الاول) * اذا مات العبد الكافر وسيداه مسلم فماله
لسيده وان كان سيده كافراً فكذلك ان قال أهل دينه ماله هو الا فللمسلمين ذكره ابن حزم رزق
* الثانى اذا مات العبد المسلم فماله لسيده المسلم فان كان سيده كافراً فان كان خرج عن يده فماله
للمسلمين وان كان تحت يده فماله * الثالث فى المدونة ان كان العبد بين ثلاثة فاعتق أحدهم
نصيبه وكتبه الثانى وتمسك الثالث بالرق ومات العبد فبأنه بين التمسك بالرق وبين المكاتب
على ردهما كان أخذ من كتابته قبل موته وقاله ربيعة ومالك رضى الله تعالى عنهما * الرابع
عبر ابن شماس والقرافى وابن الحاجب عن اللعان وما بعد الموانع وحاد المصنف عن ذلك اما
اختصاراً وهو الظاهر المعتاد له فى غير موضع من هذا التصو وما أقوله فى توضيحه تبايناً

أى قال (قوله بالرق) أى بالملك لونه قبل ادائه (قوله وسيداه مسلم) حال (قوله فكذلك) أى فى كونه اسيداً (قوله والا) عبد
أى وان لم يقل أهل دينه ماله (قوله فان كان) أى العبد المسلم (قوله عن يده) أى خور الكافر (قوله وكتبه) أى العبد (قوله
على رده) أى المكاتب (قوله ذلك) أى عدها موانع (قوله وما أقوله الخ) عطف على اما اختصاراً (قوله فلم) بكسر اللام ونسخ الميم

(قوله من مال) صله يرث (قوله عفا) أي المقتول (قوله عنه) أي قاتله (قوله من ان مذهب مالك رضي الله تعالى عنه الخ) بيان ما (قوله وهو) أي ما حكمه عجم (قوله وان صدر) أي عجم الخ حال أو مباغلة (قوله واقره) أي عجم ما حكمه (قوله وأمره) أي الحاكم عطف على قتل الحاكم (قوله مورثه) أي الحاكم (قوله وفي احداهما) أي الطائفتين ٧٥٣ (قوله فقتل) بضم فكسر (قوله

الجلسل) بفتح الجيم والميم (قوله صفين) بكسر الصاد المهملة والفتحة مثقلة (قوله عنهم) أي الابوين (قوله منها) أي الديه (قوله علل) بضم فكسر مثقلا (قوله بجراعاته) صله علل (قوله ورث) أي القاتل مقتوله (قوله وبان من استجمل الخ) عطف على جملة (قوله هذا) أي التعليل بالاستجبال (قوله ان القاتل الخ) بيان مذهب الاعتزال بخذف من (قوله لان المراد) أي من الاستجبال الخ علته لا يقال (قوله ما ذكره عجم) أي عن الاستاذان مذهب مالك رضي الله تعالى عنه ان قاتل العمد بلا شبهة لا يرث وان صبيها ومجنونها (قوله عليه) صله اقتصر (قوله وذكري) أي ابن علاق (قوله ثم قال) أي ابن علاق (قوله هذا) أي العمد بلا شبهة (قوله بانه) أي الشأن (قوله يتصالي) أي يظهر صبا نفسه (قوله وهو بالغ) حال (قوله فيحان) أي يظهر جنون نفسه (قوله

عبد السلام في اللعان الاكثر انما يعلمون في الحكم بوجود مانعه اذا كان السبب موجودا والسبب الذي هو الزوجية معدوم هنا فلم يجعل الالمان مانعا من الميراث قلت انما جعل ذلك وسيلة للنص على بقا الارث بين الملاعنة وولدها (ولا) يرث (قاتل) مورثه (عمد ادواتنا) بضم العين أي ظالم من مال مقتوله ولا من دينه ان لم يات بشبهة تسقط عنه القصاص بل (وان) أي القاتل (بشبهة) تسقط عنه القصاص طئي ولو عفا عنه ولو كان القاتل مكرها بشرط كونه بالغاعا فلا فان كان صبيها أو مجنونا فعمده كالخطأ فالة في الذخيرة وشرح التلخيصية للناسي وهو الظاهر خلاف ما حكمه ج عن الاستاذ أبي بكر من ان مذهب مالك ان قاتل العمد بلا شبهة لا يرث من مال ولاديه بالغأ وصبيها أو مجنونا اه وهو مشكل وان صدر به وأقره واحتز بقوله عدوانا عن العمد غير العمد وان كتبت الحاكم ولده قصاصا وأمره أحد بقتل مورثه قصاصا وكقتل الدافع عن نفسه مورثه فلو طلب احد رجلين ورثته قد دفعه عن نفسه فهلك أحد هما ورث المطلوب الطالب لا عكسه وكقتل المتأول فان اقتلت طائفتان بتأويل وفي احداهما قرابة الاخرى فقتل بعضهما فالذي به القضاة نوارثهم كتوارث أهل الجبل وصفين لانهم متأولون وأشار بقرله وان أي بشبهة لقول النوادر اذا قتل الابوان ابنتهما على وجه الشبهة وسقط عنهم ما القتل فالديه عليهما ولا يرثان منها ولا من المال اه وعلل عدم ارث القاتل بجراعاته المصلحة اذ لو ورث لادى للراب العالم وبان من استجمل شيئا قبل أو انه عوقب بجرماته ولا يقال هذا مبنى على مذهب الاعتزال ان القاتل قطع أجل المقتول لان المراد في اعتماد القاتل ابن حجر أي نظر المظنة الاستجبال باعتبار السبب فلا ينافي كونه مان باجله عند أهل السنة البناني ما ذكره عجم عليه اقتصر ابن علاق وذكر مقابله عن أبي حنيفة لا غير ثم قال يرد هنا اشكال وهو ان هذا يتحقق في البالغ دون الصبي وفي العاقل دون المجنون وأجاب الاستاذ أبو بكر بانه يجوز في المراهق ان يتصالي وهو بالغ او يتجنن وهو عاقل وشبه في عدم الارث فقال (ك) قاتل (مخفي) فلا يرث (من الديه) ومفهومه انه يرث من المال وهو كذلك (تنبيه) في التوضيح المذهب ان قاتل العمد وقاتل الخطا يرثان الاول ويرث عنهم الميراث ما طئي أصله لابن عبد السلام ودرج عليه الحوفي والتلخاني وأقره شرابه ونسب القاسي مقابله لاصبح السنوسي في شرح الحوفي بعضهم نقل هذا عن المذهب غير صحيح اصبح لا يرث قاتل العمد الولاء ابن رشد لا خلاف في ذلك لاحد من اصحاب الامام مالك رضي الله تعالى عنه العقباتي انكار الخلاف في هذا صعب ويلزمه ان من قتل قرية له حاجبها عن ارث قريب آخر ان لا يرث القاتل ذلك القريب الا شرو من الحفاظ من نقل في الولاء ثلاثة اقوال يفرق في الثالث بين ان تكون تهمة مثل كون الشقيق شيخا رقيقا والمقتول صغيرا وبين

٩٥ منج ح وهو عاقل حال (قوله بعضهم) أي قال (قوله نقل) بسكون القاف مصدر مضاف لانه قوله (قوله غير صحيح) خبر نقل (قوله اصبح) أي قال (قوله في ذلك) أي عدم ارث قاتل العمد الولاء (قوله في هذا) أي عدم ارث قاتل العمد الولاء (قوله ويلزمه) أي عدم ارث قاتل العمد الولاء (قوله له) أي القاتل (قوله حاجبا) نعت قرية (قوله أي القاتل (قوله في الولاء) أي ارث قاتل العمد (قوله يفرق) بضم فسكون ففتح (قوله فيها) أي غنيا

(قوله عكس هذا) أي كون المقتول شيخا والعتيق شابا (قوله المختلف) بفتح اللام نعت ارث (قوله العصفوني) بضم العين المهملة وسكون الصاد المهملة وضم النون أي قال (قوله وهو) أي قول العصفوني لأن الولاء الخ (قوله قتل مورثه) أي بقرابة أو نكاح (قوله وفيه) أي ما صرح به عجم (قوله عنه) أي ابن رشد (قوله من نفي الخلف الخ) بيان ما (قوله مانصه) مفعول قال (قوله فيه) أي قول أصبغ (قوله لانه) أي قول أصبغ (قوله فيكون) أي وارث المعتق (قوله

مواليه) أي المعتق (قوله عنه) أي المعتق (قوله ماله) أي المعتق (قوله ذكوان) بفتح الذال المعجمة وسكون الكاف آخره تون (قوله لانه) أي ابن الزبير (قوله جعله) أي ميراث ذكوان (قوله مولاه) أي المعتق (قوله ولاجل) صلة توطأ (قوله هذه الرواية) أي رواية أصبغ (قوله منهم) أي الشيوخ (قوله الوهم) بفتح الهاء أي الغلط (قوله وهم) بفتح الهاء أي غلط (قوله البستاني) بضم المنة تحت وسكون السين المهملة وعقب الاقنون (قوله ومثلي) بفتح ثاء (قوله مثقلا) أي المصنف (قوله ان كان) أي المصنف (قوله وهي) أي قول الاكثرواثة لتأنيث خبره (قوله وبهضه) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله الصاد أي يقويه) (قوله لانه) أي رواية وذكره كبر خيره (قوله خلاف قوله) أي المصنف (قوله قبل) لخص المضاف اليه ونية معناه (قوله وقتل) بضم فكسر (قوله المستسر)

عكس هذا اه كلام السنوسي ومعنى ارث الولاء المختلف فيه أن المقتول إذا كان له مولى اسفل وكان القاتل من نجب اليه ولا ذلك المولى بواسطة المقتول فان قتله اياه لا يمنع من انجرار الولاء اليه كمنعه من الميراث كذا فسر شرح الطوفي والتبستاني العصفوني لان الولاء كالنسب فكلا يسقط بالنسب بالقتل عمدا كان او خطأ كذا لا يسقط بالولاء بهما اه وهو معنى قول القاسي لان الولاء بسبب وليس بمال اه وليس معناه ان المعتق بالسكسر اذا قتل عتيقه عمدا يرثه بل حكمه حكم من قتل مورثه عمدا ويدل على هذا تعليلهم بأنه سبب وليس بمال وهما تختص ارث المال وصرح بهذا عجم وهو ظاهر البقائي وفيه نظر فان ابن رشد قال بعد ما تقدم عنه من نفي الخلاف فيما قاله أصبغ مانصه عندي فيه نظر لانه انما يصح على قياس القول بان الولاء يورث عن المعتق كما يورث عنه ماله فيكون أحق بميراث مواليه اذا ماتوا من ورث عنه ماله على ما قضى به ابن الزبير في ذكوان مولى عائشة لانه - عمله اطمه بن عبد الله ابن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنهم من أجل ان أباه عبد الله ورث عائشة دون القاسم لان أباه عبد الرحمن كان أحما عائشة لا يباها وأمهاتها كان محمد والد القاسم أخاها لا يباها دون أمها والذي يأتي في هذه المسئلة على قياس ما عليه الجمهور ان أحق الناس بميراث مولاه اقرب الناس للمقتول يوم مات المولى ابن عرفة قلت ولاجل ان هذه الرواية خارجة عن المذهب توطأ الشيوخ على ان قاتل العمديت الولاء وقرروا كانه المذهب ولم يلة توطأ الى هذه الرواية منهم ابن رشد في الاجوبة والمقدمات وابن العربي في القانون والمسالك والمطبوع والجزيري وابن قنوح وابن عبد الغفور ومن الفرضيين ابن ثابت وابن خروف والحوفي وغيرهم ونسبة الوهم الى هؤلاء كلهم وهم نقله البستاني وتقدم عن ابن القاسم ان الرجوع الارث به لانفسه لانه لا ينفصل عن ثبته كالنسب وصوبه ابن يونس (ولا) يرث شخص (مخالف) للميت (في دين) فلا يرث مسلم كافرا ولا كافرا مسلما لا يورث بين ملتين ومثل ذلك فقال (كلم مع) قريب أو زوج أو مولى (مرتد) عن دين الاسلام بعد تقرر له (أو) مسلم (مع) كافر قريب أو زوج أو مولى (غيره) أي المرتد كيهودي أو نصراني أو مجوسي غ ان كان أراد بغيره الزنديق والساحر كما قيل على قول الاكثرواثة وهي رواية ابن نافع وبهضه قوله في توضيحه تبعه ابن عبد السلام والظاهر رواية ابن نافع الا انه خلاف قوله قبل في باب الردة وقتل المستسر بلا استتابة الا ان يجي متأبها وماله لورثته وهذه رواية ابن القاسم ولا ينبغي العدول عنها طي عرض بالشارح فانه نقل الخلاف في الزنديق والساحر وعزاه عدم ارثه - لا أكثر ثم قال ولهذا قال مع مرتد وغيره ليقنوا ولهما وذ كر رواية ابن القاسم ثم قال ابن رشد رواية ابن القاسم تقتضي انه يقتل حد او رواية ابن نافع تقتضي انه يقتل كفرا يعني الزنديق وعبارة الشارح يقتل اول احسن

أي لمخفي كثره (قوله عرضي) بفتحات معجم انما أي غ (قوله فانه) أي اشارح (قوله ثم قال) أي الشارح (قوله من قال) أي المصنف (قوله ليقنوا ولهما) أي الزنديق والساحر (قوله وذكر) أي الشارح (قوله ثم قال) أي الشارح (قوله ابن رشد) أي قال (قوله لانه) أي الزنديق (قوله يقتل) بضم فسكون ففتح (قوله يعني) أي ابن رشد بضميراته (قوله يقتل) بيان عبارة الشارح

(قوله ان كان أراد بغيره الخ) بيان عبارة غ (قوله اذلا شك الخ) عليه أحسن (قوله والا) أي وان لم يشمل كلام المصنف الكافر أصالة الخ (قوله بئى) أي الكافر أصالة الخ (قوله عليه) أي المصنف (قوله بقاؤه) أي كلام ٧٥٥ المصنف (قوله من شموله الزنديق

الخ) بيان ظاهره (قوله

تخصيصه) أي كلام المصنف

(قوله بغير الزنديق) صلة

تخصيص وبأوله التعدي

(قوله بقرينة) صلة

تخصيص وبأوله سببية

واضافته للبيان (قوله عنه)

أي ماله رضي الله تعالى عنه

(قوله من أنواع الكفر)

بيان سواهما (قوله وهو)

أي كون غير اليهودية

والجوسية ملل (قوله

وهذا) أي كون الكفار

المتخلفة اديانهم اهل ملل

صلة قال (قوله لاقتضائه)

أي العطف (قوله بالاول)

أي كون الكفار المتخلفة

اديانهم اهل مله واحدة

صلة قال (قوله اختلف)

بضم التاء (قوله شبرمة)

بفتح الشين المجعوم وسكون

الموحدة وضم الراء (قوله

شريح) بضم الشين المجعوم

وفتح الراء واهمال الحاء

(قوله وابن يونس) عطف

على ابن القصار (قوله

وصوبه) بفتح صوته نقل

(قوله في ارضهم) تنازع

فيه حكم وترافع (قوله

في الحكم) صلة كاف

التشبيه (قوله من التعقيد)

بيان ما (قوله ولما حكاها)

أي كلام ابن مرزوق (قوله

قال أي عجم (قوله ولو قال)

أي المصنف (قوله وحكم بين الكفار الخ) مفعول قال

من عبارة ابن غازي ان كان أراد بغيره الخ اذلا شك ان كلام المصنف يشمل الكافر أصالة مع المسلم والابق عليه ولذا قال عجم يحفل بقاؤه على ظاهره من شموله الزنديق فيوافق رواية ابن نافع ويحفل بتخصيصه بغير الزنديق بقرينة ما قدمه في الرد فيوافق رواية ابن القاسم ابن رشد قول ابن القاسم وروايته عن مالك اظهر من قول مالك في رواية ابن نافع عنه رضي الله تعالى عنهم (وكيهودي مع) قريب اوزوج او مولى (نصراني وسواهما) أي اليهودية والنصرانية من أنواع الكفر كله (مله) بكسر الميم وشدة اللام واحدة ابن يونس عن أهل المدينة المنورة بأنوار سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ان الاسلام مله واليهودية مله والنصرانية مله والجوسية وما سواها مله لانهم لا كتاب لهم ابن يونس وهو الصواب وعزا ابن عبد السلام والمصنف للإمام مالك رضي الله تعالى عنه لكن كلام ابن مرزوق يفسد ان المعتمدان غير اليهودية والنصرانية ملل وهو ظاهر نص الامهات وقص المدونة ولا يتوارث اهل الملل من اهل الكفر قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ولا يتوارث اهل ملتين شيئا ابن شامس لا توارث بين المسلم والكافر ولا بين اليهود والنصارى ولا بين أهل مله وأهل مله اخرى ان تحاكموا في التماسية

أجل ولا ميراث بين ملتين * وان يكن هذا وهذا كافرين
العصوني اختلف العلماء في الكفار المتخلفة أيانهم هل هم اهل مله واحدة فيتم ارقون فيما بينهم أو اهل ملل فلا يتوارثون وهذا قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه وأهل المدينة رضي الله تعالى عنهم يحجبون بقوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى واليهوس والذين أشركوا ووجه الاحتجاج به والله أعلم عطف بعضها على بعض فدل على انها ملل لاقتضائه المتعارفة بقوله تعالى وقالت اليهوديات النصارى على شئ الآية وبحديث لاميراث بين ملتين وبقول عمر رضي الله تعالى عنه لا يرث اهل الملل ولا يرقون بالاول قال الشافعي وأبو حنيفة والثوري وابن شبرمة رضي الله تعالى عنهم فعلى قولهم يرث اليهودي النصراني والجوسي وبالعكس اه القاسمي اختلف في الكفر بالنسبة للتوارث هل هو ملل أو مله واحدة والاول لاهل المدينة على ساهكنما أفضل الصلاة والسلام ابن شعبان القولان مديان وهما الامام مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهم ما الا ان مالكا رجع الى انه ملل وبه أخذ أصبغ ثم اختلف القائلون انه ملل فحكى ابن القصار عن شريح وابن أبي ليلى وشريك بن عبد الله رضي الله تعالى عنهم انهم قالوا اليهودية مله والسامرة مله والنصرانية مله والسابقية مله والجوسية وسائر الاديان مله وابن يونس عن أهل المدينة على صاحبها صلوات الله تعالى وسلامه عليه ان الاسلام مله واليهودية مله والنصرانية مله وما عداها مله واحدة وصوبه (وحكم) بضم فكسر أي يحكم (بين الكفار) كانوا كفايين أو لا اذا ترفعوا اليانافي ارضهم (يحكم) ارث (المسلم) من المسلم (ان) رضي بذلك جميعهم و(لم ياب) بسكون الهمز وبالمرحمة أي يمتنع (بعض) منهم من حكمنا بينهم بحكم الاسلام فان أبي بعضهم فلا يحكم بينهم في كل حال (الا ان يسلم) بضم فسكون فكسر (بعضهم) بهدموت مورثهم وقبل قسمة تركته ويترك بعضهم على كفرهم عمتهم من حكم الاسلام (فكذلك) أي رضابجميعهم

أي المصنف (قوله وحكم بين الكفار الخ) مفعول قال

بحكم الاسلام في الحكم بينهم بحكم الاسلام (ان لم يكونوا) أي الكفار (كثابين والا) أي
 بان كانوا كثابين (في حكم بينهم) بحكمهم (أي الكثابين على رواية ابن القاسم وقال ابن
 القاسم ومعتون بحكم بينهم بحكم الاسلام لافرق بين الكثابين وغيرهم ابن شامس لو تحاكم
 البنا ورثة الكافر فان تراضوا بحكمه تناقشنا بينهم على حكم الاسلام وان أبي بعضهم فان كانوا
 بأجمعهم كفارا فلا تعرض لهم وان كان منهم من أسلم قسمنا بينهم في رواية ابن القاسم على
 مواريتهم ان كانوا كثابين وعلى قسم الاسلام ان كانوا من غير أهل الكتاب وقال ابن نافع
 ومعتون أهل الكتاب وغيرهم سواء يقسم بينهم على حكم الاسلام فعني قوله والا فبحكمهم
 أي والابان كانوا أهل كتاب فتحكم بينهم بحكمهم ولا تتركهم ترجيحاً للمسلم ولا عبرة بأبائهم
 ولا يخالف ما في كلام المصنف من التعقيد ولذا قال ابن عمر زرق لو قال وحكم بين الكفار بحكم
 المسلم ان رضوا أو أسلم بعض وليسوا كثابين والا فبحكمهم وما أشبه ذلك لكان أنصر وأسلم
 من التعقيد ولما حكاه عجم قال ولو قال بدل أو أسلم بعض الخ فيكون على مساق ما قبله وحكم
 بين الكفار بحكم المسلم ان رضوا كان أسلم بعض وأبو ان لم يكونوا كثابين والا فبحكمهم
 لكان أحسن ليعيد رجوع ان لم يكونوا كثابين الخ لما إذا أسلم بعض فقط على قاعدته فان
 قلت هذا يقتضي انه إذا أسلم بعضهم بحكم بينهم بحكم الاسلام حيث لم يكونوا كثابين وان أبي
 جمعهم ذلك قلت ظاهر كلامهم اننا يجب اطلاعنا عليهم فانما نحكم بينهم بحكم الاسلام سواء رضوا
 أو أبوا انظر الاسلام بعضهم ولان دينهم كالأدب بخلاف أهل الكتاب اهـ * (فرع) * ان
 أسلم ورثة كافر كانهم قبل قسم تركه فروى اشهب عن الامام مالك وقال ابن نافع فيه او مطرف
 وابن الماجشون في الوضحة رضى الله تعالى عنهم يقسم بينهم على قسم الاسلام وظاهر قول
 ابن القاسم في العتبية يقسم بينهم على قسم الشرك كانوا أهل كتاب أو غيرهم وقال الامام مالك
 في المدونة ان كانوا أهل كتاب قسم بينهم بحكمهم والا فبحكم الاسلام ونصها قال النبي صلى
 الله عليه وسلم كل ميراث قسم في الجاهلية فهو على قسم الجاهلية وكل ميراث أدركه الاسلام
 ولم يقسم فهو على قسم الاسلام مالك معناه في غير الكتابين من مجوس وزنج وغيرهم وأما لو
 مات كتابي وأسلم ورثته قبل قسم ماله فانه على قسم أهل الكتاب وقال ابن نافع وغيره الحديث
 عام في الكتابين وغيرهم من الكفار * (فرع) * روى عيسى عن ابن القاسم في أهل الاهواء
 الذين على الاسلام مثل المرجئة وغيرهم من أهل البدعة اذا قتلوا على بدعتهم فورثتهم من
 المسلمين يرثونهم أقاده الرماصي (ولا يرث من جهل) بضم فكسر أي لم يعلم (تأخر) بضم الظاء
 المجهدة مشددة (موت) عن موت ورثته بأن ماتا غرقاً أو حرقاً أو بهماً أو بوباء أو قتالاً لم يعلم
 بتقديم وحال العرق والهدم وغيرهم ممن فيهم حالهم على ثلاثة أقسام الشرك هل ماتا معاً
 أو احدهما بعد الآخر أو علم سبق موت أحدهما ولم تعلم عينه أو عرفت ثم نسيت ومذهبتا
 لأميراث بينهم ويرث كل واحد أحداً ما ورثته ودليلنا قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث
 بشك وقول زيد امرني أبو بكر رضى الله تعالى عنه ان أقسم ميراث أهل الجاهلية فلم أورد
 الاموات بعضهم من بعض وأمرني عمر رضى الله تعالى عنه ان أقسم ميراث من مات في طاعون

(قوله فيما) أي المدونة
 (قوله ونصها) أي المدونة
 (قوله ولم يعلم) بضم الهمزة
 (قوله كل واحد) مقعول
 مقدم (قوله احياه) فاعل
 مؤخر

عمر اس ولم ارث. ن عى. مونه وقربل خارجة بن ريد رضى الله تعالى عنه ما قسمت اموال أهل
الحررة فلم ارث بعضهم من بعض وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوافرون فلم يشكروهم
أحد وفي الموطن يتوارث من قتل يوم الجبل ولا يوم صفين ولا يوم الحررة ولا يوم قديد الا من علم
انه قتل قبل صاحبه وخبرام كانوا ماتت هي وابتازيد في قور فلم يدراهم ما مات قبل صاحبه
فلم يتوارثا وحيث لاميراث بالشك فوجزوه كثيرة ذكر العقباتي منها جعلت صاحب الحقة منها اقول
لمصنف في الشكاح ولا ارث ان تختلف اربع كتابات عن الاسلام أو التثبت الماطلة من
مسلمة وكافية ومنها الشك في الاقصد في سماع اصبع فمن شهد عايشه انه كان يقرأ ولا
ليبق نعم أولبقر زهرت مسلمة لا يكون من ولايته لا قليل ولا كثير اذا سمي القنذ حتى يبين لمن هو
منهم ابن رشد هذا عما لا اختلاف فيه لان الولاء كاسب ولو ثبت رجل انه من في فلان ولم يبين
من عهده منهم. م وحيث يلتقون معهم من الاتباء كان يران به الجميع المسلمين ولا يكون لواحد
منهم الجهل بقعدده ومنها الشك في سبق عتق الامه وموت زوجها في المدونة لا يران لها
للاشك. ومنها قول المصنف في فصل الاستلحاق وان قال لا ولاداة ابنته احداهم ولدى عتق
الا صغرا الخ اذ قالوا فيها لا ارث لاحد منهم للاشك ومنها الشك في كونه قتله عدو أو خطأ ذكره
في الحققة ومنها قوله وصدقت المسبية ولا توارث وكذلك لمحمولون ابن يونس روى عن عمر
وعثمان رضى الله تعالى عنهما انهما ما يأتان بورثنا أحد من الاعاجم الا من ولد في الاسلام
واختلف في معنى قول عمر هذا فذهب الج. وراى انه اذ لم يثبت بالبينة العادلة أو امان ثبت
بهم ان بعضهم ورثة بعض فانهم يتوارثون وقال ابن حبيب لا يتوارثون بحال ابن يونس دليل
الجماعة قوله تعالى وأرسلوا الارحام بعضهم أولى ببعض فلم يخص ولادة من ولادة واجماع المسلمين
على ايجاب التوارث بين الصحابة بولادة الجاهلية ولا فرق بينهم وبين الاعاجم لاستوائهم
في الشرك ولا تقبل شهادة بعضهم في التوارث الا العادلة ككثير يسلمون ويعتقون ابن
القاسم العشرون عدد كثير واباد سجنون وقرى اللخمي بين قرب الزمار وبعد فية توارثوا
اذا بعد زمانهم وهم يدعون القرابة ولم يشكروهم ذلك أحد من قدم من بلادهم. م ومنها من
آذ لم يقتله ثم مات قبل خروج روحه فإنه ملاه ليجعل الاب هو الميت أو لا لتفوزم قتله أو
الابن هو المتقدم لبقاء الروح في آية بعده مونه فهذا يوجب الشك في المتقدم منهم رقد. م
سجنون عن ابن القاسم فيمن شق جوفه وامعاثوا وذبح ولم يمت حتى مات ولده أيرنه قال نعم يريد
لا المذبح فلا يرثه أما المشقوق الجوف في حديث عمر رضى الله تعالى عنه بحجة قتله ابن
يونس وفي العتبية أجاب ابن القاسم بأن المذبح لا يرثه وأما المشقوق ففي قصة عمر بن الخطاب
رضى الله تعالى عنه بحجة واختلاف ابن القاسم وأشهب في تعيين من يقتص منه ان قتل منقو
المقتل شخص آخر وحكي القاسم عن سجنون قولين أحدهما انه يرثه الا المذبح والاخر ان
غير المذبح لا يرثه أيضا وصوب ابن يونس الثاني وليس من مسائل الشك موت أخوين
ملا عند الزوال أحدهما بالشرق والاخر بالمغرب لان زوال المشرق قبل زوال المغرب قاله
مسعود بن الجوف ولده (قوله هال) اي ابن القاسم (قوله يقتص) بضم الباء (قوله انه) اي مشقوق الجوف (قوله يرثه) اي
المشقوق ولده

عمر اس ولم ارث من عي موته وقرل خارجة بن ريدرضي الله تعالى عنه ما قسمت اموال اهل
الحرية فلم ارث بعضهم من بعض واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوافرون فلم ينكره
أحد وفي الموطأ لم يتوارث من قتل يوم الجبل ولا يوم صفين ولا يوم الحرة ولا يوم قديد الا من علم
انه قتل قبل صاحبه وشيخنا كاثوم انما مات هي وابتازيد في قور فلم يدرا به امات قبل صاحبه
فلم يتوارثا وحيث لاميراث بالشك فوجره كثره ذكر العقباتي منها جملته حاله منها اقول
لمصنف في الشكاح ولا ارث ان يختلف اربع كتابات عن الاسلام أو التثبت المطلقة من
مسئلة وكافية ومنها الشك في الاقدم في سماع اصبح فحين شهد عليه انه كان يقرأن ولده
لبني قم أو بقر زهرتة مثلا لا يكون من ولاته لا قليل ولا كثير اذا سمي القخذ حتى يبين لمن هو
منهم ابن رثه هذا مما لا اختلاف فيه لان الولاء كما سب نولو ثبت رجل انه من بني فلان ولم يبين
من عصبته منهم وحيث يلتقون معهم من الآباء كان يرثه الجميع المسلمين ولا يكون لواحد
منهم الجهل بقعده ومنها الشك في سبق عتق الامة وموت زوجها في المدونة لا يرث لها
للشك ومنها قول المصنف في فصل الاستحقاق وان قال لا ولدا ابنته احداهم ولدى عتق
الا صغر الخ اذا فالوا فيها لا ارث لاحد منهم للشك ومنها الشك في كونه قتله عمدا أو خطأ ذكره
في التحفة ومنها قوله وصددت المسبية ولا توارث وكذلك لمحمولون ابن يونس روى عن عمر
وعثمان رضي الله تعالى عنهما انهما أنبيا أن بورثا أحدهما من الاعاجم الا من ولد في الاسلام
واختلف في معنى قول عمر هذا فاذهب الجور الى انه اذا لم يثبت بالبيعة العادلة أو ما ان ثبت
به ان بعضهم ورثته بعضهم يتوارثون وقال ابن حبيب لا يتوارثون بجمال ابن يونس دليل
الجماعة قوله تعالى وأدلو الارحام بعضهم أولى ببعض فلم يخص ولادة من ولادة واجماع المسلمين
على ايجاب التوارث بين الصحابة بولادة الجاهلية ولا فرق بينهم وبين الاعاجم لاستوائهم
في الشرع ولا تقبل شهادة بعضهم في التوارث الا العدة العكس كثير يسلمون ويعتقون ابن
القاسم العشرون عدد كثير وابادهم يحسنون وفرق اللخمي بين قرب الزمار وبعد نيتوارث
اذا بعد زمانهم وهم يدعون القرابة ولم ينكر عليهم ذلك أحد من قدم من بلادهم ومنهم من
آذنه مقتله ثم مات قبل خروج روجه ابنته مثلا فهل يجعل الاب هو الميت أو لا التقو ذمة قتله أو
الابن هو المتقدم لبقاء الروح في أبيه بعد موته فهذا يوجب الشك في المتقدم منهم ما رقد حتى
محنون عن ابن القاسم فيمن شق جوفه وامعاؤه أو ذبح ولم يمت حتى مات ولده أيرثه قال نعم يريد
لا المذبح فلا يرثه أما المشقوق الجوف ففي حديث عمر رضي الله تعالى عنه حجة قتله ابن
يونس وفي العتبية أجاب ابن القاسم بأن المذبح لا يرثه وأما المشقوق ففي قصة عمر بن الخطاب
رضي الله تعالى عنه حجة واختلاف ابن القاسم وأشهب في تعيين من يقتص منه ان قتل منقو
المقتل شخص آخر وحكي القاسم عن محنن قولين أحدهما انه يرثه الا المذبح والاخر ان
غير المذبح لا يرثه أيضا وصوب ابن يونس الثاني وليس من مسائل الشك موت أخوين
مثلا عند الزوال أحدهما بابا شرق والاخر بالمغرب لان زوال المشرق قبل زوال المغرب قاله
مشقوق الجوف ولده (قوله هال) اي ابن القاسم (قوله يقتص) بضم الباء (قوله انه) اي مشقوق الجوف (قوله يرثه) اي

القرافي القاضى الفقهاء يبرثون المقر بى من المشرق والمغرب دون ان يطول البلد من
فاذا عرفوا فضل الاطول نظروا الى عدد الدقائق والساعات واستخرجوا به المتقدم والمتأخر
واقصر عليه الشيخ السنوسى قال لا اطلق الفقهاء ان الميتين يلدن بوقت واحد كالزوال
لا يتوارثان وهذا صحيح ان كان موتهم ما يلدن من مسمى الطول اما ان ما يلدن مختلفى الطول
فان زوال الاطول مثلا يتقدم على زوال الاقصر بقدر فضل طوله عليه وخسوف القمر دليل
قطعى على ذلك فينبغى في مثل هذا ان يرث الميت بالموضع الادنى طولا الميت بالموضع الارتفاع
طولا ويان وجهه ههنا مشهور فى علم الهبة والله أعلم (ووقف) بضم فكسر (القسم) لتركه
بين الورثة (الوضع) (الحل) الوارث معهم من زوجة الميت أو ابنته أو اخيه مشقيقه
أولايه أو عمه كذلك واحد أو متعدد أومن أمه من غير ابنته للشك هل يوجد منه وارث أولا
وعلى وجوده هل هو واحد أو متعدد وهل هو ذكر أو أنثى أو مختلف هذا هو المشهور ابن
شام وابن الحاجب والتساوى سادس الموانع ما يمنع الصرف فى الحال وهو الاشكال أما
فى الوجود أو الذى كونه أو فيه ههنا الاول المنقطع الخبر كالمفقود والاسير والثانى الخفى
المشكلى والثالث الحل غ تكسب ابن شعبان من ههنا عن زوجة حامل فلا تنفذ وصاياه
ولا تأخذ زوجته أدنى سهمها حتى تضع وقال اشهب تتجمل أدنى سهمها الذى لا شك فيه
وقيل يوقف من ميراثه ميراث أربعة ذكور لانها أكثر ما تلده المرأة وقد ولدت أم ولد
أبى اسمعيل أربعة ذكور محمد وعمر وعلي واسمعيل فبلغ محمد وعمر وعلي الثمانين فنقل ابن
عرفة عن الطبقة الخامسة فى تهم ذيب السكلى فى اسماء رجال الكتب الستة ان محمدا هذا
كوفى خرج عنه مسلم وأبو داود والنساق ابن عرفة سمعت من غير واحد عن يوثوبه ان بنى
العشرة الذى بنى والدهم مدينة سلا بأرض المغرب كان سبب بناءه اياه انه ولد لعشرة ذكور
من حل واحد منهم امرأته فجعلهم فى مائة ورعهم الى أمير المؤمنين يعنوب المنصور فأعطى
كل واحد منهم ألف دينار ذهباً وأعطى والدهم أرضاً وادى سلا فى مائة مدينة تعرف الى
الآن بمدينة بنى العشرة بنى يعقوب المنصور مدينة تسمى الوادى فاصل بين مائة مائة رأت
فى هذا الوقت رجلاً معروفاً بنى العشرة فسألتهم عن نسبهم وسببهم فذكر كل من ذلك اه كلام
ابن عرفة وكان لم يقف على ما فى رسم الحسن من قسم القرباء من تكمله ابن عبد الملك اذ قال
قال بعض الاغبياء ان سبب هذه الشهرة انهم كانوا أخوة قوائم فبطل عن ذلك أحد اعقابهم
فقال جعلوا امنا خنزيرة تلد عشرة حسبيهم الله كمل والحمد لله شفاء الغليل فى حل مقفل
مختصر الشيخ خليل فمن أضافه لشهر حبرام الصغير سهل عليه يحول الله كل عسير طنى
(نوعان الاول) لو تعدوا وقسموا قبل وضع الحمل وأوقفوا له أو فر الخطين فهلاك رجع عليهم
أو على ما يملهم ولو هلك ما بأيديهم فلا يرجعون عليه فيما يده ولو غما ما يده فلا يدخلون عليه ولو غما
ما بأيديهم م فإنه يدخل عليهم فقسعهم جازت عليهم ولم تجز عليه قاله ابن رشد ولو قسم الناظر له جاز
عليه وعالمهم (الثانى) لو ولدت توأمين فشهدت امرأتان بصراخ احدهما ولم تعرفاه فلهما
ميراث احدهما اذ كرين كانا أو اثنين ولو كانا ذكراً أو أنثى فقيم ما شك اصبح أخاف أن لاني

لهما

(قوله طولى) بفتح اللام
مثنى طول بضم الطاء أى
بعد سم رأس البلد من
ساحل البحر والجزائر
المدارات (قوله عليه) أى
النظر الى الطولين (قوله
كذلك) أى الاخ فى كونه
شقة أو لاب (قوله للشك)
على وقت (قوله منه) أى
الحل (قوله هذا) أى وقف
القسم للعمل (قوله اما)
يكسر الهمز وشد الميم
(قوله الاول) أى المشكوك
فى وجوده (قوله والثانى) أى
المشكوك فى ذكوره (قوله
والثالث) أى المشكوك
فيه فيما (قوله لانها)
أى الاربعة ذكور (قوله
خرج) بفتح الخاء منقلبة
سلا بفتح السين المهملة
وخفة اللام (قوله كل)
مئات المير فقصها أفصح ثم
ضفها (قوله الغليل) بفتح
الغيمر المعجمة أصله شدة
العطش (قوله مقفل)
بضم فكسوف فتح وكان
صفة ما يلبس (قوله أضافه)
أى ضم شفاء الغليل (قوله
فهلاك) أى الموقوف (قوله
له) أى الحل ههنا الناظر
(قوله جاز) أى مضى قسمه
(قوله عليه) أى الحل (قوله
تعرفاه) أى المرأتان الصارح
(قوله فلهما) أى التوأمين

(قوله اذا كان) أى التوأم
 (قوله وشهد) بضم فكسر
 (قوله ولم يدركه) أى الذى غاب
 (قوله انه) أى الشان (قوله
 (سئل) بضم فكسر (قوله
 بالتعمير) أى بتمام مدته
 (قوله فاستفتى القاضى)
 أى علما زمنه (قوله فيه)
 أى من مات بالتعمير (قوله
 اسد الورثة) أى من مات
 بالتعمير (قوله بالحكم) صلة
 الجواب (قوله فاجاب) أى
 المازرى (قوله الامام) أى
 ابن عرفة (قوله المفقود)
 مفسر نائب فاعل قدر (قوله
 ونظر) بضم فكسر (قوله
 من الميراث) بيان ما (قوله
 فيسندفع) بضم الياء (قوله
 القدر) مفسر نائب فاعل
 وقف (قوله لترتبه الخ) صلة
 الشك (قوله فيعمل) بضم
 الياء (قوله بقتضاء) أى
 الثابت حياة كان أو موتا
 (قوله منهما) أى حياته
 وموته (قوله في منعه) صلة
 كاف التشبيه (قوله ومثل)
 بفتح مشددا (قوله أى
 تقدير حياته) تفسير اسم
 الاشارة (قوله فى كونها
 الخ) صلة كاف التشبيه

أهـ ما ابن رشد ليس هذا بصحيح وإلها أقل الميراثين كقول ابن القاسم إذا كان واحدا وشهد
 على اسم لاله ولم يدركه هو أم اتى (و) رفق (مال) الشخص (المفقود) أى الذى غاب
 وانقطع خبره (للعكم بعونه) طى افهم كلامه انه لا بد من الحكم بعونه ولا يكتفى بمضى مدة التعمير
 وهو كذلك فقد سئل المازرى عن مات بالتعمير فاستفتى القاضى فيه مات أحد الورثة قبل
 خروج الجواب بالحكم فاجاب لا يرثه الامن كان حيا يوم نفوذ الحكم لان عوبته بالسنتين فيه
 خلاف مشهور والمسئلة اجتهادية فلا يتحقق الحكم الا بعد نفوذه واضائه البرزلى أفتى
 شيخنا الامام سدا واجتنبوا امر من مسائل المدونة وكذا شيخنا أبو حبيب درة محتجا بذلك وبما
 لا يـ قص والاولى التعمير فى قوله للحكم بعونه ليشمل المفقود فى معتك المسلمين وبين المسلمين
 والكافرين (وان مات مورثه) بضم الميم وفتح الواو وكسر الراء مشددة أى الشخص الذى
 يرثه المفقود وحده أو مع غيره (قدر) بضم فكسر منقلا المفقود (حيا) ونظر ما يترتب على
 حياته له ولغيره من الميراث (و) قدر (ميتا) ونظر لذلك ايضا ونظر بين ما يترتب على تقدير
 حياته وما يترتب على تقدير موته فيدفع المحقق على التقديرين لمستحقه (ووقف) بضم فكسر
 القدر (المشكوك) فيه لترتبه على أحد التقديرين دون الآخر حتى تثبت حياته أو موته
 بيينة فيعمل بقتضاء (فان مضت مدة التعمير) ولم يثبت شئ منهما (ف) حكمه (ك) حكم الشخص
 (الجهول) وقت موته في منعه من الارث للشك فى تأخر موته عن موت مورثه وانما وقف رجا
 تحقيق حياته بعد موت مورثه ومثل لذلك بقوله (ف) ميتة (ذات زوج وأم وأخت) شقيقة
 أولاب (واب موقوف على) تقدير (حياته) أى الاب عند موت بنته مستلما تصح (من ستة
 الزوج النصف ثلاثة وللأم ثلث ما بقى وهى احدى الغراوين ولا شئ للاخت لغيره بالاب (و) على
 تقدير (موته) أى الاب عند موت ابنته مستلما (كذلك) أى تقدير حياته فى كونها من ستة
 (و) (الكن) (تعول) (الستة) (الثمانية) للزوج ثلاثة وللأخت ثلاثة وللأم اثنان وبين الستة
 والثمانية التوافق بالنصف (ونضرب الزوجة) أى النصف من احدهما (فى الكل) للآخرى
 (بأربعة وعشرين) ومن له شئ من الستة يأخذ مضره باقى أربعة ومن له شئ من الثمانية
 يأخذ مضره باقى ثلاثة (للزوج تسعة) لانها المحقة له لانه على تقدير موت الاب يستحق
 تسعة وعلى تقدير حياته يستحق اثني عشر (واللام أربعة) لانها المحقة له لانها على تقدير
 حياة الاب تستحق أربعة على تقدير موته تستحق ستة (ووقف) بضم فكسر (الباقى) من
 الأربعين والعشرين وهو أحد عشر ثلاثة من نصف الزوج وثمانية للاب ان كان حيا أو اثنان
 من ثلث الام وتسعة للاخت ان كان الاب ميتا (فان ظهر انه) أى الاب (حى) بعد موت بنته
 (فللزوج ثلاثة) من الاحدى عشر الموقوفة فيتم له النصف اثنا عشر (وللاب ثمانية) ثلثا الباقي
 بعد فرض الزوج والام - هاهما وهما ثلث الباقي بعده ولا شئ للاخت لغيره بالاب (أو)
 ظهر (موته) أى الاب قبل بنته (أو مضى مدة التعمير) ولم تظهر حياته ولا موته (فلاخت
 تسعة) من الاحدى عشر الموقوفة (وللام اثنان) منها وقد أخذ الزوج - هـ على هذا التقدير

وصورتها هكذا

٤	٣	١١
٦	٨	٢٤
٣	٣	٠٩
١	٢	٤
	٢	

زوج

أم

شقيقة

أب مقفود

(والخنثى) يضم النماء المججمة وسكون النون وفق المثلثة مقصودا (المشكل) يضم فسكون فكسر أى الذى لم تقطع ذكورية ولا أنوثته الحط الكلام عليه من وجوه الأول في ضبطه هو يضم النماء المججمة وسكون النون وبالنماء المثلثة وبهذه ألف تأنيث مقصورة والضما للراجعة اليه تذكر وان كانت أنوثته لان مدلوله شخص صفة كذا وكذا وجهه خنثى وخبثا

الثاني في اشتقاقه وهو مأخوذ من قواه سم خفت الطعام اذا اشتبه أمره فلم يخص طعمه المقصود منه الثالث في بيان معناه قال في الصحاح الخنثى الذي له مال رجل والنساء جميعا اه وقال الفقهاء هو من لذكر الرجال وفرج النساء هذا هو المشهور فيه وقيل يوجد نوع منه ليس له واحد منهما وله ثناب بين تخديه يول منه لا يشبه أحد الفرجين الرابع في أقسامه الخنثى على قسمين مشكل وواضح فأما من ليس له واحد من فرجى الرجال والنساء فقال الشافعية هو مشكل أبدا وأما على مذهبه فيمكن اتضاحه بنات الحية فقط أو ثدى فقط وأما من له الاثنان فان ظهرت فيه علامة الرجال فقط حكم به كورثته وان ظهرت فيه علامة النساء فقط حكم بانوثته ويسمى في الخليلين واضحا وان لم توجد فيه العلامتان أو وجدت فيه العلامتان واستوتا هو مشكل الخامس في وجوده اما الواضح فوجد بلا خلاف واختلف في وجود الخنثى المشكل فالجمهور على امكان وجوده بل على وقوعه وعلى هذا بنى الفراض والفقهاء مسائل هذا الباب وذهب الحسن البصرى التابعى رضى الله تعالى عنه والقاضى سميع الى انه لم يوجد ولا يوجد خنثى مشكل لان الله سبحانه لا يضيع على عبده حتى لا يدري اذكر هو ام اتى فلا بد له من علامة تزيل اشكاله السادس في انه صنف ثلث غير الذكور والانثى أو هو أحد هـ هـ واشكل علينا لقوله تعالى وانه خلق الزوجين الذكر والانثى فلو كان ثامنا لذكره الله تعالى لان الآية للامتنان العقابى لقائل أن يقول انما سميت الآية للرد على الزاعمين ان الله تعالى ولدا فمنهم من زعم ان له ولدا ذكر اكا هو ودوا النصارى ومنهم من زعم ان له بنات فرد الله تعالى عليه سم بأنه خلق الصنفين فكيف يكون له منهما ولادوه هو الخلاق ولم يزعم أحد ان له ولدا خنثى فلم يحتج في الرد عليهم الى ذكر الخنثى واستدل أيضا بقوله تعالى وبت منهن رجالا كثيرا ونساءه بقوله تعالى يهب لمن يشاء انما يوجب لمن يشاء الذكور ولو كان هذا خلق ثالث لذكر السابع في ذكر أول من حكم فيه في الجاهلية والاسلام عبد الحق عن بعض شيوخه أول من حكم فيه عامر بن الظرب في الجاهلية نزلت به قصته فسمي رليته فقالت له خادمه شخص له راعية غنم ما أسهر له ياسيدى فقال لا تسألينى عما أعلم لك به ليس هذا من رعى الغنم فذهبت ثم عادت واعادت السؤال فاعاد جوابه فراجعته وقالت لعل غنمى غنجا فاجابها بما نزل به من أمر الخنثى فقالت أتبع الحكم المبال ففرح وزال غم زادا المتعطى وكان الحكم الـ في الجاهلية فاحتكموا اليه في ميراث خنثى فلما أخبرته بذلك حكم به عبد الحق وغيره ثم حكم به في الاسلام على رضى الله تعالى عنه وفي النهاية كان عامرا حكم العرب فانوته في ميراث

(قوله فرجى) بفتح الجيم
(قوله الطرب) بفتح الطاء
(قوله) بكسر الراء (قوله)
المججمة يضم السين
مضجيلة بضم السين
المهملة وفتح الناء المججمة
وسكون المنة تحت (قوله)
من أمر الخنثى بيان ما
(قوله تبع) بفتح فسكون
فكسر (قوله المبال) بفتح
الميم (قوله اليه) أى عامر

(قوله مقام) بضم الميم (قوله فقال) اى عامر (قوله عبرة) بكسر العين المهملة وسكون الموحدة أى عظة (قوله ومن دبر) بضم الميم وفتح الجيم أى زجر ورادع (قوله بمقتبه) بكسر التامع بلا تون لاضافته (قوله توقف) بفتح تاء مفتحة (قوله ويجريها) بضم الياء (قوله يظن) بضم الياء (قوله أمر) بفتح فسكون اى ٧٦١ شأن (قوله نائرة) اى حوب (قوله)

معضلة بضم فسكون فكسر
اى نازلة غامضة (قوله
أسعدوا) اى رفعوا (قوله
ذلك) أى ما كان بينهم من
نائرة ومعضلة (قوله اليه)
أى عامر (قوله فقال) أى
عامر (قوله قلب) بضم
فتح فكسر مثلاً (قوله
أمره) اى الخنثى (قوله
شأنه) اى الخنثى (قوله له)
اى عامر (قوله فيه) أى
الخنثى (قوله عليه) اى عامر
(قوله وكان) اى عامر
(قوله بعاتهما) اى معضلة
(قوله رأته) اى معضلة
(قوله عني) بفتح فكسر
مثلاً (قوله اختصم) بضم
التاء وكسر الصاد (قوله
أتبع) بفتح فسكون
فكسر (قوله المبال) بفتح
الميم (قوله أقعدته) بفتح
فسكون فكسر (قوله
مسي) بفتح فكسر مثلاً
(قوله صبحي) بفتح فكسر
مثلاً (قوله السهمي) بضم
السين المهملة وفتح الهاء
(قوله هذا) أى الاستدلال
بالمبال (قوله ميراثه) أى
الخنثى (قوله انه) أى الشأن
(قوله له) اى الخنثى (قوله

خنثى فاقاموا عنده أربعين يوماً وهو يذبح لهم كل يوم وله أمة اسمها سنبلة فقالت ان مقام
مولاه اسرع في غنمك فقال ويحك لم يشك على حكومة قط غير هذه فقالت أتبع الحكيم المبال
فقال فترجتم يا سنبلة فصار مثلاً الاذرى في ذلك عبرة ومن دبر لجهلة قضاء الزمان بمقتبه
فان هذا مشرك توقف في حكم حادثة أربعين يوماً ولا قوة الا بالله وفيه عبرة أخرى وهى ان
الحكمة قد خلقها الله تعالى ويجريها على لسان من لا يظن به معرفتها ويحجبها عن ادراك
أصحاب القطنة والمقول المستعدة لها وذكر ابن السكيت القصة فقال أمر عامر بن الظرب كانت
العرب لا يكون بينهم نائرة ولا معضلة في قضاء الأسنة وذلك اليه ثم روضوا بى قضى فيه
فاختصموا اليه في خنثى له ماله رجل وماله امرأة فقال سقى انظر في أمركم فوالله ما نزل بى مثل
هذه منكم يا مشر العرب فبانت ليلته ساهرا يقرب أمره ويتظفر في شأنه لا يتوب له فيها وجه
وكانت له جارية يقال لها سنبلة ترضع عليه غنمه وكان يعاتبها اذا سرحت فيقول أصبحت والله
يا سنبلة واذا راحت عليه قال أميت والله يا سنبلة لانها كانت تؤخر السرح حتى يسبقها
بعض الناس وتؤخر الرواح حتى يسبقها بعض الناس فلما رأته سهره وقله قراره على فراشه
قالت له ما بالاك لا أبالك ما رأت في ليلتك هذه قال والله عني أمر ليس من شأنك ثم عادت له بمثل
قوله ما فقال في نفسه عسى أن تأتى بفرج فقال ويحك اختصم الى في ميراث خنثى فوالله
ما أدري ما أصنع فقالت سبحان الله لا أبالك أتبع القضاء المبال أقعدته فان بال من حيث يبول
الرجل فرجل وان بال من حيث تبول المرأة فامرته فقال مسى سنبلة بعدها وأصبح فرجتها
والله ثم خرج على الناس حين أصبح فقضى بالذى أشارت به عليه أبو القاسم السهمي الماسكي
هـ هذا حكم معمول به في الشرع لانه من باب الاستدلال بالامارات والعلامات وله أصل
في الشريعة قال الله تعالى وجاؤا على فيه بهدم كذب اذا القميص المدمى لم يكن به خرق ولا أثر
ايناب ذئب وكذا قوله تعالى ان كان فيه قومه من قبل الآية والله أعلم * الثامن اختلف
العلماء في ميراثه على أحد عشر قولاً أحدها وهو المشهور انه يجب له نصف الميراثين على
طريقة ذكر الاحوال أو ما يساويها من الاعمال على ان يضعف لكل مشكل بعدد احوال
من معه من المشككين ثانياً الابن حبيب ان كل وارث من الخنثى وغيره يضرب في المال
بأكثر ما يستحق فيقسمونه على طريقة عول الفرائض فان كان له ولدان ذكر وخنثى ضرب
الذكر بالثلثين لانه أكثر ما يدعى والخنثى بالنصف لانه أكثر ما يدعى الثالث لابن حبيب أيضاً
انه يأخذ ثلاثة أرباع المال فاقر فان كان معه غيره من ليس بمشكك فانه يضرب بثلاثة أرباع
ما يضرب به الذكر وان كان وحده ليس معه الا من يحجب له لو كان ذكر أخذ ثلاثة أرباع المال
وأخذ العاصب الربع وان كان معه ابن ضرب الخنثى بثلاثة أرباع النصف اذ هو أكثر ميراثه
وان كان معه اثنان ضرب بثلاثة أرباع الثلث وان كان معه بنت ضرب بثلاثة أرباع الثلثين

٩٦ من مع يضعف بضم ففتحات (قوله من المشككين) بيان من (قوله يضرب) اى يحاصص (قوله له) أى الميت (قوله
انه) اى الخنثى (قوله ثلاثة أرباع المال) اى ان لم يكن معه غيره (قوله من ليس بمشكك) بيان غيره (قوله فانه) اى الخنثى
(قوله وان كان) اى الخنثى (قوله يحجب به) فاعله ضمير الخنثى (قوله لو كان) أى الخنثى (قوله أخذ) أى الخنثى (قوله معه) اى الخنثى

رابعها ما حكى عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه انه قال هوذا كرزاه الله تعالى قرأتها ليليا
لجانب لذكورية وقد غلب جانبها مع الانفصال ويسنى في الخطاب لو كان الخطاب رجلا
واحدا والى الف امره أن يخطوب الجميع خطاب الذكور فكيف وهو متصل هنا والصحيح انه
لم يصح عن مالك فيه شيء الخوفي ابن القاسم لم يجزئ احدا أن يسأل مالك عن الخنثى المشكل
ولفظ المدونة ما اجترأنا على سؤال مالك عنه خامسها كالمشهور في غير مسائل العول
وأما فيما ينظر كم التقادير في المسئلة وكم تقادير العول فيها يزوخذ تلك النسبة من العول
فيجعل عول المسئلة مثله عول الغراء ثلاثة فلو فرضت الاخت فيما خنثى فاعما يحصل العول
فيها في حالة التأنيث فقط فله عول تقدير واحد ونسبته الى عول الخنثى النصف فيؤخذ نصف
العول ويجعل عول المسئلة فتكون مسئلة التأنيث فيها عاثة الى سبعة ونصف وسباق
كبفية حسابها مثاله الغراء المتقدمة زوج وأم ووجدوا خنثى مشكل فتقدير ذكورته مسئلة
من ستة بالعول ولا شيء للادخ وتقدير أنوثته من ستة وتكون النسبة وتصح من سبعة وعشرين
موافقة الستة بالثالث فتضرب احداهما في ثلث الاخرى باربعة وخمسين تضرب في حال
الخنثى بمائة وعشانية فعلى تقدير ذكورته للزوج النصف أربعة وخمسون وللأم اثلاث ستة
وثلاثون وللجد السدس عشانية عشر وعلى التأنيث للزوج ستة وثلاثون وللأم أربعة وعشرون
ولللجد اثنان وثلاثون وللخنثى ستة عشر فيجتمع للزوج ثمانون ونصفها وللأم ستون لها نصفها
ولللجد خمسون له نصفها وللخنثى ستة عشر له نصفها وصورتها هكذا

٤	٣	٢	١
١٠٨	٢٧	٩	٦
٠٤٥	٠٩	٣	٢
٠٣٠	٠٦	٢	٢
٠٢٥	٠٨	١	١
٠٠٨	٠٤	٣	

السادس مثل الخامس الا انه في الغراء يضم الجدد نصف
سهامه لانه يقول انما أضخم جلة سهامى الى جلة سهامك
وأنت لم تستوف جلة سهامك السابع قسم المال على
أقل ما يدعيه كل واحد بشرط أن لا يؤدي الى سقوط أحد
من الطالبين الثامن مذهب الامام الشافعي رضي الله
تعالى عنه اعطاء كل وارث خنثى كان أو غيره أقل ما يستحقه
ومنع من يسقط في بعض التقادير وايضا في المشكوك فيه حتى يتبين أمر الخنثى أو يصطلحوا
على شيء التاسع مذهب الامام أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه اعطاء خنثى أقل ما يجب له
وغيره اكثر ما يجب له لا يوقف الا اشر كالاول الا ان الاحوال لا تضعف بعدد المشككين
ويقتصر على حالي وهو قول الزوري وابي يوسف ومحمد بن الحسن رضي الله تعالى عنهم وعن
ابي يوسف مثل قول ابي حنيفة وعن محمد مثل القول الاول الحادى عشر انه لا شيء له نقله
الغزالي وحكي ابن حزم الاجماع على خلافه والله أعلم * التاسع من اوجه الكلام على الخنثى
في كون ميراثه ميراثا ثالثا مشروعا مغاير الميراث الذكر وميراث الاثني أم لاميراث مشروع
غير ميراث الذكر وميراث الاثني ولكن لما تدر على معرفة حقيقة حاله توسطنا فيه العقبات
هذا ينبغي على انه خلق ثالث أو هو من احد النوعين وتقدم ان الجمهور على انه ليس خلقا ثالثا
فليس له ميراث ثالث ومن هذا علم الجواب عن الاعتراض على انقرضين بتعيينهم أوائل كتبهم
ميراث الذكور والاناث وعدم تعيينهم ميراث الخنثى فيها * العاشر في بيان السبب الذي يتصور

(قوله فيمنظر) يضم فسكون
ففتح (قوله فيها) أى
المسئلة (قوله فيجعل)
بضم الياء أى المأخوذ
(قوله الغراء) بفتح الغين
المجته وشدة الراء مدردا
أى زوج وأم وشقيقة
وجدد (قوله ثلاثة) خبر
عول (قوله فرضت) بضم
فكسر (قوله فيها) أى
الغراء (قوله ونسبته) أى
الواحد (قوله نصف العول)
أى واحد ونصف (قوله
ويجعل) بضم الياء أى نصف
العول (قوله فيها) أى
الغراء (قوله زوج الخ)
بيان لورثة الغراء (قوله
ذكورته) أى الخنثى (قوله
مسئلته) أى الخنثى (قوله
للادخ) أى الخنثى (قوله
أنوثته) أى الخنثى (قوله
الا انه) أى الشان (قوله في
الغراء) صلة يضم (قوله
يضم نصف سهامه) أى
اسهام الخنثى (قوله لانه)
أى الجدد (قوله فيها) أى
كتبهم

ارث الخنثى به من اسباب الارث الثلاثة النسب والنسكاح والولاء فبما أتى ميراثه بالنسب كونه
ولداً أو ولداً ولداً أو أختاً أو عملاً أو ابن عم ولا يأتي كونه اباً أو أما أو جداً أو جدة فلقنه من
النسكاح ففي المقدمات لا يكون الخنثى المشكل زوجاً ولا زوجة ولا اباً ولا أما وقد قيل وجده من
ولده من بطنه وولده من ظهره فان صح هذا ورث من ولده لصلبه ميراث أب كاملاً ومن ولده
لبطنه ميراث أم كاملاً وهو بعيد اه غير ان الاخ لا يمتثل بميراثه باختلاف التقدير وكذا
الاخوات مع البنات واما ميراثه بالنسكاح فلا يأتي الا بعد من يجيز نسكاحه واما ميراثه بالولاء
فيرث به ما يرث به النساء ولا يختلف بتقدير ذكوره وتقدير أنوثته العقباني قالوا لا يرث بالولاء
لان الولاء انما يرث به نصيب مستكمل ولا يستكمل الخنثى نصيباً قلت يلزم ان لا يرث ببقوة
لان الولد اذا كان وحده لا يرث الا استكمالاً ونصفاً وكذا يقال في كل مسئلة ومن هذا انشا القول
الحادي عشر والحادى عشر في كيفية العمل في توريث الخنثى وان ذكر هنا كلام المصنف رحمه الله
تعالى قال رحمه الله تعالى (والخنثى المشكل نصف نصيب) بفتح الباء مشى نصيب بالان لا مضافة
لـ (ذكرنا في) يعني ان الخنثى اذا كان مشكلاً فله نصف نصيبه على تقدير كونه ذكرًا ونصف
نصيبه على تقدير كونه أنثى ومفهوم المشكل ان المتضح لميراث الذكر فقط أو الأنثى فقط وهو
كذلك ثم ذكر كيفية العمل فقال (تصح) يا حاسب (المسئلة على التقديرات) اراد به اما زاد على
واحد فان كان فيها خنثى واحد فتصحها على تقديره ذكرًا وعلى تقديره أنثى وان كان فيها
خنثيان فتصحها على تقديرهما ذكرين وعلى تقديرهما أنثيين وعلى تقدير الأكبر ذكرًا والاصغر
أنثى وعلى عكسه وان كان في ثلاث خنثى فيأى في ثمان تقديرات وان كانوا أربعة فستة
عشر تقدير او هكذا مهم اذا خنثى فتضعف عدد التقديرات وتصح على كل تقدير مسئلة ثم
تنظر ما بين المسئلتين أو المسائل من القائل فتسكنى بواحدة أو اتمداخل فتسكنى بالكبرى
أو التوافق (ثم تضرب) يا حاسب (الوقف) من احدى المسئلتين في كل الاخرى ان توافقا
(أو) التباين فتضرب (الكل) في الكل ان تباينتا (ثم) تضرب أحد المثلين أو اكبر المتداخلين
أو الخارج من ضرب الوقف أو الكل (في) عدد (حالى الخنثى) ان كان واحداً وان كانا اثنين أو
اكثر فقد علمت ان في ذلك طريقين طريق للكوفيين وطريق للبصريين اسمهما ان تنظر بين
اثنتين منهما ما ثم تنظر بين الحاصل منهما وبين الثالثة ثم تنظر بين الحاصل منها وبين الرابعة ثم
تضرب الحاصل في اربعة عدداً احوال الخنثيين وفي ثمانية ان كانوا ثلاثة وفي ستة عشر ان كانوا
اربعة ثم تقسم الحاصل على كل مسئلة وتجمع لكل وارث ما يخرج له في كل قسم ثم تنسب واحداً
اعداد الاحوال وتعطى كل وارث مما جتمع له مثل تلك القسمة (وتأخذ) يا حاسب للخنثى (من
كل نصيب) يحصل بقسمة الجامعة على المسئلتين أو المسائل فتأخذ له (من) النصيبين
(الاثنين) في حال اتحاد الخنثى (النصف) لانه نسبة الواحد الى الاثنين (و) تأخذ له من كل
نصيب من (اربعة) ان كانوا خنثيين (الرابع) لانه نسبة الواحد الى اربعة عدداً احوال
وتأخذ له من ثمانية الثمن لانه نسبة واحد الى ثمانية عدداً احوال الخنثى الثلاثة (فما جتمع)
من النصيبين أو الارباع أو الاثمان (ف) هو (نصيب كل) من الخنثى وغيرهم ومثل ذلك فقال
(كذلك وخنثى) اثنين أو ابني ابن أو اخوين غيرهم (فالتذكير) اى تقدير الخنثى ذكرًا

(قوله وحده) بضم فسكن
(قوله من القائل الخ) بيان ما
(قوله علمت) اى في كيفية
تصحیح المسئلة المنكسرة
سماها على ثلاث فرق
فأكثر (قوله منها) اى
المسائل (قوله منها) اى
الاثنين (قوله لانه)
المسائل الثلاث (قوله لانه)
اى النصف (قوله لانه)
الرابع (قوله لانه) اى الثمن
(قوله ومثل) بفتحات مشددة

مستأته تصح (من اثنين والتأنيث) أي تقدير ما أتى تصح مستأته (من ثلاثة) بمائة للثلاثين
(فتضرب) يا حاسب (الاثنتين فيما) أي الثلاثة بستة (ثم) تضرب الستة (في) اثنين عدد (حالي
الثنائي) باثني عشر نفسه على اثنين مصحح التذكير يخرج جزمهم هاسته وعلى ثلاثة مسئلة
التأنيث يخرج جزمهم هاسته أربعة (له) أي الخنثى (في) تقدير (الذكورة ستة) وله في تقدير
(الأنوثة أربعة) ومجموعهما عشرة ونسبة الواحد لاثنتين نصف (له) (نصفها) أي العشر
(خمس) كذلك أي الخنثى في أخذ نصف ما اجتمع أو ربعه أو ثمنه أو نصف ثمنه (غيره) أي
الخنثى ممن معه من الورثة فالذكر في الذكورة ستة وفي الأنوثة ثمانية ومجموعهما أربعة عشر
فله نصفها سبعة ومجموعهما مع الخمسة اثنا عشر وصورة ذلك هكذا

الخط وان شئت فخذ من الستة الخارجة من خمسة الاثني عشر على
مسئلة التذكير نصفها وهو ثلاثة لكل واحد من الاثنين البين
والمشكل ومن الثمانية الخارجة من خمسة الاثني عشر على ابن
تقدير التأنيث نصفها أربعة وضمة للثلاثة يجتمع له سبعة ومن خنثى

٤	٦
١٢	٣
٠٧	٢
٠٥	١

الأربعة الخارجة للخنثى في تقدير التأنيث نصفها اثنين وضمة للثلاثة يجتمع له خمسة ابن
عبد السلام ربما قالوا في الاختصار أفضل حالي الخنثى أخذ ستة واسوأ حاله أخذ
أربعة فالفضل بينهما ثلثان فيصل نصفه على أسوأ حاله فيكون له خمسة أو ينقص من
أفضل حاله فيبقى له خمسة ويحمل على أسوأ حاله البين وهي ستة فيصير له سبعة أو ينقص
من أفضل حاله وهي ثمانية فيبقى له سبعة وفي الجواهر وجه العمل أن يؤخذ يخرج
التذكير ويخرج التأنيث ويضرب أحدهما في الآخران ثباتا ويستغنى بأحدهما عن
الآخران ثمانية وبأكبرهما ما بداخلا ويضرب أحدهما في الآخران توافقا
حصل من ذلك تضربه في حالي الخنثى أو عدد احوال الخنثى زادوا على الواحد وعدد
الاحوال يعرف بالتضعف فكلما زدت خنثى ضعفت الاحوال ~~كلها~~ اقلوا واحدا لان
وللاثنتين أربعة وللثلاثة ثمانية وللاربعة ستة عشر وللخمس عشرة اثنان وثلاثون وعلى هذا الترتيب
فما انتهى اليه المضرب في الاحوال فنه القسمة ثم لها طريقان الاول ان تنظر بين المجتمع من
الضرب كم يخص الخنثى منه على تقدير ذكوره وما يخصه منه على تقدير أنوثته فتضم
أحدهما للآخر ثم تقسمه نصفين فتعطيه نصفه وكذلك سائر الورثة الثاني ان تضرب نصيبه
من فريضة التذكير في جولة فريضة التأنيث ونصيبه من فريضة التأنيث في جولة فريضة
التذكير ثم تجمع ما يخرج فيهما فهو نصيبه وكذلك سائر الورثة طئي تنبيه ابن خروف لما
ذكر مسئلة ذكر وخنثى قال هذا عمل المتقدمين وفيه غبن على الخنثى بربع سهم لان الذكر
اذا وجب له سبعة ينبغي ان يجيب للخنثى خمسة وربع لان له نصف السبعة وثلاثة وثلثا ونصف
الثلاثة ونصف اثنان غير ربع وذلك خمسة وربع وهي نصف ميراث ذكر ونصف ميراث أنثى
وهي ثلاثة أرباع ما يبدل الذكور فصار عليه الغبن في ربع سهم ثم قال وحقيقته في سبع سهم
لان للذكر ستة وستة أسباع وللخنثى خمسة وسبعة أسباع لان له ثلاثة أرباع ما للذكر فكان للذكر
أربعة وله ثلاثة فاذا قسمت الاثني عشر على مجموعهما كان للذكر ستة وستة أسباع وللخنثى

(قوله أي الخنثى) تفسير
لاسم الإشارة (قوله في أخذ
الخ) صله كاف التشبيه
(قوله حالي) بفتح اللام (قوله
أخذ) أي الخنثى (قوله
بينهما) أي الستة والأربعة
(قوله فيحمل) بضم الياء وفتح
الميم (قوله نصفه) أي أفضل
(قوله ينقص) بضم فسكون
ففتح أي نصف الفضل (قوله
ويحمل) أي نصف الفضل
(قوله وهي) أي الأسوأ وأما
لتأنيث خبره (قوله له) أي
البين (قوله أو ينقص) أي
نصف الفضل (قوله له) أي
البين (قوله ان يؤخذ) بضم
الياء وفتح الخاء (قوله
ويضرب) بضم الياء وفتح
الراء (قوله ويستغنى)
بضم الياء وفتح النون (قوله
بأحدهما) أي الخارجين
(قوله ثم لها) أي القسمة
(قوله الاولى) بضم الهمز
(قوله منه) أي المجموع (قوله
سائر) أي باقي (قوله عليه)
أي الخنثى (قوله ثم قال) أي
ابن خروف (قوله وحقيقته)
أي الغبن (قوله لانه) أي
الخنثى (قوله له) أي الخنثى
(قوله مجموعهما) أي
الأربعة والثلاثة وهو سبعة

(قوله وناقشه) أي ابن

خروف (قوله في ذلك) أي

قوله في علمهم غن الخنثى

في سبع (قوله ما ذكره) أي

ابن خروف (قوله هذا

القول) أي القول المشهور

(قوله واطال) أي العقباني

(قوله وهو) أي بحث ابن

خروف (قوله له) أي الخنثى

(قوله أنه) أي الشان (قوله

لم يرد) بفتح فكسر (قوله

بان له) أي الخنثى (قوله

هنا) بكسر الهاء وسكون

الموحدة (قوله إلى أنه)

أي الخنثى (قوله يورث)

بضم ففتحين منقلا (قوله

فيجعل) بضم الهمزة (قوله له)

أي الخنثى (قوله فيه) أي

الخنثى (قوله بينهما) أي

تورث الخنثى بالأحوال

وتورثه بالدعوى (قوله

وان رجعا) أي تورثه

بالأحوال وتورثه بالدعوى

المنخال (قوله بأنه) أي

الخنثى (قوله في دونه) أي

تورثه (قوله وهم) أي

القائلون بأن له نصف نصيب

ذكر وانثى (قوله بأنه) أي

الخنثى (قوله له) أي الخنثى

(قوله وهو) أي الابن أو ابن

الابن المنخال (قوله له) أي

الخنثى (قوله وعلى مذهب)

عطف على قول (قوله

فيقسم) أي السدس (قوله

بأنه) أي الخنثى (قوله من

أن ذلك) أي كونه له نصف نصيب ذكر وانثى

خسة وسبع وأقره ابن عبد السلام وعج واطال في توجيه الخط وناقشه في ذلك العقباني قائلا
انما يتفرع ما ذكره على القول بقسم التركة على الدعاوى وهو مخالف لهذا القول واطال في
ذلك طاق وهو جدير بالانكار لا بالقرار لان القائلين له نصف نصيب ذكر وانثى لم يقولوه
مطلقا وعلى كل حال وان له ثلاثة أرباع مالا ذكر كما فهم ابن خروف قالزمهم الغبن المذكور
بل قالوه باعتبار الاحوال والدعوى ولا شك انه لم يرد نص من الشارع بان له نصف نصيب ذكر
وانثى فيتبع ويرفع الخلاف بل المسئلة اجتهادية ولذا كثريها الخلاف وما ذكره المصنف
هو المشهور وهو مذهب أكثر اصحاب الامام مالك رضي الله تعالى عنهم وفي كتاب النكاح
الثاني من المدونة ههنا ان نسأل مالكا عن امر الخنثى ٨١ ثم القائلون بهذا القول منهم من
يورثه بالأحوال وعندهم من يورثه بالتداعي ابن يونس ذهب أكثر القائلين بنصف نصيب الذكر
ونصف نصيب الانثى الى انه يورث بالأحوال فيجعل له حالان حال يكون فيها ذكرا وحال يكون
فيها انثى وذهب بعض المتكلمين فيه الى انه يورث بالدعوى ٨١ وسيظهر لك الفرق بينهما
وان رجعا الى شيء واحد فالقائلون بان له نصف نصيب ذكر وانثى قيدوه بحسب الاحوال
أو الدعوى وهم معترفون بأنه تارة يكون له ثلاثة أرباع مالا ذكر وتارة لا فكيف يلزمهم
الغبن المذكور ابن يونس اذا ترك الميت ابنا وابن ابن أو أخا شقيقا أو لاب وهو خنثى فله ثلاثة
أرباع المال على قول من يجعل له نصف نصيب الذكر والانثى وعلى مذهب أهل الدعاوى فان
ترك ابنا ذكر او ابنا خنثى فعلى قول أهل الاحوال للذكر سبعة وللخنثى خمسة وكذا على قول
أهل الدعاوى لان الذكر يقول للخنثى لك الثلث بلا منازعة ولان النصف بلا منازعة ويبقى
السدس وكل واحد منهما يدعيه فيقسم بينهما فلك خمسة ولى سبعة الخوف لو ترك خنثى مشكلا
فله ثلاثة أرباع المال فانت ترى اقصاهم بأنه ليس له ثلاثة أرباع دائما بل تارة وهو اذا كان
منقردا وتارة اذا كان معه غيره في درجته مع اقصاهم بان له نصف نصيب الذكر والانثى
دائما وما ذاك الا لما قلناه من ان ذلك مع اعتبار الاحوال أو الدعوى وهو اجتهاد من الائمة
رضي الله تعالى عنهم لا غبن فيه ولا خطأ وهو مطرد وتوجيه واضح فاذا ترك ابنا خنثى مثلا
فتد كبره من واحد وتأتيه من اثنين فردهم العدد واحد باثنين واضربهم في حالت الخنثى
باربعة ثم تقسم على انه ذكر له أربعة وعلى انه انثى له اثنان ومجموعهما ستة له نصفها ثلاثة
ولله عاصب واحد وعلى الدعوى يقول الخنثى انا ذكر ولى جميع المال ويقول العاصب انت
انثى فلك نصفه فسلم له نصفه وتنازعا في النصف الاخر فيقسم بينهما فله ثلاثة أرباع على كلهما
وهو نصف نصيب الذكر والانثى فان ترك ابنا خنثى وذكر فقد علمت ان للخنثى خمسة وللذكر
سبعة وقد علمت توجيه ذلك على كلا الطرفين وهو نصف نصيب الذكر والانثى بلا شك لان
نصيب الذكر من اثني عشر ستة ونصفها ثلاثة ونصيب الانثى من اثني عشر ستة ونصفها اثنان
ومجموعهما خمسة وكذا خنثيان مع عاصب وهي مسئلة المصنف قسمها على الاحوال ظاهر
وكذا على الدعوى يقول الخنثيان يجب لهما جميع المال في ثلاثة أحوال كوتا ذكرين وكون
كبير ناذ كرا وكون صغير ناذ كرا فلذا الثلث الذي تدعيه في ثلاثة أحوال وهو لك في حال واحد
فلتر بعنه ولنا ثلاثة أرباعه فقد ظهر لك ان طريق الاحوال وطريق الدعوى يزعمان شيء

ان ذلك أي كونه له نصف نصيب ذكر وانثى

واحد كما قال ابن يونس وغيره وظهر لما قلناه والحق أحق ان يتبع وبالله تعالى التوفيق
ولاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم عليه نوكت والده انيب (وكفنتين) ابنين أو ابني ابن
أو شقيقين أو لأب (وعاصب) كم (ف) لهما (أربعة أحوال) تقسدهما ذكرين من اثنين
وتقسدهما ذكرين من اثنين وعكسه كلاهما من ثلاثة للذكر اثنان وللأنثى واحد
ولاشئ للعاصب في الفرائض الثلاثة وتقسدهما اثنين من ثلاثة أيضا لكل خنثى واحد
وللعاصب واحد فهذه أربع فرائض ثلاثة منها فائض فيمكن في أحدها وتضرب في اثنين
لتباينها بثمانية تضرب في أربعة عددا أحوال الخنثيين (متم) (المسئلة) (لاربعة وعشرين)
تقسدها على ثلث كبيرهما فلكل خنثى اثناعشر وعلى ثلث كبير الكبير ستة عشر وللصغير ثمانية
وعلى ثلث كبير الصغير ستة عشر وللصغير ثمانية وعلى ثلثيها لكل خنثى ثمانية وللعاصب
ثمانية فيجتمع لكل خنثى أربعة وأربعون ونسبة الواحد للآخر بربع فجمع لكل واحد
ربع ما اجتمع له (لكل) من الخنثيين (أحد عشر وللعاصب اثنان) الخط وان شئت فخذ لكل
واحد ربع ما يخرج له في كل مسئلة واجمع الأربع يحصل لكل خنثى أحد عشر وللعاصب
اثنان وصورتهما هكذا

٨ ٨ ٨ ١٢

٢٤	٣	٣	٣	٢
١١	١	١	٢	١
١١	١	٢	١	١
٠٢	١			

(فان بال) الخنثى (من واحد) من فرجه دون
الاتمركم له يحكم الذكركن بال من آلة الذكور خنثى
ويحكم الانثى ان بال من آلة الاناث وحكي اجماع خنثى
الصحابه رضي الله تعالى عنهم على هذا الخطه الثاني عم

عشر من أوجه الكلام على الخنثى في العلامات التي يستدل بها على ذكره أو أنثيته وكان
ينبغي تقديمه كما فعل غالب القرضيين لكن تعنا المصنف في تأخيرها قبل البحث عن حسن الختام
بقوله فلا اشكال شيخ مشايخنا أبو محمد الأمير هذه نيكتة لفظية وهي أضغف من المعنوية
فالوجه انه اهتم بذكر نصيبه ولا خصوصا والمبحث له ثم استطرد بعلامات الانضاج المفيدة
تصوره بوجه ما انبضها تميز الاشياء ومثل هذا غرض لا يبالى معه بتقديم التصديق على
التصور في الذكرك على انه ربما كان تشويقا للتصور فسيرى عنده ذكره وانما الذي لا ينصح
تخلقه تقدم التصور في الذهن بوجه أمان في الوضع فأولوي يجوز تركه لنكتة أخرى الخطاب
فاول العلامات التي يستدل بها على ذلك البول العقبات في النساء انه صلى الله عليه وسلم
قال يورث من حيث يبول لكنه ضعيف السند وفي المدونة يحكم في الخنثى بخرج بوله في
نكاحه وميراثه وشهادته وغيرها وما اجترينا على سؤال مالك رضي الله تعالى عنه عنه ابن يونس
ومن المدونة ابن القاسم الحكم في الخنثى بخرج بوله فان كان يبول من ذكره فهو ذكر وان
كان يبول من فرجه فهي جارية لان النسل من المبال وفيه الوطء غير انه وشهادته وكل أمره
على ذلك وما اجترينا على سؤال مالك رضي الله تعالى عنه عنه ونقل اللغوي شحوم عن ابن القاسم
ثم قال قوله المراعي ما يكون منه الولد صحيح وقوله انه يخرج من مخرج البول غير صحيح لان
مخرجه غير مخرج الحيض الذي هو مخرج الولد ومحصل الوطء ونسبه ابن عرفة وقبلة وقال
العقباني لا قلزم هذا المضايقة اذا المقصود ان البول اذا خرج من الذكرك على خروج المني

(قوله وحكي) انضم فكسر
(قوله الخط) أي قال (قوله
في العلامات) خبر الثاني
عشر (قوله أولا) بشد
الواو (قوله ما) بشد الميم
نكرة تامة وكدة وجه
(قوله ربما كان) أي تقديم
التصديق (قوله ذكره)
أي التصور (قوله يورث)
بضم فضعين مثقلا (قوله
المبال) بفتح الميم (قوله
وفيها) أي المبال (قوله
غير انه) أي الخنثى (قوله
على ذلك) أي المبال (قوله
لان مخرجه) أي البول
(قوله وقبلة) بكسر الباء
(قوله هذه المضايقة) أي
التي اعتبرها اللغوي ابن
القاسم

(قوله يحمل) بضم الميم (قوله كلامه) أي ابن القاسم (قوله ولد وادام وجوده) عطفت على لعموم (قوله فان كان) أي الخنثى (قوة
نظر) بضم فسكسر (قوله اليهما) أي عورته وقت بوله (قوله وان كان) أي الخنثى (قوله ينظر) بضم فسكون ففتح (قوله في المرأة)
يكسر الميم ومسد الهمزة بان يؤمر الخنثى بيوله امام امرأة وينظر ٧٦٧ الى صورته فيها (قوله فيستدل) بضم
الباء وفتح الدال (قوله عن

الحائط) أي اذا بال وهو
عليه (قوله أو عليه) أي
الحائط اذا بال اليه (قوله
على ذكورته) صله يستدل
(قوله فان كان) أي صاحب
الاسبق (قوله الشعبي) بفتح
الشين المجهمة وسكون العين
المهملة وكسر الموحدة وشد
الياء (قوله وراه) أي الشعبي
اعتبار الاكثر (قوله وقال)
أي الشعبي (قوله واختلف)
بضم التاء (قوله أحدهما)
أي بول أحد القريزين (قوله
اذا كان) أي الخنثى (قوله
فيعطى) بضم الباء وفتح
الطاء (قوله سأل) أي أبو
يوسف (قوله فقال) أي أبو
حنيفة (قوله فقال) أي أبو
يوسف (قوله رأيت) أي
أخبرني (قوله فقال) أي
أبو حنيفة (قوله فقال) أي
أبو حنيفة (قوله فقال) أي
أبو يوسف (قوله فبنا)
أي البنية والندي (قوله
ذلك) أي ما يستدل به (قوله
قطع) بضم فسكسر (قوله
فوقعت) أي بنت العم (قوله
فقال) أي علي (قوله له) أي
الرجل (قوله قال) أي الرجل
(قوله لا جراً) بفتح اللام

منه وان الفرج الآخر لا يخرج منه معنى ولا ولد وانه اذا خرج من الفرج دل على انه يحمل
الوطء وانه لا يكون بالذ كره على هذا يحمل كلامه ويستدل بالبول قبل غيره لعموم الاستدلال
به في الصغير والكبير ولد وادام وجوده فان كان صغيراً لا يحرم النظر الى عورته نظر اليها وان
كان كبيراً فليس ينظر في المرأة وقيل يبول على حائط او متوجها الى حائط قريب فيستدل
باندفاع البول عن الحائط أو عليه على ذكورته وبخلاف ذلك على اوثقه (أو) بال منهما
(كان) بوله من أحدهما (أكثر واسبق) في الخروج فالحكم لصاحب الاكثر أو الاسبق
فان كان الذكر فذكر وان كان الفرج فأنثى العقباني فلو بال من الطرفين اعتبر الاكثر
أو الاسبق وانكر الشعبي اعتبار الاكثر وراه متعذراً وقال ايكال البول أو وزن واختلف
اذا كان أحدهما أكثر والآخر أسبق وظاهر كلام المصنف والعقباني بتقديم اعتبار الأكثر
على السبق وهو صريح قول الجواهر اذا كان ذافرجين فيه على الحكم بالمال منه فان بال
منهما اعتبرت الأكثر من ايهما فان استويا اعتبر السبق وهو خلاف قول اللغوي وابن يونس
ابن حبيب فان بال منهما فن حمت سبق فان لم يسبق من أحدهما فن حيث يخرج الاكثر ابن
يونس فان بال منهما جميعاً فن أيهما سبق فان خرج منهما معا فقال أبو يوسف وبعض أصحاب
أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه ينظر من ايهما خرج أكثر فيكون الحكم له وانكر ذلك
الشعبي وقال ايكال البول أو وزن والاولى ما قاله الجماعة لان الاقل يتبع الاكثر في الاحكام
المأوردى اسكت أبو حنيفة ابا يوسف في الخنثى سأل ابا حنيفة بهم تحكم في الخنثى فقال
بالبول فقال رأيت لو كان يبول منهما فقال لا أدري فقال أبو يوسف لكني أدري الحكم
بأسبقهما فقال رأيت لو استويا في الخروج فقال أحكم بال أكثر فقال أبو حنيفة ايكال البول
أم يوزن فسكت أبو يوسف وقد صرح الشافعية بأنه يحكم بالمأخر اذا استويا في الخروج
فان بال من أحدهما مرة ومن الآخر أخرى أو سبق من أحدهما تارة ومن الآخر أخرى
اعتبرا لاكثر فان استويا فمشكل فان لم يتبين بالبول أمر ما مهل الى بلوغه فان امنى من أحد
الفرجين دون الآخر فواضح وان امنى منهما فمشكل (أو ثبت) له (لحبة) عظيمة كحبة
الرجل دون ثدي فذكر محمد بن سعدون لان أصل نبات اللحية من البيضة اليسرى (أو) ثبت
له (ثدي) كثدي النساء لا كثدي رجل يدين دون لحية فأنثى فان ثبتا معا ولم يثبتا فمشكل
(أو) حصل خيض) فأنثى (أو) حصل (منى) من أحد فرجيه دون الآخر فان كان الذكر فذكر
وان كان الفرج فأنثى العقباني لاشك ان أقوى ذلك الولادة فان حصلت من البطن قطع
بأوثقه ومن الظهر قطع بذكورته لانها لا يكاد يقطع بها وقيل نزلت بعلي رضي الله تعالى
عنه ان رجلاً تزوج بنت عمه وكانت خنثى فوقعت على جاريتها فاحبلت فقال له هل
أصبحت بعد احبال الجارية قال نعم قال علي انك لاجر آمن خاصي الاسد فامر على بعد اضلاع
الخنثى فاذا هو رجل فزياه برى الرجال فان وقعت ولادته من بطنه وظهره فالظاهر ان الحكم

والهمز وأخره همز أي اشجراة (قوله خاضى) اسم فاعل خضى مضاف لفعوله (قوله فزاده) بفتح الزاي وشد المشددة تحت
أي على الخنثى (قوله برى) بكسر الزاي وشد الباء أي هبته

لولادة البطن لانها قطعية وروى قاسم بن ابي بصير انه رأى بالعراف خنثى ولد له من صلبه وبطنه
العقباني انظر اى نسب بين المولودين وهـ ل يتوارثان والظاهر لان نسب ولا توارث بينهما وفي
جوازنا حكمهما ان كانا ذكرا وانثى نظر الحظ كانه لم يطلع على كلام المقدمات المتقدم في
الوجه العاشر من انه يرث من ولده لصلبه ميراث الاب كاملا ومن ولده لبطنه ميراث الام كاملا
وأما ما ذكره من الحكم بين المولودين ففي التوضيح أبو عبد الله بن قاسم رأيت لما لك رضى الله
تعالى عنه في بعض التعاليق ان مثل هذين لا يتوارثان لانهما لم يجتمعا في ظهر ولا بطن فليسا
بأخوين لأب ولألام ١١ وفي الجواهر عقب ما تقدم فان كان ذلك أى البول منهما معا متكاملا
اعتبرت اللحية أو كبر الثديين ومشايمتهما الثدي النساء فان اجتمع الامر ان اعتد برحاله عند
بلوغه فان وجد الحيض حكم به وان وجد الاحتلام حكم به وان اجتمعا فشكل وان لم يكن له
فرج الرجال ولا النساء وانما له مكان يبول منه انتظر بلوغه فان ظهرت علامة تميز والا فشكل
ونقله في الذخيرة ثم قال واذا انتهى الى الاشكال عدت الاضلاع فللرجل ثمانية عشر ضلعا
من الجانب الايمن ومن الايسر سبعة عشر وللمرأة ثمانية عشر من كل جانب لان حواء عليها
السلام خلقت من ضلع من أضلاع آدم عليه الصلاة والسلام من جانبه الايسر ففي الذكر
ناقصا ضلعا من الجانب الايسر قضى به ذاعلى رضى الله تعالى عنه ابن يونس فان بال منهما
جميعا متكاملا فشكل في حد الصغير ثم ينظر في كبره وبلوغه فان ثبت له لحية ولم يثبت له ثدى
فهو رجل لانها علامة الذكورة وان لم تثبت له لحية وخرج له ثدى فهو امرأة وان احتمل فهو ذكرا فان
الرحم وتربية الولد فان لم يثبتا أو ثبتا جميعا انظر فان حاضت فهي امرأة وان احتمل فهو ذكرا فان
حاض واحتمل أو لم يكن شئ من ذلك فشكل عند من تسلك في الخنثى الاعلى قوله شاذة ذهب
اليها بعض الناس انه ينظر الى عدد اضلاعه ثم ذكر ما ذكره القرافي وزاد ان الله سبحانه وتعالى
لما خلق آدم اتي عليه النوم واستل من جانبه الايسر ضلعا خاق منه حواء ثم قال وعندهذا
القائل لا يكون مشكلا في صغره ولا في كبره ولا يذهب الحسن البصري رضى الله تعالى عنه
وتبعه عمر بن عبيد والجماعة على خلافهما وذكر العقباني قول من يعدد الاضلاع قال منهم من
قال اضلاع الرجل ستة عشر واضلاع المرأة سبعة عشر ومنهم من قال اضلاع الرجل سبعة
عشر واضلاع المرأة ثمانية عشر واثنا عشر على ان اضلاع الرجل تساوي اضلاع المرأة من أحد
الجانبين واختلفوا من أى جانب الزيادة والذين قالوا ان المرأة تزيد بضلع اعمدوا في ذلك على
ما رواه الطبراني عن بعض التابعين ورواه ابن عباس رضى الله تعالى عنهم ان حواء خلقت
من ضلع من أضلاع آدم وهي القصرى استملت منه وهونائم وايدوا هذا بما في العصيين من
قوله صلى الله عليه وسلم ان المرأة خلقت من ضلع اعوج الحديث وفي اثبات الاحكام بمنزل هذا
ضعف ودل العيان على خلافه فقد اطبق خلق كثير من أهل الشرع على انهم عاينوا اضلاع
المنفذين متساوية العدد ١١ والضلوع بكسر الصاد المجهمة وفتح اللام وتسكينها جائز قاله في
الصراح وقول على رضى الله تعالى عنه أجربا بالهمز من الجرامة وهي الشجاعة وقوله خاصي
بلاهمز اسم فاعل خصي ولم يعتبر الشافعية الاضلاع ولا اللحية ولا الثدي ولا نزول اللبن على
الاصح وذكر العلامة اخرى وهي ميلة الى أحد المنفذين وقالوا يصدق فيه * الثالث عشر

(قوله ولد) بضم فكسر (قوله
أى) بالرفع مبتدأ (قوله بين)
صلة خبر (قوله كانه) بفتح
الله مز وشد النون أى
العقباني (قوله من الحكم بين
المولودين) بيان ما (قوله
تخلفت) بضم فكسر (قوله
ثم قال) أى ابن يونس (قوله
استل) بضم التاء (قوله
منه) أى آدم

(قوله أولا) بشد الواو (قوله
وقبل) بضم فكسر (قوله
نكاحه) أى الخنثى المشكل
(قوله حقته) أى الخنثى
المشكل (قوله من الجهتين)
أى الذكورة والانوثة (قوله
لا يبطأ) أى الخنثى (قوله ثم
ببحث) أى العقبات (قوله
مختصرة) أى ابن عرفة
(قوله له) أى الخنثى (قوله
ربع) بلا تنوين (قوله نقل)
بسكون القاف مبتدأ خبره
في كون (قوله أوزني) بضم
فكسر (قوله لانه) أى ذكره
(قوله قولاً) منى بلان
لاضافته (قوله بعضهم)
راجع لحده (قوله واكثرهم)
راجع لنفي حده (قوله
واختاره) أى علم حده
(قوله بيمين) بفتح الجيم
وشد التحتية آخره نون اسم
بلد بالمغرب (قوله فيها) أى
النازلة (قوله قلت) أى قال
ابن عرفة

إذا حكم بكورته أو انوثته بسبب علامة ثم حدثت له علامة أخرى دالة على ضد ما حكم له به
فقال العقباتى لم أقف على شيء فيه إلا ما رأيت به بعض أشباهه ونصه أن حكمه بأنه ذكر بعلامات
ثم جاءت علامات أخرى تدل على أنه أنثى أو بالعكس فلا يفتقل عما حكم به أولاً بل من
ذكره ثم حاض أو بال من فرجه ثم ثبت له طهية قاله شيخنا والشافعية قريب منه قالوا إذا
ظهرت فيه علامة حق ميلة إلى الرجال وقبل قوله فيه ثم ظهرت فيه علامة أخرى غير الولادة
فلا يبطأ قوله * الرابع عشر في حكم نكاحه بمنع النكاح في حق من الجهتين ابن عرفة
عبد الحق لا يبطأ ولا يوطأ وقيل بطأ أمته وفي التوضيح ابن القاسم بمنع نكاحه من الجهتين
الخنثى ابن حبيب لا يجوز له نكاح أى لا ينكح ولا ينكح الشافعية بخير في نكاحه باحدى
الجهتين ابن عرفة ابن المنذر عن الامام الشافعي رضى الله تعالى عنه ينكح بأيتهما شاء ثم
لا ينتقل عما اختاره العقباتى له له أراد وفعله أما اختياره دون فعله فلا ينبغي ان يمنعه من
اختيار الوحيه الاخر ثم بحث في اباحه نكاحه ونحوه لابن يونس * الخامس عشر في حكم
شهادته ابن عرفة للخنثى عن ابن حبيب يحكم فيه بالاحوط في صلته واستتاره وشهادته العقباتى
سلك الاحوط في شهادته ان لا تقبل الا في المال ويعده فيها امرأة * السادس عشر في سهمه
في الجهاد اذا غزا ابن عرفة في مختصر الخوف سهمه في الجهاد ربع سهم واستشكل وقيل
نصف وفي مختصره التقى في كون الواجب له ان غزا ربع أو نصف سهم فنقل الصقلي عن
المذهب مع قول عبد الحق وابن عبد الحكم مع نقل الشعبي عن بعض أهل العلم * السابع
عشر في حده اذا زنى بكه أو فرجه أو زنى به ابن عرفة قال أبو عمر ان قيل ان زنى بكه فلا يحد
لانه كاصبيح وبفرجه يحد المتطلى في حده ان ولد من فرجه قولاً بعضهم وأكثرهم ملديث
ادروا الحد وبالشبهات واختاره بعض المؤثرين وزلت بيمين فاختلف فيها فقهاؤها فافتي
ابن آيين وغيره بنى الحد ووضع الخنثى ابنا ومات من نقاسه ابن عرفة فيتحصل في حده ثلثها ان
ولد من فرجه وينبغي ان يتفق عليه لان ولادته من فرجه دليل انوثته ومفهوم أقوالهم انه ان
زنى بكه فلا يحد ورأيت في بعض النعاليق مثله لابن عبد الحكم قال ويؤدب ومثله في نوازل
الشعبي عن بعض العلماء وفي بعض النعاليق عن ابن عبد الحكم من وطئ خنثى غصباً حد زنا
الشعبي عن بعضهم وعليه نصف المهر قلت هذا على قول الاقل وعلى قول الاكثر وابن آيين
لا يحد الا أن يقال اشكاله كصغرا لا يحد واطمأ ولا يحد وفيه نظر قلت الاظهر انه ان زنى
بفرجه وذكره يحد اتمه افا واقتصر ابن يونس وعبد الحق على انه ان زنى بكه فلا يحد وان وطئ في
فرجه يحد واقتصر عليه أبو الحسن * الثامن عشر في فذقه ابن عرفة حد فاذقه يجرى على حده
* التاسع عشر في سجنه اذا سجن فانه يسجن وحده لامع الرجال ولا مع النساء نقله ابن عرفة عن
بعض النعاليق * العشرون في امامته تقدم في فصل الجماعة ان امامته لا تجوز ونبطل صلافة من
اقتدى به * الحادي والعشرون في محله في صلاة الجماعة ابن عرفة للخنثى بمرصوف الرجال
وصوف النساء * الثاني والعشرون في استتاره في الصلاة عبد الحق لا يصلى الامستة في آخر
صوف الرجال وأول صوف النساء ابن يونس نحوه * الثالث والعشرون في من فرجه هل
ينقض وضوءه تقدم للمصنف انه ينقض * الرابع والعشرون في حكم ابسه في الحج ابن عرفة

عن بعض التعاليم انه يلبس ما تلبس المرأة ويقف على أي لما يقف على الرجل ابن عرفة ظاهره
 انه يلبس ما تلبسه المرأة ابتداء والظاهر ان ذلك فيما يجب على المرأة ستره وفي غيره لا يفعله
 ابتداء فلا يلبس الا الحاجة سدا اذا لم يجد يوم عرفة مراكب يوقف عليه للدعاء عاجلا كالمرأة
 ولا يقف كالرجل * الخامس والعشرون يحتاط في حجه فلا يجمع الامع ذي محرم لامع جماعة
 رجال فقط ولا مع نساء فقط ابن عرفة الا أن يكتن جواريه أو ذوات محارمه * السادس
 والعشرون فيمن يغسله اذا مات ابن عرفة في بعض تعاليم أبي عمران عن ابن أخي هشام ان مات
 اشترى له خادم تغسله اه ووجهه واضح لانه ان كان ذكر افهى امته وان كان انثى فهى امرأة
 الا أنهم اتوا بستره فان لم يكن له مال فانه يشتري له امه من بيت الممل فان لم يكن فانظاره انه يعم
 وصرح به يوسف ابن عوف في شرح الرسالة * السابع والعشرون في موضع نكسه في صلاة بالخمازة
 وقد تقدم في بابها * الثامن والعشرون في محل وقوف الامام في الصلاة عليه لم ارفعه نساوا لظاهر
 وقوفه عند منكبيه احتياطا على جهة الاولى والله اعلم * التاسع والعشرون في دية اذا قتل
 خطأ المسلم دية كاره نصف دية ذكر ونصف دية الانثى ونحوه لقاشاني ابن عرفة في نوازل
 الشعبي عن بعضهم في قطع ذكره نصف دية ونصف حكمومة * الثلاثون ان ادعى مشركى امة انه
 وجدها خنثى غطى فرجه ونظر الرجال ذكره وعطى ذكره ونظر النساء فرجه * الحادى
 والثلاثون ان ادعى أحد الزوجين انه وجد صاحبه خنثى فقال ابن عرفة كسأله الامة ورنات
 بتونس وفسخ نكاحه وفي نظر الرجال ذكره والنساء فرجه على القول بالنظر للفرج في عيب
 الزوجين احتمال للفرق بفتح ذكورة لرجل وانوثة المرأة * الثاني والثلاثون في وجود الخنثى
 في غير الآدميين النورى في تهذيب الاسماء واللفات صاحب التسمية قيل ليس في شيء من
 الحيوان خنثى الا الاذى والابل النورى والبقر فقد جاءني جماعة أثق بهم يوم عرفة سنة أربع
 وسبعين وسميائه فقالوا ان عندهم بقرة خنثى ليس لها فرج الاثني ولا ذكر الثور وانما لها خرق
 عند ضرعها يجرى منه بواها واسألوا عن حكم التسمية بها فقلت لهم هم تجزى لانها ذكر وانثى
 وكلاهما يجزى وليس فيه ما ينقص العلم اه الحط فيه بحث من جهة اخرى وهو ناقص الحلقة
 الا أن يقال هذا النقص لا يضر بمنزلة الخصاء وهذا هو الظاهر والله اعلم انتهى كلام الحط
 * الثالث والثلاثون ان تعارض علامتان قدم الاقوى كنى الرجال على ندى النساء والافش كل
 كاللحية والندى على الظاهر فيه ما قاله شيخ مشايخنا الامير رحمه الله تعالى وجواب قول المصنف
 رحمه الله تعالى فان بال من واحد الخ قوله (فلا اشكال) في الخنثى لاتصاح ذكوره أو انوثته
 بعلامتها وفيه براءة مقطع وهو اتيان المسكلم آخر كلامه بما يؤذن بانتهائه ولو بوجه دقيق
 كقول أبي العلاء المعرى

(قوله وهو) أى براءة المقطع
 وذكره لتذكير خبره (قوله
 اخر) صله آتيان (قوله بما
 يؤذن) صله آتيان (قوله
 بانتهائه) أى الكلام (قوله
 المعرى) بفتح الميم والراء
 مثقلا (قوله بقيت) بكسر
 التاء وفتح تاء الخطاب
 (قوله الى انه) أى الشان

بقيت بقاء الدهريا كهف أهله * وهذا دعاء البرية شامل

مع الإشارة الى انه لا اشكال في هذا الكتاب بحسب مظهره أو التقاؤل أو في المذهب بعد
 تأليفه وليس هذا تورية ولا تلميح اصطلاحيين بل هو معنى عرضي يضم فسه كون غير
 مستعمل فيه اللفظ فلا يوصف بحقيقة ولا مجاز ولا كتابة وليس الكلام دال عليه بخطا بقة
 ولا تضمن ولا التزام والدلالة المنحصرة في هذه النماهي الدلالة على المقصود الاصلى المسوق لاجله

(قوله وحسن) بضم فسكون (قوله التائق) بفتح الهمز وضم النون مثقلا ففأى المبالغة (قوله لانه) أى الانتهاء (قوله بعبه) أى يحفظه (قوله مستلذا) بضم فسكون ففتحين وشدا الذال المجعلة (قوله من التقصير) ٧٧١ بيان (قوله التهنئة)

بفتح المثناة فوق وكسر الفاء أى الدنيئة (قوله وانما الاعمال) أى حسنها (قوله بخواتمها) أى حسنها (قوله حسننا) أى الخاتمة (قوله نحمد) بضم الفاء (قوله تشكر) بضم التاء وفتح الكاف (قوله ينفى) بضم فسكون ففتح (قوله أنعمه) بفتحات مثقلا أى الشرح المسمى منخ الجليل (قوله بفضل) أى الله سبحانه وتعالى (قوله وأنعم) أى الله تبارك وتعالى (قوله به) أى الشرح وأكمل الله سبحانه وتعالى هذه الحاشية المسماة

التسهيل لمنح الجليل وأنعم به سبحانه وتعالى على أضعف عبده وافقرهم إلى عفو ومغفرته ورحمته عبد الله محمد بن أحمد بن محمد عيش المالكي عفا الله تعالى عنه وغفر له ورحمه والمسلمين أجمعين يوم الخميس المبارك لحدى عشرة بقيت من شهر مولد النبي الأعظم صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين من عام تسعين من القرن الثالث عشر من هجرة خاتم النبيين صلى الله

الكلام كما حققه السيد على المطول وحسن الانتهاء بما يتأ كذا التائق فيه عند البلغاء لانه آخر ما يعبه السمع ويرسم في النفس فان كان مستلذا جبر ما قبله من التقصير كاطعام الأذني بعد الاطعمة التفهية وانما الاعمال بخواتمها أسأل الله حسننا اللهم لك الحمد بكل شئ تحب ان تحمده به على كل شئ تحب ان تحمد عليه اللهم لك الشكر بكل شئ تحب ان تشكر به على كل شئ تحب ان تشكر عليه جدا وشكرا دائما ثمين بدوامك عدد ماعلت وزنة ماعلت ومل ماعلت وعدد كل ما نك واضعاف ذلك اللهم لك الحمد ولك الشكر بكل ذلك كذلك سبحانه اللهم وبحمده لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك اللهم أنت أجل من ان ينفى عليك وانما هي اعراض تدل على كرمك قد منحنا لنا على اسان رسولك لنهبدك بها على أقدارنا لا على قدرك الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله اللهم صل وسلم على سيدنا محمد عبدك ونبيك ورسولك النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم تسليما عدد معلوماتك في كل وقت وحين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين أنعم الله تعالى بفضل وأنعم به على أضعف عبده وافقرهم إلى عفو ومغفرته ورحمته عبد الله محمد بن أحمد بن محمد عيش المالكي عفا الله تعالى عنه وغفر له ورحمه والمسلمين أجمعين مؤرخا يوم الاربعاء سابع شهر رمضان المعظم من العام السابع والثمانين من القرن الثالث عشر من هجرة من له غاية الكمال والفخر صلى الله عليه وسلم وشرف وعظم وكرم

(يقول المتوسل الى الله تعالى بالجام الفاروقى ابراهيم عبد الغفار الدسوقي)

تم بعون ذي السترا بجيل طبع شرح منخ الجليل الموشى بحاشيته التسهيل على مختصر أبي الضياء خليل بالمطبعة الكبرى العامرة ذات التحريرات الباهرة المشرقة كواكب سعدا المتوفرة دواعى مجدها تحت ظل من تعطرت بثنائاه الافواه وبلغ من كل وصف جميل منتهاه وارث الملوك الصناديد وسلالة السراة الاما جيد من أجمع الناس على مجده وانه كالبدر في سعده عزيز الديار المصرية وحامى حى حوزتها النيلية الراقى برحمته الى كل مقام معتلى جناب اسمعيل بن ابراهيم بن محمد على وكان طبعه الميمون وتميله المصون مشمولا بادارة ذى المهارة والنفطانه سعادة حسين بك حسنى مدير المطبعة والكافة دخاته

وتظارة من عليه أخلاقه ثنى حضرة محمد أفندى حسنى وملاحظة ذى السعى المجدى حضرة أبي العينين أحمد أفندى وأما مقامه فكان فى أواخر الشهر المعظم رجب الاصح من سنة أربع وتسعين ومائتين وألف من هجرة من خلقه الله على أكمل وصف صلى الله عليه وسلم عليه وآله وكل منتم

اليه ما طلع النيران
وتوالى الملوان
آمين

عليه وسلم وعلى آله أجمعين والحمد لله رب العالمين

* فهرسة الجزء الرابع من شرح منخ الجليل على مختصر العلامة الشيخ خليل *

صفحة	
٢	باب في بيان أحكام الجعل وما يتعلق به
١١	باب في بيان الموات وأحيائه وما يتعلق به
٣٣	باب في بيان أحكام الوقف وما يتعلق به
٨٢	باب في بيان الهبة وأحكامها وما يتعلق بها
١١٦	باب في لاقطة والضالة والأتى واللقيط وأحكامها وما يتعلق بها
١٣٦	باب في بيان شروط وأحكام القضاء وما يتعلق به
٢١٤	باب في أحكام الشهادة
٣٤٣	باب في بيان أحكام الدماء والقصاص وما يتعلق بذلك
٤٥٦	باب في بيان حدود وأحكام الباقية
٤٦١	باب في بيان حقيقة الردة وأحكامها
٤٨٧	باب في بيان عد الزنا وما يتعلق به
٥٠٢	باب في بيان أحكام القذف
٥١٦	باب في بيان أحكام السرقة وما يتعلق بها
٥٤١	باب في بيان حقيقة المحارب وأحكامه
٥٤٩	باب في بيان حمل شارب المسكر وأشياء توجب الغنم ودفع الصائل
٥٦٣	باب في بيان أحكام الاعتاق وما يتعلق به
٥٩٤	باب في بيان حقيقة التدبير وأحكامه
٦٠٥	باب في بيان أحكام الكتابة والمكاتب
٦٢٨	باب في بيان أحكام أم الولد
٦٣٧	باب في بيان أحكام الولاء
٦٤٢	باب في بيان أحكام الوصية
٦٩٥	باب في بيان الفرائض

* (تمت) *